

(الجزء السادس)

من الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية  
في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان  
صاحب القدر الانعم نفعنا الله ببركته  
ومفحننا اتباع طريقته  
آمين

(وبهامشه الجزء الثالث من الفتاوى البرازيلية) وهي المسماة بالجامع الوحي للشيخ  
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردري الحنفي المتوفى  
سنة ٨٢٧ هـ وهو كتاب جامع لخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب  
المختلفة ورجع مساعدته الدليل وذكر الائمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثنتي  
عشرة وثمانمائة قبل لابي السعود المفتي لم يجمع المسائل المهمة ولم تؤلف فيها كتابا  
قال أنا أستعني من صاحب البراز بجمع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة للمهمات كما  
ينبغي اه من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

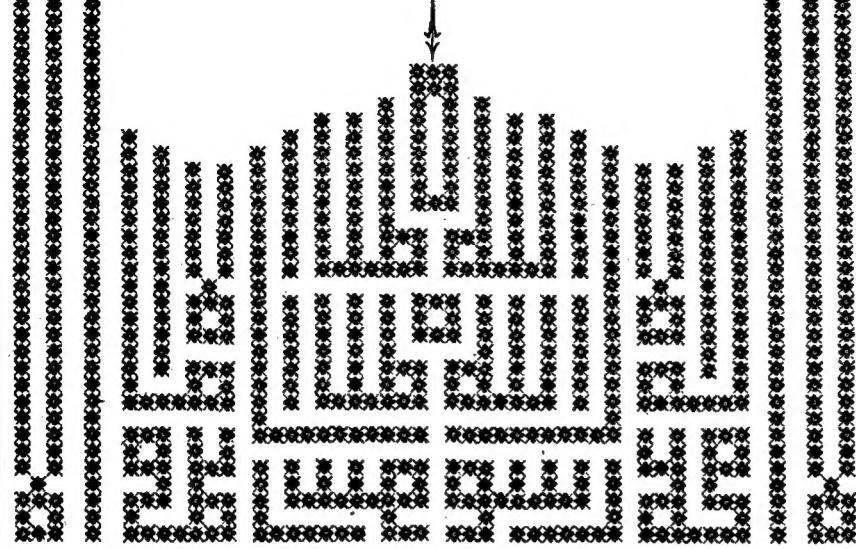
سنة ١٣١٠

هجريه

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الكفالة خمسة  
فصول الأول في المقدمة  
وفيه أحكامه والفاظه

والكفالة هي في اللغة الضم  
وذلك قد يكون في المطالبة  
لا في أصل الدين كما في الوكيل  
مع الموكل الدين للوكيل  
والمطالبة للوكيل كذلك  
أصل الدين في ذمة الاصيل  
والمطالبة على الكفيل  
والثاني أن يكون ضما في  
أصل الدين فيكون ضم  
نمته الى ذمة الاصيل في  
أصل الدين والاستيفاء من  
واحد كالغاصب مع الغاصب  
وبكل قائل والاحكام  
شاهد لهم لكن المختار  
أنها الضم في المطالبة لا في  
أصل الدين ثم هي تصح في  
الاعيان المضمونة وبالنفس  
عندنا قياسا على كفالة  
المال اذا حبس المكفول به  
حبس الكفيل وطول به  
وهذا اذا كان محبوسا عند  
غير هذا الحاكم أما اذا كان  
عنده يخرج منه من الحبس  
ويسلم اليه ثم يعيده في حبسه  
فان كفيل بنفس محبوس أو  
غائب صح فان كان المكفول  
به غائبا في بلد آخر وعلم  
به الحاكم أو برهن عليه  
أجله القاضي قدر الذهاب  
والجئته فان جاء والا حبسه  
وان كان المكفول به غائبا  
لا يعلم مكانه ولا يوقف على



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الجنائيات • وفيه سبعة عشر بابا

الباب الأول في تعريف الجنائية وأنواعها وأحكامها

وهي في الشرع اسم لفعل محرم سواء كان في مال أو نفس لكن (١) في عرف الفقهاء يراد بطلاق اسم الجنائية  
الفعل في النفس والاطراف كذا في التبيين • والأول يسمى قتلًا وهو فعل من العبادت زول به الحياة والثاني  
يسمى قطعًا وجرحًا كذا في العنابة • الجنائية على نوعين أحدهما يوجب القصاص وهو العمد والآخر لا يوجبه  
وما يوجب القصاص فهو على نوعين أحدهما في النفس والآخر فيما دون النفس كذا في فتاوى قاض خان •  
القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد وخطا وما جرى مجرى الخطا والقتل بسبب (٢) والمراد به أنواع القتل  
بغير حق مما يتعلق به الاحكام أما العمد فيتم بضربه بسلاح أو ما يجري مجرى السلاح في تفريق الاجزاء  
كحذف الخشب والحجر ولبطة القصب والثار كذا في الكافي • وموجب ذلك المأثم والقود الا أن يعفو الاولياء  
أو يصالحوا ولا كفارة فيه عندنا كذا في الهداية • ومن حكمه حرمان الميراث وجوب المال به عند التراضي  
أو عند تعذرا يوجب القصاص للشبهة كذا في شرح المبسوط • وشبه العمد أن يتم بالضرب بمالس سلاح  
ولا ما جرى مجرى السلاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا ضربه

(١) قوله لكن في عرف الفقهاء الخ أي في هذا الكتاب والافخائيات الحج لم تتعلق بنفس الآدمي ولا طرفه  
مع اطلاق الفقهاء عليها الجنائية كما في الشريعة لالبية اه معصمه

(٢) قوله والمراد به انواع الخ أي فلا يرد على الحصر القتل المأذون فيه شرعا كقصاص ورجم وصلب وقتل حربي  
اه معصمه



أثره يجعل كالموت ولا يجسسه \* وبطلت بموت الكفيل لاجتات المكفول له \* كفل بنفس ثم أقر الطالب أنه لاحق له قبل المكفول به لأن يأخذ الكفيل بتسليمه ولا يبرأ \* ولو قال الطالب لاحق لي قبل المكفول به لامن جهته ولا من جهة غيره (٣) لا بوكالة ولا بوصاية ولا بولاية برئ من

الكفالة \* كفل بنفس عبد ومات العبدان كان المكفول به المالك على العبد برئ فان رقبته العبد لا يبرأ وضمن قيمته \* وعن محمد رحمه الله تعالى ادعى عليه غصب عبد فقال أنا ضامن العبد الذي يدعيه فعليه ضمانه حتى يأتي بالعبد ويرهن أنه له فان لم يأت به فاستحقه بيينة ضمن قيمته \* ادعى عليه غصب عبد وموته عنده فقال خله فأنا ضامن قيمته يؤاخذ به في الحال ولا يحتاج الى الاثبات بالبينة

نوع في ألقاظه \* كفل بنفسه ثم سلمه اليه وقال دعه فأنا على كفالي أو مثل كفالي أو أنا كفيل أو زعيم أو ضمنت أو كفلت أو على أو ألقى أو بذرفت فلا ترا كله كفالة وقبول كردم اختلاف فيه ومشايخ خوارزم على أنه لا يكون كفالة \* الذهب الذي لك على فلان أنا أدفعه أو أسلمه اليك أو قبضه مني لا يكون كفالة ما لم يقبل لفظا يدل على الزوم كضمنت أو كفلت وهذا اذا ذكره منحزا أما اذا قال معلقا لم قال ان لم يؤده فلان فأنا أدفعه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم أن المواقف باكتساء صور التعليق تكون لازمة فان قوله أنا لا يحل يلزم له شيء

ولو علق وقال ان دخلت الدار فأنا أجب بوزن الحج وذ كرشمس الاسلام جواب مال تو بر من أو جواب كويم أو هر حره ايد بر من لا يكون كفالة أيج تر ابر فلان است من جواب كويم فهو كفالة الحكم العرف وقيل لا ولو قال أيج تر ابر فلان است من يدهم لا يكون كفالة \* من وعد غيره بقضاء دينه بان قال بدهم لا يجب شيء \* ولو قال أنا ضامن لعمرة فلان أو ضامن لان أو ذبلك عليه أو على منزله لا يكون كفالة ولو قال

بججر عظيم أو خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد أن يتمدض به بما لا يقتل به غالبا والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات \* وموجبه على القولين الاثم والكفارة وكفارة تعزير رقبته مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ودية مغلفة على العاقلة كذا في الكافي \* وهذا التغليظ انما يظهر في أسنان الابل اذا وجبت الدية منها لامن شيء آخر ومن موجب شبه العمد ايضاح ما الميراث كذا في شرح الميسر \* وليس فيما دون النفس شبه العمد قال القدوري في كتابه ما جعل شبه عمد في النفس فهو عمد فيما دون النفس كذا في المحيط \* وانخطأ على نوعين خطأ في القصد وهو أن يرعى شخصاً يقنه صيدا فاذا هو آدمي أو يظنه حراً بيا فاذا هو مسلم وخطأ في الفعل وهو أن يرعى غرضاً فيصيب آدمياً كذا في الهداية \* وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة وتحرير الميراث وسواء قتل مسلماً أو ذنبياً وجوب الدية والكفارة ولا ما ثم فيه في الوجهين سواء كان خطأ في القصد أو خطأ في الفعل هكذا في الجوهر النيرة \* في المتنق عن محمد رحمه الله تعالى اذا تمتد شئ من انسان فأصبت شئاً آخر منه سوى ما تمده فهو عمد محض وان أصبت غيره بعين غير ذلك الانسان فهو خطأ قال هشام نفسه هذا رجل تعمد أن يضرب بدرجل فأخطأ وأصاب عنق ذلك الرجل فابان رأسه وقتله فهو عمد وفيه القود ولو أراد بدهذا الرجل فأصاب عنقه فهو خطأ كذا في النخبة \* في البقال اذا قصده رأسه بالعصا فأصاب عينه فعليه الارش في ماله لانه تعمد ضربه ولو كان له أن يقطع كف رجل في قصاص له قبله فأراد أن يضرب كفه بالسيف فأصاب اليد من المنكب فابانها فضمنه في ماله لانه عمد محض ولا قصاص فيه لانه كان له أن يقطع كفه ولورعى فلتسوة على رأس رجل فأصاب الرجل فهذا خطأ قال هشام قلت رجل رعى انساناً بسهم فأخطأ فأصاب السهم حائطاً ثم عاد السهم فأصاب ذلك الانسان وقتله قال هذا خطأ ولوروى ثوبان فاضرب به رأس رجل فشججه موضحة فهو عمد ولومات من ذلك صار خطأ ذكره في العيون كذا في المحيط \* وأما ما جرى مجرى الخطأ فهو مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فليس هذا بعمد ولا خطأ كذا في الكافي \* وكمن سقط من سطح على انسان فقتله أو سقط من يده لبنه أو خشبة وأصاب انساناً وقتلته أو كان على دابة فوطئت دابته انساناً هكذا في المحيط \* وحكمه حكم الخطأ من سقوط القصاص وجوب الدية والكفارة وحرم الميراث كذا في الجوهر النيرة \* وأما القتل بسبب قتل جفر البر ووضع الحجر في غير ملكه كذا في الكافي \* ولو وطئت دابته انساناً فقتلته وهو سائقها أو قاتله فهو قتل بسبب كذا في المضمرات \* وموجبه اذا تلف به آدمي الدية على العاقلة ولا يتعلق به الكفارة ولا حرمان الميراث عندنا كذا في الكافي والله أعلم

### الباب الثاني فيمن يقتل قصاصاً ومن لا يقتل

يقتل الحر بالحر كذا في الكنز \* ويقتل الذكراً بالأنثى والأنثى بالذكر كذا في الخلاصة \* ويقتل الحر بالعبد والعبد بالعبد كذا في المحيط في الفضل الثامن \* ويقتل الكافر بالمسلم كذا في فتاوى قاضيان \* ويقتل المسلم بالذي ويقتل الذي بالذي كذا في الكافي \* والذي اذا قتل ذنباً ثم أسلم القاتل فانه يقتل به بلا خلاف كذا في المحيط \* ولا يقتل المسلم والذي يجري في دخل دارنا بآمان كذا في التبيين \* ولا يقتل مستأمن بمستأمن في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* مسلم قتل مرتداً أو مرتدة لاقصاص عليه وكذا المسلم اذا قتل مسلماً لو هاداً دخل دار الحرب بآمان لا يجب القصاص عندنا ولو قتل المسلم أسيراً مسلماً في دار الحرب لا يجب القصاص عند الكل ولا دية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه الدية في ماله كذا في فتاوى قاضيان \* ويقتل الكبير بالصغير والصحيح بالأعم وبالأزمن كذا في الكافي \* رجل قتل آخر وهو في التزع قتل وان كان يعلم أنه لا يعيش كذا في الخلاصة \* ولا قصاص فيمابين الصبيان وعمد

ولو علق وقال ان دخلت الدار فأنا أجب بوزن الحج وذ كرشمس الاسلام جواب مال تو بر من أو جواب كويم أو هر حره ايد بر من لا يكون كفالة أيج تر ابر فلان است من جواب كويم فهو كفالة الحكم العرف وقيل لا ولو قال أيج تر ابر فلان است من يدهم لا يكون كفالة \* من وعد غيره بقضاء دينه بان قال بدهم لا يجب شيء \* ولو قال أنا ضامن لعمرة فلان أو ضامن لان أو ذبلك عليه أو على منزله لا يكون كفالة ولو قال

أناضامن لعرفته أو على تعريفه أو ذكر القاضى اشناي فلان برمنست قال أبو جعفر رحمه الله تعالى كفى بالنفس وقال الفقيه لا والاول أقرب الى العرف ولو (٤) قال فلان اشناست أو اشناي منست يكون كفاً بالنفس وقيل ان قال اشناي فلان

الصبي وخطوه سواء عندنا حتى يجب الدية في الحالين فيكون ذلك في ماله في فصل العمد ولا كفارة عليه في الخطا عندنا ولا يحرم عن الميراث عندنا والجواب في المعتوه والمجنون اذا قتل في حال جنونه نظير الجواب في الصبي هكذا في المحيط \* ويقتل الصحيح وسليم الاطراف بالمرض ونقص الاطراف صورة أو بمعنى كالاشل ونحوه والعاقل المجنون ولا يقتل المجنون بالعاقل كذا في فتاوى قاضيان \* القاضى اذا قضى بالقصاص على القاتل فقبل أن يدفع الى الولي القاتل جن القاتل لا قصاص عليه استحساناً وتجب عليه الدية كذا في الخلاصة \* ولو جن القاتل بعد ما قضى بالقصاص ودفع الى الولي يقتل كذا في فتاوى قاضيان \* في العيون واذا قتل الرجل وله ولي فلما قضى القاضى بالقصاص قال القاتل لى حجة ثم جن القاتل قال محمد رحمه الله تعالى في القياس يقتل وفي الاستحسان تؤخذ منه الدية كذا في التارخانية \* وفي الفتاوى الصغرى من يجن ويقتل اذا قتل انساناً في حالة الافاقة يقتل كالحصص فان جن بعد ذلك ان كان الجنون مطبقاً سقط القصاص وان كان غير مطبق لا كذا في الخلاصة \* وفي المتن في رجل قتل رجلاً ثم عتوه وشهد عليه الشهود بالقتل وهو معتوه فاني استحسن أن لا أقفله وأجعل الدية في ماله كذا في المحيط \* ومن وجب عليه القصاص اذا مات سقط القصاص كذا في الهداية \* ويقتل الولد بالوالد والوالدة بالجدّة وان علمت من قبل الاباء والامهات كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يقتل الرجل بانه والجد من قبل الرجال والنساء وان علمت من قبل هذه بمنزلة الاب وكذا والوالدة والجدّة من قبل الاب والام فربأ وبعثت كذا في الكافي \* ثم على الاباء والاجداد الدية يقتل الابن عمداً في أموالهم في ثلاث سنين وان كان الولد قتل ولده خطأ فالدية على عاقلة وعليه الكفارة في الخطا ولا كفارة عليه في العمد عندنا وان كان الولد قتل ولا انسان فقتله أبوه عمداً فلا قصاص عليه ملو له كذا في شرح المبسوط \* ولو كان في ورثة المقتول ولد القاتل أو ولد ولده وان سفل بطل القصاص وتجب الدية كذا في فتاوى قاضيان \* اخوان لآب وأم قتل أحدهما أباهما عمداً والاخر أمهما روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد منهما دية قتله في ثلاث سنين اذا لم يكن للمقتولين وارث سواهما كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يقتل الرجل بعبد ولا مدبره ولا مكاتبه ولا بعبد ولده وكذا لا يقتل بعبد ملك بعضه كذا في الهداية \* ويقتل العبد بولاه كذا في فتاوى قاضيان \* رجل قتل عبداً الوقت لا يجب القصاص كذا في الخلاصة \* ولا يقتل شريك من لا قصاص عليه كالأب والاجنبى والعمد والخطأى والصغير والكبير كذا في التارخانية ناقلاً عن التهذيب \* وكالاجنبى اذا شارك الزوج في قتل زوجته وله ولدها كذا في فتاوى قاضيان \* اذا اشترك الرجلان في قتل رجل أحدهما بعصا والاخر بمحبة فلا قصاص على واحد منهما ويجب المال علىهما نصفان ثم كل واحد منهما في مال من نصف الدية يجعل كالمفردة فنصف الدية على صاحب المحبة وفي ماله ونصفها على صاحب العصا على عاقلة كذا في شرح المبسوط \* القصاص واجب بقتل كل محقون الدم على التأيد اذا قتل عمداً كذا في الهداية \* ولا يستوفى القصاص الا بالسيف ونحوه كذا في الكافي \* حتى ان من حرق رجلاً بالنار (١) أو غرقه بالماء تضرب علاوته بالسيف وكذلك اذا قطع طرف انسان ومات تحزرقته بالسيف ولا يقطع طرفه وكذلك ان شجعه هاشمة ومات تقطع علاوته بالسيف هكذا في محيط السرخسى \* ومن شج نفسه وشج رجلاً وعقره أسد ونهشته حية ومات من ذلك كاه فعلى الاجنبى ثلث الدية كذا في الكافي \* ولو قتل واحد جماعة فضرأولياء المقتولين قتل بجماعتهم ولا شئ لهم غير (١) قوله أو غرقه بالماء على قوله ما أو ما عند الامام فلا قصاص في التغريق كافي معتبرات المذهب وبأنى قريباً أيضاً في غير المراد من عبارة هذه ٨١ مصححه

برمن است كفى بالنفس لوجود كذا الايجاب وقوله اشناست لا لعدم كلة الايجاب على نفسه وعامة المشايخ قالوا وقال فلان اشناست أو اشناي فلان برمن يكون كفاً بالفارسية للعرف فيها بالعبدية \* سئل ابن الامام محمد بن الحسن عن الجوزجاني انه اذا قال أناضامن لعرفة فلان فقال على قول الامام وأبيك لا يكون كفاً ولا على قول الثاني كفى للعرف لكن المشهور عن الثاني أنه لا يكون كفاً ولا به يقتل في العربي \* وقد ذكرنا كفى بنفسه الى شهر ثم دفع اليه قبل شهر برى وان أبي المكفول له أن يقبل لم يذكره السرخسى وفي شرح الشافى يجب تسليمه بعد الشهر كما لو باع ثمن مؤجل \* كفى ثلاثة أيام لا يبرأ بمضيه والثلاثة لتأخير المطالبة قال أبو جعفر رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو الليث الفتوى على أنه لا يصير كفى لا وفي الواقعات الفتوى على أنه يصير كفى \* كفى الى شهر طال به بعد شهر ويطل ما قاله البعض انه كفى في الحال مؤجلاً الى شهر دل عليه ما ذكره عصام أنه قال أنت طالق الى شهر يقع بعد الاجل الآن ينوى الوقوع في الحال دل أنه لا يصير كفى في الحال وبه يقتل بخلاف قوله أمر امرأتى بدها الى شهر حيث يصير الامر بدها من الحال الى شهر لان الطلاق لا يحتمل التأنيق والامر بدها وكذلك الكفالة يحتمل التأنيق ولا نعتي بقولنا انه كفى بعد

ذلك

ينوي الوقوع في الحال دل أنه لا يصير كفى في الحال وبه يقتل بخلاف قوله أمر امرأتى بدها الى شهر حيث يصير

الامر بدها من الحال الى شهر لان الطلاق لا يحتمل التأنيق والامر بدها وكذلك الكفالة يحتمل التأنيق ولا نعتي بقولنا انه كفى بعد

الشهر وأنه ليس بكفيل للمحال الا يرى أن الكفيل لوسم للمحال يجب على الطالب القبول ولو لم يصبر كفيلا الا بعد الشهر لما أجبر في الحال لكن ذكر  
الشهر تأجيل للكفيل حتى لا يطالب للمحال ويطالب بعد الاجل لكن اذا عجل الكفيل يرجع (٥) عليه بدین مؤجل واذا عجل مجبر

الطالب على القبول وقال  
في الاصل الكفيل بالمؤجل  
اذا عجل لا يرجع قبل الحلول  
وعن الثاني رحمه الله تعالى  
انه كفيل للمحال الى تمام المدة  
فاذا مضت لا يبقى كفيه الا وهو  
الاشبه بعرفنا الا ان اتقى  
اذا مضت المدة يخرج منه  
الحاكم عن الكفالة احترازا  
عن خلاف جواب الكتاب  
الا اذا وجدت قرية أنه أراد  
جواب الكتاب وعن الثاني  
رحمه الله تعالى كفل الى  
عشرة فهو عليه ابد حتى  
يبرئه وقال محمد رحمه الله  
تعالى كفل نفسه الى شهر  
على أنه يرى اذا مضى شهر  
فهو لم يضمن شيئا وفي السير  
كفل الى شهر لا يبرأ بمضيه  
بل انسلم فاذا قال على أي  
يرى من الكفالة بعد فكما  
قال ومثله في المنتقى قال  
يذرفتم تن فلان راكه فردا بنو  
تسلم كنم فكفالة مطلقة  
وذكر الزمان للتسلم  
لأننا ثبت الكفالة بخلاف  
قوله كفلت غدا وفي شرح  
الحيل كفلت شهرا يطالب  
به من حين الكفالة الى شهر  
ويستقط بعده فان قال الى شهر  
يطالبه بعد شهر طال الحلواني  
هذا على خلاف ما ظنه  
العوام أنه اذا قال من فلان  
راذرفتم اذوبك سال انه  
يطالبه في السنة لا بعدها

ذلك وان حضر واحد منهم قتل له وسقط حق الباقي كذا في الهداية \* واذا قتل جماعة واحد اعمد انتقل  
الجماعة بالواحد كذا في الكافي \* من ضرب رجلا بتر فقتله فان اصابه بالحديد قتل به وان اصابه بالعود  
فعليه الدية قال رضي الله تعالى عنه هذا اذا اصابه بجدا الحديد وان اصابه بطهر الحديد فعنه ما يجب  
وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنه أنه يجب اذا جرح وهو الاصح وعلى هذا الضرب بضجات  
الميزان كذا في الهداية \* ومن جرح رجلا فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص كذا في  
الكافي \* ولو ضرب رجلا بارية وما يشبهها اعمد اغت لا قود فيه وهو الصحيح وفي المسئلة ونحوها القود  
وقيل ان غرز بالبارية في المقتل قتل والا فلا كذا في خزائن المفتين \* ولو عضه حتى مات ذكر في الاجناس  
كل آلة تتعلق بها الذكاة في البهائم يتعلق بها القصاص في الادمى وما لا فلا يعني لا يجب بالعض ولو ضربه  
بالسوط ووالى في الضربات حتى مات لا يجب القصاص كذا في الخلاصة \* العصا الصغيرة اذا والى به في  
الضربات حتى مات لا يلزمه القصاص عندنا كذا في شرح المبسوط \* ومن ضرب رجلا مائة سوط  
فبرأ من تسعين ومات من عشرة فعليه دية واحدة وليس عليه بضرب التسعين شي وظاهر الجواب في كل  
جراحة اندملت ولم يبق لها أثر لا شيء فيها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه أوجب حكومة العدل وعن  
محمد رحمه الله تعالى أنه أوجب فدية أجرة الطبيب وعن الادوية قالوا هذا محمول على ما اذا برأ من تسعين  
ولم يبق له أثر أصلا فان بقي له أثر ينبغي أن يجب عليه حكومة العدل للاسواط ودية للقتل وان ضرب  
رجلا مائة سوط وجرحه وبرأ منها بقل له أثر ينبغي حكومة العدل لبقاء الاثر كذا في الكافي \* ولو  
خفق رجلا لا يقتل الا اذا كان الرجل خنقا فامر وفاحق غير واحد فيقتل سياسة كذا في فتاوى  
قاضيجان \* فان تاب من ذلك ان تاب قبل أن يقع في يد الامام تقبل بوبته وان تاب بعدما وقع في يد  
الامام لا تقبل بوبته وهو نظير الساحر اذا تاب ذكر شيخ الاسلام في شرح زيادات الاصل أن من غرق انسانا  
بالماء ان كان الماء قليلا لا يقتل مثله غالبا وترجي منه النجاة بالسباحة في الغالب فبات من ذلك فهو خطأ  
العمد عندهم جميعا وما اذا كان الماء عظيما ان كان بحيث تمكنه النجاة منه بالسباحة بأن كان غير مشدود  
ولا منقلع وهو يحسن السباحة فبات يكون خطأ العمد ايضا وان كان بحيث لا تمكنه النجاة فعلى قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى هو خطأ العمد ولا قصاص وعلى قولهما هو عمد محض ويجب القصاص كذا في  
المحيط \* ولو أخذ رجل رجلا فطعمه ثم ألقاه في البحر فربس في الماء ومات ثم طغامت لا يقتل به وعليه  
الدية معظومة وكذا لو غطه في البحر أو في الفرات فلم يزل يفعل به كذلك حتى مات ولو أن رجلا طرح رجلا  
من سفينة في البحر أو في دجلة وهو لا يحسن السباحة فربس لا يقتل به عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه  
الدية وان ارتفع ساعة وسبح ثم غرق ومات فان أباح حنيفة رحمه الله تعالى قال ليس عليه قصاص ولا دية  
وكذا جسد السباحة فأخذ في سبع ساعة طرح في البحر ليختاص فلم يزل يسبح حتى فتر وغرق ومات فلا قود  
ولا دية ولو أنه حين طرح في الماء ولا يدري مات أو خرج ولم يزل لا شيء عليه حتى يعلم أنه قد مات ولو  
أنه ارتقى من نين أو نلثا وانغمس وبه حياة ولم يدبر ما حله ولم يقدر عليه لم يكن على الذي صنع شيء كذا في  
الظهرية \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير اذا أحمى تنورا فالتقى فيها انسانا أو ألقاه في نار  
لا يستطيع الخروج منها فأحرقته النار يجب القصاص وموضوع المسئلة يشير الى أن الاحماء يكفي وان  
لم تكن فيه نار قال الباقي في فتاواه وهو الصحيح كذا في المحيط \* لو ألقاه في النار ثم أخرج وبه رمق  
فحكك أيا ما ولم يزل صاحب فراش حتى مات قتل وان كان يجي هو يذهب ثم مات لم يقتل كذا في فتاوى  
قاضيجان \* ولو غط رجلا ثم أغل له ماء في قدر ضخمة حتى اذا صار كأنه نارا ألقاه في الماء فسلخ ساعة ألقاه  
فبات قتل به وان كان الماء حارا لا يغلي غلبا ناشيدا فالقائه فيه ثم مكث ساعة ثم مات وقد تنفط جسده أي

وليس كذلك بل الامر بالعكس الآن يزيد في الكفالة هر كاه كه خواهي تنوارمش فيطالبه في السنة وبعدها ولو قال هر كاه خواهي اس  
بانوسباردشر لا يطالبه في السنة ويطالبه بعدها ولو قال هر كاه كه خواهي اس انو تنوسباردشر له المطالبة في السنة قال الحلواني لو قال

تن فلا راي يدرقم تاده روز بصير كفيلا بعد العشرة فاذا لم يسلم حتى مضت العشرة يرفع الكفيل الامر الى الحاكم ليخرجه عن الكفالة  
ولو قال يدرقم من فلا راده روز (٦) بصير كفيلا في الحال وبعد المدة لا يتي كفيلا وذ كر القاضي أنا كفيل من اليوم الى عشرة أيام

فكفيل في الحال وبمضي  
لا يتي كفيلا عنده لانه وقتها  
وهي تقبل التأقبت ولو قال  
أنا كفيل الى عشرة فاذا مضت  
فأنا بري منها قال الفضلي  
لا يطالب في العشرة ولا بعدها

### نوع آخر

اذا كان المكفول له غائب  
فهو باطله خلافا للثاني  
وأجعهوا أنه لو أخبر عن  
الكفالة حال غيبته يجوز  
ولو كان المكفول عنه  
غائبا فكفل وأجاز الطالب  
وهو حاضر جاز وان قبل عن  
الغائب في المجلس قابل يوقف  
وان لم يقبل عنه قابل بطل  
عندهما وفي بعض الكتب  
ان الفتوى فيه على قول  
الثاني ولو قال الطالب أخبرت  
عن الكفالة حال غيبته  
المكفول له وأجاز وقال  
الكفيل كان انشاء القول  
للطالب فان قبل أو طاب  
الفضولي عن الطالب بان  
قال تضمن لفلان أو ضمن  
لفلان فقال فعلت بوقف  
على اجازة الغائب والكفيل  
انزوح عنها قبل اجازة  
الغائب والفضولي لو فسح  
الموقوف لا يصح وإذا طلب  
المدون حال غيبته الطالب  
عن أنسان فكفل عني بما  
على من الدين اقلان فقال  
فعلت فان كان المدون محصيا  
لا يصح وان كان مريضاً قال  
ذلال لو ان يصح استحصانا

صار به نقطة أو نضجه الماء قتل به والا فلا وان هو أخرج من القدر في هذه الوجوه وقد انسلخ ومات من  
ساعته أو من يومه أو مكث أياما مضين يخاف عليه من ذلك قتل به وان قاتل حتى يجي ويذهب ثم مات من  
ذلك لم يقتل وعليه الدية وهذا قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو ألقى رجلا في ماء بارد في يوم الشتاء  
فكروا بئس ساعة ألقاه فعليه الدية وكذلك لو جرده فجعله في سطح في يوم شديد البرد ولم يزل كذلك حتى مات  
من البرد وكذلك لو قطعه وجعله في الثلج كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلا قطر رجلا أو صبها ثم وضعه  
في الشمس فلم يتخلص حتى مات من حر الشمس فعليه الدية كذا في خزانة المفتين \* وإذا ألقاه من سطح  
أو جبل أو ألقاه في بئر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا خطأ العمد وأما على قولهما ان كان موضعا  
ترجي منه النجاة غالباً فهو خطأ العمد وان كان لا ترجى منه النجاة فهو عدم محض يجب القصاص به عندهما  
كذا في المحيط \* وإذا سقى رجلا سمات من ذلك فان أوجره إجمارا على كرهه أو ناوله ثم أكرهه على  
شربه حتى شرب أو ناوله من غير أكرهه عليه فان أوجره أو ناوله وأكرهه على شربه فلا قصاص عليه وعلى  
عاقلة الدية وإذا ناوله فشرّب من غير أن أكرهه عليه لم يكن عليه قصاص ولا دية سواء علم الشارب بكونه  
سماً أو لم يعلم هكذا في النخبة \* ويرث منه وكذا لو قال لا تشر كل هذا الطعام فانه طيب فأكله فاذا هو  
مسموم فمات لم يضمن كذا في الخلاصة \* ولو أن رجلاً أخذ رجلاً فقيده وحبس في بيت حتى مات جوعاً  
فقال محمد رحمه الله تعالى أو جعه عقوبة والدية على عاقلة والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه  
لا شيء عليه وان دفنه في قبر حيا فمات يقتل به وهذا قول محمد رحمه الله تعالى والفتوى على أن الدية على  
عاقلة كذا في الظهيرية \* رجل أدخل ناعماً أو صبياً ومغنى عليه في بيته فسقط عليه البيت ضمن  
في الصبي والمغنى عليه دون النائم كذا في الخلاصة \* وفي جنائات المتنقي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قطر رجلاً فطرحه فقام سبع فقتله السبع لم يكن على الذي فعل ذلك  
قود ولا دية لكنه يزروى ضرب ويحبس حتى يتوب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وأما أنا فأرى أن يحبس  
أبداً حتى يموت كذا في المحيط في الفصل الثالث عشر \* ولو أن رجلاً أدخل رجلاً في بيت وأدخل معه  
سبعاً وأغلق عليهم الباب فأخذ الزجل السبع فقتله لم يقتل به ولا شيء عليه وكذا لو نضجه حية أو لستهته  
عقرب لم يكن فيه شيء أدخل الحية والعقرب معه أو كاتفي البيت ولو فعل ذلك بصبي فعليه الدية كذا  
في خزانة المفتين \* إذا شق رجل بطن رجل وأخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف فالقاتل هو الذي  
ضرب العنق ويقتص ان كان عمداً وان كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق  
نقذ في الجانب الآخر فمات الدية هذا اذا كان محال يعيش بعد شق البطن يوماً أو بعض يوم فان كان لا يعيش  
ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يتي معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو الذي شق البطن ويقتص في العمد  
وتجب الدية في الخطا والذي ضرب العمد لا يعزى وكذا لو جرح رجل جراحة ممخنة لا يتوهم العيش معها  
وجرح آخر جراحة أخرى فالقاتل هو الذي جرح الجراحة الممخنة هذا اذا كانت الجراحة حادة على التعاقب  
فان كانتا معاً فكلاهما قاتلان \* وكذا لو جرح رجل عشر جراحات والأخر جرحه جراحة واحدة  
فكلاهما قاتلان كذا في الخلاصة \* وفي المتنقي اذا قطع عنق الرجل وبقي شيء قليل من الحلقوم وفيه  
الروح فقتله رجل فلا قود عليه لان هذا ميت فلو مات ابنه بعد ذلك وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو  
من ابنه كذا في النخبة \* في المتنقي يشرى الوأيد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وابن سماعة عن محمد رحمه الله  
تعالى في رجل قطع يد رجل عمداً ثم ان المقتووعة يده قتل ابن القاطع عمداً ثم مات المقتووعة يده من القطع  
فمات القاطع القصاص لولي المقتووعة يده وذ كره هذه المسئلة في موضع آخر من المتنقي عن محمد رحمه الله  
تعالى وذ كرهها القياس والاستحسان فقال القياس أن على القاطع القصاص وفي الاستحسان لا قصاص

حال غيبة الطالب وان لاجنبي اختلف فيه ثم هذا يصح من المريض وان لم يسلم الدين والدائن والا مانات لا يصح \* أقر الصبي وتجب  
بعدمه بل كفالة حال صباه والمغنى عليه بعد فاقته أنه كفّل حال انحماؤه لا يصح وان ادعى الطالب أنها كانت بعد البلوغ لم يقبل الا بالينة



ولأنه الكفالة من الصبي وأما من العبد فصحيح بعد العتق ولا تصح كفالة الصبي المأنون والمحجور بأذن المولى أو بدون أذنه بنفس أو بمال وكذا المعتوه والمبرم وكذا الأب إذا دخل ابنه في الكفالة لا يصح وليس للكفيل أن يطالب المدين (٧) قبل الاداء وان الكفالة بالامس

ومع ذلك لو أدام الكفيل لس له أن يسترده مالم يؤتد المكفول عنه الى الدائن وان تصرف فيه الكفيل ويرجع ان كان أعطاه على وجه الرسالة لا يطيب الرجوع للكفيل نقدا كان أو عرضا وان أدام على وجه القضاء ان كان من النقود يطيب وان كان من العروض عندهما لا يطيب واختلفت الروايات عنه في رواية تصدق بالرجوع وفي أخرى يرده الى المكفول عنه ويطلب المكفول عنه بالخلاص ان لو زعم وان حبس بحبس ولو وهب رب الدين الدين لاحدهما فهذا وأداء المال سواء وكذا لو مات الطالب فورثه أحدهما \* ابرأ الاصيل برئ الكفيل لآكسبه \* آخر عن الاصيل فهو تأخير عن الكفيل لآكسبه \* وان أبرأ الاصيل ورد الابرأ صح رده في حق نفسه ويطلب به \* وهل يصح في حق الكفيل اختافوا فيه \* ولو مات الاصيل وأبرأ الدائن ورده وارثه يبطل الابرأ في قول الثاني خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وان أبرأ الاصيل ومات قبل رده وقبوله فهو قبول \* وفي الكفالة بالنفس يؤخذ الكفيل بأحضاره ما أمكن \* وبطلت

وتجب الدية عليه في ماله رجل قتل ابنه لرجل عدا ثم أن أبا المقتول قطع يد القاتل خطأ ومات من ذلك كان قصاصا ولم يكن لوليه الدية على أبي المقتول كذا في المحيط \* رجل قال أنا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو خطأ حتى يقول عدا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ضربت بسيفي فقتلت فلانا أو قال وجأت بسكين فقتلت فلانا ثم قال انما أردت غيره فاصبته درى عنه القتل كذا في المحيط \* رجل قال ضربت فلانا بالسيف عدا ولا أدري أنه مات منها ولكنه مات وقال ولي القتل بل مات بضربك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن حية نهشته أو من ضرب رجل آخر ضربه بالعصا وقال الولي بل مات من ضربك كان القول قول الضارب وعليه نصف الدية كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قتل القاتل رجلا أجنبي فان كان القتل عدا يجب القصاص وان كان خطأ تجب الدية على عاقلته فان قال ولي القتل بعد ما قتله الأجنبي كنت أمرته بقتله ولا يئنه له على ذلك لا يصدق كذا في المحيط \* صفان من المسلمين والمشركون التقيافتل مسلم مسلما على ظن أنه مشرك لا قصاص عليه وعليه الكفارة وتجب الدية كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد \* قالوا انما تجب الدية اذا كانوا محتلمين فان كان في صف المشركين لا تجب لسقوط عصمته بشك كثير سواء هم كذا في الهداية \* ومن شهر على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء بقتله وكذلك اذا شهر على رجل سلافا فقتله أو قتله غيره دفعاعنه فلا يجب بقتله شيء ولا يختلف بين أن يكون بالليل أو النهار في المصر أو خارج المصر كذا في التبيين \* ومن شهر عليه عصا البلا في مصر أو غيرها في غير مصر فقتله المشهور عليه عدا فلا شيء عليه وان شهر عليه عصا نهارا في المصر فقتله المشهور عليه عدا قتل به عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم الاقصاص عليه هكذا في الكافي \* وان شهر المجنون على غيره سلافا فقتله المشهور عليه عدا فعليه الدية في ماله وعلى هذا الصبي والدابة كذا في الهداية \* ومن شهر على رجل سلافا فضر به وانصرف ثم ان المضروب ضرب الضارب ضربة وقتله فعلى القاتل القصاص وهذا اذا ضرب به الأول وكف عن الضرب على وجه لا يريد ضربه تابيا كذا في الكافي \* ومن شهر على غيره سلافا في المصر فضر به ثم قتله الاخر فعلى القاتل الاقصاص معناه اذا ضرب به فانصرف كذا في خزنة المفتين \* ومن دخل عليه غيره ليلا وأخرج السرقة فأسعه وقتله فلا شيء عليه وتاويل المسئلة ان كان لا يتمكن من الاسترداد الا بالقتل كذا في الهداية \* وأما انه لو صاح به بترك ما أخذه ويذهب فلم يفعل هكذا ولكن قتله كان عليه القصاص كذا في العيني شرح الهداية \* والله أعلم

### الباب الثالث فيمن يستوفي القصاص

للأب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فراض الله تعالى فيدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص اذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا وليس لهم ولا لاحدهم أن يוכל باستيفاء القصاص كذا في فتاوى قاضيخان \* والقصاص يستحقه المقتول ثم يخلفه وارثه كذا في الهداية \* واذا قتل الرجل عدا وله ولي واحد فله أن يقتله قصاصا قضى القاضي به أو لم يقض ويقتله بالسيف ويحز رقبته واذا أراد أن يقتله بغير السيف منع عن ذلك ولو فعل ذلك يعزر الا أنه لا ضمان عليه ويصير مستوفيا حقه بأي طريق قتله كذا في المحيط \* اذا قتل ولي المعتوه فلا شيء له أن يقتل وله أن يصالح وليس له أن يعنوا وكذلك ان قطعت يد المعتوه عدا والوصي بمنزلة الأب في جميع ذلك الا أنه لا يقتل ويندرج تحت هذا الاطلاق الصلح عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف والصبي بمنزلة المعتوه في هذا والقاضي بمنزلة الأب في الصحيح كذا في الهداية \* وأجمعوا على أن القصاص

بموت المكفول عنه ويحبس ان لم يظهر عجزه \* والكفالة الى الحصاد جائز وتناول أول الحصاد ولو الى أن يحيطر لسمه أو تهب الرجح لا \* مات ولم يترك شيئا فكفل بالدين كفيل لا تصح عنده خلافا لهما \* كل ما أمكن تحصيله من الكفيل صححت الكفالة به والا فلا نصحت بالثمن

لا بالمبيع \* استأجر دابة إلى بغداد وخطاطها الخطاطة فكفل بمحمولته وخطاطته لا ولو بالخطاطة والجمولة بمحت وبالعهد باطله وبانخلاص  
أضاعدهم وقال أصبح بانخلاص \* (٨) قال لمن يلزم غريمه خله فأنا وفيك إذا بدالك لم يكن كفيلا بالنفس \* ولو قال خل علي أن

أوفيكه في القياس كذلك  
وفي الاستحسان كفيلا  
بالنفس وعن محمد قال  
للطالب ضمنت لك ما على  
فلان أن أقضه مني وأدفعه  
المالك ليس بكفالة ومعناه  
أن يتقاضاه ويدفعه إليه  
إذا أقضه منه على هذا  
معاني كلام الناس وعنه  
أيضا غصب ألقاقتله  
المالك فقال رجل لا تقا له  
فأنا ضامن أن آخذها منه  
وأدفعها إليك لزمه وإن كان  
الغاصب استهلكه وصار ديننا  
فالضمان باطل كان على  
ضمان التقاضي وإن كفل  
عن رجل ما لا يغبر أمره قبله  
الخبر فأجاز ثم أتى لا يرجع  
لأنه لم ينعقد مو جبالا  
ينقلب \* كفل بنفسه على أن  
المكفول عنه إذا غاب فالمالك  
عليه فغاب المكفول عنه ثم  
رجع وسلمه إلى الدائن لا يبرأ  
لأن المال يحل للمشتروط  
لزمه فلا يبرأ إلا بالأداء أو الإبراء  
وكذا إذا قال الكفيل إذا  
غاب عنك ولم أوفك فأنا  
ضامن المال الذي عليه أما  
إذا قال إن غاب فلم أوفك به  
فأنا ضامن بما عليه فإن هذا  
على أن يوافيه بعد الغيبة \*  
وعن محمد إذا قال إن لم  
يدفعك مد بونك مالك أولم  
يقضه فهو على تمام الطالب  
تقاضى المطلوب فقال المديون  
لا أدفعه أو لا أقضه وجب  
على الكفيل الساعة وعنه

إذا كان كله للصغير ليس للأخ الكبير ولاية الاستيفاء كذا في المحيط \* وإذا كان القصاص بين صغير  
وكبير فلكبير استيفاءه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ليس له ذلك إلا أن يكون الشريك بأبائه  
فيستوفيه وعلى هذا الخلاف إذا كان شريك الكبير معنوها أو مجنونا وهو أخ له وكذلك للسلطان استيفاءه  
مع الكبير عند مخالفا لهما ولو كان الكل صغارا قيل الاستيفاء إلى السلطان وقيل ينظر إلى بلوغهم أو بلوغ  
أحدهم كذا في محيط السرخسي \* ومن قتل ولدا أو له للسلطان أن يستوفي القصاص وكذا القاضي  
كذا في الاختيار شرح المختار \* وإذا قتل العبد عمدا فاقطعوا القصاص لسيده والمدير والمدبرة وأم الولد وولدها  
بمنزلة العبد كذا في محيط السرخسي \* رجل له عبدان قتل أحدهما الآخر عمدا فله مولى أن يستوفي  
القصاص من القاتل كذا في المحيط \* في المبسوط عهده مشترك بين الصغير والكبير فقتل ليس للكبير  
استيفاء القصاص قبل أن يدرك الصغير بالإجماع كذا في العيني شرح الهداية \* ولو كان العبد بين رجلين  
أو ثلاثة فولاية الاستيفاء لهم جميعا لا يفرد به أحدهم وإن عفا أحدهم ينقلب حق الباقيين مالا إلى القيمة  
كما ينقلب في الحر إلى الدية كذا في فتاوى قاضيان \* ومن قطع يد عبدا فعقمه مولا فمات عنه فإن كان  
لا وارث له غير المولى فله المولى أن يقتل قاتله وإن كان للعبد ورثة غير المولى فلا قصاص على القاتل عند أبي  
حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* في نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
رجل قتل رجلا فجاءه رجل وادعى أنه عبده وأقام البيعة فشهدوا أنه كان عبده فاعتقه وهو حر اليوم فإن كان  
له وارث قضيت لوارثه القصاص في العبد وبالدية في الخطأ وإن لم يكن له وارث فله لولاه قيمته في الخطأ والعبد  
كذا في المحيط في آخر الفصل الثامن \* إذا قتل المكاتب عبدا وليس له وارث إلا المولى وترك وفاء فله  
القصاص عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو ترك وفاء وله وارث غير المولى فلا قصاص وإن  
اجتمعوا مع المولى ولو لم يترك وفاء وله ورثة أحرار وجب القصاص للمولى في قولهم جميعا كذا في الهداية \*  
ومعنى البعض إذا قتل عاجزا ذكر في المتن أنه لا يجب القصاص كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قتل  
المكاتب عبده فلا قود فيه ولو قتل عبد المكاتب فلا قصاص فيه وكذلك إذا قتل ابنه عمدا وكذلك العبد  
المأذون إذا قتل عمدا وعليه دين فلا قصاص وإن اجتمع المولى والغرماء معا كذا في محيط السرخسي \* وإذا  
قتل عبد الرهن لم يجب القصاص حتى يجتمع الراهن والمرتهن كذا في الهداية \* وإن اجتمعا كان  
استيفاء القصاص إلى الراهن كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قتل عبدا لا يجزى القصاص للمؤجر  
كذا في الجوهر والنيرة \* العبد المبيع إذا قتل قبل القبض عمدا بخير المشتري بين المضي والرد وإذا اختار  
المضي فله أن يقتص ولكن لا يكون له الاستيفاء إلا بعد نقض الثمن للبائع كذا في المحيط في الفصل الثامن  
\* وإن نقض للبائع هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو كذلك إن أجاز  
المبيع وإن فسح فلا قصاص للبائع ووجب له القيمة وعند محمد رحمه الله تعالى يجب القيمة في الوجهين  
كذا في التبيين \* ولو قتل المبيع في يد المشتري والخيار له فلقصاص له قبض البائع الثمن أولم يقبض  
ولو كان الخيار للبائع اتبع القاتل فيقتله وإن شاء ضمن المشتري قيمته كذا في محيط السرخسي \* وبعد  
التضمن لا قصاص للمشتري كذا في فتاوى قاضيان \* والعبد الممهور في يد الزوج والخالع عليه في يد  
المرأة والمصالح عليه قبل القبض إذا قتل فهو بمنزلة المبيع إذا قتل قبل القبض إن رضي المشتري بتسليم  
القاتل فقد تنهى ملكه وتم فيجب القصاص له وإن طالب بالقيمة فالمالك قد انفسخ فيجب القصاص  
للاخر كذا في الظهيرية \* العبد المصوب إذا قتل في يد الغاصب عمدا فإن شاء المالك يقتص من  
القاتل وإن شاء ضمن الغاصب قيمة عبده ثم رجع الغاصب على القاتل بما ضمن وليس للغاصب أن يقتله  
والموصى برقبته لرجل ويخذه لالاخر إذا قتل عمدا فلا قصاص فيه إلا أن يحتمل أن يكون المستوفى عند

أيضا إن لم يعطك المديون دينك فأنا ضامن إنما يتحقق الشرط إذا تقاضاه ولم يعطه وكذا إذا مات المطلوب بلا أداء \* الاجتماع  
وفي الفتاوى إن تقاضيت ولم يعطك فأنا ضامن فأت قبل أن يتقاضاه ويعطيه بطل الضمان \* ولو بعد التقاضي قال أنا أعطيتك فإن أعطاه مكانه

أَوْ ذَهَبَهُ إِلَى السُّوقِ أَوْ مَنَزَلَهُ وَأَعْطَاهُ جَازِفَانِ طَالَ ذَلِكَ وَلَمْ يَعْطِهِ مِنْ يَوْمِهِ لَزِمَ الْكَفِيلُ \* عَمْدًا ذُونَ مَدِينٍ طَالِبُهُ غَرِيْمُهُ بِكَفِيلٍ خَوْفَانِ  
 أَنْ يَنْتَقِمَهُ مَوْلَاهُ فَقَالَ رَجُلٌ إِنَّ أَعْتَقَهُ مَوْلَاهُ فَأَنَا ضَامِنٌ جَازَتْ الْكَفَالَةُ \* دَفَعَ إِلَى مَحْجُورٍ عَشْرَةَ (٩) لِيَنْفِقَهَا عَلَى نَفْسِهِ فَقَالَ إِنْسَانٌ

كفلت بهذه العشرة لا يصح  
 لانه ضمن ماليس بمضمون  
 فان ضمن قبل الدفع بان قال  
 ادفع العشرة اليه على أني  
 ضامن لك بهذه العشرة  
 يجوز فطريقة به أن يجعل  
 الضامن مسقطا ضمان  
 الدافع ويجعل الصبي نائباً  
 عنه في القبض وكذا الصبي  
 المحجور اذا باع شيئاً فكفل

رجل بالدرل للشترى ان  
 كفل بعد ما قبض الصبي  
 الثمن لا يجوز وان قبل قبضه  
 يجوز \* عبد محجور اشترى  
 متاعاً وصن رجل الثمن  
 للبائع لا يلزم الكفيل الثمن  
 ولو ضمن المتاع بعينه كان  
 ضامناً \* والكفالة للصبي  
 التاجر صحيحة لانه تبرع عليه  
 وللصبي العاقل غير التاجر  
 فيه روايتان \* وكفالة العبد  
 وأم الولد والممدبر جلا أو  
 نفس بدون اذن المولى لا يجوز  
 في حق المولى وفي حق نفسه  
 صحيحة يؤاخذ به بعد العتق  
 وان باذن المولى ولا دين عليه  
 صحت برضاه ويساع في دين  
 الكفالة وان كان عليه دين

مستغرق لم يصح في حق الغرماء  
 وان اذن المولى فاذا أدى دينهم  
 أجيز به الزوال المانع \*  
 وان كفل العبد باذن المولى  
 بنفس رجل ثم أعتقه مولا  
 لم يضمن شيئاً وان عمل ضمن  
 المولى الاقل من قيمته ومن  
 الدين والطالب ان شاء اتبع

الاجتماع صاحب الرقبة وان لم يرض صاحب الخدمة بالقصاص فانه تجب القيمة على القاتل ويشترى بها  
 عبد آخر ويكون حاله مثل حال الأول كذا في المحيط في الفصل الثامن \* ولو أوصى بعبد لانسان  
 فقتل عمدا قبل أن يقبل الموصي له الوصية وقدمات الموصي وترك وارثا ولا يدري أن العبد قتل بعلمه موت  
 الموصي أو قبله لا يكون لاحدهما استيفاء القصاص وان اتفق أن الموصي مات أولا ثم قتل العبد لا يكون  
 لاحدهما استيفاء القصاص ثم ينظر بعد ذلك ان قبل الموصي له الوصية كان له على القاتل قيمة العبد المقتول  
 وان رد الوصية كانت قيمة العبد لورثة الموصي كذا في فتاوى قاضيتان \* ولو قتل رجلان رجلا  
 فعفا الولي عن أحدهما كان له أن يقتل الآخر وكذا لو قتل رجل رجلين فعفا أحد وليي المقتولين فالولي  
 الآخر أن يقتله كذا في فتاوى قاضيتان \* والله أعلم

### الباب الرابع في القصاص فيما دون النفس

ويعتبر فيما دون النفس المساواة في البذل فلا تقطع البني باليسرى ولا اليسرى بالبني ولا الصحيحة بالشلاء  
 ولا يد المرأة بيد الرجل ولا يد الرجل بيد المرأة ولا تقطع يد الحر بيد العبد ولا يد العبد بيد  
 العبد فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة هكذا في فتاوى قاضيتان \* ويجب القصاص  
 في الاطراف بين المسلم والكافر يعني الذمي وكذا بين المرأتين الحرتين والمسلمة والكأبية وكذا بين الكأبيتين  
 كذا في الجوهرية النيرة \* ولا قصاص في شيء من الشعور كذا في الذخيرة \* ولا قصاص في جلد الرأس  
 أو البدن اذا قطع منه شيء \* وكذا في لحم الخدين والظهر والبطن اذا قطع منه شيء \* وكذا في الذنن كذا في  
 المحيط \* ولا قصاص للطمعة ولا للكمة أو الوجأة والدقة كذا في الجوهرية النيرة \* ولا قصاص في العظم الا في  
 السن كذا في الكأبي \* كل قطع من مفصل ففصله القصاص في ذلك الموضع فأما كل قطع لا يكون من مفصل  
 بل يكون بكسر العظم فانه لا يجب القصاص عندنا كذا في المبسوط \* ومن ضرب عين رجل فذهب  
 ضوءها وهي باقية فعليه القصاص بان تحمي له امرأة ثم تقرب منها ويربط على عينه الاخرى وعلى وجهه  
 قطن رطب وتقابل عينه بالمرأة فيذهب ضوءها هكذا في الكأبي \* وتكلموا في معرفة ذهاب البصر قال  
 محمد بن مقاتل الرازي يقابل عينه بالشمس مقتوحة فان دمعت علم أن الضوء باق وان لم تدمع علم ان الضوء  
 قد ذهب وذكر الطحاوي أنه يلقي بين يديه حية فان رهب من الحية علم أنه لم يذهب وقال محمد رحمه الله تعالى  
 يتظر الى البصر أهمل البصر وان لم يبع ذلك يعتبر فيه الدعوى والانكار والقول قول الجاني مع عينه على  
 البتات كذا في الظهيرية \* ذكر الكرخي أنه لا قصاص اذا قررت او انخسفت كذا في المحيط \* وان  
 ضرب عين انسان عمدا فأيست بحيث لا يصير بها الا يجب القصاص عند عامة العلماء وفي كل موضع  
 يجب القصاص لافرق بين ما حصل الضرب بالسلاح أو بشيء آخر غير السلاح كالاصبع ونحوها كذا  
 في الظهيرية \* قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا قصاص في قلع الحدقة فان قلع حدقة انسان  
 فقال المقلوع حدقته أنا أرضى بان يخسف عين هذا ولا يقطع حدقته أخذون حتى ذكر في المنتقى قال محمد  
 رحمه الله تعالى ليس له ذلك كذا في المحيط \* رجل أذهب العين اليمنى من رجل ويسرى الجاني ذاهبة وعينه  
 صحيحة يقتص له من عينه اليمنى وترك أعمى كذا في الظهيرية \* عن الحسن اذا فقأ عين رجل وكانت عينه  
 حولا إلا أن ذلك لا يضر بصره ولا ينقص منه شيئا فقأها انسان عمدا يقتص منه وان كان الحول شديدا  
 يضر بصره ففقت كان فيها حكومة عدل ولو كانت عين الفاسق شديدا الحول يضر بصره فقأ عينها ليس  
 بها حول كان الجني عليه بالخيار ان شاء اقتص ورضى بالتقصان وان شاء ضمن نصف الدية في ماله كذا في  
 فتاوى قاضيتان \* اذا كانت العين اليمنى بيضا فذهب العين اليمنى من رجل آخر فالمفقوأة بمناء بالخيار

(٢ - فتاوى سادس) المولى وان شاء اتبع العبد واذا أدى أحدهما رجع على الاصل ان الكفالة بامره \* كفل عن انسان  
 بماله عليه الى سنة يجب على الكفيل مؤجلا وان كان على الاصيل جالا ولومات الكفيل يؤخذ من تركه حالا ولا يرجع ورثة الكفيل

على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته \* وعن الثاني فيمن قال أنا كفلت به على أنه متى طولبت به أو كملطوبت به في أجل شهر صحت فإذا طالب به فله أجل شهر من وقت (١٠) المطالبة الأولى فإذا تم الشهر من المطالبة الأولى لم التمس ولا يكون المطالبة الثانية تأجيل

فإذا دفعه إليه ان قال عند الدفع برئت اليد منه فهو برى وفيما يستقبل وان دفعه إليه ولم يبرأ منه فله أن يطالبه ثانية إذا كانت بكلمة كلما لان كلمة كلما تقتضي تكرار المطالبة فيقتضي تكرار الموافاة كلما يتكرر الطلب فبالدفع إليه يبرأ عن موافاة لزمته بالمطالبة السابقة لا عن موافاة تلتزمه بالمطالبة اللاحقة وانما يبرأ عن ذلك بالإبراء الصريح فإذا برئ إليه حين الدفع فقد وجب صد صريح الإبراء فإذا لم يصريح بالإبراء وطالبه ثانية فله أجل شهر عند كل مطالبة لم يحصل به دفع لكن المعبر هو الطلب الأول بعد الدفع هو طالب بالطلب الأول وان قال كفلت به لاني على فلان حالاً على انك متى طالبتني في أجل شهر فهذا جائز ومتى طالبه به فله أجل شهر فإذا مضى فله أن يأخذه منه متى شاء بالطلب الأول فلا يكون له أجل شهر آخر وان كذل به حالاً ولم يقل متى طالبتك فلك أجل شهر ثم لني الطالب المطلوب وقال متى طالبتك فلك أجل شهر فهذا كلام باطل وله المطالبة متى شاء \* وعن الامام رحمه الله تعالى قال كفلت به اليوم على أنى برى ما مضى اليوم

ان شاء أخذه عنه الناقصة اذا كان يستطاع فيه القصاص بان يبر مشياً قليلاً وان شاء أخذ ذب عنه وان كانت شحمة يضاء لا يصير شيئاً أصلاً لا قصاص فيها فان لم يجتر شيئاً حتى فقار رجل عين الفاقى فقد بطل حق الأول في عينه فان اختار المفقوة عينه الأولى الدية ثم فقار أخرى عين الفاقى ان صح اختياره ينقل حقه من العين الى الدية ولا يطل حقه بغوات العين وان لم يصح اختياره بطل حقه وصحة اختياره مبنية على تخيير الجاني اياه أما اذا اختار بنفسه لا يصح الاختيار وفي كل موضع لا يصح الاختيار له أن يرجع الى القصاص لدا انجلى البياض وفي كل موضع صح الاختيار ليس له أن يرجع الى القصاص كذا في خزنة المفتين \* في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا كانت عينه اليمنى بضاء وجنى على انسان في عينه اليمنى فذهبت عينه ثم ذهب البياض عن عين الجاني كان للجاني عليه أن يقتص من عين الجاني كذا في المحيط \* ضرب عين رجل فأيضت من ضربه ثم ذهب البياض وأبصر لاشئ على الضارب لكن هذا اذا عاد البصر كما كان أما اذا عاد دون الأول ففيه حكومة عدل كذا في خزنة المفتين \* اذا جنى على عين فيها بياض يصير بها عين الجاني أيضاً فيها بياض يصير بها الاقصاص بينهما كذا في المحيط \* وان ضرب العين ضربة فأيض بعض الناظر أو أصابها قرح أو ربح (١) سبل أو شئ مما يبرح بالعين فنقص من ذلك لم يكن فيه قصاص انما تجب فيه حكومة عدل كذا في خزنة المفتين \* في الهارون عن محمد رحمه الله تعالى في امرأة خرج رأس ولدها ولم يخرج منه شئ غير زرا أس فجاء رجل فقار عينه بجعلت عليه الدية ولا أجل عليه القصاص ما لم يخرج مع الرأس نصفه أو أكثره كذا في المحيط \* فقار عين صبي حين ولد أو بعد أيام فقال لم يصير بها أو قال لا أعلم أبصر بها أم لا فالقول له وعليه أرش حكومة عدل فيما شأنه وان كان يعلم أنه يصير بها بان شهد شاهدان بسلامتها ان كان خطأ ففيه نصف الدية وان كان عمداً ففيه القصاص كذا في الظهيرية \* ولا يقتص من العين اليمنى باليسرى ولا من اليسرى باليمنى وان كانت عين المقتص منه أكبر من عين الجاني أو أصغر فهو سواء يقتصله كذا في المحيط \* واذا قطع الاذن كلها عمداً ففيه القصاص وان قطع بعضها ففيه القصاص اذا كان يستطاع ويعرف هذا اللفظ الكرخى وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول للاذن مفاصل فإذا قطع منها شيئاً وعلم أن القطع من المفصل اقتص منه والمرجع في معرفة المفصل الى أهل البصر فان قالوا للاذن مفاصل وقد حصل القطع من مفصل يقتص من ذلك المفصل فان قالوا لا مفصل لها يقطع من اذن القاطع وقد مر ما قطع كذا في الظهيرية \* وفي الاجناس اذا كانت اذن القاطع صغيرة الحلقة والاذن المقطوعة كبيرة الحلقة كان المقطوعة اذنه بالخيار ان شاء ضمن نصف الدية وان شاء قطعها على صغرها وكذلك لو كانت خرقاء مشقوقة فان كانت الناقصة هي التي قطعت كان له حكومة عدل كذا في الذخيرة \* وان جذب أذنه وانزع منها شحمة لا قصاص فيه وعليه الارش في ماله كذا في محيط السرخسى \* اذا قطع كل المارن عمداً يجب القصاص واذا قطع بعضه لا يجب واذا قطع بعض قصبة الانف لا يجب القصاص بالاتفاق لانه عظم كذا في الذخيرة \* وقيل في أرنبة الانف حكومة عدل وهو الصحيح كذا في خزنة المفتين \* اذا كان أنف القاطع أصغر كان المقطوع أنفه بالخيار ان شاء قطع أنفه وان شاء أخذ أرشه كذا في المحيط \* اذا كان قاطع الانف أخشم لا يجب دالرح أو أخرج الانف أو كان أنفه نقصان من شئ أصابه خير المقطوع أنفه من قطع أنف القاطع وبين أن يضمه دية أنفه كذا في الظهيرية \* الانف اذا قطع من أصله شئ فلا قصاص فيه لانه عظم ليس يفصل واذا قطع أنف الصبي من أصل العظم فعليه القصاص سواء كان يجرد الرمح أم لا وفي الخطا الدية ومرادهم هذا المارن وهو مالان منه كما تقدم في البالغ وهذا لان

(١) قوله سبل في القاموس السبل محرركة غشاوة العين اه بحر اوى

أو قال على أنى ان واقبته عند الحاكم فأنابرى منه قضى أو وافي عند الحاكم برئ \* وكلاه ليشتري له عظم عبداً بالث ولم يدفع اليه شيئاً فاشتراه ثم قال رجل للبائع ضمنت لك عن المشتري الالف التي لك عليه فإذا دفعها الموكل الى المشتري فأنا منه برى فوالضمان جائز والبراءة باطلة لانه لا عمل من البائع والموكل في هذه الالف وكري عيسى أنه يبرأ لكن اختلاف الجواب لاختلاف



الموضوع فانه ذكر وكان المثل رجل لا شئ يرى عليه ألف غيره هذا فاختلف الجواب ولهذا لا يرى أن من قال شئت لك غن فلان ألفا فإذا قدم فلان فأنابرى عنه ان كان فلان غريمه بالف يجوز شرط البراءة وان كان فلان (١١) أجنبيا ليس بينه وبين الطالب والمطلوب تعلق في هذا

الالف تصح الكفالة ويصل شرط البراءة و ذكر مسألة تعلق البراءة في المشتق بخلافه قال لغريمه اذا جاء غدا فأتت برى من هذا المال لا يبرأ وان كان أصل المال عليه من كفالة شراه وكذا اذا قال ان قدم فلان فأتت برى منها وقال أيضا اذا شرط الكفالة على هذا فهو جائز وان قال بعد وجوب الكفالة هذا لا يجوز لانه براءة الى أجل وفيه كفل بعمال على أنه متى سلم اليه نفس المطلوب فهو برى من كفالة المال فهو جائز فاذا سلم نفس المطلوب الى الطالب برى فان استوفى الطالب من المطلوب قبل تسليم النفس اليه ثم سلم اليه نفس المطلوب رجع بما أدى \* أقرب بالكفالة بالنفس أو ثبتت بالبينسة عند الحاكم قال انصاف لا يحبس فيه ما أول مرة وفي ظاهر الرواية كذلك في الاقرار أما في البينة يحبس ولو أول مرة غاب المكفول ان علم مكانه أوله خرجه معهودة في كل حين الى مكانه أمهل الحاكم الكفيل الى أن يذهب ويأتي به ان أراد الكفيل الذهاب اليه وان أبي حبسه حتى يجي به وان لم يعلم مكانه وانفق عليه لا يحبس

عظم ألف الصغير وان كان كالعصروف ولكن لا عبرة بذلك كما في سائر عظامه كذا في خزائنة المفتين \* ذكر الطحاوي في شرحه رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا قطع شدة رجل السفلى أو العليا ان كان يستطاع أن يقتص منه فعليه القصاص العليا بالعليا والسفلى بالسفلى وفي القدوري اذا قطع كل الشفة يجب القصاص وان قطع بعضا لا يجب كذا في المحيط \* ولا قصاص في قطع اللسان عدا سواء قطع بعض البعض أو الكل وهو المختار للفتوى كذا في خزائنة المفتين والظهيرية \* وفي السن القصاص وان كان سن من يقتص منه أكبر من سن الآخر ولا قصاص في عظم الا في السن كذا في الهداية \* ولا قصاص في السن الزائدة وانما يجب حكومة عدل كذا في الجوهرية النيرة \* والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن الكسور والمكسور صغير أو كبير بل على قدر ما كسر من السن ان نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً فكذلك كذا في الوجيز للكردي \* ولا تؤخذ البني بالسري ولا اليسرى باليمنى وتؤخذ النية بالنيسة والنايب بالناب والضمير بالضمير ولا يؤخذ الا على الاسفل ولا الاسفل بالاعلى كذا في الجوهرية النيرة \* ان كسر نصف سنه أو ثلثها أو ربعها كسراً مستويا يستطاع في مثلها القصاص اقتصر بهد وان كان كسر مثله ليس يستوي بحيث لا يستطاع أن يقتص منه فعليه أرس كذا في الظهيرية \* وان قطع لا يتلع منه لكن يؤخذ بالبرء منه الى أن ينتهي الى اللحم ويستقط ماسواه كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو كسر بعضها فأسودت الباقية أو اجترت أو اخضرت أو دخلها عيب بوجه من الوجوه بالكسر لا قصاص وتجب الدية كذا في الخلاصة \* فان قال المجنى عليه أنا استوفى القصاص من المكسور وأترك ماسود لا يكون لذلك كذا في فتاوى قاضيان \* وفي المشتق اذا كسر من سن رجل طائفة منها انتظر بها حولا فاذا تم الحول ولم يتغير فعلية القصاص ويبرء بالبرء ويطلب لذلك طبيب عالم ويقال له قل لنا كم ذهب منها فان ذهب النصف يبرء من سن الفاعل النصف كذا في المحيط \* واذا كسر من رجل بعضها وسقط ما بقى لا قصاص في المشهور كذا في خزائنة المفتين \* رجلان قاما في اللعب ليكر كل واحد منهما صاحبه كما هو العادة فوكز أحدهما الآخر فكسر سنه فعلى الضارب القصاص والمسئلة صارت واقعة الفتوى فاتفقت الفتاوى على هذا ولو قال كل واحد منهما لصاحبه (١) (دهده) فوكز أحدهما صاحبه وكسر سنه لاشئ عليه وهو الصحيح بمنزلة ما لو قال اقطع يدي فقطعها كذا في الظهيرية \* اذا قطع الرجل ثنية رجل عدا فاقص له من ثنية القالع ثم نبت ثنية القاصر منه لم يكن للقتصر له أن يقاع تلك الثنية التي نبتت ثانيا كذا في المحيط \* ولو نزع سن رجل فانتزع المتزوعة سنة من النازع قصاصا ثم نبت سن الاول كان على النازع الثاني ارس سن النازع الاول خمسمائة ولو نبت سنة معوجة كان فيها حكومة العدل ولو نبت نصف السن كان عليه نصف أرسها كذا في فتاوى قاضيان \* وان ضرب سن رجل فسقطت ينتظر حتى يبرأ موضع السن ولا ينتظر حولا الا في رواية المجرى والصحيح هو الاول لان نبات سن البالغ نادر هكذا في الظهيرية \* واذا نزع سن صبي (٢) يستأنى هكذا في السراجية \* وينبغي له أن يأخذ له من الجاني ضميماً فان نبت مكانها كما كانت لاشئ عليه \* ولو لم نبت سن الصبي حتى مات قبل تمام الحول لاشئ على الجاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل كذا في الظهيرية \* واذا ضرب سن انسان وتحرك بسبب ضربه ذكرى الاصل أنه ينتظر بها حولا سواء كان المجنى عليه بالغاً أو صبياً ثم اذا وجب الاستبراء حولا فان لم تسقط فلا شئ على الضارب وان سقطت السن في السنة من تلك الضربة فان كان عدا

(١) أعطى أعطى

(٢) قوله يستأنى أى ينتظر حولا بدليل ما قبله وما بعده كما لا يخفى اهـ مصححه

وجعل ذلك كونه وفي الخزائنة يجبر الحاكم على تسليم المكفول به الى الطالب أو يعطى الكفيل أمالا يجبره على اعطاء الكفيل فان قال لا علم لي بكان المكفول به ان صدقه المكفول له سقطت المطالبة ولا يحبس حتى يظهر عزمه ولا يحلفه \* طلب من غيره قرضاً لم يقرضه فقال

رجل أقرضه فأناضا من فأقرضه في الحال من غير أن يقبل ضمانه صريحا يصح ويكفي هذا القدر \* الكفالة تبديل الكتابة ولا مال للولي على المكاتب سوى بدلها لا تصح لان (١٢) المولى لا يستوجب على عبده ديناً ولا به بصفة لا يمكن إيجاب مثله على الكفيل لانه اذا عجز

يسقط عنه بدل الكتابة ولو كان للمكاتب مال على رجل فأمره فضمته لمولاه من مكانته أو دين سوى ذلك جاز لان أصل ذلك المال واجب للمكاتب على الكفيل وهذا أمر منه أن يدفع ما عليه لمولاه \* ولو للمولى دين على ابنه أو عبده فكفل رجل لم يجز لان من دخل في كتابته فهو مكاتب مولاه \* وبدل السعاية كبيل الكتابة لا تجوز الكفالة عنده خلافاً لما بخلاف ما اذا أعتق عبده على مال فكفل به رجل حيث يصح \* ادعى رجل قبل صبي وكفل به رجل بغير إذن وليه جازت ويؤاخذ به الكفيل لان تسليم النفس للجواب لازم على الصبي حتى يحضران ما دونوا ويحضر وليه ان لم يكن ما دونوا فالتمز الكفيل ما هو لازم عليه وهو عما تجرى فيه النيابة فان طلب التكفيل أن يحضر معه المصلي ليس له الى خصمه لم يؤخذ الصبي به وان كان للصبي طلب ذلك لان قوله لا يلزم عليه شيئاً الا أن يكون تاجراً ما دوناً فحينئذ يكون قوله ملازماً فيؤمر بالحضور معه لانه أدخله في هذه العهدة فيؤمر بالحضور معه ليس له الى خصمه وكذا ان لم يكن تاجراً وادعى عليه رجل ما لا يطلب أبوه من

يجب القصاص وان كان خطأ تجب الدية هكذا في المحيط \* واذا أجب له القاضي في التحريك ثم جاء المضروب قبل تمام السنة وقد سقطت فقال انما سقطت من الضربة وقال الضارب انما ضربك آخر فالقول للمضروب وان جاء بعد الحول فالقول للضارب هكذا في الظهيرية \* روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا نزع العار جل سن رجل فبنت نصفها فعليه نصف رأسها ولا قصاص في ذلك وان بنته بغيره فمأثم ثم نزعها اخرجنا ظهيراً سنة فان بنتت والاقتص منه ولا شيء على الاول وان بنتت صغيرة فعليه حكومة عدل كذا في المحيط \* اذا نزع سن رجل وسن الجاني سوداء أو صفراء أو جراء أو خضراء فخير المجني عليه ان شاء نزعها بنقصانها وان شاء ضمه أو رأس سنه خمسمائة وان كان العيب في سن المجني عليه ففيه حكومة عدل كذا في الظهيرية \* وان لم يجتر المجني عليه شيئاً حتى سقطت السن السوداء وبنت مكانها أخرى صححة فقد بطل حق المجني عليه كذا في الذخيرة \* ولو قلع رجل ثنية رجل وثنية القلع مقطوعة فبنت ثنيته بعد القلع فلا قصاص فيه ولا لقوعة ثنيته رأسها كذا في المحيط \* ولو عض يدرجل فانتزع صاحب اليد يده ووقع سن العاض لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى من أراد قلع سنك ظلماً في موضع لا يغشاك الناس فلك قتله ومن أراد أن يبرئ سنك بالمبرد ظلماً فلا تقتله وان كان لا يغشاك الناس كذا في الظهيرية \* ومن قطع يده غيره من المفصل عمداً قطع يده ولو كانت أكبر من يده القطوع وهذا اذا كان بعد البره ولا قصاص قبل البره كذا في الجوهرية النسرة \* وكذا في الاصابع القصاص اذا قطعت من مفصلها ولا قصاص فيما اذا كان القطع لامن المفاصل كذا في خزائن المفتين \* وفي الرجل في العمد القصاص اذا قطع من مفصل القدم أو من مفصل الورك بخلاف ما اذا قطع من غير مفصل وكذلك الحكم في أصابع الرجل ان قطعت من المفصل عمداً يجب القصاص وان قطعت من غير المفصل لا يجب كذا في المحيط \* ولا تقطع اليد بالرجل ولا اصبع من يده باصبع من رجل ولا تقطع يده بيد واحدة عندنا كذا في المبسوط \* لا تقطع السبابة اليمنى الا بالسبابة اليمنى ولا السبابة اليسرى الا باليسرى وكذلك لا يقطع الاصابع بالسبابة ولا السبابة بالوسطى والحاصل أنه لا يؤخذ شيء من الاعضاء الا بثلثه من القاطع كذا في الذخيرة \* ولا تقطع اليد الصحيحة بالمقصصة الاصابع هكذا في محيط السرخسي \* اذا قطع الرجل يده بغيره فمأثم سوداً أو جرح فان كان فيه ظفر مسود فانه يجب القصاص وان لم يكن في يده القاطع ظفر مسود فان كان يده جراحة لا تجب نقصان دية يده بأن كان نقصاناً لا يوهن في البطش فانه لا يمنع وجوب القصاص ويجعل وجود هذا العيب وعدمه بمنزلة وان كان نقصاناً لا يوهن في البطش حتى يجب بقطعه حكومة عدل لان نصف الدية كان بمنزلة اليد الشلاء كذا في المحيط \* ومن قطع اصبعاً ثالثة وفي يده مثله فلا قصاص عليه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الجوهرية النيرة \* ولو قطع الكف وفيه اصبع زائدة توهن الكف فلا قصاص فيه وان كانت لا توهن الكف يجب القصاص كذا في محيط السرخسي \* ولو قطع رجل يدرجل من نصف الساعد أو برجله من نصف الساق عمداً لم يكن عليه في ذلك قصاص كذا في المبسوط \* اذا كانت يده المقطوع صححة ويد القاطع شلاء أو ناقصة الاصابع فالمقطوع يده بالخيار ان شاء قطع اليد العيبة ولا شيء له غيرها وان شاء أخذ الارش كاملاً كذا في الكافي \* وكان الصدرا الشهيدي يبرهان الأئمة انما ثبت الخيار للمقطوع يده في هذه الصورة اذا كانت الشلاء مما ينتفع به مع ذلك وأما اذا كانت غير منتفع بها فهي ليست بمجمل للقصاص فلا يجزى المجني عليه حينئذ بل له دية صححة كذا في محيط تلك اليد أصلاً وبه بقي كذا في المحيط \* ولو ذهب المعيبة قبل اختيار المجني عليه أو قطعت ظلماً بطل حق المجني عليه عندنا بخلاف ما اذا قطعت بحق عليه من قوداً أو سرقة فانه يجب عليه أرض اليد المقطوعة كذا

رجل أن يضمه فضمنه جاز ويؤخذ به التكفيل والكفيل يأخذ الفلام به لان اللاب ولاية على ولده فيما يتفعه وهذا مما ينتفع به أن يأخذ الاب حتى يحضره ويدفعه اليه ويخاصه من ذلك لان أمر الاب لما جاز عليه صار مطلوباً لكل حق كان لابن

مطلوب بانه يومر الاب بادائه من مال الولد كالموت عليه دين بالينة والوصي في هذا كلاب والمعنوه كالصبي \* لرجل على آخر ألف وبها كفيل  
بالامر فصالح الكفيل الطالب على مائة على ابراء الاصيل جاز ثم يرجع الكفيل على (١٣) المكفول عنه بمائة لان رجوع

الكفيل باعتبار ثبوت الملك  
له وذلك بالموثوق لا بالذي أبرأ  
واسقط عنه وان صالحه  
على أن ابراء الكفيل خاصة  
بمائة من الباقي رجوع الكفيل  
على الاصيل بمائة ورجوع  
الطالب على الاصيل  
بتسعة مائة ولو صالح الكفيل  
على مائة على أن وهب الكفيل  
تسعة مائة رجوع الكفيل على  
المطلوب بالألف كله ولو  
صالح الطالب الكفيل على  
عشرة دنانير أو باعه بعشرة  
دنانير وكذا كل ما صالحه  
عليه من مكمل أو موزون  
بعينه أو حيوان أو عرض  
أو متاع يرجع بكل الألف  
على الاصيل \* ولو كان كفيل  
آخر وكل منهما ضامن عن  
صاحبه فصالح أحدهما له  
أن يرجع على صاحبه  
نصف ما صالح لان هذا  
الصالح أو البيع بمنزلة الاداء  
في حق الرجوع على الاصيل  
فكذا في حق الرجوع على  
الكفيل معه \* وفي فتاوى  
عطاه بن حزة كفيل بالمال  
لا يضمن قبول صاحب الحق  
أو قبول أحد عنه كان  
صاحب الدين حاضرا أو  
غائبا وعند الثاني لا يشترط  
القبول \* كفيل بمال ورضى  
به الطالب فلا يقبل بلزمه  
المال فهو خطأ لان الرضا  
يكون بالقلب والحاجة هنا  
الى القبول باللسان فلا بد

في الكافي \* هذا اذا كانت ناقصة وقت القطع أما اذا انتقصت بعد القطع فهذا على وجهين ان كان  
النقصان حاصلًا لا قبل أحد بأن سقط اصبع من أصابعه بأفة سماوية فالجواب فيه كالجواب فيما لو كانت  
ناقصة وقت القطع وان كانت بفعل أحد بأن قطع اصبع من أصابعه ظلمًا أو قطع القاطع اصبعًا من أصابعه  
أو قضى بها حقًا أو اجبا عليه فالجواب فيه كالجواب فيما لو فانت بأفة سماوية هكذا ذكر شيخ الاسلام  
المعروف بخواهر زاده وقد ذكر شيخ الاسلام أحمد الطواويسي رحمه الله تعالى في شرحه أنها اذا قطعت  
بقصاص فله الخيار وان قطعت ظلمًا أو بأفة سماوية فلا خيار وأشار الى الفرق فقال ما قطع قصاصا فهو  
محسوب عليه فكأنه منعها فيوجب الخيار ولا كذلك ما ذهب بأفة سماوية كذا في الظهيرية \* واذا قطع  
بدرجل عمدًا حتى وجب القصاص فقطعت يد القاطع بأكلة أو ظلمًا بغير حق يبطل القصاص ولا ينتقل الى  
الارض ولو قطعت يد القاطع بقصاص رجل آخر أو في سرقة كان على من عليه القصاص الارض لصاحب  
القصاص الا في فتاوى قاضين \* رجل قطع عين رجل ولا بين للقاطع حتى المقطوع يده في الارض  
في ماله كذا في خزائن المفتين \* اذا قطع له اصبعين وليس للقاطع الا اصبع واحد فانه يقطعها بأخذ ارض  
الآخرى كذا في الجوهرة النيرة \* قطع بدرجل من المفصل فاقتص منه وبرأ ثم قطع أحد ماذراع صاحبه لم  
يقتص منه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الاقطعين والاشليين لا قصاص وهو قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى في رواية الحسن عنه كذا في محيط السرخسي \* واذا قطع الرجل اصبع رجل من المفصل من يمينه ثم  
قطع يميني آخر أو بدأ باليد ثم قطع الاصبع ثم حضر جميعا فانه يقطع اصبعه أولاً بالاصبع الآخر ثم يخبر  
صاحب اليد فان شاء قطع ما بقي وان شاء أخذ يده وان جاء صاحب اليد ولا قطعت له اليد ثم اذا حضر  
الاخر قضى له بالارض كذا في المبسوط \* ولو قطع رجل اصبع رجل من المفصل الاعلى ثم قطع اصبع  
آخر من المفصل الاوسط ثم قطع اصبع آخر من المفصل الاسفل وذلك كله في اصبع واحدة فان كان الكل  
حضر وأطلبوا من القاضي حقهم فان القاضي يقطع المفصل الاعلى لصاحب الاعلى ولا يقطع لصاحب  
الاوسط والاسفل وان كان حق صاحب الاوسط والاسفل ثابتا في الاعلى ثم خير صاحب المفصل الاوسط  
فان شاء قطع من القاطع مقصده الاوسط ولا شيء له من دية الاصبع وان شاء لم يقطع وضمنه ثلثي دية الاصبع  
فاذا قطع يخبر صاحب المفصل الاسفل فان شاء قطع ولا شيء له من دية الاصبع وان لم يقطع أخذ دية اصبعه  
بكمالها من ماله وان حضر أحدهم وغاب الآخر ان كان الحاضر صاحب المفصل الاعلى يقطع له فان  
قطع المفصل الاعلى له ثم حضر الآخر ان كان فانه ما يخبر ان كان اختار القطع لا يضمن لكل واحد منهما شيئاً  
هكذا في المحيط \* ولو حضر صاحب الاصبع أولاً وظهر حقه ولم يخبر صاحب المفصلين ولا صاحب المفصل  
عند القاضي قضى للثالث بكل الاصبع ثم ان حضر صاحب المفصل والمفصلين قضى لهما بالارض كذا في  
شرح الزيارات للعتابي \* لو قطع كف رجل من مفصل ثم قطع يده آخر من المرفق ثم اجتمع فان الكف  
يقطع لصاحب الكف ثم يخبر صاحب المرفق فان شاء قطع ما بقي لحقه وان شاء أخذ هذا الارض كذا في شرح  
المبسوط \* واذا كان أحدهما حاضرا والاخر غائباً فانه يبدأ بحق الحاضر أي بما كان كذا في المحيط \* لو  
قطع اصبع بدرجل ثم قطع المقطوعة اصبع يد القاطع من المفصل خير فان شاء قطع يده ناقصة وان شاء أخذ  
الارض ويبطل حق صاحب الاصبع كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل  
قطع بدرجل عداً أو يد القاطع صحيحة فقطع المقطوعة يده اصبعاً من أصابع القاطع ثم قطع طاع اليد  
رجل صحيحة فالمقطوعة يده آخر بالخيار ان شاء قطع ما بقي من يد القاطع مع المقطوعة يده الاول وان شاء  
أخذ دية يده فان قطع المقطوعة يده آخر اصبعاً من أصابع القاطع أيضاً فقد بطل خياره ويقطع ما بقي  
من يد القاطع له وللأول واذا قطع يد القاطع لهما يضمن القاطع للمقطوعة يده أولاً ونصف ارض يدهم وحلاف

من أن يقول قبلت أو اخترت أو ما يجري مجراه \* وفي الزاد لا تصح كفلة المكاتب كالأبيض تبرعه وكذا كفالة المريض تصح من الثلث اذا  
ادعى على عبد قبل وليه فكفيل به مولا جاز وكذا كفالة المولى عن عبده بمال جاز وان أدى المولى عن عبده لم يرجع قبل العتق وبعده

\* كفل المولى من عهده دين ثم أبرأ صاحب الدين المولى لم يبرأ العبد لان المولى كفيل بالهبة لا الكفيل لان الهبة تملك ولا يمكن نكحها  
 الا بالتحويل الى ذمة الكفيل فلهذا (١٤) سقط عن الاصيل فأما الابراء فاسقاط محض واسقاط المطالبة بدون أصل الدين صحيح \* كفل  
 بنفس عهده وضمن مآذاب  
 عليه وغاب العبد وهو تاجر  
 فان المولى يؤخذ بكفالة  
 نفسه فإذا حضر وخصوص  
 وقضى عليه بجال يؤخذ به  
 المولى أيضا \* صادر الوالى  
 رجلا وطلب منه ما لا وضمن  
 رجلا ذلك وبذل الخط  
 ثم قال الضامن ليس على  
 شئ لانه ليس للوالى عليه  
 شئ قال شمس الاسلام  
 والقاضى يملك المطالبة لان  
 المطالبة الحسية كالمطالبة  
 الشرعية وقدم \* الكفالة  
 بالامر فى حكم القرض  
 والاقرض اذا قال اخذت  
 عني كذا فلان أما اذا قال  
 اخذت الف الذي فلان  
 على لا يرجع لانه يحتمل أن  
 يكون بالتبرع وبغيره فلا  
 يرجع بالشك بخلاف قوله  
 عني لانه لفظ يدل على  
 الضمان \* وفى المحيط أمر  
 رجلا أن يكفل عنه فلان  
 فكفل لا يرجع بما أدى  
 على الأمر \* أفى العلاء أن  
 أن قوله أنا فى عهده مآلك على  
 فلان كفالة وأفى البخارى  
 فى قوله أنا فى عهده مآلك  
 على فلان قال لا يكون  
 كفالة لانه قد يرايه أن  
 يأخذ من المدين ويعطيه  
 دينه وفى الفصول عن  
 الديارى عهده ابن مال  
 برمن لا يكون كفالة لانه  
 لا يدل على شئ مع ابرأ ولا على  
 الكفالة الذهب الذى لا على فلان اذن من قبول كن لا يكون كفالة وقد ذكرناه مر الزكي دة دينار من بايست  
 فقال رجل لصاحب المال من ضمان كردم وبذرتهم كه باغ ويرافروشم واين مال يتودهم أو قال ضمانت أن آخذ المال من تركته

ففى



وأوفيك لاتصح الكفالة وان ضمن على أن يبيع مال نفسه ويوفيه هذا المقدار يصح ويجبر على البيع وقضاء المقدار \* كفل على أنه بالخيار عشرة أيام أو أكثر صح بخلاف البيع لان مبناها على التوسيع \* وكل رجل رجلان يأخذ (١٥) عن فلان كفيلا بنفسه فأخذ فلان كفل الوكيل يأخذنه

دون الموكل لانه اضاف العقد الى نفسه بقوله اكفل لي والتزم الكفيل بتسليم نفس المطلوب اليه وان كفل به للموكل أخذنه الموكل لا الوكيل لانه جعله رسولا والكفيل التزم التسليم الى الموكل فان دفعه في الوجهين الى الموكل برئ والكفالة بحضرة الطالب جائزة وان كان المطلوب غائبا ويجوز الاقرار بها بغيبة الطالب وقد مر \* كفل بحضرة الطالب والمطلوب بغير أمره ثم رضى المطلوب قبل قبول الطالب يرجع ان أدى وان قبل الطالب الكفالة أولا ثم رضى بها المطلوب لا يرجع لان عملها يتقبل الطالب ووقت قبوله كان الامر موجودا فيرجع وفي الثانية لم يكن موجودا فلا يتغير عن غير الموجبة للرجوع الى الموجبة \* كفل بنفس رجل لرجلين فسلمه الى أحدهما برئ من كفاله والاخر على حقه لانه التزم التسليم اليهما وكل منهما ليس بنائب عن الآخر

في ذلك وبه يغني كذا في الظهيرة \* ولو قطع اصبع رجل عمد افشلت الكف فلا قصاص في الاصبع وفي اليد دية في قول أصحابنا رحمه الله تعالى وكذلك لو قطع مفصلا من اصبع رجل فشلت الكف ففما شل من ذلك دية ولا قصاص في قولهم جميعا كذا في الذخيرة \* وان قطع اصبع افشلت بجنبها أخرى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قصاص في شيء من ذلك وعليه دية الاصبعين وقال لا يقتص من الاولى وفي الثانية أرشها كذا في الظهيرة \* في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن من قطع اصبع انسان فسقط اصبع أخرى يجنبه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب القصاص في شيء من ذلك ولكن يجب دية الاصبعين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجب القصاص في الاصبع الاولى والدية في الاصبع الثانية وعن محمد رحمه الله تعالى يجب القصاص في الاصبعين كذا في الذخيرة \* اذا قطع الرجل اصبع انسان عمدافان نسل السكين الى اصبع أخرى يجب القصاص في الاصبع الاولى والدية في الاصبع الثانية بلا خلاف كذا في المحيط \* وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى اذا قطع مفصلا من السبابة فسقط الوسطى من الضربة قطعت الوسطى والمفصل من السبابة ولو شل ما بقى من السبابة فسقط الوسطى فاني أقطع الوسطى ولا أقص من السبابة كذا في الذخيرة \* لو أن رجلا قطع يد رجل فاقترس له فمات المقطوع الاول قتل المقطوع الثاني به وهو القاطع الاول قصاصا ولو مات المقص وهو المقطوع قصاصا من القطع فدينه على عاقلة المقص له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا شيء عليه كذا في التبيين \* من قطع يده فقتله أخذ به ما سواه كانا غدين أو خطأين أو مختلفين تخلل برء أو لا الا في خطأين لم يتخلل برء فتجب دية واحدة كذا في الكافي \* وان كان قطع يده عمدا ثم قتله عمدا قبل أن تبرأ يده فان شاء الامام قال اقطعه ثم اقلوه وان شاء قال اقلوه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يقتل ولا يقطع كذا في الهداية \* وان جنى جنائتين على شخص واحد فان اتحد اجنس ابان كانا عمدا أو خطأ ومات اعتبرتا واحدة وان تخلل البرء أو اختلفا ابان كان أحدهما عمدا والآخر خطأ والجاني واحد أو اثنان فكل واحد حكم نفسه كذا في خزائن المفتين \* لو قطع اصبعه أو يده ثم قطع الآخر ما بقى من اليد فمات كان القصاص على الثاني في النفس دون الاول ويقطع اصبع الاول أو يده كذا في محيط السرخسي \* ولم يوجد في الكتب الظاهرة أنه هل يجب في قطع الاثنين القصاص حالة العمد كذا في الظهيرة \* واذا قطع الحشفة كلها عمدا ففيه القصاص وان قطع بعضها فلا قصاص كذا في المحيط \* ولو قطع بعض الذكرفلا قصاص ولو قطع كل الذكركفي الاصل انه لا قصاص وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن فيه القصاص كذا في الظهيرة \* والصحيح ظاهر الرواية كذا في المضمرات \* قال في الاصل اذا قطع ذكر مولود فان كان قد بدا صلاحه بأن قد تحرك فعليه القصاص اذا قطعه من الحشفة وفي الخطا الدية كالا وأراد بالتحرك التحرك للبول كذا في المحيط \* وان لم يتحرك فعليه حكومة العدل كافي آلة الخصى والعنين كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشامي رحمه الله \* والله أعلم

باب الخامس في الشهادة في القتل والاقرار به وتصديق القاتل المدعى الى الجناية أو تكذيبه

ان شهد عليه رجلان بالعمد حبس حتى يسئل عنهما فان شهد عليه رجل واحد عدل حبسه أيضا أياما فان جاء بشاهد آخر أو اخلى سبيله العمد في ذلك والخطأ وشبه العمد سواء كذا في شرح المنسوخ \* رجل ادعى على رجل أنه قتل أباه خطأ وأدعى أن له بينة حاضرة في المصر وطلب أخذ الكفيل من المدعى عليه ليقيم البينة فان القاضي يأمره بإعطاء الكفيل الى ثلاثة أيام ولو قال المدعى شهودى غيب وطلب أخذ الكفيل الى أن يأتي بالشهود فان القاضي لا يجيبه في أخذ الكفيل فان ادعى العمد وأراد أخذ الكفيل لا يجيبه القاضي

الثاني في العلقه

قال للودع ان أناف المودع وديعتك وأنكر فأنا ضمن أو ان قتلت أو قتلت ابنك خطأ فأنا ضمن أو ان غصب مالك فلان أو

واحد من هؤلاء القوم فأنا ضمن صح بخلاف قوله ان غصب مالك انسان حيث لا يوضح وذكر القاضي بايع فلان على أن ما صابك من خسران فعلي أو قال لرجل ان هلك عينك هذا فأنا ضمن لم تصح وعن ركن الاسلام كزن فلان را حاضر غي توأم كردن جواب ابن مال

برمن لا يكون كفالة ولو قال ان تقاضيت فلانا فليعطك فانا ضمن بمالك عليه فقلت المطلوب قبل ان يتيقضا بطل الضمان هرجه ترابر  
فلان بشكند فهو على قال شمس (١٦) الاسلام لانصح الكفالة وقال القاضي نصح ان قال لك على \* قال للطالب ان عجز غريمك عن

الاداء فهو على العجز بالخس  
اذا حبس الغريم ولم يؤد  
تتحقق شرط الكفالة \* كفل  
عنه بمال على أن يكفل  
عنه فلان بكذا من المال  
ولم يكفل فلان فالكفالة  
لازمة \* كفل بنفسه على أنه  
ان لم يواف به يوم كذا فعليه  
المال فتواري الطالب في  
ذلك اليوم ولم يجده الكفيل  
يرفع الامر الى الحاكم  
لينصب وكيلاً يسلم اليه  
وكذا لو اشترى على أنه  
بالخيار ثلاثة أيام فتواري  
البائع في الثلاث ينصب  
وكيلاً ليقوده اليه كذا عن  
الامام الثاني رحمه الله تعالى  
وانه حسن \* قال ما أقرب  
فلان فعلى قات الكفيل  
ثم أقر أن له عليه كذا يؤخذ  
من تركته وكذا ضمان  
الدرك \* ضمان الخنايات  
على قول عامة المشايخ  
لا يصح وقد ذكرنا أن نفي  
الاسلام وجاعة قالوا يصح  
وجعلوا المطالبة الحسية  
كالمطالبة الشرعية وضمان  
الخراج يصح اجماعاً له على  
آخر مال فكفل به رجل  
على أنه ان لم يواف به غدا  
فعليه ذلك تحت الكفالتان  
استحسنانا فان لم يواف به  
حتى لزم المال لا يبرأ من  
الكفالة بالنفس وكذا لو  
قال فعلى مالك عليه ولم  
يسم كم هو فاذا كفل

لا قبل إقامة البينة ولا بعده إلا أن المذمى قبل إقامة البينة يلزمه وبعد إقامة البينة يحبس القاضى زحرا  
ثم إذا عدلت الشهود وشهدوا بقتل بوجب القصاص يقضى القاضى بالقصاص بطلب المذمى كذا فى فتاوى  
فاضيخان \* ومن قتل وله ابنان حاضر وغائب فأقام الحاضر البينة على القتل قبلت البينة ولم يقتل ولكن  
يحبس القاتل فإذا قدم الاخ الغائب كلف أن يعيد البينة عند أى حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يعيدون كان  
القتل خطأ أو كان دين لا ييمها على الآخر لم يعد بالاجماع وأجوعوا على أن القاتل يحبس وأجوعوا على أنه  
لا يقضى بالقصاص ما لم يحضر الغائب وكذلك عبد بين رجلين قتل عدوا وأحدهما غائب فهو على هذا كذا  
فى الكافى \* إذا حضر الوارثة جميعا فادعوا دم أبيهم على رجلين أحدهما غائب والآخر حاضر وأقاموا  
البينة عليهم ما جيعا بالقتل عما تقبل البينة على الحاضر ويقضى عليه بالقصاص ويقتل قبل مجئ الغائب  
ولا تقبل البينة على الغائب فإذا حضر وأنكر القتل يحتاج الوارثة إلى إعادة البينة على الغائب كذا فى  
الذخيرة \* وإذا شهد شاهدان على رجل أنه ضرب رجلا بالسيف فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه  
القصاص ولا ينبغى للقاضى أن يسأل الشهود مات من ذلك أم لا فى العمد ولا فى الخطا ولكنهم ان شهدوا  
أنه مات من ذلك لم يبطل شهادتهم وجازت اذا كانوا عدولا وإذا شهد أنه ضربه بالسيف حتى مات ولم يزيد على  
ذلك فهذا عمد إلا أن القاضى ان سألهم أن تمتد ذلك فهو أوثق وكذلك ان شهد أنه طعنه برمح أو رماه بسهم  
أو نشابة فهذا كله عمد كذا فى شرح المبسوط \* وان قالوا قتله بالسيف خطأ تقبل شهادتهم ويقضى بالدية  
على العاقلة وان قالوا لا ندري قتله عدما أو خطأ فانه تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية فى مال التاتل وهذا  
الذى ذكرنا أن الشهادة مقبولة جواب الاستحسان كذا فى المحيط \* وإذا شهد شاهد على رجل بالقتل خطأ  
وشهد الآخر على اقرار القاتل بذلك فهذا باطل وكذلك لو شهدا على القتل واختلفا فى الوقت أو المكان فان  
الشهادة لا تقبل كذا فى المبسوط \* وذكر الشيخ الامام الاجل خواهر زاده فى شرح ديات الاصل أنهم اذا  
اختلفا فى المكان والمكان متقاربان كيف صغر فشهد أحدهما أنه رآه قتله فى هذا الجانب وشهد الآخر  
أنه قتله فى الجانب الآخر فانه تقبل الشهادة استحسانا كذا فى المحيط \* وان اختلفا فى موضع الجراحة من  
بدنه فالتشادة باطلة هكذا فى المبسوط \* وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف والآخر شهد أنه قتله بالخنجر حتى  
اختلفت الالة لا تقبل هذه الشهادة وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف وشهد الآخر أنه قتله بالسكين  
أو شهد أحدهما أنه قتله بالخنجر وشهد الآخر بالعصا لا تقبل ولو شهد أحدهما أنه أقر أنه قتله عدما بالسيف  
وشهد الآخر أنه أقر أنه قتله عدما بالسكين وقال المذمى أقر بما قال الا أنه ما قتله الا طعنا بالرمح جازت الشهادة  
واقص من القاتل ذكر ابن سماعه فى نوادره عن محمد رحمه الله تعالى وان شهد أحدهما أنه قتله بالسيف  
أو بالعصا وشهد الآخر أنه قتله ولا ندري بماذا قتله لا تقبل هذه الشهادة وإذا شهد أنه قتله وقال لا ندري بماذا  
قتله فالقياس أن لا تقبل هذه الشهادة وفى الاستحسان تقبل ويقضى بالدية فى ماله ولا يقضى بالقصاص  
هكذا فى المحيط \* ولو شهدا على رجلين أنهم ما قتل رجلا أحدهما بسيف والآخر بعصا لا يدريان أيهما  
صاحب العصا لم تجز شهادتهما وكذلك لو شهدا على رجل واحد بقطع اصبع وعلى آخر بقطع أخرى من  
تلك اليد ولا يميزان قاطع هذه الاصبع من قاطع الاخرى وكذلك لو شهدا بالخطا كذا فى المبسوط \* وإذا  
شهد شاهدان أنه قطع يده عمدا من المفصل وشهد شاهد أنه قطع رجله من المفصل ثم شهدوا جميعا أنه  
لم يزل صاحب فراش حتى مات والولى يدعى ذلك كله عمدا فاقضى على القاتل بنصف الدية فى ماله  
وكذلك لو شهد على الرجل شاهدان فلم يركبا ولو زكى أحد شاهدى اليد وأحد شاهدى الرجل لم يؤخذ  
لقاتل بشئ وان زكوا جميعا قضيت عليه بالقصاص فان طلب الولى أن يقتص من اليد والرجل  
يكن له ذلك كذا فى الحاوى \* ولو شهد شاهدان عليه أنه قطع يده من المفصل عمدا ثم قتله عدما كان لوارثه

بنفسه على أنه ان لم يوافقه افعليه ألف ولم يقل الا الف الذي عليه غضى الغد ولم يواف وفلان يقول لاشئ أن  
على والطالب يدعى ألفا والكفيل ينكر وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل ألف عند الامام خلا فالحمد \* ولو كفل بنفس رجل على أنه

ان لم يواف به غدا فالمال الذي للطالب على فلان رجل اخر على الكفيل وهو كذا جاز عند الامين \* وهنا ثلاث مسائل أن يكون الطالب والمطلوب واحدا في الكفة التين وأنه جاز استحسانا وأن يكون الطالب مختلفا قتبطل (١٧) الكفالة بالمال كان المطلوب واحدا أو اثنين وأن يكون الطالب واحدا والمطلوب اثنين وهو

أن يقتص من يده ثم يقتله فان قال له القاضي اقتله ولا تقتص من يده فذلك حسن أيضا. وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بأمره يقتله ولا يجعل له القصاص في يده ولو كان احدي الجنايتين خطأ والآخرى عمدا أخذ بهما فان كانت الاولى خطأ فانه تجب دية السيد على عاقلة له ويقتل قصاصا وان كانت الثانية خطأ فعليه القصاص في اليد والدية على عاقلة في النفس كذا في شرح المبسوط \* ولو شهد ا على رجل يقتله خطأ وحكم بالدية بخلاف المشهود بقتله حيا فلا عاقلة له أن يضموا الولي أو الشهود ثم يرجعون على الولي وان كان عمدا فقتل به ثم جاحيا بخير الورثة بين تضمين الولي الدية أو الشهود فان ضموا الشهود لم يرجعوا على الولي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يرجعون على الولي كما في الخطأ كذا في الكافي \* ولو كانت الشهادة في الخطأ وفي العمد على اقرار القاتل ثم جاحيا فلا ضمان على الشهود وانما الضمان على الولي في الفصلين جميعا وكذلك لو شهد ا على شهادة شاهدين على قتل الخطأ وقضى القاضي بالدية على العاقلة (١) وباقي المسئلة بمحالها الا ضمان على الفروع ولكن يراد الولي الدية على العاقلة ولو جاء الشاهدان الاصلان وأنكر الاثم لم يصح انكارهما في حق الفرعين حتى لا يجب عليهما الضمان ولا ضمان على الاصلين أيضا وان قال الاصول قد شهدا بهما باطل ونحن نعلم يومئذ أنا كاذبون قال لم يضمنا شيئا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى العاقلة بالخيار ان شاءوا ضموا الاصول وان شاءوا ضموا الولي فان ضموا الاصلين رحمه الله تعالى على الولي وان ضموا الولي لم يرجع كذا في المحيط \* رجل ادعى على رجل أنه شج عليه موصحة ومات من ذلك فشهد شاهدا بالموصحة والبر تقبل شهادتهما ويقضى بالقصاص في الموصحة وكذلك اذا شهد أحدهما بالسرية والاخر بالبر تقبل على الشجة لاتفاق الكل عليها حتى لو ادعى المدعي البر بطلت الشهادة التي شهدت بالسرية كذا في شرح الزيادات للعتابي \* ولو كانت الشجة شيئا دون الموصحة فلا تحمّلها العاقلة الا باتصال السرية بها نحو السجاق وما أشبهه فادعى الولي أنه مات من اولى الدية على العاقلة وجاء بشاهدين شهد أحدهما كما ادعى المدعي وشهد الاخر أنه برأ من ذلك قبلت الشهادة على الشجة وقضى بارشها في مال الجاني كذا في المحيط \* ولو قتل وترك ابنين وأقام أحدهما بينة على رجل أنه قتل أباه عمدا أو أقام الاخر بينة عليه وعلى آخر أنه ما قتل أباه عمدا فلا قصاص وللأول نصف الدية على الذي أقام عليه البينة كذا في خزائن المفتين \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات في رجل مات وترك ابنين فأقام أحد الابنين بينة أن هذا الرجل قتل أباه عمدا أو أقام الابن الاخر بينة على رجل أنه قتل أباه خطأ فلا قصاص على واحد منهما ولمدعى العمد نصف الدية في مال من أقام عليه البينة في ثلاث سنين ولمدعى الخطأ على عاقلة من أقام عليه البينة نصف الدية في ثلاث سنين كذا في المحيط \* رجل مات وترك ابنين وموصى له فادعى أحد الابنين أن فلانا قتل أباه عمدا أو أقام البينة عليه وادعى الاخر أن فلانا بعينه أو رجلا آخر قتل أباه خطأ وأقام البينة عليه فالموصى له ان صدق مدعى الخطأ يقضى للمدعى الخطأ للموصى له بنصيب الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين ويقضى للمدعى العمد ثلث الدية في مال القاتل الذي يدعى عليه العمد في ثلاث سنين وان صدق الموصى له لمدعى العمد فللمدعى الخطأ ثلث الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين وثلث النصف للموصى له وثلثا النصف للمدعى العمد في مال القاتل وان كذبهما الموصى له لاشئ له وكذلك اذا صدقهما وان قال لا أدري قتل عمدا أو خطأ لا يبطل حقه حتى لو صدق أحدهما بعينه

(١) قوله وباقي المسئلة بمحالها أي ان المشهود بقتله جاحيا اهـ بحراوى

واحد منهما ما كان يدعى الكفيل البراءة والطالب الوجوب ولا يمين على المدعى عندنا \* قال بايعه فبإباعت به من شئ فعلى صح فان قال الطالب والمطلوب بايعنا على كذا ولزمه على كذا لا يلتفت الى انكار الكفيل ويؤاخذ به بلا بينة فان نهاه الكفيل بعد الكفالة عن المبايعه ورجع عن الضمان صح فيه ولا يجب عليه ضمان ما لزم بالمبايعه بعده فان أنكر الكفيل

(٣ - فتاوى سادس) والمنكفول عنه بالمبايعه فبرهن على أحدهما بالمبايعه والتسليم لزمهما \* كفل عنه بالنف على أن يعطيه من وديعته التي عنده جاز اذا أمر بذلك وليس له أن يسترد الوديعة منه فان هلك الوديعة برئ والقول فيه للكفيل فان غصبها

المودع أو غيره واتفقها برئ الكفيل \* ضمن ألفاعلى أن يؤديها من ثمن الدار هذه فلم يعها الا ضمان على الكفيل ولا يلزمه بيع الدار \* كفل بمال على ان جعل له الطالب جعلا (١٨) ان لم يكن مشروطا في الكفالة فالشرط باطل أى الجعل باطل والكفالة جائزة لان الكفيل

مقرض في حق المطلوب فاذا شرط الجعل مع ضمان المثل فيه شرط الزيادة على ما أقرضه وانه ربا وان شرط فيها بطلت الكفالة وكان ينبغي أن تصح الكفالة لعدم بطلانها بالشرط ألا يرى أن الكفالة الى هبوب الريح تصح ويطل الشرط قلنا انما لا تصح لانه علقها بشرط لا يكفل فيه منفعة لانه مما ينتفع بالجعل فلا بد من مراعاة الشرط لثبوت الكفالة ولم يثبت الشرط لما لم يستحق الجعل فلا تثبت الكفالة وكان بطلانها من هذا الوجه لامن حيث انه شرط فاسد بخلاف الهبوب لانه شرط لا ينتفع به الكفيل واذا خلا عن النفع لم يجب مراعاته كالوشرط في البيع مالا ينتفع به أحدهما واذا لم يثبت كانت الكفالة منسلة \* ان لم يواف به متى دعاه فعليه ما عليه من المال فدعاه فدفعه اليه برئ قال السرخسي رحمه الله تعالى متى دفعه اليه فكأنه سلمه اليه في مجلسه الذي دعاه به وقال بكر رحمه الله تعالى متى دعاه اشتغل بما هو أسباب تسليمه اليه حتى سلمه \* ان لم يواف به غدا فعليه ما عليه فقلت المكفول

يقضى له كما ذكرنا ولو كان مكان الموصى له ابن ثالث فالجواب ما ذكرنا في الوجه كلها الا في وجه واحد وهو أن الابن الثالث اذا صدق مدعى العبد يقضى له ما بثني الدية وفي الموصى له كان يقضى له ما بنصف الدية ثم في كل موضع قضى لاحدهما على العاقلة وللاخر في مال القاتل لو توى مال أحدهما وخرج مال الآخر ليس لصاحبه الذي توى حقه أن يشارك صاحبه فيما خرج له كذا في شرح الزيادات للعتابي \* ومن قتل وله ابنان أقام لا كبيرينه على الاصغر أنه قتل الاب وأقام الاصغر يئنة على الاجنبي أنه قتلوه قضي للا كبير على الاصغر بنصف الدية وللاصغر على الاجنبي بنصف الدية وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقضى بينة الا كبير على الاصغر بالدية ان كان خطأ وبالقصاص ان كان عمدا ولو أقام كل على أخيه قضي لكل واحد منهما على صاحبه بنصف الدية ووارثه لهما في المسئلتين كذا في الكافي \* ولو كان البنون ثلاثة أقام عبد الله بينة على زيد أنه قتل الاب وأقام زيد بينة على عمرو وأنه قتلوه وأقام عمرو بينة على عبد الله أنه قتلوه فلهما تقبل البينات على الاتفاق ولا يجب القصاص على واحد منهما بالاتفاق ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد منهما على صاحبه بثلاث الدية في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان خطأ أو يكون الميراث بينهم أنثلاثا وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد منهم على صاحبه بنصف الدية ويكون الميراث بينهم أنثلاثا عندهما أيضا ولو أقام عبد الله البينة على زيد وعمرو أنهم اقتلوا أباهم عمدا أو خطأ أو قام زيد وعمرو البينة على عبد الله أنه قتل أباهم عمدا أو خطأ ثم اترت البينات عندهما وبقيت الورثة بينهم أنثلاثا وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لعبد الله على زيد وعمرو بنصف الدية في ماله ما ان كان عمدا وعلى عاقلة ما ان كان خطأ ويقضى لزيد وعمرو على عبد الله بنصف الدية ان كان عمدا في مال عبد الله وان كان خطأ فعلى عاقلة والميراث يكون نصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو ولو أقام عمرو على زيد البينة أنه قتل أباهم وأقام زيد البينة على عمرو أنه قتل أباهم ولم يقيم واحد منهما البينة على عبد الله فانه يقال لعبد الله ما تقول في هذا فبعد هذا المسئلة على ثلاثة أوجه امان ادعى عبد الله القتل على أحدهما بعينه أو لم يدع على واحد منهما بان قال لم يقتل واحد منهما ما ادعى عليه ما بان قال هما قتلاه فان ادعى القتل على أحدهما بعينه وهو عمرو فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى على عمرو بثلاثة أرباع الدية ويكون ذلك بين زيد وبين عبد الله نصفين ان كان القتل عمدا في مال عمرو وان كان خطأ فعلى عاقلة وعمرو ويقضى لعمرو على زيد ربع الدية ويكون ذلك في مال زيد ان كان عمدا وان كان خطأ فعلى عاقلة وأما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو ثم ما وجب لزيد يضم الى ما وجب لعبد الله فيقسم بينهم وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيقضى لعبد الله على عمرو وبالقيود ان كان عمدا ويقضى بالدية على عاقلة وعمرو ان كان خطأ ويكون ذلك بين زيد وعمرو نصفين ويكون الميراث بينهما نصفين أيضا وان لم يدع عبد الله القتل على واحد منهما ما بان قال لم يقتل واحد منهما فاني قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لزيد على عمرو وربع الدية و لعمرو على زيد ربع الدية ان كان عمدا في ماله ما وان كان خطأ فعلى عاقلة ما ولا شيء لعبد الله من الدية ويكون الميراث بينهم أنثلاثا وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يقضى ههنا شيء بالدية ولا بالقصاص وكان الميراث أنثلاثا وان ادعى القتل عليه ما بان قال أنتم اقتلتم فاني قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى لعبد الله شيء من الدية ويقضى لكل واحد منهم على صاحبه ربع الدية وأما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقد تهازت بينة كل واحد منهما على صاحبه ولا بينة لعبد الله على ما يدعى فلا يقضى بشيء من الدية والميراث يكون بينهم أنثلاثا كذا في المحيط \* ولو ترك ابناء أو أخا أو ادعى كل على صاحبه لغت بينة الاخ وقضى عليه ولو ترك ابنين وأقام كل واحد على صاحبه وصدق الاخ أحدهما الميئنة اليه كذا في الكافي \*

فان

عن لزمه المال بعضى الغد وان مات الكفيل قبل الاجل ان سلمه ورثته قبل الاجل او المكفول سلم نفسه

من جهة الكفيل قبل مضي الاجل برئ وقال الفقيه انما يصح تسليمه عن الكفيل اذا كانت الكفالة بأمر المكفول له والا فلا \* كفل



نفسه على أنه متى طال به سلمه اليه فان لم يسلمه فعليه ما عليه ومات المطلوب فطالبه بالتسليم وعجز لا يلزم المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح فاذا لم تصح المطالبة لم يتحقق العجز الموجب للزوم المال فلا يجب (الثالث في التسليم) (١٩)

الطالب أولاً كمن وضع الدين بين يديه يرا قبل أولاً \* شرط الموافقة في المسجد فوافاه في السوق أو في مجلس الحكيم فدفعه في السوق برئ قال السرخسي كان هذا في ذلك الزمان أما في زماننا لو شرط المجلس وسلم في السوق لا يرأ الغلبة الفساد إذا ليعان على الاحضار الى باب الحاكم وفي التجرد بشرط تسليمه في مجلس الحكيم ان سلمه في المصر في مكان يتقدر على المحاكمة برئ وان في بزية لا \* وان شرط ان يسلمه في مصر فسلمه في مصر آخر برئ عنده وعند محمد رحمه الله تعالى لا \* ولو سلمه في السواد أو في موضع لا قاضي ثم لا يرأ في قولهم \* شرط تسليمه عند الأمير فسلمه عند القاضي أو عجز ذلك الأمير فسلمه عند أمير مقام مكانه جاز ولو سلمه اليه رسول الكفيل أو وكيله أو الكفيل نفسه عن كفاله المطلوب جاز أخذ القاضي من المدعي عليه كفيلاً بنفسه بأمر المدعي أولاً بأمره والكفيل اذا سلمه الى القاضي برئ كذا الى رسول القاضي وان سلمه الى المدعي لا يرأ وهذا اذا لم يرضف الكفاله الى المدعي فان أضافه اليه بان قال اكفل للمدعي فالجواب على العكس

فان أقام الاخ البيضة على الابنين أنهم ما قتله بعد أن أقام كل واحد من الابنين البيضة على صاحبه أنه هو القاتل فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البيضة بينه والاخ ويكون الميراث له ويقتل الابنان ان كان القتل عمدا وان كان خطأ فعلى عاقلته ما الدية ولم يذ كر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة وينبغي أن عنده لا تقبل شهادة الاخ ويكون الميراث بين الابنين ويجب لكل واحد منهم ما على صاحبه نصف الدية وان ترك ثلاث بنين فأقام اثنتان منهم البيضة على الثالث أنه قتل أباهم وأقام الثالث بيضة بذلك على الاجنبي فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بيضة الابنين أولى ويقضى بالقصاص على الثالث للاخوين ان كان عمدا وبالدية على عاقلته ان كان خطأ ولا يرث الابن المشهود عليه ويكون الميراث بين الابنين المدعين نصفين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لم يترج بيضة الابنين على بيضة الثالث ويقضى للابنين على الثالث بثلتي الدية ان كان عمدا وفي ماله وان كان خطأ فعلى عاقلته ويقضى للثالث على الاجنبي بثلث الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا واذا قتل الرجل وترك ثلاث بنين فأقام الاكبر بيضة على الاوسط أنه قتل الاب وأقام الاوسط على الاصغر بيضة أنه قتل الاب وأقام الاب الاصغر بيضة على الاجنبي بذلك ففي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى لكل واحد منهم على الذي أقام عليه البيضة بثلث الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى للاكبر على الاوسط بنصف الدية وللأوسط على الاصغر بنصف الدية ولا يقضى للاصغر على الاجنبي بشئ والميراث بين الاكبر والاوسط نصفان ولا بشئ للاصغر كذا في المحيط \* واذا أقر الرجلان كل واحد منهما أنه قتل فلانا وقال الولي قتلناه جميعا فله ان يقتلهم وان شهدوا على رجل أنه قتله وشهد الآخرون على الآخر بقتله وقال الولي قتلناه جميعا بطل ذلك كله كذا في الهداية \* وفي نوادر بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لا آخر أنا قتلت وليك عمدا فصدقه وقتله ثم جاء آخر وقال أنا قتلت عمدا فله ان يقتله أيضا ولو ان الاول حين ما قال قال له أنت قتلت عمدا وحده وقتله ثم جاء آخر وقال بل أنا قتلت وحدي وصدقه الولي فعليه دية الذي قتله وله على الآخر الدية كذا في المحيط \* واذا أقر الرجل أنه قتل خطأ وأدعى عليه العمد فله الدية في ماله استسما كذا في المبسوط \* ولو أقر القاتل بالعمد وأدعى الى القاتيل الخطأ لا بشئ لورثة المقتول كذا في فتاوى قاضيان \* فلو صدق الولي بعد ذلك القاتل وقال انك قتلت عمدا فله الدية على القاتل كذا في المحيط \* رجل ادعى على رجلين أنهم ما قتلا وليه عمدا بجديدة فأقر أحدهما بقتله وحده عمدا وشهد شاهدان على الآخر أنه قتله عمدا وحده لا تقبل الشهادة وله أن يقتل المقر وان كان القتل خطأ فعلى المقر نصف الدية ولا بشئ على المشهود عليه كذا في شرح الزيادات للعتابي \* لو أقر أحد المدعي عليه أنه قتله وحده عمدا وأنكر الآخر القتل ولا بيضة للمدعي كان للمدعي أن يقتل المقر كذا في المحيط \* لو ادعى على رجلين عمدا فأقر أحدهما بالخطأ والآخر بالعمد فالدية عليهم ما كذا في خزنة المفتين \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات رجل ادعى على رجلين أنهم ما قتلا وليه عمدا بجديدة وله عليهم ما القصاص فقال أحدهما صدقت وقال الآخر ضربة أنا خطأ بالعصا فانه يقضى لولي القاتيل عليهم ما بالدية في ماله ما في ثلاث سنين وهذا الذي ذكره هنا استحسن واذا ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة فأقر بالعمد لا يقضى بشئ واذا ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة وأقر بالخطأ كما ادعى يجب الدية ولو ادعى الخطأ عليهم ما في هذه الصورة فأقر أحدهما بالعمد والآخر بالخطأ فالجواب فيه والجواب فيما اذا أقر بالخطأ سواء كذا في المحيط \* ولو ادعى العمد عليه ما فقال أحدهما اقلناه عمدا ووجد الآخر القاتل أصلا يقتل المقر ولو كان المدعي يدعي الخطأ في هذه الصورة لا يجب شئ كذا في شرح الزيادات للعتابي \* لو قال رجل أنا قتلت وفلان وليك عمدا وقال فلان قتلناه خطأ وقال الولي لأقر بالعمد قتلت وحده ذلك عمدا فان للولي أن يقتل المقر عمدا وان ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة

نوع آخر \* ضمن نفس رجل وجلس في السجن فسلم لا يرأ ولو ضمن وهو محبوس فسلمه فيه يرأ ولو أطلق ثم حبس ثانيا فدفعه اليه فيه ان الحبس الثاني من أمور التجارة ونحوها صح الدفع وان في أمور السلطان ونحوها لا \* حبس الطالب والمطلوب ثم طالب الكفيل به

فدفعه وهو في حبه قال محمد بن بركت الله وقال المطلوب دفعت اليك نفسي عن كفاه فلان وهو في حبه جاز وبرئ وقد ذكرنا ان المطلوب اذا كان في حبه القاضي الذي ترفع اليه (٢٠) في طلب الكفيل يخرج به الحاكم ويسلمه اليه ثم يعيده فيه \* الكفاه بالنفس بورت بان مات

المكفول له وان سلم  
المكفول عنه نفسه ولم  
يقبل عن كفاله فلاز لا يبرأ  
الكفيل \* وعن محمد رحمه  
الله تعالى حبس المكفول  
بالنفس بدين عليه ثم ان  
الطالب خاضع الكفيل في  
طلبه فاخرجه القاضي  
لاجله من الحبس فقال  
الكفيل دفعته اليك  
لكفالتى ورسول القاضى  
معه وهو ممنوع عنه رسول  
القاضى لا يبرأ \* ولو قال قدام  
الحاكم وهو يخصمه دفعته  
اليك يبرأ ولو كان المطلوب  
محبوسا عند غير القاضى  
الذى تخصمها عنده يجبر  
الكفيل على تخليصه  
واحضاره \* ضمن عن رجل  
مالا أو نفسا أو أراد المطلوب  
الخروج الى تجارة ومنعه  
الكفيل ان كان ضمانه الى  
اجل فلا سيد له عليه وان  
لا الى أجل له أن يأخذه  
حتى يخلصه باذام المالك  
أو بالبراء ولو نفى تسليم  
النفس وفي الدين المؤجل  
اذا قرب الخلل وأراد  
المدينون المسافرة لا يجب  
اعطاء الكفيل وفي الصغرى  
ليس له مطالبة الكفيل  
ولم يقبده بالمؤجل \* وقال  
الثانى لو قبض له طلب  
الكفيل قياسا على نفقة شهر  
لا يعد \* وفي المتن قال رب  
الدين مدونى ريد السفر له

لا يجب شيء كذا في المحيط \* ولو قال أحد هما قطع يده أنا عمدا وفلان قطع رجله عمدا ومات من ذلك فقال الولي للابن أنت قطع يده ورجله عمدا وأنكر الآخر الشركة كان للولي أن يقتله وإن قال الولي بل أنت قطع يده عمدا ولا أدري من قطع رجله لا يقتل إلا إذا زال الإبهام بان قال تذكرت أن فلانا قطع رجله عمدا كان له أن يقتل المقر ويكون هذا عذرا حتى لو قضى القاضي بطلان حقه حين أنهم ثم تذكروه لا يعود حقه كذا في شرح الزيارات للعنابي \* رجل قتل مقطوع اليدين ادعى عليه أن فلانا قطع يده البني عمدا وفلانا قطع يده اليسرى عمدا ومات منهم فقال المدعى عليه قطع يده اليسرى أنا قطع يده اليسرى عمدا ومات منها خاصة وأنكر الآخر كان له أن يقتل المقر وإن قال الولي قطع فلان يده اليسرى عمدا ولا أدري من قطع يده البني إلا أنهم أقطع عمدا ومات من القطعين وقال المدعى عليه قطع اليد اليسرى أنا قطع يده اليسرى عمدا ومات منها خاصة لشيء على المقر ولو قال الولي قطع فلان يده البني عمدا وفلان يده اليسرى عمدا وقال المدعى عليه قطع اليد اليسرى قطع يده اليسرى عمدا ولا أدري من قطع البني إلا أني أعلم أن البني قطع عمدا ومات منها فلا قد وعليه نصف الدية استحسانا والقيا من أن لا يلزمه شيء من الدية كذا في المحيط \* والله أعلم

باب السادس في الصلح والعفو والشهادة فيه

للأب أن يصلح فيما دون النفس واختلفت الروايات في الصلح عن النفس كذا في فتاوى قاضيان \* وأما  
اصطلاح القاتل وأولياء القتل على مال سقط القصاص ووجب المال قليلا كان أو كثيرا وان لم يذكروا حالا  
ولامؤجلا فهو حال كذا في الهداية \* ولو كان القتل خطأ أقفال صاحبك على ألف دينار أو على عشرة آلاف  
رهم ولم يسم لذلك أجلا فان كان ذلك قبل قضاء القاضي وقبل تراضيه ما على نوع من أنواع الدية فانه يكون  
مؤجلا كذا في الظهيرية \* وان كان القاتل حرا وعبد فأمر الحروم على العبد رجلا بان يصلح عن دمه ما  
على ألف فضة فلان القتل على الحروم على المولى نصفان كذا في الهداية \* ثم الصلح في فصل الخطا كان بعد  
القضاء بنوع من أنواع الدية أو بعد تراضيه ما على ذلك فان وقع على النوع الذي وقع القضاء به أو وقع  
التراضى عليه وكان الصلح على أكثر من الدية لا يجوز وان وقع على أقل مما وقع به القضاء فانه يجوز نسبية  
كان أو يدايد \* وان اصطالحا على خلاف جنس المقتضى به وقد ما على أكثر مما قضى به فانه يجوز الا أنه  
إذا كان المقتضى به دراهم وقد اصطالحا على دنانير أكثر منه انما يجوز اذا كان يدايد وان كان المصالح عليه  
فرسا أو حمارا أو عبدا كان دينا فانه لا يجوز وان كان عينا لا يجوز وان لم يقبض في المجلس وان كان صالحه  
على أقل من المقتضى به فان كان المقتضى به أحدهما دنانير والاخر دراهم فانه لا يجوز نسبية ويجوز يدايد  
وان كان المقتضى به دراهم والمصالح عليه عروض ان كان نسبية لا يجوز وان كان بعينه لا يجوز  
سواء قبض في المجلس أو لم يقبض هذا الذي ذكرنا اذا اصطالحا بعد القضاء والرافضا ما اذا اصطالحا قبل القضاء  
والرضا ان اصطالحا على مال فرض في الدية ان كان المصالح عليه أكثر من الدية فانه لا يجوز وان كان يدايد  
وان وقع الصلح على أقل من عشرة آلاف درهم أو على أقل من ألف دينار أو على أقل من مائة من الأبل فانه  
يجوز نسبية كان أو يدايد \* وان وقع الصلح على جنس آخر لم يفرض في الدية فان كان نسبية لا يجوز وان  
كان عينا جاز هكذا في المحيط \* رجل قتل عمدا وله وليان فصالح أحدهما القاتل عن جميع الدم على خمسين  
ألفا جاز الصلح في نصيبه بخمسة وعشرين وللاخر نصف الدية خمسة آلاف وروى عن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى أن الصلح على أكثر من الدية باطل ووجب لكل واحد منهما نصف الدية خمسة آلاف والرواية  
المشهورة هي الأولى كذا في الظهيرية \* ومن عقاب من ورثة المقتول عن القصاص رجلا أو امرأه أو أم

التكفل وان الدين وحيلا وفي الظهيرة قالت زوجي يريد أن يغيب فخذ بالنفقة كفيلا لا يجيبه الحاكم  
الى ذلك لانهم يحبونك واستحسن الامام الثاني أخذ ذلك كتميل رقة الواو عليه الفتوى ويجعل كانه كفل بما ذاب لها عليه وفي المحيط  
اوجدة

لأقضى، يقول الامام الثاني في سائر الدون بأخذ الكفيل كان حسنا رفقا بالناس \* كفل بنفسه على أنه ان لم يوف به فعليه ما عليه فطالبه به وهو في السواد يلزمه الكفالة بالمال ولا مهلة لمدة الاحضار وفي الغنايات مات المكفول به (٢١) فسلمه الكفيل الى الوصى صح ولوا الى

أوجهة أو من سواهن من النساء أو كان المقتول امرأة فعفا زوجها عن القاتل فلا سبيل الى القصاص كذا في السراج الوهاج \* ان صالح أحد الشركاء من نصيبه على عوض أو عفا سقط حق الباقي عن القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية ولا يجب للعافي شيء من المال وإذا كان القصاص بين رجلين فعفا أحدهما فلا آخره فالدية في مال القاتل في ثلاث سنين كذا في الكافي \* ولو عفا أحد الوليين وعلم الآخر أن القاتل جرم عليه فقتل فعليه القصاص وله نصف الدية في مال القاتل وان لم يعلم بالخزوة فعليه الدية في ماله علم بالعمى أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي \* رجل قتل رجلين وولم يجرأوا حادفا لولي عن القصاص في أحدهما ليس له أن يقتله بالأخر كذا في الجوهر والنيرة \* اثنان عفا لولي عن أحدهما يقتل الآخر كذا في محيط السرخسي \* اذا قتل الرجل الواحد رجلين لكل واحد منهما مولى فعفا لولي أحد المقتولين عن القاتل فلولي الآخر أن يقتله كذا في السراج الوهاج \* لو عفا لولي قبل موت المجرم جاز استحسانا أو يقتل قياسا ولو قطع الولي يد القاتل ثم عفا عنه ضمن دية يده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في محيط السرخسي \* رجل قتل عمدا وقضى لوليه بالقصاص على القاتل فأمر لولي رجل يقتله ثم ان رجلا طلب من الولي أن يعفوا عن القاتل فعفا عنه فقتله المأمور وهو لا يعلم بالعفو قال عليه الدية ويرجع بذلك على الآخر كذا في الظهيرية \* لو عفا لولي أو الوصى عن دم الصغير لم يجز كذا في محيط السرخسي \* رجل قتل عمدا فأقام أخو المقتول بينة أنه وارثه لا وارث له غيره وأقام القاتل بينة أن له ابنا فان القاضي لا يقضى بينة الاخ ويتأني في ذلك وان أقام القاتل بينة أن له ابنا وارثه قد صالحه على الدية وقبضها منه أو أقام بينة أن الابن قد عفا عنه قبلت بينة القاتل فان جاء الابن بعد ذلك وأتكر العفو والصالح كلف القاتل أن يعيد البينة على الابن ولا يقضى على الابن بالبينة التي أقامها القاتل على الاخ ولو كان للمقتول اخوان وأقام القاتل البينة على أحدهما أن الاخ الغائب صالحه على خمسة آلاف جاز ذلك فان حضر الغائب وأتكر الصالح لا يكلف القاتل بأقامة البينة واذا لم يكلف القاتل إعادة البينة هنا يكون للحاضر نصف الدية ولا شيء للغائب كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان للدم وليان أحدهما غائب فادعى القاتل أن الغائب عفا عنه وأقام البينة على ذلك فاني أقبله وأجيز العفو عن الغائب واذا قضى بالعفو ثم حضر الغائب لم يعد البينة عليه واذا ادعى عفو الغائب ولم تكن له بينة فأراد أن يستحلف الحاضر فانه يؤخر حتى يقدم الغائب فيحلف فاذا قدم خلف اقتصر منه كذا في المبسوط \* ولو قال القاتل لي بينة حاضرة في المصر على عفو الغائب فانه يؤجل ثلاثة أيام ولا يستوفي منه القصاص للحاضر هكذا كرسخ الاسلام في شرحه وذكر الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أن القاضي في دعوى العفو يؤجله بقدر ما يرى قال وما ذكر في الكتاب أن القاضي يؤجله ثلاثة أيام ليس بتقدير لازم فان قال بعد ثلاثة أيام شهودي غيب أو قال من الابتداء شهودي غيب فالقياس أن يستوفي منه القصاص ولا يؤخره في الاستحسان لا يستوفي منه القصاص الا أن يقع في علم القاضي أنه لو كانت له بينة لأقامها كذا في المحيط \* اثنان شهد أحدهما على صاحبه أنه عفا فهو على خمسة أوجه اما ان صدقه صاحبه والقاتل جميعا أو كذبا أو كذبه صاحبه وصدق القاتل أو على عكسه أو سكتا جميعا فإلغوا واقع في القصول كلها وأما الدية فان تصادقوا للشاهد نصف الدية وان كذبا فلا شيء للشاهد ويجب للساكت نصف الدية وان كذبه صاحبه وصدق القاتل ضمن دية بينهما كذا في محيط السرخسي \* وان كذب القاتل الشاهد في شهادته وصدقته الشهود عليه في شهادته فإلغوا واقع وهل يجب على القاتل شيء من الدية القياس أن لا يجب وفي الاستحسان يجب للشاهد نصف الدية في ماله وبه أخذ علمنا الثلاثة وان لم يصدق القاتل والشهود عليه الشاهد في شهادته ولا كذبا بل سكتا الجواب فيه كالجواب فيما لو كذب الشاهد كذا في المحيط \* ولو شهد كل واحد

بطلب الكفيل الباقي يرجع بالالف وقد مر \* الطالب اذا برأ الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصل والبايع لو أبرأ الوكيل عن الثمن يرجع الوكيل الى الموكل لان إبراء الوكيل لا يكون اسقاطا ولهذا الورقة تدبر الكفيل اسقاطا وله الورقة لا يرتد بالرد \* كفل بجياد وأدى مكسرة

وتجوز بهارجع على الاصيل بمثل ما أتى وليس كلاما مريداً الدين (الخامس في تكفيل الحاكم) المدعى أخذ وكيلاً ضامناً بما ذاب عليه وكفلاً بنفسه من المدعى عليه (٢٢) جازوا بأخذ الحاكم من المدعى عليه كفلاً ثلثة اذا طلبه المدعى وقال الى بيته حاضرة والتقدير

[illegible]

ثلاثة أيام لأنهم كانوا يجلسون  
للحكم في كل ثلاثة ولوقال  
شهودي غيب أو أقام  
واحد أو قال والا خر غائب  
لا يكفل \* ولو امتنع المدعي  
عليه من اعطاء الكفيل  
يا امرئ الخاصكم الطالب  
بالملازمة ولا يجبس وان  
كان المدعي عليه مسافرا  
وعرف ذلك منه لا يأخذ  
منه كفيلة وأجله الى آخر  
المجلس فان برهن في المجلس  
والا خلى سبيله \* ولو قال أنا  
أخرج غدا أو الى ثلاثة أيام  
يكفله الى وقت الخروج وان  
أنكر الطالب خروجه  
نظر الى زيه أو بيعت من  
يتق الى راقبائه فان قالوا  
أعد للخروج معك بكفله  
الى وقت الخروج وفي موضع  
يأخذ الكفيل الى الغد وفي  
بعض الروايات الى آخر  
المجلس وفي بعضهم الى ثلاثة  
أيام فان لم يجلس القاضي  
في كل خمسة عشر يوما  
الامرة يأخذ الكفيل الى  
ذلك الوقت ويأخذ كفيلة  
ثقة اذا دار أو حاولت ملكه  
وفي دعوى المنقول يأخذ  
بذلك المدعي أيضا كفيلة  
ولا حاجة الى أخذ الكفيل  
لأجل العقار وان قال في  
المنقول لا أعطى كفيلة  
ولكن أوكل وكسلا جائز  
اقضه عليه لا يطالب  
الكفيل بل يؤخذ من

الوكيل الكفيل ، ولو فعل ذلك في الدين لابد من أن يأخذ من الموكل أيضا كفيلا وليس له الامتناع من اعطاء الكفيل في مهر  
الدين بخلاف ما لو كان المدي غائبا (نوع منه) برهن الكفيل أن الالف الذي كفل به من غن خرا لا يقبل لأنه ليس بخصم

ولو أراد أن يحلفه ليس له ذلك لأنه لم يصح الدعوى ولو صدقه يصح وقبل لأن التناقض لا يمنع صحة دعوى الاقرار ألا يرى أنه لو كفل بالالف وأقر أن لفلان عليه ألفنا وأنكر المكفول عنه يجب المال على الكفيل ولو أدى الكفيل المال (٢٣) فأراد أن يرجع عليه بمحكم الأمر فقال المطلب المال من غن

خروج برهن لا يقبل \* شهدا على رجل أنه كفل بنفس رجل يعرفه بوجهه ان جاء به لكن لا تعرفه باسمه يجوز كما قال عند القاضي كفلت لرجل أعرفه بوجهه لان الجهالة في الاقرار لا تمنع صحته ويقال له أي رجل أتيت به وقالت انه هذا وحلفت عليه برئت من الكفالة وفي الصغير يجبر المدعي عليه على إعطاء الكفيل بمجرد الدعوى سواء كان المدعي عليه معروفاً ولا في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى أنه اذا كان معروفاً لا يطالب بالكفيل وهذا اذا كان المدعي عليه في المصرفان كان غريباً لا يأخذ منه كفيلاً ويجوز أن يكون الوكيل والكفيل واحداً وان أعطاه كفيلاً بنفسه وامتنع من الوكيل لا يجبر ولا بأمره بالضرورة وان أعطاه وكيله بالخصومة وامتنع من اعطاء الكفيل أجبر على الكفيل وان اعطاه وكيله بالخصومة وكفيلاً بالخصومة وكفيلاً بنفس الوكيل قبل ذلك منه في سائر الحقوق ولا يقبل في الدين فان أعطاه وكيله وكفيلاً بنفس الوكيل وكفيلاً بالمال المدعي به لا يقبل ذلك منه إلا أن يرضى المدعي وان كان الدعوى في عين يأخذ منه كفيلاً بالعين المدعي به أو

مهر مثلها وعلى عاقبتها دية الزوج وعندهما اتصع التسمية وتصيرية الزوج مهراتها وان تزوجها على القطع وما يحدث منه أو على الجناية خطاً أن برأ من ذلك صار رأس يده مهرها ويسقط ذلك عن عاقبتها وان مات من ذلك فان الدية تصير مهرها وتسقط عن العاقلة ثم ينظر إلى مهر مثلها والدية فان كان مهر مثلها مثل الدية لاشك أن الكل يسلم لها سواء تزوجها بعد القطع حال ما يجي ويذهب أو بعد ما صار صاحب فراش وان كان مهر مثلها أقل من الدية ان تزوجها في حال ما يجي ويذهب فالكل يسلم لها وان حصل متبرعاً بالزيادة على مهر مثلها وان تزوجها في حال ما صار صاحب فراش فانه ينظر ان كانت الزيادة من مهر مثلها الى تمام الدية تخرج من ثلث مال الزوج فانه تبرأ العاقلة عن ذلك وتعتبر الزيادة على مهر مثلها وصية للعاقلة وان كانت لا تخرج الزيادة على مهر مثلها الى تمام الدية من ثلث ماله فيبقى درهما تخرج من الثلث يسقط عن العاقلة ويعتبر ذلك وصية لهم ويردون الباقي الى ورثة الزوج هذا اذا لم يطلقها الزوج قبل موته حتى مات فاذا طلقها قبل موته قبل الدخول بها سلم لها من ذلك خمسة آلاف ان كان خمسة آلاف مهر مثلها ويسقط عن العاقلة وان كان مهر مثلها أقل من خمسة آلاف ان كانت الزيادة على مهر مثلها الى تمام خمسة آلاف لا تخرج من ثلث ماله فكذلك يسقط عن العاقلة خمسة آلاف وان كان لا تخرج فيقدر ما يخرج من الثلث ومقدار مهر مثلها يسقط عن العاقلة ويردون الباقي الى ورثة الزوج كذا في المحيط \* رجل شجر رجلاً موصتين ثم عفا المشجوع عن احدي الموصتين وما يحدث منهما مات منهما قال ان كان ذلك باقرار من الشاح فعليه الدية في ماله ولا يجوز العفو لانه وصية للقاتل واذا كان ذلك بينة فهو وصية للعاقلة فيجوز ويرفع عنهم نصف الدية ان كان يخرج ذلك من الثلث وان كانت الشجتان عمداً والمسئلة بحالها فلا شيء على الخاني لان العفو عن أحدهما عفو عنهما كذا في الظهيرية \* رجل شجر رجلاً موصحة عمداً فغاله عنها وما يحدث منها ثم شجبه أخرى عمداً فلم يعرف عنها فعلى الخاني الدية كاملة في ثلاث سنين اذا مات منها جميعاً ولا قصاص عليه فيها ولم يجزله العفو كذا في المحيط \* رجل شجر رجلاً موصحة عمداً وصالحه المشجوع من الموصحة وما يحدث منها على مال مسمى وقبضه ثم شجبه رجل آخر موصحة عمداً ومات من الموصحتين فعلى الآخر القصاص ولا شيء على الأول وكذلك لو كان الصلح مع الأول بعد ما شجبه الآخر كذا في خزائن المفتين \* رجل شجر رجلاً موصحة عمداً وصالحه منها وما يحدث منها على عشرة آلاف درهم وقبضه ثم شجبه آخر خطأ ومات منها ما فعلى الثاني خمسة آلاف درهم على عاقلته ويرجع الأول في مال المقتول بخمسة آلاف درهم كذا في المحيط \* والله أعلم

#### الباب السابع في اعتبار حالة القتل

من رمى مسلماً فارتد المرمي اليه ثم وقع السهم فأتى الرامي الدية لورثة المرتد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا شيء على الرامي كذا في الكافي \* ولورمى اليه وهو مرتد فأسلم ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في قولهم جميعاً وكذا اذا رمى حرياً ثم أسلم كذا في الهداية \* وان رمى عبداً فاعتقه مولا ثم أصابه السهم فأتى الرامي قيمته للمولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* اذا قضى القاضي برجم رجل فرماه ثم رجع أحد الشهود حالة الرمي قبل الاصابة ثم وقع عليه الحجر فلا شيء على الرامي كذا في التبيين \* واذا رمى الجوسي صيداً ثم أسلم ثم وقع الرمية بالصيد لم يؤكل وان رماد وهو مسلم ثم تجسس والعياذ بالله أكل كذا في الهداية \* ولورمى المحرم صيداً ثم حل فاصابه السهم فعليه الجزاء وان رمى حلال صيداً ثم أحرم فلا شيء عليه كذا في الكافي \* والله أعلم

#### الباب الثامن في الديات

نضعه على يد عدل \* رجلان في سفينة ومعهما متاع نقلت السفينة فقال أحدهما لصاحبه ألق متاعك على أن يكون متاعى بيني وبينك أنصافاً قال محمد رحمه الله تعالى هذا فاسد وضمن للمالك المتاع نصف قيمة متاعه \* قضى دين غيره بغير أمره جازاً ولا تنقض بوجه من الوجوه يعود



المهلك قاضي الدين لانه متطوع ولو قضى بامرء يعود الى ملك من عليه الدين وعلمه للقاضي مثلها \* تبرع بقضاء المهر ثم خرج من أن يكون مهر أعاد الى ملك المتبرع وكذا (٢٤) المتبرع بالثمن اذا فسح البيع ﴿كتاب الحوالة﴾ يعتقد قبول المحتال والمحتال عليه ولا تصح

في غيبة المحتال كالكفالة  
الآن يقبل رجل له الحوالة  
ولا يشترط حضرة المحتال  
عليه لصحته حتى لو أحوال  
على غائب قبل بعد ما علم  
صحته ولا حضرة المحمّل  
أيضا حتى لو قيل لصاحب  
الدين لك على فلان ألف  
فاحتل بها على ورضي  
الطالب بذلك وأجازت  
فليس له أن يرجع بعد ذلك  
ولو قيل للدين عليك ألف  
لفلان فأجل بها على فقال  
المدينون أحلت ثم بلغ  
الطالب فأجاز لا يجوز عند  
الامام ومحمد رجهما الله  
تعالى وانها نقل وقال الثاني  
نقل الدين وقال محمد نقل  
المطالبة وعمره فيما اذا أبرأ  
المحتال المحمّل من الدين  
لا يصح عند الثاني لا انتقال  
الدين وضح عند محمد لا انتقال  
المطالبة \* يصح ابراء المحتال  
والمحتال عليه من الدين وقد  
أحاله بدنه مقيدا فلم يحل  
أن يرجع على المحتال عليه  
ولو وهبه من المحتال عليه  
لا يرجع المحمّل على المحتال عليه  
والهبة كالاستيفاء والورثة  
من المحتال كالهبة \* وفي  
التجريد اذا أدى المحتال عليه الى  
المحتال أو وهبه أو صدق به  
عليه أو مات المحتال وورثه  
المحتال عليه يرجع المحتال  
عليه في كله على المحمّل  
ولو أبرأ المحتال المحتال عليه  
برئ ولا يرجع على المحمّل

الدية المال الذي هو بدل النفس والارث اسم للواجب بالحناية على مادون النفس كذا في الكافي \* ثم الدية  
تجب في قتل الخطا وما جرى مجراه وفي شبه العمد وفي القتل بسبب وفي قتل الصبي والمجنون وهذه الديات  
كلها على العاقلة الا في قتل الابن ابنه عمدا فانهم في مال في ثلاث سنين ولا تجب على العاقلة كذا في الجوهره  
النيرة \* وكل عمد سقط القصاص فيه شبهة فالدية في مال القاتل وكل أرش وجب بالصلح فهو في مال القاتل  
غير أن الاول في ثلاث سنين والثاني يجب حالا كذا في الهداية \* وكل دية وجبت بنفس القتل بقضى من  
ثلاثة أشياء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من الابل والذهب والفضة كذا في شرح الطحاوي \*  
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من الابل مائة ومن العين ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف وللقاتل الخيار  
بؤدى أى نوع شاء كذا في محيط السرخسي \* وقالوا ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم ألفا شاة ومن الخيل  
مائتا حلة كل حلة ثوبان كذا في الهداية \* ثم لا تجب الابل كلها من سن واحد بل من أسنان مختلفة  
ففي الخطا المحض تجب المائة أخماسا عشرون ابنة مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون ابنة لبون  
وعشرون حقة وعشرون جذعة وفي شبه العمد تجب المائة أرباعا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما  
الله تعالى خمس وعشرون ابنة مخاض وخمس وعشرون ابنة لبون وخمس وعشرون حقة وخمس  
وعشرون جذعة كذا في المحيط \* ودية المسلم والذمي والمستأمن سواء كذا في الكافي \* ودية المرأة  
في نفسها ومادونها نصف دية الرجل وان كانت جناية ليس لها الرث من مقتدر الواجب فيها حكومة عدل  
اختلف المشايخ فيه قيل يستوى الرجل والمرأة فيه وقيل بنصف كذا في محيط السرخسي \* ان كان  
القتل خطأ فان كان الشريك الكبير أبا كان له أن يستوفي جميع الدية حصصه نفسه بحكم الملك وحصصة  
الصغير بحكم الولاية وان كان الشريك الكبير أخا أو عمًا ولم يكن وصيا للصغير يستوفي حصصه نفسه  
ولا يستوفي حصصه الصغير كذا في المحيط \* اذا حلق شعر رأس انسان لم يثبت تجب فيه الدية كاملة الرجل  
والمرأة والصغير والكبير فيه سواء الا أنه لا يحاط بالدية حال الحلق بل يؤجل سنة فان أجل سنة ومات  
المجنى عليه في السنة والشعر لم يثبت لاشئ على الجاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى تجب حكومة عدل كذا في الذخيرة \* وفي الجانيين اذا حلقهما على وجهه أفسد المنيبت  
أو تنف فافسد المنيبت تجب فيهما الدية وفي احدهما نصف الدية كذا في المبسوط \* وفي ثنتين من  
الاهدا ب نصف الدية وفي احدهما ربع الدية وفي كلها الدية الكاملة كذا في المحيط \* واذا حلق لحية  
رجل ولم يثبت مكانها أخرى ففيها كمال الدية كذا في الذخيرة \* ويستوى العمد والخطا في حلق شعر  
الراس واللحية كذا في الكافي \* واذا حلق نصف اللحية والراس قال بعض أصحابنا يجب نصف الدية وقال  
بعضهم يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي \* ولو حلق نصف اللحية يجب نصف الدية اذا علم أنه نصف  
وان لم يعلم أن الفائت كم هو تجب حكومة العدل وفي فتاوى الفضلي اذا تنف بعض لحية رجل تقسم  
الدية على ما ذهب وعلى ما بقي فيجب على الجاني بحسب ذلك كذا في الخلاصة \* وتكلموا في لحية  
الكومج والاصح في ذلك ما فصله أبو جعفر الهندواني رحمه الله تعالى ان كان النبات على ذنبه شعرات  
معدودة فليس في حلق ذلك شئ وان كان أكثر من ذلك وكان على الذقن والحدج عا ولكنه غير متصل ففيه  
حكومة عدل وان كان متصلا ففيه كمال الدية فان ثبت حتى استوى كما كان لا يجب فيه شئ ولكنه  
يؤتب على ذلك كذا في المبسوط \* واذا نبت مكانه أبض لم يذكروا في ظاهر الرواية وقد ذكر في غير رواية  
الاصول وقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان حرا فلا شئ عليه وان كان عبداً حكومة عدل  
وقال أبو يوسف ومحمد رجهما الله تعالى فمما حكومة عدل كذا في المحيط \* والفقيه أبو الليث رحمه الله  
تعالى كان يفتي بقولهما كذا في الخلاصة \* روى شمس الأئمة الحلواني عن أبي يوسف ومحمد رجهما الله

ولو نقد الدنانير عن الدراهم أو باعها عرضا يرجع على المحمّل \* وكل دين جازت الكفالة به جازت الحوالة تعالى  
قال المحتال قبضت مالي لأنك أحتني يدين لي عليك وقال كنت وكيلي في القبض فاقول للمحمّل \* ولو قال المحتال عليه أدبت دينك

فلى الرجوع وقال المحمّل أدب ديناى عليك فالقول بالاحتال عليه ولو كان للمحمّل على المحتال عليه دين فأحال ولم يقبذه بدينه فالدين على المحتال عليه على حاله وله أن يطالبه بالدين والاحتال أيضا يطالب بالحوالة وان قيدها بالدين (٢٥) الذى عليه ليس له أن يطالبه به \* ثم

صححة الحوالة تعقد بقول

المحتال عليه حتى لو جاهر رجل

الى رجل وقال أأحالى فلان

عليك بكذا وصدقه المحتال

عليه وقبله صححت الحوالة

وان كان المحمّل غائبا وعلى

العكس بان كان خط رجل

بالمال عند رجل فأعطاه

الرجل وأحاله على صاحب

الخط والمحتال عليه غائب

لا تصح الحوالة \* رب الدين

أحال رجلا على رجل وليس

للمحتال على المحمّل دين فهذه

وكالة لا حوالة \* المحتال اذا

أخذ الخط من المحتال عليه

بعد ما قبل الحوالة ثم قيل

للمحتال انه مقلد فقال له

المحمّل ابعت الى الخط

الذى أخذته من المحتال

عليه واترك الحوالة فبعث

بالخط ولم يقل بلسانه شيئا

انصحت الحوالة \* ولم يقل

ابعت الخط ولكن أخذ

منه المال بالتغلب أو أدى

المحتال باختياره يرجع المحمّل

بماله على المحتال عليه

وعبارة التعبد أو أدى المحمّل

جاز ولا يكون متبرعا وان

لم يقبل يجبر \* أودع عنده

الفاطم حال به على غيره مقيدة

بها فقال المودع ضاعت

الوديعة بطلت الحوالة ولو

كانت مقيدة بالغصب

لا يطل لوجود الخلف \* باع

عبدا أو حال غريمه على

المشتري بالثمن ثم استحق

العبد أو ظهر حرا وقد رفع الامر الى الحاكم فانه يطل الحوالة أما اذا رد عليه قضاء أو بغير قضاء

لا يطل وكذا اذا هلك المبيع في يد البائع قبل التسليم الى المشتري \* وفي المنتقى قال لا تسرا حلى على فلان وسبكت ثم قال لم أقبل فالحوالة

تعالى في هذه المسئلة تقدير حكومة العدل في الحران يقوم أبيض اللحية لو كان عبدا أو أسود اللحية فيلزمه النقصان الذى بينهما كذا في المحيط \* وان حلق لحية انسان فثبت بعضها دون البعض ففيها حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيان \* وفي أجناس الناطق اذا قطع صغيرة امرأته أو امرأته غيره ينبغي أن لا يجب شيء في الحال وذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قطع قرون امرأة أو حلق شعر رأس جارية وذلك ينقصها قال لاشئ عليه لأنه يؤتب كذا في الظهيرية \* واذا جبر رجلا حتى سقطت اللحية تجب دية كاملة لأجل اللحية كذا في المحيط \* ولو حلق الشارب فلم يثبت تجب حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيان \* وهو الأصح كذا في محيط السرخسى \* وفي جنائيات الحسن واذا حلق اللحية مع الشارب لا يدخل ضمان الشارب في ضمان اللحية كذا في المحيط \* وذكر في الهارونى لو حلق رأس رجل فقال كان أصلع فلم يثبت عليه من الدية بقدر ما زعم الخالق أنه كان في رأسه من الشعر وكذا اللحية لو حلقها وقال كان كوما لم يكن في عارضه شعر وكذلك في الحاجبين والاشفار كان القول قوله مع عينة الآن قيم المجنى عليه البينة أنه كان صحيفا كذا في محيط السرخسى \* وفي الاذنين الشاخصتين في الخط الدية كلا وفي احدهما نصف الدية واذا بيسن الاذن وانخسفت ففيها حكومة عدل كذا في المحيط \* واذا ضرب اذن انسان حتى ذهب سمعه تجب الدية وطريق معرفة ذهاب سمعه أن يطلب غنله فينادى فان أجاب علم ان سمعه لم يذهب كذا في الظهيرية \* وفي العينين اذا فقتا خطا كمال الدية وفي احدهما نصف الدية وكذلك اذا تم تفقا ولكنهما انخسفتا أو ذهب بصرهما وهما قائمتان يجب كمال الدية فيهما ونصف الدية في احدهما كذا في الذخيرة \* وفي عين الاعور نصف الدية كذا في الظهيرية \* ولو قطع الجفون باهدابها ففيه دية واحدة كذا في الهداية \* وفي قطع الجفون التى لا شعور عليها حكومة عدل وان كان الجاني على الاهدا بواحد او على الجفون واحد كان على الذى جنى على الاهدا بتمام الدية وعلى الذى جنى على الجفون حكومة عدل كذا في المحيط \* وفي قطع الانف دية النفس وكذا اذا قطع المارن وهو مالان من الانف وان قطع نصف قصبة الانف لا قصاص فيه وفيه دية النفس كذا في فتاوى قاضيان \* وفي المنتقى اذا جنى عليه فصار لا يتنفس من انفه ولكن يتنفس من فيه فعليه حكومة عدل كذا في الذخيرة \* وفي شرح الطحاوى اذا قطع المارن ثم الانف فان كان قبل البرء تجب دية واحدة وان كان بعد البرء تجب الدية في المارن وحكومة عدل في الباقي كذا في المحيط \* وفي الاصل اذا كسر انف انسان ففيه حكومة عدل كذا في الذخيرة \* ضرب انف رجل فلم يجد شرا منحة طيبة ولا رائحة كريهة ففيه حكومة عدل كذا ذكر في نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى \* وذكر في جنائيات أبي سليمان اذا أقر المضارب بذهاب الشم ففيه الدية وهو كالسمع هكذا ذكر القدرورى وبه يقتضى ثم طريق معرفة ذهاب الشم أن يختبر بالرائحة الكريهة كذا في الظهيرية \* وفي الشفتين كمال الدية وفي احدهما نصف الدية العليا والسفلى في ذلك سواء كذا في المحيط \* وفي أذن الصغير وانفه دية كاملة كذا في السراج الوهاج \* ويجب في كل سن نصف عشر الدية ويستوى في ذلك الابواب والضواحك والنواجذ والطواحن هكذا في المبسوط \* وليس في نفس الا دى شيء من الاعضاء يزاد ارشعه على دية النفس الا الاسنان كذا في خزائن المفتين \* حتى لو كانت ثمانيا وعشرين فعليه أربعة عشر ألفا وان كانت ثلاثين فخمسة عشر ألفا كذا في الظهيرية \* وان كانت اثنتين وثلاثين يجب ستة عشر ألف درهم وذلك دية وثلاثة أخماس دية يؤدى ذلك في ثلاث سنين في السنة الاولى ستة آلاف درهم وستة وستين وثلاثين وفي السنة الثانية ستة آلاف درهم وثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلاثون وفي الثالثة ثلاثة آلاف درهم كذا ذكر على هذا التفسير في المنتقى كذا في المحيط \* ومن قلع سن رجل فثبت مكانها أخرى سقط الارش

(٤ - فتاوى سادس)

العبد أو ظهر حرا وقد رفع الامر الى الحاكم فانه يطل الحوالة أما اذا رد عليه قضاء أو بغير قضاء لا يطل وكذا اذا هلك المبيع في يد البائع قبل التسليم الى المشتري \* وفي المنتقى قال لا تسرا حلى على فلان وسبكت ثم قال لم أقبل فالحوالة

جائزة له على رجل ألف فأحاله بها ثم ان المحتال عليه أحوال الطالب بهم على الذي عليه المال برئ وان توى المال على الذي عليه الاصل لم يعد  
المال اليه وان مات المحتال (٢٦) عليه بلا تركة ولكن كان له كفيلا بالمال ثم أبرأ صاحب المال الكفيل عنه رجع على الاصل \*

هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليه الارش كذا في  
الجوهرة النيرة \* وان نبتت الاخرى سودا بقي الارش على حاله كذا في المحيط \* ولو قلع سن غيره فردّها  
صاحبها مكانها ونبت عليها اللحم (١) فعلى القالع كمال الارش كذا في الكافي \* لو ضرب سن انسان ففحرك  
فاجل فان اخضرأ واجرت بدية السن خمسمائة وان اصفرا خلت المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجب عليه  
شيء وان اسودت بدية السن اذا فانت منفعة المضغ وان لم تفت الا أنه من الاسنان التي ترى حتى فانت  
جماله فكذلك فان لم يكن واحدا منهم ما فقهه روايتان والصحيح أنه لا يجب شيء كذا في فتاوى قاضيان \*  
فان قال الضارب انما اسودت من ضربة حدثت فيها بعد ضربتي وكذبه المضروب فالقول قول المضروب  
مع عينه الا ان يقيم الضارب البينة على ما ادعى كذا في الميسر \* وفي سن المملوك اذا اصفرت يجب حكومة  
العدل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه في الاصفار يجب حكومة العدل حرا كان أو مملوكا  
واذا ضرب سن رجل فاسودت السن بضربه ثم جاء آخر ونزعها فعلى الاول تمام ارشها وعلى الثاني حكومة عدل  
كذا في المحيط \* وفي اللسان الدية وكذا في قطع بعض اللسان اذا منع الكلام الدية ولو قدر على التكلم  
بعض الحروف قيل يقسم على عدد الحروف وقيل على عدد حروف تتعاقب باللسان وقيل ان قدر على أداء  
أكثر الحروف يجب فيه حكومة عدل وان عجز عن أداء الاكثر يجب كل الدية كذا في الكافي \* قالوا  
والاول اصح كذا في المحيط \* والصحيح هو الاول كذا في محيط السرخسي \* واذا ادعى المجني عليه ذهاب  
الكلام يستعمل عنه حتى يسمع كلامه أولا يسمع وفي لسان الاخرس حكومة عدل كذا في المحيط \* ولو  
قطع لسان صبي ان استعمل يجب حكومة العدل وان تكلم ففيه الدية كذا في شرح الجامع الصغير للصدر  
الشهيد حاشا المدين \* وفي اللعين كمال الدية وفي أحدهما نصفها كذا في المحيط \* وفي اليدين اذا قطعنا  
خطأ كمال الدية وفي أحدهما نصف الدية ولا يفضل اليمين على الشمال وان كان اليمين أكثر بطشامن  
الشمال كذا في الذخيرة \* والاصل في الاطراف أنه اذا فرت جنس المنفعة على الكمال أو زال جلاله قصودا  
في الادعى على الكمال يجب كل الدية كذا في الهداية \* وفي يدا الخنثى ما في يدا المرأة عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وعندهما نصف ما في يدا رجل ونصف ما في يدا المرأة كذا في السراج الوهاج \* وفي كل اصبع من  
أصابع اليدين أو الرجلين عشر الدية والا اصابع كلها سواء وفي كل اصبع فيها ثلاث مفاصل ففي أحدها  
ثلث دية الاصبع وما فيها مفاصلان ففي أحدهما نصف دية الاصبع كذا في الهداية \* وفي الاصبع الزائدة  
حكومة عدل كذا في الجوهرة النيرة \* وفي اليد السلام حكومة عدل كذا في المحيط \* واذا قطع الكف مع بعض  
الاصابع أو مع كل الاصابع أجمعوا على أنه لو قطعه والاصابع كلها قائمة في الكف أن الكف يجعل تابعا  
للاصابع حتى يجب ارش الاصابع ولا يجب في الكف شيء وأجمعوا على أنه لو كان في الكف ثلاث أصابع  
أنه يجب ارش الاصابع ثلاثة آلاف درهم أو ثلثمائة دينار ولا يجب في الكف شيء وأما اذا كان على  
الكف اصبعان أو اصبع واحد أو مفصل واحد من اصبع فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
يجعل الكف تبعا والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* واذا ضرب رجل على يدا رجل  
فشلت اليد فعليه الدية كاملة كذا في خزانة المفتين \* وان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فمثل ما بقي  
من الاصبع أو اليد كلها لا قصاص عليه في شيء من ذلك وفيه أن يجب الدية في المفصل الاعلى وفيما بقي  
حكومة عدل وفي الساعد اذا كسر حكومة عدل وكذا في الزنادا كسر حكومة عدل كذا في الذخيرة \*

(١) قوله فعلى القالع كمال الارش لعدم عود العروق كما كانت وفي النهاية قال شيخ الاسلام ان عادت الى  
حالتها الاولى في المنفعة والجمال لا شيء عليه كالو نبت كذا في الدر المختار اه مع صحه بجرأوى

المحتال أخذ الكفيل من  
المحتال عليه بالمال ثم مات  
المحتال عليه مفلسا لا يعود  
الدين الى ذمة المحيل سواء  
كفل بأمره أو بغير أمره  
والكفالة حالة أو مؤجلة أو  
كفل حالاً ثم أجله المكفول  
له \* وان لم يكن به كفيل تبرع  
رجل ورهن له رهنا ثم مات  
المحتال عليه مفلسا عاد الدين  
الى ذمة المحيل \* ولو كان  
مسلطاً على البيع فباعه  
ولم يقبض الثمن حتى مات  
المحتال عليه مفلسا بطلت  
الحالة والتمس لصاحب  
الرهن \* قال الطالب مات  
المحتال عليه بلا تركة فالقول  
المحيل مات عن تركته فالقول  
للا طالب مع حلفه \* مات  
المحيل بعد الحوالة قبل  
استيفاء المحتال المال من  
المحتال عليه وعلى المحيل  
ديون كثيرة فالمحتال مع  
سائر الغرماء على سواء  
ولا يرجع المحتال بالحوالة وكذا  
لوقيد بدينه الذي على المحتال  
عليه لو مات قبل الاستيفاء  
يتساوى المحتال مع سائر  
الغرماء \* المدينون أحوال  
به طالبه على مدينه أن  
يؤديه من دينه الذي عليه  
فلم يؤد المحتال عليه حتى  
مرض المحيل فأداه في  
مرضه ومات المحيل عن  
ديون ولا مال له سواء سلم

المدفوع للمحتال ولا حق للغرماء في ذلك وهو غريم المحتال عليه لا غريم المحيل والمحتال عليه باء  
الدين غريم من غرماء المحيل وما رمت توفيقا الذي في ذمته بدينه فلا يختص به بل يشاركه فيه الغرماء وسلم له حصته \* أحوال البائع غريمه  
على المشتري وقبل سقط حق الحبس وأخذ المشتري المبيع قبل نقد المال الى البائع والمحتال بخلاف ما اذا أحوال المشتري البائع على غريمه

حيث لم يتمكن المشتري من قبض المبيع قبل أخذ البائع الثمن من المختال عليه وفي التجريد جعل القول بالفرق قول محمد رحمه الله تعالى وعند الثاني علل القبض في الوجهين وسقط حق الحبس فيهما \* أدى المال في الحوالة الفاسدة (٢٧) فهو بالخيار ان شاء رجع على

وفي اليد اذا قطعت من نصف الساعدية اليد وحكومة عدل فيما بين الكف الى الساعد وان كان الى المرفق كان في الذراع بعددية اليد بحكومة عدل اكثر من ذلك وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل قطع في رجلين فقطع أحدهما إبهام القاطع وقطع أجنبي آخر الأصابع البواقى ثم ان المقطوعة اليد لم يقطع أصلا قطع الكف ولا اصبع فيها ثم اجتمعوا عند القاضي جميعا فالقاضي يقضى على القاطع اليدين بدينه واحدة وذلك خمسة آلاف درهم بين صاحبي القصاص أخسا وبغيره الاجنبى لقاطع اليدين أربعة آلاف درهم وان اجتمع المقطوعة أيديهما على قطع الكف ثم أخذت يد اليد قسمت بينهما أخسا ثلاثة أخسا الذي لم يقطع الإبهام وخسا الذي قطع الإبهام وان بدأ الاجنبى فقطع أصبعين أصابع القاطع ثم قطع أحدهما القصاص بعد ذلك أصبعان من أصابع قاطع اليدين ثم عاد الاجنبى فقطع أصبعين أصابع القاطع ثم ان الذي لم يقطع شيئا من أصابع القصاص قطع الكف وعليه الاصبعان فان القاضي يقضى على القاطع بدينه واحدة وبها الذي قطع الكف وثلاثة أرباعها الذي قطع الاصبع فان اجتمع صاحب القصاص على قطع الكف مع الاصبعين فالدينه المأخوذة تقسم بينهما ما ثمانية ثمانية أخسا القاطع الاصبع وللاخر خمسة ثمانية كذا في المحيط وفي الأتلة حكومة عدل والظفر اذا نبت كما كان لاشئ فيه كما في غيره وان لم ينبت ففيه حكومة عدل وان نبت على عيب بحكومة دون الاول كذا في خزائن المفتين \* وفي الرجلين كمال الدين في الخطا وفي أحدهما نصف الدين كذا في المحيط \* وفي يد الصغير ورجله حكومة اذ لم يمض ولم يقعد ولم يحركهما ما اذا كان يحركهما ففيهما دين كامل كذا في السراج الوهاج \* وفي قطع الرجل العرجا حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيان \* واذا قطع الرجل خطا من نصف الساق شرب الدين لاجل القدم وحكومة العدل فيما وراء القدم كذا في الذخيرة \* وان كسر فخذه وبرأت واستقامت فلا شئ عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حكومة عدل وذلك كذا في فتاوى قاضيان \* وان كسر عظم من انسان يد أو رجلا أو غير ذلك وبرأ وعاد كهيئته فليس فيه عقل فان كان نقص (١) أو عظم ففيه من عقله بحسب ما نقص عما كذا في المحيط \* وفي الضلع حكومة عدل وفي الترقوة حكومة كذا في الذخيرة \* وفي ثدي الرجل حكومة وفي حلميه حكومة دون الاولى كذا في الظهيرية \* وفي إحدى ثدي الرجل نصف ذلك كذا في المحيط \* وفي ثدي المرأة الدين وكذا في حلمي ثديها وحدهما وفي أحدهما نصف الدين ولو لم يولد في الكتب الظاهرة وجوب القصاص في ثدي المرأة اذا قطعتا عدوا والصغيرة والكبيرة في ذلك سواء كذا في الظهيرية \* وفي ثدي الخصى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما في ثدي المرأة وعندهما نصف ما في ثدي الرجل ونصف ما في ثدي المرأة كذا في السراج الوهاج \* وان ضرب على الظهر رفقات منفعلة الجماع أو صار أحد بجنب دينه النفس كذا في فتاوى قاضيان \* وزالم يحد به ولم ينع عنه الجماع فان بقي الجراحة أثر ففيه حكومة عدل كذا في المحيط \* وان لم يكن فيه أثر الا ضرب فلا شئ وقال أبو الطيب كذا في خزائن المفتين \* وصدر المرأة اذا كسر وانقطع الماء ففيه الدين كذا في الذخيرة \* وفي الذك كمال الدين وفي ذكر الخصى حكومة عدل عندنا سواء كان يتحرك ولا يتحرك ويقدر الخصى على الجماع أو لا يقدر وهو الحكم في ذكر العنين وأما ذكر الشيخ الكبير ان كان لا يقدر على الوطء فالجواب فيه كالجواب في ذكر الخصى وذكر العنين كذا في الذخيرة \* واذا قطع الحشفة يجب كمال الدين فان جاء وقطع ما بين من الذك فان كان قبل تحلل البرء

(١) قوله أو عظم بالعين المهملة ثم الناء المثناة أى الخبيرة على غير استواء كذا في القاموس اه بحرارى

بحكم باقر البائع بالبيع لاتبطل الحوالة \* وان بالاحكام ولو بغير اقرار البائع لاتبطل \* ا حال غريمه بكل حقه على رجل ثم على آخر بكل حقه وقبل صح الثاني وبرى الاول \* وعن الثاني المشتري اعطى بالثمن كميلا فاحل الكفيل البائع على رجل ف اراد البائع اخذ الثمن من المشتري

لا من المحتال عليه ليس له ذلك لان الحوالة كالشيء الذي اشتراه من المكفيل ولم يقبضه فليس له أن يأخذ الذي عليه الاصيل بالمال ما لم يتغير المبيع ودام على حاله \* ووعده أحال (٢٨) المشتري بالثمن على انسان فتبرع أجنبي بقضاء الثمن عن المشتري لم يرجع المحتال عليه على المشتري

وان تبرع عن المحتال عليه يرجع وان لم يبين فالقول للتبرع وان ميتا أو غائبا فمن المحتال عليه ما لم يعلم خلافه باقرار الدافع \* زعم المديون أنه كان أحال الدائن على فلان وقبضه وأنكره الطالب سأل الحاكم عن المديون البينة على الحوالة ان أحضرها والمحتال عليه حاضر قبلت وبرئ المديون وان غابا قبلت في حق التوقيت الى حضور المحتال عليه فان قدم وأقر بما قال المديون برئ والا أمر بإعادة البينة وان الشهود ماؤا أو غابوا حلف المحتال عليه وان لم يكن للمديون بينه وطلب حلف الطالب بالله ما احتال على فلان بالمال حلفه فان نكل برئ المطلوب \* أحال على رجل فغاب المحتال عليه فزعم المحتال أن المحتال عليه بمخاد الحوالة وحلف وبرهن على ذلك لا يقبل ولا يصح دعواه لان المشهود عليه غائب \* غاب المحيل وزعم المحتال عليه أن مال المحتال على المحيل كان ثمن خمر لا يصح دعواه وان برهن على ذلك كفى الكفالة \* ولو دفع المال المحتال عليه الى المحتال وأراد الرجوع الى المحيل فقال المحيل المال المحال به كان من ثمن خمر

تجب دية واحدة ويجعل كأنه قطع الذكمر مرة واحدة وان تخلل بينهما لم يجب كمال الدية في الحسنة وحكومة العدل في الباقي كذا في الظهيرية \* وفي الاثنين كمال الدية كذا في المحيط \* واذا قطع الذكر الاثنين من الرجل الصحيح خطأ بدأ بقطع الذكمر فقيهه ديتان ولو بدأ بالاثنيين ثم بالذكمر في الاثنين الدية كاملة وفي الذكمر حكومة عدل وان قطعها من جانب الفخذ معا فقيهه ديتان كذا في الذخيرة \* ولو قطع إحدى اثنين فأنقطع ماؤه فقيهه الدية ولا يعلم ذلك الا بأن يقر الخاني به كذا في خزنة المفتين \* وفي الاثنين اذا قطعنا خطأ كمال الدية وفي أحدهما نصف الدية كذا في المحيط \* ولو طعن بطنه برمح فصار بجبال لا يستمسك الطعام فقيهه الدية كذا في الخلاصة \* ولو طعن برمح أو غيره في الدبر فلا يستمسك الطعام جوفه فعليه دية كاملة وكذلك لو ضربه فسلس بوله ولا يستمسك البول فقيهه الدية كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قطع فرج امرأة وصار بجبال لا يستمسك البول فقيهه الدية كذا في الخلاصة \* واذا قطع فرج امرأة وصار بجبال لا استطاع وقاعها فقيهه الدية كذا في خزنة المفتين \* واذا ضربت امرأة فصار مستحاضة ينظر حولها فان برئت والايقضى بالدية وفي مسئلة سلس البول يجب أن ينظر حولها أيضا بخلاف مسئلة الطعن في البطن كذا في المحيط في المتفرقات \* وان أفضى امرأة فلا تستمسك البول فقيهه الدية وان كانت تستمسك فهي جائرة يجب فيها ثلث الدية كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل جامع صغيرة لا يجامع مثلها فماتت ان كانت أجنبية تجب الدية على العاقلة وان كانت منكوحته فالدية على العاقلة والمهر على الزوج كذا في الخلاصة \* عن ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى رجل جامع امرأة ومثلها يجامع فماتت من ذلك فلا شيء عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا جامع امرأة فذهبت منها عين أو أفضاها أو مانت فهو ضامن قال محمد رحمه الله تعالى يضمن في هذا كله الا الأفضاء والقتل من الجماع قال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفيما حاكمه هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال أيضا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* عن الفقيه أبي نصر الدوبسي اذا دفع أجنبية فسقطت وذهبت عذرتها فاعلى الدافع مهر مثلها والتعزير وعن أبي حفص ان عليه الصداق في ماله كذا في الظهيرية \* ولو دفع امرأة ولم يدخل بها فذهبت عذرتها ثم طلقة فاعليه نصف المهر ولو دفع امرأة الغير وذهبت عذرتها ثم تزوجها ودخل بها وجب لها مهران كذا في المحيط \*

فصل في الشجاج \* موضع الشجة الرأس والوجه الى الذقن وتحت الذقن ليس موضع الشجة كذا في خزنة المفتين \* واللحيان من الوجه عندنا كذا في الهداية \* (الشجاج عشرة) الحارصة وهي التي تحرس الجلد أي تحمسه ولا تخرج الدم والدامعة وهي التي تظهر الدم ولا تسيله كالدمع في العين والدامية وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي التي تبضع الجلد أي تقطعه والمتلاجة وهي التي تأخذ في اللحم والسحقاق وهي التي تصل الى السمحاق وهي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس والموضحة وهي التي توضع العظم أي تسينه والهاشمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر أي تحوله والآمة وهي التي تصل الى أم الرأس وهو الذي فيه الدماغ كذا في الهداية \* ثم الجائفة التي تخرق الجلدة وتصل الى الدماغ (١) ولم يذكرها محمد رحمه الله تعالى لان الانسان لا يعيش منها كذا في محيط السرخسي \* ولا قصاص في غير الموضحة وهذا رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دون الموضحة ذكره محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهو الاصح كذا في التبيين \*

(١) قوله ولم يذكرها محمد الخ وكذا لم يذكر الحارصة لانها لا يبقى لها أثر في الغالب وما لا أثر لها لا يحكم لها فكان عليهم أن لا يذكرها الكتهم تأسوا بما في غالب الكتب اهـ بحر اوى

لا يسمع وان برهن. ويقال للمحيل أنه الى المحتال عليه ثم خاصم المحتال فان برهن على المحتال أن ذلك كان عن خمر يقبل ثم المحتال عليه بالخيار بين الرجوع على المحيل والمحتال \* الدائن احتال على رجل بلا أمر المديون على أن يكون المديون



بريا يجوز وكذا الاحتمال على رجل على أن المحتمل بالخيار فهو جائز وكذا أن أحاله على أنه متى شاع رجوع على المحيل جاز ويرجع على أيهما شاء \* احتمال ما لا مجهول على نفسه بأن قال احتملت ما يذوب لك على فلان لا تصح الحوالة مع (٢٩) جهالة المال ولا تصح حوالة أيضا بهذا اللفظ فان كانت

الحوالة مطلقة والمحيل على المحتمل عليه دين أو عين في يده كان للمحيل أن يأخذ منه والحوالة متى حصلت منهم يثبت الاجل في حق المحتمل عليه كافي الكفالة \* ولو كان المال حالا على الذي عليه الاصل من قرض أو غصب فأحاله به على رجل الى سنة فهو جائز وان مات المحتمل عليه قبل انقضاء الاجل عاد المال الى المحيل حالا فرق محمد بين الحوالة والكفالة فان التكفيل اذا كفل بدين وأحال الطالب الدين ولم يصف الاجل الى التكفيل صار الاجل مشروطا للاصيل حتى لو مات التكفيل كان الدين على الاصيل مؤجلا وفي الحوالة متى أضاف الاجل الى الدين ولم يصف الى المحتمل عليه لا يصير الاجل مشروطا في حق الاصيل حتى لو مات المحتمل عليه مفسلا يعود الدين الى الاصيل حالا وفي الظهيرة احتمال على أن يؤديه من ثمن دار المحيل وقد كان أمره بذلك حتى جازت الحوالة لا يجبر المحتمل عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع ان كان البيع مشروطا في الحوالة كافي الرهن \* انما عندنا المسئلة لانه توثيق بين الروايات

وبه أخذ عامة المشايخ كذا في المحيط \* وفي الموضحة القصاص ان كان كذا في التبيين \* وما فوقهما من الشجاج لا قصاص فيه بالاجماع وان كان عمدا كالهائمة والمنقلة كذا في الجوهر النيرة \* وفي كل ما ذكر من الشجاج أنه لا يجب القصاص فكها عمدا وحكم الخطا سواء فيجب فيها اذا كانت عمدا ما يجب فيها اذا كانت خطأ كذا في المحيط \* وفي الموضحة ان كانت خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمية عشر الدية وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الآمة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية فان نفذت فهما جائعتان ففيهما ثلثا الدية كذا في الهداية \* وفي هذا كله اذا برأ ولم يبق لها أثر لا يجب شيء الا عند محمد رحمه الله تعالى فانه قال يجب مقدارا ما نفق الى أن يبرأ هكذا ذكر شيخ الاسلام كذا في الذخيرة \* شيخ رجلا منقلة فبرأت وبقى شيء من أثرها بعد البرء وان قل فعليه أرض المنقلة لان الأرض اذا وجب لا يسقط الا اذا زال وجوبه من كل وجه هكذا في المحيط \* وبه يفتي كذا في الظهيرية \* وفيما قبل الموضحة الشجاج الست اذا كانت خطأ أحكومة العدل هكذا في المحيط \* واختلفوا في تفسير حكومة العدل فقال الطحاوي السبيل في ذلك أن يقوم ولو كان مملوكا بدون هذا الاثر ويقوم مع هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بين القعتين فان كان نصف عشر القيمة يجب نصف عشر الدية وان كان بقدر ربع العشر يجب ربع عشر الدية وعليه الفتوى كذا في الكافي \* ولا تكون الآمة الا في الرأس أو في الوجه في الموضع الذي تخلص منه الى الدماغ كذا في المحيط \* رجل طعن رجلا في أذنه فخرج من الأخرى قال محمد رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل وان طعن في فيه فخرج من دماغه حتى نفذت من القم الى الدماغ قال محمد رحمه الله تعالى فيه حكومة عدل ومن الدماغ اذا نفذت الى الفرق ففيه ثلث الدية ولوروى الزج أو السهم في عينه وأنفذه في فقهه في عينه نصف الدية وفي الباقي حكومة عدل وان أصاب الدماغ ونفذت فعليه في العين نصف الدية ومنه الى أن تصل الدماغ حكومة عدل وفي الدماغ حتى نفذت الى الفرق ثلث الدية كذا في محيط السرخسي \* والجراحات التي في غير الرأس والوجه ففيها حكومة اذا أوصحت العظم أو كسرتة اذ بقي لها أثر وان لم يبق للجراحة أثر فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا شيء عليه وعند محمد رحمه الله يلزمه قيمة ما نفق عليه الى أن يبرأ كذا في محيط السرخسي \* والجائفة ما يصل الى الجوف من البطن أو الظهر أو الصدر وما يتوصل من الرقبة الى الموضع الذي اذا وصل اليه الشراب كان مفطرا فذلك كله جائفة وما فوق ذلك فليس بجائفة ولا يكون في اليدين والرجلين والفخذ والقم والرأس جائفة وان كانت الجراحة بين الاثنين والذي كرح حتى تصل الى الجوف فهي جائفة كذا في السراج الوهاج \* وقصاص الشجة يستوفى على مساحة الشجة في طولها وعرضها فاذا كانت في مقدم الرأس أو في مؤخره أو وسطه أو جنبه فعلى مثل ذلك في الشاج في ذلك الموضع بالرأس ولو شججه موضحة فاخذت ما بين قرني المشجوج وهي لا تأخذ ما بين قرني الشاج خير المشجوج ان شاء اقتصر وبدأ من أي جانب شاء حتى يبلغ مقدار طول الاولى الى حيث يبلغ ثم يكف وان شاء أخذ الارش وان كانت أخذت ما بين قرني الشاج أيضا يفضل فان شاء أخذ الارش وان شاء اقتصر ما بين قرني الشاج ولا يزيد وان كانت في طول رأس المشجوج وهي تأخذ من جهة الشاج الى فقهه فان شاء أخذ الارش وان شاء اقتصر الى مثل موضعهما من رأسه ولا يزيد عليه وان كانت من جهة المشجوج الى فقهه ولم يبلغ من الشاج الا الى نصف ذلك فان شاء أخذ الارش وان شاء اقتصر مقدار شجته الى حيث يبلغ ويبدأ من أي الجانبين كذا في الذخيرة والمحيط \* شججه عشرين موضحة ان لم يتخلل البرء تجب دية كاملة في ثلاث سنين وان يتخلل البرء يجب كمال الدية في سنة واحدة كذا في الكافي في باب المتفرقات \* ومن شيخ رجلا موضحة فذهب عقله أو شعر جميع رأسه فلم يثبت دخل أرض الموضحة في الدية ولم يدخل أرض الموضحة في غير هذين وان تآثر بعض الشعر أو شيء يسير منه فعليه أرض الموضحة ودخل فيه الشعر وهذا اذا لم يثبت شعر رأسه

المختلفة \* كفل عن رجل بألف عليه بأمره فأحال الطالب غريمه به عليه على أن يؤديه من الكفالة جاز وان أحال على الاصيل صحت ولا سبيل للمحتمل على الكفيل لانه لم يضمن والمحيل والمحال يملكان النقص وبالنقص يرى المحتمل عليه \* عليه مال وبه كفيل فأحال الكفيل

الطالب بالمال على رجل وقبل المحتال عليه برئ الاصيل والكفيل الا ان يشترط الطالب في الحوالة براءة الكفيل خاصة فحينئذ لا يبرأ الاصيل  
 \* كتاب الصلح \* فيه سبعة (٣٠) فصول الاوّل في المقدمة وهو على ثلاثة اقسام عن اقرار وانكار وسكوت والكل جائز  
 عندنا ولا خلاف ان

صلح الفضولي جائز بان  
 يقول الفضولي اقر المذني  
 عليه بسر عندي بانك  
 على حق في دعوائك فصالحني  
 على كذا وضمنه صح  
 وطريق الضمان ان يقول  
 الفضولي صالح من دعوائك  
 على كذا على اني ضامن او  
 على مالي او صالحني من  
 دعوائك على فلان على كذا  
 وأضاف العدة الى نفسه او  
 ماله صح وطولب الفضولي  
 بالبدل ثم يرجع على المصالح  
 عليه ان كان الصلح بامر  
 والامر بالصلح والخلع امر  
 بالضمان لعدم توقف صحتهما  
 على الامر فصرف الامر  
 الى اثبات حق الرجوع  
 بخلاف الامر بقضاء الدين  
 ونحوه على ما عرفت في  
 الجامع \* ثم الصلح ان كان عن  
 دعوى في محدود على أحد  
 النكدين والكيلى أو الورثى  
 كالير والحديد لا يشترط  
 قبض بدل الصلح في المجلس  
 ثم المكيل والموزون اذا كانا  
 معينين أو غائبين في ملك  
 المصالح أى المذني عليه جاز  
 ويتعلق العقد بالسمى وان  
 مشارين ولم يسم قدرهما  
 جاز ويتعلق بالشارية  
 فان موصوفى النمة يشترط  
 بيان القدر والوصف  
 لا الاجل فلو بين الاجل  
 ولزم ثم وما وقع عليه الصلح

أما اذا ثبت ورجع كما كان فلا يلزمه شئ هكذا في الجوهرة النيرة \* ولو شجرجلا في حاجبه موضحة خطأ  
 وسقط فلم يثبت كان عليه نصف الدية ودخل ارش الموضحة في ذلك كذا في السراج الوهاج \* وان ذهب  
 سمعه أو بصره أو كلامه فعليه أرش الموضحة مع الدية قالوا هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى  
 وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الشجة تدخل في دية السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر كذا في  
 الهداية \* ومن شجرجلا موضحة عمدا فذهب عنه فلا قصاص في شئ منه عند أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى ويجب الدية فيهما وقال في الموضحة القصاص والدية في البصر وروى ابن سميعة عن محمد رحمه الله  
 تعالى أنه يجب القصاص في الموضحة والعينين كذا في الكافي \* رجل أصلع ذهب شعره من كبر فشجه  
 موضحة انسان متعمدا قال محمد رحمه الله تعالى لا يقتص وعليه الارش وان قال الشاج رضيت أن  
 يقتص منى له ذلك وان كان الشاج أيضا أصلع فعليه القصاص كذا في محيط السرخسي \* وفي  
 واقعات الناطقي موضحة الاصلع أنقص من موضحة غيره فكان الارش أنقص أيضا وفي الهاشمية  
 يستويان وفي المنتقى شجرجلا أصلع موضحة خطأ فعليه للشجة أرش دون الموضحة في ماله وان شجه  
 هاشمية ففيها أرش دون ارش الهاشمية على عاقلة كذا في المحيط \* والله أعلم

### باب التاسع في الامر بالجناية ومسائل الصبيان وما يناسبها

رجل أمر غيره بأن يقتله فقتله بسيف فلا قصاص فيه ولا يلزمه الدية في أصح الروايتين عن أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولو أمره أن يقطع يده أو يبقأ عينه ففعل فلا ضمان  
 في الوجهين كذا في الظهيرية \* في المنتقى رجل قال اغبره اقطع يدي على أن تعطيني هذا الثوب أو هذه الدراهم  
 ففعل لا قصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم كذا في المحيط \* ولو قال بعث دمي منك بفلس فقتله يجب  
 القصاص كذا في الظهيرية \* رجل قال لا آخراقل ابني أو اقطع يد ابني وهو مغير يجب عليه القصاص  
 وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أستحسن في ذلك وأغرمه الدية ولو قال اقتل عمي أو اقطع يده  
 ففعل فلا شئ عليه من الضمان كذا في الواقعات الحسامية \* ولو قال اقتل أخى فقتله والا أمر وارثه قال أبو  
 حنيفة رحمه الله تعالى أستحسن أن أخذ الدية من القاتل ولو أمره أن يشجه فشجه فلا شئ عليه فان مات  
 كان عليه الدية كذا في الظهيرية \* ولو قال لرجل اقتل أبي فقتله فعلى القاتل الدية لا بد له ولو قال اقطع يد  
 أبي فقطعه فعليه القصاص كذا في الواقعات الحسامية \* رجل قال لعبد الغير اقتل نفسك فقتل نفسه فعليه  
 قيمته كذا في الظهيرية \* في المنتقى رجل قال لا آخراجن على فرماه بجرجه جرجا يعاش من مثله ويسمى  
 جانيا ولا يسمى قاتلا ثم مات من ذلك فلا شئ على الجاني وان جرحه جرجا لا يعاش من مثله فهذا قاتل ولا  
 يسمى جانيا فعليه الدية ولو قال اجن على فقتله بالسيف لم أقتص منه وجعلت عليه الدية في ماله كذا في  
 المحيط \* ولو أمر سبي صبيًا بقتل انسان فقتله وجبت الدية على عاقلة القاتل ولا ترجع عاقلة الصبي على  
 عاقلة الامر كذا في فتاوى قاضيجان \* ولو كان المأمور عبد ارجع مولى العبد بما دفع على الامر كذا في  
 شرح الزيارات للعتابي \* رجل أمر صبيًا بقتل رجل فقتله كانت الدية على عاقلة الصبي وترجع عاقلة  
 على عاقلة الامر كذا في خزنة المفتين \* وان كان المأمور عبداً محجوراً صغيراً أو كبيراً يخبر مولاه بن الدفع  
 والقداء وأما اختار رجح بالاقول على الامر في ماله كذا في شرح الزيارات للعتابي \* ولو أمر بالغ بالغا  
 بذلك كان الضمان على القاتل ولا شئ على الامر كذا في فتاوى قاضيجان \* رجل أمر صبيًا بقتل دابة  
 انسان أو يجرق ثوبه أو يأكل طعامه ففعل فضماته على الصبي في ماله ويرجع بذلك على الامر ولو أمر  
 الصبي بالغ بذلك ففعل لم يضمن الصبي كذا في محيط السرخسي \* ولو أن عبداً أدوناً أمر صبيًا بتخريق

يكون عوضاً فما صلح غناصله بدلا ولو كان البدل دراهم يحتاج الى بيان القدر لا الصفة ويقع على نقد  
 البدل الدراهم والذات غير عند الاطلاق وان اختلفت النقود فعلى الغلب وان استوت لا يصح بلا بيان ويجوز الصلح عليهم أى على النكدين

حالة وموحيلا كالبيع والنقدان لمعينة لا يحتاج الى ذكر القدر والصفة لتعلق العقد بالعين قال السرخسي رحمه الله تعالى ان وقع على دين وكفل فحكمه حكم الثمن وعلى عين فحكمه حكم المبيع وعلى منفعة فحكمه الاجارة وكل (٣١) منفعة تستحق بالاجارة تستحق به

﴿ الثاني في الدين ﴾

ادعى ألف درهم فصالحه  
على عشرة دنانير الى شهر لم  
يجز \* ادعى ألف درهم سود  
حالة فصالحه منكر اعلى  
ألف جيا دالى سنة أو ألفا  
جيا دالى سنة فصالحه  
منكر اعلى ألف سود حالة لم  
يجز لانه يعاوضه الجوده  
بالاجل وانه حرام \* ادعى  
ألف درهم الى أجل فصالحه

ثوب انسان أو أرسل صديقاى حاجته فغضب الصبي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الآخر ولو أمره  
 يقتل رجل ففعل لا يضمن الآخر كذا فى فتاوى قاضيان \* عبد مأذون صغير أو كبير أمر عبد المحجورا  
 أو مأذون صغيرا أو كبيرا يقتل رجل فقتله وخير المولى بين الدفع والقدر جمع بالاقال فى رقة الآخر كذا  
 فى المحيط \* وإن كان الآخر عبد المحجورا والمأمور كذلك واختار مولى القاتل الدفع أو القدر لا يرجع على  
 مولى الآخر فى الحال ولكن يؤخذ به بعد العتق ولو كان الآخر صغيرا ههنا لا يؤخذ به بعد العتق أيضا  
 وإن كان المأمور حر صغيرا والآخر عبد المحجور تجب الدية على عاقلة الصبي ولا يرجعون على مولى العبد  
 لافى الحال ولا بعد العتق كذا فى شرح الزيادات للعتابى \* مكاتب صغير أو كبير أمر عبد المحجورا أو مأذونا  
 صغيرا أو كبيرا يقتل رجل وقتل ودفعه مولا أو فدها يرجع على المكاتب بقيمة العبد الآن تكون قيمة  
 العبد أكثر من عشرة آلاف درهم حينئذ يرجع بعشرة آلاف درهم الا عشرة \* فإن عجز المكاتب كان لمولى  
 القاتل أن يتبع مولى المكاتب ويطلبه ببيعه وإن أعتق بعدما عجز أو قبل العجز فإن شاء مولى العبد  
 المدفوع اتبع المعتق بالاقال من قيمة عبده ومن قيمة المعتق وإن شاء اتبع المعتق بجميع ذلك كذا فى المحيط \*  
 وإن كان الآخر مكرما بامره غيرا أو كبيرا والمأمور صبي حرتجب الدية على عاقلة الصبي وترجع عاقبته على  
 المكاتب بالاقال من قيمته ومن الدية لان هذا حكم جنابة المكاتب كذا فى شرح الزيادات للعتابى \* فإن عجز  
 المكاتب ورث فى الرق فإن كان عجز قبل أن يقضى القاضى بقيمته للعاقلة بطل حق العاقلة عن المكاتب وإن  
 كان عجز بعد ما قضى القاضى عليه بالقيمة للعاقلة قبل الاداء فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى بطل  
 حقهم عنه فى الحال وتأخر الى ما بعد العتق وعلى قولهما لا يبطل ويؤخذ به فى الحال كذا فى المحيط \* وإن  
 عجز بعد القضاء وأدى شيئا من ذلك فما أدى يسلم لعاقلة القاتل ومالم يؤد بطل عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى  
 وعندهما لا يبطل لكن يباع بما بقى من دينهم (١) الآن يقدم المولى كذا فى شرح الزيادات للعتابى \* فإن  
 أعتقه المولى بعد العجز وبعد ما قضى القاضى عليه بالقيمة فعاقلة القاتل بالخيار أن شاءوا ضمنوا المولى قيمته  
 لا غير ويرجعون بالباقي على المعتق وإن شاءوا ضمنوا العبد وما ذكر أن لهم أن يضمنوا المولى أو العبد  
 قولهما فأما عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى فليس لهم تضمين المولى اذ ليس لهم تضمين العبد للعال فالمولى  
 ما أعتق عبدا مذبونا فلهذا لا يضمن ولولم يعجز ولكنه أدى فعتق وكان قبل قضاء القاضى عليه بالقيمة أو  
 بعد القضاء فعاقلة يرجعون عليه بالقيمة حاله الآنهم يرجعون بحسب أدائهم وهم يؤذون فى ثلاث  
 سنين فى كل سنة ثلث الدية ويرجعون فى السنة الاولى بثلث القيمة وفى السنة الثانية بثلث آخر وفى السنة  
 الثالثة بثلث آخر كذا فى المحيط \* وإن كان الآخر والمأمور مكاتبين يجب الضمان على القاتل ولا يرجع  
 على الآخر كذا فى شرح الزيادات للعتابى \* رجل أمر آخر أن يضرب عبده سوطا فضر به سوطا وشججه  
 موشحة أو قطع يده فمات من ذلك فقد بطل نصف الجنابة فى النفس ويلزم الخانى النصف كذا فى مختصر  
 الجامع الكبير \* رجل له عبد أمر رجلا أن يضرب به سوطا فضر به سوطين وضر به المولى سوطا ثم ضر به  
 أجنبى سوطا آخر ثم مات من ذلك كله فعلى عاقلة المأمور أرش السوط الثانى مضر وباسوطا وسدس قيمته  
 مضر وبأربعة أسواط وعلى عاقلة الاجنبى أرش السوط الرابع مضر وبثلاثة أسواط وثلث قيمته مضر وبأربعة  
 أسواط ويطلب ما سوى ذلك فإن كان المأمور ضره ثلاثة أسواط والمسئلة بمالهافه وكذلك الآن  
 على عاقلة المأمور أرش السوط الثالث أيضا وعلى الاجنبى أرش السوط الخامس مضر وبأربعة أسواط

(١) قوله الآن يفسد بهم أي يعطيهم القداء والضمير للعاقلة ولو قال الآن يفسد به أي المبدل كان أظهر

وسبع مائين عنده لا يجوز ان نقده في المجلس وان ذكر شرائط السلم لان رأس المال دين \* له على آخر ألف غله فصالحه على نصفها جازا  
نقدها اليه لا يجوز وفي قول الثاني (٣٢) رحمه الله تعالى الأول يجوز وان تقر فاقبل قبضه فله خمسمائة \* فلو صالح عن ألف على مائة

ونكث قيمته مضروبا بخمسة أسواط كذا في محيط السرخسي \* عبد بن رجلين أحدهما صاحبه أن  
يضربه سوطا فضر به سوطا ثم ضربه سوطين ثم أعنته الضارب ثم ضربه سوطا آخر فمات من ذلك كله  
فقبل الضارب نصف أرض الثاني مضروبا بسوطا في ماله وعليه أيضا أن كان موسرا الشريك نصف قيمته  
مضروبا بسوطين وعليه أرض السوط الثالث مضروبا بسوطين ونصف قيمته مضروبا بثلاثة أسواط في ماله  
ومع ذلك كله يستوفي منه المعتقد نصف القيمة التي أحال الشريك وما بقي لورثة العبد فان لم يكن له وارث لم  
يرث المعتقد من ذلك وورثه أقرب الناس اليه من عصبه للمعتقد وان كان المعتقد معسرا فعلى الضارب نصف  
أرض السوط الثاني مضروبا بسوطا في ماله وعلى عاقلة أرض السوط الثالث مضروبا بسوطين ونصف قيمته  
مضروبا بثلاثة أسواط يأخذ المولى الذي لم يعتق من ذلك نصف قيمته مضروبا بسوطين وما بقي فنصفه للمولى  
الذي لم يعتق ونصفه لعصبه المعتقد كذا في مختصر الجامع \* عبد بن رجلين قال أحدهما صاحبه اضربه  
سوطا فان ردت فهو حر فضر به ثلاثة أسواط فمات من ذلك كله فعلى الضارب نصف أرض السوط الثاني  
مضروبا بسوطا في ماله وعلى المعتقد أن كان موسرا الشريك نصف قيمته مضروبا بسوطين وعلى الضارب أرض  
السوط الثالث مضروبا بسوطين ونصف قيمته مضروبا بثلاثة أسواط ويكون ذلك على عاقلة فمستوفيا  
أولياء العبد ويأخذ المعتقد من ذلك ما غرم ويكون الباقي لورثة العبد وان لم يكن له وارث فله الخلف  
وان كان المعتقد معسرا فلا ضمان عليه وعلى الضارب الضمان كما وصفنا كذا في محيط السرخسي \* الا  
أرض السوط الثالث كذا في مختصر الجامع الكبير \* ويكون نصفه في ماله ونصفه على العاقلة فمأخذ  
الضارب من ذلك نصف قيمة العبد مضروبا بسوطين فان بقي شيء فلورثة العبد كذا في محيط السرخسي \* وان  
لم يكن له وارث فنصفه للمولى المعتقد ونصفه لأقرب الناس الى الضارب من العصبه وهذا قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى كذا في مختصر الجامع الكبير \* ولو كانت المسئلة بجماها ثم ضربه الاخر سوطا ثم ضربه  
الاجنبى سوطا فمات من ذلك كله فعلى المأمور نصف أرض السوط الثاني مضروبا بسوطا في ماله للشريك  
وعلى عاقلة المأمور أن كان المعتقد موسرا أرض السوط الثالث مضروبا بسوطين وسدس قيمته مضروبا بخمسة  
أسواط وعلى الآخر أرض السوط الرابع مضروبا بثلاثة أسواط وثلاث قيمته مضروبا بخمسة أسواط  
وعلى عاقلة الاجنبى أرض السوط الخامس مضروبا بأربعة أسواط وثلاث قيمته مضروبا بخمسة أسواط  
ويكون مأخذ من عاقلة الاجنبى ومن الآخر ومن المأمور للعبد ويأخذ المأمور من الآخر نصف قيمة العبد  
مضروبا بسوطين ويرجع الآخر بذلك في مال العبد وما بقي من ماله فللعصبه المولى الا حران لم يكن للعبد  
عصبه كذا في محيط السرخسي \* وان كان الآخر معسرا فعلى المأمور نصف أرض السوط الثاني في ماله  
وأرض السوط الثالث وسدس قيمته مضروبا بخمسة أسواط نصف ذلك عليه ونصفه على عاقلة وعلى الآخر  
ما قد وصفنا اذا كان موسرا الا أن ذلك على عاقلة وعلى الاجنبى ما قد وصفنا ويأخذ المأمور من ذلك نصف  
قيمة العبد مضروبا بسوطين وما بقي فهو ميراث لعصبه المولى كذا في مختصر الجامع الكبير \* في العيون اذا  
قال لرجلين اضربا كل واحد مائة سوط فليس لاحدهما أن يضرب المائة كلها وان ضربه أحدهما  
تسعة وتسعين وضربه الآخر سوطا واحدا ففي القياس يضمن ضارب الاكثر وفي الاستحسان لا يضمن كذا  
في التتارخانية \* رجل أعطى صبيا سلاحا لم يسكه فقطب الصبي بذلك تجب دية الصبي على عاقلة المعطى  
ولو لم يقل له أمسكك الاختار أنه يضمن أيضا ولو دفع السلاح الى الصبي فقتل الصبي نفسه أو غيره لا يضمن  
الدافع بالاجماع كذا في الخلاصة \* ولم يرد بقوله عطب الصبي أن الصبي قتل نفسه فان هناك لاضمان  
على المعطى انما أراد به أنه سقط من يده على بعض بدنه وعطب به كذا في التتارخانية \* رجل قال لصبي  
محبورا صعد هذه الشجرة وانفض لي ثيابا ففصل بعد الصبي وسقط وهلك كل على عاقلة الا حر دية الصبي

على ان يبيع به ثوبا لا يبيع  
لانه مضافة في صفقة \* له على  
آخر ألف فصالحه على عبد  
عين جاز فالصالح أن الصلح  
على أجود أنقص قدرا من  
حقه لا يجوز وان على المثل  
أو أقل قدرا وجودة جاز \* له  
على آخر ألف فدفع المديون  
اليه نصف ما من جهة الصلح  
بألف الصلح ثم أراد الاسترداد  
له ذلك وان كان أعطاه قرضا  
لا يملك الاسترداد \* وعن  
الثاني ادعى عليه ألفا  
فأنكر فصالحه على مائة أو  
ادعى المديون القضاء فأنكر  
الطالب فصالحه على مائة  
جاز ويرى عن الباقي سواء  
قال أبرأته عن الباقي  
أو لا لكن لا يبرأ فيما بينه  
وبين الله تعالى ان كان كاذبا \*  
له عليه ألف معاومة الوزن  
فأداه ألفا مجهولة الوزن  
لا يصح ولو على وجه الصلح  
يجوز ويحمل على أنه أقل \*  
قضى دينه ذراهم فقال الدائن  
انه زبوني فقال أنفقها فان  
لم ترج فردها الى فآخذها  
على هذا الوجه ولم ينفق له  
الرد بخلاف ما اذا اشترى  
جارية فوجدها عيبا فقال  
البائع اعرضها على البيع  
فان اتفق البيع والاردها  
على فلم ينفق البيع لا يملك  
الرد بعد العرض لان  
العرض دليل الرضا \* وفي  
السبع اقتضى من رجل

ألفا ونفقها ثم ردت عليه بالرافعة وهو لا يعلم أن يردّها وان علم أنه زيف ولم يرد عليه لاشي له عندهما وقال الثاني وكذا  
يردّملها \* اشترى منه بدراهم بخارية أو استقرض منه دراهم بخارية ولقيه في بلد آخر ولا يقدر على البضارى أحل مدة ذهابه ويستوفيه

منه بكفيل عليه دين فأعطاه في الطريق في وقت غلبة الصوص ان استولى للصوص له الامتناع عن القبض لانه كالتاوى باع ابريما وسله ثم جاء المشتري زاعما نقصانه ان كان مما يدخل بين الوزين أو يكون بسبب الهواء إلى الطلب وان (٣٣) أكثر ان سبق من المشتري اقرار

بقبض حقه لا عليك الدعوى  
والامتنع من الثمن قدسدر  
النقصان أو رجع ان قبل  
نقد الثمن أو بعده

**نوع في المشترك**

له عليه ألف الى سنة فصالحه  
على أن يعطى بها كفيل  
أو يؤخره الى سنة أخرى  
يجوز وكذا لو كان به كفيل  
فأعطاه كفيل آخر وأبرأ  
الكفيل الاول وأخره سنة  
يجوز ولو صالحه على أن  
يجل له نصف المال على أن  
يؤخر عنه مابقي الى سنة  
أخرى وقبل حلوله استحق لم  
يرجع عليه حتى يحل  
الاجل وكذا لو وجد زوفا  
أو ستوقه وان صالحه على  
عبد فوجده عبدا فرتد ان  
عاد اليه بالفسخ يعود الاجل  
وان عاد بالاقالة فالمال حال  
وكذا لو كان بالمال كفيل  
أورهن في يد المرتهن  
فالرهن والكفيل على حاله  
ولو جعل دينه حلا فهو حال  
وليس يصلح لان الاجل حق  
المطلوب وقد أبطله وكذا  
لو قال أبطلت الاجل  
أو تركته أو جعلته حالا  
أما لو قال برئت من الاجل  
بالضم لم يسطر فلو قال  
أبرأتك أو برئت من الاجل  
بالفتح بطل الاجل ولو قال  
لا حاجة لي في الاجل لا يسطر  
ادعى عليه ألفا فأكره ثم  
صالحه على أن باعها

وكذا لو أمره بجهل شيء أو كسر حطب ولو قال لصبي اصعد هذه الشجرة وانقض الثمار ولم يقل لي ففعل  
الصبي ذلك وعطب المشايخ والصحيح أنه يضمن سواء قال انقض لي الثمر أو قال انقض ولم يقل لي كذا  
في فتاوى قاضيان \* وفي الجامع الصغير قال لعبد الغير ارق هذه الشجرة وانقض الثمر لكأه أنت  
ففعل وسقط فأتى بضمن ولو قال حتى آكله والمسئلة بخلافها ضمن كذا في المحيط ولو أمر عبد الغير بكسر  
الحطب أو بعمل آخر ضمن ما تولد منه كذا في الخلاصة \* رجل جل صبي على دابة وقال له امسكهاني ولم  
يكن له منه سبيل فسقط عن الدابة ومات كان على عاقلة الذي حمله ديتة سواء كان الصبي عن يركب مثله أو لا  
يركب وان سار الصبي الدابة فإوطأ انسانا فقتله والصبي مستمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة الصبي  
ولاشئ على عاقلة الذي حمله عليها وان كان الصبي عن لا يسير على الدابة لصغر ولا يستمسك عليها فدم القتل  
هدر وان سقط عن الدابة والدابة تسير فمات الصبي كانت دية الصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال سواء  
سقط بعد ما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة أو لا يستمسك كذا في فتاوى  
قاضيان \* واذا جل الرجل مع الصبي على الدابة ومثله لا يضرب ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة انسانا  
فقتلته فالدابة على عاقلة الرجل خاصة وعليه الكفارة ولو كان الصبي يضرب الدابة ويسير عليها فالدابة على  
عاقلة ما جميعا ويرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل كذا في المبسوط للرخسي \* ولو أن عبدا جل  
صبي حرا على دابة فوقع الصبي منها ومات فدية الصبي تكون في عنق العبد يدفعه المولى به أو يفدى وان  
كان العبد مع الصبي على الدابة فسار عليها فوطئت الدابة انسانا ومات فعلى عاقلة الصبي نصف الدابة  
وفي عنق العبد نصفها كذا في فتاوى قاضيان \* واذا جل الحر الكبير العبد لصغير على الدابة ومثله  
يضربهما ويستمسك عليهما ثم أمره أن يسير عليهما فإوطأ انسانا فذلك في عنق العبد يدفعه به مولاه أو يفديه  
ويرجع مولاه بالقل من قيمته ومن الارش على الغاصب ولو حمله عليهما هو ولا يضرب الدابة ولا يستمسك  
عليهما فسارت الدابة فوطئت انسانا فدمه هدر وان كانت واقفة حيث أوقفها لم يصير جانيها حتى لو ضربت  
رجلا يدها أو رجلا أو كدمته لاشئ على الصبي فيه والضمان على الذي أوقفها على عاقلة الآن يكون  
أوقفها في ملكه فحينئذ لا ضمان عليه كذا في شرح المبسوط \* رجل رأى صبي على حائط أو شجرة فصاح  
به الرجل وقال لا تقع فوق الصبي ومات لا يضمن الرجل القاتل ولو قال له تقع فوق الصبي ومات يضمن  
القاتل ديتة كذا في فتاوى قاضيان \* صبي في يديه فخذبه انسان من يده والاب مستمسك حتى مات  
فدية الصبي على الجاني ويرث منه الاب ولو جذا حتى مات فالدابة عليها ما ولا يرث الاب كذا في الوقايع  
الحسامية \* صبي مات في الماء أو سقط من السطح فأتى فان كان ممن يحفظ نفسه لاشئ على الابوين  
وان كان ممن لا يحفظ نفسه فعليه الكفارة ان كان في حجرهما وان كان في حجر أحدهما فعليه الكفارة  
هكذا عن نصير وعن أبي القاسم في الوالدين اذا لم يتعاهدا الصبي حتى سقط من سطح ومات أو احترق بالنار  
لاشئ عليهما الا التوبة والاستغفار واختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى على أنه لا كفارة عليهما  
ولا على أحدهما الا أن يسقط من يده والفتوى على ما اختاره أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \*  
وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان \* الام اذا تركت الصبي عند الاب وذهبت والصبي يقبل ثدي غيرها  
فلم يأخذ الاب للصبي فطرا حتى مات جوعا فالاب آثم وعليه الكفارة والتوبة وان كان لا يقبل ثدي غيرها  
وهي تعلم بذلك فالآثم عليها فهي التي ضيعته وعليه الكفارة حكا عن نصير وينبغي أن تكون المسئلة  
مختلفة كالمسئلة الاولى كذا في المحيط \* بنت ست سنين حمت وكانت جالسة الى جنب النار فخرجت  
الأم بعد خروج الاب الى بعض الجيران فاحترقت الصبية فماتت لاديه على الام لكن اذا كان لها مال  
يجب أن تعتق رقبة مؤمنة والاصامت شهرين متتابعين وتكون على تأمف وندامة واستغفار لعل الله

(٥ - فتاوى سادس) عبدا فهو اقرار بالمال بخلاف ما اذا صالحه على هذا العبد فانه لا يكون اقرارا بالمال وكذا بشره اجارية له  
على أن الامر بالخيار فانتري كذلك ثم قال الامر للوكيل رد الاجارية لا حاجة لي فيها لا يكون فسحلا لانه امر بالنقض فلا يكون نقضا وقوله



لا حاجة في استغناهم منه فلا يكون نقضا \* باع من رجل عبد الهما بالف فأقرأ أحدهما أنه كان للشترى عليه خمسمائة قبل البيع يرى المشتري من حصته المقر ولا شيء عليه لشريكه (٣٤) بخلاف ما لو قبض منه شيئا فإنه يشاركه فيه ولو أبرأه من نصيبه أو وهبه أو جنى عليه جناية

موجبة للأرض حتى سقط الدين لم يكن لشريكه الرجوع وكذا الوصل له عن العبد الموجب للقصاص على مال ولو أفسده متاعا حتى صار مستوفيا في رواية أبي سليمان لا يشاركه بلا خلاف وفي رواية أبي حفص يشاركه عند محمد رحمه الله تعالى كالموعدة منه شيئا سوى حصته \* ولو كان له ما على امرأته دين فترجها أحدهما على حصته لا يشاركه الآخر ولو استقرض أحدهما أو اشتري بعد ثبوت الدين له ما يشاركه الآخر وإن أراد أحدهما أن يستوفي حصته على وجه لا يكون للشريك الآخر المشاركة معه يبيع الدائن من المدينون كذا من زيب بمقدار ما يخصه من الدين ثم يبرئه عن نصف الدين القديم ويأخذ منه ثمن الزيب فلا يشاركه فيه لعدم الشراكة فيه

نوع فيما يشترط قبضه في المجلس

صالح من دعوى الدين على دراهم واقترا قبل قبض بدل الصلح يجوز لانه ان عن اقرارا فاتفق عن عين بدين بزعمهما وان عن انكار في زعم المدعى كذا وفي زعم المدعى عليه بدل المال

يعفونها وهذا استحباب والكلام في وجوب الكفارة ما مر كذا في الظهيرية \* وفي الاصل اذا غصب الرجل صياحرا وذهب به فمات فهذا على وجهين اما ان مات بأمر لا يمكن الاحتراز والتحفط عنه بان أصابته حتى وفي هذا الوجه لا ضمان على الغاصب بالاجماع واما ان مات بأمر يمكن الاحتراز والتحفط عنه بان قتل أو أصابه جرح أو سقط عليه حائط أو زلت صاعقة من السماء فإصابته قتلته أو نهشته حية أو أكله سبع أو تردى من حائط أو جيل فان الغاصب يضمن في قول علمائنا الثلاثة وأجمعوا على أنه لو قتل الصبي نفسه فلا ضمان على الغاصب وفي العبد يضمن مات بأمر يمكن التحرز عنه أو بأمر لا يمكن التحرز عنه كذا في المحيط \* ولو غصب صبيًا وقربه إلى المهالك فهل كان عليه دية إن كان حرا كذا في فتاوى قاضيان \* واذا قتل الصبي الغصب رجلا لم يكن على الذي اغتصبه من ذلك شيء كذا في المحيط \* واذا أودع صبي عبدًا فقتله فعلى عاقلة القيمة وإن أودع طعاما فأكله لم يضمن وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن في الوجهين وعلى هذا إذا أودع العبد المحجور مالا فاستهلكه لا يؤاخذ بالضمن في المال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويؤاخذ به بعد العتق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يؤاخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف في الاقراض والاعارة والبيع والتسليم في العبد والصبي والخلاف في الصبي العاقل في الصحيح حتى يضمن غير العاقل بالاجماع وإن استهلك مالا من غير ايداع ضمن كذا في الكافي \* الاب اذا ضرب الابن في أدب أو الوصى ضرب اليتيم فمات يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن ضرب به المعلم كان بغير اذنه ما فلا ضمان على أحد زوج ضرب زوجته في أدب فمات ضمن وعلى الاب الكفارة والدية وعلى المؤدب الكفارة دون الدية وعلى الزوج الكفارة والدية جميعا كذا في الواقعة الحسامية \* والوالدة اذا ضربت ولدها الصغير للتأديب فلا شرك أنهما تضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد اختلف فيه المشايخ على قولهما بعضهم قالوا لا تضمن وبعضهم قالوا هي ضامنة كذا في المحيط \* رجل ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الوالد دية ولا يرثه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرث الوالد ولا يضمن كذا في فتاوى قاضيان \* الحجام أو الفصا أو البزاع أو الختان اذا جرح أو فصد أو برغ أو ختن باذن صاحبه ففسر إلى النفس ومات لم يضمن كذا في السراجية \* البزاع أو الفصا أو الحجام اذا برغ أو فصد أو جرح وكان باذن المولى في العبد أو باذن المولى في الصبي وسرى إلى النفس ومات فلا ضمان عليهم وكذلك الختان في هذا فهو لا يضمنون السراية بلا خلاف كذا في المحيط \* ذكر ابن ميمونة عن محمد رحمه الله تعالى لو أن ختانا ختن صبيًا بأمر والده فجرت الخديعة فقطعت الحشفة فمات الصبي فعلى عاقلة الختان نصف الدية وإن عاش الصبي فعلى عاقلة الختان كمال الدية كذا في محيط السرخسي \* وهذا الذي ذكرنا فيما إذا قطعت الحشفة ومات أنه يجب نصف الدية رواه محمد رحمه الله تعالى ذكره الرواية في مجموع النوازل وذكر في الاصل أنه لا يجب شيء إن مات وهكذا ذكر في جنائيات العتاق كذا في الذخيرة \* والله أعلم

### الباب العاشر في الجنين

اذا ضرب بطن امرأة حامل مسلمة أو كافرة فألقت جنينًا ميتًا حيا ذكرًا كان أو أنثى فعلى عاقلة الغرة وهي عبدًا أو امرأة أو فرس قيمته خمسمائة درهم ويكون موروثا عن الولد ولو كان الضارب وارثا لم يرث ولا كفارة فيه كذا في السراجية \* وإن ألفت ميتين فغرتان كذا في خزائن المفتين \* والجنين الذي قد استبان بعض خلقه كأنظره والشعر بمنزلة الجنين التام في جميع الاحكام كذا في الكافي \* وإن خرج الجنين بعد الضرر به حيا ثم مات ففيه الدية كاملة والكفارة كذا في المبسوط \* ان ألفت ميتًا ثم ماتت الام فعليه دية

بقتل

لامقاط الدين وقبض البدل في معاوضة يتعقد لاسقاط لا يشترط كافي الخلع والعتق على مال \* وان وقع من

دراهم في الذمة على دناير أو عكسه يشترط قبض البدل في المجلس لانه صرف مال فان وقع من دناير في الذمة على دناير أقل لا يشترط قبضه فيه

لانه اسقاط بعض الخبز وأخذ الباقي وان وقع عن دراهم في الزمة على عشرة دراهم الى شهر جاز لانه حط البعض واخر الباقي ولو عليه مائة درهم فصالحه على خسين فضة نقدانها ان التبرم مثل ما عليه في الجردة أو دونه جاز وان أجود (٣٥) مما عليه لا لانه اعتياض عن الجردة لان الحط لاجلها

والاعتياض باطل \* عليه دراهم لا يعبر فان وزنها فصالحه على ثوب أو بر جاز وان على دراهم لا يجوز قياسا كما في البيع ويجوز استحسانا لجوازها اذا كان المصالح عنه أكثر أو مثله وفساده فيما اذا كان أقل فصح من وجهين وفسد من وجه فيرجح الجواز في البيع الجواز في وجهه والفساد فيه ما في رجح الفساد وان وقع من دراهم في الزمة على كثر بر من ونفرتا قبل قبض الكثر جاز لانه اشترى بالدرهم التي على المطلوب كرامتنا ونفرتا قبل قبضه وان وقع عن كثر في الزمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة جاز وان نفرتا قبل قبض العشرة بطل لان من عليه صار مشتريا الكثر الذي عليه بالعشرة \* له عليه ألف فصالحه على مائة الى شهر وعلى ما تدين ان لم يعطه الى شهر لا يصح بلهاالة المحطوط لانه على تقدير الاعطاء تسمة وعلى تقدير عدمه ثمانية ومن له الجهاد حط الجردة عن عليه أو أبرأه عنها جاز فاذا صالح عن جياذ على نهر بركة يجوز ويجعل حطاً بصفة الجردة لا مضارفة ولا صلحا لعدم جوازه وعن محمد رحمه الله

بقتل الام وغرة بالقائها وان ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حيا ثم مات فعليه دية في الام ودية في الجنين وان ماتت ثم ألفت ميتا فعليه دية في الام ولا شيء في الجنين كذا في الهداية \* وانما خرج رأس الولد وصاح بخار جل وذبحه فعليه الغرة لانه جنين كذا في خزنة المفتين \* رجل ضرب بطن امرأة فآلقت جنينين أحدهما ميت والاخر حي فبات الحى بعد الانفصال من ذلك الضرب على الضارب في الميت منهما الغرة وفي الحى الدية كاملة كذا في الظهيرية \* في المتقي رجل ضرب بطن امرأة فآلقت جنينا حيا ثم ماتت ثم ألفت جنينا ميتا ثم ماتت الام بعد ذلك وللرجل الضارب بطن من غير هذه المرأة وليس له ولد من هذه المرأة غير هذا الذي ولدت عند الضربة ولها اخوة من أبيها وأمتها فعلى عاقلة الاب دية الولد الذي وقع حيا ثم مات ترث من ذلك أتمه السدس وما بقى فلاخوة هذا الولد من أبيه وعلى الاب كفارتان كفارة في الولد الواقع حيا وكفارة في أمه وأما الولد الذي سقط ميتا فان فيه غرة على عاقلة الاب خمسمائة ويكون للام من ذلك السدس وما بقى فهو للولد الذي وقع حيا لان الغرة انما وجبت بالضربة وهو حي حينئذ وترث الام من ذلك السدس أيضا ويصير ما ورثته الام من جميع ذلك لاختومها كذا في المحيط \* وان كان في بطنها جنينان فخرج أحدهما قبل موتها وخرج الآخر بعد موتها وهما ميتان في الذي خرج قبل موتها خمسمائة وليس في الذي خرج بعد موتها شيء ثم الذي خرج قبل موتها ميتا لا يرث من دية أمه ولها ميراثها منه وان كان الذي خرج بعد موتها خرج حيا ثم مات فعليه الدية وله ميراثه من دية أمه ومما ورثت أمه من أخيه وان لم يكن لأخيه أب حي فله ميراثه من أخيه أيضا كذا في المبسوط \* واذا ضرب بطن أمه وألقت جنينا ميتا والام حية تنظر ان كان هذا الحمل خرابا ن كان الحمل من المولى تجب الغرة ذكرا كان أو أنثى وان كان الجنين رقيقا ذكرا في ظاهر رواية أصحابنا رجحهم الله تعالى أنه يقوم على الهمة واللون التي انفصل لو كان حيا ثم اذا ظهر قيمته ينظر ان كان ذكرا يجب عليه نصف عشر قيمته وان كان أنثى يجب عليه عشر قيمتها ولو ضاع الجنين ولم يكن تقويمه باعتبار لونه وهيئته على تقدير أنه حي ووقع التنازع في قيمته بين الضارب ومولى الامة المضروبة كان القول قول الضارب كذا في المحيط \* وما وجب في جنين الامة فهو في مال الضارب يؤخذ منه حالا في ساعته ورواء الحسن رحمه الله تعالى وما وجب في جنين الحرته فهو على عاقلة الضارب الى سنة كذا في شرح الطحاوي \* وفي المتقي رجل ضرب بطن أمه وألقت جنينا ميتا وماتت الام قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى على الضارب قيمة الام في ثلاث سنين كذا في الذخيرة \* وان ضرب بطن أمه فاعتق المولى ما في بطنها ثم ألفت جنينا حيا ثم ماتت فعليه قيمته حيا ولا تجب الدية وان مات بعد العتق كذا في الكافي \* واذا باع الامة بعد الضرب ثم ألفتها فالغرة للبايع واذا كان الاب عبدا وقت الضرب ثم عتق ثم خرج الجنين فلا شيء للاب اذا لم يمت حال الجنين وقت الضرب هكذا في خزنة المفتين \* وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أعتق ما في بطن أمه ثم ضرب رجل بطنها فألقت جنينا ميتا وله أب حى فعلى الضارب ما في جنين الحرته وذلك الغرة وهي للاب دون المولى كذا في المحيط \* واذا عتق أبو الجنين أو أمه قبل الضرب فهو أحق من المولى كذا في خزنة المفتين \* في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لامته الحبل أحد الولدين اللذين في بطنك حر ثم مات فضرِبَ انسان بطنها فألقت جنينين ميتين غلام وجارية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى على الجاني في الغلام نصف غرة وذلك نصف خمسمائة وعليه أيضا في الغلام ربع عشر قيمته لو كان حيا وعليه في الجارية نصف خمسمائة ونصف عشر قيمتها كذا في المحيط \* والمرأة اذا ضربت بطن نفسها أو شربت دواء لتطرح الولد متعمدا أو عالجت فرجها حتى سقط الولد ضمن عاقلتها الغرة فان فعلت بغير ادب الزوج وان فعلت باذنه لا يجب شيء كذا في الكافي \* امرأته شربت دواء ولم تتعمده اسقاط الولد فلا شيء عليها كذا في الظهيرية \* وفي فتاوى النسفي سئل عن مختلعة وهي حامل احتسالت

تعالى له عليه ألف فقال الدائن ان دفعت نصفها فالنصف الباقي مؤخر عنك سنة والا فالألف عليك حالة جاز قال أبو الفضل هذا على خلاف جواب الأصول \* وعن الثاني رحمه الله تعالى عليه ألف حالة قال على في مائة منها وأنت بري من الباقي ان أعطاه قبل التفرق فهو

بري . والابطال الصلح . وعن الامام له على آخر ألف صلحه على تسمائه على أن يعطيه اياه قبل الليل فلم يعطه حتى ذهب الليل فالصلح تام وليس عليه الاسماء . وعنه انه اذا لم يعطه ( ٣٦ ) في هذا الوقت فالمال عليه على حاله ويكون على ما شرطه . ويجوز الاعتراض عن الاجل بين

الكتاب والمولى حتى لو قال لمولاه زدني في الاجل حتى أزيدك في البذل أو قال احط عني من بدل الكتابة كذا حتى أترك حتى في الاجل وأعمل لك البذل صح ولا يجوز الاعتراض عن الاجل بين الحرين ولا يجوز بيع الدرهم بالدرهمين بين المولى والكتاب الصلح عن الشفعة باطل وبطل الشفعة وفي الكفالة بالنفس روايتان في بطلان الكفالة في رواية أبي حفص يبطل وبه يقتضي وقد مر . المسروق منه صلح السارق على أن يعطيه مائة درهم على أن يقر بالسرقة ان كان المسروق قائما يصح والا فلا . وعن الثاني برهن الطالب أنه صلحه من الذي عليه على مائة وثوب وبرهن المطلوب على أنه أبرأه من الدين أفضى ببرهان الطالب لانه يقبل في حق الثوب فيقبل في حق المائة أيضا . ولو برهن على الصلح على مائة وبرهن الطالب على البراءة فبرهان الطالب أولى لاثبات البراءة قال أبو الفضل في المسئلة الاولى بينة الطالب تقبل في حق الثبوت وبينه الطالب في حق البراءة فيحكم بالثبوت لا بالمائة . المدون بالالف برهن على أن الطالب

لا سقاط العدة باسقاط الولد قال ان اسقطت بفعلها وجبت عليها اغرة ويكون ذلك للزوج كذا في المحيط . رجل اشترى جارية بألف ووطئها فحملت منه ثم ضربت بطنها بمعدة أو شربة دواء لتطرح الولد فألقت جنينا ميتا ثم استحققت الجارية فالقاضي يقضي للمستحق بالجارية وبعقرها ويرجع المشتري على البائع بالثمن ثم يقال للمستحق ان أمك قتلت ولدها وهو حر لانه ولد المغرور والجنتين الحر مضمون بالغرة فاذا دفع بها أو فدى يقال للمشتري لما أخذت الغرة فقد سلم لك شيء من بدل الولد . ولو سلم لك الولد وأقيمته الدية بأن كان حيا لم يملك القيمة تمامها للمستحق فاذا سلمت لك الغرة وهي خمسمائة وجب أن تغرم بحساب ذلك والولد الحر قيمته عشرة آلاف ان كان ذكرا وخمسة آلاف ان كان أنثى . وخمسمائة من دية الغلام نصف عشرها من دية الانثى عشرها فتغرم بحساب ذلك والمستحق اذا دفع أو فدى يرجع بالالف ان شاء على البائع وان شاء على المشتري فان رجع على البائع فالبايع يرجع على المشتري وان رجع على المشتري لا يرجع المشتري على البائع ثم المشتري يرجع على البائع عما غرم من قيمة الولد بحكم الغرور وكذا في شرح الزيادات للعنابي . واذا اشترى أمة حاملا فلم يقضها حتى أعتق ما في بطنها ثم ضرب انسان بطنها فألقت جنينا ميتا خيرا المشتري ان شاء أخذ الامة بجميع الثمن واتبع الجاني بارش الجنتين أرض حر ويطلب له الفضل وان شاء فسخ البيع في الامة ولزمه الولد بحصته ولو كان الجنتين أبرأ أو وارث آخر مقدم على مولى العاققة فارش الجنتين له في الوجهين ولا شيء للمشتري كذا في المحيط . ضرب رجل بطن حامل بسكين فأصاب يدا الولد في بطنها فقطعها ثم ولدته حيا نصف الدية على عاقلة لانه خطأ كذا في الظهيرية . والله أعلم

#### باب الحادى عشر في جنابة الحائض والجناح والكنيف وغيرها

مما يحسد منه الانسان في الطريق وما يناسب ذلك

يجب أن يعلم بان الحائض المائل ان بناء صاحبه مائل في الابتداء ثم سقط على انسان فقتله أو أثلج مال انسان فانه يضمن سواء تقدم اليه بالنقض أو لم يتقدم وان كان بناء غير مائل ثم مال بمرور الزمان ثم سقط على انسان أو سقط على مال فأنلفه هل يضمن صاحب الحائض ان سقط قبل التقدم اليه بالنقض فانه لا ضمان على صاحب الحائض في قول علماء الثلاثة رحمه الله تعالى . وأما ان سقط بعد ما تقدم اليه بالنقض وتمكن من النقض بعد ذلك ولم ينقض فالقيام أن لا يضمن وفي الاستحسان يضمن هكذا في الذخيرة . ثم ما تالف به من النفوس تحمله العاقلة وما تالف به من الاموال فضمنه عليه كذا في التبيين . والتقدم الى صاحب الحائض في الحائض تقدم في نقضه حتى لو سقط الحائض بعد التقدم وعثر بنقضه فالتقدم عليه على صاحب الحائض وهو قول محمد رحمه الله تعالى وروى أصحاب الامالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا ضمان على صاحب الحائض والصحيح قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة . ولو سقط الحائض على رجل وقتله أو عثر رجل بنقض الحائض ومات ثم عثر رجل بالقتيل فلا ضمان فيه على عاقلة صاحب الحائض ولو كان مكان الحائض جناح أخرجه الى الطريق فوقع على الطريق فعثر انسان بنقضه ومات وعثر رجل بالقتيل ومات أيضا فدية القتيلين جميعا على صاحب الجناح كذا في المحيط . والتقدم اليه صحيح عند السلطان وعند غير السلطان كذا في الكافي . وتفسير التقدم أن يقول صاحب الحق لصاحب الحائض ان حائضك مخوف أو يقول مائل فانقضه حتى لا يسقط ولا يتلف شيئا كذا في المحيط . ولوقيل له ان حائضك مائل ينبغي لك أن تهمله كذا في مشورة ولا يكون طالبا كذا في فتاوى قاضيان . والشرط الطلب والاشهاد ليس بشرط حتى لو طلب بالتقريب من غير اشهاد ولم يفرغ مع التمكن حتى سقط وتلف بشئ وهو بقر الطلب ضمن وفائدة الاشهاد امكان اثبات الطلب عند الجحود كذا في الكافي . وان شهد بالطلب رجلا أو رجل

صالحى على أربع مائة على أن تؤدبها اليه وأبرأ من الباقي وقال الطالب أبرأتك عن خمسمائة وصالحك  
على خمسمائة وبرهانوا وقتا واحدا أو وقتين أو لم وقتا فالبينة للطالب في جميع ذلك . وعن محمد رحمه الله تعالى قال لغريمه حططت عنك

خمسائة من الاف التي عليك على أن تعطيني الخمسائة الباقية أول الشهر وقال المدون حطمت بغريشي قال قول للطلوب لاقرار الطالب بالخط \* وعن الثاني ادعى دارا في بدرجل فصالحه على مال وسلم البذل ثم برهن المدعى عليه (٣٧) أن الدار له لا يقبل وان برهن على أنه كان اشتراها من

المدعى قبل الصلح بطل الصلح ورد بطله اذ كل صلح وقع بعد الشراء لا يصح وان كان شراء بعد شراء فالثاني أحق وان برهن المدعى عليه بعد الصلح على أنه كان صالحه قبل ذلك بطل الصلح الاول ويطل الثاني وكل صلح بعد صلح فالاول صحيح لا الثاني \* ادعى دينا أو عينا على آخر وصالحا على بدل وكتبا وثيقة الصلح وكرا فيها صالحا عن هذا الدعوى على كذا ولم يسبق لهذا المدعى عليه دعوى ولا خصومة من الوجوه ثم جاء المدعى يدعى عليه بعد الصلح دعوى آخر بان كانت المدعية مثلاً امرأه ادعت دارا وجرى الحال كذا كرنا ثم جاءت تطلب من المدعى عليه دين المهر لا يسمع لان البراءة عن الدعوى ذكرت مطلقا ولا مانع من أن يدعى واحد او يصلح عنه وعن جميع الدعاوى واختار شمس الاسلام أن الصلح بعد الانكار عن دعوى فاسد لا يصح لان المدعى في زعمه يأخذ بدلا عما ادعاه فلا بد من صحة الدعوى لينبت في حقه والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارج أن الصلح عن دعوى فاسد لا يمكن تصحيحه لا يصح والذي يمكن

واحرأنا ان ثبتت المطالبة وثبت أيضا كتاب القاضي الى القاضي واذا أشهد على الحائض المائل عبدان أو كافران أو صبيان ثم أعتق العبدان أو أسلم الكافران أو بلغ الصبيان ثم سقط الحائض المائل فأصاب انسا نافقه بضمن صاحب الحائض وكذا الوسيط الحائض المائل قبل عتق العبدين واسلام الكافرين وبلوغ الصبيان ثم شهدا جازت شهدا ثم ادعاهما من أهل الاداء كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يصح الاشهاد قبل أن يهيئ لانهما التعدي كذا في خزائن المفتين \* ويشترط لصحة التقدم والطلب أن يكون التقدم الى من له ولاية التفريغ حتى لو تقدم الى من سكن الدار باجارة أو عارة فلم ينقض الحائض حتى سقط على انسان لاضمان على أحد كذا في الذخيرة \* ويشترط دوام تلك الولاية الى وقت السقوط حتى لو خرج عن ملكه بالبيع بعد الاشهاد بدري عن الضمان كذا في التبيين \* ولا ضمان على المشتري فان أشهد على المشتري بعد شرائه فهو ضامن كذا في الكافي \* ولو جرت جنونا مطبقا بعد الاشهاد وأرتدوا والعايا بالله ولحق بدار الحرب وقضى بملاقه فافاق المجنون أو عاد المرتد مسلم فرددت عليه الدار ثم سقط الحائض بعد ذلك فأنتلف شيئا كان هدرًا وكذلك لو باع الدار بعد ما أشهد عليه ثم ردت عليه ببيع بقضاء أو غيره بخيار رؤية أو بخيار شرط للمشتري ثم سقط الحائض وأنتلف شيئا لا يجب الضمان الا بالاشهاد مسبقا قبل رد الدار ولو كان الخيار للبايع فان نقض البائع ثم سقط الحائض وأنتلف شيئا كان ضامنا كذا في الظهيرية \* واذا تقدم الى المشتري الدار في حائض منها مائل وهو في الخيار في الشراء ثلاثة أيام ثم رد الدار بالخيار بطل الاشهاد ولو استوجب البيع لم يطل الاشهاد ولو كان أشهد على البائع في تلك الحالة لم يضمن ولو تقدم الى المشتري في تلك الحالة لم يصح التقدم نقض البيع فلا شهاد صحيح وان أوجب بطل الاشهاد ولو تقدم الى المشتري في تلك الحالة لم يصح التقدم كذا في المبسوط \* ويشترط للضمان أن تقضي مدة يتمكن فيها من النقض بعد الاشهاد حتى اذا أشهد عليه فسقط من ساعته قبل التمكن من نقضه لايضمن ما أنتلف به كذا في التبيين \* ويشترط أن يكون التقدم والطلب من صاحب الحق والحق في طريق العامة للعامة فيكتفي بطلب واحد من العامة كذا في الذخيرة \* ويستوى أن يطالبه بنقضه مسلم أو ذمي وفي شرح الطحاوي لو كان مائلا الى الطريق العام فان الخصومة فيه الى كل واحد من الناس مسلما كان أو ذميا بعد أن كان حرا بالغا قلا أو كان صغيرا أو ذميا له وليه بالخصومة فيه أو كان عبدا أو ذميا له مولاه بالخصومة فيه كذا في الكفاية \* وفي السكة الخاصة للحق لأصحاب السكة فيكتفي بطلب واحد منهم وفي الدار يشترط طلب المالك أو الساكن كذا في الذخيرة \* وفي الجامع رجل أشهد عليه في حائض مائل الى دار رجل فسأل صاحب الحائض من القاضي أن يؤجله يومين أو ثلاثة أو ما أشبه بذلك ففعل القاضي ذلك ثم سقط الحائض وأنتلف شيئا كان الضمان واجبا على صاحب الحائض كذا في المحيط \* ولو أجله رب الدار أو برأه من المطالبة أو فعل ذلك سكانها صح ولا ضمان عليه فيما أنتلف بالحائض كذا في الكافي \* ولو سقط الحائض بعد مضي مدة الاجل كان ضامنا كذا في المحيط \* ولو أشهد عليه في الطريق ثم استهل من القاضي فأجله فهو باطل كذا في خزائن المفتين \* وكذلك لو لم يؤخره القاضي ولكن أخره الذي أشهد عليه لا يصح لافي حق غيره ولا في حق نفسه كذا في المحيط \* ولو كان الحائض رهنا فتقدم الى المرتن فيه لم يضمنه المرتن ولا الراهن وان تقدم فيه الى الراهن كان ضامنا كذا في شرح المبسوط \* قال في المنتقى رجل ادعى دارا في يدي رجل وفيها حائض مائل يخاف سقوطه من الذي يتقدم اليه فيه ويشهد عليه حتى يعتدل بينه المدعى قال يؤخذ الذي يديه الدار بنقضه ويشهد عليه بجملة وهي بمنزلة دار لم تدع مالم تزل البينة فان نقضه الذي في يديه ثم ركب البينة ضمنه الذي نقضه فقيمة الحائض كذا في المحيط \* ولو كانت الدار لصغير فأشهد على الاب أو الوصي صح الاشهاد فان سقط الحائض وأنتلف شيئا كان الضمان على الصغير كذا في فتاوى قاضيان \* ويصح على أمة أيضا كذا في الكافي \* وان لم

تصححه كما اذا ترك الحد أو غلط في أحد الحدود يصح \* وفي نظم الفقه أخذ سارقا في دار غيره فأراد دفعه الى صاحب المال فدفعه السارق مالا على أن يكف عنه يطل ويرد البذل الى السارق لان الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة برئ من الخصومة بأخذ المال وحده

السرقه لا يثبت من غير خصومة فصح الصلح \* له عطاء في الدوان مات عن ابنين فاصطالحا على أن يكتب في الدوان اسم أحدهما وبأخذ العطاء هو والاخر لا شيء له من العطاء (٣٨) ويبدل له من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح \* والعطاء للذي جعل الامام العطاء له لأن الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا دخل فيه لرضا الغير وجعله غير أن السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضية بحرمان المستحق ولاباث غير المستحق في مقامه \* اشترى نصف عبد مشتركا فطالب الشريك شفعة من المشتري وظن المشتري أن الشفعة بالملط ثابتة فيه أيضا وصالح على أن يعطيه نصف مشتراه بنصف الثمن وتراضيا على ذلك جاز وصار بيعا بالمرأضة \* اتهم بسرقة وجلس فصالح ثم زعم أن الصلح كان خوفا على نفسه إن في حبس الوالي يصح الدعوى لأن الغالب أنه حبس ظلما وإن في حبس القاضي لا يصح ويصح الصلح لأن الغالب أنه يحبس بحق \* الصلح للفاسد كالبيع الفاسد لا يمكن كل منهما من الفسخ \* ادعى عليه ألفا فأسكر وأعطاه نصفها ولم يقل شيئا ثم أراد المذعي استرداده ذلك وإن كان مكان التقدر عرض لا يمكن الاسترداد فالخاصل أن كل ما للمدعي حق الاخذ يتمكن من استرداد المدعي ما لم يذكر لفظ الصلح أو يدل عليه القرينة لأن في زعم المذعي أنه أخذ حقه فكيف يكون

يسقط الحائط حتى بلغ الصبي ثم سقط وقيل انسانا كان دمه هدرًا وكذلك لو مات الأب أو الوصي والغلام صغير ثم وقع الحائط على انسان وقتله كان دمه هدرًا وإن تقدم إلى الصبي بعد البلوغ تقدم ما مستقبلا ثم سقط الحائط على انسان فدمته على عاقلة الصبي كذا في المحيط \* مسجد مال حائطه فالاشهاد على الذي بناه كذا في خزانة المفتين \* وفي المنتقى اذا وقف دار على المساكين فأخرجها من يده ودفعها إلى رجل فجعل غلته في المساكين فأشهد على الوكيل في الحائط المائل منها فسقط على انسان فالدية على عاقلة الواقف وإن أشهد على الذي له الوقف يعني المساكين فلا ضمان كذا في المحيط \* عبد تاجر له حائط مائل فأشهد عليه فسد الحائط وأتلف انسانا كانت الدية على عاقلة مولاه كان على العبد دين أم لم يكن وإن أتلف الحائط مالا فضمن المال يكون في عنق العبد يباع فيه وإن أشهد على المولى صح الاشهاد أيضا كذا في فتاوى قاضيان \* واذا تقدم في الحائط إلى بعض الورثة فالقياس أن لا ضمان على أحد منهم ولكن كانت حسن فضمن هذا الذي أشهد عليه بحصة نصيبه مما أصابه من الحائط كذا في المبسوط \* حائط مائل بين خمسة نفر أشهد على أحدهم فسقط على انسان وقتله ضمن الذي أشهد عليه خمس الدية ويكون على عاقلة له وكذلك دار بين ثلاثة نفر فحرق أحدهم فيها بئرا أو بنى حائطًا بغير إذن صاحبه فطغ به إن فعله ثلثا الدية وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله دعاني عليه نصف الدية في المسائلين كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين \* وإن كان الحفر والبناء باذن الباقيين لا يكون جنابة كذا في السراج الوهاج \* في المنتقى رجل مات وترك ابنًا ودارا وعليه من الدين ما يستغرق قيمتها فحائط مائل إلى الطريق ولا وارث لميت غير هذا الابن فالتقدم في الحائط اليه وإن كان لا يملكها وإن وقع الحائط بعد التقدم اليه كانت الدية على عاقلة الأب دون عاقلة الابن كذا في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى مكاتب أشهد عليه في حائط له مائل فان سقط قبل تمكنه من الهدم لا يضمن وإن سقط بعد تمكنه من الهدم يضمن وهذا استحسان ويضم إلى القتل الأقل من قيمته ومن الدية وإن سقط الحائط بعد عتقه فالدية على عاقلة فان عجز ورد في الرق ثم سقط الحائط لا ضمان عليه ولا ضمان على المولى وكذلك اذا باع الحائط ثم سقط لا ضمان على أحد ولو لم يبعه حتى سقط الحائط فعثر انسان بنقصه وتلف ضمن وإن عجز ورد في الرق بخير المولى بين الدفع والفداء ولو عثر انسان بالقتيل فهلك فلا ضمان على صاحب الحائط كذا في شرح الزيارات للعناني \* ولو أشرع كنيفا ونحوه فباعه أو عتق فسقط ضمن الأقل من قيمته ومن الارش وإن عجز ورد في الرق بخير المولى بين الدفع والفداء ولو عثر انسان بنقص الكنيف يضمن المخرج وكذلك لو عثر انسان بهذا القتل فالضمان على المخرج كذا في الكافي \* لو أن رجلا أمه مولاة عتاقه رجل وأبوه عبد أشهد عليه في حائط مائل فلم يقضه حتى عتق الأب ثم سقط الحائط وقتل انسانا فدمته على عاقلة الأب ولو سقط قبل عتق الأب فالدية على عاقلة الأم ومثله لو أشرع كنيفا ثم عتق أبوه ثم وقع الكنيف على انسان وقتله فالدية على عاقلة الأم لأن اشراع الكنيف نفسه جنابة وعند ذلك عاقلة مولى الأم كذا في المحيط \* اذا كان الرجل على حائط له مائل أو غير مائل فسقط به الحائط فأصاب من غير علة انسانا فقتله فهو ضامن في الحائط المائل اذا كان قد تقدم اليه فيه ولا ضمان عليه فيما سواه ولو كان هو سقط من الحائط من غير أن يسقط الحائط وقتل انسانا كان هو ضامنا ولو مات الساقط نظرت في الاسفل فان كان يمشي في الطريق فلا ضمان عليه وإن كان واقفا في الطريق قائما أو قاعدا أو نائمًا فهو ضامن لدية الساقط عليه وإن كان الاسفل في ملكه فلا ضمان عليه وعلى الاعلى ضمان الاسفل في هذه الحالات وكذلك ان تغفل فسقط أو نام فتقلب فسقط فهو ضامن لما أصاب الاسفل وعليه الكفارة في ذلك وكذلك لو تردى من جبل على رجل فقتله فعليه ضمانه وملكه وغير ملكه في ذلك سواء وكذلك لو سقط في بئر أحترق في ملكه وفيه انسان فقتل ذلك الانسان كان ضامنا لدية

صلحا وما لا يتمكن المذعي من أخذه كالعرض يكون صلحا بالتعاطي \* ادعى عليه ألفا فأسكر فوصلح ثم يبرهن على الإيفاء أو الإبراء لا يقبل وإن ادعى عليه ألفا فدعى القضاء أو الإبراء ووصلح ثم يبرهن على أحدهما يقبل

صلحا وما لا يتمكن المذعي من أخذه كالعرض يكون صلحا بالتعاطي \* ادعى عليه ألفا فأسكر فوصلح ثم يبرهن على الإيفاء أو الإبراء لا يقبل وإن ادعى عليه ألفا فدعى القضاء أو الإبراء ووصلح ثم يبرهن على أحدهما يقبل



ويرد بدل الصلح لان الصلح فداء المين والمين في الاولى كانت على المدعى عليه ففداءه بالمال وفي الثانية على المدعى فلا يتصور ان يكون للقدامة فاذا ابرهن على القضاء أو الابرار يتبدله \* بينهما أخذوا وعطاء وتبرع وقرض (٣٩) وشركة تصادق على ذلك ولم يعرفا

المقدار فصالحا على مائة الى

أجل جاز لان لفظ الصلح

دليل على أن الحق أكثر

وقد تبرع بالتأجيل فيما بقي

أيضا كمن له على آخر درهم

لا يعرفان مقداره صالح على

مائة وقد ذكرناه بوجهه

القياس والاستحسان \*

ادعى أجرة في يد رجل

فصالحه على ما فهمان

الملك ان كانت محظورة

يمكن أخذها بلا حيلة

يجوز والا \* ادعى دارا

فصالحا على أن يسكن المدعى

عليه فيما سانه ثم يدفعه الى

المدعى جاز ويجعل في زعم

المدعى كأنه أعارها منه سنة

ثم أخذوا وكذلك لو تصالحا على

أن يسكن المدعى سنة ثم يردھا

الى المدعى عليه جاز ويجعل

على ان المدعى أبطل ملكه

عن رقبته او بئى ملكه في قدر

ما شرب لنفسه من الانتفاع

كمن باع دارا أجرة والمشتري

يعلم بالاجارة فانه ملك رقبته

منه وبقى المنافع على حق

البائع حتى يملك المشتري

منه الانتفاع وكان الاجر

للبائع

الثالث في الجائر

والفاسد

صالح عن دعواه حقاني داره

على عبد عني الى أجل أو

موصوف في الذمة لم يجز ثم

ان صالحه من حقه فقد

أقر بالحق له والقول في بيان

الحق له لانه الحمل وان صالح من دعوى الحق لم يكن اقرارا \* صالح من دعوى عبد على خدمته شهر اجاز وعلى غلته شهر لم يجز وكذا في الدار

والنخل على غلة الدار وغرة النخل لا يجوز ادعى عبدا فصالحه على دراهم أو دنائير حالة أو مؤجلة جاز كان العبد قاعسا أو هالكا وعلى طعام

وان كانت البئر في الطريق كان الضمان على رب البئر فيما أصاب الساقط والمسقوط عليه كذا في المبسوط \* وضع جرة على حائط فسقطت على رجل فأنلفته لم يضمن لانه قد انقطع أثر فعله بوضعه على الحائط وهو في هذا الوضع غير متعد فلا يضاف اليه التلف كذا في الفصول العمادية \* اذا وضع الرجل على حائط شيئا فوق ذلك الشيء فاصاب انسا نافلا ضمان عليه اذا وضعه طولا \* وأما اذا وضعه عرضا حتى خرج طرف منه الى الطريق ان سقط فاصاب الطرف الخارج منه شيئا فانه يضمن وان أصاب الطرف الآخر لا يضمن وكذلك لو كان الحائط مائلا وكان وضع الجذع عليه طولا حتى لم يخرج شئ منه الى الطريق ثم سقط ذلك الجذع على انسان ومات فانه لا يضمن هكذا ذكر في الكتاب وأطلق الجواب اطلاقا من مشايخنا من قال هذا اذا كان الحائط مال الى الطريق ميلا يسير غير فاحش فاما اذا مال ميلا فاحشا فانه يضمن وان لم يتقدم اليه بالرفع ومنهم من قال الجواب كما أطلقه محمد رحمه الله تعالى لا يضمن في الحالين ولو كان الوضع بعد ما تقدم اليه في الحائط ثم سقط الجذع وأصاب انسا يقول بأنه يضمن كذا في الذخيرة \* حائط مائل أشهد عليه فوضع صاحب الحائط أو غيره عليه جرة فسقط الحائط ورحى بالجرة على انسان فقتله فالضمان على صاحب الحائط ولو عثر بالجرة أو بنقضها أحدان كانت الجرة لغير صاحب الحائط فلا يضمن أحد ولو كانت الجرة لرب الحائط يضمن هكذا في الكافي \* وفي المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى حائط مائل تقدم الى صاحبه فلم يهدمه حتى ألقته الرمح فهو ضامن كذا في المحيط \* واذا أشهد على الرجل في حائط من دار في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فأنكرت العاقلة أن تكون الدار له أو قالوا لا ندرى أن الدار له أو لغيره فلا شئ عليهم حتى تقوم البينة على أن الدار له فان أقر ذوا الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياسا وفي الاستحسان عليه دية القتل ان أقر بالاشهاد عليه كذا في فتاوى قاضيان \* رجل تقدم اليه في حائط مائل فلم ينقضه حتى وقع على حائط لجاره وهدمه فهو ضامن لحائط الجار ويكون للجار خيار ان شاء ضمنه قيمة حائطه والنقض للضامن وان شاء أخذ النقص وضمنه النقصان ولو أراد أن يجبره على البناء كما كان ليس له ذلك ولو جاء انسان وعثر بنقض الحائط الاول فالضمان على عاقلة المتقدم عليه وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وان عثر بنقض الحائط الثاني قبل تضمين صاحب الحائط الاول او بعده فلا ضمان على أحد كذا في المحيط \* ولو كان الحائط الثاني ملكا لصاحب الحائط الاول أيضا يضمن صاحب الحائط من عثر به الثاني كذا في فتاوى قاضيان \* حائطان مائلان أشهد عليهما فسقط أحدهما على الآخر فهدمه فالتلف يوقع الاول والثاني أو بنقض الاول فعلى مالك الاول وماتلف بنقض الثاني فهو هدر كذا في الكافي \* ولو كان مكان الحائط الاول جناح أخرجه رجل الى الطريق ووقع على حائط مائل لرجل تقدم اليه ووقع الحائط على رجل فقتله أو عثر رجل بنقض الحائط بعدما وقع على الارض فذلك كله على صاحب الجناح كذا في المحيط \* واذا مال حائط لرجل بعضه على الطريق وبعضه على دار قوم فتقدم اليه أهل الدار فيه فسقط ما في الطريق منه فهو ضامن له وكذلك لو تقدم أهل الطريق اليه فسقط المسائل الى الدار على أهل الدار فهو ضامن كذا في المبسوط \* حائط طويل وهي بعضه ولم يه الباقى فسقط الواهي وغير الواهي وقتل انسانا يضمن صاحب الحائط ما أصابه الواهي منه ولا يضمن ما أصابه غير الواهي وان كان قصيرا كان ضامنا للكل كذا في الظهيرية \* حائط مائل لرجل أخذ القاضي صاحبه بالهدم فضمن رجل أن يهدمه بأمره فهو جاز وللضمين أن يهدم بغير إذنه ذكره في المنتقى كذا في المحيط \* واذا شهد على رجل في حائط مائل شاهدان فاصاب الحائط أحدهما شاهدان أو أبناء أو عبيد له أو مكاتب أو لا شاهد على رب الحائط غيرهما لم تجز شهادتهما هذا الذي يجزى الى نفسه أو الى أحد من لا يجوز شهادته له تنعما كذا في المبسوط \* رجل تقدم اليه في حائط مائل له لا يخاف أن يقع على الطريق لكن يخاف أن يقع على حائط له آخر صحيح لا يخاف

ان مقبوضا قبل التفريق جازعنا أو ديننا وان مؤجلا ان العبد قائم يجوز عبا كان أو ديننا غايته أنه عين بدين وان هالكالا لاهدين بدين وفي الثياب المؤجلة ان قائم يجوز (٤٠) وان هالكالا وان كان المدعي به كيليا أو وزنا فاصالحا على دراهم أو دنائير وتقر قاض غير قبض

ان كان ادعى برامتنا وقال غصبني هذه الحنطة بعينها صح لان ادعى دينها له على آخر ألف فقال له أبرأئك عن نصفها أو حططت عندك نصفها على أن تعطيني الباقي ولم يوقت له فأعطاه الباقي اليوم ولا برئ عن النصف وجعل المسئلة في الجامع الصغير على ثلاثة أنواع \* أدلى جسمائة غدا على أنك برئ من الباقي على أنك إن لم تعطني جسمائة غدا فالألف عليك على حاله فالامر بكما قال أو قال أدلى جسمائة غدا على أنك برئ من الفضل فان أعطاه برئ مطلقا وان لم يعطه برئ عند الثاني رجه الله خلافا لهما ولو قال أبرأئك عن النصف على أن تعطيني النصف غدا حصل الإبراء مطلقا أداه النصف غدا أم لا \* ولو قال ان أدت إلى النصف فانت برئ من الباقي فهذا باطل لبطلان تعليق الإبراء بالشرط

الرابع في الصلح عن النكاح والوديعة والعارية

صلح المودع مع المودع لا يتخلو من وجوه الأول أن تكون الوديعة قائمة بعينها وهي مثلا مائة درهم فصالحه على مائة ان كان المودع منكرا لها يجوز قضاء لادانة لوجود

وقوعه فيقع الصحيح في طريق المسلمين ولم يقع المائل ولكن وقع الصحيح بنفسه فانك انسانا أو غير بنقصه رجل كان هدر كذا في المحيط \* لقط له حائط مائل فاشهد عليه فسقط الحائط وأتلف انسانا كانت دية القتل في بيت المال وكذا الكافر اذا أسلم ولم يوال أحد فهو كاللقيط كذا في فتاوى قاضيان \* حائط أعلاه لرجل وأسفله لا تحرفا لفتقدت إلى أحد هما ضمن المتقدم اليه نصف الدية اذا سقط كله وان سقط أعلاه وقد تقدم اليه ضمن صاحب العلو دون صاحب السفلى كذا في محيط السرخسي \* واذا استأجر الرجل قوما يهدمون له حائطاً فقتل الهدم من فعلهم رجلا منهم أو من غيرهم فالضمان عليهم والكفارة دون رب الدار كذا في المبسوط \* حائط رجل فسقط قبل الاشهاد ثم أشهد على صاحبه في رفع النقض عن الطريق فلم يرفع حتى عثر به آدمي أو دابة فعطب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* قال في المنتقى رجل أخرج من حائط (١) أفرز ان كان كبيراً ضمن ما أصاب ذلك وان كان صغيراً يسير لم يضمن كذا في المحيط \* ولو تقدم إلى رجل في حائط مائل له عليه جناح شارع قد أشعره الذي باع الدار فسقط الحائط والجناح فان كان الحائط هو الذي طرح الجناح كان صاحب الحائط ضامناً ما أصاب ذلك ولو كان الجناح هو الساقط وحده كان الضمان على البائع الذي أشعره كذا في المبسوط \* رجل له سفلى ولا تحرفا وهما مخوفان تقدم إلى صاحبهما فلم يهدم ما حتى سقط السفلى فرمى بالعلو على انسان فقتله قدية المقتول على عاقلة صاحب السفلى وضمان من عثر بنقض السفلى عليه أيضاً ومن عثر بنقض العلو فلا ضمان فيه على أحد كذا في المحيط \* سفلى لرجل وعلو لا تحرفا هي السكك فاشهد عليهم ما سقط العلو وقتل انسانا كان الضمان على صاحب العلو كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الجامع الصغير رجل أخرج إلى الطريق كنيفاً أو ميزاباً أو بئراً دكاناً أو جرحنا فلكل واحد من عرض الناس أن يقطع ذلك ويهدمه اذا فعل ذلك بغير إذن الامام أضرت ذلك بالمسلمين أو لم يضر ويستوى في هذا الحق المسلم والكافر والمرأة والمأليس للعبد حق نقض الدار المبنية على الطريق هكذا في الخلاصة \* فان كانت هذه الاشياء قدية لا يكون لاحد حق الرفع وان كان لا يدري حالها فانه تجب حل حديثه حتى كان للامام حق الرفع كذا في المحيط \* هذا اذا بنى على طريق العامة بناء لنفسه وان بنى شيئا للعامة كالسجود وغيره ولا يضر لا ينقض كذا روى عن محمد رجه الله تعالى كذا في النهاية \* وان أخرج في الطريق الخاص في سكة غير نافذة فلكل واحد من أهل السكة اذا كان له المرو وتحت هذه الاشياء حق النزاع ومن ليس له حق المرو وتحت هذه الاشياء من أهل السكة فليس له حق النزاع وان كانت هذه الاشياء قدية فليس لاحد حق النزاع وان كان لا يدري حال هذه الاشياء فتجمل قدية كذا في المحيط \* اذا أراد رجل احداث ظلة في طريق العامة وذلك لا يضر بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رجه الله تعالى أن لكل واحد من آحاد المسلمين حق المنع وحق الطرح وان أراد احداث الظلة في سكة غير نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدمه عندنا بل يعتبر فيه الاذن من أهل السكة وهل يباح احداث الظلة على طريق العامة ذكر الطحاوي رجه الله تعالى أنه يباح ولا يباح قبل أن يخاصمه أحد وبعد الخاصة لا يباح الاحداث والانتفاع وبأن يترك الظلة كذا في الفصول العمادية \* وليس لاحد من أهل الدرب الذي هو غير نافذة أن يشرع كنيفاً ولا ميزاباً الا باذن جميع أهل الدرب أضرت ذلك بهم أو لم يضر هكذا في الخلاصة \* قال في الاصل اذا وضع الرجل في الطريق حجر أو بئراً أو شيء فيه أو أخرج من حائطه جذعاً أو صخرة شاخصة في الطريق أو أشرع كنيفاً أو جناحاً أو ميزاباً أو ظلة أو وضع في الطريق جذعاً أو وضامناً اذا أصاب شيئاً أو تلفه إلا أن التلطف اذا كان آدمياً فانه

(١) قوله أفرز في القاموس أفرز الحائط بالكسر كنهه معرب ٥١ وقوله بالكسر أى كسر الهمزة وقوله كنهه بضم الكاف جمع كنيف تأمل ٥١

الفضل في الواقع \* وان كان مقراً أو منكراً ورهن المودع على ذلك لم يجز \* وان لم يرهن على الوديعة جاز لانه قطع خصومة \* وان على عرض يجوز مطلقاً \* وان صالح عن مائتي درهم وديعة على عشرة دنائير ان على انكارها صلح اذا تقر قاض بقبض

يجب

الدنانير سواء كانت الدراهم حاضرة في المجلس أو غائبة \* وان على اقرارها ان الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جازا اذا جدد المودع قبضها وقبض المالك الدنانير \* وان لم يجد قبضاها الصلح باطل \* وان الوديعة غائبة عن مجلس (٤١) الصلح فالصلح باطل \* الثالثة

يجب الضمان على عاقلة وان جرح آدميا ولم يلقه ان بلغ رأسه أرض الموضحة فانه يجب على العاقلة وان كان دون ذلك فانه يجب في ماله ولا كفارة عليه ولا يحرم عن الميراث اذا كان المقتول مورثه وان أصاب مالا وأتلفه فانه يجب في ماله ذكر المسئلة في الأصل مطلقة وأنها على التفصيل ان فعل ذلك بغير اذن الامام يضمن وان فعل باذن الامام لا يضمن قال مشايخنا وانما يجوز للامام ان يأذن بذلك اذا كان لا يضر بالعامه بان كان في الطريق سعة فاما اذا كان يضر بالعامه بان كان في الطريق ضيق لا يساح له ذلك ثم ما ذكر من الجواب في الكتاب اذا فعل شيئا من ذلك في الطريق الاعظم أو في الطريق في سكة نافذة فاما اذا فعل شيئا من ذلك في الطريق في سكة غير نافذة فعطب به انسان ينظر ان فعل ما ليس من جملة السكينة لا يضمن حصه نفسه و يضمن حصه شركائه وان فعل شيئا هو من جملة السكينة فالتقياس كذلك أيضا وفي الاستحسان لا يضمن شيئا كذا في الذخيرة \* وفي المشتق عبد تاجر عليه دين أولاد بن عليه أشرع كنيه فامان داره فعطب به انسان فهو في رقبه العبد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان فعل ذلك باذن المولى فالضمان على عاقلة المولى وان فعل ذلك بغير اذنه فالضمان في رقبه العبد وان حفر العبد فيها بئر أو بنى فيها بناء باذن المولى أو بغير اذن المولى فعطب به انسان فلا شيء عليه وان فعل المولى ذلك بغير اذن العبد فلا ضمان في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو ضامن في القياس لكن في أدع القياس ولا ضمانه وكذلك الزاهن اذا بنى في دار الزاهن أو جفر فيها بئر أو ربط فيها دابة بغير اذن الميرث لم يضمن شيئا كذا في المحيط \* واذا استأجر رب الدار العمل لاجراء الجناح أو الظلة فوقع فقتل انسانا قبل أن يفرغوا من العمل فالضمان عليهم دون رب الدار في لزومهم الدية والكفارة وحرمان الارث وان سقط ذلك بعد فراغهم من العمل فالضمان على رب الدار استحسانا وفي القياس هذا كالأول كذا في الكافي والمبسوط \* وهكذا في السراج الوهاج والجوهر النيرة \* ولو سقط من أيديهم أجر أو حجارة أو خشب فاصاب انسانا فقتله فانه يجب الدية على عاقلة من سقط ذلك من يده وعليه الكفارة كذا في السراج الوهاج \* ومن أشرع ميزا في الطريق وسقط فاصاب انسانا فان علم أنه أصابه الطرف الداخل الذي يلي الحائط فلا ضمان عليه وان أصابه الطرف الخارج ضمن وان أصابه الطرفان جميعا وقد علم ذلك وجب نصف الضمان وهدر النصف وان لم يعلم أي الطرفين أصابه ضمن النصف وهدر النصف استحسانا هكذا في المحيط \* وان أشرع جناحا في الطريق ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله أو وضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة وبرى الى المشتري منه أو تركها المشتري حتى عطب بها انسان فالضمان على البائع ولا شيء على المشتري كذا في الكافي \* ولو وضع خشبة على الطريق فتعقل بها رجل فهو ضامن له فان وطئ المار على الخشبة ووقع فمات كان ضامنا له بعد أن لا يتعمد الزلقه قال وهذا اذا كانت الخشبة كبيرة يوطأ على مثلها فان كانت صغيرة ولا يوطأ على مثلها فلا ضمان على الذي وضعها كذا في المبسوط \* ولو أن رجلا كس طريقا لم يكن عليه في ذلك ضمان لو عطب به انسان الا أن يكون جمع الكساة في موضع في الطريق فتعقل بها انسان فلو كان كذلك كان الذي كس ضامنا كذا في الذخيرة \* ولورش المساق في الطريق أو توضع فيه ضمن ولم يفصل قالوا انما يضمن الراس اذا امر المار على موضع الراس ولم يعلم به بان كان ليلا أو أعمى فعثر به ومات وأما اذا علم المار بالرش والصف فلا يضمن وكذلك لو تعمد المار ورعى الحجر والخشب فعثر به لا يضمن الواضع وقال بعض مشايخنا هذا اذا رش بعض الطريق أو وضع الحجر والخشب في بعضه فاما اذا رش كل الطريق أو أحدث الخشب في كله فعثر عليه وعثر به ضمن الراس والواضع كذا في محيط السرخسي \* وان مرت دابة فعطبت يضمن على كل حال كذا في فتاوى قاضيان \* واذا رش فنام حائوت باذن صاحب الحائوت فعثر انسان فالتقياس أن يكون الضمان على الراس وفي الاستحسان

(٦ - فتاوى سادس) تعالى \* ولو أنكر المالك أن يكون المودع قال هذه المقالة قبل الصلح وصح الصلح وقال المودع قتلها ولم يصح الصلح عند الامام والثاني فالقول للمالك وان برهن على مقاله يقبل ويطل الصلح \* أتلف ثوب انسان وصالحه على

أكثر من قيمته لا يجوز عندهما كالأصل بعد القضاء بالقيمة على أكثر منها أو أصل على أكثر من الدين من أحدهما قدرها كاللابل والدرهم والدنانير أو أصل الشفيع مع (٤٢) المشتري على أكثر من الثمن أو أصل الساكت مع المعق على أكثر من نصف قيمة

العبد المعق من النكدين لا يجوز إلا قدر ما يتغاب الناس فيه \* ولو أصل في مسئلة الثوب على عرض قيمته أكثر من قيمة المتلف جاز \* كالأصل على خلاف مقدار الدية وعدم يجوز لأنه بدل المتلف لا بدل قيمة الثوب فلم يتحقق الربا \* امرأه أودعت متاعا غيرها كان عندها ثم أخذته منه ثم أودعته عند آخر ثم قبضته منه ثم قالت ضاع منها كذا وكذا ولا أدري عنده من ضاعت وقال اردنا متاعك ولم نتحصر ولم ندر ما في وعائك فصالحته من ذلك على مال معلوم فالمرأة تضمن لصاحب المتاع قيمة المتاع لتقصيرها في التسليم والصلح فيما بينهما جاز \* ثم صلحها بعد ما ضمنت للمالك قيمة المتاع جاز على أي بدل كان وان قبل ضمانه ان على مثل قيمة المتلف أو غبن قليل يتغابن فيه الناس يجوز ويرثا عن ضمان المتاع حتى لو برهن المالك بعده على المودعين لاسم له عليهما \* ولو صلحتهما على أقل مما يتغابن فيه الناس لا يجوز الصلح والمالك بالخيار ان شاء ضمن المرأة أو المودعين ان قامت له بينة على المتاع فان ضمنهما

يجب الضمان على الاثر صاحب الحانوت كذا في المحيط \* لو رشح الماء في الطريق وجاء رجل بجمارين أحدهما بيده وبعه الآخر فترقى التابع فانكسرت رجله ان كان صاحب الجمار سائقا لهما لا ضمان على أحد وان كان غير سائق ضمن الراش كذا في محيط السرخسي \* سئل محمد رحمه الله تعالى عن رجل صب ماء في الطريق فاستنقع الماء فحمد فزلق انسان بذلك الجمد قال الذي صب الماء ضمن له وكذلك لو ذاب الجمد بعد ذلك فزلق به انسان أو ألقاه في الطريق وهو جمد فذاب وزلق به انسان كذا في المحيط \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الطريق غير نافذ لكل واحد من أصحاب الطريق أن يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وان عطب بذلك انسان لا يضمن وان نعى فيه بناء أو حفر فيه بئر أو عطب به انسان كان ضامنا ولكل من صاحب الدار لا تنفعا بفناء داره من القاء الطين والحطب وربط الدابة وبناء الدكان والتثور بشرط السلامة كذا في فتاوى قاضيان \* اذا كان الهلاك بالنبل المرمي بان زلق به انسان أو دابة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا في آخر جانيات العيون ان كانت السكة غير نافذة فلا ضمان على الرامي وان كانت نافذة يضمن الذي رمى بالنبل وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا جواب القياس ونحن نستحسن ونقول لا يجب الضمان عليهم سواء كانت السكة نافذة أو غير نافذة وفي العيون أنه يكون مقيدا بشرط السلامة وبعض مشايخ زماننا قالوا ان فعلا ذلك باذن الامام أو كانت السكة بحال يطعمهم خرج عظيم ينقل النبل حتى عرف الاذن بالقاء النبل وركه دلالة فالجواب فيه كما قاله الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى والا فالجواب كما ذكر محمد رحمه الله تعالى ويؤيد هذا ما حكى عن الفقيه أبي القاسم أنه سئل عن بلدة ذات نبل ربحا يكثر الطين في الطريق فالتقى كل واحد بفناء داره أو قرب داره حجر افتعل به انسان قال أحب الى أن يكون باذن الامام وان فعل ذلك بغير اذن الامام فالقياس أن يجب الضمان كذا في الذخيرة \* وان تعقل بحجر فوق على حجر آخر ومات الضمان على واضع الحجر الاول وان لم يكن له واضع فعلى واضع الحجر الآخر كذا في المبسوط \* وان عثر بما أحدثته في الطريق رجل فوق على آخر فقات كان الضمان على الذي أحدثته في الطريق ولا يضمن الذي عثر به ولو نعى رجل شيئا من ذلك عن موضعه فعطب بذلك رجل كان الضمان على الذي نعى \* ويخرج الاول من الضمان كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وضع انسان سيفا في الطريق وعثر به رجل ومات وانكسر السيف ضمن صاحب السيف دينه ويضمن العاثر قيمة سيفه ولو أنه عثر ثم وقع على السيف فانكسر ومات الرجل ضمن صاحب السيف دينه ولم يضمن بالكسر شيئا كذا في خزائن المفتين \* ومن أوقف سباعا في الطريق ضمن ما تلف اذا كان مربوطا فاصاب قبل حل الرباط واذا أصاب بعدما انحل الرباط وزال عن مكانه لم يضمن وكذلك لو طرح بعض الهوام على رجل فعقره يضمن وكذلك لو أشلى كلبا عقورا على رجل كذا في محيط السرخسي \* لو وضع في الطريق جرافا تحرق به شيء كان ضامنا وان حركته الريح فذهب به الى موضع آخر ثم احترق به شيء لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* من أحسبنا من قال هذا اذا حركت عينها عن موضعها فاما اذا ذهبت بشرها فاحترقت شيئا فان الضمان يجب عليه في ذلك ايضا وكان الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يقول اذا كان اليوم يوم ريح فهو ضمان وان ذهبت الريح بعينها وكان الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني لا يقول بالضمان من غير تحصيل كذا في الذخيرة الحداد اذا أخرج الحديد من الكبر وذلك في حانوته فوضعه على القلاب وضربها بمطرقة فخرج شررها الى طريق العامة فأحرق رجلا أو قنات عينه فدينه على عاقلته ولو أحرقت ثوب انسان فقيمتها في ماله ولو لم يضره بالمطرقة ولكن الريح أخرجت شررها فاصاب ما أصاب فهو هدر كذا في الخلاصة \* ولو كان الحداد وقد النار على طرف حانوته الى جانب طريق على ما يحيط به العلم بان تلك النار تشتعل الى جانبها في الطريق حتى أحرقت كان ضامنا كذا في الذخيرة \* ولو أن رجلا مر في ملكه

رجعا على المرأة بدفعها اليها وان ضمن المرأة نفذ الصلح عليهما والعارية كالوديعة وكل مال أصله أمانة كالضاربة ومثله صلح العامل \* القصار خرق الثوب من دقه فصالحه رب الثوب على دراهم على أن يكون الثوب للقصار

أو أصله أمانة كالضاربة ومثله صلح العامل \* القصار خرق الثوب من دقه فصالحه رب الثوب على دراهم على أن يكون الثوب للقصار

أو على أن يكون لرب الثوب والدرهم حالة أو مؤجلة جاز وكذا الوصلحه على دنائهم \* ولوهلك الثوب عند القصار فصلحه على دراهم لا يجوز عنده \* وكذا في كل موضع كان أمانة وعندهما جاز وعرف أن قول الأمام كقول (٤٣) الثاني في الودية \* ولو زعم القصار

دفع الثوب وطلب الآخر وكذبه به فيه فصلحه من الآخر على نصفه جاز \* وكذا إذا زعم ربه قبض الثوب وإبقاء الآخر وأنه كرهه الآخر فصلحه جاز والصباغ والنساج كذلك \* زعم الأجير المشترك هلاك الغنم أو سرقته أو صولح على شيء لا يجوز عنده لأن المشترك عنده بمنزلة المودع إذا ادعى التلف لا يصنع وعند محمد رحمه الله تعالى يجوز خاصاً وعمماً كالودع وعند الثاني رحمه الله تعالى إن مشركاً يجوز وإن خاصاً لا يصح الصلح

الخامس في العيوب \* اشتري عبداً وتقابضتما طلع المشتري على عيب فأنكر البائع كونه عنده أو كان حدث عند المشتري عيب آخر ومات أو أعتقه المشتري فصلحه على دراهم حالة أو مؤجلة جاز لا يشترط القبض في المجلس ولو على دنائهم يشترط قبضه في المجلس \* وكذا الوصلحه على كيلي أو وزني بعينه صح وإن بغير عينه لا وإن طعن بعيب قبل قبض البائع الثمن فخط عنه بعض الثمن وزاده فيها أو باجازه المشتري إذا طعن بعيب في عين الدابة فصلحه على أن يحط

أو غير ملكه وهو يحمل نارا فوقعت شرارة منها على ثوب انسان فاحترق ذ كرفي الثوب وأنه يكون ضامناً ولو طارت الريح بشر زارده وألقته على ثوب انسان لا يضمن كذا في فتاوى قاضيان \* قال بعض العلماء إن مربي الناري موضع له حق المرور فوقعت شرارة في ملك انسان أو ألقته الريح لا يضمن وإن لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع أن وقعت منه شرارة يضمن وإن هبت به الريح لا يضمن وهذا أظهر وعليه الفتوى كذا في خزائن المفتين \* ولو أن رجلاً قد سدد على الطريق للبيع ونحوه فقتل به انسان فإن كان قعوده بأذن السلطان لا يضمن والا فهو ضامن كذا في السراج الوهاج \* رجل مر على نائم فغتر عليه برجله فدق ساقه ثم سقط عليه فاعورت عينه ثم مات الواقعة فعلى الواقع أن يشترط رجل النائم لأنه تلف بصنعه وعلى النائم دية الواقعة ولو ما تاجعها فعلى النائم دية الواقعة وعلى الواقع نصف دية النائم كذا في خزائن المفتين \* وفي البقال إذا غتر ماش بنائم في الطريق فأنكسر أصبعه وأصبع النائم فلتا فعلى عاقلة كل واحد منهما مائة مائة أصاب الآخر وان عطب أحدهما فعلى عاقلة السالم دية وإن غتر فوق على وجهه فأصاب رأسه رأس النائم فأنشجوا أنكسر أصبعه ماضين النائم أصبع الواقع وشجته والواقع أصبع النائم دون شجته وإن ماتا جميعاً فعلى عاقلة النائم دية الواقعة وعلى عاقلة الواقع نصف دية النائم كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلاً مر في الطريق فسقط ميتاً من غير جنابة أحد فعطب به انسان لم يضمن لا الميت ولا عاقلة كذا في الذخيرة \* رجل يشي في الطريق فادركه مرض فوقع مغشى عليه أو أدركه ضعف فلم يقدر معه على المشي فوقع على انسان فقتله أو وقع على الارض حياً ثم مات فغتر به انسان فالضمان واجب على عاقلة فإن كان وقع على انسان فقتله فعليه الكفارة ولا ميراث له منه وإن كان وقع على الارض فغتر به عاثر فلا كفارة فيه ولا يحرم الميراث وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* عبد نام أو وقع في طريق ودام عليه حتى عمق فغتر به أحد ومات فالدية على عاقلة العبد وعاقلة عاقلة المولى وإن أنكسرت رجله وتعدت البراح ثم أعتقه سيده ثم غتر به أحد فحجب على سيده قيمته وكذا لو أوقف العبد دابة في الطريق ثم خر رسيده ثم غتر به انسان ومات ضمن السيد قيمة العبد كذا في الكافي \* ولو قط رجل عبداً لرجل ورماه في الطريق ثم أعتقه مولاه ثم غتر به انسان فدية العاثر على من قط ورماه في الطريق ولو كان العبد مع القمط يقهـدر على الذهاب ثم أعتقه مولاه فلم يذهب حتى غتر به انسان كان ارش الجنابة على مولاه ولو كان أجلس العبد في الطريق من غير رباط ولا قاط ثم أعتقه مولاه فلم يرح عن مكان حتى غتر به انسان وجب ارش الجنابة على مولاه كذا في المحيط \* رجل مر في الطريق وهو يحمل حلاً فوقع الحمل على انسان فالتقه كان ضامناً ولو غتر انسان بالحمل الواقعة في الطريق ضمن أيضاً كذا في فتاوى قاضيان \* رجل يشي في الطريق وعابه شيء هو لا يلبسه مما يلبسه الناس فعطب به انسان أو وقع على انسان أو وقع في الطريق فغتر به انسان فلا ضمان عليه في شيء من ذلك وإن كان ليس مما يلبسه الناس فهو بمنزلة الحامل له ويضمن ما عطب به وكذلك الرجل يسوق الدابة أو يقودها أو هو راكب عليها فسقط عنها بعض أدواتها من سرج أو لحام أو ما أشبه ذلك على انسان وقتله أو سقطت الدابة على الطريق أو سقط بعض أدواتها على الطريق وغتر به انسان ومات فالسائق والقائد والراكب ضامنون لذلك كذا في المحيط \* رجل وضع جرة في الطريق ورجل آخر وضع جرة في ذلك الطريق أيضاً فتدحرجت أحدهما على الأخرى فأنكسرت الأخرى لا يضمن صاحب الجرة التي تدحرجت وإن أنكسرت التي تدحرجت يضمن صاحب الأخرى وكذلك رجل أوقف دابته في الطريق وآخر كذلك ففترت أحدهما وأصاب الأخرى لا يضمن صاحب التي فترت ولو عطبت التي فترت بالأخرى يضمن صاحب الواقعة كذا في فتاوى قاضيان \* رجل وضع جرة في الطريق وفيها زيت أو ليس فيها شيء ورجل آخر وضع جرة أخرى في الطريق أيضاً فتدحرجت أحدهما فأصاب الأخرى

عنه ثم ذهب الساخ بعد ذلك رد البديل وبطل الصلح وكذا الصلح في دعوى جبل المسبح إذا بان بعد الصلح عدم الجبل رد البديل وكذا إذا ادعى على انسان مالا أو وصلحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر رد البديل وكذا إذا اشترى أمة ثم بان أنها منكوبة انسان وصالح على مال ثم



طلقة هازوجهها بائنا عليه رد الدراهم وكذا اذا ادعى عيبا وصالحه على مال ثم بان عدم العيب برد المأخوذ. ولو كان المشتري باعها وانقذه  
واطلع على عيب وصالح مع البائع لم (٤٤) يجوز لانه لاحق للمشتري على البائع لافي الرد ولا في الرجوع فكان صلحا باطلا. ولو قتل المشتري

فانكسرتا قال ضمن صاحب الجرة القائمة التي لم تندرج قيمة الجرة الاخرى ومثل الزيت الذي فيها وأما  
صاحب الجرة التي تدرجت فلا يضمن شيئا ولو تدرجتا لضمن على واحد منهما ما ولو مالت احدهما  
فضررت على الاخرى من غير أن تزول عن موضعها الذي وضعها فيه فانكسرتا وانكسرت المائلة أو  
القائمة فعلى كل واحد منهما ضمان ما انكسر بحجرته كذا في المحيط \* ولو أن رجلا اغترف من الحوض  
الكبير بحجرة ووضعها على الشط ثم جاء آخر وفعل مثل ذلك فتدرجت الاخيرة وصدمت الاولى فانكسرتا  
يضمن صاحب الجرة الاخيرة قيمة الجرة الاولى لصاحبها وقيل يضمن كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه كذا  
في خزانة المفتين \* وقال به بعضهم الضمان على صاحب الجرة القائمة على كل حال كذا في الذخيرة \* وضع  
شيئا على الطريق فنفرت عنه دابة فتقلت رجلا فلا ضمان على الواضع ان لم يصبها ذلك الشيء وكذا الحائط  
المائل اذا تقدم الى صاحبه فسقط على الارض فنفرت عنه دابة وقتلت انسانا لا ضمان عليه انما يضمن  
صاحب الحائط والواضع في الطريق اذا أصاب الحائط شيئا فأتلفه أو أصاب الموضوع شيئا فأتلفه كذا  
في المحيط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا احتقر أهل المسجد في مسجدهم بئر ماء المطر وعلقوا  
فيه قناديل أو وضعوا فيه جبا يصب فيه الماء أو طرحوا فيه حصيرا أو ركوبافيه بابا أو طرحوا فيه بوارى أو  
ظلموه فلا ضمان عليهم فيمن عطب بذلك أما اذا أحدث هذه الاشياء غير أهل المحلة فعطب به انسان فان فعلوا  
ذلك بأنفسهم لم يكن عليهم في ذلك ضمان أما اذا فعلوا ذلك بغير إذن أهل المحلة ان أحد ثوباء أو حفر وابترا  
فعطب فيه انسان فأنهم يصنعون بالاجاع فاما اذا وضعوا جبالا بشر وامنهم أو بسطوا حصيرا أو بوارى  
أو علقوا قناديل بغير إذن أهل المحلة فتعطل انسان بالحصى وعطب أو وقع القنديل واحترق ثوب انسان  
أو أفسده قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بأنهم يضمنون وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يضمنون  
قال الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أكره ما يجنأ أخذوا بقولهم في هذه المسئلة وعليه الفتوى  
كذا في الذخيرة \* وان جلس في المسجد رجل منهم فعطب به رجل ان كان في غير الصلاة ضمن وان كان  
في الصلاة لا يضمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يضمن بكل حال كذا في الكافي. وذكر  
صدر الاسلام ان الاظهر ما قاله كذا في التبيين \* واذا قعد للعبادة بأن كان ينتظر الصلاة أو قعد للتدريس  
أو لتعليم الفقه أو للاعتكاف أو قعد لذكر الله تعالى أو لتسبيحه أو لقراءة القرآن فعثر به انسان فأتلف  
يضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا رواية له في الكتاب والمشايع المتأخرون في ذلك مختلفون  
منهم من يقول يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واليه ذهب أبو بكر الرازي وقال بعضهم لا يضمن واليه  
ذهب أبو عبد الله الجرجاني كذا في المحيط \* وذكر شمس الأئمة أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى ان الجالس لا ينتظر الصلاة لا يضمن وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة  
القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في كشف الغوامض سمعت أبا بكر  
يقول ان جلس لقراءة القرآن أو معتكفا لا يضمن بالاجاع وذكر نضر الاسلام والصدر الشهيد أنه ان  
جلس للحديث يضمن بالاجاع كذا في التبيين \* لا خلاف في أنه اذا مشى في المسجد فاوطأ انسانا أو نام  
فيه وانقلب على انسان فهو ضامن كذا في شرح المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في  
رجل يجعل قنطرة على نهر بغير إذن الامام فمر عليها رجل متممدا فيقع فيعطب فلا ضمان عليه هكذا ذكر  
المسئلة ههنا (واعلم) أن هذه المسئلة على وجهين ان كان النهر مملوكا فلا ضمان وان لم يكن مملوكا فان  
كان نهر اخاص الاقوام مخصوصين فلا ضمان عليه ان كان نهر اعاما لم يجز طريقا آخر لغيره أو موضعا بغير النهر يضمن وان نهد  
الشيء عليه وان كان نهر اعاما لم يجز طريقا آخر لغيره أو موضعا بغير النهر يضمن وان نهد

أوعرضه على البيع وهو يعلم به ثم اطلع على عيب  
وصالحه لم يجوز لان بعد  
هذه الامور لا دعوى له على  
البائع فكانت الدعوى  
باطلة والصلح كذلك \* اشترى  
أمة بخصمين وتقاضاهم  
اطلع على عيب وتصلحا  
على أن يرد البائع أربعين  
دينارا من الثمن ويقبلها ان  
أقر البائع بكون العيب في  
يدهم الباقي من الثمن أيضا الى  
المشتري وكذا ان كان عيبا  
لا يحدث مثله في يد المشتري  
وان أنكر البائع أو سكت  
ويحدث مثله في يد المشتري  
جاز للبائع ما نقص من الثمن  
عندهما وقال الثاني رحمه  
الله تعالى يسلم للبائع في  
الوجهين بناء على أن  
الاقالة يسع جديد عنده  
وهذا كالأقالة \* اصالحا على  
أن يحط عن المشتري بعض  
الثمن ويلزم العيب المشتري  
جاز وقال في الخبر يداصلح  
والخط انما يصح اذا كان  
المشتري بقدر على رد المبيع  
وأخذ النقصان وان لم  
يقدر فالصلح والخط باطل  
وقد ذكرنا نظائره \* اصطالحا  
على أن يحط البائع عشرة  
والمشتري عشرة يأخذ  
المبيع المعيب أجنبي لم  
حط المشتري وجاز البيع  
ولا يلزم حط البائع والمشتري

بالتحياوان شاء أخذوا وشاركت \* اشترى عبد اثم صالحه من كل عيب جاز وجد العيب أولا  
وهو يرى من كل عيب ولو يرى من صنف عيب له أن يخاصم في غير ذلك الصنف لافيه \* أمره بشراء جارية واطلع الاثر فيها على عيب

وصالح مع البائع القياس أن لا يجوز لانه لانه ماله بين البائع والآخر وفي الاستحسان يجوز لانه يملك اسقاطه بلا بدل فالبدل أولى \* اشترى دابة وباع نصفها ثم طعن بعيب فصالحه البائع على أن قبل النصف بثلاث الثمن جاز بلطلان (٤٥) حق المشتري في انصافه يبيع النصف وكان هذا الصلح

كبيع مبتدئ  
والسادس في صلح الاب  
والوصى ومساكن التركة  
والتخارج

\* ادعى رجل دار الصغير  
وصالح أبوه على مال نفسه جاز  
قليل كان أو كثيرا وعلى مال  
الصغير اذا كانت بينة  
المدعى عادلة لانه بها يتمكن  
من الاخذ فيكون الصلح  
كالشراء وان كانت البينة  
مستورة فبطل يجوز الصلح  
وخاصة على أصل المذهب  
المنقول عن الامام وقيل  
لا يجوز الصلح وان لم يكن  
للمدعى بينة أو كانت غير  
عادلة لا يجوز وان كانت  
يجوز على قيمة المدعى أو  
أزيد بما يتغابن الناس فيه  
\* وان يحق لصغير على رجل  
ان كان منكرا ولم يكن له  
بينه يجوز وان الخصم مقرا  
وله بينة لم يجز الاعلى قدر  
ما يتغابن فيه الناس ان كان  
واجبا بغير عقد الوصي وان  
بعده على قوله ما يجوز  
الصلح مطلقا وبضمن الوصي  
ذلك للصغير وعند الثاني  
جوازه على التفصيل  
السابق والاب والجد في  
الفصلين كالوصى \* مات  
عن ابن وامرأة وأموال  
فصالح الزوج على  
دراهم جاز حاله أو مؤجله \*  
وان كان في التركة دين وعين

جسرا أو قنطرة على غير خاص لا أقوام مخصوصين هكذا ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* رجل حفر  
بئر في الطريق فجاء انسان وألقى فيها نفسه منه بعد الايضمن الحافر كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا حفر  
الرجل بئرا في طريق المسلمين في غير فناءه فوقع فيها انسان ومات من الوقوع اجمعوا على أنه يجب الدية على  
عاقلة ولا تجب عليه الكفارة ولا يحرم عن الميراث عندنا وان حفر في فناء داران كان الفناء غيره يكون  
ضامتا وان كان الفناء مملوكه أو كان له حق الحفر القديم لا يضمن وان لم يكن مملوكه لكن كان لجماعة المسلمين  
أو مشتركا بان كان في سكة غير نافذة فانه يضمن هكذا في المحيط \* حفر بئر في الطريق فجاء انسان وتردى  
فيها ومات جوعا أو عطشا أو غملا لا ضمان على الحافر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية \*  
رجل حفر بئر في المقبرة في موضع ليس عمر ولا طريق لانسان بغير اذن الامام فوقع فيها انسان لا يضمن  
الحافر وكذلك لو وقع انسان في المقبرة أو نصب خيمة فغتر بها رجل لا يضمن القاعد والناسب ولو كان ذلك  
في الطريق ضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو حفر رجل بئر في طريق ثم رجل آخر في أسفلها فوقع فيها  
رجل ضمن الحافر الاول قال محمد رحمه الله تعالى وهذا قياس وبه نأخذ كذا في محيط السرخسي \* ولو جاء  
آخر وسع رأسه فوقع فيها انسان فمات كان الضمان عليهما نصفين هكذا ذكر في الكتاب وأطلق الجواب  
اطلاقا \* وقد حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني أنه كان يفصل الجواب في ذلك تفصيلا فيقول ان وسع  
الثاني توسيعا بحيث يعلم أن وضع القدم من الواقع لا يلاقى موضع حفر الثاني وانما يلاقى حفر الاول  
وسع الثاني شيئا يسيرا بحيث يعلم أن وضع القدم من الواقع لا يلاقى موضع حفر الثاني وانما يلاقى حفر الاول  
فالضمان على الاول دون الثاني وان وسع الثاني توسيعا بحيث يعلم أن وضع القدم من الواقع لم يلاق الاول  
وانما يلاقى حفر الثاني فالضمان على الثاني وان كان التوسيع بحيث يجوز أن يكون وضع القدم ملاقيا  
للحفرين ويجوز أن لا يكون فالضمان عليهما نصفان وحكى عن الشيخ الامام الزاهد أحمد الطواويس أنه  
كان يقول ان وسعها بحيث لا يسع في موضع توسيعه القدم فجاء رجل ووضع قدمه في وسط البئر وسقط فان  
الضمان على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالضمان عليهما نصفان وان وسعه بقدر ما يسع فيه  
القدم فان وضع هذا الرجل قدمه في وسط البئر فالضمان على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالضمان  
على الثاني خاصة وان كان لا يدري فالضمان عليهما نصفان كذا في المحيط \* وان حفر بئر في الطريق ثم  
كسها ان كبسها بالتراب أو بالحص أو بما هو من أجزاء الارض ثم جاء آخر ودفنها فوقع فيها انسان ومات  
ضمن الثاني ولو كان الاول كبس البئر بالطعام أو بما ليس من أجزاء الارض يضمن الاول وكذلك الحفر بئر  
في الطريق وغطى رأسها ثم جاء آخر ورفع الغطاء فوقع فيها انسان ضمن الاول كذا في فتاوى قاضيخان \*  
ولو تقع رجل يحجر فوقع في البئر ضمن واضع الحجر دون الحافر فان كان لم يضعه أحد ضمن الحافر كذا في  
محيط السرخسي \* ولو وضع رجل في البئر حجرا أو حديد فوقع فيها انسان فقتله الحجر أو الحديد كان  
الضمان على الحافر كذا في المبسوط \* رجل حفر بئرا على قارة الطريق فجاء انسان وزلق بماء صبه رجل  
آخر على الطريق فوقع في البئر فمات الضمان على الذي صب الماء وان كان الماء ماء السماء ضمن صاحب  
البئر كذا في الذخيرة \* واذا دفع رجل رجلا في بئر فمات ملكه أو في الطريق فالضمان على المدافع كذا في  
المبسوط \* واذا سقط الرجل في بئر في الطريق فمات فقال الحافر ان الواقع ألقي نفسه فيه اعدا فلا ضمان  
على وقال ورثة الواقع لم يلق نفسه في البئر وانما وقع في البئر من غير قصد وادانته وعليك الضمان كان أبو  
يوسف رحمه الله تعالى يقول ان القول قول ورثة الواقع ويكون الحافر ضامنا وهو القياس ثم رجع وقال  
القول قول الحافر ولا ضمان عليه وهو الاستحسان كذا في المحيط \* واذا حفر بئر في قارة الطريق فوقع  
فيها انسان وسلم من الوقعة وطلب الخروج منها فعلق حتى اذا كان في وسطها سقط وعطب فلا ضمان ولو

فصالح من الكل ما خلا الدين على الناس جاز \* ولو كتب في بعت حصتها من الدين التي على الناس بلا شرط على الابن جاز وبئر الغرما  
من حصتها وان جعل ذلك شرطا في الصلح بطل في قدر الدين فيبطل في الكل عند الامام رحمه الله تعالى لما علم أن العقد متى فسد بعضه فسد

كله \* ودرتس الاسلام الخارج لايصح اذا كان على الميت دين وقوله باطل أي يسطر بدين لان حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة في الموضع الذي صح (٤٦) الخارج \* لو اراد الورثة أن يدعوا شيئا من التركة على رجل يقولون كان حصتنا كذا فبعد

الخارج صار الكل لنا \* ولو ظهر في التركة عين بعد الخارج لارواية في أنه هل يدخل تحت الصلح أم لا ولقائل أن يقول لا وان أحب الورثة جواز الصلح في مسئلة الدين فالجسلة استثناء الدين أو يتبرع انسان بقضاء الدين ويكون متطوعا ويسقط الدين عن الغريم بقدره ثم تصالحوا عما بقي من التركة والاوجه أن يقرضوا المصلح بقدر الدين ثم يحلهم بذلك على الغرماء فيحل حتى يكون لهم ولاية أخذ نصيبه من الغرماء ولو شرطوا في الخارج أن لو تعرض السلطان وطمع شيئا من التركة ليس عليه شيء من ذلك لايصح وقيل يصح وبعد صحة الخارج يقسم الباقي بينهم على سهامهم التي قبل الخارج \* أقر الوصي أن التركة ألف درهم ولت ثلثا بان فصالح مع أحدهما على أربعة أثمان ان مسئلة ملكه يصح الصلح والا فلا وقول القدوري ان كانت التركة ذهباً وفضة وغير ذلك الخ محمول الى اشتراط الزائد على نصيبه من النقدين ليكون النقدان نقد والزائد على النقد في مقابلة خلاف النقدين على ما اذا علم أمالاً لم يعلم ان الحصة أقل من البدل قيل يفسد على كل حال علم أن في التركة نقد من جنس بدل الصلح أو لانه مشكوك في جواز فلا يجوز بالشك كافي الربوي المجهول المساواة والصحيح ما قاله أبو جعفر رحمه الله تعالى ان الشك لو وجد النقدين يجوز ان الثانية فيه أحط من شبهة الشبهة

مشى في أسفلها فاعطى بصخرة فيها فان كانت الصخرة في موضعها من الارض فلا ضمان وان كان صاحب البئر ألقاهما من موضعها ووضعها في ناحية البئر فعلى صاحب البئر الضمان هكذا ذكر في المنتقى كذا في الذخيرة \* ولو وقع انسان في بئر في الطريق فاقتر رجل أنه هو الذي حفر البئر كان مصداقاً على نفسه دون عواقله وتكون الدية في ماله في ثلاث سنين كذا في المبسوط \* رجل حفر بئراً في ملك غيره فوقع فيها انسان فقال صاحب الارض أنا امرته بذلك وأنكر أولياء الواقع فالقياس أن لا يصدق صاحب الارض وفي الاستحسان يصدق كذا في الظهيرية \* ومن حفر أو وقف أو بنى في الطريق أو في سوق العامة باذن السلطان لم يضمن كذا في محيط السرخسي \* رجل احتفر بئراً في ملكه ثم سقط فيها وفيها انسان أو دابة فقتل الساقط ذلك الانسان أو الدابة كان الساقط ضامناً دية من كان فيها وان كانت البئر في الطريق كان الضمان على حافر البئر فيما أصاب الساقط والمسقوط عليه كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى لو حفر حفرة للغة في دار انسان بغرانه فوقع فيها جارية فالتزم الضمان على الحافر كذا في محيط السرخسي \* وإذا حفر بئراً في الطريق فوقع فيها رجل فقطعت يده ثم خرج منها فشبجه رجلان فرض من ذلك ثم مات فالدية عليهم أثلاثاً كذا في المبسوط \* ولو وقع ثلاثة في بئر وتعلق كل واحد بما خر فان ما لوا من وقوعهم ولم يقع بعضهم على بعض فدية الأول على الحافر ودية الثاني على الأول ودية الثالث على الثاني وان ما لوا من وقوعهم وقع بعضهم على بعض وقد علم ذلك بأن أخرجوا أحياء وأخبروا عن حالهم ثم ما لوا أخوت الأول لا يخولون سبعة أوجه ان مات من وقوعه لا غير فديته على الحافر وان مات بوقوع الثاني عليه فدمه هدر وان مات من وقوع الثالث عليه فديته على الثاني وان مات من وقوع الثاني والثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الثاني وان مات من وقوعه ووقوع الثاني عليه هدر ونصف دمه ونصفه على الحافر وان مات من وقوعه ووقوع الثالث والنصف على الحافر والنصف على الثاني وان مات من وقوعه ووقوع الثاني والثالث عليه فالثالث منه هدر وثلثه على الحافر وثلثه على الثاني وأما موت الثاني فعلى ثلاثة أوجه ان مات بوقوعه فديته على الأول وان مات من وقوع الثالث عليه فدمه هدر وان مات بوقوعه ووقوع الثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الأول وأما موت الثالث فليس له الاوجه واحد وهو وقوعه في البئر فديته على الثاني وأما اذا لم يعرف حال موتهم فالقياس أن دية الأول على الحافر ودية الثاني على الأول ودية الثالث على الثاني على عواقلهم وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان ثلث دية الأول هدر وثلث على الحافر وثلث على الثاني ودية الثاني نصفها هدر ونصفها على الأول ودية الثالث على الثاني ولم يبين محمد رحمه الله تعالى أن الاستحسان قول من وقال مشايخنا هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في محيط السرخسي \* اذا استأجر الرجل أجيراً ليحفر له بئراً فحفره في مكانها فوقع فيها انسان ومات فان حفر في طريق معروف لعامة المسلمين يعرفه كل واحد يجب الضمان على الاجير أعلمه المستأجر بذلك أو لم يعلم وكذلك اذا حفر في طريق غير مشهور ودأ علم المستأجر الاجير بأن هذا الطريق لعامة المسلمين فأما اذا لم يعلم بذلك فالضمان على الامر وهذا بخلاف ما لو استأجر أجيراً ليحفر بئراً فوقع فيها انسان ومات فان حفر في طريق معروف لعامة المسلمين يعرفه كل واحد يجب الضمان على الاجير أعلمه المستأجر بذلك أو لم يعلم الاجير وان لم يعلم الاجير أن القضاء لغير المستأجر وقد علم الاجير بذلك فالضمان على المستأجر وان كان القضاء للمستأجر ان قال للاجير ليحفر لي فحفر في القديم فالضمان على المستأجر وان قال ليس لي حق الحفر في القديم وانما هـ دارى في الاستحسان الضمان على المستأجر هكذا في محيط \* اذا استأجر الرجل أربعة رهط يحفرون له بئراً ووقع عليهم من حفرهم فقتلت واحداً

منهم على كل حال علم أن في التركة نقد من جنس بدل الصلح أو لانه مشكوك في جواز فلا يجوز بالشك كافي الربوي المجهول المساواة والصحيح ما قاله أبو جعفر رحمه الله تعالى ان الشك لو وجد النقدين يجوز ان الثانية فيه أحط من شبهة الشبهة

وشبهة الشبهة في البيع نازل عنها في شبهة البيع وهو الصلح فيحصل أن يكون التقدم وجودا وعلى تقدير وجوده يحتمل أن لا يتساوى وهذه شبهة الشبهة في البيع فيتحط عن الثانية إلى المرتبة الثالثة \* صالحت من غيرها وليس في التركة دين (٤٧) وهي دراهم وعروض لابد أن يكون ما أخذت من الدراهم أكثر

منهم ففعل كل واحد من الثلاثة الباقي ربع دية وسقط الربع وكذلك لو كانوا أعوانا له وإن كان الذي يحفر واحدا فانهارت عليه من حفرة قدمه هدر كذا في المبسوط \* ولو أمر عبده أن يحفر بئر في الطريق فان كان في فناءه فالضمان على عاقله المولى وإن كان في غير فناءه فالضمان في رقبته العبد علم العبد بذلك أم لا كذا في التتارخانية ناقلا عن التجريد \* لو احتقر الرجل نهر في ملكه فغضب به إنسان أو دابة لم يضمن وإن حفر نهر في غير ملكه فهو بمنزلة البئر يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* إذا حفر الرجل نهر في غير ملكه فأنشق من ذلك النهر ماء فغرت أرض أو قرية كان ضامنا ولو كان في ملكه فلا ضمان كذا في المحيط \* ولو سقي أرضه فخرج الماء منها إلى غيرها أو فسد متاعا أو زرعاً أو كرماً لا يكون ضامنا وكذلك لو أحرق حشيشاً في أرضه أو حصائده أو أجهته فخرجت النار إلى أرض غيره وأحرقت شيئا لا يكون ضامنا قيل هذا إذا كانت الريح ساكنة حين أوقد النار فاما إذا كان اليوم ريحا يعلم أن الريح تذهب بالنار إلى أرض جاره كان ضامنا استحسننا أن يصب الماء في ميزاب وتحت الميزاب متاع لإنسان ففسد به كان ضامنا ولو أوقد النار في داره أو تنوره لا يضمن ما احترق به وكذلك لو حفر نهر أو بئر في داره فغرت من ذلك أرض جاره لا يضمن ولا يؤمر في الحكم أن يحول ذلك عن موضعه وفيما بينه وبين الله تعالى عليه أن يكف عن ذلك إذا كان يضر به غيره كذا في فتاوى قاضيان \* قالوا هذا إذا أنشق من الماء بحيث يحتمل ملكه في العرف والعادة فاما إذا كان بحيث لا يحتمل ملكه فانه يضمن كذا في المحيط \* وإن صب الماء في ملكه وخرج من صبه ذلك إلى ملك غيره فأنشق في القياس لا يكون ضامنا ومن المشايخ من قال إذا صب الماء في ملكه وهو يعلم أنه يتعدى إلى غيره يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* رجل سقى أرض نفسه فتعدى إلى أرض جاره إن أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه وانما يستقر في أرض جاره كان ضامنا وإن أسست في أرضه ثم تعدى إلى أرض جاره إن تقدم إليه جاره بالسكر والاحكام فلم يفعل كان ضامنا وإن لم يتقدم إليه حتى تعدى لم يضمن وإن كانت أرضه صغورا وأرض جاره هبوطا يعلم أنه إذا سقى أرضه يتعدى إلى أرض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسناة كذا في خزائن المفتين \* وإن كان في أرضه ثقب أو بئر فارتد علم بذلك ولم يده حتى فسدت أرض جاره كان ضامنا وإن كان لا يعلم لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* رجل سقى أرضه من نهر العامة وكان على نهر العامة أنهار صغار مفتوحة فوهاها فدخل الماء في الأنهار الصغار وفسد بذلك أرض قوم يكون ضامنا كذا في خزائن المفتين \* مما لو حفر بئر في الطريق فمات فيها إنسان فقده المولى بالدية ثم وقع فيها آخر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يدفع كل المملوك أو يقيده كذا في الظهيرية \* وإذا حفر العبد بئر في طريق المسلمين فوقع فيها رجل فقال المولى أنا كنت أمرته بذلك لم تضمن عاقلته ولم يصدق على ذلك إلا بينة فتكون الدية في ماله كذا في المبسوط \* وفي المتفق عبد حفر بئرا على قارة الطريق فجاء إنسان ووقع فيها ففعا عنه المولى ثم وقع فيها آخر فعلى المولى أن يدفعه كله أو يقيده في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يدفع إليه نصفه كأنهما وقعا معا ففعا عنه وإلى أحد الواقعين كذا في المحيط \* وإذا حفر العبد بئر في الطريق بغير إذن مولاه ثم اعتقه مولاه ثم علم بالحفر ثم وقع فيها رجل فمات فعلى المولى قيمة العبد ولو في الحناية فإن وقع فيها آخر اشترى كافي تلك القيمة فإن وقع فيها العبد فمات فوارثه مخرج في تلك القيمة أيضا وروى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أن دمه هدر وأصل هذه المسئلة فيما إذا حفر العبد بئر في الطريق ثم اعتقه المولى ثم وقع العبد فيها فمات فدفعه المولى في قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية على المولى قيمته لو رثته كذا في المبسوط \* ولو اعتقه المولى أولا ثم حفر العبد البئر ووقع فيها فلا شيء على المولى بخلاف كذا في المحيط \* ولو كان اعتقه المولى بعدما وقع فيها رجل فإن كان المولى لا يعلم بوقوع الرجل فيها فعليه قيمة العبد وإن كان

لا يحتاج إلى معرفة مقدار حصتها وإن كان يعلم الحاجة إلى التسليم لا يقع وفي مثله لا يحتاج إلى معرفته كمن أقر أنه غصب من فلان شيئا أو أودع عنده شيئا ثم اشترى من القرلة جاز وإن كان لا يعلم قدره وإن التركة مجهولة لا يدري كمن أنه لا يجوز الصلح على المنكبل والموزون

ما يخص العروض لا يشترط قبضه وما يخص التقدين يشترط قبض بدليه فيه \* ثم في كل موضع جاز صلحا

لاحتمال الربا والجواب عنه ما ظهر بعد التخرج على قول من قال انه لا يدخل تحت الصلح لاختفاء ومن قال يدخل تحته فكذلك ان كان عينا لا يوجب فساده وان دينا (٤٨) مخرجا من الصلح لا يفسد ولا يفسد وان شرطوا في الصلح انه ان ظهر دين فلا حصة لها فسد الصلح وقد مر \* هشام سألت

الثاني رحمه الله تعالى عن امرأة ادعت ميراثها على ورثته فصالحوها جاحدين زوجيتها على أقل من حصتها ومهرها جاز ولا يطيب للورثة ان علموا وان برهنت بعده على زوجية له بطل الصلح فان صالحها الابن على دراهم ودنانير ولا وارث غيرها وفيها فضة وذهب في يد الابن لا يجوز الصلح الا ان يكون الذهب والفضة المتروكة حاضرة عند الصلح أو غصبا في ضمان الابن قال قلت للثاني رحمه الله تعالى ما قولك فيمن مات عن اثنين وديون له وعليه وأرضين صالح أحدهما الآخر على مبلغ معلوم على ان الدراهم التي كانت لا بينهم بينهم ما على حاله والذي على أيهم هو له ضامن وهو كذا درهما قال الصلح جائز وان لم يسم ما عليه من الدين فالصلح باطل \* وعن الثاني مات عن ابنين فزعم رجل أن له على الميت مائة فقال أحدهما خذ حصتي مني خسين ومن أخي خسين حصته ورضي الغريم به وأخذ خسين على أن يصالحه عليه ولا يأخذ بقية الدين منه قال الامام رحمه الله تعالى بطل الصلح \* وعن الثاني رحمه الله تعالى عليه

علم موت الرجل في ما فعله الدية فان وقع آخر قيمتها فانه يقاسم صاحب الدية فيضرب الاخر بقيمة العبد والاول بالدية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على المولى نصف قيمة أخرى لولي القتل الآخر ولا يشترك الاول في الدية كذا في المبسوط \* ولو حفر العبد بئر في طريق بغير اذن المولى ثم قتل قتيلا خطأ فدفعه مولاه الى ولي القتل ثم وقع في البئر انسان فمات فمات ولي القتل بالخيار ان شاء دفع نصفه وان شاء فداء بالدية كذا في الحاوي \* ولو عفا ولي الساقط في البئر لم يرجع الى المولى بشئ من العبد ولا خصومة في هذه المسألة بين ولي الساقط وبين مولى الاول وانما يخصم الذي في يديه العبد كذا في المحيط \* ولو وقع في البئر أو لا انسان فمات فدفعه مولاه ثم قتل قتيلا خطأ فدفعه المدفوع اليه بذلك ثم وقع في البئر آخر فان ولي القتل يدفع ثلثه الى الواقع في البئر آخر أو يدفعه بالدية كذا في المبسوط \* واذا حفر العبد بئر المولى فان كان في ديانته فالضمان على عاقلة المولى وان كان في غير ديانته فالضمان في رقبة العبد علم بذلك أم لا كذا في الحاوي \* ولو وقع في البئر رجل فمات ثم وقع فيها آخر فذهبت عينه والعبد قائم فدفعه المولى اليه ما فيكون بينهما أثلا ناعلى مقدار حقهما وان اختار القداء فداء بخمسة عشر الفاعشرة آلاف لصاحب النفس وخمسة آلاف لصاحب العين وان أعنته قبيل أن يعلم بهم ما فعله قيمته بينهما أثلا وان كان يعلم بالقتل ولا يعلم بالعين فعليه عشرة آلاف لولي القتل وعليه ثلث القيمة لصاحب العين ولو باع العبد قبل أن يقع فيها أحد ثم وقع فيها انسان فمات فعلى البائع قيمته وكذلك لو وقع فيها العبد نفسه في ظاهر الرواية على البائع قيمته للشترى وفي رواية محمد رحمه الله تعالى دمه مدر كما بينا في العتق كذا في المبسوط \* ولو أن مدبرا حفر بئرا في الطريق ثم أعنته المولى أو مات المولى حتى عتق المدبر بعتة ثم أوقع المدبر نفسه في تلك البئر ثم مات فلو ورثته قيمته في تركة المولى كذا في المحيط \* مدبر حفر بئرا فوقع فيها مولاة أو من يرثه مولاه مدرمه ولو وقع فيها مكره كاتب المولى غرم قيمته ويؤخذ بالاقول من قيمة المدبر يوم حفر ومن قيمة المكاتب يوم سقط كذا في محيط السرخسي \* واذا حفر المدبر أو أم الولد بئرا في الطريق وقيمتها ألف درهم فوقع فيها انسان فمات فعلى المولى قيمته فان وقع فيها واحد بعد واحد أو وقع تغيرت قيمته فمابين ذلك الى زيادة أو نقصان لم يكن على المولى الا قيمته ألف درهم يوم حفر يسم بينهم جميعا بالسوية وكذلك لو مات المدبر قبل أن يقع فيها انسان أو أعنته أو كاته أو فعل شيئا من ذلك بعد ما وقع فيها انسان فمات فعلى المولى قيمته كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مكاتب حفر بئرا في الطريق ثم قتل انسانا فقتضى عليه بغيره ثم وقع في البئر انسان ومات قال يشترك ولي الساقط في البئر الذي أخذ القيمة فيها قال وكذلك المدبر قال واذا جاء ولي الساقط في البئر فأخذ الذي أخذ قيمة المدبر من مولاه لم يكن بينه وبين الذي أخذ القيمة خصومة ولا أقبل بينته عليه وانما أقبل بينته على مولى المدبر فاذا ركت البيعة على المولى يرجع على الذي أخذ القيمة بنصفها كذا في المحيط \* مدبر حفر بئر فمات فيها رجل فدفع المولى قيمته وهي ألف بقضاء ثم مات ولي الجنانية وترك ألفا وعليه ألفان دين لرجلين لكل واحد ألف فوقع في البئر آخر فمات فمات كمولي الجنانية الاولى يقسم بين الغرماء وبين ولي الجنانية الثانية على خمسة أسهم للغرماء أربعة وله سهم فان اقتسموا ذلك بقضاء ثم وقع في البئر آخر فان وليه يأخذ نصف ما أخذ ولي الجنانية الثانية ويتبعان الغرماء فيأخذان تمام ربع الالف منهم وان لم يلق ولي الجنانية الاخيرة صاحبه ولقي أحد الغرمين أخذ منه ربع ما أخذ من مال الميت فان لقي هذا الغريم صاحبه جمع ما في أيديهم ما فاقسمه نصفين فان اتقى صاحب الجنانية اقتسم ما في أيديهم ما نصفين فان التقوا جميعا به ذلك قسم ما في أيديهم على ثمانية أسهم لصاحبي الجنانية الربع وللغرمين ثلاثة أرباعه كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع المولى خمسة مائة الى الاول بلا قضاء ثم وهب المولى للمولى ما قبض

ألف وبها كفيل صالح رب المال الذي له عليه الالف على أن أعطاء نصفها على أن لا يأخذ بالنصف الباقي وانما يأخذ بها وما الكفيل من غير أن يرى الاصل فهو كذلك وليس له أن يأخذ الاصل الا أن ينوي حقه على الكفيل \* وعن الثاني رحمه الله تعالى له عليه



ألف درهم ومائة دينار إلى أجل صالحه منهما على ألف ومائة درهم طاعة جاز والآن بالالف باسقاط الاجل ومائة درهم عما تدين له بعد اسقاط الاجل ويشترط قبض حصة الدينار في مجلسه وان اقرت فاقبل القبض بحصته بطل في (٤٩) الدينار ولا يعود الاجل لاسقاطه

وان الصلح على ألف درهم أو أقل تفرقا قبل قبضه بطل الصلح كله في حصة الدراهم وحصة الدنانير أما في حصة الدراهم ليجز الصلح استدا الممكان الربا وأما في الدنانير فلا فاستراق قبل قبضه وان قبض صح في حق الدنانير \* والوصي في الصلح كالأب لوالورثة صغارا وقعت الدعوى عليهم أولهم وان الورثة كبارا حضورا فالصلح باطل وقعت الدعوى عليهم أولهم في المنقول والعقار لعدم الولاية وان عيناان الدعوى عليهم لا يملك مطلقاتا لا لابي الشراء لهم والصلح شراءا وقع الدعوى لهم ان في العقار لا يجوز صلحه لانه بائع لهم عقارهم ولا يملكه وان في المنقول ان لم يكن لهم بنية عادلة جاز على كل حال وان كانت جاز بمثل القيمة وبما يتقارن لانه يملك بيع منقولهم كذلك وإن صغارا وكبارا ان الدعوى عليهم والكار حضور لا يجوز في حصة الكار عندهم لانه لا يلي ما هو كالشراء لهم ويجاز في الصغار ان لم يكن فيه ضرر لهم وان الدعوى لهم يجوز صلحه عليهم وان الكار حضورا عندهم لان الوصي اذا ملك بيع بعض التركة

وما بقي ثم وقع فيها آخر خبر في الثاني بين تضمين المولى النصف وتضمينه الربع والولى الربع وان دفع بقضاء يتبع المولى بالربع والولى بالربع من غير خيار كذا في الكافي \* واذا استأجر الرجل عبدا محجورا عليه وحرأ محفرا له بئر افوقعت عليه ما فاته على المستأجر قيمة العبد للمولى ثم تلك القيمة تكون لورثة الحر ان كانت أقل من نصف الدية ثم يرجع بها المولى على المستأجر ثم المستأجر قد ملك العبد بالضمان وقد صار الحر جنائيا على نصفه فيكون على عاقلة الحر نصف قيمة العبد للمستأجر ولو كان العبد مأذونا له في العمل لم يكن على المستأجر شيء وكان على عاقلة الحر نصف قيمة العبد ثم يكون ذلك لورثة الحر كذا في المبسوط \* ولو استأجر أجيرا حرا وعبدا محجورا عليه ومكاتباً محفرون له بئر افوقعت البئر عليهم وماؤا فلا ضمان على المستأجر في الحر ولا في المكاتب ويضمن قيمة العبد لولا فاذ دفع القيمة الى المولى دفعها المولى الى ورثة الحر والمكاتب فيضرب ورثة الحر في قيمته بنصف الدية وورثة المكاتب بنصف قيمة المكاتب ثم يرجع المولى على المستأجر بقيمة العبد مائة أخرى فيسلم له والمستأجر ان يرجع على عاقلة الحر بنصف قيمة العبد وما أخذ أولياء المكاتب من الحر ثلث قيمة المكاتب ثم يؤخذ من تركه المكاتب مقدار قيمته فيكون بين ورثة الحر والمستأجر يضرب ورثة الحر بنصف دية المستأجر بنصف قيمة العبد كذا في الحاوي \* وهكذا في التناخية ناقلا عن التجريد \* واذا استأجر أربعة رهط مدبر او مكاتب او عبدا وحرأ محفرون له بئر في الطريق فوقع عليهم من حفرة فماتوا لم يؤذن للمدبر ولا للعبد في العمل فنقول كل واحد منهم تلف بفعله وفعل أصحابه فيهدر ربع نفسه وتعتبر جنائيا أصحابه عليه في ثلاثة أرباع نفسه ثم على المستأجر قيمة العبد والمدبر لولا له ثم لورثة الحر ربع دية الحر في رتبة كل انسان منهم ولولى المكاتب ربع قيمة المكاتب في رتبة كل انسان منهم فيضرب في هاتين القيمتين ورثة الحر بنصف دية الحر وورثة المكاتب بنصف قيمة المكاتب فيقسمان ذلك على هذا ثم يرجع مولاهما بذلك على المستأجر ثم للمستأجر على عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهم ما ولى في رتبة المكاتب ربع قيمة كل واحد منهم ما وقع ذلك كان للمكاتب في رتبة كل واحد منهم ما ربع قيمته من القيمة التي أخلفها كل واحد منهم ما فيكون بعضه قصاصا من بعض ويتراذان الفضل وربع قيمة المكاتب على عاقلة الحر ثم يأخذ ذلك ورثة الحر باعتبار جنائيا المكاتب على ربع الحر الا أن يكون أكثر من ربع الدية فيأخذون ربع الدية ويردون الفضل على مولى المكاتب ولكن هذا انما يستقيم على قول من يقول قيمة المملوك في الجنائية تبلغ بالغة ما بلغت ولكل واحد من العبدين ربع قيمته في قيمة الآخر ولكن ذلك على المستأجر فلا يشيد باعتباره فان كان العبدان مأذونا لهما في العمل فلا ضمان على المستأجر وربع قيمة كل واحد منهم ما في عنق صاحبه وربع قيمة كل واحد منهم ما على عاقلة الحر وكذلك ربع قيمة المكاتب على عاقلة الحر وثلاثة أرباع دية الحر في أعناقهم في عنق كل واحد منهم ربع فاذ عقلت عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهم وأخذ ذلك كل واحد منهم قلنا يؤخذ من مولى المدبر قيمة كاملة بعد أن تكون القيمة مثل ما عليه من ذلك أو أقل فيقسم ذلك بينهم فيضرب فيه ورثة الحر ربع الدية ومولى العبد ربع القيمة ومولى المكاتب ربع القيمة وان كان المكاتب ترك وفاه أخذ من تركه تمام قيمته ان كانت قيمته أقل مما عليه من ذلك ثم يضرب فيم اولى الحر ربع الدية ومولى العبد ربع القيمة ومولى المدبر ربع القيمة ثم يؤخذ من مولى العبد جميع ما أخذ من ذلك فيضرب من ذلك ورثة الحر ربع دية الحر ومولى المدبر ربع قيمة المدبر ومولى المكاتب ربع قيمة المكاتب كذا في المبسوط \* والله أعلم

#### الباب الثاني عشر في جنائيا البهائم والجنائيا عليهم

يجب أن يعلم بأن جنائيا الدابة لا تخول من ثلاثة أوجه اما أن تكون في ملك صاحب الدابة أو في ملك غيره

(٧ - فتاوى سادس) عنده للصغير ملك على الكبير أيضا وعندهما يجوز على الصغار لا الكار وان الكار غيب لا يجوز صلحه ان الدعوى عليهم في حصة الكار بكل حال ويجوز في الصغار اذا لم يكن لهم فيه ضرر وان الدعوى لهم ان في المنقول جاز عليهم اذا لم يكن فيه ضرر

وان الدعوى في العقار جاز صلحه عنده عليه ما اذا لم يكن فيه ضرر وعندهما لا يجوز صلحه على الكبار أصلاً ويجوز على الصغار اذا لم يكن فيه ضرر \* وصلح وصى الام والاخ والم (٥٠) كصلح وصى الميت في تركه الاموال من ان الدعوى للصغير خلا العقار لان وصى هؤلاء يملك بيع

ما هو مورد وثا الصغير من هؤلاء  
لأما كان موروثاً من غيرهم  
فكذلك الصلح \* عن محمد رحمه  
الله تعالى ادعى عليه داراً  
فأنكر فأعطاه إياه أو صلحه  
ثم برهن أن المدعى قال قبل  
القضاء أو الصلح ليس لي قبل  
فلان شيء فالحكم والصلح  
ماض وإن برهن على إقراره  
بذلك بعد الصلح والقضاء  
بطل الحكم والصلح وإن  
حكم له ببرهان المدعى  
عليه أن المدعى أقصر  
قبل القضاء أنه ليس له على  
المدعى عليه شيء بطل المال  
عليه \* وعن الثاني رحمه الله  
تعالى أو وصى لا خير بعد  
أودار ورثته إنا بنوا صلح  
الابن والبنت مع الموصى له  
بالعبد على مائة وإن المائة  
من مالهما غير الميراث  
فالعبد بينهما انصافاً وإن  
المائة من الميراث فالعبد  
بينهما ثلثاً \* ادعى داراً أو  
عقاراً من رجل بالارث من  
قريبها فأنكر الرجل ثم  
صلحه أحد هما على مائة  
لم يكن لشريكه أن يشاركه  
في هذه المائة \* العبد التاجر  
أو المكاتب لهما دين على  
إنسان فصالح على بعضه  
وحط بعضه إن كان للعبد  
بينة لا يجوز الصلح ولا يجوز  
\* ولو ادعى على العبد التاجر  
ديناً فصلحه العبد عن  
انكار أو إقرار على أداء ثلث

أو في طريق المسلمين فإن كانت في ملك صاحب الدابة ولم يكن صاحبها معها فإنه لا يضمن صاحبها واقفة  
كانت الدابة أو سائرة وطئت يدها أو برجلها أو نفضت يدها أو برجلها أو ضربت بذنبها أو كدمت وإن  
كان صاحبها معها إن كان قائداً لها أو سائقاً لها فكذلك لا يضمن صاحبها في الوجوه كلها وإن كان صاحب  
الدابة راكباً على الدابة والدابة تسيران وطئت يدها أو برجلها يضمن وعلى عاقبته الدابة وتلزمه الكفارة  
ويحرم عن الميراث وإن كدمت أو نفضت برجلها أو يدها أو ضربت بذنبها فلا ضمان وإن كانت في ملك  
غير صاحب الدابة فإن دخلت في ملك الغير من غير إدخال صاحبها بأن كانت منفصلة فلا ضمان على صاحبها  
وإن دخلت بإدخال صاحبها فصاحب الدابة ضامن في الوجوه كلها سواء كانت واقفة أو سائرة وسواء كان  
صاحبها معها يسوقها أو يقودها أو كان راكباً عليها أو لم يكن معها هكذا في الذخيرة \* وإن كان باذن مالكه  
فهو كالوكل في ملكه كذا في التبيين \* وإن كانت في طريق المسلمين إن كانت الدابة واقفة في طريق  
المسلمين أو وقفاً صاحبها فصاحب الدابة ضامن ما تلف بنفسه في الدابة في الوجوه كلها وإن كانت سائرة ولم  
يكن صاحبها معها فإن سارت بإرسال صاحبها فصاحبها ضامن مادامت تسير في وجهها ولم تسير يميناً وشمالاً  
هكذا في الذخيرة \* فإن عطف يميناً وشمالاً فإن لم يكن لها طريق إلا ذلك فلا ضمان على المرسل وإن كان لها  
طريق آخر لا يضمن ولو وقفت الدابة ثم سارت خرج السائق من الضمان فإن ردها رداً لم ترتد ومضت  
في وجهها فلا ضمان على المرسل فإن ارتدت ثم وقفت ثم سارت فلا ضمان على أحد وإن ارتدت ولم تقف  
وهضت في وجهها أو أصابت شيئاً ضمن الراكب كذا في محيط السرخسي \* وإن سارت لا يتسبب صاحبها بأن  
كانت منفصلة فلا ضمان على صاحبها في الوجوه كلها كذا في الذخيرة \* الراكب ضامن لما وطئت الدابة  
وما أصابت يدها أو برجلها أو رأسها أو كدمت أو خبطت وكذا إذا صدمت كذا في الهداية \* ولا يضمن  
ما نفضت برجلها أو ضربت بذنبها والجواب فيما إذا كان قائداً لها انظر الجواب فيما إذا كان راكباً عليها  
وأما السائق فهل يضمن بالنفقة اختلاف المشايخ فيه منهم من قال يضمن وإلى هذا ذهب الشيخ أبو الحسن  
القدوري وجماعة من مشايخ العراق ومنهم من قال لا يضمن وإلى هذا القول مال مشايخنا هكذا في  
الذخيرة \* والصحيح أن السائق لا يضمن النفقة كذا في الكافي \* وعلى الراكب الكفارة في الوطء لا على  
السائق والقائد وكذا يتعلق بالوطء في حق الراكب حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد هكذا في  
التبيين \* ولو كان راكباً وسائقاً قبل لا يضمن السائق ما وطئت الدابة وقيل الضمان عليهما كذا في  
النهاية \* في المشتق إذا سار الرجل على دابة وخلفه رديف وخلف الدابة سائق وأمامها قائد وطئت إنساناً  
فالدابة عليهم أرباعاً وعلى الراكب والرديف الكفارة كذا في المحيط \* وإن رائت أو بالت في الطريق وهي  
تسير فعطبت به إنسان لم يضمن وكذا إذا أوقفها لذلك كذا في السراج الوهاج \* وكذلك لو وقفت للروث  
أو للبول أو سال لعاباً فعطبت إنسان بذلك هكذا في المحيط \* وإن أوقفها لغير ذلك فعطبت إنسان بروثها  
أو ببولها ضمن كذا في السراج الوهاج \* وإن أصابت يدها أو برجلها حصاة أو نواة أو ثمارت غباراً  
أو حجراً صغيراً فقتل إنساناً أو أفسد ثوبه لم يضمن وإن كان حجراً كبيراً ضمن والراكب والرديف  
والقائد والسائق في الضمان سواء كذا في الكافي \* وإذا سار الرجل على دابته في الطريق فعثرت  
بحجر وضعه رجل أو بدكان قد بناه رجل أو بماء قد صبه رجل فوقت على إنسان قتلت فلا ضمان على  
الذي أحدث ذلك في الطريق قالوا هذا إذا لم يعلم الراكب بما أحدث في الطريق فإن علم بذلك وسير الدابة  
على ذلك الموضع قصداً فالضمان عليه كذا في المبسوط \* وفي القدوري أن من أوقف دابته على باب  
المسجد الأعظم أو على باب مسجد من مساجد المسلمين فنفضت برجلها إنساناً فهو ضامن كذا في المحيط \*  
ولو جعل الإمام موضعاً لوقوف الدواب عند باب المسجد فلا ضمان مما حدث من الوقوف فيه كذا

وحط ثلث وتاخير ثلث جاز \* وصلح الصبي التاجر جاز فيما يجوز صلح البالغ إلا الخط بغير عيب \* وفي  
النظم حجر على عبده فجاءه رجل وأدعى عليه وفي يده مال من تجارته فمضى له العبد على شيء مما في يده جاز عندهم خلافاً لهما بناء على جواز

اقرار بعد الجرح بشئ مما في يده عنده خلافا لهما واذا كان في يده المحجور بشئ من العروض فأنلفه انسان فصالح العبد من ذلك ان جعل النعمة  
جازا لانه الخضم فيه لكونه في يده كالمودع وان باقلا لا يجوز لان الخط تبرع وهو ليس (٥١) من اهله \* والعبد الذي قال له

المولى ان أدبت الى ألفا  
فأنت حر كالعبد التاجر  
فيماد كز لانه صار ماذونا به  
\* ادعى محجور على عبد تاجر  
وصالحه على بعضه ان له  
بينه لم يجز والا جاز كافي  
التاجر ولو ادعى التاجر على  
المحجور فصالحه على خط  
بعض لم يجز كانت له بينة  
أم لانه اذا كانت له بينة  
فهو قادر على أخذ حقه  
والخط منه تبرع وان لم  
يكن بينة لم يجز خطه  
أيضاً لان المدعى عليه  
محجور وصلى المحجور لا يجوز  
لانه ممنوع عن المداينة \*  
ادعى عبد في يد رجل  
وأشكره فصول على أن  
يعطى المدعى لادعى عليه  
مائة وبأخذ العبد صح  
ذلك ويكون دفع المدعى  
الدرهم تخلصا لنفسه  
عن مؤنة اقامة البينة  
والخصومة كاجاز في جانب  
المدعى عليه قال تاج  
الاسلام ويخط صدر  
الاسلام وجده صالح  
أحمد الورثة وأبرأ ابراه  
عاما ثم ظهر في التركة شئ  
لم يكن وقت الصلح لارواية  
في جواز الدعوى والمقتل  
أنية - ول يجوز دعوى  
حصته منه وهو الاصح  
ولقائل أن يقول لا وفي  
الخط لو أبرأ أحد الورثة  
الباقى ثم ادعى التركة

في التبيين \* ولكن اذا ساق الدابة أو قادها أو سار فيه على الدابة ضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو  
أوقف دابته في سوق الدواب فرمحت فلا ضمان على صاحبها وعلى هذا السفينة المربوطة في الشط كذا  
في المحيط \* ذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى أوقف دابة على باب سلطان وقد توقف الدواب بيابه قال  
يضمن ما أصابت كذا في الحاوي \* وان أوقف الدابة في الفلاة لا يضمن الا اذا أوقفها في المحجة كذا  
في فتاوى قاضيان \* واذا أوقف الرجل دابة في أرض أو دار مشتركة بينه وبين غيره ثم أصاب  
شيأ بيدها أو رجلها فالقياس أن يضمن النصف وفي الاستحسان لا يضمن شيأ بعض مشايخنا قالوا هذا اذا  
أوقف الدابة في موضع توقف فيه الدواب وأما اذا أوقفها في موضع لا توقف فيه الدواب يضمن قيمه ما هلك  
بفعل الدواب قياسا واستحسانا كذا في النخيرة \* رجل أوقف دابة في طريق المسلمين ولم يشدها فسارت  
عن ذلك المكان وأتلفت شيأ لا يضمن الرجل كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أوقفها في الطريق  
مربوطة فجالت في رباطها فأصابت شيأ أن أصابت بعدما انحلت الرباط زال عن مكانه فلا ضمان على صاحبها  
وان أصابت والرباط على حاله ضمن ما جنت وان زال الشغل عن مكان الايقاف كذا في المحيط \* واذا جمعت  
الدابة فضر بها أو كبحها بالجام فضر ب رجلها أو بذنبها لم يكن عليه شئ وكذا لو سقط منها فنضبت على  
وجهها فقتلت انسانا لم يكن عليه شئ كذا في الحاوي \* لو أكرى جارا فوقفه في الطريق على أهل مجلس  
فسلم عليهم فتخسه صاحبه أو ضربه أو ساقه فتفجع ضمن وهو كالامر بالسوق كذا في خزائن المفتين \* ان كانت  
الدابة تسير وعليها رجل فتشهر رجل فالتقت الركبان كان النخس باذنه لا يجب على الناحس شئ  
وان كان بغیرا ذنه فعليه كمال الدية وان ضربت الناحس فكت قدمه هدر وان أصابت رجلا آخر بالذنب  
أو بالرجل أو كيف ما أصابت ان كان بغیرا ذن الركبان فالضمان على الناحس وان كان باذنه فالضمان  
عليه ما لا في النفحة بالرجل والذنب فانها جبار كذا في الخلاصة \* وهكذا في المحيط وفتاوى قاضيان \*  
الا اذا كان الركبان واقفا في غير ملكه فامر رجلا فتخسها فتفجعت رجلا فالضمان عليهما وان كان بغیر  
اذنه فالضمان كله على الناحس ولا كفارة عليه كذا في الخلاصة \* هذا اذا كانت النفحة في فور  
النخس فاما اذا انقطع فوره فلا ضمان عليه كذا في المحيط \* ومن قاد دابة فتشهر رجل فانفلتت من  
يد القائد فأصابت في فورها فهو على الناحس وكذا اذا كان لها سائق فتخسها غيره كذا في الهداية \* دابة  
لها سائق وقائد فتشهر رجل بغیرا ذن أحدهما فتفجعت انسانا كان ضمان النفع على الناحس خاصة وان  
كان النخس بأمر أحدهما لا يجب الضمان على أحد كذا في فتاوى قاضيان \* واذا كان الناحس  
عبد اخفاية الدابة في رقبته العبد وان كان صبيافه كالرجل كذا في الحاوي \* وان كان يسير على دابته  
فامر عبدا حتى تخسها فتفجعت فلا ضمان على واحد منهما وان وطئت انسانا في فور النخس وقتلته  
فالضمان عليهما نصفان النصف على عاقله الركبان والنصف في عنق العبد يدفعه مولاه أو يفسديه ثم  
يرجع مولى العبد على الأمر بقيمة العبد اذا كانت قيمة العبد أقل من نصف الدينوق كان العبد المأمور  
بالنخس محجورا عليه وان كان العبد المأمور مأذونا له فمولى العبد المأمور لا يرجع على الأمر بحال حقه من  
الضمان والجواب في الأمر بسوق الدابة وقودها تطير الجواب في الأمر بنخسها وان كان الركبان عبدا  
فامر عبدا آخر بان يسوق الدابة فوطئت انسانا فان كانا مأذونين في التجارة فالضمان عليهما في عنقهما  
نصفان يدفعان بذلك أو يفسداهما ولا يرجع مولى العبد المأمور على العبد الآخر بشئ وان كان المأمور  
محجورا أو الأمر مأذونا فالضمان عليهما أيضا في عنقهما واذا دفع مولى المأمور عبده أو فداء نصف الدية  
رجع بقيمة عبده على الأمر وان كانا محجورين فالضمان عليهما في رقبتهما أيضا واذا دفع مولى العبد  
المأمور عبده أو فداء نصف الدية لا يرجع على العبد الآخر في الحال بشئ واذا اعتق رجعا عليه بقيمته

وأشكر لا يسمع دعواه وان أقر وباتلته كرامة أو بالرد عليه وفي الخزانة ان الخارج باطل اذا كان في التركة كدين وقد ذكرنا معناه ودليله ولولم  
يذكر في صلح الخارج ان في التركة دين أو لا فالصلح صحيح وكذا لو لم يذكر في الفتوى ولكن سأل عن صحة التنازع بقى بالصحة ويحمل على

وجود شرائطها كما ذكر في الفتوى رجل باع ماله يفتي بالهبة وان احتمل أنه غير عاقل والاصل فيه ما ذكر الاستاذ أن المطلق محمول على الكمال الخالي عن العوارض المانعة من الخواز (٥٢) فالهبة بالخلو عن الدين هو الاصل فلا يثبت بلاتعرض على وجود العارض \* صالت

عن الثمن ثم ظهر دين أو عين لم يكن معلوما للورثة قبل لا يكون داخلا في الصلح ويقسم بين الورثة لانهم اذا لم يعلموا كان صلحهم عن المعلوم الظاهر عندهم لان المجهول فيكون كالمستثنى من الصلح فلا يطل الصلح وقيل يكون داخلا في الصلح لانه وقع عن التركة والتركه اسم الكل فاذا ظهر دين ففسد الصلح ويجعل كأنه ظاهر عند الصلح \* وفي الذخيرة وقع الدعوى فيما يتعين فقال المدعي عليه للمدعي صالح معي عن هذا المدعي على عشرة أدفعها اليك فقال المدعي فعلت لا يتم الصلح مالم يقل المدعي عليه قبلت لانه طلب البيع ولا يتم البيع بيعت مالم يقبل الطالب قبلت وكذا لو وقع الدعوى فيما لا يتعين كالدرهم فطلب الصلح على جنس آخر فاما اذا وقع في النقيدين وطلب الصلح على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعي فعلت لانه اسقاط بعض الحق فيتم بالمسقط \* وفي المبسوط بعد تمام الصلح بالتراضي بينهما لا يملك واحد منهما أن يرجع وفي النظم وجد المشتري بالمبيع عبثا فنقص من الثمن البايع شيئا

وان كان الامر محجورا عليه والمأمور ما ذونا فالضمان عليهم ما في عنقهما أيضا واذا دفع مولى العبد المأمور نصف عبده أو فداءه لا يرجع على العبد الا في الحال ولا بعد العتق كذا في المحيط \* واذا مررت الدابة بشي قد نصب في الطريق ففحصها ذلك الشيء ففتحت انسانا فقتلته فالضمان على الذي نصب ذلك الشيء كذا في الخاوي \* وفي المتن رجل دخل دابته في الطريق فأمر رجلا أن ينحس دابته ففحصها فقتلت رجلا وطرحته الامر فدية الرجل الاجنبي على الناحس والراكب جميعا ودم الامر بالنحس هدر ولو سارت عن موضعه هاتم ففتحت من فور النحسة فالضمان على الناحس دون الراكب وان لم تسرف فتحت الناحس ورجلا آخر وقتلته ما فدية الاجنبي على الناحس والراكب ونصف دية الناحس على الراكب ولو لم يوقفها الراكب على الطريق ولكن حوت ووقفت ففحصها هو أو غيره لتسير ففتحت انسانا فلا شيء عليهم ما رجل ركب دابته رجل قد أوقفها رجلا في الطريق ففتحت انسانا فقتلته فالضمان على ربهما وعلى الراكب نصفين واذا أوقف الرجل دابة رجل في الطريق وربطها وغاب فأمر رب الدابة رجلا حتى ينحسها ففتحت رجلا أو فتحت الامر فدية على الناحس وان كان الامر أوقفها في الطريق ثم أمر رجلا حتى ينحسها فقتلت رجلا فدية على الامر والناحس نصفان كذا في المحيط \* ولو نفرت من حجر وضعه رجل على الطريق فالواضع غملة الناحس كذا في محيط السرخسي \* رجل أرسل جاره فدخل زرع انسان وأفسده ان أرسله وساقه الى الزرع بان كان خلقه كان ضامنا وان لم يكن خلقه الا أن الجار ذهب في فوره ولم يعطف عينا وشمالا ذهب الى الوجه الذي أرسله فأصاب الزرع كان ضامنا وان ذهب يمينًا وشمالًا ثم أصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدًا الا يكون ضامنا وان كان الطريق واحدًا كان ضامنا وان أرسله فوقف ساعة ثم ذهب الى الزرع وأفسد لا يضمن المرسل كذا في فتاوى قاضيخان \* وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى فبين أرسل بقرة من القرية الى أرضه فدخل في زرع غيره فأكل ان كان له طريق غير ذلك لا يضمن وان لم يكن له طريق غير ذلك يضمن فاما اذا خرجت الدابة من المربط وأفسدت زرع انسان أو زرع كها في المرحى فأفسدت زرع انسان فلا ضمان وكذا السنابير والكلاب اذا أفسدت شيئا من أموال الناس فلا ضمان على صاحبها كذا في المحيط \* ومن أرسل بهيمة وكان لها سائقا فأصاب في فوره انسانا أو شيئا ضمنه وان أرسل طيرا وساقه فأصاب في فوره لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* رجل أرسل كلبا الى شاة ان وقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يضمن وان ذهب في فوره لا يرسل وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير أنه لا يضمن اذا لم يكن سائقا يعني اذا لم يكن خلقه وهو كذا ذكر القدوري وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكون ضامنا والمشايع أخذوا بقوله وذكر القهقي أبو الليث رحمه الله تعالى في شرح الجامع الصغير رجل أرسل كلبا فأصاب في فوره انسانا فقتله أو مرق ثيابه ضمن المرسل وذكر الناطقي رحمه الله تعالى رجل أغرى كلبه على رجل فعضه أو مرق ثيابه لا يكون ضامنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واختار للفتوى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان لرجل كلب عقور يؤذي من مر به فلا تهل البلد ان يقتلوه وان أئلف يجب على صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا شيء عليه كالحناط المائل كذا في التبيين \* ولو أرسل كلبه الى صيد ولم يكن سائقا فأصاب انسانا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على الروايات الظاهرة كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل أدخل بعيرا (١) مغتلبا في دار رجل وفي الدار بعير

(١) قوله مغتلبا أي هائجا في المختار غم البعير بالكسر غلة اذا هاج واعتلم أيضا اه بحر اوى

للايرد عليه المشتري جاز ولو زاد في الثمن المشتري شيئا ليقبله البائع صح القبول ولم يثبت المال لانه ابطال البيع اقاله \* أوصى صاحبا بخدمة عبده له سنة وهو يخرج من ثلثه فصالحه الوارث على دراهم أو خدمة غلام آخر أو سكنى دار لا يجوز في القياس لانه اعارة الخدمة بعد المكات فيعتبر بالاعارة في الحياة والمستهير لا يملك الاعتياض عن الخدمة الا يرى أن المستهير والموصى له بالخدمة لا يملك الاجارة وفي الاستحسان يجوز لانه حق واجب متا كذا فاندفع الاستعارة لان الاعارة غير لازمة حتى لا يجبر عليها ويجبر في الوصية والصلح كما يصح بطريق

المبادلة به بغير بطريق الاسقاط أيضا ولهذا ما لا هذا الصلح وصى الصغير لانه قد يكون نافعاً للصغير أيضاً حيث يضم الى ملك العين المقصود من ملك العين الى التمكن من الانتفاع أيضاً ولهذا قلنا اذا وصى بسكنى داره لانسان وهو يخرج (٥٣) من الثالث فصالحه على سكنى دار أخيه لم يتحقق وإن كان

لا يجوز مبادلة السكنى بالسكنى  
وان صالحه على سكنى دار  
أخرى مدة حياته لا يجوز  
لان المصالح عنه يتملك عوضا  
وسكنى الدار بلا بيان المدة  
لا يجوز استحقاقها عوضا بغيرها  
واجارة كذلك لا يختلف  
الموصى له بالسكنى فانه يملك  
هنا بالوصية تبرعا بمنزلة  
العارية في الحياة فان صالحه  
على سكنى دار مدة معلومة  
ثم انهدمت الدار بطل الصلح  
لقوات ما وقع عليه الصلح  
قبل دخوله في ضمانه  
فيرجع الى داره الاولى  
فببطلانها الى مئوته الاولى  
استنفاد مدة وصيته بحسب

ما بقي  
 (السابع في الحظر والإباحة)  
 دخل أرض غيره وجعل فيه  
 السرقين والشول والخشيش  
 لا بأس به وكذلك النقاط  
 السنبلة إن تركها صاحبها  
 وإذا إباحة وفي أرض  
 اليتامى إن كان بحال  
 لو استأجر اجراء يبقى بعد  
 مؤنة الاجراء شئ ظاهراً  
 لا يجوز تركه فإن لم يفضل  
 أو فضل ما لا يقصد إليه  
 لا بأس به في الدار المشتركة  
 لأهل الشريك أن يسكن  
 في حصته وفي الأرض  
 المشتركة ليس لأحدهما  
 أن يزرع حصته عند  
 الإمام الثاني وذو كره شام

صاحبها وقع عليه المغتلم فقتله اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من قال لا ضمان على صاحب  
المغتلم وقال بعضهم ان أدخل صاحب المغتلم بغير إذن صاحب الدار فعليه الضمان وان كان أدخله باذنه فلا  
ضمان وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحيط \* وقائد القطار  
في الطريق يضمن أوله وآخره وان كان عظيم لا يكتفه ضبط آخره وان كان معه سائق فالضمان عليهم ما وان  
كان له سائقان ضمنا وان كان ثالث وسط القطار ضمنا أو ثلثا يبريده اذا كان الاخر عيشي في جانب  
من القطار يسوقه فيه كون سوق البعض كسوق الكل بحكم الاتصال فان كان وسط القطار أخذ  
برمهم بغير فاء أصاب بمخالفة فضمنه عليه خاصة وما أصاب بمقابلته فالضمان عليهم ما وان كان أحيانا  
وسطها وأحيانا تنقسم ويتأخر فهو سائق والضمان نصفان كذا في خزانة المفتين \* وان كان الذي  
في وسط القطار أخذ برمهم بغير يقوده ما خلفه ولا يسوق ما قبله فأصاب بمخالفة فلا ضمان فيه على القائد  
الاول وما أصاب بمقابلته فضمن ذلك على القائد الاول ولا شيء فيه على هذا الذي في وسط القطار لانه ليس  
بسائق لما قبله هكذا في المحيط \* ولو كان رجل راكباً وسط القطار على بغير ولا يسوق منه شيئا لم يضمن مما أصيب  
الابل التي بين يديه ولكن هو معهم في الضمان فيما أصاب البعير الذي هو عليه ومخالفة وقال بعض  
المتأخرين هذا اذا كان زمام ما خلفه بيده يقوده وأما اذا كان ناعاً على بعيره أو قاعدا لا يفعل شيئا يكون به  
قائد ما خلفه فلا ضمان عليه في ذلك وهو في حق ما خلفه بمنزلة المتاع الموضوع على بعير كذا في النهاية نقلاً  
عن المبسوط \* قال في المنتقى اذا قاد الرجل قطاراً وخلفه سائق وأمهم راكب على بغير فوطي بغير راكب  
انساناً فالدية عليهم أو ثلثا وكذلك اذا وطي بعير بمخالف راكب انساناً وان وطي بعير أمام راكب فهو  
على القائد والسائق نصفان ولا شيء على راكب كذا في المحيط \* ولو أن رجلاً يقود قطاراً فربط انساناً في  
قطار بغيره او القائد لم يعلم بذلك فوطي هذا البعير انساناً فالدية على عاقله القائد ثم ترجع عاقله القائد  
على عاقله الرابط وان كان القائد يعلم بربط البعير لا ترجع عاقله القائد على عاقله الرابط ولو كانت الابل  
وقوفاً فربط الرجل بعيراً فقاد صاحب القطار وهو لا يعلم كان الضمان على عاقله القائد ولا ترجع عاقله القائد  
على عاقله الرابط كذا في فتاوى قاضيان \* ولو انفلت الدابة فأصابت ما لا أودمياً لئلا أو نهراً لا ضمان  
على صاحبها كذا في الهداية \* وفي النوازل صاحب الزرع اذا قال لصاحب الدابة ان دابة في زرع  
فاخرجها صاحبها فافسدت الدابة في حال خروجها فان لم يأمر صاحب الزرع صاحب الدابة بالاخراج  
فصاحب الدابة ضامن وان أمره بالاخراج فلا ضمان عليه هكذا اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى  
وقال الفقيه أبو نصر يعرود بالضمان في الوجهين جميعاً كذا في الذخيرة \* رجل وجد في زرع في الليل ثورين  
وظن أنهم ماله لقرية فان كانا غيبر أهل القرية فاراد أن يدخلهما مربيته فدخل في المربيته أحدهما وافر  
الاخر فقبعه فلم يقدر عليه وجا صاحب الثور فراد نضيمه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
تعالى ان كانت ديبته عند الاخذ ان ينعمه من صاحبه كان ضامناً وان كانت نتيته أن يأخذ له ردم على صاحبه  
الا أنه لم يقدر على الشهادة ولم يجد من يشهده لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيان \* فقيل للشيخ أرايت  
ان كان هذا امرافاً قال ان كان الثور لغير أهل قرية كان حكمه حكم اللقطة ان ترك الاشهاد مع القدرة عليه  
على أنه يأخذه أو يحبس في مربيته لم يرد على صاحبه ضمن وان لم يجد من يشهد كان ذلك عذراً له وان كان  
الثور لاهل قرية وآخر جه من زرع ولم يرد على ذلك لا يضمن اذا ضاع الثور وان ساقه بعد ما أخرجه من  
زرعه ضمن كذا في الذخيرة \* ومن وجد دابة انسان في زرع فاجر جه من زرع فجا ذئب فاكها فقد  
اختلف المشايخ فيه بعضهم قال يضمن وقال بعضهم ان أخرجهوا لم يسقها فلا ضمان وان ساقها بعد

انه يملكه \* وفي التوازل أرض بين رجلين مات أحدهما لا آخر أن يزرع حصته ولو أراد أن يزرع في العام الثاني يزرع ذلك النصف الاول وفي الدار المشتركة لا أحدهم ربط الذابة ووضع الخشبة والتوضؤ فيها أو ما عبط فيها الا يضمن \* وقع بين الزوجين مسافة فقال لا أصلح له حتى يعطيني كذا جاز لان لها عليه حقا كالمهر والتفقه وهذه الامور المذكورة جارية بحجى الصلح فلذا أوردناه فيه ﴿كَلْبُ الرِّهْنِ﴾



سنة فصول **الاول في المقدمة** القبض شرط جوازه وقال بكر لزومه والاول اصح ويكتفي بالتخليه في ظاهر الرواية في قبضه وشرطه أن يكون مقسوما (٥٤) فلم يصح رهن المشاع فيما يحتمل القسمة أو لامن شريكه أو من أجنبي طارئا أو مقارنا في

الصحيح وذكر الصدر أن فيه روايتين بخلاف ما اذارهن اثنان من واحد أو بعكسه حيث يجوز ما لم ينص على الابعاض بأن يقول رهن من هذا النصف ومن هذا النصف لنصفه على الابعاض \* العدل اذا سيطر على بيع الرهن كيف شاء فباع نصفه بطل الرهن في النصف الباقي للشيوع وذكر القاضي استحق بعض الرهن لئلا يعطى بطل وان مفرز باقي الرهن في الباقي صححاو يكون محبوسا بكل الدين \* وقرض المشاع جائز بان أعطاه ألفا وقال نصفها مضاربة عندك بالنصف ونصفها قرض والقرض وان كان تبرعا والهبة لو وردت على المشاع يبطل لكن القرض ليس بتبرع من كل وجه فانه تعليق من وجه لكن بعوض لا يجابه المثل في الذمة والمضاربة مع الشيوع جائزة \* واختلفوا أن رهن المشاع هل يوجب سقوط الدين عندهلاكه قال الكرخي رحمه الله تعالى لا يسقط \* وفي الجامع رهن أم ولدا أو مالا يجوز بيعه له ان يسترد قبل قضاء الدين لبطلان الرهن لانه عقد ابقاء وفيه معني البيع وكان محله ما يقبل البيع بخلاف رهن المشاع لانه محل الرهن لكونه محل البيع وكان الرهن منقدا بصفة الفساد فيلحق بالجائز من

ما أخرجهافه وضمن وبه كان يفتي الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والقاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى وكان الفقيه أبو نصر البوسني رحمه الله تعالى يقول ان ساقها بعد ما أخرجها الى موضع يأمن على زرعها فلا ضمان وان كان أكثر من ذلك فهو ضمن والفتوى على ما اختاره الفضلي كذا في المحيط \* وان ساقها الى ردها على صاحبها فغطبت في الطريق أو انكسرت رجليها كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* الراعي اذا وجد في سرجه بقرة أجنبية فطردها قدر ما تخرج من سرجه فلا ضمان عليه كذا في المحيط \* زارع سأل الغنم من الراعي الخاص أو المشترك لبيعتها في ضيعته كما هو العادة ففعل ولو يبتهاها ونام ونفشت الغنم في زرع جاره فلا ضمان على أحد كذا في القنية \* اذا وجد في كرمه أو زرع دابة رجل وقد أفسدت شيئا فحسبها صاحب الكرم أو الزرع فهلكت ضمن صاحب الدار فهلكت لا يضمن ولو وضع كذا في المحيط \* اذا أدخل دابته في دار رجل بغير إذنه فاخرجه صاحب الدار فهلكت لا يضمن ولو وضع ثوبا في بيت رجل بغير إذنه فرمى به صاحب البيت وكان ذلك حال غيبة المالك ضمن قيمة الثوب كذا في الذخيرة \* رجل يسوق حملا لخطب في الطريق وقال (كوست كوست) وقدامه رجل لم يسمع ذلك حتى أصاب ثوبه ففترق ضمن السائق وكذا لو سمع صوته الا أنه لم ينهاه التحي لصيق المدة ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره وان أمكنه التحي فلم ينته بعد ما سمع لا يضمن السائق كذا في فتاوى قاضيان \* وفي فتاوى الفضلي اذا قطع الرجل يد دابة انسان أو رجليها ان كانت لا يؤكل لهما فاعلى الجاني قيمته وليس للمالك أن يمسك الدابة ويضمنه النقصان وان كانت مأكولة اللحم كالشاة والبعير والبقرة كذلك في ظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة \* ومن فتح باب فقص فطارا طيرا أو باب اصطبل فخرجت الدابة وضلت لا يضمن الفاتح وقال محمد رحمه الله تعالى يضمن كذا في الكافي \* وفي المتن ان ما يحمل على ظهره ففي عنقه ربع قيمته كذا في الذخيرة \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في عين البرذون والابل والحمار والبغل ربع القيمة وكذا في عين بقرة الجوز والجوز والجزار وكذا في عين الفصيل والحمش وفي احدى عيني الشاة والجل والطير والكلب والسنور ما ينقص من قيمته وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه النقصان في جميع البهائم كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### الباب الثالث عشر في جنابة المماليك

وفيه ثلاثة فصول

**الفصل الاول في جنابة الرقيق وما يصير به المولى مختارا للفداء** قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا جنى العبد على آدمي جنابة موجبة للمال فان مولاه بالخيار ان شاء دفعه بها وان شاء فداها بالارش هذا مذهبنا الا أن الموجب الاصل في الدفع وله التخليص عن ذلك بالفداء بالارش وأي ذلك اختار فانه يكون حالا ولا يكون مؤجلا ولا يقضى بشي حتى يبرأ المجني عليه وخطأ العبد وعده فمادون النفس على السواء يوجب المال في الحالين كذا في المحيط \* وان لم يختبر شيأ حتى مات العبد بطل حق المجني عليه كذا في الكافي \* وان لم يميت ولكن مولاه قتله فانه يصير مختارا للارش فان لم يقتله مولاه ولكن قتله أجنبي ان كان عمدا بطلت الجنابة وللمولى أن يقتص وان كان خطأ يأخذ القيمة ثم يدفع تلك القيمة الى أولياء المجنابة ولا يخير المالك حتى لو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختارا للارش كذا في شرح الطحاوي \* وان مات بعد ما اختار للمولى الفداء لم يبرأ عتق العبد كذا في الكافي \* واذا جنى العبد جنابة خطأ واختار للمولى الفداء وليس عنده ما يؤدى به الفداء قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اختار الفداء ماض على حاله ولا يكون لاولياء الجنابة أن ينقضوا الاختيار ويعدوا حقهم في ربة العبد وانما لهم المطالبة بدينهم حتى يبيع المولى العبد ويقضى الديـ

من وجهه لكن بعوض لا يجابه المثل في الذمة والمضاربة مع الشيوع جائزة \* واختلفوا أن رهن المشاع هل يوجب سقوط الدين عندهلاكه قال الكرخي رحمه الله تعالى لا يسقط \* وفي الجامع رهن أم ولدا أو مالا يجوز بيعه له ان يسترد قبل قضاء الدين لبطلان الرهن لانه عقد ابقاء وفيه معني البيع وكان محله ما يقبل البيع بخلاف رهن المشاع لانه محل الرهن لكونه محل البيع وكان الرهن منقدا بصفة الفساد فيلحق بالجائز من

وهذا على خلاف ما قاله الكرخي رحمه الله تعالى وقال في شرح الطحاوي كل ما هو محل لارهن الصحيح اذا رهنه فاسد او هلك بهلك باقل من

فيمتد ويت الدين والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به ضمان قاله اهل منعه ما لا ينعقد أصلاً والفاقد ما ينعقد بصفة الفساد وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مالا إلا أنه اختل شرط انعقد بصفة الفساد وفي كل موضع (٥٥)

من ثمنه ويكون الباقي ديناً عليه فإن لم يبيع العبد بنفسه لا يبيع القاضى عليه بل يحبس حتى يبيع نفسه أو يبيع غيره بأمره وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى إن أدى الفداء كان الاختيار ماضياً على حاله فإن عجز عن الفداء كان لأولياء الجناية الخيار إن شاءوا نقضوا الاختيار حتى يعود حقهم في العبد وإن شاءوا لم ينقضوا الاختيار وطلبوا من القاضى أن يبيع العبد عليه بغير رضاه ويقضى حقهم في الديعة من ثمنه ويكون الباقي ديناً عليه كذا في المحيط في الفصل العاشر \* الفن إذا جنى بعد الفداء بخير المولى بين الدفع والفداء كالجناية الأولى وكذا كلما جنى بعد الفداء يؤمر بالدفع أو الفداء ولو جنى قبل أن يختار في الأولى شيئاً أو جنى جنايتين دفعة واحدة أو جنايات قبل مولاه ما أن تدفعه بالكل أو تدفعه بأش كل واحد من الجنايات ثم إذا دفعه اليهم اقتسموه على قدر حقوقهم وحق كل منهم أرض جنايته هكذا في التبيين \* فإذا قتل واحد أو قتل اثنين آخر فانهما يقتسمانه أثلاثاً كذا في السراج الوهاج \* وكذلك إذا شج ثلاثة شجاجة مختلفة دفع اليهم وقسم بينهم بقدر جناياتهم كذا في محيط السرخسى \* إذا جنى جناية وخير المولى بين الدفع والفداء فاختار دفع نصف العبد أو اختار الفداء في نصف العبد فهداه المسئلة على وجوه أحدها أن يكون ولي الجناية واحد أو أن يقتل العبد رجل أو خطأ واحد أو قطع العبد يد أو رجل أو في هذا الوجه إذا اختار المولى الفداء في نصف العبد يصير مختاراً للفداء في الكل وكذلك إذا اختار دفع نصف العبد يصير مختاراً للدفع الكل وهذا باتفاق الروايات الثاني أن يكون المقتول اثنين بأن يقتل العبد رجلين خطأ لكل واحد منهما ابن فاختار المولى الفداء في أحدهما أو الدفع فانه يبقى على خياره في حق الآخر وهذا باتفاق الروايات أيضاً الوجه الثالث إذا كان المقتول واحداً وله وليان واختار المولى الفداء في حق أحدهما هل يصير مختاراً للفداء في عامة الروايات يصير مختاراً للفداء وفي إحدى روايتي كتاب الدور لا يصير مختاراً للفداء كذا في الذخيرة \* ولو جنى العبد جنايات فغصبه انسان أو جنى في يد الغاصب جنايات فأت في يده فالقيمة بين أصحاب الجنايات تقسم كما تقسم الرقبة ولا خيار للمولى فيه كذا في محيط السرخسى \* ولو جنت الامة جناية خطأ ثم ولدت ولداً فقطع الولد لها فالمولى بالخيار إن شاء دفع الأم ونصف قيمتها إلى أهل الجناية وإن شاء دفعها وولدها وإن شاء أمسكها وأعطى الأرض سواء كان أرض الجناية أقل من نصف قيمتها أو مثل نصف قيمتها كذا في المبسوط \* أمة قطعت يدر رجل ثم ولدت فقتلها الولد خير المولى فإن شاء دفع الولد وإن شاء فداءه بالأقل من دية اليد ومن قيمة الأم كذا في محيط السرخسى \* ولو أن عبداً قتل رجلاً خطأ ثم قتلت جارية للمولى ذلك العبد خطأ قبل للمولى أدفعها أو أفدها بقيمة العبد وإذا قتل العبد رجلاً خطأ وقتلت الامة رجلاً وهما رجل واحد ثم أن العبد قتل الامة خطأ فالمولى مخير بين الدفع والفداء فإن اختار الدفع ضرب فيه أولياء الحري بدية الحر وأولياء الجناية الامة بقيمة التي قسم العبد بينهم على ذلك وإن اختار الفداء فداءه بدية الحر وبقيمة الامة وأولياء الجناية الامة قبلاً خطأ ثم ولدت بنتاً ثم قتل البنت رجلاً خطأ ثم أن البنت قتلت الامة فاختار المولى دفعها ضرب أولياء قتل الامة فيها بقيمة الأم وأولياء قتل البنت بالدية وإن اختار المولى فداء البنت دفع بدية قبيلها إلى وليها أو قيمة الأم إلى ولي قتل الأم كذا في المبسوط \* ولو أن البنت قتلت عين الأم ولم تقتلها فهذا على أربعة أوجه أما أن يختار دفعهما أو فداءهما أو فداء الأم ودفع البنت أو فداء البنت ودفع الأم فإن اختار دفعهما دفع الأم إلى أولياء قتل الأم ودفع البنت إلى أولياء قتل البنت فيضرب فيها أولياء قتل البنت بالدية وأولياء قتل الأم بنصف الأم وإن اختار فداءهما فانه يفسد لكل فريق تمام الدية وسقطت جناية البنت على الأم وإن اختار دفع الأم وفداء البنت دفع الأم إلى أولياء قتل الأم ويفسد لأولياء قتل البنت بالدية ولأولياء قتل الأم بنصف قيمة الأم ولو اختار دفع البنت وفداء الأم دفع البنت إلى أولياء قتل البنت

ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم صار رهناً وبطل الشرط وهلك بالدين \* قال للبائع أمسك هذا الثوب حتى أعطيك الثمن فهو عندنا رهن ولو قال أمسك بما لك حتى أعطيك كان رهناً بلا خلاف لأن المسألة بالمال تفسير الرهن ولا يطل الرهن بعت الراهن أو المرتهن أو بعتهم ما يتي

رهناء عند الورثة والرهن بأى دين كان جائز

في الثاني في العبد ونفقة الزهن وموته

أجر نظره والرهن وسقي

الستان وتلقح نخله وجران غنمه (٥٦) والقيام بمصالحه وأجر الرمي على الراهن في الرهن فصل أم لا وما كان من حفظ الرهن وأورده

الى المرتين كأجر الحافظ  
والمثل الذي يحفظ فيه على  
المرتين وجعل الا بق عليه  
ان قيمة الرهن والدين على  
السواء وان أكثر فعلى  
المرتين بقدر المضمون  
وبقدر الامانة على الراهن  
أبق الرهن سقط الدين  
كهلا كه فان عاد عاد الرهن  
وسقط من الدين بحسب  
ما نقص لان الا باق عيب  
حدث فيه وهذا اذا كان  
أول باق كما يشعر به الدليل  
فان كان أبق قبل ذلك  
لا يسقط شئ \* ومداواة  
الجسروح والامراض  
والقسروح ينقسم على  
المضمون والامانة والعشر  
والخراج على الراهن فلو  
أخذ السطان من الغلة  
من المرتين لم يسقط شئ  
من الدين وكان محسوبا على  
الراهن وان أبق الراهن  
انقلقه على الرهن  
يا امر الحاكم المرتين بأن  
ينقعه ثم يرجع على الراهن  
كان المرهون قائما وأولا  
يكون رهنا بالنفقة حتى  
لا يحبس به بذلك وهو قول  
الاحكام الثاني رحمه الله تعالى \*  
صاحب الدين ظفر بغير  
نجس حقه من مال مدبونه  
لا يجزى رهنا الا برضا مدبونه \*  
امتنع الراهن عن قضاء  
الدين حتى يحضر رهنه  
ان كان لا يلحق المرتين وموته

البنث ويقدى لاوليا قتل الام كذا في الحاوى \* ولو فقات الام عين البنث بعد ما فقات البنث عنها فاختر  
المولى دفعهما فانه يدفع البنث فيضرب فيها أولياء قتلها بالدية وولى قتل الام نصف قيمة الام يكون ذلك  
المقدار من البنث مع الام ويدفع الام وما أصاب بأرض عينا من البنث فيكون ما دفع به من البنث لولى  
قتل الام خاصة ثم يضرب لولى قتل الام فى الام بما بقى من الدية ويضرب فيها لولى جناية البنث نصف قيمة  
البنث فتكون القسمة بينهما على ذلك وان اختار المولى الفداء فيه فاداهما بدين وأمسكهما جميعا كذا  
فى المبسوط \* ولو قتل العبد الجاني عبدا لرجل آخر فان مولى العبد الثاني يخير بين الدفع والفداء فان فداء  
بقية المقتول قسمت القيمة بين أولياء الجناية الاولى بقدر حقوقهم ولا يتخير المولى وان اختار مولى الثاني  
دفعه الى مولى العبد المقتول كان مولى المقتول فى العبد الذى أخذه مخيرا ان شاء دفعه وان شاء فداء كذا  
فى الحاوى \* ولو قتل العبد القاتل عبدا ودفع به فأعتقه المولى أو باعه كان مختارا الدية المحر كذا فى المحيط \*  
واذا جنى على الامة الجناية فأخذ المولى لذلك أرضا فانه يدفع الارش معها وان كان جنى عليها قبل جنايتها  
لم يدفع المولى ذلك الارش معها وان كان وجب الارش بعد جنايتها فأمسكها المولى وفداها فله أن يستعين  
بذلك الارش فى الفداء وان لم يختار الفداء حتى استهلك الارش أو وهبه للجاني عليها لم يكن مختارا وله أن  
يدفعها ثم عليه أن يغرم مثل ما استهلك فدفعه معها وان كان الجاني عليها عبدا فدفعه المولى كان عليه أن  
يدفعها جميعا أو يفديها بالدية فان أعتق العبد المدفوع اليه فهذا اختيار منه للامنة وعليه الدية  
وكذلك ان أعتق الامة فان أعتق العبد وهو لا يعلم بالجناية ثم اختار دفع الامة فدفع معها قيمة العبد ولو  
كان هذا العبد فقرا عين الامة فدفع بها وأخذت الجارية فان العبد يصير مكاينا يدفعه المولى أو يفديه  
بالدية كذا فى المبسوط \* واذا جنى على أحد ولا يعلم أن الجناية عليه قبل جنايتها أو بعد جنايتها فان  
تصادق أن الجناية عليها كانت قبل جنايتها أو بعد جنايتها كان الحكم بما تصادق عليه وان تصادق عليه وقال لا نعلم  
أن الجناية عليها كانت قبل جنايتها أو بعد جنايتها كيف يصنع بالارش اذا اختار الدفع قالوا ذكرى  
بعض نسخ الوكالة وقال يكون الارش بين المولى والجنى عليه نصفين واذا اختلفا فقال الجنى عليه ان الارش  
وجب بعد الجناية وان لم يمتى اخترت الدفع وقال المولى لابل وجب الارش قبل جنايتها وان لم يمتى اخترت  
الدفع ذكر أن القول قول المولى مع عيئه ويكون الارش له الا أن يقيم الجنى عليه بشئ أنه وجب الارش بعد  
الجناية هكذا فى المحيط \* واذا قتل العبد قتيلا خطأ ثم فقار رجل عيئه ثم قتل آخر خطأ ثم اختار المولى  
دفعه فانه يدفع أرض العين الى الاول ثم يكون العبد بينهما يضرب فيه الاول بالدية الا ما أخذه من أرض  
العين ويضرب فيه الآخر بالدية حتى اذا كانت قيمته ألف درهم وكان أرض العين خمسمائة فان العبد  
يقسم بينهما على تسعة وثلاثين سهما وكذلك لو كان الذى فقرا العبد فدفع به كان لولى الاول حتى به  
ثم يضرب مع الآخر بالدية الا قيمة العبد الذى أخذه كذا فى المبسوط \* ولوا كتسب العبد الجاني أو ولدت  
الجانية ولدا فاختر المولى الدفع لم يدفع الكسب والولد كذا فى الحاوى \* قال واذا جنى العبد جناية ثم  
أصابه عيب سموى فان المولى يحاطب بدفعه أو الفداء ولا شئ عليه بسبب ذلك العيب وكذلك لو بعته  
المولى فى حاجة فعطب فيها أو استخذه ففلا ضمان عليه فيما لحقه بذلك ولو أذن له فى التجارة بعد جنايته  
فاستغرق رقبته دين فهو ضمان لقيمه لاهل الجناية ولا يضمن الارش كذا فى المبسوط \* قال بمحمد رحمه الله  
تعالى فى الجامع الصغير عبد أذن له فى التجارة فلحقه دين ألف درهم ثم غنى جناية خطأ ثم أعتقه مولاه  
فان علم فعليه الارش لاصحاب الجناية وعليه قيمة العبد للغرماء وان كان لا يعلم بالدين والجناية جميعا كان  
عليه قيمتان قيمة لاصحاب الجناية وقيمة للغرماء ثم انما يضمن قيمة العبد لاصحاب الجناية اذا كانت القيمة أقل  
من الارش فأما اذا كان الارش أقل من القيمة فانه يتخلص عنه بدفع الارش بخلاف ما اذا لم يعتقه المولى

فى الاحضار يومه باحضاره أولا كى لا يؤدى الى استيفاء الدين مرتين وان كان مما لحقه مؤنة بان كان فى موضع آخر لا يؤمر باحضاره بخلاف ما اذا امتنع المشتري عن تسليم الثمن حتى يحضر البائع البيع ثم فى مسئلة الرهن يؤمر الراهن بتسليم

الدين ان اقر بقيام الدين وان ادعى هلاكه يحلف المرتهن على قيامه فاذا حلف أمر بأداء الدين زيادته نوعان ما لا يدخل فيه ويكون للمالك الكسب والهبة والصدقة وانما لا يسرى اليه لانه بدل العين لاجزء العين ولا بدل الجزء وما (٥٧) يولد من الاصل كالولد أو كان بدل

جزء من أجزائه يسرى اليه حكمه وما هو بدل المنفعة لا يسرى اليه حكمه

نوع في وضعه عند عدل

اتفقا على وضعه عند عدل

وقبضه ثم فاذا هلك عند

عدل سقط الدين لانه

كالمرتهن في حق هذا الحكم

ونائب عن الراهن في حق

الضمان حتى لو استحق من

يد عدل وضمن العدل

يرجع العدل على الراهن

لا على المرتهن لنيابة عنه

فالمعدل لا يدفعه الى الراهن

والمرتهن قبل قضاء الدين

ماله يؤذنه فان دفع فله

الاسترداد وان هلك قبل

الاعادة ضمنه العدل

ولا يملك العدل البيع

الا بالتسليط المشروط في

عقد الرهن أو بعد تمام

الرهن وعلى أي حال كان

اذا باع فالرهن رهين في يده

فلو هلك في يد عدل سقط

الدين كما اذا هلك عند

المرتهن وكذا اذا هلك

التمن فالتوى على المرتهن

ويسقط الدين ولا يعتبر فيه

قيمة الرهن وانما يعتبر

التمن وانما جعل التوى

على المرتهن لقيام التمن

مقام العين والرهن اذا

تم فالتوى بعده في أي

يد كان يكون على المرتهن

وان أي العدل البيع ان

البيع مشروطا في عقده

حيث يدفع الى أولياء الجناية ثم يخبرون بين تسليم العبد وبين قضاء الدين هكذا في المحيط \* ولو قتل أجنبي هذا العبد خطأ لم يغرم الاقيمة واحدة للمالك ثم يدفعه المولى الى الغرماء كذا في الكافي \* العبد المأذون اذا جنى يخبر المولى بين الدفع والقضاء فان دفعه بالجناية بيع لاجل الغرماء فان فضل شيء كان لاصحاب الجناية كذا في الظهيرية \* ولو نقص ثمنه عن دينه لم يكن للغرماء على المولى ولا على أحد شئ حتى يعتق العبد فيتبعوه بما بقي من دينهم وقد قالوا بأن المولى لو دفعه الى أولياء الجناية بغير قضاء ضمن القيمة في القياس لاصحاب الدين وفي الاستحسان لا ضمن شئ \* ولو دفع المولى العبد الى أولياء الدين بدنيهم ان كان عالما كان مختارا للجناية ولزومه الارش والقيمة ان لم يكن عالما \* ولو باعه القاضي في الدين بينة قامت عنده ولا يعلم بالجناية ثم حضر صاحب الجناية ولا فضل في الثمن على الدين فقد سقط حق ولي الجناية هكذا في الحاوي \* قتل العبد المرهون رجلا خطأ وقيمته مثل الدين فللمرتهن أن يفدى وليس له أن يدفع فان قال لا فدى كان للراهن أن يدفع بالجناية فان اعتقه صار مختارا للقضاء كذا في المحيط \* لو باع المولى العبد الجاني أو اعتقه أو دبره أو كاتبه وهو يعلم بالجناية فهو مختار وان لم يعلم بالجناية لم يكن مختارا وضمن الاقل من قيمته ومن الارش كذا في محيط السرخسي \* وعلى هذين الوجهين الهبة والاستيلاء في الامه هكذا في الهداية \* ولو جنت أمة جناية فقتل المولى كنت أعتقه تها قبل الجناية أو دبرتها أو كانت أم ولدي فانه لا يصح على أهل الجناية وهو مختار للقضاء ان قال هذا بعد العلم بالجناية وان قاله قبل العلم بالجناية فعليه القيمة كذا في المبسوط \* ولو عرضه على البيع أو أجره أو رهنه لم يكن اختيارا للقضاء ولو باعه بيعا فاسدا لم يصح مختارا حتى يسلمه ولو كاتبه كتابة فاسدة فهو مختار بنفس العقد كذا في الكافي \* ولو باعه بعد علمه بالجناية بيعا بائنا ثم رده عليه بعيب بقضاء فهو اختيارا للدية ولو باعه واختار للشرى فكذلك أيضا وأما اذا كان اختيارا للبائع فنقص البيع وهو يعلم أو لا يعلم لم يكن مختارا ويقال له ادفعه أو افده وأما اذا باعه بعيبا بائنا وهو لا يعلم بالجناية فلم يخاطب في الجناية حتى رده عليه بعيب بقضاء أو بخيار روية أو شرط فانه يقال له ادفعه أو افده ولا يلزمه الارش كذا في السراج الوهاج \* وفي الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى أن اجازة بيع العبد بعد جنابته في يده ليست باختيارا للقضاء في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ويقال للشرى ادفعه أو افده كذا في المحيط \* ولو جنى جنابتين فعلم باحدهما دون الاخرى فأعتقه أو باعه ونحوه يكون مختارا للقضاء فيما علم وفيما لم يعلم يلزمه حصته من قيمة العبد لانه صار مستملا لحقه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان الجاني جارية فوطئها لا يصح مختارا للقضاء الا اذا أحبلها أو كانت بكرًا كذا في خزائن المقتنين \* ذكر في الاصل أن التزويج لا يكون اختيارا كذا في الحاوي \* وفي المتن لو وهب العبد الجاني مع العلم بالجناية أو من غير العلم من الجنى عليه فلا شئ على المولى ولو باعه منه فعليه الدية ان باعه مع العلم وعليه القيمة ان باعه من غير العلم كذا في المحيط \* ولو كاتبه وهو يعلم ثم عجز فان كان خوصم في الجناية قبل العجز وقضى القاضي بالدية ثم عجز لم يرتفع القضاء وان عجز قبل الخصومة كان له أن يفدى أو يدفع كذا في الظهيرية \* ولو قتل عبدا رجلا فأعتق المولى أحدهما لم يصح مختارا للدية كلاهما بل نصفها كذا في محيط السرخسي \* عبد قتل رجلا خطأ فباعه المولى وهو لا يعلم بالجناية ثم اشتراه ثم باعه وهو يعلم بالجناية فعليه القيمة بالبيع الاول وليس عليه شئ في البيع الثاني ولو كان رده عليه بعيب بقضاء ثم باعه وهو يعلم فقد اختاره وعليه الدية وكذلك ان كاتبه وهو لا يعلم ثم عجز فباعه وهو يعلم فعليه الدية وكذلك لو وهب وهو لا يعلم فقبضه الموهوب له ثم رجع في هبته ثم باعه وهو يعلم كذا في المحيط \* ولو أن عبدا في يدي رجل جنى جنابة فقتل ولي الجناية هو عبيد ذلك فقال الرجل هو وديعة عندي لان أوعارية أو اجارة ورهن فان أقام على ذلك بينة أجزأ امر فيه حتى يقدم الغائب فان لم يقدم بينة خوطب بالدفع أو

( ٨ - فتاوى سادس ) أجبر وان بعد تمام الرهن فعن الثاني وبه أخذ بعض المشايخ بجبر وقيل لا يجبر وبه أخذ شيخ الاسلام وتفسير الجبر أن يجبس العدل أيا ما فان ألح بجبر الراهن على البيع فان امتنع باع الحاكم بنفسه قيل هذا على قوله ما بناء على بيع الحاكم

مال المديون اذا امتنع وقيل هذا قول الكل لتقدم الرضا منه على البيع وهو الصحيح \* ويملك العدل البيع بالنقد والتسبئة فانها بعد ذلك  
عن البيع نسبية لا يعمل فيه دينه فقال المرتضى لا يريد البيع بل ارى حقه له ذلك \* قال للمرتضى ان لم أعطك

دينك الى كذا فهو بيع بمالك على لا يجوز وكفى طريقه الخلاف \* قال ان أوفيتك مالك الى كذا والا فالرهن لك بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي رحمه الله تعالى يبطل الرهن أيضا

فانواع نفقة الرهن \* أنفق المرتضى على الرهن باذن الحاكم ملك حبسه لاستيفاء النفقة وان هلك الرهن بعد لاشي له على الراهن عنه وهو ما زفر رحمه الله تعالى وقال الثاني رحمه الله تعالى لا يملك الحبس بالنفقة فاذا هلك عند المرتضى بالنفقة دين على حالها \* وعن الدواء وأجرة طبيب على المرتضى وذكر القدوري ان كل ما كان من خصصة الامانة فعلى الراهن \* من المشايخ من قال بمن الدواء على المرتضى انما يلزم أن لو حدث الجراحة في يده فلو عند الراهن فعليه وقال بعضهم على المرتضى بكل حال واطلاق محمد رحمه الله تعالى يدل عليه وقال الفقيه الحادث عند المرتضى عليه من

دوائه وأجرة طبيبه وما كان عند الراهن ان لم يرد عند المرتضى حتى احتاج الى زيادة المداواة والمداواة على المرتضى لكن لا يجبر لان الراهن لا يجبر على المداواة وان أجبر على النفقة فالمرتضى أولى ولكن يقال له هذا قد حدث عندك فان كنت تريد

الفداء فان فداءه ثم قدم الغائب أخذ عبده بغير شيء وان كان دفعه فالغائب بالخيار ان شاء أمضى ذلك وان شاء أخذ العبد ودفع الارش فان أمضى دفعه كان ذلك بمنزلة اختيار الدفع منه ابتداء وان اختار الارش فله أن يأخذ عبده وان أنكر الغائب أن يكون العبد له فمما صنع الاول فيه من شيء فهو جائز كذا في المبسوط \* ولو أقر به لغيره فهو على قسمين اما ان أقر بالجناية أو لا ثم بالملك أو على عكسه وكل قسم لا يختار اما ان كان الملك في العبد معر وفالمقر أو كان مجبه ولا فلو أقر بالجناية ثم بالملك لغيره والملك في العبد معر وفالمقر له فان صدقه المقر في الملك والجناية جميعا فيقال للمقر له ادفع العبد أو فاده وان كان كذبه فيهما لا يكون المقر مختارا للفداء وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية كان المقر مختارا للفداء ولو أقر بالملك أو لا ثم بالجناية فان صدقه فيه ما فالخصم هو المقر له وان كذبه فيه ما فالخصم هو المقر وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية هدرت الجناية وكذلك ان كان العبد مجبه ولا لا يدري أنه للمقر أم لغيره فمقر بالجناية أو لا ثم بالملك أو لا ثم بالملك أو لا ثم بالجناية كذا في محيط السرخسي \* رجل في يديه عبد لا يدري أنه له أو لغيره ولم يدع صاحب اليد أنه له ولم يسمع من العبد اقرار أنه عبد لصاحب اليد الا أنه يقر بأنه عبد فخفي هذا العبد جناية ونبت ذلك بالبينسة أو باقرار صاحب اليد ثم ان صاحب اليد أقر أنه لرجل فصدقه المقر له بذلك وكذبه في الجناية فان كانت الجناية ثبتت بالبينسة قبل المقر له ادفعه أو فاده وان كان ثبوت الجناية باقرار الذي كان العبد في يديه أخذ المقر له العبد وبطلت الجناية ولم يكن على المقر من الجناية شيء كذا في المحيط \* ولو جنى العبد جناية فقال المولى كنت بعتك من فلان قبل الجناية وصدقه فلان قبل فلان ادفعه أو فاده وان كذبه فلان قيل للمولى ادفع أنت أو فاده كذا في المبسوط \* ولو أمر المولى المجنى عليه بأن يعتقه فأعتقه صار المولى مختارا ان كان عالما بالجناية كذا في الكافي \* وفي نوادر ابن سماعة اذا أعتقه المولى باذن ولي الجناية فهو اختيار للعبد وعليه الدية كذا في المحيط \* ولو قتل المولى عبدا جاني عدا أو خطأ وهو لا يعلم بالجناية فعليه قيمته حاله في ماله كذا في الحاوي \* ولو ضربه ضربا أثريه ونقصه وهو يعلم بالجناية فهو مختار ولو كان لا يعلم فعليه الاقل من قيمته ومن أرض الجناية الا أن يرضى ولي الجناية أن يأخذ ناقصا ولا ضمان على المولى ولو ضرب المولى عينه فأيض وهو عالم به ثم ذهب البياض قبل أن يتخاصم فانه يدفع أو يفدى ولو خصم اليه في حالة البياض فضمنه القاضي الدية ثم زال البياض فالقضاء لا يرد كذا في الظهيرية \* ولو قتل أمة رجلا عمدا له وليان فصالح المولى أحدهما على ولدها صار مختارا للفداء الا أن يفديه بنفسه كذا في المحيط \* ولو قتل أمة رجلا كتابا الدور لا يصير مختارا للفداء ولو صالح أحدهما على ثلث الامة كان في الباقي له خيار أن يدفعه أو يفديه وفي الجامع والدور لا يكون له خيار كذا في محيط السرخسي \* وفي الاملاء عبد بين رجلين جنى جناية فشهد أحدا المولين على صاحبه أنه أعتقه لم تجز شهادته عليه وهو مانع حين شهادته فاعليه نصف الدية وعلى الآخر نصف القيمة وفيه رجل ورث عبدا واشتره في جناية ورع المولى بعد جنابته أن الذي ياعه اياه كان أعتقه قبل البيع أو أن أباه كان أعتقه فانه مانع مختارا للفداء بهذا القول كذا في المحيط \* واذا جنى العبد جناية ولم تبلغ النفس فأعتقه المولى وهو يعلم بها قبل البرء ثم انتقضت الجراحة فبات فهو مختار وعليه الدية واذا جرح العبد رجلا فخصم فيه المولى فاختار العبد وأعطى الارش ثم انتقضت الجراحة فبات الجرح ففي الاستحسان يخير المولى خيارا مستقبلا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأخذ محمد بن جرير رحمه الله تعالى بالاستحسان الا أنه روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه فرق بينهما اذا أعطى الارش بغير قضاء وبينما اذا أعطاه بقضاء القاضي قال اذا أعطاه بقضاء القاضي ثم مات الجرح بخير خيارا مستقبلا بخلاف ما اذا أعطاه بغير قضاء القاضي فان ذلك اختيار منه الدية طوعا كذا في المبسوط \* ولو قال

لعبده



اصلاح مالك فداوه \* وما أنفق المرتين على الرهن حال غيبة الراهن متطوع وان بأمر الحاكم \* له دين على الراهن فهو دين عليه كذا قاله محمد رحمه الله تعالى وهذا الكلام إشارة إلى أنه بمجرد أمر الحاكم (٥٩) لا يصير ديناً عليه ما لم يجعله ديناً عليه كما صرح به وأكثر

المشاخ على هذا لأن هذا الأمر ليس للإلزام حتماً بل للنظر وهو مستتر بين الأمرين بين الأمر حسبة وبين الأمر ليكون ديناً والادنى أولى ما لم ينص على الأعلى وعن الإمام أنه إذا أنفق عليه حال غيبة الراهن بأمر الحاكم يرجع وان بحضوره بالأمر لا يرجع وعن الإمام الثاني أنه يرجع فيهما وذكر الناطقي وما يجب على الراهن إذا فعله المرتهن أو ما على المرتين إذا فعله الراهن فهو متطوع \* أخذ السلطان الخراج أو العشر من المرتين لا يرجع على الراهن لانه ان تطوع فهو متبرع وان مكره فقد ظلمه السلطان والمظالم لا يرجع الأعلى الظالم

الثالث في الضمان  
أبرأ الراهن المرتين أو وهبه منه وهلك الرهن في يد المرتين قبل منعه لا يضمن عندنا وبعد إيفاء الدين إذا هلك بضمن حتى يرد الراهن مستوفاه إلى المرتين \* ولو تبرع انسان بقضاء الدين ثم هلك عند المرتين رد الدين على المتبرع \* ولو تصاد قاعلي أن لا دين يبقى مضمونا \*

له بعد ان قلت فلاناً ورميته أو شحجته فانت حرف فعل شياً من ذلك فهو محتمل للفداء فان كانت جنابة العبد مما يتعلق به القصاص بأن قال ان ضربته بالسيف فانت حرف لا شيء على المولى لا القيمة ولا الدية كذا في الكافي \* عبد جنى فزعم ابن السيد أنه حرفات السيد فورثه هذا الابن فهو حرو على الابن الدية كذا في خزائن المفاتيح \* جارية جنت وهي حامل فاعتق المولى ما في بطنها وهو يعلم بالجنابة صار مختاراً للفداء وان جاء الطالب قبل ما نضع أو بعد ما وضعت ولو لم يكن عالماً بالجنابة فحضر الطالب قبل الوضع خير ان شاء ضمن المولى قيمته لحاملاً وان شاء أخذ حاملاً بجنابته افتك انت له والولد خرفان حضر بعد ما ولدت خير المولى ان شاء دفعه وان شاء فدوى ولا سبيل له على الولد كذا في الظهيرية \* وفي نوادر ابن أبي سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أعتق الرجل ما في بطن جاريته ثم جنت جنابة فدفعها بالجنابة جاز كذا في المحيط \* باع جارية فولدت عند المشتري لا قبل من ستة أشهر فخفى الولد جنابة ثم ادعاه البائع وهو يعلم بالجنابة فعليه الدية لا لصحاب الجنابة وعليه الفتوى كذا في خزائن المفاتيح \* جارية بين رجلين ولدت فخفى ولدها فادعاه أحدهما وهو عالم بالجنابة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه الدية وان لم يعلم فعليه القيمة كذا في الظهيرية \* ولو قال المولى أحد كافر فقتل أحدهما رجلاً خطأ ثم عين الجاني للعتق صار مختاراً للفداء ولو عين غيره بخير في دفع الجاني أو الفداء كذا في الكافي \* ولو جنى كل واحد منهما بعد الإيجاب ثم بين العتق في أحدهما لزومه الأقل من قيمته ومن الدية في الثاني ملكه فيقال له ادفعه أو افده بالدية ولا يصير ههنا بالبيان مختاراً للفداء وكذلك لو كانت جنابة أحدهما قاطع يد وجنابة الآخر قتل نفس لا يختلف الجواب كذا في خزائن المفاتيح \* ولو قال في صحته لعبد له قيمة كل واحد منهما ألفاً أحد كافر ثم قتل أحدهما رجلاً خطأ ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما ما نصفه وسعى كل واحد منهما ما في نصف قيمته وللجنى عليه في مال المولى قيمة الجاني اذا كانت قيمته أقل من الارش ويعتبر من جميع ماله ولا يصير المولى مختاراً للفداء ولو كان كل واحد من العبدين قتل رجلاً خطأ والمسئلة بمجالها سعى كل واحد من العبدين في نصف قيمته ولكل واحد من الجنى عليه في مال المولى قيمة العبد الذي جنى عليه ولم يصير المولى مختاراً للفداء وإذا قتل أحدهما قتيلاً خطأ ثم قال المولى في صحته أحد كافر وهو عالم بالجنابة ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما ما في نصف قيمته ويصير المولى مختاراً للفداء في الجاني ثم اذا صار مختاراً للفداء ففقد الرقيمة يعتبر من جميع المال وأما الفضل على ذلك إلى كمال الدية فيعتبر من الثلث وان جنى كل واحد من العبدين جنابة وباقي المسئلة بمجالها سعى على الوجه الذي وصفناه وصار مختاراً للفداء في الجنائيتين ولكن تجب دية واحدة في مال المولى وقيمة أحد العبدين ويكون ذلك من جميع المال وما زاد على القيمة إلى تمام الدية يعتبر من ثلث المال ثم ما وجب من جميع المال وما وجب من ثلث المال يكون بين ولي الجنابة نصفين اذ ليس أحدهما أولى من الآخر كذا في المحيط \* رجل له عبدان سالم وزبيغ فقتل سالم رجلاً خطأ في صحته المولى فقال أحد كافر ثم قتل زبيغ رجلاً آخر في صحته المولى قبل البيان ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما ما نصفه وسعى كل واحد منهما ما في نصف قيمته ولزم المولى الفداء في قتل سالم الآن قدر قيمة سالم من الدية يعتبر من جميع المال وما زاد على ذلك إلى تمام الدية يعتبر من الثلث ولم يلزمه الفداء في قتل زبيغ فيجب قيمة زبيغ ويعتبر من جميع المال ولو أن المولى لم يمت ولكن المولى أوقع العتق على سالم صار مختاراً للفداء في قتل سالم وان أوقع المولى العتق على زبيغ فعليه قيمة زبيغ كذا في المحيط في الفصل العاشر \* عبد جنى جنابة فآوصى المولى بعتقه في مرضه وهو يعلم بالجنابة فاعتقه الوصي أو الوارث بعد موته فعليه الدية مقدار قيمته من جميع المال والزيادة من الثلث وان كان لم يعلم بالجنابة فالقيمة من مال الميت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وهو قول زفر رحمه الله تعالى

ولو أخل المرتين على انسان بالدين ثم تلف الرهن عند المرتين قبل أن يرد فهو بمخافته وبطل الحوالة \* ولو أقر عبد الرهن ذهب نصف الدين عند الامام \* دخل خانقاه الخاني لأدعك تنزل حتى تعطيني شيئاً فدفع وهلك عنده ان رهنه لا جبر اليه فهو بمخافته

وان لا جمل أنه سارق يضمن قال الفقيه لا يضمن في الوجهين لأنه غير مكره في الدفع وعن محمد كل شيء يضمن بالغصب على الرهن  
ينهب بحسابه من الدين وما لا يضمن (٦٠) بالغصب لا يسقط به من الدين فلو غصب غلاما شابا فصار شيخا يضمن في الغصب

هكذا ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في العيون هكذا في محيط السرخسي \* وإذا أوصى  
بالعق قبل الجنابة ثم جنى بعد موت الموصي فأعتقه الوصي وهو يعلم بالجنابة فهو ضامن للجنابة وإن لم  
يعلم فهو ضامن للقيمة ولا يرجع على الورثة كذا في المحيط \* أوصى يعق عبدا له فجنى العبد جنابة  
أرشها درهم وقالت الورثة بعد موت الموصي لا نقضيه فلمهم ذلك وإذا تزكوا الفداء يدفع بالجنابة وتبطل  
الوصية إلا أن يؤدى العبد من غير ما اكتسبه بأن يقول لانسأ أدعني درهمه فافعل صح وصار ذلك الدرهم  
دينا على العبد يطالب به إذا عتق كذا في خزانة المفتين \* إذا وكل رجل رجلان يعق عبده ثم إن العبد  
جنى جنابة ثم أعتقه الوكيل وهو يعلم بالجنابة فالمولى ضامن لقيمة العبد وإن لم يكن عالما بالجنابة كذا  
في المحيط \* وكله بالكتابة ثم قتل العبد رجلا خطأ ثم كاتب الوكيل وهو يعلم أو لا فعلى المولى القيمة دون  
الدية كذا في محيط السرخسي \* وإذا جنى العبد جنابة فأنجز مولى العبد فاعتقه فقال  
لم أصدقه فيما أخبرني به فهو مختار للفداء وكذلك إن أخبره رسول ولي الجنابة فأسقا كان أو عدلا فأمان  
أخبره بذلك فضولى فإن صدقه فيما أخبره به ثم أعتق العبد فهو مختار للفداء أيضا وإن كذبه في ذلك أو  
لم يصدقه ولم يكذبه حتى عتق العبد فإن كان المخبر عدلا فكذلك الجواب وإن كان المخبر فاسقا فعلى قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون مختارا للفداء ولكن عليه قيمته لاستهلا كراهيه وعند أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى هو مختار للفداء وإذا أخبره به فاسقان ففي أحدي الروايتين كذلك وفي الرواية الأخرى  
يكون مختارا للفداء كذا في شرح المبسوط \* ولو أخبره عبده بالجنابة فأعتقه المولى وقال لم أصدقه فعند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن ما لم يخبره رجل حر عدل وعندهما يضمن الدية وإن كان المخبر فاسقا أو  
عبدًا أو كافرا كذا في محيط السرخسي \* ذكر ابن سماعة في الرقيات أنه كتب إلى محمد بن الحسن  
رحمه الله تعالى في عبد قتل رجلا وللقول وليان أحدهما غائب فخاصم الحاضر منهما كيف ينبغي للحاكم  
أن يخبر مولى العبد فكتب محمد أنى الورثة حضر فهو خصم وأيهما اختار وجب عليه ذلك في جميعه كذا  
في المحيط \* وإذا قتل العبد قتيلا خطأ وللقول وليان أحدهما بقضاء قاض ثم قتل  
عنده آخر ثم جاء مولى الآخر والشريك في الجنابة الأولى فإنه يقال للمدفع اليه الأول ادفع نصفك إلى  
الآخر وأد نصف الدية فإن دفعه يرى من نصف الدية ويرد النصف الثاني على المولى ثم يقال للمولى ادفعه  
أو أفده بعشرة آلاف خمسة آلاف لا لا ثم خمسة آلاف لولى الأول الذى لم يأخذ شيئا فإن دفعه ضرب كل  
واحد منهما في هذا النصف بخمسة آلاف فيكون بينهما نصفان فحصل ثلاثة أرباع العبد لولى الجنابة  
الأخيرة وربعه للذى لم يكن قبض من ولي الجنابة الأولى ثم يضمن المولى الذى كانت الجنابة الثانية في يده  
ربع قيمته للمولى في دفعه المولى إلى الأوسط ولا يكون المولى ضامنا له شيئا لم يستوف ربع القيمة من الأول  
ولو كان دفعه إليه بغير قضاء القاضى كان للأوسط الخيار إن شاء ضمن المولى هذا الربع باعتبار دفعه إلى  
صاحبه بغير قضاء القاضى وإن شاء ضمن صاحبه فإن ضمن المولى رجعه به المولى على المدفع اليه الأول  
فإذا قتل العبد قتلين خطأ فدفعه المولى إلى أحدهما بغير قضاء القاضى فقتل عنده قتيلا خطأ ثم اجتمعوا  
واختاروا المدفع فإن المدفع اليه الأول يقال له ادفع نصف العبد إلى الآخر وردد النصف الباقي على المولى  
ثم يدفعه المولى إلى الأوسط والآخر يضرب فيه الآخر بخمسة آلاف وبضرب فيه الأوسط بعشرة آلاف  
فيكون هذا النصف بينهما أثلاثا ثلثا للأوسط وثلثه للآخر ثم يضمن المولى سدس قيمة العبد للأوسط وهو  
ما سلم من هذا النصف لولى الجنابة الأخيرة ويرجع به الولد الذى كان في يده وإن شاء للأوسط ضمن هذا  
السدس الذى كان في يده هكذا يقول العراقيون من مشايخنا والصحيح عندي أنه ليس لذلك ههنا  
ولا في الفصل الأول ولو كان المدفع قضاء قاض كان مثل هذا أيضا إلا أن المولى لا يضمن شيئا للأوسط ولكنه

فكذا في الرهن ولو أمر  
فالتجى لا يضمن لأنه أكل  
بعضه لا مالو غصب جارية  
ناهضة فأنكسر نديها  
حيث يضمن لأنه نقصان  
\* والرهن بالدين الموعود  
مقبوض على سوم الراهن  
مضمون بالموعود بأن  
وعده أن يقرضه ألفا  
فأعطاه رهنا وهلك قبل  
الاقراض يعطيه الألف  
الموعود جسيما فان  
هلك هذا في يد المرتهن  
أو العبد ينظر إلى قيمته  
يوم القبض والدين \* وعن  
الثاني رحمه الله تعالى  
أقرضنى وخذ هذا رهنا  
ولم يسم القرض فأخذ  
الرهن ولم يقرضه حتى  
ضاع تازم قيمة الرهن  
\* قال لا تسر أقرضنى فقال  
لا أقرضك إلا برهن  
فرهن به فضاع قبل  
الاقراض ولم يكن سمى  
القرض يعطيه ما شاء  
قال محمد رحمه الله تعالى  
لا يصدق في أقل من  
درهم هذا حكم الهلاك  
وأما حكم النقصان  
إن من حيث العيين  
يسقط الدين بقدره بلا  
خلاف وإن من حيث  
السعر لا يسقط شيء عندنا  
\* رهن عبدا بساوى ألفا

يألف ثم تصدق فاعلى أن لا دين إن التصديق بعد هلاك الرهن على المرتهن ردًا لآلاف لان حال  
الهلاك كان مضمونا بألف ظاهره الفصل الاستيفاء معكما وبعد الاستيفاء الحقيقي لو وجد التصادق هذا كان على المستوفى رد المستوفى

كذا هنا وان التصديق قبل الهلاك قال شيخ الاسلام اختلف المشايخ فيه وقال الحلواني نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع انه هلك امانة وكذا اذ ارهن عبدا بغير حنطة ومات العبد ثم تصادقا ان السكر لم يكن فعلى المرتين (٦١) قيمة السكر لما ذكرناه صدر

مسئوفيا وعن الثاني رحمه الله تعالى انه لاشئ على المرتين لان التصديق حجة في حقهما وقد تصادقا عند الهلاك أن الدين لم يكن واستيفاء الدين ولادين لا يتصور \* وعن محمد رجل له على رجل مال فقضاه بعضه ثم دفع اليه عبدا وقال هذا رهن بالباقي من دينك أو قال ان كان بقي لك على شيء من الدين فهو رهن به ان كان بقي عليه شيء من الدين فهو رهن به والا لانه لم يأخذه على شيء مسمى \* قضى دينه وبعضه زيوف وستوف فرهن شيئا بالستوف والزبوف وقال خذ رهننا بمائتة من زيوف وستوف صح في حق الستوف لانه ليس من جنس الدراهم ولا يصح في الزيوف لانه من جنس الدين وقد تجوز به بخاز ولم يجوز الرهن به لعدم الدين \* عليه ألف غلة فقال للدائن أمسك هذا الألف الوضوح حتى أوفيك حقه وأشهر لي بالقبض فهو رهن والحاصل في الرهن بالدين الموعود ان المستقرض اذا سعى أو رهن به وهلك الرهن قبل الاقراض ضمن الأقل من القيمة ومن المسمى فان لم يكن سعى شيئا اختلف فيه الامام الثاني

يرجع بسدس القيمة على المدفوع اليه الأول واذا قبض ذلك منه دفعه الى الاوسط وعلى ما يقوله العراقيون الاوسط هو الذي يرجع بسدس القيمة على المدفوع اليه الأول واذا قتل العبد قتيلا خطأ أو قفا عين آخر فدفعه المولى الى المفقوعة عينه فقتل عنده قتيلا آخر ثم اجتمعوا فاختاروا دفعه فان صاحب العين يدفع ثلثه الى الآخر ويرد الثلثين على المولى فيدفعه المولى الى ولي القتيلين يضرب فيه الأول بعشرة آلاف والاخر بثلثي الدية فيكون هذا مقسوما بينهم ما أحساسة ثلاثة أحساسة للأول وخمساه للآخر ثم يضمن المولى للأول ستة أجزا وثلاثي جزء من ستة عشر جزءا وثلاثي جزء من ثلثي قيمة العبد وذلك في الحاصل خصالتي قيمته بدل ما سلم للآخر من هذين الثلثين ثم يرجع به المولى على صاحب العين كذا في شرح المبسوط \* ولو قامت بينة على العبد بقتل خطأ وأقر المولى عليه بقتل آخر دفعه المولى اليهما نصفين ثم يضمن نصف قيمته للأول ولو أقر بقتل ثالث دفعه أثلاثا وضمن ثلثي قيمته للأول وسدس قيمته للثاني كذا في خزائن المفتين \* اذا كان العبد لرجل زعم رجل أن مولاه عتقه فقتل العبد وليا لذلك الرجل خطأ فلا شيء له كذا في الهداية \* واذا جنى العبد جناية وأقر ولي الجناية أن العبد حر جعل المسئلة على ثلاثة أوجه اما ان أقر ولي الجناية أن العبد حر الاصل أو أقر أنه حر أو أقر أن مولاه عتقه فان أقر أنه حر الاصل فلا ضمان لولي الجناية لا على العبد ولا على المولى وكذلك الجواب اذا أقر أنه حر فاما اذا أقر أنه عتقه المولى ان أقر أنه عتقه قبل الجناية فالجواب فيه كالجواب فيما اذا أقر أنه حر الاصل وان أقر أنه عتقه بعد الجناية فقد أقر ببراءة العبد وادعى على المولى الفداء ان ادعى أنه عتقه وهو عالم بالجناية وان ادعى انه لم يكن عالما يدعى على المولى ضمان القيمة وأنكر المولى ما ادعى عليه من ضمان الفداء والقيمة فيكون القول قول المولى مع يمينه وعلى ولي الجناية اقامة البينة هذا اذا كان الاقرار من ولي الجناية قبل الدفع فاما اذا كان الاقرار من ولي الجناية بعد الدفع اليه ان أقر أنه حر الاصل أو أقر أنه حر لم يكن له على المولى سبيل ولا على العبد لأن العبد يعتق ولا يكون لاتحاد على العبد ومولاه وان أقر أنه كان عتقه قبل الجناية فانه يحكم بحريته ويكون ولاؤه موقوفا كذا في المحيط \* ولا يجوز اقرار العبد بالجناية ما دون ما دونه ومحجورا عليه ولا يتبع بذلك بعد العتق كذا في الحاوي \* واذا اعتق العبد ثم أقر أنه كان جنى في حال رقه جناية عمدا أو خطا لم يلزمه شيء الا القول في النفس كذا في المبسوط \* عبد قطع يده رجل خطأ فبرأت فدفعه مولاه بالجناية ثم انتقض الجرح فمات منه والعبد قائم فهو لورثة الجاني عليه ولو كان المولى فداءه بخمسة آلاف تمام دية اليد ثم اعتق العبد ثم انتقض الجرح فمات منه قال يدفع قيمة عبده وان كانت مائة وبأخذ خمسة آلاف الفداء كذا في المحيط \* عبد اعتق فقال لرجل قتل أخاك خطأ وأنا عبدة فقال ذلك الرجل قتله وأنت حر فالحق للعبد بالاجماع وكذا لو قال لسيده بعد عتقه أخذت مائة أو قطعت يدي وأنا عمدا وقال السيد لا بل فعلت بعد العتق فالحق للعبد بالاجماع كذا في الكافي \* من اعتق جارية ثم قال لها قطعت يدي وأنت أمي وقالت قطعتم وأنا حرة فالحق قولها وكذلك كل ما أخدمته الا بالاجماع والغلبة استحسننا وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن الأشياء بعينه يؤمر برده عليها كذا في الهداية \* ولو اشترى عبدا وقبضه فقال لرجل قطعت يده قبل شرائك وقال المشتري قطعت بعنصري فالحق للمشتري كذا في الكافي \* واذا قطع العبد يده رجل عمدا فدفع اليه بقضاء أو بغير قضاء فاعتقه ثم مات من اليد فالعبد صلح بالجناية وان لم يعتقه رده على المولى وقيل للأوليه اقتلوه أو اعفوا عنه كذا في خزائن المفتين \* واذا قتل العبد قتيلا له وليان فعلا أحدهما فانه يقال للمولى اما أن تدفع نصف العبد الى الساكت أو تصديه بنصف الدية ولا شيء للعاني كذا في المحيط \* عبد قتل رجلين عمدا ولكل واحد منهما وليان فعفا أحدهما وولي كل واحد منهما للمولى يدفع نصفه الى الآخرين أو يقديه بعشرة آلاف درهم فان قتل أحدهما عمدا

ومحمد رحمهما الله تعالى فلا رهن ثوبا وقال أخذت منك شيئا وضاع قبل الاقراض يعطيه ما شاء رهن شجرة فصاد يساوي مع الورق عشرين فذهب وقت الاوراق وانقص ثمنه قال الامام الاسكاف رحمه الله تعالى يذهب من الدين قيمة النقصان الا ان يكون النقصان في نفس

الفرصاد لتناثر الأوراق وقال الفقيه لا يسقط شيء لأنه كتر اجمع السعرو قول الاسكاف هو الصواب لأنه بعد ذهاب وقتها لا قيمة لها أصلاً  
فصار كالهلاك \* وعن عبد بن بلف (٦٣) فاستحق أحدهما أو بان حراً أو قال الراهن للرهن اختبأ إلى أحدهما فترده إلى طرفه

والآخر خطاً فحقاً أحدولي العمد فان فداء المولى فداء بخمسة عشر ألفاً عشرة آلاف لولي الخطا وخمسة  
آلاف لأحدولي العمد الذي لم يعرف وان دفعه اليهم دفعه أثلاثاً ثلثاه لولي الخطا وثلثه للذي لم يعرف من  
ولي العمد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بطريق العول فيضرب هذان بالكل وإذا بالنصف وعندهما  
يدفعه أرباعاً بطريق المنازعة ثلاثة أرباعه لولي الخطا وربعه لأحد ولي العمد كذا في الكافي \*  
ولو قتل العبد رجلين خطاً فحقاً لولي أحدهما دفع نصفه إلى الآخر أو يفديه بالدية ولو قطع أحدهما يديه  
وقيته ألف ثم دفعه المولى إليه ماضرب القاطع فيه بتسعة آلاف وخمسمائة لأنه يقطع السد استوفى  
خمسمائة وضرب الآخر عشرة آلاف كذا في خزائن المتنين \* ولو قتل قتيلاً وفقاً عين آخر فاما أن  
يكون ذلك عمداً أو خطأ فان كان عمداً قتل للمولى ان شئت ادفعه إلى المقفوعة عنه وان شئت فافده فإذا  
اختار الفداء فدى للمقفوعة عنه بخمسة آلاف درهم وطهر العبد عن الجنابة فيقتل العبد لولي القتيل  
وان اختار الدفع جاء ولياء القتيل وقتلوا العبد ثم المقفوعة عنه لا يرجع على المولى بشيء وان كان القتل  
خطأ فان المولى بخمسين الدفع والفداء لهما فان اختار الفداء فدى العبد بخمسة عشر ألفاً عشرة آلاف  
لولي القتيل وخمسة آلاف للمقفوعة عنه وان اختار الدفع كان العبد بينهما أثلاثاً ثلثاه لولي القتيل وثلثه  
للمقفوعة عنه كذا في المحيط \* مملوك قتل مملوكاً خطأ ثم قتل أخاه مولاة خطأ ولا وارث له غير مولاة يدفع  
نصف القاتل إلى مولى المملوك المقتول أو يفديه ونصفه الآخر للمولى فان كان قتل أخاه مولاة أو لا يدفع كله  
إلى مولى المملوك المقتول أو يفديه فان قتل أخاه مولاة أو لا يدفع ثلاثة أرباع العبد لمولى المملوك  
المقتول وربعه للبت وان كان قتلها ماعولاً بنت فهو بينهما نصفان كذا في خزائن المتنين \* عبد بن  
رجلين قتل قريياً لهما عمداً فحقاً أحدهما ماعولاً بطل الدم كله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يدفع  
العاقب نصف نصيبه إلى الآخر أو يفديه بربع الدية وذكرني بعض النسخ قول محمد رحمه الله تعالى مع أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى والأشهر أنه مع أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قتل عبد مولاة عمداً أو لا يدفع ثلثه  
أحدهما بطل الدم كله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد رحمه الله تعالى وأبو يوسف رحمه الله تعالى ههنا كقوله  
ثمة كذا في الكافي \* وفي المتن عبد قتل رجلاً عمداً ثم عفا أحدولي الدم فان العبد يسعي  
في نصف قيمته للذي لم يعرف ولا شيء على المولى كذا في المحيط \* من قطع يده عمداً ثم غصبه رجل ومات في يده  
من القطع فعليه قيمته أقطع وان كان المولى قطع يده في يد الغاصب فأت من ذلك في يد الغاصب لا شيء عليه  
كذا في الهداية \* قال في الجامع الكبير رجل شج عبد الله موصحة ثم رهنه من رجل بالف درهم وقيمة  
العبد مشجواً ألف درهم فأت في يد المرتن من الجنابة يموت بمغايه من الدين وإذا وجدت الجنابة من  
المولى بعد الرهن يصير مسترداً للرهن حتى لو هلك في يد المرتن لا يسقط شيء من دينه وكذلك إذا وجدت  
الجنابة من الاجنبي يفتقر الحال بين ما إذا وجدت الجنابة قبل الرهن وبين ما إذا وجدت بعد الرهن في  
حق ابطال الرهن وعدم ابطاله وقال فيه أيضاً رجل شج عبد رجل موصحة فرض العبد فغصبه رجل  
فأت في يد الغاصب من تلك الجنابة كان للمولى العبد الخيار ان شاء ضمن عاقلة الجناني قيمة العبد صحيحاً في  
ثلاث سنين ثم يرجع العاقلة على الغاصب بقيمة العبد يوم غصبه وان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم غصبه حالة  
في ماله وضمن الجناني أرض الموصحة وما حدث منها من النقصان إلى أن غصبه الغاصب ويكون ذلك في  
مال الجناني فان أراد الغاصب بعد ما أدى الضمان إلى المولى أن يضمن الجناني أو عاقلة الجناني لم يكن له ذلك  
ولو لم يغصب هذا العبد ولكن المولى باعه من رجل بعد الجنابة على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام فأت في يد  
المشتري فهذا كما وصفنا من أمر الغاصب ولو كان المولى باع هذا العبد من رجل يعا فاسد فأت في يد  
المشتري من تلك الجنابة فان المولى يضمن الجناني أرض الموصحة وما نقصته الجراحة إلى أن قبضه المشتري

المرتن فالباقى رهن بمحضه  
لكن لا يفتكه إلا بكل  
الدين فإذا هلك هلك بمحضه  
لا بكل لدين \* أبق الرهن  
جعل بمغايه ثم عا داء الرهن  
لأن جعله بالدين من أحكام  
الجاهلية رده الشرع فكان  
القضاء بالجعل باطلا  
بخلاف المغصوب إذا  
ضمنه الغاصب ثم عاد  
لا يبطل الضمان ولا يعود  
إلى المالك لأن التملك بالضمان  
أمر لا ياباه الشرع فلا  
يحكم بطلانه \* رهن عبداً  
فتمتة ألفان بالف على  
أن يكون المرتن ضامناً  
للفضل فهو رهن فاسد  
المظنون مضمون عند الثاني  
ومحمد رحمه الله تعالى  
في ظاهر الرواية وعنه في  
رواية أنه غير مضمون قالوا  
لا خلاف فيه وعدم الضمان  
في الهالك بعد التصديق  
على عدم الدين وقد مر  
\* وفي العنابي تقاضى دينه  
فلم يقضه فدفع العامة عن  
رأسه رهناً وأعطاه مندبلاً  
يلفقه على رأسه فالعامة  
وهن لأن الغريم يتركها  
عنده رضى بكونه رهناً  
\* أعطاه ثوبين وقال خذ  
أيها شئت رهناً بالمائة أتى  
على قضاها لا يسقط شيء  
من الدين كما إذا كان عليه  
عشرون درهماً أعطى مائة  
درهم وقال خذ حقل

عشرين منها فلم يأخذ حتى ضاع الكل لا يسقط شيء من الدين \* وفي المبسوط رهن طامة فضة قيمته درهم  
بنصف درهم فلوس فأعطاه تسعين فلساً فغلت وصارت ثلاثين درهماً هلك الخاتم فهو بمغايه لأن هذا تغير السعر وهو غير معتبر في حكم

الرهن وعند التلف يكون مستوفيا بقيمة الرهن يوم القبض وفي قيمته يوم القبض وفاء بالدين فكان بهلا كما مستوفيا كل الدين وكذا اذا كسدت اورخصت حتى صارت تسعين بدائق لم يكن عليه الاتسعون فلما اشترى خلا بدهم (٦٣) أو شاة على أنهم امد بوحه بدرهم ورهن به

شياً ثم هلك الرهن فظهر أن الخلل خسر والشاة ممتنة بهلك مضمونا لانه رهن بدين ظاهر بخلاف ما اذا اشترى خرا أو خنزيرا أو ممتنة أو حرا ورهن بالثمن شيئا وهلك عند المرتهن لا يضمن لانه رهن باطل لافاسد كأمير\* واذا اتقا بضا الرهن ثم تناقضا بالعراضى وهلك الرهن عند المرتهن بهلك مضمونا والرهن باق سابق القبض وان هلك بعد الابراء عن الدين أو هبته قبل فسخ الرهن بهلك امانة استحسنانا وقدمر وان انتقص الرهن عند المرتهن قدرا أو وصفه يسقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فلورهن فرواقبته أربعون بعشرة فأفسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يفتكه الراهن بدرهمين ونصف وتسقط ثلاثة أرباع الدين لان كل ربع من الفرو مرهسون بربع الدين وقد بقى من الفرو ربعه فيبقى من الدين أيضا ربعه عليه مائة تقال المديون خذ هذا الثوب رهنا ببعض دينك فهلك عند المرتهن قال الثاني بهلك بما شاء المرتهن ان شاء بقيمة الرهن أو ببعض الدين لانه رهن

و يكون ما وجب على الجاني في ماله حالا وعلى المشتري قيمة العبد يوم قبض في ماله حالا ولولم يبعه المولى ولكن رهنه المولى بدين عليه مثل قيمة العبد ففات في يد المرتهن من تلك الجناية فانه يموت بالدين ولا سبيل للمرتهن على الجاني ويرجع الراهن على الجاني بارش الجناية وما نقصته الجناية الى يوم الرهن ويطل عن الجاني ضمان القيمة ولو كان قيمة العبد أكثر من الدين بأن كانت قيمة العبد مثلا ألفي درهم فرهنه بدين ألف درهم ففات في يد المرتهن فالامر كما وصفنا فيما اذا كانت قيمة العبد مثل الدين أنه لا ضمان للمرتهن على الجاني ويرجع مولى العبد على الجاني بنصف ارش الموصحة ونصف ما نقصته جنياته الى أن رهنه ويكون في ملك الجاني ويرجع مولى العبد على الجاني أيضا بنصف قيمة العبد يوم مات العبد ونصف ارش الموصحة ونصف ما نقصته الجناية ويكون كل ذلك على العاقلة وقال في الجامع الصغير رجل أقر أنه قطع يد عبد رجل خطأ وكذبه عاقلة في ذلك ثم غصبه رجل من مولاته ففات عنده المولى بالخيار ان شاء ضمن الجاني قيمته في ماله في ثلاث سنين ويرجع الجاني على الغاصب بقيمة العبد أقطع في ماله حالا وان شاء ضمن الغاصب قيمته أقطع في ماله حالا وضمن الجاني أرش يده وهو نصف قيمته في ماله ولا يضمن الجاني نصف العبد وينبغي أن يضمن الجاني النقصان الى وقت الغصب أيضا وان لم يذكره في الكتاب أو حلت المسئلة على أن الغصب كان على فور القطع وان كان القطع عمدا وباقي المسئلة بما لها فنقول المولى بالخيار ان شاء قتل القاتل ولا سبيل للمولى على الغاصب ولا الورثة الجاني وان شاء المولى ضمن الغاصب من الابداء قيمته أقطع ولا قصاص للمولى على القاطع ولكن يجب على الجاني أرش اليد في ماله هكذا في المحيط \* ومن غصب عبد الجاني في يده ثم رده فغنى جناية أخرى فان المولى يدفعه الى ولي الجانيين ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة في دفعه الى الأول ويرجع به على الغاصب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع بنصف القيمة فيسلم له وان جنى عند المولى جناية ثم غصبه فغنى في يده دفعه المولى نصفين ويرجع بنصف قيمته في دفعه الى الأول ولا يرجع به كذا في الهداية \* واذا غصب عبد اذ قتل عنده قتيلا ثم مات العبد فعلى الغاصب قيمته ثم يدفع المولى هذه القيمة الى ولي الجناية ثم يرجع المولى بقيمة أخرى على الغاصب ولولم يموت العبد ولكن ذهب عينه فدفعه الى المولى أعور فقتل عنده قتيلا آخر ثم اجتمعوا فدفعه المولى بالجنايتين فإنه يأخذ نصف قيمته من الغاصب باعتبار عينه التي فأت عنده في دفعها الى الأول فاذا سلم نصف القيمة للأول ضرب هو في العبد المدفوع بالدية الا ما أخذ لان القدر المأخوذ سالم له فلا يضرب به وانما يضرب بما بقى من حقه ويضرب الا آخر بالدية ثم يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة التي أخذت منه ويرجع عليه أيضا بما أصاب الأول من قيمة العبد أعور ولا يرجع عليه بقيمة ما أصاب الثاني ثم يرجع أولياء الأول فيما أخذوا من ذلك تمام قيمة العبد الى ما في يده وهذا ينبغي أن يكون على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى خاصة ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ما أخذ منه كذا في المبسوط \* واذا اغتصب الرجل عبدان من رجل فقتل العبد عنده قتيلا خطأ ثم اجتمع المولى وأولياء القتل فان العبد يرده على مولاه ثم يقال له ما أن تدفع العبد أو تفدى فان دفع أو فدى يرجع على الغاصب بالاقبل من قيمة العبد ومن الارش وان كان زاعدا عند الغاصب زيادة متصلة واختار الدفع فإنه يدفع العبد مع الزيادة سواء حدثت الزيادة قبل الجناية أو بعدها ثم لا يرجع المولى على الغاصب بقيمة الزيادة وان استحققت الزيادة بسبب أحدثه العبد عند الغاصب وان أعور العبد في يد الغاصب وقد جنى عنده جناية فان أعور بعد الجناية واختار المولى الدفع فإنه يدفعه أعور الى ولي الجناية ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة صحيحا فان أخذ قيمته صحيحا من الغاصب يأخذ ولي الجناية من المولى نصف قيمته ثم يرجع المولى على الغاصب ثانيا بنصف قيمة العبد حتى يكمل له قيمة العبد وان أعور قبل الجناية واختار المولى الدفع فإنه يدفع العبد أعور ثم يرجع

موقوف فصار كالأخذ الرهن على أنه بالخيار ثلاثة أيام فهلك خير المرتهن بين أن يجعله من الدين أو من القيمة وقال زفر رحمه الله تعالى بهلك بالقيمة كاشمراء الفاسد رهن منه عبد أو هلك في يد المرتهن ثم استحققه رجل بالينة فالمستحق بالخيار ان شاء ضمن الراهن فان ضمنه لا يرجع



على المرتين وصار المرتين مستوفيا دينه بالهلاك لانه ملكه باء الضمان سابقا على عقد الرهن وان ضمن المرتين رجع عما ضمن على الرهن لانه صار مغرورا من جهته (٦٤) وهو في القبض عامل له أيضا ورجع دينه على الرهن أيضا لان الرهن انما ملك في الفصل الاول

من المستحق وهنا ملكه المرتين من المستحق ثم الرهن يملكه من المرتين فلم يكن ملك الرهن سابقا على الرهن بل حادثا فلم يكن ملك الرهن وقت الهلاك فلا يقع الاستيفاء لكونه ملك المرتين بالضمان المستند الى قبضه \* الاب والوصي يملكان رهن متاع الصغير بدنيتهما استحسانا وقال الثاني لا يملكانه وعلى الخلاف اذا باع مال الصغير من دائنهما فلا يقع المقاصة بدنيتهما ويضمنان للصغير وفي الرهن اذا هلك ضمانا للصغير قدر الدين لا الزائد لانه امانة لدان الايفاء الحقيقي لا يدخل تحت ولايتهما فلا يدخل الايفاء الحكمي أيضا لهما انهما يملكان الادعاء بالضمان في الضمان أولى \* رهن الوصي خادم الصغير من نفسه بدين له على الصغير أو رهن عبدا لهما من الصغير بدين عليه لا يجوز بخلاف الاب لماعلم في كتاب البيوع واذا كان على الميت دين وله وصي قرهن بعض مال الميت من بعض غرمائه لا يجوز وبعض الغرماء الباقي نقضه لانه ايفاء حكمي ولا يؤثر النقض بالايفاء الحقيقي فكذا بالايفاء الحكمي فان قضى دينهم قبل أن يردوه

بقية العبد صحى على الغاصب فاذا أخذ ذلك سلم له ولم يكن لولى الجارية أن يأخذ منها شيئا هكذا في المحيط \* واذا اغتصب الرجل عبدا فقتل مولاه خطأ أو عبد المولاه خطأ أو قيمته أكثر من قيمة القاتل أو استهلك مالا لمولاه يضمن الغاصب قيمة العبد المغصوب لمولاه عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وأما جارية العبد المغصوب على الغاصب وعلى ماله فهو قدر عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وهي معتبرة عندهما ويقال للغصوب منه اذ دفعه الى الغاصب اذا كان حيا أو الى ورثته أو افده بالدية ان كان الغاصب هو المقتول أو بقيمة المالك ان كان المال هو الملتف هكذا في الحاوى \* ولو غصب عبدا وجارية فقتل كل واحد منهما عند قتل العبد فقتل الجارية ثم رده الغاصب الى المولى فاختره فدفعه فانه يضرب فيه أو يساق قتيلا بالدية وأولياء قتلها بقتلها ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة العبد وقيمة الجارية فاذا استوفى قيمتهما دفع من قيمة الجارية الى أولياء قتلها تمام قيمتها فيكون لهم أن يأخذوا ما بقي من حقوقهم من قيمتها ثم يرجع المولى على الغاصب ويأخذ أولياء قتل العبد من قيمة العبد تمام قيمة العبد فيستوفون ما بقي لهم من قيمة العبد ويرجع بذلك المولى على الغاصب ولو اختار المولى الفداء أدى قتل العبد وأدى قيمة الجارية الى ولى قتل الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة العبد والجارية وتأويل ما ذكر في هذه المسئلة فيما اذا كان الغاصب معسرا أو كان غائبا فاما اذا كان حاضرا أو تمكن المولى من أخذ قيمتها منه فخرج المسئلة على وجه آخر كما ذكره بعده هذا وهذه المسئلة انما ذكرها في نسخة أي خفض رجه الله تعالى وأما في نسخة أبي سليمان انما ذكر المسئلة الطويلة وبين التقسيم في الجواب فقال اذا اغتصب عبدا وجارية وقيمة كل واحد منهما ألف فقتل كل واحد منهما عند قتل العبد فقتل الجارية ثم رده على المولى فانه يرتفعه قيمة الجارية ثم يدفع المولى هذه القيمة الى ولى قتل الجارية ثم يرجع بها المولى على الغاصب مرة أخرى ثم يخير المولى في العبد بين الدفع والفداء فان اختار الفداء فداء بالدية ويرجع بقيته على الغاصب وهذا قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وأما على قولهما ان اختار الفداء فداء بالدية لولى قتل الغلام ولا يرجع بقيته على الغاصب وان اختار الدفع فدفعه الى ولى قتل الغلام والى الغاصب على أحد عشر شهرا عشره لولى قتل الغلام وجزء للغاصب ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة الغلام فيدفع منها جزأ من أحد عشر جزأ الى ولى قتل الغلام فاذا دفع ذلك اليه يرجع به على الغاصب أيضا فان كان الغاصب معسرا ولم يقدر عليه ليؤخذ منه قيمة الجارية واختار المولى الدفع فان قال ولى قتل الجارية لا أضرب بقيمة الجارية في الغلام ولكني أنظر فان خرجت قيمة الجارية أخذ بها كان له ذلك ثم في قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى يدفع الغلام كله الى ولى قتل الغلام فاذا دفعه الى ولى قتلها يرجع على الغاصب بقيته وقيمة الجارية فيدفع قيمة الجارية الى ولى قتلها ثم يرجع به عليه فيصير في يده قيمتان فأما في قياس قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى يدفع من العبد عشرة أجزاء من أحد عشر جزأ الى ولى قتل الغلام وترك الجزأ في يده حتى اذا خرجت قيمة الجارية أخذها المولى ويدفعها الى ولى قتلها ثم يرجع بها على الغاصب ثم يقال لولى دفع هذا الجزأ الى الغاصب أو افده بقيمة الجارية فان دفعه رجع عليه بقيمة الغلام فيدفع منها الى ولى قتل الغلام جزأ من أحد عشر جزأ بدل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب وان فداءه فاما بديه بقيمة الجارية ولكنه يرجع بقيمة الغلام على الغاصب والقيمتان سواء فتكون احدهما قصاصا بالآخرى ويدفع مكان ذلك الجزأ الى ولى قتل الغلام جزأ من أحد عشر جزأ من قيمته ثم يرجع بقيته على الغاصب وان قال ولى قتل الجارية أنا أضرب في الغلام بقيتها دفع اليهما فيضرب فيه ولى قتل الجارية بقيتها ولى قتل الغلام بالدية فيكون بينهما على أحد عشر كايينا فان قدر على الغاصب أو أيسر أدى الى المولى قيمة الغلام وقيمة الجارية فيدفع من قيمة الغلام الى ولى قتل الغلام جزأ من أحد عشر جزأ من قيمته بدل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب

وليس

جاز \* استعار من آخر وبالرهنه دينه جازوله أن يرهنه بما شاء لمصالح الاجازة مطلقا

كلا عارة المطلقة ولو سمي شيئا فان كانت قيمة الثوب بمثل الدين المسمى أو أكثر فنه أو أقل ضمن قيمة الثوب بما أكثر من المسمى

أو أقل ضمن قيمة الثوب أقل من الدين فإن زاد على المسمى ضمن قيمة الثوب وان نقص فإن النقص ان إلى تمام قيمة الثوب لا يضمن وان النقص ان أقل من ذلك ضمن قيمة الثوب وان جنسا أو رجلا آخر ضمن \* وكل ما أفاد به مقدمه (٦٥) يعتبر \* وان قال ارهنه بخوارزم

فرهنه بمكان آخر ضمن وان هلك الرهن في موضع الوفاق ضمن المستعير للعير قدر ما قضى به دينه لأن الرجوع يحكم أنه قضى دينه بمال المعير فيقتيد بذلك القدر وان أصابه عيب رهن من الدين بقدره ورجعه به المعير على المستعير لأنه قضى دينه به \* ولو أعسر الرهن ولم يتقدر على فككه ففككه المعير يرجع على الراهن وان هلك قبل الرهن لا يضمن ولو اختلفا فالقول للراهن أنه هلك قبل الرهن \* رهن عبيدا قيمته ألف بألف وقبضه المرتهن ثم أعاده من الراهن ثم أعاده إلى المرتهن وقيمه نصفها فهلك يهلك بالألف بخلاف الغصب اذا تكرر بعد الرد حيث يعتبر الثاني لأنه الموجب للأول لا تتساخه \* أئلف المرهون مال انسان والمئلف يستغرق قيمته فان ظهر المرتهن العبد فالرهن والدين بحاله فان أبي قيل للراهن أفده فان فداه بطل الدين والرهن لأنه استحق بأمر عند المرتهن فكان عليه وان لم يفده الراهن أيضا يباع فيأخذ دائر العبد دينه وبطل مقدار من دين المرتهن ان دينه أقل وما بقي من دين العبد للراهن وان كان دين المرتهن اكثر من دين

وليس لولي قتل الجارية الا ما أصابه من الغلام ولا يعطى من قيمة الجارية شيئا وقد ذكر قبل هذا في المسئلة القصيرة أنه يعطى من قيمة الجارية إلى أولياء قتلها تمام قيمتها في هذا الجواب روايتان وان اختار المولى الفداء عشرة آلاف و بقيمة الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة الغلام و بقيتين في الجارية قيمة مكان القيمة التي أذاها إلى أولياء جنائمه أو قيمة أخرى بالغصب فيسلم له مكان الجارية وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأما على قياس قولهما اذا أدى الغاصب قيمة الغلام و بقيتين في الجارية صار كأن الجارية كانت له تنقير ضمانا عليه فيقال للمولى ادفع جزأ من أحد عشر جزأ من العبد إليه أو أفده بقيمة الجارية وأي ذلك فعلى لم يرجع على الغاصب بشئ لما بيننا من حكم المقاصة فيما يرجع كل واحد منهما على صاحبه كذا في المبسوط \* ولو غصب عبدا ثم أمره أن يقتل رجلا فقتله ثم رده إلى مولاه فقتل عنده آخر خطأ ثم عفا لى الدم الأول عن الدم كان على المولى أن يدفع نصف العبد إلى ولي قتل الآخر أو يفديه بالدية ولا يرجع على الغاصب بشئ \* ولو دفعه إليه ما قبل العفو ثم عفا الأول عما بقي له يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة وإذا أخذ نصف القيمة لم يكن لولى القتل الأول على ذلك النصف من القيمة سبيل لأنه قد عفا فيسلم له ولا يرجع على الغاصب مرة أخرى كذا في الحاوى \* وإذا اعتصب الرجل عبدا واستودع مولى العبد الغاصب أمة فقتل العبد قتيلا عند الغاصب ثم قتله الامه فانه يكون على الغاصب قيمة العبد بهلاكه عنده فإذا أخذها المولى دفعها إلى أولياء القتل ثم يدفع الغاصب قيمة أخرى إلى المولى لتسلم له مكان العبد ثم يقال للمولى ادفع أمتك الوديعه إلى الغاصب أو أفدها بقيمة العبد ولو كان العبد هو الذى قتل الامه مع قتله الحر فاختر المولى المدفع قسم العبد على دية القتل وقيمة الامه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيأخذ أولياء القتل من ذلك ما أصاب الدية ويأخذ المولى ما أصاب قيمة الامه ويضمن له الغاصب تمام قيمة الامه ويرجع المولى على الغاصب من قيمة العبد بمثل ما أخذ أولياء القتل فاعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله لا يضرب المولى بشئ من قيمة أمته في العبد وانما يدفع المولى العبد كله إلى أولياء الحر ويرجع بقيمته على الغاصب \* ولو غصب أمة فقتلت عنده قتيلا خطأ ثم ولدت ولدا فقتلها ولدها فعلى الغاصب أن يرث الولد وقيمة الامه على المولى ثم يقال للمولى ادفع هذه القيمة إلى أولياء القتل ثم يرجع به على الغاصب فيكون لك ثم يقال له ادفع الولد إلى الغاصب أو أفده بقيمة الامه كذا في المبسوط \* العبد المرهون اذا جنى على الراهن أو على رقيقه أو على ماله هل تعتبر جنائمه قالوا لا كرهذه المسئلة في كتاب الرهن وقال تهر جانيته ولم يذكر فيه خلافا الا أن المشايخ قالوا ما ذكر في كتاب الرهن أنه تهدر قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر جنائمه على الراهن بقدر الدين فانه مضمون عليه بقدر الدين واذا جنى جنائمه على المرتهن أو على ماله فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تعتبر الجنائمه بقدر الدين وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بأنه تعتبر هكذا في المحيط \*

النصل الثاني في جنائمه المدبر وأم الولد \* واذا جنى المدبر وأم الولد جنائمه ضمن المولى الأقل من قيمتها ومن أُرْس جنائبهما وذلك في أم الولد ثلث قيمتها وفي المدبر الثلثان كذا في السراج الوهاج \* مدبر بين اثنين جنى كانت قيمته على المولين على قدر ملكهما فيه وان دبرا أحدهما جنى فعليه ما قيمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما علك المدبر نصيب شريكه بالضمنان كذا في محيط السرخسى \* وجناية المدبر تكون على سيده في ماله دون عاقلته حاله وكذا أم الولد كذا في السراج الوهاج \* وعند كثرة قيمة المدبر لا يجب على المولى أكثر من عشرة آلاف الا عشرة وتسوى جنائمه على النفس وما دونها كذا في المبسوط \* وان اختلف لى الجنائمه مع المولى في قيمته بعد زمان وقال لى الجنائمه كانت قيمته يوم جنى ألنى درهم وقال المولى كانت خمسمائة فالقول قول المولى مع يمينه ورجع إليه أبو يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة \*

( ٩ - فتاوى سادس )

العبد استوفى المرتهن الباقي ان حل دينه والا كان رهنا عنده الى أن يحل فيأخذه فصا صا جنائمه الرهن بعضهم على بعض أربعة أوجه جنائمه الفارغ على مثله وجناية المشغول على الفارغ وهما هدران وجناية الفارغ

على المشغول يتحول اليه من المشغول بحصته من الدين والمشغول على المشغول يسقط الدين وببانه رهن عند رجل أمين بألف وقيمة كل ألف فقتلت احدهما الاخرى (٦٦) فالقاتلة بسبب ماؤه وخسين لانها كانت بخمس مائة والقارغ منها كذلك والمشغول من المقتولة

والفارغة كذلك فلهما من الدين مائتان وخسون وبطل مائتان وخسون وهو حصه المقتولة في المضم صار المجموع عما ذكرناه ويصح رهن المريض وبنت أحكام الرهن ولا يكون هذا تبرعاً بما زاد على الدين لانه جعل المال في يد الامين ولكن لا يظهر صحة هذا الرهن في حق الغراء لانه ايتار بالايضا المحسكي كما ذكرناه \* الاب رهن متاع الصغير وأدرك الابن ومات الاب ليس للابن أخذه قبيل قضاء الدين لان تصرف الاب لازم كتصرف الابن نفسه ويرجع الابن في مال الاب ان كان رهنه لنفسه لانه مضطر كغير الرهن \* رهن الوصي مال النعم والورثة كبار لا يجوز اذا كان الدين على الورثة كبار لتصرفه فيما هو ممنوع من التصرف ولو الدين على الميت جاز وقيل لا يجوز ولو على الميت أيضاً لان فيه اختلاف التركة وأنه غير جائز \* ولو رهن مال اليتيم وفي الورثة صغار وكبار فالكبار لو حضروا لا يجوز فان كان الدين حدث على الورثة لا يجوز انفسا قالان بفساد نصيب كبار بفساد كله لكونه مشاعاً وان الدين على الميت جاز رهن الوصي وقال لا يجوز بناء على اختلافهم في بيع مال الميت وفي الورثة صغار وكبار ان الكبار غيب جاز

ولو مات المديون بعد جنائنه بلا فصل لم يطل عن المولى القيمة وكذا لو عصى فعليه قيمته تامة كذا في الحاوي \* وان اختلفوا في مقدار قيمته بعد موته فالقول قول المولى وعلى ولي الجناية اثبات ما يدعيه بالينة كذا في المبسوط \* ويضمن قيمة أم الولد مرة واحدة فان جنت ثم جنت شارك الثاني الاول وجدت قبل قضاء الاول أو بعده هكذا في محيط السرخسي \* وان كثرت الجناية من المديون فالقيمة مشتركة بين أولياء الجنايات سواء قربت المدة فيما بينها أو بعدت فان قتل المديون رجلاً خطأ وفقاً عين آخر فعلى مولا قيمته لاصحاب الجنائتين أثلاثاً فان اكتسب كسباً أو وهب له به لم يكن لاهل الجناية من ذلك شيء كذا في المبسوط \* اذا قتل المديون رجلين أحدهما عمداً والاخر خطأ فعلى المولى قيمته لاصحاب الخطأ فان عفا عنه أحد ولي العمدا فالقيمة بينهم أربعاً في قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى وأما في قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى فهي بينهم ثلاثاً كذا في الحاوي \* وتعتبر قيمة المديون لكل واحد من المجني عليهم يوم جنى عليه ولا يعتبر بالقيمة يوم التدبير فاذا قتل قتلة خطأ وقيمه يوم قتله ألف ثم زادت قيمته فصارت ألفاً وخمسة مائة ثم قتل قتلة آخر فان ولي الجناية الثانية يأخذ من المولى خمسة مائة فضل ما بين القيمتين ثم يقسم الباقي وهو ألف على تسعة وثلاثين جزءاً فيجعل كل خمسة مائة سهماً فيكون للاول عشرة وسهماً والثاني تسعة عشر سهماً يقسمون الألف على ذلك كذا في السراج الوهاج \* واذا قتل المديون رجلاً وقيمه ألف درهم ثم قتل رجل عينا المديون فغرم خمسة مائة درهم ثم قتل المديون رجلاً آخر فان ارش العين للمولى لاحق لأولياء الجناية فيه وعلى المولى ألف درهم قيمته يوم جنى على الاول خمسة مائة منها الاول خاصة والخمسة مائة الباقية يضرب فيها الثاني بالدية الا خمسة مائة ولو كان الفاقضي عبداً فدفعه به كان للمولى أيضاً كذا في المبسوط \* اذا قتل المديون رجلاً خطأ وقيمه ألف درهم ثم ازدادت قيمته فصار يساوي ألقى درهم فقتل آخر خطأ ثم اتقصت قيمته فصار يساوي خمسة مائة فقتل قتلة آخر فانه يقضي على المولى بالفي درهم فولى الجناية الثانية يأخذ من ذلك ألفاً بقي ألف درهم بخمسة مائة منها اجمع فيها حق الاول وحق الثاني وحق الاول عشرة آلاف وحق الثاني تسعة آلاف فنقسم الخمسمائة بينهم على تسعة عشر سهماً تسعة أسهم للثاني وعشرة للاول بقيت خمسة مائة أخرى اجمع فيها حق الكل فتقسم بينهم على قدر حقهم فيضرب الثالث فيه بعشرة آلاف والثاني بعشرة آلاف الا ما أخذ من الاثنين والاول بعشرة آلاف الا ما أخذ مرة كذا في المحيط \* واذا دفع المولى قيمته الى ولي الجناية ولم يحدث به عيب ثم قتل رجلاً آخر خطأ فان كان دفعه الى الاول بقضاء قاض فلا سبيل للثاني على المولى ولكنه يتبع الاول فيما أخذ منه نصف القيمة وان كان قد دفعه بغير قضاء قاض على قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى الجواب كذلك وعند أبي حنيفة رجه الله تعالى للثاني الخيار ان شاء اتبع الاول بنصف القيمة وان شاء اتبع المولى بذلك فاذا أخذ منه رجع المولى به على الاول كذا في المبسوط \* وعلى هذا الخلاف اذا حفر المديون بئر في الطريق العامة للمسلمين بغير اذن مولا فوقع فيه انسان فقتل فدفعت المولى قيمة المديون الى ولي الجناية بغير قضاء فوقع آخر هل لولى الجناية الثانية اتباع المولى بنصف القيمة فالمسئلة على هذا الخلاف وأجمعوا أن حافر البئر اذا كان عبداً فقتل المولى العبد الى ولي القاتل ثم وقع فيها آخر ومات فان الثاني لا يتبع المولى بشيء سواء دفع المولى الى الاول بقضاء قاض أو بغير قضاء قاض وأجمعوا أن المولى اذا لم يدفع القيمة الى ولي القاتل الاول حتى وقع آخر أو قتل آخر ثم دفع القيمة الى الاول بغير قضاء قاض أن لولى القاتل الثاني أن يتبع المولى فيما أخذ منه نصف قيمة المديون ثم يرجع المولى بذلك على ولي القاتل الاول كذا في المحيط \* ووضع الحجر في الطريق أو سوقه الدابة أو صب الماء بتركة الحفر كذا في محيط السرخسي \* مديون جنى جنائنه خطأ ودفعته قيمته بلا قضاء فيكونت جنى وقضى بالقيمة ولم تدفع جنى أخرى ثم مات المكاتب عن مائة فالمانع لولى الثانية وخير الثالث ان يشارك الاول أو يتبع المولى كذا في الكافي \* ولو قتل المديون رجلاً خطأ وقيمه ألف درهم

فدفعها

انفاً \* رهن الوصي متاع اليتيم عند ابنه الصغير لا يجوز اجاعاً وان ابنه كبير لم يجز عنده كالمكيل بالبيع \* باع من ابنه الكبير وان

من مكاته أو عبده المأذون لا تنافا \* ولورهن الاب مال انه الكسيفي دينه لم يجز لعدم ولايته عليه \* رهن عبد اثم جائجا ربه وقال  
خذهار هنا مكان الاول ورده جاز لان الرهن يقبل التقض والثاني يقبل الرهن ولا يسقط (٦٧) ضمان الاول بل ردا الى الراهن

لتعلق الضمان بالقبض  
فبق ما بق القبض وانشأ  
أمانة حتى يرد الاول لان  
الراهن لم يرض بجهلهما  
رهنها فاذا لم يخرج الاول  
لا يدخل الثاني فان هلكا  
عند المهر من سقط الدين  
بالعبد وهلكت أمانة  
بغير شيء

#### الرابع في اعارته

رهن مصحفا وأمر بقراءته  
منه ان هلك حال قراءته  
لا يسقط الدين لان حكم  
الرهن الخبس فاذا استعمل  
بأذنه بغير حكمه بطل الرهن  
وان هلك بعد الفراغ من  
القراءة هلك بالدين وكذا  
لورهن خاتما وأذن له بالتختم  
أو ثوبا وأذن في لبسه أو  
داية وأذن في ركوبها وكذا  
المودع أو الخفاف الذي  
أخذ الخلف لينهمل أو  
القصار اس ثم نزع وهلك  
لا يضمن بالعود الى الوفاق  
ولو أذن الغاصب بالانتفاع  
فهلك حال العمل أو بعد  
الفراغ يهلك على المالك  
\* رهن سيوفا فتقلد ثلاثة  
لا يضمن لانه من الحفظ  
لامن الاستعمال وان  
سيفين يضمن لان  
الشجعان يتقلدون اثنين  
فكان استعمالا كرهنة  
الخواتيم في أي اصبع من  
أصابعها ولورجلان تختم

فدفعها بقضاء قاض ثم رجعت قيمته الى خسمائة ثم قتل آخر فان خسمائة مما أخذ الاول الاول خاصة  
والخسمائة الباقية بينهما يضرب فيها الاول بعشرة آلاف الاخسمائة والاخر بعشرة آلاف فتكون  
تلك مقسومة بينهما على تسعة وثلاثين سهما لانه يجعل كل خسمائة منهما سهما كذا في المبسوط \* قال في  
الاصل اذا قتل المدبر مولاه خطأ هدرت جنايته وعليه أن يسعي في قيمته رد الوصية واذا قتل المدبر مولاه  
عدا فعليه السعاية في قيمته وعليه القصاص واذا وجبت السعاية والقصاص جميعا كانت الورثة بالخيار ان  
شاؤا استسهوه في قيمته أو لا ثم قتلوه وان شاؤا قتلوه الحال وأبطلوا حقهم في السعاية فان كان له ابنان لا وارث  
له غيرهما فعفا أحدهما عن المدبر فعلى المدبر أن يسعي في قيمة ونصف يسعي في قيمته رد الوصية فتكون  
بينهما ويسعي في نصف قيمته للذي لم يعف خاصة كذا في المحيط \* مدبر تاجر عليه دين قتل مولاه خطأ فعليه أن  
يسعي في قيمة رقبته لغرمائه وما بقي من الدين عليه على حاله وكذلك لو كان عبدا ما ذونا عليه دين جرح مولاه  
ثم أعنته المولى وهو صاحب فراش ثم مات من جراحته ولا مال له غيره وان أعنته وهو يبي ويذهب فان كان  
ترك مالا لغرماء العبد بالخيار ان شاؤا أخذوا قيمة العبد من تركته ويتبعون العبد ببقية دينهم وان شاؤا  
اتبعوا العبد بجميع دينهم ولا سعاية على العبد لورثته المولى كذا في المبسوط \* ولو أعنته المولى في مرضه  
ولا مال له سواء ثم قتل مولاه خطأ يسعي في قيمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يسعي في قيمته  
والدية على عاقلة مولاه وكذلك لو كان له مال والعبد يخرج من الثلث كذا في محيط السرخسي \* ولو قتل  
المدبر مولاه عدوا له وليان أحدهما ابن المدبر فعلى المدبر أن يسعي في قيمتين قيمة رد الوصية وقيمة الجناية  
كذا في المبسوط \* مدبرة حبلى قتلت مولاه خطأ فولدت بعد موته لم يسع ولدها في شيء فان جرحت مولاه  
ثم ولدت ثم مات المولى من الجرح تسعي المدبرة في قيمته ما يعق الولد من الثلث كذا في محيط السرخسي \*  
اذا كان المدبر بين رجلين فقتل أحدهما عليه ورجل آخر خطأ بئ بالرجل قبل المولى فعلى المولى الباقي نصف  
قيمه وفي مال المقتول نصف قيمته ثم يكون لولى المقتول ربع قيمته وللآخر ثلاثة أرباعها لان المولى القاتل  
لاحق له فيما ضمن فان جناية المدبر على مولاه خطأ هدرت ذلك النصف من القيمة يسلم لولى الاجنبي ويصاحبه  
في النصف الاخر فيضرب هو فيه بخمسة آلاف والاخر بخمسة آلاف فكان ذلك النصف بينهما  
نصفان وعلى المدبر أن يسعي في قيمته نصفها لورثة المقتول ونصفها للمولى الحى ولو كان قتل المولى عدما  
والمسئلة بمحاله فعلى المولى الباقي وفي مال المقتول قيمته تامة لولى الخطأ ويسعي المدبر في قيمته بين المولين  
ويقتل بالعبد فان عفا أحد ولوى العدم يسعي المدبر للذى لم يعف في نصف قيمته واذا قتل المدبر رجلا عدوا له  
وليان فعفا أحدهما ثم قتل أحد مولاه خطأ فعلى المولى الباقي نصف قيمته فيكون نصف ذلك النصف لولى  
المولى القاتل والنصف الباقي من ذلك النصف بينهما وبين الذى لم يعف من أصحاب العمد نصفين وفي مال  
القاتل ربع قيمة المدبر للذى لم يعف ويسعي المدبر في قيمته تامة للحي ولورثة الميت واذا قتل المدبر مولاه  
معا خطأ يسعي في قيمته لورثته مالا رد الوصية ولا شيء لواحد منهما على صاحبه رجل مات وترك مدبرا له مال له  
غيره فخفى المدبر جنايته فعليه أن يسعي في الاقل من قيمته ومن الجناية ويسعي المدبر في ثلثي قيمته في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* وعندهما هو حر مسيدون فيكون على عاقلة وان خرج عن  
الثلث كانت على العاقلة اتفاقا وكذلك لو أعتق في مرضه عبدا فهدا والمدبر في هذا سواء الا أنهم ما يقران  
في حق الجناية على مولاه فالمدبر لا يسعي في الجناية خطأ على مولاه وهذا مكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى جنى على مولاه والمكاتب يسعي في جنايته خطأ على مولاه فان مات قبل أن يسعي وترك مالا ولم يخرج  
من الثلث قضى في ماله الاقل من قيمته ومن أرش الجناية ولورثته ولد اسعى ولده في ذلك كله الدين والجناية  
وحق الورثة ولو سعى في حصة الورثة لم يسع في حصة الجناية حتى مات وترك ولدا لم يكن على ولده شيء ولو

في البصير لا يضمن وان في الخنصر لوفى البنى يضمن لاقى اليسرى وفي الصغرى لوفى الخنصر يضمن اليمنى واليسرى فـهـ سواء واختاره  
السرخسي رحمه الله تعالى وما سوى الخنصر من الاصابع كالخنصر ولويثاثنين والمختم رجل ان كان ممن يتختمهم ما كالاشراف والاعنياء

يضمن والا لانه حفظ لا استعمال ولو امره أن يقتل في خنصره ويجعل النص من جانب الكف فهذا وما لم يأمره أن يجعل الفص من جانب الكف على السواء قاله شيخ (٦٨) الاسلام نوع آخر

أوصى بعقوبه ومات ثم جنى العبد فالورثة بالخيار أن شاؤا دفعوه بالجناية وبطل العتق وإن شاؤا فدوه مطوعين ثم يعقوبه فخرج من الثلث أولا ويسعى في ثلثي قيمته إن لم يخرج في حصة الورثة وإن أعقوبه عن الميت قبل الدفع أو الفداء لم يذكروه محمد رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو جعفر إن علموا بالجناية فقد اختاروا الفداء وإن لم يعلموا ضمنوا الأقل من قيمته ومن الجناية كذا في محيط السرخسي \* مدبرة ولدت ولدًا وقيمة كل ثلثمائة فجت جناية تستغرقها ومات سيدها ولم يدع مالا غيرهما سباعيا بقدر قيمته مالرب الجناية وللورثة في مائتين وسلم أهمائة كذا في الكافي \* وإذا قتل المدبر قتيلا خطأ واستهلك المولى قيمته لأولياء القتل وعلى المدبر أن يسعي فيما يستهلك من المال ولا يشترك أحد الفريقين إلا خرفيا يأخذ فان مات المولى قبل أن يقضى بشئ من ذلك ولا مال للمولى غيره فان المدبر يسعي في قيمته فيكون أصحاب دينه أحق بها من أصحاب جنايته فان كان دينه أكثر من قيمته فعليه السعاية في الفضل أيضا وإن كان الدين عليه أقل من قيمته فالفضل من القيمة على مقدار دينه يكون لأصحاب الجناية ولا شيء لهم عليه أكثر من ذلك وكذلك لو كان القاضي قضى على المولى بالقيمة لأولياء الجناية وعلى المدبر بالسعاية بالدين قبل موت المولى وأمام الولد فلا تسمى لأصحاب الجناية في شئ كذا في المبسوط \* ولو استهلك رجل من ماله لا فقتل لأحد هما شركه إلا تخريفه ولومات قبل السعاية بطل ذلك ولو وهب له مال كان غراماؤه أحق به من المولى كذا في محيط السرخسي \* ولو استهلك المدبر لرجل ألف درهم فأعتقه مولا لم يضمن لصاحب الدين شيئا ولو لم يعققه ولكن رجلا قتل المدبر فغرم قيمته وقد جنى المدبر ثم مات المولى ولا مال له غير ذلك فصاحب الدين أحق بالقيمة من صاحب الجناية كذا في شرح المبسوط \* ولو غصب مدبر أخفى في يده غرم المولى الأقل من القيمة ومن الأرض ورجع على الغاصب به هكذا في محيط السرخسي \* وإذا غصب مدبر فأقر عنده بقتل رجل عدل وزعم أن ذلك كان عند المولى أو عند الغاصب فهو سواء وإذا قتل بذلك بعد الرد فعلى الغاصب قيمة ولو عفا أحد الوليين فلا شيء للآخر ولو كان أقر عند الغاصب بسرقة أو ارتد عن الاسلام ثم أنه رده فقتل في الردة فعلى الغاصب قيمته أو قطع في السرقة فعلى الغاصب نصف قيمته كذا في المبسوط \* رجل غصب مدبر أخفى عنده جناية ثم رده على المولى ثم غصبه ثانيا فحفي عنده جناية أخرى فعلى المولى قيمته بينهم ما نصفان ثم يرجع بقيمته على الغاصب فيدفع نصفها إلى الأول ويرجع على الغاصب ثانيا فيسلم له كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين \* ومن غصب مدبر أخفى عنده جناية ثم رده على المولى فحفي عنده جناية أخرى فعلى المولى قيمته بين وليي الجنايتين نصفين ويرجع المولى بعد ما أدى قيمة العبد لهما بنصف قيمته على الغاصب ويدفع إلى ولي الجناية الأولى ثم يرجع بذلك على الغاصب مرة أخرى وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما لله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع بنصف قيمته فيسلم له وإن كان جنى عند المولى أولا ثم جنى عند الغاصب غرم المولى قيمته بين وليي الجنايتين نصفين ثم يرجع بنصف القيمة على الغاصب فيدفع إلى ولي الجناية الأولى ولا يرجع به على الغاصب في قولهم كذا في الكافي \* وإذا قتل المدبر رجلا خطأ ثم غصبه رجل فقتل عنده رجلا عددا ثم رده على المولى فإنه يقتل قصاصا وعلى المولى قيمته لصاحب الخطأ بالجناية التي كانت منه عند المولى ويرجع على الغاصب بقيمته فان عفا أحد وليي العمد كانت القيمة بينهم أربعة في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأثلاث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم يرجع على الغاصب بما أخذه صاحب العمد منه ثم يدفع ذلك إلى صاحب الخطأ ولو قتل عند الغاصب أولًا رجلا عددا ثم رده إلى المولى فقتل عنده رجلا خطأ بعد ما عفا أحد وليي الدم فعلى المولى قيمته بينهما كما بينا ثم يرجع على الغاصب بما أخذه الذي لم يعف من ولي العمد فيدفعه إلى صاحب العمد الذي لم يعف إلى تمام نصف القيمة ثم يرجع بمثله على الغاصب كذا في المبسوط \* إن قتل عند الغاصب رجلا وغرم المولى

المستعير لانه يضمنه عند الهلاك فكان فيه منفعة المعير ولو أن رجلا ارتهن شيئا ثم آجره من الرهن فالاجارة باطلة والمرتهن يستترقه كالاعارة والإيداع من الرهن ولو أمره الرهن أن يودعه إنسانا أو يعيره أو يؤجره ففعل في الإيداع الرهن على حاله فان هلك في يد المودع بطل الدين وإن أعاره منه خرج عن ضمان المرتهن وللمرتهن أن يعيده ولو آجره فالاجارة للرهن وليس للمرتهن أن يعيده في الرهن إلا برهن جديد \* وللمرتهن أن يبيع ما يخاف عليه الفساد ويكون ثمنه رهنا عنده لكن لا يبيعه إلا بإذن الحاكم وفي كل موضع يجاز البيع من الرهن أو المرتهن يكون الثمن رهنا عند المرتهن مكان الأصل \* الرهن أمانة عند المرتهن كالوديعة فبكل فعل يغرر المودع يغرر المرتهن لكن بالهلاك لا يغرر المودع ويسقط الدين في الرهن وفي كل موضع لا يغرر المودع كذلك المرتهن والوديعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر فكذا الرهن لا يرهن ولا يؤجر ولا يعار وليس له أن يودع من ليس

في عياله الخامس في الشهادة فيه ولون الرهن ما لا يقال الرهن بنصفه وقال عليه ألف رهن ما لا يقال الرهن بنصفه وقال قيمته المرتهن بكل ألف فالقول للرهن لا تكثره تعلق الرهن بزيادة الدين



تخالفوا وإذا كان هلك الرهن قبل التحالف فالقول للرهن لانكاره زيادة سقوط الدين \* برهن الراهن على الرهن أنه رهنه شيئا وقبضه ولم يعرفه الشهود يؤمر الرهن ببيانه والقول له في ذلك ولو أقر أنه رهن منه رهننا ثم (٦٩) جاء بشوب وقال هذا ذلك فالقول

له مع عينه ان لم يصدق  
الراهن فيه قال بعض  
المشايع مسئلة البينة مؤولة  
بأن يشهد على اقرار الرهن  
به وقيل الامام السرخسي  
المسئلة بلا تأويل \*  
برهن الراهن أنه رهن منه  
هذا الشيء وبرهن الرهن  
انه رهن منه غيره والدين  
والعين واحد في رهن الرهن  
أولى \* رجلان برهن على عين  
في يد رجل انه رهن منه  
رهنًا بدنيه الذي عليه  
وقبضه لا تقبل بينة واحد  
منهما اذا كان الراهن حيا  
أما اذا كان الراهن ميتا  
فيقبول برهنهما ما يكون  
رهنًا عند كل منهما  
كرجلين برهن على نكاح  
امرأة بعد موتها بقضى لكل  
منهما نصف الميراث  
نوع في اختلاف الراهن  
والرهن والشهادة فيه \*  
زعم الراهن هلاكه عند  
الرهن وسقوط الدين وزعم  
الرهن أنه رده اليه بعد  
القبض وذلك في يد الراهن  
فالقول للراهن لانه يدعي  
عليه الرد العارض وهو  
ينكر فان برهنه فللراهن  
أيضا يسقط الدين لاثباته  
الزيادة وان زعم الرهن  
انه هلك في يد الراهن قبل  
قبضه فالقول للرهن  
لانكاره دخوله في ضمانه

قيمه ورجع بها على الغاصب ثم غصبه آخر فقتل عنده رجلا آخر اشترى في تلك القيمة ويرجع المولى  
بنصف القيمة على الغاصب الثاني في دفعها الى الاول كذا في محيط السرخسي \* ولو قتل المدبر عند  
الغاصب رجلا خطأ أو فسد متاعا ثم قتل رجلا خطأ فعلى عاقلة القاتل قيمته لصاحب الدين وعلى المولى  
قيمه لولي القاتل بسبب جنايته فيرجع بذلك كله على الغاصب ولو غصب عبدا أو مدبرا فاستهلك عنده  
مالا ثم رده على المولى فمات عنده فلا شيء لأصحاب الدين لقوات محل حقهم وذلك الكسب أو ماله الرقبة  
ولا للمولى على الغاصب ولو مات عند الغاصب قبل أن يردّه فعلى الغاصب قيمته فاذا أخذها المولى دفعها الى  
الغرماء ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ذلك ولو كان قتل عند المولى خطأ ففيه لاصحاب الدين على عاقلة  
القاتل يقبضهم المولى ويدفعها اليهم ثم يرجع بها على الغاصب ولو استهلك المدبر مالا عند المولى ثم غصبه  
رجل ففقر عنده بترافى الطريق ثم رده الى المولى فقتله رجلا خطأ فغرم قيمته للمولى وأخذها أصحاب الدين ثم  
وقع في البئر دابة فعطبت شارك صاحبها أصحاب الدين الذين أخذوا القيمة في تلك القيمة بالحصة ثم يرجع  
المولى بذلك على الغاصب في دفعه الى صاحب الدين الاول فان وقع في البئر انسان آخر فمات فعلى المولى  
قيمة المدبر ثم يرجع بها على الغاصب كذا في المبسوط \* ولو قتل المدبر الغاصب أو مملوكه أو من رده  
الغاصب فهو هدر كذا في محيط السرخسي \* ولو غصب المدبر أحدا مملوياً فقتل عنده خطأ ثم رده  
فقتل رجلا عمدا له وليان فعفا أحدهما فعليه ما قيمة تامة لصاحب الخطأ ثلاثة أرباعها وللذي لم يعف من  
ولي الدم ربعها ثم يرجع المولى الذي لم يغصب على الغاصب بثلاثة أرباع نصف قيمة المدبر وهو مقدار ما غرم  
هو لولي الخطأ ثم يرد على صاحب الخطأ من ذلك عن قيمة العبد ثم يرجع هو بذلك على الغاصب كذا في شرح  
المبسوط \* مدبر الذمي في ذلك كله كمدبر المسلم وجنانيته تكون على مولاه لأنه قضى عليه بالسعاية  
لإسلامه حتى كان حكمه حكم المكاتب وكذلك مدبر الحربي المستامن إلا أنه اذا بره في دار الاسلام ثم  
رجع في دار الحرب فسي عتق المدبر وهو في المسلمين ولا يغرم ما جنى بعد ما سبي كذا في محيط السرخسي \*  
واذا قتل أم الولد مولاه عمدا فان لم يكن لها منه ولد فعلى القصاص ولا سعاية عليها لاجل العتق وان كان  
لها ولد لمنه فلا قصاص عليها ثم تسمى في جميع قيمتها كذا في المحيط \* واذا قتل أم الولد مولاه عمدا وهي  
حبلية منه ولا ولد لها فلا قصاص عليها فان ولدته حيا وجبت القيمة عليها الجميع الورثة وان ولدته ميتا كان  
عليها القصاص فان ضرب انسان بطنها أو ألقته ميتا ففیه غرة ولها ميراثها من تلك الغرة وتقتل هي بالمولى ثم  
نصيبها من الغرة ميراث لبي مولاها ولا يحرمون الميراث لانهم قتلوها بجنى كذا في المبسوط \* واذا قتل  
أم الولد مولاه ورجلا عمدا ولا ولد لها من مولاها فعفا أحدواي المولى وأحدولي الاجنبي معا فعلى أم  
الولد نصف قيمته الوليين الباقيين ويجب في مالها دون المولى وان عفا متعاقبا سمعت في ثلاثة أرباع قيمتها  
اتفاقا ثم هذه الثلاثة الارباع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تقسم على سبيل العول والمضاربة وعندهما  
على سبيل المنازعة وتخريج هذه المسئلة على سبيل المنازعة أن ربع القيمة من النصف الواجب لأحدواي  
المولى فارغ عن حق أحدواي الاجنبي فيسلم له بلامنازعة وربع القيمة وهو الزائد على النصف الواجب  
فارغ عن حق أحدواي المولى فيسلم لأحدواي الاجنبي وربع القيمة استوت منازعتهم فيه فكان بينهما  
نصفان فيصيب كل واحد منهما ثلث اثمان القيمة وتخريجه على العول والمضاربة هو أن في نصف القيمة  
الواجبة للاول اجتمع فيه حقان حق المولى في جميعه وحق الآخر في نصفه فيضرب كل واحد بمقدار حقه  
فيصير بينهما ثلثا ثلثا لاهدولي المولى وثلثه لأحدولي الآخر وقد استحق هو مرة الربع وهو سدس  
ونصف سدس فاذا ضم هذا الى ذلك فصار له ثلثا القيمة ونصف سدس واذا قتل أم الولد مولاه ولها منه ولد  
فقتلت أجنبيا أيضا وله وليان فعفا أحدهما نسعى في قيمته ثلثاها الورثة المولى وثلثها للآخر عند أبي حنيفة

وان برهنه فللراهن لاثباته الضمان \* أذن للرهن في الانتفاع بالرهن ثم هلك الرهن فقال الراهن هلك بعد ترك الانتفاع وعود الرهن وقال  
الرهن هلك حال الانتفاع فالقول للرهن لاتفاقهما على زوال الرهن فلا يصدق الراهن في العود بالبحجة \* رهن عبد أساوي بالق فوكل

المرتحن بالبيع فقال المرتحن بعته بنصفها وقال الراهن لابل مات عندك يحلف الراهن بالله ما علم أنه باعه ولا يحلف بالله ما مات عنده فاذا حلف بسقط الدين الآن يبرهن (٧٠) على البيع \* اذن الراهن المرتحن في لبس ثوب مرهون يوما فجاء به المرتحن متخرقا وقال

رحمه الله تعالى وعندهما ثلاثة ارباعها الورثة المولى ولو أخذ ورثة المولى بقضاء قبل عفو الاخر لورثة الاجنبي أن يشاركوه ولا يتبعونه انما أدت جميع ما علم او كذلك بغير قضاء عندهما وعند أي حنيفة رحمه الله تعالى بالخيار وان أخذوا بعد عفو الاخر فالصحيح أنه يتخير أخذ بقضاء أو بغير قضاء عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وهم افرق بين الدفع بقضاء وبغير قضاء هكذا في محيط السرخسي \* واذا اجتمع مدبرو أم الولد وعبد ومكاتب فقتلوا رجلا فكل واحد منهم أنلف ربع النفس فيقال لمولى العبد ادفعه أو افده بربع الدية ويسعى المكاتب في الاقل من قيمته ومن ربع الدية وعلى مولى المدبرو أم الولد الاقل من قيمته ومن ربع الدية كذا في المبسوط \*

### الفصل الثالث في جنابة المكاتب والاقاربها

المكاتب اذا جنى جنابة موجبة للمال فوجها عليه دون سيده بخلاف بين علمائنا كذا في الذخيرة \* اذا جنى المكاتب جنابة خطأ فعليه أن يسعي في الاقل من أرشها ومن قيمته يوم جنى كذا في شرح المبسوط \* ولو قتل مكاتب قيمته عشرة آلاف أو أكثر رجلا يسعي في عشرة آلاف الا عشرة كذا في محيط السرخسي \* واذا اختلف المكاتب وولى الجنابة في قيمته وقت الجنابة فالقول قول المكاتب هكذا في الحاوى \* وكذلك لو فقت عين المكاتب فقال المكاتب جنيت بعد ما فقت عيني فالقول قوله كذا في شرح المبسوط \* الواجب بنفس جنابة المكاتب على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر هو الدفع وانما يتحول الواجب الى المال باحدهما ان ثلاثة اما قضاء القاضي بالمال واما الاصطلاح على المال واما وقوع اليأس عن الدفع بالعتق أو بالموت عن وفاء فاذا جنى وعجز ورد في الرق فان كان قبل قضاء القاضي بالمال وقبل اصطلاحهما على المال فانه يحتاج بالمولى بالدفع أو بالانداء وان كان بعد قضاء القاضي أو بعد الاصطلاح على المال يباع فيه ولا يدفع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر هكذا في المحيط \* واذا حكم الحاكم بالمال صار ديناً عليه وسقط من رقبته وقبل الحكم هو في رقبته كذا في الحاوى \* واذا جنى المكاتب جنابات ثم اعتقه سيده فعلى المكاتب الاقل من قيمته ومن أرش الجنابة ديناً في نعمته فان نضى عليه بذلك فقتل بعظمه جاز ما فعل ولم يشركه الاخرون في ذلك ولو لم يقض عليه بالجنابة حتى عجز فاعتقه المولى وهو يعلم بها كان مختاراً وان لم يكن عالماً فقد صار مستمراً كاللرقبة فعليه قيمته كذا في المبسوط \* ولو قتل رجلاً فلم يقض عليه حتى عجز وعلمه دين دفع بالجنابة ويبيعه في الدين فيباع فيه وان فداه باعه في الدين كذا في محيط السرخسي وان جنى المكاتب جنابة أخرى خطأ فان كان القاضي قضى عليه بالاقل من قيمته ومن الارش للاول قبل الجنابة على الثاني فان عليه للثاني مثل الاول كذا في الذخيرة \* وكذلك في كل جنابة يجزيها بعد القضاء عما قبلها كذا في المبسوط \* وان كان القاضي لم يقض عليه للاول حتى جنى جنابة أخرى فان عليه أن يسعي لهما بالاقل من قيمته ومن أرش الجنابتين وتكون تلك القيمة بينهما وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر كذا في الذخيرة \* وينظر في كل جنابة الى قيمة المكاتب يوم جنى ولا تتغير بزيادة القيمة بعد الجنابة ولو قتل المكاتب رجلاً خطأ وحفر بئراً في الطريق وأحدث في الطريق شيئاً فوقع في البئر انسان فقتل فقضى عليه القاضي بالقيمة للذي وقع في البئر ولو لم يلق القتل وسعى بينهما ثم عطب بما أحدث في الطريق انسان فانه يشاركهم في تلك القيمة وكذلك لو وقع في البئر انسان آخر فحفر بئراً أخرى في الطريق بعد ما قضى عليه بالقيمة ووقع فيها انسان فقتل يقضى عليه القاضي بقيمة أخرى ولو وقع في البئر الاول فرس فعطب كان عليه قيمته ديناً يسعي فيه بالغاما مبلغ ولا يشارك كونه كذا في المبسوط \*

تخرق في لبس ذلك اليوم وقال ما لبسته في ذلك اليوم ولا تخرق فيه فالقول للراهن وان أقر الراهن باللبس فيه ولو كان قال تخرق قبل اللبس أو بعده فالقول للمرتحن أنه أصابه في اللبس لاتفاقهما على خروجهم من الضمان وكان القول للمرتحن في قدر ما عادم من الضمان اليه بخلاف أول المسئلة لعدم الاتفاق علة على الخروج من الضمان لعدم اعتراف الراهن بالخروج \* الراهن لو عسدا برهن الراهن على ما باقه عند المرتحن وبرهن المرتحن على أنه رده الى الراهن وأبق عنده ابن سماعة عن محمد رحمهما الله تعالى قال أخذ براهن المرتحن لانه قدياً بابق عنده فباخذنه فبرهته \* وقع الاختلاف بين الراهن والمرتحن في ولد المروثة فقال المرتحن ولدت عندي فالقول للمرتحن لانه في يده ولم يقر بأخذنه من غيره ولو قال المرتحن ارتنت الام والولد جميعا وقال الراهن بل الام وحدها فالقول للراهن لانه منكر وان ادعى المرتحن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليه وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وان سجد المرتحن الرهن لا يسمع بينة الراهن على الرهن لانه ليس بلازم من قبل المرتحن وسواء شهد الشهود على معاينة القبض أو على اقرار الراهن به عند الامام واذا ابرأ وهو قولهما \* برهن أنه رهن منه عبد ايساوى ألفين بalf وأنكر المرتحن ولا يعلم حال العبد سقط الدين ويرد الباقي من القيمة الى

واذا

الراهن لانه صار غاصبا لا انكار ولو اقر بالرهن والموت المرتحم من لا يضمن الزيادة لانه أمين فيها \* ويدخل البناء والشجر في رهن الارض والدراوان لم يذكرا كافي البيع ويدخل الزرع في رهن الارض والثمر في رهن (٧١) الشجر بلا ذكر بخلاف البيع لتوقف صحة الرهن على دخولهما

السادس في قبضه

والرهن لو مثل الجارية لا يملك المرتحم المطالبة بالدين مالم يحضرها فاذا حضر لا يدفع الى الراهن بل لا قبض الدين وان قال الراهن في يدي في هذا المصنف اعطى الدين واذ به معي وخذ الراهن لا يؤمر الراهن بدفع الدين بل الحكم ما ذكرنا وان اقبه في بلد آخر يؤمر باده الدين لان مؤنة الرد على الراهن فاذا زعم الراهن هلاكه يحلف المرتحم ما توى الرهن ويؤمر بالاداء \* رهن عبد بن بالف وقضى النصف ليس له قبض أحدهما أما اذا قال رهنتك هذين كل واحد بخمسائة قال في الزيادات له ذلك وفي كتاب الرهن لاحق يؤدى الكل وكذا لو كان الدينان من جنس وقيل ما ذكر في كتاب الرهن قولهما وفي الزيادات قول محمد وقيل في المسئلة روايتان وهو الاصح ولو رهن كل عبد بمال على حدة له ان يأخذ أحدهما اذا قضى دينه

نوع في حق المرتحم فيه

مات الراهن عن ديون فالمرتحم أحق به كافي حال الحياة والرهن الفاسد

واذا قتل المكاتب قتيلا خطأ أو قيمته ألف درهم فلم يقض على شيء حتى قتل قتيلا آخر خطأ أو قيمته يومئذ ألفان ثم رفع إلى القاضي فانه يقضى على المكاتب أن يسعى في ألفي درهم الألف الزائد من الألفين لولي القتل الثاني والألف الموجود وقت الجناية الأولى يكون بين ولي القتل الأول والثاني على قدر حقه ما وحق ولي القتل الثاني في تسعة آلاف لانه وصل اليه الألف وحق الأول في عشرة آلاف فيقسم الألف القائم بينهما على تسعة عشر سهما عشرة لأسهم الأول وتسعة لأسهم الثاني فما خرج من السعاية يكون نصفه للثاني خاصة والنصف الآخر بين الأول والثاني على قدر حقه ما على تسعة عشر سهما كذا في المحيط \* قتل المكاتب وقيمته ألفان رجلا خطأ فأعور ثم قتل آخر خطأ أو قيمته ألف يقضى عليه بالفين ألف الأول بقي الألف القائم فيكون بينهما على قدر حقه ما وحق الأول في تسعة آلاف وحق الثاني في عشرة آلاف فكان الألف القائم مقسوما بينهما على تسعة عشر سهما تسعة للأول وعشرة للثاني كذا في محيط السرخسي \* مكاتب قتل رجلا خطأ ثم قتل رجلا آخر خطأ أو قضى عليه بأحدى الجنيتين ثم قتل آخر خطأ فانه يكون للمقضى له نصف القيمة التي قضى له بها ثم يقضى للثالث بنصف قيمة العبد خاصة ويقضى أيضا بنصف القيمة للذي لم يقض له بشيء بينهما وبين الثالث أثلاثا ثلثاه للأوسط وثلثه للثالث كذا في المبسوط \* واذا قتل المكاتب قتيلا خطأ أو قضى عليه بنصف القيمة لأحدهما والأخر غائب ثم قتل آخر ثم عجز ورد في الرق فانه يخير المولى بين الدفع والفداء فان اختار الدفع ذكر أنه يدفع النصف إلى ولي القتل الثالث ثم يباع هذا النصف بنصف القيمة التي قضى لولي القتل الأول والنصف الآخر يتقسم بين ولي القتل الثالث والأوسط على قدر حقه ما وحق الثاني في عشرة آلاف وحق الثالث في خمسة آلاف فيكون النصف المشغول بينهما أثلاثا ثلثا للنصف الثاني وثلثه للأخر للثالث وان اختار الفداء فدى للثاني بعشرة آلاف وللثالث كذلك وطهر العبد عن حق الثاني والثالث وبقي للأول نصف قيمة العبد ديناه على العبد فيقال للمولى اما أن تقضى دينه أو يباع العبد عليك فاذا لم يقض المولى دين العبد حتى وجب البيع قالوا يباع جميع العبد بينه والنصف بخلاف ما لو قضى الثاني بنصف القيمة وفدى للأخرين فانه اذا لم يقض دين العبد حتى وجب بيعه بالدين فانه يباع نصف العبد ولا يباع الكل كذا في المحيط \* واذا قتل المكاتب رجلا خطأ وله وارثان فقضى عليه القاضي لأحدهما بنصف القيمة ولم يقض للأخر بشيء ثم قتل آخر فخاف الآخر فخاضم إلى القاضي وهو مكاتب بعد فانه يقضى له بثلاثة أرباع القيمة فان عجز المصنف كتب وجاء الاوسط فانه يدفع اليه ربع العبد أو يفديه مولاه بنصف الدية كذا في المبسوط \* ولو جنى المكاتب ثم مات ولم يدع شيئا هدرت قضى عليه أو لم يقض كذا في محيط السرخسي \* واذا جنى المكاتب جناية ثم مات فان مات عاجزا تبطل القضاة عليه بالجناية وترك مائة درهم وكاتبته أكثر من ذلك فان الجناية تبطل وتكون المائة التي تركها للمولى وان مات بعد ما قضى عليه بالجناية فترك تقضى من ذلك الجناية وان مات عن وفاء قبل قضاء القاضي عليه بالجناية أو بعده فانه لا تبطل الجناية فتقضى منه الجناية وألا ثم الكتابة ثم ان فضل شيء يكون لورثة المكاتب هذا اذا لم يكن على المكاتب دين سوى الجناية فاما اذا كان على المكاتب دين سوى الجناية وقد ترك ما بقي بالديون والجناية وبطل الكتابة فان مات بعد قضاء القاضي عليه بالجناية فان ولي الجناية يكون أسوة سائر الغرماء ولا يقدم الديون على الجناية فيبدأ بالديون ثم بالكتابة ثم ان فضل شيء يكون لوارث المكاتب وان لم يكن قضى القاضي عليه بالجناية حتى مات فانه يقدم الديون على الجناية وهذا الذي ذكرنا كاه اذا كان مات ترك المكاتب فيه وفاء بالديون والجناية والكتابة جميعا فاما اذا كان لا يبق بالكتابة وانما بقي بالديون والجناية لا يغير هل تبطل الجناية اذا كان القاضي قضى بها قبل موته فالجناية لا تبطل ويقضى من كسبه الديون والجناية جميعا وان لم يكن قضى

كالصحيح حال الحياة والمات حتى اذا تناقضا وتناقضا الفاسد فلم يرتحم حبس الرهن الفاسد حتى يؤدي اليه الراهن ما قبض وبعد موت الراهن المرتحم بالرهون الفاسد أولى من سائر الغرماء هذا اذا لحق الدين الرهن الفاسد أما اذا سبق الدين ثم رهن فاسدا بذلك الدين ثم تناقضا بعد

فقبضه ليس للرهن حبسه لاستيفاء الدين السابق وليس المرتن أولى من سائر الغرماء بقدموت الراهن لعدم المقابلة كحكمة سادا السبب بخلاف الرهن السابق والدين (٧٢) الا لاحق لان الراهن قبضه بمقابلة الرهن وهنا القبض سابق فيثبت المقابلة الحقيقية ثمه وبخلاف

الرهن الصحيح تقدم الدين أو تأخر لصحة السبب وبه المقابلة الحكيمة المرتن اذا رد الرهن كان مساويا لسائر الغرماء

نوع في تصرفه ما فيه أعقق الراهن المسمى الرهن فالمرتن يستسعى العبد فينظر الى قيمته يوم العتق أو الرهن فيسمى في الاقل من هؤلاء ثم يرجع العبد به على الراهن اذا أيسر ويرجع المرتن بما بقي من دينه على الراهن ان فضل والتدبير كالعق الا أنه يسمى في كل الدين لانه على ملك المولى لم يخرج بالتدبير عن ملكه ولا يرجع على مولا بما سعى بخلاف المعتق \* أجز المرتن الرهن من أجنبي بلا اجازة الراهن فالغلة للمرتن ويتصدق بها عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى كالعاصب يتصدق بالغلة أو يردّها على المالك وان أجز بأمر الراهن بطل الرهن والاجر للراهن وقد حرر وكذا لو رهن من غيره باذن الراهن بطل الرهن الاول ولا يعود الا برهن جديد وان أنلف المرتن الغلة في هذه الصورة ضمنها ولا يضمن ان هلك لانه وكيل المالك وان استعمل الرهن بلا اذن الراهن وهلك حال الاستعمال ضمن كل قيمته

وصار رهنا مكانه كاذن أنلفه أجنبي وضمن القيمة ولا يسقط شيء من الدين ولو تلف بعد الاستعمال يسقط

القاضي بالجناية فان الجناية تبطل ويقضى الدين من كسبه هكذا في المحيط \* ولومات المكاتب وتركة ولد اقل ولد في مكاتبته من أمته وعليه دين وجناية قد قضى بها أو لم يقض بها سمي الولد في الدين والجناية والمكاتبته ثم لا يجبر على أن يبدأ بذلك من شيء فان عجز الولد ورد في الرق بعد ما قضى عليه بالجناية بيع وكان ثمنه بين الغرماء وأصحاب الجناية بالحصص وان عجز قبل القضاء بالجناية بطلت الجناية ثم يباع في الدين فان كانت أم الولد حية حين مات المكاتب ولادين على المكاتب وقد قضى عليه بالجناية أو لم يقض فان على الام والولد السعاية في الاقل من قيمة المكاتب ومن أرش الجناية مع بدل الكتابة فان قضى عليه ما بها أو لم يقض حتى قتل أحدهما قتيلا خطأ قضى عليه بقيمة لولي القتل سوى ما عليه لولي جناية المكاتب فان عجز بعد ذلك بيع كل واحد منهما في جنايته خاصة فان فضل من ثمنه شيء فالفضل لولي جنايته المكاتب كذا في المبسوط \* مكاتبه جنت ثم ولدت فجهزت ولم يقض دفعها ولو قضى عليها ثم ولدت بيعت فان وفي ثمنها بالجناية والا يبيع ولدها كذا في محيط السرخسي \* ولومات المكاتبه وتركة مائة درهم وابتا ولده في مكاتبته أو عليها دين وقد قتل قتيلا خطأ قضى بها أو لم يقض فانه يقضى على الابن أن يسمى في المكاتبه والجناية ثم تلك المائة بين أهل الجناية والدين بالحصص وان استدان الابن ديناً وجنى جنايته ففقد قضى عليه بذلك مع ما قضى عليه من دين أمه وجنايته فاعليه أن يسمى في ذلك كله فان عجز بيع في دينه وجنايته خاصة فان فضل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجنايتها بالحصص وان كان عجز قبل أن يقضى عليه بجنايته دفعه مولاها أو فداءه واذا دفعه تبعه دينه خاصة فيباع فيه دون دين أمه وجنايتها فان فضل من ثمنه شيء لم يكن لصاحب دين الام وجنايتها عليه سبيل ولو فداء المولى فقد سطرها بالقدام من الجناية فيباع في دينه فان فضل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجنايتها كذا في المبسوط \* مكاتب قتل ثلاثة خطأ أو هب أحدهم حصته ثم عجز سلم ثلث العبد للمولى ويدفع الثلثين أو يفدى كذا في محيط السرخسي \* واذا قتل المكاتب رجلاً عداؤه وليان فعندهما سمي للآخر في نصف القيمة كذا في المبسوط \* عبد دين رجلين كاتب أحدهما انصيبه بغير اذن شريكه ثم جنى يسمى في نصفه وغرم الشريك الاقل من نصفه ونصف الارش ان لم يؤد الكتابة كذا في محيط السرخسي \* واذا كان العبد دين اثنين فكاتب أحدهما انصيبه بغير أمر صاحبه ثم جنى جنايته ثم أدى فعق فانه يقضى على المكاتب بالاقل من نصف قيمته ونصف أرش الجناية وبأخذ الذي لم يكاتب من شريكه نصف ما أخذ من المكاتب ويرجع به الشريك على المكاتب والذي لم يكاتب بالخيار ان شاء أعقق وان شاء استسعى العبد وان شاء ضمن شريكه فأى هذه الخصال فعل وقبض فهو ضامن لاقل من نصف قيمة المكاتب ومن نصف أرش الجناية وكذلك لو كاتبه باذن شريكه الا أنه لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو خصص المكاتب في الجناية قبل أن يعق ففقد قضى عليه بنصف أرشها ثم عجز عن المكاتبه فانه يباع بنصفه فيأقضى به عليه وهو نصيبه الذي كاتبه ويقال للآخر ادفع نصيبك بنصف الجناية أو افسده بنصف أرشها كذا في الحاوي \* واذا كاتب أحدهما انصيبه بغير أمر المكاتب عبداً جنى جنايته ثم أدى المكاتبه فعق فانه يخير المكاتب والذي لم يكاتب فان شاء أدفعه وان شاء فدياه بالدية فان كان هذا العبد الخاني ابن المكاتب ولده عذبه من أمته له كان على الخاني أن يسعي في الاقل من نصف قيمته ومن نصف أرش الجناية وليس على الذي لم يكاتب شيء حتى يعق أو يستسعى ثم يضمن الاقل من نصف قيمته ومن نصف أرش الجناية ولو كان هذا الابن جنى على أبيه ثم أدى الابن عتق فعلى الابن نصف قيمة نفسه فيسمى فيها للذي لم يكاتب ولا ضمان على المكاتب في ذلك بخلاف الام فالعكاز كاتب ضامن لنصف قيمته الذي لم يكاتب كذا في المبسوط \* ولو كاتب أمته شريكه فولدت فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على الام أو أمه عليه لازم كل واحد منهما ثلاثة أرباع قيمة المقتول عند أبي

حنيفة

الدين لما مر بخلاف التلف حال الاستعمال باذن الراهن لما مر وكذلك لو أعاره الراهن أو المرتن من أجنبي باذن الآخر وهلك في يد

الاجنبى لا يسقط شئ من الدين والمرتحن اعادته لما مر ان بالا عانة ينعقد ضمان الرهن ولا يرتفع عقد الرهن ويبدأ الجارة والرهن  
يظل عقد الرهن لا يبدأ الوديعة ولو ولدت المرهونة في يد المستعير رهنها كان أو مرتهنا أو (٧٣) أجنبيا فالولد رهن \* رهن

نوباساوى عشرين بعشرة  
وأذن للمرتحن في لبسه فليس  
ونقص ستدرهم من لبس  
المرتحن بالأذن ثم لبسه ثانيا  
بلاذن فنقص أربعة  
ثم ضاع الثوب وقيمة عشرة  
يرجع المرتحن على الرهن  
يدرههم لانه رهن بعشرة  
وقيمة عشرين صار كل  
درهمين رهن بدرهم فذهب  
الستة وجب له على الرهن  
ثلاثة لانه ذهب باستعمال  
الرهن حكما لانه استعمله حكما  
بأمره المرتحن بالاستعمال فاذا  
ذهب أربعة بعده باستعمال  
المرتحن بلاذنه وجب  
ضمانه على المرتحن قلما  
هالك وقيمة عشرة صار  
مستوفيا خمسة بالهلاك  
وجوب للرهن على المرتحن  
أربعة وللمرتحن على الرهن  
ثلاثة فصارت الثلاثة  
بالثلاثة بقي على المرتحن  
درهم احتسب بمحقه وبقي له  
الى تمام حقه درهم لحصول  
التسعة خمسة بالهلاك  
وثلاثة بالمقاصة ودرهم  
بالاحتساب فأخذ درهم  
لا غير \* ألقى الخاتم المرهون  
المرتحن في كيسه المتخرق  
وضاع بالسقوط يضمن كل  
الفاضل من الدين أيضا \*  
قال المرتحن أعطه للدلال  
لبيع وخذ حقه فدفعه الى  
الدلال وهلك في يده لا يضمن

حينئذ رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسى \* وإذا كانت أمة بين رجلين كاتب أحدهما حصته منها ثم  
ولدت ولدا ثم ازدادت خيرا أو نقصت بغير ثم ازدادت فعتقت فاختار الشريك تضمين المكاتب ضمنه نصف  
قيمتها يوم عتقت وللذى لم يكتب أن يستدعي الابن في نصف قيمته ولو كاتب أحدهما نصيبه منها ثم ولدت ولدا  
فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على أمه أو جنت عليه جناية لا تبلغ النفس ثم أذا فعتقا والمولى  
موسر ان فللذى كاتب الولد أن يضمن الذى كاتب الام نصف قيمتها وان شاء استسعاها وان شاء اعتقها  
ولا ضمان للذى كاتب الام على شريكه في الولد كذا في المبسوط \* عبد بين رجلين ففأ العبد عينا أحدهما ثم  
كاتب المفقوعة عينه نصيبه منه ثم جرحه جرحا آخر فأتى من المكاتب فى الاقل من نصف القيمة وربع  
الدية وعلى المولى الذى لم يكتب نصف قيمة العبد لورثة المقتول الآن العبدان كان قد أتى وعتق لم يجب  
على الساكت نصف القيمة ما لم يصل اليه نصيبه بضمن أو سعاية كذا في محيط السرخسى \* وإذا كان العبد  
بين رجلين جنى عليه أحدهما ففقه عينه أو قطع يده ثم ان الآخر باع نصف نصيبه من شريكه وهو يعلم بالجناية  
ثم جنى عليه العبد جناية ثم ان الذى باع ربه اشترى ذلك الربع ثم كاتبه المجنى عليه على نصيبه منه ثم جنى  
عليه جناية أخرى ثم أتى فعتق ثم مات المولى من الجنائيات فعلى المكاتب الاقل من نصف قيمته ومن ربع  
الدية وعلى الذى لم يكتب سدس وربع سدس دية صاحبه والاقل من نصف قيمة العبد ومن سدس وربع  
سدس الدية كذا في المبسوط \* عبد لم يدور جنى على ذر فكتبه ذر على المكاتب الجناية جنى عليه أخرى ثم  
كاتبه زيد جنى عليه جناية أخرى فأتى من ذلك كله فنقول العبد نصفان وكل نصف أنلف نصف النفس  
بثلاث جنائيات حقة وجنائيتين حكما أما نصيب المجنى عليه فقد أنلف نصف النفس بجناية قبل كتابة  
وهي هدر وجنائيتين بعدهما وموجبهما واحد وهو الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية على المكاتب  
وأما نصيب غير المجنى عليه فقد أنلف نصف النفس أيضا بجنائيتين قبل الكتابة وحكمهما الوجوب على المولى  
فلزمه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وجنائة بعد الكتابة وهو مثله في رتبة المكاتب وان جنى على  
أجنبى فكتبه أحدهما وهو يعلم بالجناية ثم جنى عليه فكتبه الثانى وهو يعلم جنى عليه فأتى فعتق فنصف  
الاول أنلف نصفه بثلاث جنائيات ولها حكم جنائيتين فصار مختارا فى الاولى ربع الدية وموجب البقية  
على المكاتب وهو الاقل من ربع الدية ونصف قيمته والنصف الآخر جنى جنائيتين قبل الكتابة وحكمهما  
واحد وهو الوجوب على المولى فلزمه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى المكاتب بالثلاثة الاقل من  
نصف قيمته ومن ربع الدية وان لم يعلم بضمانه الاقل من قيمته ونصف الدية وعلى المكاتب أيضا الاقل من  
قيمتهم ومن نصف الدية كذا فى الكافى \* رجل كاتب نصف أمته ثم ولدت ولدا جنى الولد جناية فانه يسمى في  
نصف جنايته ويكون نصفه على المولى لان الدفع متعذر بسبب الكتابة السابقة فعليه نصف قيمته فان  
أعتق السيد الام بعد ما جنى الولد عتق نصف الولد وسمى في نصف قيمته للولى ونصف الجناية على الولد  
وكذلك حكم الجناية اذا أعتق المولى الولد الا ان ههنا لا سعاية على الولد ولولم يعتق واحد منهما ولم يجنبا  
على الاجنبى ولكن جنى أحدهما على الآخر لم يضمن كل واحد منهما من جنايته الاقل من قيمته ومن نصف  
الجناية باعتبار الكتابة فى النصف ثم نصف ذلك على المولى باعتبار أن النصف مملوك له هو مستمك للملك لذلك  
بالكتابة السابقة ونصفه على الجاني للولى باعتبار أن الجنى عليه نصفه مملوك للولى غير مكاتب فيه يصير بعضه  
بالبعض قصاصا ولو جنت الام ثم مات قبل أن يقضى عليها ولم تدع شيئا فاولدها بمنزلة ما يسمى في نصف  
الجناية والمكاتب وعلى السيد نصف الجناية ويستوى ان كان قضى عليها بالجناية أو لم يقض فان جنى  
الولد بعد ذلك جناية ثم عجز وقد كان قضى عليه بجناية أمه فان الذى قضى به عليه من جناية أمته دين في  
نصفه غير أن للولى أن يدفعه بجنايته فيكون للولى أن يدفعه بجنايته وان شاء فداه فان فداه يبيع نصفه في

(١٠ - فتاوى سادس) المرتحن ولو باع المرتحن ما يخاف عليه الفساد من المتولد من الرهن كاللبن والثروة وكذا نفس الرهن  
اذا كان مما يخاف عليه الفساد باع باذن القاضى ويكون منه رهننا وان باعه بلاذن القاضى ضمن وليس للمالك بيع الرهن اذا كان



الراهن مفلسا عند الامام لانه لا يرى الحجر على الحجر المدبون وفي المنية للمرتحن بيع الرهن باجازه الحاكم وأخذ دينه اذا كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته وفي (٧٤) العتاني استأجر المرتحن الارض المرهونة بطل بخلاف الاعارة وان استأجره فاسد او وصل اليها

الدين الذي على أمه وان دفعه لم يبعه في هذا الدين كذا في شرح المبسوط \* واذا أقر المكاتب بجنابة عدا أو خطأ الرهن ولو قضى عليه بجنابة خطأ ثم عجز هدرمه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على أن المكاتب لو أقر بجنابة موجبة للمال لا يؤاخذ به بعد العجز عنده صارت ديناً عليه أولاً وعندهما يؤاخذ بها ويبيع فيها اذا صارت ديناً عليه بالقضاء ولو أعتق ضمن قضى بها أولاً كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يعجز ولكنه أدى فعتق صار ديناً عليه كذا في الحاوي \* لو قتل المكاتب رجلاً عدا ثم صالح عن نفسه على مال فهو جائز ويلزمه المال بالمعجز فان عجز قبل أداء المال بطل عنه المال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف وعمره رحمه الله تعالى لازم يبيع فيه كذا في المبسوط \* ولو أقرت مكاتبه على ولدها لم يلزمها عتق أو عجز فان مات وترك وفاء قضى في ماله بالاقفل ولو أقر الولد على أمه بجنابة لم يثبت فان ماتت الام لم يزمه الاقل من الدين والسكينة فان عجز بعد ذلك لم يلزمه وان كان قد أدى ثم عجز لا يسترد من المقر له ولو أقرت الام على ابنتها بجنابة ثم قتل الابن خطأ وأخذت قيمته قضى بما أقرت في القيمة وكذلك لو أقرت على ابنتها بدين وفي يده مال ولا دين عليه جاز اقرارها بالدين في كسبه كذا في محيط السرخسي \* واذا قتل ابن المكاتب رجلاً خطأ ثم ان المكاتب قتل ابنه وهو عبد وقتل آخر خطأ فعليه القيمة بضرب فيما أولياء القاتل الا آخر بالدية وأولياء قاتل الابن بقيمة الابن كذا في المبسوط \* جنابة المكاتب على المولى وجنابة المولى عليه خطأ بمنزلة جنابة الاجنبي فأما القتل العمد فلا قصاص على المولى اذا قتله وتلزمه القيمة وان قتل المكاتب مولاه عدا اقتص منه وجنابة المولى على رقيق المكاتب أو ماله وجنابة المكاتب على رقيق المولى أو ماله يلزم كل واحد منهم مائة مائة المولى الاجنبي كذا في الحاوي \* وكل من يتكاتب على المكاتب فهو في حكم الجنابة بمنزلة المكاتب فيما يلزمه من السعاية وكذلك أم ولده التي ولدت منه كذا في المبسوط \* وجنابة عبد المكاتب مثل جنابة عبد الحر الا أنه اذا أدى والفداء ازيد من قيمته فاحشاً ودفع وقيمة العبد أكثر من الارش فاحشاً صحت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصح كذا في محيط السرخسي \* وان مات المكاتب وعليه دين وترك عبد اتجر عليه دين آخر يبيع العبد في دينه خاصة فان بقي من ثمنه شيء كان في دين المكاتب وان لم يكن على العبد دين ولكنه كان جني جنابة وليس للمكاتب مال غيره فيخبر المولى فان شاء دفعه فهو وجب الغرماء بالجنابة ولا حق للغرماء فيه فاذا دفع الى ولي الجنابة برضاهم لم يبق لهم عليه سبيل وان شاء افدوه بالدية ثم يبيع في دين الغرماء فان كان عليه دين أيضاً فانه يخبر مولاه فان شاء دفعه وأتبعه دينه فبيع فيه ولا شيء للغرماء المكاتب وان شاء ففدها ثم يبيع في دينه خاصة فان فضل شيء كان لغرماء المكاتب كذا في المبسوط \* عبد شح حرام وضحة ثم دبره مولاه فتبجعه العبد وضحة أخرى ثم كاتبه مولاه ثم شجبه أخرى ثم أدى فعتق ثم شجبه أخرى وشجبه أجنبي ومات المولى عالم بالجنابات فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية والنصف الا آخر أنلفه العبد بربع جنابات أحكامها مختلفة والمعتبر أحكام الجنابات في حكم الاول في الدفع أو الفداء وحكم الثانية وجوب القيمة على المولى وحكم الثالثة وجوب القيمة على المكاتب وحكم الرابعة الوجوب على العاقلة فصار هذا النصف أربعة أسهم فصار الكل ثمانية أسهم أربعة أنلفها الاجنبي وأربعة أنلفها العبد والسهم الاول صار المولى مختاراً بالتدبير وهو عالم بها فيلزمه ثمن الدية والسهم الثاني واحد والدفع ممنوع بفعل سابق على الجنابة فلم يثبت به الاختيار فوجب ثمن القيمة على المولى الا أن يكون ثمن الدية أقل منه والثالثة حصلت من المكاتب فوجب الاقل من ثمن الدية والقيمة على المكاتب والرابعة جنابة الحر فوجب الدية على عاقلة وان لم يدبر والمسئلة بحالها فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية وأما النصف الا آخر فقد تلف بثلاث جنابات فصار هذا النصف ثلاثة أسهم فصار الكل ستة تلف ثلاثة بجنابة الاجنبي وتلف ثلاثة بجنابة العبد فيلزم على المولى سدس الدية بالاولى وعلى المكاتب الاقل من سدس قيمته ومن سدس

ومضى زمان مقدار ما يجب شيء من الاجر بطل وان لم يصل حتى فسح الاجارة بقي الرهن وان أخذ المرتحن الارض من اربعة بطل الرهن ان البذر من المرتحن وان من الراهن لا يطل وكذا من أجرداره من غيره ثم رهنها منه صح الرهن وبطلت الاجارة واذا باعها بادن المرتحن صح ويكون الثمن رهنها مكانه قبض الثمن المشتري أولاً للقيامه مقام العين والثمن وان كان ديناً لا يصح رهنه ابتداء ولكنه يصح رهنه بقاء كالعبد المرتحن اذا قتل يكون قيمته رهنها بقاء حتى لو تلف الثمن على المشتري يكون من المرتحن ويسقط دينه كما لو كان في يده \* ولو جاز المرتحن العنب أو قطع الثمر بغير إذن الحاكم لا يضمن بخلاف البيع لان القطع لحفظ الملك في العين والبيع لحفظ المالية وهذا اذا جازا معتمداً ولم يحدث نقصاناً فان أحدث نقصاناً ضمن ويسقط كل الدين ولو شاء أو بقره يخاف عليها الهلاك فذبحها المرتحن يضمن قياساً واستحساناً فالخاسر أن كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع لا يملك المرتحن ولو فعله ضمن وان فيه حفظ المال عن الفساد اذا كان بائناً الحاكم وكل تصرف لا يزيل العين للمرتحن ان يفعل وان بغير أمر القاضي اذا كان فيه حفظ وتخصيص الدية

كتاب المضاربة فيه ثلاثة فصول الاول في المقدمة المضارب شريك رب المال ورأس ماله الضرب في الارض والتصرف

لا يطل بالشروط الفاسدة ولو شرط من الربح عشرة دراهم فبطل لانه شرط بل لقطع الشركة ولا يجبر المضارب على العمل ولا رب المال على التسليم \* شرط أن يتجرى الكوفة فخرج الى البصرة ضمن بالشراء \* معه ألفان قال لربه دفعت (٧٥) ألفا ورجعت الفأوق قال رب المال

كلاهما رأس المال فأقول

قول المضارب ولو قال دفعت

ألفا للمضاربة ورجعت ألفا

فقال رب المال لا بل بضاعة

فأقول لرب المال وفي

المضاربة الفاسدة اذا عمل

وربح فالربح لرب المال

وعليه وضيعته وللعامل أجر

مثل عمله ربح أو لا لكن

أجر المثل بالغاب عند محمد

وعند الثاني لا يجاوز به

المسمى \* ولتلف المال

في يده له أجر مثل عمله ولا

ضمن عليه وعند محمد

رحمه الله تعالى يضمن قيل

المذكور في الكتاب قول

الامام رحمه الله تعالى بناء

على مسئلة أجبر المشتري

وفي الشافي قال لا يضمن

والمضاربة الصحيحة

والفاسدة سواء ولم يذكر

الخلاف وبه يفتي \* دفع اليه

ألفا وقال خذ مضاربة

بألف أو نصف جاز

وما شرط فهو للمضارب

والباقى لرب المال

والثاني فيما عدا المضارب

وما لا يملك

مضارب مع ألف

اشترى بها ثيابا فنقصها

وجعلها بمائة من عند

نفسه وكان قاله

رب المال اعمل برأيتك

أولم يقل فهو منقطع

لانه لو جاز على رب المال

صار رب المال مستدينا

الدية وعلى العاقلة سدس الدية كذا في الكافي والله أعلم

### باب الرابع عشر في الجناية على المالك

واذا قتل رجل عبدا خطأ فعليه قيمته فان كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر قضى عليه بعشرة آلاف الا عشرة دراهم ويكون ذلك على العاقلة في ثلاث سنين وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي الامة اذا زادت قيمته على الدية خمسة آلاف درهم الا خمسة دراهم وفي الهداية خمسة آلاف درهم الا عشرة دراهم وهو ظاهر الرواية هكذا في السراج الوهاج \* ولو غضب عبدا قيمته عذرون ألفا فهلك في يده تجب قيمته بالغة ما بلغت بالاجماع كذا في الهداية \* ولو قتل العبد المأذون خطأ لم يغرم الا قيمة واحدة للمالك ثم يدفعها المولى الى الغرماء كذا في الكافي \* وفي نوادر ابن سماعة رجل حمل على عبد رجل محتوم ما ورجل آخر حمل عليه محتومين وكل ذلك كان بغير إذن المولى فبات من ذلك كله فعلى صاحب المحتوم ثلث قيمته وعلى صاحب المحتومين ثلثا قيمته وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولا تعقل العاقلة فمما جنى على المالك خطأ قياما دون النفس وان كان الجاني حرا فاذا بالغ النفس عقلته العاقلة في ثلاث سنين كذا في المحيط \* وأما الجناية على أطراف العبد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل شيء من الحرفية الدية تجب في العبد القيمة وكل شيء من الحرفية نصف الدية ففيه من العبد نصف القيمة الا اذا كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر نقص عشرة وخمسة وعندهما يقوم صحيحا ويقوم منقوصا بالجناية فيجب فضل ما بين القيمتين وهو رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا فات بفواته منفعة مقصودة وذلك كالعين واليد فأما ما يقصد به الزينة فحوالاذن والمأجدين وما أشبه ذلك فكذلك الجواب في قوله الاول وفي قوله الآخر لا يقدر ذلك ويلزمه النقصان كذا في المحيط \* وفي يد العبد نصف قيمته لا راد على خمسة آلاف الا خمسة كذا في الهداية \* وهذا خلاف ظاهر الرواية وفي المبسوط يجب نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح من الجواب كذا في الكفاية \* وهكذا في النهاية والكافي \* وكل جناية ليس لها أرض مقدرة في حق الحرف في العبد نقصان القيمة كذا في السراجية \* قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن أشقار عيني المملوك اذا شقها انسان فاخبرني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في أشقار عيني المملوك وفي حاجبيه وفي أذنيه ما نقصه وهو قولى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ولا أحفظ في اللحية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن أحفظ عنه في شعر الرأس أن مولاه ان شاء دفعه وأخذ قيمته وان شاء لم يدفعه وأخذ من الجاني ما نقصه وفي الاصل أن في شعر العبد وحليته حكومة عدل وكأنه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر كما ذكره القدوري وعن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أذن العبد وأنفه وحليته اذا لم تثبت نقصان القيمة كما قال محمد رحمه الله تعالى على ما ذكره القدوري وفي المختلفات عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في هذه الصورة نقصان القيمة وهكذا ذكر قول محمد مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المجرى وعليه الفتوى كذا في الذخيرة \* ولو حلق جعدا انسان ونبت مكانه أبيض يلزمه النقصان وليس طريق معرفة النقصان في هذه الصورة أن ينظر الى قيمة العبد وبه جعد الى قيمته ولا جعده وبه وانما طريقه أن ينظر الى قيمته وأصول شعره نابتة سودا الى قيمته وأصول شعره نابتة بيضا كذا في الظهيرية \* ومن فقهاء عيني عبد فان شاء المولى دفع عبده وأخذ قيمته وان شاء أمسكه ولا شيء له من النقصان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالان شاء أمسك العبد وأخذ ما نقصه وان شاء دفع العبد وأخذ قيمته كذا في الهداية \* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقاعين عبد فبات العبد من غير الفقه فلا شيء على الثاني وان لم يمت ولكنه قتل انسان لزم الفاقى النقصان وقال محمد رحمه الله تعالى ضمن النقصان في الوجهين كذا في محيط السرخسي \* اذا فارق رجل عيني عبدا ثم قطع آخر يده فعلى الفاقى ما نقصه وعلى

عليه ولم يأمر رب المال بذلك وقوله اعمل برأيتك لا أثر له في الاستدانة لانه ليست من أعمال المضاربة وجلته ثلاثة اقسام قسم من المضاربة ونوعها هو يملك بطلق المضاربة قاله اعمل برأيتك أولا كالايداع والاعارة والاستقبار والاجارة والارتهان والرهن وقسم ملحق بالمضاربة

وان لم يكن منها فعملك اذا قيل له ١٤ - ليرأيك كلافه مضاربة وانطاط بماله أو بع - لغيره . والثالث ما ليس . نهاولا لمحقابها ولا يملكه وان  
قبل له اعمل برأيك كالاستدانة (٧٦) على المضاربة والاقرض والعق والكتابة والتدبير والهبة وأجر النساج والجماعة من عنده

القاطع نصف قيمته مفقودا العينين وروى أبو يوسف رحمه الله تعالى أن هذا استحسان على قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى أهل سمرقند رجلان قطع يدي عبد معا أحدهما اليمنى والاخر  
اليسرى فباع الى كل واحد منهما نصف قيمة العبد وهو على شرف القاطع وهذه المسئلة تحجة في مسئلة أخرى أن  
من ربح الى عبد مائة مثله آخر قبل أن يصبه درهم فعلى القاتل قيمة العبد مائة مائة توقع به الرمية كذا في  
المحيط \* عبده مقطوع اليد قطع انسان رجله من هذا الجانب يضمن نقصان قيمة العبد المقطوع عيه وان  
قطع من الجانب الاخر يضمن نصف قيمة العبد المقطوع عيه . وعلى هذا البائع لو قطع يد العبد يسط نصف  
الثمن وان كان العبد مقطوع اليد فقطع الثانية يعتبر النقصان ويسقط من المشتري بقدر النقصان من  
الثمن حتى لو انقص ثلث القيمة يسقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان القاطع فق العين كذا في القمراشي \*  
ولو كان العبد مقطوع اليد فقطع انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مقطوع اليد  
كذا في الظهيرية \* وفي المنتقى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قطع اليد اليمنى من عبد رجل وقطع  
رجل آخر اليسرى منه ومات منها فعلى القاطع الاول نصف القيمة وعلى الثاني مائة مائة وهو  
عليهما وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* لو قطع رجل يد عبد قيمته ألف ثم بعد القطع لم  
يبرأ حتى صارت قيمته ألفا كما كانت قبل القطع ثم قطع رجل آخر رجله من خلاف ثم مات منها ضمن الاول  
ستمائة وخمسة وعشرين والاخر سبعمائة وخمسين ولو صار يساوي ألفين وهو أقطع فعلى قاطع الرجل  
ألف وخمسمائة وعلى قاطع اليد ستمائة وخمسة وعشرون هكذا في محيط السرخسي \* في نوادر ابن  
رشد عذ قطع رجل يده ثم مكث سنة ثم اختلف القاطع والمولى في قيمته يوم القطع فقال القاطع كانت قيمته  
يوم القطع ألفا وعلى خمسمائة وقال مولى العبد كانت قيمته ألفي درهم وقيمة العبد يوم اختم صم ألف درهم ولو  
كان صحيح اليد كانت قيمته ألفي درهم فالقول قول القاطع فان غرم ذلك أو لم يغرم حتى انتقضت اليد ومات  
فعلى عاقلة قاطع اليد والنفس فتكون اليد على ما قال القاطع وعاقلته وأما النفس فانه لا يصدق واحد  
منهما عليها فيغرم القاتل قيمة النفس يوم تلفت ويكون على العاقلة ألف وخمسمائة خمسمائة منها أرش  
اليد كذا في المحيط \* وفي موشحة العبد نصف عشر قيمته الا أن يزيد على أرش موشحة الحرف فانه لا يراد عليه  
وينقص منه نصف درهم كذا في المضمرات \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل قطع  
يد عبد رجل أو شج عبد رجل ثم ان المولى باعه ثم رد عليه بعيب بقضاء القاضي أو وهبه المولى من انسان ثم  
رجع في الهبة بقضاء أو بغير قضاء ثم مات العبد من الجنابة فان مولى العبد يرجع على الجنابة بجميع قيمته وفي  
نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أمة قطعت يدها خطأ أو باعها المولى من انسان على أنه بالخيار  
أو على أن المشتري بالخيار ثم انتقض البيع بالخيار وردت على المولى فانت عنه من القطع فعلى القاطع  
قيمته تامة وان كان القطع عمدا رأت القضاء استحسانا كذا في المحيط \* اذا قال لعبد يده أحد كاحر ثم شجا  
فبين العتق في أحدهما بعد الشج فأرشفها المولى وبقيما لمو كين في حق الشجة ولو قتلها رجل واحد في  
وقت واحد ما تجب دية حر وقيمة عبد فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة وان اختلفت قيمتهما يجب  
عليه نصف قيمة كل واحد منهما ودية حر فيقسم مثل الاول واذا قتلها على التعاقب يجب عليه القيمة  
للاول لمولاه والدية للثاني لورثته واذا قتل كل واحد منهما رجل معا تجب قيمة المملوكين فتكون نصفين  
بين المولى والورثة فباخذ هو نصف قيمة كل واحد منهما ويترك النصف لورثته وان قتلها على التعاقب  
فعلى القاتل الاول قيمته للمولى وعلى القاتل الثاني دية لورثته وان كان لا يدرى أيهما قتل أو لافعل كل واحد  
منهما قيمته وللولى من كل واحد منهما نصف القيمة هكذا في التبيين \* رجل فقأ عيني عبد وقطع الاخر  
رجله أو يده فبرأ أو كانت الجنابة منهما معا فعلى مائة مائة أو يأخذ ان العبد فيكون بينهما على قدر ذلك

أو قصرها ولا يصير في المال  
لان القصاره ليست بعين مال  
قائم وفي المضاربة المطلقة  
له شراء السفن وفي القيدة  
لا يملك الاستجار \* أمره  
بالبيع من فلان فباع من  
غيره ضمن بخلاف ما لو وكله  
بالشراء من فلان فاشترى من  
غيره لا يضمن ذكره في الوكالة  
وفي رواية المضاربة يضمن  
في الوجهين \* دفع الى رجل  
ألفا بالنصف ثم دفع اليه ألفا  
آخر بالثلث ولم يقبل فيهما  
اعمل برأيك وخططهما  
لا يضمن وان ربح فيهما  
اقسم انصف الربح أنصافا  
ونصفه أثلاثا والمضارب  
لا يملك أن يضارب اذا لم  
يقبل له اعمل برأيك ولا يضمن  
بنفس الدفع الى الثاني فان  
عمل ببعاء أو شراء صار  
مخالفا ورب المال بالخيار في  
تضمن الاول والثاني فان  
ضمن الثاني رجع على  
الاول وان ضمن الاول  
صحت المضاربة بين الاول  
والثاني \* أمره بأن يضارب  
بما عليه بالنصف فاشترى  
فالمشتري للمديون والدين  
على حاله بناء على عدم صحة  
التوكيل بالشراء بما عليه  
عند الامام بلا تعيين البائع  
أو المشتري ولو كان الدين على  
مالك فقال اقض مالي على  
فلان واعمل به مضاربة  
وكذا ودفعه عرضا وقال

اعمل بتمه بعد مضاربة جاز \* ولو قال للغاصب أو المستودع أو المستبضع اعمل بما في يدك من المال مضاربة جاز \* وكذلك  
وقال زفر لا يجوز في الغصب قلنا كون المال مضمونا عليه لا يمنع صحة الامتثال فاذا امتثل انتفى الضمان ولا يصح مع بقاء يد الدافع عاقد اكل

الدافع أولا كالأب والوصي اذا دفعا الى غيرهما مضاربة وشرطامعه أن يعمل الصغير فيه أيضا ولو شرط عمل نفسه ماصح لانهم ما يمكن أن يأخذ مال الصغير مضاربة لانفسهم ما فيمكن كان المشاركة مع غيرهما (نوع فيما يجوز أن (٧٧) يشترط من الربح وما لا يجوز)

كل شرط أوجب جهالة الربح أفسدها لان الربح معقود عليه وجهالة المعقود عليه في العقد نفسه وان لم يوجب جهالته صحت وبطل الشرط لان الشرط الفاسد لا يؤثر في فسادها كالموشرط الوضعية على المضارب لانه لا يؤدي الى قطع الشركة في الخارج \* قال محمد رحمه الله تعالى شرط للمضارب ثلث الربح وعشرة دراهم في كل شهر ما عمل جازت وبطل الشرط وقال في المزارعة ولو شرط ثلث الخارج وعشرة في كل شهر للمزارع تبطل المزارعة قبل الرواية في المزارعة رواية في المضاربة فيكون في المسئلة روايتان وجه الفساد قطع الشركة في الخارج وجه الجواز انه انعقد على ربح معلوم فصح ثم عطف عليه شرط اذا فسد الشرط كسائر الشروط الفاسدة والصحيح الفرق بين المزارعة والمضاربة لان معنى الاجارة في المزارعة أظهر لانها لا تصح بلا بيان مدة وفي المضاربة لا يشترط بيانها فلما رجحت معنى الاجارة فالاجارة مما تطل بالشرط الفاسد وفي المستقضى كل شرط فيها ليس من نفسها لا يفسدها ولو فيها يفسدها بانه دفع اليه انفعالي

وكذلك كل جراحة كانت من اثنين معا جراحة هذا في عضو وجراحة هذا في عضو آخر يستغرق ذلك القيمة كلها فانه يدفعه اليهم او يغرمان قيمته على قدر أرش جراحتهما ويكون بينهما على ذلك وان مات منهما والجراحة خطأ فعلى كل واحد منهما أرش جراحته على حدة من قيمة عبد صحيح وما بقي من النفس عليهما نصفان وان علم أن احدي الجراحتين قبل الاخرى وقدمات منهما فعلى الجراح الاول أرش جراحته من قيمته صحيحة وعلى الجراح الثاني أرش جراحته من قيمته مجروراً بالجراحة الاولى وما بقي من قيمته فعليهما نصفان وان برأ منهما والجراحة الاخيرة تستغرق القيمة والاولى لا تستغرقها فعلى الاول أرش جراحته وعلى الثاني قيمته مجروراً بالجراح الاول ويدفعه اليه يعني العبد ولو كانت الجراحة الاولى هي التي تستغرق القيمة فعلى الجراح الثاني أرش جراحته وعلى الاول أرش جراحته لانه لا يدفع اليه كذا في المحيط جناية الحر على المدبر كالجناية على القن حتى لو قتله حر فعلى عاقلته قيمته ولو قطع يده غرم نصف قيمته الا أنهم يفترقان في خصمته وهي أن الجراح اذا قطع يدي مدبر أو رجله أو أوقفه عنه غرم ناقصه وفي القن يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي \* واذا قطع رجل يد المدبر وقيمته ألف درهم فبرأ وزاد حتى صارت قيمته ألفين ثم فاق عنه آخر ثم اتقص البره فمات منها والمدبر بين اثنين فمات أحدهما عن اليد وما حدث منها وعفا الآخر عن العين وما حدث منها فله الذي عفا عن اليد على صاحب العين سبعمائة وخمسون درهما على عاقلته ان كان خطأ وفي ماله ان كان عمدا وللذي عفا عن العين على صاحب اليد ثلثمائة واثنا عشر ونصف في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلته ان كان خطأ كذا في المسوط \* رجل شج عبد غره موصحة فدبره سيده ثم شجبه الشاح موصحة أخرى ثم كاته فشجبه أخرى ثم أذى المكاتب فعتق فشجبه أخرى فمات بالكل ضمن نصف عشر قيمته صحيحا بالشجرة الاولى ويغرم نقصانها أيضا الى أن جنى النامية ويغرم بالشجرة الثانية نصف عشر قيمته مدبراً مشجوجاً ونقصانها الى أن كوتب ويغرم بالثالثة نصف عشر قيمته مدبراً مكاتباً مشجوجاً بشجبتين ونقصانها الى أن عتق وثلث قيمته مذمات وبالرابعة ثلث الدية ولا يغرم بالشجرة التي بعد للعتق أرشاً ولا نقصاناً كذا في الكافي \* وأصله أن التدبير بعد الجناية لا يدر السراية وتكون السراية مضمونة على الجاني والعتق والكتابة بعد الجناية تهم در السراية حتى لا يجب على الجاني ضمان السراية كذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

### الباب الخامس عشر في القسامة

هي الايمان تقسم على أهل المحلة الذين وجد القتل فيهم كذا في الكافي \* وسببها وجود القتل في المحلة أو مافي معناها من الدار أو الموضع الذي يقرب من المصر بحيث يسمع الصوت منه كذا في النهاية إذا وجد قتل في محلة قوم وأدعى ولي القتل على جميع أهل المحلة أنهم قتلوا وليه عمداً أو خطأ وأنكر أهل المحلة فانه يحلف خمسون رجلاً منهم كل رجل بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلاً ولا يحلف بالله ما قتلنا والخيار في التعيين الى ولي القتل ان كانوا أكثر من خمسين رجلاً وان كانوا أقل من خمسين فانه يكرر اليمين على بعضهم حتى يتم خمسين يميناً فان حلفوا غرما الدية وان تكلموا فأنهم محبسون حتى يحلفوا ولا يحلف المدعى أن أهل المحلة قتلوا وليه سواء كان الظاهر شاهداً للذي بان كان بين المقتول وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة أو لم يكن شاعداً للذي بان لم يكن بين المقتول وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة ثم يجب الدية على عاقله أهل المحلة في ثلاث سنين وان ادعى القتل على بعض أهل المحلة لا باعيا منهم فكذا الجواب تجب القسامة والدية على أهل المحلة وكذا الجواب اذا ادعى على بعض أهل المحلة باعيا منهم استحساناً وان ادعى القتل على واحد من غير أهل المحلة لم يكن على أهل المحلة قسامة ولا دية فيقال للذي ألت بينة على ما ادعت فان قال نعم أقامها

النصف وعلى أن يدفع رب المال الى المضارب أرضاً للزراعة سنة أو داهم للسكنى سنة بطل الشرط وجازت المضاربة ولو شرط المضارب لرب المال أن يدفع له أرضاً أو داراً سنة فسدت لانه جعل نصف الربح عوضاً من عمله وأجرة داره \* دفع اليه ألفاً وقال ان اشترى به رافله النصف

دار رب المال أو دار المضارب

جزولو على أن يسكن رب  
 المال داره أو المضارب داره  
 لم يجز وقوله لم يجز محتمل  
 الشرط ويحتمل المضاربة  
 \* خذنه على أن لك نصف  
 الربح أو ثلثه جازوله المشروط  
 وبالباقى لرب المال لانه  
 نفعه له والمضارب يستحق  
 بالشرط ولو قال على أن تلى  
 نصفه صح استحسنانا  
 لاستدعائها الشركة في بيان  
 حصصه أحدهما يتعين حصه  
 الآخر ضرورة وجه القياس  
 انه لا حاجة الى البيان في  
 جانبه فصار كأنه سكت \* ولو  
 قال لي نصفه ولك ثلثه  
 جازت والمضارب الثلث \* قال  
 ما رزق الله شئناحت لانه  
 للمساواة قال الله تعالى أن  
 الماه قسمة بينهم

(نوع في الالفاظ)

ما يكون شرطاً سنة دفعت  
على أن يعمل بخوارزم  
أو يعمل بها بخوارزم أو يعمل  
بها مجزوماً أو مرفوعاً أو  
فاعلاً في خوارزم أو قال دفعت  
مضاربة فاعلاً بخوارزم  
أو أعمل فيها مشورة  
لأنه لا يقدّم والحاصل أنه (٣) إذا  
ذكر عقيب لفظ المضاربة  
مالوا اعتباراً ابتداء لا يصح بأن  
كان لا يستقيم الابتداء به  
ومضى تعلق بالتقديم بـ «ص»  
ويعتبر نهلياً ولو ذكر  
ما يستقيم الابتداء به لا يصح

تعلیق ابل ابتداء \* وما ینقده ضا  
کذا صح لانه أنى بعناها \* خذه

وثبت ما اتعاهمينة وان لم يكن له بينة يحلف المدعى عليه عينا واحدة ولا يحلف خسين عينا ولا ولياه  
القتيل أن يختاروا صالحى أهل المحلة وأهل البلدة والعشيرة الذين وجد القاتل بين أظهرهم وتعين  
صالحى العشيرة استحسن فان لم يوجد فى المحلة من الصالحين حسون رجلا فأرادولى القاتل أن يكثر التبيين  
على الصالحاء حتى يتم حسون بينة له ذلك أم يضم اليهم من فاسق العشيرة ما يكمل به حسون رجلا  
لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا النفل فى الكتاب وروى عنه فى غير رواية الأصول أنه ليس لولى القاتل  
ذلك ولكنه يجتاز عن بقى فى المحلة حتى يكمل حسون رجلا هكذا فى المحيط \* وله أن يختار الشبان  
والفسقة وله أن يختار المشايخ والصالحاء منهم كذا فى الكافى \* والخيار لولى القاتل دون الامام كذا  
فى فتاوى قاضى خان \* ولا يدخل فى القسامة صبي ولا مجنون ويدخل فى القسامة الاعمى والمحدود  
فى القذف والكافر كذا فى السراج الوهاج \* ولا يدخل فى القسامة النساء والمماليك من المكاتبين  
وغيرهم ومعتق البعض فى قول أى حنيفة رحمه الله تعالى كالمكاتب كذا فى المبسوط \* والقتيل من  
به أثر القتل والميت من لا يكون به أثر القتل كذا فى الذخيرة \* وان وجدت ميت لا أثر به فلا قسامة ولا دية  
والاثر بان يكون به جراحة أو أثر ضرب أو خنق أو خرج الدم من عينه أو أذنه كذا فى خزنة المفتين \*  
وان خرج الدم من الفم ان علامن الجوف كان قتيلا وان نزل من الرأس فلا كذا فى المحيط \* وان خرج  
من دبره أو ذ كره فليس بقتيل كذا فى الاختيار شرح المختار \* واذا وجد بدن القاتل أو أكثر من نصف  
البدن أو نصف البدن ومعه الرأس فى محله فلى أهلها القسامة والدية وان وجد نصفه مشقوبا فالطول  
أو وجد أقل من النصف ومعه الرأس أو وجد به أو رأسه فلا شئ عليهم فيه كذا فى المبسوط \* ولو وجد  
فيه م جنين أو سقط ليس به أثر الضرب فلا شئ على أهل المحلة وان كان به أثر الضرب وهو تام الخلقة  
وجبت القسامة والدية عليهم وان كان ناقص الخلقة فلا شئ عليهم كذا فى الكافى \* واذا وجد العبد  
أو المكاتب أو المذبر أو أم الولد أو الذى يسعى فى بعض قيمة قتيلا فى محله فعليه القسامة وتجب القيمة على  
عواقل المحلة فى ثلاث سنين كذا فى المحيط \* وان وجدت اليه م والدية مقتولة فلا شئ فيها كذا  
فى فتاوى قاضى خان \* ولا يدخل السكان فى القسامة مع الملاك عند أى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى  
كذا فى التبيين \* وهى على أهل الخطه دون المشترين ولو بقى منهم واحد هذا قول أى حنيفة ومحمد رحمه  
الله تعالى وان لم يبق واحد منهم بان باعوا كلهم فهو على المشترين والملاك دون السكان عند هذه المذاهب  
فى السراج الوهاج \* واذا وجد قاتل فى محله خربة ليس فيها أحد وبقر بها محلة عامرة فيها أناس كثير  
تجب القسامة والدية على أهل المحلة العامرة كذا فى محيط السرخسى \* واذا التقى قوم بالسيف فأجلوا  
عن قاتل فهو على أهل المحلة إلا أن يدعى أو يلى أو على رجل منهم بعينه فلم يكن على أهل المحلة  
ولا على أولئك شئ حتى يقيموا البيئة كذا فى الكافى \* وان وجد القاتل فى دار انسان فالدية على عاقلته  
والقسامة عليه وعلى قومه ان كانوا حاضرا وان كانوا غيبا فالقسامة على رب الدار يكرره عليه الايمان هذا  
عند أى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا فى الهداية \* واذا وجد فى دار أحد من المشترين فعليه  
القسامة والدية على عاقلته كذا فى المحلة أهل خطه وقد وجد قاتل فى دار أحدهم كانت القسامة على  
صاحب الدار والدية على عاقلته وسائر أهل الخطه برأ من ذلك كذا فى المحيط \* وان ادعى لولى القاتل  
على واحد من أهل المحلة بعينه فشهد شاهدان من أهل المحلة عليه لم تقبل شهادتهم ما بالاجماع كذا  
فى السراج الوهاج \* واذا وجد الرجل قتيلا فى محله وادعى لولى القاتل على واحد من غير أهل المحلة أنه قتله  
شهد بذلك شاهدان من غير أهل تلك المحلة فانه تقبل شهادتهم ما يبرأ أهل المحلة من القسامة والدية ان  
شهد بذلك شاهدان من أهل المحلة التى وجد فيها القاتل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهم ما

تعليق ابل ابتداء \* وما يتقدم ضاربة بلا لفظها اخذوا عمل بها على أن لك ثلث الربح أو أخذوا بتبعها امتاعا فافضل فلك . الا  
كذا صح لانه أنى بعناها \* خذ هذه الالف واشترها تو باهر ويا باله صف ولم يزد له الشراء و ليس له البيع لانه ذكر الشراء ولم يذ كر البيع فكان



وكالة خالصة وله أجر مثله لانه اوفى منافعه ولو باعه بلا اذن المالك ان لم ينظر بالمشتري ضمنه لانه متعدد وان أجاز المالك البيع والمال قائم جاز كافي الفضولي وان لم يعلم بقاء المال وهلا كما يجوز أيضا لان الاصل في كل (٧٩) ثابت دوامه حتى يعلم خلافه

فكان بشرط الاجازة

وهو بقاء محل البيع

ظاهر الوجود جاز ولو قال

خذ به النصف جاز استحسانا

لان الاخذ لا يستحق

لا جله العوض فكان

العوض للعمل المذكور

بقرنته وهو لا يحصل الا

بالبيع والشراء فاندفع

ابتع هرويا بالنصف لجواز

الاجارة عليه \* دفع ألفا

مضاربة على أن يكون كل

الربح له فبضاعة وعلى أن

يكون كاهل المعامل اقراض

نوع فيماله أن يعمل

دفع اليه ألفا مضاربة

بالنصف ولم يزد فهذه مضاربة

مطلقة يشتري ما يدهو يعمل

عمل التجار وبيع بالتقد

والنسيئة ويستأجر البيت

للحفظ والسفينة والدابة

للحمل وله أن يوكل بكل ما

يملك أن يعمل لعدم حصول

المقصود بدونه ولا يملك

الاستدانة وان رهن من

متاع المضاربة بما استدان

ضمن لاقتصار الدين لزوما

عليه فاذا رهن من متاع

المضاربة فقد أوفى دينه

الخاص من مال رب المال

وان اذنه رب المال في

الاستدانة فالدين عليهما

أنصافا وان باع شيئا وخر

الثن جاز لان الوكيل يملك

فكذلك المضارب غير أن

الوكيل اذا اخرج بضاربه لا

لانه يملك اقاله العقد ثم البيع نسيئة لا الوكيل

ولو احتال على موثر او معسر جاز لانه من عادة التجار

ولا يقرض ولا يأخذ الشفعة الا اذا نص على ذلك وله المسافرة الا اذا نهم المالك عن الخروج عن البلدة اشترى أولا والحاصل أن المالك

الآية يبرأ أهل المحلة عن القسامة والدية وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تقبل شهداءهم ما في حق  
القضاء بالقتل على المدعى عليه كذا في الذخيرة \* ثم قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ان اختار الولي  
الشاهدين من جملته من يستخلفهم بخلفه ما ياتله ما قتلناه فقط وقال محمد رحمهما الله تعالى بخلفان بالله  
ما قتلناه ولا علمنا له فالتاسوي فلان كذا في الكافي \* ذكر في النوادر اذا وجد قبل في محله وزعم أهل  
المحله أن رجلا منهم قتله ولم يدع الولي على واحد منهم بعينه فالقسامة والدية على أهل المحله ثم كيف  
يخلفون عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يخلفون بالله ما قتلناه وما علمنا له فالتاسوي فلان وهو  
الاحوط وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي \* واذا وجد القاتل في محله وادعى أهل المحله أن فلانا  
قتله دونهم وأقاموا على ذلك بينة من غير محملتهم جازت الشهادة ووقعت اهام البراءة عن القسامة والدية ادعى  
ولي القاتل ذلك أو لم يدع كذا في الذخيرة \* وفي نوادر هشام قال سمعت محمد رحمهما الله تعالى يقول اذا  
وجد قاتل في محله وادعى أولياءه عليهم وأقام أهل المحله بينة أنه قتله فلان لرجل من غير محملتهم أو جاء جريحا  
حتى سقط في محملتهم ومات قال يبرأ من الدية وان ادعى أولياء الدم القتل على رجل بعينه وأقاموا البينة  
على ذلك فأقام المدعى عليه البينة أن فلانا قتله لرجل آخر قال لأقبل هذه البينة كذا في المحيط \* واذا  
جرح الرجل في قبيلة فتمتد إلى أهلها فمات من تلك الجراحة فان كان صاحب فراش حتى مات فالقسامة  
والدية على القبيلة وان لم يكن صاحب فراش فلا ضمان فيه ولا قسامة وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
لا ضمان فيه ولا قسامة في الوجهين وعلى هذا التخرج اذا وجد على ظهر انسان يحمله إلى بيته فمات بعد  
يوم أو يومين فان كان صاحب فراش حتى مات فهو على الذي كان يحمله كالمات على ظهره وان كان يحمله  
ويذهب فلا شيء على من محله وفيه خلاف أبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الكافي \* ولو جرح في محله  
أو قبيلة فحمل بمجر وحاول مات في محله أو أخرى من تلك الجراحة فالقسامة والدية على أهل المحله التي جرح  
فيها كذا في محيط السرخسي \* قال في الجامع بمحله أو مسجد اختطها ثلاث قبائل احدها بكر بن وائل  
وهم عشرون رجلا والاخرى بنو قيس وهم ثلاثون رجلا والاخرى بنو عيمهم وخسون رجلا فوجد في  
هذه المحله قتيل أو في هذا المسجد فالدية تجب على القبائل أثلاثا على كل قبيلة ثلثها وكذا لو كان من احدى  
القبائل رجلا واحدا لا غير فعلى عاقلة ثلث الدية وعلى القبيلتين الباقيتين ثلثا الدية وان كان الرجل من  
غير القبيلتين الا أنه حليف لاحدى القبيلتين كانت الدية على القبيلتين نصفين ولا شيء على قبيلة الحليف  
وقال في الجامع أيضا بمحله اختطها ثلاث قبائل وبنو اقيم مسجد افاشه تسمى رجل من غير القبائل الثلاث  
دورا احدى القبائل حتى لم يبق من أهل القبيلة الباقية أحد ثم وجد قتيل في المحله أو في المسجد كانت  
الدية أثلاثا ثلثها على عاقلة المشتري وثلثها على القبيلتين الباقيتين فان كان المشتري لثلاث الدور رجلا  
واحدا من احدى القبيلتين الباقيتين كانت الدية نصفين على القبيلتين الباقيتين وان اشترى رجل من  
غير تلك القبائل دور قبيلتين وباقي المسئلة بمجالها فالدية نصفان نصفها على عاقلة المشتري ونصفها على  
عاقلة القبيلة الباقية وان اشترى رجل من غير هذه القبائل دور القبائل كلها ثم باع دورا احدى القبائل من  
قوم شتى فالدية على عاقلة المشتري الاول ما دام له من تلك الدور شئ ولو كان المشتري للدور كلها باع دورا احدى  
القبائل من الذين كانت لهم أو قالها معهم أو رد عليهم بعيب بغير قضاء ثم وجد في المحله أو في المسجد قتيل  
فالدية على عاقلة المشتري وان كان الرد عليهم بعيب بقضاء قاض فعلى عاقلة المشتري نصف الدية وعلى  
عاقلة الذين رد عليهم النصف كذا في المحيط \* اذا وجد في سوق أو مسجد جماعة كانت في بيت المال اذا  
كان السوق للعامة أو للسلطان وان كان مملوكا لقوم فالقسامة والدية عليهم وأراد بالمسجد المسجد الجامع  
أو مسجد جماعة يكون في السوق لعامة المسلمين وان كان في مسجد محله فعلى أهل المحله كذا في محيط

الوكيل اذا اخرج بضاربه لا لانه يملك اقاله العقد ثم البيع نسيئة لا الوكيل ولو احتال على موثر او معسر جاز لانه من عادة التجار ولا يقرض ولا يأخذ الشفعة الا اذا نص على ذلك وله المسافرة الا اذا نهم المالك عن الخروج عن البلدة اشترى أولا والحاصل أن المالك

لو خصص بعد العقد فان كان لم يشتر او تصرف فيه والمال عين صح تصرفه كالا بداه لانه يحل العزل فكذا انتهى عن بعض مقتضى العقد  
فاما بعد الشراء فلا يصح النهي (٨٠) عن كل ما استفاد باطلاق المضاربة ولا يعمل نهيه لان حق التصرف ليظهر الربح ثابت

فانه يطل حقه فيه  
الاذا نص على أن لا تبع  
بالنسيئة ولانه اذا لم يحل عزله  
لا يحل تخصيصه لانه عزله  
من وجهه وقبل النقد لا يحل  
العزل فلا يحل التخصيص  
ايضا فاذا انهاء عن المسافرة  
بعدها لم يصح نهيه في  
الشهر ولانه ملك السفر  
باطلاق العقد وعلى الرواية  
التي لا يحل السفر الا بتعميم  
التفويض يصح وأما اذا  
نهى عن الشركة وخط  
المال جاز لانه بمنزلة النهي  
قبل الشراء \* وبموت رب  
المال ينزع علم أولاد فلا  
يملك الشراء المبتدأ وملك  
يباع المشتري ليقدم المال  
ولا يحل المسافرة لانتهاء  
العقد بخلاف النهي عنهما مع  
بقاء العقد ولو أخرجه الى  
مصر رب المال لا يضمن لانه  
يجب عليه تسليمه فيه \* وملك  
كل ما هو امر عام معروف  
بين الناس ولا يحل ما لا يعمل  
به التجار ولا ما هو ضرر لرب  
المال ولا الى أجل لا يبيع  
به التجار ولا الى السفر الذي  
يخافه التجار خوفا \* ولو قال  
له اعمل بأمرك ثم نهى وقال  
لا تعمل بأمرك قيل العمل صح  
\* ولو قال لا تبع من فلان  
ولا تشتري منه صح ولو قبل العمل  
دفع اليه ما فليس لاحدهما  
التصرف بلا اذن الآخر  
لانهم رضي برأيهما وان كان

السرخسي \* وان وجد قتل في الشارع الاعظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال هكذا في الكافي \* ولو  
وجد القتل في المسجد الحرام من غير زحام الناس في المسجد أو بعرفة أو بغيرها فالدية على بيت المال من  
غير قسامة كذا في المحيط \* ولو وجد قتل في أرض أو دار موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة والدية على  
أربابها وان كانت موقوفة على المسجد فهو كالموقوفة على أهل المحلة القسامة والدية كذا في  
محيط السرخسي \* ولو وجد القتل في قرية أو لمها القوم شتى فهم السلم والكافر فالقسامة على أهل القرية  
المسلم منهم والكافر فيه سواء ثم يفرض عليهم الدية فأصاب المسلمين من ذلك فمالي عواقلهم وما أصاب أهل  
الذمة فان كانت لهم عواقل فعليهم والافني أموالهم كذا في الميسوط \* ولو وجد قتل في محلة المسلمين  
وفيهم ذمي نازل عليهم لم يستحق الذمي كذا في محيط السرخسي \* وان وجد قتل بين قريتين أو سكتين  
كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والسكتين الى القتل هذا اذا كان صوت القريتين يبلغ الى  
الموضع الذي وجد فيه القتل وان لم يبلغ فلا شيء على واحد من القريتين كذا في فتاوى قاضيهان \* وفي  
المنتقى اذا وجد قتل بين قريتين أرضهما وطرهما مملوكة لقوم يبيعون أرضهما وطرهما فهو على الرأس  
قال وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وفيه اذا وجد قتل في أرض قرية وهو الى سوت قرية أخرى أقرب فان  
كانت الأرض التي وجد فيها القتل مملوكة فهو على صاحب الملك وان لم تكن مملوكة فهو على أقرب  
القريتين وفيه أيضا سئل محمد رحمه الله تعالى عن قتل بين قريتين أو سكتين أحدهما الى المحيطان والأرضين  
قال ان كانت الأرضون ليست بملك لهما تنسب الى القرية كما تنسب الصحارى فهو على أقربهما بيوتا  
كذا في الذخيرة \* واذا وجد قتل بين قريتين هو في القرب اليهما على السواء وفي إحدى القريتين ألف  
رجل وفي الأخرى أقل من ذلك فالدية على القريتين نصفان بلا خلاف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في  
قتل وجد بين ثلاث دور دار تميمي وذاران لهما مدائين وهن جميعا في القرب على السواء فالدية نصفان  
فاعتبر القليلة دون القرب كذا في المحيط \* ومن اشترى دارا فم يبعها حتى وجد قتل وليس في الشراء خيار  
فالدية على عاقلة البائع وان كان في البيع خيارا فلهما فهو على عاقلة ذى اليد وهذا عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وقالان لم يكن في الشراء خيار فالدية على عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فالدية على عاقلة  
الذي تصير الدار اليه كذا في الكافي \* ومن كان في يده دار فوجد فيها قتل لم تقع له العاقلة حتى يشهد اليهود  
أنها للذي في يده كذا في خزائن المفتين \* واذا وجد في دار انسان قتل وفيها اخذ منه وغلبانه وأحرار انان  
القسامة والدية على رب الدار ومنهم كذا في التتار خاصة ناقلا عن الاسديجاني \* وان وجد في ملك مشترك  
قتل فالقسامة على الملاك وتحمل الدية على عواقلهم بعدد الرؤس من الملاك لا بعدد الانصباء حتى لو كان  
لاحد الشرية كمن ثلث الدار وللاخر ثلثها فالدية على عواقلهم نصفان وكذا لو وجد في شهر مشترك  
بين أقوام كذا في الذخيرة \* قال في الجامع دار مملوكة لثلاثة عشر رجلا عشرة منهم من بكرين واثني واحد  
منهم من بنى قيس فوجد في هذه الدار قتل فدينته على أحد عشر جزءا عشرة أجزاء منها على عاقلة بنى بكرين  
واثنى عشر جزءا واحد على عاقلة قيس وكذا دار بين بكرين وبين قيسين أو ثلاثا فوجد فيها قتل فالدية على  
عواقلهم أو ثلاثا وهذا الذي ذكره قول محمد رحمه الله تعالى رواء عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى بخلاف هذا فانه قال في دار بين تميمي وهم مدائين وجد فيها قتل فعلى التميمي نصف  
الدية وعلى الهمدانيين نصف الدية قال وانما هذا على عدد القبائل بمنزلة قتل بين جددين قريتين هو منهما  
سواء في القرب فعلى أهل كل قرية نصف الدية ولا ينظر الى عدد أهل القريتين وكذلك قال أبو يوسف رحمه  
الله تعالى في دار بين تميمي وبين أربعة من همدان وجد فيها قتل فالدية بينهم ما نصه فان وعند محمد رحمه الله  
تعالى تجب الدية أخاسا كذا في المحيط \* وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى

قالا علما بربكم وان الشريك الآخر له أن يعمل بحصول الأذن والمضاربة يملك الشراء الفاسد ولو المشتري  
عاجلكم بالقبض لحصول الربح ولا يحل شراء الدماء والميتة والخمر والخنزير وأموالهم والمذبح يعلم وألا لعدم حصول الربح اعدم امكان بيعه

والاذن ولو عا ما تناول ما يحصل به الربح \* ولو اشترى بالايغاب الناس فيه لا يلزم المالك وان قال اعمل برأيك لانه تبرع ولو باع بالايغاب جاز عنده خلافهما اذ قيل له اعمل برأيك قال أبو الحسن يملك كماله خلا الاقراض والاستدانة (٨١) والسفاح والشرا بما لا يغاب

\* مات المضارب والمال عروض

قولا به البيع لوصي المضارب

بخلاف العدل في الرهن

وقيل للوصي ولرب المال

مع ان المال مشترك بينهما

وان مات رب المال والمال

نقد بطل المضاربة في حق

التصرف وان عرض في حق

الساخرة بطل لا في حق

التصرف في ملك بيعه بالعرض

والنقد \* ولو أن مصرا

واشترى شيئا فمات رب المال

وهو لا يعلم فأنى بالتصاع

مصرا آخر فنفقة المضارب

في مال نفسه وهو ضامن

لما هلك في الطريق فان سلم

المتاع جاز بيعه لبقائها في

حق البيع ولو خرج من

ذلك المصرا قبل موت رب

المال ثم مات لم يضمن ونفقته

في سفره \* أطلق المضاربة ثم

قال لا تعمل بها الا في الحنطة

فان كان رأس المال قائما

في يده صح فيه لانه يملك

الفسخ في كل التصرفات

فكذا في بعضه وان اشترى لم

يصح لانه لا يملك الفسخ فكذا

النهي واذا باع العرض وصار

نقد المالك التصرف الا في

الحنطة فان اشترى ببعضه

دون بعض لم يمكن له أن

يشترى بمابقي غير الحنطة

فرفع في الاختلاف

مقتضى المضاربة العموم

فالقول لمن يدعيها والتخصيص

عارض لا يثبت الا بالينة

عروض لا يثبت الا بالينة

عروض لا يثبت الا بالينة

عروض لا يثبت الا بالينة

عروض لا يثبت الا بالينة

عروض لا يثبت الا بالينة

عروض لا يثبت الا بالينة

عروض لا يثبت الا بالينة

عروض لا يثبت الا بالينة

عروض لا يثبت الا بالينة

عروض لا يثبت الا بالينة

عروض لا يثبت الا بالينة

عروض لا يثبت الا بالينة

عروض لا يثبت الا بالينة

عروض لا يثبت الا بالينة

في رجلين في بيت ليس معه - ما أحد فوجد أحدهما مقتولا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أضمنه الدية وقال محمد رحمه الله تعالى لا أضمنه لعله قتل نفسه كذا في الخلاصة \* واذا وجد القاتل في دارين ثلاثة نفر فالقسامة على عواقلهم جميعا ثلاثا وتعام الخسرين في الكسر على أي العواقل شامولى القاتل وليس له أن يختار جميع الخسرين على عاقلة أحدهم كذا في المحيط \* ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فعلى عاقلته دية لورثته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا شيء عليهم واختلف المشايخ في وجوب القسامة على عاقلته على قوله واختار شمس الأئمة السرخسي أن لا تجب القسامة ههنا كذا في الكافي \* وان وجد المالك قتيلا في داره فهو هدر بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو وجد المالك قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على المولى مؤجلة في ثلاث سنين يقضى منه كتابته ويحكم بحريته وما بقي يكون ميراثا غنة لورثته كذا في فتاوى قاضيان \* ولو وجد قاتل في دار مكاتب فعليه أن يسعي في الاقل من قيمته ومن دية القاتل في ثلاث سنين ولا تنهه العاقلة كذا في الظهيرية \* وهل تجب على المكاتب القسامة لم يذكروها في الكتاب ولا شك على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أنهما تجب وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فاختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا تجب على قوله الآخر ومنهم من قال تجب عليه القسامة كذا في المحيط \* واذا وجد المولى قتيلا في دار مكاتبه فعليه أن يسعي في الاقل من قيمته ومن دية المولى كذا في السراج الوهاج \* واذا وجد العبد قتيلا في دار مولاه فلا شيء فيه قالوا هذا اذا لم يكن على العبد دين فاما اذا كان على العبد دين فانه يضمن المولى الاقل من قيمته ومن الدين كذا في المحيط \* وكذلك لو جنى العبد جنابة ثم وجد قتيلا في دار مولاه كذا في الظهيرية \* وان وجد قاتل في دار العبد المأذون في التجارة ذكر شيخ الاسلام في شرحه ان لم يكن عليه دين فالقسامة على مولاه والدية على عاقلته قيا سا واستحسنانا فان كان عليه دين فكذلك الجواب عندهما وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى استحسنانا كذا في الذخيرة \* ولو وجد الرجل قتيلا في دار عده المأذون فكانت القسامة والدية على عاقلة المولى كان العبد مدونا ولم يكن كذا في فتاوى قاضيان \* العبد المرهون اذا وجد قتيلا في دار الراهن أو المرتهن فالقيمة على رب الدار دون العاقلة كذا في خزنة المفتين \* ولو وجد قاتل في دار من لا تقبل شهادته أو امرأة في دار زوجها فانه قسامة ودية ولا يحرم الارث كذا في محيط السرخسي \* واذا وجد القاتل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشيرتها أحد فان الايمان تكرر على المرأة حتى تخاف خمسين يمينا ثم تفرض الدية على أقرب القبائل منها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاول كذا في شرح المبسوط \* وأما اذا كانت عشيرتها حاضرة تدخل معها في القسامة كذا في الكفاية \* ولو وجد قاتل في قرية لا امرأة فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى عليها القسامة تكررا لايمان عليها وعلى عاقلتها الدية وعاقلتها أقرب القبائل اليها في النسب قال المتأخرون من أصحابنا ان المرأة تدخل مع العاقلة في التحمل في هذه المسئلة كذا في الكافي \* وأجمعوا أن القاتل اذا وجد في دار صبي فانه لا يكون على الصبي قسامة وانما تجب الدية والقسامة على عاقلته وأجمعوا أنه اذا وجد في دار مجنون أنه لا قسامة على المجنون وانما القسامة والدية على عاقلته كذا في الذخيرة \* ولو وجد قاتل في قرية أو دار لا يتام فان كان فيه - كغير القسامة عليه والدية على عاقلته وان لم يكن فيهم كبير فالقسامة والدية على عاقلته كذا في محيط السرخسي \* واذا وجد القاتل في دار ذي القسامة عليه بكر عليه خمسون يمينا فاذا حلف ان كان له عاقلة وكان يتعاقلون فيما بينهم فعلى العاقلة الدية والالتجيب الدية في ماله كذا في الذخيرة \* لو وجد قاتل في دار ابنه وبنته وهى بينهما نصفان فادعى كل واحد القتل على صاحبه فلا ابن ثلث الدية على عاقلته او عاقلته عاقلته ولها السدس على عاقلة أخيها ولو ادعى الابن القتل على زوج أخته فلا شيء له كذا

( ١١ - فتاوى سادس ) واذا انفق أن العقد وقع خاصا واختلغا فيما خص العقد فاقول لرب المال لانفاقهما على العدول

عن الظاهر والاذن يستفاد من قبله فيعبر قوله \* أمر ذلك بالتجاري البرو ادعى الاطلاق فالقول للمضارب لادعائه العموم وعن الحسن عن

الامام انه لم يصرح بالمال لان الاذن يستفاد منه وان برهنا فان نص شهود العامل انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فهي أولى لاثباته الزيادة لفظا ومعنى وان لم يصرح على هذا (٨٢) الحرف فرب المال وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر لقتضا المضاربة لاقها على الروايات

المشهوره قال المضارب هو في الطعام ورب المال قال في الكرياس فالقول له وان برهنا فلم يضارب لان رب المال لا يحتاج الى الاثبات والمضارب محتاج الى اثباته لدفع الضمان عن نفسه وان وقتنا فالوقت الاخير أولى قال رأس المال ألفان وشرطت الثلث وقال المضارب ألف وشرطت النصف فالقول لرب المال في الربح والمضارب في رأس المال وقال زفر رحمه الله تعالى لرب المال فيه مال انكاره الاستحقاق ولما اختلفا في قدر المقبوض لا يرى أنه لو انكر القبض القول له أما الربح يستفاد بالشرط وهو ينكره في الزيادة ولو كان في يد المضارب قدر ما ذكر أنه قبض من رأس المال أو أقل فالقول له عندهم جاء بثلاثة آلاف وقال ألف مضاربة وألف بضاعة أو ودبعة أو دين وألف ربح فالقول في البضاعة والودبعة والدين للمضارب في الاقوال كلها لان من في يده شيء فالقول له الا أن يقر لغيره وعليه اليمين ومن أقام على ما ادعى من فضل قبيل برهانه فالمالك يدعى فضلا في رأس المال والعامل في الربح قال رب المال المشروط لك الثلث مع عشرة وقال المضارب لابل الثلث فقط فالقول للمضارب لانه لا ينفع له الافساد

في خزانه المقتنين \* وفي مجموع التوازل لو وجد الرجل قتيلا في دارا بته وقد كان قال قبل موته وهو مجروح قتلى فلان فقد أبرأ عاقله ابنة من الدية الا أنه لا يسطل عن الابن ما عليه من ذلك اذا كان من أهل العطاء خمسة دراهم أو أقل من ذلك وفيه أيضا اذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وان كان مختلطاً فعليه الدية والقسامة كذا في المحيط \* ولو وجد في دار وارثه لا وارث له غيره لم تعقل عاقلته له كذا في خزانه المقتنين \* واذا وجد الرجل قتيلا في نهر يجري فيه الماء ان كان النهر عظيمًا كالفرات ونحوه فان كان يجري به الماء وكان موضع انبعث الماء في دار الحرب فدمه هدر سواء كان يجري في وسطه أو في شطه وان كان موضع انبعث الماء في دار الاسلام تجب الدية في بيت المال وان كان محتسبا على شط من شطوطه لا يجري به الماء فهو على أقرب القرى وهذا اذا كان أقرب القرى الى هذا الشط بحيث يسمع أهلها الصوت منه فاما اذا كان بحيث لا يسمع منه الصوت لا يجب عليهم شيء وانما يجب في بيت المال وان كان النهر صغيرا لا اقوام معروفين تجب القسامة على أصحاب النهر والدية على عواقلهم هكذا في الذخيرة \* والفرق في النهر الصغير والكبير ما عرف بالشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو الفرات والجحون فهو عظيم كذا في فتاوى قاضيخان \* وان وجد القتيل في السفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين واللفظ يشل أربابها حتى يجب على الأرباب الذين فيها وعلى السكان وعلى من يعتدوا بالمالك في ذلك وغير المالك سواء وكذلك العجلة كذا في الهداية \* قتل على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فدية عليه وعلى عاقلته ودون أهل المحلة وان اجتمع فيها السائق والقائد والراكب كانت الدية عليهم جميعا ولا يشترط أن يكونوا مالكيين للدابة بخلاف الدار وان لم يكن مع الدابة أحد فالدية والقسامة على أهل المحلة الذين وجد فيهم القتيل على الدابة كذا في التبيين \* وان مرت دابة بين قريتين علميا فقتل فعلى أقربهما القسامة والدية قيل هذا محمول على ما اذا كان بحيث يبلغ أهلها الصوت أما اذا كان بحيث لا يبلغهم الصوت فلا شيء عليهم كذا في الكافي \* واذا وجد القتيل في فلاة في أرض فان كانت ملكا لانسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قبيلته وان لم تكن ملكا لحد فان كان يسمع فيها الصوت من مصر من المصارف فليعلم القسامة وان كان لا يسمع فيها الصوت فان كان للمسلمين فيها منفعة الاحتطاب والاحتشاش والكلا فالدية في بيت المال وان انقطعت عنها منفعة المسلمين فدمه هدر وكذلك اذا وجد في المفازة وليس يقرهم اعران كذا في محيط السرخسي \* وفي المنتقى اذا وجد قتيلا على الجسر أو على القنطرة فذلل على بيت المال وفيه أيضا اذا وجد القتيل في مثل خندق في مدينة أبي جعفر فهو بمنزلة الطريق الاعظم على أقرب المحال كذا في المحيط \* ولو وجد في معسكر نزل في فلاة لمباحة لست بمملوكة لاحد فان وجد في خيمة أو فسطاط فالقسامة والدية على من يسكنها وان كان خارجا منها ونزلوا قبائل متفرقين فعلى القبيلة التي وجد فيها القتيل ولو وجد بين القبيلتين فعلى أقربهما وان استويا فليعلم ما هكذا في التبيين \* وان نزلوا مختلطين جله في مكان واحد وجد القتيل في خيمة أحدهم أو فسطاط أحدهم فعلى صاحب الخيمة والفسطاط وان وجد خارج الخيام فعلى أهل العسكر كلهم كذا في المحيط \* وان كان العسكر في أرض رجل فالقسامة والدية عليه كذا في محيط السرخسي \* وان كان أهل العسكر قد لقوا عدوهم من الكفرة فاجلوا عن قتيل مسلم فلا قسامة في القتيل ولا دية وان كان لا يدري من قتله وكذلك ان كانت الطائفتان مسلمتين لكن احدهما طائفتان بغية والاخرى عادلة واجلوا عن قتيل من أهل العدل فلا دية في القتيل ولا قسامة كذا في المحيط \* ولو وجد في السجن فالدية على بيت المال وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الدية والقسامة على أهل السجن كذا في الهداية \* واذا كانت

العقد فتوافقها على العقد يحتمل على الصحة وان برهنا فبنية رب المال أولى لاثباته زيادة شرط \* ولو قال رب المال ثلث الربح الدار الإعشرة وقال المضارب الثلث لا غير فالقول لرب المال لانكاره زيادة دعيا لا يقال اتفقا معا على العقد اتفاقا على الصحة لانا قنا واقع

الاختلاف في قدر المشروط فاذا أنكر الزيادة يعتبر انكاره وان تعلق به الفساد لان الانكار موقوف على الجمله \* برهن رب المال على شرط النصف والمضارب على أنه لم يشترط شيئاً أقرب إلى المال أولى لان برهان المضارب على النفي فثبت أولى (٨٣) ونوع في هلاك ماله \* تلف قبل

التصرف يتطهر الفوات المحل والقول فيه للمضارب لانه أمين كالودع \* ولو تلفها المضارب أو أنفقها أو أعطاه

رجلاً وأنفقها ذلك الرجل لم يمسق المضاربة لانه صار مضموناً عليه والضمان مع المضاربة لا يجتمعان وعن الامام رضي الله عنه أنه ان أخذها من الذي أنفقها أنه يشتري به على المضاربة لانه أخذ العوض فصار بمنزلة الثمن وعن محمد رحمه الله تعالى أنه اذا أقرضه ثم رد المستقرض عليه عين الدراهم فالمضاربة على حالها لزوال التعدي وان مثلها لا لان التعدي استقرض بالضمن وحكم المضاربة لا يجتمع مع الضمان \* وان اشترى بماله أو هلك قبل فقهه راجع على رب المال ثانياً وثالثاً بخلاف الوكيل بالشراء فانه يرجع بالخسار مرة والمجوع رأس المال ولو تصرف حتى صار آلاف ألفين

واشترى به وهلك المال قبل فقهه ضمن المضارب الربع ورب المال ثلاثة الأرباع وصار رأس المال ألفين وخمسمائة كل ما ضمنه رب المال وخرج قدر خمسمائة عن المضارب لما قلنا ان المضارب ضمنه والضمان لا يجمع المضاربة ولان حق المضارب يظهر في الربح والربح بقية بعد القسمة

وان اقسام لا يجوز ان يكون للمضارب رأس المال في المضاربة لما قلنا ان المضارب ضمنه والضمان لا يجمع المضاربة فانه قد دفع ضمان رب المال لان كون رأس المال له لا ينافيها واذا بيع المشتري هذا بأربعة آلاف وأخذ رب المال ألفين وخمسمائة رأس ماله والمضارب خمسمائة مع ما يخصه

الدراهم فقرة وهي مقفلة فوجدها قتيلاً فالقسامة والدية على عاقلة رب الدار وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* والله أعلم

### باب السادس عشر في المعاقل

المعاقل جمع مقفلة وهي الدية كذا في الهداية \* المعاقل الذين يعاون العقل أي يؤدون الدية وتسمى الدية عقلاً ومقفلاً لانها تذل الدما من أن تسفك أي تسك كذا في الكافي \* عاقلة الرجل أهل ديوانه عندنا كذا في المحيط \* وأهل الديوان أهل الرايات وهم الجيش الذين كتب أسماهم في الديوان كذا في الهداية \* اذا كان القاتل من أهل الديوان فان كان غازياً وله ديوان يرتزق منه للقتال فعاقلته من كان في ديوانه من الغزاة وان كان كاتباً وله ديوان يرتزق منه فعاقلته من كان يرتزق من ديوان الكتابان كانوا يتناصرون بهما وان لم يكن له ديوان فعاقلته أنصاره فان كانت نصرته بالخال والدروب يحمل عليهم وان كان من أهل القرية ونصرته بأهل القرية يحمل عليهم كذا في المحيط \* والحاصل أن العبرة في هذا للتناصر وقيام البعض بأمر البعض فان كان أهل المحلة أو أهل السوق أو أهل القرية أو العشيرة بجبال اذا وقع لواحد منهم أمر قاموا معه في كفايته فهم المعاقل والا فان كان له متناصرون من أهل الديوان ومن العشيرة والمحلة والسوق فأهل الديوان أولى فان لم يكن له متناصرون من أهل الديوان فالتناصرون من أهل العشيرة ثم بعد ذلك المتناصرون من أهل المحلة والسوق كذا في الذخيرة \* وان كانوا لا يتناصرون بعضهم بعض فعاقلته عشيرته من قبل أيه كذا في المحيط \* ويقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم أو درهم وثلاث دراهم ولا يزداد على كل واحد من كل سنة الا درهمين على ثلاثة أو أربعة فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليهم أقرب القبائل نسباً ويضم الأقرب فالأقرب على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم وأما الاباء والابناء فنقد قيل يدخلون وقيل لا يدخلون كذا في الكافي \* والزواج لا يكون عاقلة المرأة وكذلك المرأة لا تكون عاقلة الزوج والابن لا يكون عاقلة الأم الا أن يكون الزوج من قبل أيها كذا في المحيط \* ثم القاتل أحد العاقل بلزمه من الدية مثل ما يلزم أحد العاقل عندنا كذا في المبسوط \* وليس على النساء والذرية من كان له عطاء في الديوان عقل وعلى هذا لو كان القاتل صبياً أو امرأة لاشئ عليه من الدية كذا في الكافي \* ولا يؤخذ من العبيد والاماء والمجانين كذا في المحيط \* وان قلت العاقلة حتى يصير نصب كل واحد أكثر من أربعة دراهم يضم اليهم أقرب ديوان آخر وكان أقرب الدواوين في هذا المصراية أولى من الابعد كذا في محيط السرخسي \* وأقرب الدواوين الى ديوان القاتل من يكون قائداً لذلك الديوان من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل ثم لو ضم اليه أقرب الدواوين من هذا المصرو لم يكف يضم اليه أبعد الدواوين من دواوين هذا المصرو وهو الديوان الذي ليس قائده من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل وانما كان قائده من يد والي ثم اذا ضم اليه أبعد الدواوين ولم يكف يضم اليه عشيرته من قبل أبيه وان كان في هذا المصرو ديوان هو أقرب الى ديوان القاتل الا أنهم هم بجانب من القاتل وديوان هو أبعد من ديوان القاتل الا أنهم عشيرة القاتل من جانب الاب فانه يضم أقرب الدواوين الى ديوانه وان كانوا بجانب كذا في المحيط \* وحتى استوى ديوانان في القرب أحدهما من عشيرة القاتل من الاب والاخر من جانب الأم فانه يضم اليه ديوان العشيرة ويعتبر النسب ترجيحاً والترجيح يعتبر أولاً بالقرب في الديوان فاذا استوى في القرب يعتبر الترجيح بالنسب كذا في محيط السرخسي \* حكى عن أبي جعفر أن الجاني اذا كان ديوانياً ولاقر بانه ديوانياً أيضاً فعاقله على أقربائه في ديوانه فان لم يتسع فعلى الكل بغيره على جميع الاقرباء من ديوانه ومن ديوان غيره فان لم يكن الجاني ديوانياً ولكن

وان اقسام لا يجوز ان يكون للمضارب رأس المال في المضاربة لما قلنا ان المضارب ضمنه والضمان لا يجمع المضاربة فانه قد دفع ضمان رب المال لان كون رأس المال له لا ينافيها واذا بيع المشتري هذا بأربعة آلاف وأخذ رب المال ألفين وخمسمائة رأس ماله والمضارب خمسمائة مع ما يخصه



من الربح يبقى الربح المشترك خمسة مائة يتم ما على الذمعة وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى جارية بالفين تساوى ألفا ألف ربح وضاعت قبل  
النقد للبائع على المضارب الربع (٨٤) وعلى رب المال ألف وخمسة مائة ولو كانت تساوى ألفين والشراء بألف وهي للمضاربة فضاءت غرم

رب المال كالألوان الشراء  
وقع بمجهور رأس المال والربح  
أنما يظهر في الثاني فيكون  
الضمان على رب المال تقاض  
المضارب جارية تساوى ألفين  
بأمة تعدل ألفا وقبض المشتراة  
قبيل تسليم البيعة وماتتا  
غرم الربع المضارب وثلاثة  
الأرباع رب المال لأنهما لما  
ماتتا قبل التسليم انفسخ  
البيع ووجب ان يرتفع عجز  
فيغرم قيمتها وهي ألفان  
والحكم في المشتراة بألفين  
ما ذكرنا ولو كانت قيمة المشتراة  
ألفا وجارية المضارب ألفين  
لم يرجع على رب المال بشئ  
لأن المضمون هنا لا يربو على  
رأس المال وانما تلك المضارب  
ذلك اذا كان قال له رب  
المال اشترى بالقبيل والكثير  
والاقتراض على هذا الوجه  
لا يصح \* اشترى المضارب عبدا  
بألف ونقد المال فقال رب  
المال اشترى به على المضاربة ثم  
ضاع وقال المضارب اشترى به  
بعد ما ضاع وكنت أرى ان  
المال عندي فالقول للمضارب  
لأن الأصل الشراء لنفسه  
حتى يدل الدليل على خلافه  
\* ولو قال رب المال ضاع قبل  
الشراء وقال المضارب لا بل  
بعده فالقول لرب المال لأنه  
يتعمى على رب المال الرجوع  
بالتن وهو ينكر وان  
برهنا للمضارب لأنه ثبت  
الرجوع \* نهان عن الخروج عن

لا قربائه وواو من فقهه على أقرب أقربائه اليه من أهل الديوان فان لم يتسع فهو عليهم وان لم يكن هودبوا  
ولكن لبعض أقاربهم ديوان في المصر ولا ديوان لبعضهم وهم يسكنون الرسة شاق فانه ينظر ان كان القتال  
يسكن الرستاق فهو على أقاربهم الذين يسكنون في الرستاق فان لم يتسع فهو على جميع أقاربهم الذين يسكنون  
في الرسة شاق والذين يسكنون في المصر من أهل الديوان وما فضل فهو في ماله وان كان القتال يسكن المصر  
فقهه على أقربائه الساكنين في المصر من أهل الديوان فان لم يتسع فهو في ماله ولا يجب على عاقلة من  
أهل الرستاق الذين لا ديوان لهم وان لم يكن له ديوان ولا قرابته ينظر ان كان يتناصر بأهل الحرف فعهله  
عليهم والفضل في ماله وان كان يتناصر بأهل المحلة فعهله على أهل المحلة والفضل عليه وان كان يتناصر  
بالمصر فهو على أهل المصر كذا في المحيط \* ومن لا ديوان له من أهل البادية ونحوهم تعاقلا على الانساب وان  
تباعدت منازلهم واختلف البادية كان كذا في المبسوط \* ولو كان البدوي نازلا في المصر وليس له مسكن في  
المصر لا يعقل عنه أهل العطاء كما أن أهل البادية لا يعقل عن أهل المصر النازل فيهم كذا في الكافي \* ومن  
ليس له عشيرة ولا ديوان فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكون في ماله وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية  
على بيت المال وعليه الفتوى قاله حسام الدين كذا في السراجية \* وذكر في كتاب الولاء أن بيت المال  
لا يعقل من له عشيرة أو وارث سواء كان مستحقا للأرث بان كان حرا مسلما أو لم يكن بان كان كافرا أو عبدا  
حتى قال لو أن جريما مسلمة تأمنا اشترى عبدا مسلما فأنقه ثم عاد المسلمان إلى دار الحرب فأمر وأخرج إلى  
دار الاسلام ثم مات المعتق فإثره لبيت المال لأن معتقه رقيق ولو جنى هذا المذنب فعهله عليه ولا يكون في  
بيت المال كذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في النهاية \* ذكر شمس الأعنة الحواشي اختلاف المتأخرين قال  
بعضهم لا عاقلة للعجم وهو قول الفقهاء أبي بكر البخاري وأبي جعفر الهندواني لأن العجم لم يحفظوا أنسابهم  
ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجناية على الغير عرف بخلاف القياس في حق العرب  
فانهم لم يضيّعوا أنسابهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق بهم العجم وقال بعضهم للعجم عاقلة عند التناصر  
والمقاتلة مع البعض لأجل البعض نحو الاساكفة والصفارين يجرؤ ودروب الخشابين وكلاباذي بخارى فاذا  
قتل واحد خطأ ووجبت الدية فأهل محله القتال ورستاقه عاقلة وكذلك طلبة العلم وهو اختيار شمس  
الأئمة الحواشي وكثير من المشايخ قال رضي الله عنه وكان الشيخ الامام الاجل الاساس تاذ بهير الدين يأخذ  
بقول الفقيه أبي جعفر لأن العبرة بالتناصر واجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا  
يلزمهم التحمل عن غيرهم كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يعقل أهل مصر عن أهل مصر آخر اذا كان لأهل كل  
مصر ديوان على حدة ولو كان تناصرهم باعتبار القرب في السكنى فأهل مصر أقرب اليهم من أهل مصر آخر  
كذا في الهداية \* ولو أن أخوين لا ديوان أحدهما بالكوفة ودوان الآخر بالبصرة لم يعقل  
أحدهما عن صاحبه وانما يعقل عن كل واحد منهما أهل ديوانه كذا في المبسوط \* ويعقل أهل كل مصر  
عن أهل سوادهم وقراهم ومن كان منزله بالبصرة ودوانه بالكوفة يعقل عنه أهل الكوفة كذا في الكافي \*  
واذا قتل الرجل خطأ لم يرجع إلى القاضي حتى مضت سنون ثم رفع إليه فانه يقضى بالدية على عاقلة في ثلاث  
سنين من يوم يقضى فان كانوا أهل ديوانه قضى بذلك في عطياتهم ويجعل الثلث في أول عطاء يخرج لهم بعد  
قضائه وان لم يكن بين القتل وقضائه وبين خروج عطياتهم الا شهر أو أقل من ذلك والثلث الثاني في العطاء  
الاخر اذا خرج ان أباط بعد الحول أو عمل قبل السنة وكذلك الثلث الثالث كذا في المبسوط \* فان عمل  
لهم عطية ثلاث سنين بكرة واحدة مما وجب بعد القضاء بالدية فالدية كلها في ذلك مجعلة ولو خرج له عطاء  
وجب قبل القضاء بالدية لم يكن فيه شئ واستعقلت الدية في الاعطية المستقبلة بعد القضاء وان خرج  
لكل ستة أشهر وجب فيه سدس الدية وفي كل أربعة أشهر تسع الدية كذا في محيط السرخسي \* وان كان

بلد المضارب هو فيه ليس له أن يخرج عنه الا إلى البلد الذي فيه رب المال استحسانا حال حياة رب المال أو ماله \* أخذ من رجل ألفا عاقلة  
ومن رجل آخر ألفين مضاربة يتفق اذا سافر منهم ما لي قدره لهما \* أعطاه ألفا مضاربة وآخر ألفا بضاعة فالتفقه اذا سافر على مال المضاربة

الاذا اخلص عمله في البضاعة فسفق من مال نفسه \* صار مالها ديونا فنها رب المال عن التقاضي خوفا للاتلاف ان فيه ربح فالتقاضى على المضارب والا يقال له وكل رب المال في التقاضي \* وعن الثاني رحمه الله تعالى دفع القامضاربة (٨٥) فاشترى جارية تساوى ألفين ثم

نها رب المال عن البيع  
نسبته فقال المضارب أبيع  
حصتي بالنسبة ليس له ذلك  
لان الربح لم يظهر قبل  
البيع فلا يملك التصرف في  
حصته \* اذا صار مال المضاربة  
مات العاقل لرب المال أن ينهاء  
عن البيع نسبيته ولا عن  
الخروج عن البادية ولا يصح  
فسخ رب المال المضاربة  
وبعد ما مضى صح الكل  
\* اخرجهم - هذا الاصل  
خوارزمي فارجحت في الذهاب  
أنصافا ومارجحت في العود  
أنا أنا أو قال مارجحت في  
هذا الشهر أنصافا وفي الشهر  
التالي الربح أنصافا  
والربح على الشريطة  
أأخذ \* لم يقل لرب المال  
اعمل رأيك لكن العادة أن  
المضارب في تلك البلدة  
يخالف رب المال لأبأس  
بالخافضة ان شاء الله  
تعالى لكن لا يدفع الى آخر  
مضاربة ولو دفع لا يضمن  
قبل العمل \* وعن الامام أنه  
لا يضمن بالعمل قبل الربح \* اذا  
أراد أن يضمن المضارب  
المال بقرضه رب المال منه  
ثم يأخذ منه مضاربة ثم  
يسلمه الى المستقرض  
مضاربة ويستعين به  
في العمل فاذا هلك فالقرض  
عليه واذا ربح فالربح على  
ما شرط \* وأخرى أن يقرضه

عاقلة الرجل أصحاب رزق قضى عليهم بالدية في أرزاقهم فان خرجت لهم أرزاق أشهر مضت قبل القضاء بالدية لا يؤخذ من ذلك شيء وان خرجت لهم أرزاق أشهر مضت بعد القضاء يؤخذ منها الدية بالحصص فينظر ان كانت أرزاقهم تخرج في كل شهر يؤخذ من رزق كل شهر نصف سدس ثلث الدية كذا في المحيط \* فان خرج الرزق بعد قضاء القاضي بيوم أو أكثر أخذ من رزق ذلك الشهر بجملة الشهر وان كان لهم أرزاق في كل شهر وعطاء في كل سنة فرضت عليهم الدية في عطياتهم دون أرزاقهم كذا في الكافي \* الفرق بين الرزق والعطاء هو أن الرزق ما يفرض للناس في مال بيت المال بمقدار الحاجة والكفاية يفرض له ما يكفيه في كل شهر وكل يوم والعطاء ما يفرض في كل سنة وقد ريجده وعنايه في باب الدين لا بالحاجة والكفاية كذا في محيط السيرخي \* ولو كان القاتل من أهل الكوفة وله بماء عطاء فلم يقض بالدية على عاقلة حتى تحول ديوانه الى البصرة فانه يقضى بالدية على عاقلة من أهل البصرة كذا في المبسوط \* ولو قضى بالدية على عاقلة من الكوفة في ثلاث سنين فأخذ منه ثلث الدية أو لم يؤخذ ثم تحول اسمهم فعمل في ديوان أهل البصرة كان العقل على ديوان أهل الكوفة ولا يحول الى ديوان أهل البصرة الا أنه يؤخذ من عطائه بالبصرة حصته كذا في المحيط \* وان كان مـ كنه بالكوفة وليس له عطاء فقتل رجلا خطأ فلم يقض عليه حتى تحول من الكوفة واستوطن البصرة فانه يقضى بالدية على عاقلة بالبصرة ولو قضى بها على عاقلة بالكوفة لم ينقل عنهم وكذلك البدوي اذا لحق بالديوان بعد القتل قبل القضاء يقضى بالدية على أهل الديوان وان كان ذلك بعد القضاء على عاقلة بالبادية لم يتحول عنهم كذا في الكافي \* اذا قتل البدوي رجلا من أهل الحضر خطأ فعليه مائة من الابل في البادية في عشرية وقومه يجمع ذلك له عرفاؤه ويؤمروا بالدم بالخروج اليهم حتى يستوفى ذلك منهم في بلادهم كذا في المحيط \* ولو ان رجلا من أهل البادية جنى جناية فلم يقض بها حتى نقله الامام وقومه فجعلهم أهل عطاء وجعل عطاءهم الدنانير ثم رفع الى القاضي قضى عليهم بالدنانير دون الابل كذا في الظهيرية \* ولو كان قضى عليهم بمائة من الابل ثم نقله الامام وقومه الى العطاء وجعل عطاءهم الدنانير أخذوا بالابل أو بقيت ما واذ لم يكن لهم مال غير العطاء أخذت قيمة الابل من عطياتهم قلت القيمة أو كثرت كذا في شرح المبسوط \* ولو ان أهل عطاء الكوفة جنى رجلا منهم جناية وقضى بها على عاقلة ثم ألحق قوم بقومه من أهل البادية أو من أهل المصر لم يكن لهم ديوان عقولهم معهم ودخلوا فيما قضى وفيما لم يقض ولم يدخلوا فيما قبل ذلك كذا في الظهيرية \* ومن أقرب القتل خطأ ولم يرفع الى القاضي الا بعد سنين قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى ولو تصادق القاتل وولى الجناية على أن قاضي بلد كذا قضى بالدية على عاقلة بالكوفة بالبينة وكذبتهما العاقلة فلا شيء على العاقلة ولم يكن عليه في ماله شيء الا أن يكون له عطاء معهم فحينئذ يلزمه بقدر حصته كذا في الكافي \* وذكر في المعاقلة أن البينة على القتل الذي يوجب الدية على العاقلة لا تقبل عند غيبة العاقلة كذا في الظهيرية \* رجل أقر عند القاضي أنه قتل فلا ناخطأ فاقام ولى القتل بينة أن المدعى عليه قتله تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية على العاقلة و اقرار المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول هذه البينة لان البينة تثبت ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه ونظائر هذا كثيرة كذا في فتاوى قاضيهان \* وان قال الولي بعد اقراره لأعلم بينة فاقض لى بها عليه في ماله فقضى القاضي بها في مال المقر ثم وجد ولى الجناية بينة فاراد أن يحول ذلك الى العاقلة لم يكن له ذلك ولو قال الولي لا تبعه بل بالقضاء في ماله لعلني أجدي بينة فأخبره القاضي ثم وجد بينة قضى له على العاقلة كذا في المبسوط \* وعاقلة المعتق قبيلة مولا ومولى المولاة يعقل عنه مولاة وقبيلته كذا في الكافي \* واذا كانت المرأة حرة مولاة لبنى تميم تحت عبد رجل من همدان فولدت له غلاما فعاقلة الابن عاقلة أمه فان جنى جناية فلم يقض بها القاضي على عاقلة الأم حتى عتق الاب فان القاضي يحول ولاءه الى موالى أبيه ثم يقضى

من المضارب الادرهما ثم يشتر كان عانا على أن يكون من رب المال الدرهم والباقي من المستقرض والربح على ما شرط ويحمل المستقرض خاصة فاذا هلك فالقرض عليه والربح على المشروط \* نزل خانا ومعه ثلاثة خرج اثنان وبقي الثالث فخرج الثالث أيضا وترك الباب مفتوحا وضاع ان كان يعتمد على الحفظ لانه على المضارب وانما الضمان عليه وان كان لا يعتمد ضمن المضارب كالأقلام أهل السوق واحد بعد

واحد وثلاثين فالضمان على الاخير اعطاه الفاعل اعمل رأيك ثم اشترى المضارب مع شريكه عصبير اعلى الشركة فالتخذ المضارب من دقيق المضاربة والعصير المشترك فلاتج (٨٦) باذن الشريك فالقلا تخرج على المضاربة وضمن المضارب لشريكه كفية العصبير ما يخصه وان لم يقل له

رب المال اعمل رأيك ولم ياذن له الشريك أيضا فالقلا تخرج له وضمن مثل الدقيق لرب المال ومثل ما يخص شريكه من العصبير لعدم اذنه وان ياذن رب المال لا الشريك فالقلا تخرج على المضاربة وضمن حصه العصبير لشريكه وان ياذن الشريك لا لرب المال فالقلا تخرج بينه وبين شريكه وضمن مثل الدقيق للمضاربة اذ هي الوضعة ورب المال الربح فصول على رأس المال لا يصح اعطاه دنانير للمضاربة ففي وقت القسمة له استغناء الدنانير وله اخذ قيمتها يوم القسمة لا يوم الدفع له وان شريك الغنن دفع البار ولو اعطاه من مال نفسه له الرجوع للاذن دلالة وكذا الحكم في سائر النسائب اشترى المضارب متاعا فقال له رب المال بعه وأباه المضارب وأراد ما سأكه حتى يظفر بربح كثير ليس له ذلك الا اذا أعطى لرب المال ماله ان لم يكن فيه ربح فحينئذ يملك المضارب ما سأكه ثم ان كان في المال ربح يجبر المضارب على البيع لانه أجبر الا اذا أعطى رب المال حقه حينئذ لا يجبر المضارب وان لم يكن فيه ربح لا يجبر على بيعه أيضا وقال رب المال اما ان تأخذه برأس مالك أو تبعه لتصل الى مالك أخذ ماله من منزل المضارب مالك المال بلا ان المضارب وتصرف به ورجع فيه فكله فصل لرب المال لا يفسخ المضاربة لانه لو كان من الاجنبى لكان غاصبا فن المالك يجعل فضا واشترى المضارب بماله اجارية فأخذها رب المال

بالجناية التي قد جناه على عاقلة امة ولا يحولها عنهم وكذلك لو حفر بئر اقبل عتق أبيه ثم سقط فيه انسان بعد عتق أبيه فالخصم في ذلك حين يقضى بالدية عاقلة الام ان كان الجاني بالغوان كان صغيرا فابواه كذا في المبسوط \* ولو والى رجلا ثم قتل رجلا خطأ ثم تحول عنه قبل أن يعقل عنه كانت الدية على الثاني كذا في محيط السرخسي \* حربي أسلم ووالى مسلم في دار الاسلام ثم جنى جنابة عقات عنه عاقلة الذي والاه ثم لا يكون له أن يتحول بولائه بعد الجناية فان عاقلوا عنه أول يقض به احتى أسر أبوه من دار الحرب فاشترى رجل وأعتقه جبر ولا ياب ثم لا يرجع عاقلة الذي كان والاه على عاقلة موالى الاب بشئ وكذلك لو حفر بئر قبل أن يؤسر أبوه ثم وقع فيه انسان بعد عتق الاب فان ذلك على عاقلة الذي والاه دون عاقلة أبيه كذا في المبسوط \* ذمي أسلم ولم يوال أحد احتى قتل قتلا خطأ فلم يقض به حتى والى رجلا من بني تميم ثم جنى جنابة أخرى فانه يقضى بالجنايتين على بيت المال وبطل موالاته كذا في الظهيرية \* ولو حفر بئر ثم والى رجلا ثم وقع في البئر رجل كانت دية في ماله ولا يعقل عنه بيت المال بخلاف ما لوروى بسهم أو جبر خطأ فقبل الاصابة عاقده ثم وقعت الرمية فقتل رجلا وجب العقل في بيت المال كذا في محيط السرخسي \* ولو أن امرأة مساة مولاة لبني تميم جنت جنابة أو حفرت بئرًا لم يقض بالجناية حتى ارتدت وطلقت بدار الحرب ثم سببت فاعتقها رجل من همدان ثم وقع في البئر رجل فمات قضى بتلك الجناية على بني تميم كذا في المبسوط \* ولو أن رجلا من أهل البادية حفر بئرًا في الطريق ثم ان الامام نقل أهل البادية الى الامصار فتفرقوا فيها فاصاروا أصحاب عطيات ثم تردى في تلك البئر انسان كانت الدية على عاقلة يوم تردى كذا في الظهيرية \* ولو حفر وهو من أهل العطاء ثم أبطل الامام عطاءه وردته الى أنسابهم فتعاقلوا عليها ما نأ طويلا ثم مات انسان في البئر كانت الدية على عاقلة في اليوم الذي وجب المال فيه كذا في المبسوط \* وابن الملاعة يعقل عنه عاقلة امة فان عاقلوا عنه ثم ادعاه الاب رجعت عاقلة الام بما أدت على عاقلة الاب في ثلاث سنين من يوم يقضى القاضي لعاقلة الام على عاقلة الاب وكذا ان مات المكاتب عن وفاءه ولده لم يرد كذا في كذا حتى جنى ابنه وابنه من امرأة محرمة مولاة لبني تميم والمكاتب لرجل من همدان فمات عنه قوم امة ثم أدبت الكتابة فان عاقلة الام يرجعون على عاقلة الاب وكذلك رجل أمر صبياه بقتل رجلا فافقتله فضمنت عاقلة الصبي الدية رجعت بها على عاقلة الامهران كان الامر ثبت بالبينه وان ثبت الامر باقراره فانهم يرجعون عليه في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى القاضي بها على الامر أو على عاقلة كذا في الكافي \* وان كانوا اجتماعا في أول الامر قضى القاضي بها لولي الجناية على عاقلة الصبي ولعاقلة الصبي على عاقلة الامر فكما أخذ لولي الجناية من عاقلة الصبي شيئا أخذت عاقلة الصبي من عاقلة الامر مثل ذلك ولو أن ابن الملاعة قتل رجلا خطأ فمات القاضي بالقاضي بالدية على عاقلة الام فادوا الثلث ثم ادعاه الاب فحضروا جميعا فانه يقضى لعاقلة الام بالثلث الذي أدوا على عاقلة الاب ويؤد أبوه في سنة مستقبلة قبل أهل الجناية ويؤد الفضل عن عاقلة الام ويقضى بالثلث الباقيين على عاقلة الاب في السنتين بعد السنة الاولى ولا يسترد من لولي الجناية ما أخذ من عاقلة الام ثم في السنة الاولى بعد القضاء ليس لولي الجناية أن يستوفي منهم شيئا وعلى هذا ابن المكاتب كذا في المبسوط \* ولا يعقل مسلم عن كافر ولا كافر عن مسلم والكفار يتعاقلون فيما بينهم اذا ادانوا التعاقل وان اختلفت مللهم كذا في المحيط \* قالوا هذا اذا لم تكن المعادة فيهم ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة كالهمود والنصارى فينبغي أن لا يعقل بعضهم عن بعض وهذا كذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* وان كانوا لا يدنون التعاقل فيما بينهم فانه يجب الدية في مال الجاني واذا ادانوا التعاقل الا أنه لا عاقلة للجاني تجب الدية في مال الجاني ولا تجب في مال بيت المال كذا في المحيط \*

برأس مالك أو تبعه لتصل الى مالك أخذ ماله من منزل المضارب مالك المال بلا ان المضارب وتصرف به ورجع فيه فكله فصل لرب المال لا يفسخ المضاربة لانه لو كان من الاجنبى لكان غاصبا فن المالك يجعل فضا واشترى المضارب بماله اجارية فأخذها رب المال

بلاذنه وباعها بالربح فالربح على الشرط ولا يكون به انتقض المضاربة فان اعما واشترى بها جارية أخرى وباع النسيئة بمضاربة  
للمضارب ما يخصه من الربح من الاولى لامن الثانية لانه لا يملك الشراء على المضاربة فكان (٨٧) مشترى بالنسيئة فيكون له الربح

الثالث في نفقته وموته

فإذا عمل في المصرف فنفقته  
من مال نفسه وان المضارب  
كبر او هو أقام في ناحية منه  
يعمل للمضاربة وان خرج من  
المران مع مال المضاربة  
كان مدة سفره أولاً كسوته  
وطعامه ودهنه وما يغسل به  
ثيابه ومرضه وعلف المركب  
وعلف دواب الحمل والكلاب  
ونفقة غلمانه الذين يعملون  
معهم في المال وأجرة من  
يخدمه في السفر من الخبز  
والطبخ وغسل الثياب  
والخضاب وكل الفاكهة  
كمادة التجار في مالها على  
قياس قول الامام والثاني  
رجه ما الله تعالى وعن  
الثاني في اللحم معتاده  
والنفقة تتخسب من الربح  
فان لم تنف فممن رأس المال  
وان سافر ولم يتفق له شراء  
المتاع فالنفقة في مال المضاربة  
وان أخرج المضارب مع  
نفسه مع ألف المضاربة  
عشرة آلاف أخرى وسافر  
فنفقته على قدر المالين من  
المالين والنفقة في المضاربة  
الفاسدة وكل من يعين  
المضارب على العمل ويخدمه  
أو دوابه فنفقته في مالها الا  
عبد رب المال فان نفقته  
في مال رب المال والمستحق  
نفقة المثل فان أنزله  
فضماته على المضارب في ماله  
وان فصل من النفقة شيء

**فصل** إذا لم تكن لقائل الخطأ عاقلة تجب الدية في الله وكذا العمد المحض إذا أوجب الدية يجب في  
ماله في النفس وفيما دون النفس والخطأ في مال على العاقلة وشبه العمد في النفس يوجب الدية على العاقلة  
وفيما دون النفس يجب على الجاني وان بلغ دية تامة كذا في الخلاصة \* ولا تعقل العاقلة أقل من نصف  
عشر الدية وتكمل نصف العشر فصاعداً كذا في الكافي \* وما أوجب بالعبد الذي يمكن فيه شبهة أو بالصليم  
من الجناية على مال أو بالقرار على نفسه بالقتل خطأ أو مادون أرض الموصحة أو ما يجب بجناية العبد  
لا يكون على العاقلة بل يجب في مال الجاني وفي العبد على المولى كذا في محيط السرخسي \* ولا تعقل  
عاقلة المولى شيئاً من جناية العبد والمدير وأم الولد كذا في المبسوط \* ولا تعقل العاقلة ما لم يبايعها الجاني  
الآن يصدقوا هكذا في الهداية \* وأما محكومة العبد ان كانت دون أرض الموصحة أو مثل أرض الموصحة  
لا تحملها العاقلة وان كانت أكثر من ذلك يقين فلا رواية فيه عن أصحابنا وقد اختلف المتأخرون فيه قال  
شيخ الاسلام الصحيح أن لا تنكحها العاقلة وأما المنكح فلا تحملها العاقلة بالاختلاف كذا في المحيط \* وكل  
دية وجبت بنفس القتل في الخطأ أو شبهة أو عمد دخله شبهة فهو في ثلاث سنين على من وجب عليه في كل  
سنة الثلث وكذلك من أقر بقتل خطأ كانت الدية في ماله في ثلاث سنين ولو صرح من الجناية على مال  
فهو في مال الجاني حالاً الآن يشترط الاجل قال القدوري وكل جرم من الدية وجب على العاقلة أو في مال  
الجاني فذلك الجز في ثلاث سنين في كل سنة الثلث وذلك كعشرة قتلوا رجلاً خطأ فعلى عاقلة كل واحد  
منهم عشر الدية في ثلاث سنين وكذلك لو تعمدوا ولكن أحدهم أبو المقتول ففي مال كل واحد عشر الدية في  
ثلاث سنين كذا في الذخيرة \* وإذا كان الواجب بالنكح ثلث دية النفس أو أقل كان في سنة واحدة وما زاد  
على الثلث إلى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك إلى تمام الدية في السنة الثالثة كذا في  
الهداية \* والله أعلم

### الباب السابع عشر في المتفرقات

في نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قتل جارية رجل وادعى أنه عبده وأقام البيعة فشهد  
الشهود أنه كان عبده فأعتقه وهو حر اليوم فان كان له وارث قضى لوارثه بالقصاص في العمد وبالدية في  
الخطأ فان لم يكن له وارث فلولاه قيمته في العمد والخطأ كذا في المحيط \* اذا جرح الرجل عداً ثم أشهد  
الجرح على نفسه أن فلاناً لم يجرحه ثم مات الجرح من ذلك هل يصح هذا الاشهاد قالوا هذا على وجهين  
أما أن تكون جراحة فلان معلومة عند الناس والقاضي أو لم تكن معلومة فان كانت معلومة فهذا  
الاشهاد منه لا يصح فأما اذا لم تكن جراحة فلان معلومة معروفة عند القاضي والناس كان الاشهاد صحيحاً  
فان أقامت الورثة بعد ذلك بيعة على أن فلاناً جرحه لم تقبل هذه البيعة كذا في الذخيرة \* رجل جرح فقال  
قتلني فلان ثم مات فأقامت ورثته البيعة على رجل آخر أنه قتله لم تقبل بيئته رجل جرح فقال فلان جرحني  
ثم مات فأقام ابنه البيعة على ابن له آخر أنه جرحه خطأ فقبل بيئته كذا في الظهيرية \* وإذا اصطدم  
الفارسان وقتل كل واحد منهما صاحبه فان كان خطأ فان كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما دية  
صاحبه وهذا استحسان وان كانا عبيدين فلا شيء لأحد الموليين على صاحبه وان كان أحدهما حراً والآخر  
عبد فاقته يجب على عاقلة المقتول الحر قيمة العبد فليأخذها ورثة المقتول الحر ويطلب حق الحر المقتول عما  
زاد على القيمة من الدية وان كان عبداً فان كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه  
وان كانا عبيدين هدرت الجناية وان كان أحدهما حراً والآخر عبداً فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد وعلى  
العبد نصف دية الحر في رقبته فإذا مات فقد هلك وأخاف بدلاً عن نصفه وهو نصف قيمته على عاقلة الحر

حين عاد إلى المصرفة في مالها فأما الدواء والكحل وأجرة الحماة فعلى المضارب وعن الامام أنه في مال المضاربة أيضاً ولو مرض على العاشر وأخذ  
العشر باجباره لا يضمن وان أعطى العشر بالزامه ضمن وكذا اذا صانه بشئ من المال لانه أعطى باختياره الى من لاح له فيه فيضمنه

كلوا ثلغاه أو أعطى الأجنبي قال مشايخنا رحمهم الله تعالى في زماننا الاضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى سلطان طمع في أخذه غصبا وكذا الوصي لانهم ما قصدوا (٨٨) الاصلاح اذ اعطاء البعض لتخليص الكل جائز أصله قلع الخضر عليه السلام لوح سفينة البقيع

مخافة ظالم يأخذ كل سفينة  
صالحة غصبا فأصيب ما ووقع  
في يده حريق فناول الوديعة  
الى أجنبي لا يضمن \* صار مال  
المضاربة ديناً ورب المال في  
بلد آخر فانفق في سفره  
وتقاضيه ما لا بد له منه  
يحتسب من المضاربة لان  
سمعه لاجل مالها وبه يعلم  
أنه اذا أنفق في سفره من  
ماله يرجع في مالها لانه قد  
لا يجد بذاته بان لا يصل  
يده الى مال المضاربة عند  
خارجته الى النفقة الا أن  
يزيد نفقته على الدين فلا  
يرجع بالزيادة لان نفقته  
في مال المضاربة لا في ذمته  
رب المال ولهذا اذا سافر  
بمالها وأنفق من مال نفسه  
في طعامه وكسونه وغيره  
ليرجع على مالها ثم تلف  
المال قبل الرجوع لا يرجع  
على رب المال بخلاف  
ما اذا استأجر دابة ليعمل  
محتاج المضاربة أو اشترى  
طعاما لها فباع المال قبل  
أن يتقصد يرجع على رب  
المال والله أعلم

(كتاب المزارعة)

وفيها ستة فصول

الاول في عهدها وشرائطها  
هي والمساقاة فاسدتان  
عنده خلافا لهما والخارج  
اصاحب البذر فان من رب  
الارض فعليه اجر مثل  
عمل العامل وكما يحسب

فيسوتوفى الى الحر المقتول من عاقلة الحر من نصف الدية قد ونصف القيمة ويصل حقه في الزيادة وكذلك اذا كانا ممشين فاصطدما كذا في المحيط في الفصل الثامن عشر \* ولو جارا كب خلف سائر فصدمه فعطب الجاني لاضمان على السائر ولو عطب السائر فضماته على من جاء خلفه وكذلك في السفينتين كذا في فتاوى قاضيان \* فارسان اصطدما أحدهما يسير والاخر واقف وكذلك الماشي والواقف اصطدما فعلى السائر والماشي الكفارة ولا كفارة على الواقف ويرث كذا في محيط السرخسي \* ولو اصطدمت السفينتان ان كان بهل الركب والملاح ضمن ولا ضمان في الانفس وفي المال يضمن الملاح كذا في خزنة المفتين \* ولو أن رجلا من مذهبنا قطع الحبل فسقطا وما ناقلا ان سقط كل واحد منهما مادية صاحبه وان سقط أحدهما على القفا والاخر على الوجه فانه يهدردم الذي سقط على الفتاوى ووجب على عاقلة دم الذي سقط على الوجه وان جاء أجنبي وقطع الحبل حتى سقطا وما توجب على عاقلة الاجنبي دية كل واحد منهما كذا في الذخيرة \* ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى حرره سيف وعبد مده عاصا فالتقيا وضرب كل واحد منهما صاحبه حتى قتل فتا ولا يدري أيهما بدأ بالضرب فليس على ورثة الحر ولا على مولى العبد شي وان كان السيف يهد العبد والعصا يهد الحر فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد ولا شيء لورثة الحر على مولى العبد وان كان يهد كل واحد منهما عاصا وضرب كل واحد منهما صاحبه وشبهه موشحة ثم ماتا ولا يدري من الذي بدأ بالضرب فعلى عاقلة الحر قيمة العبد صحيح المولود ثم يقال اولاده ادفع من ذلك قيمة الشجة التي دلى الحر وهذا يستحسن كذا في المحيط \* أخذ سيد رجل جذب الرجل يده فانفلت يده ان كان أخذه لاصحفة فلا أرض عليه من اليد وان كان غزها فتأذى بجذبه افاصابه ذلك ضمن أرض اليد كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلا أخذ يده رجل جذب الآخر يده فسقط الجانب فالت نظرت ان كان أخذها لاصحفة فلا شيء عليه وان أخذها لعصا فاداه بجذبه ضمن المسك لهاديه وان انكسرت يده المسك لم يضمن الجانب كذا في السراج الوهاج \* ولو أن رجلا أمسك رجلا حتى قتله رجل قتل الذي دلى القتل وجلس المسك في السجن وعوقب كذا في الظهيرية \* ومن أمسك رجلا حتى جاء آخر وأخذ دراهمه فضمن الدراهم على الاخذ عندنا لا على المسك كذا في المحيط \* رجل جلس على ثوب انسان وهو لا يعلم به فتام صاحب الثوب فانشق ثوبه من جلوسه فانه يضمن نصف الثوب كذا في خزنة المفتين \* رجل دخل على رجل فأذن له في الجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا اجبها قارورة وفيها دهن لا يعلم فاندقت وذهب الدهن ضمن الجلوس الدهن وما تحرق من الوسادة وفسد ولو كانت القارورة تحت ملاء قد غطاها فاذن بالجلوس عليه فلا ضمان على الجلوس وان أذن له بالجلوس على سطح فانخسف به فوقع على مملوك الاذن ضمن قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قال بعض مشايخنا لاضمان على الجلوس في الوسادة كما في الملاء قال هو اقرب الى القياس وبه نأخذ كذا في الذخيرة \* وفي اجارات القدوري اذا دعا الرجل قوما الى منزله فمشوا على بساطه أو جلسوا على وسادته فتحرق لم يضمنوا ولو طورا آتية وثوبه لا يسط مثله ضمنوا ولو طورا والانا بأيديهم فانكسر لم يضمنوا ولو كان متعلدا ساقا تحرق السيف الوسادة لم يضمن كذا في المحيط \* وفي متفرقات الفقه أبي جعفر فممن حضره سيف فأمر الصيف أن يجلس على وسادة فجلس فاذا تحت الوسادة صبي صغير اصحاب الدار فالت بعوده ان الصيف يضمن دية ولو كان تحت الوسادة مملوك صغير اصحاب الدار لا يضمن وكذلك اذا كان تحت وسادة انا ممن زجاج لغيره فالجواب فيه كالجواب في الصبي كذا في الذخيرة \* فصدغره وهو انتم فسال منه دم حتى مات فعليه القصاص كذا في القنية \* في المستق رجل قال قتل فلانا ولم يسم عدوا ولا خطأ قال سمعت أن أبا جعفر دية في ماله كذا في الذخيرة \* في الفتاوى عن خلف قال سألت أسد بن عمرو عن ضرب

مثل الأرض في الفاسدة يجب أجرة مثل البقر والمراد من لزوم أجرة مثل الأرض والبقر أن يجب أجرة مثل الأرض مكروبة  
أما البقر فلا يجوز أن يستحق بعبء المزارعة وأجرة النسل بالغنا يبلغ وقال الثاني رحمه الله تعالى لا يزاد على المشروط والامام رحمه الله تعالى



فترع مسائلها على قول المجيز لعلهم بان الناس لا يأخذون فيه بعد. ولهذا قالوا الفتوى فيه على قولهما وركنها الايجاب والقبول وشرائطها منها كونها سالحة للزراعة وكون رب الارض والعامل من وقت العقد الى اخره وبيان المدة في (٨٩) المزارعة شرط والمعاملة يجوز بلا

بيان المدة في الاستحسان ويقع على أول مرة يخرج في تلك السنة وعن محمد جوازها بلا بيان المدة ويقع على أول زرع يخرج زرعاً واحداً وبه أخذ الفقيه وعليه الفتوى وانما شرط محمد بيان المدة في الكوفة ونحوها لان وقتها متفاوت عندهم وابتدأوا وانتهواؤها مجهول عندهم ووقت المساقاة معلوم وفي بلادنا وقت الزراعة معلوم ولودفع أرضه للزراعة الى خمسة سنة مثلاً فهي فاسدة ومن شرائطها التخلية حتى لو شرط عمل رب الارض تفسد ومنها بيان ما يزرع حتى لو لم يبين ذلك تفسد ومنها بيان من عليه البذر وعن أئمة بلخ انه ان كان عدو فظاهر في تلك النواحي أن البذر على من يكون لا يشترط البيان ومنها بيان الحصص على وجه لا يقطع الشركة فان ذكر حصصاً - - - - - لهما ان حصصاً من لا بد له جاز في سائر واستحساناً وان حصصاً من البذر منه جاز استحساناً وقد مر من شرائط المعاملة ان يقع المعاملة على ما هو في حد النمو بحيث يزيد في نفسه بعمل العامل فلانها هي عظمه لا يصح وحكمها نبوت الملك في منفعة الارض وان كان البذر من جهة

اخر يده أو رجله ومات منه قال هذا شبه الممدوق قال الحسن كذلك اذا ألح في الضرب حتى مات فأما لو ضرب به برزاجه لا يخاف عن مثله الموت ومع هذا مات فهو خطأ قال أبو الليث الكبير قول أسد أحب الى كذا في المحيط \* في المتن عن محمد رحمه الله تعالى قال في رجل قصداً يضرب آخر بالسيف فأخذ المضروب السيف بيده فغذّب صاحب السيف السيف عن يده فقطع السيف أصابع الرجل قال ان كان من غير المقاصل فعلى الجاذب الدية وان كان من المقاصل فعليه القصاص كذا في الذخيرة \* رجل قتل عبداً رجل عمداً فقال السيد أبرئك عن عبدك لا يكون ميراثه عن قيمته وعليه القيمة كذا في المحيط \* لو أمر جلاب نزع سنة لوجع أصابعه وعين السن والمأمور نزع سنة آخر ثم اختلفا فيه فالقول للامر فاذ احلف فالدية في ماله لانه عامد وسقط القصاص للشبهة كذا في القنية \* جنابة الانسان على مكاتب نفسه تجب في مال الجاني ولا تجب على عاقلة صارت نفسها أو اقتصرت على مادون النفس والجنابة على مكاتب الغير متى صارت نفسها تجب على عاقلة الجاني وان اقتصرت على مادون النفس تجب في مال الجاني كافي الفن كذا في المحيط \* كسر رجلان سن رجل خطأ فالدية في ماله لان ما يجب على كل واحد منهما مادون أرش الموضحة كذا في القنية \* واذا جنى على مكاتب انسان ثم أدى المكاتب فعنق لاي مدر السراية وكان على الجاني قيمة المكاتب لا الدية وان مات حراً كذا في المحيط \* رجل أو قد نازلي بيته فأحترقت دار جاره لا يضمن ان أو قد نازل أو قد مثلها هكذا ذكر شيخ الاسلام وذكره شمس الأئمة السرخسي انه لا يضمن مطلقاً كذا في الفصول العمانية \* وفي فتاوى أهل سمرقند اذا ألقى في التنور من الحطب ما لا يحتمل التنور فأحرق بيته وهدى الى بيوت غيره فأحرقها ضمن هكذا في المحيط \* أمر ابنه ليوقد له ناراً في أرضه ففعل وتعلت الى أرض جاره فالتفت شيئاً يضمن الاب لان الامر قد صح فانتقل فعل الابن اليه كالأبناشرة الاب كذا في القنية \* قال في المتن رجل شهد له رجلان على رجل أنه قتل ابنه هذا فلا يشهد آخران لهذا الرجل على هذا الرجل أيضاً أنه قتل ابنه هذا فلا ناسمياً بنا آخره غير الذي سمياه الأول فزكى الفريق الأول ولم يرك الفريق الثاني فدفع عليه الى المشهود عليه الى المشهود له ليقبله فقال المشهود له أنا قتلك يا بني الذي لم يرك المشهود على قتله ولا أقولك يا بني الذي زكى المشهود على قتله ثم قتله فلا شيء عليه ولو قال ما قتلت يا بني الذي زكى المشهود على قتله وانما قتلت ابناً آخرى وقتله كان عليه الدية استحصاناً كذا في المحيط \* وفي كثر الرؤس اذا نظرت في باب دار انسان ففقد أعينه صاحب الدار لا يضمن ان لم يمكن تحصيله من غير فرق العين وان أمكنه بضمه ولو أدخل رأسه فرماه صاحب الدار ففقد أعينه لا يضمن بالاجماع كذا في القنية \* في المتن رواية الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أخوين لآب ادعى أحدهما على رجل أنه قتل أباه يوم النحر بمكة من سنة كذا وادعى الآخر عليه أنه قتل أباه ذلك اليوم بكوفة وأقاما البينة أو ادعى على رجل آخر وأقاما البينة فانه يقضى لكل واحد منهما نصف الدية كذا في المحيط \* ولو ذكر أربعة رجال فسقط بضرهم من المضروب وانكسر سن اخر منه فلو عرف آخرهم صر بالتجب عليه الدية والا فلا شيء عليهم كذا في القنية \* وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في جارية قتلت ابن رجل عمداً فدفعها المولى الى أبي المقتول فوطئها أبو المقتول فولدت فقال مولى الجارية دفعتم اليك لقتلها وقال أبو المقتول لا بل صالحتني عليها من الدم فانه يرتدوا وعقرها والولد عبد ولا سبيل لابي المقتول على الجارية كذا في المحيط \* اذ لوى نوبا فضرب على رأس رجل فأوضحه وجب القصاص ولو مات من ذلك لا يجب القصاص هذا ما يجب القصاص في سببه دون مسببه وعلى عكسه ما لا يجب في سببه ويجب في سببه أن يشبه بالحديد لا يجب القصاص ولو مات من ذلك وجب القصاص وما يجب القصاص في سببه ومسببه أن يشبه بموضحة بمحذبة يجب فيها القصاص وان مات من ذلك فكذلك يجب القصاص وعلى عكسه ما لا يجب القصاص في سببه

( ١٢ - فتاوى سادس ) المزارع والشركة في الخارج والمعاملة لازمة من الجانبين فلوا أراد أحدهما السقر لا يفسخ الابذر والمزارعة لازمة من قبل من لا بد له فلا يفسخ ولا هذر وغير لازمة عن عليه البذر قبل القاء البذر في الارض فالتكليف بلا عذر

خذنا عن اتلاف بذره فاندفع المعاملة لعدم لزوم الاتلاف فيم الجحلاف حال العذر كرض العامل أو كونه سارقا يخاف على الحاصل منه أو يلحق صاحب الشجر دين فادح (٩٠) اضطر الى أدائه من غنمه وترك السفر ليس يضر رطاهر وبالقائه البذر لزمت المزارعة من

الجانين \* والمزارعة على سبعة أوجه الأول أن يكون الأرض من أحدهما والباقي من الآخر أو يكون العمل من أحدهما والباقي من الآخر أو الأرض والبذر من أحدهما والبقر والمسل مع آلات من آخر والكل جائز لأنه إما استئجار الأرض أو استئجار العامل ليعمل بالآلات صاحب الأرض أو استئجار العامل ليعمل بالآلات نفسه والرابع أن يكون البذر من العامل والبقر لصاحب الأرض وهذا فاسد في ظاهر الرواية وعن الثاني رحمه الله تعالى أنه يجوز والقوى على ظاهر الرواية لعدم التجانس بين نفع البقر والأرض فلا يكون تبعا فصار كما لو كانت البقرة من أحدهما فقط واستئجار البقر على بعض الخراج فاسد انما من البقر من واحد والباقي من آخر وأنه فاسد كزناه السادس البذر والبقر من واحد والباقي من آخر فاسد وعلى هذا لو أخذ رجلان أرض وجعل على أن يكون البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر لا يصح فلو ذهب الزرع لا يضمن صاحب البقر البذر فكل ما لا يجوز

ولا يبيح أن يجرحه بخشب عظيم فيموت لا يجب القصاص كذا في خزانة المفتين \* صبي عاقل أشلى كلبا على غنم آخر فنقرت وذهبت ولا يدري أين ذهبت لم يضمن كذا في القنية \* رجلان مذاشجرة فوقعت عليهما فماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر ولو مات أحدهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية كذا في فتاوى قاضيان \* دخلت دابة زرع غيره فتفسده فلو دخل ليخرجهما يفسده أيضا لكن أقل من الدابة يجب عليه إخراجها ويضمن ما تلف ولو كانت دابة غيره لا يجب عليه ولو أخرجها فهلكت لا يضمن رأى جارية كل حنطة غيره فلم ينعهم حتى أكلها ففيها اختلاف المشايخ والصحيح أنه يضمن كذا في القنية \* رجل بعث غلاما لا انسان في حاجة له بغير إذن سيده ثم ان الغلام رأى صبيانا يلعبون فانتهى اليهم وارتنى فوق يديهم فوقع منه فالضمان على المرسل لانه باستعمال العبد صار غاصبا كذا في خزانة المفتين \* ولو ضرب أنبي رجل فانتفعت احدهما أو كلاهما ففيه حكومة عدل كذا في القنية \* وفي الجامع الأصغر غصب مربيطا وشذفيه دوابه فأخرجها مالك المربط صار ضامنا وفي العميون قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا استملك رجل جمار غيره أو بغله بقطع يده أو بذبحه ان شاء صاحبه ضامنه وسلمه اليه وان شاء حبسه ولا يضمنه شيئا وعليه الفتوى كذا في الفصول العمدية \* والله سبحانه أعلم

### كتاب الوصايا وفيه عشرة أبواب

#### الباب الأول في تفسيرها وشرط جوازها وحكمها ومن تجوز له الوصية ومن لا تجوز وما يكون رجوعا عنها

الايصاء في الشرع تملك مضاف الى ما بعد الموت يعني بطريق التبرع سواء كان عيناً أو منفعة كذا في التبيين \* أماركنهم اقول له أو وصيت بكذا الفلان وأوصيت الى فلان كذا في محيط السرخسي \* والوصية مستحبة هذا اذا لم يكن عليه حق مستحق لله تعالى وان كان عليه حق مستحق لله تعالى كالزكاة أو الصيام أو الحج أو الصلاة التي فرط فيها فهي واجبة كذا في التبيين \* ويشترط في الوصية القبول صريحا أو دالة وذلك بأن يموت الموصي له قبل الرد والقبول فيكون موته قبولا فترثه أو رثته كذا في الوجيز للكردي \* قبول الوصية انما يكون بعد الموت فان قبلها في حال حياة الموصي أو ردّها في الباطل وله القبول بعد الموت كذا في السراجية \* القبول بالفعل كنفذ وصية أو شراء شيء لورثته أو قضاء دين كقبوله بالقول كذا في محيط السرخسي \* وشرطها كون الموصي أهلا للتمليك والموصي له أهلا للتملك والموصي به بعد الموت مالا قابلا للتمليك وحكمها أن يملكه الموصي له ملكا جديدا كملك بالهبة كذا في الكفاية \* ويستحب أن يوصي الانسان بدون الثلث سواء كانت الورثة أغنياء أو فقراء كذا في الهداية \* والافضل لمن له مال قليل أن لا يوصي اذا كانت له ورثة والافضل لمن له مال كثير أن لا يتجاوز عن الثلث فيما لامعصية فيه كذا في خزانة المفتين \* والموصي به يملك بالقبول فان قبل الموصي له الوصية بعد موت الموصي ثبت الملك له في الموصي به قبضه أو لم يقبضه وان رد الموصي له الوصية بطلت برده عندنا كذا في الكافي \* ثم تصح الوصية لاجنبي من غير اجازة الورثة كذا في التبيين \* ولا تجوز بما زاد على الثلث الا أن يجيزه الورثة بعد موته وهم كبار ولا معتبر باجازتهم في حال حياته كذا في الهداية \* ولو أوصى بجميع ماله وليس له وارث نفذت الوصية ولا يحتاج الى اجازة بيت المال كذا في خزانة المفتين \* ولا تجوز الوصية للوارث الا أن يجيزها الورثة ولو أوصى لوارثه ولا جنبي صح في حصة الاجنبي ويتوقف في حصة الوارث على اجازة الورثة ان أجازوا وازوان لم يجز وباطل ولا تعتبر اجازتهم في حياة الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* ويعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية حتى لو أوصى لاختيه وهو وارث ثم ولد

اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين \* رجل قال لعامل اعلم في ارضي يبدري بنفسك وعبيدك واجرائك فما خرج فكلها لي جاز فيجعل العامل معنار الرب الأرض ولو على أن الكل لك جاز ويجعل معنار الأرض مقرضه البذر \* دفع بذر الى صاحب

الارض على أن يزرع فيها والخارج بينهما نصفان لا يصح لما مر والخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل الارض وعمله أخر بحث الارض  
أما فان قال فيه على أن الخارج لصاحب البذر جازو يكون معيار الارض ولو على أن الخارج (٩١) لربها جازو والبذر قرض عليه \*

قال لا يخرج زرعى في  
أرضك على أن الخارج لك  
لا يصح والخارج لمن له البذر  
وعليه أجر مثل الارض  
والعامل لانه قال زرعى  
لن يبقى البذر على ملكه ولو  
قال زرعه في أرضك  
لنفسك على أن الخارج لى  
لم يصح والخارج لصاحب  
الارض وعليه مثل البذر  
لصاحبه لانه لما قال له  
ازرعه لنفسك صاروا بها  
البذر منه \* دفع اليه أرضا  
ليزرعها يذرعه بقره و يعمل  
معه هذا الاجنبى على أن  
الخارج بينهما - ثم أثلا نام يحز  
بينهما وبين الاجنبى ويجوز  
بينهما وثلاث الخارج لرب  
الارض والثلاث للعامل  
وعلى العامل أجر مثل عمل  
الاجنبى ولو كان البذر من  
قبل رب الارض جاز بين  
الكل ولو قال زرعى أرضى  
يذكر على أن الخارج كله  
لك فهذا الشرط جائز  
ويكون صاحب الارض  
معيار الارض ولو قال زرعى  
في أرضى كرامن طعامك على  
أن الخارج لى لم يحز والخارج  
لصاحب البذر وعليه أجر  
مثل الارض طعن عيسى  
رحمه الله تعالى وقال ينبغي  
أن يكون لصاحب الارض  
ويجعل العامل مقرضه  
معينا بنفسه والجواب أن  
الانسان يعمل لنفسه ولا يقع

له ابن صحت الوصية للاخ ولو أوصى لاخته وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصى بطلت الوصية للاخ كذا فى  
التبيين \* وكل ما جاز باجزة الوارث فانه يملكه المجاز له من قبل الموصى عندنا حتى يتم بغير قبض ولا يمنع  
الشيوع صحة الاجازة وليس للوارث أن يرجع فيه كذا فى الكافى \* ولو كان المجزى مريضاً وهو بالغ ان برأ  
من ذلك المرض صحت اجازته وان مات فى ذلك المرض فان اجازته بمنزلة ابتداء الوصية حتى ان الموصى له  
لو كان وارثاً لا يجوز الا أن يحيزه ورثة المريض ولو كان أجنبياً يجوز ويعتبر ذلك من الثلث كذا فى المحيط \* ولو  
أجاز البعض ورد البعض يجوز على المجزى بقدر حصته وبطل فى حق غيره كذا فى الكافى \* وفى كل موضع  
يحتاج الى الاجازة لا يجوز اذا كان المجزى من أهل الاجازة فهو اذا أجازه وهو بالغ عاقل صحيح كذا فى خزائن  
المفتين \* واذا أوصى لمكاتب وارثه أو لمكاتب عبده فهو باطل كذا فى المبسوط \* ولا تجوز للثلاث  
عامداً كان أو خاطئاً بعد أن كان مباشراً كذا فى الهداية \* سواء أوصى له قبل الجراحه أو بعدها فان  
أجازت الورثة الوصية للقاتل جازت فى قول أبى حنيفة ومحمد ورجحهما الله تعالى كذا فى المبسوط \* ولو كان  
القاتل صبياً أو مجنوناً جازت له الوصية وان لم تجز الورثة ولو أوصى لقاتله وليس له وارث سوى القاتل جازت  
الوصية فى قول أبى حنيفة ومحمد ورجحهما الله تعالى ولو أوصى لمكاتب قاتله أو لمذبر قاتله أو لأم ولد قاتله  
لا تجوز الا باجزة الورثة كذا فى فتاوى قاضى خان \* اذا ضربت المرأة الرجل بمحديدة أو بغير محديدة  
فأوصى لها ثم تزوجها فلا ميراث لها ولا وصية وانما لها مقدار صدق من ماله من المسمى وما زاد على ذلك فهو  
فى معنى الوصية فيبطل بالقتل ولو اشترت عمة فى قتل رجل أحدهم عبده وأوصى لبعضهم بعد الخيانة  
وأعتق عبده فالوصية باطلة الا أن العتق بعد ما نفذ لا يمكن رفعه فيكون الرد بإيجاب السعاية عليه فى قيمته  
والعفو عن القاتل فى دم العمد جائز ولو كان خطأ فعقابه كان هذا منه وصية اعاقبته فيجوز من الثلث واذا  
أوصى لبعده بثلاث ماله صحت الوصية فان قتله العبد فوصيته باطلة غير أنه يعتق ويسعى فى قيمته وعلى هذا  
المذبر اذا قتل مولاه عمداً أو خطأ فعليه أن يسعى فى قيمته لرد الوصية وعليه فى العمد القصاص ولو أوصى  
لرجل بوصية فقامت البيعة عليه أنه قاتل وصدقه بذلك بعض الورثة وكذبهم بعضهم فانه يبرأ من حصه  
الذين كذبوا من الدية ويجوز وصيته فى حصتهم من الثلث ويلزمه حصه الذين صدقوا من الدية ويبطل  
وصيته من الدية فى حصتهم من الثلث واذا أوصى الرجل لرجلين بوصية وأقام كل واحد من ورثته البيعة  
على أحد الموصى لهما أنه قتل صاحبهما خطأ كان على كل واحد منهما خمسة آلاف الذى أقام عليه البيعة  
ولا وصية له فى حصه الذى أقام عليه البيعة بالقتل وتجوز له الوصية فى حصه الآخر بالحساب واذا أوصى  
الرجل لرجلين لكل واحد منهما بالثلث وأوصى لآخر بعبء فشهد الموصى لهما بالثلث على الموصى  
له بالعبء أنه قاتل فشهادتهم باطلة وكذلك لو شهدا على وارث أو على أجنبى أنه قتل خطأ واذا أعتق الرجل  
فى مرضه صبياً صغيراً لأماله غيره ثم قتل الصبي مولاه عمداً فعليه أن يسعى فى قيمتين يرفع له من ذلك الثلث  
وصيته ويسعى فيما بقي ولو كان كبيراً فقتل مولاه خطأ سعى فى قيمتين للورثة ولا وصية له وهذا كله قول أبى  
حنيفة رحمه الله تعالى فأما عندهما عليه السعاية فى قيمته لرد الوصية والدية على العاقل كذا فى المبسوط \*  
ولو أوصى لابن وارثه جازو كذا لو أوصى لمكاتب نفسه أو لمذبر نفسه جاز الكل استحساناً وتجوز الوصية لو ألد  
قاتله وان علوا وكذلك لو ألد قاتله وان سفل ولمكاتب هؤلاء وعبيدهم ومذبرهم كذا فى فتاوى قاضى خان \*  
واذا أوصى لمثل رجل أن ينفق عليه كل شهر عشرة قال أبو حنيفة وأبو يوسف ورجحهما الله تعالى تكون  
الوصية للعبد ويؤدمعه حيثما دار يسع أو عتق وان صالح مولاه عن ذلك وأجاز العبد جاز وان عتق العبد  
ثم أجاز فجازته باطلة ولو أوصى لغرس فلان ينفق عليه كل شهر عشرة فالوصية لصاحب الغرس فلان ينفق  
أو باعه بطلت الوصية كذا فى الظهيرية \* ويجوز أن يوصى المسلم للمذنب وبالعكس كذا فى الكافى \* ولا تصح

لغيره الا بجهله ولم يوجد ولو قال زرعى فى أرضى كرامن طعامك على أن الخارج بينهما نصفين جاز على ما قال والبذر قرض على صاحب  
الارض أخر بحث الارض شيئاً لا ولو شرط دفع صاحب البذر بذرهما كان صاحب البذر ولو شرط أن يدفع صاحب  
البذر عشر الخارج والباقى انصافاً جاز وكذا لو شرط اعشر الخارج للعامل والباقى انصافاً ولو شرط دفع خراج الوظيفة لم يحز وان شرط

دفع الغسر أو نواحي المقامة والباقي أنصافا جاز (نوع آخر) شرط في المزارعة على المزارع أو رب الأرض ما ليس من أعمال المزارعة ففسدت وما ينبت وما ينبت (٩٢) الخارج أو يزيد في جودة الخارج فهو من عمل المزارعة وما لا ينبت ولا ينبت ولا يزيد في الخارج

فليس من أعمالها فإذا شرط على المزارع أو ربها الحصاد أو الدناس ففسدت من أيهما كان البذر في ظاهر الرواية وفي النوازل جاز على قول الإمام الثاني رحمه الله تعالى \* وعنه إذا شرط على المزارع أن يحصده ويجمعه جاز ولو على رب الإجماع وابن سله ونصير أجازاها ولو على المزارع ولا أعرف أحدا من أئمة زمانهم ما خالفهما فيه قال الفقيه وبه نأخذ وعلى قول الثاني استقر الفتوى بين أئمة خوارزم في المعاملة بفسادها هذا الشرط ونص في نوادر ابن رستم رحمه الله تعالى أن المأخوذ قول الإمام الثاني لا قول غيره في هذه \* والتسقية والحمل إلى بيت رب الأرض كشرط الحصاد ويجوز مع ما يجزى بل ولو شرط كرى الأنهار أو صلاح المسناة على ربها جاز من أيهما كان البذر وإن على المزارع ففسدت من أيهما كان البذر والخارج كله للمزارع إن البذر منه وإن شرط كراها على المزارع جاز من أيهما كان البذر وإن على ربها إن البذر من المزارع لا لشرط بعض العمل على ربها وأنه يمنع التخليص وهي شرط صحة التسليم والتسليم شرط صحة المزارعة فنصار كشرط الحصاد على رب الأرض وإن البذر

الوصية لحر في غير مستأمن من ذمتي كذا في البدائع \* ولو أوصى مسلم لحر في دار الحرب لا تجوز هذه الوصية وإن أجازت الورثة فإن خرج الحر في الموصى له إلى دار الإسلام بأمان وأراد أخذ وصيته لم يكن له من ذلك شيء وإن أجازت الورثة هذا إذا كان الموصى في دار الإسلام والموصى لحر في دار الحرب \* وأما إذا كان الموصى في دار الحرب أيضا فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه كذا في المحيط \* وإذا أوصى للحر المستأمن في دار الإسلام ذكر أن الوصية تجوز من الثلث من غير إجازة الورثة وفيما زاد على الثلث يحتاج إلى إجازة الورثة وكذا الوهب له أو نص ذق عليه بصيغة التطوع هكذا ذكر في ظاهر الرواية كذا في التارخانية \* ولا تجوز وصية المسلم للمرتد كذا في فتاوى قاضيان \* ومن أوصى وعليه دين يحيط بماله لم تجز الوصية إلا أن يبرئه الغرماء كذا في الهداية \* ولا تصح الوصية إلا بمن يصح تبرعه فلا تصح من المجنون والمكاتب والمأذون وكذا لو أوصى المجنون ثم مات بعد الأفاقة لعدم الأهلية حالة المباشرة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا تصح وصية المكاتب وإن ترك وفاء كذا في الهداية \* وصية المكاتب ثلاثة أقسام قسم باطل بالإجماع وهو الوصية بعين من أعيان ماله وقسم يجوز بالإجماع وهو ما إذا أضاف الوصية إلى ما يملكه بعد العتق بأن قال إذا عتقت فلان مالى وصية لفلان حتى لو عتق قبل الموت بأدبيل الكتابة أو غيره ثم مات كان للموصى له ثلث ماله وقسم يختلف فيه وهو ما إذا قال أوصيت بثلث مالى لفلان ثم عتق فالوصية باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جائزة كذا في التبيين \* ولا تجوز وصية الصبي عندنا إذا لم يكن مرأقا وكذا إذا كان مرأقا كذا في فتاوى قاضيان \* وسواء كان الصبي مأذونا في التجارة أو محجورا كذا في البدائع \* سواء مات قبل الإدراك أو بعد الإدراك كذا في الكافي \* وكذا لو قال إن أدركت فثلثي لفلان وصية لا تصح لعدم الأهلية فلا يمكن تقييضا ولا تعليقا وأما العبد والمكاتب إذا أضافاها إلى ما يبعده عتقهما تصح كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا تصح وصية الهازل والمكره والخاطي كذا في البدائع \* وصية الحر العاقل رجلان أو امرأة جائزة ولا تجوز وصية الصبي المحجور الذي بلغ غير رشيد قياسا وتجوز استحسانا \* وصية ابن السبيل الذي هو غائب عن ماله جائزة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أوصى الصبي أو المكاتب ثم بلغ أو عتق وأجاز تصح بطريق الابتداء وتجوز الوصية للعمل وبالحمل إن ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية ومن أوصى بأمة أو لاجلها صححت الوصية والاستثناء كذا في الكافي \* وإذا أوصى الرجل لماني بطن امرأة ثم وضعت بعد موته وبعد الوصية بشهر ولدا ميتا فلا وصية له وإن ولدت حيا ثم ماتت فالوصية جائزة من الثلث وتكون ميراثا بين ورثته وإن ولدت اثنين أحدهما حي والآخر ميت فالوصية للحي منهما وإن ولدتهم ما حين ثم مات أحدهما فإن الوصية لهما نصفان وحصة الذي مات منهما ميراث لورثته كذا في الميراث وإذا أوصى فقال إن كان في بطن فلانة جارية فلها وصية بألف درهم وإن كان في بطنها غلام فلها وصية بألف درهم فولدت جارية لستة أشهر أو ولدت غلاما بعد ذلك بيومين أو ثلاثة فالوصية بهما جميعا من الثلث فرق بين هذا وبين ما إذا قال إن كان الذي في بطنك غلاما فلان أو أن كان جارية فلها ألف فولدت غلاما أو جارية في بطن واحد لا أقل من ستة أشهر من يوم يموت لم يكن لأحدهما شيء من الوصية ثم في المسئلة الأولى إذا ولدت غلامين وجاريتين لا أقل من ستة أشهر فالورثة يعطون أي الغلامين وأية الجاريتين شأوا كذا في المحيط \* ويصح للموصى الرجوع عن الوصية ثم الرجوع قد ثبت صريحا وقد ثبت دلالة فالأول بان يقول رجعت أو نحوها والثاني بان يفعل فعلا يدل على الرجوع ثم كل فعل لوفعه الإنسان في ملك الغير يقطع به حق المالك فإذا فعله الموصى كان رجوعا وكذا كل فعل يوجب زيادة في الموصى به ولا يمكن تسليمها إلا بفاهو رجوع إذا فعله وكذا كل تصرف أو جبر زوال ملك الموصى فهو رجوع إذا ثبت هذا فنقول إذا أوصى بشئ ثم

من ربها لم يبين للكراب وقت فسدت لجهالة وقتها إن التسليم بعده يقع وإن بين وقتها جاز لان المزارع يقبلها قطع  
مكرو بقوا المزارعة تقع من ذلك الوقت المعلوم وعمل رب الأرض من قبله فلم يكن شرط عمله في المزارعة فاندفع مال البذر من المزارع الجبر  
في التسليم من وقت العقد يقع شرط عمله بعده في حال الشركة فلا يجوز وفي الإجماع الصغير بشرط التنبيه والكرى على المستأجر ففسد

قطعه

قيل شرط التثنية انما يفسدان كان الزرع يخرج منها بالكراب مرة أو لم يخرج الا بجزءين فلا ولو شرط كرى الجدول اختلافه فيه وان شرط  
 القاء السريقين على المزارع فسدت من أيهما كان البذر والخارج كله للمزارع ان البذر منه وعليه (٩٣) أجر مثل الارض ولا يغرم ربهاناً  
 للمزارع من قيمة السريقين المطروحة فيها وان البذر من ربهاناً فإخراج له وعليه أجر مثل عمل العامل وقيمة السريقين وان شرط السريقين  
 على رب الارض ان البذر من المزارع فسدت والخارج للمزارع وعليه أجر مثل الارض وقيمة السريقين وان شرط  
 من ربهاناً البذر جازت وان شرط القاء السريقين فيها لم يكره وقال عبد الواحد ان على  
 المزارع جازت من أيهما كان البذر وان على ربهان البذر من العامل لا كشرط الحصاد على ربهان الكراب  
 على ربهان البذر من المزارع وان البذر من رب الارض يجوز وان شرطاً أن يسرقها أحدهما جازت على أيهما  
 شرط والبذر من أيهما كان وفي فتاوى النسقي شرط القاء السريقين في المزارعة والمعاملة  
 مفسد وبلا شرط لا يلزم العامل \* والحيلة أن يستأجره على اصلاح  
 المسنة وحفر الانهار والقاء السريقين بأجرة نسيئة غير مشروطة في العقد فان قلت كيف تصح هذه  
 الاجارة وقد وقعت على العين وهو القاء السريقين والمكان المنقول عنه غير معلوم قلت  
 المعقود عليه نقل السريقين وانه عمل لآعين والمكان المنقول عنه البلدة ونواحيها

قطعه وخاطه أو يقطن فغزله أو يغزل ففسخه أو يحد يد فأتخذه ناء فهو رجوع ولو أوصى بسويق فقلته بسين  
 أو بدار فبني فيها أو يقطن فحشابه أو يبطانة فبطن بها فباء أو بظهارة فظهر بها أو باطلت الوصية كذا في  
 الكافي \* والوصية على أربعة أوجه في وجه يحتمل الفسخ من جهة القول والفعل جميعاً وفي وجه يحتمل  
 الفسخ من جهة القول دون الفعل وفي وجه يحتمل من جهة الفعل دون القول وفي وجه لا يحتمل بهما  
 جميعاً أما الأول فهو الوصية بالعين لرجل فسخها من جهة القول أن يقول فسخت الوصية أو رجعت  
 ومن جهة الفعل أن يبيعه أو يعقده أو يخرجها عن ملكه بوجه من الوجوه والذي لا يمكن الفسخ بهما هو  
 التدبير المطلق والذي يجوز بالقول دون الفعل الوصية بثلاث ماله أو بربعه أو ربعه ويجوز ولو أخرجه عن  
 ملكه لاسطر الوصية وتنفذ من ثلث الباقي والذي يجوز من جهة الفعل دون القول هو التدبير المقيسد  
 لو رجع بالفعل يصح بأن يبيعه ولا يصح بالقول كذا في خزائن المفتين \* وإذا أوصى بتبرقة ثم صاغ  
 منه قلباً أو خاتماً أو ما أشبه ذلك كان رجوعاً وهذا الجواب عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ظاهر  
 فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن لا يكون رجوعاً وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولو باع  
 العين الموصى بها ثم اشتراها أو وهبها ثم رجع فيها باطلت الوصية وذبح الشاة الموصى بها رجوعاً وغسل  
 الثوب الموصى به لا يكون رجوعاً ومن يحد الوصية لم يكن بجوده رجوعاً كذا في الجامع الكبير وذكر  
 في المبسوط أنه رجوع قيل ما ذكر في الجامع محمول على أن المحمود كان عند غيبة الموصى له وهذا لا يكون  
 رجوعاً على الروايات كلها وما ذكر في المبسوط محمول على أن المحمود كان عند حضرة الموصى له وعند  
 حضرة يكون رجوعاً وقيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قول محمد رحمه الله تعالى وما ذكر  
 في المبسوط قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الاصح ولو قال كل وصية أو وصيت به الفلان فهي حرام  
 أو وبال يمكن رجوعاً بخلاف ما لو قال فهي باطلة كذا في الكافي \* ولو أوصى لرجل بشئ فقبل له انك تبرأ فأنكر  
 الوصية فقال آخرتها لا يكون رجوعاً ولو قيل له انكرها فقال تركتها كان رجوعاً كذا في خزائن المفتين \*  
 ولو قال العبد الذي أوصيت به فلان فهو لفلان فهو رجوع وكذا لو قال فهو لفلان وارثي فهو رجوع  
 عن الوصية الاولى وتكون وصية للوارث ثم الورثة بالخيار ان شاءوا أجازوا وان شاءوا ردوا ولو كان فلان  
 الاخر ميتاً حين أوصى فالوصية الاولى على حالها ولو كان فلان حين قال ذلك حياً ثم مات قبل موت  
 الموصى فهو لورثة الموصى لبطلان الوصيتين كذا في الكافي \* ولو أوصى بعبد ثم رهنه يكون رجوعاً ولو  
 أجره أو كانت جارية فوطئها لا يكون رجوعاً ولو كان أوصى بمحمدية ثم اتخذها سبيها أو ردعا كان رجوعاً  
 ولو أوصى بعبد لفلان ثم كاتبه أو دبره أو أخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعاً حتى لو عاد الى ملكه  
 لا يكون وصية كذا في خزائن المفتين \* ولو قال العبد الذي أوصيت به لفلان وقد أوصيت به لفلان آخر  
 يكون بينهما نصفين وكذا لو قال وقد أوصيت بنصفه لفلان كان العبد بينهما ولو أوصى بثلاثة لثلاث قال  
 الثلث الذي أوصيت به لثلاث قد أوصيت بنصفه لثلاث آخر أو قال فقد أوصيت بنصفه لفلان لا يكون  
 رجوعاً بنصفه عن الأول ويكون الثلث بينهما نصفين ولو قال الثلث الذي أوصيت به لفلان وقد أوصيت  
 بنصفه لفلان آخر كان للآخر ثلث الثلث ولو أوصى بشئ لرجل ثم قال ما أوصيت به لفلان فقد أوصيت  
 بنصفه لفلان آخر يصير بينهما فيكون رجوعاً عن نصفه ولو أوصى للانسان بجارية ثم استولدها يكون  
 رجوعاً وكذا لو أوصى بمنطقة فطعنهما أو أوصى بدقيق فخبز به يكون رجوعاً ولو قيل لرجل أوصيت بعبدك  
 فلان لفلان فقال لا بل أوصيت له بأمتي فلانة يكون رجوعاً عن الوصية بالعبد ولو أوصى بدار فخصها أو  
 هدمها لا يكون رجوعاً وان طينها يكون رجوعاً اذا كان كثيراً ولو أوصى بأرض ثم زرع فيها رطبة لا يكون  
 رجوعاً وان غرس الكرم أو الشجرة كان رجوعاً كذا في فتاوى قاضخان \* وان أوصى بما في فخيله من



من أيهما كان البذر وعلى رب الأرض ان البذر من المزارع لا يجوز وان من رب الأرض جاز هذا كله في الشرط النافع لاحدهما وان شرطا لا ينفع كالشرط ان لا يسقى أحدهما (٩٤) حصته لا يفسد المزارعة وفيما اذا كان شرطا فسادا ولو ابطاله ان الشرط في صلب العقد لا ينقلب جائزا وان لم يكن

الكفري فصار بسرا قبل موت الموصي أو أوصى بالسرا فصار رطبا قبل موته أو أوصى بعنب فصار زيبيا أو بسنبل فصار برا أو بفضة فصار خاتما أو ببضة فصار رطبا قبل موته بطات الوصية لانه صار شيئا آخر وان تغير بعد موته نفذت الوصية ولو أوصى بسرا فصار بعضه رطبا بطات الوصية فيما صار رطبا وبقيت فيما كان بسرا اعتبارا للبعض بالكل ولو أوصى برطب فصار رطبا قبل موته أو يحمل فصار كبشا لا يطل الوصية استحسانا كذا في الكافي \* ولو أوصى بألف درهم من مال رجل أو بعبد أو بشيء فأجاز ذلك الرجل قبل موته أو بعد موته فله أن يرجع عنه مما لم يدفعه إلى الموصي له فإذا دفعه إليه جاز لأن وصيته من مال غيره بمنزلة الهبة كأنه وهب مال غيره فلا يصح الا بالتسليم والقبض كذا في المبسوط \* والله أعلم

### الباب الثاني في بيان الالفاظ التي تكون وصية والتي لا تكون وصية وما يجوز من الوصية وما لا يجوز

رجل قال لغيره أنت وكيلي بعد موتي يكون وصيا ولو قال أنت وصي في حياتي يكون وكيل كذا في الظهيرية \* ولو قال لرجل لك أجرة مائة درهم على أن تكون وصي الشرط باطل والمائة وصية له جائزة وهو وصي على المختار كذا في خزائن المفتين \* روى ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى اذا قال الرجل اشهدوا أني قد أوصيت لفلان بألف درهم وأوصيت أن لفلان في مالي ألف درهم فالألف الأولى وصية والآخرى اقرار وفي الأصل اذا قال في وصية ثلث داري لفلان فاني أجيز ذلك يكون وصية ولو قال لفلان سدس في داري فانه يكون اقرارا وعلى هذا اذا قال لفلان ألف درهم من مالي كان وصية استحسانا اذا كان في ذكر وصية واذا قال في مالي كان اقرارا واذا قال عبدي هذا لفلان وداري هذه لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكر وصية ولا قال بعد موتي كان هبة قياسا واستحسانا فان قبضها في حال حياته صح وان لم يقبضها حتى مات فهو باطل وان ذكرها في خلال الوصية ذكر الشيخ الامام العالم الزاهد أحمد الطواويسي رحمه الله تعالى في شرح وصايا الاصل القياس أن يكون هذا وصية وفي الاستحسان لا يكون وصية كذا في المحيط \* رجل قال لا تخرفي مرضه بالفارسية (١) (تيمارد فرزند من هراسين من) فقد جعله وصيا في تركته وكذلك قال تعهدهم وقم بأمرهم وما يجري مجراه ولو قال المريض لرجل ٢ (غم كار من وأن فرزند من بعد ازا وفات من بخور) أو قال (فرزند من اصابيح عمان) قال بصير وصيا كذا في الظهيرية \* قال لاختيه استأجر فلانا حتى يتفقد وصيتي صار الاخ وصيا اذا قبل كذا في خزائن المفتين \* واذا قال أوصيت أن وهب لفلان ثلث داري بعد موتي كان ذلك وصية ولا يشترط قبضه في حياته الموصي ولو قال ثلثي لفلان أو قال سدس لفلان أو قال ربعي لفلان ثم مات قبل أن يقبض فالقياس أن يكون هذا باطلا وفي الاستحسان يكون وصية جائزة وتأويله اذا قال ذلك في خلال الوصايا روى محمد بن جهم الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* مرض قال لرجل اقض ديوني صار وصيا كذا في خزائن المفتين \* رجل قال في مرضه أو في صحته ان حدث لي حدث فلفلان كذا فهذا وصية والحدث عندنا الموت وكذلك لو قال لفلان ألف درهم من ثلثي فهذا وصية وان لم يذكرها الموت ولو قال لفلان ألف درهم من مالي أو قال من نصف مالي أو قال من ربع مالي فهو باطل الآن يكون عند ذكر الوصية فيكون وصية كذا في المحيط \* ولو أوصى رجل أن ما وجد مكتوبا من وصية والدي ولم يكن نفذتها فنفذوها وأقر بذلك على نفسه اقرارا في مرضه قالوا هذا وصية ان صدقه الورثة صح تصديقهم وان كذبوه كان ذلك من (١) قمه صالح وألادى بعدى (٢) اهتم بأمرى وأمر أولادى من بعد وفاتي أو قال لا تترك أولادى ضائعين

في الصاب بان كان الفساد بحكم جهالة يعود جائزا وان شرطا بعض العمل على المزارع أو على نفسه ان البذر من ربه ما فعل ثلاثه أوجه اما ان شرط بعض أعمال المزارعة على المزارع وسكت عن ذكر الباقي أو على رب الأرض وسكت عن الباقي أو البعض على المزارع والبعض على ربه ان شرط البعض على المزارع وسكت عن الباقي بان شرط عليه أن يكرها أو يزرعها وسكت عن ذكر السقي فهذا على وجهه بان كان لا يخرج بلاسقي أو يخرج شيئا لا يرغب فيه فاللزعة فاسدة في هذين الوجهين وكذلك كان يخرج لكنه يبس بدون السقي وان كان بحيث يخرج شيئا مرغوبا ولا يبس بان كان بلدا كثيرا المطر فاللزعة جائزة وكذا اذا كان السقي بحال يزيد الجودة أو بحال لا يدري أن السقي هل يؤثر في جودة الخارج وان شرط رب الأرض بعض العمل على نفسه كالسقي مثلا وترك ذكر الباقي فعلى ما ذكرنا من الوجهين ان علم يقينان السقي لا يؤثر في الخارج فاللزعة جائزة والانفاضة ولو شرط بعض العمل على ربه والبعض على العامل والبذر من المزارع فهذا ولو كان من رب الأرض سواه نوع آخر شرط الشركة في الحب والثنين جاز وان التين لاحدهما الثلث والحب لا تخلا وكذا ان شرط الحب لاحدهما بعينه والثنين لا تخلفا شرط الحب بينهما والتين لا تخلفا لرب الأرض جاز وان لا تخلفا

وعن الثاني أنه لا يجوز في الوجهين وان شرط الحب بينهما وسكان التبن جازي ظاهر الرواية والتبن لصاحب البذر وعن الثاني واليه مرجع محمدان المزارعة لا تجوز وعن مشايخ بلخ أن التبن بينهما وسكان الحب (٩٥) لا يجوز دفع أرضه على أن يغرم فيها ويكون الأرض والغرس بينهما لا يصح والغرس رب الأرض وعليه قيمة الغرس وأجر مثل عمله وفي الأصل دفع أرضه مزارعة على أن يرزعاها بغرس فيها والغرس بينهما نصفان جاز ولو شرط أن الثمر بينهما نصفان جاز والثمر على الشرط والغرس للغرس ولو شرط أن يكون الاغراس لربها والثمر بينهما لا يصح لقطع الشركة لجواز أن لا يخرج الا اغراس دفع أرضا وتخلل لزرها ويقوم على التخليل فهذه مزارعة فيها معاملة ان البذر من المزارع فسدت المزارعة لانه صفقة في صفقة وان من ربه اجاز لانه اجارة وان كانت المعاملة معطوفة على المزارعة بان يقول أدفع اليك هذه الأرض مزارعة ترزعاها يذرك وأدفع اليك ما فيها من الاشجار معاملة جازنا مطلقا \* له أرض أراد أن يأخذ من آخر بذرا لرزعاها أنصافا فالمصلحة أن يشترى نصف البذر ويهبه البايع عنه ثم يقول ازرها على أن الخارج بيننا أنصافا ومن أراد الشركة في المال يدفع اليه معاملة بالنصف أراد أن يشارك مع من له قوة حتى يسوق الماء الى مكان بعيد عن القرية يدفع اليه معاملة

الثالث كذا في الظهيرة \* ولو أن مريضا قال أخرجوا ألف من مالي أو أخرجوا ألف درهم ولم يزد على هذا ومات قال الفقيه أبو بكران قال ذلك في الوصية جازو يصرف الى الفقراء ولو قيل لمريض أو وص بشي قال ثلث مالي ولم يزد على هذا قال الفقيه أبو بكران كان هذا على أثر السؤال يصرف ثلث ماله الى الفقراء وعن محمد بن سلمة أنه أطلق الجواب وقال يصرف ماله الى الفقراء ولم يفصل تفصيلا وعن محمد بن مقاتل رجل قال أوصي بأن يعطى للناس ألف درهم قال الوصية باطلة ولو قال تصدقوا بألف درهم فهو جائز ويصرف الى الفقراء مريض قال بالفارسية (١) (صد درهم ازم من بخش كنيد) قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هي باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء جميعا ولو قال (صد درهم ازم من روان كنيد) قال كانت الوصية جائزة لان هذا اللفظ راديه القرية وقال القاضي الامام أبو الحسن علي بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى قوله (روان كنيد) ليس من لسان فلا أعرف هذا كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال ان مت في سفري هذا فلان على ألف درهم دين فانه وصية من ثلثه كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى بأن يحمل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك ويبنى هناك رباطا من ثلث ماله مات ولم يحمل الى ذلك الموضع قال أبو القاسم وصيته بالرباط جائزة ووصيته بالحمل باطلة ولو حله الوصي ضمن ما اتفق في الحمل اذا حله الوصي بغير اذن الورثة وان حل باذن الورثة لا يضمن وما يلقى في القبر تحت الميت مثل المضربة ونحوها قال أبو نصر لا بأس به وهو كالزيادة في الكفن وبعضهم أنكروا ذلك ولو أوصى بعمارة قبره للترتين فهي باطلة ولو أوصى باتخاذ الطعام للمآتم بعد وفاته وبطعم للذين يحضرون التعزية قال الفقيه أبو جعفر يجوز ذلك من الثلث ويحمل للذين يطول مقامهم عنده والذي يجي من مكان بعيد يستوى فيه الاغنياء والفقراء ولا يجوز للذي لا يطول مسافته ولا مقامه فان فضل من الطعام شي كثير يضمن الوصي وان كان قليلا لا يضمن وعن الشيخ الامام أبي بكر الخبزي رحمه الله تعالى رجل أوصى بأن يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة أيام قالوا الوصية باطلة وعن أبي القاسم في حمل الطعام الى أهل المصيبة والا كل عندهم قال حمل الطعام في الابتداء غير مكر ولا يستغال أهل المصيبة يتجهزوا لميت ونحوه فأما حمل الطعام في اليوم الثالث لا يستحب لان في اليوم الثالث تجتمع النائمات فاطعامه في ذلك اليوم يكون اعانة على المعصية كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي واقعات الناطق اذا أوصى بأن يكفن بألف دينار أو بعشرة آلاف درهم فانه يكفن بكفن وسط ليس فيه سرف ولا تقير ولا تضيق وقال في موضع آخر يكفن بكفن المثل وكفن المثل أن ينظر الى ثيابه حال حياته ثم يخرج الجمعة والعيدين أو الوليمة كذا في التتارخانية \* امرأة أوصت الى زوجها أن يكفنها من مهرها الذي عليه قال أمرها ونهيه في باب الكفن باطل كذا في محيط السرخسي \* أوصى بأن يدفن في داره فوصيته باطلة لأن الوصي أن يجعل داره مقبرة للمسلمين وفي الفتاوى الخلاصة ولو أوصى أن يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين ولو أوصى بأن يصلى عليه فلان فقد ذكر في العمون أن الوصية باطلة وفي الفتاوى الخلاصة وهو لا يصح وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى بثلث ماله في أكناف موتى المسلمين أو في حفر مقابر المسلمين أو في سقاية المسلمين قال هذا باطل ولو أوصى بشائه في أكناف فقراء المسلمين أو حفر مقابرهم فهذا جائز ولو أوصى بأن يتخذ داره مقبرة فقلت وارثه يجوز دفنه فيها وفي فتاوى الفضل لو أوصى الزجل بأن يجعل داره خانة ينزل فيه الناس لا يصح وعليه الاعتداء بخلاف ما اذا أوصى بأن يتخذ سقاية ليس للوارث أن يشرب منها كذا في التتارخانية \* اذا أوصى أن يدفن في مسج كان اشتراء ويقل ويقدر جله فهذه وصية بمال ليس

(١) أعطوا عني مائة درهم

بالنصف على أن يسوق الماء اليه \* التقاط السنبلة بالثلث ونحو من كوفتن نصف التبن في معنى فقير الطحان لا يجوز وجوز مشايخ بلخ وهو المأخوذ قال الامام السرخسي انه في معنى فقير الطحان فلا يجوز لكونه منصوبا عليه وان وجد العرف كافي الاسماء الستة اذا تعارف

الناس على خلاف النص الكيل والوزن لا يعتبر العرف وقال الفقيه عبد الرحمن الحارثي يجوز وانه ليس في معناه لانه غير منصوص عليه بخلاف فقير الطحان وعلى هذا (٩٦) حصاد الزرع بالنصف وكذا اذا استأجر حارثا يحمل عليه فقير اصاع منه فالأجرة فاسدة ولا يجوز

بالأجر اصاعا وفي الحسنة لا يجب أجرة المثل ولا شيء في فقير الطحان ذكره شمس الآفة

### نوع آخر

تتأخر الزرع فدفع معه الأرض مزارعة بالنصف ليحفظ لا يجوز وفي الأجر اذا دفعها معاملة في هذه الحالة ان كانت الثمرة بحال لولم تحفظ تضيع الى وقت الادراك يجوز وان كان لا يحتاج فيه الى عمل سوى الحفظ والحفظ زيادة في الثمار وان بحال لولم تحفظ لا يذهب الثمر قال في وقت الادراك لا يجوز \* ويجوز دفع شجرة الجوز معاملة لا تحتاجه الى السقي والحفظ حتى لولم يحتمل لا يجوز طلب رب الأرض من العامل أن يزرعها مكروبة والبذر من العامل أو من رب الأرض والعامل يقول أزرعها بلا كراب ان الكراب مشروطا في صلح العقد يجبر العامل والان الأرض تخرج بلا كراب لكن بالكراب أجود لا يجبر وان لا يخرج الا بالكراب يجبر عليه وكذا لو أجرة المزارع السقي والزرع ينبت بالمطر لا يجبر ولا يجبر \* ولو قال ان تكرب فائلا ما وبدونه أربا ما وان بالتثنية فائصا أو قال ان حنطة فائلا ما وان سمسما فاربعا

بشروع قبطلت ويكفن كفن مثله ويدفن كما يدفن سائر الناس واذا أوصى بأن يطين قبره أو يوضع على قبره قبة فالوصية باطلة الا أن يكون في موضع يحتاج الى التطين لحرف سبع أو نحو سئل أبو القاسم عن دفع الى ابنته خمسين درهما في مرضه وقال ان مت أنا فاعمرى قبري وخمسة دراهم لك واشترى بالباقي حنطة ونصت في بها قال الحنفية لها لا تجوز وينظر الى القبر الذي أمر بممارته فان كان يحتاج الى العمارة للتحصين للزينة عرفت بقدر ذلك والباقي تصدق به على الفقراء وان كان أمر بممارته فضلت على الحاجة التي لا بد منها فوصيته باطلة واذا أوصى أن يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فهذه الوصية باطلة وقيل اذا كان القارئ معينا ينبغي أن تجوز الوصية له على وجه الصلة بدون الأجر وقيل لا تجوز وان كان القارئ معينا وهكذا قال أبو نصر وسئل أبو القاسم عن أوصى أن يحفر عشرة قبور قال ان عين مقبرة ليدفن فيها الموتى فالوصية جائزة وان كانت الوصية بالحفر لدفن أبناء السبيل والفقراء من غير أن يبين موضعا فالوصية باطلة وفي الواقعات عن محمد رحمه الله تعالى اذا أوصى بأن يحفر مائة مقبرة استحسن ذلك في محلته ويكون على الكبير والصغير وبعض مشايخنا اختيار والافتوى أنه اذا لم يعين المقبرة لا يجوز واذا أوصى أن يدفن كسبه لم يجز أن تدفن الا أن يكون فيها شيء لا يفهمه أحد أو يكون فيها فسادا فينبغي أن يدفن كذا في المحيط \* ولو أوصى بثلاث ماله لبيت المقدس جاز ذلك وينفق على عمارة بيت المقدس وفي سراجيه ونحو ذلك قالوا وهذا دليل على أنه يجوز أن ينفق من وقف المسجد على قتادله وسراجيه وأن يشتري الزيت والنقط للقدائل في رمضان ولو أوصى بعبده يخدم المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لو ارث الموصى ولو أوصى بأن يغزى عنه في سبيل الله فانه يعطى نفقة الغزو وجلالة نفقته على نفسه في ذهابه ورجوعه وحال مقامه في الغزو ولا ينفق منه شيئا على أهله فان نفل شيئا ردد ذلك على الورثة وينبغي أن يغزى عنه من منزل الموصى وهي كالوصية بالحج فان كان الذي يغزو عنه غنيا جاز ويجوز للموصى أن يغزو عنه وكذلك لابن الموصى ويجوز للسلم أن يوصى لفقراء التصاري لان الوصية لفقراءهم ايدت بمعصية بخلاف بناء البيعة فان ذلك معصية ومن أمان على بنائها يكون انما ولو أوصى بأن ينفق ثلثه على المسجد جاز ويصرف على عمارة وسراجيه ولو أوصى بسراج المسجد لا يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى يقول بسراج فيه ولو أوصى بأن يباع عبده ولم يسم المشتري لا يجوز الا أن يقول ونصت فوا بئنه أو يقول يبعوه لسمعتي ويحيط الى الثلث عن المشتري وكذا لو قال يبعوا جاريتي عن يخذها أم ولد أو يذبرها رجل قال عند موته لقوم كانوا عنده انظروا كل ما يجوز لي أن أوصى به فأعطوه الفقراء قال محمد رحمه الله تعالى تجوز هذه الوصية وهو على الثلث ولو قال ما يجوز لي أن أوصى به جاز وهو الى الزينة أي شيء أعطوه جاز قليلا كان أو كثيرا بخلاف قوله كل ما يجوز لي فان ذلك يكون على الثلث ولو أوصى بعبده لرجل وعلى العبد دين فبات الموصى فقال غريم العبد لا أجيز الوصية لم يكن له ذلك ويكون الدين في ذمة العبد رجل أوصى بأرض فيها زرع بدون الزرع جاز ويترك الزرع فيها بأجر مثلها حتى يحصد الزرع كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال أوصيت بفرسي يغزى به عني في سبيل الله صحت الوصية ويغزى عنه يستوى فيه الغني والفقير فاذا رجع الغازي رد الفرس على الورثة قيد فعهونه أو بدأ يغزى عنه كذا في المحيط \* ولو قال فرسي وسلاحي في سبيل الله تعالى فهذا على التامك بملك رجلا واحدا فقيرا وكذلك لو قال ثلث مالي في غزو أو قال في سبيل الله تعالى أو قال في السبيل فهذا على تملك الفقراء وأحب إلى أن يعطوا من يغزو رجلا جعل فرسه في الغزو وقال يعطى فقيرا في سبيل الله تعالى فاذا ملكه صنع به ما شاء فان قال جعلته حبا في سبيل الله تعالى قال يحبس في الرباط يغزو عليه فان استغنى عنه بواجر الامام بقدر علفه وان لم يستأجره أحد باعه الامام ووقف عنه حتى اذا احتاجوا الى ظهره اشترى بئنه فرسا يغزى عليه كذا في محيط السرخسي \*

جاز كما في الحياطة الرومية والفارسية \* ولو قال حنطة أنصافا وان شعيرا فالحارح للعامل جاز لانه رد دين المزارعة والاعارة واذا وان قال في هذه المسئلة وما زرع من شعير فهو لي صح في الحنطة لاني الشعير ولو شرط فيها على أن الخارج من هذه الناحية له ومن ذا لشريكه

لا يصح كالوشرط الا حدهما فترانا مسماة من الخارج **نوع آخر** دفع أرضه لها هذا العام فزرعها في عام آخر بلا إذن دبرها ان عادة تلك الناحية أنهم يزرعون بالعقد على عامين أو يزيد فالخارج على الشرط الأول (٩٧) والافصاح البذر \* وفي التسخي

زرع أرض غيره بلا أمره  
ان العرف ثمة المناصفة  
فعلينا اذا كانت الارض  
معددة للزراعة بان كان  
المالك لا يزرع بنفسه  
ويدفعها من اربعة وان لم تكن  
معددة وزرع بلا إذن  
المالك قال نصيرضمن  
النقصان وقال ابن سلمة  
ان المالك لا يزرع بنفسه  
ويدفعها من اربعة ينظر بكم  
تستأجر قبل الزرع وبكم  
تستأجر بعده فيضمن  
ما بينهما وقيل ينظر بكم  
تشتري بعده وبكم تشتري  
قبله يضمن نقصان ما بينهما  
\* زرع بلا إذن فأدرك ثم  
رضى المالك طاب ولو قال  
لا أرضي ثم رضى طاب أيضا

واذا أوصى بمصاحف توقف في المسجد يقرأ فيها قال محمد رحمه الله تعالى الوصية جائزة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة كذا في المحيط \* واذا أوصى أن يجعل أرضه هذه مقبرة للمساكين أو أوصى أن يجعل خاناً للمارة فهي باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أوصى أن يجعل أرضه مسجدًا يجوز بلا خلاف واذا أوصى بثلث ماله لله تعالى فالوصية باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى الوصية جائزة ويصرف الى وجوه البر ويصرف الى وجوه الفقراء ولو أوصى بثلث ماله في سبيل الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سبيل الله تعالى الغزو وقيل له والحج قال سبيل الله الغزو وقال محمد رحمه الله تعالى لو أعطى حاجمة قطعاً جازوا أحب الى أن يجعله في الغزو والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو أوصى بثلث ماله لأعمال البر ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أن كل ما ليس فيه عقيل فهو من أعمال البر حتى يجوز صرفه في عمارة المسجد وسراجه دون تزينه ولا يجوز الصرف الى بناء السجن ولم يفصل بين سجن القاضي وسجن السلطان كذا في المحيط \* وفي الفتاوى الخلاصة ولو أوصى بالثلث في وجوه الخير يصرف الى القنطرة أو بناء المسجد أو طلبة العلم كذا في التتارخانية \* ولو أوصى بثلث ماله للرباط وفيه مقيمون ان كان هناك دلالة يعرف بها أنه أراد بهذه الوصية المقيمين صرف اليهم ولا يصرف الى العمارة وفي فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا أوصى بثلث ماله لمصالح القرية فهو باطل وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا قال أوصيت بمائة درهم لمسجد كذا أو قنطرة كذا نص محمد رحمه الله تعالى أنه جائز وهو لم يمتها واصلاحها هو به أخذ ابن مقاتل وقال الحسن بن زياد اذا لم يسم مرتة ولا اصلاً فالوصية باطلة وقد روي ذلك عن غيره واحد من أصحابنا وعليه الفتوى وفي العيون عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال ثلث مالي للكبسة جازو يعطى مساكين مكة ولو قال لغور فلان فالقيام أن يبطل وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب الثالث في الوصية بثلث المال ونحوه والوصية بمنزل نصيب ابنه أو ابنته أو عماراً أو نقص فيجزئ الورثة أو لا يجزئونه أو يجزئهم بعضهم

ولو أوصى لرجل ربع ماله ولا آخر بنصف ماله ان أجازت الورثة فنصف المال لذي أوصى له بالنصف والربع للموصي له بالربع والباقي للورثة على فرائض الله تعالى ولو لم يجز الورثة نص من الثلث فيكون بينهم ما على سبعة أسهم أربعة للموصي له بالنصف وثلاثة للموصي له بالربع كذا في خزنة المفتين \* هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقسم بينهم ما على ثلاثة أسهم سهمان للموصي له بالنصف وسهم للموصي له بالربع وانما يقسم على سبعة أسهم عنده لان من مذهبه أن الموصي له بالنصف لا يضرب الا بالثلث والموصي له بالربع يضرب بالربع فاحتجنا الى حساب له ثلث وربع وذلك من اثني عشر الثلث من ذلك أربعة والربع من ذلك ثلاثة فجعل وصيته ما على سبعة وذلك ثلث المال وثلثا المال أربعة عشر وجميع المال أحد وعشرون فجعل المال كله أحدًا وعشرين سبعة من ذلك للموصي له ما أربعة من ذلك للموصي له بالنصف وثلاثة من ذلك للموصي له بالربع وعندهما يقسم الثلث على ثلاثة أسهم لان الموصي له بالنصف يضرب بجميع وصيته عندهما والموصي له بالربع يضرب بالربع والربع نصف النصف فيجعل كل ربع سهم فالنصف يكون سهمين والربع سهم فيكون ثلاثة فيقسم الثلث بينهم على ثلاثة أسهم سهمان للموصي له بالنصف وسهم للموصي له بالربع والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الموصي له بأكثر من الثلث لا يضرب بأكثر من الثلث الا في ثلاث وصايا في الوصية بالعق وفي المحاباة وفي الدراهم المرسله \* ونفسير الوصية بالعق هو أنه اذا أوصى بعق هذين العبدين بقيمة أحدهما ألف وفيه الآخر

( ١٣ - فتاوى سادس ) المالك وماتت نصف الارض بالزراعة يضمن الغاصب النقصان الكائن قبل الاجازة لا بعده عند الامام رحمه الله تعالى وان ثبت الزرع وصار له قيمة ثم اجازها بالارض جازت والخارج كله بين الغاصب والعامل على ما شرطوا ولا شيء لربهم من

الخارج وليس له تقضها بعد الاجازة فدفعها الغاصب من اربعة بالنصف على أن البذر من الدافع فبذرهما أولاً وبذر خرج الزرع وصار بينهما أنصافاً ثم أجاز المالك الزراعة فالاجازة (٩٨) باطلة والارض بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع ولرب الارض أن يرجع فيما أجاز

من ذلك ما لم يكن بذراً زرع الذي نبت بعد اجازته أو نبت الذي بعد اجازته أو زرع الذي لم يبذر بعد اجازته فان كان شيء من ذلك لم يكن له بعد ذلك أن ينقض اجازته استحسننا وان كان أجازته بعد ما طلع الزرع وصار له قيمة وسنبل ولم يحصد لا يملك الرجوع لكن يقال للغاصب اغرم له أجر مثل أرضه فيما بقي حتى يحصد الزرع والخارج بين الغاصب والمزارع على الشرط \* زرع الغاصب حنطة ثم اختصها قبل نباته لصاحب الارض أن يصير ثم يأمره بقطع الزرع وان شاء أعطاها ما زاد الزرع فيه وتفسيره عن محمد رحمه الله تعالى أنه يقوم الارض بلا بذور يقوم به بذر مستحق القلع في أرض الغير والمختار أن يضمن قيمة بذره مبذور في أرض الغير \* زرع في أرضه شعيراً فجاء آخره وبذره عليه حنطة بغير أمره فنبأها لكل لصاحب الحنطة وعليه لصاحب الشعير ما زاد الشعير يقوم الارض مزروعة وغير مزروعة وعن محمد زرع في أرضه برأول نبت فزرع آخر عليه شعيراً وسقاها رب الارض فعلى الذي بذر الشعير قيمة برءول مبذور في الارض ثم على رب الارض

ألفان وليس له مال غير هذين العبدین فان أجازت الورثة فانهم ما يعتقان معاوان لم يجيزوا فانهم ما يعتقان من الثلث وثالث ماله ألف فالف بينهم ما على قدر وصيتهما ثلثا لالف للذي قيمته ألفان ويسعى في الباقي والثلث للذي قيمته ألف ويسعى في الباقي وكذلك المحاباة اذا كان له عبدان قيمة أحدهما ألف ومائة وقيمة الآخر ستمائة فأوصى بأن يباع أحدهما من فلان بمائة درهم والآخر من فلان بثمانمائة ههنا قد حصلت المحاباة لاحدهما بالالف وللآخر بمائة فذلك كله وصية لانه في حالة المرض فان خرج ذلك من الثلث جاز وان لم يخرج من الثلث ولا أجازت الورثة جازت محاباتهم بقدر الثلث وذلك الثلث بينهم ما على قدر وصيتهما يضرب أحدهما فيه بألف درهم والآخر بمائة وثلثا من الدرهم المرسل كما اذا أوصى له بألف درهم وللاخر بالفين وثلث ماله ألف درهم فان الثلث يكون بينهما ثلثا ما كل واحد منهما يضرب بجميع نصيبه وانما يضرب الموصى له في جميع هذه المواضع الثلاثة بجميع وصيته لان الوصية في مخرجها صحيحة لجواز أن يكون له مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث (١) ولا كذلك فيما اذا أوصى له بنصف ماله ولا يخرج ثلث ماله أو بجميع ماله كذا في شرح الطحاوي \* وان أوصى لاحدهما بالثلث وللآخر بالسدس فالثلث بينهما ثلثا كذا في الهداية \* ولو قال ثلث مالي لفلان وفلان مائة ولفلان مائة وخمسون والثلث ثلثا فلكل واحد مائة والباقي بينهما صدان كذا في محيط السرخسي \* ولو أن رجلاً أوصى بجميع ماله لرجل ولرجل آخر ثلث ماله لم يكن له ورثة أو كانت له ورثة وأجازوا فان المال يقدم بينهم ما على طريق المنازعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فما زاد على الثلث فذلك كله يعطى للموصى له بجميع المال من غير منازعة واستوت منازعته ما في الثلث فيقسم بينهم مائة فينصفين وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقسم بينهم ما على طريق العول يضرب كل واحد منهم ما بجميع وصيته فالوصى له بالثلث يضرب بالثلث وهو سهم والموصى له بجميع المال يضرب بالمجموع وهو ثلاثة أسهم فعمل المال بينهم ما على أربعة أسهم هذا اذا أجازت الورثة ولم تجز الورثة جازت الوصية من الثلث فثلث المال يكون بينهم مائة فينصفين وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بينهم مائة فينصفين لان الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث وعند محمد لا يضرب كل واحد بجميع وصيته فيقسم أرباعاً كذا في شرح الطحاوي \* ومن أوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر بثلث ماله ولم تجز الورثة فالثلث بينهما كذا في الكافي \* ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان خمسون ولفلان مائة وماله ثلثا (٢) فالثلث بين الذين سمي لهم ما قدر ثلثا ثلثا ولا شيء لالاخر كذا في محيط السرخسي \* وأجمعوا على أن الوصايا اذا كانت لازية لكل واحدة منها على الثلث بأن يوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر ربع ماله ولم تجز الورثة فذلك كله أن كل واحد منهما يضرب في الثلث بجميع وصيته بالغام باع ولا يقسم الثلث بينهم بالسوية كذا في المحيط \* ومن أوصى لآخر يحظ من ماله أو بشيء من ماله أو بنصيب من ماله أو بعض من ماله فالبيان الى الموصى مادام حياً واذا مات فالبيان الى الورثة كذا في شرح الطحاوي \* ولو أوصى بسهم من ماله أو بجزء من ماله قيل للورثة أعطوه ما شئتم وهذا الذي ذكرنا اختيار المشايخ رحمه الله تعالى بناء على ما عرفنا أن السهم كالجزء وأما أصل الرواية فبخلافه فذكر في المبسوط اذا أوصى بسهم لرجل من ماله فله أخس مثل سهم الورثة الا أن يكون أقل من

- (١) قوله ولا كذلك الخ لان اللفظ في مخرجه لم يصح لان ماله لو كثر وأخرج له مال آخر تدخل فيه تلك الوصية ولا يخرج من الثلث كذا تمام عبارة شرح الطحاوي اهـ صححه  
(٢) قوله فالثلث بين الذين سمي لهم ما قدر ثلثا ولا شيء لالاخر في هذه العبارة نظراً لانه لم يذكر لفظ فلان أو لا الامرتين ولعل فيها سقط فليراجع أصلها فانه لم يظهر لي وجهها والله أعلم اهـ صححه

قيمة البر والشعير مخلوطا مبذوراً لانه أنلفهما بالنسبة وفي الفضل زرع ارض نفسه فبذر آخر فيها وسقى الارض أو ألقى بذره فيها وقاب الارض قبل أن ينبت بذرها. والارض ونبت البذران جميعاً ثابت يكون للآخر عند الامام رحمه الله تعالى وعليه للاول



فبذره ولوان صاحب الارض التي فيها ثلثة بذره وقلب الارض قبل ان ينبت البذر ان أولم يقلب ولكن سقى فالتأت من البذور كلها له وعليه للغاصب مثل بذره مبدور في أرض غيره هذا اذا لم يكن الزرع نابتاً أما اذا زرع المالك (٩٩) ونبت ثم جاء آخر وزرع ان لم يقلب ونبت فالجواب ما ذكرنا وان

قلب ان كان الزرع اذا قلبت نبت مرة أخرى فكذلك الجواب وان كان لا ينبت فالزرع للثاني وعلى الثاني قيمة زرعه نابتاً وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى بذره في أرضه وسقاه آخر حتى أدرك فالزرع في القياس للساقى وعليه قيمة الحب مبدور في الأرض بشرط القرار ان سقاه قبل فساد البذر في الأرض وان بعد الفساد قبل النبات ونبت بسقيه ففي القياس عليه نقصان الأرض يقوم مبدوراً وقد فسد حبها ويقوم غير مبدور في غرم النقصان والزرع للساقى وان سقاه بعد نبتانه وقد صار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاهها والزرع للساقى وان سقاهها بعد ما استغنى الزرع عن السقى لكنه أجوده بالزرع لصاحب الأرض والاجنبى الساقى متطوع لاشئ له \* أرض بينهما غاب أحدهما فلا يشريكه أن يزرعه نصفه لكن يزرعه في العام الثاني ذلك النصف لا النصف الآخر وعن الامام أنه ليس له أن يزرعه ولو حاضرين فزرعه أحدهما بلا اذن الآخر وسقاهها قال في التوازل ان كان لم يدرك لشريكه المقاسمة فوقع في

السدس فحينئذ يعطى له السدس فعلى رواية الاصل جوزاً بوحقيقة رحمه الله تعالى النقصان عن السدس ولم يجوز الزيادة على السدس وعلى رواية الجامع الصغير جوزاً لزيادة على السدس ولم يجوز النقصان عن السدس وقال يعطى للموصى له أخس سهام الورثة الا أن يزيد على الثلث فحينئذ له الثلث كذا في الكافي \* ولو أوصى لرجل بسهم من ماله ثم مات ولا وارث له فله النصف لان بيت المال بمنزلة الابن فصار كأن له ابنين فيكون بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى له بالثلث الاشئ أو الاقليل أو الايسر (١) أو بزهاء ألف أو بعمامة هذه الالف أو بجبل هذه الالف أو بمعظم هذه الالف وذلك يخرج من الثلث فله النصف من ذلك وما زاد على النصف فهو الى الورثة يعطون له منه ماشاءوا لانه ليس فيه أكثر من أن المستثنى مجهول وان جهالته توجب جهالة المستثنى منه ولكن الوصية في المجهول صحيحة كذا في المبسوط \* وأراد بهذا التخيير في حق المقدار يعطونه ما أرادوا من الزيادة على النصف لا التخيير بين الاعطاء وعدمه كذا في محيط السرخسي \* ومن أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه فهذا لا يخلو ما أن يوصى بمثل نصيب ابنه أو بنصيب ابنته كان له ابن أو لم يكن أو أوصى له بنصيب ابن لو كان أو بمثل نصيب بنت لو كانت فان أوصى له بنصيب ابنه أو ابنته وله ابن أو بنت فانه لا تصح الوصية ولو أوصى بنصيب ابنه أو ابنته وليس له ابن أو بنت فانه تجوز الوصية ولو أوصى بمثل نصيب ابنه أو ابنته وله ابن أو بنت تجوز لان مثل الشئ غيره لا عينه فتشترى نصيب ابن ثم يزداد عليه مثله فيعطى الموصى له وان كان أكثر من الثلث يحتاج الى اجازة الورثة فان كان ثلثاً أو أقل منه فانه يجوز من غير اجازة نعموما اذا أوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد صار للموصى له نصف المال ان أجاز الابن وان لم يجز الابن فللموصى له الثلث وان كان له ابنتان فانه يكون المال بينهما ثلثاً ولا يحتاج الى الاجازة ولو أوصى بمثل نصيب ابنته وله ابنة واحدة يكون للموصى له نصف المال ان أجازت الابنة وان لم تجز فله الثلث ولو كانت له ابنتان والمسئلة بجاهها فللموصى له ثلث المال ولو أوصى بنصيب ابن لو كان فالجواب فيه كالجواب فيما اذا أوصى له بمثل نصيب ابنه يعطى نصف المال ان أجازت الورثة ولو أوصى له بمثل نصيب الابن لو كان يعطى له ثلث المال كذا في شرح الطحاوى \* وقال محمد رحمه الله تعالى رجل هلك وترك أما وابناً وأوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فالوصية من سبعة عشر سهماً للموصى له خمسة أسهم وللأب سهمان وللأبن عشرة أسهم والوجه في ذلك أن تصح القرية أو لولا الوصية فتقول لولا الوصية لكانت القرية من ستة للام السدس سهم والباقي للابن خمسة فإذا أوصى بنصيب بنت لو كانت يزداد على القرية نصيب بنت وهو نصف نصيب الابن فيزداد على أصل القرية سهمان ونصف فصار ثمانية ونصف فوقع الكسر فوجب التضعيف فصار سبعة عشر وصار الكل ضعف ذلك يعطى للموصى له أو لا خمسة لان وصيته حصلت بأقل من الثلث فتكون متقدمة على الميراث بقي ثمانية عشر تعطى الام السدس وذلك سهمان يبقى ثمة عشرة فظهر أنها أعطيت الموصى له بنصيب بنت لو كانت نصف ما أعطينا الابن فاستقام التخيير (قال) ولو ترك امرأته وابناً وأوصى بنصيب ابن آخر لو كان وأجازت الورثة الوصية فالقرية من خمسة عشر للموصى له سبعة أسهم وللأب سهمان وللأبن سبعة والوجه ما ذكرنا من أن تصح القرية أو لولا الوصية فتقول لولا الوصية لكانت القرية من ثمانية للام الثلث سهم وللأبن سبعة أسهم فإذا أوصى بنصيب ابن آخر لو كان يزداد على القرية نصيب ابن لو كان سبعة فيصير خمسة عشر وبشرط اجازة الورثة الوصية ههنا لان الوصية جمعات بأكثر من الثلث وفي مثل هذا يحتاج الى اجازة الورثة وكذلك اذا أوصى بمثل نصيب ابنه كان الجواب كما قلنا لان مثل الشئ غيره فهذا مالاً وأوصى بنصيب ابن لو كان سواء

(١) قوله أو بزهاء ألف بضم الزاى والمد أى قدر ألف اهـ مصححه

حصة له أن يأمره بالقلع ويضعه النقصان وان أدرك أو قرب من الإدراك غرم نقصان نصف الأرض وان لم يقامه وتراضياً أن يعطيه نصف البذر والزرع بينهما ان بعد النبات يجوز وان قبل النبات لا يجوز وفيما اذا كان أحدهما غائباً ان الزرع يقع الأرض أولاً بضره

ولا يتصرف له ان يزرع الكل فان حضر الغائب له ان يتصرف مثل تلك المدة لرضا الغائب به دلالة وان الزرع ينقص أو ترك الزرع ينفع ليس له أن يزرع أصلاً بزرع أرض غيره (١٠٠) بغيره ثم قال رب الأرض ادفع الى بذري فما كون اكارا لك ان البذر صار مستهلكا في الأرض

واذا هلك الرجل وترك بنتاً وأوصى لرجل بنصيب ابن لو كان فاجازا وصيته فلموصى له ثلث المال والثلث بين الاخ والبن بنت نصفان هذا اذا أجازا وان لم يجزها للموصى له ثلث المال والثلثان بين الاخ والبن بنت نصفان ولو أوصى بمثل نصيب ابن لو كان والمسألة بمجالها فالموصى له خمس المال ان أجازا (قال) اذا هلك رجل وترك أخاً وأوصى لرجل بنصيب ابن لو كان وأجازا للموصى له جميع المال ولا شيء للآخر والاخ والاخت ولو أوصى بمثل نصيب ابن لو كان للموصى له نصف المال ان أجازا والنصف الآخر يقسم بين الاخ والاخت أثلاثاً وان لم يجزها للموصى له ثلث المال ويقسم الثلثان بين الاخ والاخت أثلاثاً ولو ترك بنتاً وأختاً وأوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فالموصى له ثلث المال أجازا وأولم يجزها ولو أوصى بمثل نصيب بنت لو كانت كان للموصى له ربع المال أجازا وأولم يجزها (قال) وان هلك الرجل وترك ابناً وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه أو بمثل نصيب ابن لو كان وأجازا للموصى له خمسة من أحد عشر وللأب سهم وللأبن خمسة وان لم يجزها للموصى له الثلث والباقي بين الأب والأبن أسداساً فيحتاج الى حساب له ثلث وثلثية سدس وأقل ذلك تسعة للموصى له ثلاثة وهي ثلث والباقي وذلك ستة بين الأب والأبن أسداساً وان أجاز أحد هما دون الآخر كرفي الكتاب أنه ينظر الى حال الاجازة وحال عدم الاجازة فالفرصة عند الاجازة من أحد عشر للموصى له خمسة وعند عدم الاجازة الفرصة من تسعة للموصى له ثلاثة فنضرب احدى الفرصتين في الاخرى فيصير تسعة وتسعين فعند عدم الاجازة للموصى له الثلث ثلاثة وثلاثون وللأب سدس مائتي أحد عشر وللأبن خمسة مائتي خمسة وخمسون وعند الاجازة للموصى له خمسة من أحد عشر مضرو وباقى تسعة فيكون خمسة وأربعين وللأب سهم مضرو وباقى تسعة فيكون تسعة وللأبن أيضاً خمسة مضرو وباقى تسعة فيكون خمسة وأربعين فصارت مائتين الحاليين في حق الموصى له اثنا عشر سهماً من ذلك من نصيب الأب وذلك من تسعة الى أحد عشر وعشرة من نصيب الابن وذلك من خمسة وأربعين الى خمسة وخمسين فان أجازا أحدهما لم يجزها في حق صاحبه فان كان المجز هو الأب تحول من نصيبه سهماً الى الموصى له فيصير للموصى له خمسة وثلاثون وان كان المجز هو الابن تحول من نصيب الابن عشرة الى نصيب الموصى له فيصير للموصى له ثلاثة وأربعين (قال) واذا هلك الرجل وترك ابنتين وأوصى لرجل بنتاً ماله وأوصى لآخر بمثل نصيب أحدهما أو نصيب ابن ثالث لو كان فاجازا الوصيتين فلصاحب الثلث ثلث المال والباقي بين الابنتين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثاً والحساب من تسعة فلموصى له بالثلث ثلاثة ويبقى ستة بين الابنتين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثاً فالكل ابن سهمان وللوصى له أيضاً سهمان مثل نصيب أحدهما وان لم يجزها يقسم الثلث بين الموصى له مانصة وان أجازا لابن الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث لصاحب الثلث نصف الثلث وهو السدس كالمولم توجد الاجازة للموصى له بالنصيب ثلث مائتي خمسة الاجازة في حقه واحتجنا الى حساب اذا رفعنا السدس ينقسم الباقي منه أثلاثاً وأقل ذلك ثمانية عشر يعطى للموصى له بالثلث السدس ثلاثة ويبقى خمسة عشر تقسم بين الابنتين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثاً فالكل واحد خمسة وان أجازا أحد الابنتين الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث ولم يجز الابن الاخر الوصيتين أصلاً فنقول لم يجزها كان لصاحب المثل ثلاثة من ثمانية عشر ولو أجازا كان لصاحب المثل خمسة من ثمانية عشر فتفاوت ما بينهما سهماً من نصيب كل واحد من الابنتين سهم فاذا أجاز أحدهما صححت الاجازة في نصيبه خاصة فيصير لصاحب المثل أربعة أسهم ولصاحب الثلث ثلاثة وللمجزي خمسة وللذي لم يجز ستة كذا في المحيط \* واذا كان للرجل خمسة بنين فأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم وثلث مائتي من الثلث لآخر فالفرصة من أحد وخمسين سهماً لصاحب النصيب ثمانية أسهم ولصاحب ثلث مائتي ثلاثة ولكل ابن ثمانية فتخرج المسألة على طريق الكتاب أن تأخذ من عدد البنين خمسة فتزيد

لا يجوز ان قاما يجوز معناه أن الحنطة المبذورة قائمة في الأرض ويصير المزارع مملكا الحنطة المزروعة بثمنها وذا جائز ويصير المزارع أكارا له وهذه المزارعة فاسدة على ما ذكرنا عن الاصل لعدم كسر الشرائط وقدم \* وعن الثاني رحمه الله تعالى أنه في الزراعة في أرضه فزرع ثم ان ربحها أراد اخراج المزارعة لا يجوز لان تغيير المسلم حرام فان قال له ربح اخذ بذرك ونفقك ويكون الزرع لي ورضي به المزارع ان قبل النبات لا يجوز لان بيع الزرع قبل النبات لا يجوز ولم يفصل بينهما ما اذا كان هذا القول حال قيام البذر أو بعد استهلاكه فاما ان يحمل على الاستملاك حتى يوافق المسئلة الاولى أو يحمل على الروايتين \* وعن محمد رحمه الله تعالى اذا شرط أن يكون نصف البذر من قبل رب الأرض ونصفه من قبل العامل لم يجز وكفي المنتقى عن الثاني أنه يجوز وقال الحاكم هذا القول على خلاف قوله في الاصل \* وعنه استأجر أرضاً ودفعها الى صاحبها مزارعة فان البذر من قبل ربحها لم يجز فهذه مناقضة وان من قبل المستأجر جاز ذكر

هنا مسألة تتخالف وهي استأجر أرضاً ودفعها الى ربحها مزارعة والبذر من قبل المستأجر والمواثر قال محمد يجوز ثم رجع على وقال لا وهو المأخوذ لانه أجبر بنصف ما يخرج أرضه الا أن يكون استأجر الرجل بدراهم \* استأجره سنة للزراعة فخصد الزرع قبل عام العام

انقضت الزراعة اذا كان بقية المدة لا يكتفى لزراعة أخرى ولا يفسخ المزارعة الا بعدد ولا بد لصحة الفسخ من القضاء أو الرضا على رواية الزادات وعلى رواية لا يشترط شيء منه فان طلب من الحاكم فسحها لا يفسخ ولكن يبيع رب (١٠١) الارض أرضه ثم يبرهن على الدين عند الحاكم يقضى الحاكم البيع ويقض المزارعة حكما قال في كتاب المزارعة

اذا الحق ربح ادين فان المزارع لم يزرعها يأخذها منه ربحا ويبيعها بدينه على تلك الزاوية وان كان زرع ونبت ليس له ذلك وان كان زرع ولم ينبت اختلقوا فيه فان كان المزارع كرها وأصلح مسناتهم الا يرجع على ربحها انفق دل هذا أن مدة الزراعة اذا انقضت واختار رب الارض الاخراج من يد المزارع لايالك أن يرجع الى ربحها انفق في الكراب واصلاح المسناة في الحكم وفي الديانة برضيه بأجر المثل \* قال ربح المزارع ازرع في أرضي كزامن طعامك على أن الخارج لي يجوز ويكون البذر قرضا على ربحها وكل الخارج لرب الارض والمزارع معين في العمل وان قال في هذا الوجه على أن الخارج لك فهذا فاسد والخارج كله لربها والمزارع على ربحها أجز مثل عمله ومثل بذره وان قال للعامل ازرع في أرضي بذرك على أن الخارج بيننا نصفان فالزراعة جائزة والخارج على ما شرطا والبذر قرضا للمزارع على رب الارض \* دفع بذرك الى آخر وقال ازرعها في أرضك على

على ذلك سهما لانه أوصى بمثل نصيب أحدهم ومثل الشيء غيره ثم تضرب ذلك في ثلاثة لاجل وصيته بمثل ما بقي من الثلث فيكون ثمانية عشر ثم تخرج السهم الذي زدت به سبعة عشر فهو الثلث والثلثان ضعف ذلك فيكون جميع المال أحد عشر وخمسين وانما طرحناه هذا السهم الزائد ليتبين مقدار الثلث والثلثان ولا وصية في الثلثين فلا يمكن اعتبار السهم الزائد فيه وبهذا طرحناه فاذا عرفت أن ثلث المال سبعة عشر فوجه معرفة النصيب من ذلك أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة ثم تطرح من ذلك سهما كما طرحنا في الابداء يبقى ثمانية فهو النصيب فاذا رفعت ذلك من سبعة عشر بقي تسعة فله موصى له بمثل ما بقي ثلث ذلك ثلاثة تبقى ستة تضيفها الى ثلثي المال وذلك أربعة وثلاثون فيكون أربعين بين خمسة بنين لكل ابن ثمانية مثل النصيب فاستقام ولو كان أوصى بمثل نصيب أحدهم وربيع ما بقي من الثلث لا تخالف القرينة من تسعة وستين لصاحب النصيب أحد عشر ولصاحب ربيع ما بقي ثلاثة ولكل ابن أحد عشر ويأنه على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين وهم خمسة فتزيد عليه سهما بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في أربعة لمكان الوصية بربع ما بقي فيصير أربعة وعشرين ثم تطرح منه سهما بقي ثلاثة وعشرون وهو الثلث والثلثان ضعف ذلك فتكون الجاهة تسعة وستين وهو المال والثلث ثلاثة وعشرون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في أربعة ثم في ثلاثة فيصير اثني عشر ثم تطرح منه واحدا يبقى أحد عشر فهو النصيب فاذا رفعت من ثلاثة وعشرين أحد عشر بقي اثنا عشر للوصى له بربع ما بقي ثلاثة يبقى تسعة يضم ذلك الى ثلثي المال ستة وأربعين فيكون خمسة وخمسين بين خمسة بنين لكل ابن أحد عشر مثل النصيب ولو كان أوصى له بمثل نصيب أحدهم ولا يخرج خمس ما بقي من الثلث فالقرينة من سبعة وعشرين لصاحب النصيب أربعة عشر وثلثه ولكل ابن أربعة عشر فاما تخريجها على طريق الكتاب أن تزيد على عدد البنين واحدا للوصية بالنصيب فيكون ستة ثم تضرب ذلك في خمسة لوصيته بخمس ما بقي فيكون ثلاثين ثم تطرح ما زدت وهو واحد يبقى تسعة وعشرون والثلثان ثمانية وخمسون فتكون جملة المال سبعة وعشرين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وذلك واحد وتضربه في خمسة ثم في ثلاثة فيكون خمسة عشر ثم تطرح منها واحدا يبقى أربعة عشر فهو النصيب فاذا رفعت ذلك من الثلث تسعة وعشرين يبقى خمسة عشر للوصى له بخمس ما بقي خمس ذلك ثلاثة يبقى اثنا عشر يضمه الى ثلثي المال ثمانية وخمسين فيصير سبعين بين خمسة بنين لكل ابن أربعة عشر مثل النصيب ولو أوصى بمثل نصيب أحدهم الا ثلث ما بقي من الثلث بعد النصيب فالقرينة من سبعة وخمسين النصيب عشرة والاستثناء ثلاثة ولكل ابن عشرة وتخريجها على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين خمسة فتزيد عليها سهما بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليها سهما مثل ما زدت أولا فيكون تسعة عشر فهو ثلث المال والثلثان ثمانية وثلاثون فالجاءة تسعة وخمسون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة ثم تزيد عليه سهما كما فعلته في أصل المال فيكون عشرة وهو النصيب الكامل اذا رفعت من تسعة عشر بقي تسعة فاسترجع بالاستثناء من النصيب مثل ثلث ما بقي وهو ثلاثة وضم ذلك الى تسعة فيكون اثني عشر ثم تضم ذلك الى ثلثي المال ثمانية وثلاثين فيكون خمسة بنين لكل ابن عشرة مثل نصيب كامل واذا مات الرجل وترك ابنتين وأما وامرأة وعصبة وأوصى بمثل نصيب إحدى ابنتيه وثلث ما بقي من الثلث فالقرينة من ستة وستين والنصيب ستة عشر وثلث ما بقي اثنان والسبيل في تخريج المسئلة أن تصح القرينة الاولى بدون الوصية فتقول أصل القرينة من ستة ثلاثين الثلثان أربعة واللام السدس سهم وللرأة الثلث ثلاثة أرباع سهم والباقي للعصبة فتكون القسمة من أربعة وعشرين لمكان الكسر باعتبار نصيب المرأة الا أن في معرفة

أن الخارج بيننا أنصافا فالزراعة فاسدة والخارج لصاحب البذر كره في المزارعة وفي كتاب المائون أن الزرع للمزارع وهو صاحب الارض قال شيخ الاسلام تأويل ما ذكر في المائون أن صاحب البذر قال لصاحبها ازرعها لنفسك على أن الخارج بيننا نصفان وفيه يصير ربحها مقرضا

البذر وإذا فسدت بقي الزرع لصاحب الارض وتأويل المذكور في المزارعة ان صاحب البذر لم يقل لصاحب الارض عها النفس حتى لو قال له ذلك على ان الخارج بيننا كان الزرع لصاحب (١٠٢) الارض وهو الزارع كما ذكرنا في المأذون يدفع بذره الى رجل وقال ازرع ارضك ببذري على ان يكون الخارج كله

للفسدت والخارج كله لصاحب البذر ازرع ببذرك على ان الخارج كله في المزارعة انه استقرض البذر وذو كرشح الاسلام انه مزارعة فاسدة فيتأمل عند الفتوى

نوع في زرع ارض

الغير بغير اذن

اختيار الفقيه فيه ان الزرع للزارع وعليه نقصان الارض والعامية على ان الارض ان معدة للزراعة وما لكها لا يزرع بنفسه فالزرع على المزارعة المعتادة الا اذا نص الزارع على الغصب والزراعة لنفسه وان كان لا يدفع الى غيره او يدفع وزرع بلا اذن وعقد فان الخارج للزارع وعليه ضمان نقصان الارض واختيار انهما وان معدة للزراعة فهي زراعة فاسدة كما هو جواب الاصل والخارج للزارع وعليه اجر مثل الارض لان غاية ما في الباب ان يجعل الاعداد كالعقد لكن هذا عقد لم يذكر فيه شرائط المزارعة فتكون فاسدة قال القاضي وعندى انهما ان معدة لها وحصة العامل معلومة عند اهل تلك الناحية جاز استحسانا وان فقد أحدهما لا يجوز وينظر الى العادة اذا لم يقرأه

(١) نصيب حكم المرأة لاجل الحاجة في ذلك فتجعل أصل الفريضة من ستة تزيد عليهم امثل نصيب احدى البنات وذلك سهمان لو صيته بالنصيب فتكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة يكون أربعة وعشرين ثم تطرح ما زدت وذلك سهمان بقي اثنان وعشرون فهو الثلث والثمان أربعة وأربعون والمال ستة وستون ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب سهمين تضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تطرح منه ما سهمين يبقى ستة عشر وهو النصيب اذ ارفعت ذلك من الثلث اثنان وعشرين يبقى ستة للموصي له بثلاث ما يبقى ثلث ذلك اثنان بقي أربعة تضمها الى ثلثي المال أربعة وأربعين فيكون ثمانية وأربعين للابنتين الثلثان اثنان وثلاثون لكل واحدة منهم خمسة عشر مثل النصيب وللأم السدس ثمانية وللرأة الثمن ستة والباقي وهو سهمان للعصبة ولو أوصى بمثل نصيب احدى الابنتين الا ثلث ما يبقى من الثلث من النصيب فالفريضة من ستين وأربعة وعشرين والنصيب مائة وستون وثلث الباقي ستة عشر فقد طول محمد رحمه الله تعالى الحساب في هذه المسئلة ليخرج ميراث المرأة مستقيما ولا حاجة الى ذلك في معرفة الوصية والمسئلة تخرج من دون هذا الاصل الذي ذكرنا ان الفريضة من ستة ثم تزيد للموصي له بالنصيب مثل نصيب احدى البنات سهمين فيكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون أربعة وعشرين ثم تزيد عليه سهمين كما هو في الاصل في مسائل الاستثناء فيكون ستة وعشرين فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك اثنان وخمسين فيكون ثلث المال ثمانية وسبعين ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب سهمين وتضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليه سهمين فيكون ثمانية عشر وهو النصيب الكامل واذا ارفعت من الثلث يبقى ستة تستر جمع بالاستثناء مثل ثلث ما يبقى وذلك سهمان فيصير معك من الثلث ثمانية تضمها الى ثلث المال اثنان وخمسين فيكون ذلك ستين بين الورثة للابنتين الثلثان أربعون لكل واحدة منهما عشرون مثل النصيب الكامل وللأم السدس عشرة وللرأة الثمن الا انه ليس للبنين ثمن صحيح فلهذا مضارب محمد رحمه الله تعالى أصل الحساب ثمانية وسبعين في ثمانية فيكون ستين وأربعة وعشرين وخارج المسئلة من ذلك ولو كان أوصى بمثل نصيب المرأة وثلث ما يبقى من الثلث فالفريضة من مائتين وأربعة وثلثين والنصيب أربعة وعشرون وثلث الباقي ثمانية عشر والخروج على طريق الكتاب ان تصح الفريضة ههنا من أربعة وعشرين لانه أوصى بمثل نصيب المرأة فلا بد من معرفة نصيب المرأة مستقيما فتجعل الفريضة من أربعة وعشرين للابنتين الثلثان ستة عشر وللأم السدس أربعة وللرأة الثمن وهو ثلاثة والباقي وهو سهمان للعصبة ثم تزيد على ذلك مثل نصيب المرأة ثلاثة لو صيته بمثل نصيبها فتكون سبعة وعشرين تضرب ذلك في ثلاثة لو صيته بثلاث ما يبقى فيكون أحدا وعشرين ثم تطرح ما زدت وهو ثلاثة بقي ثمانية وسبعون فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك مائة وستة وخمسون فتكون ثمانية مائتين وأربعة وثلثين ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وهو ثلاثة وتضرب بها في ثلاثة فيكون تسعة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية وسبعون وعشرين ثم تطرح ثلاثة يبقى أربعة وعشرون فهو النصيب اذ ارفعت ذلك من الثلث ثمانية وسبعين يبقى أربعة وخمسون للموصي له بثلاث ما يبقى ثلث ذلك ثمانية عشر يبقى ستة وثلاثون تضمها الى ثلثي المال مائة وستة وخمسون فتكون ثمانية مائة واثنين وتسعين للرأة ثمن ذلك وأربعة وعشرون مثل ما أعطينا الموصي له بنصيبه وقسمه الباقي بين الورثة معلوم كما بينا ولو كان لرجل خمسة بنين فأوصى لاحدهم بكل الربع بنصيبه وثلث ما يبقى من الثلث لا خرفا جازوا فالفريضة من اثني عشر النصيب اثنان وتكمله الربع واحد وثلث ما يبقى من الثلث واحد

١ (قوله نصيب حكم المرأة الخ) في هذا التعبير نظر اه

زرعها لنفسه قبل الزراعة أو بعدها أو كان من لا يأخذها مزارعة ويأخذ من ذلك فحينئذ يكون غصبا والخارج له وعليه وتخرج نقصان الارض وكذا لو زرعها بتأويل بان استأجر ارضا الغير لا جرب بلا اذن ربه أو لم يجز هارم او زرعها المستأجر لا يكون مزارعة وان معدة

لانه زرعها بتأويل الاجارة \* وسئل الامام صاحب الخصال عن اكار طلب الارض بالربع فقال ربه الا الا بالثلث فزرعها فاعلى الاكار  
الثلث وان لم ينض على القبول لان الزراعة بناء عليه ويكتفى بهذا القدر في العادة وان (١٠٣) لم يذ كر والندوة وما يزرع فيها فان

المشايع استحسنوا ثبوتها  
بما دونه حتى اذا قال لغيره  
اعمل في ارضي على كذا  
او اعمل في ارضك على  
الزراعة كفاه للتعارف  
\* اكار غرس اشجارا في ارض  
الدهقان ومضت مدة  
المعاملة ان غرسها للدهقان  
فهو ومتبرع وان امره  
الدهقان بشرائها وغرسها  
فهو للدهقان وعلى  
الدهقان المال الذي اشترى  
به الاشجار وان غرسها لنفسه  
بذن الدهقان فهو للاكار  
ويطالب به الدهقان بالقلع  
وتسوية الارض \* اجتمع  
اهل قرية وجاء كل بشي  
من البذور وبذروا للمعلم  
فان خارج الارباب البذر لانهم  
لم يسلموا البذر الى المعلم \* دفع  
بذرا الى رجل ليزرع في  
ارضه نصف الخارج  
فالمرزعة فاسدة في ظاهر  
الرواية وعن الثاني رحمه الله  
تعالى انه يجوز قال شيخ  
الاسلام انما يجوز على قوله  
انا كان العامل في الارض  
غير رب الارض اما اذا كان  
العامل رب الارض لا يجوز  
وعن الثاني ان رب الارض  
اذا كان العامل يبذر آخر  
وبقره يجوز ثم رجع وقال  
لا يجوز ان يأخذ رب الارض  
البذر مزارعة ليعمله \* والحيلة  
في أن يأخذ البذر ويجوز  
المزارعة بينهما ان يشترى

وتخرج المسئلة على طريق الكتاب أن تقول ان المال لا الوصية بين البنين الخمسة على خمسة لكل  
واحد منهم سهم فاذا أوصى لاحدهم بكل الربع بنصيبه فهذه وصية منه للوارث ولا تصح الاجارة  
لورثة فاذا أجازوا فالسبيل أن تطرح نصيب الابن الموصى له وهو سهم ثم تبقى أربعة ثم تضرب ذلك في ثلاثة  
لوصيته بثلاث ما يبقى من الثلث فيكون اثني عشر فهو المال الثلث من ذلك أربعة والربع ثلاثة ومعرفة  
النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد فتضربه في ثلاثة فيكون ثلاثة ثم تطرح منه واحدا يبقى اثنان فهو  
النصيب فاذا رفعت الى الابن الموصى له بكل الربع وهو ثلاثة واسترجعت منه مقدار النصيب وذلك اثنان  
بقي واحد فرفعتا أن وصيته بكل الربع واحد فاذا رفعت ذلك السهم من ثلث المال أربعة بقي ثلاثة  
للموصى له بثلاث ما بقي ثلث ذلك وهو سهم يبقى سهمان تضيما الى ثلثي المال ثمانية فيكون عشرة بين خمسة  
بنين لكل ابن سهمان مثل النصيب فاذا ضم للابن الموصى له هذين السهمين الى السهم الذي أخذه بالوصية  
حصل له ثلاثة وذلك كمال ربع المال بنصيبه كذا في المبسوط \* ولو أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه النصيب  
ابن آخر أو الامثل نصيب ابن آخر أو الامثل نصيب ابن آخر أو الامثل نصيب ابن آخر لو كان وترك ابنا  
فله الموصى له ثلث المال وللابن الثلثان لأنك تجعل المال سهما لان الابن واحد وتزيد عليه سهما لاجل  
الوصية فصار سهمين ثم تجعل نصيب الابن سهمين لحاجة الى معرفة نصيب ابن آخر واذا صار نصيبه  
سهمين صار نصيب الموصى له سهمين ضرورة أنه مثله فان أن نصيب ابن آخر سهم لو كان فتطرح هذا السهم  
الذي جعل نصيب ابن آخر في المال ثلاثة أسهم للموصى له سهمان وللابن سهم ثم تسترجع بالاستثناء من  
نصيب الموصى له نصيب ابن آخر وذلك سهم فبقي للموصى له سهم من ثلاثة أسهم وللابن سهمان ولو أوصى  
بمثل نصيبه النصيب ابن ثالث لو كان والمسئلة يحاها في الموصى له خسا المال ان أجازت الورثة الا فله الثلث  
وبانه أنك تجعل المال سهما لان الابن واحد وتزيد عليه لاجل الوصية سهما ثم تجعل نصيب الابن ثلاثة  
لحاجة الى معرفة نصيب ابن ثالث وصار نصيب الموصى له ثلاثة أنصاف لانه مثله ثم تطرح من نصيب الابن  
سهم باقي المال خمسة ثم تسترد من نصيب الموصى له ثلاثة أسهم وتضمه الى ما في يد الابن في يده سهمان  
وهو خسا المال وللابن ثلاثة أسهم ولو ترك ثلاثة بنين وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه النصيب أحدهم  
أو الامثل نصيب أحدهم فله الموصى له خسان وللبنين ثلاثة أسهم لان البنين ثلاثة وتزيد عليها ثلاثة لانه  
أوصى بثلث نصيبهم فصار المال ستة لكل ابن سهم وللوصى له ثلاثة أسهم ثم اطرح نصيب أحدهم وهو سهم  
فصار المال خمسة أسهم للموصى له ثلاثة وللورثة سهمان ثم استثن من نصيب الموصى له سهما فصار للورثة  
ثلاثة أسهم وللوصى له خسان وان ترك ابنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما النصيب ابن ثالث  
أو الامثل نصيب ابن ثالث فله الموصى له سهم من سبعة ولكل ابن ثلاثة لأنك تأخذ نصيب الابن سهمين  
وتزيد عليه سهما الوصية فصار المال ثلاثة أسهم للموصى له سهمان وللبنين سهمان ثم اقسم نصيب الابن  
ثلاثة ثلثين نصيب الابن الثالث وقسمة الاثنين على ثلاثة لا تسقط فاضرب اثنين في ثلاثة فصار ستة  
واضرب نصيب الموصى له وهو واحد أيضا في ثلاثة فصار الكل تسعة ثم اطرح نصيب الثالث وهو سهمان  
من ستة فبقي المال سبعة للموصى له ثلاثة وللورثة أربعة ثم استرجع من الموصى له سهمين نصيب ابن ثالث  
فصار لابن سهمين ستة وللوصى له سهم ولو ترك ابنا وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه النصيب ابنه صحت  
الوصية وبطل الاستثناء واذا صحت الوصية فله الموصى له نصف المال وهو مثل نصيب الابن ان أجاز الوارث  
وان لم يجز فله الثلث وان ترك ابنا واحدا وأوصى لرجل بنصف ماله الامثل نصيب ابنه بطلت الوصية وصح  
الاستثناء وارأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الا نصف ماله وترك ابنا واحدا صحا \* وللوصى له ربع المال  
لان المال سهم اذا لابن واحد فزد عليه سهما لاجل الوصية بالمثل واجعل كل سهم سهمين لحاجة الى

نصف البذر منه ويرثه البائع عن الثمن ثم يقول ازرعها بالبذر كله على ان الخارج نصفه فان كان الخارج يتبع البذر والبذر مشترك فكذلك  
الخارج ان خلا عن الشرط فكيف بالشرط \* وسئل يحكم الله تعالى لو كان من جانب رب الارض البذر والثور من الآخر اهل



والثور أيجوز قال نعم لأنه لو شرط كل الثورين على أي واحد كان يكن جائزاً فكذا إذا شرط أحدهما \* زرع أرض غيره فلهما نصيب قال كنت أجهري فزعمت إلى بالاجر (١٠٤) يبذري وقال الزارع كنت أكاراً فزعمت يبذري فالقول للزارع لاتفاقهما على أن البذر في يده فالقول للذي البذر

### المزارة نوعان

الأرض لأحدهما أو لهما فان لأحدهما فهي على وجهين البذر لأحدهما أو منهما فان البذر لأحدهما والأرض لآخر فهي ستة أوجه وقد ذكرنا الوجوه على قولهما وان كان البذر من أحدهما والباقي من الآخر فسدت وعلى هذا لو اشترك ثلاثة أو أربعة من البهض البقرة وحدها والبذر وحده كان فاسداً وإذا كان البذر والبقر من واحد والأرض والعمل من آخر فسدت وكذا لو اشترك ثلاثة أو أربعة والثور من أحدهم فقط أو البقر هذا إذا كان الأرض لأحدهما والبذر من آخر فان كانت الأرض من أحدهما والبذر منهما ان شرط العمل على غير صاحب الأرض والخارج بينهما ما أنصافاً فسدت المزارعة وكذا إذا شرط الخارج أثلاً ثالثاً للعامل وثلاثة لربها أو على العكس فسدت لأن فيه إغارة الأرض والخارج بينهما على قدر البذر ويسلم لصاحب الأرض ما أخذ من الخارج وله على الآخر نصف اجر الأرض وما أخذ من الخارج طاب له قدر بذره ويدفع من الباقي أجر

معرفة نصف المال فصار كل المال أربعة فأعطى للموصي له ثلاثة لأنه لما استثنى من النصيب نصف المال كان النصيب أكثر من نصف المال واسترجع منه نصف المال وهو اثنان فيصير في يد الابن ثلاثة ويبقى له سهم وهو ربع المال وان ترك أربعة بنين وأوصى لرجل بنصف ماله لا نصيب أحد البنين للموصي له ثلث المال وهو سهمان من ستة أسهم وان ترك ابنين وأوصى لرجل يمثل نصيب أحدهما لا نصيب ابن ثالث وأوصى لآخر ثلث ما يبق من الثلث بعد الوصية الأولى فلا أول سهمان من خمسة عشر وللثاني سهم من خمسة عشر ولكل واحد من الابنين ستة لأنك تأخذ مخرج الوصية الأولى سهمين لابنين ثم تزيد عليه سهماً للموصي له فصار ثلاثة ثم تضرب نصيب الابنين في ثلاثة لحاجتنا إلى معرفة نصيب ابن ثالث فصار ستة وصار نصيب الموصي له ثلاثة فنظر ح من نصيب الابنين سهمين وصار نصيب ابن ثالث فصار مائة أربعة ثم تسترجع من النصيب سهمين فصار ستة لكل ابن ثلاثة فصار المال سبعة ثم تضعف الفريضة الأولى وهو سبعة فيكون أربعة عشر وتزيد عليه واحد الوصية الثانية فصار خمسة عشر والنصيب الكامل كان ثلاثة فصار ستة وان قال لا نصيب ابن رابع والمسئلة بحالها فلا أول أربعة من أحد وعشرين ولثاني سهم ولكل ابن خمسة لأنك تأخذ ما أخذ الوصية الأولى وذلك سهمان لابنين ثم تزيد واحد الوصية ثم تضرب نصيب الابنين في أربعة لحاجتنا إلى معرفة نصيب ابن رابع فصار ثمانية فصار نصيب الموصي له أربعة فطر ح من نصيب الابنين نصيب ابن رابع وذلك اثنان لم يكننا استرجاعه من النصيب فعاد المال إلى عشرة والنصيب أربعة والمسترجع سهمان فاذا ضم إليه الوصية الثانية تضعف الفريضة الأولى فصار ثمانية عشرين ثم زد واحد فصار أحد عشرين وهو المال وصار النصيب بعد التضعيف ثمانية وان قال لا نصيب ابن خامس والمسئلة بحالها فلا أول ستة من سبعة وعشرين ولثاني سهم ولكل ابن عشرة لأنك تضرب نصيب الابنين وهو سهمان في خمسة فصار عشرة وصار نصيب الموصي له خمسة ونظر ح من نصيب الابنين نصيب ابن خامس وهو سهمان حتى يمكن الاسترجاع من النصيب فعاد المال إلى ثلاثة عشر والنصيب خمسة والمسترجع سهمان فاذا ضم إليه الوصية الثانية تضعف الفريضة الأولى فصار ستة وعشرين فزد واحد فصار سبعة وعشرين وصار النصيب بعد التضعيف عشرة والوصية ستة ويخرج على هذا الانصاف ابن سادس أو سابع أو ثامن أو ناسع أو عاشر وان ترك ابناً وأوصى لرجل يمثل نصيب ابنه لا نصيب ابن آخر والاثلث ما يبق من الثلث أو ربع ما يبق من الثلث فالاستثناء الثاني باطل لأنه بعد الوصية الأولى لا يبق من الثلث شيء فكيف يصح الاستثناء بثلث ما يبق وكذا لو كان مكان الاستثناء الثاني باطل لأنه بعد الوصية الأولى لا يبق من الثلث أو ربع ما يبق من الثلث فالوصية الثانية باطلة لما ذكرنا وان ترك ابنين وأوصى لرجل يمثل نصيب أحدهما لا نصيب ابن ثالث وأوصى لآخر ثلث ما يبق من الثلث بعد الوصية الأولى والاثلث ما يبق من الثلث بعد الوصية الحاصلة هما وكذا لو قال بعد النصيب أو استثنى نصيب ابن رابع كذا في الكافي في باب المتفرقات \* ومن قال سدس مالي لثلاثين ثم قال في ذلك المجلس أوفى مجلس آخر له ثلث مالي وأجازت الورثة فله ثلث المال ويدخل السدس فيه كذا في الهداية \* ومن أوصى بثلث دراهمه أو بثلث غنمه فهلك ثلثها وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما يبق من ماله فله كل ما يبق ولو أوصى بثلث ثلاثة من رقيقه غنات اثنان لم يكن له الاثلث الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما له كل هذا العبد ولو أوصى بثلث ثيابه وهلك ثلثها وبقي ثلثها وهو يخرج من ثلث ما يبق من ماله لم يستحق الاثلث ما يبق من الثياب قالوا هذا إذا كانت الثياب من أجناس مختلفة فان كانت الثياب من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم وكذا المكيل والموزن بمنزلة الدراهم المختلفة كالثياب المختلفة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* ومن أوصى لرجل بألف درهم وله مال عشرين ديناً فإن خرجت الألف من ثلث العين دفع إلى

نصف الأرض وما أنفق أيضاً يتصدق بالزائد ولو كان البذر بينهما والأرض من أحدهما وشرط العمل عليه ما على ان الخارج الموصى أنصافاً جاز ولو كانت الأرض بينهما والبذر والعمل على أحدهما والخارج أنصافاً لم يجز لأن صاحب البذر شرط صاحبه هبة نصف البذر

بمقابلته العمل في نصف الارض وانه باطل وكذا لو شرط ان ياتي الخاريج للعامل وثلاثة للدافع أو على العكس ولو البذر من العامل وشرط ان ياتي الخاريج للعامل ولو كانت الارض والبذر منهما وشرط للدافع ثلث الخاريج والثلثان للعامل لا يجوز (١٠٥) ولو شرط ان ياتي الخاريج للدافع لا يجوز أيضا

في الثاني في أعمالها  
كل عمل لا بد منه لتحصيل  
الزراع المرغوب فيه فهو  
على المزارع شرط أولا الا  
الكراب وكل عمل منه ينفى  
تحصيله الا أنه ينفى جودة  
الزراع ان شرط يلزم والا لا  
حفر النهر واصلاح المسناة  
واب أو ردد على رب الارض  
وفتح فوهة النهر الصغير من  
النهر الكبير على العامل  
الا أن يبعد أو يكون هناك  
ظلمة يمنعون الماء فينثني يكون  
على ربهاء والزراع اذا صار  
قصيلا وأراد قصله فليعلم ما  
قصله وشرط ما كان من  
أعمال المزارعة أو من أعمال  
المعاملة على أحدهما  
لا يوجب الفساد وعمل  
المعاملة كل عمل له تأثير  
في الخاريج أو في الانماء  
كالتلقيح وما أشبهه  
وما لا يكون به هذه المثابة  
فليس من أعمال المزارعة  
والمعاملة وكل عمل ليس  
من أعمالها فهو عليه  
ولهذا قيل اذا أدرك  
الباذنجان والبطيخ فالانقاط  
والحمل والبيع عليهما  
والحفظ الى وقت الادراك  
على العامل وبعده عليهما  
لكن شرط الجزاء والحفظ  
على العامل بعد الادراك  
لا يفسد للتعارف وعليه  
الفتوى وعن الثاني رحمه

الموصى له وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكلما خرج شيء من الدين أخذ ثلثه حتى يستوفي الالف كذا  
في الهدية \* ومن أوصى بثلث ماله لزيدو بكر وبكر ميت وهو يعلم أو لا يعلم أو لزيد وبكران كان حيا وهو  
ميت أولا ولمن كان في هذا البيت وليس فيه أحد أولا وله عقبه أولا ولولد بكر فات ولد قبل موت الموصى أولا  
ولفقراء ولده أو لمن افتقر من ولده وفات شرطه عند موته فلزيد كالم في هذه الصور لان المعدوم أو الميت  
لا يصلح مستحقا لم تثبت المزاوجة لزيد وصار كالأوصى لزيد ودار وكذا العقب لان العقب من عقبه بعد  
موته فيكون معدوما في الحال ولو قال ثلث مالي بين زيد وبكر وهو ميت أو زيد وبكران ميت وهو حي  
أو فقير فات وهو ميت أو غني أولا وبكران كان في البيت ولم يكن فيه أحد أولا ولولد بكر فحدث له أو كان  
فحدث غيره أولا ولولد فلان ان افتقر واغنى لم يفتقر واحتى مات الموصى أولا ولوارثه أولا بن زيد وله ابن  
واحد ففي هذه الصور له نصف الثلث ولو قال ثلث مالي بين بن زيدو بكر وليس لاحدهما بنون فكل  
الثلث لبنى الا آخر كذا في الكافي \* ولو أوصى بثلث ماله لزيدو بكر وعمر أو لزيدو بكران وعمر أو لزيدو بكران  
وغيرهم مات أحدهما فنصف الثلث للباقي ونصفه لورثة الموصى له الميت وكذلك ان مات أحدهما بعد  
موت الموصى قبل القبول ثم قبل الحي على مكان الموصى به ولومات أحدهما قبل موت الموصى رجع  
نصيبه الى الموصى كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ثلث مالي لفلان ولبن افتقر من ولده عبد الله ففات  
الموصى ولولد عبد الله كلهم أغنيا فلفلان جميع الثلث ولو افتقر بعض ولده ثم مات الموصى فالثلث بين  
فلان وبين من افتقر من ولده عبد الله على عدد رؤسهم ولو أن ولده عبد الله لم ير الوفاة ثم مات ولده واحتى مات  
الموصى فظاهر ما ذكرنا من اللفظ في الكتاب يدل على أنه لا يكون له سهم من الثلث بل يكون جميع الثلث  
لفلان ولومات أولاد عبد الله الذين كانوا يوم الوصية ثم ولده أولاد واستغنوا ثم افتقروا قبل موت الموصى  
قسم الثلث بينهم وبين فلان على عدد رؤسهم وكذلك اذا قال ثلث مالي لفلان ولولد عبد الله ففات ولده عبد  
الله ولولد غيره قبل موت الموصى فالثلث بين فلان وبين ولده عبد الله ولو قال ثلث مالي لفلان ولولد عبد الله  
هو لاه ان افتقر واغنى لم يفتقر واحتى مات الموصى كان لفلان حصته من الثلث على اعتبار عدد الرؤس كذا في  
المحيط \* امرأته ماتت عن زوج وأوصت بنصف مالها لاجنبي جاز ولا زوج الثلث للموصى له النصف  
يبقى سدس للمال لان وصية لاجنبي بقدر الثلث مقدمة على الارث فبقي تركتها ثلثا للمال فللزوجة  
نصف ذلك وهو ثلث الكل بقي ثلث آخر وليس له مستحق ميراث فنصفه في باقي الوصية وذلك السدس فوصل  
الى الموصى له نصف المال وبقي سدس لا وصية ولا وارث فيه فيصير في البيت المال وكذلك لومات الرجل  
عن امرأته وأوصى بماله كله لاجنبي ولم تجز المرأة فللمرأة السدس وخمسة أسداسه للموصى له لان الثلث  
صار مستحقا بالوصية بقيت الشركة في ثلثي المال فللمرأة ربع ذلك والباقي للموصى له لان الوصية مقدمة  
على بيت المال كذا في محيط السرخسي \* وفي الاصل اذا أوصى بثلث المال لبنى فلان وليس لفلان ابن  
يوم الوصية ثم حدث له بنون بعد ذلك ومات الموصى كان الثلث للذين حدثوا من بنيه هذا اذا كان أوصى  
لبنى فلان وليس لفلان بنون يوم الوصية وأما اذا كان لفلان بنون يوم الوصية ولم يسمهم باسمائهم أحد  
وزيدو بكر ولم يسمهم بان لم يقل هؤلاء فالوصية لبنيه الموجودين يوم موت الموصى حتى لو مات هؤلاء  
الموجودون بعد الوصية وحدث له بنون بعد ذلك وبقوا أحياء الى أن مات الموصى كان لهم ثلث المال وان  
سماهم باسمائهم وأشار اليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت الوصية وادامهم أو أشار اليهم فالوصى له  
معين فتعتبر صحة الايجاب يوم الوصية كذا في المحيط \* ولو قال ثلث مالي لعبد الله وزيدو عمرو لعمر ومنه مائة  
والثلث كله مائة فهي لعمرو وان كان الثلث مائة وخمسين فلعمرو مائة وما بقي لزيدو عبد الله نصفان كذا في محيط  
السرخسي \* ولو أوصى بثلث ماله لشخص ولا مال له وقت الوصية كان له ثلث ما يملكه عند الموت سواء

ولو شرط بعد الفاء البذر بفسد المزارعة

والثالث في فسدها بالاعذار

مرض العامل وسفره وكونه سارقا يخاف على

الربيع عذرو لحوق الدين برزها (١٠٦) بعد النبات مانع من فسدها البذر من المزارع ومتى علم الحالكه يخرج رزها من الحبس الى أن

يحصد الزرع وقبل البذر  
يفسخ وبعد البذر قبل  
النبات اختلف في جواز  
الفسخ وبعد الفسخ ان كان  
المزارع كرب وأصلح المسنة  
لا يرجع على رزها بشئ  
باعتها رزها بعد عقدتها  
وزرعها بل أرضا المزارع  
فللعامل في المزارعة والمعاملة  
ابطال البيع وان برضاه في  
المعاملة ان لم يخرج شيئا فلا  
شئ للعامل واذا كان أخرج  
وأجاز جاز وقسطه بحاله  
وفي الزرع ان برضاه ولم ينبت  
والبذر من رزها لا شئ له  
لعدم حقه قبل النبات وان  
من العامل فان أجاز جاز  
وقسطه بحاله مات رزها بعد  
نباة قبل حصاده والبذر  
من المزارع يبقى العقد الى  
الحصاد بلا اجر استحسانا  
اذا قال المزارع لا أقطع  
وان أراد القطع فلورثة رزها  
المرافقة فيه والمقلوع بينهم  
ولهم الانصاف على الزرع  
بأمر الحاكم الى الادراك  
ورجعوا بحصتهم على المزارع  
ولهم أن يعطوا المزارع  
حصته والزرع لهم فان مات  
بعد العمل قبل الزراعة  
بطلت ولا شئ للعامل وان  
مات بعد الزراعة قبل  
النبات اختلفوا فيه ولولم  
يمت لكن المزارع أخرها في  
ابتدائها حتى انقضت المدة  
المشرطة والزرع لم يدرك

اكتسبه بعد الوصية أو قبلها بعد أن لم يكن الموصي به عينا أو نوما معينا وأما اذا أوصى بعين أو بنوع من  
ماله كثلث غنمه فهلك قبل موته بطلت الوصية حتى لو اكتسب غنما أخرى أو عينا أخرى بعد ذلك لا يتعلق  
حق الموصي له به ولو لم يكن غنم عند الوصية فاستفادها ثم مات فالصحيح أن الوصية تصح ولو قال له شاة من  
مالي وليس له غنم يعطى قيمة الشاة ولو أوصى بشاة ولم يصفها الى مالي ولا غنم له قيل لا يصح وقيل يصح ولو  
قال شاة من غنمي ولا غنم له فالوصية باطلة وعلى هذا يخرج كل نوع من أنواع المال كالبقرة والبعير ونحوهما  
كذا في التبيين \* ومن أوصى اليه بأن يتصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصي فاستملكه وأراد  
الوصي أن يجعل ذلك عليه صدقة والغاصب مقربه أجرته كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أوصيت لك  
بشاة من مالي فانه لا يتعلق الوصية بالشاة التي تكون له يوم الوصية وانما يتعلق الوصية بالشاة التي تكون في  
يوم الموت ثم اذا صححت الوصية بشاة من ماله وانصرفت الوصية الى شاة تكون في ماله يوم الموت اذا مات  
الموصي بعد ذلك وتركت مالان كان في ماله شاة فالورثة بالخيار ان شاءوا دفعوا الشاة اليه وان شاءوا دفعوا قيمة  
الشاة ثم لم يذكر في الكتاب أن الوارث يعطيه الشاة الا خسر أو الوسط أو الاعلى أو قيمة أى شاة يؤدى روى  
الحسن بن زياد عن أصحابنا رجحهم الله تعالى أن الورثة بالخيار ان شاءوا أعطوا شاة وسطا وان شاءوا أعطوا  
قيمة شاة وسط كذا في المحيط \* رجل قال برزوني الا شقرو وصية لفلان فهذا على ما يملك لا على ما يستفيد وكذا  
في قوله عبيد الاعمى أو السندی أو الحبشي لفلان ولو قال عبيدي لفلان أو براديني لفلان ولم يضاف الى  
شئ ولم يسمهم بدخل فيه ما كان له في الحال وما يستفيد قبل الموت رجل قال هذه البقرة لفلان قال أبو نصر  
رجحه الله تعالى ليس للورثة أن يعطوه قيمتها ولو قال هي للساكنين جاز لهم أن يتصدقوا بقيمتها وبه أخذ الفقيه  
أبو الليث رجحه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ومن أوصى بثلث ماله لامهات أو لولدوهن ثلاث  
وللفقراء والمساكين فلهن ثلاثة من خمسة أسهم وسهم للفقراء وسهم للساكنين وهذا عند أبي حنيفة وأبي  
يوسف رجحهم الله تعالى كذا في الكافي \* ولو أوصى بثلثه لفلان وللساكنين فنصفه لفلان ونصفه  
للساكنين عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهم الله تعالى كذا في الهداية \* ولو أوصى بثلثه للساكنين له صرفه  
الى مسكين واحد عندهما وعند لا يصرف الا الى مسكينين \* ومن أوصى بثلث ماله لرجل فقال لا أخر  
أشركتك وأدخلتك معي فالثلث لهما وان أوصى بعشرة لرجل ولا خربائة ثم قال لا أخر أشركتك معهما  
فله ثلث كل مائة ولو أوصى لرجل بار بعشرة ولا خربائة ثم قال لا أخر أشركتك معهما له نصف مائتي  
ومن حضره الموت فقال لورثته لفلان على دين فصدقه فيما قال ثم مات فانه يصدق الى الثلث أى اذا دعى  
الدين أكثر من الثلث وكذبه الورثة وهذا استحسان فان أوصى بوصايا مع ذلك عزل الثلث لأصحاب الوصايا  
والثلث للورثة كذا في الكافي \* واذا عزل لثلاث أصحاب الوصايا صدقه فيما شئتم ويقال للورثة صدقه فيما  
شئتم فاذا أقر كل فريق بشئ ظهر أن في التركة ديناً شائعا في النصيبين فيؤخذ أصحاب الثلث بثلث ما أقروا  
والورثة بثلثي ما أقروا وينفذ اقرار كل فريق في قدر حقه وعلى كل فريق منهما الممين على العلم ان ادعى المقر له  
زيادة على ذلك كذا في الهداية \* اذا أوصى لاجني وورثته كان للاجني نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث  
وعلى هذا اذا أوصى للقاتل ولللاجني وهذا بخلاف ما اذا أقر بعين أو دين لوارثه ولللاجني حيث لا يصح  
للاجني أيضا كذا في التبيين \* قال الامام الترمذي رحمه الله تعالى هذا ما ذكره حكم البطلان في الاقرار  
فما اذا تصادقا فاما اذا أنكر الاجني شركة الوارث أو الوارث أنكر شركة الاجني فالأقرار باطل أيضا  
وقال محمد رحمه الله تعالى يصح في حصة الاجني كذا في النهاية \* ولو أوصى لبدابة أو بنوب فان للورثة  
أن يعطوه أى دابة أو بنوب شاة كذا في المحيط \* من كان له ثلاثة أو ثواب جيد ووسط وردى فأوصى بكل  
واحد لرجل فضاع ثوب ولا يدرى أيها هو والورثة يجحدون ذلك فالوصية باطلة ومعنى جحدهم أن يقول

وطلبه القلع وأما المزارع لا يملك القلع وينتقد منهم ما جارة الى أن يدرك الزرع والعمل عليهم انصافا الى الادراك فان أراد المزارع  
أراد (١) المزارع القلع وأباه المزارع لا يملك القلع وينتقد منهم ما جارة الى أن يدرك الزرع والعمل عليهم انصافا الى الادراك فان أراد المزارع

القلع فلهي الخيارات الثلاثة المذكورة وإذا أنفق بعد انتهائها المدة باذن الحاكم رجع نصفها على المزارع ولو مضت مدة المعاملة والنوة لم يدرك يبقى العقد الى الادراك في يد العامل بلا أجره وان هرب المزارع في وسط السنة رجع (١٠٧) رهماً أنفق على المزارع حتى يدرك

بالعام بالغ والقول للمزارع في قدر النفقة على عمله وان مات المزارع والزرع بقل فقالت الورثة نحن نعمل الى أن يدرك لهم ذلك وان أرادوا القلع لا يجبرون على العمل

### نوع آخر

بقيت من البطخة بقية فانتم بها الناس ان تركه ليأخذه الخلق لا بأس به كالتقاط السنابل بعد الرفع والحصاد \* ثبت من بقية الثوم المقطوع المشترك فهو على الشرط في الشركة الاولى وكذا اذا تنازرت القلع ونبت من المتناثر فهو على الشرط في الشركة وان نبت بسقي رب الارض فله ضمن نصف قيمة الحب للمزارع ان له قيمة والا لا وان كان نبت بسقي الاجنبي فهو متطوع والزرع بينهما أي بين رب الارض والمزارع على الشركة وذكر الامام الطواويسي أن الزرع النابت من المتناثر للساق وان أجنبيان السقي استهلاك فان كان نبت ببناء المطر أو بلاسقي أحد فعلى الشركة السابقة وان نبت من عروق شجرة رجل في أرض آخر شجرة أخرى ان بسقي رب الارض فهي له وان بلاسقي فلصاحب الشجرة أن صدقه أنه من عروق

الوارث لكل واحد بعينه الثوب الذي هو حقله (١) قد حلال فكان المستحق مجهول لا وجه له تمتع صحة القضاء وتحصيل المقصود فبطل الا أن يسلم الورثة الثوبين الباقيين فان سلوا زال المانع وهو الخوف فيكون لصاحب الجيد ثلثا الثوب الاجود ولصاحب الوسط ثلث الجيد وثلث الادون ولصاحب الردي ثلثا الثوب الادون كذا في خزنة المفتين \* اذا كانت الدار مشتركة بين اثنين فأوصى أحدهما ببيت بعينه لرجل فان الدار تقسم فان وقع البيت فنصيب الموصى فهو للموصى له عند أبي حنيفة وأبي يوسف رهماً الله تعالى وعند محمد رجه الله تعالى نصفه للموصى له وان وقع فنصيب الآخر فلا وصى له مثل ذرع البيت وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رهماً الله تعالى وقال محمد رجه الله تعالى مثل ذرع نصف البيت واذا أوصى رجل لرجل بالف درهم بعينه من مال غيره فأجاز لصاحب المال بعد موت الموصى ودفعه اليه جازوله الامتناع من التسليم بعد الاجازة بخلاف ما إذا أوصى بالزيادة على الثلث أو للقاتل أو للوارث فأجازتها الورثة حيث لا يكون لهم أن يمتنعوا كذا في التبيين \* اذا أقر الوارث أن أباه وصى بالثلث لفلان وشهدت الشهود أن أباه أوصى بالثلث لا آخر فانه يؤخذ بشهادة الشهود ولا شيء للذي أقر له الوارث قال ولو أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان ثم قال بعد ذلك بل أوصى به لفلان أو قال أوصى به لفلان لابل لفلان فهو لا قول في الوجهين جميعاً ولا شيء للآخر قال ولو أقر اقراراً متصلاً فقال أوصى بالثلث لفلان وأوصى به لفلان جعلت الثلث بينهما نصفين قال واذا قرأه أوصى به لفلان ودفعه اليه ثم قال لابل لفلان فهو ضامن له حتى يدفع مثله الى الثاني ولا يصدق على الاول ولو كان دفعه الى الاول بدفعه فاض لم يضمن للثاني ولو أقر لرجل بوصية ألف بعينه وهو الثلث ثم أقر لا آخر بعد ذلك بالثلث ثم رفع الى القاضي فانه ينفذ الالف للاول ولا يكون للثاني على الوارث شيء قال واذا شهد وارثان أن الميت أوصى لفلان بالثلث فدفعه ذلك اليه ثم شهد أنه انما كان أوصى به لا آخر وقالوا خطأ فانهم ما ايصده فان على الاول وهم ما ضامنا للثلث يدفعه الى الآخر ولو لم يكونا دفعا شياً أبجرت شهادتهما للآخر وأبطلت وصية الاول قال واذا كانت الورثة ثلاثة والمال ثلاثة آلاف فأخذ كل انسان ألفاً ثم أقر أحدهم أن أباه أوصى بالثلث الى فلان ومحمد الا آخران ذلك فانه يعطيه ثلث ما في يده استحسنانا وكذلك لو كانا اثنين والمال ألفان والمسألة بجهاها فانه يعطيه ثلث ما في يده استحسنانا ولو كان المال ألفاً عينا أو ألفاً ديناً على أحدهما فأقر الذي ليس عليه دين أن أباهما أوصى لهذا بالثلث أخذ من هذه الالف ثلثها وكان للآخر ثلثاها قال ولو ترك اثنين وعشرين درهماً فاقسمها نصفين ثم غاب أحدهما فأقام رجل البيعة على الحاضر بوصية بالثلث أخذ منه نصف ما في يده لانه أثبت بالبيعة أن سهمه في التركة على السواء فأخذ بالقيام ههنا بخلاف مسألة الاقرار لان ههنا وصية المشهود له ثبتت في حق الحاضر والغائب حتى اذا رجع الغائب كان له ما أن يرجع عليه بما أخذه زيادة على حقه فلا يجعل هو مع ما في يده كالمعدوم بخلاف مسألة الاقرار كذا في المبسوط \* الزيادة الحادثة من الموصى به كالولد والغلة والكسب والارض بعد موت الموصى قبل قبول الموصى له الوصية تصير موصى بها حتى تعتبر من الثلث أما اذا أحدثت الزيادة بعد قبول الموصى له قبل القسمة هل تصير موصى بها لم يذكره محمد رجه الله تعالى وذكر القدوري أنه لا تصير موصى بها حتى كانت للموصى له من جميع المال كالحديث بعد القسمة وقال مشايخنا تصير موصى بها حتى يعتبر خروجه من الثلث كذا في محيط السرخسي \* ومن أوصى

(١) قوله قد هلك أي يحتمل أن الهالك هو حقله ففي التعبير مسامحة والافهالك حق كل انما يتصور فيما لو ضاعت الثلاثة والافهوكذب والاولى في التعبير ما في شروح الجامع الصغير من أن المراد يجمع الوارث أن يقول حق واحد منكم بطل ولا أدري من بطل حقه ومن بقي فلان لم يكتم شيئاً اه نقله معجمه

شجرته وان كذبه فيه فالقول له \* فوات رجل ألقها الرمح في أرض انسان ونبت فهي لصاحب الارض لعدم القيمة للنواة وكذا اذا وقعت الخوخة لان لها يفسد وتثبت من النواة (الرابع في المزارعة يدفعها الى آخره) البذر اذا كان من المزارع يدفعها الى

آخر مزارعة وان لم ياذن له رب الارض فيه ولو اعارها المزارع للزراعة فزرعها المستعير سلم الخارج له وبغرم المزارع الاول لربها أجر مثل الارض ولو البذر من ربه ليس (١٠٨) له دفعها مزارعة الى غيره وله أن يستأجر الاجراء بما له فلا يدفع هذا مزارعة به الى غيره بلا إذن

رب الارض جاز والخارج بين المزارع الاول والثاني على شرطهما ولا شيء لرب الارض ولرب الارض أن يضمن أهما ما شاء فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان الثاني رجع على الاول فان انتقص الارض ضمن الثاني النقصان بالاجماع ويضمن الاول عند الامام والثاني ثانياً وان أذن له ربه فيه نصاً أو دلالة بان قال له اعمل رأيك له أن يدفع الى الآخر مزارعة دفع الانتجاع معاملة على أن يقوم عليه أو يشدها المحتاج الى الشفعة آخر الشدة حتى أصابها البرد والعادة أن الاشجار ان لم تشد بضربها البرد يضمن العامل قيمة ما أصابه البرد \* وعن الثاني رحمه الله تعالى زرع بينهما أخر أحدهما السقي يجبر عليه فان فسد الزرع قبل رفع الامر الى الحاكم بذلك فامتنع عنه فعليه الضمان \* الا كان كان يستعمل بقصر صاحب الارض فلما فرغ من العمل ذهب بالأت الى منزله وترك البتريعى فجاء سارق وسرقه مع بقرة القرية فأتعه الاكار ولم يقدر على التخلص أجاب شيخ الاسلام بأنه يضمن الاكار وغيره أجاب بأنه لا يضمن وعليه الفتوى وقال الامام النسفي

لرجل بأمة فولدت بعد موت الموصى ولدا قبل القسمة وكلاهما يخرجان من ثلث ماله فهو ما للموصى له وان لم يخرجا من الثلث تنفذ وصيته أو لا من الام ثم من الولد وعندهما تنفذ من ماله السوا وصورة رجل له ستمائة درهم وأمة تساوي ثلثمائة درهم فأوصى لرجل بالأمة ثم مات فولدت الأمة ولدا يساوي ثلثمائة درهم قبل القسمة فللموصى له الأمة وثلث الولد عنده وعندهما له ثلثا الأمة وثلثا الولد هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصى له فان ولدت بعد القبول وبعد القسمة فهو للموصى له وان ولدت بعد القبول قبل القسمة ذكر القدوري أنه لا يصير موصى به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصى له من جميع المال كما لو ولدت بعد القسمة ومشايعها فالأول يصير موصى به يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت قبل القبول وان ولدت قبل موت الموصى لم يدخل تحت الوصية وبقي على حكم ملك الميت لانه لم يدخل تحت الوصية قصداً وسراية والكسب كالولد في جميع ما ذكرنا كذا في الكافي \* رجل له أمة قيمتها ثلثمائة درهم ولا مال له غيرها فأوصى به لرجل ثم مات فباعها الوارث بغير محضر من الموصى له فولدت في يده المشتري ولدا قيمته ثلثمائة درهم ثم جاء الموصى له فلم يجز البيع سلم للمشتري ثلثا الجارية وثلثا الولد والموصى له ثلث الجارية وقسح الولد ويرد تسعاً في الورثة ولو كانت ازدادت في يدهم انفصارت قيمتها ستمائة فثلثاها سمان للمشتري وثلثاها للورثة ولو أن الجارية نقصت حتى صارت تساوي مائة أخذ الموصى له ثلثها ويرجع على الورثة من قيمتها بأربعة وأربعين وأربعة أنساع درهم تمام ثلث المال كذا في محيط السرخسي \* والله أعلم

الباب الرابع في اجازة الولد من وصية أبيه في مرض موته  
واقارار بالدين على نفسه أو على أبيه وما يبدأ به

واذا مات عن ثلاثة آلاف وابن وأوصى بألفين منه لرجل فاجازها الابن في مرضه ثم مات ولا مال له غيره فلموصى له ألف بلا اجازة وثلث الاف من أيضاً وذلك ثلث مال الابن ولو أوصى الابن مع الاجازة لوصية أبيه بثلث ماله لا شيء فثلث الاف بين الموصى له الآخر والموصى له الاول نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أخماسا ثلاثة أخماسه للموصى له الاول وخمساه للآخر فان كان وصية الابن عتقاً في المرض فهو أولى من اجازة وصية أبيه وكذلك لو أقر بدين على نفسه أو على أبيه كان الدين أولى لان الاجازة من الوارث بمنزلة الوصية والاعتاق في مرضه وصية والوصيتان متى اجتمعتا واحداهما عتق فاعتق أولى والدين مقدم على الوصية كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الاجازة من الوارث في صحة الوارث كانت أولى من العتق والافرار بالدين والوصية وكذلك لو أجاز وصية أبيه في صحته ثم أقر على أبيه بدين بدئ بالاجازة فان بقي شيء كان لأصحاب الدين ولا يضمن الوارث شيئاً للقر له بالدين ان كان مابقي بعد الاجازة في يديه وان كان لا يبي بالدين ضمن لصاحب الدين مثل ما أجاز ولو ادعى رجل على أبيه ديناً وادعى الموصى له من جهة الميت أنه أجاز وصية أبيه فصدقهما جميعاً معاً كان الدين أولى ولم يضمن لصاحب الاجازة شيئاً سواء صدقهما في حالة المرض أو في حالة الصحة قال ولو أن الوارث أجاز وصية أبيه ثم أقر بدين على نفسه كان الدين أولى وبعد هذا يطران فضل شيء من الدين يصرف ثلثه الى الاجازة اذا لم تجز وورثة الميت الثاني ذلك كذا في المحيط \* ولو أجاز في المرض ثم أقر على أبيه بدين وعلى نفسه بدين الابن ثم بدئ به ثم بالاجازة كذا في محيط السرخسي \* رجل له عبد لا مال له غيره أعنته في مرض موته وترك وارثاً واحداً ولهذا الوارث عبد قيمته مثل قيمة عبد مورثه لا مال له غير ذلك فأجاز الوارث وصية أبيه وأعتق عبده في مرض موته فثلث العبد الاول يعتق من غير رعاية بلا اجازة وهذا ظاهر ثم يقسم ثلث ثلثي العبد الاول وثلث جميع العبد الثاني بين العبدين على خمسة أسهم ثلاثة أسهم للعبد الاول وسهمان للعبد الثاني مريض له ألفا

لوسلم المزارع البقر الى الراعي فهلك لا ضمان عليه ولا على الراعي وفي موضع آخر انه اذا بعته الى السرح يضمن والصحيح درهم ما أجاب به الامام النسفي صاحب النظم \* دفع أرضاً وتاله لغيرها معاملة فأدرك الكرم فقال سرق تلك التاله وغرسها من تاله وتوارد قلعهما وكذب رب الارض فالقول للعامل في قوله سرق لانه أمين ولا يصدق في قوله غرس من عندي وكان ينبغي أن يصدق في قوله غرس



من عندى لان رب الارض صدقه ان الغارس هو والغرس في يده لكن دل على صحة ما في الفتاوى ما ذكرنا ان المزارع اذا زرع فلما حصل الزرع قال رب الارض كنت أجيرى وزرعت بيدي وقال المزارع كنت أكلوا وزرعت (١٠٩) بيدي قال قول للمزارع لان رب الارض صدقه انه المزارع

وان الزرع في يده ترك السقي عمدا حتى فسد الزرع يضمن وقت ما ترك السقي قيمته ثابتا في الارض وان لم يكن للزرع قيمة وقت الترك قومت مزروعة وغير مزروعة فيضمن فصل ما بينهما بما بخلاف ما اذا منع الماء من زرع رجل حتى تلف زرعه حيث لا يضمن لانه مستحق عليه \* المزارع اذا زرع خلاف ما أمر به بصير مخالفا أضرر أو لا بخلاف الاجارة فانه ان أضرر بخلاف ذكره في شرح الطحاوى وذكر القاضى الارض ان كانت لا تخرج الا بالسقي يجب السقي على المزارع وان كانت تخرج لا يجب \* مزارع سنة أكل زرعه الجراد بوق مدة أراد أن يزرع زرعاً آخر فنعسه ربه ان المزارعة على نوع سمياه ليس له أن يزرع آخر وان مطلقاً أو ماشاءه ذلك ما بقى الوقت وقال مولانا ان في نوع له أن يزرع مثل الاول أو دونه في الضرر كافي اجارة الدابة للعمل وفي المحيط في العمالة انما يعمل في الصكر لا يستحق من الخراج شيئاً وكذا اذا عمل لكنه لم يحفظ الاشجار والثمار حتى ضاعت الثمار لا يستحق فاما المزارع اذا لم يعمل نحو الشد والتشذيب حتى انتقص الزرع ان كان البذر من المزارع يستحق وان من رب الارض لا أن يكسر شيأ من الاغصان والقضبان والدعام والعريش لطبخ القدر ولا يأخذ من الاغصان المشدبة المقطوعة الا باذن المالك لانه من

درهم لا مال له غير ذلك حضره الموت وأوصى لرجل بألف درهم منهم ما وأوصى لرجل آخر بألف الاخرى ثم مات فأجاز ابنه الوصيتين احدهما قبل الاخرى في مرضه ولا مال له غير ما ورث فثلث الالفين بين الموصى لهما منه ثمان بوصية الميت الاول رجل له ألف درهم وأوصى به لرجل فثلاث فورثه رجل ولهذا الوارث ألف درهم أيضاً وأوصى الوارث به او بما ورثه من الاول لرجل ثم مات الثاني وترك وارثاً فأجاز وصية أبيه ووصية جده جميعاً في مرض موته ثم مات ولا مال له غير ما ورث فله وصى له الاول ثلث الالف الاولى بلا اجارة ثم يضم ثلث الالف الاولى الى الالف الثانية فيجعل ثلث ذلك للموصى له الثاني بلا اجارة ثم ينظر الى ثلث ما بقى من مال الميت الثالث فيقسم بين الموصى له الاول وبين الموصى له الثاني على قدر ما بقى من حصته ما بلا اجارة كذا في المحيط \*

فصل في اعتبار حالة الوصية \* اذا أقر مريض لامراً بدين أو أوصى لهما بوصية أو وهب لهما هبة ثم تزوجها ثم مات جازا لا فراعه عندنا وبطلت الوصية والهبة \* واذا أوصى المريض لابنه الكافر والرفيق أو وهب له وسلمه أو أقر له بدين فأسلم الابن أو أعتق قبل موته بطل ذلك كله وكذا لو كان الابن مكاتباً كذا في الكافي \* مريض أوصى وهو لا يقدر على الكلام اضعفه فاشار برأسه ويعلم منه أنه يعقل ان فهمت منه الاشارة جازوا الا فلا وهذا اذا مات قبل أن يقدر على النطق لان عند ذلك يظهر أنه وقع اليأس من كلامه فصار كالآخرس كذا في خزنة المفتين \* والمقعد والمفلوج والاشل والمسلول اذا تناول ذلك فصار بحال لا يخاف منه الموت فهو كالصحيح حتى تصح هبته من جميع المال فلو صار صاحب فراش بعد صراح بمنزلة حدوث المرض وأما في أول ما أصابه اذا مات من ذلك في تلك الايام وقد صار صاحب فراش فهو مريض يخاف به الهلاك ولهذا يداوى فكان مرض الموت فتعتبر هبته من الثلث كذا في الكافي \* أوصى بوصية ثم جن ان أطبق عليه الجنون فهو مقوض الى رأى القاضى ان أجاز جازت والا بطلت وان مست الحاجة الى التوقيت فالفتوى على أن الجنون لا يطبق في حق التصرفات بقدر بسنة كذا في خزنة المفتين \* ومن كان مجسوماً في السجين ليقول قصاصاً أو رجلاً لا يكون حكمه حكم المريض واذا أخرج ليقول حكمه في تلك الحال حكم المريض ولو كان في صف القتال حكمه حكم الصحيح واذا بارز حكمه في تلك الحالة حكم المريض ولو كان في السفينة حكمه حكم الصحيح واذا هاج الموح في حكمه في تلك الحالة حكم المريض ولو أعيد الى السجين ولم يقتل أو رجع بعد المبارزة الى الصف أو سكن الموح صار حكمه حكم المريض الذى برأ من مرضه سيفذ جميع تصرفاته من جميع ماله كذا في شرح الطحاوى \* والمجذوم وصاحب جحر الربع وحجى الغب اذا صاروا أصحاب فراش يكونون في حكم المريض مرض الموت كذا في العيى شرح الهداية \* أصابه فالج فذهب لسانه أو مرض فلم يقدر على الكلام ثم أشار بشي أو كتب بشي وقد تقدم وطال أراد به مدة سنة فهو بمنزلة الآخرس كذا في خزنة المفتين \* والمرأة اذا أخذها الطلق فما فعلته في تلك الحالة يعتبر من ثلث مالها وان سلبت من ذلك جاز ما فعلته من ذلك كله كذا في شرح الطحاوى \* والله أعلم

### الباب الخامس في العتق والمحاباة والهبة في مرض الموت

واذا أوصى بعتق عبده لم يعتق الا أن يعتقه الورثة وله الرجوع قولاً وفعللاً كسائر الوصايا لان ذلك أمر بالاعتاق فلا يقع بدون الاعتاق كذا في محيط السرخسى \* ومن أعتق في مرضه أو باع أو جاني أو وهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث ويضرب مع أصحاب الوصايا وكذلك ما بدأ المريض ايجابه على نفسه كالضمان والكفالة في حكم الوصية فان جاني ثم أعتق وضاق الثلث عنهم ما فالحاباة أولى عند أبي حنيفة

اشجار المال ولا يطعم الضيف من الثمار الا باذنه لانه مشترك \* أدركت الغلة فجاء رجل الى المزارع فقال اشترت الارض من فلان غير النافع وكانت الارض ملكه وأخذ نصف (١١٠) الغلة ثم جاء الدافع ان صدق المدعى ولم يخاصم المزارع لاشيئ له وان كذبه وخاصم ان المدعى

أخذ نصفها بالتغلب شارك  
رجحه الله تعالى وان أعتق ثم حابي فهو مساو \* وقال العتق أولى في المسئلتين وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
اذا حابي ثم أعتق ثم حابي قسم الثلث بين الحبايتين نصفين اتساويهما ثم ما أصاب الحباية الاخيرة قسم بينها  
وبين العتق ولو أعتق ثم حابي ثم أعتق قسم الثلث بين العتق الاول والحباية وما أصاب العتق قسم بينه  
وبين العتق الثاني وعندهما العتق أولى بكل حال كذا في الهداية \* صورة الحباية أن يبيع المريض  
ما يساوي مائة بمخمسين أو يشتري ما يساوي خمسين بمائة قال الزائد على قيمة المثل في الشراء والناقص في البيع  
محباية كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا أوصى بعتق عبده بعد موته أو قال أعتقه أو قال هو حر بعد  
موتي بيوم وأوصى لاني ان يدرهم تحاصفي الثلث وليس هذا من العتق الذي يبدأ به وانما يبدأ به اذا  
قال هو حر بعد موتي منهما أو أعتقه في مرضه البتة أو قال ان حدث بي حدث من مرضي هذا فهو حر فهذا  
يبدأ به قبل الوصية وكذلك كل عتق يقع بعد الموت بغير وقت يبدأ به قبل الوصية كذا في المبسوط \* ولو قال  
هو حر بعد موتي بيوم أو بشهر فضت المدة فعلى رواية ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يعتق الا باعتاق  
الورثة أو الوصي كذا في محيط السرخسي \* ولو أعتق أمة في مرضه فولدت بعد العتق قبل أن يموت الرجل أو  
بعد ما مات لم يدخل ولدها في الوصية ولو دبر عبده أو قال لا تخزن حدث بي حدث من مرضي هذا فانت حر  
ثم مات من مرضه تحاصفي الثلث لانهم استويا في معنى الاستحقاق بعد الموت على معنى أن كل واحد منهما  
في مرض موته فيتحاصفان في الثلث ولو أوصى لبعده بدراهم مسماة أو بشيئ من ماله مسمى لم يجوز قال ولو  
أوصى له ببعض رقبته عتق ذلك المقدار وسعى في الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عزلة ما لو وهب له  
بعض رقبته في حياته ولو أوصى له برقبته كلها عتق من الثلث وكذلك لو وهب له رقبته أو تصدق به عليه  
في مرضه عتق من الثلث كذا في المبسوط \* ولو أوصى لبعده بثلاث ماله جازت وصيته وعتق ثلثه بعد موته  
ثم ينظر ان كان ماله دراهم أو دنانير ينظر الى ثلثي العبد فان كانت قيمة ثلثي العبد مثل ما وجب له في سائر  
أمواله صار قصاصا وان كان في المال زيادة يدفع اليه الزيادة فان كان في ثلثي قيمة العبد زيادة يدفع الى الورثة  
وان كانت التركة عروضا لا يصير قصاصا الا بالتراضي لاختلاف الجنس وعليه أن يسعى في ثلثي قيمته وله  
الثلث من سائر أمواله والورثة أن يبيعوا الثلث من سائر أمواله حتى يصل اليهم السهاية وهذا قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وأما عندهم افا صار كله مدبرا فاذا مات عتق كله ويكون العتق مقدما على سائر  
الوصايا فان زاد الثلث على مقدار قيمته فعلى الورثة أن يدفعوا اليه وان كانت قيمته أكثر فعليه أن يسعى في  
الفضل كذا في البدائع \* ولو أوصى لبعده رجل ثم أوصى بذات العبد أن يعتق أو يدبر فهذا يرجع كذا في  
المبسوط \* ولو قال في مرضه لبعده ولدبره قيمته مساويا أحد كآخر ثم مات قبل البياض كان الثلث بينهما على  
ثلاثة أسهم للبدبر سهمان وللعبد سهم \* ولو أوصى بأن يؤخذ من عبده كذا درهم ثم يعتق كان له ما حط عنه  
من الثلث فان كان المحطوط يخرج من ثلث ماله لا تجب السهاية وان كان أكثر يحط عنه قدر الثلث ويسعى  
فيما زاد عليه كذا في محيط السرخسي \* اذا قال أعتقوا كل قديم العجبة لي يعتق كل من كانت محبته  
حولا وهو المختار كذا في خزائن المفتين \* رجل أوصى أن يشتري عبدا بنيه فيعتق عنه ثم مات قال أبو حنيفة  
رحمه الله تعالى الوصية باطلة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الوصية صحيحة فيشتري بقبضته فيعتق فان  
كان الوارث باعه من أجنبي قبل موته فانه يشتري بالاجماع فيعتق وان كان الوارث باعه من أجنبي بعد  
موت الموصي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطلة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يشتري بقبضته  
ويعتق عنه رجل قال أوصيت بأن عبدي هذا حر قال هذه وصية بالعتق انما يعتق به موت المولى ولو  
أوصى أن يشتري عبدا فلان قال يشتري بقبضته لا بما زاد فان أبي مولا أن يبيعه يرتقنه الى الورثة فان قال  
اشترى عبدا فلان فأعتقه وأبي مولا أن يبيعه حبس عنه حتى يموت العبد أو يعتق كذا في محيط السرخسي \*

أخذ نصفها بالتغلب شارك  
الدافع المزارع لانه صار  
مستهد كما من المال المشترك  
وان دفع اختيارا أخذ  
حقه كله لان المزارع لانه  
ضيق حقه وان قال المدعى  
للمزارع بعد أخذ نصف الغلة  
خدمني هذه الارض مزارعة  
فأخذها ان البذر من  
المزارع فالقياس أن ينسخ  
الاول لانه يملك الفسخ لكنه  
لا ينسخ لانه لو انسخ لا ينسخ  
ضرورة الاقدام على الثاني  
وليس له ولاية الاقدام مع  
بقاء الاول بخلاف الفسخ  
ابتداء لان ذلك وان البذر  
من رب الارض لا ينسخ  
أصلا لانه لا يملك الفسخ \*  
مات عن صغار وكبار امرأة  
والكبار منها أو من امرأة  
أخرى فزرع الكار في أرض  
مشتركة أو في أرض الغير  
محكم كدبوري والكبار  
في عيال المرأة يجمعون  
الغلات وبها يكون جملته  
انزروا من بذر مشترك  
بأذن الحاكم وهم كبار وأذن  
وصيهم وهم صغار فالغلة  
مشتركة وان من بذرا أنفسهم  
فالغلة لهم خاصة وكذا اذا  
زرعوا من بذر مشترك  
بغير أذنهم أو من بذر غيرهم  
بلاذن صاحب البذر لانه  
غاصب مالك للبذر فصار  
كأنه بذر بذر نفسه \* غرس  
أشجارا على طرف حوض

للقرية ثم قطعها بعد ذلك ونبت من عروقها فالنابت لا غارس لانه فرع ملكه \* والخامس في المعاملة ذكر فيها مدة قال  
يقطع بان النخل لا يخرج فيها ابصر وان احتل الخروج وعدمه مجاز موقوفان أخرجت صم والافلا وهذا اذا أخرج شيئا في المدة المضروبة

عما يرغب فيه فان كان مما لا يرغب فيه في المعاملة لا يجوز وان لم يخرج شيئا في تلك المدتان أخرجت بعد تلك المددة في السنة فصدت وان لم يخرج في تلك العام وبعده حدثت بها جازت المعاملة \* دفع بخلافه طلع بالنصف معاملة جاز (١١١) وان لم يسميا وقتا ومتى عقدت على ماه - ومن التمسحت

قال ولو أوصى بعبد لم جل ثم أوصى أن يباع من آخر بثلث مسمى حط عنه الثلث ولا مال له غيره فلم يوصى له بالبيع أن يشتري خمسة أسداس العبد بثلثي قيمته ان شاء أو يدع لان الوصية بالحبابة بمنزلة سائر الوصايا وقد استوت الوصيتان من استغراق كل واحد منهما الثلث فيكون الثلث بينهما نصفين لصاحب البيع نصفه وهو السدس وللاخر نصف الثلث وهو سدس الرقبة فانما يباع خمسة أسداس العبد من الموصى له بالبيع بثلثي قيمته ويسلم للموصى له بالرقبة سدس الرقبة وان أوصى الموصى له بالبيع أن يشتريها كان للموصى له بالعين ثلث الرقبة كذا في المبسوط \* واذا ترك عبد الاغير وقيمه ألف وقد أوصى أن يباع من فلان بألف ثم أوصى به فهي على ثلاثة أوجه اما أن يوصى بالعين أو بالمال أو بالثلث فان أوصى به بعينه بعد ذلك أو قبله لا يخرق لم يجز الورثة أو أجازت ولم يجز صاحب البيع فلم يوصى له بالرقبة سدس العبد ويباع ما بقي من الاخر بخمسة أسداس الا ان يكون للورثة قيل هذا قولهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الى نصف سدس العبد للموصى له بالرقبة ويباع خمسة أسداسه ونصف سدسه من الاخر بقيته فيكون للورثة وان أجاز واوردى بذلك صاحب البيع بضرب كل واحد بكل واحد منه فيقسم نصفان نصفه لصاحب الرقبة ونصفه يباع من الاخر فيكون غنمه بين الورثة الوجه الثاني أوصى أن يباع العبد من رجل بألف وأوصى بجميع ماله الاخر فهذه المسئلة كالاولى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أن صاحب الجميع يأخذ سدس الاثني عشر الورثة من جملته الثمن وفي المسئلة الاولى ليس له من الثمن شيء لانه أوصى له بالمال هنا والثلث مال كالرقبة فيجوز تنفيذ وصيته في الثمن وهناك أوصى له بالعين وهي الرقبة والثلث غير العين فلا يمكن تكميل وصيته من الثمن الوجه الثالث أوصى أن يباع من فلان بألف وأوصى بثلث ماله لا يخرق قول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا ان يأخذ صاحب الثلث جزءا من اثني عشر جزءا من الرقبة ويباع الباقي من الموصى له بالبيع بأحد عشر جزءا من الاثني عشر جزءا من صاحب الثلث يأخذ من الثمن تمام الثلث لانه موصى له بثلث ماله والثلث ماله وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يباع الكل من الموصى له بالبيع ويعطى من الثلث الثمن الى صاحبه كذا في محيط السرخسي \* وان أوصى بأن يعتق عنه بهذه الالف عبد وهلك منها درهم لم يعتق عنه بما بقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يعتق عنه بما بقي ولو أوصى بأن يشتري بكل ماله عبد فاعتق عنه ولم يجز الورثة بطلت عنده أيضا وقال لا يشتري بالثلث ولو أوصى بأن يشتري له عبد بألف درهم وزاد الاثني عشر على الثلث بطلت عنده وقال لا يشتري بالثلث عبد ويعتق وان أوصى بأن يبيع عنه بهذه المائة فهلك منها درهم يبيع عنه بما بقي من حيث يبلغ وان لم يلم بالشئ يبيع بها فان بقي شيء منها ردد على الورثة ولو أوصى بأن يبيع عنه من ثلثه فقبل له ان ثلث ماله لا يكفي به فقال أعيذوا به في الحج يعان به في الحج على الفقراء ومن أوصى بعبد فمات الموصى لغيره العبد جناية ودفع بها بطلت الوصية وان فداه الورثة كان الفداء من مالههم وأما الوصية ومن أوصى بثلث ماله لزيد فمات وترث عبد او مالا وورث فقال الموصى له أعتقه في صحته وقال الورثة أعتقه في مرضه فالقول للورثة ولا شيء للموصى له الا أن يفضل من الثلث شيء أو تقوم له بينة أن العتق في الصحة ومن مات وترك ابنا وعبد فقال رجل لي على أيك ألف درهم دين وقال العبد أعتقني أبوك في صحته فقال الابن صدقت ما سأل العبد في قيمته ويدفع القيمة الى الغريم هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يعتق ولا يسي في شيء وعلى هذا الخلاف اذا مات الرجل وترك ابنا وألف درهم فقال رجل لي على الميت ألف درهم دين وقال رجل هذا الاثني عشر الذي تركه أبوك كان وديعة لي عند أبك وقال الابن صدقت ما عنده الاثني عشر ما نصفان وقال لا وديعة أحق كذا في الكافي \* ومن ترك ابنين ومائة درهم وعبد ا قيمته مائة وقد كان أعتقه في مرضه فجازا لورثان ذلك لم يسع في شيء كذا في الهداية \* واذا اشترى الرجل ابنه في مرضه بألف درهم وذلك قيمته وله ألف درهم سوى ذلك فان ابنه يعتق

صاحب الكرم والعمل على العامل **في الضمان** أخر الاكارا البسقي ان تاخير امر متاعا يدفعه الناس لا يضمن ولا يضمن \* حصد الزرع وجعه بلا شرط عليه وبلا اذن الدافع ضمن حصه الدافع ان تلف ولو شرط ذلك عليه فتغافل حتى تلف ضمن للالك حصته \* ترك الاكار

اخراج الجوز والخنطة الرطبة الى الصحراء وكان شرط عليه ذلك في العقد ضمن \* ترك حفظ الزرع حتى اكمل الدواب ضمن وان لم يرتد الجراد حتى اكمل كله ان امكن طرده (١١٢) ضمن والا لا \* اثمر الكرم والدافع واهله يدخلون وبأكلون ويحملون والعامل لا يدخل الا قليلا

ان لا باذن الدافع لا يضمن  
والضمان على الاكل  
والحامل وان باذنه ونفقتهم  
عليه ضمن نصيب العامل  
وان مما لا يجب النفقة عليهم  
لا يضمن وان كانوا قبضوا  
بأذنه وهم ممن عليه نفقتهم  
لا يضمن أيضا \* دفعها معاملة  
ولم يخرج الاشجار شيئا فباع  
صاحبها اشجاره نفذ البيع  
وفسدت المساقاة لانها  
استفجارية بعض الخارج  
فاذا لم يخرج شيئا لم يتعلق به  
حقه فصح البيع بخلاف  
الاجارة لتعلق حق المستأجر  
بعين الكرم فان كان سقي  
الاشجار وحفظها لاشئ  
له لانه عمل لنفسه وحقه في  
الخارج ولم يوجد \* سفر  
العامل عذرو في بعض  
المواضع لم يجبه له عذرا  
فالصحيح ان يوفق بين الروايتين  
ويحمل على اختلاف  
الموضوع فجعله عذرا فيما  
اذا شرط عليه عمل نفسه  
وعدم جعله عذرا فيما اذا  
أطلق العمل ولم يشترط عليه  
العمل بنفسه وكذا الجواب  
في مرض العامل على  
التفصيل \* دفع اليه أصول  
رطبة نابتة ولم يذ كر المدة  
فسدت بخلاف الزرع  
لوقوع العقد على الزرع  
مرة وله نهاية مع الوصية  
بخلاف الرطبة لانه لانها  
لها حتى اذا كان لحصاد

ولا سعاية عليه ويرثه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يسعي في  
جميع قيمته ويقاص به اميرائه ولو اشترى ابنه بألف درهم وقيمته خمسمائة وأعتق عبده آخر يساوي  
خمسمائة ولا مال له غيرهما ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الحجابة تقدم لانه بدأ به او قد استغفرت  
الثالث فيجب على كل واحد من العبدین السعاية في قيمته ولا يرث الابن شيئا مما عليه من السعاية وعندهما  
العتق متقدم الا أن الابن وارث فلا وصية له ولكن يعتق العبد الا خرجا نوا ويسعي الابن في قيمته  
ويطالب البائع بالرد فيما زاد على قيمته من الثمن فيكون ذلك ميراثا بينهما على فرائض الله تعالى ولو كان  
قيمة الابن ألفا فاشترى بألف وأعتق عبدا آخر يساوي ألفا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتحصان  
الثالث ويسعي الابن فيما زاد على حصته ولا ميراث له وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الابن وارث  
ولا وصية له فعليه أن يسعي في جميع قيمته ويقاص به من ميراثه (قال) واذا أعتق الرجل أمته ثم تزوجها  
وهو مريض ثم دخل بها وقيمتها ألف درهم ومهر مثلها مائة فان كانت قيمتها ومهر مثلها يخرج جان من الثلث  
جعلت لها الميراث والمهر وأجزت النكاح وان كانت قيمتها ومهر مثلها لا يخرج جان من الثلث دفع لها مهر  
مثلها والثلث مما بقي بعد المهر ثم سعت فيما بقي من قيمتها ولا ميراث لها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى النكاح جائز على كل حال لان المستسعاة عندهما حرة عليهما دين  
فيكون لهما مهر مثلها والميراث وعليهما السعاية في قيمتها ولو أعتق أمته وقيمتها ألف ثم استدان منها مائة درهم  
ثم تزوجها ثم مات ولم يدخل بها وترك ألفين سوى ذلك عندهما هذا الاول سواء والنكاح جائز ورث ولها  
مهرها لانها النكاح بالموت ولها دينها الذي استدان منه الكون سبب معينا وعليها السعاية في قيمتها لانه  
لا وصية لها وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى النكاح باطل لانهم استوفى دينها من المال ثم لها ثلث ما بقي  
بطريق الوصية وقيمتها ومهر مثلها يزدي على الثلث فلذلك بطل النكاح ولو أعتقها وليس له مال غيرها ثم  
تزوجها فاستدان منها مائتي درهم فانفقها على نفسه وذلك في مرضه ثم مات فالنكاح باطل في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث لها ولا مهر اذا لم يكن دخل بها وعليها السعاية في ثلث ما بقي بعد الدين ولو  
أعتقها في مرضه ثم تزوجها وليس له مال غيرها ثم اكتسب ما لا يخرج هي ومهرها من ثلثه فان النكاح  
جائز ولها المهر والميراث ولا سعاية لها كذا في المبسوط \* ولو أوصى بعقوبة يعطى لهما من ثلث ماله كذا  
فان كانت أمه معينة جاز لها العتق والوصية بالمال وان لم تكن معينة جازت الوصية بالعتق لا بالمال الا أن  
يقول جعلت ذلك مفوضا الى الوصي ان أحب أعطاهما فيجوز كقولهم ضع مالي حيث أحببت ولو أوصى  
بان يشتري بكذا حنطة وبكذا درهم عبدا ويعتق وله عبدا لا يجوز أن يعتق من العبد الذي عنده بخلاف ماله  
أوصى بان يشتري بكذا كذا حنطة ويفرق على المساكين وعند حنطة يجوز أن يفرق تلك الحنطة التي  
عنده على المساكين ولو قال أعتقوا عني عبدا قيل للوصي أن يعتق العبد الذي كان لليت وقت الموت ولو  
باع هذا العبد ثم اشتراه وأعتقه جاز وقيل لا يجوز أن يعتق العبد الذي كان في ملكه وقت الموت ولا فرق  
بين قوله أعتقوا عني عبدا وبين قوله اشتريه عبدا فاعتقه كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى بان  
يعتق عبده وأبى العبد أن يقبل ذلك فانه يعتق من الثلث كذا في المبسوط \* واذا مات عن ابن وثلاثة أعبد  
قيمتهم سواء فأدعى أحدهم أنه أعتقه في مرضه فاستحلف الابن فنكح قضي بعتقه بلا سعاية فان ادعى  
الثاني مثل ذلك فنكح له عتق ويسعي في قيمته وكذلك الثالث وان كان الاول ادعى عند حكم حكاه والمستهل  
بحاله أعتق الثاني كله بلا سعاية وكذلك الثالث اذا ادعى عند حكم حكاه أيضا ولو ادعى الاول عند حكم  
حكمه قضي عليه بعتقه بالنكول ثم رفع الثاني الوارث الى القاضي فنكح عند عتق الثاني بلا سعاية فان  
رفعه الثالث الى قاضي أو الى حكم رضى به فنكح له أيضا عتق بلا سعاية وقيل ان كان عتق الثاني عند

الرطبة أيضا بما يعمد في ديارهم يصح ويقع على أول خرجة تدرك ويجوز إضافة المزارعة والمعاملة  
الى وقت في المستقبل \* دفع أرضه مزارعة الى عبد مجهول وهلك العبد من العمل ان البذر من العبد لا ضمان على ربا الارض وان من ربا

يكون مستأجره فيكون عمله لرب الأرض وإن من العبد يكون مستأجر الأرض ويكون العبد له لأن نفسه فلا يضمن إذا هلك \* غرس نالة على نهر قرية فغلظت والغارس في عيال رجل يخدمه فقال الخدم الغراس لي لأنك خادمي فإن (١١٣) النالة للغارس فله وإن للرجل

والغارس في عياله يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة لصاحب النالة وإن لم يكن ممن يعمل له ولم يغرسها فإنه فهي للغارس وعليه قيمة النالة لصاحبها لأنه يملك بالقيمة \* قلع نالة أنسان وغرسها وربها فهي للغارس بالقيمة \* نهر بين مالدعين أشجاره النابتة في ضفته إن علم الغارس فهي له وإن لم يكن في موضع خاص لأحدهما فالملك وإن في مشترك فبينهما \* له شجرة على ضفة نهر عام ثبت من عروقها أشجار في الجانب الآخر ولا شجرة في ذلك الجانب كرم وبين كرمه والنهر طريق عام زعم ذو الكرم كون الأشجار له وزعم ذو الشجرة كونها له من عروقه فهي لصاحب الشجرة وإن لم يعرف ذلك وعرف لها غارس فهي له وإن لم يعرف ذلك ولا من ثبت ببقية فلا ملك لأحد فيها \* ضيعة متلاصقة على نهر عام وعلى أشجار عظام لا يعرف غارسها أراد صاحب الضيعة قلعها فإن كانت شجرة تثبت بالانبات وأرباب النهر قوم لا يحصون فهي لمن قلعها ولا يبيعها صاحب الضيعة قبل القلع لأنها مباحة وإن كانت لا تثبت بالانبات فكل اللقطة \* أكار غرس في أرض الدافع

قاض سعي الثالث في رقبته في كل قيمته وتاويل ما ذكره أن الثالث رفعه قبل رفع الثاني كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى بعق عبده وأوصى أن يباع عبداً آخر من فلان بكذا وحط من قيمته مقدار الثلث فالثلث بينهما نصفان كذا في المبسوط \* إذا ترك عبيدين يخرجان من الثلث ووارثين فأوصى بأحدهما لرجل أجبر على أن يجمعهما على واحد فإن أعتق الموصي له العبدين ثم عين الوارثان واحداً عتق أبيهما عينا وإن أعتق واحداً بعينه ثم عيناه لم يعتق ولو كان الميت أوصى بعق أحدهما فاختار كل وارث واحداً معا أو متعاقبا يجبران على الاجتماع على واحد ولو أعتق أحدهما أحد العبدين عن الميت ثم الآخر فلا أثر عن الميت والأول عن الوارث ويضمن نصيب شريكه إن كان موسراً ولو قال كل واحد أعتقت هذان عن الميت معاً جبراً على أن يجمعهما على أحدهما فإذا اجتمع أعتق عن الميت والآخر عن أعتقه ويضمن نصيب شريكه إن كان موسراً ولو لم يعتقوا لكنهما عينا أحدهما يعتق عن الميت ثم رجه أو عيناه الآخر لم يكن لهما ذلك والأول هو الذي يعتق عن الميت فإن أعتق أحدهما الأول الذي عيناه صرح عتقه عن الميت وكذلك لو أعتقه وصى الميت بعد ما عيناه وإذا أوصى بعق عبده وهو يخرج من الثلث لم يعتق لقرابته من الوارث ولا من الوصي وأيهما أعتقه جاز عتقه عن الميت ولا يعتق بتعلق الوصي عتقه بشرط أو إضافة أو إلى وقت مستقبل ولا يعتق بثلث من الوارث إذا جاء الشرط ويكون عتقا عن الميت كذا في محيط السرخسي \* وإذا أوصى بعبده أن يباع ولم يزد على ذلك أو أوصى بأن يباع بقيته فهو باطل لأنه ليس في هذه الوصية معنى القرابة يجب تنفيذها لحق الموصي كذا في المبسوط \* ولو تزوج أبنته من عبده برضاها أو وصى بالعبد لرجل وهو يخرج من الثلث ثم مات لم يفسد النكاح ولم يعتق على الموصي له إن كان قريبه حتى يقبل الوصية أو يموت قبل ردها وإن كان قريب العصبة عتق عليهم إذا رد الموصي له الوصية لأنه دخل في ملكهم وإن كان لا يخرج من الثلث ففسد النكاح لأنهم أملاك شيأ من رقبته ولو أوصى بعق العبد ولما له غيره لم يفسد النكاح وسعى للورثة في حصتهم إذا أعتقوه ولو مات العبد قبل الاعتاق بطلت الوصية بقوات محل العتق ولو كانت البنت لم تأخذ مهرها فلها أن تطل الوصية وبيع العبد في مهرها ولا يفسد النكاح وما فضل من ثمنه فهو ميراث ولو لم يكن عليه مهرها وكان على الميت دين مثل قيمة العبد أو أكثر يباع فيه ولا يفسد النكاح فإن رده المشتري بغير قضاء عاد لا مهر إلى ما كان وإن رده بغير قضاء وسقط دين الميت بوجه ما بطلت وصية العبد وفسد النكاح وهذا البيع جديد وقد حدث في حق الثالث وكذلك لو لم يكن على الميت دين وجئ العبد جناية فدفعوه أو فدوه لم يفسد النكاح كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى أن يباع نسمة صحت الوصية ثم تباع كل أو وصى ويحط من ثمنه مقدار الثلث إن لم يجد من يزيدهم على ذلك ولو أوصى أن يباع من رجل ولم يسم ثمنه فإنه يباع منه بقيته لا ينقص منه شيء فإن شاء أخذ وإن شاء ترك كذا في المبسوط \* وإذا مات عن ثلاثة أعبد قيمتهم على السواء ووارث واحد فقال لأحدهم لم يعتق الميت ثم قال بل أعتقت ثم قال للثاني والثالث منه له عتقوا بلا سعاية وكذلك لو بدأ بالعق ثم بالانكار لأن الأقرار لا يبطل بالانكار بعده ولو قال لهم جميعاً لم يعتقكم ثم قال بل أعتقكم جميعاً عتقوا في ثلثي قيمتهم استحسننا وكذلك لو قال أعتقكم الميت ثم قال لم يعتق أحداً منكم ولو قال أعتقكم ثم قال لم يعتق هذا سعي في ثلثي قيمته وكل واحد من الباقيين في نصف قيمته وإن قال لا أثر بعده لم يعتق عتق الثالث بلا سعاية وسعاية الأول والثاني بجأها ولو قال أعتقكم ثم قال لم يعتق هذا ولا هذا ولا هذا عتقوا وسعي كل واحد في ثلثي قيمته ولو قال يا هذا لم يعتقك الميت وسكت ثم قال لا خيرين كذلك ثم قال أعتقكم عتقوا وسعي كل واحد في ثلثي قيمته ولو أنكرت عتق واحد بعده واحد ثم قال لأحدهم أعتقك وسكت ثم قال للثاني والثالث كذلك عتق كل الأول ونصف الثاني وثلث الثالث كذا في محيط السرخسي \* وإذا أوصى أن يعتق عنه نسمة

(١٥ - فتاوى سادس) بأمره فإن النالة للدافع فالأشجار له وإن للعامل وقال لا أكار غرسهم إلى فكذلك ولا أكار قيمة النالة ولو قال أغرسها ولم يقل لي فغرس بغراس من عنده فالغرس للغارس ويكلفه المالك قلعها ولو قال أغرسها على أن الغراس أنصافاً جاز وهو



كما قال \* معاملة القضية لاجل السعة والخطب جاز كعامة أئمة الخلفاء لقوائم الخلاف والله أعلم ﴿ كتاب الشرب ﴾ أربعة فصول ﴿ الاول في المياه ﴾ الاصل ( ١١٤ ) فيه قوله عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاث والمراد اباحة الماء الذي لم يحرز لكل

أن يشرب ويسقي وان فيه انقطاع الماء ولا يسقي بها أرضه وزرعه والمياه ثلاثة في غاية العموم كالانهار العظام مثل دجلة وحيون وسيحون ليست بمملوكة لاحد فيملك كل أحد سقي دوابه وأرضه ونصب الطاحون وقادسية والسانية واتخاذ المشرعة والنهر الى أرضه بشرط أن لا يضر بالعامسة فان أضر منع فان فعل فلكل أحد من أهل الدار منعه المسلم والذي والمكاتب فيه سواء \* الثاني في نهاية الخصوص كما الحب والسكر لا ينتفع به الا باذن صاحبه ولو صب ماء على انسان يؤمر بان يلاؤه نائبا وان اضطر اليه انتفع بلاذن الثالث المتوسط كما الحياض والانهار المملوكة فلكل أحد أن ينتفع به الا اذا كان بحال يخاف صاحب البئر فسادها أو كسر ضفتها فله منعه وان كان الحوض في دار انسان أو بسطانه فاستقى رجل منه ليس لمالك الدار استرداد الماء ولكن له أن يمنع الداخلين من الدخول في ملكه اذا كان يجدها في مكان آخر فان لم يجد فله أن يدخله بلا اذن ولحقه الماء أن يقول له صاحب الارض لي حق في أرضك فاما أن توصلني اليه أو تمنني من الدخول \* ثم يقوم لرجل أرض يجنبه ليس له فيه شرب له أن يشرب ويتوضأ ويسقي دابته منه ما لم يكسر الفرض ضفته وليس له سقي أرضه وشجره وزرعه ونصب دالية وطاحونة عليه وان رفع الماء بالقرب لسقي زراع أو شجر اختلفوا فيه والاصح أنه ليس

وأوصى لا خير بالثلث فثلث ماله يقسم على الثلث وعلى أدنى ما يكون من قيمة النسيئة كذا في المبسوط \* ولو أوصى بأن يعتق عنه نسيئة بمائة وثلاثة أقل من مائة لم يعتق عنه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق عنه بالثلث وذلك كرجل جاء مع الصغير ولو أوصى بعتق نسيئة بثلث ماله ففعل الوصي ثم لحق دين استوعب الثلثين فاعتق عن الموصى وكذلك لو كان وصيا نسيئة القاضى وبمثله لو كان القاضى فعل ذلك أو أمينه ثم ظهر الدين بطل العتق ولا يكون القاضى أو أمينه مشترين لنفسه كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى بأن يشتري عبدا فلا ن فيعتق عنه فانه يشتري من ثلثه وان امتنع صاحبه من البيع بالثلث أو وقف الثلث حتى يبيعه صاحبه فان مات العبد فقد انقطع رجاء تنفيذ هذه الوصية لقوات محلها فيرجع الى الوارث ذلك ان كان سمي ما يشتري به من الثلث ولو أوصى الى رجل أن يشتري له نسيئة بهذه المائة بعينها فيعتقها من الثلث عنه فاشترى بها نسيئة فاعتقها عنه ثم استحق رجل تلك المائة أو بعضها أو لحقه دين تكون المائة أكثر من ثلثه فالوصى ضامن لتلك المائة فان خرج الميت مال لم يعلم به من دين أو عين يكون عن النسيئة الثلث من ذلك برئ الوصي من الضمان كذا في المبسوط \* ولو أوصى بأن يباع عبده فيشتري بثمنه عبدا يعتق عنه فباعه الوصي واشترى بثمنه عبدا فاعتقه ثم وجد بالاول عيبا فرد على الوصي ضمن الثمن فاذا باعه نائبا من آخر فان باع بالثمن الاول جاز العتق عن الميت وان باع بأكثر أو أقل كان العتق عن الوصي ويعتق عن الميت عتقا آخر بثمنه وهذا اذا رد العبد بالقضاء لانه فسخ في حق الكل فعاد العبد الى قديم ملك الميت لان الرد بالتراضي شراء جديدي في حق غير المتعاقدين فصارت كانه اشترى هذا العبد لنفسه شراء جديدا كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يرّد العبد بالعيب ولكن استحق رجوع المشتري على الوصي بالثمن ولا يرجع على الورثة في نصيبهم بشئ \* ولو أوصى بأن يشتري من ثلث ماله نسيئة فمعتق عنه وماله ثلثمائة فاشترى الوصي بمائة نسيئة فأعتقها أو أعطى الورثة مائتين فاستحققت النسيئة وردت في الرق وقبض الوصي المائة ليشترى بها نسيئة أخرى فتلف منه المائة فانه يرجع على الورثة بثلث ما أخذوا ليشترى بها نسيئة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وما تقدم من المقاسمة باطل ما لم يحصل مقصود الموصى وفي قولهم ما مقاسمة الوصي الورثة جائز ولا يرجع فيما أصاب الورثة بشئ وقد بطلت الوصية ولو أوصى أن يشتري له نسيئة بعينها فمعتق عنه فاشترى الوصي ثم ماتت فقد بطلت الوصية وكذلك لو حنت جناية قبل أن تعتق فدفعت بها بطلت الوصية ولو فادها الورثة كانوا متطوعين في القداء ويعتق عن الميت ولو أوصى بعتق أمة له فخرج من ثلثه كان حالها كذلك فان ولدت النسيئة أو الامه قبل أن تعتق فالولد رقيق للورثة وان كانت النسيئة أو الامه ذات رحم محرم من الورثة لم تعتق بذلك حتى تعتق عن الميت ولو أعتقها بعض الورثة عن نفسه كان العتق عن الميت وكذلك لو قال أنت حر فان دخلت الدار أو قال بعد موتي لم تكن مدبرة ولكنها تعتق عن الميت ان دخلت الدار أو مات القائل ولو قال لها الوارث أنت حر على ألف درهم ان قبلت فقبلت فهي حرة بغير شئ ولو أوصى أن يعتق نسيئة عن شئ واجب عليه من ظهار أو غيره فانها تعتق من ثلثه كالتطوعات وكذلك الزكاة وحجة الاسلام ولو أوصى بعتق نسيئة فاشترى له أو بعتق أمة له فخرج من الثلث بخفي عليه جناية فالارث للورثة ولو تزوجوها لم يحجز ولو أوصى الى رجل ببيع عبده هذا ويتصدق بثمنه على المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن فهلك عنده ثم استحق العبد قال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى مرة يقول يضمن الوصي ولا يرجع على أحد بشئ ثم يرجع وقال يرجع الوصي بما يضمن من الثمن من مال الميت وهو قولهم كذا في المبسوط \*

﴿ فصل ﴾ الوصايا اذا اجتمعت فالثلث لا يخلو ما أن يسع كل الوصايا أو لا يسع الكل فان كان يسع الكل تنفذ الوصية من الثلث في الكل سواء كانت الوصايا لله تعالى بان كانت الوصية بالقرب من الوصية بالحج

الفرض أو تمنني من الدخول \* ثم يقوم لرجل أرض يجنبه ليس له فيه شرب له أن يشرب ويتوضأ ويسقي دابته منه ما لم يكسر الفرض ضفته وليس له سقي أرضه وشجره وزرعه ونصب دالية وطاحونة عليه وان رفع الماء بالقرب لسقي زراع أو شجر اختلفوا فيه والاصح أنه ليس

له ذلك ولاهل النهر المنع وليس لاحد من الشراك في النهر المشترك أن ينصب على النهر طاحونة أو دالية بغير إذن بقية الشراكه وان اذن له السلطان لا يعتبر اذنه لعدم ولايته فيه \* نهر بين قوم لهم عليه أرضون اختلعت وأنى الشرب ولا يعرف (١١٥) الكيفية في الزمان المتقدم يقسم على قدر أراضيهم لانه هو الظاهر وان كان الاسفل لا يشرب حتى يسكر أهل الاعلى لم يكن له ذلك الا برضا الآخرين واختار أنه اذا لم يمكنه الشرب الا (١) بالسقي يرفع الامر الى الحاكم ويأمرهم بالمحاباة فان اصطالحوا على أن يسكر كل شارب يومه جاز وليس لاحد أن يكرى منه نهر الا برضا الآخرين ولا نصب الرعي الا أن يكون موضع الرعي في أرضه ولا يضر بالنهر ولا بالماء ومن كان له شرب في أرضه في أسفل النهر فليس له أن يفتح في أعلاه ومن جعل بابا في أعلى حائط له ذلك نص عليه عصام وذكر بكر أنه لو جعل شربه أعلى أو أسفل له ذلك ولو أراد أن يسوق شربه الى أرض أخرى لم يكن لها فيه شرب ليس له ذلك كطريق بين قوم أراد أحدهم أن يفتح طريقا لمردار أخرى لا يكون له ذلك ولو كان له طريق الى داره في الطريق اليها ثم منها الى دار أخرى جاز \* غصب شرب رجل فأقطعه راجلا لم يجز \* نهر مشترك اذنوا رجلا بالسقي منه الارجلا ليس له سقي أرضه الا باذن الكل \* سرق ماء وساقه الى أرضه وسقاه أو كرمه يطيب له الخارج كن غصب شعيرا أو علفا فأغلقه دابة حتى سمن به ضمن قية العلف وطاب له ما زاد في الدابة وكذا لو سرق ورق الفرساد أو طعمه

الصلق وضمن قيمة الأوراق طاب له الأبرسم \* قال الإمام رحمه الله تعالى بالقسمة ينقطع حق الشرب لاحق الشفه وانما ينقطع حق الشفه بالأحزاب الأولى والحساب فان (١١٦) الإنسان يحتاج الى السفر لا مردى وديناوى ولا يمكنه حل الماء قدر ما يكفيه ودايته فلو لم يبق

للأقرباء وعلى قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلاة ممنوان من الخنطة فإصاب الأقرباء أعطوا من ذلك وما أصاب النقراء والطعام أذى الطعام ويجعل النقصان في حصصة الفقراء كذا في فتاوى قاضخان \* من أوصى بحجة الاسلام أجواء عنه رجلا من بلده يحج راكبا فان لم تبلغ وصيته النفقة أجواء عنه من حيث تبلغ ومن خرج من بلده حاجا فانت في الطريق وأوصى أن يحج عنه يحج عنه من بلده عنه أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحج عنه من حيث بالغ استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق كذا في الكافي \* والله أعلم

### الباب السادس في الوصية للأقارب وأهل البيت والخيران ولبنى فلان

واليتامى والمواالي والشيعة وأهل العلم والحديث وغيرهم

اعتبر أبو حنيفة رحمه الله تعالى في استحقاق هذه الوصية أربع شرائط أحدها أن يكون المستحق منى فصاعدا والثاني أنه يعتبر الأقرب فالأقرب ويكون الأبعد محجوبا بالأقرب كفى الميراث والثالث أن يكون ذارحم محرم من الموصى حتى ان ابن العم لا يستحق هذه الوصية والرابع أن لا يكون ممن يرث من الموصى ويستوى فيه الرجال والنساء هكذا في محيط السرخسى \* ويستوى فيه الكافر والمسلم والذكرو والنثى والحرة والعبد والصغير والكبير وعندهما يدخل في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبل الأب أو من قبل الام الى أقصى أب له في الاسلام ويستوى فيه الأقرب والأبعد والواحد والجماعة والكافر والمسلم وعلى يشترط اسلام الأب الاقصى قال بعضهم يشترط وقال بعضهم لا يشترط لكن يشترط ادراكه الاسلام ويكون معروفا بعد الاسلام حتى ان علوا لوالأوصى لذوى قرابته في شرط الاسلام بصرف الوصية الى أولاد على رضى الله عنه لا الى أولاد أبي طاب ومن لم يشترط بصرفها الى أولاد أبي طاب يدخل فيها أولاد عقيل وجعفر ولا يدخل أولاد عبد المطلب بالاجماع لانه لم يدرك الاسلام ولا يدخل الوارث بالاجماع كذا في الزيارات للعتابي \* وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان القريب واحدا يستحق نصف الوصية كذا في محيط السرخسى \* واذا لم يدخل الوالد والولد في هذه الوصية فهل يدخل فيها الجد وولد الولد ذكر في الزيارات أنهم ما يدخلون ولم يدرك فيه خلافا وذكر الحسن بن زباد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم ما لا يدخلون وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح فان ترك عيين وخالين وهما ليسوا بورثته بأن مات وترك ابنا وعيين وخالين فالوصية للعيين لا للخالين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تكون الوصية بين العيين والخالين أرباعا ولو كان له عم واحد وخالان فلم ينف النصف والخالين النصف الآخر وعندهما يقسم الثلث بينهم أثلاثا وان كان له عم واحد ولم يكن له غيره من ذى الرحم المحرم فنصف الثلث لعمه والنصف يرد على ورثة الموصى عنده وعندهما ينصرف النصف الاخر الى ذى الرحم الذى ليس بمحرم كذا في البدائع \* ترك عماعة وخالة فالوصية لعمه والعمه بينهما بالسوية لاسواء قرابتهما كذا في الهداية \* اذا أوصى لذى قرابته وأوصى رحمه يستحق الواحد الكل حتى لو ترك عمًا وخالا فالثلث كله للعم عنده كذا في محيط السرخسى \* والوصية للقراءة اذا كانوا لا يحصون اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى في جوازها قال بعضهم انهم باطلة وقال محمد بن سلمة انها جائزة وعليه الفتوى كذا في التتارخانية \* ولو أوصى لاهل بيته يدخل فيه من جمعه وابائهم أقصى أب في الاسلام حتى ان الموصى لو كان علوا يدخل في هذه الوصية كل من ينسب الى على رضى الله عنه من قبل الاب وان كان عباسيا يدخل فيها كل من ينسب الى عباس رضى الله عنه من قبل الاب سواء كان بنفسه ذكرا أو أنثى بعد أن كانت نسبته اليه من قبل الآباء ولا يدخل من كانت نسبته اليه من قبل الام وكذلك لو أوصى لنسبه أو حسبته

حق الشفه من كل ما يرد عليه لضاف الامر على الناس بخلاف المحرز فان قلت البئر والحوض ملكة خاصة فملك المنع كالسكلا النابت في أرضه المملوكة له المنع عن الدخول في أرضه لاخذ السكلا وان السكلا على الشركة قلت الطحاوى يقول ان كان المحتاج يجده ماء غيره بالقرب يؤمر بان يذهب اليه ويمنع من الدخول في ملك الغير دل أن المنع جائز فأما اذا لم يجده يكلف المالك بان يعطيه الماء أو يمكنه من الدخول بشرط أن لا يكسر ضفة الحوض فعلى هذا قول محمد رحمه الله تعالى ليس له المنع من الدخول محمول اذا لم يجده أو لم يعطه المالك الماء وقال بعض المشايخ محمول على ما اذا حفر بئرا في موات أو حوضا لأن الموات كان مشتركا قبله فالحفر انما أحياها لتخصيل ما هو مشترك لا لتخصيل ما يختص به فلم يقطع الشركة في حق الدخول للشفه ويجوز أن يكون الرقبة لانسان ولا تخريفها حتى وهذا المعنى لا يتأتى فيما اذا حفر في ملكه وان كان يتكسر المسناة أو الضفة بورد الدواب يقال له استحق بالقرب لان له حق الدخول

لا غرور كرمه در اسلام مردى حتى آب مردى را بملك خود برد لازم ان عليه لان له حق اتلاف بعضه بواسطة الشفه فهو لانه لا يصير عملا كاقبل الاحزاب الاولى فان تلف غير المملوك الثاني ان مسيل الماء ومسابل السطح له داران مسيل أحدهما على

على سطح الارض فباع التي علم المسيل بكل حق له فيها ثم باع الاخرى من آخر فأراد المشتري الاول أن يمنع المشتري الثاني من اسالة الماء على سطحه ليس له ذلك الآن يكون اشترط عليه وقت البيع ان لم أبع منك مسيل الماء في (١١٧) التي تبعت وفي النوازل له داران متلاصقتان احدهما عامرة

فهو على قرابته الذين ينسبون الى أقصى أب له في الاسلام حتى لو كان أباًؤه على غير دينه دخلا في الوصية لان النسب عبارة عن ينسب الى الاب دون الام وكذلك الحسب فان الهاشمي اذا تزوج أمة فولدت منه ينسب الولد اليه لا الى أمه وحسبه أهل بيت أبيه دون أمه فثبت أن الحسب والنسب يختصان بالاب دون الام وكذلك اذا وصى لجنس فلان فهم بنو الاب وكذلك اللعنة عبارة عن الجنس وكذلك الوصية لا لفلان هي بمنزلة الوصية لأهل بيت فلان ولا يدخل أحد من قرابة الام في هذه الوصية كذا في البدائع \* ولو أوصت المرأة لجنسها أو لأهل بيتها لا يدخل ولدها لان ولدها ينسب الى أبيه لا الى أمه الا اذا كان زوجها من عشيرتها كذا في الزيارات شرح العتابي \* واذا أوصى بثلاث ماله لأهل فلان فالوصية للزوج وحصة خاصة دون من سواها قايماً الا أنا استحسننا وجعلنا الوصية لكل من يكون في عياله ونفقة ويضمه بيته ولا يدخل تحت الوصية عماليكه ولو كان أهله ببلدين أو في بيتين دخلا تحت الوصية لعموم اللفظ كذا في التتارخانية ولو أوصى لآخوته الثلاث المتفرقين وله ابن جازت لهم الوصية بالسوية أثلاثاً لانهم لا يرثون مع الابن فان كانت له بنت جازت الوصية للاخ للاخ للاخ لام وتبطل الوصية للاخ للاخ لام لانه يرث مع البنات ولو لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للاخ للاخ لانه لا يرثه وتبطل الوصية للاخ للاخ لام ولانهم ما يرثانه واذا ماتت المرأة فتركت زوجها وأوصت بنصف ماله لاجنبي كان للاجنبي نصف ماله وللزوج ثلث المال والسدس لبيت المال لان الاجنبي يأخذ ثلث المال أولاً بلا منازعة يبقى ثلثا المال يأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال فيأخذ الاجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال ولو أوصت لقاتلها نصف المال ثم مات وتركت زوجها يأخذ الزوج نصف ماله لان الميراث مقدم على الوصية لاقبال ثم يأخذ القاتل نصف المال ولا شيء لبيت المال ولو أوصت المرأة بنصف ماله الزوجها ولم يوص وصية أخرى كان جميع ماله للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية واذا مات الرجل وترك امرأته وليس له وارث غيرها وأوصى لاجنبي بجميع ماله ولا امرأته بجميع ماله أخذ الاجنبي ثلث المال بلا منازعة وللرابع ما بقي وهو السدس بحكم الميراث ويبقى نصف المال يكون بينها وبين الاجنبي نصفين ولو أن امرأتها ماتت وأوصت بجميع ماله الزوجها وليس لها وارث سواها وأوصت بجميع ماله لاجنبي أو أوصت لكل واحد منهم ما بنصف المال يأخذ الاجنبي أولاً ثلث المال بلا منازعة يبقى ثلثا المال للزوج نصف ذلك لان الوصية بقدر الثلث للاجنبي مقدمة على الميراث يبقى ثلث المال يكون ذلك بين الزوج والاجنبي أثلاثاً ثلث ذلك يكون للاجنبي وثلثا للزوج كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال أوصيت بثلاث مالي لقرابتي ولغيرهم (قال) هو كله للقرابة ولا يرث منه الى الورثة شيء كانه قال لقرابتي ولبنى آدم قال محمد رحمه الله تعالى ولو أوصى لآخوانه بثلاث ماله فهم الذين كانوا يعرفون بأخائه وينسبون اليه ولو أوصى بثلاث ماله لشخصه فحشمه كل من كان بعوله وتجرى عليه نفقته فلا يدخل في ذلك ولده ووالده ولا زوجته ولا أمهات أولاده ومدره ورفقه ويدخل فيه سائر قرابته كذا في خزائن المفتين \* ولو أوصى لثلاثة لم يجز الا أن يقول لفقرائهم ولا يدخل موالهم ولو أوصى لقدمائه فهو من يصحبه من ثلاثين سنة كذا في محيط السرخسي \* قال واذا أوصى بثلاث ماله لبنى فلان فهذا على وجهين اما ان كان فلان بأب قبيلة يعني أبا جماعة كثيرة كميم لبنى عيم وأسدي لبنى أسد أو كان فلان بأب خاص ليس بأبي جماعة كثيرة واعلم بأن أول الاسامي في هذا الباب الشعب بفتح الشين ثم القبيلة ثم العماره ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة فضر لقرية شعب وكثانة قبيلة وقرية عماره وقصى بطن وهاشم أبوجده النبي صلى الله عليه وسلم فخذ والعباس فصيلة هكذا ذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى بيان هذه الجملة فيما اذا أوصى لبنى كثانة وهو أبو قبيلة لا تدخل تحت الوصية أو لادمضرو يدخل أولاد كثانة الى الفصيلة أو لأداماذا كانوا يحصون واذا

فباع الخراب فكان مصب الدار العامرة ومطرح لجنه الدار الخربة فأراد المشتري المنع قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى ان استثنى البائع لنفسه مسيل الماء في الخراب جاز وإن طرح الثلج لعدم العرف وقال الفقيه أبو الوليث ان كان له ميزاب ومسيل مطووحه الى هذا الجانب وعرف قدمه فمسيله على حاله وان لم يشترط وكذا لو كان مسيل مطووحه الى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس لصاحب الدار منه في الاستحسان وبه نأخذ وأما أصحابنا فآخذوا بالقيام وقالوا ليس له ذلك الآن يبرهن ان له حق المسيل \* ولوشهدوا أنهم رأوه يسيل الماء فليس هذه بشهادة ولو شهدوا أنه يسيل ماء المطر فهو ماء المطر ولو شهدوا أنه يسيل ماء دأب اللوضه والغسل والمطر جاز وان لم يبينوا فاقول لرب الدار وان لم يكن له بيعة يستحق صاحب الدار ويحكم له بالنكول \* له مجرى ماء على سطح دار فخر السطح فاصلاحه على رب السطح كالسفل مع العلو ولا يجبر على العمارة ويقال للذي له حق الاجراء

ضع ناو وافي مقام الجري على سطح الحار لينفذ الماء الى مصبه **الثالث في الضمان** أراد سقي أرضه أو زرع من مجرى مائه فمخع الرجل الماء حتى ضاع الزرع لا يضمن المانع كالممنوع الراعي حتى هلك المواشي له نوبة في يوم معين جاء آخر وسقى في نوبته قال البرزدي

يضمن وفي الاصل انه لا يضمن \* سقى أرضه فتعدى الى اخر ان أجرى الماء جارية لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاريه يضمن وان كان يستقر في أرضه ثم يتعدى الى جاريه (١١٨) ان تقدم عليه جاريه بالسد فلم يسد ضمن استحسانا والا فان أرضه في صعدة وأرض جاريه في هبطة ويعلم انه لو سقى يتعدى يضمن ويؤمر برفع المسناة حتى يحول بينهم وبين التعدى وينع من السقى حتى يرفع المسناة وان لم يكن أرض جاريه في هبطة لا يمنع والمذكور في عامة الكتب انه ان سقى غير معتاد ضمن والا وان سقى في أرضه ثقب حجر فان علم به ولم يسده حتى أفسد أرض جاريه يضمن والا \* ثم جرى في أرض قوم فانبثق ونزح بعض الاراضي لملاك الاراضي مطالبه بأرباب النهر بصلاح نهرهم دون عمارة الاراضي \* ألقى شاة ميتة في نهر الطاحونة فخربت الطاحونة ان كان النهر لا يحتاج الى الكرى لا يضمن وان كان يحتاج وعلم ان الخراب من ذلك ضمن \* سقى أرضه وأرسل الماء الى النهر حتى جاوز أرضه وكان رجل طرح في أسفله ترابا فامتلا النهر وغرق أرض رجل وزرعه فالضمان على ملقى التراب لا على مرسل الماء ان كان له حق الشرب في ذلك النهر \* قلع شجرة على ضفة نهر فوقع ترابه في النهر وسده فاستاجر ملاك النهر رجلا ليرسل الماء في النهر حتى يبتل ذلك التراب ويسهل كربه فنام الاجبر حتى امتلا النهر وغرق كدس رجل لا ضمان على الاجبر وأما

أوصى لبني قريش وقريش عمارة قاعة لا يدخل تحت الوصية وأولاد مضر وكثانة ويدخل أولاد قريش وقصى وأولاد قصي وهاشم وأولاده والعباس وأولاده وإذا أوصى لبني قصي وهو بطن القبيله فانه لا يدخل تحت الوصية وأولاد مضر وكثانة وأولاد قريش ويدخل من دونهم راذا أوصى لبني هاشم الذي هو نخذه فانه لا يدخل تحت الوصية من فوقهم ويدخل من دونهم من أولاد القبيله وإذا أوصى لبني قصي فانه لا يدخل تحت الوصية أولاد العباس وأولاد أبي طالب وأولاد علي ولا يدخل من فوقهم وإذا عرفنا هذه الجملة جئنا الى المسئلة التي مر ذكرها وهو ما اذا أوصى بثلاث ماله لبني فسلان وفلان أبوا القبيله وله أولاد ذكور وبنات فان ثلث ماله يكون بين الذكور والبنات من أولاد بالسوية اذا كانوا يحصون بالاجماع وان كن انا ما كلهن لم يذ كر هذا في الكتاب قالوا ينبغي أن يكون الثلث لهن وان كانوا ذكورا كلهم يستحقون وأما اذا كان فلان أبنا خاصا وله أولاد وأولاد ذكور كلهم فان ثلث ماله لهن وان كان أولاده انا ما كلهن لاني لهن وأما اذا كان أولاد فلان ذكور وبنات فاختلفوا فيه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى الوصية للذكور منهم دون الاناث فان لم يكن لفلان أولاد لصلبه وكان له أولاد وأولادهم لا يدخلون تحت الوصية ان كان له أولاد بنات فانهم لا يدخلون تحت الوصية هذا اذا أوصى لبني فلان فأما اذا أوصى لأولاد فلان وبنات لا يدخلون تحت الوصية وان كان لفلان بنون وبنات فالثالث بينهم عندهم جميعا ويكون ثلث ماله بينهم بالسوية لا يفضل الذكور على الاناث (قال) فان كانت له امرأة حامل دخل ما في بطنها في الوصية أيضا ولا يدخل أولاد الاولاد تحت هذه الوصية وهذا اذا كان أبنا خاصا فأما اذا كان هو أبو نخذه فأولاد الاولاد لا يدخلون تحت الوصية حال قيام ولد الصلب وان لم يكن له ولدا ولدا واحد كان الثلث كله له بخلاف ما لو أوصى لأولاد فلان وله ولد واحد فانه يستحق النصف واذا أوصى لأولاد فلان وليس لفلان أولاد الصلب لا يدخل تحت الوصية أولاد البنين وهل يدخل فيه أولاد البنات فقيه روايتان كذا في المحيط \* ومن أوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكور من خط الانثيين كذا في الهداية \* ولو أوصى لورثة فلان لا يدخل تحت الوصية أولاد البنين وهل يدخل أولاد البنات فقيه روايتان بعض مشايخنا قالوا الروايتان في دخول بنى البنات أما بنات البنات فلا يدخلن تحت الوصية رواية واحدة كذا في الذخيرة \* واذا أوصى لبنات فلان وله بنون وبنات فالوصية للبنات خاصة وان كان له بنون وبنات بنين فالوصية لبنات بنيه ولو لم يكن له البنات بنات لا يدخلن في الوصية وهذا على احدى الروايتين عند عامة المشايخ رحمهم الله تعالى وعند بعض المشايخ على رواية واحدة فان سمي شيئا يعرف به أنه أراد به بنات البنات بأن قال ان لفلان بنات وقد ماتت أمهاتهن فأوصيت لبناتهن دخل تحت الوصية بنات البنات باتفاق الروايات بخلاف بين المشايخ اذا أوصى لابن فلان وفلان ولهم أبوا أمهات دخلوا في الوصية ولو لم يكن لهم أبوا وأمهم وانما لهم اجداد وجدات فانهم لا يدخلون في الوصية واذا أوصى لا كبير ولد فلان ولفلان ابنان أحدهما بن عشرين سنين والاخر ابن اثني عشر سنة فهذا له الاكبر واذا أوصى الرجل لبني فلان وفلان فخذا أو بطن أو قبيلة فهذا على وجهين اما أن يكون بنو فلان يحصون ولا يحصون فان كانوا يحصون تحت الوصية سواء كانوا أغنياء أم فقراء وان كانوا لا يحصون فان كانوا فقراء جازت الوصية وان كانوا أغنياء وفقراء أو أغنياء وهم لا يعرفون ولا يحصون قال أصحابنا رحمهم الله تعالى الوصية باطالة كذا في المحيط \* ولو قال أوصيت بثلاث مالى لبني فلان وهم خمسة فاذا هم ثلاثة أو اثنان فالثالث لهم ولو قال لبني فلان فاذا له ابن واحد كان له نصف الثلث ولو قال لبني فلان زيد وعرو فاذا له ابن واحد فله ثلث الكل ولو قال أوصيت لبني فلان وهم ثلاثة بثلاث مالى فاذا هم خمسة فالوصية لثلاثة منهم والخيار الى ورثته فان أوصى معهم لا تخرفه الرابع \* ولو قال أوصيت بثلاث مالى لبني فلان وهم خمسة ولان بنات مائة فاذا الاول بنون ثلثة كان

قالع الشجرة ان كانت الشجرة بلغت النهر حتى صارت جانب النهر لا يضمن وان لم تبلغ جانب النهر فقلع فانهدم النهر ضمن \* سكر الاخير المشترك فانبثق الماء ونزح قصر رجل يضمن قبل هذا اذا كان السكر بالتراب ولو بان الخشب والقصب والحشيش له ذلك باذن الشرع أو بلا



انهم فتح الماء وتركه فازداد الماء وفتح الماء وليس فيه ماء ثم جاء الماء بضمين وعليه الاعتماد وانما بضمين ان لو ارسل الماء على وجه لا يحمله  
النهر وتفسير الضمان ان يقوم الارض من روعة وغير من روعة فيضمين الفضل ولو سد أنهار (١١٩) الشراك حتى انبتى وامتلأ وأغرق

ش. وأرسل الماء في النهر  
أنهار ص. غار مقطوعة  
القوهة فدخل الماء في  
القوهات وأفسد الزرع  
بضمين في الوجهين \* سقى أرضه  
بشرب غيره بضمين قاله  
الزردى وتفسيره ان يقوم  
بكم تشبته ترى ان كان يبعه  
جائزا قال بكر رحمه الله  
تعالى لا بضمين وعليه الفتوى  
\* أهل أعلى النهر أرادوا  
أن يحبسوا الماء عن أهل  
الاسفل فان كان الماء كثيرا  
بحيث لو لم يسكر يصل كل  
أهله الى حققه في الشرب  
ليس لأهل الأعلى ولاية  
الحبس وان قليلا لا يصل  
الى حققه الا بالسكر فعلى  
وجهين ان يحال لو ارسل  
لا ينتفع به أهل الاسفل  
بان مكان النهر ينشفه  
كان لأهل الأعلى الحبس  
وان بحال لو ارسل الى أهل  
الاسفل يمكنهم الانتفاع  
لا يكون لأهل الأعلى السكر  
بل يبدأ بأهل الاسفل حتى  
يروا ثم لأهل الأعلى  
ان يسكروا حتى يرتفع الماء  
الى أراضيهم واستحسن  
المشايخ في هذا الوجه  
أن يقسم الحاكم بالايام اذا  
أبى أهل الاسفل السكر ثم  
يصنع أهل الأعلى في نوبتهم  
ما أحبوا نفيا للضرر ثم اذا  
جازا السكر يسكره باللوح  
وما أشبهه لا التراب والماء  
الذي ينحدر عن الجبل في

الاخير شرى بكا بالبيع كذا في محيط السرخسي \* روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى بثلث  
ماله لرجل مسمى وأخبر الموصى أن ثلث ماله ألف أو قال هو هذا فاذا ثلث ماله أكثر من ألف فان أبى  
حنيفة رحمه الله تعالى قال له الثلث من جميع ماله والتسمية التي سميت باطلا لا ينقص الوصية خطؤه في ماله  
انما غلط في الخطاب ولا يكون رجوعا في الوصية وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (قال) ولو قال أوصيت  
بغنى كلها وهي مائة شاة فاذا هي أكثر وهي تخرج من الثلث فالوصية جائزة في جميعها ولو قال أوصيت  
له بغنى وهي هذه وله غنم غيره تخرج من الثلث فان هذا في القياس مثل ذلك ولكن أدع القياس في هذا  
وأجعل له الغنم التي سمى من الثلث ولو قال قد أوصيت لفلان برقيق وهو ثلاثة فاذا هم خمسة جعلت  
الخمس كله في الثلث كذا في البدائع \* رجل أوصى بثلث ماله للشيعة ولجبي آل محمد صلى الله عليه  
وسلم المقيمين ببلدة كذا قال أبو القاسم رحمه الله تعالى هذه الوصية باطلة في القياس اذا كانوا لا يحصون وفي  
الاستحسان تجوز ويكون للفقراء منهم قياسا على اليتامى قال والشيعة هم الذين يعرفون بالليل اليهم وجعلوا  
موسومين بذلك دون غيرهم وهذا الذي يقع في وهم الموصى رجل أوصى بثلث ماله لجيرانه قال بعضهم  
ان كانوا يحصون يقسم على أغنيائهم وفقرائهم وكذا لو قال لأهل مسجد كذا ولو أوصى بأن يخرج من  
ثلث ماله لمجاوري مكة قال الشيخ الإمام أبو نصر رحمه الله تعالى الوصية جائزة فان كانوا لا يحصون  
يصرف الى أهل الحاجة وان كانوا يحصون قسمت على رؤسهم وحدا لحصاء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
ان كانوا لا يحصون لا يحصون وحساب فهم لا يحصون وقال بشر ليس لهذا وقت وقيل اذا كانوا لا يحصونهم  
المحصى حتى يولد فيهم مولود أو يموت فيهم أحد فانهم لا يحصون وقال محمد رحمه الله تعالى اذا كانوا أكثر من  
مائة فهم لا يحصون وقال بعضهم هم موقوفون الى رأى القاضى وعليه الفتوى والايسر ما قال محمد رحمه  
الله تعالى كذا في فتاوى قاضيه \* قال محمد رحمه الله تعالى واذا أوصى ليتامى بنى فلان وبناتى بنى فلان  
من يحصون فانه تصح الوصية ويصرف الى كلهم كالأوصى ليتامى هذه السكة أو ليتامى هذه الدار ويستوى  
فيه الغنى والفقير وان كان لا يحصى يتأهمهم فالوصية جائزة وتصرف الوصية الى الفقراء منهم ولو أوصى  
بثلث ماله لارامل بنى فلان وهن يحصون أو لا يحصون فالوصية جائزة وانما جازت الوصية هنا على كل حال  
فان كن يحصون يصرف اليهن وان كن لا يحصون تصرف الى من قدر عليهم منهم وأدى ذلك الواحدة  
عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى ثلثان اذا أوصى لجيرانه أو لجيرانه لا يحصون فالوصية باطلة  
وكذلك اذا أوصى لأهل مسجد كذا ولاهل \* يجب كذا كذا في التنازعية \* ولو أوصى لازواج بناته تناول  
الزوجة عند الموت وكذا المعتدة (١) عن طلاق أما البائن فلا واليتام على الغنى والفقير ان كانوا يحصون  
والافعل الفقراء وكذا العيمان والزمنى والغارمون وأبناء السبيل وأهل السجون والغزاة والارامل ان كانوا  
يحصون فعلى الغنى والفقير وان لم يحصوا فعلى الفقراء وكذا العيمان والارامل هي التي بلغت وجوحت  
ولازوجها والشاب والفتى من خمسة عشر الى ثلاثين أو أربعين الآن يغلب عليه الشيب قبل ذلك  
والكهل من ثلاثين أو أربعين الى ستين الآن يغلب عليه الشيب قبله والشيخ من خمسين والغلाम مادون  
خمس عشر الى أن يجتمعا والعقب من بعقب أباه بعد موته وكذا الورثة كذا في خزانة المفتين \* ومن أوصى  
لجيرانه فهم الملاصقون لداره عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وهذا قياس وفي الاستحسان وهو  
قولهما الوصية لكل من يسكن محله الموصى ويجمعهم مسجد المحلة ويستوى فيها الساكن والمالك  
والذكر والانثى والمسلم والذى والصغير والكبير ولا يدخل فيه العبيد والاماء والمذنبون وأمهات الاولاد

(١) قوله عن طلاق أى رجعى بدليل ما بعده اه

الوادى اختلوا فيه قيل لأهل الأعلى السكر والمنع عن أهل الاسفل ولكن ليس لهم قصد الاضرار بأهل الاسفل في منع الماء ما وراء الحاجة  
واختاره السرخسي وقيل انه لما دخل الوادى صار كلاما في النهر المشترك فاجاب فيه كالجواب ثم لا أن يكون السيل الجرد وان تشمر على وجه

الارض فيكون لمن سبقت يده اليه \* نهرين قوم لكل منهم على رأس آقذفه كوة وأراد أحدهم أن يكرى الاقذف ويسفل الكوة عن موضعها  
 لماخذ الماء أكثره ذلك قال شمس (١٢٠) الاثمة هذا اذا علم ان الكوة كانت متسفلة ثم ارتفعت فأراد اعادتها الى الحالة الاولى

والمكاتب يدخل كذا ذكر في الزيادات والمحيط من غير ذكر خلاف كذا في الكافي \* قال محمد رحمه الله  
 تعالى رجل أوصى لرجل من جيرانه بمائة درهم ثم أوصى لجيرانه بماله ينظر فيما أوصى لهذا وفيما يصيبه  
 مع الجيران فيدخل الاقل في الاكثر كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى لعميان بن فلان أو لزيد بن فلان  
 ان كانوا قوماً يحصون فالوصية لفقرائهم وأغنيائهم وذكورهم وإناثهم وان كانوا لا يحصون فالوصية للفقر  
 منهم ولو أوصى لشبان بن فلان أو لآل بن فلان أو لآل بن فلان أو لآل بن فلان أو لآل بن فلان أو لآل بن فلان  
 لمواليه وله معتقون ومعتقون فالوصية باطلا الا أن بين ذلك في حياته ويدخل في الوصية للموالي من اعتقه  
 في الصحة والمرض ولا يدخل مدبره وأمهات وأولاده ولو قال لعبد من لم أضربك فانت حر فبطل قبل  
 ضربه يدخل في الوصية ولو كان الموصى رجلاً من العرب فأوصى لمواليه ثلث ماله سحت الوصية ويدخل فيه  
 الاسفل مع ولده ولا يدخل فيه مولى الموالاة ومعتق المعتق وان لم يكن له موال ولا أولاد المولى فالثلث  
 لمولى مواله كذا في الكافي \* فان بقي من مواله الذين اعتقهم أو من أولادهم اثنان فصاعداً وله موال  
 مواله فالثلث للثلاثين فصاعداً وان أوجب الوصية لهم باسم الجمع ولم يبق من مواله ولا من أولاد مواله  
 الا واحد كان له نصف الثلث والنصف الاخير دعى الورثة كذا في المحيط \* ولو أوصى لمولى بن فلان بفخذ  
 يحصون دخل فيها المعتق ومعتق المعتق ومن علق عتقه بعدم ضربه ولا يدخل المدبر وام الولد كذا في  
 الكافي \* وفي فتاوى الفضل اذا أوصى لمواليه وله الموصى أمه معتقة أو عتقة الموصى فولدت ولد أدخل  
 ولده تحت الوصية اذا لم يكن الاب معتق غير الموصى فان كان أبو له معتقة الموصى عرساً لا يدخل الولد في  
 الوصية بخلاف وان كان أبو الولد رجلاً من المولى من غير العرب معتق قوم فان الولد يكون مولى لمولى  
 الام عندهما خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى فلو أن رجلاً أوصى بثلاث ماله لمواليه وليس له موال اعتقهم  
 ولا أولاد المولى ولا مولى المولى وانما له مولى أبيه أو مولى ابنه فلا شيء له من الوصية ولو لم يكن للثلاث  
 الاموال أسلموا على يديه ووالده كان الثلث لهم فان كان معهم موال اعتقهم الموصى أو أولاد مواله فان في  
 القياس أن يكونوا سواء وفي الاستحسان الثلث لهؤلاء دون مولى الموالاة كذا في التتارخانية وفي نوادر بشر  
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى لامهات أولاده وله أمهات أولاد عتقن في حياته وأمّهات  
 أولاد عتقن بموته فالوصية لا تكون الا في التي عتقن بموته وان لم يكن له الأمهات أولاده عتقن في حياته  
 فالوصية لهن ولو أوصى لامهات أولاده بألف ولولياته بألف وله أمهات أولاد عتقن في حياته ومولات  
 سواهن اعتبر كل فريق على حدة كذا في المحيط \* ومن أوصى لاصهاره فالوصية لكل ذي رحم محرم من  
 امرأته وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة أبيه وزوجة كل ذي رحم محرم منه لان الكل أصهار  
 وانما يدخل تحت الوصية من كان صهر الموصى يوم موته بأن كانت المرأة متكوجة له عند الموت أو معتدة  
 عنه بطلاق رجعي لان المعتبر حال الموت حتى لو مات الموصى والمرأة في نكاحه أو في عدته من طلاق رجعي  
 فالصهر يستحق الوصية وان كانت في عدته من طلاق بائن أو ثلاث لا يستحقها ومن أوصى لاختانه فالوصية  
 لكل زوج ذات رحم محرم منه كازواج البنات والاخوات والعمات والخالات وكذا كل ذي رحم محرم من  
 ازواج هؤلاء كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى لان الكل يسمى ختناً كذا في الكافي \* قال مشايخنا رحمه الله  
 تعالى وهذا بناء على عرف اهل الكوفة وأما في سائر البلدان فاسم الختنين ينفق على زوج البنات وزوج كل  
 ذات رحم محرم منه ولا ينطق على ذي رحم محرم من أزواج هؤلاء والعبرة للعرف كذا في المحيط \* ولا يكون  
 الاختان من قبل نساء الموصى بر يده أن امرأة الموصى اذا كانت لها بنت من زوج آخر ولها زوج تزوج  
 ابنته الا يكون ختناً للموصى كذا في التتارخانية \* واذا أوصى بثلاثة لفقران بن فلان وهم لا يحصون دخل  
 موالهم وموالى موالهم وموالى الموالاة وحائضهم وعددهم بقية بين من يسد عليه منهم بالسوية

فأما لو كانت كذلك فأراد  
 أن يسفل ليس له ذلك وقال  
 السرخسي رحمه الله تعالى  
 المسئلة على اطلاقها وله  
 ذلك على كل حال لان قسمة  
 الماء باعتبار سعة الكوة  
 لا باعتبار اتسافها العادة  
 وان لم يعلم حال الكوة في  
 الاصل قال شيخ الاسلام  
 يسفل قدر ما يكرى ذلك  
 النهر عرفاً وعادة وان أراد  
 رفع الكوة المتسفل ليقبل  
 دخول الماء في أرضه سوغه  
 شمس الاثمة بلا فصل وقال  
 بكسر ان أعادها الى الحالة  
 الاولى له ذلك ولو في الاصل  
 كذلك ليس له الرفع \* سقى  
 معتاداً وتعدى الى جاره  
 لا يضمن لانه ضمان بسبب  
 وانه لا يضمن فيه بلا تعد  
 والمعتاد لا يكون تعداً فصار  
 كابقاده في أرضه وتعديه الى  
 جاره يضمن لو زاد على المعتاد  
 قال شيخ الاسلام في الايقاد  
 لا يضمن بلا فصل وكذا اذا  
 نزل أرض جاره قال الامام  
 اسمعيل الزاهد في السقي  
 المعتاد اذا كان محققاً بان  
 يسقى في نوبته قدر حقه فان  
 في غير نوبته أو في نوبته  
 زيادة على حقه يضمن وفي  
 البقال وقيل اذا تعدى  
 المعتاد وهو يدري ولم يخبر  
 جاره يضمن \* فتح فسأل من  
 انهر الى جاره ان فتح مثله  
 معتاد لا يضمن والا يضمن \*

أجرى المائمن مجرى له فخرج من ثقب الحجر الى دار جاره وأفسدوا الثقب كان خفياً لا يضمن ان كان الماء لا يتعدى لولا والمحيط  
 الثقب وان الماء مما يتعدى لولا الثقب أيضاً يضمن \* وعن محمد رحمه الله تعالى نهرين رجلين اتخذا أحدهما فيه سكرًا فتلّف زرع شريكه بعضه  
 عطشا وبعضه غرقا فاعطشا سكر نهر العامة وسقى أرض نفسه وترك السكر فجري الماء وتلف زرعان أجرى الماء أحد

ضعفه المجرى وان جرى بلا اجراء أحد ضمه الساكر \* القيت مبيتة في نهر الطاحونة ان احد متفرت وقت الافاء ثم ذهبت لايضمن الثالث  
وان ذهبت ساعة الافاء على فور فالضمان على الملقى لان الذهاب في الاول غير مضاف الى الملقى (١٢١) بل الى الما وفي الثاني أضين الى

الملقى كالأمر أرسل الدابة  
ان على فور الارسل  
فالضمان عليه وان خالفت  
عينة ويسرة ثم أفسدت  
لاضمان وكذا اذا قط رجل  
وألقاه في البحر ان غرق في  
الحال ضمن وان سح ساعة  
ثم غرق لا يضمن لاضافة  
الغرق الى سحجه بانقطاع  
فوره عمله \* قسموا الشرب  
حال غيبة أحدهم ثم حضر  
الغائب ان كانوا أو فوه قسطه  
ليس له نقضه وان لم يوفوه  
قسطه له النقض بخلاف  
ما اذا اقتسموا الاعيان حال  
غيبة أحدهم ثم حضر له  
النقض على كل حال لان  
النقض في الاعيان يقيده  
لانه ربما يقع أجود من  
الاولى في قسطه وهنالا لانه  
يقع مثل الاولى فلا فائدة  
فيه \* باع شرب يوم أو أقل  
أو أكثر لا يجوز ادم الملك  
قبل الاراز أو للجهالة  
وبعض المشايخ جوزه وقال  
القياس يترك بالتعامل  
قال الفقيه التعامل لا يثبت  
بأهل بلدة واحدة ولهذا  
لم يفت بجواز بدل الاجارة  
لانحصار تعامل ما وراء النهر  
كبشار أو سمرقند عليه حتى  
لم يفت علماء خوارزم بجواز  
بدل الاجارة ولهذا لم يصح له  
اجارة الشرب أيضا لوقوع  
الاجارة على استهلاك العين  
مقصودا الا اذا أجر أو باع

والخليف من والى قوما يقول لهم أنا سلم ويخلف على ذلك ويخلفون له على الموالاة والعديد من يصير منهم  
بغير خليف وان أعطى الكل واحدا منهم جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يعطيه  
اثنين فصاعدا وان كان فلان أبنا خاصا وليس بأبي قبيلة ولا خذ الثالث لبنيه لصلبه ولم يدخل المولى والخليف  
في الوصية كذا في محيط السرخسي \* سئل الفقيه أبو جعفر عن رجل أوصى لاولاد رسول الله  
صلى الله عليه وآله فذكر أن نصير بن يحيى كان يقول الوصية لاولاد الحسن والحسين رضي الله  
عنهما ولا يكون لغيرهما وأما العمريه فهل يدخلون في هذه الوصية قال ينظر كل من كان ينسب الى الحسن  
والحسين رضي الله عنهما ويتصل بهما يدخل في هذه الوصية ومن لا ينسب اليهما ولا يتصل بهما لا يدخل في  
هذه الوصية واذا أوصى للعلوية فقد حكى عن الفقيه أبي جعفر أنه لا يجوز لانهم لا يحصون وليس في هذا  
الاسم ما ينبي عن الفقر أو الحاجة ولو أوصى لفقراء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء لا يجوز ولو  
أوصى لفقرائهم تجوز وكذا لو أوصى لطلبة العلم لا تجوز ولو أوصى لفقرائهم تجوز قال الشيخ الامام شمس  
الأنعام الحلواني رحمه الله تعالى كان القاضي الامام يقول على هذا القياس اذا أوصى لطلبة علم كورة كذا  
لطلبة علم كذا تجوز ولو أعطى الوصي واحدا من فقراء طلبة العلم أو من فقراء العلوية جاز عند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الا اذا صرف الى اثنين منهم فصاعدا واذا أوصى لفقراء  
الفقهاء حكى عن الفقيه أبي جعفر أنه قال الفقيه عندنا من بلغ في الفقه الغاية القصوى وليس المتفقه  
بفقيه وليس له من الوصية نصيب واذا أوصى لاهل العلم ببلدة كذا فانه يدخل فيه أهل الفقه وأهل  
الحديث ولا يدخل من يتكلم بالحكمة وهل يدخل فيه المتكلمون لاذكر لهذه المسئلة نصافي الكتب وعن  
أبي القاسم أن كتب الكلام ليست كتب العلم بمعنى في العرف ولا يسبق الى الفهم فلا يدخل تحت مطلق  
الكتب وعلى قياس هذه المسئلة لا يدخل في هذه الوصية المتكلمون واذا أوصى بثلاث ماله لفقراء طلبة  
العلم من أصحاب الحديث الذين يختلفون الى مدرسة منسوبة اليهم في كورة كذا التعلّم الفقه فهذه الوصية  
لا تفيد شيئا لأصحاب الشافعي رحمه الله تعالى الذين يختلفون الى مدرسة منسوبة اليهم لتعلّم الفقه اذ لم  
يكونوا من جله لأصحاب الحديث واسم أصحاب الحديث لا يتناول شفعوى المذهب لا محالة وانما يتناول من  
يقرأ الاحاديث ويسمعها ويكون في طلب ذلك سواء كان شفعوى المذهب أو حنفي المذهب أو غير ذلك ومن  
كان شفعوى المذهب الا أنه لا يقرأ الاحاديث ولا يسمع ولا يكون في طلب ذلك لا يتناول اسم أصحاب  
الحديث كذا في المحيط \* عن محمد رحمه الله تعالى رجل أوصى لفلان ولبنى تيم قال كل الثلث يكون  
لفلان ولا شيء للبنى تيم لانه صار كأنه قال لفلان ولأولادها اذا كانوا لا يحصون والوصية لهم باطلة ولو قال  
ثلث مالى لفلان ولزجل من المسلمين فذصف الثلث لفلان لا غير وكذا لو قال ثلث مالى لفلان ولعشرة من  
المسلمين فجزء من أحد عشر جزءا يكون لفلان ولا شيء للمسلمين كذا في فتاوى قاضيان \* والله أعلم

### باب السابع في الوصية بالسكنى والخدمة والتمرة وغلة العبيد

وغلة البستان وغلة الارض وظهور الدابة وغيرها

يجب أن يعلم بأن الوصية بخدمة الرقيق وسكنى الدور وبغلة الرقيق والدور والارضين والبساتين جائزة في  
قول علماء شافعيهم رضي الله تعالى واذا جازت الوصية بالخدمة فنقول اذا أوصى الرجل بخدمة عبده سنة ولا مال  
له غيره فهذا على وجهين اما أن تكون السنة بعينها بأن قال أوصيت بخدمة هذا العبد مئنة سنة سبعين  
وأربع مائة أو كانت بغير عينها بأن لم يقل سنة كذا وكل وجه من ذلك على وجهين اما ان كان العبد يخرج  
من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله فان أوصى له بخدمة عبده في سنة بعينها ان مضت تلك السنة بعينها

(١٦ - فتاوى سادس) مع الارض حينئذ يجوز تبعا ولو باع أرضا مع شرب أرض أخرى عن ابن سلام انه يجوز ولو باع  
أرضاً مع شرب أرض أخرى لا يجوز لان الشرب في البيع تبع من وجه أصل من وجهه من حيث انه يقوم بنفسه وتبع من حيث انه لا يقصد

لعينه فن حيث انه تبع لا يباع من غير أرض ومن حيث انه أصل يجوز مع أي أرض كان والشرب في الاجارة تبع من كل وجهه لان الانتفاع بالأرض لا يتهيأ بدونه (١٢٢) فلم تجز اجارة الشرب مع أرض أخرى كالم يجز بيع اطراف العبدية الرقبة أخرى. قال بعلك

ببل موت الموصى بطلت الوصية وان مات الموصى بعد ماضى من السنة التى عينها بعضها بأن مضت من  
للكسنة أشهر قبل موته وبقيت سنة أشهر وأومات الموصى قبل دخول تلك السنة التى عينها ثم دخلت تلك  
السنة ينظر الى العبدان كان العبد يخرج من ثلث ماله أولا يخرج من ثلث ماله ولكن أجازت الورثة الوصية  
أنه يسلم المبدأ الى الموصى له حتى يستوفى وصيته ثم ان بقى نصف السنة يستخدمه نصف السنة وان مات  
قبل دخول تلك السنة يستخدم العبد سنة كاملة وان كان لا يخرج العبد من ثلث ماله ولم تجز الورثة  
لوصية فان العبد يحكم الموصى له يوما والورثة يومين حتى تضى السنة عينها فاذا مضت تلك السنة التى  
عينها يسلم العبد لورثة هذا اذا كانت بعينها وان كانت السنة بغير عينها ان كان العبد يخرج من ثلث ماله  
ولا يخرج ونشأ أجازت يسلم العبد الى الموصى له يستخدمه سنة كاملة ثم يرد على الورثة وان كان العبد  
لا يخرج من ثلث ماله ولم تجز الورثة فانه يحكم الموصى له يوما والورثة يومين الى ثلاث سنين فاذا مضى ثلاث  
سنين قت وصية الموصى له بالخدمة وكان يجب أن يتعين السنة التى وجد فيها الموت وكل جواب عرفته  
فليأ اذا أوصى له بخدمة عبده سنة فهو الجواب فيما اذا أوصى بغلة عبده سنة أو بسكنى داره سنة ما ان عين  
السنة أو لم يعين السنة الى آخر ما ذكرنا فى الخدمة كذا فى المحيط \* ولو أوصى له رجل بخدمة عبده ولا آخر  
رقبة وهو يخرج من الثلث فالرقبة لصاحب الرقبة والخدمة لصاحب الخدمة كذا فى الهداية \* وان  
كانت الوصية مطلقة ثبتت الى وقت موت الموصى له المنفعة ثم ينتقل الى الموصى له بالرقبة ان كان هنالك  
الموصى له بالرقبة وان لم يكن ينتقل الى ورثة الموصى ولو أوصى بغلة الدار والعبد فأراد أن يسكن بنفسه  
أو يستخدم العبد بنفسه له ذلك لم يذ كفى الاصل واختلاف المشايخ فيه قال أبو بكر الاعمش ليس له  
ذلك وهو الصحيح كذا فى البدائع \* ولو أوصى له بسكنى داره سنة ولا مال له غيرها فانه يسكن ثلثها منها  
وتسكن الورثة الثلثين وليس للورثة أن يبيعوا ما فى أيديهم من ثلث الدار وليس للموصى له بسكنى الدار

وخدمة العبد أن يؤاجرهما عندنا وليس له أن يخرج العبد من الكوفة إلا أن يكون الموصى له وأهل في  
 غير الكوفة فيخرجه إلى أهل الخدمة هناك إذا كان يخرج من الثلث كذا في المرسوم \* ولو أقتسم والد الدار  
 مهاباة من حيث الزمان يجوز أيضا أن يلحق بهم إلا أن الأول أولى لأنه أعدل كذا في الكافي \* رجل  
 أوصى بأن يعار يتيه من فلان كان باطلا وكذا لو أوصى بأن يسقى عنه الماء شهر في الموسم أو في سبيل الله  
 كان باطلا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قال أوصيت بهذا الثوب لدواب فلان كان باطلا ولو قال  
 يعلف به دواب فلان كان جائزا كذا في فتاوى قاضيان \* في المتفق رواية المولى عن أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى إذا أوصى لرجل يسكن داره ولم يوقت كان ذلك ماعاش وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا أوصى  
 بغلة عبده هذا القلان ولم يسم وقتا وهو يخرج من ثلث ماله فله غلته حال حياته وإن كانت الغلة أكثر من  
 الثلث وكذلك الوصية بغلة بستانه أو سكنى داره أو خدمة عبده وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
 وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أوصى بخدمه عبده أو سكنى داره لعبده رجل جازو يستخدم  
 الموصى له العبد ولا يستخدم موله ويسكن العبد الدار ولا يسكنه موله فان مات العبد الموصى له بطلت  
 الوصية وإن بيع أو أعتق تتبعه الوصية وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى  
 أن يستخدم عبده فلا ناحت استغنى فان كان فلان صغيرا خدمه حتى يدرله وإن كان كبيرا فقيرا خدمه حتى  
 يصيب ثمن خادم بخدمه وإن كان كبيرا غنيا فالوصية باطلة كذا في المحيط \* وليس للموصى له بالسكنى  
 والخدمة أن يؤاجر الدار أو العبد كذا في محيط السرخسي \* وإن أوصى له بغلة بستانه فله الغلة القائمة  
 وغلته فيما يستقبل كذا في الكافي \* وإذا أوصى لرجل بثمره بستانه فهو على وجهين إما أن قال أبدا ولم  
 يقل فإن لم يقل فهو على وجهين أيضا فان كان في بستانه ثمار قائمة يوم الموت كانت له تلك الثمار من ثلث ماله

المال ويجبر الممتنع والذي دخل تحت القسمة والشركة خاصة فسكر به على أهله وهل يجبر إلا في قتل وقيل ولم واختار القضيي عدم الجبر ورفع الأمر إلى الإمام حتى يجبر الباقيين على الكرى وطريق الخبر أن يأمر بالخلف وغير الممتنع ليرجع على الممتنع

المال ويجوز الممتنع والذي دخل تحت القسمة والشركة خاصة فكريه على أهله وهل يجزى الأثر قبل وقيل ولم واختار الفقهاء عدم الجبر ورفع الأمر إلى الإمام حتى يجزى الباقي على الكرى وطريق الجبر أن يأمر بالحق وغير الممتنع ليرجع على الممتنع

في قسطه وبأخذ ما أنفق من نصيبه قدر ما أنفق وإن اتفق وأصل ترك الكرى لا يجبرهم إلا ما لان الحق لهم وقال بعض المتأخرين يجبرون  
 الحق الشفه الذي هو العلامة واختار القاضي أن بعض الشركا إذا امتنع وأنفق لحصته (١٢٣) البقية بلا أمر الحاكم لهم أن يعنوا

المستع عن استيفاء حصته  
 في الشرب حتى يؤدي  
 ما أنفق لأجله وأياه  
 التسخي وجعله متبرعا به  
 أخذ ببعض المشايخ وقال  
 الحلواني متبرع وفي  
 العيون عند الامام والثاني  
 له المنع حتى يؤدي ما أنفق  
 فيما مل عند الفتوى وإذا  
 خيف انفجار النهر الخاص  
 وأراد أن يحصنوه فأبي  
 البعض أن تركه التحصين  
 ضرر عام بأن خيف غرق  
 طريق المسلمين يجبر الاني  
 وإن فيه ضرر خاص لا عام  
 لا يجبر الاني قال الامام  
 رحمه الله تعالى ليس على  
 أهل الشفه مؤنة الكرى  
 لأن المؤنة تلحق المالك  
 لا من له الحق بطريق  
 الاباحة مع وجود المالك  
 ولأن حق العام لا يوجب  
 نفذا للتصرف فكذا  
 لا يوجب المؤنة والصحيح أن  
 مؤنة الكرى لا ترفع عنه  
 وإن جاوز فوهة جددوله  
 ما لم تجاوز أرضه عند  
 الامام كذا كرفي المنظومة  
 وكذا الخلاف في اصلاح  
 حافى النهر وأما الطريق  
 الخاص في سكة غير نافذة  
 إذا احتج إلى اصلاحه  
 فاصلاح أوله عليهم اجماعا  
 فإذا بلغوا دار رجل قبل أنه  
 على الخلاف في النهر وقيل  
 يرفع اجماعا لأن صاحب

ولم يكن له ما يحدث من الثمار بعد ذلك إلى أن يموت إذا كان البستان يخرج من ثلث ماله هذا إذا كان في  
 البستان ثمار قائمة يوم الموت فأما إذا لم يكن في البستان ثمار قائمة يوم الموت فالقياس أن تبطل الوصية  
 ولا تنصرف الوصية إلى ما يحدث من الثمار بعد الموت ولكن في الاستحسان لا تبطل الوصية ويكون للموصي  
 له ما يحدث من الثمار بعد الموت إلى أن يموت الموصي له إذا كان البستان يخرج من ثلث ماله وهذا الذي  
 ذكرنا كله إذا لم ينص على الابد فأما إذا قال أوصيت لك بثمار بستان أبيك كان له الثمرة القائمة بعد الموت  
 في البستان وما يحدث بعد ذلك وفي المتن إذا أوصى بغلة بستانه أبدا أخذت في البستان شجرة من أصول  
 النخيل وأثمر دخلت غلة ذلك في الوصية ومن أوصى بثلاث غلة بستانه أبدا ولا مال له غيره جازت وإن قاسم  
 الموصي له بثلاث غلة البستان مع الورثة فأغل الذي للموصي له بالغلة ولم يغل الذي للورثة أو أغل الذي  
 لهم ولم يغل الذي له فإنه يشاركونهم ويشاركونه في الغلة (قال) وللورثة أن يبيعوا ثلثي البستان فيكوب  
 المشتري شريك الموصي له بالغلة بخلاف ما لو باعوا الكل فإنه لا يجوز البيع بحصة الثلث وقال أبو حنيفة  
 رحمه الله تعالى لو كانت الوصية بغلة الدار كان للموصي له ثلث الغلة ولم يكن لهم أن يقاسموا الدار فاني  
 أخاف إذا قسمت أن لا يغل فليس له شيء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لهم أن يقاسموا فيعزل له الثلث  
 فإذا أغل فهو ماله وإن لم يغل فليس له شيء وللورثة أن يبيعوا ثلثهم قبل القسمة وبعدها وإذا أوصى  
 الرجل لرجل بغلة أرضه وليس فيها نخيل ولا شجر وليس له مال غيرها فإنه يؤاجرهم فيعطى صاحب الغلة ثلث  
 الأجر وإن كان فيها نخيل وشجر أعطى ثلث ما يخرج من النخيل والشجر ولا يدفع من أجرة بالنصف  
 أو الثلث وإن كانت المزارعة أجارة الأرض إذا كان البذر من قبل العامل فإذا أوصى أن يؤاجر أرضه منذ  
 سنين مائة كل سنة بكذا وهي جميع ماله فإنه ينظر إلى أجرها فإن كان مسمى مثل أجر مثلها وجب تقييد  
 هذه الوصية وإن كان المسمى أقل من أجر مثلها كانت المحاباة بحيث يخرج من ثلث مال الميت فإنه تنفذ  
 هذه الوصية وإن كانت المحاباة بحيث لا يخرج من ثلث مال الميت قال للموصي له بالأجارة أن أردت أن  
 تؤاجر منك هذه الأرض فبلغ الأجر إلى تمام الثلثين فإن بلغ تؤاجر الأرض منه وإن لم يبلغ لا تؤاجر الأرض  
 منه كذا في المحيط \* ومن أوصى لرجل به وف غنمه أبدا أو بأولادها أو ببناتها مات فله ما في بطونهم من الولد  
 وما في ضرر وعها من اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال أبدا أو لم يقل كذا في  
 الهداية \* وإذا أوصى لرجل بغلة بستانه ثم إن الموصي له بالغلة اشترى البستان من ورثة الميت فذلك  
 جائز وتبطل الوصية وكذلك لو لم يبع الورثة ولكنهم تراضوا على شيء دعوه إليه على أن يسلم الغلة ويبرئهم  
 منها فإن ذلك جائز وكذلك الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد جائز وإن كان يبيع هذه الحقوق لا يجوز  
 وإذا أوصى بغلة داره أو بغلة عبده في المساكين جاز ذلك من ثلث ماله وإذا أوصى بسكنى داره أو بخدمة  
 عبده أو بظهور دابته للمساكين فإنه لا يجوز الوصية إلا أن يكون الموصي له معلوما كذا في المحيط \* رجل  
 أوصى أن يترك كرمه ثلاث سنين للمساكين فإن لم يحمل كرمه ثلاث سنين بشئ قبلت الوصية  
 وقيل بوقف ذلك الكرم إن خرج من الثلث ما لم يصدق بغلته ثلاث سنين قال الفقيه أبو الليث رحمه الله  
 تعالى هذا موافق لقول أصحابنا رحمه الله تعالى ولو أوصى بغلة كرمه لأنسان فإنه يدخل فيه القوائم  
 والأوراق والحطب والثمار كذا في محيط السرخسي \* رجل أوصى بشباب جسد له رجل جازو يكون للموصي  
 له من الجباب والقمص والاردية والسراريات والاكسية ودون القلائس والخفاف والحواري لأن ذلك  
 ليس من الثياب كذا في فتاوى قاضيخان \* أوصى فقال تصدقوا بهذا الثوب إن شاءوا وأعطوه غنمه  
 وإن شاءوا أعطوه قيمته وأمسكوا الثوب أوصى إلى رجل فقال له بالفرنسية (١) (ده يقيم راجاه كن)

(١) اكس عشرة أتيام

الدار لا حاجة إلى ما وراء داره بوجه ماله لا يستعملها بخلاف النهر فإنه يحتاج إلى تسهيل الماء إذ لولا غرق أرضه حال كثرة الماء ومن جاوز  
 الكرى أرضه وأراد فتح رأس النهر قال شيخ الاسلام على قول له ذلك لزوال مؤنة الكرى عنه وقال ليس له ذلك ولو كان نهر أعظم عليه فري



يشربون منه فبلغوا بالكرى فوهة ثم رقرية قال في النوادر رفع عنهم مؤنة الكرى اجاعا وعلى قياس النهر الخاص ينسب أن لا يرفع حتى يجاوز أراضي قريتهم الكرى (١٢٤) (الرابع في الواثق) كل أرض لا يملكها أحد وانقطع عنها الماء وارتفاق أهل

المصر والقريية كان مواتا  
قرب من العاصر أم لا  
والثاني شرط بعد هاعن  
القريية والفصل وصول  
صوت جهوري الصوت  
اليه من أقصى النهران  
وعن الثاني انه قد رغلوة  
وجعل ما حصره  
القرات مواتا وهو في النهران  
والاراضي المملوكة اذا  
انقطع أهلها كالاقطعة  
وقيل الموات كل أرض  
من أراضي السواد والجبال  
لا ينفها ماء الانهار وليس  
لاحد فيها ملك وأراضي  
ما وراء النهر وخوارزم  
لنس بموات لدخولهما في  
القسمه ويصرف الى أقصى  
مالك أو بائع في الاسلام  
أو ورثته وان لم يعلم حينئذ  
التصرف الى الحاكم  
والاحياء أن يكرها ويصفيها  
وأجدها ليس باحياء  
وكذا اذا حفر سقي الاراضي  
وليس سقي والحفر بمنزلة  
الكراب فان سقاها مع  
الحفر فاحياء وعن الثاني  
رحم الله تعالى الاحياء البناء  
أو الفرس أو الكراب أو  
السقي وعن محمد رحمه الله  
تعالى الكراب احياء وعن  
شمس الأئمة الاحياء أن  
يجعلها صالحة للزراعة بان  
كرها أو ضرب عليها المساة  
أو حفر بها نهرا ومن حجر  
أرضافها حتى جعلها ثلاث  
سنين فإذا أحيها انسان قبل

فأعطى الوصي كل ينيم من الكراب مقدارا ما يتخذ منه ثوبا بان دفع اليه الكراب وأجرة الخياط يجوز كذا  
في خزانة المفتين وفي العيون اذا أوصى لرجل أن يزرع في كل سنة عشرة أجرة من أرضه فاليدزر والخراج  
والسقي على الموصى له فان أوصى له أن يزرع له في كل سنة عشرة أجرة فاليدزر والسقي والخراج من مال  
الميت ولوأوصى لرجل بثمر نخلة بلغت أوزرع استحصه ولم يحصه فالخراج على الموصى له وتفسير ذلك لو  
أوصى بثمر نخلة أو زرع قد أدرك فالخراج على الموصى له ولو قطع الثمرة وحصد الزرع ثم أوصى به لرجل  
فالخراج على الموصى كذا في التتارخانية \* ولوأوصى بهذا الجراب الهروي فله الجراب بما فيه وكذلك  
القوصرة من القر ولوأوصى بالمنطقة في الجوالق لا يكون له الجوالق ولوأوصى له بسلة زعفران يدخل  
الزعفران دون السلة وفي العسل والسمن والزيت يدخل هودون الزن كذا في محيط السرخسي \* ولوأوصى  
له بالسيف فله السيف بحفظه وحائله ولوأوصى له بسرج فله السرج ولو تابعه من اللبده والرأفة والنفر  
والركبان واللبن في ظاهرها رواية ولوأوصى له بمحف وله غلاف فله المحصف دون الغلاف في قول أبي يوسف  
رحم الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا ذكره القدوري \* ولوأوصى له بقبعة فله عيدان القبعة  
ولوأوصى بقبعة تركية وهي ما يقال لها بالجمجمة (خرگاه) فله القبعة مع البكسوة وهي اللبود ولوأوصى له بمجمل  
فله البكسوة دون العيدان كذا في البدائع \* ولوأوصى بدخل فالدن والخل جميعا ولو قال بدار الدواب  
فالدواب وصية دون الدواب وكذلك الوال بسفينة الطام فاطعام دون السفينة كذا في محيط السرخسي \*  
لوأوصى لآخر بمنزلة فهو على العمود والكفتين والخيوط ولا يدخل فيه السججات والعلق هذا اذا كان  
بغيره فاما اذا كان بعينه دخل فيه وذكر ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل مات فأعتق عبده  
وقال كسونه له قال له خفاه وقلنسوته وقبضه وازارته وسراويله ولا يدخل فيه سمه ومنطقته وان قال  
متاعه يدخل فيه سيفه ومنطقته وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أوصى لرجل بشاتمن  
غنيه ولم يقل غني هذه فأعطى الورثة الموصى له شاة قد ولدت بعد موت الموصى ولدا قال لا يتبعها ولداها  
ولو قال أو صبت لفلان بشاة من غنمي هذه فأعطوه شاة قد ولدت بعد موت الموصى ولدا قال لا يتبعها ولداها  
ولو استهلك الوارث الولد قبل تعيين الشاة لاضمان عليه وكذلك لو أوصى له بنخلة بأصلها ولم يقل من نخيلي  
هذه فهو مثل الشاة التي أوصى بها أو يعطونه أي نخلة له شاة دون ثمرتها التي أثمرت بعد وفاته وان كانوا  
استهلكوا ذلك فلا ضمان عليهم اذا أوصى ان تعتق جاريته هذه بعد موته وماتت فقبل أن تعتق ولدت ولدا  
وهي مع ولدها يخرجان من الثلث عتقت الجارية ولم يعتق الولد وكذلك لو أوصى أن تنكأ هذه الجارية بعد  
موته أو أوصى أن تباع هي من نفسها أو تعتق على مال فولدت ولدا بعد موت الموصى لا تنفذ الوصية في الولد  
ولو أوصى أن تصدق بجاريته هذه على المساكين أو على فلان أو يوهب من فلان فولدت ولدا بعد موته  
تنفذ الوصية في الولد كما تنفذ في الجارية ولو أوصى بان تباع جاريته من فلان بألف درهم فولدت ولدا بعد  
موت الموصى بيعت هي ولا يباع ولدها ولو أوصى بان تباع جاريته هي ويتصدق بثمنها على المساكين أو على  
فلان فولدت الجارية بعد موته ولدا فإنه تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى بان تباع جاريته هذه من فلان بألف  
درهم فخام عبده وقتلها فدفن بها أو قطع يدها فدفن يدها أو وطئها واطى بشبهة حتى غرم العترة فإنه لا يباع  
العبد المدفوع ولا الارش ولا الهرق بعد ذلك يتظران كانت قد قتلت بطلت الوصية لانه قد انحلها وان  
كانت قد قطعت يدها بيعت من الموصى له نصف الثمن ان شاء ولو وطئت وهي بكر حط قدر البكارة أيضا ولو  
وطئت وهي ثيب لم ينقصها الوطء لا يحط شيء من الثمن وكذلك اذا ذهبت عينا أو يدها بأمة مما يباع بيعت  
بجميع الثمن ان شاء المشتري ولو أوصى بان تباع جاريته هذه من فلان بألف درهم ويتصدق بثمنها على  
المساكين فاني فلان الشراء بطلت الوصيتان جميعا وكذلك لو قتلت الجارية بعد موت الموصى وغرم القاتل

ثلاث سنين فلا يملكها وله أن يزرعها منه وبعده يملكها وليس له التزاع كذا قال عمر رضي الله عنه وبه أخذ بعض مشايخنا قيمتها  
وصورته أن يقصد احياء موات وليس معه لأن الاحياء فيضع حول الموضع الاجار أو يحصد ما فيها من الشوك أو يحرقه أو ينقي حشيشه

او يغرس حوالها وكل هذا تحجير للاحياء ومن حجر على أرض شبه المنارة فهو احياء ذكره في المنتقى \* احياء أرضا وحاط بها حوائطها الاربع الاحياء بعده فطريقه من الرابع للفحول الى الثاني ثم الثالث ثم تعين الرابع \* احياء اوليها (١٢٥) صالحة للزراعة فتركهافزرها آخر

فن قال بالاحياء عليك منفعتها لاعتينها ليس له ذلك وعامة العلماء على أنه بالاحياء عليك رقبته فميكال نزعهما منه

### كتاب الاشربة

الاعيان التي تخدمها الاشربة العذب رطبها وبابسه وهو الزبيب والتمر والحبوب والخنطة والشعير والدخن والقوا كه نحو الاجاص والقرصا والنايد والشهد والابان ونحو ذلك ولا يحل شرب الخمر الاعند ضرورة العطش قدر ما يدفع عطشه وفي الفتاوى المضطرب قدر ما يرويه فسكر لاحد عليه لان السكر يباح ولو قدر ما يرويه وزيادة ولم يسكر ينبغي أن يلزمه الحد كما لو شرب هذا القدر حال الاختيار ولم يسكر \* شرب دردي الخمر لا يحسد \* طرح فيها الملهأ وخلا حتى صار خلا يحل في ظاهر الرواية \* شرب من الخمر قدر ما يصل الى جوفه يحسد ثمانين لوجا وأربعين لوعدا \* خلط الخمر بالماء ان قليلا أو مساويا يحسد اذا وصل الى جوفه وان غلب الماء لا الآن يسكر \* الخمر لا يصبر خلا عند الامام رحمه الله تعالى حتى يذهب المرارة كلها وعندهما بتقليل الجوضة يحل لان قليل التغير لا يصبر خرا فكذا

قيمتها بطلت الوصيتان وكذلك اذا أوصى أن تكتب جاريته هذه وتصدق بيدك الكتابة أو تباع نفسها ويتصدق بمئنتها فرت الجارية الكتابة والبيع بطلت الوصيتان ولو أوصى بأن تباع جاريته هذه نسمة ويتصدق بمئنتها على المساكين فولدت بعد موته ولدا يبعثه وحدها نسمة ولم يبع معها ولدا كذا في المحيط \* وان أوصى لرجل بخدمة عبده سنة ولا تخر بخدمته سنتين ولم تجز الورثة خدم الورثة سنة أيام والموصى لهما ثلاثة أيام يوما لصاحب السنة ويومين لصاحب السنتين حتى يضي تسع سنين ولو عين فقال لفلان هذه السنة ولفلان هذه سنة أخرى يخدم في السنة الاولى الورثة أربعة أيام ويخدمهما يومين وفي الثانية الورثة يومين والموصى له يوما وان قال أوصيت بخدمته لفلان ويحملها لآخر أو بهم هذه الدار لفلان وبينائها لآخر أو بهم هذا الخاتم لفلان وبفصله لآخر أو بهم القوصرة لفلان وبالثرة التي فيها لآخر فان وصل فلكل واحدا موصى وان فصل فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى ينفرد صاحب الاصل بالأصل ويشتركان في التسبع كذا في الكافي \* ولو أوصى بهذا العبد لفلان ويخدمه لفلان آخر أو أوصى به هذه الدار لفلان وسكنها لفلان آخر أو هذه الشجرة لفلان وغيرهما لآخر أو بهم الشاة لفلان وبصوفها لآخر فلكل واحد منهم ما مسمى له به بخلاف سواء كان موصولا أو مفصولا ولو ابتدأ بالتبع في هذه المسائل ثم بالأصل بان أوصى بخدمة العبد لانسان ثم بالعبد لآخر أو أوصى بسكنى هذه الدار لانسان ثم بالدال لآخر أو بالثرة لانسان ثم بالشجرة لآخر فان ذكر موصولا فلكل واحد منهما ما مسمى له به وان ذكر مفصولا فالأصل للموصى له بالأصل والتبع بينهما نصفان ولو أوصى بعبده لانسان ثم أوصى بخدمته لآخر ثم أوصى له بالعبد بعد ما أوصى له بالخدمة أو أوصى بخاتمه لانسان ثم أوصى بنفسه بالجارية بعد ما أوصى له بولدها فالأصل والتبع بينهما نصفان نصف العبد لهذا ونصفه لآخر ولهذا نصف خدمته وللا تخر نصف خدمته وكذلك في الجارية مع ولدها والخاتم مع الذص وان كان أوصى للثاني بنصف العبد قسم العبد بينهما ثلثا وكان للثاني نصف الخدمة وذكر ابن سماعه أن أبا يوسف رحمه الله تعالى رجع عن هذا وقال اذا أوصى بالعبد لرجل وأوصى بخدمته لآخر ثم أوصى برقبة العبد أيضا لصاحب الخدمة فان العبد بينهما والخدمة كلها للموصى له بالخدمة وقالوا لو أوصى لرجل بأمة تغرب من الثلث وأوصى لآخر بما في بطنها وأوصى بهما أيضا للذي أوصى له بمافي البطن فالأمة بينهما نصفان والولد كله للذي أوصى به لا يشركه فيه صاحبه ولو أوصى بالدال لرجل وأوصى بيت فيه أبعينه لا تخر كان البيت بينهما بالخصص وكذا لو أوصى بالف درهم بعينها لرجل وأوصى بمائة منها لآخر كان تسمة لاصحاب الالف والمائة بينهما نصفان وهذا ما اختلف فيه وانما الخلاف في كيفية القسمة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على طريق المنازعة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى على طريق المضاربة ولو أوصى بيت بعينه لرجل وبينائه لآخر كان البناء بينهما بالخصص كذا في البدائع \* اذا جنى العبد الموصى بخدمته ورقبته جناية فالفداء على صاحب الخدمة فاذا فاداه خدمه على حاله لانه طهره عن الجناية وان مات صاحب الخدمة انتقضت الوصية ثم يقال لصاحب الرقبة أذا لى وورثة الموصى له بالخدمة ذلك الفداء فان أبي أن يرذ الفداء على ورثته بيع فيه العبد وكان بمنزلة الدين في عنقه وان أبي صاحب الخدمة في أول الامر أن يفدى لم يجبر على ذلك ويقال لصاحب الرقبة ادفعه أو افده فإيه ما صنع بطلت وصية صاحب الخدمة ولو قتل رجل العبد خطأ ولم يجن العبد فعلى عاقلة القاتل قيمته يشترى بها عبا يخدم صاحب الخدمة وان كان القاتل عمدا فلا قصاص فيه الا أن يجتمع على ذلك صاحب الرقبة وصاحب الخدمة فان اختلفا فيه تعذر استيفاء القصاص فوجب قيمته في مال القاتل يشترى بها عبا فيخدمه مكانه ولو قاتل رجل عبده أو قطع يديه دفع العبد وأخذت

خلا هذا اذا تغير بنفسه ولو بعلاج يحل عندنا \* وفي شرح الشافى صب الخمر في الخمر لو الغلبة للخمر أو انخل بعد ما صار حامضا لا يحل وعلى قول الثاني رحمه الله تعالى ان الخمر غالب فكذلك وان انخل غالب في مجموع التوازل لا يحل من ساعته ما لم يضر زمان علم أنه صار خلا \* بل الخنطة

بالجر يغسلها فإذا جفت وطعنت ان لم يجد فيها اطعمها وارتاحتها كل والا لا لخل صب فيها خرافة أو لانه جل الخمر ولا يفسد الخمر لو غالب  
لخله من ساعته \* سقى شاة خرافة ثم ذبحها (١٢٦) من ساعته يحمل بلا كراهة وبعد ساعة الى يوم يحمل مع الكراهة ولا يسقيه للدواب ولا يلب

بها الطسين ولا يحمل النظر  
اليها على وجه التلهي \* ابل  
الخرفه ثم وقع في الخمر يطهر  
كخرفه وقعت فيها ثم فيه  
بخلاف ما اذا عجن بالخمر  
وخبر فانه نجس لان الخمر  
لا يزول بالخبر \* وشرب البخ  
لانه اوى لا بأس به وان زال  
به علة لا يباح خلافا لخدم  
رحمه الله تعالى \* زنى في رمضان  
وادعى شبهة تسقط الحد  
عزروا وحبس ولو افطر فيه  
وادعى شبهة عزروا ولا يحبس  
\* المسلم الذي يبيعه أو  
يا كل الربا عزروا والخنث  
والناثحة والمغنية يعزرون  
ويحبسون حتى يتوبوا \* باع  
عصيرا ممن يتخذ خرافة عده  
لا يكره قال في العيون اذا  
باعه من مجوسى \* شق  
المسلم برك خمره لا يضمن  
الزق أيضا وقال محمد رحمه  
الله تعالى لا يضمن وان لكافر  
ضمنه \* شرب الاثربة على  
خسة أوجه حلال اجاعا  
وهو كل شراب لم يصب عليه  
ثلاثة أيام وهو حلو وحرام  
اجاعا الخمر لعينها والسكر  
من كل شراب وحرام عندنا  
العنب اذا طبخ الى النصف  
وقد اشتد لا يجوز عند عامة  
فقهاء الامصار الا عند  
المريسي فانه يجوز شربه  
دون السكر والاربع العصير  
الذي جعل في الشمس حتى  
ذهب ثلثه ولم يطبخ ولكن

قيمه صححا ويشتري بها عبدا مكانه ولو قطعت يده أو فقت عينه أو شج موضع فاذى القاطع أرس ذلك  
فان كانت الجناية تنقص الخدمة اشتري بالارش عبدا آخر لخدم صاحب الخدمة مع الاول أو يباع العبد  
فيضم عنه الى ذلك الارش ويشتري به ما عبد اليكون قائما مقام الاول ولكن هذا اذا اتفق عليه فان  
اختلفا في ذلك لم يبيع العبد ولكن يشتري بالارش عبد الخدمه معه فان لم يوجد بالارش عبد وقف  
الارش حتى يصطالحا عليه فان اصطالحا على أن يقسمها نصفين أجزت ذلك بينهما فان كانت الجناية لا تنقص  
الخدمة فالارش لصاحب الرقبة وكل مال وهب للعبد أو تصدق به عليه أو كتبه فهو لصاحب الرقبة  
ولو كان مكان العبد أمة كان ما ولد من ولده وهو لصاحب الرقبة ونفقة العبد وكسوته على صاحب  
الخدمة فان كان أوصى بخدمة عبد صغير لرجل ورقيقته لا آخر وهو يخرج من الثلث فنفقة على صاحب  
الرقبة حتى يدرك الخدمة فاذا خدم صارت نفقته على صاحب الخدمة ولو أوصى بدابة لرجل وبظهورها  
ومنفعتها لا آخر كان مثل العبد سواء الاستواء في المعنى كذا في المبسوط \* ولو كان له ثلاثة أعبد فأوصى  
برقبة أحدهم لرجل وقيمه ثلثه بخدمة الثاني لا آخر وقيمه خمسة ثمانية وقيمة الثالث ألف جاز لكل  
واحد ثلاثة أرباع وصيته يعطى لصاحب الرقبة ثلاثة أرباعها ويخدم صاحب الخدمة ثلاثة أيام والورثة  
يومين لان الوصايا جاوزت الثلث لان ثلث المال سبعة والوصايا كانت ثمانية وكان ثلث المال ثلاثة  
أرباع الوصايا كذا في محيط السرخسي \* واذا مات صاحب الخدمة استكمل صاحب الرقبة عبده كله  
وكذلك ان مات العبد الذي كان يخدم ولو كانت قيمة العبد سواء كان لصاحب الخدمة نصف خدمة العبد  
ولصاحب الرقبة نصف رقبة الآخر ولو أوصى بالعبد لكلهم لصاحب الرقبة وبخدمة أحدهم لصاحب  
الخدمة لم يضرب صاحب الرقاب الا ببيعة واحد منهم ويضرب الآخر ببيعة الآخر فيكون هذا كالبايع  
الذي قبله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على أن الوصية بالعين فيما زاد على الثلث عند عدم الاجازة  
من الورثة تبطل منه باواسمها ولو كانا يخرجون من الثلث كان لصاحب الرقبة ما أوصى له به من  
الرقاب ولصاحب الخدمة ما أوصى له به لا تساع محل الوصية ويجمع في العبد الواحد الوصية برقيقته  
وبخدمته فاذا مات صاحب الخدمة مرجع ذلك الى صاحب الرقبة ولو لم يكن له مال غيره فأوصى بثلث كل  
عبد منهم لفلان وأوصى بخدمة أحدهم بعينه لفلان فانه يقسم الثلث بينهم ما على خمسة أسهم لصاحب  
الخدمة ثلاثة أخماس الثلث في خدمة ذلك العبد بخدمة ثلاثة أيام ويخدم الورثة يومين فيكون للآخر  
خمس الثلث في العبد من الباقيين في كل واحد منهم ما خمس رقيقته ولو كان أوصى بثلث ماله لصاحب الرقاب  
وبخدمة أحدهم بعينه لصاحب الخدمة ولا مال له غيره قسم الثلث بينهم ما نصفين ولو أوصى بخدمة عبده  
لرجل وبغلة لا آخر ويخرج من الثلث فانه يخدم صاحب الخدمة شهر وعليه طعامه ولصاحب الغلة شهرا  
وعليه طعامه وكسوته عليهم ما نصفان فان جنى هذا العبد جناية قيل له ما فدياه فان فدياه كانا على  
حاله ما وان أساء الفداء ففداء الورثة بطلت وصيتهما كذا في المبسوط \* ولو أوصى لرجل من غلة عبده كل  
شهر بدراهم ولا آخر بثلث ماله ولا مال له غير العبد فان ثلث العبد بينهم انصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وحجبت غلته وينفق عليه كل شهر درهما لانه هكذا أوصى وأربعة أسهم من الرقبة للورثة فان  
مات الموصى له بالغلة وقدمت من الغلة شيء ردت الى صاحب الرقبة وكذلك ما حبس له من الرقبة يرد على  
صاحب الرقبة وعلى قوله ما يقسم الثلث على أربعة صاحب الغلة يضرب بالجميع ثلث وصاحب الثلث  
يضرب بالثلث سهم ولو أوصى لرجل بغلة داره ولا آخر بغلة فله ما نصفين ولا آخر شوب فهذه المسئلة على وجهين اما أن  
تخرج هذه الاشياء كلها من الثلث أولا تخرج من الثلث فان كانت تخرج من الثلث أخذ كل واحد  
ما أوصى له به وان كانت لا تخرج من الثلث لكن الورثة أجازوا فكذلك وان لم تجز الورثة ضرب كل

عويل بالخردل ويجوز شربه عند علمنا خلافا لبعض الناس والخامس نبيذ الزبيب أو التمر طبخ أدنى طبخة ثم اشتد ويجوز شربه واحد  
دون السكر على قول الامام والثاني رحمه الله لا يسكره الطعام دون اللهو وقال محمد رحمه الله تعالى قايله وكثيره حرام قالوا بقول محمد رحمه

الله تعالى: نأخذ مذهب محمد أنه حرام فنجس كاه مذهب مالك والشافعي وأحمد وداود وإذا كان شر به لله وقليله وكثيره حرام اتفاقا كما هو المعتاد في الزمان بين الانام يجمعون على هذه المسكرات كاجتماعهم على الخمر وهذا في المطبوع (١٢٧) ولو غير مطبوع أو عصير العنب

قبل أن يطبخ إلى الثلثين  
يختلف أصحابنا رحمه الله  
تعالى في حرمة شربه والاشربة  
من الشعير والذرة والتفاح  
والعسل إذا اشتد وهو  
مطبوخ أو لا يجوز شربه  
مادون السكر عند الامامين  
وقال محمد رحمه الله تعالى  
يحرم قليله وكثيره قالوا به  
نأخذ وفي الجامع الصغير  
المطبوخ أدنى طبخة مادون  
الثلثين غلاوة حذف بالزبد  
لا يحل شربه بالاجماع الا عند  
المريسي رحمه الله تعالى ولا  
حذفه بلا سكر ولا يكره  
مستحله والمصاب منه لو  
زائد على الدرهم منع وقيل  
لا ويجوز شرعه ويكره  
وعندهما لا يجوز وابن  
الملك كونه حلال وكذا ابن  
الملك عندهما وعنده  
يكره شرهها وشمس الاثمة  
قال انه مباح وعامة العلماء  
أنه يحرم لكن لو زال عقله  
منه لا يحسد كافي البنج لو  
ارتفع إلى رأسه حتى زال  
عقله يحرم ولا يحد وأكثر  
العلماء على تنزيه

### كتاب الاكرام

أكره على فعل لا يحل بوعيد  
التلف أو ذهاب عضو من  
أعضائه أو بوعيد ضرب  
يخاف على نفسه لا يضرب  
سوط أو سوطين لا يخشى  
منه التلف إن أكثرأيه  
إيقاع ما يوعده فأكراه وكذا

واحد منهم بقدر حقه لأن يكون وصية أحدهم تزيد على الثلث فلا يضرب بالزيادة على قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وإذا مات صاحب الغلة بطلت وصيته وقسم الثلث بين ما بقى منهم ولو أوصى بغلة داره لرجل  
وبسكاه لا تخرب رقبته لا تخروهي الثلث فهذه رجل بعد موت الموصي غرم قيمة ما هدمه من بناء ثم تبنى  
مساكن كما كانت فتؤجر فيأخذ غلتها صاحب الغلة ويسكنها الآخر وكذلك البستان إذا أوصى بغلته  
لرجل ويرقبته لا تخرب فقطع رجل نخلة أو شجرة فيغرم قيمتها ويشتري بها أشجارا مثلها فتغرس وإذا أوصى  
لرجل بثلث ماله ولا تخرب غلة داره وقيمة الدار ألف درهم وله أن يهدمها سوى ذلك فلا صاحب الغلة نصف غلة  
الدار ولصاحب الثلث نصف الثلث فيما بقي من المال والدار خمس ذلك في الدار وأربعة أخماسه في المال  
وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما تقسم الدار على طريق العول فصاحب الجميع يضرب  
بالجميع وصاحب الثلث يضرب بالثلث فان مات صاحب الغلة فلا صاحب الثلث ثلث الدار والمال وان  
استحققت الدار بطلت وصية صاحب الغلة وأخذ صاحب الثلث ثلث المال ولو لم تستحق ولكنهم انهدمت  
قيل لصاحب الغلة ابن نصيبك فيها وبين لصاحب الثلث نصيبه والورثة نصيبهم وأيهما أي أن يبنى لم يجبر على  
ذلك ولم يمنع الآخر أن يبنى نصيبه في ذلك ويؤجره ويسكنه كذا في البدائع وإذا أوصى لرجل بغلة بستانه  
ولا تخرب رقبته وهو ثلث ماله فالرغبة لصاحب الرقبة والغلة لصاحب الغلة ما بقى والسقي والخراج وما يصلحه  
وعلاج ما يصلحه على صاحب الغلة ولو أوصى له بصوف غنمه أو بألبانها أو بسمنها أو بأولادها أو بالجزء لا  
ما على ظهورها من الصوف وفي ضرعها من اللبن ومن السمن الذي في اللبن الذي في الضرع ومن الولد الذي  
في البطن يوم يموت وما حدث بعد ذلك فلا وصية له فيه ولو أوصى بغلة نخلة أبد الرجل ولا تخرب رقبته ولم  
تدرك ولم تحمل فالنفقة في سقيها والقيام عليها على صاحب الرقبة فإذا أثمرت فالنفقة على صاحب الغلة  
فان حلت عاماتم أحالت فلم تحمل شيئا فالنفقة على صاحب الغلة وهو نظير نفقة الموصي بخدمته فإنه على  
الموصي له بالخدمة بالليل والنهار جميعا وان كان هو ينام بالليل ولا يخدم فان لم يفعل أي لم ينفق صاحب  
الغلة وأنفق صاحب الرقبة عليها حتى تحمل فإنه يستوفي نفقته من ذلك كذا في المبسوط ولو أوصى بقطنه  
لرجل ويحبه لا تخرو أو أوصى لهم شاة معينة لرجل ويحمله لا تخرو أو أوصى بخمسة في سنبلة الرجل وبالقين  
لا تخرب جازت الوصية لهما وعلى الموصي لهما أن يدوسا وأن يسأل الشاة ولو أوصى بقطن في الوسادة لرجل  
ولا تخرب الوسادة كان اخراج القطن من الوسادة على صاحب القطن في قولهم ولو أوصى بدهن هذا السمسم  
لأحدهما أو بكتبه لا تخرب كان التخليص على صاحب الدهن كذا في فتاوى قاضيخان رجل أوصى لرجل بشاة  
ولا تخرب جلها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا خرجت من الثلث فهي لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب  
الرجل وان أوصى مع ذلك بيدها لا تخرب بالاهاب لا تخرب قال تذييع الشاة ويعطى لصاحب اليد اليد ولا تخرب  
الرجل ولا تخرب الاهاب والباقي لصاحب الشاة كذا في محيط السرخسي ولو أوصى بزيد هذه الرية لانسان  
ويخاضها لا تخرب كان اخراج الزبد على صاحب الزبد ولو أوصى بخمسة الخاتم لرجل وبنيه لا تخرب جازت  
الوصية لهما فان كان في نزعهم ضرر ينظر ان كانت الحلقة أكثر قيمة من الفص يقال لصاحب الحلقة ضمن  
قيمة الفص له ويكون الفص للأن كان الفص أكثر قيمة يقال لصاحب الفص ضمن قيمة الحلقة له وهي  
كالاجابة اذا ابتلع لؤلؤة انسان كان الجواب على هذا الوجه ولو كان له أرض فيها كرم وأشجار فأوصى  
بأرض الكرم لرجل وبأرض الجرجير والاعراس والأشجار لا تخرب فقطعت الأشجار وخربت الأرض وطلب منه  
صاحب الأرض تسوية الأرض كما كانت كان عليه تسوية الأرض كما كانت ولو أوصى ببعده لرجل  
ويخدمته لا تخرب نفقة العبد على صاحب الخدمة فان مرض العبد مرضا عجز العبد عن الخدمة لمائة  
وغيرها كانت النفقة على صاحب الرقبة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أوصى بغلة بستانه التي فيه

الوعيد بالحبس الدائم أو القيد ولو قال لخصيعة نكحني لم يسعه حتى يجي من الجوع ما يخاف منه التلف ولو أكره على شرب الخمر عاذ كرها يحل شره  
بالنقص ولو امتنع باثم أذاع لم انكشاف الحرمة عند الاكرام فان لم يعلم لم يؤخذ به \* أمره بقتل رجل ولم يقل ان لم تقتله لا فذلك ولكن لم

انه ان لم يقتله بوقع ما به كانه مكرها \* اكره على الاسلام فاسلم صح ولوارتد يحبس ولا يقتل استعسانا \* اكره على ألف فاقرب منه مائة  
بطل الاقرار ولو على ألف فاقرب بالنفين (١٢٨) جاز ولو على الدراهم فاقرب بالنانير وعلى جنس آخر صرح اقراره ولو اقر للكره والغائب

فالاقرار كله باطل عند  
الامام والثاني صدقه  
الغائب في الشركة أم كذبه  
وقال فمقدان صدقه الغائب  
في الشركة فكذلك  
وان كذبه فالاقرار جائز في  
حق الغائب وان هتده  
بضرب سوط فاقرب هذا  
ليس باكره اكره على الهبة  
قوهب وسلم طاعلا يكون  
ملكاً للوهوب له والاكره  
على الهبة اكره على التسليم  
بخلاف البيع فان الاكره  
على البيع لا يكون اكرها  
على التسليم \* اكره على الهبة  
من زيد فوهب لزيد وعمرو  
جائز في حصة عمرو ولا زيد \*  
اكره على البيع بألف فباعه  
بأقل لا يجوز في الاستحسان  
اكره على البيع ولم يسم  
المشتري فباعه من انسان  
لا يجوز طالوه بمال باطل  
وأكره على أدائه فباع  
جاريته بلا اكره على البيع  
جازا لبيع لانه غير متعين  
لادائه وهذا عادة الظلمة اذا  
صادر وار جلا أن يتحكموا  
بالمال ولا يدكروا بيع شيء  
من ماله \* والحيلة له فيه  
أن يقول من أين أعطى  
ولامال لي فاذا قال الظالم  
بيع جاريته فقد صار مكرها  
على بيع الجارية فلا ينفذ  
بيعها \* اكره على بيعه بألف  
درهم فباع بدنانير فعدل  
ألف درهم لا يجوز في  
الاستحسان والقياس أن

لرجل وأوصى بغلته أبداً أيضاً مات الموصى ولا مال له غيره وفي البستان غلة تساوي مائة والبستان  
يساوي ثلثمائة فله الموصى له ثلث الغلة التي فيه وثالث ما يخرج من الغلة فيما يستقبل أبداً ولو أوصى  
بعشرين درهماً من غلته كل سنة لرجل فاعل سنة قليلا وسنة كثيراً فله ثلث الغلة كل سنة يحبس وينفق  
عليه كل سنة من ذلك عشرين درهماً ما عاش هكذا وأوجب الموصى وربما لا تحصل الغلة في بعض  
السنين فلماذا يحبس ثلث الغلة على حقه وكذلك لو أوصى بأن ينفق عليه خمسة دراهم كل شهر من ماله  
فانه يحبس جميع الثلث لينفق عليه منه كل شهر خمسة كما وأوجب الموصى ويسوى أن أمر بأن ينفق  
عليه في كل شهر منه درهماً أو عشرة دراهم كذا في المبسوط \* هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن  
رجل أوصى لرجلين ينفق على كل واحد منهما في كل شهر كذا وكذا يوقف الثلث لهما ثم ان الورثة صالحوا  
أحد الموصى لهما على شيء أعطوه اياه فبيروا من وصيته قال يوقف الثلث كله على الآخر ولا يرجع حقه  
الذي صالحه الى الورثة كذا في المحيط \* ولو أوصى بأن تباع داره من رجل بألف وأن يقرض رجل ألف  
درهم سنة واستهلك الورثة العين سوى الدار فبيعت بألف وهي تساويها فهي لصاحب القرض سنة ثم للورثة  
كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل أوصى بأن ينفق على فلان ما عاش من  
ماله كل شهر خمسة دراهم وأوصى لآخر بثلث ماله وأجازت الورثة فان المال يقسم على ستة أسهم للموصى له  
بثلث أسهم يدفع اليه والباقي وهو خمسة أسهم يوقف فينفق منه على الموصى له بالنفقة كل شهر خمسة دراهم  
وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المال يقسم بينهم أربعة  
ثم قال في الكتاب ما أصاب صاحب النفقة لا يدفع اليه ولم يفصل في الكتاب بين القليل والكثير وعن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى أن هذا في القليل أما إذا كثرت المال فانه لا يوقف له مقدار ما يعيش أكثر منه  
في الغالب ولكن ماذا في الكتاب أصح فان مات الموصى له بالنفقة قبل أن ينفق عليه جميع ما وقف  
له فانه يكمل وصية صاحب الثلث ويعبر بالثلث يوم مات الموصى لا يوم مات الموصى له بالنفقة لان حقه  
كان في ثلث جميع المال يوم مات الموصى الا أنه يوم مات انتقص حقه لمزاجة الآخر فاذا زالت المزاجة  
يكمل له ثلث جميع المال الا ان يكون قد ذهب أكثر من ثلث المال فينفق اليه النفقة ولا يكمل له الثلث  
لانه لم يبق من المال ما يكمل به الثلث ثم اذا كل حق صاحب الثلث فافضل يصرف الى ورثة الموصى لا الى  
ورثة الموصى له بالنفقة هذا اذا أجازت الورثة الوصية فاما اذا لم تجز فالثلث يقسم بينهم نصفين عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أربعة اقسام نصف الثلث للموصى له بالثلث والنصف الآخر يوقف  
لينفق على الآخر فان مات صاحب النفقة قبل استكمال نصف الثلث صرف ما بقي الى الموصى له بالثلث  
ولو كان أوصى لثنين ينفق عليهما ما عاشا كل شهر عشرة دراهم وأوصى لرجل آخر بثلث ماله فعند  
اجازة الورثة يقسم المال على ستة أسهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند عدم الاجازة يقسم المال  
نصفين عند ورثتهما عندهما وان مات أحد الموصى لهما بالنفقة لا يرد على الموصى له بالثلث شيء بل ما كان  
لهما يوقف كذلك كله وينفق على الباقي منهما فان قال في آخر وصيته ينفق على كل واحد منهما خمسة  
كان ذلك بياناً لأوجه اطلاق ايجابه فلا يختلف به الحكم ولو أن الميت قال أوصيت لفلان بثلث مالي  
وأوصيت لفلان بثلث مالي فانه ينفق عليه كل شهر خمسة دراهم ما عاش وأوصيت بأن ينفق على فلان آخر كل شهر  
خمس دراهم ما عاش فان أجازت الورثة قسم المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على تسعة أسهم للموصى  
له بالثلث أسهم ويوقف على كل واحد من الآخر من أربعة أسهم وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
المال على سبعة أسهم سبع للموصى له بدفع الثلث اليه ويوقف على كل واحد من الموصى لهما بالنفقة  
ثلاثة أسباع هذا اذا أجازت الورثة فان لم تجز قسم الثلث أسباعاً عندهما أيضاً وعند أبي حنيفة رحمه الله

يجوز أن اكره على البراءة عن الحقوق أو الكفالة بالنفس أو تسليم الشفعة أو ترك طلبها كان باطلاً \* ضربها حتى أقرت باستيفاء تعالى  
مهرها جاز عنده لان الاكره لا يتحقق الا من السلطان \* وفي الفتاوى الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكره ولم يذكر الخلاف \* وسوق



اللفظ يدل على أنه على الوفاق وعند الثاني رحمه الله تعالى ان هدهما يحصل منه القتل فاكره كالسيف ونحوه وان بغيره فاقترارها جائز وعند محمد رحمه الله تعالى اذا خلاهما في موضع لا يقدر أن تتسع منه قبيلة السلطان أما اذا هدهما (١٢٩) بوعيد فاقترارها باطل واقتوى

في تحقق الاكرام من غير السلطان على قولهما الزوج أكرههما على الخلع ووقع الطلاق ولا يسقط المهر ولو أكرهت على أن قبلت من الزوج تطليقة بالف فالطلاق واقع ولا شيء عليها والطلاق رجعي والمشتري مكرها في يد المشتري يهلك أمانة ولا يضمن ان من غير تعدد الضرر اذا كان بما يحتاج منه التلف على النفس أو العضو فاكره ولم يقدر محمد رحمه الله تعالى فيه بشيء بل فوضه الى رأي المكره وقدر بعض علماءنا بدني الحسد أربعين فان أكره على تناول المشقة بأربعين فاكره وأبطل لا والصحيح ما قاله محمد رحمه الله تعالى لاختلاف الناس فيه وبسوط أوسوطين لا الآن يكون على المذاكير والعين ويحكي عن جلال مصر أنه يقتل الانسان بضربة بسوطه الذي علق عليه الكعب \* الاكرام بالحبس المؤبد والقيس المؤبد لا واجب الاكرام اذا لم ينسنع الطعام والشراب لعدم الاضواء الى تلف نفس أو مال وانما يوجبان غما والتناول للمعرم لازالة الغم لا يحل ومن المشايخ من قال لو ذاتهم يقع في قلبه أنه بالحبس المدكور أو بالحبس في بيت

تعالى يطل ضربا واستحقا فافكاهم جميعا أصحاب الثلث فيقسم الثلث بينهم أثلاثا عنده فان مات الموصي لهما بالنفقة في هذا الوجه قبل أن يستكلا وصيته ما ردا الباقي على الموصي له بالثلث وان مات أحدهما وقد بقي مما وقف عليهم ما شئ فنصف ما بقي لصاحب الثلث ونصفه يوقف على الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ربع ذلك لصاحب الثلث وثلاثة أرباعه لصاحب النفقة ولو أوصى بأن ينفق على فلان خمسة كل شهر معاش وأن ينفق على فلان وفلان عشرة كل شهر معاش الكل واحد منهم خمسة أو لم يقل ذلك وأجازت الورثة يقسم المال بين الموصي له بخمسة وبين الموصي لهما بعشرة نصفين فيوقف نصف المال على صاحب الخمسة والنصف على صاحب العشرة لان الموصي له بالخمسة موصى له بجميع المال وصية واحدة والموصي لهما بالعشرة موصى لهما بجميع المال وصية واحدة فكأنه أوصى لهذا بجميع المال ولهما بجميع المال فيقسم المال بينهم نصفين عند الكل فان مات المفرد بالوصية وقف ما بقي على صاحب العشرة وينفق عليهم كل شهر عشرة وان مات أحدا للذين جمعهما الملية في الوصية ولم يمت صاحب الخمسة وقف ما بقي من نصيبه على شريكه وينفق عليه كل شهر خمسة وان لم تجز الورثة يقسم الثلث نصفين نصف الثلث للموصي له المفرد ونصفه للذين جمعهما في الوصية عند الكل لان صاحب الخمسة موصى له بجميع المال وصاحب العشرة موصى لهما بجميع المال فعند عدم الاجازة يضرب هذا في الثلث بالثلث وهما في الثلث بالثلث أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضرب هذا في الثلث بالجميع وهما يضربان في الثلث أيضا بالجميع فيقسم نصفين عند الكل ولو أوصى أن ينفق على فلان كل شهر خمسة معاش وعلى فلان آخر كل شهر خمسة دراهم معاش فان أجازت الورثة يقسم المال أثلاثا عند الكل على اختلاف التخرجين وان لم تجز الورثة وقف الثلث عليهم أثلاثا أيضا على اختلاف التخرجين فان مات أحدهم وقف ما بقي على صاحبيه ولو أوصى بأن ينفق على فلان كل شهر أربعة دراهم من ثلث ماله معاش وأوصى بأن ينفق على فلان وفلان كل شهر عشرة دراهم من ثلث ماله معاشا فان أجازت الورثة وقف ثلث المال على صاحب الاربعة وثلث آخر على صاحب العشرة فان مات صاحب الاربعة قبل استكمال وصيته رد ما بقي على ورثة الموصي وان مات أحد الآخرين وقف ما بقي من نصيبه على شريكه فان مات الآخر بعد ذلك رد ما بقي على الورثة فان لم تجز الورثة قسم الثلث نصفين نصف الثلث يوقف على صاحب الاربعة ونصفه على صاحب العشرة عندهم على اختلاف التخرجين قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع أيضا رجل قال أوصيت بثلثي لفلان يوقف وينفق عليه في كل شهر أربعة دراهم معاش وقد أوصيت بثلثي لفلان وفلان ينفق عليهم كل شهر معاشا عشرة دراهم فان أجازت الورثة دفع الى صاحب الاربعة ثلث كامل يصنع به ما شاء ودفع الى صاحب العشرة ثلث آخر كامل وكان بينهما ما لا يوقف قليل ولا كثير ومن مات منهم فنصيبه لورثته وان لم تجز الورثة فلصاحب الاربعة نصف الثلث ولصاحب العشرة نصف الثلث بينهما وكذلك لو قال أوصيت بثلثي لفلان ينفق عليه منه أربعة دراهم كل شهر وأوصيت لفلان وفلان ينفق على فلان كل شهر منه خمسة دراهم وعلى فلان ثلاثة في كل شهر فان أجازت الورثة أخذ صاحب الاربعة ثلث جميع المال وأخذ الآخران ثلثا آخر ويكون ذلك بينهم مائتين يعاون منه ما بدا لهم وان لم تجز الورثة فلصاحب الاربعة نصف الثلث وللآخرين نصف الثلث بينهم ما ومن مات فنصيبه ميراث لورثته كذا في المحيط \* ولو أوصى أن ينفق عليه كل شهر أربعة من ماله وعلى آخر كل شهر خمسة من غلة البستان ولا مال لغير البستان فثلث البستان بينهم مائتين ثيبيع سدس غلة البستان لكل واحد منهم ما يوقف عنه على يد الموصي أو على يد ثقة ان لم يكن له وصي وينفق على كل واحد منهم ما من نصيبه ما شئ له في كل شهر فان ماتا جميعا وقديقي من ذلك شيء رد على ورثة الموصي لبطلان وصيته بالموت وكذلك لو قال ينفق على فلان أربعة وفلان خمسة حبس السدس

(١٧ - فتاوى سادس) مظلم يخاف عليه الف غم أو على عضون أو عنه بظلمة المكان يحل ومحمد رحمه الله تعالى لم يجعل الحبس الذي كان في زمانه وهو المكث الجردا كراهها أما الحبس الذي أحدثوه اليوم فهو كراه لانه تعذيب لا حبس بمجرد \* والاكرام على

المهمة اكرام على التسليم اذا كان المكرم وقت التسليم حاضرا فاما لم يكن حاضرا فالأكرام على الهبة لا يكون اكراما على التسليم قياسا واستحسانا واذا قبضه الموهوب (١٣٠) له ملكه الا انه فاسد والفساد عند اتصال القبض يوجب الملك ثم تصرفه ان احتمل النقص

يقض وبأخذه المكره  
بمخلاف سائر الساعات  
والهبات الفاسدة وان  
لايتمثل النقض ضمن المكره  
فتمه يوم التسليم الى المشتري  
وأن شاء ضمن المشتري  
والموهوب له أن شاء ضمنه  
يوم قبضه أو يوم أحدث فيه  
تصرفا لا يتمل النقض لانه  
أُتلف به حق الاسترداد  
بمخلاف المشتري شراء فاسدا  
حيث لا يضمنه يوم الاحداث  
بل يوم قبضه \* أكره على  
نكاحها بأزيد من مهر المثل  
بطلت الزيادة وجاز النكاح  
وأوجب الطحاوى الزيادة  
وقال يرجع بها على المكره  
\* أكره على أكل طعام نفسه  
أن جائعا ليرجع على المكره  
وان شبعان يرجع على  
المكره فان قلت يشكك بما  
إذا أكل طعام الغير مكرها  
جائعا حيث ضمن وان حصل  
النفع للمكره قلت المكره هنا  
أكل طعام المكره لا طعام الغير  
لان الاكراه على الأكل اكراه  
على القبض لعدم اكراه الأكل  
بلا قبض وكما قبض المكره  
صار قبضه منقول الى المكره  
فصار كذا قبضه وقال له كل  
لا يضمن ولو غصبه وقال له كل  
لا يضمن كذا هنا وفي طعام نفسه  
لا يمكن جعل المكره غاصبا قبل  
الأكل لان ضمان الغصب يجب  
بإزالة اليد ولا يتصور الإزالة  
مادام في يده أو فقه فتعذر  
الحاق ضمان الغصب قبل

على المنفرد والسدس الآخر على المجموعين في النفقة ولوأوصى بغلة بستانه لرجل ونصف غلته لأخوه وجميع ماله قسم ثلث الغلة بينهم ماضفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كل سنة فإن كان البستان يخرج من ثلثه كان لصاحب الجميع ثلاثة أرباع غلته كل سنة وللآخر ربعها والقسمة على طريق المنازعة كما هو مذهبه وعندهم القسمة على طريق العول فإن لم يكن له مال سواه فثلثه بينهم أثلاثا وإن كان يخرج من ثلثه فالكل بينهم أثلاثا على أن يضرب صاحب الجميع بالجميع والآخر بالنصف ولوأوصى لرجل بغلة ببستانه وقيته ألف ولا آخر بغلة عبده وقيته خمسمائة وله سوى ذلك ثلثمائة فالثلث بينهم على أحد عشر سهم ما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لصاحب العبد خمسة أسهم في العبد ولصاحب البستان ستة في غلته ولوأوصى لرجل بغلة أرضه ولا آخر برقبته وأوصى بتخرج من الثلث فباعها صاحب الرقبة وسلم صاحب الغلة البيع جاز وبطلت الوصية ولا حق له في الثمن ولوأوصى له بغلة ببستانه فأغل البستان سنين قبل موت الموصي ثم مات الموصي لم يكن له من تلك الغلة شيء إلا ما يكون في البستان حين موت أو ما يحدث بعد ذلك كذا في المبسوط \* ولوقال أوصيت بهذه الألف أفلان وقد أوصيت أفلان من أجمائة فليس هذا رجوعا والمائة بينهم انصافا وتسعمائة للأول ولوقال قد أوصيت أفلان الأجمائة (١) لأحدهم فألمائة لهذا والستمائة للأول منهم ولوأوصى لرجل ثلث ماله ثم قال قد أوصيت أفلان وفلان بمائة أحب قال أضرب له بمائة أحب في ثلثه فإن أحب كله كان الثلث بينهم انصافا وإن أحب كله الأدره ماضرت له بالثلث الأدره ما ولو قال قد أوصيت أفلان وفلان بالف يعطى منها أفلان مائة وفلان مائتين فأنى أعطيتهما ما سمي لهما وأرد الباقي على الورثة وإذا سمي لأحدهم أجمعت الباقي للآخر فإذا قلت ثلث مالى أفلان وفلان أفلان من ذلك مائة وثلث ماله سبعون درهما فالثلث كلها سمي له المائة ولوقال أوصيت ثلث مالى أفلان وفلان لفلان خمسون وفلان مائة وماله ثلثمائة فالثلث بين اللذين سمي لهما فادرا أثلاثا (١) ولأشئ الآخر فإن كان الثلث ثلثمائة قللا آخر المائة والخمسون الباقية للذي لم يسم له قدر ولوقال ثلث أفلان وفلان لفلان مائة وأفلان خمسون والثلث ثلثمائة فكل واحد ما سمي والباقي بينهم انصافا ولوقال ثلث مالى لعبد الله ولزيد وعمرو لعرومته مائة والثلث كله مائة فهي لعمرو فإن كان الثلث مائة وخمسين فلعمرو مائة وما بقي بين زيد وعبد الله نصفان أوصى بهذه الألف لفلان وفلان لفلان منها مائة فهو كما قال أفلان مائة وللآخر تسعمائة فإن هلك بعضها فالباقي على عشرة ولوأوصى لثالث بالف أخرى وثلث ماله ألف كان نصف الألف للثالث ونصفه للأولين على عشرة ولوقال هذه الألف أفلان وفلان منها مائة لفلان وفلان ما بقي كان للأول مائة فإن هلك الألف الأمامية فهو للأول وليس للثاني إلا ما بقي بعد المائة ولوأوصى مع ذلك لرجل بالف وثلثه ألف فليس للأوسط شيء والألف بين الآخر على أحد عشر سهمها وأربعة لصاحب الألف وسهم لصاحب المائة ولوقال أوصيت ثلث مالى لفلان وفلان لفلان منه مائة وثلث ماله ألف ويوم القسمة خمسمائة كان للموصي له بالمائة المائة كاملة وللآخر ما بقي ولوأوصى مع ذلك لآخر ثلث ماله والثلث ألف ولم ينقص فنصف الثلث للآخر ونصفه للأولين على عشرة واحد لصاحب المائة وتسعة للآخر ولوقال أوصيت لفلان بمائة من ثلث مالى وفلان بمائة وأوصيت لفلان بالف والمائة لهما فليس لصاحب ما بقي شيء والثلث بين الأول والثالث على أحد عشر وإذا كان لرجل ثلاثة آلاف كل ألف في كيس بعينه فقال لرجل أوصيت لك بمائتي من هذه فله الألف كما هو وصية مؤخره عن سائر الوصايا حتى لو أوصى بالف أخرى لا تحرم لكان للأول شيء ولوقال أوصيت بهذه الألف لفلان وفلان لفلان سبعمائة وفلان ستمائة

(١) قوله ولا شيء إلا آخر فيه أنه لم يذكر أو لا الاثنين فليقرر العبارة بمرجحة أصلها وهذه العبارة قد تقدمت  
لعمري من قبله، بحسب السمع خشي في أوائل الباب الثالث في الوصية ثلث المال فهو مذكورة ٥١

الأكل بصير الطعام ملكاً له قبل أكله وإذا لم يوجد سبب الضمان قبل الأكل في طعام المكره صار أكل طعام نفسه لاطعام المكره قسمة  
الإله إذا كان شعاع لم يحصل له منفعة فقد أكره على اتلاف ماله ومن أكره على اتلاف ماله وأطلقه ضمن المكره أكره على الكفر ثم قالت

(١) قوله لفلان الإيمانة لأحدهما الخ لا يحنى ركعة هذا التبركيب ولعل فيه سقطا

زوجته المسلمة كفرت وحرمت وقال كان قلبي مطمئنا بالايمان ولم تحرمي فالقول له لا تنكاه سبب الفقرة اذا انكحتم بلا اعتقاد كقوله حكاية قول النصارى المسيح كذا لا يكون كفرا \* والا كراه يطل الاقارب لانها خبر والخبر يحتمل الصدق (١٣١) والكذب والا كراه يرجح الكذب فاذا أقر بعقوبته مكرها

لا يعقوب \* فان قلت فهل جعل  
انشاء مجازا لا لا يلغوكا  
جعل الامام رحمه الله تعالى  
قوله لعبدته وهو كبريتنا  
منه هذا وبني انشاء للعروة  
مجازا مع أن العتق في ماضى  
سبب لشبوتة في الحال قلت  
الكرخي رحمه الله تعالى  
قال في مسئلة الاقرار قياسا  
على مسئلة النسب وقال  
يعتق في الحال والمشايع  
رحمهم الله تعالى فرقوا بينهما  
وقالوا في مسئلة الاقرار لا يعتق  
أصلا وهو الاصح \* أكره  
على تركه انسان بطلاق  
امرأته أو جعل أمرها  
بيدها أو يدرج رجل ففعل  
مكرها وطلقها المفوض  
اليه يقع \* أكره على أن يكتب  
غلي قريبا من امرأته طالق  
أو أمرها بيدها لم يصح الا  
اذا نوى \* أكره عتاق أو نذر  
أو حداث أو قطع أو نسب أو فقر  
لا يلزمه شيء \* وفي المحيط من  
المشايع من قال بصحة اقراره  
بالسرقة مكرها وعن حسن  
ابن زياد رحمه الله تعالى أنه  
يحل ضرب السارق حتى  
يقر وقال مال يقطع للعم  
لم يظهر العظم \* أكره على  
الرجعة صح النكاح وكذا  
الا كراه على النذر واليمين  
صح ولا رجوع فيه ما وكذا  
الا لا والظهار \* أكره بوعيد  
تلف على أن يأخذ مال فلان  
ويُدفعه اليه يرجح أن يكون  
في سعة لان مال الغير يباح

قسمت الالف بينهما على ثلاثة عشر وان قال أوصيت بهذه الالف لفلان وفلان لفلان منها ألف كانت كلها لهذا الاخير ولو قال لفلان منها ألف ولفلان ألف كانت بينهما كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أوصيت لفلان وفلان بهذه الالف لفلان منها ألف وفلان آخر من الالف التي أوصيت به فلان ألف أو قال أوصيت بثلاث مالى فلان وفلان لفلان من ذلك ألف ولفلان من تلك الالف ألف وكان الثلث ألفا كانت الالف كلها للثاني في الفصلين رجل أوصى بقوم بوصايا فحضر بعضهم وأقام العينة وأراد أن يعطى حصته قال أَدفع اليه وأمسك حصته من بقي فان سلمت فذلك وان ضاعت شاركوا الذي أخذ فيها أخذه ولا يكون في دفعه اليه قسمة على من بقي منهم كذا في المحيط \* أوصى بأن يدفع الى فلان ألف درهم يشتري بها الاسارى فان مات فلان قبله رفع الى الحاكم ليمولى الامر الى أحد من الناس حتى يفعل ذلك كذا في خزائن المفتين \* مريض قال أخرجوا من مالى عشرين ألفا أعطوا فلانا كذا وفلانا كذا حتى بلغ ذلك أحد عشر ألفا ثم قال والباقي للفقراء ثم مات فاذا ثلث ماله تسعة آلاف قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى تنفذ وصية كل واحد منهم على تسعة أجزاء من عشرين جزأ ويطل من وصية كل واحد منهم أحد عشر جزأ وقوله وما بقي للفقراء كأنه سمي لهم تسعة آلاف لانه ذكر في الاستدراج الماله فيصير الباقي ما قلنا بخلاف ما لو قال أعطوا من ثلث مالى لفلان كذا الى أن قال والباقي للفقراء والمسئلة بمجالها فان هذا الاشئ للفقراء ويعطى لاصحاب الوصايا كل واحد منهم تسعة أجزاء من أحد عشر جزأ من وصيته ويطل سهمان رجل أوصى بأن تباع داره ويشتري بثمنها عشرة أو قارحطة وائف من خبره فله أوصى بوصية أخرى فيبعت داره ولم يبلغ عنها ما يشتري به هذا المقدار من الخنطة والخبر وله مال سوى ذلك قال أبو القاسم ان اتسع ثلث ماله لذلك ولغيره من الوصايا بكل من ثلثه وصار كأنه أوصى بعشرة أو قارحطة وألف من خبره قال اجماعوا عن ذلك من مالى كذا فجعلوا من غيرهم لم يضربهم الا أن يكون في ذلك الماله دليل بان يكون سائر أمواله خبيثة ويعرف طائفة من ماله بالطيب فيخص ذلك الماله بوصايا رجل أوصى بوصايا فبلغ ورثته أن أباهم أوصى بوصايا ولا يعلمون ما أوصى به فقالوا قد أجزأنا ما أوصى به ذكر في المنتقى أنه لا تصح اجازتهم وانما تصح اجازتهم اذا أجازوا بعد العلم رجل أوصى لرجل بمال وللفقراء بمال والموصى له محتاج هل يعطى له من نصيب الفقراء اختل فوافيه قال محمد بن مقاتل وخلف وشهدا درجهم الله تعالى يعطى وقال ابراهيم النخعي والحسن بن مطيع رحمهما الله تعالى لا يعطى والا لاصح كذا في فتاوى قاضيان \* وفي التوازل اذا أوصى بوصايا وأوصى للفقراء وأوصى لمعتق تصرفه وأوصى لمعتقه بمائة ثمان مائة متق بعد موته ان كان بين لكل وصية شيئا مقدرا وجعل الباقي للفقراء فمائة المعتق تصرف الى الفقراء فاما اذا بين لكل وصية شيئا مقدرا وبين للفقراء شيئا مقدرا فمائة المعتق تصرف الى وريثة الموصى وعلى هذا اذا أوصى بوصايا ثم قال والباقي تصدق به على الفقراء ثم رجع عن بعض الوصايا أو مات بعض الموصى لهم قبل الموصى فالباقي على الفقراء ان لم يرجع عنه كذا في المحيط \* والله أعلم

#### باب الثامن في وصية الذمي والحربي

وصية الذمي ان كانت من جنس المعاملات فهي صحيحة بالاجماع وان لم تكن من جنس المعاملات فهي أربعة أنواع أحدها ما يكون قرينة عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة سواء كانت لقوم معينين أو غير معينين والثاني ما هو معصية عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر عليكم منهم فلا يشترط فيه جهة القرينة الى الله تعالى وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والثالث ما هو قرينة عندنا معصية عندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر عليكم منهم فلا يشترط فيه القرينة من الموصى وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والرابع ما هو معصية عندنا قرينة عندهم وانما صحيحة عند أي حنفية رحمه الله تعالى سواء كانت لقوم معينين أو غير معينين وعندهما باطلة الا اذا كانت لقوم معينين قال ولو أن ذميا أوصى بأن يشتري بثلث ماله رقبا وتعتق عنه باعيانهم أو بغير أعيانهم أو أوصى بأن يتصدق

عند الخصة وانما علقه بالرجاء لعدم قيام العذر بالقطع فان المكروه على اخذ مال الغير لو صرح حتى قتل فهو مأجور لان الظلم لا يباح واخذ مال الغير ظلم هذا اذا كان المكروه حاضرا فان غاب وقت الاخذ ان كان معه رسوله ويخاف المكروه من الرسول مثل ما يخاف من مرسله أن يأخذ

وان لم يكن عنده رسول أو كان لكن لا يخاف منه ليس له الاخذ اذا الكره زائل حقيقة لكنه يخاف عودته وبه لا يتحقق الاكراه \* كره بالحبس على ايداع ماله عند هذا الرجل (١٣٢) وكره المودع أيضا على قبوله فضاع على المكره والقابض لانه ما قبضه لنفسه كالموهب الربح

وألف في حجره فآخذه لبرده  
فضاع في يده لا يضمن \* أكره  
على احراق ثوبه بوعده تلف  
أو طرحه في الماء فالضمان  
على المكره لان المكره يصلح  
آلة \* الصبي ومختلط العقل  
يجوز اكراهه كالبالغ العاقل \*  
نفس الامر من السلطان  
بلا تهميدا كراهه وقال ان كان  
الأمور يعلم أنه لو لم يفعل به  
ما قاله السلطان كان أمره  
بالفعل له اكرها \* قال  
لأقتلك أولا قطع من يده هذا  
الرجل وقال الرجل أذنت لك  
في القطع فاقطعه وهو غير  
مكره لا يسع للمكره أن يقطع  
لان هذا ظلم وايس للقصاص  
بالفعل أن يبدل فيه شرعا  
لانه بذل طرفه لدفع الهلاك  
عن الغيب وذا لا يجوز كما  
لورأى مضطرا فأراد أن  
يقطع يده ويعطيه لتناوله  
لا يحل له ذلك ومع ذلك لو  
قطعه في المسئلة الأولى  
لا شيء عليه ولا على المكره  
لان القاطع لو لم يكن مكرها  
وقال لانسان اقطع فقطع  
لا شيء عليه فالمكره أولى  
لان البذل عامل في اسقاط  
الضمان وان كان صاحب  
اليده مكرها أيضا منه أو من  
غيره على الإذن في القطع  
فالقصاص على المكره لان  
سبب الإلحاق يلفو بآذنه  
وتفعل القطع منسوب الى  
المكره لانه يصلح آلة له  
وذ كرا القاضى اقطع يده هذا

ثالث ماله على الفقراء والمساكين أو أن يسرح به في بيت المقدس أو يبنى فيه أو يغزى به الترك أو الديلم  
والموصى من النصارى فالوصية صحيحة ولو أوصى بثلاث ماله للاثمحات أو للغنيمات فان كانت لقوم معينين  
كانت صحيحة ويعتبر ذلك تملكيا لهم وان كانت لقوم غير معينين كانت باطلة ولو أوصى بثلاث ماله بان يحج  
عنه قوم من المسلمين أو يبنى به مسجد للمسلمين ان كان ذلك لقوم باعيا منهم صحت الوصية وتعتبر تملكيا لهم وكانوا  
بالخير ان شاؤوا حجوا به وبنوا المسجد وان شاؤوا لا وان كان ذلك لقوم غير معينين فالوصية باطلة ولو  
أوصى بثلاث ماله يبنى به بيعة أو كنيسة أو أوصى بان يجعل داره بيعة أو كنيسة فعلى قوله ما الوصية باطلة الا  
اذا حصلت الوصية لقوم معينين ويكون ذلك تملكيا منهم وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوصية صحيحة  
على كل حال وفي مثل هذا الجواب على الاختلاف وقال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا الجواب على قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أوصى به في القرى أما اذا أوصى به في الامصار فلا تنفذ وصيته كذا في المحيط \*  
الحري المستأمن اذا أوصى للمسلم والذي يصح في الجملة غير أنه ان كان دخل وارثه معه في دار الاسلام فإوصى  
بأكثر من الثلث وقف ما زاد على الثلث على اجازة وارثه وان لم يكن له وارث أصلا تصح من جميع المال كافي  
المسلم والذي وكذلك اذا كان له وارث لكنه في دار الحرب وذ كرفي الاصل ولو أوصى الحري في دار الحرب  
بوصية ثم أسلم أهل الدار أو صار وادمة ثم اخصمها الى القاضي في تلك الوصية فان كانت قائمة بعينها أجزتها  
وان كانت قد استهلكت قبل الاسلام أبطلتها كذا في البدائع \* الحري المستأمن لو أوصى من معصوم  
ببعض ماله يدفع الباقي الى ورثته من أهل الحرب كذا في محيط السرخسي \* ولو أعتق الحري المستأمن  
عبيده عند الموت أو دبر عبيده في دار الاسلام صح منه من غير اعتبار الثلث ولو أوصى ذمي بأكثر من الثلث  
أو لبعض ورثته لم يصح كالمسلم ولو أوصى بخلاف ملته صح كالارث ولو أوصى الحري غير مستأمن لا يصح  
كذا في الكافي \* ولو أوصى ذمي للحري مستأمن جاز كذا في محيط السرخسي \* ولو ارتد مسلم الى  
اليهودية أو النصرانية أو المجوسية ثم أوصى ببعض هذه الوصايا فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتوقف  
ما يصح من المسلم من وصاياه ويظل ما لا يصح من المسلم وعندهما تصرفات المرتد نافذة للعمال فيصح منه  
ما يصح من القوم الذين انتقل اليهم حتى لو أوصى بما هو قربة عندهم معصية عندنا وكان ذلك لقوم غير  
معينين لا يصح عندهما وأما المرتد فإنه يصح من وصاياه ما يصح من القوم الذين انتقل اليهم قال في  
الكتاب الا في خصله وهي ما اذا أوصت بما هو قربة عندهم معصية عندنا بأن أوصت ببناء البيعة أو  
الكنيسة أو ما أشبه ذلك وكانت الوصية لقوم غير معينين فاني لأحفظ فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
شيئا وقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم يصح وقال بعضهم لا يصح كذا في المحيط \*  
وصاحب الهوى ان كان لا يكفر فهو في حق الوصية بمنزلة المسلم لانه يدعى الاسلام ظاهرا واذا كان يكفر  
فهو بمنزلة المرتد فيكون على الخلاف المعروف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى في تصرفاته كذا  
في الكافي \* اذا صنع يهودي أو نصراني بيعة أو كنيسة في صحته ثم مات فهو ميراث كذا في الهداية \*

### مسائل شتى

رجل حلف أن لا يوصى وصية فوهب في مرضه الذي مات فيه أو اشترى باله في هذه الحالة حتى عتق  
عليه لا يكون حائثا ولو وهب شيئا لوارثه في مرضه وأوصى له بشي أو أمر بتنفيذ قال الشيخ الامام أبو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كلاهما باطلان فان أجاز ببيعة الورثة ما فعل وقالوا أجزأنا ما أمر به الميت  
تنصرف الاجازة الى الوصية لانها مأمورة لا الى الهبة ولو قالت الورثة أجزأنا ما فعله الميت صحت الاجازة في  
الهبة والوصية جميعا مريض أوصى بوصايا ثم برأ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم

والالاقتل له قطعه والقصاص على المكره عندهما ما ولا رواية عن الثاني رحمه الله \* أكره على قتل مورثه ففعل لا يحرم وله يقبل  
أن يقتل المكره قصاصا عندهما \* أكره على شراء داره أو من حلف بعقده وقيمه ألف على أن يشتري بعشرة آلاف فاشتري عتق ولزمه

الالف لاعشرة آلاف لان الواجب فيه القيمة لا الثمن ولا يرجع شيء على المكره لانه دخل في ملكه بدل ما خرج عنه كما لو قال ان تزوجت امرأة فتزوجه مكرها لا يرجع على المكره بنصف الصداق وكما لو كره على ان يقول كل مملوك (١٣٣) أم ملكه فكذا فملك عبد اعتق ولا يرجع على المكره بقيمة من عتق وان

يقول ان مت من مرضى هذا أو قال ان لم أبرأ من مرضى فقد أوصيت بكذا أو قال بالفارسية (١) (اكر من ازين بيمارى مرگ آید) أو قال (٢) را كرازين بيمارى بيمر) فحينئذ ابرأ بطلت وصيته كذا في فتاوى قاضخان \* رجل أوصى وقال ان مت من مرضى هذا فاعلماني أحرارو يعطى فلان من مالى كذا وكذا ويحج عني ثم أبرأ من مرضه ثم مرض ثانيا وقال للشهود الذين أشهدهم على الوصية الاولى أو لغيرهم اشهدوا أنى على الوصية الاولى قال محمد رحمه الله تعالى أما في القياس هذا باطل لانه قد بطلت وصيته الاولى حين صح من مرضه ذلك ولكن استحسن فخير ذلك منه وبخاصة في الثلث وهذا القياس والاستحسان اذا قال أوصيت لعبد الله بمائة درهم وللمساكين مائة ثم قال ان مت من مرضى هذا فاعلماني أحرار ثم أبرأ من مرضى ثانيا كذا في المحيط \* أوصى بوصايا وكتب بمصاكنه مرض بعد ذلك فأوصى بوصايا أيضا وكتب صكها لم يذكر في الصك الثاني أنه يرجع عن الوصية الاولى يعمل بمصاكنه كذا في خزنة المفتين \* رجل أوصى بوصية ثم أخذ الوسواس فصار معتوها فكثرت كذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد رحمه الله تعالى وصيته باطلة مريض لا يقدر على الكلام لضعفه الا أنه عاقل فأشار برأسه بوصية قال محمد بن مقة ان جازت وصيته ناشرته وأصحابنا لم يجوزوا وقال الناطق رحمه الله تعالى ذكرى الكيسانيات رجل أصابه فالج فذهب لسانه وعجز عن الكلام لمرض فأشار أو كتب فطال ذلك وتقدم العهد فان حكمه يكون حكم الآخر وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى رجل دفع الى آخر ألفا وقال هذا الفلفلان فادامت أنا فادفعه اليه فمات يدفعه المأمور الى فلان كما أمره ولو لم يقل هو فلان ولكن قال ادفعه اليه فمات الامر فان المأمور لا يدفعه الى فلان وعن أبي نصر الدبوسي رحمه الله تعالى مريض دفع الى رجل دراهم وقال له ادفعها الى أخى أو قال الى ابني ثم مات وعلى الميت ديون قال ان قال ادفعها الى أخى أو قال الى ابني ولم يرد على هذا فان المأمور يدفع الف الى غرما الميت وعن نصير رحمه الله تعالى رجل قال ادفعوا هذه الدراهم أو هذه الثياب الى فلان ولم يقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية رجل أوصى بوصايا وأنفذها بوصاياها بالدراهم الزبوف والردية اختاف المشايخ رحمهم الله تعالى قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانت الوصية لقوم بأعيانهم فرفضوا بذلك مع علمهم بذلك جاز وان كانت الوصية للفقراء بغير أعيانهم جاز ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى بوصايا والنقد مختلفة فانه ينفذ بوصاياها بما هو الغالب في البياعات مريض أوصى بألف مكسرة ودراهم صحاح فانه يشتري بدراهمه الصحاح شيء ثم يبيع ذلك الشيء بالدراهم المكسرة وتنفذ وصيته مريض قالوا له لا توصي فقال أوصيت بان يخرج من ثلث مالى فيصدق بألف على المساكين ولم يرد حتى مات فاذا ثلث ماله ألفان قال الشيخ الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يصدق الا بالالف ولو قال المريض أوصيت بان يخرج من ثلث مالى ولم يرد قال يصدق بجميع الثلث على الفقراء وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى مريض قال أوصيت لفلان ثلث مالى وهو ألف درهم فاذا الثلث أكثر قال الحسن رحمه الله تعالى له الثلث بالغام بلوغ كذا لو قال أوصيت بنصيبى من هذه الدراهم والثلث فاذا نصيبه النصف قال هو له ان كان يخرج النصف من ثلث ماله ولو قال أوصيت بألف درهم وهو عشر مالى لم يكن له الا ألف درهم كان الف الف عشر أو أقل أو أكثر ولو قال أوصيت بجميع مالى هذا الكيس لفلان وهو ألف درهم فاذا فيه ألفا درهم كان له مالى الكيس ان كان يخرج من ثلث ماله وكذا لو وجد في الكيس دنانير وغيرها من الجواهر وغير ذلك ولو قال أوصيت لفلان بألف درهم وهو جميع مالى هذا الكيس لم يكن له الا ألف

(١) ان أتاني موت من هذا المرض (٢) ان مت من هذا المرض

ورث عبد في هذه الصورة يرجع بقيمته في الاستحسان \* أكره على التعليق أو كره على أن يقول لعبد ان شئت فانت حر فقال لم يوجد الشرط أو شاء العبد عتقه وعتق يرجع على المكره بقيمة العبد \* أكره على أن يعلق عتق عبده بفعل نفسه وهو فعل لا بد له منه كالصلاة أو الطلاق يرجع على المكره اذا حصل العتق بقيمة العبد **كتاب المأذون** يجوز أن يأذن لعبد أو أمته بالعين أو بلا عين اذا عقل البيع والشراء والتجارة ولو أذن ان يعمل في الخياطة أو يسقى الماء على الحمار فاذا اذن في التجارة وهذا اذا أذن له في التجارة المكررة بأن قال أجز نفسك من الجمالين أو البقالين أما اذا قال أجز من فلان لا يكون اذنا وكذا في الشراء ان قال اشتر من فلان ثوبا بالبدية أو اشتر ثوبا بالبدية أو قال اشتر طعاما بالبدية أو اشتر ثوبا بدرهم أو ثوبا بالبدية فهذا استخدام لا اذن ولو قال اشتر ثوبا بالبدية فهو اذن وان رآه يشتري ويبيع فسكت فاذا الآن ينهيه ولكنه فيماباع من مال مولاه لا يجوز حتى يأذنه بالنطق وان اذنه يوما أو شهرا أو سنة فهو اذن

أبدأوا الاذن في نوع أو مكان أو زمان اذن في النوع والاما كن والازمان كماه اختلاف التوكيل واذن القاضي لانهما يقبلان التوقيت والتخصيص \* اذن له عبده في بيع متاع الغير لا يكون مأذونا \* اذن القاضي لصغير في التجارة وأباه أبو بصير ما ذونا \* رأى القاضي عبده يبيع ويشترى فسكت



لا يكون مأذونا فالأذن الخاص أن يقول أذنتك ولا يشهر والعام أن يأتى له بين أهل السوق وأصغرهم والجار العام يعمل فيه ما  
والخاص بعمل في الخاص (١٣٤) لا غير وانما يصح الجرا إذا علم ذلك العبد ولولم يعلم لأفلا أخبره عدل وصدقه بغير وان لم يصدقه  
فكذلك وقال الامام الثاني

درهم ولو قال أوصيت اقلان مما في هذا الكيس بالف درهم وهو نصف ما في هذا الكيس فإذا في الكيس  
ثلاثة آلاف درهم كان له الألف وان كان في الكيس ألف درهم كان له وان لم يكن في الكيس الا خمسة مائة  
كان له ذلك لا غير وان كان في الكيس دينار أو جواهر لا شيء له قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى على  
قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن يعطى للوصى له مقدار ألف درهم من ذلك  
كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال أوصيت بجميع ما في هذا البيت وهو كثر طعام فوجد فيه أكرار أو وجد  
حنطة وشعر فالحال له ان يخرج من الثلث كذا في خزائن المفتين \* لو قال أوصيت له بالف درهم من هذا  
الكيس وأوصيت له بالف درهم من هذا الكيس يعنى كيسا آخر فهو وعليهما جميعا كذا في المحيط \* رجل  
أوصى بأن يتصدق عنه بالف درهم فتصدق قواعنه بالحنطة أو على العكس قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى  
يجوز ذلك وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى معناه أنه أوصى بأن يتصدق عنه بالف درهم حنطة لكن  
سقط ذلك عن السؤال فقبل له فان كانت الحنطة موجودة فاعطى قيمة الحنطة دراهم قال أرجوان يجوز  
ذلك وان أوصى بالدرهم فاعطى حنطة لم يجوز وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وقد قيل بأنه يجوز به  
نأخذ ولو أوصى بأن يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه على المساكين جاز لهم أن يتصدقوا بنفس العبد ولو  
قال اشتري عشرة أثواب وتصدق بها فاشترى الوصى عشرة أثواب له أن يبيعها ويتصدق بثمنها وعن محمد  
رحمه الله تعالى لو أوصى بصدقة ألف درهم بعينها فتصدق الوصى مكانها من مال الميت جاز وان هلك  
الأولى قبل أن يتصدق الوصى بغير الورثة مثلها وعنه أيضا لو أوصى بالف درهم بعينه يتصدق عنه فهلاك  
الألف بطلت الوصية رجل أوصى بأن يتصدق بشئ من ماله على فقراء الحاج هل يجوز أن يتصدق على  
غيرهم من الفقراء قال الشيخ الامام أبو نصر رحمه الله تعالى يجوز ذلك كما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
في رجل أوصى بأن يتصدق على فقراء مكة قال يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء رجل أوصى بأن  
يتصدق بثلاث ماله فعصب رجل المال من الوصى واستهلكه فأراد الوصى أن يجعل المال صدقة على الغاصب  
والغاصب معسر قال أبو القاسم يجوز ذلك رجل أصاب متاعا حراما وأوصى بأن يتصدق به عن صاحب  
المتاع قال ان عرف صاحب المتاع برذيلة وان لم يعرف يتصدق به فان كذبت الورثة مورثهم في هذا الاقرار  
يتصدق من ذلك بمقدار الثلث امرأه قالت في وصيتها (١) (خویشان مراياد کار هست از مال من) قال  
تصرف الوصية الى قريب لها لا يرث منها والتقدير في ذلك ان خاطبته بالكلام يعطى من ماله ما قدر ما يشاء  
أنفى ما ينطق عليه اسم التذكرة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا أوصى بأفضل عبده لساكين أو بغير  
عبده وأن يباع ويجعل ثمنه في المساكين ينظر الى أفضلهم وخيرهم قيمة ولو قال أوصيت لغير عبيدى  
أولا فضل عبيدى بثلاث مالى فثلاث ماله لأفضلهم في الدين كذا في المحيط \* رجل أوصى بثلاث ماله لساكين  
وهو في بلد ووطنه في بلد آخر قال ان كان معه مال يصرف ذلك الى فقراء هذا البلد وما كان في وطنه يصرف  
الى فقراء وطنه ولو أوصى بأن يتصدق بثلاث ماله على فقراء بلع قال افضل أن يصرف اليهم وان أعطى غيرهم  
جاز وعليه الفتوى وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد بن إدريس رحمه الله تعالى لا يجوز وفي  
النوازل لو أوصى بأن يتصدق في عشرة أيام فتصدق في يوم جاز وفيه أيضا لو أوصى بأن يعطى كل فقير درهما  
فأعطى الوصى فقيرا نصف درهم ثم أعطاه النصف الآخر وقد استهلك الفقهير النصف الاول أرجوان  
لا يضمن كذا في الخلاصة \* أوصى بأن يطعم عنه عشرة مساكين عن كفارة فغدى الوصى عشرة فتأوى  
بغدى ويهشى غيرهم ولا ضمان عليه ولو قال أطعموا عنى عشرة مساكين غدا وعشاء ولم يسم كفارة

رحمه الله لا إذن ولا جبر بلا علم \*  
قال يابعدى عابدى فاني أذنت  
له والعبد لا يعلم بذلك قيل فيه  
روايتان \* لزمت على المأذون  
دين وطالب غرامه السبع  
للقاضى يبيعهم وان له في  
يده كسب يباع كسبه فان  
فضل عن الثمن فله المولى وان  
فضل الدين لا يطالب به المولى  
واسكن يباع العبدان الدين  
حالا وان بهضه مؤجلا يعطى  
الحال ويسكن المؤجل هذا  
اذا باعه القاضى فان باعه  
المولى بلا إذن الغرماء فله  
الفسخ الا اذا وصل الثمن  
وبه وفاة بالدين أو قضى  
المولى دينه أو أرى العبد من  
الدين بطل حق الفسخ وان  
كان الدين مؤجلا ليس  
لهم حق الفسخ وهذا اذا  
كان العبد قائما فان هالك  
بطل حق الفسخ وأهم الخيارات  
ان شأوا ضمنوا المولى فيجوز  
العقد حتى لو كان للشترى  
ان يرد بالعيب على المولى  
والولى يرجع على الغرماء  
وان شأوا ضمنوا المشتري  
القيمة فاذا ضمنوه ينفسخ  
العقد ويسترد الثمن ولو  
اعتق عبده الذى عليه الدين  
كان الغرماء ان يضمنوه  
الاقل من قيمته ومن الدين  
والعق جاز بمخلاف الجاني  
اذا أعتقه مولاه وبعلم  
بالجناية حيث يصير مختارا  
للقدام والارتمه القيمة لا غير

(١) لا فاربى تذكرة من مالى

وفي مسئلة الدين ان اختاروا اتباع المولى لا يكون ابراء العبد ولو اتبعوا العبد لا يكون ابراء المولى  
ليس للمأذون والمتكاتب اقرار وليس للمأذون الكفالة بالنفس والمال بلا إذن المولى وبإذن المولى لا يجوز الا أن لا يكون عليه دين والمتكاتب  
فغدى (نوع آخر) فغدى

لا يجوز كفالة من أذن له مولاه فان كفل لا يؤخذ به في الحال وبؤ أخذ به بعد العتق ان كان بالغ وقت الكفالة وللاذن ان يطم ويصدق بالدرهم وفي شرح الجامع قال لا رواية في الصدقة قيل لا يملك وقيل يملك من فلس الى دانتق (١٣٥) وقال الفقيه يملك بحجة أو بدانتق أو نحو

ذلك فلا بأس باجابة دعوة العبد التاجر واعارة ثوبه ودايمه بكره كسوته الثوب وهدية الدراهم والدنانير ولو باع عبدا ثم حط من ثمنه ان الخط لعبب جاز ان مثل ما يحيط التجار وان اكثر ان فاحشاً فعلى الخلاف كالبيع بمن قليل من الوكيل وان حط بغير عيب فلا كالا براه اجاعا وفي الاصل وجب للعبد المأذون على آخر ألف من ثمن بيعه وأخره عاملا جاز واقراه بالدون والغصب واتلاف الودائع والعواري والجنائات في الاموال جائزة والمحجوز بؤ أخذ به فاعاله لا بأقواله الا فيما يرجع الى نفسه كالقصاص والحدود وحضرة المولى لا يشترط فان لم يقر لكن أقيمت عليه البينة فحضرة المولى شرط الاعتدال امام الثاني رحمه الله ولو ألتف ما لا يؤخذ به في الحال أما الاقرار بجناية فوجب الدية أو الفداء لا يصح محجورا أو مأذونا واقراه المحجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح وفي المأذون يصح وبؤ أخذ به في الحال ولو أفسر المأذون بمهر امرأة وصدقته لا يصح في حق المولى ولا يؤخذ الا بعد الحرية وله ان يرهن ويرهن واقراه ان في مرض موته جائز ودين العمة والشاب

فغدى عشرة قفاوا عشى عشرة سواهم وقيل في الفصل الاخير ان الوصى لا يضمن استعسانا وغدى عشرة سواهم وبعشهم وبه يفتى كذا في خزائن المفتين \* رجل أوصى بأن يتصدق بثلاثة قفيز خنطة بعد وفاته على الفقراء ففرق مائتي قفيز خنطة في حياة الموصى قال أبو نصر رحمه الله تعالى يغرم الوصى ما فرق في حياة الموصى قال وافرقتها بعد وفاته بأمر الحاكم حتى يخرج عن الضمان وان فرق بعد وفاته بغير أمر الحاكم لا يخرج عن الضمان قيل له فان فرق بأمر الورثة بعد وفاته قال ان كان فيهم صغير لا يجوز أمرهم وان لم يكن جاز أمرهم واذا فرق يخرج عن الضمان قال رضي الله عنه ويصح أمر الكافر في حصته ولا يصح في حصة الصغار كذا في فتاوى قاضيان \* أوصى في مرضه وقال اني كنت جامعاً لأهلي في نهار رمضان فاسألوا الفقهاء ماذا يجب علي في الحكم فافعلوا ان كانت قيمة الرقبة يخرج من ثلث ماله مع سائر وصاياه اعتقت عنه رقبة وأطعم عنه أيضاً نصف صاع من خنطة وان كانت قيمة الرقبة لا يخرج من ثلث ماله وأني الورثة الاجازة أطعم عنه ستين مسكيناً لكل واحد مئتان من خنطة ومئتان مسكيناً ان خرج ذلك من ثلث ماله كذا في خزائن المفتين \* اذا أوصى بأن يشتري خنطة وخبر او يتصدق على المساكين فعلى من يجب أجرة الجاهل الذين يحملون الخنطة والخبر قالوا اذا لم يكن الميت أوصى بحمل ذلك الى موضع ينبغي للوصى أن يستعين بمن يحمل بغير أجر ثم يدفع اليه من ذلك على وجه الصدقة وان كان الميت أوصى أن يحمله ذلك الى المساجد فالجزة في مال الميت أوصى الى رجل فأمره أن يتصدق بثلث ماله فلو وضع في نفسه لم يجوز ولو دفع الى ابنه الكبير أو الصغير الذي يعقل القبض جاز وان لم يعقل لم يجوز عامل السلطان اذا أوصى بأن يعطى للفقراء كذا وكذا من ماله قال أبو القاسم رحمه الله تعالى اذا علم أنه من مال غيره لا يحل أخذه وان علم أنه مختلط بماله جاز أخذه وان لم يعلم جاز أيضاً حتى يتبين أنه مال غيره وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان مختلطاً لا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لانه على ملك صاحبه فلا وجه الا رد على صاحبه وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يملكه بالخلط فيجوز أخذه اذا كان في بقية مال الميت وفاء بمقدار ما يرضى خصمائه وفي الجامع اذا أوصى بثلث ماله للمساكين يتصدق منه كل سنة بثمانية دراهم أو قال أوصيت بأن يتصدق من ثلثي كل سنة بمائة درهم فالوصى يتصدق بجميع الثلث في السنة الاولى ولا يوزع على السنة أوصى عنده مائة أن يعنى عن فاقته والقتل عمداً كان باطلاً في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ومن أوصى بثلث ماله ثم بثلث ماله في ذلك المجلس أو في مجلس آخر فاشهد على واحد شاهدين أو شهد فليس للوصى ان يمسك الثلث بالاجماع الا اذا (١) كانت الوصية أكثر أو احدى الوصيتين أكثر من الاخرى فينشد في الأقل في الاكثر فيعطى الاكثر ورسقط حكم الباقي كذا في شرح الطحاوى \* سئل عن رجل أوصى بثلث ماله للفقراء فاعطى الوصى الاغنياء وهو لا يعلم قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز له والوصى ضامن للفقراء في قوله جميعاً كذا في الترخائية \* واذا كان رجل أوصى بثلث ماله الدين لرجل ولا آخر بثلث ماله العين والدين مائة اقسماً ثلث ماله العين نصفين فان خرج من الدين خسون ضم الى العين وكان ثلث جميع ذلك بينهم على خمسة أسهم ولو أوصى بثلث العين لرجل وبثلث العين والدين لا آخر ولم يخرج من الدين شيئاً اقسماً ثلث العين نصفين فان تعين من الدين خسون درهماً ضم ذلك الى العين فكان لصاحب الوصية ثلث ذلك خسون درهماً بينهم أثلاثاً في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الثلث لصاحب الوصية في العين والثلثان

(١) قوله الا اذا كانت الوصية أكثر يتأمل في هذا الاستثناء وكان الظاهر حذفه والاقتصار على ما بعده كما يستفاد من عبارة المحيط البرهاني اهـ صححه

بالبرهان مقدم وله أن يأذن وليس له الكتابة ولا يزوج عبده اتفاقاً وكذا أمته عنده ما خلا ما لثاني ووكيله بالوصومة له وعليه جائز ووكيله عن الغير بالبيع والشراء جائز مثل الحر \* اذن الحاكم للصبي وله أب وجد جاز اذا مات لم يكن جراً على الصغير ولا للاب أن يحجر

عليه لان ذلك حكم من الحاكم فلا يطل بموته ولا ينقضه أحد وان كان الاب أو الوصي اذنه يطل بموته ما ولورأى الحاكم الصغير يبيع فسكت لا يكون اذا

(١٣٦)

حجره وهو لا يعلم بالحجر أيضا صح الحجر فاعلم باذن سابق على الحجر وتصرف لا يصح لصحة الحجر هذا اذا كان الاذن مقصودا فان ثبت ضمنا بأن كان قال بابعوا عبدى ثبت بلا علم \* باع المولى عبده المأذون ان لم يكن عليه دين صار محجورا علم أهل السوق بالبيع أم لا لصحة البيع وان عليه دين لا مال لم يقبضه المشتري لفساد البيع \* أرسل اليه مولاة أو كتب باذن قبله صار مأذونا كما كان ولو أخبره فضولي ان عدلين أو غير عدلين أو عدل واحد صار مأذونا صدق الخبر أم لا اذا ظهر صدق الخبر وان أخبروا ان واحد غير عدل ان صدق الخبر صار مأذونا وان كذب لا وان بان صدق الخبر وعندهما يصير اذا بان صدق الخبر ولا فرق بين الحجر والاذن في أنه انما يصير مأذونا اذا ترجح الصدق في خبره عند العبد أو صدقه ذكره الفقيه أبو بكر البخاري وعلمه الفتوى والاعتقاد خلافا لمن يفرق بينهما عند المأذون ينحصر بالابق لا بالغصب \* اذن للاتب لا يصح وان علم ولو اذن له في التجارة مع من في يده جاز واذنه للغصب انما يصح اذا كان الغاصب مقصرا انه له

للاخر وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الثالث بينهم ما على خمسة أيضا واذا كان لرجل مائة درهم عين ومائة درهم على أجنبي دين فأوصى لرجل ثلث ماله فانه يأخذ ثلث العين كذا في الظهيرية \* وذكري فتاوى الفضلي أن من أوصى بدين له على رجل أن يصرف الى وجهه البر تعلق الوصية بالدين فان وهب بعض الدين لمدينه بعد ذلك تطل الوصية بقدر ما وهب كأنه رجع عن وصيته بذلك القدر (١) قال البقال رحمه الله تعالى دخل الخنطة في الدين قال وهو يدخل في الوصية بالعين الدراهم والدنانير كذا في المحيط \* في فتاوى أهل سمرقند اذا أوصى بمتاع يدخل تحت الوصية القلنسوة والخف والحفاف والدثار والفراس وفي السير أن اسم المتاع في العادة يقع على ما يلبسه الناس ويسطه فعلى هذا يدخل في الوصية بالمتاع الثياب والفرش والقمص والبسط والستروهل يدخل فيها الاواني فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه وأشار محمد رحمه الله تعالى في السير الى أنه يدخل واذا أوصى لرجل بفرس بسلاحه سئل أبو يوسف رحمه الله تعالى أهو على سلاح الفرس أم على سلاح الرجل قال على سلاح الرجل قال البقال في فتاواه وأدنى ما يكون من السلاح سيف وترس ورمح وقوس ولو أوصى له بذهب أو فضة أو وصى بسيف محلي بذهب أو فضة كانت الحلية له وبعد هذا يتطرق ان يمكن في نزع الحلية ضرر فاحش تنزع الحلية من السيف ويعطى للوصي له وان كان في نزعها ضرر فاحش يتطرق الى قيمة الحلية والى قيمة السيف فان كانت قيمة السيف أكثر بخير الورثة انشاؤا أعطوا الموصي له قيمة الحلية مصوغا من خلاف جنسها و صار السيف مع الحلية له وان كانت قيمة الحلية أكثر بخير الموصي له ان شاء أعطى قيمة السيف وأخذ السيف وان شاء تركه وان كانت قيمته ما على السواء كان الخيار للورثة ولو أوصى لرجل بقز أو وصى جبة أو قباء حشوه من قز لا شيء له ولو أوصى لرجل ثوب قز أو وصى جبة بطنها ثوب قز وظهارتها ثوب قز كان للموصي له الثوب القز والآخر للورثة ولو أوصى له بجبة حرير وله جبة قز ظهارتها حرير وبطنها حرير دخلت تحت الوصية وان كانت الظهارة حريرا والبطانة غير حرير فكذلك الجواب وان كانت البطانة حريرا فلا شيء له ولو أوصى بحلي يدخل تحت الوصية كل ما ينطق عليه اسم الحلي سواء كان مفصصا بمررد أو ياقوت أو لم يكن ويكون جميع ذلك للموصي له ولو أوصى له بذهب وله ثوب ديباج منسوج من ذهب فان كان الذهب سدي الثوب مثل الغزل فليس له منه شيء وان كان الذهب فيه شيء يرى كان ذلك للموصي له وما وراء ذلك لا ورثة فيساع الثوب ويقسم الثمن على قيمة الذهب وما سواه فما أصاب الذهب فهو للموصي له ولو أوصى بحلي دخل تحتها الخاتم من الذهب وهل يدخل تحتها الخاتم من الفضة فان كان من الخواتيم التي تستعملها النساء دون الرجال يدخل وان كان من الخواتيم التي تستعملها الرجال دون النساء لا يدخل وهل يدخل فيه اللؤلؤ والياقوت والزبرجد فان كان من كافى شيء من الذهب أو الفضة يدخل بالاتفاق وان لم يكن من كافى شيء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل لانه ليس بحلي وعلى قوله ما يدخل لانه حلي كذا في المحيط \* والله أعلم

### الباب التاسع في الوصى وما يملكه

لا ينبغي للرجل أن يقبل الوصية لانه امر على خطر لما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال الدخول (١) قوله قال البقال الى قوله كذا في المحيط العبارة هكذا في جميع نسخ الهندية والذي رأيته في نسخة من المحيط مانعه قال البقال ويدخل في الوصية بالعين الدراهم والدنانير ولا يدخل التبراه بالحرف وهي عبارة صحيحة ظاهرة بخلاف ما في نسخ الهندية كما لا يخفى على المتأمل اه معجحه

أو كان له على ذلك سنة كبعضه من غيره أو من الغاصب وان جاحدا ولا ينه لا يصح كالبيع \* المأذون في وكل بقضاء الدين أو اقتضائه ثم حجر عليه فقضى الوكيل أو اقتضى وهو لا يعلم بالحجر أو يعلم جاز \* المأذون اشترى جارية من المولى ولادين

عليه ونزوحها للمولى يا باجاء خرجت من التجار وليس له بيعها ولا يبيع الغرماء فيما يلحقه من الدين بعده فان اشتراها عليه دين وزوجها المولى منه لم يحز للدين وله بيعها ويبيع ولدها منه ولو قضى دينه بعد التزوج فهو بمنزلة (١٣٧) تزويجها ولا دين عليه \* الاب أو المولى

قال له لا يبيع بفـ بن فاحش  
فباع بفين فاحش صح لانه  
لا يملك التخصيص \* ويملك أن  
يؤاجر نفسه ويستأجر الاجراء  
أو يؤاجر الارض ويستأجرها  
ويأخذ الارض من اربعة  
ويدها مطلقا كان البذر  
منه أولا ولا يتصدق بأزيد  
من الدرهم ولا به بل بمادونه  
ويملك اهـ داهما كول وان  
زاد على درهم عما لا يعتد  
سرقا ويتخذ الضيافة  
اليسيرة لا الكثيرة وذاب قدر  
المال حتى لو كان في يده  
عشرة آلاف درهم فبعشرة  
يسيرة ولو عشرة دراهم في يده  
فبسدائق كثيرة ولورهن  
نفسه أو باع لا يصح  
\* والمكاتب يملك أن يؤاجر  
نفسه \* دفع الفأو وكل بشره  
جارية ثم شجره مولاه بطلت  
الوكالة عليه ديه أولا وان  
أعتقه وله عتد ان أذن له  
في التجارة وكان وكل رجلا  
بشراء عبده أو يبيع جارية  
بألف فان العبد الاول لا دين  
عليه فالعبد الثاني على اذنه  
وبطلت وكالته يبيع الجارية  
لان ما في يده صار لمولاه  
والوكالة بالشراء باقية ولو  
كان على العبد الاول دين  
فالتحق حجر في حق الثاني  
لان الغرماء أحق بالمال من  
المولى ومن العبد الاول لا يرى  
أن الاول بعد عتقه لا يملك  
أن يأخذ العبد الثاني بمافي

في الوصية أول مرة غلط والثانية خيانة (١) والثالثة سرقة وعن بعض العلماء لو كان الوصى عرب الخطاب  
لا ينجو عن الضمان وعن الشافعي لا يدخل في الوصية إلا أحمق أولص كذا في فتاوى قاضيهان \* الاوصياء  
ثلاثة أمين قادر على القيام بما أوصى اليه فانه يقرر وليس للقاضي عزله وأمين عاجز فالقاضي يضم اليه  
من يعينه وفاسق أو كافر أو عبد فيجب عزله وأقامه غيره مقامه كذا في خزائن المفتين \* رجل أوصى الى  
رجل في وجهه فقال الموصى اليه لا أقبل صح رده ولا يكون وصيا فان قال الموصى للموصى اليه ما كان ظني  
بك أن لا تقبل وصيتي فقال الموصى اليه بعد ذلك قبلت كان جائزا ولو سكت في حياة الموصى فأت الموصى  
كان له الخيار ان شاء قبل وان شامد كذا في فتاوى قاضيهان \* وان أوصى اليه وهو غائب فبلغ ذلك الوصى  
بعد الموت فقال لا أقبل ثم قال بعد ذلك قبلت فهو جائز ما لم يخرج السultan من الوصية قبل ان يقول قبلت  
كذا في السراج الوهاج \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في رجل يوصي الى رجل فقبله في حياة  
الموصى فالوصية لازمة حتى لو أراد ان يزوج منها بعد موت الموصى ليس له ذلك وان رده في حياته ان رده  
في وجهه صح الرد وان رده في غير وجهه لا يصح الرد ومعنى قوله في وجهه بعلمه ومعنى قوله في غير وجهه  
بغير علمه كذا في المحيط \* أوصى الى رجل وجعله متى شاء أن يخرج منها فهو جائز وله أن يخرج منها متى  
شاء وفي أي وقت شاء كذا في خزائن المفتين \* ولو أوصى الى رجل فقال لا أقبـ لفسكت الموصى ومات  
فقال الموصى اليه قبلت لا يصح قبوله ولو أن الموصى اليه سكت ولم يقبل في وجهه لا أقبل ثم قال في غيبته  
في حياة الموصى أو بعد موته بمحضرة الجماعة قد قبلت كان قبوله جائزا ويكون وصيا سواء كان ذلك بمحضرة  
القاضي أو بغير حضرته ولو أن القاضي حين قال لا أقبل أخرجه ثم قال أقبل لا يصح قبوله ولو قال في غيبة  
الموصى لا أقبل وصيته وبعث بذلك رسولا أو كتابا الى الموصى فبلغ الموصى ثم قال أقبل لا يصح قبوله ولو قبل  
الوصية في وجه الموصى فلما غاب الوصى قال الموصى اشهدوا أني أخرجه عن الوصية فذكر الحسن عن  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يصح اخراجه ولو أن الوصى رده الوصية حال غيبة الموصى فرده باطل عندنا  
ولو أن رجلا أوصى الى رجل ولم يعلم الوصى بذلك فباع الوصى شيئا بعد موت الموصى من تركه الموصى جاز  
يبيع ويضمن الوصية كذا في فتاوى قاضيهان \* أوصى الى رجلين فقبل أحدهما وسكت الآخر فقال  
القابل للساكت بعد موت الموصى اشترى لبيت كفنا فاشترى أو قال نعم فهو قبول الوصية وكذا لو كان  
الساكت خادما للآخر غير أنه حر يمل عنده فأمره بشراء الكفن لبيت فاشترى أو قال نعم فهو قبول الوصية  
كذا في خزائن المفتين \* قال الكرخي اذا قبل الوصى أو تصرف بعد الموت وأراد أن يخرج نفسه من  
الوصية لم يحز ذلك الا عند الحاكم وقد قالوا ان الوصى اذا التزم ثم حضر عند الحاكم فخرج نفسه نظر  
الحاكم في حاله فان كان أمونا قادرا على التصرف لم يخرج من عجزه وكثرة اشتغاله يخرج منه كذا  
في السراج الوهاج \* قال اذا أوصى الرجل الى عبده أو الى عبد غيره فهو على ثلاثة أوجه اما أن تكون  
الورثة كبارا كلهم أو كانوا كبارا وصغارا أو كانوا صغارا كلهم فان كانوا كبارا كلهم أو كانوا صغارا أو كبارا  
فالوصية باطلة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير وفي الاصل وأراد بقوله انها باطلة ستبطل  
حتى لو تصرف قبل الابطال في التركة يباع أو ما أشبهه بنقد تصرفه وتكون العهدة على الورثة وان كانت  
الورثة صغارا كلهم فان أوصى الى عبد غيره فالوصية باطلة وان أوصى الى عبد نفسه فالوصية جائزة في قول

(١) قوله والثالثة سرقة صريحه أن ذلك مروى عن أبي يوسف والذي رأيته في نسخ الخاتمة التي بيدى بعده  
قوله والثانية خيانة وعن غيره والثالثة سرقة اهـ فهو صريح في أن الثالثة مروية عن غير أبي يوسف والله  
أعلم اهـ محكمه

(١٨ - فتاوى سادس) يده من التجارة وكذا مولاه والوكيل بالبيع على وكالته لان العبد العتق أن يبيع ما في يده لقضاء دينه \* باع  
المولى من مادونه صح وله الحبس للثمن فان سلم قبل الاستيفاء بطل دينه لان المولى لا يستوجب على عبده دينه \* أقر المولى على عبده دين وليس

على العبد دين يصح وان كذب العبد حتى كان للقره الاستيفاء من العبد فان عتق العبد لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين اقراره بعد المحر  
لا يجوز في يده مال أولا ثم رجع الامام (١٣٨) رحمه الله وقال يجوز الانبياء اخذ المولى منه واقرارها باستهلاك المال جائز وبالجنانيات لا يجوز

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه باطل على التفسير الذي قلناه وقول محمد  
رحمه الله تعالى مضطرب وذكر في بعض الروايات أنه مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي بعضها مع أبي يوسف  
رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولوأوصى الى مكانه جاز سواء كانت الورثة صغاراً أو كباراً فان أذى  
وعتق مضي الامر وان عجز صار حكمه حكم العبد ولوأوصى الى المستعبي جاز عندهما وعند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى يجوز أيضاً كذا في السراج الوهاج \* ولوأوصى الى فاسق مخوف عليه في ماله ذكر  
في الاصل أن الوصية باطلة قالوا معناه يخرج القاضى من الوصية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله  
الله تعالى اذا أوصى الى فاسق ينبغي للقاضى أن يخرج عنه عن الوصية ويجعل غيره وصياً اذا كان هذا  
القاضى ممن لا ينبغي أب بكر وصياً ولأن القاضى أنفذ الوصية نقضى هذا الوصى دين المستوباع كما  
ينبغي الاوصياء قبل أن يخرج القاضى كان جميع ما صنع جائزاً وان لم يخرج عنه حتى تاب وأصلح تركه  
القاضى وصياً على حاله كذا في فتاوى قاضى خان \* ولولم يعلم القاضى أن له وصياً فنصب وصياً آخر  
بمضطر الوصى فأراد الدخول في الوصية له ذلك وليس هذا الفعل اخرجاه من الوصية كذا في الخلاصة \*  
ولولم يعلم القاضى بان لليت وصياً والوصى غائب فأوصى الى رجل فالوصى هو وصى الميت دون وصى القاضى  
كذا في محيط السرخسى \* واذا أوصى مسلم الى حربى مستأمن أو غير مستأمن فهي باطلة له معناه  
ستبطل لانه لو أوصى المسلم الى الذمى فان القاضى أن يطلها ويخرج عنه من الوصية والذمى اذا أوصى الى  
الحربى فانه لا يجوز لان الذمى من الحربى بمنزلة المسلم من الذمى والمسلم لو أوصى الى ذمى كانت الوصية  
باطلة واذا كان الحربى ممن يخاف منه على المال فان القاضى يخرج عنه من الوصية وينصب مكانه عدلاً كافياً  
واذا أوصى الذمى الى الذمى كان جائز ولا يخرج عنه القاضى من الوصية فان دخل الحربى دار الاسلام  
بأمان فأوصى الى مسلم جاز ولا يخرج كذا في المحيط \* ولوأوصى مسلم الى حربى ثم أسلم الحربى كان  
وصياً على حاله وكذا لو أوصى الى مرتد أسلم ولوأوصى الى عاقل فغن الموصى السهم جنونا مطبقاً قال أبو  
حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي للقاضى أن يجعل مكانه وصياً لليت فان لم يفعل القاضى حتى أفاق الوصى كان  
وصياً على حاله ولوأوصى الى صبي أو معتوه أو مجنون جنونا مطبقاً يجوز أفاق بعد ذلك أو لم يفق ولو باع  
المرتد مال ابنه الصغير المسلم ثم أسلم المرتد روى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز بيعه كذا في فتاوى  
قاضى خان \* واذا أوصى الرجل الى المرأة أو الى الاعمى فهو جائز وكذا اذا أوصى الى محمد وفى قدف  
فاذا أوصى الى صبي فالقاضى يخرج عنه من الوصية ويجعل مكانه وصياً آخر هكذا ذكر الخصاص وهل ينقد  
نصرفه قبل أن يخرج عنه القاضى من الوصية كما ينقد تصرف الذمى وتصرف العبد فقد اختلف المشايخ  
رحمهم الله تعالى فيه منهم من قال ينقد ومنهم من قال لا ينقد وهو الصحيح قال ولولم يخرج العبد والصبي  
والذمى القاضى من الوصية حتى عتق العبد وبلغ الصبي وأسلم الذمى فالعبد والذمى بقيا وصيين  
ولا يخرج عنه القاضى عن الوصية فأما حق الصبي فقد اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
لا يكون وصياً وقال أبو القاسم رحمه الله تعالى يكون وصياً وقول محمد رحمه الله تعالى تقول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى وفي نوادر ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى اذا أوصى الى رجل فقال ان مت أنت فالوصى  
بعدك فلان فغن الاول جنونا مطبقاً فالقاضى يجعل مكانه وصياً حتى يموت الذى جن فيكون الذى سماه  
الموصى وصياً وذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في نوادره فمن أوصى الى ابن صغيره قال  
يجعل القاضى له وصياً ويجوز امره فاذا بلغ ابنه جعل له وصياً وأخرج الاول ان شاء ولا يكون خارجاً الا  
بإخراج القاضى كذا في المحيط \* ومن أوصى الى من يحجز عن القيام بالوصية ضم اليه القاضى غيره  
ولو شكى اليه الوصى ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة فان ظهر عند القاضى عجزه أصلاً استبدل به

واقرارها بنصب وموته عنده  
ليس بشئ لا يجوز باع عبدا  
من تجارته ثم حجر عليه ووجد  
المشتري به عبداً فخلصه هو  
المجبور وان أقر العبد بالعيب  
لم يلزمه وان نكل فقصى  
عليه بالرد جاز اذن المأذون  
لعبدته ثم نهى المولى العبد  
الاسفل عن بيع شئ من  
تجارة العبد الا على أومن  
تجارة نفسه ولادين على  
واحد منهم ما فيه ليس بشئ  
وكذا ان حجر عليه في سوقه  
اعتق المأذون وهو عالم بالدين  
يضمن الاقل من قيمة العبد  
ومن الدين كما لم يعلم ولوأعتق  
الغنى يضمن كل الارش  
والفرق أن الاعتاق التزام  
الموجب ولوالتمز الدين نصاً  
لا يلزمه أزيد من قيمة العبد  
ولوالتمز موجب الجنابة  
يلزمه جميع الارش \* اذن  
لعبدته الغنى ولو لم يدين  
لا يصير مختاراً للقاء وكذا  
اذا رهنته أو أجرة اذ بيع  
المأذون أو حجر على عبده  
دينه المؤجلة ولوأعتقه  
لا يحل \* أقرض عبده المأذون  
ألفاً وعليه دين فالمولى أحق  
بالفه وكذا لو أودع عنده  
ألفاً فاشترى المأذون متاعاً  
فالمولى أحق بالمتاع \* أقرض  
المأذون رجلاً ثم حجر المولى  
أونهى الغرماء أن يقبضوه  
من دينه شيئاً فاعطاه الغرماء  
برؤاً عبد مجبوراً أدى ديناً

ونهى المولى الذى عليه الدين ان يعطى العبد فدفع اليه ان دفع اليه عين تلك الدراهم برئ وان غير هالميرأ وقال غيره  
الامام رحمه الله يبرأ فيها ما اشترى المجبور عبداً بالقبض وقبض العبد ثم باعه واشترى بالقبض شيئاً آخر باعه ثم حضر خصمه الذى  
باع العبد منه وأراد أن يأخذ مما في يده عن عبده ان علم أن ما في يده المجبور عن عبده أخذه مما في يده استعساناً وان علم أنه ليس في يده عن



العبد ليس له أن يأخذ شيئا مما في يده لانه لم يظفر ببذل ماله وبتأخر حقه في الثمن الى عتقه وكل ما في يده لمولاه وان اختلفا فقال بائع العبد  
ثمنه في يد المحجور وقال المولى ليس ذلك عن عبدك وانما وهب له أو تصدق قال قول لمولاه لان يد (١٣٩) المحجور يده حكما ولو كان في

يده حقيقة كان القول للمولى وعلى البائع البينة كذا هنا وان برهنا للبائع ولو استقرض المحجور مالا من رجل فاشتري به وباعه ورشح ثم طالبه المستقرض بالمال فعلى هذه الوجوه ان علم أنه بدل القرض يأخذه بقدر دينه وان علم أن ما في يده ليس بدله فالحكم للمولى ويتأخر حقه الى بعد العتق وان اختلفا فالقول للمولى وعلى المقرض البينة وكذا لو أودعه ثيابا ومتاعا فباعه واشتري بتمنه ورشح ثم حضر المودع ان علم أنه بدل الوديعة أخذها بقدرها وان علم أنه ليس في يده لا يأخذ من العبد قيمة متاعه حتى يعتق عندهما خلافا للثاني وان كان في يده من بدل الوديعة أقل من قيمة العبد أخذها ولا يتبعه بما بقي من قيمة الوديعة حتى يعتق عندهما خلافا للثاني رحمه الله وفي المسوط ليس لمولى العبد عند عتبه تقاضى دينه عليه دين أم لا وان اقتضى هو أو وكيله ان لم يكن عليه دين جازوالا وفي المحيط اكتسب في بيت المولى شيئا وأودعه عند آخر وهلك في يد المودع للمولى أن يضمن المودع لانه ماله أودعه عنده بلا فانه فكان كودع الغاصب وفي الخزانة ادعى على مودع

غيره ولو كان قادرا على التصرف أمينا فيه فليس للقاضي أن يخرج حقه وكذا اذا سكنت الورثة أو بعضهم الوصي الى القاضي فإنه لا ينبغي له أن يعزله حتى يدوله منه خيانة فان علم منه خيانة عزله كذا في الكافي والقاضي اذا اتهم الوصي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجعل القاضي معه غيره ولا يخرج حقه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يخرج حقه وهو الظاهر وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان وفي فتاوى الفضلي وصلى على وقف أو في تركه ميت بعز عن القيام بأمر الميت أو الوقف فأقام الحاكم فيما آخر ثم قال الوصي بعد أيام صرت قادرا على القيام بما فتوى الى هل يعيد الحاكم الى ما كان (قال) هو وصى على حاله لا يحتاج الى إعادة الحاكم كذا في المحيط \* رجل أوصى الى رجلين قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ينقرد أحد الوصيين بالتصرف ولا ينفذ تصرف أحدهما الا باذن صاحبه الا في أشياء فان أحدهما ينفرد بها (منها) تجهيز الميت وتكفينه وقضاء دين الميت اذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت في العين اذا كانت الوصية بالعين واعتاق النسيئة ورد الودائع والغصب ولا ينقرد أحدهما بقبض وديعة الميت ولا بقبض الدين لان ذلك من باب الامانة وينقرد أحد الوصيين بالتصوفة في حقوق الميت على الناس وعندهم ينقرد بقبول الهبة للصغير وبسعة ما يكال أو يوزن وباجارة اليتيم بعمل يتعلم وينقرد أيضا ببيع ما يخشى عليه التوى والتلف ولا يدخر كالفواكه ونحوها ولو أوصى الميت بان يتصدق عنه بكذا وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينقرد به أحد الوصيين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينقرد وان عين الفقير ينقرد بذلك أحدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا أوصى بشئ للمساكين ولم يعين المساكين عندهما لا ينقرد أحدهما بالتنفيذ وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينقرد وان عين المسكين ينقرد عند الكل هذا اذا أوصى اليهما جله في كلام فان أوصى الى أحدهما أو لآخر ثم أوصى الى الآخر قال شمس الأئمة الحلو في رحمه الله تعالى اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ههنا ينقرد كل واحد منهما بالتصرف وقال بعضهم لا ينقرد أحد الوصيين بالتصرف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على كل حال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أوصى الى رجلين وقال كل واحد منهما وصى تام فلكل واحد منهما أن يتصرف وحده كذا في خزنة المفتين \* رجل جعل رجلا وصيا في شيء بعينه فهو التصرف في الدين وجعل آخر وصيا في نوع آخر بأن قال جعلتك وصيا في قضاء ما على من الدين وقال لا آخر جعلتك وصيا في القيام بأمر مالي أو قال أوصيت الى فلان بقضاء ديني ولم أوص اليه في غير ذلك وأوصيت بجميع مالي فلانا آخر فكل واحد من الوصيين يكون وصيا في الأنواع كلها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كأنه أوصى اليهما وعند محمد رحمه الله تعالى كل واحد منهما ما يكون وصيا فيما أوصى اليه كذا في فتاوى قاضيان \* قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا جعل الرجل رجلا وصيا على ابنه وجعل رجلا آخر وصيا على ابنه الآخر وجعل أحدهما وصيا في ماله الحاضر وجعل الآخر وصيا في ماله الغائب فان كان شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصيا فيما أوصى الى الآخر يكون الامر على ما شرط عند الكل وان لم يكن شرط ذلك فينشأ تكون المسئلة على الاختلاف والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو أن رجلا أوصى الى رجلين فخلت أحد الوصيين على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يتصرف حتى في ماله فيرفع الامر الى القاضي ان رأى القاضي أن يجعله وصيا وحده ويطلق له التصرف فعل وان رأى أن يضم اليه رجلا آخر مكان الميت فعل وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينقرد الحى منهما بالتصرف في حالة الحياة (وهنا ثلاث مسائل) احداها هذه والثانية اذا أوصى الى رجلين فخلت الرجل فقبل أحدهما الوصية ولم يقبل الاخر أو مات أحدهما قبل موت الموصى وقبل الاخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ينقرد

العبد وديعة العبد لا يصح مع أن مال العبد لمولاه لكن لمولاه لا يصح دعوى مولاه \* استقرض العبد المحجور مالا وأتلفه بوا أخذه بعد العتق والصبي لا يؤاخذ به أصلا لان العبد من أهل الالتزام لا يمكنه أن يظهر الحق للمولى فيؤاخذ به بعد العتق لاني

الحال والصبي ليس من أهل الالتزام والبالغ المحجور كالصبي والمجنون \* اشترى من مأذونه شيئاً موجد به عيباً ان نقده الثمن لا يرد على عبده ولا بائعه على البائع لتخلل (١٤٠) شراء العبد ولا على العبد لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً وان كان الثمن عريضاً

القابل بالتصرف وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينقرد والبالغة اذا وصى الى رجلين ففسق أحدهما كان القاضي بالخيار ان شاء أطلق التصرف للثاني وان شاء ضم اليه وصياً آخر واستبدل الفاسق ثم العدل لا يتصرف وحده عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يتصرف كذا في فتاوى قاضيان \* مات رجل في سفر مع قوم قال استحسن أن يبيعوا متاعه وبياه ولا يبيعون رقيقه ولا ينفقون على الرقيق من مال الميت لكن ان كان معهم طعام لمولاه أو كان يأخذ دراهمه كان هو الذي يأكل منه من غير أن يدفعه اليه وكذلك الدراهم يأخذها هو فينفقها على نفسه كذا في محيط السرخسي \* رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك أموالاً ورثة فأقام رجل شاهدين أن الميت أوصى اليه والى فلان الغائب فان القاضي يقبل بينة هذا الرجل لانه أقام البينة على حقه وحقه متصل بحق الغائب فينتصب خصماً عن الغائب فصار وصيين ولا يكون لهذا الحاضر أن يتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ما لم يحضر الغائب الا في الاشياء التي ينقدها أحد الوصيين فان حضر الغائب بعد ذلك ان صدق الحاضر وادعى أنه أوصى اليهما لا يكلف إعادة البينة وكانا وصيين جميعاً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون الغائب الذي حضر وصياً ما لم بعد البينة وان حضر الغائب ومحمد أن يكون وصياً كان القاضي بالخيار ان شاء جعل الاول وصياً وحده وان شاء ضم الى الاول رجلاً آخر رجل أوصى الى رجلين ليس لاحدهما أن يشتري من صاحبه شيئاً من مال اليتيم وكذا لو كانا وصيين ليتينين لا يشتري أحدهما من صاحبه شيئاً من مال اليتيم الآخر رجل مات وأوصى الى رجلين فجار رجل وادعى ديناً على الميت فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهدا له بالدين عند القاضي لا تقبل شهادتهما ويضمنان ما دفعوا الى المدعي لغرماء الميت ولو شهدا له أولاً ثم أمرهما القاضي بقضاء الدين فقضاياه لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهدا الوارثان على الميت دين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع وصى الميت اذ قضى دين الميت بشهود جاز ولا ضمان عليه لاحد وان قضى دين البعض بغير أمر القاضي كان ضامناً لغرماء الميت وان قضى بأمر القاضي دين البعض لا يضمن والغريم الآخر يشارك الاول فيما قبض رجل أوصى الى رجلين فمات أحد الوصيين وأوصى الى صاحبه جازو يكون لصاحبه أن يتصرف لان أحدهما لو تصرف بأذن صاحبه في حياته ما حاز فكذلك بعد الموت وروى أنه لا يجوز والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضيان \* الوصي اذا حضره الموت فله أن يوصي الى غيره مع أن الموصى لم يقوض اليه الا بصانع كذا في الذخيرة \* رجل أوصى فمات وفي يده ودائع للناس فقبض أحد الوصيين الودائع من منزل الميت بغير أمر صاحبه أو قبض بعض الورثة بغير أمر الوصيين أو بدون أمر بقية الورثة فهلك المال في يده لا ضمان عليه ولو لم يكن على الميت دين فقبض أحد الوصيين تركه الميت فضاغت في يده لا يضمن شيئاً ولو قبض أحد الورثة يضمن حصه أصحابه من الميراث الا أن يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استحساناً ولو كان على الميت دين محيط وله عند انسان ودعة فدفع المستودع الودعة الى وارث الميت فضاغت في يده كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستودع وان شاء ضمن الوارث وليس هذا كآخذ المال من منزل الميت ولو كان مال الميت في يد غاصب فان الوصيين لا يمكن الاخذ من المودع والغاصب الا أن في الغصب ان كان في الورثة مأمون ثقة فالقاضي يأخذ المال من الغاصب ويدفعه الى الورثة وفي الودعة يترك الودعة عند المودع وصيان استأجر أحدهما جالين لحل الجنائز الى المقبرة والاخر حاضر ما كت أو استأجر بعض الورثة بحضرة الوصيين وهما ساكنان جاز ذلك ويكون ذلك من جميع المال وهو منزلة شراء الكفن ولو كان الميت أوصى بالتصدق بالحنطة على الفقراء قبل رفع الجنائز ففعل ذلك أحد الوصيين قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى لو كانت الحنطة في التركة جاز دفعه وليس للآخر

لان العبد لو غصب من مولاه وهو قائم عنده يملك الرد لان فيه براءة من الثمن وهذا بعد قبض المبيع فان لم يقبضه المولى يملك الرد بالعيب في جميع الوجوه لانه ينقرد المولى به ولا يطلب الفائدة أما في كل موضع يحتاج الى القضاء فالقاضي لا يقضى بما لا يفيد ولهذا ورد المولى عليه بخيار رؤية أو شرط صح \* اشترى من مأذونه بمثل قيمته يجوز لعدم التهمة كالمرضى يبيع عبده بمثل قيمته وعليه دين الصحة فان قلت لم لا يتبعه كبيع المريض من وارثه بمثل قيمته فان المولى يخلفه في كسبه خلافة الورثة قلت حق الوارث متعلق بالعين حتى لم يملك الوارث الاستخلاص وحق الغريم في المالية لا في العين \* أقر العبد التاجر بزوج خرة أو أمة وقبضها قالا لا يلزمه شيء وقال الثاني كذلك في الخرة وفي الامانة لم يقبضها الا شيء عليه حتى يعتق ولم يجب المهر وان اقتضها فلها مهر المثل \* سحر على العبد فاقره بانه كان غصب من هذا في حال اذ كان كذا فأنقله أو أقر أنه كان لهذا عنده ودعة فأنقله وكذب مولاه فيه وليس في يد العبد مال لا يواخذ بما أقر به في الحال وقد ذكرنا قبل هذا أن اقرار العبد بعد الحجر اذا لم يكن في يده شيء من كسبه لا يصح

الامتناع في حق المولى بلا خلاف لا يواخذ به العبد في الحال \* لا تدون اعارة دوابه وايداعها وتقبلها أو يأخذ ويدفع مضاربة ويشارك مع غيره معناها لا مفاوضة لعدم ملكه الكفالة فتفاوضته ينقلب عتاقاً وفي الميسوط لا بأس بان يغير المال وكذا العبد الذي يورث الغلة وفي القياس

ليس له ذلك والذى يؤدى الغلة مأذون في التجارة قال أصحابنا من لا يصح تبرعه لا يصح كفالته فعلى هذا لا يصح كفالة الصبي والمحجور كما لا يصح قرضه وكفالة العبد المحجور عليه لا يطالب بحكمها في الحال ويطالب به بعد العتق (١٤١) فان أذن له مولاه بعت كفالته

و بعت رقبته في الدين \* باع المحجور شيئا من كسبه ثم أذن له المولى في التجارة فجاز ذلك البيع لا يصح لانه باع مال المولى والمأذون لا يملك بيع ماله الا يرى أنه لو باع بعد الاذن لا يصح \* أعتق عبده المديون يضمن قيمته للغرماء موصرا كان أو معسرا \* باع المأذون المديون بغير إذن الغرماء فأرادوا نقض البيع ليس لهم ذلك الا بضرورة البائع والمشتري \* باعه المولى بطلب بعض الغرماء فالبقية الغرماء طلب النقض اذا لم يصل اليهم الثمن فان وصل اليهم الثمن ولا حاجة في البيع يصح ولا يلى النقض وان بعضهم غيبر فرفع الامر الى الحاكم البعض وباعه بأمر الحاكم ليس للبقية طلب النقض \* التركة ولو مستغرقة بالدين وفيها عبيد وأذن الوارث العبد في التجارة لا يصح لعدم الملك ولو استقرض الابن الوارث مالا وقضى دين أبيه ثم أذن لعبده لا يصح لان دين الابن على علي أبيه يمنع ملك الابن الا اذا برأ الغريم الميت أو قضى الابن دينه من مال نفسه وقال أقضى تبرعا ولم يقل تبرعا بصدينا على الاب كالأول كفن الميت من مال نفسه يرجع في التركة \* عبد

الامتناع عنه وان لم تكن المنطة في التركة فاشترى أحد الوصيين حنطة وتصدق بها كانت الصدقة عن المعطى قال الفقيه أبو بكر أخذ في هذا يقول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وذكر الناطق اذا كان في التركة كسوة وطعام فدفع ذلك أحد الوصيين الى اليتيم جازوان لم يكن ذلك في التركة فاشترى أحد الوصيين والاخر حاضر لا يشتري أحدهما الا بأمر الاخر ولأن ميتا أوصى الى رجلين وقد كان باع عبدا فوجد المشتري بالعبد عيبا فرتده على الوصيين كان لأحدهما أن يرد الفتن وليس لأحدهما قبض المبيع من المشتري ولا أحد الوصيين ان يودع ماصرف يده من تركة الميت ولأن الميت أوصى بشرا عبدا وبالا عتاق فاحد الوصيين لا ينفرد بالشراء وبعدما اشتريا كان لأحدهما أن يعتق رجل أوصى الى رجلين فقال لهما ضعا ثلث مالى حيث شئتما أولي شئتما ثم مات أحد الوصيين قال ابن مقاتل بطلت الوصية ويعود الثلث الى وريثة الميت ولو قال جعلت ثلث مالى للمساكين وقال لهما ذلك ثم مات أحد الوصيين قال يجعل القاضي وصيا آخر وان شاء قال للباقي منهما أقسم أنت وحدك وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر للباقي منهما أن يتصدق وحده جدار بين دارى الصغيرين لهما عليه حولة يخاف عليه السقوط ولكل صغير وصى فطلب أحد الوصيين ممرمة الجدار وأبى الاخر قال الشيخ الامام أبو بكر يعث القاضي أمينا حتى ينظر فيه ان علم أن في تركة ضررا عليهم ما أجبر الا بى بنى مع صاحبه رجل أوصى الى رجلين أن يشتريا لهما ثلث ماله عبدا بكذا درهم واحد الوصيين بعد قيمته أكثر مما سمي الميت الموصى فأراد الوصى الاخر أن يشتري هذا العبد باسمى الموصى قال أبو القاسم ان كان الموصى فوض الامر الى كل واحد منهما ما جاز شرا هذا الوصى من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد عبده من أجنبي وسلمه اليه ثم اشتريا جميعا للميت فهذا أصوب كذا في فتاوى قاضيان \* أوصى الى رجل أن يضع ثلث ماله حيث أحب أن يجعله جازا أن يجعله في نفسه وكذلك لو نص على الوضع عند نفسه صح ولو قال أعط من شئت لا يعطى نفسه لان الاعطاء لا يتحقق الا باخذ أحد وهذا لا يتحقق من الواحد كذا في محيط السرخسى \* ولأن رجلا أوصى الى رجل فاعمل فلان كان له أن يعمل بغير علم فلان ولو قال لا تعمل الا بعلم فلان لا يجوز له أن يعمل بغير علم فلان والفتوى على هذا ولو أوصى الى رجل فاعمل فلان وقال لا تعمل الا برأى فلان في الاول الوصى هو المخاطب وفي الثانى هما وصيان على المختار كذا في خزائن المفتين \* قال أبو نصر ان قال اعمل فيه بأمر فلان فهو الوصى خاصة وان قال لا تعمل الا بأمر فلان فهما وصيان وهو أشبه بقول أصحابنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط \* رجل أوصى الى واريه جاز فان مات الوصى بعد موت مورثه وأوصى الى رجل آخر ان قال هذا الوارث الذى أوصى اليه جعلت وصيا فى مالى وفي مال الميت الاول الذى أنا وصيه فان الوصى الثانى يكون وصيا فى الترتين جميعا ولأن هذا الوارث الذى هو وصى قال لثانى أوصيت اليك ولم يزد على هذا كان الثانى وصيا فى الترتين عندنا ولو قال هذا الوارث لثانى أوصيت اليك فى الترتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه وصى فى الترتين جميعا وقال صاحبه هو وصى فى تركة الميت الثانى خاصة كذا في فتاوى قاضيان \* الرجل اذا أوصى الى رجل ثم ان رجلا آخر أوصى الى الموصى ثم مات الموصى الثانى صار الموصى الاول وصيا ثم اذا مات الموصى الاول ولم يوص بالوصية الثانية فوصيه يكون وصيا لهما جميعا كذا في شرح الطحاوى \* خاطب جماعة فقال لهم اقلوا كذا بعد موتى ان قبلوا يصبر كلهم أو وصيا وان سكتوا حتى مات الموصى ثم قبل بعضهم فان كان القابل اثنين أو أكثر صار وصيين أو وصيا ويجوز لهما ما لهم تنفيذ الوصية وان كان واحدا صار وصيا أيضا غير أنه لا يجوز له تنفيذ الوصية ما لم يرجع أمره الى الحاكم فيقيم معه آخر ويطلق له التصرف بنفسه رجل أوصى الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه يكون الوصى أولى بالمال ولا يكون المشرف وصيا وأثر كونه مشرفا أنه

محجور رأى حيا ما فقال اجمنى فجميعه ومات منها يضمن لعدم صحة أمر العبدى او كذا الختان والقصد قال لعبده بعت نوبى هذا للريح والنماء فهو اذن في التجارة ولو قال بعت نوبى ولم يقل للريح لا يكون اذنا \* قال أذنى فى كل شهر عشرة دراهم أو قال ان أذيت الى ألفا فأت حصار

ما دونها آذن لخصه فاكسب مالا فاخذ المولى ثم لحقه دين وقد تلفه المولى أولا فان كان على العبد دين فالمولى يؤخذ بذلك المال حتى يرده  
لانه غاصب وان لم يكن ثم لحقه (١٤٣) ليس لصاحب الدين على مقبوض المولى سبيل ثالثا كان أوقافا ولو أخذها لقاها الدين يومئذ

لا يجوز تصرف الوصى الا بعلمه كذا في خزانة المفتين \* واذا اختلف الوصيان في المال عند من يكون  
فان كان المال قابلا للقسمة فانما يقسمه ويكون عند كل واحد منهم منصفه وان لم يكن المال قابلا  
للقسمة تهايا \* وان احبا استودع رجلا وان احبا ان يكون المال كله عند احدهما جاز وان كانا وصيين  
للسامى فقسام احدهما لم يجز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الا ان يكونا حاضرين او كان  
احدهما غائبا الا ان الحاضر قاسم بذاته وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز لان في القسمة معنى البيع ولو  
باع احد الوصيين شيئا من مال الميراث لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الا ان يكونا حاضرين  
او كان احدهما غائبا وفعل الحاضر باذن الغائب وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كيفما كان  
فكذا القسمة واذا اوصت المرأة الى ابيها وزوجها بوصايا من عتق وصله وغير ذلك وتركت ضيعة وشبابا  
وحلبا وخلقت ابنين رضي عن فقال الزوج انا نفذ وصيتي من خالص مالي ولا ابيع الثياب والحلي ان نفذ  
الزوج هذه الوصايا باذن الوصى الا خروها والاب فيا كان من صلوات ووصايا يحتاج فيها الى شراشي وقد  
فعله على أن يرجع به في التركة كان ذلك دينافي التركة وان فعل ذلك على أن لا يرجع لم يجز عن الوصية وما  
احتج به من الصدقة من غير شرا فلا تجزى فيه الوصية بوجه من الوجوه فان احب الزوج أن يبقى هذه  
الاعيان لاولاده ونفذ الوصية من مال نفسه من الصغار ما لا يبيع الوصيان مقدار الوصية من رجل  
ويشترى الاب للصغار ذلك منه بعد التسليم بمثل ذلك الثمن أو أكثر ثم ينفذ ذلك المال الى البائع ويقبضه  
الوصيان من ثمن الضيعة فينفذ ان به الوصية كذا في المحيط \* وصى باع عقار الي قضى بثمنه دين الميت وفي  
يده من المال ما يفي لقضاء الدين جاز هذا البيع كذا في خزانة المفتين \* قال محمد رحمه الله تعالى وصى الاب  
يقاسم مال الصغير أى شئ كان منقولاً أو عقاراً بغير يسير ولا يملكه بغير فاحش والاصل في جنس هذه  
المسائل أن من ملك بيع شئ ملك قسمته كذا في المحيط \* ويجوز للوصى أن يقاسم الموصى له في ماسوى  
العقار ويسلك للصغار وان كان بعض الورثة كبيراً غائباً ولو قاسم الوصى للورثة في التركة وصية لانسان  
والموصى له غائب لا تجوز قسمة الوصى على الموصى له الغائب ويكون للوصى له أن يشارك الورثة ولو كانت  
الورثة كلهم صغاراً فقسام الوصى الموصى له فأعطاه الثلث وأمسك الثلثين للورثة جاز حتى لو هلك ما في يد  
الوصى للورثة لا يرجع الورثة على الموصى له بشئ كذا في فتاوى قاضيان \* واذا نصب القاضي وصياً  
للميت في كل شئ فقسام عليه في العقار والعروض جاز هذا اذا جعله القاضي وصياً في كل شئ فأما اذا جعله  
وصياً في النفقة أو في حفظ شئ بعينه لم تجز قسمته واذا قاسم الوصى الموصى له بالثلث على الورثة وهم صغار  
فدفع الثلث اليه وأخذ الثلثين للورثة صح حتى لو هلك نصيب الورثة في يد الوصى لم يكن على الوصى الضمان  
ولو كانت الورثة كلهم كباراً أو كان بعضهم كباراً وهم حضور فقسام الوصى مع الموصى له على الوارث الكبير  
باطل في العقار وفي المنقول جميعاً فان ملك نصيب الوارث الكبير في يد الوصى فلا ضمان على الوصى ولكن  
يرجعون على الوصى له فيأخذون منه ثلثي ما أخذ ان كان ما أخذه قائماً في يده وان هلك ما أخذه الموصى  
له يجب أن يكون الوارث الكبير بالخيار ان شاء ضمن الوصى حصته وان شاء ضمن الموصى له وان كانت  
الورثة كباراً وهم غيب فقسام الوصى مع الموصى له على الورثة وأخذ نصيب الورثة فقسامته في العقار باطل  
وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تعالى في هذه الصورة خلافاً لقال على قول أبي حنيفة وزفر  
رحمهما الله تعالى لا تجوز القسمة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز. وأما في المنقول فتجوز قسمته  
مع الموصى له على الورثة فأما قسمة الوصى مع الورثة على الموصى له والورثة كبار حضور والموصى له غائب  
فانما باطله والعقار والمنقول في ذلك على السواء وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تعالى في هذه  
المسئلة اختلافاً لقال على قول أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى لا تجوز القسمة وعلى قول أبي يوسف

نصفها ثم لحقه دين آخر  
فالمولى يغرم الالف كلها  
ويكون للغرماء وبيع  
العبد أيضاً ولو لم يلحق دين  
آخر يغرم نصفها فقط واذا  
لحق المأذون دين يأتي على  
رقبته وما في يده فاخذ المولى  
منه الغلة كل شهر حتى صار  
مالاً وافراً يسلم كله للمولى  
استخساناً الا اذا كان  
ما يأخذه كل شهر أزيد من  
غلة مثله فانه يرتال زيادة  
والفصل بين ما يبيع به  
ما ذونا ولا يصير اذا ذه بعقد  
مكرر يعلم أنه قصده الرجوع  
يكون ما ذونا وان آذنه  
بعقد واحد فعلم أن قصده  
ليس الرجوع لا يصير ما ذونا  
ويكون استخداً ما فوله  
اشترى ثوباً بالكسوة أو بيع ثوب  
هذا لا يصير ما ذونا ولو قال  
بيع ثوبي واشترى كذا أو قال  
اشترى ثوباً وبيع بصير ما ذونا

### كتاب القسمة

#### أربعة فصول

(الاول فيما يقسم وما لا يقسم)  
لا يقسم جام وحائط وبيت  
ود كان صغيراً لانه لو قسم  
لا يبقى لكل فائدة وانتفاع  
فيما يخصه وان بقي فائدة  
يقسم بينهما ما دار لاهدهما  
قابل ولا آخر كثير لا ينتفع  
صاحب القليل بمحظه  
بعد ما يقدم بطلب صاحب  
الكثير براحاً ما وبطلب

صاحب القليل لاذكره السرخسي والنفية جعل هذا قول أصحابنا رحمهم الله وقال بكر رحمه الله بقسم قال الصدوق عليه  
الغنى ولا يقسم الطريق لوفيه ضرر ولا يقسم الحوض لا يقسم عشراً في عشر أو أقل فوصراً أو دن خل بينهما يقسم والمنسوب والباب

والرحى والدابة لا الأبارضا وكذا كل ما يحتاج الى كسر وشقه كالفض لوفيه ضرر وكذا الخشب الواحد لو في قطعها ضرر ولا يقسم ثم  
 ونهر وقناة الا اذا كانت مع أرض فيقسم وينترك البئر والقناة على الشركة ولو كانت (١٤٣) أنهار الارض منفردة أو عيونها

أو آبارا قسمت العيون  
 والآبار وما لا يجري فيه  
 القسمة لا يجبر واحدهما  
 على بيعه نصيبه \* علوبلا  
 سفلى أو على القلب بحسب  
 في القسمة ذراع سفلى بذراعى  
 علوى في التجريد العلوبدون  
 السفلى يقسم \* زرع بين ورثة  
 في أرض غيرهم أرادوا  
 قسمته أن مدر كالا يجوز  
 قسمته وأن تراضيا ولو بقبلا  
 جازا إذا تراضيا عليه بشرط أن  
 يجز كل قسمة وأن لم يشترط  
 لم يجز كالبيع بشرط التركة \*  
 الغنم والبقر والابل والثيران  
 الهروية والمروية والسكبي  
 والوزن يقسم فان كان المال  
 من أجناس مختلفة بعضها  
 غنم وبعضها بقر وبعضها  
 ابل لم يقسم بينهم والريق  
 عند الامام لا يقسم الا  
 بالتراضى وقال يقسم بطلب  
 أحدهما كافي البقر والغنم  
 ولو كان في الميراث رقيق  
 وغنم وثيران فأخذ كل نوعا  
 بالتراضى جاز وفي الجامع  
 الصغير يقسم كل شيء بين  
 رجلين من صنف واحد  
 إذا طلب أحدهما القسمة  
 ولا يقسم الرقيق والدور  
 المختلفة عند الامام رجحه  
 الله وأجمع أصحابنا أن  
 التركة اذا كانت جنسا  
 واحدا يقسم بطلب أحدهما  
 ولا يلتفت الى آباء الآخر  
 وان كان مع الرقيق شيء آخر  
 كالغنم يجعل الرقيق تبعا ويقسم  
 وعندهما الحياكم بالخيار أن يشاقم  
 الكلى قسمة واحدة فيدفع عبدا الى  
 هذا وعبدا الى هذا وان شاء  
 قسم كل عبدا على حدته وفي الاصل اذا  
 كانت الدور بين قوم أرادوا أحدهم  
 أن يجمع نصيبه من في دار واحدة  
 وأبي البعض قسم كل دار على

رجحه الله تعالى تجوز فان هلكت حصة الموصى له في يد الوصى وبقي نصيب الورثة كان للموصى له أن يأخذ  
 ثلث ما بقي في يد الورثة وان هلكت حصة الورثة في يدهم وهلكت حصة الموصى له في يد الوصى أيضا  
 هلك في يد الوصى من حصة الموصى له فالوصى لا يضمن ذلك وما هلك في يد الورثة من حصة الموصى له فهو  
 بالخيار ان شاء ضمن الوصى ذلك وان شاء ضمن الوارث كذا في المحيط \* ومن أوصى بثلث ألف درهم  
 فسدفعها الورثة الى القاضي فقسم والموصى له غائب صحت قسمته حتى لو هلك المقبوض ثم حضر الغائب لم  
 يكن على الورثة سبيل كذا في السكافي \* وصى عنه ألفان لثنتين فأدركا نذفع الى أحدهما ألفا وصاحب  
 الآخر حاضر ويحذف القابض القبض منه يغرم الوصى خسمائة بينهما ولو كان غائبا تجوز قسمته عليه  
 فلا يضمن بدفع نصيب أحدهما اليه ولو كان القابض مقره كان للآخر أن يأخذ منه خسمائة وان شاء  
 ضمن الوصى ورجع به الوصى وصى للثنتين قال لهما بعد ما كبرا قد دفعت اليكما ألفا فصدقه أحدهما  
 وكذبه الآخر يرجع المنكر على أخيه بما تين وخسين درهم وان أنكر الم يكن لهما على الوصى شيء ولو  
 قال الوصى دفعت الى كل واحد منكما خسمائة على حدة وصدقه أحدهما وكذبه الآخر يرجع المنكذب  
 على الوصى بما تين وخسين درهما ولو كانا غائبين جازت القسمة عليهما بجل مات وترك ابنين صغيرين  
 فلما أدر كاطلبا ميراثهما فقال الوصى جميع تركه أيبك ألف وقد أنفق على كل واحد منكما خسمائة  
 فصدقه أحدهما وكذبه الآخر يرجع المنكذب على المصدق بما تين وخسين ولا يرجع على الوصى في  
 ذلك عند زفر رجحه الله تعالى وهو رواية عن أبي خنيفة رجحه الله تعالى وفي رواية ابن أبي مالك عن أبي يوسف  
 رجحه الله تعالى أنه يرجع كذا في محيط السرخسي \* وصى الامة يقاسم ولدها الصغير منقولاته التي ورثها  
 من الام اذا لم يكن للصغير أب ولا وصى الأب أما اذا كان له أحدهما لا يقاسم هو ولا يملك قسمة عقاراته على  
 كل حال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير من غير الام العقار والمنقول في ذلك على السواء وما عرفت من الجواب  
 في وصى الامة فهو الجواب في وصى الاخ والعم ولو كان الوصى قسم بين الورثة وعزل نصيب كل انسان فهنا  
 على خمسة أوجه (الاول) أن تكون الورثة صفارا كلهم ليس فيهم كبير وفي هذا الوجه لا تجوز قسمته أصلا  
 وهذا بخلاف الاب اذا قسم مال أولاده الصغار وليس فيهم كبير فانه يجوز قالوا والحيه له الوصى في ذلك اذا  
 كان الصغير اثنين أن يبيع الوصى حصة أحد الصغيرين مشاعا من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير  
 الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه حتى يتأخر حق أحدهما عن الآخر وحيلة  
 أخرى أن يبيع نصيبه من رجل ثم يشتري من المشتري حصة كل واحد منهما مقفرا (الثاني) أن تكون  
 الورثة كبارا كلهم بعضهم حضور وبعضهم غيب فقامس الحضور وأفرز نصيبهم فان القسمة جائزة ومراعاة  
 ان كانت التركة عروضا وأما في العقار فليس تجوز قسمته عليهم (الثالث) أن تكون الورثة صفارا وكبارا  
 والكبار غيب فانه لا تجوز قسمته (الرابع) اذا كانوا صفارا وكبارا فعزل نصيب الكبار وهم حضور فدفعه  
 اليهم وعزل نصيب الصفار جملة ولم يفرز نصيب كل واحد من الصفار جاز (الخامس) اذا عزل نصيب كل  
 واحد من الصفار والكبار وقسم بين الكل فان القسمة في الكل فاسدة فاما اذا دفع الى الكبار نصيبهم  
 وأمسك حصة الصفار جملة ثم قسم حصة الصفار فيما بينهم فان القسمة بين الكبار والصفار صحيحة واذا  
 كان بعض الورثة صفارا والبعض كبارا وأحد الكبار وصى الصفار وأراد ومنه القسمة حكى عن الشيخ  
 الامام الزاهد أبي حفص الكبير أن الوصى يقسم بين الكبار ويعزل نصيب الصفار ويجعل نصيبه مع نصيب  
 الصفار ثم يبيع نصيبه من الاجنبى ثم يقسم بين الاجنبى المشتري وبين الصفار ثم يشتري نصيبه من الاجنبى  
 المشتري فتتحقق القسمة بين الكل من هذا الوجه كذا في المحيط \* وصى الاب اذا باع شيئا من تركه الاب فهو  
 على وجهين أحدهما أن لا يكون على الميت دين ولا أوصى بوصية والثاني أن يكون على الميت دين

كالغنم يجعل الرقيق تبعا ويقسم وعندهما الحياكم بالخيار أن يشاقم الكلى قسمة واحدة فيدفع عبدا الى هذا وعبدا الى هذا وان شاء  
 قسم كل عبدا على حدته وفي الاصل اذا كانت الدور بين قوم أرادوا أحدهم أن يجمع نصيبه من في دار واحدة وأبي البعض قسم كل دار على



حسنة ولم يضم بعض الانصبا الى البعض الا ان يصطلحوا على ذلك وهناك ثلاث مسائل الداران والبيتان والمنزلان الداران ذكرنا قول الامام رحمه الله والبيتان فكما قال (١٤٤) والمنزلان ان تلازما فكاليقين وان تباينا فكالدارين الثوب الواحد لا يقسم الا بالتراضي

ويقسم طولاً وعرضاً ولو بالرضا ثياب بين قوم اذا قسموها لا يصيب كلا منهم ثوب تام لا يقسم الا بالرضا ونوع في نقض القسمة والخيار فيها

بينهم ما أرض طلب أحدهما القسمة وأبأها الآخر وقال قد بعث نصيبى وبرهن على البيع لا يقبل البيعة لدفع القسمة لأنه يريد ابطال حق القسمة بإثبات فغسل نفسه وهو البيع فلا يقدر عليه بخلاف ما لو برهن على وكيل زوجها بمحملها أن زوجها المولى طلقها حيث لا يقبل في حق اثبات الطلاق ويقبل في حق منع الحمل بيت بينهما ما طلب أحدهما القسمة وأبأها الآخر فان كثيراً ينفع كل حصته قسم والا الاصل

أن الجبر عليها انما يجزى فيما يحتمل القسمة وهي مشاع لا يتبدل المنفعة التي كانت قبل القسمة وان تعدلت بهما ان طلباها في الوجه الثاني فتشيع الاسلام يقسم لرضاها بالضرر وغيره قال تركهما فان شاء قسمها بانفسهما أو تركها كذلك وعن الامام أنه كان لا يراها على من يضيع حقه وابن أبي ليلى قال يقوم الذراع من الارض دراهاً والبناء دراهاً والجندوع يقوم

أو أوصى بوصية ففي الوجه الاول قال في الكتاب للوصى أن يبيع كل شيء من التركة من المتاع والعروض والعقار اذا كانت الورثة صغاراً أما يبيع ماسوى العقار فلان ماسوى العقار يحتاج الى الحفظ وعسى يكون حفظ الثمن أسير ويباع العقار أيضاً في جواب الكتاب قال شمس الاثمة الحلواني رحمه الله تعالى ما قال في الكتاب قول السلف كذا في فتاوى قاضيان \* وجواب المتأخرين أنه انما يجوز بيع عقار الصغير اذا كان على الميت دين لا وفاقه الامن عن العقار أو يكون للصغير حاجة الى ثمن العقار أو يرغب المشتري في شرائه بضعة فاقية وعليه الفتوى كذا في الكافي \* أو يكون في التركة وصية مرسلة يحتاج في تنفيذها الى ثمن العقار أو يكون بيع العقار خيراً لليتيم بأن كان خراجها ومؤنهار يوعى غلاتها أو كان العقار حائناً أو داراً يريد أن ينقص ويتداوى الى الخراب فان وقعت الحاجة للصغير الى أداء خراجها فان كان في التركة مع العقار عروض يبيع ماسوى العقار فان كانت الحاجة لا تندفع بماسوى العقار حينئذ يبيع العقار بمثل القسمة أو بفن يسير ولا يجوز بيع الوصي بفن فاحش لا يتغيب الناس في مثله وكذا لو اشترى الوصى شيئاً لليتيم لا يجوز شراءه بفن فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغاراً وان كان الكل بكاراً وهم حضرة لا يجوز بيع الوصى شيئاً من التركة الا بأمرهم فان كان الكبار غيباً لا يجوز بيع الوصى العقار ويجوز بيع ماسوى العقار ويجوز زاجارة الكل لان الوصى يملك حفظ مال الغائب ويباع العروض يكون من الحفظ أما العقار فمحفوظ بنفسه الا أن يكون العقار يملك لولم يبيع فحينئذ يصير العقار بمنزلة العروض وان كانت الورثة بكاراً كلهم بعضهم غائب والباقي حضرة فان الوصى يملك بيع نصيب الغائب بماسوى العقار لاجل الحفظ عند الكل فاذا جاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز بيعه في نصيب الحاضر أيضاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبه لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن في التركة دين كذا في فتاوى قاضيان \* وان كان على الميت دين ان كان محيطاً بالتركة يبيع كل التركة بالاجماع وان لم يكن محيطاً يبيع بقدر الدين وفيما زاد على الدين يبيع عندهم خلافاً لهما كذا في الكافي \* ولو كان في التركة وصية مرسلة فان الوصى يملك البيع بقدر ما ينفذ الوصية عند الكل واذا ملك بيع البعض يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يملك ولو كان في الورثة صغير واحد والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والتركة عرض فان الوصى يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا ثبت للوصى بيع بعض التركة ثبت له ولاية بيع الكل ووصى الاب يكون بمنزلة الاب وكذلك وصى الجد يكون بمنزلة وصى الاب ووصى الجد بمنزلة وصى الجد ووصى الابن الصغير او وصى الى رجل أو مات الرجل وتركاً لأخ صغيراً أو وصى الى رجل يجوز بيع هذا الوصى فيما سوى العقار من تركته هذا الميت ولا يملك بيع العقار ولا يجوز لهذا الوصى أن يشتري شيئاً للصغير الا الطعام والكسوة لان ذلك من جلة حفظ الصغير كذا في فتاوى قاضيان \* وصى الام لا يملك على الصغير بيع ما ورثه الصغير من الاب العقار والمنقول المشغول بالدين والخالي عن الدين على السواء وما كان موروثاً للصغير من جهة الام ان كان خالياً عن الدين والوصية يبيع المنقول ولا يبيع العقار وان كانت التركة مشغولة بالدين أو بالوصية ان كان الدين مستغرقاً فله أن يبيع الكل ودخل يبيع العقار تحت ولايته وان لم يكن الدين مستغرقاً يبيع بقدر الدين وهل يبيع الزيادة على قدر الدين فعلى الاختلاف الذي مر قبل هذا وكل جواب عرّفه في وصى الام فهو الجواب في وصى الاخ والعلم وان كانت الورثة كباراً كلهم فان كانوا حضرة او كانت التركة خالية عن الدين فوصى الام لا يبيع شيئاً من تركتها وان كانت التركة مشغولة بالدين

دراهم وكذا الارض والشجر ينقسمهما ما يعطى كل انسان ما أصابه فان كان في يده فضل أخذته وان نقص رده حتى يوفيه فالجواب فيمن مات عام قال أحدهما صاحبه أفسمه ودفع اليه جوارقاً وقال اجعل حصتي فيه أو قال أعزني جوارقك هذا واجعل حصتي فيه فقسّم

وفعل ما قال جازت ويكون قابضا ولو قال أعزني جوا القك هذا فله لا يكون قابضا بحصته وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى برأوا قال أعزني جوا القك هذا وكه فيه صار قابضا وان لم يقل هذا لا يصير قابضا (١٤٥) كما مر وعن محمد أيضا أنه قال

جوا القك هذا لا يكون قابضا أيضا وفي القصدوري ان الجواق لومعينا صار قابضا وان غير معين لا الا اذا كان المشتري حاضرا وقت الجعل فيه \* قسموا الاراضي وأخذوا حصصهم ثم تراضوا على أن يكون الاراضي مشتركة بينهم كما كانت عادت الشركة لان قسمة الاراضي مبادلة ويصح فسختها واقالت بالاراضي الشجرة في نصيب أحدهما والاعصان متدلية في حصه الآخر ولم يذ كر في القسمة ذ كر في نواذر ابن رستم أنه الجبر على القطع والازالة عن ملكه وابن سمانة أنه ليس له ذلك وعليه الفتوى القسمة ثلاثة قسمة لا يجبر الممتنع عليها كالأجناس المختلفة وقسمة يجبر الا في غير الكمالات والموزونات كالثياب والاعنات من نوع واحد وفي الأجناس المختلفة يثبت خيار الشرط والرؤية والعيب وفي ذوات الامثال يثبت خيار العيب لا غير وفي قسمة غير الكمالات والموزونات يثبت خيار العيب والرؤية والشرط على رواية أبي سليمان وعليه الفتوى وعلى رواية أبي حفص يثبتان وما ذ كر في الجامع الصغير أنه لا خيار في القسمة لا يصح ان أراد الاول وان أراد

فالجواب في وصي الام نظير الجواب في وصي الاب فيما فيه اتفاق وفيما فيه اختلاف وان كانت الورثة صغارا وكبارا أو البكار غيب فان كانت التركة خالية عن الدين فوصي الام يبيع المنقول من تركة الام حصه الصغار والبكار جميعا ولا يبيع العقار من تركة حصه البكار والصغار في ذلك على السواء فان كانت التركة مشغولة بالدين فالجواب في وصي الام نظير الجواب في وصي الاب وان كان البكار حاضرا والتركه خالية عن الدين فانه يبيع حصه الصغار من المنقول من تركة ما وهل يبيع حصه البكار من المنقول فالمسئلة على الخلاف فلا يبيع العقار أصلا وان كانت التركة مشغولة بالوصية أو بالدين ان كانت مستغرقة فانه يبيع العقار والمنقول جميعا وان كانت غير مستغرقة يبيع المنقول جميعا ويبيع العقار بقدر الدين اجماعا وفيما زاد على قدر الدين اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* الاصل أن ولاية الوصي تنقدر بقدر ولاية الموصى وأن ولاية الحفظ تبع لولاية التصرف أمة بين رجلين ولدت ولدا فادعياه معا وبنت نسبهما فاعتقت الامة وماتت وترك ما لا وأوصت الى رجل فالولاية على ولدها وماله لا بويه دون وصيها لان وصي الام كالام وليس لها ولاية التصرف فكذا ليس لوصيها وليس له ولاية الحفظ أيضا لانها تباع لولاية التصرف حتى لو غاب الوالدان يظهر ولاية الحفظ لوصي الام فملاك بيع العروض لانه من الحفظ كذا في الكافي \* ولكن انما يثبت له الولاية فيما ورثه الصغير من الام وفيما كان للصغير قبل موت الام لا فيما يحدث للصغير بعد ذلك وكما ثبت له ولاية الحفظ يثبت له ولاية كل تصرف هو من باب الحفظ نحو بيع المنقول وبيع ما يتسارع اليه الفساد وان غاب أحد الوالدين والاخر حاضر فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولومات أحد الوالدين بعد موت الام ولم يدع وارثا غير هذا الصغير وأوصى الى رجل والوالد الآخر حاضر فالمراث كله للصغير وولاية التصرف في التركتين للاب الثاني لوصي الوالد الميت ولالوصي الام قال ولا ينضم القاضي الى الوالد الباقي وصيا بالتصرف معه وان كان الوالد الباقي غائبا كان لوصي الام حفظ ما تركه الام وكل ما كان من باب الحفظ لان وصي الام قائم مقام الام وقد كان للام حفظ مال الصغير حال غيبه الوالد فكذا لمن قام مقامها وان كان لوصي الوالد الميت حفظ ما تركه الوالد الميت وكل ما كان من باب الحفظ وان مات الوالد الباقي بعد ذلك وأوصى الى رجل فوصيه يكون أولى من وصي الاب الذي مات أولا ومن وصي الام فان كان للاب الذي مات أولا اب هو جده هذا الغلام وبقي المسئلة بحالها فوصي الاب الذي مات آخرأ أولى بالتصرف في مال الصغير وكذلك لو كان للاب الذي مات آخرأ اب هو جده هذا الغلام كان وصيه أولى من أبيه وان مات وصي الاب الذي مات آخرأ وأوصى الى غيره وبقي المسئلة بحالها فوصيه أولى بمن يمينه وان مات وصي الاب الذي مات آخرأ ولم يوص الى أحد أو كان الاب الذي مات آخرأ لم يوص الى أحد وقد ترك الاب الذي مات أولا اب جده هذا الغلام ووصيا فان اب الذي مات أولا أولى من وصيه فان كان مات الوالدان أحدهما قبل الآخر ولكل واحد منهما اب وأوصى كل واحد منهما الى رجل ان لم يعرف الذي مات أولا من الذي مات آخرأ فولاية التصرف في المال للوصيين جله لانه لم يعرف الذي مات أولا من الذي مات آخرأ يجعل كأنهم ماتا معا ولو ماتا معا كانت ولاية التصرف في المال للوصيين وان عرف الذي مات أولا من الذي مات آخرأ فولاية التصرف في المال لوصي الذي مات آخرأ وان مات هذا الوصي ولم يوص الى أحد ومات الاب الذي عرف موته آخرأ ولم يوص الى أحد وبقي المسئلة بحالها فولاية التصرف في المال للبعدين لا ينفرد أحدهما كذا في المحيط \* واذا مات الرجل وترك أولاد صغارا أو ابولم يوص الى أحد كان الاب بمنزلة الوصي في حفظ التركة والتصرف فيها أي تصرف كان فان كان على الميت دين كثير فان الاب وهو جده الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين وكذا الرجل اذا أذن لابنه الصغير المراهق الذي يعقل البيع والشراء فتصرف الابن تصرفا ورثته

( ١٩ - فتاوى سادس ) الثاني صح لكن قرن به الشفعة فدل أنه ان أراد الثالث فيصع على رواية أبي حفص أما على المختار لا يثبت وعن الثاني أرض ميراث بين قوم في بعضها زرع قسم الارض بينهم من غير زرع من غير أن يقوم الزرع ففي أصابه الموضع الذي فيه

الزرع آخذناه بغيره ولو قال لأرضي بغير القيمة ولا حاجة لي في هذه القسمة أجبره إلّا كم على دفع قيمة الزرع وكذا في الدار إذا قسم إلّا كم على الذراع ولم يقوم البناء فن وقع (١٤٦) البناء في حصته آخذناه بقيمة مسمى القيمة أو لم يسمها • مستأدين أرضين أحدهما أرفع

وعليها أشجار لا يعلم غارسها  
ان كان يستقر الماء في الأرض  
السفلى بدون المسناة كان  
القول في المسناة قول  
صاحب الأرض العليامع  
بمنه والأشجار له ما لم يقم  
تلاخر اليئنة وان كان  
الأرض السفلى تحتاج في  
امساك الماء الى المسناة  
فالمسناة وما عليها من الأشجار  
بينهما غرس في سكة غير  
نافذة فأرادوا أحدهم  
الشركاء قلعه أو لم يتعرض  
لغيرها من الأشجار التي فيها  
للسل ذلك لأنه ممتنع  
وكذلك في نقض الجناح  
على الجادة غرس بجنب دار  
جاره تباعد عن حائط الجار  
قدر ما لا يضره ولم يقدره  
بقدر اربعين موضع جذوعه  
على حائط جاره باذنه أو حفر  
مردابا في داره باذن جاره ثم  
باع الجار داره وطلب  
المشتري رفع الجذوع  
ومردابه له ذلك الا اذا كان  
شرط وقت البيع بقاء الجذوع  
والوارث فيه كالمشتري لكن  
للوارث أن يأمر برفع  
الجذوع والسرداب بكل  
حال ولو في التركة مكمل أو  
موزون فلا حد الورثة أن  
يرفع حصته وبأكل بلا قضاء  
ورضا بخلاف غير المكمل  
والموزون وفي الورثة صغار  
وكبار يسع لل كبار  
الأكل وفي التركة دين  
والتركة تنفذ الدين للوارث

الدون ثم مات هذا الابن وترك أبا فان الاب لا يملك التصرف في تركته لقضاء الدين وصى الميت اذ باع  
التركة لقضاء الدين والدين غير محيط جاز بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز عند صاحبيه وان  
لم يكن في التركة دين ولكن في الورثة صغير فباع القاضي كل التركة تنفيذه في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين الوصي وأبي الميت فقال لوصي الميت أن يبيع التركة لقضاء الدين  
وتنفيذ الوصية وأما أبو الميت وهو جد أو لاد الصغار فله أن يبيع التركة على الأولاد الصغار ولله وليس له  
أن يبيع التركة على الأولاد الصغار ولقضاء الدين على الميت قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذه  
قائدة تحفظ من الخصاص وأما محمد رحمه الله تعالى فأقام الجدم مقام الاب قال في الكتاب اذ مات الرجل  
 وترك وصيا وأبا كان الوصي أولى من الاب فان لم يكن له وصي فالاب أولى ثم ثم إلى أن قال فوصي الجدم ثم  
وصي القاضي قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يقول الخصاص بقى صغير ورث ماله له أب  
مصرف مبدور مستحق للعجز فعلى قول من يجوز الحجر لا تثبت الولاية في المال للابذ كتر شمس الأئمة  
الحلواني رحمه الله تعالى في شرح أدب القاضي اذ انصب القاضي وصيا لليتيم الذي لأب له كان وصي  
القاضي بمنزلة وصي الاب اذ جعله القاضي وصيا عام في الأنواع كلها فان جعله وصيا في نوع واحد كان  
وصيا في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الاب فانه لا يقبل التخصيص اذا أوصى الى رجل في نوع كان وصيا  
في الأنواع كلها كذا في فتاوى قاضيان \* واذا باع الوصي شيئا من تركه الميت بالنسيئة فان كان ذلك ضررا  
على اليتيم بان يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الاجل لا يجوز وان لم يكن ضررا على اليتيم بان كان  
لا يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الاجل لا يجوز وعلى هذا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى اذا استباع  
رجل شيئا من مال اليتيم بألف والاخر بالف ومائة والاقل أملى ينبغي للوصي أن يبيعه من الاول الذي  
لا يخشى عليه الجحود والمنع عند الطلب وكذلك اذا كان لليتيم دار أراد رجل أن يستأجرها كل شهر  
بمائة والاخر بعشرة والذي يستأجرها بمائة أملى ينبغي أن يؤجر منه وعلى هذا استولى الاوقاف  
وجميع أمناء الاوقاف كذا في النخبة \* وصى باع ضعة لليتيم من مفلس يعلم أنه لا يقدر على أداء الثمن قال  
أبو القاسم ان كان البيع بيع رغبة فالقاضي يؤجل المشتري ثلاثة أيام فان أوفى الثمن والا ينقض البيع  
قال رضي الله عنه وينبغي أن لا يجوز بيع الوصي اذا كان يعلم أن المشتري لا يقدر على أداء الثمن لان بيع  
الوصي من هذا حاله يكون استهلا كما أنه ان أدى الثمن قبل أن يقضى يطلان البيع الا أن يصح هذا  
البيع لان القاضي نصب ناظر اخصوصا للصغار وعام النظر فيما قلنا وصى باع شيئا من مال اليتيم ثم طالب  
منه بأكثر مما باع فان القاضي يرجع الى أهل البصر والامانة ان أخبره اثنان من أهل البصر والامانة أنه  
باع بقيمة وأن قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يزيد وان كان في المزايدة يشتري بأكثر في السوق  
بأقل لا ينقض بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى أهل البصر والامانة فان اجتمع رجال منهم  
على شيء يؤخذ بقولهما وهذا قول محمد رحمه الله تعالى أما على قوله ما نقول الواحد يمكن في التركة  
وتحويها وعلى هذا اقيم الوقف اذا أجزمت على الوقف ثم جاء آخر ويزيد في الاجر كذا في فتاوى قاضيان \*  
وصى باع تركه الميت لانقاذ الوصية فجعد المشتري البيع فرفعها الى القاضي وحلفه خلف الوصي يعلم أنه  
كاذب فان القاضي يقول للوصي ان كنت صادقا فقد فسخت البيع ينكح فجيوز مثل هذا الفسخ وان كان  
بالخاطرة وانما يحتاج الى فسخ الحاكم لان الوصي لو عزم على ترك الخصومة بعد ما جعد المشتري البيع صار  
ذلك منهم بمنزلة الاقالة فلزم المبيع الوصي كالتوقيف لا حقيقة واذا فسخ القاضي بيعه مالا يلزم بل يرجع  
ذلك الى ملك الميت كذا في الفتاوى الكبرى \* وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل مات وقد كان  
أوصى بثلث ماله وخلف صنوفا من العقارات والوصي يبيع صنفا للوصية فلو ارث أن لا يرضى الا أن يبيع

والتسوية في الدين **والثاني في دعوى الغلط فيها** ادعى أحدهم الغلط فيه الانتعاد **من**  
القسمه بمجرى الدعوى وكذا الذرع والمساحة والكيل والوزن لابعاد جبر الدعوى بلا حجة لان الظاهر المعادلة ولو ادعى الغلط في القيمة

بان ادعى غناب سيرا بحيث يدخل تحت تقويم مئة م لا يسمع وان فاحشا ان قسم بالقضاء لا بالراضا يسمع اتفاقا قال في الشافعي لا يسمع قال  
 النجفي لو فعل لا يسمع له وجه وان قيل يسمع فله وجه أيضا وهو الصحيح وذكر بكر الوجهن (١٤٧) ولم يرجح ولو قال حصتي النصف

وما أصابني الا الثلث والباقي  
 في يدك وأنصركم الا آخر  
 تخالفوا وترا إذا كالبيع وان  
 ادعى أنه أخذ من حصته  
 شيئا بعد القسمة يبرهن عليه  
 والأحلاف الاخر عليه  
 وهذا اذا لم يقر بالاستيفاء  
 وان أقسر وبرهن على ذلك  
 لا يصح الدعوى الاعلى  
 الرواية التي اختارها  
 المتأخرون أن دعوى الهزل  
 في الاقرار يصح ويخلف  
 المقر له على أنه ما كان كاذبا  
 في اقراره \* ادعى أحدهما  
 القسمة والاخر ينكر أو  
 يقول أصابي ستون ذراعا  
 هذا وأصايك أربعون هذا  
 وقال الاخر نصبي ذلك  
 أو اتفاقا أنه أصاب كل واحد  
 خمسين لكن ادعى أحدهما  
 أنك قبضت ستين وأنا  
 أربعين وقال الاخر قبض  
 كل منا خمسين تخالفاني  
 الكل وفسخت \* اقتسما  
 بينهما دارا وأعطى أحدهما  
 أكثر من حقه غلطا وبني  
 أحدهما في حصته يستقيلهما  
 فمن وقع بناؤه في قسم غيره  
 رفع نقضه ولا يرجعون  
 بقيمة البناء لكن يرجعون  
 بالاجر الذي أخذ منهم  
 الثالث في الاستحقاق  
 والقسمة وفيها دين وقسمة  
 الصبرة بالاحضرة الدهقان \*  
 أخذ أحد الشريكين الثلث  
 من المقدم وقيمتها ستمائة

من كل شيء الثلث مما يمكن يبيع الثلث منه وسئل أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى عن امرأة أوصت أن  
 يباع ضباؤها وبصرف ثلث ثمنها على الفقراء ثم انها ماتت وخلفت ورثة كبارا فأراد الوصي بيع جميع  
 الضبعة وأبي الورثة الامة مقدار الوصية قال ان كان الثلث يشتري بالوكس ويدخل على الورثة وعلى أهل  
 الوصية الضرر فلا وصى أن يبيع الكل والا فلا يبيع الا بقدر الوصية وكان أبو نصر الدبوسي رحمه الله  
 تعالى يفتي بهذا وكأنه كان (١) يفتي عند دخول الضرر بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند عدم  
 الضرر بقولهما كذا في الذخيرة \* قال للوصي أن يتجرع مال اليتيم كذا في المبسوط ولا يجوز للوصي  
 أن يتجرع لنفسه بمال اليتيم أو الميت فان فعل ورثه يضمن رأس المال ويتصدق بالربح في قول أبي حنيفة  
 ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان \* لا وصى أن يدفع مال الصغير مضاربة وأن يشار له به  
 غيره وأن يضعه كذا في المحيط \* وصى آجر بعض التركة آجارة طويلة ليقضى به دين الميت لا يجوز  
 مديون مات وأوصى فغاب الوصي فمعد بعض الورثة وباع تركته وقضى دينه وأنفذ وصاياه فالبيع فاسد  
 الآن يكون باهر القاضى هـ اذا كانت التركة مستغرقة بالدين فان لم تكن مستغرقة نفذ تصرف  
 الوارث في حصته الآن يكون المبيع بينهما من المار وارث كبير باع شيئا من تركة الميت أو من عقاره  
 وقد بني عليه دين ووصاياه فأراد الوصي أن يرد بيعه ان كان في يد الوصي شيء غير ذلك يستطبع أن يبيعه  
 ويقضه منه الوصاية ويقضى الدين لا يرد البيع ماتت عن زوج وبنت وأخ فأوصت الى الاخ فقبل وصيتها  
 ثم قبل أن ينفذ وصيتها ويقضى دينها اشتري نصيب الزوج من الامتعة والعقار ولم يعلم البائع مقدار نصيبه  
 والمشتري عرف ذلك ان أنفذ الوصاية قبل أن ينفذ حصته واجاز البيع وان لم ينفذ حتى اختصموا الى القاضي  
 أبطل بيعه وبدأ بدين الميت ووصاياه ثم الميراث كذا في خزائن المفتين \* مديون أوصى بوصاياه يخرج من ثلثه  
 بعد قضاء دينه وخلف دارا ولا يقدر الوصي على انفاذ وصاياه وقضاء دينه التي عليه الامن عن الدار والوارث  
 لا يرضى ببيع جميع الدار ان كان الدين باقى على جميع الدار أو على عامتها بحيث لا يبقى منها الا شيء يسير فله  
 أن يبيعهما لا يسمع الا ذلك ان علم أن الدين يبقى على الميت طويلا ان لم يسمع وأهل الوصاية يتركوا الوارث  
 الوصي اذا أراد أن يقرض مال اليتيم من غيره فليس له ذلك بانفاق الروايات كذا في المحيط \* فان أقرض  
 كان ضامنا والقاضى يملك الاقراض واختلف المشايخ زجهم الله تعالى في الاب لا اختلاف الروايات عن  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضى ولورهن الوصي أو الاب مال  
 اليتيم يدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز في الاستحسان ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز  
 ولو فعل الاب ذلك جاز وصى احتال بمال اليتيم ان كان الثاني أملى من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* الوصي اذا باع مال اليتيم يدين نفسه من رب الدين بمثل ما عليه من الدين فعلى قول  
 أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجوز ويصير الثمن قصاصا بدينه ويصير هو ضامنا للصغير كذا في المحيط \*  
 واذا رهن مال اليتيم يدين استدانه عليه وقبضه المرتن ثم ان الوصي استعاره من المرتن بحاجة اليتيم فضاع  
 في يد الوصي هلك من مال اليتيم ودين المرتن على اليتيم بحاله يطالب به الوصي وان كان الوصي قد غصب  
 الرهن من المرتن واستعمله في حاجة الصغير وهلك في يده ضمن الوصي قيمته لمحق المرتن لالحق اليتيم وان  
 استعمل بعد الغصب في حاجة نفسه ضمن لحقه ما احتق في الفصل الاول اذا أدى دين المرتن بما ضمن  
 رجع بذلك في مال اليتيم وفي الفصل الثاني لا يرجع بذلك في مال اليتيم وان غصب الوصي عبدا لرجل  
 (١) قوله يفتي عند دخول الضرر بقول أبي حنيفة لم يتقدم التصريح بقول أبي حنيفة ولا بقوله ما احتق  
 نصح الحوالة وقد راجعتماني المحيط فوجدتها هكذا اهـ صحيحه

واخذ الاخر ضعفه من المؤخر يستمائة درهم ثم استحق النصف من المقدم في وجه تبطل القسمة وهو ما لو استحق نصفه شاعا ولا يبطل  
 في وجهه ويخير المستحق عليه وهو أن يستحق نصف ما في يد أحدهما مقسوما في غير وجهه وله أن يطل القسمة ان شاموا ان شاموا ربع ما في يده

ووجه مختلف وهو أن يستحق نصف نصيبه شائعاً عندهم الا تطل ويخير كل ثاني وعند الثاني تطل القسمة مريض له بنون وبنات قال اقسموا تركتي بينكم بالسوية (١٤٨) ومات فقسم كذلك وأخذ كل حصته لا يملك أحدهم النقص لان هذا وصية لبنااته ببعض

ماله وقسمة البنين اجازة منهم فنقدت

نوع في الدين

قال في الاصل الارض والقرية بين ورثة وفي التركة دين والدائن غائب برهن الورثة على الارث وسألوا القسمة ان الدين مستغرقا

لا يقسم لمنع المستغرق جريان الارث وان غير مستغرق فالقياس المنع لانه مامن جزء الا وهو مشغول بالدين وفي الاستحسان يعزل قدر الدين ويقسم الباقي لان تركة ما لا تخلو عن دين ما فيعزل قدر الدين لئلا يلزم نقض القسمة فيها ولو كانت التركة جارية وفيها دين قليل غير مستغرق يحل له وطؤها واذا اراد واقسمة التركة

سألهم هل فيه دين ان قالوا لا قسم فان ظهر بعده دين نقضها الا ان يقضوا الدين من أموالهم وان أقر به أحد منهم وأنكر البقية وليس للغيرم بينة يقسم لان اقرار المقر لم يصح في حق الميت وسائر الورثة فلم يعتبر وجوده الا ان المقر له يأخذه من دينه الذي أقر به من حصته \* اراد واقسمة التركة وفيها دين فالحيلة فيها ان يضمن أجني باذن الغير بشرط براءة الميت وان لم يكن الضمان بشرط براءة الميت لا ينفذ القسمة لانه اذا كان بشرط

واستعمل في حاجة الصغير وضمن قيمته للغصوب منه هل يرجع بذلك في مال اليتيم لا رواية فيه عن أصحابنا رحمه الله تعالى قال مشايخنا رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يرجع واذا أجاز الوصي الصبي في عمل من أعمال البر فهو جائز وكذا اذا أجاز عبد الصغير أو مالا آخر للصغير فهو جائز فان بلغ فله أن يفسخ الاجارة التي عقدها عليه وليس له أن يفسخ الاجارة التي عقدها على ماله الوصي اذا استأجر لليتيم أجيراً باكثر من أجر مثل عمله بحيث لا يتغيب الناس فيه ذكر القاضي الامام ركن الاسلام على السعدى رحمه الله تعالى في شرح السير أن الوصي يصير مستأجر لنفسه ويجب جبيع الاجر في ماله وذ كرشح الاسلام في شرحه أن الاجارة تقع للصغير ولكن الاجر أجزأ مثل عمله اذ لم يعمل والنقص يرد على الصغير الوصي اذا أجزأ من لا للصغير بدون أجر المثل أيلزم المستأجر أجر المثل أم يصير غاصباً للسكنى فلا يلزمه الاجر بالسكنى قال الفضلي رحمه الله تعالى في فتاواه على أصول أصحابنا رحمه الله تعالى يجب أن يصير غاصباً ولا يلزمه الاجر وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في كتابه أن المستأجر لا يكون غاصباً ويلزمه أجر المثل قبل له أن تنقضي بمأذ كراخيص قال نعم ورأيت في نسخ آخر يجب أجر المثل بكأله ولو كان سمي فيه الاجر وجب السمي ولا يزاد عليه ومن مشايخنا رحمه الله تعالى من يفتي بوجوب أجر المثل الا اذا كان النقصان خيراً لليتيم فيجوز حينئذ يجب النقصان كذا في الذخيرة \* وايس الوصي أن يؤجر نفسه من اليتيم بخلاف الاب فانه لو أجزأ نفسه من الصبي أو استأجر الصبي لنفسه يجوز كذا ذكر القدوري وكذا أجاب الفضلي رحمه الله تعالى أن الوصي اذا أجزأ نفسه أو أجزأ شيئاً من متاعه في عمل من أعمال اليتيم لم يجوز وقال الامام على السعدى رحمه الله تعالى لو أجزأ الوصي أو الاب لنفسه من اليتيم جاز بالاتفاق والفتوى على ما ذكره القدوري كذا في الكبرى \* ولو استأجر الوصي الصغير نفسه ينبغي أن يجوز عند أي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية \* وليس للوصي أن يهب مال اليتيم بعوض أو بغير عوض وكذلك الاب ولو وهب انساناً للصغير فعوض الاب من مال الصغير لا يجوز ويبقى للواهب حق الرجوع وكذلك لو عوض الوصي من مال اليتيم كذا في فتاوى قاضيان \* وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى في وصي يتيم باع غلاماً لليتيم بالف درهم وقيمه ألف درهم على أن الوصي بالخيار فازدادت قيمة العبد في مدة الخيار فصارت ألفي درهم ليس للوصي أن ينفذ البيع قال هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أيضاً وصي باع عبداً للصغير على أنه بالخيار ثلاثة أيام فبلغ الغلام في الثلاث ثم غت الثلاث جاز البيع وان أجاز الوصي البيع في الثلاث أو مات لم يجوز حتى يجزئه الغلام ولو أن وصي يتيم باع عبداً لليتيم واشترط الخيار ثلاثة أيام مات اليتيم في وقت الخيار جاز البيع وكذلك الوالد وعلى فقال لان العقد انما وقع للصغير ولو باع الوصي عبداً لليتيم بشرط الخيار للوصي فادرك اليتيم في مدة الخيار تم البيع وبطل الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو اشترى الوصي جارية للصغير ثم بلغ الصبي فاطلع الوصي على عيب ورضي به قبل أن ينهأ اليتيم عن الوصاية أو بعد مناهة فهو كالوكيل في جميع ذلك وان اشترى الوصي عبداً لليتيم بالف درهم على أن الوصي بالخيار ثلاثة أيام فكبر اليتيم في الثلاث ثم أجاز الوصي البيع فاليتيم بالخيار ان شاء رضى به وان شاء ألزمه الوصي فان لم يجز شيئاً حتى مات الوصي بعد ما رضى بالعيب أو قبل ذلك فاليتيم على خياره وان لم يمت الوصي ومات العبد في يد الوصي في وقت الخيار أو بعد مضيئه أو مات اليتيم في وقت الخيار قبل رضا الوصي بالمشتري أو بعده فالشراء لازم لليتيم كذا في المحيط \* وصي باع شيئاً من مال اليتيم فادرك فابراً المشتري عن الثمن قال بعضهم اذا كان مصلحاً غير مفسد وقال أنت بري مما أبرأك وصي من مالى جاز ويرى المشتري وان قال أنت بري مما عليك لا يبرأ قال الفقيه رحمه الله تعالى هذا خلاف قول أصحابنا رحمه الله تعالى ولا تأخذ به بل يبرأ المشتري ببراءة الصبي بعد ما بلغ كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا باع الوصي مال اليتيم من نفسه أو باع مال نفسه من اليتيم فعلى

براءة الميت يكون حواله فينتقل الدين عليه ويحلو التركة عن الدين فينفذ القسمة فاندفع ما اذا لم يكن بشرط براءة الميت وكذا اذا قول ضمن بعض الورثة بشرط براءة الميت واقسم واجاز \* واذا ارادوا أن يصلح المرأة عن ثمنها وفيها دين فالحيلة اخراج الدين عن الصلح فيسقي على



حصم وبصالح عن الباقي وقد مر في الصلح \* الغريم الذي له على المستدين أجاز قسمة الورثة قبل قضاء الدين ثم أراد قبضها له ذلك وكذا إذا  
ضمن بعض الورثة دين الميت ورضي الغريم له التقض إلا أن يكون الضمان بشرط براءة الميت (١٤٩) لأن المانع وهو الدين القائم بعد

الاجازة \* ظهر دين أو وصية  
بالتكليف أو بألف مرسل  
أو ثواب آخر بعد القسمة  
تردوان قالت الورثة يؤدي  
الدين أو الوصية أو وصية  
الوارث من مالنا ولا ينقض  
القسمة قطعا إذا ظهر غريم  
أو موصى له بألف مرسل  
لهم ذلك لأن حقهما في المالة  
لا في العين وفيما إذا ظهر  
وارث أو موصى له بالتكليف  
ليس لهم ذلك بل ينقض  
القسمة لأن حقهما متعلق  
بعين التركة إذا رضى  
لوارث والموصى له بذلك فإن  
قضى واحد من الورثة حق  
الغريم ينظر أن أدى لرجع  
في التركة ردت القسمة إلا  
أن يقضوا حق القاضى من  
مالهم لقيامه مقام العين  
وان على أن لا يرجع في  
التركة مضت القسمة \* ادعى  
بعض الورثة بعد الاقسام  
دينا على الميت وبرهن بقبل  
ولا يكون الاقسام ابراء  
عن الدين لأن حقه غير  
متعلق بالعين فلم يكن  
الرضا بالقسمة اقرا ابعاد  
المتعلق بخلاف ما إذا ادعى  
بعد القسمة عينا من أعيان  
التركة حيث لا يسمع لأن  
حقه متعلق بعين التركة  
صورة ومعنى فانتظمت  
القسمة انقطاع حقه عن  
التركة صورة ومعنى لأن  
القسمة تستدعى علم

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان فيه منفعة ظاهرة  
لليتيم يجوز وإن لم يكن فيه منفعة ظاهرة لليتيم لا يجوز وعلى قول محمد رحمه الله تعالى وأظهر الروايات عن  
أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز على كل حال وتكلم المشايخ رحمهم الله تعالى في تنسيق المنفعة الظاهرة  
على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بعضهم قال أن يبيع من الصبي من مال نفسه ما يساوى ألف درهم  
بثمانمائة ويبيع مال الصبي من نفسه ما يساوى ثمانمائة بألف درهم وبعضهم قال أن يبيع من مال نفسه  
ما يساوى ألفا بمسماة ويبيع من مال الصبي من نفسه ما يساوى خمسمائة بألف ثم إذا جاز بيع الوصى  
من نفسه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هل يكتب في بقوله بعث أو اشترت كفى الأب أو يحتاج إلى  
الشرطين لم يذكر هذا الفصل ههنا وذكر الناطق في واقعة أنه يحتاج فيه إلى الشرطين بخلاف الأب  
وصى اليتيم إذا باع مال أحدهما من الآخر لا يجوز وكذلك الوصي لهما بالتصرف فباع أحدهما ماله  
من الآخر لا يجوز كذا في الذخيرة \* وكذا إذا أذن لعبد ليتيم بالتصرف فباع أحدهما ماله من  
الآخر لا يجوز كذا في المحيط \* الأب أو الوصى إذا أذن للصغير أو لعبد في التجارة صح الاذن وسكوتهم ما عند  
البيع والشراء يكون أذنا فان مات الأب أو الوصى قبل بلوغ الصغير بطل الاذن وإن بلغ الصغير والأب  
أو الوصى حي لا يطل الاذن ولو وكل الأب أو الوصى ببيع مال الصغير أو بالشراء للصغير فبات الأب أو بلغ  
الصغير ينزل الوكيل القاضي إذا أذن للصغير أو للمعتوم أو لعبد في التجارة صح وكذا لو جرح على عبد  
للمعتوم ولو رأى القاضي عبد المعتوم يبيع ويشترى فسكت لا يكون ذلك إذا منعه القاضي إذا رأى أن  
يأذن للصغير أو لعبد في التجارة فأبى الأب أو الوصى فبأواهما يكون باطلا فان جرح الأب أو الوصى بعد اذن  
القاضي لم يصح جرحهما وكذلك مات هذا القاضي لا يصح جرح الآخر لأن برفع الامر إلى قاض آخر حتى يحجر  
عليه فينحجر لأن ولاية هذا القاضي مثل ولاية الأول كذا في فتاوى قاضيان \* ولو أن هذا الصبي  
باع من الوصى شيئا أو اشترى منه شيئا فعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز أصلا كالأب أو الوصى بنفسه من  
نفسه أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعلى رواية الجامع ورواية الزيادات وفي بعض روايات المأذون  
أن كان فيه نفع ظاهر للصغير صح وإن لم يكن فيه نفع ظاهر للصغير لا يصح كذا في الذخيرة \* الوصى إذا  
أخذ أرض اليتيم من أجرة فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من قال يجوز مطلقا كما لو دفعها  
إلى آخر ومنهم من قال إذا كان البذر من اليتيم لا يجوز وإن كان من الوصى جاز وعامة المشايخ رحمهم الله  
تعالى على أنه لو كان أجر المنزل أو ضمان التقصان خير لليتيم مما يصيبه من الخارج لم يجوز وإن كان ما يصيبه  
من الخارج خيرا له جازت المزاغة كذا في المحيط \* وللوصى أن يؤدي صدقة فطر اليتيم على اليتيم وأن  
يفضي عنه إذا كان اليتيم موسرا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى والوصى لا يملك ابراء غريم  
الميت ولا أن يحيط عنه شيئا ولا يؤجله إذا لم يكن الدين واجبا بعهده فإن كان واجبا بعهده صح الحط  
والتأجيل والابراء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويكون ضامنا ولو صالح الوصى واحدا عن  
دين الميت إن كان للميت مينة على ذلك أو كان الخصم مقررا بالدين أو كان القاضي علم بذلك الحق لا يجوز صلح  
الوصى وإن لم يكن على الحق بينة جاز صلح الوصى وإن كان الصلح عن دين على الميت أو على اليتيم فإن كان  
للدعي بينة على حقه أو كان القاضي قضى له بحقه جاز صلح الوصى وإن لم يكن للدعي بينة على حقه ولا قضى  
القاضي بذلك لا يجوز صلح الوصى لأنه اتلاف لماله وهو نظير ما لو طمع السلطان الخائرا والمتغلب في مال  
اليتيم فأخذ الوصى وهدهد يأخذ بعض مال اليتيم قال نصير رحمه الله تعالى لا ينبغي للوصى أن يعطى فإن  
كان أعطى كان ضامنا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إن خاف الوصى القتل على نفسه  
أو اتلاف عضوين أو أعضائه أو خاف أن يأخذ كل مال اليتيم فدفع إليه شيئا من مال اليتيم لا يضمن وإن

اختصامه به \* وفي فتاوى القاضي ظهر بعد القسمة واث آخر وكانت بالتراضي بطلت عزلوا حقه أم لا وإن ظهر موسى له بالتكليف فإن  
ماله اضي فكذلك الجواب أي له نقضها وإن يقضاه ثم حضر موصى له بالتكليف فقيه اختلاف قيل له النقض وإن كانت بقضاء ظهر واث آخر

ينفذ على الغائب القضاء بها وقيل الموصى له عليك التقض بكل حال \* فسمه الورثة الدين على وجهين الدين على الميت أولا فان له واقسموا الدين والعين ان شرطوا أن يكون الدين (١٥٠) لاحدهم فسدت وان اقسمو الدين بعد قسمة الاعيان غير مشروط قسمته في قسمة الاعيان جازت قسمة العين لالدين وجهين

أحدهما أنه معدوم حقيقة وإنما أعطى له حكم الوجود في الشراعية للحاجة اذ كل أحد لا يجده نقداً ليشترى فست الحاجة الى جعله مالا ولا ضرورة في القسمة وكان معدوما لا يقبل القسمة والثاني أن القسمة شرعت لا كمال المنفعة ولا وجود لذلك في الدين وان على الميت فاقتسموا على ضمان الدين للدائن كلهم أو أحدهم ان الضمان مشروطا فيفسدت والا فان ضمن ضامن على أن لا يرجع في التركة صحت القسمة ان أدى وان ضمن بشرط الرجوع أو سكنت ولم يقل على ان لا يرجع فسدت الا أن يقضوا دينه \* صبرة مشتركة بين الدهقان والمزارع قال الدهقان اقسماها وافرخصتي قسم المزارع في غيبة الدهقان وحل حصته اليه فلما رجع الى حصه المزارع تلف فاهلاك عليهما وان ترك حصه الدهقان مفرزا وحل حصته الى منزله فلما رجع الى حصه الدهقان قد تلف فاهلاك على الدهقان وفي واقعات سمرقند أنه اذا تلف حصه الدهقان قبل قبضه ينقضها ويرجع على الكارب نصف المقبوض وان تلف حصه الكارب لا ينقض لان تلفه بعد قبضه والقله كلها في يده والاصل أن هلاك حصه من المكيل في يده قبل قبض الاخر نصيبه لا يوجب أصحابها اقتراض القسمة فهو هلاك حصه من لم يكن المكيل في يده قبل قبض حصته يوجب اسقاطها وذكر شيخ الاسلام رحمه الله أن المكيل والموزون

خاف على نفسه القيد والحبس أو علم أنه يأخذ بعض مال الوصي ويبقى من المال ما يكفيه لا بد له أن يدفع مال اليتيم فان دفع كان ضامنا وهذا اذا كان الوصي هو الذي يدفع المال اليه فلأن السلطان أو المتغلب بسط يده وأخذ المال لا يضمن الوصي والفتوى على ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وصى من بمال اليتيم على جائر وهو يخاف أنه لو لم يبره ينزع المال من يده فسيبره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا مر بمال المضاربة قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى ليس هذا قول أصحابنا رحمه الله تعالى وإنما هذا قول محمد بن سلمة وهو استحسان وعن الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كان يجبر للارصاء المصانعة في أموال اليتامى واختار أبي سلمة موافق لقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه يفتى وصى أنفق على باب القاضى في الخصومات مال اليتيم فأعطى على وجه الاجارة لا يضمن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يضمن مقدار أجر المثل والعين اليسير وما أعطى على وجه الرشوة كان ضامنا قالوا بل المال للدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه وبذل المال لاستخراج حق له على آخر يكون رشوة رجل مات وأوصى الى امرأته وترك ورثة صغار انزل سلطان جائر داره فقيل لها ان لم تعطه شيئا استولى على الدار والعقار فأعطت شيئا من العقار قالوا تجوز مصانعتها كذا في فتاوى قاضخان \* وفي فتاوى النسفي في مسائل الميراث الوصى اذا طوالب بحماية دار اليتيم وكان بحيث لو امتنع ازدادت المؤنة فدفع من التركة حماية داره فلا ضمان عليه وكان كالمصانعة وسئل الفقيه أبو جعفر عن مات وخلف ابنتين وعصبة فطالب السلطان التركة فغرم الوصى للسلطان دراهم حتى ترك السلطان التعرض كان ما أعطى من نصيب العصبة خاصة أو من جميع الميراث قال ان لم يقدر الوصى على تخصيص التركة الا بما غرم فذلك محسوب من جميع المال كذا في المحيط \* وصى أنفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم القرآن والادب ان كان الصبي يصلح لذلك جاز ويكفي الوصى ما جواروا ان كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصى أن يتكافأ مقدارا ما يقر في صلاته وينبغي للوصى أن يوسع على الصبي في النفقة لا على وجه الاسراف ولا على وجه التضيق وذلك متفاوت بقله مال الصغير وكثرة واختلاف حاله فينظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما يليق به وصى يخرج في عمل اليتيم استأجر دابة بمال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيما لا بد له استحسانا وعن نصير رحمه الله تعالى للوصى أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج اليتيم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا كان الوصى محتاجا وقال بعضهم لا يجوز له أن يأكل ويركب دابته وهو القياس وفي الاستحسان يجوز له أن يأكل بالمعروف اذا كان محتاجا بقدر ما يسعي في ماله وصى اشترى لنفسه شيئا من تركة الميت ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز كذا في فتاوى قاضخان \* وفي واقعات الناطقي قال لو أخذ الوصى مال اليتيم وأنفق في حاجة نفسه ثم وضع مثل ما أنفق له لا يبرأ عن الضمان الا أن يبلغ اليتيم فيدفعه اليه أو يشتري لليتيم شيئا ثم يقول للشهود كان لليتيم على كذا وكذا وأنا اشتري هذا له فيصير قصاصا ويرأى من الضمان كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا أوصى بان يساع عبده ويتصدق بتمته على المساكين فباع العبد وقبض الثمن وهلك الثمن في يده ثم استحق العبد في المشتري ضمن الوصى الثمن للمشتري ثم رجع الوصى في جميع تركة الميت هكذا ذكر المسئلة في الجامع الصغير وهو جواب ظاهر الرواية وان هلك التركة لا يرجع على أحد لاعلى الورثة ولا على المساكين ان كان قد صدق على المساكين ولو قسم الوصى التركة ثم أصاب صغيرا من الورثة عبد فباعه وقبض الثمن فهلك في يده ثم استحق العبد رجع المشتري على الوصى ويرجع الوصى به في مال الصغير لانه باعه ويرجع الصغير بحصته على الورثة لاطلاق القسمة كذا في المحيط \* اذا هلك الرجل وفي يده ودائع لقوم شئ وترك أموالا وعليه دين يحيط بماله وقبض الوصى الودائع من منزل الميت ليردها على

الكار لا ينقض لان تلفه بعد قبضه والقله كلها في يده والاصل أن هلاك حصه من المكيل في يده قبل قبض الاخر نصيبه لا يوجب أصحابها اقتراض القسمة فهو هلاك حصه من لم يكن المكيل في يده قبل قبض حصته يوجب اسقاطها وذكر شيخ الاسلام رحمه الله أن المكيل والموزون

لو يفتن فاقسم لو قبض أحدهما حصته الا آخر حتى يثبته نصيب الاخر ينقض القسمة ويكون التالف والباقي على الشر كمن وثاؤه اذا لم يكن القسوم في يده أحدهما والمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه (الرابع في قسمة ١٥١) التركة ويها غائب أو صغير

بجاعة جاؤا الى الحاكم وقالوا مات أونا عن هذا فاقسمه بيننا فان لم يذكروا الارث بأن قالوا هذا ملكنا ولا غائب فيهم يقسم بينهم ويدكر في كتاب القسمة أنه قسمها بينهم باقرارهم ولا يطالبهم ببرهان على أصل الملك في المنقول وغيره وان غابا لا يقسم واحدا كان الغائب أو أكثر وان بالارث وقالوا لا غائب فينا قسم المنقول لا غير المنقول عند الامام رحمه الله حتى يبرهنوا على الميراث وعندهما المنقول وغير المنقول يقسم بالقول وان فهم غائب وحضر واحد لا يقسم وان زادوا حاضر على الواحد وهم كبار أو بعضهم صغار نصب عن الصغير وصبا وقسم لان أحد الورثة خصم عن الباقي وترك حصه الغائب عند عدل فان حضر الغائب وأقر بما قالوا تم الامر وان أنكر في المنقول وغيره ترد القسمة عندهما وعند لا ترد في غير المنقول لانها كانت بالبينة فلا يلتفت الى انكار الغائب فاندفع المنقول ولو ادعى بعض الورثة أو المرأة بعد القسمة ديناً ومهر أو غر ادعى ديناً وبرهن يقبل ولا تجعل القسمة ابطلا لادين لما امر وان ادعى بعضهم

أصحابهم أو قبض مال الميت ليقضى به دين الميت فهل انقضت في يده فلا ضمان عليه وكذلك ان لم يكن على الميت دين وقبض الوصي ماله من ماله وهلاك في يده لا ضمان عليه كذا في الذخيرة \* وانما أمر الوصي مودع الميت بأن يبذل الوديعة أو يقترض أو يصدق بها ففعل ضمن المودع ولو أمره بالدفع الى فلان ففعل لم يضمن وكذا لو أمره أن يدفع مضاربة الى فلان أو أن يعمل به مضاربة فلا ضمان عليه كذا في التنازع \* اذا أنفق الوصي التركة على الصغار حتى فنت التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء رجل وادعى على الميت ديناً أو أثبت بالبينة عند القاضي وقضى القاضي بذلك هل لهذا الغريم أن يضمن الوصي لادكر لهذه المسئلة في الكتاب وينبغي أن تكون على التفصيل ان أنفق عليهم بأمر القاضي فلا ضمان عليه وان أنفق بغير أمر القاضي فعليه الضمان واذا وجب الدين على الميت بقضاء القاضي وقضى الوصي ذلك ثم طلق الميت بعد ذلك دين آخر بان كان حفر يترافى حال حياته ثم وقعت فيها رايه حتى صارت ديناً على الميت أو كان باع الميت سلعة في حال حياته فوجد المشتري بها عيباً بعد وفاة الميت فتردها على الوصي صارت ديناً على الميت هل يضمن الوصي للثاني شيئاً فهو راعى وجهين اما ان دفع الوصي الى الاول ما دفعه بأمر القاضي أو دفع بغير أمره فان كان دفع بأمر القاضي فلا ضمان عليه ولا على القاضي ولكن الثاني يتبع الاول فيشاركه فيما قبض بقدر دينه ان كان قائماً وان كان هالكا في يده يضمن القابض حصته من المقبوض ولا يضمن الوصي للثاني وان ظهر أنه صار دافعا بعض حقه الى الاول بغير أمره لانه كان مكرهاً على الدفع الى الاول من جهة القاضي هذا اذا دفع الوصي الى الاول دينه بأمر القاضي أما اذا دفعه بغير أمره القاضي كان للثاني أن يضمن الوصي حصته من المقبوض ان شاء وان شاء ضمن القاضي فإذا ضمن الوصي للثاني حصته مما دفع الى الاول هل يرجع الوصي بمضامين على الاول فان كان في زعم الوصي أن الثاني مبطل في الدعوى وفيما أقام من البينة لم يرجع على الاول وان زعم أنه محق يرجع بذلك على الاول وهذا الذي ذكرنا ثابت الدين عند القاضي بالبينة ولو لم يثبت دين عند القاضي بالبينة ولكن أقر الميت بين يدي الوصي أن لفلان عليه كذا درهماً أو ثبت الدين بمعاينة الوصي بان عاين أن الميت حال حياته استلم مال انسان أو استخرج منه ما لاهل يسع الوصي أن يقضى ذلك الدين اذا تكبرت الورثة لاروايه لهذا واختلف فيه المشايخ رحمه الله تعالى قال بعضهم له أن يقضى ذلك الدين وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ينبغي للوصي أن لا يقضى كذا في المحيطه رجل أو دعه رجلاً مالا وقال ان مات فادفعه الى ابني فادفعه اليه وله وارث غيره ضمن حصته ولا يكون هذا وصياً وان قال ادفعه الى فلان غير وارث ضمن ان دفعه اليه مريض اجتمع عنده قرابته يأكلون من ماله قال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى ان أكلوا بأمر المريض فن كان منهم وارثاً ضمن ومن كان غير وارث حسب ذلك من ثلثه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان احتاج الى تعاهدتهم في مرضه فأكلوا معه ومع عياله بغير اسراف لا ضمان عليهم استحساناً رجل مات وعليه دين فباع وصيه رقيقه للغرماء وقبض الثمن فضاع عنده أو مات بعض الرقيق في يد الوصي قبل أن يسلم الى المشتري فالمشتري يرجع بالثمن على الوصي ويرجع به الوصي على الغرماء ولو استحق العبد ورجع المشتري بالثمن على الوصي لم يرجع الوصي بالثمن على الغرماء الا أن يكون الغرماء أمره ببيعه وكذلك لو قال الغرماء له ببع رقيق فلان الميت واقض ديناً لم يرجع بالثمن عليهم ولو كانوا قالوا ببع عبد فلان هذا يرجع بالثمن عليهم لانهم غزوه الا أن يكون الثمن أكثر من دينهم فلا يرجع عليهم بأكثر من دينهم ولو قال لبع هذا العبد فانه لفلان وقال الوصي لأبيعه ثم باعه ثم استحق وقد ضاع الثمن يرجع به الوصي على الغريم ولو لم يكن على الميت دين ولكن الوصي باع الرقيق للورثة الكبار فمضى في جميع هذه الوجوه بمنزلة الغرماء وان كانوا صغاراً لم يرجع عليهم في الاستحسان ولو باع القاضي رقيق الميت للغرماء فضاع الثمن عنده ثم استحق الرقيق يرجع

وصية بالثلث لانه الصغير يقبل لكن ليس له الدعوى لانه وان لغريمه ومناقص لاقراره الاول بانه لاحق لاحد فنه \* اقسام أولاد الميت ثم ادعى أحدهما ان اخاه لم يورث وارث معهم ثم مات وله ميراثه من هذا وبرهن لم يقبل ولم ينقض القسمة وكذا لو ادعى الشراء والهبة من

مورثه حال حياته بعد القسمة ودعوى العين تبين دعوى الدين للمهر وان حضر الوارث ومعه صغير نصب وصيا وقسم بينهما كما امر فان كان الصغير غائبا أو طلب من الحاكم نصب (١٥٢) الوصى لا ينصب اذا كانت التركة كلها في يد الحاضر ولو بعضها في يد الغائب أو يد مودعه

المشتري بالثمن على الغرماء لا على القاضى رجل أوصى بعقوبته ثمن جنى العبد جناية بعد موت الموصى فأعقبه الوصى وهو يعلم بالجناية فهو ضامن للقضاء وان لم يعلم ضمن قيمته ولا يرجع بذلك على الورثة ولو أن عبد اليتام جنى جناية كان لوصيه أن يختار لهم امسالة العبد ويدفع أرض الجناية من مالهم الا أن يكون بين أرض الجناية وبين قيمة العبد شيء متفاوت فان قال الوصى عند القاضى قد اخترت امسالة العبد أو أشهد على نفسه بذلك شهودا فليس له أن يرجع الى أن يدفع العبد فان لم يكن لهم مال غير العبد فعليه أن يبيع العبد ويؤدى أرض الجناية من ثمنه فان مات العبد قبل أن يبيعه بعد ما اختاره فالجناية دين على اليتام حتى يؤدوها كذا فى محيط السرخسى \* قال محمد رحمه الله تعالى فى الجامع الكبير رجل اشترى عبدا بألف درهم وقبض العبد ولم يتقد الثمن حتى مات وأوصى الى رجل وعلى الميت سوى الثمن ألف درهم آخر دين ولا مال له سوى هذا العبد فوجد الوصى بالعبد عسافا فرتبه بالعيب بغير قضاء فهو جائز وليس للغريم نقضه ويرجع الوصى على البائع فإخذ منه نصف الثمن ويعطيه الى الغريم الآخر وان توى الثمن على البائع فلا ضمان على الوصى للغريم لان هذا الرذلا اعتبر بعباده فى حق الغريم صار كأن الوصى باعه من رجل وتوى الثمن عليه وهناك لا يضمن فكناهما فرق بين هذا وبين ما اذا باع الوصى هذا العبد من رجل آخر بألف درهم وقبض الثمن ودفع الى البائع حيث يضمن للغريم الآخر والفرق أنه لما باعه من غيره وقبض ثمنه وتعلق كل واحد من الغريمين به فهو بالدفع الى أحدهما يصير ملتفا على الآخر حقه أما ههنا فالوصى لم يقبض شيئا انما باشر الرقب العيب وأنه يبيع جديدي فى حق الغريم وله ولاية البيع فلم يوجب سبب الضمان فلا يضمن قال مشايخنا رحمهم الله تعالى فهذا هو الحيلة للوصى اذا أراد أن يقضى دين غريم الميت وخاف ظهور دين آخر على الميت أن يبيع شيئا من مال الميت من غريمه بما للغريم على الميت من المال فلا يضمن اذا ظهر دين آخر على الميت فلا وإن الوصى حين أراد الرقب العيب لم يقبله البائع حتى خاصمه الوصى الى القاضى فان كان القاضى يعلم بدين الغريم الآخر لا يرذله العبد بالعيب بل يبيعه ويقسم ثمنه بينهما ولا يضمن البائع نقصان العيب لا قبل بيع القاضى ولا بعده وان لم يعلم القاضى بدين غريم آخر رتبه على البائع وسقط الثمن عن البائع فان أقام الغريم الآخر بعد ذلك بينة على دينه خيرا القاضى بين أن يعضى الرذلا ويضمن للغريم الآخر نصف الثمن وبين أن ينقض الرذلا بعد حتى يباع فى دينهما كذا فى المحيط \* قوم ادعوا على الميت ديناً ولا يئنه لهم الا أن الوصى يعلم بالدين قال نصير رحمه الله تعالى يبيع الوصى التركة من الغريم ثم يبعدها للغريم الثمن فيصير ذلك قصاصا وان كانت التركة صامتا يودع المال عند الغريم ثم يبعده الغريم بالوديعة فيصير قصاصا كذا فى فتاوى قاضيان \* واذا شهد شهود عدول بين يدي الوصى أن لسلان على الميت كذا كذا ديناً ولم يشهدوا به عند القاضى هل يبيع الوصى قضاء هذا الدين اذا تكررت الورثة لارواية لهذا واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى أيضا فى هذا الفصل فقال بعضهم له ذلك ومنهم من قال لا يبيعه القضاء كذا فى المحيط \* واذا أقر الميت بالدين بين يدي الوصى وأراد الوصى أن يقضى الدين ولا يلحقه الغرم فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه على خمسة أقوال منهم من قال ينبغى له أن يبيع الى القاضى ويقول له اقسم أنت الميراث بين الورثة حتى اذا ظهر دين آخر بالبينه لا يكون للغريم الثاني أن يحضه حتى لا يرجع بالضمان على ومنهم من قال يدفع الى المقر له قدر الدين سرا حتى لا تعرف الورثة فيضمنونه ومنهم من قال ينبغى أن يجعل من التركة مقدارا للدين فى صرة فيضع بين يديه ويبعث الى الغريم فيبجي فإخذ سر وجهه والوصى يتغافل فان علم الورثة يقول للورثة خاسموا أئتم أو أقيموا غيري لكني يحضهم ومنهم من قال ينبغى أن يجعل مقدارا للدين من جنس الدين فى صرة فيودع الغريم فذهب الغريم بالوديعة قصاصا بالدين ثم ان الوصى لا يضمن لان له أن يودع ومنهم من قال ينبغى للوصى أن يقول للميت حين أقر

أو يدأم الصغير والصغير غائب لا يقسم وان الحاضر اثنين والفرق بين الصغير الغائب والحاضر ان الدعوى لا يصح الا على خصم حاضر وجعل الغريم خصما عن الغائب خلاف الحقيقة فلا يصار اليه الا عند العجز والصغير عاجز عن الجواب لاعن الحضور فلم يجعل عنه غيره خصما فى حق الحضور وجعل خصما فى الجواب فاذا كان الصبي حاضرا وجد الدعوى على حاضر فينصب وصيا عنه فى الجواب واذا كان غائبا لم يوجب الدعوى على حاضر فلا ينصب وصيا عنه فى الجواب لعدم صحة الدعوى وهذا المعنى يدل على أن من ادعى على صغير بمحضرة وصيه عند غيبة الصغير انه لا يصح وقد مر خلافه فى الدعوى \* اقسام الورثة لا بأمر الحاكم وفيهم صغیر أو غائب لا تصح الا بأجازة الغائب أو ولى الصغير أو بجيز الصغير بعد البلوغ أو بأجازة الحاكم قبل البلوغ فلو مات الصغير أو الغائب فاجازته ورثته جازت الا عند محمد رحمه الله وفى أدب القاضى اذا كان فى الورثة صغير أو غائب ولم يكن فى يد أم الصغير أو الغائب شيء بل الكل عند الحضار الكبار لا يقسم ما لم يجعل عن الصغير

وصيا عن الغائب وكلا يقوم بأمرهم ويقبض حصصهم وان كان فى يد الغائب شيء لم يقسم حتى يحضر الغائب بالدين او يبرهن على أن ذلك ميراث بينهم وعلى عند الورثة فاذا برهن قسم وفى الجامع انه لا يقسم وان برهن ما لم يحضر الغائب فصا فيه روايتان

ولو كان في بداء الصغير شيء من حصة الصغير فالجواب كذلك وإذا كان المكيل أو الموزون بين حاضر وغائب، بالغ وصغير فاخذ البالغ أو الحاضر حصته تنفذ قسمته من غير خصم بشرط سلامة حصة الغائب والصغير حتى (١٥٣) لو هلك ما بقي قبل ان يصل الى الغائب

فالهالك عليهما وقد ذكرناه بتفصيصه في مسألة الدهقان \* أراض بين ثلاثة لاحدهم عشرة أسهم وللثاني خمسة أسهم وللثالث سهم أرادوا قسمتها وأراد صاحب العشرة وقوع سهامه متصلة في موضع ولم ير بذلك ذوالسهم الواحد قسمت الارض بينهم متصلة فكانت أو متفرقة على قدر سهامهم عشرة لواحد وخسة لواحد ويجعل الاراضى على عدد سهامهم بعد ان عزلت وسويت ثم يجعل نادى على عدد سهامهم ويقرع بينهم فأول بندقة يخرج يوضع على طرف من أطراف السهام وهو أول السهام ثم ينظر الى البندقة لمن هي \* قسمة الاب على الصبي والماتوه جائز في كل شيء إذا لم يكن فيها غيب فاحش ووصى الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته وكذا أبو الاب عند عدم وصي الاب وقسمة وصي الام إذا لم يكن هنالك أحد من هؤلاء فيساوي العتقار فيما تركت جائز لقيامه بمقام الام وتصرّفها فيما هو ملك ولدها الصغير صحيح في البيع فيساوي العتقار فكذا القسمة ولا يجوز قسمة الام والاخ والم والزوج على امرأته والصغير والكبير

بالدين بين يديه أحضر شاهدين أو شهداهما على قولك أو شهد شاهد واحد أو سوى حتى لو جاء الغريم بعد الشاهدان له يشهدان بذلك أو يشهد الوصي مع الشاهد الآخر ثم يقضى الوصي دينه فلا يضمن وإن ادعى الورثة ضمانا على الوصي وقالوا أنت قضيت ديننا من التركة لم يكن واجبا على الميت فصرت ضامنا وأذكر الوصي الضمان وأرادت الورثة استخلاص الوصي فالقاضي لا يستخلف الوصي بالله ما قضيت نظر الوصي وإنما يخلف بالله ما لم يقبل ما يدعون من الضمان عليك كذا في الذخيرة \* رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب الدين قبضت منه في حصة الالف الذي كان لي عليه وغرما الميت قالوا لا بل قبضت منه في مرضه الذي مات فيه ولنا حق المشاركة فيما قبضت منه قالوا إن كان الالف المقبوض قائما شاركه فيه لان الاخذ حادث في حال اقرب الاوقات وهو حالة المرض وإن كان المقبوض هالكا لا شيء لغرما الميت قبله لانه انما يصرف الى اقرب الاوقات بنوع ظاهر والظاهر يصلح للدفع لا لاجباب الضمان حال قيام الالف هو يدعى نفسه سلامة المقبوض والغرما ينكر ذلك وقد أجمعوا على أن المقبوض كان ملكا للميت فلا يصلح الظاهر شاهد له وبعد هلاك المقبوض حاجة الغرما الى ايجاب الضمان ولا يصلح الظاهر شاهد لهم وصي عليه لميت دين والميت أوصى بوصيا فابى الوصي أن يخرج عن عهده ما عليه قالوا لا ينفذ وصايا الميت أو يقضى دين الميت من مال نفسه فيصير ذلك قصاصا على عليه لكن ينبغي أن ينوى القصاص حين يقضى فيقول أقضى من مال الميت حتى يصير قصاصا كذا في فتاوى قاضيخان \* الوصي بعد ما خرج من الوصاية إذا قبض ديناً لليتيم بنظر ان كان موروثاً للصغير أو وجب بعهده الوصي عقد الارتجاع الحقوق فيه الى العاقد لا يصح ولا يبرأ المديون وإن وجب بعهده الوصي عقد ارتجاع فيه حقوق العقد الى العاقد يصح قبضه ويرأ المديون كذا في الحفظ \* وصي ادعى على الميت ديناً اختلفوا في أن القاضي هل يخرج المال من يده قال بعضهم لا يخرج الآن يدعى عنها أنه له فيخرج القاضي من يده وقال بعضهم إذا لم يكن له دينه على الدين فإن القاضي يخرجهم عن الوصاية وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يقول له القاضي أماناً تبرئه عن الذي تدعى أو تقيم البينة عليه حتى تستوفي الدين والأخرجك عن الوصاية فإن لم يقم أخرجهم عن الوصاية وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أن الوصي إذا ادعى ديناً على الميت وأمس له بينة فإن القاضي يعزله عن الوصاية وإن كان له بينة فإن القاضي ينصب للميت وصيا حتى يقيم المدعى البينة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك أن شاء ترك الثاني وصا وصار الأول خارجا عن الوصاية وإن شاء أعاد الأول الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الخصاصي رحمه الله تعالى أن القاضي يجعل للميت وصيا في مقدار الدين الذي يدعى خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه أخذ المشايخ رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى ميت له على رجل دين وله وصي وابن صغير فأدرك الابن ثم قبض الوصي دين الميت جاز قبضه ولو كان الابن حين بلغ سنه عن القبض لا يصح قبضه رجل مات وعليه ألف درهم لرجل وللميت على رجل ألف درهم فقضى مديون الميت دين الميت ذكر في الاصل أنه يبرأ عما عليه وإن قضى بغير أمر الوصي وأمر الوارث وإذا أراد مديون الميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد رحمه الله تعالى يقول عند القاضي هذا الالف الذي لقن الميت على من الالف الذي لك على الميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولكن قضى الالف عن الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه ولو أن مستودعا قضى دين صاحب الودعة من الودعة كان صاحب الودعة بالخيار إن شاء أجاز قضاءه وإن شاء ضمن المستودع ويسلم المقبوض الى القابض ميت أوصى الى امرأته وترك مالا للمرأة عليه مهرها إن ترك الميت صامتا مثل مهرها كان لها أن تأخذ مهرها من الصامت لأنها ظفرت بحبس حقها وإن لم يترك الميت صامتا كان لها أن تبسع ما كان أصلح للبيع وتستوفي صداقها من الثمن مديون مات ورب الدين وارثه أو وصيه كان له أن يرفع مقداره من غير علم الورثة رجل مات عن أولاد صغيرا ولم يوص الى

(٢٠ - فتاوى سادس) الغائب وإن لم يكن لاحد منهم أب أو وصي أب ليس لوصي الام القسمة على الصغير في غير ما تركت الام ويجوز قسمة وصي الاب على الابن الكبير الغائب فيما سوى العتقار لقيامه مقام الاب في باب الحفظ وبيع غير العتقار بعد من الحفظ ولا يجوز قسمة الملتقط ولا المألول على ولده الحر والمعتوب بمنزلة الصغير والمغنى عليه والذي يجزى ويقتضى لا يجوز قسمة أحد عليه الا برضاه أو بوكالته

عنه في حال فاقتنه والذي جعله الحالك موصيا كوصي الاب اذا جعله وصيا في كل شيء وان جعله وصيا في شيء خاص كالحفظ والاتفاق لا يجوز قسمته لان نصب (١٥٤)

وصى في جميع الاشياء لقيامه مقام الاب والاصل أن كل من ملك بيع شيء ملك قسمته لان القسمة من باب البيع فيملكها من يملك البيع

### كتاب الشفعة

#### ثلاثة فصول

##### الاول في الحيل

الحيلة به تدبوتها بكرة بالاتفاق نحو أن يقول المشتري للشفيع اشتريه مني وان قبل الثبوت لا بأس به عدلا كان أو فاسقا في المختار لانه ليس بابطال وعلى هذا حيلة الزكاة ودفع الربا والحيلة على وجوه ما أن يهب بيتا من دار من رجل ثم يبيع بغيره منه أو يكون داران متلازمان تصدق صاحب احدهما بالدارين بالحائط الذي يلي جاره على رجل وقبضه ثم باعه منه ما بقي من دار أو يشتري عشرة بئرين كثيرا وسهما من مائة سهم والباقي بئرين قليل فلا شفيع الشفعة بالاول لا في الباقي ولو خاف البائع أن يفسخ المشتري البيع يبيع الباقي على خيار ثلاثة أيام ولو خاف المشتري انه ان اشتري القليل بالثمن الكثير لا يبيع منه الباقي بالثمن الباقي يشتري السهم الواحد على خيار

أحد فنصب القاضي رجلا وصيا في التركة فادعى رجل على الميت ديناً أو ودبعة وادعت المرأة مهرها قالوا اما الدين والودبعة فلا يقضى الابد بشئهم ما بالينة وأما المهران كان النكاح معروفاً كان القول قول المرأة الى مهر مثلها يدفع ذلك اليها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل تسليم المرأة فكذلك وان كان بعد ما سلمت نفسها الى الزوج يمنع عنها مقدار ما جرت العادة بتجديله قبل تسليم النفس لان الظاهر أنه لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المهر المجمل قال رضي الله عنه وفيه نوعان نظر لان كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا يقضى بسقوط شيء منه بحكم الظاهر لان الظاهر لا يصلح حجة لابطال ما كان ثابتا كذا في فتاوى قاضيان \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل هلك وترك مالا وارثا واحدا فقام رجل البينة ان له على الميت ألف درهم دين فقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه ألفا وغاب الوارث فغضبه غمير آخر فان الغريم الاول ليس بخصمه له ولو كان الغريم الاول هو الغائب فأحضر الثاني وارث الميت كان خصمه له فاذا قضى القاضي على الوارث وقضى ما أخذ الوارث رجع الغريم الثاني على الغريم الاول وأخذ منه بعض ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقي لهما ولو لم يكن الاول غريما وكان موصى له بالثلث وقبضه وغاب الوارث فقام رجل البينة أن له على الميت ديناً فالموصى له ليس بخصمه له وكذلك لو كان الاول غريما والثاني موصى له بالثلث لم يكن الغريم خصمه له ذكر في النوازل رجل مات وعليه دين يأتي على جميع تركته فأحضر مع نفسه وارث الميت فقد قيل الوارث لا يكون خصما للغريم وقيل يكون خصما ويقوم مقام الميت في حق الخصومة وبه أخذ أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى تركته مستغرقة كلها بالدين أو أكثرها ادعى مدع آخر على الميت ديناً وعجز عن إقامة البينة وأراد تخليف الورثة وأصحاب الديون لا عين على الغرماء أصلا وكذا لا عين على الورثان كان كل التركة مستغرقة بالدين وان كان له دينه فالوصى هو الخصم وان لم يكن له وصى ولا وارث جعل القاضي له وصيا وان كان في المال فضل عن الدين يحلف الوارث وقد ذكرنا في كتاب أدب القاضي أن الوارث اذا لم يصل اليه شيء من التركة تسمع عليه بينة المدعي لكن لا يستخلف قبل أن يظهر لليت مال على ما اختاره الفقهاء أبو جعفر وأبو الليث رحمه الله تعالى ادعى على الميت ديناً ووصيه غائب غيبة منقطعة فالقاضي ينصب خصما عن الميت لخاصم المدعي وكذلك لو كان الوصى حاضرا أو أقر للمدعي بالدين فالقاضي ينصب خصما عن الميت (١) هكذا ذكر الفاضل في فتاواه وفي اقرار الواقعة اذا أقر وصى الميت أي قبضت كل دين لفلان الميت على الناس فجاء غريم لفلان الميت وقال للوصى دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصى ما قبضت منك شيئا ولا علمت أنه كان لفلان عليك شيء فالقول قول الوصى مع عبثه ولو قامت البينة على أصل الدين لم يلزم الوصى منه شيء وكذا لو قال قبضت كل دين لفلان بالكوفة أو أضاف الى مصر أو سود وكذا الوكيل بقبض الدين والودبعة والمضاربة في جميع ذلك سواء كذا في المحيط \* وصى أنفذ الوصية من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصى وارثا يرجع في تركته الميت والا فلا يرجع وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لانها مطالبا من جهة العباد وكان قضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى (١) قوله هكذا ذكر الفاضل في فتاواه ذكر تعليمه في المحيط بقوله لان اقرار الوصى على الميت لا يجوز ولا يمكن المدعي أن يخاصم الوصى فيما أقر به فلو لم ينصب القاضي وصيا للمدعي لا يصل المدعي الى حقه ثم قال صاحب المحيط وفيه نوعان نظر فقد ذكر الخصاص ان أحد الورثة اذا أقر بالدين فقام المدعي البينة على هذا الابن المقر لينبت الدين في جميع التركة تسمع بينته وكذا الوارث يرجع الورثة بالدين فقام البينة عليهم لينبت الدين في حق غيرهم تقبل بينته فكذا ههنا يجب أن تسمع البينة على الوصى بعدما أقر بدعوى المدعي بالاول اه نقله معجمه الجراوى

ثلاثة أيام فلما أراد الشفيع أن يحلفه بأنه ما أوردت ابطال الشفعة لم يكن له ذلك لأنه لو أقر به لا يلزمه شيء ولو حلفه ان البيع لا يرجع الاول لم يكن تجبته له ذلك لأنه ادعى معنى لو أقر به لزمه فيكون خصما ولو كان البيعان صفقة واحدة ففيه روايتان أو يشتري منه بعشرين ألفا ثم يقصد أن يأمثلا وهو عن الدار ولا الحيلة الا عشرة وأعطى يباقي الثمن كله العشرين ألفا أو ينادى باساوى في الواقع ان أخذه



الشفيع بأخذة بعشر بن أقالانه اشتراهاهم وان استحققت الدار يرجع بما أدى اليهم من الدراهم والدائير والثوب فقط لانه لا يورث الاسحقاق  
بطل الصرف لظهور ان الثمن لم يكن عليه فصار كمن اشترى دينارا بعشرة (١٥٠) دراهم عليه ثم ظهر أنه لم يكن عليه

دين بطل الصرف ويرد  
الدينار أو يهب البائع الدار  
من المشتري ويهب المشتري  
الدراهم من البائع أعني قدر  
الثمن وفي الكروم والاشجار  
أراد الحيلة باع الاشجار أو  
وهي باضها ثم يشتري  
الارض لانه صار شرى بكا قبل  
الشراء فيقدم على الجار  
أو يقول المشتري أنا أبيعها  
منك بالمأخوذة ولا فائدة لك  
في طلبها وإذا قال الشفيع  
نعم أو اشترى بطلت وانه  
مكروه إجماعا قاله  
بكر رحمه الله وقال شمس  
الأئمة رحمه الله تعالى لا يكره  
لانه لم يقصد به الاضرار  
بالشفيع وقيل ان كان الجار  
فأعياى أدى فلا يكره والا  
يكره وقيل يكره في الاحوال  
كلها أو يبيع البناء بثمن قليل  
ولا شفعة فيه ثم يبيع الساحة  
بثمن كثير فلا يرغى في الساحة  
لكنه ثمنه أو يستأجر صاحب  
الدار من المستأجر ثوبا للباس  
يجزى من مائة جزء من الدار  
فيغير لمضى اليوم أو يشترط  
التجمل له لذلك الجزء في  
الحال ثم يبيع الباقي فلا يملك  
طلبها في الجزء الأول والثاني  
لان الاول اجارة وتحقق  
الشركة في الباقي أو يبيعها  
بشرط ان يضمن الشفيع  
الدرك أو بشرط الخيل  
للشفيع ثلاثة أيام فلا  
شفعة قبل اسقاطه وبعد

لا يرجع وقيل له أن يرجع في التركة على كل حال وعليه الفتوى وكذا الوصى اذا اشترى كسوة للصغار  
أو يشتري ما ينفع عليهم من مل نفسه فانه لا يكون متطوعا وكذا الوصى دين الميت من مال نفسه بغير أمر  
الوارث وأنهم على ذلك لا يكون متطوعا وكذلك اذا اشترى الوارث الكبير طعما أو كسوة للصغير من مل  
نفسه لا يكون متطوعا وكذلك الرجوع في مال الميت والتركة وكذا الوصى اذا أدى خراج اليتيم أو عشرة  
من مال نفسه لا يكون متطوعا ولو كفن الوصى الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك كذا في فتاوى  
فاضلخان \* أحد الورثة اذا قضى دين الميت من خالص ملكه حتى كان له الرجوع في التركة قبل  
أن يرجع فيها ثم ورثوا من ميت آخر لا يكون لذي قضى دين الميت أن يرجع في تركة الميت الثاني كذا  
في الذخيرة \* وللاوارث ان يقضى دين الميت وأن يكفنه بغير أمر الورثة وكان له أن يرجع في مال الميت  
الوصى اذا اشترى كفن الميت أو اشترى الوارث ثم علم بعيب في الكفن بعدما دفن الميت كان للوارث والوصى  
أن يرجع بانقصان العيب ولو أن أجنبيا اشترى لميت كفنائه لم بالعيب بعدما دفن فيه ذكر الناطقي أن  
الاجنبى لا يرجع بنقصان العيب وفي بعض الروايات يرجع الاجنبى أيضا والصحيح أن الاجنبى لا يرجع  
غريب نزل في بيت رجل ولم يوص الى أحد وترك دراهم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يرفع الامر الى  
الحاكم فيكفنه بأمر الحاكم كفننا وسطا فان لم يجد الحاكم كفنه كفننا وسطا ولو كان على الميت دين لا يبيع  
هذا الرجل ماله لقضاء دينه وكذا الوارث جارية لا يبيعها كذا في فتاوى فاضلخان \* اذا تصرف واحد  
من أهل السكة في مال اليتيم من البيع والشراء ولا وصى للميت وهو يعلم أن الامر لورثته الى القاضي حتى  
ينصب وصيا وانه يأخذ المال ويقسده أفتى القاضي الدبوسى بان تصرفه جائز للضرورة قال فاضلخان  
وهذا استحسن وبه يفتى كذا في الفتاوى الكبرى \* بشرى الوليد عن رجل مات في بعض الاطراف فجاء  
وارثه فقال مات أبى وعليه دين وترك صنوف أموال ولم يوص الى أحد وهو لا يقدر على اقامة البينة  
لان الشهود كانوا من أهل القرية ولا يعرفهم القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي أن يقول له ان كنت  
صادقا فابع المال حتى تقضى الدين قال ان فعل القاضي ذلك فهو حسن وعن أبي نصر رحمه الله تعالى  
رجل مات فزعم غرماؤه وورثته أن فلانا مات ولم يوص الى أحد والحاكم لا يعلم شيئا من ذلك يقول لهم الحاكم  
ان كنتم صادقين فديعلت هذا وصيا قال ان فعل ذلك رجوت أن يكون في سعة ويصير الرجل وصيا كانوا  
صادقين امرأته أو صت بثلاث ماله أو صت الى رجل فأنفذ الوصى بعض وصيتهما وبقي البعض في يد الورثة  
هل يكون للوصى أن يترك في يد الورثة قالوا ان علم الوصى من ديانة الورثة أنهم يخرجون الثلث جازله أن  
يترك في أيديهم وان لم خلاف ذلك لا يسهه أن يترك في أيديهم ان كان بقدر على استقراض المال منهم  
رجل اشترى لولده الصغير شيئا أو أدى الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه ذكرى النوادر أنه ان لم يشهد عند أداء  
الثمن أنه انما أدى الثمن ليرجع فانه لا يرجع وفرق بين الوالد والوصى أن الوصى اذا أدى الثمن من مال  
نفسه لا يحتاج الى الشهاد لان الغالب من حال الوالد انهم يقصدون الصلة والبر فيحتاج الى الشهاد  
وكذا الاب اذا قضى مهور امرأته ان لم يشهد لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية لولدها الصغير فهو بمنزلة  
الاب ان لم يشهد عند أداء الثمن لا يرجع كذا في فتاوى فاضلخان \* قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال  
الوصى لليتيم أنفق مالا عليك كذا وكذا سنة فانه يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يصدق في الفضل  
على نفقة مثله ثم نفقة المثل ما يكون بين الاسراف والتقتير كذا في المحيط \* واذا اختلفا في المدة فقال  
الوصى مات أبوك منذ عشر سنين وقال اليتيم مات أبى منذ خمس سنين ذكرى الكتاب أن القول قول الابن  
واختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال شمس الأئمة الحلي الذي رحمه الله تعالى المذكور في الكتاب قول  
محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصى كذا في فتاوى فاضلخان \* ولو

اسقاطه بطلت الشفعة أو بشرط ان يضمن الشفيع الثمن للبائع فاذا ضمنه بطلت ولا حيلة لاسقاط اسقاط الحيلة وطلبها كثيرا فم يجدها  
وتقديم الحيلة على المقدمة لاشعار ان جوازها مشروط بتقديمها على الثبوت لما مر أن

الحيلة لابطالها حرام لانع ثبوتها \* مالا يجوز بيعه من الاوقاف لاشفعة في شئ منه عند من يرى جواز بيع الوقف والمسلم والذي  
والمكاتب والمأذون ومعتق البعض (١٥٦) سواء فيها وكذا ثبت الشفعة بجوار دار الوقف ولا شفعة في المنقولات واذا ملك العقار بلا

عوض كالهبة والصدقة  
والوصية والميراث أو بعوض  
ليس بمال كالمهر وبديل الخلع  
والصلح عن دم عمد أو جعلها  
أجرة فلا شفعة فيها وهم  
ثلاثة الشريك في المبيع  
وهو الذي لم يقاسم وخلط  
وهو المقاسم الذي بقى له  
خطة في الطريق أو الشرب  
والجار الملازق \* دار فيها  
منازل وبابها سكة  
غير نافذة وأبواب المنازل  
الى هذه الدار كل منزل منها  
لرجل الا منزل منها فانه  
لرجلين وللمنزل المشترك  
هذا جازم لا ريب على ظهوره  
فباع أحد الشر بكن قسطة  
من المنزل فالشفعة للشريك  
الذي يقاسم فإذا سلم أولم  
يطلبها كما سمع فلا ريب  
المنازل لانهم خلطوا في الطريق  
فان سلموا أولم يطلبوا عند  
سماع البيع أو سلم الكل  
الا واحد منهم فهو أولى  
من أهل المحلة يستوى  
فيه الملازق وغير الملازق  
وان سلم هو أيضا فالجار  
الملازق ثم هي على عدد  
رؤسهم لأنصائبهم وان  
حضر واحد منهم فأنبتها  
يقضى له بكلها فان حضر  
آخر وأنبتها أيضا انما طله  
فيها أخذ نصفها وان أول  
من الأول أخذ الثاني وان

قال الوصي ترك أولك رقيقا فانفقت عليهم من مالك كذا وكذا درهم انهم ماؤا أو أبقوا وتلك النفقة  
نفقة المنزل والصغير يكذب ويقول ان أبي مات ترك رقيقا فالقول قول الوصي وفي الخاتمة قال محمد والحسن  
ابن زياد رحمه الله تعالى القول قول الابن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصي وأجمعوا  
على أن العبيد لو كانوا أحياء كان القول قول الوصي كذا في التتارخنية \* اذا ادعى الوصي أن غلاما لليتيم  
أبى فجاء به رجل فاعطيت له جبهه أربعين درهم ما والا ابن يسكر الا باق كان القول قول الوصي في قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد والحسن بن زياد رحمه الله تعالى القول قول الابن الا أن يأتي  
الوصي بينة على ما ادعى كذا في فتاوى قاضيان \* وكذلك لو قال الوصي لم يترك أولك رقيقا لكن أنا  
اشتريته لك رقيقا من مالك وأديت عنهم من مالك وأنفقت عليهم من مالك أيضا فهو مصدق في ذلك كله  
ومتى جعلنا القول قوله فيما ذكرنا يخالف هذا جواب الكتاب الا أن مشايخنا رحمه الله تعالى كانوا  
يقولون لا يستحسن أن يخلف الوصي اذا لم يظهر منه خيانة وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا  
ادعى ان والده الصغير ترك كذا وكذا من الغلمان فانفق عليهم كذا وكذا انهم ماؤا فان كان مثل ذلك الميت  
يكون له مثل ما سمي من الرقيق فالقول قوله وان كان لا يعرف ذلك الا بقوله ولا يكون مثله مثل ذلك الغلمان  
لم اصدقه وان ادعى الوصي أنه أعطى اليتيم في شهر مائة درهم وأنهم اقرضوه وأنه ضيعها فأعطاه مائة أخرى  
في ذلك الشهر قال اصدقه ما لم يبيح من ذلك بشئ فاحش يعني يقول أعطيتهم مائة كثيرة فضيعها عبد في  
يد رجل يدعيه أنه قال الوصي لليتيم اني اشتريت هذا الغلام من هذا الرجل بألف درهم من مالك  
وقبضته ودفعت الثمن اليه وأنفقت عليه من مالك كذا وكذا في مدة كذا ثم قال ان هذا الرجل غلب علي  
فأخذهم مني وكذب اليتيم والذي في يديه العبد فانه يصدق الوصي في حق برأته عن الضمان ولا يصدق في حق  
صاحب اليد من غير بينة حتى لا يؤخذ العبد منه لانه في حق ذي اليد ما مدع أو شاهد والحكم لا يقطع  
بالدعوى ولا ينهم اداة الفرد ما في حق نفسه منكر للضمان فيقبل قوله في ذلك مع عينة كذا في المحيط \* وان  
قال الوصي فرض القاضي لا خيلك الزمن هذه نفقة في مالك كل شهر كذا فأديت اليه لكل شهر منذ عشر  
سنين فكذب الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل ويكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان  
الوصي قال له أولك مات وترك هذه الارض لك وهي أرض خراج فأديت خراجها الى السلطان منذ عشر  
سنين في كل سنة كذا وقال الوارث لم يمت أبي الا منذ سنتين فهو على الاختلاف الذي في الجعل وكذلك اذا  
اتفقا أن أباه مات منذ عشر سنين واختلفا في أرض فيها ماء لا يشترط مع الزراعة فقال الوارث لم يزل  
كذلك ولم يجب خراجها وقال الوصي انما غلب عليها الماء الجعل وقد أديت خراجها عشر سنين فهو على  
الاختلاف الذي في الجعل وأجمعوا على أن الارض لو كانت صالحة للزراعة يوم الخصومة لاء ماء فيها وباقي  
المسألة بجملها أن القول قول الوصي مع عينة وفي النوازل لو قال الوصي لليتيم انك استهلكك على هذا  
الرجل في صغرك كذا وكذا فقبضته عنك فكذب اليتيم في ذلك كله فالقول قول اليتيم والوصي ضامن عند  
الكل ولو قال الوصي لليتيم ان عبدك هذا قد أبى الى الشام فاستأجرت رجلا فجاء به من الشام بمائة درهم  
وأعطيت الاجر وأنكر اليتيم ذلك فالقول قول الوصي في قولهم جميعا ولو قال الوصي في هذا كله انما  
أديت ذلك من مالي لا رجع به عليك وكذب اليتيم فان الوصي لا يصدق في قولهم جميعا الا بينة كذا في  
المحيط \* ولو حضر الوصي رجلا الى القاضي فقال ان هذا ردي عبد الصغير من الاباق فوجب له الجعل وفي  
يدي مال هذا الصغير فأعطيتهم هل يصدق القاضي قول هذا على الخلاف أيضا وقيل لا يصدق بالاتفاق  
كذا في محيط السرخسي \* في المشتق عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان لليت على رجل مال  
فاقر وصيه أن الميت قد قبضه لم يكن الوصي خصما في قبضه بعد ذلك لكن القاضي يجعل وكلا في قبضه

قال  
فإذا بيعت وطلبها وأنبتها ومات قبل الاخذ بالقضاء أو تسلم المشتري بطلت وليس  
لوارث اخذها وان قضى له بها أو سلمها المشتري ثم مات أخذها الوارث والمشتري مالك حتى يأخذها الشفيع فان بايع الاول انفسخ

الثاني وان بالتالي تم البهتان والشفيع أن يمنع من الاخذ بها وان قبله المشتري قبل القضاء ومن أخذها من قبله واستحققت ونقص عليه البناء يرجع الشفيع على الذي نقد الثمن اليه بالثمن لا غير لابقية البناء (١٥٧) نوع ما يثبت فيه او لا يثبت ومن يكون خصما ومن لا يكون واختلف

قال محمد رحمه الله تعالى في اقرار الاصل اذا أقر وصي الميت أنه قد استوفى جميع ما لبيت على فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال الغريم كان لفلان على ألف درهم وقد قبضتها فهذا على وجهين اما ان كان هذا ديناً واجباً بآداة الوصي أو بآداة الميت ففي كل واحد من الوجهين لا يخلو اما ان يكون اقرار الدين بعد اقرار الوصي باستيفاء جميع ما عليه أو قبل اقرار الوصي باستيفاء ما عليه والوصي في كل من الوجهين لا يخلو اما ان وصل قوله فهي مائة باقراره أنه استوفى الجميع أو فصل وقد بدأ محمد رحمه الله تعالى بما اذا كان الدين واجبا بآداة الميت وأقر الوصي أو لا باستيفاء جميع ما على الغريم ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره ثم أقر الغريم به - كذلك أن الدين كان عليه ألف درهم وقد استوفى الوصي منه ألف درهم وذ كر أن الغريم برأ عن الألف حتى لم يكن للوصي أن يتبعه بشئ فالقول قول الوصي مع عينه أنه قبض مائة درهم ولا يصح صدق الغريم على الوصي حتى لا يضمن تسمية للورثة بسبب الجحود فان قامت لبيت بينة على أن الدين على الغريم كان ألف درهم بأن أقام البينة أو غريم لبيت البينة كان الغريم برأ عن الألف حتى لم يكن للوصي أن يتبع الغريم بتسميته وبضمن الوصي تسمية للورثة فاذا أقر الغريم أو لا أن الدين ألف درهم ثم أقر الوصي أنه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا ثبت الألف بالبينة يكون الغريم برأ عن جميع الألف باقرار الوصي بالاستيفاء وبضمن الوصي تسمية للورثة هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره فاما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما لبيت على فلان وهو مائة درهم وقال الغريم لا بل كان ألف درهم ذ كر أن الوصي يصدق في هذا البيان حتى كان للوصي أن يتبع الغريم بتسميته هذا اذا أقر الوصي أو لا بالاستيفاء وان أقر الغريم أو لا بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولا عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا وجب الدين بآداة الميت يكون الغريم برأ عن جميع ما عليه لاقرار الوصي وبضمن الوصي للورثة تسمية هذا الذي ذكرنا كله اذا قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره فاما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهو مائة ثم قال الغريم كان الدين على ألف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون برأ عن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي أن يتبعه بشئ ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما أقر الوصي أو لا بالاستيفاء فاما اذا أقر الغريم أو لا بالف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهو مائة فان الغريم يكون برأ عن جميع الألف وبضمن الوصي للورثة تسمية منها قال ولو أن وصيا باع خادما للورثة وأشهد أنه قد استوفى جميع عنه وهو مائة وقال المشتري بل كان مائة وخمسين فهذا على وجهين اما ان قال الوصي وهو مائة، وصولا باقراره أو قال مفصولا فان قال موصولا باقراره فانه لا يصح هذا البيان حتى يبرأ الغريم عن مائة وخمسين باقرار الوصي أنه استوفى جميع ما عليه ويكون القول قول الوصي فيما قبض والجواب فيما اذا كان مال الكا أو أقر باستيفاء جميع ما على المشتري ثم قال وهو مائة موصولا أو مفصولا كالجواب في مسألة الوصي ولو أقر أنه قد استوفى من فلان مائة درهم وهو جميع الثمن فقال المشتري لا بل الثمن مائة وخمسون فأراد الوصي أن يتبعه بخمسين درهما فذلك واذا أقر الوصي أنه استوفى جميع ما لفلان على فلان وهو مائة درهم وأقام الورثة البينة أو غريم الميت أنه كان له عليه ما تادهم حتى قبلت هذه البينة فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يضمن الوصي الا المائة التي أخذ وهذا بخلاف ما لو قال الوصي مفصولا وهو مائة ثم قامت البينة أن الدين على الغريم مائتان فان الوصي يكون ضامنا للمائتين قال واذا أقر الوصي أنه استوفى ما لفلان الميت عند فلان من ودية أو مضاربة أو شركة أو بضاعة أو عارية ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وأقر المطالب أنه كان لبيت عنده ألف درهم فهذا على وجهين اما ان أقر الوصي بالاستيفاء أو لا ثم أقر المطالب أنه كان ألفا

الشفيع والمشتري  
سكة أو درب غير نافذة  
أقصاه مسجد وظهره أو طرف  
منه الى الطريق الاعظم  
وباب المسجد في الدرب أو  
السكة فهو درب نافذ حكما  
لان المسجد ليس بمملوك لأحد  
فلو بيع دار فيه لاشفعة الالجار  
لان المسجد لا كان غير مملوك  
كان بمنزلة القضاء هذا اذا  
كان المسجد خطه فان محذوما  
أحد الدرب أو المحلتي  
فالشفعة تبطل فان كان ظهر  
المسجد وجوابه الى دور  
الناس لا يريد المسجد الذي هو  
خطه فلا هل الدرب الشفعة  
لانه يكون بمنزلة القضاء قال  
عصام فعلى هذا حكم  
السكك التي أقصاها الوادي  
بجفارا اذا بيع دار فيها  
لاشفعة الالجار الملازق  
لانها نافذة والشركة عامة  
لانهم يخرجون الى الوادي  
وذ كر شمس الأئمة دار في  
أقصى الدرب والمحلة  
وهذه الدار نافذة الى طريق  
العامة فان كان الطريق  
للعامة وليس لاهل الدرب  
المنع فلاشفعة لهم وان  
الطريق لصاحب الدار أو  
أهل الدرب وأحدوه ولهم  
المنع للعامة فلهم الشفعة  
قال الصدر رحمه الله تعالى  
فعلى هذا سلكا وسائر  
السكك ان الخطه نافذة  
فلاشفعة لهم وان أحدوا

النفاذ فلهم الشفعة \* سكة غير نافذة وفيها سكة أخرى فباع في السكة السفلى وأحدهم دارا فالشفعة للسفلى ولو بيعت في العليا للملك وكذا نهر خاص انتزع منه نهر آخر فبيع أرض على المنتزع فالشفعة لاهل المنتزع كقذف انتزع من نهره وعن محمد رحمه الله تعالى أرض

بين أهل قرية اقتسموا أنزر  
دارم فاء جاره الذي هو لزيقه

نافذة فكلما همأ برفافده  
 لانهم ان شاؤا سدوها ولا  
 شفعة في الكر دار اى البناء  
 ويسمى بخوارزم - ق القرار  
 لانه نقل وذلك كالاراضى  
 التى على نم - الموالى  
 والاراضى التى حازها  
 السلطان لبيت المال  
 ويذنعها خراعة الى الناس  
 بالنصف فصار لهم فيها  
 كردار كالبناء والاشجار والكس  
 اذا كبسها التراب حتى صار  
 لهم كردار \* وبيع هذه  
 الاراضى باطل وان بيع  
 الكر دارو كان معلوما يجوز  
 لكن لاشفعة فيه وكذا  
 الاراضى الميان دهبه اذا  
 كانت الاكرة يزروعونها  
 فيبيعها لايجوز وبيع  
 كردارها يجوز ولا شفعة فيها  
 \* الشريك احق بهما من الجار  
 اذ لم يكن شريكا فى الحائط  
 وما تحت الحائط الذى بينهما  
 أما اذا كان كذلك فهو

شريك لا جاز فقط والشركة  
فيماتحت الحائط مؤثرا  
الشركة في الحائط لانه نقل  
لماهر أن البناء من المنقولات  
لكن الشركة فيماتحت  
الحائط انما يحصل اذا كان  
أرض الحائط بينهما على  
الشركة فبينما حاطا في تلك  
الأرض المشتركة ثم اقتسما  
الباقى أما اذا اقتسما الأرض  
وخطا في وسطها ثم أعطى  
كل منهما شأ حتى شأ حائطاً

فكل منهم ما جارا لصاحبه في الارض  
بشفعة العالوم من الجار الملاقه

فبيع الاوسط فلا اعل ولا اسفل الشفعة وان بيع الاعلى فالاوسط أولى وان الاسفل فالاوسط أولى \* رجل باع أرضين ورجل أرض متلازمة هذه الأرض للشفيع أن يأخذ الأرض التي تلازق أرضه دون الأخرى وعليه الفتوى (١٥٩) \* وعن محمد رحمه الله تعالى في عشرة أفرجة متلازمة لرجل على واحدة منها: أرض انسان

يباع العشرة الأفرجة فلا شفيع أخذ القراح الذي يليه لا كلها لان كل قراح على حدة \* لرجل قرية خالصة باعها بدو رهانكر ومها وأراضيها وناحية منها يبيع أرض انسان فلا شفيع أخذ الناحية التي تليها \* وعن الثاني له بستان عليه حائط وباب فباع بستانه وأرضين له خلف البستان ورجل أرض الى جانب البستان فله الشفعة في البستان والأرض المتصلة به وكذا اذا كان بستانين وعليهما حائط متصل به ورجل أرض الى جانب بستان منها فباع بستانين فله الشفعة في كلاهما ولا يشبه البستانين في القرى الدور في الأمصار فانه لو كان لرجلين دور ورجلها دارا واحدة أو جعلها أرضا وباعها فلا شفيع الشفعة في كلاهما \* وعن محمد رحمه الله تعالى حواشيت ثلاثة يبيع بعضهم بعضا وباب كل واحد الى الطريق الاعظم ورجل الى جنب حائوت منها حائوت فبيعت الحواشيت الثلاثة فله أن يأخذ كلها وهي كالبيوت في دار واحدة فان باع الحائوت الاوسط منها وهو لا يبيع حائوت الجماره

الشاهدين من غرماء الميت يدعون ذلك فانه لا تقبل شهادتهم اقياسا واستحسانا وكذلك اذا شهد رجلان عليهم دين الميت أن الميت أوصى الى فلان وفلان يدعى فالمسئلة على القياس والاستحسان فأما اذا كان الوصى لا يدعى ذلك ان كانت الورثة يدعون لا تقبل قياسا واستحسانا وان كانت الورثة يجحدون ولا يدعون ذلك لا تقبل قياسا ولا استحسانا واذا شهد ابن الوصى أن فلانا أوصى الى أيتنا والوصى يدعى والورثة لا يدعون فانه لا تقبل هذه الشهادة قياسا واستحسانا وليس للقاضي أن ينصب هذا وصيا في تركه الميت بطلب ما من غير شهادة وان كان الوصى يرغب في الوصاية لم يكن له النصب بشهادتهم فأما اذا كان الوصى يجحد والورثة يدعون فانه تقبل هذه الشهادة وان كانت الورثة لا يدعون لا تقبل هذه الشهادة وشهادة الاخ في هذه مقبولة وشهادة الشريكين المتفاوضين أو غير المتفاوضين في هذا جائزة واذا شهد أحد الوصيين أن فلانا أوصى الى أيتنا وفلان ما كان الاب يدعى فانه لا تقبل هذه الشهادة لافي حق الاب ولا في حق الاجنبى وان كان الاب لا يدعى ويدعيه الورثة فان الشهادة تقبل وان كان الاب لا يدعى ولا شريك الاب ولا الورثة لا تقبل هذه الشهادة لعدم الدعوى قال واذا شهد شاهدان أن الميت أوصى الى هذا وأنه رجع عن ذلك وأوصى الى هذا الآخر أجزت شهادتهما واذا شهد شاهدان أن الميت أوصى الى هذا الرجل ثم شهدا بن الوصى أن الموصى عزل أباهما عن الوصية وأوصى الى فلان أجزت شهادتهما قال ولو شهدا أنه أوصى الى أبيهما ثم عزله عن الوصية وأوصى الى هذا أجزت شهادتهما قال ولو شهدا على ذلك ابن الميت أو غير الميت لهما عليه دين أو لهما عليه دين أو لهما عليه دين فلهما أن يبيعوا القياس والاستحسان واذا شهد شاهدان أن فلانا جعل هذا وكذا في جميع تركته بعد موته جلعته وصياله واذا قال جعلته وصيا فهذا وما لو قال أوصيت اليه سواء فيصير وصيا واذا شهد أحد الشاهدين أنه أوصى الى فلان يوم الخميس وشهد الآخر أنه أوصى يوم الجمعة (١) تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط \* واذا شهد الوصيان لو ارث صغير بشئ من مال الميت أو غيره فشهادتهما باطلة وان شهد الوارث كبير في مال الميت لم تجز وان كان في غير مال الميت جازت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان شهد الوارث كبير تجوز في الوجهين كذا في الهداية \* ولو كان الموصى له معاومة الآن الموصى به مجهول فشهدوا على اقراره بالوصية له تقبل هذه الشهادة ويرجع في البيان الى ورثة الموصى كذا في المحيط \* واذا شهد الرجلان لرجلين على ميت بدين ألف درهم وشهد الآخران للآخرين بدين ألف درهم لم تجز شهادتهما وان كانت شهادة كل فريق للآخرين بوصية ألف درهم لم تجز ولو شهدا أنه أوصى لهذين الرجلين بجارية وشهد المشهود لهما أن الميت أوصى للشاهدين بعده جازت الشهادة بالاتفاق ولو شهدا أنه أوصى لهذين الرجلين بثلث ماله وشهد المشهود لهما أنه أوصى للآخرين بثلث ماله فالثمة باطلة وكذلك اذا شهد الأولان أن الميت أوصى لهذين الرجلين بعده وشهد المشهود لهما أنه أوصى للآخرين بثلث ماله فهى باطلة لان الشهادة في هذه مثبته للشركة كذا في خزائن المفتين \* واذا شهد شاهدان أن الميت أوصى لهذين بدراهم وشهدا آخران أنه أوصى لهذين بدراهم لم تجز شهادتهما ولو شهدا شاهدان أنه أوصى لهذين بدرهم وآخران بدرهم أو اثنين بعده والآخران بدرهم جازت الشهادة كذا في محيط السرخسى \* واذا شهد الرجل جل قوم على وصية ولم يقرأها عليهم ولم يكتبها بين أيديهم وفيها اعتاق وقراريدين ووصايا فان الشهاد لا يصح كذا في المحيط \* والله أعلم

(١) قوله تقبل هذه الشهادة لان المشهود به قول واختلاف الشهود في الاقوال من حيث الزمان والمكان لا يمنع قبول الشهادة كذا في المحيط نقله الجراوى اه

أخذ بالشفعة للشركة في الطريق \* بستان في دار يبيع أحدهما الآخر ولا طريق لهما في الدار يبيع أحدهما دار رجل باع صاحب البيتين فلصاحب الدار أخذها بها وتركتها ولو كانا متفرقين أحدهما في ناحية الدار والآخر في ناحية أخرى ولا يبيع أحدهما الآخر فباعهما

صاحبهم ما فاشفعة في البيت الذي يليه لاني لا استرح. وعن الثاني أرضون بين قوم شرهما من نهر خاص فبعت منها أقرحة بمجموعة وأمتزقة ولرجل متلازقة ببعض هذه (١٦٠) الأرضي وهذه الأقرحة فلهذا الجار المتلازق الشفعة في جميعها وان لم تكن متلازقة لانها

### كتاب المحاضر والسجلات

الاصل في المحاضر والسجلات أن يبالغ في الذكرو البيان بالتصريح ولا يكتفي بالاجال كذا في الخلاصة \* ذكر الشيخ الامام الزاهد الحلاج فجم الدين شمس الاسلام والمسلمين عمر النسب في رحمه الله تعالى أن الإشارة في الدعاوى والمحاضر ولفظ الشهادة مما يحتاج اليها وكذا في السجلات لابد من الإشارة حتى قالوا اذا كتب في محضر الدعوى حضر فلان بجلس الحكم وأحضر فلان مع نفسه فادعى هذا الذي حضر عليه لا يفتي بصحة المحضر وينبغي أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه وكذلك عند ذكر المدعى والمدعى عليه في أثناء المحضر لابد من ذكر هذا فيكتب المدعى هذا والمدعى عليه هذا لان بعض المشايخ كانوا لا يفتون بالصحة بدونه وكذلك قالوا في السجلات اذا كتب وقضيت لمحمد هذا على أحمد هذا لابد أن يكتب وقضيت لمحمد هذا المدعى على أحمد هذا المدعى عليه كذا في المحيط \* وكذلك قالوا اذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود وأشاروا الى المتداعين لا يفتي بالصحة وقالوا ايضا اذا كتب في صك الاجارة جرفلان بن فلان أرضه بعد ما جرت المبيعة الصحيحة بينهم في الاشجار والزراجين التي في هذه الارض لا يفتي بصحة الصك بعد ما جرت المبيعة صحيحة بين المتعاقدين هذين في الاشجار والزراجين التي في هذه الارض وينبغي أن يكتب أجر الارض من المستأجر هذا بعد ما باع هذا الجرفلان والزرابين من المستأجر هذا وقالوا ايضا اذا كتب في المحضر أحضر المدعى شهوده وسألني الاستماع اليهم فشهدوا على موافقة الدعوى لا يفتي بصحة المحضر وينبغي أن يذكر ألفاظ الشهادة لان القاضي عسى يظن أن بين الدعوى والشهادة موافقة ولا يكون بينهم موافقة في الحقيقة وكذلك قالوا ايضا اذا كتب في السجل وشهد الشهود على موافقة الدعوى لا يفتي بصحة السجل وكذلك قالوا في كتاب القاضي لو كتب قد شهدوا على موافقة الدعوى لا يفتي بصحة الكتاب ومن المشايخ من فسر بين كتاب القاضي والسجل وبين محضر الدعوى فافتى بصحة الكتاب والسجل وبفساد محضر الدعوى وكذلك قالوا في السجل اذا كتب على وجهه الايجاز ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به الحوادث الحكيمية والتوازن الشرعية لا يفتي بصحة السجل ما لم يبين الامر على وجهه كذا في الذخيرة \* قالوا ويكتب في محضر الدعوى شهد الشهود بكذا عقب دعوى المدعى هذا وكذا يكتب عقب الجواب بالانكار من المدعى عليه كذا لا يظن ظان أنهم شهدوا قبل الدعوى أو شهدوا على انضمام المقر لان الشهادة على انضمام المقر لا تسمع الا في مواضع معدودة قال في الذخيرة وعندي أن كل ذلك ليس بشرط وكذا في الشرط ولا بد أن يذكر وشهد كل واحد بعد الدعوى والجواب بالانكار وبعد الاستئذان من المدعى كي يخرج عن حد الخلاف لان عند الطحاوي اذا شهدوا بعد الدعوى والانكار بدون طلب المدعى الشهادة لا تسمع قال في الذخيرة وعندي كل ذلك ليس بشرط كذا في الفصول العبادية \* وكان الشيخ الامام الزاهد دغرا الاسلام على البردوي يقول ينبغي للمدعى أن يقول في دعواه (١) (اين مدعي بحق من است) ولا يكتفي بقوله (اين من است وحق من) حتى لا يمكن أن يلحق به (وحق من) وكذلك في جواب المدعى عليه لا يكتفي بقوله (اين مدعي ملك من است وحق من) وينبغي أن يقول (ملك من است وحق من است) حتى لا يلحق بآخره كلمة النفي

(١) قوله (اين مدعي حق من است) معناه هذا المدعي حق ومثله معنى العبارات الاتية والتفاوت الذي فيها انما هو بسبب كراهة الربط وحذفها المعبر عنها بكلمة (است) وهي غير موجودة في العربية فلا يظهر هذا الفرق الا في العبارات الفارسية

أرض واحدة وكذا دارين قوم ورتوها عن أبيهم فاقسموها بينهم وأخذ كل قطعة معلومة لكن الطريق واحد ولرجل دار متلازقة ببعض هذه القطع باع واحد منهم حصته وسلم الباقيون فلهذا الجار الشفعة وان لم يكن لزيقه به داران وأرض في قرية باع السكك بجملة وله جاري إلى أحد الدارين فلهذا أن يأخذ السكك وان كان لا يملك الاخذ ولو باع الدارين منفردا الا التي تليها وجعل يبيع الدارين والارض بمنزلة يبيع القرية باع بشرط الخيار للمشتري وجبت لانها تامة سدر زوال ملك البائع لان شئ ملك المشتري حتى اذا أقر بالبيع وأنكر المشتري وجبت الدار لو في يد البائع بشرط لصحة الحكم بهما حضرة المشتري لان الملك له والاخذ والطلب من البائع وان صح لكن لابد من حضور المشتري قال طلبت كما علمت وقال المشتري لابل أنرت الطلب فالقول قول الشفعين \* قال الشفعين علمت يوم كذا أو زمان كذا وطلبت وقال المشتري لم تطلب فالقول للمشتري \* قال المشتري اشتريت الارض والبائع ذهب إلى البناء وقال الشفعين اشتريتها فالقول للمشتري

دار بين ثلاثة اشترى من أحدهم حصته وسلم الشريك كان فلجار الشفعة في البيت الاول لاني البتتين الاخرين وكذلك لان المشتري صار شرى كما فيها زمان شراء بيت الثاني والثالث فقدم على الجار \* اشترى دار الشفعة ثلاثة قال له أحدهم صالحتك على أن يكون



بيت الدار مسلماً للثواب فيها بيني وأصحابي على السواء جاز وقسم الدار على ثمانية عشر البيت بين المشتري والشفعاء غير المصالح لقر كه جمعة في البيت والبيتان بين الكل لبقاء حق المصالح في البيتين لا غير \* الشريك في النهر الصغير أولى من (١٦١) الجار الملازق لانه خليط وان النهر

كبير فالجار الملازق كما في المحلة نافذة والفصل بين النهر الصغير والكبير ما يجري فيه السفن وقيل اذا كانوا أكثر من مائة فكبير وقيل موكل الى رأى الحاكم وذ كراحموي في ترتيبها ولها الشريك في البيت ثم في الدار ثم الشريك في الاساس ثم الشريك في الشرب ثم في الطريق ثم الجار الملازق وهو الذي لكل منهما حائط على حدة وليس بين حائطين يمر لصيق المكان ولا اتصال الحائطين حتى لو كان بينهما طريق نافذ فلا شفعة للجار ولا شفعة للجار المقابل اذا كانت المحلة نافذة ويجب الشفعة اذا كانت غير نافذة والشفيع في الطريق أحق من الجار قال مشايخنا رحمه الله لم يرد به طريقاً ما لانه غير مملوك لأحد وانما أراديه ما يكون في سكة غير نافذة وان لم يكن نافذة حتى كان الطريق مشتركين أهلها فان كان في أسفل السكة ما يتعلق به حق العامة كالسجدة ونحوه فليس لأحد من أهل السكة شفعة بالشركة في الطريق وان كان المسجد في وسط السكة فمن بيته في وسطها أو مدخلها فليس له الشفعة وان بيعت دار في الاسفل فليس كالأعلى في الطريق حق

وكذلك في قول الشاهد لا يكتفي بقوله (اين مدعى اوست وحقوى) وبعض مشايخنا كتبوا بقول المدعى (ملك من است وحق من) ويقول المدعى عليه (ملك من است وحق من) ويقول الشاهد (ملك اين مدعى است وحقوى) ولو قال المدعى (ملك وحق من است) فذلك يكتفي بالاتفاق وكذا في أمثاله كذا في المحيط \* ولو قالنا شهد أن هذه العين له أو قال بالفارسية (١) (اين أن مدعى راست) لا يكتفي بذلك ما لم يصرحوا بالملك لان الشيء كما ينسب الى الانسان يجهه الملك ينسب اليه بجهة الاعارة فلا بد من التصريح بالملك لقطع الاحتمال وذ كرفي الباب الخامس من فتاوى رشيد الدين قالوا انما شهد (٢) (كه اين غلام آن فلان است) فهذا بمنزلة ما لو قالوا (٣) (ملك فلان است) وللقاضي ان يقضى بالملك لان هذا فارسية قوله هذا له وانه للملك وان استفسر القاضي ذلك منهم فله ذلك ولو قالوا في شهادتهم (٤) (اين مدعى ملك اين مدعى است) ولم يقولوا (٥) (در دست اين مدعى عليه بناحق است) اختلف المشايخ فيه والصحيح انه ان طلب المدعى من القاضي القضاء بالملك فانه تقبل هذه البيعة فان طلب التسليم لا يقضى به ما لم يقولوا (در دست اين مدعى عليه بناحق است) وهل يشترط أن يقول الشاهد (٦) (واجب است برين مدعى عليه كه دست كونه كند) اختلف المشايخ فيه أيضاً والصحيح انه لا يشترط والاحوط أن يذكر الشاهد ذلك كذا في الفصول السادسة \*

محضر في اثبات الدين المطلق يكتب بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخارى قبل القاضي فلان يذ كر لقبه واسمه ونسبه المتولى لعمل القضاء والاحكام بخارى نافذ القضاء والامضاء بين أهلها من قبل فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا فبه ذلك ان كان المدعى والمدعى عليه معروفين باسمهما ونسبهما يكتب اسمهما ونسبهما فيكتب حضر فلان بن فلان وأحضر مع نفسه فلان بن فلان وان لم يكونا معروفين باسمهما ونسبهما يكتب حضر رجل وذ كر أنه يسمى فلان بن فلان وأحضر مع نفسه رجلاً وذ كر انه يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه ان لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه كذا كذا دينار انيسابورية جرة جيدة مناصفة موزونة بوزن مثاقيل مكة دينار لازماً وحقاً واجباً بسبب صحيح وهكذا أقر هذا الذي أحضر معه في حال جواز اقراره طاعة اوراغباً بجميع هذه الدنانير المذكورة الموصوفة في هذا المحضر على نفسه لهذا الذي حضر دينار لازماً وحقاً واجباً بسبب صحيح اقراراً صدقه هذا الذي حضر فيه خطاباً فوجب على هذا الذي أحضر معه أداء هذا المال المذكور فيه الى هذا الذي حضر وطالبه بالجواب وسأل مسأله فيه ذلك بنظر ان كان أقر المدعى عليه بما ادعاه المدعى فقد تم الامر ولا حاجة للمدعى الى اقامة البيعة وان أنكر ما ادعاه المدعى يحتاج المدعى الى اقامة البيعة ثم يكتب فاحضر المدعى هذا انفراداً كرأنهم شهوده وسألني الاستماع اليهم فاجبت اليه وهم فلان وفلان وفلان يكتب أسماء الشهود وأنسابهم وحلهم ومسكنهم ومصلاهم وينبغي للقاضي أن يأمر بكتابة لفظة الشهادة بالفارسية على قطعة قرطاس حتى يقرأ صاحب مجلس القاضي على الشهود ذلك بين يدي القاضي ولفظة الشهادة في هذه الصورة ٧ (كواهى ميدهم كه اين مدعى عليه) ويشير اليه (بحال روانى اقرار خویش بهم وجوه مقرر آمد بطوع وورعت وچنين كنت كه بر منست اين مدعى را) ويشير اليه (بيست دينار زر سرخ بخارى سره) مناصفة موزونة بوزن مثاقيل مكة (٩) (چنانكه اندرين محضر ياد کرده)

(١) هذا للمدعى (٢) أن هذا الغلام لفلان (٣) ملك فلان (٤) هذا المدعى ملك هذا المدعى (٥) في يده هذا المدعى عليه بغير حق (٦) واجب على هذا المدعى عليه ان يقصر يده عنه (٧) أشهد أن هذا المدعى عليه في حال جواز اقراره بكل الوجوه أقر بالطوع والرغبة وقال على لهذا المدعى عشرون دينار ذهباً أحر بخارية نافذة (٨) كما هو مذ (٩) كور في هذا المحضر بسبب صحيح واقرار صحيح وهذا المدعى صدقه

(٢١ - فتاوى سادس) الشفعة والجار مع الشريك شفعي حتى اذا سلم الشريك يأخذه الجار في ظاهر الرواية وعن الثاني أنه لا يأخذ والجار اذا سلم مع الشريك صح حتى اذا سلمها الشريك لا يأخذها الجار وبعد تسليم الشريك انما يأخذها الجار اذا كان أوجد الطلين بأن يقول

ان قد طلبت ان لم ياخذها الشريك اخذها ولم يذ كرفي الكتب ان من لا يرى الشفعة بالحوار اذا جاء الى حاكم يراه وطلب ما قيل لا يقضى لاه  
 يزعم بطلان دعواه وقبل يقضى (١٦٢) لان الحاكم يرى وجوبها وقيل يقال هل تعتقد وجوبها ان قال نعم حكم له بها وان قال لا يصح

شد) ويشير الى المحضر فامر لازم وحق واجب (١) بسبب درست واقراي درست واين مدعى) ويشير  
 اليه (راست كوى داشت ويرادين اقرار روبروى) ثم يقرأ صاحب المجلس على الشهود وذلك بين يدي  
 القاضى ثم القاضى يقول لاشهد ودعوى سمعتم انظرة هذه الشهادة التى قرئت عليكم وهل تشهدون كذلك  
 من اولها الى آخرها فان قالوا سمعنا ونشهد كذلك يقول القاضى لكل واحد منهما ٢ (بكوى كه هم معني  
 كواهى ميدهم كه خواجه امام صاحب برخواند ازاول تا آخر مرابن مدعى را برين مدعى عليه) وأشار  
 القاضى باصر كل واحد منهم حتى يأتى بلفظة الشهادة من اولها الى آخرها كما قرئت عليهم فاذا انوب ذلك  
 يكتب فى المحضر بعد كتابة أسامى الشهود و أنسابهم ومساكنهم ومصلاهم فشهد هؤلاء الشهود بعد  
 ما استشهدوا عقب دعوى المدعى والجواب بالانكار من المدعى عليه شهادة مستقيمة متفقة الالفاظ  
 والمعانى من نسخة قرئت عليهم جميعا وأشار كل واحد منهم الى موضع الاشارات \*  
 (٢) سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية يقول القاضى فى ان يذ كرفقه واسمه ونسبه المتولى لمل  
 القضاء والاحكام بخارى ونواحيه نافذ القضاء بين أهلها ادم الله تعالى توفيقه من قبل الخاقان الامدل  
 العالم فلان ثبت الله تعالى ملكه وأعز نصره حضر فى مجلس قضائى فى كورة بخارى يوم كذا من شهر كذا  
 من سنة كذا رجس ذ كراهه يسمى فلانا وأحضر معه رجلا ذ كراهه يسمى فلانا وان كان القاضى يعرف  
 المدعى والمدعى عليه يكتب حضر فلان وأحضر معه فلانا فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره  
 معه أن لهذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه عشرين دينارا نيسابورية حمراء جيدة مناصفة بوزن  
 مثاقيل مكة دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا أقر هذا الذى أحضره معه فى حال جوارا قراره طائعا  
 بجميع هذا المال المذكور مبلغه وخمسة وعشرون فى محضر الدعوى دينارا لازما لهذا المدعى الذى حضر  
 عليه وحقا واجبا بسبب صحيح اقرارا صحيحا ومصدق هذا الذى حضر به الاقرار وطالبه بادا جميع ذلك  
 اليه وسأل مسئلة عن ذلك فسل فأجاب وقال بالفارسية (٣) مراباين مدعى هيچ چيز ادا دنى نيست  
 أحضر هذا المدعى نفراد كراهتم شهوده وسأل الاستماع اليهم فأجبت اليه واستشهد الشهود وهم فلان بن  
 فلان حليته كذا ومساكنه كذا ومصلاه مسجد هذه السكة وفلان بن فلان حليته كذا ومساكنه كذا ومصلاه  
 مسجد كذا وفلان بن فلان حليته كذا ومساكنه كذا ومصلاه مسجد كذا فشهد هؤلاء الشهود وعندى بعد  
 ما استشهدوا عقب دعوى المدعى هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه هذه الشهادة مستقيمة متفقة  
 الالفاظ والمعانى من نسخة قرئت عليهم بالفارسية وهذا مضمون تلك النسخة التى قرئت عليهم (٤) كواهى  
 ميدهم) يكتب لفظ الشهادة بالفارسية على نحو ما ذكرنا فى المحضر فاذا فرغ من كتابة لفظ الشهادة يكتب  
 قالوا بهذه الشهادة على وجهها واساقوها على سننها وأشار كل واحد منهم فى موضع الاشارة فسمعت شهادتهم  
 هذه وأثبتنا فى المحضر المجلد فى خريطة الحكم فبعد ذلك ان كان الشهود عدوا ولا معروفين بالعدالة عنده  
 يكتب وقبلت شهادتهم لكونهم معروفين عندى بالعدالة وجواز الشهادة وان لم يكونوا معروفين عنده  
 بالعدالة وعدلوا بتركية المعدلين يكتب ورجعت فى التعرف عن احوالهم الى من اليه رسم التعميد  
 والتركية بالناحية فبعد ذلك يتطرق عدلوا جميعا يكتب فنسبوا جميعا الى العدالة وجواز الشهادة فقبلت  
 شهادتهم لايجاب العلم قبولها وان عدل بعضهم دون البعض يكتب نسب اثنان منهم الى العدالة وهم الاول  
 والثانى وعلى هذا القياس فافهم فقبلت شهادتهم لايجاب العلم قبولها وهذا اذا طعن المشهود عليه فى  
 (١) فى اقراره مواجهة (٢) قل أنهم كما قرأ الشيخ من أوله الى آخره لهذا المدعى على هذا المدعى عليه  
 (٣) ليس على شى لهذا المدعى (٤) أشهد

الى كلامه قال الخواصى وهذا  
 أحسن الاقوال ويجحف  
 فى دعوى الشفعة على من  
 يراه به بالله مال هذا قبلك  
 شفعة على هذه الدار على  
 قول من يراه بها بالخوار ولا  
 يخاف بالله مال هذا قبلك  
 شفعة فى هذه الدار لانه لو  
 حلف على هذا الوجه يخاف  
 بناء على مذهبه فتوى حقه  
 وسئل شيخ الاسلام عطاء بن  
 حزم رحمه الله شفعى صار  
 حنفا ثم أراد العود الى  
 مذهبه الاول فقال الثبات  
 على مذهب الامام رحمه  
 الله خير وأولى وهذه الكلمة  
 أقرب الى اللفظة مما قاله  
 البعض من انه يعز راشدة  
 التزير لا تنقله الى المذهب  
 الادون ولو قضى حنفا  
 لشفعى بالخوار هل يحل باطنا  
 فيه وجهان ذكرهما فى الوسيط  
 (٣) الثالث فى الطلب  
 طلبها على فور السماع عند  
 الغائبة والكبرى قيد  
 بمجلس العلم وهو رواية عن  
 محمد رحمه الله أخبر بالبيع  
 عبد أوصى ولم يطلب بطل  
 عنده وعندهما لا \* ظن  
 أن المشتري فلان فسلها ثم  
 علم أنه غيره له الشفعة كبكر  
 استؤمريت ولم يسم الزوج  
 ثم علمت بالزوج لها الرد  
 سلامه على مشتريها لا يطلها  
 لانه عليه الصلاة والسلام  
 قال السلام قبل الكلام  
 وروى أيضا انه عليه الصلاة

والسلام قال من كالم قبل السلام فلا يجيبوه ولو صلى بعد الظهر ركعتيه أو بعد الجمعة أربعاً لا يطل فلوا دعى ركعتيه الشهود  
 أو أربعاً يطل لانه تطوع وكان معرضاً ولو فى التطوع فجعلها أربعاً أو ثلثاً اختار البطلان بخلاف الاربع قبل الظهر وقد علم فى المطولات

دليله \* سمع البيع فقال الحمد لله قد طلعت شدة نعمتها وقال سبحانه الله أو الله أكبر أو عطس حمد الله قبل أن يدعيها لا بطل في المختار وكذلك قال من اشتراها أنكم اشتراها ثم طلبها \* ولو طلب من المشتري الشفيع فقال المشتري دفعته اليك (١٦٣) ان علم الشفيع بالثمن صار له وان لم يعلم لا وهو على شفيعته ولم يصح التخليك \* قال ان اشفيعها اخذها منك ثم اطمأنتها بطلت لاشتغالها بالعتق فصار كانه قال كيف أنت أو كيف أصبحت اذا قال من شفاعت خواهم بطل \* واختلفوا في لفظ الطلب فقيل يقول طلبتها أو انا طلبتها أو اطلبها وقيل يقول اطلبها واخذها وقيل طلبتها واخذها وقيل بأي لفظ الطلب ماضيا أو مستقبلا يصح وهو اختيار الفقهاء أبي جعفر والفضل \* علم بالليل ولم يقدر على الخروج فخرج وأشهد صاحب \* وتجب به عقد البيع حتى بطل الطلب قبله ولو لم يبعده البيع وهو لا يعلم بالبيع صح التسليم وبطلت ويستحق بالطلب وهو نوعان مائة وقد ذكر واشهاد وهو أن يشهد قائلا اطلبها أو عبارة يفهم منها طلب الدارويذ كالمحدود وبقول سلمها لي وأشهد على البائع لو البيع في يده وان سلم الى المشتري فأشهد على البائع لا يصح وان طلب من المشتري يصح وان كان الدارويذ البائع وفي رواية ان طلبها من البائع صح استئصال \* ولو وكل المشتري بطلبها لا يصح ولو وكل عن الغير شراء دار وهو شفيع ثبت له

الشهود فان كان المشهود عليه لم يطمع في الشهود يكتب عقب قوله فسمعت شهادتهم وأثبتني المحضر المجلس في خريطة الحكم قبل ولم يطمع المدعي عليه هذا في هؤلاء الشهود ولم يطمع مني التعرف عن أحوالهم من المزيين بالناحية فلم أشغل بالتعرف عن حالهم من المزيين بالناحية واكتفيت بظاهر عدالتهم عدالة الاسلام عملا بقول من يجوز الحكم بظاهر العدالة من أئمة الدين وعلماء المسلمين رحمهم الله تعالى فقبلت شهادتهم قبول منها لا يجاب الشرع بقولها من الوحيد الذي بين فيه وثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود وما شهدوا به على ما شهدوا به فأعلنت المشهود عليه هذا وأخبرته بشيئ ذلك عندي ومكنته من اراد الله فليورد دفعه الهذبة الدعوى ان كان له دفع فزادت بالدفع ولا يأتي بالخاص وظهر عندي بغيره عن ذلك ثم سألني هذا المدعي المشهود له الحكم له على هذا المشهود عليه بما ثبت عندي له في ذلك في وجه خصمه هذا المشهود عليه وكتابة سجل له فيه والاشهاد عليه ليكون حجة له في ذلك فأجبتني الى ذلك واستخرت الله تعالى في ذلك واستعصمته عن الزيف والزلل والوقوع في الخطا والخل واستوفت لاصابة الحق وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه بشيئ اقرار هذا المدعي عليه بالمال المذكور مبلغه وجنبه وصفته وعدده في هذا السجل دينا لازما عليه وحقا واجبا بسبب محجج لهذا المدعي وتصدق هذا المدعي عليه اياه بهذا الاقرار خطابا على الوجه المبين في هذا السجل فبعد ذلك ان كان الشهود مدعرون وفي البعدالة يكتب عقب قوله على الوجه المبين في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالبعدالة وان ظهرت عدالتهم بتزكية الشهود يكتب بشهادة هؤلاء الشهود المدعين وان ظهرت عدالة البعض دون البعض يكتب بشهادة هذين الشاهدين المدعين من هذه الشهود المبين فيه بمحض من المدعي والمدعي عليه هذين في وجههما امشيرا الى كل واحد منهما في مجلس قضائي بكونه بخاري بين الناس على سبيل التشهير والاعلان حكما برمته وقضاء نفقته مستحجعا ثم انظر الصحة والنفاذ وألزمتم المحكوم عليه هذا ابقاء هذا المال المذكور مبلغه وجنبه وصفته وعدده في هذا المحكوم له وتركت المحكوم عليه هذا وكل ذي حق وحجة ودفع على حجة ودفعه وحقه متى أتى به يوما من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكوم له في ذلك وأشهدت عليه حضور مجلسي من أهل العلم والعدالة والامانة والصيانة والكل في يوم كذا من سنة كذا فهذه الصورة التي كتبناها في هذا السجل أصل في جميع السجلات لا يتغير شي مما فيه الا الدعوى فان الدعوى كثيرة لا يشبه بعضها بعضا وليس كتابة السجل الا إعادة الدعوى المكتوبة في المحضر بعينها وإعادة لفظة الشهادة عقبها ثم بعد الفراغ من كتابة لفظة الشهادة جميع الشرائط في سائر السجلات على نحو ما بينا في هذا السجل والله تعالى أعلم ثم ينبغي للقاضي أن يوقع على صدر السجل بتوقيعه المعروف ويكتب في آخر السجل عقب التاريخ من جانب يسار السجل بقوله فلان بن فلان كتب هذا السجل عني بأمرى وجرى الحكم على ما بين فيه عندي ومضى والحكم المذكور فيه حكمي وقضائي نفقته بحجة لاحد عندي وكتب التوقيع على الصدر وهذه الاسطر الاربعة أو الخمسة على حسب ما يتفق من الخط خطيدي وقد يكتب هذا السجل على سبيل المغاية هذا ما شهد عليه المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا به أنه حضر مجلس القضاء بكونه كذا قبل القاضي فلان بن فلان وهو يومئذ متول عمل القضاء الاحكام بهذه الكور من قبل فلان رجل ذكر أنه يسمى فلانا وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى فلانا ويذكر الدعوى على حسب ما ذكرنا في النسخة الاولى ويذكر انظمة الشهادة أيضا على ما ذكرنا في النسخة الاولى فاذا فرغ من ذلك يكتب فسمع القاضي شهادتهم وأثبتني المحضر المجلس في خريطة الحكم ورجع في التعرف عن أحوالهم الى من اليه رسم التعديل والتزكية بالناحية الى آخر ما ذكرنا على التفصيل الذي ذكرنا ثم يكتب وثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به وعرض الدعوى وانظمة الشهادة على الاعادة الذين عليهم المداد في الفتوى

الشفعة \* علم بالشراعي طريق مكة وطلب المائة وعجز عن طلب الشاهد بطلت \* أثبت شفيعه بطلبين وأبى المشتري التسليم فان ترك المرافعة الى الحاكم بعذر مرض أو حبس ولا يمكنه التوكيل لا بطل وان بلاءه ذكر في الكتاب هو

على شفيعته وان طال الزمان فيه - ل هو قوله وعن محمد رحمه الله وهو رواية عن الثاني انه مقدّر شهر وعليه الفتوى \* اشترى بنين مؤجل أخذ بحال أو انتظر (١٦٤) الاجل ولا يملك الاخذ بنين مؤجل فان اختار الاخذ بنين حال كان النين للبايع الى

أجله وان اختار الاجل بطلت غنة حلول الاجل وعند علمه بالبيع وعن الثاني رحمه الله روايتان في رواية عنه العلم ان سكت الى الاجل بطلت وفي رواية عند الاجل وهذا اذا طلب الموائمة عنه دله بالبيع وان لم يطلب لاشفعة له \* الشفيع طلب طالبين ثم طلب من الحاكم الحكم بالتسليم وقال تحكم لي بالشفعة ولا أقبض حتى أسلم المال لا يحكم حتى يحضر المال لانه تملك بعوض ثم لم يسلم العوض لا يحكم بالمعروض ولو حكم لا ينفذ وفي شرح الطحاوي قال المشتري للشفيع هات النين وهذا الشفعة ان أمكنه احضار النين ولم يحضر الى ثلاثة أيام عن محمد رحمه الله أنه تطل شفيعته وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله قال الصدر والاصح انه لا تبطل لوجود الطالبين ما لم يسلم بلسانه كانه أخذ بمذهب الامام وهو ظاهر المذهب \* اذا اختصما الى القاضي يؤجل الشفيع قدر ما يرى لاحضاره فان أحضر فيه أقضى به له والا تبطل شفيعته وفي الايضاح ضرب القاضي رجلان لم تأتني بالنين الى وقت كذا

بالناحية وأفتوا بصحتها وجواز القضاء بها وأعلم المشهود عليه بنيت ما شهدوا به على ما شهدوا به لغيره فلو كان له في لم يأت بالدفع ولا أتى بالخلص وظهر عنه عجزه عن ذلك فالتمس المشهود له الحكم من القاضي له بما ثبت له عنه من ذلك وكأبغذ كره في ذلك والاشهاد عليه ليكون حجة له فاستخار القاضي هـ ذا الله تعالى وسأله العصمة عن الزيع والزلل والوقوع في الخطا والخلل وحكم القاضي هذا المشهود له هذا بعد المسئلة على المشهود عليه هذا بنيت اقرار هذا بالمال المذكور فيه مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل ديناً لازماً عليه وحقا واجبا بسبب صحيح لهذا المشهود له وتصدق المشهود له اياه في هذا الاقرار خطابا على الوجه المبين له في هذا السجل بشهادة هؤلاء المشهودين وبمحض من هـ ذين المتخاضعين في وجههما في مجلس قضائه بين الناس في كورة كذا حكما أبرمه وقضاء نفذ وأمر المحكوم عليه هذا بتسليم هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل الى هذا المحكوم له وترك المحكوم عليه وكل ذي حجة ودفع على دفعه وحجته متى أتى به يوما من الدهر وأمر بكتابة هذا السجل والاشهاد عليه وذلك في يوم كذا من سنة كذا وهذا السجل أصل أيضا الا أن المستعمل فيما بين الناس الاول وقد يكتب هذا السجل بطريق الايجاز فيكتب يقول القاضي فلان بن فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام الى آخره ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به الحوادث الشرعية والنوازل الحكيمة بعد دعوى صحيحة من خصم حاضر على خصم حاضر وأوجب الحكم الاصغاء الى ذلك بينة عادلة قامت عندي أو بشهادة فلان وفلان وقد ثبت عندي عدالتهم وجواز شهادتهم ان فلانا قرأ فلان عليه كذا كذا ديناً لازماً وحقا واجبا بسبب صحيح بنيتنا وأوجب الحكم به فكتب بمسئلة المشهود له هذا على المشهود عليه هذا بجميع ما أقر به المشهود عليه هذا المشهود له وله هذا المشهود له هذا بوجهها حكما أبرمته وقضاء نفذ به بعد اجتماع شرائط صحة الحكم وجوازه بذلك عندي في مجلس قضائي بين الناس بكورة بخاري وكلفت هذا المحكوم عليه قضاء هذا المال المذكور رفيه وتركته وكل ذي حق وحجة ودفع على حقه وحجته ودفعه متى أتى به يوما من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة في ذلك بمسئلة هذا المحكوم له وأشهدت عليه حضور مجلسي وذلك في يوم كذا

محض في اثبات الدفع لهذه الدعوى \* يكتب بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخاري قبل القاضي فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام بخاري أدام الله تعالى توفيقه أو يكتب حضر مجلس قضائي في كورة بخاري يوم كذا رجل ذكر أنه فلان وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبله فان هذا الذي أحضره معه كان ادعى على هذا الذي حضر أولاً أن له على هذا الذي حضره عشرين ديناراً وذكروا بها وصفته وعددها وهكذا أقر هذا الذي حضر في حال جواز اقراره بهذه الدنانير المذكورة فيه ديناً على نفسه لهذا الذي أحضره معه لازماً وحقا واجبا بسبب صحيح اقراره بصحة صدقه هذا الذي أحضره معه في ذلك خطابا وطالبه برده هذه الدنانير المذكورة وأقام البينة بذلك بعد انكاره دعواه هذه ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه الموصوفة في هذا الذي كرهه على هذا الذي حضره أنه مبطل في هذه الدعوى لان هذا الذي أحضره معه قبض من هذا الذي حضره هذه الدنانير المذكورة فيه قبضا صحيحا ببقاء هذا الذي حضر ذلك كله وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز اقراره طائعا اقراره بصحة صدقه هذا الذي حضر فيه خطابا فوجب على هذا الذي أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وطالبه بالحواب وسأل مسئلته هذا اذا كان القاضي لم يقبض للذي أحضره معه في الدعوى الاولى وان كان قد قضى له بذلك يكتب بعد قوله وطالبه برده هذه الدنانير المذكورة وأقام البينة عليه بذلك بعد انكاره دعواه هذه وحري الحكم في هذا الذي أحضره

فلا شفعة ثلاث لم يأت بطلت لانه اسقاط فخار الشفيع \* ولو قال ان لم أعطك النين الى كذا فأنابى منها صم وبطلت ان لم يفعل وكذا انا فله الحساكم \* له الحق خيار البلوغ والشفعة فقال طلبتها واخبرت نفسي يطل المؤخر ويثبت المقدم

لانه يمكنه ان يقول ملتبم ما واخترتها جميعا نفسي والشفعة قال القاضي ابو جعفر يقدم خيار البلوغ لان في خيار الشفعة ضرب سعة لما مر انه لو قال من اشترى وبكم لا تبطل وقيل يقول طلبت الحقين اللذين ثبتا في الشفعة وردت (١٦٥) النكاح \* أمهل المشتري الشفع

بعد الطلين شهر اثم رجع  
صحر رجوعه \* ترك الاقرب  
وطلبها عن الابدان الاقرب  
في المصر والابعد خارجة  
نخرج الى الابد بطلت وان  
كان في المصر لا لانه كمكان  
واحد اذا اختار على  
الابعد وترك الاقرب بعد  
ذهابه الى الاقرب فحينئذ  
تبطل \* تعليق ابطالها بالشرط  
جائز حتى لو قال سلمت ان  
كنت اشتريت لاجل نفسك  
فان كان اشتراؤه لغيره لا تبطل  
لانه اسقاط والاستقاط يحل  
التعليق \* قال الشفع للبائع  
أو المشتري وهو وكيل الغير  
سلمت ان يبعك أو اشتراؤه فهو  
تسليمه أو لو قال للمشتري  
وهو امر وسلمت لك خاصة  
لا الاخر فهو وتسليمه للاخر  
ولو قال للمشتري ان كنت  
اشتريت بالنفسك أو للبائع  
ان كنت بعتا من فلان  
لنفسك فقد سلمتها لك  
لا يكون تسليمه الا اذا كان  
اشترائه لنفسه أو للبائع باع  
لنفسه \* اشترى لغيره أو لنفسه  
فخسر الشفع وطلبها ثم  
قال للمشتري سلمت لك شفعتها  
أو سلمت شفعتها أو لم يقل للمشتري  
أو للاجنبي صح التسليم  
وان كان المشتري قبضها من  
البائع لا يصح قياسا وبصح  
استحسانا هذا اذا سلم  
الشفعة للبائع \* ولو طلبها من  
البائع ان كان في يده الدار له

معه على هذا الذي حضر ثم يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه الى آخر ما ذكرنا ثم يكتب  
عقيب قوله وطالبه بالجواب وسأل مستثناة فسأله القاضي عن ذلك فقال بالقارسية ٣ (من مبطل نيم اندرين  
دعوى) أحضر مدعى الدفع نفرا ذكر أنهم شهوده وسأل متى الاستماع الى شهادتهم فاجبت اليه وهم فلان  
وفلان يذكر أسماء الشهود وأنسابهم وحلأهم ومساكنهم ومصلأهم فشهد هؤلاء الشهود عندى بعد دعوى  
مدعى الدفع هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه الدفع هذا عقيب الاستئهاد الواحد منهم بعد الآخر  
شهادة صحيحة متفقة اللفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليه ومضمون تلك النسخة ٣ (كواهي مبدعهم كه  
مقر أمدين فلان) وأشار الى المدعى عليه الدفع هذا ٤ (بحال روائى اقرار خو يش بطوع ورغبت وجنين  
كفت كه قبض كرده أم از بن فلان) وأشار الى مدعى الدفع هذا ٥ (اين بيست دينار زر كه مذكور شده  
است در بن محضر) وأشار الى المحضر هذا ٦ (قبض درست بر سايدين ابن فلان) وأشار الى مدعى الدفع هذا  
٧ (اين زهرا اقرارى درست واين مدعى دفع) وأشار اليه ٨ (راست كوى داشت مر اين مدعى عليه را)  
وأشار اليه ٩ (اندر بن اقرار كه آورده روبرو) وان شهدوا على معاينة القبض يكتب مكان الاقرار بالقبض  
معاينة القبض على نحو ما بينا في الاقرار ويكتب قبض المدعى عليه هذا هذه الدناير الموصوفة من مدعى  
الدفع هذا قبضا صحيحا بانه ذلك كله اليه وان كان مدعى الدفع ادعى الدفع بطريق الابرأ عن جميع  
الدعاوى والخصومات يكتب ادعى مدعى الدفع هذه الدعوى أن هذا الذي أحضره معه قبل دعواه هذه أبرا  
هذا الذي حضر عن جميع دعاويه وخصوماته قبله من دعوى المال وغيره ابرأ صحيحا وأقر أنه لا دعوى له  
ولا خصومة له قبله لا فى قليل المال ولا فى كثيره بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وأنه قبل منه هذا  
الابرأ وصدق في هذا الاقرار خطا با وان هذا الذي أحضره معه فى دعواه قبله بعد ما كان أقرا بالابرأ عن  
جميع الدعاوى مبطل غير محقق فواجب عليه الكف عن ذلك وترك التعرض له وطالبه بذلك وسأل مستثناة  
فاجاب ١٠ (من مبطل نه ام در بن دعوى جويش) فاحضر المدعى نفرا ذكر أنهم شهوده الى آخر ما ذكرنا  
فى دفع الدعوى بطريق القبض غير أن فى كل موضع ذكر القبض يذكر الابرأ هنا  
سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية يقول القاضي فلان حضر وأحضر ويعيد الدعوى المكتوبة  
فى المحضر من أولها الى آخرها فاذا فرغ من كتابة شهادة شهود مدعى الدفع يكتب فسمعت شهادتهم هذه  
وأثبتت فى المحضر المحل فى خريطة الحكم الى قوله وثبت عندى ما شهدوا به على ما شهدوا به فعرضت على  
المدعى عليه الدفع هذا وأعلمته بنبوت ذلك عندى ومكنته من ايراد الدفع ان كان له دفع فى ذلك فلم يأت بدفع  
ولا محاصر ولا فى بحجة بسقطه اذ ذلك وثبت عندى عجزه عن ايراد الدفع وسألنى مدعى الدفع هذا فى وجه  
المدعى عليه الدفع هذا الحكم له بما ثبت له عندى وكتابة السجل والشاهد عليه الى قوله فحكمت لمدعى الدفع  
هذا بمسئلته على المدعى عليه الدفع هذا ثم وجه المدعى عليه الدفع هذا بنبوت هذا الدفع الموصوف بشهادة  
هؤلاء الشهود المسمين فيه فى مجلس قضائى بخار احكاما برمته وقضاء نفذه مستحسنا شرايط صحته ونفاذه  
بمحضر من هذين المتخاصمين فى وجههما جلة مشير اليهما وكلفت المحكوم عليه هذا بترك التعرض للمحكوم  
له هذا ناداه هذا المال المذكور فى هذا السجل وترك المحكوم عليه وكل ذى حق وجهه ودفع على حقه وحقه  
٣ لست مبطلا فى هذه الدعوى ٣ أشهد أن فلانا هذا أقر ٤ فى حال جواز اقراره بالطوع والرغبة  
وقال فى قبضت من فلان هذا ٥ عشرين دينارا ذهب المذكور فى هذا المحضر ٦ قبضا صحيحا  
بايصال فلان هذا ٧ هذه الدناير اقرارا صحيحا ومدعى الدفع هذا ٨ صدق هذا المدعى عليه ٩ فى  
هذا الاقرار الذى أتى به مواجهة ١٠ لست مبطلا فى دعوى هذه

ذلك وان كانت الدار فى يده المشتري ليس له ذلك قياسا وبصح استحسانا وفى النوادر ليس له ذلك ولا يحل اختلاف الروايتين فالذى فى النوادر  
قياس والذى هنا استحسان \* ولو قبضها المشتري وسلمها الى الآخر وقال الشفع سلمت لك على الظن انها للمشتري شفعتها فهو على القياس

والاستحسان \* ولو طلب منه الاجنبى تسليمه الا امر فقال سلمتها او وهبتها لا يصح في القياس كالمال مبتدئا ويصح في الاستحسان لان الجواب يتضمن اعادته ما في (١٦٦) السؤال كانه قال وهبتها او سلمتها لا حلالك او شئنا عندك وبعد جعله لمسجد اذا اخذها الشئع

ودفعه متى اتى به وما من الدهر وامرت بكتابة هذا السجل حجة للحكومة واشهدت على حكى من حضر مجلس قضاى وذلك في يوم كذا من سنة كذا فان كان دفع دعوى الدين بدوى الاكرامه من السلطان يكتب ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى حضره معه في دفع دعواه انه كان مكرها من جهة السلطان على هذا الاقرار اكرها صحيا وان اقراره هذا المصحح وأنه مبطل في دعواه هذه الدناير المذكورة فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى لما أنه صالحه عنه على كذا وقبض منه بدل الصلح بماله ووجوه الدفع كثيرة فاجابك من دعوى الدفع يكتب على هذا المثال وان كان دعوى الدين بسبب يكتب ذلك السبب في محضر الدعوى فان كان السبب عسريا يكتب كذا وكذا دينا لازما وحقا واجبا بسبب أن هذا الذى حضره معه غصب من دناير هذا الذى حضره عنده هذا المبلغ المذكور الموصوف في هذا المحضر واسم ملكها وصار مثلها دينا له في ذمته وان كان السبب بيعا يكتب دينا لازما وحقا واجبا بشئ متاع باع منه وسلمه اليه وان كان السبب اجارة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بجره شئ أجره منه وسلمه اليه واتفق به في مدة الاجارة وان كان السبب كفالة أو حوالة ففي الكفالة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بسبب كفالة كذل له من فلان وأن هذا الذى حضره اجاز ضمانه عنه نفسه في مجلس الضمان وهذا الذى حضره معه كذا اقرب وجوب هذا المال على نفسه لهذا الذى حضره بالسبب المذكور وفي الحوالة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بسبب حوالة آحاله عليه فلان وأنه قبل منه هذه الحوالة شفاه في وجهه وجلسه وأقر هذا الذى حضره معه كذا وجوب هذا المال ديناعلى نفسه لهذا الذى حضره بالسبب المذكور وان كان دعوى الدين بصلح يكتب ادعى هذا الذى حضره على هذا الذى حضره معه جميع ما تضمنه صلح اقراره وأورده وهذا نسخته بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صلح الاقرار من أوله الى آخره ثم يكتب ادعى هذا الذى حضره على هذا الذى حضره معه جميع ما تضمنه هذا الصلح من المال المذكور فيه واقراره بجميع ذلك ديناعلى نفسه لهذا الذى حضره دينا لازما وحقا واجبا وتصدق هذا الذى حضره اياه في اقراره بذلك خطا بشاريحه فواجب عليه ايشاء ذلك المال اليه وطالب بذلك وان كانت الكفالة أو الحوالة بصلح يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه صلح ضمان أو صلح حوالة وأورده وهذه نسخته وينسخ كتاب الكفالة أو الحوالة ثم يكتب ادعى جميع ما تضمنه الصلح المحوّل الى هذا المحضر نسخته من الكفالة والقبول والافرار والتصدق على ما ينطبق به الصلح من أوله الى آخره كذا في المحيط \* محضر في دعوى دين على الميت \* حضر وأحضر فادعى هذا الذى حضره على هذا الذى حضره معه أنه كان لهذا الذى حضره على فلان والده هذا الذى حضره معه كذا وكذا دينا لازما وحقا واجبا بسبب ما كان لهذا الذى حضره معه في حال حياته وصحته وجواز اقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طوعا وبها هذه الدناير المذكورة ديناعلى نفسه لهذا الذى حضره اقرارا صحيا صدقه هذا الذى حضره خطا بشاريحه كذا ثم ان فلانا وابنه هذا الذى حضره معه توفي قبل أداء هذه الدناير المذكورة فيه الى هذا الذى حضره وصار مثل هذه الدناير لهذا الذى حضره في تركته وخلف هذا المتوفى المذكور من الورثة ابناء الصلح وهو الذى حضره معه وخلف من التركة من ماله في يده هذا الذى حضره معه من جنس هذا المال المذكور فاقام بهذا المال المذكور فيه وزيادة وهذا الذى حضره معه في علم من ذلك فواجب عليه أداء هذا الدين المذكور بماله في يده من مثل هذا المال المذكور من تركته هذا المتوفى الى هذا الذى حضره وطالبه بذلك وسأل مسئلته فمثل ويتم المحضر مع لفظه الشهادة على وفق الدعوى كذا في الذخيرة

سجل هذه الدعوى \* يقول القاضى فلان حضر وأحضره معه ويعيد الدعوى بعينها ويذ كرأسى

يتقصه لانه لا يقطع حق الشفيع وكذا اذا جعله مقبره وقال ابن زياد وابن أبي ليلى وهور وابنه عن الامام رحمهم الله انها تبطل باتخاذها مسجدا أو مقبرة \* كتابة الشهادة على صلح البيع بعد طلبه الانطباع لانها لحفظ الشهادة لا لاجازتها \* يعتبر في الطلب الاول الموازنة وهو ان يطلب كما أخبر ويذ كر حدود الدار ويصدق على أنه طلب كما علم مع الحلف \* اشترى أرضا بالف وفيها نخيل فامرت قبل قبضها فحضر الشفيع فله أخذ الكل بها فان قال الشفيع أخذ الارض والنخيل بمحضها وأترك الثمر أو قال المشتري أعطيني ما بمحضها ولا أعطيتك الثمر لا يلتفت الى ذلك لما فيه من ضرر والتفريق لصاحبه \* ولو أخذ المشتري الثمر قبل القضاء بها أخذ الارض والنخيل بمحضها من الثمن وترك الثمر لانه نقل وكان أخذه أيضا تعا فبالجدا ذالت التبعية وانما سقط حصص الثمر لانه صار مقصودا للمشتري بالاتلاف والاطراق لو تطرق اليها الاتفاق بأخذ حصته من الثمن وان خلت الثمر بعد قبض المشتري أخذ النخيل والارض بكل الثمن وان قصده المشتري بالجذ لانه

حدث بعد القبض فلا يقابل شئ من الثمن \* اشترى أرضا فيزرع في القياس يقطع الزرع وفي الاستحسان يترك الارض الشهود فيد المشتري بلا أجر الى الحصاد وعن الثاني أنها تترك بأجر اعتبارا بالاجارة قلنا بقاء الاجارة بالجبر لا بالبره نظير لا ابتدائها وعن الامام



أي حصص بسم الأرض إلى الشفيع ثم يؤمر بان يؤجر من المشتري إلى الحصاده أجزأ نظر المشتري والشفيع وجوابه ما قلنا \* أنكر طاب  
الشفيع موافقة حلفه على العلم وأن طلبه عند تلقائه فعلى البتات فإن قال المشتري (١٦٧) للأقاضي حاف الشفيع بأنه ما أخره

حين علمه وطلبه طلبا صحيحا  
اجابه اليه وحلفه فان برهن  
المشتري أنه أخره بعد ما عه  
زمانا بالضرورة و برهن  
الشفيع أنه طلبه كما علمه  
فالبينة للشفيع عنده  
وعنده المشتري الرستاق  
لما سمع البيع قال شفيع  
شفيعه أو قال شفيعه مراست  
خواسم يافتم كان طلبا ولو  
قال شفيع فاعت بطات لانه  
طلب الشفاعة لا الشفعة

### كتاب الغصب

وفيه ثلاثة فصول الأول  
في وجوب الضمان \* وانه  
سبعة أجناس الأول في  
المقدمة الغصب عبارة عن  
ايقاع الفعل في المحل فيما  
يمكن نقله فلا يتحقق غصب  
العقار عندهما أعنى غصبا  
يوجب ضمانه اذا هلك بلا  
صنع منه بان اندك جبل  
عليه أو غلب عليه الرمل  
أو صارت سبخة أو بحرا  
وبدون فعل في المحل لا يصير  
غاصبا حتى لو منع من  
دخول داره أو لم يمكنه من  
أخذ ماله أو بعد المالك عن  
المواشي حتى ضاعت  
لا يضمن ولهذا قلنا غرة  
البيتان أمانة في يده الا اذا  
تعدى أو طول فقع بخلاف  
ولادنية الحرم فانه مضمون  
بالجزاء الا اذا أدى جزاء الام  
ونقصاتها بالولادة يجبر الولد  
فيه وفاء \* والمغصوب نوعان

الشهود والنفقة الشهادة وعدالة الشهود وأنه قبل شهادتهم يظهر عدالة الاسلام أو لكونهم عدولا أو  
لنبوت عدائهم بتعديل المزكن إلى قوله حكمت ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره  
معه بنبوت أقر هذا المتوفى المذكور فيه حال حياته وصحته ونفاذ تصرفاته بهذا المال المذكور ديناً على  
نفسه لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره وتصديق هذا الذي حضر إياه فيه خطا بابتاريخ كذا  
المذكور فيه ونوفاته قبل أدائه شيئا من المال المذكور فيه اليه وتخليفه من التركة في يده ما فيه وفاء بمثل هذا  
المال المذكور فيه وزيادة شهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه حكما أبرمته وقضيت بنبوت ذلك كما عليه  
بشهادتهم قضاء نفذه مستحجعا شرائط صحته ونفاذه في مجلس قضائي بين الناس في كورة بخاراج محضر من  
هذين المتخاصمين في وجههما وكانت المحكوم عليه هذا أداء هذا الدين المذكور فيه من تركة أبيه المتوفى  
التي في يده إلى هذا الذي حضر ويتم السجل \*

محضر في إثبات الدفع لهذه الدعوى \* حضر وأحضره معه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره  
معه في دفع دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر وذلك لأن هذا الذي أحضره معه ادعى على هذا الذي  
حضر أنه كان له على أبيه ويعيد الدعوى التي مرت بينهما ما ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره  
معه في دفع دعواه هذه أنه مبطل في هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر لأن هذا الذي أحضره قبض من أبيه  
المتوفى المذكور اسمه ونسبه في هذا المحضر حال حياته هذه الدنانير المذكورة فيه قبضا صحيحا وهكذا أقر هذا  
الذي أحضره في حال صحته وثبات عقله بقبض هذه الدنانير طاعنا من أبيه المتوفى في هذا قبضا صحيحا وأقر أنه  
لادعوى له على هذا المتوفى بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب أقر ارجاعها جازا صدمه في المتوفى هذا  
فيه خطا با وأن هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه الموصوفة قبل هذا الذي حضر بعدما كان الأمر على  
ما وصف مبطل غير محقق ويتم المحضر وقد يكون دفعه هذا بدعوى إبرائه المتوفى عن جميع الدعوى  
وبأسباب أخر قد مر ذكرها قبل هذا فيكتب على نحو ما كتبنا قبل هذا \*

سجل هذا الدفع \* يكتب بعد التسمية على الرسم المذكور قبل هذا ويكتب دعوى الدفع من نسخة  
المحضر على نحو ما كتبنا قبل هذا إلى قوله وحكمت ثم يكتب بعد الاستخارة وحكمت بنبوت هذا الدفع  
الموصوف فيه لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه بمحضر من  
هذين المتخاصمين في وجههما ويتم السجل على نحو ما كتبنا قبل هذا كذا في المحيط \*

محضر في دعوى النكاح \* انما يكن للمرأة زوج ولم تكن هي فيبدأ أحد ادعى رجل نكاحها وزعم هذا  
الرجل أنه دخل بها أو المرأة تشكر نكاحها وقعت الحاجة إلى إثبات النكاح وكتابة المحضر يكتب حضر  
فلان وأحضر مع نفسه امرأه ذكرت أنها تسمى فلانة بنت فلان فادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي  
أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأه هذا الذي حضر ومنكوحته وحلاله ومدخولته  
بنكاح صحيح زوجت نفسها منه حال كونها عاقلة بالغة نافذة التصرفات في الوجوه كلها خالية عن  
النكاح والعدة من جهة الغير من هذا الذي حضر بمحضر من الشهود رجال الأحرار البالغين العاقلين  
المسلمين على صداق كذا وأن هذا الذي حضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها تزوجها في مجلس  
التزويج هذا بحضور أولئك الشهود الذين كانوا حضروا في مجلس التزويج هذا على الصداق المذكور فيه  
نفسه تزويجا صحيحا وقد سمع أولئك الشهود الذين حضروا في مجلس التزويج هذا كلام هذين المتعاقدين  
وهذه المرأة التي أحضرها معه اليوم امرأه هذا الذي حضر وحلاله يحكم هذا النكاح الموصوف فيه  
وتمتنع عن طاعته في أحكام النكاح بغير حق فواجب على هذه المرأة التي أحضرها معه طاعة هذا الذي  
حضر في أحكام النكاح والالتقائه في ذلك وطالبها بذلك وسأل مستثما فاستثنت وان لم يكن الزوج دخل

غير منقول كالطاحونة والحانوت فان انهدم عند الغاصب بأفة سماوية أو جاسية سبيل فذهب بالبناء لاضمان عليه عندهما ولو تلف بسكاه  
أو قطع أشجاره ضمن اجماعا وان هدمه أخر وقطع أشجاره أخر فالملك بالخيار يضمن أيهما شاء ولو زرع فيها فالتاجر له وضمن قصاصا وفي

الجامع الصغير يدفع قدر البذر وما أتفق ومنقول فان تلف في يد الغاصب أو أتلفه من مثليا كالسكبي والوزني الذي ليس في تبعيضه ضرر  
كثير المصوغ والعدي المتقارب (١٦٨) كالبيض والجوز وما أشبههم من العدي الذي لا يتقارب فعله مثله وان غير مثلي كالحيوانات

بما يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه  
أمر أنه ومنسكوحة وحلاله ولا تعرض بالدخول وان كان هذا العقد جرى بين هذا الذي حضر وبين  
ولها مثل والداه حال بلوغها يكتب في المحضر زوجها والداه فلان بن فلان الفلاني حال نفوذ تصرفاتها في  
الوجوه كلها وحال كونها بالغة عاقلة خالصة عن نكاح الغير وعن عدة الغير بأمرها ورضاها بحضرة  
الشهود المرضيين على صداق كذا تزويجا صحيحا ويتم المحضر وان كان هذا العقد جرى بين هذا الذي  
حضر وبين وكيلها يكتب زوجها من هذا الذي حضر وكيلها فلان بن فلان والباقي على نحو ما ذكرنا في الأب  
وان كان هذا العقد جرى في حال صغرها بين هذا الذي حضر وبين والد الصغير أو أنه يحضرها بعد ما بلغت  
يكتب زوجها أبوها فلان بن فلان الفلاني في حال صغرها بولاية الأبوة لما رآه كفؤا لها على صداق كذا وهذا  
الصداق صداق مثلها وان كان عقد النكاح جرى بين والد المتدعين حال صغرها وتخصها به  
بلوغها ما يكتب ادعى أن هذه المرأة التي أحضرها معه أمر أنه وحلاله ومنسكوحة زوجها أبوها فلان  
الفلاني في حال صغرها بولاية الأبوة من هذا الذي حضر في حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة  
الشهود المرضيين تزويجا صحيحا وأن أباهذا الذي حضر وهو فلان بن فلان قبل هذا التزويج الموصوف لانه  
هذا الذي حضر حال صغرها هذا الذي حضر في مجلس التزويج هذا بولاية الأبوة حال نفوذ جميع  
تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة أولئك الشهود الحاضرين في مجلس التزويج هذا قبولا صحيحا ويتم المحضر  
سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على ما هو الرسم وتعد فيه الدعوى من نسخة المحضر بتامها  
ويذكر أسماء الشهود ولقطة الشهادة الى موضع الحكم ثم يكتب في موضع الحكم وحكمت لهذا الذي حضر  
بمسئله على هذه المرأة التي أحضرها مع نفسه بجميع ما ثبت عندي من كونها منسكوحة وحلاله لهذا  
الذي حضر شهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه بسبب هذا النكاح الصحيح المذكور المبين فيه بحضرة هذين  
المتخاصمين وقضيت بذلك كله في مجلس قضائي بـ كورة بخار احكاما برتمه وقضاء نفقته مستحبا معاشرته  
صحته ونفاذه وألزم المحكوم عليها طاعة هذا الذي حضر في أحكام النكاح ويتم السجل كذا  
في الذخيرة \*

والذريعات والعديدات  
المتفاوتة والوزني الذي  
في تبعيضه ضرر للمصوغ  
ان تاف أو أتلف فعله  
قيمه يوم غصبه وان انقطع  
المثلي ضمن قيمته يوم  
الخصومة والثاني رحمه الله  
تعالى يوم الغصب ومحمد  
رحمه الله تعالى يوم  
الانقطاع وان أتلفه  
غير الغاصب في يد الغاصب  
فالتحليل لئلا ان شاء ضمن  
الغاصب ويرجع هو على  
المتاف وان شاء ضمن المتلف  
ولا يرجع على أحد وان  
غصب من الأول غاصب  
ثان وتلف عنده أو أتلفه  
فالمالك بالخيار وقدر  
الضمان على الثاني وان  
هلك عند مودع الغاصب  
فالمالكان ضمن الغاصب  
لا يرجع عليه وان ضمن  
المودع يرجع على الغاصب  
فان أتلفه المودع فالضمان  
على المودع وكذا لو أضره  
الغاصب أو رهنه فهلك  
كان للغصوب منه تضمين  
أيهما شاء فان ضمن غاصبه  
لا يرجع على المرتهن وسقط  
دينه لهلاك الرهن وان ضمن  
المرتهن والمستأجر يرجع  
على الغاصب بما ضمن الا اذا  
أتلفه فلا يرجع به على  
أحد ولو أعاره الغاصب خير  
المالك فأيضا ضمن لا يرجع  
على صاحبه ولو أتلفه المستعير

محضر في دفع دعوى النكاح حضرت فلانة وأحضرت معها فلانا وادعت هذه التي حضرت على هذا  
الذي أحضرته معها في دفع دعواه قبلها ان هذا الذي أحضرته كان ادعى على هذه التي حضرت وبعد  
الدعوى من أولها الى آخرها ثم يقول ان دعوى هذا الذي أحضرته قبلها النكاح هذا ساقطة من قبل أن هذه  
التي حضرت خلعت نفسها حال نفوذ تصرفاتها في الوجوه كلها في هذا النكاح المذكور فیه من هذا الذي  
أحضرته معها بتطبيق واحدة على صداقها ونفقة عدها وكل حق يجب للنساء على الأزواج قبل الخلع  
وبعد الخلع وعلى راءة كل واحد منهما من صاحبه من جميع الدعاوى والخصومات وأن هذا الذي أحضرته  
معها خلعه من نفسه حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بتطبيق واحدة على الشروط المذكورة فیه في  
مجلس الاختلاع هذا خلعا صحيحا خاليا عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله وأن هذا الذي أحضرته معها  
في دعوى هذا النكاح قبلها بعد ما جرت بين هذه التي حضرت وبين هذا الذي أحضرته هذه المخالعة  
الموصوفة مبطل غير محقق فواجب على هذا الذي أحضرته معها الكف عن هذه الدعوى وطالبته بذلك  
وسأله المسئلة فستل كذا في الظهيرة \*

سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم ويكتب عند الحكم ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين  
ان هذه التي حضرت اختلعت نفسها على صداقها ونفقة عدها وكل ما يجب للنساء على الأزواج قبل  
الخلع وبعد من هذا الذي أحضرته بتطبيق واحدة وأن هذا الذي أحضرته معها خلعه من نفسه بالبدل

فقرار الضمان عليه ولو أعاره الغاصب وسله فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وجازيعة والتمن له وان شاء ضمن المشتري المذكور  
والمشتري يرجع على الغاصب وبطل البيع ولا يرجع عما ضمن وان باع ولم يلم لا يضمن وان نقص الغصوب عند الغاصب ضمن النقصان

الاذا كان النقصان بفعل الغير هيئت صغير المال بين تضمن الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني أو يضمن الجاني ولا يرجع على أحد وان ازداد في يد الغاصب فله المال ان يسترده مع الزيادة وان زاد في سعر أو بدن أو نقص (١٦٩) ثم هلك عنده ضمن قيمته يوم الغصب

عند الكل وان كان قائما رده الى مالكه ان النقصان في البدن ضمنه وان في السعر لا وان تلفه بعد النقصان ضمنه وقت الغصب وان استهلكه بعد الزيادة بان باعه وسلمه الى المشتري فهلك عند المشتري فالمالك بالخيار ان شاء ضمنه قيمته يوم الغصب وجزء البيع والثمن للغاصب أو ضمن المشتري قيمته يوم القبض وبطل البيع وله ان يرجع على الغاصب بالثمن وليس له ان يضمن الغاصب يوم التسليم عند الامام رحمه الله تعالى \* غصب كدسا فادسه

يجب عليه قيمة الحل وهو قضيب الزرع اذا حصده وعليه البر وان أحرق كدس انسان يضمن قيمة الحل ثم ان كان البر اقل قيمة منه في السنبل اذا كان خارجا فعليه القيمة واذا كان الخارج أكثر فعليه مثله وعليه في الحل القيمة \* المسلم يضمن للمسلم قيمته في ستة غصب شيئا فنقص في يده أراق زيت مسلم أو سمنه وقد وقعت فيه ما فارة يضمن قيمته \* الكلب والفهد والباري المعلم تلفه مسلم يضمن قيمته عندنا \* السرقة ان لقاء مسلم في أرضه وتلفه انسان يضمن قيمته \* غصب مالا ثم غصب منه غريم المالك فالمالك

المذكور فيه بتطبيقه واحدة في محاسن الخلع هذا وان الخالعة هذه جرت بين هذين المتخاصمين في حال جواز تصرفاتهم - ما في الوجه كلها حكمت بذلك كله - هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته وقضيت بكون هذه التي حضرت محرمة على هذا الذي أحضرته - طلبة بائنة بسبب الخالعة المذكورة فيه في وجه هذين المتخاصمين حكما برمتهم وقضاء نفذته مستجبة ما شرائط العدة والجواز ويتم السجل كذا في الذخيرة \* محضري دعوى النكاح على امرأة في يدرج - ل يدعى نكاحا وهي تقر له بذلك \* يكتب حضر فلان وأحضر مع نفسه امرأته كرت أمها تسمى فلانة ورجلها ذكر أنه تسمى فلانة فادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه بمحضرة هذا الرجل الذي أحضره معها أن هذه التي أحضرها معه امرأته هذا الرجل الذي حضر وحلله ومدخولته بنكاح صحيح وأنما خرجت عن طاعة هذا الذي حضر وأن هذا الرجل الذي أحضره معه يمنعها عن طاعة هذا الذي حضر والافتقار له في أحكام النكاح فواجب على هذا الذي أحضره معه الكف عن المنع وطالب كل واحد منهم ما بالجواب وسأل مسألته ما فسئلا فأجابت المرأة وقالت لست امرأته لهذا المدعى ولست على طاعته ولكني امرأته هذا الآخر وأجاب الرجل الذي أحضره وقال هذه المرأة منكوحتي وحلالي وأنا أحق في منعها من هذا الرجل الذي حضر وأحضر المدعى هذا نفرأوز كرت أنهم شهوده فسأل القاضي الاستماع الى شهادتهم فشهدوا واحدا بعد واحد على وفق دعوى المدعى شهادة متفقة الالفاظ والمعاني فالقاضي يقضي بالمرأة للمدعى فان أقام صاحب اليدينة على أن هذه المرأة منكوحته وحلله فالقاضي يقضي بينه صاحب اليد ويندفع به بينه المدعى والخارج مع ذي اليد اذا أقام البينة على النكاح مطلقا من غير ذكر تاريخ يقضي بينه صاحب البدن بخلاف المال المطلق فلو كان القاضي قضى للخارج بينه ثم أقام صاحب اليد البينة هل يقضي بينه صاحب اليد فيه اختلاف المشايخ كذا في الظهيرية وطريق كتابة هذا الدفع حضر فلان يعني صاحب اليد ومعه فلانة يعني المرأة التي وقعت المنازعة في نكاحها وأحضره مع فلانة يعني المدعى الاول فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه وفي دفع بينه بأن هذا الذي أحضره ادعى أولا على هذه المرأة بمحضرة هذا الذي حضر أنها منكوحته وحلله ومدخولته بنكاح صحيح وأنما خرجت عن طاعته وهذا الرجل يمنعها عن طاعته وبذلك مطالبة المرأة بطاعته والافتقار له ومطالبة الذي حضر بالكف عن منعه اياها عن طاعته ويذكر ان تكرار المرأة أو تكرار الرجل أيضا دعواه قبلها هذه ويذكر ان تكرار النكاح لهذا الذي حضر وتصدق هذا الذي حضر اياها بذلك واقامة الذي أحضره البينة عليه بالنكاح المذكور فيها فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبلها في وجهه أن هذه المرأة التي حضرت مع هذا الذي أحضره امرأته هذا الذي حضر وحلله ومدخولته بنكاح صحيح جرى بينهما وأحضره شهودا على ما ادعى وقال أنا ولي بنكاح هذه بحكم أن لي يداو بينه فواجب على هذا الذي أحضره ترك دعواه النكاح قبلها وترك المطالبة اياها حتى تتمكن من طاعة زوجها هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته ولهذا الدفع دفع من وجوه (أحدها) أن يدعى الخارج على صاحب اليد أنه طلقها بتطبيق بائنة أو رجعية وانقضت عدتها وأن هذا الخارج تزوجها بعد انقضاء عدتها منه وصورة كتابة دعوى هذا الدفع حضر وأحضر مع نفسه فلان بن فلان وفلانة بنت فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعوى هذا الذي أحضره معه فيكتب دعوى الرجل الذي حضر أولا ثم يكتب دعوى الدفع لدعواه من هذا الذي أحضره ثم يكتب دعوى هذا الذي أحضره معه فيكتب ادعى هذا الذي حضر أن هذا الذي أحضره معه طلق امرأته هذه التي أحضرها معه بتاريخ كذا وأن عدتها قد انقضت منه وأنه تزوجها بعد انقضاء العدة بتاريخ كذا بتزويج وليها فلان اياها منه برضاها بمحض من الشهود على صدق معلوم وأنه قبل تزويجها

( ٢٢ - فتاوى سادس ) بالخيار يضمن أيها ما شاء في المختار فان ضمن الغاصب لم يبرأ وان ضمن الثاني برى الاول وفي الجامع تضمن أحدهما ما انحلو يجب برأه الاخر ان رضى من اختار تضمينه بذلك وقضى عليه به وبدون الرضا والقضاء لا يبرأ الغاصب وللأول أن

يضمن الثاني قبل ان يضمنه الاول للمالك كماله ان يسترد منه لو قائما فاذا استرد الاول اؤضه برئ الثاني عن الضمان واستقر الضمان على الاول في المختار (١٧٠) لان الثاني نسخ فعلة بالرد والضمان والمشتري من الغائب اذا اعتقه ثم أجاز المالك البيع نفذ

العتق عندهما خلافا لمحمد رحمه الله تعالى ولو أن المشتري من الغائب باعه من آخر ثم أجاز المالك لا ينفذ البيع الثاني وانما ينفذ الاول ولو باعه الغائب من رجل ثم اشتراه ثم أجاز المالك البيع الاول لا ينفذ البيع الثاني بالاجماع وكذا البيع الاول هنا لانه لما انفسخ البيع الاول لما عرف أن في البيع الفاسد اذا وصل المبيع الى البائع بأي وجه وصل يفسخ البيع وانفسخ في كل فسخ البيع الموقوف ولو لم يجز المالك ولكن ضمن الغائب جاز البيع ولا ينفذ العتق ولو ملكه الغائب من جهة المالك بارت أو هبة أو بيع بعد ما باعه من غيره بطل البيع بريان البات على الموقوف والمشتري بالخيار ولو باع أو أعتق لم ينفذ بالاجماع \* والمشتري من الراهن اذا باع أو أعتق ثم أجاز الميراث من البيع أو العتق نفذ اجماعا وكذا المشتري من الوارث والتركعة مستغرقة بالدين \* الغائب اذا أجز الموصوب فالاجر له فان تلف الموصوب من هذا العمل أو تلف لأمه وضمنه الغائب له الاستعانة بالاجر في أداء الضمان وتصديق الباقي اذا كان فقيرا فاذا كان غنيا

منه لنفسه في ذلك المجلس قبولا صحيحا واليوم هي امرأته وحلاله بهذا السبب وأن هذا الذي أحضره معه في دعواه هذه قبله بعدما كان الامر كما وصف مبطل غير محقق ويتم المحضر (وجه آخر لدفع هذه الدعوى) أن يدعى أن هذا الذي أحضره وكل فلا أن يطلق امرأته هذه طلاقا ثانيا ورجميا فطلق وكيل هذا الذي أحضره هذه المرأة كما امره هذا الذي أحضره وانقضت عدتها ثم تزوجها هذا الذي حضر (وجه آخر) أن يدعى أن هذا الذي أحضره أقر أنها محرمة عليه بالمصاهرة أو بالزواج كذا في الذخيرة \* محضر في اثبات الصداق دين في تركة الزوج \* حضرت وأحضرت معهما رجلا فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أن هذه التي حضرت كانت امرأه فلان بن فلان والده هذا الذي أحضرته معها وكانت منكوحته وحلاله ومدخلته بشكاح صحيح وكان اهل عليه من بقية الصداق الذي تزوجها عليه كذا دينارا دينارا لازما وحقا واجبا وصداقا بابتاشكاح صحيح كان قائما بينهما وهكذا كان أقرب به فلان ابن فلان والده هذا الذي أحضرته معها في حال محتمة وانه اذا تصرفاته في الوجوه كلها بهذه الدنانير المذكورة دينارا على نفسه لهذه التي حضرت بسبب النكاح المذكور فقه اقرار صحيحا وصدقة هذه التي حضرت فيه خطابا شافها ثم انه توفي قبل أدائه هذا الصداق المذكور فقه قبل أدائه شيئا اليها او صار هذا الصداق المذكور فيه في تركته لهذه التي حضرت وخلف من الورثة امرأته وهي هذه التي حضرت وابنتا الصلبي وهو الذي أحضرته معها الا واثله سواهما وخلف من التركة من جنس هذه الدنانير المذكورة فقه في يده هذا الذي أحضرته معها ما بقي بهذا الدين المذكور وزيادة كذا في الظهيرية \*

جعل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى وجعل الدفع \* يكتب على نحو ما تقدم في جعل دعوى الدين المطلق في تركة الميت

محضر في اثبات مهر المثل \* اذا زوج الرجل ابنته البالغة برضاها من انسان نكاحا صحيحا ولم يسم لها مهر احنى وجب مهر المثل ووقعت الحاجة الى اثبات مهر المثل بان دخل بها أو خلاها باخلوة صحيحة ثم طلقها وأنكر مهر المثل ولا يخلو اما ان كانت الابنة وكنت أباها حتى يدعى الاب ذلك اهل فيكتب في المحضر حضر وأحضرت فادعى هذا الذي حضر لبنته فلانة بحق الوكالة النابتة له من جهتها على هذا الذي أحضره معه أن ابنته فلانة موكلة هذا الذي حضر امرأته هذا الذي أحضره معه بشكاح صحيح زوجها أبوها هذا الذي حضر برضاها بمحض من الشهود ولم يسم لها مهر عند العقد وان مهر مثلها كذا دينار الا ان اختار الكبرى أو الصغرى المسماة فلانة أختها لايها أو أمها أو أباها كان مهرها هذا المقدار وموكلة هذا الذي حضر هذه تساوى أختها هذه في الحسن والجمال والسن والمال والحسب والبركة اغاذرنا هذه الاشياء لان المهر يختلف باختلاف هذه الاشياء ويذكر أيضا أن أخت موكلة هذه مقيمة بهذه البلدة التي موكلة فيها لان المهر يختلف باختلاف البلدان فواجب على هذا الذي أحضره معه أداء مثل هذه الدراهم أو الدنانير الى هذا الذي حضر ليقبضها هذا الذي حضر لابنته موكلة هذه وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فسل الى آخره وان لم تكن لها أخت ينظر الى امرأته من نساء عشيرة الاب من هي مثلها في الحسن والجمال والسن والبركة ويشترط أن تكون تلك المرأة من بلدتها أيضا لما ذكرنا وان لم يوجد من قوم أمها امرأته هذه الاوصاف يعتبر مهرها بمهر مثلها من الاجانب في بلدتها ولا يعتبر بمهر مثلها من قوم أمها هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في أول باب المهور وذكره ايضا في مسئلة اختلاف الزوجين في المهر أن على أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز تقدير مهرها بأقرانها من الاجانب فكان المذكور في أول باب المهور وقولها وان كانت هذه المرأة وكنت أختي بذلك يكتب حضر وأحضرت فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه لموكلة فلانة بنت فلان بن فلان أن موكلة هذه كانت امرأته هذا الذي أحضره بشكاح صحيح زوجها أبوها

ليس له أن يستعين بالفقه في أداء الضمان في الصحيح ولو كانت دابة فاخذ أجزها ثم باعها وأخذ عنها أو ثلث الثمن ثم ماتت الدابة عند المشتري وضمن المالك المشتري ورجع على الغائب لبث له الاستعانة في أداء الضمان بالاجر وقولنا منافع الموصوب غير

مضمون يشمل ما إذا سكن الغاصب الدار المغصوبة وركب الدابة أو عطلها لا يضمن شيئا عندنا (نوع في ردّه) غضب فرسا  
وغضب منه آخر وسرقه المالك من الغاصب الثاني ثم ان الغاصب الثاني استرده منه بالغلبة (١٧١) وعجز المالك عن محاسبة الثاني

ليس له ان يحاسب مع الاول  
لانه لما وصل الى المالك  
فقد برئ الاول عنه \* غضب  
من صبي ثم رده عليه ان كان  
يعقل الاخذ والادب والاول  
لا \* ائلف ثوب رجل وجاء  
بقيمة يحجر المالك على قبولها  
ومعنى الخبر ان ينزل قابضا  
بالخليفة كما في مسئلة عتق  
المولى عبده على ألف وفي  
الوديعة وغصب العسبن  
يتحقق الرد بالخليفة \* وضع  
المغصوب في حجر المالك فلم  
يعلم به المالك جفا آخر وغصب  
به ائلفه أو لا فالهبة على  
الثاني وبرئ الاول وان وضع  
بين يديه لا في حجره وذهب به  
آخر فالضمان على الاول  
أيضا \* أكسأ الثوب  
المغصوب حتى تحرق عليه  
برئ الغاصب عندنا كما اذا  
أطعمه مالكة وان لم يعرفه  
المالك \* برهن الغاصب على  
الرد الى المالك وبرهن المالك  
على الهلاك عندنا فعند  
محمد رحمه الله تعالى لا يضمن  
الغاصب وعند الثاني يضمن  
ذكره السرخسي رحمه الله  
تعالى

### نوع آخر

غضب أحد التقدين في بلد  
ثم لقيه في بلد آخر وطالبه  
بها فعليه تسليمه ولا يطالبه  
بالسعر وان اختلف القيمة  
\* غضب عينا ثم لقيه في بلد  
آخر والقيمة في هذا المكان

فلان بن فلان من هذا الذي أحضره معه برضاها بمحض من الشهود ولم يسم لها مهر الى آخره كذا في المحيط  
١ \* محض في اثبات مهر المثل \* ادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أنه كان تزوجها  
وليها دنانير من هذا الذي أحضرته معه مهرها برضاها بشهادة شهود عدول نكاحا صحيحا ولم يسم لها مهرها فوجب  
الشرع لها مهر المثل وان مهر مثلها كذا لان اختلاها لا يبيها وامها فلا تملك مهرها كذا وهذه التي حضرت  
تساويها في المال وتضاهيها في الجمال وتوازيها في السن والبكارة وعصرها مثل عصرها في الرخص والغلاء  
ومهرها واحد فوجب على هذا الذي أحضرته معها أداء مثل هذه الدنانير الى هذه التي حضرت ان كان  
حرمها على نفسه والا فباعتبار في تحصيله ٢ (دست بيمان) اها من هذا المقدار والله تعالى أعلم \*

٣ \* محض في اثبات المتعة \* يكتب حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته  
معه أن هذا الذي أحضرته معها تزوجها بنكاح صحيح ولم يسم لها مهر عند العقد ثم طلقتها قبل الدخول بها  
وقبل الخلوة وقد وجب لها عليه المتعة وهي ثلاثة أثواب وسط درع وخمار ومحفة فوجب عليه الخروج  
عن ثلاث ويتم المحضر كذا في المحيط \*

(محض في اثبات الخلوة) ادعت أنه تزوجها بتزويج فلان وكيلها أو وليها اياها منه برضاها على مهر كذا  
بشهادة عدول حضر وأوانه خلاها خلوة صحيحة لآثالث معها ما ولا مانع شرعا ولا طبعاً وأنه طلقها بعد ذلك  
تطليقة بآثالث وهكذا أقر الزوج بذلك اقرارا صحيحا فوجب عليه أداء مثل هذه الدنانير اليها والخروج عنها اليها  
وطالبته بالجواب عنه كذا في الظهيرية \*

٤ \* محض في اثبات الحرمة الغليظة \* يجب أن يعلم بأن دعوى الحرمة بالطلاق على أنواع أحدها دعوى  
الحرمة بصريح ثلاث تطليقات وصورة كتابة المحضر في هذا الوجه حضرت وأحضرت فادعت هذه التي  
حضرت على هذا الذي أحضرته أنها كانت امرأته هذا الذي أحضرته ومنكوحته وحلاله ومدخولته  
بنكاح صحيح ولها عليه من الصداق كذا درهم أو كذا دينار اذ ينال الزما وحقا واجبا بسبب هذا النكاح وأن  
هذا الذي أحضرته معها حرمها على نفسه بثلاث تطليقات حرمة غليظة لا تحلل له من بعد حتى تنكح زوجا  
غيره وأنهم محرمة عليه اليوم بهذا السبب المذكور فيه وأن هذا الذي أحضرته مع علمه بقيام هذه الحرمة  
الغليظة بينهم ما عدا ما عدا ولا يقصر يده عنها فوجب على هذا الذي أحضرته مفارقتها وتخليصة  
سبيلها أو أداء الصداق الذي لها عليه المذكور فيه وادار انفقة العدة نفقة مثلها الى أن تنقضي عدتها  
وطالبته بذلك وسألت مسئلة عن ذلك \*

(سجل هذه الدعوى) يكتب عند الحكم وحكمت لهذه المرأة التي حضرت المدعية بهذا الحرمة الغليظة  
على هذا الذي أحضرته بثبوت هذه الحرمة الغليظة بالسبب المذكور بعدما كانت حلالا له بعد النكاح  
بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحض من هذين المتخاصمين في وجههما وكلفت المحكوم عليه وهو هذا  
الذي أحضرته بمفارقة هذه التي حضرت وقصر يده عنها وأمرته بأداء مالها عليه من الصداق المذكور فيه  
وادرار النفقة عليها نفقة مثلها حتى تنقضي عدتها ويتم السجل (٣) (الوجه الثاني) أن تدعى الحرمة باقراره  
(١) قوله محض في اثبات مهر المثل أي من غير وكيل وما تقدم في اثباته بطريق التوكيل لا يبيها ولا يجنبى  
ولا تكرارها معجزة (٢) معبرها دستقيمان وهو عبارة عملياً عن الزوج من الهدية وقد يطلق على المهر  
(٣) قوله الوجه الثاني أي من أوجه دعوى الحرمة بالطلاق وتقدم الوجه الاول في محضر هذه الدعوى  
وهكذا يقال في الوجه الثالث الا في قريبا جميع العبارة من قوله محض في اثبات الحرمة الغليظة الى  
آخر الوجه الثلاثة من كلام المحيط اه

أكثر أو مثلها أخذها وليس له المطالبة بالقيمة وان كانت قيمتها أقل من ذلك المكان ان شاء أخذ قيمتها في مكان الغصب وان شاء صبر حتى يأخذها  
ثم ولو تغير السعر في مكان الغصب يأخذها بالقيمة لان تغير السعر غير مضمون وان كان العين المغصوبة هالكة وهي من ذوات الامثال ان

كان من المكانين نسأبا أخذ المثل وان أقل خبرا شاء أخذ قيمته في مكان الغصب يوم الغصب وان شاء صبر كما مر وان كانت قيمته أكثر هنا فالغصب بالخيار ان شاء أعطاه (١٧٢) المثل في مكان الخصومة وان شاء أعطاه قيمته في مكان الغصب الا ان يرضى المالك بالتأخير

الى مكان الغصب

جنس آخر في غصب الضياع والعقار

غصب من أرض رجل تالة وغرسها في ناحية تلك الأرض فكبرت الشجرة التي غرسها عليه قيمة التالة يوم قلعها فان لم يضر قلع الشجرة بالأرض يؤمر بقلعها وان أضر بعطيه صاحبها قيمتها \* رجل قطع أشجار انسان في كرمه يضمن القيمة ويعرف ذلك أن يقوم الكرم مع الاشجار المقلوعة ومع الاشجار التي هي غير مقلوعة فيضمن فضل ما بينهما وان شاء أمسك الاشجار وضمنه قيمة النقصان قائما وإن تساوى قيمتها مقلوعة وغير مقلوعة لا تنى عليه \* أراد سقى زرع أو أرضه فغصه انسان حتى فسد لا يضمن \* الشرب والتوضؤ من النهر المغصوب ان حوّل النهر المغصوب من موضعه يكره والا لا غصب طاحونة وأجرى ماءها في أرض غيره من غير إذن صاحب الأرض يكره ولا يحل للمسلمين الاتفاق بهذه الطاحونة اذا علموا لا باعارة أو اجارة أو شراء طحنا أو غيره \* غصب حانونا وتجبر فيه ويرجى طبيب الربح لانه حصل بالتجارة \* المرور في أرض الغير اذا وجد

انه طلقها ثلاثا بصورة كتابة المحضر في هذا الوجه حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته أنها كانت امرأته ومنكوحته ومدخولته بنكاح صحيح وأن هذا الذي أحضرته أقر في حل صحنة اقراره ونفاذ نصراته أنه حرم هذه التي حضرت بثلاث تطليقات وأنه يسكنها حراما ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها وأداء صداقها المذكور لها \*

رجل هذه الدعوى \* على نحو رجل الاول الآن ههنا ذكر الاقرار في الحكم فيكتب وحكمت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها بانيوت اقرار هذا الذي أحضرته معها بهذه الحرمة الغليظة المذكورة فيه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه ويتم السجل (الوجه الثالث) أن تدعى الحرمة الغليظة عليه بثلاث تطليقات بسبب حلفه بثلاث تطليقاتها حال قيام النكاح بينهما أن لا يفعل كذا وقد فعل ذلك الفعل المعين الذي حلف عليه وحث في عينه ونزات الطلقات الثلاث المتعلقة وصارت هذه المرأة التي حضرت محرمة على هذا الذي أحضرته بثلاث تطليقات بالسبب المذكور فيه وأن هذا الذي أحضرته مع علمه بهذه الحرمة الغليظة بينهما عسكها حراما ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها وطالبته بذلك ويتم المحضر وان كانت تدعى الحرمة بتطبيق أو بتطبيقين يبين ذلك في المحضر وكذلك اذا ادعت المرأة الحرمة بسبب آخر يذكّر ذلك السبب في المحضر \*

محضر في شهادة النهم وبالحكمة الغليظة بثلاث تطليقات بدون دعوى المرأة \* قوم شهدوا عند القاضي على رجل حاضر أنه طلق امرأته هذه الحاضرة ثلاث تطليقات وأنها محرمة عليه اليوم بثلاث تطليقات فأثروا بالشهادة على وجهها وساقوها على سندها يكتب في المحضر حضر مجلس القضاء قوم ذكروا أنهم شهدوا بحسبة وهم فلان وفلان وفلان يذكّر أسماءهم وأنسابهم وحلاهم ومساكنهم ومصلاهم وأحضر وامعهم رجلا يسمى فلانا وامرأة تسمى فلانة وشهد كل واحد منهم أن هذا الرجل وأشاروا الى الرجل الذي أحضر وطلق امرأته هذه وأشاروا الى المرأة التي أحضر وهاتين التطليقات ثم انه لا يفارقها ويسكنها حراما فبني على هذا الرجل وهذه فانكرا الطلاق فالحكم في هذه الصورة أن القاضي يقبل شهادتهم ويقضى بالفرقة بينهما

رجل هذه الدعوى \* يكتب صدر السجل على رسمه ويكتب فيه حضور هذا القوم مجلسه وشهادتهم على الوجه الذي شهدوا ويكتب انكار الرجل والمرأة الطلاق ثم يكتب فيه فسمعت شهادتهم وأثبتها في المحضر المخد في ديوان الحكم قبلي وتعرفت عن أحوال الشهود ومن اليه رسم التعديل والتزكية بالتأحية فنسبوا الى العدالة وجواز الشهادة وقبول القول فقبلت شهادتهم وثبت عندي بشهادتهم ما شهدوا به على ما شهدوا به وأعلمت المشهود عليه بذلك وأمكنه من إيراد الدفع ان كان له دفع فلم يأت بدفع وظهر عمدى محضه عن ذلك فاستخرت الله تعالى الى آخره وحكمت بكون فلانة بنت فلان هذه محرمة على زوجها فلان هذا بثلاث تطليقات بمحضرة من ماني وجوههم الى آخره وأمرت كل واحد منهم بما يفارقه صاحبه الى أن تنقضى عدتها عن هذا الزوج وتنزح بزوج آخر ويدخل بها الزوج الثاني ويطلقها وتنقضى عدتها ثم يتزوجها الاول برضاها ان شاء \*

محضر في اثبات الحرمة الغليظة على الغائب \* امرأة لها زوج دخل بها ثم حرمها على نفسه بثلاث تطليقات بمحضرة من الشهود ثم غاب الزوج قبل أن يقضى القاضي بالحرمة وأرادت هذه المرأة اثبات هذه الحرمة بين يدي القاضي ليقضى بذلك بشهادة شهودها فلذلك وجهان أحدهما أن تدعى على رجل حاضر أنه كان لي على زوجي فلان بن فلان ألف درهم أو دينار ونصفها كذا بقية صداقي وأنت ضمنت لي بذلك عن زوجي فلان هذا المذكور ان حرمني على نفسه بثلاث تطليقات فعلى أنه درهم واني أجزت هذا الضمان

معلقا

طريقا قاله ذلك ما لم ينع به صاحب الأرض فاذا منع حرم عليه المروزلان

التصريح بسطل الدلالة وهذا اذا كان المار واحدا فان جماعة لا يباح والمروفي الطريق الحادث ان كان مالكة جعله طريقا



يجوز وان لم يعلم أو علم أنه غصب فهذا بناء على ان المروفي أرض الغير بلائنه هل يباح اختلافوا فيه قال الفقيه ان علم أن المالك أحسنه حل وان علم أنه غصب حرم وعن الامام الاعظم رضي الله عنه انه اذا كان له حائط أو حائل (١٧٣) لا يحل المروفي ولا التزول وان لم يكن

لا بأس به وعن أبي القاسم رحمه الله اذا خفي عليه الطريق يعيش في الأرض المزروعة ولا يبط الزرع \* الا كل من زرع مبان دهي يباح للآخرة وفي الكرم والاشجار ان كان بعرف أربابها الا يباح للآخرة وغيرهم أيضا وان لم يعرف طاب وهذا في حصة الآخرة أما في حصة بيت المال ينبغي للسلطان أن يتصدق به وان لم يفعل لا يأتى \* الشبهة في الحرام أقرب كذا قاله الامام الثاني رحمه الله والمكروه أقرب الى الحرام عند الامام من رحمه الله وعن محمد رحمه الله انه حرام ما لم يقم الدليل بخلافه

نوع آخر

هدم بيته وأتى ترابا كثيرا لزينة جدار جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا حتى انهم جدار الجدران دخل الوهن بسبب ما أتى وحمل ضمن هدم داره فانهم من ذلك بناء جاره لا يضمن \* بنى حائطا في ملك رجل بغير إذنه من التراب ان لم يكن للتراب قيمة فالخائن لصاحب الأرض وان للتراب قيمة للباقي وعليه قيمة التراب وان غصب أرضا بنى حائطا فجاء صاحبها وأخذ الأرض فأراد الفاسد النقض ان بنى الحائط من تراب هذه الأرض ليس له النقض ويكون

معلقا بهذا النمط في مجلس الضمان هذا ثم ان زوجي فلان حرمني على نفسه بثلاث تطبيقات فصارت هذه الدنانير المذكورة ديني عليك بحكم الضمان المذكور وأنت في علم من هذه الحرمة المذكورة بالسبب المذكور فواجب عليك الخروج عن ذلك بادائها الى والمدعى عليه يقرب الضمان كما دعت وينكر المذموم وقوع هذه الحرمة فتجيب المرأة بشهد ودينهم - دون على أن زوجي حرمها على نفسه بثلاث تطبيقات فهذه صورة الدعوى أما صورة المحضر أن يكتب محضر وأحضرت مع نفسها وادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته ويذكر دعواها على نحو ما بينا من أوله الى آخر \*

بجل هذه الدعوى على نحو ما بينا الى قوله فأحضرت المدعية نفرا ذكرت أنهم شهدوها على موافقة دعواها وسألتني الاستماع الى شهادتهم فأجبتها الى ذلك فشهدوا بعد الاستمعا دعوى المدعى والانتكار من المدعى عليه بوقوع هذه الحرمة الواحدة بعد الآخر من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة (٢) كروا هي مبدعهم كما بين زن حاضر أمده وأشاروا الى المدعية هذه (٣) زن فلان بن فلان بوداين فلان ويرابو يشتق حرام كرده است به طلاق و امر وزاين زن حاضر أمده حرام است برفلان به طلاق) وأشار كل واحد منهم في جميع مواضع الاشارة فسمعت شهادتهم الى أن يصل الى قوله وحكمت بكون هذه المرأة التي حضرت محرمة على زوجها فلان بالسبب المذكور وقضيت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها بوجوب هذا المال المذكور فيه مبلغه وجنسه وذلك كذا بسبب الضمان المذكور فيه عند وجود شرطه وهو تحريم فلان زوج هذه التي أحضرته اياه على الوجه المذكور فيه في وجه المتخاصمين هذين ويتم السجل (الوجه الثاني) أن يدعى على رجل حاضر ضمان نفقة العدة انك قد ضمنيت لي نفقة عدتي ان حرمي زوجي على نفسه بثلاث تطبيقات وأنا أخرجت ضمانك هذا في مجلس الضمان هذا ثم ان زوجي حرمني على نفسه بثلاث تطبيقات بتاريخ كذا وأتاني عدته اليوم ووجب لي عليك نفقة عدتي الى أن تنقضي عدتي بسبب هذا الضمان المذكور فواجب عليك الضمان والخروج عن عهدة مال الزمك من نفقة عدتي بالاداء الى فيقر المدعى عليه بضمن نفقة العدة وينكر الحرمة فتجيب المرأة بشهد ودينهم دون على أن زوجها فلا نأخرها على نفسه بثلاث تطبيقات وأنها في عدة زوجها فلان فهذه صورة الدعوى أما صورة المحضر لهذه الدعوى حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أنه قد كان ضمن لها عن زوجها نفقة عدتها ان حرمها زوجها على نفسه بثلاث تطبيقات ويكتب دعواها من أولها الى آخرها الى قوله وأحضرت هذه التي حضرت نفرا ذكرت أنهم شهدوها الى آخره بجل هذه الدعوى يكتب فيه دعواها من قوله الذي أحضرته معها الى قوله فسمعت شهادتهم وقبلتها لايجاب العلم قبول مثلها وحكمت بكون هذه المرأة محرمة على زوجها فلان وبكونها في عدته اليوم وقضيت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها بوجوب نفقة عدتها الى أن تنقضي عدتها بشهادة هؤلاء الشهود وبعضهم من هذين المتخاصمين في وجهها ويتم السجل \*

محضر في التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة \* صغير تحتة صغيرة وهذا الصغير عاجز عن الاتفاق علم المأنة فقير لا يملك شيأ فرفع أمر هذه الصغيرة أبوها بناية عن المأنة الى القاضي حتى يستخلف القاضي في هذه الحادثة القاضي الشفعوي الذي يرى التفريق جائزا بين الزوجين بسبب عجز الزوج عن الاتفاق فيكتب القاضي اليه في هذه الحادثة كتابا بصورته بعد التسمية والخصية للقاضي الشفعوي قدرع الى بناية (٢) أشهد أن هذه المرأة الحاضرة (٣) كانت زوجة فلان بن فلان وهذا حرمها على نفسه بثلاث تطبيقات وهذه المرأة الحاضرة في هذا اليوم حرام على فلان بثلاث تطبيقات

لصاحب الأرض والاله النقض \* حفر قبر ادفن فيه آخر ان كان الأرض ملك الأول ينش وان كان أرضا مباحا لا يخرج الثاني ولكن ضمن للأول قيمة حفره \* غصب دارا واستأجرها من المصوب منه والد ليس بمضرتها ما اذا سكنها المالك أو قدر عليه يرى الغاصب من الضمان

ز فوج المالك الامة المنصوبة من الغاصب برئ عن ضميرها ذكر أبو الفضل الكرماني في اشارات الجامع أن غصب المشاع لا يتحقق وذكر في الاقضية أنه يتحقق وعليه الفتوى (١٧٤) **ب** جنس آخر في الدواب **ب** بعث رجلا إلى ما شئته فأخذ المبعوث دابته وركبها

فهلكت أن كان بين الأمر والمبعوث انبساط لا يضمن والا ضمن \* ركب دابة غيره فماتت في مكانها فالصحيح أنه لا يضمن ما لم يتحول لها عن موضعها عند الامام رحمه الله ذكره في الشافي وذكر السرخسي عند الثاني رحمه الله يضمن وعند زفر رحمه الله لا \* حمل على دابة غيره بلا أمره فتورم ظهر الحمار فشقه ما لكان الله مل من غير نقصان لا يضمن وإن مات أو أنقص ان النقصان من الشق فلا ضمان وإن من الورم يضمن الحامل وإن اختلفا فقال المالك مات أو نقص من الورم وقال الحامل من الشق فالقول للغاصب الحامل لا تكراره الضمان \* بعث المزارع حماره إلى رب الأرض على يد ابنه فذبح صاحب الأرض الابن أن يذهب بالحمار أو بعثه في حاجته حتى ضاع الحمار والابن بالغ لا يضمن وإن صغيرا يضمن \* عرج الحمار المغصوب في يده الغاصب أن كان يشي مع العرج ضمن النقصان وإن لا يشي أصلا ضمن القيمة كالقطع \* ركب الجمال جلا وقاد جملا آخر خلفه وخاض في نهر كبير فيه الجدي جرى مع الماء كما يكون في الشتاء فاقطع جل وتلف إن كان الناس

الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان أبوها هذا أمها الصغيرة فلان بن فلان زوجها منه أبوها فلان ابن فلان بولاية الأبوة على صدق كذا يحضر من الشهود تزويجا صحيحا وقبل أبو الصغير فلان لابنه الصغير هذا التزويج له قبول صحيحا وصارت هذه الصغيرة أمرا لهذا الصغير بنكاح صحيح وهذا الصغير معدم لإلثاق شيامن الدنيا فإنه ليس بمكتسب ولا محترف وقد ظهر عجزه عندي عن الاتفاق على هذه الصغيرة بشهادة شهود معدلين قد شهدوا عندى بجميع ذلك والتس مني أبوها هذه الصغيرة مكاتبته أدام الله تعالى فضله فأجبت ملتصقة وكاتبته ليتفضل بالأصغاء إلى هذه الخصومة الواقعة بينهما أو يفصلها بينهما على ما يؤدي إجماعه اليه ويقع رأيه عليه مستعينا بالله تعالى طالبا منه التوفيق لاصابة الحق فهذه هي صورة كتاب القاضي إلى القاضي الشفعوي ثم إذا وصل الكتاب إلى المكتوب إليه بمخاصم أبو الصغير بين يدي القاضي المكتوب إليه أبو الصغير على حسب ما هو مذكور في كتاب القاضي الخفي وبتيم البينة على أن ابنة الصغير المسمى في هذا الكتاب معدم لا مال له وأنه لا يقدر على الكسب وأنه عاجز عن الاتفاق على أمراته هذه الصغيرة ويطلب من القاضي الشفعوي أن يفرق بين هذين الصغيرين فيفرق القاضي الشفعوي بين هذين ويكتب السجل على هذه الصورة يقول فلان بن فلان الشفعوي قد ورد إلى كتاب من فلان بن فلان المتولى لعمل القضاة والاحكام في كورة بخاري وتواحيها أدام الله تعالى توقيعه من قبل الخاقان فلان مشتملا على ما وقع اليه من الخصومة الواقعة بين فلان بن فلان الذي في كتاب القاضي الخفي وبنته الصغيرة فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان الفلاني بمخاصم عن ابنة الصغير فلان وذلك لأن فلانا هذا أبو هذه الصغيرة المذكور فرفع إلى هذا القاضي أن ابنته الصغيرة المذكورة أمرا أمه الصغير المسمى فلان بن فلان هذا وحلله بنكاح صحيح زوجها أبوها هذا منه تزويجا صحيحا وأما فلان بن فلان والد الصغير هذا قبل منه هذا النكاح لابنه الصغير هذا قبول صحيحا في مجلس التزويج هذا وأن ابنته الصغيرة هذه محتاجة إلى النفقة وإن زوجها هذا الصغير معدم عاجز عن الاتفاق ثبت عجزه عند القاضي هذا وقد سأل أبو الصغير فلان بن فلان من القاضي هذا أن يكتب إلى ويأذن لي في الاستماع إلى هذه الخصومة والفصل بينهما على ما يؤدي إجماعهم اليه ويقع رأيه عليه فقرأت الكتاب وفهمته وامتلأت أمره في سماع هذه الخصومة وعقدت مجلسا لذلك وقد حضر في مجلسي والد هذه الصغيرة فلان وأحضره معه والد هذا الصغير فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر لهذه الصغيرة على هذا الذي أحضره معه أن الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان هذا الذي حضر أمرا أمه هذا الصغير الذي هو ابن هذا الذي أحضره معه وأن الصغير المسمى ابن هذا الذي أحضره معه معدم عاجز عن الاتفاق على هذه الصغيرة المسماة فلانة وأن هذه الصغيرة محتاجة إلى النفقة وأقام شهودا عدولا على أن الصغير المسمى ابن هذا الذي أحضره معه عاجز عن الاتفاق على هذه الصغيرة وسأل مني والد هذه الصغيرة التفريق بينهما وبين زوجها الصغير هذا فتملت في ذلك ووقع إجماعي على جواز هذا التفريق بينهما بسبب العجز عن النفقة أخذت بقول من يقول من علماء السلف يجوز التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة وفرفت بينهما بعد ما صار النكاح بينهما مالم يواو بعد ما كان عجز هذا الصغير عن الاتفاق معلوما تفرقا صحيحا وأمرت بكتابة هذا السجل حجة في ذلك وإن طلب من القاضي الأصل امضاء هذا السجل فالقاضي الأصل يأمر أن يكتب على ظهر السجل يقول القاضي فلان إلى آخر ما جرى جميع ما يتضمنه هذا الذي ذكر من أوله إلى آخره بتاريخه المذكور فيه من كتابة الكتاب إلى فلان بن فلان متضمنة تفريقهم عن هذه الخصومة المذكورة وفيه إليه والاستماع إلى البينة والعمل به أو ما يؤدي إجماعهم اليه ويقع رأيه عليه كان مني وجهت المكتوب إليه فلانا ناعيا في العمل بما يقع عليه رأيه فامضيت حكمي نائبي هذا وأجرته وأمرت بكتابة هذا الأمضاء في تاريخ كذا وأن كان الزوجان بالغين وكان الزوج عاجزا عن الاتفاق فالطريق فيه ما ذكرنا في الصغيرين إلا أن

يخوضون في مثل هذه الحاضرة بلا انكار لا يضمن والا يضمن \* غصب سفينة وركبها فأدركها مال الكهافي لجة البحر بواجرها منه هنا بأجر مثلها إلى الساحل من مكان لا ادراك وليس له نزع السفينة من الغاصب \* اصطبل بينهما وكل منهما فيه بقرة فدخل أحدهما وشدهما

في جبل واحد فقهره وتحنق بالحبل لاضمان عليه اذ لم يتقبله من مكان الى مكان **حل جلامن القطار أو حمار امر بوطا في حلف وضاع الحمار**  
لا يضمن عندهما خلا فالجحد رجه الله \* جاء الى السفينة مشدودة وحلها ان غرق من ساعته (١٧٥) نمن لوال يوم ريحا وان بعد ساعة  
لا \* أشلي ذئبا أو أسدا على

انسان أو دابة فأثلف لا يضمن  
لانه لا يتقاد بالاشلاء فلا  
يضاف التلف الى الاشلاء  
وان بقدر يضمن كالكلب  
لانه يتقاد للاشلاء \* ولو غصب  
دواب بخوارزم ثم وجدها  
مالها في يد الغاصب  
بحر اسان ينظر الى قيمتها في  
مكان الغصب واللقاء كما في  
العين وقد مر

جنس آخر في العيب يد  
والاماء

غصب جارية فأبقت في يده  
أو سرقت أو زنت وانقص  
قيمتها ولم يكن فعل قبل  
ذلك ونقص به قيمتها يغرم  
الغاصب النقصان كما يضمن  
نقصان الحادث من شال  
وعور ولو حبلت في يده من  
الزنا أخذ المالك بنقصان  
ذلك فان زال العيب في يد  
المولى رد ما أخذ بسبب  
النقصان على الغاصب  
وقال الامام الثاني رجه  
الله ينظر الى ما نقصه الحبل  
وارش عيب الزنا فيدخل  
الاقل في الاكثر وعن محمد  
رجه الله يضمن الامرين  
جميعا فلوردها الغاصب  
حاملًا وماتت من الولادة  
وبقي ولدها في يد الغاصب  
فان الغاصب يضمن قيمتها  
يوم الغصب ولم يجبر نقصان  
الام بالولد ولوردها بعد  
الزنا حاملا الى المالك فخلدها

هنا اذا وقعت الخصومة بين المرأة وزوجها عند القاضي الشفعوى فادعت المرأة أن زوجها عاجز عن  
الاتفاق فان أقر الزوج بذلك فالقاضي يفرق بينهما باقرار الزوج عند طلب المرأة ذلك وان لم يكن الزوج مقرا  
فالمرأة تقيم البينة عليه على عجزه ويفرق القاضي بينهما عند طلب المرأة ذلك هكذا في الذخيرة \*  
محضرى في فسخ المين المضافة رجل حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فان احتاج هذا الرجل الى فسخ  
هذه المين ينبغي أن يتزوج امرأة يتزوج وليها اليها ان كان لها ولي أو يتزوج القاضي اياها ان لم يكن لها  
ولي حتى يصح هذا النكاح بالاجماع ثم يرفع الامر الى القاضي الحنفى ويلتزم منه الكتاب الى القاضي  
الشفعى فالقاضي الحنفى يكتب الى القاضي الشفعوى في هذه الصورة أطل الله تعالى بقاء الشيخ  
القاضي الامام الى آخر القاب رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان أن فلانا تزوجها وقد كان حلف من  
قبل نكاحها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني بعد هذه المين ووقع على الطلاق فصرت محرمة عليه  
بهذا السبب وانه يسكه احراما ولا يقصر يده عنها ولتمت منى مكاتبه في ذلك فاجبت الى ذلك وكتبت هذا  
الكتاب اليه لانه فضل بالاصفاء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما على ما يؤدى اليه اجتهاده ويقع عليه رايه  
وهو موفق في ذلك من الله عز وجل ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه تدعى هذه المرأة قبل المكتوب  
اليه على زوجها على نحو ما ذكر عند القاضي الكاتب فيقرب الزوج بهذه المين وهذا النكاح الا أنه  
يقول انه اخل الى ولم يقع الطلاق عليها لانه لا يعدم ان عقاد المين فيقضى المكتوب اليه بطلاق هذه المين  
وبقيام النكاح بينهما اخذ بقول من يقول بطلاق هذه المين من علماء السلف \*  
(سجل في فسخ المين المضافة) \* فاذا اراد السجل في ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان الشفعوى  
ورد الى كتاب من القاضي فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام بكورة كذا وانواحيها من قبل السلطان فلان  
مشة على ما رفع اليه من الخصومة الواقعة بين فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان في وقوع الطلاق  
بسبب المين المضافة الى النكاح وقد امرني بالاصفاء الى هذه الخصومة وفصلها واستماع البينة فيها  
والقضاء بما وقع في رأيي واجتهادي فامتلئت امره وعقدت مجلسا بذلك فحضرتني في مجلسي ذلك فلانة  
بنت فلان واحضرت مع نفسها زوجها فلان بن فلان فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي احضرت  
معها أن هذا الذي احضرت معه ابنا لبي بالطاعة في احكام النكاح زاعما في زوجته وقد كان حلف قبل  
أن يتزوجني بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني وقد وقع على الطلاق وخمرت عليه بهذا السبب  
والزوج أقر بالنكاح وأتكر وقوع الطلاق بهذا السبب ثم ان الزوج سألني الحكم بما وقع عليه رأيي  
واجتهادي فاجتهدت في ذلك ونأملت وتأنيت ووقع رأيي على بطلان المين المضافة الى النكاح عملا مني  
بقول من لا يرى صحة المين المضافة الى النكاح فيكتب بطلاق هذه المين وبجل هذه المرأة على هذا الزوج  
بهذا النكاح وامرته بالطاعة هذا الزوج في احكام النكاح بحضور هذين المتخاصمين في وجههما حكما  
أبرمته وقضاء نفذته في مجلس حكى هذا بين الناس على سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والكتمان  
وكان ذلك بعدما أطلق الى القاضي فلان بن فلان الحكم في هذه الخصومة بما يقع عليه رأيي واجتهادي  
وذلك في يوم كذا في شهر كذا في سنة كذا قال القاضي الامام ثقة الدين محمد بن علي الحلواني رحمه الله تعالى  
صحت كذا من القضاة الكبار فإرايتهم أجابوا الى شيء من الحوادث المجتهد فيها في الكتابة الى القاضي  
الشافعي الا في المين المضافة فان دلائل أصحاب الحديث في ذلك لا تحجة وبراهينهم فيها واضحة والشبان  
يتجاسرون الى هذه المين ثم يحتاجون الى التزوج ويضطرون الى ذلك فلوم يجهمم القاضي الى ذلك رجبا  
يقعون في الفتنة هكذا في الظهيرية \*  
(محضرى في اثبات العنة للتفريق) \* المرأة اذا خاصمت زوجها عند القاضي وتقول انه لم يصل الى الزوج

وماتت من الحاد يضمن النقصان بالاجماع ولو اشترى جارية طملا وهو لم يعلم وماتت في يده يضمن النقصان ولو حلت في يد الغاصب ثم ردّها  
على المولى فماتت في يده من تلك الحمى لم يضمن الغاصب الا ما نقصته الحمى في قولهم ولو غصب جارية محبوسة أو حبل وماتت من ذلك في يد

الغاصب يضمن قيمته يوم اذلك العيب \* غصب جارية ثابة أو غلاما شابا فهم عند الغاصب ضمن ما نقص من القيمة وكذا لو غصب جارية ناهدة فانكسر ثوبها عند الغاصب (١٧٦) يضمن النقصان \* غصب عبدا قارئا أو خبازا فتسرى عنده يضمن فيقوم عالما بالحرفة ويقوم

وهو لا يحسن الحرفة فيعزم فضل ما بينهما \* غصب عبدا صغيرا فالقسي عنده لا يضمن \* غصب صبي حرا أو غاب عن يده يحبس الغاصب حتى يجيء به أو يعلم انه مات \* وجد المالك عبده فأخذه من الغاصب وفي يده مال فقال الغاصب المال لي وقال المالك لا بل لي ان كان العبد في منزل الغاصب فوجسد المال في يده فهو للغاصب وان لم يكن في منزله فالملك للعبد \* أتت الجارية الى الخناس بلا إذن مولاه واطلب البيع وذهبت ولا يدري أين ذهبت وقال الخناس ردتها علي \* قالوا للخناس ولا يضمنها تأويله اذ لم يأخذها الخناس ومعنى الرذآن يا مراهبا بالذهاب الى منزلها وكان الخناس منكرا للغصب أما اذا أخذ الخناس الجارية من الطريق أو ذهب بها من منزل مولاه بغير إذن مولاه لا يصدق \* أودع عبده عند رجل فبغته في حاجته صار غاصبا وفي غصب جارية غنية يلزم قيمتها غير مغنية كما اذا تلف انا ففصة عليها تمثيل تجب قيمتها غير مصورة وفي غصب فاختة أو حاملة تقرقر عليه قيمتها مقررة ولو غصب بغير اذ حامة يجبي ممن واسط تجب قيمة الحامة ولا يعتبر تلك الصفة كما قالوا في الحامة الطيارة والكبش

يدعى الوصول اليها فان كانت بكر اوقت النكاح فالقاضي يريها للنساء والواحدة العدة تكفي والنثان أحوط فان قلن هي بكر فالقاضي يؤجله سنة وان قلن هي ثيب يحلف الزوج على الوصول اليها وهذا استحسان والقياس أن يكون القول قول المرافع المين ثم اذا حلف الزوج استحسانا ان حلف ثبت وصوله اليها فلا يؤجل وان نكل صار مقرا بعدم الوصول اليها فيؤجل سنة وان أراد كتابة ذكر التأجيل يكتب هذا أما مهل القاضي الامام فلان بن فلان المتولي لعمل القضاء والاحكام بكونه بخاري نافذا الاذن والقضاء والفصل والامضاء بهما بين أهلها يومئذ مهل فلان بن فلان حين رفعت اليه السماعة فلانة بنت فلان أنه تزوجها نكاحا صحيحا وانما وجدته عنينا لا يصل اليها وثبت ذلك عنده هذا القاضي بما هو طريق الثبوت في هذا الباب فكتب بما أوجب الشرع في حق الغنيم من الامهال سنة واحدة من وقت الخصومة رجاء الوصول اليها في مدة الامهال فامهل القاضي ايام سنة واحدة بالايماء على ما عليه اختيارا كثر المشايخ من وقت تاريخ هذا الذكر الذي هو يوم الخصومة اما لا يصححوا أو امر بكتابة هذا الذكر جهة في ذلك في يوم كذا من سنة كذا ثم اذا تمت السنتمن وقت التأجيل وادعى الزوج الوصول اليها في مدة التأجيل وأنكرت المرأة ذلك فان كانت المرأة بكر اوقت النكاح فالقاضي يريها للنساء على ما مر فان قلن هي بكر ثبت انه لم يصل اليها فيخير القاضي المرأة بين المقام معه وبين الفرقة وان قلن هي ثيب فالقول قول الزوج مع عيظه فيحلف الزوج على الوصول اليها على ما مر فان حلف فلا خيار له وان نكل فله الخيار \*

\* (محضر في دفع هذه الدعوى) \* ادعى هذا الذي حضر على هذه التي احضرها معه في دفع دعواه فاجب له العنة ونطالبتها اياما بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل لأمه ابطله في المطالبة بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل لما أتم الاختارت المقام معه بعد تأجيل القاضي ورضيت بالعنة فيه بلسان امرضا صحيحا ويقول انه وصل اليها في مدة التأجيل وقد أقرت بوصولها اليها \*

\* (محضر في دعوى النسب) \* امرأتى في يدها صبي تدعى على رجل أن هذا الصبي ابنها من هذا الرجل ولدته على فراشه حال قيام النكاح بينهما وتطالبه بنفقة الغلام وكسوته أو رجل في يده صبي يدعى على امرأته أن هذا الصبي ابنه من ولده على فراشه حال قيام النكاح بينهما وادعى رجل في يده صبي أنه ابنه من امرأته هذه والمرأة تجحد أو ادعت امرأتى في يدها صبي أنه ابنها من زوجها وهذا الزوج يشكر فهذا الدعوى كلها صحيحة ويجب أن يعلم بان دعوى الاثارة ودعوى البنوة صحيحة سواء كانت معها دعوى المال أو لم تكن وذلك بان يدعى رجل على رجل أنى أو هذا الرجل أو يدعى أنى ابن هذا الرجل وذلك الرجل يشكر فهذا الدعوى صحيحة حتى اذا أقام المدعى البينة على ما ادعاه فالقاضي يسمع دعواه ويقضى بينته على المدعى عليه وكذلك دعوى الامومة بدون دعوى المال صحيحة حتى لو ادعت المرأة على رجل أنى أم هذا الرجل فأقامت على ذلك بينة فان القاضي يقبل بينتها ويقضى بكونها أمال المدعى عليه \*

\* (صورة المحضر فيما اذا كان في يد المرأة صغير تدعى على زوجها أنه ابنها من) \* حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أن هذا الصبي الذي في حجرها وأشارت اليه ابن هذا الذي أحضرته معها ولده منه على فراشه حال قيام النكاح بينهما فبعد ذلك ان شامت ذكرت في الدعوى وأن على هذا الذي أحضرته نفقة هذا الصبي وكسوته وان شامت لم تذكر ذلك في الدعوى \*

\* (صورة المحضر فيما اذا كان في يد الرجل صغير يدعى على المرأة أنه ابنها من) \* حضر وأحضروا دعوى هذا الذي حضر على هذه التي أحضرها ان هذا الصبي الذي في يده وأشار اليه ابن هذه المرأة التي أحضرها معه ولده منه على فراشه حال قيام النكاح بينهما فبعد ذلك ان شاء كروا على هذه المرأة التي أحضرها ان ترضع وان شاء لم يذكر \*

النطوح انما اتفقها يضمن قيمة جامدة غير طيارة وكبش غير نطوح وفي الجارية اذا كانت حسنة الصوت \* (صورة) لكنهما لا تغني يضمن على حسن صوتها \* دفع غلامه الى آخر مقيد بالقل ليسذهب به الى منزله فقل غله أو قيده وذهب به بدون القبض وأبق

في الطريق لا يضمن \* هدم جدار اقية مصور رجال مصبوغ بالوان يضمن قيمة الجدار والاصابع بلام ولا نه حرام ولو احرق بساط اقية  
تمايل رجال يضمن قيمته مصورا لان الصلاة تجوز عليه بلا كراهة لان دوسه اهانة له (١٧٧) **جنس آخر في الطيور** غصب

بضتين وجعل احدهما تحت دجاجة وحضنت الاخرى دجاجة بنفسها وأفرختا فالفرخان للعاصب وعليه بضتان ولو كان مكانه ودبعة طلتى حضنت نفسها للمودع صاحب البضعة فتح باب قفص فطار الطير أو باب اصطبل فخرج الفرس أو وقع الرق والسمن جامد فذاب وخرج لا يضمن عندهم خلافا للمجدرجه الله وكذا الوحل قيد عبدا حتى أبقى خلافا للمجدرجه الله قال السرخسي رحمه الله هذا كله اذا كان العبد مجنونا فان عاقلا لا يضمن اتفاقا ولو فتح باب قفص وقال للطير كش كش أو فتح باب اصطبل وقال للبقر هس هس أو قال للمعمار هر هر يضمن اتفاقا ذكر في النظم وأجعوا انه لو شق الرق والدهن سائل أو قطع الحبل حتى سقط القنديل يضمن \* زق انفتح فأخذه رجل ثم تركه ان كان المالك حاضرا لا يضمن وان غابا يضمن وكذا اذا تعلق زقا خر سقط منه فأخذه ثم تركه ان المالك حاضرا لا يضمن والا يضمن وكذا اذا سقط من كم انسان شئ فأخذه انسان وتركه ان كان المالك حاضرا لا يضمن والا يضمن

(صورة المحضر في دعوى رجل بالغ على رجل أنه ابنه) \* حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن هذا الذي حضر ابن هذا الذي أحضره معه ولدت أمه فلا تبت فلان من هذا الذي أحضره معه على فراشه حال قيام النكاح بينهما \*

(صورة المحضر في دعوى رجل على رجل أنه أبوه) \* ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر أبوه وأنه ابن هذا الذي حضر ولاد على فراشه من امر أنه فلا تبت حال قيام النكاح بينهما الى آخره وأما دعوى الأخوة والعمومة وابن الاخ وابن الابن لا تصح إلا أن يدعى المالك بان كان المدعى زمانا فيدعى الأخوة على غيره أو العمومة ويُدعى النفقة لنفسه \* وله وجه آخر أن يدعى الوصية لاختوة المدعى عليه من جهة المتوفى \* صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن فلانا الميت قد كان أوصى الى هذا الذي أحضره معه نفسه بتسوية أموره بعد وفاته وخاف من تركه في يده كذا وكذا وقد كان أوصى لاختوة فلان بن فلان بكذا وكذا ولفلان بن فلان ثلاث أخوة فلان وفلان وفلان هذا المدعى وأنه واجب على هذا الذي أحضره معه تسليم حصته من ذلك اليه وذلك كذا وكذا ويطالبه بالحواب فيقر المدعى عليه بالوصاية والوصية وينكر كونه أخا فلان وله وجه آخر أن تدعى امرأة وقوع الطلاق بسبب تعليق الزوج طلاقها بكلام أخى فلان وهذا أخو فلان وأنه كذب في الذخيرة \* (محضر في دعوى ولاء العتاقة) \* رجل مات فخار رجل وادعى أن الميت معتق والذي فلان كان أعتقه والذي في حياته وصحته وميراثه لمسا أنى ابن معتقه لا وارث له غيرى فأفتى بعض مشايخنا رحمه الله تعالى بفساد هذه الدعوى وبعضهم بجمعها والصحيح أن هذه الدعوى فاسدة لان المدعى لم يقل في دعواه وهو يملك والاعتاق من غير المالك باطل وكذلك لو ادعى انسان الرق على عبد وأقام العبد بينة أنه أعتقه فلان يقضى لمدعى الملك ولو قالت بينة العبد أعتقه فلان وهو يملك تقبل بينة العبد والمسئلة في دعوى الاصل \*

(محضر في دعوى الدفع) \* صورته ادعى عينا في يد رجل أنه اشتراها من فلان بن فلان في يوم كذا في سنة كذا وبجهد واليد وأقام المدعى بينة على دعواه فتوجه الحكم فادعى المدعى عليه في دفع دعواه أن الذي ادعى نلقى المالك من جهته أقر قبل تاريخ شرائك أو قبل شرائك بسنة طاعتا أن هذه العين ملك أخى فلان وحقه وصدقه أخوه فلان في ذلك وأنا اشتريت هذه العين من أخيه ذلك المقر له فدعوا الى باطله بهم - ذا السبب فأنفقت أجورهما المفتين أن هذا الدفع صحيح ثم استفتى بعد ذلك ان المدعى عليه الدفع لو طلب من مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاقرار أنه متى كان أو في أى شهر كان فالقاضي هل يكلفه ذلك أنفقت الاجور به ايضا أن القاضي لا يكلفه ذلك لانه قديين مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك كذا في فصول الاستروشي \*

(محضر في اثبات العصبية) \* حضر مجلس القضاء في كورة بخاري قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمر وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى أبي بكر بن محمد بن عمر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمر توفى وخلف من الورثة زوجته تسمى سارة بنت فلان بن فلان وبنته تسمى سعادة وابن عم له هذا الذي حضر لما أنه ابن عمر وسعد المتوفى كان ابن أحمد وأحد والهدا المتوفى مع عمرو والهدا الذي حضر كانا أخوين لاب أبيهما عبد الله بن عمر توفى وخلف من التركة في يده هذا الذي أحضره معه من الدنانير النسيانورية اثني عشر ديناراً وصار ذلك بموته ميراثا عنه له ولأعلى فرائض الله تعالى للزوجة الثلث وللبنات النصف والباقي لابن العم هذا وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فوجب عليه تسليم نصيبه من ذلك اليه وذلك تسعة أسهم من أربعة وعشرين سهماً وطالبه بذلك وسأل مسئلته وسئل فأجاب بالفارسية ١ (مر الزميراث خواركي ابن مدعى علم ليست)

(١) لا علم لي بوراثته هذا المدعى

(٢٣ - فتاوى سادس) **جنس آخر في الثياب** غصب ثوبا فخرق ان يسير اضمنه النقصان والثوب للمالك وان كثيرا فاحشا ينتفع به بالخياطة انتفاع الثوب بخير ان شاء أخذ موضوعه النقصان وان شاعر كه عليه بالقيمة وان لا ينتفع به انتفاع الثوب ولا





النوم الثاني لا يبرأ لأن في الأول يجب الرد إلى النائم وقد وجد في الثاني يجب إلى اليقظة ولم يوجد والحاصل أن في إعادة الختام إلى اصبع النائم والخلف إلى رجله والقلنسوة إلى رأسه الامام الثاني رحمه الله يعتبر اتحاد النوم (١٧٩) في إزالة الضمان كاذر هنا ومحمد رحمه

الله يعتبر اتحاد المجلس حتى إذا أعاده في المجلس يبرأ عن الضمان ولو في نوم آخر ولم يذكر مذهب الامام والعصم من مذهب الامام أنه يعتبر التحويل للزوم فاذا لم يحوله عن مكانه وأعاده إلى اصبعه أي اصبع كان أو رجله زال الضمان عنه وان حوله ثم أعاده في ثالث النومة أو غيرهما لا يبرأ ما لم يرد إليه حال اليقظة \* غصب سرجا من ظهر دابة ثم أعاده إلى ظهره لا يبرأ عن الضمان \* غصب دراهم انسان من كيسه ثم ردها في كيسه وهو لا يعلم يبرأ \* شجرة الجوز آخرت جوزات صفارا وأتلفها انسان يضم من نقصان الشجرة فينظر بكم يشتري بهذه الجوزات وبكم بدونها فيضمن الفضل \* كسر بضعة انسان فاذا هي فاسدة أو درهمه فاذا هو مستوفة لا يضمن \* هشم آنية صفرا أو نحاس لانسان وهي تباع وزانها أن يتركه عليه ويضمنه القيمة وان شاء أخذه ولا يضمنه شيئا وان كان يباع عددا فله الخيار المذکور وضمنه النقصان لان في الأول لو ضمنه يكون الفضل بازاا الجودة وفي الثاني لا يؤدى إلى الربا \* من قصل انسان مختارانه ينظر إلى قيمة الصك مكتوبا

هذه الدنانير بموته ميراثه وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب عليه إلى آخره  
يجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم أيضا فان ادعى المدعى عليه في دفع دعوى المدعى في هذه الصورة أنه أقر وألا أنه من ذوى الارحام كان دفعا لدعوى العسوية لمكان التناقض  
محضر في دعوى حرية الاصل محضر مجلس القضاء شرفه الله تعالى في كورة بخاري قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى فلان بن فلان الفلاني وهو رجل شاب يكتب خطه بتمامها وأحضر مع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن هذا الذي حضر حر الاصل والعلق لما أن هذا الذي حضر فلان بن فلان الفلاني وهو كان حر الاصل وأمه فلانة بنت فلان وهي كانت حرة الاصل أيضا وهذا الذي حضر ولد حر على فراش أبويه الحريين هذين لم يرد عليه ولا على أبويه هذين رقط وان هذا الذي أحضره معه يسترقه ويستعبده بغير حق مع علمه بذلك فواجب على هذا الذي أحضره معه قصر يده عن هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته وسئل فأجاب وقال (١) (ابن حاضر أمده ملك من است ورفيق من است ومرا از آزادی وی علم نیست) وأحضر هذا الذي حضر نفر اذ كراهم شهوده وسألني الاستماع إلى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان فأجبتهم اليه واستشهدت بهم ودفعهم وادشهادة صحيحة متفقة للفظ والمعنى من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة إلى آخره

سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على الرسم ويكتب الدعوى من نسخة المحضر بتمامه ويكتب أسامي الشهود والفاظ الشهادة ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره يكون هذا الذي حضر حر الاصل حر الوالدين لم يرد عليه ولا على والديه رقط وأمرته بقصر يده والكف عن مطالبته إياه بالطاعة في أحكام الرق

محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعناق من جهته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان مملوكا هذا الذي أحضره وموقوفه وأنه أعتق هذا الذي حضر في حال صحته وثبات عقله وجواز تصرفاته في الوجوه كما هو الحال تعالى وطلب امرضاته عتقا صحيا جائزا فاذا بغير بدل وأن هذا الذي حضر اليوم حر بهذا السبب وأن هذا الذي أحضره في علم من ذلك وأنه في مطالبته إياه بالطاعة أو دعواه الرق عليه مبطل غير محقق فواجب عليه قصر يده عن هذا الذي حضر وترك التعرض له وسأل مسئلته

يجل هذه الدعوى يكتب على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره يكون هذا الذي حضر حر املا كالنفسه غيره ولى عليه بالسبب المذکور وهو اعتاق هذا الذي أحضره مع نفسه إياه ويطلب ان دعوى هذا الذي أحضره الرق عليه بشهادة الشهود المسمين ويختم السجل

محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعناق من جهة غيره ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان مملوكا وموقوفه فلان بن فلان وفي يده ويحت تصرفه وأن فلانا أعتقه من خالص ماله وملكه مجانا بغير بدل لوجه الله تعالى وابتغاء لمرضاته وطلب الثواب وجناته وهو بائن أليم عقوباته وصار هذا الذي حضر حرا با لاعتاق المذکور فيه وأنه اليوم حر بهذا السبب وأن هذا الذي أحضره استعبده مع علمه بغيره ظلموا وتعديا فواجب عليه قصر يده إلى آخره

(١) هذا الذي حضر ملكي ورقبي ليس لي علم بغيره

ولا ينظر إلى المال ولو من ق دفتر حساب انسان يعطيه بكم يشتري جاء إلى خراف فأخذ منه تفار به أنه فسقطت وكسرت لا يضمنها ويضمن ما سواها \* أتلف أحد مصرعى الباب أو أحد المكعبين أو الخفين فالملك بالخيار ان شاء سلم إليه الواحد الباقي وضمنه قيمتهما والاختار خلافه

وسأق ان شاء الله تعالى \* غصب شأوقبض للحفظ وأجاز المالك حفظه كاقبض يرى من الضمان وان اتفق به وأمر بالحفظ لا يبرأ وعلى هذا وأدع رجل مال الغير وأجاز المالك يبرأ (١٨٠) عن الضمان وعلى هذا إذا قال المغصوب منه للغاصب أودعك أو أجزاك لحفظه

سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم \* ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بكون هذا الذي حضر حراما لك لنفسه غير مولى عليه بالسبب المذكور المدعى وهو اعتاق فلان بن فلان ياه من خالص حقه ومملكه ويطلان دعوى هذا الذي أحضره الرق عليه وبقصريد هذا الذي أحضره معه عن هذا الذي حضر إلى آخره

محضر في اثبات الرق \* حضروا حضرمع نفسه رجلا ذكر أنه يسمى فلانا هندا شابا وبذ كرجليته ثم يد كرفادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه مملوك هذا الذي حضر ومرفوقه للملك بسبب صحيح وأنه خرج عن طاعته والانتقياده في أحكام الرق وطالبه بذلك وسأل مسئلته ويتم المحضر

سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم \* ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بكون هذا الذي أحضره معه مملوك هذا الذي حضر ومرفوقه بشهادة هؤلاء الشهود المسمين ويكون هذا الذي أحضره مطلقا لا امتناع عن طاعة هذا الذي حضر في أحكام الرق وأمرت هذا الذي أحضره بالانتقياد لهذا الذي حضر في أحكام الرق والطاعة له ويتم السجل ولا بد للحكم بالرق وكتابة السجل فيه من عجز المدعى عليه عن اثبات الحرية لنفسه فاما قبل ذلك لا يحكم بالرق ولا يكتب السجل هكذا في الذخيرة

محضر في دفع هذه الدعوى \* فنقول لدفع هذه الدعوى طرقت أحدها أن يدعى المدعى عليه حرية الاصل لنفسه وصوره كتابته حضروا حضرمع فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله بأن هذا المحضر معه كان ادعى عليه بأنه عبده ومملوك وأنه خرج عن طاعته ومطالبه بالطاعة فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع هذه الدعوى قبله أنه حر الاصل والعلق لما أن أباه فلان بن فلان بن فلان وأمها فلانة بنت فلان بن فلان وهما كاتحري من الاصل وهذا الحاضر ولد على فراش هذين الاوين الحريين لم يجز عليه ولا على أبويه هذين رق وأن هذا الذي أحضره في علم من ذلك وأنه في مطالبته هذا الحاضر بالطاعة له ودعواه الرق قبله والحال على ما وصفت فيه مبطل غير محقق فوجب عليه الكف عن ذلك فطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل ويتم المحضر

سجل هذا المحضر \* يكتب عند قوله وحكمت للذي حضر هذا على الذي أحضره معه هذا بجميع ما ثبت عندي من دعوى دفع هذا الحاضر لدفع دعوى هذا المحضر الرق عليه وكون هذا الحاضر حرا الاصل وبطلان دعوى هذا المحضر الرق عليه بشهادة هؤلاء الشهود المسمين من بعد ما ظهرت عدالتهم عندي بتعديل من اليه رسم التعديل بالناحية على ما شهدوا به بمحض من المحكوم له والمحكوم عليه هذين في وجههما في مجلس قضائي وحكمي بخاري وقضيت بحصة ذلك كله وقصرت يد المحكوم عليه هذا عن المحكوم له بالحرية هذا ورفعته عنه طاعته وأطلقت المحكوم عليه هذا بالرجوع على بائعه ان كان قد اشتراه من غيره ونقده الثمن يوم العقد الذي كان جرى بينهما ويتم السجل قالوا وفي كل موضع وقعت الحاجة الى اثبات الحرية يجب أن يكون اثباتها بطريق الدفع بأن يدعى صاحب اليد الرق على المملوك ويقم البينة ثم ثبت المملوك حريته بطريق الدفع (الوجه الثاني) أن يدعى المدعى عليه الاعتاق من جهة مدعى الرق وصوره كتابته حضروا حضرمع فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله أنه حر لما أنه كان مملوكا ومرفوقا لهذا الذي أحضره وان هذا الذي أحضره اعتقه في حال جواز تصرفاته في الوجهه كلها اعتاقا صحيحا جازا نافذا وصار هذا الحاضر حرا بسبب هذا الاعتاق وهذا المحضر مبطل في مطالبته هذا الحاضر بالطاعة والانتقياد له في أحكام الرق ويتم المحضر

ثم هلك في يده لا رواية فيه ولقائل أن يقول يجب أن يضمن \* نظرا الى دهر غيره وهو مانع حين أراد الشراء فوقع من أنفه دم وتجنس ان ياذنه لا يضمن والا يضمن ثم ان كان الدهن غير ما كول يضمن النقصان وان كان ما كولا ضمن مثل ذلك القدر والوزن من مثل ذلك الدهن \* أخذ في الحمام فتجبانة وأعطاه الآخر فسقطت من يده الثاني وثقلت لا يضمن الأول ولا الثاني \* احفظها في هذا البيت حفظها في بيت آخر من الدار يضمن أن كان ظهر البيت المنهى عنه الى الطريق أو الى السكة وان قال - حفظها في هذه الدار تحفظها في دار أخرى أخرى من الأولى قال المصدر لا يضمن وقال بكر يضمن \* ذهب الصيف وترك شيئا عند المضيف فتعصبه المضيف به فغصبه منه غاصب ان غصبه في المدينة لا يضمن وان خارجها يضمن \* برهن المالك أن قيمة المغصوب كذا والغاصب على أنه كذا فبينة المالك أولى وان لم يكن للمالك بينة فأراد الغاصب أن يبرهن فقال المالك احلفه ولا أريد أن يبرهن له ذلك \* برهن المالك فتشهد أحدهما ان قيمة المغصوب كذا وشهد الآخر على اقرار الغاصب به لا يقبله جاء الغاصب بشوب وقال المغصوب هذا وقال المالك لا بل غير قال الغاصب \* قال غصبت منك الجبة ثم قال الحسولي أو البطانة لي أو قال غصبتك ادعى عليه أنه غصب منه جبة فقال الظهارة لك لا غير قال قوله \* قال غصبت منك الجبة ثم قال الحسولي أو البطانة لي أو قال غصبتك الخاتم والفصل في أو هذه الدار والبناء في أو هذه الارض والاشجار في لم يصدق في الكل

الا تشر على اقرار الغاصب به لا يقبله جاء الغاصب بشوب وقال المغصوب هذا وقال المالك لا بل غير قال قوله \* قال غصبت منك الجبة ثم قال الحسولي أو البطانة لي أو قال غصبتك ادعى عليه أنه غصب منه جبة فقال الظهارة لك لا غير قال قوله \* قال غصبت منك الجبة ثم قال الحسولي أو البطانة لي أو قال غصبتك الخاتم والفصل في أو هذه الدار والبناء في أو هذه الارض والاشجار في لم يصدق في الكل

**الثاني في انقطاع حق المالك وما يتعلق بالحل والحرمه** غصب ساحة وأدخلها في ثائه ينقطع حق المالك ولو ساحت بغيره عليها لا ينقطع وقار الكرخي اذا كان قيمة البناء أكثر ينقطع حق المالك وبعض المتأخرين أفتوا (١٨١) بمختار الكرخي رحمه الله تعالى ونحن

\* (سجل هذا المحضر على نحو سجل المحضر الأول) \* لأنه ههنا يكتب وكون هذا الذي حضره المالك لنفسه بالسبب المذكور وهو اعتاق هذا الذي أحضره وكونه ملحقا بسائر الاحرار بهذا السبب وكونه يوم الاعتاق الموصوف فيه ملكا لهذا المحضر ويتم السجل (الوجه الثالث) أن يدعى المدعى عليه الرق الاعتاق من جهة غير مدعى الرق وصوره كتابته حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله أن هذا الحاضر كان عبدا وملكوا كالفلان بن فلان الفلاني وأنه أعتقه من خالص ماله وملكه مجبا بغير بدل ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب لمراضاته وهر با من أيم عتاقه وشديده عذابه في حال صحة عقله وجواز تصرفه في الوجهه كلها واليوم هذا الحاضر حري بسبب هذا الاعتاق المذكور الموصوف فيه الى آخره

\* (سجل هذا المحضر على نحو ما بينا) \* الآن القاضي يكتب وحكمت بحرية هذا الحاضر بالسبب المذكور فيه وهو اعتاق فلان بن فلان الفلاني ويكون هذا الحاضر مملوكا لفلان بن فلان الفلاني يوم الاعتاق المذكور وفيه ويتم السجل كذا في المحيط \*

\* (محضر في اثبات التدبير والاستيلاء) \* واذا وقعت الحاجة الى اثبات التدبير والاستيلاء ولا يمكن اثباته على المولى لانه لا يثبت له حق على المولى للحال فان طريق اثباته أن يبيعه المولى من رجل فيدعى عليه المدبر أو أم الولد على هذا المثال ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أنه كان مملوكا لفلان وأنه دبره وأعتقه عن دبره وفاته لوجه الله تعالى وابتغاء لمراضاته من غير طمع في حطام الدين تدبيرا صحيحا من ماله وملكه وأنه اليوم مدبره أو يقول انه استولد هالو كان المدعى جارية ادعت أنها أم ولد لفلان يسمى فلانا ولدته على فراشه وملكه وأنها اليوم أم ولده وأن هذا الذي أحضرته يسترقها ويستعبد هابغير حق فواجب عليه قصر يده عن مطالبة الجواب كذا في الظهيرية \*

\* (محضر في دعوى التدبير) \* رجل دبر عبده تدبيرا مطلقا ومات بعد التدبير وخلف ورثة وأنكرت الورثة العلم بالتدبير واحتاج المدبر الى اثبات ذلك بالبينة وكذا المحضر يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان عبدا مملوكا لفلان بن فلان والده هذا الذي أحضره دبره في حال حياته وجواز تصرفاته في الوجوه كلها طائعا راجعا تدبيرا مطلقا وأن فلانا والده هذا الذي أحضره مات وعق المدبر وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذا الذي حضر الى آخره

\* (سجل هذا المحضر) \* اوله على نحو ما تقدم ويكتب عند ذكر الحكم وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره بجميع ما ثبت عندي من تدبير فلان والده هذا الذي أحضره حال كونه مملوكا ومروفا من خالص ماله وملكه تدبيرا صحيحا مطلقا لا قيد فيه وبحرية هذا الذي حضر بموت فلان وقد خلف فلان والده هذا الذي أحضره من التركة من ماله في يد وارثه هذا الذي أحضره ما يخرج هذا الذي حضر من ثلثه وأن هذا الذي حضره اليوم لا يسئل لآخر عليه بسبب الرقبيل بسبيل الولاء بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين بمحض من هذين المتخاصمين في وجههما حكما أبرمته وقضاء نفذته كذا في النخبة \*

\* (سجل في اثبات العتق على الغائب) \* يقول القاضي فلان حضر قبلي في مجلس قضائي بكونه بخاري فلان وأحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن لهذا الحاضر على هذا المحضر كذا كذا دينار وبين نوعها وصفته ما يتالزاما وحقا واجبا بسبب صحيح فواجب عليه الخروج من ذلك وطالبه بالجواب عنه وسأل ماله عنه فسل فانكر أن يكون عليه شيء لهذا الذي حضره فاحضر المدعى رجلين ذكر أنهم شاهدا وهما فلان وفلان وذكر المدعى والشاهد أن أم مولى فلان بن فلان أعتقهما

لشيوخنا وبعض منافع خوارزم حين وقع الاجلاء والحرق بخوارزم وتفرق أهلها ايدى سبائهم عسر سكان الارض الخالية حال غيبة ملا كهانم جاء الملائة أفتوا بأن البناء لو أكثر فية يعطى الباقي القيمة لمالك الرقبة وان الرقبة أكثر قيمة البناء لصاحب البناء ويملكها صاحب الرقبة والدليل عليه ما أجاب به صاحب المحيط حين استفتى عنه بالنظم فتوى شرع اندرين صورت حيث نزيلك أهل علم هدى مردكي ساحتى كرفت بغصب واندر وخانم هانم ادبنا قيمت آن بناس يشتر است حيث ساين راجواب در فتوى بتفضل بيان بفرمايند تاياشدد ثواب بر عقي فأجاب اين جافت جو كردان مردك باشد اور اسراي ولوم ادي قيمت عرصه في تواند خواست ليك بر كندن برهاني حق تعالى است اعلم العالم بنوشت اين جواب يامعني آنك نامست من ورا محمود پدرش احمد است بيربي ولو غصب لوحا وأدخله في السفينة أو ابر يسما وخطا به بطن نفسه أو عبده ينقطع حق المالك ولو غصب خراخلة فامالك يأخذها بغير شيء اذا خلاها بما لا قيمة له وان بالقاه الملح اختلفوا وان بالقاه الخلل ان صار خلا من ساعته ينقطع حق المالك بالاجماع وان بعد زمان فكذلك عند الامام رحمه الله تعالى وعلى قولهما بقي مشتركا بينهما على قدر خلائم ما ولو جلد ميتة قد بغها الغاصب يعطيه المالك ما زاد الدباغ فيه وأخذ الجلد وان أتلغه الغاصب

لا ضمان عليه عنده والضابط في هذا الباب ما ذكره في نظم الفقه ما يوجب الملك بالضمان اذا غرم غير مسئلة خمسة عشر كرا باسناطه ثوبا  
أو حديدًا اتخذته إناؤه أو سيفًا أو قوطوعا (١٨٢) أو حنطة قطعته فعليه المثل أو ساحة فأدخلها في بناءه أو لحا فطبخه ضمن المثل أو القيمة

على الاختلاف أو شاة فذبحها  
وسلخها أو أترها ملكها وعليه  
قيمة الصحيحة أو جبوها فبذرها  
في أرضه أو عصرها فصار خرا  
أو خرخلها أو غزلا فنسجه  
أو قطنها فغزله أو دقيقا فخبزه  
أو بياضا فكتب عليه أو بيضة  
فخضها تحت دجاجة أو أربعة  
عشر لا يوجب الملك شاة  
فذبحها أو سلخها للمغصوب  
منه أن يستردّه ويضمنه  
النقصان وإن شاء تركها  
وأخذ قيمته حية قطع ثوب  
غيره أو غصب قلب فضة  
فكسره إن شاء أخذه  
مكسورا ولا يضمنه وإن  
شاه تركه عليه وأخذ قيمة  
القلب من الذهب وإن القلب  
من الذهب ضمنه من الدراهم  
غصب نفقة فذبحها أو جبوها  
ملكها أو يأخذها صاحبها  
ولو ضررها كذا عنده  
وبردها على صاحبها غصب  
ثوباً فصبغه بطينه المائات  
ما زاد الصبغ فيه ولم يملكه  
الغاصب ولو هبت الريح  
بثوب إنسان وألقته في صبغ  
غيره فعلى هذا غصب عبدا  
فأبقي عنده لم يملكه ويخبر  
صاحبه إن شاء مكث حتى  
يرجع وإن شاء رفع إلى  
الحاكم حتى يضمنه غصب  
غزلا ففسده أو محلو فاقطعده  
أو قطنًا فخبه أو دقيقًا أو  
سويقًا فلبسه بسمن أو أرضا

حال كونه مملوكا كين له وسأل مني الاستماع إلى شهادتهم ما فشم لما بعد الدعوى والجواب بالانكار عقيب  
الاستشهاد الواحد بعد الاستماع إلى شهادته صحيحة متفقة اللفظ والمعنى على موافقة الدعوى من نسخة قرئت  
عليه ما وهذا مضمون تلك النسخة فلما سأف الشهادته على وجهها ذكر المدعى عليه في دفع هذه الشهادة أن  
هذين الشاهدين مملوكا فلان بن فلان الذي زعم المدعى والشاهدان أنه أعنتهما وقد كذبوا في ذلك  
لم يعنتهما فلان فعرضت ذلك على المدعى هذا فقال انهما حران وإن مولاهما أقد أعنتهما ما حال كونهما  
مملوكا كين له اعتنا فاصححا وإن له على ذلك بينة فلكفته إقامة البينة على صحة دعواه هذه فاحضر نفرًا ذكر  
أثم شهوده على موافقة دعواه هذه وسألني الاستماع إلى شهادتهم فسمعت شهادتهم وثبت عندي بشهادتهم  
حرية هذين الشاهدين باعتاق فلان إياهما وكونهما أهلا للشهادة وسألني المدعى هذا الحكم بحرية هذين  
الشاهدين وبكونهما أهلا للشهادة والقضاء له بالمال المدعى به بشهادة هذين الشاهدين فأجبته إلى ذلك  
وحكمت بحرية هذين الشاهدين باعتاق فلان إياهما حال كونهما مملوكا كين له اعتنا فاصححا وبكونهما أهلا  
للشهادة وقضيت للمدعى هذا بالمال المدعى به على المدعى عليه هذا بشهادة هذين الشاهدين حكما برمته  
وقضاء نفقته ويتم السجل فإذا قضى القاضي على هذا الوجه ثبت العتق في حق المولى حتى لو حضر وأنكر  
الاعتناق لا يلتفت إلى انكاره ولا يحتاج العبد إلى إقامة البينة على المولى لأن المشهود له ادعى حرية  
الشاهدين على المشهود عليه وقد صرح منه هذه الدعوى لأنه لا يتمكن من إثبات حقه على المشهود  
عليه إلا به ذا المشهود عليه أنكر ذلك وصح منه الانكار لأنه لا يتمكن من دفع الشهود عن نفسه إلا  
بالانكار للحرية والاصل أن من ادعى حقا على الحاضر لا يتوصل إلى الإثبات إلا بإثبات سببه على الغائب  
ينتصب الحاضر خصما عن الغائب فصار إقامة البينة على المشهود عليه كإقامتها على المولى الغائب كذا  
في المحيط \*

\* (محضر في إثبات حد القذف) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره  
معه قذفه قذفاً يوجب الحد فوجب عليه حد القذف ثمانون جلدة إلى آخره وإن كان شتمه شتماً يوجب  
التعزير يكتب أن هذا الذي أحضره معه شتمه ويعين شتماً يوجب التعزير فقال له يا كذا ثم يكتب ووجب  
عليه التعزير في الشرع زجره عن مثله وطالبه بذلك وسأل مسألته

\* (محضر) في دعوى رجل على رجل أنك سرق من دراهمي كذا درهما كان موضوعا في موضع كذا  
من هذه الدار والمدعى عليه من سكان هذه الدار وقد كان قال هذا المدعى عليه لهذا المدعى إن حلفت أني  
سرق من دراهمك هذا المقدار الذي ادعيت فأنأ أعطيك مثل تلك الدراهم فحلف المدعى على دعواه  
وأعطاه المدعى عليه نصف هذه الدراهم وأعطاها في النصف الباقي خطا ثم أراد المدعى عليه استرداد ما دفع  
اليه من الدراهم كيف الحكم فيه وكان الشيخ الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى كتب في الجواب  
أن المدعى عليه أن أعطى النصف والتزم النصف صلحا عن دعوى المدعى وأقر أنه سرق الدراهم فعليه إعطاء  
الباقي وليس له أن يسترد النصف الذي أعطاه وإن أعطى النصف وأعطاها خطا بالباقي بناء على عين المدعى  
ووفاء بما قال لا يلزمه شيء وله أن يسترد ما أعطاه وقد قيل له أن يسترد في الوجهين لأن بين المدعى لا يستحق  
على المدعى عليه شيء نص محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح أن المدعى مع المدعى عليه إذا اصطلحا على  
أن يحلف المدعى على دعواه على أنه لو حلف فالمدعى عليه ضامن للبال المدعى به أن الصلح باطل

\* (محضر فيه دعوى سرقة) رجل خبا زادا على رجل أجلسه على دكانه ليبيع له الخبز بمن الناس  
وبأخذ الأثمان منهم وهو الذي يسمى صاحب دكان وصورة الدعوى أن الخبا زاد على مبلغا معلوما من المال  
وقال أنك سرق من مالي من أثمان الخبز هذا المبلغ وادعى عليه أنك قلت أني أخذت كل يوم خمسة دراهم

فبني فيها وزرع أو غرس أو لبس فطبخه مصره أو خبز فقرده أو لحا فغله أربا أو دراهم أو دنانير فكسرها ولو أنلف  
تأليف حصير إنسان أن أمكن أعادته على الحالة الأولى يؤمر به كما إذا منق انسان سلم انسان ولو حل شرًا نزل رجل إن كان الفعل مثل الذي

يستعمله العوام لائس عليه وزع باب الدار عن مكانه وحل سرج رجل على هذا  
بالنقد المغصوب جارية أو ثوبا أو زقج بها امرأة حل له وطء المرأة ليس الثوب ذكره (١٨٣) في المنتقى ولو اشترى الثوب المغصوب  
لا يحل له ولو تزوج على الثوب

المغصوب يحل وفي الجامع  
الصغير قال المسئلة على  
وجوه أضاف إليها وقد منها  
أو أضاف إليها وقد من  
غيرها وأضاف إلى غيرها  
وتقدمها أو أطلق يباح في  
الكل إلا إذا أضاف إليها وقد  
منها وبه أفى الفقهية أبو  
الليث وقال الصدر الكل  
مكروه وأطلق جواب  
الجامع يدل عليه غصب ألفا  
واشترى بها جارية فباعها  
بألفين تصدق بالربح وقال  
الثاني رحمه الله تعالى  
لا تصدق به أصله الورع \* ربح  
في الوديعة بالتصرف بطيب  
له الربح عنه بالضممان  
خلافهما ولو غصب ألفا  
واشترى بها طعاما يساوي  
ألفين فأكله أو وهبه  
لا تصدق بالربح اجابا \*  
شرط طيب المغصوب للغاصب  
عندهما إذا ما الضمان إلى  
المالك وعند الامام رحمه الله  
تعالى لزوم البدل عليه حتى  
إذا غصب طعاما ومضغه  
وابتلع عنده ابتلع الحلال  
وعندهما ابتلع الحرام فيجوز  
في عينه لا بأكل الحرام  
ويعذب على أكل طعام  
الحرام كما يعذب على غصب  
الطعام وكان الامام مولانا  
نجم الدين النسفي رحمه الله  
ينكر أن يكون هذا قول  
الامام ويقول أجمع الحقون

من الناس ونقصت إياهم من الخبز الذي بعته منهم الأتية أخذ من مالك الخبز شيئا أو صاحب الدكان يتكر  
ذلك كله وقد كتبوا في آخر المحضر فوجب على هذا الذي أحضره معه أحضار هذه الدراهم بمجلس القضا  
ليتمكن المدعي من إقامة البينة عليها قيل هذه الدعوى لا توجه على صاحب الدكان من جهة الخبز أعني  
ما في الباب أنه يريد إثبات إقراره بأخذ هذه الدراهم على الوجه الذي ذكره في الدعوى لأنه لو ثبت ذلك  
كان حق الخصومة لأصحاب الدراهم لأنه لما تصفهم من الخبز الذي باع منهم وأخذ الثمن كان عليه رد ذلك  
اليوم وكان حق الاسترداد لهم لا لهذا الرجل أذهوليس يخصم عنهم وإن كان الخبز أذيع عليه أن قلت أن  
أخذت كل يوم خمسة دراهم من مالك ونقصت الوزن للشئري أيضا لا تصح الدعوى لأنه إذا قصر من الخبز  
المبيع وأخذ الثمن تأما كانت الدراهم التي هي بمثابة التقصان ملكا للشئري فلا يكون للخباز ولاية  
الاسترداد كذا في الذخيرة \* وهكذا في فصول الاستروشي \*  
محضر في دعوى شركة العنان صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الحاضر اشترك  
مع هذا المحضر معه شركة عنان في تجارة كذا على أن رأس مال كل واحد منهما كذا ادعى أن يتصرف في مال  
الشركة ويتصرف كل واحد منهما بما يراه على أن ما حصل من الربح فهو بينهما نصفان وما كان من ضيعة  
أو خسران فهو عليهم على قدر رأس المال لكل واحد منهما وأحضر كل واحد منهما رأس ماله في مجلس  
الشركة وخطاها حتى صار المالان مالا واحدا وجعل جميع مال الشركة في يده هذا المحضر وأنه تصرف  
فيه وربح كذا وكذا فوجب عليه الخروج من رأس ماله ومن حصته من الربح وذلك كذا وكذا وإن كان  
بالشركة صلح يكتب في الصلح على مثال ما تقدم ثم يكتب في الصلح ادعى عليه جميع ما تضمنه الصلح من  
الشركة المال في المين قدره فيه بالربح المشروط فيه وخط كل واحد منهما رأس ماله برأس مال صاحبه  
على ما ينطبق به الصلح من أوله إلى آخره بتاريخه وجعل جميع مال الشركة في يده هذا الذي أحضره معه وأن  
هذا الذي أحضره ربح كذا وكذا فوجب عليه رد رأس مال هذا الذي أحضره مع حصته من الربح إلى هذا  
الذي أحضره ورأس ماله كذا وحصته من الربح كذا ويتم المحضر  
محضر في دفع هذه الدعوى ادعى هذا الذي أحضره على هذا الذي أحضره معه في دفع دعوى هذا الذي  
أحضره معه قبل هذا الذي أحضره شركة عنان برأس مال كذا ودعواه قبله رد رأس ماله وحصته من الربح  
ادعى عليه في دفع هذه الدعوى أنه مبطل في هذه الدعوى لما أنه قامه المال وسلم إليه رأس ماله وحصته من  
الربح وأنه أخذ جميع ذلك منه بتسليمه جله ذلك اليه ويتم المحضر  
محضر في إثبات الوقفية \* حضر وأحضر فادعى هذا الذي أحضره بحكم الأذن الصادر له من جهة  
القاضي فلان بآيات الوقفية المذكورة في هذا المحضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه صلح  
صدقة أو رد مع نفسه وينسخ الصلح إلى آخره وهذا مضمون الصلح ثم يكتب فادعى جميع ما تضمنه هذا  
الصلح من إيقاف فلان بن فلان الفلاني هذا هذه الضيعة المحدودة في هذا الصلح الذي ينسخ في هذا المحضر  
من خالص ماله وملكه على الشرائط المذكورة والسبيل فيه كإعطائه هذا الصلح المحول نسخته إلى هذا  
المحضر من أوله إلى آخره بتاريخه وكون جميع هذه الضيعة المحدودة وقية ملكا لهذا المتصدق وفي يده إلى  
أن وقفها وسلمها إلى هذا المتولي وهو المذكور راسمه ونسبه في الصلح المحول نسخته إلى هذا المحضر من أوله  
إلى آخره واليوم جميع هذه الضيعة المذكورة المحدودة في هذا المحضر وقف وصدقة على الوجه المذكور فيه  
وفي يده هذا الذي أحضره بغير حق فوجب على هذا الذي أحضره معه تسليمها إلى هذا الذي أحضره ليراعى فيها  
شرائط الواقف وطالبه بذلك وسأل مسأله فستل هذا إذا أتى المدعي بصلح الوقف وإن لم يكن في يد المدعي  
صلح الوقف يكتب فادعى هذا الذي أحضره على هذا الذي أحضره معه أن جميع الضيعة التي هي عشر ديرات

من أعمامنا أنه لا يملك إلا بأحد الأمور الثلاثة فوالوا جميعا التفتوى على قولهما قال في النوازل غصب لحاف طمعه ملكه الغاصب بإدائه الضمان  
أو بالقضاء بالضممان أو برضا الخصم وبعد الملك لا يحل له الانتفاع لاستيفادته بوجه حيث كالمأولك بالبيع الفاسد عند القبض إذا

جعل له صاحبه في حل أصله ما روى انه عليه الصلاة والسلام أبي ان يأكل من لحم الشاة التي ذبحت على أن يؤتى غنم أو قال أطعموها الاسارى  
 دل الحديث على عدم باحة الاكل ولزوم (١٨٤) التصديق والمالك للغاصب قبل أداء الضمان اذا لامر بصدقة ملك الغير لا يصح

### الثلث في مسائل الضمان

الجاني أمر العوان بالاخذ  
 فباعتبار الظاهر لا يجب  
 الضمان على الجاني وباعتبار  
 السعي يجب عليه فيتمثل  
 عند الفتوى وعلى الاخذ  
 ضمان على كل حال ويرجع  
 على الا امر ان دفع المأخوذ  
 اليه وان هلك أو استهلك لا  
 وأن أنفق في حاجة الامر  
 بامر فهو بمنزلة المأمور  
 باتفاق مال نفسه في حاجة  
 الامر استخدا ام عبد الغير اذا  
 اتصل به الخدمه غصب  
 كقبضه بلاذنه حتى اذا  
 هلك من ذلك العمل يضمن  
 وان لم يتصل به الخدمه  
 لا يضمن علم انه عبد الغير  
 أم لا وجعل الخاتم في خنصر  
 اليمنى أو اليسرى استعمال  
 لاحفظ وفصل شمس الائمة  
 وهو الصحيح والادخال في  
 غير الخنصر حفظ وفي الخنصر  
 استعمال وان جعل الغص  
 في جانب الكف وعلمه  
 الفتوى أخذ اللفظ ليعرفها  
 ثم ردها الى مكان الاخذ  
 ان قبل التحويل يرى عن  
 الضمان وان بعد التحويل  
 لا حتى يردّها الى صاحبها  
 ولا يبرأ الغاصب برد الدابة  
 الى المربط حتى يسلمها الى  
 صاحبها الا عند زفر رجه  
 الله تعالى واستحسن محمد  
 رحمه الله تعالى فيمن أخذ  
 من بيت رجل ثوبا لبسه ثم  
 نزع وجعله في مكانه أو أخذ

الارض المتصلة بعضها ببعض التي موضع جميعها في أرض قرية كذا من عمل كذا من قري كورة بخاري  
 بحلة كذا من ناحية هذه القرية تدعى كذا أحد حدود جميعها لزيق طريق العامة والطريق بهذه النسبة  
 في هذا الموضع واحد والثاني والثالث كذا والرابع لزيق الطريق واليه المدخل بحدودها كلها وحقوقها  
 ومراقفها وقف مؤيد حبس معروف وقفها وتصدق بها فلان بن فلان الفلاني في حال حياته وصحته  
 وبعد وفاته من خالص ماله وملكه على أن يستغل بافضل وجوه الاستغلال بما يرضى الله تعالى من غلتها  
 يبدأ بعاقبه عمارتها ومرتتها واصلاحها ثم يصرف الفائض من غلتها الى اصلاح مسجد داخل كورة  
 بخاري في محلة كذا يعرف بمسجد كذا أحد حدود المسجد كذا والثاني والثالث والرابع كذا ثم يصرف  
 الفائض منها الى فقراء المسلمين وكانت هذه الضيقة المحدودة في يوم الايقاف المذكور فيه ملكا لهذا  
 الواقف وفي يده وقد سلم الواقف هذا جميعها الى ابنه فلان أو الى فلان الاجنبي به - دما جعله قيمته امثولى  
 لامر ها وقبل فلان منه هذه القوامه وهذه الولاية قبول لا محجوب قبض منه جميع ما بين وقفها فيه قبضا  
 صحيحا واليوم جميع ما بين حدوده ووقفته فيه وقف على الوجه المذكور فيه وفي هذا الذي أحضره  
 غير حق فواجب على هذا الذي أحضره تسليم جميع هذه الضيقة الموقوفة المحدودة في هذا المحضر الى  
 هذا الحاضر ليراعى فيه شروط الواقف هذا واطالبه بذلك وسألته عن ذلك فاستل فاجاب بالفارسية  
 ١ (مرراز ووقف ابن محدوده علم نیست و باین مدعی حاضر آمد سپردنی نی) وأحضر الذي نفرا  
 الى آخره

سجل هذه الدعوى وهذا المحضر يقول فلان القاضي ويذكر دعوى المدعى بتماها وشهادة شهود المدعى  
 مع الاشارات في مواضعها بتمامها الى قوله وحكمت بجميع ما ثبت عندي من كون هذه الضيقة المحدودة  
 فيه وقفها جميعا من جهة فلان على الشرائط المبينة والسبل المذكور فيه من خالص ماله وملكه وتسليمه  
 اياها الى فلان بعد ما جعله متوليا بمألة المدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره بشهادة هؤلاء  
 الشهود المعدلين وكونه في يد المدعى عليه هذا غير حق في مجلس قضائي بين الناس الى آخره وان كان  
 الواقف قد رجع ما وقف بعد ما سلم الى المتولى فصوره المحضر أن يكتب أوله على نحو ما بيناه ثم يكتب فادعى  
 هذا الذي حضر المأذون به من جهة القاضي فلان في اثبات الوقفية المذكور فيه على هذا الذي أحضره  
 وهو الواقف أنه وقف جميع الضيقة التي في موضع كذا حدودها كذا من خالص ماله وملكه في حال حياته  
 على الشرائط المذكور فيه وأن هذا الواقف سلم جميع الضيقة المحدودة المذكور فيه وقفته في يد فلان  
 المتولى وأنه قد بد هذا المتصدق الرجوع عن هذه الوقفية على قول من يرى الوقف غير لازم فازالها عن يد  
 المتولى وأعادها الى سائر أملا كما فواجب عليه قصر يده عنها وتسليمها الى المتولى فلان ليراعى شرائط  
 الوقفية هذه فيها واطالبه بذلك وسألته فسئل فاجاب بالفارسية ٢ (این محدوده ملك من است  
 ودر دست من و بکسی سپردنی نی)

سجل هذا المحضر الى قوله وحكمت على فلان بن فلان المذكور فيه الواقف هذا في وجهه بمألة هذا  
 المدعى بهذه الوقفية المذكور فيه ولزمها وأبطلت رجوعه عنها وقصرت يده عنها لا بقول من يرى  
 هذه الوقفية لازمة من علماء السلف وسلمت الى متولها فلان بعد ما ثبت عندي هذا الايقاف والتصدق  
 المذكور فيه وبتم السجل كذا في المحيط \*

(١) لا علم لي بوقفية هذا المحدود ولا أسلمه لهذا المدعى الحاضر (٢) هذا المحدود ملكي وهو في يدي  
 ولا أسلمه لاحد

دابة من آربه ثم ردها الى موضعها لا يضمن استحسانا ولو في كسبه ألف أخذ رجل نصفها ثم رد النصف الى الكيس بعد أيام  
 يضمن النصف المأخوذ المردود لا غير ولا يبرأ ردها الى الكيس ركب دابة غيره ثم نزل وتركها مكانها يضمن على قول الثاني رحمه الله والعصم أنه



لا يضمن عند الامام رحمه الله حتى يحولها عن موضعها واذا لم ينوب غيره ثم نزع ووضع في مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا في لبسه على العادة فان كان قبضا فوضعه على عاتقه ثم أعاده الى مكانه لا يضمن اتفاقا لانه حفظ لا استعمال (١٨٥) وعن الثاني رحمه الله فين عقد

على ظهر دابة الغير ولم يحولها عن موضعها لا يضمن الا ان يجدها فهو ضامن بالحدود وكذا كل من أخذ متاع انسان في دار صاحب المتاع وجده فهو ضامن وان لم يخرج ولم يجده فلا ضمان الا ان يملك من فعله أو يحولها عن مكانها في الاولى أو ينخرجهما من الدار الثانية \* أرى سوقيا يبيع الزجاج أو غيره وأخذناه لينظر فيه فوقع منه وانكسر ضمن والقياس والاستحسان في هذا واحد وليس ما وضع للبيع نظره يدخل الرجل منزل غيره بغیره \* أو دفع عنده شيئا وأطلب شيئا به فدفع اليه شيئا به وكان أودع فيها ثوب نفسه أيضا فأخذ المودع الكل وتلف ثوب المودع عند المودع يضمن لان حل مال غيره على انه له يضمنه اذا بان انه لم يكن له \* بعث الى قصارا ليأخذوا ثوبه فدفع القصار بالغلط ثوبا آخر وضاع عند الرسول ان كان ثوب القصار لا يضمن وان ثوب غيره خير مالكة بين تضمين القصار والرسول وأيهما ضمن لم يرجع على الآخر \* شق راوية رجل فسال منها يضمن الشاق رماعطب من السائل من الرق فان ساقه بعد الشق سائق فضمن السائل بعد

محضر في اثبات ملكية محدود حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن جميع الاراضي التي عددها كذا في أرض قربة كذا في ناحية منها تدعى كذا من كورة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كذا وحقوقها وموافقها التي هي لها من حقوقها فان وقعت الدعوى في دار يكتب أن جميع الدار المشتهلة على البيوت التي في محلة كذا في كورة كذا في سكة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كذا وحقوقها ملك هذا الذي حضر وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذه الاراضي أو عن هذه الدار وتسليمها الى الذي حضر هذا وطالبه بذلك وسأل مسئلته فمثل فاجاب بالقارسية (١) اين زمينها وخانه كه دعوى ميكند اين مدعى ملك من است وحق من است باين مدعى سپردني نيست) أحضر المدعى هذا نفراد كرا نهم شهوده على وفق دعواه وسألني الاستماع اليهم فاجبته اليه وهم فلان وفلان وفلان يكتب أنسابهم وحلاهم الى آخر ما ذكرنا فاشهدوا عقيب دعوى المدعى والجواب بالانكار من المدعى عليه هذا شهادة صحيحة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليهم ومضمون تلك النسخة ٢ (كواهي ميدهم كه اين زمينها با اين شراكت جاينكه وحدودى كه درين محضر ياد كرده شده است) وأشار الى المحضر (بحدودهاى وى جلّه وحقهاى وى ملكاين حاضر آمد وحق وى است) وأشار الى المدعى هذا (وبدست اين حاضر آورده بناحق است وواجب است بروى تسليم كردن باين مدعى) وبتم المحضر \*

سجل هذه الدعوى يكتب يقول فلان حضر في مجلس قضائي بكورة بخارى فلان وأحضر مع نفسه فلان اوبعيد الدعوى من أولها الى آخرها فيكتب فادعى هذا الذي حضر أن الاراضي التي في موضع كذا حدودها كذا والدار التي في موضع كذا حدودها كذا بجميع حدودها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذه الاراضي المحدودة وعن هذه الدار المحدودة في محضر الدعوى وأشار الى محضر الدعوى وتسليمها الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته وسئل المدعى عليه وهو الذي أحضره معه عن دعواه هذه فقال بالقارسية ٣ (اين زمينها كه دعوى ميكند اين مدعى باين خانه ملك من است وباين مدعى سپردني نيست) أحضر المدعى نفراد كرا نهم شهوده وسألني الاستماع الى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان يكتب على ما يناسب هذا الى موضع الحكم ثم يكتب وحكت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بكون الاراضي المحدودة في هذا السجل أو بكون الدار المحدودة في هذا السجل بحدودها كذا وحقوقها وموافقها التي هي لها من حقوقها ملكا وحق هذا المدعى وكونها في يده هذا المدعى عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين وقضيت بملكيتها له عليه بشهادتهم بعد ما رجعت في التعرف عن حال هؤلاء الشهود الى من اليه رسم التعديل والتركية بالناحية ونسبوا الى العدالة وبعدها عرضت دعوى المدعى وألفاظ الشهادة على أئمة الدين الذين عليهم مدار الفتوى بالناحية فأفتوا بصحة هذه الدعوى وجواز الشهادة وكان هذا الحكم وهذا القضاء في مجلس قضائي في كورة بخارى حكما أبرمته وقضاء نفذته مستحبا معاشرنا طمحتة ونفاهه بمحضر من هذين المتخصصين في وجهها ما وكلفت المحكوم عليه هذا بقصر يده

(١) هذه الاراضي والدار التي يدعيها هذا المدعى ملكي وحق وليست مسئلة لهذا المدعى ٢ أشهد أن هذه الاراضي باشتراكها مع المحل وحدودها المذكورة في هذا المحضر وأشار الى المحضر بكل حدودها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وحقه وأشار الى المدعى وفي يده هذا الذي أحضره بغير حق وواجب عليه تسليمها له ٣ هذه الاراضي التي يدعيها هذا المدعى أو هذه الدار ملكي ولا تسلم الى هذا المدعى

(٢٤ - فتاوى سادس) السوق وما عطب به على السائق اذا كان بحال يمكن لصاحب الراوية دفعه اما اذا لم يمكن دفع السيلان فالضمان على الشاق لا على السائق وكذا الشق ما حله الحال فهو على هذا التفصيل \* ذبح شاة القصاب ان كان شتر جلها للذبح لا يضمن والا

يضمن وان دمج أحقية الغير في ايامها الا يضمن استحسانا و اجازتها كما اذا جعل القدر على الكانون وألتي فيه اللحم ووضع الخشب في الكانون فأوقد رجل نارا و طبخه أو صب (١٨٦) الخنطة في دورق وربط الحمار فساقه انسان و طحنه أو رفع جرة نفسه وأمالها الى ظهره فأعانه

رجل وانكسر بينهما  
أو سقط حمل انسان عن  
دابته في الطريق فحمل  
انسان به الاذن المالك  
فهو كالتدابة لا يضمن في  
الكل لثبوت الاذن دلالة  
وأصله مسئلة الاحرام عن  
المغنى عليه \* قال المالك  
للغاصب اذهب بالعبء  
المغصوب الى موضع كذا  
فبعه فيه فذهب به وعطب  
في الطريق ضمن الغاصب  
ففيه لعدم التسليم الى المالك  
وان استأجر منه الغاصب  
ليعمل له كذا فشرع في العمل  
وهلك برئ عن الضمان لان  
بوجوب الاجر له عليه صار  
قابضا \* استأجر المغصوب  
منه الغاصب ليقصر الثوب  
المغصوب فقصره ثم ضاع  
ضمن على قول من قال يضمن  
الاجير لانه لا يخرج من ضمان  
الغصب قبل الرد وان كان له  
أجر في عمله وانما يطل عنه  
الضمان اذا صار عليه أجر  
لانه لا يجتمع عليه أجر  
وضمان اما ان يجب له الاجر  
وعليه الضمان فذلك جائز  
\* استعار المغصوب بعد موت  
مالكه وارثه وهلك عنده  
برئ الغاصب عن الضمان  
\* أحرق رجل الثوب  
المغصوب في يد الغاصب وأدى  
قيمه للغاصب برئ عنده  
الامام عن الضمان وقال  
الثاني لا يبرأ الا اذا كان

عن هذه الاراضي المحدودة أو عن هذه الدار المحدودة المحكوم بها فتصير يده عنها وسلمها الى هذا الذي حضر  
امثالا لامر الشرع ويتم السجل على نحو ما يينا قبل هذا  
\* محض في دفع هذه الدعوى \* ان كان المدعى عليه يدعى الشراء من هذا المدعى يكتب حضر وأحضر  
فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعواه أن هذا الذي أحضره كان ادعى على هذا الذي  
حضر أولا و يكتب دعواه بتمامها ثم يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعواه  
أن هذا الذي أحضره مبطل في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي أحضره باع حال  
نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها و ما افقها التي هي لها من حقوقها  
قبل دعواه الموصوفة من هذا الذي حضر حال كون هذه الدار المحدودة فيه ملكا وحقوقها هذا الذي أحضره  
معه وفي يده بكذا دينا رايه صحيحا وأن هذا الذي حضر اشترى اها منه بحدودها وحقوقها و ما افقها التي  
هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه شراء صحيحا حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها وتقابضا قبضا  
صحيحا وان كان هذا الذي حضر ادعى اقراره هذا الذي أحضره معه مع ذلك يراى في الكتابة عقيب قوله  
وتقابضا قبضا صحيحا وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز اقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها  
طاعا بغير ان هذا البيع والشراء الموصوفين فيه بينهما وبين هذا الذي حضر في هذه الضيعة المحدودة فيه  
أو في هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها و ما افقها التي هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه  
حال نفاذ تصرفاته ما في الوجوه كلها وبغير ان التقابض بينهما فيه اقرارا صحيحا شرعا صدقه هذا الذي  
حضر فيه خطا با وأن هذا الذي أحضره معه في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر بعدما كان الامر  
كما وصف فيه مبطل غير محقق أو يقول بعدم ما صدر منه هذا الاقرار الموصوف فيه مبطل غير محقق فواجب  
على هذا الذي أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وترك التعرض له فيه وطالبه بذلك ويتم  
المحضر ولو كان هذا الذي حضر ادعى استجارا أو شيئا آخر لدفع هذه الدعوى بان ادعى أنه استشرى اها منه قبل هذه الدعوى  
استكرى هذه الدار المحدودة الموصوفة فيه من هذا الذي حضر ادعى هذا الذي أحضره على هذا الذي أحضره  
الموصوفة فيه يكتب في موضعه من هذا المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن  
دعوى هذا الذي أحضره ملكية هذه الدار المحدودة فيه قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه لان هذا  
الذي أحضره معه استكرى هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها الى آخره من هذا الذي حضر  
أو يكتب استكرى بكذا وكذا وأن هذا الذي حضر أي أن يكرى اها منه أو أي أن يبيعها منه وكان  
استشراؤه أو استكرؤه هذه الدار المحدودة من هذا الذي حضر اقرارا منه بكون الدار المحدودة فيه ملكا لهذا  
الذي حضر و بعد ما صدر هذا الاقرار منه فهو مبطل في هذه الدعوى غير محقق ويتم المحضر \*

\* (سجل هذه الدعوى) \* أن يكتب صدر السجل ودعوى الدفع تنامة على نحو ما يينا قبل هذا الى موضع  
الحكم ثم يكتب وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه اها المدعى على هذا المدعى عليه الدفع بشهادة  
هؤلاء الشهود المسمين فيسه بمحضر من المتخاصمين هذين في وجههما في مجلس قضائي بخاري بين الناس  
و يتم السجل الى آخره وان كان هذا الذي حضر أراد دفع هذه الدعوى بسبب شراء الدار المحدودة من رجل  
اخر يكتب ادعى هذا الذي حضر في دفع دعواه على هذا الذي أحضره معه أن دعوى هذا الذي أحضره  
ملكية هذه الدار قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه لما أن هذا الذي حضر اشترى هذه الدار المحدودة فيه من  
فلان بن فلان وفلان بن فلان كان يملكها بكذا شرعا صحيحا قبل دعوى هذا الذي أحضره معه قبله الموصوفة  
فيه ويتم المحضر الى آخر سجل هذه الدعوى على نحو ما سبق

\* (محضر في اثبات دعوى الدار ميراثا عن الاب) \* حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي

الاعطاء بقضاء والقاضي اذا علم أن الطالب غاصب لا يجبره على اعطاء القيمة ولكن يضعه على يد عدل حتى يحضر المالك احضره  
فيختار ضمان أبيه ما شاء \* غصب دارا ثم استأجرها من المالك والدار ليس بمحضرتها الا يبرأ وان كان هو ساكنا فيها أو كان قادرا على ساكنا

رئى عن ضمانها لوجوب الاجر عليه \* جاء بالخطة الى طعان ووضعها فى صحن الطاحونة وأمره أن يدخلها فى بيت الطاحونة فلم يدخلها حتى  
نقب الدار فسرقت فان كان الصحن مرتفعاً بقدر ما لا يرتقى الاسم لامتحان على صاحب (١٨٧) الطاحونة \* غصب ساحة قال الكرختى

وأبوجه - فر رجها الله  
لاينة قض اذا بنى على حوالى  
الساحة ولو بنى على نفس  
الساحة ينقض وجواب  
الكتاب بذلك وهو الاصح  
وحكى النسفى ان الكرختى  
ذكر فى بعض كتبه ان قيمة  
الساحة لو اقل من قيمة البناء  
ليس لصاحب الساحة  
أخذها وان كانت قيمة  
الساحة أكثره أخذها وكذا  
الحكم فى الساحة وقال انه  
مذهب أصحابنا قال مشايخنا  
ما ذكره الكرختى قريب من  
المذهب فانهم نصوا فى  
الدجاجة اذا ابتعت اولوة  
غيره أو فى بطين رجل ان فقد  
فى جرة آخر أو راس فودتلى  
فى حب غيره ولا يمكن الفصل  
الاب كسر أحدهما ينظر الى  
قيمتها أيم - ما أكثر فيلك  
صاحب الاكثر ويضمن  
القيمة لصاحب الاقل وقد  
ذكرنا عن مشايخ خوارزم فى  
جامع البزدوى يجب فى اتلاف  
المسجد ما يجب فى اتلاف  
الاموال \* هدم بيت نفسه  
فانهم بيت جاره لا يضمن  
\* وقع الحريق فى محله فهدم  
رجل بيت جاره حتى لا يحترق  
بيته يضمن قيمة بيت الجار  
كخضراً كل فى المفازة طعام  
غيره يضمن قيمته لما له \* هدم  
حائط غيره خسر مال له بين  
تضمن قيمة الحائط وتسلم  
النقض له وبين ان يأخذ

أحضره معه ان الدار التى كانت فى موضع كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها وموافقها التى هى لها  
من حقوقها كانت ملكاً لوالده فلان بن فلان وحقها له وفى يده وتحت تصرفه الى أن مات وخلف من الورثة  
ابنا لصلبه وهو هذا المدعى ولم يخلف وارثاً سواه وصارت هذه الدار للميتين موضعها وحدودها ميراثاً له عن أبيه  
المدعى كوراسمه ونسبه واليوم هذه الدار الميئنة حدودها ملك هذا المدعى وحقه بهذا السبب المذكور وفى يد  
هذا الذى أحضره معه بغير حق وهذا الذى أحضره معه فى علم من ذلك فواجب عليه قصريده عن هذه  
الدار الميئنة حدودها ونسبها الى هذا المدعى وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فاستل فأجاب بالانكار  
فأحضر المدعى نفرًا ذكر أنهم شهدوه على وفق دعواه وسأل الاستماع الى شهادتهم فشهدوا شهادة صحيحة  
متفقة اللفظ والمعنى عن نسخة قرئت عليهم عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه هذا  
بالانكار وهذا مضمون تلك النسخة ١ ( كواهى ميدهم كه ابن خاتنه كه جاينكاه وحدودوى باد كرده  
شدهاست در محضر اين دعوى ) وأشار الى محضر الدعوى الموصوفة فيه ( بجدهاى وحقهاى وموافقوى  
كه از حقهاى وى است ملك فلان بن فلان بدرين مدعى بود ) وأشار الى المدعى هذا ( وحقوى بود ودر  
قبض وتصرفوى تا اين زمان كه وفات یافت وازوى وبراينك بسمرماندهم بين مدعى ) وأشار الى المدعى  
هذا ( ويجوز ازوى وارثى ديكر نمانده اين متوفى را واين خانه ميراث شد از اين متوفى مرسرو براين ) وأشار  
الى المدعى هذا ( وامر وراين خانه محدود درين محضر ) وأشار الى محضر الدعوى ( بجدهاى وحقها ملك اين  
مدعى است وحقوى است ودر دست اين مدعى عليه بناحق است ) وأشار الى المدعى عليه هذا ويتم المحضر  
والله تعالى أعلم

\* ( سجل هذه الدعوى ) \* يقول القاضى فلان يكتب على رسمه ويعيد الدعوى بعينها من أولها الى آخرها  
مع أسامى الشهود وألفاظ الشهادة وبيان انى قبلت شهادة هؤلاء الشهود لكنهم هم معروفين بالعدالة  
أو لظهور عدالتهم بتعديل المزكين أو بظاهر عدالة الاسلام اذ لم يظعن المشهود عليه فى شهادتهم وجميع  
ما يكتب فى السجلات الى موضع الحكم ثم يكتب وحكى لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بجميع ما شهد  
هؤلاء الشهود المسمون فى هذا السجل بكون الدار المحدودة فيه ملكاً لفلان بن فلان والده هذا المدعى  
وكونهم فى يده وتحت تصرفه الى وقت وفاته وصيروهم ملكاً لهذا المدعى بعد وفاة والده هذا عن والده  
هذا فى وجه المتخاصمين هذين حكماً برمته وقضاء نفقته ويتم السجل

\* ( محضر فى دفع هذه الدعوى ) \* حضروا حضرة قاضى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه فى دفع  
دعواه أن هذا الذى أحضره كان يدعى أولاً على هذا الذى حضر ملكية دار فى موضع كذا حدودها كذا  
ارناعن أبيه ويعد دعواه بتمامها ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أن دعواه هذه ساقطة  
على لما أن والده هذا الذى أحضره فلان بن فلان قد كان باع هذه الدار المحدودة فى هذا المحضر فى حياته  
وصحته من هذا الذى حضر يكذباً بغير حجة وهذا الذى حضر اشتراها منه بهذا الثمن المذكور شراء صحيحاً

(١) أشهد أن هذه الدار التى ذكر مكانها وحدودها فى محضر هذه الدعوى وأشار الى محضر الدعوى  
الموصوفة فيه هى وحدودها وحقوقها وموافقها التى هى من حقوقها ملك فلان بن فلان أبى هذا المدعى  
وحقه وأشار الى المدعى وكانت تحت قبضه وتصرفه الى أن مات وخلف ولداً وهو هذا المدعى وأشار الى  
المدعى ولم يكن لهذا المدعى وارث غير هذا وهذا الدار صارت ميراثاً لابنه هذا وأشار الى المدعى وهذه الدار  
المحدودة فى هذا اليوم فى هذا المحضر وأشار الى محضر الدعوى بحقوقها وحدودها ملك هذا المدعى وحقه  
وهى فى يده هذا المدعى عليه بغير حق

النقض ويضمنه قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانه ليس من ذوات الامثال وقيل ان الحائط جديداً أمر باعدانه والا لا يهدم  
جدد ارغيره من التراب وبناءه فهو ما كان يرى من الضمان وان من خشب وبناءه من الخشب كما كان فكذلك يبرأ وان بناه من خشب آخر لا يبرأ

لأنها تفاوت حتى لو علم أن الثاني أجود بديراً \* من - فخر - فخر في أرض غيره وأضره ذلك ضمن النقصان وإن علم عدم المضرة لاشئ عليه \* غضب  
عبدًا فقتل العبد نفسه بيمين \* (١٨٨) استعمل دابة أو عبدًا مشتركا بينه وبين غيره بغير إذن شريكه يصير غاصبا انصيب شريكه حتى يضمن قيمة

وجرى التقابض بينهما بوصف الصحة واليوم هذه الدار المحدودة ملك هذا الذي حضر به هذا السبب وحقه  
وأن هذا الذي حضر في دعواه قبله بعدما كان الأمر على ما وصف مبطل غير محقق فواجب عليه الكف  
عن ذلك وسأل \* سئلته عن ذلك فسئل

\* (سجل هذه الدعوى) \* يكتب عند الحكم وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعي الدفع  
على هذا المدعي عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحض من هذين المتخاصمين في وجههما  
في مجلس قضاة بكورة بخاري وأمرت المحكوم عليه بالكف عن دعواه هذه وترك التعرض لاه حكمه  
في ذلك ويتم السجل كذا في الذخيرة

\* (محضر في دعوى ملكية المنقول ملكا مطلقا) \* حضر وأحضر وفي يده هذا الذي أحضره معه فرس وسط  
الجنة يقال لملكه لونا بابق مشقوق النخريين على كتفه اليسرى كى صورته هكذا عرفه مائل إلى اليمين تام  
الذنب محجل الرجلين واليدين مقطوع رأس اذنه اليمنى من الطول يقال لملكه سوفال محضر مجلس هذه  
الدعوى الموصوفة فيه مشار إليه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن هذا البرزون وأشار إلى  
البرزون المدعى ملك هذا الذي حضر وحقه وفي يده هذا الذي أحضره معه بغير حق وهذا الذي أحضره في علم  
من ذلك كله فواجب عليه قصر يده عن هذا البرزون المدعى به المشار إليه وتسليمه إلى هذا الذي حضر وسأل  
مسألته عن ذلك فسئل فأجاب فقال ٢ (أين اسب ملك من است وحق من است ومرايا من مدعى سبردى  
نست) أحضر هذا المدعى نفرا ذكر أنهم شهوده واستشهدوا الشهود وهم فلان وفلان إلى آخره

\* (سجل هذه الدعوى) \* يكتب على الرسم إلى قوله فاستشهدوا الشهود وهم فلان وفلان فشهد كل واحد  
منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعى هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه هذا وقال كل واحد  
٣ (كواهي مدهم كه ابن اسب) وأشار إلى البرزون المدعى به ٤ (ملك ابن حاضر أمده است) وأشار إلى  
المدعى ٥ (وحي است واندر دست ابن حاضر أوردته) وأشار إلى المدعى عليه ٦ (بناحق است) فسمعت  
شهادتهم إلى قوله وحكمت فاذا بلغ إليه يكتب وحكمت لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بكون هذا البرزون  
المدعى به المشار إليه ملك هذا المدعى وحقه وبكونه في يده هذا المدعى عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود  
المعروفين بالعدالة بمحض من المتخاصمين هذين وبمحضر من البرزون المدعى به ويتم السجل

\* (محضر في دفع دعوى البرزون) \* وجوه الدفع لهذه الدعوى كثيرة فنحن نكتب ثلاثة منها فاذا علمها  
الكتاب بنى ما يقع له من وجوه أخرى عليها (أحدها) الدفع بالاستشراء وصورة ذلك حضر وأحضر وفي يده هذا  
الحاضر برزون شبيه كذا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعوى هذا المحضر على هذا الحاضر  
ملكية هذا البرزون الموصوف فيه المحضر مجلس هذه الدعوى وذلك لأن هذا المحضر ادعى على هذا الحاضر  
أولا يكتب دعواه بتمامها ثم يكتب فادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه الموصوفة فيه فقال  
دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرزون قبل هذا الحاضر ساقطة لأن هذا المحضر قد كان استشرى هذا  
البرزون الموصوف الموصوف فيه وأشار إلى البرزون المدعى به من هذا الحاضر في حال نفاذ نصر فانه في الوجوه  
كلها وأن هذا الذي حضر أي أن يبيعه منه وكان استشرى هذا الذي أحضره هذا البرزون المدعى به من هذا  
الذي حضر اقرارا من هذا المحضر أنه لا ملك له في هذا البرزون المدعى به وبعد ما صدر من هذا الذي  
أحضره هذا الاستشراء فهذا الذي أحضره مبطل في دعوى ملكية هذا البرزون لنفسه فواجب عليه ترك

(٢) هذا الفرس ملكي وحق ولا أسلمه إلى هذا المدعى ٣ أشهد أن هذا الفرس ٤ ملك هذا الذي  
حضر ٥ وحقه وهو في يده هذا الذي أحضره ٦ بغير حق

نصيبه في رواية هشام وفي  
رواية ابن رستم يضمن في الدابة  
لاني العبد \* أمر عبد غيره  
بالأباق فأبقى يضمن إلا أمر  
لأنه صار غاصبا باستعمال  
العبد \* غضب ساحة وأدخلها  
في بناءه يملك الساحة وإن  
كانت قيمة الساحة والبناء  
سواء فإن اصطلاحا على شئ  
جاز وإن تازعا بإيعاز البناء  
عليه ما ويقسم الثمن بينهما  
على قدر مالهما \* وجه جاريته  
إلى نخاس للبيع فبعثت  
أمرأة النخاس الجارية إلى  
حاجتها وهربت فالضمان  
على أمرأة النخاس لا غير وقال  
يخير صاحب الجارية بين  
تضمن النخاس وزوجته لأن  
النخاس أجبر مشترك ومن  
مذهب الإمام أن الأجبر  
المشترك لا يضمن ما تلف في  
يده بغير فعله \* غضب ساحة  
وبنى عليها فإراد الغاصب  
نقض البناء ورد الساحة  
إن كان حكم عليه الحاكم  
بالقيمة لا يحل والأفقيسه  
أختلاف قيل يحل وقيل لا  
لأنه أضاع المال بالفائدة  
\* سكران لا يعقل تام في الطريق  
فاخذ رجلا ثوبه ليحفظه  
لا يضمن وإن أخذ ثوبه من  
تحت رأسه أو خاتمه من أصبعه  
أو كيسه من وسطه أو درهما  
من كفه ليحفظه ضمن لأنه كان  
مخفيا بطلب صاحبه \* ضرب  
رجلا وسقط حتى مات ومع  
المضروب مال فتوى المال قال

محمد رحمه الله يضمن الضارب ماله وثيابه التي عليه \* ساق حمار غيره بغير إذنه وأكل الذئب بحشه أو ضاع الخش ورد الحماران هذه  
كان ساق الخش مع الحمار يضمن وإن أساق الخش معه بلا سوفه وضاع لا يضمن الخش \* غضب عجولا وأتلفه حتى يبس لبن أمه ضمن العجول  
وما نقص من البقرة \* أمسك رجلا حتى أخذ ماله أو كره رجلا حتى ألحقه بالقافلة وترك دابته وهذا كذا لا يضمن المسك والمكره \* سعى إلى

الظالم وقال أفلان مال كثيراً وأصاب مالا أو ميراثاً أو مال أفلان الغائب عنده والسلطان ممن يغرمه في مثال هذه الحادثة بضمن ان كان كاذباً وان كان صادقاً الا انه ليس بمعتظم ولا محتسب بضمن وان قال انه ظلمي أو ضربي وهو كاذب فيه ضمن (١٨٩) وان الساعي عبداً فعليه الضمان

بعد العتق لانه ضمان بقول  
\* اشترى جارية بلاثماسة  
فأخبر رجل الخناس به فأخذ  
من المشتري الخمسة ضمن  
المشتري الخبر وفي مسئلة  
الحايي الذي أمر العوان  
قال بعض المشايخ والصحيح  
عندي ان الحايي بضمن  
والحايي لو أرى العوان يت  
صاحب المال ولم يأمره  
بشيء أو الشريك لو أرى  
العوان يت الشريك حتى  
أخذ المال أو رهنا فضاع  
فالشريك والحايي لا يضمنان  
لانه لم يوجد له الامر ولانه  
يمكن دفع العوان ولا يمكن  
دفع السلطان \* الحايي أخذ  
رهنا وهو طائع بضمن  
والسلطان اذا أخذ عن  
من أعيان رجل ورهن  
عند رجل فهلك عند المرتين  
ان المرتين طائعا فالملك  
يخبر بين تضمين السلطان  
والمرتين \* خان فيه بيت  
وأموال خرج انسان ليل  
وترك الباب مفتوحا فدخل  
سارق وسرق شيئا لا يضمن  
الخارج وكذا النقب حائط  
انسان بلاذنه فدخل  
السارق من النقب وسرق  
لا يضمن النقيب كالفتح باب  
قفص \* شاه لانسان سقطت  
وخيف عليها الموت فذبحها  
انسان لا يضمن للاذن دلالة  
وفي النظم مات دابة انسان  
في مربوط فسلطها انسان في  
المربط فلا أجر له والجاء

هذه الدعوى قبل هذا الحاضر فطالبه بذلك وسأل مسئلته (الوجه الثاني) الدفع بطريق الاستكراه  
يكتب فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر أنه مبطل في دعواه ملكية هذا البرزون المدعى به نفسه قبل  
هذا الذي حضر لان هذا الذي أحضره قد كان استكرى هذا البرزون المدعى به في حال نفوذ تصرفاته  
في الوجوه كلها من هذا الذي حضر وكان استكرأه اقرارا منه انه لا ملك له في هذا البرزون المدعى به على  
نحو ما ذكرنا في الاستكراه (الوجه الثالث) الدفع بالتنازع يكتب ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى  
هذا المحضر معه ملكية البرزون المدعى به الموصوف الموشى فيه ان دعواه هذه قبل هذا الحاضر ساقطة عنه  
لان هذا البرزون المدعى به وأشار اليه بتنازع هذا الحاضر نتج عنده هذا الحاضر من زمكة كانت تلك الزمكة  
يوم هذا التنازع المذكور فيه ملك هذا الحاضر وحقه وفي يده وان هذا البرزون المدعى به الموشى فيه لم يخرج  
عن ملك هذا الحاضر من يوم هذا التنازع المذكور فيه الى هذا اليوم وان هذا المحضر في دعواه ملكية هذا  
البرزون المدعى به والامر على ما وصف مبطل غير محقق فواجب عليه ترك هذه الدعوى قبل هذا الحاضر  
وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسل عن ذلك  
\* (يجب هذا الدفع) \* يكتب صدر السجل الى قوله وحكمت على الرسم ثم يكتب حكمت لمدعى الدفع هذا  
الحاضر بمسئلته في وجه خصمه المدعى عليه الدفع هذا المحضر بجمعة دعوى الدفع التي ادعى هذا الحاضر  
من استكراه هذا المحضر في حال صحته ونفاذ تصرفاته هذا البرزون المدعى به الموشى فيه من مدعى الدفع  
هذا الحاضر قبل دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرزون المدعى به الموشى فيه قبل هذا الحاضر واباه هذا  
الذي حضر البيع من هذا المحضر وبطلان دعوى المدعى عليه الدفع هذا المحضر الموصوف فيه قبل هذا  
الحاضر وهو المدعى الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحض من المتخاصمين هذين وبحضرة البرزون  
المدعى به الموصوف الموشى فيه هذا على الوجه الاول وعلى الوجه الثاني يكتب عقيب قوله بجمعة دعوى  
الدفع التي ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر من استكراه هذا المحضر في حال صحته ونفاذ تصرفاته هذا  
البرزون المدعى به الموشى فيه الموصوف الى آخر ما ذكرنا في فصل الاستكراه وعلى الوجه الثالث يكتب  
عقيب قوله بجمعة دعوى الدفع التي ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر ان هذا البرزون المدعى به نتاج مدعى  
الدفع هذا الحاضر نتج عنده من زمكة كانت مملوكة وفي يده وتحت تصرفه يوم هذا التنازع المذكور فيه  
وانه لم يخرج عن ملكه من يوم هذا التنازع المذكور فيه الى هذا اليوم وان دعوى هذا المحضر ملكية هذا  
البرزون المدعى به قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه حكمت بذلك كله بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه  
في وجه المتخاصمين هذين وبحضرة هذا البرزون المدعى به أو يكتب وحكمت لمدعى الدفع هذا على المدعى  
عليه الدفع هذا بثبوت جميع ما شهد به هؤلاء الشهود المسمون فيه على الوجه المبين فيه حكما أبرمته وقضاء  
نفذه مستجمعا شرائط صحته ونفاذه في مجلس قضائي بين الناس في كورة بخاري بمحض من هذين  
المتخاصمين وبمحض من هذا البرزون المدعى به وأمرت المحاكموم عليه بترك التعرض للمحكوم له  
هذا الى آخره \*  
\* (محضر في دعوى ملكية العـ قارب باب الشراء من صاحب البـ) \* يكتب حضروا حضروا فادعى هذا  
الحاضر على هذا المحضر معه ان الدار التي في موضع كذا حدودها كذا وهي في يده هذا المحضر اليوم ملك  
هذا الحاضر وحقه بسبب ان هذا الذي حضر اشتراها من هذا المحضر بكذا كذا درهم أو بكذا كذا دينار  
شراء صحيحا وأنها بعاهامته بيعا صحيحا وأن هذا الذي أحضره قبض هذا الثمن المذكور تاما وافيًا بقضاء صحيحا  
بدفع هذا الحاضر ذلك اليه وان هذه الدار المدين حدودها وموضعها فيه كانت يوم الشراء المذكور فيه  
ملك هذا المحضر معه وفي يده فصارت الدار المحدودة فيه ملك هذا الحاضر بهذا السبب وهذا الذي

لصاحبها ولو ألقاها في الزبله فسلطها رجل قال الثاني رحمه الله الجدل لاسلأخ وقال محمد رحمه الله لصاحبها \* غصب من صبي ورده اليه  
ان كان من أهل الحفظ يصح الرد والالا \* غصب دابة أو ثوبا أو نقدا أو ثقل في يده أو تلفه فأبرأ المالك فهو ابرأ من الدين فيصح ويرأى عن  
الضمان وان كان قائما أو أبرأ فهو ابرأ من الضمان وينقلب أمانته عند الغاصب وقد ذكرناه في كتاب الدعوى وكذا التحليل وفي الغصب

والوديعة اذا وضعه بين يدي المالك براء وفي الدين لا الا ان يقضه او يضعه بين يديه اوفي حجره فان ربح به فقد ربح وان لم يعلم انه له وضع في حجره فمراه ثم رفعه آخرها مختارانه (١٩٠) ببراءانه رد عليه عين ماله وان اتلفه واعطاه القيمة بلا قضاء فلم يقبل ووضع بين يديه لا ببراءانه

الا ان يضعه في يد المالك او في حجره \* أحدث المصوب منه في الغصب حدثا لو أحدثه غيره على ملك الغير لكان غاصبا والمغصوب في يد الغاصب كان قابضا نحو أن يستخدم المغصوب أو يركب الدابة أو يلبس الثوب لانه اثبات اليد على المحل وبه يرتفع يد الغاصب فيزيل عنه الضمان علم به المالك أو لالبناء الحكم على السبب لأعلى العلم \* اتخذ كوزا من تراب غيره أو طين غيره فالكوز للخذ ويضمن قيمة التراب وان قال أنا أمرته بالخذ الكوز لي فالكوز له \* غصب مصحفا ونقطه فهو زيادة والمالك بالخيار ان شاء أعطاه ما زاد وأخذ المصحف وان شاء ضمنه غير منقوط وروى المعلق رحمه الله أنه يأخذه بغير شيء كن غصب عبدا وعلمه الكتابة \* وعن محمد رحمه الله غصب دارا وبصمها قبل لمالكها أعطه ما زاد التجبص الا أن يرضى صاحب الدار ان يأخذ الغاصب حصتها \* وعن محمد غصب عبدا قيمته نصف الالف وخصاه فلما برأ صار قيمته ألفا فقهر مالكه في تضمين قيمته يوم خصاه وان شاء أخذه ولا شيء \* وعن الثاني رحمه الله

أخضره يتمتع عن تسليم هذه الدار المحدودة فيه الى هذا الحاضر طالما وعدت بافواجب عليه تسليمها الى هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسل فان كان بالبيع صل فادعى بمضمونه على البائع والدار في يد البائع و يتمتع عن التسليم يكتب حضره وأخضر فادعى هذا الحاضر على هذا الحاضر جميع ما تضمنه ذكره كشرائه أو رده وهذه نسخة ويكتب الصل في المحضر من أوله الى آخره من غير زيادة ولا نقصان ثم يكتب بعد الفراغ عن تحويل الصل فادعى هذا الحاضر على هذا الحاضر جميع ما تضمنه هذا الصل المحول نسخته الى هذا الحاضر من الشراء والبيع بالثمن المذكور فيه وايضا الثمن وقبضه وضمن الدرك في العقود عليه كما ينطق بذلك كله هذا الصل المحول نسخته الى هذا الحاضر بتاريخه المؤرخ فيه وان هذه الدار المبيع حدودها في هذا الصل المحول نسخته الى هذا الحاضر كانت ملكا لهذا الحاضر يوم الشراء المذكور فيه وصارت الدار المبيع حدودها في الصل المحول نسخته الى هذا الحاضر ملكا لهذا الذي حضره وطالبه بذلك وسأل مسئلته وان كان قد جرى التقاض بين ما يكتب ادعى هذا الذي حضره جميع ما تضمنه هذا الصل المحول نسخته الى هذا الحاضر من البيع والشراء بالثمن المذكور فيه وايضا الثمن وقبضه وتسليم العقود عليه وتسليمه وضمن الدرك في العقود عليه كما ينطق به الصل وان هذه الدار المبيع حدودها في هذا الصل المحول نسخته الى هذا الحاضر كانت ملكا لهذا الحاضر وقت الشراء المبيع فيه وصارت ملكا لهذا الحاضر بالسبب المبيع فيه ثمنان هذا الحاضر بعد هذا البيع والشراء والتسليم أحدث يده على هذه الدار المبيع حدودها فيه وأخرجهما من يد المشتري هذا الذي حضره بغير حق فواجب عليه تسليمها اليه وطالبه بذلك وسأل مسأله فسل عن ذلك فاجاب

محضر في اثبات سجل أو رده رجل من بلدة أخرى للرجوع بثن البرزون المستحق \* صورة ذلك رجل اشترى من آخر برزونا بثن معلوم وتقاضا وكانت هذه المبيعة بخاري فذهب المشتري بالبرزون الى سمرقند واستحق رجل هذا البرزون بالبينة في مجلس قضاء سمرقند وقضى قاضي سمرقند على كية البرزون للمستحق على المستحق عليه وكتب للمستحق عليه بذلك سجلا فأورد المستحق عليه السجل الى بخاري وأراد الرجوع على بائع البرزون بالثن فجعل بائعه الاستحقاق والسجل فانه يحتاج الى اثبات السجل الذي أوردته على البائع بالبينة في مجلس قاضي بخاري وعند ذلك يحتاج الى كتابة المحضر وصورة ذلك حضره وأخضر فادعى هذا الحاضر على هذا الحاضر جميع ما تضمنه ذكره كرجل أو رده من قبل قاضي سمرقند وهذه نسخة ونسخ هذا السجل في المحضر من أوله الى آخره ويكتب توقيع قاضي سمرقند على صدر السجل ويكتب خط قاضي سمرقند بتاريخ السجل يقول فلان القاضي سمرقند هذا مجلي الى آخره ثم يكتب فادعى هذا الحاضر على هذا الحاضر مع أنه هذا الحاضر كان اشترى من هذا الحاضر مع هذا البرزون الموشى فيه الموصوف في هذا السجل المحول نسخته الى هذا الحاضر بكذا درهم أو بكذا دينار أو أنه كان باعه منه به أنهم ما كان قد تقاضا ثمان فلان بن فلان يعني المستحق استحق هذا البرزون بعينه من يده هذا الحاضر في مجلس الحكم بكونه سمرقند عند قاضيها فلان بينة عادلة قامت عنده وجرى الحكم منه لهذا المستحق على وهذا المستحق عليه بهذا البرزون وأخرج هذا القاضي هذا البرزون من يده هذا المستحق عليه وسلمه الى هذا المستحق كما ينطق به السجل المحول نسخته الى هذا الحاضر من أوله الى آخره بتاريخه المؤرخ فيه وان قاضي بلدة سمرقند فلان بن فلان هذا المذكور اسم في هذا السجل المحول نسخته الى هذا الحاضر كان قاضيا يومئذ بكونه سمرقند نافذ قضاؤه بين أهلها من قبل الخاقان فلان وأن لهذا الذي حضره حق الرجوع

غصب عصره او صيره خلا أخذه ان شاء وعنه اذا جعل الجلد أدبيا يقطع حق المالك وفي موضع انقطع حق المالك فالملك أحق بالعين هذان سائر الغرما الى أن يستوفى حقه وليس بمنزلة الرهن فان ضاع فعلى الغاصب \* اذا شوى غاصب العلم



فلما لکه أن یاخذہ بغير شیء و اذا طجحه به طیه ما زاد الطبخ والتواب لیه والغزل من ذوات الامثال \* أخذنا تراب من أرض انسان ان له قيمة ضمن القيمة ان تص الأرض أو لا وان لم یکن له قيمة یضمن نقصان الأرض وان لم ینتقص ( ١٩١ ) فلا ضمان علیه فرق بعض منا یجتنأ

بین الفاحش والبسیران  
الباقی اذا لم یصلح لیتما  
فهو فاحش ومادونه بسیر  
والصحیح أن الفاحش ما  
یفوت به بعض البسیر مع  
بعض المنفعة والبسیر  
ما یفوت به بعض المنفعة  
وفی غیر البیت ان کان  
النقصان أكثر من نصف  
القيمة فهو فاحش \* ألتفت  
فردعل انسان ضمن المتلف  
لا غیر ولا یلی أن یدفع  
الاخر ویضمنهما כאذا  
کسر حلقة خاتم یضمن  
الحلقة لا الفص ولكن فی  
البیع اذا وجد باحد  
الخفین أو المصرعین عیبا  
یردهما ولس له أن یرد  
المعيب خاصة وكذا  
اذا کسرأ حذاء السرج  
ضمنه الا السرج لانه یخلص  
بلا ضرر وكذا کل شیئین  
متفرقین أو شیء واحد  
یخلص بعضه عن البعض  
الباقی بلا ضرر یضمن  
المتلف لا غیر بخلاف  
السرج \* غاصب الغاصب  
زده علی الغاصب فالأكثر  
علی انه یرأ وقال خلف وأبو  
مطیع لا وقال صاحب  
الجامع الا صفران کان  
یرجو رده الی المالك بسیراً  
والالا وكذا اختلافوا فی  
مودع الغاصب اذا رده علی  
الغاصب وابن الفضل أفتی

علی هذا المحضر بالثمن المذکور فیه وهو فی علم من هذا الاستحقاق علیه فواجب علیه رد هذا الثمن الذی قبضه منه وطالبه بذلك وسأل مسأله فسل فتال ١ (مر ا زین سجل علم نیست و مر ابکی کسی چیز دادنی نیست)

سجل هذه الدعوى یکتب صدر السجل علی الرسم وتعداد دعوى المدعى الی جواب المدعى علیه (مر ا زین سجل علم نیست و مر ابکی کسی چیز دادنی نیست) ثم یکتب أحضر المدعى نفرأ ذکر أنهم شهوده فلان وفلان وسألتی الاستماع الی شهادتهم فأجبت الیه واستشهدت الشهود هؤلاء فشهدوا عقیب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى علیه بالانكار من نسخة قرئت علیهم ومضمونها ٢ (کواهی میدهم که این سجل) وأشاروا الی السجل الذی أورده المدعى هذا (سجل قاضی سمرقند است اینکه نام ونسب وی درین سجل است ومضمون وی حکم وقضای قاضی سمرقند است حکم کرد مر ا زین مستحق و ا باین اسب که صفت وی درین سجل مذکور است برین مستحق علیه رآن روز که این قاضی حکم کرد باین مضمون که این سجل است و مر ا زین سجل کواه کرد اندوی قاضی بود بشهر سمرقند نافذ قضایان اهل وی) فالوا بال شهادة علی وجهها وساقوها علی سننها فسمعت شهادتهم وأثبتنا فی المحضر المجلد فی دیوان الحکم قبلی ورجعت فی التعرف عن أحوالهم الی من الیه رسم التزکية بالناحیة فنسب اثنان منهم الی العبدالة وجواز الشهادة وهما فلان وفلان وثبت عندی بشهادة هذین المعدلین ماشهدا به علی ماشهدا به فاعلمت المشهود علیه هذا بنبوت ذلك ومکنته من اراد الدفع فلم یأت بالدفع الی قوله وحکمت بنبوت هذا السجل المتسخ فیه انه سجل القاضی فلان وان مضمونه حکمه وانه کان یوم هذا الحکم الموصوف فیه و یوم الاشهاد علیه نافذ القضاء بکورة سمرقند وأضیت حکمه الموصوف فیه وحکمت بصحته فجمع من المتخاصمین فی وجههما وأما قلت للمستحق علیه وهو هذا الذی حضر فی الرجوع بالثمن المذکور فیه علی هذا المحضر بعد ما فسخت العقد الذی کان جرى بینهما وکان هذا السجل الذی أورده هذا الحاضر وجواب نسخته فیه محض الوقت حکمی هذا وأشار الیه وأشهدت علی ذلك حضور مجلسی وکان ذلك کاه فی مجلس قضائی فی کورة بخاری فی یوم کذا من شهر کذا من سنة کذا ولو کان مشتری البرذون باع من رجل آخر ثمن المشتري الذی ذهب بالبرذون الی سمرقند وذهب معه بائعه وهو المشتري الاول فاستحق رجل البرذون علی المشتري الثاني فی مجلس قضاء قاضی سمرقند بینة عادلة أقامها علیه وقضى قاضی سمرقند بالبرذون المدعى به للمستحق علی المستحق علیه وقضى للمستحق علیه بالرجوع بالثمن علی بائعه وهو المشتري الاول وکتب قاضی سمرقند للمستحق علیه وهو المشتري الاول سجلاً بالرجوع علیه فقام المشتري الاول بالسجل الی قاضی بخاری وأحضر بائعه وأراد أن يرجع علیه بالثمن فجحد الاستحقاق والسجل ووقعت الحاجة الی اثبات السجل یکتب المحضر بهذه الصورة حضر فلان یعنی المشتري الاول وأحضر معه فلان یعنی البائع الاول فادعی هذا الحاضر علی هذا المحضر معه أن هذا المحضر کان باع من الحاضر برذوناشته کذا بعینه بکذا درهما أو دیناراً وأن هذا الحاضر کان اشتری هذا البرذون منه بهذا الثمن المذکور فیه وجرى التقاض بینهما ثم ان هذا الحاضر باع هذا البرذون من فلان بن فلان یعنی المشتري الآخر

(١) لا علم لی بهذا السجل ولا علی شیء لاحد (٢) أشهد ان هذا السجل هو سجل قاضی سمرقند هذا الذی ذکر اسمه ونسبه فیه ومضمونه هو حکم وقضاء قاضی سمرقند فقد حکم لهذا المستحق علی المستحق علیه بهذا الفرس الذی ذکرته صفته فی هذا السجل وقد کان هذا القاضی یوم حکم بضمون هذا السجل وأشهدنا علیه قاضیا فی مدینه سمرقند نافذ القضا بین أهلها

براءته واختار المالك تضمین الغاصب الاول ورضی به الغاصب أولی برضی لکن الحاکم حکم بالقيمة علی الاول فلیس له أن يرجع ویضمن الثاني وان لم یرض به الاول ولم یحکم به کان له أن يرجع ویضمن الثاني وان اختار الاول ولم یعطه شیءاً وهو مفلس فالحاکم یا مر الاول بقبض

جماله على الشان ويعطيه له فان أبي المالك يحضرهما ثم يقبل منه البيعة على الغاصب الثاني للغاصب الاول وياخذ ذلك من الثاني فيقبضه \* زعم الغاصب انه صبغه (١٩٢) وزعم المالك انه اخذ منه مصبوغا أو في بناء الدار أو في حلية السيف فالقول للمالك وان

برهنا للغاصب \* غصب شاة فخلها ضمن قيمة لبنها وان جارية فأرضعت ولده لا يضمن شيئا \* انصب سمن هذا أو زينه على سويق آخر بلا صنعه فصاحب السويق يضمن لصاحب السمن أو الزيت لان صاحب السويق أنلف سمنه ولم يتلف هذا سويق هذا ولانه زيادة في السويق \* أخرج الغريم من يد طالبة لا يضمن ولكن يعزرها الحاكم لثلاثي عودا في مثله \* اشترى بدراهم مغصوبة فان دفعها أولا للبائع ثم اشترى بها أو قبل الدفع أشار اليها ونقد منها لا يطيب الاكل فيه ما قبل الضمان وبعد الضمان لا يطيب الرجوع في المختار للفتوى وفيما بقي من الصور يطيب وهو قول السرخي وعليه الفتوى ولا يعتبر النية في الفتوى \* اكتب المغصوب ثم استرده المالك مع الكسب لا يتصدق ولو صار الكسب للغاصب بالضمان يتصدق \* ألق دودا القز من أوراق الغدير غصبا يتصدق بالفضل على قيمة دوده يوم بيع القليل \* من له دراهم فيها خبث أراد الشراء بها على وجه يطيب له المشتري يشترى أولا ولا

ثم ان فلان بن فلان يعنى المستحق حضر مجلس القضاء بكورة سمرقند قبل قاضيها فلان وأحضر معه فلان ياعنى المشتري الآخر وادعى هذا المستحق عليه بجضرته وبجضره هذا البرزون المذ كوريشته أن هذا البرزون وأشار اليه ملكه وحقه وفي يده هذا الذى أحضره بغير حق فانكر المدعى عليه دعواه وقال بالفارسية (١) (ابن برزون مدعى به ملك من است) فأقام المدعى هذا بينة عادلة على وفق دعواه بجضره هذا المدعى عليه وبجضره هذا البرزون المذ كوريشته في مجلس قاضي سمرقند هذا المذ كوراقبه واهمه في هذا المحضر فسمع القاضي بينته وقبلها بشراؤها وحكم للمشتحق المذ كوراسمه ونسبه فيه على المستحق عليه المذ كور بجضرتهما وبجضره البرزون المدعى به بملكه البرزون المدعى به وأخذ هذا البرزون من هذا المحكوم عليه وسلمه الى هذا المحكوم له وهذا القاضي يوم هذا الحكم وهذا التسليم كان قاضيا بكورة سمرقند ونواحيها نافذا القضاء والامضاء بين أهلها من قبل فلان ثم ان فلانا المحكوم عليه يعنى المشتري الآخر رجوع على بائعه هذا الحاضر بالثمن الذى تقدمه وذلك كذا في مجلس قضاء كورة سمرقند قبل القاضي المذ كورواسترده منه بكاله بعد جريان الحكم منه لهذا المحكوم عليه على هذا الحاضر بشكول هذا الحاضر عن اليمين بالله ثلاث مرات وبعد ما قسح العقد الذى جرى بينهما وأطلق له الرجوع عليه بالثمن الذى اشترى البرزون منه ونقدته وذلك كذا وقد نطق بذلك كله مضمون السجل الذى أورده هذا الذى حضر مجلس الدعوى وان لهذا الحاضر حق الرجوع على هذا المحضر بالثمن المذ كور فيه الذى كان أداء اليه وقت جريان هذه المبايعة المذ كورة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل فقال (مر الزين سجل علم نيست وبان مدعى جيز دادنى نيست) أو رد الحاضر نفراذ كراهم شهوده وسألنى الاستماع اليهم

سجل هذه الدعوى على الوجه الذى كتب أولا \* غير أن في هذا السجل يذ كر حكم قاضي سمرقند برجوع المشتري الآخر على هذا الحاضر

نسخة أخرى للسجل الاول على سبيل الإيجاز \* يكتب قاضي بخارى على ظهر السجل الذى جاء به المحكوم عليه من سمرقند بقول فلان بن فلان قاضي بخارى ونواحيها الى آخره ثبت عندى من الوجه الذى ثبت به الحوادث الحكيمة والتوازل الشرعية أن المحكوم عليه المذ كوراسمه ونسبه في باطن هذا السجل كان اشترى هذا البرزون المحكوم به الموشى في باطنه بعينه من فلان بن فلان بائع هذا المحكوم عليه بكذا كذا وهو الثمن المذ كور في باطن هذا السجل وأنه كان باعاه منه بهذا الثمن المذ كور فيه ثم ان المحكوم عليه هذا المذ كور في باطن هذا السجل رجوع على بائعه هذا المذ كور في باطن هذا السجل بالثمن المذ كور فيه بحكي عليه بالشكول عن اليمين بالله ثلاث مرات بعد ما قسخت العقد الذى كان جرى بينهما في هذا البرزون وأطلقت للرجوع عليه هذا الرجوع على بائعه فلان بن فلان بالثمن الذى كان اشترى منه هذا البرزون وأمرت بكتابة هذا الرجوع على ظهر هذا السجل حجة للرجوع عليه هذا وأشهدت على ذلك حضور مجلسى

\* (السجل الثانى على هذا النسق أيضا) \* غير أنه يكتب فيه رجوع المشتري الآخر على المشتري الاول ثم يكتب فيه رجوع المشتري الاول على هذا الحاضر كذا في المحيط

\* (محضر في اثبات القود) \* اذى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أن هذا الذى أحضره معه قتل أباه فلان بن فلان القلا فى عمد بغير حق بسكين حديد ضربه وجره جرحا فهلك من ذلك الضرب ساعتئذ ووجب عليه القصاص فى الشرع وان لم يكتب فهلك ساعتئذ وكتب فلم يزل صاحب فراش حتى مات

(١) هذا البرزون المدعى به فى ملكي

يعين ولا يضيف ثم يقدمها قال المولى ان نوى أن يتقدمها وحقق ما نوى بأن تقدم منها اختلافوا فيه والاصح أنه لا يطيب وقد مر خلافه ويمكن أن يقال لا يخالفه لان السابق حكم الفتوى وهذا حكم الديانة والفتوى وان لم يحقق نيته يطيب اجماعا

فان اشترى ولم يصف ولم يعين ولم ينو التقدمها حل وطاب. وان نوى ان لا يتقدم منها مع علمه انه يتقدمه لا يطيب ضرب بقرة الغنم فسط وخيف تلقه فباعه من قصاب فذبحه فعلى الضارب ضمان نقصان. وهب المغصوب أو تصدق (١٩٣) أو أعاره وهلك في أيديهم وضعفوا

للمالك لا يرجعون بما ضمنوا  
على الغاصب لانهم كانوا  
عالمين بالغصب لانهم  
بخلاف المرنين والمستأجر  
والمودع فانهم يرجعون بما  
ضمنوا على الغاصب لانهم  
عمالؤه والمشتري اذا ضمن  
قيمه يرجع بالنسبة على  
الغاصب البائع لان ردة  
القيمة كرادعين. والمحجور  
اكتسب مالا واشترى به شيئا  
وأمر آخر يبيعه فباعه  
بوكالته وأخذ من العبد  
وسله الى المشتري وغاب  
المشتري فلولاه أن يطالب  
الوكيل به لان كسبه ملك  
مولاه والتوكيل لم يصح فكان  
قابضاً ملك المولى بلاذنه  
فيضمن وللعبد أيضاً ان  
يطالبه به لعدم صحة الامر  
والتوكيل. غصب من محجور  
مالاً ثم أذاه اليه برى وهذا  
دليل على ان العبد اذا طالبه  
بما أخذ منه له ذلك ويجب  
عليه ردة اليه وله أن يطالب  
مشتريه ان كان أنف مثل  
ماباع لآخر ماباع لان يبعه  
لم يصح فصار غصباً ومن  
ملك استرداد المغصوب ملك  
تضمن القيمة لان القيمة  
قائمة مقام العين. غصب  
من رجل جارية تعدل ألفاً  
فقبضها رجل فأبقت فرفع  
الغاصب الاول الغاصب  
الثاني الى القاضي وتصادفا  
على ما كان بينهم وأراد الاول

فذلك يكفي وكذلك لو كتب فهلك ولم يكتب فهلك من ذلك الضرب فذلك يكفي أيضاً ثم يكتب وخلف هذا  
المقتول بالصلبه هذا الذي حضر لا وارث له غيره وأن له حق استيفاء القصاص منه في الشرع فواجب  
عليه التمكن من نفسه حتى يستوفى منه القصاص فطالبه بذلك وسأل مسئلته فاستل فأجاب وكذا اذا  
ضربه بالسيف أو بالرمح وكذلك اذا ضربه بالاشقي والابرة وكذلك اذا ضربه بالنبل والحاصل أنه لا بد  
لوجوب القصاص من القتل بالحديد سواء كان الحديد سلاحاً أو لم يكن وسواء كان له حدة يضره أو ليس له  
حدة كالعمود وسنجة الميزان هذا على رواية الاصل وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا قتله  
بسنجة حديد أو عموداً لا حدة له لا يجب القصاص وعلى قوله لهما ان كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص  
وان لم يكن الغالب منه الهلاك لا يجب القصاص فأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على رواية الاصل  
الحق بالحديد الذي لا حدة له بالسيف وعلى رواية الطحاوي أحقاه بالخشب والجواب في الخشب عندهما  
على التفصيل ان كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وما لا فلا وكذلك ان ترك المقتول أباً أو أمّاً أو ابنة  
أو امرأة أو أخاً لا الارث يجري في القصاص عندنا ويجب حق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب  
على نحو ما ذكرنا في الابن وان ترك المقتول عدداً من الورثة فحق اثبات القصاص لكل واحد من أحد  
الورثة وحق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب اذا كان الكل بالغين وان كان بعضهم صغاراً وبعضهم  
كباراً في ثبوت حق الاستيفاء للكبير خلاف معروف وان كان القاضي ممن يرى ولاية الاستيفاء للكبير  
يكتب المحضر باسم الكبير ثم يكتب أسماء جميع الورثة في المحضر عند ذكر قوله وخلف هذا المقتول من  
الورثة كذا أولاد ابي بكر الصغار والكارثم يكتب وأن لهذا الكبير حق استيفاء القصاص ويتم المحضر  
بمحضر في إيجاب الدية يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه ان هذا الذي  
أحضره معه قتل أباه خطأ فانه كان رعى بسهم ذي نسل من الحديد الى صيد فداره فأصاب ذلك السهم أباه  
فجرحه ومات من ذلك ساعتاً ولم يقل فوات من ذلك أو لم يقل فوات ساعتاً فلو كان قال فلم يزل صاحب  
فراض حتى مات فذلك يكفي ثم يكتب ووجبت دية هذا المقتول على هذا القاتل وعلى عاقلته وهي عشرة  
آلاف درهم فضة أو ألف دينار أجرة خالص جيد موزون بوزن مثاقيل مكة أو مائة من الابل فواجب على  
هذا الذي أحضره معه وعلى عاقلته ادا هذه الدية الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته  
فستل فأجاب \*

محضر في اثبات حد القذف ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره  
معه قد فقه فذا فوجب الحد فوجب عليه حد القذف ثمانون جلدة الى آخره وان كان شتمه شتماً يوجب  
التعزير يكتب ان هذا الذي أحضره معه شتمه ويعين شتماً يوجب التعزير فقال له يا كذا ثم يكتب ووجب  
عليه التعزير في الشرع زجر الهم من مثله وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك  
محضر في اثبات الوفاة والورثة مع المناصفة) وصورة المناصفة أن يموت الرجل ويخلف ورثة ثم يموت  
أحد ورثته قبل القسمة ويخلف ورثة ثم يموت أحد الورثة الثالث قبل القسمة ويخلف ورثة ووجه الكتابة  
في هذا أن يكتب حضرواً وحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع المثل المبين  
ويذكر صفته وموضعه وحدوده بتمامه بخسوده وحقه كان ملكاً لفلان بن فلان الفلاني والد  
هذا الذي حضر وكان في يده وتحت تصرفه الى أن توفي وخلف من الورثة امرأته تسمى فلانة بنت فلان  
وبالصلبه وهو هذا الذي حضر واثنتين له صلبه احدهما تسمى فلانة والاخرى تسمى فلانة لا وارث له  
سواهم وخلف من التركة من ماله هذا المنزل المحدود فيه ميراثاً لهؤلاء كورين على فرائض الله تعالى

(٢٥ - فتاوى سادس) تضمن الثاني له ذلك لقيام القيمة مقام العين ولو كان في يد الثاني كان له استردادهما لان الثاني  
تعتى على الاول بقطع يد معتبة فان كان الثاني غصبها وقيمتها ألان فأخذ من الثاني ألفاً وتلف عنده لم يكن للولي أن يضمن الاول الا ألف  
درهم فان الاول لو استرتهما من الثاني وقيمتها ألان فهلكت عنده لم يكن للمالك أن يضمن الاول الا قيمتها يوم غصب الاول فان ظهرت

والقيمة في يد الأول خير المالكين أخذها أو القيمة التي أخذها الغاصب الأول من الثاني وإن شاء ضمن الأول وقيمتها ألف اختار تضمين بالغ فعل إبراهيم إلا أن خرج عن الضمان وإن ضمن أحدهما نصف القيمة أو الثلث له

ان يضم من الآخر الباقي لان تضمين الكل تملك للكل من الضامن فلا يملك التملك من الآخر بعد ذلك وتضمن البعض تملك البعض فملك تملك الباقي بعد ذلك من الآخر \* صب ماء في طعام فافسده وزاد في كيله فلما لك الطعام أن يضمه قيمته قبل ان لا يصب فيه الماء وليس له تضمين المثل وكذا لو صب ماء في دهن أوزيت لانه بعد الصب لم يبق له شيء ولا يجوز أن يغرم مثل كيله ووزنه لانه لم يسبق منه غصب متقدم حتى لو غصبه ثم صب فالحكم ما ذكره من رد المثل \* ترد الخبز لم يملكه ويرده مع نقصان وان جعل فيه المرقعة ملكه ولا يرد عليه مثلها وزنا عند الثاني رجه الله وعددا عند محمد رجه الله والحاصل ان ملك الغاصب عند أداء الضمان يظهر في حق ملك الكسب باتفاق الروايات ولا يظهر في حق الولد باتفاق الروايات وفي العقروايات في أظهر الروايتين الحق بالولد \* رد المقتضوب الى المالك فلم يقبله فحمله الغاصب الى منزله فضاغ عنه لا يضم ولا بعد غصبا بالجل الى منزله اذا لم يضعه عند المالك فان وضعه بحيث تناله يده ثم حمله ثانيا الى منزله وضاغ ضمن أما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال المالك خذني فلم يقبله صار أمانة في يده \* غصب قرطاسا وكتب عليه لا أخويه لا يقطع حق المالك في الصحيح \* قال حلفني من كل حق لك على ففعل وأبرأه ان عالما عليه برى المديون حكما وبيانه وان لم يكن عالما يبرأ حكما

ضمن أما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال المالك خذني فلم يقبله صار أمانة في يده \* غصب قرطاسا وكتب عليه لا أخويه لا يقطع حق المالك في الصحيح \* قال حلفني من كل حق لك على ففعل وأبرأه ان عالما عليه برى المديون حكما وبيانه وان لم يكن عالما يبرأ حكما

للرأة الثمن والباقي بين الاولاد لذلك كرمثل حظ الاثنين أصل المسئلة من ثمانية أسهم وقسمتها من اثنين وثلاثين سهم ما للرأة منها أربعة وللأبن منها أربعة عشر ولكل ابنة منها سبعة ثم توفيت امرأة المتوفى هذا وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها المذكورة فيه من هذا المنزل المحدود فيه وخلفت من الورثة ابنا وابنتين لها وهم هذا الذي حضر واختاهاتان المسماتان فيه لا وارث لهما سواهم وصارت حصتها المذكورة فيه من ذلك وذلك أربعة أسهم من اثنين وثلاثين سهم من هذا المنزل المحدود فيه بموتها ميراثا عنها الورثة أهولاء المسمين فيه على فرائض الله تعالى للأبن من ذلك سهمان ولكل بنت سهم ثم توفيت إحدى هاتين الابنتين المذكورتين فيه وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها من هاتين التركتين المذكورتين فيه وذلك ثمانية أسهم من اثنين وثلاثين سهم من هذا المنزل المحدود فيه سبعة أسهم من الفريضة الأولى وسهم واحد من الفريضة الثانية وخلفت من الورثة بنتا لها تسمى فلانة بنت فلان وأختا لاب وأم هذا الذي حضر واختا لاب وأم فلانة هذه المذكورة لا وارث لهما سواهم وصار جميع حصتها المذكورة فيهما ميراثا عنها الورثة أهولاء المسمين فيه على فرائض الله تعالى للبنت النصف والباقي للاخ والأخت لاب وأم بينهما ما للذ كرمثل حظ الاثنين بالعصوية أصل الفريضة من سهمين وقسمتها من ستة أسهم لابنة منها ثلاثة أسهم وللأخت لاب وأم سهمان وللأخت لاب وأم سهم ونصيب هذه المتوفات من التركتين ثمانية أسهم وقسمتها ثمانية على ستة أسهم لا تستقيم فضر بنا نصف الفريضة الثالثة وذلك ثلاثة في الفريضة الأولى وذلك اثنان وثلاثون فيصير ستة وتسعين كان للمتوفاة الثالثة هذه ثمانية أسهم من اثنين وثلاثين صارت مضروبة في ثلاثة فصارت أربعة وعشرين وهي تستقيم على ورثتها المسمين فيهما لبنها اثنا عشر ولاخير لها هذا الذي حضر ثمانية ولاختها هذه أربعة فصارت لهذا الذي حضر من التركة الثلاث ستة وخمسون سهم من ستة وتسعين سهم من هذا المنزل المحدود فيه اثنان وأربعون سهم من التركة الأولى وستة أسهم من التركة الثانية وثمانية أسهم من هذا التركة الثالثة وجميع هذا المنزل المحدود فيه اليوم في يده هذا الذي أحضره معه وهذا الذي أحضره معه يمنع عن هذا الذي حضر حصته من هذه التركة الثلاث وذلك ستة وخمسون سهم من ستة وتسعين سهم من هذا المنزل المحدود فيه بغير حق وهو في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره معه قصر يده عن حصص هذا الذي حضر من المنزل المحدود فيه وتسليمها الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته ويتم المحضر \*

(نسخة أخرى لهذه الدعوى) \* في رجل مات وترك امرأة وثلاثة بنين وبنات وهذه المرأة أم هذه الاولاد فقبل قبضة الميراث ماتت هذه المرأة وتركته هذه الاولاد وصارت حصتها ميراثا لهذه الاولاد فقبل قبضة الميراث توفي أحد هؤلاء البنين وترك أخوين لاب وأم وأختا لاب وأم وصار نصيبه ميراثا لأخويه وأخته حضر رجل ذكر أنه يسمى محمد بن إبراهيم بن اسمعيل بن اسحق وأحضر مع نفسه رجلا ذكرا أنه يسمى ناصر بن إبراهيم بن اسمعيل بن اسحق فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن أباهما إبراهيم ابن اسمعيل بن اسحق توفي وخلف من الورثة امرأة تسمى سعادة بنت عمرو بن عبد الله الفلاني وثلاثة بنين هذا الذي حضر وهذا الذي أحضره معه وآخر يسمى عيسى وبنتا له تسمى عائشة لا وارث له سواهم وخلف من التركة في يده هذا الذي أحضره معه من الصامت كذا فصارت ذلك ميراثا لورثته هؤلاء المسمين على فرائض الله تعالى للرأة الثمن والباقي بين الاولاد لذلك كرمثل حظ الاثنين أصل الفريضة من ثمانية فقبل قبضة الميراث توفيت سعادة أم هؤلاء الاولاد فصارت نصيبها من تركة الميت الأول من هذا الصامت لهؤلاء الاولاد لذلك كرمثل حظ الاثنين فقبل قبضة التركتين توفي عيسى أخو هذا الذي حضر وخلف من الورثة أخوين لاب وأم هذين واختا له لاب وأم هذه فصارت نصيبه من التركتين من هذا الصامت ميراثا

لادبانه في قول محمد رحمه الله وقال الثاني لا وعليه الفتوى لان الجمله لا تمنع صحة الاسقاط كابر البائع عن العيوب له على آخردين والداث  
لايعمل بكل الدين فقال المديون أبرأني عما لك علي فقال الدائن أبرأتك قال نصير لا يبرأ (١٩٥) الا عن مقدار ما يتوهم ان له عليه وقال

ابن سلمة رحمه الله يبرأ عن الكل  
قال الفقيه هو قضاء وأما  
الديانة فما قاله نصير لان  
القضاء على الظاهر وظاهر  
اللفظ عام وأما الآخر فبناء  
على الرضا فلا يبرأ عما  
لا يتوهم انه عليه

### كتاب الوديعة

سنة فصول في الأول في  
حفظها الوديعة والعارية  
والمستأجر في يد المستأجر أمانته  
إذا قال المودع للمودع احفظها  
في هذا البيت حفظ في بيت  
آخر من الدار لم يضمن ولو  
كان ظهر البيت المنتهى عنه  
الى السكة يضمن وقدم  
وكذا الوعين دارا وحفظ في  
دار أخرى أحرز منها لا يضمن  
ذكره الصدروز كبرائه  
يضمن وان كان الثاني أحرز  
وله ان يحفظها كما يحفظ  
مال نفسه في داره وحاقوته  
\* وفي النوازل ان تضعها في  
حانوتك فوضع فضاء ان  
الحانوت أحرز من الدار ولم  
يجد مكانا آخر لا يضمن والا  
يضمن ولو كانت مما يمسك  
في البيوت فقال لا تدفعها الى  
زوجك فدفعت لا يضمن وقبل  
لونها عن الدفع لبعض  
عياله فدفعت ان لم يجد ثامنه  
لا يضمن والا يضمن \* لا تدفع  
الى غلامك فدفعت لا يضمن  
وضع كيسها في صندوقه وله  
فيه كيس فانثى واختلط  
لا يضمن واشترى كاهلا

لاخويه ولا خخته هؤلاء وبلغ سهام التركات كلها مائتين وثمانين سهما للزوجة من تركته الميت الاول خمسة  
وثلاثون سهما ولكل ابن سبعون سهما ولا بنته خمسة وثلاثون سهما ثم ان المسماة سعادة أم هؤلاء الاولاد  
ماتت قبل قسمه ميراث الميت الاول فصار نصيبها وذلك خمسة وثلاثون من مائتين وثمانين سهما ميراثا بين  
اولاد هؤلاء لكل ابن عشرة ولا بنت خمسة ثم مات عيسى قبل قسمه هاتين التركتين فصار نصيبه من التركتين  
وذلك ثمانون سهما من مائتين وثمانين سهما ميراثا بين اخويه وأخته لكل أخ اثنان وثلاثون ولا بنت ستة  
عشر فأصاب هذا الذي حضر من هذا الصامت من تركته الميت سبعون سهما من مائتين وثمانين سهما ومن  
تركة الميت الثاني عشرة منهم من خمسة وثلاثين سهما من مائتين وثمانين سهما ومن تركته الميت الثالث  
اثنان وثلاثون سهما من مائتين وثمانين سهما فمأصاب هذا الحاضر من التركات كلها من  
هذا الصامت مائة واثنا عشر سهما من مائتين وثمانين سهما وهذا الذي أحضره معه يمنع عن هذا الذي  
حضر هذا المبلغ الذي أصابه من هذه التركات الثلاث من هذا الصامت المذكور وذلك مائة واثنا عشر  
سهما من مائتين وثمانين سهما وطلبه بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فستل

محضر في دعوى المنزل ميراثا عن أبيه قد مر هذا المحضر فيما تقدم الآن فيما تقدم وضع المسئلة فيما  
إذا كان الوارث واحدا وهذا المحضر فيما إذا كان الوارث عددا صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذي  
حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الدار التي في محلة كذا حدهودها كذا بجحدودها وحقوقها  
وبنائها وأرضها وسفلها وأعلىها وكل حق هولها داخل فيها وكل حق هولها خارج منها كانت ملكا لوالده  
فلان بن فلان وحقه وفي يده وتحت تصرفه الى أن توفي وخلف من الورثة ابنا له هذا المدعى وورثة أخرى  
لهم سواء من البنين فلان وفلان ومن البنات فلانة وفلانة لا وارث له سواهم فصارت هذه الدار المحدودة فيه  
ميراثا عنه لورثته هؤلاء المسلمين على فراض الله تعالى على كذا سهم حصه هذا الذي حضر كذا سهما من  
كذا سهمها اليوم كل هذه الدار في يده هذا الذي أحضره وأنه يمنع عن هذا الذي حضر حصته وذلك كذا  
سهما من كذا كذا سهمها الى آخره وان كان هذا الذي حضر يدعي جميع الدار لنفسه بسبب قسمه جرت  
بين هؤلاء الورثة بأن ترك المتوفى سوى هذه الدار من العقار والعروض والأراضي والنقود وجرت القسمة  
بين هؤلاء الورثة في تركته الميت بالتراضي فوقع هذه الدار في نصيب هذا الابن يكتب في المحضر وخلف من  
التركة هذه الدار المحدودة وترك مع هذه الدار المحدودة من العقار كذا ومن العروض كذا ومن النقد كذا  
وجرت القسمة بحسبة بين هؤلاء الورثة بالتراضي فوقع هذه الدار في نصيب هذا المدعى الذي حضر وقبض  
هذا الذي حضر جميع هذه الدار بحكم هذه القسمة وقبض باقي الورثة أنصباهم وحصصهم واليوم جميع  
هذه الدار ملك هذا الذي حضر بالسبب الذي ذكر وانما في يده هذا الذي أحضره بغير حق وأنه يمنع جميع  
ذلك منه

محضر هذه الدعوى على نسق ما تقدم ويكتب في آخره فسال فلان المدعى هذا المذكور اسمه ونسبه  
في هذا السجل منى انفاذا القضاء بما ثبت عندى على هذا المدعى عليه فانفذت القضاء بوفاء فلان وأنه ترك  
من الورثة فلانا وفلانا وان الدار المحدودة كانت ملكا لوالده هذا المدعى وكانت في يده وتحت تصرفه الى أن  
توفي وترك كذا ميراثا لورثته هؤلاء المسلمين الى آخره وان لهذا الذي حضر كذا سهمها من كذا سهمها من جملته  
هذه الدار المحدودة وأن هذا الذي أحضره معه يمنع حصه هذا الذي حضر من الدار المحدودة فيه بغير حق  
وأمرت هذا المدعى عليه بتسليم حصه هذا الذي حضر المذكور فيه من الدار المحدودة فيه اليه وذلك كله في  
محضر قضائي وان كان المدعى يدعي جميع هذه الدار لنفسه بالسبب الذي تقدم ذكره يكتب القاضي في  
آخر السجل أنفذت القضاء بوفاء فلان وأنه ترك من الورثة فلانا وفلانا وأنه خلف من التركة الدار المحدودة

والبقاء على قدر ما لهما ولو خلطها أجنبي أو بعض من في عياله لا يضمن المودع ويضمن الخاط صغيرا أو كبيرا ولا يضمن أبوه لاجله \* الخلط  
أربعة ما يتوصل اليه باليسر كالدرهم السود بالبيض والجوز باللوز لا يقطع به حق المالك الثاني ما يتوصل اليه بالعسر كالشعر بالحنطة

فمنقطع الحق به في رواية الثالث خلط مزج بخلاف الجنس كدهن بجل فينقطع اجماعا الرابع بالجنس كالبر بالبر والخل بالخل فينقطع عند الامام رحمه الله وعنده اهـ (١٩٦) المشاركة وان باذنه فالجواب عند الامام كذلك ومحمد رحمه الله المشاركة بكل حال والثاني رحمه

الله يجعل المغلوب تابعاً للغالب

نوع آخر (١) دفن بأرض ان علم بسلامة لا يضمن والا يضمن وفي المفازة يضمن بكل حال والكرم لو حصن له باب مغلق لا يضمن وان وضعه بالدفن في موضع لا يدخل فيه أحد بلا استئذان لا يضمن توجه نحو السراق قد فتنها في الجبانة خوفا وفر ثم جاء ولم يجد هان أمكنه ان يجعل علامة ولم يعلم يضمن والا فان جاء على فور الامكان لا يضمن والا يضمن جعل الدراهم الوديعه في الخف الايمن فضاع يضمن وان في اليسر فضاع لا يضمن وقيل لا يضمن فيها ما وضع طبقها على رأس الدنان فيه دقيق ضمن والا وكذا الوجه لو باع على عيين يضمن ربط دراهمها بطرف الكم أو بالعمامة وضاعت لا يضمن وان وضع في الكم يتأمل عند الفتوى السكران جعلها في الجيب وحضر مجلس القسطنق فسرق أو سقط لا يضمن وقيل ان زال عقله بحيث لا يمكنه حفظه يضمن لانه يصير مضيعاً ومودعا غيره ألقاها في جيبه فوقع في الارض وظن أنها وقعت في الجيب فضاعت يضمن دفع خفه الى خفاف ليصله فيضعه في حانوته فسرق ان في الحانوت حافظ أو في السوق حارس لا يضمن والحاصل ان العبرة للعرف حتى لو ترك الحانوت مفتوحاً أو حلق الشبك على بابه ونام في بخاري في النهار ليس بتضييع وفي الليل اضاعة وفي خوارزم لا بعد اضاعة

فيه ومن العقار والعروض والنقود كذا وكذا وأنه جرى بين هؤلاء الورثة المسمين قسمة صحيحة في جميع ماترك هذا المتوفى فلان وان هذه الدار المحدودة فيه وقعت في نصيب هذا المذعي الذي حضر الى آخره (١) محضر في اثبات الوصاية ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن أخاه هذا الذي حضر فلان بن فلان توفي وترك من الورثة أباه فلانا وأمه فلانة بنت فلان ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة لا وارث له غيرهم وأنه أوصى الى هذا الذي حضر في حصة عقله وبدنه وجوازاً أمره في جميع تركته وما يخلفه بعده من قليل وكثير وأنه قبل هذه الوصاية وتولى القيام بذلك وأن لا خيه الميت هذا الذي أحضر معه كذا درهم ما وزن سبعة نقد بلك كذا حالاً وأن له البيعة على ما ادعى هكذا ذكر صاحب القضية فقد بدأ بقول المذعي ان له البيعة على ما ادعى ولم يبدأ بقول المدعي عليه لانه وان أقر بالوصاية لا تثبت الوصاية بأقراره على ما اختاره صاحب القضية وهو قول محمد رحمه الله تعالى آخر احتيا لغير المذعي عليه عن الدين بالدفع ولان الجواب انما يستحق بعد دعوى الخصم وانما يعرف كون المدعي خصماً بانبات الوصاية ولهذا بدأ بقوله وان له البيعة على ذلك ثم يكتب وأحضر من الشهود جماعة فشهدوا أن فلان بن فلان أخاه هذا الذي حضر وقد عرفوه معرفة قديمة باسمه ونسبه ووجهه توفي وترك من الورثة أباه فلانا وأمه فلانة ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة وأما اسمها فلانة بنت فلان ولم يحضر والاب يعرفون له وارثاً غيرهم وأن هذا المتوفى أشهدهم في حصة عقله وبدنه وجوازاً أمره أنه جعل أخاه هذا الذي حضر وصيه بعده وفاته في جميع ما يخلفه وهو حاضر في مجلس الاستشهاد وقبل وصايته وقد عرف القاضي هؤلاء الشهود بالعدالة والرضا في الشهادة فسأل القاضي المدعي عليه هذا الذي أحضر معه عما ادعاه عليه هذا الذي حضر لآخيه فلان الموصى من الدراهم الموصوفة فأقر المدعي عليه هذا أن لفلان بن فلان أخي هذا الذي حضر عليه كذا كذا درهم ما وزن سبعة نقد بلك كذا حالاً فسأل مدعي الوصاية هذا الذي حضر القاضي انفاذ القضاء بجميع ما ثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود من وفاة أخيه فلان وعدد ورثته ووصايته اليه والزام المدعي عليه هذا ما أقر به عنده لفلان من الدراهم الموصوفة فيه والقضاء فيه بذلك كله عليه وأمره بدفعها اليه فأنفذ القاضي فلان القضاء بوفاة فلان بن فلان أخي المدعي هذا الذي حضر وعدد ورثته فلان وفلان الى آخرهم على ما اجتمع عليه هؤلاء الشهود ثم أنفذ القاضي القضاء بوصاية فلان بن فلان يعني الموصى الى أخيه هذا الذي حضر في جميع تركته وقبله هذه الوصاية بما اجتمع عليه هؤلاء الشهود وذلك بعد أن انتهت اليه عدالته وأمانته وأنه موضع لذلك وأنه أمره أن يقوم بجميع تركته أخيه فلان وفلان مقام الموصى فيما يجب في ذلك لله تعالى والزام القاضي فلان بن فلان المدعي عليه هذا ما أقر به عنده لفلان بن فلان من الدراهم الموصوفة فيه وقضى بذلك كله عليه وأمره بدفعها الى فلان الذي حضر وصى فلان وهو أخوه وقضى بذلك كله على ما هي ووصف في هذا الكتاب بمحضر من فلان وذلك كله في مجلس قضائه في كورة بخاري وكثير من أهل هذه الصنعة يبدون بجواب المدعي عليه (١) كما هو الرسم في هذا بخلاف سائر الدعاوى والخصومات

(نسخة أخرى) ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن فلانا أوصى اليه وجعله وصياً به بدو فاته في تسوية أموراً وأولاده الصغار فلان وفلان وفي آخره الثالث من جميع التركة بعد وفاته وصرف ذلك الى

(١) قوله كما هو الرسم في هذا بخلاف سائر الخ كذا في جميع نسخ العالم كبرية التي بيدى والذي رأيته في نسخة من المحيط كما هو الرسم في سجلات سائر الدعاوى والخصومات اهـ وهو الصواب على ما يظهر لي

اهـ محققه

سبيل فيضعه في حانوته فسرق ان في الحانوت حافظ أو في السوق حارس لا يضمن والحاصل ان العبرة للعرف حتى لو ترك الحانوت مفتوحاً أو حلق الشبك على بابه ونام في بخاري في النهار ليس بتضييع وفي الليل اضاعة وفي خوارزم لا بعد اضاعة



في اليوم والليلة \* وضعها في حجرة خان وخرج وربط السلسلة بالخيط ولم يقله فتلف ان عبده اضعوا غفلا في هذا الموضع يضمن وان  
عدت توبة الا يضمن \* قام من حاقوته الى الصلاة وفيه مودائع الناس فضاقت لاضمان (١٩٧) وان اجلس على بابه ابنته صغيرا

فضاع ان كان الصبي يعقل  
الحفظ ويحفظ لاشمان والا  
يضمن \* وربط بقرا الوديعه على  
رأس الكرم والقاليزان  
غاب عن بصره ضمن والا  
وان ربط على باب داره في المصر

ضمن وفي القرية لا وقيل  
يعتبر في هذا وأجناسه  
العرف \* جعل الفرس  
الوديعه في الكرم وله حائط  
رفيع بحيث لا يرى المارة  
من في الكرم وأغلق الباب  
لا يضمن وان لم يكن له حائط  
او كان لكنه غير رفيع يتقار  
ان نام المودع ووضع جنبه  
على الارض ضمن ان ضاعت  
الوديعه وان قاعد الا يضمن

وان في السفر لا يضمن وان  
نام مضطجعا ولو جعل  
ثياب الوديعه تحت جنبه  
في الطريق ان أراد الحفظ  
لا يضمن وان أراد الترفق  
ضمن ولو جعل الكيس  
تحت جنبه لا يضمن مطلقا  
\* دخل الحمام وفي جيبه  
دراهم الوديعه فتركه في  
خانه فضاع قيل يضمن  
و ينبغي أن لا يضمن

والثاني فيما يكون  
اضاعة

المودع مات مجهلا يضمن  
الا في ثلاثة مواضع متولي  
الوقف مات ولا يعرف حال  
غلاته التي أخذها ولم يبينه  
لا يضمن الثاني أمية العسكر

سبيل الخير وأبواب البرايضاء صححوا وان هذا الذي حضر قبل منه هذا الايضاء قبولاً صححوا وان هذا الايضاء  
كان آخر وصية أو وصى بها اليه ولو في هذا الموصى ثابتاً على هذه الوصاية من غير رجوع عنها واليوم هذا  
الذي حضر وصى في تسوية أمورا وأولاد هذا المتوفى الصغار وفي آخر الثالث من تركته وصرفه الى ما أوصى  
هذا الموصى على الوجه الذي ادعى هذا المدعي وان من ماز هذا الموصى على هذا الذي أحضره كذا وفي يده  
كذا فواجب عليه دفع ذلك اليه لينفذ وصاياه في ذلك وهو في علم من ذلك وطالبه بذلك وسأل مسئلة عن  
ذلك وسئل فأجاب

محضر في اثبات دعوى بلوغ قيم \* ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي  
أحضره معه كان وصى أبيه بتسوية أموره بعد وفاته وحفظ تركته على ورثته وأنه لم يخلف وارثا غيره وأنه  
بلغ مبلغ الرجال بالاحتلام أو يقول بالنس أو يقول طعن في ثمان عشرة أو تسع عشرة سنة وأن في يده من  
ماله كذا وكذا من تركته فواجب عليه تسليم جميع ذلك اليه \*

محضر في اثبات الاعدام والافلاس على قول من يرى ذلك \* ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي  
أحضره معه في دفع دعواه قبله بوجه المطالبة عليه بكذا ادركها ولو زوجه الخروج عنه اليه فادعى عليه في  
دفع دعواه هذه أنه بطل في هذه الدعوى لانه فقير لا مال له ولا عرض يخرج بذلك عن حالة الفقر والشهود  
يقولون لانه لم له مالا ولا عرض من العروض يخرج بذلك عن حالة الفقر وهو اختيار النصارى واختيار  
الفتية أبي القاسم و ينبغي للشهود أن يقولوا اليوم مفلس معدم لانه لم له مالا سوى كسوته التي عليه  
وثياب ليله وقد اخترنا أمره في السر والعلاية

محضر في هذا المحضر \* يكتب في موضع الثبوت وثبت عندي أنه مفلس معدم فقير لا يملك شيأ سوى ثياب  
بدنه التي عليه وسقوط مطالبته بما عليه من مال الناس وحكمت بجميع ما ثبت عندي من كونه معدما  
ففسر الابعاد شيأ الى آخره

محضر في اثبات هلال رمضان \* يكتب المحضر باسم رجل على رجل بمال معلوم مؤجل الى شهر  
رمضان يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه كذا اذ ينار اذنا الا زما وحقا واجبا  
بسبب كذا وكان مؤجلا الى شهر رمضان هذه السنة وقد ماتت هذه الدنانير حالة بدخول شهر رمضان  
فان هذا اليوم غرة شهر رمضان فيقر المدعي عليه بالمال وينكر الخابل وكون هذا اليوم غرة شهر رمضان  
فيقيم المدعي البينة على كون هذا اليوم غرة شهر رمضان والشهود بالخيار ان شاؤا ثم يدان هذا اليوم  
من شهر رمضان من غير تفسير وان شاؤا فسروا فقالوا (١) كواهي ميدهيم كه دي شبانكه هيست ونهم  
از ماه شعبان بود وقت نماز شام ماه ديدم و امر وز غرة ماه رمضان امسال است) ولو شهدوا على ذلك من  
غير دعوى أحدهم كانت الشهادة وقبلت كذا في الذخيرة \*

محضر في اثبات كون المدعي علم المحضرة لدفع المطالبة المدعي اياه بالاحضور مجلس الحكم \* يكتب في  
المحضر حضر فلان وكيل فلانة بنت فلان ثابت الوصية عنها في الدعاوى والخصومات واقامة البينة  
وأحضره معه فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبل موكانه  
فلانة بنت فلان احضارها لاجواب دعواه ادعى عليه في دفع هذه الدعوى أنها محضرة لا تخرج من منزلها في  
حوائجها ولا تخلط الرجال وأنه مبطل في دعواه احضارها لمجلس الحكم فواجب عليه الكف عن هذه  
الدعوى

(١) تشهد أن ليلة أمس كانت التاسعة والعشرين من شهر شعبان وقد رأينا الهلال وقت صلاة المغرب  
والا اليوم غرة شهر رمضان هذا العام

أودع بعض الغنائم عند بعض المسكر ومات مجهلا الثالث الحاكم دفع مال النعم الى اناس ومات ولم يبين لا يضمن بخلاف ما اذا قبض ماله  
ووضعه في منزله ولا يدري أين وضعه ومات يضمن وزاد في التقمير ابعاء أحد المتقاضي مات وفي يده مال النعم لم يبين لا يضمن ولو قال

القاضي حال حياته ضاع أو أخفته عليه لا يضمن والمودع انما يضمن بالتجهيل اذا لم يعرف الوارث الوديعة أما اذا عرف والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لا يضمن ولو قال الوارث (١٩٨) أنا علمت الوديعة وأنكر الطالب انفسر الوديعة وقال الوديعة كذا وأنا علمت او قد

هلكك صدق الا في خصلة وهي ان الوارث اذا دل السارق على الوديعة لا يضمن والمودع انما يضمن اذا لم يمنع المدلول عليه من الاخذ حال الاخذ ولو منعه لا يضمن اختلاف الوارث والمودع فقال الطالب انه مات مجهلا وقالت الورثة كانت الوديعة قائمة يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت فالقول للمطالب في العيص لان الوديعة صارت ديناً في التركة ظاهراً فلا يقبل قول الورثة قالت الورثة رد مورثا الوديعة في حياته لم يقبل قولهم ولو برهنوا انه قال حال حياته ردتها يقبل المضارب لو قال قبل موته أودعت مال المضاربة فلانا ثم مات لا شيء عليه ولا على ورثته ولو أنكر فلان ايداعها عنده فالقول له مع الحلف ولا شيء عليه ولا على الورثة ولو مات فلان قبل أن يقول شيئاً ولا يعلم أن المضارب دفعه اليه الا بقوله لا يصدق عليه وان دفعه الى فلان بالبرهان أو الاقرار منه ثم مات المضارب ثم فلان مجهلا كذا ديناً في مال فلان ولا شيء على المودع ولو مات المضارب وفلان حي فقال ردتها عليه في حياته فالقول بقوة ولا ضمان عليه ولا على الميت

محضر في دعوى المال على الغائب بالكتاب الحكمي صورة رجل له على رجل مال وشهوده على المال في بلد والمديون غائب عن بلده غيبة سفر فليتمس المدي من قاضي بلده أن يسمع دعواه وشهادة شهوده ليكتب له الى قاضي البلد الذي المدعى عليه فيه فيجيبه القاضي الى ذلك أخذاً بقول من يرى ذلك الحاجة الناس اليه صورة كتابة المحضر في ذلك حضر مجلس الحكم في كورة كذا قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى فلاناً من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضر فادعى هذا الذي حضر أن له على غائب يسمى فلاناً كذا اسمه ونسبه وحليته وبيالغ في تعريفه بأقصى ما يمكن كذا ديناراً ديناً لازماً وحققاً واجباً على نفسه بسبب صحيح وبين السبب وهكذا أقر هذا الغائب المسمى المحلى في هذا المحضر في حال جواز اقراره ونفوذ تصرفاته في الوجوه كلها طائعا بهذه الدنايات المذكورة فيه لهذا الذي حضر ديناً لازماً على نفسه وحققاً واجباً بسبب صحيح اقراراً صحيحاً صدق فيه هذا الذي حضر خطباً لأن هذا المقر المسمى المحلى فيه غائب اليوم من هذه البلدة غيبة سفر مقيم ببلدة كذا جاحد دعوى هذا الذي حضر هذه وأن شهود هذا الذي حضر شهدوا على وفق دعواه قبل هذه الناحية وقد تذر عليه الجمع بين شهوده وبين هذا الغائب المسمى المحلى فيه لبعده المسافة والتبس من القاضي هذا استماع دعواه هذه على هذا الغائب المسمى المحلى فيه وسماع البينة على وفقها والكتاب الحكمي الى قاضي بلدة كذا ونواحيها والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فأجابه الى ذلك وأحضر المدعى نفراً ذكر أنهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان يكتب أسامي الشهود وأنسابهم وحلهم ومساكنهم على حسب ما ذكرنا فإذا شهدوا بما ادعاه المدعى من أولها الى آخرها وأشاروا في موضع الاشارة وعرفهم القاضي بالعدالة ولم يعرفهم وتعرف عن حالهم فظهرت له عدالتهم فأمر بالكتاب الحكمي على هذا المثال وصورة الكتاب الحكمي في هذا باسم الله الرحمن الرحيم كتابي هذا أطال الله بقاء القاضي الامام يذكركم اقباه دون اسمه ونسبه اليه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وأدام عزهم وعزهم وسلامتهم والحمد لله رب العالمين والصلاة على رسوله محمد وآله أجمعين من مجلس قضائي بكورة كذا وأنا يوم أمرت بكتابته مولى عمل القضاء بها ونواحيها وقضايا بها ونواحيها نافذة وأحكمي فيها بين أهاليها جارية من قبل فلان والحمد لله على نعمائه التي لا تحصى وآلائه التي لا تستقصى أما بعد فقد حضر مجلس قضائي بكورة كذا يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا رجل ذكر أنه يسمى فلاناً الفلاني من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضره مع نفسه فادعى هذا الذي حضر على غائب ذكر أنه يسمى فلان بن فلان الفلاني يكتب الدعوى من أولها الى قوله والتبس مني وسماع دعواه هذه على الغائب المسمى المحلى فيه وسماع البينة على دعواه والكتاب الحكمي اليه أدام الله عزه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فأجبتهم الى ذلك فأحضر المدعى هذا نفراً ذكر أنهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان فشهد كل واحد منهم بحقيبه الاستشهاد بعد الدعوى هذه ولا يكتب ههنا بعد الدعوى والجواب لان في هذه الصورة لا جواب لكون الخصم غائباً يكتب من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة ثم بعد الفراغ من كتابة ألفاظ شهادتهم يكتب فأنوا بالشهادة كذلك على وجهها وساقوها على سنفها فسمعتهم أو ثبتت في المحضر المجلد في ديوان الحكم قبلي فرجعت في التعرف عن حالهم الى من اليه رسم التزكية والتعديل بالناحية وهم فلان وفلان فبعد ذلك ان نسب الكل الى العدالة يكتب نسبوا جميعاً الى العدالة والرضا وقبول القول وان نسب بعضهم الى العدالة يكتب نسب فلان وفلان الى العدالة والرضا وقبول القول فقبلت شهادتهم لايجاب العلم قبولها ثم سألت المدعى هذا الذي حضر بعد هذا كما مكتوبة فلان القاضي ومكتوبة كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم على ما جرى له عندي من ذلك

معلم

أودعه عبد افانكره ومات في يده ثم برهن المودع على قيمته يوم الانكار حكمه على

مخوع آخر

للمودع بقيته يوم الانكار فان قال الشهود لا تعلم قيمته يوم الانكار لكن بقيته يوم الايداع كان كذا حكم بقيته يوم الايداع ثم رجم المودع ان المودع باعها منه أو وهبها منه وأنكره المالك وهلك في يد المودع لا يضمن وان أنكر الوديعة ثم ادعى الردي قبل ان يبرهن وان

زعم انه ردّها قبل الانكار وبرهن عليه وقال غلطت في الجودا ونسيت أو ظننت اني دفعته وأنا صادق في قولي لم يستودعني قبل برهانه في قول الامام والثاني رحمه الله وفي الافضية لوقال لم يستودعني ثم ادعى الرد والهلاك (١٩٩) لم يصدق ولو قال ليس له على شيء ثم ادعاه يصدق بحجودها

عند غير المالك لا يوجب الضمان اذا هلك وفي الاجناس الوديعه انما تضمن بالجود اذا نقلها من موضعها الذي كانت فيه حال انكاره وهلك فان لم ينقلها وهلك لا يضمن وفي المتني لو كانت العارية مما يحول يضمن بالانكار وان لم يحولها وذكر السرخسي لو جحد بالانه على الطلب من المالك بان قال المالك ما حال ودبعتي لشكره على الحفظ فقال ليس لك عندي ودبعة لا يضمن عند الثاني رحمه الله انكرها في وجه العدو بحيث يخاف التلف ان أقر ثم هلك لا يضمن انكرها ثم أقر جها بغيرها أو أقر بها وقال المالكها اقبضها فقال مالكمها دعوا ودبعة عندك فصاعت ان تركها عنده وهو قادر على حفظها وأخذها ان شاء فهو بري وان لا يقدر على أخذها فهو على الضمان الاول وكذا لو قال له اعمل به مضاربة وهذا كلمتي المنقول وفي العقار لا يضمن عند الامام والثاني رحمه الله وقال الخوافي فيه روايتان عن الامام رحمه الله وبعض المشايخ على انه يضمن في العقار بالجود اجماعا

مع ذلك اياه واياهم منه اذ لك اليه واليه حتى انفاذا وصل كذا في هذا اليه أو اليهم محتوما بخاتمي صحيح الختم على الرسم في مثله وثبت عنده من الوجه الذي يوجب العلم قبله (١) وقدم في باب مورد ما يحق الله تعالى عليه تقديمه فيه بتوفيق الله تعالى ويجب أن يحفظ آخر الكتاب عن الحاق الاستثناء وهو كلة ان شاء الله تعالى لان ذلك يأتي على جميع ما تقدم عند أي حنيقة رحمه الله تعالى فيبطل به الكتاب ويقرأ القاضي الكتاب على من يشهد عليه ويعلمه بضمونه ويشهد أنه كتابي الى قاضي كورة كذا ورسم هذا الكتاب أن يكتب على ثلاثة أنصاف فرطاس أو أكثر أو أقل بقدر ما يحتاج اليه موصولة بعضها ببعض ويعنون الكتاب بعنوانين أحدهما من الخارج والاخر من الداخل فيكتب من الجانب الايمن من الكتاب الى القاضي فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيها نافذ الامضاء والقضاء بين اهلها ويكتب من الجانب الايسر من الكتاب من فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيها نافذ القضاء والامضاء بين اهلها ويعلم على أوصاله من الخارج من الجانبين الوصل صحيح وعلى داخله من الايمن الحكم لله تعالى ويكتب من الخارج سوى اسم القاضي الذي كتب منه الكتاب الحكمي في نقل الشهادة بثبوت اقرار فلان بن فلان الفلاني لفلان بن فلان بكذا دينارا ويكتب أسماء الشهود الذين أشهدوا على الكتاب في آخر الكتاب وأنسابهم ومساكنهم ومصلاهم ثم يوقع القاضي على صدر الكتاب بتوقيعه بخطه ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان الفلاني كتب هذا الكتاب عني بأمرى وبجرى الامر على ما بين فيه عندي وهو كله مكتوب على ثلاثة أنصاف فرطاس من الكاغذ موصول بوجهين مكتوب على كل وصل من وصله من الخارج الوصل صحيح من الجانبين ومن الداخل مكتوب على كل وصل من الجانب الايمن الحكم لله تعالى معنون بعنوانين داخل وخارجا موقع توقيعي كذا محتوم بخاتمي ونقش خاتمي الذي ختمت به هذا الكتاب كذا وأشهدت على مضمون هذا الكتاب الشهود المسمين آخر هذا الكتاب وأسأدهم على الختم أيضا اذا ختمته وكتب التوقيع على الصدر وهذه الاسطر السبعة أو الثمانية أو كذا كما كان في آخره بخط يدي حامد الله ومصلي على نبيه محمد وآله ثم ختمت الكتاب على الرسم ويشهد القاضي أولئك الشهود الذين أشهدهم على الكتاب وعلى الختم أيضا وينبغي للقاضي الكاتب أن يكتب من هذا الكتاب نسخة أخرى تكون مع الشهود يشهدون بما فيها عند الحاجة الى شهادتهم ويسمى ذلك بالفارسية (كشادنامه) (كتاب حكمي في نقل كتاب حكمي) يكتب بعد الصدر والدعاء على نحو ما تقدم عرض على فلان بن فلان أطال الله بقاء القاضي الامام فلان كتابا حكميا هذه نسخة وينسخ الكتاب من أوله الى آخره وبعد الفراغ من نسخه يكتب عرض على هذا الكتاب وزعم أنه كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة كذا محتوم بختمه موقع بتوقيعه أشهد على مضمونه وعلى ختمه وهو قاض بها اليك وأشار الى في معنى نقل شهادته على فلان الفلاني يعني الذي جاء بالكتاب وان المشهود عليه فلان المذكور اسمه ونسبه في هذا الكتاب غائب عن هذه البلدة مقيم بكورة كذا وطلب مني نقل هذا الكتاب الى مجلسه أدام الله تعالى بقاء القاضي فلان فسألته البيئة على ذلك فأحضر شاهدين وهما فلان وفلان شهدا بعد الاستسما اذ على أثر هذه الدعوى ان هذا كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة بخاري محتوم بختمه موقع بتوقيعه كتبه اليك وأشار الى وقال وقد أشهدنا على ختمه وعلى ما في ضمنه في معنى ثبوت الشهادة لفلان على فلان بكنا فقهه عت شهادتهم وثبت عندي عند التهم من جهة من اليه رسم الترقية بالناحية فقبلت الكتاب وفككته فوجدته معنون الداخل

(١) قوله وقدم في باب مورد ما يحق الله الخ العبارة هكذا في جميع النسخ وفي المحيط أيضا الا أن فيه وقدم في شأن بدل وقدم في باب فليتأمل اه

نوع آخر قال المودع سقطت الوديعه لا يضمن ولو قال أسقطتها يضمن قال الامام ظاهر الدين لا يضمن فماله ان لا يضمن بالاسقاط وانما يضمن اذا تركها وذهب وان لم يقره فلا ضمان عليه وعليه الفتوى ولو قال لأدري أضاعت أم لم تنضع لا يضمن ولو قال ضاعت

فأقرله ولو قال لم يذهب من مالى شئ وضاعت لايضمين أيضا ولو قال ذهب ولا أدري كيف ذهب فاقول له ولو قال استأدرا أدري كيف ذهب الوديعة اختلوا والصحيح انه (٢٠٠) لايضمين \* قال بفت الوديعة وقبضت منها لايضمين مالم يقل دفعته الى المشتري ولو قال

والخارج موقع الصدر والاخر معلوم الاوصال ظاهرا وباطنا على الرسم الذى فى كتب القضاة فصح عندى وثبت عندى أنه كتاب فلان القاضى كتبه الى في معنى كذا حال كونه قاضيا ثم سألنى هذا الذى عرض على هذا الكتاب نقل ذلك اليه فأجبته وأمرت بكاتبى هنا ويتم الكتاب على نسق ما تقدم وان كان الكتاب الذى احتج الى نقله نقل كتابا آخر فترتيبه على نحو ما ذكرنا

بمحضر فى ثبوت ملك محمد وديكاتب حكيم يقول القاضى فلان حضر فى مجلس قضائى بكورة كذا فلان وأحضر مع نفسه فلانا قاضى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أن جميع الدار التى فى موضع كذا حدودها كذا ملائ هذا الذى حضر وحقه وفى يده هذا الذى أحضره معه بغير حق فواجب عليه تسليمها الى هذا الذى حضر وطالبه بذلك وسأل مسألته عنه فستل فأجاب بالقارسية ١ (ابن خاتمه كذا ابن مدعى دعوى ميكند ملك من است واندرست من بحق است) وكلفت المدعى هذا إقامة الحجة على دعواه فعرض على هذا الكتاب الحكيم هذه نسخة ويمنح الكتاب الحكيم من أوله الى آخره ثم يكتب فعرض على هذا الكتاب وزعم أنه كتاب فلان القاضى بكورة كذا اليك وأشار الى الكتاب والى كتبه بثبوت ملكية هذه الدار بمحمد ودها وحقوقها الى موقع شرفه ويحتوم بخاتمه كتبه وهو يومئذ قاض بكورة كذا وأشهد على مضمونه وخاتمه شهد وادفعل منه البينة وأحضر فتراد كراهم مشهوده وهم فلان وفلان وسألنى الاستماع الى شهادتهم وأجبته اليه فشهد مشهوده هؤلاء أن هذا الكتاب وأشار الى الكتاب المحضر فى مجلس حكيم كتاب قاضى بلدة كذا كتبه اليك وهو يومئذ قاضى بلدة كذا بثبوت ملك هذه الدار بمحمد ودها هذا المدعى الذى عرض هذا الكتاب وأشار الى المدعى هذا المختوم بخاتمه موقع شرفه وأشهد على مضمونه هذا الكتاب وعلى ختمه فسمعت شهادتهم ورجعت فى التعريف عن احوالهم الى من اليه رسم التزكية بالناحية فنسب اثنان منهم الى جوارز الشهادته وقبول القول وهما فلان وفلان فقبلت الكتاب وفككته بمحضر من الخصمين فوجدته معنون الداخل والخارج موقع الصدر والاخر معلوم الاوصال ظاهرا وباطنا وقد أثبت أسامى الشهود فى آخره كما هو الرسم فى كتاب القضاة فقبلته وثبت عندى كونه هذا الكتاب كتاب القاضى فلان بكورة كذا كتبه الى وهو يومئذ قاضى بها فى ثبوت ملك هذه الدار بمحمد ودها فلان هذا وكونه فى يد فلان هذا بغير حق وقد أشهد هؤلاء الشهود على مضمونه وختمه وصح عندى مورد وثبت عندى جميع ما تضمنه فعرضت ذلك على المدعى عليه وأعلمته بجميع ذلك ومكنته من ايراد الدفع ان كان له دفع فلم يأت بالدفع ولا أتى بالخلص فظهر عندى عجزه عن ذلك ثم ان هذا المدعى عرض الكتاب سألنى الحكم على هذا المدعى عليه بما ثبت عندى له من ذلك فأجبته الى ذلك وحكمت لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بملكه هذه الدار بمحمد ودها الى آخره

بمحضر فى إقامة البينة على الكتاب الحكيم فى دعوى المضاربة والبضاعة بمحضر مجلس القضاة فى كورة بخارى قبل القاضى فلان بن فلان من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضره فادعى هذا الحاضر على غائب ذكر أنه يسمى فلانا وذكر أن حالته كذا وذكر أيضا أنه دفع اليه تسعين دينار حراما منصفه بخارية جيدة رائحة موزونة بوزن سجات سرقند مضاربة صحيحة لافساد فيها يتجره وفى ذلك ما بداه من أنواع التجارات حضر وأسفر على أن ما رزق الله تعالى فى ذلك من ربح فهو بينهما أثلاثا ثلثه لرب المال هذا الذى حضر وثله للمضارب هذا المذكر واسمه ونسبه وما كان من وضعية أو خسران فهو على رب

(١) هذه الدار التى يدعىها هذا المدعى ملكى وحقى وهى فى يدي بحق

وضعها بين يدي وقت نسبتها فضاعت يضمين ولو قال وضعت بين يدي فى دارى والمسئلة بمجالها ان كان مما لا يحفظ فى عرصمة الدار كعصرة النقدين يضمين وان كان مما يدع عرصتها حصنا له لايضمين وان قال لا أدري وضعت فى دارى أو فى موضع آخر يضمين وان قال دفنت فى موضع ونسبتها يضمين وان قال دفنت فى دارى أو كرمى لايضمين اذا كان لهما باب

(نوع آخر)

خرج الطبعان لينظر الى الماء فسرق السعيران ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة يضمين بخلاف مسئلة الخيلان وهى خان فيها منازل وكل منزل مقفل يخرج من مقفل وترك الباب مفتوحا فجاء سارق وأخذ شيئا لايضمين \* فاتح الباب فكشفت القصص بخلاف مسئلة الوديعة لانه التزم الحفظ فيضمين بتركه \* أنفذت الوديعة القارة وقد اطاع المودع على نقب معروف ان أخبر صاحب الوديعة ان هذا اول القارة لايضمين لرضامالكه ابه وان لم يخبره ولم يسده يضمين وان كانت الوديعة شامنا الصوف ورب الوديعة غائب بخلاف عليها الفساد يرفعها الى

المال

الحاكم حتى يبيعهما وان لم يسبح ولم يحتل فى الدفع حتى فسدت لايضمين \* أصابت دابة الوديعة

عالة فأمر المودع انسابه لاجلها فله كذا المودع فى تضمين أيهما شاء فان ضمن المودع لا يرجع على المعالج وان ضمن المعالج علم انها دابته أو لم يعلم شيئا يرجع عليه \* قال لاخر احضر فى دارى فخر وضمن لا يرجع على الأمر اذ لم يكن هو سا كفى الدار \* أو دفع فامبا

شأنهم كما هي حاله وكان السلطان يأخذ الناس في كل شهر مال فأخذوا السلطان الوديعه من حافونه لاجل المؤنة الراسه وتر كها هنا  
عند رجل فضاء لا يضمن اذا كان لا يقدر على منع الاعوان عن أخذها ويضمن المرتين ان (٢٠١)

الخيار بين تضمين المرتين  
والسلطان وكذا الخالي اذا  
أخذ مال الجباية طائعا  
يضمن وكذا الصراف ان  
طائعا ويصير الجاني  
والصراف مجروحين وجاء  
بنوب الى رجل وقال هذا  
الثوب وديعة عندك أو  
وضع الثوب عنده ولم يقل  
شأنه صاحب الثوب  
ثم غاب الرجل وترك الثوب  
وضاع ضمن لانه ايداع عرفا  
كلو قام رجل وترك كتابه  
في مجلس ثم قام واحد بعد  
واحد فالضمان على الاخير  
لتمينه لا ايداع عنده وان  
قال الجالس لا قبل الوديعه  
ومع ذلك تركه عنده وضاع  
لا يضمن لتصريحه بالرد  
ولا ايداع بلاقبول صريح  
أو دلالة بدفع له مسحة وقال  
اسقمها أو ارضيك ولا تسق  
بها أرض غيرك فسق  
أرضه ثم كان في سق أرض  
غيره بها وضاعت ان ضاعت  
أو ان سق أرض غيره ضمن  
لانه أو ان الخلاف وان  
فرغ منه ثم ضاع لا يضمن  
أصله المودع خالف ثم عاد  
الى الوفاق يبرأ عن الضمان  
وفي الوديعه بعد الجحود أو  
منع المالك عن الوديعه بعد  
الطلب مع الاقتدار على  
التسليم لا يبرأ الا بالرقا  
المالك وفي الاجارة والاعارة  
لا يبرأ بالعود الى الوفاق في

المال هذا وان المدعى عليه الغائب هذا قبض من هذا الذي حضر جميع رأس مال هذه المضاربة الموصوفة  
فيه قبضا صححها في مجلس المتدعيا بدفعه اليه ذلك مضاربة وأقر بقبض ذلك على هذه الشرائط المذكورة  
فيه من هذا الذي حضر اقرارا صححها صدقه هذا الذي حضر في ذلك خطا باودفع هذا الذي حضر أيضا اليه  
عشرين دينارا من الذهب الاحمر مناصفة بخارية الضرب موزونة بوزن سنجاب سمرقند بضاعة صححة  
ليورده عوض ذلك ما بدله من (الموى جامه) التي تكون لاثقة لاهل بلاد ماوراء النهر والقرتاش وأنه  
قبل منه هذه الدنانير الموصوفة فيه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه قبولها صححها وقبضها وأقر  
بقبض ذلك منه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه اقرارا صححها صدقه هذا الذي حضر فيه خطا باودفع اليه اليوم  
غائب من كورة كذا ونواحيه مقبضه بوزن جند جند لدعو بيه هاتين فانت بحقية هذين وان له  
شهودا على دعوى بيه ههنا الى آخره كذا في المحيط \* وهكذا في النخبة \*

محضر في دعوى مال المضاربة على ميت بمحضرة ورثته صورته حضر وأحضر مع نفسه فلانا وفلانا  
وفلانا كلهم أولاد فلان فادعى هذا الذي حضر على هؤلاء الذين أحضرهم مع نفسه أنه دفع الى مودعهم  
فلان ألف درهم مضاربة وأنه تصرف فيها ويرجى أرباها وأنه مات قبل قبضه هذا المال وقبل دفع رأس  
المال الى رب المال وقبل قبضه الربح مجهول لهذا المال وصار ذلك دينافي تركته الى آخره فقيل أن وقعت  
الدعوى في رأس المال والربح فلا يدين بربح قدر الربح وبتركه يصير خلافا في الدعوى وان كانت الدعوى  
في رأس المال وحده فلا بأس بتركه ببيان قدر الربح كذا في فصول الاستروشي

كتاب حكى لاثبات شركة العنان في عمل الجلايين ادعى هذا الذي حضر على غائب ذكر أنه يسمى  
فراخه سالار بن فلان بن فلان الفلاني وأنه يعرف (باكدش بجه) وذكر أن حليته كذا وذكر أن هذا  
الحاضر وهذا الغائب المسمى اشتركا شركة عنان في تجارة الجلايين على تقوى الله تعالى وأداء الامانة  
والاجتناب عن الخيانة على أن يكون رأس مال كل واحد منهم مائة دينار من الذهب  
الاحمر الجيد البخارية الضرب الرابع الموزون بوزن سنجاب سمرقند فيكون جميع رأس مال هذه الشركة  
مائتي دينار أحمر بخارية الضرب الى آخره على أن يكون جميع رأس مال هذه الشركة في يده هذا الغائب  
المسمى فيه تجران ويحتر كل واحد منهم ما بذلك كله حضرا وسقرا بتجارا للجلايين ويشترى  
كل واحد منهم ما بذلك ما بدلهما ولكل واحد منهم مائة من السلع الصالحة للجلايين وتجاراتهم المعهودة فيما  
بينهم ويبيعانه ويبيع كل واحد منهم ما ذلك بالتقوى والتسوية ويستبدلان ويستبدل كل واحد منهم ما بما  
يتفق من ذلك أية ملعة تبذلوا ولهما ولكل واحد منهم مائة من السلع الصالحة للجلايين في تجارتهم المعهودة  
فما بينهم ويسافرون ويسافر كل واحد منهم بما لهما هذه الشركة كما الى أي بلد يدولهما ولكل واحد  
منهم ما من بلاد الاسلام والكفر على أن ما رزق الله تعالى من الربح في هذه الشركة يكون بينهم مناصفة وما  
يكون (١) من وضعية أو خسران يكون عليهم مناصفة أيضا وأحضر كل واحد منهم ما رأس ماله المذكور  
في مجلس الشركة هذه وخطاه وجعلاه بد الخلط في يده هذا الغائب المسمى فيه جعلاه صححها وأقره  
بمصول مال هذه الشركة المذكورة في يده اقرارا صححها صدقه هذا الذي حضر فيه خطا باودفعها في مجلس  
الشركة هذه وذكر هذا الذي حضر أيضا أنه على هذا الغائب المسمى فيه مائة دينار مناصفة بخارية  
الضرب جيد قرا بوزن موزونة بوزن سنجاب سمرقند دينارا واحدا وجواب بقرض صححها أقرضها هذا  
الذي حضر ياه من مال نفسه اقراضا صححها وأنه قبضها من هذا الذي قبضها جعلها رأس ماله

(١) قوله من وضعية أو خسران المهر وفي أن الوضعية هي الخسران في عطفه بأوتامل اه معصه

(٢٦ - فتاوى سلام) الاصح والوكيل بالبيع خالف ثم عاد الى الوفاق بان استعمل العبد ثم باعه بما امر به جاز كذا الوكيل بالحفظ  
والوكيل بالاجارة والاستجار والمضارب والمستبضع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد مضاربا ومستبضا أما مستاجر الجباية أو مستبضا

إذا نوى أن لا يردها ثم ندوم ورجع عن تلك النية أن كان سائر عند النية فعليه الضمان إذا هلكت بعد النية أما إذا كان واقفاً اذتر لنية  
الخلاف عاد إلى الوفاق والشريك (٢٠٢) عننا أو معاوضة إذا خالف ثم عاد إلى الوفاق عاد أميناً \* سافر المودع بمال الوديعه فهل

المذكور في هذه الشركة وهكذا أقر هذا الغائب المسمى فيه حال صحة إقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه  
كلها طاعة بما يجري بان عده هذه الشركة المذكورة فيه وتخصيص جميع رأس مال هذه الشركة المذكورة  
في يده وبإقرار هذا الذي حضره أياه مائة دينار على الوجه المذكور وأن فراحه سالار المسمى فيه اليوم  
غائب عن كورة بخاري ونواحيه مقيمة بمدة كذا أجاددد عوى هذا الذي حضره قبله بذلك كله إلى آخره  
محض في إثبات الكتاب الحكمي \* حضر مجلس القضاء في كورة بخاري قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه  
يسمى عمرو بن عبد الله بن أبي بكر الترمذي وهو يومئذ وكيل عن أخويه لاب وأمه أحمد هما يكنى بأبي بكر  
والآخر يسمى أحمد وعن والدتهم المسماة (كوهرستي) بنت عمرو بن أحمد البرازي الترمذي الثابت  
الو = الله عنهم في جميع الدعاوى والنصومات وقائمة الينبات والاستماع إليهم في الوجوه كلها وفي طلب  
حقوقهم قبل الناس أجمعين وفي قبضها بهم إلا في تعديل من يشهد عليهم والاقرار عليهم وفي يده كتاب  
حكمي مكتوب في عوانه الظاهر بسم الله الملك الحق المبين إلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين  
وحكامهم من الموفق بن المنصور بن أحمد قاضي ترمذ في نقل إقرار أبي بكر بن طاهر بن محمد المكاوي  
بمضمون الأذكار المصلحة بعضها ببعض في آخر كتابي هذا على حسب ما تضمنه كل ذكر منهم وهو مختوم  
بمخمي ونقش خاتمي الموفق بن منصور بن أحمد المكاوي وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يكنى بأبي بكر بن  
طاهر بن محمد الترمذي المكاوي وأنه يعرف بأولياء المكاوي وأدى هذا الذي حضره على هذا الذي أحضره  
معه لنفسه بطريق الاصله ولو عليه المذكورين فيه بحكم الوكالة الثابتة له من جهتهم أنه كان للشيخ  
محمد بن عبد الله بن أبي بكر الترمذي على هذا الذي أحضره معه مائتي دينار وأربعون ديناراً مكية بوزن  
مكة ديناراً لازماً وقادوا جواباً بـ صحيح وان هذا الذي أحضره معه أقره في حال صحة إقراره طائعا  
بجميع هذا المال المذكور وفيه مكتوب إقراره بذلك في ثلاثة من الأذكار في أحد مائة وخمسون  
ديناراً وفي الآخر سبعون ديناراً وفي الثالث عشرون ديناراً على نفسه واجبا وحقق لا بأس بسبب  
صحيح إقراره بها كان صدقه محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا في جميع ذلك في حال حياته خطابا وكل ذلك  
محكوم به مسجل في مجلس القضاء بكورة ترمذ قبل قاضيها الموفق بن منصور بن أحمد حال كونه قاضيا  
بها نافذا للقضاء بين أهلها ثم ان الشيخ محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا توفي قبل قبضه شيئا من هذا المال  
المذكور فيه من هذا الذي أحضره معه وخلف من الورثة زوجة له وهي (كوهرستي) هذه المذكورة فيه  
وثلاثة بنين لصالحه أحدهم هذا الذي حضره والاثنان منهم الموكلان المذكوران فيه لا وارث له غيرهم  
وخلف من التركة من ماله هذا المال المذكور فيه ديناً على هذا الذي أحضره معه وموته صار هذا المال  
المذكور فيه ميراثاً منه على فرائض الله تعالى للأرأة الثن والباقي بعينه الثلاثة بينهم بالسوية أصل  
الفريضة من ثمانية أسهم وقسمت من أربعة وعشرين سهماً للمرأة ثلاثة أسهم منها ولكل ابن سبعة أسهم  
منها وهذا المال المذكور فيه لما كان تابعا على هذا الذي أحضره معه بإقراره لهذا المذكور في حال حياته  
في مجلس القضاء بكورة ترمذ عند قاضيها هذا المذكور فيه محكوماً به ومسجلاً التمس هذا الذي حضره  
وموكولاً المسمون فيه من قاضي ترمذ هذا المذكور فيه وأشار إلى الكتاب الحكمي بما ثبت عنده من ذلك  
لموثرهم المذكور فيه ومحكوم به ومسجل عنه إلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم فاجابه  
إلى ذلك وأمر بكتابة هذا الكتاب وأشار إليه في ذلك بعد اجتماع شرائط صحة الكتاب من أوله إلى آخره  
بتاريخه المذكور فيه وأشار إليه وكان قاضي ترمذ المذكور فيه يوم أمر بكتابة هذا الكتاب وأشار إليه  
قاضي ترمذ ونواحيها اليوم وعلى قضائه بها وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك كله فواجب على هذا  
الذي أحضره معه أداء هذا المال المذكور فيه بالسبب المذكور ليقبض لنفسه بالاصالة ولو عليه بحكم

لا يضمن والاب والوصى سافرا  
بمال الصى وهلك لا يضمنان  
الا اذا تر كزوجتيه ما ههنا  
والوكيل بالبيع بالكوفة  
اذا سافر به يضمن والوكيل  
بالبيع المطلق اذا سافر به  
ان لم يكن له حمل وموثة  
لا يضمن وان له حمل وموثة  
يضمن والمودع انما يضمن  
اذا لم يكن له حمل وموثة فان  
كان ان لم يجز بدلا لا يضمن  
وان كان له بدلا فكذلك عند  
الامام رحمه الله خلافا لهما

### نوع آخر

له على آخر خمسون فاستوفى  
غلطاً سـتين فلما علم أخذ  
عشرة لارثة فهلكت يضمن  
خمس أسداس العشرة لان  
ذلك القدر قرض والباقي  
أمانة \* معلم قال للصبي خذ  
هذا الثوب واجعله في ثقب  
الجدار ففعل فضاع والثوب  
لغيره لا ضمان على المعلم ولا  
على الصبي لعدم التصنيع  
لانهم حاضرون \* غسلت  
ثوباً لا آخر وجعلت على  
خص على السطح للبحاف  
وشطر الثوب على جانب  
آخر إلى الطريق فضاع  
الثوب ضمن ولو وضعت  
على السطح ان كان له خص  
لا يضمن \* الوديعه لو أحد  
التقدين أو كليهما أنفق  
بعضها وهلك الباقي ضمن  
ما أنفق ولا الباقي وان جاء بمثل

ما أنفق وخطله بالباقي ضمن الكل \* أخذ بهضمه لينفق ثم ندوم وردت مضاف لا يضمن \* غاب المودع عن بيته وترك مفتاحه الوصية  
عند غيره فلما رجع لم يجد الوديعه في مكانه لا يضمن يدفع المفتاح الى غيره \* الثالث في الدفع \* أودع ما كتبني بيت مولاه عند رجل



فهلكت بضم المودع \* دفع جاره لا خرو غاب فقال المستعير للمعير خذ جاري وانتفع به حتى أردت عليك جارك فضاع في يده ثم المستعير  
وجده وردته عليه لا بضمن المعير جاره المستعير لأن قبضه كان بأذنه \* أعطى خفيه للخرز فوضعه (٢٠٣) الخفاف في بيت رجل فضاع ان

كان يسكن مع ذلك الرجل  
لا بضمن وان كان لا يسكن  
معه بضمن لانه مودع  
\* دفع الوديعة الى المودع ثم  
استحقها رجل لا بضمن  
قال ادفعها الى فلان فدفع  
ثم استحق بضمن المستحق  
أي التلا شاء \* دفعها  
المودع الى آخر فضاقت  
عنده الثاني ان لم يفارق  
الأول لانه مان على واحد  
وان فارق فضاع بضمن  
الأول عند الامام ولا بضمن  
الثاني وعندنا بضمن  
أبهما شاء ~~كان~~ لو ضمن  
الأول لا يرجع على الثاني  
ولو الثاني يرجع على الأول  
\* دفعها الى غيره باذن مالكها

أو بدونه خرج الأول من  
البين اذا كان الدفع بلا  
ضرورة فان به لا يجب  
الضمان على الأول بان  
احترق منزله فدفع الى  
جاره قال الحلواني رحمه الله  
هذا اذا لم يجد بدا من الدفع  
الى الاجنبي أما اذا أمكنه  
الدفع الى من في عياله  
فدفعها الى اجنبي ضمن  
قال بكر رحمه الله هذا اذا  
كان الحريق غالباً حاطب بمنزل  
المودع وان لم يحطضه من  
بالدفع الى الاجنبي \* ولو ادعى  
انه دفعه الى الاجنبي  
بالضرورة فأنكره المالك  
وقال بلا ضرورة الدفع

الوكالة المذكورة فيه على السهام المذكورة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسل فاجاب ٣ (مر ازين وام  
وازين نامه معلوم نيست و مر اباين مدعي چيزي دادني نيست باين سبب كه دعوي ميكنند) فاحضر المدعي  
هذا نفر اذكر انهم شهوده فشهد كل واحد منهم بهذه الالفاظ ٤ (كواهي ميدهم كه اين نامه حكمي) وأشار الى  
هذا الكتاب (ازان قاضي ترمذ است) الموفق بن منصور بن أحم (اين كه نام ونسب وي بر عنوان ظاهر اين  
نامه مكتوب است و اين موفق بن منصور كه بر عنوان ظاهر اين نامه مذکور است) وأشار الى هذا الكتاب  
(آنروز كه بنشتن فرمود اين نامه را) وأشار اليه (قاضي بود بشهر ترمذ و نواحی آن و از ان روز باز بر عمل قضاء  
ترمذ است و نواحی آن و آن نامه) وأشار اليه (بمهر و است و نقش بر مهر و الموفق بن منصور بن احمد است  
و مضمون اين نامه) وأشار اليه (اين است كه اين مدعي عليه اقرار کرده است) وأشار اليه (بحال جواز اقرار  
خويش بطوع كه بر من است و در كردن من است مر اين محمد بن عبد الله بن أبي بكر را كه نام ونسب  
وي اندر بن محضر و اندر بن نامه مذکور است) وأشار الى المحضر والكتاب (دو بست و جهل دينار مي  
بلغي سهره وزن مكه حقي واجب و وامي لازم بسيدي درست و اقراري درست و اين مقررله كه اندر بن محضر  
و نامه مذکور است) وأشار الى المحضر والكتاب هذا (تصديق کرده بود در مقرر راندر بن اقرار و روی باروی  
پس اين محمد بن عبد الله بن أبي بكر كه نام ونسب وي اندر بن محضر و نامه مذکور است) وأشار اليهما  
(بمرديش از قبض كردن وي چيزي از ين زر ها كه مبلغ و صند و جنس و وزن وي اندر بن محضر و نامه  
مذکور است) وأشار اليهما (و از وي ميراث خوار مانده است يكي زن اين كوه رستي كه نام ونسب وي  
اندر بن محضر و نامه مذکور است و سه پسر صلي مانديكي از ايشان اين مدعي) وأشار اليه (و دو ديكر  
موكلان اين مدعي كه نام ونسب هر دو در بن نامه و محضر مذکور است) و لانعلم له وارثا و انساوهم (و همكين

(٣) لا علمي بهذا الدين ولا بهذا الكتاب وليس على شيء لهذا المدعي بهذا السبب الذي يدعيه (اشهد ان  
هذا الكتاب الحكمي) وأشار الى هذا الكتاب (هو كتاب قاضي ترمذ) الموفق بن منصور بن أحمد (هذا الذي  
اسمه ونسبه مرقوم على ظاهر هذا الكتاب وموفق بن منصور هذا المذکور اسمه على عنوان هذا الكتاب)  
و أشار الى هذا الكتاب (يوم أمر بكتابة هذا الكتاب) وأشار اليه (كان قاضيا بمدينة ترمذ و نواحها ولم يزل  
من ذلك اليوم عاملا في قضاء ترمذ و نواحها و هذا الكتاب) وأشار اليه (بمخاتعة و نقشة على الخاتم الموفق بن  
منصور بن أحمد و مضمون هذا الكتاب) وأشار اليه (هو أنه أقر هذا المدعي عليه) وأشار اليه (في حال جواز  
اقراره بطوعا قائلان على وفي عتق لمحمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا المذکور اسمه ونسبه في هذا المحضر وفي هذا  
الكتاب) وأشار الى المحضر والكتاب (مائتان و أربعون ديناراً مكية بخمسة نافثة بوزن مكة حقا و ايجابا و ديناً  
لازم بسبب صحيح و اقرار صحيح و هذا المقر له المذکور في هذا المحضر والكتاب) وأشار الى المحضر والكتاب  
هذا (كان صدق المقر في هذا الاقراره و اجهة ثمن محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا الذي اسمه ونسبه مذکور  
في هذا المحضر والكتاب) وأشار اليهما (ما قبل أن يقبض شيئاً من هذه الدنانير التي مبلغها و صفتها و جنسها  
مذکور في هذا المحضر والكتاب) وأشار اليهما (و خلف ورثة أحدهم زوجته هذه كوه رستي التي اسمها  
ونسبها مذکور في هذا المحضر والكتاب و ثلاثة صبية اصلهم أحدهم هذا المدعي) وأشار اليه (و اثنان آخران  
موكلان) لهذا المدعي (الاذان اسم كل منهما و نسبه مذکور في هذا الكتاب والمحضر) و لانعلم له وارثا و انساوهم  
(و جميع هذه الدنانير المذكورة في المحضر والكتاب) وأشار الى المحضر والكتاب (صار ميراثاً بموته لورثته  
هو المذکور اسمهم ونسبهم في هذا المحضر والكتاب واجبة لهم على هذا المدعي عليه الى هذا الآن كما هو  
مذکور في هذا المحضر والكتاب

لا يصدق عند الامام والثاني رحمه الله وفي المتنق ان علم أن الحريق وقع في داره فالتقول له والا فلا \* حضرته الوفاة فدفع الوديعة الى  
جارتها فضاقت عندها ان لم يكن عندها بمحضرتها أحداً من عيالها لا بضمن نوع آخر \* المودع اذا آجر يتامن داره من رجل ودفع

الوديعة الى هذا المستأجر ان كان لكل غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل منهم ما يدخل على الآخر بلا حصة لا يضمن أصله دفع الوديعة الى من في عياله كأمه (٢٠٤) ورقيقه وولده وولد ولده وأجير له لا يضمن وأراد بالاجير المسانحة أو المشاهرة لا المياومة

وقال بكر رحمه الله لعياله ان يضعها عندهم في عياله والعيال الذي يسكن معه ويجري عليه نفقته والاوان كالاجنبي حتى يشترط كونهم في عياله ولا يشترط ذلك في حق ولده الصغير وزوجته حتى لو كانت الزوجة تسكن في محلة وهو لا ينفق عليها ولا يجبي اليها لا يضمن وكذا لو دفعت المرأة الى زوجها لا يضمن وان لم يكن في عياله والولد الصغير كذلك لكن يشترط في حقه أن يكون قادرا على الحفظ وفي النصاب العبرة للسكنى لا النفقة ألا يرى أن الابن لو كان ساكنا معهم ما ليس في عياله ما خفر جاور كما تزل عليه لا يضمنان غاب وخلف امرأته في المنزل الذي فيه ودائع الناس ثم رجع وطلب الودائع ولم يجد هاهنا كانت أمينة لا يضمن وان غير أمينة وعلم بذلك ومع ذلك ترك الودائع في البيت يضمن وعن هذا قالوا في تيميان اذا ذهب وترك اخاه على عبد له فذهب العبد وودائع الناس يضمن ان كان سارقا وهو عالم به التيميان ترك في باب الناس في الحرام وخرج أو ترك على حلاق الحمام وخرج فضاع ثوب بجره لا يضمن وكذا كل من لا يكون الحفظ

مبنى بثبوت ما شهد به الشهود وهما هذان الشاهدان كتاب آخر حكى حضر مجلس القضاء في كورة بخاري الشيخ الامام عفيف الدين عبد الغني بن ابراهيم بن ناصر الحاج القزويني والشيخ الحاج محمود بن أحمد الصغار القزويني وهو يومئذ وكيل المعصاة فترة العين بنت ابراهيم بن ناصر القزويني نسية الثابت الوكالة عنها في الدعاوى والخصومات واقامة البيئات والاستماع اليها في الوجوه كلها الا في الاقرار عليها وتعديل من يشهد عليها والمأذون له من جهتها في وكيل من أحب من تحت يده بمثل ما وكتبه وأحضر معه هما السالار أحمد بن الحسن بن الحاج الجلاب فادعى الشيخ الامام عبد الغني هذا الذي حضر لنفسه بالاصالة وادعى الشيخ الامام محمود هذا الذي حضر لوكته هذه بحكم الوكالة على هذا الذي أحضره معهما ان عمرو بن ابراهيم بن الناصر الحاج القزويني توفي وخلف من الورثة بنتا له لصلبه تسمى (فرخنده) وأخاه لاب وام وهو الشيخ الامام عبد الغني هذا واختاه لاب وام وهي موكلة بمحمود هذا الذي حضر لا وارث اسواهم وخلف من التركة في يدي هذا الذي أحضره معهم عشرة أعداد جلد (قندز) مدبوغ قيمة كل جلد منها أربع مائة دينار بنسبانية الضرب جيدة راتجة جرا مناصفة بوزن معاقيل مكة وصار جميع ذلك بموته ميراثا عنه لو رثته هؤلاء المسلمين فيه على فراض الله تعالى للبنات النصف والباقي للأخت والاب وأم وأصل القربى من اثنين وقسمتهم من ستة أسهم ثلثت منها لثلاثة أسهم وللأخت منها سهمان وللأخت منها سهم واحد وان هذين الذين حضر أقالما البينة العادلة في مجلس القضاء بكورة قزوین قبل القاضي عمر بن عبد الحميد بن عبد العزيز خليفته والده الشيخ الامام أبي عبد الله عبد الحميد بن عبد العزيز قاضي كورة قزوین ونواحيه انافذ الاذن والقضاء والاناة فيها بكورة قزوین قبل القاضي محمد بن الحسين بن أحمد الاسترابادي خليفته والده الصدر الامام أبي محمد الحسين بن محمد بن أحمد الاسترابادي قاضي كورة قزوین ونواحيه انافذ الاذن والقضاء والاناة فيها والامضاء أدام الله توفيقه بجميع ما كتب في الكتاب الحكمي الذي أو رده من قاضي كورة قزوین من موت عمر بن ابراهيم بن ناصر الحاج القزويني هذا وتختلفه من الورثة بنتا له لصلبه وأخاه اختاه لاب وام هؤلاء المسلمين فيه لا وارث له سواهم الكتاب الحكمي الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وهما هذان الكتابان اللذان أو ردهما هذان اللذان حضر المشار اليهما وأمر كل واحد منهما بكتاب حكمي وكان اقامة البينة من هذين اللذين حضر في مجلس قضاء كورة قزوین بن عند قاضيهما هذا وفي مجلس قضاء كورة قزوین عند قاضيهما هذا الكتاب الحكمي بعدما ثبت محمود بن أحمد هذا الذي وصف وكالته عن موكلته هذه بكورة قزوین قبل قاضيهما هذا وبكورة قزوین قبل قاضيهما هذا بجميع ما جرى لهذين اللذين حضر اقبله والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وان كل واحد من هذين التائبين المذكورين فيه كان تائبا في الحكم والقضاء بكورة قزوین حال كون المنيوب عنه المذكور رقيقه قاضيا في كورة قزوین هذا منافذ الاذن والقضاء والاناة والامضاء واليوم كل واحد منهما تائب في الحكم والقضاء والامضاء في كورة قزوین كما كان من هذا المنوب عنه من لدن أمر بكتابة هذا الكتاب الى هذا اليوم وهذا الذي أحضره معي في علم من هذين الكتابين المشار اليهما

عليه المودع ردها الى منزل المالك أو الى من في عياله يبرأ وان ضاعت لا يضمن كالعارية وفي التعبير قال يضمن بخلاف العارية وهذا رواية القدرى وبه أفتى شمس الائمة والفقهاء أبو الليث والمشيخ سراجهما فتوا بالاول خرجت الى الحمام ودفعت الصنارة الى صفيحة وقالت ادفعها الى بنتي وهي في الحمام فالحاجات اليها قال لها البنت املئي الماء واجعليها الى قلائد وسقطت وانكسرت

ان كانت الاميرة في عيال الام لا تضمن وان في بيت زوجها ان اعارتها الام فكن ذلك وكذا الوقات صبي على رأسه وان بعثت الى البنت للعطف  
بضمن البنت اذا غيبها عن بصرها واستأجره ليحمل له مائة من من كذا الى خوارزم ويعطيه في (٢٠٥) خوارزم فترك الاجير المحمول

ثمة عند رجل ليدفعه الى  
فلان اذا حضر لا يضمن فان  
وجد فلا ناوأعطاه فلم يقبله  
يدفعه الى الحاكم فلو طلب  
منه الحاكم ولم يعطه لا يضمن  
\* دفع الى رجل ألفا وقال  
ادفعها الى فلان بخوارزم  
فبات فدفعها الى رجل وقال  
ادفعها الى فلان فضاقت  
لا يضمن لانه وصى \* أعطاه  
ألفا وقال ادفعها الى فلان  
اليوم فلم يدفعها اليه في اليوم  
فضاقت لا يضمن لانه لم يجب  
عليه ذلك \* كرم بين حاضر  
وغائب أو بالغ وبذيم يرفع  
الامر الى الحاكم ولو لم يرفع  
وزرع حصته من الارض  
يطيب له وفي الكرم نفقته  
عليه ويبيع ثمرته ويأخذ  
حصته ويحفظ نصيب  
الغائب ويسمعه ذلك ان شاء  
الله تعالى فاذا قدم الغائب  
ان شاء ضمنه القيمة وان شاء  
أجاز بيعه وان أدى خراجها  
كان منقوطا لانه أدى دينه  
بغير أمره \* الوديعة ان كانت  
مما يخاف عليها الفساد يرفع  
الامر الى الحاكم ويبيعه وان  
لم يرفع لا يضمن لان الحفظ  
على قدر ما أمر به  
الرابع في طلبها  
اذا طلبها المالك فقال لا أؤد  
على احضارها الساعة  
فترك المالك وذهب ان عن  
رضا لا يضمن لانه لم يذهب

فواجب عليه تسليم حصه الشيخ الامام عبد الغني هذا الذي حضر من ذلك ليقبضه لنفسه وذلك سهمان  
من ستة أسهم وتسليم نصيب موكلة محمود هذا الذي حضر هذه من ذلك اليه وذلك سهم واحد من ستة أسهم  
من ذلك ليقبضه لها بتوكيلها وطالبها بذلك وسألمسته عن ذلك وسئل فأجاب وقال (١) (مر الزوقات اين  
نامبرده وازوراث اين مدعيان وازين نامهای حكی علم نیست و باین مدعیان هیچ دادی نیست باین سبب  
كه دعوى ميكند اين مقدار دعوى ميكند) أحضر هذان اللذان حضر افتراء كرا أنهم شهودهم اوهم  
فلان وفلان ويكتب أسامى انشهود على هذا الوجه الشاهد الاصل الشيخ محمود بن ابراهيم بن فلان المعروف  
بالشروانى الفرع عنه الشيخ أحمد بن اسمعيل بن أبي سعيد المعروف بغازى سالار والشيخ الصابر محمد بن محمود  
الصانع السنجري ساكن سكة على رومى بناحية مسجد فلان ثم يكتب والاصل الاخر الشيخ أبو الحسن  
أحمد بن الحسين القزوينى التاجر ويكتب تحت اسم هذا الاصل الثاني الفروع عنه الفرعان اللذان يشهدان  
على شهادة الاصل الاول والشيخ محمد بن أحمد بن محمد الكسافى ثم يكتب الكتاب تحت أسامى الفروع  
للتانى أسماءهم وأنسابهم والاصل الثالث الشيخ أحمد بن محمد بن محمد الحجاج الاسكاف المعروف باحمد  
خوب ولم يكن لهذا الاصل الفرعان لانه شهد بنفسه وكان قاضى بخارى كتب في هذا الكتاب بعد ما شهد  
هؤلاء الشهود من نسخة قرئت عليهم حكيت بثبوت هذين الكتابين الحكيمين بشهادة هؤلاء الفروع على  
شهادة هذين الاصلين المسهين بتاريخ كذا وأما لفظ الشهادة على الشهادة التى قرئت عليهم فهو هذا (٢)  
(كواهى ميدهم كه كواهى داديش من محمد بن ابراهيم بن فلان الشروانى وأبو الحسن أحمد بن الحسين  
القزوينى وحقين كفتند هر يكى از ایشان كه كواهى ميدهم كه اين هر دو نامه) وأشار الى الكتابين (يكى  
ازين دو نامه) وأشار الى أحد الكتابين بعينه (نامه نائب قاضى شهر قزوین است اينكه نام ونسب وى ونام  
ونسب منوب عنه وى ولقب وى اندرين محضر مذکور است) وأشار اليه (واين نامه ديكر) وأشار الى

(١) لا علم بوفاته هذا المذکور ولا بوراثه هؤلاء المدعين ولا علم هذين الكتابين وليس على هذا المقدار  
الذى يدعونه بهذا السبب الذى يدعونه (٢) اشهد أنه قد شهد قبل محمد بن ابراهيم بن فلان الشروانى وأبو  
الحسن أحمد بن الحسين القزوينى وقال كل منهما اني أشهد أن هذين الكتابين (وأشار الى الكتابين) أحدهما  
(وأشار الى أحد الكتابين بعينه) كتاب نائب قاضى مدينة قزوین هذا الذى اسمه ونسبه واسم المنوب عنه  
ونسبه ولقبه مذکور فى هذا المحضر (وأشار اليه) وهذا الكتاب الثانى (وأشار الى الكتاب الاخر) كتاب نائب  
قاضى الرى الذى اسمه ونسبه واسم المنوب عنه ونسبه ولقبه مذکور فى هذا المحضر (وأشار الى المحضر هذا)  
وهذين الخمين (وأشار الى الخمين) وهذين الكتابين (وأشار الى الكتابين) أحدهما ختم نائب قاضى قزوین  
هذا الذى اسمه ونسبه مذکور فى هذا المحضر (وأشار الى الختم والمحضر) وهذا الثانى ختم نائب قاضى مدينة  
رى هذا الذى اسمه ونسبه مذکور فى هذا المحضر (وأشار الى الختم والمحضر) ومضمون هذين الكتابين  
(وأشار الى الكتابين) هو ما ذكر فى هذا المحضر (وأشار الى المحضر) وكان كل منهما يوم أمر بكتابة هذين الكتابين  
(وأشار الى الكتابين) نائبى هاتين المدينتين فى عمل القضاء عن المنوب عنه المذکور اسمه ونسبه فى هذا  
المحضر (وأشار الى المحضر) وهذا المنوب عنه أيضا كان قاضيا فى مدينته (ناقد الاذن والقضاء والابانة  
والامضاء) وهذا اليوم كل منهما نائب فى مدينته أيضا فى عمل القضاء عن هذا المنوب عنه من اليوم الذى  
أمر بكتابة هذا الكتاب (وأشار الى المحضر) الى هذا اليوم أشهدنى على شهادته بهذا كله وأمرنى بأن أشهد  
على شهادته بهذا كله وأنا لا أن أشهد على شهادته بهذا كله من أوله الى آخره وكل من الشاهد من الاصلين  
أشهدنى على شهادته بهذا كله وهما غائبان الآن عن مدينة بخارى وبواحيها غيبة سفر وهما عدلان

بارضا فقد استأنفها وأنشأها وان عن غير رضا من وان الطالب وكيل المالك يضمن لانه لا يملك إنشاءها طلبها المالك فقال اطلبها غدا الخافى  
الغد طالبا فقال ضاعت ان قال ضاعت قبل اقرارى يضمن للتناقض لان قوله اطلبها غدا اقرار بعدم الضياع فيكون دعوى تناقضا وان قال

ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض \* قال للودع ادفعها الى أي وكلا في شئت فطلبها أحد وكلا له فلم يعطه احد فطلبها الى وكيل اخر لا يضمن بالمتع من أحد وكلا له ذكره بكر \* (٢٠٦). قال اذا جاء أخى فادفعها اليه فلما أتى أخوه وطلبها قال غدا أعطيكمها فلما عاد اليه قال هل سكنت

الکتاب الآخر (نامه نائب قاضی ری است که نام ونسب وی و نام ونسب منوب عنه وی و لقب وی درین محضر مذکور است) و أشار الی المحضر هذا (و این هر دو مهر) و أشار الی الختمین (و هر دو نامه) و أشار الی الکتابین (این یکی مهر نائب قاضی قزوین است اینک نام ونسب وی اندرین محضر مذکور است) و أشار الی الختم والمحضر (و این یکی دیگر مهر نائب قاضی شهر ری است اینک نام ونسب وی اندرین محضر مذکور است) و أشار الی الختم والمحضر (و مضمون این هر دو نامه) و أشار الی الکتابین (این است که اندرین محضر یاد کرده شده است) و أشار الی المحضر (و آخر و زکمه هر یکی از ایشان نوشتن فرمودند این هر دو نامه را) و أشار الی الکتابین (نائب بودند اندرین شهر خویش اندر عمل قضاء این منوب عنه خود که نام ونسب وی درین محضر مذکور است) و أشار الی المحضر (و این منوب عنه وی نیز قاضی بودند اندرین شهر خویش) نافذ الاذن والقضاء والایابة والامضاء (و امر و زهر یکی از ایشان همچنین نائب است اندر شهر خویش اندر عمل قضاء از همین منوب عنه خود از آن روز که بنشین فرمودند این نامه را) و أشار الی المحضر (تا امر و زمره کواه گردانید بر کواهی خود بدین همه و بشر مودم انا کواهی دهم بر کواهی وی برین همه و من اکنون کواهی میدهم بر کواهی وی برین همه از اول تا آخر و هر دو کواه اصل می آید کواهی خود برین همه کواه گردانیدند و امر و زان شهر بخاری و نواحی وی غائب اند غیبت سه فر و عدل اند) والله

تعالى أعلم بالصواب  
 كتاب حكيمى على قضاء الكتاب بشئ قد حكم بهوسجله ١ يكتب بعد الصدر والدعاء حضر فى يوم كذا  
 رجل ذكر أنه يسمى فلانا بسمه وينسبه ويحمله وأحضر معه رجلا ذكر أنه يسمى فلانا بسمه وينسبه  
 ويحمله وبذ كر دعوى الحاضر وحكمه على هذا المحضرو ينسخ السجل من أوله الى آخره بتاريخه ثم يكتب ان  
 هذا المدعى حضر فى بعد ذلك وادعى ان المحكوم عليه فلان غائب عن هذه البلدة مقيم ببلدة كذا وانه  
 جاحدملكية اندعى بهوا الحكم وسألنى مكاتبته ادام الله تعالى عزه بذلك والاشهاد عليه ويتم الكتاب  
 نسخة أخرى لهذا الكتاب ٢ أن ينسخ السجل فى آخر الكتاب فيكتب نسخة أطال الله بقاءه القاضي  
 لامام فلان فى أن كنى هذا ساجلا علمته فلان فى ورود استحقاق كذا عليه فلان واخر اجهه من يده  
 تسليمه الى المستحق المذكور فيه وذكروا هذا المحكوم عليه انه اشترى ذلك من فلان المقيم ببلد الناحية  
 سألنى اعلام القاضي فلان ادام الله عزه والكتاب الم

نسخة أخرى يكتيب بعد الدعاء والصدرة طويت كتي هذا على سجل لوليه لفلان حكمت فيه لفلان على  
اللان بكذا بشهادة ثم وعدوا شهدا وعندى فى مجلس قضائى على ما ينطق به السجل المطوى عليه الكتاب  
بعد ما ثبت فيه قضائى ومضى به حكمى فثبت كتابته أدام الله عزه بذلك والاشهاد عليه فأجبت الى  
المسؤل والله تعالى أعلم بالصواب كذا فى الذخيرة \*

﴿محضر في دعوى الشفعة﴾ - حضر وأحضر فأتى هذا الحاضر على هذا المحضر مع نفسه ان هذا المحضر  
 معه اشترى دارا في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا أحد حدود هذه الدار ليق دار المدعى هذا والشاى  
 الثالث والرابع كذا اشتراها بمحدودها وحقوقها وجميع مرافقها الداخلة فيها وجميع مرافقها الخارجة  
 منها بكذا درهما وزن سبعة وأنه قبض هذه الدار وصارت في يده وان هذا الذى حضر شفيع هذه الدار  
 الجوار جوار له لازقة بقدره ملكه بمجوار هذه الدار المستأنة أحد حدودها والثاني والثالث والرابع كذا  
 أن هذا الذى حضر علم بشراء هذا الذى أحضره معه الدار المستأنة المحدودة في هذا المحضر وأنه طلب  
 دفعها كالمعلم بشرائها طلب موأبة من غير لبث وقرط ثم أتى المشتري وهو هذا الذى أحضره مع نفسه  
 أنه كان أقرب اليه من الدار المستأنة المحدودة في هذا المحضر وطلب منه شفيعته فيها وأشهد على ذلك شهودا

بضمن \* المالك قال للمودع  
اجعلها الى اليوم فقال نعم  
ولم يحمله ولم يضمن  
وهالكت عنده لا يضمن  
لان مؤثقة الرديست عليه  
\* رسول المودع طلبها فقال  
لا أدفع الا الى الذي جاء بها  
فسرقت يضمن عند الثاني  
وفي ظاهر المذهب لا يضمن  
\* قال المالك للمودع من جاءك  
بعلامة كذا فادفعها اليه  
بخاف رجل وبين تلك العلامة  
فلم يصدقه ولم يدفعه حتى  
هالكت لا يضمن \* مصرى  
خرج الى قرية والطريق  
مخوف فنزل عامته عند  
قروي وقال اذا بعثت اليك  
من يقبض منك فادفعها  
اليه فبعث وطلبه ولم يدفعها  
اليه ضمن بالمثمع لانه صار  
غاصبا الا اذا كذبه في  
الرسالة \* ليس للمالك ان يأخذ  
وديعة عبده ما دون اتم المالم  
يحضرو ويظهرانه من كسبه  
لاحتمال أن يكون وديعة  
الغيري يذ العبد فان برهن  
انه للعبد دفع اليه  
\* الخلاف في الاختلاف \*  
اختلفا فقال المودع كانت  
وديعة وقال المودع بل قرضا  
لا يضمن ولو قال أخذت  
منك وديعة فضاغت وقال  
بل أخذتها غصبا يضمن  
المقر ولو قال دفعته الى أو  
أودعتمني وقال الآخر  
أخذته غصبا لا يضمن ولو

قال في عندك ألف وديعة دفعته اليك وقال المقر له كذبت وهو في القبول للمقر له ولو قال له كان في عندك ثوب عارية وأنه  
فليس به ثم ردتها على أو عندك داية فركبتها ثم ردتها على وقال المقر له كذبت وهي في فعندهما هذا أو الاول سواء وعند الامام رجه الله القول

للقرض أودع عنده دراهم ولم يرتها ولم يعدها عليه فقبضها من المودع ثم ادعى المالك أنها كانت أكثر وقال المودع لأدري كم كان فيها لا يحلف  
لأنه لم يدع عليه فعلا \* أودع عنده خمسة مائة فاتفق منها ثمانية وورد ما تين ثم حلف أنه لم يجبس (٢٠٧) شيأ من الودبعة لا يحنث لأنه صار

ديناع عليه وفي الأصل أنلف

ودبعة انسان للمودع أن

يخاصمه وبغرم القيمة

السادس في المنفقات

صح اشتراط الاجر على

حفظها ولو شرط على المرتن

أجر الحفظ الرهن لا يصح ولو

أودع الغاصب المغصوب عند

رجل وشرط له الاجر على حفظه

يصح \* أودع عنده ألفا فانكر

ثم ان المودع أودع عنده المودع

ألفا له ان يجعله باله لأنه ظفر

بجنس حقه وقد صار حقه

دينا عليه بالحد ولو بخلاف

جنس حقه لا يجوز له جعله

به \* وعن محمد رحمه الله له على

آخر مائة درهم وللا آخر

عنده مائة درهم ان كانت

الامانة بحيث يقدر على

قبضها صار قصاصا وان لم

يكن كذلك لا مال يرجع

اليها \* وأول رجل الودبعة بآراء

خلفه فالولد للمالك ولو آجرها

فلا جبر له \* غاب المودع ولا

يدري حياته ولا مائة يحفظها

أبد حتى يعلم عوته ووارثه

فان مات لم يكن عليه

دين يستغرق برده على الورثة

وان كان يدفع الى وصيه

\* المودعان اقساما وهي

مما يقسم أو تهايا للحفظ فيما

لا يقسم لا يضمن ولو تهايا

فما يقسم فقبض أحدهما

ضمن نصف الشريك الذي

سلم الى صاحبه عند الامام

\* المودع بعثها على دينه الذي

وأنه على طلبه اليوم وقد حضر الثمن المذكور فيه وهذا الذي أحضره معه في علم من كون هذا الذي  
حضر شفيع هذه الدار المشتراة ومن طلبه الشفعة حين علم بشرائها هذا الذي أحضره معه طلب موثبة  
من غير ثبوت وقصير ومن اتبانه المشتري هذا بعد ذلك من غير تأخير واشهاد على طلب الشفعة بمحضرة  
فواجب عليه أخذ هذا الثمن وتسليم الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر الى هذا الحاضر وطلبه بذلك  
وسأل مسئلته فمسئل فبعد ذلك الحال لا يتخلوا ما أن يقر هذا المدعى عليه بشراء الدار المشتراة المحدودة في  
هذا المحضر بالثمن المذكور وينكر كون هذا المدعى شفيعها بالدار التي حدها وينكر كون الدار التي حدها  
المدعى هذا ملكا للمدعى هذا وفي هذا الوجه يكتب بعد جواب المدعى عليه أحضر المدعى هذا عتته من  
الشهود وهم فلان وفلان وسأل من القاضي الاستماع الى شهادتهم فأجابته القاضي الى ذلك فشهد كل واحد  
منهم بعد الاستئذان عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه بالانكار من نسخة قرئت عليهم  
ومضون تلك النسخة (١) كواهي ميدهم كخانة كخانة بفسلان موضع است حدها وي كذا وكذا اجنانه  
اين مدعى ياد كرده است در جوار اينخانه كه خريده شده است ملك اين مدعى بوديش ازانكه اين مدعى  
عليه مري اينخانه كه موضع وحدود وي درين محضر ياد كرده شده است بخريده است وبر ملك وي مانند  
امر ورواى وراين خانه ملك اين مدعى است) فبعد ذلك ينظر ان كان المدعى عليه مقرا بطلب المدعى  
الشفعة طلب موثبة وطلب اشهاد فلا حاجة للمدعى الى اقامة البينة على ذلك وان كان منكر ذلك  
يكتب ٢ (وهمين كواهان نيز كواهي دادند كه اين مدعى را بخون خبر دادند بخريدن اين مدعى  
عليه مري اينخانه را كه اين مدعى دعوى شفعة وي ميكنند همان ساعت شفعة اينخانه طلب كردى  
تاخير ودرنگ وبنزدك اين مشتري آمد كه اين مشتري نيز بكنيز بود بوى ازانخانه كه خريده شده است بي  
تاخير و كواهي كردايد مار و بروى اين خرده بطلب كردن خویش شفعة اينخانه كه محدود وي درين  
محضر ياد كرده شده است و امر و زبر همان طلب است و وي برحق تر است باينخانه كه خريدن وي اندرين  
محضر ياد كرده شده است از خرند) وان كان المدعى عليه أنكر شراء هذه الدار المحدودة وأقر بما سوى ذلك  
من جوار المدعى وطلب الشفعة بالطالبين يحتاج المدعى الى اثبات الشراء عليه فيكتب في المحضر فسال  
القاضي فلانا المدعى عليه عما ادعى عليه فلان المدعى من ثرائه الدار المحدودة في هذا المحضر وقبضه اياها  
فانكر فلان المدعى عليه الشراء والقبض على ما ادعاه المدعى فاحضر المدعى نفرأذ كراهم شهوده وهم فلان  
وفلان الى آخره فشهد كل واحد منهم بعد الاستئذان عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه  
هذا بالا ٣ (كواهي ميدهم كه فلان بن فلان المدعى عليه) هذا الذي أحضره معه (بخريدن فلان

(١) أشهد ان الدار التي موضع كذا وحدودها كذا وكذا كره هذا المدعى بجوار هذه الدار المشتراة  
كانت ملكا لهذا المدعى قبل أن يشتري هذا المدعى عليه هذه الدار المذكورة وموضعها وحدودها في هذا  
المحضر وبقيت في ملكه الى هذا اليوم فهي اليوم ملك هذا المدعى (٢) وهذان الشاهدان شهدا بأنه عند  
ما أخبر هذا المدعى بشراء هذا المدعى عليه لهذه الدار التي يطلبها هذا المدعى بالشفعة طلب شفيعته افورا من  
غير تأخير وجاء عن هذا المشتري لان هذا المشتري كان أقرب اليه من الدار المبيعة من غير تأخير وأشهدنا في  
مواجهة المشتري على طلبه لشفعة هذه الدار المذكورة وحدودها في هذا المحضر وهو اليوم على طلبه وهو  
أحق به من الدار المذكورة يبيعها في هذا المحضر من المشتري (٣) أشهد أن فلان بن فلان المدعى عليه (هذا  
الذي أحضره معه) اشترى من فلان بن فلان الدار التي موضعها وحدودها المذكورة في هذا المحضر وهذا  
ألقدر وهذا المدعى عليه قبض هذه الدار وهي اليوم في يده وهذا المدعى أحق بهذه الدار بسبب شفعة  
الجوار لداره المماثلة في جوار هذه الدار المبيعة كاهومذ كور في هذا المحضر

ليس في عياله ان بالغاضن والا لالان الصغير وان لم يكن في عياله فهو ولايته وتديره اليه والرد على يده كالرد على يد عبده الذي أجره من غيره  
مخرج من الهام غير صاحب التوب وليس الثياب والثياب يراه ولكنه لم يعلم أنه غير صاحبه يضمن \* الصبي الذي في عيال المودع أنلف الودبعة

أو خلطها بضعن وهو من اشكال ايداع الصبي متفاوضان أو دعي انسان عند أحدهما ثم مات المودع بلا بيان فالضمان عليهما فان قال  
الحق ضاعت في يد الميت حال حياته (٢٠٨) لا يصدق لانه بعد الموت صار أجنبيا فلا يقبل قوله أنها ضاعت ولا ن قبول قول أحدهما كان

لمكان المفاوضة ولم يبق  
بعد الموت وهاتان العلتان  
يقضيان أن وارث المودع الذي  
هو في عياله لو ادعى ذلك بعد  
موت المورث أن يصدق  
ولان المودع بعد ما صار  
ضامنا بالحدود ولو زعم انه  
ضاع في يده لا يصدق فكذا  
اذا زعمه شريكه وعلى هذا  
اذا زعم الوارث الذي ليس  
في عياله الهلاك لا يصدق  
والذي في عياله ان كان مودعا  
يصدق من كان المال في يده  
أمانة اذا مات مجهلا يكون  
دين في تركته ولا يصدق  
الوارث في التسليم أو الهلاك  
فان عين الميت المال في حياته  
أو أعلم بذلك يكون أمانة في  
يده كما في يد مورثه فيصدق  
في دعوى التسليم أو الرد  
\* أكار قال له صاحب  
الارض لا تضع انرا في  
منزلك فوضعه فيه فحدث  
جناية من الاكارو هرب  
ورفع الحافى ما كان في منزله  
لا ضمان على الاكار لان  
منزله اخر من مكان الريح  
ولو وضعه اثنان فنعسه عن  
أحدهما لا يضمن \* أو دعي عنده  
جرا بفيه ثياب ثم ادعى أنه  
كان فيه كذا ولا أحد موقال  
المودع لم أعلم ما كان فيه  
لا شيء عليه الآن يدعي عليه  
اضاعة شيء فيحلف فينسل  
\* دفع الى رجل قمعة ليدفعها  
الى انسان ليصلحها فدفنها

بجمل هذا المحضر يقول القاضي فلان الى قوله وحكمت على فلان بن فلان المدعي عليه هذا في وجهه  
بمسئله المدعي هذا بجميع ما ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود من شراء المدعي عليه هذه الدار المحدودة وقبضه  
بالتن المذكور فيه ومن كون هذه الدار المحدودة فيه في يد المدعي عليه يوم الخصومة ومن كون المدعي هذا  
شفعيا لهذه الدار المذكرة بالحوار جوارم لا رقة على النحو المذكور فيه ومن طلب المدعي هذا حين أخبر  
بالشراء المذكور فيه الدار المحدودة المذكرة بالطلب الموانبة وطلب الشهاد وقضيت للمدعي هذا  
بالشفعة في الدار المحدودة المذكور شراءه فافيه بالتين المذكور فيه وأمرت المدعي هذا بتسليم التين المذكور  
فيه المنقود الى المدعي عليه هذا وأمرت المدعي عليه بتسليم الدار المحدودة فيه الى المدعي هذا وكان ذلك  
كله في مجلس قضائي على ملا من الناس في وجه المتخاصمين هذين الى آخره

محضر في دعوى المزارعة يجب أن يعلم بأن الخصومة بين المزارع ورب الارض قد تقع قبل الزراعة  
وقد تقع بعد الزراعة فان كانت قبل الزراعة فاعلمت توجه الخصومة اذا كان البذر من قبل المزارع فاما اذا  
كان البذر من قبل رب الارض لا توجه الخصومة لان رب الارض أن يمتنع عن المضى على المزارعة في  
هذه الصورة ثم اذا كان البذر من قبل المزارع وأراد اثبات المزارعة يكتب في المحضر محضرا وحضر فادعى  
هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الذي حضر أخذ من هذا الذي حضره معه جميع الاراضي التي  
هي له بقربة كذا من رستاق كذا وبين حدودها من اربعة ثلاث سنين أو سنة واحدة على ما يكون الشرط  
بينهم من لدن تاريخ كذا الى كذا على أن يزعمها بحدودها بقره وأعوانه ما يداله من غلة الشتاء والصيف  
ويستقيها ويتعهدا على أن ما أخرج الله تعالى من شيء من ذلك فهو بينهما فان هذا الذي حضره  
معه دفع هذه الاراضي اليه مزارعة صحيحة مستحقة شرائط الصلحة ثم ان هذا الذي حضره يمتنع عن  
تسليم هذه الاراضي اليه ليزرعها فواجب عليه تسليم هذه الاراضي اليه بحق هذه المزارعة وطلبه بالحوار  
عن ذلك وسأل مسئلة فاستل فاجاب وان كان للمزارع صلح يكتب ادعى هذا الذي حضره على هذا المحضر  
معه جميع ما تضمنه صلح وأوردته وهذه نسخة (بسم الله الرحمن الرحيم) \* وينسخ الصلح من أوله الى آخره  
ثم يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه الصلح من الدفع والاخذ مزارعة بالتصيب المذكور في الصلح على

(١) أشهد أن هذا المدعي حين أخبر بشراء هذه المدعي عليه لهذه الدار المذكرة في هذا المحضر طلب  
الشفعة لهذه الدار موانبة من غير امهال ولا تأخير وذهب عنده هذا المشتري المدعي عليه من غير تأخير

ونسى لا يضمن \* له على رجل دين فارس الدائن الى مديونه رجلا ليقبضه فقال المديون دفعته الى الرسول وصدقه الرسول ما نطق  
وقال دفعته الى الدائن وأكره الدائن القول قول الرسول مع عينه \* وضع في بيته شيئا بغير أمره فلم يحفظه حتى ضاعت لا يضمن لعدم التزام



**الحفظ** \* وضع عند أحد شأوا قال احفظ فصاح باعلى صوته فقال لا أحفظه فضاغ قال في المحيط لا يضمن لعدم التزام الحفظ وقال علي بن أحمد يضمن المودع اذا ترك حفظه بعد مضى الوقت قال صاحب المحيط لا يضمن اذا هلك (٢٠٩) قيل له ولم لا يجعله مودعا تاباعدا

مضى الوقت لان المالك

رضي بان لا يحفظها بعد

مضى الوقت \* قال الدائر

ابعث الدين مع فلان فضاغ

من يذر الرسول ضاع من

المدبون \* قام الى الصلاة أو

لحاجته وفيه كانه ودائع

الناس فسرت لا يضمن

لانه ترك حارسه حافظا ولو ترك

امراؤه أو عبده في حافوته

لا يضمن ان كانا أمينين والا

يضمن \* السلطان أخذها

من يمينه ولم يقدر على دفعه

لا يضمن وان قدر ولم يدفعه

يضمن \* وضع ثيابا مع ثيابه

في ضفة النهر ودخل

للاغتسال ولبس ثيابه ونسي

الوديعة أو سرت حين

انغمس في الماء يضمن \* غنمه

ودبعة مفلوفة في لفاقة

فوضها تحت رأس ضيفه

بالليل كالوسادة لا يجب

الضمان مادام المودع

حاضرا \* أودع عنده ما يقع

فيه السوس فلم يرتد حاجتي

وقع فيه السوس وأفسده

لا يضمن \* وضعها في الدار

وخرج الباب مفتوح

فسرت فان لم يكن في الدار

أحد والمودع في موضع يسمع

حسن الداخل لا يضمن مالم

يتصرف في الوديعة بغير

إذن مالكها عند الامام

رحمته \* جعلها تحت رأسه

أو جنبه ونام أو بين يديه

فضاعت لاضمان عليه في

ما نطق به الصلح من أوله الى آخره تاريخ كذا وأن الواجب على هذا المحضر معه تسليم هذه الاراضى بحق هذه المزارعة وطالبه بذلك وسأل مسئلة وان كانت المنازعة بعد الزراعة فان كانت الغلة قائمة في الارض يكتب المحضر على المثال الاول الى قوله مزارعة صحيحة مستحقة شرائط الصحة ثم يكتب وان زرعها حنطة مثلا يذره وبقره أو عوانه واليوم هي قائمة بآبسة وبذ كأنه اسبل أو قصيل على نحو ما يكون وأن جميع ذلك يتم ما بالشرط المذكور فيه نصفين وان هذا الذي أحضره مع نفسه يمنع عن العمل فيها والحفظ بغير حق فواجب عليه قصر يده عن ذلك وترك التعرض له الى أن يدرك الزرع فيقبض هو حصته بنفسه بعد الحصاد وطالبه بذلك وسأل مسئلة وان كان الزرع قد أدرك واستحصد فللمنازعة تنكوز في الخارج فيكتب في المحضر على نحو ما ذكرنا الا أن هنا لا يكتب وهي قائمة بآبسة فيها ولكن يكتب وأنه زرعها حنطة يذره وبقره وقد أدرك الخارج واستحصد فانه مشترك بينهما بالشرط المذكور فيه نصفان وأن هذا الذي أحضره يمنعه عن أخذ حصته من ذلك وهي كذا وطالبه بالحواب عنه وسأل مسئلة فسل

سجل هذه الدعوى \* ان كانت المنازعة قبل الزراعة يقول القاضى فلان الى موضع الحكم على نحو ما سبق ويقول في موضع الحكم وثبت عندى بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين جميع ما شهدوا به من أخذ هذا الذي أحضر الاراضى المحدودة المذكورة قبلي من هذا الذي أحضره مزارعة صحيحة ومن دفع هذا الذي أحضره هذه الاراضى الى هذا الذي أحضره مزارعة صحيحة بالشرائط المذكورة وبالنصيب المذكور فيه فحكمت بحريان هذه المزارعة المذكورة بالشرائط المذكورة كورة فيه بين هذين المتخاصمين في وجهه ما عساه المدعى هذا حكما أبرمته وأمرت المدعى عليه بتسليم هذه الاراضى الى المدعى هذا ويتم السجل وان كانت المنازعة بعد ما استحصد الزرع يكتب في موضع الحكم وحكت على فلان بن فلان المدعى عليه في وجهه ما عساه المدعى هذا بجميع ما ثبت عندى بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين من كذا وكذا الى آخره وأمرت المدعى عليه بدفع نصيب المدعى هذا وذلك نصف ما خرج من الاراضى المذكورة بحكم المزارعة المذكورة فيه والشرائط المذكورة فيه ويتم السجل وان كان رب الارض هو الذى يدعى المزارعة قبل الزراعة والبذر من قبل رب الارض واحتاج الى اثبات عقد المزارعة يكتب في المحضر وان هذا الذي أحضره مع نفسه يمنع عن العمل في الضيعة المذكورة التى ورد علمها عقد المزارعة وان كان يدعى عقد المزارعة بعد ما استحصد الزرع وخرجت الغلة قال دعوى تقع في الخارج فيكتب في المحضر وأن هذا الذي أحضره مع نفسه يمنع عن تسليم حصه هذا الذي أحضره له \*

\*(محضر في اثبات الاجارة) \* رجل أجر أرضه من انسان مدة معلومة بأجر معلوم ليزرع فيها ما يبد له من الحنطة أو الشعير أو غير ذلك وسلم الارض الى المستأجر ثم ان المؤاجر أحدث يده على الارض قبل مضى المدة واحتاج المستأجر الى اثبات عقد الاجارة فان كان لعقد الاجارة صك كتبه المستأجر لنفسه وقت عقد الاستئجار ليكون حجة له وأشهد على ذلك يكتب في المحضر محضره وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه صك الاجارة هذه نسخته ويحول صك الاجارة الى المحضر من أوله الى آخره ثم يكتب بعد الفراغ من تحويل صك الاجارة ادعى هذا الذى أحضره على هذا الذى أحضره مع نفسه جميع ما تضمنه صك الاجارة المحول نسخته الى هذا المحضر من اجارة هذه الاراضى المين موضعا واحدا وهما في هذا الصك المحول الى هذا المحضر واستجاره المدة المضروبة بالاجرة المذكورة فيه وتسليم هذه الاراضى المعقود عليها وتسليمها كما نطق بذلك كله هذا الصك المحول نسخته الى هذا المحضر من أوله الى آخره بالتاريخ المؤرخ به فيه ثم ان هذا الاجر الذى أحضره مع أحدث يده على هذه الاراضى المحدودة فيه قبل مضى مدة الاجارة هذه من غير فتح جري بينهما بغير حق فواجب عليه قصر يده عنها وتسليمها الى هذا المستأجر

(٢٧ - فتاوى سادس) الصحيح قالوا هذا اذا نام قاعدا ولو مضطجعا يضمن في المحضر وفي السفر لا يضمن على أى حال نام سقطت قصعة

الحمام أو كوزا الفقاعى من يده لا يضمن \* دخل الحمام وأخذ فتية واحدة وأعطاهما غيره فوقع من الثانى وانكسر لاضمان على الاول \* دفع الى دلال فوبالبيع

**فقال ضاع ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال لا أدري في أي حانوت وضعت يضمن** كتاب العارية أربعة فصول الأول في المقدمة  
شرطها كون العين قابلاً للاستفاد (٢١٠) مع بقاء العين حتى كانت عارية الدراهم قرضاً إلا إذا عين انتفاعاً تأتي مع بقاء العين كعارة

الدراهم يجعل بها \* قال  
أعرتك هذه القصعة من  
الثر يد فأخذها وأكلها  
يضمن ويكون قرضاً إلا إذا  
كان بينهما بوسطة تدل على  
الإباحة وعن محمد بن جهم الله  
استعار رقعة ليرقع بها ثوبه  
أو خشباً يدخلها في بناءه  
لا يكون عارية ويكون مضموناً  
كالقرض إلا إذا قال أردتها  
عليك فهو عارية \* سلف الدابة  
على الاستعارة مطلقه كانت  
أومؤقتة ونفقة العبد  
كذلك والكسوة على المغير  
\* قال لا تخرجه عدي  
واستعمله واستخدمه من غير  
أن يستعمله المدفوع إليه  
فنفقة هذا العبد على مولاه  
ومؤنة الرد على المستعير وفي  
الغصب على الغاصب  
وفي الوديعة على صاحبها  
والمستأجر على الأجر والرهن  
على الرهن والاجر  
المستأجر كالخياط ونحوه  
مؤنة الرد عليه لا على رب  
الثوب ولو قبضت بالوقت  
وأطلقت في المثل بان قال  
أعرتك اليوم فهو عارية  
مطلقاً إلا في حق الوقت  
إذا لم يرتد بها بعد مضي الوقت  
مع الامكان يضمن إذا هلك  
سواء استعملها بعد الوقت  
أم لا ولو كانت مقيدة بالمكان  
فحكها حكم المطاعة بالامن  
حيث المكان فلو جاوز ذلك  
المكان أو خالف يضمن وان

ليستفاد به من حيث الزراعة تمام المدة المضروبة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلة فسئل فأجاب \*  
\* (سجل هذه الدعوى) \* صدره على الرسم الذي تقدم ذكره إلى قوله وثبت عندى استئجار فلان هذا  
الذي حضر الاراضى المين حدودها في هذا الصك المحول على المدة المذكورة فيه بالبدل المذكور في الصك  
المحول فيه من هذا الذي أحضره واثبات هذا الذي أحضره معه يده على هذه الاراضى الميمنة حدودها  
قبل مضي مدة الاجارة من غير فسخ جرى من أحد هذين المتخاصمين بغير حق فحكمت بشئ جميع ذلك  
من استئجار فلان هذا الذي حضر الى آخره يكتب القاضى قوله فحكمت بجميع ما كتبت عند قوله ثبت  
عندى وان لم يكن به قد الاجارة صك يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن  
هذا الذي أحضره معه أجر من هذا الذي حضر جميع الاراضى التي هي ملك هذا الذي أحضره معه بقرينة  
كذا من رستاق كذا وبين حدودها سنة أو سنتين أو ثلاث سنين من لدن تاريخ كذا الى كذا بكذا وكذا  
ليرزق فيها ما بدله من غلة الشتاء والعياف اجارة صحيحة وأن هذا الذي حضر استأجر هذه الاراضى  
المحدودة المذكورة بهذا البديل المذكور بالشرط المذكور فيه اجارة صحيحة الى آخر ما ذكرنا وفي الاجارة  
الطويلة المرسومة بخارى اذا وقع التسليم وانتسلم ثم أحدث الأجر يده على المستأجر قبل مضي المدة من غير  
فسخ جرى بينهم واحتاج المستأجر الى اثبات الاجارة يكتب المحضر على نحو ما ذكرنا واذا فسخت الاجارة  
الطويلة بفسخ المستأجر في أيام الاجارة بمحض من المؤاجر وطالب المستأجر الأجر بديقية مال الاجارة  
والأجر ينكر الاجارة ويحتاج المستأجر الى اثباتها كيف يكتب في المحضر فان كان للمستأجر صك الاجارة  
يحول الصك الى المحضر على ما ذكرنا ثم بعد النزاع من تحويل الصك يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا  
الذي أحضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من الاجارة والاستئجار بالشرائط المذكورة فيه وتبجيل الاجارة  
وتبجيلها وتسليم المعقود عليه وتسليمه وضمان الدرك كما ينطبق به صك الاجارة المحول نسخته الى هذا المحضر من  
أوله الى آخره وان هذا المستأجر فسخ هذا العقد المذكور في الصك المحول نسخته الى هذا المحضر في أيام  
الاختيار بمحض من هذا الأجر الذي أحضره مع نفسه فسحقا صححها وقد ذهب من هذه الاجارة المذكورة  
فيه كذا مضي ما مضى من مدة هذه الاجارة الى وقت فسخ المستأجر هذه الاجارة فواجب على هذا الأجر  
ابقاء بقية مال الاجارة المفسوخة الى هذا الذي حضر ويتم المحضر \*  
\* (سجل هذا المحضر) \* صدره على الرسم الى قوله وثبت عندى وعند ذلك يكتب وثبت عندى استئجار  
فلان جميع هذه الاراضى المحدودة في الصك المحول نسخته هذه المدة المذكورة بالبدل المذكور بالشرائط  
المذكورة في هذا الصك وتبجيل الاجارة وتسليم المعقود عليه وتسليمه وأن المستأجر هذا الذي حضر  
فسخ هذا العقد في أيام الفسخ بمحض من هذا الأجر هذا الذي أحضره معه وواجب على الأجر هذا ابقاء  
بقية مال الاجارة وذلك كذا الى هذا المستأجر ثم يقول وحكمت بجميع ما ثبت عندى عند قوله ثبت عندى  
وان كانت الاجارة قد انفسخت بموت الأجر يكتب المحضر على ورنه الأجر على المثال الذي يكتب على  
الأجر لو كان حياً ويزيد فيه وأن هذه الاجارة قد انفسخت بموت فلان الأجر هذا وذهب بمضى المدة  
الماضية الى وقت موت الأجر هذا من هذه الاجارة المذكورة في هذا المحضر كذا وبقي كذا وصار بقية مال  
الاجارة ديناً في تركة هذا الأجر المتوفى ويتم المحضر على نحو ما تقدم \*  
\* (سجل هذا المحضر على نحو ما قلنا) \* لأنه يزيد كروفاة الأجر هذا وانتهى قاض الاجارة بوفاته وجوب رد  
الباقى من الاجارة المجعولة على المستأجر وذلك كذا على وارث الأجر هذا الذي حضر وان كان المستأجر قد  
مات والأجر حي لأنه منكر واحتاج ورثة المستأجر الى اثبات الاجارة فسحقها يكتب المحضر على المثال  
الذي ذكرنا غير أنه يزيد فيقول وانفسخت هذه الاجارة بموت المستأجر فلان وخلف من الورثة ابناً له هذا

كان هذا المكان أقرب من المكان المأذون وكذا إذا أمسك الدابة في مكان الاستعمال ولم يذهب بها الى مقام  
الاستعارة يضمن ولو قيدها في الحمل بان قال عنده مخاتيم من البر وأطلق غيره فهي كالمطلقة الا في حق الحمل فلو حمل مكان الخاتيم أجزأ أو

حسب ما يضمن ولو مثل وزن الحنطة ولو حل من الشعير أو الارز أو الدقيق ما هو مثل البروزنا وأخف لا يضمن استحسانا وان حل أكثر من عشرة نخاتيم شعير إلا أنه في الوزن مثل البرقال السرخسي لا يضمن وبكر رجه الله على أنه يضمن (٢١١) وهو الاصح ولو شرط ليحمل عليها

عشرة نخاتيم شعير فحمل مثلها من البروزنا فطب ضمن القيمة وحكم الاجارة حكم العارية قال السرخسي رجه الله المسئلة على أربعة أوجه أن يحمل برغيره لكنه لم يخالفه في القدر لا يضمن أو خالف في الجنس الى الايسر بان حل شعير امكان بر رعايا قدر المذ كوروزنا لا يضمن استحسانا أو يخالف جنسا الى الاعسر كحمل آخر أو مبلغ أو حديد مقام البر أو قطن أو زبن مكان البر يضمن استحسانا لانه أبسط في شغل ظهورها أكثر من البر كيدق الحديد باجماعه في مكان ويضمن اذا حله مكان البر والرابع المخالفة في القدر الى الاكثر من المسمى فيضمن نوع آخر

والوالديك اعارة مالي ولده الصغير والعبد المأذون يملكها استعار من صبي مثله كالقدوم ونحوه انه أذنوا وهو ماله لا ضمان وان اغير الدافع المأذون يضمن الاول لا الثاني لانه اذا كان مأذونا صح منه الدفع وكان التلف حاصلًا بتهبطه وان كان الدافع مجبوراً يضمن هو بالدفع والثاني بالاختلاف غاصب الغاصب استعار منها مما كان لا زوج ومضاعف مما يكون في أيديهم لا ضمان على أحد وان عانى مثل

الذي حضر وقد ذهب من هذه الاجرة المذكورة فيه بمضى ماضى من المدة من وقت عقد الاجارة الى وقت موت المستأجر كذا وبقي كذا وصار بقية مال الاجارة المفسوخة ميراثا من المستأجر المتوفى هذا لو ارثه هذا الذي حضر وهذا لا جرح في علم من ذلك فواجب عليه أداء بقية مال الاجارة المفسوخة اليه ويتم المحضر محضر في اثبات الرجوع في الهبة يكتب في المحضر حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الحاضر وهب لهذا المحضر كذا هبة صحيحة وأن هذا المحضر معه قبض منه ذلك في مجلس العقد قبضا صحيحا وأن الموهوب هذا قائم في يد الذي أحضره هذا لم يرد في يديه ولم يتغير عن حاله وأن هذا الذي أحضره لم يعرض هذا الذي حضر عن هبته هذه شيئا فراجع هذا الذي حضر في تلك الهبة وطالب الذي أحضره بتسليمها اليه بحق الرجوع وسأل مسئلة \*

يكتب في المحضر يكتب في موضع الثبوت وثبت عندى جميع ما شهد به هؤلاء الشهود من هبة فلان هذا الذي حضر كذا من فلان هذا الذي أحضره معه هبة صحيحة وقبض ذلك منه في مجلس العقد قبضا صحيحا ومن رجوع هذا الذي حضر في هبته على ما شهد به الشهود فكتب بحقه رجوعه في هبته هذه وفسخت الهبة وأعدت الموهوب هذا الى قديم ملك الواهب هذا أو مرت الموهوب له هذا مذهب الموهوب هذا على ما شهد به هذا ويتم السجل \*

محضر في اثبات منع الرجوع في الهبة ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه وذلك لان هذا المحضر معه ادعى على هذا الحاضر أولا أنى وهبت منك كذا الى آخره فرجعت فيها فادعى هذا الحاضر في دفع دعواه هذه أن الموهوب هذا قد ازداد في يده زيادة متصلة له وان رجوعه ممنوع ويتم المحضر محضر في اثبات الرهن ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر رهن من هذا الذي أحضره معه كذا أو يمين صفة بكذا دينار ارهنا صحيحا وأن هذا الذي أحضره معه رهن هذا الثوب المذكور منه بهذه الدنانير المذكورة ارتهانا صحيحا وقبضه منه بتسليمه اليه قبضا صحيحا واليوم هذا الثوب المذكور رهن في يد هذا الذي أحضره معه وان هذا الحاضر قد أحضر هذا المال فواجب على هذا الذي أحضره قبض هذا المال وتسليم هذا الرهن اليه وطالب به بذلك وسأل مسئلة عن ذلك محضر في اثبات الاستصناع صورة الاستصناع أن يدفع الرجل الى رجل حديدا أو نحاسا ليصوغ له اناء أو نحو ذلك فان وافق شرطه فليس للصانع أن يمنع من الدفع ولا للاستصناع أن يمنع عن القبول وان خالفه كان المستصنع الخيار ان شاء ضمنه حديدا مثل حديد والاناء للصانع ولا أجر له وان شاء أخذه الاناء وأعطى الصانع أجره مثل عمله لا يجاوز به المسمى فان وافق شرطه وامتنع عن التسليم يكتب في المحضر ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه دفع اليه من النحاس كذا مائتا درهم أن يصوغ له منه اناء كذا صفته كذا بأجر كذا ودفع اليه الاجر وأنه قد صاغ هذا الاناء على موافقة شرطه وأنه يمنع عن تسليم الاناء اليه فواجب عليه تسليم الاناء اليه وطالب به بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فاستل فأجاب بالقارسية فان كان الصانع خالف الشرط فارد المستصنع أن يضمه حديدا مثل حديد يكتب ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه دفع اليه كذا مائتا درهم من النحاس صفتة كذا ليصوغ له اناء صفتة كذا بأجر كذا ودفع اليه الاجر فصاغه بخلاف ما شرط له فلم يرض به فواجب عليه رد مثل هذا النحاس والاجر المذكور المئين قدرهما وصفته ما فيه وطالب به بذلك وسأل مسئلة عن ذلك فاستل كذا في المحيط \*

كتاب حكى في دعوى العقار اذا وقعت الدعوى في العقار وطلب المدعى من القاضي أن يكتب بذلك كتابا بهذا على وجهين (الاول) أن يكون العقار في بلد المدعى ويكون المدعى عليه في بلد آخر وفي هذا الوجه القاضي يكتب له واذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه كان المكتوب اليه بالخيار ان شاء بعث المدعى عليه

الفرس والثور فيضمن المستعير المرأة قال لا تدفع العارية الى غيرك فدفعها يضمن تفاوت استعمالها أم لا لا بدون النهي له اعارة ما لا يتفاوت كالدرور الارض لا يتفاوت والضابط أن لا يؤبر ولا يرهن وهل يعارض كراهه وهل يودع قال شيخنا نعم لانها دون الاعادة وبه

أخذ الفقيه واختاره الصدوق لا لانه لو أرسلها على يد أجنبي ضمن وهل هذا الايداع والوديعة لا ودع ولا باع ولا يجر ولا يرهن فان فعل شيئاً منها ضمن والمستأجر يعاد ويودع (٢١٢) ويؤجر ويرهن وليس للرتن ان يتصرف بشئ يبطل الرهن \* برهن المستعير على ردها

والمعير على هلا كهاعنده بالتعدي فينبه المعير أولى \* قال أعرنتها فضاغت وقال غصبتها لا يضمن ان لم يركب لعدم إقراره بسبب الضمان لانه لم يذ كر فعل نفسه ولو قال ركبته يضمن لانه سبب الضمان ولو قال أجزتكها فالقول قول الراسب لاتفاقهما على الاذن وهو ينكر أجزايعه فيحلف بخلاف العين ، فاق في يد رجل وادعى هبة المالك منه والمالك يدعى البيع حيث يضمن لان العين مال فلا يسقط حق المالك عن ماله الا باسقاط والمنفعة انما يأخذ حكم المصلحة بالاجارة والرا كس ينكر فلا يضمن شيئاً \* هلك المستعار حال الاستعمال وبرهن مستحق أنه له خبر ان ضمن المعير لا يرجع على أحد لانه أعار ملك نفسه وان المستعير رجع على الماعير لانه هلك بفعل نفسه وفي الاجارة ان ضمن المستأجر رجع على الآجر وأعطاه أجز قدر الاتفاق لانه ضمن السلامة باشرط البذل بخلاف المعير لانه متبرع والوديعة كالعارية

الثاني في اعادة الدواب اعار دابة طاملا فازاقت أى أسقطت الولد من غير صنعه لا يضمن فان كسبه بالجام أو فقا

أو وكيله مع المدعى الى القاضي الكاتب حتى يقضى له عليه ويسلم العقار اليه وان شاء حكم به لوجود الحجة وسجل له وكتب له قضيته ليكون في يده وأشهد على ذلك ولكن لا يسلم العقار اليه لان العقار ليس في ولايته فلا يقدر على التسليم الا أن العجز عن التسليم يمنع التسليم ألاما يمنع الحكم فلهذا قال يحكم بالعقار للمدعى لكن لا يسلم اليه ثم اذا أورد المدعى قضية اقاضي المكتوب اليه الى القاضي الكاتب وأقام بينة على قضائه فالقاضي الكاتب لا يقبل هذه البينة لانه يحتاج الى تنفيذ ذلك القضاء وتنفيذ القضاء بمنزلة القضاء فلا يجوز على الغائب وكذلك لا يسلم الدار اليه لان تسليم الدار قضاء منه فلا يجوز على الغائب ولكن ينبغي للقاضي المكتوب اليه ألا أنه اذا قضى للمدعى وسجل القاضي له بأمر المدعى عليه أن يبعث مع المدعى أميناً له ليسلم الدار الى المدعى فان أتي ذلك كتب المكتوب اليه الى الكاتب كتاباً يحكي له فيه كتابه الذي وصل اليه ويخبره بجميع ما جرى بين المدعى وبين المدعى عليه بحضرة المدعى وبحكمه على المدعى عليه بالعقار للمدعى وبأمره المدعى عليه أن يبعث مع المدعى أميناً ليسلم العقار الى المدعى وامتناعه عن ذلك ثم يكتب وذلك قبلك وسألني المدعى الكتاب اليك واعلامك بحكمي له على فلان بذلك ليسلم اليه هذا العقار فاعل في ذلك يرحمك الله وايانا بحق الله عليك وسلم العقار المحدود في الكتاب الى المدعى فلان بن فلان موصل كتابي هذا اليك فاذا وصل هذا الكتاب الى القاضي الكاتب يسلم العقار الى المدعى ويخبره عن يد المدعى عليه (الوجه الثاني) أن يكون العقار في غير بلد المدعى وأنه على وجهين أيضاً أحدهما أن يكون في البلد الذي فيه المدعى عليه وفي هذا الوجه أيضاً القاضي يكتب له فاذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه يحكم به للمدعى وأمر المحكوم عليه بتسليم العقار الى المدعى وان امتنع المدعى عليه من التسليم فالقاضي يسلم بنفسه ويصح منه التسليم لان العقار في ولايته وان كان العقار في بلد آخر غير البلد الذي فيه المدعى عليه يكتب له أيضاً الى قاضي البلد الذي فيه المدعى عليه والقاضي المكتوب اليه بالتعليم ان شاء يبعث المدعى عليه أو وكيله مع المدعى الى قاضي البلد الذي فيه العقار ويكتب اليه كتاباً حتى يقضى بالعقار للمدعى بحضرة المدعى عليه وان شاء حكم به للمدعى وسجل له ولكن لا يسلم العقار اليه على نحو ما بينا لان العقار ليس في ولايته \*

كتاب حكمي في العبد الآبق على قول من يرى ذلك صورة ذلك اذا كان للرجل البخاري عـ دأبق الى سمرقند فأخذه رجل سمرقندي فأخبره المولى وليس للمولى شهود سمرقندي انما شهوده بخاري فطلب المولى من قاضي بخاري أن يكتب قاضي بخاري عاتمه شهوده عنده فأتا قاضي بخاري بحجبه الى ذلك ويكتب له كتاباً الى قاضي سمرقند على نحو ما بينا في الدون غير أنه يكتب شهده عندي فلان وفلان أن العبد السندي الذي يقال له فلان حليته كذا واقامته كذا ملك فلان المدعى هذا وقد أبق الى سمرقند واليوم في يد فلان سمرقند بغير حق وشهد على كتابه شاهدين شخصان الى سمرقند ويعلمهم بما في الكتاب حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه فاذا انتهى هذا الكتاب الى قاضي سمرقند يحضر العبد مع الذي في يده حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه حتى يقبل شهادتهما بالاجماع فاذا قبل القاضي شهادتهما ما وثبت عند التما عنده فتح الكتاب فان وجد حلية العبد المذكور فيه مخالفاً لما شهده الشهود عند القاضي الكاتب رد الكتاب اظهر أن هذا العبد غير المشهود به في الكتاب وان كان موافقاً قبل الكتاب ودفع العبد الى المدعى من غير أن يقضى له بالعبد لان الشهود لم يشهدوا بحضرة العبد وأخذ كفيلاً من المدعى بنفس العبد ويجعل في عنق العبد خاتماً من رصاص حتى لا يتعرض له أحد في الطريق أنه سرقه ويكتب كتاباً الى قاضي بخاري بذلك ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وعلى ما في الكتاب فاذا وصل الكتاب الى قاضي بخاري وشهد الشهود أن هذا الكتاب كتاب قاضي سمرقند وختمه أمر المدعى أن يحضر شهوده

عنه بالضرب يضمن ولو نزل عنها ودخل المسجد وتر كها في السكة يضمن وقيل ان ربطها لا ولا اصح انه يضمن \* استعاره الراكبها الذين في حاجته فأخرجها الى ناحية أخرى من الثرات ليسقيها فهلك ضمن \* أرسله ليستعير دابة الى الحيرة فغلط واستعاره الى مكة فأعاره ولم يعلم من المرسل ان ذهب الى مكة لا يضمن وان الى الحيرة يضمن ولا يرجع بما ضمن على الرسول وكذا الاجارة \* استعار من رجل ثورا ساوى خسين

فقرنه شور يساوي مائة ان كان لا يفعلون كذلك يضمن والا لا \* استعار منه ثوره على أن يعبر ثورا فجاء الاستعاره ثوره فلم يجده فاستعاره من امر أنه فهلكت ضمن \* استعار منه ثورا فقال أعطيك غدا فخاف في الغد وأخذ بلانته فهلكت يضمن (٢١٣) ولواستعار من آخر ثوره غدا فقال نعم

فجاء المستعار غدا فآخذ فهلكت لا يضمن لأنه استعار منه غدا وقال نعم وانعقدت الاعارة وفي المسئلة الاولى وعده الاعارة لا غير ولورده ومات عنده لا يضمن \* استعار دابة من انسان وأعارها فنام المستعير في المفازة ومقوده في يده فقطع السارق المقود وذهب به لا يضمن وان جذب المقود من يده ولم يشعر به وذهب به يضمن قال الصدر هذا اذا نام مضطجعا وان نام جالسا لا يضمن في الوجهين وهذا لا يناقض ما مر ان نوم المضطجع في السفر ليس بترك الحفظ لان ذاتي نفس النوم وهذا في أمر زاد على النوم \* استعار منه من السفر واضطجع ونام وجعل المتر تحت رأسه لا يضمن لانه حافظ ألا يرى أن السارق من تحت رأس النائم يقطع وان كان في الصحراء وهذا في غير السفر وان في السفر لا يضمن نام قاعدا أو مضطجعا والمستعار تحت رأسه أو موضوع بين يديه أو بجواريه وبعد حافظا \* خلى الثور المستعار بعد فراقه من العمل فالتحق ومات يضمن \* وذ كرمس الاسلام ربط الجمار المستعار الى شجرة فوق الحبلى في عنقه والتحق لا يضمن لان الربط معتاد

الذين شهدوا عنده أول مرة فيشهدون بحضرة العبد أنه ملك هذا المدعى فإذا شهدوا بذلك ماذا يصنع قاضي بخاري اختلفت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكره في بعض الروايات أن قاضي بخاري لا يقضي للمدعى بالعبد لان الخصم غائب ولكن يكتب كتابا آخر الى قاضي سمرقند ويكتب فيه ما جرى عنده ويشهد شاهدان على كتابه وختمه وما فيه ويبعث بالعبد معه الى سمرقند حتى يقضى له قاضي سمرقند بالعبد بحضرة المدعى عليه فإذا وصل الكتاب الى قاضي سمرقند وشهد الشاهدان عنده بالكتاب والختم وبغاي الكتاب وظهرت عدلة الشاهدان قضي للمدعى بالعبد بحضرة المدعى عليه وأبرأ كفيل المدعى وقال في رواية أخرى ان قاضي بخاري يقضي بالعبد للمدعى ويكتب الى قاضي سمرقند حتى يبرأ كفيل المدعى وعلى الرواية التي جوز أبو يوسف رحمه الله تعالى كتاب القاضي في الاماء فصورته ماذا كرفا في العبد غير أن المدعى اذا لم يكن ثقة أمونا قال القاضي المكتوب اليه لا يدفعها اليه ولكن يأمر المدعى حتى يجبر جرحل ثقة ما مون في دينه وعقله يبعث به معه لان الاحتياط في باب الفروج واجب \*  
\* رسم القضاة والحكام في تقليد الاوقاف \* يكتب يقول القاضي فلان قاضي كورة كذا ونواحيها نافذا القضاء بها بين أهلها من قبل فلان وقع اختيار جماعة من أهل جماعة مسجد فلان في سكة فلان في محلة فلان في كورة بخاري وهم فلان وفلان وقع اختيارهم جميعا للقيام في تسوية أمور الاوقاف المنسوبة الى هذا المسجد على فلان بن فلان الفلاني وأن يكون هو المتولي للمعارف من صلاحه وأمانته وكفايته وهذا في التصرفات فأصبت اختيارهم ونصبت مختارهم هذا فيما فيها القيام بفظها وحياتها وصيانتها عن الاضاعة وصرف ارتفاعاتها الى وجوه مصارفها ومراعاة شرط الوافق فيها وأوصيته في ذلك بقوة الله وأداء الامانة والتجنب عن المكرو والغدر والخيانة في السر والعلانية وأطلقت له (١) (الداه يارده) مما يحصل في يده من ارتفاعات ليكون له معونة في هذا الامر قلته في ذلك كله فتقدمتني بشرط الوفاة وأمرت بكتابة هذا الذكركمجة في ذلك وأشهدت عليه من حضري من أهل العلم والعدالة ثم يوقعه القاضي على الصدر بتوقيعه المعروف ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان جرى ذلك كله مني وعندي وكتب التوقيع على الصدر وهذه الاسطر في الآخر بخط يدي \*  
\* كتاب يكتب القاضي الى بعض الحكام في التواخي لاختيار القيم للاوقاف \* أيد الله تعالى فلانا قدر رفع الى أن الاوقاف المنسوبة الى مسجد قدر يتكلم خالصة عن قيمتها عاهدوا ويجمع غلاتها وبصرفها الى مصارفها ويصونها عن الاضاعة فكاتبته في ذلك لاختار قيم اذا عاف وأمانة وهداية وكذا في الامور وصلاح وديانة ويكتب الجواب على ظهر كتابي هذا مشروحا لا تقف عليه وأقلد من اختاره للقوامه بعون الله تعالى \*  
\* جواب المكتوب اليه \* قد وصل الى كتاب الشيخ القاضي الامام يديم الله تعالى أيامه وقرأته وفهمت مضهونه وامثلت ما أمرني به من اختيار القيم للاوقاف المنسوبة الى مسجد قدر يتناوقع اختياره واختيار المشايخ من قريتي للقيام في تسوية أمور الاوقاف المنسوبة الى مسجد قدر يتناعلى فلان بن فلان للمعارفنا من صلاحه وصيانتها وعنفاه وديانته وكفايته في الامور وكونه مقيما في هذه القرية فليستفضل بتقليده والاطلاق له (الداه يارده) مما يحصل من ارتفاعات هذه الاوقاف ليكون له معونة على القيام في ذلك وهو مشكور مناب من الله تعالى \*  
\* تقليد الوصاية \* يقول القاضي فلان قدر رفع الى أن فلانا توفي وترك ابنا صغيرا لم يجعل أحدا وصيا في

لا تخلطه بالحبيل ولواستعار دابة وسلمت في غير طريق الجادة وهلك يضمن وان عين طريقا فسلك طريقا آخر ان كانا سويا لا يضمن ان أحدهما أبعد أو غير مسلوك يضمن وجعل الدابة المستعار في الطريق وجعل تحت الباب خشبة حتى لا يخرج فسرق لا يضمن \* بعث أجيرو ليستعير منه دابة فأعاره وعليها بفسد قط ان من علف الأجير يضمن الأجير خاصة \* استعار دابة لركوب أو ثوب لبس فأركبها غيره أو لبسها

ثم ركب وابس بنفسه قال فخر الاسلام بضمن وبكر والسرخسي وشمس الاسلام على انه لا يضمن وله أن يركب ابتداء أو يركب غيره أما إذا  
 جعها فليس له ذلك ترك المستعار في (٢١٤) المشرح يرى ان العادة كذلك لا يضمن وإن لم يعلم أو كانت العادة مشتركة بضمن \* استعار

من آخر جارا فقال لي في  
 الاصططبل جارا ن خذ  
 أحدهما فذهب وأخذ  
 أحدهما بضمن ولو قال  
 خذ أيهما شئت فآخذ  
 أحدهما لا يضمن \* أعاره  
 دابة ليجعل عليها وقال خذ  
 عذارة ولا تحمله فإنه  
 لا يستسلك الا هكذا فلما  
 مضى ساعة خلى عذاره  
 فأمر عني المشي فقط  
 فأنكسر رجه له بضمن لانه  
 خالف شرط ما قبله \* جدد  
 الودعة او العارية بضمن  
 وإن كان مما يحول بلا  
 تحویل بخلاف ما إذا ركب  
 دابة غيره ولم يحولها عن  
 موضعها حتى عقرها آخر  
 يضمن العاقر لا الركب  
 \* قال لا آخر أعرفي ثوبك  
 فان ضاع فاني ضامن فضاع  
 لا يضمن

الثالث في طلبها وردها  
 للمعيّر أن يرجع فيها أطلق  
 أو وقت لانها غير لازمة  
 \* طلبها الميّر ولم يردها عليه  
 حتى هلك ضمن ولو قال  
 ردها عندي فتركه فله ذلك  
 لا يضمن طلبها فقال نعم أدفع  
 ومضى شهر حتى هلك ان  
 عاجز وقت الطلب من الرد  
 لا يضمن \* وإن قادر ان اظهر  
 المعبر الكراهة والخط في  
 الامساك وأمسك بضمن  
 وكذا ان سكت وإن  
 صرح بالرضا بان قال

تسوية أمور هذا الصغير ولا يلهذا الصغير من وصي يقوم في تسوية أموره وله عم فلان وإنه من أهل  
 الصلاح والامانة والديانة والكفاية والهداية في الأمور فتفحصت عن حال عم هذا الصغير هذا المذكور  
 فآخبرني جماعة وهم فلان وفلان أنه معروف بالصلاح والديانة والامانة مشهور بالكفاية والهداية ففعلته  
 فيما في أسباب هذا الصغير المذكور فقيمة له تقوم بحفظ أسبابه وسائر أمواله وتعاهدا وصيانته عن الأضاعة  
 واستغلال ما هو من نتائج الاستغلال من أسبابه وقبض ارتفاعات أسبابه وحفظها وصرفها الى وجوه  
 مصارفها والى ما لا بد له من المطعوم والملبوس والمشروب من غير تغيير ولا اسراف وأوصيته في ذلك بتقوى  
 الله تعالى وأداء الامانة في السر والعلانية والتجنب عن الغدر وتلبية ما طلقته (الده يارده) مما يحصل  
 في يده من ارتفاعات أسبابه ليكون له معونة في هذا الأمر ونهيه عن بيع شيء من محدوداته من غير  
 استطلاع ذي رأي قلته في ذلك كله بشرط الوقاية وأمرت بكتابة هذا الذكركر حجة في ذلك وأشهدت عليه  
 من حضر من الثقات وكان ذلك في تاريخ كذا \*

كتاب الى بعض الحكام بالناحية لقسمه التركة واختيار القيم للوارث الصغير \* كتابي اطال الله تعالى  
 بقاء الشيخ الفقيه الحماكم فلان الى آخره ودرفع الى أن فلان من قرية كذا توفي عنه وخلف من الورثة ابنا  
 صغيرا اسمه فلان وابنة كبيرة اسمها فلانة وتركت أموالا كثيرة وهذه الابنة استوت على جميع أموال هذا  
 المتوفى وتسلطت ولا بد من إفرا حصة الصغير وانتراعها من يدهذه الكبيرة وكاتبته في ذلك ليشيخ جميع التركة  
 من الحدودات والممتلكات والحيوانات ويتفحص في ذلك عن له خبر بذلك ويقسم جميع التركة بين هذا  
 الصغير وهذه الكبيرة على سهامهما ويراعى في هذه القسمة العدل والانصاف ويختار فيما ذاصلاح وعفاف  
 وصيانة وديانة وكتابة وهداية ويبيع نسخة التركة مع المختار للقوامه الى لا قلده القوامه في حق الصغير  
 وأمضى القسمة وأسلم حصصه الصغير اليه وهو موفق في اتمام ذلك ان شاء الله تعالى كذا في الذخيرة \*  
 كتاب في نصب الحكام في القرى \* يقول القاضي فلان لما ظهر عندي صلاح فلان وصيانته وسداده  
 وديانته وهدايته وكفايته في الأمور كلها مع ما حمله الله تعالى من حقائق الاحكام وعلمه دقائق الحلال  
 والحرام نصبت في ناحية كذا متوسط الفصل الخصومات بين الخصوم بتراضهم على سبيل المصالحة بعد أن  
 يتأمل في تلك الحادثة تأملا شافيا ولا يحامي شر بالشرف ولا يظلم ضعيضا الضعفة ولم أمر له أن يسمع بينة  
 في حادثة من الحوادث وأن يقضى لاحد على أحد في صورته من الصور واذا تعدد علمه فصل الخصومات  
 بالتراضي يبعث الخصوم الى مجلس الحكم وأمرته بانسكاك الايامي الخليات عن السكاك والعدة من  
 أكفائهم برضاهن ان لم يكن لهن ولي بهر أمثالهن على سبيل الاحتياط وأمرته باختيار القوام في  
 الاوقاف وأموال النساء من الصلحاء والثقات باتفاق من هو في سبيل منها واختيارهم وأمرته بطاعة الله  
 تعالى وتقواه في جميع أحواله سرا وعلانية وأن يأتي بأوامره وينتهي عن زواجه فهذا عهدى اليه ومن قرأ  
 هذا الكتاب أو قرئ عليه فليعرف حقه وحرمة ولا يخوض أحد فيما فوض اليه ولا يصرف نفسه عن  
 الامانة والله الموفق للصواب \*

كتاب في الترويج \* يكتب بعد الدعاء بحسب الشيخ النقيب أيده الله تعالى بالتعرف عن حالة المسماة  
 فلانة بنت فلان فقد خطبها فلان فان وجدت لها حرة بالغة عاقلة خالية عن النكاح والعدة وكان هذا الخطاب  
 كنوا لها وان لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر حضوره فزوجهامنه برضاهما بحضور من الشهود على  
 صداق كذا وان كانت صغيرة قد بلغت مبلغا تصلح للرجال ان لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر حضوره  
 يكتب الكتاب على المثال الذي ذكرنا ويكتب فان وجدت لها قد بلغت مبلغا تزف الى بيت الزوج ولم يكن لها

لا بأس لا يضمن وإن لم يطلب وهو لم يرده حتى ضاع ان كانت العارية مطلقه لا يضمن وإن موقته بوقت فضي  
 الوقت ولم يرده بضمن وكذا لو كانت مقيدة بان استعار قدوم الكسر المطب فكسر ولم يرده حتى ضاع ضمن \* استعار كتابا لخاصة مالكة فلم يضره



بالضمان ان لم يكن آسان وجوده لضمان عليه وان آسان وجوده بضمن قال الصدر هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فإنه اذا وعده الرذم ادعى الضمان بضمن للتناقض اذا كان دعوى الضمان قبل الوعد كما مر وبه يقتضى (٢١٥) \* ولوردها بعد أجبره أو عبده براء عن

الضمان وقدم ولوردها الى عبد رب الدابة أو أجبره أو من في عياله براء ولم يذكر العبد الذى يقوم على الدابة أو لافان كان يقوم ببراءة قياسا واستحسانا وان لا يقوم ببراءة استحسانا أصله الرقائى الاصطبل ومنزل رب الدابة وهذا قياس واستحسان \* وأما الغاصب اذا رد الى عبد لا يقوم على الدابة لا ببراءة فان رد الى عبد يقوم عليها قال مشايخنا ببراءة وذكر القاضى السارق والغاصب لا يبرأ بالرد الى منزل المالك ولا الى من ربطه ولا الى أجبره ولا الى عبده ما لم يرد الى المالك ولو كانت عقد جوهرا أو شيئا نفيسا فرده الى عبد المعير أو أجبره بضمن

الرابع فى الحل والحرمه \* أعار أرضه للبناء والغرس له الرجوع وقت أم لا ويهدم البناء ويقالع الاشجار ولا بضمن المعير فى المطلق ويضمن فى المقيد الموقت عندئذ لا نه غره ولوزع يترك فى يد المستعير باجر استحسانا ولو بخرى فى المستعار حائطا يقال له باخسه فلو استرده من المستعير اذ اراد أو أدان يرجع عما أتفق على المعير ليس له ذلك وليس له أن يهدم الحائط ان البناء من

ولى حاضر (١) ولا غائب ينتظر بلوغه ورأيت المصلحة فى تزويجها من هذا الخاطب فزوجها منه على مهر معلوم بمهر مثلها واقبض ما هو مرسوم تحجب له من المسمى ثم سلمها الى الزوج واكتب الوثيقة على الزوج ببقية المسمى وأشهد عليها \*

كتاب القاضى الى بعض الحكام بالناحية للتوسط بين الخصمين \* رفع الى فلان بن فلان بن فلان أن له خصومة على فلان بن فلان بن فلان وبين الخصومة وأنه لا ينصفه ولا يوفيه حقه ولا يحضر معه مجلس الحكم ويلجأ الى أهل السلطان فكاتبته فى ذلك ليجمع بينهم ما يسمع دعوى المدعى وجواب المدعى عليه ثم توسط بينهم ما ابتراضيهما ويفصلهما فان صلح الامر والا فابعت بهما الى مجلس الحكم قبل لأفصل بينهما بالحكم ان شاء الله تعالى \*

كتاب القاضى الى الحاكم بالناحية ليوقف الضبعة \* وصورة ذلك رجل ادعى ضبعة فى يد رجل وأقام بيعة على صحة الدعوى والقاضى فى مسئلة الشهود بعد فالتس المدعى من القاضى أن يكتب الى حاكم القرية التى الضمان المدعى بها فيها حتى تكون تلك الضمان موقوفة عن التصرف فيها من الزيادة والنقصان فالقاضى يكتب \* وصورة \* يكتب الصدر على الرسم ويكتب بعده قدا دعى فلان بن فلان على فلان بن فلان ملكية الضبعة التى هى كرم محوط مبنى بقصره وكذا ديرة أرض التى موضعه فى أرض قرية كذا حدودها كذا وأنها ملكه وفى يده هذا المدعى عليه بغير حق وأقام البيعة على ذلك ولم يظهر لى أحوال الشهود فالتس هذا المدعى منى كتب هذا الكتاب اليه ليجعل هذه الضبعة المتنازع فيها موقوفة فى يده هذا المدعى عليه فلا ينقص من غلاتها ولا يزد فيها شيئا بل تكون فى يده موقوفة الى أن يظهر أحوال الشهود فان انقاد لذلك والأعلمنى بالجواب فى ذلك بعمون الله تعالى \*

ذكر الاذن فى الاستدانة على الغائب \* يكتب يقول القاضى الامام فلان رفعت السمة فلانة بنت فلان بن فلان الفلانى أن يعلها فلان بن فلان غائب عنهم من كورة بخارى وتواحيها وتركهاضا نعمة من غير نفقة ولا كسوة وأنها مضطرة فى ذلك وأن النكاح بينهم ما قائم فى الحال وأحضرت معها من جيرانها فلانا وفلانا يذكر أسماءهما وأنسابهما فأخبرني هـ ذان أن الحال كما رفعت الى من أوله الى آخره والتهمت منى تعين نفقتها او بدل كسوتها والاذن لها فى استدانتها على هـ ذا الغائب فأجبت الى ذلك وأذنت لها بالاستدانة عليه كل شهر من هذا التاريخ كذا درهما لمطعموها وما دومتها وكذا درهما كل ستة أشهر للمبوءة الى أن يحضر الغائب فيقضى ما استدانت عليه وأنها رضيت بذلك وأمرت بكتب هـ ذا الذكر حجة فى ذلك وأشهدت على ذلك من حضرني من الثقات \*

ذكر فرض نفقة المرأة \* امرأة تطلب من زوجها أنه لا ينفق عليها والتست من القاضى التقدير لنفقتها يكتب يقول القاضى فلان رفعت فلانة بنت فلان الفلانى الى أن زوجها لا ينفق عليها والتست منى تقدير نفقتها فأجبت الى ذلك وفرضت لها على زوجها فلان لمطعموها وما دومتها لكل شهر من هذا التاريخ كذا كذا درهما وبذل كسوتها كل ستة أشهر كذا درهما أو الزمتها اذ اراد ذلك عليها التتولى الانفاق على نفسها او قدرضيت بذلك وأمرت بكتب هذا الذكر أو يكتب فرض القاضى فلان على فلان بن فلان نفقة زوجها فلانة بنت فلان اطعامها وادامها لكل شهر من هذا التاريخ كذا درهما الى آخره ويكتب

(١) قوله ولا غائب ينتظر بلوغه عبارة المحيط ولا حاضر ينتظر بلوغه ولعله تحريف وصوابه ينتظر حضوره فإنه لم يقل أحد ينتظر بلوغ الولي فيما علمت فان المنصوص فى المتن أنه لا ولاية لصغير وليتأمل فى تحرير العبارة وقد راجعت الذخيرة فوجدتها كما هنا اهـ معجزة

تراب صاحب الارض دخل كرمه يدق له وأخذ شيئا بغير اذنه ان علم أن صاحب الكرم لا يلى رجونا أن لا يكون بأسا ولودخل منزل رجل بغير اذنه فأخذنا بغير اذنه لينظر فوقع من يده وانكسر لا يضمن \* أراد أن يستمدن من محبرة غيره ان استأذنه له ذلك وان علم فكذلك

وكذا ان لم يثبت وان لم يفعل شي من ذلك ان بينهما انبساط لا بأس به وان لم يكن أحب أن لا يفعل وعن ابن المبارك رحمه الله فمن استأذن من أن يستدمن محبته قال ما هذا الورع (٢١٦) الباردي استعار من آخر كتابا فوجد فيه خطاه أن يصلحه اذا علم انه لا يكره وان علم انه يكره

القاضي توقيعه على صدر الذكرو يكتب في آخره بقول فلان كتب هذا الذكروني بامر وجرى الفرض والتقدير مني كما كتب فيه كذا في المحيط \*

كتاب المستورة الى المزكي في التعرف عن أحوال الشهود و يكتب القاضي بعد التسمية في قطعة يارض أيد الله الفقيه في الوقوف على أحوال فقر شهد واعدى يوم كذا فلان بن فلان على فلان بن فلان بدعواه كذا و يصف الدعوى ثم يقول أثبت لك أمهم آخر مستورة في تصرف عن أحوالهم ولتعلن ما صح عندك من أحوالهم من العدل واللاق عليه ويكون العمل فيه بحسبه ان شاء الله تعالى ثم يكتب أسماء الشهود فلان بن فلان حلفته كذا محلفته كذا ومثله كذا ومثله كذا \*

جواب المزكي أن يرتبهم ثلاث مراتب أعلاها جازا الشهادة أو عدل قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يكتب في مجرد قوله عدل ما لم يقل عدل مقبول الشهادة لجواز أن يكون عدلا ولا يكون مقبول الشهادة لان العدل الذي الان يجار عن تعاطي ما يعتقد الانسان محظور دينيه وجاز أن يكون الشخص بهذه المناوبة ولا تقبل شهادته بان يكون محدودي في قذف بعد التوبة والمرتبة الثانية مستورة والمستور هو الفاسق والثقة من لا تقبل شهادته لانه لافسقه ولكن اغفله أو نحوها وبعض القضاة يقيمون كل ثقتين مقام عدل كذا ذكره الشيخ الحاكم السمرقندي والمستور في عرف مشايخنا من لم يعرف حاله بالديانة والا بالدعارة كذا في الظهيرية \*

محاضر وسجلات ردت لخلل فيها ورد محضر فيه دعوى رجل زعم انه وصى صغير من جهة أبيه دينا لذلك الصغير على رجل فرد المحضر بعله انه لم يذ كرفي المحضر أن الدين لهذا الصغير بأي سبب ولا بد من بيان ذلك لان الدين اذا كان موروثا وللمت وارث سوى هذا الصغير فأنما يصير الدين للصغير بالقسمة وقسمة الدين باطله والشهود في شهادتهم لم يشهدوا على موت الاب ولا على الايصاء الى المدعى ولا بد من ذلك \* ورد محضر في دعوى العقال للصغير بالاذن الحكمي صورته حضر وأحضر فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه بالاذن الحكمي أن الدار التي في يده هذا الذي أحضره معه حدودها كذا ملك فلان الصغير بسبب أنها كانت ملك والده هذا الصغير فلان المسمى في المحضر اشتراها لابنه الصغير المسمى في هذا المحضر بمال الصغير من نفسه بولاية الابوة بمش معلوم هو مثل قيمة الدار واليوم هذه الدار المحدودة ملك هذا الصغير بهذا السبب المذكور وفي يده هذا المحضر بغير حق فوجب عليه تسليمها الى هذا المحاضر اقبضها هذا الصغير المسمى في هذا المحضر فرد المحضر بعله انه لم يذ كرفي المحضر أن الدين لهذا الصغير من جهة هذا القاضي أو من جهة قاض آخر وعلى تقدير أن يكون الاذن من جهة قاض آخر لا بد من اثبات الاذن الحكمي عنده هذا القاضي اسمع خصومته ولانه لم يذ كرفي المحضر أن المدعى مأذون في القبض انما المذكور فيه أن المدعى ادعى بالاذن الحكمي ولعل أنه كان مأذونا بالدعوى والخصومة دون القبض وعلى تقدير أن لا يكون مأذونا بالقبض لا يكون له حق القبض عند زعم رحمه الله تعالى لان المأذون بالدعوى والخصومة بمنزلة الوكيل بالخصومة والوكيل بالخصومة لا يملك القبض عند زعم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فلا بد من ذكر كونه مأذونا بالقبض أو ذكر ما يدل عليه من كونه وصيا فان الايصاء يثبت بولاية القبض ولانه لم يذ كرفي المحضر أن الثمن مثل المعقود عليه رقت العقد ولا بد لصحة هذا العقد من كون الثمن مثل المعقود عليه وقت العقد كذا في المحيط \*

محضر في دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث الصلح عليها رجل مات وترك ابنا وامراة وابنا صغيرا فحضرت المرأة الميراث على القاضي وأحضرت ابن الزوج معها وطلبت منه ميراثها فادعى الابن أنهما صالحت من جميع نصيبها من ميراث أبيه وعن جميع الاعاوى على كذا وكذا وأنه قبل

لا يصلحه وان لم يصلحه لا يأثم  
\* آجرتك هذه الدار شهرا  
بغير شيء أوليذ كرامة  
لا يكون عار به وذكري موضع  
خلافة \* اعاره الى الليل  
فهلك قبله لا يضمن وان  
هلك في اليوم الثاني ذكري  
الكتاب أنه يضمن قبل أراد  
به انه انتفع في اليوم الثاني  
به فيكون غام سباحا لقا  
بالانتفاع بعدمضى الوقت  
أما اذا لم ينتفع لا يضمن  
كلودع الوقت باليوم اذا  
أمسكها بعد اليوم لا يضمن  
وقال السرخسي رحمه الله  
يضمن على كل حال واختاره  
القاضي و فرق بين الوديعة  
والعارية أن الامساك في  
الوديعة للمالك لانه بعدمضى  
الوقت بناء على القبض  
السابق وهو كان للمالك وفي  
العارية الامساك بعدمضى  
الوقت لانه بناء على القبض  
السابق وذا كان لنفسه  
وعدم الضمان في الوقت كان  
للأذن ولم يوجد بعده ضيه  
ولان مؤثمة رد المستعار على  
المستعير وكأنه قال له المالك  
ردعه على عند انقضاء المدة  
فاذا لم يرد فبكانه امتنع  
عن الرد بعد طلب المالك  
وفي الوديعة مؤثمة على  
المالك استعار العمل له أن  
بعبيره للعمل لان الناس

لا يتفاوت فيه والمستعير على الابداع عند مشايخ العراق وقيل لا يملك قال الامام ظهير الدين وجدت رواية الصلح منصوبة انه لا يملك الابداع وهذا الاختلاف فيما يملك الاعارة ما يملك الابداع \* استعار دابة العمل فبعث المستعير وكيه معها العمل عليه برغم العمل الوكيل طعام نفسه لا يضمن نص عليه في كتاب الشركة وانه عجيب \* استعار ثوبا ليكره براضه

فكرب أرض غيره بضمن لان الاراضى مختلف ليناوصه وبه وكذا الواسكة في منزله لم يكر بحتى عطف ضمن لانه غير ماثون في الامساك لعدم الرضا به وكذا في الاجارة اذا امسكه ولم يذهب استعاره فسا حلالا ليركب فاركب معه (٢١٧) غيره فالتقت جنينا لا ضمان عليه

في الجنين وان انتقصت الرمكة بسبب الارتداد ان كانت بحال لا يمكنها الارتداد ضمن كل النقصان وان كان يمكنها الارتداد ضمن نصف النقصان لانه حصل بركوبه وركوب غيره \* فرغ من الانتفاع بالدابة المستعارة فارسلها ووضع عليها الشكال وانام ساعة فضاع ضمن \* دفع العارية الى من زعم انه استعارها من المالك وأمره بالقبض منه وأنكر المالك ذلك ضمن لانه يدعى على الأمر بالدفع وهو ينكره فالقول له مع البين فاذا حلف علم أنه دفعه الى غير المالك فيضمن له ثم لا يرجع على المبلغ الكاذب لانه صدقه فيه وفي زعمه أن المعير ظالم له في التضمن والمظالم لا يظلم غير ظالمه \* استعار دابة فسكت المالك قال شمس الأمانة الاعارة لا تثبت بالسكوت \* استأجر بعير الى مكة فهو على الذهاب لا الجي عوفى العارية عليه ما \* استعار قدرا لنفسه الثياب ولم يسلمه حتى سرق ليا يضمن \* شرط انخراج على المستعير يجعلها اجارة فاسدة لان انخراج على المعير فاذا جعله على المستعير فقد شرط بدلا عن المنافع فقد أتى بمعنى الاجارة ويكون اجارة فاسدة لجهالة

الصلح عن نفسه بالاصالة وعن أخيه الصغير بالاذن الحكيم وهذا الصلح كان خيرا للصغير وقد قبضت بدل الصلح ولم يبق لها في تركه الزوج حق وهي في هذه الدعوى مبطله فرد المحضير بعله أنه ليس في المحضير بيان التركة ويجوز أن يكون في التركة دين وعلى هذا التقدير لا يجوز الصلح الا باستثناء الدين عن الصلح ولولم يكن في التركة دين يجوز أن يكون في التركة من جنس بدل الصلح من التقدم مقدار ما يصيبها بالميراث من ذلك قدر بدل الصلح أو زاد عليه وعند ذلك لا يجوز الصلح لمكان الربا وان لم يكن في التركة من جنس بدل الصلح يجوز أن يكون فيه من خلاف جنس بدل الصلح من التقدم وعند ذلك يشترط قبض بدل الصلح في المجلس ولم يكن في المحضد قبض بدل الصلح في المجلس وكان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول يجوز هذا الصلح ويقول يجوز أن لا يكون في التركة دين ويجوز أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وان كان يجوز أن لا يكون نصيب من ذلك مثل بدل الصلح أو أقل بل يكون أزيد ويجوز أن لا يكون في التركة شئ من فقد آخر فاذا كركبه وهم وبالوهم لا يمكن ابطال الصلح كذا في فصول الاستروشي \* وهكذا في المحيط \* محضير في دعوى تجهيل الوديعة \* حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضير معه أنى دفعت الى أبي هذا الذي أحضره فلان صرة مشدودة مكتوب عليها وكنت على الله بضاعة ابراهيم الحاحي وفيها خمسة أعداد من العمل البدخاني وزن كل واحد سبعة دراهم وقيمة الكل كذا وان أباهذا الذي أحضره فلان قبض ذلك كله مني قبضا صحيحا وبني قبل رد ذلك الى محجلا لها من غير بيان وصارت قيمة جميع ذلك ديني في تركه وشهد الشهود بذلك \* فرد المحضير بعله أن المدعى في دعواه والشهود في شهادتهم لم يبينوا قيمة هذه الاشياء يوم التجهيل انما يبينوا قيمتها يوم الدفع والواجب في مثل هذا الموضع بيان قيمة الاعيان يوم التجهيل لان سبب الضمان في مثل هذا الموضع التجهيل في اعي القيمة يوم التجهيل والله تعالى أعلم (قلت) قد ذكر محمد رحمه الله تعالى في كفالة الاصل رجل أودع رجلا عبدا وبجده المودع ومات في يده ثم أقام المودع يئنه على الايداع وعلى قيمته يوم الخلود قضى على المودع ب قيمته يوم الخلود ولو قالوا لا تعلم قيمته يوم الخلود ولكن علمنا قيمته يوم الايداع وهي كذا قضى القاضي على المودع ب قيمته يوم القبض بحكم الايداع وهذا لان سبب الضمان على المودع في فصل الخلود اذا علم قيمة الوديعة يوم الخلود واذ لم يعلم قيمته يوم الخلود وعلم قيمته يوم الايداع فسبب الضمان في حقه القبض بحكم الايداع وهذا لان الضمان انما يجب على المودع بالخلود والقبض السابق فانه لو وجد الوديعة وقال لا وديعة لك عندي وكان الامر كذلك بان لم يكن قبضا لا يجب الضمان واذا كان قبضا لم يجب له الضمان ايضا ما قلنا بالخلود آخرهما وجودا في حال الضمان عليه ما أمكن واذا شهد الشهود ب قيمته يوم الخلود فقد أمكن احواله الضمان عليه فجعلنا سبب الضمان في حقه الخلود أو جينا قيمته يوم الخلود واذ لم يشهدوا ب قيمته يوم الخلود وشهدوا ب قيمته يوم الايداع تعذر احواله الضمان على الخلود وأحلناه على القبض السابق وجعلنا سبب الضمان في حقه القبض السابق وان قال الشهود لا تعلم قيمته أصلا لا يوم الخلود ولا يوم الايداع فأنما يقضى عليه بما يقرب من قيمته يوم الخلود كما في الغاصب فانه اذا هلك المصوب في يده ولم يعلم قيمته يوم الغصب فانه يقضى عليه بما يقرب من قيمته يوم الغصب فعلى قياس هذه المسئلة ينبغي أن يقال في مسئلة التجهيل انما يشهد الشهود بقيمة البضاعة يوم التجهيل وشهدوا ب قيمتها يوم الايداع أن يقضى ب قيمتها يوم الايداع وان قالوا لا نعرف قيمتها أصلا يقضى بما يقرب من قيمتها يوم الايداع وهو الصحيح

سجل لم يكتب في آخره وحكت بكتفي في مجلس قضائي بكورة كذا تركوا كذا الكورة \* فرد السجل بعله أن المصر شرط نفاذ القضاء في ظاهر الرواية قالوا ليس أنه كتب في أول السجل حضر مجلس قضائي في كورة كذا قبل هذا حكاية أول الدعوى ويجوز أن تكون الدعوى في الكورة والحكم والقضاء يكون

(٢٨ - فتاوى سادس) انخراج أما الماسقة فظا لانه بقدر الربع الخارج وأما الموظف فلا نه وان كان مقررا لکنه اذا لم يطبق الارض بقص وذلك مجهول والحيطة أن يزجر الارض مدته معلومة بمقدار معلوم ثم يوكله بصرف الاجر قالى انخراج وانه جائز لانه لو كمل ما داء

ما عليهم ماله وكل رجلا يقض دابة استعارها من كماله ولو تلف بضمن الوكيل لعدم رضا المعير بركوبه ولا يرجع على الموكل لانه غير عامل فيه له وهذا اذا كانت (٢١٨) الدابة تنقاد لسوقها ما اذا كانت لا تنقاد لا يضمن لان المال كرضى بركوبه حين دفعه اليه والله أعلم

### كتاب اللقيط

يشترط أن يقول الحاكم أنفق عليه على أن يكون ديناً عليه وقيل شرط الرجوع ليس بشرط والاقول أصح ولا يصدق الملتقط الحاكم بلا حجة وان دفعه الى آخر وأمره بالنفقة عليه برضا الملتقط ثم أراد الملتقط أن يعيده الى يده لم يكن له ذلك بل لارضا الآخر وان مات اللقيط قبل أن يعقل صلى عليه سواء وجدته مسلم أو ذمي وان وجد اللقيط في بيعة أو كنيسة ثم بلغ كافراً لا يجبر على الاسلام وان مات قبل أن يعقل لا يصلى عليه والعبرة بكان وجد فيه اللقيط في رواية كتاب اللقيط كان الواجد مسلماً أو كافراً وعن محمد رحمه الله العبرة للواجدان مسلماً فهو مسلم وان كافراً فهو كافر وفي بعض الروايات واعتبر ما يوجب الاسلام أي ما كان كولو بين مسلم وكافر وفي رواية رابعة اعتبر العلامة والزي بأن كان عليه صلب أو فوبديساج يلبسه الكفار فهو كافر اذا كان الملتقط مسلماً فأقامه مسلم أو نصراني أنه ابنه وأقام بينة نصارى يقبل كذا عن

في الخارج من الكورة فلا بد من ذكر الكورة عند ذكر الحكم والقضاء قطع هذا الاحتمال ولكن هذا الطعن عندي فاسد لان على رواية النوادر المصر ليس بشرط نفاذ القضاء فإذا قضى القاضي بشئ خارج المصر كان قضاؤه في فصل محتمد فيه فينفذ قضاؤه ويصح بحمله ويصير محمداً عليه (سجل ورد من قاض كتب في آخره يقول فلان كتب هذا السجل عني بأمرى ومضمونه حكى كذا) \* فأخذوا عليه وقالوا قوله مضمونه حكى كذا كذب وخطأ لان مضمون السجل أشياء التسمية وحكاية دعوى المدعى وانكار المدعى عليه وشهادة الشهود وكل ذلك ليس بحكم القاضي وانما حكم القاضي بعض مضمون السجل فينبغي أن يكتب وفي مضمونه حكى أو يكتب والحكم المصدق كورفيه حكى أو يكتب والقضاء المذكور فيه قضائي نفذته بحجة لاحت عندي

(ورد محضر في دعوى الدنانير المكية رأس مال الشركة) \* صورته حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر أن هذا الحاضر مع هذا المحضر معا شتركة كثر كعنان على أن يكون رأس مال كل واحد منهما كذا كذا أعدلياً من شرب كذا على أن يبيعا ويشتريا بحله وعلى الانفراد ما دلهما ولكل واحد منهما من الامتعة والاقشة وأحضر كل واحد منهما رأس ماله وخطاه وجهه في يده هذا المحضر معه وأن هذا المحضر معه اشترى به هذه العدليات التي هي رأس مال الشركة كلها كذا كذا من الكرايس ثم باعها بكذا من الدنانير المكية الموزونة بوزن مكة فواجب عليه أن يحصيه من الدنانير المكية وذلك كذا ذهبي فائمة بعينها في يده وطالبه بذلك وسأل مسئلته (فرد هذا المحضر) بعله أن الدعوى وقعت في الدنانير المكية لان الدعوى وقعت في ثمن الكرايس وثن الكرايس والدنانير المكية نقيلية والدعوى في النقليات والبنية عليها حال غيبتها لا تسمع وهذا ليس بصواب عندنا ولا يجوز رد المحضر به هذه العلة لان الاحضار في المنقول انما يشترط للاشارة اليه وفي الدنانير وما أشبهها لا يمكن الاشارة لان البعض يشبه البعض بحيث لا يمكن التمييز والفصل ثم هذا العقد لم يصلح شركة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله في المشهور من قولهما لان العدلي الذي في زماننا غيلة الفلاس والفلاس لا تصح رأس مال الشركة في المشهور من قولهما فبعد ذلك يتظر ان كان دافع العدليات قال لشر بكم يوم دفع العدليات اليه اشترى بها وبع مرة بعد مرة فإذا اشترى الشر بكم بالعدليات الكرايس وباع الكرايس بالمكي واشترى بالمكي شيئاً بعد ذلك وباعه هكذا مرة بعد مرة فجميع البياعات نافذة والمشتري في كل مرة مشترك بينهما والثن في كل مرة مع الربح كذلك لان هذه التصرفات ان لم تنفذ على الدافع بحكم الشركة لان الشركة لم تصح نفذت بحكم الوكالة والامر وان كان الدافع قال لشر بكم اشترى بهذه العدليات وبع ولم يقل مرة بعد أخرى فإذا اشترى به الكرايس ثم باع الكرايس انتهت الوكالة بينهما ووجب على الشر بكم دفع المكيات الى الدافع بقدر حصته من رأس المال مع حصته من الربح فإذا اشترى بعد ذلك شيئاً يصير مشتر بالثمن نفسه فإذا نقد الثمن من المكي صار غاصباً لخصه النافع من المكي فيصير ضماناً له ذلك القدر

(محضر فيه دعوى الوصية بثلاث المال) \* صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن أباهذا المحضر معه أوصى لهذا الحاضر بثلاث جميع ماله في حياته وصحته وثبات عقله وصية صحيحة وأن هذا الحاضر قبل منه هذه الوصية بعد موت أبي هذا المحضر معه قبولاً صحيحاً وصار ثلث جميع تركته أبي هذا المحضر لهذا الحاضر بحكم هذه الوصية وفي يده هذا المحضر معه من تركته أبيه كذا وكذا فعليه تسليم ذلك الى هذا الحاضر ليقبضه لنفسه بحكم هذه الوصية فرد هذا المحضر بعله أنه لم يكن في المحضر أوصى في حال جوارز تصرفاته ونفاذها انما كان فيه أوصى في حياته وصحته وثبات عقله وليس من ضرورة كونه صحيحاً ثبات العقل أن تصح وصيته فانه لو كان محجوراً عليه على قول من يرى الحجر لا تصح وصيته وقد كفي كتاب الحجر أن السفهاء المبذول ماله

الامام وقال الكرخي رحمه الله هذا انما يصح اذا كان الملتقط ذمياً لان بشهود النصارى لا يستحق اليد على المسلم وبعض المشايخ قالوا يستحق في الكل ومعنى قوله يقضى بنسبته من المدعى والقضاء بالنسب مضاف الى الشهادة لان النسب ثابت بدونها

ثم ان كان يعلم أنه ان لم يلقه لايهلك يستحب له الرفع فان علم انه ان لم يرفعه يموت بفقرض عليه ذلك وجناته في بيت المال وان وجد اللقيط في مكان الاسلام وادعى ذى أنه ابنه القياس أن لا يصح دعواه بلاينة وفي الاستحسان يقبل في (٢١٩) حق النسب لا الميراث ولو ادعى

رجل أنه ابنه يتبدل بلاينة لان فيه دفع العار عن اللقيط وان ادعت امرأتان وورهننا فهو بينهما جميعا في قول الامام رحمه الله وقالا لا يثبت النسب الا من واحدة والله أعلم

### كتاب اللقطة

اللقطة على وجهين ان خاف ضياعها يفترض رفعها والاياح أجمع العلماء عليه والافضل هو الرفع عند عامة العلماء خصوصا قيل يحل والافضل الترك والصحيح قول عامة العلماء في زماننا لكن لقطعة الحيوان لو كان في القرية الافضل الترك وفي الصحراء الافضل الاخذ ثم ما يجبه نوعان نوع لا يطالبه مالكة كالسواة وقسر الرمان والبطيخ في مواضع متفرقة له أن ياخذ ويقتفع بها ولا يمكن لا يصير ملكا لاحد ولو وجدها مالكة في يده له أخذها الا اذا كان قال حالة الرمي من أخذه فهو له لقوم معلومين ولم يذكروا السرخسي رحمه الله هذا التنصيص وكذا الحكم في النقاط السنايل بعد جمع غيره بعد دناءة وقال بعض المتأخرين ليس للراعي أخذها وان لم يقل وقت الاقامة من أخذه فهو له لمعلومين ونوع يطالبه مالكة كالنقدين

اذا أوصى بوصايا فالقياس أن لا تجوز وصاياه وفي الاستحسان تجوز وصاياه ما وافق وصايا أهل الصلاح ولا يعدون ذلك سرفا من الموصى ولا يستفحشونها فيما بينهم وكذلك لم يكن في المحضر أوصى له طائعا ولا بد من ذكر الطواعية فان وصية المكره لا تصح وزعم بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه أخرى لرد المحضر وهو ترك ذكر حرمة الموصى في المحضر وهذا وهم لان الحرية صارت مستندة من قوله أوصى له بثلث ماله محضر فيه دعوى الكفالة صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه كفيل لى نفس فلان على أنه متى لم يسلمه الى يوم كذا فهو كفيل بالمال الذي لى عليه وذلك ألف درهم مثلا وانى قد أجزت كفالته ثم انه لم يسلم نفس فلان الى في ذلك اليوم الذي عينه لتسليم النفس فيه وصار كفيل بالمال الذي لى عليه وذلك ألف وطالبه بذلك وسأل مسئلته (فرد المحضر) بعله أنه لم يكن في المحضر ذكر الالف التي ادعى الكفالة بها أنهم اماذا ولا بد من بيان ذلك لان من الاموال ما لا تصح الكفالة به كبذل الكفاية والدية وأشباه ذلك فلا بد من بيان الالف أنها ماذا حتى ينظر أنه هل تصح الكفالة به وان دعوى الكفالة هل هي مسموعة أولا وعلى أخرى انه لم يكن في المحضر أنه أجاز الكفالة في مجلس الكفالة ولا بد من اجازة الكفالة في مجلس الكفالة فان من كفيل لغائب ولم يقبل عنه أحد في مجلس الكفالة ولا خاطب عنه أجنبي في مجلس الكفالة فبلغ الغائب ذلك وأجاز لا تصح الكفالة عنه أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا دعوى الاجازة في الكفالة ليس بشرط ودعوى الكفالة يتضمن دعوى الاجازة كما أن دعوى البيع يتضمن دعوى الشراء ثم على قول من يقول بأن دعوى الاجازة شرط يشترط دعوى الاجازة في مجلس الكفالة ولو قال أجزت الكفالة في مجلسي ولم يقل في مجلس الكفالة فذلك لا يكفي فلعلم المكفول له لم يميز الكفالة حتى قام الكفيل عن المجلس وذبح ثم أجاز فذلك اجازة في مجلس المكفول له الا أنها ليست بمعتبرة بالاجماع ولو ادعى الكفالة مرة ولم يدع الاجازة ثم ادعى الكفالة مرة أخرى وادعى الاجازة في مجلس الضمان كان ذلك صحيحا

محضر في دعوى المهر يحكم الضمان صورته امرأه ادعت على رجل أنها كانت منكوبة فلان تزوجها على ألف درهم نكاحا صحيحا وهذا الرجل ضمن لى جميع المهر ضمانا صحيحا وقد أجزت ضمانه في مجلس الضمان ثم انى صرت محرمة على زوجي فلان حرمة غليظة وصار مهرى على زوجي فلان وعلى هذا الذي ضمن المهر لى عنه حالا فوجب عليه أداء جميع مهرى وذلك ألف درهم وطالبته بذلك وسألته مسئلته (فرد المحضر) بسبب أن المهرين سبب الحرمة أنها باى سبب حرمت عليه وأسباب الحرمة نوعان متفق عليه ومختلف فيه ولعل أنها زعمت الحرمة بسبب مختلف فيه ويكون عند المفتي والقاضي بخلاف ما زعمت ولان الحرمة الغليظة قد تكون لمعنى من جهتها وأنها توجب سقوط جميع الصداق عن الزوج والكفيل جميعا اذا كان قبل الدخول بها وقد تكون لمعنى من جهة الزوج وأنها توجب سقوط نصف الصداق عن الزوج والكفيل اذا كان قبل الدخول بها وهي لم نين أن الحرمة كانت لمعنى من جهة الزوج أو من جهة المرأة قبل الدخول بها أو بعد الدخول بها فلا تستقيم دعوى جميع المهر على الكفيل من غير بيان ذلك محضر في دعوى الكفالة بشئ من الصداق معلقة بوقوع الفارقة صورته امرأه ادعت على رجل أنه كفيل لى عن زوجي فلان بدينار أخرج جسد من الصداق الذي لى على زوجي فلان كفالة معلقة بوقوع الفارقة بيننا وقد أجزت ضمانك في مجلس الضمان وقد وقعت الفارقة بيني وبين زوجي بسبب أن الزوج جعل أمرى بيدى على أنه متى غاب عني شهر افأنا أطلق نفسي تطليقة بائنة وقد غاب عني شهر من تاريخ الامر وطالقت نفسي بحكم ذلك الامر وصرت كفيلة لى بدينار من صداق فوجب عليك أداء الدينار لى وأقامت البينة على جميع ذلك فأتقوا ابهة المحضر وقالوا يقبل بينهم ابقاضا على الكفيل بالدينار قالوا

والعروض ونحوها فياخذها ويحفظه الى أن يوجد صاحبه والقشور والنواة المجتمعة من هذا النوع وان وجد جوزة ثم وثق ببيع المتقوم ان مجتمعا ومن الثاني وان متفرقا له قيمة اختلفوا قيل من الاول وقيل من الثاني وهو الاحوط وذكر في الفتاوى المختار أنه من النوع الاول

التفاح والكثير ان وجد في الماء يجوز أخذه وان كثيرا لانه يفسد الماء أو الحطب في الماء ان لم يكن له قيمة يأخذ من له قيمة فهو لقطه وجعل في الفتاوى الحطب كالتفاح في (٢٢٠) الماء أصابوا بغيره مذبحوا في البادية ان لم يكن قريبا من الماء ووقع في ظنه أن مالكة باحة لا بأس

بالأخذ والاكل وعن الثاني لو طرح ميتة نجاسة أخرى وأخذ صوفها لالتفاف به ولو جاء مالكة لاله أن يأخذ الصوف منه ولو سلخها وبيع الجلد بأخذه المالك ويرد عليه ما زاد الدباغ فيه قال الحلواني رحمه الله أدنى ما يكون من التعريف أن يشهد عند الأخذ أنه أخذه ليرده الى مالكة فان فعل ذلك ولم يعرفه بعد كني وعن محمد رحمه الله أنه يعرف حولاً ولم يفصل بين القليل والكثير وعن الامام حول في نصاب الزكاة ما فوقها وفي الاقل الى عشرة أشهر وفي أقل من عشرة ثلاث جمعات وفي رواية ثلاثة أيام وعنه العشرة حولاً وفي أقل منها على حسب ما يرى وقيل يحفظ الخمسة يوماً والرائد أياماً والرائد على العشرة جمعة والرائد على خمسين شهراً والرائد على المائة نصف عام وعلى نصاب الزكاة حولاً وقبل الدرهم ثلاثة أيام والمائة فصاعداً يوماً دون ذلك يتقرر بمنة ويسرة ثم تصدق وان عا يتسارع اليه الفساد يعرفها بقدر ما يحتمل قال السرخسي ليس في هذا تقدير لازم ولكنه يعرف

ويكون ذلك قضاء على الزوج بالفرقة لانه ادعت على الكفيل أمر الايتوصل اليه بالاثبات أمر آخر على الزوج وهو جعل الأمر بيدها وتطبيقها انفسها بحكم ذلك الأمر عند تحقق شرطه فينصب الكفيل خصماً عن الزوج في ذلك وهذا أصل محمد في قواعد الشرع ولكن هذا مشكل عندى لان المدعى شيان الفرقة على الغائب والمال على الحاضر والمدعى على الغائب ليس بسبب لشبوت المدعى على الحاضر بل هو شرطه وفي مثل هذا لا ينتصب الحاضر خصماً عن الغائب عليه عامة المشايخ رحمهم الله تعالى فينبغي أن يقضى بالمال ولا يقضى بالفرقة على الزوج

محضر في دعوى ملكية أرض على رجل في يده بعض تلك الأرض وصورته رجل ادعى على رجل أرضاً في يده أن ملكه وفي يده المدعى عليه بغير حق وأقام المدعى البيينة على دعواه بعد انكار المدعى عليه دعواه وقضى القاضي للمدعى بالأرض كما هو الرسم ثم ظهر أن الأرض المدعى بها كانت في يده المدعى عليه وفي يده رجل آخر قبل المسئلة على وجهين ان ظهر ذلك باقرار المدعى بطلان القضاء لان المدعى باقراره كذب شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء وتكذيب المدعى شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الاصل والجامع فأما اذا أراد المدعى عليه أن يقيم بيينة على أن الدار المدعى بها كانت في يده وفي يد فلان وقت الدعوى لا تقبل بيئته لان بيئته تنق كونه المدعى به في يده بعدما ثبت ذلك بيينة المدعى فلا تقبل بيئته ولا يظهر به بطلان القضاء كذا في المحيط

محضر في دعوى نصيب شائع من الأرض بان ادعى كذا سهماً من كذا سهماً من الأرض ولم يذكر المدعى والشهود أن جميع هذه الأرض في يد المدعى عليه اختلفت أجوبة المفتين في ذلك بعضهم أجابوا بالفساد لانهم لم يذكروا كون جميع الأرض في يده وما لم يثبت كون جميع الأرض في يده لا يثبت كون البعض في يده في دعوى الشائع وبعضهم أفتوا بالجملة اذ ليس من شرط اثبات اليد على بعض الشيء شائعا اثباتها على جميع ذلك الشيء فالقول الاول يشير الى أن غصب نصف العين شائعاً لا يتصور وهكذا ذكر ركس الاسلام أبو الفضل رحمه الله تعالى في اشاراته وكذا ذكر الصمد الشهاب والقول الثاني يشير الى أن غصب نصف العين شائعاً لا يتصور الا ترى أنه يتصور غصب العين من رجلين يعني غصب رجلان عينا وعند ذلك كل واحد منهما يصير غاصباً بنصف العين مشاعاً لا يرى أن الرجلين اذا استأجرا داراً واشترىاها وشغلاها بامتعة مشتركة بينهما كان كل واحد منهما مأمناً بنصفها شائعاً وقد نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع في مواضع على تصور غصب نصف العين شائعاً كذا في فصول الاستروشي

محضر فيه دعوى شراء المحدود من والد صاحب اليد ادعى هذا الذي حضره على هذا الذي أحضره معه أن المنزل الذي هو في يده هذا الذي أحضره حدوده كذا وموضعه كذا كان ملكاً لوالده فلان وحقاله وأنه باع منه منى في حياته وصحته ونفذ تصرفه بكذا في يوم كذا في شهر هذا وهكذا أقر في حياته ببيع هذا المحدود بهذا التاريخ وجاء بشهود وشهدوا على اقرار والده فلان بهذا البيع المذكور وقالوا اليوم هذا المنزل ملك هذا المدعى بالسبب المذكور في هذا المحضر وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فزعم بعض المفتين أن في المحضر خلا من وجهين أحدهما أن الشهود شهدوا على اقرار البائع بالبيع المذكور وفي دعوى المدعى والمذكور في دعوى المدعى اقرار البائع مضافاً الى تاريخ البيع وهو يوم كذا ولعل هذا الاقرار كان في يوم كذا ولكن قبل البيع فيكون الاقرار بتاريخ البيع ولكن قبل البيع وعلى هذا التقدير كانت الشهادة على الاقرار بالبيع قبل البيع والاقرار بالبيع باطل فالشهادة على الاقرار بالبيع قبل البيع تكون باطلة أيضاً ولان الشهود في شهادتهم قالوا اليوم هذا المنزل ملك هذا المدعى بالسبب المذكور في هذا المحضر والسبب المذكور في هذا المحضر البيع لا الاقرار بالبيع لان الاقرار لا يصلح سبب

ملك

على قديم ما يعلم أنه حصل العلم ويعرف حيث وجد جهر الاسرافان وجد في الطريق ولم يجد

أحد الشهود وكان عند الرفع معه ظالم لأظهوره أخذ الظالم يترك الاشهاد ولا يضمن يترك الاشهاد ويشهد حين يظفر فان تركه



أو أن الظفر أيضا ضمن تركه الأشهاد مع الاقتدار فإن لم يظهر للملك تصديق فإن حضر خبيرين أن يكون الثوب بامضاء الصدقة وتضمن القيمة قال أبو جعفر أن تصديق باذن القاضي ليس له تضمين المتقط وإن كانت (٢٢١) فائقة في يد الفقير يأخذ في النوادر رفع الامر الى

الحاكم وله الخياران شاقبل وإن شاء لا وإن قبل الحاكم إن شاء عمل صدقتها وإن شاء أقرضها من رجل غني وإن شاء دفعها مضاربة فإن دفع الحاكم مضاربة الى الواحد وتصرف فيه ورع طاب له الربح وإن شامردها على المتقط ثم هو بالخيار إن شاء حفظه الى ظهور الطالب وإن شاء تصدق على أن يكون الثوب للملك وإن شاء باعها وأمسك عنها فإن ظهر للمالك ليس له نقض البيع إن البيع باذن الحاكم وإن غير أمره إن فاعل إن شاء أجازه وأخذ منه وإن شامرده وأخذ عن حقه وإن هالكاً إن شاء ضمن البائع ونفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه أخذ العامة وقال السرخسي المودع إذا باع الوديعة وضمنه المالك فهو كالمتقط \* غريب مات في دار رجل وله دراهم فأراد صاحب البيت أن يصدق على نفسه له ذلك إن فقيرا كاللقطة \* وجد لقطات وقال من سمعتموه يطلب لقطه فدلوه فهذا تعريف

### نوع آخر

تلقت اللقطة في يده أن أقر أنه أخذها لنفسه ضمن وإن لبردها وأشهد أولم يشهد وصدقه المالك فيه لا ضمن

ملك ولا شهادة لهم على البيع انما شهادتهم على الاقرار بالبيع ولكن هذا الزعم قاسد أما الاول فلو جهين أحدهما من مطلق كلام العاقل وتصرفه يحمل على وجه الصحة بقضية الاصل وذلك ههنا في أن يحمل دعوى المدعي الاقرار بالبيع بذلك التاريخ على دعواه الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وكذلك الشهادة على هذا الثاني أن مطلق كلام العاقل يحمل على المعتاد والناس في عاداتهم يريدون بهذا الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وأما الثاني فلنا هذا الشهادة على الاقرار بالبيع والبيع سبب الملك فتكون هذه شهادة على الاقرار بما هو سبب الملك وأنه صحيح

\* (ورد محض في دعوى الجارية) \* حضروا حضرمع نفسه جارية وادعى أن هذه الجارية ملكه والجارية منكورة فجاء الذي حضر بشهود وشهدوا بهذه العبارة (روى حردي بيامداوين جارية حاضر أو رده ربابين حاضر أمده بقر وخت بهما معلوم وبوي نسليم كرد) فردا المحضر بعلمين أحدهما أن الشهود شهدوا بأن الملك للمدعي بطريق الانتقال من بائة فلا بد من اثبات الملك للبائع لينتقل الى المدعي ولم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة لكون البائع مجهولا واثبات الملك للمجهول لا يتحقق وإذا لم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة كيف يثبت الانتقال منه الى المدعي بهذه الشهادة حتى لو كان البائع معلوما تقبل الشهادة ويقضى بالجارية للمدعي والعلة الثانية أن الشهود شهدوا أن رجلا باعها من هذا المدعي ولم يشهدوا أن المشتري اشتراها ويجوز أن ذلك الرجل باعها إلا أن المدعي لم يشترها وبمجرد البيع بدون الشراء لا يثبت الملك ولكن العلة الثالثة ليست بصححة لأن ذكر البيع يتضمن الشراء وذكر الشراء يتضمن البيع ألا يرى أن من ادعى على غيره أني بعت منك هذه الجارية بكذا وطالبه بالثمن كانت دعواه البيع صحيحة وإن لم يدع أنه اشتري وكذلك إذا ادعى أن هذا الرجل باع هذه الجارية مني كانت دعواه صحيحة وإن لم يقل وأنا اشتريتها منه ذكره محمد رحمه الله تعالى في كثير من المواضع

\* (ورد محض في دعوى الجارية أيضا) \* حضروا حضرمع نفسه جارية وادعى أنها جاريته اشتراها من فلان فطاعته وأجبه عليه أو الجارية تنكر دعواه فجاء الذي حضر بشهود وشهدوا أنه اشتراها من فلان فأخذت أجوبة المفتين فأفتى بعضهم بصحة الدعوى في حق القضاء بالملك لا في حق وجوب الطاعة لأن الطاعة بتسليمها لنفسها اليه وتسليم البيع انما يجب بعد نقد الثمن والمدعي في دعواه لم يذكر نقد الثمن وأفتى بعضهم بعدم صحة الدعوى أصلا وهو الصحيح لأن الشهود ما شهدوا بملك البائع لانصا ولا دلالة وبدون ذلك لا يقضى بالملك للمشتري وهي مسئلة كتاب الشهادات \*

\* (ورد محض في دعوى ولا العناق) \* رجل مات فخامر رجل وادعى أن الميت عتيق والذي فلا كان أعتقه والذي في حياته وميراثه لي أن ابن معتقه لا وارث له غيري فأفتى بعض مشايخنا بتفساد هذه الدعوى وأفتى بعضهم بالصحة والصحيح أن هذه الدعوى فاسدة لأن المدعي لم يقل في دعواه وهو يملكه والاعتاق من غير المالك باطل والدليل على صحة ما قلنا ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في دعوى الاصل في باب دعوى العتق إذا أقام عبد بينة أنه أعتقه فلان وفلان ينكر ذلك أو يقر وأقام آخر بينة أن هذا العبد عبده قضى القاضي للذي أقام البينة أنه عبده لأن شهود العتق شهدوا بعتق باطل لأنهم لم يقولوا في شهادتهم وفلان يملكه والمالك لا يثبت لفلان من غير شهادة والعتق بلا ملك باطل فهو معنى قولنا أنهم شهدوا بعتق باطل فصار وجود هذه الشهادة والعدم بمنزلة ولو عدم هذه الشهادة لكان يقضى للذي أقام البينة أنه عبده كذا ههنا وكذلك لو شهد شهود العبد أن فلانا أعتقه وهو في يده يقضى للذي شهدوا أنه عبده لأن صحة الاعتاق تعقد المالك دون

(١) جابر جل بوما وباع هذه الجارية الحاضرة ولهذا الرجل الحاضر بمن معلوم وسلمها له

وان كذبه فالقول لصاحب اللقطة عندهما وقال الثاني للمتقط \* رفعها لبردها على مالكها ثم وضعها في مكان الاخذان هلكت أو أسهت. كذا غيره لا ضمن هو أن لم يبرح عن مكانه فإن برح ضمن وعن محمد رحمه الله إذا ما شئ خطوتين أو ثلاثا ثم أعادها الى مكانها برى \* إذا صدقه بدون

البينة واعطاها ياخذ كفيلا بخلاف والخلاف في الوارث وان دفعها اليه ثم استحقها اخر البينة ان وجد عنهما اخذها وان هالكه ضمن  
أيها ما شاء فان ضمن القابض لا يرجع (٢٢٢) على الدافع وان ضمن الدافع يرجع على القابض في رواية هذا اذا دفع بلا قضاء وقضاء لا يرجع  
عند الثاني خلافا لمحمد

رحمهما الله تعالى \* أخذها  
لنفسه ليس له أن يتصدق  
بها على نفسه وان فقير لانه  
في حكم الغاصب

كتاب جعل الابق \*  
أخذه أفضل واختلف في  
الضال تركه أفضل أم أخذه  
وأخذ الابق يأتي به إلى  
الحاكم فان حفظه بنفسه  
له ذلك وكذا الضال ولا بد من  
البينة اذا أنكر المولى اباقة  
أو الاقرار ولا يصدق الحاكم  
أنه أبق بلا بينة وهل  
ينصب خصم عند غيبة  
الخصم ثم يقبل البينة  
اختلفوا فيه ويحلف المدعي  
بالله ما بعته وما وهبته وبأخذ  
كفيلا في رواية \* ان يكن  
له بينة وأقر العبد دفعه اليه  
وهل يجبر على الدفع اختلفوا  
وان لم يجز له طالب حبسه  
الى وجود الطالب ولا يجبس  
الضال وينفق من بيت  
المال عليه أيام الحبس فان  
طالت المدة باعه وأمسك  
ثمنه \* رد الابق من مسيرة  
سفر أو أكثر لا يستحق الا  
أربعين درهما وان أنفق  
ملا عظميا أضعاف ذلك من  
غير أمر الحاكم وان أخذه  
في المصر وأخرج المصرا دون  
السفر يرضيه والراى الى  
الامام \* أخذ ابقا من مسيرة  
السفر وجاه بوما أثبت منه

البينة وهو لم يشهدوا له بالملك ولو شهد به ودعا العبد أن فلانا أعتقه وهو يملكه وشهد به ولا آخر أنه  
عبد مدعى بينة العتق لان اثبات العبد الملك لعتقه كاثبات المعتق الملك لنفسه ولو أن المعتق أقام بينة  
أنه عبده أعتقه قضى بينة العتق لان البينة استوتان في اثبات الملك وفي احدهما زيادة اثبات العتق  
كذا ههنا فهدد المسئلة دليل على أن في دعوى العتق من جهة الغير لا بد من ذكر ملك ذلك الغير  
ورد محضر في دعوى الدفع \* صورته ادعى عينا في يد رجل اشتراها من فلان في يوم كذا من شهر  
كذا من سنة كذا و المدعى عليه دعواه أقام المدعى بينة على ما ادعى وتوجه الحكم للمدعى على المدعى  
عليه بما ادعاه المدعى فادعى المدعى عليه في دفع دعواه أن هذا الذي ادعيت تلقى الملك من جهة - أقر قبل  
تاريخ شرائك بسنة طائعا أن هذه العين ملك أخيه فلان وحقه وصدقه أخوه فلان في ذلك وأنا اشتريت  
هذه العين من أخيه ذلك المقر له فدعواك على باطله بهذا السبب فأنفقت أجور بقا المفتين أن هذا الدفع  
صحيح ثم استفتي بعد ذلك أن المدعى عليه الدفع لو طلب من مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاقرار أنه متى كان  
وفي أي شهر كان فالقاضي هل يكلفه عليه فأنفقت الاجرة أيضا أن القاضي لا يكلفه عليه لانه قد بين  
مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك أو قال قبل شرائك  
ورد محضر في دعوى الميراث \* صورته حضر مجلس القضاء فلان وفلان وفلانة كلهم أولاد فلان  
فادعى هؤلاء الذين حضروا محدودا على رجل أحضر معههم ميراثا عن والدتهم فلانة وكان المكتوب في  
الحضر وكان هذا المحدود ملك فلانة والدة هذين المدعين وحقها (٢) (وردت وي بون بارو و زمرك وى  
بمردوميراث مائد فرزندان خویش را) فرد المحضر بعلمنا احداهما ان المكتوب فيه والدة هذين المدعين  
وينبغي أن يكتب والدة هؤلاء المدعين والثانية ان المكتوب فيه - (٣) (مردوميراث مائد فرزندان  
خویش را) وليس فيه (٤) (چه چیز میراث مائد فرزندان را) وينبغي أن يكتب (٥) (ومیراث ماندان  
محدود فرزندان را) أو يكتب (٦) (میراث ماندش) حتى يصير المتروك مذكورا اما بالصرح أو بالكناية  
أما بدون ذكره لا بالصرح ولا بالكناية لا يتم جرم الميراث فيما تقع فيه الدعوى وحكى عن الشيخ الامام نجم  
الدين عر النسي أنه قال كنت كتبت الفتوى في جرم الميراث وبالف في شرائط صحته غير أني تركت الهاء  
عند قولى وتر كه ميراثا وكتبت وتر كه ميراثا فبقيت شيخ الاسلام على بن عطاء بن حمزة السغدنى بعثته وقال لى  
الحق به الهاء واجعله وتر كه ميراثا حتى أفتى بالصحة قال الشيخ الامام الزاهد نجم الدين النسي رحمه الله  
تعالى عرض على محضر فيه دعوى رجل على رجل أرضا أنه مملوكه وحقه وأن مورث هذا المدعى عليه  
فلان أحدث يده عليه بغير حق الى أن مات وفي يد وارثه هذا أيضا بغير حق فواجب عليه قصر يده عنها  
وتسليمها الى هذا المدعى وقال المدعى عليه في دفع دعواه ان مورثا فلانا كان اشترى هذا المحدود من  
مورث هذا المدعى بعبابا تاو جرى التقاض من الجانبين وكان في يده بحق الى أن توفي ثم صار ميراثا عنى  
بحق فقال المدعى في دفع هذا الدفع ان مورث المدعى عليه الارض أقر بالبيع الذي جرى بيننا بيع وفاء  
فاذا رد على الثمن كان على رد الارض وأقام على ذلك بينة هل يصح دفع الدفع على هذا الوجه قال نجم الدين  
رحمه الله تعالى وقد كان قاضى القضاة عماد الدين على بن عبد الوهاب والشيخ الامام علاء الدين عمر بن  
عثمان المعروف بغلابدرا جابيا للصحة وأنا أجبت بعدم الصحة لانه ادعى أولا أنه كان في يده بغير حق فاذا أقر  
ببيع الوفاء فقد أقر أنه في يده بحق وقيل يجب أن تصح دعوى الدفع على قول من يقول بأن بيع الوفاء محكم  
(٢) وكان في يده الى يوم موته غلب وترك ميراثا لاولاده (٣) مات وترك ميراثا لاولاده (٤) أى شئ ترك  
ميراثا لاولاده (٥) وترك هذا المحدود ميراثا لاولاده (٦) وتركه ميراثا

العبد وسار بوما نحو البلد الذى فيه المولى وهو لا يريد الرجوع الى المولى ثم ان ذلك الرجل أخذه ثانيا وجا به الى المولى الرهن  
ودفعه الى المولى له جعل اليوم الثالث والاوّل وهو ثلث الجعل ولو كان العبد أبق من الذى أخذه ثم وجد مولاه وأخذه أو نائب من الاباق  
ورجع الى مولاه فلا جعل للذى أخذه ولو كان العبد حين فارق جاء الى مولى غيره مريدا لابق فلا تخذ جعل اليوم باع الابق من الراد

فله الجعل \* أتى العبد المشترك بجاهبه رجل والشريك نائب ليس للعارض ان يأخذنه حتى يعطيه جملة كله ولا يكون منطوقه دفع الا بتى الى رجل وأمره بأن يأخذ جملة له من مولاه ويكون له فردله الجعل كن وهب دينه (٢٢٣) لا خر وسلطه على قبضه وعن الامام أنه

لو وجدته في المصر لاشي له ويرضخ في الكبرأ كثر ما يرضخ في الصغير ان كان الكبير كثر مؤنة والمراد من الصغير من يعقل الا باق أما الذي لا يعقله فهو ضال ولا يجب برده نبي \* جاء بالآبق له حبسه لاستيفاء الجعل وان

هالك بعد ما حكم له بالامساك للجعل أو قبل المرافعة اليه لاضمان ولا جعل \* أتى من المشتري الى بيت البائع فباعه البائع ليخبر به المشتري فأبقى من منزله أيضا ان كان لم يستخدمه ولم ينقله عن موضعه لا يضمن \* راد المسكاتب لا يستحقه بخلاف راد المدبر وأم الولد \* رد عبد قريه وهو في عياله أو رد أحد الزوجين عبد الا خر أو الوصى عبد النعيم أو عبداً يه لا يجب الجعل وان لم يكن في عياله اما الاب اذا رد عبد ابنه يجب الجعل اذ لم يكن الاب في عياله ولور عبد أخيه وهو في عياله يجب السلطان رد الا بتى أو سالار القافلة أو رادان أو شحنة البلد أخذوا المال من قطاع الطريق ووردوا على المالك لا يستحقون شيأ لانه واجب عليهم \* قال لا خر أبق عبدى فان وجدته خلفه فوجده وورده من مسيرت سفر فلا أجر له لان المالك استعان به وهو قد وعده الامانة ولو وهب الآبق من الراد بعد

الرهن لان المدعى بهذا الدفع أقر للمدعى عليه بعض ما أنكره في الابتداء وهو كون المحدود في يده بغير حق وهذا لانه لما كان لهذا البيع حكم الرهن كان المبيع على ملك المدعى الآن للمدعى عليه حق الحبس وقد ادعى المدعى ملكاً للمحدود لنفسه وكونه في يد المدعى عليه بغير حق فاذا أقر به بذلك ببيع الوفاء فقد ادعى ملكاً للمحدود لنفسه وأقر ان يد المدعى عليه بحق فهو معنى قولنا أقر له بعض ما أنكره أولاً وأما على قول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى ان لم يكن الوفاء مشروطاً في البيع فالبيع صحيح فلا تسمع هذه الدعوى وان كان الوفاء مشروطاً في البيع كان البيع فاسداً فان ادعى فسخ العقد صح دعوى الدفع وما لا فلا كذا في المحيط \*

مخضرة عرض على نجم الدين النسفي وفيه دفع دعوى رجل أثبت استحقاق كرم على رجل فطالبه بغلاته وبين ذلك فادعى المدعى في دفع دعواه أنه صالحه من ذلك على بدل معلوم ولم يذ كرم مقدار البديل ولم يذ كرم قبضه هل يكون ذلك دفعاً قال لا يكون دفعاً وان ذكر القبض فهو دفع وان لم يبين مقدار البديل لان ترك بيان مقدار البديل فيما لا يحتاج الى القبض لا يضر واعلم أن هذه المسئلة على وجهين ان وقع الصلح عن الكرم لا غير وكان البديل معلوماً ولم يكن معلوماً الآن الشهود شهدوا على قبضه كان الصلح صحيحاً وكان دعواه دفعاً صحيحاً وان وقع الصلح عن الكرم وعن الغلات التي استهلكها المدعى عليه ببدل خلاف جنس الواجب باستلام الغلة واقتراض من غير قبض لا يصح الصلح في حق الغلة سواء كان البديل معلوماً ولم يكن فلا يكون هذا دفعاً في حق الغلة كذا في فصول الاستروشي \*

مخضرة دعوى الدفع من الوارث لدعوى أرض من التركة \* وصورته رجل ادعى أرضاً من تركته ميت على وارث فقال الوارث للمدعى في دفع دعواه أنك مبطل في هذه الدعوى لأنك قد قلت لى مرة (١) (نواز بدر ميراث يا فتى يا مكيو) قلت لى مرة (سبس بدر مال يسير كرفته من كفته كدام مال كرفته ام كدام مال ميراث يا فتى ام تو كفتى فلان زمين اين از تو اقرار است بلك من دعوى تو باطل است) هل يصح الاحتجاج منه بهذا الكلام وهل يكون ذلك دفعاً لدعواه او كان فيه جواب بنجم الدين النسفي ان في قوله (٢) (ميراث يا فتى) يكون دفعاً لانه اقرار بالملك له وفي قوله (٣) (كرفته) لا يكون دفعاً لان هذا ليس باقرار بالملك له وهذا الجواب ظاهر \*

ورد مخضرة أخرى \* كان فيه ادعى فلان على فلان أن الكرم الذي في موضع كذا حدوده كذا وهو في يداًم هذا المدعى أقرت أم هذا المدعى أنه ملك هذا المدعى وبعد هذا الاقرار اشترى هذا المدعى عليه هذا الكرم من أم هذا المدعى فوجب عليه تسليم هذا الكرم الى هذا المدعى وكان فيه جواب جماعة من أئمة سمرقند بالجمعة وأفتى الامام النسفي بنفسه وقال وجوه الخلل ظاهرة ولم يبين وكان من جملة وجوه الخلل ان المدعى لم يدع المالك لنفسه ولو كان ادعى المالك لنفسه وادعى أن أمه أقرت له به لا تسمع دعواه أيضاً لانه نسب ملكه الى ما لا يصلح سبب للملك وهو الاقرار حتى لو نسبته الى ما يصلح سبب للملك بأن قال هذا الكرم ملكى اشتريته من أى فلانة قبل شراء هذا المدعى عليه نصحه دعواه \*

ورد مخضرة في دعوى الارث مع دعوى العتق \* صورته رجل ادعى على رجل عبداً أنه كان ملك ابن عمى فلان مات وهو في ملكه وأنا وارث له وارث له غيرى وصار هذا العبد ميراثاً لى من جهته وهو يتمتع عن طاعتي

(١) وجدت ميراثاً من والدك أو يقول قلت لى مرة قبضت ما لا كثيرا بعد والدك فقلت أى مال قبضت أى مال وجدت ميراثاً فقلت الارض فلانية فهذا اقرار منك بملكى ودعوى باطلة ٢ وجدت ميراثاً (٣) قبضت

قبضه يجب الجعل وان قبل قبضه لا وان باعه منه فلا جعله والاعتاق قبض منه لا التبدير فلا باعه الراد وره لا يجب جعله بيع الآبق وهبه لا يجوز الا أن يهبه لابنه الصغير ولو أعتقه عن كفارة عينه يجوز \* جاء بالآبق من مدة سفر وأدخله في المصر ففر منه فأخذه أعز دون

ثلاثة أيام ورده الى المالك لاجعل لواحد منهما ولو فر منه دون ثلاثة يرضخ للثاني \* أمر القاضي اراد الا يبق بالنفقة بعد ما برهن أنه ابن  
فالحكم فيه كالحكم في اللقطة (٢٢٤) نوع فيما يتصل به **التحذير** جام في قرية ينبغي أن يحفظها ويؤلفها ولا يتر كها

بلا علف كي لا يتضرر الناس  
فان اختلط جام غير صاحبها  
لا ينبغي له أن يأخذها ولو  
أخذها طلب صاحبها  
كالضالة وان فرخ عنده ان  
كانت الام غريبة لا تعرض  
للفرخ وعلى القلب الفرخ له  
وكذا البيض لصاحب الام  
لانه تبعها وقال السرخسي  
لا يحل فرخ الحمام المتولد في  
بروجها المنصوبة الا اذا  
كان فقيرا وان كان غنيا  
تصدق على فقير ثم يشتريه  
منه فان لم يعلم أن فيها غريبا  
لا بأس به لان العدم أصل  
وعن بعض أئمة خوارزم أن  
التعاضل في كراهة تلطم  
الجواز يشبه مودعات  
الكفار باطل بل المعنى تولده  
في البروج المنصوبة لها  
ولهذا أحسن الجبلي منها والا  
لما حل الاقطاعات الساقطات  
من الميراثات وعن بعض  
العلماء أنه لا يحل اتخاذ برج  
الحمام والاكل من جوارلها  
الامن يملك أربعين فرسخا  
في مثله والمعنى ما ذكرناه  
**كتاب المفقود**  
يدفع استحقاق الارث عنه  
حتى ينقضي من المدة ما يعلم  
ان مثله لا يعيش الى تلك  
المدة وذا يموت أقرانه وان بقي  
من أقرانه واحد يحكم بموته  
والمعتبر موت أقرانه في بلده

فادعى المدعي عليه في دفع دعواه أن مورثه هذا أعتقني في مرضه وأنا أخرج من ثلث ماله وأنا اليوم حر  
ولا سبيل له على وأقام على ذلك بينة فادعى هذا المدعي ثانيا أني كنت اشتريت هذا العبد من ابن عمي هذا في  
صحته وكان فيه جواب نعيم الدين النسفي رحمه الله تعالى أنه لا تصح دعواه ثانيا لكان التناقض ونهذرا التوفيق  
لانه ادعى الارث ثم ادعى الشراء في حياة المورث منه وهذا الجواب صحيح والعلة ظاهرة فقد ذكر محمد رحمه الله  
تعالى في آخر الجامع الكبير في رجل مات أبوه فادعى دارا في يدي رجل أنما ادارها اشتراها من أبيه في حياته  
وصحته وأقام على ذلك بينة فلم يثبت له بينة خلف المدعي عليه ثم أقام المدعي بينة أنها كانت دار  
أبيه مات وتر كها ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره فاقضى يقضى بالدار للمدعي لانه لا تناقض بين دعوى الشراء  
من الاب في حياته وصحته وأولا وبين دعوى الارث منه ثانيا لانه يمكنه أن يقول اشتريت منه كما ادعت  
أولا لكن عجزت عن اثبات شرائي وبقيت الدار على ملك أبي ظاهر فصار ميراثا لي بموته في الظاهر وبمثله  
لو ادعى الارث من الاب أولا ثم ادعى الشراء منه بعد ذلك لا يسمع منه دعوى الشراء لان بين دعوى الارث  
أولا وبين دعوى الشراء ثانيا تناقضا لا يمكنه أن يقول ورثت من أبي كما ادعت أولا فلما عجزت عن اثبات  
الارث اشتريت منه بوضعه أن المشتري من جهة الاب قد يصير ميراثا بأن ينسخ الشراء بينهما ما أماني حياته  
أو بعد وفاته بأن يجديه عيبا فيرده فلا تحقق المناقضة لاحالة أما المورث من الاب لا يصير مشتري من جهته  
فتتحقق المناقضة \*

**مختصر في دعوى الميراث** صورته رجل مات فخار رجل وادعى ميراثه بعصوبة بنوة الم وأقام الشهود  
على النسب بذ كرا لا سمي الى الجد ثم ان منكر هذا النسب والميراث أقام بينة أن جده الميت فلان وهو غير  
ما ثبت المدعي هل يدفع به ذاد دعوى المدعي وبينته وكان فيه جواب نعيم الدين النسفي رحمه الله تعالى أنه  
ان وقع القضاء بالبينة الاولى لا تندفع وان لم يقع القضاء بالبينة الاولى لم يجز القضاء باحدى البينتين لمكان  
التعارض قال وهذا نظير مسئلة طلاق المرأة يوم النحر بالكوفة من هذه السنة وعناق العبد يوم النحر بمكة  
من هذه السنة قيل وينبغي أن لا تندفع بينة المدعي ولا تقبل بينة المدعي عليه لان الوقت قبل ما أن تقبل على  
اثبات اسم الجد ولا وجه اليه لانه ليس بمخصم في ذلك واما أن تقبل لنفي ما ادعاه المدعي ولا وجه اليه أيضا  
لان البينة على النفي غير مقبولة وهو نظير ما لو ادعى على غيره أنه أقرضه ألف درهم في يوم كذا وأقام المدعي  
عليه البينة انه في ذلك اليوم كان في مكان كذا سمي مكانا آخر لا تقبل بينة المدعي عليه لانها قامت  
في الحقيقة على النفي \*

**ورد مختصر في دعوى ديرة وسراجيه** والشهود شهدوا بلفظة (خانه) ورد المختصر به لانه أن المشهود به  
لم يدخل تحت دعوى المدعي لان الدعوى وقعت في السراجيه والشهود شهدوا (بخانه) والسراجيه غير  
والبيت غير وهذا الجواب صحيح فيما اذا كانت الدعوى بالعريية والشهادة بالعريية فأما اذا كانت الدعوى  
بالفارسية والشهادة بالفارسية فتصح الدعوى والشهادة لان اسم (خانه) بالفارسية ينطلق على (سراجيه)  
بالفارسية ولا كذلك بالعريية \*

**مختصر في دعوى بيع السكنى** عرض على شيخ الاسلام السعدي محضر وكان فيه باعه بمحدوده  
وحقوقه فرده بعه أن السكنى نقل والنقل لاحدله \*

**عرض عليه محضر آخر ولم يذ كفيه اسم جده المدعي عليه** صورته حضر فلان وأحضر مع نفسه فلانا  
فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر فأجاب بالجملة لان المدعي عليه حاضر وفي الحاضر الاشارة تكفي  
ولا يحتاج الى ذكر اسمه واسم أبيه فلا يحتاج الى ذكر جده بالطريق الاولى فأما في الغائب فلا بد من ذكر

لا في الدنيا وأبوانا نقل وابن حامد قد راه بتسعين قال الصدوق عليه القوي في بعد المدة المختار يعتبر ميتا  
في ماله وفي مال الغير يجعل كانه مات يوم فقده حتى لو فقد الرجل ثم مات ابنه ولهذا الابن أخ آخر لاهه والمفقود عصبة فخاصم أخوال ابن  
مع عصبة المفقود وقال أخى وراث مال المفقود ثم مات وأبوانا رثه ينظران كان الابن مات قبل أن يموت أقران المفقود فجميع مال المفقود

لعصبة المفقود ولا يكون للابن شيء من ذلك ولا للمفقود من ميراث الابن شيء ولكن نصيب المفقود يوقف من مال الابن حتى يظهر حاله فلو ظهر حيا فاقف له وان لم يظهر حتى مات أقرانه فالموقوف لأخيه للعصبة وان كان أقران المفقود ما توفيل موت الابن فيراث المفقود لابن ولولوا عدا ما قبل الفقة وليس للمشتري ان يرد على ولده اما لو استحق من يدا المشتري فالخا كم يوتى عنه من ماله ان كان من جنس الثمن اذا علم وجود الثمن وحكم الديور كحكم الثمن ولو فقد المكاتب لا يوفى مكاتبته مما ترك ان كان (٢٢٥) من خلاف جنسها وان علم القاضي بالدين لا يمكنه الاداء الا

بالبيع وليس له ولاية بيع مال المفقود وان من جنس المكاتبه وعلم الحاكم به يوتى كافي الحزب وينصب وكيلاني جميع غلات المفقود طلب الوارث ذلك أم لا ويخصم الوكيل حقها وجب بعقده اذا أنكر ما عاقد ولا يخصم فبما سواه الآن يكون الحاكم ولا ذلك وانفذ الخصومة بينهم فيجوز ورثة المفقود طلبوا من الحاكم نصب وكيل يجمع غلاته ويتقاضى دينه ويؤجر ماله ففعله الحاكم بناء على أن الحاكم هل يحكم على الغائب وهل ينصب وكيلاني الغائب وعن الغائب عندنا لا يفعل أم لا ونفعل بأن حكم على الغائب بنفذ اجاعا لان المجتهدين سبب القضاء وهو أن البيئة هل يكون حجة بالخصم حاضر للقضاء أم لا فاذا رآها حجة وحكم بنفذ كالمحكم بشهادة الفساق وعليه الفتوى وأما بيع ما يتسارع اليه الفساد فالخا كم يبيعه بخلاف الوصي حيث يبيع عروضا الغائب مطلقا

### كتاب الشركة

(٤٩ - فتاوى سادس) ثلاثة فصول (الاول في محتمة او فسادها) لاتصح عمال غائب أو دين ولا تبعن أن يكون المال حاضرا معاوضة كانت أو عنانا وأراد عند الشراء لا عند عقد الشركة فانه لو لم يجد عند عقد الشركة يجوز ألا يرى أنه لو دفع الى رجل ألفا فلو قل أنخرج منها واشترى ما بوج فالحاصل بينهما انهما افلما يكن المال حاضرا وقت الشركة فبهرن المأمور على انه فعل ذلك وأحضر المال وقت الشراء جاز وشركة القبل والوجود قد تكون معاوضة وعننا فالعنان ما يكون في تجارة خاصة والمقاوضة ما يكون في كل التعاملات الشركة

الحد وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك في ذكر الحدود ولا بد من ذكر حد صاحب الحدود وكذلك في تعريف المتخاصمين لا بد من ذكر الحد وكان القاضي الامام ركن الاسلام على برالحسين السفدي رحمه الله تعالى في الابتداء لا يشترط ذكر الحد وفي آخر عمره كان يشترط ذلك وهو الصحيح وعليه الفتوى \*

ورد محض فيه دعوى الشفعة وكان فيه بيان أنواع الطلب الثلاثة فترقب له أنه لم يذكري في الدعوى والشهادة أن الشفيع طلب الاشهاد على فور تمكنه من الاشهاد وأنه أشهد على هذا الحدود والحدود أقرب اليه من المشتري والبائع ولا بد من بيان ذلك لان الشرط هو الاشهاد على من هو أقرب اليه من الحدود والبائع والمشتري يجب أن يعلم بان مدة طلب الاشهاد مقدرة بالتمكن من الاشهاد عند حضرة أحد الاشياء الثلاثة اما البائع أو المشتري أو الحدود والطلب من المشتري صحيح على كل حال قبض الدار أو لم يقبض والطلب من البائع صحيح اذا كانت الدار في يده وان لم تكن الدار في يده ذكر شيخ الاسلام في شرحه أن الطلب صحيح استحسانا غير صحيح قياسا وذكر الشيخ أبو الحسن القدوري رحمه الله تعالى في شرحه والناطقي رحمه الله تعالى في أجناسه وعصام رحمه الله تعالى في مختصره أنه ليس بصحيح من غير ذكر القياس والاستحسان واذا قصد الابعاد من هذه الاشياء وترك الأقرب ان كان الكل في مصر واحد لا تبطل شفعته هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وعصام رحمه الله لان المصر مع تباين أطرافه كمكان واحد حكما وذكر الخصاف رحمه الله تعالى في أدب القاضي أنه اذا اجتاز على الأقرب وترك الطلب تبطل شفعته وهكذا ذكر الصدر الشهيد في واقعاته وان كانوا في مصرين أو في أمصار فان كان أحد هذه الاشياء مع الشفيع في مصر واحد فتركه وذهب الى المصر الآخر تبطل شفعته وان كان الشفيع في مصر على حدة والمشتري والبائع والدار كل واحد في مصر على حدة فترك الأقرب وذهب الى الابعاد فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه بعضهم قالوا تبطل شفعته وهكذا ذكر عصام في مختصره وقال بعضهم لا تبطل شفعته وهكذا ذكر الناطقي في أجناسه وهذا لان الشفيع قد لا يقدر على الذهاب الى الأقرب بسبب من الاسباب فلا يكون بالذهاب الى الابعاد مبطل لشفعته وعلى هذا اذا كان للأقرب طريقان فترك الطريق الأقرب وذهب في الطريق الابعاد فعلى قياس ما ذكره عصام تبطل شفعته وعلى قياس ما ذكره الناطقي لا تبطل شفعته ثم اذا حضر المصر الذي فيه الأقرب يشترط لصحة الطلب أن يكون الطلب بمحضرة ذلك الشيء الدار والبائع والمشتري في ذات على السواء وهو المعروف والمشهور وكان القاضي الامام أبو زيد الكبير يفرق بين الدار وبين البائع والمشتري وكان يقول في البائع والمشتري يشترط الطلب بمحضرة وفي الدار لا يشترط الطلب بمحضرة الدار بل اذا طلب وأشهد من غيرنا خير في أي مكان أشهد من المصر الذي الدار فيه يصح الطلب وكان يقول اليه أشار محمد رحمه الله تعالى في باب شفعة أهل البغي وعلى هذا اذا كانت الدار في مصر الشفيع لا يشترط الطلب عند حضرة الدار على ما اختاره القاضي الامام ولو كان البائع أو المشتري في مصر الشفيع يشترط الطلب عند حضرة بالاتفاق كذا في المحيط \*

(ورد محض في الرجوع بين الاتان عند دورود الاستحقاق) \* وورثه حضر مجلس القضاء بخاري رجل يسمى حيدرا الجيري وأحضر مع نفسه رجلا يسمى عثمان الجيري فادعى هذا الذي حضر على هذا

حتى لو شرط التفاضل في  
الوضعية لا يسلط الشركة  
وتبطل باسـتراط عشرة  
أحدهما والظاهر أنهما لا يسلط  
ما كثر الشرط واذ وقتا  
شركة الوجوه يصح وهل  
يتوقف فيه روايتان فعلى  
الرواية التي لا يتوقف كان  
شرطاً مفـسداً ومع هذا  
لا يفسد واعتبر بالوكالة وإذا  
اشترى كالأرض وباعها بثمن  
اقتسم الثمن على قيمة متاع  
كل منهما ما لم يبا عاكذا لا يجوز  
أن يـكون رأس مال كل  
منهما عرضاً ولو مال أحدهما  
عرضاً في مفاوضة أو عـان  
ولا أحدهما دراهم فباع  
نصف العروض بنصف تلك  
الدراهم وتقابضا واشترى  
عناناً ومفاوضة صح وكذا  
للكل منهما عرض  
(نوع)  
يكتب رأس مالهما وأنه  
في أيديهما يشترى بانهما  
ويعمل كل برأيه ويبيع  
بالقدرة والنسبة وما كان من  
ربح بينهما والوضعية  
على قدر مالهما الاستواء  
عند التساوي والتفاوت  
عند التفاوت وان شرطاً غير  
ذلك يفسد الشرط وان  
أحدهما ألف ولا آخر

ألفان واشترى كل شرطاً الربع والوضيعة نصفين لم يميز الشرط حتى لو هلك بعضه هلك أثلاً ثلثاً ولو شرط الربع والوضيعة در شهر نصفين والعمل عليه ما جاز ولو شرط العمل على صاحب الألف والربع انما افاض جاز وكذا لو شرط الربع والوضيعة على قدر المال والعمل من أحدهما بهينه جاز ولو شرط العمل على صاحب الألفين والربع نصفين لم يميز الشرط والربع بينهما أثلاً ثلثاً لان الألف شرط لنفسه بعض ربع مال الآخر غير عمل ولا مال والربع انما ينصف في المال أو بالعمل أو بالفضان وانما لم يميز فمما تقدم لان مالك الألفين يريد ان يبيع



ربع ماله مضمونا عليه بلا سبب ولكن لا تفسد به الشركة لان النهى عن الشرط لا عن العقد بخلاف البيع لان هناك النهى عن البيع مع الشرط ففسد (نوع) معلمان اشترى كالحفظ الصبيان وتعليم الكتابة والقرآن المختار جوازه \* اشترى كواطلا لاشترى في قليل وكثير من أنواع التجارة وعمل في ذلك برأيا ونشترى بالنقد والنسيئة وما رزق الله تعالى بينهما فعدان \* وللفاوضة شرائط انط المفاوضة فيقول فافوضتك في كذا وكذا \* اشترى كواطلا لاشترى في غيبة الآخر فاشترى فاحضر أعطاه (٢٢٧) حصته ثم غاب العامل وعمل الآخر

فلما حضر الغائب أي أن يعطيه حصته من الربح ان الشرط أن يعمل جيهما وشتى فما كان في تجارتهم - مامن الربح فيبينهما على الشرط عمل أو عمل أحدهما فان مرض أحدهما ولم يعمل أو لم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما \* ثلاثة نفر اشترى كوا شريكة صحيحة بمال معلوم على قدر أموالهم فخرج أحدهم إلى ناحية من النواحي بشر كتم - ثم ثمان الحاضر ين شار كارجلا آخر على أن ثلث الربح له والثلثان بينهما أنلثا لثلاثه للعاضرين وثلثه للغائب فعمل المدفوع اليه بذلك المال سنين مع الحاضرين ثم جاء الغائب ولم يتكلم بشئ واقسموا ولم يزل يعمل معهم هذا الرابع حتى خسف في المال أو أنفقه فأراد الغائب أن يصمن شريكه فالربح على ما اشترطوا والضعمان عليهما وعمله بعد ذلك رضابا لشركة الشركة في الاحتطاب فاسدة ولكل ما احتطب وان أخذه منفردين وخطا وباعا قسم الثمن على قدر ملكهم ما وان لم يعرف المقدار صدق كل منهما إلى النصف وفيما زاد

لشركه رواكرآن سيمها تبادد شرهيا يابد لكن رائج نباشد بايد كه قيمت دعوى كندو بكويد كه بروى واجب است كه قيمت آن سيم كه امر و زدا دى است بمن دهد فاما دعوى ثمن درست بايد وحكى أن القاضي الامام اللامشى رحمه الله تعالى حين قلد قضاء سمرقند كان لا يعمل بسجل من كان قاضيا قبله فقل له في ذلك فقال انه كتب في سجلاته وهو اليوم قاضى النضاة سمرقند وبعاء النهر وقاضى سمرقند ليس قاضى بخارى فكان هذا كذبا محضوا والكاذب كيف يكون قاضيا وبعض مشايخ ذلك الزمان كانوا يحجبون عن هذا ويقولون ان قاضى سمرقند قاضى أكثر كورا للملكة بماء وراء النهر وللا كثر حكم الكل في أحكام الشرع فجاز أن يقال قاضى ما وراء النهر \*

محضر عرض على نجم الدين النسفي في بيع سهم واحد شائع بمجدود هذا السهم قال كان مشايخنا رحمه الله تعالى بسمرقند يقولون بأنه يجب الفساد لانه يومهم الافراز والمقرر يكون له الحدود وأما المشايخ فلا قال والصحيح عندي أنه لا يجب الفساد وقد ذكر أبو جعفر الطحاوى رحمه الله تعالى في شروطه في مواضع اشترى منه النصف من دار بمجدود وهذا النصف قال وسمعت السيد الامام محمد بن أبى شعجاع رحمه الله تعالى يقول لا أحفظ عن والدى في هذه المسئلة شيئا ولا رواية عن أصحابنا رحمه الله تعالى فيه فذكرت له ما ذكر الطحاوى فاستحسنه - فهو أخذه وهذا الان في ذكر الحدود وليس ما يدل على الافراز ألا يرى أن ذكر السهم لا يدل على الافراز فذكر حدوده كذلك يكون \*

محضر في دعوى الاجارة الطويلة وكان المكتوب فيه أول يوم هذه الاجارة يوم الاربعاء السادس من شهر كذا وكتب بعد ذلك وتقاضى التاريخ المذكور فيه فقبل قوله في التاريخ المذكور فيه خطأ لانه يشير إلى أن التقابض الذى هو حكم العقد مع العقد في زمان واحد وأنه لا يكون لان التقابض الذى هو حكم العقد ما يكون بعد العقد ولكنه يكتب بعد العقد وتقابض الذى وقع فيه العقد أو كتب وتقابضا في اليوم الذى قد باشر العقد فيه لينت التقابض بعد العقد والصحيح عندي أنه يكتب وتقابضا بعد ما باشر العقد في اليوم الذى باشر العقد فيه \*

محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة صورته ادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه أن والده هذا الذى أحضره معه فلان أجر منى محدودا كذا بكذا اجارة طويلة مرسومة ثم مات وانفسخت الاجارة بموته وصارت بقية مال الاجارة دينالى في تركته فردا المحضر بعلة أنه لم يكن في المحضر ذكركم مال الاجارة ومالم يقبض المؤجر مال الاجارة لا يصير شئ منه دينالى في تركته بموته ولانه لم يذ كرى في الدعوى تاريخ أول المدة وتاريخ آخرها ولا بد من ذكر ذلك حتى ينظر أي شئ من مال الاجارة أم لا وقد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ينبغى أن يصرح يقبض مال الاجارة ولا يكفي بقوله تقابضا قبضا صحيا فان المستأجر لو حضر مال الاجارة ولم يدفع إلى المؤجر وقبض المستأجر ثم سلم المستأجر إلى المؤجر ولم يسلم مال الاجارة يكون قوله وتقابضا مستقيما على هذا الاعتبار مع انه لم يوجد قبض أحد البديلين وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى زيفوا هذا القول وقالوا المعتبر في نظر الشرع وقواعد مفهوم الناس والمفهوم من قوله وتقابضا قبض المؤجر الاجارة قبض المستأجر المستأجر وقد قيل لا ينبغى أن يكتب في صلح الاجارة على أن يزرع المستأجر ما بداله لان كلمة على كلمة شرط وزراعة المستأجر بنفسه ليست من قضايا العقد فقد شرط في

عليه البينة لانها تعتمد الوكالة والتوكيل بالاحتطاب لا يصح وان احتطب أحدهما وأعان الآخر لعين أجر من عمل بالغاما بلغ عند محمد رحمه الله وعند الثاني لا تجاوز نصف المجموع وكذا الشركة في نقل الطين من أرض مباحة ونقل الماء واجتباء الثمار من الجبال والاصطيد ونقل الخمر وسؤال الناس والتكدي وكذا واشترى كوا على ان ينسأ من طين غير ملكه ويطبخا آجرا فان كان الطين أو النورة مملوكا واشترى كأن يشترى ذلك ويطبخها ويبيعهما جاز هو شركة وجوه \* اشترى كوا على الاصطيد وانه با شبيكة أو أرسلا كبا لهما فالصيد بينهما انصافا ولو لولا أحدهما

وأرسله فالصيد لصاحب الكلب خاصة لأن إرساله غير المالك لا يعتبر وإن أصاب أحد الكلبين صيدا فأنخته ثم أدركه الآخر فالصيدان أنخته كلبه لأخراجه من أن يكون صيدا وإن أنخته فيهما أنصافا للاشتراك في السبب. اشترى كل واحد منهما دابة ولا آخر كاف وجوانق على أن يؤجر الدابة للعمل والأجر بينهما لم يجز. وكذلك لو كان لأحدهما بغل والآخر جارا شتره كاعلى أن يؤجر أو الحاصل بينهما. له آلة القصاره والآخر شتر (٢٢٨) اشترى كاعلى أن يعمله لأدائه في بيت هذا والكسب بينهما جاز وكذا سائر الصناعات وهو شركة

تقبل. ولومن أحدهما إذا انقضى العمل من آخر فسدت والرجح للعامل وعليه أجر مثل الاداة دفع دابته أو منزله أو سفينه ليؤجرها أو الأجر بينهما لم يجز فإن أجر فالأجر للمالك وله أجر مثل عمله وكذلك دفعه كله لبيع فيه البر والطعام على أن الحاصل أنصافا لم يجز والحاصل للبائع وله أجر مثل المنزل وما لا يجوز فيه التوكيل لا يجوز فيه الشركة ولو اشترى كافي عمل حوام لم يصح

**فروع آخر**

قال لا آخر ما اشترى من الدقيق فينينا أو بيني وبينك صح ولو قال ان اشترى عبدافيني وبينك لا يصح ولو قال ان اشترى عبدافيني وبينك صح لصحة التوكيل. أمره بأن يشتري شيأ بعينه بينه وبينه فاشترى كله لنفسه لم يكن له بل بينهما. قال لا آخر اشترى عبد فلان بيني وبينك فقال نعم فذهب ليشتري فقال آخر اشترى بيني وبينك فقال نعم فاشتراه فهو للأمرين ولو قال له الثاني بمحض من الأول فقال الأمرين فهو بين

ذلك العقد لا يقتضيه العقد ولكن يكتب ليزرع ما يبدوله وهذا لا يوجب الفساد لأن هذا يرجع إلى بيان غرض المستأجر لا إلى الشرط لأن هذا القول عندى في غاية الزيادة لأن الاجارة في الأصل شرعت لحاجة المستأجر إلى الانتفاع فكان انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا العقد الاجارة ولو لم يكن انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا العقد لأن اشتراط ما لا يقتضيه العقد انما يوجب فساد العقد إذا كان لأحد العاقدين فيه منفعة بالاجماع أو كان لأحدهما فيه مضرة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى أما إذا لم يكن لأحدهما فيه منفعة ولا مضرة لا يفسد العقد كما لو اشترى طعاما وشرط البائع على المشتري أن يأكله وههنا لا منفعة لأحدهما في هذا الشرط ولا مضرة فلو لم يذ كرفي عقدا لاجارة ما زرع في الأرض ذ كرفي الجامع الصغير أن الاجارة فاسدة وذ كرفي موضع آخر أن اجارة استحصانا كذا في الذخيرة \*

محضر فيه دعوى الاجارة ودعوى أحداث المؤجر يده على المستأجر. ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن هذا الذي أحضره معه أجر منى عشر دريات أرض حدودها كذا في ضعة كذا وسلمها إلى ثم أنه أحدث يده على هذه الأرضي بغير حق فوجب عليه قصر يده عن هذه الأرضي وترك التعرض وتسليمها إلى فرد المحضر بعله أنه لم يذ كرفيه أنه أجر في هذه الأرضي وهو على كها وهذا الأمر لا بد من ذكره لأن الاجارة من غير المالك لا تصح وإن ملكها به كذلك. وكذلك لم يذ كرفيه أنه أجر هذه الأرضي وهي في يده ولا بد من ذكره لأن الأرضي ربما تكون مشتركة واجارة الأرضي المشتراة قبل القبض لا تصح أما على الخلاف الذي في بيع العقار قبل القبض كما ذهب إليه بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أو على الوفاق كما ذهب إليه بعض المشايخ رحمه الله تعالى ولأنه لم يذ كرفي المحضر أن هذه الأرضي صالحة للزراعة ولا بد لصحة العقد من أن تكون الأرضي صالحة للزراعة وقت العقد ولا يكتفى بقوله استجارا صححما لحوازان أن لا تكون الأرض صالحة للزراعة وقت العقد ولكن تكون بحال تصلح للزراعة بعلم المستأجر فيظن أن كون الأرض بحال تصلح للزراعة بعلم المستأجر يكتفى لصحة العقد \*

محضر في دعوى بقية مال الاجارة المفسوخة. حضر وأحضر وهذا الذي حضر وكيل عن أخته الكبيرة المسماة فلانة بالدعوى المذكورة فيه وقيم عن أخته الصغيرة المسماة فلانة من جهة الحكم بالدعوى المذكورة فيه وهم أولاد فلان بن فلان فأدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه لنفسه بطريق الاصله ولاخت الكبيرة بحكم الوكالة ولاخت الصغيرة بالاذن الحكمي أن هذا الذي أحضره معه أجر من أبنافلان جميع الأرض التي حدودها كذا بكذا من الدنانير اجارة ما يبدوله مرسومة وإن أبا فلان في قبل انقضاء الاجارة هذه وقبل قبضه شيأ من مال الاجارة وانقضت هذه الاجارة بعونه وصار مال الاجارة وذلك كذا من الدنانير ميراثا لورثته هؤلاء المسكين ما خلا دينارا واحدا فأنه ذهب بعضه بعضى ما مضى من المدة والبعض ببراءة أبناعنه في حياته وواجب عليه أداء الدنانير المذكورة ما خلا دينارا واحدا ليقبض المدعى حصة نفسه بطريق الاصله وحصة أخته الكبيرة فلانة بالوكالة وحصة أخته الصغيرة فلانة بالاذن الحكمي فرد المحضر به أنه أن المذ كور فيه أن مال الاجارة صار ميراثا لورثته ما خلا دينارا واحدا فأنه ذهب بعضه ببراءة أبناعنه في حياته ودعوى الأبراء على هذا الوجه فاسدة لأن الأبراء ما يصح بعد الوجوب أو بعد سبب الوجوب وحال حياة المستأجر مال الاجارة غير واجب على المؤجر إذا كانت الاجارة

المشتري والثاني ولا شيء للأول ولو لم يكن الأول حاضرا حين قال له الثالث اشترى ذلك العبد فقال نعم فالعبد للأول ولا شيء للثالث فأنته ولا للشري. اشترى عبدافيني وبينك فاشترى فيه آخر فهو بينهما أنصافا ولو ربح لكان فأنالنا. الثاني فيما للشريك وماله. شركة العنان ينقد عن ليس باهل للكفالة بأن كان أحدهما صامدا ووالثلاثة أو كلاهما أو أحدهما معناه يعقل البيع والشراء وكلاهما أو أحدهما مأمونا. وشركة العنان عامة بأن يشترى كبا أنواع التجارات كلها وخاصة وهو أن يشترى كافي شيأ واحد كالتياب والدقيق ولكل منهما أن يبيع بالتقسيط والتسبئة وإن اشترى أن كان في يده مال الشركة فهو على الشركة. فإن لم يكن فاشترى بدراهم ودنانير فالشراء خاصة دون شريكه

لانه لو صار على الشركة بصير مستدينا على شريكه وأنه لا يملك ذلك وعن الامام رحمه الله أنه لو كان في يده دراهم فاشترى بدنانير فهو على الشركة لانهما كالنقد الواحد \* وله أن يضع ويدفع المال مضاربة في رايه الاصل وعن الامام المانع من الدفع \* ولا حدهما ان يוכל البيع والشراء \* ولورهن أحدهما متاعا من الشركة بدين عليه ما لم يجز وكان ضامنا في يده ديناً وجب عليه ما بقدهما لان الرهن ايقاعه ولا يملك ايقاعه منه وكذا لو ارتهن بدين اذ ان لانه استيفاء وهو لا يملك استيفاء ما ولا صاحبه وليس لاحدهما ان يقرض (٢٢٩) ولو أقر أحدهما بدين لم يجز على صاحبه \* أحد شريكي العنان

قائمة ولم تنسخ بعد ولم يوجد سبب وجوبه لان سبب وجوبه انفساخ الاجارة والاجارة لم تنسخ بعد وعلة أخرى ان المذكور في الدعوى فوجب على المدعي عليه أن يدفع مال الاجارة الى هذا المدعي ليقبض حصة نفسه بطريق الاصل وحصة اخيه الكبيرة بالوكالة والوكيل بالخصوصة لا يملك القبض عند زفر رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فلا تدفع مطالبته بحصة الموكلة على ما عليه الفتوى والعلة الاولى ليست بصححة لان دعوى الابراء لم يصح فذلك أمر لزم عليهم ولا يوجب ذلك خلافا في دعوى بقية مال الاجارة فان ذلك لزم لهم \*

محض في دفع دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت المؤجر من ورثة المستأجر \* وكان الدعوى بشرائطها من غير خطل فيما انفال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي ان أبالك قد قبض مني في حال حياته كذا ما من الحنطة عوضا عن مال الاجارة التي تدعيه فردا لمضربه لانه أن دفع الحنطة عوضا عن مال الاجارة يستدعي وجوب مال الاجارة ومال الاجارة لا يجب على المؤجر حال حياة المؤجر اذ الاجارة حال حياة المؤجر قائمة على حالها ومال الاجارة انما يجب على المؤجر بعد الانفساخ فكيف تصور قبض المستأجر الحنطة عوضا عن مال الاجارة في تلك الحالة \* وعلة أخرى أنه لم يذكر أنه دفع الحنطة عوضا عما ذكر أن أبالك قبض الحنطة عوضا عن قبض الحنطة عوضا لان نص الحنطة عوضا ما لم يجد الدفع من صاحب الحنطة بحجة العوض \* عرض صل في الاجارة \* وكان المكتوب فيه أجر فلان من فلان أرضا حدودها كذا وهي صالحة للزراعة على أن يزرع المستأجر فيها كذا فقل الصك باطل لانه شرط في العقد ما لا يقتضيه العقد لان زراعة شيء بعينه ليست من مقتضيات العقد ولا حد العاقدين وهو المؤجر فيه المنفعة ومثل هذا الشرط يوجب فساد العقد وقيل بهذا لا يطل الصك لان قوله في هذا المتام على أن يزرع فيها كذا وقوله يزرع فيها كذا سواء وقوله يزرع فيها كذا ليس بشرط وانما هو بيان الغرض فلا يوجب الفساد كيف وقد ذكرنا من قبل أن المستأجر اذا لم يبين ما يزرع بنفسه فساد العقد على ما ذكر في الجامع الصغير فاذا كان تركه يزرع بنفسه فساد العقد فذكره كيف يفسد العقد \*

محض في تعريف المملوك \* سئل شيخ الاسلام على السعدى رحمه الله تعالى عن محضر كان في أوله روزه بن عبد الله الهندي ادعى على فلان فأجاب أنه غير صحيح لان النسبة على هذا الوجه لا يقع بها الاعلام ويجب أن يكتب أنه عبد فلان أو مولى فلان \* وكان المكتوب في المحضر والمديون فلان أقر له بذلك طاعة قال لا بد من بيان أن روزه بن عبد الله حر وأنه أعتقه مولاه فيكون الاقرار له والمال له أو عبد لمولاه محجور عليه فيكون الاقرار لمولاه والمال لمولاه أو ما دون مديون فيكون الاقرار له ومالك المال لمولاه ويختلف حكم الاقرار باختلاف حاله فلا بد من ذكره قال والمعتق يعرف لمولاه وان كان مولاه معتقاً أيضا لا بد من أن يقال انه مولى لفلان فان كان المولى الثالث معتقاً أيضا فلم ينسبه الى مولاه فلا بأس به لان المولى الثالث بمنزلة الجد في النسب فيجوز الاقتضار عليه \*

عرض سجل فيه حكم نائب قاضى سمرقند \* فردت بوجه أحدها أنه كان فيه حكم فلان وهو نائب عن قاضى سمرقند فلان ولم يذكر فيه أن قاضى سمرقند مأذون بالاستخلاف والثاني أنه كان فيه وقاضى سمرقند كان قاضيا من قبل الملك منجبر ولم يكن كذلك بل قاضى سمرقند كان من قبل الخاقان محمد والحقا فان

اذا أقر ديناً وجب لهما قال في كتاب الشركة لا يجوز مطلقا وفي الصلح جعلها على ثلاثة أوجه ان وجب بعقد تولى هذا أو بولا لا آخر أو كلاهما في الاول جاز في الكل عندهما لان كلاهما أذن لصاحبه أن يعمل ما هو من أعمال التجارة وهذا من أعمال الله لا يجوز الا في حصته خاصة وفي الثاني والثالث لا يجوز الا في حصته ولا في حصته صاحبه وعندهما يجوز في حصته والثالث اذا وجب الدين بعقد أحدهما فأقر الذي ولي العقد صح تأخير في الكل عندهما وعند الثاني رحمه الله صح في حصته المؤخر خاصة \* أقر أحدهما بدين في تجارتهم ما وإنكار الآخر لزم المقر كله ان كان هو الذي تولا وان أقر أنه ما تولا لزمه نصفه ولا يلزم المنكر شيء وان أقر أنه تولا لم يلزمه شيء \* أحد الشريكين مقاضاة وعنا بالاشتراك على أن يتصرفا معا وشئى فاذن أحدهما العبد المشترك في التجارة جاز ويتجر بجبر أحدهما أيضا وان أقال أحدهما بيع الآخر

جازت وان باع أحدهما متاعا ورث عليه فقبله جاز ولو بلا قضاء وكذا الوحط أو آخر من عيب وان لا لعب جاز من حصته وكذا الوهب ولو أقر بعيب في متاع باعه جاز عليه ما \* ولو قال كل منهما لا آخر عمل رأيك فلكل منهما أن يعمل ما يشاء في التجارة كل من والارتهن والدفع مضاربة والسفر والخطاطة والشركة بالغیر باللهة والقرض وما كان اتلا فالل وان قال له اعمل رأيك ما لم يصرح به نصا وان أذن كل منهما الآخر بالاستقراض لا يرجع المقرض على الآخر لان التوكيل به لا يصح وفي الاصل ولا حد شريكي العنان الدفع مضاربة لا المشاركة مع غيره في مال الشركة والشريكي العنان والمضارب والمودع المأقرو في الصحيح من مذهب الامام ومحمد رحمه الله والمؤنة والكرام من المال وقال

محمد رحمه الله في المضاربة النصفة من الربح وان لم يكن فغن رأس المال ولو باع أحدهما لم يكن للآخر قبض الثمن وكذا دين وليه أحدهما وللديون أن تمتنع من الدفع اليه وان دفع الى الشريك برى من نصيبه ولم يبرأ من حصة الدائن استحسانا والقيام لا يبرأ من حصة القابض أيضا \* ولا يملك أحدهما الخصامة فيما باعه الآخر فالخصومة الى الذي ولي ذلك \* واستأجر أحدهما العمل في المشترك عليه ما اكلا الاعيان ولو أفر بجارية في يده لآخر لا يصح (٢٣٠) في حصة شريكه \* ولو اشترى أحدهما شيئا من تجارتهم افوجده عيبا ليس للآخر أن يرده لان

الرد به من حقوق العقد \*

ولو أخذ أحدهما مال المضاربة

وربح فله الربح خاصة \*

ثلاثة ليسوا شركاء تقبلا واعلا

وعمل أحدهما له الثلث وهو

متطوع في الثلثين \* أفعد في

دكانه رجلا يطرح عليه

العمل بالنصف جاز للعادة \*

اشترى كافي عمل يتقبله من

الناس معا وشى ويعمل كل

برأيه أوفى عملين مختلفين

كالقصار وان لم يخطب جاز عندنا

استحسانا لانه توكل بقبول

العمل واذا تقبلا فعليهما

واذا علا أو عمل أحدهما

استحقا الاجر لان العام

معين القابل لان الشرط

مطلق العمل لا عمل القابل

ألا يرى أن القصار اذا استعان

بغيره أو استأجره استحق الاجر \*

ولو شرط الربح لأحدهما

أكثر من الآخر جاز لان

العمل متفاوت قد يكون

أحدهما أحق فأن شرط

الاكثر لادناهما ما اختلفوا

فان عمل أحدهما المرض

الآخر أو غيبته فالاجر على

الشرط لان عمله كعملهما

ويستوى أن تمتنع الآخر

من العمل بعذر أو بغير عذر

لان العقد لا يرتفع بمجرد

امتناعه واستحقاق الربح

محمد كان من قبل الملك سنجر الآن هذا لا يصلح خلا لا ن قاضي سمرقند لما كان قاضيا من قبل الخاقان محمد والخابان محمد كان نائباً من قبل الملك سنجر كان قاضي سمرقند قاضيا من قبل الملك سنجر ألا يرى أن ولاية الملك سنجر كانت ظاهرة على أهل سمرقند في الإبتداء والثالث أن الشهود في شهادتهم قالوا ما وقع فيه الدعوى (١) (ملكاً ابن مد عيسى واندرست ابن مدعى عليه بناحق است) ولم يقولوا فواجب على هذا المدعى عليه (٢) (كه دست خویش كونه كند ازین مدعى وباین مدعى تسليم كند) وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذا قال بعضهم لا بد من ذكره ونحن وان لم نقل به ولكن لا بد من ذكره حتى لا يبقى فيه لاحد مجال الطعن والرابع أنه كان في آخره وجعلت حكمي هذا موقوفا على امضاء القاضي فلان وهو الذي كان ولاه وهذا يخرج من أن يكون حكماً لان المعلق بالشئ والموقوف عليه غير ثابت قبل وجود ذلك الشئ وهو خلل قوى لو حصل الحكم على هذا الوجه أما لو حصل مطلقاً والكتاب كتب على هذا الوجه فهذا لا يوجب خلا في الحكم انما يوجب خلا في المكتوب كذا في فصول الاستروشي \*

محضر فيه دعوى اجارة العبد صورته ادعى فلان على فلان عبداً في يده أنى أجرت العبد من هذا الذي في يده كل يوم درهم وقد مضى كذا وكذا يوم فواجب عليه تسليم هذا العبد الى مع كذا من الاجرة فرد المحضر بعلة أنه ادعى أنه أجره كل يوم بدرهم ولم يذكر للاجارة مدة تنتهي اليها فكل يوم يجي ينفع فيه عقد الاجارة وهذا اليوم الذي وقع فيه المدعى قد انقضى عقد الاجارة وكان للمستأجر امسالك العبد والانقضاء به فكيف تصح مطالبة المدعى اياه بتسليمه اليه ولو كان ذلك مدة وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى من جملة تلك المدة كان كذلك لان هذا اليوم انا كان من جملة تلك المدة كان داخل في عقد الاجارة فكان للمستأجر حق امسالك العبد عند نفسه والانقضاء به ولانه ادعى كذا وكذا من الاجر وكان في محضر الدعوى أجر العبد به مذ كر كملات كثيرة ذكره وسلم اليه ولم يذكره وسلم العبد اليه وبهذا اثبت تسليم العبد لجواز أنه سلم شيئاً آخر وما لم يثبت تسليم العبد لا يجب أجره فلا تستقيم دعوى تسليم الاجر \*

خط الصلح والابراء عرض خط صلح وبراءة وكان فيه ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان ما لا معلوما فصالحه فلان على أنه درهم وقبض فلان بدل الصلح وذكر في آخره وأبرأ المدعى المدعى عليه عن جميع دعاويه وخصوماته ابراء صحیحاً عاماً قبل الصلح غير صحیح اذ ليس فيه مقدار المال المدعى ولا بد من بيان ذلك ليعلم أن هذا الصلح وقع مع اوضة أو وقع اسقاطاً وليعلم أنه وقع صرفاً بشرط فيه قبض البدل في المجلس أو لا بشرط وقد ذكر قبض بدل الصلح في المجلس ولم يتعرض للمجلس الصلح فمع هذه الاحتمالات لا يمكن القول بصحة الصلح أما الابراء حصل على سبيل العموم فلا تسمع دعوى المدعى بعد ذلك عليه لكان الابراء العام لا مكان الصلح \*

محضر فيه دعوى مال المضاربة على ميت بمحضرة ورثته صورته حضر وأحضر مع نفسه فلان وفلانا

(١) ملك هذا المدعى وهو في يده هذا المدعى عليه بغير حق (٢) أن يقصر يده عن هذا المدعى به ويسلمه الى هذا المدعى

بمحكم الشرط في العقد لا العمل (الثالث في الفسخ) انكارها فسخ وموت أحدهما كذلك علم أولاً وان فسخها وفلانا أحدهما لا يفسخ بلام الآخر وان فسخها أحدهما ورأس مالها نقد صح وان عروضاً لرواية فيها انما الرواية في المضاربة والطحاوي جعلها كالمضاربة في عدم الانفساخ وذكر بكرأنه ما اذا فسخا المضاربة والمال عروض يصح وان أحدهما لا وظاهر المذهب الفرق بين الشركة والمضاربة يصح فسخها والعروض لا المضاربة واختاره الصدر رحمه الله وصورته اشترى كاشترى بامتنعة ثم قال أحدهما لا عمل معك

بالشركة وغاب فباع الحاضر الامتعة فالحاصل للبائع وعليه قيمة المتاع لان قوله لا اعمل معك ففسخ الشركة معه واحدهما عاك فسكنها ان  
المال عروضا بخلاف المضاربة وهو المختار وذكر الطحاوي انتهاء رب المال عن التصرف ان كان رأس المال من أحد التقدين فله أن يستبدله  
بالتقدي الآخر ولا يعمل النهي وان عروضا لا يصح النهي والحق الشركة بالمضاربة والحق المختار ما ذكرنا \* أحدهما قال لصاحبه أريد شراء  
هذه الجارية لنفسى فسكت الآخر فاشتراها فعلى الشركة ما لم يقل نعم ولو وكله بشرا جارية (٢٣١) بعينها فقال ذلك فسكت الموكل  
فالمشتري للوكيل لان الوكيل

ملك عزل نفسه رضى به  
الموكل أم لا وأحد الشريكين  
لا يملك فسكنها بلارض  
الآخر \* ما اشترت من شئ  
فبيننا ولم يسم شئ قال الامام  
والثاني رحمه الله لا يجوز  
الآن يشتركا فيقول  
ما شرينا أو ما اشترى أحدهما  
من تجارة فبيننا انصافا ولو  
قالا ردنا فهذا الكلام الشركة  
كذلك والادعوى باطل ولو قال  
ما شترت اليوم أو السنة  
من شئ فبيننا انصافا فان جاز  
وان لم يوقت لك من عين  
المشتري أو ذكر قدر من الثمن  
بان قال ما شترت من البر  
الى كذا أو من فلان أو بألف  
فبيني وبينك جاز \* وان  
سمى صنفا من النوع الا انه  
لم يوقت ولا بين المقدار فقال  
ما شترت من الخنطة من  
قليل أو كثير فبيني وبينك  
لم يوقت الثمن لا يجوز وعن  
الامام ما شترت من أنواع  
التجارة فبيني وبينك فقبل  
ذلك صاحبه جاز \* رجل له طعام  
ولا آخر أيضا فخلطاهما واشترى  
واحداهما أجود من الآخر  
فالثمن بينهما انصافا كالبيع  
وذكر في موضع آخر يقسم

وفلاننا كلهم أو ولد فلان فادعى هذا الذي حضر على هؤلاء الذين أحضرهم مع نفسه أنه دفع الى مؤنهم  
فلان ألف درهم مضاربة وأنه تصرف فيها ويربح أربابا وأنه مات قبل قسمة هذا المال وقبل دفع رأس  
المال الى رب المال وقبل قسمة الربح مجهلا لهذا المال وصار ذلك ديني في تركته الى آخره فقيل ان وقعت  
الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر الربح وتركه يصير خلافا في الدعوى وان ادعى رأس  
المال وحده فلا بأس بتركه بيان قدر الربح \*

محضر فيه دعوى قيمة الأعيان المستهلكة صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا  
الذي أحضره معه ألف دينار قيمة عين استهلكها من أعيان ماله بسمر قند فردا المحضر بوجوه أحدها أنه لم يبين  
المستهلك ولا بد من بيانه لان الأعيان منها ما يكون مضمونا بالقيمة عند الاستهلاك ومنها ما يكون مضمونا  
بالمثل عند الاستهلاك ولعل هذه العين مضمونة بالمثل فكيف تستقيم دعوى القيمة مطلقا ولان من أصل  
أى حنفية رحمه الله تعالى أن حق المالك لا يقطع عن العين بنفس الاستهلاك ولهذا جاز الصلح عن  
الغصب المستهلك على أكثر من قيمته وانما يقطع حقه عن العين وينتقل الى القيمة بقضاء القاضى  
أو بتراضيه ما قبل ذلك يكون حقه في العين فلا بد من بيانه ولانه لم يذكر أن هذا المقدار قيمة هذه العين  
المستهلكة بسمر قند أو بخارى وقيمة الأعيان تختلف باختلاف البلدان والمعتبر قيمة المستهلك في مكان  
الاستهلاك فلا بد من بيان ذلك \*

محضر فيه دعوى الخنطة صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره  
معه أن أخاه الذي أحضره معه فلان كان قبض من هذا الذي حضر ألف من من الخنطة قبضا موجبا  
لرد وبين أوصاف الخنطة قال وهكذا كان أقرأخوه هذا الذي أحضره معه في حال جواز اقراره بقبض  
الخنطة الموصوفة فانه قال لهذا الذي حضر بالفارسية (١) (تراها من كندم ابى با كنه ميانه سرخه تره آوى  
بوزن أهل بخارى با من است) اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر فيه خطا با وقد توفى فلان قبل أن يؤدى  
شيئا من هذه الخنطة مجهلا غير معين اهذه الخنطة المذ كورة فيه وصارت هذه الخنطة المذ كورة فيه مضمونة  
لهذا الذي حضر في تركته وخلف من الورثة أخاه هذا وخلف من التركة في يده هذا الذي أحضره معه  
أموالها ألف من من الخنطة بالأوصاف المذ كورة فواجب على هذا الذي أحضره معه أداء مثل هذه  
الخنطة المذ كورة فيه من هذه الخنطة المتروكة وشهد الشهود على اقرار المدعى عليه بذلك فردا المحضر بوجوه  
ثلاثة أحدها أنه ادعى أولا أنه قبض من ماله قبضا موجبا للرد والقبض المطلق خصوصاً بصفة كونه موجبا  
لرد ينصرف الى الغصب وكذا الأخذ المطلق ثم قال وهكذا اقرار المدعى عليه فانه قال بالفارسية كذا  
وكذا على نحو ما كتب وليس اقرار المدعى عليه كإدعائه المدعى فانه قال (٢) (تراها من است) وهذا اقرار منه  
بالوديعة والشهود شهدوا على اقرار المدعى عليه واقرار المدعى عليه كان بالوديعة فشهادتهم تكون بالوديعة  
فلم تكن الشهادة موافقة للدعوى المذ كورة والثاني أنه ادعى عليه الخنطة بالبن والوزن وطلب ضمانها  
والمضمون عند أداء الضمان يصير ملكا للضامن بالضمان فتصحق المتابعة بين الخنطة الموزونة وبين ضمانها

(١) لك عندي ألف من بزام قويا آخر نظيفا بوزن أهل بخارى (٢) لك عندي

الثمن على قيمة الجسد والردى \* عبد بن رجلين اشترى كسرة عنان أو منادضة جاز وعن الثاني رحمه الله ليس لاحدهما  
أن يسافر بمال الشركة بلا إذن الآخر فان سافر وهلك في يده لا ضمان فيما لا جمل ولا مؤنة ويضمن ماله جمل ومؤنة فان لم يكن له جمل  
ومؤنة واشترى بعد السفر ويربح أو وضع فالقياس أن يكون الربح له قال لكنى أترك القياس فان هلك ضمن وان ربح فيكون بينهما  
\* وان كانت الشركة في الاموال كلها لا في مال نفسه مقاضاة أو عتانا فله أن يسافر \* بيع المفاوض من لا يقبل له شهادة ينفذ  
على المفاوضة اجماعا أما الاقرار بالدين لا ينفذ عنده \* رجلان لهما على رجل ألف من عن عبد فآخر احدهما حصه نفسه لم يحز

وعند محمد رجه الله يجوز فلوان الغريم عمل الذي أنرحسته مائة فليشر بك أن بأخدمته نصف ذلك وهو خسون فاذا أخذ منه ذلك كان للذي عمل له المائة أن يرجع على الغريم بتل ما أخذ منه من حصة الذي لم يؤخر لأن غير المؤخر إذا أخذ من المؤخر صاد للمؤخر من حصته مثل ذلك ألا يرى أن الغريم لو عمل للمؤخر كل حقه فأخذ الذي لم يؤخر من ذلك نصفه كان للمؤخر أن يرجع على الغريم بالذي أخذ منه من حصة شريكه وذلك بعد هذا أن المؤخر إذا (٢٣٢) رجع على الغريم بخمسين يقسم هذينهما على عشرين سهم للمؤخر وتسعة لغيره ولوان الغريم حين عمل

والخطة كيلة فلا تصح دعواها بالوزن والمن في مثل هذه الصورة والثالث أنه قال فواجب عليه أداء مثل هذه الخطة المذكورة من التركة ولا يجب على الوارث أداء الدين من عين التركة لا بحالة بل الوارث بالخيار إن شاء أدى الدين من التركة وإن شاء أدى الدين من مال نفسه وانما شرط قيام التركة في يد الوارث لتوجه المطالبة عليه لا للدوامها واغلل الثالث ليس يعجز لأن أصل الوجوب في التركة الآن للوارث ولاية استخلاص التركة بأداء الدين من مال نفسه ولما كان أصل الوجوب في التركة تستقيم دعوى الاداء من التركة نظرا الى الاصل \*

محضر فيه دعوى قبض العدليات بغير حق واستملاكها **ك** صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضر معه أن هذا الذي أحضر معه قبض من هذا الذي حضر دراهم عدلية وبين عددها وصفها وجنسها بغير حق واستملاكها فواجب عليه أدامثل هذه الدراهم العدلية أن كان يوجد مثلها أو قيمتها إن لم يوجد مثلها أو قيمتها يوم القبض كانت كذا واليوم كذا فظن بعض مشايخنا رجهم الله تعالى أن في هذه الدعوى نوع خلل من قبل أنه ذكر أنه قبض هذه الدراهم بغير حق واستملاكها ولم يذكر أنه استملاكها بغير حق أو بغير أمر صاحبها ويحتمل أن الاستملاك كان بغير أمر المالك ويحتمل أنه كان بأمره واعترض على هذا القائل أن الاستملاك أن كان لا يصلح سببا لكان الاحتمال فالغصب السابق كاف فيمكن إيجاب الضمان بالغصب السابق وقيل في الجواب عن هذا الاعتراض بهذا الاعتراض لا يمكن إيجاب الضمان في الغصب السابق لأنه يحتمل أن المالك رضی بقبضه الدراهم والمالك إذا رضی بقبض الغاصب وقد كان الغاصب قبض للحفاظ يبرأ عن الضمان ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى في آخر كتابه لصرف وأكثر المشايخ رجهم الله تعالى على أن هذا الخلل المذكور في الحقيقة ليس يخل في الحقيقة ووجهه أن الغصب والقبض بغير حق في نفسه يصلح سببا لوجوب الضمان وكذلك الاستملاك في نفسه يصلح سببا لوجوب الضمان لأن أمر المالك بالاستملاك وإجازة قبض الغاصب مبرر لمن الضمان فليس على المدعي أن يتعرض للبرئ عن الضمان ونفيا وإثباتا إلا إذا ادعى المدعي عليه شيئا من ذلك فينبذ يكون ذلك دفعه الدعوى المدعى الآن يشترط بيان ذلك على المدعي ثم في هذه الدعوى لو لم يكن المدعي ذكر الاستملاك في الدعوى اتخذ كالمقبض بغير حق ينبغي أن يطلب من المدعي عليه أولا تسليم عين تلك الدراهم لأن الدراهم إذا كانت قائمة بعينها وثبت قبضها بغير حق يجب على المدعي عليه تسليم عينها لما عرف أن الدراهم والذنانير يتعينان في الغصب وطلبه المدعي تسليم عينها وإذا عجز عن تسليم عينها فليس مثلها فان لم يقدر على المثل فليس القيمة ومن الأئمة من قال للمدعي أن يطلب المدعي عليه أولا بأحضار تلك الدراهم ليقيم البينة عليها ثم يطلبه بتسليمها إليه كما هو الحكم في سائر المنقولات ولكن نقول طلب الاحضار على الإطلاق غير مستقيم ههنا بخلاف سائر المنقولات وهذا لأن الاحضار إنما يطلب في المنقولات حتى إذا شهد الشهود وأشاروا إلى المدعي والشهود لا يمكنهم الإشارة ههنا فانهم لا يعلمون أن هذه الدراهم هل هي عين تلك الدراهم المقصوبة فان الدراهم يشبه بعضها بعضا فتقع الإشارة إلى غيرها بخلاف سائر المنقولات فانها تعرف بظاهر الا اذا كان على الدراهم علامة يمكن تمييزها من جنسها فينبذ بشرط الاحضار \*

محضر في دعوى الثمن **ك** صورته ادعى رجل على غيره أنه باع منه ثلاثة أدرع من الأطلس المعدني وبين

للؤخر مائة ورجع شريكه  
 عليه بنصفه ولم يرجع على  
 الغريم حتى اقتضى عين المؤخر  
 من الغريم كان للؤخر أن  
 يشاركه فيها ويكون بينهما  
 على عشرة للؤخر سهم واشرى  
 تسعة دين مشترك للثلاثة  
 على انسان غاب منهم اثنان  
 وطلب الثالث الحاضر حصته  
 يجبر المديون على الدفع وأحد  
 المتفاوضين لا يملك فسخاها  
 حال غيبة الآخر لانه وكيل \*  
 أحدهم شربى المفاوضة استعار  
 دابة لركبها الى كذا فركبها  
 شريكه فعطيت فانما  
 يضمنان لان صاحبها لم يرض  
 بركوب غير المستعير وكان  
 هذا ضمن اطلاق فيلزمهما  
 وان كان ركبها في حاجتهما  
 كان الضمان في مالهما وان  
 ركب في حاجة نفسه  
 يضمنان لما قلنا الا انهما  
 ان أدياه من مال الشراكة  
 وجع الشريك على الركاب  
 بحصته من ذلك \* وان استعار  
 أحدهما دابة ليحمل عليها  
 طعامه الى كذا فحمل عليه  
 شريكه مثل ذلك الطعام من  
 خاصته أو المشترك لاضمان  
 عليه لان في الاعارة للحمل  
 لا يفيد التقييد بخلاف  
 الركوب ولو استعارها

أحدهما يعمل عليها عدل زلطي فعمل عليها نير يكم مثله لا يضمن ولو جعل عليها طاب الستة يضمن لاختلاف الجنس طوله  
ولو جعل الشعر مكان الخنطة لا يضمن لأنه أخف وكذا لو كافأ نير بني عنان فاستعارها أحدهما فالجواب فيه كالجواب في الأول  
❦ كتاب الهبة ❦ ثلاثة فصول ❦ الأول في جوارها وفيه ثلاثة أجناس الأول في ألقاظها وشرائطها ❦ من شرائطها الأفر  
بصق في مشاع يحمّل القسمة ومعت فيما لا يحمّلها ❦ وهب داراً من رجلين لم يجز عندهم أخلافاً فجدد رجعه الله ولو قال وهبت الدار ثلثها



وثالثها هذا لا يجوز عند الامام والثاني رحمه الله وعند محمد رحمه الله يجوز والصدقة على فقيرين على هذا قال أحد الشرعيين لصاحبه وهبت لك نصيبي من الربح ان قائما لا يصح وان قالوا يصح وهب لرجلين درهمين لا يجوز في الصحيح ولومعه درهمان قال لرجل وهبت منك درهمين هما ان كانا مستويين لا يجوز وان مختلفين يجوز لان في الوجه الاول تناول واحد منهما وهو مجهول وفي الثاني تناول قدر درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة دفع الى رجلين وقال أيهما شئت فلك والاخر لا ينك (٢٣٣) فلان ان بين قبل أن يتفرقا

جاز والا لا على آخر ألف نقدوا ألف غلة فقال وهبت منك أحد المائتين جاز والبيان اليه والى ورثته بعد موته وهب عبده على أن يعتقه بعت الهبة وبطل الشرط ولو وهب على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام ان اختار الهبة قبل أن يتفرقا جاز ولو أبرأه على أنه بالخيار ثلاثة أيام صح الإبراء وبطل الخيار وهب جارية لامرأته والجارية في الدار لا يجوز حتى يكون بمحض رهما ولو كانت العين الموهوبة عنده ودبعة فقال المودع وهبتا منك فقبل وليس ذلك عندهما صح قبض الموهوب له الموهوب بعد الافتراق ان كان بامرهم يصح وان بغير أمره لا وفي المجلس صح قال لا خير وهبت منك هذا العين فقبضه الموهوب له بمحضرة الواهب ولم يقل قبضت صح ولم يقبض لكنه قال قبضت يصير قابضا عند محمد خلافا لثاني رحمه الله وهب دارا فيها متاع الواهب ثم وهب المتاع بعد ذلك ان وهب الدار ولم يسلمها حتى

طوله وعرضه بثن معلوم وبين ذلك الثمن وأنه اشترى منه هذه القطعة من الاطلس في مجلس البيع بالثمن الذي بينه وقلستونين معروفين بالعراق وازارة وتكة بكذا ثمننا وبين ذلك وسلمها اليه وأنه قبضها منه من غير تسليم الثمن فوجب عليه أداء الثمن المذكور فيه وبين شرائط البيع والشراء من البلوغ والعقل وطالبه بالثمن وأنكر الخصم الشراء منه وأنكر وجوب الثمن عليه وأقام المدعي بينة على وفق دعواه بشرائطها وكتبوا نسخة المحضر وطلبوا الجواب الفتوى فزعم بعض المفتين أن في هذه الدعوى خلافا من قبل أنه لم يذكر فيه أن المبيع هذا هل كان ملكا للبائع أم لا لجواز أنه باع مال غيره بغير أمره فلا يستوجب عليه المطالبة بالثمن ولأنه لم يذكر في المحضر أن هذا بذرعان أهل بخاري أو بذرعان خراسان وأنه متفاوت فيبقى المبيع مجهولا الآن ما زعم هذا القائل لا يوجب خلافا أما الاول فلأنه ذكر في الدعوى أنه سلمها اليه وقوله وسلم نظيره قوله وهو يملكها وهي مسئلة كتاب الشهادات وأما الثاني فلأنه ذكر في الدعوى أنه سلمها اليه وبعد القبض والتسليم فالمدعي به في الحقيقة هو الثمن الذي وجب بالعقد وصار ديناً في الذمة ولا جهالة في الثمن وإنما الخلل في هذه الدعوى من وجه آخر فان المذكور في الدعوى أنه باع منه قطعة أطلس صفحتها كذا وقلستونين صفتهما كذا وأنه اشترى منها منه وسلمها للبائع الى المشتري ولم يقل باعها واشترها من وسلمها أو اشترها بجله بعد ما باعها منه بجله وسلم بجله اليه وهو قبض بجله حتى ينصرف الى كل ذلك وله باع قطعة الاطلس هذه والقلستونين وأنه اشترى القطعة دون القلستونين وسلم القطعة دون غيرها غايبه ما في الباب أن كلمة ما يجوز أن ينصرف الى بجله لكن يجوز أن ينصرف الى أحدهما أضافاً لا ينفي هذا الاحتمال فلا بد من ذكر شيء يزول به ماذ كرنا من الاحتمال وهو كلمة هن أود كرلفظ بجله أما بدون ذلك لا يزول الاحتمال واذا لم يزل هذا الاحتمال بقي المبيع والمسلم مجهولاً فلا تستقيم دعوى البعض لان المسلم ليس معلوم حتى تستقيم دعوى الثمن بقدره \*

محضر فيه دعوى الوكيل ودفعه موكلاً ادعى على آخر يحكم الوكالة الثابتة له من جهة والده أن والده دفع الى هذا الرجل تحت ديباح عنده كذا وصفته كذا ولونه كذا وطول كل ديباح كذا وعرضه كذا على سبيل الامانة ولم يظفريه والده حتى يأخذ منه وقد وكل والده هذا بالخصومة في ذلك متى ما ظفر بهذا المدفوع اليه ووكله بقبض ذلك منه أيضاً وكانت الوكالة ثابتة له في مجلس القضاء فادعى عليه احضار ذلك مجلس القضاء ليقوم الوكيل بينة عليه فانكر المدعي عليه القبض أصلاً وأقام المدعي بينة على اقرار المدعي عليه أنه قد كان قبض لكن رده الى والده وكتبوا المحضر وطلبوا جواب المفتين فاجابوا بالخلل وكان وجه الخلل أنه لم يذكر في المحضر أن المدعي كذبه في قوله (١) (بازر كردم) وهذا لان المدعي لو صدقه في الرد على والده لا يبق له حق الخصومة بعد ذلك ولا بد من بيان ذكر التكذيب في الرد تستقيم دعوى الاحضار منه وعندى أن هذا ليس بخلل لان طلبه احضار التخت تكذيب له في الرد

محضر في دعوى امرأته منزل في يد رجل شرار من والدها امرأته ادعت منزلاً على رجل وقالت هذا المنزل وكذا موضعها وبنت حدوده كل حقاً وملكاً والذي فلان وأنه باعه مني يوم كذا في شهر كذا حال

(١) رددته

(٣٠ - فتاوى سادس) وهب المتاع وسلمها اليه بجله جاز وان وهبها وسلمها ثم وهب المتاع لم يجز وهب لرجل ثياباً في صندوق وسلمه مع الصندوق فليس بقبض تصدق على ابن صغيره بداروله فيها متاع وهو يسكنها بعباله أو فيها ساكن بلا جبر ولم يفرغها جازت الصدقة وان كان فيها ساكناً بجره لم تجز الصدقة وهب لابنه الصغير داراً فيها متاع الواهب أو تصدق لابنه الصغير بداروله فيها متاع الاب أو الاب ساكنها يجوز وعليه الفتوى وهبت دارها من زوجها وهي ساكنة فيها مع الزوج جاز اشترى عبداً وقيل قبضه وهو بمنزلة رجل أو رهنه

وأمره بقبضه يجوز قال لا تخزن چیزی ترافه و بهیة بشرط فیها القبض ولو قال تراست فاقرار به جميع ما أملكه افلان فلهذه بهیة بشرط فيه القبض وقد مر ما هو الحق والمختار **الجنس الثاني فی هبة الدين** وهب له ديناً على رجل وأمره بقبضه جازاً مستحسناً وان لم يأمره لا ويبع الدين لا يجوز ولو باع منه من المدون أو وهبه جازاً والبنت لو هبت مهرها من أبيها والمرأة وهبت مهرها الذي على زوجها (٢٣٤) لابنها الصغير من هذا الزوج ان أمره بالقبض صح والالا لانه هبة الدين من غير من عليه

الدين \* عنده عبد ودبغة قال له مولاه وهبته منك ولم يقل هو قبضت ان غاب العبد أو مات فن الواهب \* غريم الميت وهب الدين من الوارث صح لانها من عليه الدين حكم لانه ان لم يكن في التركة دين مستغرق يملكها الوارث وان كان فله حق الاستخلاص ألا يرى أنه لو تزوج أمة من التركة المستغرقة لا يصح \* ولورثة الوارث الهبة ترتد بالردة خلافاً للمحمد رحمه الله وقبل لا خلاف هنا والخلاف فيما لو وهبه لميت فردة الوارث \* ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو أبرأ الوارث صح أيضاً وهب ديناً على عبده جازاً كان العبد مدبوناً أو لا فان رده المولى هل ترتد قبل هو على هذا الخلاف وقبل ترتد اجماعاً وهو الصحيح \* قال لفرية أبرأتك مما عليك لي من الدين قلت قبل القبول يرى من الدين حتى اذا قال له المدبون أبرأتني مما لك على فقال المدان أبرأت فقال المدبون لا قبل

برئ بناء على ان الابرأه لا يحتاج فيه الى القبول ولكن يرتد بالردة وبراء الكفيل لا يرتد بالردة وهبة الكفيل ترتد بالردة والبائع لو أبرأ الوكيل بالشراء يرتد بالردة لانه تمليك لا إسقاط ولهذا كان له حق الرجوع على موكله وهل يشترط الهبة للرجوع مجلس الابرأه اختلفوا وقال شمس الأئمة بشرط في هبة الدين من المدون عندنا خلافاً لفرجه انه ذكر ان الصداق أيضاً كذلك ابراء الدائن من المدون لا يصح بلا قبوله لكن المدكور في أكثر الكتب أنه مذهب زفر ومذهب علماءنا الثلاثة رجحناه عدم توقفه على قبوله والفتوى

كونه نافذاً التصرت وان قد اشترت منه بذلك الثمن المذكور في مجلس البيع ذلك في حال صحة التصرفات واليوم جميع هذا المنزل حتى وملكي بهذا السبب وأن الذي في يده المنزل أحدث يده فيه فواجب عليه قصر يده عنه وتسليمه الى فاجاب المدعى عليه (٢) (أن منزل ملك من است وحق من است باين مدعيه سبب يردني ليست باين سبب كه دعوى ميكنند) فأحضرت المدعية نفرأذ كرت أنهم شه ودها فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد وقال (٣) (كواهي ميدهم كه اين فلان بن فلان والمدان مدعيه اقرار كرد بر حال روائي اقرار وكفت من اين خانه كه حدر دوى درين محضر مذكور است باين دختر خویش فلانه فروخته ام ووى اين خانه از من خريده است بهمين بها كه درين محضر مذكور است بهمين تاريخ كه درين محضر مذكور است فروختني وخر يدي درست وامرو را اين خانه ملك اين فلانه است باين سبب كه اندرين محضر ياد كرد ده شده است واين مدعى عليه دست نوكرده است درين خانه بناحق) واستفتوا المفتين فزعم بعضهم أن فيه خلافاً من قبل أنه ذكر في الدعوى أنه باعه منها ابتداءً وكذا وهكذا أقر البائع به هذا البيع وبهذا التاريخ وهذا يوجب خلافاً من قبل أنه أضاف الاقرار الى تاريخ البيع في يوم كذا ولعل الاقرار كان قبل ذلك التاريخ وهذا الزعم فاسد من جهة أن الاقرار ان جعل على ما قبل البيع يكون باطلاً ولو جعل على ما بعده يكون صحيحاً والاصل في تصرف العاقل أن يصحح لأن يطل وزعم هذا الزاعم أيضاً أن في لفظ الشهادة خلافاً لان الشهود قالوا انشهد أنه أقر بالبيع وشهدوا على اقراره ثم قالوا واليوم جميع هذا المنزل ملك هذا المدعى بالسبب المذكور في المحضر والسبب المذكور في المحضر البيع والاقرار بالبيع لا يصلح سبباً ولا شهادة لهم على البيع فكانت الشهادة باطلة والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن هذا لا يوجب خلافاً في شهادتهم وفساد الان الشهود اذا شهدوا على اقراره بالبيع والشراء من المدعية فقد ثبت البيع والشراء بشهادة الشهود ولكن بناء على الاقرار والبيع سبب الملك والثاني أنهم شهدوا على اقراره ولا علم لنا بعدم شهادتهم على البيع في الابتداء ولعل لهم شهادة على البيع لكن لما شهدوا على اقراره ولا ثم شهدوا على البيع وهو السبب الموجب للملك فلم يكن في الشهادة خلل \*

محضر في دعوى عن الدهن ادعى رجل على رجل كذا ديناً رابعية جيدة حقاً واجبا وديناً لازماً بسبب صحيح شرعي وذكر فيه وأقر المدعى عليه أن هذه الدنانير عليه بسبب صحيح شرعي أنه اشترى من هذا كذا من دهن السمسم الصافي وبين أوصافه شراء صحيحاً وقبضه منه قبضاً صحيحاً فواجب على المدعى عليه هذا تسليم هذه الدنانير المذكورة فيه الى هذا المدعى وذكر جواب المدعى عليه بالانكار وذكر بهد شهادة الشهود على اقرار المدعى عليه بهذا الشراء المذكور وفيه هذا المبلغ من الدهن الصافي بالموصوف في فيه

(٢) ذلك المنزل ملكي وحق وليس مسلم هذه المدعية بهذا السبب (٣) أنهم أدان فلان بن فلان هذا والده هذه المدعية أقر في حال جواز الاقرار وقال أتابع هذه الدار المذكورة حدودها في هذا المحضر من بنى فلانة وهى اشترت هذه الدار مني بهذا الثمن المذكور في هذا المحضر في هذا التاريخ المذكور في هذا المحضر وباشراء صحيحاً واليوم هذه الدار ملك فلانة هذه بهذا السبب المذكور في المحضر وهذا المدعى عليه أحدث وضع اليد عليها بغير حق وقال

على هذا واستدل الامام السرخسي رحمه الله بمسئلة الزبادات وهي ان الطالب اذا أبرأ الكفيل لا يرجع الكفيل على الاصيل بل دين  
واذا وهبه له يرجع دل أن هبة الدين عليك وابرأه اسقاط والقبول يشترط في التملكيات والعامة قالوا هبة من الكفيل انما جعل  
تملكه وان لم يكن موجودا ولا مالا من كل وجه تصحها تصرفه لا فراق الهبة والاسقاط في حق الكفيل أما لافرق بينهما في حق الاصيل  
فلا يجعل تملكه ولا يشترط القبض وفي حق الوكيل بالشراء جعلنا الهبة والابراء واحدا في (٢٣٥) انه يرجع على موكله لما امر أن  
ابرأه الوكيل عليك يترد

باردة وفي اللاطفي عن الثاني  
كما حكاها الامام السرخسي  
وفي موضع آخر ذكر اللاطفي  
كما ذكرناه عن العامة عن  
الثاني رحمه الله \* قال  
لمكاتبه وهبت منك بدل  
الكتابة فقال المكاتب  
لا أقبل عتق المكاتب  
والمال دين عليه لما قلنا ان  
هبة الدين من عليه الدين  
نصح بلاقبول وترتد باردة فاذا  
قال لا أقبل لم يظهر انتقاض  
الهبة في حق انتقاض  
العتق \* خذ ذكاة مالي  
من الدين الذي لي على فلان  
وعليه دراهم فأخذ فلان  
مكاتبه لم يجز لان الزكاة  
تؤخذ من العين لا من الدين  
\* وذكرا من سماعة وهبت  
للكاهن درهم التي على فلان  
فقبض مكاتبه درهم جاز  
\* وفي الدين المشترك لو وهب  
أحدهما حصته من المدينون  
صح ولو وهب نصفه  
مطلقا فنقد في الربع وبوقف  
في الربع كالأو وهب نصف  
العبد المشترك وهذا  
خلاف الظاهر وظاهر  
الرواية أن هبة جزمين  
العين المشتركة ويصح

وقال كل واحد من الشهود بالفارسية (١) (كواهي مدهم كه اين مدعي عليه) وأشار اليه (مقرآ بدبحال  
صح ورواني اقرار خویش بطوع ورغبت وچنين گفت بخريدم از اين مدعي) وأشار اليه (هفصه من  
روغن كنجكيا كيزه صافي خريدي درست وقبض كردم قبضي درست) واستتموا عن صحة هذه الدعوى  
فقيل انها فاسدة من وجهين والشهادة غير مطابقة للدعوى أما بيان أحد وجهي فساد الدعوى أن المدعي  
ادعى اقرار المدعي عليه بهذا المال المذكور فيه ودعوى الاقرار بالمال غير صحيحة عند عامة العلماء  
لوجهين أحدهما أن دعوى الاقرار ليس بدعوى الحق لان حق المدعي المال دون الاقرار فاذا ادعى الاقرار  
فقد ادعى ما ليس بحق له والثاني أنه ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى لان نفس الاقرار ليس بسبب  
لوجوب المال انما الموجب شيء آخر وهو المبيعة والاقراض أو ماشا كل ذلك فلو كان الحق ثابتا للمدعي  
بسببه لادعى ذلك وليس بسببه فلما أعرض عن ذلك ومال الى الاقرار علم أنه كاذب في الدعوى الوجه الثاني  
لفساد الدعوى أنه لما بين سبب الوجوب وهو شراء الدهن لابد وأن يبين أن هذا المبلغ من الدهن الذي يدعى  
بيعه من المدعي عليه كان موجودا وقت البيع حتى يقع البيع صحيا لان على تقدير عدمه وقت البيع  
أو عدم بعضه لا يكون البيع منعقد اى حق الكل أو في حق البعض فلا يكون الثمن واجبا على المدعي عليه  
فلا تقيم دعوى الثمن بسبب الشراء والبيع غاية ما في الباب أنه ذكر أنه قبضه قبضا صحيا ولكن هذا  
لا يكفي لصحة البيع وجوب الثمن لوجهين أحدهما أنه لم يكن موجودا وقت البيع ثم حصله البائع وسلمه الى المشتري  
المكاتب هكذا ذكر والثاني أنه يحتمل أنه لم يكن موجودا وقت البيع ثم حصله البائع وسلمه الى المشتري  
وقبضه المشتري اذ لم يذكر في المحضر وقبضه في مجلس الشراء أو عقيب القيام عن مجلس الشراء وعلى  
تقدير عدمه وقت البيع لا ينفعه التسليم لان العقد حينئذ يقع باطلا والتسليم بحكم البيع الباطل لا ينفع  
فلا يكون هذا بيعا بالتعاطي لان هذا التسليم بناء على ذلك العقد الباطل وانما يعتبر البيع بالتعاطي  
في موضع لم يكن التسليم بناء على البيع الفاسد وهو نظير ما قلنا في الاجارة اذا أبرأه أو أرضه وهي  
مشغولة بمنازع التجار وزرعهم ثم فرغ وسلم لا تنقلب الاجارة جائزة فلا ينعقد بينهما ما اجارة مبتدأة بالتعاطي  
لان التسليم حصل بناء على الاجارة الفاسدة كذا هنا ومن المشايخ من أنكروا وجه القياس في هذه الدعوى  
وذكر لكل وجه من وجهي الفساد جوابا أما الاول قلنا دعوى الاقرار بالمال انما لا تصح اذا حصل  
دعوى المال بحكم الاقرار بأن قال المدعي عليك كذا لانك أقررت لي به أو قال هذه العين ملكي لانك  
أقررت لي بها وهذا دعوى المال ما حصلت بحكم الاقرار بل دعوى المال حصلت مطلقة الا أنه مع  
دعوى المال ادعى اقراره بالمال وهو لا يوجب خيلا وقوله ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى ممنوع أيضا  
وقوله لم يدع السبب قلنا انما يدع السبب لا لما قلتم بل لانه لم يجز من يشهد على السبب ووجد من يشهد  
على اقرار المدعي عليه بالمال وأما الوجه الثاني قوله لابد وأن يبين أن هذا المبلغ من الدهن كان موجودا

(١) أشهد أن هذا المدعي عليه وأشار اليه جاءه من رافى حال صحته وجواز اقراره بالطوع والرغبة وقال  
اشريت من هذا المدعي وأشار اليه سبع مائة من دهن سمسم دهنا نظيفا صافيا شراء صحيا وقبضته قبضا  
صحيا

تصرف الى حصة البائع (نوع في هبة المهر وغيره) قال لها وهي لا تعلم العربية فولي وهبت مهري منك فقالت وهبت  
لا تصح بخلاف الطلاق والعتاق لان الرضا شرط جواز الهبة لا شرط وقوع الطلاق والعتاق وهذا لو كره على الهبة فهو هبة لا يصح  
وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله لا يشعان أيضا اذا عرف بالجهل \* قال لا أخرب لي هذا الشيء على وجه المزاح فقال وهبت فقبله وسلم  
جازه قال هب لي هذا فقال فدأى وبأدأ وقال دريغ نيست لا يملكها اقبل ما يقول لا يملك في مه رأيتك فقال وي مارا چنان پدر بد بنوده است

كما أودا يازايم لا يكون ابراء المهر وقال هذه الامة لك قال الشافى رحمه الله هذه جائرة يملكها اذا قبض \* هي للتحلل لا يكون هبة الا اذا دلّت قرينة على ارادتها \* وهبت لك فزوجها هبة \* وهبت مهرها الزوجها على أن يجعل أمر كل امرأه يتزوجها عليها يدها ولم يقبل الزوج قبل لا يبرأ والخيار أن الهبة تصح بلا قبول المدون وان قبل ان جعل أمرها يدها فالاراء ماض وان لم يجعل فكذلك عند البعض والخيار أنه يعود وكذلك (٢٣٦) لو أبرأ على أن لا يضرب ولا يجبرها أو يهب لها كذا فان لم يكن هذا شرطاً في الهبة لا يعود

المهر \* منعها عن المهر إلى أبيها حتى تهب مهرها فالهبة باطلة لانها كالمكرهه وذكر خمس الاسلام خوفاً بضرب حتى تهب مهرها فإذ كان قادراً على الضرب وذكر بكر رحمه الله سقوط المهر لا يقبل التعليق بالشروط الأبرى أنها لو قالت لزوجها أن فعلت كذا فأنت برى من المهر لا يصح \* قال لمدونه ان لم أقبض مالى عليك حتى تموت فأنت في حل منى فهو باطل لانه تعليق والبروات لا تتحمله

الجنس الثالث في هبة الصغير

غرس لابنه الصغير كرماً ان قال جعلته له يكون هبة وان قال جعلته باسمه لا ولو قال أغرس باسم ابني أمره متردد والى العمة أقرب هبة من ابنه الصغير يتم بلفظ واحد ويكون الأب قابضاً بكونه في يده أو في يده مودعه أو مستعيره لا بكونه في يد غاصبه أو ممرته أو المشتري منه شراء فاسداً وهذا اذا أعطه وأشهد عليه والأشهاد للتعريض عن الجود بعد مودعه والاعلام لازم لانه بمنزلة

وقت البيع قلنا هذا انما يحتاج اليه في الشهادة بان شهد الشهود أنه باع منه كذا مبلغاً من الدهن والشهود هنا لا يشهدون على البيع انما يشهدون على اقراره بالبيع واقراره كان بشراء صحيح واقرار الانسان متى حصل يتصرف صحيح ثبت حكمه في حقه وان احتمل الفساد بخلاف الشهادة والفرق بين الشهادة والاقرار عرف في مواضع وأما بيان أن الشهادة لا تطابق الدعوى فان في الشهادة ذكر اقرار المدعى عليه بالقبض مطلقاً لا قبض المشتري فان الشهود قالوا (١) (مقرأدين مدعى عليه كعجيدم ازين مدعى هفص من روغن كعجيدم صافي با كيزه وقبض كردم قبض درست) وفي الدعوى ذكر القبض مع الاشارة فانه قال قبضه منه قبضاً صحيحاً وكان ينبغي أن يذكر اقرار المدعى عليه (٢) (وقبض كردمش)

محضر في دعوى الوصية بالثالث صورته ادعى الموصى له على واحد من الورثة أن الميت قد أوصى لي بثلث ماله حال حياته وحال كونه عاقلاً بالغاً وحضر في مجلس الحكم خاتمتين ذهب فقهه فيروى زوج وادعى على الوارث أن هذا الخاتم من جملته التركة التي خلفها الميت وأنه في يدي فوجب عليك دفع الثلث المشاع من هذا الخاتم الى بحكم الوصية فانكر الوارث الوصية وأقام المدعى بينة على وفق دعواه واستفتوا عن صحة الدعوى فأفتوا بفساد هذه الدعوى واختلفوا في علة الفساد بعضهم قالوا لانه لم يذكر في المحضر أنه أوصى طائفة واحتمل أنه أوصى مكرهاً والوصية مع الاكراه باطلة وبعضهم قالوا اطلب تساميم الثلث المشاع من الخاتم وذلك لا يتصور والصحيح هو الاول لان تسليم الجزء الشائع متصور بتسليم الكل \*

محضر في دعوى النكاح على امرأة وصورة ادعى فلان على فلانة أنها منكوحته وحلله بسبب أنه تزوجها على مهر معلوم بمشهد من الشهود والعدول بتزويجها نفسها منه وأنها خرجت عن طاعته فوجب عليها الانقياد في أحكام النكاح وقد كان جواب المرأة أن انقيادها في أحكام النكاح غير واجب عليها من قبل أنه طلقها ثلاث تطلقات وأنها محترمة عليه بالطلاق الثلاث وأثبتت ذلك بالبينة على سبيل دفع دعواه النكاح عليها وقد كان أنى الرجل بدفع الدفع وادعى أنها مبطله في دعوى الدفع وأن دعواها الدفع هذه ساقطة من قبل أنها أقربت قبل دعواها الدفع هذه أنها اعتدت منه بعد الطلاقات الثلاث وتزوجت بزواج آخر ودخل ذلك الزوج ثم طلقها واعتدت منه أيضاً وكان دعوى انقضاء العدين منها في مدة يصور في مثلها انقضاءها ثم تزوجت بهذا الزوج مهر معلوم بمشهد من الشهود والعدول وأنها اليوم امرأته وكان على المحضر جواب مشايخ سمرقند وبكارهم بالصحة وافق مشايخ بخارى على أن المحضر غير صحيح وبينوا ذلك وجهاً فقالوا ان الزوج ادعى اقرار المرأة بهذه الاشياء ودعوى الاقرار على المدعى عليه بالشيء غير صحيح من المدعى مذ كور في شرح أدب القاضي وعندى ما ذكره من وجه الفساد ليس بصحيح وهذا لان الزوج لا يدعى النكاح بحكم اقرارها بل يدعى النكاح عليها لمطلقاً وانما دعوى الاقرار لبيان كونها مبطله في دعوى الدفع وهو صحيح واليه أشار في آخر الجامع وقد ذكرناه هذه المسئلة قبل هذا مصرة

(١) جاسقرا هذا المدعى عليها في اشترت من هذا المدعى سبعمائة من دهن سمسم صافي نظيف وقبضته قبضاً صحيحاً (٢) وقبضته

القبض وان بالغاً بشرط قبضه ولو في عياله والوصى كالاب والام كذلك لو الصغير في عياله ما ان وهبت له أو وهبه تملك الام كذا القبض وهذا اذا لم يكن للصبي أب ولا جد ولا وصيهما ولا وصى وذكر الصدر رحمه الله ان عدم الاب فقبض الام ليس بشرط وذكر في الاصل الرجل اذا تزوج ابنته الصغيرة من رجل فزوجها بملك قبض الهبة لها ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي التعريض قبض الزوج يجوز اذا لم يكن الاب حياً فلان الاب ووصيه والجد ووصيه غائب غيبة منقطة جاز قبض الذي يتولاه ولا يجوز قبض غيره ولا لاربعة مع

وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عياله أم لا سواء كان ذارحاً محرم أو أجنبياً وإن لم يكن واحداً من هؤلاء الأربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره ولم يجز قبض من لم يكن في عياله فإنه ذكر في الأصل من عال يتيماً وهو ليس بوصي ولا يتيمهما قرابة وليس لهذا الصبي أحد سواء جاز قبض ما وهب له استحساناً ولو أراد أجنبي النزاع منه ليس له ذلك وبسبب في تعليم الأعمال ولا فرق بين أن يعقل الصبي أولاً وكذلك لو كان في عيال الأخ والم والم وإن قبضه الصبي وهو يعقل جاز وإن أبق حياً **نوع** (الافضل (٢٣٧) في هبة الأب والبن والبنات الثلاث

الميراث وعند الثاني

التصنيف وهو المختار ولو وهب جميع ماله من ابنه جاز وهو آثم نص عليه محمد رحمه الله ولو خص بعض أولاده لزيادة رشده لا بأس به وإن كانا سواء لا يفعله وإن أراد أن يصرف ماله إلى الخير وإنه فاسق فالصرف إلى الخير أفضل من تركه لأنه عانة على المعصية وكذلك لو كان ابنه فاسقاً لا يعطيه أكثر من قوته

**نوع**

وهب للصغير من المأكل شيئاً يباح للوالدين أن يأكله \* اتخذ وليمة الختان وأهدى الناس ووضعوه بين يدي الصبي كنياب أو ما يستعمله الصبيان فالهبة للصبي وإن دراهم أو ديناراً أو متاع البيت ينظر إلى المهدى إن من أقارب الأب فلا بأس وإن من أقارب الأم فلهما سواء قال المهدى هذا للصبي أم لا وهذا إذا لم يقل المهدى هذا لله وأهلها فإن أمكن أن يرجع إليه يرجع إليه فإن قال شيئاً فالقول له \* قدم من السفر وجاءها بالخف إلى من نزل عنده وقال أقسم هذان أولادك وأمر أنك ونفسك أن أمكن

كذا في الذخيرة \*

ورد جعل من مروي إثبات ملكية جمل \* وكتب فيه يقول القاضي فلان صاحب المظالم والأحكام الشرعية بكورة مرو ورواهاهم من قبل السلطان فلان حضر في مجلس الحكم بها تاريخ كذا رجل ذكر أنه فلان وأحضر معه خصماً ذكر أنه فلان بن فلان فادعى عليه بمحضرة منه قالوا وكان في المحضر المذكور إلى هنا خلل من وجهين أحدهما أنه كتب حضر في مجلس القضاء بها وقد سبق ذكر كونه قاضياً بمرو وفواحياً فقوله بها يحتمل الانصراف إلى كورة مرو ويحتمل الانصراف إلى الواحياً فالحكم لا يكون صحيحاً إذا لمصر شرط صحة القضاء في ظاهر الرواية واليه مال أكثر المشايخ رحمه الله تعالى مذ كور في أدب القاضي للخصاف وعمد أن هذا ليس بخلل لأن المصر على رواية النوادر ليس بشرط فإذا قضى القاضي خارج المصر كان قضاؤه في فصل مختلف فيه فينفذ والثاني أنه ذكر فادعى عليه بمحضرة منه ولا بد من التصريح بذلك الذي حضر والذي أحضره معه فينبغي أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه لأنه يحتمل أن الدعوى صدرت من غيره هذا المدعى أو من هذا المدعى على غيره هذا المدعى عليه ويكتب بمحضرة من هذا المدعى عليه لاحتمال أنه يدعى عليه عند غيبته ثم ذكر فيه جلاصته كذا على نفسه كي صفة كذا أنه كذا قيمته كذا بمحضرة بمجلس القضاء وأشار إليه أنه ملكه وحقه قالوا وفي بعض هذه الألفاظ خلل وبعضها غير محتاج إلى الذكريان الصفة والسن والقيمة غير محتاج إليه إذ هو محضر في مجلس الحكم فتصح الدعوى بالإشارة إليه من غير بيان الصفة والسن والقيمة وفيه خلل فإنه قال وأشار إليه أنه ملكه وحقه وينبغي أن يقول إن الجمل المحضر هذا ملك المدعى وحقه ثم قال وفي يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وأن يقول في يد المدعى عليه هذا ثم ذكر وأن الواجب عليه قصر اليد عنه ولا بد وأن يقول وأن الواجب على هذا المدعى عليه قصر يده عن الجمل المدعى به هذا ثم ذكر وأعادته إلى يده وعسى لم يكن في يده بان كان ورثه ولم يقبضه حتى غصبه المدعى عليه وينبغي أن يذكر مكان لفظة الاعادة لفظة التسليم وتسليمه إلى المدعى هذا ثم بعد ذكر المسئلة والانتكاز فاحضر المدعى جماعة وكان ينبغي أن يقول فاحضر المدعى هذا ثم ذكر في شهادة الشهود وشهدوا أن الجمل المدعى ملك المدعى وحقه وفي يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وأن يقول شهدوا أن الجمل المدعى هذا ملك المدعى هذا وحقه في يد المدعى عليه هذا بغير حق وقد كان ذكر عقيب ذلك وأشاروا إلى المتداعين وأنه لا ينبغي عن ذكر الإشارة عقيب ذكر كل واحد منهم إلا أن المتداعيين يتناول كل واحد منهم ما عسى أشاروا إلى المدعى عند الحاجة إلى الإشارة إلى المدعى عليه وعند ذكر الجمل يحتاج إلى ذكر الإشارة إلى الجمل إلا إذا كان ذكر وأشار إلى المشهود به هذا أولاً لم يكن ذكر لفظة هذا عند ذكر المشهود به وأحوج ما يكون في المحضر والسجل الإشارة في مواضع الإشارة في لفظة الشهادة والدعوى حتى يرتفع الاشتباه ونصح الدعوى وقد كان ذكر عقيب قوله فالتمس المدعى هذا مني الحكم فأعلمت المدعى عليه ما توجه عليه من الحكم ولم يكن ذكر هذا عقيب ذكر المدعى عليه وكذلك يذكر إلى آخر السجل لفظة هذا عند ذكر المدعى عليه ولكن تساهل في ترك ذكر الإشارة في هذه المواضع وانما يبالغ في ذلك في الدعوى والشهادة وقد كان فيه أيضاً حكمة بثبوت ملكية المذكور فيه للمدعى وبكونه في يد المدعى عليه بغير حق بمحضرة المتخاصمين ولم يكن ذكر وبمحضرة الجمل المدعى به هذا أولاً من ذلك لا محالة لأن في المنقول يحتاج

الرجوع إلى بيان المهدى فالقول له وإن تعذر ما يصلح للرجال فله وما الهن فلهما وما الكليم ما ينظر إلى معارف الأب والأم \* اتخذ ولده شيئاً ليس له أن يدفعها إلى غيره إلا إذا بين وقت الاتخاذ أنها عارية وكذلك لو اتخذ لتيمة شيئاً بآباءه أبي التميذ فأراد أن يدفعها إلى غيره وإن أراد الاحتياط بين وقت الاتخاذ أنها عارية لم يكن له الدفع إلى غيره \* عل الصبي حسنة قبل البلوغ فتوايه لا لا يوبه وله ما نوب التعليم إن علمه وقيل نواب الطاعة مع أبويه ولا بأس للزوجة أن تصدق من بيت الزوج يسير كالغيف \* وهب لعبد شجرة فالقبول والقبض للعبد لا للمولى \* وهب

الا تبق الى دار الحرب لابنه الصغير لا يجوز ولو متردد في دار الاسلام يجوز و يصير قابضا بخلاف البيع لان الشرط فيه التسليم والشرط في الهبة القبض والمتردد في دارنا في يد الاب حكما \* تصدق بعبد آبق على ابن صغيره لا يجوز وعن الثاني رحمه الله يجوز فاما ان يحمل على الروايتين أو يحمل عدم الجواز على اللاحق بدار الحرب والجواز على المتردد في دارنا \* تصدق بوديعة على ابن صغيره لا جاز لان يد المودع كيد المودع \* تصدق بأرض مزروع (٢٣٨) على ابنه الصغير ان كان الزرع له جازوا غيره باجارة لان يد المستأجر ثابتة على الارض فنع التسليم وكذلك هبة دارا

القاضي وقت الحكم الى الاشارة كما يحتاج الشاهد وقت الشهادة الا اذا كان المدعى به القيمة فحينئذ لا يحتاج الى حضور ما يدعى قيمته كما في الرجوع في الاستحقاق فالقاضي يقضى بالرجوع من غير احضار المستحق كذا هنا وكان القاضي كتب في آخر السجل المذكور فيه صدر من فلان ولم يكن فيه كتب الى حكمت بشهادة هؤلاء الشهود او بدليل لاح عندي وما أشبه ذلك ولا بد من ذلك ليعلم أن الدعوى والشهادة كتابتا بين يديه وعسى كانت الدعوى والشهادة بين يدي نائبه وهو تولى الحكم بنفسه ومثل ذلك لا يجوز القضاء به فلا بد من بيان ما يدل على ذلك وكان قاضي بخاري كتب في آخر هذا السجل وصدر منه الحكم بشهادة عدلين ولم يذكر بحضور الخصم وعسى كان عند غيبة الخصم فلا يكون صحيحا ولو كان كتب حكمت بنبوت السجل بشرائطه لا يكفي أيضا لان القاضي لا يقف على الشرائط فلا بد من البيان كما قلنا في قول القاضي شهدوا على موافقة الدعوى انه لا يصح في ذلك لانه لا يعرف الموافقة بين الدعوى والشهادة فكذا هنا \*

هو أجمعوا أن الزوج يملك القبض لزوجه الصغيرة وإن حضر الأب \* الصبي إذا لم يكن أبوه حائكا أو أرا من في حجره تسليمه إلى بشرائط الحيا كمنع وإن حائكا لا \* وهب للصغير فغرض أبوه من ماله لا يجوز وإن عوض فللواهب إن يرجع لبطلان التعويض وفيما وهب للمعجور القبض إليه لأنه فيما لا يستقل رقبته يبقى على أصل الحرية وإذا قبض يثبت الملك للولي وللواهب الرجوع إذا كان العبد قريبا للولي وفي عكسه كذلك عندهما خلافا لهما \* وهب مهرها لزوجها وماتت وهي كانت تقوم لحاجتها وترجع بلا معين لها على القيام فهي كالصبيحة



منصحة الهبة والتخلو له الصغير بما عليه وكذا الكبير بالتسليم وليس كالطعام باكله على ملكه لأن الأمر إذا توجه إلى وجهه وأولها بالحكم أغلبها تعارفوا الأغلب البر والصلة إلا إذا علم بالذليل كونه اعارة كالاشهاد عند اتخاذ لعدم الاعتبار بالدلالة عند تعارض المصريح بمسائل الشيوع والهبة في المرض وغيره وهبت حصتي من هذا العدد والموهوب له لا يعلم كم حصته تصح له عليه عشرة فقضاها فوجدها القابض ذاتا فزاد فوهبه للذات أو البائع أن الدراهم صحاح يضرها التبعض يصح (٢٣٩) لأنه مشاع لا يحتمل القسمة وكذا

هبة بعض الدراهم والذات

أن أضر التبعض يصح والا

لا وهب البناء لا الأرض يجوز

\* الشيوع الطارئ فيها

لا يطلها بخلاف الرهن

الافى رواية عن الثاني رحمه

الله والشيوع الطارئ في

اتخاذ المسجد كالمقارن

\* تصدق بداره على امرأة

وعلى مافي بطنها وهي حامل

لا يجوز زجاء به لأقل من

نصف عام أو لأكثر من

عامين وليس مافي البطن

كالحداد والبيت والريح

ومن لا يملك بوجه من الوجوه

ايكون الصدقة كالهيا

وكذا وقال تصدقت بها

عليك وعلى غلامي أو نفسي

وكذا وقال تصدقت بها

عليك وعلى الذي في هذا

البيت ففتح الباب فاذا ليس

فيها أحد ومثله ما لوقال

تصدقت بهذا على أولادي

الصغار الثلاثة وإذا بعضهم

ميت وهو لا يعلم فالصدقة

باطلة وإن كان يعلم بالموت

جازت الصدقة كالهيا

منهم وفي الوقعات الإيجاب

إذا وقع لمن يملك ولين لا يملك

بوجه من الوجوه فالإيجاب

يكال له يملك وعند ذلك

لأشروع فيصح وإذا وقع

بشرائط كذا وسلم إلى متول كان ولا يوم الوقف وصارت وقفية ذلك الموضع مستفيضة مشهورة وصار هذا الوقف من الاوقاف القديمة المشهورة فأنت وكيل بقبض الديون التي على الناس وقد ثبت وقفية ذلك الموضع بالشرائط المذكورة فيه وصارت من الاوقاف المشهورة ويتحقق شرط الوكالة بقبض الديون التي لفلان على الناس ولفلان الموكل على هذا المحضدين كذا كذا فأجاب الخصم وقال (١) (بلا فلان ترا وكيل كره ما ست بران وجهه كه دعوى اميكني وكالتي معلوم بان شرط كه ياد كردي ومرا بفلان چندين كه دعوى ميكني دادني نيست ولست كن مرا از وقفيت اين موضع معلوم نيست واز شهرت واستفاضت أو خبري ومرا يتو باين وجه كه دعوى ميكني دادني نيست) أحضر المدعي نفرا ذكر أنهم شهود يشهدون له على الوقفية فشهد الشهود بذلك على وجهها واساقوا الشهادة على سننها ذكرها أن فلانا وقف هذه الضياع المذكورة فيه على كذا بشرائط كذا وأحكم القاضي بقبض الوقفية وتحقيق شرط الوكالة ولم يرد المال على المدعي عليه وكافه أداء ذلك إلى المدعي وأمر بكتابة هذا السجل فكتبوا ووقع القاضي على صدره وكتب في آخره كما هو المعتاد ثم استفتوا عن صحة السجل كما هو فاجاب بعض مشايخنا رحمه الله تعالى بصحته وأجاب المحققون به سادة واختلقوا فيما بينهم في إله الفساد بعضهم قالوا لأن الشهود شهدوا على أصل الوقف وشرائطه بالشهرة والاستفاضة والشهادة بالشهرة على أصل الوقف جائزة وعلى شرائطه (لا) وإذا لم تقبل الشهادة على الشرائط والشهود شهدوا بما جالته قبل على أصل الوقف أيضا هذا أمالان الشهادة واحدة فإذا بطلت في البعض بطلت في الكل أولان الشهود لم يحل لهم الشهادة على الشرائط بالشهرة فإذا شهدوا بما لا يقدر أنو بما لا يحل لهم فيوجب ذلك فسقهم والفسق يمنع قبول الشهادة وجهلهم بذلك لا يكون عذرا لأن هذا من الأحكام والجله بالحكم في دار الاسلام لا يكون عذرا وإنما علم هذا أنهم شهدوا بالتسامع لأنهم شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً أنهم لم يكونوا حال حياة الواقف ولم يسمعو منه وكذلك في كل موضع شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً أنهم لم يكونوا حال حياة الواقف يعلم ضرورة أنهم شهدوا بالتسامع وهذا ليس بشئ عندى لأن الشهود وان شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة بهذا التثبت الشهادة بالشهرة والتسامع لجواز أنهم عاينوا قاضيا قضى بوقفية هذا الموضع بالشرائط المذكورة (وطريق آخر يعلم به أنهم شهدوا بالتسامع) أن يقول الشهود شهدنا لانه اشتهر عندنا وهذا مقبول بخلاف ما إذا قالوا شهدنا لانه عايننا من الناس حيث لا تقبل في ظاهر الجواب كالأولوا شهدنا بملكية هذه العين لفلان لأننا رأينا هذه العين في يده يتصرف فيها تصرف المالك ذكره هذه الرواية في شهادات مختصر عصام وفي رواية تقبل وان فسر وأب السماع من الناس وباليذ كره هذه الرواية في كتاب الاقضية وبعضهم قالوا انما فسد السجل لأنهم لم يبينوا المتولى ولم يسموه ولم يذكروا نسبه بل ذكره مجهولا والتسليم إلى المجهول لا يتحقق والتسليم شرط لصحة الوقف ولا اعتماد على هذه العلة انما الاعتماد

(١) نعم ان فلانا وكل وكالة معلومة على الوجه الذي تدعيه بالشرط الذي ذكرته وليس على لفلان هذا القدر الذي تدعيه ولكن ليس لي علم بوقفية هذا الموضع ولا أعلم شهرتها واستفاضتها وليس لك على شئ بهذا الوجه الذي تدعيه

الإيجاب لشخصين كل منهما من يملك فالإيجاب لهما فيمكن الشيوع من أحد الجانبين فيمنع جوازها على قول من يجعله مانعا وهب نصيبه مما يسم كالدار والأرض والمكيل والموزون من غير شريك لا يجوز عند الكل وإن من شريك لا يجوز عندنا خلافا لابن أبي ليلى رحمه الله وهب نصف عبد من رجل أو ثلثه وسلمه بجور لانه مما لا يحتمل القسمة وكذا الوهب عبده من رجلين أو رجلان عبدا لهما ومن أراد أن يهب نصف داره مشاعا يبيع منه نصف الدارين معلوم ثم يبرئه عن الثمن وهب أرضا فيها زرع أو نخيل أو غنلا عليه غر أو وحب الزرع بدون

الارض أو الخل بلا أرض أو خل بدون التمر لا يجوز لان الموهوب متصل بفعله اتصال خلقة مع مكان القطع فقبض أحد هما غير ممكن فبإلزامه الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص عليه في المضاربة دفع اليه ألفا وقال نصفها هبة للزوجة مضاربة فهلكت ضمن حصه الهبة مع انها فاسدة لانها مشاع يحتمل القسمة وهل ثبتت الملك بالقبض قال الناطقي عند الامام رحمه الله لا يفيد الملك وفي بعض الفتاوى (٢٤٠) بالقبض ثبت فيها فاسدا وبه يفتى ونص في الاصل انه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه

فباعها الموهوب له لم يجز دل أنه لا يملك حيث أبطل البيع بعد القبض ونص في الفتاوى انه هو المختار \* والصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة \* وما يلحق به أحكام العارة في أرض غيره \* أقر بدار لامرأته في صحنه وهي خراب وعمرها ثم مات عن هذا الدار وابن له فادعى الابن أن العارة بينهما ما وهي أنها دارها وعمراتها ان كان عمرها باذنها فالعارة لها والنفقة دين عليا فتغرم حصه الابن وان عمرها غير اذنها لنفسه فالعارة ميراث ولها أن تغرم قيمة نصيب الابن من العارة وسلمت العارة لها ولو عمرها لها بلا اذنهم فافلها ولا شيء عليها من النفقة وهو منقطع فيه وكذا عارة كرم زوجته وسائر أملاكها وذكر العتاي عمردار امرأته باذنها فالعارة لها والا فهي تركه \* نوع في هبة المريض وغيره \* وهب في مرض ولم يسلمه حتى مات بطلت الهبة لانه وان كان وصية حتى اعتبر فيه الثلث فهو هبة حقيقة فحتاج الى القبض \* وهب المريض عبد الامال له غيره ثم مات وقبضه الموهوب لا يقبض البيع وضمن ثلثه \* وان أعته الموهوب له والواهب مديون ولا مال له غيره قبل موته جازو بعد موت الواهب لان الاعتاق في المرض وصية وهي لا تنحل حال قيام الدين \* وان أعته الواهب قبل موته ومات لا سعاية على العبد لجواز الاعتاق ولعدم المثلث يوم الموت \* وهب عينا في مرضه ولا مال له ثم رجعت الورثة في الثلثين لا بطل الهبة في الكل دلان الرجوع مقصور على الحال ولا يبطل في الكل للشيوع \* وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث يرد

على العلة الاولى وعندى أن الدعوى من الوكيل على وقفية ذلك الموضع على الوجه الذي ذكره لاتصح وان كانت الدعوى خالية عما ذكره من وجه آخر لان الوكيل بهذه الدعوى يثبت شرط حقه باثبات فعل على الغائب وفيه ابطال حق الغائب عما عولموا له والانسان لا يصلح خصما في اثبات شرط حقه باثبات فعل على الغائب اذا كان فيه ابطال حق الا يرى أن من علق عتق عبده بطلاق فلان امرأته فأقام العبد بينة أن فلانا قد طلق امرأته فالقاضي لا يسمع دعوى العبد ولا يقبل بينته والمعنى ما ذكرنا هكذا كرر المسئلة في طلاق الجامع الاصغر وقد أفتى بعض المتأخرين بسماع هذه الدعوى وقبول بينته والا لاول أصح \* محضر في دعوى عن أشياء أرسل المدعى الى المدعى عليه ليبيعهها \* وصورة حضر فلان بن فلان الفلاني وأحضر معه فلانا وادعى هذا الماخر على هذا المحضر معه أن هذا الذي حضر أرسل الى هذا المحضر معه يد أمين له فلان كذا عدد من الكرايس الزنديجى الممسوح طول كل واحد كذا وعرضه كذا البيوع عن يرغب في شرائه بما يقترم أهل البصر في ذلك وأن فلانا الامين أوصل هذه الكرايس الى هذا الذى أحضره وأن هذا الذى أحضره قبض ذلك كله من الامين وباع عن اشتري بتقويم أهل البصر وقبض الثمن وذلك كذا فواجب على هذا الذى أحضره تسليم الثمن المذكور فيه الى هذا المدعى ان كان قائما بعينه في يده وان كان استهلكه فواجب عليه أدا مثل تلك الدنانير المقبوضة الى المدعى وسأل مسئلته عن ذلك فسئل فاجاب الذى أحضره بالانكار فاحضر المدعى شهودا فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى قيل هذه الدعوى غير مستقيمة وفيها خلل من وجهين (أحدهما) ان المدعى ادعى على المدعى عليه تسليم عن الكرايس المذكورة في هذه الدعوى وذكر في الدعوى أنه باع الكرايس المذكورة قبضه بكذا وقبض الثمن وطالبه بتسليم الثمن ولم يذكر أنه باع الكرايس المذكورة قبضه وسلمها الى المشتري ويحتمل أنه هلكت الكرايس في يد البائع قبل التسليم وعلى هذا التقدير الثمن لا يكون لصاحب الكرايس بل يطل البيع ويكون الثمن لمشتري الكرايس فانما يكون الثمن لصاحب الكرايس اذا سلم البائع الكرايس الى المشتري فما لم يذكر التسليم لا تكون دعوى المطالبة بتسليم الثمن صحيحة (والوجه الثاني) أنه قال فواجب على هذا الذى أحضره معه تسليم الثمن الى هذا المدعى وهذا النوع من المطالبة غير مستقيم في مثل هذه الدعوى لوجهين أحدهما أنه ذكر لفظه الوجوب وعلى تقدير صحة البيع وجود التسليم الى المشتري فالثمن يكون أمانة عند المدعى عليه لكونه وكيل في البيع وفي الامانات لا يجب على الامين تسليمها الى صاحبها انما يجب عليه التخلية لا غير فطالبته بالتسليم لا تكون مستقيمة والثاني أن الثمن لو كان قائما في يد الامين كان متعينا وفيما يتعين من الموقوف انما تستقيم المطالبة بالاحضار مجلس الحكم ليتمكن المدعى من الدعوى واقامة البينة بحضرته ولا تستقيم الدعوى والمطالبة بالتسليم وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا الوجه الثاني من الخلل ليس بصحيح قوله لو صح البيع وتسليم المبيع وقبض الثمن كان الثمن أمانة في يد الوكيل ولا يجب على الامين تسليم الامانة قلنا الامين لا يجب عليه تسليم الامانة بحقيقته وانما يجب عليه التسليم بحاجته وهو التخلية فيحمل دعوى التسليم على دعوى التخلية تعجبا وقوله ان الثمن في يد الوكيل لو كان قائما كان متعينا فيجب الاحضار لا لاشارة ولا يجب التسليم قلنا الاحضار لا يفيد هنا لان الاحضار للاشارة ولا يمكن للشهود الاشارة الى الدراهم التي هي أثمان وقد مر جنس هذا فيما تقدم \*

محضر

المريض عبد الامال له غيره ثم مات وقبضه الموهوب لا يقبض البيع وضمن ثلثه \* وان أعته الموهوب له والواهب مديون ولا مال له غيره قبل موته جازو بعد موت الواهب لان الاعتاق في المرض وصية وهي لا تنحل حال قيام الدين \* وان أعته الواهب قبل موته ومات لا سعاية على العبد لجواز الاعتاق ولعدم المثلث يوم الموت \* وهب عينا في مرضه ولا مال له ثم رجعت الورثة في الثلثين لا بطل الهبة في الكل دلان الرجوع مقصور على الحال ولا يبطل في الكل للشيوع \* وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث يرد

الموهوب له ما زاد على الثلث بلا خيار وفي البيع بخير المشتري \* قالت تزوجها المريض انمت من منك هذا فانت في حل من مهرى أو قالت فمهرى عليك صدقة بطل لانه مخاطرة وتعليق ولو قال الطالب لمدونه اذ امت فانت برى من الدين الذى لى عليك جاز ويكون وصية من الطالب للطالب ولو قال انمت فانا برى من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت برى على عليك لا يبرأ \* قال لاشبه الصغيرين مال ترا كرم أو قال بنام تو كرم أو ازان تو كرم يكون عليك \* وقال الامام (٢٤١) ظهر الدين بنام تو كرم لا يكون عليك ولا اقرارا \* ولو قال

لخنته هذه الارض لك فاذهب وازرعها فقبل الخن وزرع فالارض للخن وان لم يقبل قبلت لا يكون له \* قال لا تحو هبت عبدى منك وهو حاضر بحيث لو متديه ناله فقال قبضته جازت من غير قوله قبلت ويصير قابضا عند محمد رحمه الله وقال الشافى رحمه الله لا يصير قابضا ما لم يقبض وان كان العبد غائبا فقال وهبت منك عبدى فلانا فاذهب واقبضه فقبضه جاز وان لم يقبل قبلت وبه نأخذ \* ولو قال هولا ان شئت ودفعه اليه فقال شئت عن الثانى رحمه الله انه يجوز دفع اليه دراهم فقال أنفقها ففعل فهو قرض كما لو قال اصرفها الى حوائجك ولو دفع اليه ثوبا وقال اكس به نفسك ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل \* الهبة فى مرض الموت هبة حقيقة حتى لو حلف لا يوصى فهو هبة فى مرض الموت لا يحنث وكذا لو اشترى فى مرض موته فعتق عليه لان لها حكم الوصية لا حقيقة \* قال لا نر

محضر فيه دعوى ملكية جارية صورته ادعى فلان على فلان ملكية جارية فجلس المحكم وقال هذا الجارية التى فى يده هذا المدعى عليه اشترىته من فلان وفى يده هذا المدعى عليه بغير حق فواجب عليه تسليمه الى قاستفتوا عن صحة هذه الدعوى فقيل انها فاسدة من وجهين أحدهما أنه ذكر الشراء من فلان ولم يذكر وقد الثمن وقد كتبنا فى هذا الكتاب أن المشتري اذا وجد المشتري فى يد غيره ولم يكن نقد الثمن للبائع لا يكون له ولاية الاسترداد والاستخراج من يدى السيد أو كذا ذلك بمسألة المتنى والثانى أن فى دعوى الملك بسبب الشراء لا يلد المدعى أن يقول باع فلان منى وهو عليك أو يذ كر التسليم أو يقول ملكى اشترىته من فلان ولم يوج د شئ من ذلك والحاصل أن ذكر الملك من أحد الجانبين كاف لصحة الدعوى بطريق الشراء \*

محضر فيه دعوى الرجل بقية صداق ابنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهةه بالخلف وكان صورة الدعوى كان لفلان بن فلان على خنتى كذا دينار بسبب كذا فاقضى من ذلك كذا وبقي عليه كذا او كان فى يده صاحب الدين خط اقرار خنتى بهذا فظفر المقر بذلك ومنه ثم أخذ الغريم بوطالبه بالباقي من المال فأنكر فاستخلفه بالطلاق فحلف بثلاث تطليقات أنه ليس عليه شئ فهو مدعه وحسبه فأقر بقية المال الذى كان عليه فأعطاه خطا بذلك وهكذا أقر المدعى عليه بالخلف وبذل الخط والاقرار بقية ماله الذى كان له عليه فأخبر بذلك امرأته وصهره ورفعوا الامر الى القاضى فادعى صهره بوكالة ابنته بقية مهرها بوقوع الطلاق بسبب الخلف المذكور فيه فأنكر الرجل المذكور فيه بالخلف والاقرار بعد ذلك فأتى المدعى بالشهم ودفعهم دوا بهذا اللفظ أن الزوج أقر أنى حلفت بثلاث تطليقات أنه ليس لفلان على كذا وهو ما كان يدعى على من بقية الدين ثم بذلت له الخط بكذا فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى وموافقة الشهادة الدعوى فقيل ان هذه الشهادة غير موافقة لهذه الدعوى لان فى الدعوى ذكر أنه أقر له بعد الخلف بقية المال الذى كان له عليه وبذل له الخط بذلك وفى الشهادة شهد الشهود أنه أقر أنه بذل الخط بعد الخلف بكذا ولم يشهدوا أنه بذل الخط بالمال الذى كان له عليه وعسى بذل له خط الصلح وذلك لا يكون اقرارا أصلا وان كان بذل خط الاقرار أو شهدا فزعموا آخر لا بذلك المال فلا يوجب هذا حثا فى عينه فكانت هذه الشهادة مخالفة للدعوى من هذا الوجه ولانه مكره فى هذا الاقرار والاقرار مكرها لا يجب به المال فلا يقع الحنث فهذا خلل ظاهر فى هذا المقام \*

محضر فيه دعوى استنجاار الطاحونة وكان فى ذكر الحد والحد الاول مغترف ماء النهر والحد الثانى مصب ماء النهر من الوادى (فرد المحضر) بعلة أن هذا الحد النهر لاحد الطاحونة والدعوى وقعت فى الطاحونة وحدها ولو وقعت الدعوى فى الطاحونة والنهر فاذ كر واصلح حد النهر والله تعالى أعلم \* محضر فيه دعوى اجارة محدود بآجرة معلومة فرد المحضر بعلة أن الآجرة ذكرت مطلقة ولعل أنها من المكيلات وبيان مكان الايقاع اذا كانت الآجرة مكيلة أو موزنا شرط ولم يذ كر ذلك \* محضر فى الاجارة المضافة الى زمان بعينه وقد كتب الصلح قبل مجئ ذلك الزمان وكتب فيه أنهما تقابضا قبضا صحيفا قبل قوله تقابضا قبضا صحيفا لا يكاد يصح لان العقد لا يقع قبل مجئ ذلك الزمان والتقابض قبله لا يكون صحيفا \*

(٢١ - فتاوى سادس) لاهنك اليوم هبة مائة فوهبه اليوم مائة على رجل وأمره بقضها بر ولو مات الواهب ولم يقبض الموهوب له لا يتمكن من أخذه لانه صار ملكا للورثة \* علوى له مشاهرة فوهبها قبل القبض من غيره وو كلفا قبض فبات قبل القبض لا يورث لان العلوى لم يملك قبل القبض فلا يصح الهبة \* الثانى فى الرجوع عنها \* وهب لاجنسية ثم تزوجها الرجوع لافى عكسه والمنظور وقت الهبة \* والمحرمية بلا ربح كل رضاع لا ينع ولو زعم الموهوب له هلاكها صدق بلا عين ولو قال الواهب العين هذا وأنكره

الموهوب له حلف المنكر \* تصدق الموهوب على الواهب وقال هذا عوض هبتك يكون عوضاً وتفسير العوض ان ياتي الموهوب به بلفظ يعلم الواهب انه عوض هبته \* الموهوب له وهب لا تحرم رجوع الواهب الاول ايضاً ان يرجع \* الزيادة المنفصلة كالتولد نكاحاً وسفاحاً لا يمنع ولا يرجع في الولد \* والخجل ان زاد خيراً يمنع الرجوع وان نقص لا \* داوى المريض حتى برأ أو كان أعشى فأبصر بطل الرجوع \* كتب القرطاس أو ضرب الحديد سيقاً انقطع الرجوع (٢٤٢) \* بنى الدار على غير ذلك البناء وتركت بعض المبرج \* جعل الحمام بيتان البناء على حاله يرجع

محضر فيه استحقاق جارية اسمها دلبر \* نحن أراد المشتري أن يثبت الاستحقاق عند القاضي ليرجع على البائع ذكر اسم الجارية (بنفسه) فقال البائع ما بعث منك جارية اسمها (بنفسه) وانما بعث جارية اسمها (دلبر) فقد قيل القاضي لا يلتفت الى دعوى المشتري ولا يمكنه من الرجوع على بائعه لان البائع ينكر بيع الجارية بالاسم الذي ادعاه المشتري وقد قيل ان القاضي يسمع دعواه اذا قال أرجع عليك بمن الجارية التي اشتريتها منك لانه يجوز ان يكون لها اسمان (بنفسه) (دلبر) ولو كان قال أرجع عليك بمن الجارية التي اشتريتها منك واستحققت على يسمع دعواه واذا أقام عليه البيضة قبلت بينته وقضى له بالثمن \*

محضر في اثبات الاستحقاق والرجوع بالثمن \* وصورة ذلك جرى الحكم من القاضي فلان على فلان باستحقاق حمار كان اشتراه ببيضة قامت (فرد المحضر) به له أنه لم يذ كر في المحضر أن الاستحقاق كان بمطلق الملك أو بالملك بسبب وكذلك لم يذ كر فيه أن البيضة قامت على اقرار المشتري عليه أو على نفس الدعوى والحكم يختلف \*

محضر في دعوى غن عين مسماة \* وكان المذ كر في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذ كر الى هذا المدعى (فرد المحضر) به له أنه لم يذ كر في محضر الدعوى تسليم المبيع ولا بد من ذكره لتصح دعوى المطالبة بتسليم الثمن فانه لو هلك المبيع قبل التسليم يتقضى البيع ولا يبقى الثمن واجبا على المشتري والثاني أن المذ كر في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذ كر الى هذا المدعى والثمن على تقدير صحة البيع أمانة عند المدعى عليه وفي الامانات والودائع الواجب هو التخلية دون التسليم وكل ذلك عندى فاسد غاية الفساد أما الاول فلان حكم انشراح في بيع العين بالدرهم أن المشتري هو الذي يطالب بتسليم الثمن أولاً وأما الثاني فلان الثمن واجب في ذمة المشتري والواجب في الذمة لا يكون أمانة وكيف يستقيم هذا القول وانه لو هلك جميع مال المشتري لا يسقط عنه الثمن \*

ورد محضر \* فيه دعوى ذناير نيسة ابورية جيدة جراه من دهن مقدار معلوم اشتراه المدعى عليه من المدعى وقبض الدهن وشهد الشهود بذلك وكروا قبض الدهن في الدعوى والشهادة جميعا \*

فرد المحضر \* به له أن المدعى في دعواه والشهود في شهادتهم لم يذ كروا أن هذا الدهن من الدهن هل كان في ملكه يوم البيع وعلى تقدير أنه لا يكون لا يجوز البيع ولا يجب الثمن على المشتري وهذا ليس بخلل في الحقيقة لان هذا دعوى الدين في الحقيقة لان الدهن مقبوض ألا يرى أنهم لم يذ كروا مقدار الدهن تصح الدعوى وان لم يذ كروا قبضه فالتصحيح الدعوى لانه في الحقيقة دعوى الدين \*

ورد محضر \* صورته ادعى فلان على فلان أنك اشتريتي مني كذا كذا خطبة بخمسين ديناراً وجاه المدعى بشاهدين شهد أحدهما بالبيع بخمسة وعشرين وشهد الآخر بالبيع بسبعة وعشرين بنقبيل الشهادة ليست بصحيحة لاختلاف الشاهدين فيها وقيل لو صحت الدعوى كانت الشهادة على العشرين مقبولة لانهم ما اتفقا على العشرين لفظاً ومعنى الا قول أحدهما لا يرى أنهم لم يذ كروا مقدار الدهن صاحبها فان العقد بخمسة وعشرين بنقبيل العقد بعشرين بنقبيل ألا يرى أنه لو وقع مثل هذا الاختلاف بين المتبايعين يتحالفان \*

وان زاد أو أعلق باباً أو حصه أو طينه لا يرجع وان هدم البناء رجع في الارض ولو استهلك البعض له ان يرجع في الباقي \* صبي له على عماله وصيه دين فوهب الوصي عبده لصبي ثم أراد الوصي الرجوع في ظاهر الرواية له ذلك وعن محمد المنع منه ولا رجوع في الصدقة \* وهب بخوارزمي محلاً فذهب به الى بخاري ليس له الرجوع وفي العيون ان قيمة العين فيها على السواء يرجع وان كان أكثر في مقام انفصال من مكان الهبة لا يرجع \* قصر الثوب الموهوب انقطع حق الرجوع وان غسل لا وفي الامالى القصاره كالغسل لا يمنع وان قتله لا يرجع انما كان يزبد بذلك في الثمن \* وهب عبداً كافراً فأسلم في يد الموهوب له أو علمه القرآن أو الكتابة لا يرجع وذكروا الناطني عن هشام أنه ان علم الخبز والكتابة يرجع وان هلك العوض يرجع بمسئله أو قيمته فان استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع \* استحق نصف العوض لم يرجع في نصف الهبة لكن يرتماضي ويسترد الهبة

وهب شيئاً ابتداء لا عوضاً لملك الرجوع عوض في بعض هبته بان كانت ألقاف عوضه درهماً منه فهو فسخ \* ورد في حق الدرهم ويرجع في الباقي وكذا البيت في حق الدار \* حمل الموهوب الى موضع آخر لا يرجع قبل هذا اذا كانت القيمة مكان الحمل أكثر وان استويا قيمة له الرجوع وقد ذكرناه في التفريق لو اتفق في حملها لا رجوع في الاقوال كلها قال السعدي اذا كان الموهوب شيئاً لاجل ولا مؤثماً فحملها الى بلد لا يبرئ سعرها واستوى فيها ثم عزو غلا فلا واهب ان يرجع كالموغل في بئنه \* الثالث في الحظر والاباحة والاحلال \*

رجل سبدا بنموه في ضعيفة فاصلها انسان ثم أراد المالك أخذها وأقر وقال قلت حين التخليص من أخذها فله أو أنكر ذلك وورهن عليه  
الأخذ واستخلف فشكل المالك فهي الواجد سواء كان حاضر ام مع قول المالك أو لا قال الصدور رحمه الله وهو اختيارنا فمن أرسل صيدا  
وان اخلفا قال قول المالك ان لم يقل ذلك حين خلاها وهذا اذا كان قاله لجماعة معسنة من أخذها منكم فهي له الا اذا عم بلا خطاب  
جماعة فلمالك أخذها بلا خلاف \* قال لا تخر ادخل الكرم وخدم الغناب يأخذ (٢٤٣) عنة ودوا واحد قال الفقيه

له الاخذ قدر الشبع  
ولو قال خذ من البر ياخذ  
منوين قال أذنت للناس  
في غري ومن أخذ شيأ فهو  
له فبلغ الناس فأخذوا وازار  
\* أخرج شيأ الى مسكين فلم  
يجده فهو بالجار ان شاء  
دفعه الى مسكين آخر وان  
شاء صرفه الى حاجته لانه لم  
يخرج عن ملكه \* دعا قوما  
الى طعام وفرقهم على أخوة  
ليس لاهل هذه الخوانان  
يتناولوا من خوان آخر

﴿نوع آخر﴾

انت في حل من مالى فهذا  
على المداهم والدنانير وان  
أخذنا كبة أو ابلا أو غنما  
لا يحل له قال لا تخر أنت في  
حل مما أكلت من مالى أو  
أخذت أو أعطيت حل له  
الاكل والاخذ والاعطاء  
\* قال حلتى من كل حتى هو  
لك على ففعل وأبرأ برئ  
عند الثاني رحمه الله فيما علم  
ومالم يعلم وعليه الفتوى  
اذا ابرأ عن الحقوق  
الجهولة جائز عندنا بعوض  
أو بدونه \* قال جعلت في حل  
الساعة أو في الدنانير في  
الساعات كلها والدانين \*  
قال لا تخر لأخاصك

﴿ورد محضر﴾ ادعى فلان على فلان كذا كذا أفقره خنطة وقال في دعواه (٢) (واين مدعى عليه  
ازمين مستأجر من اين مبلغ كندم برده است باحق) فان كانت قائمة بعينه فاعليه أن يردّها على وان كانت  
هالكه فعليه أن يردّتها (فرد المحضر) بهله أنه لا يذ كرفي الدعوى (٣) (اين مبلغ كندم برده است  
ازمزرعة من يازمزرعة مزارع من) ولا بد من ذلك لتصح منه دعوى المطالبة بالتسليم اذ يجوز أن  
يكون الزرع في أرض غيره فيكون الزرع لذلك الغير لا لهذا المدعى واذا ذكر أنه مزرع مزارعة هل  
يشترط ذكر اسم المزارع ونسبه ففيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى وفي فتاوى النسفي عرض محضر  
فيه دعوى أربعة آلاف دينار والمكتوب في لفظ الشهادة أربعة دنانير قال الشيخ الامام السعدي رحمه الله  
تعالى المخالفة بين الدعوى والشهادة ظاهرة فقبل نسى (٤) (هزار) فقال اذا نسى فقد فسد المكتوب  
وقيل يجب أن تقبل الشهادة على أربعة دنانير وقد مر جنس هذا \*

﴿ورد محضر﴾ فيه دعوى أعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة \* وذ كرفيت باجملة ولم يبين قيمة كل عين  
قال شيخ الاسلام اخلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من أكتفى بالأجمال ومنهم من شرط التفصيل  
وهذه المسئلة في الحاصل على وجهين امان كانت الاعيان قائمة أو مستهلكة فان كانت قائمة فلا بد من  
الحضار عند الدعوى وعند ذلك لا حاجة الى بيان القيمة وقد مر جنس هذا وان كانت مستهلكة ينبغي  
أن يبين قيمة كل عين لانه ربما يفتقر باستهلاك بعض هذه الاعيان وينكر البعض فلا بد من أن يعرف القاضي  
أنه بأى قدر يقضى مع هذا اذ لم يبين لايو جب ذلك خلافا للدعوى لانه ادعى دينا وبين قدره \*

﴿ورد محضر﴾ في دعوى الناقصة والمكتوب في المحضر الجمل وأنه يوجب القسائل كان التجمل في الوصف  
ولذلك لو وقعت الدعوى في ناقصة وجمل وكتب في المحضر ناقتين أو جملين يرد المحضر لما قلنا وهذا الجواب  
مستقيم في دعوى الدين غير مستقيم في دعوى العين لان في دعوى العين يحتاج الى الاشارة وعند الاشارة  
لا حاجة الى ذكر شئ من الاوصاف \*

﴿ورد محضر﴾ صورته ادعى فلان على فلان أنه قطع من أشجار كرمه كذا كذا وقران الحطب قيمتها  
كذا وغصب من كرمه كذا كذا وقران الاغتاب (فرد المحضر) بهله أنه ليس فيه بيان نوع الغناب  
والحطب فقبل هذا الجواب مستقيم في الغناب لانه مثلي غير مستقيم في الحطب لان الحطب من ذوات القيم  
فبين مقدار قيمة الحطب ويكتفى به وقيل الأول أصح لان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة لان قيمة  
الجوز والقرصا أكثر من قيمة الخلاف وكذلك قيمة اليباس أكثر من قيمة الرطب فلا بد من أن يبين نوع  
الحطب مع مقدار القيمة حتى يعلم هل هو صادف في تعيين هذا القدر من القيمة \*

﴿ورد محضر﴾ فيه دعوى امرأة على زوجها \* وصورته أنه أخذ من ماله كذا كذا بغير حق قبضاً يوجب  
عليه الرد عليها أو أقر فلان أنه قبض ذلك المال المذكور منها اقراراً صحيحاً وهو طائع غير مكره ولم يكن عند  
ذكر الاقرار أنه قبض ذلك بغير حق ولا ذكر أنه قبض قبضاً يوجب عليه الرد عليها قال الشيخ الامام

(٢) وهذا المدعى عليه أخذ من أرضي المستأجرة هذا المبلغ خنطة بغير حق (٣) أخذ هذا المبلغ خنطة من  
مزرعتي أو من مزرعة مزارعي (٤) ألف

ولا أطلب منك شيأ من مالى قبلك فهذا ليس بشئ \* قال تراجل كرم وعليه دين يبرأ ولو قال هم غريمي راجل كرم يبرأ غريمي ولا يدخل  
تحت الاجارة الطويلة \* وهب أمة وسلمها ثم رجع وأعتقها لم يجز العتق لعدم صحة الرجوع بلا قضاء وعن الثاني رحمه الله يجوز  
تصرف الموهوب له بعد الرجوع مالم يحكمه بتقصه اذ قيل الحكم الموهوب باق على ملك الموهوب له فيصح تصرفه لا تصرف الوهاب \*  
المتصدق استقال المتصدق عليه بالصدقة فأقاله لم يجز حتى يقبض لانه هبة مستقلة وكذا اذا كانت الهبة للنكر رحم محرر وكل شئ

لا يفسد الحاصص إذا اختص إليه فهذا حكمه وكل شيء يفسد ولو اختص إليه فإقاله الموهوب له فهي أقاله الواهب وإن لم يقبضه  
فإقاله ففسخ حقيقته وفيها معنى غلبت مبتدأ فلا يقبل الفسخ أو لا يفسخها الحاكم تعذر حقيقته فيعمل بمجازه وهو التملك المبتدأ فلا  
يصح قبل القبض وإذا عمل حقيقته فالفسخ لا يحتاج إلى القبض فيعود إلى ملك الواهب بلا قبض وولادتها لا تمنع الرجوع فيها ولا يرجع  
في ولدها وعن الثاني رحمه الله إنما يرجع فيها إذا استغنى الولد عنها وعن الإمام رحمه الله أن الولادة تمنع الرجوع فيها  
(٢٤٤)

والرجوع بلا قضاء في مرض  
الموهوب له يعتبر من الثلث  
وإن بقضاء فمن الكل إذا  
سلمه إلى الواهب والرجوع  
بقضاء أو بغير قضاء ففسخ  
عند محمد رحمه الله في رواية  
الجامع وعلى رواية الأصل  
عند مبتدأ أنا كان بلا قضاء  
وعلى قول الثاني إرجعه الله  
هو فسخ بكل حال \* علم الحرفة  
بطل حق الرجوع وفي المتن  
عن محمد رحمه الله علم بمعبا  
القرآن أو الكتابة أو عـ  
آخره الرجوع في قوله -م  
أراد بمحمد رحمه الله  
بقوله في قوله -م سوى قوله  
وذ كر لنفسه أصـ لا كل  
ما زاد أصلا باق فعل في العين  
يطل حق الرجوع وما  
كان لا يفسد أحد أو غلاه  
سوقه الرجوع لأن الزائد  
بفعله كزيادة صبغ  
في الثوب زيادة معنوية  
يذل الأعواض لأجلها  
ولا كذلك الزائد لافـ هل  
أحد وقال حق الرجوع  
حق أثبت الشارع لفوات  
غرض وهو العوض فلا  
يؤثر في قطعه إلا زيادة لها  
عن قائم متصل بتعذر الفسخ  
بسببه بحكم الرجوع وبصير

السعدى رحمه الله تعالى مدار الأمر على هذا الإقرار وليس فيه أنه بغير حق ويحتمل أن يكون بحق وليس  
فيه إضافة إقراره إلى ما سبق ذكره أنه أقرب بذلك أو نحوه حتى ينصرف ذلك إلى الأول بل هو إقرار مستأنف  
مطلق وذلك لا يوجب الضمان لا بحالة فلا تصح الدعوى قيل وينبغي أن تصح الدعوى وهو الاشبه لأن  
القبض المطابق سبب لضمان الرد والعين جميعا قصار وجوب الرد كالتصوُّص عليه في إقراره بالقبض  
المطلق لا يرى إلى ما ذكر في الأصل وفي الجامع الصغير أن من قال لغيره غصبتني هذا الثوب وقال ذلك  
الرجل أخذته منك ودية أن القول قول المقر له والمقرضان مع أن المقر هناك نص على الأخذ ودية  
فهنا أولى \*

عرض محضر على شيخ الإسلام على السعدى رحمه الله تعالى \* وصورة ذلك ادعى رجل أعياناً من  
الأموال على رجل ومنها قميص قد كانوا بينوا جنسه ونوعه وصفته وقيمه وسراويل بينوا نوعها وجنسها  
وصفتها وقيمتها قال إنه ليس بصحيح لأنه لم يذكر (١) (مرداته) أو (زناؤه) أو (زخرد وكرلان) والمسئلة على وجهين  
إن كانت هذه الأشياء قائمة بأحد من أحضارها مجلس الدعوى للإشارة إليها وعند ذلك لا حاجة إلى بيان هذه  
الأشياء وإن كانت مستهلكة فلا بد من ذكر هذه الأشياء مع ذكر القيمة \*

ورد محضر فيه دعوى النحاس المكسر \* وكان الغاصب في بلدة مرو والدعوى ببخارى فاعلم بأن  
المغصوب على نوعين نوع هو من ذوات الامثال ونوع هو ليس من ذوات الامثال وكل نوع على نوعين أيضاً  
نوع له حل وموئنة ونوع لا حل له ولا موئنة فان لم يكن المغصوب من ذوات الامثال نحو الدابة والخادم وما  
أشبه ذلك فليق المغصوب منه الغاصب في بلدة أخرى والمغصوب قائم في يد الغاصب فان كانت القيمة في  
هذه البلدة مثل القيمة في بلدة الغصب أو أكثر فالمغصوب منه يأخذ عين ماله وليس له أن يطالب الغاصب  
بالقيمة لأنه وصل إليه عين حقه من غير ضرر يلحقه وإن كان السعري هذه البلدة أقل من القيمة في مكان  
الغصب فالمغصوب منه بالخيار إن شاء أخذ المغصوب ولا شيء له وإن شاء أخذ القيمة في مكان الغصب وإن  
شاء انتظر به حتى يذهب الغاصب بالمغصوب إلى بلدة الغصب فيأخذ منه وهذا لأنه إذا أخذ العين فقد وصل  
إليه عين ملكه مع ضرر يلحقه من قبل الغاصب لأن قيمة الأشياء متفاوتة بتفاوت الامكنة وهذا التفاوت إنما  
حصل بمعنى من جهة الغاصب وهو نقله إلى هذا المكان فكان له أن يلتزم الضرر بأخذ العين وله أن يلتزم  
الضرر بأخذ القيمة يوم الخصومة في مكان الغصب أو ينتظر بخلاف ما إذا القي في بلدة الغصب وقد  
انقضى السعري حيث لا يكون له الخيار لأن النقصان ما حصل بفعله مضاف إلى الغاصب وانما هو بمعنى  
راجع إلى رغبات الناس فلا يضمن أما إذا نقله إلى موضع آخر فهذا النقصان حصل مستنداً إلى فعل  
الغاصب وهو النقل فأمكن إيجاب الضمان عليه وإن كان المغصوب قد هلك في يد الغاصب فليقيم المغصوب  
منه في بلد آخر فان كانت قيمته في بلدة الغصب أكثر فليطالب بقيمة في بلدة الغصب يوم الخصومة إن شاء  
وإن كانت قيمته في بلدة الخصومة أكثر فالغاصب يعطيه قيمته في بلدة الغصب لأن المالك لا يستحق الرد  
إلا في مكان الغصب وإن كان المغصوب من ذوات الامثال وله حل وموئنة كالكر من الحنطة والشعير

(١) رجال أو نسائي ومن الصغير أو من الكبير

المحل كالمالك للزيادة ولو نطق المصحف بقطع حق الرجوع \* وهو موصي فاقبض عند الموهوب له  
وكبير ثم صار شيخاً فأراد أن يرجع فيه وقيمه الساعة أقل من قيمته يوم الهبة ليس له الرجوع لأنه زاد ابتداء وانقص بعد ذلك وحين  
زاد نطق حق الرجوع فلا يعود بعد ذلك \* أراد الرجوع فقال كبير عدى وزاد خيراً فأنكره الواهب وكذا في كل زيادة متولدة أما في البناء  
أو الخياطة وغيرهما القول للموهوب له \* قال تصدقت بها على ولأنت لي في قبضها فقال الواهب لا بل قبضت بها يراد في القول للتصدق



**قال وهب** والذى هذا الشيء وقبضتم بعده موه وقال قبضتم في حياته والعين في يد الذي يدعى الهبة فالقول للوارث \* قالت لزوجهما تصدقت عليك بالالف على أن لا تتسرى على أولادك تتزوج فقبل ثم تزوج فلا رجوع في الف \* رجع الواهب في هبته وكان الموهوب مشاعا بحتمل القسمة يجوز \* قالت لزوجهما وهبت مهرى منك على أن كل امرأة تزوجهما يجعل أمرها بيدى فقبل الزوج من ساعته جازت والزواج أن لا يجعل أمر امرأته بيدها وان لم يقبل الزوج بطلت الهبة \* وهبت مهرها (٢٤٥) على أن يحسن إليها ولم يحسن كانت الهبة

باطلة كالهبة بشرط العوض

\* قال لها أريدني عن مهرلك

حتى أهب لك كذا فأبى أنه

ثم أوى الزوج أن يهب ما قال

فالمهر عليه كما كان وفي

الهبة بشرط العوض بشرط

شروط الهبة ابتداء حتى

لا يصح فيما يحتمل القسمة

ولا يثبت الملك قبل القبض

ولكل منهما أن يمنع من

التسليم وبعد التقباض لهما

حكم البيع لا يكون

لا أحدهما أن يرجع وان

استحق ما في يد أحدهما

يرجع على صاحبه بما في

يده ان قائما وقيمتها هالكا

والصدقة بشرط العوض

كالهبة بشرطه \* وهب لعبد

رجل جاريته وقبض ثم أراد

الرجوع والمولى غائب ان

الموهوبة في يد المولى ليس له

أن يرجع لان المال ليس

في يد الحاضر حتى يخصم

وان في يد العبد فان ما دونا

يرجع وان محجورا لا وان

اختلف العبد والواهب في

الاذن والجسر فالقول

للوهاب لان سبب الرجوع

وهو الهبة ثابت والعبد

يريد بطلاله فلا يقبل قوله

وان رهن العبد على الجهر

لا يقبل \* بنى تنورا في البيت

وكالتحاس المكسر وما أشبه ذلك فان كان الموصوب قائما في يد الغاصب فلقية الموصوب منه في بلدة أخرى فان كان السعري هذه البلدة مثل السعري في بلدة الغصب أو أكثر أخذ الموصوب منه عين الموصوب ولا شيء له سواء وان كان السعري هذه البلدة أقل فالموصوب منه بالخيار ان شاء أخذ عين الموصوب وان شاء أخذ قيمته في مكان الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظر وان كان الموصوب قد هلك في يد الغاصب فان كان السعري في بلدة الغصب مثل السعري في بلدة الخصومة فالغاصب يبرأ برآء المثل والموصوب منه أيضا طال به برآء المثل لانه لا ضرر على واحد منهما وان كان السعري في بلدة الغصب أكثر فلموصوب منه الخيار ان شاء طال به برآء المثل وان شاء أخذ قيمته في بلدة الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظر وان كانت قيمته في مكان الخصومة أكثر فللغاصب الخيار ان شاء أعطاه مثله وان شاء أعطاه قيمته في مكان الغصب لان المالك لا يستحق الرد الا في مكان الغصب فلو ألزمنا الغاصب تسليم المثل على التعيين يستضر به الغاصب فانه يلزمه زيادة قيمة لا يستحقها الموصوب منه فخيرنا بين إعطاء المثل في الحال وبين إعطاء القيمة في مكان الغصب الا أن يرضى الموصوب منه بالتأخير فله ذلك وله أن يأخذ القيمة في مكان الغصب للحال اذا عرفت جواب هذه الفصول خرج جواب المحضر وان كانت قيمة التحاس بغير من مثل قيمة التحاس بغير من الموصوب منه في ذلك التحاس فان ادعى المثل صح دعواه وما لا فلا وان كانت قيمة التحاس بغير من قيمته بغير من الموصوب فله الموصوب منه الخيار ان شاء طال به المثل في الحال وان شاء طال به بقيته بغير من يوم الخصومة فاي ذلك شاء وعينه وادعاه يصح دعواه وان كانت قيمته بغير من قيمته بغير من يطالب الغاصب بأيم ما شاء الغاصب ويقول له القاضي أدايم ما شئت اما قيمته بغير من واما مثله في الحال \*

**ورد محضر** صورته حضر فلان وأضر معه فلان بن فلان ولم يذ كر اسم الجدة فأجيب بالحكمة لانه حاضر وفي الحاضر الاشارة تكفي ولا يحتاج الى ذكر الاسم فأولى أن لا يحتاج الى ذكر الجدة وأما في الغائب فلا بد من ذكر الجدة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هو الصحيح \*

**ورد محضر** صورته ادعت امرأة على ورثة زوجها بقبض مهرها الذي كان لها وأنه قد أقر لها بذلك طائعا ومات قبل أن يوفيهما ذلك وخلف من التركة في أيديهم ما فيه وفاء بالدين وزيادة وفيه جواب الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى بالفساد بعله أنهم لم يسموا أعيان التركة في أيديهم ولا بد من بيان ذلك وتعرفها بما يقع به المعرفة فلو ذكر الحدود في الحدودات وأشياء ذلك وهذا فصل اختلف فيه المشايخ رحمه الله تعالى بعضهم شرطوا بيان أعيان التركة شيئا فشيئا والحال كم أجد السهم قسدي في شروطه ذكر في سجل اثبات الدين ان أجل كان كافيا وان بين وفسر كان أحوط والفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى لم يشترط بيان أعيان التركة واكتفى بذكر الوفاة بالدين والخصاف ذكر في أدب القاضي في باب العيين على العلم مثل ما ذكر الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى واختار للفقهاء هذا أنه لا يشترط بيان أعيان التركة لاثبات الدين والقضاء به ولكن انما يأمر القاضي الوارث بقضاء دين الميت اذا ثبت وصول التركة اليهم وعند انكارهم وصول التركة اليهم لا يمكن الادعى اثباته الا بعد بيان أعيان التركة في أيديهم بما يحصل به الاعلام وهكذا حتى فتوى شمس الاسلام الاوز جندى رحمه الله تعالى \*

**ورد محضر** فيه ذكر اقرار رجل فرد الامام النسفي رحمه الله تعالى بعله أنه لم يذ كرفيه أنه أقر بطوع

لا بعد زيادة ولو حثدا السكين لا يرجع \* وهب عبدا صغيرا فشب وطال لا يرجع لان الزيادة في البدن يمنع الرجوع كالأصغر لو كان طويلا فطال أيضا عند الموهوب له حتى صارت قيمته ناقصة الرجوع لانه زيادة صورة لكنه نقصان معنى فصار كالأصغر الزائدة والعبرة للعنى ولو بنى معلنا أو آريا لا يمنع الرجوع لانه نقصان ولو قال الواهب أسقطت حتى في الرجوع لا يطل حقه فيه والواهب أن يرجع في بعض هبته وهب عبدا منهم ما فوضه أحدهما عن حصته الرجوع في حصته الا آخر الرجوع في النصف الشائع

جائزه زاد فبطل الرجوع ثم ذهب الزيادة عا دحق الرجوع ﴿كذب الوقف﴾ ثمانية فصول ﴿الاول في المقتمه﴾ الوقف عند الامام رحمه الله على ثلاثة اوجه في وجهه لا يلزم وهو ما اذا وقف في صحته وذ ك شرائط الصحة وفي وجهه لا يلزم في ظاهر الرواية وهو ما اذا وقف في مرض موته فهو كالوقف حال الصحة وروى الطحاوي أنه كالمضاف الى ما بعد موته والثالث أن يذ ك شرائط صحة الوقف في حياته ويجعله وصية بعد مماته بان يقول (٢٤٦) أوصيت بقله دارى هذه وأرضى هذه أو يقول جعلت ملكى كذا وقفنا فصدقوا بعد وفاتى

قال ولا بد من ذكره وقيل انه من باب الاحتياط وليس بامر لازم لان الاكراه فيما بين الناس ليس بظاهر وانما يكون بطريق الندرة وما كان نادرا لا يلتفت اليه في الاحكام الشرعية \*  
﴿محضر فيه دعوى رجلين صدق حارية مشتركة بينهما﴾ صورته ان المممة فلانة التركة مشتركة بينهما وان هذه التركة على هـ ذال الرجل من صدقها كذا وهكذا أقر هو وحاشتهم وشهدوا على اقرار المدعى عليه بالصدق المذكور للتركة المممة (فرد المحضر) بعله أنه ليس فيه ذ ك المزوج وهذا لا يحتمل أن الحارية صارت لهما من جهة غيرهما ما بالارث أو بالهبة أو بالبيع أو بالصدقة أو بالوصية أو ما أشبه ذلك ويحتمل أن التزويج كان من جهة ذلك الغير فان كان التزويج من جهة البائع أو من الواهب أو من المصدق كان الصداق لاهذين المدعين فلا تصح دعواهما ذلك وان كان التزويج من مورثهما فالصداق يجب للمورث أو لاثم يجب المورث فلا بد من بيان حق الميراث ولانهم ما قالوا لهما على هذا المدعى عليه من الصداق كذا والصداق يجب للمالك لهما ولان الشهود شهدوا على اقرار المدعى عليه لهما بالصداق على نفسه أما ما شهدوا بكونها مملوكة لاهذين المدعين وما لم يثبت بالحجة كونها مملوكة لاهذين لا يثبت لهما حق المطالبة بتسليم الصداق اليهما \*

﴿ورد محضر فيه دعوى صبي﴾ فرد بعله أن دعوى الصبي غير صحيحة وهـ ذامستقيم في الصبي المحجور أما الصبي المأذون فدعواه صحيحة ان كان مدعيا وان كان مدعى عليه بخوابه أيضا صحيح \*  
﴿محضر﴾ فيه دعوى رجل على رجل أن هذا الرجل وكزم خطأ وأصاب وجهه وانكسر من شدة ضربه ثنية من ثنياه اليمنى من الاصل ووجب لهذا المدعى عليه خمسة دهرم وطالبه بالحواب \*  
﴿فرد المحضر﴾ بعله أن الضرب اذا كان خطأ فوجهه على العاقلة لا على الضارب وحده وان اختلفوا أن الضارب هل هو من جله العاقلة والاختلاف في هذا الفصل في موضعين أحدهما أن الوجوب على الضارب ابتداء والعاقلة يحملون عنه والوجوب على العاقلة ابتداء والثاني أن الضارب هل هو من جله العاقلة فلا تستقيم دعوى مطالبته بجميع الموجب \*

﴿ورد محضر فيه دعوى الضمان﴾ ورد بعله أن المدعى قال في دعواه وان هـ ذال رجل ضمن المال المذكور فيه ولم يقل ضمن لى ولا بد من ذكر ذلك لتصح مطالبة المدعى اياه بكم الضمان وعندى أن هذا ليس بحلل  
﴿ورد محضر فيه دعوى دفع الدفع﴾ صورته رجل مات وترك ابنا وصنوفامن الاموال فادعت امرأة على ابن الميت ان أباهذا مات وقد كان تزوجها على صداق كذا ومات قبل اداء شيء منه اليها وخلف من التركة في يدهذا الابن كذا وكذا وأنني بهذا المقدار من الصداق وزيادة وأنكر الابن أن يكون لهما على أبيه صداق فأقامت البيينة على ذلك فادعى الابن عليه في دفع دعواها أنك أبرأت أبي عن هذه الدعوى بعد موته وأقام البيينة على ذلك فادعت المرأة على الابن في دفع دعواه الدفع أنك مبطل في دعوى الابن المأذون طلبت منى الصلح بعد موت أبيك على كذا وكذا فقيل لا شك أن دفع الابن دعواها صحيح مع ما سبق منه من انكار الصداق على الاب لان التوفيق ممكن لانه يمكنه أن يقول لم يكن لهما على الاب الصداق ولكن لما ادعت شفعنا اليها حتى تبرئه فأبرأته فادفع الدفع فينظر ان ادعت أنه طلب منى الصلح عن دعواى لا يصلح

على كذا أو يقول بان يوقف ملكى الى كذا فيجوز من الثلث ويلزم وعندهما الوقف جائز لازم في صحته ومرضه بدون هذه التكاليف والناس أخذوا بقولهما لما شاهدوا من وقف الخليل صلوات الله عليه وعلى الحبيب ولكن لا حجة لهم في ذلك على الامام فانه نفي الزوم لا الصحة في المذهب الصحيح والوجود لا يدل على الزوم ولئن سلم انه لا يصح عنده فعدم الصحة غير مستغرق لافراد بل يصح المضاف والمحكوم بجوازه فلم لا يجوز أن يكون الوقف المذموم من آثار الافراد فكيف يصح الظن على سيدنا التابعين بأنه لم يشاهد الوقف في الحرمين مع انه حج خسا وخسين حجة واثي فيها ما للصحابه وبذلك حكمنا بأنه من التابعين الذين اتبعواهم باحسان رضى الله عنهم ورضوانه فاني ساع الطعن بعدم الوقوف مع ذلك العكوف الآن الامام الثاني رحمه الله يجوز مشاعا أو مقسوما سلمه الى المتولى أم لا شرط التأييد أم لا ومحمد رحمه الله شرط

ثلاثا مقسوما مسلما الى المتولى مؤبدا بان جعل آخره الى جهة لا ينقطع أبدا وذكروا من كرامات الامام هذا  
رحمه الله ان محمدا رحمه الله لما غلب عليه سلطان الطغمة سمي قول استاذ الاستاذ فاقطع خاطره بذلك ولم يقدريه على التذرع بمسائل الوقف حتى فرغ عليه بعض أصحابه كهلال وغيره جعل داره مسجدا جازا جماعا ولا يجوز مشاعا ويشترط التسليم وتسليمه الصلاة بجماعة وأذان واقامة عند الامام ومحمد رحمه الله وصكنا الوجه جعل أرضه مقبرة لا يصح بتسليمه وتسليمه أن يافتن بالدفن فيه والرباط والحوض

والسقاية على هذا لا يصح ما لم يسلم بان يأذن بالنزول والاستقاء فاذا نزلوا واستقوا مرة كفى قال هلال وجئت رواية عن الامام ان وقف المقبرة والطريق والقططرة يجوز ويلزم وذكر في السيران خلاف الامام رحمه الله في المقبرة والخان والبر والحوض وجعل منزله بمكة سكنى الحاج ثابت ايضا ما خلا جعله مسجدا فانه جائز لما قاله الكعبة ومسجد الانصبي والامام الثاني في قوله الاول ضيق ثم وسع كل التوسيع حتى تم بقوله وقتت ومشايخ خوارزم أخذوا بقوله على ما ذكره نجم الزاهد في شرحه للمختصر (٢٤٧) ومحمد توسط وبقوله أخذ عامة المشايخ على ما حكاه

في الفتاوى وان حكم طام بلزومه بعد ما صار حادثة لهم وان خاف الواقف ابطاله ولم يتسره له الحكم بان لم يصادف ما يكسره فضاءه في المجتمعات كأغلب قضائنا يقول ان ابطاله قاض أو وال فهذه الاراضي بجمعتها وجميع منافعها وصية مبنية وتصديق بمنها الى الفقراء والوصية يحتمل التعليق بالشرط فلا يقيده الوارث الرفع الى القاضي والابطال وكذلك يكتب في آخر صكوكه الاوقاف واذا قرب هذا الوقف الى الخراب ولم يمكن الانتفاع بها وانقرض مصارفها وخوى وترك يباع وتصديق بمنه الى الفقراء حتى لا يتطرق الظلمة الى بيعه وعملكه بعد الخراب \* ولو وقف محدودا ثم باعه وكتب القاضي شهادته في صك البيع وكتب في الصك باع فسلان منزل كذا أو كان كتب وأقر البائع بالبيع لا يكون حكما ببيعة البيع ونقص الوقف ولو كتب باع يعاجلنا صحيحا كان حكما ببيعة البيع وبطلان الوقف واذا أطلق الحاكم

هذا دفعا لان الصلح عن دعوى الشيء لا يكون اقرارا بذلك الشيء للمدعي وكذلك طلب الصلح عن الدعوى لا يكون اقرارا فكذلك هذا طلب الصلح من الابن عن دعوى المهر لا يكون اقرارا بهرها وان ادعت أنه طلب الصلح عن مهرى فالمسئلة يجب أن تكون على الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهذا لان طلب الصلح عن الشيء اقرارا بذلك الشيء للمدعي فتثبت بيننا اقرارا بالابن بصداقه اعلى أبيه وقد تثبت بيننا الابن ابراء المرأة الملبت عن الصداق ولم يعرف بينهما ما تخرج فيجعل كأنه ما وقع معا ابراءا والطلب للصلح فيصير الابن رادا ابراءا بطلب الصلح عن الصداق ورب الدين اذا أبرأ الميت عن الدين فرد الوارث ابراءه هل يرتد الابن ابراءه على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرتد دعوى على قول محمد رحمه الله تعالى لا يرتد فيصح الدفع \*  
 وجعل ورد من خوارزم في اثبات الحرية \* ولم يذكر فيه لفظه الشهادة وانما ذكرها أنهم شهدوا على موافقة الدعوى فظن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه خلل وقد ذكرنا في أول المحاضر أن ترك لفظه الشهادة خلل في محضر الدعوى وليس يخلل في السجل \* وذكر فيه أيضا وقضيت لفلان على فلان بكذا ولم يذكر فيه محضرتهم ما فظن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه خلل وليس يخلل ويحمل ذلك على أنه كان محضرتهم ما حلا لقضائه على العدة وقد غلطوا في الاسم ففعلوا اسم الوكيل للموكل واسم الموكل للوكيل فظن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه خلل وقال بعضهم ليس يخلل لان الوكيل والموكل متخاصمان وقد وجدت الاشارة فلا حاجة الى الاسم \*  
 وعرض سجل كتب في آخره \* ثبت عندي ولم يكتب حكمت فرد السجل بهذه العلة وانه سهو فقول القاضي ثبت عندي بمنزلة قوله حكمت \*  
 وعرض سجل في دعوى الوقفية \* صورته محضر فلان وأحضر مع نفسه فلانا وهذا المحاضر أذن من جهة القاضي فلان في دعوى وقفية الضيعة التي حدودها كذا نصبه القاضي فلان لثب الوقفية على فلانة وأولاده أو أولادها وأولادها وقفية فلان على ابنته فلانة ثم على أولادها ثم على أولادها وولداتها وولداتها ثم على مسجدها جامع كذا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر أنه هذا المحضر أثبت يده على هذه الضيعة المحدودة الموقوفة على فلانة ثم على أولادها بغير حق فوجب عليه قصر يده ونسبها الى لا قبضها بالاذن الحكيم فقبل هذا السجل وقع فاسد لان المدعى لم يذكر في دعواه أنه يدعى الوقفية لبصرف الغلة الى فلانة وأولادها وأولادها وأولادها أو يصرف الغلة الى مصالح الجامع ولا بد من بيان ذلك لان على تقدير بقاء فلانة أو واحد من أولادها أو أولادها لا تصرف الغلة الى مصالح الجامع وعلى تقدير انقراضهم فالمدعى ليس يخصم لان القاضي انما نصبه ليدعى وقفية هذه الضيعة لهؤلاء لا للجامع وقيل السجل صحيح وهذا الخلل ليس بشيء لان الوقف واحد الا أن المصارف مختلفة والبعض مقدم على البعض فالاذن من القاضي بدعوى وقفية هذه الضيعة لاجل البعض يكون اذا بدعوى وقفية الاجل الكل قصار ما أذننا بدعوى الوقفية لاجل الكل فلا حاجة الى تعيين المصارف في الدعوى ويكفيه دعوى أصل الوقفية ثم اذا ثبت أصلا فلان بقي أحد من هؤلاء نصرف الغلة اليه ولا تصرف الى مصالح الجامع \*  
 وعرض سجل في دعوى حربة الاصل \* وكان في الدعوى أنه حر الاصل وانه علق حرا وولد على فراش الحرية

وأجاز بيع وقف غير مسجل ان أطلق ذلك للوارث كان حكما ببيعة الوقف وان أطلقه لغير الوارث لا يكون ذلك نقضا للوقف أما ما بيع الوقف وحكم ببيعة قاض كان حكما بطلان الوقف \* والتصديق بغلة الضيعة أولى من التصديق بمنها يعني اذا اراد الانحراج عن ملكه فوقفها أولى من التصديق بمنها لانه أنفع للفقراء وان اراد أن يخرج داره عن ملكه فالأفضل أن يبيعها ويصدق بمنها على الفقراء من أن يجعل غلتها وقفا عليهم لانهم ان يكون من له مدم من يقوم عليها \* وذكر في السلام افتقر الواقف واحتاج الى الوقف يرفع الى الحاكم حتى

يفصح ان لم يكن مسلماً وهذا ظاهر على مذهب الامام فاما على مذهبنا فيصح ايضا الوقوع في فصل بمحمد وهذا كله بناء على ان حاصل الوقت ما اذا قال الامام هو ابقاء العين والتصدق بقلته قبل هذا يدل على عدم جواز الوقت كما ظنه بعض العلماء ان مذهبهم ذلك لان الغلة معدومة فلا يصح الا بطريق الوصية كما صح عن شريح رحمه الله انه قال جاء الشارع ببيع الحبس وليس كذلك والحق ما قال شمس الانعة الاضافة والوصية ليست بشرط الجواز (٢٤٨) عنده بل شرط اللزوم عنده لانه يجعله حاسبا على ملكه صار فالمنفعة الى الجهة المسماة

كالعارية وهي جائزة غير لازمة ومعنى الجواز جواز صرف الغلة الى تلك الجهة وقالا معنى الوقف ازالة العين عن ملكه الى الله تعالى وجعله محبوسا على ملك الله تعالى وجعل نفقه للعباد وهذا جائز بدون

الوصية ايضا وتفسير الوصية ان يقول جعلت اراضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة وأوصيت به بعسقموق والوقف المباشر به في المرض كالضامن الى ما بعد الموت في اختيار الطعوى لان التصرف الواقع في المرض كالضامن الى ما بعد الموت بدليل ان تبرع المريض وان لم يصفه الى ما بعد الموت يعتبر من الثلث واختار السرخسي رحمه الله ان المباشر في المرض كالمباشر في الصحة عنده لا يلزم ثم اختلفوا في معنى عدم اشتراط الامام الثاني التأييد قبل المراجعة انه ليس بشرط أصلا حتى لو وقف على أولاده جاز فاذا انقرضوا عاد الى ملكه ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا وقيل التأييد شرط بالاجماع لكن عنده ثبت بمحمد قوله

وأما المدعى هذا معتقة فشهد الشهود أنه حر الاصل ولد على فراش الحرية ولم يشهدوا أنه علق حر الاصل أو شهدوا أنه حر الاصل ولم يزيدوا على هذا فأنى كثير من مشايخنا رجعهم الله تعالى بحجته فان محمد رحمه الله تعالى ذكر في كتاب الولاء اذا شهد الشهود أن هذا حر الاصل اكتفى به ومن المشايخ رجعهم الله تعالى من زعم فساد السجل لان العلق بالولاء كان بعد عتق الام كان الولد حر وان كان قبل ذلك لا يكون الولد حرا فاذا لم يسنوا ذلك في الدعوى والشهادة كيف يقضى بحرية الولد وبجدة السجل والله أعلم بالصواب \* واليه المرجع والمآب كذا في المحيط \*

### كتاب الشروط

وفيه فصول

### الفصل الاول في الحلي والشيات

والحلي يطلق في الآدميين والشيات في سائر الحيوانات كذا في المحيط \* ويقال ان الانسان مادام في الرحم جنين فاذا ولد فهو وليد ثم مادام برضغ فهو رضيع فاذا تمت له سبع ليال فهو صديغ (بالعين المجبة) ثم اذا قطع منه اللبن فهو قطيع ثم اذا دب وغما فهو دراج فاذا بلغ طوله خمسة أشبار فهو خاسي فاذا سقطت روضه فهو مشغور فاذا نبتت أسنانه بعد السقوط فهو متغر بالناء والناء فاذا تجاوز عشرين سنين فهو مترعر وفاش واذا كان يقرب الحلم فهو بافع ومراهق فاذا احتلم واجتمعت قوته (١) فهو حرز ورواسمه في جميع هذه الاحوال غلام فاذا اخضر شاربه وأخذ عذرا بمنزل قد بقل فهو وجيه واذا صار ذافئا فهو فتى وشارخ فاذا اجتمعت لحته وبلغ غاية شبابه فهو مجتمتع ثم مادام بين الثلاثين والاربعين فهو شاب ثم كهل الى أن يستوفى الستين ثم أشمط ثم مجلس حين استوفى بياضه سواده ثم يجال بفتح الباء والجيم وهو الشيخ الضخم ويحلي بين اجتماعه واكتناه بوسط الشيب أي طعن فيه الشيب وينسب الممالك الى أجناسها تركي وسندي وهندي ثم يحلي بمائلته \*

وفي حلية الرأس يقول (أرأس) أو رؤاسي اذا كان عظيم الرأس (وصفح) الذي ضغط صدغاه وخرجت حديثه يكون رأسه كراس الخوارزمية (وأزرج) الذي انحسر الشعر عن أعلى جبينيه والجبينان ناحيتي الجبهة (وأصلح) الذي انحسر الشعر عن مقدم رأسه (وأغم) الذي يأخذ الشعر جميع وجهه (وأبعط) الذي ذهب عنه معظم شعر رأسه (ورحب الجبهة) واسعها ويقال بجبينته غصون وهي جمع غصن بفتح الضاد وسكونها وهي مكسر الجلد وهي بالفارسية (ازنك) ويقال بين حاجبيه انثناء اذا كان فيه تفاوت (وأبيل) اذا كان بين حاجبيه انفتاح (وأزرج) ضده (ومقوس الحاجبين) اذا كانتا تشبهان القوس (وأعين) واسع

(١) قوله فهو حرز ورواسمه بفتح الحاء المهملة والراء وتشديد الراء وفي القاموس حرز وركميس الغلام القوي والرجل القوي قوله بمنزل قد بقل فهو وجيه كذا في نسخة الطبع الهندي وفي نسخ الخط بمنزل قد بقل ولم أقف على هذه التسمية في القاموس فلتراجع قوله ذافئا في القاموس الفتا كسمة الشباب اه تأمل

اه معصمه

وقفت بلا اشتراط والنص عليه حتى لو وقف على أولاده فبعد انقراض الأولاد يصرف الغلة الى الفقراء وعند محمد رحمه الله لا يثبت التأيد بلا نص عليه بان يجعل آخره لجهة لا يقطع أبدا كالفقراء والشيوخ فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع حصته بلا خلاف وفيما يحتملها الخلاف على قول الثاني لا يمنع لان التسمت من تمام القبض وأصل القبض عنده ليس بشرط فكذا تمامه ولو وقف بجميع أرضه ثم استحق نصفه أو ربعه بطلت عند محمد رحمه الله لانه علم انه لو وقف شعاعا وان استحق معين لا يطل لعدم الشيوخ فصار كانه وقف

العينين

دارين فاستحق أحدهما ومشايخ بلع أخذوا قول الثاني وجهه الله وبخاري أخذوا قول محمد رحمه الله في هذا فرع الفقيه على قول الثاني فقال أرض بين رجلين وقف أحدهما حصته ثم اقتسم ما فوق نصيبه في موضع آخر لا يجب عليه أن يقف ثانيا بالقسمة لأن بالقسمة علم أن الوقف ما وقع في حصته ولو وقف في وجه سماه ثم ملك الأرض لم يجز وإن أجاز المال عندنا خلافا للشافعي ذكر القاضي أن الصحيح أن بحكم الحاكم لا يرتفع الخلاف ولما حكم أن يطله وقف على جهة بعدم موته وقفا صحيحا له أن يرجع (٢٤٩) لأنه وصية وللوصي أن يرجع عنها

\* قال إذا جاء عندنا رضى هذه صدقة موقوفة أو قال ان ملكت هذه الأرض فهي صدقة موقوفة لا يصح الوقف لأنه لا يصح تعليق كل ما لا يخلف به الوقف عما لا يخلف به فاندفع النذر لأنه مما يخلف به \* ان كانت هذه الأرض في ملكي فقد وقفها ان كان كذلك صح الوقف والا فلا لان التعليق بالكائن تنجز \* وقف المريض في مرضه يجوز من الثلث الا أن يجز الورثة ويجوز بقدر ما خرج من الثلث وما أجازوا والباقى يطل إلا أن يظهر لبيت مال فينفذ في كاه اذا خرج من الثلث فان باع من الكل حصته قبل ظهور مال آخر ثم ظهر لم يطل البيع وبغرم القيمة فيشتري بذلك أرضا ويجمع وقفها على جهة الاول قال أراضى هذه صدقة موقوفة بعد موتى ولم يزد عليه لا يجوز ولو قال أراضى هذه صدقة بعد وفاتي تصدق عينا أو تصدق بعد البيع فبها \* قال أراضى هذه صدقة موقوفة على ابني فلان فان مات فمولى ولدى وولد ولدى ونسلى ولم يجز الورثة فهي

العينين كبيرهما (وجاحظ العينين) اذا شخصت عيناه (ونائر العينين) ضده (ونائى الوجنتين) شاخصهما والوجنة (رخساره) وأسبل الخدين بسيطهما ومجدرا اذا كان به جدري (وأكل العينين) اذا كانتا كأنهما كحلنا (وأمره) ضده (وأحور) سواده أسود وبياضه أبيض (وأشهل) الذى يشوب سواده عينية حرة (وأشكى) الذى يشوب بياض عينية حرة (وأحول) معروف (وأقبل) الذى ينظر الى عرض أنفه (وأعمش) الذى اجرت أشفاره عينية وسقط أهدابه (وأهدب) الذى تكثر أهداب جفنيه (وأزرق العينين) أخضرهما (وأشتر) الذى انقلب جفنه (ومكوكب العينين) الذى في عينيه كوكب أى نقطة يضام (وأغمص) الذى في عينيه غمص وهو ما سال من الوسخ في المآق (وأرمص) الذى في عينيه رمص وهو ما جدمنه (والاقدأ) من احد ودب ظهر أنفه (والاشم) من ارتفع قسبة أنفه مع طول الأنف (والازاف) قصير الأنف (والافطس) من انبطح أصل أنفه الى وسط أنفه (وأخنس) من انبطحت أرنبته (وأجدع) مقطوع طرف الأنف (وأفوه) واسع الفم يادى الاسنان (وأهدل) من استرخى شفته السفلى (والعس) من في شفته سمرة (وأفلج) مشقوق الشفة السفلى (وأعلم) ضده (وأنجهم) مائل الفم الى أحد شقيه (ومقع أسنانه) بفتح النون معطوفة أسنانه الى داخل (وأروق) طويل الاسنان (وأكس) ضده (وأضن) الذى اذا تكلم لرق حنكه الاعلى بالاسفل (وأفلج ومفلج) الذى بين أسنانه فرج (وأرد) الذى ذهب أسنانه (وأهيم) الذى سقط مقدم أسنانه (وأقصم) الذى انكسر أسنانه (وانعل) الذى نبت فوق سنه من أخرى (ومشطب الوجه) اذا كان أثر السيف في وجهه (وأخيل) الذى في وجهه خال (وأشيم) اذا كان في جسده شامة وهي الخال أيضا (وأغش) اذا كان في وجهه غش وهو بالقارسية (كجده) (وأصهب اللبحة) اذا كان فيها حرة (والانضج) الكويج (وكت اللحية) ضده (وأذاني) عظيم الاذنين (وأصمغ) صغيرهما (وأناى) عظيم الأنف (وأشفه وشفاهى) عظيم الشفة (وأشوق) واسع الشدقين (وأصرم) مقطوع طرف الاذن (وأجيد) طويل العنق مع استواء (وأوقص) ضده (وأصعر) مائل العنق الى أحد الشقين (ومديد القامة) طويلها (وقصير القامة) ضده (ومربوع الخلق) اذا كان بينهما \*

\* (نوع آخر في نبات الخيل) \* اسم الخيل ينقسم الانواع والفرس اسم للعربي منها والبرذون اسم للجمي منها والهمجين ما يكون الفعل عربيا والام من السرازين والمقرف على عكس هذا وفرس أقرنا كان يشبه لونه لون القمر وأدغم بالغين المجمة ديزج وبالعين المهملة الذى في صدره بياض فرس وردا اذا كان بلون الورد وورد أغبس الذى يعلوه صفرة وقليل خضرة ومفلس الذى يكون في جلده لمع كالفلوس والمدر الذى به نكت سود وبيض كالذناير وادبس الذى يكون لونه بين السواد والحرة وهو الذى يكون على لون الدبس وأورق الذى لونه على لون الرماد وأرثم أبيض الخفلة العليا والمظ أبيض السفلى وأقرح خفي الذى لم يبلغ بياض وجهه درهمه فاذا بلغ الدرهم فهو أقرح وأغرمرقع الذى بياض جميع وجهه من البرقع فاذا طال البياض قيل أغرسائل وبرذون ذلول الذى يعطى ظهره وجوح وشعوس ضده وبرذون مدعى لونه لون الدم ومغرب يضم الميم وقع الراء أبيض الاشفار ولطمى الذى أحدش في وجهه أبيض وأرخم اذا ابيض رأسه والاصقع من الخيل الذى في وسط رأسه بياض والاقنف أبيض القفا من الخيل وأن الذى في أذنه بياض وأسنى دقيق الناصية وخفيفها ومعرف اذا كان كثير العرف وأدع اذا كان

(٢٢ - فتاوى سادس) ارث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حيا فان مات صار كاهل للتل \* وقف أرضه في مرضه على ولده وولد ولده ولا مال له سواه فنشأ وقف على ولد الولد بلا توقف على اجازة الورثة والثلثان للورثة ان لم يجزوا وان أجازوا فبين الصلبي وولد الوالد على السواء \* وقف أرضه في مرضه وهو يخرج من الثلث قنق المال قبل موته وصار لا يخرج من الثلث ان تلف المال بعد موته قبل أن يصل للورثة فنشأ وقف وثلاثا للورثة \* وقف أرضه في مرضه على بعض ورثته فان أجاز الورثة فهو كما قالوا في الوصية لبعض ورثته والا

فان كانت تقصر من الثلث ما رت الارض ونفا فان لم تقصر فقد ار ما يخرج من الثلث بصير وقفا ثم يقسم جميع غلة الارض ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فرائض الله تعالى مادام الموقوف عليهم أو أحدهم في الأحياء فإذا ماتوا كلهم بنصف غلة الوقف إلى الفقراء وإن لم يوص الوقف إلى واحد من ورثته ولو مات أحد منهم من الموقوف عليهم من الورثة وبقي الآخر فإن الميت في خمسة الغلة مادام الباقي من الموقوف عليهم أحياء يجعل كانه (٢٥٠) حتى فيقسم ثم يجعل سهمه ميراثا لورثته الذين لائحة لهم من الموقوف في نوع فيما يتعلق بالشرط في الوقف

أيض الصدر والمني وأرجل إذا كان أيض الظهر وأنبط إذا كان أيض البطن وأخصف إذا كان أيض الجنب ومجمل إذا كان أيض القوائم وأعصم إذا كان أيض اليدين وأرجل إذا كان أيض إحدى الرجلين وإن كان البياض بأحدى يديه قيل أعصم اليمنى أو اليسرى ولا يقال للبرذون أعور ولكن يقال قابض العين اليمنى أو اليسرى وفرق ما بين الكبت والاشقر في العرف والذنب فان كان أحمر فهو أشقر وإن كان أسود فهو كبت ومجمل السد اليمنى أو اليسرى مطلق السد اليمنى أو اليسرى فإذا أيض السدان أو الرجلان قيل مجمل اليدين أو الرجلين وإذا أيض الثلاث قيل مجمل الثلاث مطلق اليمنى أو اليسرى وإذا كان التحجيل في يدور رجل من شق واحد قيل عسك الايمان مطلق الايسر او مطلق الايمان عسك الايسر والتحجيل بياض يبلغ نصف الوطين أو ثلثه بعد أن يجاوز الارساغ كلها وإذا قصر البياض عن فنك الوطين واستدار في رجله دون يديه قيل برذون مخدوم فإذا كان البياض برجل واحدة أو يد واحدة قيل منعل بيد كذا أو برجل كذا ولله الفرس مهر وفلوح حتى يحول الحول عليه وجمعه افلاو ويقال خروف إذا بلغ سنة أشهر أو سبعة أشهر كذا قاله الاصمعي فإذا أتى عليه سنة يقال حولي فإذا أتى عليه سنتان فهو جذع فإذا أتى عليه ثلاث سنين فهو ثوب فإذا تمت الرابعة فهو رباع ثم قارح وليس له سن بعد قروحه بل يقال مذكي وجمعه مذاك وفي عشرين سنة هزم وقيل عمره ثلاثون سنة وقيل اثنان وثلاثون سنة وأسائهم أربعون عشرون من علو وعشرون من سفلى وأدهم دجوجي إذا كان شديد السواد وأكهب إذا كان بين الخضرة والسواد وأشهب قرطاسي إذا كان أيض مع ريق وكبت صناعي أو أشقر صناعي إذا كان خالط شعر مشرة بيضاء ينسب إلى الصناب وهو الخردل وشكال إذا كان البياض في يد ورجل مخالفا وأعزل الذي أعوج ذنبه إلى أحد شقيه وأبلى مطرف الذي أسود رأسه وذنبه أو أحر \*

استان الابل والبقر والغنم ابن مخاض الذي أتى عليه حول واحد ثم ابن لبون ثم حقة ثم جذع ثم ثني ثم رباع ثم سدس ثم بازل ثم مخلف ثم مخلف عام ثم مخلف عامين هكذا وان كثرت وفي البقر الذي أتى عليه حول واحد تبضع ثم جذع ثم رباع ثم سدس ثم صالح ثم صالح سنة إلى ما زاد وفي الغنم الحمل اسم لما أتى عليه سنة أشهر فلدونها والجذع اسم لما أتى عليه سبعة أشهر إلى أن يتم الحول ثم الثاني ثم الرباعي ثم السدس ثم الصالح وليس بعد الصالح سن \* والبقرة والابل شيان بهما يشكهما أربابهم اليوم وبها يعرف ويجب الرجوع إلى أربابهم في معرفتهما في نوع آخر في الألفاظ التي تستعمل في الشروط الطاحون والطحانة الرحي التي يديرها الماء قيل الطحانة ما تديرها الدابة والطاحونة ما يديرها الماء ويقال باع الطاحونة في قرية كذا على نهر كذا بمجدودها وحجرها ومخففها أو بوايتها وقطبها وناووقها ونوا غير هابا جنحتها ومخففها دلوها وقطبها الحديدة التي يدور عليها الرحي والناووق معروف والنوا غير جمع ناعور وهو ما يدور بانصباب الماء عليه (والحمام) يذكره العرب هكذا في عين الخليل وهو فعال من الحميم واستحم الرجل إذا دخل الحمام وحقيقته اغتسال بالماء الحميم (سيال وازه) البيت الاول من الحمام وهو الذي يسمى السبخ قالوا والمعروف سالك وازه بغرياء الصبور (نايزه) وهو الميزاب أيضا (التنجانات) جمع فجان تعريب (بنتكان) والتقدس سطل وعشدة المرأة وعاءها (الاورى) جمع أرى وهو حوض الحمام والاون بالتشديد مستوقد النار والقرطالة كواره والخنبيق

وقف وشرط الكل أو لبعض نفسه مادام حيا وبعده للفقراء بطل الوقف عند محمد وهلال رحمه الله لقوات معنى القرية بآلة الملك إلى الله تعالى وقال الثاني رحمه الله يصح واعتبر الابتداء بالانتهاء فانه جواز على جهة يقطع فيه سوداى ملك الملك ومشايخ بلغ أخذوا بقول الثاني وعليه الفتوى ترغيبا للناس في الوقف ولو بشرط بعض الغلة لأمهات اولاده حال وفقه ومن يحدث منهم نفذ وقط لكل منهم في كل عام قسطا حال حياته ومما نهى جاز بلا خلاف قال محمد عتق بعد موته فاشترط الغلة لمن في تلك الحالة كاشتراطها على الاجانب فيصح في حال الحياة وان كان يشترط لنفسه لكنه جاز في حال الوفاة كما أجاز الامام رحمه الله إذا قال وقفت حال حياتي وبعد مماتي وجعل حال الحياة تبع لحال الممات وقف مؤبدا واستثنى لنفسه وعياله وخدمه الاتفاق منه مادام حيا جاز الوقف والشرط عند الثاني رحمه الله فإذا ماتوا انقرضوا بنصف

الغلة إلى المساكين وقف على فلان أو قربائه باعيا منهم جاز مادام أحياء وإذا انقرضوا رجع إليه ان حيا وإلى قريب غيرهم ان ميتا وقف وشرط ان يأكل ويؤكل من أحب مادام حيا ثم بعده على ولده وولده ونسبه أبدا ما تأسا فإذا انقرضوا فعلى المساكين جاز عند الثاني ولم يكن وصية لان الولد يأكل من مال ابيه تعالى ولو بشرط أن يأكل من وقفه مادام حيا فان وعنده معا ليقرب ويبع من الغلة يرد إلى المصروف ولا يأكله الوارث وانتهى خبرنا يا كنه الوارث لا يرث المصروف والحاصل ان كل مال لا وصياء أن يقضه من التركة



يرده الوارث بعد موت الواقف الى الوقف لانه لم يملكه فلا يرث \* كل ما لم يملك الوصي أن يقضه لا يرثه لانه ملكه كسائر أملاكه فكيف يكون له  
واتخاذا للمعاليق والزيب سائغ للوصي لاتخاذ الرخصه \* واذا شرط أن يستبدل بالوقف متى شاء الواقف مثل ذلك ويكون وقفا مكانها  
ذلك والوقف والشرط جائزان عند الثاني وكذا اذا شرط أن يبيعه ويشتري بتمنه ما يكون وقفا \* وعدد محمد وهلال جاز الواقف لا الشرط  
لانه لا يحل بتمام زوال الملك الى الله تعالى على التأخير سدفتم الوقف بشرائطه وبقى الاستبدال (٢٥١) شرط فاسد فبسط الشرط

والثاني في نصب المتولى

وما يملكه أولا

طالب التولية كطالب

القضاء لا يولي بالنص مات

المتولى والواقف حتى فالرأى

في النصب الى الواقف

لا الحاكم وبعد موت

الواقف رأى الى وصيه

لا الى الحاكم وان لم يكن له

وصى فالرأى الا ان الى

الحاكم لان العين وان

زالت بالوقف عن ملكه

حققة فهو باق على ملكه

حكما بشاره قوله عليه

الصلاة والسلام وصدقة

جارية الى يوم القيمة وانما

يوصف صدقته بالذوام

اذا حدث الحاصل على

ملكه وجعل لها

متصدقا جديدا فدل اشارة

النص انها بقاء على ملكه

ولو كان على ملكه لكان

التصرف اليه كذا هنا

\* وفي الاصل الحاكم لا يجعل

القيم من الاجانب مادام

من أهل بيت الواقف من

يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم

من يصلح ونصب من غيرهم

ثم وجد فيهم من يصلح

صرفه عنه الى أهل بيت

الواقف وفي صدق الوصاية

والتولية لولم يكتب جهة

الوصاية والتولية لا يصح وان كتب أنه وصى من جهة الحاكم ولم يسم التناضى الناصب والذي ولاه جاز لانه صادرة الجهة معلومة

ويمكن الوقوف عليه بالنظر الى التاريخ ولو كتب أنه وصى من جهة الشرع لا يجوز وعلى هذا اذا احتج الى كتابة القضاء في المجهلات

كالوقف واجارة المشاع وكتب فيه وقضى قاض من قضاة المسلمين جاز \* مات القيم فاجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلا قيميا بغير

أمرها الحاكم فاتفق في المسجد المعروف اختلفوا في جواز المختار أنه يجوز ولا يضمن ما اتفق من مال المسجد على المسجد وان مات القيم

تعريب (خنبه) والملاحه بتشديد اللام منبذ الملم وقوله في الكتاب السفينة بالواحاها وعوارضها وادقها  
وشراها ووطاها وسكانها ومراذيمها ومجاذفها ووقلها (العوارض) الخشب المعرضه فوق الألواح  
المشودة عليها جمع عارضة والدقل الخشبة الطويلة التي تعاقبها وفارسية (تيركشتي) والشرع (بادبان)  
وطلل السفينة بالطاء غير المججمة غطاء يغشى به كالسقف للبيت والجمع اطلال والسكان (ذنبال كشتي)  
والمردى بضم الميم وتشديد الياء عود من أعوادها تحرك به والمجدف ما في رأسه لوح والقلس بفتح القاف  
وسكون اللام الحبل الغليظ والآنجر والمرسة (لنكر) بيت الطراز المأخوكة وفي كتاب العين الطراز الموضع  
الذي ينسج فيه الثياب الجياد الوهدة يسكون الهاء الخفرة التي يجعل فيها الحائث رجله الطست مؤنثة  
أبجمية معربة لان الطاء والتاء لا يجتمعان في كلام العرب في كلمة واحدة وقيل الطس وجعها الطساس  
وتصغيرها طسيسة وقيل طساس وطسوس أيضا في جمعها والرقاق بضم الخاء الرقيق واحد رقاقة  
وجمع الرغيف رغفان والميف بكسر الميم المنسفة وفارسية (بر) والحدود (دورده) والمراح موضع تراح فيه  
الغنم وتبات فيه والمعاليق جمع معلاق وهو ما يعلق به اللحم ووضم الصمخوانه والغضا بجمع غضارة  
وهي القصعة الكبيرة والطنخير (باته) وسطامة معلقته والمهراس من الحجر والخشب ما يدق فيه الحنطة  
من الهرس وهو الدق والمخاز الهاون ويده فائته اشترى كذا أوقية رباعية وكذا أوقية نصفية وبشارة  
كبيرة وبشارة صغيرة الاوقية أربعون درهما وبشارة بالضم بطة الدهن شئ مصفى له عنق الى الطول وله  
عروة وخرطوم كالون ذو وطمس الكانون المصطلى والوطيس النور وقيل حفرة يختبر بها ايشوى فيها  
(والهديد) اللبن الخاثر جدا وهو الصقراط والاصل هدا بفتح قصر الماخض جمع مخضة وهو الاناء الذي  
يخض فيه اللبن والمركن الاجانة والمدال والصلوة والصلابة واحدة وهو الحجر يسحق عليه الطيب والمدولة  
ما يصبغ به ومن ظن أن الصلاة والمدولة واحد فقد سها \*

ومن أدوات الفقاعى خيزرانات أربع وخطاطيف أربعة جمع خيزران بكسر الخاء فارسي معرب  
والخطاف عود طويل في رأسه حديدية معطوفة يجرب به الحجر \*

ومن أدوات الحداد الكبر الزق والكور المبني من الطين ويسمى الاتون والمنفع والمنفخ شئ أجوف  
طويل يتخذ من حديد فينفخ فيه والعلاء السمندان والمطرقة ما يضرب به الحديد والقطيس ما يكون  
أعظم منه وهو بالفارسية (بتك) والكلوب حديدية معطوفة الرأس أو عود في رأسه عقاقمة من حديد  
يجرب به الحجر والجمع كلاليب والناسج معروفه وقد يقال له النسا وقوله الكرم بمخاط مبنى بساقي  
أو ثلاث ساقيات الساف الصف من اللبن أو الطين والرهط (باخير زير) والدعص ضد والعرق يشعلهما  
والساخوزة (خندان) والاطينة (خندان كوزه) والزاجين جمع زرجون بفتح الزاي والراء وهو حجر  
العنب وقيل قضبانة والاولهات جمع وهت وهو المطمئن من الارض وقد يقال وهطة وعريش الكرم  
ما يباله ليرتفع عليه والجمع عرائش والمقصبه منبذ القصب وجمعها المقاصب والقصباء كذلك \*

\* (وفي شراء الارضين) بفتح الراء وان كانت الراسا كتة في الواحد ان كان لها حوائط يكتب محوطة  
بالحوائط وان كانت محوطة بخصاذ كذلك وقوله وما كبس من التراب مقدار ذراع من وجه الارض أى  
طم وسوى واسم ذلك التراب كبس بالكسر الطارمات جمع طارمة وقوله أذن له أن يتناول من أنزله ومن

الوصاية والتولية لا يصح وان كتب أنه وصى من جهة الحاكم ولم يسم التناضى الناصب والذي ولاه جاز لانه صادرة الجهة معلومة  
ويمكن الوقوف عليه بالنظر الى التاريخ ولو كتب أنه وصى من جهة الشرع لا يجوز وعلى هذا اذا احتج الى كتابة القضاء في المجهلات  
كالوقف واجارة المشاع وكتب فيه وقضى قاض من قضاة المسلمين جاز \* مات القيم فاجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلا قيميا بغير  
أمرها الحاكم فاتفق في المسجد المعروف اختلفوا في جواز المختار أنه يجوز ولا يضمن ما اتفق من مال المسجد على المسجد وان مات القيم

وقد أوصى إلى أحد فوصى القيم بمنزلة القيم وهذه المسئلة دليل على أن القيم تقو بضالي غيره عند الموت بالوصية لانه بمنزلة الوصي عند الموت والوصي أن يوصى إلى غيره ولو أراد إقامة غيره مقامه في حياته وصحته لا يجوز إلا إذا كان التفويض على سبيل العموم \* الموقوف عليهم إذا نصبوا متولياً جاز الأولى الرفع إلى الحاكم والمتأخرون قالوا الأولى عدم الرفع إلى حكام الزمان والأصح أنه لا يجوز نصب المتولى إلا إلى الحاكم فلا بد فيه من (٢٥٢) القضاء \* وحضور الموقوف عليهم حال النصب لا يشترط بخلاف ما لو جعل وصياً

للصبي حيث يشترط حضرة الصبي \* شرط في الوفق الولاية لنفسه وأولاده وعزل القسيم وما هو من أنواع الولاية فأخرجه من يد المتولى جازون لم يشترط الولاية لنفسه وأخرجه من يد المتولى قال محمد رحمه الله لا ولاية للواقف بل الولاية للقيم وكذا لا ولاية لوصيه والولاية للقيم وقال الشافعي رحمه الله الولاية للواقف وله عزل القسيم حال حياته فإذا مات الواقف بطل ولاية القيم بناء على مسئلة التسليم إلى المتولى فعند الشافعي رحمه الله الوفق والشرط صحيحان لا غنى عنهما ولا وإن جعله فيما حال حياته وبعد موته فحينئذ يصير وصياً ومشايخ يبالغوا في قول الثاني رحمه الله والصدور اختاروا قول محمد رحمه الله ولو أراد الواقف عزل القيم أن كان شرط في حال الوفق أنه العزل له ذلك والألا وقد كروا أن عمر رضي الله عنه استثنى في وقفه أن يؤكل المتولى منه بالمعروف وأن يؤكل صدقاً له غير

رطابه هي جمع نزل بفتح نين وهو ربيع والرطاب جمع رطبة وهي الفت الرطب وفي وقف النفس في رحمه الله تعالى ثم رأى الواقف نفسه في انتفاص وحواسه في كلال وانتفاص وهو افتعال من النكوص وهو الرجوع على العقين وقوله ذهب قواها وانقضت عراها أي انكسرت من القض وهو الكسر وقوله في كراة السفينة ويرقى إذا رقى الناس ويسير إذا ساروا الصواب يرفاً إذا رفاً الناس أو يرفى يقال رفاً السفينة وأرفأها رفاً وأرفأها إذا قرعها من الشط وسكنها (والملى) بالهمزة الغنى (والكج) بضم الكاف وسكون الباء والخاء المهملة زحجن (والصل) ترف وقوله دفع الكرم إليه ليقوم بكسح النهر وهو حفرة وتنقية جداوله وتشذيب الزرايين أي قطع شذبهما وهو ما فضل من شعبها وأنامتها يعني دفنها وتقطيعها على الاستعارة والدبرة يسكون الباء المارة وهي موضع السكراب من قطع الاراضي كذا في الظهيرية \*

الفصل الثاني في النكاح إذا زوج الأب ابنته البكر البالغة يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة بتزويج وليها فلان أياه بأذننا ورضاه وأمرها بآياه بمهرها كذا نكاحاً صحيحاً جائزاً إذا حضره جماعة من العدول وزوجها هذا كفولها في الحسب وغيره قادر على إيفاء مهرها ووثقة تها ليس بينهما ما سبب يؤدي إلى نقض النكاح أو فساد المهر المسمى فيه مهر مثلها وهي امرأته بهذا النكاح الموصوف فيه وهذا الصداق لها عليه حق واجب ودين لازم وذلك كله في تاريخ كذا (وجه آخر) هذا ما شهد عليه الشهود السمون آخر هذا الذي كرهتم واجمعاً أن فلان زوج ابنته البالغة المسماة فلانة برضاهما من فلان بمحض من الشهود المرضيين على صداق كذا تزويجاً صحيحاً وان فلان تزوجها على هذا الصداق المذكور فيه في ذلك المجلس تزويجاً صحيحاً وصارت فلانة زوجة فلان بهذا التزويج الموصوف فيه وذلك كله في تاريخ كذا فان كان أبو الزوج قبل هذا العقد لابنه والابن بالغ يكتب وأن فلان بن فلان والد فلان هذا الزوج قبل هذا العقد لابنه فلان هذا الصداق المذكور فيه بامر أياه في ذلك المجلس قبولاً صحيحاً (وجه آخر) أن يكتب اقرار الزوج بالنكاح وتصدق المرأة أياه بذلك وأقرار المرأة وتصدق الزوج أياه بذلك وأقرار الولي وتصدق الزوجين كذا في الذخيرة \* وهو أحوط لاختلاف العلماء في جواز النكاح بغير الولي \*

(وجه آخر في تزويج البكر البالغة) أن يكتب الولي تزويجاً صحيحاً أياه أبوها بعد أن سمى لها وأعلمها بالصداق المذكور فيه فصحت أو يكتب فبكت وهي بكر عاقله بالغة صحيحة العقل والبدن وكان ذلك كره لها ذلك وسكتها بمشهد فلان وفلان وهما يعرفانها باسمها ونسبها وفلان بنت فلان امرأته فلان بسبب هذا العقد الموصوف فيه وكذا به كراسم الزوج وأعلامها الصداق أمر لا بد منه لأن بدونه اختلافه وفاقاً أن سكوتها هل يجعل رضاهما أولاً وان كانت الابنة صغيرة يكتب تزويج فلان فلانة بتزويج أبيها أياه بولاية الأبوة وان كان الزوج صغيراً أيضاً يكتب هذا ما زوج فلان ابنته الصغيرة المسماة فلانة بولاية الأبوة من فلان بن فلان الصغير على صداق كذا تزويجاً صحيحاً جائزاً إذا حضره من الشهود العدول المرضيين وقبل هذا النكاح هذا الصداق لهذا الصغير والد فلان بولاية الأبوة قبولاً صحيحاً في مجلس هذا العقد وهذا الصغير كفول هذه الصغيرة والمهر المذكور فيه مهر مثلها فان ضمن الأب المهر عن ابنه الصغير يكتب وضمن فلان والد هذا الزوج الصغير لهذه الصغيرة جميع هذا المهر عن ابنه الصغير هذا صحيحاً وأجاز ذلك والد هذه الصغيرة ورضي به مشافهة في هذا المجلس وأن أتى الأب شيئاً من المهر مجبلاً من ماله يكتب ثم

متمول وعلى رضي الله عنه لم يستثن للمتولى شيئاً دل أن الاستثناء وعدمه سواء وللمتولى أن يأكل بالعرف كما أن الامام والوصي يأكلان من بيت المال والتركة إذا عمل ولا يؤكل من ليس في عياله إلا إذا شرط الواقف كشرطه الفاروق رضي الله عنه فلو جعل الحاكم للمتولى دماً يارده جازاً كان قدر أجرة المثل وليس للشرع على القيم أن يتصرف ولو نصب خادماً في المسجد ليس له أن يأكل منه إلا إذا شرطه الواقف \* وقف ولم يشترط الولاية لنفسه أو لغيره قال هلال الولاية إليه وقال

قوم لا يثبت له الولاية بلا شرط لنفسه قال مشايخنا الاشبه أن يكون هذا قول محمد رحمه الله لأن التسليم لما كان شرطاً عنده وبه يقطع ولايته وقال أبو الليث بالتسليم إلى المتولي يقطع ولايته عند محمد رحمه الله فلا يملك عزل المتولي إذا لم يشترط حال الوقف ولاية العزل لنفسه وقال الامام الثاني رحمه الله يملكه شرط أولاً وإذا كان الواقف غير مأمون وقد شرط الولاية لنفسه يخرجها الحاكم عن الولاية وينزع منه وكذا لو اجتمع عنده من غلة الوقف ما يكفي للعمارة والوقف يحتاج إليها أو يمنع الواقف عنها بأمره (٢٥٣) الحاكم بالعمارة فإن فعل والابتزاع

منه وإن كان شرط أن لا ينزعه

منه أحد فالشرط باطل لخلافه الشرع إذا لم يكن ناظر لمصلحة الوقف فإن كان في نزعه مصلحة يجب عليه إخراجها دفعاً للضرر عن الوقف وإن جعل الواقف الولاية لرجل له ذلك وله نزعه وإن شرط أن ليس له إخراج التسليم بطل لأنه مخالف للشرع لأن القوامة وكالة والوكالة ليست بلازمة ولو جعل الولاية إليه في حياته وبعد مماته جاز وكان وكيله في الحياة وصياً بعد الممات \* وقف وأشهد وكتب الصك وقرئ عليه وقفه وقفا صححنا ثم قال وقفت بشرط أن تكون ولاية يبيع متى شئت لكن الكاتب لم يكتبه ولم أعلم به أن كان فصيحاً يعرف اللغة التي كتب بها الصك وقرئ عليه لا يقبل قوله وإن أعجمياً لا يعرف اللغة التي كتب بها الصك يقبل قوله وإن شهدوا أنه قرئ عليه بلغته وفهم كل ما فيه لا يقبل قوله أيضاً وكذا في البيع والأجارة إذا قال البائع والأجير أعلم المكتوب في صك البيع والأجارة قال لهاجير أنها اجعل لي داراً

إن فلاناً والذهب الصغير تبرع بأداء كذا ديناراً من مال نفسه من جلة هذا الصداق المذكور فيه إلى فلان والذهب الصغير فقبضه منه لها بولاية الأبوة قبضاً صحيحاً ووقعت البراءة له بهذا الزوج من جلة هذا المهر بهذا القدر وبقي لها عليه بعد أداء هذا المقدار كذا وإن أدى الأب شيئاً من المهر معجلاً وضمن الباقي يكتب ثم إن فلاناً والذهب الصغير تبرع بأداء كذا ديناراً من مال نفسه من جلة هذا الصداق وضمن لزوجته هذا الصغير ما بقي لها عليه من هذا الصداق وذلك كذا ديناراً ضمناً صحيحاً ورضي به من له ولاية الرضا وأجاز من له ولاية الأجازة في الشرع ويتم الكتاب وإن طلبوا من أبي المرأة هبة بعض الصداق أو الأقرار باستيفاء ذلك أما الأقرار بالقبض فباطل إذا كان الأقرار في مجلس العقد لأن أهل المجلس يعرفون أنه كذب حقيقة وإن كان الأقرار بالقبض في مجلس آخر ففي الصغيرة يصح الأقرار بالقبض وفي الكبيرة كذلك إن كانت بكراً وإن كانت ثيباً لا بد من أمرها ورضائها وأما الهبة فإن كانت صغيرة لا شك أنه لا تصح الهبة وإن كانت كبيرة تصح الهبة إذا كانت بأمرها ورضائها فيكتب ووهب فلان والذهب المرأة بأمر ابنته هذه من جلة هذا الصداق في مجلس هذا العقد لهذا الزوج كذا درهماً وقبل هذا الزوج من هذا الأب هذه الهبة لنفسه قبولاً صحيحاً وبقي لها عليه كذا ديناراً طالبا به عند توجه المطالبة به هنا إذا عرف أمرها الأب بالهبة بإخبار الشهود وإن لم يعرف ذلك لا يقول الأب يكتب وذكر والد المرأة أن ابنته هذه أمرته بهبة كذا من هذا المهر لهذا الزوج وأنه يهب بأمرها ويضمن له الدرك من جهتها إن جحدت المرأة الأمر بالهبة وذلك بتأريخ كذا فالأحوط في ذلك أن تحضر المرأة مجلس النكاح ويزوجها وليها بأمرها وهي تهب نفسها بعض المهر للزوج والله تعالى أعلم \*

وجه آخر في تزويج الأب ابنته الصغيرة والزوج بالغ يكتب تزويج فلان فلانة بنت فلان بتزويج أبيها هذا بحق ولايته عليه بالابوة فانها صغيرة لا تلي أمر نفسها بنفسها وإنما يلى عليها أبوها بولاية الأبوة فتزوجها أبوها هذا من فلان هذا على صداق كذا على أن منها كذا نقد حال معجل وكذا منها مؤجل كذا سنة وعلى أن يبقى الله تعالى فيها ما يحسن صحبتها ويعاشرها بالمعروف كما أمر الله تعالى به وسنة نبه صلى الله عليه وآله وسلم ويجب عليه بعد البلوغ مثل الذي لها عليه من ذلك بعد أن كان بالصداق المذكور فيه على ما وصف فيه من عاجله واجله وفاء بصدق مثلها من نساء المراجع في مقدار صداقها إلى مقدار صداقهن وقبل فلان هذا النكاح على ما وصف فيه من عاجله واجله بمخاطبة من فلان أباه على جميع ذلك

وإذا كان المزوج للصغيرة جدها أو أبيها يكتب هذا ما تزوج فلان حادثة فلانة ابنة فلان بعد موت أبيها فلان بولاية الجدوة إلى آخره

وإن كان المزوج أخاً لأب وأم أو لأب يكتب هذا ما تزوج فلان أخته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان بولاية الأخوة لأب وأم أو لأب إذا لم يكن لها ولي أقرب منه وحكم بختها كما من أحكام المسلمين عدل جائز الحكم بعد خصومة معتبرة وقعت فيه إنما الحق به حكم الحاكم لأن في جواز تزويج غير الأب والجد الصغيرة اختلافاً بين العلماء وإن كان المزوج عما يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة أخته فلان بولاية العمومة لأب وأم أو لأب ويلحق بآخره ما ذكرنا في تزويج الأخ وإن لم يكن للمرأة ولي فزوجت نفسها بأذن القاضي يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة على صداق كذا بمحض من الشهود العدول بتزويجها

وقفا بشرط أنك إذا أحببت تبعتها فاحترت أن يكتب كذلك فأطلق الكاتب في الكتاب ولم يذ كر شرطها إن قرئ عليها الكتاب ففهمت معاً لا يقبل قولها وإن لم تفهم معناها يقبل قولها كما مر في المسئلة السابقة وهذا كله انما يأتي على قول محمد رحمه الله أن الوقف يطل بالشرط وأما على قول الثاني رحمه الله فالوقف صحيح والشرط باطل فلا يأتي التفريع \* أراد أن يقف جميع ماله في قرية كذا فأمر بكتابة الصك في مرضه فكتب الكاتب ونسى بعض القطع والكرم ثم قرئ عليه الصك وكتب فيه وقف كل ماله من الضياع في قرية كذا وهي كذا

وكذا قطعاً وذكراً الحدود ولم يقرأ عليه القطعة التي نسبها الكاتب لم يصرف وقفها الا اذا قال الواقف أردت كل مالى في تلك القرية المذكور وغير المذكور وتلك القطعة معلومة بوقف ضيقة له وأمر بكتابة صلح الوقف فقلط الكاتب في حدين فأخذ ان اللذان غلط فيهما ان كان في تلك النواحي لكن ينسب وبين الحدود أرض أو كرم أو دار للغير يصح الوقف لان غاية الامر وقف ملكه وملك غيره يصح في ملكه وان كان الحدان اللذان غلط فيهما (٢٥٤) لا يوجدان في ذلك الموضوع فالوقف باطل الا اذا كانت الضيقة مشهورة مستغنية عن التحديد

لشهرته فيجبوز الوقف حينئذ  
وقف أرضاً وداراً ثم أراد أن  
يستبدل مكانه أرضاً أخرى  
أو داراً أخرى ان شرط في

حال الوقف المناقلة يجوز له  
الاستبدال والا فلا \* أراد  
القديم أن يبنى في الارض  
الموقوفة حوائت ليستغلها  
بالاجارة ليس له ذلك لان  
استغلال الارض بالزرع  
اليهم الا اذا كانت الارض  
متصلة بالمصروغلة الحوائت  
لو نيت بكون من أرض  
خالية يزرع فيها أكثر  
له البناء لانه انفع وعن محمد  
رحمه الله ما هو أعلى من هذا  
وهو أن أرض الوقف لوقل  
ربيعها فالقسم ان يبيعها  
ويشتري بئها أرضاً أخرى  
ربيعها أكثر نفعاً للفقراء  
فجوز استبدال الارض  
بالأرض \* صرف دراهم الوقف  
القيم في حاجته ثم أنفق مثلها  
في الوقف بغيره عن الضمان  
\* ولو خاف دراهم الوقف  
بدراهم نفسه ضمن الكل  
\* والوقف لو على قوم يحصون  
لهم نصب المتولى بلا  
استطاع رأى الحاكم اذا  
كافوا موسمين بالصلاح  
والعفة كما ملك أهل المحلة  
نصب القسم والمتولى في

نفسه امنه باذن القاضي فلان تزويجاً صحيحاً ولم يكن لهاولى حاضر ولا غائب وان زوجت نفسها بغير اذن  
القاضي يلحق بأخيه وحكم بعمته كما من أحكام المسلمين ويكتب وقبضت من هذا الزوج كذا درهم امن  
جمله هذا الصداق المذكور وبقي لها عليه كذا  
وفي تزويج العبد يكتب هذا ما تزوج فلان عبد فلان أو يكتب مملوك فلان فلانة بنت فلان بن فلان  
وهي حرة بالغة باذن سيده فلان وأمره أياه بهذا العقد الموصوف فيه بحضور من الشهود العدول على  
صداق كذا بقصد صحيح نافذ لازم يتزوج بغيرها فلان بن فلان أياه امنه برضاها تزويجاً صحيحاً وبتم الكتاب  
وان كانت المرأة صغيرة يلحق بأخيه وحكم الحاكم لان في تزويج الاب ابنته الصغيرة من العبد خلافاً معروفاً  
بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى  
وفي تزويج الامه يكتب تزوج فلان فلانة مملوكه فلان بن فلان أو يكتب أمة فلان بن فلان بن فلان يتزوج  
سيدها فلان بن فلان أياه امنه على صداق كذا الى آخره وقد جرت العادة في الرساتيق أن الأزواج أو ابائهم  
يبيعون العقارات والضياعات من النسوة بثمن معلوم ويجمعون الثمن قصاصاً بالمهر فينبغي للكاتب أن  
يكتب بعد التسمية ان كان الشراء من الزوج هذا ما اشترت فلانة بنت فلان من زوجها فلان بن فلان  
اشترت منه جميع الضيقة التي هي كرم محبوس مبنية بقصره وأخس دبرات أرض صالحة للزراعة موضعها  
في قرية كذا أو جميع المنزل المبنى ذى سقف أو سقف واحد على حسب ما يكون المشتمل على دار وبيتين  
بكذا ويحدد المشتري بالحدود الاربعة وبين الثمن ويكتب جميع ما يكتب في كتب الاشربة على ما يأتي  
بيانه في فصل الشراء ان شاء الله تعالى واذا انتهى الى ذكر قبض الثمن يكتب ثم ان هذين المتعاقدين قاصداً  
جميع هذا الثمن المذكور فيه بجميع الصداق الذى كان لهذه المشتريه على زوجها هذا البائع وصداقها  
مثل هذا الثمن مقاصصة صحيحة وبرئت المرأة المشتريه بهذه من هذا الثمن براءة مقاصصة وبرئ زوجها هذا  
البائع من جميع صداقها بحكم هذه المقاصصة ثم يكتب وقبضت المرأة المشتريه هذه جميع ما بين شراره  
قبضاً صحيحاً بتسليم البائع بعد ذلك اليها وضمن لها الدرك في ذلك ضماناً صحيحاً وذلك بتاريخ كذا وان  
كان هذا البيع ببعض صداقها وهو الذى يشترط تعجيله في النكاح قبل الزفاف ويسمى بالفارسية (دست  
يمان) يكتب قاصداً جميع هذا الثمن بثمن من جمله صداقها وهو جميع ما شرط تعجيله اليها ثم يذكر قبضها  
المشتريه ثم يكتب وقد بقي لهذه المشتريه في ذمة زوجها البائع هذا من صداقها كذا وكذا ديناً لازماً وحققاً  
واجباً وصداقاً بابتائ النكاح القائم بينهم للعالم وذلك في تاريخ كذا وان كان هذا الشراء من والد الزوج  
هذا يكتب هذا ما اشترت فلانة من والد زوجها وهو فلان كذا وكذا الى آخر ما ذكرنا ويكتب عند ذكر  
المقاصصة ثم ان هذين المتعاقدين قاصداً جميع هذا الثمن بجميع صداقها المسمى لها في عقد النكاح على  
زوجها فلان وهو كذا درهماً أو كذا ديناراً مقاصصة صحيحة وقد كان والد الزوج هذا ضمن لها جميع صداقها  
الذى لها على زوجها ابنته فلان ضماناً صحيحاً مقاصصة منه وتحملها لهذه المؤنة عنه وبرئت المشتريه من هذا  
الثمن وبرئ والد الزوج والزوج عن جميع مهرها بحكم هذه المقاصصة وذلك في تاريخ كذا والله تعالى أعلم  
بالصواب كذا في المحيط \*

الفصل الثالث في الطلاق اذا اختلع الرجل من امرأته بالمهر الذى لها عليه وبنفقة عدتها فان

المسجد بلا استطاع رأى الحاكم وقال الصدور لا يكونه في المستثنين بالاستطاع رأى الحاكم وما أنفق  
على هذا المتولى من أجرة الوقف لا يضمن لانه لما أبرأ الوقف وهو ليس بمتولى كانت الغلة لانه صار غاصباً فيكون منه مقام مال نفسه  
فكيف يضمن ذكره الظاهري وكذا ذكره القاضي لكنه قال الاولى أن يرفع الامر الى الحاكم حتى ينصب المتولى قالوا وفي زماننا الاولى عدم  
الرفع الى القاضي لظهور الاطماع الفاسدة من القضاة ومع هذا ليس لاهل المسجد نصب المتولى والقيم بالاستطاع رأى الحاكم \* شرط

انه لا يوجبه ماله فان اجره فهو خارج عن الولاية أولا يدفعها مسافة فان فعل فهو خارج عن الولاية وملان يدون واليهما او شرط و حال  
من نازع في هذه الصدقة متولى أو قال من نازع متولى في ابطال هذه الصدقة فهو خارج عن هذه الصدقة يجوز شرطه ويعمل على حسب  
ما شرط الواقف المتولى من جهة الحاكم امتنع من العمل ولم يرفع الامر بعزل نفسه الى الحاكم لا يخرج عن التولية وان امتنع عن تقاضي  
مأ على المتقبلين لا ياتم فان هرب بعض المتقبلين بعد ما اجتمع عليه مال كثير يحق القباله (٢٥٥) لا يضمن المتولى امر المتولى المؤذن

بان يخدم المسجد باجر  
مع يوم كل عام صبح اذا كان  
قد راجع المثل أو زيادة يتعابن  
فيه احتياجا حال الوقف الى  
خادم يفتح الباب ويكنس  
فأعطى المتولى حجرة منه  
ليقوم بهذا الامر الى رجل  
بطريق الاجرة جاز به اجر الوقف  
القيم من نفسه لا يصح وكذا  
من عبده ومكانه قيم الوقف  
أنفق من ماله في الوقف  
ليرجع في غلته الرجوع  
وكذا الوصى مع مال الميت  
ولكن لو ادعى لا يكون القول  
قوله والمخلص من ذلك أن  
يباع الجذع مثلا من آخر  
ثم يشتريه للوقف المتولى  
اذا أنفق من مال نفسه  
ليرجع في مال الوقف له ذلك  
فان شرط الرجوع يرجع  
والا فلا اشتري بمال الوقف  
دارا ثم يباعه يجوز

الثالث في حكمه وفساده  
وفيه وقف النقلي والشائع  
ان وجدت ضالتي لله على  
أن أنصدق بأرضي هذه  
على ابن السبيل فوجدها  
يجوز له أن يبقعه على من يجوز  
له وضع الزكاة فيه ولا يجوز  
على من لا يجوز له زكاة ماله  
لان هذا نذريه يعتبر بايجاب  
الله تعالى وان وقف على ولده

كانت المرأة قد خولة وأراد الرجل أن يكتب بذلك كتابا يكتب هذا كتاب لقلان بن فلان يعني الزوج من  
فلانة بنت فلان هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وكان الخصاص والطحاوي والسمي  
وهلال وأبو زيد الشروطي رحمهم الله تعالى يرون في ذلك زيادة فيكتبون هذا كتاب لقلان يعني الزوج  
كتب له فلانة بنت فلان ثم يكتب اني كرهت صحبتك وطلبت فراقك هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه  
رحمهم الله تعالى وكان الخصاص وهلال والسمي وعامة أهل الشروط يكتبون انك تزوجتني تزوجا صحيحا  
جائزا بولي هو أقرب عصبي الى وشهودا حرار مسلمين عدول بالغين ومهر مسمى عاجل وأجل وانى لم أقبض  
منك مهري الذي تزوجتني عليه ولا شيأ منه وانك دخلت بي وجامعتني وانى كرهت صحبتك وطلبت فراقك  
من غير اضرار منك ولا اسامة كانت منك ثم يكتب وانى سألتك أن تخلعني بجميع الدين الذي لي عليك  
من مهري وهو كذا وكذا درهمهما هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وعامة أهل الشروط  
كانوا يكتبون وانى سألتك بعد ما خفنا أن لا نقيم احد ود الله تعالى أن تطلقني تطليقة بائنة بجميع مهري  
الذي لي عليك وانما كتبوا بعد ما خفنا أن لا نقيم احد ود الله تعالى تبركا بكتاب الله تعالى فان الله تعالى قال  
فان خفتم أن لا يقيم احد ود الله وانما اختاروا اللفظة الطلاق على لفظة الخلع حتى كتبوا وانى سألتك أن  
تطلقني تطليقة بائنة ولم يكتبوا أن تخلعني لان حكم الطلاق بمال مجمع عليه فانه طلاق بائن بالاجماع وحكم  
الخلع مختلف فيه بين الصحابة والسلف رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ولا شك أن ذكر المجمع عليه أولى من  
ذكر المختلف فيه وانما كتبوا بجميع مهري الذي لي عليك وهو كذا وكذا حتى يصير مقدار الساقط بالخلع  
مع ما وافق من حد الاختلاف لان جهالة الساقط يمنع صحة التسمية فيذكر ذلك ليصح الخلع بالاجماع  
ويكتب ويجمع نفقته مادمت في عدتي لان المستوتة عندنا تسحق النفقة حائلا كانت أو حاملا وانما  
اقتصروا على كتابة المهر ونفقة العدة ولم يذكروا مالا لازنداوان كانوا الود كروا يصح في هذه الصورة لان وضع  
هذه الصورة أن النشوز من قبل المرأة والنشوز اذا كان من قبل المرأة حل للزوج اخذ الزيادة على ما أعطاهما  
الزوج ديانة وقضاء على رواية الجامع أما على رواية كتاب الطلاق لا يحل أخذ الزيادة فيما بينه وبين ربه عز  
وجل وان كان النشوز من قبل المرأة فاقصروا على المهر والنفقة ليعلم أن أخذ الفداء حل للزوج بانفاق  
الروايات ثم يكتب فقبلت ذلك حتى ثبت الايجاب من الزوج لما أن الطلاق انما يقع بايجاب الزوج ثم  
يكتب وخلعتني بجميع مهري الذي لي عليك وهو كذا ويجمع نفقة عدتي مادمت في عدتي انما أعاد ذلك  
لأنه أكد ثم يكتب وقد رضيت بذلك وقبلت حتى ثبت قبولها الخلع فيتم الخلع على الروايات كلها ثم يكتب  
فاخلعت به منك فلا حلق قبلك ولا دعوى ولا طلب من مهر ولا نفقة وغير ذلك يكتب ذلك تأكيدا  
واتباعا للسلف ثم هل يكتب ضمان الدرك اذا وقع الخلع على مهرها الذي في ذمة الزوج فأصحابنا كانوا  
لا يكتبون وأبو زيد الشروطي كان يكتب وعلى أنى ضامن لما أدركت فيه من درك من قبل أحد مسمى قال  
الطحاوي رحمه الله تعالى وهذا غير صحيح لان سببه ما يكون منها من التصرف في المهر مع غير الزوج وتصرفها  
في المهر مع غير الزوج لا يصح لان فيه غلبه الدين من غير من عليه الدين فلا معنى لذكر الدرك في هذه الصورة  
وانما يستقيم ذكر الدرك اذا كان بدل الخلع عينيا فيحقق فيه الدرك بسبب من جهتها ولم يذكروا محمد رحمه  
الله تعالى ولا واحد من أهل الشروط أنه يكتب أنك خالعتني في وقت السنة وبعض المتأخرين اختاروا

جاء نذر مابق ان مات من مرضي فأرضي هذه وقف فبرئ من مرضه وباع أرضه جاز وان مات من مرضه هذا لا يكون وقفا وتعلق الوقف  
بالشرط لا يصح ولو قال اذ مات فاجعلوا أرضي هذه وقف فببرئ من مرضه وباع أرضه جاز وان مات من مرضه هذا لا يكون وقفا وتعلق الوقف  
أيام فالوقف باطل عند هلال وقال الثاني رحمه الله الوقف صحيح والشرط باطل ولو قال جعلته مسجدا على أنى بالخيار فالخيار باطل وصار  
مسجدا قوله أرضي هذه صدقة نذرية صدق بئنها أو عينها على الفقراء وان قال وقف أو قال وقف على الفقراء أو موقوفة كان وقفا ولو زاد

على الفقراء بأن قال صدقة على الفقراء يكون وقفاً في الألفاظ الثلاثة وهذا لا يشك على قول الثاني وكذا على قول هلال لأنه زال الاحتمال  
بالتنصيص على الفقراء وإذا نص على التأييد بأن قال أرضي هذه صدقة على الفقراء مؤبدة جاز الوقف عند جميع مجيزي الوقف وكذا في الألفاظ  
الثلاثة إلا أن التسليم إلى المتولي شرط عند محمد رحمه الله وبه أخذ البعض لا عند الثاني رحمه الله وبه أخذ البلخيون والخوارزميون فكثيرا  
لوقف والخلاف فيما إذا لم يصف (٢٥٦) إلى الموت هذا إذا لم يقف على إنسان معين فإن وقف عليه بأن قال أرضي هذه موقوفة على  
فلان أو على ولدي أو قرابتي

وهم يحصون لم يجز وإن زاد  
لفظ الصدقة بأن قال أرضي  
هذه صدقة موقوفة على  
فلان أو ولدي أو قرابتي  
وهم يحصون أو لا يجوز  
والغلة له مادام حي أو بعد  
وتم إلى الفقراء \* قال أرضي

هذه سبيل ولم يزد عليه لا يصير  
وقفاً لأن يكون من قوم لفظ  
السبيل عندهم الوقف المؤبد  
بشرائطه \* ولو قال وقفها  
أو حبستها أو سبلتها أو حرمتها  
أو هي موقوفة أو محبوسة  
أو محرمة لم يصح وإن قال  
هذه الألفاظ لا إنسان بعينه  
بأن قال هي وقف لآلتي  
آخره فكذلك لا عند الثاني  
رحمه الله فإنه غلبت منه  
في شرط التسليم وقوله وقف  
أو حبس باطل \* شرط في أصل  
الوقف لا يستعمل أو البيع  
وشراء أرض أخرى بثمنها صح  
الشرط والوقف عند الثاني  
رحمه الله وعند محمد وهلال

رحمه الله الوقف جائز والشرط  
باطل وذكر القاضي قول  
هلال مع الثاني رحمه الله  
وعليه الفتوى لأن الوقف  
يتمثل بالانتقال من أرض  
إلى أرض \* غصب أرض  
الوقف غاصب وأجرى عليها

ذلك لأن الخلع في وقت السنة مباح وفي غير وقت السنة مكره فيكتب ذلك حتى يعلم أن هذا الخلع وقع  
بصفة الإباحة أو بصفة الكراهة هكذا في المحيط \* (وجه آخر) يكتب وثيقة للمرأة منه أو فلان بن فلان  
الفلاني في حال جواز إقراره طائعا أنه خالع من نفسه زوجته المسماة فلانة بنت فلان بتطبيق واحدة  
على مهرها وهو كذا درهم أو على نفقة عتقها وعلى كل حق هو لها عليه وعلى كذا إن شرط ما لا آخر وعلى  
برائة كل واحد منهما من صاحبه عن جميع الدعاوى والخصومات خلعا صحيحا جائزا نافذا خاليا عن  
الاستثناء وعن جميع المعاني المبذولة وأنما اختلفت نفسها من هذه الشرائط المذكورة فيه اختلاعا  
صحيحا وذلك في تاريخ كذا \*

ويكتب وثيقة للزوج منها أقرت فلانة بنت فلان طائعا أنه اختلفت من زوجها فلان على صداقها  
وذلك كذا بتطبيق واحدة بآنية أو يكتب على بقية صداقها وذلك كذا بتطبيق واحدة بآنية وعلى جميع  
نفقة عتقها مادامت هي في العتقة وعلى كل حق هو لها عليه وأبرأته عن جميع دعاويها وخصوماتها كلها أبرأه  
صحيحا فلم يبق لها عليه ولا له عليها دعوى في شيء من الأشياء ولم يبق بينهما نكاح ولا علق من علائقه سوى  
العادة وصداقها وزوجها في ذلك خطابا بتم الكتاب \* وإن شرطوا في الخلع ما لا زائد على مهرها يكتب خالعا  
على جميع مهرها وعلى كذا درهم أو دينار خلعا جائزا وإن كانت الزيادة في الخلع عرضا يكتب وعلى كذا  
وبين أو صافه ويبلغ فيه وبين طوله وعرضه وبين قيمته إن كان من ذوات القيم وأنها قبلت ذلك منه في  
مجلس الخلع وقبض الزوج العين المسماة في الخلع بتسليمه ذلك إليه وأبرأته عن دعاويها كلها و يتم الكتاب  
وإن كانت الزيادة في الخلع ضياء فقد قيل لا حوط أن يجعل الزيادة دراهم أو دنانير ثم بعد تمام الخلع يشتري  
الرجل تلك الضياء بمثل تلك الزيادة المشروطة ويجعلان الثمن قصاصا لتلك الزيادة حتى لا تقع المنازعة  
عند استحقاق المبيع إذا أراد الزوج الرجوع عليه فيكتب الكتاب أو فلان في حال جواز إقراره طائعا أنه  
خالع من نفسه امرأته المسماة فلانة على جميع مهرها أو يكتب على بقية مهرها ونفقة عتقها وعلى أن تدفع  
المرأة إليه من خالص مالها كذا دنانير نيسابورية وذلك خسون مثلاً وأنه قبلت ذلك منه في مجلس الخلع إلى  
آخره ثم إن المخالع هذا اشترى من محتلفته هذه جميع الضيعة التي هي كرم أو عشر دريات أرض أو جميع الدار  
المستقلة على البيوت وبين موضع المشتري ويحده بالحدود الأربعة بخمسين دينارا من الدنانير النيسابورية  
شراء صحيحا وأن المحتلفة هذه باعت ذلك منه بيعا صحيحا ثم إن هذين العاقلين قاصدا هذا الثمن المذكور فيه  
بما وجب له عليهما من بدل الخلع مقاصدة صحيحا ووقت البرائة بينهما برائة المقاصدة وقبض المخالع المشتري هذا  
ما بين شراؤه ولم يبق لكل واحد منهما على صاحبه حق ولا دعوى ولا خصومة \*

وفي الخلع قبل الدخول بها يكتب اختلعت من زوجها قبل دخوله بها وقبل خلوه بها بتطبيق واحدة  
على ما يحصل لها عليه من الصداق بعد الطلاق قبل الدخول بها وهو نصف صداقها المسمى لها وهو كذا  
وعلى برائة كل واحد منهما من صاحبه عن جميع الدعاوى والخصومات في النكاح وغيره وخلعها هو على  
ذلك مواجها بتم الكتاب ولا يكتب ههنا نفقة العدة لأنه لا عدة في الخلع قبل الدخول \*  
(ويكتب من الجانب الآخر) خالع زوجته فلانة ويكتب في القبول واختلفت هي منه بذلك كله وإن  
لم يكن في النكاح تسمية وكان الخلع قبل الدخول وخلوه يكتب على ما يحصل لها عليه من المال ولا يسمى

المهر  
لا يحتل الزرع بآفة أو لا يفضل من موتها أو صلاح الوقف في المناقلة بأرض أخرى يفعل وإن قال الواقف وقفت على أن اشتري بثمنها أرضا  
أخرى إن احتاج إلى ذلك صح استقصاها لأن الأولى وإن تعينت للوقف قيمتها يقوم مقامها في الحكم ولا يحتاج إلى وقف المشتراة كالعبد  
المومي فخلعته إذا قتل خطأ أو أخذ قيمته واشترى به عبد آخر يتعلق به حق المومي بالخلمة من غير تجديد الوصية ثم ليس له استبدال الثانية



ثلاثة لان هذا الحكم ثبت بالشرط وجد في الاولى لا الثانية \* ولو وقف بشرط ان يبيعها ويصرف عنها الى حاجته لا يصح الوقف في المختار ولو شرط ان يبيعها ويجعل غنمه في وقف أفضل منه ان رأى الخا كم يبعه أذن له فيه وقد أشرنا أن الوقف على ما نكلم به لا على ما كتبه الكاتب فدخل في الوقف المذكور وغير المذكور في الصك أعنى كل ما نكلم به \* ووقف الحمام تابعة لبرجها يجوز ان كانت الحمام في البرج أو ان الوقف في يده ضيقة جاز رجل بصك فيها خطوط الأتعة لأجله والحكام المشاهير بانها (٢٥٧) وقف على كذا أو وجد لوح بخط قديم

مضروب على باب الخانوت أو على باب المدرسة بأن كذا على كذا وقف لا يقبل لان الشرع قصر الحجة على البينة أو الاقرار أو النكول ولما احتيج في الوقف أن يكون باقيا على عمر الأعصار جواز الشهادة بالتسامع والخط ليس من هذه الحجج بل قد تزور وتفعل بأمر بالكتابة ثم يدوله غير ذلك أو يجعل وقفاً ويكتب علامة ثم يفسخ أو يستحق واليد الذي اليد من جنس الحجج فلا يستحق عليه ما لم يكن بما ليس بحجة

نوع فيما يصلح الوقف عليه وما لا يصلح

وقف ما لا لبنا القناطر أو اصلاح الشوارع أو لبنا السقاية أو لحفر القبور أو لشرا ما لا كفان للفقراء من المسلمين لا يصح بخلاف الوقف للساجد بجران العادة بالشأن دون الأول \* وقف داره على فقراء مكة أو فقراء قرية معروفة ان كانوا لا يحصون يجوز في الحياة وبعد الممات لانه مؤبد وان كانوا يحصون يجوز بعد الموت لانه وصية والوصية تقوم يحصون يجوز حتى اذا انقرضوا صار ميراثا بينهم

المهر لان الواجب فيه المنة أو يكتب اختلعت منه قبل دخوله بها وقبل خلوتها على كل حق يجب للنساء على أزواجهن في نكاح لا تسمية فيه اختلاعا صحيحا كذا في الذخيرة \* وانا خلع الوالد ابنته الصغيرة المسماة فلانة من زوجها بعد دخوله بها يكتب هذا ما أقر به فلان أن ابنته الصغيرة المسماة فلانة وذ كرسها (١) وما أشبهها كانت في نكاح فلان وكانت حلاله بنكاح صحيح عقده عليه والداها بولاية الأبوة بحضور من الشهود وأنه دخل بها وصحبها وصحبته زمانا ثم ان زوجها هذا كره صحبتته لنفسه وكره والداها له صحبتته وأنه كان قد قبض من صداقها كذا وأن زوجها هذا خلعهما من نفسه بطلب والداها ذلك بتطبيق واحدة على بقية مهرها وهي كذا ونفقة عدتها الثلاثة أشهر من لدن تاريخ هذا الذكروهي كذا خلعهما صحيحا جازا لا فساد فيه ولا تعليقاً بخاطرة ولا اضافة الى وقت في المستقبل على أنه ضامن جميع ذلك من ماله حتى يخلصه منه أو يضمن له بقدر ذلك من ماله فبانت هذه المسماة منه بهذا الخلع الموصوف فيه ولا سبيل له عليها ولا رجعة ولا طلبية بوجه من الوجوه وقبل كل واحد منهما من صاحبه هذا الخلع في مجلس الخلع وجاها شفاه ولا يكتب براءة الزوج لان الزوج لا يبرأ ههنا عن بقية الصداق وانما يقع الخلع بحال الاب فبانت طلقها بما له من غير ذكر الصداق والنفقة وذكر بقية المهر ونفقة العدة في الخلع لثقة بالواجب على الاب بضمائه لأنه يسقط عن الزوج ذلك بهذا الخلع وعلى هذا جميع أولياء الصغيرة غير الاب وكل واحد من عرض الناس وانما يقع الفرق بين الاب وغيرهم من الأولياء في أن اقرار الاب بقبض شيء من المهر يصح دون اقرار سائر الأولياء كذا في الظهيرية \*

\* (وان كان قبل الدخول بها) يكتب على بقية مهرها ولا يكتب على نفقة عدتها وحكم هذا الخلع وقوع البينة وثبوت الحرمة الآن الصغيرة اذا بلغت كان لها أن ترجع على الزوج ببقية صداقها ويرجع الزوج على أبي المرأة بذلك بحكم من شأن الدرك وبعض أهل الشرط يختارون في خلع الصغيرة أن يقر الاب بقبض صداقها ونفقة عدتها بعد ما صارت نفقة العدة مقدرة مقدارا معلوما ثم يكتب اقرار الزوج أنه طلقها بتطبيق واحدة بانه وصورة ذلك أن يكتب أقر فلان بن فلان بعني والدا الصغيرة في حال جواز اقراره طائعا أن ابنته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان كانت امرأة فلان بن فلان ومنكوحته ثم ان فلانا زوجها هذا لم تجبه صحبتها الصغرى فطلقها بتطبيق واحدة بانه وبانت منه بهذا التطليق وكان لها على زوجها من هذا الصداق كذا درهم ما وجب لها عليه ومن جهة نفقة العدة كذا درهم ما قبضت جميع ذلك لابنتي الصغيرة هذه بولاية الأبوة قبضا صحيحا باقائه الزوج هذا جميع ذلك الى ولم يبق لهذه الصغيرة على زوجها هذا دعوى وخصوصية بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب أقر بذلك كله اقرارا صحيحا وصدقه زوجها هذا فيه خطا باقيا كتب على هذا الوجه ثم انها بلغت لا يكون لها حق الخصومة مع زوجها في مهرها ونفقة عدتها لان الاب قد أقر بقبض ذلك وله ولاية قبض ذلك كله كذا في المحيط \* وعلى هذا المولى اذا خلع أمته على مهرها ونفقة عدتها غير أن لا تذكر ههنا على أنه ضامن له ذلك من ماله لان المولى يملك ابرار الزوج عن المهر بخلاف الاب فان أراد المولى أن يكون ذلك دية عليه دون الامة كتبت على مثال ما كتبت خلع الوالد

(١) قوله وما أشبهها كذا في جميع نسخ العالم كبرية ولعل الاصول وشبهها أو شيئاً أو نحو ذلك اه صححه

(٣٣ - فتاوى سادس) وان في الحياة لا يجوز وقف أرضه على عمارة مصاحف موقوفة لا يصح لانه لا عرف فيه \* وقف على أمهات أولاده وعسده فالوقف باطل في قول هلال وفي الفتاوى وقف على أمهات أولاده فلا شيء لمن تزوج منهن فان طلقها زوجها لا يعود حقها السابق الا اذا كان الواقف استثنى وقال من طلق فلها أنضا قسط من الوقف وذ كراخصاف قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أو على نبي آدم أو على أهل بغداد أبداً فاذا انقطع وعافى المساكين أو العيالى والزمنى فالوقف باطل وذ كراخصاف في موضع آخر

مسئله العيان والزمنى وقال الغلة لا اسكن لالهما \* ولو وقف على قرأ القرآن والفقراء فالوقف باطل وذكر هلال الوقف على الزمنى والمنقطعين صحيح وقال المشايخ الوقف على معلى المسجد الذى يعلم الصبيان غير صحيح وقيل يصح لان الفقراء غالب فيهم قال شمس الاثمة فعلى هذا اذا وقف على طلبة علم بلدة كذا يجوز لان الفقراء غالب فيهم فكان الاسم منبتعا عن الحاجة والحاصل أنه متى ذكر مصرفا فيه نص على الفقراء والحاجة فالوقف يصح (٢٥٨) يحصون أم لا وقوله يحصون إشارة الى ان التأيد ليس بشرط ومتى ذكر مصرفا يتولى فيه الغنى

والفقراء يحصون صح بطريق التمسك وان لا يحصون فهو باطل الا أن يكون فى لفظه ما يدل على الحاجة كاليتامى حينئذ ان كانوا يحصون فالأغنياء والفقراء سواء وان لا يحصون فالوقف صحيح ويصرف الى فقراءهم لا الى أغنيائهم وكذا الوقف على الزمنى فهو على فقرائهم \* وعن الشافى رحمه الله أوصى بثلاث ماله فى أ كنان المسلمين أو حفر قبورهم لا يجوز وكذا فى أ كنان فقراء المسلمين أو حفر قبورهم لا يصح \* وفى الفتاوى لو وقف على الجهاد والغزو أو كنان الموتى أو حفر القبور ببقى بالجواز وهذا خلاف ما تقدم \* ولو وقف على أبناء السبيل يجوز ويصرف الى فقرائهم \* وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيه شفعوى المذهب اذ لم يكن فى طلب الحديث ويدخل الحنفى اذا كان فى طلبه وذكر بكر رحمه الله أن الوقف على أقرباء سيدنا عليه الصلاة والسلام وعلى آلهم يجوز ان كان لا يجوز الصدقة عليهم وفى الفتاوى أنه لا يجوز ولا يصير وقفا لعدم جواز صرف الصدقة لبني هاشم لكن فى جواز الوقف وصدقة النقل عليهم روايتان \* الوقف على الصوفية وصوفى خاله لا يجوز قال شمس الاثمة يجوز فترضع على الصوفية وأخرج الامام السعدى رواية من وقف الخصاص أنه لا يجوز على الصوفية والعيان فرجع الكل اليه (نوع فى المشايخ) لا يجوز عند محمد رحمه الله وبه يبقى ولو حكم بجوازهم عند الكل \* وقف نصف الحام جاز لانه مشاع لا يحتمل القسمة ثم فيما يتعلقها اذا حكم بعضهم بطلب بعضهم القسمة لا يقسم عند الامام رحمه الله ويتباين وعندهما يقسم وأجمعوا أن الكل لو كان وقفاً على الارباب

على الصغيرة كذا فى الظهيرية \* وان كان بينهم صغير فطيم فخالها على أن تمسك المرأة الولد وتقوم بحضاته سنة أو سنتين وتنفق عليه من ماله فى مدة الحضاة فهذا جائز عند بعض أصحاب الشروط وكان الفقيه أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يقول لا يجوز ذلك لان مدة دار النقة وما لا بد للصغير منه من المطعم مجهول فالحيلة فى ذلك أن يقدربا يكتفى لهذا الصغير من النفقة بالديارهم أو بالديار غير ويشتد ذلك عليهم فى الخلع ثم بأمر الزوج لها بصرف ذلك القدر الى ما لا بد منه للصغير فى تلك المدة أو يجعل ذلك المقدار أجرة لها على التربة فى المدة المضروبة ثم يترك الرجل اياها ببراءة نفسها عما يحصل باقباله عليها عند وفاة الصغير أو تزوجها بزوج آخر أجنبي قبل انقضاء مدة التربة فان أراد أن يكتب بذلك كتابا يكتب أقر فلان يعنى الزوج أنه خالع من نفسه زوجته المسماة فلانة بتطبيقه واحدة سنة على بقية مهرها ونفقة عدها وكل حق هو لها عليه وعلى مائة دينار جرنيسا بولاية جيدة تدفعها اليه من ماله المحالة صحيحة خالية عن الاستثناء والشروط الفاسدة وكان لهذه المختلفة من هذا الخالع ابن صغير فطيم وطلب هذا الخالع من مختلفته هذه أن تمسكه وتقوم بحضاته سنة واحدة كاملة أو لها يوم كذا وآخرها يوم كذا أو بصرف المائة الديار التى وجبت له عليها بعدد الخلع الى ما لا بد للصغير فى هذه المدة قبلت جميع ذلك قبولاً صحيحاً أو يكتب وكان لهذه المختلفة من هذا الخالع ابن صغير فاستأجر الخالع هذا مختلفته هذه لحضاته ولدها الصغير هذا وتربته والقيام بحضاته سنة واحدة كاملة أو لها يوم كذا وآخرها يوم كذا بهذه المائة الديار التى وجبت علم الزوجها هذا الاستجارة صحيحاً وأنها آجرت نفسها منه كذلكهم الجارة صحيحة فان كان الابن رضياً ما يكتب طلب الخالع هذا من مختلفته هذه ارضاع هذا الصغير الرضيع وتربته وحضاته سنة واحدة بالمائة التى وجبت له عليها أو يكتب استأجرها على ارضاع هذا الصغير وعلى تربته سنة واحدة على نحو ما ذكرنا ثم ان هذا الخالع وكلها وأقامها مقام نفسه فى ابراء نفسها عما يحصل باقباله عليها ان مات الولد قبل انقضاء مدة التربة وكالة صحيحة لازمة على أنه كلما عزلها عن هذه الوكالة عادت عنه وكله فى ذلك كله كما كانت وانما كتبنا التوكيل على هذا الوجه نظراً للمرأة لان الصغير لو مات قبل انقضاء مدة الحضاة يرجع الزوج عليها بحضته ما بقى من المدة من المائة الديار فكتبنا ذلك حتى انه اذا مات الصغير فى هذه المدة فهم يترى نفسها فلا يرجع الزوج علمها شئ وفى نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو شرط أن الولد لو مات قبل مضي هذه المدة فهم يترى من حصته ما بقى من المدة فذلك جائز فان كتب بعد الاستجارة ونشطت المختلفة هذه أنه لو مات هذا الولد قبل مضي هذه المدة فهم يترى من حصته ما بقى من المدة من هذه المائة ولم يكتب توكيله اياها ببراءة نفسها كان مستقيماً كذا فى الذخيرة \* فان كان فى البطن جنين فلما ادلزوج أن يعقد الخلع على رضاعه فالجواب المحفوظ عن السلف مثل الخصاص وأبي زيد وغيرهم أنه جائز فيبقى موضع الجعل وعلى أن ترضع الولد الذى هو فى بطنها الزوجها هذا ان وضعت حياً السنتين من وقت الولادة واحداً كان الولد أو متي ذكرنا كان أو أنثى على أنه لو مات هذا الولد بعد ذلك قبل تمام مدة الرضاع فهم يترى وليس يحفظ هذا عن علمنا الثلاثة وكان الشيخ الامام أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يقول الاصح عندى أن هذا فى الجنين لا يصح لانه تصرف عليه فى حكم النفقة وذلك لا يصح واعتبره ذابسا ترصقانه كذا فى الظهيرية \* والحيلة فى ذلك تقدير مال عليها فى عقدة الخلع ثم استجاره اياها جارة مضافة الى ما بهد الولادة

بأن وقف ارضه مع العبيد  
والشيران الذين يعملون فيها  
وروقفه مقصودا ان كان كراعا  
أو سلاحي مجوز والكراعا  
جنس الخيل وفيما سواه  
ان كان شيا لم تجز العادة  
بوقفه كالتياب ونحوه  
لا يجوز عندنا وان متعارفا  
كالقاس والقدوم والجنابة  
وفيما هو ما يحتاج اليه من  
القدور والاداني في غسل  
الموتى والمصاحف قال الثاني  
رحمه الله لا يجوز وقال محمد  
رحمه الله يجوز واليه ذهب  
عامة المشايخ \* وقف الكردار  
وهو كالبناء والاشجار  
من الدار والمام لا يجوز ثم  
وقف المصنف اذا وقفه على  
اهل المسجد بدقروته ان  
يحصون يجوز وان وقف  
على المسجد يجوز ويقرأ في  
ذلك المسجد ذكر في بعض  
المواضع انه لا يكون مقصودا  
على هذا المسجد دول يجوز  
محمد بن سلمة وقف الكتب  
وأجازه نصير بن يحيى وهو  
المتنزه وقف بقرة على رباط  
على أن ما يخرج من لبنها  
ومنها يصرف الى أبناء  
السل حازان كان

فذلك يغلب في أوقافهم \* إذا وقف الدراهم أو الدنانير أو الطعام أو ما يكال أو يوزن يجوز أن يدفع النقد وعن غيبة  
البيع مضاربة أو بضاعة ويصرف الربح الحاصل إلى ما وقف عليه \* ولو وقف كرامن الحنطة على أن يقرض  
الأدراك ثم يقرض كذلك أبدا على هذا الوجه من الذين لا يذروهم يجوز وقف ثور على أهل قرية للزراعة على يد  
الجهاد أو في السبيل على أن يسكنه ما دام حيًّا ص \* لأنه إن لم يشترطه كان له ذلك \* والجعل في السبيل أن يجاهد

في غير ذلك ليس له ذلك وان اجزله لا يصح الا اذا - نتاج الى النفقة وآجره لاجل النفقة يجوز ودلت المسئلة أن المسجد اذا احتاج الى المصارف وآجره القيم بعضه لينفق من الاجرة يجوز وقف الغلمان والحواري على مصالح الرباط يجوز ولوزج الحاكمة جارية الوقف يجوز وعبد لا يجوز لانه يلزم عليه المهر والنفقة \* ولوزج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز \* وجناية عبد الوقف في مال الوقف \* قال في مرضه جعلت نزل كرى وقفافوه غراً ولا صار الكرم وقدا (٢٦٠) وعن هلال وقف أرضا فيها زرع لم يدخل الزرع بلا ذكر كالأوقف أرضا عليها عبد وثيران له

وبه نأخذ وقال الاسكاف ان لم يكن للزرع يوم الوقف قيمة يدخل والا فلا بلا ذكر \* وقف دارا فيها حمامات يدخلن ويخرجن دخلن اذا كن من الاهلى وقال المشايخ هو كوقف الضيعة لا يدخل البقر والعبد بلا ذكر ولو وقف الارض مع الثيران والعبد جاز كذا فعله على كرم الله وجهه \* غرس في الوقف ومات ان من غرسه الوقف فوقف وان من ماله ان قال للوقف فوقف وان لم يذكر شيئا فهو ميراث عنه \* وقف شجرة بأصلها ان مما ينتفع بثمرها وورقها ينتفع بثمرها لا يقطع أغصانها فان فسد أغصانها قطعت وان مما لا ينتفع بثمرها يقطع ويصرف ثمنها على سبيلها فان نبت مكانها بياها فهي وقف والا غرس وان جف بعضها وبقي بعضها يباع ما جف ويصرف ثمنه الى سبيله ويتولد الرطب وقال الفضلي بيع الانجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القلع كبيع الارض وقال ايضا ان لم تكن مثمرة يجوز بيعها قبل القلع أيضا لانه

لا رجعة فيها ولا منوبة ولا تعليق بشرط ولا اضافة الى وقت في المستقبل ولا اشتراط عوض فبانت منه بحكم هذه التولية وان كان الطلاق أكثر من واحدة ففي الاثنين يكتب طلقها اطلقها وفي الثلاث يكتب طلقها ثلاثا بوجه فبانت منه ويكتب في الثلاث وحرمت عليه حرمة غايظة لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها ويفارقها وتنفق عتقها وفي الصريح بعد الدخول بها يكتب ان فلانا قال لزوجه فلانة بعد ما دخل بها أنت طالق تطليقة واحدة ديانة ولم يكن منه بعد ذلك رجعة لها وانما في عدتها الواجبة عليها بهذا الطلاق أقر بجميع ذلك يوم الا شاهد ذلك يوم كذا \* وفي الطلاق بعد الخلوة الصحيحة قبل الدخول بها يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا طلق امرأته بعد ما خلاها خلوة صحيحة خالية عن الموانع الشرعية والطبيعية كلها تطليقة واحدة بآية نافذة جائزة فخرت عليه بهذه التطليقة ووجب لها عليه كمال ما سمي لها من الصداق وهو كذا ونفقة عدتها وهي كذا وبيت الكتاب \* فان كان الزوج لا يرى قيام الخلوة الصحيحة مقام الدخول في حقنا كيد المهر وجوب نفقة العدة فامتنع عن أدائها بعد ما طالبته بذلك ينبغي لها أن ترفع الامر الى قاض يرى ذلك حتى يقضى لها بكل المهر ونفقة العدة ثم يكتب بعد ذلك في الكتاب ثمن هذه المرأة المطلقة بعد الخلوة الصحيحة طالبت زوجها بجميع ما سمي لها من الصداق ونفقة عدتها فامتنع عن أدائها لما أنه كان يرى مذهب من يقول بان الخلوة الصحيحة لا تقوم مقام الدخول في حق هذين الحكمين وهونا كدجميع المسمى وجوب نفقة العدة فرافعه الى القاضي فلان أو يكتب من غير تعيين فرافعه الى قاض عدل جائز الحكم فيما بين المسلمين وطالبته بذلك وادعت الخلوة الصحيحة والطلاق بعدها فأقر بالخلوة ولكن أنكرنا كدجميع المسمى وجوب نفقة العدة فنقضى عليه لها هذا القاضي بكل المسمى ونفقة عدتها كان يرى ذلك وكان في اجتهاده أن الخلوة بمراة المكسوة كالدخل بها في حقنا كدجميع المسمى وجوب نفقة العدة فنقضى بذلك لها عليه في وجوبها محكما مضاء وقضاء أن نفقه وأشهد على ذلك حضوري مجلسه وذلك في يوم كذا \*

وإذا أراد الرجل أن يجعل امرأته يدها فهو مشتل على أنواع \* أحدها التفويض مطلقا غير معلق بشرط وانه قسمان موقت ومطلق وصورة كتابة هذا النوع في الموقت بهذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا جعل امرأته المسماة فلانة يدها شبرا أو سنة أو لها كذا وآخرها كذا على أن نطلق نفقة هذا الشهر أو في هذه السنة متى شئت واحدة بآية أو ثلاثا وفوق ذلك الامر في ذلك اليها أو أنها قبلت منه هذا الامر قبولاً صحيحاً في مجلس هذا التفويض قبل اشتغالها بعمل آخر وقبل قيامها عن المجلس وذلك في يوم كذا \*

وصورة كتابة هذا النوع في المطلق \* شهدوا أن فلانا جعل امرأته فلانة يدها على أن نطلق نفسها ما شئت من واحدة أو ثلاثا ومتى شئت أبدأ وأنها قبلت منه هذا الامر الى آخر ما ذكرنا \* (والثاني تعليق التفويض بالشرط وانه أقسام) أحدها تعليق التفويض بالغيبه وصورة كتابة هذا القسم شهدوا أن فلانا جعل امرأته فلانة يدها معلقا بشرط أنه متى غاب عنها من كورة كذا أو من مكان كذا يسكن فيه غيبة سفر ومضى على غيبته عنها شبرا أو كذا على ما شرطه ولم يعد اليها في هذه المدة فانها طلق نفسها تطليقة واحدة بآية بعد ذلك متى شئت أبدأ وفوق ذلك الامر في ذلك اليها أو أنها قبلت منه هذا الامر

قبولا غلثها والمثمرة لا يباع الا بعد القلع كبناء الوقف \* تصدق أرضا صدقة موقوفة بثمرها لا يدخل الثمر فاساو يدخل استحصانا أو يؤمر بالتصدق بها كن قال تصدقت أرضي بثمرها ونخلها على المساكين فاذا لم يسم الثمرة فالارض وقف والثمره لا وقف في قول الثاني ولم يحكم هلال عن غير مخلصا والشرب والطريق والمسبل يدخل بلا ذكر \* مقبرة عليها أشجار ان كانت نابتة قبل اتخاذها مقبرة وما كان عليها أشجار لا تدخل في المقبرة لان الشجرة لا تدخل

**في الوقت كلزوع** وفي رواية تدخل الشجرة فصارت فيها روايتان فان الارض موانا لملك لها اقرت الاشجار على حالها القديمة هذا اذا كانت نائمة قبل اتخاذها مقبرة أما اذا بنيت بعد الاتحادان علم الغارس فله وان لم يعلم فالرأى الى الحاكم ان رأى بها وصرف ثمنها الى عملة المقبرة فعليه ان لا يعلم الغارس فوقف ألا يرى أنها اذا بنيت في أرض ولم يعلم لها غارس كانت للمالك قال هذه الشجرة للمسجد لا يكون وقفها بلا تسليم غرس في المسجد لا يكون له ولو في أرض الوقف فللوقف وان تعاهدها الغارس فللغارس وله (٢٦١) رفعها لانه ليس له هذه الولاية فلا يكون غارسا للوقف ولو

غرس في طريق العامة أو نهرها أو حوض العامة فللغارس وله رفعها لانه ليس له ولاية جعلها للعامة وان قطعها وخرج من عروقها شجرة فهي له أيضا وفي مجموع النوازل أشجار في مقبرة يجوز صرفها الى المسجد ان لم يكن وقفها على جهة أخرى فان تداعت حوائط المقبرة الى الخراب لا يصرف اليه بل الى الجهة الموقوفة ان عرفت غرس تالة فكبرت لا يجوز صرفها الى جب في هذه السكة وان قال الغارس وقفها عليه فالظاهر يكذبه ولا يجوز صرفه الى البر ولا الى حاجة نفسه وقد تقر في فتاوى خوارزم أن الواقف لو عين محل الوقف اعنى الجهة ان اتحدت بان كانا وقفاً على المسجد أحدهما الى عمارته والا شتر الى املعه أو مؤننه والامام أو المؤذن لا يستقر لقوله المرسوم للعالم الذين أن يصرف من فاضل وقف المصالح والعمارة الى الامام أو المؤذن باستصواب أهل الصلاح من أهل المحلة ان كان الواقف متصداً الان

قبولاً صحيحاً في مجلس التفويض ويتم الكتاب \*  
القسم الثاني تعليق التفويض بترك نقد المجلد الى وقت كذا صورة كتابة هذا القسم جعل أمرها بيدها في تطبيق واحدة بانه مطلقاً بشرط أنه اذا مضى شهر أو له كذا أو آخره كذا ولم يؤد المبالغ جميع ما قبل تجديدها من مداها وهو كذا فانها تطلق نفسها بعد ذلك متى شئت أبداً واحدة بانه وفوض الامر في ذلك اليها أو انما اقبلت منه هذا الامر في مجلس التفويض \*  
القسم الثالث تعليق التفويض بشرط قيامه أو بشرطه الخمر أو بشرطه ضرباً موبحاً يظهر أثره على بدنهم \*  
وصورة كتابته على نحو ما بينا \*  
\* النوع الثالث تفويض طلاق كل امرأة يتزوجها على هذه \* شهدوا أنه جعل أمر كل امرأة تدخل في نكاحه بأي طريق تدخل من عقد وكيل أو فوضوا إلى أجاز نكاحه بقوله أو فعله أو تزوجه ايها بفسه بيد امرأته الحالية المسماة بفلانة في التطبيقات الثلاث على أن تطلق فلانة هذه تلك المرأة التي دخلت في نكاحه متى شئت من الاوقات أبداً وفوض الامر في ذلك اليها أو يكتب تطلقها ما شئت من طلاقها الثلاث وانما اقبلت ذلك منه قبولاً صحيحاً في مجلس هذا التفويض وفي التفويض بشرط اذا وجد الشرط وأرادت أن تطلق نفسها فانها اذا ذلك واذا طلقت نفسها فانها لا تملك أن يكتب وثيقة على ظهور وثيقة التفويض فيكتب شهدوا أن فلانة في الزوج باشر الشرط الذي كان التفويض معلقاً به على الوجه الذي كتب في بطن هذا الكتاب وصار أمر فلانة زوجة فلان بكم ذلك التفويض بيدها وانما طلقت نفسها باسمه هو والشهود الذين أئتمروا أسامهم وذلك في تاريخ كذا والله تعالى أعلم كذا في المحيط \*  
الفصل الرابع في الاعتاق \* واذا اعتق الرجل عبده وأراد أن يكتب له بذلك كتاباً يكتب أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعا أنه أعتق عبده ومملوكه فلانا أو يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلان بن فلان أقر عنددهم وأشهدهم على اقراره في حال صحته يده وثمان عقلة وجواز اقراره لعله به من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره أنه أعتق عبده ومملوكه ومرفوقه فلانا الهندي وهو غلام شاب وبين سنه ومجعله أعتقه من خالص ماله ومملكه اعتاقاً صحيحاً نافذاً تاماً لازماً لا رجعة فيه ولا مشوية ولا تعليق بشرط كذا في الذخيرة \* ولا تعليق بمخاطرة ولا إضافة الى وقت من الاوقات المنتظرة مجاناً كذا في الظهيرية \* ولا اشتراط عوض أعتقه هكذا الوجه الله تعالى وطلب ثوابه واستغفار مرضاته وهر بامن أليم عقابه ورغبة فيما وعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله من أعتق رقبة أعتق الله تعالى بكل عضوه من اعضائه من النار فافلان الهندي هذا حر باعناق مولاه هذا الياصع ولا يوجب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه لا سبيل له ولا لاحد عليه الا سبيل الولاة فان ولا ما عتقه هذا مادام حياً ولعصبة الذكور من بعده وسماه بعد الاعتاق كذا وصديق المعتق هذا ما عتقه هذا في كونه مملوكاً له وقت هذا الاعتاق شفاهاً وذلك في يوم كذا وبعض أهل الشروط يكتبون بعد قولهم وهر بامن أليم عقابه وليعتق الله تعالى أعضائه باعضائه من النار اعتاقاً صحيحاً جائزاً وأخرجه من ملكه ورقه وحرره فصار حرّاً في يده نفسه لاحق له ولا لاحد سواه عليه سوى حق الولاة وليس لاحد يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر استعباده واسترقاقه واعادته الى الرق والعبودية وصدقه المعتق في كونه مملوكاً له وقت هذا الاعتاق وذلك يوم كذا

غرض الواقف احياء وقفه وذلك يحصل بما قلنا \* أما اذا اختلف الواقف أو اتحد الواقف واختلف الجهة بأن بنى مدرسة ومسجداً وعين لكل وقفاً وفضل من غلة أحدهما لا يبدل شرط الواقف وكذا اذا اختلف الواقف للجهة يتبع شرط الواقف وقد علم بهذا التقرير أعمال العتق الاحياء رعاية شرط الواقف هذا هو الحاصل من الفتاوى في نوع في الفاظ جارية في الوقف في يده أرض أقر أن واقفاً وصدقه ووقفه ولم يزج اقراره وهي وقف وقوله هذه الارض وقف اقرار بالوقف وقوله أرضي هذه صدقة موقوفة وقف

ابتداء كقوله عبدی هذا حرا عتاقی و قوله هذا العبد حر الرار و فی الانشاء امری شرائط الوانف فیہ \* أرضی هذه صدقة محررتمو بتمسك  
حياتي وبعد عمتي أو أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة طال حياتي وبعد وفاتي أو أرضي هذه صدقة محبوسة مؤبدة أو حبسته مؤبدة حال  
حياتي وبعد عمتي صار وقفاً جائزاً لازماً على الفقراء عند الكل وإن لم يقل حال حياتي وبعد عمتي في الخلاف بين الامام وصاحبه رجهم  
الله \* ولو قال أرضي هذه صدقة (٢٦٢) موقوفة أو صدقة محبوسة أو حبسته ولم يقل مؤبدة وقف على قول عامة من يميز الوقت وقال

وكان أبو حنيفة وأصحابه رضي الله تعالى عنهم يكتبون هذا كتاب من فلان يعني المولى لم لو كه فلان  
الفلا في انك كنت مملوكاً الى أن أعتقك فأعتقك لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وأنا لو لم أعتقك لوجه الله تعالى  
والبدن لعله في من مرض أو غيره جائزاً لا مؤبداً \* عتقك عتقاً جائزاً نافذاً بتاتلاً لم أشترط عليك شرطاً ولا  
اختلفت منك ما لا قصرت به حرالان مالاً لا حراً وعليك ما عليهم لا سبيل لي ولا لأحد عليك ولي ولا لأحد ولا  
عتقك وذلك في شهر كذا من سنة كذا وانما كتبوا الوجه لله تعالى لان من الناس من يقول اذا أعتقه رياء  
وسمعة لا لوجه الله تعالى لا يعتق وانما كتبوا أنا لو لم أعتقك لوجه الله تعالى لان من الناس من يقول اذا أعتقه رياء  
يعتبر من الثلث وعتق الصحيح يعتبر من جميع المال وأرادوا بقوله أو غيره الجنون والعتة والخبر بسبب  
الفساد لان العتة والجنون عتاهن صحة العتاق بالاجماع والخبر بسبب الفساد يمنع صحة الاعتاق عند بعض  
العلماء وانما كتبوا عتقاً نافذاً بتاتلاً حتى لا يدعى المولى عليه ما لو جب توقف العتق أو التعليل بالشرط  
وانما كتبوا لم أشتط عليك شرطاً ولا اختلفت منك ما لا قطعاً للدعوى والمنازعة وانما كتبوا صرت به حراً  
لك مال لا حراً وعليك ما عليهم بطريق التأكيد وانما كتبوا ولي ولا لأحد لئلا يسلطوا على العتق  
وكتبوا ولا عتقه هذا مذهب أصحابنا رجهم الله تعالى وكان الطحاوي رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك وإن  
كان العتق على مال يكتب فيه به بعد قوله عتقاً جائزاً نافذاً الى كذا دينار أو قبل هذا العبد هذا العتق به هذا  
المال فبه ذلك ان كان المولى قبض المال يكتب وقبض العتق هذا المال لا ينافي ما المتعق هذا ذلك انما يدبري  
اليه من ذلك كاه براءة قبض واستيفاء وإن لم يكن قبض المال يكتب فيه مع هذا المال دين على هذا العتق  
لهذا المولى لا براءة فلهذا العتق عنه الا بأداء جميع ذلك اليه ولا سبيل لهذا المولى عليه الا سبيل الولاء وطلب  
الحمل وذلك في تاريخ كذا كذا في الذخيرة \*

وإذا أعتق عبداً أو أمة هماله وينها من كاح ولهم ما أولاد أعتقه هم جملته يكتب أعتق عبده فلانا  
ويسميه ويحلبه وأمة فلانة ويسمى ويحلبه أو همار ورجان وأعتق أولادهم ما هم ما وههم فلان وفلان  
وفلانة وهو عتقهم جميعاً أعتقهم جميعاً لا يتغاضوا عن رضاه الله تعالى وطعماني ثوابه الى آخر ما ذكرنا \*

وإذا كان العبد مشتركا بين اثنين أو أكثر وقد أعتقه أو أعتقه جميعاً يكتب هذا كتاب من فلان  
ابن فلان الفلاني وفلان بن فلان الفلاني لم لو كه فلان انك كنت مملوكاً وقد أعتقناك ويكتب نصب  
كل واحد منهم في العبد حتى يعرف مقدار ما يثبت لكل واحد منهم من الولاء وباقي الكتاب على نحو  
ما ذكرنا في العبد لو واحد وإذا كان أكثر من رجل لا يكتب هذا ما شهد عليه الشهادة المسمون آخر هذا الكتاب  
شهدوا جميعاً أن فلانا وكيل فلان وفلان وفلان أعتق عبدهم فلانا وهو مشتركا بينهم بالسوية أثلاثاً  
وأعتقه هذا الوكيل مجانباً لغير عوض أو على كذا اعتاقاً صحيحاً من خالص مالهم وملكهم فصار هذا العبد  
حراً باعترافهم وكيههم هذا اياه لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا سبيل لهؤلاء الموكلين  
عليه ولا لأحد من الناس غير سبيل الولاء فان ولاتهم حال حياتهم ولعقبهم بعد وفاتهم \*

وفيما إذا كان العتق على مال وقبض الوكيل المال منه لهم يكتب قبول العبد العتق على ذلك المال  
ويكتب قبض الوكيل المال منه لهم وإذا لم يقبض الوكيل يكتب على نحو ما بينا فيما إذا كان العبد لو واحد وإذا  
أعتق أحد الشريرين نصيبه من العبد المشترك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى للسالكات خيارات

الخصاف وأهل البصرة انه  
لا يصبر وقفاً \* ولو قال أرضي  
هذه صدقة موقوفة على  
المساكين يصبر وقفاً بالاجماع  
لان جواز معلق بالتأييد  
والتأييد قد يكون نصاً  
وقد يكون دلالة والمساكين  
لا يخلو عنهم الارض الى يوم  
القيامة فيكون ذا كرا  
للتأيد كيد حكام ولو قال أرضي  
أو ادري هذه صدقة موقوفة  
أو وقفت أرضي أو ادري هذه  
عند الثاني رحمه الله يكون  
وقفاً وعند محمد وهلال  
لا وهذا اذا لم يعين انساناً فان  
عين وقال وقفتهما على فلان  
أو أولاد فلان وهم يحصون  
لا يجوز فرق الثاني بين هذا  
وبينما اذا لم يعين انساناً  
والفرق أنه اذا لم يعين فهو  
وقف على الفقراء واذا عين  
فتملك لا وقف وهذا اذا لم  
يقرب بالوقف اقطا الصدقة  
أما اذا أقرنه بان قال  
أرضي أو ادري هذه صدقة  
موقوفة على فلان أو على  
أولاد فلان جاز والغلبة  
لهم ماداموا أحياء وبعد  
المات الى الفقراء لنصه  
على الصدقة والصدقة  
مصرفها الفقراء وذكر

فلان لتخصيصه بها \* متولى أسكن فيه رجلاً بلا أجر فالعامة على وجوب اجر المثل على الساكن وعليه الفتوى ثلاثة  
\* وقف على رجل ونسبه فرتة الرجل قال هلال يطل الوقف وقال الصدر لا يطل الوقف ويطل الرتبة قال رجل نصدت بها عليكم على قول  
الثاني رحمه الله يتم بلا قبول \* قال أرضي هذه موقوفة على وجه البر أو قال على وجه الخير أو وجه الخير والبر يكون وقفاً جائزاً لان البر  
والخير هو الصدقة \* قال وقفت من هذه الارض شيئاً كان باطلا لان الشيء يقع على القليل والكثير ولو بين رجلين شيئاً لا يجعل وقفاً عادة  
\* ثلثا مالي وقف لم ير ذلك أبو نصر ان ماله نقد فباطل لانه وقف الدراهم وان ضبعة جاز على الفقراء وقيل الفتوى على انه لا يجوز بلبان



المصرف وفي المسئلة دليل على ان وقف الدراهم لا يجوز قدم خلافه اقر بالوقف وسكت عن ذكر الجهة ثم ذكرها بعدة القياس انه لا يقبل لان مطلقه يحمل على الفقراء فبانه بعده صرف عنهم وفي الاستحسان يجوز لان العادة جرت بالاجال وبذكر الجهة عند السؤال وان ذكرها ولا جهة ثم ذكر بعده نائبا جهة أخرى لا يقبل لانه باطل لحق الاول بعد التعليق \* أرض بين رجلين تصدقاً بها على المساكين أو على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليه ودفعها الى سيم واحد جاز على قول محمد (٢٦٣) رحمه الله أيضاً لانه لا شيوخ وقت العقد ولا وقت القبض لانهما تصدقاً جلة وسلمها الى المتولى جلة \* ولو تصدق كل بحصته مشاعاً وجعل كل بحصته متولياً على حدة وسلمها اليه لم يجز للشيوخ وقت العقد والقبض أيضاً لمباشرة كل منهما الوقف بانه راده على حدة ولكل من المتولين قبض حصته نصفاً شاعاً فان قال كل لمتوليه اقبض حصتي مع حصته الاخر جاز لعدم الشيوخ حال القبض وكذا ان وقف أحدهما حصته ثم وقف الاخر لكن سلمها الى متول واحد لانه وان وجد الشيوخ حال العقد لم يوجد حال القبض لانهم ماسلمها الى المتولى جلة وهو قبضها جلة وكذا لو جعل التولية الى رجلين معاً لانهم كانوا واحداً وان اختلفت جهته الوقف وهذا كله قول محمد رحمه الله وعلى قول الثاني يجوز الوقف على كل حال لعدم منع الشيوخ واشترط القبض \* قرية بعضها وقف وبعضها ملكتي وبعضها ملك أرادوا قسمتها ليعملوا مقبرة ليس لهم

ثلاثة ان كان المعتق موسراً وخيار ان كان معسراً وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان كان المعتق موسراً فللساكت حق تضمينه وان كان معسراً فللساكت حق استنساخ العبد وفي الحالين العبد يعتق كله على المعتق والولاء كله فان أراد الساكت أن يكتب كتاباً على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكتب شهادته وان فلاناً عتق جميع نصيبه من المملوك المشترك بينه وبين شريكه فلان واسم هذا المملوك كذا وحالته كذا وقد عتق هذا المعتق نصيبه بغير إذن شريكه فلان عتقاً صحيحاً والمعتق كان موسراً وقت الاعتاق حتى يثبت للشريك الساكت ثلاث خيارات على قول أبي حنيفة رحمه الله فاختار تضمين شريكه المعتق قيمة نصيبه وكانت قيمة نصيبه مثلاً عشرة دنانير بتقويم المقومين الذين لهم بصيرة في ذلك ومعرفة وهم عدول فرفع الساكت الامر الى القاضي فلان وادعى على المعتق هذا المقدار فقضى القاضي له بذلك لما أنه وقع اجتماعه عليه ولزم المعتق أداء عشرة دنانير الى هذا المدعى فهذا القدر دين على المعتق وهذا الشريك المدعى وان قضاء المعتق هذا المقدار يكتب فقضاء هذا المقدار بالارامه وصار العبد كله حرام من جهة المعتق هذا وولاءه كله للمعتق وهذا ويتم الكتاب \* وفي اختيار استنساخ العبد يكتب فاختار الشريك الساكت استنساخ العبد في نصف قيمته وذلك كذا ورفع الامر الى القاضي فألزم القاضي العبد فعلى العبد أن يسعي له في ذلك واذا سعي فهو حر من جهتهما وولاءه بينهما \* وفي اختيار اعتاق نصيبه يكتب كتاباً فاختار اعتاق نصيبه وأعتقه فصار حرام من جهتهما وولاءه بينهما \* وان كان المعتق معسراً حتى يثبت له خيار ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختار الساكت استنساخ العبد يكتب وكان هذا المعتق معسراً معروفاً بذلك عند الناس حتى يثبت للساكت خيار ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاختار استنساخ العبد في نصف قيمته وذلك كذا فأما مضي القاضي فلان اختياره وألزم العبد ذلك ويصير العبد حراماً ما اذا سعي وولاءه يكون بينهما \* وان اختار اعتاق نصيبه يكتب على نحو ما يكتب لو كان المعتق موسراً ثم في كل موضع اختار استنساخ العبد ونجومه نجوماً يكتب فأما مضي القاضي اختياره وألزم العبد قيمة نصيبه وذلك كذا ونجومه عليه نجوماً ثلاثة في ثلاثة أشهر لم يوثق عند انقضاء كل شهر كذا ويتم الكتاب \* فان صالح العبد من قيمة نصيبه على مقدار أقل منها يكتب وصالحه من قيمة نصيبه على كذا مؤجلاً الى كذا فان نجم نجوماً ومضى شهر وأدى نجوماً وأدان يكتب بذلك كتاباً يكتب ومضى شهر وأدى نجوماً وكذا وبقي عليه كذا على نجوم ما بقي يطالبه اذا حل ذلك وبعد أداء النجوم كلها يكتب ان فلاناً عتق عبداً بينه وبين فلان اسمه كذا وكان المعتق معسراً فاختار الشريك الساكت استنساخ هذا العبد في نصف قيمته ونجم ذلك عليه نجوماً في كذا من الشهور كل شهر كذا فمضى شهر فاستوفى منه كذا ومضى شهر آخر فاستوفى منه كذا واستوفى منه أيضاً بعد الشهر الثالث كذا ويقول هو آخر النجوم فلم يبق عليه ولا قبله ولا عنده ولا معه شيء لا قليل ولا كثير وعتق كله عنهم ما جيعاً فهو مولى لهما وولاءه بينهما نصفين ويتم الكتاب \* وان أراد ان يكتب كتاباً على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكتب أعتق فلان جميع نصيبه من المملوك المشترك بينه وبين شريكه فلان واسم المملوك كذا حتى عتق عليه على قول من يرى ذلك وهو أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكان المعتق موسراً معروفاً بذلك عند الناس فطالبه الساكت

ذلك لان المقصود من القسمة التميز ولا يحصل بهذه وان أرادوا قسمة الكل جازاً فادتها التميز بين الوقف وغيره \* ذكر التبرج في أرض وقف عليهما قسمها وأجر أحدهما حصته فالآخر بينهما عند بعض المشايخ \* قال مالي لاهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم وهم يحصون يجوز ويصرف الى أولاد السيدة النساء المتول الزهراء فاطمة كرم الله وجهها \* وقف ضبعة على فقراء قرأته أو قرأته وجعل آخره للساكين جاز يحصون أولاً وان أراد القيم تقضيل البعض فالمسئلة على وجوه ان الوقف على فقراء قرأته أو قرأته

يحصون أولا يحصون أو أحد الفريقين يحصون والا خولافتي الوجه الأول للقيم أن يجعل نصف الغلة فقرا والقرابة ونصفها الفقراء  
القرية ثم يعطى من كل فريق من شأمنهم وبفضل البعض على البعض كما شاء لأن قصده الصدقة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه  
الثاني تصرف الغلة إلى الفريقين بعددهم ليس له أن يفضل البعض على البعض لأن قصده الوصية وفي الوصية الحكم كذلك وفي الثالث  
يجعل الغلة بين الفريقين أو لا يصرف (٢٦٤) إلى الذين يحصون بعددهم وإلى الذين لا يحصون سهم واحد لأن من يحصى لهم

بقية نصيبه ورفع الأمر إلى القاضي فلان وأمضى ذلك وألزم المعتق قيمة نصيب الساكت وحكم بعق العبد  
من قبل المعتق ويتم الكتاب \* وإن كان المعتق معسرا يكتب وكان المعتق معسرا معروفا بذلك عند  
الناس حتى ثبت للساكت حتى استعاه العبد في قيمة نصيبه فأخذ العبد بذلك ورافعه إلى القاضي فلان  
فأمضى ذلك وأمر العبد المعتق بالاستسعاء في قيمة نصيب الساكت فذلك دين للساكت على العبد وجعل  
العبد كاهن من جهة المعتق وللاؤه كله ويتم الكتاب كذا في المحيط \* ولو كان عبد مملوك بين رجلين  
فأراد أن يعتقه وخاف كل واحد منهما ما تضمن صاحبه أياه بسبق اعتاقه فلا حياط أن يوكل رجلا باعتاقه  
والاحوط أن يعلق كل واحد منهما معتق نصيبه باعتاق نصيبه حتى لو أفرد الوكيل نصيب أحدهما  
بالاتفاق لم ينفذ وإذا اعتق الوكيل كتب هذا ما أقر فلان أنه وكيل فلان وفلان باعتاق عبدهما فلان  
وأنه أعتق عبدهما فلانا وهو مشترك بينهما بالسوية مجانا أو على كذا اعتاقا فصححهما من خالص مالهما  
وملكهما فصار هذا العبد حرا باعتاق وكيلهما هذا أياه ثم يذكر إلى آخر ما ذكرناه فيما إذا اعتقه بطريق  
الاصالة وكذا هذا في توكيلهما أياه بالتدبير كذا في الظهيرية \* إذا أعتق عبده على خدمته سنة يكتب  
شهد وأن فلانا أعتق عبده المسمى كذا وحليته كذا اعتاقا فصححها جازنا فإذا اعلى أن يخدمه سنة كاملة  
اثنا عشر شهرا أو لها كذا أو آخرها كذا يخدم فبإراد مولاه وفيما بداه من أنواع الخدمة حيث شاء وأين شاء  
وكيف شاء فيما يعمل في الشرع ليلانها رافى الوقت المعتاد قدر ما يطيق وقبل فلان منه هذا العتق بهذا  
البدل وضمن خدمته على هذا الوجه فصار حرا لوجه الله تعالى لا سبيل له عليه إلا سبيل الولاء والاطلب هذه  
الخدمة المشروطة المذكورة ويتم الكتاب \*

ويشقة بدل العتق يكتب شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا الهندي أقر طائعا أنه كان  
مملوكا لفلان على كذا صحيح واجب لازم وخدمه زمانا ورغب في عتقه فسا له أن يعتقه على كذا فأجاب به إلى ذلك  
فاعتقه بهذا الجعل عتقا فصححها لاربعة فيه ولا مشوبة ولا تعليق بخاطرة ولا إضافة إلى وقت مستقبل فقبل  
هو ذلك منه بمخاطبته أياه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك فعتق به وصار حرا مالا كالنفسه وهذا الجعل  
دين له عليه حالا يأخذه منه متى شاء لا امتناع له عنه ولا براعة منه إلا إذا جميع ذلك إليه وصدقه المقر له  
ويتم الكتاب كذا في المحيط \*

واعتاق العبد بحكم الوصية شهد وأن فلانا يعني ابن الميت أقر طائعا أن أياه فلانا قد كان أوصى إليه  
في حياته أن يعتق عبده ومملوكه فلانا يسمى العبد ويحب له بعد وفاته لوجه الله تعالى لا يشترط فيه شرط  
ولا يجعل عليه مالا وأنه قد قبل من أياه فلان هذه الوصية وأن أياه فلا ناقد وفي ولم يرجع عن ذلك ولا عن  
شيء منه وأنه نفذ هذه الوصية بعد موت أبيه وأعتق فلانا وهو العبد الذي كان أوصى به إليه أبوه فصار  
فلان بذلك حرا لوجه الله تعالى له مالا لاجرار وعليه ما على الأحرار لا سبيل له عليه من استرقاق أو استخدام  
أو استسعاء فقد صار في يده من تركته مالا قيمة هذا العبد الذي أعتقه ولا سبيل له عليه إلا سبيل الولاء  
الذي ثبت في الشرع للمعتق حال حياته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب

وإذا أعتق أمته ثم تزوجها بعد العتق يكتب أقر فلان في حال جواز إقراره طائعا أنه أعتق أمته  
المسماة فلانة التركية والهندية اعتقا فصححها إلى آخر كتاب العتق ثم يكتب بعد كتاب العتق ثم إن المعتق

وصية ولن لا يحصى صدقة  
والمتحق للصدقة واحد ثم  
يعطى هذا السهم من الذين  
لا يحصون من شاء وبفضل  
البعض على البعض في هذا  
السهم كما بينا وهذا  
التفريع يتأق على قولهما  
لأن الفقراء اسم جنس  
وعلى قول محمد رحمه الله  
لا يتأق لأن الفقراء عنده  
اسم جمع \* غاب المتعلم من  
البلد أياما ثم رجع وطلب  
وظيفته فان خرج مسيرة  
سفر ليس له طلب ما مضى  
وكذا إذا خرج وأقام خمسة  
عشر يوما وإن أقام أقل من  
ذلك لأمر لا بد له منه كطلب  
القوت والرزق فهو عفو  
ولا يعمل لغيره أن يأخذ  
هجرتة وظيفته على حالها  
إذا كانت غيبته مقدار شهر  
إلى ثلاثة أشهر فان زاد كان  
لغيره أخذ هجرتة وظيفته  
وإن كان في المصر ولا يختلف  
للتعلم فان اشتغل بشئ  
من الكتابة المحتاجة إليها  
كالعلوم الشرعية يعمل له  
الوظيفة وإن يعمل آخر لا يعمل  
ويجوز لغيره أن يأخذ  
هجرتة وظيفته \* وقف  
على نفسه لم يجوزه هلال  
وهو قول محمد رحمه الله

وعند الثاني رحمه الله يجوز وقال الطحاوي وبعده يكون الفقراء أبادا وقف أرضه على كل مؤذن يؤذن  
أو أمام يؤم في مسجد بعينه لم يجوزه إلا أمام جميع الزاهد رحمه الله لأنما قرينة وقعت لغير المحل إذا الامام والمؤذن قد يكون غنيا وإن كان  
فقير إلا يعمل أيضا والحيلة أن يقول وقفته على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو هذه المحلة فان خرب المسجد وخوى عن أهله فالغلة  
إلى الفقراء فيجوز أمال وقال وقفته على كل مؤذن فقير لا يجوز لانه مجهول \* وقف وقفا صحيا على ساكني دار مختلفة كل يوم كذا ثمان

واحد من سكانها لا يبيت هناك ويستغل بالحراسة فإن كان هناك مأوى فله من الوظيفة ما للسكان وكذا الخرج في النهار لطلب المعاش ويستغل بالحرفة لا يحرم من الوظيفة وان اشتغل الليل بالحراسة والنهار بالتعلم ان كان يعتق العادة من المختلفة وأهلها يرحى أن يجعل له أخذ الوظيفة وان اشتغل بعمل حتى لا يعدم من المختلفة فلا وظيفة له \* وان شرط الواقف أن يعطى السكان ولم يقل على طلبة العلم وهو فيها ساكن لا يطلب العلم لاشئ له لان المراد من المطلق في العرف المقيده وهو الساكن الطالب للعلم (٢٦٥) واذا انهدم رباط المختلفة ونشأ بناء

جديدا من كل وجه لا يكون الأولون أولى من غيرهم وان لم يغير ترتيبه الأولي الا انه زيد أو نقص فالأولون أولى \* ان كان غدا فارضى هذه صدقة موقوفة فهذا باطل لانه لم يجعل أرضه وقفنا الساعة ولو قال اذا قدم فلان أو اذا كملت فلانا فارضى صدقة بلازم وهو بمنزلة اليمين والتسذرا فاذا وجد الشرط وجب عليه أن يتصدق بالأرض ولا يكون وقفا \* ارضى هذه صدقة موقوفة ان شاء فلان وقال فلان شئت فهو باطل \* وقف البناء دون الأرض لم يجز هلال وهو الصحيح وعمل أئمة خوارزم على خلافه وسبأ أن شاء الله تعالى \* وقف الاشيتة الى الفقراء جائز ويدفع الى الفقراء في الشتاء ثم ردونها الى المتولى بعد الشتاء وقف البيت بما فيه من كوارات الفعل يجوز ويجعل نخل العسل وقفا ليعال البيت كما صح وقف الحمام مع رجاها تعالبرجها وعن الحسن رحمه الله وقف مصفا وجعله في المسجد الحرام أو في مسجد آخر وقفا مؤيدا لاهل ذلك

هذا بعد هذا العتق الموصوف فيه تزوج معتقه هذه بحضور من الشهود والمرضين على صداق كذا دينار تزوجا صحيحا وانما زوجت نفسها منه تزوجا صحيحا في ذلك المجلس على الصداق المذكور ويتم الكتاب والله تعالى اعلم كذا في الخيرة \*

**الفصل الخامس في التدبير** ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان لملوكه فلان القلاني اني اعطيتك بعد موتى لوجه الله تعالى وطلب ما عنده من الثواب وأنا يومئذ صحيح وأراؤ بذلك صحة البدن ألا يرى أنه قال عقيب لعله في مرض ولا غيره ولا حاجة الى ذلك لان تدبير الصحيح والمرضى سواء في أن كل واحد منهما يعتبر من ثلث المال والطاعوى كان يكتب اني جعلتك مديرا في حياتي وحر بعد موتى قال وانما جعلت بين اللفظين لان من مذهب بعض العلماء أنه لا يصير مديرا ما لم يجمع بين اللفظين فجمع بينهما احتراماً عن قول هذا القائل ثم يكتب ولي ولأولئك وللاعتيق من بعدك والطاعوى كان يكتب ولي ولا معتق منك بالتدبير المذكور في هذا الكتاب لان من مذهب بعض العلماء أنه اذا مات المولى وعليه دين مستغرق بالتركة فالمدير لا يعتق بل يكون رقيقا يباع بالدين الذي على مولاه ولا يكون للمولى عليه ولا في هذه الحالة متى كتبنا ولي ولأولئك على الاطلاق كان خطأ على قول هذا القائل وصيانة الكتب عن الخطا واجبة ما أمكن وبعض أهل الشرع يكتبون هذا مديرا فلان عبيده وعملوكه وهرقوقه الهندي وألته كى أو الروى المسمى فلا يؤيد كرحليته ثم يكتب وجعله حر بعد موته تدبيراً مطلقاً غير مقيد صحيحاً نافذا لا يباع ولا يورث ولا يغير ولا ينقل من ملك الى ملك لا رجعة فيه ولا مشيئة فهو مديرا لهذا المولى مادام هذا المولى حيا ينتفع به كما ينتفع بالعبد غير البيع وما يشبهه وهو حر بعد وفاته لا سبيل لاحد عليه من ورثته الا سبيل السعاية فيما لم يخرج من الثلث والاسبيل الولاء فان ولاه لعقبه من بعده صدقة هذا المدير في كونه مملوكا له وقت التدبير وذلك في صحة هذا المدير وثبات عقله وجواز أمره له وعليه ويطبق بحكم الحاكم فيكتب ثم ان هذا المولى أراد بيع هذا المدير بن فلان فخاصمه المدير فيه خصومة مستقيمة بين يدي قاض عدل نافذا للقضاء حكمه عليه أنه لا سبيل الى بيعه بحكم هذا التدبير بعد ما وقع اجتماعه ورأيه على ذلك عما بقول من قال ذلك من العلماء وأخذ بالحديث الوارد فيه وأشهد على حكمه حضور مجلسه وذلك في يوم كذا \* (اذا كان العبد بين شرين يكتن دبر أحدهما نصيبه) يكتب هذا مديرا فلان جميع نصيبه وهو النصف مثلا من جميع العبد الهندي المسمى فلانا الذي هو مشترك بينه وبين فلان نصفين فجعل نصيبه منه وهو النصف مديرا مطلقا في حياته وجعل نصيبه حر بعد وفاته ويتم على نحو ما بينا ويكون لشرىك الآخر خياران ثلاثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان المدير مومرا وخياران ان كان معسرا وعندهما حق في التضمن ان كان المدير مومرا وفي الاستسعاء ان كان معسرا فان أراد أن يكتب على قول أبي حنيفة وعلى قولهما يكتب على نحو ما ذكرنا في فصل العتق وأما في فصل التضمن يكتب وطالب الشرىك الساكت المدير بقيمة نصيبه يوم التدبير وذلك كذا دينار بتقويم المقومين وقدم الى القاضي العدل جائز الحكم فالزم القاضي المدير ذلك وقبض الساكت ذلك من المدير تاما وبرئ المدير من ذلك براءة قبض واستيفاء فصار جميع هذا المملوك مديرا للمدير هذا دون فلان يعني الساكت ودون سائر الناس أجمعين ولا سبيل للساكت هذا بعد هذا على الشرىك المدير ولا على العبد

(٣٤ - فتاوى سادس) المسجد ولغيره ولما رة الطريق ولا بناء السبيل يقرؤون فيه جاز في قول الامام الثاني رحمه الله وليس له أن يرجع ولورجع كان لكل واحد من المسلمين مخاصمته فيه وقف الكرديدون الارض لا يجوز كوقف البناء بلا أرض وقد مر واذا كان أصل القرية وقف على جهة القرية فبني عليها رجل بناء وقف بناء على جهة قرية أخرى اختلفوا اما اذا وقف البناء على جهة القرية التي كانت البقعة وقفا عليها يجوز بالاجماع وبصر وقف القرية هذا هو الذي استقر عليه فتاوى أئمة خوارزم غرس شجرة ووقفها ان غرسها على أرض

مملوكه يجوز وضعها على الأرض وإن بدون أصله لا يجوز وإن كانت في أرض موقوفة أن وقفها على تلك الجهة جائز كافي بالبناء وإن وقفها على جهة أخرى فعلى الخلاف المذكور في وقف البناء ولا يجوز وقف البناء في الأرض العلوية أو أجزائه \* متى ما اشتري بغيره المسجد داراً أو حافواً لا لاجل المسجد ثم باع ذلك بغيره فإليه والصحح أنه يجوز لأن المشتري بعمال المسجد لا يكون من أوقاف المسجد لأنه لا يندرج تحت شرط الواقف فيه وذكر أبو الليث في الاستحسان يصير (٢٦٦) وقفاً وهذا تصرح به المختار قرية خربت وفيها بئر مطوكة بالأجر وبقر هذه القرية

وأذا حدث بهذا المذبح حدث الموت فهذا المذبح حر كما لوحه الله تعالى لا سبيل لفلان يعني المذبح ولا لاحد من ورثته على هذا المذبح سبيل الأسبيل الولاء والأسبيل الاستسعاء فيما لا يخرج من الثلث \* العبد إذا كان بين اثنين وكل واحد بالثديير يكتب فيه على نحو ما بينا فيما إذا وكله بالاعتاق غير أن في فصل الاعتاق إذا قال الوكيل أعتقه عنهم ما أو قال هو حر عنهم ما أو قال نصيب واحد منهم ما حر عن ملكه فذلك يكتفي ويعتق نصيب كل واحد منهم ما منه في الحال وفي فصل التدبير لا بد وأن يقول بديرت نصيب كل واحد منهم ما من هذا المملوك وجعلت نصيب كل واحد منهم ما حر ابعدهم منه حتى يعتق نصيب كل واحد منهم ما بونه أما لو قال بديرت عنهم ما أو قال هو حر عنهم ما بديرتهم ما فاعتق بديرتهم ما ولا يعتق نصيب من مات عنهم ما ولا يعمونه كذا في الذخيرة \*

الفصل السادس في الاستيلاء وإذا أردت كتابة كتاب لأم الولد كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسجون آخر هذا الذي شهدوا جميعاً أن فلاناً أقر عندهم وأشهدهم على إقراره طاعناً أمته التركيبة أو الرومية أو الهندية ويذكر اسمها وخليتها وسننها أم ولده ولدت على ملكه وفراشه ابنه المسمى فلاناً وأبنته المسماة فلانة فهي أم ولده في حياته ينفع بها كما ينفع المالك بمملوكه غير أنه لا سبيل له على بيعها ولا على ملكها من غيره بوجه من الوجوه وهي حرة بعد وفاته لا سبيل لاحد من ورثته عليها الأسبيل الولاء فان ولدها له ولعقبه من بعده ويلحق به حكم الحاكم وتصدقها ولا يحتاج ههنا إلى استثناء سبيل السعاية لانه لا سعاية عليها وإن كانت لا تخرج من ثلث ماله إلا إذا كان الإقرار من المولى في المرض ولم يكن الولد قائماً معلوماً حينئذ تعتق من الثلث فيد كرحمة سبيل السعاية ويستثنى على شرطه وإن كانت الجارية قد أسقطت سقاء استبان خلقه أو بعض خلقه يكتب أقر عندهم وأشهدهم على إقراره طاعناً جارية أمه فلانة أم ولده قد أسقطت منه سقاء استبان خلقه أو بعض خلقه فهي أم ولده إلى آخر ما ذكرنا كذا في الذخيرة \*

الفصل السابع في الكتابة يجب أن يعلم أن أهل الشروط اختلّفوا في البداية بكتاب الكتابة فكان أبو حنيفة وأصحابه يكتبون هذا ما كاتب عليه فلان مملوكه فلاناً الفلاني وكان الطحاوي والخصاف وكثير من كبار أصحابنا يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان الفلاني مملوكه فلاناً الفلاني وكان يوسف بن خالد يكتب هذا كتاب ما كاتب عليه فلان الفلاني مملوكه فلاناً الفلاني وكان أبو زيد الشروطي يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسجون آخر هذا الذي شهدوا أن فلان بن فلان أقر عندهم طاعناً أنه كاتب عبده فلاناً وقد عرفناه معرفة صحيحة بعينه وأسمه ونسبه وأشهدنا على نفسه في صحة عقله وبدنه وجواز إقراره إلى آخره وقد اختلفوا في البداية بكتاب الكتابة من هذا الوجه واتفق عامة أهل الشروط أن في الأثرية يكتب هذا ما اشتري خلافاً للصريح من أهل الشروط واتفقوا أن في فصل الخلع يكتب هذا كتاب من فلان واتفقوا أن في الإقرار يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسجون إلى آخره بعد هذا قال أبو حنيفة وأصحابه الكتابة في معنى البيع والشراء حتى صح كتابة الأب والوصي عبد الصغير كما يصح بيعهما ويصح فسخ الكتابة كما يصح فسخ البيع ثم في البيع والشراء يكتب هذا ما اشتري فكذا في الكتابة التي في معنى البيع يكتب هذا ما كاتب يوسف بن خالد هكذا يقول أيضاً أن الكتابة في معنى الشراء الآن عنده في الشراء

قرية عامرة فيها حوض يحتاج إلى الآجر أن عرف واقف البئر لا يجوز نقل الآجر إلا بأذنه لعوده إلى ملكه وإن لم يعرف الواقف يتصدق بذلك الآجر على فقير أو بصرفه الفقير إلى الحوض قالوا لا حاجة إلى توسيط الفقير ويجوز الصرف بأمر الحاكم ووقف جنازة أو نعشا أو مغسلاً وهو التور العظم الذي يقال له بالفارسية حوض مسين في محلة غربت المحلة ولم يبق أهلها قال القاضي كان فالتور لا يرتد إلى ورثته بل يجوز إلى محله أقرب إليها وفي رواية يعود إلى ورثته

يلوع في العقود وقف داره على الفقراء يؤجرها القيم لانه استقلال للوقف ولا بد للوقف منه ويبدأ من غلته بعمارتها فما فضل فإلى الفقراء ولا يسكن فيه بلا أجر ويموت القيم لا تسقط الأجرة لأن الأجرة انما تسقط بموت المالك لأن الملك انتقل إلى الورث فلا البطلان حصل استيفاء المنافع على ملك غير الآجر وأنه لا يجوز وهذا المعنى معدوم هنا ولهذا لم تسقط

بموت الوكيل وبطل بموت الموكّل وكذلك لم تسقط بموت الوصي وبطلت بموت الوصي وذكر بعض المشايخ القياس يكتب والاستحسان في مسئلة الوكيل بالاستخار في الاستحسان لا تبطل إذا مات لأن الوكيل بالاستخار كالوكيل بالشراء إذا منافع لها حكم الأعيان فيصير الموكّل كأنه مملوك من جهة الوكيل فيكون للموكّل حكم المالك أما الوكيل بالأجرة فليس له حكم المالك لأن المنافع انما تسقط من دار هي للموكّل فكان عمل الوكيل في العقد لا غير وإن كان الواقف هو الآجر ومات في القياس تبطل وفي الاستحسان لا لأنه آجره بالقيمة وهم

الفقراء من كل كيل والقيم آجر ثمن مات والغاضي اذا آجر الله الارض الموقوفة ثم عزل قبل المدة لاسل لكونه بمنزلة الوكيل عن الفقراء ولو آجر الوقف القيم ومات الموقوف عليه لاسل الاجارة لانه لا يملك الرقبة فلم يكن موته كموته المالك غير ان الاجر الواجب قبل موته يرثه وارثه والواجب بعده موته ان بقي \* ولا تجوز الاجارة الطويلة في الوقف وان احتج اليها بعد عدة وفككت استأجر فلان بن فلان كذا ثلاثين عدة كل عدة على سنة فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والباقي لانه مضاف \* ولو آجر الوقف (٢٦٧) أكثر من عام كان الوقف داراً أو

أرضاً خالف شرط الواقف لا يصح وان كانت اجارته أكثر من عام أدر وأنفع للوقف للزم رعايته شرط الواقف وان استثنى الواقف الا اذا كانت الاجارة أكثر من عام أنفع للوقف جازاً اذا كان أنفع للفقراء وان لم يشترط ذلك قال المصدر الفتوى في الضياع بالجواز الى ثلاث الا اذا كانت المصلحة عدم الجواز وفي الدور بعام الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز في أكثر من عام وهذا أمر يختلف باختلاف الازمنة والمكان وقال القاضي أبو علي لا ينبغي أن يؤاجر بأكثر من ثلاث فان فعل جازت وصحت وعلى هذا الاحتجاج الى الحيلة التي ذكرناها في الاجارة الطويلة آفقا والفقيه أبو جعفر اختار أن يؤاجر الدور أكثر من عام والارض التي تزرع في كل عام كذلك والله كانت تزرع في كل عامين أو ثلاث أو أربع أو بزرع كل قطعة منها في كل عام حتى يستوعب الزراعة كلها مثلاً في كل أربع أو خمس يشترط في العقد ذلك

يكتب هذا كتاب ما اشترى فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب ما كاتب والطحاوي والخصاف رحمهما الله تعالى يقولان الكتابة عقد يحتاج فيه الى الاخبار عن أمر متقدم فانه يكتب كاتب فلان مملوكه فلانا فكان كالخلع فان في الخلع يحتاج الى الاخبار عن أمر متقدم فانه يكتب خالع أمراته ثم في الخلع يكتب هذا كتاب من فلان فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب من فلان بخلاف الشراء فان في الشراء لا يحتاج الى الاخبار عن أمر متقدم فانه لا يذ كفي كتاب الشراء ملك البائع ولا يده الذي يتنى عليه صحة الشراء وأبو زيد الشروطي يقول الكتابة ليست في معنى البيع من كل وجه حتى تلحق بالبيع لان البيع مبادلة مال بمال والكتابة مبادلة مال بمال ليس بمال ويثبت الحيوان ديناً في الذمة في الكتابة ولا يثبت في البيع وليست كالخلع من كل وجه أيضاً حتى تلحق به لان الخلع لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه والكتابة تحتمل الفسخ بعد وقوعها فتمذرا لخالقها بالخلع وبالشراء فالحقها بالاقارب وفي الاقارب يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون بلا خلاف فكذا في الكتابة \*

في صورة ما كتب أصحابنا رحمهم الله تعالى هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان الفلاني مملوكه فلانا الفلاني كاتبه على ألف درهم وزن سبعة يؤدونها بنحو ما في خمس سنين كل سنة مائتي درهم ولم يكتبوا على أن يؤدوها اليه الحال أو يؤدوها اليه بنحو واحد الى سنة أو الى شهر انما يكتبوا ذلك تحريزاً عن قول الشافعي رحمه الله تعالى فان عنده الكتابة الحالة لا تجوز وكذلك الكتابة المنجزة بنجم واحد عنه لا تجوز فكيف بنما يؤدونها بنحو ما احتراز عن قول الشافعي رحمه الله تعالى وكتبنا في خمس سنين كل سنة من ذلك مائتي درهم ليس بمقدار النجوم وحصصة كل نجم معلوماً ثم قال يكتب ويحل أول النجوم هلال شهر كذا من سنة كذا انما يكتب ذلك حتى يصير محل أول النجوم معلوماً \* ثم قال يكتب وعلى فلان عهد الله وميثاقه ليجهد حتى يؤدي جميع ما كاتبه عليه انما يكتب هذا تحريزاً للعهدة على الكسب فيؤدي بدل الكتابة ولا يكتب هذا في صلح الشراء لان المشتري يجبر على أداء النجم فلا حاجة في حقه الى زيادة تحريض أما المالك بنجم يجبر على أداء بدل الكتابة فيحتاج في حقه الى زيادة تحريض \* ثم ان أبا حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى لم يكتبوا في صلح الكتابة على أن لا يزوج المالك ما دام مكانه الا باذن المولى وكان الطحاوي والخصاف رحمهما الله تعالى يكتبان ذلك ويكتبان أيضاً على أن يسافر مادام مكانه انما شاء في رأو بحر وانما كتبنا على أن لا يستزوج مادام مكانه الا باذن المولى تحريزاً عن قول ابن أبي ليلى فانه كان يقول له أن يتزوج بدون إذن المولى الا أن يشترط ذلك في عقد الكتابة وانما كتبنا على أن يسافر مادام مكانه تحريزاً عن قول بعض أهل المدينة فان مذهب بعض علماء المدينة أن المالك لا يملك المسافرة من غير إذن المولى الا أن تكون المسافرة مشروطة في الكتابة \* ثم قال يكتب فان عجز عن شيء من هذه النجوم أو أخره عن محله فهو مردود في الرق وانما كتبنا هذا مع أنه ثابت بدون الشرط تحريزاً عن قول جابر بن عبد الله رضي الله عنه فانه كان يقول انما شرط في الكتابة أنه اذا عجز ردي في الرق فعند العجز ردي في الرق رضي العبد بذلك أو سخط وان لم يشترط ذلك في عقد الكتابة لا يرد في الرق الا برضا العبد فيكتب ذلك تحريزاً عن قوله وكان السهمي وأبو زيد الشروطي يكتبان فان عجز عن شيء من هذه النجوم أو عن نجمين فهو مردود في الرق وانما كتبنا ذلك تحريزاً عن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فان من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أن المالك اذا حل عليه نجم

المقدار من المدة المستغرقة للكل في الهادة لانه لو آجرها عاماً أو عامين بزرع المستأجر كلها في تلك المدة ويصير الارض خراباً لا يستأجر بعدها الى مدة فيستضر الوقف وكان الامام أبو جعفر الكبير رحمه الله يجيز اجارة ضياعه ثلاثة أعوام لان المزارع في العادة لا يرغب في أقل منه وفي الدور سنة لان من رآه يتصرف فيه متالياً ولا يملك يعارض ويراحم ومال الوقف مال ضائع لعدم الطالب المهتم نظنه الراي يتصرفه الدائم مالكاويشده بالملك اذا ادعاه ولا مصلحة للوقف في أمر يدعو ويؤدي الى هذا الضرر والفقيه أجاز ثلاث سنين في الضياع والدور

وقد هما في دأ وموضع يتوقف لا يستأجر بشئ نقلته الا باجارة طويلة ان كان له مسلك الى الطريق الاعظم لا يواجر بالطويلة والا يواجر  
 • أجرة أرض الوقف ثلاثة أعوام بأجر المثل ثم زادنا لاجر في اثناء المدة ان زاد عند كل الناس في رواية فتاوى سمرقند لا يفسخ وفي رواية شرح  
 الطحاوي يفسخ ولكن يجب بدماضى الى وقت الفسخ المسمى بقسطه وان كانت الارض بحال لا يمكن فسخها بان كان فيها زرع لم يصد  
 يجب المسمى الى وقت الزيادة وبعدها (٢٦٨) يجب أجرة المثل وان زاد من ينزع مع المستأجر في الاجرة تعنتا لا يعتبر الزيادة ولذلك

قيدها بالزيادة عند الكل  
 وذكر في المحيط ما يؤيد هذا  
 القيد • أجرة المتولى حام الوقف  
 بأجر ثم زاد فيه آخر ليس  
 للتسوى أن ينقض الاجارة  
 اذا كانت الاجارة الاولى  
 بأجر المثل أو بزيادة يتغابن  
 الناس فيها لان في الزيادة  
 على أجرة المثل تمتع • بنى  
 على أرض الوقف ثم أبى  
 صاحب البناء أن يستأجر  
 الارض بأجر المثل ولورفع  
 بناءه يستأجر بأجر المثل يؤم  
 برفع البناء وان لا يستأجره  
 أحدا بأكثر من ذلك ترك  
 بناؤه

• الرابع في المسجد وما  
 يتصل به

أرض وقف على مسجد  
 ويجنبه أرض فارادوا الحاق  
 شئ من الارض بالمسجد جاز  
 ولكن يرفعون الى الحاكم  
 لئلا ينسب في ذلك وكذا  
 مستغل الوقف كالدار  
 والحائض • ولو جنب المسجد  
 أرض لرجل وضاق بأهله يؤخذ  
 أرضه بالقيمة كرها • مسجد  
 ضاق بأهله ويجنبه طريق  
 العامة لا بأس بأن يلقى  
 بالمسجد من طريق العامة  
 وذكر القاضي أنه يلحق

وطالبه مولاه بذلك ورفع الامر الى القاضي ينظر في ذلك ان وجد للمكاتب ما لا حاضر ايدفع ذلك الى مولاه  
 اذا كان من جنس حقه وان كان له مال غائب يرجى قدومه أجله القاضي يومين أو ثلاثة على حسب ما يرى  
 القاضي في ذلك فان أدى ما حل عليه والارده في الرق وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرده في الرق حتى  
 يتولى عليه نجمان فيكتب فان عجز عن شئ من هذه النجوم أو عن نجمين يرده في الرق حتى يصير الرق في الرق  
 بمجموع عليه • ثم قال يكتب فما أخذه فلان منه فهو حلال له انما يكتب هذا حتى لا يتوهم متوهم أن العقد  
 متى فسخ وعاد المله قد عد عليه الى ملك المولى يلزم المولى ردتا ما أخذ من البدل ولا يجعل له الابتصايل من له البدل  
 والطحاوي رحمه الله تعالى كان لا يكتب هذا لان ما أخذه حلال له بدون ذلك لانه كسب عبده • ثم يكتب  
 وان أدى جميع ما كتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى  
 وكان الطحاوي رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك ويقول من مذهب علي رضي الله تعالى عنه أن المكاتب يعق  
 بقدر ما أدى ومن مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أن المكاتب اذا أدى ثلث بدل الكتابة  
 أو ربعه يعتق ويصير غريبا من غرما للمولى فيما بقي عليه وقال زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعائشة  
 رضي الله تعالى عنهم لا يعتق منه شئ ما بقي عليه شئ من بدل الكتابة وقد روى عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وهو مذهب عامة العلماء حتى كتبوا وان أدى جميع ما كتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى حتى  
 يتعلق عقده بأداء جميع بدل الكتابة كان هذا شرط لا يقتضيه العقد عند علي وابن مسعود رضي الله تعالى  
 عنهم فرفعوا على قاض يرى مذهبهما ويرى فساد الكتابة بالشرط والفساد فيسبطلها فذكره • مذايق  
 مضراوتر كره لا يقع مضرا فذكره أولى • ثم يكتب ولفلان ولأولاده ولا عتقه وانما يكتب ذلك اتباعا  
 للسلف وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب ولأولاده ولا يكتب ولا عتقه فان ولا عتقه قد لا يكون له  
 فان هذا المعلق لو تزوج بأمة وحدث منها ولد فاعتق مولى الامة ولد فان ولا هذا الولد لا يكون لمولى الاب  
 وانما يكون لمولى الام ويتم الكتاب • وكثير من المتأخرين من أهل هذا الصنعة يكتبون على حسب ما كان  
 يكتبه أبو زيد في الكتابة الحالية يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسجون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا  
 أن فلان بن فلان أقر أنه كاتب مملوكه فلان الفلاني بسمي ويحمله على كذا دبرهما كتابة صحيحة  
 جائزة نافذة حالة لا فساد فيها ولا خيار ولا عدة عليه أن يؤدي ما شرط عليه الى المولى من غير تأخير على  
 أنه ان فرط فيه فلم يؤدها الى ثلاثة أيام أو أدى بعض ما دون بعض فلولاه بعد ذلك أنه يرده في الرق وما أخذه  
 المولى منه فهو حلال له وان أداها كلها اليه على هذا الوجه أو الى غيره ممن يقوم مقامه في قبض حقوقه  
 في حياته أو بعد وفاته فهو حر ولا سبيل لمولاه عليه ولا لورثته الا سبيل الولاء فان ولاه لمولاه حال حياته وهو  
 لعقبه بعد وفاته وقبل هذا المكاتب منه هذه الكتابة مواجهة وصدقه المكاتب • هذا في كونه مملوكا يوم  
 كاتبه وقضى بصحة هذه الكتابة قاض من قضاة المسلمين ويتم الكتاب كذا في الذخيرة • وهكذا في المحيط  
 • وان كان البدل مكبلا أو موزونا أو معدودا أو مذكورا أو حيوانا فكذا الجواب • لكن في الحيوان يذكر  
 أسنانها وصفاتها فان كانت مبهمة الاوصاف ولكن من جنس مسمى جاز عندنا خلافا لبعض الناس  
 ومتى ألحق به حكم الحاكم جاز لا اتفاق كذا في الظهيرية • وفي الكتابة المؤجلة يكتبون كتابة صحيحة جائزة  
 نافذة منجمة فجمعا عشرة مؤجلة بعشرة أشهر متوالية أو لها غرة شهر كذا وآخرها سبعمائة شهر كذا كل نجم منها

بالمسجد اذا كان لا يضرب العامة أما اذا ضرب العامة فلا يلحق به • أهل المسجد اذا أرادوا أن يجعلوا المسجد حجة أو الرحبة كذا  
 مسجدا أو يحوطوا الباب أو يحدوا بابا آخر لهم ذلك ولو اختلفوا ينظر الى أيهم أكثر • المتخذ لصلاة الجنازة أو لصلاة العيد حكمه حكم  
 المسجد حتى يختب فيه • ما يختب في المسجد كذا اختاره الفقيه أبو الليث وفيه اختلاف: المشايخ والمختار أن حكمه حكم المسجد في جواز  
 الاقدام وان فصل الصفوف وفيما بعده فلا رفق بالناس • أرادوا أن تقض المسجد بنائه أحكم من الأول وان لم يكن الباني من أهل الهمة ليس  
 لهم ذلك وان كان من أهل الهمة لهم ذلك ولهم أيضا ان يفرشوا بالآجر والحصير ويعلقوا القنديل لكن من مال أنفسهم لان مال



المسجد الايام الحرام وكذا لهم أن يضعوا فيه حجاب الماء للشرب والوضوء اذا لم يعرف للمسجد بان فان عرف قال باني أولى وكذا في نصب الامام والمؤذن وولد الباني وعشيرته من بعده أولى من غيرهم \* بنى مسجد في محلة قنارعه بعض أهل المحلة في العمارة قال باني أولى مطلقا وان تنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع أهل المحلة ان كان ما اختاره أهل المحلة أولى من الذي اختاره الباني فما اختاره أهل المحلة أولى لان ضرره ونفعه عائد اليهم وان كانوا سواء فنصب الباني أولى \* مسجد يجنبه ما هنر انكسر حائط (٢٦٩) المسجد منه يرفع الامر الى الحاكم حتى

يا امر أهل النهر باصلاحه  
فاذا لم يصلحوا وانهدم المسجد  
يضمن الحاكم قيمة المنهدم  
لانهم بعد التقدّم صاروا  
متلفين ما نههم بترك  
الاصلاح \* مسجد يحاط به  
ضريين يجوز أن يتخذ يجنب  
حائط المسجد حرم من  
مال الوقف ان كان الوقف  
على مصالح المسجد وان على  
عمارة المسجد لا يجوز وقال  
الامام طهشير الدين الوقف  
على عمارة المسجد ومصلح  
المسجد سواء \* باب المسجد  
على مذهب الرّيح يصيب المطر  
والثلج على بابه ويضر بأهل  
المسجد لهم أن يجعلوا على بابه  
ظله من مال الوقف اذا لم يضر  
بالعمارة أعنى المارة وللقيم أن  
يشترى من مال المسجد  
سليما يصعبه على السطح  
لكنس الثلج وتطهير سطح  
المسجد وليس له أن يشتري  
من مال المسجد جنازة وان  
شرطه الواقف لانه ليس من  
مصلح المسجد وان اشترى  
ضمن وله بناء المنارة من مال  
المسجد لانه لتعميم الدعاء الى  
الصلاة واما شراء الدهن  
والخضر والحشيش من مال  
الوقف ان قاله الواقف يفعل  
ذلك بحسب ما يراه وان كان

كذا يؤدى عند مضى كل شهر منها نجمة او على هذا المكاتب عهد الله وميثاقه أن يجتهد في أداء كل نجم عند محله الى مولاه هذا ولا يتصرف في ذلك ولا يتوارى عنه على أن هذا المكاتب ان عجز عن أداء هذا المال على هذه النجوم أو أخر نجما منه عند محله الى ثلاثة أيام فلولاه هذا أن يرد في الرق أو يكتب فهو مردود في الرق وهذا أو نقي لان في الوجه الاول يحتاج الى قضاء أو رضا وفي الوجه الثاني لا يحتاج الى شيء من ذلك بل بنفس المجزيع يعود الى الرق وما أخذ المولى منه من بدل الكتابة فهو حلال له وان أدى جميع هذه النجوم من غير تأخير اليه أو الى من يقوم مقامه في قبض حقوقه في حياته وبعد وفاته فهو حلال لاسبيل لمولاه عليه ولا ورثته من بعده ولا احده من الناس لاسبيل الولاء ويتم الكتاب \* اذا كاتب عبده وأتمته وهما زوجان يكتب في ذلك شهدوا أن فلانا كاتب عبده فلانا ويسميه ويحليه وجاريتيه فلانة ويسميا ويحليهما وهي امرأة هذا العبد كاتبها جميعا كتابة واحدة على كذا درهمها وجعل نجومهما واحدة وهي كذا وكذا من المدة أولها كذا وآخرها كذا وكل نجم من ذلك كذا وكل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بأمر صاحبه ما على صاحبه مولاهما هذا بجميع ذلك ضمنا صحيحا جائزا ملزما في الشرع وعلى فلان وفلانة عهد الله تعالى وميثاقه أن يجتهد في أداء هذه الكتابة الى مولاهما فلان وذلك في يوم كذا من شهر كذا ومن أهل الشروط من يكتب بعد قوله وكل نجم من ذلك كذا وعلى أن لا يعتق واحدهما ولا شيء منه الا بأداء جميع بدل الكتابة وعلى أن للمولى أن يأخذ كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة وترك كفالة كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يظعن طاعن أن هذه كفالة المكاتب وكفالة بدل الكتابة فلا تصح وانه حسن \* (وعلى هذا اذا كاتب عبيد له) يكتب في ذلك كاتب عبديه فلانا وفلانا كتابة واحدة بكذا وجعل نجومهما واحدة الى آخر ما ذكرنا على أن للمولى أن يأخذ كل واحد منهما بجميع هذا المال وعلى أن لا يعتق واحدهما ولا شيء منه الا بأداء جميع هذه المكاتب وان عجز عن شيء من ذلك فلا أن يرد هما في الرق كذا في الذخيرة \* (وان كاتب عبده وأتمته وهما زوجان ومعهما أولاد صغار) يكتب كاتب فلان عبده فلانا وأتمته فلانة وهي منكوبة هذا العبد وأولادهما وهم فلان وفلانة وفلانة وهم صبية صغار في حجر أبيهم وأمههم كتابة واحدة على كذا درهمها نجما كذا كذا نجما كل نجم كذا فان عجز فلان عن أداء هذا المال أو عن أداء بعضه أو أخر نجما منه عن محله حتى مضت خمسة أيام أو كذا فلان هذا المولى أن يرد ويرد امرأته وأولاده هؤلاء الى الرق وما أخذ المولى من بدل الكتابة قبل ذلك فهو له وان أدى المكاتب جميع هذا المال على النجوم فهم جميعا أحرار ولا سبيل لمولاهم عليهم لاسبيل الولاء ويتم الكتاب \*

(وان كاتب عبده المدبر) يكتب كاتب عبده المدبر المسمى فلانا (وان كاتب أم ولده) يكتب كاتب أم ولده فلانة كذا في المحيط \* (وان كاتب عبدا اشتريه كائنه وبين غيره باذن شريكه) يكتب هذا ما كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلانا وبين حليته الذي هو مشترك بينه وبين فلان نصفين باذن شريكه فلان هذا على أنه اذا أدى هذا المكاتب هذا البدل الى مولاه هذين فهو حر وأذن الشريك فلان هذا المكاتب بقبض حصته من ذلك وأباح له على أنه كلما غم من قبضه فهو مأذون له في جميع ذلك اذا مستقبله وصدق شريكه وهذا العبد في جميع ذلك شافهة ويتم الكتاب \* (وان كاتب نصيبه من العبد المشترك بينه وبين غيره باذن شريكه) فتقول كتابة أحد الشريكين نصيبه باذن شريكه بعترة كتابة كل

جعله لعمارة المسجد ليس له ذلك وان لم يعرف شرط الواقف ينظر الى ما قبله ان كانوا مشترين منه له ذلك والا فلا \* قال جعلت حجر في لادن سراج المسجد صارت وقفها اذا سلمها الى المتولى وليس للمتولى أن يصرف غلتها الا الى دهن سراج المسجد وفي الصغرى أنفق المتولى على قناديل المسجد من مال المسجد جازو \* يجوز ترك سراج المسجد فيه من المغرب الى العشاء لا كل الليل الا اذا جرت العادة بذلك كسجده سيدنا عليه الصلاة والسلام والتدريس بمرآه اذا وضعه الى ثلث الليل للصلاة أو لغيره الا بالاس \* مسجد له أوقاف مختلفة فلا بأس للقيم بخلط غلتها وان

خرب حانوت منها لأبى بعلرته من غلة خانوتها خزانة الواقف أولا منولى المسجد فنع الى الامام والمؤذن ما هو من مستغلات الوقف لا يجوز زيوكره لهما أن يسكن في ذلك المنزل وليس للمتولى أن يحمل سراج المسجد الى بيته وله أن يحمل من بيته الى المسجد قيم أدخل جذعه في الوقف ليرجع في غلته جاز كالوصى يتفق على التيم من ماله ليرجع في التركة له ذلك والاحوط أن يبيع الجذع من غيره ثم يشتريه منه ويدخله في الوقف \* بنى المتولى من مال (٢٧٠) أنوقف في عرصه الوقف أو من مال نفسه للوقف أو لم يذ كر شيأ كان وقفا بخلاف الاجنبى

وان أشهد أنه بناء لنفسه كان ملكا له \* وان متولى ما توجه الى الوقف جباية أو خراج واسب ما يدفع اليه لا يملك القيم الاستدانة الا اذا كان الواقف شرط جواز الاستدانة على الوقف وان لم يجسد بنا منهم ولم يشترط الواقف استدان على الوقف باذن الحاكم \* واقراضه ما فضل من غلة الوقف يرجح أن يجوز اذا كان أجود للوقف أما الاتفاق على نفسه ليؤديه اذا احتاج اليه الوقف فلا ويجتزئ عنه كل الاحتراز فان فعل ذلك ثم رده الى الوقف يبرأ \* ولو خلط دراهمه بدراهمه خلاصه أن يتفق على الوقف قدره أو يرفع الامر الى الحاكم أو يدفعه الى الحاكم فيرده عليه في يده أرض وماء للفقراء فضل الماء عن الارض لا يعطيه لاحد بل يرسله في النهر ليصل الى الفقراء وليس للمتولى أن يفوض الى غيره \* السلطان فوض أمر مسجد الى عالم له نصب المتولى ولو فوض التولية الى غيره بالوصية عند الموت يجوز \* رهن الوقف وقسمته لا يجوز \* القيم استأجره بدرهم ودانق وأجر مثله درهم ضمن كل ما أعطاه

نوع آخر

العبد باذن شريكه عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان الكتابة عندهما لا تجزأ فذكر النصف في الكتابة يكون ذكر الكل فيكتب كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلانا باذن شريكه على نحو ما مر وان كاتب نصيبه بغير اذن شريكه فهذا او مالهو كاتب الكل بغير اذن شريكه سواء وهنالك يصير كله مكاتب على المكاتب ويملك نصيب شريكه فهنا كذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكتابة متجزئة فقطصر الكتابة على نصيب المكاتب فبعد ذلك ينظر ان كان كاتب بغير اذن الشرىك فله الشرىك حق الفسخ وان كان كاتب باذن الشرىك فليس للشرىك حق الفسخ \* فان أراد أن يكتب كتابا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكتب هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان جميع نصيبه وهو النصف من العبد الذي هو مشترك بينهما وبين فلان على كذا واذا أخذ المكاتب من العبد شيأ من بدل الكتابة كان للساكت أن يأخذ نصف ذلك ان كانت الكتابة بغير اذن الساكت وان كانت الكتابة باذنه فكذلك اذا لم يأذن له الشرىك بقبض المكاتب وان أذن له بقبض المكاتب فليس للساكت أن يأخذ من ذلك شيأ فيكتب في الكتاب هذا ما كاتب فلان جميع نصيبه الى آخر ما ذكرنا ويكتب وقد أذن له شريكه بكتابة نصيبه وبقبض بدل الكتابة ويتم الكتاب \* (اذا كان العبد كله لرجل كاتب نصفه) فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الكتابة لا تجزأ فاذا كاتب النصف فبصير الكل مكاتباً فيكتب هذا ما كاتب فلان عبده فلانا وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكتابة تجزأ فيكتب هذا ما كاتب فلان نصف عبده فلان وهو سهم من سهمين من جميعه على كذا درهما كتابة صحيحة الى قولنا فاذا أدى هذه المكاتبه فهذا النصف المكاتب منه حر ولا يكتب فيه ولا سبيل للمولى عليه لان المولى أن يعق النصف الباقي وأن يستعبد به في النصف الباقي فيتركه كره وينظر الى ماذا يصير أمره ثم يكتب كتابا آخر كذا في المحيط \* ويكون كسب الباقي للمولى غير أنه لا يستخدمه ولا يتصرف فيه بالتملك ولا يقرهم ان كانت أمسه ويلحق به حكم الحاكم كذا في الظهيرية \* واذا أدى المكاتب بدل الكتابة في هذه الصورة يكتب له أقر فلان أنه كان كاتب نصف عبده فلان على كذا منجما بكذا وان أدى النجوم كلها وعق منه نصفه وبرئ عن بدل كتابة هذا النصف براءة بقاء ويتم الكتاب \* واذا تقرر حكم النصف الباقي على شئ يكتب له كتابا آخر على وجهه \* اذا كاتب الاب عبدا بنه الصغير يكتب في ذلك هذا ما كاتب فلان على ابنه الصغير المسمى فلانا عبده فلانا يسمى العبد ويحمله على كذا دينا روهو مثل قيمة هذا العبد يومئذ لا وكس فيه ولا شطط وفي هذا العقد نظر لهذا الصغير وقر بان ماله على الوجه الاحسن وهذا الولد صغير لا يلى أمر نفسه بنفسه وانما يلى عليه أبوه هذا يحكم الآبوة فاذا انتهى الى موضع الاداء كتب واذا أدى هذه المكاتبه وعق فلا سبيل لاحد عليه الا سبيل الولاء فان ولاه لهذا الصغير في حياته واعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب \* واذا كاتب الوصى عبد التيم يكتب فيه هذا ما كاتب فلان وصى فلان يعنى أبا الصغير على ابنه الصغير فلان وهو صغير في حجر هذا الوصى ولا يلى هذا الصغير أمر نفسه بنفسه وانما يلى عليه هذا الوصى بحكم وصايته عليه كاتب عبده هذا الصغير اسمه فلان وهو غلام شاب وبين حليته على كذا مكاتبه صحيحة ويتم الكتاب كما يتم الاب اذا كاتب عبدا بنه الصغير \* اذا كاتب المكاتب عبده يكتب فيه هذا ما كاتب فلان مكاتب فلان عبد نفسه فلانا الهندي ويحمله كاتبه على كذا تيمر ماله وهو مثل قيمة العبد مكاتبه صحيحة الى قولنا فاذا أدى هذا المكاتب الثاني البدل بتما له الى

المكاتب

خرب القرية والمسجد ولا يصل فيه أحد عند الثاني رحمه الله هو مسجد أبدا لان كونه مسجدا لا يتوقف

في الابتداء على الصلاة عنده فكذا في البقاء وان لم يعرف بابيه واتخذ أهل الحلة مسجد آخر لهم أن يتفعلوا ببنه ونقصه في المسجد الآخر لان عرف له الباني ويعود الى ملك الباني وكذا الوعلق قد بدلا وأوسط بواري ثم خرب المسجد واستغنى عنه عاد الى ملك الوارث وعند الثاني رحمه الله لا يعود الى ملك المتخذ ويحول الى مسجد آخر أو يبيعها القيم لاجل المسجد وقال محمد رحمه الله في فرس حبس للجهاد صار جبال لا يصلح

للجهاد ينفع الى واقفه أو وارثه ان كان وان لم يكن يباع ويشترى آخر الجهاد عليه ولا يحتاج فيه الى أمر الحاكم وعن الحلواني رحمه الله  
في المسجد والحوض اذا خرب وتفرق الناس بصرف أو فاقه الى حوض ومسجد آخر يبيع عقار المسجد لمصلحة لا يجوز ان يأمر القاضي  
وان يباع بعضه لصلاح بانيه لخراب كله جاز وعن الحلواني رحمه الله يجوز ان يباع ويشترى بثمنه آخر ويجوز ذلك للعالم والمتولى وان لم ينقطع  
النفع عنه ولكن يؤخذ بثمنه ما هو خير منه للمسجد لا يباع وعن محمد رحمه الله ضعفت (٢٧١) الموقوفة عن الاستغلال والقيم بمسجد

بثمنه أرضاً أخرى أكثر ربحاً  
منه البيع وشراء ما هو  
أكثر من ربحاً وفي الفتاوى

قيم خاف من السلطان أو

من الوارث على الوقف له أن

يبيع ويتصدق بثمنه قال

الصدر والفتوى على أنه

لا يجوز بيع الوقف وانهم

الوقف وليس له من الغلة

ما يعاديه يثاؤه دفع النقص

الى الواقف أو وارثه احترق

خاوت الوقف والسوق فصار

بحال لا يتبع بطل كونه

وقفاً وعادى الواقف أو وارثه

وكذا حوض القرينة أو المحلة

خرب بحيث لا يمكن عملها

واستغنى عنه أهل المحلة

وان كان لا يعرف واقفه

فهو كاللقطة يتصدق به على

فقير ثم يشتري منه وينفع

به حشيش المسجد أخرج

أيام البيع ان لم يكن له قيمة

لا بأس بترجيه والاتناع

به ولو رفع انسان من حشيش

المسجد وجعله قطعاً قطعاً

يضمن بوارى المسجد خلق

واستغنى عنه ان الباسط

حياؤه وان لا وارث له يجوز

أن يدفع الى فقير أو يباع

ويستعان بثمنه في شراء

بوار آخر وكذلك اذا كان

الباسط حيايجو زان يفد

المكاتب الاول فهو حر ولا يؤمل على المكاتب الاول في حياته ولعقبه من بعده وفاته ان أدام هذا المكاتب  
الثاني فالاول مكاتب على حاله وان ادى اليه بعد ما عتق الاول فان ولاده له ولعقبه من بعده كذا في  
المحيط \*

الفصل الثامن في الموالاة يكتب فيها هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً كان  
نصرانياً أو يهودياً أو مجوسياً أو حرياً عابداً وثناً أو صنف فهداه الله تعالى الى الاسلام وزينه باليمان به وبحببيه  
محمد صلى الله عليه وسلم فكره اليه له الكفر وأكرمته بالتقوى وخلع عنه لباس الشرك وألبسه لباس  
التوحيد ومن عليه بالانقرار برؤيته وألوهيته ووحدانيته وبما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من عنده  
والتصديق به والبرائة عما كان فيه من الكفر والطغيان وأجرى على لسانه كلمة الاخلاص بشهادة أن  
لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله وأبعد من الكفر والضلالة وعبادة الطاغوت ودله الى الصراط  
المستقيم الذي ارتضاه لعباده ونجاه من أليم عقابه وجعل اسلامه على يدي فلان فأسلم على يديه ثم والاه  
وعاقده ليعقل عنه مادام حيّاً ان جنى جناية يجب أرشها على العاقلة وهو خمسمائة درهم فصاعداً ويحمل  
عنه ما يوجب عليه الحكم ويرثه اذا مات فهو أولى الناس به بحياه ومجابه ولاؤه ولعقبه من بعده ان لم يكن له  
وارث يرثه فوالاه على ذلك وعاقده موالاة صحيحة جائزة وقبل فلان موالاة هذه على ما وصف فيه قبلاً  
صححاً وقد جعل فلان لهذا الذي أسلم على يديه والاه وعاقده عهد الله وميثاقه ودمته رسوله أن لا يتحول  
بولائه هذا عنه الى غيره وألزم نفسه به هذه الموالاة والمعاقدة التي جرت بينهما النصر والمعونة له وضمن له  
الوفاء بذلك كله ما لم يتحول بولائه عنه الى غيره وأشهد على أنفسهما يوم الكتاب \*

نسخة أخرى في هذا على سبيل الإيجاز هذا ما شهد به الشهود الى قولنا ان فلاناً أسلم على يدي فلان  
وحسن اسلامه ولم يكن له وارث أسلم قريب ولا بعيد من عصبة أو صاحب فرض أو ذى رحم فوالى هذا  
الذى أسلم فلاناً وهو الذى أسلم على يديه موالاة صحيحة وعاقده معاقدة جائزة على أن يعقل عنه لو جنى جناية  
تعقلها العاقلة شرعاً ويرثه ان مات ولم يترك وارثاً قريباً ولا بعيداً وقبل فلان هذه الموالاة وهذه المعاقدة قبلاً  
صححاً وذلك في صحة أبدانها واثبات عقولها وما جواز أمورهما طائفة من راعين لآله بهم ما تنفع صحة  
التصرف والاقرار وجعل هذا الذى أسلم على نفسه عهداً وميثاقاً أن لا يتحول بولائه عنه الى غيره  
وأشهد على أنفسهما يوم الكتاب \*

ولا ينبغي أن يكتب في هذا الكتاب موالاة لازمة فان له أن يتحول بولائه الى غيره ما لم يعقل عنه ولو والى  
رجلاً قد أسلم بنفسه لا على يديه يصح ويكتب فيه شهدوا أن فلاناً أسلم وحسن اسلامه ولم يكن له وارث  
مسلم قريب ولا بعيد فوالى فلاناً موالاة صحيحة جائزة وعاقده على أن يعقل عنه الى آخره واب أسلم على يدي  
رجل فلم يواله والى غيره صح ويكتب فيه شهدوا أن فلاناً أسلم على يدي فلان ولم يعاقده والى  
فلاناً يوم الكتاب على الوجه الذى تقدم وان جنى هذا الذى أسلم جناية يبلغ أرشها خمسمائة درهم أو يزيد  
عليها عقله المولى الاعلى وعاقلته ويكتب فيه شهدوا أن فلاناً أسلم والى فلاناً بتاريخ كذا على أن يعقل  
عنه اذا جنى جناية يبلغ أرشها خمسمائة درهم عنه اذا مات فيكون أولى به في حياته ومجابه وقبل فلان  
ذلك منه وكتبنا بينهما كتاباً وهذه نسخته وان شاء المكاتب يكتب وكتبنا بذلك كتاباً بتاريخ كذا بشهادة فلان

ذلك باذنه قال الصدر ان كان المالك ميتاً لا يفعل ذلك الا بأمر الحاكم أيضاً يبيع الكعبة خلق لا يجوز أخذها وبيعها ويستعان بثمنه في أمر  
الكعبة وما يجعله الحاج هدي من لبوس الكعبة فالاحتياط أن يدفعه الى فقير ثم يشتريه منه ويسلك بعد ذلك تبركاً عنده ولو شرط الواقف  
في الوقف أن يصرف الى امام المسجد كذا صرف اليه ان فقراً وان غنياً وكذا الوقف على المؤذنين والفقهاء امام المسجد دفع الغلة وذهب  
قبل مضي السنة لا يستترعنه غلة بعض السنة والعبرة بوقت الحصاد فان كان يوم في المسجد بوقت الحصاد يستحقه وصار كالجيزة وموت

الحاكم في خلال السنة وكذا حكم الطلبة في المدارس \* لا يجوز للقيم أن يضيّق قنات المسجد للارتواء لجامعة ببناء الخانات فيه والمغروس في المسجد يكون للمسجد وما غرس بمجدها المسجد على شسط النهر يكون للغارس على التفصيل السابق \* المتولى لأُميا فاستأجر الكاتب لحسابه لا يجوز إعطاء الاجرة من مال الوقف ولو استأجر لكتس المسجد وفتحها واغلاقه بمال المسجد يجوز \* قيم الوقف اشتري شيئا الرمة المسجد بلا إذن الحاكم بماله لا يرجع في الوقف (٢٧٢) \* الخامس في الوقف على الاولاد ونفسه وأقربائه \* قوله أرضى صدقة موقوفة على

نفسى باطل ولو على أن غلته ينفق عليه وعياله ما عاش جازا الوقف والشرط فإذا انقرضوا يصرف إلى المساكين وإن لم يخرج من يده وفي وقف هلال أرضى صدقة موقوفة على أن غلته في ما عشت لا يجوز \* أرضى صدقة موقوفة على أولادى الذكور والاثان على السواء ويصرف إلى ولد صلبه إلا أن يقول على الذكور فينشد لا تدخل الاثان وما دام يوجد من ولد الصلب يصرف له فإذا انقرضوا إلى الفقراء لا إلى ولد الولد وإن لم يكن له يوم الوقف ولد صلبى وله ولد الابن يصرف اليه ولا يشاركه من دونه من البطون ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال وذكر الخصاص عن محمد أنه يدخل فيه ولد البنات أيضا والصحيح ظاهر الرواية لانه من نوى الارحام \* قال أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى ولم يرد عليه يدخل فيه ولده لصلبه وولد ولده بشرط كون في الغلة ولا يقتسم ولد الصلب لانه سوى بينهما في

وفلان وهذه نسخته ثم يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب الذى كتبنا بينهم ما ثم يكتب على أثر ذلك وإن فلانا هذا جنى جناية أرضها خمسمائة وإن كان أكثر من خمسمائة يبين مقداره وذلك في حال لم يكن انتقل بولائه عنه وإن فلانا وقومه عقلا وذلك عنه بقضاء قاض من قضاة المسلمين قضى بذلك عليهم وهو يومئذ نافذ القضاء فليس له أن يتحول بولائه عنه إلى غيره بعد ذلك وهذا الولاء بهذا السبب \* وإن أسلم ذمتان وإلى كل واحد منهما ما صاحبه يكتب فيه شهدوا أن فلانا وفلانا كتابا جميعا نصرايين فهذا ما الله تعالى إلى الاسلام فاسلموا وحسن اسلامهما وانهما بعد ما أسلما إلى كل واحد منهما ما صاحبه وعاقده موالاة صحيحة جائزة ليحصل كل واحد منهما ما من صاحبه ما دام في الاحياء ان جنى أحدهما جناية يبلغ أرضها خمسمائة درهم فصاعدا ويرث كل واحد منهما ما صاحبه إذا مات صاحبه أيهما مات أولا فللباقى منهما ولأولاد الميت منهما ولولا عتيقه من بعده ان لم يكن لواحد منهما ما ورث مسلم قريب أو بعيد بفرض أو عصبية أو رحم فوالى كل واحد منهما ما صاحبه على ذلك موالاة صحيحة وعاقده معاقدة جائزة وقبل كل واحد منهما ما هذه الموالاة وهذه المعاقدة من صاحبه قبولاً صحيحاً وجعل كل واحد منهما ما صاحبه على نفسه عهد الله وميثاقه أن لا يتحول بولائه عنه إلى غيره وضمن له الوفاء بذلك وأشهد بذلك كتاب كذا في الذخيرة \*

الفصل التاسع في الاشربة \* إذا أراد الرجل أن يشتري داراً أو أراد أن يكتب لذلك كتاباً يكتب هذا ما اشتري فلان بن فلان القلاى من فلان بن فلان القلاى جميع الدار المشتملة على البيوت التى ذكر البائع أنها ملكه وحقه وفي يديه وموضعها في مصر كذا في محله كذا في سكة كذا في زقاق كذا بحضرة مسجد كذا وهي الدار الثالثة من دور أو الرابعة وهي عن عین الداخل فيه أو عن يساره وتشتمل هذه الدار على حدود أربعة حدها الاول لزيق الدار المعروفة لفلان أو الدار المذكورة إلى فلان بن فلان بن فلان أو يكتب حدها الاول لصيق الدار المعروفة لفلان أو يكتب إلى الدار المعروفة لفلان أو يكتب يلازق الدار المعروفة لفلان ويكتب الحدة الثاني والثالث والرابع كذلك وفي الرابع يذ كر لزيق هذه السكة واليه بايها ومدخلها فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا البائع المسمى في هذا الكتاب جميع هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب بمحدودها وحقوقها كلها أرضها وبنائها سفلهما وأعلىها وطرقها ومسبل مائهما من حقوقها ومراشها التي هي لها من حقوقها وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل حق هولها داخل فيها وخارج منها وكل ما هو معروف بها ومنسوب اليها من حقوقها بكذا كذا يذ كر جنس الثمن ونوعه وقدره وصفته وما أشبه ذلك على وجه ترتفع الجهالة نصفها كذا شرأ صححاً جائزاً نافذاً بآبائنا بآبائنا بآبائنا عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله والعقد الموهنة لا خلافة فيه ولا خيانة ولا وثيقة بمال ولا موعدة ولا رهن ولا نكبة بل يبيع رغبة وازالة ملك إلى ملك وشرا بحد وقبض هذا البائع المسمى في هذا الكتاب من المشتري المسمى في هذا الكتاب جميع هذا الثمن المذكور جنسه ونوعه وقدره وصفته في هذا الكتاب تاماً واغنياً باقاً للمشتري هذا ذلك كله أيها وبرئ اليهم من ذلك كله برأمة قبض واستيفاء لا برأمة تقاطع وإبراء وقبض المشتري هذا جميع ما وقع عليه عقدة البيع المذكور بتسليم البائع هذا المذكور في هذا الكتاب بذلك كله إليه فارعا عن كل مانع ومنازع ونفرا عن مجلس هذا العقد بدعته وعامه ونفوذه وانبرامه وموتة ربه واستحكامه بفرق الابدان وذلك كله بعد اقرار هذين العاقلين أنهم ما رأوا ذلك كله وعرفاه ورضياه فأدرك هذا

المشتري

الذكر وقال هلال يدخل فيه ولد البنت أيضا ولو قال أرضى صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى

الذكر وقال هلال يدخل فيه الذكور ومن ولد البنين والبنات \* قال على الرازى إذا وقف على ولده وولد ولده يدخل فيه الذكور والاثان من ولده فإذا انقرضوا فهو لمن كان من ولد البنين الواقفون ولدت الواقف ولوعلى أولادهم وأولاد أولادهم كان ذلك لكلهم يدخل ولدا الابن وولد البنت والصحيح ما قاله هلال لان اسم الولد كما يتناول أولاد البنين يتناول أولاد البنات أيضا قال في السبائك قال أهل الحرب آمنوا على أولاد

أولاد يدخل فيه أولاد البنين والبنات لان ولد الولد من ولده وولد مو بنته وولد من ولده بنته فهو ولد حقيقة بخلاف ما لو قال علي ولدي فان ولد البنت لم يدخل في الرواية الظاهرة لان اسم الولد يتناول الصلبي ودخول ولد الابن لا يتناسب اليه عرفاً وعن محمد رحمه الله أن ولد الولد يتناول ولد البنت عند أصحابنا وعن هلال أنه إذا قال وقف علي ولدي وولد ولي يدخل الذي كور من ولد البنين والبنات قال وقف علي ولدي وولد ولي وأخره للسالكين صرف الى ولده وولد ولده فاذا ما أول ولم يبق منهم أحد ووجد (٣٧٣) البطن الثالث بصرف الى الفقراء الى

البطن الثالث وان نص

علي البطن الثالث أيضا

بان قال علي وولد ولي

يصرف الى وافته وان سفلوا

رابعا وخامسا الى غير النهاية

ولا يصرف الى الفقراء

وهكذا ذكره هلال أنه إذا

ذكر البطن الثالث يكون

الوقف عليهم وعلى كل من

سفل منهم والاقرى والابعد

فيه سواء الا أن يذكر في وقفه

الاقرى أو يقول علي ولدي

ثم بعدهم علي وولد ولي أو

يقول بطننا به بطن فيبدأ

بما بدأ به الواقف لانه ما ذكر

البطن الثالث ونعلق الحكم

بنفس الانتساب لا غير

والانتساب موجود في

القريب والبعيد بخلاف

البطن الثاني لانه بالواسطة

وقف ضيعته علي ولديه وقال

هي صدقة موقوفة عليهما

وبعدهما علي أولادهما

ما تناسلوا وإذا انقرض أحد

الولدين عن ولد يصرف

نصف القلة الى الولد الباقي

ونصفها الى الفقراء فاذا مات

الولد الآخر يصرف جميع

القلة الى أولاد وأولاد الواقف

لان الوقف يعمل للتوابع بعد

انقراض الأولاد فاذا مات

أحدهما يصرف النصف

المشتري من ذلك أو في شيء منه من حقوقه فعلى البائع هذا تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وأشهد على أنفسهما بذلك كله من كتب اسمه في آخره بعد أن قرأ عليه ما بلسان عرفاه به وأقرأتهما قد فهمهما وأحاطا به علما وذلك كله في حال صحة أبادناهما وما كان عقولهما طائعين غير مكرهين لاعلانهما ولا بواحد منهما من مرض ولا غيره تمنع صحة الاقرار ونفاذ التصرف وذلك كله في يوم كذا من شهر كذا بسنة كذا فهذه الصلح أصل في جميع الاشربة ثم تختلف الالفاظ باختلاف الاحوال ثم ان محمد رحمه الله تعالى قال في الاصل اذا أراد الرجل أن يشتري دارا يكتب هذا ما اشتري فلان ولم يقل يكتب هذا ما باع فلان مع أن كل واحد منهما يحتاج الى تأكيد حقه وكل واحد من اللفظين ينظم الآخر لانه لا يتحقق الشراء بدون البيع ولا يتحقق البيع بدون الشراء وانما فعل كذلك تبركا بالسنة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اشترى غلاما (١) من عدا بن خالد بن هودة أمر أن يكتب هذا ما اشتري محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من عدا بن خالد بن هودة ولم يأمر أن يكتب هذا ما باع عدا بن خالد بن هودة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا أن يكتب هذا ما اشتري ولم يقل يكتب هذا كتاب ما اشتري وأهل البصرة يكتبون هذا كتاب ما اشتري لان قوله هذا اشارة الى البياض الذي يكتب فيه وفيه كتابة ما اشتري لاحقيقة الشراء الا أن محمد رحمه الله تعالى اختار هذا ما اشتري تبركا بالسنة ولان ما في قوله هذا كتاب ما اشتري يحتمل الالباب ويحتمل النفي فيكتب هذا ما اشتري (٢) لينتفي احتمال النفي وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا عند ذكر البائع والمستري يذكر اسمهما واسم أبيهما ولم يذكر اسم جدتهما وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا بد من ذكر الجدة وان كان المشتري أو البائع مشهورا بالاسم كطواس وعطاء وشريح وأمثالهم يكفي ذكر اسمهم ولا حاجة الى ذكر النسب وان ذكر اسمه واسم أبيه وذكر قبيلته مكان جده فان كان أدنى القبائل وكان فذا خاصا بحيث لا يوجد على اسمه واسم أبيه غير لا محالة فذلك يكفي وان ذكر قبيلته الا على ذلك لا يكفي ولا بد من ذكر الجدة مع ذلك وان ذكر مع ذلك اسم الجدة الآن في تلك القبيلة بهذا الاسم والنسب غيره فذلك لا يكفي ولا بد من ذكر شيء آخر وان ذكر اسمهم واسم أبيهم ولم يذكر اسم جدهم وقبيلته وانما ذكر صناعته فان كان صناعته لا يشاركه غيره فيها كما يقال فلان بن فلان الخليفة فلان بن فلان القاضي فذلك يكفي للتعريف وان كان صناعته يجوز أن يشاركه غيره فيها فانها لا تكفي للتعريف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والخليفة ليست من أسباب التعريف لان الخليفة تشبه الخلية ولكن ان كتب الخلية فذلك أولى لانه يحصل به زيادة تعريف وكذلك سائر الاشياء التي ليست من أسباب التعريف لو كتب فذلك أولى وان كتب كنيته ولم

(١) قوله من عدا بن خالد هكذا رآته مضبوطا بالتشديد والمد في القاموس فأنته هكذا على خلاف ما في نسخ هذا الكتاب والله أعلم اه معصحه (٢) قوله لينتفي احتمال النفي فيه نظر لان ما في قوله هذا ما اشتري يحتمل النفي أيضا وأجاب في المحيط بأن هذا الاحتمال ينتفي بعادة لفظ الشراء بعد هذا فانه بعد ذكر الحدود يكتب اشتري هذا المشتري هذا الحدود ومن هذا البائع وفيه أن هذا الجواب يصلح جوابا عن أهل البصرة أيضا فالوجه الاقتصار على التبرك بالسنة اه معصحه

(٣٥ - فتاوى سادس) الى الفقراء الى ولد الولد وذكر القاضي وقف علي أولاده وجعل آخره للفقراء فلت بعضهم يصرف الوقف الى الباقي فاذا ما أولادهم يصرف الى ولد الولد ولو وقف علي أولاده وسماهم فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء فلت واحد منهم فانه يصرف نصيبه الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى لان هناك وقف علي أولاده وموت واحد منهم أولاده باق وهنا على كل واحد وجعل آخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان حصته للفقراء وقف ضيعته علي ولده وليس له ولد صلب وصرف الى ولد الابن ثم حدث بعده ولد

الصلب يصرف الى الصلي الحادث ويطرف في كل عام الى مستحقها يوم الادراك ولا يعتبر ماضى سوا حدث به. والوقت أو كل موجودا وقت الوقف وهذا قول هلال وبه أخذ مشايخ طبرستان يوسف بن خالد رحمه الله يدخل فيه الموجود يوم الوقف وقف غلة أرضه على ولد يحدث له بعد الوقف صح ويقسم على الفقراء الى أن يحدث له ولد فاذا حدث له الولد بعد خروج الغلة أن ولد اقل من نصف عام يأخذه منه الغلة وان جاءت به لا كثر من نصف (٣٧٤) عام فلا حظ له في هذه الغلة وقف على أولاده وأولاد أولاده يصرف الى أولاده وأولاد

أولاده أبدا ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط ذكر ثلاثة بطون الى النوافل ما تناسلوا وقف على امرأته وأولادها ثم مانت المرأة لا يصرف حصتها الى ولدها الا اذا نص وقال من مات يصرف حصته الى ولده ويصرف حصتها الى جميع الاولاد وقف على أولاده وجعل آخره للفقراء ومات واحد منهم يصرف الى الباقي من الاولاد فان ماتوا يصرف الى الفقراء وقف على بنى فلان وله بنون وبنات قال هلال هم فيه سواء وطن الامام أنه لهم لاهن قال بعض المشايخ في المسئلة روايتان وهذا انما يصح في بنى أب يحصون أما فيما لا يحصون يصح أن يقال هذا المرأة من نعيم ولو قال على بنى وليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء وكذا لو قال على بنات وله بنون فالغلة للفقراء ولا شئ للبنين ولو قال على فلان وولد ولدى أبدا ما تناسلوا ولم يقل بطنا بعد بطن ولم يقل كلمات أحد كان حصته لولده من

يكتب شيئا آخر ان كان يعرف بطلان الكنية لا محالة فذلك يكفي وذلك فهو أي خيفة رحمه الله تعالى وأمثاله وكذلك اذا كتب ابن فلان وهو يعرف به لا محالة كان أي ليلي فذلك يكفي للتعريف وان كان البائع أو المشتري عتيق فلان يكتب فلان الهندي أو التركي عتيق فلان بن فلان \* وان كان من أعتقه عتيق غيره يكتب فلان الهندي عتيق فلان التركي عتيق الامير فلان بن فلان \* وان كان البائع أو المشتري مملوكا رجل يكتب فلان الهندي أو التركي مملوك فلان بن فلان بن فلان وهو مأذون له من جهة مولاه هذا في جميع أنواع التجارات أو يكتب قن فلان أو عبد فلان وفي الامه يكتب فلانة الهنديه أمة فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلان الهندي مكاتب فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلانة الهنديه مكاتب فلان بن فلان بن فلان ثم يكتب في كتاب الدار المشتراة بمحدودها الاربعة وان كانت الدار معروفة مشهورة وهذا قول أبي خيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ان كانت الدار معروفة مشهورة لا يحتاج الى ذكر حدودها ولا يكتب وهي ملك البائع نظر المشتري لانه لو كتب ذلك يصير المشتري مقررا لملك البائع فلما استحق المشتري من يده يوما من الدهر لا يرجع على البائع بالثمن عند زفر رحمه الله تعالى وأهل المدينة لان اقرار المشتري بالملك البائع حجة عليه في منع الرجوع بالثمن فلا يكتب وهي ملك البائع احترازا عن قول هؤلاء نظر المشتري ولا يكتب وهي في يده أيضا عند علمائنا وعامة أهل الشروط رحمهم الله تعالى وكان أبو زيد الشروط رحمه الله تعالى يكتب وهي في يده وعلمائنا احتجوا بما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتاب شراء العبد من عدا بن خالد بن هودة ولم يكتب فيه والعبد في يده ولانهم ما رجوا بغير تفعان الى قاض يرى أن الاقرار باليد للبائع اقرار بالملك له لما أن ظاهر اليد يدل على الملك فيبطل حق المشتري بالرجوع بالثمن عند الاستحقاق أخذ اقول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رحمهم الله تعالى فلا يكتب ذلك احترازا عما قلنا نظر المشتري ولكن يكتب وقد ذكر البائع أنها ملكه وفي يده على نحو ما كتبنا في أول هذا الفصل ثم ان محمد رحمه الله تعالى لم يذكر في الاصل أنه باى حد يبدأ في الكتاب وكان يوسف بن خالد وهلال رحمهما الله تعالى يقولان يبدأ من باب الدار ثم يكتب الحد الذي على عين الداخل ثم يكتب ما يلي ذلك الى آخره وأبو خيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى يقولان يبدأ بما يلي القبلة ونواحيها نحو المشرق ثم بما يلي القبلة وما يليها نحو المغرب ثم عن عين القبلة ثم عن يسارها ومن العلامن قال يبدأ بالجنب الغربي العدل وان ترك هذا الترتيب وكتب كما يكتب اليوم فلا بأس به لحصول التعريف بالحدود الاربعة وهو المقصود من ذكر الحدود وكان السمتي وهلال رحمهما الله تعالى يكتبان في ذكر الحد حذوها الاول ينتهي الى دار فلان ومحمد رحمه الله تعالى يقول يلى أحب الى لان قوله ينتهي لا يتنى الفرجة والواسطة وقوله يلى يتنى الواسطة ان كان لا يتنى الفرجة قال عليه الصلاة والسلام ليلين منكم أولو الاحلام والنهي والمراد به القرب دون الاتصال وقيل ولاصق وبلازق أولى الالتقاط لانهم ياتين الفرجة والواسطة كذا في المحيط \* وان كان بين الدارين فرجة ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن الكاتب بالخيار ان شاء كتب حذوها الاول ينتهي الى الفرجة التي بينها وبين دار معروفة لفلان وان شاء كتب حذوها الاول ينتهي الى الفرجة الفاصلة بينها وبين دار معروفة لفلان قال الطحاوي رحمه الله تعالى وهذا أولى من الاول لان ذلك يومهم أن تكون الفرجة من الدارين فيكون بعضها داخل في الدار

هذه الغلة فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا أن الغلة لجميع ولده وولد ولده ونسله على التسوية وان مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولدا ثم مات فالغلة بينهم على عدالة وولد ولدهم وان سفلوا وعلى الذى مات من ولد الصاب فاصاب الميت من الغلة كان لولده ونصيبه لو لمات الميت الذى جعل له الواقف سهم والده \* ولو قال على ولدى وولد ولدى ونسلكم وأولادهم ما تناسلوا أبدا على أن يبدأ في ذلك بالبطن الا على من ثم بالبطن الذى يلوونهم الى آخره بطنا بعد بطن وكلما حدث الموت على أحد منهم وترك ولدا كان حصته من الغلة لولده



وهو لا يمنة أبدا ما تسألو على أن تقدم الاعلى وكلما حدث الموت على أحد منهم لم يترك ولدا ولا ولدا ولا ولدا ولا عقباً لكن يستعمل هذه الصدقة من بعده بدون رد إلى أهل هذه الصدقة وقف على أولاده وأولاده وأولاده ما تسألو وأخره للفقراء وله أولاد أو لا تقسم بينهم على التسوية لا يفضل الذكور على الإناث وكذلك لو وقف على شرط الواقف على البنين والبنات يقسم بينهم على التسوية ولو قال أَرْضِي هَذِهِ صدقة موقوفة على ولدي وولدي ونسليهم بعد وفاتي فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز (٢٧٥) لأنه وصية للوارث وعلى ولده لا يجوز لكن لا يكون الكل لهم

مادام الصبي حياً يقسم الغلة على عدد رؤسهم كل عام فما أصاب ولداً فلهم وقف وما أصاب الولد الصلي فهو لهم ميراث بين جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فلهما الابن عن ولد ولد الصاب فالغلة تقسم على عدد رؤس ولداً ولداً وعلى الباقي من ولد الصاب فما أصاب الباقي من ولد الصاب يكون بين جميع الورثة الأحياء والأموات كل من كان حياً عند موت الواقف وقف هلال وقف على بعض أولاده وذ كرفيه وقف في حياته وبعد وفاته فقول به بعد وفاته لا يوجب الفساد في الأصح ولا يجمعه وصية للوارث وإنما يحمل ذلك على التابيد ولهذا جرت العادة بكراهة في خطوط الوقف وفي مجموع النوازل أنها إنما يوجب الفساد إذا كان له وارث فأما إذا كان له وارث وأجاز أو لم يكن له وارث آخر جازت مريض قال وقفته على ولدي وولدي ولدي أبداً ما تسألو وأما فما كان من حصّة الوارث لا يجوز زوماً كان من حصّة

المبعة والحد لا يدخل في المحدث فيكتب ينتهي إلى الفرجة الفاصلة بينهما وبين دار فلان حتى ينتهي هذا الوهم ثم بعض أهل الشروط يكتب حدها الأول ينتهي إلى دار فلان وأصحابنا كرهوا ذلك وقالوا ينبغي أن يكتب ينتهي إلى الدار والمعرفة لفلان أو إلى الدار المنسوبة إليه لأنه لو كتب ينتهي إلى دار فلان كان هذا إقراراً من البائع والمشتري أن تلك الدار ملك فلان فلا يشتري واحد منهما تلك الدار من فلان يومان الدهر واستحققت من يده لا يرجع بالثمن على فلان عند زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رجعهم الله تعالى فيكتب على نحو ما بينا احترازاً عن هذا وإنما اخترنا أحد حدودها ينتهي إلى دار فلان يلازق دار فلان ولم يكتب أحد حدودها دار فلان لأن على أحدى الروايتين عن أبي يوسف رجحه الله تعالى يدخل الحد في المحدث في البيع فيؤدي إلى فساد البيع إذا جعل المسجد أو طريق العامة حداً لأنه يصير جامعاً بينهما يجوز بيعه وبيننا لا يجوز مع أجل الثمن وينتقص الثمن للبائع لأنه يصير بعض الثمن بمقابلة دار الجار فلهذا اخترنا ينتهي يلازق داره إليه بهذا البيع وينتقص الثمن للبائع لأنه يصير بعض الثمن بمقابلة دار الجار فلهذا اخترنا ينتهي يلازق داره إليه بهذا البيع وإنما أعدنا اللفظ اشتري بعد ذلك حدود الدار خلافاً لبعض أهل الشروط فإنهم لا يعيدون ذلك لأن (١) من عادة أهل اللسان أنه إذا تمخّل بين الخبر والخبر عنه كلمات فإنهم يعيدون الخبر للثبات كيدول زيادة الأفهام (ثم إن محمد رحمه الله تعالى) ذكر في الكتاب اشتري منه الدار التي في موضع كذا وأهل الشروط يكتبون جميع الدار لأنه عسى تذكر الدار ويراد بها البعض فاطلاق اسم الكل على البعض جائز فيكتبوا جميع الدار إزالة لهذا الوهم وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضاً في الكتاب اشتري الدار المحدودة في كتابنا هذا وكان السمتي وهلال رجحهما الله تعالى يكتبان في هذا الكتاب قال لأن قوله كتابنا إضافة الكتاب إلى البائع والمشتري فيكون إقراراً منهما أن الكتاب ملكهما فربما يترجمه البائع في كون الكتاب في يده ويحول بينه وبين الكتاب فلا إزالة لهذا الوهم يكتب هذا الكتاب وذكر أيضاً أنه يكتب اشتري الدار المحدودة بمحدودها كلها وهذا كذا كان يكتب أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأبو يوسف رجحه الله تعالى كان يقول أنه لا يكتب بمحدودها لأنه لو كتب ذلك يدخل الحد في البيع وفيه فساد على مامر وأبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى قالوا القياس ما قاله أبو يوسف رجحه الله تعالى لكثرة القياس بالعرف لأن في العرف لا يراى بقولهم بمحدودها إدخال الحد تحت البيع وإنما يراى إدخال ما وراء الحد وذكر أبو يوسف الشرط على رجحه الله تعالى في شروطه أن يدخل الحد تحت البيع بقوله بمحدودها قياساً واستحساناً القياس أن يدخل الحد تحت البيع وفي الاستحسان لا يدخل وإذا كان على جواب الاستحسان على قول أبي يوسف رجحه الله تعالى لا يدخل الحد تحت البيع مع ذكر قوله بمحدودها أولى أن لا يدخل الحد تحت البيع على قوله بدون ذكر قوله بمحدودها فمصر ما ذكره أبو يوسف رجحه الله تعالى رواية عن أبي يوسف رجحه الله تعالى أن الحد لا يدخل تحت البيع ورأيت في بعض نسخ الشروط إذا كتب أحد حدود هذه الدار دار فلان والثاني والثالث والرابع

(١) قوله لأن من عادة أهل اللسان الخ شاهدته قوله تعالى ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما قاتلوا ثم جاهدوا وصبروا إن ربك من بعدها لغفور رحيم ألا ترى كيف أعاد إن ربك وهذا كثير النظير في كتاب الله تعالى كذا في المحيط اهـ

غير الوارث يجوز في قول الامام والثاني رجحهما الله تعالى من الثلث لأن وقف المريض وصية فلا يجوز للوارث ويجوز لغيره من الثلث وقف على فقراء ولده وأدعي أحدهما الفقير لا يعطى لشيء ما لم يظهر عند الحاكم فقره \* أَرْضِي هَذِهِ صدقة بعد موتي على المساكين وهو يخرج من الثلث ثم مات واحتاج ولده لا يعطى منه شيء إلا إذا كان في صحته ولم يضاف إلى ما بعد الموت فحينئذ يدفع المتولي إلى كل واحد من أولاد الواقف إذا كانوا فقراء أقل من ما تقي درهم وهم أحق بذلك من سائر الفقراء وإن لم يدفع إليهم المتولي شيئاً لا يضمن \* أَرْضِي هَذِهِ صدقة موقوفة

الى فقرا مولدى وليس فيهم الاحتياج واحد نصف الغلة يصرف اليه ونصفها الى الفقراء فان أعطى نصفها الى فقير واحد يجوز عند الثاني لان الفقراء لا يحصون فيكون الجنس ولو جعله صدقة موقوفة الى العوراء والعميان من أولاده الوقف لهم خاصة دون غيرهم ويعتبر العميان والعور من ولده يوم الوقف لا يوم الغلة وكذا أرضى صدقة موقوفة على صغار ولدى كان وقفا على الصغار خاصة ويعتبر من كان صغيرا عند الوقف لا عند الغلة \* أرضى موقوفة (٣٧٦) على ولدى الذى يسكنون خوارزم فالغلة لساكني خوارزم لا لغيرهم ويعتبر الساكني

كذلك ولا يكتب اشتراها بحدودها لان الحد يدخل في الشراء وإذا كتب أحد حدودها ينتهي الى دار فلان أو يلازق دار فلان يكتب اشتراها بحدودها وبعض المحققين من مشايخنا رحمهم الله تعالى ذكروا في شرح كتاب الشروط أنه ليس في كتابة أحد حدودها يلازق دار فلان يلاصق دار فلان احتياط بل فيه ترك الاحتياط لان الحد لما كان لا يدخل تحت البيع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى واحد من الرايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الحرف الملازق لدار فلان على ملك البائع فلا يتمكن المشتري من التصرف فيه بناء وغير ذلك ويكون للبائع ولاية نقض تصرف المشتري فيه ونقض البناء الذى عليه وفيه من الضرر على المشتري ما لا يجنى وكذلك يوجب انقطاع حق الشفعة بسبب الجوار لانه قد فصل بين هذه الدار وبين الدار الاخرى حرف لم يدخل في البيع ولو بيعت الدار الاخرى وكتب في حدها لا يبق دار فلان يكون كذا فكان فيه ترك الاحتياط أما لو كتبنا أحد حدودها دار فلان ففيه ترك الاحتياط على قول أبي سفيان رحمه الله تعالى على إحدى الرايتين من حيث ان الحد يدخل تحت البيع ومن حيث ان البائع والمشتري يصيران مقررين بملكية تلك الدار فلا يفسد عليهم ما باب الرجوع بالثمن لو اشترى أحدهما أو ما من الدهر تلك الدار على قول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رحمهم الله تعالى الآن ذلك أمر موهوم وذكر أيضا أنه يكتب أرضهم أو بناءها ففسد ذكر الأرض وان كان اسم الدار ينطلق على الأرض لا بحالة وإنما ذكرها للتأكيد وذكر البناء لانه من ذكره لان اسم الدار لا ينطلق على البناء لا بحالة ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى سفلهما أو علوهما واختار المتأخرون ذكر ذلك وهو الصحيح لانه متى لم يذكر العلو لا ينتفى وهم كون العلوم ملك غير البائع ومتى لم يذكر السفلى لا ينتفى وهم أن يكون تحت الدار سرداب هو ملك غير البائع ثم كان السمي وهما لرحمهم الله تعالى يكتبان سفله وعلوه ولا يكتبان سفلهما وعلوهما فالأولان قوله سفله وعلوه يصرف الى سفلى البناء وعلوه وهما معلومان مملوك للبائع فيصير بائعا ملك نفسه وقوله سفلهما وعلوهما يصرف الى سفلى العرصة وعلوهما فربما يتوهم متوهم أنه أراد به العلو الى عنان السماء فيكون بائعا للهواء ويباع الهواء لا يجوز فلماذا اختار سفله وعلوه وغيرهما من العلماء اختاروا سفلهما وعلوهما وهكذا كان يكتب أبو زيد الشروط على رحمه الله تعالى قالوا لأنه ربما يكون تحت الأرض سرداب ويقول سفله وانه يصرف الى البناء واسم البناء لا يتناول السرداب لا يعلم أن السرداب هل هو له وهل دخل تحت البيع ويقتوله سفلهما وانه يصرف الى العرصة يعلم ان السرداب له وأنه دخل تحت البيع وإنما تنبوا وعلوهما حتى ينتفى وهم أن يكون العلو على البناء لا آخر ولا آخر عليه حق التعلو وما قال من وهم أن يدخل تحت البيع العلو الى عنان السماء فاسد لان كل واحد يعرف أنه لا يراد بهذا غير ما يدخل تحت العقد وإنما يراد به ما يدخل تحت العقد وهو البناء وذكر محمد رحمه الله تعالى طرقها ولم يلحق بآخره من حقوقها وأهل الشروط يلحقون بآخره من حقوقها كذا في الذخيرة \* وذكر الطحاوى رحمه الله تعالى أن أكثر أهل الشروط يذكرون الطريق والختار عندنا تركه وكذلك المسيل لانهم إن ذكروا الطريق مطلقا يتناول ذلك الطريق العام الذى لا يجوز بيعه وكذلك الميزاب ربما ينصب في جزء من طريق العامة فإذا أطلق ذلك يدخل في البيع ما لا يجوز بيعه فيفسد به البيع وان قال وطريقها ومسيل ما منها التي من حقوقها فربما لا يكون للدائر طريق خاص هو من حقوقها فيصير جامعاً للعديد المعدوم والموجود وذلك ينسب

يوم خروج الغلة لا يوم الوقف كما اذا وقف على فقراء ولده ويعتبر الفقير يوم خروج الغلة لان الفقير وان يزول لكن يعود فكان بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقير وساكني خوارزم لانه يحقل العود بعد الزوال الموقوف عليه أراد أن يسكن الدار التي وقف عليه لا يجوز له ذلك \* وقف منزلاً على ولديه وعلى أولادهما أبداً ما تاملوا ثم ان أحدهما طلب المهايأة وأبى الآخر ان لم يوص الواقف بالسكنى له ما لم يكن لهما حق السكنى وان كان أوصى لهما بالسكنى كان لكل واحد منهما أن يسكن نصف المنزل بلا مهايأة \* جعل أرضه وقفا على قوم متعين فأرادوا المهايأة فأخذ كل منهم بعضهم ازرعها لنفسه فان دفع المتولى اليهم مزارعة جاز وان كانت التولية لغيرهم وأخذ واحد منهم بعضها لزرع بلا دفع المتولى لا يجوز لان حق الوقف مقدم على حقهم وحق الوقف ان يبدأ بمعاينة الوقف ومؤنته من غلته فلا يجوز الا أن يدفعوها الى غيرهم مزارعة والتولية لهم \* وقف على

ابنه وابنته فأراد أحدهما قسمة الوقف لم يدفع حصته مزارعة لا يجوز والقيم يدفعها مزارعة ولو أراد الواقف أن يقسمها بين أرباب الوقف بلا رضا الموقوف عليهم ليس له ذلك فلو فعل ذلك كان لاهل الوقف ابطاله وكذا للواحد منهم ولو فعل ذلك اهل الوقف فيما بينهم جاز ولم أبى بعد ذلك ابطاله ولا يسكن الوقف أحد بلا أجر \* أرضى هذه صدقة موقوفة على نفسه وعلى فلان صح في حصته فلان وبطل في حصته نفسه \* ولو على نفسه ثم على فلان أو قال على فلان ثم على نفسه لا يصح شيء منه ولو قال على عبدى وعلى فلان

رجل أنه من أربابه وأنكر  
تواليد كونه من أربابه وأن  
يكون له حق في هذه الغلة  
وطلب منه البرهان لايصح  
الدعوى ولا البرهان لان  
الموقوف عليهم لا يملك كون  
الوقف وانما هو مصرف  
لغلاتها ولا يملك الدعوى للتولي  
لان التصرف له فيدعى أنه  
من أربابه على وجهه ويبرهن  
على ذلك ثم يصرف اليه  
ما يصيبه على الشرط بالخاصة  
والسادس في الوقف على  
الفقراء وفيه الوقف على  
فقراء أولاده وجيرانه  
قال أرضى صدقة موقوفة  
على أقربائي أو قرباني يصح  
ولا يفضل فيه الذكر على  
الانثى ولا يدخل فيه والده  
الواقف ولا جده ولا ولده  
وعن الامام رحمه الله يدخل  
الجدة والجدة وولد الولد  
والاستحقاق عند الامام  
يكون لكل ذي رحم محرم  
من الواقف ويعتبر أيضا  
الأقرب فالأقرب وعندهما  
لا يعتبر الرحم المحرم من  
الواقف ويدخل الجدة  
والجدة الى أقصى آبائهما  
في الاسلام \* وقف على  
أقرب قرابته وله أخت  
لاوين وبنت بنت البنت

فبنت بنت البنت أولى لانها من صلبه وقد ذكرنا أنه اذا وقف على فقراء قرابته يسحق الغلة من كان فقيرا يوم خروج الغلة عندها لاله  
وعليه الفتوى أما اذا قال من افتقر من قرابتي أو ولدي قال محمد رحمه الله الغلة لمن افتقر منهم بعد الفتي وقال غيره يصرف الى كل فقير منهم  
سبقه الفتي أو لا وقف على الفقراء ثم افتقر الواقف أو وارثه لا يعطى من الوقف شيئا عند الكل أما على قول محمد رحمه الله فلا اشكال لانه  
لشرط الواقف الا كل منه مادام حيا لا يصح وأما على قول الثاني رحمه الله وإن صح فذلك الشرط لكن لا يعطى بدون الشرط • وإن احتاج

ولده قال الخصاص رجحه الله يعطى ولده منه اذا لم يكن الوقت في المرض وكان في الصحة ولم يكن مضافا الى ما بعد الموت ثم الى موالي الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره ابيهم اقرب الى الواقف مصر او مصر لا غير انه يعطى ولده منه اقل من مائتي درهم ولا يصرف اليه كل الغلة وان صرف اليه الكل لا يصرف في كل الزمان اما اذا وقف على فقرا اقرأته له صرف كل الغلة اليهم وان كان حصه احدى مائتي درهم اكثر من مائتي درهم وقف بشرط ان يقسم المتولى من فقراء (٣٧٨) قرابته وقال في آخره يعمل المتولى في ذلك براه فلهما متولى ان يفضل بعضهم على بعض

داخل فيها خارج منها والحق الواحد لا يتصور ان يكون داخل خارجا فينبغي ان يكتب وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها ليكون الحق الموصوف بالدخول غير الموصوف بالخروج والموصوف بالخروج غير الموصوف بالدخول والوجه لما ذكر محمد رحمه الله تعالى ان العطف يقتضي اعادة المذكر او لا تقديره واعتبارا كما يقال هذا حر وهذا ويكون معناه وهذا حر فصار من حيث التقدير كأنه قال وكل حق هو لها خارج منها كذا في الذخيرة \* وذ كر الطحاوي رحمه الله تعالى ان المختار عندنا ان يكتب كل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها كذا في المبسوط \* ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى بعد هذا وفنائها واهل الشروط كانوا يكتبون ذلك وانما لم يذكر محمد رحمه الله تعالى لان بذ كر الفناء بفسد البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمسئلة في نوادر ابن سماعة فأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قالوا الفناء مملوك للبايع ألا يرى أن له أن يحفر فيه وأن يربط فيه دابته والجمع بين شيئين هما مملوك كان له في البيع لا يفسد البيع وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول ان الفناء ليس مملوكا لغيره بل لغيره من الحفر اذا كان يضر بالعامة وان اعتبر مملوكه من الوجه الذي قالوه مملوك للعامة فيصير كالشريك منه وبين غيره ثم ذكر الثمن فقال بكذا واعلم بأن الثمن لا يخفى لو امان أن يكون موزونا ومكيلا أو معدودا ومذروعا أو عروضا أو حيوانا أو عقارافان كان موزونا فلا يخفى لو امان أن يكون من النقود نحو الدراهم والدنانير والفلس أو من غير النقود نحو الزعفران والحمر والقطن وسائر الزينات فان كان من النقود فان كان من الدراهم يكتب كذا كذا درهم ما يكتب نوعها أم افضة أو مغشوشة شايها النحاس أو الرصاص دراهم غلة أو نقدية المال ويكتب صفتها أنها جيدة أو رديئة أو وسط أو يذ كر قدرها أنها كذا كذا درهم ما وزنه بوزن سبعة أي بوزن كل عشرة منها سبعة مثاقيل وان أراد كتابة بعض ما ذكرنا فان كان في البلد نقد واحد من الدراهم فطلق البيع ينصرف اليه وبصير ذلك كالمفوض فلا حاجة الى ذكر الصفة وان كان فيها نقد مختلف فان كان الكل في الرواج سواء ولا يصرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري البائع أي النوعين شاء ولكن لابد للكاتب من أن يكتب أحدهما ويكتب قدره ووزنه وان كان الكل في الرواج على السواء الا أن البعض مرفوعا على البعض كما كانت الفطرية والعدلية قبل هذا لا يجوز البيع الا بعد بيان أحدهما فيكتب الكاتب ما وقع عليه البيع ويكتب صفته وقدره ووزنه وان كان أحد النقود أو روج ينصرف البيع اليه وبصير ذلك كالمفوض ولا يحتاج الى بيان صفته ولكن يحتاج الى بيان قدره ووزنه وان كان الثمن من الدنانير يكتب كذا كذا دينار او يكتب أنه بخارية أو نيسابورية أو هروبية وما أشبه ذلك ويكتب انها مناصفة أو قراضات أو صحاح لا كسور فيها ويكتب أنها جيدة أو وسط أو رديئة ويكتب قدرها كذا دينار ويكتب كيفية وزنها أنها موزونة مثاقيل مكة أو بوزن مثاقيل خوارزم أو سمرقند أو ما أشبه ذلك لان المثاقيل في البلدان مختلفة فان كان الثمن ذهبا خالصا أو فضة خالصة يكتب الذهب والفضة والنوع والصفة والوزن لاجل الحالة كما ذكرنا ولكن لا يذ كر فيه اسم الدراهم والدنانير لان هذا الاسم لا يطلق على غير المصروب فيكتب في الذهب كذا مثقالا من الذهب الخالص الاجر الجيد الخالي عن الغش وان كان في الذهب غش بين ذلك فيقال (دهني) أو (دمنهي) وما أشبه ذلك وكذا في الفضة كذا (درم سنج) من النقرة الجيدة الخالصة عن الغش ويكتب مع ذلك طمغاجي أو نقرة كليمية لانها متفرقة بهذين النوعين

\* وقف على فقراء اقرأهم المقيمين في خوارزم فانتقلوا الى بلد آخر ان كان مما يحسون لا تنقطع وظيفتهم وان لا يحسون تنقطع ثم ان بقي هناك منهم أحد يصرف الكل اليه وان لم يكن صرف الكل الى الفقراء فلو جمعوا الى خوارزم ثانيا يعود حقهم وقال في الفتاوى لا ينقطع حقهم مطلقا \* وقف على جيرانه في القياس يصرف الى الملاصق وفي الاستحسان يصرف الى من يجمعه وياهم مسجد المحلة ويستوى فيه الساكن والمالك وان المالك غير الساكن يصرف الى الساكن ويعتبر الساكن وقت ادراك الغلة ويدخل فيه الصبي والمكاتب والنساء لا المدير وأمهات الاولاد والعبيد والمديون الذي حبس في محبسته بدين \* وقف على فقراء اقرأته بفارجل فادعى أنه من اقرأه بالواقف وهو فقير كاف أن يبرهن على الفقر وأنه من اقرأه الواقف وأنه لا أحجب عليه نفقته ويتفق عليه والفقير وان كان أمرا أصليا ولا حاجة في مثله الى اثباته

لشبهه بظواهر الحال لكنه ظاهر والظاهر يكفي الدفع لالاستحقاق والمقام مقام الاستحقاق وانما شرط عدم من يتفق عليه لانه بالاتفاق عليه بعد غنماني باب الوقف وانما شرط لزومه لانه لو لم يكن واجبا عليه فالظاهر ترك الادراك عليه فيكون فقرا فانما يبرهن على كل ما ذكرنا أدخله الحما في المصروف قال هلال ولا يدخله أيضا بعد هذا حتى يسأل عنه في السروان سال في السر فلا يفضل أيضا حتى يستغنى به مال المال وأما أحجب نفقتك عليه لان الوقوف على هذين العدمين لغيره بطريق الحقيقة غير ممكن فان

وكذلك

برهن على ما ذكرنا وأخبر عدلان بغناه فهما أولى ولا يجعل مصر مالان المخبر عن الغنى يعلم ما لا يعلم الآخر وانعمت قال هلال وانظر  
في هذا الباب والشهادة سواء لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قالانا لا نعلم أحد يجب نفقته عليه كفاه ولا يحتاج أن يقول بالقطع  
ليس له أحد يتفق عليه كافي الميراث وإذا أراد الراجح أثبات قرابة وله أو فترمه ذلك ان كان صغيرا لان له عليه ولاية بخلاف الكفار فانهم  
يقبضون فقرهم بانفسهم ووصى الاب في هذا كالأبوان لم يكونوا لهم أم وأعم فلهما اثبات (٢٧٩) قرابة الصغير وفقره اذا كان

في حجره ما استحسانا لانه  
تخص نفعاهم فاشبه  
قبول الهبة لهم لكن بينهما  
فرق فان الام قبل هبة  
الصغير وان كان الاب حيا  
ولا ثبت قرابته وفقره ولو  
الاب حيا لانه لو انتظر في  
الهبة الاب لغات الهبة  
ولا تقوت القرابة بالانتظار  
فاذا برهن على القرابة أو  
الفقر استحق الغلات  
الماضية ثم ان كان الام  
والعم بمن يوضع الغلة عندهم  
يوضع ويتفقان عليه والا  
يوضع في يد عدل يتفق عليه  
وفي الوقف على فقر القرابة  
زعم البعض أن الأخذ  
غنى وأراد أن يحلفه على  
أنه ليس بغنى ان ادعى أن له  
مالا يصير به غنيا له أن  
يحلفه لانه ادعى أمر الوافر  
به يلزم فأنكر يحلف ولو  
زعم أن المتولي يعلم غناه  
ومع ذلك عيّل البسه ليس له  
أن يحلف المتولي لانه لو أقر  
لا يلزمه نفي فاذا أنكر  
لا يحلف لاعلى العلم ولا على  
البنات واذا برهن عند  
حكم على قرابته وفقره  
ثم جاء بهد الحكم بالقرابة  
والفقر بطلب من وقف  
آخر على القريب الفقير  
لا يحتاج الى إعادة البينة لان

وكذلك في سائر الموزونات يكتب ما وقع عليه العقد ونوعه ومذته وقدره وان كان الثمن مكيلا يكتب ما وقع  
عليه العقد فيكتب الخطئة ان وقع العقد على الخطئة ويكتب نوعها سقية أو برة تسقية أو بخارية ويكتب  
صفته اجراء أو يضا جيدة أو وسطا أو رديئة ويكتب قدرها فيكتب كذا كذا بقفيز كذا وفي الشعر كذا  
يكتب نوعه وصفته وقدره بقفيز كذا ولا يكتب الوزن في الخطئة والشعر لانهما كيليان بالنص ولا يجوز  
تغيير الحكم المنصوص وفي كتاب البيوع عن أصحابنا رحمه الله تعالى في اسلام الدراهم في المكيلات وزنا  
والوزنيات كذا وروايتان عن أصحابنا رحمه الله تعالى روى الحسن رحمه الله تعالى أنه يجوز وروى  
الطحاوي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز فكان الاحتياط في ذكر الكيل ليخرج عن حد الاختلاف وهذا اذا  
كانت الخطئة أو الشبه حلالا فان كان مؤجلا يكتب مع ما ذكرنا من الاشياء مقدار الاجل ومكان الايفاء  
تحرزا عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الثمن من المعدودات فان كان من الاثمان كالغطارف  
والعدليات يكتب في الغطارف كذا درهم غطاريفية بخارية معدودة ومعدودة واحدة ويكتب في العدليات  
كذا عدلية رسمية راجحة بخارية معدودة ويكتب نوعها ان كانت أنواعا مختلفة ويكتب نقد بدلا كذا  
اذا كان يختلف هذا النوع من التقدي باختلاف البلدان وان كان الثمن من الذرعيات نحو الكرباس  
والبكتان وأشباه ذلك فان كان بعينه فالبيع به جائز ولا بد من الإشارة اليه فيذكر في الكتاب ويذكر  
صفته ويذكر عينه ما اشار اليه محضر المجلس هذا العقد وان كان بغير عينه فان كان حالا لا يجوز وان كان  
مؤجلا يجوز كافي السلم فيكتب ما وقع عليه العقد وهو الكرباس مثلا ونوعه ويكتب صفاته ومورقه  
وسداه (١ بالنص) أو (شندى) أو ما أشبهه وقدره وبيان قدره ببيان ذرعانه وبين ذراع كذا  
كذراع الملك وذراع الكرايس وذراع المساحة وبين الاجل وقدر الاجل وبين مكان الايفاء أيضا اذا  
كان له محل وموئته تحرزا عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الثمن حيوانا أو عرضا من العروض  
لا يصح تأجيلها أصلا ولا يثبت دينافي الذمة أصلا فانما يصح تأجيلها اذا عينها وفي كل موضع كان الثمن عين لا بد  
من الإشارة لان اعلام الحاضر المعين بالإشارة فيذكر في الكتاب ذلك ويذكر صفته ويذكر عينه ما اشار اليه محضر  
المجلس هذا العقد وان كان الثمن من الحدودات كالدرا والارض فاعلامها بذكر حدودها فيكتب اشترى  
الدار التي في موضع كذا ويحدّها بالدار التي في موضع كذا ويحدّها أيضا اذا وصل الى موضع القبض  
يكتب وقد قبض كل واحد من هذين المتعاقدين جميع الدار من صاحبه وهو جميع ما ذكر شرأه اياه منه  
بتسليمه اليه ويكتب عند ذكر الدرك ثم ادرك كل واحد من هذين المتعاقدين فيما اتاع من صاحبه  
فكذا على ما يأتي بيانه ثم ان أباح حنيفة وأبا يوسف ومحمد ارحمهم الله تعالى وكذلك هلال بهدكم كانوا  
لا يكتبون بعد هذا شراء صحبوا ان أباز يد الشروطى وجه الله تعالى وبعض من بعدهم من أهل الشروط  
كانوا يكتبون شراء صحبوا ان أباز لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد ولا عدة وفاء ولا على وجه الرهن والتجئة بل  
بيع المسلم من المسلم انما يكتبون شراء صحبوا لان غرضهما الشراء الصحيح فيكتبون ذلك تأكيد المقصود  
ويكتبون صفة البنات ليعلم أنه ليس بموقوف على اجازة الغير ويكتبون لا شرط فيه حتى لا يدعى أحدهما أن

(١) خسمائى أو سمائى

من كان فقرا في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا الورهن على قرابته من الواقف وحكم به ثم جاء بطلب وقف أخى الواقف لابوين على قرابته  
لا يحتاج الى إعادة البينة لانه اذا كان قريب أحد الاخوين كان قريب الآخر ضرورة وكذا الوفاء أخو المقتضى له لا يوجب له ثبوت ضرورة لما  
قلنا وكذا الورهن على القرابة عندهما كم ثم جاءكم آخر لا يحتاج الى إعادة بخلاف ما اذا برهن على فقره عندهما كم ثم جاءكم آخر ان طالت  
المقالة بمن إعادة البينة على الفقر لان الانسان لا يتي على حالة واحدة ما طويلا في الظاهر وانما يعتبر الفقر في كل عام عند حدوث الغلة



فلو حكم بفقره ثم جاء بطلب الغلة وهو غنى وزعم أن غناه حدث بعد خروج الغلة والشر كما قبل حدوثها في القياس القول له لانه حدث فصل  
الى الاقرب وفي الاستحسان القول للشر كما ويجعل الحال حكما على الماضي كما في بيان ماء الطاحونة وانقطاعه في الاجارة وان لم يكن حكم  
بفقره فجاء بطلبها وهو غنى وزعم الغنى بعد خروج الغلة لا يقبل قوله قياسا واستحسانا فان جاء طالبا للغلة وهو فقير وقال الشر كما انه غنى لهم  
أن يحلفوا بالله ما هو غنى عن الدخول في (٣٨٠) هذا الوقف مع فقرائهم وعن أخذ شيء من غلته واذا برهن على فقره بعد حدوث الغلة لم

يدخل في تلك الغلة ودخل في  
الغلة الثانية لأن الوقف فقره  
وكان الوقت قبل حدوث  
الغلة فيستحق من الغلة  
أيضا وفي الوقف على القريب  
يقسم الغلة على رؤس  
الصغير والكبير والذكر  
والأنثى والغنى والفقير  
وامساواة الكل في الاسم  
فان ادعى أحدهما من  
القربة إن الواقف حيا فهو  
الخصم لان الوقف والغلة  
في يده والمدعى يدعى عليه  
حقا وان مات خصمه  
الوصى الذي الوقف في يده  
وان له وصيان فادعى على  
أحدهما جاز ولا يكون  
الوارث ولا أرباب الوقف  
خصما كالأرثمن لانه  
لاملاك لهم غير الانتفاع  
فان برهن على المتولى بأنه  
قريب الواقف لا يقبل حتى  
يرهن على نسب معلوم  
كالأخوة لابوين أو لأب أو  
لام ولا يقبل على الأخوة  
المطابقة وكذا العمومة بان  
قالوا لا يعلم له وارث آخر  
أعطاه وان لم يقولوا ذلك  
تأني زمانا ثم يدفع اليه بأخذ  
كفيل عندهما كافي  
الميراث فان برهن على أن حكم  
بإد كذا حكم بأنه قريب  
الواقف قال هلال يستل  
من الحاكم عن القرابة التي

البيع كان بشرط فاسد وهذا لان على ظاهر الرواية وان كان القول قول المسكر للشرط الآن على رواية  
النوادر القول قول مدعى الشرط فيكتب ذلك احتياطا ويكتبون فيه لفساد فيه ولا عدة وفاء وما أشبه ذلك  
لان على رواية النوادر القول قول من يدعى الفساد لانه يترك زوال ملكه فيكتب ذلك احتياطا وكان الطحاوي  
رحمه الله تعالى يقول ولا يكتب ولا خيار فيه فمن العلماء من قال المتبايعان بالخيار مادام في مجلس العقد  
فعلى قول من يقول هذا اذا شرط أن لا خيار فيه يكون شرطا مغيرا مقتضى العقد فلو كتب ذلك ربما رفع الى  
من يرى ذلك القول فيبطله قال الطحاوي رحمه الله تعالى ولكن يكتب بيع المسلم من المسلم تبركا بالسنة فان  
الني صلى الله عليه وسلم لما كتب كتاب الشراء على عدا من خالد بن هودة أمر بكتابة ذلك كذا في الذخيرة  
وأصحابنا انما لم يكتبوا شراء صحاحا ولم يكتبوا بيع المسلم من المسلم ولم يكتبوا الفساد وغير ذلك لانه لو كتب  
كان هذا اقرارا من المشتري بصفة البيع ويكون المشتري ملكا للبائع فلو اثنى المشتري من يد المشتري بعد  
ذلك لا يكون له أن يرجع على البائع بالثمن على قول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة ولو انفسخ البيع بينهما  
ثم عاد الى يد المشتري بؤمر بالتسليم الى البائع فلا يكتب هذا كما لا يكتب ملك البائع ثم قال محمد رحمه الله  
تعالى ونقد فلان بن فلان يعني المشتري الثمن كله وبرئ اليه منه وهو كذا وكذا درهما وزن سبعة وانما  
لم يكتب بقوله ونقد فلان الثمن لانه اذا لم يذ كر قبض البائع فاذا قال البائع بعد ذلك نقدني ولكن لم أقبض  
فانه يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا بد من ذكر قبض البائع بخرا عن قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى في بيعه ذلك اختار محمد رحمه الله تعالى في ذلك وبرئ اليه منه لانه أجمع وأوجز فانه بني عن براءة  
استدأها من المشتري وانتهأوها الى البائع وذلك بالدفع والقبض فانه بني عن صحة القبض فان البائع اذا  
كان وكذا فان على قول بعض العلماء لا يبرأ المشتري بدفع المشتري الثمن اليه ما لم يكن مأذونا بالقبض من  
الموكل فاذا كتب برئ اليه منه كان اقرارا بالقبض وبصفة القبض وكان يوسف بن خالد يكتب وبرئ فلان  
يعني المشتري الى فلان يعني البائع من جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب وقبضه منه فلان بن فلان تاما  
وافيا وهو كذا وكذا وزن سبعة وهذا لان قبض البائع بقوله وبرئ اليه منه ثبت من حيث المعنى لامن  
حيث النص ولا يقف على المعنى كل أحد فيكتب قبض البائع الثمن حتى ثبت قبضه فاصوابه فيكون  
أبين وأقطع للشغب وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يكتب وقبض فلان بن فلان يعني البائع من  
فلان بن فلان يعني المشتري جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب تاما وافيا بدفع فلان ذلك اليه وبرئ اليه منه  
فلان بن فلان يعني المشتري وهو كذا درهما وزن سبعة كذا في المحيط لانه لما وجب التصريح بالقبض  
وجب التصريح بالدفع أيضا حتى يكون قبض البائع الثمن بدفع المشتري فان على قول ابن أبي ليلى من ظفر  
بجنس حقه من مال غيره لا يكون له أن يأخذه واذا أخذ لا يملكه بل يكون غاصبا فيكتب دفع المشتري  
مخرزا عن قول ابن أبي ليلى وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب ودفع فلان بن فلان الى فلان بن فلان  
الثمن كله تاما وافيا قبضه منه فلان وأبرأه من جميعه لانه لما وجب التصريح بالقبض والدفع جميعا وجب  
تقديم الدفع على القبض لان للقبض حكم الدفع والحكم يتأخر عن السبب فيجب أن يكون الدفع سابقا  
على القبض الآن فيما ذكره الطحاوي نوع خلل لان قوله وأبرأه من جميعه يقتضي براءة مبتدأة لا بسبب  
القبض والبائع اذا أبرأ المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن يصح أبرأؤه ويلزم البائع رد ما قبض من الثمن

حكم بها ان ذكر قرابة يستحق بها الوقف أعطاء والا لا فان غاب أو مات الشهود قبل التفسير مثل المدعى فان ذكر فلا صوب  
قرابة يستحق بها أعطاه والا لا لا يكون نقضا لقضاء الحاكم الأول لانه حكم بأنه قريب وكل قريب لا يستحق الوقف حتى لو كان حكم  
بأنه غني من الغلة أو بأنه من الموقف عليه بعبه وبعبه أيضا يحمل حكم الأول على الصحة كافي الارث وذ كر الخصاص هذه المسئلة  
الى آخره ويجعل على الصحة مطلقا ولم يذكر سؤال الشهود والمدعى وقال الله فيه أبو جعفر رحمه الله عندي لا يحكم به بالغلة وليس كالارث



لان الواضع تبت يستحق بها الاثر على كل حال والقرابة قد يستحقهم او قد لا يستحق بها برهن على أنه قريب الوافق وحكم له به ثم جاء آخر ولم يجز للمتولي برهن على المقضى له الاول انه قريب الوافق ايضا ان كان في يد الاول شيء من الغلة فهو خصم الثاني قدمه الى الحاكم الاول والى غيره وبه أخذ هلال والقياس أنه اذا قدمه الى الحاكم الاول يكون خصما وان قدمه الى حاكم آخر كما اذا لم يكن في يده شيء من الغلة وكما في الوصية بالثلث اذا كان في يده شيء فهو خصم قدمه الى آخر أو الى الاول لانه يدعى عليه (٣٨١) شيئا مما في يده وان لم يكن في يده شيء وقدمه الى آخر لا يجعله خصما وفرق هلال بين مسئلة الوصية والوقف وقال الموصي له شريك الورثة فاذا قدمه الى حاكم علم بكونه شريكا للوارث صار كتنديم الوارث والموقوف عليهم ليسوا بشركاء والثاني لا يدعى على الاول شيئا وانما يدعى على الوافق أنه قريبه والموقوف عليه ليس شائب عن الوافق فلهذا لا يكون خصما

فالا صوب أن يكتب دفع فلان الثمن الى فلان تاما وافيما وقبضه منه فلان وبرئ اليه منه وهو كذا درهم احتى يكون المدفع مقتصرا على القبض ويثبت صحة القبض بذكر البراءة اليه وينتفى وهم البراءة المبتدأة وانما يكتب تاما وافيلا لكيد ويكتب في الصدك زوائد لكيد ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قبض المبيع وما يحتاج الى كتابة قبض الثمن ليكون حجة للمشتري يحتاج الى كتابة قبض المبيع ليكون حجة للبائع فلا بد وأن يكتب وقد اختلف أهل الشروط فيه فكان السمتي وهلال وأبو زيد الشروط وطى يكتبون وسلم فلان بن فلان الى فلان بن فلان جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب وكان الطعماوى رحمه الله تعالى يكتب وسلم فلان بن فلان الى فلان جميع ما وقع عليه المسنى في هذا الكتاب وأنه أحسن وانما كتبوا وسلم فلان ولم يكتبوا وقبض فلان لانه لا يفهم من قوله وقبض فلان اذن البائع المشتري يقبض الدار في مذهب بعض الناس أن المشتري بعد ما نقد الثمن لا يملك قبض المشتري الا باذن البائع ولو قبض بغير اذنه كان كالغاصب وكان البائع اخر اجه من يده فاخترنا والفظ التسليم لانه يفهم منه اذن البائع بالقبض تحرزا عن قول هذا القائل فكنتنا التسليم لهذا ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا في الكتاب رؤية المتبايعين المبيع ولا بد من ذلك لان من أهل العلم من لم يجوز بيع مال ميره وشرا مال ميره ومنهم من جوز بيع مال ميره ولم يجوز شراء مال ميره ومنهم من يقول يجوز بيعها الا أنه يقول يشترى الخيار للمشتري دون البائع ومنهم من يقول يشترى الخيار في البيع للبائع وفي الشراء للمشتري فلا بد من كتابة ذلك ليجوز البيع وينتفى الخيار بالاتفاق ثم اختلف أهل الشروط في كتابته فكان السمتي يكتب وقد أقر فلان وفلان أنه ما قدر أيا جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب بمحدوده وحقها وما هو داخل فيه او ما هو خارج منها وبينهما جميعا ذلك وجميع ما فيها من قليل وكثير عرفناه وماه عند عقدة البيع المسماة في هذا الكتاب وقبل ذلك منه فتابعا على ذلك وأبو زيد يكتب وقد نظر فلان يعنى المشتري الى جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب ورضى بها وما قاله السمتي أحسن وأصح وما قاله السمتي من رؤيتهما المبيع عند عقدة البيع أمر لا بد منه لان من مذهب بعض العلماء أن من باع أو اشتري ما رأى ولم يكن معاينته عند البيع بل كان غائبا عنه لا يجوز فتح زرنا عن قوله وكتبنا رؤيتهما عند عقدة البيع فاما رؤيتهما قبل ذلك فغير محتاج اليها لكن ذكره لكيد وما قاله من كتابة رؤيتهما جميع الدار بمحدودها وحقها وما فيها من قليل وكثير داخل فيها وخارج منها أمر لا بد منه فان من مذهب علماء أن المشتري اذا نظر الى خارج الدار ولم ير ما سوى ذلك سيطر خيار رؤيته وعلى قول زفر رحمه الله تعالى هو على خياره حتى ينظر الى جميع خارج الدار والى جميع داخل الدار والى بعض أرضها وعند الحسن بن زياد رحمه الله تعالى هو على خياره حتى ينظر الى كل قليل وكثير منها والى سائر أرضها والى سائر بناها وغير ذلك منها فتح زرنا عن الاختلاف وكتبنا هذه الاشياء ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أيضا تفرق المتعاقدين بأبدانهم ما كان الخصاص رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك أيضا وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون ذلك لان عند الشافعي رحمه الله تعالى للتعاقد بين خيار المجلس بعد الفراغ من البيع قبل التفرق وعند النيس لمساخيار المجلس فربما يقع بينهم منازعة بأن يعقد ما مذهب الشافعي رحمه الله تعالى فيقول أحدهما فسخت العقد قبل التفرق وأدعى الآخر الاجازة فكنتنا تفرقه ما يابدانها بعد اتفاق هذا البيع فطاعنا هذه المنازعة واختلف أهل الشروط في كتابة ذلك فيما بينهم فابوزيد كان يكتب وتفرقا جميعا

السابع في الدعوى والشهادة

لصاحب الاوقاف اذا ولاء السلطان أن ينظر في أمور الوقف ويحكم بالبينسة والتكول ان عرف ناصا أو دلاله وتولية ما به لانه كالقاضي المولى والا فلا \* ادعى أن هذه الارض وقف عليه لاسمع وانما اسمع من المتولى وقيل يصح والقوى على الاول وأشار الخصاص في مسائل الى أن الدعوى من الموقوف عليه صحيحة \* منها أرض في يد غاصب ادعى بعض المصارف أن فلانا وقفها علينا ومات وهو عليها يقضى بالملك لا بالوقف علل وقال لانه

(٣٨٣ - فتاوى سادس) يجوز ان ملكها بعد ما وقفها ولم يعمل بان الدعوى لم تصح \* ومنها قوم ادعوا أرضا بانها وقف فلان علينا لاسمع لان الانسان يقف ما لا يملك ولم يعمل بعدم صحة الدعوى وكذا لو شهدوا أنه أقر وأشهدنا أنه وقف هذه الارض وقفنا جميعا وكانت في يده حتى مات لا يقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان مالكها يقبل ودية قضى لهم بكونه وقفنا ونزع من يد الغاصب وهذا صريح في صحة دعوى المصروف ولو لذلك كانت الشهادة بلا دعوى وانها لا تقبل في حقوق العباد \* ادعى أرضا بعد بيعها لنا وقفنا ووقف عليه

لا يقبل ولا يحلف المتناقص ولو برهن على أنها وقف يقبل لالصة الدعوى بل لأن البرهان يقبل عليه بلا دعوى كشمادة على عتق الامتعي  
التنازل وكذا لو ادعى البائع انه اوقف على مسجد كذا وبرهن يقبل ويتقاضى البيع وبه تأخذ وقيل لا يكون البائع متناقضا والاول اصح ولولم  
يقبل وقف على كذا لا يقبل اختاره النسفي رحمه الله ودعوى المتولى أيضا يسمع وان لم يكن له متولى نصب السلطان متولى ياد عييه فيخاصم  
ويثبت الوقفية ويسترد مشترية عنه (٣٨٣) \* في يده أرض وقفها ثم غصبها منه غاصب يصح دعوى الوافق اما لعدم صحة الوقف على

قول أول عدم التسليم على  
قول محمد رحمه الله أولان  
الواقف أحق بالتصرف  
والولاية من غيره عند الثاني  
رحمه الله \* ادعى عليه كرم  
في يده فزعم ذواليد أنه وقف  
على كذا وليس للدي بينة  
على مدعاه وأراد تحليفه ان  
أراد أن يأخذ الكرم عند  
النكول ليس له ذلك وان  
أراد أخذ قيمته أو نكح له  
ذلك \* في يده الحاضر ضيقة  
وفي يده الغائب أخرى ادعى  
على الحاضر متولى انه ما وقف  
رجل واحد على كذا وبرهن  
ان قال انهم ما وقف رجل  
واحد على كذا ووقفوا واحدا  
وكاتم لم يملكه يقضى على  
الحاضر والغائب بوقفيهما  
وان قالوا وقفها وقفها متفرقا  
يقضى على الحاضر فقط قيل  
وفي المسئلة نوع اشكال  
لان هذه المسئلة ألحقت  
بمسئلة أحد الورثة وفيها  
انما يقضى اذا كان العين في  
يد الوارث الذي أحضر فانه  
نص أبو الليث ان أحد الورثة  
انما يجعل خصما عن الكل  
لو التركة في يده فان أحضر  
وارث ليس العين في يده لا يصح  
الدعوى عليه ولا القضاء  
فعلى هذا انما يلزم أن يقضى

بإدائهم ما بعد البيع المسمى في هذا الكتاب وصحته ووجوبه عن تراض منهما والطحاوي رحمه الله تعالى  
كان يكتب وتفرق فاجبوا بإدائهم ما بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب عن تراض منهم ما جعيا بجميعه  
وانفاذ من هماله وما ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى أقرب الى الاحتياط في حق المشتري حتى لا يصير  
المشتري مقرا بصحة الشراء فلا ينسده عليه الرجوع بالثمن على البائع متى استحق المشتري من يد المشتري  
يوما من الدهر على قول بعض العلماء ثم قال محمد رحمه الله تعالى فإدرك فلان بن فلان من درك في هذه  
الدار فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له اختلفوا في قوله فإدرك فلان بن فلان مذكور بالنصب  
أو بالرفع والنصب أوضح معناه فالحق من الدرك ولم يرد محمد رحمه الله تعالى بقوله فعلى فلان بن فلان  
خلاصه حتى يسلمه له تحليل المبيع له لا محالة لانه شرط ما لا يمكنه الوفا به (١) عسى ولكن أراد به  
تحليل المبيع ان أجاز المستحق البيع ورد الثمن ان لم يجز المستحق وهذا شرط يمكن الوفا به وقد وقع في  
بعض نسخ الشروط على نحو ما بيناه صرحا فقال فعلى فلان خلاص ذلك حتى يسلمه انبه أو يرد الثمن  
عليه قال ثمة وهكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى وكان يوسف بن خالد السلمي  
وهلال يكتبان فإدرك في هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب أو في شيء منها أو من حقوقهما من درك من  
أحد من الناس كلهم فعلى فلان خلاص ذلك كله لفلان بن فلان حتى يسلمه أو يخلصه له من كل درك  
وتبعة وكان أبو زيد الشرطي يكتب فإدرك فلان بن فلان يعني المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في  
حقوقه أو في شيء من حقوقه من درك فعلى فلان يعني البائع تسليم ذلك على ما يوجب له عليه البيع المسمى  
في هذا الكتاب قال الطحاوي وما كتبه أبو زيد أحب الي السامع كتبه يوسف وهلال لان يوسف وهلالا  
رحمهما الله تعالى لم يكتبوا الدرك مضافا الى المشتري بل أطلقا في تناول هذا المشتري وكل من يتكلم هذه  
الدار من المشتري بسبب من الاسباب نحو الشراء أو الهبة أو الصدة فيكون ضمان الدرك مشروطا  
لهؤلاء الذين يملكون من جهة المشتري على بائع المشتري ويكون هذا شرط الرجوع للمشتري من هذا  
المشتري على بائع هذا المشتري عند ورود الاستحقاق وعدم اجازة المستحق وانما ثبت حق الرجوع عند  
الاستحقاق للمشتري على بائعه لا على بائع بائعه ووارث المشتري انما يرجع على بائع مورثه مع أنه ليس ببائعه  
لانه خلف عن مورثه ولهذا يقضى من هذا الثمن دين المورث ولهذا لو كان على المشتري الميت دين مستغرق  
كان حق الرجوع بالثمن عند الاستحقاق لوصى الميت للوارث فلو كتب على الوجه الذي كان يكتب  
يوسف وهلال ربما يتوهم متوهم أنه شرط في البيع ما لا يقتضيه البيع فيفقد الباع لفساد البيع فيحترز عن ذلك  
بإضافة الدرك الى المشتري ومن الناس من يكتب فإدرك فلان بن فلان وكل أحد بسببه فعلى فلان  
البائع خلاصه ولا ينبغي أن يكتب على هذا الوجه لان أسباب ورثته والمشترون منه والمتصدق عليهم  
والموهوب لهم وسائر من يملك الدار من جهته وقد ذكرنا أنه لا رجوع لهؤلاء عند الاستحقاق على بائع  
المشتري فاذا كتب على هذا الوجه فقد شرط على البائع ما لا يقتضيه العقد فيفسد البيع ومن الناس من  
يكتب فعلى فلان يعني البائع عهدته ذلك ولا ينبغي أن يكتب على هذا الوجه لان عند أبي حنيفة رحمه الله

(١) قوله عسى كذا في جميع النسخ تبعا لعبارة المحيط اه

على الحاضر لا غير الوجهين جميعا \* ادعى دارا على ذى اليد أن يملكه باصلاها وبنائها فزعم المدعى أنها وقف  
على كذا وبرهن عليه فحكم له بما فزعم المدعى أن أصلها وقف على كذا وبنائها له بطل الدعوى والحكم قال صاحب المحيط ينبغي أن يستل  
المدعى ان هذا الوقف منك أم من غيرك ان قال من جهتي بطل القضاء وان قال من جهة غيري لا يسطل القضاء \* وقف في صحته ضعفة ومات  
بغير رجل وادعى أنها له فأقر به بعض الورثة أو استعطف فمكلك لا يصدق الوارث على ابطال هذا الوقف ويضمن هذا الوارث المقر للقر له بصحته

من الضيق فمن تركه المبت في قول من يرى العقار مضطرباً بالنقص \* دارموقوفة عليهم ما نأب أحدهما وقبض الحاضر غلتهما مع شين ومات عن وصي ثم حضر الغائب وطالب الوصي بحصته من الغلة أن كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم كان للغائب الرجوع في تركه المبت بحصته من الغلة وان لم يكن القاض قبلاً لأنهم ما كانوا أجراً معافاً كذلك وان أجراه الحاضر كانت الغلة كلها له ولا يطيب له بل يتصدق بحصة الغائب \* أرض في يد ورثة أقرروا أن أباهم وقفها وذكروا كل منهم جهة أخرى يقبل قولهم (٣٨٣) ويصرف حصته كل إلى الوجه الذي أقر وولاية هذا الوقف

الحاكم بوليته من شاء ولو في الورثة صغار وغائب لا يحكم بحصتهم حتى يدرك الصغير ويحضر الغائب

نوع في الشهادة  
شهدوا بانه وقف ولم يدكروا الواقف والوقف قديم أو المصروف يقبل ويصرف إلى الفقراء \* شهدوا بانه وقفه على نفسه وعلى أجنبي لا يقبل لاني حقه ولا في حق أجنبي فلو قال أحدهما انه وقف على زيد والاخر على عمرو يقبل ويصرف إلى الفقراء \* شهدوا بانه وقف أرضه ولم يحدوها لولا كما نعرف أرضه لا تقبل شهادتهم ما لجواز أن يكون له أرض أخرى وان ينشأ وعرفاه يقبل وكذا لو قال لا نعرف له أرضاً أخرى لجواز أن يكون ولا يعرفانه ولو قالوا شهدنا أنه وقف أرضه الذي هو فيها ولم يدكروا حدودها جازت شهادتهم ما لانها شهدا على وقف أرض بعينها لكن لا يعرفان أسماء مبررات الحدود \* شهدا أحدهما أنه وقف بعد حياته والاخر أنه وقف وقفاً بالان يقبل لان أحدهما شهد بالتعلق

تعالى العهد الصلح القديم وانه ليس يستحق للمشتري على البائع عند الاستحقاق فإذا شرط ذلك في البيع فقد شرط ما لا يلائم العقد فيوجب فساد البيع قال المتأخرون من أهل الشروط ولا ينبغي أن يكتب فيها أدرك فلان المشتري من درك فعلي فلان البائع خلاص ذلك حتى يسلم اليه أو يرد الثمن ولكن يكتب على الوجه الذي كان يكتب أبوزيد فمأدرك المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في شيء من حقوقه من درك فعلي البائع تسليم ما وجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لان بين العلماء خلافاً في البيع إذا استحق من يد المشتري ولم يجز المشتق البيع ماذا يجب للبائع يحكم البيع فعندنا عليه رد الثمن وقال عثمان البتي وسواد بن عبد الله العري عليه رد ثمنه مثل الدار المبيعة في موضعها في الرفعة والحط والقيمة والذرع والبناء وقال بعضهم عليه رد قيمة الدار المبيعة سواء كان الثمن مثلاً أو أقل أو أكثر ولما اختلف العلماء على هذا الوجه كان الاحوط أن لا يكتب ما يجب عليه عند الاستحقاق حتى لا يطله قاض يرى خلاف ذلك وكان المكتوب عنده شرطاً لا يلائم العقد وهذا كله إذا لم يجز المشتق البيع وان أجاز المشتق البيع فعلي قول بعض العلماء لا تعمل الاجازة أصلاً بناء على أن عند بعض العلماء بيع القضي لا ينفع قد ولا يقف على الاجازة وعندنا ان كانت الاجازة قبل قضاء القاضى للمشتق بالعين فعمل اجازته فكان على البائع تسليم العين اليه الا رواية رويت عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الحصومة من المشتق وطلب الحكم من القاضى دليل النقص فيمنع به البيع كما يمنع بصرح النقص ولا تعمل اجازة المشتق بعد ذلك وان كانت الاجازة بعد قضاء القاضى فقد ذكر في بعض المواضع أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تعمل الاجازة لان البيع ينفسخ بقضاء القاضى بالعين للمشتق وعلى قولهم لا تعمل الاجازة لان البيع عندهما لا ينفسخ بالاستحقاق وبقضاء القاضى بالعين للمشتق هكذا ذكر في بعض الكتب وقد كتب في شرح الزيادات أن في ظاهر الرواية لا ينفسخ البيع وتعمل اجازة المشتق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أخذ المشتق العين يحكم القاضى دليل النقص فيمنع به البيع فلا تعمل اجازة المشتق بعد ذلك فعلي قول من يقول بأن العقد ينفسخ ولا تعمل اجازة المشتق فإذا شرط تسليم الدار فاعلمنا بكمه التسليم إذا اشتري الدار من المشتق ثم يسلمها اليه والشروط على هذا الوجه يفسد العقد فكان الاحوط أن يكتب فعليه تسليم ما وجبه له البيع المسمى في هذا الكتاب وكذلك لا يكتب فعليه رد الثمن لانه ان ورد الاستحقاق على كل الدار فعندنا يجب رد كل الثمن وعند بعض المخالفين يجب عليه رد ثمن تلك الدار صورة ومعنى وعند بعضهم يجب قيمة تلك الدار ان ورد الاستحقاق على جميع الدار وان ورد الاستحقاق على بعض الدار فهو على وجهين ان ورد الاستحقاق على شيء لا بعينه نحو الثلث والربع أو ما أشبه ذلك فالمشتري بالخيار عندنا ان شاء رد ما بقي ورجع على البائع بجميع الثمن وان شاء أمسك ما بقي ورجع على البائع بثلث الثمن وان ورد الاستحقاق على شيء بعينه فان كان قبل القبض فالمشتري بالخيار على نحو ما ذكرنا وان كان بعد القبض فلا خيار للمشتري ورجع بثلث الثمن بمثل ما لو اشتري شيئاً واستحق أحدهما بعد القبض هكذا ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى في شروطه وقال الخصاص رحمه الله تعالى ان شاء رد ما بقي ورجع بثلث الثمن وان شاء رد البيع ورجع بجميع الثمن وعلى قول بعض العلماء يفسد البيع في الكل وعليه رد الثمن فعلي قول من يقول الواجب رد مثل تلك الدار وعلى قول من

والاخر بالتخييز \* شهدا أنه وقف أرضه وذكروا حدودها وقالوا لا نعرف أن هذه الحدود باي مكان تقبل ويؤمر المتولي بأن يبرهن أن الارض التي يدعيها هاهنا \* شهدا أحدهما أنه وقفها على الفقراء والاخر على المساكين يقبل لاتفاقهما على وقف بصرف إلى الله تعالى \* شهدا أحدهما أنه وقفه في صحته والاخر أنه وقفه في مرضه جاز لان الوقف في المرض كالوقف في العمة حتى كان الاقرار والتسليم إلى المتولي شرطاً والطحاوي جعله كالوصية ولم يشترط فيه التسليم إلى المتولي واذا علم أن الوقف في العمة والمرضى على السواء فحصل الاتفاق على أمر واحد

الان حكم الوقف في المرض أن ينقض فيما لا يخرج من الثلث وبه لا بطل الشهادة كالوشم أحدهما أنه وقف ثلث الارض وآخره وقف  
ربها يقبل على قول من يجوز وقف المشاع **في الثامن في المقتربات** \* وقف أرضا واستثنى فيها أنه ان خاصم فيها وارثها وصية  
من ثلثه وقفها جاز عند الامام ويكون وقفا من الثلث ان خاصم وان لم يخاصم فن الكل وقال لا يجوز هذا الشرط ويكون من الكل لان الوقف  
صح في الحال \* ولا يملك المتولي (٣٨٤) الاستدانة على الوقف العمارة وما لا يحصون عن محمد رحمه الله أنه عشرة عن الثاني رحمه

الله مائة وهو المأخوذ عند البعض وقيل أربعون وقيل ثمانون والفتوى على أنه موقوف الى رأى الحاكم \* بنى مسجدا ثم بدله أن ينقض سقفه ويجعل له سقفا آخر باجذاعه ويشترى للمسجد أجذاعا آخر مكانه ليس له أن يبيعها ويريد في غيرها ويشترى به للمسجد أجذاعا فان خرب هذا المسجد وترك الناس الصلاة فيه فللباني أن ينقضه وينتفع به كبنواري المسجد خافت ولا ينتفع فأراد المالك أن يتصدق بها ويشترى بغيرها أخرى له ذلك وان المالك غاب أو أراد أهل المحلة أن يتصدقوا به ليس لهم ذلك ان لها قيمة وان لم يكن لها قيمة لهم ذلك \* أراد أهل المحلة أن يحولوا المسجد الى مكان آخر ان تركوه بحيث لا يصل في فيه لهم ذلك والا لا \* وقف وشرط لنفسه مادام حيا على قبول يطل الوقف لمكان الشرط والفتوى على أنه يجوز الوقف \* وقف مقبرة وشرط أن يدفن فيها أو خانا بشرط أن يسكن فيه هو أو ينزل جاز \* اشترى

يقول الواجب رد قيمة الدار كان اشتراط الثمن شرطا لا يلازم العقد فيفسده العقد فلا يكتب ذلك تحزرا عن قوله وعندنا الواجب رد جميع الثمن في بعض الاحوال ورد بعض الثمن في بعض الاحوال فاذا اشتطنا عليه رد جميع الثمن مطلقا فقد شرطنا عليه شرطا يخالف مقتضى العقد فيوجب فسادا له قد أما اذا كتبنا فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب فأي شيء يقضى به على البائع اذا ورد الاستحقاق ولم يجوز المستحق البيع كان ذلك موجب هذا البيع عند الكل كما كتب في الكتاب فلا يكون لأحد من القضاة ابطال هذا البيع متى رفع اليه فكان هذا أحوط من هذا الوجه وكان أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يكتبان بعدما كتبنا الدرك فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه له أو يرد الثمن عليه مع قيمة ما يحدث فلان يعني المشتري أو يحدث له بأمره يعني بأمر البائع من بناء أو غرس وزرع انما كتبنا ضمان قيمة هذا الاشياء لان على قول بعض العلماء انما يرجع المشتري على البائع بقيمة هذه الاشياء بعد الاستحقاق اذا ضمن البائع ذلك أما اذا لم يضمن البائع فلا وانما كتبنا بأمر البائع لان بعض فقهاء المدينة يقول البائع وان ضمن للمشتري قيمة هذه الاشياء فانما يرجع المشتري عليه بذلك اذا أمر البائع بذلك فكتبنا ضمان البائع وأمره بذلك تحزرا عن قول هؤلاء ومن الناس من يكتب ما يحدث فلان المشتري من بناء وغرس وغير ذلك وهذا ليس بصواب لان المشتري قد يحدث في الدار ما لا يكون له رجوع بقيمة ذلك عند الاستحقاق لمخوف حفرة البئر وتبقية البالوعة والمخرج وما أشبه ذلك مما لا يمكن تسليمه الى البائع فاذا شرط ذلك على البائع فقد شرط ما لا يقتضيه العقد ولا أحد العاقلين فيه منفعة وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول الاحوط أن لا يكتب قيمة ما يحدث المشتري ولكن يكتب فإدرك فلان بن فلان بن فلان في هذه الدار المحدودة وفي شيء من حقوقها أو فيما يحدثه من بناء أو غرس أو زرع فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك الى فلان لان العلماء اختلفوا في الدار المباعة اذا استحققت بعدما بنى المشتري فيها بناء أو غرس أو زرع فلا يحل ان يرجعهم الله تعالى فيه روايتان في رواية شاذة قالوا البائع اذا كان حاضرا فالمشتري يرجع على البائع بقيمة هذه الاشياء قائما ويكون البناء والغرس والزرع للبائع بما ضمن من القيمة للمشتري ثم المستحق بعد هذا بالخيار ان شاء أخذ البائع بقلع ذلك ورفع عن أرضه وان شاء حبسه لنفسه وغرم له قيمته مقلوما وان كان البائع غائبا كان للمستحق أن يأخذ المشتري حتى يرفع هذه الاشياء عن أرضه ولا ينتظر قدوم البائع فاذا قلعه المشتري عن أرضه سلمه المشتري الى البائع اذا قدر عليه يوما من الدهر وضمنه قيمته مقلوما لانه سلم اليه كذلك وان شاء المستحق منع المشتري عن قلع ذلك وحبس ذلك لنفسه وغرم له قيمته مقلوما ولم يرجع المشتري على البائع بشيء غير الثمن الذي أعطاه وفي ظاهر الرواية قالوا للمستحق اذا أخذ المشتري برفع البناء والغرس والزرع فالمشتري يرفع ذلك عن أرضه ويكون النقص له ثم له الخيار ان شاء دفع النقص الى البائع ورجع عليه بقيمة قائما وان شاء أمسك النقص لنفسه ولم يرجع على البائع بشيء فاذا كان عندنا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء في بعض الاحوال دون البعض فاذا كتبنا الرجوع مطلقا فقد أثبتنا حق الرجوع في جميع الاحوال وانه شرط لا يقتضيه العقد ولا أحد المتعاقدين فيه، نفقة فيوجب فسادا للعقد عندنا وزعم بعض أهل المدينة أن المشتري اذا بنى ولم يعلم أن الدار ملك المستحق حتى كان بانيها على غرور وجهاله ثم ظهر المستحق فالقاضي يقول للمستحق أنت

قد بدلا أو حبشا للمسجد ثم استغنى عنه يعود الى المالك ان المالك حيا والى ورثته ان مات وعلى قول الثاني رحمه الله يباع ويصرف عنه الى حوائج المسجد وان استغنى هذا المسجد يصرف الى مسجد آخر \* خرب الوقف يجوز أن يحول الى موضع آخر وعن محمد رحمه الله اشترى بواي للمسجد ليس له أن يأخذها وان اشترى حيا أو قتيلا للمسجد له أخذها ان استغنى عنه وعن محمد رحمه الله ليس له أن يأخذ القتيلا أيضا خرب المسجد ولا يحتاج اليه للقيم أن يصرف أو فاقه الى مسجد آخر وان استغنى الخوض عن العمارة وهما

مسجد يحتاج اليه لا يصرف على الخوض اليه وفي الظهري مسجد عشيق لا يعرف باسمه لاهل المحلة يبعه وصرف نفسه الى مسجد آخر ولا يجوز للقيم ان يجعل شأنا من المسجد مسكنا أو مستغلا ولا أن يقي في فناء المسجد حوانيت وأن ضاق المسجد عن أهله جاز للولي أن يدخل بعض منازل الوقف فيه ولو أدخله فيه بلا حاجة لا يصير مسجدا \* ادعى دعوى في المسجد والباقي غائب فالحكم على بعض أهل المسجد حكم عليهم كاهم \* وفرش المسجد بالآجر من البناء \* وقف على ولده وشرط أنه ان يخرج عن امساكه باعاه ان (٣٨٥) شرط في الوقف بطل الوقف وعند

الثاني رحمه الله الوقف صحيح والشرط باطل واذا اجر الموقوف عليه الوقف ان كان كل الاجر له بان لم يكن له شريك ولم يكن الوقف محتاجا الى العمارة جاز في الدور والحوانيت وفي الارض ان كان الواقف شرط البسادة بالخراج والعشر لم يملك الآخر أن يؤجر لانه لو جاز لكان كل الاجر له فيلزم بطلان شرط الواقف وان لم يكن شرط له أن يؤجر ويرزعه بنفسه والموتة والخراج عليه وعلى هذا لو كان المصارف ثلاثة أو أربعة فأرادوا المهايأة ان كان الواقف شرط ما ذكرنا لا يجوز ولا فيجوز وعن الثاني رحمه الله أنهم ان عشرية فلهم ذلك وان خراجية لان العادة شرط البسادة بالخراج من القلة فالهاية تستلزم ان يكون الخراج في ذمة المصروف يلزم تبديل شرط الواقف ولا يملك المصروف السكنى في دار أو حانوت ووقف عليهم بدليل ما ذكر أبو جعفر رحمه الله أن اجارته من المصروف يجوز ومعلوم أن استخراج دار له حق السكنى لا يجوز فجوازها دليل على ما ذكرنا وفي التواضع وقف

بالخيار ان شئت أعطيت المشتري قيمة بناءه مبنيا لانه بناء على غرور وجهالة البناء \* وان شئت لم نضمن له قيمته ويكون المشتري شريك ولا يؤثر المشتري برفع البناء ولا رجوعه على البائع وان كان المشتري يعلم أن الدار ملك المستحق ومع ذلك بنى فله مستحق أن يأخذ البناء من المشتري ببقية مقاولا بشئ له على البائع في قول هؤلاء فاذا شرطنا رجوع المشتري على البائع فقد شرطنا شرطا لا يلزم موجب العقد على قول هؤلاء فيوجب فسادا له قد ومن مذهب الشافعي رحمه الله تعالى أنه لا رجوع للمشتري على البائع بقيمة ما يحدث فكان هذا شرطا لا يلزم موجب العقد على قوله أيضا فيجب التعرض عن كتابة قيمة ما يحدثه المشتري صيانة للعقد عن الفساد عندنا وعند غيرنا ولكن يكتب فعلى البائع تسليم ما وجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلمه الى المشتري فلان حتى اذا رفع الى قاض من القضاة لا يقضى بفساد هذا البيع ويقضى على البائع بما وجبه البيع المسمى في هذا الكتاب على مذهبه الا أن ما قاله الطحاوي رحمه الله تعالى ان كان يحصل صيانة للعقد عن الفساد لا يحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع لانه لم يكتب ما أدركه في ذلك أو في شئ منه بأمر البائع ولا بد من ذلك عند بعض أهل العلم وكذلك لم يكتب مقدار الضمان فيما يجب على البائع من قيمة هذه الاشياء ولا بد من ذلك كذلك لصحة الضمان ولرجوع المشتري على البائع عند ان أبي ليلى لان عندنا لا يصح الضمان ما لم يكن قدر المضمون به معلوما فالخيلة في ذلك أن يكتب لهذه الاشياء كتابا على حدة أو يكتب ضمان هذه الاشياء في صل الشراء ويكتب ان هذا الضمان من البائع لم يكن مشروطا في هذا البيع وانما ضمن ذلك بعد البيع ويذكر قدر قيمة هذه الاشياء فيقول من درهم الى ألف وما أشبه ذلك يذكروا مقدارا يتيقن أنه لا تزيد قيمة هذه الاشياء على ذلك فيقع التعرض عن فساد العقد وتحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع كذا في الذخيرة \* قال محمد وشهد أي شهد عليه الشهود المسمون ومن أهل الشروط من يكتب هذا اللفظ في أول الكتاب فيقول هذا ما شهد عليه الشهود والاجس من عندنا أن يذكره في آخر الكتاب لان الشهود وانما يكتبون شهداتهم في آخر الكتاب فالاحسن ذكر هذا اللفظ في الموضوع الذي يثبت الشهود فيه أسامهم كذا في المبسوط \* واقتصر محمد رحمه الله تعالى عليه ولم يذكر شيئا آخر وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى كانا يقتصران على هذا أيضا وهو شهد وأهل الشروط كيوسف بن خالد وهلال وأبي زيد وواعلى هذا فيوسف بن خالد وهلال كتبنا شهد الشهود المسمون على فلان وفلان بجميع ما في هذا الكتاب وعلى اقرارهما بمعرفة ما جميع ما سمى في هذا الكتاب في صحة منهما وجواز أمرهما وذلك في شهر كذا في سنة كذا وأبو زيد كتب وشهد الشهود المسمون على اقرار فلان وفلان بجميع ما سمى ووصف في كتابنا وعلى معرفتهم ما جميع ما فيه بعد أن قرئ عليهم ما أقر أنهم ما قد فهموا حرفا فقرأوا شهداهم بجميع ما في هذا الكتاب على أنفسهم ما في صحة من عقولهما وأبدانهم ما وجزأوا أمرهما طائعين غير مكرهين لا بولي عليهم ما في شئ من أموالهم واهلهم ما ورا على أموالهم ما غير محجور عليهم ما وعلى كل واحد منهم ما في شئ من ذلك ولا على لهما من مرض وغيره وكتب في شهر كذا من سنة كذا ويوسف بن خالد وهلال اختارا كتابة شهداتهم على الاتيان بجميع ما في الكتاب وأبو زيد اختار كتابة شهداتهم على اقرار المتبايعين بجميع ما في الكتاب ومن المتأخرين من مشايخنا رحمه الله تعالى من يقول بأن الكتاب يشتمل على ما يقف عليه

عليه غلة دار ليس له السكنى فان وقف عليه السكنى لم يكن له الاستغلال ولا يجوز للولي ولا غيره من الوقف فاذا رهنه وسكنه المهرتم من يجب أجر المنزل أعنت للاستغلال أولا وكذا متوليه لو باعه وسكنه مشتريه ثم ان متوليا آخر استرده منه فعلى الساكن فيه أجر مثله هذا هو المختار قصر الباع الظلمة عن الوقف احتياطا وان كان ظاهر الرواية بخلافه \* قال صدر الاسلام غصب أرض وقف وزرع عليه حصة الوقف وان لم تكن معدة ولو أجز الفاصب الوقف الاجر له وفي الملتقط جعل المالك لقيم المسجد أجر المثل جاز لو نادم المسجد ما شرط الواقف والائس للمالك أن يجعل له ذلك ما حانوته في يد مقاطع لا يحتاج الى قيم ليس للولي عشره متولى الوقف قام بعمارته وأراد أن يأخذ لكل يوم أجر أجبر



ليس له ذلك \* جعل أرضه صدقة على الفقراء ولم يقل بمحرقه ليدخل البناء لا الزرع النبات والقول والرايين وهي كلها الواقف وما يقطع كالطرفاء في كل عام للواقف وما في كل ثلاث سنين يقطع يدخل في الوقف وكذا ما يمر في المستقبل ولوقال بمحرقوها فالتمرات التي تكون على الاشجار تدخل وفي البيع لا تدخل والورد وما في معناه والارطاب كالثقلاء وغيرها والقطن يكون للواقف وما كان من أصولها فهو داخل في الوقف وليس للمتولي الوقف أن يقطع الاشجار (٣٨٦) المثمرة ولا أن يبيعها والمثمرة له يبيعها للقطع \* أرض وقف على الفقراء استأجرها رجل

من المتولي ويخرج فيها السرقين وغرس ثمرات المستأجر فالاشجار لورثته ويؤمرون بقلعها وليس لورثة الرجوع بما زاد السرقين فيها \* وقف شجرة بأصلها صحيح إذا سلمها إلى المتولي \* شجرة وقف في دار وقف خربت الدار ليس للمتولي أن يبيع الشجرة بسيرة بل يؤجر الدار لانه اذا باع الشجرة لا يبقى الوقف ولو أجز الدار يبق الوقف \* في كرم الوقف شجرة يضر ظلمها بشار الكرم أراد المتولي قطعها ان كان عمرها يزيد على عمر الكرم أى مانقص منه ليس له القطع والاله ذلك ولو أراد قطع شجرة الوقف ان أضر بالارض له ذلك وان كان في ابقائها نفع الوقف ليس له القطع

### كتاب الاضية

فيه سبعة فصول

#### الاول في القسمة

الاكل قبل صلاة عييد الاضحية في المختار لا تكره ولكن يستحب أن لا يأكل الاضحية واجبة وذكر الطحاوي أنها سنة عندهما والاضحية في أيامها أفضل من التصديق بئها كالمواظ

الشهود حقيقة وهو لفظ البيع والشراء وقبض الثمن وقبض المبيع وتفرق المتعاقدين بأبدانهم ما وضمن الدرك وغير ذلك وعلى ما لا يقف عليه الشهود حقيقة وهو انتقام معنى التبعة والسمعة في البيع وتقرير الثمن لجواز أن يتواضعا أن البيع تجتبه ويظهر أن البيع في العلانية رياء وسمعة ويتواضعا في السر أن الثمن ألف درهم ويظهر في العلانية أني درهم وكذلك رؤية المتبايعين ذلك مما لا يقف عليه الشهود حقيقة لان الشاهد لا يقف على رؤية غيره سوى أنه يظن أنه أقبل اليه ببصره وما يقبل الانسان بصره على شيء ولا يقف عليه ولا يراه وكذلك تفاهمهما ما في الكتاب مما لا يقف الشهود عليه حقيقة وانما يعرف الشهود هذه الاشياء باقرار المتعاقدين بها وانما يصح تحمل الشهادة على ما تحصل به معرفة المشهود به للشاهد فيما كان للشهود وقفا عليه حقيقة يكتب شهادتهم على الاثبات فيه لانهم قد وقفوا عليه بالحقيقة وما لا وقوف للشاهد عليه حقيقة يكتب شهادتهم فيه على اقرار المتعاقدين به فيكتب شهد الشهود والمسمون بجميع ما في هذا الكتاب ما عيكنهم أن يقفوا على حقيقة شهودهم وعلى اقرار المتعاقدين به بما لا يقفوا على حقيقة ثم ان يوسف بن خالد هلالا رجهما الله تعالى كتابا في صحة منهما وجواز أمرهما وأبو زيد كتب في صحة من عقلهما وجواز أمرهما والطحاوي كتب في صحة عقلهما وجواز أمرهما وما كتبه الطحاوي رحمه الله تعالى أوثق وأحوط وهل يكتب معرفة الشهود والمتعاقدين بوجههما أو أسماءهما أو أنسابهما والسمي وهلالا كانا لا يكتبان ذلك وغيرهما كان يكتب ذلك وبعض المتأخرين من مشايخنا رجهما الله تعالى قالوا ان كان المتبايعان معروفين عند الناس مشهورين لا حاجة الى كتابة ذلك وان كانا غير مشهورين فلا بد منه لانهم يحتاجون الى أداء الشهادة عليهم ما يحضرون فلا بد من معرفتهم اياهما بوجوههما ليتمكن أداء الشهادة عليهم وعند غيبتهم ما موتهما يحتاجون الى أداء الشهادة بآبائهم أو نسبهما فلا بد من معرفة اسمهما ونسبهما ولا يجوز الاعتماد على اقرار المتعاقدين فعسى يسمى كل واحد منهما نفسه ونسبه باسم غيره ونسبه يريد أن يزور على الشهود ليخرج البيع عن ملك الغير فلا اعتماد على قول المتعاقدين في اسمهما ونسبهما يؤدي الى ابطال ملك غيرهما عسى وهذا فصل كثير من الناس عنه غافلون فانهم يسمعون لفظ البيع والشراء والافراد بالتقاضي من رجلين لا يعرفون ما ثم اذا استشهدوا بعد موت صاحب المبيع يشهدون على ذلك الاسم ولم يكن لهم علم بذلك فيجب التحرز عن ذلك صيانة لأملاك الناس عن الابطال وصيانة لنفسه عن الكذب والمجازفة ثم طريق علم الشاهد بالنسب اخبار جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الطريق شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فإذا أراد تحمل الشهادة على النسب ويلحقه الجرح في اخبار تلك الجماعة التي شرط أبو حنيفة رحمه الله تعالى شهادتهم لحصول العلم ينبغي أن يشهد عند الشهود شاهدان على نسبهما وشهد الشهود على شهادتهما حتى اذا احتاجوا الى أداء الشهادة شهدوا على شهادتهما بالنسب وشهدوا على ما في الكتاب بشهادة أنفسهم وفي تحمل الشهادة على المرأة لا بد من رؤية وجهها عند بعض المشايخ وتعرف الشهود أنها فلا بد من اجل أداء الشهادة عليها وأما حال غيبتهم أو موتهما اذا احتاج الشهود الى الشهادة بالاسم والنسب فطريق صحة التضمن ما ذكرنا في الرجل المجهول من شهادة جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وشهادة شاهدين عندهما وقد ذكرنا هذا الفصل تمامه في كتاب الشهادات وإذا كان

في حق الغريب أفضل من الصلاة وشرطه ان يكون مقيما في مصر أو في قرية والوقت الثاني في نصابها قال الامام بالدرك رضي الله عنه من ملك مائتي درهم أو عرضا ساو به غير مسكنه ومياه الذي يلبسه والمتاع الذي يحتاج اليه الى أن يذبح الاضحية يجب عليه والغنى والفقرو والولادة والموت انما تعتبر في آخر أيام الاضحية فلو كان نصاب في أول يوم الحر فملك أو نقص منه لا تلزم ولو كان فقيرا فملك نصابا في أيامها تلزم ولوله عقار يستغلها قال الرعقراني ان بلغت قيمتها نصابا تلزم وقال الدقاق ان حصل منها قوت سنة تلزم ولا يعتبر قيمتها وقال ان



بلغت فوت شهر لزم وان فاضل منها نصاب لزم الاضحية والفطر وذكر الزعفراني غلة المستغل ان كفاه وعياله لزم والافلا وعنده ان  
 رحمه الله هو موسم بالضياع \* ولو الضياع وقفا ولها غلة ان وجد له ما تادى به في أيام الاضحية وجبت والافلا ولو كان خزا عنده بزنصاب أو  
 ملح أو قصار له استئنان قيمته نصاب أو صابون لزم ولوله معحف أو كتب نفقه أو حديث يحسن القراءة منها لا تزم والالزمت ان بلغت نصابا  
 وفي الصغرى بالكتب لا بعد غنيا إلا ان يكون من كل نوع كتابان برواية واحدة عن شيخ واحد (٢٨٧) ولوعن شيخين بروايتين كرواية أبي  
 حفص وأبي سليمان عن محمد رحمه الله لا تجب ولا

بعد غنيا بكتب الاحاديث  
 والتفسير وان له من كل نوع  
 كتابان وصاحب كتب الطب  
 والجوم والادب غني به اذا  
 بلغ نصابا \* فرومايه اشترى  
 فرسار كنية ويسعى عليه  
 في اموره بلغ نصابا لا تزم ولو  
 كان في دار باجزة فاشترى  
 أرضا بنصاب وبني فيها منزلا  
 يسكنه لزم \* له دار فيها  
 بيتان شتوي وصيفي لا تزم  
 وان ثلاثة وقيمة الثلاثة ما تلتزم  
 لزم والغاري بالفرسين  
 والاسلحة لا يكون غنيا  
 وبالقرص الثالث يكون غنيا  
 ولو من كل سلاح اثنان  
 أحدهما يساوي نصابا تزم  
 والدهقان بفرس واحد  
 وبجمل او واحد لا يكون غنيا  
 وبالزائد عليه لو بلغ نصابا  
 غني وبقرة واحدة غني ولو  
 قيمته نصابا وبثورين وآلة  
 افدان لا وبثلاثة ثيران  
 غني لو ساوى نصابا الثالث  
 وصاحب الثياب بالاربعة  
 لو ساوى الرابع نصابا غني  
 وبثلاثة لا لان أحدهن  
 للبدلة والاخرى للهبة  
 والثالث للجمع والوفد  
 والاعباد وصاحب الكرم  
 لو نصابا غني والمرأة بالمهر

بالدرك كفيلا قال وان كان المشتري أخذ كفيلا من البائع كيف يكتب فالمسئلة على وجهين اما ان أخذ  
 كفيلا بالدرك ولم يتعرض لشي آخر واما ان أخذ كفيلا بجميع ما يجب للمشتري على البائع من حق  
 بسبب هذا البيع من الثمن وقيمة البناء والزرع والغرس وأياما كان فان الكفالة جائزة لان هذه كفالة يدين  
 سيجب وانما جائزة تعرف ذلك في كتاب الكفالة غير أن في الوجه الاول انما يجب على الكفيل عند  
 الاستحقاق رد الثمن لا غير ولا يجب عليه شيء من قيمة البناء والزرع والغرس لان الدرك اذا أطلق يراد به في  
 العرف رد الثمن عند الاستحقاق فتصرف الكفالة اليه ولا تصرف الى شيء آخر ثم يكتب بعد الفراغ من  
 كتاب الشراء فادرك فلان من درك في هذه الدار فعلى فلان يعني البائع وعلى فلان يعني الكفيل خلاص  
 ذلك ان شاء أخذهم جميعا وان شاء أخذهم اشترى واحدا بعد واحد حتى يسلم له هذه الدار ويرد عليه  
 ثمنها وهو كذا هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وانما كتب ان شاء أخذهم جميعا تجوز عن  
 قول ابن أبي ليلى فان من مذهبه أن الكفالة توجب براءة الاصيل كالحوالة الا أن يشترط في الكفالة أن له  
 أن يأخذهم ماشاء وانما كتب وان شاء أخذهم اشترى واحدا بعد واحد تجوز عن قول ابن شبره فان  
 الكفالة عنده لا توجب براءة الاصيل الا أنه اذا اتبع أحدهما وطالبه به برى الآخر الا أن يشترط في  
 الكفالة أن له أن يطالبهما واحدا بعد واحد كذا في الذخيرة \* قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في  
 شرحه قالوا هو ناشرا يطأ آخر لا يدين كتابها فمن جملة ذلك أن يكتب كفل بذلك من غير أن يكون ذلك  
 شرط في البيع لان البيع بشرط أخذ الكفيل لا يجوز قياسا وبه أخذ فر رحمه الله تعالى فيكتب ذلك  
 تجوز عن قوله ومنه أن يكتب أن الكفالة كانت بأمر البائع لان من مذهب عثمان البتي رحمه الله  
 تعالى أن الكفالة بغير أمر المكفول عنه لا تصح فيكتب أمر البائع احتراز عن قوله ومنها أن يكتب اجازة  
 المكفول له وهو المشتري الضمان في مجلس الكفالة مخاطبة لان من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمه الله  
 تعالى أن الكفالة للغائب لا تجوز اذا لم يقبل عنه الا في صورة مخصوصة عرف ذلك في كتاب الكفالة  
 فتشترط اجازته الكفالة في مجلس الضمان مخاطبة احتراز عن قوله ومنها أنه ينبغي أن يكتب ان كل  
 واحد منهم ما يعني البائع والاجنبي كفيلا عن صاحبه بنفسه بأمره لانه ربما يغيب أحدهما والآخر  
 معسر فلا يصل من جهته الى حقه فيجعله كفيلا بنفس الآخر حتى يأخذه بتسليم نفس الغائب فيصل  
 الى حقه من جهة الغائب فيكتب الكفالة بأمر البائع احتراز عن قول البتي رحمه الله تعالى ومنها أنه  
 يكتب أن كل واحد منهم ما أعنى البائع والكفيل وكيل عن صاحبه بالخصومة فيما يدعى المشتري قبل كل  
 واحد منهم ما بسبب هذا البيع حال حياته وبعد وفاته بأن يدعى وارث المشتري وكافة صحيحة على أنه متى  
 فسختها يعود كفا بعد ذلك لا يضمن ذكره ليقع التوثيق للمشتري لانه ما لم يجب المال على الاصيل لا يجب  
 على الكفيل لان الكفيل يتحمل عن الاصيل ورجاء رد الاستحقاق على المشتري حال غيبة البائع والكفيل  
 حاضر ولا يمكن للمشتري اثبات حقه على البائع بدعواه على الكفيل لان الكفيل لا ينتصب خصما عن  
 الغائب لو لم يكن الكفيل وكلا عنه في الخصومة سواء كانت الكفالة بأمر أو بغير أمر عند أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى هكذا روى أبو يوسف رحمه الله تعالى عنه فلا يمكن مطالبة الكفيل وقال أبو يوسف رحمه  
 الله تعالى في الاملا ان كانت الكفالة بأمر ينتصب الكفيل خصما عن البائع وان كانت بغير أمر

المجمل موسم الزرع مليا بالمؤجل لا وعن الامام رحمه الله انه لا فرق بين نصاب الزكاة والاضحية فلا تجب الا بما يجب به الزكاة لها دار  
 تلغ نصابا تسكنها مع الزوج اذا قدر زوجهما على الاسكان تلتزمها والا لا له دون مؤجله وليس عنده ما يشترط به لا تلتزم \* له على مقر مقاس دين  
 لا تلتزم ما لم يصل اليه \* له دين حال على مقرمى وليس عنده ما يشترط به لا يلزمه الاستقراض ولا قيمة الاضحية اذا وصل الدين اليه ولكن  
 يلزمه أن يسأل منه عن الاضحية اذا غلب على ظنه انه يعطيه \* له مال كثير غائب في يد مضارب أو شريك ومعه من الحجر أو متاع البيت

ما يشترى به الاضحية تلزم \* فانت لزوجهما ضح عنى في كل عام عن مهرى الذى عليك بكذا ففعلوا **الثالث في وقتها** أيام النحر ثلاثة أفضلها أولها ويجوز في الليلةتين المتخللتين ويكره بعد طلوع الفجر الثاني من يوم النحر \* ذبح بعد فراغ أهل المسجد قبل فراغ أهل الجبانة جازا ستحسانا وجه القياس ان الاصل صلاة من في الجبانة وبعد الصلاة قبل الخطبة يجوز وبعد التشميد قبل السلام جاز قبل التشهد لا يجوز \* صلى الامام وضحو ثم علم انه (٣٨٨) كان صلى بلا وضوء لاتعاد الصلاة وجازت الاضحية ولو نذر قبل تفرق الناس تعاد الصلاة ولا تعاد الاضحية لان من الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الامام وحده ولو نادى الناس ليعيدوهما فن ذبح قبل ان يعلم بذلك جازت ومن علم به لم يجز ذبحه اذا ذبح قبل الزوال وبعدده يجوز ولو نذر أن هذا اليوم اليوم التاسع يومه باعادة الصلاة والاضحية ذكره الزعفراني وفي الفتاوى ان شهد عنده شهود على هلال ذى الحجة جازنا وان لم يشهدوا به عنده فلا ومتى لم يجز لو ضحى الناس في هذا اليوم ان صلى الامام في اليوم الثاني لا يجوز الذبح قبلها وان لم يصل ان ضحى قبل الزوال ان كان يرجو أن الامام يصل لا تجوز وان لا يرجو تجوز وان ضحى بعد الزوال جاز مطلقا هذا اذا علم انه يوم عرفة فان لم يظهر انه يوم عرفة لكن شكوا ان شهدوا عنده لهم ان يضحوا من أول الغد والا اى فان لم يشهدوا فالا حياط ان يضحوا من الغد بعد الزوال \* الامام اذا أخر الصلاة يوم العيد يؤخر التضحية الى الزوال وان فانت صلاة العيد ماسم أو أعدم جازت التضحية في هذا اليوم ولو

لا ينتصب الكفيل خصما عن البائع وقال محمد رحمه الله تعالى ينتصب خصما سواء كانت الكفالة بأمر أو بغير أمر وإذا كان في المسئلة خلاف من هذا الوجه فيبغى أن يكتب وكالة كل واحد منهما احترازا عن هذا الخلاف وكان ينبغي أن يجعل الكفيل وكيل عن البائع في الخصومة ليمكن المشتري من اثبات حقه على البائع حال غيبته حتى يتمكن من مطالبة الكفيل فاما لاحاجة الى جعل البائع وكيل عن الكفيل بالخصومة لان البائع أصيل فيملا يدعى عليه المشتري بسبب البيع المسمى في هذا الكتاب وقد ذكرنا ذلك وجهها وفائدة لم يتضح لنا ذلك هذا انا كفيل بالدرك ولم يتعرض لشي آخر فاما اذا كفيل بجميع ما يجب للمشتري على البائع بسبب هذا البيع يكتب الكفالة بالشروط التي وصفناها وبين مقدار ما كفيل به من قيمة البناء والغرس والزرع فيذكر من درهم الى ألف فيخذ كره عدد ما يعلم أنه لا يزيد قيمة البناء والزرع والغرس عليه والله أعلم بالصواب \* أخذ الاقرار عن يخاف منازعته في البيع أنه وقع رضاه ولا منازعة له وهو أن يكون للبائع ابن أو زوجة أو أب بطن أنه دعوى في المبيع بشراء أو غير ذلك فيكتب بعد الفراغ من كتابة الدرك وأقر فلان بن فلان هذا البائع أو فلانة بنت فلان زوجة هذا البائع طاعة في حال اجتماع شرائط صحة الاقرار اقرارا غير مشروط في هذا البيع ولا ملحق به أن جميع الدار المسماة المحدودة في هذا الكتاب كانت ملكا لفلان هذا البائع وحققه وأنه باع ملك نفسه وأنه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى في شيء منه وأن المشتري هذا صار أحق بذلك كله منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه متى ادعى في ذلك دعوى على هذا المشتري فدعواه باطلة مخرودة وصدقه هذا المقر له في ذلك مشافهة فأشهدوا على أنفسهم بذلك كله أو يكتب أقر فلان على نحو ما بينا أن جميع ما وصف في هذا الكتاب من البيع وقبض الثمن وتسليم المبيع وضمن الدرك من هذا البائع في هذا المبيع كان بأمره وادته ورضاه بذلك كله لهذا البائع وأنه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى الى آخر ما ذكرنا أو يكتب من أوله اشترى فلان الفلاني من فلان الفلاني باذن فلان الفلاني ويذكر في قبض الثمن بأمر فلان وادته أيضا \* وإذا كان المعقود عليه دارين \* ان كانتا متلازمتين كتب جميع الدارين المتلازمتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محلة كذا كذا كاهم ثم بعد الفراغ عن ذكر الحدود يكتب بحمد ودودهما كلهما وحقوقهما أرضهما وبنائهما مسفلهما علوهما وجميع مرافقهما وكل حق هولهما داخل فيهما ما خرج منهما وكل قليل وكثير هولهما فيهما ومنهما من حقوقهما ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وان كانتا متباعدتين ان كانتا في سكة واحدة كرت جميع الدارين المتباعدتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا ثم يكتب لكل واحدة منهما حدودها على حدة ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وان كانتا في سكتين ان كانت السكتان في محلة واحدة يكتب أما الدار الواحدة منهما فموضعها في كورة كذا في محلة كذا اذا دخل سكة كذا بحضرة مسجد كذا ويذكر حدودها ثم بعد الفراغ عن ذكر حدودها كتبت وأما الدار الاخرى منهما فموضعها في كورة كذا في سكة كذا من هذه المحلة ثم يذكر حدودها ثم يتم الكتاب فان كانت السكتان في محلتين كتبت فاما الدار الواحدة منهما فموضعها في محلة كذا وأما الدار الاخرى فموضعها في محلة كذا ثم يتم الكتاب وان كان الثمن مفصلا قلت بعد ذلك الثمن انه ألف درهم حصة الدار المحدودة أولا من هذا الثمن ستمائة وحصة الدار المحدودة آخر أربع مائة ثم يتم الكتاب \* اذا كان المعقود عليه بيتا معينا من دار \* يكتب اشترى منه

ولا تعاد الاضحية لان من الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الامام وحده ولو نادى الناس ليعيدوهما فن ذبح قبل ان يعلم بذلك جازت ومن علم به لم يجز ذبحه اذا ذبح قبل الزوال وبعدده يجوز ولو نذر أن هذا اليوم اليوم التاسع يومه باعادة الصلاة والاضحية ذكره الزعفراني وفي الفتاوى ان شهد عنده شهود على هلال ذى الحجة جازنا وان لم يشهدوا به عنده فلا ومتى لم يجز لو ضحى الناس في هذا اليوم ان صلى الامام في اليوم الثاني لا يجوز الذبح قبلها وان لم يصل ان ضحى قبل الزوال ان كان يرجو أن الامام يصل لا تجوز وان لا يرجو تجوز وان ضحى بعد الزوال جاز مطلقا هذا اذا علم انه يوم عرفة فان لم يظهر انه يوم عرفة لكن شكوا ان شهدوا عنده لهم ان يضحوا من أول الغد والا اى فان لم يشهدوا فالا حياط ان يضحوا من الغد بعد الزوال \* الامام اذا أخر الصلاة يوم العيد يؤخر التضحية الى الزوال وان فانت صلاة العيد ماسم أو أعدم جازت التضحية في هذا اليوم ولو

خرج الامام الى الصلاة في الغد أو بعد الغد فضحى فيه ما قبل صلاة الامام أجزأه لانه فات وقت الصلاة على وجه السنة \* بلدة فيها قرة ولم يصل الامام العيد وضحو بعد طلوع الفجر جاز في المختار ذكره الصدوق في الاجناس لا يجوز قبل الزوال في اليوم الاول ويجوز في سائر الايام \* ضحى يوم عرفة بعد الزوال ثم بان أنه كان يوم النحر كزال زعفراني أنه يجوز \* أهل السواد يجوز ذبحهم بعد فجر اليوم العاشر وأهل البوادي لا يضحون الا بعد صلاة أقرب الأئمة اليهم \* شك في يوم الاضحية فالأحب أن لا يؤخر الى اليوم الثالث فان أخر فالأحب

أن لا يأكل منها ويتصدق لانه لو وقع بعد موتها لا يخرج عن العهدة الا بذلك \* ولو اشترى الاضحية في اليوم الثالث والمسئلة بها الهالشي عليه  
سرق ولم يجدها حتى مضى أيامها ثم وجدها تصدق بها بالذبح وان ذبحها وتصدق بلحمها جازر تصدق بفضل ما بينهما وان نقصها الذبح  
فالتصدق بها حية أحسن \* لا يجوز التصدق بقيمة الاضحية بعد وقتها على الزوجة المعسرة والزوجة المعسرة عند الامام رحمه الله المصري اذا  
أراد ان يتجمل له اللحم يخرجها الى موضع لا يعد من المصر ويذبحها فيه \* وكل المصري بذبحها (٣٨٩) فأخرجها الوكيل الى خارج المصر

وذبحها قبل صلاة الامام  
ان الموكل في السواد جازوان  
في المصر لا وان خرج الموكل  
ثم أتى المصر وذبحها الوكيل  
قبل الصلاة ان علم بعود  
موكله لا يجوز وفاقا وان  
لم يعلم فكذلك عند محمد رحمه  
الله وعند الثاني رحمه الله  
يجوز وهو المختار وان أخرجهما  
من المصر قدر ما يقصر فيه  
المسافر ولو خرج جازر ذبحها  
قبل الصلاة والمعتبر مكان  
الاضحية لا مكان المصطفى  
فيصرف الى فقرا أمكانها  
لامكانه وفي الفطرة يعتبر  
المؤدى لامكان المؤدى أعنى  
الولد والرقيق وفي الزكاة  
يعتبر مكان المال

الرابع فيما يجوز من  
الاضحية

يجوز من الابل والانتى  
منه أفضل ولا يجوز  
الاثنى وهو الذى دخل في  
السادسة وفي الطلبة ماتت  
عليه أربعة أعوام ومن البقر  
وهو الداخل في الثالث والانتى  
منه أفضل ومن الغنم ماتت  
عليه سنة والذ كرمته أفضل  
اذا كان خصيا جازر منه  
التي فصاعدا ولا يجوز  
مادون الاثنى من كل شيء  
الاخذ من الغنم اذا كان

جميع البيت الشوى أو جميع البيت الصيق أو جميع بيت الطابق أو جميع بيت المطبخ أو جميع بيت الخطب  
أو جميع بيت الخلا أو جميع بيت الحساب وان كان اشترا مع علوه يكتب جميع بيت كذا مع علوه أو  
يكتب بعلوه من العلون جميع الدار المشقة على البيوت التي موضعها في محلة كذا في سكة كذا ويكتب  
حدود الدار ثم يكتب موضع هذا البيت من هذه الدار أنه على عین الداخل فيها وعلى يساره أو مقابله كما  
يكون وهو البيت الثاني أو الثالث من البيوت اليمنية أو اليسارية ويكتب حدود هذا البيت ثم يكتب  
بحدوده كما هو حقه وطريقه في ساحة الدار الى باب الدار الاعظم وينبغي أن يبين عرض الطريق وان كان  
ذلك مقدار الباب الاعظم عندنا لا عند بعض العلماء هو غير مقدرف كان مجه ولا فيوجب فساد العقد  
فيذكر عرض الطريق احترازا عن قول هذا القائل وان كان اشترى السفلى دون علوه يكتب وهو سفلى  
علوه فلان البائع لم يدخل شيء منه في البيع ذكر قوله لم يدخل شيء منه في البيع مع أن العلولا يدخل  
في بيع البيت الا بد كره صريحا انما ذكر ذلك لئلا يتوهم متوهم أن العلوي يدخل في بيع البيت كما يدخل  
في بيع الدار فذكر ذلك لقطع هذا الوهم والله تعالى أعلم بالصواب \*

اذا كان المعقود عليه قطعة مقدرة من الدار يكتب اشترى جميع الحصة المقدرة المقسومة المعلومة  
من الدار ويحدد الدار وهذه هي النصف منها وهي على عین الداخل من باب هذه الدار وهي كذا بئنا وصفة  
وقطعة من صحن هذه الدار وهي كذا ذراعا بالمساحة طولها عرض كذا ويشمل عليها حدود أربعة أحوالها  
لزيق بيت شوى من هذه الدار والانتى لزيق بيت صيني من هذه الدار وكذا وكذا  
وإذا استثنى بيتا من الدار المشتراة يكتب اشترى منه جميع الدار المشقة على البيوت الا بيتا واحدا  
منها بعلوه أو ما خلا بيتا واحدا أو غير بيت واحد وهذه الدار في موضع كذا ويحدد الدار وهذا البيت المستثنى  
منها في موضع كذا من هذه الدار ويحدده وانما احتج الى تحديدا لبيت المستثنى وان لم يكن مبيعا لان  
جهالةه توجب جهالة المستثنى منه وهو المبيع فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا البائع  
المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها كلها أرضها وبنائها وسفلها وعلوها وطرقها  
وكل قليل وكثير وفيها من حقوقها وكل داخل فيها وخارج عنها من حقوقها الا هذا البيت المستثنى منها  
بحدوده وحقوقه أرضه وبنائه وطريقه الى باب الدار الاعظم الى آخره بكذا كذا في الذخيرة \* وانما يذكر  
طريق البيت لان بدونه لا يتممكن البائع من التطرق الى البيت فيستزبره وذلك في غير ما وقع عليه البيع  
فيوجب فساد المبيع كما اذا باع الجذع في السقف كذا في المحيط \* وعند ذكر الرؤية يكتب وقد رأى  
المشتري هذا البيت المستثنى وعرفه لا بد من كتابة ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهذا  
لانه لا بد من رؤية المستثنى ليعتق خيار الرؤية ويجوز البيع باجماع العلماء والبيوت في نفسها متفاوتة  
في الانتفاع فبدون رؤية المستثنى لا يصير المستثنى معلوما ومع جهالة المستثنى لا يصير المستثنى منه وهو  
المبيع معلوما ويشترط رؤية المستثنى لهذا وهذه المسئلة من خصائص شروط الاصل فان في سائر الكتب  
يشترط رؤية المبيع لا غير وكان بعض أهل الشروط يكتبون في هذه الصورة اشترى منه جميع الدار التي في  
موضع كذا بكذا على أن البائع يتناوحد ما منه وانما خطا لأن بيع جميع الدار على أن للبائع بيتا منه فاسد  
لجهالة ثمن الدار لانه يصير شرا ما سوى البيت من الدار بما يخصه من الثمن لو قسم الثمن على الدار سوى

(٣٧ - فتاوى سادس) عظيم وهو ما أتى عليه نصف العام وفي الاجناس ماتت عليه ثمانية أشهر والاعراف ماتت عليه سبعة  
أشهر واذا كان صغيرا لم يجز الا اذا تم عليه عام ومن المعز والذ كرمته أفضل ولا يجوز منه الاثنى والعتود منه كالجذع من الضأن  
وهو الذى أتى عليه أكثر الحول والمولود بين الاهلى والوحشى اذا كان الام وحشى لا يجوز \* ولوزن كلب على شاة فوات قال عامة العلماء لا يجوز  
وقال الامام الخليلى العبرة للشاهبة والهاموس يجوز ذبحها \* نبت الاهلية توحشت فرماها عن الاضحية جازر ولا يجوز الوحشى والابل

أفضل ثم البقرة ثم الغنم من المعز والبقرة أفضل من الشاة إذا استويا قيمة لانه أعظم وأكثر الشاة أفضل من سبع البقرة إذا استويا قيمة ولها فإذا استويا قيمة فاطمهما أفضل وإن اختلفا فالفاضل أفضل فالفحل بعشرين خيما من الخصى بخمسة عشر والبقرة أفضل من ستة شياه إذا استويا قيمة وسبع شياه أفضل من البقرة وثمراعتان بثلاثين أفضل من ثمراة شاة بثلاثين وثمراة شاة بعشرين أفضل من ثمراعتان ومن لا أحجية عليه لم يسهل له أن ينجح (٢٩٠) دجاجة أو ديك يكره لانه تشبه بالمجنوس \* فحصى بأكثر من واحدة فالواحد فربضة والزيادة

البيت وعلى البيت بخلاف بيع جميع الدار الا ياتمها لان هنالك يصير مشترى ما سوى البيت بجميع الثمن وانه جائز وكذلك اذا كان المستثنى غرفة فهو على هذا يحسد الغرفة ان كان معها غرفة أخرى وان لم يكن معها غرفة أخرى يحسد البيت الذي هي عليه كذا في الذخيرة \*

وإذا كان العقود عليه نصيباً في دار غير مقسومة يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان  
 جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعاً من كذا أو جميع سهم واحد من ثلاثة أسهم وهو الثلث  
 مشاعاً من كذا أو جميع سهم واحد من أربعة أسهم وهو الربع مشاعاً من كذا يكتب حدود ذلك  
 الموضع الذي فيه النصيب المبيع ولا يكتب حدود النصيب المبيع بخلاف ما إذا كان المبيع منزلاً معيناً  
 من الدار أو شيئاً معيناً من ضيعة فإن هناك يكتب حدود المنزل المبيع كما يكتب حدود الدار التي فيها المنزل  
 المبيع والفرق هو أن المنزل مكان معلوم معين من الدار فيكون له حدود معلومة كالدور فأما النصيب  
 الشائع في الدار فغير معين فلا يكون له حدود معلومة ولأن تحديد الدار يكون تحديد النصيب لأن النصيب  
 شائع في جميع الدار فيقع الاستغناء عن تحديد النصيب المبيع فأما المنزل فغير شائع في الدار فتحديد الدار  
 لا يكون تحديد المنزل وإذا انتهى إلى قبض المبيع يكتب وقبض جميع الدار لأن النصيب شائع في جميع  
 الدار فلا يمكن قبضه إلا قبض جميع الدار بخلاف ما إذا كان المبيع منزلاً معيناً من الدار فإن هناك يكتب  
 وقبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لأن المنزل مكان معين من الدار فيمكن قبضه بدون  
 قبض الدار وبعض المحققين من مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا يكتب قبض النصيب أو يكتب قبض  
 جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وهو سهم من سهمين من جميع الدار المحدودة لأن البيع انما  
 يوجب على البائع تسليم المبيع لا تسليم غير المبيع وقبض النصف شائعاً متصوراً لا يرى أنه يتصور غصب  
 الشائع فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في كثير من الكتب إذا غصب رجلان كذا والرجلان إذا غصبا شيئاً  
 يكون كل واحد منهما غاصباً نصفاً شائعاً فعلم أن قبض الشائع متصور فيكتب قبضه من الوجه الذي ذكرنا  
 وإذا انتهى إلى رؤية المتابعين يكتب رؤية جميع الدار وفيما إذا اشترى منزلاً معيناً من دار يكتب رؤية  
 المنزل وحده لأن المنزل مكان معين من الدار يمكن رؤيته أما النصيب شائعاً في جميع الدار فلا يمكن رؤيته  
 إلا رؤية جميع الدار هذا إذا كان كل المحدود ملكاً للبائع فإن كان ملكه فقدر ما يبعه يكتب اشترى جميع  
 ما ذكر البائع أنه جميع ملكه وحقه وحصة من جميع ما بين حدوده وفيه وذلك سهم واحد من سهمين وانما  
 يكتب جميع ملكه احترازاً عن قول زفر رحمه الله تعالى فإن مذهبه أن أحد الناصر يكتسب ما إذا باع سهماً واحداً  
 من سهمين ينصرف البيع إلى سهم واحد من نصيب البائع ونصيب شريكه فيصير بائعاً نصف نصيبه فيكتب  
 جميع ملكه وحصة ليصير بائعاً جميع ملكه بإتفاق العلماء والله تعالى أعلم \*

وان كان النصف الباقي لهذا المشتري يكتب وكان النصف الآخر المتنازع من هذا المحدود لهذا المشتري بشرا سابق أو غير ذلك فصار الان جميع المحدود ملكا له وان كان اشترى النصف شائعا واستاجر النصف الباقي يكتب هذا شرا النصف على ما بينا ويكتب قبل الاشهاد وأقر هذا البائع اقرارا غير مشروط في هذا البيع ولا لمخاطبه أنه أجز من هذا المشتري جميع ما بقى له وهو والنصف متنازع من جميع هذه الدار المحدودة بمحدود وما وقع عليه عقد هذه الاجارة كذا سنة كاملة بكذا ادره ما ينتفع به بوجوده منافعها وبذلك

تطوع في المختار ويقع الكل  
عن الإضحية وقيل الزائد  
على الواحد لحلم والجزور  
والبقرة من سبعة إذا أراد الكل  
القربة وإن اختلفت جهة  
أشرك ستمائة ستمائة  
إن أصاب كلا سبع تام وإن  
أصاب أحدهم أقل من  
سبع لا يصح بأن مات عن  
ابن واحد أو بقربة مشتركة  
مع الستة فضحيابهم بالميجز  
ولو اشترى ثلاثة بقرة ودفع  
أحدهم أربعة والاخر  
ثلاثة والاخر ديناراً على  
أن الشركة على قدر  
المندفع لا يصح ولو بين  
اثنين أو ثلاثة فكلواجاز \*  
ونصف السبع سبع للسبع  
فلا يضر لهما كذا اختاره  
الأئمة \* اشترك سبعة ثم مات  
أحدهم قبل النحر ورضي  
ورثته بنحوها عنهم وعن  
الميت جاز استحصانا وكذا لو  
كان أحدهم يضحى عن ولده  
الصغير أو أم ولده وإن افتسم  
الشركاء لهما وزناً جاز وإن  
جزأوا فجعلوا مع اللحم  
شياً من السقط كالرأس  
والأكارع جاز ولا إلا وإن  
جاءوا بالمايجز وحل  
بعضهم بعضاً لا يجز بخلاف

ما زاد باع درهماً بدوهم وأحدهما أكثر وزاد حل حيث يجوز لأنه هبة المشاع فيها لا يحتمل التهمة إذ تحليل الفضل  
هبة والعم مشاع يحتملها \* ولو جعلوا للعم والشعهم سبعة واقسموا بإجازة (نوع في الغلط) غلط وذبح كل أخصية إلا خري جعل  
كالذبح بالإذن دلالة وأخذ من سواهم وإن علم بعد إلا كل يحلل كل لا يحرر وإن تشاع ضمن كل للآخر فية أخصيته ويتصدق بالقيمة لو كانت  
مضت أيام النحر \* أدخلوا شاتين في مربوط ثم ادعى كل منهما شاتاً من شاتيه فهي بينهما أو الأخرى لبيت المال لأنه لا يدعيها أحدهما أو بعة لكل شاة

حسب وها في بيت فئات واحدة ولا يدري ان هي يباع الاغنام ويشتري بالحاصل أربعة أغنام ويؤكل كل واحد الا حردبهما ثم يحلل كل الآخر فيجوز عن الاضحية \* شتان بينهما فاختار بخلاف ما لو كان عبداً بينهما فاعتقاه ما عن كفارتهم ما لم يجوز لان الشاة تجري فيها القسمة جبراً فاما ما كان جمع حق كل في الشاة الواحدة والرفيق لا يجري فيه القسمة فلم يكن الجمع في واحد (نوع آخر) غصب اضعية غيره وضحي عن نفسه وعن القيمة وقع عن التضحية لانه ملكها بالغصب السابق (٢٩١) بخلاف الغاصب أعتق المصوب

ثم غلبت كها بأداء الضمان وبخلاف ما مضى بشاة الوديعه ثم غلبت لانه ضمنها بالذبح فلم يثبت المالك الا بعد الذبح \* وفي شرح الطحاوي غصب شاة وضحي بها ان أخذها مال كها او ضمنه نقصان لا يقع عن الاضحية وان ضمنه قيمتها حية وقعت عنها الانهاضارت ملكا من وقت الغصب وان اشتراها وضحي بها ثم استحققت ان اجاز البيع جاز وان استردها لم تقع عنها وان اشتراها فاسدا وضحي بها فان أخذ البائع منهم قيمتها حية جازت وان استردها مذمومة يشتري بتمتها أخرى وان بهمة فاسدة وضحي ثم أخذ الواهب قيمتها حية جازت وبأكل منها وان استردها والنقصان يضم من الموهوب لقيمتها ويتصدق لو بعد مضى وقت النحر وكذا الوهب المريض شاة وعليه دين مستغرق وضحي فالقرماء بالخيار ان شاء أخذوا العين وعليه التصديق بتمتها او ضمنه قيمتها وجازت الاضحية ولو وهب من آخر شاة وضحي بها ثم رجع له ذلك عند محمد

فجعل الاجرة والتصرف وضمان الدرك ويتم الكتاب  
 وإذا كان المعقود عليه عابث لم يسئل \* يكتب اشترى منه جميع الغرفة التي على البيت الصفي أو على البيت الشعوى أو كذا من جميع الدار المشتملة على البيوت ويجسد الدار ثم يبين موضع البيت الذي عليه العلومها ويحدد ذلك البيت ولا يحدد العلو وانما يحدد البيت لان مبيع من وجه لان قرار العلو عليه فلا بد من تحديده وانما لا يحدد العلو لان تحديد البيت يقع الاستغناء عن تحديد العلو فاشترى جميع هذا العلو وهذه الغرفة التي هي على هذا البيت المحدود وفيه من هذه الدار المحدودة فيه بيتاً ذلك كله دون سفل هذه الغرفة فان سفل هذه الغرفة لم يدخل في هذا البيع وطريق هذه الغرفة على السلم الطيني أو الخشبي الرومي الذي هو عين الداخل في ساحة هذه الدار ويكتب في هذه الدار كذا يكون في باب هذه الدار الا عظم في داخل ذلك وخارجه فان كان حول هذه الغرفة غرف ينبغي أن يكتب حدودها أو يكتب أخذ حدود هذه الغرفة غرفة فلان والثاني والثالث والرابع ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شروط الاصل قدر ذرعان البيت الذي عليه الغرفة وكذلك لم يذكر الطحاوي رحمه الله تعالى ذلك في شروطه وانحصاف رحمه الله تعالى كان يشترط قدر ذرعان البيت الذي عليه العلو طولا وعرضا ومكماً وهكذا حكى عن نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى حتى لا يقع بينهما منازعة متى انهم سفل في مقدار حقه وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لا بد من ذكر ذرعان العلو أيضاً لان العلو قد يكون بمقدار السفل وقد يكون أنقص منه فينبغي أن يذكر ذلك حتى لا يتنازعا إذا انهم دم العلو وأراد أن يبنى ثانياً قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل ثم يكتب بمقدورها كلها وبعض أهل الشروط عابوا على محمد رحمه الله تعالى وقالوا لا معنى لقوله بمقدورها اذ ليس للعلو حد ولكن هذا ليس بشيء فقله لو وجد كما أن للسفل حد لان الحد هو النهاية والعلو نهاية كان للسفل نهاية الا أن بتحديد السفل يصير العلو معلوماً فيقع الاستغناء عن تحديد العلو ويصير تحديد السفل تحديد للعلو لأن لا يكون للعلو حد ثم قال محمد رحمه الله تعالى يكتب أرضها فيكتب بينائهم وأرضها وكان انحصاف رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك وكان يقول لا أرض للعلو وانما هو على الهواء لا يرى أنه لو انهم دم العلو قبل القبض يبطل البيع ولا يرى أنه لو باع ساحة العلو بعد انهم دام العلو لا يجوز فلا فائدة في كتابة أرضه ولا أرض له وللكا تقول أرض الشيء ما كان قرار ذلك الشيء عليه وقرار العلو على السفل فكان السفل أرضه من هذا الوجه فجاز أن يكتب بينائه وأرضه هذا اذا كان العلو كله على سفل البائع فاما اذا كان بعض العلو على سفل البائع وبعضه على سفل غيره يكتب اشترى علواً بعضه على سفل البائع هذا وبعضه على سفل فلان وبذلك مقدار البناء على سفل كل واحد وكذلك لو كان هذا العلو على بيتين من هذه الدار يكتب اشترى العلو الذي بعضه على البيت الصفي وبعضه على البيت الشعوى من هذه الدار المشتملة على البيوت ويجسد البيت وبذلك مقدار البناء على كل بيت والله تعالى أعلم

إذا كان المعقود عليه داراً لها ساباط \* يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وجميع ساباطه الذي أخذ طرفي خشبته على حائط هذه الدار والطرف الآخر على حائط دار أخرى تقابل هذه الدار التي وقع عليها عقد هذا البيع وهذا الساباط طوله كذا ذراعاً وبذراع يسبح به الاراضي في بلدة كذا وعرضه كذا ذراعاً وارتفاعه من الارض كذا ذراعاً وفيه من الخشب كذا عدداً وبذلك كله وحقوقه ومرافقه رحمه الله ولا يجب على المضحي التصديق وعند الثاني رحمه الله لا يملك الرجوع \* خمسة اذا أخذها من ملك الغير يجوز بيعها بالتضحية بعد ضمان قيمتها غصب شاة أو سرقاً أو غصباً من ولده الصغير أو الكبير أو عبداً المأذون المدينون مستغرقاً أو اشترى فاسداً وضحي وستة لا يقع عن الاضحية المودع بشاة الوديعه والمستعير والمستبضع والمرهن والوكيل بشراسة والوكيل بحفظ مال ضحي بشاة المولى والزوج والزوجة ضحي بشاة صاحبه بلا اذنه لنفسه ويدخل الاضحية في ضمانه بالذبح بلا تقدم ملكه على المباشرة \* اشترى مالها فغصبها منه ما صاب ثم ذبحها بنية الاضحية عن المالك يجوز ولا يحتاج الى الاجازة \* أمر قصاب بالذبح عنه فقال القصاب بذبحته عن نفسه وقع عن الآخر

قال القصاب تركت التسمية عدا بضعت قيمتها لئلا يشتري بها أخرى لو في أيام النحر ولا يأكل منها وان مضت صدق بالقيمة المأخوذة مضت أيامها وهي حبة يصدق بها حبة \* اشترى خمس شياه ونوى ان يضحي واحدة منها بالاعين فذبح رجل واحدة منها بلا آخره يوم النحر ناويا التضحية عنه ضمن قيمته \* أمره ببيع شاته فلم يذبح حتى باعها ثم ذبح ضمن علم بالبيع أم لا وفي الاجناس لا يضمن ان لم يعلم (نوع) اشترى الفقير لها ثم سرق واشترى (٢٩٣) أخرى لها فوجد الاولى ضحى بها \* ولو غنيا بالواحدة لانها على الغنى بايجاب الشرع وهو واحد

### ويتم الكتاب كذا في الذخيرة \*

اذا كان المعقود عليه الساباط وحده \* يكتب اشترى منه جميع الساباط الذي أطراف خشب أحد جانبيه على حائط دار فلان وأطراف خشب الجانب الآخر على حائط دار فلان وذلك كله في موضع كذا وتفسيره كالاول وان كان أحد طرفيه على قوائم منصوبة في السكة يبين ذلك وبين مقدار الساباط طولاً وعرضاً وبين عدد الخشب على نحو ما يناسب \*

اذا كان المعقود عليه علو دون سفل أو سفل دون علوه \* يكتب اشترى بيتين من الدار التي هي مشتملة على البيوت ويذكر الحدود الاربع للدار ثم يكتب أحد البيتين سفل علوه لهذا البائع والاخر علوه سفل لهذا البائع ويحدد كل سفل على حدة كما اذا أورد ببيع السفل أو العلو \*

اذا كانت الدار مشتملة على الاصطبل والمتبن والحديقة \* يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على الاصطبل والمتبن والحديقة التي هي في موضع كذا فان كانت مشتملة على الحمام يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى الحمام التي هي في موضع كذا ويسمى بعد تسمية مرافق الدار مرافق الحمام وان كانت مشتملة على بيت الطحانة يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى بيت الطحانة الدائرة على دحى واحدة بحجرين أو على رخين أو على أرحاء ثلاثة أو ما أشبه ذلك التي هي في موضع كذا ويذكر بعد ذلك مرافق الدار مرافق بيت الطحانة وان كان اطعن المحبوب يذ كر ذلك وان كان خراس الدهن يذ كر ذلك وعلى هذا القياس كل شيء يكون في الدار والله أعلم \*

اذا كان المعقود عليه حائطاً واحداً في الدار \* يجب أن يعلم بأن شراء الحائط لا يتناول من ثلثه أو جوه (أحدها) أن يشتري الحائط مع أرضه وفي هذا الوجه يكتب اشترى جميع الحائط المبني من كذا من جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدد الدار ثم يكتب وهذا الحائط من هذه الدار في موضع كذا وهو لزيد دار فلان وطول هذا الحائط كذا ذراعاً وعرضه كذا ذراعاً وارتفاعه في الهواء كذا ومبده في موضع كذا ومنتهاه الى كذا اشترى الحائط بمحدوده وحقوقه وأرضه وبنائه وكل قليل وكثير الى آخره وهل يكتب بطريقه قال الطحاوي رحمه الله تعالى ان كان الحائط ملازماً للدار المشتملة أو متصلاً بالطريق العظمى لا يذكركه لاستغنائهما عن الطريق وان لم يكن كذلك لابد من ذكر الطريق (الوجه الثاني) أن يشتري الحائط بدون الارض على أن ينفقه وفي هذا الوجه يكتب كما كان يكتب شراء الحائط بأرضه الآن في هذا الوجه يكتب ما خلا أرض هذا الحائط المحدود فيه قائماً ولا شيء منها لم يدخل تحت البيع ولا يكتب بطريقة لانه لا يحتاج الى الطريق اليه اذا كان ينقل وقد كان هكذا يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وكان بعض أهل الشروط يكتب اشترى منه جميع نقض الحائط ليكون دليلاً على أن لا يشتري نقضه ونقله وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول هذا خطأ لانه لو كتب اشترى منه جميع نقض الحائط والحائط غير منقوض يصير مشترى ما ليس عوجود فلا يجوز كما لو اشترى دقيق هذه الحنطة ودهن هذا السمسم ولكن يكتب على أن ينفقه

(١) قوله خراس الدهن كذا في نسخ هذا الكتاب والذي في القاموس الخرس الدن وبكسر والجمع خروس اه فتأمل اه مصححه

لا غير وعلى الفقير بالشراء وهو متعدد والزعفراني لم يفصل بين الغنى والفقير وقال ان أوجب الثانية بدلاً عن الاولى ذبح أيتها ما شاء وان أوجب الثانية بعد شراء الاولى ايجاباً مبتدأ ذبحهما \* نوى الفقير أن يشتري أضحية لا يلزم شيء ذبح كذا القاضي ضل مشترى الفقير لها فاشترى أخرى وذبح ثم وجد الاولى يتنارن كان قال عند شراء أخرى ان كانت ضلت الاولى فهذا آخر لا يلزمه ذبحها وان كان قال فهذا بدلها ذبح الثانية أيضاً لانها صارت بدلاً عن الاولى ذبح المشتري لها بالانية الاضحية جازت اكتفاء بالنسبة عند الشراء \* ولو نذر وقال بلسانه لله على أن أضحي بها لزم اجماعاً ولا يلزم اذا نوى أن يضحي بها ولم يتلفظ بالشراء لمالهو المشتري غنيا لا يجب باتفاق الروايات فله بيعها وان فقيراً ذكر في الشافعي أنهم اتعبن بالنسبة والجمهور لا إلا أن يقول بلسانه على أن أضحي بها وذكر بكر رحمه الله في ظاهر الرواية عن ايجاب الشراء بها وفي الزنادات اشتراها وأوجبها

أضحية تجب هي موبر أو معسرا قيل معناه أوجبها بلسانه وقيل أراد به اشتراها بنية الاضحية وظاهر هذا يقتضي بأن الفقير على لو سرقه مشترى ليس عليه أخرى لانها عليه صار بالشراء والوجوب المتعلق بالعين يسقط بهلاكه أما على الغنى بالشرع فلم يسبق تعيين الفعل وفي الزعفراني اشترى شاتين لها وضاعت احدها وذبح الأخرى ثم وجد الاولى فيها أو بعد هالائي عليه \* قال الله على أضحية ان غنيا فله عليه أخرى الا اذا عني الاخبار عن الواجب عليه كما اذا قال على حجة وان فقير لا يلزم الا واحدة وان أسير عليه شاتان \* اشترى الفقير في أيامها شاة لها وضحي بها ثم أسير في أيامها قال الخويمي عليه أخرى والمتأخرون قالوا لا يوجبها \* نذر أن يضحي ولم يسم شيئاً عليه شاة ولا يأكل منها



وان كل عليه قيمتها \* اوجب على نفسه عشر اضعيات لا يلزمه الاثنان لان الارجاء بتين \* ضحى ولم ينو الاضحية يجوز لانه لما اشتراها لها  
 نعتت لها \* الخامس في عبودها \* خمسة عشر من الاوقات لا يمنع منها عدم الاسنان لو اعتلف وعن الثاني رحمه الله المنع مطلقا  
 وعنه ان بقي منها ما يعتلف جازوا الا ومن البقرة التي لا اسنان لها لا يجوز والجرى بان سمينة والتي لا قرن لها من الاول يجوز فان انقطع  
 او انكسر يجوز الا اذا بلغ الدماغ وصغيرة الاذن والتي في اذنها ثقب او شقاق من الاعلى (٢٩٣) الى الاسفل يجوز وعديعة الاذن  
 او احدى الاذنين يمنع الا في

رواية عن الامام ومحمد  
 رحمه الله والثولاهى  
 المجنونة لو سمينة جاز والعرجاء  
 التي تمشى بثلاث قوائم ولا  
 تضع الرابعة على الارض  
 لا وان كانت تضعها وضعا  
 ضعيها الا انها تتمايل مع  
 ذلك يجوز والمجنون العاجز  
 عن الجماع والتي لها سعال  
 والعاجز عن الولادة لكبر  
 سنها والتي لا ينزل لها لبن  
 تجوز والتي لها آلية صغيرة  
 تشبه الذنب يجوز وان لم يكن  
 لها آلية خلقه فكذلك  
 وقال محمد رحمه الله لا يجوز  
 في سبع من العيوب العمياء  
 والعوراء فان ذهب بعض  
 عنها الواحدة أو بعض  
 اذنها أو بعض أسنانها في  
 رواية الاجناس ان أكثر  
 من النصف لا يجوز وان  
 أقل يجوز ويعتبر الثالث وما  
 كان دون النصف فهو قليل  
 عندهما وظاهر مذهبهما  
 أن النصف كثير وعنهما فيه  
 روايتان وفي المختلف ان أكثر  
 من الثلث لا يجوز وعن سده  
 وبقدرة الثلث يجوز عن سده  
 وعليه اعتمد في الجامع  
 الصغير وعن الامام رحمه  
 الله أنه لا يجوز وهل يجمع

على نحو ما بينا (الوجه الثالث) أن يشترى الحائض مطلقا والحكم فيه أنه يدخل ما تحت الحائض من  
 الارض في المبيع من غرض كراعى قول الخصاص رحمه الله تعالى فيكتب الحائض بأرضه ويلحق بآخره  
 حكم الحاكم كذا في المحيط \*  
 فان كان المبيع بناء دون أرض يكتب جميع بناء الدار ويحدد الدار ثم يقول اشترى منه جميع بناء هذه الدار  
 والبيوت والابواب والسقوف والحيطان والرفوف والجذوع والعوارض والسهام والبوارى والهرارى  
 وجميع ما في هذا البناء من اللبن والاجر والطين والتراب من أقصى أس هذا البناء الى منتهى سمكه دون  
 أرضه فان لم يستثن الارض جاز لان البناء لا يتبع الارض كذا في الظهيرية \* ولكن انما يكتب ليكون  
 أوثق وأكثر ويجوز أن يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي بموضع كذا ويكتب بعد  
 ذكر الحدود فاشترى هذه الدار المحدودة فيه ببناءها كاهاسن لها وعلموا دون أرضها فانهم لم تدخل في هذا المبيع  
 ولا يكتب في هذا الحدود هاتم الحال لا تتخلوا ما ان كانت أرض هذه الدار وبذا المشتري وفي يديه يكتب في  
 آخره قبل ذكر الاشهاد وأقر هذا البائع أنه لاحقه في أرض هذه الدار وأنها بجميع حدوده وحقوقها  
 في يده هذا المشتري دونه ودون سائر الناس أجمعين وان جميع ما كان له عليها أو على شيء منها قبل هذا المبيع  
 المذكور فيه فانما ذلك كله لهذا المشتري بأمر حق واجب لازم عرفته له وجعل الى هذا المشتري جميع  
 ما وجب ويجب له من حق في هذه الدار في حياته وبعد وفاته أقامه فيه مقام نفسه على أنه كمل فسخ شيئا  
 مما جعله الى هذا المشتري مما وصف فيه فان ذلك الى فلان المشتري هذا عند فسخه ذلك وبعد فسخه اياه كما  
 كان وقبل هذا المشتري جميع ما أقر له به وجميع ما يجعله اليه مما ذكر فيه من شأنه مواجهة وان لم تكن  
 أرض هذه الدار لهذا المشتري ولا في يده وانما هي لغيره وقد أراد بشراؤه المقام في هذه الدار فلا بد له من سبب  
 يتمكن به من الاتقاع بأرض هذه الدار لانه لا يتنأ المقام فيه الا بالسكنى في أرضه وطريقه اما الاعارة  
 أو الاجارة فالاعارة غير لازمة وكان صاحب الارض بسبيل من أن يخرج المشتري من الدار ساعة فساعة  
 فلا يتنأ له المراد منه فينبغي أن يشتغل بالاجارة لان الازمة فيمكن من المقام فيها مدة يريدها فلا يتخلو بعد  
 ذلك اما ان كانت الارض للمالك معروف أو كانت أرض الوقف ويجوز الاستجار فيه ما لو كان ان استأجر  
 من المالك يكتب ذكر الاستجار من مالكها فلان بن فلان ولا يحتاج فيها الى بيان أن الاجارة المذكورة فيه  
 أجرمثلها ويجوز بأى مدة شاء وان استأجر من المتولى بأن كانت أرض الوقف بين فيها أنها وقف مسجد  
 كذا أو على جهة كذا وأنه استأجر من متولى ذلك الوقف ولا يطول مدة اجارة الا وقاف في المدة الطويلة  
 عند عامة مشايخنا المأخوذ من رحمهم الله تعالى ويكتب فيه ان هذه الاجارة يومئذ أجرمثل هذه الارض  
 لان المتولى لا يملك الاجارة بغير فاحش ويكتب ابتداء مدة الاجارة وانتهائها هذا اذا اشترى البناء للمقام  
 فيه فاما اذا اشترى للهدم ونقل نقوضه يكتب فيه كما كان يكتب في شراء الحائض لهدمه ونقل نقوضه  
 فقد ذكرناه

ان الحروف في اذنى الاضحية اختلفوا \* ولو كانت صحيحة فاعورت عنه بعد ايجابها على نفسه أو كانت سمينة فجمعت بعد ايجابه أو عرجت ان  
 موسر لا يجوز وان معسر لا يجوز ذكره في رواية الجوز جاني وفي رواية أنى حفص رحمه الله يجوز موسرًا كان أو معسرًا ولو اصابها انقماصة  
 في معالجة الذبح ان لم يرسلها جاز وان أرسلها ثم ضحى به ساقى وقت آخر يوم أو في يوم آخر لا رواية لها في الامول وفي العيون والمستقى عن  
 الثاني رحمه الله جواز زوفى الزعفراني رحمه الله أنه لا يجوز ذبه قال البعض ولا تأخذه والجهلاء التي لا تنفى لا يجوز وقطوع رؤس الضروع

ان أقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف وفي الشاة والمعر اذا ذهبت احدى حلتها باخلاقه أو بافتقاره وبقيت الاخرى لا يجوز وفي الابل والبقرة ان ذهبت واحدة جاز وان اثنان لا وعن الامام رحمه الله ان الشاة اذا لم يكن لها اذن ولا ذنب خلقة يجوز وان لم يكن له خلقة عيناه لا يجوز **السابع في الانتفاع** يذكره حليم او جزوصه اقبل الذبح وينتفع به فان فعله تصدق به قيل هذا في التي اوجبه على نفسه وان اخذ صوفان (٣٩٤) اطرافها للعلامة أيام البحر لا يطررها وان في ضرعها لبن يخاف عليه نضح ضرعها بالماء

البارد أو فريجها بالماء البارد اذا قربت أيام النحر وان بعدت يحللم او يتصدق بالابن وما اصاب من الابن تصدق بثلثه او قيمته وكذا الصوف الا ان يعلقها بقدرها ويجوز الانتفاع بجلدها وهدي المتعة والقمران والتطوق بان يتخذها فريشا أو فروا أو جرابا أو غسرا بالاوله أن يشترى به متاع البيت كالخرباب والغربال والخف لاخل والزيت واللحم وله أن يبيعها بالدرهم ليتصدق به الا ان ينتفع بالدرهم أو ينفعها على نفسه فان باع لذلك تصدق بالثمن أيضا ولو اراد يبيع لجهها ليتصدق بالثمن ليس له ذلك وليس له في اللحم الا الاطعام أو الاكل وذكر بكر رحمه الله أن الجلد كاللحم ليس له بعيه والتصدق بثمنه وان باعه بشئ ينتفع به بعيه يجوز ذكره شام أنه يباع ما يؤكل بما يؤكل وما لا يؤكل بما لا يؤكل كل ولعطاء الجلسد للجزار كالبيع \* اشترى للاخمية وأوجبته كره له وكوبها وان نقص بال كوب ضمن

أن يشتري قدر الطريق شاة في جميع ساحة الدار وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار ثم يكتب حدود ساحة الدار ولا حاجة الى كتابة حدود الطريق لان الطريق لما كان شاة في ساحة الدار كان كالنصيب الشائع في ساحة الدار وفي النصب الشائع من الدار يحسد الدار دون النصب كذاهما وان بينوا مقدار عرض الطريق فهو وثيق وان لم يبينوا كان للمشتري قدر عرض باب الدار الاعظم وبعض أهل الشروط لم يجوزوا ترك ذكر الذرعان في الطريق لما أن في التقدير باب الدار نوع ايهام لانه عسى يبدل الباب بباب آخر ومحمد رحمه الله تعالى جوز ذلك هذا اذا اشترى رقبة الطريق وأما اذا اشترى حق المرور دون رقبة الطريق ففيه روايتان على رواية الزبادات لا يجوز وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز واذا اراد كتابة بيع حق المرور على قول من يجوز ذلك يكتب على أن له حق المرور بقدر باب الدار وبيع مسيل الماء وهو الموضع الذي يسيل فيه الماء وكذلك يبيع حق مسيل الماء لا يجوز باتفاق الروايات وفي شروط الاصل اذا باع رقبة الدار يسيل الماء فيه ان بين الموضع وحدوده جاز ولا فلا

اذا كان المعقود عليه عرصه دار بناؤها للمشتري يكتب هذا ما اشترى كما كان يكتب اشتراها مع البناء الا أن ههنا لا يكتب وبنائها لان البناء ملك المشتري فكيف يشتري ملك نفسه ههنا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل وبعض أهل الشروط قالوا لا احسن أن يكتب اشترى أرض دار وبنائها لهذا المشتري لان اسم الدار مطلقا تصرف الى المبنى في العرف والمقصود من الكتابة التوثيق فينبغي أن يكتب من اللفاظ أبلغ ما يحصل به تعريف المشتري ليحصل به تمام التوثيق

اذا كان المعقود عليه نصف دار ونصفها الآخر للمشتري يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان ابن فلان اشترى منه جميع السهم الواحد من سهمين وهو النصف مشاعا من جميع الدار التي ذكر البائع هذا أن سهم ما من هذين السهمين ملك المشتري هذا والسهم الآخر منها واحد ذكر البائع هذا أنه ملكه وحقه وفي يديه وأنه يبيع هذا السهم الذي ذكر أنه هو يملكه من هذا المشتري وموضع هذه الدار في موضع كذا حدودها كذا ولا حاجة الى تحديد نصف المبيع فقد ذكرنا قبل هذا أن تحديد النصف الشائع يحصل بتحديد الجميع والله تعالى أعلم

شراء وارث نصيب أخوين يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من أخيه فلان ومن أخته فلانة وهم أولاد فلان ومن والدته فلانة بنت فلان جميع حصصهم من جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا اشترى هذا المشتري جميع حصصهم من هذه الدار المحدودة فيه وهي ستة وعشرون سهم ما من أربعين سهم ما مشاعة موروثه بينهم من فلان بن فلان حين مات عن زوجته وهي فلانة وعن بنت وهي فلانة وعن ابنين وهما فلان وفلان هذا البائع وهذا المشتري وصارت تركته بينهم على هذه السهام لاهم أنه هذه الثمن والباقي بين أولاده هؤلاء المذكورين أصل الفريضة من ثمانية أسهم وقسمتها على أربعين سهم المرأة منها خمسة أسهم ولكل ابن أربعة عشر وللبنات سبعة وهي يوم هذا العقد في أيديهم غير مقسومة على هذه السهام وحصة فلان هذا المشتري وهي أربعة عشر سهم ما مسلمة له في يده لاحق لاسأثر الورثة فيها هؤلاء الباعة الثلاثة يبيعون حصصهم من هذا المشتري بالثمن المذكور فيه على أن يكون هذا الثمن بينهم على سهامهم هذه فاشترى هذا المشتري حصصهم بمجده وهذه السهام المعقود عليها الى آخره

البارد أو فريجها بالماء البارد اذا قربت أيام النحر وان بعدت يحللم او يتصدق بالابن وما اصاب من الابن تصدق بثلثه او قيمته وكذا الصوف الا ان يعلقها بقدرها ويجوز الانتفاع بجلدها وهدي المتعة والقمران والتطوق بان يتخذها فريشا أو فروا أو جرابا أو غسرا بالاوله أن يشترى به متاع البيت كالخرباب والغربال والخف لاخل والزيت واللحم وله أن يبيعها بالدرهم ليتصدق به الا ان ينتفع بالدرهم أو ينفعها على نفسه فان باع لذلك تصدق بالثمن أيضا ولو اراد يبيع لجهها ليتصدق بالثمن ليس له ذلك وليس له في اللحم الا الاطعام أو الاكل وذكر بكر رحمه الله أن الجلد كاللحم ليس له بعيه والتصدق بثمنه وان باعه بشئ ينتفع به بعيه يجوز ذكره شام أنه يباع ما يؤكل بما يؤكل وما لا يؤكل بما لا يؤكل كل ولعطاء الجلسد للجزار كالبيع \* اشترى للاخمية وأوجبته كره له وكوبها وان نقص بال كوب ضمن

النقصان ولا يؤاجر وان اجر تصدق بأجرته وان ولدت ولدا ذبحها مع الولد قيل هذا في الفقير فما الغني فلا يجب عليه ذبح الولد الا اذا نذر أن يرضي الام فولدت بعد النذر وان ذبح الولد قبل الام في يوم النحر أو بعده جاز ولولم يذبحه وتصدق به حيافي أيام النحر جاز \* وفي المشتري لو تصدق بالولد حيافي أيام النحر عليه أن يتصدق بقيمته أيضا وان باع الولد في أيام النحر تصدق بثمنه فان لم يبعه ولم يذبحه حتى مضت أيام النحر تصدق بالولد حيا \* وان ذبح الولد مع الام ياكل منها ومنه وعن الامام رحمه الله أنه لا ياكل من

الولد وان كل تصدق بقيمة المأكول والتصدق بقيمة الولد حيا أحب والمعدس اشترى شاة ومائت في أيام الضر وخرج منها اجدين حيا تصدق بالولد استخسانا **السابع في التخصية عن الصغير** القتيبي يضحى عن نفسه وعن ولده الصغير لاجن الكبير وأما ابن الابن ففيه روايتان ولو كان لابنه مال ضحى عنه منه أبوه أو وصيه عند الامين وعند محمد رحمه الله يضحى من مال نفسه \* قال السرخسي رحمه الله قال بعض مشايخنا على الاب أن يضحى من نفسه وكذا في الرضى قياسا على الفطرة والاصح أنه (٢٩٥)

ليس له ذلك حتى لم يملك عتق عبده وهبة ماله والقاضي في مال الصغير كذلك والمجنون كالصبي وعلى الاب أداء خراج أرض الصبي وغيرها وفي الفتاوى الوصى اذا ضحى بمال الصغير عنه وتصدق به ضمن ويشترى بهما ما ينفع بهينه وعلى الرواية التي لا يجب في مال الصغير ليس للاب والوصى أن يقبله فان فعل ضمن الاب ولا يضمن الوصى وعليه الفتوى \* ولو ضحى بشاة نفسه عن غيره بأمره أو لاجنوز \* ولو أعتق عبده عن كفارة غيره بأمره جاز وأجاز نفسه بغير يمين ومحمد ابن سلمة ومحمد بن مقاتل فيمن يضحى عن الميت أنه يصنع به مثل ما يصنع بأخيه نفسه من التصديق والا كل والاجر للميت والمالك للذابح وقال عصام بن يوسف يتصدق بالكل أو بمطبخ وافق الثلاثة \* ولو أوصى أن يضحى عنه في عام من ثلث ماله جاز باتفاق الروايات ويصنع به كما يصنع بأخيه من الاكل والتصدق وقال الصدر المختار أنه ان ضحى بأمر الميت لا يأكل منها وان بغير أمره يأكل كل في

**شراء الدار والمورثة من الوارثة البائعين** يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان وفلان وفلانة أو لاد فلان بن فلان الفلاني ومن أمهم فلانة بنت فلان بن فلان اشترى منهم جميعا صفقة واحدة جميع ما ذكره هؤلاء الباعة الاربعة أنه مشترك شركة ميراث من فلان حين مات وخلف زوجته وهي فلانة هذوا بنين وهما فلان وفلان هذان وشتاوهي فلانة هذله لا وارث له سواهم وخلف من التركة جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا وصارت هذه الدار المحدودة المورثة بينهم على فرائض الله تعالى لامرأته هذله الثمن والباقي بين أولاده للذ كرمثل حظ الاثنين أصل الفريضة من ثمانية وقسمت من أربعين سهم للمراة منها خمسة أسهم ولكل ابن أربعة عشر سهم ما ولائبة سبعة أسهم وهذه الدار يوم هذا العتق يد هؤلاء الورثة على هذه السهام مشاعة غير مقسومة وهم يبيعون ذلك كله من هذا المشتري صفقة واحدة بالثمن المذكور فيه على أن الثمن بينهم على هذه السهام الى آخره والله تعالى أعلم

**اذا كان المعقود عليه حائوا** يكتب اشترى منه جميع الحائوت الذي في كورة كذا بعمله كذا في زقاق كذا ويكتب في سوق كذا وعلى رأس سكة كذا قبالة خان كذا ويحده ثم يقول بحدوده وحقه وأرضه وبنائه وألواحده التي يغلق عليها باباه وغلقه ومغلقه فان كان معه أو يكتب وعلاه وسفله والدار التي هي علاه فان كان مبني على نهر العامة يكتب جميع الحائوت المبني على نهر العامة المدعو كذا في موضع كذا أحد حدوده لريق هو هذله النهر من وجهه بحجى الماء والثاني لريق حائوت فلان والثالث لريق هو هذله النهر من وجهه بماء \*

**اذا كان المعقود عليه حائوا** يكتب اشترى منه جميع الخان المبني بحيطانه الاربعة المحيطة به كلها بالاجرات وانه يشتمل على كذا عدد من الحوائت في سفله وكذا عدد من الابارجات والحجرات والغرف في علاه والحوائت الاربعة على بابها بها ثم يكتب بحدوده وحقه وأرضه وبنائه ودويراته وغرفه والحوائت التي على بابها وطرقه بمسالكها في حقوقها الى آخره وان كان له علاه أو أحدها مافوق الاخر يكتب جميع الخان المبني بثلاثة سقف أو أحدها بسفله والاخر به لاه الاسفل والثالث به لاه الاعلى ثم يتم الكتاب

**اذا كان المعقود عليه رباطا** يكتب جميع الرباط المبني المشتمل على صحن دار كبير وكذا عدد من المراتب والاورى في سفله وبيت يسكنه الرباطي وكلها حول صحن داره وعلى حجرات وغرفات في علاه ثم يتم الكتاب

**اذا كان المعقود عليه برج الحمام** يكتب جميع برج الحمام المبني المشدود وفوهاتهم ونقوشهم اشدا يمكن أخذ حمامها بغير صيد بجميع ما فيه من الحمامات والحماض والفراخ والبض والهراى والخشبات وانما كتبنا شفوها تم اليقدر على تسليم ما فيها من الحمامات الى المشتري حتى يجوز بيعها فان بيع مالا يقدر على تسليمه لا يجوز قالوا ينبغي أن يشتري برج الحمام ليلا لان الحمامات بأورين اليه ليلا ويحتمل فيتناولهن البيع فأما في النهار فيخرجن لطلب الرزق فلا يتناول جميعهن البيع ويختلط باعتبارهن البيع بغير المبيع اختلاطا يعذر معه التميز

**اذا كان المعقود عليه بيت الدهانة** يكتب اشترى منه جميع بيت الدهانة المشتمل على سهم من منصوبة

المختار يضحى عن أولاده الكبار وزوجته لا يجوز الا باذنهم وعن الثاني رحمه الله أنه يجوز استخسانا بلا اذنهم وعن الامام رحمه الله في الولد الصغير يستحب الاضحية ولا يجب بخلاف صدقة الفطرة هذا ظاهر الرواية وروى عنه أنه يجب عن ولده وولد ولده الذي لأب له والفتوى على ظاهر الرواية يضحى بقرة عن نفسه وعن ستة من أولاده ان صغارا جاز وان كبارا جاز بأمرهم والا لا أعتق عبده عن كفارة يمين على أبيه لا يجوز ولو بعد موت أبيه وكذا الوقف على أبيه بعده موته \* ذبح أضحية غيره بلا أمره في غير أيامها يضمن وان في أيامها جاز

ولا يضمن \* ذبح البقار والاراعي شاة لا يرعى حياتها لا يضمن وكذا الاجنبي في اختصار الفقه و فرق الصدر بين الاجنبي والراعي وضمن الاجنبي لا الراعي وذكر محمد رحمه الله ان الراعي يضمن ايضا وهو القياس وهنالك مسائل يعمل فيها بالدلالة طبع لحظ غير ضمن لو بلا امره ولو جعل في القدر الذي على الكاؤون ووضع تحته خطا وطبخ لا يضمن ومنه مثله ٢ الاحرام على المعنى عليه وباقيته في الفتاوى وحاصله ان العمل لو بحال لا يتفاوت الناس يثبت الاستعانة (٢٩٦) بكل واحد من احاد الناس كالذبح وان تفاوت كالسلخ الاحنى لو علق شاة للسلخ فسلخها

أحد بلاذنه ضمن \* اذا لم يجد الاخصية في بلده يلزمه المشى يطالبها الى موضع منه يساق الى بلده

### كتاب الصيد

#### خسة فصول

#### الاول في المقدمة

وهو الحيوان المتوحش من الاذى ما كولا ولا وهو مباح الا اذا كان للتلهى اوفى اخذ مخوفه ويكون بالبازي والكلب والسهم والشبكة وما في معناها كالنجل ويحمل بخمسة عشر شرطا في الصيد كونه اهلا للذكاة وارساله وان لا يشاركه في الارسال غير أهل الذكاة وعدم ترك التسمية عدلا وان لا يشغل بين الارسال واخذ الصيد بهل آخر وخمسة في الكلب كونه معلما وذهابه على سنن الارسال وعدم مشاركة كلب من لا يحمل صيده وان يقتله بوحا وان لا يأكل منه وخمسة في الصيد ان لا يكون متعلبا بابنايه ومخلب وان لا يكون من الحشرات وان لا يكون مائبا غير السمك وان يملك نفسه بجناحه وقوائمه وان عوت بالاصطياد

وأجبار وأقفاص وأدوات التي هي في موضع كذا ويحده ثم يكتب حدوده وحقوقه كلها وأرضه وبناءه وسنهامه الاربعة والرحى الكبيرة المشتهلة على حجر منصوب يدعى (سنگ سح) والرحى الاخرى المدعوة (سنگ بشت) بكذا قبضا عاقيه من الصخور والطابق الحديدى المنسوب على كائون مبنى فيه يغلى السمسم \* وكذا اذا كان المعقود عليه طاحونة يكتب اشتري منه جميع الطاحونة الدائرة على الرحى التي هي بقربة كذا على نهر كذا ويحدها ثم يكتب بحدها وحقوقها كلها وأرضها وبناءها وحجرها الاسفل والاعلى ودلوها ونوايلتها وقطبها وساير أدواتها الحديدية والخشبية ناوقها ونواعيرها باجنحتها وشربها بجاريه ومسائله في حقوقها والواحها المفروشة في أرضها وملق أحجامها وموقف دوابها والمواضع التي يبقى فيها الجبوب ويذرى ومرجها بارضه وأشجاره وأغراسه ويجرى مياهه ومسائله في حقوقه فبعد ذلك ينظر ان كانت الطاحونة على نهر العامة يكتب أحد حدودها لزيد مغرف مائمه من هذا النهر والثاني لزيد طريق العامة على شط نهر الطاحونة هذه والثالث لزيد مصب مائمه في هذا النهر والرابع لزيد أراضى فلان \* وان كانت على نهر ملك يدخل في هذا البيع يكتب وهي مبنية على نهر خاص لها يأخذ ما به من نهر كذا

اذا كان المعقود عليه الحمام يكتب اشتري منه جميع الحمام الواحد الذي هو معد لدخول الرجال أو لدخول النساء وفي الحمامين أحدهما لدخول الرجال والاخر لدخول النساء يكتب اشتري منه جميع الحمامين المتلازمين الذين أخذهم ما لدخول الرجال والاخر لدخول النساء وهما في موضع كذا وفي الواحد الذي يدخله الرجال في أول النهار والنساء في بقية النهار يذ كر ذلك ويكتب المشتل على (سيا كوازه) خشبية ذات سقف واحد فيها سري خشبي وسرير آخر لجلس اوس الحمامى عليه وبيت يدعى (خاص خانه) لدخول من كان محترما من المتحممين وتابوت خشبي للحماي لجمع الغلة فيه وتابوت آخر للثيابي لوضع الفحائات فيه ويكتب فيه ذكر الحدود وحقوقه كلها وأرضه وبناءه وقدره الخماسية المركبة فيه لتسخين الماء فيه وبئر المطوية بالحجارة والاخر وبكرتها ودلوها ورشائها والحياض المبنية في بيوتها أو يكتب والاواني المتخذة لجمع الماء فيها (١) وأوتوه وملق رماده ومسبل مياهه وطوايقه المفروشة فيه وموضع حشيشه وتجفيفه

اذا كان المعقود عليه بيت الطعانة يكتب جميع بيت الطعانة المشتل على رضى واحدة دقارة بجميع أدوات أرحائها المركبة من الحديدية والخشبية والحجرية وغير ذلك الصالحة لاقامة عمل طحن الحواريات وقد عرف العاقدان هذان الأدوات شيئا فشيئا وأخطاها عاينا شافية نافية للجهالة وأقر بعرفة جميع ذلك كما أقر اصبها \*

اذا كان المعقود عليه بيت الخنق يكتب وفيه خنق خشبي أو خنقة قانه أو ثلاثة كل خنق له عينان ومع الخنقات خنقات خرفية ويكتب بعد ذلك الحدود وخنقة قانه وخنقة الخرفية الكار منها كذا عددا والواسط كذا والصغار كذا كلها قائمة بأعيانها في بيت الخنق هذا وقد عرفها العاقدان شيئا فشيئا وأخطاها

(١) قوله وأوتوه الأوتون بوزن تنورا موقدة والعامة تخففه وجعه أتاين كافي كتب اللغة ٥١ معجمه

قبل أن يوصل الى ذبحه وزاد السرخسى أن يكون الصيد مما يباح تناوله ويكون بمنعنا وحشيا وان لا يتوارى بها عن بصره وان لا يقصد عن طلبه حتى يجده لانه اذا غاب عن بصره لم يباح تناوله بسبب آخر فلا يحمل لقول ابن عباس رضى الله عنهما كل ما أصحبت ودع ما أنعت الثاني في صيد الكلب صيد المسلم بكلب الجوس لا بأس به وكذا يابزيم لانه كالذبح بشفرتهم ولا يحمل صيد الجومسى وذبحته يحمل صيد اليهودى والنصرانى وذبحته ما رذ كلب الجومسى الصيد على كلب مسلم فأخذه كلب المسلم رده أو رده عليه

سبع فأخذه برقة لا يحمل فان رد عليه محوسى حتى أخذ كلب العلم يحمل لان فعل المحوسى من جنس فعل المسلم وان كان اعانة توردة الكلب  
والسبع ايس من جنس فعل المرسل فكان من جنس عمل الكلب فيكون اعانة للكلب فلا يحمل وفي الجامع الصغير اذا زجر المحوسى كلب  
المسلم فان زجره وقته صيدا اكل وعلى القلب لا وليس هذا كما افرد الكلب بنفسه وزجره صاحبه أن يحمل كارساله استعماله صيده لو  
معلا حلال الا أن يأكل منه وان شرب من دمه لم يحرم عند العامة وترك الأكل مرة (٣٩٧) لا يدل على التعليم الا اذا كثرت تركه ولم  
يقدره الامام رحمه الله كما

هو دأبه وقوضه الى أرباب  
الصناعة وعندهما يحصل  
بترك الأكل ثلاثا فان تركه  
ثلاث مرات صار معملولا  
يؤكل الأول والثاني غير  
معلم وفي الثالث روايتان  
والاصح أنه يحمل فان أكل  
بعد الحكم بعلمه يحكم بجعله  
حتى لو صاد صيدوا هو  
قاعدة ثم كل يحرم الكل  
عنده ولا يظهر فيما أكله  
والخلاف في المتقاربة  
والمباينة سواء ولو قطع منه  
قطعة حاله الاخذ واللقاها  
وقته فلما أخذه صاحبه  
أكل تلك القطعة حل ولو  
قطع بعد ما أخذه صاحبه  
أو أعطاه صاحبه فأكلها  
يؤكل أيضا وفي البخاري  
لا يشترط تركه الاكل

### فروع

غاب عن بصر الرامى فابعه  
ولم يشغل بعمل آخر حتى  
أدركه ميتا حل استحسانا  
فان كان به جراحة أخرى  
لم يؤكل ترك أم لا أرسله  
فأخذ ذلك الصيد أو غيره  
أو عدا من الصيد حل  
أكله ما دام في وجهه إرساله  
عندنا أرسله فأخذ صيده

بها علموا يتم الكتاب كذا في الذخيرة \*

إذا كان المعقود عليه مجتمعة يكتب اشتري جميع المجدة التي في موضع كذا بجميع ما هو منسوب اليها  
من الصدران الثلاثة أو الغديرين أو الغدير والغارفين وهذه المجدة كذا ذراعا طولاً في عرض كذا ذراعا  
ويجوز المجدة والغدير والغارفين \*

إذا كان المعقود عليه مثلية يكتب اشتري جميع المثلية التي في موضع كذا بجميع ما ينسب اليها من  
جوانبها الأربعة ويجوزها \*

إذا كان المعقود عليه الملاحه يكتب اشتري جميع الملاحه بجميع ما ينسب اليها من الحياض وجميع  
مائها ومستجمع الملح فيها ونحوها ويجوزها

وإذا كان المعقود عليه أرضا فيها عين القير أو النفط يكتب اشتري الأرض التي يقال لها كذا والعيون  
التي فيها القير والنفط في هذه الأرض اشتري هذه الأرض مع هذه العيون التي فيها القير القائم والنفط القائم  
في هذه العيون وانما كتبنا العيون لان عند بعض العلماء لا يدخل العين في بيع الأرض لانه لا يمكن  
الانتفاع به من حيث الزراعة وكانت من خلاف جنس الأرض فيكتب احترازاً عن هذا الخلاف وانما  
كتبنا القير القائم والنفط القائم لانهم مودعان في العيون كالمخ في المعلة فلا يدخل في البيع من غير ذكر  
وانما افترق الماء الذي في البئر والعين والقير والنفط في العين من حيث ان الماء لا يذ كر في البيع والقير  
والنفط يذ كر لان الماء في البئر ليس بمملوك لصاحب البئر فكيف يبيعه ولا كذلك القير والنفط وان كان  
للبئر والعين اسم يذ كر ذلك الاسم ولا يذ كر حد النهر والعين والله تعالى أعلم

وان باع أصل نهر جارح يكتب مفتحه ومنتهاه وطوله وعرضه وعمقه ويذ كر أن من كل جانب منه كذا  
ذراعا وان كان النهر مسمى باسم يكتب ذلك الاسم ويذ كر حدوده للاحالة وانما كتفي يذ كر الحدود فلا  
بأس بترك تقدير الذرعان لان المعرفة قد حصلت بالتحديد وهي المقصود

وان اشتري النهر مع الأرض يكتب النهر ويذ كر طوله وعرضه وعمقه وما يسمى به النهر وذرعان  
حريمه من كل جانب ثم يكتب الأرض التي معه ويذ كر ذلك لان تمام التعريف بالتحديد ويتم الكتاب  
كذا في المحيط \*

إذا كان المعقود عليه قفلة يكتب اشتري جميع القفلة التي هي في قرية كذا ومفتحه في موضع كذا  
ومصباح في موضع كذا وحر يها من الجانبين كذا ذراعا مجدها وحقوقها وأرضها وبنائها وسفها  
وعلوها وكذا النهر الا أن النهر لا يكون له عرض ولو يكن يكتب في النهر عرضه وطوله وعمقه بالذرعان ويذ كر  
حريمه من الجانبين بالذرعان أيضا

إذا كان المعقود عليه شربا بغير أرض وبغير أصل النهر فهذا البيع لا يجوز لان الشرب عبارة عن  
نصيب الماء وحصة الماء قبل الحيازة ليس بمملوك له وبيع ما ليس بمملوك له لا يجوز ولان الماء مما يقل  
ويكثر فكان المبيع مجزوا ولا فوجب فساد البيع قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى يجوز ان تعارفوا  
ذلك كافي نواحي بلح ونسب وأشياء ذلك فان أهل تلك النواحي تعارفوا ذلك ورأوا اجوازه وقد قال عليه  
السلام ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وبه كان يقضى القاضي الامام أبو علي الحسين بن الخضر

(٣٨ - فتاى سادس) ختم عليه بعد قتله ثم آخر إن طال مكثه على الأول انقطع الارسال وحرم والا فلا وان عدل عن سنن  
الارسال عنة وبسرة فأخذ صيده الم يحمل وان كن حتى استمكن من الصيد ثم وثب عليه فأخذه حل أرسل كلبا فأخذ الصيد المرسل اليه  
وأمسكه حتى مات الصيد من أخذه أو دمه لم يؤكل أرسله على صيد فخطأ ثم عرض له صيد آخر فقتله لم يؤكل وان رجع ففرض له صيد  
آخر في رجوعه لم يؤكل لبطلان الارسال بالرجوع وبدون الارسال لا يحمل كل جارح من السباع يحمل كل صيده وفي الذنب قال محمد

رحمه الله لا أعلم أنه يعلم أم لا وقال أصحابنا لا بد والذئب من عادتهم المصايد صيدها ولا يأكلان في الحال فلا يستدل بالامساك فان علم  
لهم ما تعلموا ولا بد من الجرح في الصيد سواء كان الصيد بالكلب أو الرمي ويستلزم أن يكون السهم جارحا والمعراض ان خرق يؤكل والا لا  
الآن يكون رأسه محددا فأصابه حده وجرحه فيؤكل والبازي اذا قتل الصيد يحل أكله وان لم يجرح \* الكلب المعلم أخذه وقله خنقا  
ذكر في الزيادات أنه لا يحل وكتاب (٢٩٨) الصيد أنه يحل فال عصام في مختصره لا يحل وعليه الفتوى \* البازي المعلم أخذه

التسقي رحمه الله تعالى وغيره من المشايخ رحمه الله تعالى لم يجوزوا ذلك وهو الصحيح لان القياس الصحيح  
انما يترك التعامل جميع البلدان لا التعامل بعضها  
اذا كان المعقود عليه شيئا من ضيقة وجزء من مياه قرية تعارفوا ببيع المياه بضياعها يكتب فيه  
اشترى جزأ من كذا جزأ من مياه قرية كذا ومياهها كاه على كذا سهم ما وهذه المياه مأخوذة من عيونها  
التي فيها وهي معروفة معلومة عند أهلها وهي مقسومة بينهم على ضياعها المذكورة فيه فسمه معلومة عند  
أهلها لا يخفى عليهم شيء من ذلك اشترى هذا الجزء من جميع هذه الأجزاء من ماء هذه القرية بمحضتهم من  
ضياعها المذكورة فيه التي هي لشركاء هذه القرية مقسومة بينهم عقادير معلومة عندهم على ضياعها  
المذكورة فيه فسمه معلومة التي هي لشركاء هذه القرية بمحذودها وما وقعت عليه عقدة هذا البيع وحقوقه  
ويتم الكتاب  
وفي بعض القرى على هذا النوع اشترى أرض كذا بشر بها من الماء وهو كذا فبئانه وكذا يوا من  
كذا يوا ولي له من جله الماء الجاري في نهر قرية كذا ماء أصليا بانبأخر اجياد يوا بيا جميع بحار به  
ومسائله وحقوقه الداخلة فيه والخارجة منه من أعلى عيون وادي كذا حتى ينتهي إلى أقصى حدودها  
على ما تعارفهم شار بهذا النهر فيما بينهم من مقادير المياه في شربهم  
وفي بعض القرى على هذا النوع اشترى منه جميع ما ذكر أنه ملكه وحقه وحصة من الأرض التي  
بوضع كذا وكذا سهم ماء مشاعا من جله كذا سهم ماء التي هي سهام ماء هذه القرية مشاعا فيما بينهم ومقدار  
سهم ماء هذه القرية يعرف بكذا عرفة كل عرفة كذا سهم ماء وجميع هذه الضياع في مواضع متباينة من  
ذلك الأرض التي على شاطئ نهر كذا ومنها ومنها ومنها  
وفي بعض قرى نفس شراء محذودات مفردة ومحذودات مشاعا بسهم ماءها ويكتب في ذلك اشترى  
جميع الضياع المشتملة على حوائط وأراض بعضها خراجية مشاعة وبعضها غير خراجي مقسوم بقرية  
كذا من قرى نفس وجميع ما ذكر أنه جميع حصته وكذا سهم ماء من جله سهم ماء هذه القرية كل سهم  
منها يعرف بمقداره بعشرين جزئيا بالمساحة منها كذا سهم ماء من جماعة هذه القرية مشاعة بين أربابها على  
أقسام تدعى أقرحتها وهي كذا أقرحا كل قرحا على كذا سهم ماء وهي معروفة بين أهلها كذا سهم ماء في أقرحه  
فلان وكذا سهم ماء في أقرحه فلان توزع الأخرجة ونائب السلطان على هذه السهام ويقسم ماء هذه  
القرية التي يجري في نهرها من أصل الوادي عليها وأما غير الخراجية المقسومة فحائط بموضع كذا وكذا  
وأرض وكرم ويحدها وشربهم من نهر كذا  
اذا كان المعقود عليه حائطا تحت بيت للقيام فيه أو سرير تحته أو تحت فئانه الذي يجلس عليه صاحب  
الحائط يكتب فيه جميع الحائط المبني والبيت الذي تحته أو تحت فئانه أو السرير الذي تحته أو تحت  
فئانه الذي يجلس عليه التاجر لتجارته وينتهي طول هذا السرير إلى منتهى طول سفلى هذا الحائط ثم يذكر  
الموضع والحدود ويتم الكتاب  
اذا كان المعقود عليه بيت طراز يكتب فيه جميع بيت الطراز المبني المشتمل على كذا وحدة لعل  
الحوكة أو يكتب فيه جميع الحوكة المبنية المشتملة على كذا وحدة لعل الحوكة ثم يذكر الموضع والحدود

وجرحه ولا يعلم أنه أرسله  
انسان أولا لا يحل لان  
الارسال شرط ولم يقطع  
بوجوده انقالت البازي المعلم  
ثم أخذه صاحبه لا يحل صيده  
حتى يجيبه ثلاثا اذا دعاه  
ويقع في قلبه أنه معلم لانه  
ترك التعلم حين انقالت منه  
\* يجوز عليك المعلم بالبيع  
والهبة والوصية وغير المعلم  
كذلك وقال في النواذر  
حتى يجوز بيع الجرو وبيع  
العقور لا يجوز والفهد  
والبازي يجوز بيعهم وبيع  
السنور يجوز قاله الامام  
الثاني رحمه الله \* ضرب  
صيدا بسيف وأبان من قبل  
الرأس أن لا نحصل لانه  
ذكاؤه وان أبان نخذا أو  
عضوا أقل من النصف لم  
يحل المبان عندنا وحل  
الباقى لوجود ذكاة  
الاضطراري ولو قطعه  
بشقين حل الكل وكذا لو  
أبان بعض الرأس وان  
أبان أقل من نصف الرأس  
لا يؤكل المبان لانه يتوهم  
بقاؤه بعد الابانة وحل  
الباقى للذكاة الا اضطراري  
قطع عضوا ولم يبين ومات  
حل ولو أبان اللحم فتعلق  
بجلده فهو مبان ولو ضرب به

سيفاً على سمكة فقطع بعضاً يؤكل ما قطعه بخلاف الصيد لان الميت من السمك حلال **الثالث في الرمي** واذ  
رمى صيدا فرماه آخر فأنقذه الاول ملكه الاول وان مات بالاول حل وان علم انه مات بالثاني حرم وضمن الثاني للاول ولو رمياه وقتله ملكه  
وحل لهما ولو تعاقبا ولم ينقذه الاول فقتله الثاني ملكه الثاني وحل وذكر بكرمي ولم ينقذه أو أنقذه لكن بحال لا يسلم الصيد منه ولم يبق فيه  
من الحياة لا يقدم ما يبق في المذبح بعد الذبح بأن أبان رأسه ثم رمى أخرى لا يحرم وان كانت الرمية الاولى أنقذته الآن الصيد لان كان بحال



يتوهم سلامته يحرم وان كان بحال يعلم انه يموت لاحتماله بأن شق بطنه ووصل الى أمعائه عند الثاني رحمه الله يحل خلافاً للحمد رحمه الله كالوكان  
الراى غيره وان مشى ساعة حتى انتهى اليه ومات قبل أن يصل اليه يؤكل لانه لم يقدر على ذكاة الاختيارى \* رى صيد افوق على الارض  
فبات يحل بخلاف ما لو وقع على حجر أو شجر أو ماء أو مرج مر كوز أو حائط أو أبنية منصوبة ثم وقع على مكان آخر ومات يحرم \* والطير اذا وقع في  
الماء ان برى لا يحل كانت الجراحة فوق الماء أو كان منغمساً في الماء الا أن تكون الجراحة (٢٩٩) بحالة لا يتوهم نجاة الصيد كما اذا  
اذ ذكاه فوقه في الماء وان كان

وإذا كان المعقود عليه وهذه واحدة معينة يكتب فيه جميع الوهدة الواحدة اليمنية أو اليسارية أو  
 الأمامية من جميع بيت الطراز المشتل على كذا وهذه أحداها هذا المعقود عليها ويذكر موضع بيت الطراز  
 المشتل على كذا وحدوده ثم يذكر حدود هذه الوهدة كذا في الذخيرة \* إذا اشترى ضيعة أو قرية وترك  
 ذكر الحق يدخل البناء والتحل والشجر كله مثل الكر. وشجرة التفاح والسفرجل وأنواعها والقصب  
 والحطب والطرفاء الأرواية رواها بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في القصب الفارسي وقصب  
 السمك وقصب الذريرة لا تدخل بالانفاق وقصب الذريرة ما يذوق ويذرع على الميت أي يثر وما كان من  
 الأشجار التي لا تثمر وتقطع في كل أو أن كالللب والجوز فقد اختلف المتأخرون فيه منهم من يقول لا تدخل  
 إلا بالذ كر كالزراع ومنهم من قال تدخل وهو الأصح واللب (جزار) والجوز (سبيدار) وأما الباذنجان  
 فشجره للمشتري وحمله للبائع وكذلك القطن والعصفران شجره يدخل في العقد بدون ذكر الحقوق وما عليه  
 من الربيع لا يدخل إلا بذ كر الحقوق وعلى هذا كل ما يؤخذ منه من غير أن يقطع أصله والثمار التي على  
 الأشجار لا تدخل بدون ذكر الحقوق والمرافق وعند ذكر الحقوق والمرافق تدخل في قول أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى وفي ظاهر الرواية وهو قول محمد رحمه الله تعالى لا تدخل إلا بالتخصيص عليها أو بذ كر كل قليل  
 أو كثير هو فيها أو منها من غير أن يقول من حقوقها والرطبة وما ثبت وصار له ثمر للبائع وأصولها للمشتري  
 قال محمد رحمه الله تعالى ولو باع أرضا فيها زعفران فالبصل للبائع وعلى هذا الكتان والدخن وجميع الحبوب  
 مثل الحنظل والبقلاء والعدس هذا كله بمنزلة الزرع (وان كان المبيع قيطونا) زدت بحقيقته العشر  
 وجباية وهي كذا عدد البكار منها كذا أو الأوساط منها كذا أو الصغار منها كذا وهي قائمة بعينها في  
 بيوت أهلها أو جميع ما فيها من الحبوب والخنطة والشعيران كانت داخله تحت العقد بذ كر المتعاقدين  
 أيها في العقد والأهر الخنقات ويقال البيت الواسع ويقال (انبارخانه) ولم أجده هذه اللفظة في  
 كتب اللغة لكن هكذا سمعتها من قراءت عليه

وان كان المبيع كرماً أو بستاناً زدت عند ذلك حقوقها وأشجارها وأغراسها وزراعتها وأرضها  
وعرائشها وأوطاها وشربها ومشاربها وسواها وأعمدتها ودعائها وأغراسها (١) والأوطا وادبع  
وأعمدتها وأنادها ودعائها ما ينصب عليها العرائش والعريش والوثيلة الحبل المتخذ من القصب (وان  
كان البستان في حائط البلد) كتبت في حائط بلد كذا بما يلي درب كذا على ساقية من كذا (وان كان في قرية)  
كتبت في قرية كذا من سواد كذا

وان كان فيه غرة اوزرع اوطربة كبت وغرتهما وزرعها اوطربة او يزيد عند ذك غرتهما وقد بدا صلاحها وان كان فيها زرع محصودا وغر مجذوزا وتبين اوحط قد دخل تحت البيع ذ ك ذلك ويذكر معرفة العاقدين جميع ذلك (واما كردار الكرم) فقصر بداره ويوتيه علوه وسفله واربعة حواط الكرم من اسفلها الى اعلاها بشوكها وكذا عدد زرجون وجميع العريش وجميع الوهط على شط الخوض او امام (١) قوله والادهاط واديج كذا رأيت في نسخ هذا الكتاب والذي في القاموس وهاط جمع وهطة وهي الوهدة أي الارض المنخفضة فامل وحرر ما في نسخ الهندية ولعله تحريف أو فارسي والله أعلم اه محصه

فقتله حل لان العبرة بوقت الرمي \* مسلم روى سهم اذا فُصص السهم الموضوع ورفع فأصاب السهم الموضوع الصيد فقتله جراح حل \* مسلم روى سهم اذا فُصص سهمه \* مسلم روى سهم اذا فُصص سهمه فقتله ان كان يعلم أن سهم الرمي الاول لا يبلغ الصيد ولا إصابة الثاني فالصيد للثاني وهو حلال وان كان يعلم انه يصيبه كان للأول وكذا الورى المجوسى بعد رمى المسلم وان زاد قوة ولم يقطع عن سننه فالصيد للمسلم وهو مكرمه ولا يحل صد السندقة والعراض والحرم والعاصم روى صد اذ وقع عند مجوسى قد رمى ما يقدر على ذبحه ومات لم يحل لانه قادر على الذبح بتقديم الاسلام

\* رعى صيدها فآخذ صاحبه ولم يكن من الوقت قد رما بقدر على ذبحه يؤكل في المختار وقيل لا يحل في ظاهر الرواية لانه بعتة وقوعه عندنا ثم رعى صيده فغشى عليه ساعة بلا جراحة ثم ذهب عنه تلك الآفة فذهب وأخذه آخر فهو للثاني بخلاف ما لو جرحه جراحة لا يستطع منها النهوض ثم رعى أو رعى الآخر حيث كان فالصيد للأول والفرق ان في الاولى لم يأخذه الاول كن نصب شبكة فوقع فيها صيده والناسيب غائب فتخلص عنها ثم رماه آخر فأخذه فهو له (٣٠٠) وفي الثانية أخذ الاول لبقائه أثر فعله فلكه \* رعى أسدا أو ذئبا ونحوه مما يقصد بالاصطباد

القصر وكذا كذا شجر رمان وتين وخوخ ومشمش وفرسك وهو بالفارسية (شفترنك) وعلى هذا جميع الساقين الشجر والزرجون (وأما كذا دار الأرض) فخمسون جودا ولا عشر مسنات وكذا وقرسرين مختلط بالتراب على رأس هذه الأرض وجميع الاشجار حولها وعلى مسناتها وجميع ما كبس به الأرض مقدار زراع أو ذراعين على حسب ما يكون من وجه الأرض ويجب أن يلحق بذلك كله وقد عرفنا مواضعها ومقاديرها ونظر البها فرفاها شيئا فشيئا كذا في الظهيرية \*

وإذا كان المعقود عليه قناة عليها رعى في بيت كذا كرم محمد رجه الله تعالى في الاصل أنه يكتب فيه هذا ما اشترى فلان من فلان جميع القناة التي يقال لها كذا وهي في رستان كذا من عمل كذا وفي قرية كذا والبيت الذي على هذه القناة مما يلي كذا والرعى التي فيه ومفتح هذه القناة مما يلي كذا ومصبها في كذا وبين طولها وعرضها وعقها ولم يذ كرم محمد رجه الله تعالى الأرض التي على حافتي القناة وكتب الطحاوي رجه الله تعالى ذلك أنها كذا ذراعاً من كل جانب بذراع كذا من الجانب الايمن كذا ذراعاً ومن الجانب اليسر كذا ذراعاً وعرضها كذا ذراعاً وعقها كذا ذراعاً وبذراع وسط وقد ذرع فلان بستر اضيهما وكان كما وصفاً وعلماً لذلك وأخطابه علماً ومعرفة وكان أبو زيد الشروطي رجه الله تعالى يقول يكتب اشترى جميع هذه القناة بجرعها وقال الطحاوي رجه الله تعالى وما كتبناه أحوط لان بين العلماء اختلاف فيه فعلى قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ليس للقناة حريم وعلى قوله ما للقناة حريم بمقدار ملقى طينها فلا يصح البيع أما على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى فظاهر وأما على قولها ما فلان مقدار ملقى طينها مجهول لا يوقف عليه من حيث الحقيقة فيصير بأعمال المولوم والمجهول في صفقة واحدة ولان من جعل للقناة حريماً فاعلم يجعل لها حريماً إذا كانت في أرض الموات فاما إذا كانت في أرض مملوكة للغير فلا وإذا لم يكن للقناة حريم على هذا الاعتبار يكون جامعاً بين الموجود والمعدوم في صفقة واحدة وأنه لا يجوز فيجب التفرع عن هذا وذلك بأن يكتب على نحو ما بينا ولو ذ كرمعة الماء (١) على نحو ما بينا قبل هذا فذلك أحسن وأوثق ثم يذ كرا الحدود الاربعة ويكتب بمقدورها كلها والبيت الذي على هذه القناة والرعى الدوارة فيه بادواتها وآلاتها الحجرية والخشبية والحديدية وبكراتها ودلائها وحقوقها وبنوايتها ونواحيها باجنتها وألواحها المقروشة في أرضها وملقى أجمالها وموقف دوابها في حقوقها ويتم الكتاب على نحو ما ذكرنا كذا في المحيط \*

وان كان المعقود عليه أجرة يكتب اشترى منه الاجرة التي في موضع كذا وحدودها كذا اشتراها بقصبتها القائم فيها بأصول قصبتها وان كان فيما قصب محصور ودخل في هذا البيع ذ كرا أيضاً وقصبتها المحصور والموضوع فيها حرماً كذا في الذخيرة \*

وان كان المبيع سفينة قلت اشترى جميع السفينة التي يقال لها كذا وهي سفينة من خشب كذا ألواحها كذا وعوارضها كذا وطولها كذا وعرضها كذا اشتراها بعوارضها وألواحها وسكانها وودقها وامرادها وهي كذا كذا امر ديا ومجاديقها وهي كذا مجامعها وخشبها وحصرها وجميع أدواتها وآلاتها التي تستعمل

(١) قوله على نحو ما بينا الخ أي في كلام المحيط والافهات قريباً اه معجمه

وسمى فأصاب صيدها ما كول اللحم وقتله حل أكله عندنا خلافاً لفرجه الله وان رعى جراداً أو سمكة وأصاب صيدها وقد ترك التسمية عن الثاني أنه لا يحل لان المصايد لا يحل بلان تسمية والمختار أنه يؤكل \* رعى بالتسمية الى أدى أو حيوان أهلى ما كول فأصاب صيدها ما كولا لارواية فيه وعن الثاني رجه الله قولان في قول لا يحل واليه أشار في الاصل \* متى وأرسل الى صيد وهو يظن أنه انسان أو جراً كل \* سمع حساوطنه حس صيد ورماءه وأرسل كلبه فأصاب صيدها ان كان ذلك الحس حس صيد لا بأس به وان حس انسان أو غيره من الاهليات لا يحل \* رعى خنزيراً أهلياً أو طيلاً من سنانسا فأصاب صيدها الميحل وان كان لا يعرف أنه أهلى أو وحشى يحل لان التوحش هو الاصل \* وان رعى بعيراً ولا يدرى انه وحشى أو أهلى لا يحل لان الاصل نفسه الاستثناس \* تعلق الدجاجة بشجرة لا يصل اليها فرماها ان خاف عليها الموت تؤكل والا لان ما توحش من

الاهلى كالصيد كالبقرا ذاند البعير وأما الشاة اذا ذنت خارج المصر فكالبعير وفي المصر لا كالحمامة اذا كانت تهتدى الى منزلها فرماها انسان لا يحل الا اذا أصاب المذبح وان كانت لا تهتدى فهي كالصيد وفي موضع قال هي كالصيد مطلقاً والشاة لو سقطت في بئر فذاتها الجرح وقال الحسن لا انها تذكى بالذكاة لا خيارى وذ كرا القاضى انه يحل بلا ذ كرا خلاف فان أصاب السهم طرفة أو قرنه أو أدى حل وان أصاب موضع اللحم لم يخرج اذ لم ان كثيرا حلت وان الجراحة صغيرة قبل وقيل (الرابع في السمك ما يؤكل وما لا يؤكل والجلالة)

الطافي وهو السمك الذي مات في الماء بلا آفة لا يؤكل وإن باقته بأن يحسره الماء وطفا على وجه الأرض أو وجد في بطن طير أو سمك أو ربطه أحد في الماء أو اضطر من الصيادين إلى مضيق فتراكت وهلك أو ولدغته حية أو أصابه جلد قال في التجريد فيه روايتان \* سمكة بعضهم في الماء وبعضها في الأرض ميتة إن الرأس خارج الماء تؤكل وإن في الماء كان مافي الأرض قدر النصف أو أقل لا تؤكل لأن موضع التنفس في الماء فيكون الموت بلا آفة فيكون كالطافي وإن أكثر من النصف تؤكل لأن (٣٠١) لا أكثر حكم الكل الشبتر مراه رجل في

الماء فتعلق به سمك إن رعى به خارج الماء في موضع بقدر على أخذه فاضطربت ووقعت في الماء على كها وان انقطع الجبل قبل إخراجها من الماء لا يملكه \* وجد السمكة ميتة في الماء وبطنه من فوق لا يؤكل لأنه طاف وإن كان ظهره من فوق أو كل لأنه ليس بطاف وإذا وجد في بطن الطافي سمكة أو كلت لأنها ماتت باقعة بخلاف الطافي وإن ماتت بجرح الماء أو برده فعن الإمام أنها لا تؤكل وعن محمد رحمه الله أنها تؤكل وعامة المشايخ على أنها تؤكل قال النسقيه قول المشايخ أعجب لأنها ماتت باقعة فصاد كونها بانجماد الماء وقال القاضي أنها تؤكل عند الكل \* أكل السمكة كلب فشق بطنها وخرج منها سمكة إن كانت صحيحة تؤكل \* أرسلت السمكة في الماء النجس فكبرت فيه لا بأس بأكلها في الحال وما لا دم له كالزنبور ونحوه لا يؤكل إلا السمك والجراد والعقرب ونحوه يؤكل والغسراب الذي يأكل الخنافس بكرة وفي الطحاي أو كره كل طائر

بها الدخلة فيها والخارجة منها أو شرعها أو لوبودها بعد معرفتهم أياها باعتبارها ونظرهما إليها وتحريم ما فيها بأكذا وكذا كذا في الظهيرية \* وإذا كان المعقود عليه عينا أو بئرا ليس لها أرض نسق منها وانما هي للماشية يكتب اشتري منه البئر التي في مكان كذا أو العين التي في مكان كذا أو يذ كر الحودود يذ كر وهي عين مسدودة مستدارها كذا ذراعا يذراع كذا وعمقها كذا وكذا في البئر يكتب استدارتها وعمقها بالذراع ويكتب أنها مطوية بالآجر إن كانت ويكتب في العين مبدأها ومشتها ويكتب اشتري هذه البئر وهذه العين مع ما حولها من الأراضي بقدر كذا ذراعا من كل جانب يذراع وسط وإن بين ماها فكتب وماؤها معين عذب طاهر فرائس عمتن ولا ملح أجاج فهو أحسن وأحوط ولا يكتب الماء الذي في العين والبئر في البيع لأنه ليس بملوك له فكيف يبيعه كذا في الذخيرة \* وإن كان المبيع قطعة من أرض كبيرة ولتلك القطعة حدود بأعلام منصوبة كأنها معلومة فأنك تحدد الأرض ثم تكتب هذه القطعة عمالي أحد حدودها منبت أشجار كذا والناني والثالث والرابع كذا (وطريق آخر) وهو أن قطع للشعب متى قلعت الأشجار ولم يكن لها أعلام أن تحدد الأرض الكبيرة ومن جهة القطعة منها شمالا أو جنوبا أو الناحية الشرقية أو الغربية ثم تذكروا زرعها طولها وعرضها وكذلك إذا استنبت القطعة الصغيرة من الكبيرة \* وإن كان المبيع علوكا \* تين جنسه واسمه وحليته على ما ذكرناه غير مرة وتزيد إذا كان بالغاً أنه مقر بالعبودية لادافيه ولا غائلة ولا خبيثة ولو زدت ولا عيب كان أحوط وأغنى \* ويجب أن يعلم معنى الماء والغائلة والخبيثة فنقول الماء كل عيب باطن ظهر منه شيء أو لم يظهر منه وجع الطحال والكبد والرئة وهو بالفارسية (تاسه) و(دمه دل) والسعال وفساد الخيض والبرص والجذام والبواسير والذرب وهو فساد المعدة والأصفر وهو الماء الأصفر في البطن والحصاة والفتق وهو ريح الأمعاء وعرق التماس وهو عرق الفخذ والناسور والجرب والخنزير وما أشبهها من الأسقام والأدواء وأما الجنون والوسواس والبول في الفراش والبياض في العين والأصبع الزائدة والمصم والعشى والشلل والعرج والشحمة واللكنة والشامة فهذا كله عيب وليس بداء \* وأما الغائلة فالأباق والسرقة وأن تكون الحاريرة زانية والعبيد يكون طرارا أو نباشا أو قاطع الطريق فهذا كله غائلة وهي لا تكون إلا في الرقب والذاف في الحيوانات كلها \* وأما الخبيثة فهي الزنا ونحوه (١) والعوار بفتح العين لا يكون إلا في أصناف الثياب وهو الخرق والغضون \* \* وإن كان المبيع ثمار كرم أو قرية أو زرعاً \* كتبت جميع الثمار التي في كرمه ثم تحده ثم تقول اشتري منه جميع الثمار القائمة التي هي في جميع هذا الكرم المحدود فيه فنصف الثمار كلها على ما يكون فيه من العنب والخوخ والشمش وهي ثمار قد بدأ صلاحها أو زرع قد بدأ صلاحه بكذا كذا درهم ما به ما يحصى الجبها ويقطعها من غير تفریط ثم بعد ذلك إن أراد المشتري استبقاء الثمار والزرع إلى وقت الإدراك فله وجهان (١) والعوار بفتح العين الخ الذي في القاموس العوار مناشة العيب والخرق والشق في الثوب وقوله والغضون بالغين والضاد المعجمين جمع غضن بالتسكين ويحرك وهو كل ثوب في ثوب أو جلد أو درع اه نقله محققه

يا كل الجيف وكذا العقق إذا كان يأكل الجيف وعن الثاني رحمه الله لا بأس بأكله لأنه يخلط مع البرالجيف وانما كرم من الطيور ما لا يأكل إلا الجيف \* الغراب على ثلاثة أوجه أبقعه وأسوده إن كان يأكل الجيف بكرهه ولا لا وإن كان يأكل الجيف والحب قال الإمام رحمه الله بكرهه وقال لا بأس بالجيف والقمري والسوداني والرزور والعصافير والفاخته وكل ما ليس له مخلب يخطف ولا بأس بدود الزنبور قبل أن ينفتح فيه الروح لأن الروح لا يكون ميتة \* جدار الوحش يؤكل بخلاف الأهلي والبغل لا يؤكل ولحم الفرس الخلاف فيه معروف واختار علامة خوارزم ولا تاركن الملة والدين والنجاني أباحه شرب لبنه \* نوع في الجلالة بكم لحم الأبل الجلالة

وفي النواحد جدى غذى بلبن الخنزير لا بأس بأكله فعلى هذا لا بأس بكل الدجاج لان لحمه لا يتغير وما غذى به صار مستمكلا لا يبقى له أثر وما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه يحبس الدجاج ثلاثة لاثنين وانما يشترط ذلك في الجلالة التي لاتأكل الا الحيف وما يخطأ وبأكل غيره أيضا على وجه لا يظهر أثره في لحمه لا بأس به وفي الشافى الابل يحبس شهر او البقر عشرون والشاة عشرة والدجاجة ثلاثة قال السرخسى الأسخ عدم التقدير ويحبس حتى تزول الرائحة (٣٠٣) المنتنة وفي المنتقى المكروم الجلالة التي اذا قربت وجد منها رائحة منتنة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا تترك ولا يعمل عليها

وتلك حالها ويكره بيعها وهي متا وتلك حالها وذكر الباقى

ان عرقه المحبس

نوع

ذبح شاة للضيف اذا كرا عليه اسم الله تعالى يحل أكله لانه سنة الخليل عليه الصلاة والسلام واكرام الضيف اكرام الله تعالى ومن ظن

أنه لا يحل لعله انه ذبح لا كرام ابن آدم فيكون كأنه أهمل لغرض الله تعالى فقد خالف

القرآن والحديث والعقل فانه لا ريب أن القصاب يذبح للربح ولو علم انه يحبس

لا يذبح فيزيم على هذا الجاهل أن لا يأكل ما ذبحه القصاب ولا ما ذبح للولائم والاعراس

والعقيقة \* ولوذبحه لقدم الامير واقدم واحد من العظماء لا يحل أكله وان

ذكر اسم الله تعالى عليه لانه ذبح لتعظيم غيره الله ولهذا لا يضره بين يديه بخلاف

الاولى فانه يقدمه بين يديه وهو الفارق وقد سنعان

جهلة العوام ان الرؤساء اذا نزلوا في منازلهم وتبعوا

للركوب قالوا اين رابر أميرى كشيم فيذبحونه بين يديه ولا يقدمونه اليه وقد يذبحون وان كان في بيوتهم لحسم

ان شئت ذكرت ان فلانا البائع هذا باع للشترى ترك الثمار المبيعة المسماة في هذه الاشجار الى وقت كذا من غير شرط كان في البيع وينهى الكتاب غير أن له أن يرجع فتمام هذا الوجه أن يقول متى رجعت عن هذا الاذن كان مادونا له في ترك هذه الثمار والزرع الى الوقت المعلوم المذ كورفيه باذن جديده مستقبلا (والوجه الثاني) أن يستأجر الارض لمدة معلومة بأجر معلوم ويكتب ثمن هذا المشتري استأجر من هذا البائع المسمى فيه جميع هذه الارض بعد اشتراؤه هذه الزروع له وقبضها من البائع المسمى فيه من غير شرط كان في هذا البيع محدودا كاهو حقوقها كذا كذا أشهر امتوا اليه من لدن هذا التاريخ اجارة صحيحة نافذة لافساد فيه ولا خيار يري في هذا المشتري هذه الزروع المشتراة في هذه المدة ثم يكتب قبض الارض وقبض الاجرة والوجه الثاني انما يتأتى في الزروع لاني الاشجار لانه لا يجوز اجارة الاشجار لاستبقاء الثمار عليها فالوجه الاذن والاباحة على ما مر

وان اشترى الرجل المنزل من نفسه لابنه الصغير كتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من نفسه لابنه الصغير فلان وهو ابن كذا سنة بولاية الابوة بمثل قيمة المشتري لا وكس فيه ولا شطط أو بأقل من قيمته جميع المنزل المبني ويصف المنزل ويذكر عدد ديونته وموضعه وحدوده ويتم الصلح الى آخره كقبض الثمن فان كان قبضه من مال ابنه الصغير كرت ذلك وقالت قبض هذا العاقد من نفسه من مال ابنه الصغير هذا الثمن المذ كورفيه قبضا صحيحا وقعت البراءة لهذا الصغير المشتري له من هذا الثمن كله براءة قبض واستيفاء وقبض هذا العاقد من نفسه لابنه الصغير هذا جميع هذا المنزل فارعا قبضا صحيحا فصارت يده فيه يد أمانة وحفظ لهذا الصغير بولاية الابوة بعدما كانت يده مال وقام هذا العاقد من مجلس هذا العاقد بعد صحتهم وتماهم وفارقه بدنه وأقر بذلك كله اقرارا صحيحا فان كان الاب رأه عن الثمن كتب وأقر هذا العاقد ابنه الصغير المشتري له هذا من جميع الثمن ابراءا صحيحا صلا منه وعطية ومبررة وشقة وقعت البراءة لهذا الصغير المشتري له من جميع هذا الثمن براءة اسقاط كذا في الظهيرية \* وفي هذا تنصيص على أن الاب لا يحتاج الى الغير في البيع من ولده وفي الشراء من ولده لنفسه كذا في المبسوط \* فان اشترى الاب دارا ابنه لنفسه كتب اشترى لنفسه من نفسه جميع الدار التي هي لابنه فلان بخوم قيمته وابنه فلان بومئذ صغير في حجره يلى عليه أبوه الى أن يقول وقبض من ماله لابنه فلان جميع هذا الثمن وقبض جميع هذه الدار لنفسه وأجود ما يكون في هذا الوجه أن يزن الثمن بحضور الشهود ويقبضه لابنه لا يرى أنه لو كان لابنه دين عليه فأراد أن يبرأ منه كان للذي يبرئه منه أن يرضه بحضور الشهود ويقول اسم دوا أنه كان لابني الصغير فلان على كذا وقد أخرجته من مالي وهو هذا قبضته وقد قال بعض العلماء ان الاب لا يبرأ من دين ابنه بالاخراج والاشهاد وهو دين على حاله وعلى هذا شراء الوصى لنفسه من مال اليتيم غير أن الشرط فيه أن يشتره بأكثر من قيمته ويلحق بأخر محكم الحاكم لانه يختلف فيه فان اشترى للصغير من مال أبيه باذنه وهو أحوط ما يكون من بيع شيء من مال الاب للصغير كتب هذا ما اشترى الصغير المأذون له في هذا الشراء من جهة فلان بمثل قيمته لا وكس فيه ولا شطط من أبيه فلان ثم ينهى الصلح كما ينهى صلح الاجانب كذا في الظهيرية \* وان اشترى المتولى والقيم للوقف بمال الوقف يكتب فيه هذا ما اشترى فلان القيم في وقف كذا أو يكتب المتولى في وقف كذا من جهة القاضي فلان بمال هذا الوقف المجتمع عنده من غلاته ثمير المال هذا

ونظيره ما ذكره في البستان ان التمر على الامراء والتقاطه لا يجوز على العروس والتقاطه يجوز والادب ما مر واذا قال الوقف

الطيب القنفذ نافع أو الحية لا يجوز اكله للتداوى لان الله تعالى يحرم شيئا حتى ينزع منافعه وقوله تعالى في النحر ومنافع الناس قبل أرايه منافع الاعتباط اذا روى السكران وقام من فيه ودبره والكلب الواحد يحبس قيئه مرة ذامرة ذلك فمن رآه اعطى وتاب \* اعترض بأن الفقهاء كرا أن يبيع الحيات يجوز اذا كان ينتفع بها في التداوى دل على اباحة التداوى قلت قال الاستاذ اذا جعل في الدواء صار مغلوبا

مستم كما فلا يلزم من جواز اذاجوا هذا الان حال الاتقاراد يغير حال الاجتماع والقنفذ حلال عند الشافعي رحمه والله ولم يجوزوا به فكيف  
يجوز بالحرام المقطوع ويكره اكل الصرد والهدى هل عليه الصلاة والسلام قتلها وماوا النحل والنمل والعنكبوت وأما الدبسي والصلصال  
والعقق واللقلق والحمام فيجوز أكلها لكن لا يستحب لأن عند الناس ان من يأكل هؤلاء تصيبه آفة فيعتز عنه وعن مجاهد انه عليه الصلاة  
والسلام كره سبعة أشياء من الشاة الذكروا الاثنيان والقبيل والمرارة والغدة والثالثة (٣٠٣) والدم المسفوح وأما دم الكبد والطحال

ودم اللحم فليس بنجس ولا  
حرام وفي الصلاة المسعودي  
اذكروا سفند حلال  
است كوش ودينه وول  
وشش وذ كرو سبرزوم باح  
است تره وخصية وغدة  
ومغزيت باقي مكره واست  
ودر سكرية دوروايت است  
الخامس في تعليق الصيد  
هنا موضع يخرج منه الماء  
الى أرض له بصيد السمك  
في أرضه فخرج الماء من  
ذلك الموضع الى أرضه  
بسمك كثير وذهب الماء وبقي  
السمك أو قل حتى أمكن  
أخذه بلا حيلة فهو أولى  
به ولا سبيل لأحد الى أخذه  
ويضمنه الاخذ وهو لرب  
الأرض وان كان الماء كثيرا  
لا يمكن أخذه الا بجملة  
فهو له ولا يملك رب الأرض  
والصيد يملك بالاختذونه  
نوعان حقيقي وحكي والحكي  
استعمال ماهو آلة الاصطياد  
كنصب شبكة له للجفاف  
فتعقل به صيد ما يملكه  
بخلاف نصبها للجفاف لانه  
لم يقصد الصيد وكذا نصب  
ماليس عوضا عن الاصطياد  
اذا تعقل به الصيد كنصب  
فسطاطا بأرض صيد في  
أرض رجل أو انكسر رجله  
ففيها أو وقع في بئر بحيث لا يتعد

الوقف ومعونته له على النوايب من فلان بن فلان جميع كذا والاحوط أن يراهم ما كان الواقف شرط في  
وقفه هذا أن يشتري بالجمع من غلاته مستغلا آخر ينضم الى ما وقفه اذا أمكن ذلك كذا في الذخيرة \*  
ولو أن رجلا اشترى شيئا بثمن معلوم ثم انه ولى غيره بعد القبض وأراد أن يكتب كتابا كتب هذا ما شهد  
عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلان بن فلان أقر عندهم في حال صحته يدينه وبنات  
عقل وجوزا أمره له وعليه طائعا رغبة الاعلانه تمنع صحة اقراره من مرض ولا غيره أنه كان اشترى من فلان  
جميع ما تضمنه كتاب شراء هذه نسخته وينسخ كتاب الشراء حتى يأتي عليه ذكر الاشهاد ثم يقول وان فلانا  
ولى فلانا جميع ما وقع عليه البيع المذكور فيه بثمنه الذي كان ابتاعه به وهو المذكور في هذا الكتاب بولية  
صحبة لا شرط فيها ولا خيار وان فلانا قبل هذه التولية قبولا صحيا ونفسه الثمن بتمامه ودفع ذلك اليه وبرئ  
منه اليه براءة قبض واستيفاء ثم يكتب قبض المبيع والرؤية وتفرقه ما وضمان الدرك للمولى على المولى ثم  
يكتب الاشهاد وعلى هذا فصل الشريك الا أنك تقول مكان ولا مشرك بالانصف والثالث أو الربع على  
حسب ما يتفق بنصف الثمن أو ثلثه أو ربعه وعلى هذا بيع المراجعة غير أنك تذكر باعه منه مراجعة بربح  
كذا كذا في الظهيرية

الفصل العاشر في السلم اعلم بأن المثال في صكوك السلم على ثلاثة أوجه (أحدها) إذا ما سلم فلان الى  
فلان كذا درهمين التقديري قول عينا حاضرة في المجلس في كذا وكذا فغيرا من حطبة يضاء نقيمة سقية  
مسقى سحيا أي ما جاز باجيدة باق غير الذي يكال به في بلد كذا الى أجل كذا من لان تاريخه هذا الذي ذكر  
سلما صحيا جازا لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد على أن يسلمها اليه بعد محملها الموصوف في هذا الكتاب في منزله  
في مصر كذا وقبل هذا السلم اليه من رب السلم مواجهة وقبض جميع الدراهم رأس مال السلم الموصوف  
فيه قبل اقراره ما قبل اشتغالها بغير ذلك وتفرقا من مجلس العقد تفرق الابدان عن صحته وتراض منها  
بواجب هذا العقد وان عقاده ويتم الكتاب ولا يدكر فيه ضمان الدرك لان المبيع غير مقبوض (والوجه  
الثاني) أن يكتب اقرارهما فيكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخره شهدوا جميعا أن فلانا وفلانا أقر  
عندهم أن فلانا سلم الى فلان ثم يثبت الكتاب على الوجه الاول (والوجه الثالث) أن يبدأ باقرار السلم اليه  
ويعطف عليه تصديق رب السلم اليه في هذا الاقرار وانما كتبنا نقيما ولم نكتب نقيما من العصف والمدر  
والغلت وهو بالفارسية (جودر) كما كان يكتبه متقدما وأصحاب الشروط لانه قد يكون نقيما من هذه الاشياء  
ولا يكون نقيما من غير هذه الاخلات مما يكون اخلاطه به عيبا والنتاء المطلق يأتي على ذلك كل ولم يكتب  
حديث عامه كما كان يكتب بعض العلماء لان فيه ايهام أنه سلم في قبح يحدث من بعد ليس بوجود وقت وقوع  
السلم ولو سلم في مختلف النوع لابد من بيان رأس مال كل واحد منهم ما عند أي حسيقة رحمه الله تعالى وما  
كان من الاسلام مختلفا فيه ألحقت به حكم الحاكم لاحتجته على ما عرف قبل هذا (والاجناس التي يصح فيها)  
منها الاواني الصقرية والشبيهة وغير ذلك كذا عددان المشعة المضروبة من الشبه المنقشة البخارية وزنها  
كذا وزن بخاري أو من المشعة الشبيهة المعروفة بخيزران أما النقمة فكذا عددان النقمة المعروفة  
ببرنج كذا الكار منها كذا عددان كل واحد منها كذا وزن أهل بخاري يسع كل نقمة منها كذا انما من  
الماء والكبار معروفة بالسردية والصغار منها كذا وزن كل واحد منها كذا وزن أهل بخاري ويسع

على البراح فأخذ ما نسا ونازع صاحب الأرض ان كان صاحب الأرض بحيث لو متديه يصل اليه فهو له وان كان بعيد الاصل اليه يده لو  
مده فهو لا أخذ ولو اضطرب الصدف قطع الشبكة وانقلت فأخذ آخر فهو للثاني وان انقلت منها بعد ما نسا صاحب الشبكة لأخذه وقد  
صار بحال يقدر على أخذه فهو للغاصب والفرق ان في الاول بطل الاخذ قبل تأكده وفي الثاني بطل بعد تمكنه من الاخذ ولو اتخذ النحل في  
أرض رجل كوارات وعسل كثير فالعسل ملك الأرض لانه من انزال الأرض ولا يشبه العسل الصيد وانما يشبه النحل نفسه الطير فلو

أخذ الخيل فهو له \* دخل صيد داره وعلم به مالك الدار فأغلق عليه بابها وصار بجالدة تدرك على أخذه بلا معالجة صار ملكا له ومعنى قوله أن يمكن أخذه بلا معالجة أن يحتاج إلى قليل المعالجة ولا يحتاج إلى رمي أو شبكة وإن أغلق الباب بلا علم بالصيد لا يملكه حتى لو أخذه آخر ملكه \* وعن محمد رحمه الله دخل دار رجل ظبي أو حمار وحش أو ما تله فان كان يؤخذ بلا شيء فهو لرب الدار المحرم أرسل صيدا فأخذه غيره فهو باق على ملكه \* حتى لو أخذه إنسان (٣٠٤) للرسل أن يستتره لأن الرسل ليس دأبل إلا بأجرة ودل هذا أنه أن أرسله خلال مختار

في الرسل كان بأجرة وملكه لا أخذ ولا يتمكن الأول من أخذه كره شيخ الإسلام وجهه نظيره ما لو رمي فتشترى رمان فخازه إنسان فهي له وقد ذكرنا في كتاب الأقطعة بخلافه واختارني الصيد أنه لا يملكه الشافي وفي القشور يملكه وفي السير لا يحل إرسال الصيد مطلقا أما إذا أرسله مبيحا لم يأخذه ففيه اختلاف المشايخ \* وضع في الصحراء من أجل الصيد حمارا للوحش فجاءه فأذا هو متعلق به وهو ميت وكان سمي عند الوضع لا يحل أكله وهذا محمول على ما إذا قد عن طلبه على ما يأتي من الرواية إن شاء الله تعالى \* رمي طيرا بسهم فوقع في الماء وكان لو دخله مع الخف أمكنه دركه حيا واشتغل بنزع الخف فوجد ميتا لا يحل أكله على اختيار الإمام مبيع الدين رحمه الله لأنه ترك الطلب وقال غيره يحل لأن دخوله مع الخف اضاعة للال وخلاف للعادة فصار كزعر الثياب على إن نقصان الخف رجاء يزيد على درهم ويجوز في مثله قطع الصلاة \* رمي وأمر غيره بالطلب

كذا من الماء وعلى هذا الطساس والفخانات أما الحديدية فمنها كذا عدد من المرو والمضروب من الحديد الذي كرم المزوف (يولاد) ومن الحديد المعروف (بنرم آهن) الصالحة لعمل الحرانة كل من منها كذا منابوزن أهل بخاري كلها مفروغ عنها والمسحاة على هذا أما الزاجية فمنها طابقات الطارم كذا عدد من الطابقات الزجاجية الصالحة للطارم قطر كل واحد منها شبر كل عشر منها أمنون أو ثلاثة أمنا على حسب ما يكون من الطابقات المعروفة (بكلداني) كل عشرة منها أربعة أمنا بوزن أهل بخاري قطر كل واحد منها نصف ذراع بذرعان أهل بخاري ومن الخاسيات كذا عدد من البصفا بما يكون وصفها في السنة الزجاجية كل عشرة منها كذا منابوزن كل واحد منها كذا منابوزن من القربات كذا عدد من القربات الزجاجية كل واحد منها نصف من أو عشرة أساتير أو من واحد يسع كل واحد منها كذا منابوزن من المانع أما القارورات فكذا عدد من القارورات الزجاجية كل واحد منها نصف من على ما ذكرنا وأما القباب كذا عدد الكبار المعروفة (بشش تانكي) كذا قطر كل واحد منها ذراع واحد ونصف ذراع كما يكون والأوساط المعروفة (بجهار تانكي) كذا قطر كل واحد منها ذراع كلها مفروغ عنها والصغار على هذا ومن الأواني الخزفية فمنها كذا عدد من الكيزان الخزفية الوركسية المعروفة بالفخجان وكذا عدد من الكيزان المروفة (بدو كافي أو سه كافي) وكذا عدد من الأوساط المعروفة (بكاسه رالك) وكذا عدد من الصغار المعروفة بكذا وكذا عدد من المقاربات لا يجري فيها تفاوت فاحش أما الغطاء فهو ما يغطي به رأس التنور المائي فكذا عدد من الغطاء الخزفي الوركسي الصالح للوضع على رأس التنور قطر كل واحد منها كذا ذراع بذرعان أهل بخاري وأما القدر فتصفها كما وصفنا الكيزان وكذا الجرار والحباب على هذا كذا في الظهيرية

الفصل الحادي عشر في الشفعة قال في الأصل إذا اشترى الرجل دارا وقبضها ونقد الثمن ولها شفع فأخذها بالشفعة وأراد أن يكتب بذلك كتابا كيف يكتب فئة ولأنما يكون للشفيع الأخذ بالشفعة بعد طلب صحيح والطلب أنواع ثلاثة طلب موافقة وطلب اشتهاؤة وتقرير وطلب تمليك فإذا أتى بهذه الأنواع الثلاثة من الطلب فله أن يأخذها بالشفعة فإذا طلب الموافقة فأراد أن يكتب بذلك كتابا يكون حجة له فانه يكتب هذا ما شئت عليه الشهود والمسهون آخر هذا الذي ذكرنا أن فلانا كان اشترى من فلان جميع الدار في موضع كذا واحدوها كذا بكذا شراء صحيحا وقبض الدار ونقد الثمن وأن فلانا شفع هذه الدار المشتراة بكذا بكذا كرسب استحقاقه للشفعة فان الشفع هذا أول ما أخبر بشراء هذه الدار المحدودة به هذا الثمن طلب الشفعة ساعته ثم طلب موافقة من غير مكث واللبث طلبا صحيحا وقال أنا طالب لشفعة في هذه الدار المحدودة بسبب كذا فهذا هو تمام هذا الكتاب وقد ذكر في هذا الكتاب اسم مشتري الدار واسم بائعها ولو لم يذكر اسم البائع في هذه الصورة يجوز عندنا لأن بعد القبض الخصومة مع المشتري والبائع بمنزلة الاجنبي إلا أن من الناس من يقول بأن بعد القبض أخذ الشفعة منه ما ذكرنا سهمه ما تحوز راعن قول هذا القائل وذكر فيه سبب استحقاق الشفعة لأن الأسباب مختلفة والعلماء مختلفون فيها فذهب بعضهم الشفعة بالابواب وعند بعضهم يجوز الما باله وعندنا يجوز الما بالاصلة وعندنا الشافي رحمه الله تعالى الشفعة لا تستحق بالجوار أصلا وعندنا الشفعة تستحق على مراتب أولها تستحق بالشركة في عين البقعة ثم بالشركة في حقوق الملاك

يجوز في الفتاوى الجارية رمي إلى طير الماء كالبط ومات في الماء وكان أصاب ظهره وجرحه لا يحل أكله وقال بكر رحمه الله وهو أن أصاب ظهره محل أكله وإن أصاب بطنه أو جنبه لا \* أخذ الجمد من غير غيره إن كان صاحب الغدير هنا غدير لذلك فالجمد لصاحب الغدير والألا \* كتاب الذبائح \* فيه فصلان \* الأول في مسأله \* ثم هو المجوسى حل ذكاته المولودين كلابي ومجوسى يحل ذكاته والمرأفسيه كل رجل والعسبي العاقل كالبالغ ويحل ذبيحة الكلابي وإن حريا لا إذا سمع منه ذكرا المسج عند الذبح ولا يحل



ذبيحة المرتد وان نقل الى عمله أهل الكتاب والعياذ بالله من ذلك ويستحب التوجه الى القبلة ويكره ان يحذف حرفه عند الذبح بعد  
الاجتماع والتحرر قطع العروق في أسنن العنق عند الصدر وان ذبح بسن غير منزوع أو ظفر لا يحل وان بنزوع أو قرن أو عظم فأنه الدم وأفرى  
الادواج يحل عندنا شاة ذبحت فقطع منها نصف الحلقوم ونصف المري لا تؤكل وان قطع الاكثر من الحلقوم والمري والاوداج تؤكل وان  
قطع أكثره ولا يحل أيضا قال مشايخنا أصح الاجوبة في الاكثر عنه اذا قطع الحلقوم والمري (٣٠٥) والاكثر من كل وجهين يؤكل وما فلا

### نوع آخر

ذبيحة في مذبحه فلم يسلم  
الدم اختلفوا قال الصغار  
لا يحل وقال الاسكاف يحل  
وفي النوازل ان تحرك  
بعد الذبح وخرج دم  
مسفوح يحل وان تحرك  
ولم يخرج أو بعكسه يحل  
أيضا وان عدت لا يحل وهذا  
اذ لم يعلم حياتها وقت الذبح  
فان علم يحل تحرك أولا  
خرج الدم أولا وفي شرح  
الطحاوي خروج الدم لا يدل  
على الحياة الا اذا كان يخرج  
كما يخرج من الحى وهذا  
عند الامام وهو ظاهر  
الرواية ذبح مريضة ولم  
تحرك الا انها ان فتحها  
لا يؤكل وان ضمها يؤكل  
وكذا العين وفي الرجل اذا  
قبضها يؤكل وان مدها لا وفي  
الشعر ان نام لا وان قام اكل  
هذا اذ لم يعلم حياتها وقت  
الذبح ولم يتحرك ولم يخرج  
الدم مريضة الشاة وبقي فيها  
من الحياة ما يبقى في المذبح  
بعد الذبح أو الذئب قطع  
بطن شاة وبقي من الحياة  
ما يبقى في المذبح عندهما  
لا تقبل الذكاة حتى لو ذكاهما  
لا تحل والاصح عند الامام  
انها تقبل الذكاة حتى لو

وهو الطريق ثم بالجوار فيذبح أن يمين حتى يعلم القاضي هل هو محبوب بغيره وكتب أول ما أخبر بشراء  
هذه الدار ولم يكتب حين علم لان العلم حقيقة لا يثبت الا بالخبر المتواتر وحق الشفعة يسقط اذا لم يطلب عند  
اخبار من دونهم فان الخبر اذا كان رسولا وهو عدل أو فاسق حر أو عبد مغير أو بالغ وبلغ الرسالة فلم يطلب  
الشفعة بطلت شفعتها واذا كان الخبر من تلقاء نفسه فقد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا  
أخبره بالبيع رجب لان أو رجل وامرأتان عدول ولم يطلب الشفعة بطلت شفعتها وروى محمد رحمه الله  
تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجد في الخبر أحد شرطى الشهادة اما العدد أو العدة ولم يطلب  
بطلت شفعتها وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا أخبر واحد بأى صفة كان هذا الواحد  
ولم يطلب الشفعة بطلت شفعتها اذا ظهر صدق هذا الخبر فكنتنا أول ما أخبر حتى لا يتوهم متوهم أنه ترك  
الطلب عند اخبار الواحد أو المثنى وتوقف الى وقت الخبر المتواتر وقد بطلت شفعتها وكتبنا أول ما أخبر حتى  
لا يتوهم متوهم أنه أخبر مرة ولم يطلب ثم أخبر ثانيا ولم يطلب وهذا الطلب لا يصح فكنتنا ذلك لقطع هذا  
الوهم وكتبنا طلب الشفعة ساعة عند طلب الموائمة من غير مكث لان العلماء اختلفوا في مقدار مدة  
طلب الموائمة ففي ظاهر الرواية لم يطلب على الفور من غير مكث بطلت شفعتها وروى هشام عن محمد  
رحمه الله تعالى أنه وقته بعمل العلم وبه أخذ الشيخ أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى وعن الحسن بن زياد  
أنه يتوقت بثلاثة أيام وهو قول ابن أبي ليلى وأحد أقوال الشافعي رحمه الله تعالى فلا تقتصرنا على أنه طلب  
طلبا يصحح بغير حياتهم متوهم أنه لم يطلب على الفور وطلب بعد ذلك ووضعه الكاتب بالصحة متأولا قول  
بعض العلماء ثم كتبنا ان طلب الشفعة والمشايع فيه مختلفون عامتهم على أنه اذا طلب بأى لفظ عرف  
في متعارف الناس أنه يريد به الطلب أنه يصح بأن قال طلبت أطلب أنا طلب وما أشبه ذلك والاشهاد  
ليس بشرط لصحة طلب الموائمة وكذلك حضرة واحد من الاشياء الثلاثة البائع أو المشتري والدار  
ليس بشرط لصحة طلب الموائمة ثم بعد طلب الموائمة يحتاج الى طلب الاشهاد والتقارير من شرط صحة  
هذا الطلب أن يكون عند البائع أو عند المشتري أو عند الدار المشتري وهذا الطلب انما يحتاج اليه  
اذا لم يكن عند طلب الموائمة أحده هؤلاء أما اذا كان طلب الموائمة عند أحده هؤلاء يكتفى به ولا يحتاج الى  
طلب آخر بعده سوى طلب التملك ومدة هذا الطلب مدة القدرة بالتمكس عند حضرة أحده هذه الاشياء  
الثلاثة حتى لو تمكن ولم يطلب بطل حقه والاشهاد في هذا الطلب غير لازم حتى لو لم يشهد بالخاص اعترف  
بهذا الطلب كفاه وينبغي أن يكون هذا الطلب بحضرة من هو أقرب منه من أحد هذه الاشياء الثلاثة  
وقد عرف ذلك في كتاب الشفعة وان أراد الشفيع أن يتوثق بالكتابة لطلب الاشهاد كتب هذا كتاب  
فيه ذكر ما اشترى فلان من فلان وينسخ كتاب الشراء من أوله الى آخره ثم يكتب بعده وان فلا نابعي  
الشفيع أول ما أخبر بشراء هذه الدار المحدودة منه بالتمن المذكور فيه طلب الشفعة ساعة عند طلب الموائمة  
على ما ذكرنا ثم يكتب بعد ذلك طلب الاشهاد والتقارير من غير تأخير وتقصير بحضرة من هو أقرب اليه  
ويذكر ذلك والاحوط أن يذكر الطلب بحضرة البائع والمشتري لان العلماء فيه مختلفون فابن أبي ليلى  
يقول الشفيع يأخذ من البائع قبل القبض وبعده والخصومة معه والعهد عليه والشافعي رحمه الله تعالى  
يقول يأخذ من المشتري في الحالين والخصومة معه والعهد عليه وعندنا الخصومة مع البائع قبل القبض

( ٣٩ - فتاوى سادس ) ذكر تحلل وعليه الفتوى الكتاب المملأ أخذ صيدا وبقي فيها ما يبقى في المذبح أو رمى الى صيد وبقي فيه من  
الحياة ما ذكرنا لا تقبل الذكاة حتى لو وجد الصائد ولم يذكره يحل قال السرخسي اذا علم انها كانت حية حين ذبحت حل أكلها سواء كانت  
الحياة فيها متوهم أو لا متوهم وقال الثاني ان كانت الحياة متوهم يوما أو أكثر من ذلك والاشهاد بطن شاة أو خراج ولدها وذبح الولد ثم الشاة ان كانت  
الشاة لا تعيش من الشق لا تحل والاتحل أدخل يده في فرج بقرة وذبح ولدها في بطنها حين عسرت الولادة عليهم ان من المذبح حل وان من

غيره ان لم يمكنه الذبح من المذبح حل وان أمكن لا \* شاة حامل أراد ذبحها ان تقارب ولادتها بكرة بناء على أن الجنين مفرد بحكمه لا يتذكى  
بذكاة أمه \* قصاب ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع أعلى حلقوم أو أسفل يحرم فلو قطع بعضها ثم علم فقطع في مرة أخرى الحلقوم قبل ان يموت  
بالاول فلو قطع في الاولى الاول تنامه لا يحل ولولم يكن قطع الاول تنامه وانما قطع منه شيء لا يحل وفي فوائدها المستغنى لوديع وبقيت  
عقدة الحلقوم على الصدر تؤكل (٣٠٦) وكذا اذا بقيت العقدة على الرأس والتول بالحرمة قول العوام وايسر يعسر

والعهدة عليه وبعد القبض الخصومة مع المشتري والعهدة عليه فيكتب الاخذ منهم ما احتياطا ثم اذا طلب  
الشفيع الطيبين فان ساعده الخصم على التسليم فقد تم الامر وانتهى غايته وان أبي التسليم فالشفيع  
يرفع الامر الى القاضي ويطلب منه القضاء بالثابت له بسبب شفيعته فان ساعده الخصم على التسليم وأراد  
الشفيع وثيقة كتاب في ذلك فوجه كتابته على ما ذكره محمد رحمه الله تعالى هذا كتاب من فلان بن فلان يعني  
المشتري لفلان بن فلان يعني الشفيع اني كنت اشتريت من فلان بن فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا  
وحدودها كذا ابتكنا من الثمن ويتم حكاية الشراء الى آخرها ثم يكتب وانك كنت شفيع هذه الدار بسبب  
الشركة أو الخلطة أو الجوار وحسين بلغك أول خبر شراء هذه الدار المحدودة بالثمن المذكور فيه طلبت  
الشفعة طلب موافقة وطلب اشهاد ويكتب طلب الموائمة وطلب الشهادات على نحو ما يناط بالصحاح  
يوجب الحكم تسليمها اليك واعطاهما اليك بالشفعة فاعطيتكما ثم يتم الكتاب على حسب ما بين واختار  
المتأخرون في هذا هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا أن فلانا كان باع من فلان  
جميع الدار التي في موضع كذا و ينسخ هذا الشراء فبعد ذلك ان لم يكن المشتري قبض الدار لا بد كرقبض  
الدار ثم يكتب وان فلانا كان شفيعا لهذه الدار المحدودة فيه شفعة جوار هذه الدار التي هي لزيد أحد  
حدود هذه الدار المشتراة أو بة قول شفعة شركة فان نصف هذه الدار شاعا ملكك فطلب الشفعة فها حين علم  
بهذا الشراء من غير تفریط طلبا صححنا واجهة هذين المتعاقدين فلان وفلان طلبا يوجب الحكم تسليمها  
اليه واعطاهما بالشفعة فاجابه اليها هذان المتبايعان فاعطاه جميع ما وقع عليه هذا البيع بجميع هذا الثمن  
المذكور فيه اعطاهما صححنا لشرط فيه ولا خيار ولا فساد وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن المذكور فيه  
بايقا هذا الشفيع اياه ذلك تاما وافي وبرئ اليه من ذلك كاه براءة قبض واستيفاء باذن هذا المشتري المسمى  
فيه له بذلك وقبض هذا الشفيع جميع ما وقع عليه عقدة هذا البيع والاعطاه بالشفعة بتسليم هذا البائع  
ذلك كله اليه فارغ عن كل مانع ومنازع باذن هذا المشتري فإدرك هذا الشفيع من ذلك فعلى هذا  
البائع ويتم الكتاب ويلحق بالحق بآخره حكم الحاكم في شفعة الجوار لانه مختلف فيها ولا بد كرضمان البناء  
والفرس والزرع لان ذلك لا يجب عليهم ما في الشفعة وان كان المشتري قبض الدار وقد الثمن فلا خصومة  
مع البائع وانما الخصومة مع المشتري ويكتب هذه الوثيقة على اقرار المشتري بالشراء وأخذ الشفيع منه  
هذا اذا كان الاخذ بالشفعة بغير قضاء وان كان الاخذ بقضاء يكتبه كان قوله فاجابه اليه افترا فوا الى  
القاضي فلان ففضي بثبوت هذا الحق بعد خصومة صحيحة حوت بينهم فيكم عليهم ما به تسليم هذه الدار  
المحدودة اليه بحق هذه الشفعة فاعطاه جميع ما وقع عليه هذا البيع ويتم الكتاب  
وفي طلب الاب والوصي يكتب وكان فلان الصغير شفيع هذه الدار وفي القضاء بالنكول يكتب وذلك  
كاه بعد أن سجد هذا المشتري دعوى هذا الشفيع عليه في هذه الشفعة فاستخلفه هذا القاضي على هذه  
الدعوى فشكل عن اليمين عنده مرارا نقض عليه بذلك بعد أن حلف الشفيع بالله ما سلم هذه الشفعة  
للمشتري وقد أشهدوه على الطلب في مجلسها الذي بلغه فيه وأخذ في العمل في طلبها وان كان الثمن دراهم  
أو دنائير أو كيليا أو زبا أو عديدا متقاربا ذكره وذكر أن الشفيع نقده له للبائع أو المشتري وان كان  
الشراء بعد أو عرض أو غير ذلك من ذوات القيم فأخذ الشفيع يكون بقيمة ذلك ويكتب في هذه الوثيقة

لان الشرط قطع أكثر  
الادراج وقد وجد الأبري  
الى قوله في الجامع الصغير  
لاباس بالذبح في الحلق كله  
أسفله وأعلى وأوسطه  
فاذا ذبح في الأعلى لا بد أن  
يبقى العقدة من تحت  
وكيف يصح هذا على رأى  
الامام وقد قال الامام يكتفى  
بقطع الثلاث من الاربع  
أى ثلاث كان ويجوز على  
هذا ترك الحلقوم أصلا  
فبالاولى ان يحل اذا قطع  
الحلقوم من أعلاه

والثاني في التسمية  
وهي ثلاثة أن يقول بسم  
الله واسم فلان على سبيل  
العطف أو بسم الله ومحمد  
رسول الله فيحرم والثاني ان  
يذكر مع اسمه تعالى اسم  
غيره مقرر ونائبه لاعلى سبيل  
العطف كقوله بسم الله محمد  
رسول الله فيكره ولا يحرم  
الثالث أن يفصل عنه صورة  
ومعنى نحو أن يقول قبله  
أو بعده تقبل اللهم عن فلان  
فلا يحرم ولا يكره ولو قال  
بسم الله ومحمد جبر الايحل  
وبالرفع يحل والنصب  
كالخض لا يه نصب بنزع  
النافع فان قلت قد قلتم

في باب الطلاق العوام لا يميزون بين الاعراب فلا يبنى الحكم على دقائق الاعراب فأوجب  
وهناز كتم قلت ذلك فيما عهدهم بالتوى والاعراض فيه أولى والطلاق كثير الوقوع والذبح يقع احيانا فلم يسلك فيه طريق العفو وكذا  
عن الفرس بقاى الخوارزمي وقه نظر اذا لم يتنع أن يتنع كون الذبح أقل وقوعا من الطلاق وأن المطلق منشأ للتصرف والمشكك فيه  
معدومة فيمكنه المحافظة على دقائق الاعراب عسير والناج حال جله مضبوطة فلكية الرعاية وكنة المحافظة عليه بسيرة والذبح على

ذلك قدر \* ولو قال بسم الله صلى الله على محمد ويحل والاولى ان لا يفعل وكذا لو قال بسم الله صلى الله على محمد ولو قال بسم الله وباسم  
فلان أو اسم فلان يحل في المختار ولو قال بسم الله بنام فلان قال الاسكافي يحل مطابقا \* قال بسم الله ولم يظهر الهاء في الله ان قصده ذكر  
اسم الله يحل وان لم يقصد وترك الهاء قصده لا يحل \* سمي عند الذبح ونوى أن تكون التسمية غير الذبح أي لا مرا خلا يحل كما  
سمع الاذان وقال الله أكبر في جواب الاذان لا يصير شارعا في (٣٠٧) الصلاة وان لم يكن له نية في  
التسمية يحل \* وفي الرمي

يشترط عند الرمي وفي  
الارسال عند الارسال  
وفي وضع الحديدة لجمار  
الوحش يشترط عند الوضع  
وقد تقدم أنه اذا وضع  
المجمل لصيد جمادى وحش  
ثم وجد الجار ميتا لا يحل  
والنوفيق أنه محمول على  
ما اذا قد عن طلبه والا فلا  
فائدة للتسمية عند الوضع  
\* أن يجع شاة وسمي عليها ثم  
تركها وذبح أخرى بلا  
ذكر لا تحل ولورى سها  
بالذ كرا إلى صيد فأصاب  
أخرى يحل لانه لا يقدر على  
أن يصل الى ما فوق ولو ذبح  
بها واحدة ثم ذبح بها أخرى  
يظن أن الواحدة تكفي  
لهم لا التحل \* والله اذا  
أصاب هذا ثم أصاب  
الأخرى حلا \* نظرا لقطع  
غنم وأخذ السكين وسمي  
ثم أخذ شاة وذبحها لا تحل  
ولو نظر الى قطع جمار وحش  
وأرسل كلبه وسمي وأخذ  
حن \* قال مكان التسمية  
الحمد لله أو سبحان الله  
تحل ان أراد التسمية وان  
أراد الشكر لله لا تحل كافي  
الاذان \* سمي للذبح ثم

فأوجب الحكم الأخذ بالقيمة وكانت القيمة كذا كذا درهم ما غطر بشية جيدة بتقويم العدول والامناء  
الذين يدور عليهم أمر التقويم لا مثال هذه السماع والاحوط تسمية أولئك المقومين وذكر اقرار البائع  
والمشتري أن القيمة كذلك وان كان للدار شفعة ما وعوض أحدهم فأخذ كلها ثم حضر آخر وأثبت استحقاقه  
فأعطى نصيبه منها كتب شهدوا أن فلان بن فلان كان اشترى من فلان بن فلان جميع الدار ويحدها بكذا  
وتقابلوا وتقرقا ثم حضر فلان وكان شفيعها فحضر وطلب شفيعته فيها بشرا أظنها فقضى له بها وأمر  
القاضي البائع أو المشتري بتسليمها اليه ففعل ثم ان فلان بن فلان حضر وأثبت بالبينه أنه شفيعها وأنه  
لما بلغه ذلك طلب الشفعة فيها بشرا أظنها وسأل القاضي أن يسلم اليه نصيبه منها بخصته من غنم أو هو كذا  
بشفيعته المذ كورة فيه فالزم القاضي البائع والشفيع الأول قبض هذا الثمن وتسليم نصيبه منها اليه ففعل  
وقبض فلان الشفعين الثاني كذا من الدار بعد انقضاء هذا الثمن ويتم الكتاب كذا في المحيط \*

**الفصل الثاني عشر في الاجارات والمزارعات** (نوع في الاجارات) الاجارة الطويلة المرسومة بين أهل  
بحارى صورتها أن يكتب هذا ما استأجر فلان بن فلان الفلاني ويذكر حليته ومعروفته ومسكنه استأجر  
جميع المنزل المبني المشتل على داره ويقيم للقيام فيها وهو مستغف بسنتين ذكرا لا يجز هذا أن جميعه له ملكه  
وحقه وفي يده وموضع في كورة كذا في محله كذا في سكة كذا بخصته \* كذا فاحد حوده لزيق  
منزل فلان والثاني والثالث كذا والاربع لزيق الطريق واليه المداخل فيه بمحدوده كلها وحقوقه وموافقه  
التي هي له من حقوقه أرضه وبنائه وسفله وعلوه وكل حق هو له فيه داخل فيه وخارج منه احدى وثلاثين  
سنة متوالية غير عشرة أيام من آخر كل سنة واحدة من ثلاثين سنة أولها أول اليوم الذي يتلوا تاريخ هذا  
الصك بكذا دينار نصفها كذا دينار على أن يكون كل سنة من ثلاثين سنة متوالية من أوائلها ما خلا الايام  
المستثناة منها بشعر واحد وزمان دينار واحد منها والسنة الأخيرة التي هي تمام هذه المدية قيمة هذه  
الاجرة المذ كورة فيه على أن يكون لكل واحد منهما حق فسخ بقية عقدة هذه الاجارة المذ كورة فيه في  
هذه الايام المستثناة بفسخها أيهما أحب الفسخ وأراد استئجار احدهما والا جزم المذ كورة فيه أجزم من  
المستأجر هذا جميع ما يثبت اجارته فيه بهذه الاجرة بمحدوده وحقوقه وموافقه التي هي له من حقوقه اجارة  
صححة خالية عما يطم لها بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب على أن يسكنه المستأجر هذا بنفسه ونقله  
وأمتعته وأن يسكن فيه من شاء وأن يؤجره من يشاء وأن يعيره من يشاء وقبض المستأجر هذا بنفسه  
جميع هذا المنزل المحدود وقبض صاحبها بتسليم الاجرة هذا ذلك كله اليه تسليم صاحبها فارغا وقبض الاجرة هذا  
من المستأجر هذا جميع هذه الاجرة المذ كورة فيه بتمامها بقضاء محجها بمحجها بتجمل المستأجر هذا ذلك كله  
اليه وضمن الاجر هذا المستأجر هذا الدرك فيما يثبت اجارة فيه ضمانا بصحة ما تقر فاطنين حال نفوذ  
نصر فهماني الوجوه كلها مقرين بذلك كله مشهدين على ذلك كله في تاريخ كذا وهذا الصك الذي كتبناه في  
الاجارة الطويلة فيقاس عليه نظائره كذا في الظهيرية \* والنسخة التي اخذها المتأخرون في هذا هذا  
ما استأجر فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني جميع الدار المشتلة على البيوت التي هي ملكه  
وفي يده بموضع كذا احدودها كذا بحدودها وحقوقها كلها أرضها وبنائها وسفله وعلوها وموافقه من  
حقوقها وكل داخل فيها وخارج منها من حقوقها وكل قليل وكثير فيها من حقوقها سنة كاملة بالاهلة

اشتمل بأكلى أو شرب ثم ذبح ان طال وقطع الفور حرم والا لا \* وحد الطول ما يستكثره الناظر \* واذا حذد الشفرة بقطع الفور  
وكذا اذا هربت الشفة بعد التسمية ثم أخذها وأضجها بقطع النور ويجدد الذكرك قال الامام الحلواني المستحب أن يقول بسم الله  
الله أكبر ومع الواو يكبر لانه يقطع النور \* وقال الباقي المستحب أن يقول بالواو أي والله أكبر وقوله الله أكبر لا يحل اذ لم يزد به  
التسمية وذكر المرخص من كان ذاكر التسمية لكن لا يعلم أنها شرط الحل وتركه في معنى الناسي \* وذبح المجنون والصبي والسكران

يجوز اذا كان يعقل التسمية والذبح يعفى به - لم أن التسمية بأمرها أو يطبق الذبح والصغير كالكبيرة في النسيان وتحريك الشفتين في سق الاخرس كذلك كما في القراءة ويؤكل ذبيحة الاقلف خلافا لابن عباس رضى الله عنهما ويكره سلق الجلد قبل ان يبرده - هذا الذبح \* شاة قطع الذئب أو دابها وهي حية لا تذكي لقوات محمل الذبح ولولو بقرة الذئب بطنها وهي حية تذكي لبقاء محمل الذبح فحصل لو ذبحت \* ولولا نزع الذئب رأس الشاة وبقيت (٣٠٨) حية تحمل بالذبح بين اللبسة واللحين \* قطع الذئب من ألية الشاة قطعة

اشاء عشر شهر رامت والية أو لها غرة شهر كذا وآخرها سلع شهر كذا من سنة كذا بكذا درهما نصفها كذا درهما حصة كل شهر كذا درهما من هذه الاجرة اجارة صحيحة جائزة نافذة بانه خالية عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله وذلك كله أجبر مثل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة يوم وقعت لا وكس فيه ولا شطط على أن يسكن المستأجر هذا في جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة في جميع هذه المدة بنفسه ويسكنها من أحب كما أحب بما أحب وينتفع بها بوجوده ومنافعا بها بالمعروف فبعد ذلك ان كان المستأجر نقد الاجرة يكتب على أن المستأجر هذا عجل كل هذه الاجرة تمام هذه المدة فمجهلها منه الا جرح هذا ويرى المستأجر هذا من جميع هذه الاجرة لهذه المدة الى هذا الاجر برائة قبض واستيفاء وان لم يكن المستأجر نقد الاجرة يكتب على أن يؤدى المستأجر هذا تمام هذه الاجرة الى الاجر هذا بعد تمام هذه المدة أو يكتب على أن يؤدى اليه حصة كل شهر من هذه الاجرة عند مضي ذلك الشهر وقبض هذا المستأجر من هذا الاجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة كما وقعت كما وقعت هذه الاجارة فارغة عن كل مانع ومنازع عن القبض والتسليم بتسليم هذا الاجر ذلك كله اليه ونظر قاعن مجلس هذه الاجارة بعد صحتها وتامها تفرق الابدان والاقوال بعد اقرار المستأجر هذا أنه رأى ذلك كله وعرفه ورضى به وأشهد على نفسه ما ويتم الكتاب قال الشيخ الامام الاجل نجم الدين النسفي ولا يكتب ضمان الدرك في الذي لا تكون الاجرة فيه مقبوضة ويكتب فيما كانت الاجرة فيه مقبوضة سجلة فان كان المحمل والمقبوض بعض الاجرة يكتب ضمان الدرك في القدر المقبوض وضمن أصل الاجرة كضمانه ديناً آخر فيكتب ههنا كما يكتب فيه ثمة وبعض مشايخ سمرقند اذ اختاروا لفظة القبالة في هذا فكتبوا ههنا ما تقبل فلان قبالة صحيحة وقبض ههنا المقبل وسلم هذا المستقبل ونظر قاعن مجلس هذه القبالة وعلى هذا اجارة الحانوت والارض والطاحونة والحمام وكل محدود ولكن يذكرونه بقوله محدودها وحده وقها ما هو من خواص مرافقها كافي الشراء والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة \* فان كان المستأجر سوى المنزل كان كرم يذبح في أن يكتب الاجرة على أصل الكرم دون الاشجار والتضبان والزاجين لان اجارتها باطله والزرع في الاراضى كذلك فيكتب اسأجر فلان بن فلان جميع أصل الضيعة التي هي كرم محوط ان كان الكرم محوطا وجميع دبرات أرض ذكره الا جرح هذا أنه والله ملكه وحقه وفي يده وموضعه في أرض قرية كذا من قرى كورة بخارى من عمل ذرا ومن عمل قرع دوا من عمل ساحن ما دون ويكتب حدودها كما تكون ثم يقول محدودها وحدها وحقوقها ومرافقها التي هي لها بعد ما باع الاجر ههنا من المستأجر هذا جميع ما في هذا الكرم من الاشجار والقضبان والزاجين والاغراس وما في هذه الاراضى من الزروع وشراء البطيخ وقوائم القطن باصول جميعها وعروقها بمنع لوم هو كذا يها صحبها وان المستأجر هذا اشتراها منه بذلك الثمن المعلوم شراء صحبها وتقابضا صحبها ثم اسأجر جميع ما ثبتت اجارته فيه احدى وثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة واحدة الى آخر الصل وان كانت الاجارة في وقت يكون على الاشجار ثمار وعلى الزاجين أغصان يكتب بعد قوله جميع الاشجار والزاجين والاغراس وجميع ما على هذه الاشجار من الثمار لان الثمر لا يدخل في البيع من غير ذكر وان كان في الكرم أشجار الخلاف يكتب وجميع أشجار الخلاف التي في هذا الكرم لان قوائم الخلاف بمنزلة الثمر لا تدخل في البيع من غير ذكر هو المختار وهذه الاجارة مستخرجة من مسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهي ما اذا استأجر

لا يؤكل كل المبان وأهل الجاهلية كانوا يأكلونه فقال عليه الصلاة والسلام ما أين من الحى فهو ميت \* وفي الصيد ينظر ان الصيد يعيش بدون المبان فالمبان لا يؤكل وان كان لا يعيش بلامبان كالرأس يؤكلان \* ذبح شاة وقطع الحاقوم والادواح الا أن الحياة فيها بعد فقه طع انسان بضعة منها يحمل أكمل تلك البضعة لان هذا ليس بمبان من الحى لان ما بقي فيها من الحياة غير معتبرا أصلا يرمى الى برج الحمام فأصاب جاما ومات قبل أن يدرك ذكاته لا يحل وللشافعي فيه كلام انه هل يحل بذكاة الاضطرابى أم لا قيل يساح لانه صيد وقيل لانه يأوى الى البروج في الليل

كتاب السير

فيه أربعة فصول

الاول في الامان

أمان المرأة الذي لا يجوز الاذا حكم بانهم مدممة وكذا العبد والاعوى والمحدود \* سألو أن

الرجل

ينزلوا على حكم الله فلا امام الا يحييهم \* آمنه على قرابة دخل والدا واستحسانا

السلطان أمن الكفار بشرط التنب لا يصح حتى لو ظهر عليهم فهم في وكذا آمنهم مطلقا فاشغلوا بالجواب وهذا اذا كانوا كثير الهم قوة \* وان قطع واحد أو اثنان أو ثلاثة من المستأمنين الطريق لا ينقض أمانه \* وقع الديرة على الكفار فأسلم واحد منهم قبل الاسر مع اسلامه وصار حرا وماله \* امرأة مسلمة سببت بالمشرك وجب على أهل المقرب تخليصها من الاسر ما لم يدخل دار الحرب لان

دار الاسلام كان واحداً النفي الذي وقع من قبل الروم يجب على كل من معه وله زاد ورأه ولا يجوز الخفاف لاحد الا بعد ذلك  
والرباط الذي جاء الاثر في فضله يكون في مكان لا يكون وراءه اسلام في المختار وقيل لو ان غار كافر على موضع مرة فهو رباط الى اربعين  
عاماً ولو مرتين في مائة وعشرين سنة ولو ثلاثاً في آخر الدهر \* والقتال مع أهل الحرب ليرجعوا الى حكم الله واجب بالنص  
وقوله عليه الصلاة والسلام القاتل والمقتول في النار محمول على باغيين (٣٠٩) يقتتلان للدين أو كأهل المحلن

بقتلان عصابة فلا يجوز  
نصر واحد منهما

الثاني في البيع

طائفتان من الكفار بينهما  
مودعة دخلوا دار الاسلام  
موادعين ثم تنازعا فوقفت  
الدبرة على احدهما  
واستولوا بهما وباعوهما  
قبل الاخراج بدار الحرب  
لا يجوز الشراء منهم ولو أن  
التركة أو الهبة استولى على  
تركه أو هبته وأخرجها بدار  
الحرب وباع جاز لثبوت  
ملكه بالاحراز بدار الحرب  
\* أهل بلديت دعون الاسلام  
ويأتون بالشرائع من  
الصلاة والصيام ولكنهم  
يعبدون الاوثان اغارهم  
المسلمون فسبواهم وأراد  
انسان الشراء منهم ان كانوا  
يقسمون بالعبودية للمسلمين  
جاز شراؤهم وان كانوا  
لا يقرون بالعبودية للمسلمين  
جاز شراؤهم والنساء والصبيان  
دون الكبار بالغين \* مسلم  
دخل دار الحرب فجاء  
الحربي بانه أو ابنته أو ابنته  
أو ابنته أو ابنته أو ابنته  
قد قهرها يريد بيعها من  
المسلم المستأمن لا يشتريها  
عند كثر المشايخ وقال

الرجل دار من رجلين عشرين نخاف أن يخرجها منها أو أراد أن يستوثق من ذلك فالحيلة فيه أن يستأجر  
الدار كل شهر من الشهر الاول بدرهم والشهر الاخير ببقية لاجرفان معظم الاجرمي كان للشهر الاخير  
فانهم لا يخرجونه من الدار وقد حكى أنه كان في الامة يدعيون بيع المأمله فلما كان في زمن  
الفقيه محمد بن ابراهيم المديني رحمه الله تعالى كره ذلك لمكان شبهة الربا وأحدث هذا النوع من الاجارة  
ليصل الناس الى الاسترباح باموالهم فيحصل لهم منفعة الارض والدار مع الامن عن ذهاب شيء مقصود من  
المال فجعل بمقابلة السنين المتقدمة شيئاً قليلاً وجعل ببقية المال للسنة الاخيرة واستثنى ثلاثة أيام من آخر  
كل سنة واشترط الخيار لكل واحد منهما في هذه الايام وانما أثبت الخيار لكل واحد منهما حتى يمكنه الفسخ  
والوصول الى ماله اذا احتاج اليه وانما استثنى هذه الايام من العقد حتى لا يكون اشتراط الخيار كثر من  
ثلاثة أيام في العقد فانه يوجب فساد العقد عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وحتى لا يشترط حضرة صاحبها  
الصحة الفسخ عند أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولكنه شرط الخيار في غير أيام العقد وانما اقدروا  
بأحدى وثلاثين سنة لانه يستثنى ثلاثة أيام من آخر كل ثلاثة أشهر في الغالب وإذا استثنى ثلاثة أيام من  
آخر كل سنة في صحتها تكون الايام المستثناة من هذه المدة ثلثمائة وستين يوماً وذلك سنة واحدة فيبقى  
عقد الاجارة في ثلاثين سنة وانما عقدوا عقد الاجارة في ثلاثين سنة ولم يعقدوا في الزيادة على ذلك لان  
ثلاثين سنة نصف العرفي الشرع قال النبي صلى الله عليه وسلم أعمار أمتي ما بين اثنين الى سبعين  
وقال النبي عليه الصلاة والسلام معتزكم المنايا ما بين اثنين الى سبعين فكم هو الزيادة على نصف العمر  
لان الاكثر معتز بالكل حتى كان ادراكاً كثر الركة بمنزلة ادراك الكل وحينئذ يتمكن شبهة التأييد فيها  
والتأقيت من شرطها ووافقه على تجوز هذه الاجارة الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى  
وكذا من بعده من الامة بخاري وعلى هذا امر الامة في فتوى الجواز هذه الاجارة اليوم وكان الزهاد من  
مشايخنا مثل الشيخ الامام أبي بكر بن حامد والشيخ الامام أبي حفص السفي كدرى لا يجوزون هذه  
الاجارة ويقولون فيها شبهة الربا وقد ذكرنا وجود الفساد في كتاب الاجارات من هذا الكتاب قال الشيخ  
الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وقد بينا وجه صحتهم واتقاء شبهة الربا عنها ولو لم  
يجوز بهذا الطريق لانسد على الناس وجود دفع حوائجهم بحال الغير لان من يقرض المال الكثير من غير أن  
يطمع في وصول نفع مالي نادر وبذلك النادر لا تدفع الحوائج ولا تنتظم المصالح فكان في القول بجواز هذه  
الاجارة تعديل النظر من الجانبين ولهذا المعنى جاز الدخول في الحمام باجر وان كان الاجمعه ولا وما يصب من  
الماء الى المكان الذي يجلس فيه ومقدار ما يمتك فيه مجعولا ثم اختلف المشايخ الذين يجوزون هذه الاجارة  
في فصل وهو أنه اذا كان سن أحد العاقدين بحيث لا يعيش الى ثلاثين سنة غالباً هل تصح هذه الاجارة بعضهم  
لم يجوزوا ومن لا يجوز القاضى الامام أبو عاصم العامري وبعضهم جوزوا وذلك لان العبرة لصيغة كلام  
المتعاقدين وانما تقتضى التأقيت فصيح ذلك وتظهر هذا اذا تزوج امرأتها الى مائة سنة فانه يكون متعة ولا  
يكون نكاحاً صحح في الروايات الظاهرة عن أصحابنا وان كان لا يعيش الى هذه المدة غالباً ولكن لما كان  
الاعتبار للفظ كان مبطل لا نكاح كذا في الظهيرية \*

اجارة النصف المشائع استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني جميع ما ذكر أنه ملكه وحقه من جميع

الكري رحمه الله ان كانوا يرون جواز البيع يجوزون ان كانوا يرون جواز البيع لا يجوزوا اذا لم يجز البيع على الاقوال كلها وعلى قول فاذا  
أخرجه الى دار الاسلام اختلفوا فيه قيسل ان أخرجه كرهه ملكه وان كان البيع باطلا والصحيح أن البائع ان كان يري جواز البيع ملكه  
مطلقاً وان كان لا يرى ان اشتراؤه ذهب به كرهه ملكه وان قهره ربحاً يباعه من مسلم مستأمن ان كانوا يرون التملك بالقهر جاز الشراء والا لا  
\* مسلم تزوج امرأة كافر في دار الحرب وأعطى صداقها لابنها أو ضم في قلبه أنه يبيعها وأخرجها الى دار الاسلام ليس له بيعها وهي حرة اذا

خرجت طوعا وان مكروه لانه ذم القهر في الاول والقهر في الثاني \* الحربي دخل دارا بامان وولده فباع وولده لا يجوز لانه دخل تحت الامان وفي جواز البع نقض الامان \* ملك من اهل الحرب اهدى الى رجل من المسلمين هدية من احرارهم او من بعض اهلها فان كان الذي اهدى اليه ليس بينه وبينهم قرابة كان مملوكا لمن اهدى اليه وان كان ذارحهم محرم منه او امرأته ولدت منه لم يكن مملوكا للذي اهدى اليه \* وفي الجامع الاصغر باع الحربي ولده من مسلم ( ٣١٠ ) اوحربي في دار الاسلام او في دار الحرب قال الدبوسي ان باعه من مسلم مستأمن لا يجوز

وان من حربي يجوز واذا سلمه اليه ملكه وقال ابو بكر لا يباح للمسلم شراؤه وان اشتراه ملكه ويكون رقبا وقال محمد بن احمد رحمه الله لا يملكه اذا اشتراه في دار الاسلام ويملكه اذا اشتراه في دار الحرب واخرجه الى دارنا وذكر الفقيه في عن الساني اذا باع الحربي ولده من مسلم في دار الحرب عند الامام رحمه الله يجوز ولا يجبر على الرد وعند الثاني يجبر اذا خالصه وعن الثاني رحمه الله فحين دخل دار الحرب بامان فسرق منه مائة انسانا حرا وخرج به اقول لا يسهك ما صنعت وان باعه يجوز بيعه لانه ملكه وفي السير الصغرى الحربي يملكه حربي آخر بالقهر والاستيلاء عمدا كرنا عرفت جواب مسئلة يقع في بلاد الدشت وهي ان التتار الذين هم فيه يبيحون اولادهم في الدشت ان كان الدشت بلاد الحرب كما اختاره صاحب التقنية تصح هذه الاجوبة وان لم تكن بلاد الحرب وكانت بلاد الاسلام كما

ما وجد ووصف فيه فهو سهم واحد من سهمين وهو النصف وساعا من جميع الدار المشتركة بين هذين العاقدين نصفين وهي الدار التي في موضع كذا ويتم الكتاب فان استأجر النصف من غير شرط فيها لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجاز عندهما فان اراد الجواز بالاجماع كتب استأجر منه سهم او احدا من سهمين من جميع الدار التي ذكر ان كالهال وهي ملكه وحقه وفي يده وهي الدار التي موضعها كذا ويتم كذا وآخره حكم الحاكم فيكتب وقد حكم بصحته هذا العقد القاضي فلان بعد خصومة صحيحة جرت بين هذين العاقدين كذا في الذخيرة \* ( ووجه اخر ) ان يعقد الاجارة على جميع المستأجر بضعف مال الاجارة ثم يفسخ العقد في النصف بنصف الاجر فيبقى العقد في النصف بالنصف ما انتفعاعليه من مال الاجارة فيكون هذا شيوعا طارئا فلا يفسد العقد ولا يحتاج الى قضاء القاضي ( وان كان المستأجر سركارا لحمايين ) فيكتب الاستئجار اقل من مدة احدي وثلاثين لان سركارهم لا تبقى على حالها الى ثلاثين سنة فيكتب على حسب ما يرى الصواب فيكتب نسخة السركار او بالاعربية او بالفارسية كما يشاء ثم يكتب عقيما المستأجر فلان بن فلان من فلان ابن فلان جميع هذه السركار والادوات الموصوفة في هذه النسخة المكتوبة على صدر هذا الصك بالعبارة او بالفارسية خمس سنين متواليات غير ثلاثة ايام من آخر كل ستة اشهر من اربع سنين متواليات من مقدمتها اولها اول اليوم الذي يتوالت تاريخ هذا الذكر بكذا دنارا ويصف الدينار بما وصفناه على ان يكون اربع سنين متواليات من اولها سوى الايام المستثناة منها كل ستة اشهر منها سوى ما استثنى من ايامها بشعيرة واحدة وزمان دينار واحد والسنة الاخيرة التي هي تمة هذه المدة ببقية هذه الاجرة ويتم الصك الى آخره وان كان بمال الاجارة ضامن يكتب بعد مقام صك الاجارة وضمن فلان بن فلان الفلاني ان يكتب حاشيته ومعه وفيه ومسكنه ضمن هذا الاجر المذكور فيه بأمره للمستأجر المذكور فيه بما يجب للمستأجر على هذا الاجر من هذه الاجرة المذكورة فيه بعد انقضاء هذه الاجارة ضامنا صحيحا معلقا باللزم ورضي به هذا المستأجر وأجاز ضامنا عنه هذا في مجلس الضمان اجازة صحيحة ويتم الصك الى آخره وان لم يجد الاجر الضامن وطلب المستأجر من الاجر ان يوكاه او يوكل رجلا آخر يبيع هذا المنزل من انسان يثق عليه أهل البصر ويقبض الثمن من المشتري وأدام مال الاجارة الى المستأجر يكتب ثم ان هذا الاجر المذكور فيه وكل فلان بن فلان الفلاني وأقامه مقام نفسه في بيع هذا المنزل المحدود فيه بعد انقضاء هذه الاجارة المذكورة بينه وبين هذا المستأجر ممن يرغب في شرائه منه بالثمن الذي يتفق عليه رجلان من أهل البصر في ذلك الامر وفي قبض الثمن من المشتري وتسلم العقد عليه اليه وضمن الدرك له عليه وأدام ما يجب على هذا الاجر من مال الاجارة المذكور مبلغه فيه بعد انقضاء الاجارة الى هذا المستأجر من ذلك الثمن فوكلا صححنا بطاب هذا المستأجر ومستثنى ذلك منه بائنا لازما على أنه كلما عزل عن هذه الوكالة عاد عنه وكلا في ذلك كله كما كان وانه قبل منه في مجلس التوكيل هذه الوكالة فقبولنا صححنا خطابا ويتم الصك الى آخره وان استأذنه المستأجر في عمارة المنزل من ماله ليرجع على هذا الاجر يكتب وأذن الاجر هذا المستأجر هذا في صرف ما يحتاج هذا المنزل المحدود فيه من بعد ذلك الى العمارة أية عمارة كانت من مال نفسه من غير اسراف ولا تبذير بمشهم درجلين من جيرانه ليرجع بمثل ما صرف هو اليه على هذا الاجر اذا صححنا او بصرف جباياته وموثاقه الديوانية وقت وقوعها من مال نفسه الى أصحاب السلطان ليرجع بمثل ذلك عليه

اختاره أكثر العلماء على ما تقر في الفصول يكون البع في دار الاسلام ومع ذلك التنافي حكم المستأمنين اذا كانوا على الكفر وتأمل الباقي \* الثالث في الخطر والاباحة لا يخرج الى الغزو بلاذن والديه وان أذن أحدهما لا يخرج وان له جندا وجدنان فاذن أو الأب وأم الأم ولم ياذن الآخران له الخروج وفي سفر الحج والتجارة يخرج بلاذنهم لان الطهارة تعاقب بالروح لاهمادات العلة على التخاصم الخروج الى العلم بالحج والتجارة لان الخروج الى التجارة لما جاز لا يجوز لالم أولى الا اذا كان الطريق مخوفا يشترط اذنهما هذا اذا كانا غير محتاجين الى خدمته فان محتاجين لا يخرج وان عليه دين لا يخرج الى الغزو بلا أدائه وان لم يكن له مال



لا يخرج الا باذن الدائن وان كفل بالمال لا يخرج الا باذنه وان كفل لاباذه لا يخرج الا باذن الطالب خاصة والميت والمقتول لا يدفن الا في المكان الذي مات في مقابر أولئك القوم ولونقل الى ميل أو ميلين لا بأس به \* جل رؤس الكفار الى دار الاسلام بكرة \* سئل عطاء بن حزن عن قتل الاعوانة والسعاة والظلمة في أيام الفترة قال يباح لانهم يسعون في الارض بالفساد وقيل يعتصمون عن القساذ في أيام الفترة وتوارون قال ذلك امتناع ضروري ولوردوا العاد والمافن وعنه وكذلك قال لامام السيد أبو شجاع وزاد بانه ( ٣١١ ) يثاب قائلهم قيل له وكيف يثاب قائلهم قال لان من شرط

اذنا صححا على أنه كلما عرله عن هذا الاذن يكون هو أو ذواله فيه عنه باذن جديد في ذلك كله كما كان وانه قبل منه هذا الاذن منه قبل ولا صححا  
 \* وأما الاجارة على الاجارة فأنك تكتب على صك الاستئجار أقر فلان بن فلان وهو المستأجر المذكور اسمه ونسبه في باطن صك الاستئجار هذا في حال جواز اقراره طائعا أنه أجر كذا الاجارة على الاستئجار المذكور في باطنه بجموده وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه من هذا التاريخ الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة في باطنه غير الايام المستثناة المذكورة في باطنه بكذا ذيارا بصفه بما وصفناه على أن يكون كل سنة من السنين الباقية غير السنة الاخيرة وسوى الايام المستثناة المذكورة في باطنه بشعبه ووزان من دينار واحد والسنة الاخيرة التي هي تمة هذه المدة ببقية هذه الاجرة المذكورة فيه اجارة صحيحة وان فلانا هذا استأجر منه جميع كذا بجموده وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه بهذه الاجرة والشرائط المذكورة فيه استئجارا صححا وتم التسليم بينهما فيما ثبت اجارته فيه على قضية الشرع وقبض الاجر هذا جميع هذه الاجرة بكاملها قبضا صححا وجعل كل واحد من هذين العاقلين صاحبه هذا بالمبار في فسخ بقية عقدة هذه الاجارة في هذه الايام المستثناة المذكورة في باطنه جعل لا صححا ويتم الصلح الى اخره كذا في الظهيرة \*  
 \* اجارة النفس \* هذا ما استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني استأجر نفسه سنة واحدة كاملة أو لها غرة شهر كذا وآخرها صلح شهر كذا بكذا درهم على أن يستعمله هذا المستأجر بجميع ما يتفق له من الاعمال في هذه المدة أي عمل شاء ولا امتناع له عما يأمره وان هذا الاجير سلم نفسه اليه بحكم هذا العقد حتى يستعمله أي عمل شاء ويوفيه أجر كل شهر يستعمله فيه عند مضيه فان كان استأجره لثوب خاص من العمل والحرفة كتبت على أن يستعمله في عمل الخياطة في أنواع الثياب كلها وجميع ما يحاط على ما رأى وأحب (استأجره على أن يحفره بئر) بين موضعها وسعم أو عقمها بالدرعان (استأجره على رعيه كذا كذا من الابل باعياها) يصفها ويفصل اذا اختلفت كذا شهر على أن يرعاها ويحفظها ويسقيها ويوردها ويصدرها الى أعطانها ويذاوي جربها ويحلب ذوات الدرمنها في الاوقات التي تحلب أمثالها فيها وقصر ضرر وعملها بعد حلبها ويقوم عليها وعلى فصلانها في جميع مصالحها التي يحتاج اليها ويطلب ضالتها بكذا درهم الى آخره ويتم الكتاب ويبين التأجيل والتجديل في الاجرة فان كانت الابل باعياها من غير أن يكون في هذا اجير وحده فلا عيب أن يؤاجر نفسه من غيره ولا ضمان عليه فيما ضاع منها بالاجماع وفي المعينة هو اجير مشترك فله أن يؤاجر نفسه لرعي غيره من غيره ولا يضمن ما ضاع منها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما \* (فان استأجره لحمل الكتاب من سمرقند الى بخارى ونحوه ويدفعه الى فلان ويسأل جوابه فيعمله الى المستأجر يكتب) \* استأجر منه نفسه ليحمل له كتابا كتبه الى فلان في كورة كذا من كورة كذا ويحمل جواب هذا الكتاب منه اليه بكذا درهم اجارة صحيحة وقبض هذا الاجير من هذا المستأجر جميع الاجرة المذكورة فيه بمجمله قبضا صححا وقبض منه هذا الكتاب قبضا صححا وقبل حمله من كورة سمرقند الى كورة بخارى ويراذه الى فلان وأخذ جواب الكتاب من هذا المكتوب اليه من كورة بخارى الى كورة سمرقند وتسليم الجواب الى هذا المستأجر ويتم الكتاب  
 \* استئجار المملوك للخدمة \* استأجر منه عبد الله همداني يسمى زيرك الذي ذكره هذا الاجر أنه ملوكه

الاسلام الشفقة على خلق الله تعالى والفرح بفرحهم والحزن بحزنهم وهم على عكسه \* عبد أسره العدو وألحقه به دار الحرب ثم أبى منهم يرد على سيده وفي رواية يعق قال السيد الامام والبلدان التي في أبدى الكفرة اليوم لا شك أنها بلاد الاسلام لعدم اتصالها ببلاد الحرب ولم يظهر فيها أحكام الكفر بل القضاة مسلمون ومن قال منهم أنا مسلم وشهد بالكلمتين يحكم بالسلامة ومن وافقهم من المسلمين فهو فاسق لا كافر ولا مرتد ونسبهم مرتدين من أكر الكفار لانه تنفير عن الاسلام وتقليل سواده واغراء على الكفر والمولوك الذين يطيعونهم عن ضرورة مسلمون والذين يطيعونهم لاعتن ضرورة موادة وأما البلاد التي عليها والمسلم من جهتهم يجوز إقامة الجمع والاعباد وأخذ الخراج وتقليد القضاة وترويج الايام والارامل لاسنيلا المسلم عليه وطاعته للكفرة أما موادة أو مخدعة وأما البلاد التي عليها ولا كفار فيجوز

فيها أيضا إقامة الجمع والاعباد والقاضي قاض يتراضى المسلمين ويحب عليهم طلب والمسلم وتعليق البارز أعنى اللوح السلطاني اماره مكتبة لاتعلق لها بالدين كان من خشب أو فضة بخلاف وضع قلنسوة الجوس وشدا الزنار لا اماره الكفر كالخنان اماره الاسلام وقص الشارب اماره أهل السنة والجماعة وتركة اماره الرافض وكذا الدس السوداء ليس السراغوج من قبل ليس أنواع القلائس فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده وقد تقرر أن يقام شيء من العلم يبقى الحكم وقد حكمنا بالاختلاف بان هذه الديار قبل استيلاء التتار كانت من ديار الاسلام

وبعد استيلائهم اعلان الاذان أو الجمع والجماعات والحكم بمقتضى الشرع والفتوى والتدريس ذائع بلانكبر من ملوكهم فالحكم بانها من بلاد الحرب لاجهته انظر الى الدراسة والدرية وعلان بيع الخمر وأخذ الضرائب والمكوس والحكم من البعض برسم التتار كاعلان بنى قرية باليهود وطلب الحكم من الطاغوت في مقابلة محمد عليه الصلاة والسلام في عهده بالمدينة ومع ذلك كانت بلدة الاسلام بلارب وذكر الخوفاي رحمه الله اناصر (٣١٢) دار الحرب باجراء أحكام الكفر وأن لا يحكم فيها بحكم من أحكام الاسلام وأن يتصل بدار

ورقيقه وفي يده وهو عبد شاب مديد القامة وبين حليته استأجر منه سنة كاملة أولها كذا وآخرها كذا  
بكذا درهمًا اجارة صحيحة على أن يستخدمه هذا المستأجر بأنواع الخدمة ما يطيقه هذا المملوك ويحمل  
للمستأجر استخدامهم فيه على ما يرى في جميع هذه المدة ويؤجره فيها ممن أحب خدمته وخدمته من شاء  
ويسافر به إن بدله ويعمل في ذلك برأيه فان كان يعمل في غير ذلك ذكر ذلك ثم ذكر الاجرة والتأجيل والتعجيل  
والرؤية ويتم الكتاب وليس له أن يسافر به الا بشرط والخدمة التي له أن يطلبها منه خدمته وخدمته من  
في عمله وخدمته أضافه من السحر الى ما بعد العشاء كذا في الذخيرة \*

(١) وان كان للخدمة والاعمال والصناعات كلها ينت ذلك ثم نين حديث الاجرم الناجيل والتجمل والتأقبت وبيت الرؤية وذ كرفي وضع آخر وقال اجارة محدود الصغرة أو الوقف في هذه المدة الطويلة لا تجوز وانما تجوز المقاطعة وهي هذا ما استأجر على سبيل المقاطعة فلان أعنى رب المال من فلان القيم في نسوية الامور فلان الصغرة الثابت القوامه المذكورة انه يؤاجر من هذا المستأجر بهذه الولاية والقوامه المذكورة فيه بالاجرة التي هي يومئذ اجر المثل لهذا المعقود وعليه لا وكس فيها ولا شطط ويذكر الحدود ويتم الصك كذا في الظهيرية \*

استجار الصبي من الاب استأجر منه ابنة الصغير المسمى فلان العمل كذا مدة كذا بكذا درهمما اجازة  
صححة على أن يعمل له هذا الصغير هذا العمل المذكور فيه في جميع هذه المدة وبوفى أجرة كل شهر منها عـ د  
انقضائه ويسـ لم الاب هذا الصغير بولاية الابوة الى هذا المستأجرة فـ له منه وتفرقوا بتم الكتاب واذا  
استأجره من ذي رحم محر له جاز وهو مختلف فيه فيلحق به حكم الحاكم على ما مر مرات

استنجا بالخر بالعام والكسوة. أجر نفسه من فلان سنة أو سنتين على أن يعمل له عمل كذا وما يبدوله من الاعمال بقدر طاقته ما يأمربه هذا المستاجر على أن يكون أجر عمله لكل شهر كذا درهم وأذن هذا الاجير لهذا المستاجر في صرف ما يلزمه من أجره - له ان يطعمه وادامه ولباسه وسائر مصالحه التي لا بد له منها اذا صاحبها على أنه كلما نه عنه كان مأذونا له فيه باذن جديده من جهته وسلم نفسه الى هذا المستاجر تسليما صريحا

استنجار النظر ﴿ هـ ﴾ إذا ما استأجر فلان بن فلان من فلانة بنت فلان استأجر منها نفسها مدة سنتين كاملتين متواليين أو أقلها ما غرة شهر كذا من سنة كذا أو آخرهما سلع شهر كذا من سنة كذا على أن ترضع ابن هذا المستأجر الذي يسمى فلانا في منزل هذا المستأجر تقيم في منزله هذه المدة لارضاع هذا الولد وحضانه ترضعه بنفسه امن لبنه او تحضنه وتخدمه رضاعا لا تقصير فيه ولا تقبیر بكذا ادبره اخصه كل شهر كذا اجارة صحيحة وقبلت منه هذا العقد مواجهة في هذا المجلس وعانت هذا الصبي وعرفته وسلمت نفسها من هذا المستأجر لهذا العمل ترضعه وتحضنه في كل هذه المدة وبوفها أجرها عند مضي كل المدة او يكتب أجر كل شهر عند انقضاء ذلك الشهر او يكتب وقد تبعت وقد أجاز زوجها فلان فقرة هذه الاجارة فرضي بها

(١) قوله وان كان للخدمة والاعمال الى قوله كذا في الظهيرية هذه العبارة ستأتي بعينها بعد فحور ورفعتين

الحرب وأن لا يبقى فيه مسلم  
ولا ذى أمانا بالأمان الاول  
أعني بأمان أئبئها الشارع  
بالإيمان أو عقد الذمة فإنا  
وجدت الشروط كلها صارت  
دار الحرب وعند تعارض  
الدلائل والشروط يبقى  
ما كان على ما كان أو يرجح  
جانب الاسلام احتياطاً إلا  
يرى أن دار الحرب تصير دار  
الاسلام بمجرد اجراء أحكام  
الاسلام اجماعاً

الرابع في المرتد وما يصير  
الكافره مسلما

تصرفاته بعد الحاق قبل  
القضاء بالحاق يتوقف اجبا  
والخلاف في تصرفاته قبل  
الحاق فعندهما تصرفه في  
كسب الاسلام والرتا فاذ  
الاما استثنى وعنده تصرفه  
في كسب الاسلام وقوف  
معاوضة كان أو تبرعا وفي

كسب الردة ان تبرع وامر وقوف  
وان غير تبرع نافذ كذا  
ذكره شيخ الاسلام والصحيح  
أن تصرف الميرث فيها  
يقف وعنه في دينه ثلاث  
روايات في رواية الامام الثاني  
يبدأ بقضائها من كسب  
الردة فان لم يقف فن كسب  
الاسلام وفي رواية الحسن  
عنه بعكسه وفي رواية زفر  
عنه رجع الله دين الاسلام

من كسب الاسلام ودين الردة من كسب الردة والصحيح رواية الحسن رحمه الله وتصرفات المرتدة ان تصرفا ينفذ من وسلمها  
المسلم ينفذ منها وان تصرفا لا ينفذ من المسلم ولكن يصح فيما اتفقته من الملة كالمث وود النعمة عند حماية قد كسب المرتد وعنده اختلافوا  
قبل يصح وقيل يصح ما يصح من المسلم لانها تحجب على الاسلام فحكمها احكم المسلمين الا يرى انه لا يصح تصرفها في الجرم وهو المرتد الردة عود  
الى الاسلام والكفار من غير اهل الكتاب كعبدة الاصنام اذا قالوا لا اله الا الله يحكمهم باسلامهم ولو لم يقرروا ولكن جوارحهم منا فحكمهم

فان امتنع بعد ذلك من  
الاسلام يقتل لانه مرتد  
وان الكافر عن يقوله اقبل  
ذلك لا بأس بقتله وان تكلم  
بهم لانه ليس بدليل الاسلام  
وان قال لا اله الا الله محمد  
رسول الله وهو ممن لا يقوله  
فهو دليل اسلامه وكذا  
لو قال محمد رسول الله أو  
قال دخلت في دين الاسلام  
أو في دين محمد عليه الصلاة  
والسلام يحكم بإيمانه حتى  
لومات يصلي عليه كالموصلي  
معنا ثم مات أما اليهودي  
والنصراني اليوم اذا قال  
لا اله الا الله محمد رسول الله  
لا يحكم بإسلامه لانهم  
ينظرون في المسلمين يقولون  
ذلك فاذا استفسرته يقول  
هو رسول الله اليكم  
لقوله تعالى هو الذي بعث  
في الامم رسولا منهم  
فلا يدل هذا على ايمانه  
ما لم يضم اليه التبرؤ بما  
هو عليه \* واذا قال النصراني  
أشهد أن لا اله الا الله وأنبرا  
عن النصرانية لا يحكم  
باسلامه لجواز أنه دخل في  
اليهود اذ اليهود يقول ذلك  
أيضا وان زاد وقال وأدخل  
في دين الاسلام زال الاحتمال  
\* واذا قال أنا مسلم لم يكن

وسلمها للارضاع المذكور فيه وأذن لها بالاسكنى في منزل هذا المستأجر لهذا اقرضني بها هذا العمل وتفرقا  
وبتم الكتاب وان كان بغير اذن الزوج فله المنع والقسخ والله أعلم  
استجار الاساتذ لتعليم الصبي الحرفة استأجره ليعلم ابن المستأجر المسمى كذا حرفة كذا ابتماها  
بوجوهها في مدة كذا بكذا درهما يقوم بتعليمه في أوقات التعليم وسلم اليه هذا الابن وعجل له جميع هذه  
الاجرة وبتم الكتاب وأزيد من (١) هذا الفصل الذي يليه هكذا يكتب أهل هذه الصنعة والصواب أن يكتب  
استأجره ليقوم عليه مدة كذا في تعليم النسيج مثلا على أن أعطاء الولي كل شهر كذا أما لو شرط عليه تعليم  
الحياكة ولم يقل ليقوم عليه لا يجوز لأن الاجارة حينئذ تقع على التعليم والتعليم ليس من عمل الاجير بل من  
فهم المتعلم فلا تجوز الاجارة عليه كما لو استأجره لتعليم القرآن فأما اذا استأجره ليقوم عليه فالاجارة تقع على  
القيام عليه وعلى حفظه ولكن ذكر النسيج ليرغب الولي فيما يحصل له في أثناء العقد من عمل الحياكة فان  
الصبي ربما يأخذ ذلك بفهمه وكأنه فهذا اجار مجرى البيع فاما القصد فهو والقيام عليه وفي وسع الاستاذ  
الوفاء به هذا اذا كانت الاجرة دراهم وان اتفقا على أن يعلم ولده الحرفة في سنة ثم هو يعجل للاستاذ في هذه  
الحرفة في سنة فوجهه أن يستأجره هو الاستاذ ليقوم عليه في تعليم النسيج سنة باجرة كذا ثم الاستاذ يستأجر  
التمليذ في السنة الثانية ليعمل للاستاذ في تلك الحرفة بأجر كذا هو كالأول فيتقاصان (وهذه نسخة هذين  
العقدين) هذا ما استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني استأجره ليقوم على ولده الصغير المسمى فلان بن  
فلان وهو عاقل مميز متلقن بما يلحق متعلم لما يعلم في تعليمه عمل الخياطة في أنواع الثياب بأنواع الخياطة في  
أوقات التعليم ويلقنه في أوقات التلقين ما هو من جلته ومتصل بها وادخل فيها سنة كاملة أو لها كذا  
وأنرها كذا بمائة درهم غطر يقية لا يألو في جهده ولا يمنع عنه نعمه على أن يوفيه هذا الولد هذه الاجرة  
عند مضى هذه المدة وعام هذا العمل وسلم اليه هذا الولد يقية له وضمن القيام عليه لتعليمه ذلك كله وتفرقا  
ثم ان هذا الاستاذ استأجر من هذا الولد هذا الولد في عقدة أخرى في مجلس آخر سنة كاملة متوالية بعد هذه  
السنة المذكورة في الاجارة الاولى من غير أن تكون هذه الاجارة متشروطة في الاولى أو ملحقه بها أو الاولى  
مشروطة في الثانية أو ملحقه بهما على أن يعمل هذا الولد لهذا الاستاذ في عمل الخياطة فيخيط ما يأمر به من  
الثياب ويعمل ما يتصل بهما ويدخل فيها في جميع هذه المدة بمائة درهم غطر يقية اجارة صحيحة على أن يوفيه  
هذا الاجرة عند مضى هذه المدة وبتم الكتاب \*

الاجرة المذكورة في الاجارة الاولى من غير أن تكون هذه الاجارة متشروطة في الاولى أو ملحقه بها أو الاولى  
مشروطة في الثانية أو ملحقه بهما على أن يعمل هذا الولد لهذا الاستاذ في عمل الخياطة فيخيط ما يأمر به من  
الثياب ويعمل ما يتصل بهما ويدخل فيها في جميع هذه المدة بمائة درهم غطر يقية اجارة صحيحة على أن يوفيه  
هذا الاجرة عند مضى هذه المدة وبتم الكتاب \*

(١) قوله وأزيد من هذا الخ قد راجعت المحيط فوجدت العبارة بهذه الحروف وليعزرتز كتبها اه معصمه

( ٤٠ - فتاوى سادس ) مسلمانان معناه المستسلم للعق وکل ذی دین برعزم أنه متقاد للعق هو علیه قال الحلواني رحمه الله  
الاجموسی الذی فی دارنا لانهم یأتون بهذه الکلمة علی وجه الشتم ویقولون لا ولادهم یا مسلمان زاده قال النصارى أو الیهودی برئت من  
دینی ودخلت فی الاسلام أو قال برئت من دینی وأشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله صار مسلما ولو قال الوثنی أشهد أن لا اله الا الله  
أو قال محمدا رسول الله صار مسلما لانه منکر للامرین جعافیا بهما أشهد فقد دخل فی دین الاسلام وكذا الوفا أنا مسلم لان عبدة الاوثان

لا يدعون هذا الوصف لانفسهم وكذا لو قال أنا على دين محمد أو على الخيفية أو على الاسلام وعن الحسن النصراني اذا قال أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وقبلت الاسلام وتركت ديني فهو مسلم \* وعن محمد اذا قال آمنت بالله وبمحمد وعليه الصلاة والسلام وبما جاء من عند الله وقبلت الاسلام وتركت ديني صار مسلماً ولو قال لا اله الا الله ثم رجع صار مشركاً لا يقبل رجوعه وعن الامام اذا قال نصراني أو يهودي أنا مسلم أو أسلمت يستل (٣١٤) أى تشي أن قال أردت به ترك دين النصرانية أو اليهودية والدخول في دين الاسلام صار مسلماً

حتى لو رجع عن دين الاسلام حل دمه وان قال اني مسلم على دين الحق لم يكن مسلماً فان لم يستل حتى صلى بجماعة كان مسلماً وان مات قبل أن يستل وبصلى لم يكن مسلماً مسلم ونصراني تنازع في شرا مني فقبل انه يساع من المسلم لان النصراني فقال النصراني أنا مسلم لا يصير مسلماً الا اذا قال أنا مسلم مثلك وينبغي أن يصير مسلماً لانه أخرج الكلام جواباً للكلام غيره وعن الامام أنه يصير مسلماً بأناسلم وعن ابن زياد قيل لذي أسلم فقال أسلمت فهو مسلم وكذا عن علمائنا وعن الامام قول النصراني أنا مسلم ليس باسلام حتى يتبرأ من النصرانية وعن الثاني رحمه الله قال له رجل ادخل في الاسلام واترك دينك فانه باطل فقال أشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأنا مسلم فهو مسلم وعن محمد رحمه الله شهده اليهود على ذي أنه صلى بالجماعة فنجوه مسلماً فان رجع عن الاسلام بعد ذلك ضرب عنقه فاما اذا قالوا صلى وحده فان قالوا

من سنة كذا فان كانت بغير أعيانها فابو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى جوزوا ذلك وذكر الشيخ أبو القاسم الصفار والديوبسي أنها فاسدة لانها مجهولة والكتابة الصحيحة في هذا عندهما هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه أن يحمل كذا كذا ما من القطن أو يكتب كذا كذا عند ما من الجوز أو كذا كذا قفيزاً من الخنطة أو كذا كذا أو بايين جنسها ونقلها من بلدة كذا على كذا كذا من الحر أو يقول على الابل السمان الفارغة القوية على أن يحمل كل بعير منها كذا كذا برطل كذا تقبل صحاحنا لا نوافسدها ولا خيار بكذا كذا على أن يحمل ذلك من بغداد من يوم كذا من شهر كذا أو يسير بها المنازل على ما عرفه الناس ويحفظها الليل والنهار ويسلم اليه بكورة كذا في مكان كذا منها وقبض هذا المتقبل منه جميع هذا الاجر وسلم هذا المتقبل جميع هذا المعقود عليه وصار ذلك كله في يده هذه القبالة ويتم الكتاب كذا في الذخيرة \*

وثيقة الكراء الصحيح هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه جلال ثلاثة محامل لكل محمل منها را كان وقد نظر اليه ما هذا المتقبل وعرفهم بأعيانهم ما لكل محمل منها من الوطاء والدثر كذا كذا برطل كذا كذا من الكسوة كذا كذا برطل ومن المعاليق من الدهن والزيت كذا كذا برطل ومن الماء كذا كذا من الخنطة والشعر والسويق والربو والتمر والحلوى كذا كذا يحملها على راحل ثلاث على ابل مسنات سمان فارغة قوية وذلك بعد معرفتهم جميع هذه المحامل من الوطاء والدثر والكساء والرا كان وغير ذلك ونظرا اليه ما عرفهم بأعيانهم من دينار أو يصفه باقبالة صحيحة جائزة لا نوافسدها ولا خيار ليحمله في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من بلدة كذا على أن يسير بهم المنازل وينزلهم في أوقات الصلاة ويحج بهم ويهديهم المناسك ويقيم بهم بعد النفر ثلاثة أيام ثم يرجع بهم في اليوم الرابع ويسير بهم المنازل وينزلهم في أوقات الصلاة حتى يرجع بهم الى منازلهم ببلدة كذا وقد عرفوها جميعاً وعلى أن لهؤلاء الركب أن يستبدلوا بالوظائف والدثر والكساء وغير ذلك مما وصف فيه ويعلموا فإبرأهم على أن يحملوا عليها على المقدار الموصوف فيه ويتم الكتاب كذا في المحيط \*

فان كانت الابل بأعيانها ذكرها في كمار في الحر وحكم ذلك أنها لو هلكت سقطت الاجارة وفي غير العينة لا تسقط ولو مات المكار في مصر سقطت الاجارة فان مات في المفازة بقيت بذلك الاجر استحقاقاً ولا بد من بيان وقت الخروج ولومضت تلك السنة بطلت الاجارة وليس له أن يحمله في السنة الثانية الا بتراض وتجديد عقد

كراء السفينة وتقبل الحمل في السفينة استأجر منه جميع السفينة المختدة من خشب كذا المدعوة كذا بالواحها ورفوفها ومجاديةها وحراديتها وشرائعها وقلها وسكانها وحصرها وجميع آلاتها شهر أوله كذا وآخره كذا على أن يحمل فيها كذا كذا حنطة ومقدارها كذا بالقفيز وينقلها من بلدة كذا الى بلدة كذا بمائة درهم على أن يخرج مع الناس ويسير معهم في هذه المدة ويرى في اذراق الناس ويسير معهم اذا ساروا وقبض هذا المؤاجر جميع هذه الاجرة بمجمله بتجمل هذا المستأجر وقبض هذا المستأجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة من يده هذا المؤاجر بتسليم ذلك كله اليه فارغاً عن كل مانع ومنازع وتفرقا بعد الرؤية وقد ضمن له الدرك ويتم الكتاب فان كانت بغير عينها كتب تقبل منها جلال كذا بوزن كذا

صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فكذلك وان شهدوا انه كان يؤذن ويقيم كان مسلماً سواء كان الاذان في السفر وكيلاً أو الحضر وان قالوا سمعناه يؤذن في المسجد فلا شيء حتى يقولوا هو مؤذن فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا انه مؤذن كان ذلك عادته فيكون مسلماً واذا قالوا لا يؤمنه صلى سنة ولم يقولوا بالجماعة وقال صليت صلاتي لا تستعرض له بآراء أحكام الاسلام ما لم يقولوا صلى صلاتنا وفي الروضة اذا صلى في وقت الصلاة حكم باسلامه واذا صلى في غير وقتها لا ولو في وقتها بجماعتنا أو وحده مستقبل القبلة صار مسلماً وان غير

الكعبة لا يصير مسلماً وان صلى الجمعة معناه فهو مسلم طاف ولي كيطوف المسلمون صار مسلماً وبجهد التلبية لا وفي المنتقى صلى نصراني وحده واستقبل قبلتنا لا يصير مسلماً لانهم يستقبلون قبلتنا وان صلى في جماعة وكبر ثم أقبل لا يكون مسلماً وثبت التبعية بالملك أيضاً حتى لو وقع الصبي في سهمهم مسلماً بالتسمة في دار الحرب أو بيع منه في دار الحرب ثم مات في دار الحرب يصلي عليه لانه مسلم تبعاً للمولى \* المرتدة نسبي ونسرق في دار الحرب وكذا أولادها تبعاً \* الواحد والاثنان والثلاثة يقتلون في العدو (٣١٥) ويقاتلون حتى يقتلون أحب الي من الرجوع وقال نصير رحمه

الله خرج على الرجل القطاع فأراد أن يقتلهم فان علم أنه اذا قاتلهم دفع القتل عن نفسه فعل والا لا أما في دار الحرب فان علم في قتاله ضرب نكالية لهم وسعه أن يقتل والفرق أن قتال القطاع لدفع القتل عن نفسه ولا كذلك قتال أهل الحرب وقد ضح أن زيد بن حارثة رضي الله عنه يوم موته عقر جواده وقتل حتى قتل وكان الكفار غالبين وعسكر الاسلام انجازوا الى فئة

كتاب الفاطن تكون اسلاماً أو كفراً أو خطاً

وفيه ثلاثة فصول  
الاول فيما يكون اسلاماً وما لا يكون \* من يقر بالتوحيد ويحسد الرسالة اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلماً واذا قال محمد رسول الله يصير مسلماً والمجوسي اذا قال خدائي يكي است وهم يقيمون حق يحكمهم باسلامه \* مجوسي قال صلى الله عليه وسلم لا يصير مسلماً قال كافر آمنت بما آمن

وكيل كذا من بلدة كذا الى بلدة كذا في سفينة من خشب كذا من سفن كذا صححة سليمة من كل عيب على أن يحملها بنفسه وأجرائه وأعوانه ومن أحب من الناس وينهى الكتاب كالأول  
\* واذا حضر لكتابة وثيقة اجارة أحد العاقدين \* فالكتاب يكتب على اقراره باجارة كذا من ولان وقبض مال الاجارة منه لكن فيه خطر أن ذلك المقر له لو جاء وبجهد الاستنجار وأراد استرداد المال الذي أقره هذا بقبضه منه كان له ذلك فالوجه فيه أحد شيئين اما أن يكتب اقراره أنه قبض هذا الاجر ولكن لا يكتب من فلان فيصح القبض ويسقط الاجر ولو جاء يطلب فله أن يقول ما قبضته منك واما أن يكتب وقد سقط هذا الاجر عن هذا المستأجر بوجه يصح سقوطه عنه ولا يذ كر قبضاً وكذا هذا في ذ كر الشراء والتمن كذا في الذخيرة \*

\* استنجار الارض من متولى الوقف \* تقبل من فلان المتولى لامور الوقف المنسوب الى فلان بتولية القاضي فلان جميع أرض الكرم الذي هو من جلة هذا الوقف الذي يتولى هذا المتولى أموره ويحده بمحدوده وها وحقوقها كلها دون أشجارها وزراعتها وقضاها وأجدر انهما فاقها ما صارت لهذا المتقبل سابقا على هذه القبالة بملك ثابت وحق لازم وقد عرفها هذا المتعاقدان وعقداه هذه العدة على هذه الارض وحدها سنة كاملة أو لها كذا أو آخرها كذا بكذا درهم أو هي مثل أجرة هذا المعقود عليه وقبض هذا المتولى جميع أجرة ما وقعت عليه عدة هذه القبالة بمجمله بتجمل هذا المتقبل ذلك كله وقبض هذا المتقبل جميع ما وقعت عليه عدة هذه القبالة بتسليم هذا المتولى ذلك كاماليه فارغاً من كل مانع ومنازع وتفرقا ثم ان هذا المتولى رد هذه الدراهم الى هذا المتقبل وأمره بأداء عجز اجها منها اذا جاء وقتها وبكرى أنها رها واصلاح مستاتها اذا وقعت الحاجة اليها من هذه الدراهم بالمعروف ووكله بذلك على أنه متى عزله عن ذلك فهو وكيل بذلك من جهته مستأنفاً وقيل منه هذه الوكالة مشافهة وأشهدا وبتم الكتاب كذا في المحيط \*

\* وان أردت كتابة اجارة الطاحونة اذا كانت مبنية على نهر خاص لها \* كتبت هذا ما استأجر فلان من فلان جميع الطاحونة المبنية على نهر خاص لها وهي مشتهلة على خمسة نوايت مركات من الألواح الخشبية في أربعة منها أربع رحبات ودورات والتابوت الخامس المعروف (شاحنة) ذ كرهذا الذي آجر ان جميع هذه الطاحونة له ومملكه وحقه وفي يديه وموضعها في أرض قرية كذا من قرى كورة كذا من عمل كذا وهي مبنية على نهر خاص له بأخذ مائة من وادي كذا ثم يصبه فيه وأحد حدودها مع النهر الخاص كذا والثاني والثالث والرابع كذا بمحدودها كلها وحقوقها فان كانت اجارته على سبيل المقاطعة كتبت بعد ذ كر الحدود استأجر منه جميع ذلك سنة واحدة أو سنتين أو ثلاث سنين متواليات أولها غرة شهر كذا من سنة أو مشاهير كل سنة بكذا درهم أو كل شهر بكذا درهم ليتنفع المستأجر بهذا استأجره بالاستغلال وطحن الحبوب من الحنطة والشعير وما شا كلهما ويؤدى قسط كل سنة عند انقضاءها وقبض المستأجر هذا جميع ما استأجره قبضاً محققاً مقررنا عما يشغل به تسليم هذا الذي آجره وتفرق فاعن مجلس هذا العقد بعد صحته تفرق الأقوال والابدان

\* واذا أردت كتابة استنجار المجددة بفارقينها \* كتبت هذا ما استأجر فلان بن فلان جميع المجددة التي لها فارقين متصلين بفارقينها ذ كرهذا الذي آجر ان جميعها مملكه وحقه وفي يديه ويذ كر الموضع والحدود

الرسول يصير مسلماً \* قال كافر الله واحد يصير مسلماً ولو قال للمسلم دينك حتى لا يصير مسلماً وقيل يصير الا اذا قال حق لكن لا آمن به وفي مجموع النوازل أذن في وقت الصلاة يجبر على الاسلام أما لو قرأ أو تعلم لا يكون اسلاماً \* قال واحد رأيت بصلي في المسجد الاعظم وشهداً آخر أنه صلى في المسجد لا يقتل ولكن يجبر على الاسلام \* أكره على الاسلام يكون اسلاماً لكن اذا عاين الكفر لا يقتل ولكن يجبر على الاسلام \* مسلم تزوج امرأة يعرف أبواها بالاسلام لا بأس بأن لا يسألها عن الاسلام لان الظاهر عرفانها بالايان ولو لم يعرف أبواها

بذ كرهها الايمان ثم بول انقرين بهذا ان قالت نعم كانت مسلمة والا فلا وصف الاسلام لصغير ثم بلغ فقال الا نعرفت فهذا لا يدل على أنه لم يكن مسلماً قبله لجواز أن يكون عارفاً بالاجمال والا نعرف بالتفصيل قال لا آخر صفت مسلماناً فقال لا أعلم فهذا ليس بمسلم وفي الجامع قيل لم يودى هل تعرف صفة اليهودية قال لا فهو ليس يهودى قيل توبه البأس مقبولة لا ايمان البأس وقيل لا تقبل كلياته قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ثم (٣١٦) يتوبون من قريب الزمان القريب قيل حضرة الموت لا يرى الى قوله حتى اذا

حضراً أحدهم الموت الآية فتبين ان الاحضار هو الوقت الذي لا يقبل فيه التوبة فبق ما وراء ذلك في حكم القريب وعن ابن عباس رضى الله عنهم ما قبل ان ينزل به سلطان الموت ثم ذكر أيضاً بعد خطوط أن قوله تعالى ولا الذين يسوتون عطف على الذين يعملون السيمات سوى بين الذين سوفوا وتوبتهم الى حضرة الموت وبين الذين ماتوا على الكفر في أنه لا توبة لهم لان حضرة الموت أول أحوال الآخرة فكأن الميت على الكفر قد فاته التوبة على اليقين فكذلك المسوف الى حضرة القرب بمجازة كل واحد منهما أو ان التكليف والاختيار الى هذا عبارة الزمخشري وقال البيضاوي قريب أى قبل حضور الميت الى أن قال سوى بين من سوف التوبة الى حضور الموت من الفسقة والكفار وبين من مات على الكفر في نفي التوبة للبالغة لعدم الاعتداد بهم في تلك الحالة وكأنه قال وتوبة هؤلاء وعدم توبة هؤلاء سواء

ثم يقول بحدودها وحقوقها وما وجب من حقوقها ما سئله أو ثلاث سنين وان كان الفارقين الواحد مشتتاً على مجامد كثيرة ذكر استأجر منه جميع الفارقين المشتمل على ثلاثة مجامد أو أكثر على حسب ما يكون ويذكر الموضوع والحدود ثم يكتب ذكر هذا الذي أجز أن جميعه له وملكه وفي يديه ثم يقول استأجر منه جميع هذه المجامد بقاقيتها كذا كذا سنة بكذا درهما ما الجارة صحيحة ينتفع بهم هذه المجامد بوضع الجهد ويؤدى قسط كل سنة عند انقضائها ثم يتم الصلح الى آخره وإذا أردت كتابة اجارة الضيقة الموقوفة أصلها كضباع نهر الموالى بفناء كورة بخارى كتبت هذا ما استأجر فلان من فلان جميع أصل الضيقة التي هي كرم محوط مبنى بقصره وخمس دبرات أرض متلازقات متصلات به خلفه أو أمامه أو حوله ذكر هذا الذي أجز أن ما في هذه الضيقة من الكر دارات ملكه وحقه وفي يديه وكرادارته حيطان هذا الكرم المبنية حوله وبناء قصره وأشجار هذه الضيقة بكراها وصغارها المثمرة وغير المثمرة وتراب جميع هذه الضيقة الذي كسب به وجهه الأرض من جميع هذه الضيقة بمقدار نصف ذراع عمقها وما تحت تراب المكبوس به وجهه الأرض وقف من الاوقاف المنسوبة الى الامير (ساس يكن) التي وقفها على حانوته وتعرف هي بالاوقاف الحانوتية وفي يدي هذا الذي أجز بحق استجاره من له ولاية الاجارة منه مسانمة سنة بعد سنة باجارة معلومة المقدار التي هي أجز مشله وأن هذا الذي أجز يؤاخر ما في اجارته من الوقف اجارة على الاجارة وما هو ملكه من أصل هذه الضيقة بواجاره مع الوقف بعدد واحد بحق الملك ثم يذكر الموضوع والحدود للضيقة ثم يقول بحدود ما تبث اجارته فيه الذي هو مشتمل على الملك والوقف من أصل هذه الضيقة وحقوقه وجميع ما افقه التي هي لمن حقوقه بعد ما باعه هذا الذي أجز جميع أشجار هذه الضيقة وزراجين هذا الكرم وقضبانته بثلاثة دراهم واشتراهما منه هذا المستأجر به شراء صحيحاً وتقابضاً صحيحاً ثم استأجر منه ما تبث اجارته فيه مع هذا القصر في هذا الكرم احدى وثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة من ثلاثين سنة من مقدسات هذه السنين أولها غرة المحرم من شهر سنة كذا بكذا درهما أو دينار نصفها كذا ثلاثين سنة من أوائلها غير الايام المستثناة منها بخمسة دراهم من مال هذه الاجارة أو بنصف دينار من هذه الدنانير كل سنة منها غير ما استثنى من أيامها بما يخصها من نصف دينار من مال هذه الاجارة والسنة الاخيرة التي هي ثمة هذه المدة ببقية مال هذه الاجارة ويتم الصلح على النحو الذي تقدم ذكره قال الشيخ الامام الحاكم أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي رحمه الله تعالى هذا الذي ذكرنا في لفظ اليتيم مع الاب مسانحة في الملوكتين البالغين وأما في أموال الايتام فان كانت لليتيم دار أو ارباب أو الوصى اجارته لم يصح عقداً الاجارة الطويلة المرسومة وكذلك ان أراد الاب أو الوصى استجارها لليتيم لم يجز في السنة الاخيرة لان الاستجار فيها يقع بأكثر من أجر المثل وكذلك في الاوقاف (قال) الوجه في الاجارة لليتيم أن يعقد العقد بجر المثل في تلك المدة ويرى الاب والوصى فيصح البراءة عند أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فيما يابشره ثم يقران للمستأجر بمال القربة قال محمد رحمه الله تعالى مؤجلاً الى انفساخ الاجارة فاذا انفسخت الاجارة طالبه المستأجر بمال القربة قال محمد رحمه الله تعالى (وله وجه آخر) أن يقر الاب أو الوصى بقبضه من المستأجر فيأجره المستأجر به فان أراد المستأجر أن يتوثق فيما بينه وبين الله تعالى فان الاب والوصى وإن أقرب قبض مال الاجارة لم يبرأ المستأجر فيما بينه

وقال القرطبي قال أبو جاز والضحك وابن زيد وعلمته وغيرهم قبل المعاينة لا لا تسكه وان يغلب المرء وبين على نفسه قال علماء وأرجحهم الله وانما صححت التوبة في هذا الوقت لان الرجاء باق ويصح منه الندم والعزم على ترك الفعل وقال في التفسير الكبير في قوله تعالى الآية ولا يست التوبة دلت على أن من حضر الموت وشاهد أهواله فان توبته غير مقبولة وكذلك قوله تعالى حتى اذا جاء أحدهم الموت قال رب ارجعون لعلى أعمل صالحاً فتمت ترك كلاهما كلمة هو قائلها الآية وكذلك قوله تعالى وأنفقوا مما



رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول رب لولا أن رزقني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين أخبر الله تعالى في  
هذه الآيات أن التوبة لا تقبل عند حضور الموت ثم قال قال المحققون قرب الموت لا يمنع من قبول التوبة بل المانع من قبول التوبة  
مشاهدة الأحوال التي يحصل العلم عند هدا على سبيل الاضطراب بالله تعالى فهذا كلام الحنفية والمالكية والشافعية من المعتزلة  
والسنية والاشاعرة أن توبة اليأس لا تقبل كاليأس بما جمعت عدم (٣١٧) الاختيار وخروج النفس من  
البدن وعدم ركن التوبة

وهو العزم بطريق التصميم  
على أن لا يعود في المستقبل  
إلى ما ارتكب وهذا  
لا يتحقق في توبة اليأس إذا  
أردت باليأس معانسة  
أسباب الموت بحيث يعلم  
قطعا أن سلطان الموت  
يدركه لا محالة كما أخبر  
الله تعالى بقوله فلم يكن  
ينفعهم إيمانهم لما رأوا  
بأسنا وهذا لبيان أن  
اليأس ما هو وقد ذكر في  
بعض الفتاوى أن توبة  
اليأس مقبولة إن أراد  
باليأس ما ذكرنا رده عليه  
كل ما قلنا وإن أراد باليأس  
القرب من الموت مطلقا  
فلا كلام فيه لكن  
الظاهر أن زمان اليأس  
وزمان معانسة الهول  
والمسطور في الفتاوى  
أن توبة اليأس مقبولة  
بخلاف إيمان اليأس  
لأن الكافر أجني غير  
عارف بالله تعالى وأتداء  
إيمان وعرفان والفاسق  
عارف وحاله حال البقاء  
والبقاء أسهل وقوله تعالى  
حتى إذا حضر أحدكم  
الموت قال إني تبت الآن

وبين الله تعالى فالوجه في ذلك أن يسع منها شيئا بن هو مثل تلك الأجرة والاحوط في ذلك كله الإبراء لأنه إذا  
أقر بالقبض وانفضحت الأجرة بقضيهما أو يموت أحدهما واجب المال أن أحدهما المقربة والثاني مال  
الأجرة الذي أقر بقضيه ولم يقضه بسبب الإبراء عن مال الأجرة شيئا (وهنا شيء يجب أن يتقرر عنه) وهو  
أن في بعض هذه الوجوه ضرر للمؤاجر وفي بعضها ضرر للمستأجر لأن المال المقربة أن جعل مؤجلا إلى  
انقضاء المدة تضرر المستأجر به فإن الأجرة عسى تنفسخ بالموت أو بالنفسخ في مدة الخيار ويبقى المال  
مؤجلا إلى انقضاء المدة فيتضرر المستأجر وإن جعل المال مؤجلا إلى وقت الفسخ كان وقت الفسخ مجهولا  
والتأجيل إليه يبطل فبقى المال حالا فيمتضرر المؤاجر فيه لأن المستأجر يؤاخذ به المال حالا والشئ المستأجر  
في يده بحق الأجرة بغير بدل أداءه فالسبيل في ذلك أن يجعل المال مؤجلا إلى وقت انقضاء المدة ثم يوكل  
المستأجر بإبطال هذا الأجل متى انفسخ هذا العقد بوجه من الوجوه على أنه متى عزله عادما أو ناله فإذا فعل  
ذلك زال الضرر عنهم جميعا ويصح تعليق التوكيل بوقت متقرر وعلى هذا أمر الوقف ولم يفصل في ظاهر  
الرواية في الوقف بين المدة الطويلة والقصيرة وكذلك ذكر الطحاوي في مختصره وبعضهم أبطلوا في المدة  
الطويلة مخافة التلك فالوجه فيه أن يلحق به حكم الحاكم فاما الاستئجار لليتيم أو للوقف فهذا الوجه جار فيه  
(قال) محمد رحمه الله تعالى ووجه آخر له أن يعقد مثلا على ثلاثين سنة ألف فينظر كم أجر مثل هذا المعقود  
عليه كل سنة فإن كان مثلا خمسين درهما فعقد على عشرين سنة كل سنة بئس درهم والسنة الأخيرة ببقية  
المال حتى يقع العقد بآخر المثل ثم يفسخ الأجرة في السنة العاشرة ويحدد له قد هكذا في كل عشرين سنة  
ويعقد على ثلاثين سنة وهذا مجموع ما ذكره الشيخ الحاكم الامام أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي  
رحمه الله تعالى

فإن أراد كتابة فسخ الأجرة كتب هذا ما فسخ فلان أجارة المنزل الذي كان بينه وبين فلان  
ويحدد المنزل أجارة طويلة تكذا درهما وأولها تاريخ كذا وآخرها كذا فسخ هذه الأجرة في الأيام المشروطة له  
فيها الخيار وهو يوم كذا ويذكر اليوم الأول من أيام خياره والوسط والآخر فسخا صحيحا وأشهد عليه من  
أثبت شهادته في آخر هذا الذكر وأصح الفسخ في هذا أن يفسخ في اليوم الأوسط لأنه في اليوم الآخر وفي  
اليوم الأول عسى أن يقع الفسخ قبل ثبوت الخيار أو بعد مضي مدة الخيار فكان الاحتياط ما قلنا  
(١) وإن كان النوع من الأعمال والصناعات كالخياطة ونحوها كانت يفتت بستمه بالخياطة في أنواع  
التياب كلها وجميع ما يحاط على ما رأى وأحب وبؤاخره ممن أحب ويسافر به إن بدله يعمل في جميع ذلك رآه  
وإن كان للخدمة والأعمال والصناعات كلها يفتت ذلك ثم يبين حديث الأجر من التأجيل والتأجيل والتأجيل  
وبين الرؤية وذكر في موضع آخر وقال أجارة محدود المصغر أو الوقف في هذه المدة الطويلة لا تجوز وإنما  
تجوز المقاطعة وهي هذا ما استأجر على سبيل المقاطعة فلان أعني رب المال من فلان القيم في تسوية أمور  
الصغير فلان الثابت القوام المذ كورة وأنه أبو جر من هذا المستأجر بهذه الولاية والقوام المذ كورة فيه  
بالأجرة التي هي يومئذ أجر المثل لهذا المعقود عليه لا وكس فيه ولا شطط وبذكر الحدود ويؤتم الصل إلى آخره  
وإن كانت المقاطعة للمنزل المستأجر كما هو المستعمل في المعاملات بأن يؤاجر رجل منزله من آخر عمل  
معلوم ثم يستأجره لآخر على سبيل المقاطعة بأجرة معلومة ويضمن الأجر الأول الذي هو مالك المنزل

(١) قوله وإن كان النوع الخ تقدم التنبيه على هذه العبارة بأنها مكررة فتنبه اه صححه

يحتمل أن يراجه تقييد التوبة بالآن بأن تقييد توبته بزمان العزم كما يقال تاب يوما أو عاما والدليل على قبولها مطلقا إطلاق قوله  
تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويجوز أن يقال شفاعته غير يوم القيامة لما قيل في حقه وإن كان يوم القيامة زمان اليأس  
فشفاعته لنفسه في آخر عمره وتعام دهره وغاية أمره تقبل أيضا ويحصل توبته في هذه الحالة بمنزلة شفاعته لنفسه فتفضل الله تعالى  
بقبوله بوعده لأنه لا شفع في هذه الحالة غيره بخلاف يوم القيامة لكثرة الشفعا وإنما أطنبناه لبحث جرى فيه يشهد مسلم على نصراني بأنه

أسلم قبل موته فنجعله مسلماً وان شهد على مسلم ميت أنه ارتد قبل موته ومات عليه لأجله مرتداً قال في السير يصلي المسلمون على ميت بخبر واحد ولو عدلناه شهد نصرانيان على نصراني أنه أسلم وهو ميت كرم تقبل شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين وترك على دينه وجميع أهل الكفر فيه سواء ولو شهد نصرانيان على نصرانية بأنها أسلمت جازواً جبرت على الإسلام وهذا كله قول الأمام رحمه الله وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرأتين (٣١٨) على الإسلام وشهادة نصرانيين على نصراني بأنه أسلم وفي مجموع النوازل ذم دخل

دار الحرب وسرق صديقا وأدخله دار الإسلام يحكم بإسلامه ولو اشتري الصبي يحكم بإسلامه  
 أنواع فيما يتصل بهما مما يجب اكفاره من أهل البدع

قال الامام الزاهد الصفار لا يستثنى مؤمن في إيمانه فان ابن عمر رضي الله عنهما أخرج شاه ليس ذبح فتر به رجل فقال مؤمن أنت فقال نعم ان شاء الله تعالى فقال لا يذبح نسكي من يشك في إيمانه ومربه آخر وقال أنا مؤمن فأمره بالذبح فلم يمتن في إيمانه أهلاً للذبح وقال الزاهد يجب اكفار القدرة في نفهم كون الشر بخالق الله تعالى وفي دواهم ان كل فاعل خالق فعل نفسه ويجب اكفار الكيسانية في اجازتهم البساء على الله تعالى واكفار الرافض في قولهم برجة الاموات الى الدنيا ونسخ الارواح وانتقال روح الاله الى الائمة وان الائمة آلهة وفي قولهم بخروج امام ناطق بالحق وانقطاع الامر والنهي الى أن يخرج ويقولهم ان

بتلك الاجرة المقدرة المتفق عليها يكتب بعد تمام الاجارة الطويلة ان شاء وان شاء كتبها على ظهر الصك هذا ما استأجر فلان على سبيل المقاطعة من فلان وهو المستأجر المذكور اسمه ونسبه في أول هذا الاستئجار جميع هذا المنزل المبين موضعه وحدوده في هذا الصك ان كان يكتبها عقيب الاجارة الطويلة وان كان يكتبها على ظهر الصك يكتب هذا المنزل المبين موضعه وحدوده في بطنه بحدوده وحقوقه ومرافقه التي هي من حقوقه بعدما زاد الاجر الثاني هذا وهو هذا المستأجر الاول المذكور في أول هذا الصك في هذا المنزل المحدود فيه زيادة طاب له الفضل ما بين الاجرتين مشاهرة من أول يوم كذا يكتب يوم ما بعد العقد الاول الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة فيه غير الايام المستثناة منها المذكورة فيه كل شهر بكذا ديناراً استئجاراً وصحياً للسكن هذا المستأجر بنفسه ان شاء وان شاء أسكن غيره فيه مدة هذه الاجارة وان هذا الاجر الثاني المذكور فيه اجر من هذا المقاطع كذلك هذه الاجرة المذكورة فيه اجارة صحيحة خالية عما يطلها وتم التسليم والتسلم بينهم ما ثبتت اجارته على قضية الشرع وتفرق بعد ما ضمن الاجر الاول المذكور في أول هذا الصك على المستأجر الثاني وهو المقاطع هذا ما يجب للمستأجر الاول هذا وهو الاجر الثاني هذا على هذا المقاطع وهو المستأجر الثاني من هذه الاجرة المذكورة فيه ضماناً بصحة علقها بالزوم ورضى به هذا المستأجر الاول وأجاز ضمانه هذا عنه لنفسه في مجلس الضمان اجازة صحيحة ويتم الصك والله تعالى أعلم بالصواب كذا في الظهيرية

(١) نوع آخر اذا دفع الاراضى مزارعة والبذر من صاحب الارض عينا يكتب هذا ما دفع الدهقان فلان الى فلان الحراثت دفع اليه على سبيل المزارعة جميع الضيعة التي هي كذا برة أرض بيضاء صالحة للزراعة كذا الدافع هذا انهم ملكه وحقه وفي يديه وموضعها في أرض قرية كذا بناحية كذا احدودها كذا وكذا احدودها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها وبذر ما بعينه وذلك كخطة سقمة جيدة بيضاء نقية وهو كذا فقير بالفقير الذي يعرف بكذا ثلاث سنين متواليات وألها يوم كذا من شهر كذا وآخرها يوم كذا من شهر كذا من ارضه صحيحة لافساد فيه ولا خيار ولا موعدة ليزرعها هذا المزارع المدفوع اليه هذا البذر المذكور فيه ويقوم عليه بنفسه واجرائه وأعوانه وبقره وأدواته ويعمل في ذلك كله برأيه على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك من شيء فهو كله حبه وتبته بين هذا الدافع وبين هذا المدفوع اليه نصفين أو ثلثاً على حسب ما يتفقان عليه وقبل هذا المزارع عقد هذه المزارعة من هذا الدافع قبولاً صحياً وقبض هذا المزارع جميع هذه الاراضى وجميع هذا البذر من هذا الدافع بتسليم ذلك كله اليه تسليماً صحياً وعملاً منهم ما يقول من يرى جواز المزارعة من السلف الصالح وتفرق عن مجلس هذه المزارعة بعد صحتها وتماها تفرق الابدان والاقوال وضمن هذا الدافع لهذا المدفوع اليه ما أدرك من ذلك في ذلك وان أراد أن يصير العقد جمعا عليه يلحق بآخر حكم الحاكم فيكتب وحكم قاض من قضاة المسلمين بصحة هذه المزارعة بعد خصومة معتبرة وقعت منهم أو أشهدا على أنفسهم ما يتم الكتاب واعلنا كذا التين في الوثيقة لانهم مالو سكاغنه فهو لصاحب البذر واذا شرطاه منهما فعلى الشرط في ظاهر الرواية وعلى هذا الدافع اليه أرضاً كذا (١) قوله نوع آخر عطف على قوله في أول الفصل نوع في الاجارات وهذا شروع في المزارعات اه معصحه

سنة

جبريل عليه السلام غلط في الوصي الى محمد صلى الله عليه وسلم دون على كرم الله وجهه وأحكام هؤلاء

أحكام المرتدين ومن أنكر خلافة أبي بكر رضي الله عنه فهو كافر في الصحيح ومنكر خلافة عمر رضي الله عنه فهو كافر في الاصح \* ويجب اكفار الخوارج في اكفارهم جميع الامة سواهم \* ويجب اكفارهم با كفار عثمان وعلى وطليحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم \* ويجب اكفار الزيدية كلهم في انتظار بني العجم ينسخ دين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم واكفار النجارية في نفهم صناد الله تعالى وفي قولهم

القرآن جسم اذا كتب وعرض اذا قرئ ومن قال انه تعالى جسم لا كالأجسام فهو مبتدع لا كافر ومن قال بتخليد أصحاب الكفار فهو مبتدع وكذا من أنكر عذاب القبر ومن أنكر شفاعة الشافعين يوم القيامة فهو كافر وكذا من أنكر الميزان يوم القيامة أم لا أو أن قال الميزان هو العدل ولا ميزان يوم القيامة لمن يزن فهو مبتدع ضال واختلقوا في الجبرة والصوابا كفارهم في قولهم ليس للعبد فعل أصلا ويجب الكفار نعمان في قوله الإنسان غير المسد وأنه حي قادر مختار ليس بتحرك ولا ساكن (٣١٩) ولا يجوز عليه الاوصاف الجارية على الأجسام ويجب الكفار

سنة على أن يغرس فيه ما بد الله من الاشجار وما خرج فهو بينهما نصفان جاز والغرس للغرس والثر بينهما نصفان ولا بد من التوقيت وعند مضي الوقت يؤمر بقلع الاشجار وان لم يكن البذر عينا والرأى الى الدافع كتب على هذا الوجه الى ذكر الحقوق ولم تكتب بذرا معهابل كتبت لزروعها هذا المدفوع اليه ما بدا لهذا الدافع بذر هذا الدافع من غلة الشتاء والصيف ولا بد كقبض البذر عند قبض الارض وان كان البذر عينا من قبل المزارع كتب على أن يزروعها هذا المدفوع اليه الارض بذر نفسه وهو كحنطة سقية بيضاء نقية جيدة وهو كذا وكذا اقفيز اقفيز كذا ولا بد كقبض البذر مع قبض الارض وان كان البذر غرين والرأى فيه الى المزارع كتب لزروعها هذا المدفوع اليه ما بد الله بذر نفسه من غلة الشتاء والصيف وحكم الدرك في هذا يكون راجعا اليهم ما فان الارض لو استحققت قبل بلوغ الزرع كان المزارع بالخيار ان شاء قلع الزرع مع الدافع وقسماه بينهما وان شاء ضمن الدافع قيمة نصيبه من الزرع وكان الزرع كله للدافع وان استحق الزرع دون الارض كان للدافع على المزارع أجر مثل أرضه ويرجع حكم ضمان الدرك اليهم ما جمعا فيكتب في موضع الدرك فإدرك كل واحد منهما من درك في جميع ما وصف في هذا الكتاب فلكل واحد منهما على صاحبه تسليم ما يجب في ذلك لكل واحد منهما ويتم الكتاب كذا في المحيط \* قال وان كانت الارض بين شرين يكن فأراد أحدهما أن يأخذ حصة شرين كما مزارعة كتب هذا مادفع فلان الى فلان جميع حصته من الارض البيضاء وهي النصف مشاعا منهم من سهمين بحدوده وحقوقه مزارعة صحيحة ثلاث سنين متواليات من لدن غرة شهر كذا على أن يزروعها يبذره ونفقته واجرائه وأعواله فما أخرج الله تعالى من شئ فهو بينهما أثلاثا الثلث للدافع والثلثان للمزارع وينهى الكتاب على نحو ما بينا ويجب أن يكون البذر بينهما ما كان من جهة المزارع فأما اذا كان من جهة الدافع فللمزارعة فاسدة والخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل العامل ونصف أجر مثل الارض لانه استأجر شرين في الارض على أن يعمل في أرض بينهما بخلاف ما لو كان البذر من قبل المزارع لانه استأجر حصة شرين كما بيع بعض ما يخرج واستأجر شئ مشترك جاز وهذا كما قالوا فمن استأجر حصة شرين كما بيعه بعض ما يخرج (من) أجر أرضا سنة باجرة معلومة ثم انه دفعها الى المؤجر مزارعة ان كان البذر من قبل المؤجر لم يجوز ان كان من قبل المستأجر جاز

وأما كتابة المعاملات فقد ذكرنا أن الامام ثلاث جائرة عند أبي يوسف ومحمد رجم الله تعالى في الاشجار والزرايين والقضبان والبقول والطاب وأصول القصب والثمار التي لم تنوع وكذلك كل شئ ينبت ويقطع وكذلك يجي على مذهب ما أن تجوز عند ما على الملح ان كان ما تعاو يجمد لانه يحتاج الى سوق الماء وقالوا في القبر والنقط لا يجوز لانه لا يحتاج الى سوق الماء وانما تجوز المعاملة في كل هذه الاشياء عند هذا كانت تحتاج الى المعالجة لنمو ما اذا لم تكن بهذه المثابة فلا (ثم وجه الكتابة في المعاملة) أن يكتب هذا مادفع فلان الى فلان جميع الرطبة القائمة في موضع كذا أو جميع الكرم بجميع ما فيه من النخل والشجر المثمر وبين الحدود وجدوده وحقوقه سنة واحدة اثني عشر شهرا متواليات من لدن غرة شهر كذا معاملة له صحيحة لاسناد فيها ولا خيار له يقوم على ذلك كله ويسقيه ويحفظه ويكسح كرمه ويقوم بتشذيبه والتشذيب قطع ما صفر من الاغصان وبيس منها (١) وایامته وتلقيح نخله وتأبيره بنفسه وباجرائه (١) قوله وایامته ينظر معنى هذه الكلمة اه معصية

عليه أن يكون المعتزلي كافرا لانه يرى الكبيرة حقا واستحلال المعصية كفر فكيف رؤيته حقا والزام الاعتقاد قلنا اذا لم بعد تسليمه كونها كبيرة وبدعة لا مادام منازع في كونه بدعة فان قبل الاستثناء موضوع لابطال التصرفات أجمع فاذن المستثنى في إيمانه مبطل لإيمانه فلا يكون مؤثما فيكون كافرا وليس وان كان الاستثناء غير جائز قلنا لا نسلم انه يبطل كهابل الامور القائمة بالقلب لا يؤثر فيها فانه اذا قال نويت أن أصوم غدا ان شاء الله كان نوايا والایمان تصديق فلا يؤثر فيه الثبوت وهذا شبهة مع الكفر لأن الاعمال منه عندهم وقوله أنا مؤمن مطلقا

ينصرف الى الكمال وفيه شبهة فالحق باعتبار التأويل يمنع الا كفاراً ولا يصرفه الى الخاتمة وعليه قول بعضهم **هم أولان النصر قدجا** بلطافه بالمقطوع أيضاً قال الله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله وقال النبي عليه الصلاة والسلام لاهل المقابر مخاطباً بآبائكم لاحقون ان شاء الله أولانه باعتبار التبرك والكل ضعيف لانه ليس بعبارة عن التصديق فقط بل قول أيضاً وأنه يطل به فيبقى تصديقاً مجرداً ولا يثبت به الايمان لمنعه وعدم الشطر أو الشرط (٣٣٠) وقوله انامؤمن مطلق ويكتفى في صدقه بتحقيقه بل لا لزوم وجود الكمال على ان تقسمه الى الكمال

وغيره باعتبار ذاته لا باعتبار  
أوصافه ممنوع والحاقه  
بالرؤيا الصادقة حال خروج  
الكل عن المسجد الحرام  
جائز لاحتمال تحقيق الدخول  
لادخول الكل وكذلك  
حديث المقابر لجواز طوقه  
باهل مقابر أخرى  
والثاني فيما يكون كفراً  
من المسلم وما لا يكون  
وفيه أحد عشر نوعاً والمتفرقات

**الاول في المقدمة**  
تعليم صفة الخالق  
مولانا جل جلاله للناس  
وبيان خصائص مذهب  
أهل السنة والجماعة من  
أهم الامور وعلى الذين  
تصدوا للوعظ ان يلتفتوا  
الناس في مجالسهم على  
منابرهم ذلك قال الله تعالى  
وذكر فان الذي ترى تنفخ  
المؤمنين وعلى الذين يؤمنون  
في المساجد ان يعلموا  
بجاعتهم شرائط الصلاة  
وشرائع الاسلام وخصائص  
مذاهب الحق واذا علموا في  
جاعتهم مبتدعاً أرشدوه  
وان كان داعياً الى بدعته  
منعوه وان لم يقدر وارفعوا  
الامر الى الحكام حتى  
يجلبوه عن البلدة ان لم  
يمنع وعلى العالم اذا علم من

وأعوانه ويعمل في ذلك برأيه على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك فهو على شرط كذا وقبض هذا المدفوع  
اليه جميع هذا المعقود عليه بتسليمه جميع ذلك اليه وبذلك ضمان الدرك وينهى الكتاب فان كان  
الكرم يشغل على المزارع كتبت هذا ما دفع اليه جميع الضيعة المشتلة على الكروم والمزارع والغل  
والشجر المثمر معاملة ومن ارعة في عقدين متفرقين ليست احداهما شرطي الاخرى وبمعد الضيعة  
ثم تقول دفع فلان اليه أو لاجميع ما فيه من الكروم والشجر المثمر معاملة مقاطعة خمس سنين من لدن  
غرة شهر كذا معاملة بالنصف معاملة صحيحة ليقوم عليها بنفسه الى آخر ما ذكرناه وبذلك القبض ثم  
يقول ثم دفع اليه جميع ما فيه من المزارع في عقدة أخرى من ارعة مدة خمس سنين على أن يزرع أرضها  
ببذره ما بدا له من غلة الشتاء والصف وبذلك شرائط المزارعة على حسب ما ينامو ويقول عند ذلك كالدرك  
فما أدرك كل واحد منهم ما في ذلك أو في شيء منه من ذلك فعلى كل واحد منهم ما يسلم ما يجب عليه لصاحبه  
وبتم الكتاب كذا في الظهيرية \*

### الفصل الثالث عشر في الشركات

وجه الكتابة في شركة العنان أن يكتب هذا ما اشترك فلان وفلان اشتركا على تقوى الله تعالى وأداء الامانة  
والجنب عن المنكر والحيانة وبذل النصيحة من كل واحد منهم ما صاحبه في سره وعلايته شركة عنان  
برأس مال كل واحد منهم ما على ما سمى ووصف فيه وعقد اعليهما هذه الشركة الموصوفة شركة صحيحة  
جائزة لافساد قيمها فان كانا جميعاً يتجران كتبت على أن يتجر ابراهيم بن هذين المالكين ما بدا لهما من أنواع التجارات  
ويستأجرا بذلك ويؤجرا جميعاً وشتي ويبيعان جميعاً وشتي بال نقد والنسيئة ويشترى ما بدا لهما جميعاً وما بدا  
لكل واحد منهما من ذلك وعلى أن يحاطا بذلك بحال نفقهما وما يعمل من أحبا من الناس وبذره ذلك مضاربة  
الى من أراد من الناس وأحب كل واحد منهما وأراد وعلى أن يضعا ما بدا لهما من ذلك وبذره ما من وذا من  
الناس جميعاً وشتي وعلى أن يوكلا بذلك جميعاً وشتي من شأ من الناس ويسافرا بذلك الى أي بلد أراد من  
دار الاسلام ودار الحرب والبر والبحر يعملان في ذلك جميعاً وشتي ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه على  
ان مارزق الله تعالى لهما ولكل واحد منهما ما في ذلك من ربح وفضل فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما  
وما وضا عاقبه فهو على قدر رؤس أموالهما وتفرق فاعن مجلس العقد تفرق الابدان عن صحوة وراض  
واذا اشتركا لشركة الوجوه وأرادا الكتابة فوجه الكتابة هذا ما اشترك عليه فلان وفلان اشتركا على تقوى  
الله تعالى وطاعته وأداء الامانة وبذل النصيحة من كل واحد منهم ما صاحبه في السر والعلاية شركة وجوه  
بأيدئهما على أنه ليس لواحد منهما رأس مال في شركتهما الموصوفة في هذا الكتاب وقد يكون هذا شركة  
عنان في الوجوه وقد يكون شركة مفاوضة ففي العنان يكتب اشتركا في تجارة كذا على أن يشتريا بوجوههما  
وبما يصير في أيديهما من تجارتهم ما من شركتهما معاً ما رأيا شراهما من تجارة كذا ويشترى كل واحد منهما من  
ذلك ما رأى بنفسه وبوكلائه ويعملان جميعاً ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه ويبيعان ذلك جميعاً ويبيع  
كل واحد منهما على ما يرى ويوكل كل واحد منهما ما يبيع ذلك بما رأى من الوكلاء على أن غن ما يبتاعانه  
أو يبتاعه كل واحد منهما من ذلك وما كان من ربح أو وضا يبيعة فهو بينهما نصفان وبتم الكتاب وفي

المفاوضة

قاضي أو من آخر يدعو الناس الى خلاف السنة أو ظن منه ذلك أن يعلم الناس بأنه لا يجوز اتباعه

ولا الاخذ عنه فعسى يخط في أثناء الحق باطلاية تنقصه العوام حقاً وعسرا لالت ومن اتبع متبعة العلماء على طرائقهم وخلفهم مع  
المتبعة الداخلين في بلادهم وفي هذا الباب أصول منها ينبغي للسلم أن يتعذر هذا الدعاء صاحباً ومسا فانه سب العصمة من الكفر بدعاء  
سيد البشر عليه الصلاة والسلام اللهم اني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئاً وأنا أعلم وأستغفرك عما أعلم انك أنت علام الغيوب ومنها أنه

بأنه لا يكفر لمن القاضى  
لا يصدقه على ذلك، كان  
يقصد أن يقول توخاى  
وما بشد كان جرى على لسانه  
عكسه لا يكفر فيما بينه وبين  
الله تعالى ومنها انه اذا خطر  
ببأله أشباهة توجب الكفر  
لكنه لا يتكلم به فذل المحض  
الايان بالحديث ومنها اذا  
عزم على الكفر بعد حين  
يكفر فى الحال لزوال التصديق  
المستمر ومنها ان من تكلم  
بكلمة الكفر وضحك منه  
آخر كفر الضاحك الآن  
يكون ضروريا بان يكفرون  
الكلام مضحكا \* ويحذور  
الكفر بوجه ومن اعتقد  
الحلال حراما أو على  
العكس يكفر \* ولو تكلم به  
الواعظ على المنبر وقبل منه  
القوم كفروا كلهم وسأنى  
ان شاء الله تعالى أما لو قال  
الحرام هذا حلال لترويج  
السلطة أو يحكم الجاهل  
لا يكفر هذا اذا كان حراما  
لعينه أما اذا كان حراما لغيره  
لا يكفرون اعتقده وانما  
يكفر اذا كانت الحرمة  
بأية دليل مقطوع به أما  
لو بأخبار الاحاد فلا يكفر  
ولو ارتد والعايد بالله محرم  
امر أنه ويحدد النكاح بعد

( ٤١ - فتاى سادس ) اسلامه وبعيد الحج وليس عليه الصلاة والصوم والمولد بينهما قبل تجديدا  
الكفر ولدنا ثم ان أتى بكلمة الشهادة على العادة لا يجديه ما لم يرجع عما قاله لان باثباتها على العادة لا يرتفع الكفر  
عن ذلك ثم تجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اناسب الرسول عليه الصلاة والسلام  
الصلاة والسلام فانه يقتل حدا ولا يؤبى له أصلا سواء بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء تابا من قبل نفسه كالأ  
بالتوبة كسائر حقوق الاثميين وكذا التقذ لا يسقط بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق

( ٤١ - فتاى سادس ) اسلامه وبعيد الحج وايس عليه الصلاة والصوم والموالدينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولدنا ثم ان ائى بكلمة الشهادة على العادة لايجديه ما يرجع عما قاله لان باقياها على العادة لا يرفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهما القتل الانساب الرسول عليه الصلاة والسلام أو واحد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حدا لاوله أو أصلا سواء بعد القدرة عليه والشهادة أو جاءنا بامن قبل نفسه كالزندق لانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادميين وكذا القذف لا يسقط بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي عليه السلام

بشر والبشر جنس يلحقهم المعرفة الامن اكرمهم الله تعالى والبارئ منزّه عن جميع المعايير وبخلاف الارتداد لانه معنى يتفرد المرتد لاحق فيه لغره من الادمين ولكنه قلنا اذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعنى ويقتل ايضا حدوا وهذا مذهب أبى بكر الصديق رضى الله عنه والامام الاعظم والثورى وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطائى لا أعلم أحد من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلماً وقال ابن سحنون المالكي (٣٣٣) أجمع العلماء أن شتمه كافر وحكه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى فيه

ملعونين أينما نفقوا أخذوا وقتلوا تقتيلا سنة الله الآية وروى عن عبد الله ابن موسى بن جعفر عن علي ابن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن ابن حسين بن علي عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبيا فاقتلوه ومن سب أصحابي فاضربوه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الاشرف بسلايرار وكان يؤذى رسول الله عليه السلام وكذا أمر بقتل رافع اليهودي وكذا أمر بقتل ابن خطل لهذا وان كان متعلقا باستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسؤل على شاتم الرسول فان قلت اقتضاء المشهور كون المعاني الثلاثة موجبا للقتل وقد زاد الرابع عليه وهو الشتم قلت لا ريب أن الزنديق والساحر يقتلان وهذا وأذان يدخلان تحت كفر بعد ايمان على أن المذهب أن التصص على العدد لا يمنع الزيادة كما تقرر في المختصرات وما كان في كونه كفر اختلاف يومر

نفسه ودفعها اليه وأند قبضها منه قرضا وجعلها نصيب نفسه في الشركة اقرارا صحيحا وصدقه شرى بكذا فلان هذا فيه خطا باو يد كراتار يخ وان أراد الشركة في الحيوان وفارسية (كاو بنهم سوددادن) وصورة ذلك رجل له حيوان بقور وأغنام أراد أن يدفعها بالشركة الى رجل آخر ليكون الحاصل منها مشتركا بينهما على السوية والذي يحصل منهما من الاولاد فالوجه فيه أن يبيع صاحب الاغنام أو البقر نصفها مشاعا من الذي يريد الشركة معه بمن معلوم ويسلم الجميع اليه حتى هو يحفظها ويرعاها وما يخرج منها يكون بينهما على السوية نصفين فوجه الكتابة في ذلك أن يكتب اقرار الذي لا حيوان له أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعا أن في يده كذا كذا بقرة وكذا كذا شاة ويذكر شيئاها على التمام ثم بعد الفراغ عن ذكر شيئاها يكتب جميعها في يديه نصفها بحق الملك ونصفها أمانة من جهة مالك نصفها فلان بن فلان يعني صاحب الحيوان وما يزرعها ما الله تعالى من الزوائد المنصلة بها والمنفصلة عنها يكون بينهما على السوية نصفين وأقر فلان هذا أيضا في حال جواز اقراره طائعا أن عليه وفي ذمته فلان هذا صاحب الحيوان كذا درهم مادنا لازما وحقا واجبا بسبب جميع وهو عن نصف هذه البقرات التي اشتراها منه مشاعا كما اقتضاه الشرع وقبضها على قضية الشرع منه قبضا صحيحا وصدقه فلان هذا فيه خطا باو يتم الكتاب كذا في المحيط \*

#### \*(الفصل الرابع عشر في الوكالات)\*

واذا أردت وكالة عامة بالبيع ان شئت كتبت هذا ما وكل وان شئت كتبت هذا ما شهد الخ أن فلانا وكل فلانا ببيع جميع داره ومحمد الدار بمجودها كلها ومرا فقها أرضها وبنائها وكالة صحيحة جائزة نافذة على أن يعمل هذا الوكيل فيها برأيه ويوكل بذلك من أحب ويبيعها بما أحب ويجوز ما صنع في ذلك من شيء ويقبض عنها اذا باعها ويسلمها الى من يشترها ويوكل بذلك من أحب وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة الموصوفة في هذا الكتاب من هذا الموكل بمواجهته اياه قبل اقتراحهما واشتغالهما بغير ذلك وسلم هذا الموكل المسمى فيه جميع ما وقع التوكيل بيده على ما يسمى فيه الى هذا الوكيل المسمى فيه وقبضها منه فارغة عما يشغلها من القبض والتسليم بجميع ذلك في يده بحكم هذه الوكالة ثم ينهى الكتاب الى آخره كذا في الظهيرية \* واذا أردت وكالة عامة بالبيع والشراء كتبت هذا ما وكل فلان فلانا وكل بجميع ما سمي ووصف فيه وكالة صحيحة جائزة لبيع ويشترى هذا الوكيل جميع أموال هذا الموكل وجميع أملاكه التي يجوز بيعها من جميع أصناف ما رأى يبيع من جميع الاموال والاملاك من الذهب والفضة والياب والعروض والرفيق والحيوان والمتاع والعقارات والمستغلات كلها من المكيل والموزون وغير ذلك من جميع ما يملكه هذا الموكل يوم وكل هذا الوكيل المسمى فيه وجميع ما يملكه هذا الموكل ملكا مستقبلا بعد هذه الوكالة أبدا من كل قليل وكثير يستفيد ملكه بوجه من الوجوه من جميع أصناف الاموال مادام على هذه الوكالة يبيع جميع ذلك على ما يراه مشاعا ومقسوما ومحججا ومتفرقا كيف شاء ومتى شاء وكل ما شاءه بما أحب من صنوف الاموال من الأيمان والعروض وغيرهما جائز ما صنع في ذلك من أمره فيها يبيعها ويقبض أثمانها ويسلم ما باع منها ويعمل في جميع ذلك برأيه ويشترى لهذا الموكل ما رأى شراءه من جميع أصناف الاموال

قائله بتجديد النكاح والتوبة احتياطا وما كان خطا لا يؤمر بالاستغفار والزجوع عنه هذا اذا نكح الزوج فان مشاعا تكلمت به قال مشايخ بلع ومشايخ صمقند والحاكم الشهيدوا معميل الزاهد على أنه لا يؤثر في افساد النكاح ولا يؤمر بتجديد النكاح سدا لهذا الباب عليهن ويجبها لهما كما قدر ما ترجع وعامة علماء بصاري على فساد النكاح ولكن تجبر على نكاح الاول ولويدى نار وهذه فرقة بلا طلاق اجماعا ولا نفقة في هذه العنقود هذا كاه يفتى وفي المنتقى ارادت أن تهرم على زوجها فتكلمت والعياذ بالله والايمن مستقر في



فلها مات كافر مخلد في النار اذ لم تعذر في تدبيل الاقرار بالانكار بلا قيام سيف على رأسه **الكون** الايمان ثانيا عند ثالثا لما عند أصحاب الحديث **الثاني** فيما يتعلق بالله تعالى **اذ** اوصف الله تعالى بما لا يليق به او سخر اسماء من اسمائه تعالى أو بأمر من أو أمره أو أنكر وعداو وعيدا يكفر اذا كان الجزاء ثابتا بالقطع ولو قال من خدام بلا همزة يريدين خدام يكفرون قالت لزوجها اتوخداي سريدي قال بلي يكفر وسعي ما هو المختار قال فلان في عيني كاليهود (٣٣٣) في عين الله تعالى كفر عند جهود المشايخ وقيل ان عني استعجاب فعل لا يكفر قال

دست خدام رازست كفر وقيل ان عني به الجارحة كفر وان القدرة لا واذا قال بين يدي الله تعالى قيل لا تجوز هذه الالفاظ وقيل تجوز فانه قد جاء في الحديث انه يوقف بين يدي الله تعالى على الصراط قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله هذه الالفاظ موسع بالعريضة والفارسية تطلق على الله تعالى وان كان الله تعالى منزها عن الجهة وجوزة السرخسي أيضا ومن يعزى عن اطلاقه بالفارسية قائما ذلك مخافة فتنة الجهال فأما من حيث الدين فلا بأس به حتى اذا قال درين حادثه باي خداي بايد گرفت ان عني به الجارحة كفر وان أراد به لا لجهة الا بالاعتصام بالله لا يكفر لانه شائع في العرف يقولون درين كادباي فلان را بايد گرفت لكنه قبيح جدا اذا قال فلان را خداي آفريده است واز پيش خود رانده است يكفر لانه ادعى الغيب قال عليه الصلاة والسلام في منله من الذي يتألى على الله قال الله

مشاعا ومقسوما مجتمعيا ومتفرقا كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى بجميع أصناف الاموال من الايمان والعروض وغيرهما على ما وصفنا يبيع ويشترى عماراً من ذلك نقدا ونسيئة ويعمل في جميع ذلك برأيه ويؤكل بجميع ما أحب ويعزل عنهم من أحب حتى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى ويقبض جميع ما يشاء ترى من ذلك لهذا الموكل ويقتدغن جميع ذلك من مال هذا الموكل ومن مال نفسه اذا أحب ليرجع بذلك على هذا الموكل وكله بجميع ذلك وسلطه عليه وأذن له بالتصرف فيه على هذه الوجوه الموصوفة في هذا الكتاب وقبل هذا الوكيل ذلك كله منه مشافهة مواجهة في ذلك المجلس كذا في الذخيرة \* وان أراد ان يجعله وكيلاً في كل شيء يكتب وكل يحفظ جميع ما قلنا من الضياع والدور والعقار والمساعات والامتنعة والرفيق والوالى وغير ذلك من صنوف الاموال وبما استغلال ما رأى استغلاله من ذلك بوجوه غلانه وبعمارة ما يحتاج الى عمارته من ذلك وباجارة ما رأى اجارته من رأى أن يؤاجر منه عماراً أن يؤاجر به في المدة التي رأى وجعل اليه مصالحه من يرى مصالحته من له قبله حق أو يجب له قبله حق ويحط ما رأى حظه وباراه من يرى ابراهه ويتأجيل من يرى تأجيله كذا في المحيط \* وجعل اليه أن يحتال بأموال فلان وبما شاء منها على ما يرى أن يحتال بذلك عليه وأن يرتهن بها وأن يرهن بما شاء منها من يرى ذلك عنده كذا في الظهيرية وجعل اليه أن يتجر به بأمواله في أى أصناف التجارات ما شاء وأن يشارك من رأى مشاركته من الناس كلهم بأموال فلان وجعل اليه خصومة خصمائه من يدعى قبله حقوق من كان له عليه حق من الناس أجمعين وجعل اليه قبض ماله من الحق قبل الناس أجمعين وعندهم ومعهم والخصومة في ذلك كلها اجازت ما صنع له أو عليه من ذلك وقبل فلان جميع ما أسند اليه من هذه الوكالة خطا وبأمره كذا في المحيط

**نوع آخر** وكالة جامعة لما مر والخصومات وغير ذلك شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا وكل فلانا بطلب كل حق له للعمال على الناس وبطلب كل حق يجب له عليهم في المستأنف وبطلب كل ماله عند الناس وقبلهم وفي أيديهم من مال عين أو دين ومن عقار ومن عرض من قليل وكثير والخصومة والمنازعة في ذلك الى من شام من القضاة والحكام والسلاطين وبأبائنا بالحج الشرعية وبأقامة البيئات في ذلك وأخذ الايمان من يتوجه علمه ذلك ويجس من وجب عليه حبسه والاطلاق من الحبس والاعادة الى ذلك كلما رأى ومقامه من رأى مقامه من هو شر بكم في المستأنف في شيء من الضياع والعقار والدور والبيوت والعروض والحيوان والقليل والكثير فيما هو ملكه يوم وقعت عليه عقدة هذه الوكالة وفيما يثبت في المستقبل وأخذ نصيبه شافعيه وبين غيره على قدر حق وفهم في ذلك غير مقسوم ويقبض جميع الواجب له بحق ما يتولاه من القسمة ونسليم ما يبيعه له من ذلك الى من يتبعه منه وبما كتب العقد على نفسه بما يبيعه له من ذلك وبضمن الدرك فيما يبيعه له من ذلك لمن يتبعه منه وبما يتبع ما رأى ابتاعه من الضياع والعقار والاملاك والمنقولات وما سواها بما رأى وكلما رأى ويدفع أثمان ما يتبعه من ذلك الى ما يبيعه منه ويقبض ما يتبعه من ذلك وبما كتب الصك باسمه وبإضافة ابتاعه له ذلك اليه بأمره وبحفظ ما هو له وما يصير له في المستأنف من أصناف الاموال القليل والكثير والقيام بجميع ذلك وبالاتفاق عليه في حرمة وعمارته وأوراق الاختلاف اليه والقوام عليه وبإداء ما عليه وما يجب عليه في المستأنف من خراج ومن

عالم في السماء ان أراد به المكان كفر وان أراد به حكاية ما ورد في الآثار لا وان خلا عن التوبة كفر عند الاكثر لانه ظاهر في التجسم قال ألا تخشى الله فقال لا قيل ان في مصيبة فذرو هذه فقال ذلك كفر وان في أمر لا يخاف من الله تعالى فيه لا قال لها ان لم تكوني أحب من الله فكذافه وليس بمسلم قال لا خرا كرخداي شود وى حق خود را ستانم كفر قال لا امر أنه تراحق همسا به غنى بايد أو قال حق شوى غنى بايد أو قال حق خدای غنى بايد فقالت في كل واحد لا كفر قال لها في الغضب آن روسي که ترا زاد و آن قربان که ترا کشت و آن خدای که ترا

آفرید لا یکفر لانه یصف الله تعالى و اذا وصفه بما یصفه بما یصح \* قال لا یخر خدای را نشاید که کند همه آن کند که تو گویی کفر \* قال خدای باز بنوبس نیاید من چگونه بس آیم کفر \* قال ای آستغفر الله أو قال آستغفر الله بجه لا یکفر قال این کار است که خدای رافتاده است لا یکفر لکنه شفیع جدا \* قال لا یخر لغتی بدر و الله می کند لا یکفر لان معناه الله یحدث بذلك \* قال تامای شویم بدتر خدای می شود باماید تر او قال تامای شویم نیکوتر خدای (۳۳۴) میشود بامای کثرت یکفر و لو قال خدای بود و هیچ چیز نبود و باشد و هیچ چیز نباشد نصف

هذا الكلام توحید و نصفه کفر \* قال فیه قولاً بقضاء الجنة والنار و انه خلاف النص \* قال لا یخر و باخدای جنم یکن آتی علی النسی انه لا یکفر و الاحتمیاط تجدید النکاح لافناء الفضلی بالکفر لاثباته المکان لله تعالى و جواز المحاربة أو أنه يستعمل فی مقام امکان رد امر من یحارب معه قلنا ذلك احتمال و لو قال ضع السلم و اصد السماء و حارب مع الله تعالى کفر و قال العیاضی و غیره من أحمنا لا یکفر و هو الصحیح \* و لو قال خدای از بر عرش می داند لا لانه لیس بتشییه \* و لو قال خدای از عرش می داند کفر لانه تشیه و لو قال مرا بر آسمان خدای است و بر زمین فلان کفر قال از خدای هیچ مکان خالی نیست کفر و لو قال علم خدای در مکان هست فهذا خطأ \* مات ابنه فقال خدای ربابسته بود کفر و لو قال اری ابنه فی الجنة کفر و لو قال قال من اهل الجنة لا و لو قال خدای بنوستم کند جنام که بر من ستم کردی الاصح أنه یکفر و قیل لا یکفر رجلاً علی الجان و المشاکلة فانه یطلق لفظ علی معنی لا یصح اطلاقه

صدقة فی زرع و فی غرة الی من الیه قبض ذلك بحق و لایته علیه و بالاتفاق علی ماله و علی ما یکون له فی المستأنف من الممالیک و طعامهم و ادامهم و کسوتهم و جمیع نوائهم التي یجب علیه الاتفاق علیهم بحق ملکها یا هم و باجارة ما هو له و ما یطراً علی ملک فی المستأنف من الضیاع و العقار و الدور و القلیل و الکثیر ما رأی جازیه من ذلك من رأی و کما رأی بعماری علی ما یری من ذلك من قصر المسدة و طولها و تسلیم کل ما یؤجره من ذلك له الی من یستأجره و با کتاب الاجارات و القبالات فی ذلك باسمه و باضافة صدک الاجارة الیه و الا شاهد علی ذلك من رأی اشتهاده علیه و یقبض أجره و یقبض ما یؤجره له من ذلك بعد انقضاء مدة الاجارة و بمصالحة من رأی مصالحة من له علیه حق و من یکون له علیه حق فی المستقبل علی ما یری فی ذلك من حط و ابراء و من تأجیل و باحتیاله بأمواله التي هی له یوم و وقعت الوکالة و ما عسی أن یستفیده من الاموال بالمستأنف ما رأی الاحتمال له به من ذلك علی من رأی و با کتاب ما یجب اکتسابه فی ذلك و بالاشهاد علی ذلك من رأی و بارتیان ما رأی ارتیان به شی من ماله الذي هو له یوم و وقعت هذه الوکالة و ما عسی أن یطراً علی ملک فی المستأنف و ما رأی رهنه من ذلك من له علیه دین و یجب علیه دین فی المستأنف علی ما یراهنک و بتسلیم ما یرهنه من ذلك الی ما یرهنه یا به و ان یجبر له بأصناف امواله التي له یوم و وقعت هذه الوکالة و ما عسی أن یستفیده فی المستأنف من ماله و بما یری أن یجبر له فی ذلك کما رأی و فیمار ی و یدفع ما رأی من ماله بضاعة الی من یری و بمشارکة من رأی مشارکته له بأمواله التي هی له یوم و وقعت الوکالة و بما عسی أن یستفیده بعماری من الربح و یدفع ما رأی من امواله التي له یوم الوکالة و ما عسی أن یستفیده مضاربة الی من یری ذلك بما یری و بمضومة کل من ادعی قبله أو علیه أو فی یدیه حقاً کما ادعاه علیه جائز ما عمل به فی ذلك علیه و له و علی أن له دفع ما یوجب علیه فیمایضی به علیه فی ذلك و أقامه فی جمیع ما ذکر فی مقام نفسه و رضی بحل قضی فی ذلك علیه و له و علی أن له أن یتولی جمیع ما و لا یا به بما وصف فیہ بنفسه و أن یتولی ما شاء من من رأی من الوکالة و ان یستبدل به من الوکالة فی ذلك من رأی کما رأی جائز امور له فی ذلك و کالة مطلقة عامة فی الوجود کما هو قبل فلان من فلان جمیع هذه الوکالة المذکورة فیه شفاها و بتم الکتاب کذا فی المحیط

و نوع آخر فی الوکالة بالنکاح \* اذا وکلت المرأة رجلاً أن یزوجها من رجل یکتب و کلت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان فلاناً و اقامته مقام نفسها فی تزویجها من فلان بن فلان علی صداق کذا درهما و علی (دست بیمان) کذا درهما و کالة صحیحة و أن فلان قبل هذه الوکالة قبلاً صحیحاً و ذلك بتاریخ کذا ثم یکتب \* بسم الله الرحمن الرحیم هذا ما تزویج فلان فلانة بتزویج و کیلها فلان ایاها بالمهر المذکور فی صدر الکتاب و هو کذا انکاحاً صحیحاً جائزاً بمحض جماعة من الشهود العدول المرضیین و بتم الکتاب و فیماد و کلت رجلاً أن یزوجها من نفسه یکتب و کلت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان فلاناً و اقامته مقام نفسها فی تزویجها من نفسه علی صداق کذا الی آخر ما ذکرنا ثم یکتب \* بسم الله الرحمن الرحیم ان فلاناً الوکیل تزویج موکلته فلانة من نفسه بمحکم الوکالة المذکورة فی صدر هذا الکتاب بالمهر المسمی فی صدر هذا الکتاب تزویجاً صحیحاً بمحض جماعة من النعم و العدول المرضیین و بتم الکتاب و فیماداً کانت المرأة معتدة من جهة الفی و قد وکلته بتزویجها من نفسه أو من رجل آخر یکتب و کلته و اقامته مقام نفسها فی

علیه بطریق المشاکلة قال الله تعالى و جراه سبعة سنین فاعتدوا علیه بمثل ما اعتدی علیکم قال حین ظلمه ظالم خدایا تزویجها از وی بنذیر و اگر تو بنذیری من نه بدیرم فیصل انه کفر کانه قال ان رضیت به فانا لا أرضی به و لو قال فردا برن توده سازم از کل ان اراد به خلقة من النعم و المذکور ان اراد به صورته لا یقبل بفلان قضاء بدر سپد فقال رجل قضاء خدای بدنبوده فهذا مذهب القدریة ان الخیر من الله تعالى و الشر منی \* قال انی عبد الله و أدخل حرف التصغیر بالفارسیة و هو الکاف یکفر لانه صغر المضاف الیه و قیل ان کان یعلم ما یقول یکفر

وان كلنا يعلم يعلم ولا يكفر وقيل ان نعد كفو والا لانه وان كان مضافا ومضافا اليه لكنه اسم واحد حتى يجمع عبد الله على العباد  
فرا دبه تصغير الرجل المسمى وانه لا تصغير للمسمى سوى هذه الصيغة بالفارسية يقال دراز يشك ويراد به تصغير المسمى لا تصغير اللعبة \* قال  
لخصمه من باتو بحكم شرع باحكم خدای کار کنم فقال من حكم خدای ندانم أو قال انما يحاكم خدای نزود أو قال انما يحاكم بوس است أو قال برسم  
کنتم نه حکم ان كان مراده فساد اخلاق وترك الشرع واتباعهم الرسم لا يكفر وان قال لا أريد (٣٣٥) الشرع فهو كافر \* قال أنابرى من  
الثواب والعقاب يكفر \* قال

ان شاء الله ان کار کنی فقال  
من بی ان شاء الله ان بکنم يكفر  
قال أي شككباي خدای  
قيل يكفر وقيل لا وهو المختار  
\* قال هذا بتقدير الله فقال أنا  
أفعل بغير تقدير الله يكفر قال  
المريض انه فيمن نسيه الله تعالى  
يكفر \* قيل لا تخل ترك  
الصلاة فانه تعالى يؤاخذك  
بها فقال لو يؤاخذني الله  
تعالى ما بي من المرض ومشقة  
الولد فقد ظلمني يكفر \* قال  
لا خرفي مرضه وضيق عينه  
بادي غيدانم كه خدای تهالی  
مراجرا آفریده است چون  
ان از من ای دنیا جراهی نیست  
لا يكفر لانه عليه الضجر  
قال الله تعالى لم لا تكلمه  
لا تكلموا على عبيدي في  
ضجيره شيئا كذا جاء في  
الحديث ولكنه خطأ عظيم  
\* قال لا خرف خدای بردل  
نوبختايد فقال خدای بردل تو  
بختايد بردل نرم بي ان عني  
به الاستغناء من الرحمة كثر  
وان عني به ان قلبي ثابت  
بائيات الله تعالى غير مضطر  
لا يكفر \* ولو قال کار کنم  
وآزودار خودم فهذا كلام  
المجوس ورؤية الرزق من  
الكسب وانه محال \* ولو  
قال الرزق من الله ولكن

نزويجهان من نفسه أو من فلان بعد انقضاء عدتها التي هي فيها من جهة فلان والله تعالى أعلم  
نوع آخر في التوكيل بخصوصية كل الناس \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامه مقام نفسه في طلب  
حقوقه والحقوق التي اليه طلبها قبل الناس أجمع ومعههم وعندههم وفي أيديهم وبقبض حقوقه منهم  
والخصوصية معهم والاستحلاف والحبس والاطلاق والاعادة الى الحبس والتكفيل وكيلها مخصصا ومختصا  
ليقيم البينة وتقام عليه غير الاقرار عليه وتعديل من شهد عليه وأذن له أن يوكل من تحت يده بذلك كله من  
شاه بمثل وكالاته وهذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبول لا صحبة في مجلس عقد  
التوكيل وتفرغ من مجلس عقد الوكالة بعد صحته وتسامه الى آخره والله تعالى أعلم  
نوع آخر في التوكيل بخصوصية خاصة \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامه مقام نفسه في طلب حقوقه  
والحقوق التي اليه طلبها قبل فلان ومعه وعنده وفي يده وبقبض حقوقه منه والخصوصية معه والاستحلاف  
والحبس والاطلاق والاعادة الى الحبس والتكفيل وكيلها مخصصا ومختصا ليقوم البينة وتقام عليه غير الاقرار  
عليه وتعديل من شهد عليه وأذن له أن يوكل من تحت يده بذلك كله من شاه بمثل وكالاته وهذه وكالة صحيحة  
جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبول لا صحبة في مجلس عقد التوكيل وتفرغوا وشهدا ويتم الكتاب  
نوع آخر في التوكيل ببيع الدار \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامه مقام نفسه في بيع جميع الدار التي  
موضعها في بلد كذا وبها حقها كلها وأرضها وبنائها وكذا يبيعها من شاه وبقبض عنها ويوكل بذلك  
من أحب ويضمن الدرك ويسلم ما باع الى من اشترى منه وكالة صحيحة جائزة نافذة وانه قبل منه هذه الوكالة  
قبول لا صحبة اشفاها جها را في مجلس عقد الوكالة قبل افتراقهم او قبل اشتغالها ما بمثل آخر وسلم هذا الموكل  
جميع ما وقع عليه هذا التوكيل يبيعه الى هذا الوكيل فقبضه ما منه فارغة عما يشغل عن القبض والتسليم  
في جميع ذلك في يده بحكم هذه الوكالة فان كان المشتري مسمى والتمن مقدرا بين ذلك فيكتب يبيعهما من  
فلان بكذا والله تعالى أعلم  
نوع آخر في التوكيل بحفظ الاملاك \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله وأقامه مقام نفسه في حفظ جميع  
أمواله وأمواله المهدودات من الضياع والعقار والحيوانات والمكيلات والموزونات والعبيد والاموال  
والعروض والنياب والصامت والناطق وغير ذلك من جميع صنوف الاموال ليحفظها ويسمى تغلها ويقوم  
بأمور الزراعة فيها ويرعها بنفسه ويدفعها الى من يشاء زراعة ويرفع غلاتها ويراعى أسبابها واملاكه  
ويتعهد ما يقوم بعبارتها ومصلحتها وينفق من ماله اذا احتاجت الى العارة والمؤنة ولا يبيع شيئا منها بل  
يسكها او يحفظها وكله بذلك كله وكالة صحيحة جائزة نافذة وأن هذا الوكيل قبل هذه الوكالة مع الشرائط  
التي ذكرنا في المجلس الذي جرى فيه بينهم ما عقد هذه الوكالة خطا باشفاها جها را وجاها وذلك بتاريخ كذا  
نوع آخر في التوكيل بالشراء \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله بأن يشتري له جميع الدار التي هي بموضع كذا  
وكالة صحيحة ليستريها من فلان والاحوط أن يقول ليستريها من يجوز بيعه اليه بأرضها وبنائها وكذا بما أحب  
من أنواع الاموال كلها وبكل قليل وكثير أحب أن يشتريها به وبمثل في ذلك برأيه ويجوز ما صنع بذلك من شيء  
ويتقدم عنها اذا اشتراها هذا الأمر من مال الأمر وان شاء من مال نفسه يرجع به على هذا الأمر ويخاصم  
في عيب ان وجد بها فيرد ما بذل ويردها بخيار رؤية ان لم يكن رآها فيقوم في ذلك مقامه ويوكل بجميع ذلك

اربنده جنبش خواهد داشت \* لان حركة العبد انضام من الله تعالى \* ولو قال اين دستهای زرين من با منست مرا هیچ روزی کم نیست هذه  
باطل \* قال ناحق سوگند کردم يكفر \* رأى أعمى أو مريض فقال ان الله تعالى رأى ورأى خلقنى كذلك وخلقك كذلك ولا ذنب لي لا يكفر  
في الصحيح وقيل يكفر لان ظن الميل بالرب \* تزوج بلا شهود وقال رسول خدای در او فرشتگان را كواه كردم يكفر لانه اعتقاد أن الرسول  
والملك يعلمان الغيب بخلاف قوله فرشتگان دست راست و دست چپ را كواه كردم لانهم علمان \* صاحبت الطير فقال رجل يموت المريض

أخرج إلى السفر ورجع فقال رجع من السفر لصباح العقق كفره ببعضهم وقيل لا \* ولو قال عند صباح الطيران كان خواهدش دن  
فقد اختلف المشايخ في كفره ووجه الكفر ظاهر لانه ادعى الغيب \* ولو قال فلان برك خويش نحو واحد من يخشى عليه الكفر \* ولو قال اغبره  
خدای را ورسول را بر تو كواه كره ان يدوم وأرادهم ديدنه اختلف فيه المشايخ فعلى هذا في قوله الزوج جهامتر خدای را تو میدانی فقال أدى يلزم  
أن لا يكفر لأن مراد الزوج من (٣٣٦) قوله أدى نحو يشها بأنه يعلم ما يجري في غيبته لا حقيقة اطلاعه على الغيب \* قال خدای می داند

من أحب ويعزله عنها أن أحب وقبل هذا الوكيل هذا التوكيل مواجهة ويتم الكتاب \*  
نوع آخر في التوكيل بالاجارة \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله باجارة جميع الدار التي هي للوكل في موضع  
كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها كلها إلى آخره وكالة صحيحة نافذة ليؤاجرها كم شاء من الايام  
والشهور والسنين من أحب من الناس بما أحب من الاجر من جميع أصناف الاموال كلها من الاثمان  
وغيرها يؤاجرها على ما أحب جائز ما صنع في ذلك ويؤاجرها للسكنى ويسلمها إلى من استأجرها منه ويقبض  
أجرها على ما يجب ويعمل في ذلك كله برأيه ويوكل بذلك من أحب ويعزله عنها أن أحب متى شاء وكيف شاء  
وكلمة شاء مرة بعد أخرى مادام على هذه الوكالة الموصوفة فيه وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة مواجهة قبل  
الاقرار وقد قبض الوكيل جميع هذه الدار من الموكل بتسليمه اياها اليه فهي كلها في يده بحكم هذه الوكالة  
فما أدرك هذا الوكيل في ذلك كله من درك فعلى هذا الموكل ما يقتضيه الشرع وأشهدوا والله تعالى أعلم \*  
نوع آخر في التوكيل باستئجار دار بعينها \* وكله باستئجار جميع الدار التي هي بموضع كذا حدودها  
كذا بحدودها وحقوقها كلها إلى آخره ليس تأجرها من فلان ومن تجوز اجارته فيها مادامت هذه الوكالة  
لهذا الوكيل فيستأجرها كم شاء من الشهور والايام والسنين لهذا الموكل للسكنى بما شاء من الاجر وكيف  
شاء ويجوز ما صنع في ذلك من شيء يعمل في ذلك برأيه ويوكل به من أحب ويعزله عنها أن أحب متى شاء وكيف  
شاء وكلمة شاء مرة بعد مرة يقيم في ذلك مقام نفسه ويجوز له في ذلك ما يجوز له ويقبضها لهذا الموكل  
إذا استأجرها ويؤدى أجرها على ما أحب مجعلا أو مؤجلا ان شاء أدى من مال نفسه ليرجع به على الموكل  
وان شاء أدام من مال هذا الموكل يعمل في جميع ذلك برأيه ثم يذكر القبول وضمن الدرك والاشهاد ويتم  
الكتاب \*

نوع آخر في التوكيل باستئجار دار بغير عينها \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله بجميع ما منى ووصف فيه  
وكالة صحيحة استأجر له دار السكنى هذا الموكل أي دار وبيت ومنزل رأى في موضع كذا فبسته أجرها له كم  
شاء من الايام والشهور والسنين بأي أجر أحب من الاثمان وغيرها ثم ساقها كالاول \*  
نوع آخر في التوكيل بدفع الارض من اربعة \* هذا ما وكل فلان فلانا بدفع جميع أرضه التي هي بموضع  
كذا حدودها كذا وهي أرض يضاء تصلح للزراعة وكله وكالة صحيحة ليدفعها بمقدودها من اربعة كم شاء  
من الشهور والسنين إلى من أحب من الناس ليزرعها من يدفعها اليه يبيدها ما أحب من غلة الشتاء  
والصيف بأي نصيب أحب هذا الوكيل من كل قليل وكثير جائز ما صنع في ذلك ويوكل بجميع ذلك من  
أحب ويعزله عنها أن أحب متى شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى يعمل في ذلك برأيه ويقيم في ذلك من أحب  
مقام نفسه ويسلمها إلى من يدفعها اليه من اربعة ويقبض ما يجب لهذا الموكل في ذلك من نصيبه وحقه  
وقبل ذلك فلان ويذكر التسليم وضمن الدرك والاشهاد وان كان البذر من الموكل يكتب ليزرعها يبذر  
هذا الموكل والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في التوكيل بأخذ الارض من اربعة \* وكله بأن يأخذ له من اربعة جميع الارض التي بموضع كذا  
بحدودها وكله وكالة جائزة لياخذها من اربعة كم شاء من الشهور والسنين من صاحبها فلان ومن يجوز له  
دفعها من اربعة ليزرعها هذا الموكل يبذر نفسه ما أحب من غلة الشتاء والصيف بكم شاء هذا الوكيل

وقد اختلفت الاجوبة في كفره واختار ما قال السرخسي وبكر أنه ان كان كفره عند الحلف بهذا فهو كافرانه رضى من  
بكفر نفسه والرضا بكفر نفسه كفر بلا نزاع انما الكلام في الرضا بكفر غيره وسيأتي ان شاء الله تعالى وعليه الفتوى \* قال يعلم الله تعالى انه  
فعل كذا وهو يعلم أنه لم يفعل عامة المشايخ على أنه يكفر وقبل لا وفي النوازل ان قاله لا على وجه الحلف كفر وان على وجه الحلف ما ينبغي أن  
يحلف كذلك فان حلف هو عاص \* وكل كلمة توجب الكفر اذا ذكرت غير معلقة فاذا علقته بالماضي فهو كاذب فيما أخبر بكفره وى عن

كراهة أدى وغم توجعنا ثم كره  
بشادى وغم خود قيل ان كان  
يقوم بمسائهة ومسرته كما يقوم  
بأمر نفسه لا يكفر وعن هذا  
قال علماءنا من قال أدواح  
المشايخ حاضرة يكفروا إذا  
قال الرجل أو المرأة أنا أعلم  
المسروقات يكفروا ولو قال أنا  
أخبر عن اخبار الجن يكفر  
أيضاً لأن الجن كالانس لا تعلم  
الغيب قال الله تعالى لو كانوا  
يعلمون الغيب الآية لا يفتي  
الجن وسكنى ان امرأه أشدد  
أو خلف بعثت اليه على يد  
الجارية صـ وراو بطأت  
فتخاضت زوجته معه الى  
أن قال لها أتعلمين الغيب  
فقلت نعم فكتب الى محمد  
فكتب اليه أن جدد النكاح  
فانها كفرت \* ولو قال الله يعلم  
انى أفعل أو لا أفعل أو برئ  
من الانبياء والملائكة  
يكفر اذا علم انه كاذب \* ان  
فعل كذا فهو يهودى ثم  
أتى بالشرط ان كان عنده  
من أتى بهذا الشرط لا يكفر  
كانت عليه كفارة الحلف  
وان حلف بهذه أعنى بقوله  
هو يهودى أو نصراى أو  
مجوسى ان كان فعل كذا  
وقد كان فعله وهو عاص بفعله  
لا يلزم التكفارة لانه غموس

الامام انه لا تجب الكفر وان علقه بشرط في المستقبل لا يكفر اذا خفت ويكون عينا واختار ما ذكرنا عن السرخسي وبكر رحمهما الله معللا قال لا يخفى ان لا يكفر ولو قال بخداي ويحان سرخسي واختلفوا لانه في المسئلة الاولى سوى بين الله تعالى وبين تراب قدمه اوسوى بين الله وبين مخلوق في استحقاق كمال التعظيم وهو القسم به فعلى الثاني لا يفرق وعلى الاول يقع الفرق (الثالث في الانبياء) يجب الايمان بالانبياء عليهم السلام بعد معرفة معنى النبي وهو المنجز عن الله تعالى بأوامره ونواهيه (٣٣٧) وتصديقه بكل ما أخبر عن الله تعالى فاذا آمن بالانبياء السابقة

من النصب ويعمل في ذلك برأيه ويتم على سياق الاول وان كان البذر من الدافع ذكرت ذلك \*  
نوع آخر في التوكيل باخذ الكرم معاملة وكل فلان فلانا باخذ جميع الكرم الذي هو موضع كذا بجوده وحقوقه كلها وكله وكالة صحيحة لياخذ له معاملة من صاحبه فلان ومن يجوز له ومعه معاملة كمن شأ من الثمر وروا السنين بما شأ من النصب من كل قليل وكثير يقوم عليه هذا الموكل المعامل بحفظه وسقيه ويقوم بجميع مصالحه على ما أحب كيف شاء وكل ما شاء مرة بعد أخرى ويوكل بذلك من شاء ويقبضهم في ذلك مقام نفسه ويعمل في جميع ذلك برأيه ويجوز ما صنع في ذلك من شئ ويقبض للموكل جميع ما يأخذه معاملة له بهذه الوكالة وبذلك القبول والاشهاد ويجوز أن يكتب في هذا يأخذ له معاملة بهذه الوكالة أى كرم شاء وأى أن يجار شاء بأى نصيب شاء في موضع كذا \*

نوع آخر في التوكيل باثبات نسب وطلب ميراث وكل فلان فلانا بطلب كل حق هو له بسبب ميراثه من والده فلان وباثبات نسبه ووفاء والده فلان وعدد دورته وباثبات كل حق له في ذلك والخصومة والمنازعة في جميع ذلك له على أنه لا يجوز على هذا الموكل اقرار هذا الموكل عليه بشئ ولا صلحه عن نفسه ولا تعديل شاهد يشهد عليه باطل حق له وقبل فلان هذه الوكالة الى آخره \*

نوع آخر في ابراء الموكل الوكيل بالحفظ أقر فلان طائعا أنه كان وكل فلانا بالقيام على جميع ضياعه وعمارتها وأمواله والانفاق على ذلك كله وأداء نوائها وقبض غلاتها وأثرها وغير ذلك وكالة صحيحة فقام بها كذا سنة بالحق والعدل ثم أراد أن يخرج به من هذه الوكالة وأن يقبض منه جميع ما في يده فحاسبه في جميع ما جرى على يده من ذلك الى يوم كذا محاسبة صحيحة وأدى هذا الموكل جميع ما بقى له في يده اليه وبرئ اليه براقا يفاه ولم يبق لهذا الموكل على هذا الموكل حق ولا دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه وصدقه الوكيل هذا في ذلك كله وأشهدا وبيم الكتاب والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في اقرار الوكيل بقبض الدين بالقبض هذا ما شهد الى قولنا انه قبض من فلان جميع ما كان لفلان يعنى الموكل على هذا المطلوب بأمره اياه بذلك وتسليطه اياه على قبضه منه أمر صحيح وتسليط اجازة فقبضه منه واستوفاه استيفاء تاما وفيما لهذا الموكل يدفعه جميع ذلك اليه وبرئ اليه هذا المطلوب من ذلك كله ودفع اليه الصك الذي كان لهذا الموكل يذكر هذا المال المسمى فيه ولم يبق لهذا الموكل قبض هذا المطلوب ولا عليه ولا عنده ولا معه ولا في يده ولا قبل أحد بسببه وهذا الكتاب حق ولا دعوى ولا طلبية بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وضمن له جميع ما يدركه في ذلك كله من ذلك من قبل هذا الموكل وغيره من الناس حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه ما قبض منه بقدر ذلك الدرك ضمنا صحيحا وبيم الكتاب \*

نوع آخر في التوكيل على وجه لا يبطل بعده يكتب بعد التوكيل والقبول على أن هذا الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة فهو وكيله وكالة مستقبله بجميع ما وصف فيه ويكتب في الجانب الآخر على أن هذا الموكل كلما ردت هذه الوكالة على هذا الموكل فهو وكيله وكالة مستقبله بجميع ما وصف فيه وان جمع بين الأمرين صح ويهطف بالواو فيكتب على أن هذا الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة ثم يكتب على أن هذا الوكيل الى آخره \*

وجه آخر في هذا أن لا ينزل الوكيل عن الوكالة أن يجعل الوكالة اجارة مدة معلومة بأجر معلوم فيكتب

القبلة على هذه الجهة لأصلي كذا اذا عني أن لا يذهب على موجب الاوامر لا يكفر لانه عزم على ترك العمل وانه لا يوجب الا كفارا كالأول قال لوبعث فلان نبيا لا أتبع بأمره لا يكفر ولو عني أن لا يكون نبى من الانبياء لا يكفر الا اذا ذكره على سبيل الاستغفاف أو على سبيل العداوة \* ولو عاب نبيا ككفره قال لا مال لي فقاتل كذبت فقال لوشهد الرسول انه لا مال لي لا تصدق عليه فقالت لم تكفرت لانك قالت لا تصدق الرسول قال ولولم يأكل آدم الحنطة ما صيرنا أشقياء يكفر ولو قال ما وقع في هذا لا يكفر عند بعضهم وقيل قال ان آدم عليه السلام نسي الكبرياء فقال نحن

انفن اولاد الحائك يكفر \* قال ان كان ما يقوله الانبياء حقا فقد نجونا بكفر لانه شك في صدق الانبياء \* قال لقائوك على كفاحك الموت ان قاله  
لكراهة الموت لا يكفروا ان قال اهانة للموت يكفر \* ادعى رجل النبوة فقال رجل هات بالمجزة قبل يكفر وقيل لا وعن الثاني رحمه الله  
انه قال عند الخليفة كان عليه السلام يحب الدباء فقال رجل من الجلساء ان لا أحبه فقال الامام الثاني رحمه الله هاتوا بالنطع والسيف فتاب  
الرجل فتركه الامام وهذا محمول (٣٣٨) على انه قاله على سبيل الاستخفاف \* قال لشعر سيدنا عليه السلام شعرك اودر ووشك بود

أوجائه ويريم ونيال بود أو  
كان طويسل الظفران قاله  
بطريق الاستخفاف كثر \* رد  
حديثان كان متواترا كثر  
قال لانشه اى حرام زاده  
وهو كره بدین نام است واسمه  
اسم النبي عليه الصلاة  
والسلام لا يكفر \* قال كلما  
أكل النبي عليه الصلاة  
والسلام لحس أصابعه فقال  
ابن أبي ادريس كثر \* قيل فلم  
الا فافرسنه لما قال النبي  
عليه السلام فقال لا أفعل  
وان كان سنة كثر \* ومن  
قال بن النبي عليه السلام  
كفر \* ومن قال انمى لا يكفر  
\* ومن سمع حديثه عليه  
السلام فقال سمعناه كثيرا  
بطريق الاستخفاف يكفر  
\* قيل لدهري قال علمه السلام  
ما بين منبري وروضتي روضة  
من رياض الجنة فقال الدهري  
هذا نرى المنبر والقبر ولا نرى  
الروضة يكفر والحاصل انه  
اذا استخف بسنة أو حديث  
من أحاديثه عليه السلام  
كفر ونجت هذا الاصل  
فروع كثيرة ذكرناها في الفتاوى  
الرابع في الايمان  
والاسلام  
مسلم دعا على غيره فقال  
خداي جان وي بكافري

هذا ما استأجر فلان فلانا استأجر سنة كاملة اثني عشر شهرا متواليه أولها كذا وآخرها كذا بكذا درهمها  
اجارة صحيحة لا فساد فيه البيع هذا الا جرح هذا المستأجر ما رأى يبعه من جميع أصناف أموال هذا  
المستأجر ومن العقار وسائر الاملاك والاعيان والمنقول التي يجوز بيعها وما يملكه هذا المستأجر في مدة  
الاجارة وقبض هذا الا جرح جميع هذه الاجرة المسماة فيه بدفع هذا المستأجر جميع ذلك اليه تاما وبرئ اليه  
من ذلك كله فادرك هذا الا جرح من درك الى آخره \*

نوع آخر في وكيل الحاضر الغائب \* هذا ما وكل فلان فلانا وكله بكذا ويذكر ذلك على النسق الذي  
ذكرنا فاذا انتهى الى موضع القبول يكتب وفلان غائب عن مجلس هذا التوكيل وجعل الموكل هذا فلان  
الى الوكيل هذا فلان قبول ذلك كله اذا انتهى خبره اليه وسلطه على ذلك كله وأشهد على نفسه بهذا كله  
وذلك يوم كذا فاذا بلغه الخبر وقبله كتب عليه شهدوا أن فلانا بعني الوكيل أقرطائعا أنه بلغه بتاريخ كذا  
توكيل فلان اياه بجميع ما في كتاب الوكالة الذي هذه نسخته \* بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب كله  
وانه لما بلغه توكيل فلان اياه قبل من فلان جميع ذلك قبولاً جازاً صار به وكيلاً لفلان بجميع ما وكله به كما  
ذكر ووصف فيه وبيته \*

نوع آخر في عزل الوكيل \* شهدوا أن فلانا بعني الموكل أقرطائعا أنه كان وكل فلانا بجميع ما تضمنه  
كتاب الوكالة الذي هذه نسخته \* بسم الله الرحمن الرحيم فينسخ الكتاب ثم يكتب وانه بعد ذلك في يوم كذا  
خاطبه بعزله اياه عن ذلك كله وصرفه عنه وأخرجه منه وقصر يده عنه محض من فلان وفلان وفلان وهم  
الذين أشهدهم على ذلك وأسمع أذانهم ذلك وهم يعرفون هذا الموكل وهذا الوكيل معرفة صحيحة بأعيانهم  
وأسمائهم وأنسابهم ما كتبوا شهادتهم على جميع ما ذكر ووصف بخطوطهم في اليوم المسمى فيه فان لم يكن  
العزل بالمشافهة وبعث اليه من يخبر بذلك ويعلم به وكتبت فيه بعد قولك عزله عنه وقصر يده عن ذلك  
وجعل الى فلان وفلان اخبار هذا الوكيل بذلك واعلامه بجميع ذلك وأشهد فاذا بلغه ذلك فانهزل كتبت  
فيه شهدوا أن فلانا بعني الموكل جعل الى فلان وفلان يعني المبلغين أن يبلغا فلانا الى الوكيل أن موكله فلانا  
عزله عن كل ما كان وكله بذلك في كتاب وكالته الذي هذه نسخته \* بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب ثم  
يكتب وانه كان من فلان وفلان هذين هذا التبليغ والاخبار والاعلام محض من الشهود وهم فلان  
وفلان وكل ذلك منهم ما برؤية أعينهم وسماع آذانهم كلامهم ما بعد أن كان هذا الموكل أشهدهم في يوم كذا وهو  
صحيح العقل والبدن أنه قد جعل ذلك الى فلان وفلان هذين وأقامهم ما مقام نفسه في ذلك وانهم يعرفون  
فلانا المعزول معرفة صحيحة بعينه واسمه ونسبه وانه قبل عزل فلان اياه كما عزله عنه عما ذكره وكيله وكتبوا  
شهادتهم بذلك بخطوطهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وفي ثابته الى كالة الذي قاله كلما عزلت  
فانت وكيلي به هل يمكن عزله أم لا اختلف المشايخ فيه واختار الشيخ الامام شيخ الاسلام الحسن بن عطاء  
ابن حنيفة رحمه الله تعالى أنه يمكن بهذه اللفظة فيكتب قلت لا أنت وكيلي بكذا على أني كلما عزلت فانت  
وكيلي به وكالة مستقبله وقد عزلت الآن عن وكالاتي كلها المطلقة منها والعلاقة وأجمع أنه لو قاله كلما  
صرت وكيلي فقد عزلت عن ذلك لم يصح هذا وتعلق العزل بالشروط باطل فأما الاطلاق فصحيح والله تعالى  
أعلم وعند بعض مشايخ أهل البصرة لا يعزل عن كالاته بهذه اللفظة لكن يقول عزلت عن الوكالات

الثابتة

استنادا اختلقوا قال الفضلي لا يكون كافرا وقيل يكفر \* وفي السير مسئلة تدل على ان الرضا يكفر

غيره ليس بكفر وهي ما اذا أخذ المسلمون أسيرا وخافوا أن يسلم فسلموا أي سدا عنه حتى لا يأتي بكلمة الاسلام فقد أسأوا فيه ولم يقل كفروا  
دل أن الرضا بكفر غيره ليس بكفر قال السرخسي ولا دلالة فيه على ما قالوا لانهم انما فعلوا ذلك لعلمهم أنه يظهر الاسلام ولا يسلم حقيقة فلا  
يكون هذا رضا بكفر الغير أجيب عنه بأنهم مكلفون بتأديع الظاهر قال الله تعالى ولا تقولوا ما لم يقلوا ان ألقى اليكم السلام لست مؤمنا وقال عليه السلام



ان انكر كونه آتيا بكلمة الخلاص بقلبه هلا شقت عن قلبه قال لكم ظاهر في منع الايمان الظاهري وانه هو ايمان معتبر في الشرع فيكون الرضا بترك الايمان متحققا مع ذلك لم نجعله كفرا وقد قال الله تعالى حاكيا عن كليمه عليه السلام واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم ومعلوم ان الايمان بعد معاناة العذاب لا يقبل وقد قصه الله تعالى عليمان من غير انكار فهل هذا الادعاء بالكفر الى الموت والانسان انما يدعوا بما يجب ويطلب ويرضى بوقوعه دل ان الرضا بكفر غيره اذا مستحقا للكفر (٣٣٩) لا يكون كفرا وطلب موت الظالم

على الكفر من قبيل استقباح الكفر وقد نص بكر رجه الله انه اذا دعا على ظالم وقال امانك الله على الكفر لا يكفر لانه يطلب سلب الايمان منه حتى ينتقم الله منه على ظلمه وايدائه الخلق واما الرضا بكفر نفسه او الرضا بكفر غيره مستحيرا او مستحسنا لا تكفر كفر ويجوز ان يكون كلام المشايخ الرضا بالكفر كفر محمول على هذا ومن قال بخلاف القرآن فهو كافر ومن قال ان الايمان مخلوق فهو كافر كذا في كثير من الفتاوى وعن الامام ان الايمان غير مخلوق وكذا روى عن كثير من السلف وقال الامام محمد بن الفضل من قال الايمان مخلوق لا تجوز الصلاة خلفه ووقت هذه المسئلة بفرغانه فاني بحضرته الى بخاري فاتفقوا على انه غير مخلوق والقائل بخلقه كافر وأخرج صاحب الجامع الامام البخاري من بخاري بسببه قال الامام النسفي الايمان فعل العبد بهداية الرب والتعريف من الله تعالى والمعرفة والتعرف

الثابتة ورجعت عن الوكالات المعلقة فيبطل ذلك كله بهذه اللفظة وينبغي ان يقدم الرجوع عن الوكالة المعلقة على العزل عن الوكالة الثابتة وقد مر ذلك في كتاب الوكالة \*

ونوع آخر في توكيل الغريم ببيع داره ان لم يؤت دينه على وجه لا ينزل في اقر فلان ان لفلان عليه وفي ذمته كذا درهم ما وجلا الى مدة كذا وانه ان لم يوفه هذا المال عند محل هذا الاجل وآخره ثلاثة ايام ولياليها فقد وكله ببيع داره التي هي في موضع كذا ويحدها بما أحب من الثمن أو يكتب بكذا درهمين شاء وقبض ثمنها اقتضا به دينه توكيلا صحيحا على أنه متى عزله عن هذه الوكالة قبل وصول هذا الدين اليه وقبل رآته عنه فهو وكيل به هذا البيع وهذا القبض وكالة مستأنفة والله تعالى أعلم كذا في المحيط \*

واذا أردت أن تكتب وكالة بطلب الشفعة كتب هذا ما وكل فلان فلانا بطلب شفعته في دار كذا ويحدها وأخذها بشفعة وبأبواب كل حجة وينسب له في ذلك وبالقيام بجميع ذلك مقامه بالخصومة والمنازعة فيه ويدفع الثمن اليه وبقبضه الدار به بشفعته ولم يجعل اليه تسليم شفعته فيها ولا اقراره عليه في ذلك بشي ولا تعدله شاهدا يشهد عليه بشي يبطل له في ذلك حقا وقبل فلان ذلك

واذا أردت كتابة المضاربة كتب هذا ما دفع فلان الى فلان كذا كذا درهمين او دينار او نصف النقد ويألف في صفته وبيان مقدار مضاربة صحيحة ليحل فيها هذا المضارب ويشتري به ما يبدله من السلع والامتنعة ثم يبيع ما يشتري نقدا أو نسيئة ويتجر في مال المضاربة ما رأى من أنواع التجارات ويوكل من يشتري بمال المضاربة ويبيع المشتري عن شاء وأحب هذا المضارب ويتجر فيه ما رأى من أنواع التجارات ويسافر ان أحب في دار الاسلام أو في دار الحرب وينفق منها على نفسه اذا سافر بها فيما لا بد له منه ويحل في جميع ذلك برأيه على أن ما رزق الله تعالى من الفضل والربح في ذلك فهو بينهما نصفان وما كان في ذلك من ضيعة وخسران فهو على رب المال ان لم يكن فيه ربح وان كان فيه ربح فهو معروف الى الربح وقبض هذا المضارب جميع مال هذه المضاربة قبضا صحيحا وتفرغ من مجلس هذا العقد بعد صفته وتعلمه تفرق الاقوال والابدان وأقر بذلك كله طائعين كذا في الظهيرية \*

الفصل الخامس عشر في الكفالات هذا ما شهد الى قولنا ان فلانا كذل بنفس فلان بأمره لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه متى ما دعه وطالبه بتسليم نفسه اليه في أي وقت طلبه من ليل أو نهار بحيث يمكنه مطالبة صحبه بغير حائل بينه وبينه بغير مانع له منه وقبل فلان هذه الكفالة مشافهة ومواجهة وان شاء الكاتب يكتب أقر فلان أنه كذل بنفس فلان بأمره لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه متى ما دعه الى آخره وان أراد زيادة التوثيق في ذلك يكتب على أنه كمل برئ هذا المكفول الى هذا المكفول له من هذا المكفول به كان كذبا لاله به على حاله ما بقي عليه شيء من دينه وهو كذا الذي صك بتاريخ كذا يحضره اذا ادعاه متى ما دعه الى آخره والله تعالى أعلم كذا في المحيط \*

واذا كان كفيل بالنفس والمال جميعا كتب أقر فلان في حال جوار اقراره أنه كفل بنفس فلان لخصمه فلان بن فلان ليسلم نفسه اليه متى طلب منه تسليم نفسه وان لم يسلم نفسه اليه يوم الطلب يصير ضامنا عن هذا المكفول عنه لهذا المكفول له جميع ما لهذا المكفول له على هذا المكفول عنه وهو كذا درهم او دينار كفالة صحيحة رضى به هذا المكفول له وأجاز ذلك بنفسه في مجلس الكفالة اجازة صحيحة

(٤٣ - فتاوى سادس) من العبد والهداية والتوفيق والاكرام والعطاء من الله تعالى والاهتمام بالجد والعزم والقصد والقبول من العبد فلما كان من العبد فهو مخلوق لان العبد مخلوق بكل صفاته وما كان من الله تعالى فهو غير مخلوق وكل من لم يميز بين صفته الله تعالى وصفته العبد فهو ضال فلما كان الايمان عبارة عما ذكرنا لم يصح القول بأنه مخلوق ولا يجوز أن يقال الايمان عطا من الله تعالى لان العطاء ما يكون المعطى له على خير في قبوله متمكنا من رده والايمان ليس كذلك فلا يكون عطاء وذكر الامام السيد ابو شجاع العاوي في هذه المسئلة

كلما كثيرا يتطرق فيه قال لا نرى مسلما قال لعنت بريرة بمسلماني بويكفر قال لا أدري أخرجه من الدنيا ومثما أولا لا يكفر رجل يعصى ويقول مسلماني أشكرا باديكفر \* أسلم كافرا أعطى له شيء فقال مسلم إنك كافرا فيسلم حتى يعطوه شيئا \* كافر \* أسلم نصراني فأتى أبوه فقال ليئتني لم أسلم إلى هذا الوقت بكفر لا تدعني الكفر وذا كافر \* كافر أسلم فقال رجل تراجه بداء من دين خود بكفر ولو قال روز كار كافر است وروز كار مسلماني نیست يكفر \* (٣٣٠) كافر جاء إلى رجل وقال أعرض علي الإسلام فقال أذهب إلى فلان يكفر وقال الفقيه

لا يكفر

الطامس في الاقرار

بالكفر

ضرب عبد الله أو لده كثيرا

فقال له أنت مسلم فقال

لا قبل يكفر إذا قال عدا

وان قال غلط لا يكفر \* ولو

قال هب أني لست بمسلم

لا يكفر وقيل في قوله لست

بمسلم لا يكفر أيضا قياسا على

هذا لأن معناه عند الناس

أفعاله ليس بأفعال أهل

الإسلام \* قال لا نرى خوارزمي

تو يا مخ فقال الرجل مجيبا

له مخ ويرغم أنه لم يتقدم

بذلك الجحوشية قال عید

الكریم ان قال أردت بذلك

الكفر لكنني لم أعتقده

يكفر والمسئلة في الجامع

وقوله في أول المسئلة

خوارزمي تو يا مخ كان في

أول الامر حين كان

خوارزم بلاد الجحوش فأما

الآن وان كان أكثر

أهلها من المعتزلة فليس فيه

مجبوس \* ولو قال أنت مسلم

فقال لا أو قال لا مرأته

يا كافرة فقال هم مجنبن

طلاقه منكم اكرهم جنين

نعمي يا توغني باشي تكفر \* ولو

قالت اكر جنين مرا انداز

لا تكفر \* قال لغیر ای مخ

وصدقه فيه خطابا وان كان في الكفالة أجل يكتب بعد قوله لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه بعد مضى شهر

واحد من هذا التاريخ متى طلب منه لنفسه اليه بعد ذلك كذا في الظهيرة \*

نوع آخر في تعليق الكفالة بالمسال بعدم الموافقة بالنفس \* يكتب ما ذكرنا في كفالة بالنفس ثم يكتب

قبل ذكر القبول على أنه ان لم يوافق به يوم كذا أو حين طال به تسليم نفسه اليه كان كفالة بجميع هذا

المال الذي يدعيه عليه وهو كذا ويجمع ما ثبت عليه من الدين بالحجة لا يعتل به له ولا يحتج بحجة على أن لهذا

الطالب بعد ذلك أن يأخذ كل واحد من فلان الكفيل وفلان المكفول عنه بجميع هذا المال ان شاء

أخذهما بذلك جميعا وان شاء أخذ أحدهما بذلك متى شاء وكيف شاء وكلما شاء ولا براءة لهما ولا لواحد

منهما من شيء من هذا الدين حتى يصل اليه كله أو تقع البراءة عن جميعه بوجه من الوجوه وكان ذلك كله

بأمر فلان لهذا المطلوب وأشهدوا على أنفسهم بذلك إلى آخره وذا شرط التسليم في بلد فسلمه اليه في بلد

آخر برئ عند أبي حنيفة رجه الله تعالى اذا كان في موضع ينتصف منه وعندهما لا يبرأ الا بالتسليم في

المكان المشروط وكذا اذا عين مجلس القاضي للتسليم فيه واذا امتنع المكفول عنه عن تسليم نفسه الى

الكفيل ليسلمه الى المكفول له فان أقر أنه كفيل بأمره أجبر على تسليم نفسه الى الكفيل ليسلمه الى

الطالب وكذا لو كان في بلد آخر أجبر على الشخص الى بلد الطالب فان أنكر وحلف ولا يئنه على ذلك لم

يجبر عليه

وجه آخر لبناء الكفالة بالمال على الكفالة بالنفس كفالة بحجة جائزة هو أحوط في حق الكفيل \* أن

يكتب الى قوله على أن يدفع فلانا الى فلان يوم كذا على أنه ان لم يدفع اليه متى طال به يوم كذا فاعليه جميع

ماله عليه من المال وهو كذا وفائدة قولنا متى طال به يوم كذا أن الطالب عسى لا يطالبه يومئذ احتيالا

لا يجاب المال على الكفيل فنظرنا في الكفيل بهذا الشرط فان كفيل جماعة بنفس رجل ذكر ذلك

وذكرت على أن يطالبهم ويطالب كل واحد منهم بنفسه هذا الرجل المكفول به وعلى أن كل واحد منهم

كفيل لهذا الطالب بنفس أصحابه بأمر أصحابه حتى يدفعوا فلانا الى فلان ويسلموه اليه ويتم الكتاب \*

نوع آخر في الكفالة بالمال \* هذا ما شهدنا في قولنا انه ضمن فلان عن فلان بأمره جميع ماله على فلان

وهو كذا ضمننا جميعا فوجب هذا المال لفلان على فلان بالضمنان الموصوف في نفسه فلان أن يأخذ به

وبما شاء منه ومتى شاء وكيف شاء وكلما شاء وفي الكفيلين يكتب فلان هذا أن يأخذهما به وبما شاء ان

شاء أخذهما جميعا بذلك وان شاء أخذهما به شتى كيف شاء وكلما شاءوا أحد بعدوا جميعا وشئ لا براءة

لكل واحد منهم مأخذ فلان أحدهما بذلك دون صاحبه حتى يستوفي جميع ذلك وكل واحد من فلان

وفلان وكيل صاحبه بأمر صاحبه في خصومة فلان فيما يطالب به صاحبه في ذلك من حق وقيل كل واحد

منهما الوكالة فيه من صاحبه شفاها وقيل فلان منهم ما جميعا هذا الضمان شفاها وان شرط كفالة كل واحد

منهما عن صاحبه بكله يكتب وكل واحد من هذين الكفيلين ضامن لهذا المكفول له حصه صاحبه بأمره

من هذا المال فله أن يطالبهما وكل واحد منهما بجميع هذا المال ان أحب فان كان بغير أمره كتبت

بغير أمره

نوع آخر في ضمن الابن بعدموت الاب \* هذا ما شهدنا في قولنا ان فلان على والده كذا درهم ما ديننا لهما

وحقا

اي نرساي جهود لا يكفر عندا كثر العلماء فان قال المخاطب بويكفر او سكت لا يكفر وان قال

المخاطب نحن كذلك يكفر \* قال لا نرى كافرا فقال لابل أنت لا يكفر \* قال لولده اي مخ يجه لا يكفر عندا لا كثر \* ولو قال لجاريته اي كافر

خواند وقد نجت عنده لا يكفر \* قال لا نرى بويكفر فقال لبيك أو قال جهود كبير يكفر \* علم امرأة الردة تسب من زوجها كافر

المعلم قال الفقيه ان علمها وأمرها بالردة يكفر والا لا \* قال أنا محمد يكفر \* ولو قال النصرانية خير من اليهودية كفر لانه أثبت الخير في لما هو

فبيع شرعا وعقلا ثابت فجهه بالقطعي والمذكور في كتب أهل السنة أن الجوسى أسعد حالاً من المعتزلة لا يثبت الجوس خالقين فقط وهو لا  
خالق إلا عدله وفيه اثبات الخيرية للجوس على المعتزلة القدرية أجيب عنه بأن المنهى هو كونهم خيراً من كذا مطلقاً لا كونهم أسعد حالاً بمعنى  
أقل مكارمة وادنى اثباتاً للشرك إذ يجوز أن يقال كفر بعض أخف من بعض وعداب بعض أدنى من بعض وأهون أو الحال بمعنى الوصف  
كذا قيل ولا يتم وقد قيل المنع من قولهم اليهودية خير من النصرانية باعتبار أن كفر (٣٣١) النصراني أعظم من كفر اليهودي

لأن نزاعهم في النوات  
ونزاع النصراني في الالهيات  
وقوله تعالى وقالت اليهود  
عزير ابن الله كلام طائفة  
قليلة كما صرح به في التفسير  
وقوله اتخذت أشد الناس  
عداوة للذين آمنوا اليهود  
والذين أشركوا ولتجدن  
أقربهم مودة الآية لا يراد على  
هذا إلا البحث في قوة الكفر  
وشدة لافي قوة العداوة  
وضعهما إذا تأملت النصوص  
بعلتها ومملوها وحيداً  
لا يتجه الاعتراض دعى إلى  
الصلح بين يدي رجل فقال  
ترأبجده كم وصلح نكنم  
لا يكفر \* ولو قال فلان أؤمن  
كافر ترأست أو قال دل تنك  
شدم كم خواستم كافر شدم  
يكفر \* إذا قال لغير ما كافر أو  
للرأيا كفرة ولم يقل  
المخاطب شيئاً فالفقه أبو  
بكر الراعي ألبخى على أنه  
كافر وقال الفقيه أبو الليث  
وبعض أئمة بل لا يكفر  
والختار في مثل هذه المسائل  
أنه إذا أراد الستم ولا يعتقد  
كافر لا يكفر وإن اعتقه  
كافر فمخاطبته على اعتقاده  
أنه كافر كفر لانه لما اعتقد  
المسلم كافر فقد اعتد ذن  
الاسلام كافر ومن اعتقد

وحقا واجبا وإن والده فلا ناو في وصار في بد ميراثه وهو كذا من الدراهم أو ضيعة كذا قيمته تبقى بهذا الدين  
وزيادته وأنه ضمن لفلان عن والده جميع هذا المال وهو كذا ضمانا صحيحا جائزا وقبل منه فلان هذا الضمان  
شفاها فصار جميع هذا المال لفلان على فلان بالضمان الموصوف فيه لا امتناع لفلان من دفع هذا المال إليه  
متى طال به بحق يدعيه قبله من يئسة أو عين ولا حجة له في ابطال ما ضمن لفلان بوجه من الوجود وأشهد على  
أنفسهم بذلك إلى آخره وانما كتبنا أنه صار في يده تركه لأن أباحني فترجعه الله تعالى يقول لو لم يترك مالا  
وضمن عنه انسان لم يجوز فإن احتج إلى هذا ولم يترك ميراثا كتبناه وأنه توفي ولم يخلف مالا وأراد هذا  
الابن تبريد جلده وفراغ ذمته فضمن عنه المال رعاية لطقه وقياماً بواجبه وحكم كما جاز الحكم فيما  
بين المسلمين بحجة هذه الكفالة ولزم هذا الضمان وبتم الكتاب \*

وثيقة أقرار المكفول عنه لا تكفي بما أدى عنه يكتب شهد وأن فلانا أقرطأنا أنه كان لفلان عليه  
كذا درهماً ديناً لازماً وحقا واجبا بسبب صحيح وأن فلانا كفله عنه بمذا الدين لهذا الطالب بأمره كفالة  
صحيحة وأن هذا المكفول قد أدى عنه جميع هذا المال وله عليه هذا الدين حالاً لا امتناع له عن أدائه فلا  
دعوى له بوجه من الوجوه توجب ابطاله عنه ولا براثة له إلا بأداء جميع ذلك إليه وهو يومئذ قادر على أدائه  
وصدقه هذا المكفول المقر له بما واجبه وبتم الكتاب كذا في المحيط \*

#### والفصل السادس عشر في الحوالة

يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلانا أقر أنه كان لفلان على فلان  
كذا درهماً حقا واجبا وديناً لازماً بسبب صحيح وأن فلانا حال هذا الطالب بجميع هذا المال على فلان  
وقبل هو هذه الحوالة بجميع هذا المال برضا هذا الطالب مخاطبة في مجلس هذه الحوالة فصار جميع هذا  
المال عليه لفلان هذا الطالب بالحوالة الموصوفة فيه لا امتناع لفلان عن فلان من دفع هذا المال متى  
طالب به بحق يدعيه قبله في ذلك من يئسة أو عين ولا حجة له في ابطال هذا المال المدين فيه بوجه من الوجوه وسبب  
من الاسباب وبتم الكتاب

ولو كان للمحيل على المحتال عليه مال فأحل بذلك مقبداً كتب أن كان لفلان على فلان كذا ولفلان على  
فلان كذا فأحله عليه فقيل الحوالة على أن يدفع إليه ذلك من المال الذي له عليه فإن كان كذاً عنه بشرط  
برائة الاصيل فهي حوالة عندنا ويكتب ذلك على الوجه وألحق به حكم الحام كما بعد خصومة صحيحة ولو  
كان الدين به صلحاً وله تاريخ ذكر ديناً واجبا بسبب صحيح وقد بذله كتاب الاقرار بتاريخ كذا وإن كان  
الدين عن مبيع أو ضمان شيء أو بسبب آخر وثبت ذلك صح وكان أوضح فإن كانت الحوالة باجل كتبت  
وبرئ هذا المحيل وسقط عنه هذا المال وثبت ذلك للمحال له بحق هذه الحوالة على هذا المحتال عليه وأجل  
هذا المحتال له هذا المحتال عليه كذا شهر من تاريخ هذا الكتاب وأمهل له فيطالبه بعد حلول هذا الاجل  
كيف شاء ومتى شاء لبراءة له ولا امتناع له عنه وقت أداء هذا المال بتمامه إليه ولو شرط الرجوع على المحيل  
عند العجز كتبت فإن لم يصل هذا المال إلى هذا المحتال له وعجز عن استيفائه من هذا المحتال عليه بموته  
أو غيبته أو اعدامه أو افلاسه أو لغيره أو لا نكاره هذه الحوالة ترجع به على هذا المحيل وطالبه به وقبل ذلك

دين الاسلام كافر فهو كافر فاذا قال لكافر أو لكافرة أبي أو أمي لا يكفر لان المسلم قد يكون له أب وأم كافر فان التحليل عليه السلام وعلى  
الحبيب عليه الصلاة والسلام يأتى الآية ولو قال هر ساعت مرارك كافر محي كبر ولا يكفر بخلاف قوله هر زمان كافر شوم \* تكلم  
بكلمة ليست بكفر فقال له رجل كبرت بهذه الكلمة فقال كافر شدة كبر يكفر \* وعظ فاسقا وندبه إلى التوبة فقال بعد اليوم أضع على رأسي  
قلنسوة الجوس يكفر لان وضع تلك القلنسوة كشذال نار علامة الكفر وسبأ في أن شاء الله تعالى فأخبر أنه يكفر بعد حين فزال التصديق

المستقر بهذا العزم • قالت لزوجها كافر بدينهم تراز يا تو دون تكفر لان المقام مع الزوج فرض رجحت الكفر على الفرض • كل ما فعلته من أمور الاسلام اعطسته للكفر ان فعلت كذا وفعل لا يكفر ولا يلزم كفارة عين • قالت كافر كم • قال أبو بكر محمد بن الفضل يكفر للعمال وقال السغداني انه تعليق وعين وليس بكفر • قالت ان جفوتني كفرت أو قالت ان لم تشتري كذا اكفرت في الحال (السادس في التشبيه) (٣٣٣) وضع قلنسوة المجوس على رأسه قيل لا يكفر لانه موحد بلسانه مصدق بجهنانه

كله هذا المحيل وصديق بعضهم يعضاض في ذلك كله مواجهة ومن الزيادة في توثيق هذا وأطلق له هذا المحيل قبض ذلك والمنازعة والمحاكمة الى من شاء من الحكام وأطلق له التوكيل في ذلك ان شاء وعزله مرة بعد مرة نو كيا لا يحجب كذا في المحط •

نوع آخر • أقر فلان طائعانه كان له على فلان كذا حقا واجبا ودينه لازما وأنه كان حال غريمه فلانا بهذا المال على هذا المطالب وكان هو قبل هذه الحوالة منه ثم حال هذا المحتال عليه هذا المحتال له على غريمه فلان به فقبل فلان هذه الحوالة ثم غاب هذا المحتال عليه الثاني عن البلدة الى بلدة كذا فمجهز هذا المحتال له عن استيفاء حقه منه فرجع على محيله (١) ومحيله أيضا بهذا المحجز رجوع على محيله وقد شرط ذلك في الحوالة فاستوفى فلان هذا المال من فلان ثم ان هذا المحتال عليه الثاني لما حضر من كورة كذا طالبه هذا المحيل الاول بأداء هذا المال المحتال اليه بسبب بطلان هاتين الحوالتين ورجوع البعض على البعض فقبض واستوفى هذا المال بتمسكه من هذا المحتال عليه وأقر المحيل الاول طائعا بهذا القبض واستيفاء جميع ذلك بإفاده هذا المحتال عليه ذلك كله اليه واستيفائه منه وأبرأه عن كل الدعاوى والخصومات ابرأ محبها فاطع للدعاوى والخصومات ولم يبق له عليه ولا عنده شيء الى آخره وضمن له كل ذلك يلحقه من فلان وفلان ومن جهة غيرهما ضامنا محبها وقبل هذا المقر له هذا الاقرار منه مشافهة وأشهدا والله تعالى أعلم كذا في الأخيرة •

ولو كان أحاله على رجل للمحيل عليه مال • كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسنون في آخره أن فلان على فلان كذا وقلان على فلان كذا فأحاله عليه فقبل الحوالة على أن يدفع اليه ذلك من المال الذي له عليه الى آخره كذا في الظهيرية •

الفصل السابع عشر في المصالحات • واذا أردت كتابة الصلح عن الدعاوى والخصومات بأسرها كتبت أقر فلان بن فلان الفلاني الى آخره أنه صالح فلانا عن جميع الدعاوى والخصومات التي له قبله على كذا دينارا صالحا محبها فاطع للدعاوى والخصومات وأنه قبل منه قبولا محبها ونقذه بدل الصلح في مجلس الصلح هذا فقبضه المصالح هذا قبضا محبها ولم يبق له عليه بهذا الصلح دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير لا قديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق لا في الحيوان ولا في الاعيان لا في المنقول ولا في المحدث ولا في الدراهم ولا في الدنانير ولا في شيء ينطلق عليه اسم المال والمال بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب أقر بذلك كله اقرارا محبها أو صدقه قابل الصلح هذا (وهذه الصورة أصل في جميع المصالحات)

• واذا كان الصلح عن دعوى كانت للصغير على أجنبي • فان كان المصالح والد الصغير يكتب أقر فلان ابن فلان أنه صالح فلانا عن كل خصومة كانت لولده الصغير اسمه كذا ولا ولده به هذا الاسم سواء على كذا درهما بعد ما علم يقينا أن هذا الصلح خير لهذا الصغير من التماذي في الخصومة اذا لم يكن لولده الصغير هذا بينة عادلة يقيمها على اثبات هذا الحق للصغير وكان المدعى عليه منكرا أو كان للمدعى عليه دفع صحيح وقبل فلان هذا الصلح منه قبولا محبها وقبض المصالح هذا هذا البديل لهذا الصغير قبضا محبها في مجلس الصلح وان كان المصالح أجنبيا وقد أدان له القاضي في الصلح كتبت أقر فلان بن فلان وهو المأذون له في هذه

(١) قوله ومحيله أيضا بهذا العجز الى آخره هكذا وجد في الاصول المنقول عنهم اقلية تأمل اه

وقد قال الامام رحمه الله لا يخرج أحد من الايمان الا من الباب الذي دخل فيه والدخول بالاقرار والتصديق وهما قائمان وقيل يكفر لانه علامة الكفر ولا بابها الا من ألزم التجسس والاستدلال بالعلامة والحكم بعبادات عليه مقرر في العقل والشرع فان الصانع اعلم بالعلامة وهي حدوث العالم الدال على وجوده واتصافه بالصفات التي لا يقدر على الخلق الا بعد وجود تلك الصفات وقد جاء الشرع بتقريره حيث قال حاكيا عن شاهه من أهلها ان كان قصه قدمن قبل ان كان قصه قتمن دبر الآية وان شئت الزنار ودخل دار الحرب كفر قال الاشتر وشي ان فعل ذلك لتخليص الاشير لا يكفر ولو دخل التجارة كفر وقيل في مسألة القلنسوة ان وضعه على رأسه لان البقرة لا تعطيه اللبن الا به لا يكفر وكذا اذ لبسه لدفع البرد واختار أنه يكفر لان دفع البرد يمكن باللبس بعد التزريق فلا

ضرورة على لبس ما على تلك الهيئة • لف على وسطه جبلا وقال هذا زنار لا يكفروا كثرهم على انه يكفر لانه ضرورة على الكفر بخلاف الاول • ولو وضع على رأسه شبه قلنسوة المجوس من العمامة المختار عدم الكفر وقد ذكرنا ان لبس السراغوج وتعليق البائرة ليس بكفر أما لو قال ان يظلمه سراغوج بدم وطن انه كافر يكفر وكذا لبس السود والسراغوج على هيئة الخطا وقال يحنى أنه يكفر بهذه اللفظة لا باللبس وكذا اذ لبس قلنسوة المغول لانه علامة ملكية لاتعلق به بالدين • من رعبه النصارى وهم يشرعون

المصالحة

الخمر بالمطرب فقال رص بايدعيان بستن وباليشان بودند و زيارا خوش گذاشتن اتفاقه و اعلى أنه يكفر فانه مذكور في الذخيرة \* معلم صبيان قال اليهود خير من المسلمين بكثير يعطون حقوق معلى صبيانهم يكفر \* جرى بين الرجلين كلام فقال أحدهما لصاحبه الكفر خير من ما أنت تفعله قال الفقيه أبو الليثان أراد تنقيح معاماته دون تحسين الكفر لا يكفر وقيل يكفر والخنازير والاول \* ولو قال كافرى كردن به از خيانت يكفر \* الخروج الى نيروز المجوس والمواقفة معهم فيما يفعلونه في ذلك اليوم (٣٣٣) كفروا كثر ما به عمل ذلك من كان أسلم منهم

فيخرج في ذلك اليوم ويوافق معهم فيصير بذلك كافرا ولا يشربه \* اجتمع المجوس يوم النيروز فقال مسلم خوب سيرت نهاوند يكفر وكذا لو سأل مجوسا بجاه بشوداين سال يكفر \* اتخذ مجوسى دعوة خلق رأس ولده ودعا الناس اليه فحضر بعض المسلمين دعوة وأهدى اليه شيئا لا يكفر وقد كانت واقعة بسريل وهو ان واحددا من مجوس سربل اتخذ دعوة خلق رأس ولده وكان كثير المال حسن التعهد للمسلمين وينفق على مساجد المسلمين فدعا المسلمين فأجابوه فكتب عالمها الى شيخ الاسلام السغدى فكتب انه لا كثر فيه وان اجابة الدعوة ولو لاهل الذمة سنة ومجازاة الحسن بالاحسان سنة ومن باب السروة والكرم أيضا وخلق الرأس ليس من شعار أهل الضلالة لكن الاولى للمسلمين أن لا يوافقوا أهل الذمة على مثل هذه الاحوال لاظهار الفرس والمسرة فيكره المسلم أن يهدى اليهم في مثل هذه الدعوة لكن لا يكفر به بخلاف إهداء البيضة الى المجوس يوم

المصالحة للصغير فلان من جهة القاضي فلان بن فلان في هذه المصالحة وقبض بدل الصلح أقر في حال جواز اقراره في الوجوه كلها طائعا أنه صالح فلانا وهو المدعى عليه عن كل خصومة كانت لهذا الصغير عليه باذن القاضي المذكور فيه اذ لم يكن لهذا الصغير وصى لامن جهة أبيه ولا من جهة أخرى على كذا درهما صلحا صحح بعد ما علم يقيناً أن هذا الصلح خير لهذا الصغير المذكور فيه على الوجه المدين فيه ثم يتم الكتاب الى آخره كذا في الظهيرية \*

والصلح عن الدعوى على الصغير ولادعى بينه وبين فلان بن فلان أنه كان يدعى على الصغير المسمى فلان ابن فلان بمحضرة والده أو يقول بمحضرة وصيه في وجهه أن جميع كذا ملكه وحقه بسبب صحح وفي يده هذا الاب أو هذا الوصى بغير حق وكان يطالبه بقصر يده عنها وتسليمها اليه وكان ذواليد هذا ينكر دعواه هذه منها قائلان مال هذا الصغير وحقه في أبيه هذا أو وصيه هذا بحق وليس عليه قصر يده عنها وتسليمها اليه وكان لهذا المدعى شهود معروفون بالعدالة وجواز الشهادة وكانت المصالحة على المال المذكور في هذا الكتاب خيرا للصغير من التمسك في الخصومة فقال الى الصلح واصطالحا من هذه الدعوى على أن يعطى هذا الاب من مال هذا الصغير لهذا المدعى كذا درهما فصالحه على ذلك وقبل منه ذلك مشافهة وقبض منه بدل هذا الصلح بايقاف ذلك من مال هذا الصغير ولم يبق له على هذا الصغير دعوى شئ في ذلك كله لا في عينه ولا في غنمه ولا في قيمته ولا في غلته ولا في حق لا قديم ولا حديث ومصدق في هذا الاقرار من له حق التصديق مشافهة مواجهاة ويتم الكتاب بعد ما يلحق به حكم الحاكم كما هو كذا في الذخيرة \*

وإذا أردت كتابة صلح جرى بين امرأه وبين ورثة زوجها \* كتبت هذا ما شهد عليه الشهود والمسمون الخ أن فلان بن فلان كان زوج هذه المرأة لثلاثة بنت فلان بن كاح صحح وأنه مات وخلف من الورثة زوجة له ومن البنين كذا ويسمى عدد الورثة وخلف من التركة في أيديهم من الضياع كذا وبين حدودها ومن الدور والبيوت كذا كذا ومن الخواص كذا وبين حدودها ومن الغلمان كذا ويسمى ويحلى وبين جنسها وبناتها ومن الثياب كذا وبين عددها وجنسها وصفها وقيمتها ومن الدواب من الخيل كذا ومن البغال كذا ومن الحمار كذا فيصف كل مال بصفة يعلم بها وكان لها الثمن من ذلك بعد بقاء المهر وانما ادعت عليهم حقها من الثمن وبقية المهر وهو كذا وانهم لم يقرؤا ولم ينكروا وكان الصلح خبر اللهم ديناً ودينا فاصالحهم بعد معرفتهم جميع ذلك شيئاً شياً على حقها ومداقها ولم يكن شئ منها ديناً على أحد من الناس ولم تكن مشغولة أيضاً بدين على هذا البت ولا وصية غير دينها أو بكتب وقد كان تعين ما كان ديناً على الناس ووقع القضاء من كان له على هذا الميت دين برضا جميع الورثة وانهم صالحتهم عن حقها في الثمن والمهر على كذا صلحا ما جازاً نافذاً لا شرط فيه ولا منوبة ولا فساد ولا خيار وقبض منهم جميع ما وقع عليه الصلح بدفعهم ذلك اليها وسلمت اليهم جميع ما وقع عنه الصلح فارغاً عما يشغله عن القبض والتسليم بجميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب بمحدوده وحقوقه وجميع منافع الغلمان والجوارى (١) وكساهم وسروج الخيل ولجها وجميع مناعها وما يعرف بها من أكف البغال والحمار وغير ذلك وغمار الكروم والبساتين والارضين

(١) قوله وكساهم جمع كسوة اه كذا وجد في نسخ الخط ومثله في كتب اللغة اه

النير وزحبت يكفر وما يهدى المجوس يوم النير ومن أطعمتهم الى الاشراف ومن كان لهم معرفة لا يحل أخذ ذلك على وجه الموافقة معهم وان أخذه لاعتلى ذلك الوجه لا بأس به والاحتراز عنه أسلم المسلم اذا أهدى يوم النير وزالى مسلم آخر شيئاً ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على ما اعتاده بعض الناس لا يكفر لكن لا ينبغي له ان يفعل ذلك ويقبله قبله أو بعده كي لا يكون تشبيهاً بالوثك والموافقة في العبادة أعنى الصلاة في الاوقات الثلاثة اذا كرهت فمأخذك فيما ليس بعبادة وعن الامام أبي حفص لو أن رجلاً عذبه خمسين سنة ثم جاء يوم النير وفأهدى

الى بعض المشركين هدية يريد تعظيم ذلك اليوم فقد كفر وما جرت العادة في من قد نصب أمير نوروز واجتماع الناس وخروجهم الى آب رحمة واجتماعهم فيه ثلاثة أيام واهداء الناس الى أمير نوروز فلا شك انهم اذا أرادوا تعظيم اليوم بذلك كفروا وان أرادوا غيره فالاصوب والواجب تركه وكذا اجتماع المسلمين يوم فصح النصارى لوموافقة لهم كما يجتمعون في بلاد الروم على هذا الوجه يعلم حالهم مما ذكرنا

(السابع في كلام الفسقة) (٣٣٤) قبل لرجل كل من الحلال فقال الحرام أحب الى من الحلال كفرة ولو قال هات

وأشجارها وزروعها وغرسها وجميع غلاتها ما رزق لهم من هذا الصلح الموصوف فيه لاحق لها في شيء منها ولا دعوى ولا طلب ولا قليل ولا كثير بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وكل دعوى تدعي اقبلهم فهي فيها مبطله وكل يدعي تقيها فهي زور وبهتان وكل عين تطلب اقبلهم فهي ظلم وعدوان وقبلوا هذا الصلح منها شفاها وجاهيا في مجلسها فادرك هؤلاء الورثة فيما وقع عنه الصلح أو في شيء منه فعلى فلانة تسليم ما يجب لهم عليها في ذلك حتى يسلم ذلك لهم وقد تفرقوا طائعين كذا في الظهيرة \*

وإن كان من التركة دين على أحد \* قلت بعد ذلك كذا الحدود والاعيان من التركة وترك أبيضان الدين الواجب اللازم على فلان كذا وعلى فلان كذا وبقول بعد ذلك كذا الصلح والافرار بالاستيفاء فلم يبق لها بعد هذا الصلح والابراء حق ولا دعوى بوجه من الوجوه المذكورة فانها قد استوفت ذلك كلها لا الديون استيفاء وخالهم كذب قبل الاشهاد عند بعضهم وقد عجل هؤلاء المسمون فيه لهذه المرأة جميع نصيبها وهو كذا من جميع هذه الديون من أموالهم من غير شرط في هذا الصلح تعجيلها منهم وتبرعوا عن هؤلاء الغرماء المسمين فيه فقبضتها فلم يبق لها في شيء من هذه الديون حق ولا دعوى وأشهدوا بالخ ولكن هذا ليس بحسن لان الغرماء يبرؤن بهذا التعجيل ولا يبق عليهم للبئس المطالبة ولو شرطوا أن يكون ما على الغرماء لهم بهذا التعجيل لا يصح (والوجه الاحسن) أن يكتب بعد ما ينظر كم حصتها من تلك الديون فان كانت مثلاً مائة درهم كتبت وقد أقرض هؤلاء البنون هذه المرأة من أموال أنفسهم بينهم بالسوية مائة درهم غطرية سودا عتية جيدة رانجة معدودة نصفها خسون درهماً غطرية فقبضتها منهم ووكلائهم بقبض مائة درهم من هؤلاء الغرماء وهي حصتها من الديون التي عليهم من هذه التركة ليقبضوها لها ثم تكون هي قضاها لهم بما أقرضوها فقبضوا لئلا يهازلوا كليلها بذلك مشافهة وأشهدوا \*

وإذا كان في الورثة صغير ووقع الصلح عن دعوى المرأة في صداقها والبن من تركه زوجهما \* يكتب الى قولنا وانها كانت تدعى على هؤلاء الورثة كذا وكذا بقية صداقها الذي كان لها على زوجها فلان وان توفي قبل أدائها شيأ من هذه وصار ذلك ديناً لها في تركته وكان لها شهود يشهدون على ما دعت ولم يكن لها في الورثة مدفع لذلك ولا مخاص عن ذلك حتى صارت المصلحة في حق هذا الصغير بالتوسط والمصالحة فتوسط المتوسطون بينهم فجرت المصالحة بين هذه المقررة وبين هؤلاء البالغين وبين من مات عن هذا الصغير باذن الحاكم عن دعواها صداقها هذا وعن دعوى البن من تركه زوجهما هذا على كذا وقبل هذا الصلح هؤلاء البالغون عن أنفسهم وقبل عن هذا الصغير من له ولاية القبول قبولاً صحيحاً \*

وإن كان الصلح عن واحد من الورثة والورثة بالغون \* يكتب أقر فلان بن فلان الى آخره أنه صالح فلانا وفلانا وفلانة وهم أخواه وأخته لآب وأمهم والدمهم المسماة فلانة بنت فلان عن كل خصومة كانت له قبلهم في تركه أبيهم فلان وعن كل حق كان له في هذه التركة على كذا صلحوا وانهم قبلوا منه قبولاً صحيحاً الى آخره والصلح عن دعوى وصية بالثلث والربع والسدس على مال يكتب على هذا الوجه كذا في الذخيرة \* وإن كان في التركة دراهم أو دنانير ينبغي أن يقول عند ذلك بدل الصلح أنه أكثر من حصتها من الدنانير

بواحد ممن يأكل الحلال حتى لا يجد له كفرة ولو قال خبوش كذبت حرام خور دن قال صاحب المحيط انه مشكل \* قال في جواب قائل له كل الحلال مرا حرام بشايد يكفر قيل لرجل حلال واحد أحب اليك ام حرامان فقال أيهما أسرع أو قال مال يابذخواه حلال يا حرام لا يكفر ويخاف عليه الكفر \* ولو تصدق على فقير بشيء من الحلال والحرام راجعاً الثواب يكفر \* ولو علم الفسقة بذلك ودعا وأمن المعطي كفرة \* اذا قال النحر ليست بحرام يكفر لانه استحل الحرام القطعي فعلم بهذه العلة المذكورة أن مسألة التصديق أيضاً محمولة على الحرام القطعي أما اذا أخذ من انسان مائة ومن آخر مائة وخطبها ثم تصدق به لا يكفر لانه قبل أداء الضمان وان كان حرام التصرف لكنه ليس بحرام بعينه بالقطع بخلاف حل التصرف قبل أداء الضمان وسيله سبيل التصديق قال عليه الصلاة والسلام في الشاة

المغصوبة المذبوحة بغير اذن النصارى أطعموها الاسارى وقد وقع في ديارنا ان السلاطين يسمون بمال المكس والدرهم على العلماء والمشايخ ويدعون لهم عند أخذهم من مال أخذ بعينه من مسلم أو معاهد بعينه بلا خلط ولا تغيير فقال الأخذ والمعطى معلوم فلما كان استحلل الخمر كفراً كان تعليق استحلاله بالفعل عينا \* ولو قال الخمر حرام لكننا ليست هي هذه التي برع عن قال الامام الثاني رحمه الله أضربه وأنهم وأعلم بذلك ولكن لا كفرة \* قال مسلم حرمة الخمر ما ثبت بنص القرآن كفرة \* استحل الجماع حالة الحيض كفروا واستحل حال الاستبراء الا لكن يسدع ويضل وقيل ان استحلها متاولاً بان النهي للترهيب لا يكفر وان استحلها مع اعتقاد الحرمة كفروا والسرخصى مال الى



التكفير مطلقا وفي الذخيرة استحلاله حال الحيض ليس بكفر ألا يرى أن جماع الزوج الثاني لو وقع في حال الحيض يحلها للأول وعن الإمام الثاني رحمه الله حلف لا يطأ طأ حراما فوطئ امرأته حال الحيض أو التي ظاهرها أنها لا يحسن إلا أن ينوي ذلك \* فتى أن لا يكون حرم الله الخمر وألا يفرض صوم رمضان لا يكفر \* ولو تفتى أن لا يكون حرم الله قتل نفس بغير حق أو الظلم بكفر وكذا كل ما لم يكن مباحا في وقت من الأوقات لانه تفتى ما ليس مستحيل في الأول وتفتى ما هو مستحيل في الثاني وتفتى ما كان حلالا لا يلزم الكفر وتفتى (٣٣٥) ما لم يكن حلالا يلزم الكفر فعلى هذا إذا تفتى حلال المناء لم يكن حلالا لمنه بين

والدراهم كذا في الظهيرة \*

قال محمد رحمه الله تعالى في الرجل يدعي في دار دعوى فيصالحه صاحبه ولا يقرب به هل يجوز قال نعم وهي مسألة الصلح على الإنكار وهي جائزة عندنا خلافا للشافعي وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى فان أراد المدعي عليه أن يكتب كتابا لا يكون له حجة على المدعي يكتب هذا كتاب لفلان يعني المدعي عليه من فلان يعني المدعي اني ادعيت في دارك دعوى وهي الدار التي في موضع كذا حدودها كذا فصالحته من دعوى في دارك هذه على كذا درهم ما وزن سبعة على أني أسلم لك جميع ما ادعيت ورصيت بذلك وصالحته عليه وقبضت منك جميع ما وقع عليه الصلح وذلك كذا درهم ما بين الكتاب هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكان السمتي يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان من فلان بن فلان اني ادعيت عليك في الدار التي في يدك في موضع كذا حدودها كذا ولا يكتب اني ادعيت في دارك وكان يقول لو كتبنا في دارك يكون هذا من المدعي اقرارا بان الدار لك المدعي عليه فكيف يدعي بعد هذا الملك لنفسه فيما فكيف يصح الصلح أم لو كتبنا في الدار التي في يدك لا يكون هذا من المدعي اقرارا بالدار للمدعي عليه فيصح دعواه الملك لنفسه بعد ذلك فيصح الصلح والوجه لما ذكره محمد رحمه الله تعالى أنه وضع المسئلة فيما اذا ادعى في داره دعوى ولم يذكر أن المدعي به ماذا ويجوز أن يكون الدعوى في حق من طريق أو مسيل ما فيصالحه المدعي عليه على ترك دعواه الطريق أو مسيل الماء واقرار المدعي بملكية الدار للمدعي عليه لا ينفعه من هذه الدعوى فيحصل كتابه محمد رحمه الله تعالى على هذا الوجه على أن مراده من هذه الدعوى دعوى حق لنفسه لا دعوى رغبة الدار كذا في المحيط

إذا وقع الصلح بين رجلين كل واحد منهما يدعي على صاحبه \* كبت هذا ما شهد عليه الشهود والمسمون في آخره شهدوا أن فلانا ادعى في مجلس الحكم على فلان كذا درهم ما فأنكر وادعى هو على هذا المدعي كذا دينارا بسبب صحيح وطال تردد ما واخلتاهما إلى مجلس الحكم كذلك وامتدت الخصومة واشتدت المنازعة بينهما فاقسوط المتوسطون فيما بينهما وادبوها إلى الصلح أخذوا بكتاب الله تعالى والصلح خير فانتدوا إلى ذلك فأجابوا الصالحا على أن أعطي فلان فلانا كذا درهم ما فنقبل هو ذلك منه مشافهة صلحا صحيحا طرا فاطعا للخصومة وقبض هو منه ذلك باقائه اياه وبرئ اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء وأقر أنه لم يبق له عليه خصومة في شيء وأنه أبرأه عن دعواه كلها وصدقته الآخر في ذلك كله وأبرأه أيضا عن كل دعوى كان يدعيها عليه ولم يبق لاحدهما على الآخر خصومة ولا دعوى ولا مطالبة بشيء وكل دعوى يدعيها أحدهما إلى الآخر والله تعالى أعلم \*

صلح الوكيل عن دعوى التركة بعد قسمة كانت من الموكل \* شهدوا أن فلانا وكيل فلانة ثابت الوكالة عنها بالدعوى والقبض والصلح والاقرار والضمن وكالة مطلقة عامة في الوجوه كلها عن موكلته هذه في مجلس القضاء قبل فلان القاضي ادعى على فلان وفلان وفلان أن موكلته هذه كانت زوجة أبيهم ومورثهم فلان وحلاله بنكاح صحيح على صداق معلوم وأنه توفي وهي في نكاحه وخلف من التركة كذا وكذا وأنهم استولوا على جميع هذه التركة بغير حق وطلبت منهم صداقها وارثها وهو عن جميع ذلك فأجابوا أنهم اقسموا كل التركة وأوفوها نصيبها فزعم هذا الوكيل أن تلك القسمة وقعت فاسدة غير صحيحة لتمكن الخلل

الاخ والاخت لا يكفرون عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل لو قال ليت صوم رمضان لم يكن فرضا قال ذلك من أجل أنه لا يمكن أداء حقوقه لا يكفر \* أسلم كافر خفيه المسلمون بالبر فقال لبيته كان كافرا فسلم ويعطى له المنع أو تفتى ذلك بقلبه يكفر \* رأى كافرا جيلة فقال لبيته كان كافرا يترجى بها كافر \* ارتكب معصية صغيرة فقال له قاتل تب فقال ماذا صنعت حتى أتوب بكفر \* قيل انظالم تؤذي الله والمسلمين فقال نعم أفعل خوشتكم يكفر \* فاسق شرب الخمر ونثر عليه أثر باؤه الدراهم كفو واو كذا وقالوا مبارك باد وعلى هذا إذا أخذ أحد المكس أو الضرائب مقاطعة فقالوا مبارك باد وقعت بسرأي الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على مال معلوم احتسابها أعنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضرر بوا على بابه طيبولا وبوقات ونادوا مبارك باد لمقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنعنا من الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام أخذنا

من هذه المسئلة \* ولو قال هر كه مست كاره مخور در مسلمان نیست يكفر \* قيل لرجل أعطه درهم المصالح المسجد واحضر المسجد فقال لا أحضر ولا أعطى الدرهم ومالى أمر بالمسجد لا يكفر ولكن يعسر دل ان الافظ اذا لم يكن كافر لكن فيه ترك أدب بالشرع يعزر \* قال لرجل يا أحر فقال خلقني الله من سوي الناح وخلقك من طين كثر ردة قوله تعالى واقد خلقنا الانسان من سلاطين طين أي خلقنا كل واحد من الاناسي من طين لأن سبدا الخلق من المني والمني انما ينشأ من الغذاء وأصول الغذاء لما كان أوجها من الماء والتراب هو الطين \* قيل له لا تلعب

بالسبيل فان العلماء قالوا من باع به فهو عدو الله تعالى فقال النذرين كعدو من خدام شادم قال الفقيه العياشي بكفر وقال غيره لا يكفر \* تكلم بكلمة خطأ لا يجب التكفير في الواقع فقال له رجل ايش تصنع فقد زلزل الكفر فقال ما اصنع اذال زمني الكفر بكفر \* قال عند ذكر التوبة عن النحر كسي از شير مادرسكيد لا يكفر لانه سوى بين النحر واللب في الحب او هو استغفام \* استعمل وطء امرأته الحائض أو اللواط بما رآه يكفروا (٣٣٦) النوازل لا يكفروا عن محمد رحمه الله وهو الصحيح في المسئلتين \* من قال سلطان زمانه عادل

يكفر لانه جائز يمين ومن سعى الجور عدلا كفروا قبل لان له تاويل وهو ان يقول أردت به انه عادل عن غيرنا أو هو عادل عن طريق الحق قال الله تعالى ثم الذين كفروا بربهم يعدلون \* وسئل البصري عن الخراج فقال انه قاسط عادل وتلاه هذه الآية وقوله تعالى وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً وعلم من تاويل هذا القائل أنه اذا أراد به حقيقة اللفظ يكفر عند الكل قبل عدله في قضية جزئية يكتفى لصدق الاطلاق قلنا لا نسلم بل العرف لا يطلق الا من استمر على وتيرة الشرع بين الرعايا كما يقال لمن صلى وزكى في عمره مرة متصل ومن كى ولمن أمر مرة بالمعروف ونهى عن المنكر أمرناه ولمن فرط منه ظلم مرة ظالم فصحه انه وصف أخذ المكس والضرائب والحاكم لا يرسم الشرع عادلا فجعل الظلم عدلا والقبض حسنا فلذا كان أئمة خوارجهم يتبعون عن الحرب يوم العيد والجمعة حتى لا يسمع مدح الخطباء الذين تقرض شفاههم لذكورهم اياهم على

وحصول التفاوت وظهور الغبن القاحش وخروج بعض ما كان خفيما من التركة وطالت الخصومة بينهم في ذلك فاجتمع السادة والمشايع الأئمة من أهل كورة كذا وعقدوا مجلسا في موضع كذا للتأمل في هذه الحادثة والفصل بين هؤلاء الخصوم بطريق التوسط بمشهد القاضي فلان ونذروهم الى الصلح فاتفقوا على أن يدفع هؤلاء الاخوة الى فلانة موكلة هذا عن جميع دعاويها وخصوماتها في هذه التركة كذا وكذا فترضاوا به فصالح هذا الوكيل بحكم هذه الوكالة عن جميع دعاويهم من المهر والنكاح من تركه زوجا هؤلاء الاخوة على كذا صلحا صحيحا جائزا فاطعنا لخصومات دافعا للمنازعات وقبل هؤلاء هذا الصلح من هذا الوكيل على هذا المال وأقر واجبنا طائعين بوجوب هذا المال وهو بدل الصلح فلانة هذه الموكلة في هذه التركة وانهم بذلوا لها عوضا عن بدل هذا الصلح جميع الدار المستقلة على البيوت التي هي في موضع كذا ويحدها وجميع الكرم الذي في موضع كذا ويحدها وجميع حقوقها كلها وكذا وكذا وقيمة هذه الدار وكذا وقيمة هذا الكرم كذا وقبل هذا الوكيل ذلك كله لها وقبضها عنده بتسليم ذلك كله اليه فارغ عن مواع التسلیم وأبرأهم عن بدل الصلح المذكور فيه ابرأنا وأقر واجبنا على كية هذين المحدودين لهذه الموكلة لاحق لهم ولا لواحد منهم ولا غيرهم في شيء من ذلك ولا دعوى ولا كذا الى آخره فتي ادعوا الى آخره وضمنوا لها الدرك فيهما وضمن الوكيل لهم عن موكلته جميع ما يدركهم في سائر التركة التي بقيت في أيديهم وقضى بحصة ذلك كله قاض من قضاة المسابن وأشهدوا الى آخره

والصلح عن الوصية بسكنى دار بعينها على درهمين شهد الشهود الى قولنا دى فلان أن فلانا والد هذا المدعى عليه أوصى لهذا المدعى بسكنى جميع الدار التي هي بموضع كذا ويحدها أبدا ما عاش أو مدة كذا ومات على ذلك فلم يرجع ولم يغير وهي تخرج من ثلث ماله وقبل هومنه هذه الوصاية بعدموته ومات وارثا واحدا وهو هذا المدعى عليه لا وارث له غيره ثم صالحه من جميع دعاواه هذه على كذا درهم ما صلحا جائزا فاطعنا لخصومة رافعا للمنازعة وقبل هومنه هذا الصلح بهذا البذل الى آخره \*  
والصلح عن الوصية بسكنى دار بعينها على سكنى دار أخرى هو كالأول في الابتداء ويكتب عند بدل الصلح ثم صالحه من جميع دعاواه هذه على سكنى دار أخرى من هذه التركة موضوعها كذا ويحدها وحقوقها كذا سنة كاملة أو يقول سنتين كاملتين أو يقول ثلاث سنين كوامل أو لها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها صلح شهر كذا من سنة كذا صلحا صحيحا وكذلك ما سواها كمالها سنة واحدة أو نصف سنة أو ثلث سنة من أجل حبسها أو صفتها أو بين المدة بتاريخها صلحا صحيحا جائزا

رحمهم الله تعالى وعند بعضهم لا يجوز كاجارة سكنى دار ولا حوط أن يلحق له حكم الحاكم \*  
والصلح عن دعوى عين أو دين على سكنى دار أو منفعة أخرى يكتب هذا ما شهد الى قولنا دى على فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا وأدعى عليه ألف درهم غطر بفسه سودا عتيقة راتجة جيدة معدودة ثم صالحه من دعاواه هذه على سكنى جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها سنة كاملة أو كذا على زراعة أرضه التي في موضع كذا ويحدها سنة كاملة ما بدله من غلة الشتاء والصيف أو على خدمة عبده المسمى كذا سنة كاملة أو على ركوب دابته ويزد كرجسها وصفتها وبين المدة بتاريخها صلحا صحيحا جائزا ويزد كركوبها من الآخر والقبض وضمن الدرك من الجانبين والشهاد \*  
منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد \* قال واحد من الفسقة لو وضعت هذه النهر بين

يدي جبريل عليه السلام لرفعها على جناحه يكفر \* الثامن في الاستحقاق بالعلم والاستحقاق بالعلماء لكونهم علماء استحقاق بالعلم والعلم صفة الله تعالى منه فضلا على خيار عباد الله ليدلوا خلقه على شريعته نيابة عن رساله فاستحقاقهم ما يعلم انه الى من يعود فان افتقر سلطان عادل بأنه ظل الله على خلقه يقول العلماء بلطف الله اتصفنا بصفته بنفس التعلم فكيف اذا اقترن به العمل والمال عليا لولا عدل

فان المتصف بصفته من الذين ان عدلوا لم يعدلوا عن ظله \* رجل يجلس على مكان مرتفع أو لا يجلس عليه لكن يسألونه عن مسائل بطريق الاستمراء ويضربونه بما شاؤوا وهم يضحكون كفروا \* ومن لقن انسانا كلمة الكفر ليستكملها كفروا وكان على وجهه اللعب والضحك وكذا من عليها كلمته لتبين من زوجها فهو كافر ومن أفتى به فهو كافر ومن أمر رجلا بالكفر كفر الا حرم في الحال تكلم به المأمور أم لا لانه استخفاف بالاسلام وهذا انما يكون كفرا على قول من جعل الرضا (٣٣٧) بكفر الغير كفرا أم لا لا يجعله

كفر الا يذکره الا

والعلم \* عدنا الى أول المسئلة قال الامام عز الدين الكندي التشبه بالعلم على وجه السخرية بأخذ الخشبة وضرب الصبيان كفره رجوع من مجلس العلم فقال آخر از كشت آمد او قال مرا بعلم چه كار او قال من يقدر على أداء ما يقولون وألني الفتوى على الأرض أو قال چه بادنامه أو ردی عند رؤيه الفتوى أو قال اين چه شرعت يكفر لانه رد حكم الشرع \* عرض عليه الفتوى بطلاق امرأته فقال طلاق ملاق چه دانم مادر بچكان در خانه بايد يكفر قالت امنت برشوى دانشمند او قالت آي الحارفي در علمك تكفر ان أرادته به علم الدين قال الفقيد دانشمندك أوله اوى علويك يكفر ان قصد به الاستخفاف بالدين وان لم يرد به الاستخفاف بالدين لا يكفر ويحيى التصغير للتعظيم أيضا \* وشتم العالم أو العلوى لامر غير صالح في ذاته وعداونه لخلافه الشرع لا يكون كفرا ولا خطا وشكا فقيه الى الامام

الصلح بين الاب والزوج في تركه المرأة \* شهدوا أن فلانا في الاب وفلانا يعني الزوج أقرطاً تعين أن فلانة توفيت وخلفت من الورثة زوجا وابا وهما هذان المسميان فيه وتركه فمقورناها ولم تترك وارثا غيرهما فأصاب هذا الزوج نصف تركتها إذا ماتت من غير ولد وأصاب الوالد السهم بالقرينة والباقي بالعصوبة وتركته من المال جميع الدار التي في موضع كذا وجميع كذا وبفضل وأن يجمع هذه الاموال التي تركتها في يدي زوجها هذان دون أبيهما فنظر جميعا في جميع ذلك فوقفا على ذلك شيئا فشيئا وأحاطا به علما وعرفاه معرفة صحيحة لا ريب فيه عندهما ولم يخف عليهما قليل ولا كثير وان هذا الزوج بعد ذلك صالح الاب من جميع حق هذا الاب وحصة من تركته ابنته هذه بعد تصديق كل واحد منهما صاحبه المسمى فيه وبعد أن كان جميع العين من الذهب ومن الرقيق ومن الحلى المذكور فيه بعضهم ما وحيث تناله أيدهم ما عند تعاقدهما هذا الصلح على أن كذا درهمان من هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح صلح عن الواجب لاب من هذه الدراهم المذكورة في تركه هذه البنت وهي كذا الا فضل فيه على كذا درهم ما التي صلح منها وعلى أن كذا من هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح صلح عن الواجب لمن تركته ابنته هذه من الذهب والجواهر وهو كذا وعلى أن بقية المال الذي وقع بها هذا الصلح وهي كذا صلح عن جميع الواجب له بحق ارثه من ابنته هذه من سائر الاشياء المذكورة فيها على أن يكون جميع هذا الواجب لاب بحق ارثه من ابنته هذه على زوجها هذا الصلح المذكور فيه فقبله هذا الزوج جميع هذا الصلح المبين فيه مشافهة ودفع هذا الزوج الى الاب هذا جميع بدل هذا الصلح قبل أن يتفرقانه بآدابهم ما وسلم هذا الاب الى هذا الزوج جميع الواجب له بحق هذا الصلح على ما وصف فيه وقبض منه هذا الزوج جميع ذلك كله بهذا الصلح في المجلس الذي تعاقدا فيه هذا الصلح قبل الافتراق وذلك بعد اقرار هذا الاب وهذا الزوج أنهما قدرا بأجمع ذلك وهي هذه التركة المذكورة فيه وعانيها هذا اخذها واخرجها عند وقوع هذا الصلح بينهما فتعاقدا جميعا هذا الصلح بينهما على ذلك وتفرقا جميعا بعد تمام هذا الصلح عن تراص منهما به ورأيا جميعا بعد ذلك جميع الدار التي هي من هذه التركة على حياتهما التي كانا رأيا عليها قبل وقوع هذا الصلح بينهما وقد حصلت هذه التركة للزوج بالحق الواجب له فيها بسبب الارث عن زوجته هذه وعن صلحه مع هذا الاب عن جميع الواجب له فيها بحق ارثه عنها على ما ذكر من صلحه فمأدرك هذا الزوج فيما ملكه اياه هذا الاب من هذه التركة أو في شيء منه ومن حقوقه من الضياع والدار من جهة أحد من الناس فعلى هذا الاب تسليم ما يقتضيه الشرع والحكم وأقر كل واحد منهما ما طاعناه للاحق له قبل صاحبه ولا عليه ولا عنده ولا في يده من تركته هذه المتوفاة بعد أن أحاط علم كل واحد منهما بذلك كله وان كل دعوى يدعيها كل واحد منهما على صاحبه من تركته هذه المتوفاة من الاصناف المذكورة فيه أو يدعى ذلك أحد بسببه في حياته وبعد وفاته بشهود يشهدون لهم بذلك أو يعين بطلب أو كتاب يخرج فذلك كله باطل مردود بتم الكتاب \*

صلح القسولي \* شهدوا ان فلانا كان يدعى على فلان كذا فصالح هذا المقر هذا المدعى تبرعا ونطوعا بغير أمر هذا المدعى عليه على كذا كذا درهم ما على أنه ضامن ذلك من مال نفسه لهذا المدعى على أن أبرأ هذا المدعى هذا المدعى عليه عن هذه الدعوى وسلمها له بالبدل الذي صالح عليه وعلى أنه ضامن جميع ما يدرك هذا المدعى عليه في ذلك كله من ذلك من قبله وسببه ومن قبل أحد من الناس صلحا جائزا قاطعا

(٤٣ - فتاوى سادس) الفضلى انه وضع كتابه في دكان فقال صاحب الدكان دسره اينجا ماندی ودفني حين ترك الكتاب عنده فأمر الامام الفضلى بقتله ومثله يحكى عن الامام خوارزم مولانا همام الدين الكندي أنه قتل واحدا من الاعوان عين أطال لسانه الى دفتر واحد من الطلبة قال فعل دانشندان همان است وفعل کافران يكفر قيل هذا اذا أراد به كل أفعالهم لانه تسوية بين الحق والباطل \* قال درهم باید علم بجهه کار آید او قال اينها که می آموزند وستانست او باداد ان است او تزوير است او قال من علم حيل

وامنكم يكفر في الكل \* قال اذهب معي الى الشرع فقال يادى نارى بروم يكفر ولو قال اذهب معي الى القاضى فقال ذلك الكلام لا يكفر \* قال من شريعت به دأى أو قال دوس هست من شريعت راجه كنم يكفر \* ولو قال انك كسهم كرفتى قاضى وشريعت بكنابوديكفر ومن المتأخرين من قال ان عنى به قاضى البلد لا يكفر \* قال لخصه حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال خصه من برسم كاربكنم يكفر عند (٣٣٨) بعضهم ولا يكفر عند الاخرين \* قال لخصه انج حكم شريعت است بران روم

فقال خصه من سياسات  
كل كنم بشرع في كفر لانه  
عبارة عن رسوم الكفرة  
الحنكية في ديارنا \* قال لها  
هذا حكم الشرع فحشت  
جنا وقالت اينك  
شرع كفرت

التاسع فيما يقال في  
القرآن والاذكار والصلوات  
قال المصنف تافران آفریده  
شده است سيم بنح شبه نهاده  
شده است قيل يكفر لانه  
قول بخلق القرآن والقول  
به كفر وقيل لانه يراد به  
القول في العرف عادة لكن  
يحتمل ان يراد بالقرآن  
المقروء بالسنن وانما مخلوق  
بلا نزاع فكيف يكفر بل  
الظاهر ارادته وقد ذكر في  
الاصول ان قول الامام  
القائل بخلق القرآن كفر  
محمول على الشتم لا على  
الحقيقة دليل على ان  
القائل به مبتدع ضال  
لا كفر \* قرأ القرآن على  
ضرب الدف والقضيب  
يكفر لاستخفافه وأدب  
القرآن أن لا يقرأ في مثل  
هذه المجالس \* والمجلس  
الذي اجتمعوا فيه للغناء  
والرقص لا يقرأ فيه القرآن

للخصوصة وقبل منه هذا الصلح بهذا المال وقبض منه بابقاء ذلك اياه تبرعا وتطوعا بذلك عن هذا المدعى عليه  
افصار جميع ما وقع عليه هذا الصلح لهذا المدعى عليه وفي ملكه دون سائر الناس ملكا صحيحا وحقا  
واجبا لاحق لهذا المدعى ولا دعوى قبل هذا المدعى عليه وبتم الكتاب فان كان هذا الصلح من هذا  
الفضولي على أن تكون العين المدعاة للفضولي للمدعى عليه كسب بعد قولك على كذا درهم على أن  
تكون هذه الدار المحدودة المدعاة لهذا المصالح دون هذا المدعى عليه ودون سائر الناس أجمعين ويكتب  
قبل الاشهاد وقد جعل هذا المدعى هذا المصالح وكيه في حياته بقبض جميع هذه الدار من فلان هذا المدعى  
عليه ومن وجدها في يده من الناس كلهم وبان الخصوصية والمنازعة فيها يتولى ذلك بنفسه ان شاء وبكل به من  
شاه مرة بعد أخرى ويستبدل من الوكلاء من شاه مرة بعد أخرى يعمل في ذلك برأيه ويقوم مقامه جائز  
أمره في جميع ذلك وجملة وصيه اليه في جميع الذي وكله به دون غيره من الناس بعد وفاته وقبل هذا المصالح  
ما أسند اليه شفاها فان لم يقدر على أخذها منه استبدل الصلح من المدعى وبتم الكتاب كذا في الذخيرة \*  
وان كان الصلح عن دعوى الأمانة يكتب انه صالحه عن دعواه قبله كذا الذي كان أو دعه عنده وأنه  
قبضها ودعوى طلب صاحب الوديعة منه رد الأمانة فجعد بجود أصلها حتى صارت هذه الأمانة مضمونة له  
عليه بمنتهى ان كانت من ذوات الامثال أو بغيرها ان كانت من ذوات القيم فصالحه عن هذه الدعوى على كذا  
درهم ما لصاحبها وأنه قبل منه هذا الصلح على هذا البديل مع انكاره قبولا صحيحا كذا في الظهيرية \*  
الصلح عن دم الممد على مال \* ادعى عليه أنه قتل أباه فلانا بجديدة عمد بغير حق ظلم وعدوانا ولم يترك هذا  
المقتول وارثا سواه وأن له القصاص قبل هذا المدعى عليه وعليه الاقابلة وتسليم نفسه اليه واستيفاء  
القصاص منه ثم صالحه عن دعواه هذه على كذا فقبل ذلك منه مشافهة صلحا صحيحا فاطمأنت الخصوصية  
وقبض منه بديل هذا الصلح بابقائه ذلك اياه وأبرأ عن جميع دعواه هذه وضمن له جميع ما يدركه في ذلك من  
درك من قبل وارث لانه هذا ان ظهر وغريم وموصى له وحاكم وذو سلطان وغيرهم من الناس حتى يخلصه  
من ذلك أو يرد عليه ما قبضه منه هذا الصلح بقدر ذلك الدرك فاعاننا جائزا صحيحا فلم يبق له بعد هذا الصلح  
والابراء حتى ولا دعوى الى آخره كما مر والله تعالى أعلم كذا في المحيط \*

الصلح عن القصاص فيما دون النفس \* ادعى عليه أنه قطع يده اليمنى من مفصل الكف عمداته ذبا وظلما  
بغير حق وأنها قد برأت من بعد ذلك وادعى عليه القصاص في يده اليمنى بجنياته هذه فسأله أن يصالحه من  
دعواه هذه كذا فأجاب به ذلك وصالحه على هذا المال وبتم الكتاب كالاول والله تعالى أعلم \*  
الصلح عن دم الخطأ \* ادعى عليه أنه قتل أباه فلانا خطأ بغير حق فطلب منه ذنبه وطلب منه أن يصالحه  
منها على كذا درهم أو جلا بثلاث سنين من تاريخ هذا الكتاب على أن يبرئه عن دعواه هذه على أن يؤدي  
اليه كل سنة من هذه السنين الثلاث هذه الدراهم السمية فيه صلحا صحيحا الى آخره (١) ويلحق بآخره  
حكم الحاكم \*

(١) قوله ويلحق بآخره حكم الحاكم لا اختلاف فهم في أن الدية على العاقلة دونه أو عليه والعاقلة يتحملون  
عنه اهـ مصححه

كما لا يقرأ في السبع والكنائس لانه مجمع الشيطان قال من ذكر الله كبير يكفر \* ادخل آية القرآن في المزاج (الصلح)  
والدعابة كفر لانه استخفاف به وكذا المزاج به مثل أن يقول قل هو الله أحد رابو ست بردى أو قال ألم نشرح را كس بيان كرفتى أو قال  
لمن يقرأ عند المرض يس درد هان مرد منه أو قال يكونا نرا زانا أعطيناك أو قال لمن يقرأ ولا تشذكر كلمة والنفت الساق بالساق أو جاء  
بالقدح الممتلئ أو قال كاساها أو قال فكانت سرابا بالمزاج أو قال عند الوزن أو الكيل وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون أو قال

لغيره دستار لم ينسرح بستره أوجع الذئب والغنم أوجع الجماعة في موضع ثم قال فمغنناهم جماعاً وقال فخرناهم فلم نغادر منهم أحداً وقال  
لغيره كف تقرأ والنارعات نزعاً وزعاً وأراد به الطنز كفر أو قال رجل هو أقرع اسمك قال الله تعالى كلا بل ران على قلوبهم أودى إلى  
الصلاة بالجماعة فقال أنا أصلي وحدي قال الله تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر أو قال لغيره كل الطنشله فانه يذهب بالريح قال  
الله تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم أو قال خانه بالك كرده است جودن (٣٣٩) والسما والطارق قبل بكه في

الكل وقال الامام أبو بكر

محمد بن اسحق الكللاباذي

رحمه الله يكفر العالم دون

الجاهل \* ولو قال لما في

القدور والاطباق والباقيات

الصالحات بكفر وينبغي

أن يكون كما قال الامام

الكللاباذي على التفصيل

ونص في فتاوى سمرقند

فيه وفي قوله اذا قال فاعا

صففا شده است لا يكفر

ليكن فيه مخاطرة عظيمة

ويحكي أن الصدر الشهيد

لما قدم من خراسان وقد

لقب ببرهان الدين استقبله

الخاص والعام وقراء القرآن

يا أيها الناس فديها كم برهان

من ربكم قال الامام

المعروف براهدها لهم كفروا

برب العزة وقال يا أيها الناس

هو ليس ذلك البرهان المذكور

في القرآن \* اذا قال القرآن

أعجى كفر واذا قال فيه

كلم أعجمية ففي أمره نظراذ

الصاوب والتشوير بنواطي

اللعن قال لا حول ولا قوة

بأيدينا أو قال بكاسه اندرتوان

شككتن بكفر \* شرب الخمر

وقال بسم الله أو قال ذلك

عند الزنا أو عند كل الحرام

المقطوع بحرمة أو عند

أخذ كعبتين للترد كفر لانه

الصلح عن دعوى قتل العبد عمداً شهد الشهود الى قولنا ادعى على فلان أنه قتل عبداً تركي المسمى  
فلاناً والهندي أو أمته الرومية المسماة فلانة عمداً بجديدة ظلماً وعدواناً وادعى عليه أن قاضياً عدلاً جائز  
الحكم فيما بين المسلمين قضى له عليه بالقصاص في قتله هذا العبد يمينه قامت له عليه أو بإقراره كما يكون أخذاً  
بقول من يرى القصاص على الحرب يقتل عبداً الغير وطلب منه القصاص بدعواه هذه فأسأل الصلح عن دعواه  
هذه على كذا درهم ما فاجبه الى ذلك وصالحه الى آخره ويلحق به حكم الحماكم ليصح دعوى القصاص في هذه  
الحادثة في قولهم جميعاً ثم يذكر حكم الحماكم بجواز وقوعه على غير إقراره وفي كتاب الشروط عن محمد رحمه  
الله تعالى في رجل يدعى قبل رجل أنه قتل أخاه عمداً وهو وارث له لا وارث له غيره فصالحه عن القصاص على  
الدية ونحوهما في ثلاث سنين فالصلح جائز كذلك اذا صالحه على أقل من الدية يجوز الاعملى قول بعض الناس  
وقد مر هذا قال فان أراد أن يكتب بذلك كتاباً فلا بد أن يعنى ولي القتل من فلان يعنى القاتل يكتب اني  
قتلت أخاك فلان بن فلان ويكتب أنت وارثه لا وارث له غيرك وانك صالحتني عن دم أخيك على كذا  
و يتم الكتاب \*

و اذا كان القصاص بين الصغار والكبار فصلح الكبار جائز في قولهم جميعاً أما عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى فلان الكبير عليك الاستيفاء فيملك الصلح وأما على قوله فلان لا يصح صلحه في نفسه و سقط  
القصاص وانقلب نصيب الصغار الباقين مالا فان كتب الصلح في ذلك كتب الصلح عن الكبير عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى فيما ذكرنا وعندنا ما يكتب كتاب الصلح في نصيب الكبير لا غير يروى كرفيه أن  
نصيب الصغار صار مالا بالعفو واذا قتل الرجل عبداً ولولى له فلا امام أن يصلح عن دمه بالاتفاق أما عند  
أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فلان عليك استيفاء القصاص فيملك الاسقاط بالصلح وأما عند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى فالامام كالوصي عليك الصلح وكذا الامام لان فيه نفعاً للعامة المسلمين فان أراد أن  
يكتب في ذلك كتاباً كتب على نحو ما ذكرنا كذا في الذخيرة \*

والصلح عن العيب في المشتري شهد الشهود أن فلاناً وفلاناً نأى البائع والمشتري أقرطائعين أن فلاناً  
كان اشترى من فلان هذا الغلام الذي يدعى فلان وهو كذا بكذا درهماً ووقع التقابض بينهما وأن هذا  
المشتري بعد ذلك اطلع على عيب كذا بهذا الغلام ولم يكن رأى هذا العيب ولا أبر البائع عن عيوبه وخاصة  
بعد ذلك في رد هذا الغلام عليه بهذا العيب وأقرله هذا البائع بذلك وصدقه على هذا ووقعنا على حصة هذا  
العيب من الثمن المذكور فيه وهو كذا وأنهم ما بعد ذلك اصطالحا من هذا العيب على كذا من الثمن المدين  
فيه على أنه يدفعه هذا البائع الى هذا المشتري على أن يبرئه هذا المشتري عن هذا العيب ففعل ذلك واصطلحا  
صلحاً صحيحاً وقبض هذا المشتري من هذا البائع هذا البذل وأبراه وتفرقا ويتم الكتاب ويكتب لهما  
نسختين \*

والصلح عن مجهول على معلوم شهدوا أن فلاناً ذكر أنه كان بينه وبين فلان خلطة وأخذوا عطاء وأن له  
عليه حاصلاً من ذلك كله لا يعرف قدره فأسأله أن يصالحه من ذلك على شيء واتفقا على أن يصالحه من ذلك  
كله على كذا فقبل منه ذلك مواجهة ويتم الكتاب على ما مر في مثله ويلحق به حكم الحماكم لان الصلح عن  
لمجهول لا يجوز عند الشافعي رحمه الله تعالى وعندنا يجوز على بدل معلوم \*

استخف باسم الله وعن هذا قال مشايخ خوارج الكيال والوزان في العبد يقول في مقام ان يقول واحد بسم الله ويضعه مكان قوله واحد لأن  
يريد به ابتداء العبد لانه لو أراد ابتداء العبد لقال بسم الله واحد لكنه لا يقول كذلك بل يقتصر على بسم الله يكفروا قال عند الفراغ الحمد لله  
لا يكفر عند بعض المشايخ لان حمد واقع على الخلاص من الحرام وقيل يكفر لانه وقع على اتخاذا حرام فأى نوى به اعمل على نيته وان لم ينو شيئاً  
لا يكفر ولذا ذكرنا من تعين الاحتمال الذي لا يلزم به الكفر قال الفرير لم يذبحوا بغيره مرة ولا يكون ذباً لانه لا يكفر ان لم يرده الاستخفاف

بالعرة والحج \* قال الصلاة فرضة لكن ركوعها وسجودها لا يكفر لانه تأول قائلا ان الصلاة تؤدي بلار كوع وسجود بالاعمال مثل هذا التأويل ان قصده يمنع الا كفارة كذا اذا أمكن وان أنكر فرضة الركوع أو السجود مطلقا بكونه حتى اذا أنكر فرضة السجدة الثانية بكونه أيضا لزمه الاجماع والتواتر اذا عداد الركعات والسجرات ثابتة بالتواتر \* صلى الفجر ثم قال بفرك كركم يكفر \* قال صليت كثيرا وقرأت القرآن (٣٤٠) كثيرا فارتفعت الجبابة عني وأقال بخداي اكر ييش نماز كنم أو قرآن

الصلح عن دعوى الرق \* شهدوا أن فلان بن فلان ادعى على فلان بن فلان وهو رجل لا يعرف الا باسمه ولا توقف على نسبه أنه مملوك بهلك صحيح ومرفوقه وأنه خرج عن طاعته وطالبه بطاعته والانتقاده بحكم الرق فسأله أن يصلحه من هذا المدعى على شيء فأجابه الى ذلك وصالحه منها على كذا الصلح صحيحا فقبل منه ذلك مواجهة وقبض جميع هذا البذل بدفعه اليه ذلك فلم يبق لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح حق ولا دعوى ولا خصومة ويجوز الصلح في هذا على حيوان موصوف في الذمة لانه كالمتق على مال لكن لا ولا فيه لانه لم يقر بالرق ويكتب في موضع ذكر البذل على عبد تر كى شاب سليم من العيوب أو على جارية هندية شابة سليمة من العيوب ويجوز على ثياب موصوفة في الذمة لكن يميز فيها الجنس والصفة والاجل وموضع التسليم \*

الصلح عن دعوى النكاح على مال \* ادعى على فلانة أنها امرأته ومنسكوخته وحلها بشكاح صحيح فانها امتنعت عن طاعته قبل دخوله بها وأخرجت عن طاعته بعد دخوله بها وادعى عليها أشياء من صنوف الاموال وأنها أنكرت دعواه قبلها وسألتها أن يصلحها على شيء فأجابها الى ذلك وصالحها لمن دعوى النكاح ومن دعوى هذه الاموال والخصومات على كذا درهم ماصالحة صحيحة فقبلتها منه قبولاً صحيحاً وقبض منها جميع بدل هذا الصلح قبضا صحيحا فلم يبق له عليها دعوى النكاح ولا دعوى شيء من هذه الاموال (هذا وجه موجود في كتب السلف) ومن مشايخنا رحمهم الله تعالى من أبطل هذا الوجه فانه اعتياض عن النكاح أو أخذ مال بباطل والخيار في مثله المصالحمة عن دعوى المال والتطبيق من غير سؤال (وجه كتابته هذا) ادعى عليها أنها قبضت من ماله كذا وهو زوجته وهي تمتنع من طاعته فانكرت ذلك كله ثم انه صالحها من كل دعوى مالية وخصومة مالية على كذا الى آخر شرائطها ثم يكتب وكان يدعى عليها النكاح وهي منكرة دعواه نكاحها مكررة بشكاح رجل آخر وذلك الرجل مصدق لها فيه وطلقها هذا المدعى طلقاً واحدة بآية بغير طلبها وسؤالها تترها واحسبها وابتيم الكتاب \*

نسخة أخرى في الصلح عن دعوى الشكاح مع زيادة دعواها الحرمية فيه \* ادعى على فلانة أنها زوجته وحلها وله منها ابن يسمى فلاناً وأنها امتنعت عن طاعته ووافقت فلاناً بغير حق وسأله طاعته والانتقاده بأحكام النكاح فأجابته أنها كانت زوجته وحلها وأنه حلف بطلاقها ثلاثاً لأن لا يسافر ولا يغيب عنها ولا يخرج من بلدة كذا الا باذنها وقد سافر وغاب عنها وخارج بغير اذنهم بعد هذه اليمين وحشفي يمينه فحرمت عليه بالطلاق الثلاث وانقضت عدتها بثلاث حيض ثم تزوجت به هذا وأثبت هذه الحرمية بينة عادلة أقيمت عند القاضي فلان أيام قضاؤه بكونه كذا وجرى القضاء به على هذا الوجه والاشهاد على القضاء ثم وقع صلح بينهما على كذا وابتيم الكتاب على ما بينا كذا في الذخيرة \*

وإذا أردت كتابة الصلح عن دعوى الخطأ في الختان \* كتبت أقر فلان بن فلان في حال جوارا قراره في الوجوه كلها أنه كان ادعى على فلان بن فلان أنه ختن ابنه الصغير المسمى فلاناً وهو من أبناء خمس سنين وكان محضرا مجلس الدعوى هذه مشارا اليه بغير اذن والده وقطع حشفته بالموسى قطعاً زالت به منفعة عضوه هذا على الكمال زال الا ليرجى عودها ظاهراً وهي منفعة الاحبال والاعلاق واستمسك البول وأنه يسلس منه بوله داراً ما لا ينقطع واتفق عليه بعض الخذاق من الجراحين والحقاقين المعروفين بذلك العمل

خوامم أو قال في رطبان بودا كرمناز كند أو قال ككه كزاده وكار بر خود دراز كند أو قال ان الله نقص من مالي فانا أنقص من حقه ولا أصلي أو قال خر دمندی در كاری نیاید كه بسر نشوند بوندن أو قال مردمان از بهر مای كنند أو قال بسر نماز بسته ام او قال باش تاما رمضان بیاید تا جله كنیم أو قال نمازی كنیم چیزی بر سر نمی آرم أو قال تو نماز كردی چه بر سر آوردی أو قال نماز كرا كنیم و پدر مادر من مرده أو قال هنوز نه مرده كرا ند أو قال نمازده ونا كرده بكي است أو قال جنسندان نماز كزارد كه دلم كرفت أو قال نماز چیزی نیست ككه بها ند كنده شود فهدا كله كفر وكذا الوقال خوش كار نیست فی نمازی أو قبل له صل حتى تجدد حلالة الطاعة فقال لا تصل حتى تجدد حلالة عدم الطاعة والقراغ كفر \* قبل بعد صل

فقال لأصلي فان الثواب للولي يكفر وثواب صلاة العبد لا يكون لمولاه \* قيل له صل فقال لأصلي قيل حتى يكفر وقيل ان قاله لصلاة الفريضة في وقتها كفر وان أراد لأصلي بأمره لا يكفر وقيل اذا قال للمكتوبة لأصليها اليوم ان أراد بذلك ونا على الله تعالى ككفر وان أراد بها الحكاية عن بطالة نفسه ونفاله وكسبه لا يكفر وقال الناطقي قوله لأصلي على أربعة أوجه لاني صليت أو بأمره فقد أمرني به لمن هو خير منك أو لأصلي فسقا ومجانة فلا يكفر \* والرابع لأصلي اذا تجب على ولم أمر بها



**يكفر** • قال الناطقي إذا أطلق بمقتل الوجوه الثلاثة أيضا فلا يكفر وعن الامام أبي حفص الكبير رحمه الله قيل لمريض صل فقال والله لا أصلي أبدا ولم يصل حتى مات لوجازي قلت ارموه في الماء ولا تصلا عليه لانه مات كافرا لانه قال ذلك على وجه التهاون دلت المسئلة أنها تهاون الصلاة والتكسر مستحفا ككفر وان مجانته ونسقالا • يصلي في رمضان لا غير ويقول ابن خود بسا راست أو يقول صلاة في رمضان تعدل سبعين صلاة يكفر ولو قال للتراويح فترك عمر رضي الله عنه يكفر لانه (٣٤١) استخف به وهذا كلام الروافض

• ولو صلى الى غير القبلة متعمدا فوافق الكعبة كفر وبه أخذ أبو الليث وكذا اذا صلى بالتوب النجس متعمدا • وكذا اذا صلى بلا طهارة وقال ركن الاسلام السغدي في الصلاة الى القبلة وفي الثوب النجس لا يكفر وفي الصلاة بلا طهارة يكفروا كالحلواني لو صلى بلا طهارة لا يكفر أيضا وقد اختلفت رواية النوادر والمبسوط فيه فبعض أخذوا برواية النوادر انه يكفر وبعض أخذوا برواية المبسوط انه لا يكفر وقالوا الصلاة بلا طهارة ليست بصلاة لعدم الشرط فلا يكفر أحجب بانه استخفاف • ولو ابتلى به انسان بان كان مع جماعة وقاموا بالصلاة فاستحى أن لا يصلي فقام وصلى بلا طهارة أو كان هاربا من العدو فصلى بدونها قيل لا يكفر لعدم الاستهزاء وينبغي أن يضطر اليه أن لا يقصد بالقيام والركوع والسجود قيام الصلاة وركوعها وسجودها وإذا صلى على مكان نجس أو اقتدى بصبي أو امرأة

حتى وجبت الديانة الكاملة بهذا الفعل الموجود منه وكان يطالبه بالجواب عن ذلك عند القاضي فلان وكان هذا المدعى عليه مقرا بانحطان منكر ازوال هذه المنفعة الموصوفة بقوله لا عازوا لها بسبب آخر في المستقبل من زمان فعله وطالت الخصومة بينهما ونعذرني والد الصغیر اثبات ما ادعاه على هذا المدعى عليه وكانت الخبرية في الصلح عن هذه الدعوى دون الاطالة والتأدي في هذه الخصومة فصالحه والداه غيره هذا بولاية الابوة عن هذه الدعوى على كذا درهما وزمان النقرة الخالصة الجيدة القابلة للضرب ولم يبق لهذا الصغیر على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لاقيل ولا كثير وصدقه المدعى عليه فيه خطابا وهذا القدر كفاية لمن له مهارة في هذا العلم ودراية كذا في الظهيرية •

### الفصل الثامن عشر في القسمة

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل القوم يقسمون الدار بينهم ويريدون كلب القسمة كيف يكتبون قال يكتبون هذا ما اقسام عليه فلان وفلان وفلان وفلانة اقساموا الدار التي هي في بني فلان أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا وكذا وكذا اقساموا هذه الدار المحدودة في كتابنا هذا فيما بينهم ويجب أن يعلم أن العلماء يختلفون في هذا الكتاب في أشياء (أحدها) في البداية فكان أبو حنيفة وأصحابه يتسئون بهم هذا ما اقسام وكان الطحاوي يبتدئ بهم هذا ما نهى الشهود المسمون في هذا الكتاب شهدوا جميعا وشئ أن فلانا وفلانا وفلانا قد عرفوهم معرفة صحيحة بأعيانهم وأسمائهم وأنسابهم أقرؤا في حال صحة عقولهم وأبدانهم وجوارزهم في جميع الوجوه (والثاني) أن محمد رحمه الله تعالى كان يكتب اقسامهم الدار التي حدودها كذا وكذا هذه الدار كذا اذراع مكسرة وكان لفلان من هذه الدار كذا اذراع مكسرة ولفلان كذا اذراع ولفلان كذا فاصاب فلانا ذلك عند القسمة في موضع كذا من هذه الدار وفلانا كذا وكان لا يدكر الدار في ملكهم وأيديهم قبل القسمة والطحاوي كان يذكر ذلك ويكتب أقرؤا في حال صحة عقولهم وأبدانهم وجوارزهم في جميع الوجوه أن الدار المحدودة في موضع كذا ملكهم وفي أيديهم وأنها كذا اذراع أصيب كل واحد كذا اذراعاً شاعا في جميع هذه الدار وقد تراضوا على قسمة هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب فاقسموا فيما بينهم وتراضوا على تجزئتها فاصاب فلانا كذا اذراعاً في موضع كذا من هذه الدار المحدودة بحقوقه وحدوده وفلانا كذا وفلانا كذا بحقوقه وحدوده (الثالث) أن محمد كان لا يكتب الدرك في القسمة والطحاوي وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون في أدرك كل واحد منهم فيما أصاب من صاحبه فعلى فلان تسليم ذلك كما توجه القسمة وكان محمد يكتب وقبض كل واحد من الشركاء ما أصابه بمحدوده وحقوقه بتسليم أصحابه جميع ذلك اليه فارغاً عن كل مانع ومنازع وفرقوا والمتأخرون يكتبون هذا ما شئوا الى قولنا ان فلانا وفلانا أقرؤا الى آخره أن جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي في موضع كذا حدودها كذا بمحدودها وحقوقها ومساكنها وأرضها وبناؤها وكل قليل وكثير هو لها فيهم من حقوقها كانت مشتركة بينهم وكانت في أيديهم أثلاً أو كما يكون لفلان كذا ولفلان كذا وانهم اقساموا بينهم بقسمة قاسم عدل تراضوا بينهم وأجازوا قسمة عليهم فقسام هذا القاسم عليهم بتراضهم بالعدل والحق قسمة تقويم واصلاح فاصاب فلاناً منهم ما بحصته الناحية التي هي عن يمين الداخل

أو جنب أو محدث أو مجنون أو مع تذكرة لا يكفر اجماعاً يخبر ويوقع تحريمه على جهة ترك تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى اختلف المشايخ في كفره قال الحلواني الاظهر انه ان على وجه الاستهزاء يكفر والا فلا لانه لم اوقع تحريمه على جهة تعينت تلك الجهة قبله في حقه • قال عند دخول شهر رمضان جاء الشهر الثقيل والضيف الثقيل أو قال عند دخول رجب بعقبها اقتادهم ان قالتهوا وكفروا قال لضعفه وجوعه لا يكفر • ولو قال هذه الطاعات جهلها الله تعالى عذابا علينا لا يكفر ان أول وثاويله الفارسية رنج كرد بر ما وكذا اذا قال لو لم يفرض



لا ننظم المتوالي على هذا النمط وكذا وقال المريض عند اشتداد مرضه ان شئت فقل في مسلمان شئت فقل كافر اصار كافر الرضا بكفر نفسه \* طلب منه دراهمه وقال اعطه في الدنيا فانه لا درهم في الآخرة فقال اعطني عشرة أخرى وخذ هاهنا في الآخرة أو اعطيتك في الآخرة كفر في الاصح وفي مثله نزل قوله تعالى أفرأيت الذي كفرا تاتنا وقال لاوتين مالا وولدا أطلع الغيب الآية \* قال مرابح شرحه كار وقال لا أخاف أو قال لا أخاف القيامة كفر \* أعصى حتى والأخذ بك يوم (٣٤٣) القيامة فقال أين تجدي يوم القيامة لا يكفر لانه يقول لانك

لا تجدي وانما يجدي الله تعالى يوم القيامة \* قال لراهد بن شين تارز بهشت ازان سونفتي قال أكثر أهل العلم يكفر \* سلطان عطس فقال له رجل رجلك الله فقال له آخر لم تقول للسلطان هذا كفر \* قيل له دع الدنيا لتسال الجنة فقال لا يسع النقد بالنسبة يكفر \* قال الى شفيحهم أنذهب معك ولا أدخلها كفر \* قال لواحد من الجبابرة اى خد اى يكفر ولو قال اى بار خد اى لا عند أكثر المشايخ وهو المختار والمعتاد في بلاد الروم أن رئيس الاتباع والقسم على الامور يدعى بك خد اى وفي بلادنا المتزوج يدعى بك خد اى والسجدة لهؤلاء الجبابرة كفر لقوله تعالى مخاطبا للصحابة رضي الله عنهم أنامركم بالكفر بعد اذ أنتم مسلمون نزلت حين استأذنوا في السجود له عليه الصلاة والسلام ولا يخفى أن الاستئذان لسجود التحية بدالة بعد اذ أنتم مسلمون ومع اعتقاد جواز سجدة العبادة لا يكون مسلما فكيف يطلق عليهم

لا يرى القسمة فيه جبرا وهم ايرانيهم فان أجبر القاضي على ذلك ورآه فهو قضاء في مختلف فيه فيصير بالاجماع (ووجه كتابته) هذا ما شهد الى قولنا ان أباهم ترك كذا عبادا وكذا أمة أحد اليميد اسمه كذا وصنفته كذا والاخر كذا واحد ادى الاماء اسمها كذا وصفتها كذا والاخرى كذا قد بلغوا مبلغ الرجال وبلغن مبلغ النساء فارادوا قسمتهم بينهم بالتراضي أو يقول بالاقرار أو يقول فترافعوا الى القاضي أو يقول رفع فلان صاحبه الى القاضي وطلب منه جبره \* على القسمة وكان القاضي يرى ذلك فأجبرهما على ذلك وبعث فلانا فاقسمتهم بالعدل فبلغت قيمتهم كذا وكان بالاقرار بينهم فأقرع بينهم فأصاب فلانا كذا وفلانا كذا فان كانوا بينهم بشراء أو بسبب آخر غير الارث بين ذلك وفي الامتعة والاواني والكيلى والوزن بالميراث يكتب على قياس ما مروا لكن في المثلى لا يذكر القيمة \*  
قسم الميراث وهي أنواع هذا ما شهد عليه الشهود المسلمون آخره هذا الكتاب الى قولنا ان أباهم هذا المسمى في هذا الكتاب مات وترك أصنافا من الحيوان ميراثا بينهم أثلاثا من الحيوان من الخيل كذا فرس منه سته كذا وشيته كذا وقيمتهم كذا والاخر كذا ومن الابل كذا بغير منها كذا وناقته منها كذا ومن البغال كذا على هذا الوجه ومن الجر كذا ومن البقر كذا ومن الغنم كذا ومن العقار كذا وبين المواضع والحدود ويسمى الارضين والخوانيت كذلك ومن الفرس كذا ومن الاواني كذا ومن ثياب البدن كذا ومن النقود كذا وخلف من الورثة هؤلاء البنين الثلاثة وصارت تركته بينهم أثلاثا فان كانت الورثة مختلفين فان كانوا أبوين وابنتين وابنة وزوجة وأمثال ذلك يكتب وخلف من الورثة أبوين فلانا وفلانة واهمة وهي فلانة وابنين وهما فلان وفلان وابنة وهي فلانة وصار ذلك ميراثهم على فرائض الله تعالى للمرأة الثلث وللأبوين السدسان والباقي بين الأولاد لذكركم مثل حظ الانثيين أصل الفريضة من أربعة وعشرين سهما وقسمتها من مائة وعشرين سهما للمرأة خمسة عشر وللأبوين منها أربعون سهما لكل واحد منهما عشرون سهما ولكل ابن منها ستة وعشرون سهما وللبنات منها اثلاثة عشر سهما وقومت كل هذه التركة بتقويم أهل البصارة والعدالة فبلغت ألفين وأربعمائة درهم للرأى من ذلك ثلثمائة درهم وللأب ربع مائة درهم وللأم كذلك ولكل ابن خمسمائة وعشرون درهما وللبنات مائتان وستون فدفع الى المرأة بمأصاها جميع الادارات في موضع كذا ودفع الى الاب جميع الكرم وكذا البواقي الى آخره كذا في الذخيرة \*  
ويكتب اذا كان الارث حيوانات وأحبوا أن يتقسموها بينهم بتراضهم بعد معرفتهم جميعا بأعيانها وصفاتها وقيمتها ونظرهم اليها ورؤيتهم اياها ووقوفهم عليها على صداقاتها وحقها وقد حصلت لهم ميراثا خاليا عن كل دين ووصية فاقتسموها بينهم فأصاب فلانا منهم بحصة من جميعها وهي كذا درهما جميع الفرس المسمى كذا وجميع كذا وأصاب فلانا بحصة من جميعها وهي كذا درهما جميع كذا وجميع كذا بتراضهم عليها بقسمة صحيحة نافذة جائزة جرت بينهم (وقد يقع هذا الوجه عند جماعة) فجعلوا الخيل منها قسما صحيحة وجعلوا الابل قسما والبقر قسما والاواني قسما وتراضوا أن يتقسم ذلك بينهم بالاقرار فأقرعوا بينهم فأصاب فلانا كذا وفلانا كذا وقبض كل واحد منهم جميع ما أصاب منها وأقر كل واحد منهم أنه استوفى جميع نصيبه منها ولم يبق له قبل صاحبه منها شيء والله أبرأ من كل دعوى فيه ولم يكن في هذه القرعة دين لاحد ولا شيء منها دين على أحد وإنه متى ادعى شيئا من ذلك عليه فهو باطل ومردود وتفرقا

بعد اذ أنتم مسلمون وقيل لا يكفر بقصة اخوة يوسف عليه السلام والقائل الأول يدعى نسخه بتلك الآية بقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وقيل ان أراد العبادة كفر وان أراد التحية لا وهذا موافق لما ذكر في فتاوى الاصل \* قيل لسلما سجد للملك والاقلة لثالث الافضل أن لا يسجد لانه كفرة فلا يأتى بما هو كفر ضرورة كما قلنا في الاكرام على اجراء كلمة الكفر وبهذا علم ان ما يفعله الجهلة لطواغيهم ويسمون بابكاء كفرة عند بعض المشايخ ككبره عند الكل فلو اعتقدوا ما باح له شيعة فهو كافر وان أمره شيعة بهورضى به مستحسنا

لهما شئ العبدى أيضا كقرآن كان قد أسلم في عمره وتقبل يد نفسه مكر ومولا تعظيم فيملوا ما ملئت وأما تقبيل يد غيره ان كان عالما أو سلطانا عادلا لا يكره ولا يكره **الحادى عشر** فيما يكون خطأ لا يصلى على غير الانبياء والملائكة لقوله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا والملائكة أيضا رسل الله تعالى ولثلاثتهم بالرفق وأما قوله عليه الصلاة والسلام اللهم صل على آل أبي أوفى فلا يرد لان الصلاة حق عليه السلام فله (٣٤٤) أن يصرف حقه الى من شاء ولا يليه غيره وكذا قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة

هو الذى يصلى عليكم الآية لانه جاز العيب أن يتولى حق العيب قال نو كاد خدائى كن جو خدائى كارتو كرتا لا كرت على أنه ليس بخطا فلان راقضه بدرسيد خطأ عظيم لانه وصف قضاء مولاه بالشر والذى يقال فى الدعاء قضاء بداز ما بكدران المراد به المقضى وقوله خدائى

نيل كندليس بصواب بل الصواب أن يقول خدائى نيل مرذكند وقوله درویش يدىختى است خطأ وقوله امید از خداوانست وديكر از نو قال أميد بخطا يعجداى است وهو خطأ اللعن على يزيد يجوز وليكن ينبغى أن لا يفعل وكذا على الحاج ويحكى عن الامام قوام الدين الصفارى انه قال لا بأس باللعن على يزيد ولا يجوز اللعن على معاوية لانه حال المؤمن وكاتب الوحي وذو السابقة والقنوح الكثيرة وعامل القاروق وذى النورين لكنه أخطأ فى اجتهاده فيجوز الله عنه ببركة محبة سيدنا عليه الصلاة والسلام ويكف

وأشهدوا وبقته وهو خلاف قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ان القسمه فى الاصناف المختلفة بالاقراع لا تصح فانها كالبيع والبيع بشرط الاقراع كالبيع بالقاء الحجر ونحو ذلك فيلحق بهذا حكم الحائكم كذا فى المحيط

### الفصل التاسع عشر فى الهبات والصدقات

اختلف أهل الشر وط فى البداءة بكتاب الهبة والصدقة فأبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان الفلانى وكان السمتى رحمه الله تعالى يكتب هذا كتاب ما وهب فلان بن فلان والطحاوى يكتب هذا ما وهب فلان بن فلان والمناخرون رحمهم الله تعالى من أهل هذه الصنعة يكتبون كما يكتب الطحاوى رحمه الله تعالى هذا ما وهب ويكتبون أيضا هذا ما شهد الشهود المسمون اخر هذا الكتاب أن فلانا وهب ويكتبون أيضا أقر فلان بن فلان أنه وهب من فلان ومحمد رحمه الله تعالى كان لا يكتب فى الهبة ولا فى الصدقة هبة محوزة وصدقة محوزة وعامة أهل الشر وط كانوا يكتبون ذلك ولا بد من ذلك لان الهبة لا تجوز الا مقبوضة محوزة عند ناحى ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمه لا تجوز عندنا خلافا للشافعى رحمه الله تعالى والقبض شرط صحة الهبة والصدقة عند عامة علماء شارحهم الله تعالى خلافا لابراهيم النخعي رحمه الله تعالى فانه يقول اذا علمت الصدقة جازت وان لم تقبض ويكتب هبة صحيحة جائزة فبعد هذا ينظر ان كانت هبة لا رجوع فيها للواهب كالهبة من أحد الزوجين لصاحبه وكالهبة من الرحم المحرم نحو الهبة لابنه الكبير أو لابنته الكبيرة أو لأمه أو لأخيه أو لأخته أو لابن أخيه أو لابنة أخيه أو لنوافلها أو لبلده أو لبلده أو لأمه أو لعمته أو لخاله أو لخالته يكتب غيب قوله صحيحة جائزة بته بته لا رجعة لهذا الواهب فيها وان كانت هبة فيها رجوع يكتب بته بته غيب وفي شرح شروط الأصل أنه لا يكتب بته بته فى هذه الصورة أيضا صورته على ما اختاره المناخرون هذا ما وهب فلان لله لان وهبه لاله جميع الادار المشتملة على البيوت التى هى فى موضع كذا ويحدها وهب هذا الواهب المسمى فى هذا الكتاب من هذا الواهب له المسمى فيه جميع هذه الادار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها كلها وأرضها وبناؤها وسفلها وعلاؤها وطرقها وكل قايىل وكثيره وفيها من حقوقها وكل داخل فيها من حقوقها وكل خارج منها من حقوقها هبة صحيحة نافذة محوزة مقسومة فارغة لا فساد فيها بغير شرط عوض صله منه له وتبرعانه عليه لاعلى سبيل تجارة ومواعدة وقبلها هذا الواهب له مواجهة فى مجلس هذه الهبة وقبضها هذا الواهب له فى

اللسان عنه تعظيم المتبوع ومصاحبه عليه السلام • وشئ الجوزى عن يزيد وأبيه فقال قال عليه الصلاة والسلام من دخل دار أبى سفيان فهو آمن وعلما ان أبا دخل داره فصار آمنا والابن لم يدخها فلم يصبر صاحب جد والحق ان يلعن يزيد بناء على اشتراك كفره بآثر فطاعة شره على ما عرف تفاسيله والافاللعن على الشخص وان كان فاسقا لا يجوز بخلاف اللعن على الخفس كقوله تعالى أن لعنة الله على الظالمين وقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله فى اخر عشرة الحديث ولعن من غير مناد الارض الى

مجلس

اللسان عنه تعظيم المتبوع ومصاحبه عليه السلام • وشئ الجوزى عن يزيد وأبيه فقال قال عليه

الصلوة والسلام من دخل دار أبى سفيان فهو آمن وعلما ان أبا دخل داره فصار آمنا والابن لم يدخها فلم يصبر صاحب جد والحق ان يلعن يزيد بناء على اشتراك كفره بآثر فطاعة شره على ما عرف تفاسيله والافاللعن على الشخص وان كان فاسقا لا يجوز بخلاف اللعن على الخفس كقوله تعالى أن لعنة الله على الظالمين وقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله فى اخر عشرة الحديث ولعن من غير مناد الارض الى

أحاديث بطول ذكرها ولو قال يا رب اين ستمرا ازوي ميسند الاعجابه لا يكون خط \* ولو عني لبي أن لا يكون نبيان أراد أنه لو لم يكن نبيام يكن خارجا عن الحكمة لا يكفر وان أراد الاستخفاف يكفر \* أنكر نوره الخضر وذو الكفل وكل من لم يجمع الامه على نبوته لا يكفر \* وقعت بين الرجلين منازعة فقال لو أمر رسول الله لم أعمر بأمره لا يكفر \* من عاب النبي عليه السلام بشئ يكفر \* ولو قال لشعر النبي عليه السلام شعير كفر وكل من أراد بقلبه بغض نبي كفر وسئل الامام عن يقول محمد رسول الله الا أنه يجب (٣٤٥) بقلبه أن يشمه هذا لم يعرف

الله تعالى لانه لو عسرفه  
 لا يجب أن يشتمه قال اكرأ  
 خدای جها نست استانم  
 هذا اجترأ علی الله تعالی  
 ودعوى أنه یغالبه  
 فیصیر مرئدا ولو قال اكرأ  
 یبغامیر است فهذا أیسر  
 منه لانه كان یغلب ویؤخذ  
 منه وقیل لا ینکفر لانه  
 لا یؤیل للتحقیق \* تشابرا  
 فقال أحدهما الله  
 حاکم یننا وقال الآخر الله  
 حاکم یرانشابدا أو حاکم  
 یرانشابد کفر \* وضع متاعه  
 فی موضع فقال سلمة الی  
 الله تعالی فقال سلمة الی  
 من لا ینزع السارق اذا سرق  
 لا ینکفر \* ولو قال هرکه  
 درین جهان بی خرد بود بدان  
 جهان خر کشته دریده بود  
 قال الفاضل لی هو طنز وهرز  
 بأمر الآخر فیکفر والصحیح  
 أنه لا ینکفر \* تشابرا فقال  
 أحدهما حکم خدای جنین  
 است فقال من حکم خدای  
 راجحه دانم قال أبو القاسم  
 هذا استخفاف بأمر الله  
 تعالی فیکفر والصحیح أنه  
 لا ینکفر لقوله ضلی الله علیه  
 وسلم لا تدرون ما حکم الله  
 فیکم \* تشابرا فقال  
 أحدهما تعال حتی نذهب

مجلس الهبة بتسلم هذا الواهب ذلك كله اليه وبسليطه عليه فارغ من كل شاغل ومنازع وهي في  
يدها الموهوب له بحق الهبة ولا يكتب في هذا الكتاب ولا في كتاب الصدقة وتفرعان مجلس العقد تفرق  
الايدان والله تعالى أعلم

وان شئت كتبت في أفر فلان طائعا أنه وهب لفلان جميع الدار المشتملة على كذا ويحدها وهب له هذه الدار بمجدودها وحقوقها كلها إلى آخر ما ذكرنا والله تعالى أعلم

وان كان الموهوب كراما يكتب مجدوده وحقوقه كاه او بناءه وأشجاره المثمرة وغير المثمرة وزراجينه وعرائسه وأوطاهه وأغراسه وأنهاره وسواقيه وشربه بمجاريه ومساحيله في حقوقه فان كان على الاشجار ثمار أو ورد أو ورق له قيمة كورق شجر الفرساد فلا بد من ذكره لانه لا يدخل من غير ذكره واذا لم يدخل فسدت الهبة لانه يمنع صحة التسليم

وإذا كانت الهبة بشرط العوض يكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان بشرط العوض الموصوف فيه وهب له جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها هبة صحيحة نافذة محوزة مقبوضة لارجوع فيها على أن يعوضه جميع الكرم الذي هو في موضع كذا ويحدها تعويضا فاما مغرا محوزا مقبوضا لارجوع فيه وقبل الموهوب له الدار هبة هذه الدار به - ذا الشرط وقبض كل واحد منهم ما جميع ما صار له به هذه الهبة والتعويض الموصوفين فيه بتسليم كل واحد منهم ما جميع ذلك اليه وتسليطه عليه فاراعن مواع التسلیم في مع هذه الدار بهذه الهبة لفلان هذا واجمع هذا الكرم به ذا التعويض لفلان هذا لارجوع لكل واحد منهم ما على صاحبه فيما صار في يده بحكم هذه الهبة وهذا التعويض أقران ذلك كله وأشهد على أقرارهما من أثبت اسمه في آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا من شهر كذا والله تعالى أعلم

وان كانت الهبة من غير شرط العوض الا ان الموهوب له عوض الواهب من هبته يكتب فيه هذا ما عوض فلان فلانا من الدار التي كان وهبها الي في موضع كذا واسمها اليه فقبحها منه وكتبنا ذلك على انفسهما كتابا هذه نسخته بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ كتاب الهبة ثم يكتب فعوض فلان الموهوب له هذا فلانا الواهب هذا من هذه الهبة كذا فقبله منه وقبضه منه بتسليمه فلم يبق لهذا الواهب في هذا الموهوب رجوع ولا لهذا المعوض فيما عوض رجوع وذلك في يوم كذا

واذا كان الموهوب مشاعا لا يحتمل القسمة كالرقيق والحيوان والذر واللؤلؤ ونحوها فهبته جائزة بلا خلاف  
ويكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان جميع سهمه واحدا من سهمين وهو النصف مشاعا من كذا الى آخره  
واذا كان الموهوب مشاعا يحتمل القسمة كالدار والكرم والارض ونحوها فهبته فاسدة عندنا خلافا  
للساقي رحمه الله تعالى واذا كتب في ذلك كتابا يلحق بآخره حكم الحاكم وقد حكم بصفة هذه الهبة حاكم  
من حكام المسلمين بعد خصومة معتبرة وقعت بين هذين العاقلين

وإذا ذهب الرجل دار من رجلين لا يتجاوز هذه الهبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على التساوى والتفاوت جميعا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز على التساوى ولا تجوز على التفاوت وعند محمد رحمه الله تعالى تجوز على التساوى وعلى التفاوت (ومؤنة الكتابة فيه) هذا ما ذهب إلفان وفلان جميعا الدوا المشتملة على البيوت والحجرات التي هي في موضع كذا يحجبها بمجدودها وحقوقها كلها إلى آخره

( ٤٤ - فتاوى سادس ) الى العلم فقال الاخر من علم به دأى يكفر لا يستخفاف بالعلم \* نسا جروهم ما من عرض الناس خفاه  
أحدهم ما بخطوط الفقهاء فقال خصمه ليس هذا كما افتوا ولا ننعم بهذا عليه التعزير لانه باشر المنكر ومن يقول التريدي خير من الله لان  
معناه نعمه من الله تعالى فلا يكون استخفافاً بالله تعالى ولو قال ان تريدي خير من العلم يكره لانه استخفاف بالعلم لان العلم لا يصلح نمرة ناشئة  
منه . قال كرمي كوي خداى تعالى دروغ غي كويدا لا يكره لانه يريد بان الله تعالى لا يكذب ( نوع آخر ) مات غلامه فقال

يارب تأخذ من له واحد ولا تأخذ من له عشرة وأنا أجتهد في جمع المال لا يكفر لانه لم يصف الله تعالى بظلم لان الظلم أن يأخذ ما ليس له وله الدنيا والآخرة أصيب فقالت بكي دادي وبكي استاندي لا تكفر فله ما أخذ الله ما أعطى \* واعلم ان الرجل يشتد غضبه ومرضه وبلحمه ضجروا ملل او تعظم مصيبتة أو يأخذ الله ما أو يقل علمه ويكثر جهله أو يزيد طاماته بين حتى جمع التفوا به ويريد أن يلا شديقه بكلمات المشايخ فيفتقوه بالفاظ لا يشعربها (٣٤٦) فحق على العاقل المسلم أن يحفظ لسانه فانه لا يكتب الناس على مناخرهم الا حصائد

السننهم وكم من جاهل يتكلم بكلمة يهوى به الى النار ويحصر ريعا على رأسه وهو لا يعلم وقد بلغنا عن أبي نصر أنه قال سمعت عابدا مستفيضا مشتهرا بالزهد يدعو بالفضيل في بيت المقدس وكان كل بيتي لقاه صاحبه قال الفضيل وكان يوما شديدا لمطر فوقع في قلبي أن أذهب فذهبت الى بيت المقدس فوجدت بيته قد دخلت فاداهو فريض فنفس الصعداء فقلت ماذا تشتهي فقال

أين تجده وقال أريد اقاء الفضيل قبل الموت فقلت أنا الفضيل فسر وصاخي وبعثت السؤال عنى قال فقلت استجابة دعونه وكنتم اختلف اليه فاشته مرضه فقال ان عباد من عبادك أفنى عمره الطويل في عبادتك وأنت تبثله بهذا المرض ولا تدفعه عنه ثم انه مات قال الفضيل فقلت سبحان الله بلغت مرتبة حتى استجبت دعوته وخاطمته الكفر والعباد بالله تعالى فقلت في نفسي أصلي عليه أم لا ان صليت صليت على كافر وان لم أصل لا مفي الناس فقممت

على جنازته ولم أصل عليه ومن خوف الخاتمة انصدعت قلوب الرجال كما انصدعت الرواسي من الجبال من خشية المتعال قال ياخذى روزى من قراخ كن يا ازر كافي روا كن يارب من جورمكن قال أبو حفص من نسب الى الله الجور كفر واستفتى الامام أبو نصر الدبوسي عن فائل يقول آت روسبركه ترا زاد الى آخره فانه فامر السائل بالانصراف وكان يختلف اليه خمسة أيام فاجاب بالفتوى الى أصحابه فكل اجاب بأنه يكفر فردا الفتوى ولم يجب بشئ وقال اسان ايسار از مره نتوانيش بيرون كرد او كلامه نامعناه دل أن هذا انما

صفقة واحدة بينهما نصفين هبة جائزة نافذة محوزة مقبوضة وقبل اجماعه هذه الهبة في هذه الدار المحدودة فيه وقبضاها جاعا مع تسليم هذا الواهب ذلك اليهم ما عاوت تسليمه اياه ما عليها في مجلس الهبة فهي في أيديهم ما يحكمهم هذه الهبة معلومة بينهم انصفين ويلحق بآخره حكم الحاكم اذا وهب رجلان دارا من رجل صفقة واحدة يكتب فيه هذا ما وهب فلان وفلان لفلان وهب له صفقة واحدة جميع ما ذكر أنه مملوك لهما نصفين على السواء أو ثلاثا لثلاثة لفلان وثلاثة لفلان وهو جميع الدار التي في موضع كذا هبة صحيحة محوزة مقبوضة وقبل الموهوب له منها ما جاعا هذه الهبة وقبضا منها ما جاعا بتسليمها ذلك كله اليه وتسليمه ما اياه على ذلك وذلك في يوم كذا

اذا وهب رجل لصغيرا جني عنه هبة يكتب فيه هذا ما وهب فلان للصغير فلان بن فلان وهب له كذا هبة صحيحة جائزة نافذة محوزة مقبوضة وقبل أبو الصغير فلان بن فلان هذه الهبة لابنه الصغير هذا فلان بولاية الابوة وان لم يكن للصغير أب وله أم يكتب وقت أم هذا الصغير فلانة هذه الهبة لهذا الصغير فلان وهذا الصغير في حجرها وقد مات أبوه وليس له وصي وان لم يكن للصغير أم أيضا وهو في حجر واحد من أقربائه أو خاله يكتب وقبل عم الصغير فلان هذه الهبة أو خاله فلان هذه الهبة لهذا الصغير فلان وليس له أب ولا وصي بلى أمره وان كان الصغير عاقلا مميزا يكتب قبل هذا الصغير هذه الهبة وهو عاقل مميز مات أبوه وليس له وصي يقوم بأمره ولا قريب يعوله وقبض هذا الموهوب له بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع ومنازع وذلك في يوم كذا

اذا وهب الرجل لولده الصغير هبة يكتب فيه هذا ما وهب فلان لابنه الصغير وهب له جميع الدار التي في موضع كذا ويحدد الدار الى آخر ما ذكرنا فإذا انتهى الى القبض يكتب وقبض هذا الاب من نفسه لهذا الصغير بولاية الابوة جميع ذلك ذكر الشيخ الامام نجم الدين عمر النسفي رحمه الله تعالى قبض الاب من نفسه في شروطه ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شروط الاصل قبض الاب قال شيخ الاسلام غياث الدين كزلباش الهبة في يد الاب وقبض الاب ينوب عن قبض الصغير وفي هبة الاصل يقول هذه الصورة والقبض ان يعلم ما وهب له ولذلك لم يكتب محمد رحمه الله تعالى في هذه الهبة قبول الاب لان القبول ليس بشرط فيما يجب الان ان لولده الصغير قال الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى وكذلك الام اذا وهبت والاب ميت

فالقبط البها والكاتب كذا والله تعالى أعلم اذا وهب الرجل الدين من غير من عليه الدين يكتب هذا ما وهب فلان لفلان وهب له جميع الدين الذي له يعني للواهب على فلان آخر في صك كتب عليه بتاريخ كذا بشم ادة فلان وفلان وهب له ذلك كله هبة صحيحة وسلطه على طلبه منه ومخاضته اياه فيه واثباته عليه ان يحده واسبقائه لنفسه منه وعن يقوم مقامه في ايفائه وقبل فلان هذه الهبة وجميع ما أسند اليه فيها (واذا وهب الدين عن عليه الدين) يكتب هذا ما وهب فلان لفلان جميع ما كان له عليه من الدين وهو كذا هبة صحيحة وقبل فلان ذلك منه قبولا صحيحا وفي هبة المرأة مهرها من زوجها يكتب وهبت زوجها جميع المهر الذي لها عليه وهو كذا هبة صحيحة صلته

ومراعاة لطفه من غير شرط عوض وأبرأته عن ذات ابراهيم صحيحة وقبل هو منها هذه الهبة وابرأها هذا ما واجهه ولم يبق لها عليه بعد هذه الهبة وبعد هذا ابراهيم هذا المهر شئ لا قليل ولا كثير فقي ادعت بعد ذلك شيا

منه على جنازته ولم أصل عليه ومن خوف الخاتمة انصدعت قلوب الرجال كما انصدعت الرواسي من الجبال من خشية المتعال قال ياخذى روزى من قراخ كن يا ازر كافي روا كن يارب من جورمكن قال أبو حفص من نسب الى الله الجور كفر واستفتى الامام أبو نصر الدبوسي عن فائل يقول آت روسبركه ترا زاد الى آخره فانه فامر السائل بالانصراف وكان يختلف اليه خمسة أيام فاجاب بالفتوى الى أصحابه فكل اجاب بأنه يكفر فردا الفتوى ولم يجب بشئ وقال اسان ايسار از مره نتوانيش بيرون كرد او كلامه نامعناه دل أن هذا انما



نوافر في سابق اذربيجان ان قولهم لله تعالى يا حاضر يا ناظر كفر ليس بصحيح فان الحضور يعني العلم سائق شائع وما يكون من شهود ثلاثة الا هو رابعهم والمظهر يعني الرؤية ألم تعلم بان الله يرى قد ورد فيكون المعنى يا عالم يا من يرى فلا يكون كفرا وان لم يصح قول من قال بان الله بكل مكان بالعلم كما عرف في علم الكلام وقد استفاض أيضا في رسائلي شر وان ان من قال درويش دوريشان يكفر لان معناه جميع الاشياء مباحة لك فيلزم أن يدخل فيه ما لا يجوز باحته فيكون مبيح الحرام (٣٤٧) وانه كفر وهذا باطل فان معناه

مسكنة المساكين أو فقر

الفقر فكانه قال أتمسكن

بمسكنة المساكين أو

أفقر اليك بفقر الفقراء

ولادالة فيه قط على ما ذكر

من اباحة شيء ما فضلا

عن اباحة الاشياء ولئن

ادعى أنه لازمه فالملزمة

ملزمة وجوبية مثل

استغنى عن الذهب

والخروج فلورني في اسقى

طلا لا يقع باعتبار ان

الملزمة للتعوية والعقبة

والعادية مستفيدة ولئن

سلم انه يدل على الاباحة

باحدى الدلالات فالتخصيص

لازم في هذا المقام كما قالوا

في قوله كل حل عليه حرام

انه على الطعام والشراب

في أصل الاستعمال وقالوا

في قوله تعالى وأوتيت من كل

شيء واشترأ أيضا انه اذا قال

جعلت كلها أو على كلها

انه طلاق ثلاث متعلق وهذا

أيضا باطل وهذايات

العوام لانها لها

نوع آخر

مسلم ويجوزي فقال رجل

يا مجوسي فقال المسلم ليبيك

ان كانا في عمل واحد ذلك

منه فدعوا لها باطله مردودة ذكر الشيخ الامام نجيب الدين رحمه الله تعالى هذا الكتاب على هذا النحو في شروطه وشرط قبول من عليه الدين الهبة وهكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتابه وهكذا ذكر في واقعات الناطقي رحمه الله تعالى وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى ذكروا في شرح كتاب الكفالة وفي شرح كتاب الهبة أن هبة الدين عن عليه الدين تتم بدون القبول وهذا كله في حق الاصيل والتفوق في حق الكفيل أن هبة ما عليه من الدين منه لانتم الاباء قبول

اذا تصدق بداره على فقير أو بشي آخر يكتب فيه هذا ما تصدق فلان على فلان تصدق عليه بجميع الدار التي موضعها كذا بمجدها وحقوقها صدفه جائزة صحيحة نافذة لا فساد فيها ولا رجعة ولا شرط عوض ابتغاء لوجه الله تعالى وطلبا لمرضاته ورجاء ثوابه وهر بامن آليم عقابه وقبض هذا المتصدق عليه جميع هذه الدار المحدودة بحكم هذه الصدقة بتسليم هذا المتصدق وشرطنا قبض المتصدق عليه بتسليم المتصدق لمعنى ذكرناه في فصل الهبة ثم يكتب فلاحق للتصدق في ذلك بعد هذه الصدقة وبعد هذا التسليم ولا دعوى ولا خصومة ولا طلبه بوجه من الوجوه وكل دعوى يدعيها هذا المتصدق في ذلك كله فهو باطل مردود الى آخره كذا في الذخيرة (١) وأما الصدقة فيكتب فيها ما يكتب في الهبة ويريد لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وابتغاء مرضاته كذا في الظهيرية \*

#### \*(الفصل العشرون في الوصية)\*

الوصية في معنى الهبة والصدقة لانها لا تتخلو اما ان كانت للفقير أو للغني فان كانت للفقير كانت بمعنى الصدقة وان كانت للغني كانت بمعنى الهبة فتلقى بهما فنقول واذا أردت كتابة الوصية فالوجه فيه كتابة كتاب كنية أو حنيقة رحمه الله تعالى حين استكتب فأملا على السائل على البدئية \* بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به فلان بن فلان وهو يشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له لم يلد ولم يولد ولم يتخذ صاحبة ولا ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن وهو الكبير المتعال وان محمدا عبده ورسوله وأمينه على وحيه صلى الله عليه وسلم وان الجنة حق وان النار حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور ومبتهلا الى الله تعالى أي متضرعا أن يتم عليه في ذلك نعمته وأن لا يسلبه ما وهب له فيه وما امتن به عليه حتى يتوفاه اليه فان له الملك ويبيده الخير وهو على كل شيء قدير وأوصى فلان ولده وأهله وقرابته وأخوته ومن أطاع أمره بما أوصى به ابراهيم بنيه ويعقوب بني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون وأوصاهم جميعا أن يتقوا الله حق تقائه وأن يطيعوا الله في سرهم وعلايتهم في قولهم وفعلهم وأن يلزموا طاعته وينتوا عن معصيته وأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه وجميع ما أوصاهم به لا غنى بهم عنه ولا غنى بأحد عن طاعة الله وعن التمسك بأمره وأقر فلان أن عليه من الدين لفلان كذا ولفلان كذا فتنسبه وتسميه الى أبيه وجاهه وأوصى ان حدث به حدث الموت ان يقضى جميع دينه بعد الفراغ عن تجهيره وتكفينه ثم نظر الى ثلث مائتي مما يختلف وينقذ من ثلثه في كذا وفي كذا ثم مائتي بعد ديني وانفاذ وصاياي فهو ميراث لورثتي وهم فلان وفلان على فراض الله تعالى التي جعلها لهم ولي أن

(١) قوله وأما الصدقة الخ هذا نقل آخر يعلم من عبارة الذخيرة المتقدمة اهـ صححه

الداعي وظن المسلم انه يدعو لذلك العمل لا يكفر وان لم يكونا في عمل واحد خيف عليه الكفر \* وعن محمد رجل يضرب عبده فقيل له لا تخاف الله فقال لا لا يكفر لان له أن يقول التقوى فيما أنفعل حتى لو رآه في معصية كفر لانه لا مسامحة للتأويل وقوله حين الغضب لا أخشى الله اذا قيل له لا تخشاه كفر اذ اني الخوف والا لا \* أطلق كلمة الكفر عدا ولم يعتد بالكفر قيل لا يكفر والعصم أنه يكفر \* من قال لا العوا اراد أن يقول الا الله ولم يتكلم به لا يكفر لانه معتقده للإيمان أما ان لم يحظر بيانه الإلزام وأراد اني فقط فهو

كافر \* وأما قوله لا اله الا الله مستثنى فلفظ لا معقوله فلا تعتقد مذكرا اعتقاد الهـ ذنان ذكرا فية قول مرة لا اله الا الله ثم يكرر الا الله كم شاه  
جل على التأكيد كذا سمعته عن مشايخ خوارزم \* الساحر لا يستتاب ويقبّل والزندق عند الامام الثاني يستتاب \* وسئل  
الزعفراني عن يزعم أنه رأى ابن أدهم يوم التروية بكوفة وراه أيضا في ذلك اليوم بمكة قال كان ابن مقاتل يكفره ويقول ذلك من  
المعجزات لا من الكرامات وأما أنا (٣٤٨) فاستجبه له ولا أطلق عليه الكفر وقال محمد بن يوسف يكفر \* وعلى

أغير وصيتي التي أوصيت بها في ثلثي وأرجع عما شئت وأنه نص ما رأيت وأبذل من الموصي لهم من شئت  
فإن مت فوصيتي منقذة على ما أموت عليه منها وقد جعل فلان فلانا وصيه في جميع أموره بعد وفاته فقبل  
فلان الوصية منه مواجهة شهد الشهود عليه بذلك وهذا ذكر وصية تامة كذا في الظهيرية \*  
وصية جامعة \* صورتها هذا ما أوصى العبد الضعيف في نفسه الفقير إلى رحمة ربه فلان أوصى في حال  
قيام عقله وجواز أمره له عليه وهو يشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت  
وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد لم يتخذ صاحبة ولا ولدا ولم  
يشرك في حكمه أحد أو يشهد أن محمدا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عبده وصفيه ورسوله وأمينه على وحيه  
أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الميزان  
حق وأن الحساب حق وأن الصراط حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأنه قد  
رضي بالله ربنا وبالإسلام ديننا وبمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبينا ورسولا بالقرآن اماما وبالكعبة قبلته  
وبالمؤمنين اخوانا على ذلك يحيا وعلى ذلك يموت وعلى ذلك يبعث إن شاء الله مبتلأ إلى الله تعالى أن يتم  
عليه في ذلك نعمته وأن لا يسلبه ما وهب له وما أنقذ به عليه حتى يتوفاه إليه فأنه الملك وبه الخير وهو على  
كل شيء قدير ويشهد أنه يخرج من هذه الدنيا القنطرة المكارمة الخلداعة ناهيا إلى الله تعالى نادما على ما فرط  
فيه امتناعا على ما قصر فيه مستغفرا من كل ذنب وزلة بدرت منه مؤملا من خلقه ورازقه تبارك اسمه قبول  
توبته وإقالة عبثه راجيا عفوه وغفرانه أذوع ذلك عبادته فيما أنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم فقال  
وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات وقوله صدق ووعدته حق وسعت رحمته كل شيء  
وسبقت رحمته غضبه وهو الغافر الرحيم وأوصى من خلقه بعد موته من ورثته وأقربائه وأصحابه  
وأولياؤه ومن أطاع أمره أن يعبدوه في العبادين وأن يحمدوه في الحامدين وأن ينصحو الجماعة المسلمين  
وأن يتقوا الله حق تقاه ويصلحوا ذات بينهم وأن يطيعوا الله ورسوله ويكونوا مؤمنين موقنين ووصاهم بما  
وصى به إبراهيم نبيه ويعقوب بابن أبي الله اصطفى لكم الدين فلا تعوتن الا أو أنتم مسلمون وأن يطيعوا الله  
في علانيتهم وسرهم وقولهم وفعلهم وأن يلزموا طاعته وينتروا عن معصيته وأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا  
فيه وأوصى أنه ان حدث به حدث الموت الذي جعله الله عدلا بين عباده وحقما على خلقه لا يحصى لاحد  
عنه ولا يحيد جعل الله خير أيامه يوم يلقاه أن يسدوا من تركته بكفنه وحنوطه وتجهيزه ودفنه ونفقات  
ثلاثة أيام على أهل تعزيتة بالمعروف على موافقة السنة من غير اسراف ولا تقصير ولا تلبيز ثم يقضاه دينه التي  
عليه للناس ثم يافتضاه دينه التي له على الناس وردا لودائع والامانات وانفاذ وصاياهم ثلث ماله من غير  
تغيير ولا تبدل فن يذله بعد ما سمعه فأنما الله على الذين يسدونه ان الله سميع عليم وان أقر من الديون التي  
عليه لأن كذا درهما بخط وقبالة بتاريخ كذا ولفلان كذا بغير قبالة ولفلان كذا بجهة كذا ودينه  
التي له على الناس منها على فلان كذا بقبالة بتاريخ كذا وعلى فلان بن فلان كذا وأما أعيان أمواله التي  
هي له فدار في موضع كذا ويحدها وكرم في محله كذا ويحدها وأراض في قرية كذا ويحدها وحوانيت  
في سوق كذا ويحدها وكذا سائر العقارات ومن العبيد كذا ومن الاماء كذا ويسمهم ويحليمهم ومن  
الذهب والفضة كذا ومن الحيوانات كذا ومن مال التجار في الحانوت والحجرة كذا ومن أواني الصفر

هذا ما يجب عليه جهلة  
خوارزم أن فلانا أنا كان  
يصلى سنة الفجر بخوارزم  
وفرضه بمكة \* وقد  
ذكر علمونا أن ما هو من  
المعجزات البكار كاحياء  
الموتى وقلب العصا حية  
وانشقاق القمر واشجاع  
الجمع من الطعام القليل  
وخر وج المله من بين  
الاصابع لا يمكن اجراؤه  
بطريق الكرامة للولى  
وطى المسافات من قبيل  
المعجزات لقوله عليه السلام  
زويتنى الارض فلو  
جاز لغيره أيضا لم يبق فائدة  
التخصيص أولانه كالاسراء  
بالجسم وذلك خاصيته  
عليه الصلاة والسلام  
لكن في كلام القاضى  
الامام أبى زيد في كتاب  
الدعوى ما يدل على انه ليس  
بكفر

### في المنقرات

ولو قال من يحتاج الى كثرة  
المال فالحرمان والحلال  
سواء كفر \* قيل له جازا كرد  
حلال غنى كردى فقال  
باحرام بانهم كرد حلال  
كى كردم لا يكفرو هو

وأواني

عاص فان قلت الا يكون استخفافه بالعاصى كاستخفافه بالله تعالى قلت لا لان

الاستخفاف بعبادته تعالى يجوز ويجب والاستخفاف بالله تعالى غير جائز قطعاً وهل المالك مع المملوك والخالق مع المخلوق سواء  
قال على الراى أخاف الكفر على من قال بحدائق وحياتك وما أشبه ولولا ان العلة يقولونه ولا يعلمونه لقلت آية الشرك لأنه لا يمين الا بالله  
تعالى قال ابن مسعود رضى الله عنه لأن أحلف بالله كاذبا أحب الى من أن أحلف بغير الله صادقا \* وإذا قال بارخداى من ان عرف

معناه وقصه ذلك المعنى كثر وان لم يعلم حقيقة معناه رجحت ان لا يكفر وبارق بعض اللغات بزره أى عظيم والجوزات التي لاهل يور وغيرهم لهور واعب والجوزة جها رطاق يتخذ في الحلات والاسواق عند قدوم الحاج والغزاة وقدم الامر اويذبح الابل والبقر والغنم لوجه القادم وقد قدمنا ان المذبح مبنية واختلف في كفر الذابح فالشيخ السفيكر دى وعبد الواحد الدري الحديدي والنسفي والحاكم الكفيعي على انه يكفر والفضلي واسماعيل الزاهد على انه لا يكفر \* سئل أبو حفص (٣٤٩) الكبير عن أقي عيد المشركين وترك صلاة وصلا تين قال

ان كان أراد به تعظيم ذلك كفر ولا يجب عليه قضاء الصلاة وان كان لفسق لا يكفر ويقضى الصلوات الفائتات \* ومن ذهب الى الغزو وفاته صلاة فقد ارتكب سبعمائة كبيرة كذا عن الشيخ الرازي فما ظنك حين فاته صلاة مثل هذا الحضور ولاجل جهة شيطان يسمى بابن فلان أيا وأخي فلان وغرضه استماع الذم والمزمار والعب بالرقص الذي أحدثه أولا السامري حين أخرج لهم عجلا جسدا له خوار \* وقد نقل صاحب الهداية فيها ان المغني للناس انما لا يقبل شهادته لانه يحجمهم على كبيرة القرطبي على أن هذا القناء وضرب القضيب والرقص حرام بالاجماع عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد في مواضع من كتابه وسيد الطائفة شيخ أحمد يسوي مخرج بحر منته ورايت فتوى شيخ الاسلام سيد جلال الله والدين الكيلاني رضي الله عنهم ان مستحل هذا الرقص كافر ولما علم ان حرمة بالاجماع

وأواني الشبه وأواني الرصاص في الدار كذا ومن القرش والبسط ومتاع البيت والكيل والوزن جميع أمواله هذه الاعيان المسماة الموصوفة المدينة فيه لا غيرها وقد أوصى أن تقضى ديونه أولا منها ثم تقتضى ديونه التي له على الناس ثم يتظر الى مبلغ التركة فيقوم قيمة على بتقوم أهل البصر والعدالة والمشرورين بصدق المقالة فيخرج جميع ثلث ذلك ويكتب ثم يخرج كذا درهم او صاياه فيدفع من ذلك كذا الى رجل قد حج عن نفسه حجة الاسلام واعتزل ليحج عنه ويعتمر فاربا يذبح ما يكتب ممتعا أو يكتب بفرد كل واحد منهما ويدفع اليه قدر ما يكفيه لطعامه وادامه وملبوسه ومركوبه وسائر نفقاته التي لا بد للحاج منها ذاهبا وجائيا من منزل هذا الموصى أو يدفع الى فلان ليحج عن هذا الموصى فان أبي فلان أن يفعل ذلك اختار الوصى من أحب من الناس ليحج عن هذا الموصى فيختار لذلك من يصلح لذلك بأن يكون رجلا عفيفا موثوقا به قد حج حجة الاسلام واعتزل فينفق عليه ذاهبا وارجعا رابيا بالمعروف من غير اسراف ولا تقير ويعطى النفقة كذا كذا درهم ما كان فضل من نفقته شيء فهو وصية له فان أراد التوسع على المأمور بالحج عنه اذا بداه مرض أو مانع يحجز ويمنعه عن المرور والمضى عليه أن يدفع ما بقي في يده من هذا المال الى رجل موثوق به يصلح للقيام بهذا الامر فبما امره ما تمام ما كان عليه من هذا الذي امر به ويقع في ذلك مقام نفسه جائز لما صنع فيه وأذن له أن يحتفظ هذه الدراهم بدراهم نفسه وبدراهم رفقاءه ان أحب مفوض ذلك اليه غير مضيق فيه عليه ويعطى المساكين من المسلمين الصلوات التي عليهم المكتوبات لمدة كذا الكل صلاة نصف صاع من حنطة أو صاع من شعير أو صاع من تمر أو ما يبلغ قيمة واحد من ذلك ويعطى لما عليه من الزكاة كذا درهم للفقراء ويشترى كذا رقبة سليمة عن العيوب فيعتق عنه لكفارات أيمان عليه أو يكتب لكفارات ظهارا ولكفارات افطار عمد في رمضان وأوصى أن يصرف الى عمارة فطرة كذا أو يربط كذا أو مصالح مسجد كذا من دهن لسراجيه وشرا حصره وحشيشه كذا ويشترى شاة أو بقرا أو بعير اسما عن العيوب فيضحي بها يوم النحر ويتصدق بلحمها ووثعومها ورؤسها أو كارعها وما ينتفع به من سقطها على الفقراء والمساكين ويعطى أجزا الخالب والذابح والسلاخ يوسع على الوصى تقر بقل ذلك واختيار من شاء للفضل والنقصان والاعطاء والحرمان بعد أن يتجرى الصواب وما هو أقرب الى نيل الثواب ويتناول الوصى بنفسه من ذلك بالمعروف ان أحب ويعطى من شاة من عياله ويشترى كذا منا من الخيرة فيصدق عنه بعد وفاته على الفقراء والمساكين ويتخذ في أيام الصيف ماء الجدي في كل يوم جعة في سقاية كذا وفي كل يوم يشرب منها المارة وابناء السبيل ويفرق على طلبة العلم في مدرسة كذا كذا درهم او لادرس فيها الاختيار في ذلك بالزيادة والنقصان ويشترى كذا ثوبا فيعطي للفقراء والمساكين ويعطى لفلان كذا درهم او لفلان جبة التي هي من كذا ولفلان عمامته (١) التوزية ولفلان فراشه ولحافه ويحمل معه ودته الى مسجد كذا التوضع على المنبر الذي يعظ عليه فلان يوم وعظه ويجلس لذلك في أيامه وبعده أيضا على من يقوم مقامه في التدكير في هذا الموضع هذه وجوه واجتمعت كذا كذا فان زيد فيها شيء زيدا في الكتابة وان نقص منها شيء نقص من الكتابة ويكتب بعد عدو صاياه وهذا الموصى أن يغير وصيته التي أوصى بها في ثلث ماله ويرجع عما شاء منها وينقص ما رأى

(١) قوله التوزية في القاموس توز كبحم بلد بفارس منه الثياب التوزية اه معصمه

لزم ان يكفر مستحله والشيخ الزمخشري في كشافه كلمات فهم يقوم بها عليهم الطامة وصاحب النهاية والامام المحبوي أيضا أشد من ذلك \* عزم على أن يأمر بالكفر كفر \* حكم بالاسلام الصبي تعالى به ثم بلغ واعتقد الاسلام وعقله وصلى وصام لا يحتاج الى عرض الاسلام عليه والعرض تكلف \* قراءة القرآن على وجه الهزل أو في وقت ضرب الذم والقضيب كفر \* قال مرابط يار ديه فقال بحق هر كسي يار ديه من بظلم وناحق يار ديه كثر \* مات ابنه فقال - داي رايلايست أو نه بايست كفر لانه وصف الله بالحاجة \* انما خلقت

هذه الشجرة لا يكفر لان معناه غرسها الا اذا عني بالخلق الابداعي ويحكى عن بعض من لاسلف له أنه كان يقول ما ذكر في الفتاوى انه يكفر بكذا وكذا فذلك للتخويف والتحويل للحقيقة الكفر وهذا كلام باطل وحاشا ان يلعب أمناء الله أعني علماء الاحكام بالحلل والحرام والكفر والاسلام بل لا يقولون الا الحق الثابت عن سيد الانام عليه الصلاة والسلام وما أدى اجتهاد الامام أخذ من نص القرآن أنزله الملك العلام أو شرعه سيد الرسل العظام (٣٥٠) أو قاله الصحابة الكرام والذي حررته هو مختار مشايخ الشافيين لاداء العقام

يجمعهم الله تعالى بفضله دار السلام وكل من يأتي بعده من علماء الدهر والايام مابقي دين الاسلام

### كتاب الكراهية

#### تسعة فصول

##### الاول في العلم

سمع الاحاديث صياها وهو لا يفهم جازله الرواية في الكبر فلان أهل الحديث قبلوا رواية محمود بن الربيع وهو وقت السماع منه عليه الصلاة والسلام كان ابن خمس وذ كر ابن الصلاح عن بعضهم أنه رأى ابن خمس ستم حفظ القرآن ونظر في الفقه ولو تحمل شهادة في صلح صياها هو لم ينهم ليس له أن يشهد بعد الكبر في باب الشهادة أضيف قال السبي عليه السلام اذا علمت مثل الشمس فاشهد والاندع يريد به وقت التحمل لانه المطلق للاداء \* تعلم علم الكلام والنظر فيه والمنظرة فيه وراء قدر الحاجة منهى عنه \* ودفع الخصم وابيات المذهب يحتاج اليه \* وقول من قال ان تعلم والمنظرة فيه مكروه مردود قال الله وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه نرفع درجات من

ويبدل من الموصي لهم من شاء فان مات فوصيته منقذة على ما عوت عليه وما يق من ماله بعد مال الوصية فهو مقسوم بين ورثته فلان وفلان على فراض الله تعالى لفلان كذا وفلان كذا أي السهام المعومة من السدس والثلث والربع والنثن والنصف والباقي وقد جعل الوصي في ذلك كله وفي جميع أمور بعد وفاته وفي تسوية أمور أولاده الصغار وأولده الصغير أو ولديه الصغيرين كما يكون فلان لما عرف من أمانته وديانته وصيانته وكفايته وشفقته وقبل فلان هذه الوصية منه قبولاً صحيحاً موجهة مشافهة وأشهد على أنفسهم بما بذلك كله من أثبت اسمه آخره وقدر ادهننا وأوصاه ان يتطرق في ذلك كله لهذا الموصي ولنفسه وأن يتقى الله تعالى ويستشعر خشية ويراقبه في سره وعلايته ولا يخالف هذا الموصي في شيء مما أمر به وعهد اليه وكره هذا الموصي أن يفعل شيأ من ذلك بغير علمه وأذنه فهو باطل مردود وأشهد على نفسه بذلك كله ويتم الكتاب \* وقد يبالغ في هذا فيكتب وقد أسند وصيته هذه الى فلان وجعله وصيه بعد وفاته في جميع تركته وفي اقتضاء دينونه وفي قضاء الديون التي عليه وفي تنفيذ وصاياها المذكورة فيه مما يجب انفاذه منها من تركته وفي الولاية على كل صغير من الورثة وأقامه في جميع ما أوصى به اليه مما سمى ووصف فيه بعد وفاته مقام نفسه في حياته وأنه يولي مما شاء منه في حياته وبعد وفاته من بداله من الوكلاء ومن الأوصياء من أحب ورأى كلما أحب ورأى جائزة أموره في ذلك وعلى أن كل من وجبت له ولاية شيء مما وصف فيه بعد موت هذا الوصي فن كان ولده هذا الوصي من الوكلاء والأوصياء فله أن يولي من شاء من الوكلاء والأوصياء وله استبدال من شاء منهم وجازة فيها أموره مثل ما كان للذي ولده اياه حتى يقضى ما بقي من الديون ويقضى ما بقي له على الناس وينفذ وصاياهم ويقبض ما بقي من التركة قبل هذه الوصية هذا الوصي ذلك كله موجهة مخاطبة منه اياه بذلك كله ويتم الكتاب \*

فان جعل الأوصياء الى رجل على أن ابنه فلان اذ بلغ رشيداً فهو الوصي يكتب قبل قبول الوصي ذلك على أن ابنه فلان اذ بلغ رشيداً واستقام وصلح أن يتولى هذه الوصية وقبلها على ما أوصى به أبوه فيها كان هو الوصي بجميع ذلك وفي نصب وصيين يكتب وأوصى الى فلان وفلان بقضاء ما عليه من الديون وتنفيذ وصاياهم وجميع أمورهم بعد موتهم ليعمل جميعاً جميع ذلك وفرادي فيكون كل واحد منهم مجاز الوصية نافذ الأمر في جميع ذلك على أن يعمل جميعاً فان فعل أحدهما في الأعيان والأخر في الديون أو هذا في بعض الأمور وهذا في بعضها أو هذا على ابن والاخر على ابن آخر فان أطلق صار جميعاً وصيين فيها وان نص وخص صار كذلك (ووجه كتابته) أوصى الى فلان بقضاء دينونه خاصة دون غيرها بعد موته وأوصى الى فلان بانفاذ وصاياها خاصة دون غيرها من الأمور ليقوم كل واحد منهم بما أوصى اليه بالحق والعدل فقبلها على ذلك منه موجهة وأوصى الى فلان بحفظ كل مال عين له بعد موته والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها وأوصى الى فلان بقبض دينونه وجعلها وحفظها والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها وأوصى الى فلان بجميع ما خلف من عين أو دين في بلدة كذا وبقبضها وحفظها والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها هكذا

#### ذكر

نشأ قوله تلك إشارة الى مناظرته في اثبات التوحيد وجعله من حجج الله تعالى مضيقاً الى نفسه على شرف ادشرف العلم بقدر شرف المعالم والمراد عن الثاني رحمه الله ان امامة المتكلم وان بحق لا تجوز محمول على الرائد وراء الحاجة والتوغل فيه كما قيل من طلب الدين بالكلام ترندق ولا يريد به المتكلم على قانون الفلاسفة لانه لا يطلق على مباحثهم علم الكلام فخرجوه عن قانون الاسلام وهو من أجرأ الحد \* وتعلم علم النجوم لمعرفة القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام \* وقيل في تأويل قوله تعالى وجعلنا عارجاً للشياطين أي جعلنا

النجوم سبيل الكذب المجمعين أطلق اسم الشبه طان على التجمع وسعى هديانه رجاسم برحم بالغيب والحيلة والتوبة في المناظرة ان تكلم مسترشدا منصفا بلا غش ولا يكره وكذا ان غير مسترشدا لكنه منصف غير متعنت فان اربابا المناظرة طرح المتعنت لا بأس به ولا يكره ويحتال كل الحيلة ليدفع عن نفسه التعنت والتعنت لدفع التعنت مشروع (نوع) تقبيل يد العالم كالسلطان العادل يجوز في غيرهما اختلاف واوقيل ان اراد تعظيم المسلم لاسلامه لا يكره والاولى ان لا يفعل (٣٥١) وعبارة الجامع الصغير ويكره أن يقبل الرجل فم الرجل أو بده أو شيأ منه أو يعانقه وقال

الثاني لا بأس به وأجمعوا على أنه لا بأس بالمصافحة وأنها سبب لتناثر الذنوب ويكره أن يقول في الدعاء بحق فلان وبحق محمد لانه لاحق لاحد على الله تعالى وفي بعض النسخ قال لا ينبغي أن يقول بلاذ كرافظ الكراهية ويقول مكان الحق الجرمه أي بجرمة محمد عليه السلام وعن الثاني رحمه الله انه لا بأس أن يقول أسألك بمحمد العز من عرشك كما جاء في الاحاديث وبه أخذ الفقهاء أبو الليث \* والنظر في كتب أصحابنا خبر من قيام الليله وأن بلا سماع وكذا درس الفقه للنفعة أفضل من قراءة القرآن وكذا أفضل العالم على العابد اذ نفع العالم لنفسه ولغيره ونفع العابد لنفسه \* وعن ابن الفضل في التقي به صلى صلاة التسبيح قال تلك طاعة العامة ومن صلاحها فعندى من العامة \* والشاب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال الله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أولوا العلم درجات \* فالرافع

ذكر الامام نجيم الدين النسفي رحمه الله تعالى ويجب أن يعلم أن من أوصى الى رجل في ماله فهو وصيه في ماله وولده لو أوصى الى حاضر ثم الى غائب اذا قدم كتب وأوصى الى فلان بقضاء ما عليه من الدين وقبض ماله من الدين وتنفيذ وصاياه وجميع أموره بعد موته ليقوم به بالحق والعدل الى أن يقدم فلان من موضع كذا فاذا قدم كانت الوصية اليه دون الحاضرية ومم بعده قدومه بالحق والعدل دون هذا الحاضر وأوصى الى فلان وفلان وفلان ليعملوا في تركته جميعا معا عاشوا وهم حضرة أحيا ولا يعمل واحد منهم شيأ فمابدون صاحبهم وأيمهم مات أو مرض فبجزأ وسافر فالباقى منهم كامل الولاية بالوصية يقوم بجميع ذلك بالحق والعدل وقبلوها منه على ذلك

نوع آخر في الرجل يجعل الرجل وصيا في الحضر ثم عرض لهذا الوصي سفر ومات في سفره وأوصى الى رجل آخر يكتب أقر فلان طائعا أنه كان أوصى في حضرته بوصايا وكان أوصى الى فلان بجميع أموره بعد موته فقبلها منه مواجهة وكان قد كتب بذكرها كتابا شهد عليها فيه جماعة من العدول بتاريخ كذا وعرض له سفر وغاب عن وصيه هذا وحضرته الوفاة في سفره فلم يجد بقاء من ان يوصى الى غيره فأوصى الى فلان ليقوم بأموره في سفره هذا وينفذ ما أوصى به بعد قضاء دينه هذه من ثلث حاصل ماله الذي يحمله في سفره هذا ثم يحفظ ما بقي منه ويسلمه الى وصيه الاول الذي هو في حضرته يقوم الوصي الاول بالحق والعدل من غير تغيير وتبديل فقبلها منه مواجهة

نوع آخر في شراء دار كان الموصى أمر بشراؤها ووقفها عنه واشترى فلان وصى فلان بجميع أموره بعد موته وصية ثابتة صحيحة من ثلث مال الموصى هذا من فلان جميع ما سمي ووصف فيه للوقف في سبيل مسماة أوصى بها هذا الموصى بحكم وصايته وهو جميع الدار المشتقة على كذا ويذكر موضعها وحدودها فاشترى هذا المشتري الوصي المسمى في هذا الكتاب لموصيه هذا بوصيته من ثلث ماله من هذا البائع جميع هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها الى ذلك التقابض ثم يكتب وقبض هذا البائع من هذا المشتري جميع هذا الثمن بايضا هذا المشتري ذلك كله من ثلث مال هذا الموصى الى آخر هذا الكتاب وقديدا فيه باقرار المشتري هذا ما شهد الى قوله ان فلانا أوصى الى فلان بجميع أموره بعد موته وصية صحيحة أقر طائعا أنه اشترى من فلان من ثلث مال هذا الموصى بوصيته للوقف في سبيل مسماة قد وصفتها في كتاب وصيته جميع الدار بموضع كذا وأقر هذا الوصي أنه اشترى من هذا البائع جميع هذه الدار بمحدودها من ثلث مال هذا الموصى بوصيته بهذا الوقف وصدة هذا البائع في ذلك كله ويتم الكتاب

وقديدا فيه باقرار البائع شهدوا أن فلانا أقر طائعا أنه باع جميع داره التي بموضع كذا من فلان وصى فلان بجميع أموره بعد موته وصية صحيحة وقد كان هذا الموصى أوصى اليه أن يشتريه من ثلث ماله ويقفها عنه ويتم الكتاب

وجه آخر اشترى فلان وصى فلان بثلث الوصاية بمال موصيه هذا بأمره اياه في حياته ليوقف عنه بعد وفاته وقفًا صحيحا مؤبدا على الفقراء على ما شرط هذا الواقف في كتاب وصيته من غير أن يكون هذا الوقف شرطا في هذا البيع من فلان فاشترى منه للوقف على ما وصفنا من غير أن يكون الوقف شرطا في هذا الشراء جميع الدار التي في موضع كذا ويحدد الى قولنا وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن بايضا هذا المشتري

لما كان هو الله تعالى بدرجتين احدهما درجات العلم فن يضعه يضعه الله تعالى في جهنم \* والعالم يتقدم على القرشي غير العالم \* والدليل على ذلك تقدم العمرين على الخنتين وان كان الختان أقرب نسباً منهم ما قال الزندي يستحق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو ان لا يفتح بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيته وحق الزوج على الزوجة أكثر من هذا وهو ان تطيعه في كل مباح يأمرها وقد مر ماله عليها وعن خلف انه وقعت زلزلة فأمر الطلبة بالدعاء فقيل له فيه فقال خيرهم

خير من خير غيرهم وشرهم خير من شر غيرهم واذا أمر عالم وعلم جاهل الى دار الحرب فأراد رجل فداءهما وماله لا يفي إلا بأحدهما يفتدى الغازي الجاهل لأنه لو ترك رعايته عن دينه ويكون حرا بعلمنا والعالم مأمون على دينه فلا يخاف على إيمانه وربما يكون سببا لهداية طائفة كما حكى أن عالما أسروا هتدى به طائفة فأتوا الى بلاد الاسلام بهم وبعض المتأخرين من علماء خوارزم اختاروا ان يقدم العالم في الفداء لشرفه والمرأة على الرجل قال في الفتاوى (٣٥٣) تأخير العالم الفضله لأنه لا يقدر على خداعه والجاهل يتخضع في الثاني في العبادات

في الاجناس عن الامام رضي الله عنه ليس البن ثواب وفي التفسير توقف الامام في ثواب البن لأنه جاء في القرآن فيهم بغفر لكم ذنوبكم والمغفرة لا تستلزم الاثابة لأنه ستر ومنه المغفر للبيضة والاثابة بالوعد فضل قالت المعتزلة أو عد ظالمهم فيستحق الثواب صالحهم قال الله تعالى فيهم وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا قلنا الثواب فضل من الله تعالى لا بالاستحقاق قيل قوله تعالى فبأي آلاء يكذبنا بعد عذبت الجنة خطباء للثقلين يرد ما ذكر قلنا ذكرنا ان المراد من التوقف في الما كل والمشارب والملاذلا الدخول فيه كدخول الملائكة للسلام والزيارة والخدمة والملائكة يدعون عليهم من كل باب الاية قال محمد رحمه الله أكره أن أقول إيمانى كما يمان جبريل عليه السلام بل نقول آمنت بما آمن به جبريل عليه السلام وفي الفتاوى قال محمد رحمه الله كان الامام يقف في أطفال المشركين والمسلمين والظاهر ان التوقف في أطفال

ذلك كله اليه من مال هذا الموصى ويتم الكتاب

نوع آخر في شراء الوصى عبد اسمه اشتري فلان وصى فلان بأمر موصيه هذا اياه من ثلث ماله من فلان وقد كان فلان أوصى اليه أن يشتري له نسمة عبدا أو أمة بالثمن المسمى فيه فيعتقه عنه فاشترى هذا الوصى من فلان بهذا الوصية لهذه الجهة جميع المملوك الهندي المسمى فلانا ويحليه من ثلث ماله بعتقه ويذكر التقاض والتفرق وضمان الدرك والتاريخ

نوع آخر في بيع الوصى العبد نسمة اشتري فلان من فلان وصى فلان اشتري منه جميع المملوك المسمى فلانا وهو المملوك الذي كان لهذا الموصى وقد كان أوصى الى وصيه هذا أن يبيعه نسمة للعق فباعه منه على ذلك كما وصف فيه فاشترى هذا المشتري من هذا البائع جميع هذا المملوك بعينه المسمى فيه بكذا درهما يبيع المسلم من المسلم يباع صحبها بعتقه ويذكر التقاض ويتم الكتاب

نوع آخر في الوصية بدار بعين الرجل بعينه هذا ما أوصى فلان لفلان بجميع داره التي هي بكورة فلان ويحدها فوصى هذا الموصى المسمى في هذا الكتاب لهذا الموصى له المسمى فيه بجميع هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها كلها الى آخره وصية صحبها مطلقا بانه جائزة خالية عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله خارجة عن ثلث ماله فارغة عن دين يستغرقها وبعضها خالية عن حق غيره يمنع صحبها صلة لقرايته واحدا قال عليه ونقر بالي الله تعالى بالعمل بما نذب اليه من الوصية للأقربين ورجاء انيل الثواب الموعود عليه يوم الدين وقبل هذا الموصى من هذا هذه الوصية مشافهة في مجلس هذه الوصية قبولها صحبا وهو يومئذ لا يرثه ان حدث به حدث الموت وأمر هذا الموصى من يقوم مقامه بعده من وصى أو وارث يتسلم كل هذه الدار الى هذا الموصى له بحكم هذه الوصية تسليما صحبا أو أشهد على ذلك من أثبت اسمه آخره بعد أن قرئ عليه بلسان عرفه وأقر أنه قد فهمه في حال ثبات عقله وجواز اقراره له وعليه ويتم الكتاب

نوع آخر في دفع الوصى المال الى رجل ليحج عن الميت هذا ما شهد عليه الشهود والمسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا وصى فلان بآب الوصاية من جهته أقرطائعا أن هذا المتوفى فلانا أوصى اليه أن يخرج من ثلث ماله بعد وفاته كذا درهم يدفع الى رجل أمين عفيف قد دج عن نفسه حجة الاسلام فيحج عنه حجة الاسلام من داره في كورة كذا فينفق منه على نفسه في الذهاب والرجوع وأن هذا الوصى وجد فلانا أمينا عفيفا قادر على الحج وقد دج عن نفسه فدفع اليه هذا المال ليحج عن هذا الميت على ما وصف فيه وقبل فلان هذا الحاج هذا الدفع وهذا الأمر منه قبولها صحبا وأقر ورثة هذا الوصى وهم فلان وفلان وفلان أقرارا صحبا أن جميع ما وصف فيه حق وصديق وأنهم أجازوا ما فعله هذا الميت وهذا الوصى لعلمهم بانه حق وأن هذا المال يخرج من ثلث مال الميت وأشهدوا على أنفسهم بذلك كله ويتم الكتاب وجه آخر شهدوا أن فلانا وصى فلان بآب الوصاية من جهته وصاية صحبة دفع الى فلان كذا من ثلث مال هذا الموصى وكان أوصى اليه به أن يدفع الى رجل أمين موقوف به قد دج عن نفسه حجة الاسلام ليحج عنه على ماسمي ووصف فيه يختاره هذا الوصى ومات هذا الوصى على هذه الوصية لم يرجع عنها ولم يغير وخرجت هذه الدراهم من ثلث ماله واختار هذا الوصى هذا المدفوع اليه لأنه عرفه على ما وصف فيه فدفع اليه هذه الدراهم ليحج بها عن هذا الموصى من بلد كذا وهو بلد هذا الموصى الذي مات فيه فينفق على نفسه

المسلمين مردود فأنهم في الجنة واختار البعض في أطفال المشركين أنهم خدام أهل الجنة • وغسل اليد قبل الطعام وبعده منها أدب لكن في الغسل قبل الادب ان يد بالاشبان ثم بالشيوخ ولا يسبح يده في المنديل والغسل بعده يد بالاشيوخ ثم بالاشبان ويسبح بالمدبل وانما عكس وقدم الشبان في البداية لئلا يلزم انتظار الشيوخ الشبان لا كل وانما اختير المسح بعده لان الغسل لازالة الغبرة كما نطق به الحديث قال عليه الصلاة والسلام من بات وفي يده غمرة من الطعام فلا يلومن الانفسه والمسح يحقق ازالة الغبرة ولا يستعين في الغسل بغيره



كلوا وضوءوا بما يحكي انه عليه السلام استعان بالمغيرة رضي الله عنه في التوضوء فذلك تعليم الجواز \* صلى على الارض وسجد على خرقة نقي بها حر الارض أو بردها لا يكره وعن الامام رحمه الله انه فعل ذلك في المسجد الحرام فنهاه واحد فقال من أين أنت قال من خوارزم فقال الامام جاء التكرير من ورأى أي يحمل علم الفقه من هنا الى خوارزم لا العكس ثم قال أنصتون على البردى في بلادكم قال نعم قال تجوز الصلاة على الحشيش ولا تجوز على الخرقة دل أن ارشاد الجاهل ينبغي أن يكون على وجه يزيل شبهته بالحجة (٣٥٣) البالغة لا بمجرد المنع وسيان المسئلة

\* صلى مع دراهم فيها تماثيل  
لا بأس به لصغرها \* مات  
في غير بلده فصلى عليه ثم  
حمل الى منزله لا يصلي عليه  
ثانسان الأول بأذن الحاكم  
والأفأهل بالصلاة عليه أولى  
\* له امرأه لا تصلي يطلقها  
وأن يلقى الله تعالى وفي عنقه  
مهرها أولى من أن يطا امرأة  
لا تصلي وقد مدح الله تعالى  
اسماعيل عليه السلام بقوله  
وكان يأمر أهله بالصلاة قالوا  
وحل أهل بيته على الصلاة  
سبب لا فتتاح الرزق قال الله  
تعالى وأمر أهلك بالصلاة  
واصطبر عليها لانسألت رزقا  
الآية \* الحاملة أخرجت  
احدى يدي ولدها وخافت  
خروج الوقت ان أمكنها أن  
تجعل يدها في شئ ففعلت  
وصلت وان احتاجت الى أن  
تضع في يمينها أو يسارها أو  
امامها شيئا يمكنهم أداء  
الصلاة فعلت \* ولا بأس  
بالتجارة في طريق الحج ذاهبا  
أو جابيا قالوا وفيه نزل قوله  
تعالى ليس عليكم جناح أن  
تبتغوا فضلا من ربكم \* وقرأة  
القرآن بالترجيع قبل لا تكره  
وكان كذلك يقرأ عند الامام  
والثاني رحمه الله قال الله  
تعالى ورنل القرآن تريلا  
وقال عليه الصلاة والسلام

منها في ركوبه ولباسه وطعامه وادامه وجميع ما لا يدمنه ذاهبا وراجعا الى هذا البلد المعروف من غير اسراف ولا تشبهو بيلي بالحج من الميقات الذي ينتهي اليه ويقضى مناسك الحج على ما فرضه كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على أنه ان خالف في ذلك فعليه الضمان على قدر ذلك الخلاف فقبضها منه تامة على ذلك وعلى أنه ان أدرك في ذلك من درك من قبل غريم لهذا الموصى أو موصى له أو وارث أو حاكم أو ذي سلطان أو غيرهم من الناس فعلى هذا الوصى أن يتخلصه من ذلك أو يغرم له بقدر ذلك الدرك ضمانا صحيحا وعلى أنه اذا أحصر هذا الحاج لعدو أو مرض أو غير ذلك من وجوه الاجصار فعلى هذا الوصى أن يخرجهم من ذلك بهدي يهديه لينج عنه على الواجب في مثله وعلى هذا الحاج عهد الله تعالى وميثاقه أن ينصح ويحتمد بقضاء هذا الحج على هذا الوجه الذي وصف فيه وقبل كل واحد منهم ما جميع هذا الضمان والدرك بمواجهة كل واحد منهم ما صاحبه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك فجميع هذه الدراهم في يده هذا القابض الحاج على هذا الوجه على أنه ان فضل من هذه الدراهم فضل بعد فراغ هذا الحاج ورجوعه الى بلد الموصى رده على هذا الوصى وكان ميراثا عن الميت وان قصرت هذه الدراهم عن حاجته أنفق بقدر ذلك من ماله ورجع بذلك على هذا الوصى في ثلث مال هذا الموصى ويتم الكتاب \* وان جعل الفضل للحاج كتب وما فضل من نفقته بعد رجوعه فهو للحاج وصية له من موصيه هذا فان كفل للحاج رجلا بالدرك يكتب وكفل فلان عن هذا الوصى بأمره لهذا الحاج عن الميت بجميع ما يجب له عليه بهذا الدرك الموصوف فيه على أن كل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بأمره اياه بجميع ذلك ضمانا صحيحا لا فساد فيه ولا خيار على أن يأخذها الحاج بجميع ذلك ان شاء وان شاء أخذها أخدهما كيف ماشاء وكلما شامرة بعد أخرى ولا براءة لكل واحد منهما الا بآداء جميع ذلك الى هذا الضمون له وقبل كل واحد منهما جميع ذلك من صاحبه بمواجهة بعضهم بعضا قبل الافتراق وان كفل عن الحاج ضامن اذا خالف كتب وقد ضمن فلان عن هذا الحاج بأمره لهذا الوصى جميع ما يجب عليه بهذا الخلاف الموصوف فيه ضمانا صحيحا جائزا لا فساد فيه ولا خيار على أن كل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بجميع ذلك ويتم كذا في قوله وفي أمره بالقران عن الميت يكتب ليحج عن هذا الميت ويعتمر عنه فارنا بينهم ما وينفق على نفسه ذاهبا وراجعا ويحرمهم من الميقات الذي ينتهي اليه ويقضى أفعال العمرة أو لأعلى سننها ثم مناسك الحج على ما شرع الله تعالى ويذبح لقراءته أو ينحصر ما استيسر من الهدى من مال نفسه وفي أمره بالتمتع عنه يكتب وقد كان أوصى هذا الموصى أن يعتمر عنه ويحج من مصره الذي دار به وهو بلد فلان ليمتع بهم ما في أشهر الحج عنه فيفرد العمرة أو لا ثم يفرد الحج بعدها ويختار الوصى لذلك رجلا صالحا مأمونا موثوقا به قد حج عن نفسه واعتمر فاختر وصيه هذا فلا تدفع اليه هذا المال ليعتمر عن هذا الميت ويحج عنه ويتمتع بالعمرة الى الحج في أشهر الحج وينفق على نفسه منه ذاهبا وقافلا في ركوبه ولباسه وطعامه وادامه وغير ذلك من حوائجه التي لا بد له منها بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير فيحرم بالعمرة اذا انتهى الى الميقات مفردة عنه ويقضى أفعالها على سننها ثم يحل منها ثم يحرم بحجة مفردة عنه فيقضى مناسكها على ما شرع الله تعالى ذلك ويذبح لاجل هذه المتعة أو ينحصر ما استيسر من الهدى على نفسه ان أحب وبمال رفقائه وأصحابه ان أحب وذلك مباح له مجعول اليه \* وفي الاذن بأمر غيره بهذا الحج اذا

(٤٥ - فتاوى سادس) زينوا القرآن بأصواتكم وقال أبو موسى رضي الله عنه له عليه الصلاة والسلام لو علمت أنك تسمع الى قرأتى لحببت لك تحبيرا وقال أكثر المشايخ يكره ولا يعمل لان فيه تشبيها بفعل النفس فحاشا فيهم ولهذا كره هذا النوع في الاذان ولا خلاف ان اللحن فيه حرام ولا يظن أحد أن المراد بالترجيع المختلف المذكور لا اللحن فان اللحن فيه حرام بلا خلاف قال الله تعالى قرأ ناعرا بغير ذى عوج فاذا قرأ بالالمان وسمعه انسان ان علم انه ان لقنه الصواب لا يدخله الوحشة بقلبه وان دخله الوحشة فهو

في حجة أن لا يلقنه فان كل امر يعرف تضمن منكر اسقط وجوبه قال الفقيه كنت أفتي أنه لا يحل أخذ الاجرة على تعليم القرآن وعلى أن الدخول على السلطان حرام على العالم وأنه لا ينبغي للعالم أن يخرج الى الرستاق فرجعت عن الكل لضياح القرآن ولحاجة الخلق ولجهل أهل الرستاق يجب على المولى أن يعلم بما هو كذا قدر ما يحتاج اليه من القرآن وتوسط خريطة فيها أخباره عليه الصلاة والسلام ان قصد الحفظ لا يكره ولا يكره ويكره ان يجعل (٣٥٤) في قرطاس كتب فيه اسم الله تعالى شي كانت الكتابة في ظاهره أو باطنه بخلاف الكيس

لان الكيس يعظم والقرطاس يستهان سمع اسم الله تعالى يجب أن يعظم ويقول جل جلاله أو تعالى أو تبارك أو سبحان الله ويستحب أن يقول قال الله تعالى ولا يقول قال الله بلا تعظيم وبلا إرداف وصف صالح للتعظيم وان سجد في مجلس الفسق على وجه الاعتبار أو بنيسة أن الناس يشتغلون بالفسق وهو بالعبادة يثاب من ذكر الله تعالى في السوق بنيسة أن الناس يشتغلون بأمور الدنيا وهو بأمر الآخرة يثاب وقد ورد فيه حديث صحيح وان سجد على أنه يعمل الفسق اثم كالتابريد كره الله تعالى أو يصلي عليه عليه السلام عند فتح قاشه أو الفقاعي عند فتح ققاعه على قصده وترويح المتاع وتحسينه أو القصاص اذا قصده ما كرمي هنكامة وعن هذا يمنع اذا قدم واحد من العظماء الى مجلس فسجد أو صلى عليه عليه الصلاة والسلام أعلاما بقدمه حتى ينفر جله الناس أو يقوموا له بأثم لانه جعل اسم الله تعالى

### الفصل الحادى والعشرون فى العوارى والنقاط اللقطة

اذا استعار من آخر دار اليك منها فاراد صاحب الدار أن يستوثق منه كيف يكتب قال محمد رحمه الله تعالى فى الاصل يكتب هذا كتاب فلان بن فلان يعنى المعبر من فلان بن فلان يعنى المستعير انك أسكنتنى الدار التى هى لك فى بلدة كذا أحد حدودها كذا والثانى والثالث والرابع كذا هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى والطحاوى والخفاف رحمهما الله تعالى كانا يكتبان أسكنتنى دارك على أن أسكنها وأسكن غيرى فالاجنبى يكون له اسكان غير ما لاجماع فان المعبر لم يقل للمستعير على أن تسكن غيرك لانه لا أن يسكن غيره عند الشافعى رحمه الله تعالى لان عنده المستعير لا يملك الاعارة بغير إذن المعبر وأما عندنا فالاعارة ان كانت مطلقة بان قال أعرتك ولم يقل انتفع به أنت فان له أن ينتفع به وبغير غيره حتى ينتفع سواء كان المستعار مما يتفاوت الناس فى الانتفاع به أو مما لا يتفاوت وان كانت الاعارة مقيدة بان قال أعرتك لتنتفع به أنت ان كان المستعار مما يتفاوت الناس فى الانتفاع به لا يملك أن يعبر من غيره وذلك نحو الركوب واللبس وان كان المستعار مما لا يتفاوت الناس فى الانتفاع به فله أن يعبر من غيره وذلك نحو سكنى الدار وأشباهها واذا كانت المسئلة مختلفة على هذا الوجه فالطحاوى والخفاف رحمهما الله تعالى اختارا ذلك لتصير المسئلة مجمعا عليها قال محمد رحمه الله تعالى ثم يكتب ودفعتهالى وقبضتها منك فى شهر كذا من سنة كذا فقد ذكر التاريخ من وقت القبض انما فعل كذلك لان حكم العارية عما يختلف فيه العلم فعند علماء شارحهم الله تعالى العارية أمانة وعند الشافعى رحمه الله تعالى مضمونة فيسند كالتاريخ من وقت القبض حتى اذا رفع الى قاض يرى أنها مضمونة يعلم أن امن أى وقت دخلت فى ضمانه وان أراد المستعير أن يكسب المعبر له كتابا بالسكنى يكون عنده كيف يكتب قالوا وانما يحتاج الساكن الى الكتاب حتى لا يدعى المالك أنك سكنت بغير عقد ويرفعان الى قاض يرى تقويم المنافع بغير عقد ليدعى عليه بأجر المثل وكذلك اذا انهمد من سكناه فان المالك يضمه اذا كان انهمد من سكناه ثم صورة هذا الكتاب هذا كتاب من فلان بن فلان يعنى المعبر لفلان بن فلان يعنى المستعير انى أسكنتك الدار التى فى محله كذا أحد حدودها كذا الى آخره على أن تسكن بنفسك وتسكن من شئت وقد دفعتهالى وقبضتها منك فى شهر كذا من سنة كذا والمتأخرون من أهل هذه الصنعة يكتبون هذا ما شهد به الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا استعار من فلان بن فلان جميع الدار التى هى فى موضع كذا ويحدها سنة كذا له أو لها غرة شهر كذا من سنة كذا وأخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا ليسكنم اقلان فى هذه المدة المذكورة يعنى المستعير ما شاء منها بنفسه وعياله وحشمه وأتباعه وأضيافه ومن سواهم من الناس كالهم حتى تنقضى هذه المدة المذكورة فيه

فاعاره

وصلاته على رسوله عليه السلام وسيلة الى تعظيم الغير واستحلال هذا الصنع واعتقاده عبادة لا خفاء فى

أنه أمر هائل عظيم نعوذ بالله سبحانه من ذلك وقد اقبلنا به فى ديارنا أما العالم اذا قال فى مجلس العلم صلوا أو الغازى اذا قال كبروا يثاب نوع فى السلام السائل اذا سلم لا يجب رد سلامه لان غرضه اعلام أنه فى الباب مر على من يقرأ القرآن أو يؤذن أو يقيم أو يطلب فى الجمعة أو العيدين أو على جماعة يشتغلون بالامانة لا يسلم الا اذا كان فيهم من لا يصلى وكذا فى الدرس والاشتغال بفصل القضايا وفى

الحمام ان كانوا مستورين سلم أو ان كاشفوا العورة لا وفي الخلاص سلم عنده خلافهما وان سلم في حال التلاوة فاختار أنه يجب الرد بخلاف حال الخطبة والاذان ونكرار الفقه ويسلم الا في من المصر على . يستقبله من القرى وقيل يسلم القروى على المصرى والراكب على الماشى والقائم على الناعد والقليل على الكثير والصغير على الكبير \* مصر على قوم يأكلون ان محتاجا وعرف أنهم يدعوه اليه سلم والا \* استقبله رجال ونساء سلم عليهم في الحكم لافي الديانة \* ويسلم على لاعب الشطرنج عنده ايشغله عنه ساعة ( ٣٥٥ ) الرد بخلافه الان المجاهر بالفسق في معاقبته ولو مجتهدا

لا يستحق الاكرام \* رجل جلس مع القوم فسلم عليه فردّه بعض القوم مسقط الجواب عن المسلم عليه الا اذا سمع باسمه بان قال السلام عليكم يا فلان بخلاف الاشارة بالسلام اليه \* وجواب السلام اذا لم يسمعه المسلم لا ينوب عن الفرض لان الرد لا يجب بلاسماع فكذا الجواب لا يحصل الابنه وان المسلم اصم يريه الراد تحريك الشفتين وكذا في جواب العطاس \* ولا يجوز قول المسلم لذي أطال الله بقاءه الا اذا عني باطالة بقاءه للاسلام ولاداء الجزية لانه دعاءه بالاسلام اوله نعمة المسلمين \* وفي السير لا بأس برّد سلام أهل النعمة والنهي عن البداة الا اذا كان محتاجا اليه فلا بأس بها أيضا ولكن بكره مصاحبتهم وفي شرح الطحاوي يكره البداة لا الرد ولكن لا يزيد على عليكم \* امرأة عطست أو سلت شتمها ورد عليها لو بعوزا بصوت يسمع وان شابة بصوت لا يسمع وانما شتمت العطاس

فأعاره فلان جميع ذلك وقبضها المستعير فلان يسلم المعير ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع وصار في يديه على هذه العارية المذكورة فيه من غير أن يكون هذا المستعير مستحقا لهذه العارية على هذا المعير حقا في هذه الدار المحدودة فيه وصدقه المقر له في ذلك \* ويتم الكتاب

❦ واذا أعار من آخر دابة يكتب فيه لصاحب الدابة أقر فلان يعني المستعير طائعا أنه استعار من فلان مراكب صفتة كذا البركة في يوم كذا من موضع كذا الى موضع كذا اذا هبوا راجعا على أن يرده عليه سالما من الاوقات اذا انصرف الى وطنه واستغنى عنه فأعاره فلان على هذا الشرط وقبض المستعير هذا المراكب فصار في يده بحكم العارية ملكا لهذا المعير والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة \* وان استعار رجل مواضع خشب من حائط وأراد المعير أن يكتب عليه كتابا كتب هذا ما استعار فلان من فلان مواضع خشب من حائطه الذي في داره ويحدد الدار وهذا الحائط من هذه الدار مما يلي داره التي تلاصق دار المستعير وهي عن يمين داره وهذا الحائط حاجز بين الدارين وهو من موضع كذا الى موضع كذا وطول هذا الحائط كذا وارتفاعه من الارض كذا وجميع هذا الحائط بأرضه وبنائه لفلان المعير هذا وملكه لاحق للمستعير في شئ منه سوى حق العارية على أن يضع خشبته هذه في موضع كذا من الحائط ويستمسك على ما بدله على أن لا يستحق بذلك من هذا الحائط شيئا بل هو عارية في يده لا ملك له ولا حق له ولا دعوى في جميعه ولا في شئ من هذه المواضع وعلى هذا الواستار منه طريقا واستعار منه شربا يسقي الاراضي كذا في الظهيرية \* ❦ وفي الاشهاد على التقاط اللقطة يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا التقط بمحضهم ومراى أعينهم في موضع كذا القطة وهي كذا وقد وقفة واعلموا عرفوها وأنه أشهدهم في صحة بدنه وقيام عقله وجواز أمره أنه انما التقطها بالعرفها ويردها الى مالكها ان وجدته يعلن أمرها ولا يستجير كتمانها ويمثل أمره الشرع بالتعريف فيها ولا يستعملها ولا يبيعها ولا يترك حفظها وقد نادى بذلك نداء ظهرا في مجمع من الناس وأشهد بذلك من أثبت اسمه آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا كذا في المحيط

### ❦ الفصل الثاني والعشرون في الودائع ❦

يكتب فيه أقر فلان طائعا في حال جواز اقراره من جميع الوجوه أن فلانا ودع عنده كذا على أن يحفظها هذا المودع في بيته بنفسه ومن عياله ولا يدفعها الى أجنبي ولا يخرجها من يده ولا ينتقلها الى غير حرز من غير ضرورة على أنه ان استهلكها أو ضيعها أو خالف فيها فهو ضامن وأنه قبض منه جميع هذه الوديعة وتسليمها منه بتسليمه ذلك اليه على سبيل الحفظ وعلى أن يردها على هذا المودع بعينها اذا استردها وطالبه من ليل أو نهار ولا يعقل بعله دون ردها اليه وذلك في يوم كذا من شهر كذا والله أعلم كذا في الذخيرة \*

### ❦ الفصل الثالث والعشرون في الافاريق ❦

هذا الفصل يشتمل على أنواع ❦ الاول في الاقرار بدین حال مطلق ❦ أقر فلان طائعا رغباني حال صحته وقيام عقله وجواز أمره عليه

اذا جحد وفي العطاس لو زاد على الثلاث ان شتموه فحسن وان تركوه فلا بأس به وان رأى رؤيا أعجبته حمد الله تعالى عليها لانه نعمة قال النبي عليه السلام ذهبت التوبة وبقيت المبشرات الحديث ثم ان شاء قصبها على من يشق به وان شاء لم يقصبها \* ولا بأس بعبادة الكفائي واختلاف في المجموسى وكذا في الفاسق والاصح أنه لا بأس \* يختلف الى أهل الباطل والشرك ليدب عن نفسه ان كان من يقتدى به لا يفعل ويكره لانه تعظيم أمره بين الناس وان لم يكن معروفا فلا بأس به اذا لم يقع في الأثم \* رجل يدعوه الامير ويسأله عن أشياء غيبية كما يحلو واقفه

ولاوافق الحق مخالفة أن يناله مكرهه لا بسعة ذلك إلا أن يخاف على نفسه أو بعض نفسه أو ماله وتقدم ابلاء العذر على مظهر الفسق بداره فان كف فيها والاحبسها الامام أو أدبه أسواطاً أو أزعجه عن داره إذا الكل يصلح تعزيراً \* وعن عمر رضي الله عنه أنه أحرق بيت الخمار وعن الصغار الزاهد الأمر بتقريب دار الفاسق \* وفي العيون وقتاوى التسنى أنه يكسر دنان الخمر ولا يضمن الكاسر ولا يكتبني بالقاء الملح وكذا من أراق خوراً أهل الذمة وكسر دنانها (٣٥٦) وشق رقاقها ان كان أظهرها بين المسلمين لا يضمن لأنه لما أظهرها بينا فقد أسقط حرمها

وفي سبيل العيون يضمن إلا إذا كان اماماً يرى ذلك لأنه مختلف فيه وفي المسلم يضمن الرق \* مسلم في منزله دن من خير يرد اتخاذها خلا يضمن الدن عند الثاني وان لا يريد الاتخاذ لا يضمن عند الثاني رجه الله وذكر الخصاص إن الكسر لو باذن الامام لا يضمن ولا يضمن وأصله فيمن كسر ربطاً لمسلم والفتوى على قولهما في عدم الضمان ولا يؤخذ عند أهل الذمة باظهار الكسبيجات وهي فلسوة من لبس سوداء مضرية وزنار من الصوف أملبس العمامة والزنار والابريسم خفاء في حق المسلمين \* نهام المحتسب عن وضع القطن على الطريق فلم يمتنع فأحرق قطنه يضمن الا اذا رأى المصلحة في احراقه \* رأى منكراً وهو ممن يرتكبه ينهأه لان الواجب عليه شيان فترك أحدهما لا يترك الآخر ويحصل الامر بالمعروف وان كان يلحقه الضرر غالباً فيه فان علم أنهم

الاعلة به من مرض ولا غيره تمتع صحة اقراره أقر أن عليه وفي ختمه لفلان كذا درهم ما وكذا دينار نصفها كذا دينار لا زماً وحقوقاً واجباً بسبب صحيح لا لغير مؤجل بطالبه به متى شاء وكيف شاء لا براءة منها إلا بخبر وجهه منها إليه أو إلى من يقوم مقامه من وكيل أو وصي أو وارث لا يسمع له حجة يدفع بها هذا المال عن نفسه الا عند وقوع البراءة إليه من جهته وصدقه هذا المقر له في ذلك تصديقاً بصحة ما خطبها واولئك بتاريخ كذا ويكتب وقبل منه هذا المقر له هذا الاقرار له بذلك قبولاً بصحة ما شهدا على أنفسهما بذلك كله من أثبت اسمه آخره بعد أن قرئ عليه ما هذا بلسان عرفاه به وأقر أنهما قد فهماه وأحاطا به علماً وذلك كله بتاريخ كذا وان أراد بيان السبب ذكر الكاتب ذلك في الكتاب \* وفي الاسباب كثرة \* من جملة ذلك غن متاع أو فرس أو دار أو عبد اشتراه منه فيكتب عند قوله دينار لا زماً وحقوقاً واجباً غن فرس أو دار أو عبد اشتراه منه بعد صحيح وقبضه منه ورآه ورضي به وتقرّر عليه غنه وأبرأه عنه عن جميع العيوب بعدم معرفتها كلها حالاً لغير مؤجل وان كان الثمن مؤجلاً يكتب مؤجلاً إلى شهر كذا أو إلى سنة كذا أو إلى سنتين على حسب ما يكون كاملتين هلاليتين وليس لهذا المقر له أن يطالبه بهذا المال حال قيام هذا الاجل وله أن يطالب بعد ما حل هذا الاجل كيف شاء متى شاء لا براءة منه إلى آخره وقد قبض المقر له من المقر له هذا المبيع من غير تأخير وانما كتبنا قبض المبيع حال ما وقع عقدة هذا البيع لان من مذهب أبي حنيفة رجه الله تعالى أن من اشترى شيئاً بئس إلى سنة ولم يعين السنة فالاجل يعتبر من حين قبض المبيع وان كان القبض بعد سنة لا من وقت البيع وان كان الثمن منجماً كتبت مثلاً مؤجلاً إلى سنة أشهر منجماً باسته أنجم يؤدي إليه عند كل نجم كذا وان اراد أن يحل المال عند تأخير نجم يكتب على أنه متى أخل بنجم منها وأدخل بنجمه في نجم فجميع المال عليه حال والتنجيم باطل ويكتب من غير أن يكون ذلك شرطاً في البيع لان هذا الشرط يقسده البيع \* ومن جملة الاسباب القرض \* فيكتب دينار لا زماً وحقوقاً واجباً بسبب قرض صحيح استقرضها منه وانه أقرضها من مال نفسه اياه ودفعها اليه وأنه قبضها منه وصرفها إلى حوائجه وصدقه المقر له هذا في خطابه ولا يكتب في القرض مؤجلاً لان القرض لا يقبل التأجيل كذا في المحيط \* الا في مسألة واحدة وهي ما ذكره الطحاوي رجه الله تعالى أن الرجل اذا أوصى أن يقرض فلان بن فلان ألف درهم بعد موته إلى سنة فهذا الاجل صحيح كذا في الظهيرية \* ومن جملة الاسباب الغصب \* فيكتب دينار لا زماً وحقوقاً واجباً بسبب غصبه منه مثل هذه الدراهم \* ومن جملة ذلك الاستهلاك \* فيكتب دينار لا زماً وحقوقاً واجباً بسبب استهلاكه عليه كذا قيمته كذا \* ومن جملة ذلك الحوالة والكفالة \* فيكتب في الحوالة بسبب قبول حوالة فلان عليه بهذا الدين لهذا المقر ويكتب في الكفالة بسبب كفالته عن فلان لهذا المقر له بدين كان له عليه \* وان اراد الاقرار ببقية مهر المرأة \* يكتب دينار لا زماً وحقوقاً واجباً ببقية مهرها الذي تزوجها عليه وأوفاهما بعضه تطالبه بذلك متى توجهت مطالبتها اياه به شرعاً \* وان رهن المقر أعياناً نقلية بهذا المال \* يكتب بعد الاقرار والتضديق وقد رهن هذا المقر له بهذا الدين من أعيان ماله منه مثلاً بلا بعد ايداعها طوله كذا وعرضه كذا أو قيمته كذا أو ديناً بطوله كذا وعرضه كذا

لا يترك كونه فهو في سعة من الترك وان علم أنهم يتركونه لا يحل له ترك الامر بالترك \* رفع الطين ونقشه والتراب من الطريق لرفع الرذع والوحل لا بأس به لان فيه نفع المسكين وان في غير وقت الوصل لوفيه مضر بالمارة يكره تحريماً \* باع أغصاناً فمرصاداً والمستري اذا ارتقى لقطعها يطلع على عورات الجيران يؤمر بان يخبرهم وقت الارتقاء ليتستر وامرته او امرتين فان فعل والارفع الى الحاكم لينجعه من الارتقاء \* رؤيته سبحانه وتعالى في المنام حوزة ركن الاسلام وكثير من المتصوفة وأكثر مشايخ سرقند

وحتى تمسح بخمار في اسنة خوار زم لم يجوز ومضى قال علم الهدى مدعيه شرم غايد الوين اذا المرق في المنام خيال ومثاله والله تعالى  
منزه عنه \* يعمل اعمال الصلواة لكنه وقع في باله أنه ليس بمؤمن ولا يتفقه أعماله لأنه عصى صكته افهم مؤمن صالح وان وقع في  
قلبه أنه ليس بمؤمن لأنه لم يعرف الله تعالى ان اسنة قلبه عليه فهو كافر وان نفاه عن قلبه ووجدنا كاذباً ذلك من نفسه فهو مؤمن \*  
تتلى الموت اضربزل لضيق عيش او غضب على عدو ولا يجوز وان لتغير زمانه ومخافة (٣٥٧) الوقوع في المعاصي فلا بأس

به قال الصديق عليه

السلام توفي مسلماً

والحقني بالصلين

هو والتفتني حق الاولاد ان

يقول فقلت هذا اول تعلقه

كان حسنا ولا يحرر له

ربما يمنع فيصير عاقا

\* اختن ولم يقطع كل الحلة

ان قطع أكثر من النصف

يكون ختانا \* أسلم شيخ وقال

أهل البصرة لا تطبق الختان

تركه لان الواجب تركه بعد

فالسنة أولى \* اذا كانت

الحشفة ظاهرة بحيث اذا

رأه انسان ظننه مخنونا

ولا يجب تجلده الا بشديد

لا يتعرض له ويجعل ذلك

عذراً في ترك الختان \* ويختن

اذا بلغ سبع سنين فان

أصغر منه حسن وان فوق

ذلك قليلا لا بأس به وقال

السرخسي وقته من حين

يحمته الى أن يبلغ وان

اجتمع أهل ناحية على

تركه حاربهم الامام \* ولم

أطافيره أو جز شعرة ذنته

فان رجمه فلا بأس وان

القاء في الكنف أو المغسل

كرهه لأنه يورث داء

نوع في المسجد

لا يجعل شي من الطريق

مسجدا ولا شي من المسجد

طريق العامة وتعليم الصبيان فيه بلا جرو ولا جري يجوز والجلوس فيه ثلاثة أيام للتعزية يكره وفي غير المسجد جات الرخصة للرجال

وتركه أولى \* يسع التعويذ والطعام وأغبره فيه يكره ولا يجعل عجز عن الكسب لكن بقدر على الطواف بالابواب يفترض عليه ذلك فان

لم يفعل ومات أتم وان عجز عن الخروج أيضا لزم على الناس اعانتة بقدر ما يقدر على الطاعة وكذا ان لم يكن عند ما يعل بجاله ويعطيه

لكنه يقدرا أن يخرج الى الناس ويخبر بجاله يفترض عليه ذلك واذا فعل البعض سقط عن الكل \* المصدق على مسكين يا كونا اسرافا

ونقشه كذا وقيمته كذا أو معفو رباطوله وعرضه ولونه وقيمته كذا وسلمه اليه فقبضه منه لجميع ذلك  
رهن عنده هذا الدين له حسب ما الى أن يستوفي كل هذا الدين منه وكان ذلك كله بعناية الشهود السقين  
في آخر هذا الكتاب

وان أخذ بالدين كفيلا من المقر يكتب بعد الاقرار بالدين والتصديق وقد كفل فلان عن هذا المقر  
بأمره بجميع هذا المال المقر به كفالة صحبة جائزة نافذة باجازه هذا المقر له وقبوله ذلك مواجهة في مجلس  
هذه الكفالة على أن هذا المقر له ان شاء طالب هذا الكفيل بحكم هذه الكفالة وان شاء طالب هذا الاصيل  
بحكم الاصل

اذا أرادوا كتابة المهر على الصغير واقراره بذلك لا يصح يكتب حكاية النكاح فيصير به المهر ديناً على  
الصغير ووجه كتابته هذا ما زوج فلان ابنته الصغيرة فلانة بولاية الابوة من فلان الصغير ابن فلان بنكاح  
صحیح بمحض من الشهود العدول وقبل أبو الصغير فلان هذا النكاح لابنة الصغير هذا فصارت هي امرأته  
وصار هذا المهر لازماً لها عليه

نوع آخر في الاقرار من رجلين بالدين لرجل وكفالة كل واحد منهما مع الآخر يكتب أقر فلان  
وفلان طائعين راغبين في حال صحة أبدانهم واقيام عقولهم ما وجبوا زامورهما لهما وعليهما الا على تهما  
ولا بواحد منهما من مرض ولا غيره يمنع صحة الاقرار ان فلان عليهما وفي ذمتما كذا درهم ما دينا واجبا  
وحقا لازم بسبب صحیح عرفاه ولزمهما الاقرار به بذلك وأنهما مملكان وفيان موسران غنيان مالكان من  
الاعيان والاموال ما يفي بهذا الدين وزيادة على أن كل واحد منهما كفيل ضامن بذلك كله وهذا المقر له  
ان شاء أخذهما بذلك جميعا وان شاء فرادى واحدا بعد واحد حتى يستوفي هذا المال كله لا براءة لكل  
واحد منهما ولا خلاص بدون توفية ذلك كله اليه متى طالبهما وصدة قهما هذا المقر له في ذلك مواجهة  
وبتم الكتاب

نوع آخر اذا كان دين في صل باسم رجل فأراد أن يقر هذا الدين لفلان وأن اسمه في الصك عارية  
فوجه كتابته شهد الشهود المسنون آخر هذا الكتاب أن فلانا أقر طائعا أن باسمه على فلان ما لا مبلغه كذا  
بصل وهذه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم بنسخ الصك بتاريخه من أوله الى آخره ثم يكتب أقر فلان أن  
جميع هذا المال الذي باسمه على فلان في هذا الصك لفلان دونه ودون سائر الناس أجمعين وان كان بعضه  
لفلان يكتب أن كذا درهم ما من جميع هذا الدين لفلان دونه ودون سائر الناس أجمعين ملكا صحیحا وحقا  
تابنا بأمر حق لازم واجب عرفه فلان ولزمه الاقرار به له وأن هذا المال لم يزل لفلان وفي ملكه وأن اسمه  
في ذلك عارية ومعونة لفلان وأنه لاحق له على فلان فيما أقر له به بما وصف ولا دعوى ولا طلبه في ذلك بوجه  
من الوجوه وأن هذا المقر له أحق بالتصرف فيه من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين وأحق بآرائه وقبضه  
والشراؤه وهبته والتصدق به وتأخيره وهو المسلط على ذلك والمأذون له في ذلك وفي الخصومة فيه ان جحد  
هذا المطالب ذاك في حياة هذا المقر وبعد وفاته ان شاء ولي التصرف فيه بنفسه وان شاء غيره بأكمل ذلك  
من أحب وولوى بذلك الى من أحب ويعمل في ذلك برأيه ويجوز له ما صنع فيه متى شاء وكيف شاء وكلما شاء  
امر يقعد أخرى لاحق لهذا المقر في ذلك ولا في شيء منه ولا سبيل له على قبضه ولا على آرائه ولا على هبته

طريق العامة وتعليم الصبيان فيه بلا جرو ولا جري يجوز والجلوس فيه ثلاثة أيام للتعزية يكره وفي غير المسجد جات الرخصة للرجال  
وتركه أولى \* يسع التعويذ والطعام وأغبره فيه يكره ولا يجعل عجز عن الكسب لكن بقدر على الطواف بالابواب يفترض عليه ذلك فان  
لم يفعل ومات أتم وان عجز عن الخروج أيضا لزم على الناس اعانتة بقدر ما يقدر على الطاعة وكذا ان لم يكن عند ما يعل بجاله ويعطيه  
لكنه يقدرا أن يخرج الى الناس ويخبر بجاله يفترض عليه ذلك واذا فعل البعض سقط عن الكل \* المصدق على مسكين يا كونا اسرافا

ويسألون الحافما جوفه اذا علم واحد بعينه انه هذه الصفة للزوجة وقيم البيت التصديق بالمطعم بلاذن الانفاق على نفسه أولى من الانفاق على الفقير اذا وقع في الشدة أما اذا لم يقع في الشدة فالانفاق على الفقير أولى كادل عليه قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة الكسب بقدر ما لا بد منه له ولعاليه وما يقيم به الصلح فرض وكذا قوله أنوان معسران بفرض الكسب عليه بقدر كفايتهما والزائد عليه مباح اذا لم يرد به الافتخار (٣٥٨) والتكاذب وجهه والعلما والفقهاء على ان كل أنواع الكسب مباح على السواء

ولا على غير ذلك من صدقة وتأخير ولا دعوى بوجه من الوجوه قديم أو حديث وكل تصرف تصرف فيه المقر فهو باطل مردود والدين ثابت على المطلوب على حاله وهذا المقرضان هذا المقر له ان استحق هذا الدين المسمى الموصوف فيه أو شيء منه لانه انما يستحق بسبب أحده هذا المقر وصدقه فلان في ذلك ويتم الكتاب \*

نوع آخر في الاقرار بقبض الدين أقرف لان طائعا أنه كان له على فلان كذا حقا واجبا بسبب صحيح وقد كانا كتبنا ذلك كما مشتملا آخره على شهادة شهود عدول وكان في يده كتيبه بينهما في ذلك والاشهاد عليه وأنه قبض من فلان هذا جميع هذا المال المذكور فيه واستوفاه منه تاما اكلا وفيما يدفع ذلك كله اليه وأبرأه عن جميعه بعد قبضه اياه وأن الصك الذي كان في يده باقرا له بهذا المال قد ضاع من يده فغنى آخر جهه بامان الدهر فهو باطل لا حجة له به عليه ولو ادعى هو عليه بامان الدهر أو غيره من وكيل أو وصي أو وارث بذلك الصك جميع ذلك المال أو بعضه فهو ومن يقوم بمقامه مبطل في دعواه قبله بذلك الصك وقبل فلان بن فلان جميع هذا الاقرار والابراء قبله ولا جازم بخاطبة منه اياه بجميع ذلك ويتم الكتاب \*

نوع آخر في الاقرار بالقبض من أحد الغريبين وهو كفيل عن الآخر يكتب أقرف فلان طائعا أنه كان له على فلان وفلان كذا دينارا بالسوية وكان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بأمر صاحبه بكل هذا الدين وضمن له عنه بأمره على أن له أن يأخذ أحدهما بذلك كله ان شاء وان شاء أخذهما جميعا يأخذ أحدهما ويأخذهما متى شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى وأن فلانا هو أحدهما من الغريبين قضى كل هذا الدين الواجب الذي كان عليه جميعا وكان هو كفيلا عن صاحبه بحصة فقط هذا الدين عنهم او برئائه ولم يبق له على هذا الذي قضاؤه ولا على صاحبه من هذا الدين قليل ولا كثير ولا دعوى له قبله ما في هذا الدين لافي كله ولا في بعضه لا قديم ولا حديث وصدقه هذا المقر له في ذلك مواجبة وأشهدا وان أدعى أحدهما نصيبه خاصة يكتب وأن فلانا هو أحدهما من الغريبين قضى نصيب نفسه من ذلك وبرئ هو من ذلك وبرئ صاحبه أيضا من كفالته عنه بنصيبه وبقي له على صاحبه كذا حصة وعلى هذا المؤدى ذلك أيضا بسبب كفايته عنه والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في الاقرار بالحنطة أقرف أن فلان عليه وفي ذمته كذا قفيز حنطة سقية بيضاء نقية جيدة جافة خريفة بالقفيز العشاري المتعارف بين أهل بخاري دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وان شاء عين السبب فيقول بسبب أنه استقرضها منه فأقرضها اياه أو يقول بسبب سلم صحيح مسجوع شرائط صحته ويزيد في السلم الاجل فيقول مؤجل بأجل كذا على أن يسلم اليه في موضع كذا وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شفاها ويتم الكتاب \*

والاقرار بسائر الكميات والموزونات والعدييات المتقاربة على المثال الذي ذكرنا في الحنطة يبلغ في تعريف المقر به بصفاته وقدره فيكتب في الدخن كذا منامن الدخن الوسط الا حرا التقي الموزون بوزن بخاري أو كذا منامن الدخن الابيض الوسط التقي الموزون بوزن بخاري ويكتب في الذرة كذا منامن

وهو الصحيح والتجارة أفضل من الزراعة عند البعض والاكثر على أن الزراعة أفضل قال عليه الصلاة والسلام اطلبوا الرزق من خبايا الارض ونفعا يصل إلى كل الحيوانات وفيه احياء الاراضي المسوات والحاصل منها بعد تمام تلف البذر ولذا لم يملكها الوصي فكانت أدخل في التوكل من التجارة ومن امتنع من الاكل حتى مات دخل النار في الفان المسرىض المتنع عن التداوى لان الاول مقطوع لدفع الهلاك وموضوعه بالقطع والثاني مضمون الحصول وترك المظنون كترك الموهوم يحقق التوكل وترك المقطوع معارضة مع الشارع في ابطال سببه المشروع على وجه الحكمة فصارت كترك اللبس والغوص في البحر حتى قتل له البرد أو الماء أو التردى من جبل على رأسه ولا يقعد على القبر لان سقفه حق الميت أو لانه اهانة لا دعى المكرم قال عليه السلام كسر عظم الميت ككسره حيا وان

في القبرة طريق ووقع في قلبه أنه محدث لا يمشی فيه والمراد من القديم أن يكون قبل اتخاذ القبرة \* اجلس على قبر اخيه من يقرأ عليه القرآن لا يكرهه عند محدثه يأخذ المشايخ والختار أنه يمتنع الميت خلافا لما لا عليه الميتة بناء على ان عمل الغير لا ينفع الغير وقد عرف في الكلام وقد شهدت الاثار بالختار وعليه العمل في الامصار في كل الاعصار وانه حجة قطع الحشيش الرطب من المقابر يكره لانه يسبح ويندفع به العذاب عن الميت أو يستأنس به الميت وعلى هذا لا يكره من مقابر الكفار وقطع اليباس لا يكره وبه ورد الحديث



الصحيح \* دفن في أرض الغيرة قال الشافعي \* أو ترك أو سوى القبر وزرع فوقه أو ضمن الوارث قيمة الحفرة \* نقل الميت من بلد إلى بلد قبل الدفن لا يكره وبعده يحرم قال السرخسي وبكرههما الله يكره أيضا الأقدميل أو ميلين \* ونقل الكليم الصديق عليهم ما وعلى سيدنا السلام شريعة متقدمة منسوخة أو رعاية وصية النبي عليه السلام لازمة وقد كان الصديق عليه السلام أوصى به

الثالث فيما يتعلق بالمناهي \* استماع صوت المذمومة كالضرب بالقضيب ونحوه (٣٥٩) حرام قال عليه السلام استماع

الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر أي بالنميمة فصرف الجوارح إلى غير ما خلق لأجله كفر بالنميمة لا شكر فالواجب كل الواجب أن يحتجب كي لا يستمع لما روى أنه عليه السلام أدخل أصبعه في أذنه عند سماعه وأشعار العرب لوفيهذا ذكر الفسق يكره \* هم لمعصية لا يأثم إن لم يصمم عزمه عليه وإن عزم يأثم ثم العزم لاثم الغبل بالجوارح إلا إذا كان أمرا يثم بمجرد العزم كالكفر \* يجوز الكذب في ثلاثة مواضع في الصلح بين الناس وفي الحرب ومع أمراته قال في الذخيرة أراد به المعاريض لا الكذب الخالص \* وعليه نفقة الأبوين الكافرين وخدمتهما وزيادتهما وان خاف أن يجلبه إلى الكفر ترك زيارتهما وبقرودهما وزوجته لوفاقدة البصر من البعثة إلى البيت لامن البيت إلى البعثة \* والاكل والشرب في أوفى المشركين يكره والاكل مع الكفار ولو ابتلى به المسلم لا بأس لومرة أو

(١) الجوارس الوسط النقي الموزون بوزن بخاري ويكتب في السهم كذا منامن السهم الاسود النقي أو من السهم الاصهب الوسط النقي ويكتب في القطن كذا منامن القطن الأبيض الوسط الخاف مع الورام الموزون بوزن بخاري ويكتب في الدقيق كذا منامن الدقيق الحنطي الأبيض الطاحوني الموزون بوزن أهل بخاري وإن كان منجولا يكتب المنجول المعروف (بهيك ويز) الموزون بوزن أهل بخاري ويكتب (٢) في الكنخ كذا منامن الكنخ الحامض الوسط الموزون بوزن بخاري ويكتب في الصابون كذا منامن الصابون الوسط المتخذ من دهن السهم الموزون بوزن بخاري ويكتب في العنب كذا منامن العنب الورجي الأحمر أو الأبيض أو الحمرة في الأحمر أو الأبيض الموزون بوزن بخاري أو الطائفي الأبيض أو الأحمر الموزون بوزن بخاري ويكتب في الدبس العنب الجوارح في المتخذ من عنب كذا الوسط رقة وصورة الموزون بوزن بخاري وكذلك كذا منامن دهن السراج المستخرج من بذرة الكتان أو حب القطن الموزون بوزن بخاري ويكتب في دهن القرطم من الدهن المستخرج من القرطم الطيب النقي الوسط الموزون بوزن بخاري وعلى هذا القياس سائر الكليات والموزونات \*

نوع آخر في إقرار المرأة بشراء الزوج لها أشياء بمهرها \* أفرت طائفة أنها زوجة فلان وحلله تزوجها بشكاح صحيح عشمه وخدمته ودعوى بكذا دينار وأنه اشترى لها جميع مهرها هذا أشياء من أضاف شتى وبين ذلك شيئاً فشيئاً وكانت وكاتبته بشراء ذلك كله وكاتبته صحيحة وأنها قبضت ذلك كله منه على هيأتها التي كانت عليها يوم قبضها الزوج هذا حكم الشراء هذا وصار جميع ذلك في يدها بتسليم هذا الزوج ذلك كله اليها هكذا ذكر الشيخ الإمام لأجل الزاهد نجم الدين عمر النسفي رحمه الله تعالى وفيه نظر لأن هذا في الحاصل نو كبل من المرأة زوجها بالشراء بالمهر الذي لها عليه ومن وكل بدونه بأن يشتري له بالدين الذي له عليه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز التوكيل إلا إذا عين البائع بأن يقول اشترى بها كذا من فلان أو عين المبيع بأن قال اشترى بها هذا العبد وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تجوز الوكالة على كل حال فلا احتياط على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يراد في الكتابة فيكتب اشترى لها جميع مهرها هذا من فلان بن فلان ويكتب قد كانت وكاتبته بشراء ذلك من فلان بن فلان بن فلان أو يكتب وود كانت وكاتبته بشراء هذه الأشياء باعياها بمهرها هذا \*

نوع آخر في إقرار رجلين بينهما ماديات باستيفاء الحقوق من الجاهلين \* صورة كتابته شهدوا أن فلانا وفلانا أقرطاعتين أنه لم يبق لكل واحد منهما على صاحبه ولا غنمه ولا قبله ولا معه ولا في يده

(١) قوله من الجوارس هو الحب كما في القاموس (٢) قوله في الكنخ في الكتب بالمهمله وفي برهان قاطع بالمهمله كذا هم أمش نسخة الطبع الهندية وقد راجعت القاموس فلم أجده هذه الكلمة فيه لافي المهمل ولا في المعجم وإنما الذي فيه الكنج بالضم نوع من المصل اه وهو ما سال من الاقط اذا طبخ وعصر وهو مناسب هنا لوصفه بالحامض الموزون في عبارة الهندية فان وجد البرهان وروى فوجد ما يناسب فيها والا فلا يحيد عن ضبطه بالكاف المضومة والموحدة الساكنة والمهمله آخره وتفسيره بما ذكر من سائل الاقط هذا ما ظهر لصححه الجراوى اه

مرتبة أما الدوام عليه يكره \* أجر نفسه ليعصر لذي خرا يكره ولو لبنا ببيعة لالان المعصية في العصر يقام بعينه لافي الثاني وقال النبي عليه الصلاة والسلام لعن الله في الخمر عشرة الحديث \* وإن أجر نفسه من النصاري لضرب الناقوس لا ينبغي له أن يفسح له ويطلب الرزق من الله تعالى وكذا الخياط أو الاسكاف لو استؤجر على خياطة زى الفساق لا ينفل ولا يقبل هدية الكفار إن كان يقل صلاته معهم بقبولها ويجعل الهرة إلى الحيفة لا الحيفة إلى الهرة ولا ينعز زوجته الذمية عن شرب الخمر إلا إذا شرب في بيته فله المنع من الإدخال \* استدال الذي مسلما عن طريق البيعة لا يذله عليها ومثل إبراهيم بن آدم الزاهد عن طريق بيت السلطان فأرسله إلى المقابر فضر به

الهندى وشجعه ثم عرفه واستغفاه فقال كنت غفوت عنك في أول ضربة وقلت اضرب رأسا طامعا صغى الله تعالى قال الامام الرضا غفرتى لا يجوز أن يقال دعاء الكافر يستجاب لانه لا يعرف الله تعالى ليسد عوره وقال النووي يجوز أن يقال ذلك لقوله عليه السلام دعوة المظلوم مستجابة وان كان كافرا قيل أراد به كفران النعمة لا كفران الدين والفتوى على أن دعاء الكافر قد يستجاب استدراجا قال الله تعالى حكاية عن العيين أنظرني الى يوم يبعثون (٣٦٠) قال انك من المنظرين فاستجيب بعض دعائه لا كله لانه تنى عدم الموت لانه لاموت بعد البعث

الرابع في الهمدية والميراث

\* غالب مال المهدي ان حلالا لالباس بقبول هديته وأكل ماله ما يتعين أنه من حرام وان غالب ماله الحرام لا يقبلها ولا يأكل الا اذا قال انه حلال ورثه أو استقرضه قال الحلواني وكان الامام أبو القاسم الحكيم يأخذ جوائز السلطان \* والحيلة فيه أن يشتري شيئا بمال مطلق ثم ينقذه من أي مال شاء كذا رواه الثاني عن الامام \* وعن الامام رحمه الله أن المتبلى بطعام السلطان والظلمة يتحرى ان وقع في قلبه حله قبل وأكل والا لقوله عليه السلام استفت قلبك الحديث وجواب الامام فمن به ورع وصفا قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك بالفراصة \* قال ذو النورين بعضهم وقد دخل عليه وقد كان كرر النظر في طريقه الى أجنبية أي دخل على أحد كبريين زانية فقال أوحيابعد رسول الله عليه الصلاة والسلام فقال رضى الله

ولاباسه ولا باسم وكيل له ولا قبل أحد بسببه من جميع ما جرى بينه من الوجوه كلها حتى ولا دعوى ولا خصومة ولا طلبه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب لا قديم ولا حديث الا وقد استوفى كل واحد منهم ما من صاحبه جميع حقه من ذلك كله تاما أو اياها بقاء صاحبه ذلك اياه حتى ادعى كل واحد منهم ما على صاحبه وقبله وعنده وفي يده وقبل أحد بسببه وباسمه وباسم وكيل له من دعوى وحق وطلبه بوجه من الوجوه كلها حديث وقديم معلمي ووصف فيه وغير ذلك من الوجوه كلها وبين يطلبها منه وبينه بينهما بذلك وحق يدعيه قبله بسبب شيء منه بعد هذا الكتاب فهو زور وباطل وظلم وصاحبه عن جميع ذلك كله بري وفي حل وسعة في الدنيا والآخرة وقبل كل واحد منهم ما هذا البراءة من صاحبه على مسمى ووصف فيه ويكتب في هذا نسختين بلا تفاوت ليكون في يد كل واحد منهم ما نسخة فلا يقدرا أحدهما على خصومة صاحبه وان كان لاحد منهما الدين على الآخر وقد استوفاه يكتب بهذه الالفاظ ولكن من أحد الجانبين أقر فلان طائعا أنه استوفى من فلان جميع ما كان له من الدين والحق فلم يبق له عليه ولا عنده ولا قبله ولا في يده ولا قبل أحد بسببه الى آخره وان أبرأ من غير استيفاء يكتب أبرأ فلان فلان من كل حق هو له قبله الى آخره أبرأ محججا وقبل هو أبرأه ذلك مواجهة وان استوفى بعضه وأبرأ عن البعض يكتب استوفى منه من جميع ما كان له عنده الى آخره وأبرأه عن الباقي وقبل فلان هذا الابراء وان استوفى بعضه وأجل الباقي يكتب كان له على فلان كذا فاستوفى منه كذا وأقر بذلك وأجل الباقي وهو كذا الى كذا تأجيل محججا وقبل هو تأجيله ذلك وأشهد على أنفسهما وان أبرأ من البعض وأجل الباقي يكتب أبرأه عن جميع ما كان له عليه وهو كذا أو عن جميع ما كان يدعي عليه وهو كذا الا قدر كذا وأجل ذلك الى كذا فهو له عليه الى هذا الاجل ولم يدخل شيء من هذا في هذه البراءة والله تعالى أعلم \*  
\* ونوع آخر في اقرار الانسان بالعقار \* أقر أن جميع الدار التي في موضع كذا حدودها كذا الخ بمحدودها وحقوقها وموافقها التي هي من حقوقها وجميع ما هو منسوب اليها من حقوقها فلان بملك ثابت وحق واجب وأمر لازم بجميع ذلك له دون المقر ودون سائر الناس أجمعين وهذا المقر له أحق بالتصرف فيه من هذا المقر وغيره من الناس أجمعين ولا حق لهذا المقر في شيء من ذلك ولا سبيل له ولا دعوى ولا طلبه ولا خصومة بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب الى آخره وصدق في ذلك فلان ويتم الكتاب \*  
\* وان شاء كتب عقيب قوله بمحدودها \* وحقوقها ملك فلان وحقه وفي يده هذا المقر بطريق العارية وأن فلانا المقر له أولى الناس وأحقهم به مملكا ويداوتصرف فلاحق لهذا المقر ولا لاحد فيه سوى هذا المقر له وصدق المقر له هذا فيه خطابا وعلى هذا الطريق يكتب اذا كان الاقرار بمحدود آخر (وان أقر بدار أو ضيعة وأقر أن ذلك في يده وأراد أن يبين أن تسليم ذلك اليه واجب عليه) يكتب وأن جميع هذه الارض وهذه الدار في يده مضمونة عليه لفلان وتسليمها واجب عليه ولازم له بالمرحوق واجب عرفه هذا المقر وزمه الاقرار به له حتى يسلمها الى فلان ويدفعها اليه بمحدودها وحقوقها كلها تسليمها محججا بالمدافع ولا منازع فهذا الجائر وتسليمه واجب عليه فان سلمها والا فعليه قيمتها كلها والقول في بيان القيمة قول المقر فان بين القيمة فقال عليه تسليمها فان سلمها والا فعليه قيمتها وذلك كله كذا وكذا فهو وأصوب وان لم تكن الدار في يده وأراد أن يكتب فعليه تسليمها أو تسليم قيمتها ان عجز عن تسليمها فذلك جائز أيضا الا أنه لا يكتب

عنه لا ولكن فراسة صادقة \* وعن بعضهم أنه قال ما أكل طعاما حراما قط فانه ما قدم الى الا وقد شهد قلبي بحاله \* اذا كان كسبه يبيع بالذوق ومات عن مال جمع من أعمته ان تورع الوارث عن أخذه أولى فبرته على أربابها ان علمهم والا تصدق به على الفقراء وان كان جمعه من المطبوخ أدنى طبخة لا يرده أو يأخذه \* جماعة مسلمون ورثوا الخمر فخلل ثم يقسم الخمر لان القسمة فيها معنى المبادلة \* أخضعه ورثوا وظلما ان علمه ذلك بعينه لا يحل له أخضعه ان لم يعلم بعينه له أخضعه حكما فاما في الديانة فيصدق به بنية الخصماء \* سرق مكعبه ووضع

مكاتبهم كعب آخر أو وضعت المراتم لملأها بساتين أخرى ووضعت ملائمتها أيضا ودفعت الثانية ملاءة الأولى ليس للأولى أن تنقطع علامة الثانية \* والحيلة فيه أن تهب هذه الملاءة أو المكعب من ابتها أو شتاتها فقيرا أو فقيرة ثم يهب الابن منها فتنتفع بها كما في القطة تصدق بها على فقير بشرط الضمان إذا جاء مالكها \* له على امرأته دين له ملائمتها أو الأخذ بذيلها وطرف ملائمتها والقعود على بابها فإن دخلت خربة لا بأس أن يدخل معها أن أمن على نفسه والا لا بل يأمر امرأته بذلك \* أخذ ثوب (٣٦١) رجل وفرد دخل منزله أو وقع ماله

في منزل رجل وظن أن ثوب المنزل لو ظفر بالمال ينعسه من المال يعلم الصلابة به يدخل بيته لأجل ذلك ويدخل بالرضا ما حبه لحقه \* اطلع رجل على حائط آخر عليه متاع غلف أن المطلع بأخذ المتاع ويهرب ان المتاع يسلم على عشرة فصاعده أن يرميه قال الفقيه رحمه الله لم يقدره أصحابنا بهذا التقدير بل أطلقوا قوله عليه السلام قائل دون ملائمتها \* سرق من أيمومات الاب عنه لا غير لا يؤخذ به في الآخرة ولكنه يأثم ثم السرقة له على آخر دين فتقاضاه فظله بالمنع وماتا قال أكثر المشايخ في القيامة المحصومة تنتقل إلى الواوئ لانها تكون بسبب الدين والدين انتقل إلى الورثة فلو مات المدين قبل الدائن ووجه الدائن ينال ثواب التصديق بالدين قال الله تعالى وأن تصدقوا خير لكم الآية ولا تنتقل إلى الواوئ فيكون أولى وفي النوازل مات الطالب والمطلوب جاحدا فالأخفى الآخرة له لا للورثة خلافه أولا فان

في هذه الصورة أن الدار في يده وأن ضمن الدرك في هذا من قبله وبسببه أو من قبل رجل أو رجال معلومين سمعهم كتب في آخره وضمن فلان لفلان جميع ما يدركه في هذا المحدث وأوفي شيء منه من درك من قبله وبسببه ومن قبل فلان وبسببه أن يخلص فلان من جميع ذلك ويسلمها إليه أو يرد عليه قيمتها ضمن جميع ذلك فلان لفلان ضمانا صحيحا وقبل فلان جميع هذا الاقرار والضممان وأما إذا أراد ضمان الدرك من الناس كلهم فقد ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى عن عيسى بن أبان فقال ابتلينا في عقار كان في أيدينا أن أقرنا به رجل فطلب منا ضمان الدرك فيه فأجبنا ما لي ذلك من قبلنا وبسببنا فأبى علينا إلا أن نضمنه له من الناس فذكر ذلك لمحمد بن الحسن رحمه الله تعالى فقال ان أجبتهم إلى ما سألت وضمنتم له ما طلب كان الضمان باطلا والخصاف رحمه الله تعالى جوز ضمان الدرك من جميع الناس فيكتب عقيب قوله من قبل فلان وبسببه ومن قبل الناس كافة وإن كانت الدار ودعيت في يده يكتب وهي في يده أمانة من جهة المقر له هذا يسلمها إليه متى شاء لا امتناع له عنه وإن أقر بالعقار ولوله أن كان الولد كبير يكتب فيه كما يكتب في الأقرار للاجنبي وإن كان الولد صغير يكتب ملك ولده الصغير السمي فلانا هو ابن كذا سنين وحقه وفي يده هذا المقر بولاية الأبوة لأجل الحفظ يحفظها عليه إلى بلوغه وأيناس الرشد منه وصدقه فيه من له حق التصديق خطابا \*

نوع آخر في الأقرار بالدار وما فيها يكتب به صدقوله بحدودها وحقوقها وجميع ما فيها من الثياب والامتنعة والعروض والمكيل والموزون والفرش والبسط والاثاث وسقط البيوت والذهب والفضة وأواني الصفر والشبه والنحاس والرصاص والخزف والزجاج والرقيق والحياوان وغير ذلك وكل قليل وكثير من جميع أصناف الأموال كلها لفلان ويتم الكتاب \*

الأقرار بالكروم والأراضي وفيها غار وزروع كالأقرار بالدار وفيها أمتعة لان الزروع والثمار لا تدخل في الأقرار بالأراضي والكروم كأن الامتعة التي في الدار لا تدخل تحت الأقرار بالدار وإن كان الأقرار بأصل الأراضي والكروم يكتب كما يكتب الأقرار بأصل الدار وإن كان الأقرار بالأراضي والكروم وبما فيها يكتب كما يكتب الأقرار بالدار وبما فيها فيكتب بما فيه من الزروع والثمار وإن كان الأقرار بما في الدار دون الدار يكتب أقرارا بجميع ما في الدار التي في موضع كذا ويحدها من جميع صنوف الأموال كلها من الثياب والعروض والامتنعة والفرش والبسط والذهب والفضة والعبيد والاماء والبقر والابل والغنم والمكيل والموزن والاطعمة والاشربة وسقط المنزل والاثاث والطرز من الصفر والنحاس والشبه والخزف والزجاج ملك فلان وحقه وكذلك إذا كان الأقرار بما في الكروم من الثمار دون الكروم أو كان الأقرار بما في الأراضي من الزروع دون الأراضي ففي الزروع يكتب أقرارا بأن جميع زرع الشعير النابت في كذا ديرة أرض يكتب موضع الأرض وحدود الأرض التي فيها الزرع وهذا الزرع دون سببه قد نأصده أو يكتب واستعده فاقرا أن الشعير القائم في هذه الأراضي المحدودة كله ملك هذا المقر له دون رتبة هذه الأراضي ويتم الكتاب \*

وفي الثمار يكتب أن جميع الثمار التي في كرم كذا وحدودها كذا الخارجة من أشجار هذه الكروم المحدودة فيه القائمة على أشجار هذه الكروم ودون أشجار هذه الكروم ودون رتبة أرض هذه الكروم ملك

(٤٦ - فتاوى سادس) قضى الدين من وارث الطالب جازو برئ من الدين \* أخير بموت المدين فقال جعلته في حل ثم بان حيا ليس له طلب الدين \* أتى المدين أجود ما عليه لا يبيع الدائن على القبول \* أمسك مدينه فترعه منه إنسان وانفلت لا يضمن النازع الدين \* ياع مسلم خراو في من غنمه دينه لا يأخذه الدائن وإن البائع المدين نصرانيه أخذ الدين \* مسلم غصب أو سرق مال ذي يؤخذ به في الآخرة وظلامة الكافر وخصوصة الدابة أشد لان المسلم أمان يحمل ذنبه بقدر حقه أو يأخذ من حسنه والكافر لا يأخذ من

الحسنات ولا ذنب لئلا ياتوا به ولا تؤهل لأخذ الحسنات فتعين العقاب وهذا شاء على أن الدواب يحشرون للعزاء عندنا خلافا لما في الحسن  
الاشعري فيه قال الله وإذا الذوحش حشرت ثم يكوونوا رايابعد الاقتصاص ولا بأس بقبول هدية المستقرض لانها غير مشروطة في  
القرض فمن جرت عادته بالمهاداة قبل القرض فالأفضل القبول لان قبولها من حقوق المسلم على المسلم وكذا اذا كان المهدي معروفا  
بالجود والسخاوة أو كانت بينهما (٣٦٣) مودة لان السبب الظاهر قائم مقام العلم وان لم يوجد من هذه الامور واحد فالتورع عن

هذا المقرله ويتم الكتاب والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في الاقرار باعيان غير مضافة الى مكان ينبغي أن يكتب نسخة الاعيان على صدر القسطاس  
بالفارسية ويذكر كيل ما هو كيل ووزن ما هو وزن وذرع ما هو ذرع وطول ما هو طول وعرض ما هو عرض فلاحاجة الى  
ذكر مثلي وبعد ما فرغ من كتابة النسخة يكتب بسم الله الرحمن الرحيم عقب تلك النسخة ثم يكتب أقر  
فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره ونفاذ تصرفاته له وعليه طائمه وأغبا أن جميع هذه الاعيان  
المذكورة صفاتها وقدرها وذرعها وطولها وعرضها وقيمتها في هذه النسخة المكتوبة بالفارسية على صدر هذا  
القسطاس قبل ذكر هذا الاقرار ملك فلان وحقه وهو أولى بها بالتصرف فيها من هذا المقر ومن سائر  
الناس أجمعين ويتم الكتاب \*

نوع آخر في الاقرار بمنزل في دار يكتب أقر فلان أن جميع المنزل الذي هو في الدار المعروف بـ  
حدود هذه الدار كذا وهذا المنزل عن عيني الداخل في هذه الدار وعن يساره أو مقابله وهو البيت الصيني أو  
الشتوي وأحد حدوده من هذه الدار ليق صحن هذه الدار والثاني ليق بيت صيني أو شتوي فيهما والثالث  
لريق صفة فيها والرابع لريق متوضا فيهما بحدوده وحقوقه كلها أرضه وسفله وعلوه بطريقه في دهلز  
هذه الدار سلما الى الباب الاعظم لهذه الدار وكل قليل وكثير فيه ومن حقوقه ملك فلان وحقه  
ويتم الكتاب \*

وان كان الاقرار بالمنزل في الدار يكتب أقر أن جميع الغرفة التي على البيت الصيني أو على البيت  
الشتوي من جميع الدار المشتملة على البيوت وهي في سكة كذا وحدود هذه الدار كذا وهذا البيت الذي هذه  
الغرفة عليه عن عيني الداخل في هذه الدار وحدود هذا البيت كذا وأقر هذا المقر أن هذه الغرفة المذكورة فيه  
ملك فلان دون سفلها ويتم الكتاب \*

وان كان الاقرار ببيت من دار مشتركة بينه وبين آخر يكتب على الوجه الذي بينا ثم يكتب فان وقع هذا  
البيت بعد القسمة في نصيب المقر سلم كله للمقرله وان وقع في نصيب الآخر ضمن المقر للمقرله من نصيبه بقدر  
حقه وهو أن يأخذ قدر البيت من نصيب المقر بعد أن ضرب المقر نصف ذراع الدار والمقرله بذرع البيت  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى  
يضرب المقرله بنصف ذراع البيت والمقر يضرب بنصف ذراع الدار \*

نوع آخر في الاقرار بطريق في الدار التي هي للمقرله أقر فلان أن لفلان طريقا في داره التي في يده  
حدودها كذا وهذه الطريق من هذه الدار في موضع كذا ما بين كذا الى كذا ومبدأ هذه الطريق من  
موضع كذا الى باب الدار الاعظم سلما في هذه الدار وطول هذه الطريق من مبدئها الى باب الدار كذا  
وعرضها كذا يتطرق فيهما فلان من داره الملاصقة لهذه الدار وأحد حدود هذه الدار التي لها هذه الطريق  
والثاني والثالث والرابع كذا وباب هذه الدار التي لها هذه الطريق في موضع كذا ما بينا يسلك فيه الى هذه  
الطريق حين يخرج الى باب هذه الدار الى الطريق الاعظم أقر أن جميع هذه الطريق بحدودها وحقوقها  
لفلان وفي ملكه ويده وهو أولى بها من المقر هذا ومن سائر الناس ويتم الكتاب \* وان كان الطريق  
مشتركا بينهما في الكتاب مشترك بينهما \*

قبوله أفضل لان الظاهر  
انه قرض جزئ منفعة  
فالحاصل أن الاهداء لو  
للابدين لا يكره وللوللدين  
يكره وكذا الحكم في هدية  
القاضي كره يبيع العذرة  
الخاصة لا المختلطة بالتربا  
والسرفين الاحتكار  
المكروه أن يشتري طعاما  
في المصر وينقله الى منزله  
ويتر بص الغلاء لبيع  
وذا يضرب بالناس وان جلبه  
من مصر آخر وأمسكه  
للقلاء وذا يضرب باهل مصره  
يكره أيضا عند الثاني  
وعنده مالا ويستحب أن  
يسمع وكذا الخلاف في  
الفاضل عن زراعته وان  
اشترى من رستاق مصره  
ونقله وأمسكه مع حاجة  
الناس اليه لا يكره عندهما  
وقال محمد يكره في كل قرية  
تجلب طعامها الى المصر  
لتعلق حق المصر به ويختص  
بالاقوات للبشر وقال الثاني  
رحمه الله يجري في كل  
ما يضرب بالناس كالأطن  
ونحوه والمسد اذا قلت  
لا يكون احتكارا وان كثرت  
يكون احتكارا والفاضل  
شهر ومادونه أخذ من  
مسئلة الحلف على قضائه

الدين قريبا أو بعيدا وإذا رفع أمره الى الحاكم أمره ببيع الفاضل عن قوته وقوت عياله على اعتبار السعة  
بالتقمة العدل أو بغير يسير ولا يسعر فإن باع بضعف قيمته يمنع وذ كر الصداقة بحبس ويد زلكن لا يبلغ خمسين فان امتنع عن البيع بعد  
التقدم اليه بأعما الحاكم عند الكل والامام يرى الحجر أيضا اذا عم الضرر ركافي الغنى الما جن والمكاري المقلس والطبيب الما همل وتلقى  
الر كنان أضرب باهل البلد يكره والا لا اذا لم يلبس السعر على الوارد فان لبس كرم مطلقا و يبيع بئامه لا يكره بخلاف يبيع أرضها عند

الامام فانه يمنع لانه وقف الخليل عليه السلام وعندهما هي كالباء \* رأى رجلا يبيع جارية غصيره وزعم انه وكيل المالك في الشراء لقبول خبر الواحد في المعاملات وكذا لو قالت الجارية بعثني اليك مولاي هدية حل له وطؤها ان وقع في قلبه انها صادقة \* قال لها كم للخباز اول القصاب ببيع مناديرهم والخباز يخاف ان نقص أن يضربه الخباكم لا يحل الشراء لانه يبيع المكره \* والخيلة أن يقول ببيع كيف تجب فان باع كما أمره الخباكم ثم قال أجزت البيع حل الاكل \* جاء صبي الى بقال بخبز وأفلس (٣٦٣) يشتري منه ما ينفع به في البيت

كلخل ونحوه له البيع وان طلب جوزا أو فسنتقا ونحوه مما يختص به الصبي

الافضل ان لا يبيع حتى يسأل عن اذن وليه به في التزويع وغيره وقع السكر أو الدرهم المنشور في حجر رجل فارادا آخر أخذته

ان الاول هيا حجرة لذلك ليس الثاني أخذته والا له ذلك وكذا اذا دخلت حمامة بريق في دار رجل فارادا آخر أخذها ان ردت الاول الباب وسد الكوة لاخذها أو هيا البيت لذلك ليس الثاني أخذها والا له حمامة أنني

ازدوجت مع حمام ذكر لا آخر فباضت وقرخت فالفرخ لصاحب الاثنى لان الولد يتبع الام ملكا وحرية في بني آدم فكذا ملكا في الحيوانات ولهذا كره العلماء أكل لحوم

الحوازل (٢) قيل التصديق لو من الحمام الاهلي لامن البري لاحتمال أن يكون الحوازل ملكا للغير لانه يبحث مودعات الارض فان كل المرسونات بن ذوات الاربع يلتقطه

نوع آخر في الاقرار بحد الرجل يكتب موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه ويجب أن يكتب هذا الحد ارا محدود فيه بأرضه وبنائه لذلك كبرنا من اختلاف الروايتين في الحائط انه اسم للبناء والارض أو للبناء لا غير \*

نوع آخر في الاقرار بنهر أو قناة يكتب في النهر أقر أن النهر الذي في موضع كذا يدعى بكذا ومبدأ هذا النهر في موضع كذا ومغرقه من نهر كذا ومصبه في موضع كذا طول هذا النهر من مغرقه الى مصبه كذا ذراعا بذراع كذا وعرض هذا النهر كذا أقر أن جميع هذا النهر كله يعلني ترابه من كل جانب من جانبيه خمسة أذرع في طول هذا النهر بحد وذلك كلها وأرضه وكل حق هو له داخل فيه وخارج منه لهذا المقر له ويتم الكتاب \* وفي القناة يراذ أرضها وبنائها \*

نوع آخر في اقرار المشتري أن المشتري ملك غيره وأنه كان وكيله عن ذلك الغير في الشراء وأراد الكتابة على ظهر الصك يكتب أقر المشتري فلان المذكور اسم ونسبه في بطن هذا الصك في حال جواز اقراره وسائر تصرفاته طائعا أنه كان اشترى جميع الضيعة المذكورة في بطن هذا الصك أو جميع الدار المذكورة المحدودة في بطن هذا الصك من البائع المذكور فيه بالثمن المبين فيه فلان بن فلان اشتراها له بماله ووكيله اياه به ونقد الثمن من مال موكله وقبض هذا المعقود عليه لاجله وأن جميع هذه الدار وهذه الضيعة ملك فلان وحقه وأن اسم هذا المقر المذكور في بطن هذا الصك اسم عارية ووكالة لاسم استحقاق وأصله ملك فلان وحقه وأنه موكله فلانا أو لي بذلك كله منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه لا دعوى لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وأنه لو ادعى ذلك كله أو شيئا منه أو ادعى ذلك من يقوم بمقامه في الدعوى حال حياته أو بعد وفاته فدعواه باطلة وصدقه المقر في ذلك كله مشافهة في يوم كذا

وان أراد أن يكتب كتابا مبتدأ يكتب أقر فلان أنه كان اشترى من فلان دارا في موضع كذا بثلثين كذا وكتب بذلك صك شراؤه هذه نسخته ثم يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صك الشراء الى آخره ثم يكتب وأنه كان اشتراها فلان بن فلان والباقي على نحو ما ذكرنا وان أراد أن يكتب شراء النصف لنفسه وشراء النصف لغيره يكتب أقر طائعا أنه حين اشترى جميع الدار التي في موضع كذا اشترى نصفها لثأته لنفسه ونصفها لثأته لفلان بماله وأمره ووكيله اياه بذلك وأن جميع هذه الدار المحدودة مشتركة بين هذا المشتري وبين فلان هذا المقر له بسبب هذا الشراء مشاعا بينهما نصفين وهو في أيديهما وأن نصف جميع هذا الثمن منقود من مال فلان بأمره وصدقه هذا المقر له مشافهة \*

إذا أراد الوصي كتابة اقراره أن ما اشتراه لثأته لفلان المذكور في بطن هذا الصك يكتب أقر فلان الوصي من جهة فلان لولده الصغير فلان أن جميع المنزل الذي اشتراه من فلان بثلثين كذا اشتراه لهذا اليتيم بحق ولايته عليه بحكم الوصاية الثابتة له عليه من جهة أبيه فلان لما رأى فيه من الاحتياط بماله والاحتياط به واتباع النماء والزيادة فيه والتوفيق عليه وأنه دفع هذا الثمن من مال هذا اليتيم بحق ولايته عليه الى هذا البائع وأنه تسلم ما بين شراؤه من ثأته هذا اليتيم وأن هذا اليتيم أولى بما بين شراؤه فيه منه ومن سائر الناس أجمعين وأن اسمه في هذا الكتاب عارية وأنه لاحق لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وقد جعل هذا الوصي هذا اليتيم بعد بلوغه وأيناس الرشدينه واستحقاقه قبض ماله مسلطا على قبض جميع ما اشتراه هذا الوصي له

ومع ذلك لم يكره اجمع ماء المطر في طشت انسان وأراد آخر أخذته ان كان صاحب الطشت أعده لذلك لا يلي الثاني أخذته والا له ذلك وكذا السمكة المنصورة للبعف اذا تعقل بها متوحش أو تكتس فلي أو تعلق طير بشجرة فاما التراب المجمع في ضفة النهر أو البئر لكل أحد أخذته لان الحافر قصد الحفر لا حيازة التراب الا اذا أدى الى ضرر كان كسوا وضفقا للبئر والنهر فيمنع من الاخذة دفع السكر والدرهم أو الدرهم أو الدنانير لينثره على العروس ليس له أن يدفع الى غيره ولا أن يحبس منه شيئا لنفسه ولا يلتقط هو منه ولو حضر رجل بعد التراب قبل نهب

المشورة أيضاً بأن يأخذ منه وقال الفقيه أبو جعفر ليس له ذلك \* دخل مقصودنا لجامع فوجد فيه ما من السكر المشورة الأخذ الأعلى قول  
الفقيه كاهن \* وجد في السوق سكرامقاة ليس له الأخذ بخلاف المسئلة الأولى لاحتمال أن يكون هذه لقطة لا مشورة \* هل يباح نثر الدراهم  
قليل لا وقيل لا بأس به وعلى هذا الدناير والقاقوس وقد يستدل من كره بقوله عليه السلام الدراهم والدنانير خاتم من خواتيم الله تعالى  
فمن ذهب بنحائهم من خواتيم الله (٣٩٤) تعالى فضيت حاجته \* والخامس في الال كل \* دعى الى وليمة فاذا فيها مشربة خمر أو

عليه غناء ان على المائة  
لا يجيب الدعوة والأجابه  
ان حامل الذكروان مقتدى  
في الدين لا يحضر أصلاً لانه  
يستدل بحضوره ثمة على  
جواز زموه يحصل جرة  
الفسقة على الفسق وهذا  
اذالم يعلم قبل الدخول وان  
علم ان محترماً ما علم انه ان  
دخل يتر كونه دخل والا لا  
\* يروى ان ابن المبارك روى  
في المنام فقيل له ما فعل  
ربك \* بل جلاله بك فقال  
عائتي وأوقفني ثلاثين سنة  
بسبب أني نظرت بالاطف  
يوما الى مبتدع فقال انك لم  
تعاذ عدوى في الدين فكيف  
حال القاعد فلا تقه \* بعد  
الذكرى مع القوم الظالمين  
\* ولا بأس بقبول هدية  
العبد الناجر واجابة دعوته  
واستعارة دابة لا كسوته  
الثوب وهدية الدرهم  
ومادون الدرهم لا بأس  
به \* وفي شرح الطحاوى  
يطعم الطعام ويتصدق  
بالدرهم ومنحوه \* وعن  
الثاني رحمه الله في آكل  
الربا يدعو الرجل الى دعوته  
يجيبه وفي الروضة يجيب  
دعوة الفاسق والورع أن  
لا يجيبه ودعوة الذي أخذ

وعلى خصوصته يخصه فيه الى آخره \*  
نوع آخر في اقرار الرجل بأنه معدم وأن المار التي في يده عارية لرجل آخر \* يكتب أقر فلان طائعا أنه  
معدم لا يملك شيئا من مال الدنيا لا على ظهر الارض ولا في بطنها دون الثياب التي على بدنه ما يبلغ قيمته كذا  
درهما وأنه في عيال فلان وهو الذي يتيق عليه وأنه ساكن في الدار المنسوبة الى فلان على جهة العارية  
وأنه ليس له في يد فلان مال ولا ملك ولا صامت ولا ناطق ولا شئ مما ينطق عليه اسم المال وصدقه فلان \*  
نوع آخر في الاقرار بمفاسدة البيع الذي جرى بين بائعه وبينه في محدود كان اشترا منه \* يكتب أقر  
فلان طائعا أنه فاسخ فلا نابر ضاوطوع كل بيع كان جرى بينهما في جميع الدار التي هي في موضع كذا  
حدودها كذا وناقضه كل عقد كان فيها من جهتها من رهن وثيقة بمال مفاسدة صحيحة جائزة لا نفاذ فيها  
ولا خيار ولا معنى يوجب ابطالها وأنه رد عليه جميع هذا الدار بحق هذه المفاسدة رد اصحها وأنه قبض من  
المقر له كل حق واجب عليه بحق هذه المفاسدة وغيره فاقبض اصحها وأنه أبرأه من ذلك أبرأ اصحها فلم يبق له  
ولا لاحد على هذه المقر له ولا قبله ولا عنده ولا في يده حق ولا عين ولا دين ولا في هذه الدار من بيع ولا رهن  
ولا وثيقة ولا عقد آخر وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شفاهها \*

نوع آخر في الاقرار بمفاسدة الرهن \* أقر طائعا أن الكرم الذي في موضع كذا حدوده كذا كان رهنا  
في يده من جهة فلان بمال كان له عليه رهنه به وأنه قضاه كله وأن هذا المقر فاسخ منه هذا الرهن في هذا  
الكرم ورده عليه وأنه قد استرده وافتكه وقبضه فلم يبق لهذا المقر على هذا المقر له دين ولا له هذا المقر له في يد  
هذا المقر عين ولا لاحد منهما على الآخر خصوصاً وصدق كل واحد منهما ما صاحبه في ذلك كله وأشهدها  
والله تعالى أعلم \*  
نوع آخر في الاقرار بفسخ البيع وغيبته صدق الشراء \* أقر فلان طائعا أنه كان اشترى من فلان جميع  
الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا على جهة الوفاء والوثيقة لا على سبيل البتات والحقيقة بكذا  
ووقع التقاض بينهما من الجانبين وقد كان بذل له خط الوفاء وأنه متى تقدم مثل هذا الثمن وطلب منه بيع  
ذلك منه قبض غنمه وتسليم المبيع اليه أجابه الى ذلك ثم ان فلانا وهو البائع تقدم مثل ذلك الثمن وطلب  
من المقر له بيعه فباعه منه به وقبض الثمن ورد الدار المشتراة عليه وطلب فلان من المقر هذا رد ذلك الصك  
فنجز عن رده وقال انه قد غاب فطلب من المقر هذا ثاقه وأقر طائعا أنه استوفى من فلان البائع جميع هذا  
الثمن وهو كذا بدفعه اليه وايضا ذلك اياه وبرى البائع هذا اليه منه براءة قبض واستيفاء وسلم اليه جميع  
ما كان دخل تحت البيع وذلك كله بعد جريان بيع من هذا المقر في ذلك وشراء هذا البائع ذلك منه وضمان  
الدرك من هذا المشتري في ذلك كله لهذا البائع واقراره أنه لم يبق له يعني للمقر على البائع هذا في ذلك كله  
دعوى ولا خصومة ولا في أصل هذا المحدود ولا في غلته ولا في غنمه ولا في قيمته وان هذا الكرم كان ملك البائع  
هذا وهو الحق به من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين وأن المقر هذا متى أخرج ذلك الصك فهو مبطل وهو  
في اقامة البينة على ذلك وطلب البين مبطل وصدقه هذا المقر له في ذلك ويتم الكتاب والله تعالى أعلم \*  
نوع آخر في تجهيز الرجل ابنته واقرار الابل والزواج لها بذلك \* شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب  
شهدوا جميعاً أن فلان بن فلان جهز ابنته فلانة من خالص ماله له لها وعتقها عليم او احسانا اليها وما

الارض مزارة ودفعها على هذا لان المزارة فاسدة عنده \* والمذكور في مبسوط شمس الاغتة في  
كتاب المزارة وهو أن العامل بالمجتمعة لا يفسق ليس يدل على أنه يجيب دعوة من يأخذها من ازارعة ويدفعها \* وفي التناوى قدم السلطان  
ما كولا من مشتراته كل والا ان لم يعلم أن غنمه مفصوب أكاه \* ولا يتخلف عن دعوة العامة كدعوة الختان والعروس فاذا جاء  
فقد فان شاء كل والافضل الا كل ان لم يطعم بالحرمه \* ولا بأس بالدف بلاجل ايلة العرس \* ولا بأس بان يلقم بعض الاضياف



بعضاً وكذلك الخدم الواقفين على رأس المائدة والهرة لا الكلب الا الخبز المحترق والمعتبر العادة ولا يدخل عليه انسان لا يجوز له ان يعطيه شيئاً ورفع الزلة حرام بكل حال الابالذن ويكره وضع الملحقة والقصة على الخبز قال الامام الصغار لا يجنح تلبية الذهاب الى الضيافة سوى ان ارفع الملحقة من الخبز ويكره مسح اليد والسكن بالخبز ولا يعاق الخبز بالخوان بل يوضع بحيث لا يعلق ولا بأس بالاكل متكثراً ومكشوف الرأس في المختار والاسراف في الاكل منه الاكل فوق الشبع الا اذا اكل ثلاثاً يجمل (٣٦٥) الضيف او يريد صوم الغد واذا اكل

فوق حاجته ليتقبل بالأس  
به وكان أنس بن مالك رضي  
الله عنه يأكل ألوان الطعام  
ويتقيأ فينفعه ذلك ومن  
السرف الاكثر من الباجات  
الاخذ الحاجة بان يعل من  
نوع فستكثر حتى يستوفي  
من كل نوع فيجمع عنده  
قدر ما يتقوى به على الطاعة  
أو قصد ان يدعو الاضياف  
يوم بعد يوم الى ان يأبوا الى  
آخر الطعام ومن السرف  
أن يأكل وسط الخبز ويدع  
جوانبه وعن الثاني انه لا يكره  
الفتح في الطعام الاعلاء  
صوت نحو آف وهو محمل  
التهى ومن الاسراف ترك  
اللحمة الساقطا من المائدة  
بل يرفعها أو لا يأكلها قبل  
غيرها ولا ينتظر الادام بعد  
خضو والطعام ولا يأكل كل  
طعاما حار ولا يشم ومن  
السنة لعق الاصابع قبل  
المسح بالمندبل والقصة  
والبداءة بالمخ والخمير \*  
مائت الدجاجة وفي بطنها بيضة  
تؤكل ويكره كل الطين  
لانه تشبه بقرعون والشعر  
المأخوذ من بعر الابل يغسل  
ويؤكل ويباع لامن البقر  
لان البقر صلب والخشبي  
لا يخبز وحنفي وسطه بعرفارة

ساق الهاز وجهه افلان من صداقها وعطاياها بعد ما جرى بينهما نكاح صحيح على موافقة الشرع مستجمع  
لشرايط الصحة وذلك عند زفافها الى بيت زوجها هذا جامع الله تعالى بالخير والبركة شملهما وكثيرا بالندبة  
الطيبة نسلهما ويد كرتياب الزوج ويفصل ذلك تفصيلا وبين صفة كل شيء وقيمة ما كان من ذوات القيم  
ويذكر ما كان من المذروعات وثياب المرأة ويفصل كل نوع من ذلك تفصيلا ذكر الحلى واللاكي والجواهر  
وبين الصفة والقيمة ويد كرتياب ويفصل ذلك ويذكر الصفة والقيمة وعلى هذا القرش والبسط  
وكذلك على هذا أو اني الصفو والرماس والحديد وبين الممالك فكتب جارية رومية قيمتها كذا وغلما  
تركيا قيمته كذا وجارية هندية قيمتها كذا وكرم في قرية كذا وحدوده كذا وثلاث حوانات في سوق كذا  
وحودوها كذا ثم يكتب عقب النسخة \* بسم الله الرحمن الرحيم أقر فلان طائعا أن جميع هذه الاموال  
المذكورة باجناسها وأنواعها وصفاتها وقيمتها غرتياب بدن هذا الزوج المذكور في صدر النسخة ملك  
ابنته فلانة هذه وحقها وفي يدها وتحت تصرفها وأنه لاق لهذا المقر في شيء منها وأنما الحق بها كلها منه  
ومن سائر الناس أجمعين وأنه متى ادعاه أو شيأ منها أنه ملكه وأنه عارية في يدها من جهته فدعواه مردودة  
وأشهد على نفسه بذلك من أثبت اسمه آخره ويتم الكتاب ويكتب الشهود أسماءهم في آخر هذا الكتاب  
ثم بعد كتابة الشهود على اقرار الاب بذلك أسامهم يكتب اقرار الزوج فيكتب \* بسم الله الرحمن الرحيم أقر  
فلان بن فلان طائعا أن جميع الاموال المذكورة في صدر هذا القراطس سوى ما ذكر من ثياب بدنه وما  
أضيف اليه ملك زوجته فلانة هذه وحقها وفي يدها وتحت تصرفها وقد حملت الى بيته كما تحمل الزوجات  
الى بيوت أزواجهن من غير أن يكون له فيها وفي شيء منها ملك أو حق أو دعوى وأقر أنه متى ادعى شيأ من  
ذلك كله لنفسه سوى ما أضيف اليه فذلك باطل مردود وأقر أن لها عليه وفي ذمته من بقية صداقها كذا  
حقا واجبا ودينا لازما طالبيه بها اذا توجهت المطالبة شرعا أو شهد على نفسه ويكتب أسماء الشهود بعد  
ذلك والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في اقرار الابنة بجهازها لانيها أو لامها \* ولذلك وجوه (أحدها) أن يكتب نسخة الجهاز في صدر  
قراطس على نحو ما بينا قبل هذا ويكتب بعد ذلك \* بسم الله الرحمن الرحيم أقرت فلانة بنت فلان طائعة  
أن جميع الاموال المذكورة في صدر هذا القراطس باجناسها وأنواعها وصفاتها وقيمتها ملك أبيها فلان هذا  
وحقه بسبب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك ولزمها الاقرار بذلك وأن جميع ذلك في يدها بطريق العارية  
وصدقها أبوها هذا مشافهة وأشهدا (الوجه الثاني) يكتب أقرت فلانة طائعة أن جميع ما يعرف بها  
وينسب اليها من جهازها من جميع أنواع الثياب والامعة والقرش والبسط والحلي من الذهب والفضة  
والجواهر واللاكي والواني الصفرة والشبيهة والزجاجية والحديدية والخزفية وأنواع الامعة والانات  
والسقط وغير ذلك من كل قليل وكثير التي هي مكتوبة في كتاب جهازها وهي الآن في بيت زوجها ملك  
أبيها فلان بسبب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك ولزمها الاقرار بذلك وصدقها أبوها هذا مشافهة  
وأشهدا (الوجه الثالث) أن يكتب الاب نسخة جهازها وقت التسليم اليها ويشهد في اعاسمت هذه  
الاشياء الى البنت بطريق العارية قال الصدر الشهد بحسام الدين رحمه الله تعالى الاحوط أن يشترى  
الاب منها في هذه النسخة بثمن معلوم ثم ان الابنة تبرئه من جميع الثمن وعندى أن الاحوط ما كتبه أولا

يرى البعرو يؤكل ان البعير على صلابته \* حبة من قار القارة سقطت في قارورة الدهن أو في حنطة وطحنت لا يؤكل \* لبن المرأة والنساء  
والبقرة الميتة طاهر \* أكل خرد الحمام في الدوا لا بأس به \* أكل التبراق ان كان فيه شيء من الحيات يكره ولكن يجوز بيعه وان لم يكن فيه شيء  
من الحيات لا يكره ويكره معالجته الجراحة بعظم انسان أو خنزير لانهم ما يحرم الانتفاع \* ووضع الجبين على الجرح ان علم ان فيه شفاء  
لا بأس به والذي يرغف ولا رقان يكتب شيأ من القرآن على جبهة أو يبول بالبول أو على جلد ميتة ان فيه شفاء ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام  
لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم نفي الحرمة عند تعلم بالشفاء دل عليه جواز اساعة اللقمة بالخبز وجواز شربه لا زالة العطش \* اجتمع

كسرات خبز ولا يشترى أكله أن يطعمه الدجاجة أو البقرة أو الشاة ولا يطرحها في النهر أو الطريق الا اذا وضعتها على الارض ليأكلها النمل \* أو كل عشرة أمناء واشترى بعشرة أو كان له عشرة أو ثواب خفف أنه أكل خمسة واشترى بخمسة أو عنده خمسة ثياب لا يكون كذابا ولا حاشا لوجوده مع الزيادة وعدم دلالة العدد على نفي الحكم عن الزائد في أمثال هذا \* طرح قد حامن خرفي قدر ثم صب فيه خل حتى صارت المرقعة حامضة كاخل للابأس به \* اذا (٣٦٦) احتاج الاب الى مال ولده ان لفقر ماخذ بلا عوض وان لهدم فقره كافي بالمفازة فبالقيمة مع

الاب والابن مافي المفازة  
يكفي لاحدهما ان للوضوء  
قال اب أولى بالاخلاق وان  
الاحتياج الى الشرب فالابن  
أولى لان قتل نفسه أعظم  
وزرمان قتل غيره ولو قلنا  
الاب أولى لوجب على الابن  
ترك الشرب والاخذ حتى  
يموت عطشا والممتنع عن  
شرب ماء أو كل طعام حتى  
يموت قاتل لنفسه فلوأخذه  
من أي شيء يكون قاتلا لغيره  
وقتل النفس أعظم والمبطل  
بين بلتين لا يختار الاشد  
وقال محمد بن سلمة الاب أولى  
وهو المختار لان الاب كان  
سببا لحياته فلا يكون من البر  
أن يكون الابن سببا لهلاكه  
وقد عرف في السير \* وان  
اجتمع في جنازة المرأة زوجها  
أبو الابن مع الابن يقدم  
الابن أباه اكرامه \* وشرب  
الماء من السقاية يجوز للغني  
والفقير وحمل الجمد منها الى  
منزله بكرة \* خاف الموت جوعا  
ومع رفيقه طعام أخذ بالقيمة  
منه قد رما بسد جوعته  
وكذا الومع رفيقه ماء وخاف  
الموت عطشا أخذ قدر ما يدفع  
العطش فان امتنع قاتل  
بلا سلاح وان الرقيق يخاف  
الموت عطشا وجوعا أيضا

والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في الاقرار بالحيوان يكتب أو لا على مصدر القرطاس أسماء الحيوان وصفاتها وشياتهم كما تكون ثم يكتب ذكر الاقرار عقيب النسخة على الوجه الذي بينا أو يكتب أقر فلان بن فلان الى آخره أنه باع من فلان كذا شيئا مغبنة ويزد كذا وصفاتها وشياتها بكذا دراهم وأنه اشتراها منه به وأنه قبض الثمن منه ولم يسم المبيع اليه وأنه يسلمها اليه متى طلب منه تسليمها اليه وصدقه المقر له \*

نوع آخر في اقرار المرأة بقبض النسخة والكسوة قلدة \* أقرت فلانة بنت فلان طائفة أنها قبضت واستوفت من زوجها فلان جميع نفقتها وكسوتها المقدرة لها عليه حسب ما أوجب الشرع في أمثالها ستة أشهر أو لها كذا أو آخرها كذا قبضا صحيحا واستيفاء كاملا وصدقها زوجها هذا مشافهة ويتم الكتاب

نوع آخر في اقرار العبد بالرق لمولاه \* أقر فلان الهندي في حال جوار اقراره طائعا أنه عبد لمولاه فلان وأن فلانا يملك رقبته ملكا صحيحا جائزا نابتا وأن خدمة فلان وطاعته واجبة عليه وأنه لا امتناع له على فلان في خدمة ولا بيع ولا اخراج من ملكه بحق يدعيه من قبل فلان في ذلك ولا دعوى له قبل فلان ولا حق ولا طلبية توجه من الوجوه وسبب من الاسباب \* أشهد فلان على اقراره بجميع ما فيه بعد أن قرئ عليه ففهمه وعرفه فان كان له سبب كتبه ولا يمنع ذلك صحة الاقرار ولا يشترط في هذا ذكر صحة البدن لان حكمه لا يحتلف بالصحة والمرض \*

نوع آخر في اقرار جارية بكونها أم ولد لمولاه \* أقرت فلانة التركية أو الهندية وبحليلها طائفة أنها كانت أمة لفلان بن فلان وملكه وفي يده وتحت تصرفه بملك صحيح تام \* وأنها ولدت منه ابنا يسمى فلانا أو ابنة تسمى فلانة وأنه في حجرها أو أنها في حجرها ثابت النسب من سيدها أو أنها صارت أم ولد بولادة هذا الولد منه وأن خدمته وطاعته واجبة عليها ولا امتناع من ذلك مادام حيا وصدقها سيدها فلان بذلك شفاهها والله تعالى أعلم \*

وان كان الاقرار من المولى بامومية الولد فقد ذكرنا ذلك في فصل امهات الاولاد فلان عبيده \* وان كان الاقرار من ابن المولى بكونه جارية أبيه أم ولد أبيه وبعثتها بموت أبيه يكتب أقر فلان بن فلان طائعا في حال صحته بدنه وقام عقله وجوار امره له وعليه أن فلانة التركية أو الهندية كانت مملوكة أبيه فلان وأمهته وتحت تصرفه بملكها بملك صحيح وان أباه فلانا استولاه في حياته \* وأنها ولدت من أبيه فلان ابنا ثابت النسب منه اسمه فلان \* وأنها صارت أم ولده بولادة هذا الولد وان أباه هكذا أقر في حال حياته بكونها أم ولده \* وأنها عتقت بموت أبيه من جميع ماله وأنه لاحق لهذا المقر فيها ولا دعوى ولا سبيل له عليها الا سبيل الولاء فان ولدها له بعد أبيه وصدقته هذه الجارية مشافهة \* وان كان الاقرار من الابن بتدبير عبده من جهة أبيه وعتقه بموت أبيه يكتب في حال جوار اقراره عن طوع ورغبة أن العبد الهندي المسمى فلانا كان ملك أبيه فلان وحقه بملكه بسبب صحيح ملكا صحيحا تاما وان أباه كان دبره في حال حياته تدبيرا صحيحا مطلقا من خالص ماله وهكذا أقر أبوه وان أباه مات وعتق هذا العبد من تركته بخروجه من ثلث ماله ولا سبيل لهذا الابن عليه الا سبيل الولاء ولا دعوى له عليه من جهة الميراث ولا خصوصية له معه في الاستسعاء وصدقه هذا الغلام في ذلك واجهة \*

نوع

ترك له البعض \* خاف الهلاك عطشا وعنده خمر له ثمر به قدر ما يدفع العطش ان علم انه يدفعه \* خاف الهلاك جوعا فقال له آخر اقطع يدي وكاه ليس له ذلك لان لحم الانسان لا يساح حال الاضطرار لكرامته \* أكلت الطعام للسمي لا بأس به مالم تأكل فوق الشبع وعن الثاني رحمه الله انه لا بأس بالحقنة للسمي \* أكل الجوز الذي يلعب به الصبيان أيام العيد لا بأس به مالم يقاخر وانه والا فهذا الصنع حرام \* الثمار لو على الاشجار لا ياخذ بها الا اذا كانت وعلم انه لا يطبق عليه الا كل لا لجمال وكذا ان ساقطة من الشجر

في المصير الآن يعلم رضامالكه انصا ودلالة وان في الحائط لافي المصير فالتى تنبى كالجوز فكذلك والتي لاتبقي كالتفاح ونحوه تكلموا والاصح انه لا بأس به ما لم يتيقن النهي صريحا ودلالة رفع النماز من النهر أو كلبه جازوا ن كثر و رفع الخطب من النهر أعنى النهر يجري فيه الماء ان لاقية فلاخذ يجوز \* رفع الورق الساقط من الشجر أيام الصيف انه قيمة كورق الفرساد لدود القز لا يجوز ويضمن قيمته والايحوز  
 (تدوى في التدوى) التدوى بلبن الاثان لا بأس به قال الصدوق فيه نظروا دخال (٣٦٧) المرارة في الاصبع للتدوى

جوزته الثاني وعليه الفتوى ومنعه الامام \* امتنع عن الاكل حتى مات جوعا ثم وان عن التدوى حتى تلف مرضا لان عدم الهلاك بالا كل مقطوع والشفاء بالعاجلة مظنون وقدمر \* قال ان تناول فلان من مالى فهو له حلال فتناول فلان قبل العلم لا يضمن ويجوز الاباحة وان عم وقال كل انسان فأكل منه انسان قال ابن سلمة يضمن لانه ابرام و ابراه المجهول لا يصح وقال ابن سلام لا يضمن لانه اباحة والاباحة من المجهول جائزة وبه يفتى \* قال لا يخرج جميع ماتا كل من مالى فقد جعلت في حل منه فهو حلال له ولو قال جميع ماتا كل من مالى فقد أبرأ منك لا يبرأ قال الصدوق الصواب انه يبرأ على قول محمد بن سلمة رحمه الله  
 (السادس في النكاح) له أمة وطهم اقترنوا حتى يحرم الاخرى له أمة ثان أختان قبلهما بشهوق يجامع واحدة منهما ولا يقبل ولا يس ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يخرج احدهما

نوع آخر في اقرار الوارث بقبض الدين من الغريم \* أقر فلان طائعا أن أباه فلان مات وكان له على فلان كذا درهم ما دينا واجبا وحقا لازما وصار ذلك ميراثا لانه هذا الوارث له غيره وأنه قضاء ذلك وأوفاه فاستوفى كله تاما وافيلا وأبرأه عن ذلك ابراه صحى وضمن له كل ذلك في ذلك وفي شئ منه ضما تاما صحى ما لم يمانى الشرع وقبل فلان منه هذا الاقرار مواجبة وان كان هذمان الموصى له يكتب أقر فلان أن فلانا كان أوصى له في حياته حال صحة عقله وجواز أموره له وعليه بجميع تركه بعد وفاته ولا وارث له بقرابة أو زوجية وأوصى اليه بطلب تركه حيث كانت وابن كانت وعلى من كانت وفي يدين كانت وصاية صحيحة وأنه كان قبل منه هذه الوصاية له والوصاية اليه وأنه أثبت بحجة شرعية على فلان كذا درهم ما دينا واجبا وحقا لازما لهذا المتوفى وطالبه بهذا المال بحق هذه الوصاية الثابتة فدفع فلان هذا جميع ذلك اليه وأن هذا المقرض ذلك كله منه واستوفاه تاما وافيلا الى آخره والله تعالى أعلم \*

نوع آخر في اقرار الوصى بحال اليتيم عنده \* يكتب أقر فلان الوصى في تركه فلان وفي أموره الصغير فلان بتقليد من جهة قاضى بلدة كذا طائعا في حال صحته بدينه أن مال الصغير في يديه بحكم الوصاية وهو كذا درهم ما قد اوكذا من أعيان الاموال ويدينها ويصفها او قبضها ليحفظها ويردها عليه عند بلوغه وايئاس رشده من غير اعتذار واعتلال وقد صدق في هذا الاقرار تصديقا شرعيا وبتم الكتاب والله تعالى أعلم \*  
 نوع آخر في اقرار اليتيم بعد البلوغ بقبض ماله من الوصى \* أقر فلان في مجلس الحكم طائعا أنه قبض واستوفى من فلان الذى كان وصيا من جهة أبيه فلان في تركه أبيه وفي أموره هذا المقر في حال صغره جميع ما كان عنده وعليه من المنقول والعقار والضياع والحيوان والغلة والنقد والاعنار وأزال الكروم وغير ذلك من صنوف الاموال قبضا جائزا بدفع هذا الوصى جميع ذلك اليه فلم يبق له يعنى للمقر هذا على وصيه هذا دعوى ولا خصومة وأن هذا المقر متى ادعى على وصيه هذا بعد هذا اعيانا أو ديناً أو ادعى ذلك من يقوم مقامه في حياته أو بعد وفاته من وكيل أو نائب أو وصى فذلك كله باطل مردود وبتم الكتاب والله تعالى أعلم \*

نسخة أخرى في هذا النوع \* أقر فلان طائعا أن أباه فلان توفي وقد كان أوصى قبل وفاته الى فلان بجميع تركه واقضاء ديونه وقضاءها وتنفيذ وصاياه بعد وفاته ومات ثابا على هذه الوصاية من غير رجوع عنها أو عن شئ منها ولم يترك وأرثا غيرى وأن هذا الوصى تولى جميع ما فوض اليه أمره وتصرف في هذه حسب ما أطاعه الشرع واقتضاء الحكم من قضا الديون والاقضاء وتنفيذ الوصايا من الثالث وأنفق على هذا المقر قبل بلوغه من ماله من الطعام والادام والكسوة والوطاء بالمعروف وأقر المقر هذا أيضا أنه بلغ مبلغ الرجال وأونس رشده ويستحق قبض أمواله واستيفاء حقوقه فقبض هذا المقر جميع ما بقى من ماله في يد هذا الوصى من تركه أبيه فلان هذا المتوفى بحق الارث عنه واستوفى ذلك كله منه تاما وافيلا بعد معرفته جميع التركة باجناسها وأنواعها شيا فشيئا من غير أن خفى عليه شئ من ذلك وأحاط علمه بذلك كله وأبرأه هذا المقر عن جميع دعاويه وخصوماته حتى ادعى هو عليه أن قبله أو عنده أو في يده من تركه أبيه هذا المتوفى من قليل وكثير قديم وأحدث أى ذلك كان أو أحسن جهته فذلك كله باطل مردود وكل بينة يقيمها عليه من ذلك أوجه يوجب بها وبين بطلان ذلك منه وينازعه فذلك كله زور وهذا الوصى المقر له برى من ذلك

عن ملكه نكاح أو عتق أو بيع وبعد البلوغ لا يعرض الاما في المعاقلة الا بازار واحد وإذا كان للراخطاب لا بأس بان يخطبها آخر أيضا وارخطبها واحد ومالت اليه كره ان يخطبها آخر وذكر الخواص لا يحرم الوطء في الشراء الفاسد ويكره ولا بأس بان يجامع زوجته وأمه بخصرة النائم اذا كانوا لا يعلمون به فان علما يكره حتى قبل دخول الحمام في الغدوات ليس من المروآت (ادامس فرج امرأته أو ممد فرجه قال الامام أرجو أن يقال الاجر في الفتاوى عزل عنها لما يخاف على الولد من سوء الزمان بلاذنها يسعه ذلك وان كان هذبا

خلاف ظاهر الجواب وله منع امراته عن العزل ونحو الاعضاء في الحمام بكره الا عن ضرورة **السابع في اللبس** خرج عليه الصلاة والسلام وعليه رداء قيمته ألف درهم وربما قام عليه السلام الى الصلاة وعليه رداء قيمته أربعة آلاف درهم وكان الامام رحمه الله يرتدي برداء قيمته أربعة مائة دينار وكان يقول لتلاميذه اذا رجعت الى بلادكم فليكنم بالثياب النفيسة فالسرخسي يلبس الغسيل في علامة الاوقات والاحسن في بعض (٣٦٨) الاوقات اظهارا لنعمة الله تعالى حتى لا يؤذى المحتاجين ولا بأس بلبس الثياب الجميلة اذا لم يكن

للكبر وكذا جمع المال اذا كان من حلال لا بأس به اذا كان لا يتكسبه ولا يضيع القرائض وعن الامام أنه لا بأس بلبس الخنزير والرجال وان كان سدا مبريسا او حريرا ولا بأس بلبس الجبة المخشوة من الخسرو ويكره الثياب المصبوغة بالزعفران والعصفر والورس \* ولا بأس بجلبية السيف وحمائله المنقطة من الفضة لا من الذهب ولا يكره تودد الحرير والنوم عليه عند الامام ويكره عند محمد والثاني رحمه الله وتعليق الستور من الحرير على الابواب والحيطان على هذا الخلاف والرجل والمرأة فيه سواء وانما التفاوت بينهما في اللبس وفي الاخلاصة لا بأس بان يكون في بيت الرجل مريد يباح وفرش ديباج لا يقعد ولا ينام عليه وكذا الاواني من الذهب لتجمل لا لشرب منه والعلم من الحرير لوزاد على أربعة أصابع مضبوطة لا يحبل ولا بأس بأربعة أصابع ولبس ماسداه من الحرير ولحمته من غير الحرير يكره ولبس السواد مستحب وينقض العمامة وهي على رأسه كورا وكورا يلقها

وهو في حل وسعة في الدنيا والاخرة وقبل هذا الوصي هذا الاقرار منه مواجهة **نوع آخر في اقرار اليتيم** انه اذن لوصيه بدفع ماله الى غيره **أقر فلان طائعا أنه قد تمت له عماني عشرة سنة** فطعن في التاسع عشرة وانه قد احتلم وبلغ مبلغ الرجال وجرى عليه القلم فتوجه عليه الخطاب بالامر والنهي وانه قد أمر فلانا الوصي في تركه وفي أمور هذا المقر حال صغره أن يسلم جميع ماله الذي له عليه وعنده وقبله وفي يده ومن نصيبه من ميراث أبيه هذا الى أمه فلانة بنت فلان لتخلفه عليه الى وقت حاجته وسلم هذا الوصي الى أمه جميع ما كان له عليه وعنده فلم يبق له على وصيه ولا في يده شيء من ماله من تركه أبيه وأقرت فلانة أم هذا المقر له أنها قبضت جميع ذلك \* (صاحب الضبعة اذا دفع الى من ارعبه حنطة أو شعير على سبيل القرض ليجعلها بذرا أو اراد أن يكتب كتابا على اقرارهم بذلك) \* فالوجه في ذلك أن يكتب الكاتب أولا على صدر قرطاس اسم واحد منهم واسم أبيه وجده ثم يكتب عقيب اسمه كذا امنان من الحنطة والشعير أو ما أشبه ذلك ثم يكتب اسم الثالث والرابع والخامس على هذا الوجه ثم يكتب عقيب هذه النسخة بسم الله الرحمن الرحيم أقر هؤلاء المذكورة أسماءهم وأنسابهم في النسخة المذكورة على صدره هذا القرطاس أن فلان بن فلان القلاني على كل واحد منهم ما كتب عقيب اسمه ونسبه من الحنطة أو الشعير والذرة الموصوفة كاهافيه دينارا ما احتوا واجبا بسبب قرض صحيح استقرضوه هاهنا ليجعلوا بذرا في ضياعا على في قرية كذا وقبضوه هاهنا ومصدقهم المقر له فيه خطا في تاريخ كذا والله تعالى أعلم **نوع آخر في اقرار الاستاذ للصغير** الذي سلم اليه لتعليم عمل والفقه واللباس عليه **هـ** اذا أقر الاستاذ فلان في حال حوازا اقراره طائعا أن فلانا ابنه الصغير فلا يولايه الا بوة عليه بعدما أقر فلان هذا ابنه هاهنا بولاية الابوة ثلاث سنين متواليات أو لها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلع شهر كذا من سنة كذا يعمل كذا يكذا ذرهما على أن يعمل له هـ هذا الصغير هذا العمل المسمى فيه بالتماردون الليالي ودون أيام الجمعات والاعباد بقدر طاقتهم بما أمر به من هذا العمل ولا يمنعه هذا الاستاذ من إقامة الصلوات في أوقاتها على أن يكون أجر عمل هذا الصغير في السنة الاولى لكل شهر كذا ذرهما وأجر عمله في السنة الثانية لكل شهر كذا ذرهما يرا في أجرته للسنة الثانية والثالثة عمارته وحذاقته الزائدة في كل سنة اجارة صحيحة ومصدق أبو الصغير في ذلك كالمشاهدة ثم يكتب اقرار الوالد أنه اذن لهذا المستأجر في صرف ما يلزمه من أجره عمل هذا الصغير في السنة الاولى الى ما يكتفيه لطعامه وادامه ولباسه وسائر مصالحه بالمعروف من غير اضرار ولا تقتير وفي السنة الثانية يصرف مقدار أجره السنة الاولى الى طعامه وادامه وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه الى والده وكذلك في السنة الثالثة يصرف مقدار أجره السنة الاولى الى طعامه وادامه وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه الى والده وقبل هذا المستأجر الاستاذ هذا الاذن من والد الصغير هذا وتسلم هذا الصغير منه وتفرق عن مجلس هذا العقد تفرق الابدان والاقوال وذلك في يوم كذا والله تعالى أعلم **نوع آخر في اقرار بجهة النار** يكتب أقر فلان طائعا أنه وهب لفلان جميع الدار المشتملة على كذا حدودها وكذا وهب له هذه الدار بحدودها وحقوقها كلها وكذا وهب له صحنحة جائزة نافذة مستجمعة لشرايط الجواز محوزة مقبوضة فارغة لا تصاد فيها ولا خيار ولا اشتراط عوض ولا تجبته ولا واعدة وقبلها هذا الموهوب له قبول صح في مجلس هذه الهبة قبل اقرارها ما واشتغالها بما يغيرها وقبضها بعمارة اليهود

على الارض والمستحب ارسال ذنب العمامة بين كتفيه الى وسط الظهر وقيل الى موضع الخالوس قبضا وعمل مقدار شبر ولا بأس بلبس القلائس وقد صح انه عليه السلام كان يلبسها ولا بأس بان يتختم بالفضة والاصح ان يتختم بالجز الذي يقال له يشم لا بأس به والتختم بالذهب حرام في الصحيح فانما يتختم بالفضة عند الحاجة كالسلطان والحاكم وعند عدم الحاجة الترك أفضل ويجعل فظة الى الكف في خنصر اليسرى وما روى انه عليه السلام قال اجعلها في عيني فتفسخ وقد مر ذلك علامة للبغي والفساد والامانة هي

المعتبر ولو كان خاتم الفضة كهشة خاتم النساء بأن يكون له فضاء أو ثلاثة يكره استعماله للرجال ، اتخذ خاتماً من فضة وفضة من يافوت أو فبروزج أو زمرد أو زبرجد أو عقيق ونقش عليه اسم الله تعالى أو اسمه لأبأس به ولا يشد منه بالذهب عنده وجوزته محمد رحمه الله وقبل الثاني مع الأول وقبل مع محمد وله أن يشد بالفضة أجماعاً لا بعيد السن الساقطة بل يأخذ من شاة ذكية ويصلها وقال الثاني رحمه الله يأخذ من سنه لأم من سن غيره ويجوز الصلاة مع سنه لأم مع سن غيره وقال محمد يجوز مع سن غيره أيضاً قالوا (٣٦٩) والخلاف لا يصح لأن سن الإنسان طاهر عندنا لأنه لا تحله

الحياة فلا ينحسبه الموت ويكره الصلاة مع الخرقعة التي يسبح بها العرق ويؤخذ بها الخياط لأنهما نجس بل لأن المصلي معظم والصلاة عليها لا تعظيم فيها وأجل هذه الخرقعة أن لكبري بكره وأن الحاجة لا والخرقة المتقومة دليل الكبري ولا بأس بالرم وهو خيط التذكروا الأدهان في آية النعمة دين والا كل جماعة الذهب والا كتمال عيل من النقيدين واحراق العود في حجر من لا يجوز للرجال والنساء اما الاناء المفضض والمذهب اذالم يضع فيه ويده على النعمة دين لا بأس به عنده وكره عندهما وكذا الاختلاف في المضرب من كل الاواني والكبرى المضرب بالذهب اذالم يجلس على أحد النقيدين فعل نقضاً مضرباً بأحد النقيدين أو مضرباً بالمعصيف بأحدهما أو السرج اذالم يجلس على أحدهما وكذا الخلاف في اللجام المفضض والركاب المفضض لا يكره عند الامام رحمه الله ويكره عند محمد رحمه الله وعن الثاني روايتان والرجل والمرأة فيه

قبضاً صحيحاً بنسليم هذا الواهب ذلك كله اليه تسليماً صحيحاً فارغاً عن كل مانع ومنازع وتفرقاً وأشهد الله تعالى أعلم

### الفصل الرابع والعشرون في البراءة

البراءة من كل مال كان به صلح كان أبو حنيفة وأصحابه والسبتي وهلال الرازي رحمه الله تعالى يتدوّن كتاب البراءة هذا كتاب لفلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان وهو الذي له الدين والسبتي وهلال رحمه الله تعالى كانا يزيدان كتبه لفلان وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في آخر هذا الكتاب شهدوا أن فلان بن فلان يعني الذي له الدين أقر عندهم أنه كان له على فلان وبهض أهل الشروط كان يكتب هذا براءة لفلان بن فلان والمتأخرون اختاروا هذا ما شهد الى قولنا أنه كان له على فلان كذا درهم ماؤه قضاء جميع هذا المال وأوفاه اياه بتمامه فقبضه منه تاماً وأوفاه قبضاً صحيحاً وبرئ اليه منه براءة قبض واستيقا ولم يبق له عليه دعوى بهذا السبب وأنه متى ادعى قبله أو قبل أحد من الناس بسببه حقاً أو شيئاً من ذلك فهو في دعواه مبطل لا يسمع له بينة ولا يحلف له وخصمه من ذلك برى وفي حل وسعة منه في الدنيا والآخرة وأنه كان له به صلح وقد تعطل ذلك بهذا القضاء والبراءة ولم تكن صلة يده اليه حتى برئه اليه فتي أخرج هذا الصلح فهو مبطل لا حجة فيه ولا تعلق به وصدقه هذا المقر له في ذلك كله مشافهة وأشهدنا على أنفسهما ما على آخر وعلى هذين المهر البراءة عن سقجة واردة هذا ما شهدنا الى قولنا أن فلاناً ورد على فلان كتاب سقجة من فلان بكذا درهم ماؤه قبل من هذا الكتاب وضمن له المال وأنه قبض منه ذلك كله بإيفاء ذلك اياه قبضاً صحيحاً وضمن له كل ذلك يدركه من قبل فلان صاحب الكتاب على أن يخلصه من دعواه ويرد عليه ما قبضه منه ضماناً صحيحاً وأشهدنا على أنفسهما بذلك الى آخره

براءة جماعة بين رجلين بينهما أخذوا عطاء هذا ما شهدنا الى قولنا أنه كان جرى بينه وبين فلان معاملات وأخذوا عطاء من أشربة ويوع وحالات وكفالات واجارات وودائع وبضائع ومضاربات وسفاتيح وديون بصكال وغير سكال مروهون وغير مروهون وضمنات وأمانات وأشياء غير ذلك من وجوه مختلفة وأسباب شتى أنه حاسبه بحسابه بحقها وصدقها وأنه قبض منه جميع ما وجب له عليه بقضائه اياه بتمامه قبضاً صحيحاً تاماً وأوفاه بصدق ذلك كله اليه وبرئ منه براءة قبض واستيقا فلم يبق له قبله ولا عنده ولا في يده ولا معه دعوى ولا طلب ولا خصومة ولا تبعة بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب فتي ادعى عليه هو دعوى أو ادعى أحد من جهته الى آخره فان كانت البراءة بغير قبض لم يكتب القبض ولكن يكتب بعد قوله لحاسبه بحسابه بحقها وصدقها فأبرأه من ذلك ابراء صحيحاً جازياً تاماً وأوفاه قاطعاً للدعوى والخصومات بعد معرفته جميع ذلك شيئاً فشيئاً من عليه شئ من ذلك فلم يبق له بعد هذا ابراء الحق في ذلك كله أو شئ منه ويتمه على ما مر فان بقي عليه شئ كتب فلم يبق له عنده ولا عليه ولا له شئ الا كذا وبين ما بقي عليه عينا كان أو ديناً

البراءة المطلق أقر فلان بن فلان الفلاني أنه أبرأ فلان بن فلان الفلاني عن كل خصومة كانت له قبله

(٤٧ - فتاوى سادس) سواء وأما التوبة الذي لا يخلص منه شئ لا بأس أجماعاً ولا بأس بأن يكون في اليد بساط كتب عليه الملك لله تعالى في النسيج ويكره بسطه والقعود عليه واستعماله ولو قطع حروفه أو خط على بعض الحروف حتى لا يستقيم الكلام لا يزول الكراهة ويكره اتخاذ الآقية للجوارى اذا كانت مطقة كآقية الرجال اسكاف أعطي زيادة أجر على أن يتخذ لانساق خفا على زى خف الجوس والفسقة يكره ويكره أن يخضب يد الصغير ورجله الثامن في القتل كان السيد الامام أبو نعيم يقول بثاب فائل الاعونة وكان يفتي بكفرهم

قال مشايخنا واختيار المشايخ أنه لا يقتى بكفرهم وجواز القتل لا يدل على الكفر قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية والاعونة من المحاربين الله تعالى ورسوله اسقاط الولد قبل استبانة خلقه لا بأس به المختار ان الله اذا ابتدأت بالاذى لا بأس بقتلها ولا يكره والقائوا في الماء يكره مطلقا قتل القتل لا يكره واحراقها واحراق العقر بالنايك يكره قتل الجراد يحل الهرة اذا كانت مؤذية لا تضرب ولا تعزل اذنهم ابل تذيب بسكين (٣٧٠) حاذي قرية فيها كلاب ويتضرر أهل القرية من الكلاب يؤمر أرباب الكلاب بقتلها فان أبوا

أمرهم الحاكم بقتلها ولا يحبس كلبا في داره الا للحراسة من النصوص وغيرهم أو للصيد وكذا الاسد والفهد وسائر السباع كلاب عقور لرجل بعض المارين قتله فان اتلف شيئا بعد التقدم الى المالك ضمن وقبلة لا كالحائط المائل وفي القناوى أمسك في داره كلبا يتضرر منه الجار ليس لهم المنع وان أرسله في الخلة لهم المنع فان أي رفع الى الحاكم لممنعه وكذا الدجاجة والجمول والجحش امساك الدود والقز جائز ونزوح المرأة بطلب ورق الفرس ادلا وطرح الفيلق في المشرق فليوت دودهم جائز التاسع في المتفرقات في الغيبة اغتاب فريقالا بآثم حتى يغتاب قوماء معروفين رجل يصلي ويؤذي الناس لا غيبة له ان ذكر بمانيه وان اعلم به بالسلطان حتى يزجره لا بآثم وذكرك مساوى المسلم على وجه الاهتمام لا بأس به وكان الامام والثوري وابن ابي ليلى يترجون كثيرا التسمية باسمه ليدكره الله تعالى ورسوله في عبارة ولا يستعمل المسلمون الاولى أن لا يفعل وكره جعل

وعليه مالية وغير مالية ابراهيم حيا تاما قاطعا للخصومات كلها ولم يبق له عليه بعد هذا الا برأه لادعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير ولا قديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق ولا في الحدود ولا في المنقول ولا في المكيل ولا في الموزون ولا في الفرس ولا في الاواني ولا في شئ ينطلق عليه اسم الملك والمال بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقرار ابراهيم بصدقه المقر له هذا خطا باو يتم الكتاب رجل وكره جلا عدا بغير حق ففضى عليه فادعى ورثة المضروب عليه الدية ثم أبرؤه عن دعواهم يكتب أقر فلان وفلان وفلان أو لاد فلان في حال جواز اقرارهم طائعين أنهم أبرؤا فلان بن فلان عن كل دعوى وخصومة كانت لهم عليه وقبلة خصوصاً عن دعوى دية الاب فانهم كانوا يدعون عليه أنه ضرب أباهم فلانا عداومات بالوكز وجب عليه الدية لا يبرأ وصارت ميراثا لهم وأنه كان منكرا لدعواهم هذه قبله فابرؤه عن هذه الدعوى وعن جميع الدعاوى والخصومات كلها ابراهيم حيا وأنه قبل منهم هذا الا برأه قبولاً لا صحياً ويتم الكتاب وان كان المدعى عليه يدعى على ورثة هذا الميت أنهم أخذوه بسبب هذه الدعوى بغير حق ثم أبرأهم عن دعواه هذه قبلهم يكتب أقر فلان وفلان في حال جواز اقراره طائعا أنه أبرأ أولاد فلان الفلاني وهم فلان وفلان وفلان عن دعواه قبلهم أنهم أخذوه بغير حق مجرد دعواهم عليه وذلك بأنهم كانوا يدعون عليه أنه ضرب أباهم عدا بالوكز بغير حق وأن أباهم مات بسبب ذلك وأنه وجبت دية عليه وصارت ميراثا بينهم ولم يكن لهم حجة يعتمد بها عليه على وفق دعواهم هذه قبله (١) فأخذوه بأصحاب السلطان دراهم كثيرة بأجرة اللهم وغيره فابرأهم عن هذه الدعوى ابراهيم حيا او انهم قبلوا منه قبولاً لا صحياً ويتم الكتاب براءة غريم في تركه هذا ما شهدنا بقولنا أنه كان له على فلان كذا وانه توفي وخلف من الورثة فلانا وفلانا وفلانا لا وارث له غيرهم وان فلانا بن جله هو لا موصى فلان في هذا المال ليرجع به في تركه أبيه وانه اقتضى منه جميع هذا المال واستوفاه بتمامه وهو كذا بدفع فلان ذلك اليه قضاء عن والده فلان ليرجع في تركه وانه ضامن له كل ذلك يدركه بهذا السبب من قبله وسببه على أن يخلصه أو يرد عليه ما يلزم الحكم رده مما قبض ولم يبق له في تركه فلان دعوى ويتم الكتاب فلو صالحه هذا الوارث على خمسمائة درهم والدين ألف لم يرجع في التركة الا بجمه سائة وان صالحه على عرض قيمته خمسمائة كان له أن يرجع بالف اذا شرط الرجوع بالف وان أتى تطوعاً ولم يقل شيئاً ثم قال أدبت لا يرجع لم يصدق وهو متبرع وفي قبض الغريم من الوصى والوصى اداء من التركة يكتب كذا يكتب في الفصل الاول من البراءة الا برأه عن دم العمد هذا ما شهدنا بقولنا ان فلانا ادعى أن فلانا قتل ابنه عمداً بجديدة ظالماً فوجب له عليه القود ولم يخلف وارثا غيره ثم انه عفا عنه وأبرأه عن دم ابنه فلان وعمما وجب له عليه بقتله اياه فلا حق له عليه ولا قبله بسبب ذلك ولا دعوى ولا طلبة بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب فتي ادعى عليه الى آخره وفي الخطا يكتب قتله خطاً لم يعمد بذلك فوجب له عليه وعلى عاقلته الدية ولم يخلف وارثا غيره ثم انه عفا عنه وعن عاقلته الى آخره وفيما دون النفس قطع يده أو فقا عينه أو شج رأسه ووجب عليه كذا فاعفاه

(١) قوله فأخذوه الخ تأمل في هذا التعبير اه معججه

الراية في عتق العبد لا القيد وفي زماننا لا بأس بما الغلبة الفرار وخاصة في الهند قال عليه السلام عجب الله من قوم يقادون الى الجنة بالسلاسل أي من كفار يسترقون ويحاربهم الى دار الاسلام بالسلاسل ولا بأس بأن يؤاجر منزله من نصراني يبيع فيه الخمر أو يتخذ يعة أو بيت نار وكذا كل معصية تتخلل بينها وبينه فعل فاعل مختار وهذا في السواد لا في الامصار فان أهل الذمة يمتنعون من احدثات البيع في الامصار قال الامام الصفاق سواد بلادنا يمتنعون من الاحداث أيضاً وما ذكره في سواد الكوفة لغلبة أهل الذمة هناك



ولا بأس بدخول الذي المسجد الحرام وغيره من المساجد عندنا \* والعقيقة عن الغلام وعن الجارية وهو ذبح شاة في سابع الولادة وضيافة الناس وحلق شعره مباح لاسنة ولا واجب ونشف الشيب لاعلى وجه الترتين لا بأس به \* وما يحتاج اليه الناس من البناء لا بأس به وانما يكره اذا بنى ما لا يحتاج اليه \* ودياسة الزراعة بالخمر لا بأس به عند الاحتياج ولا بأس بكى الاغنام \* وكى الصبي ان من مرض لا بأس به ولا بأس باخصاء البهائم والهرموا وخصاء بني آدم يكره وهذا ذكره كسب الخصيان من بني آدم وملئهم واستخدمهم وقال (٣٧١) الامام رحمه الله لولم يستخدموا لما

خصاهم وانما كره لانه مثله ولا بأس بثقب اذن البنات وحلقها رأسا ان لو جمع لا يكره وان تشبه بالرجال يحرم \* واذا تزلزلت الارض وهو في بيته له الفرار الى الصحراء لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وفيه قيل الفرار مما لا يطاق من سنن المرسلين ولا بأس ان يشي الغلام ومولاه راكب ان اطاق السلام ذلك والا يكره \* اخذ الطريق ما ولم يجد مسلكا لا بأس بان يمشى في ملك الغير للضرورة \* السؤال عن الاخبار المحدثه في البلدة قيل يكره الاخبار لا الاستخبار لان الزمان زمان فتنه فيستعد ويجتار أنه لا بأس بالاخبار والاستخبار ويكره الاشارة الى الهلال عند رؤيته \* والسباق يجوز في أربعة البعير والفرس والبغل والرمي والعدولو البدل معلوما من جانب ولو من جانبين لا اذا اخل ثالثا وقال كل واحد ان سبقتك لي كذا وان سبقتك لي كذا وان سبقتك لثاني ولومن جانب يقول ان سبقتك لك كذا وان سبقتك لثاني لك على والمراد من الجواز

وأبرأه عن الواجب وفي قطع السرقة لا يكره العفو ولكن يقول ادعى عليه أنه سرق من حرزه كذا درهمه وكذا قيمته كذا فوجب عليه كذا ثم ذكر أنه كان أذن له في الدخول في داره فلم يلزمه قطع اليد ويكتب انه أقر أنه كان اتهمه بذلك باطلا ولم يسرق منه شيأ وهو يرى مما ادعى قبله فتنى ادعى الى آخره البراءة عن الدعوى في محدودة \* هذا ما أقر به فلان أنه كان له دعوى قبل فلان في جميع الضيعة المشتملة على كذا وبين موضعها وحدها ثم يقول انها محدودة ما وحقوقها كلها ملكه وحقه وفي يد فلان بغير حق وأن عليه تسليمها اليه بحق هذه الدعوى ثم انه أبرأه عن جميع هذه الدعوى في هذه الضيعة بعينها فلم يبق له بعد هذا الا برأه في كل هذه الضيعة بعينها ولا خصومة وأنه لو ادعى هذا أو واحد من يقوم مقامه الى آخره ويتم الكتاب والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة \*

### الفصل الخامس والعشرون في الرهن

أقر فلان طائعا في حال جواز صحة وثبات عقله وجواز أمره لانه به تمتع صحة اقراره أن لفلان عليه وفي ذمته كذا درهم اقرضا حالا أو عن كذا اشترا منه أو غصبا أو ودعية مستهلكة أو ضمان اتلاف كذا أو من حوالة فلان أو عن كفالة فلان وأنه رهن بهذا الدين هذا الطالب جميع الدارات التي هي في موضع كذا ويحدها بمحدوده ما وحقوقها كلها رهننا صحها مقبوضا محو زام فمرغاد فعهنا اليه وقبضها منه بجميع حقوقها ومرافقها فهي في يده محبوسة بدينه هذا لا سبيل لهذا الراهن الى افتكاكه ما بقي عليه شيء من هذا الدين ومصدق هذا المقر في ذلك كله مشافهة وأشهدا فان كان فيه جله وكيلا أو أمينا في بيعه كتب بعد القبض على أن هذا الرهن وكيل في بيع ذلك بكذا غرة شهر كذا من سنة كذا ان لم يدفع هذا الراهن هذا المال الى هذا المرتن ولم يقبضه هذا الدين يبيعه ويبيع ما شاء منه بأي غنى شاء أو يأخذ منه قضاء لدينه ان كان مثل دينه فان كان فيه فضل على هذا الدين رده على هذا الراهن وان كان فيه نقص من هذا الدين كان ذلك دينه على هذا الراهن على حاله يطالبه به فان كان جعل يبيعه الى غير المرتن كتب على أن فلان بن فلان وكيل في بيعه أو يقول أمينة على بيعه وقت كذا فيبيعه ويبيع ما شاء منه ويقبض منه ثمنه ويقبضه هذا المرتن فان كان فيه فضل الى آخره كالأول فان كان فيه شرط جعل الرهن على يد عدل كتب بعد قولك رهننا صحها مقبوضا محو زام فمرغاد فعهنا هذا الراهن وهذا المرتن راضيا أن يجعل هذا الرهن على يد فلان بن فلان يكون عدلا بينهما أمينا في قبضه وقد دفع هذا الراهن هذا الرهن الى هذا العدل فقبضه منه بتسليمه اليه فارعا عن كل مانع ومنازع (١) وضامن هذا المرتن فهو عدل بينهما أمين في ذلك فان كان فيه شرط بيع العدل كتب ههنا وجعله أمينا في بيعه غرة شهر كذا وفي الدين المؤجل يكتب ههنا عند محل الاجل على أن يبيع ذلك ويقبض ثمنه ويدفع الى فلان ذلك قضاء لدينه فان كان فيه فضل رده على هذا الموكل وان كان فيه نقصان فبقية الدين على هذا الراهن على حاله يطالب به المرتن والله تعالى أعلم

كتاب رهن الدار بالدين على سبيل الاجتصار \* هذا ما رهن فلان فلان جميع داره التي في موضع كذا (١) قوله وضامن هذا المرتن كذا في جميع النسخ وفيه تأمل اذ كان الظاهر أن يقول برضامن هذا المرتن وأنحو ذلك والله أعلم اهـ معجمه الجردى

الحل لا الاستحقاق فانه لا يستحق بالشرط شيء اهدم العقد والقبض وجاز في الاربعة بالنص \* كنى ابنه بابي بكر ومثله الصحيح أنه لا يكره ويستحب القبول بين الحصادين أعنى حصاا الشعير والخنطة \* والخلاوة بالاجنية يكره تحريما ولا بأس بدخول الخصى على النساء قبل ان يبلغ الحلم خمس عشرة سنة \* المحبوب اذا جف ماؤه حل المخالطة بالنساء الا من الفتنة والاهج انه لا يحل \* والخنث في الردي من الافعال من الرجال الفساق لا يحل له المخالطة مع النساء أما الذي لا يشتهى النساء به فكسر باصل الخلقة حل له المخالطة بالنساء اذ لم يكن له ردي ومن

الافعال والاصح خلافه مطلقا \* العبيد يدخلون على مولاتهم بلا اذنهم اجماعا وفي النظر اليها كالاجنبي وقال الشافعي رحمه الله يصل له من النظر ما يصل للمحرم وليس له ان يسافرهم اجماعا ويكره للامة وام الولد في زمانها المسافرة بلا محرم بجماع خوف الفتنة \* شهد عنده عدلان ان زوجها طلقها اثلاثا لا يحصل لها المقام معه وليس لها ان تترجح باسخر ايضا \* اخبر الغائب بان امرأته ارتدت والعاذ بالله له ان يسترجع باربع سواها ان الخبر ثقة حرا كان (٣٧٣) أو عبدا أو محمدا أو في ذنف \* ختان النساء سنة لان النص ان الخنثى يحنث ولو كان ختانها

مكرمة لاسنة لم يحنث الخنثى لاحتمال أن يكون امرأة ولكن لا كالسنة في حق الرجال \* ويجوز النظر الى فرج الرجل الخنثى وعن الامام انه جسد وزال عماى النظر الى عورة الرجال \* وجد مع امرأته أو أمته رجلا له قتلها ان طأ عتته وان مكرهه قتله وان قصد ماله ان عشرة أو أكثره قتله وان أقل قاتلهم ولا يقتله \* ولا يجوز رجل تزاد بوض المبر لانه حصن وكان حق العامة فانهم سد المبرض ولا يحتاج اليه جازله \* واخراج الشعور الى رأس القبور بدعة واتلاف مال ورعى عش الخفافس والخطاف من المسجد بفرأخه ان بعدرجائز \* والتوضؤ من ماء السقاية ان قل جازوالالا وعلى هذا الحياض المعدة للشرب لا يجوز منه الوضوء في الصحيح وينع من الوضوء منه وفيه وحل ماء السقاية الى أهله ان مأذونا العمل يجوز والالا الخصى أشد الناس وطالان ماء ينزل قطرة قطرة فلا يترولهذا ثبت نسب ولده كالصبي

ويحذر هارنه هذه الدار بمحود ودها وحقوقها بكذا دراهم كانت اهذا المرتهن على هذا الراهن حقا واجبا وديننا لازما بسبب صحح رهننا جائزا نافذا لافساد فيه ولا خيار ويذكر القبض والاشهاد والله تعالى أعلم \* كتاب من جانب المرتهن في هذا \* هذا ما المرتهن فلان من فـ لان جميع داره الى قولنا بدين كان اهذا المرتهن على هذا الراهن وهو كذا درهما رهننا صححنا جائزا نافذا الى آخره فان كان فيه الاذن بالانتفاع كتبت وقد أذن هذا الراهن لهذا المرتهن أن يسكن هذه الدار بنفسه ويسكنها من شاء وينتفع بها على ما أحب من غير شرط كان في هذا الرهن وأباح له ذلك على أنه كلما شاءه عن الانتفاع بها على ما وصف فيه فهو مأذون له في ذلك اذا ما استقبلا ما لم يقبض هذا الراهن وأباح له ذلك المرتهن هذا الدين وقبل هذا المرتهن ذلك منه مواجعة ويتم الكتاب

\* الاقرار برهن منقول \* أقر فلان طائعا أنه رهن عبده فلانا اسمه كذا ووصفته كذا وقيمته كذا بما وجب له عليه من الدين وهو كذا درهما مقبوضا صححنا على أن يحفظ الرهن هذا المرتهن بنفسه وعن يمينه من عياله ويحبسه بدينه ولا يستعمله ولا يخرج به من يده ولا يستهلكه فان استهلكه أو ضيع شيئا من ذلك فعليه ضمان ذلك ويسقط من دينه بقدر ذلك وصدقه هذا المرتهن في ذلك كله تصديقا صححنا ويتم الكتاب كذا في الذخيرة والله أعلم

### الفصل السادس والعشرون في الاوقاف

هذا الفصل يشتمل على أنواع

\* النوع الاول في اتخاذ المسجد \* يجب أن يعلم أن المسلم اذا اتخذ داره للسلمين مسجدا وسلم المسجد الى المتولى وأذن للناس بالدخول والصلاة فيه فصل في قوم بجماعة يصير مسجدا باتفاق بين أصحابنا رحمه الله تعالى بخلاف ما يقوله أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سائر الاوقاف والقبض والتسليم شرط لصيرورته مسجدا عند أبي حنيفة ونجده رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس بشرط غير أن القبض فيه عندهما بطريقين أحدهما بالتسليم الى المتولى والثاني بالصلاة فيه ثم ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا صلى الواقف فيه أو صلى غيره فيه بجماعة أو بغير جماعة يصير مسجدا وعند محمد رحمه الله تعالى لا يصير مسجدا الا اذا صلى فيه بجماعة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا جعله على هيئة المسجد يصير مسجدا ولا يحتاج فيه الى شيء آخر هكذا ذكر بعض المشايخ في شرحه وذكر الشيخ الامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى في شروطه أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط نصير ورته مسجدا التسليم الى المتولى والصلاة فيه بجماعة وعندهما اذا جعله على هيئة المسجد صار مسجدا فاذا أرادوا أن يكتبوا في ذلك كتابا كيف يكتبون فتقول لم يذكر محمد رحمه الله تعالى كتابة هذا النوع في شروط الاصل وكان الطحاوي والمصنف يكتبان هذا ما جعل فلان الفلاني في صحة عقده وبنده وجواز أمره طائعا راغبا جعل فلان هذا جميع الدار التي هي ماله وفي يده وأبوزيد الشروط رحمه الله تعالى كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا الكتاب وبهض المتأخرين فالواقف على قياس قول أبي حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى ينبغي أن يكتب هذا كتاب من فلان لان جعل الارض مسجدا متجرا للارض فيه تبر

باعتق

والصغير الذي لا يجماع محرم والذي يجماع لا كالبالغ والمعنوه العالم بأمور النساء القادر على الوطء ليس

بمحرم وان لا يقدر وقد فترت الته ليس أيضا بمحرم والخنثون ليس محرم لانه لا يبالى من الحرام والشيخان توهم وطؤه ليس بمحرم وان فترت آله ولا حاجة اليه لكن له ميل قلب محرم ومس بدن محرم لا تشتهى لأبأس به \* واذا أراد أن يتر وجهه الى النظر اليها وان خاف الشهوة فقد روى انه عليه الصلاة والسلام قال اذا أتني الله تعالى خطبة امرأة في قلب رجل له النظر اليها أراد العبور أو التزول في أرض الغيران لها حائط أو حائل ليس له ذلك لانه دليل المنع والاله ذلك والمعبر في أمثاله عرف الناس \* ابلى بين الصلاة في الطريق وأرض الغيران من روعة أو غير من روعة

لكافر أثر الطريق لثبوت حقه فيه وان غير مزرعة لمسلم صلى في أرض المسلم لرضاهم بالغالبه أراد نصب رجي على نهر العامة ليس له ذلك لانه لا يجوز أن يضر \* والمحرمه ترخي على وجهها بخرقه وتحافها عن الوجهة دلت المسئلة أنها ممنوعة عن كشفها للرجال بالضرورة كالشهادة عليها ولها \* ولد محتوناً وشق عليه الختان وعرفه الحجامون ترك \* وسئل الامام عن قال اذا بلغ ولدى الختان ولم اختنه فأمر أنه كذا متي نزل الجزاء وكان بين يديه غلام أسود فقال ما أنا أعلم من هذا الاسود \* وكاتبه القرآن على الحيطان (٣٧٣)

باعثاق العبد وقد ذكرنا في اعتاق العبد أن أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد ارجعهم الله تعالى كانوا يكتبون هذا كتاب من فلان فهنا كذلك وكثير من المتأخرين كتبوا على نحو ما يكتبه أبو يزيد رحمه الله تعالى فكتبوا هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا الكتاب أن فلانا أقر عندهم وأشهدهم على اقراره في حال صحة بدنه وقيام عقله وجواز أمره له وعليه لاعلة به من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره أنه جعل جيع أرضه أو داره التي هي ملكه وفي يديه وتحت تصرفه وقد جعلها على هيئة المسجد وهي في كورة كذا في محله كذا في سكة كذا ويشتهل عليها الحدود الاربعه جعل هذه البقعة الموصوفة المحدودة فيه بمحدودها وجميع البناء القائم فيها وهي مفرغة لاشي فيها مسجد الله تعالى طلب الثواب وهر با من أليم عقابه وآخر جهام من ملك كالي الله تعالى فجعلها له بيتاً لعباده مسجد الصلوات المكتوبات والنوافل ويذكرون الله تعالى فيه أنا الليل وأطراف النهار ويعتكفون فيه ويقرؤون القرآن ويدرس العلم فيه من كان من أهله وخلي بينه وبين الناس ولا يفتاق بابه عليهم ولا يحال بينهم وبينه وقد أذن لهم بذلك كله وان جماعة من المسلمين بعد اذ نه اياهم بذلك دخلوها وأقاموا الصلاة المكتوبة بالجماعة فيها بأذان واقامة مع بعض من الشهود وبعينهم فصار جميع هذه البقعة لله تعالى بيتاً لعباده صلى ومعبداً لا ملك لهذا المقر فيها ولا حق له ولا في شئ منها ولا من سواه من الناس لاني أصلها ولا في بنائها ولا سبيل له ولا لاحد من ورثته على ابطال شئ من ذلك ولا على تغييره وأشهد على اقراره القوم الذين أنبتوا أسامهم في هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وان لم يكتب في هذا الصك الصلاة بالجماعة ولكن كتب فيه وقد أخرج هذا المتصدق جميع هذا المسجد من يده الى فلان فقبضه فلان للمسلمين ليكون في يده على ما جعله هذا المتصدق بتسليمه اليه فارغاً من موانع التسليم فجميع ذلك في يده هذا المتولى على ما جعله هذا المتصدق له ولا سبيل لاحد الى آخره كفاء والمكتوب الاول أحوط وأصح

نوع آخر في اتخاذ الرباط لنزول المارة فيه والسيارة فنقول نأمر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أن لا يلزم حتى كان له أن يرجع فيه كافي سائر الاوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز وان أراد كتابته يكتب فيه هذا ما وقف وتصدق أو يكتب هذا كتاب فيه ذكر ما وقف وتصدق أو يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا الكتاب أن فلانا جعل جميع الرباط المشتق على المنازل والغرف والساحة والمرابط الذي في موضع كذا صدقة موقوفة مقبوضة صحيحة نافذة جائرة تقرباً الى الله تعالى وابتغاء لرضائه لاسدافها ولا رجعة ولا مشنوية ولا لجنبة ولا مواءمة لاياباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا يتلف بوجه تلف قائمة على أصولها ماضية على سبيلها الى أن يرثها الله تعالى الذي يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين على أن يكون منازل ومساكن للسيارة والمارة وأبناء السبيل على ان الراي في انزال من ينزلها ويسكنهم الى القوامهم أبداً في كل وقت وزمان يسكنون من أحبوا وينجحون من أحبوا على ما يكون وأصلح وأوفق لهذه الصدقة والتخصيص في ذلك جائز فان كان شرط الواقف أن ينزلها المسلمون ولا ينزلها الكفار يكتب على أن سكاها للمسلمين ينزلها المسلمون ولا يمكن الكفار من النزول فيها فان كان شرط نزول أهل العلم لا غير يكتب على أن سكاها لاهل العلم والعلمين والمتعلمين دون غيرهم وان شرط نزول أهل القرآن أو القراءة يكتب على هذا القياس فان كان الواقف قد وقف لعمارة

ربما يسقط قيوطاً ويكره على الفرس والبساط لانه يداس ويوطأ \* اذا بلغ الصبي عشرة لا ينام مع أمه وأخته وامرأة الابا مرأته أو جاريته \* كشف اذارد في الحمام اغسله وعصره لا ياتم لعدم امكان تطهيره بدونه والائتم على الناظر قال الرستغفني لاختفاءه أراد بالكشف في الموضع المعبد لذلك لا مطلقاً وهو الحق وفي كل موضع ما جاز النظر جاز المس أيضاً \* ودخول الحمام في الغداة ليس من المروءة لان فيه اظهارة لوب الكناية أو لانه محل بالصلاة بالجماعة اصطالح الطلاب ان المتقدم أولى بالدرس ثم اختلفوا في التقدم فن وجدينة على التقدم فهو أولى والا يقرع بينهم ويجعل كأنهم قدموا معا \* أراد أفقه أهل البلد الغز وليس له ذلك لان فيه اضاءة أهل البلدة وعلى هذا لو أراد ج التطوع وان كان فيها أفقه منه لذلك \* اشترى طشتان أرز وقال من أظهر بطن الطشت فعليه كذا لا يحل له هذا المال \* المسافرين اذا

خطوا أزوادهم أو أخرج كل واحد منهم درهماً على عدد الرفقة واشتروا طعاماً أو كاه فانه يجوز وان تفاوتوا في الاكل لان الله تعالى أباح مخالطة البنائى فهذا أولى والله أعلم \* كتاب الاستحسان \* ظهر قدسه هاليس بعورة فباراه الحسن عن الامام وعن الثاني ذراعها ليست بعورة ومهما حرام أى من الوجه والنزاع لانه يباح مصاحفتن والاستمتاع حرام بكل حال وكذا الخلوة والحكم بالفرق بين الاجنبى وذى الرحم اذا كان النظر لاعتناء به فاما بالشهوة فلا يحل لاحد النظر \* وكذا اذا كان رأيه أنه يشتهى لا ينتظر الا للحكم

لها أو عليها أو تحمل الشهادة ولا يقصد الشبهة ويقصد الحكم والتحمل ولباها ان ملتزم فليدفعها أو رقيقا فالنظر من ورائها كالنظر الى بدنها والنظر الى العورة لا يجوز الا للضرورة كالختان والمداواة والولادة والاختلاف في وصول العين لو بكر أو الرقيب \* خبر الواحد يقبل في الديانات كالحل والحرم والطهارة والنجاسة اذا كان مسلما عدلا ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا محددا أولا ولا يشترط لفظ الشهادة والعدد \* دخل على قوم مسلمين يأكلون فآخبره (٣٧٤) واحد بالحل والآخر بالحرم ان في جانب عدل وفي آخر غير عدل ربح العدل ولو في كل

جانب غير عدل عمل بغالب الرأي وان لم يترجح جانب فلاصل الحل ففتناؤه ولو في جانب عدل وفي آخر عدلان فهما أولى ولو في جانب عدلان حران وفي آخر عدلان عدلان فالحران أولى ولو في جانب عدل حر والآخر عدل عدل باكثر الرأي مساواة الحرم العبد في الديانات \* ولو كنت في كل جانب عدلان حران عدل باكثر الرأي فان لم يترجح الرأي ربح التحريم بخلاف ما سبق لان كل خبره لازم فربح التحريم وثمة غير ملزم \* ملك جارية أو طعاما فآخبره مسلم انه كان غصبا عند المملوك فالتزمه في الوطء والا كل أولى لان الملك لا يثبت ملزم حلها فيثبت شبهة الحرمه بقول الواحد العدل \* ولو أخبره عدل انه ذبيحة المجوسي لا يحل أكله وان كان اشتراه لا يرد به قول الواحد الى البائع \* أباحه طعاما أو ماء ليتوضأ به فآخبره عدل انه مغصوب فالأحب التنزه ولا يحرم لانه لم يثبت حرمة العين \* يريد شراء أمة فآخبره مسلم بكونها غصبا

الرباط وقف آخر (١) يجبره وان لم يكن وقف لذلك وقف آخر يكتب على أن للقيام أبدا أن يواجرها من منازلها ومرايطها بقدر ما يعمر ونها من غلتها فاذا عمر وها ردت الى ما جعلها عليه هذا الواقف على أن الرأي في اختيار ما يواجره الى القوام وان كان الواقف لم يشترط ذلك فالعامة على من يسكنها ثم يكتب وقد أخرج هذا الواقف هذا الموقوف من يده وأفرزه من ماله وسلمها الى فلان بعد ما جعله متوليا لذلك ليوليها على سبيلها ما شاء ويوليها من أحب ممن يصلح لها ويوصي بها الى من أحب وقبضها على ذلك منه بتسليم جميع ذلك اليه فارعا من موانع التسليم وهي في هذا المتولى على الصدقة المسماة فيه لا يحل لوال ولا قاض ولا قيم ولا ذي سلطان تغيب ذلك عن وجهه ولا تبديل شرط من شروطه فمن فعل ذلك فقد باعها بغيره وتعرض لخطئ ربه والله حسبه وكافيه ومجازهه وللواقف أجره على ما تولى وأمضى وقد حكم حاكم عدل نافذ الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بخصوصة صحيحة جرت بين هذا الواقف وبين خصم فيه في مجلس قضائه وحكم عليه بجواز هذه الصدقة ولزومها بحضوره ومثله علام بما أدى اليه اجتهاده وأشهد عليه جماعة من العدول الذين أثبتوا أساميهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا

نوع آخر في اتخاذ المقبرة فنقول ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أن لا يلزم حتى كان له الرجوع فيها وروى الحسن رحمه الله تعالى عنه أنه لا يرجع في الموضع الذي دفن فيه الميت ويرجع فيما سواه وحكى عن الحاكم أبي نصر المهرورية رحمه الله تعالى أنه قال وجدت في النوادر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه أجاز وقف المقبرة والطريق دون سائر الاوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أنه يجوز وقف المقبرة واشترط التسليم فيها على الخلاف الذي مر في المسجد والتسليم فيها بالتسليم الى المتولى أو دفن الموتى فان أراد كتابته يكتب ان فلانا جعل أرضه وبيد كرم وضعها وحدها صدقة موقوفة وفقا صحيحا جازا نافذا الى قولنا وخير الوارثين جعلها مقبرة للمسلمين يدفنون فيها موتاهم في كل وقت وأوان أبدا لا يمنعون من ذلك ولا يحال بينهم وبينها وقد أذن للناس أن يدفنوا فيها موتاهم فدفن طائفة من المسلمين فيها وموتاهم بعد ما علموا بديلتها وأذن لهم بالدفن فيها فاصارت مقبرة للمسلمين مقبوضة لهم على ما جعلها الواقف وان لم يذ كر دفن طائفة من المسلمين فيها وموتاهم وانما كتب وقد أخرج هذا المتصدق هذه الارض من يده وجعلها في يد فلان المتولى لتكون في يده على ما جعلها هذا الواقف كفا على ما ذكرنا قبل هذا ويلحق بالآخر حكم الحاكم كلفه من الاختلاف حتى يصير مجمعا عليه لا يقدر أحد على ابطاله ووجه المرافعة الى الحاكم أن يرفع المالك من دفن ميتة فيه ويسأل القاضي أن يأمره بتفريق أرضه لما أن هذا الوقف ليس بلازم في أمر القاضي المالك بقصر يده عنه ويحكم بفسخ هذا الوقف ولزومه فيكتب الكاتب وقد حكم حاكم عدل نافذ الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بخصوصة مستقيمة جرت فيها بين هذا الواقف وبين واحد من هؤلاء الذين دفنوا موتاهم فيها لما أراد الواقف هذا الرجوع عن وقفها أخذنا بقول من لا يرى ذلك لازما فحكم على الواقف هذا بلزومه في وجهه بحضوره خذمه اذرا لازما ووقع

(١) قوله يجبره كذا في النسخة المجموع منها وفي غيرها يجبره وكذا تحريف ولعله عيظه أو أنه وذلك ولا يجر ذلك والله أعلم اهـ معصمه

عنده وهو ويجهد فالأحب التنزه فلا يشتري محل له الوطء لانه لم يجبره بجرمة البين بل بجبهة الحرمه ولم يثبت وكذا اجتهاده ان أخبرنا حرمة أو معتقة تنزه ولا يحرم لان بخبر الواحد لا زال الملك وان كان هذا حرمة العين \* الاصل في أمة رجل بيعها آخره اذا أخبره بشئ لوعاين ذلك وسعه الشراء كذلك لو أخبره عدل أو غير عدل بذلك وأكثراه بذلك وان اشتب لا يشتري وان كان لا يسعه ذلك اذا عاين فكذلك اذا أخبره واذا أخبر ان فلانا لا ينازعه الا أنه الشراء وان أخبره أنه ينازعه لكنه مبطل لا يسعه وانما قال فلان يدعيها وفي الحقيقة

كان لي وأنا كنت أمرته بذلك لمصلحة وأمرت الجارية أيضاً التقرب بذلك وهو مسلم عدل له الشرائع منه وان كان عنده انه كاذب لا يشترها  
لانه لو كان ذلك وسعه الشراء لاحترازه بعدم المنازعة وكذا لو قال كانت لي أو دعت اعنده ثم أخذتها منه أو قال كنت بعته منه ثم أقبلتها  
أو وهبها لي وصدة لما قلنا ولو قال لي غصبها مني فأخذتها منه على بحوده لم يشترها وان قال غصبي وظلني ثم رجعت عن ظله ودفع لي له الشراء  
لعدم المنازعة وهذا اذا كان عدلا ولو خاصه الى الحاكم حكم له بغيره ان أو نكول جاز الشراء (٣٧٥) \* ولو قال حكم لي بها الحاكم  
وأنكر الحكم فأخذتها منه لم يشترها نظيره ما مالو قال

أشترتها منه ونقدت الثمن  
وأخذتها منه بغير أمر له  
الشراء ولو قال أشترتها  
من فلان ونقدت عنهما  
أنكر البيع وأخذها ليس  
له الشراء ولو كان البائع  
عدلا ولو قال اشترتها من  
فلان ونقدت الثمن وقبضت  
بأمره وهو عدل وأخير  
عدل أن البائع هذا محمد  
البيع لم يشترها فان كان  
البائع عدلا والخبر غير عدل  
ويقع عنده أنه صادق  
فكذلك وكذا اذا كانا خبر  
عدلين وعنده أن الخبر  
هو الصادق لان العمل  
بغالب الرأي في أمر الدم  
جائز في المال والاحتراز  
عن الشراء أولى قال محمد  
رحمه الله أرأيت أن رجلا  
دخل على انسان ليس له  
شاهرا سيفه فوق في رأيه  
أنه سارق يروم أخذه ماله  
أو قتله له قتله ولو وقع في قلبه  
أنه هارب من العدو فلتجني  
اليه لا يحل قتله لوجوب  
العمل بغالب الرأي \* باع  
رجل أمة انسان وزعم أن  
مولاه أمر بالبيع ووقع  
عنده أنه صادق له الشراء

اجتهاده عليه ثم يكتب لوال ولا لقاض الى آخر ما ذكرنا

نوع آخر في جعل الأرض طريقا للعامة المسلمين فنقول في ظاهر المذهب انه على الخلاف وعلى  
ما حكينا عن الحاكم أبي نصر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه على الوفاق وطريق كتابته على ما ذكرنا غير  
انه يكتب ههنا وقف أرضه على أن تكون طريقا للعامة الناس لان الكافر يساوي المسلم في المرور  
في الطريق والطريق في هذا نظير الرباط بخلاف المقبرة لانه لا يجمع بين الكافر والمسلم في مقبرة واحدة  
ويلحق بأخره حكم الحاكم كذا في المحيط  
نوع آخر في اتخاذ القنطرة وطريق كتابته هذا ما شهد وأن فلانا جعل قنطريته التي بناها على نهر كذا  
أو على وادي كذا ويكتب باذن سلطان الوقت ان كان الوادي أو النهر للعامة وان كان اقوم مخصوصين يكتب  
باذن فلان وفلان وان كان لشخص معين يكتب باذن فلان وبين أنهما من خشب أو آجر وبين أنهما على  
طاق أو طاقين أو ثلاث طاقات ليكون طريق المرور للعامة الناس الى آخره والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة \*  
نوع آخر في جعل الخيل ومناعه وسلاحه للسبيل يكتب فيه وجعل جميع خيله وهي كذا وكذا  
وجميع سلاحه وهو كذا وقفا مؤبدا حبسا جائزا قائمة على حاله أعدة للجهاد في سبيل الله تعالى يستعملها أهل  
الجهاد في سبيل الله تعالى في كل وقت وزمان على أن الرأي في الدفع والاخذ للقوام عليها أبايدفعونها الى من  
أحبوا وأخذونها ممن أحبوا ممن مستعملها كيفما شاؤا وكما شاؤا وأيدكر على أن لا يقوم عليها أبدا  
الا المعروف بصلاحه وعفافه على أنه ان تغير من شئ لم يرض أو فساد أو هزم أو كسر أو غير ذلك وما رار  
بحال لا يصلح للجهاد باعه القيم واستبدل بقيته غيره مما يصلح للجهاد كل قيم كان في كل وقت وزمان يستبدل  
مالم يبق صالحا للجهاد بما يصلح للجهاد ويحبسه عنده نفسه الى وقت الحاجة على هذا يجري أمرها ويتم  
الكتاب ويلحق بأخره حكم الحاكم وعلى هذا العوامل والحوامل من الدواب والنعم اذا سبلها الحل أنقال  
أهل الجهاد واستقاء الماء لهم وكذلك العبيد اذا سبلهم لخدمة أهل الجهاد فهذا كله جائز عند محمد رحمه  
الله تعالى وطريق كتابته أن يكتب الى قولنا قائمة على حاله أعدة للجهاد في سبيل الله تعالى يستعملها أهل الجهاد  
أهل الجهاد وفي استقاء الماء يكتب يستقي بها الماء لأهل الجهاد وفي العبيد يكتب يخدمون أهل الجهاد  
ويلحق بأخره حكم الحاكم وأما اذا سبل شيئا من الانعام ليصدق بالباثنا وأولادها وأصوافها ذكر  
الحاكم أحمد السمرقندي رحمه الله تعالى في شروطه لم يسمع في وقفها قول لأهل العلم قالوا ويجب أن  
يجوز على قول محمد رحمه الله تعالى قال وقد ذكرنا في السرا الكبير اذا وصي بمافي بطون غنمه أو بأصوافها  
أو ألبانها فالوصية باطله وليس الوصية في هذه الاشياء كالوصية بغله البستان وغرة الشجر قال وهذه  
المسئلة دليل على أن وقف النعم للصدق بالباثنا وأصوافها وأولادها لا يجوز وفي فتاوى أبي الليث رحمه  
الله تعالى اذا وقف بقرة على رباط على أن ما يخرج من لبنها ومنه ما يعطى لآباء السبيل قال بعض مشايخنا  
رحمهم الله تعالى ان كان في موضع يغلب ذلك في أوقافهم رجوت أن يكون جائزا وقال بعضهم بالجواز مطلقا  
لانه جرى التعارف بذلك في بلاد المسلمين وطريق الكتابة في ذلك هذا ما وقف فلان كذا عدد دامن الابل  
أو كذا عدد دامن البقر أو كذا عدد دامن الغنم وقفا مؤبدا حبسا جائزا فاذا انقضى فيه ولا رجعية ولا مشنوية  
لا يباع ولا يوهب الى آخره على أن ما يحصل من ألبانها وأصوافها وأولادها يصرف الى آباء السبيل على أن

فان اشتراها أو قبضها أو وطئها وقع عنده أنه كاذب في دعوى الامر ترك وطأها حتى يعرف خبرها فاذا جاء المالك وأنكر الاذن أخذها  
وعقرها ورجع الثمن على البائع وان شهد عنده عدلان بأمر المالك ثم جاء المالك وأنكر الاذن فليشتري أن يمنعها حتى يحكم الحاكم بالرد  
ثم لا يبعه امسا كما به شهادة الشاهدين المذكورين عند الشراء \* تزوج ربيعة فآخبر رجل أنها ارتفعت من أم الزوج أو أختها أو كانت  
الزوجة مشتهة فآخبره رجل ان أباه الزوج أو ابنه قبلها بشهوة ووقع في قلبه انه صادق له أن يتزوج باختها أو أربيع سواها بخلاف ما لو

أخبره بسبق الرضاع والمصاهرة على النكاح لان ثمة الزوج ينأزعه وفي القابض لا ينأزعه لعدم العلم به وان وقع عنده صدقة فوجب قبوله  
 \* أخبر بارتداد امرأته أو أخبرت بارتداد زوجها أو العاقل عنه في لزوم قبول خبره روايتان \* رأى رجلاً قتل عداً ثم قال قتلته لأنه كان  
 ارتد أو لأنه كان أبي أو أخى ولم يكن له وارث غيري أو أقرباً منه قتل لرتبة أو للقصاص له أن يقتل القاتل عابن القتل أو سمع  
 اقراره بذلك ولكل من عاين أو سمع (٣٧٦) اقراره عاتيه قتلته ولو شهد عدلان عنده بأنه قتل أباه ليس له أن يقتله حتى يحكمهم بالشهود

الرأى في ذلك إلى القيم يعطى من شاء من أبناء السبيل وأي قدر شاه وسلم ذلك كله إلى فلان بعد ما جعل له  
 متولياً في ذلك ويلحق بالحق آخر محكم الحاكم  
 (نوع أخرى في وقت العقارات) وأنه على وجوه كثيرة فمن جله ذلك أنه إذا أراد أن يجعل داره صدقة للمساكين  
 في حياته وبه بدأ محمد رحمه الله تعالى في باب الوقف في شروط الاصل قال قلت أريد أن أريد الرجل أن  
 يجعل داره في حياته صدقة للمساكين هل يجوز قال يعني بأخيه رجة الله تعالى ان مات وهو في يده يصير  
 ميراثاً لو رثته ولم يقل لا يجوز وإنما يقل لا يجوز لأن عند أبي حنيفة رجة الله تعالى الوقف حبس الاصل على  
 ملك الواقف والتصدق بالغلة والثمرة ومنفعة الارض فمكان كالعارية والعارية جائزة غير لازمة لو مات  
 المعتبر يصير ميراثاً لو رثته فكذلك الوقف على قوله قلت فهل في ذلك حيلة حتى تجوز هذه الصدقة ولا يكون  
 لاحد نقضها قال يقول ان نقض سلطان أو وارث هذه الصدقة فهي وصية من ثلثي بيعا ويتصدق بثمنها  
 على المساكين فيحصل الصيانة لان الذي يريد بابطاله يعلم أنه لا يستفيد بهذا الا بطلان شيا فلا يطلها ثم ان أباه  
 حنيفة رجة الله تعالى قال في تعليم الحيلة يقول فهي وصية من ثلثي بيعا ويتصدق بثمنها على المساكين ولم  
 يقل يقول فهي وقف وصدقة بعد وفاتي فان كان الوقف المضاف الى ما بعد الموت جائزاً لزاماً عنده إذا كان  
 يخرج من الثلث كان الوقف المضاف الى ما بعد الموت في معنى الوصية ومن مذهب ابن أبي ليلى رجة الله  
 تعالى أن الوصية بالغلة والثمرة لا تجوز فربما يرفع ذلك الى قاض يرى مذهب ابن أبي ليلى رجة الله تعالى  
 فيبطلها فقال ما قال تحريراً عن قوله قلت فكيف يكتب قال يكتب هذا ما عهد فلان في حياته عهداً أنه  
 جعل داره التي في بني فلان صدقة موقوفة لله عز وجل هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى  
 والطحاوي والخصاف رحمهما الله تعالى كأن يكتبان هذا ما تصدق به فلان بن فلان وأبو زيد الشرطي رحمه  
 الله تعالى كأن يكتب هذا ما شهد عليه الشهود والمسمون آخر هذا الكتاب أن فلان تصدق بجميع داره وبعض  
 المتأخرين من أهل هذه الصنعة كان يكتب هذا ككتب من فلان وكثير من المتأخرين كانوا يكتبون هذا  
 ما وقف وتصدق وكل ذلك جائز حسن ولم يصف محمد رحمه الله تعالى الدار بكونها فارغة والطحاوي  
 والخصاف رحمهما الله تعالى كأن يكتبان وهي دار فارغة وأنه حسن لان شغل الدار يمنع جواز الصدقة  
 الموقوفة على قول من يرى التسليم الى المتولي شرطاً فلا بد من ذكر هذه الزيادة ليقع التحرز عن قوله ثم قال  
 صدقة موقوفة لله عز وجل انما قال هذا حتى تتسار هذه الصدقة عن الصدقة المقيمة وكان الطحاوي  
 والخصاف رحمهما الله تعالى يكتبان صدقة موقوفة لله عز وجل مؤبدة محرمة محتملة بته بته لا تباع ولا  
 توهب ولا تورث ولا تملك بوجه ملك ولا تنفق بوجه تلف فاعلة على أصولها محفوفة على شروطها مسبلة على  
 سبلها المسماة في هذا الكتاب حتى يرثها الله تعالى الذي له ميراث السموات والارض وهو خير الوارثين ثم قال  
 على أن تواجرا لانه أوصى بأن يتصدق بغلته والتصدق بالغلة لا يكون الا بالاجارة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى  
 الاجارة مطلقة وانما يستقيم هذا الاطلاق اذا اراد المتصدق الاطلاق أما اذا اراد أن يواجر سنة فسنة يذكرك  
 في الصلح على أن يواجر سنة فسنة ولا يواجراً كثر من ذلك وإذا انقضت سنة يواجر سنة أخرى ثم يكتب  
 ويتصدق بغلته على المساكين يصير المصروف معلوماً بالتصريح فلا بد أن يكتب ويتصدق بغلته على  
 المساكين أبداً لان التأيد شرط صحة الوقف الاعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يكتب يتصدق

ما لم لا يصرح بجهة قبل الحكم  
 بخلاف ما لو شهد عندها  
 عدلان أن زوجها أطلقها  
 ثلاثاً حيث ثبت الحرمة  
 في حقها بلا حكم ولو عاين  
 الابن قتل أبيه أو سمع  
 اقراره بذلك ثم برهن القاتل  
 عند الابن أن أباه كان ارتد  
 أو قتله للقصاص ان كان  
 للشاهدان من لو شهدا عند  
 الحاكم يحكم الحاكم  
 بشهادتهما ليس له قتله وان  
 كان مما لا يحكم به ماله قتله  
 \* مال في يد رجل شهد عدلان  
 أنه مال مورث هذا غصبه  
 ذوالمعد وهو يجحد  
 لا يأخذ منه قبل الحكم  
 وله كان هو عاين أخذه أو سمع  
 اقراره بذلك له الاخذ رفقا له  
 عليه ولكل من عاين أو سمع  
 اقراره بذلك اعانته كافي  
 القتل \* شهد عدلان أن  
 زوجها أطلقها ثلاثاً ثم ماتا  
 أو غابا قبل أن يشهدا عند  
 الحاكم ليس لها أن تقيم معه  
 كما إذا سمعت منه بخلاف  
 المال والقتل

### نوع

نبت من عروق شجرة في  
 داره شجرة في دار جاره  
 فالنابت من العروق لصاحب

الشجرة النابتة والغنى وصاحب المزارع أخذوا ما لا بالشرط رتوه على المالك ان عرفوا والاتصدقوا  
 به فان كان الاخذ بالشرط يكون له لان الدفع حصل من المالك برضاه \* اذا نبت الحطب في أرض رجل بلا إنباته ليس لاحد أن يأخذه  
 والشوكة له أن يأخذ \* محرم وحلال اصطاد في الحل فالصيد كله لللال وعلى المحرم الجزاء \* وسر الكعبة يعطى منه انسان ان له قيمة لا يأخذه  
 وان لا قيمة له أخذه \* وسر الكعبة من الحرير والديباغ لم يجز له الشان في أصح وجهيه وجوز كون خرطة المصحف من الحرير وجهها



واحداً ونقش جلد المعصف بالفضة يجوز عنده لا بالذهب \* وضع السكربين بدى جماعة وقال من أخذه فهو له جازلن أخذه قبل هذا باحة  
وقيل انه تمليك من مجهول يصير معلوماً عند الأخذ \* والتهبة جائزة اذا أدنى فيها صاحبها لمن أخذها لاروى انه عليه الصلاة والسلام غفر  
خمساً بعبدة ثم قال عليه السلام من شاء فليقطع \* ولا بأس بالقعود والنوم على جوالق أو كيس في مديراهم لان المقصود الحفظ لا الاستغفاف  
والعبادة للمقاصد لا لنفس الافعال ومجدرجه الله لم ير بأساً بالباس المرتفع جداً قال (٣٧٧) عليه السلام تزين لعبادة ربك

وقال عليه السلام ان الله  
جليل يحب الجمال وكنا  
لا يرى بالبدن الا جرح على  
السرج بأساً قال هشام  
رايت على الامام الثاني نعلين  
مخفوفتين بمسامير الحديد  
فقلت أترى بهما بأساً فانهما  
من لباس الرهبان وكان  
الثوري ابن يزيد رحمه  
الله يكرهه فقال كان  
عليه السلام يلبس النعال  
التي لها شعرا أشار الى أن  
المشابهة بالرهبان في فعل  
فيه صلاح العباد لا يضر  
فان من الاراضى ما لا يمكن  
قطعه الا بمثل هذه النعال  
كالجبال والاراضى الصلبة  
وعن الامام ان الخضاب  
حسن لكن بالخفاء والكتف  
والوسمة أراد به اللحية وشعر  
الرأس والخضاب في غير  
حال الحرب لا بأس به في  
الاصح ولها أن تخضب  
يديها ورجليها لترين خضاباً  
بلا تميل \* وينبغي للرجل  
أن يأخذ من لحيته اذا طالت  
ومن أطراف لحيته أيضاً  
ويأخذ من شاربه حتى  
يصر كالخاجب \* وغسل  
اليدين بالحق لا بأس به وهذا  
قولي أيضاً لتوارث الناس  
بلا تكبر \* ولا ينبغي للرجل  
أن يسأل اليهود والنصارى

بغلتها على المساكين يجوز على قول عامة مجيزى الوقت وعلى قول يوسف بن خالد لا يجوز لان لفظة الصدقة  
لا تدل على أنه أراد جميع المساكين فالصدق على مسكين واحد جائز ولو وقف على مسكين واحد لا يجوز لانه  
لا يتأبد وعند عامة مجيزى الوقف لفظة الصدقة تدل على ارادة جنس المساكين حيث أطلق ولم يعين واحداً  
فصار كأنه صرح به ألا ترى أنه لا فرق بين قوله مالي صدقة وبين قوله مالي في المساكين صدقة وإذا كان في  
المسئلة خلاف لابد من التصريح بالمسالكين ليخرج عن حد الاختلاف وان أراد المتصدق أن يتصدق  
بغلتها على فقراء المسلمين ومساكينهم يكتب ويتصدق بغلتها على فقراء المسلمين ومساكينهم وأهل الحاجة  
منهم أبداً على ما يرى وإلى هذه الصدقة الذي يلي يومئذ من تسوية ذلك بينهم ومن تخصيص بعضهم بوجه دون  
وجه بعد أن يتوخى أى أن يتبغى ويطلب أفضل ذلك موضعاً أو عظماً أو أجراً ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في  
هذا الكتاب أنه يبدأ أولاً بما يحصل من غلاتهم بغير متاع وعمارته واصلحها وما فيه من المستزاد في غلاتها  
وأجور القوامين عليها وجميع ما يحتاج اليه ثم ما فضل من ذلك يتصدق به على المساكين وعامة أهل الشروط  
يكتبون يبدأ أولاً بما حصل من غلاتهم بغير متاع وعمارته واصلحها وما فيه من المستزاد من غلاتها وأجور  
القوام عليها ثم ما فضل من ذلك يصرف الى فقراء المسلمين ومساكينهم أبداً الا الآن محمد رحمه الله تعالى لم يذكر  
ذلك نصاً لانه ثابت اقتضاء فانه قال يتصدق بغلتها على المساكين أبداً ولا يمكن التصديق بغلتها على المساكين  
أبداً الا بعد عمارتهم وثمرتها والناثبات اقتضاء والثابت نصاً سواء الآن عامة أهل الشروط كانوا يقولون  
الثابت نصاً أقوى من الثابت اقتضاء والناثرون من أهل هذه الصنعة يكتبون في الارض والكرم وأداء  
خراجها ومؤنتها التي لابد منها لان الاستغلال بدونه لا يمكن وفي الدار والخوانث يكتبون وأداء مؤنتها  
والنواثب السلطانية الموظفة لانها صارت بمنزلة الخراج ثم يكتب بعد ذلك ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم  
الآخر أن يرد هذه الصدقة والطحاوى والخصاف رحمه الله تعالى يريان على ذلك للأكبر ولا يحل  
لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر من سلطان أو حاكم أو أحد من عرض الناس أن يغير هذه الصدقة المذكورة  
في هذا الكتاب وأن يبذلها وأن يسطلها وأن يعين أحداً على نقضها في فعل ذلك فقديم باعته وأجر فلان يعنى  
المتصدق فيما نوى من ذلك واحتسب على الله عز وجل وقال بعضهم لا يكتب ولا يحل لاحد يؤمن بالله  
واليوم الآخر أن يرد هذه الصدقة لان على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى يجوز نقض هذه الصدقة ولو  
نقضت عادت الى ملك المالك كما كانت ولا يكون أنما فتكون هذه الكلمات كذباً على قوله ويطلب به الوقف  
لوشروط ذلك في الوقف ثم يكتب بعد ذلك ودفع فلان المتصدق هذه الجار الى فلان وسلمها اليه بعد ما جعله فيها  
متولياً الامور هذه الصدقة وقبض فلان ذلك منه ولا بد من ذكر التسليم الى المتولى لان التسليم الى المتولى  
شروط صحة الوقف عند أبى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولم يكتب محمد رحمه الله تعالى في آخر هذا الكتاب  
على أن لا يولى أن يولى غيره من الوكلاء والوصياء ويستبدل بهم من شاء وأحب وينبغي أن يكتب  
ذلك لان من الناس من يقول لا يملك الوصى ولا المتولى أن يولى غيره الا اذا فوض ذلك اليه كافي حالة الحياة  
واذا فوض اليه ذلك وكل غيره لا يملك عزله الا اذا فوض اليه العزل قال ثم يكتب فان رتب سلطان أو غيره  
أو طعن فيها طاعن فهي وصيفة ثلث فلان يباع ويتصدق بثمنها على المساكين وانما يكتب هذا  
بميانه لهذا الوقف عن النقض على ما مر قبل هذا فان الحق بأن خرد هذا الكتاب حكم الحاكم بعهدة هذا

(٤٨ - فتاوى سادس) عن التوراة والانجيل والزبور ولا يكتبه ولا يتعلمه لانهم حرقوه ولا يستدل بالآيات المطالب  
بما ذكر في تلك الكتب لانه يحتمل أن يكون من المحرفات وأما استدلال العلماء في آيات رسالة سيدنا عليه الصلاة والسلام بالذكور في  
اسفار التوراة وصحف الانجيل فذلك لا لازام عليهم بما عندهم \* تعلم بعض القرآن ووجدوا غافلاً فضل الاشتغال بالفقه لان حفظ القرآن  
فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الفقه فرض عين قال في اخرائه وجميع الفقه لا بد منه قال في المناقب على محمد بن الحسن ما شاء الله مستله

في الحلال والحرام لا بد للناس من حفظه \* الرجل اذا أمكنه أن يصلي بالليل ويتم بالنهار فعل وان لم يمكنه النظر في العلم بالنهار وله زيادة ذهن يعقل الزيادة فالنظر في العلم أفضل \* طلب العلم والفقه اذا صحت النية أفضل من جميع أعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا صحت النية لأنه أعم ففعلا لكن بشرط أن لا يدخل النقصان في فرائضه وصحة النية أن يقصد وجهه الله تعالى والآخرة لا طلب المال والجاه ولو أراد الخروج من الجهل ومنفعة الخلق (٣٧٨) ولحياة العلم فقيل نصحه نبيه أيضا ولا بأس بالجلوس للوعظ اذا أراد به وجهه الله تعالى

قال الله تعالى وذكر فان الذكري الآية وكان ابن مسعود رضي الله عنه يذكر كل عشية خمسين فكان يدعو بدعوات ويتكلم بالخوف والرجاء وكان لا يجعل كله خوفا ولا كله رجاء قال الامام الرستغفني ينسني أن يتكلم في الرجاء والرحمة لقوله عليه السلام يسروا ولا تنسروا وبشروا ولا تنفروا ولأن من رجع الى الباب يكون أثبت وفي فتاوى القاضي رفع الصوت بالدكر حرام وقد صرح عن ابن مسعود أنه سمع قوما اجتمعوا في مسجد به اللون ويصلون عليه عليه الصلاة والسلام جهرا فراح اليهم فقال ما عهدنا ذلك على عهد عليه السلام وما أراكم الا مبتدعين فما زال يذكر ذلك حتى آخر جهم عن المسجد فان قلت المذكور في الفتاوى ان الذكر بالجهر لوفى المسجد لا يمنع احترازا عن الدخول تحت قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود رضي الله عنه يخالف قولكم قلت الانخراج عن المسجد لو نسب اليه

الوقف لزومه على نحو ما يتناقل هذا يحصل به الصيانة أيضا \* مدرصك الوقف من انشاء نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى \* هذا ما وقف وتصديق به العبد المسرف في الذنب الحسن الظن بعفو الرب فلان ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب التوابه وتحري المرصاته وهربا من أليم عذابه وشديد عقابه حين رأى نعم الله تعالى عليه متوافرة والآله لديه متظاهرة وقد اختصه بمحارمه غيرهم من أشكاله ونظرائه وآتاه ما لم يؤت أحد من أمثاله وقرنائه من أجناس خلقه أنشاء في عز ووجاهة وعمره في رخاء عيش ورفاهة وارتفاع ذكر وتمكين وشرف قد رواتساع عين ثم رأى نفسه في انتقاص وحواسمه في كلال وانتكاص قد ذهبت قواها وانتقضت عراها وقيل كراهها وكثر شكواها وابيض منه الشعر وانحى له الظهر قد قارب الزوال وأشرف على الارتحال وأحب أن يأخذ من دنياه لا آخرته ويتزود من أولاده لعاقبته ويقدم في يومه لغد من أطيب ذات يده ذخرا للوقت حاجته وعدم فقره وفائقته قال الله تعالى ان تناولوا البرحتى تنفقوا مما يحبون وما بلغ من الآثار ونقل في الاخبار مكتوب على باب الجنة ثلاثة أسطر الاول لا اله الا الله محمد رسول الله والثاني أمة مذبذبة ورب غفور والثالث وجدنا ما علمنا وربنا ما قدمنا وخسرنا ما خلقنا وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول ابن آدم مالي مالي وهل لك من مال الا ما آتاك فأفقت وأولبت فأبليت أو تصدقت فأمضيت وعن عقبة بن عامر الجهمي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ظل المؤمن يوم القيامة صدقته وقال عليه الصلاة والسلام الصدقة تطفى غضب الرب فانفق مما رزقه الله تعالى في رضاه عاجلا راجيا انفقته آجلا رغبة في موعود النبي صلى الله عليه وسلم في قوله خير ما يخلف الرجل بعد موته ثلاثة ولد صالح يدعوله وصدقة جارية يبلغه أجرها وعلم يعمل به من بعده فأحب أن يتدرج في جملة من لا ينقطع عمله اذا دنا أجله فوقف وتصديق من خالص ماله وطيب كسبه بكذا والله تعالى أعلم \*

وصك قديم طويل في اتحاد المدرسة والوقف عليها \* هذا ما اجتبى بانفاقه وتصديق به الخاقان الاجل السيد الملك المظفر المؤيد العدل عماد الدولة وناج الملة طمع فاجع بغرار خان أبو اسحق ابراهيم بن نصر سيف خليفة الله تعالى أمير المؤمنين أعلى الله تعالى أمره وأعز نصره تقربا الى الرب الجليل وطلب الثواب الجزيل وهربا من العذاب والتنكيل ورغبة في وعده الجليل على ما نطق به محكم التنزيل وهو قوله عز وجل وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا وروى في الاخبار عن النبي المختار صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله الابرار وصحبه الاخبار ان امارات ابن آدم انقطع عمله الا في ثلاثة ولد صالح يدعوله بعد وفاته وصدقة جارية وعلم يعمل به الناس وأحب أن يتدرج في عداد من لا ينقطع عمله وأن يقدم لنفسه خيرا يكون له عند الله وزاد المعاد وخيرة باقية ليوم التناد يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا الآية فأمر باتخاذ مدرسة تكون مجعلا لاهل العلم والدين متصله بالمشهد مشتملة على مسجد وموضع لدرس العلم ومكتبة لتعليم القرآن ومجلس مقري يقرئ الناس القرآن ومجلس مؤيد به لطلب الناس الادب ودورات وساحة وبستان وجمع في ذلك شرائط الصحة على ما اقتضى العلم بصحة تلك الصدقات على وجوهها المشتملة عليها وجميع ذلك داخل مدينة سمرقند بموضع منها يعرف بالباب الجديد وأحد حدود جوانب الزيق الشارع

بطريق الحقيقة يجوز أن يكون لا اعتقادهم بالعبادة فيه ولتعليم الناس بأنه بدعة والفعل الجائز يجوز أن يكون بطريق غير جائز لغرض بلحقه فكذلك غير الجائز يجوز أن يجوز لغرض كما ترك رسول الله عليه السلام الا أفضل تعليم الجواز وفي الاعراف في قوله تعالى ادعوا ربكم تضرع وخفية أي اعبدوه وارفعوا حوائجكم والضراعة الذلة والخفية أن لا يدخله الرياء انه لا يحب المعتمد من أي المشركين الذين يدعون غير الله تعالى وما روي في الصحيح انه عليه السلام قال لاني اصواتهم بالتكبير اربعوا على أنفسكم انكم لاتدعون

والثاني

أصم ولا ناعاً بانكم تدعون سميعاً قرياً انه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روي أنه كان في غزاة ولعل رفع الصوت في نحو بلاد الحرب خدعة ولهذا انتهى عن الجرس في المغازي وأما رفع الصوت بالذكرفان كان في الاذان والخطبة والحج والاختلاف في عدد تكبير التشرىق جهر لا يدل على أن الجهر به بدعة لان الخلاف بناء على ان كونه سنة زائدة على أصل الفعل فيكم صلاة كما اختلفوا في ان سنة الاربع من الظهر بتسليمية أولى أم بتسليميتين وذلك لا يدل على أنهم لو بتسليميتين يكون بدعة (٣٧٩) أو حراماً قراءة القرآن بالالخان

معصية والتأني والسامع آتئان وفي تفسير التعالي لا يحب المعتدين بالجهر بالدعاء من الاعتداء فيدل على كراهته وفي أجوبة الامام الزاهد الخوارزمي انه بدعة ولا تجب ولا تمنع ثم قال جوزه بحب المذاكرين الله \* قطعت شعرها لزمها الاستغفار وان باذن الزوج لانه لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق ألا يرى أنه لا يحل للرجل أن يقطع اللحية والمعنى المؤثر للتشبه بالرجال \* قال نصير رحمه الله في أيام غارة المسلمين لا يشتري من العساكر شي لأنه حرام ملائ الغزو ولا يبيع منهم شي بالدرهم لانهم خلطوا الدرهم باضطرب الولد في بطن أمه وقد مات لا يشق بطنها وكذا الوالد تلت درة انسان وماتت وله فيها مال لا يشق بطنها لان حرمة النفس فوق المال \* مدبون ليس له مال يقضي به دينه لك محترف بكسب ما ينفعه على عياله وكان قبل الدين يتخذ ألوان الاطعمة وألوان الثياب لنفسه وعياله فبعد الدين يريد أن يتخذ كذلك ليس

والثاني لزيق ساحة منسوبة الى الخاتون الملكية بنت الطرخان بك ولزيق (١) فارقين وقف على مشهدهم والثالث لزيق منزل وقف على طلبة العلم ولزيق منزل أحد المقصود ولزيق منزل أبي القاسم بن العطاء ويتصل بخان ينسب الى الخاتون الملكية والرابع لزيق منزل منسوب الى حاوي الخيل تاشي ولزيق خانقاه منسوب الى الأمير نظام الدولة ولزيق منزل منسوب الى الخاتون الملكية تر كان خاتون ولزيق الطريق واليه مدخلها ثم أحب أن يدوم ذلك الخير على مرور الأيام وكرور الاعوام بأوقاف صحيحة عليها وعلى سبيل الخير وأبواب البر فيها فيبقى على ما اقتضته نيته واشتملت عليه طوبته فتصدق بجميع هذه المدرسة بكل ما هو متصل بها المحدودة الموصوفة في هذا الكتاب لأقامة أعمال البر فيها وبجميع الخان الخالص المشتمل على الدوريات والاصطبلات والمستنبت والاورار والحجرات والغرف والحوانيت الاربعة المتصلة به على ثلاثة منها على يسار الداخل في هذا الخان وواحد على عين الداخل فيه وهذا الخان معروف (بنيم بلاس) بسوق سعد سمرقند في محلة (زر كوبان) في موضع منها يعرف (بكوجه مفلس) وبجميع الخان الخالص المشتمل على الدوريات الخمس والحجرات الثلاث والغرفات الثلاث وبيوت الالهواء الخمسة والحوانيت الثلاثة المتلازمة على بابها المتصل به عينا بسوق سعد سمرقند محلة رأس الطاق في زقاق يعرف بزقاق (شيفر وشان) وبجميع الخان الخالص المشتمل على الدوريات الثمان والحجرات الخمسة والغرفات الخمس عشرة وبيوت الالهواء الخمسة عشر وبيت الخلافة والحوانيت الاربعة المتلازمة المتصلة به هذا الخان الذي هو بسوق سعد سمرقند محلة رأس الطاق في سكة عباد وبجميع الدورية الكبيرة فلهذا وعملها في الخان المعروف بخان الساماني الكبيرة بسوق سعد سمرقند برأس الطاق في شارع درب مناره وهذه الدورية في الزاوية عن يمين الداخل في هذا الخان وبجميع الحجرات على عاها والحجرات الخمس البكرية في خلالها المتلازمة بهذا الخان وبجميع الحجرة الكبيرة البكرية المتصلة به في هذا الخان عن يسار الصاعد في علوه وبجميع الحمام المعروف بحمام الرجال بسوق سعد سمرقند محلة رأس قنطرة عاها في سكة حجاب وبجميع بيوت الازرة وبيت الطراز والكرم والمنابر والمزارع والمداسات التي هي كلها بقرية جرمعد من قرى (انباركر) من رستان سمرقند وبجميع الاراضي التي هي في التلال المتصلة بمزرعة هذه القرية وهي جميعها من نواحي (انباركر) من رستان سمرقند فأحد حدود الخان المعروف (بنيم بلاس) والثاني والثالث والرابع أحد حدود كذا الى آخر هذه الحدود فتصدق الخان الى آخر ألقاب هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب في حياته وبعد وفاته بجميع هذه الحدود المذكورة الموصوفة في هذا الكتاب بحدودها كلها وبجميع حقوقها وموافقاتها من حقوقها وطرقها ومسالك طرقها في حقوقها وأراضي الخانات والحوانيت والتوايت المركبة وبيوت الالهواء وبيوت الخلافة والدوريات والحجرات والغرفات وأبنيتها وخشبها وحيطانها وسفلها وعلوها وسقوفها وحجراتها وأجراتها وقدر مائه وانبيوه وملقي رماده وجميع زبله ومصب مائه وحوضه وبجاري مياهه في حقوقه وأراضي بيوت الازرة وأبنيتها والاشجار القائمة في العقارات والزراعتين والعرش وأنهارها وسواقيها وشربها بجاريه

(١) قوله فارقين في نسخة مارقين ومثلها في المحيط على النسخة الحاضرة اه

لهذا بل ينفق بقدر حاله ولا يتخذ ألوان فان اتخذ ألوانا من الثياب باعها الحاكم في دينه الزائد على حاله واذا لم يكن له ما يقضي به دينه لكنه يعلم حرفة ان عمل يقضي الدين والدائن يطالبه يجب عليه أن يعمل ويقضي \* واذا بنى على المتروجة يتخذ ولية يدعوا اليها الاقرباء والاصدقاه الى ثلاثة أيام وبعد ينقطع العرس والاجابة لازمة ومن لم يجيب يأثم ويكره اتخاذ الضيافة في أيام المصيبة لانها أيام غم فلا يليق فيها ما يختص باظهار السرور وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا ولو في التركة صغيرا لا يتخذ منها وذكر الامام الصفا لو كتب على جهة الميت أو على عمامته

في حقها واداسمها المنسوبة اليها في حقوقها وبحار مياها في حقوقها وكل قليل وكثير هو بجميع هذه المحدودات ومنسوب اليها من حقوقها داخل فيها وخارج منها صدقة صحيحة نافذة واجبة بتهبته مؤيدة بحرمته محبة لله عز وجل لارجعة لهذا المتصدق في شئ منها الا بيع ولا وهب ولا نورث ولا ترهن ولا تملك ولا تلف بوجه تلف فائتة على اصولها جارية على سبلها المسماة في هذا الكتاب الى ان يرث الله تعالى الارض ومن عليها وهو خير الوارثين على أن يستغل جميع ما وقعت عليه هذه الصدقة الموصوفة في هذا الكتاب بوجوه غلاتها في كل شهر وفي كل سنة اجارة ومقاطعة ومن اربعة ومساقاة بعد أن لا يؤاجر شئ ممن ذلك أكثر من سنة واحدة ولا يعقد من اربعة أكثر من ثمانية عشر شهرا الا في عقد واحد ولا في عقود متفرقة ولا يعقد عليها عقد جديد الا بعد انقضاء المدد المعهود عليها كذلك يجري أمر هذه الصدقة ولا يؤاجر قط من ذي حشمة يخاف عليهم من جهة ابطال هذه الصدقة وتغييرها عن وجوها المشروطة في هذا الكتاب فما رزق الله تعالى من غلاتها أو أدام مؤنثا يبدأ بأنواع عمارتها ورما استمر منها والمستراد في غلاتها وأداء مؤنثها وغرس الاشجار الجدد في عقاراتها على حسب ما يراه القائم بأمر هذه الصدقة وبشرائه البواري والحصر في الصيف والخشيش في الشتاء لهذه المدرسة المذكورة في هذا الكتاب على قدر ما تنفع الحاجة الى ذلك ويقطع من أشجار هذه العقارات الداخلة في هذه الصدقة ما يحتاج اليه في عمارة هذه المدرسة وغيرها من المحدودات الداخلة في هذه الصدقة على حسب ما يراه القائم بأمرها ويباع ما يس من أشجارها وأشرف على الفساد فيكون سبيل عن ذلك سبيل ساتر غلاتها في صرفه الى الوجوه التي تصرف اليها غلاتها على حسب ما يراه القائم بأمرها ثم يصرف ما فضل من غلاتها الى كل من يقوم بأمر هذه الصدقة في كل سنة ألف درهم مؤيدية عليه رسمية نقد كورة - هر قند يوم وقعت هذه الصدقة فيه ويصرف الى الفقيه الذي يجلس للتدريس في هذه المدرسة بمن يتقبل مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويعتقه ويدرس على مذهبه في كل سنتين هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثلاثة آلاف درهم وستمائة درهم قسط كل شهر من ذلك ثلثمائة درهم ويصرف الى طلبة العلم المقترسين في هذه المدرسة من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثمانية عشر ألف درهم يجري عليهم من ذلك في كل شهر من السنة من هذا المال ألف وخمسائة توزع ذلك عليهم على ما يراه المدرس في هذه المدرسة من التسوية بينهم أو تقصير بعضهم على بعض أو اعطاء البعض وحرمان البعض بعد أن لا يزيد لكل واحد منهم في كل شهر على ثلاثين درهما من هذا النقد ويصرف الى الذي يتولى تفرقة هذا المال السمي لطلبة العلم عليهم في كل سنة من هذا النقد ستماية درهم قسط كل شهر من السنة خسون درهما من ذلك ويصرف الى المؤتب هر ضي يجلس في هذه المدرسة ويعلم الناس فيها الادب في كل سنة من هذا النقد ألف وما لنا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى معلم يجلس في مكتب هذه المدرسة ويعلم الناس القرآن في كل سنة من هذا النقد ألف درهم وما تاد درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى مشرقي عالم بالقرآن وآت والروايات يقرئ الناس القرآن في هذه المدرسة في كل سنة من هذا النقد ألف درهم وخمسائة درهم قسط كل شهر من ذلك مائة وخمسة وعشرون درهما ويصرف الى الاربعة بمن يقرأ القرآن في هذا المشهد المذكور في هذا الكتاب في كل سنة من هذا النقد ثلاثة آلاف درهم لكل واحد

ينقل عن الصحابة قال الصغار ولولا أن أهل البلدة يقرولون تمتعنا من الدعاء لمتعهم والاستغفال بعد الفرض منهم  
 المذكر وإذا دعا بالدعاء المأثور جهر أو جهر معه القوم أيضا ليتعلموا الدعاء لا بأس به. وإذا نعلوا حينئذ  
 يكون جهر القوم بدعة **كتاب الجنائيات** وفيه أربعة فصول **الاول في قتل العمد** يقتل الولد بالوالد  
 والوالدة توفى عاقله ولا المولى بعد ملكه كله أو بعضه ويقتل سلم الأطراف شاقصه والبالغ العاقل بالصحى والجنون ويقتل الجماعة

بالفرد وبعبكسه فصاعدا ولا يجب مع القود شي من المال \* قتل صبيا خرج رأسه واستهل ولم يخرج منه شي غيره لا قود عليه إلا أن يكون خرج مع الرأس نصفه أو أكثره \* حكم عليه بالقصاص فقبل أن يدفع إلى الولي جن القاتل انقلب دية ولو جن بعد الدفع إلى الولي له قتله ولا يسقط القصاص وعن الإمام أنه يقتله في الحائض ومن يجن ويفيق قيل في حال الأفاقة يقتل فان جن بعده ان مطبقا سقط القصاص وان غير مطبق يقتل \* عبد قتل مولا عمه الارواية فيه وقال الفقيه أبو جعفر يقتل \* قتل عبد الوقف (٣٨١) عمه الاقصاص فيه \* قتل ختنه عمه وبنته في نكاحه سقط

#### القصاص

نوع في موجه

قتله بقران أصابه الحديد قتل وان يظهر ولم يخرج عندهما يجب وكذا في ظهر الرواية عن الإمام وعنه انه يقتل بجرح وسختات الميزان من الحديد على الروايتين وان أصابه العود لا خفاء أنه لا يجب عند الإمام وعندهما كذلك لانه في معنى العصا الصغيرة وان عصا كبيرة عند الإمام وهو قول الشافعي لا يجب وعندهما يجب \* أحمى توروا إلى فيه أنسانا أو ألقى في النار يجب القصاص كالسلاح وكذا كل ما لا يلبث لان النار تعمل في الحيوان عمل الذكاة حتى لو قذف النار في المذبح فاحترق العروق يؤكل ويستوفي القصاص بالسيف وقال الشافعي رحمه الله يحرق \* أغرق صبيا أو بالغافي البحر لا قصاص عندهم خلافهما وان والى في الضربات بالصوت بالسوط حتى مات لا يقتص عندنا وان ذبح ببلطة قصب يقتص وان غرز بآبرة حتى مات يقتص لان العبرة

منهم من ذلك في السنة سبعمائة وخسون درهما ويصرف إلى ثمن دهن السرج لاسراج السرج والقناديل في هذه المدرسة والمشهد والمسجد ودورات طلبة العلم وبيت الخلافة في كل سنة من هذا النقد سبعمائة درهم ويصرف إلى ثمن الجملد سبعمائة درهم في كل صيف من هذا النقد أربع مائة درهم ويصرف إلى ثمن الخبز واللحم والحوائج لا يتجاوز الضيافة في هذه المدرسة في ليلالي شهر رمضان في كل شهر رمضان من هذا النقد ثلاثة آلاف درهم وثلاثمائة وخسون درهما ويصرف إلى ثمن الشموع والبخور ليله الختم في كل شهر رمضان في هذه المدرسة من هذا النقد خمسون درهما ويصرف إلى ثمن الاضاحي في كل سنة في أيام الحر من هذا النقد ألف درهم فيشتري بخمسمائة من ذلك من البقر التي تجوز في الضحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بذلك عن هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويشتري بالخمسمائة الباقية من ذلك من الاعنام التي تجوز في الضحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بها عن أبوي هذا المتصدق ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويصرف في كل عاشوراء من هذا النقد إلى كسوة خمس نفر من الفقراء والمساكين وإلى أثمان هذا الخبز واللحم والحوائج لا يتجاوز الضيافة في هذه المدرسة عشية يوم عاشوراء ألف درهم ويصرف إلى رجلين موكلين بخدمة هذه المدرسة والمسجد والمشهد يفتحان الابواب ويغلقانها ويكسنان ويكبسان ما يحتاج إلى الكبس ويقر شان الحصر والبوارى ويطويان وبلقاء الحشيش ويرفعان عند الحاجة إلى الرفع وينظفان بيت الخلافة ويوقدان السرج والقناديل بكرة وعشياً في المواضع التي يحتاج إليها في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم لكل واحد منهما من ذلك ستمائة درهم ويصرف إلى رجل من أهل الفقه والصلاح والامانة يختاره المدرس في هذه المدرسة فيقبض اليه مراعاة مصالح هذه المدرسة والمشهد فيسكن فيها ويحفظ بيت الكتبة في هذه المدرسة ويطلع أحوالها ويراعى أمورها ويعين بأمر من يول بخدمته هذه المدرسة والمشهد في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم فان رأى المدرس في هذه المدرسة صلاح في أن يقبض هذا الامر إلى رجلين من أهل الصلاح يسكنان هذه المدرسة يتولى أحدهما أمر بيت الكتب فيما يتولى الآخر مصالحها فالمر في ذلك إلى المدرس فيها وتكون هذه الوظيفة المسماة وهي ألف ومائتا درهم مصروفة اليها على ما يراه المدرس فيها ويستصوبه وقية هذا النقد الذي سمي فيه يوم وقعت هذه الصدقة لكل سبعة وأربعين درهما مثقال واحد من الذهب الابريز الخالص فان تغير النقد في زمان إلى زيادة أو نقصان ينظر إلى قيمة ذلك النقد الحديث فيصرف إلى كل وجه من هذه الوجوه المسمى في هذا الكتاب من تلك الدراهم الحديثة ما يبلغ قيمته من هذا النقد الذي كان يسرقه في يوم وقعت هذه الصدقة فان فضل من هذه الوجوه فضل من الغلات اشترى القائم بأمر هذه الصدقة بذلك الفضل زيادة أسباب من الضياع والمستغل ان استصوب ذلك ثم يكون سبيل تلك الزيادة المشتراة فيما يحصل من غلاتها سبيل أصل هذه الصدقة في وجوه صارف ارتفاعاتها وان تقاصرت الغلة عن الوجوه في سنة من السنين قسط النقصان على هذه الوجوه بمحصصها فان لم يوجد بعض من هي من هؤلاء المذكورين فيه بعد ما استقصى في الطلب كان ماسمي له مصر وفا إلى ماثر الوجوه المسماة فيه وان رأى القائم صرف ذلك إلى تحصيل زيادة أسباب يجري ارتفاعها يجري أصل هذه الصدقة فعل ذلك كذلك يجري أمر هذه الصدقة

الجديد شق بطن انسان بجديده وضرب الآخر عنقه بالسيف عمدا ان كان يتوهم بقاؤه حيا بعد الشق يقتل الذي ضرب العنق وان لا يتوهم بقاؤه حيا وانما بقي فيه اضطرار بالمقتول فالقصاص على الذي نقر البطن ويعزر ضارب العنق وفي المسئلة الاولى يجب على الذي شق البطن ثلث الدية فان نفذت إلى جانب آخر يجب ثلث الدية كما هو حكم الحائفة وكذا لو جرحه جراحة مخنفة والاخر غير مخنفة والمخنن عما لا يتوهم معه البقاء فالقاتل هو المخنن هذا اذا تعاقبا ولو عافا كلاهما فان لان ولو جرحه واحد او اذالا آخر عشا فالجواب عليه ما على

السواء لان الانسان قديوت بجراحة واحدة ولا يموت بعشر جراحات ولو القاه من جبل أو سطح لا قصاص عليه عنده خلافاً لهما \* شديد رجل  
ورجله لى قطه وألقاه فقتله سبع لا قصاص ولاديه عليه ولكن يعزرو بحبس حتى يموت وعن الامام عليه الدية ولو قط مبياً أو القاه في  
الشمس والبرد حتى مات فعلى عاقلة الدية \* قتل رجلاً في التزويع يعلم أنه لا يعيش لولا القتل يجب القصاص ولا قصاص في اللطمة والوكزة  
والوجأة والدفعة \* في المنتقى ضرب (٣٨٣) رجلاً بغير سيف فانه قطع الغمد وقتله يجب الدية لا القصاص وان بارية لا قصاص فيه الا  
اذا غرز في المقتل فكذلك

لا يغير عن حاله الى أن يرث الله تعالى الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وان وقع الاستغناء عن هذه  
الدرسة يوم امن الدهر ولم تمكن اعادتها الى الحالة الاولى صرف ذلك الى المحتاجين من طلبة العلم بسمير قند  
من يعتق مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان لم يوجد من يصرف ذلك اليهم من طلبة العلم بسمير قند  
حينئذ الى فقراء المسلمين أبداً وقد أخرج هذا المتصدق جميع ذلك الى يد أبي طاهر عبد الرحمن بن الحسن  
الغزالي وجعله قاعاً بأمور هذه الصدقة وأمره في ذلك باستشارة فقهاء الله تعالى وأداء الامانة واستعمال  
النصيحة وقلة تسوية أمورهما على وجوهها وشرط عليه أن لا يغير شيئاً من ذلك ولا يبدل وقد قبضه قبضا  
صحيحاً فأمرنا من موانع صحة القبض فان مضى لسبيله أو وجب إقامة غيره مقامه لمعنى يوجب ذلك  
فالاختيار في ذلك الى القسمة الذي يدرس فيها بشورة طائفة أهل العلم الذين يدور عليهم أمر الفتوى  
بسمير قند بعد أن يكون الذي يختاره من أهل الصلاح والديانة فان لم يكن فيها مدرس فالأمر مفقوض الى  
الحاكم بسمير قند ولا يحل للسلطان ان يأخذه هذا الشهر ودان آخره

نوع آخر في الوقف على أولاده وأولاد أولاده \* اذا أراد الرجل أن يقف على أولاده فهذا على وجوه  
أحد هـ أن يقول أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وفي هذا الوجه يدخل تحت الوقف البطن الأول  
يريد به ولده لصلبه ولا يشارك البطن الثاني البطن الأول ويريد بالبطن الثاني ولداً لابن فإدام واحد  
من البطن الأول فالغلة له وان لم يبق واحد من ذلك البطن فالغلة للفقراء ولا يكون للبطن الثاني من ذلك  
شيء فان لم يوجد البطن الأول ووجد البطن الثاني وهو ولد الابن فالغلة للبطن الثاني ولا يشاركه من  
دونه من البطون وجعل الحال في حق ما بين البطن الثاني ومن دونه كالحال في حق ما بين البطن الأول  
والثاني وان عدم البطن الأول والثاني ووجد البطن الثالث والرابع والخامس اشترك الثالث ومن دونه  
من البطون وان كثرت \*

الوجه الثاني أن يقول أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي \* وفي هذا الوجه اختص به  
البطن الأول والثاني ويريد بالبطن الثاني ولداً لابن ولا يشاركه البطن الثالث \*

الوجه الثالث أن يقول أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وولد ولدي \* وفي هذا  
الوجه القياس أن يختص به البطون الثلاثة وفي الاستحسان اشتركت البطون كلها وان سفلوا \*

الوجه الرابع أن يقول أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي \* وليس له ولد لصلبه وله ولد الابن وفي هذا  
الوجه صرف الغلة الى ولداً لابن فان حدث له ولد الصلب صرف الغلة المستقبلة الى الولد لصلبه \*

الخامس اذا قال جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وأولاد أولادهم ونسلهم أبداً  
ماتاً مسلماً \* وفي هذا الوجه يدخل تحت هذا الوقف كل ولد كان له يوم هذا الوقف وكل ولد يولد له بعد هذا  
الوقف قبل حدوث الغلة ومن مات منهم قبل حدوث الغلة سقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق نصيبه  
ويكون ذلك لورثته والبطن الاعلى والبطن الاسفل في ذلك على سواء الا اذا قال على أن يسد في ذلك  
البطن الاعلى ثم بالبطن الذي يليهم فاذا قال هكذا فإدام واحد من البطن الاعلى لا يكون للبطن الاسفل  
من الغلة شيء ومن هذا الجنس مسائل كثيرة كتبت في كتاب الوقف ثم اذا أراد أن يقف على أولاده  
وأولاد أولاده ونسله لا ينبغي أن يكتب في الكتاب ووقف على أولاده وأولاد أولاده أبداً متأسلاً وبعد وفاته

نوع آخر  
قال بسمير قند دعي بألف أو  
بفلس فقتله يجب القصاص  
ولو قال اقتلني فقتله يجب  
الدية لا القصاص ويجعل  
الاباحة شبهة في درء القصاص  
لا الاستبدال بالمال وقال  
في التجريد في الاباحة لا يجب  
الدية في أسع الر واثنين عن  
أصحابنا \* وفي المنتقى قال اقطع  
يدي فقطعه لاشي عليه لان  
البديل يجزى في الطرف للاحق  
بالمال حتى اقتص بالنكول  
فيه لا في النفس ولو قال  
اقطعه على أن تعطيني هذا  
الثوب أو هذه الدراهم فقطع  
يجب ارش البديل القصاص  
وبطل الصلح \* قال لا آخر  
اجن على فرما بجرحه  
جرحاً لا يعيش منه يجب  
القصاص وهو قاتل ولا  
يسمى جانياً او جراحاً يعيش  
عن مثله فهو جاني ولا يسمى  
قاتلاً وان مات لاشي عليه  
لانه ليس يقتل غالباً فالحق  
بالجناية على الطرف وفيه

يجزى البديل \* وفي الواقعات اقتل ابني وهو صغير فقتله بقتل ولد ولو قال اقطع يده فقطعه عليه القصاص ولو  
قال اقتل أخى فقطعه له وهو وارثه ففي رواية عن الثاني وهو القياس يجب القصاص وعن محمد عن الامام الدية وسوى في الكفاية بين الابن  
والاخ وقال في القياس يجب القصاص في الكل وفي الاستحسان يجب الدية وفي الايضاح ذكر قريي امنه ولو قال اقتل أبي فقتله تجب الدية  
ولو قال اقطع يدي فقطعه فالقصاص واجب ولو قال اقتل عبيدي أو اقطع يدي لاشي على الفاعل لانه أتلف المال وفيه تجزى الاباحة ولا وارث



عن العبد فيما يتعلق بالادمية **نوع آخر** قتل الرجل عبدا وله ولي له أن يقتص بالسيف لا غير قضى به أولا ويضرب علونه ولورام قتله بغير سيف منع وان فعل ذلك عزركم لا يضمن لاستيفائه حقه \* قتله بالجر أو عصا أو ساق عليه دابة أو ألقاه في بئر أو غير ذلك من أنواع القتل فله قتله بنفسه أو امره لغيره به فان قتله غيره بأمره صار مستوفيا ولا ضمان على القاتل هذا اذا كان الامر ظاهرا فان قتله ثم ادعى الامر وصدقه الولي لا يثبت الامر الابالينة ويقتص القاتل ان لم يبرهن **(٣٨٣)** \* القصاص يستحقه من يستحق ماله على فرايض الله تعالى وكذا

الدية ويستحقهما الزوج والزوجات وليس لبعضهم الاقتصاص بل لبعض لو بكر او ليس لهم التوكيل بالاستيفاء ولو بين رجلين فعفا أحدهما وقتله الاخر يجب نصف الدية في ثلاث سنين ولو قتله ولم يعلم بالعفو أو علم لا قود عندنا والمولى كالوارث وأحد المولين كأحد الوارثين \* صالح أحد الورثة القاتل على مال جاز وله على القاتل ما شرط من المال ولبقية الورثة الدية أو القيمة لو حر أو عبدا والقصاص حق الورثة ابتداء عنده وعندهما حق الميت ثم ينقل اليهم ويقضي ديون الميت من الدية وبذل الصلح \* الاخ العادل يقتل الاخ الباغى وبني الاعمال والمسلم يقتل أخاه المشرك لا أباء والخناق والسار يقتلان اذا أخذ السعيهما في الارض بالفساد فان تابا قبل الظفر قبلت التوبة وبعد الاخذلا ويقتلان وكذا الزنديق للمعروف والداي الى الاحداد والاباقي لا تقبل توبته هكذا

فانه لا يجوز الوقف لولده لصلبه في هذه الصورة لانه يصير بمنزلة الوصية للوارث والوصية للوارث لا تجوز الا باجازه باقى الورثة فأما على ولد الولد يجوز الوقف لان ولد الولد لا يكون وارثا حال حياته أبية **والصك** يكتب وقف على ولده وولد ولده فيجوز الوقف على قول من يرى جواز الوقف على ولده لصلبه من غير الاضافة الى ما بعد الموت ومن غير الوصية به وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان على قولهما ولده لصلبه يستحق الغلة حال حياة الواقف ولا يكون الاستحقاق حال حياته بطريق الوصية فيصح الوقف عليه ثم لا يطل بموت الواقف فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح الوقف الا بالضافة الى ما بعد الموت أو بان يكون موصى به بعده فيصير وصية للوارث فلا صحة لهذا الوقف على ولده عنده أصلا فيلحق بآخره حكم الحاكم ثم فيما ذكرنا أنه اذا وقف على ولده وولد ولده في حياته لا يعطى ولد الولد جميع الغلة مادام ولد الصاب حيا لان الواقف ما جعل كل الغلة لولد الولد مادام ولد الصاب حيا ولكن تقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤس ولد الصاب وعلى عدد رؤس ولد الولد فأصاب ولد الولد فهو له سهم وقف وما أصاب ولد الصاب فهو لهم ميراث حتى يشاركهم الزوج وألزوج وغيرهما لان الميراث لا يختص به بعض الورثة دون البعض فان مات أو لا دال الصاب فالغلة كلها تكون لولد الولد بحكم الوقف ذكره لال رحمه الله تعالى هذه المسئلة على هذا الوجه وقالوا هذا الجواب مستقيم على قول من يجوز الاخلاء عن الوقف في زمان حتى قال ان من وقف على نفسه ثم من بعده على الفقراء ان الوقف جائز غير مستقيم على قول من لا يجوز الاخلاء عن الوقف في زمان حتى قال في تلك المسئلة ان الوقف على الفقراء لا يجوز وينبغي أن يصير جميع الغلة بعد موت ولد الصاب وقفا على ولد الولد لان ما يصيب ولد الصاب حال حياته ليس بوقف وانما يصير وقفا بعد وفاته لولد الولد فقد خلا زمان عن الوقف وأما اذا وقف على ولده حال حياته ونغد وفاته لا يصح الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على ولده وانه ظاهر لان قوله حال حياته لغو من الكلام عنده لان عنده لاصحة للوقف حال الحياة فخرج قوله حال حياته من البين وبقي قوله بعد وفاته فيكون وصية للوارث وأما على قولهما فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى بعضهم قالوا لا يجوز لان الوقف بعد الموت وصية وبعضهم قالوا يجوز لان قوله بعد وفاته لغو من الكلام عندهما لانه لا يفيد الا ما هو ثابت بطلاق الوقف بيانه ان الوقف عندهما وقع صحه الا زما في حالة الحياة على وجه لا يطل بموت الواقف على ما مر قبل هذا وكان قوله وبعد وفاته لتأكيده ما ثبت بطلاق الوقف فلا وجب بطلان الوقف والله تعالى أعلم \* **نوع آخر** اذا وقف نصف داره شائعا أو نصف أرضه شائعا **فعل** على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز فيلحق بآخر حكم الحاكم فاذا وقف أرضه وشرط الكل لنفسه أو شرط البعض لنفسه مادام حيا أو بعده لا فقره فالوقف باطل عند محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الوقف صحيح ذكر الخلاف على هذا الوجه في مواضع كثيرة وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أنه لو شرط أن يأكل من الغلة فعند محمد رحمه الله تعالى يجوز فيكتب ولهذا الواقف أن يصرف غلات هذا الوقف الى نفسه ما عاش ويلحق بآخر حكم الحاكم وان أراد أن يكون هو المتولى في هذا الوقف ما عاش يكتب ولهذا الواقف أن يتولى هذا الصدقة مدة ما عاش ويصرف غلاتها وما نفعها في سبيل الخير وجوهر البر فيما أحب فذلك اليه دون غيره من الناس كيف شاء وكل ما هو صدقة موقوفة

أفتى الامام عز الدين الكندي وقبل الحاكم ان ابراهيم بن محمد فتواه وقتلهم أراد أن يحلق لحيته ليس له قتله وان أراد قلع سنه القتل وان أراد أن يبرسنه بالبرد فقتله عليه الضمان **في الخطايا** حكمه الدية والكفارة وحرمان الارث الدراهم وزن سبعة وهوان يجعل الدراهم في كفة وسبعة سبعة ثلثي كفة فلذا امتوا به عشرة وزن سبعة اختاره الفاروق رضي الله عنه حين قدر واختلف ان المعتبر وزن مكة أم وزن كل مدينة تظهر الرأية الاولى قال الامام شبه العمد القتل بالثقل وقال لا يقتل مثلها غاليا بعد ضرب رجل بالسيف عنقه ومات فهو عمد ولو خطأ فاصاب عنق غيره وقتله خطأ رمى فقتل سورة رجل فاصاب غيره فهو خطأ رمى صيدا فاصاب سائطام

رجع الى انسان واصابه عطف وكذا الولوى تو بافضرب رأس رجل ومات فهو خطا \* صاح انسان فمات منه أو تلج بجلده وجهه فمات منه فدية  
 (نوع في العاقلة) المال الواجب بالعدل المحض يجب في مال القاتل فيمادون النفس وفي النفس وفي الخطا فيهم ما على العاقلة وفي شبه العمد  
 لو نفس على العاقلة وفيمادون بها وان بلغ الدية على القاتل واختلفوا في تفسير حكومة العدل والذي عليه الفتوى ان ينظر الى المجنى عليه  
 لو لم يكن كان نقص عشر قيمته بالجنابة (٣٨٤) يجب عشر الدية وعلى هذا القياس وعاقلة كل انسان من يتناصر هو به ان من الديوان

فعاقلة أهل ديوانه والصناع  
 بعضهم لبعض ان كانوا  
 يتناصرون بالديوان والصناعة  
 وان من أهل البادية فعشيرة  
 قبيلة أو شبه الاقرب فالاقرب  
 فان لم يكفهم ضم اليهم اقرب  
 القبائل نسباً وقولنا نسباً  
 يخرج ما لو لم يكفهم محله  
 حيث لا يضم اليهم أهل محله  
 الاخرى لان التناصر لا يقع  
 بين المختلطين وان لم يكن له  
 عشيرة ولا ديوان فعاقلة بيت  
 المال في ظاهر الرواية وعليه  
 الفتوى وعن محمد بن  
 الثاني عن الامام أن جنياته  
 في ماله لا في بيت المال اجماعاً  
 وكذا الاقيط والحربي اذا  
 أسلم فعاقلة بيت المال في  
 ظاهر الرواية وعن الحلواني  
 اختلف المتأخرون في المجنى  
 فأتى الفقيه والامام ظهير  
 الدين أنه لا عاقلة لهم وأفتى  
 البعض أن لهم عاقلة والحق  
 ان التناصر فيهم بالحرف فهم  
 عاقلة وان تاجر اذ كذا

على حالها فاذا ماتت فهذه الصدقة نافذة على سبطها ويلحق بالآخر حكم الحاكم. وان كان من رأيه أن يبيع  
 هذا الوقف أو شيئاً منه اذا كانت المصلحة في ذلك ويستري بقيمة ما هو أنفع للوقف يكتب ولهذا الواقف أن  
 يبيع هذا الوقف المسمى فيه وما أحب منه ان رأى به أصلح أو بصرف ثمنه الى شراشي آخره أو أصلح  
 للوقف فيجعله مكانه ويلحق بالآخر حكم الحاكم وان كان من رأيه أن يكون له التغيير والتبديل يكتب  
 ولهذا الواقف أن ينقص من مصارف هذا الوقف لمن شاء نقصانه ويزيد فيه من شاء زيادته ويخرج منهم من  
 شاء ويدخل مكانه من أحب ويعيد من أخرجه ان أحب يعمل في ذلك برأيه وليس لاحد ممن يقوم بهذا الوقف  
 أن يعمل من ذلك شيئاً ما خلاه فان حدث به حدث الموت ولم يغرم من هذا الواقف شيئاً ولم يبدل ولم يزد على  
 ما فيه أحد ولم ينقص منهم أحد ولم يدخل فيهم أحد ولم يخرج منهم أحد فهذا الوقف وقف على الحالة  
 التي جعلها عليه ليس لاحد أن يغير شيئاً من ذلك وان كان غير شيئاً ثم حدث به حدث الموت فهو على ما عليه  
 يوم يموت الواقف هذا \*

صورة كتابة جريان الحكم بعمدة الوقف يكتب على ظهر صك الوقف بعد التسمية بقول القاضي فلان  
 المتولى لعمل القضاء والحكام والاقواق بكورة كذا او نواحيه انا اذ القضاء والمضاء والابانة فيهم اباين أهلها  
 أدام الله تعالى توفيقه حكمت بعمدة هذا الوقف المدين الموصوف في بطن هذا الصك وجوازه ولزومه ونفاذ  
 هذه الصدقة في جميع ما بين موضعه وحدوده فيه من الحوانيت والرباط والخان والحمام وغير ذلك بجميع  
 ما شتمل عليه من الابنية في علوه وسفله من الحجرات والمنازل والصحن والمرباط على السبل والوجوه  
 والشرايط المذكورة المشروطة المشروحة فيه عملاً بقول من يرى صحة هذا الوقف وجوازه هذه الصدقة  
 بشروطها وسبلها المبينة المفسرة فيه من علماء السلف وأئمة الدين بعد خصومة مستقيمة معتبرة جرت بين  
 يدى هذا الواقف المسمى فيه وبين من خاصمه فيه من له حق الخصامة في جواز هذا الوقف وصحته فيما  
 وقفه وتصدق به وجوابه بالانكار لصحته وجوازه وميله الى جهة الفساد حكماً برمته وقضاء نفذته وأمضيت  
 الحكم به وأحكمته على هذا الواقف بحضوره في وجهه وفي وجهه من خاصمه فيه بعد ما عرفت مواضع  
 الاختلاف ووقع اجتهادى على هذا وكلفت هذا الواقف قصر يده عن جميع هذه الحدود وتسليمها الى  
 هذا القيم المسمى فيه وترك التعرض له فيه بما يتخالف مقتضى الصحة والجواز لهذا الوقف وهذه الصدقة  
 وذلك كله في مجلس قضائي بكورة كذا وأمرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك بحجة له في ذلك  
 وأشهدت عليه من حضري من الثقات بتاريخ كذا والله تعالى أعلم كذا في المحيط \*

### الفصل السابع والعشرون في رسوم الحكم على سبيل الاختصار

فبقول وبقائه التوفيق أول ما يبدأ به من رسوم الحكم كتابة المناشير فان اسم عبد بن عباد كان اذا خطب اليه  
 انسان عملاً ألقى اليه البياض وقال كتب عهد هذا العمل فان أمكنه فادعه والانعام عن مجلسه قال الحاكم  
 السمرقندي ان أردت كتابة المناشير كتب هذا ما عهد اليه فلان الى فلان حين عرف علمه وذنيته ونزاهته  
 وصيانيته وامتنعه على الايام واختبره في معرفة الاحكام فوجده سالك سبيل الاخيار منتهجاً طرق الابرار  
 لم تعرف له زلة ولم تزد من خلة فاعتمده وقلده عمل الحكومة بكورة كذا أمره بتقوى الله عز وجل

فأهل حرفته عاقلة وكذا طلبة العلم وهو اختيار الحلواني وكثير من المشايخ وذكر في الخزائن القولين ثم قال ولكل  
 مختار ون وقد ذكرنا الحق الذي يقبله الدليل (نوع آخر) امطد ما فان وقع على وجهه ما فلا شيء عليهم ما وان على قفاهما  
 فعلى عاقلة كل دبة الاخر وان أحدهما على الوجه والاخر على القفا قدم الواقع على الوجه هدر ودم الاخر على عاقلة صاحبه منسديل  
 في بدر جلين تجاذبوا سقطا وما فان سقط كل على الوجه تحب دية كل على صاحبه لموته بمنعه وان على القفا لا شيء على واحد منهما وان

وقع أحد مستقبلي التجب دية ويوجب دية الواقع على الوجه وان قطع آخر المنديل فوقع على قفاه ما أو ما تضمن القاطع دية موقية المنديل كذا عن الإمام الثاني وعن الفضل انه لا تجب على القاطع دية ولا قصاص \* صبي في يده جذبه انسان من يده والاب يسكه حتى مات فالدية على الجاذب ويرثه أبوه وان جذبا حتى مات عليهما الدية ولا يرثه أبوه \* أخذ يد رجل وجذبه حتى انكسر ان للصالحة لا يجيب الارش وان غيرهما ضمن القابض \* عض ذراع رجل فانتزع العضوض ذراعه (٣٨٥) حتى سقط سن العاض وتعلق لحم

ذراع العضوض فالسن هدر ويضمن العاض أرش الذراع كذا صحبه الحديث عنه عليه السلام بخلاف ما اذا تشبث انسان بشئ وب رجل وجذبه فغضب صاحب الشئ أيضا وتخرق من جذبه ما حيث يضمن التشبث نصف قيمة الثوب

### نوع آخر

مات في بئر طريق غما أو جوعا أو عطشا لا ضمان على الخافر عند الامام خلافا لمحمد وقال الشافعي ان غما ضمن وان جوعا لا \* أدخل رجلا في بيت وطبق عليه الباب حتى مات جوعا لا يضمن عند الامام خلافا لها وان سقاه السم ومات ان دفع اليه وشربه هو بنفسه لا يضمن وان كان قاله كاه فانه طيب يضمن ويعزر وان أوجره ومات منه فالدية على عاقلته \* أدخل في بيت نائما أو مغمى عليه أو صبيا أو معتوها فسقط عليه البيت ومات يضمن في الصبي والمعتوه لا في غيرها

### نوع في الغرة

يجب في الخنزير كذا كان أو أنثى عبدا أو أمة أو فرس يساوي خمسمائة درهم على العاقل ان بعد ما استبان

مظهر أو مبطن وخيفته مسرا ومعلنا فانها أنفع ما قدم من زاد وأحسن ما أدخر من عتاد والله تبارك وتعالى يقول ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون وأمره أن يواظب على تلاوة القرآن متديرا بحججه الظاهرة متأملا أدلته الباهرة فانه عمود الحق ومنهاج الصدق وبشير الثواب ونذير العقاب والكاشف لما استتبعهم والمنور لما أظلم والله تبارك وتعالى يقول لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد وأمره بدراسة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثاره وتعهدها حديثه وأخباره منتبها إلى حكمه ووصاياه مؤتسما بخلائقه وسجايه فانه الداعي إلى الهدى الذي لا ينطق عن الهوى فمن ائتمر بأمره غنم ومن انزجر عن أمره ساء له ولحقه وسلم وقد قرن الله عز وجل طاعته بطاعته في محكم كتابه وجعل العمل بقوله كمال العمل بخطابه وأمره بمجالسة أهل الدين والعلم ومدارسة أهل الفقه والفهم ومشاورتهم فيما يقدره ويضيه فانه لا مبرأ من السهو والغلط ولا أمن من الزلل والسقط وان الشورى نتاج الالباب والمباحثة رائد الصواب واستظهار المرء على رأيه من عزم الامور واستنارته بعقل أخيه من حرمة التدبير وقد أمر الله عز وجل بالابتدأ أولي البشر بالاصابة فقال لرسوله الكريم في كتابه الحكيم وشاورهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين وأمره بفتح الباب ورفع الحجاب والبروز للخصوم وايصالهم اليه على العموم والنظر بين المتخاصمين بالسوية والعدل فيهم عند القضية وأن لا يفضل خصما على صاحبه في لحظ ولا لفظ ولا يقويه عليه بقول ولا تفعل اذا كان الله عز وجل جعل الحكم ميزان الانساق والعدل في القبض والبسط وسوى فيه بين الدني والشريف وأخذ به القوي للضعيف بقوله تبارك وتعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض وأمره اذا ترفع اليه المتخاصم أن يطلب الحكم بينه ما في نص الكتاب فان عدمه هناك طلبه من سنة رسوله القوية والآثار الصحيحة السليمة فان فقدته هناك ابتغاه في اجماع المسلمين فان لم يجد فيه اجاعا اجتهد رأيه بعد أن يبلغ غاية الوسع في التحري فانه من أخذ بالكتاب اهتدى ومن اتبع السنة نجح ومن عسك بالاجماع سلم من الخطا ومن اجتهد فقد أعذر والله تبارك وتعالى يقول والذين جاهدوا فإنا لنهديهم سبلنا وأمره بالتثبت في الحدود والاستظهار فيها بتعديل الشهود وأن يحتس من يحل يزق الحكم عن الموقع الصحيح أو يربط بجزءه عند الوضوح حتى يقف عند الاشتباه ويمضي عند الاتجاه وليكن على يقين (١) بان لا هوادة في أمر الله تعالى ولا تستخف بحيلة إلى برى ولا تأخذ رأفه بمسئء فان الله تبارك وتعالى يقول ومن يتعد حدود الله فلاولئك هم الظالمون وأمره بتصفح أحوال من يشهد عنه مده فيقبل شهادة من كان طبيبا بين الناس ذكره مشهورا فيهم سيره منسوب إلى العفة (٢) والظلف معروف بالترهانة والانف سليم من شائن الطمع وأمره أن يحاط على أموال الايتام بثقات الامة ويكفلها إلى الحفظة الاعناء ويرعاهم في ذلك عينا ويكافؤهم بهمة يقظي وأمره أن يولي ما يجري في عمله من الوقوف إلى قوم يحسنون تدبيرها ويضبطون القيام على

- (١) قوله بان لا هوادة للين والرخصة والسكون في المنطق اللين والمهاودة المعاملة والمواودة كذا في القاموس فتأمل نقله البحراوى
- (٢) قوله والظلف في القاموس ظلف نفسه عنه منه هامن أن تفعله وظليف النفس زنها اه بحرأوى

(٤٩ - فتاوى سادس) خلقه بقسمين ورثته كسائر أمواله ولا يرث الضارب منه ولا كفارة عليه وفي الخنثين يجب في كل منهما حال الاجتماع ما يجب حال الانفراد فان ألفت أحدهما حيا والآخر ميتا بضرب واحد فعليه لاجل الحي اذا مات بعد الاقامات دية وفي الميت الغرة وعن الثاني انه لا يجب في جنين الامة الا نقصان كافى الدابة \* ضربت بطنها أو شربت لتطرح ولها فطرح فالتغرة على عاقلتها ولا كفارة عليها في قول الامام وقيل عليها الكفارة في قول الامام \* ولو باذن الزوج لا يجب شيء والمعالجة لاسقاط الولد كالشرب وان عالجت

أو شربت لالا سقاط لا يجب وإن أمرت امرأتك ففعلت لاضمان على المأمورة ولو ضرب بطن امرأته عمدا بالسيف فقطع البطن ووقع أحد الولدين حيا مجروحاً بالسيف والآخر ميتاً وبه جراحة السيف وماتت أيضاً بقص لأجل الزوجة لانه عمد على عاقلته دية الولد الحي إذا مات وتجب غرة الولد الميت لانه لم يضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطأ نوع آخر في الحناية على الصبي أعطى له سلاحاً لمسكه ولم يأمره بشئ (٣٨٦) فغضب به الصبي يجب دية على عاقله المعطى وكذا إذا لم يقل أمسكه في المختار امرأته أن

يسقى له دابة من البئر والنهر أو أرسله في حاجة فمات أو قتل في الطريق لا يجب عليه شئ وإن غرق في النهر أو صدمته الدابة أو نهشته حية ضمن الأمر وذكروا القاضي يعنه في حاجته بلا إذن وليه فانضم مع أخوانه أو ارتقى على ظهر بيت وسقط منه ومات قال الثوري يضمنه المرسل وكذا لو غصبه فقتل أو أكله سبع أو سقط من الحائط ومات يضمن الغاصب وإن مات في مرض أو جنى لا وذكروا القاضي رى صبي فأصاب عين إنسان كان للصبي مال يؤدى الدية منه وإن لم يكن له مال فنظرة إلى ميسرة قال ولا يؤاخذ به الأب قال الفقيه إنما لا يجب شيئاً على الأب لأنه كان لا يرى على العجم عاقله وإنما تجب الدية في ماله إذا ثبت ذلك بالبينة أو بالغاينة لا بالأقرار لأن إقراره لا عبرة به غصبه ومات في يد غاصبه فجأة أو بحمى لا ضمان عليه وإن مات بصعقة أو نهش حية يضمن عاقلته دية لانه مسبب في اتلافه بالنقل إلى مكان الصواعق

مصلحتها ويكونون مأمونين على أصولها وفروعها ويجنون ارتفاعها من حله وبصرفونه في سبيله ويتبعون ما شرط وافقوها في مزارعها وأجاراتها ويحتدون ما رسموه في استغلالها وعماراتها ولا يخلطهم في ذلك من اقتفاء الأثر والإشراف والنظر وأمره بتزويج الأرامل واليتامى من أكتفائها عند فقدها وأمره أن يختار كاتباً عالماً بالحاضر والسجلات مطالعاً على علم الدعاوى والقضاة فيما على حفظ الشروط والعهود عارفاً بكتابة العقود وأمره أن يتسلم ما تحقق أعماله من ديوان القضاء على ثبت بما فيه من الوثائق والسجلات والمحاضر والوكالات وأسماء المحبسين وأن يوكل بها من الخزان من يرخصه ويتفرس بالخبر فيه ثم يقول الكاتب هذا عهد فلان إليك وعليك وهاديك إلى سبيل الرشاد وحاديك إلى طريق السداد وقد أعذر فيه وأئذ وبصر وحذر فاجعل عهده اماماً تقتضيه ومثلاً تحتذيه وقدم التوكل على الله وحده والثقة بما عنده في استدامة التوفيق منه واستدعاء النعم بشكره بذلك إن شاء الله تعالى ثم الذي يلي هذا قبض القاضي المولى ديوان من قبله من الحكام وترتيب (١) الاضبارات والرقاع وهذا على الاستقصاء في باب قبض المحاضر والسجلات في أدب القاضي للخصاف ثم الذي يلي ذلك معرفة القاضي رسوم التوقيعات التي تكون على صدور الحجج وأبجازها وهي على ستة أنواع أحدها توقيع على صدور السجلات وكتب التزويج واختيار القوام وكتب التوسط والتقليدات وذكروا الجرح والاطلاق والعضل والتفليس والاحضار وهو على اختيار القضاة ولكل منهم توقيع نحو بالله اعتصم بما يصم بيقين بالله يقيني أمن من آمن بالله الحق مفروض والباطل مرفوض الحمد لله الجنة والشكر لله النعمة التثبت طريق الاصابة الطمع قرين الندامة (٢) الانقاس خطأ الغناء الغضب يصدئ العقل

فرض القاضي النفقة للمرأة أو ولدها على زوجها وإذا أراد القاضي أن يفرض النفقة على رجل لا امرأته فإن القاضي يحضره ويأمره بالاتفاق عليها وعلى ولدها فإن عرف أنه يضربها ولا ينفق عليها فرض لها القاضي النفقة عليه في كل شهر بقدر ما تحتاج اليه من الدقيق والادام والدهن وحوادثها التي تكون لمتلها فيقوم ذلك بالدراهم ويفرض عليه في كل شهر فإذا أراد أن يكتب لها ذلك يكتب بقول القاضي فلان بن فلان قضيت لفلانة على زوجها فلان بمحضرة بكذا وأمرته بإدراك ذلك عليها أو أن وجوبه وفرض ذلك عليه لها وحظرت عليه الإخلال به وأطلقت لها الاستدانة أن مطالها يكون ذلك ديناً لها عليه ترجع به عليه وأمرت بكتابة هذا الذكركمجة لها يوم كذا وإن كان الزوج غائباً باخفات المرأة تطلب النفقة وذكرت أن زوجها غائب عنها ولم يخالف لها نفقة وسألت القاضي أن يفرض لها عليه نفقة وأقامت البينة أم فلانة بنت فلان بن فلان وأن زوجها فلان بن فلان غائب فإن أباح نفقة رحمه الله تعالى قال لا أقضي على غائب وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقض لأفرض لها النفقة على الغائب ولا أقض بالنكاح عليه

(١) قوله الاضبارات كذا في جميع النسخ ورأيت هكذا في نسخة من الظهيرية والذي في القاموس الاضارة بالكسر والفتح الحزمة من الصنف والجمع أضابير ولم يوجد فيه جمع اضبارات اه بحرأوى لكنه يتقاس في ذي التاء اه (٢) قوله الانقاس خطأ الغناء الخ قد راجعت نسخة من الظهيرية فوجدت العبارة فيها هكذا فليتأمل فيها والله أعلم اه بحرأوى ولعل الغين محرفة عن الفاء وهو الظاهر اه

والحيات والسباع وقالوا الوجه إلى مكان يكثر فيه الحي أو الواب أن كان المكان مخصوصاً بذلك يضمن أيضاً لاسبب العدوى فإذا لان القول به باطل بل لأن الهواء يمتد في كل مكان كالغذاء به حله على دابة وقال أمسكها في فسقط عنها ومات ولم تسر الدابة فالدابة على عاقله الحامل سواء كان الصبي ممن يركب مثله عليها أولاً وكذا أن سقط عنها حال سيرها فديته على عاقله الحامل يستمسك الصبي عليها أولاً وكذا لو حمله عليها مع نفسه وسقط ومات يستمسك ولا يسقط حال السير أو قبله أو بعده ولو حمله عبد عليها وسقط ومات

فدينه على العبد يدفع أو يفدى لان موجب جنابة العبد في رقبته نسبياً أو مباشرة قال له اصعد الشجرة وانفض لي ثمارها فسقط ومات ضمن وصي كذا الأمر عبد غيره بكسر الحطب أو بعمل آخر ضمن ما تولد وان دفع سلاحاً به فقتل به نفسه أو غيره لا يضمن الدافع اجاباً الاصل أن مجرد الأمر لا يصير ملجأ للفعل ولا ينقل فعله الى الأمر وبالا كراه يصير ملجأ وينقل الفعل والنسب الى الاتلاف ولو تعدياً كالمباشرة صبي أمر بالغ بقتل انسان فقتل لا يضمن الأمر ويضمن المأمور لما ذكرنا (٣٨٧) اذا أمر بالغ بالغوا البالغ اذا أمر

صبياً بالتلاف مال انسان

أو احرقه أو قتل دابته

فالضمان على الصبي ثم

يرجع به على الأمر

وكذا اذا أمره البالغ بقتل

انسان يؤخذ بالدية عاقلة

الصبي ثم يرجعون على عاقلة

الأمر علم الصبي بفساد

الأمر أولاً والمأذون اذا أمر

صبياً بالتلاف مال انسان أو

أرسله في حاجته فهلك الصبي

يضمن الأمر صاحبه على صبي

على حائط فوق وقع يضمن

الصائح وفي النوادر ان قال

لا تقع فوق ولا ولو قال وقع

فوقع يضمن الجاني لوصيها

أو مجنوناً لا يخالوا ما أن يكون

في بني آدم في النفس أو الطرف

أو في الهائم أو في المال عدا

أو خطأ في الارأر أو العبد

في الذكور أو الاناث لوفى

بني آدم عدا أو خطأ سواء

ان في النفس في الحر يجب

الدية على العاقلة لو خطأ وان

في العبد تجب القيمة بالغة

ما بلغت الا اذا زادت على

الدية عشرة آلاف أو خمسة

آلاف فينقص عشرة فيهما

في ظاهراً الرواية ولو في بني

آدم فيمادون النفس في الحر

اذ لم يبلغ عشر الدية يجب حالا

وان بلغ نصف عشر الدية

فعلى العاقلة لو خطأ ويؤخذ في سنة واحدة وان جاوز الثلث ففي عامين وان جاوز الثلثين ففي ثلاثة أعوام وفي العبد والامة فيمادون النفس

في ماله وأما في المال فالواجب عليه بالغة ما بلغت وفي مختصر عصام الواجب بالعبد في ماله نفساً ومادونهما الخطأ فيهما واجب على العاقلة

مؤحلاً وشبه العمدان بلغ الدية موجب النفس على العاقلة وفيما دون النفس على الجاني وان بلغ الدية وذكر شيخ الاسلام أن بدل النفس في

الخطأ المحض وفي شبه العمد على العاقلة وفي العمد عليه ومادون النفس في الخطأ ان بلغ نصف عشر الدية على العاقلة والاعلى الجاني

جامع صغيرة لا يجمع مثلها فئات ان أجنبية على عاقلة الدية وان منكوحة فالدية على العاقلة والمهر على الزوج أزال

نوع

فاذا قدم فأقر أخذه بنفقة وكذا ان أنكر وأقامت البينة على نكاحها ثم على قول أبي يوسف رجه الله تعالى اذا فرض لها النفقة فلها أن تستدين وان أمرها بالاستدانة كان أحوط على أصله قال فاذا أراد الكتاب كتب يقول القاضي فلان بن فلان بعد تقدير النفقة على الوجه الذي ذكرناه أمضيت هذا التقدير المذكور فيه على الغائب المذكور فيه لأمر أنه فلانة وأطلقت لها تناول ذلك القدر من ماله والاستدانة عليه ان لم تظهر بشي من ماله ترجع به عليه عند أو بتمن غيبته أخذاً بقول من يرى ذلك جائزاً من علماء الامة وأوصيتني في ذلك بتقوى الله تعالى وأداء الأمانة فيه فتفادلت ذلك على شرط الوفاء به وأمرت بكتب هذا المذكور حجة لها يوم كذا وعلى هذا فرض سائر النفقات \*

اختيار القيم يقول القاضي فلان بن فلان رفع الى حال الاوقاف المنسوبة الى كذا في اختلالها وانتشار أمورها واضطراب أحوالها وقصور ارتفاعاتها عن مصارفها ووجوهها لوجها عن قيم يتعهد بها أولسوسيرة فلان القيم وان الحاجة مست الى من يقوم بأمرها وحفظها وتبهرها وضبطها وامضاء شروط المتصدقين بها وكان الأمر على مازرع الى باخبار جماعة ثقات فوقع الاختيار على فلان بن فلان لما وصف من صلاحه وسدادته فنصبته قيماً فيها على أن يحفظها ويتعهد بها ويستمرها ويستغلها ويصرف غلاتها الى وجوهها ومصارفها ويحيى مامات منها واندرس ويستأدى من غلاتها ممن كان عليه شيء منها وصرفت كل قيم كان فيها قبله وأوصيته بتقوى الله عز وجل \*

نصب المشرف على الوصي أو القيم يقول القاضي فلان بن فلان رفع الى أن فلان بن فلان قيم في وقف كذا أو وصي في تركه فلان وهذه التركة محتاجة الى مشرف يحفظ هذا الوصي ويتفقد عن حاله فوجدت الأمر على ما رفع الى باخبار الثقات وأن هذا القيم أو الوصي محتاج الى مشرف يتعهد بأحواله ليؤمن امتداداً للطمع في هذه التركة فوقع الاختيار مني على فلان لما عرف من فطنته وكائه وسدادته وأمانته فامضيت هذا الاختيار ونصبت هذا المختار مشرفاً على هذا القيم وعلى كل قيم في هذه التركة وحظرت عليه وعلى كل قيم في هذه التركة الاستبداد بشي من هذه التصرفات فيمادونه وأمرته أن لا يحل ولا يعقد في شي من أمورها هذه التركة الا بعد مشورة هذا المشرف واستطلاع رأي فيه وأمرت أن يكتب هذا المذكور حجة بعد أن أوصيته بتقوى الله عز وجل وكان أبو نصر الصغار رجه الله تعالى يقول القاضي لا يكتب في جميع هذا وأوصيته بتقوى الله عز وجل وأداء الأمانة ولكن يكتب على شرط تقوى الله تعالى وأداء الأمانة كذا في الظهيرية \*

### الفصل الثامن والعشرون (١) في المقطعات

واعلم أنك اذا كتبت شيئاً ما ذكرناه لا بد من كتابة التاريخ في آخرها وأما هادفة الاشياء وقطعاً للالتباس واعلم أن لكل ملكة وأهل مله تاريخاً كانوا يؤرخون بالوقت الذي تحدث فيه حوادث مشهورة عامة وكان للروم أوقات أرخوا بها على حسب ما وقع من الاحداث فيها الى أن استقر تاريخهم على أن جعل

(١) قوله في المقطعات أي المتفرقات وعادة صاحب الظهيرية التعبير عن المتفرقات بالمقطعات وما في نسخة الطبع الهندي فخر ياف اه مصححه الجراوى

فعلى العاقلة لو خطأ ويؤخذ في سنة واحدة وان جاوز الثلث ففي عامين وان جاوز الثلثين ففي ثلاثة أعوام وفي العبد والامة فيمادون النفس في ماله وأما في المال فالواجب عليه بالغة ما بلغت وفي مختصر عصام الواجب بالعبد في ماله نفساً ومادونهما الخطأ فيهما واجب على العاقلة مؤحلاً وشبه العمدان بلغ الدية موجب النفس على العاقلة وفيما دون النفس على الجاني وان بلغ الدية وذكر شيخ الاسلام أن بدل النفس في الخطأ المحض وفي شبه العمد على العاقلة وفي العمد عليه ومادون النفس في الخطأ ان بلغ نصف عشر الدية على العاقلة والاعلى الجاني جامع صغيرة لا يجمع مثلها فئات ان أجنبية على عاقلة الدية وان منكوحة فالدية على العاقلة والمهر على الزوج أزال نوع

بكاره بكر بحجر \* وحرف عليه المهر \* مغرر نان وقعت احدهما على الاخرى وزالت بكاره احدهما بحجر مهرها على الواقعة وأصله في الصغرى  
 زنى صبي بصغرة لاحد عليه وعليه المهر لانه مؤاخذا بفعاله وفي النواذر ان أربعة عشر عام تزوج امرأته نيا بلا إذن أبيه ووطم الامهر عليه وان  
 بكر اوهى نائمة فافتضها وهى لاتعلم يجب المهر عليه والمجنون كالصبي \* المجنون أو البعير المعتلم صال على انسان ليقتله فقتله المصول عليه بضمن  
 قيمة البعير ودية المجنون \* معه (٣٨٨) كيس فيه مال فضربه انسان فوقع ميتا وضاع ماله وثيابه بضمن المدية وقيمة ماضاع \* (نوع آخر)

الجنانية على العبد فيمادون  
 النفس لو مستهلكة ان وجب  
 فيه كمال الدية ولو على حرفه  
 مستهلكة في العبد يجب كمال  
 القيمة كقضي عيني وقطع  
 يدين وقطع يد ورجل من جانب  
 واحد وان قطع يد ورجل من  
 خلاف فذا غير مستهلك وكل  
 جنابة على الحزب توجب ارشاد  
 مقدرا كالوضعة توجب نصف  
 عشر الدية فكذلك في العبد  
 توجب نصف عشر قيمة العبد  
 الا اذا بلغت خمسمائة درهم  
 فيوجب ذلك ويقتص نصف  
 درهم \* وان بدا واحدة وعينا  
 واحدة فنصف القيمة الا اذا  
 بلغت خمسة آلاف درهم  
 فتجب الا خمسة دراهم \* وان  
 ليس لها ارش مقدري يجب  
 نقصان قيمته \* وفي قطع اذن  
 واحدة وتنف حاجب واحد  
 روايتان واختار الطحاوي  
 ضمان نقصان القيمة وقطعهما  
 غير مستهلك في رواية وفي  
 رواية قطعهما وتنفهما  
 مستهلك ويجب نصف القيمة  
 \* ثم في الجنانية المستهلكة  
 المولى بالخيار ان شاء سلم العبد  
 واخذ كل القيمة وان شاء أمسكه  
 لنفسه ولا يرجع على الخاني  
 بشئ \* وقالان شاء سلم واخذ  
 القيمة كلها وان شاء أمسكه

منه وفاة ذى القرنين وكذلك كانت الفرس فانه حكى عن المؤيد الذي كان في عهد المتوكل أنه ذكر أن  
 الفرس كانت تورخ بأعدل ملك كان فيهم الى أن استقر تاريخهم على هلاك يزيد الذي هو آخر ملوكهم  
 والعرب كانت تورخ بعام التفريق وهو ترق ولدا سمعيل عليه السلام وخرجهم عن مكة وأرخوا بعام  
 الغدر وله قصة معروفة ثم أرخوا بعام الفيل ثم استقر التاريخ العربي به ذلك كله الى أن جعل من أول سني  
 الهجرة وكان المبتدئ بهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لان عامه على اليمن قدم عليه فقال أما تؤرخون  
 كتبكم فاراد عمر رضي الله عنه أن يتدبى بعث النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بل نبدأ بوقت وفاته صلى الله  
 عليه وسلم ثم رأوا أن يكون من الهجرة لانه أول وقت بدأ فيه الاسلام وكانوا قد بدأ به رمضان ثم جعلوا  
 الابتداء من الحرم والتواريخ العربية انما هي على الليالي وان كان نوار يخ سائر الامم على الايام وذلك أن  
 سني أولئك تجري على أمر الشمس وهي شمالية وسنوا العرب قريه  
 \* صاك الوقف على وجوه شتى \* وصورة هذا ما وقف وتصدق وحبس فلان بن فلان تقربا الى ربه وخالفه  
 وبوسلا الى الله ورازقه ذخيرة قديمه اليوم حشره ونشره يوم العرض الاكبر يوم لا يرفع مال ولا ينون  
 الامن أقي الله بقلب سليم فتأهب للرجل الى فناء الملك الجليل وتزود للسفر الطويل وكان في الدنيا  
 كأنه عابرسيل فيادر واستعد واجتهد ووجد وأحب أن يخاطر في عداد من لا يقطع عمله اذا انتهى  
 أجله على ما قال سيد البشر وصاحب اللوائ في المحشر اذا مات ابن آدم الحديث وتعرف الى الله عز وجل في  
 الرخاء ليكون عون له على دفع اللا واء بما هو ذريعة الى الجنان على ما روى خالد بن معدان عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أنه قال يجي المعروف والمنكر يوم القيامة خلقان فنطلق المعروف بأهل الى الجنة  
 وينطلق المنكر بأهل النار وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة وأهل المنكر في  
 الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة فتصدق بجمع مع كذا عن نية خاصة وطوبى صافية الى آخر ما قلناه في  
 كتاب الوصية والوقف الا أننا ذكرهنا أشبهنا لم نذكرها على يكون الكاتب ذامكة ومقدرة في كتابة ما يقع  
 له فنقول (اذا أراد الوقف أن يكون هذا الوقف على أولاده) يكتب ما كتبناه الى أن يقول فما فضل  
 من غلاتها صرف الى أولاد الواقف المتصدق وهم فلان وفلان وفلان ابدا ما نوال الدوا وتنا سوا بطننا بعد  
 بطن وقرنا بعد قرن لانصب لاحد من أولاد البطن الاسفل منها ما دام أحد من أولاد البطن الاعلى في  
 الأحياء لاذ كمثل حظ الآشيين وان اشترط الواقف التسوية بين الذكور والاناث يقول الذكر والاثنى  
 في استحقاق النصيب من ذلك على السواء لا يفضل ذكورهم على اناتهم ولكن الأول أقرب الى الصواب  
 وأجلب للشواب ثم بعد هذا يقول وان انقرضوا وتفاوا ولم يبق منهم أحد صرف ما كان مصر وفا لهم الى  
 فقراء المسلمين ومحاويجهم وقد أخرج هذا الواقف المتصدق هذا الوقف وهذه الصدقة من يده وأبانه عن  
 سائر أملاكه وأسبابه وسلمها الى فلان المتولى تسليما صححها بعد ما جعله قيا فيه ومتولى الامور هذا الوقف  
 وانه قبضه منه قبضا صححها بعد ما قبل منه هذه التولية والقوامه قبولا صححها الى آخر ما قلناه ولوزدت  
 في صرف الفاضل الى الأولاد على أن من استغنى منهم حرم فان انقرض عاد اليه ما كان مصر وفا اليه فهو  
 أحسن ولولم يقف على أولاده ولكن شرط الفاضل لنفسه على الصواب الذي قدمناه وأراد أن يجمع عنه رجل  
 صالح بعد ما حدث به حدث الموت ويصرف الى وجوه شتى كتبت فان حدث به حدث الموت الذي لا يحصى

وأخذ النقصان \* وفي المتن في قطع يده ضمن ما نقصه الا ان بلغ خمسة آلاف فينقص خمسة دراهم وكذا كل جنابة دون النفس وقال لاحد  
 الامام في حاجبه واذنه الواحدة ولحيته ما نقصه وفي الاصبع لا يزاد على ألف درهم وفي سنه ما نقصه الا ان بلغ خمسمائة فينقص نصف درهم \*  
 أمر عبد غيره بأن يأتى أو يقتل نفسه فأتى أو قتل نفسه ضمن الا أمر صغيرا كان العبد أو كبيرا \* أمر عبد غيره بأن يفسد طعام مولا أو متاعه  
 ففعل لا يضمن الامر \* أصله ما ذكر في شرح الطحاوي أمر حر بالغ عاقل عبدا صغيرا أو كبيرا ما ذونا أو مججورا يقتل رجل خطأ يخطب مولا  
 بالذفع أو الفدا في كل موضع لا يجب القصاص ثم يرجع مولا على الامر بأقل من قيمته ومن الدية في ماله حاله وهذا كالعبد المصوب اذا جنى



يخبر مولاه من الدفع والغداء ثم يرجع على الغاصب لانه اما غضب او استعمال وكذا لو الا امر صبيح امرأونا ولو امر صبيح امرأنا لا يضمن شيئا ولو كان الامر محجورا لا يضمن شيئا من ضمان الغصب والجنابة وان الامر عبد ما دوننا صغيرا أو كبيرا والمأمور ما دوننا ومحجورا صغيرا أو كبيرا يؤمر مولى المأمور بدفع أو فداء ثم يرجع بأقل من قيمة المأمور وأرض الجنابة على الامر استعمال العبد الخلاق في الختام لا يوجب الضمان فلو لمحمى فيه عبيد فامر واحد منهم بالخلق تعين فلو استعمل غيره ضمن قال العبد الختام (٣٨٩) اقلع سنى فقلع بضمن ولا يصح امره بلا إذن المولى

### نوع في العاقلة

ان من أهل الديوان فعاقلته هم ان مقاتلا في ديوان المقاتلة وان كاتبا في ديوان الكتاب ان كانوا يتناصرون وان لم يكن له عشرة ولا ديوان فبيت المال في ظاهر الرواية وعن لامام أنه في ماله واختاره عصام والغنوى على الاول وان ضميا يجب في ماله لا في بيت المال اجاعاذ رشيخ الاسلام أن أهل المصر يعقلون عن أهل القرى يريد به أن أهل المصر الذين من الديوان ولهم ديوان لكن من المقاتلة يعقلون أهل المصر وأهل القرى وان لم يكن القاتل من أهل الديوان لان العقل انحلض على من هو من أهل نصرته لقاتل وقرأها عن لادويان له أهل النصره فاعاقلة ان له ديوان أهل ديوانه وان من أهل الحرفة فكذلك فان لم يكن له شيء في ذلك فأهل ديوان مصر ولكن من المقاتلة لا أهل ديوان مصر طائفا كالكتاب وغيره فان لم يكن تعتبر العشرة وهذا دقيق

لا حد عنه ولا مخصص ولا مناص ومضى اسيله صرف ما كان مصر وفا اليه في حال حياته من ذلك الفاضل فيبدأ منه أو لا بما يجب عنه رجل مصلح من ذرية أهله فيعطى كفايته لذهابه ويا به وما فضل من ذلك بدئ بالتخفيف بكذا شياؤه احداهما عن سيد ولد آدم رسول رب العالمين صلى الله عليه وسلم والثانية عن والدها الواقف فلان والثالثة عن والدها هذا الواقف فلانة بنت فلان والرابعة عن هذا الواقف فيخصي بذلك كله كل سنة في أيام الاضاحي بعد وفاته وانقرض حياته تبركا الى الله ووسيلة به اليه ويعطى أجر السلاخ من الفاضل ويتصدق بطومها وشحومها وودسومها أو كارعها واسقطها على فقراء المسلمين ومحاوليهم وما فضل من ذلك يصرف الى مرسومات عاشوراء التي تعارفها الاغنياء في هذا اليوم من شراء الرغفان واتخاذ الخبيص وشراء الكبران والخم والكبريت بكذا موسوع ذلك كله على هذا القيم وما فضل من ذلك يصرف كذا الى فوائت صلواته وكذا الى فوائت زكواته وكذا الى فوائت ندوره وكفاراته ولا جناح على من ولي هذا الامر أن يأكل بنفسه منها وأن يؤكل من شاء وما فضل من ذلك يصرف الى مصالح السقاية التي هي بحاله كذا الى شراء الجرد وأجرة السقاة ويتخذ ما بالجدفها أيام الصيف وما يحتاج الى ذلك وصارت هذه صدقة ماضية صافية لا يزيد هارم ولا يام الاتسيدا ولا مضى الاعوام الا تكيدا ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر من الولاية والقضاء والحكام تبديل شرط من شروطها ولا تغيير شيء منها ولا تعطيلها فان بدله بعد ما سمعه فاعاقلة على الذين يبدلونه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين والاحوط في ذلك أن يلحق في الوقف حكم قاض من قضاة المسلمين حتى يزول الخلاف وصورة جريان الحكم بحصة الوقف أن يكتب على ظهر الصك للوقف يقول القاضي فلان بن فلان المأمول لعل القضاء والحكام والاقواق بكورة كذا ونواحيه نافذة القضاء والامضاء والاستنابة فيما بين أهلها حكمت بحصة هذا الوقف المين الموصوف في بطن هذا الصك وجوازه ولزومه في جميع ما بين موضعه وحدوده فيه من الحوائث والباطات والخانات والجسامات وغير ذلك بجميع ما شتمل عليه من الابنية في سدة له وعلوه من الحجرات والمنازل والصحن والمرباط على السبل والوجوه والشروط المذكورة فيه علامتي بقول من يرى حصة هذا الوقف وجوازه هذه الصدقة بشرطها وسبلها المينة المفسرة فيه من علماء السلف وأئمة الدين بعد خصومة صحيحة مستقيمة حرت بين يدي هذا الواقف المسمى فيه وبين من خاصه فيه ممن له حق الخصومة في جواز هذا الوقف وصحته وجواب المدعي عليه بالانكار لصحته وجوازه وميله الى جهة الفساد حكما أبرمته وقضاء نفذته على هذا الواقف بحضوره في وجهه ووجهه من خاصه فيه بعد ما عرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهادى على صحته ونفاذه وكافة هذا الواقف قصر يده عن جميع هذه المحددات وتسليمها الى هذا القيم المسمى فيه وترك التعرض له منه فيما يخالف مقتضى الصحة والجواز لهذا الواقف وهذه الصدقة وذلك كله في مجلس قضائي على سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والكتمان وأمرت بتكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك حجة له في ذلك وأشهدت من حضر في من الثقات بتاريخ كذا كذا في الظهيرة \*

### كتاب الخليل

وفيه فصول

تأمله الثالث في الاطراف نوع في مسائل اللحية لاقص في الشعر فان مات قبل الحول لاشي على الخاني عند الامام الثاني وفي شعر ذنب الفرس وشعر الكنف يقوم بدونهما في حرم النقضان والوجوب في اللحية اذا كانت متصلة أو خفيفة واحدة أما في الكومج فحكومة عدل وفي الشارب اذا لم ينبت فحكومة عدل قال ابو جعفر الفقيه ان كانت اللحية تعد عيبا وشينا لا يجب شيء وان حلق نصفها فذهب الية اذا علم ان الباقي النصف وان لم يعلم فحكومة عدل وذكر الفضلي تنف بعض لحية ينظر الى الذاهب الى الباقي فيجب بحسابه من الية واذا نبت بعض اللحية فحكومة عدل صالح عن

حاجة ما ثبت يرجع عما دفع ولو ثبت أبيض وهو شاب لا يجب شئ عندهما وعنده حكومة عدل وبه أفق الفقيه أبو الليث وفي العبد إذا ثبت  
بعض حكومة عدل وإذا لم تثبت بخير المالك إن شاء ترك وإن شاء دفع العبد وأخذ قيمته \* حلق شعر امرأته أو أمرأة غير أو حلق شعر الجارية  
و... صت قيمتها لا يجب شئ لأنه ثبت ويطول كذب الحمار ولكن يعزر بما يليق به \* إذا قلع الحديقة قلعاً أو وجهاً بالشفرة فدية في الصحيح  
لعدم إمكان المساواة وذهب ضوؤها (٣٩٠) والعين قائم يقتص بان يحصى المرأة بالنار ويدنيه من المستوفى مع ربط الأخرى فإذا

### الفصل الأول في بيان جواز الحيل وعدم جوازها

فقول مذهب علمائنا رحمه الله تعالى أن كل حيلة يحتمل بها الرجل لإبطال حق الغير أو لإدخال شبهة فيه  
أو لتمويه باطل فهي مكروهة وكل حيلة يحتمل بها الرجل ليتخلص بها عن حرام أو ليتوصل بها إلى حلال  
فهى حسنة والأصل في جواز هذا النوع من الحيل قول الله تعالى وخذ بيدك ضعفاً فاضرب به ولا تحث  
وهذا تعلم المخرج لأبواب النبي عليه وعلى فنية الصلاة والسلام عن عيمته التي حلف ليضرب بن امرأته مائة  
عود وعامة المشايخ على أن حكمها ليس بنقض وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة \*

### الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلاة

خندق له طول أكثر من عشرة أذرع وفيه ماء الآن عرضه أقل من عشرة نعل على قول بعض المشايخ رحمه  
الله تعالى لا يجوز الوضوء فيه والحيلة على قول هؤلاء أن يحفر حفرة قريبة من الخندق ثم يحفر من حدة من  
الخندق إلى الحفرة ويسيل الماء من الخندق إلى الحفرة فيصير الماء جارياً في الخندق فان شاء توضأ من  
الخندق وإن شاء توضأ من النهر \* إذا توضأ الرجل فرأى الليل سائلاً من ذكره وكان الشيطان يريه ذلك  
كثيراً فالحيلة في قطع هذه الوسوسة أن ينضح فرجه بالماء فإذا أراه الشيطان ذلك أحاله على الماء إلا أن هذه  
الحيلة انما تنفع إذا كان العهد قريباً ولم يجف البلب فاما إذا جف البلب ثم رأى الليل على ذكره بعد  
الوضوء لانه لا يمكن إحالته على ذلك الماء \* إذا أصابت النجاسة خفياً أو علواً ولم يكن لها جرم كالبول والنهر  
فلا بد من الغسل رطباً كان أو يابساً والحيلة في ذلك إذا كان رطباً أن يمشي في التراب أو الرمل حتى يعلق  
بعضه بالتراب ويجف ثم يمسحه بالأرض فيطهر هكذا ذكره الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لم يشترط الخفاف \* إذا صلى الظهر ثلاث ركعات ثم أقام  
المؤذن وعلم المصلي أنه لم يصل في المسجد فأراد أن يصل مع الإمام ويكون فرضه ماضياً مع الإمام وكره أن  
يقصد ماضياً فالحيلة له في ذلك أن لا يقعد في الرابعة ويقوم إلى الخامسة فيصل إلى السادسة حتى  
تصير هذه الصلاة تفعلاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ثم يصل الفريضة مع الإمام ذكره شمس  
الأنفة الحلواني رحمه الله تعالى \*

رجل \* جاء إلى الإمام في صلاة الفجر وخاف فوت الجماعة لو اشتغل بالسنة جازله أن يدخل في صلاة الإمام  
ويترك السنة ثم يقضي عند محمد رحمه الله تعالى بعد طلوع الشمس ولا يقضيها قبل طلوع الشمس والحيلة  
لأن أراد أن يقضي سنة الفجر بعد ما صلى الفجر قبل أن تطلع الشمس أن يشرع في السنة ثم يقصدها على  
نفسه ثم يشرع في صلاة الإمام فإذا فرغ الإمام من الفريضة يقضيها قبل طلوع الشمس ولا يكره لأنها  
بالإسناد صارت ديناً عليه وقضاء الدين في هذا الوقت لا يكره هكذا حكى عن الشيخ الإمام الحلبي أبي بكر محمد  
ابن الفضل رحمه الله تعالى قالوا هذا إذا لم يتخذ ذلك عادة بل فعل ذلك أحياناً أما إذا اتخذ ذلك عادة فإنه  
يكره له ذلك بعض المتأخرين من مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا هذه حيلة أخرى هي أحسن فإن في هذا  
الطريق يحتاج إلى إفساد ما شرع فيه من عمل الآخرة وأنه مكروه قال الله تعالى ولا تظلموا أعمالكم  
والأحسن أن يشرع في السنة ثم يكبر مرة ثانية للفريضة فيخرج بهذا التكبير عن السنة ويصير شارعاً في

سأل ناظر تم الاقتصاص  
فإن زعم الضارب بقاء  
الضوء وأنكره المضروب  
يحكم إلى الأطباء وقيل  
يختبر بحجة يلقي بين يديه  
وقيل يستغفل وينصب  
بين يديه شئ وقيل يستقبل  
العين بـ... من الشمس  
مفتوحة فان سأل دمع  
فالأضواء باقية وإن لم يسأل  
لأن الصحة تدمع عند  
المقابلة بها وإن لم يعلم به  
أيضاً فهو كسائر الدعاوى  
والقول للضارب المنكر على  
البنات لانه على فعله ولا  
يقتص العين اليمنى باليسرى  
ولا العكس بخلاف ما إذا  
كانت عين الجاني أنة قص  
أو أكبر من عين المضروب  
فانه يقتص وإن يعين  
الجاني عليه حول لا يغير بصره  
ولا ينقص يقتص من الذي  
أذهب ضوؤه وإن الحول  
شديد ينقص البصر فحكومة  
وإن الحول النقص للبصر  
بين الجاني خير المجنى أن  
رعى بالتقص اقتص أو  
أخذ نصف الدية في ماله  
\* أذهب عنه ويسرى الجاني  
ذاهبة لا يئامه يقتص ويترك  
أعمى وإن يئامه يضاه عند  
الأذهاب ثم زال يقتص

منه ولا عبرة لوقت الجناية \* أبيض بعض عين بضرب لا قصاص فيه وفيه حكومة عدل \* ضرب بأصبعه عين  
آخر عدا فذهب ضوؤه فعليه القصاص وإن مات من ذلك فدية على عاقلته وقصد ضرب يده فأصاب عينه وتلف فدية لانه شبه عدا قال  
محمد رحمه الله تعالى إذا نكسب من إنسان فأصاب غير ما عمد فهو عمد بان قصد ضرب يده بالسيف فأخطأ أو بان رأسه فهو عمد وإن قصد  
ضرب زيد فأصاب خالداً فهو خطأ ومثله في المتقى \* رجلان في الميدان فاما التعلم والتعليم فوكر أحدهما صاحبه فذهب عينه أو أنكر سره

فهو عمد ضرب رجل امرأة أو على القلب فتلف عضو ولا يجب القصاص لانه لا يجري بين الرجل والمرأة في الاطراف وفي عين الاور نصف الدية وقيل كلها لان العين الواحدة كالعينين وفي العين القاعة للذهب ضوؤها حكومة \* ضرب عين رجل فانخسفت حدقته وجرحت وسال فيج وذهب البصر ان خطا فدية وان عمدا فكذلك لعدم مكان المائلة \* وعن الامام القصاص لو عمد او ان قورت والاصح هو الاول \* رمى الى عين انسان فنفذ من القفا يجب نصف الدية وحكومة \* أصاب الوكز (٣٩١) عينه وجرحها فداواه طبيب بشرط

الضمان ان ذهب البصر

لا يضمن لانه فعل باذنه

والاذن يعتبر في الاطراف

\* ضمان العين ثلاث كل الدية

فيهما ونصفها في احدهما

كالحر أو كل القيمة فيهما

والنصف في احدهما

كالعبد يقتل بدل الذات

الشأن أن يكون فيهما

نصف بدل الذات وفي

احدهما ربع بدل الذات

كالهائم لان الانتفاع فيه

باربعة أعين كالهائم التي

تستعمل ركوبا وجلا مثل

الفرس والبغل والبعير

وثور العمل والحمار الثالث

نقصان القيمة كالكلب

والسنور وشاة في السن

الثنية بالثنية والناب

بالباب والضرر بالضرر

ولا يؤخذ الا على الاسفل

ولا الاسفل بالا على اجماعا

ولو كسرت أو زعرت من

أصلها فالقصاص ولو كسرت

بعضها واسودت الباقية أو

أجرت أو أخضرت أو دحها

عيب لا قصاص والدية في ماله

وان ضرب سنه وتحركت

ونسقط خطأ فدية

خمسائة على عاقلته وان

عمدا اقتص وفي التعبد

كسر بعضها فاقسود

الفريضة ولا يصير مفسدا للعل بل يصير مجاوزا عن عمل الى عمل (١) كذا في المحيط \*

### الفصل الثالث في مسائل الزكاة

رجل له مائتا درهم أراد أن لا يلزمه الزكاة فالحيلة له في ذلك أن يتصدق بدرهم قبل تمام الحول بيوم حتى يكون النصاب ناقصا في آخر الحول أو يهب ذلك الدرهم لابنه الصغير قبل تمام الحول بيوم أو يهب الدراهم كلها لابنه الصغير أو يصرف الدراهم على أولاده فلا تجب الزكاة قال الخصاص رحمه الله تعالى ذكره بعض أصحابنا رحمه الله تعالى الحيلة في اسقاط الزكاة ورخص فيه بعضهم قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الذي كرهها محمد بن الحسن رحمه الله والذي رخص فيها أبو يوسف رحمه الله تعالى فقد ذكر الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في اسقاط الزكاة وأراد به المنع عن الوجوب لا الاسقاط بعد الوجوب ومشايخنا رحمه الله تعالى أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى دفع الضرر عن الفقراء فان الرجل اذا كانت له سائمة لا يجوز أن يستبدل قبل تمام الحول بيوم بجنسها أو بخلاف جنسها فيقطع به حكم الحول أو يهب النصاب من رجل يشق به ثم يرجع بعد الحول في هبته فيعتبر الحول من وقت الرجوع والقبض ولا يعتبر ما مضى من الحول وكذا في السنة الثانية والثالثة يفعل هكذا فيؤدي الى إلحاق الضرر بالفقراء قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الايمان مستلثين وهدى الى الحيلة فيه ما مع أن فيها اسقاط حق الشرع احدهما رجل عليه كفارة العين وله خادم لا يجوز أن يكفر عن يمينه بالصوم ثم قال ولو باع الخادم أو وهبه من انسان ثم صام ثم رجع في الهبة أو قال البيع فانه يجوز صومه ويبيح الخادم على ملكه فقد هدى الى الحيلة المسئلة الثانية رجل عليه كفارة عين وعندده طعام يكفيه عن كفارته وعليه دين لا يجوز له أن يصوم عن كفارته يمينه اذ يستحيل أن يكون عنده طعام وهو يصوم عن يمينه ويستحيل أيضا أن يكفر بالطعام وعليه دين ثم قال ولو صرف الطعام أو لا الى الدين ثم صام عن يمينه يجوز فقد هدى الى الحيلة فان كان هذا من محمد رحمه الله تعالى اجازة للحيلة صار عن محمد رحمه الله تعالى في باب الزكاة روايتان رجل له على فقير مال وأراد أن يتصدق بماله على غريمه ويحاسب به عن زكاة ماله فقد عرف من أصل أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا يتأدى بالدين زكاة العين ولا زكاة دين آخر والحيلة في ذلك أن يتصدق صاحب المال على الغريم بمثل ماله عليه من المال العين أو باع زكاة ماله ويدفعه اليه فاذا قبضه الغريم ودفعه الى صاحب المال قضاء بما عليه من الدين يجوز ذلك كفي النوادر أن محمد رحمه الله تعالى سئل عن هذا فاجاب وقال هذا أفضل من أن يدفعه الى غيره ومشايخنا المتقدمة من رحمهم الله تعالى يستعملون هذه الحيلة مع غرماهم المفا ليس وكانوا لا يرون به بأسا فان خاف الطالب أنه لو دفع مقدارا الدين الى الغريم يمتنع عن قضاء الدين فلا ينبغي له أن يخاف من ذلك لانه يمكنه أن يمديه ويأخذ ذلك منه لانه قد ظفر بجنس حقه فان كان الغريم يدفعه ويمانه يرفع الامر الى القاضي فيجده القاضي ما لا فيكلفه

(١) قوله كذا في المحيط ذكر فيه بعد هذا الكلام أن هذه الحيلة مشككة عندى لان السنة انحصارت ديننا في الذمة ههنا بقوله فهي بمنزلة الصلاة المتدوية اذا اداها في هذا الوقت وانه مكرهه وان صارت ديننا في ذمته بفعله كذا هنا اهـ بالقطه نقله صحيحه

الباقى أو تعيب حكومة لا قصاص وفي الجامع الصغير خمسمائة ذية السن \* كسر بعضها فسقط الباقي لا قصاص وعن ابن جماعة رحمه الله القصاص \* ولا قصاص في السن الزائدة ويجب حكومة \* ضربه حتى سقط أسنانه كلها اثنتان وثلاثون تجب دية وثلاثة أخماسا وهي ستة عشر ألف درهم في ثلاث سنين في السنة الاولى خمسة آلاف وثلاث وثلاثون وثلاث مائة وفي الثانية مائتي من ثلث الدية والباقي من ثلاثة أخماس وفي الاخيرة الباقي من الدية الكاملة \* لطم رجل كسر بعض أسنانه يقتض من الضارب ذلك القدر لكون المائلة مقدرة

والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن الكاسر والمكسور صغيراً أو كبيراً بل على قدر ما كسرت من السن ان نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً وكذلك ان الكسر مستو ياستطاع الاقتصار بقص بالمزد وان كسر اثنان غير مستو لا قصاص فيه وعليه الارش وفي كل سن خمس من الابل أو البقر ولا يزاد على تمام الدية في عضوم من أعضاء الانسان الا في الانسان فانه يجب الزائد على الدية فهن والاسباب والاضراس والمقدم والمؤخر سواء ولو ثبتت معيبة حكومة (٣٩٣) وان ثبتت سوداء يجعل كان لم تثبت وان اصفرت بالضرب لم يوجب الامام في الحرثياً

وأوجب الحكومة في العبد ولو أثبت المقلوع سنه سنه مكانها فالتحمت أو الأذن المقطوعة مكانها فالتصقت يجب الارش كلها لانها لا تثبت كما كانت وذكري فان ثبتت بلا تفاوت سقط الواجب عن الثاني رحمه الله أنه لا يؤجل في سن البالغ انما ذلك في سن الصبي لكن ينتظر الى أن يبرأ موضع السن وان تحرك بالضرب ينتظر حولا وفي الصغرى لا يؤجل في البالغ وأشار في الزيادات الى أنه يؤجل وذكري الصبي حتى يسأن في حولا في الكبير الذي لا يرجى نباته في الكسر والقلع وبالأول يفتى بأنه لا يؤجل \* ضرب صبي سن مثله ينتظر الى بلوغه فان بلغ ولم يثبت وجب على عاقلته خمسمائة وان من العجم ففي ماله عند من لا يرى لهم عاقلة لا يقلع سن القالع ولكن يبرأ الى أن يصل الى اللحم وسقط ما سواه ولو نزع جاز والارباد احتياطاً لئلا يؤتى الى فساد اللحم وفي الكسر ينظر الى المكسور عالم كمال ذهاب فيسبدها ذلك القدر وان اضطربت السن بالضرب انحر الاشئ منه وان عدا حكومة فان

#### قضاء الدين \*

وحيله أخرى أن يقول الطالب للطلوب من الابتداء وكل أحد من خدعي ليقبض لك زكاة مالي ثم وكله بقضائه فكأن قبض الوكيل يصير المقبوض ملكا لملكه وهو المديون والوكيل بالقبض وكيل بقضاء دينه فيقضى دينه من هذا المال بحكم وكالته قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى أحسن ما قيل في أصل هذه الحيلة أن يعطى صاحب المال المديون من ماله العين زيادة على مقدار الدين حتى يقضى الدين بمقداره من المال العين ويبقى له بعد قضاء الدين شيء ينتفع به فلا يقع في قلبه أن لا يفي بما شرط عليه فان كان للطالب شريك في هذا الدين بأن كان لرجلين على رجل ألف درهم أراد أحدهما أن يحتال بما ذكرنا في نصيبه وأراد الشريك الآخر أن يشاركه فيما قبض من الدين كان له ذلك فان أراد أن لا يشاركه ذلك الغير فيما قبض فالحيلة في ذلك أن بعد ما دفع صاحب المال من ماله العين الى الغير قدر الدين ناويا عن الزكاة يتصدق صاحب المال على هذا المديون بمحضته من الدين ثمان المديون يهب ذلك المقبوض من صاحب المال فيصنع ولا يكون لشريكه حق المشاركة معه في المقبوض (ومن وجه آخر) أن يستقرض المديون من رجل مالا بقدر حصة هذا الشريك ويهب من هذا الشريك ثمان هذا الشريك يتصدق بذلك على المديون ناويا عن زكاة ماله ثم يبرئ هذا الشريك المديون من نصيبه من الدين فلا يكون لشريكه الاخر عليه سبيل من عليه الزكاة اذا أراد أن يكتف مينا عن زكاة ماله لا يجوز (والحيلة فيه أن يتصدق بها على فقير من أهل الميت) ثم هو يكتف به الميت فيكون له ثواب الصدقة ولا هل الميت ثواب التكفين وكذلك في جميع أبواب البر التي لا يقع بها التخليك كعمارة المساجد وبناء القنابر والرباطات لا يجوز صرف الزكاة الى هذه الوجوه \*

والحيلة له أن يتصدق بمقدار زكاته على فقير ثم يأمره بعد ذلك بالصرف الى هذه الوجوه فيكون للتصدق ثواب الصدقة ولذلك الفقير ثواب بناء المسجد والقنطرة وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى مواضع موات على شط جيحون عمرها أقوام كان للسلطان أن يأخذ العشر من غلاتها وهذا الجواب انما يستقيم على قول محمد رحمه الله تعالى لان ما يجيئون عنده عشري والمؤنة تدور مع الماء ولو أباح السلطان شيئا من ذلك لرباط نمة لا يجوز ولا يحمل للمتولى أن يصرفه الى الرباط (والحيلة في ذلك) أن يتصدق السلطان بذلك على الفقراء ثم الفقراء يدفعون ذلك الى المتولى ثم المتولى يصرف ذلك الى الرباط كذا في الذخيرة \*

#### الفصل الرابع في الصوم

إذا التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجب وشعبان فإذا شعبان نقص يوما فالحيلة أن يسافر مدة السفر فينوي اليوم الاول من شهر رمضان عما التزمه اذا أراد أن يؤدى القدية عن صوم أبيه أو صلاته وهو فقير فانه يعطى متولين من الخطة فقيرا ثم يتوجه به ثم يعطيه هكذا الى أن يتم كذا في الفتاوى السراجية \* في العيون ولو حلف لا يصوم هذا الشهر يعني شهر رمضان بثلاث تطليقات امرأته فأراد أن لا يحنث فالحيلة أن يسافر ويعطى كذا في التارخانية \*

#### الفصل

ينتظر حولا ثم اجرت أو اسودت فكمال الدية وان اصفرت اختلفوا والخنازير والوحوش لا يغير لكن حركت وقلعها آخر يجب على كل منها حكومة عدل فلان اخضرت أو اسودت أو اجرت تجب الدية اذا فانت منفعة المضع فان لم تفتن كان من الانسان التي تجب الدية لقوات الجمال وان لم يفت المضع أو الجمال تجب الدية في رواية ولا تجب في أخرى والصحيح عدم الوجوب وان كان من المكسور اخضر أو اسودت حكومة عدل قال القاضي الامام في كسر بعض السن انما يبرأ بالبر اذا كسرت عن عرض أطول

عن طول فقيه الحكومة وان كسر بعض سنه فاسود الباقى يجب الارش لا القصاص لان هذا شئ واحد \* أراد ضربه بالسيف فأخذ السيف انسان وجذبه صاحب السيف فانقطع بعض أصابع الممسك ان من المفضل القصاص وان من غير المفضل عليه يد الاصابع \* قلع ظفر غيره وان نبت كالاول لاشئ عليه وان لم ينبت أو معيبا فحكومة ولكن في المعيب الواجب أقل من غير النابت \* وفي قطع يد أو شئ منها ان عمدا من مفصل فالقصاص وكذا ان من موضع يمكن الاقتصاص \* وفي اليدين والرجلين لا يؤخذ (٣٩٣) باليمنى والايمنى ولا اليسرى ولا

باليسرى \* وكذلك في الاصابع لا يؤخذ شئ من الاعضاء

الاجنلة السبابة اليمنى بعنقها وكل اصبع كذلك \* قطع من نصف الذراع ففي الكف والاصابع نصف اليد وفي الذراع حكومة عند الامام وان من العضد أو الرجل من الفخذ فنصف اليد وما فوق الكعب والقدم تبع ويد يمين مؤجلة سنتين ثلثاها في الاولى والثلث في الثانية قال بكر الواجب لو أقل من خمسمائة فحالة وان خمسمائة الى ثلثها ففي سنة وان أكثر من الثلث فالثلث في سنة والرائد في الثانية \* كسر يد بعد رجل أو رجله لا يجب في الحال شئ وينتظر المآل شلت اليد بالضرب بحيث لا ينقبض ولا ينسط فدية ولا يقطع طرف عيب بطرف حر ولا طرف عيب بعد ولا الصحيح للشلاء والرجال للنساء \* عشرة في الانسان في كل واحدة الدية كاملة الانف واللسان والذكر والخصيتان والعقل والرأس ملق ولم ينبت واللحية اذا لم تنبت والصلب اذا كسر وانقطع الماء أو سلس بوله وفي الدبر اذا طعن ولم يستمسك الطعام \* ولو ضرب

### \*( الفصل الخامس في الحج )\*

الحيلة لا ذاتي اذا أراد دخول مكة من غير اخرام من الميقات أن لا يقصد دخول مكة وانما يقصد مكانا آخر وراء الميقات خارج الحرم نحو بستان بنى عامر فان بستان بنى عامر موضع هو داخل الميقات الا أنه خارج الحرم أو موضعا آخر بهذه الصفة لحاجة ثم اذا وصل ذلك الموضع يدخل مكة بغير احرام كذا في الذخيرة \*

### \*( الفصل السادس في النكاح )\*

أدعت امرأه على رجل نكاحا والرجل يجحد ولا يثبت للمرأة الاستحلاف لا يجري في النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقالت المرأة للقاضي لا يمكنني أن أتزوج لان هذا زوجي وقد أنكر النكاح فغره ليطلقني حتى أتزوج والزوج لا يمكنه أن يطلقها لان بالطلاق يصير مقر بالنكاح فاذا يضمن حكى عن الشيخ الامام الزاهد على البردوى رحمه الله تعالى أن القاضي يقول للزوج قل لها ان كنت امرأتى فأنت طالق ثلاثا فان على هذا التقدير الزوج لا يصير مقر بالنكاح ولا يلزمه شئ ولو كانت امرأته تخلص منه ويمكنها التزوج بغيره كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على امرأته نكاحا وأراد القاضي تحليفها على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فالحيلة لها في دفع اليمين عن نفسها أن تزوج زوج فان بعد ما تزوجت لا تستحلف للدي لان فائدة الاستحلاف النكول الذي هو اقرار ولو أقربت بالنكاح للدي بعد ما تزوجت بزوجة لا يصح اقرارها فلا تستحلف لانعدام الفائدة \* اذا أراد الرجل ان يجحد نكاح امرأته ولا يلزمه مهر آخر بلا خلاف كيف يصنع يجب أن يعلم أن من تزوج امرأته على مهر معلوم ثم تزوجها ثانيا بمهر آخر مسمى هل يجب التسميتان ففي المسئلة خلاف وقد مرّت المسئلة في كتاب النكاح ثم اذا أراد الزوج أن لا يلزمه مهر آخر بلا خلاف ينبغي أن يجدد النكاح ولا يذكر المهر أو يجدد النكاح بذلك المهر فلا يجب عليه مهر آخر الاب اذا زوج ابنته من انسان فطلبوا منه أن يقر بقبض شئ من الصداق فالأقرار بالقبض باطل لان أهل المجلس يعرفون أنه كذب حقيقة وأما الهبة فان كانت البنت كبيرة والاب يقول أهب باذن البنت كذا وكذا ثم يضمن للزوج عنها ويقول ان أنكرت الاذن بالهبة ويرجع عليك فانما ضمن لك عنها يكون هذا الضمان صحيحا لكونه مضافا الى سبب الوجوب وان كانت الابنة صغيرة فالهبة لا تصلح حيلة ولكن ينبغي ان يحيل الزوج بعض الصداق على ابنة صغيرة ويقر غرضه ان كان أبو الصغيرة أملا من الزوج أو يعقدان العقد على ما وراء ما وقع الاتفاق على هبته حتى انه ان وقع الاتفاق على أن يكون الموهوب من الخمسمائة مائة ينبغي أن يعقد العقد على أربعائة واذا جعل بعض مهر ابنته البالغة معجلا والبعض مؤجلا والبعض هبة كما هو المعهود وطلبوا من الاب الضمان ومرا اذا الاب أن لا يلزمه شئ يقول الاب أهب كذا فان لم تجز الابنة الهبة فهي على ولا يقول أهب باذن الابنة على نحو ما ذكرنا في المسئلة الاولى ففي هذه الصورة لا يلزم الاب شئ \* له محمول سأل أن يزوجه أمة أو حرة فخاف المولى ان تزوجه يتكامل في أموره أو لا يرغب أحد في شرائه بعد ذلك فالحيلة للمولى أن يقول له زوجتك أمتي هذه أو هذه الحرة على أن أمرها سيدي أطلقها كلما أريد فاذا قبل العبد نكاحها يصير الامري بيد المولى يطلقها المولى كلما أراد \* رجل أراد ان يتزوج امرأته فخافت المرأة أن يخرجها من ثلثة البلد أو خافت أن يتزوج عليها

(٥٠ - فتاوى سادس) فرج امرأته فصارت لا تتجمع فدية كاملة وعشرة أخرى في اثنين منها الدية العينان والاذان والحاجبان والشفتان واليدين والرجلان والاثنان \* والايثان واللحيان وفي الثديين ثلثة الدية وفي احدها نصفها وفي الحلمتين الدية وفي احدها نصفها وفي ثدي الرجل حكومة وفي احدها نصف تلك أي نصف ما وجب بالحكومة في كلها وفي حيلة تنديه حكومة \* وان قطع الذكر من أصله ان خطأ فدية وان عمدا اختلف أصحابنا وفي المتن لا قصاص فيه قالوا وهو قول محمد وعن الثاني ان أصحابنا اجمعوا

على ان في الحشفة القصاص واذا قطع بعضها فلا قصاص وفي ذكر العنين وذ كرمولود لم يقصر ولسان الاخرس والعين القائمة المذهب ضوءها واليد والرجل السلا حكمومة \* أخذ خصه رجل فسدت هاف ذبت رجولته فدية \* ضرب امرأة فصارت مستحاضة بربص عامافان برأت فلا شيء والافدية وفي الضلع اذا كسرت حكمومة \* دق صلبه لكنه بقدر ان يحامع حكمومة وان لم يقدر على الجماع اراحه ودب فدية وان عاد الى حاله ولم يقصه لكن (٣٩٤) بقي أثر الضرب حكمومة وان لم يكن فيه أثر الضرب فلا شيء وفي صلب المرأة اذا كسر وانقطع

الماء الديمة وفي الترقوة اذا كسرت حكمومة وكذا كسر كل عظم فيه الحكمومة بقدر ما يرى الحماكم بعد نظردوى عدل عن يعالج الكسر \* قطع ذكره من الاسفل فسقطت لحته نفسه ثلاث ديات للذكر والاثنين والحية \* قطع ذكره ثم خصيته فسدتيان وان عكس ففي الخصيتين دية وفي الذكر حكمومة لان بقيامهما تعد منفعة النسل قائمة بخلاف الذكر بعد قطعهما \* وان قطع احدهما فاقطع ماؤه ففيه الدية ولا يعلم ذلك الا بان يقر الخاني به \* قطع لسان صبي اسهل حكمومة وان تكلم فلو خطا دية ولا قصاص في عيه وعن الثاني الوجوب في قطع الكل \* وفي عين المولود ان ابصر الدية في الخطا والقصاص في العمد وان لم يبصر حكمومة وعن محمد قطع مفصلا من السبابة فسقط الوسطى ايضا قطع وسطاه والسبابة من تلك المفصل وان جف الباقي من السبابة وسقط الاصبع الوسطى يقتصر من الوسطى لامن السبابة وعن الامام وبه الثاني قطع اصبعان مفصلا او غير مفصلا فسقط

أو يتسرى فأرادت التوثق منه بغير عين فالحيلة أن تزوجه نفسها على مهر مسمى على أن لا يخرج جهام من البلدة وان أخرجهام من البلدة فلها تمام مهر مثلها ويقتر الزوج أن مهر مثل نسائها كذا وكذا بشي أكثر من هذا مما ينقل على الزوج ويشهد بذلك على نفسه فان عزم على إخراجها من تلك البلدة أخذته بتمام مهر مثل نسائها وكان القاضي الامام أبو علي النسقي رحمه الله تعالى يقول انما يصح هذا الاقرار من الزوج اذا كان في حيز الاحتمال أما اذا كان في حيز الاحتمال فلا يصح ومن المشايخ رحمهم الله تعالى من قال ما ذكر انما يستقيم حيلة على قول من يقول بأن الشرط الثاني جائز كالاول أما على قول من يقول بأن الشرط الثاني لا يصح فاذا لم يقربه كان لها مهر المثل لا غير لاستقيم هذه الحيلة ثم اذا جاز هذا الاقرار وجاز هذا الشرط على قول من يقول بجوازها وهي تعلم أن المقر به أكثر من مهر مثلها فلها أن تأخذ جميع المقر به في القضاء أما فيما بينها وبين الله تعالى فليس لها أن تأخذ الزيادة على مهر مثلها الا اذا أعطاها الزوج ذلك بطيب نفسه فاما اذا تزوجهام من غير هذه الحيلة فاراد أن يخرجها الزوج فأرادت حيلة لا يمكنه إخراجها من البلدة فالوجه في ذلك أن تقرأ المرأة بالدين من تنق به من الوالد أو الولد أو الاخ وتشهد على اقرارها حتى ان الزوج اذا أراد أن يخرجها من البلدة فالمقر له بالدين يمنعها من الخروج غير أن هذه الحيلة انما تكون حيلة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا على قول محمد رحمه الله تعالى لان عند محمد رحمه الله تعالى يصح اقرارها بالدين في حق نفسها لا في حق الزوج حتى لا يكون للمقر له أن يمنعها من الخروج مع الزوج فان خاف المقر له أن يحلفه الزوج بالله ان ملك عليها هذا المال (قال) يبيعهها بذلك المال ثوبا حتى اذا حلف لا يأثم وهذا انما يأتي على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عنده للمقر له أن يمنعها من الخروج مع الزوج فكان للزوج أن يستحلف المقر له بالله ان ما أقرت لك به حق ولكن الحيلة التي تتأق على قول الكل أن تشتري من تنق به شيئا بمن غال أو تكفل عن غيرها من تنق به بامر أو بغير أمره فان للبائع والمكفول له أن يمنعها من الخروج مع الزوج عند الكل الى أن تؤدى الثمن أو الدين واذا أقرت بالكفالة كان للمكفول له أن يمنعها عن الخروج عند الكل فتصير هذه حيلة عند الكل أيضا والحاصل أن في كل موضع أقرت وذ كرت للمقر به سببا يصح اقرارها في حق المقر له وفي حق الزوج عند الكل حتى كان للمقر له أن يمنعها من الخروج مع الزوج عند الكل وفي كل موضع أقرت ولم تذكر للمقر به سببا كان في صحة اقرارها في حق الزوج اختلاف على نحو ما بينا واذا زوج الرجل ابنته من عبده ثم مات السيد فسد النكاح لانها ملكت جميع رقة زوجها ان لم يكن معها وارث وشقة قصاصه ان كان معها وارث وأيما كان فسد النكاح فان أراد المولى أن لا ينفسخ النكاح بموته فالحيلة فيه أن يكتب للعبد على مال ثم يزوجه ابنته منه ولا يفسد النكاح بموت المولى لانها لا تملك شيئا من رقبته عتق الاب لان المكاتب لا يورث لكن لها حق الملك في رقبته وحق الملك يمنع ابتداء النكاح ولا يمنع البقاء كذا في المحيط \* رجل خطب امرأة الى نفسها فاجابته الى ذلك وكهت أن يعلم بذلك أولياؤها فجعلت أمرها في تزويجها اليه يجوز هذا النكاح وان كان الزوج كره أن يسميها عند الشهود فالحيلة في ذلك (قال) الحيلة أنه اذا جعلت أمرها اليه في النكاح وكان توافق معها على المهر فالزوج يحجي الى الشهود ويقول لهم اني خطبت امرأة الى نفسي وبذلك لها من الصداق كذا فرضيت بذلك وجعلت أمرها الى لا تزوجهما فاشهد كم اني قد تزوجت المرأة التي جعلت

الكف معه أن الكف من مفصلا اقصر فيهما وان من غير المفصل لا فيهما وعن الثاني عن الامام في هذه الصورة أيضا ان القطع امرها والسقوط أيضا من المفصل القصاص وان القطع من غير المفصل والسقوط منه وعلى العكس فلا \* وفي شرح الطحاوي كسر بعض سنة فاسود الباقي لا قصاص وان لم يسود الباقي ففي المختصر أنه يجب القصاص \* وفي المتن كسر بعض السن يتأني عامان لم يسود الباقي يدعى طيب كما ذكرنا وان اسود الباقي وقال استوفى المكسور وأترك المسود ليس لذلك وان كسر البعض وسقط الباقي لا قصاص في المشهور وفي المتن



فيه القصاص بغيره ما لو قطع أصبعه فاسقط اليد يجب القصاص \* المزروع سنة لقصاص لو ثبت سن النازع كالأول يؤدي خمسمائة للزروع وان ثبت نصفها فنصف الارش وان ثبتت تامة ثم نزعها آخر ينظر عما فان ثبت والا يقتصر من الباقى ولا شئ على الأول \* عض اصبعه وقطعها يقتصر بعد البره فان مات منه فدية على عاقلة وفي الجامع الاصغر جذب العضوض ذراعه وسقط اسنان العاض لا يجب دية الاسنان عند الامام خلافا لابن أبي ليلى وكذا عن محمد بن العيون اذا سقط سن العاض ولحم ذراع العضوض (٣٩٥) يضمن العاض لحم الذراع ولا يجب ضمان الاسنان بخلاف ما اذا

جذب ثوبه من يده المنشبت  
فتخرق حيث يضمن المنشبت  
نصفه لان التخرق بفعلهما  
نوع \* المشهور عن  
أصحابنا أن الجناية على العبد  
كالجناية على المال حتى وجب  
حالاتي مال الجاني كضمان  
الغصب والاتلاف ولا يصح  
ذلك على اطلاقه فانه ذكر في  
الجامع الصغير والمبسوط أنه  
إذا شج عسدا موصحة يجب  
نصف عشر قيمته كما يجب  
في الحر نصف عشر الدية  
وفي النواذر يضمن في العبد  
في الموصحة نقصان قيمته  
كالهائم فيصح اطلاق  
القاعدة على رواية النواذر  
لا على ظاهر الرواية فيقيد  
القاعدة بما اذا لم يكن للجناية  
ارش مقدر فخرجت مسئلة  
الموصحة لكون ارشها مقدرا  
\* فقا عين عبد قيمته تزيد على  
عشرة آلاف قضى الامام  
فيه بخمسة آلاف الاخسة  
باتفاق الروايات بخلاف  
الامة فانه قضى فيها بخمسة  
آلاف الا عشرة لأن دية  
المسرة تلك تنقص عشرة  
يستحق به اندخارج كخرج  
في العبد وفي العبد خمسمائة  
نصف الدية فنقصنا خمسة  
اعتبار البعض بالكل \* عبد

أمرها الى على صداق كذا فينعقد النكاح بينهما اذا كان الزوج كفوا لها هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في حيلة قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الخصاص اكتفى بهذا القدر من التعريف لجواز النكاح وبعض مشايخنا كانوا يقولون هذا رأى الخصاص وفي جوازها هذا النكاح كلام لانهم تصرم معرفة وفي باب النكاح يستقصى في التعريف غاية الاستقصاء وهكذا حكى عن مشايخ بل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ان الخصاص كبير في العلم وهو من جملة من يصح الاقتداء به هكذا في الذخيرة \* وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن أخوين تزوجا ختين فزفت الى كل واحد منهما امرأته أخيه فلم يعاوا بذلك حتى أصبحوا انذ كر ذلك لابي حنيفة رحمه الله تعالى فقال ليطلق كل واحد منهما امرأته تطليقة ثم تزوج كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وفي مناقب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكر لهذه المسئلة حكاية أنهم اوقعوا بعض الاشراف بالكوفة وكان قد جمع العلماء لوليمة وفيهم أبو حنيفة رحمه الله تعالى وكان في عدد الشبان يومئذ كانوا جالسين على المائدة اذ سمعوا ولولة النساء فقيل ماذا أصابهم فذكروا أنهم قد غلطوا فادخلوا امرأة كل واحد منهما على صاحبه ودخل كل واحد منهما بالتي أدخلت عليه وقالوا ان العلماء على ما تدكم فسلوهم عن ذلك فسلوا فقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى فيها قضى على رضى الله عنه على كل واحد من الزوجين المهر وعلى كل واحدة منهما العدة فاذا انقضت عتتها دخل بها زوجها وأبو حنيفة رحمه الله تعالى ينكح باصبعه على طرف المائدة كاللثة كرك في شئ فقال له من الى جنبه أبرز ما عندك هل عندك شئ آخر فعضب سفيان الثوري رحمه الله تعالى فقال ماذا يكون عنده بعد قضاءه على رضى الله عنه يعني في الوطء بالشبهة فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى على بالزوجين فأتى بها فمسأل كل واحد منهما أنه هل تعجبك المرأة التي دخلت بها قال نعم ثم قال لكل واحد منهما ما طلق امرأتك تطليقة فطلقها ثم زوج من كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وقال قوما الى أهلكم على بركة الله تعالى فقال سفيان رحمه الله تعالى ما هذا الذي صنعت فقال أحسن الوجوه وأقر بها الى الالفه وأبعد هاعن العداوة أرايت لو صبر كل واحد منهما حتى تنقضي العدة أما كان ينبغي في قلب كل واحد منهما ما شئ يدخل أخيه بزوجه ولكني أمرت كل واحد منهما حتى يطلق زوجته ولم يكن ينبغي بين زوجته دخول ولا خلوة ولا عدة عليها من الطلاق ثم زوجت كل امرأة من وطئها وهي معتدة منه وعدته لا تمنع نكاحه وقام كل واحد منهما مع زوجته وليس في قلب كل واحد منهما شئ تعجبون من فطنة أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحسن تأمله وفي هذه الحكاية بيان فقه هذه المسئلة التي ختم بها الكتاب كذا في المبسوط \*

### الفصل السابع في الطلاق

رجل كتب الى امرأته كل امرأتى غيرك وغير فلانة فهى طالق ثم محاذ كر فلانة وبعث بالكتاب الى امرأته لا تطلق فلانة وهذه حيلة جيدة (الحيلة للطلقة الثلاث اذا خافت أن يسكنها الزوج الثاني) ان يقول الذي يريد التحليل قبل أن يتزوجها ان تزوجتك وجامعتك مرة فانت طالق ثلاثا أو قال أنت طالق واحدة بالينة واذا قال ذلك تزوجت المرأة نفسها منه فاذا جامعها مرة يقع عليها الطلاق ويحصل لها الخلاص

مقطوع يده قطع انسان آخر رجله من ذلك الجانب عليه نقصان قيمته مقطوعا يده لانه اتلاف فلا يجب به ارش مقدر وان من جانب آخر عليه نصف القيمة لعبد مقطوع يده لانه ليس باتلاف فجاز أن يجب به ارش مقدر \* وعن محمد بن قيس قطع يد عبد غيره عليه ما نقص ولا يبلغ به نصف دية يد حر وعن الامام والثاني فحين قطع يمين عبد رجل وآخر ساره فأت منهم على القاطع الأول نصف قيمته وعلى الثاني ما نقصه وما بقي من النقص في نفس العبد عليهم ما نقصان وقال محمد بن قيس قطع اليدين والنفس عليهما أنصافا وعلى هذا البائع قطع يد العبد المبيع بسطة نصف

الخن وان مقطوع يد فقطع البائع الثانية بمنزلة الثمن ويسقط من المشتري قدره من الثمن ان ثلثا ثلث الخن وطريق معرفته هاب السمع  
 ان يترك الخن عليه حتى يفصل ثم ينادى ان اجاب والتفت علم انه لم يذهب والا فقد ذهب وذكركر أشهد الجروح ان فلانا لم يجرحه ومات  
 الجروح ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يصح اشهادهم وان لم يكن معروفا فاصح لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة أن  
 فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل (٣٩٦) لان القصاص حق الميت ولهذا يجري فيه سهام الارث ويقضى دينونه والمورثا كذب شهوده

ونظيره ما اذا قال المقدوف لم  
 يقذفني فلان ان لم يكن قدف  
 فلان معروفا يسمع اقراره  
 والا لا وعقوا الاولياء قبل  
 موت الجروح يصح كايصح  
 عقوا الجروح لوجود السبب  
 وحمة الابراء يعقد وجود  
 السبب واجاب عطام بن حزة  
 فبين ضغط خصيتي انسان  
 ومضى عليه وهو صحيح يعمل  
 ثم مات ان ثبت باقرارا وبينه  
 انه مات من تلك الضغطة  
 عليه الدية كاملة شهدا  
 على رجل انه جرحه ولم يزل  
 صاحب فراش حتى مات  
 يحكم به وان لم يشهدوا انه  
 مات من جراحته لانه لا علم لهم  
 به وكذا لا يشترط في الحائظ  
 الدائل ان يقولوا مات من  
 شقوته ولان اضافة الاحكام  
 الى السبب القائم لازم لا الى  
 سبب يتوهم الا يرى انه  
 لا يجب القسامة في ميت في  
 محلة على رقبته حية ملتوية  
 \* حلق رأسه ولم يثبت  
 عن الامام انه يخير المولى ان  
 شامدفعه واخذ قيمته وان  
 شام ترك قال محمود لا أحفظ  
 عنه في طحيته شيئا وفي  
 العيون عن الامام في قطع  
 أذنه أو أنفه أو حلق طحيته

وان خافت أن يسكها زمانا طويلا ولا يطلقها ولا يجامعها كي لا يقع الطلاق عليها فالخيلة لها أن يقول قبل  
 التزوج ان تزوجتك وأمسكتك ولم أجامعك فوق ثلاثة أيام يوما وما أشبه ذلك بقدر ما به واه فأت طالق  
 فاذا قال الزوج ذلك تزوج المرأة بنفسها منه فاذا مضت تلك المدة يقع عليها الطلاق ويحصل لها الخلاص  
 وخيلة أخرى في أصل المسئلة أن تقول المرأة للحلل زوجت نفسي منك على أن أمرى يدي أطلق  
 نفسي كلما أريد ثم يقبل الزوج فيصير الامر بدها تطلق نفسها كلما أرادت ولو بدأ الحلل فقال تزوجتك  
 على أن أمرى يدي تطلق نفسك كلما تريد فيقبل لا يصير الامر بدها  
 وخيلة أخرى أن يقول الزوج للحلل للمرأة تزوجتك على أن أمرى يدي بعد ما تزوجتك وطلق  
 نفسك كلما تريد فيقبل المرأة قبلت يصير الامر بدها أيضا المطلقة الثلاث اذا أرادت التزوج والرجوع  
 الى الزوج الاول وهي تكرر أن تزوج نفسها رجلا فتشتر بأنهما قد استحلوا فالحيلة في ذلك ان كان لها  
 مال تب لبعض من تنق به عن ملوك ثم يشتري الموهوب له بذلك الثمن ملوكا صغيرا امرها بما يجامع مثله  
 النساء ثم تزوج نفسها منه بشهادة شاهدين باذن مولى الغلام فاذا دخل به الغلام بهب المشتري هذا الغلام  
 للمرأة فتقبله وتقبضه فيبطل النكاح فاذا اعتدت رجعت الى زوجها بنكاح صحيح ثم تبعت بالملوك الى  
 بلد من البلدان فيباع هناك فيبقى امرها مستورا هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى هذه الحيلة \* واذا  
 أراد أن يطلق امرأته ولا يقع طلاقه ينبغي أن يستننى وينبغي أن يكون الاستثناء موصولا لمقوظا حتى ان  
 المفصول لا يعمل وكذا المضمرة في قلبه لا يعمل وكونه مسموعا هل هو شرط فقد اختلف المشايخ رحمه الله  
 تعالى فيه بعضهم قالوا ليس بشرط وانما الشرط تصحيح الحروف والتكلم به وبعضهم قالوا كونه مسموعا  
 شرط والمسئلة معروفة في كتاب الطلاق ثم اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في فصل الطلاق والعناق اذا  
 قرن به الاستثناء هل يتصف الشخص بكونه موقعا أم لا قال بعضهم يتصف به مع انه لم يثبت الوقوع حتى من  
 حلف وقال والله لاطلق اليوم امرأتى تطليقة واحدة أو ثلاثا فقال لها في اليوم أنت طالق ثلاثا ان شاء  
 الله أو قال لها أنت طالق ثلاثا على أنف فقالت المرأة لا قبل كان هذا الرجل بارا ولا يحنث في عيने وهو  
 اختار مشايخ بل رحمه الله تعالى وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى روى عنه أن من قال  
 والله لاطلقن امرأتى اليوم ثلاثا وقال واحدة فالخيلة في ذلك أن يقول لها أنت طالق ان شاء الله أو يقول  
 لها أنت طالق ثلاثا على ألف درهم فلا تقبل المرأة ولا يحنث الرجل ويكون بارا في عيने وكذلك اذا حلف  
 أن يبيع فباع يباعا فاسد فقد برى في عيने فاعتبر بائعا وموجبا الملك وان لم يثبت الملك فكذا في مسألة  
 الاستثناء في الطلاق يعتبر موقعا وان لم يثبت به الوقوع ومشايخنا رحمه الله تعالى يقولون لا يتصف بكونه  
 موقعا (١) وجعلوا هذا جواب ظاهر الرواية فقالوا في المسئلة التي تقدم ذكرها ان الحالف لا يصير بارا في  
 (١) قوله وجعلوا هذا جواب ظاهر الرواية ينبغي مراجعة الذخيرة وتقرير الخلاف في المسئلة فانه في المحيط  
 حكاة على غير ما ذكره هنا وعبارته على النسخة التي يدي ومشايخنا رحمه الله تعالى يقولون لا يتصف  
 بكونه موقعا وجعلوا ما روى عن أبي حنيفة في المسئلة التي تقدم ذكرها انه يصير بارا في عيने جواب ظاهر  
 الرواية انتهت فتأمل والله أعلم اهـ مصححه

اذا لم يثبت قيمته تاما ان دفع اليه العبد وحكي القدر في شعره وطيته الحكومة قال القاضي الفتوى في قطع أذنه وأنفه وحلق عيـ  
 طحيته اذ لم يثبت على لزوم نقصان قيمته كما قالوا وروى الحسن عنه لان الاعتبار في المالية والحاصل أن الجنابة على العبدان مستمكة بان  
 كانت توجب في الحر كمال الدية ففيه كمال القيمة وان غير مستمكة باز وجب فيه نصف الدية ففيه نصف قيمته الاول كقطع اليدين وأمثاله وقطع  
 يدور على من جانب واحد الثاني كقطع يد أو رجل أو قطع يد ورجل من خلاف وقطع الاذنين وحلق الحاجبين اذ لم يثبت في رواية من قبيل

الأول وفي أخرى من قبيل الثاني \* واستعمل العبد المشترك بلائنه شره كل يوجب على الشر بك المشتمل الضمان فيه روايتان وفي البداية يضمن بلا خلاف \* برأت الموضحة أو الجراحة ولم يبق الاثر لا شيء عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام أيضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول الثاني قال الفقيه الفتوى على قول محمد انه لا شيء عليه الا ان الادوية قال القاضي أنا لا نترك قولهما وان بقي أثر يجبر ارض ذلك الاثران منقولة مثلاً فأرسل المنقولة \* أنفذ الطعن من اذن الى اذن في حكومة وان في فمحتى (٣٩٧) خرجت من الدماغ ونفذت فيه ففى

الفم مع الدماغ الحكومة  
لانه ليس له ارض مقدر  
ومن الدماغ الى أن نفذت  
أمة وفيها ثلث الدية وفي  
موضحة الاتف الحكومة ولا  
قصاص في دامية وباضعة  
ومتلاحة لانه لا يتخلو عن  
الزيادة

### نوع في الشجاج

الكلام فيه في مواضعها  
وأسمائها وأحكامها وانها  
تختص بالرأس والوجه فاذا  
كانت في الوجه ان في موضع  
العظم كالجهة والجبين  
والذقن يصور فيها الموضحة  
وما قبلها وما بعدها والامة  
لا تكون الا في الرأس أو في  
الوجه من الموضع الذي  
يخلص الى الدماغ ولا تكون  
الخائفة في الحلق والرقبة وانما  
تكون فيما يصل الى الحوف  
من الصدر والظهر والبطن  
فكل ما وصل الى موضع لو وصل  
الشراب اليه كان موطرا  
فهو جائفة لانه يحكم الحوف  
وما فوقه لا جائفة وكل موضع  
يكون فيه موضحة فقيه منقولة  
وهاشمة وسمحاق وباضعة  
ومتلاحة وأمة وانما ذلك  
يكون في الرأس والصدين  
والجهة والجبين وموضع  
الخدن والذقن وأما اسمها

يضمنه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة \* رجل قال لامرأته ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثلاثا  
فالحيلة أن يقول لها أنت طالق ثلاثا على كذا ولا تقبل المرأة ولا يقع الطلاق في رواية عن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وعليه الفتوى لو أن رجلا طلق امرأته بثلاث أو أكثر فليسيل أن تدخل المرأة بينا فيه زوجها  
فيقال له انك تزوجت امرأته وهي في هذه الدار فقال ليست لي امرأتى في هذه الدار فيقال له كل امرأتك في  
هذه الدار فهي طالق بائن فاذا حلف تبرز المرأة اليه فيظهر طلاقها اذا حلف بثلاث تطليقات أن لا يكلم  
فـ لا نأف السبيل أن يطلقها واحدة بأشدة ويدعها حتى تنقضي عتقها ثم يكلم فلا نأف ثم تزوجها كذا في  
السراجية

### (الفصل الثامن في الخلع)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ما أتى الخلع ان لم اخلعك  
وحلفت المرأة بعتق مملكتها وتصدق ماله ان لم تسأله الخلع قبل الليل فما آلى أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للمرأة عليه الخلع فقالت لزوجهما سألت أن تخلعني فقال أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى للزوج قل قد خلعتك على ألف درهم ثم طينها فقال لها الزوج ذلك فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
للرأة قولي لا أقبله فقالت المرأة لا أقبل ما قلت فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى قومي مع زوجك فقد بر كل  
واحد منهما كما في عينه

في حيلة أخرى للمرأة إذا كانت عين المرأة بعتق مملكتها وتصدق ماله أن تبسج جميع ذلك بمن تشق به  
حتى يضي اليوم وليس في ملكها شيء فتقبل البين لا الى جزاء ثم تستقبل البسج كذا في المحيط

### (الفصل التاسع في الايمان)

رجل حلف أن لا يتزوج بالكوفة فالحيلة في ذلك أن يخرج الزوج وولى المرأة من الكوفة وبعدها  
النكاح خارج الكوفة فلا يحنث في عينه

في حيلة أخرى أن يوكل الخالف رجلا فيخرج الوكيل والمرأة من الكوفة وبعدها النكاح ثم أو يوكل  
المرأة أيضا ويخرج الوكيلان من الكوفة فيعقدان النكاح خارج الكوفة فلا يحنث في عينه والمعتبر  
في هذا الباب حنث الوكيل لا حنث الموكل اذا حلف أن يطلق امرأته بخارافا فالحيلة في ذلك على قياس  
مسئلة النكاح التي تقدم ذكرها أن يخرج من بخارافا ويطلقها أو يوكل رجلا حتى يطلقها الوكيل خارج  
بخارافا فلا يحنث في عينه اذا أراد الرجل أن يسافر فخلعه امرأته بعتق كل جارية يشترى بها فتقول له كل  
جارية تشتري بها فهي حرة فالحيلة للزوج اذا حلف به أن يقول نعم ويعني بقوله نعم باده أو قرية بعينها فاذا  
قوى ذلك ثم اشترى جارية لا تعتق عليه وهذه المسئلة تشير الى أن الرجل اذا عرض على غيره عينا من الايمان  
فيقول ذلك الغير نعم انه يكتفي ويصير حلقا بتلك العينة التي عرض عليه وهذا فصل اختلف فيه المتأخرون  
قال بعضهم لا يكتفي بقوله نعم ولا بد من أن يصرح باليمين وقال بعضهم يكتفي وهذه المسئلة دليل عليه وهو  
الصحيح كذا في الذخيرة \* رجل قال ان فعلت كذا فعبدى حرو جميع ما أملك صدقة فالحيلة أن يجب  
ذلك كله بمن يشق به ويسلم اليه ويفعل ذلك ثم يستوبه \* رجل أراد أن يكتب جارية له ويطلقها فانه يهبها

فأولها الحارصة وهي التي تحصر الجلد أي تشقه والدائمة التي لا تسيل وتدمى والباضعة من البضع القطع التي خرجت من الجلد وأخذت  
في اللحم والمتلاحة التي تشق اللحم فتكون أبلغ من الباضعة والسمحاق الواصلة الى جلدة رفيقة فوق العظم واسم الجلد سمحاق والموضحة  
التي توضع العظم والهاشمة التي تمش العظم وتكسره والمنقولة بفتح القاف وكسرهما التي يخرج منها العظم والامة الواصلة الى أم الدماغ  
وهي جلدة تحت العظم فوق الدماغ ثم الدامية وهي التي تشق هذه الجلدة وليذكر محمد ثلاثا منها الحارصة والدائمة والدائمة وأما أحكامها

ففي الموضحة قودوما بعدها الاثود فيها وما قبلها قال محمد في الاصل فيه قود فقدر غورا الجراحة بمسبار ثم يعمل حديد بقدره فيغرز في اللحم الى آخره فيستوفي حقه وعن الامام أنه لا قود الا في الموضحة لا في قبيلها ولا في قبيلها وكل رواية وجه واذا لم يجب القصاص أو سقط بالاعفو فيما قبل الموضحة حكومة عدل وفي الموضحة لو خط نصف عشرها وفي الهاشمية عشرها وفي المقتلة عشر ونصف عشرها وفي الآمة ثلث الدية وليس في الجراح ارش مقدر (٣٩٨) الا في الحاشية ثلث الدية وان نفذت الى الجانب الاخر فثلث الدية لانها ما جئت فثان \* شج أصلع

موضحة عمدا ففيه حكومة  
لاقصاص لان موضحة الاصلع  
أيسروا الشاج أيضا أصلع  
يجب القصاص للساواة وان  
لم يكن الشاج أصلع لكن  
رضي بالاقصاص منه لم يكن  
له ذلك وتجب الحكومة  
وموضحة الاصلع انقص من  
موضحة غيره فكان ارشيه  
انقص أيضا والهاشمية  
مستويان لانه كسر العظم  
وعظم الاصلع وغيره سواء  
فانفذت الموضحة لانها  
شقت الجلد وجلد الاصلع  
أزق من جلد غيره فتجب  
الحكومة فيها \* شج بالعصا  
موضحة لا يجب القصاص  
وان مات منها لا يجب أيضا  
وان شج بالحديد هاشمية لا يجب  
القصاص وان مات منها يجب  
القصاص وان شج بالحديد  
موضحة يجب القصاص  
فان مات منها يقتل به \* شج  
بالحديد لا قصاص فيه وان  
جرحه ومات منه يجب  
القصاص \* ألقاه في النار أو  
في تور حمة فاحترق ومضى  
أيام ومات يقتل به وان كان  
يذهب ويحيى ثم مات منه  
تجب الدية \* قطع الاذن كلها  
يقصص وان قطع نصفها  
اقصص منه بقدره ان استطاع

لا بن له صغير ثم تزوجها ان لم تكن تحت حرة ويكون أولاده أحرارا كذا في السراجية \* (١) وفي العيون  
لو أن رجلا أراد أن يدبر عبده ويجوز بيعه فانه يقول اذمت وأنت في مادي فانت حرة فانه يجوز اذا مات  
يعتق هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن بيعه جائز كذا في التارخانية  
\* (نوع في قبض الدين) اذا كان لرجل على رجل مائة درهم فقال رب الدين عبدى حران أخذته اليوم  
متفرقا فالحيلة في ذلك أن يأخذ بعض المائة متفرقا أو جلة وان قال ان أخذته اليوم الاجلة فعبدى حر  
فاخذ جميع المائة منه ثم وجد فيه ادره ماستوفة فاراد أن يستبدله في الغد فلا يحسن في عينه فالحيلة أن  
يستبدله في الغد فلا يحسن في عينه وكذلك لو ترك الاستبدال أصلا ولو استبدله اليوم يحسن في عينه اذا حلف  
أيا أخذ من فلان حقه أو ليقبضه ثم بداله أن لا يأخذ نفسه فالحيلة أن يأمر غيره حتى يأخذ ولا يحسن  
وكذلك لو بداله أن لا يأخذ من المحلوف عليه نفسه فالحيلة أن يأخذ من وكيل المحلوف عليه ولا يحسن  
وكذلك لو أخذ من رجل كفل بالمال عن المحلوف عليه يأمره أو من رجل أحاله المحلوف عليه يأمره  
فقد بر في عينه هكذا كره القدوري وذ كره في العيون مسألة تدل على انه يحسن في عينه وصورة ما ذكر في  
العيون اذا حلف الرجل لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبض من وكيل المطلوب حنث وان قبضه من  
المتطوع لم يحسن وكذلك لو قبضه من كفيل له أو محتمل عليه لم يحسن وفي القدوري لو حلف المطلوب ليعطين  
فلانا حقه فأمره بالاداء أو أحوال فقبض بر في عينه وان قضى عنه متبرع لا يبر وان عني أن يكون ذلك  
بنفسه صدق ديانة وقضاء وفيه أيضا لو حلف المطلوب أن لا يعطيه فأعطاه باحد هذه الوجوه حنث وان  
عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء وذ كره في موضع آخر أنه يصدق من غير فصل والعصم ما ذكرنا  
أولا كذا في الذخيرة \* لو أن رجلا ساءم رجلا بشوب وأبي البائع أن ينقصه من اثني عشر فقال المشتري  
عبد حرة ان اشترا باني عشر درهما ثم بداله أن يشتريه ينفعي أن يشتريه بأحد عشر درهما ودينارا أو باع  
بأحد عشر درهما وثوبه بالواحدة في عينه وهذا الذي ذكر جواب القياس أما على جواب الاستحسان  
يحسن فقد بذ كره محمد رحمه الله تعالى فيمن حلف أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم الا بكرا والابا يذ فباعه  
بتسعة ودينارا القياس أن يحسن وفي الاستحسان لا يحسن في عينه ولم يذ كره في هذا الفصل ما اذا باعه بتسعة  
وثوب قال مشايخنا رحمه الله تعالى وينبغي أن يحسن في عينه قياسا واستحسانا لان الثوب مع الدراهم  
جنسان مختلفان قياسا واستحسانا فلا تكثر الدراهم بالثوب فلا يكون هذا البيع مستثنى عن البين بل  
كان داخلا تحت البين قياسا واستحسانا ولو حلف أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم حتى يزد ثوبا احتاج الى  
بيعه ولم يجد من يشتري بالزيادة قال ينبغي أن يبيعه بتسعة دراهم ولا يحسن في عينه وكان ينبغي أن يحسن  
لانه جعل تمام عينه البيع بالزيادة على العشرة ولم توجد الغاية بقيت البين فيجب أن يحسن كالمواضع  
بعشرة والجواب أن الحنث لا يقع بقاء البين وانما يقع بوجود شرط الحنث ولكن في حال بقاء البين  
ففيما اذا باعه بتسعة لم يوجد شرط الحنث لما لم يوجد شرط الحنث لعدم بقاء البين وفيما اذا  
باعه بعشرة وجد شرط الحنث والبين باقية فيحسب هذه الجلة من الجامع وقد ذكرنا المسئلة الاخيرة هشام في

(١) قوله وفي العيون الخ الا صوب حذف هذه المسئلة لانها ستأتي في فصل التدبير اه معجمه

وعرف القدر فالماثلة في الاطراف في مقدار المقطوع شرط فانه روى عن الامام فيمن قطع نصف الاذن  
وكان يقدر على ان يقتص منه ذلك القدر يقتص منه وفي الاجناس اذا كان أذن القاطع أصغر من أذن المقطوع فلامه قطع وان يقتص  
أو يأخذ نصف الدية قال الامام ان كانت الآمة ثنتين أو ثلاثا فالدية ولا شيء فحين كان كانت أربعة فالدية وثلاثا وفي الظهيرية اسودت السن  
بضر به ثم زعمها آخر فعلى الاول الارش وعلى الثاني الحكومة وفي دعوى السن لابن ابي ذر كراهيها أو سوداء اذا لا يجب تمام الدية

الا اذا كانت بيضاء ولا يمنع بقاء السن في خلال العمل ومقام الدية **نوع في القسامة** رجلان في بيت وجد أحدهما قتيلا قال الثاني عليه الدية وقال محمد لا تجب عليه الدية لحوازه قتل نفسه \* أهل بخارى افرقوا فرقتين ويقاثلون للعصية جهلا أحدهما كلابى والاخر دوازكى ووجد بينهما قتيلا يعرف فأنه تجب القسامة والدية على تلك الحيلة \* وجد قتيلا ما في غير الملك كالمقازة أو ملكا ما خاص كالدار أو عام كالحيلة ففي الأول ان لم يكن في قرب مصر من الامصار بحيث يسمع الصوت منه فهدر (٣٩٩) وان يقرب مصر فالقسامة والدية عليهم وان في دار رجل فاقسامة والدية على عاقلته وان في الحيلة اختار خمسين من الصلحاء أو من الفساق ان شاء وحلفهم كما عرف وان في نهر عظيم لا يملك لاحد يجري به الماء أو مربي بوطا على شط هذا النهر ليس يقربه

نؤدعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال القياس أن لا يحنث وبه نأخذ كذا في المحيط \* ولو حلف أن لا يبيع هذا الثوب من فلان بثمان أبدا فالحيلة في ذلك أن يبيع الثوب منه ومن رجل آخر ولا يحنث في عينه

**حيلة أخرى** أن يبيع هذا الثوب منه بعرض \* (حيلة أخرى) أن يوكل رجلا حتى يبيع الثوب من المخوف عليه في أي مكان الاصل أن من حلف أن لا يبيع ولا يشتري فأمر انسا بذلك لا يحنث الا اذا كان سلطانا لا يتولى ذلك بنفسه فحنث بالامر والمسئلة معروفة (حيلة أخرى) أن يبيع هذا الثوب فضولى من المخوف عليه ثم ان الحالف يبيع الثوب ولا يحنث في عينه كذا في الذخيرة

**اذا قال** ان شريت هذا العبد فهو حر ثم بدله أن يشتري العبد فالحيلة أن يشتريه على أن البائع فيه بالخيار ولا يحنث في عينه \* (حيلة أخرى) على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يشتريه على أن المشتري بالخيار فخير المشتري يمنع دخول المشتري في ملك المشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يملك المشتري بنفس الشراء فلا يعتق عليه وتحتل المين لالى جزاء هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في حيلة وفي هذه الحيلة التي ذكرها الخصاص على قول أبي حنيفة نوع شبهة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أن من حلف وقال ان اشريت هذا العبد فهو حر فاشتراه على أنه بالخيار عتق عليه من غير ذكر خلاف والمشايخ رحمه الله تعالى اخرجوا المسئلة على قول أصحابنا جميعا فقالوا ما على قوله ما فظاهر لان خيار المشتري عندهما لا يمنع دخول العبد في ملك المشتري فوجد شرط العتق والعبد في ملكه وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان عنده خيار الشرط وان كان يمنع دخول المشتري في ملك المشتري الا أن الاعتاق يتعلق بالشراء لا بالملك والمعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمرسل فيصير قائلا بعد الشراء هذا العبد حر \* **حيلة أخرى** أن يشتري هذا العبد مع رجل آخر \* (حيلة أخرى) ان يشتري تسعة وتسعين سهما من هذا العبد لنفسه ثم يشتري السهم الباقي لابنه الصغير أو لآخر أنه بأمرها أو يشتري تسعة وتسعين سهما لنفسه ثم ان البائع يقوله بالسهم الباقي وعلى هذا اذا قال ان اشتريت هذه الدار فكذا فاشترى تسعة وتسعين سهما لنفسه واشترى السهم الباقي لابنه أو لآخر أنه ولو وهب له السهم الباقي ففي العبد وما أشبه مما لا يحتمل القسمة تصح الهبة وفيما يحتمل القسمة لا تصح الهبة وفي الوجهين جميعا لا يحنث في عينه كذا في الذخيرة

**نوع آخر في الاكل** اذا قال لامرأته ان أكلت من هذا الخبز فأن طالق فالحيلة لها حتى ان تأكل ولا تطلق ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينبغي لها أن تدق ذلك الخبز وتلقيه في عصية يده وتطبخه حتى يصيرها لكا فاذا أكلت لا يحنث وفي القدوري هدى الى حيلة أخرى فقال لو حلفه ودقه ثم شربه بما لم يحنث وان أكله مبلولا حنث اذا حلف لأبى كل طعاما فلان ثم بدله أن يأكل فالحيلة فيه ان يبيع المخوف عليه ما هيا من الطعام من الحالف ثم يأكل الحالف فلا يحنث وكذلك لو أهدى المخوف عليه طعاما للحالف فأكل الحالف لا يحنث لان الطعام صار ملكا للحالف بالبيع والاهداء فكان الحالف أكل طعام نفسه قال شمس الأئمة الخواص رحمه الله تعالى الخصاص جوز بيع الطعام هنامطلقا وانما يجوز هذا البيع اذا كان الطعام مشارا اليه أو بشير البائع الى موضعه بان يقول من يبيد كذا أو من حين كذا أو يعرفه بشئ

أقرب ما يبتون أو غير اعى حال المكان الذي يوجد فيه ان عملوا على الملاة القسامة والدية على عاقلته وان مباح الا أنه في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال ذكر هذا القمه هلال والكرخي وذكر شيخ الاسلام وجد في حيلة فالقسامة عليهم والدية عليهم وعلى عاقلته لان أهل الحيلة قتلوه حكموا فكانوا قتلوه حقيقة لكان عليهم وعلى عاقلته \* وجد في دار صبي فالقسامة والدية على عاقلته لا عليهم اجماعا وان في دارها فالقسامة عليها والدية على عاقلته وان انقض أهلها يحلف خمسين ثم يقسم الدية على أقرب القبائل من قومها **نوع آخر في الصلح** قتل



رجلا عمدا وله وليان فصالح مع أخ عن الدية على خمسين ألفا وخمسة وعشرون ألفا وغير المصالح خمسة آلاف ونصف الدية وعن الامام أن الصلح في العمد أيضا على أكثر من الدية لومن جنس الواجب باطل كما في الخطا لكن المشهور المنصور أن ذلك في الخطا وفي العمد يصح كذا زنا وفي الخطا لا يجوز على أكثر من جنس المقتدرات قبل الحكم ويجوز بغير جنسه وكذا بنوع آخر بعد الحكم وصالح في الخطا على مائة بعرا وألف دينار وعشرة آلاف درهم صح وفائدة تعين (٤٠٠) ذلك النوع قبل القضاء فلا يبقى للحاكم الخيار في إيجاب سائر الأنواع وإن صالح على بعض

هذه الأنواع بأقل يجوز وإن صالح بأكثر لا يجوز الزيادة وإن صالح على شيء مما لم يفرض منه الدية فإن لم يدفعه لا يصح لأنه دين بدين هذا الم يقض عليه بالدية أمام القضاء به بأن قضى بمائة بعير فصالح على مائتي بقرة مثلاً جاز وإن على أكثر من مائتي بقرة قال الامام يجب وزان دفعها إليه لأن القضاء يعين الواجب فإذا لم يدفع يكون افتراءً عن دين بدين والبقرة ليست من أنواع الدية فيجوز الزيادة على الأكثر وعندهما له ما أدخل في أنواعها فنها ما شابه بقرة ومن الغنم ألف شاة ومن الحيلة مائة حائل كل حيلة ثوب فلا يجوز الزيادة على العدد المذكور فلا يصح الصلح جماعة رموا الكلب بالسهم فأصاب سهم صغيرة وماتت وشهد اثنان أن هذا السهم لفلان ولم يقولوا رماه فلان فصالح الأب مع فلان ثمان فلان امتنع من إيفاء البذل وورد الصلح إن كان يعلم أن المصالح هو الجارح والموت منه فالصلح ماض وإن لم يعلم منه غير معرفة السهم فيا بطل وإن علم أن الجارح فلان لكن أبوها أيضا لطمها

أما إذا أطلق إطلاقاً لا يجوز هذا البيع رجل أخذ لقمة ووضعها في فيه لياكلها خلف رجل وقال إن أكلتها فأمرأتى طالق وقال رجل آخر إن ألقيتها فأمرأتى طالق فالحيلة أن يلقي بعض اللقمة ويأكل بعض اللقمة فلا يحنث واحد من الحالفين فإن لم يفعل المحلوف عليه هذا ولكن جاءه إنسان آخر وأخرج اللقمة من فم المحلوف عليه وألقاها قال إن أخرجهما والمحلوف عليه جاهد على أن لا يفعل فمتنع بجهده مغلوب على ذلك لا يحنث واحد من الحالفين

نوع آخر في مسائل النفقة رجل حلف بالطلاق أن لا يتفق على امرأته فالحيلة أن يهبها ما لا حتى تتفق على نفسها أو يقرضها ما لا أو يشتري منها شيئاً مالاً أو يستأجر منها شيئاً بمال فتتفق على نفسها من ذلك المال ولا يحنث لأنه ما أنفق عليها بل أنفقت على نفسها من مال نفسها وكذلك لو هب لها حائضاً تستغله وتتفق من غلته أو أجرة الحائض منها بشئ يسير حتى أنفقت على نفسها من غلته لا يحنث لما قلنا \* ووجه آخر أن تستأجر المرأة زوجها كل سنة بكذا على أن يتجر لها في أنواع التجارات فيكون كسبه لها تتفق منه عليه وعلى نفسها وهذه الحيلة ظاهرة لأن الاستئجار على هذا الوجه صحيح لأن العقود عليه معلوم والبدل معلوم فإذا حثت الإجارة صارت منافع الزوج مملوكة للمرأة فأحدث من الكسب يكون بدل ملكها فصارت هي منفقة على ملك نفسها فإذا كان الرجل خياطاً أو غير من الصناعات استأجرته على أن يخطب لها مشاهرة وتقبل العمل فيجوز ذلك ويكون الكسب لها فإذا أنفقت على نفسها وعليه لا يحنث (ومن جنس مسائل النفقة ما ذكر في حيل الاصل) رجل وهب لرجل مالا ثم قال الواهب امرأتى طالق ثلاثاً ثم أنفقت هذا المال الذي وهبت لك الأعلى أهلاً فأراد الموهوب له أن يقضى ببعض ذلك المال ديناً عليه ويتفق البعض على أهله هل يحنث الحالف قال لا حتى يتفق كل المال على غير أهله كذا في المحيط \* (سئل) شيخ الإسلام أبو الحسن عن له امرأتان طلبت أحدهما من الزوج أن يطلق صاحبته وضيعت الأمر عليه وهو لا يتخلص عنها وليس من رأيه أن يفارق صاحبته فالوجه في ذلك أن يتزوج امرأته أخرى باسم صاحبته ثم يقول طلقت امرأتى فلانة ويعني به التي تزوجها (وجه آخر) أن يكتب اسم تلك المرأة واسم أبيها على كفه اليسرى وبشربه اليمنى إلى المكتوب ويقول طلقت فلانة هذه بنت فلان فتتوهم الطالبة أنه يطلق إلى تطالب منه طلاقها كذا في الذخيرة

(وإذا دخل) جماعة على رجل وأخذوا أمواله وحلفوا أن لا يخبر باسمائهم فالحيلة أن يقال له أنا نعد عليك أسماء وألقاباً في ليس بسارق إذا ذكرناه قل لا وإذا اتهمنا إلى السارق فاسكت أو قل لا أقول فيظهر الأمر ولا يحنث رجل علم أن أمير البلد أراد أن يحلفه أن لا يخالف الملك يكتب على كفه اليسرى الملك فلما قيل له عليك كذا عيذك ونسألك كذا ان كنت تخالف هذا الملك جعل الرجل يشير بيده اليمنى إلى الملك المكتوب على الكف وكذا يديه في الكف وهو يقول لا أخالف هذا الملك فلم يحنث كذا في السراجية \* (رجلان) حلفا أن لا يدخل كل واحد منهما هذه الدار قبل صاحبه فالحيلة أن يدخل أحدهما وكذلك الحيلة في اليمين بالكلام إذا قال كل واحد منهما ما صاحبه لا يتدنى بكلام تكلمها معاً فلا يحنث واحدهما إذا (إذا حلف الرجل لا يدخل دار فلان) فدخل مكرهاً لا يحنث هذا إذا حلفه إنسان وأدخله مكرهاً فإذا أكرهه حتى دخل معه بنفسه يحنث عندنا إذا حلف لا يدخل على فلان فالحيلة أن يدخل الحالف أولاً ثم

ولم يعلم موتهم من اللطمة أو السهم أن الصلح باذن سائر الورثة يصح والبدل لهم للآل و إن بغير انهم فالصلح باطل وللآل ولاية استيفاء القصاص في النفس ومادونهم أو الصلح عنهم والوصى يستوفيه في مادونهم أو يصلح لافي النفس استيفاء وصلها والقاضي فملا كرم المتأخرون كالأب بديل مسئلة الأصل وهي أنه إذا قتل ولأولى له السلطان الاستيفاء والصلح وكذا القاضي لا القفو الرابع في الجنابة على غيري آدم \* وأنه سبعة أجناس \* الأول \* نفس الدابة فاسقطت ركبها ومات إن النفس باذن الراكب يدخل



لا ضمان والا ضمن كل المية وان ضربت برجلها أو يدها الناحس فحلت قدمه هدر لانه الجالب الخنف على نفسه وان أصابت وجلا آخر بالذنب أو الرجل أو كيف أصابته ان بلاذن الرأكب فالضمان على الناحس وان باذن فعليه الا في النفعة بالرجل والذنب فانما جبار لانه بمنزلة الرأكب والسائق والنفعة جبار منهم الا اذا كان الرأكب واقفا في غير ملكه فأمر رجلا فقتلها فتحت رجلا فالضمان عليهما وان بلا اذنه فكل الضمان على الناحس ولا كفارة عليه وفي المستقى وقف على دابته في الطريق فأمر (٤٠١) غيره بالخنس فسارت عن موضعهما ثم نفخت رجلا فالضمان على الناحس لا الرأكب ولو أنها مربوطة في غير ملكه

فذهبت من ذلك الموضع وفتح الرباط فقد زالت الحنابة فاعطى بها من ثمن فيهم هدر وان كانت في رباطها فمأصا منها فذلك كله مضمون نفعت بيدها أو رجلها أو ذنبها أو رانت أو بال\* وان كانت غير مربوطة فزالت عن موضعها بعد ما أوقفها ثم جنت على رجل فذلك هدر وان أوقفها ان في ملكه لا ضمان عليه خبطت أو انفعت أو رانت أو بال\* الا اذا كان راكبا لانه مباشر الا في الروث والبول سائرة كانت أو واقفة لا بايقافه أو بايقافه للبول العام فيها \* وان أوقفها في ملك غيره أو في غير ملكه لا باذن السلطان يضمن وان رانت أو بال\* لان أصل الفعل جنابة فالمتوادي يكون مضمونا وان باذن السلطان لا ضمان

\* أرسلها فأصابت في فور الارسال يضمن وكذا ان لم يكن لها قائد ولا سائق ولا زاجر وان عطفت عن الطريق ان لم يكن لها طريق آخر فكذلك وان لها طريق آخر

يدخل المحلوف عليه فلا يحنث الحالف كذا في المحيط

### الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة

رجل له جارية عرض عليها العتق والتدبير فبكرت ذلك وقالت البيع نسمة أحب الي قال البيع نسمة البيع ممن يريد اعاقها فاراد المولى أن يوصي بان تباع ممن يريد شراءها نسمة ويعلم أنه لا بد من حط ثمن من مثلها ليرغب المشتري في شرائها فلأوصى بان تباع ويحط عن المشتري بعض الثمن لانه هذه الوصية لانها حصلت للمجهول والوصية للمجهول لا تجوز فالحيلة في ذلك أن يقول المولى بيعوها ممن أحبت وحيث أردت وحطوا عن المشتري من ثمنها كذا فاذا أحببت وعينت انسانا يتبع ذلك الرجل للوصية بالمحاباة فيقال لذلك الرجل ان فلانا أوصى بان تباع هذه الجارية منك نسمة بثمن مثلها ويحط عنك من ثمنها كذا فان رغبت في شرائها تباع منك وهذه الحيلة مشروعة مما ذكره محمد في المبسوط أن من أوصى الى رجل وقال ضع ثلث مالي حيث شئت أو حيث أحببت يجوز وكان له أن يضع ثلث ماله حيث أحب فبها كذلك فان أراد المولى في هذه المسئلة أن يوصي لها بشئ من الثمن يقول بيعوها ممن أحببت وادفعوا اليها من ثمنها ألف درهم وصية لها فيكون هذامن المولى وصية بثلاثين نسمة وبالمال فاذا عينت رجلا ويبيع من ذلك الرجل وأعتقها المشتري كان لها من ثمنها ألف درهم وان لم يعتقها المشتري كان الالف وصية للمشتري اذا الوصية للمملوك وصية للمالك (رجل) له مملوك أراد أن يدبره على وجه يعتق عبوه ويكون له بيعه متى شاء فالحيلة أن يدبره تدبير مقيد افيعتق بعد موته ويجوز بيعه حال حياته ثم ذكر صاحب الكتاب تفسير التقييد في التدبير فقال كقول المولى ان مت وأنت في ملكي فانت حر وكان القاضي الامام أبو علي النسفي يقول ليس هذا التدبير مقيدا بل هذا تفسير لقوله أنت مدبر لان تفسير المدبر ان يعتق بعد موته اذا مات المدبر وهو في ملكه ولم يوجد منه هنا الا هذا اللفظ فلا يكون مدبرا مقيدا ولكن التدبير المقيد أن يقدم العتق على الموت يوم أو يومين أو يؤخر عن الموت يوم أو يومين أو يقيد العتق بالموت في سفر بعينه أو مرض بعينه غير أن العتق اذا أضيف الى ما بعد الموت برمان لا يعتق العبد الا باعاق الوصي أو الوارث (عبد بن رجلين) دبره أحدهما صار كاه مدبرا عند أبي يوسف وعامة فقهاء شافعية المدبر قيمة صاحبه موصرا أو مفسرا فان أراد أن يكون مدبرا لهما ولا يضمن أحدهما لصاحبه فالحيلة في ذلك أن يوكل المولى ان رجلا يدبر عنهما في كلمة واحدة ثم المسئلة بعد ذلك على وجهين اما أن يقول الوكيل للعبد جعلت نصيب كل واحد من موليك مدبرا عنه وفي هذا الوجه يصير مدبرا بينهما أو يقول أنت مدبر عن فلان وفلان وفي هذا الوجه أيضا يصير مدبرا بينهما لانه جمع بين المولين بجمع الجمع ولو جمع بينهما باللفظ الجمع بأن قال أنت مدبر عنهما لاشك أنه يصير مدبرا عنهما كذا هتاف قد أمرهما بالتوكيل ولم يقل يدبران معا لانه لو أمرهما بذلك ربما يسبق أحدهما صاحبه فيصير كاه مدبرا الاول فلا يحصل مقصودهما ثم قال يوكلان رجلا ولم يقل يوكل أحدهما صاحبه لانه لو وكل أحدهما صاحبه فقال الوكيل للعبد أنت مدبر عني وعن فلان يصير كاه مدبرا عن المدبر عند أبي حنيفة وأبي يوسف لانه دبر بحكم الوكالة والمالك جميعا ومن مذهبهما أن تصرف المالك والوكيل اذا اجتمعا وخرجا معا يعتبر تصرف المالك سابقا واذا اعتبر تصرف المالك سابقا يصير العبد كاه مدبرا للمدبر

(٥١ - فتاوى سادس) لا وكذا اذا مكنت ساعة ثم سارت لا يضمن لا لقطع السير والقور \* أرسل طيرا فأنلف على فود الارسال لا يضمن نصر محمد رحمه الله فيمن أرسل باريه على صيد الحرم فأنلفه لا يضمن لانه يقطع الطريق بنشاطه لا بارساله \* أغرى كلبا حتى عض انسانا قال الامام لا يضمن مطلقا وقال الثاني رحمه الله يضمن مطلقا سواء بسوقه أو يقوده كالبهيمة وقال محمدان سائقا أو قائدا يضمن والا لا وبه أخذ الطحاوي والفقهاء أبو الليث كان يفتي بقول الثاني وهو اختيار أبي حازم وعليه الفتوى وقيل ان الكلب معل بالاشتراط كونه سائقا

ويضمن مطلقا وفي غير الملم يشترط السوق وفي دخوله دور قوم بانهم أو بدونه إذا جرحه كلهم لا ضمان لعدم وجود الاغرام أو الارسل منهم \*  
وفي سقوط سرج الدابة أو جملها على انسان وقتله الضمان على سائقها وقتفت الدابة السائرة ورانت وبالت وتلف به شيء لا ضمان \* وان  
أوقفها فرانت أو بالت يضمن الراكب الموقف \* سار عليها فارت غبارا أو حصاة صغيرة فاعى انسانا أو تلف شيئا لا يضمن وان الحصاة كبيرة  
يضمن ويضمن الراكب كل ما أصابت (٤٠٣) الدابة يدها أو براسها أو كدمت أو خبطت لا مانعت برجلها أو ذنبها وان أوقفها

بواخذ بنفحة الذنب والرجل أيضا وكل ما ضمنه الراكب ضمنه السائق والقائد وما لا يضمن لا يضمنان وما قبله المقيد بالوطم فعلى عاقلة القائد دية \* وربط بعرا بلا علم القائد في قطاره فأنلف المربوط فلو نفسا فالدية على عاقلة القائد ويرجعون بها على عاقلة الرابط \* فادانسانا أعمى فوطئ الاعمى انسانا وقتله قال الفقيه لا يجب على القائد شي أو وقف دابة في سوق الدواب لا ضمان على صاحبها وكذا السفينة المربوطة على الشط قال محمد وأوقف الدابة على باب السلطان أو على باب الجامع أو مسجد آخر يضمن ما نفع برجلها أو ذنبها الا اذا كان أعنت الموضع لا يقاف الدواب \* ساق حمارا عليه وفر حطب وهو يقول طرقت طرقت بالفارسية أو عبر من الطريق ورجل واقف في الطريق أو سار فلم يسمع أو سمع ولم ينسره التخي عن الطريق فأصابه الحطب وخرق ثوبه يضمن السائق وان سمع وتهاى الكن لم ينتقل لا لان عدم الانتقال دليل الرضا ولا لفرق بين الاصم وغيره \* أقام حمارا على الطريق وعليه ثوب فأصاب

فلا يحصل مقصودهما (وحيلة أخرى) أن يقول الذي يريد التدبير ان مت ونصبي من العبد في ملكي فهو حر فيجوز ولا يضمن لشريكه شي على ما ذكرنا لخصاف لانه يجعل هذا مديرا مقيدا وفي التدبير المقيد لا يجب الضمان لانه لا يمنع البيع (فان) أراد أحدهما أن يعتق العبد المشترك على وجه لا يضمن لشريكه شي فالحيلة له أن يشهد أن بائعه قد كان أعتقه فاعتق نصيبه عند ذلك ولا يضمن لشريكه شي فان كان العبد قد وادى ملكه وذلك معروف فالوجه في ذلك أن يشهد على صاحبه أنه أعتقه فاعتق العبد ولم يضمن لشريكه ويسعى العبد في جميع قيمته لهما كان المشهود عليه بالعتق موسرا أو معسر اعتدأى حنيفة رجه الله تعالى وكذا عندهما ان كان معسرا وان كان موسرا يبي في نصيب المشهود عليه خاصة (وحيلة أخرى) أن يوكل المريد للعتق شريكه باعتاق نصيب المريد للعتق فإذا قبل الوكالة وأعتق لا يضمن له الموكل شيئا (وأخرى) أن يبيع نصيبه من معسر فاعتقه المشتري فلا يضمن له حماره ولا البايع منه (رجل) له جارية طلبت من المولى أن يعتقها وبزوجهما فذكره المولى ذلك وأراد أن يطيب نفسها بالحيلة في ذلك قال الحيلة أن يبيعها ممن يتق به سرامنها أو بماله ويقبضها الموهوب له ثم يعتقه بالحضرة فهو والبيع ويتزوجهما بخرتهم ثم يقول للذي باعها منه أقتني البيع فيما فاذا أقال البيع فيها ينسخ الشكاح وترجع الى قديم ملكه وكان له أن يطأها بملك المين ولا تعلم الجارية بشي من هذا فتطيب نفس الجارية وهي مملوكة له قال شمس الائمة الحلواني غير أن في هذا نوع غرور فانه يعاملها معاملة الاماء ولكنه يعاملها معاملة الحر ان يفيك فيه نوع تلبس وتلبس وغرور ثم انه ذكر في الحيلة البيع والهبة والبيع أحب وأيسر اذا احتاج فيه الى التسليم كذا في المحيط

عبد بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه مال الكل مكاتب عليه عند أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ولشريكه الخبار ان شاء نقض الكتابة في كل العبد وأبطلها وان شاء ضمن المكاتب قيمة نصيبه فان أراد أن يصير نصيب كل واحد منهما مكاتب عليه ولا يضمن لشريكه شي فالحيلة في ذلك ما ذكرنا في فصل التدبير أن يوكل رجلا بأن يكاتب نصيب كل واحد منهما في كلمة واحدة فيقول الوكيل للعبد كاتبك عن المولىين جميعا على كذا وكذا فإذا قبل العبد صار مكاتب المولىين جميعا ولا يضمن أحدهما صاحبه عندهما ولا عند أبي حنيفة رجه الله تعالى فان قبض أحدهما من بدل الكتابة شيئا شاركه الآخر فيما قبض سواء كان بدل الكتابة عن المولىين جميعا من جنس واحد أو من جنسين مختلفين ثم الحيلة له ما حتى يكون نصيب كل واحد منهما مكاتب له ولا يشارك واحد منهما صاحبه فيما قبض من المكاتب أن يوكل رجلا يكاتب هذا العبد ويفصل الوكيل الكتابة تفصيلا في نصيب كل واحد منهما ويخاذه في التسمية أو يوافقها فيما يقول الوكيل للعبد كاتبك على ألف وخمسمائة درهم نصيب فلان بألف ونصيب فلان الآخر بخمسمائة فيقول العبد قبلت ذلك كلها ويقول كاتبك على ألف درهم وخمسين ديناراً نصيب فلان بألف ونصيب فلان الآخر بخمسين ديناراً فيقول العبد قبلت ذلك كله فإذا فعل الوكيل هذا فقد استوثق ولا يضمن أحدهما شيئا لصاحبه وما قبضه أحدهما الاشارة الى الآخر ويصير كالوفاة عقد الكتابة في انتفاء الشركة في المقبوض كذا في التتارخانية \* رجل له عبد أراد أن يعتقه المولى والمولى مريض فلم يأمن المولى أن ينكر وارثه تركه فبأخذ العبد بالنسابة وله مال يخرج العبد من ثلثه قال الخصاف رجه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يبيعه

راكب الثوب وخرق ان كان الراكب يصير الثوب والحمار يضمن وان كان لا يصير لا يضمن وكذا اذا كان الثوب على الطريق نفسه والناس يمرون عليها وهم لا يصرون الثياب لا يضمنون وكذا لو جلس على الطريق انسان فوقع عليه انسان ولم يره الجالس ومات لا يضمن الجالس وصائق حمار الحطب اذا لم يقل اليك اليك انما يضمن اذا مشى الحمار الى جانب صاحب الثوب أما اذا مشى اليه صاحب الثوب وهو يراه ولم ينبأه عنه لا يضمن تأويلها اذا وجد فرصة الفرار ما اذا لم يجد يضمن وكذا ذكره القاضي أيضا في شد الدابة على الطريق وباعها وقال

للمشتري خليفته وأباه أخذها ورضى صار قابضاً فان جنت فالضمان على الموقف البائع وان زالت من موقعها لم يحمل الربط وتنقل من مكانها \* في دأره أبعرة أدخل عليها آخر بيعاً متعلماً أو غير متعلماً بأذن صاحبها فقتل الداخل ذلك الأبل لا يضمن وان - بلانته يضمن \* أدخل بقراط وحافى سرح انسان فنطخ بحشاً لا يضمن \* أدخل غنماً أو ثوراً أو فرساً أو جزاراً في كرم أو زرع ان سائقاً من مأتلف والا لا وقبل يضمن وان لم يكن سائقاً يساعى المعلم \* وجد بقرة في زرعها (٤٠٣) فأخبر صاحبها بالخروجها فأخرجها

فأفسدت من الزرع حال الاخراج ان أخبر بان بقرته في الزرع ولم يامر به بالاخراج يضمن التالف وان أمره بالاخراج ايضاً حال الاخبار لا يضمن وقال أبو نصر يضمن فيه ايضاً وان أخرجهما صاحب الزرع فأكلها ذئب في المشتري انه لا يضمن وفي الفضاوى المختار ان ساقها بعد الاخراج يضمن والا لا وقال أبو نصر اذا ساقها الى مكان بأمن على زرعها لا يضمن ايضاً وكذلك لو أخرج دابة الغر عن زرع الغير وعن أبي سلمة أنه يضمن \* أدخل دابته في دار غيره فأخرجها مالك الدار فقتل لا يضمن كافي

الزرع \* وضع ثوبه في بيت الغير فرمى به مالك البيت ضمن فأنفذ اخراج الدابة لان كون الدابة في البيت يضرب لا الثوب \* الراعي أخذ بقرة في سرحه فطرد بها الراعي قدر ما يخرج من سرحه لا يضمن لان الضالة لا يوثق بها الاضال \* وجد في مربط دابته دابة فأخرجها فباعت أو أكلها الذئب يضمن بخلاف ما تقدم لان الربط محله الا الدار \* أفسد دابة

نفسه بمال و يقبض المال بحضرة الشهود فيعتق العبد بشرائه نفسه ويرأى من المال يقبض المولى ذلك منه قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى بشرط الخصاف رحمه الله تعالى أن يكون قبض المولى البديل بعناية الشهود وانما يحتاج الى هذا اذا كان على المولى دين الصحة حتى لا يصح اقراره باستيفاء ما وجب له في حالة المرض وأما اذا لم يكن عليه دين الصحة وأقر باستيفاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض فإنه يصح اقراره (أصل المسئلة) اذا كاتب عبده في مرضه ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة وليس عليه دين الصحة فإنه يصح اقراره ويعتبر من الثالث بخلاف ما لو باع في المرض ثم أقر باستيفاء الثمن فإنه يصح اقراره ويعتبر من جميع المال وأما اذا اعتقه على مال في مرض موته ثم أقر باستيفاء البديل وعليه دين الصحة ينبغي أن يصح اقراره من جميع المال بخلاف بدل الكتابة وهذا لان في باب الكتابة تسلم للكاتب رقبته باقرار المولى باستيفاء بدل الكتابة والاقرار وجد الآن فجاز أن يعتبر من الثالث كما لو اعتقه في الحال فاماني العتق على مال فرقية العبد انما تسلم له بقبول بدل العتق لا باقرار المولى بالاستيفاء فكان نظير الثمن في باب البيع فيصير من جميع المال فعلى هذا ينبغي أن يصدق المولى اذا أقر بالاستيفاء من غير أن يحضر الاستيفاء فهو د لكن الخصاف زاد في التوثيق والاحتياط فإن لم يكن للعبد مال فالخليفة أن يدفع المولى اليه مالا في السرويكتم ذلك عن الورثة ثم يدفع العبد ذلك المال الى المولى بحضرة الشهود فيعتق ولا يكون للورثة عليه سبيل لانهم لا يعرفون أن المولى أعطاه شيئاً أو ذكر هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الخليفة أن يبيع المولى هذا العبد ممن يشق به ويقبض الثمن منه بحضرة الشهود فيعتقه المشتري فيصح اعتاقه ثم المريض يجب الثمن من المشتري سراً فلا يكون للورثة سبيل لا على العبد ولا على المشتري كذا في الذخيرة

### الفصل الحادى عشر في الوقف

رجل لا وارث له وله عقارات أراد أن يوقفها على أقوام يأخذون غلتها فالحيلة له أن يقر أن رجلاً من الناس ولم يسمه وقف هذه الضياع على فلان وفلان وقفاً صحيحاً ويذكر فيه شرائط الوقف وهذه حيلة ظاهرة لان اقرار الانسان فيما في يده صحيح وان كان له وارث وأراد أن يوقف جميع عقاراته بقر بالوقف على نحو ما بينا ويقر ايضاً أنه يتولى أمر هذه الصدقة من جهة الواقف لهذه الضيعة وجعلها وقفاً في يده على هذا السبيل الذى وصفنا فاذا أقر بذلك لم يكن لوارثه شئ من ذلك لانه انما يصير لوارثه ما كان ملكاً له يوم الموت وهنا قد أقر أنه لم يكن ذلك ملكاً له وقت الموت ومن أراد أن يجعل غلة داره صدقة وأراد أن يكتب بذلك كتاباً وخاف أن يبطله قاض وطلب لذلك حيلة فاعلم أن ابن أبي ليلى لا يجوز أن يجعل أحد غلة داره صدقة ووقوفه على المساكين وعامة العلماء يجوزونها فاذا طلب لذلك حيلة كى لا يبطله قاض يرى مذهب ابن أبي ليلى فالحيلة له في ذلك أن يجعل غلة داره صدقة موقوفة على المساكين حال حياته وبعد وفاته ويذكر في الكتاب فان ردت ذلك سلطان أو قاض تباع الدار ويصدق بثمنها على المساكين فيمقع الامن بذلك لان أحد لم يقل بعدم جواز هذه الصدقة ومن أراد أن يجعل داره أو ضياعه صدقة موقوفة على المساكين حال حياته وبعد مماته وخاف أن يرفع الى قاض يرى مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويبطل هذه الصدقة وهذا الوقف وطلب لذلك حيلة فاعلم بان الوقف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح مضافاً الى ما بعد الموت الا بطريق

الغير زرعها فأخذها وجسها حتى هلكت ضمن الحابس لانه ليس له ولاية الحبس \* ربط حماره في سارية فجاء آخر بحماره وربطه فعض أحدهما الآخر وهلك ان في وضع لهما ولاية الربط لا يضمن والا ضمن بان لم يكن ذلك الموضع طريقاً ولا ملكاً لاحد لا يضمن اذا كان في المكان سبعة وفي الطريق يضمن لان الربط ثمة جناية \* شاة لانسان دخلت دكان طباخ فتبعها المالك لاخراجها منه فكسرت قدراً للطباخ يضمن المالك الداخل \* شاة لقصاف فقتل عينها يضمن النقصان وفي كل ما يجعل على ظهره كالقفل والحمار عين الجزور وبقرة

الجزء أو ما لا يحتمل عليه له غرة في الواحدة ربع القيمة لان الاتساع بها أربعة أعين والواجبة كالشاه \* قطع أحد قوائم الدابة بضمن كل قيمتها هذا اذا كانت لاتؤكل فان ما كولا يحسب اذا كان له قيمة بعد قطع البدن وضمنه القيمة أو أمسكه وأخذ من الجاني النقصان \* وفي العميون استهلك جمار الغبر أو بغله يقطع يده أو يذبحه ان شاء سلمه اليه وضمنه قيمته أو حبسه ولا يضمنه شيأ وفي الجمار اذا قتله بلا ذكاة لا يشك على قول الامام وعلى (٤٠٤) قول محمد ليس له ان يضمنه النقصان بخلاف الذبح بجلده والفرس غير ما كول اللحم

الوصية هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى ومحفوظنا أن الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى صحيح اذا كان مضافا الى ما بعد الموت أو كان موصى به والحيلة في ذلك أن يدفع الواقف ما وقفه الى رجل ويجعله فيما لهذا الوقف ثم ان الواقف يمنع عن صرف الغلة الى المساكين أو يبيع الواقف هذا الوقف من انسان ويسلمه الى المشتري ثم ان المتولى يتخاصم المشتري في فصل البيع ويخاصم الواقف في فصل امتناعه عن صرف الغلة الى المساكين ويقدمه الى قاض يرى صحة الوقف فيقضي القاضي بصحة هذا الوقف ويصح القضاء لوجود الدعوى من المدعي والخصومة من المدعى عليه ولا يكون لاحد بعد ذلك ابطاله لان القضاء صايف محملا بمجتهدا فيه فنقد وصار جمعا عليه كذا في المحيط هر رجل له مال من وقف أو وقف عليه وعلى غيره ولزمه دين فاراد أن يوكل غيره بقبض ما يصير له في كل سنة من غلة هذا الوقف قضاء من دينه فقال الغريم لست آمن من أن يخرجني من الوكالة فاريد أن توكلني وكالة لاتقدر على اخراجي منها حتى استوفى مالي عليك فالحيلة أن يقر الذي عليه الدين أن الواقف كان شرط لنفسه في أصل الوقف أن يتفق على نفسه وعياله من غلة هذا الوقف في كل سنة كذا وكذا مادام حيا وأن يقضى منه دينه بعد وفاته يبدأ بذلك ثم باقي الغلة بعد ذلك السن وقف عليهم وأنه كان لفلان بن فلان يسمى غريمه على فلان الواقف من الدين كذا وكذا درهم ما يتحصيها وقد كنت ضمنته لجميع ذلك المال عنه ضمنا متحصيها جائزا ما وأن الواقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان يعني صاحب الدين في حياته حتى يستوفى دينه من غلته فاذا فعل ذلك فلا ولاية له بعد ذلك ويكتب أيضا في قد جعلته وكسلا في قبض نصيب من غلة هذه الصدقة حتى يستوفى ما ضمنته له من الدين عن الواقف فاذا أقر بذلك لم يكن له اخراجه بعد بذلك قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى في هذه الحيلة نوع اشتباه لانه قال شرط الواقف أن يبدأ بنفقه ونفقة عياله وقضاء دينه فيكون هذا استثناء بعض الوقف لنفسه وهذا باطل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى جائز عند محمد رحمه الله تعالى فينبغي أن يكتب أيضا في الكتاب أقره هذا المدينون أن قاضيا قضى بجوازه فيصير متفقا عليه ثم قال في هذه الحيلة وانه وجب لنفسه ان يسمى غريمه على هذا الواقف كذا فيصبح هذا الاقرار من هذا الرجل لانه يقر بتقديم حق الغير فيصير ذلك كالوارث اذا أقر على مورثه دين فانه يصح هذا لانه أقر بتقديم حق غيره فصاحب الدين يقدم على الوارث فكذا ههنا ثم قال ويكتب في كتاب الاقرار اني قد كنت ضمنته جميع ذلك ضمنا صحيحا وفيه نوع شبهة أيضا لان الضمان انما يصح اذا مات الواقف مليا أما اذا مات مفلسا لا يصح هذا الضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يلحق به حكم الحاكم حتى يصير متفقا عليه ثم قال بعد هذا ان الواقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان الغريم وجعل هذه الضميمة في يده بقبض غلتها ويصح هذا الاقرار منه أيضا لانه أقر بتقديم حق غيره على حق نفسه فيصح ثم يكتب اذا استوفى فلان الغريم هذا الدين لا يده على الضميمة حتى لا يدعى الاستحقاق لنفسه بكونه في يده كذا في الذخيرة

### الفصل الثاني عشر في الشركة

رجلان أراد أن يشتركا مع أحدهما مائة دينار ومع الآخر ألف درهم فالشركة جائزة وان كان أحدهما مالين لا يختلط بالآخر لان الاختلاط ليس بشرط عند علماءنا الثلاثة رحمه الله تعالى والمسئلة معروفة في كتاب

ولو ضرب رجله حتى عرج فهو كالقطع \* أوقف دابة في ملك غيره فتلّف بها انسان أو شئ بجولانها بضمن لانه ممتلك الدابة فيضمن مقدار ما يصل اليه بذلك الرهن والحبل وكذا لو أوقفها على الطريق بلاربط ان سارت عن مكان الايقاف وأتلفت لا يضمن لانه لم يسكنها في ذلك المكان فصارت كالدابة المنقولة ذكره عظام و ذكر شيخ الاسلام أوقفها مربوطة أو لأعلى الطريق ضمن التلّف وان مربوطة تجوز في رباطها ان ما فعل الرّبط وزالت عن مكانها لا ضمان وان بعد الذهاب عن مكان الايقاف قبل انفصال الرّباط بضمن وفي الجامع الأصغر ذهب دابة الرجل بغير إرساله ليلا أو نهارا أو أفسد زرع غيره لا ضمان لانه بغير منعه ولا عدوان الأعلى الظالمين وقال الشافعي ان ليس له ضمن وان نهارا لا قال في التوارد قيل ان أخرجهما مالك الزرع حتى اقتربها سبع بضمن وقد ذكرناه

بتقاريفه وأقوال المشايخ فيه وفي فتاوى القضاة وجد في زرعه ثورين فساقهما الى مربطه يظن أنهما لاهل الشركة قرينه فاذا هما لغيرهم فأراد ان يخلهما في مربطه فدخل أحدهما وقرأ آخر فلم يجد اذ لم يبقه مدعى على الاثم اذ انه أخذ لغيره على المالك لم يضمن الا اذا كان أخذ لنفسه فيضمن قيل له أرايت ان كان هذان ارا قال انهما ان كانا لغير أهل قرينه فكذلك ما حكم بالقطعة ان ترك الاثم فمع القدر توان لم يجزم يشهد بغيره وان لاهل قرينه وأخرجه من زرعه ولم يزد عليه لا ضمان ان ضاع وان ساقه بعد الاخراج

الشركة

ضمن لان مالا هل قريته لا يكون له في النهر حكم الاقطعة بل حكم الغصب لعدم خوف الضياع فيضمن أشهد وألا عند الغصب \* وان في الليل حكمه حكم الاقطعة وفي نظم الفقه دابة الغر ذهب ليل بالارسالة قيل يضمن ما تلف لان العادة جرت بالربط ليل فالمرمى فكذا في سبيلها وأرسلها في زرع غيره وذو القاضى لو أفسدت الزرع في حال الرق يضمن الراد وذو كرم در الاسلام بينهم ما صطلب أدخل أحدهما نوره وشدة نور الاخر حتى لا ينطخ نوره فاختمت المشدود بالجل ومات لا يضمن الربط (٤٠٥) اذا لم ينقله عن مكانه وذو كرم المحبوس وبكر جربا ينها في ملك

الشركة فان ضاع أحد المالكين بعد الشركة قبل الشراء يملك من مال صاحبه وهذا معروف فان أراد أن ما ضاع من أحد المالكين قبل الشراء يكون عليه ما مال الحيلة في ذلك قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة أن يبيع صاحب الدنانير نصف دنانيره من صاحب الدراهم نصف دراهمه فيصير المالان مشتركين بينهما ثم يتعاقدان عقد الشركة بعد ذلك على ما يريدان ولو كان مع أحدهما متاع ومع الآخر مال وأراد أن يشتركا في ذلك كانت هذه الشركة بالعروض وانما لا يجوز قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يبيع صاحب المتاع نصف المتاع من صاحب المال نصف المال فيصير المال والمتاع بينهما ما نصفين ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذه حيلة واضحة كرها محمد في شركة الاصل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى قول الخصاص رحمه الله تعالى ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان يستقيم في حق النقد فان التفاضل في الربح في النقد يجوز وأما اذا كان رأس المال عروضاً لا يجوز بشرط التفاضل في الربح ويكون الربح بينهما على قدر رأس المال فيحمل على أن الخصاص رحمه الله تعالى أراد بما قال في حصة النقد ودون المتاع ولو كان لكل واحد منهما متاع فأرادا الشركة قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يبيع كل واحد منهما نصف متاعه بنصف متاع صاحبه ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذا اذا كانت قيمة متاع كل واحد منهما مثل قيمة متاع صاحبه فأما اذا كانت قيمة متاع أحدهما أكثر بأن كانت قيمة متاع أحدهما أربعة آلاف وقيمة متاع الآخر ألف فان صاحب الأقل يبيع من متاعه أربعة أخماس بخمس متاع صاحبه فيصير المتاع كله بينهما أجناساً ويكون الربح بينهما على قدر رأس مالهما رجلان مع أحدهما ألف درهم ومع الآخر ألف درهم فان أراد أن يشتركا على أن الربح بينهما نصفان والوضعية بينهما ما نصفان فانه لا يجوز لان الوضعية انما تكون على قدر رأس المال على ما عرف في كتاب الشركة قال الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن يقرض صاحب اللفين نصف الألف الزائدة من صاحبه حتى يصير رأس مالهما على السواء فينمى ويجوز اشتراط الوضعية عليهما على تلك الصفة وكذلك لو كان مع أحدهما مال ولا مال مع الآخر فاشتركا على أن يملك المال صاحب المال لا يجوز والحيلة في ذلك أن يقرض صاحب المال بعض ماله من صاحبه حتى يجوز (أحد الشريكين اذا أراد نقض الشركة حال غيبة الآخر لا يجوز) قال الخصاص رحمه الله تعالى والحيلة في ذلك أن يبعث الحاضر الى الغائب رسولا أو كتابا حتى يخبره بنقض الشركة أو بكل وكيفية حتى يذهب الى الشريك ليناقضه الشركة قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذه الحيلة في كل عقد لا يتعلق به لازم نحو عزل الوكيل والحجر على العبد المأذون وفسخ المضاربة كذا في المحيط

### الفصل الثالث عشر في البيع والشراء

رجل له دار ووضعية أراد أن يبيعها من رجل وليس يمكنه أن يسلمها الى المشتري فأراد حيلة على أنه ان أمكنه تسليمها الى المشتري سلمها اليه والارد عليه الثمن ولم يكن للمشتري أن يأخذ البائع بان يسلمها اليه لا بحالة فالحيلة في ذلك أن يقر المشتري أن البائع باع هذه الضيعة وهي في يدي ظالم مقر بالغصب غصبه اياها وانها ليست في يديه يوم باعها منه وأشهد على نفسه بذلك ثم يكتب كتاب الشراء ولا يكتب فيه قبض الضيعة

صاحبها هدر واقفة أو سائرة اذا لم يكن معها صاحبها وطئت بيداً أو رجل أو كدمت وان هو معها فكذلك ان سائها أو قائدا نفساً أو مالا وان الملاك له وبغيره فكذلك لا لكل من الشريكين ايقافها في المشتري قل أو أكثر كالأول وضاً أو عقداً في الملك المشتري فكذلك به انسان وان هو راكبها والدابة سائرة في ملكه فان وطئته باليد أو بالرجل يضمن ما تلفت وان كدمت أو نفخت أو ضربت بالذنب لا يضمن وان في ملك غيره ضمن واقفة أو سائرة صاحبها معها قائداً أو سائها أو راكباً أو لم يكن معها وطئت أو نفخت أو كدمت من حيث انه ليس له ايقافها أو تسليمها في ملك غيره وان في طريق المسلمين أو وقفها صاحبها يضمن ما تلفت في الوجوه كلها لان الطريق

للساكن لا للوقوف وان سائرة

وليس صاحبها معها فان سارت بارسال صاحبها أو تلفت في جهة يسرها أو رجلها أو ذنبها يضمن لان

ارسال الدابة في طريق المسلمين لا لحافظ تسبب للتلقي وهو متعديه فان وقفت وسارت فيه برئ من الضمان فان ردها راداً فالضمان على الراد فاما أصابت في فورها لكونه سائها في طريقه الذي ردها فيه فان تركها حتى وقفت أو وقفها ثم سارت بنفسها فلا ضمان وكذا لو ماتت أو بسرة وان كان صاحبها معها يسرها فان قائداً أو سائها يضمن ما تلف بالوطئ باليد أو بالرجل أو الكدم سار عليها فوقفت لروث أو بول وعطب بالروث أو البول انسان أو شيء لم يضمن لعدم امكان التعرض عنه وكذا باب خارج من فيها وان أوقفه الغير فذلك غرانت

أوبالت فعطبه انسان وهي واقفة بضم وفي البسوط أوقفها في الطريق أو في ملك غيره بغير إذنه فسأل من عرفها أو لعالم على الطريق فزاني به انسان فذلك على عاقبته \* له كلب عقور كلب امر عليه ما رضعه لاهل القرية أن يقتلوه فان عض انسانا فقله فان كان قبل التقدم اليه فلا ضمان عليه وان بعد التقدم اليه عليه ضمانه كالحائط المائل قبل الاشهاد وبعده وفي المسئلة نطح الثور بضم بعد الاشهاد النفس والمسال الثاني في النار (٤٠٦) وما يتولد

الفتاوى \* وفي اجارات الجامع الصغير استاجر أرضا فأحرق الحصائد فأحترق كدس غيره لا يضمن قال السرخسي رحمه الله في اليوم الرابع بضم ولو حبل نارا في ملكه فوقع من شره على ثوب انسان واحترق يضمن \* وفي الزيادات لو طارت الريح بشر نار فألقته على ثوب انسان لا يضمن وان سقطت جرة من يده في الطريق ثم من الارض ثوب انسان يضمن وفي الوهب الريح فأحترق ثوب رجل لا يضمن \* الحد اذا أخرج الحديد في حائطه من الكبر ووضعها على المدقة فضربه بالمطرقة فتطاي به شره واحترق شيء يضمن وان قتل به رجلا أو فقا عينا فالدية على عاقبته ولو لم يضربها بالمطرقة لكن الريح تطاير بشرها فهو هدر

الثالث في المني والوضع

دخل دار رجل بامر فغثر على جرة المالك فانكسرت لا يضمن وان غثر على صبي فقتله يضمن الدية \* تعد على ثوب غيره بلا علم فقام

ويكتب فيه اقرار البائع بقبض الثمن فان قدر على تسليم الضيعة والاردا الثمن على المشتري هذا اذا كان الغاصب مقرافا ماذا كان الغاصب جاحدا ذكرا ثمة أيضا أن البيع باطل وقاسه على بيع الآبق ثم قال الخصاص رحمه الله تعالى في تعليم هذه الحيلة بقر المشتري بأن الضيعة المبيعة في يدى غاصب مقر بالغصب وذلك المشتري لو لم يقرب ذلك ربحا طالب البائع بتسليم الضيعة وسأل القاضى حبسه فالقاضى يحبسها وإذا عرف القاضى اقرار المشتري أنه اشترى مغصوبا لا يحبسها لانه وجد الرضا من المشتري بتأخير القبض الى وقت الامكان ثم قال ويشهد عليه البائع بذلك الاقرار ليكنه اثبات ذلك الاقرار عنه بالقاضى باليمين كذا في الذخيرة \*

رجل أراد أن يشتري من رجل دارا ولم يأمن المشتري أن يكون البائع قد أحدث فيها حادثة فقبل أن يبيعها فأراد المشتري أنه ان استحققت الدار من يده رجع على البائع بضعف الثمن فيكون ذلك حلالا لما للحيلة فيه قال يبيع المشتري من بائع الدار ثوبا بمائة دينار مثلا ثم يشتري منه الدار بمائة دينار ويدفعها اليه وبالمائة الدينار التي هي ثمن الثوب فيصير ثمن الدار مائتي دينار ان استحققت رجع المشتري على البائع بمائتي دينار ويكون ذلك حلالا (وجه آخر) أن مشتري الدار يبيع ثوبه لساوي ألف درهم من رب الدار بألف درهم ويدفع الثوب اليه ثم ان مشتري الدار يشتري من صاحب الدار داره وهي تساوي ألف درهم بألف درهم ويقبض الدار ثم يقاضا الثمن عما وجب له على صاحب الدار من ثمن الثوب فاذا دفعه لذلك ثم جاء مستحق يستحق الدار باليمين فان مشتري الدار يرجع على بائع الدار بألف درهم وذلك ضعف ما حصل له الدار به وذ كر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة أن يبيع الدار من المشتري بألف درهم ثم يبيع المشتري من بائع الدار بالثمن كله ثوبا قيمته خمسمائة درهم ويقبض بائع الدار ذلك ثم يبيع بائع الدار الثوب من مشتري الدار بخمسمائة فان استحققت الدار رجع المشتري على البائع بضعف ما أعطى فانه أعطى للبائع في الحاصل خمسمائة ثم عند الاستحقاق يرجع عليه بألف فيكون ذلك حلالا (رجل) أراد أن يبيع داره وجارية أو شيئا آخر ويريد أن يبرأ عن كل عيب الا عن سرقة (١) أو جزية فلم يأمن البائع أن يردها عليه المشتري ويقول لم تسم عيبا ولم تضع يدك عليه او يرفع الامر الى قاض لا يرى البراءة عن العيوب الا أن يضع يده عليها عند البراءة ويعيها ما للحيلة في ذلك يجب أن يعلم بأن من باع عبدا أو شيئا آخر ويرأ عن عيبه فانه يجوز ويرأ عن العيوب كلها وان لم يسم العيوب ومن الناس من قال لا يجوز ما لم يسم العيوب ومنهم من قال مع تسمية العيوب يشترط أن يضع يده على موضع العيب ويقول أبرأ عن العيب الذي سميت ووضع يده عليه أما بدون ذلك لا تنصح البراءة وهو قول ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى ثم اذا لم يسم العيوب ولم يضع يده على محل العيوب لما أنه لا يعرف أسامي العيوب أو لا يعرف جميع العيوب التي بالمبيع حتى يسميها ويضع يده على محلها وخاف أن يرفع الامر الى قاض لا يرى البراءة عن العيوب بدون التسمية وبدون وضع اليد على محل العيب صححة وتطلب الحيلة فالحيلة في ذلك أن يأمر صاحب

(١) قوله أو جزية كذا في النسخة المجموع منها وتحرر بمراجعة الاصل المنقول عنه فانه ليس حاضرا عندى الا والله أعلم اه

العين

وتحترق الثوب ضمن القاعد النصف علم بجوابه أولا لان الشق حصل به علما وعلى هذا وضع رجله على

مكعب غيره فرفع رجله فتحترق المكعب وتثبت بثوب غيره فغصبه صاحب الثوب \* هر في السوق فتعلق ثوبه بقفل غيره فتحترق قال الصفار ان في ملكه لا يضمن والا يضمن وان تعلق بغيره وتحترق لا يضمن علم به أولا \* اذن للدخول أن يجلس في وسادته فجلس وكان تحت الوسادة قارورة دهن لا يعلم فانكسرت بضم القارورة والدهن وتحرق الوسادة ولو كانت القارورة تحت حلافتها فاذن له



بالجلوس عليها الاضمان على الجالس وان أذن بالجلوس على سطح فوق السطح على غلام الآذن وتلف لا يضمن قال الفقهاء الواسدة كاللادة لا يضمن بخلاف السطح وضع جرتة على الطريق وأخرج جرتة على الطريق فتدحرجت احدهما على الأخرى وكسرت الاضمان على مالك الجرة التي تدحرجت وان انكسرت التي تدحرجت ضمن صاحب الأخرى وكذا لو وقف دابة على الطريق وآثر كذلك فهرت احدهما فاصابت الأخرى لا ضمان على صاحب الهاربة ولو تلفت الهاربة فعلى صاحب (٤٠٧) الأخرى ضمانها وفي المشتري ضمن كل

منه ماجة صاحبه سفينه واقفة في شطحات سفينه أخرى فاصابت الواقعة انكسرت الواقعة فالضمان على صاحب الجارية وان انكسرت الجارية لا ضمان على صاحب الواقعة قال في النوادر ان لا يضمن الواقعة لان الامام أذن لا بصحاب السفن أن يوقفوا السفن على الشط وما كان باذن الامام كان مباحا مطلقا غير مقيد بالسلامة مشى ومعه زجاجة دهن فاستقبله آخر فاصطدم فانكسرت الزجاجة وسال الدهن على ثوب المقابل ان مشى ذو الزجاجة فهو الضامن للثوب وان مشى صاحب الثوب فهو ضامن للزجاجة لان الماشي هو الصادم وان مشى وهما يريان لا ضمان على أحد وان رأى أحدهما فقط فالضمان على الرائي

\* ألقى حجرا في فناء داره للنمل أو غيره فتعطل به رجل ومات ان باذن الامام لا ضمان وان بغير اذنه ضمن وفي المشتري لا يضمن في الجالس \* أحدث شيئا في سكة غنيز نافذة ان كان من جملته السكني كوضع المناع لا يضمن ولكل واحد

العين المبيعة رجل لا يعرف حتى يبيع تلك العين من المشتري على أن صاحب العين ضامن للمشتري ما أدرك في ذلك من درك ومن سرقة ومن جرية ويخرج الغريب حيث شاء فيحصل التوثيق للبائع لان المشتري اذا وجد عيبا سوى السرقة والجزية لا يمكنه أن يخاصم صاحب العين في الرد لان حقوق العقد ترجع الى العاقد ولو لم يكن ذلك ليس بعاقد والعقد غريب لا يوقف عليه وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في حيل الاصل في رواية أبي حفص وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في رواية أبي سليمان وقال الحيلة في ذلك أن يأمر البائع رجلا غريبا يشتري الجارية من البائع ثم يبيعهما من المشتري على أن مولى الجارية ضامن لما أدرك المشتري فيها من درك من سرقة أو جزية خاصة وبغيب الغريب فاذا وجد المشتري بها عيبا آخر سوى هذين العيبين لا يمكنه الرد على المشتري الاول لانه غائب ولا يمكنه الرد على بائع المشتري الاول لانه لم يشتريها منه فيحصل مقصود البائع قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ما ذكر في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى وثيق لمولى الجارية لان حقوق العقد وان كانت ترجع الى الوكيل عندنا الآن عند بعض العلماء ترجع الى الموكل وربما رفع المشتري الامر الى قاض يرى الرد على الموكل فلا يحصل مقصود مولى الجارية رجل أراد أن يبيع الجارية نسمة وخاف البائع أن لا يعتقها المشتري ولو اشترط عليه ذلك فسد البيع كيف الحيلة في ذلك قال يقول البائع للمشتري أشهد على نفسك بانك ان اشتريته افهى حرة فان قال المشتري ذلك فانها تعتق عليه بالشرع ويجوز هذا لان اضافة العتق الى الشراء جائزة عندنا فان قال المشتري اني أكره أن أعنتقها في حياتي وأحتاج الى خدمتها ولكني لا أبيعها فاراد البائع الثقة في ذلك فالحيلة أن يقول المشتري ان اشتريته افهى حرة بعد موتى أو يقول ان اشتريته افهى مدبرة فاذا اشتراها تصير مدبرة فيستخدمها في حال حياتها ولا يبيعهما الا ببيع المدبرة لا يجوز الا بقضاء القاضى فيحصل مقصود البائع والمشتري (رجل) غضب من رجل ضيعته وأبى أن يرتعها عليه وقال بعنيها وهو يقربه في السر ويحجده في العلانية فاراد حيلة يتخلص بها ضيعته فالحيلة أن يبيع المغصوب منه الضيعة ممن يشق به سرا ويشهد عليه ثم يبيعهما من الغاصب ويجعل بين العقدين مدة لا يشبه التاريخ على الشهود فاذا فعل ذلك يبيع المشتري الاول ويقمى منه أن شرائه كان أسبق فبأخذ من الغاصب وفي شرائه المغصوب اذا كان الغاصب جاحدا لاختلاف الروايتين على رواية النوادر يجوز فتكون هذه حيلة على تلك الرواية كذا في المحيط

### مسائل الاستبراء

ولا بأس بالاحتمال في إسهاط الاستبراء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى والمأخوذ به قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيما اذا علم أن البائع لم يقربها في طهرها ذلك وقول محمد رحمه الله تعالى فيما اذا قربها والحيلة فيه اذا لم تكن تحت المشتري حرة أن يتزوجها قبل الشراء ثم يشترطها ولو كانت فالحيلة أن يتزوجها البائع قبل الشراء والمشتري قبل القبض ممن يوثق به ثم يشترطها ويقبضها أو يقبضها ثم يطلقها الزوج لان عند وجود السبب وهو استحداث الملك المأخوذ بالقبض اذا لم يكن فرجها حلالا لا يجب الاستبراء وان حل بعد ذلك لان الاعتبار وان وجود السبب كما اذا كانت معتدة الغير كذا في الهداية (رجل) اشتري من رجل جارية فاراد أن لا يلزمه الاستبراء ما الحيلة في ذلك قال الخفاف الحيلة أن

الاستبراء بفناء داره ما ليس لغيره كالقاء الطين وكسر الحطب والقائه وربط الدابة وبناء الدكان والتنوير لكن بشرط السلامة \* أخرج ميزابا أو بنى دكانا لكل من عرض الناس أن يهدمه لو فعل بلاذن الامام أضرم المسلمين أم لا وعن الثاني أن له حق المنع لالرفع بعد الوضع وعن محمد انه ليس له حق الخصومة اذا لم يضروا ويستوي فيه الرجل والمرأة والمسلم والذمي وليس للعبد حق نقض الدار المبنية على الطريق \* حفر بالوعة في الطريق الا عظم يمنع ولا ينبغي للامام أن يأذن وان أذن لا يضمن الواقع فيه \* واشراع الجناح ان أضرم بالمسلمين ليس له ذلك فان لم يضرمه ذلك

لكن يضمن ما تلحق به أضرار المسلمين أم لا وان فعل باذن الامام لا يضمن وان أضر بالعامه لا يحل للسلطان أن يأذن وليس لاحد من أهل الدرب الذى هو غير نافذ أن يشرع كنيافاً وميزاناً بالاذن جميع أهل الدرب أضر بهم أم لا بخلاف الطريق الاعظم وعن محمد الهالك بالنسج المرمى اذا زلق به انسان أو دابة اذا لم تكن السكة نافذة لاضمان على الراعى وان نافذة ضمن قال الفقيه لاضمان مطلقاً وجواب محمد فى ديارهم لان النسج يقل هنالك أو لا يكون وضع خشبة فى (٤٠٨) سكة غير نافذة أو رش الماء فغضب به انسان لم يضمن وفى الفتاوى انه يضمن مطلقاً وفى باب النون

انما يضمن اذا رش كل الطريق ولم يره وان رآه لا يضمن وعليه الفتوى \* أمر أجيره برش فناء دكانه فرش فناءه منه فضمانه على الأمر وان تغير أمره فالضمان على الرأس \* أمره بالوضوء فى الطريق فالضمان على المتوضئ لا على الأمر \* وقع الماشى على امرأته وهى على متاع فافسدت منه ضمن الرجل المتاع والمرأة آله له \* وضع حجر على الطريق بأمر رجل فغضب به الأمر أو غلامه أو أمره بأشراع الجناح فى الطريق أو قال له ابن دكانا على طريق العامة أو استأجره لبناء دكان على طريق العامة فبنى وسقط الجناح والدكان فعطب به الأمر والاجير الباقى ضمن من له البناء والجناح

يؤتى فى مسائل الطريق والقضاء وما يملك بالنصب فيه ما لو يكون الأمر والعامل فى ذلك وفيه الغرور فى اطعام المسموم قال اسلكه فانه آمن وكان القائل يعلم انه مخوف أو لا يعلم به فسلكه فاعثر على ماله لا يضمن القاتل وكذا لو قال كل

يزوجه البائع من رجل يثق به وليس تحت حرة ثم يبيعهام من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول به فلا يجب الاستبراء على المشتري لان سبب وجوب الاستبراء استحداث ملك الوطء باستحداث ملكه اليقين بالشراء أو غير من أسباب ملك اليقين ووقت الشراء كان بضعها حراً ما على المشتري فلم يجب الاستبراء فى تلك الحالة فلا يجب بعده ولكن يشترط أن يكون المولى الذى زوجها استبرأها أولاً بحبيضة ثم زوجها لانه لم يفعل كذلك يكون فى هذا اجتماع الرجليين على امرأته واحدة فى طهر واحد وقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وهكذا الجواب فىمن وطئ أمته ثم أراد أن يزوجهام من انسان ينبغي أن يستبرئها بحبيضة ثم يزوجهام الماذكران من المعنى هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وفى الجامع الصغير لو كان البائع وطئها قبل التزويج فلا بأس للزوج أن يطأها قبل الاستبراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا أحب له أن يطأها حتى يستبرئها بحبيضة ثم ان الخصاص رحمه الله تعالى قال فى تعليم هذه الحيلة بقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج وانما يشترط الطلاق بعد القبض لانه لو طلقها الزوج قبل قبض المشتري ثم قبض المشتري يجب الاستبراء فى أصح الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لان القبض له شبه بالعقد وعليه مدار الاحكام خصوصاً فيما بنى أمره على الاحتياط ولو اشترها المشتري فى هذه الحالة يجب الاستبراء فكذا اذا وجد القبض الذى له شبه بالعقد فبشرط الطلاق بعد قبض المشتري لهذا وفى بيوع الاصل اذا اشترى جارية لها زوج لم يدخل بها فطلقها الزوج قبل قبض المشتري فعلى المشتري أن يستبرئها بحبيضة وفى حيل الاصل لا استبراء على المشتري فعلى رواية الحيسل اعتبر وقت الشراء ووقت الشراء هى مشغولة بحق الغير وعلى رواية الاصل اعتبر وقت القبض ووقت القبض هى فارغة عن حق الغير وهو الصحيح فان أبى البائع أن يزوجهام قبل البيع ما الحيلة فى ذلك قال الحيلة أن يشتريها المشتري ويدفع الثمن ولا يقبض الجارية ولكن يزوجهام من يثق به وليس تحت حرة ثم يقبضها بعد التزويج ثم يطلقها الزوج بعد قبض المشتري فلا يكون على المشتري الاستبراء لانه حينئذ كدملكه فيها كان بضعها حراً ما عليه وحين صار بضعها حلالاً لم يحورث الملك فيها فلا يجب الاستبراء الآن مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا يجب الاستبراء فى هذا الوجه فى إحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لانه حين اشترها فقد وجب الاستبراء حكما لحديث الملك فلا يسقط ذلك الاستبراء الواجب بالتزويج واذا طلقها الزوج وجب الاستبراء الا أن تكون حاضت حبيضة بعد النكاح قبل الطلاق فى يد المشتري فينذ لا يجب الاستبراء بالاتفاق لانه اذا قرأ الاستبراء مرة فان خاف المشتري أن لا يطلقها الزوج فالحيلة فى ذلك أن يزوجهام منه على أن أمرها فى طلاقها كالمشاع لاها فى يد المولى اذا تزوجهام واذا زوجها الياء على ذلك كان طلاقها فى يد المولى وانما اشترط أن يكون الامر فى يد المولى كالمشاع لانه لم يقل كالمشاع بقتصر على المجلس على ما عرفت فى موضعه وربما لا يمكنه الايقاع فى المجلس فيخرج الامر من يده فاختار هذه اللفظة ليكنه ايقاع الطلاق متى شاء ولو كان المشتري تزوجهام الجارية بنفسه قبل الشراء ثم اشترها وقبضها لا يلزمه الاستبراء لان بالنكاح ثبت له عليها الفرائض فاشترها وهى فى فراشه وقيام الفراش له عليها دليل فراغ رحمه الله ما شرع كذا فى الذخيرة \*

هذا الطعام فانه طيب فأكله فاذا هو مسموم رش الماء على الطريق فغضب به دابة أو أدى قال فى الكتاب يضمن مطلقاً الفصل المختار للفتوى انه يضمن فى الدابة مطلقاً وفى الأذى ان رش كل الطريق فعثر به انسان فالدابة على عاقلة الراش اذا لم يجد موضعاً يأسر عليه بر وان بعضه يأسر من على الموضع المرشوش ولم يعلم به بان اجتاز عليه ليلاً فكذلك الجواب وان مر عليه عالماً به لاضمان وكل جمعة من سبع أو غير موقوفه الانسان فى الطريق فتلحق منه بضمنه الموقف الا اذا تغير عن سنته \* طرح بعض الهوام على آخر فلدغه ومات يضمن الملقى

\* كس الطريق فتنازع مكان كسه انسان لا يضمن \* ساق حمار الحطب وقال اليك اليك ولم يسمع أو يسمع ولم يتيسر له النقص لضيق المكان يضمن ولا فرق بين الاصم وغيره ذكره في فتاوى سمرقند وقد مر \* وضع قنطرة على نهر ملوك له لضمان عليه وان خالصة الاقوام مخصوصين ان تعدل المروور عليهم افتعل به أو انخسف ومات لضمان على الواضع وان لم يعلم المار به ضمن كواضع الحجر أو الخشب أو الحديد في طريق المسلمين فتر به دابة بالسوق أحد يضمن وعلى قياس مسألة الراش (٤٠٩) اذا لم يجد المار طريقاً غيره يضمن

الواضع وان تعدل المروور

عليه وان النهر للعامة

فالجواب كذلك في ظاهر

الرواية \* وعن الثاني أنه

لا يضمن كما اذا وضع القنطرة

على نهر العامة باذن الامام

وفي المتن في قنطرة على

نهر العامة على طريق

المسلمين فعطب به انسان

قال الامام الباقر ضامن

وقال لضمان عليه استحساناً

لانه لرفع العامة وليس

كذلك بناء خاصة في

طريق المسلمين بغير اذن

الامام فهلاك بالناس في

يضمن عند الامام وكذا عند

الثاني رحمه الله اذا كان يضمن

بالناس في الامصار وان كان

في الصحراء بحيث لا يضر

أروى أفنية المصر لا يضمن

استحساناً \* حفر بئر في

المقبرة بلا اذن الامام وليس

بمعر ولا طريق فجاء انسان

ووقع فيه لا يضمن وكذا لو

قعد في المقبرة وأصيب خيمة

\* حفر بئر ثم كبسها بتراب

أو بأجزاء الارض ثم جاء

آخر وحفرها فوق فيسه

انسان وتلف يضمن الثاني

وان الاول كبس بالطعام

والسئلة بجعلها ضمن الاول

### الفصل الرابع عشر في الهبة

امرأة حامل تريد أن تهب المهر من زوجها على أنها ان ماتت في نفاسها كان الزوج ير يا عن مهرها وان عاشت وسلمت من نفاسها عاдал المهر على زوجها فالحيلة لها أن تشتري من الزوج شيئاً قليل القيمة بماله من المهر والمرأة لا تنظر الى ذلك الشيء فان ماتت في نفاسها فقد برى الزوج وان سلمت ردت الشيء بخيار الرؤية فيعود المهر على زوجها قالوا وهكذا فيمن أراد أن يغيب وله على آخر دين يريد أن يكون الغريم برى بأن لم يعد وان عاد أخذ المال فالحيلة أن يشتري صاحب الدين من الغريم شيئاً يضعه على يدي عدل ان عاد يرد به بخيار الرؤية فيعود الدين وان مات لزمه البيع وبرى المدينون عن الدين شيئاً قليل القيمة قال شمس الأعة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا يستقيم اذا بقي الشيء على حاله لان الرد بخيار الرؤية غير موقت وبه يفسخ العقد من الاصل فيعود المهر عليه كما كان الا أن الشيء قد يتعيب عندها أو يهلك فيستعذر رده فالسبيل أن تشتري الثوب وتشهد على ذلك من غير أن تقبضه من الزوج كي لا يستعذر عليها الرد اذا سلمت بوجه من الوجوه (رجل) قال لامرأته ان لم تهبي صدقك مني اليوم فانت طالق ثلاثاً فاستأذنت أباه في ذلك فقال الاب ان وهبت صدقك فامك طالق ثلاثاً فالحيلة في ذلك أن تشتري من زوجها ثوباً بمفقوف في شيء بمهرها وتقبض ذلك الشيء من الزوج فاذا مضى ذلك اليوم فقد مضى وقت البين ولا مهر لها في ذمة الزوج فتسقط البين ولا يحنث الزوج بترك الهبة ثم تكشف عن الثوب المشتري فترده بخيار الشرط ويعود المهر على الزوج ولا تطلق أمها أيضاً لانها ما وهبت المهر وانما اشترت به كذا في المحيط \*

### الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره معاملة

الرجل اذا طلب من غيره معاملة مثلاً بعة دار ثمانية وأبى المطلوب منه ذلك الا بربح مائتي درهم فاراد المطلوب منه أن يبيع منه ثمانية آلاف درهم الى سنة ثم يشتري منه ذلك المتاع بثمانية حالة يدفعها الى الطالب ليحصل في يده الطالب ثمانية ويكون للطالب منه على الطالب ألف درهم فيحصل مقصودهما فهذا مما لا يجوز لان المطلوب منه يصير مشترياً بما باع بأقل مما باعه قبل نقد الثمن وانه لا يجوز على ما عرف فان طلبا في ذلك حيلة فالحيلة أن يدخل المشتري في المتاع نقصاً يسيراً ثم يبيعه من باعه بثمانية فيكون نقصان الثمن بمقابلة الجزء الذي احتبس عند المشتري فيجوز وان كان ذلك الجزء قليلاً لان الجزء القليل لا يجوز أن يقابله بدل كثير هكذا ذكر الخصاصي رحمه الله تعالى هذه الحيلة وهذا منه نوع وسعة حيث جعل بمقابلة الجزء القليل البدل الكثير وانما فعل كذلك لان شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن جواز مختلف فيه بين العلماء فاذا وجد أدنى علة وهو احتباس جزء من المعة ودفعه عند المشتري في الحكم عليه وعول عليه (حيلة أخرى) أن يحتبس المشتري بعض الامتعة شيئاً يسيراً ثم يبيع الباقي منه بأقل من الثمن الذي اشترى فيجوز ويكون النقصان بمقابلة ما احتبس عند المشتري الاول وان كان المبيع شيئاً لا يمكنه أن يبيعه أو يحتبس بعضه فنحو أن كان المبيع جوهر أو عبادة أو دابة فالحيلة في ذلك أن يبيع المشتري المطلوب منه مع المتاع الذي يريد يبيعه شيئاً آخر يسيراً المقدار ثم ان المشتري يحبس ذلك الشيء اليسير ويبيع المتاع من البايع بأقل من الثمن الذي اشترى ويكون نقصان الثمن بمقابلة ذلك الشيء فيجوز (حيلة أخرى) أن يهب المشتري

(٥٣ - فتاوى سادس) الثاني لان هذا الكبس لم يزل عن اسم البئر لا يرى أنه يقال بئر معلوم من الطعام فعلي هذا

لو حفر ثم غطى رأسه ثم جاء آخر وفتحها يضمن الاول وعن الامام اذا كان الطريق غير نافذة لكل وضع الخشبة وربط الدابة أمام الحفر

أو بنى فعطب به شيء يضمن كالدائر المشتركة بين الشركاء يضمن بحفر البئر لا يوضع الخشبة \* قال مشايخنا هذا الطريق يخالف الدار

المشتركة في الحفر في خصله في الدار المشتركة كذا يضمن ما تقصه الحفر لان الدار معلومة كلهم على الحقيقة يبيعونها ويقسمونها والطارق في

هذا الطريق لا يضمن ما نقصه الحفر وفي الذخيرة الحافرة في المفازة انما لا يضمن لانه غير متعدي فيه لانه عاك لا ارتفاع بهذا الموضوع من نزول  
وربط اللد بتوضر بالفسطاط من غير شرط السلامة لانه ليس فيه ابطال حق المرور على الناس فكان له الارتفاع من حيث الحفر اما  
للطبخ أو للاستقاء ولهذا لا يكون متعديا في هذا التسييب \* وفي المحيط ضرب فسطاطا في طريق عام كطريق مكة مثلا ان على الحجة  
يحيث عبر الناس والدواب عليها (٤١٠) يضمن وان عتة أو بسرة من الطريق بحيث لا يمر الناس عليها الا يضمن \* وفي فتاوى

جميع ما اشترى من ولد البائع أو يهب من بعض من يشق به والموهوب له يقبض ذلك ثم يبيعه من البائع بئن  
قليل فيجوز لان العاقبة قد اختلف والمالك أيضا قد اختلف فلا يضمن فيه ثم اما باع باقل مما باعه  
كذا في المحيط \*

### الفصل السادس عشر في المداينات

رجل له على رجل مال بغير شتم ودأبى الذي عليه المال أن يقر له به إلا أن يؤجله أو قال صالحني منه على الشطر  
و يريد صاحب المال حيلة - حتى يقر له به ولا يجوز تأجيله ولا صلحه فاعلم أن المدينون اذا قال رب الدين لا أقر  
لك بالمال حتى تؤجلني أو لا أقر لك حتى تصالحني أو لا أقر لك حتى تحط عني بعض ما تدعي فهذا هل يكون  
اقرارا بالمال فعند بعض العلماء يكون اقرارا فلا يحتاج صاحب المال الى الحيلة وذكر محمد رحمه الله تعالى  
هذه المسئلة في كتاب الاقرار وقال لا يكون اقرارا واذا طلب صاحب المال الحيلة حتى يصير مقررا بالاتفاق  
ولا يصح تأجيله ولا صلحه فالحيلة في ذلك أن يقر صاحب المال بهذا المال لرجل يشق به ويشهد له به وأن  
اسمه في ذلك عارية أو بوكه بقبضه على ما ذكرنا ثم يقدم الرجل المقر له وصاحب المال الى القاضي ويقول  
المقر له اني باسم هذا فلان كذا وكذا فاذا أقر له به عند القاضي فالمقر له يقول للقاضي امنع هذا المقر  
من قبض هذا المال ومن أن يحدث فيه حدا أو اخرج عليه في ذلك لان المقر هو الذي عاك القبض على ما يأتي  
بعد هذا ان شاء الله تعالى فلهذا احتج الى حجر القاضي فاذا طلب من القاضي أن يحجر عليه فالقاضي يحجر  
عليه وينعه من القبض ومن أن يحدث فيه حدا ثم يجيء المقر الى من عليه الدين فيصالحه أو يؤجله حتى  
يقر له بالدين فاذا أقر له بالدين يجيء المقر له الى القاضي ويقيم البيعة على ما جرى من الامر قبل هذا أو يطل  
الصلح من المقر وتأجيله أو يأخذ المال وهذه المسئلة لا توجد في المبسوط وانما استفيدت من جهة الخصاص  
رحمه الله تعالى وقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى في هذه الحيلة نوع نظروا وكان ينبغي أن لا يحجر  
القاضي على المقر لان في حجره عليه ابطال حق المطالب لان المطالب استحق البراءة عما في ذمته بايقاف الحق الى  
المقر وبإبرائه وتأجيله في جواز هذا الحجر ابطال حق المطالب عليه والقاضي لا يحجز في مثل هذا الموضوع  
وكان الخصاص رحمه الله تعالى أخذ هذا مما ذكر محمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب الحجر أن القاضي اذا أذن  
رجلا بالنصر فلما تصرف وداين الناس فسد الرجل فعند محمد رحمه الله تعالى لا يحجز وان لم يحجز عليه  
القاضي وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يحجز الا يحجز القاضي واذا حجر عليه القاضي صح حجره وانحجر  
ذلك الرجل وهناك المدينون أيضا استحق البراءة باليقاف الى المحجور وبإبرائه في هذا الحجر ابطال حقه عليه  
ومع هذا جواز ذلك وكثيرا ما يوجد في كتاب الحجر مثل هذه الادلة فهنا أيضا كذلك ثم قال الخصاص رحمه  
الله تعالى بعد هذا قال أبو نيفة رحمه الله تعالى يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد اقراره ويجوز تأجيله  
وابراؤه وهبته وما صنع فيه من شيء وانما ينحصر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا لانه لا يرى الحجر جائزا  
واذا لم يصح الحجر عنده صار الحال بعد الحجر كالحال قبله وقبل الحجر كان يجوز تصرفات المقر في الدين المقر به  
فقد عرف في كتاب الاقرار أن من أقر بالدين الذي له على الناس لرجل يصح اقراره ويكون حق القبض لانه  
هو الذي عمل وعاقده والعاقبة لك التأجيل والابراء عن الثمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى

أتمه بلغ ذهبت كل القنطرة  
فأصلحها انسان بلاذن  
الامام ضمن ما عطب وان  
رم شيئا بنحشبه أراد السقوط  
فأصلحه بلاذن الامام فهو  
من التوابع لا ضمان عليه  
\* بنى على ثمر جسر أو  
قنطرة بلاذن الامام فتر  
عليها رجل عمدا فعطب  
لا ضمان على الباني هذا اذا كان  
النهر عملا كاللبناني ولا اشكال  
\* وان كان النهر حق جماعة  
المسلمين فتعمد المشي عليها  
فكذلك لان الماشي هو  
الذي خاطر بروحه وان لم  
يتعمدان كان المار أعمى أو  
مترلا يضمن لو بلاذن  
الامام \* قال السرخسي  
الجسر ما رفع وبوضعه  
والقنطرة ما يحكم بناؤه ولا  
يرفع وان بان ان الامام لا يضمن  
لانه محسن وماعلى الحسين  
من سبيل وذلك كرشخ  
الاسلام في النهر الخاص بين  
مخصوصين لو وضع قنطرة  
بلاذن فتر عليها رجل أو  
دابة عمدا وانخفضت  
لا يضمن لان هلاكه مضاف  
الى ضرره لا الى اتخاذه  
الجسر \* ويمكن أن نقضها  
وضع قنطرة على نهر العامة  
بلاذن المولى

بلاذن المولى نخاصه مالك الباب وقت المرور فقال عليك ضمان القنطرة لاني وضعتها للمرور والناس  
لا يجوزون فغير المثل وتزلزله المصير ونجاشا سابرأس \* دق في منزله شيئا فسقط من ذلك في دار جاره شيء وتلف يجب ضمانه على من دق في  
داره \* ويروي أن الامام والثوري وابن أبي ليلى اجتمعوا في أن سائل عن حية وقعت على انسان فدفعها على ناس ونان الى ثالث وهو والى  
طابع فطغى الرابع ولم يضمن الذين فكلهم اتفقوا على جواب الامام فقال للمدفع الاول ولم يضر الثاني والثاني الى الثالث ولم يضره

خرج من الضمان والثالث لما دفعه الى الرابع ان لم يمتدح كما وقعت على الرابع بدفع الثالث بلائبث يضمن الثالث وان لم يمتدح بعدد  
لا يضمن الثالث فصوره جميعا \* أمسك مالك المال ظالم حتى سرق ماله أو احترق أو غصبه غاصب لا يضمن الممسك شيئا وكذا لو منع المالك  
من الخلو على بساطه أو الركب على دابته أو استخدم عبده حتى تلف لا يضمن لأنه لم يفعل شيئا غير الحيلة وأنه ليس بفعل يلاقى العين  
والموجب للضمان ما يلاقى العين كالنقل والتحويل \* فمن أنسان قد قتله فامسكه انسان حتى (٤١١)

وكذا لو ألقى سمافي ماء  
فاطمه انسانا لا يضمن ان  
مات وقدم

الرابع في اشرار الخناج  
أشرف في داره ميزابا فسقط  
على رجل ان أصابه الداخل  
لا يضمن وان أصابه الخارج  
أو وسطه يضمن وان أصابه  
الطرفان ضمن النصف  
والقياس أن لا يضمن شيئا  
\* استأجر ليبي أو ليحدث في  
الطريق أو يخرج جناحا  
فأثاف به فهو على المستأجر  
استحسانا الا ان سقط من  
يد الاجير لبي وأنلف آدميا  
حيث تجب الدية على عاقلة  
من سقط من يده وعليه  
الكفارة وفي الصغرى  
استأجر ليخرج جناحا في  
داره أو حنوته ان علم أجيره  
ان له حق الاشرار في القديم  
فسقط وقتل انسانا فالضمان  
على الاجير قبل الفراغ  
وبعد ويرجع الاجير على  
الآجر وان علم الاجير  
أن ليس له حق الاشرار  
بأخباره أو بغير أخباره  
فان سقط قبل الفراغ من  
البناء ضمن الاجير ولا يرجع  
على المستأجر قياسا  
واستحسانا وان بعد الفراغ  
في القياس لا يرجع وفي

كالو كيل بالبيع اذا أبرأ المشتري عن الثمن يجوز عندهما والمسئلة معروفة (رجل) له على رجل مال فاراد  
الذي عليه المال أن يتحول المال الذي عليه لرجل آخر فالحيلة فيه أن يقول الذي عليه المال للرجل الذي يريد  
أن يتحول المال لبيع عبدك هذا أو متاعك هذا من فلان الطالب بالان الذي له على فاذاباع المأمور عبده من  
صاحب المال بالمال الذي له على فلان وقبل صاحب المال البيع من صاحب العبد يتحول الدين ويصير لصاحب  
العبد على المطلوب وهذا لان البيع لا يتعلق بذلك الدين لان الدراهم والدنانير لا يتعينان في العقد عينا كان  
أو دينًا وانما يتعلق بعنلهادينا في الذمة فيصير كأنه قال لصاحب العبد ببيع عبدك من فلان بمثل الدين الذي له  
على ثم اجعل ثمنه قصاصا لله على من الدين وذلك جائز وعند ذلك يتحول المال الى صاحب العبد وهذه  
المسئلة ذكرها في الجامع الصغير وذكر هناك حديثين اخدهما ما ذكرنا والثانية أن يأمر المدينون ذلك  
الرجل حتى يصلح من الدين الذي للطالب على المطلوب على عبده هذا فاذافعل ذلك صار المال على المطلوب  
لصاحب العبد غير أن في فصل الصلح يرجع بقيمة العبد والفرق أن الصلح وقع بالعبد لا سيده لان الصلح اذا  
أضيف الى دين يتعلق بعينه لا بعنلهادينا في الذمة ولهذا اذا صلحه على دين ثم تصادقائه لم يكن عليه دين  
يبطل الصلح واذا حصل الصلح بالعبد وقع القضاء بين العبد وصار المدينون مستقرضين المأمور عبده  
واستقرض العبد بوجوب القيمة أما في باب البيع العقد لا يتعلق بذلك الدين بل بعنلهادينا في الذمة ولهذا  
لو اشترى رب الدين من المدينون شيئا بماله عليه من الدين ثم تصادقائه أنه لا دين لا يبطل البيع ولما كان هكذا  
صار المأمور قابضًا من الآمر من ثمن العبد كأنه باع العبد بدراهم ثم جعل ثمنه قصاصا بالدين الذي على  
الآمر للشترى ولو كان هكذا يرجع المأمور على الآمر بثلث العبد وهو مثل الدين كذا هنا ولو أن المطلوب  
لم يرد ذلك وانما أراد الطالب ذلك فالحيلة أن يشتري الطالب العبد أو المتاع من مولاه بأن درهم مطلقا  
ولا يقول بالالف التي له على فلان الطالب لأنه لو قال على هذا الوجه كان في هذا تعليق الدين من غير من عليه  
الدين وأنه لا يجوز ولكن يشتري بالف مطلقا ثم يحيل به البائع على المدينون فيه بذلك الدين للبايع فان  
لم يقبل الذي عليه المال الحوالة هل يتم قال لا لان الناس يتفاوتون في المطالبة ولا يتحول المطالبة الى غيره  
الابرضاء فان طالب حيلة يصير ذلك المال للبايع من غير حوالة فالوجه ما ذكرنا أن يقر الطالب بالدين لبايعه  
وبوكله بقبضه على نحو ما ذكرنا ثم صاحب العبد يبرئه عن ثمن العبد واذا خاف المقر له أن يعزله عن الوكالة  
فالوجه ما قدم من قبل هذا أيضا فان قال المقر له بالدين وهو البائع اذا أبرأته عن ثمن العبد لا آمن أن يقول  
أنت وكيلي في قبض هذا الدين ويحلفني عليه فالحيلة في ذلك أن يكتب اقرار الطالب بذلك الدين للمقر له على  
نحو ما يتاوي كتب فيه أيضا اقرار الطالب بذلك وهو المقر في اذعيت على فلان المقر له عند قاض من قضاة  
المسلمين أنه وكيلي في قبض هذا الدين وحلفته على ذلك فلا يميني عليه بعد هذا في هذه الدعوى فاذا أقر  
بهذا لم يكن له على المقر له ولا على الذي عليه المال بعد ذلك سبيل (رجل) له على رجل مال فسأل المطلوب  
الطالب أن يؤجل له هذا المال الى وقت معلوم أو يخيمه عليه فأجابه الطالب الى ذلك تخاف المطلوب أن يحتال  
عليه الطالب فيقر بالمال لغيره ثم يؤجله أو يخيمه ولا يجوز تأجيله ولا تخيمه في قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى فطلب حيلة حتى يصح تأجيله وتخيمه عند الكل فالحيلة في ذلك أن يقر الطالب أن هذا المال حين  
وجب على هذا المطلوب انما وجب مؤجلا الى وقت كذا وان كان يريد أن يخيمه عليه يقر الطالب أن هذا

الاستحسان يرجع الاجير \* وفي الفتاوى احقر في هذه الحائط بابا خفرا فاذا الحائط لغيره يضمن الحافر ويرجع على الآمر \* وكذا  
اذا قال احفر لي في حائط وكان ساكنًا في تلك الدار لانهم امن علامات الآمر \* وكذا لو استأجره على ذلك ولو قال احفر ولم يقل لي  
ولا قال في حائط ولا كان ساكنًا ولم يستأجره عليه لا يرجع شيء على المستأجر وعلى هذا استأجره ليصفر في فناء داره بئر احفر فوقه فيها  
انسان وتلف ان أخبره فالضمان على الآمر وان كان أخبره أنه ليس له حق الحفر القياس أن يكون على الاجير وفي الاستحسان على الآمر

ان كان بعد الفراغ بخلاف ذبح الشاة لان ثمة اذ لم يعلم المأمور بفعله الامر يضمن ثم يرجع على الامر وهنالا يضمن المأمور أصلا  
لانه ثمة مباشر فلا يحتاج الى التعدي وهنما سبب في وجب التعدي والتعدي للامر لا الامر للمأمور \* مسجد عشرة على رجل منهم فمديلا أو  
بسط حصير فاقطع به انسان لا يضمن وان من غير العشرة يضمن الا اذا كان باذن واحد من العشرة كالمقفل باذن القاضي وان جلس واحد  
من العشرة للصلاة فقتل به (٤١٣) رجل ومات لا يضمن وان لغير الصلاة يضمن عنده وقال الامام مطلقا جاء بقوم الى طريق عام فقال

لهم احفروا لي جبا أو بنوا لي  
بناء ففعلوا فمات عليه فعلى  
الامر لا العامل وتأويله  
اذ لم يعلم المستاجر يكونه  
طريق العام وان جاء بقوم  
وقال احفروا لي جبا هذا  
الطريق ولم يقل لي أو لم يقل  
استأجرتمكم على حفري  
ففعلوا فالضامن على الحافر  
لان المستاجر هنا أعلمهم  
بالطريق وعن الثاني  
استأجره فحفر في غير فائه  
وبين لذلك أولم بين وكان  
غير مشكل فوقع فيها انسان  
ومات قال الامام على الحافر  
وقال الثاني على الامر

#### المائل

ان مال الى طريق عام فالى  
كل واحد مسلمان أو ذميا  
صبيما أو ذونا أو عبدا ما ذونا  
في الخصومة فاذا تقدم وقال  
ارفع حائطك فانه مائل  
كفاهه والاشهاد للتخسر عن  
الانكار ولو قال ينبغي لك  
أن تهدمه فانه مشورة  
لا اشهاد ولو انه دم ونفر  
منه دابة فاصابت رجلا  
ومات أو وضع على الطريق  
شيئا فنقرت الدابة منه  
وأصابت رجلا ومات  
لا يضمن الواضع ولا

المال حين وجب على المطلوب انما وجب من جهة الى وقت كذا ويصف النجوم وهذا لان العلماء اختلفوا ان  
الوكيل بالبيع هل يملك التأجيل والتخيم بعد تمام البيع اتفقوا على انه يملك البيع بمن مؤجل ومنجم فينبغي  
ان يقر الطالب على هذا الوجه فأبو يوسف رحمه الله تعالى لم يجوز التأجيل والتخيم بعد ما ثبت الدين مطلقا  
وجوز الاقرار بوجوب المال مؤجلا ومنجما من الاصل وهو نظير ما قالوا في الدين اذا كان مشرة كابن اثنين  
فأراد أحدهما ان يؤجل في نصيبه وأبي الاثر لا يجوز هذا التأجيل أصلا فان قال أحدهما هذا الدين حين  
وجب وجب مؤجلا ونكر الأثر ثبت التأجيل في نصيب المقر وكذلك حد القذف اذا وجب على القاذف  
فأراد المذدوف أن يعفو لا يعمل عفوه ولو قال المذدوف كنت مبطلا في دعوى سقط الحد فثبت من هذا أن من  
أقر بسبب الشيء فأنما ثبت على الصفة التي أقر ومن أراد باقراره تغيير سبب قد صح لا يعمل اقراره فكذا في  
مسئلتنا قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهذا اذا كان الاجل متعارفا فاما اذا  
كان أجلا يخالف عرف الناس فانه لا يصح اقراره بذلك عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى والمسئلة  
معروفة في كتاب الوكالة أن الوكيل بالبيع اذا باع باجل يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كيفما كان  
وعندهما يصح من التأجيل ما كان متعارفا وينبغي أن يضمن الطالب للمطالب أيضا ما يبدوله في ذلك من  
درل من قبله وبأسبابه من اقراره وتجنه وهبة وتعليك وتوكيل وحدث ان كان أحده في هذا المال يطل به  
التأجيل الذي استحقه فلان فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك ويرد عليه ما يلزمه فاذا احتللا بهذه الحيلة ثم  
جاء رجل قد كان الطالب أقر له بالمال قبل التأجيل فأخذ المطلوب بالمال وكذبه في التأجيل لا يثبت التأجيل  
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولكن يكون للمطالب حق الرجوع على الطالب بما ضمن لانه قد ضمن له  
ما يلحقه من درل وقد سلمه الدرل فيرجع عليه فاما أن يخلصه الطالب واما أن يدفع اليه ما ضمن فيكون  
عليه الى وقت أجله وتنجيمه (رجل) له على رجل مال فمات الذي عليه المال فسأل الوارث صاحب المال أن  
يضمنه هذا المال الى أجل يعني يؤجل هذا المال قال لا يجوز التأجيل قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني  
رحمه الله تعالى هذا المسئلة لا تعرف الا من جهة الخصاف رحمه الله تعالى لانه لا ذر له في المبسوط ولكن  
ذكر في المبسوط أن من عليه المال اذا مات حل الاجل بموته وذكر حديث زيد بن ثابت رضي الله تعالى  
عنه ولم يذكر هذا الفصل هناك وقال الخصاف رحمه الله تعالى الاجل لا يثبت في حق الوارث لان الدين ليس  
عليه فلا يثبت الاجل في حقه فبعد هذا لا يحتلوا ما أن يثبت الاجل للميت أو يثبت في المال لا وجه أن يثبت  
لميت لان الدين قد سقط عن ذمته بالموت فكيف يعود الاجل يدل عليه أن الاجل الثابت لهذا الشخص  
يسقط بموته فكيف يثبت الاجل له ابتداء بعد موته ولا جاز أن يثبت في المال لانه عين والاعيان لا تقبل  
الاجال ولذلك قلنا انه لا يثبت الاجل وقال بعض مشايخنا ما ذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى  
أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن يثبت الاجل وردوا هذا الى مسئلة وهي أن غريم الميت  
اذا أبرأ الميت عن الدين فرد الوارث عند محمد لا يعمل رد لان الدين ليس عليه وعند أبي يوسف يعمل رد لانه  
هو المطلوب بالدين فلما عمل رد وجهه كأن الدين عليه عمل أيضا الاجل ويثبت في حقه هكذا قالوا ولكن  
الصحيح أنه على الاتفاق على ما ذكر في الكتاب ثم اذا كان لا يثبت الاجل في حق الوارث ما الحيلة في ذلك  
قال الحيلة في ذلك أن يقر الوارث في قد كنت ضمن هذا المال عن الميت في حياته فلان الى وقت كذا

صاحب الحائط ويصح الطلب بالتفريغ عند الحاكم وغيره والاشهاد أن يقول اشهدوا لي في هدم حائطه هذا ويقر  
فاذا شهد ولم يتقضه يضمن وان كان في طلب العمال وانهم لا يضمن لانه لم يصر وان أمه له انما كم بعد الاشهاد عدة فانهم وان تلف في مدة  
التأجيل يضمن لان ذلك الحق ليس للعاكم فلا يفيد تأجيله فان أجله من أشهاد ان كان مال الى طريق عام لا يصح تأخير وان الى دار  
انسان وأشهد المالك يصح تأخير **السادس في السعاية** السعي الى السلطان على ثلاثة \* ان كان بقرى بان كان يؤذيه



ولا يمكنه الدفع بالرفع أو فاسقا لا يمنع الإلزام بالمعروف لا يضمن الساعي \* الثاني أن يقول وجهه فلان لقطعة أو كثر أو علم أنه كاذب إلا إذا كان السلطان عادلا لا يغرم فيه أو كان يغرم أولا يغرم \* الثالث وقع في ظنه أنه يجي إلى امرأته أو أمته ورفع إلى الحاكم ثم علم كذبه فلا يضمن وقال محمد يضمن وعليه الفتوى \* نقب حائط رجل حتى سرق آخر من النقب شيئا الأصح أنه لا يضمن الجاني \* أمر العوان بأخذ المال قال الصدر باعتبار الظاهر لا يجب عليه الضمان وباعتبار السعاية يجب عليه (٤١٣) الضمان فيتأمل عند الفتوى ولولم

بأمره ولكن أراه يتساهل فأخذ لا يضمن قال الامام ظهير الدين لا يضمن مطلقا \* والساعي يضمن لأنه لا يمكن دفع السلطان بخلاف العوان \* قال عند سلطان فلان فرس جيد والسلطان ممن يأخذ فأخذ ضمن ولو كان الساعي عبدا يطالب بعد العتق وسواء أخبره عند السلطان أو عند غيره إذا كان يقدر على أخذ المال منه ولا يمكنه دفعه \* اشترى شيئا فتدلى له اشتره بثمن غال فبسي البائع عند ظالم فأخسره ان صدقا لا يضمن وإن كذبا يضمن \* قال الاستاذ سعي واش إلى خاليفة بأن فلانا مات عن ولد صغير ومال كثير فقال الخليفة الولد انتم الله والمال كثره الله والساعي دمه الله فقال السامعون والخليفة رحمه الله وانفساد الملك بسبب السعاة أفتوا بأن قتل الاعونة والسعاة في زمان الفترة جائز والفيء لكونهم في مثل هذا الزمان أشد ضررا فيلقون بالذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا

كتاب الحيطان

فيه ثلاثة فصول

في اشرايع المحتاج هشام له داران يمتعه ويسره أراد أن يبنى على طريق بينهما ظلة ولا يضر بالطريق العام قال محمد لا بأس به وإن خاصمه بعد البناء لأهدمه وإن قبل البناء أمنعه \* وفي الفتاوى رفاق فيه دور عطي بعض أربابها بعضها بأن نصب فيه أعمدة متلاصقة وبني على الأعمدة غرفة ثم اشترى رجل في ذلك الرقاق دارا ولم يكن له وقت البناء دار له المطالبة برفع الغرفة \* وعلى هذا استأذن رجل وضع الخدوع على الحائط أو حفر بئر أو سد باب تحت داره فأذن ففعل ثم باع داره للمشتري المطالبة بالرفع والطام إذا اشترط وقت البيع إقراره \* رفاق غير

ويقهر هذا الطالب أن هذا المال كان مؤجلا على الميت وعلى كفيه هذا إلى هذا الوقت ويقر الطالب أيضا أنه لم يصل إلى هذا الوارث شي من مال الميت فإذا أقر على هذا الوجه فحينئذ ينيق المال على الوارث مؤجلا وانما كان هكذا وذلك لأن الاجل وان سقط في حق الاصيل بموته لكن لا يسقط في حق الكفيل فيبقى على الوارث مؤجلا هكذا كرى ظاهر الرواية ثم قال ويقر الطالب أنه لم يصل إلى هذا الوارث شي من مال الميت لأن الدين قد حل على الاصيل فكان له أن يبيع ماله وبأخذه أينما وجد فقهر هكذا حتى يكون له أن يرجع على الوارث قال في الكتاب ولا يقرأه مات مفلسا وضمن الوارث عنه بعد ذلك ولكن يقرأه كان ضمن عنه لأن المذهب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الكفالة بالدين عن ميت مفلس لا تصح فينبغي أن يتحزر عنه على الوجه الذي قلنا كذا في الذخيرة \*

### الفصل السابع عشر في الاجارات

قال محمد رحمه الله تعالى في اجارات الاصل رجل استأجر من آخر حماما وشرط رب الحمام المرمية على المستأجر فلا جارة فاسدة لأن قدر المرمية يصير أجره مجهول وان أراد الحيلة في ذلك فالحيلة أن ينظر إلى قدر ما يحتاج إليه في المرمية ويضم ذلك إلى الاجرة ثم يأمر صاحب الحمام المستأجر بصرف ما ضم إلى الاجر للمرمية إلى المرمية حتى إذا كان الاجر عشرة والقدر المحتاج إليه للمرمية أيضا عشرة فصاحب الحمام يؤجر الحمام منه بعشرين ويأمر بصرف العشرة إلى المرمية فيصير المستأجر وكسلا من جهة صاحب الحمام بالاتفاق عليه من ماله وأنه معلوم فيجوز ومن مشايخنا من قال هذه الحيلة مستقيمة على قوله ما غير مستقيمة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن الاجرة دين وقد أمره بالصرف إلى المجهول وهو بائع آلات المرمية والاجر مجهول وأنه يمنع جواز الوكالة على قوله كما إذا قال صاحب الدين للدين أسلم مالي عليك في كذا أو قال اشتر لي مالي عليك كذا ومنهم من قال لا بل هذه الحيلة مستقيمة على قول الكل واختلفوا في العلة بعضهم قالوا حالة التوكيل الاجرة غير واجبة لكون أمره بصرف الدين إلى المجهول وهو المانع من الوكالة ألا ترى أنه لو أمره بهذا قبل الاجارة جازت الوكالة وانما اجازت لما قلنا بخلاف مسئلة السلم لأن الدين هنالك واجب وقت الوكالة فإذا وكره بذلك ولم يعين المسلم إليه فقد أمره بصرف ما عليه من الدين إلى المجهول فلا يجوز كالوفاة له ادفع مالي عليك إلى رجل من عرض الناس أما ههنا فبخلافه حتى لو كانت الاجرة واجبة وقت التوكيل يجب أن لا يجوز زعي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم يعين الاجر وباعه الا كالات كافي مسئلة السلم وبعضهم قالوا ان بأحنية رحمه الله تعالى انما لا يجوز التوكيل بصرف الدين إذا كان المصروف إليه مجهولا أما إذا كان معلوما فلا ألا ترى أن من استأجر من آخر دابة أو غلاما أو أمر الآخر المستأجر أن ينفق بعض الاجرة في علف الدابة ونفقة الغلام يجوز لما كان محل الصرف وهو الغلام والدابة معلوما وههنا محل الصرف وهو مرمية الحمام معلوم بخلاف مسئلة السلم لأن هناك محل الصرف والمدفوع إليه مجهول حتى لو كان معلوما بان قال أسلم مالي عليك من الدين إلى فلان وعينه يجوز أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان قال المستأجر قد رمت الحمام به لا يقبل قوله لا يجحجه وكذلك لو أشهد رب الحمام أن المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق لا يقبل قول المستأجر لا يجحجه يعني أشهد وقت عقد الاجارة وقت

نافذاً إذا كان الإنسان أن يتخذ فيه طيناً ترك من الطريق قدر الممر للناس ورفعه سر يعاوي بفعله أحياناً لا يمنع \* وكذا لو اتخذ فيه ارباً أو دكاناً \* وجه الحائط في دار آخر أراد إصلاحه ومالك الدار يمنع من الدخول فيه أو أنهدم حائطه في دار غيره والغير يمنع من الدخول من ملكه لإصلاحه قال محمد - رحمه الله واختاره النقيع يقال للنازع أمان تجزئ له دحل ويصلح حائطه وأمان لا يدخله وتصلحه بمالك \* دار متركة حفر بعضهم فيها يؤمر بالتسوية (٤١٤) فان نقص الحفر ضمن النقصان \* وكذا لو كان الطريق بين قوم حفر بعضهم بطالب

بالتسوية إلا أنه لا يضمن النقصان \* في الطريق سكة نافذة في وسطها من به أراد واحد أن يفرغها أو يحولها إلى مكان ويتأذى بذلك الجيران لكل واحد من عرض الناس منعه وإن غير نافذة فالمنع لاهلها وفي النوازل أراد اتخاذ داره يستأنس للعيران المنع أن الأرض صلبة لا يتعدى إلى دار الجيران ضرره وإن رخوة المنع \* وكذا لو جعل دكانه طاحونة أو مقصورة أو حماماً أو اصطبلًا \* وذكر الصدر أراد أن يبنى تنورا للخبز الدائم كما يكون في الدكاكين أو رحي الطحن أو مدق القصارين لم يجز \* قال الصدر وكان الذي يفتي بأن الضرر لو يباين في المنع وعليه الفتوى وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية عدمها مانع \* أصابته ساحة في القسمة فأراد أن يبنى عليها ويرفع البناء ومنعه إلا أن قال نفسه على الريح والشمس له الرفع كما شاء وله أن يتخذ حماماً أو تنوراً وإن كف عما يؤذي جاره فهو أحسن فقد جاني الحديث من أدى جاره ورث

اشتراط المزمة على المستأجر أن المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق بعد ذلك وهذا لأن المستأجر بدعوى الاتفاق يدعي إيفاء ما عليه من الأجر ورب الحمام يتكفيكون القول لرب الحمام لأن يقيم المستأجر البيئة على ما تدعي كما لو ادعى الإيفاء حقيقة والحيلة للمستأجر حتى يقبل قوله في دعوى ما أنفق من غير حجة أن يجعل المستأجر مزمة المزمة ويدفعه إلى صاحب الحمام ثم إن صاحب الحمام يدفع ذلك إلى المستأجر ويأمره باتفاق ذلك في مزمة الحمام فيكون القول قوله في اتفاق ذلك من غير بيئة لأن بالتجمل يصير المجل مذكاً لصاحب الحمام فإذا دفعه إلى المستأجر بعد ذلك يصير المستأجر أميناً نفسه والقول قول الأمين في صرف الأمانة إلى مصرفها (وحيلة أخرى لا سقاط البيئة عن المستأجر) أن يجعل المدة المزمة في بدعوى حتى يكون القول للعدل فيما يفتق لأن العدل أمين وإذا استأجر الرجل من آخر عزمة دار يريد معلوم مدة معلومة وأذن له رب الدار أن يبني فيها كذا وكذا ويحسب له ما أنفق في البناء من الأجر فيه - إذا جاز أن لا يرى إلى ما ذكر محمد رحمه الله تعالى فحين استأجر حماماً أو كله رب الحمام أن يرم ما استأجر من الحمام ويحسب له ذلك من الأجر يجوز وإذا جاز ذلك وأنفق في البناء استوجب على الأجر قدر ما أنفق لأنه فعل بأمرة والأجر على المستأجر دين فالتقيا قصاصان لم يكن بينهما فضل ويتراذان الفضل أن كان بينهما فضل ويكون البناء لصاحب العرصة وأما إذا لم يذكر صاحب الحمام المحاسبة من الأجر إنما أمره بالبناء لا غيره أن قال ابن فيها كذا وكذا ولم يقر أحاسبك بما أنفقت في البناء من الأجر فبني فيها فالبناء إن يكون اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم البناء يكون لصاحب العرصة واستدل بمعاذ كرمه رحمه الله تعالى في كتاب الاجارات أن من أجز من آخر حماماً وقال له صاحب الحمام رما استمر ففعل فالعمارة تكون لصاحب الحمام وقال بعضهم تكون للمستأجر واستدل بمعاذ كرمي كتاب العارية أن من استعار من آخر داراً أو بني فيها بأذن رب الدار أن البناء يكون للمستأجر ثم على قول من يقول بأن البناء في هذه الصورة يكون للمستأجر لا يكون للمستأجر حتى الرجوع على الأجر بما أنفق في البناء فان خاف المستأجر أنه لو بني وانقضت مدة الاجارة قبل تمام هذه السنين رجع ما رجع الأجر إلى قاض لا يرى له حق الرجوع على الأجر بما أنفق في البناء في هذه الصورة كما هو قول بعض مشايخنا فتذهب نفقة من يضره به وطالب ذلك حيلة فالحيلة أن يقول لصاحب الساحة حين يأمره بالاتفاق في البناء وأحاسبك بما أنفقت في البناء من الأجر فيكون له حق الرجوع على الأجر بما أنفق بالاتفاق متى انقضت الاجارة قبل تمام هذه السنين

وحيلة أخرى أن ينظر إلى مقدار هذه النفقة كم يكون ويضم ذلك إلى أجر الدار في السنة الأخيرة ويجعل الكل أجر السنة الأخيرة ثم يقرر رب الدار أن المستأجر أسلفه أي عمله من أجر السنة الأخيرة كذا وكذا وقض ذلك من المستأجر حتى إذا انقضت الاجارة قبل مضي هذه المدة فالمستأجر يرجع على الأجر بما أقر أنه أسلف من أجر السنة الأخيرة وإن تمت الاجارة حصل مقصود المستأجر ولا يكون له على صاحب الساحة سبيل كذا في الذخيرة \* فان خاف المستأجر أن يستهلكه المؤجر بالله لقد أسلفه كذا وكذا ولا يمكنه أن يحلف لا بد من حيلة أخرى فالحيلة في ذلك أن يبيع المستأجر شيئاً يسيراً من المؤجر بقدر النفقة ويدفع ذلك الشيء إليه فان انقضت الاجارة قبل مضي هذه السنين فالمستأجر يرجع عليه بثلث ذلك الشيء ويمكنه أن يحلف أن له على المؤجر هذا القدر لأنه جرت المبيعة بينهما هذا القدر (وإذا أراد الرجل أن

الله تعالى داره وجرب فوجد كذلك وقال نصير والصفار له المنع \* ولو فتح صاحب البناء في علو بناءه ان ياباً أو كوة لا يلي صاحب الساحة منعه بل له أن يبني ما يستريحه \* ولو اتخذ في ملكه بئراً أو بركة فترأى حائط جاره وطلب منه تحويله لم يجبر عليه ولا يضمن الحائط أن يهدم من التزوا لامام ظهير الدين كان يفتي بجواب الرواية \* يتأن علو وسفل كل رجل أراد أحدهما أن يبني على السطح سقفاً آخر ليسير سقيين ومنعه إلا أن لا يضره في القديم فاسقف له المنع وإن في القديم فاسقفين ليس له المنع \* وحده

القديم ما لا يحفظه الاقران الا كذلك \* وان اختلفا فبرهن أحدهما على القدم والاخر على الحديث فينة القدم أولى وشهد أهل السكة في هذا الاقبال **نوع في مسيل الماء** \* له مسيل في قناة أراد صاحب القناة أن يجعله ميزاباً أو كان ميزاباً فأراد أن يجعله قناة ليس له ذلك هذا اذا تفاوت في الضرر \* وكذا اذا أراد أحدهما أن يجعل ميزابه أطول أو أعرض وأراد أن يسيل ما مسطح ليس له ذلك \* وكذا اذا أراد أهل الدار أن ينو حائطاً ويسدوا الميزاب والمسيل أو أرادوا نقل الميزاب أو تسفيله عن مكانه لم يملكوا (٤١٥) \* ولو بنى أهل الدار بناءً ليسيلوا على

ظهره ميزاباً لهم ذلك \* له طريق في دار آخر أراد صاحب الدار أن يبنى بناءً يقطع طريقه لا يملكه فان ترك قدر عرض الباب لم يبنى وراءه ذلك \* له دار غاريب سطح أحدهما أعلى والاخر أسفل ومسيل الأول على السفلى أراد مالك السفلى إعلانه أو أن يبنى عليه ذلك ولا يملك الأعلى منعه بل يطالبه حتى يسيل ماؤه الى طرف الميزاب \* وان انهدم السفلى أو هدمه المالك لم يملك الأعلى تكليفه بالعارة واسالة الماء بسيل بغيره بماله وينعمه من الانتفاع حتى يعطيه ما أنفق

### نوع

السكة الغير النافذة لو على الطريق الاعظم ليس لأصحابه أن يبيعوه ولا أن يقرعوه لان المار فيها حقاً فاذا زحم الناس في الطريق الاعظم لهم دخولها حتى يمر الزحام \* وليس لهم أن ينصبوا درباولاً أن يسدوا رأس السكة \* وكذا ليس لأحد أن يحفر ليصيب الماء من أعلاه على ذلك كله \* وليس لهم أن يدخلوها في دورهم وأعمالهم المرو فقط \* وفي المتقى لو حفر في السكة الغير النافذة بئر أو وقع فيه انسان ومات يضمن \* وفي الفتاوى زقاق لا ينفذ اشترى فيه رجل داراً وفي ظهرها طريق نافذ أراد هدمها وجعلها طريقاً نافذاً ليس له ذلك \* وان أراد أن يجعله مسجداً له ذلك ولم يشأ أن يدخله ويصلي فيه وليس لهم أن يخذلوه طريقاً غير فيه \* اذا كان رجل داراً ظهرها شتر بينه وبين غيره أراد أن يفتح باباً ليس له ذلك في المختار وان جعلها مسجداً ان كان الجدار الى الطريق الاعظم جاز والافه ومسجد ضرار \* له دار وعليها باب أراد فتح باباً آخر أسفل من ذلك والسكة غير نافذة له ذلك وان أبي أهل السكة وذكر السرخسي أنه ليس له ذلك \* اشترى بيتاً في سكة

ان يؤجر أرضه فيها زرع لم يكن له فيها حيلة الا خصلة واحدة وهي أن يبيعه الزرع ثم يؤجره الأرض لان شرط جواز عقد الاجارة ان يتمكن المستأجر من الانتفاع بالأرض بعد الاجارة واذا باع الزرع ثم أجره الأرض فهو ممنوع من الانتفاع بها لان الزرع فيها واذا لم يبيعه الزرع لا يتمكن المستأجر من الانتفاع بها وهي مشغولة بزرع الاجر ولا يمكنه التسليم الا بقطع زرع وفيه ضرر بين عليه فلهذا كان العقد فاسداً وعلى هذا لو كان في الأرض أشجاراً أو بناءً فأراد أن يؤجرها منه ينبغي له أن يبيع الأشجار أو البناء منه أولاً ثم يؤجر الأرض كذا في المبسوط **رجل** \* أراد أن يستأجر أرضاً وفيها زرع صاحب الأرض لا يجوز واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في تعليل هذه المسئلة قال بعضهم انما لا يجوز لانه أجر أرضاً لا يمكن للمستأجر الانتفاع بها وصار كالأجر أرضاً سخية أو أرضاً زرة ومنهم من قال انما لا يجوز لان يدرب الأرض قائمة على الأرض حكماً لكون الأرض مشغولة بالزراعة الذي هو ملكه وقد أجر ما لا يقدر المؤجر على تسليمه وشبهه هذا لا يصح فان طلب الحيلة في ذلك فالحيلة أن يبيع رب الأرض الزرع من الذي يريد أن يستأجر أولاً ثم يؤجره الأرض بعد ذلك فيجوز لان الزرع بالبيع يصير ملكاً للمستأجر فالاستأجر ينتفع بالأرض من حيثانه بنمو زرعها فافق هذا أجر ما يقدر المستأجر على الانتفاع به ولان الزرع اذا صار معلوناً للمستأجر فقيد زال بدالاً أجر عن الأرض حكماً وحقه فقد أجر ما يقدر المؤجر على تسليمه فيصح قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى وانما تصح اجارة الأرض بهذه الحيلة اذا كان بيع الزرع بيع رغبة وجداً اما اذا كان بيع هزل وتلجئة فلا لانه اذا كان بيع هزل فالزرع لا يزول عن ملك البائع فيبقى الحال بعد بيع الزرع كالحال قبله وعلامة كونه هذا البيع بيع رغبة وجداً ان يكون بيع الزرع بقيمة أو أكثر أو أقل قدر ما يتغاب الناس فيه وعلامة كونه بيع هزل ان يكون باقلاً من قيمة الزرع مقدار ما لا يتغاب الناس فيه وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى على أن هذا البيع اذا كان باقلاً من قيمته مقدار ما لا يتغاب الناس فيه فهو بيع رغبة عند أي حنية رجه الله تعالى فتجوز الاجارة وعندهما بيع هزل فلا تجوز الاجارة وبعضهم قالوا هذا البيع اذا كان باقلاً من القيمة فهو بيع جديد لا ينقأ فلا يمنع جواز الاجارة ويان كونه بيع جدياً من اقصاها عقد الاجارة ولا حيلة الا لا بعد ان يكون بيع الزرع جدياً والظاهر انهم ما باشره جدياً حقيقة الغرضهما (واذا) أجر الرجل أرضه من رجل وشرط على المستأجر خراجها مع الاجر لا يجوز لان الاجر مجهول لان الخراج قد ينقص وقد يزداد فهو بمنزلة مالو أجر داره سنة بأجرة معلومة وحرمته او ذلك لا يجوز لان المدة مجهولة فتصير الاجرة مجهولة ولان خراج الأرض على مالكها الأرض فاذا شرطه مالكها على المستأجر ارفق التقدير كانه قال للمستأجر أجرتك أرضي هذه سنة بكذا درهم على أن تحتال على السلطان بالخراج الذي يلزم على في هذه السنة ولو قال هكذا التصح الاجارة لانه يكون عقد اجارة شرط فيه حواله دين فيفسد عقد الاجارة ثم الحيلة في أن تجوز هذه الاجارة ولا تفسد أن يؤجرها اياه بأجر معلوم ويزيد في الاجرة قدر ما يرى أنه يلزم الأرض من الخراج ويؤجرها بجميع ذلك ويشهد للمستأجر أنه قد أذن له في أن يؤدى عنه من أجر الأرض في خراجها كذا درهماً وهذا واضح لان الاجارة وقعت بأجر معلوم فصحت ثم الاجر فروض أداء الخراج الى المستأجر من الاجر فيكون المستأجر وكذا لا تجز باء الاجرة التي وجبت له عليه فيصح التفويض وهذا كما قالوا في

ومات يضمن \* وفي الفتاوى زقاق لا ينفذ اشترى فيه رجل داراً وفي ظهرها طريق نافذ أراد هدمها وجعلها طريقاً نافذاً ليس له ذلك \* وان أراد أن يجعله مسجداً له ذلك ولم يشأ أن يدخله ويصلي فيه وليس لهم أن يخذلوه طريقاً غير فيه \* اذا كان رجل داراً ظهرها شتر بينه وبين غيره أراد أن يفتح باباً ليس له ذلك في المختار وان جعلها مسجداً ان كان الجدار الى الطريق الاعظم جاز والافه ومسجد ضرار \* له دار وعليها باب أراد فتح باباً آخر أسفل من ذلك والسكة غير نافذة له ذلك وان أبي أهل السكة وذكر السرخسي أنه ليس له ذلك \* اشترى بيتاً في سكة

أخرى هي على ظهر داره فأراد أن يفتح باباً في داره فمضى كان في هذه السكة يفعل ما دام هوساً كما إذا ما زنت هذه الدار لرجل والبيت لا آخر ليس لصاحب البيت أن يمر في هذه السكة \* اشترى بيتاً في منزل بمجوده وحقوقه ورب المنزل يمنع من الدخول وبأمره يفتح الباب في السكة أن بين البائع له طر يقا ليس له المنع وان لم يبين اختلافوا واختاراه ليس له المنع \* أراد هدم داره وفيه ضرر لاهل السكة بخرب الهلج المختار أن له المنع وان هدم مع هذا وانه يضمر (٤١٦) بالجيران ان كان قادراً على البناء قبل يجبر والاصح لا يجبر \* وفي الفضل بن الفضل بن السقف الاعلى

في منزل امرأته ثم أراد رفعه  
ان بناء بأمره هاليس له الرفع  
والبناء لها وكذا كل من  
بنى في دار غيره بأمره يكون  
البناء له ولو بغير أمره للباقي  
أن يرفع الا أن يضمره فيئخذ  
ينسج \* وفي الوصايا ان بنى  
لها يكون لها \* وفيه هدم  
منزلها برضاها ثم بناء بنقصه  
ونفقته ويحسب آخر اشترى  
بماله ان بنى لاهل أنه لم يكن  
له فيه حق \* وذكر الفقيه أبو  
اصحق أنهما أشهد وقت  
البناء أنه يبنى ليرجع عليها  
كان البناء وان لم يشهد  
فالبناء لها ولا يرجع بشئ  
وعلى هذا عمارة كرمها غرس  
شجرة الفرساد في الطريق  
ان كان لا يضمر بالطريق  
لاباس به ويطيب الفارس  
فرصه وورقه وان كان في  
المسجد يجوز أخذ ورقه  
ولا يجوز أخذ ورقه \* ولو  
غرس على ضفتهم رفاه  
رجل أراد أن يقطعها لذلك  
وان لم يكن له شركة في النهر  
والاولى الرفع الى الحاكم \*  
حائط بينهما ولا أحدهما  
بنات وعورة لا يجبر الا بنى  
على العمارة وقال الفقيه لا بد  
من سترة بينهما في هذا  
الزمان لان الزمان زمان فساد  
والزمان الاول كان زمان اصلاح \* قال القاضي الامام لا يجبر على العمارة غير ان الحاكم يأمر بما يتخذ السترة  
ألف

مرمة الدار انه اذا أجر داره من رجل بأمر معلوم وأمره الا أجر أن يرم في تلك السنة ما استرم فيها من أجر الدار  
فانه يصح التفويض وعقد الاجارة كذا هذا غير أن هذه الحيلة ضعيفة فان الاجر والمستأجر اذا اختلفا في  
أداء الاجرة فقال المستأجر أدبت أخرجهما وما هو من ريعها وكذبه الا أجر وأختلفا في مقدار المؤدى  
فالقول للاجر ولا يصدق المستأجر فيما ادعى من أداء أخرجهما لان المستأجر ضامن غير أمين فهو بهذا يريد أن  
يبرئ ذمته عن ضمان الاجرة والا أجر منكر للاستيفاء فكان القول للاجر وكذلك في مرمة الدار اذا اختلفا  
فالقول للاجر كما ذكرنا والحيلة الاوثق فيها أن يدفع المستأجر الى رب الارض جميع الاجر مجبلاً ثم يدفع  
ذلك رب الارض الى المستأجر ويؤكد أنه أن يؤديه عنه الى ولاية الخراج فيكون المستأجر في ذلك مصداقاً أنه قد  
أداء بغير بينة يسألها اياه لان المستأجر لما عمل الاجر فقد برئ من الاخرى بالتجمل فيبعد ذلك ما دفعه به رب  
الارض الى المستأجر ووكله أن يؤدى عنه الى ولاية الخراج كان المستأجر أميناً في هذا الاداء فاذا قال أدبت  
كان مصداقاً كسائر الامانوه كذا الجواب في مرمة الدار اذا عمل المستأجر الاجرة ثم الاجر دفعها الى  
المستأجر ووكله ان يرم من الاجر المدفوع ما استرم من الدار فقال المستأجر فعلت وأنفقت فالقول للمستأجر  
للعنى الذى ذكرنا ثم ان محمد رحمه الله تعالى شرط أداء الخراج الى ولاية الخراج بعنى نائب السلطان أو  
مأموره قال الشيخ الامام شمس الانسة الحلواني رحمه الله تعالى وهذا يدل على ان المستأجر أو من عليه  
الخراج اذا أدى الخراج الى واحد من أهل القرية لا يبرأ ويضمن ثانياً وكذا اذا أدى الى جاني القرية أو أمين  
أهل القرية لانه ليس بنائب السلطان ولا مأموره فبالاداء اليه لا يبرأ الا أن يكون ذلك الجاني نائب السلطان  
أو مأموره فيئخذ يبرأ بالاداء اليه (ومن جنس مسئلة الخراج) مسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في حيل  
الاصل وصورته رجل استأجر دابة وشرط العلف على المستأجر مع الاجر لا يجوز والحيلة في ذلك أن ينظر الى  
ما يحتاج اليه من الدراهم لاجل العلف فيضم ذلك الى الاجرة فيستأجرها المستأجر بجميع ذلك ثم يוכל  
صاحب الدابة المستأجر أن يعلقها بتلك الزيادة الا أن المستأجر لا يصدق في دعوى الاتفاق فالا حوط أن يعمل  
المستأجر مقدار العلف ويدفعه الى الاجر ثم يدفعه الاجر الى المستأجر وبأمره حتى ينفق على دابته  
وكذلك اذا استأجر الرجل أجراً وشرط طهارة الاجير على المستأجر لا يجوز والحيلة أن ينظر الى مقدار طعام  
الاجير ويضم ذلك الى أجره (رجل) استأجر داراً مشاهرة فخاف المستأجر أن هان سكنها شهراً أو شهرين فاذا  
دخل من الشهر الاول يوم أو يومان وهوسا كن في الدار أن يلزمه أجر جميع الشهر الداخل فيه فالوجه في ذلك  
ان يستأجر مياومة كل يوم بكذا حتى شاف فرغها ولا يلزمه الا كراء ما سكن وليس المراد من قوله اذا دخل من  
الشهر الا آخر يوم أو يومان وهوسا كن في الدار أن يلزمه أجر جميع الشهر حقة الاجر لان الاجر لا يجب  
الا بعد مضي الشهر ولكن أراد به اذا دخل الشهر يلزمه اجارة ذلك الشهر وفي جامع الفتاوى ولو استأجر  
أرضاً وأراد أن لا تنتقص جموت المؤاجر يقر المؤاجر أن هذه الارض لفلان عشر سنين بزرع فيها اشياء فما  
يخرج منها فهو له \* ووجه آخر أن يقر المستأجر أنه استأجرها لرجل من المسلمين ويقر المؤاجر أنه يؤجرها  
لرجل من المسلمين فلا تبطل بعت أحدهما وان كان في أرض الاجارة عين النفط والقبير فأراد أن يكون  
للمستأجر قرب الارض يقر أن العين للمستأجر له حق الانتفاع عشر سنين فيجوز وفي السراجية اذا أجر  
أرضه وفيها نخيل فأراد أن يسلم الثمر للمستأجر فانه يدفع النخيل الى المستأجر معاملة على أن لرب المال جزء من

والزمان الاول كان زمان اصلاح \* قال القاضي الامام لا يجبر على العمارة غير ان الحاكم يأمر بما يتخذ السترة  
حسبة \* له نخلة في ملكه خرج سعفها في ملك غيره وأراد الا خرق فلها ذلك \* حائط عليه جذوع شاحسة في دار جاره أراد صاحب  
الدار ان يقطع رؤس الجذوع ان أمكن البناء عليها طولها ليس له القطع وان كانت صغيرة له القطع فان قطعها صاحب الدار وهو بحال بأمره  
الحاكم يقطعها فاقطعها لا يضمن \* وفي الفتاوى اغصان شجرة تدلت في دار انسان وأخذت هو الدار يقطعها صاحب الدار

ان أمكن لصاحب الشجرة تفريغ الدار عن أغصانها بان يشدها بحبل ويحيط بها بضمين وان غلاظا لا يمكن التفريغ ان قطع من موضع لورفع الى الحاصك بأمره بالقطع من ذلك الموضع لا بضمين وان أرفع من ذلك الموضع بضمين  
 الطريق يقسم على عدد الرؤس لاعلى مساحة الاملاك اذ لم يعلم قدر الانصاب والشرب والشرب متى جهل يقسم على عدد الاملاك لاعلى عدد الرؤس \* دار بين شريكين اقتسموا فتح كل بابا على جداره له ذلك \* اقتسمادارا لطريق في نصيب أحدهما ان أمكنه أن يفتح بابا آخر جازت القسمة وان لم يمكنه ان علم وقت القسمة ذلك جازت القسمة وان لم يعلم بذلك لا يجوز القسمة \* قسمت الدارين أهلها وأصاب بعضهم موضع بلا طريق ان ذكروا الطريق يمر كل واحد من الطريق وان لم يذكروا ان كان ذلك مفتوح فيما أصابه تصح سواذ ذكروا بكل حق هوله أولا \* وان لم يكن له مفتوح فيما أصابه ان ذكروا بكل حق (٤١٧) هوله فالقسمة جائزة ويعرف الطريق \*  
 \* وان لم يذكروا فالقسمة

ألف جزء من الثمر والباقي للمستأجر وفي العيون اذا استأجر الرجل دارا فأمره رب الدار أن ينفق فيها من أجرها فلوا نفق فيها فإنه لا يقبل قوله فلوا أراد أن يصير أمينا فالحيلة له فيه ان يجعل الاجر ثم يقبض منه بأمره لينفق فيها فيكون أمينا في ذلك كذا في التتارخانية \*

### الفصل الثامن عشر في المدعى عن الدعوى

رجل في يده ضيعة أو دار أو غير ذلك فادعاه رجل والمدعى ظالم والمدعى عليه يكره اليين فأراد حيلة حتى تندفع عنه اليين قال الحيلة في ذلك أن يقرب بالمدعى به لولده الصغير أو يقربه للاجنبي فتندفع عنه الخصومة والييين هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في حيلة وقد ذكرنا في أدب القاضي اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذه المسئلة بعضهم قالوا كما قال الخصاص رحمه الله تعالى وبعضهم فروا بيننا اذا أقر لولده الصغير وبيننا اذا أقر للاجنبي فتندفع عنه اليين واذا أقر للاجنبي لا تندفع اليين وقال بعضهم لا تندفع عنه اليين في صورتين جميعا قطع الباب الحيلة قال الخصاص رحمه الله تعالى فان قال المدعى ان المدعى عليه لما أقر بالضيعة المدعى به الابن أو للاجنبي صار مستهل كالمال ووجب لي عليه القيمة فلي أن أحلفه بالله ما لي عليه هذه الضيعة قال علي قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاخر لا يمين عليه وعلى قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى عليه اليين هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى لان غصب العقار لا يوجب الضمان على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاخر وعلى قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف الاول يوجب الضمان ثم بعض مشايخنا قالوا بان هذا الخلاف في الغصب المجرد فاما الجور فيوجب الضمان بالاتفاق وبعضهم قالوا في الجور روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأكثر المشايخ على أن الخلاف في الكل على السواء وينبغي أن يجيب الضمان ههنا بالاتفاق لان هذا اتلاف الملك والعقار بضمين بالاتلاف ألا يرى أن الشاهد بالعقار بضمين عندنا لا يوجب بالاتلاف لان لافه الملك فان كان المدعى به عرضا أو جارية أو ما أشبه ذلك من غير العقار فالحيلة أن يغير المدعى عليه المدعى به على وجه لا يعرفه المدعى ثم يعرضه على هذا المدعى ليساومه فتبطل دعواه لانه ليساومه فقد زعم أنه لا ملك له في المدعى به فتبطل دعواه كذا في الذخيرة \*

### الفصل التاسع عشر في الوكالة

اذا وكل الرجل رجلا أن يشتري له جارية بعين ألف درهم أو بمائة دينار فقبل الوكيل الوكالة فلما رآها أراد أن يشتريها لنفسه فالحيلة له في ذلك أن يشتريها بجنس آخر غير ما أمر به فان كان أمره بالسراة بألف

\* دار في سكة غير نافذة بين جماعة اقتسموها فأراد كل شريك أن يفتح بابا في حيزه ذلك وليس لأهل السكة منعه \* ولو أن دارا لرجل في سكة غير نافذة بابه فاشترى دارا يجنبها باب هذه الدار في سكة أخرى وأدفع باب الدار ويدخل في هذه السكة ذلك \* ولو أراد أن يفتح لتلك الدار طريقا في هذه السكة لافي داره ليس له ذلك \* وفي الفتاوى سكة غير نافذة بين عشرة لكل منهم دار غير أن لاحدهم دار في سكة أخرى لا طريق لها في هذه السكة وليست بحيال دار التي في هذه غير أن حائلها في هذه السكة قال أبو نصر له فتح باب في هذه السكة لان أهل السكة شركاء فيما من أعلاها الى أسفلها بدليل الشفعة فلورفع كل الجسد وله ذلك فخرقه أولى أن يجوز ولما يمنع من

( ٥٣ - فتاوى سادس ) الخرق بوضع الباب لا يمنع من الدخول لانه يدخل في ملكه وقال أبو القاسم رحمه الله ليس له أن يمر من هذه السكة الى تلك الدار و به أفق أبو جعفر و به نأخذ \* اشترى شجرة وقطعها واستأجر أرضا يجنب الشجرة ووضع فيها الاشجار لتعقب ولهذه الارض المستأجرة طريق آخر فأراد يشتري الاشجار أن يمر في طريق هذه الارض بجنس به وجولته ودوابه له أن يمر وان كان طريقها في بستانه وكرمه واحتاج الى اخراجها منه له ذلك أرايت لو أن صاحب الارض المستأجرة اتخذ أرضه من شجرة لم يكن له ان ينقل الاشجار بطريقها \* دار فيها حجرة لرجل واصطبل لاخر أراد مالك الاصطبل ان يغلق باب النار ليس لصاحب الحجرة أن يمنع اذا أغلقه في الوقت الذي تغلق فيه الناس دورهم في تلك المحلة \* سكة غير نافذة أحدث رجل في هذه السكة شيئا لا يملكه الا باذن كل أهل السكة الاعلى والاسفل \* ما يصنع في السكك من الكنيف والمنازيب ان جديدة لكل أحد ان يهدمه وان قديمة تركت وقال محمد رحمه الله في حديثه ان لم يضرا أحد لم يهدمه \*



مسجد فيه شجرة تفاح لاهل المسجد ان يقطروا بذلك التفاح لانه للعامة وان غرست لباع عمارها ويصرف الى مصالح المسجد لا يحل الاكل ويراعى شرائط الواقف \* قال القاضي الصحيح في الاول ايضا انه لا يجوز الاكل بل يصرف الى العمارة لانه صار للمسجد \* ذكر العتاي بالوعة قديمة يجري منها في سكة غير نافذة يؤمر برفعها ولا فرق بين القديمة والجديدة وفي الذخيرة اخرج الى الطريق الاعظم حرصاً وأغبره أوبى دكانا السكل رفعه ان حديثة وان قديمة ليس لاحد الرفع وان لم يعرف القدم والحدوث يجعل حداً ويرفع وفي السكة الغير النافذة يجعل قديماً اذا أشكل ولا يرفع \* وان أحدث في الطريق طله لكل أحد الرفع والمنع أضراً \* وقال محمد اذا لم يضر عنع ولا يرفع وقال الثاني اذا لم يضر لا يمنع ولا يرفع \* وذكر القاضي ربط على باب داره في السكة للغير النافذة وبني أرباب السكل من أهل السكة منه ونقضه لانها كدورهم \* وفي النافذة لم يربط على باب بشرط (٤١٨) السلامة وفي العتاي الهرة والكلب اذا كان يؤذي يذبح ولا يقتل بالضرب \* وفي نظم الفقه اختلف أهل السكة

بعد خرابها في مساحتها يجعل سبعة أشبار وهذا في ديارهم لان العجلة لا ترفعها \* وفيه أراد ان يتخذ على النهر الاعظم أو الخاص مشرعة لكل منهم المنع لانه تصرف في حافتي النهر المملوء أو العام فصار كاحداث في الطريق يتوغلون فيمن يحدث عمارة يضر لصاحبه

لا يملك صاحب العداوان يبنى على علوه أو يتدفيه بلا رضا صاحب السفلى عند الامام بلا أشكال اذا أضر اما اذا لم يضر أو أشكل فالرواية عنه قد اختلفت واختار أنه اذا لم يضر يملك وان أشكل لا يملك \* وفي النوازل اتخذ داره في غير النافذة حظيرة مخممة ويتأذى الجيران من نيران السرفين ولا يأمنون من الرعاة ليس لهم المنع في الحكم \* وعن الثاني اتخذ لنداره حماما وتأذى الجيران من دخانه

درهم فيشتريها بمائة دينار فيشتريها بألف درهم أو يشتريها بمائتين مائة درهم ولكن بالزيادة على مائة درهم لانه يصير بمائة ألف درهم ولا يتوقف لان الشراء لا يتوقف على ما عرف وان اشترىها بمائتين مائة درهم وبذلك القدر ولو كان صرح بالشراء لنفسه فان كان بمحضرة الموكل يصير مشترياً لنفسه وان كان بغيبة الموكل لا يصير مشترياً لنفسه وهذا لان الوكيل بشرأى بعينه لا يملك الشراء لنفسه الا بعد أن يعزل نفسه ولا يمكنه عزل نفسه بغيبة الموكل لان هذا عزل قصدي فيشتري له حضور الموكل واذا لم يعزل يصير مشترياً لغيره وكذلك لو أشهد قبل الشراء أنه اشتراها لنفسه ثم اشتراها ساعته ولم يقل شيئاً فان الموكل حاضر في مجلس الشهادته يصير مشترياً لنفسه وان كان غائباً باعن المجلس فان علم عقالة الوكيل وباشهادته قبل أن يشتري الوكيل ثم اشتري الوكيل يصير الوكيل مشترياً لنفسه واذا لم يعلم بذلك حتى اشتراها الوكيل يصير مشترياً للموكل فقد جعل محمد رحمه الله تعالى الدراهم والدنانير جنسين مختلفين في هذه المسئلة ولم يجعلهما جنساً واحداً لوجعلهما جنساً واحداً صار الوكيل مشترياً لغيره فيما اذا وكله بالشراء بالدراهم وقد اشترى بالدنانير أو على العكس وقد ذكر في شرح الجامع في باب المساومة أن الدراهم والدنانير جنسان مختلفان قياساً في حق حكم الربا حتى جاز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً وفيما عدا حكم الربا جعلهما جنساً واحداً استحساناً حتى يكمل نصاب أحدهما بالآخر والقاضي في قيم المتلفات بالخيار ان شاء قوم بالدراهم وان شاء قوم بالدنانير والمتكبره على البيع بالدراهم اذا باع بالدنانير أو على العكس كان بيعه بيع مكره كالبوايع بالدراهم وصاحب الدراهم اذا طهر يدنانير من عليه كان له ان يأخذها بمائتين درهم كما لو طهر يدراهمه الاروايه شاذة عن محمد رحمه الله تعالى واذا باع شيئاً بالدراهم ثم اشتراها بالدنانير قبل نقد الثمن أو على العكس وكان الثاني أقل قيمة من الاول كان البيع فاسداً استحساناً وتبين بما ذكر (١) ههنا أنهم اعتبروا جنسين مختلفين فيما وراء حكم الربا أيضاً وكذلك في باب الشهادة اعتبروا جنسين مختلفين حتى اذا كان أحد الشاهدين شهيداً بالدراهم والاخر بالدنانير أو شهد بالدراهم والمدمعي يدعي الدنانير أو على العكس لا تقبل الشهادة وكذلك في باب الاجارة اعتبروا جنسين مختلفين حتى ان من استأجر من آخر داراً بدراهم وأجرها من غيره بدنانير أو على العكس وقيمة الثاني أكثر من الاول تطيب له الزيادة فإذ كفي الجامع أنهم ما جعلوا جنساً واحداً فيما عدا حكم الربا على الإطلاق غير صحيح \* (وحيلة أخرى) أن يشتريها بمائة مائة درهم وبشيء آخر من خلاف جنسه بأن أمره بالشراء بألف درهم فيشتريها بألف درهم وثوب أو ما أشبه ذلك فان في هذه

(١) قوله بما ذكره أي في كتاب الوكالة اهـ مصححه

وهذا الدخان أكثر من دخانهم يمنع وهذا على خلاف أصل الامام وفي النوازل أيضاً أراد ان يتخذ في داره حراساً ودورانه الصورة بوهن جدار الجيران يمنع لانه وان تصرف في ملكه لكن تعدى الى جاره وهذا على خلاف أصل الامام لان عنده لا يمنع من التصرف في ملكه وان أضر بغيره \* قال أبو القاسم يمنع وبه أخذ مشايخنا في الجار \* قال في الفتاوى وعن أستاذنا انه يبقى على قول الامام \* وفي النوازل أراد ان يزرع أرزاً في أرضه ويتعدى ضرره قطعاً الى جاره قال أبو بكر ان علم أنه ليس في أرضه مستقر الماء يمنع عن زرع لا يحتمل الماء الذي يسقي به وان كان الآن في أرضه بغيره يخرج منه الماء أو يتعدى الندوة الى أرض جاره لا يمنع من الزراعة وفيه أيضاً داران متلاصقان جعل أحدهما في داره اصطبلًا وكان في القديم مسكاً وفيه ضرر لجاره الملازق قال أبو القاسم ان كان وجوه الدواب الى جدار الجار لا يمنع وان حوافره الى جدار الجار يمنع \* وعلى قول الامام في مسئلة الدواب لا يمنع كنهما كان ثم اذا خرب جدار الجار وعلم أن خرابه بسبب الاصطبل قال الامام ظهير الدين لا يمنع لان فعل الدابة لا يضاف اليه ونما يضمن بالتسبب والمسبب انما يضمن اذا كان متعدداً وهو في ادخال الدابة في ملكه غير متعد



فاندفع ما اذا ساق الدابة الى زرع غيره لانه معتد بالسوق وروى ان الامام شكي اليه رجل من بئر احدثها جاره في داره فقال احفر في دارك في قبالة بئر بالوعة ففعل وكان بئر الماء بئر بالوعة فطم بئر الماء ونجما من ضرره وفي النوازل أراد ان يتخذ بستان في داره فغرس اشجاره في داره وجاره يمتعه وجواب الكتاب ان له الغرس في داره مطلقا وليس لجاره المنع ولا خفاء ان عنده وجود الفاصل لا يمنع والفاصل لا يقدر بالزرعان وانما يقدر ما يقع به دفع الضرر بيت له حائط مشترك بينهما وبين جاره أراد جاره ان يبنى غرفة بجانب البيت ولا يضع الخشبة على الجدار المشترك ولا يبنى معتمدا على جدار غيره بل على ملك نفسه ليس لجاره منعه من ذلك له ساباط قديم في غير نافذة وأحد طرف جداره على جدار المسجد فيرفعه وأراد وضعه أرفع من ذلك من غير ان يحدث على جدار المسجد بناء ويمنعه من ذلك أهل السكة قال أبو القاسم رحمه الله ان كان هذا الجدار هو الجدار الذي هو ستر بين المسجد وبين أهل السكة وأهل السكة في ذلك شر كما لانه ستر فله ان يمنعوه عن ذلك (٤١٩) وان كان هذا الجدار غير الجدار الذي هو ستر السكة ليس لأهل الزقاق في

الصورة يصير الوكيل مشتريا لنفسه أيضا فان وكاه بالشراء ولم يسم له ثمنًا فان اشترى الوكيل بأحد النقيدين اما بالدرهم أو بالدينار يصير مشتريا للوكيل وان اشترى بمساوي الدراهم والدينار يصير مشتريا لنفسه عند علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى لان التوكيل بالشراء مطلقا ينصرف الى الشراء بأحد النقيدين بحكم العرف عند علماء الثلاثة بخلاف التوكيل بالبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا وهنا حيلة أخرى في المسئلة أن يوكل الوكيل رجلا بأن يشتري له هذه الجارية فاشترىها حال غيبة الوكيل الاول فاعلم بأن هذه المسئلة على وجهين اما ان لم يقل الأمر بالوكيل الاول اعل فيه برأى ما صنعت من شيء فهو جائز وانه على وجهين أيضا اما ان اشترى الوكيل الثاني بمحضرة الوكيل الاول وفي هذا الوجه ان اشترىها بالقدر الذي أمره الأمر من ذلك الجنس أو بأقل منه فينفذ على الأمر وان اشترىها بخلاف ذلك الجنس أو بذلك الجنس ولكن بأزيد منه فينفذ على الوكيل الاول لان شراء الوكيل الثاني بمحضرة الوكيل الاول بمنزلة شراء الوكيل الاول بنفسه ولو اشترىها الاول بنفسه كان الجواب على التفصيل الذي قلناه هنا كذلك وان اشترىها حال غيبة الوكيل الاول فان كان الوكيل الاول لم يقدر لوكيل الثاني ثمنًا يصير الوكيل الثاني مشتريا للاول لان هذا الشراء لم يدخل تحت الأمر لان الأمر بالوكيل الثاني بمحضرة رأى الوكيل الاول وهذا الشراء لم يحضره رأى الوكيل الاول فان قدر الوكيل الاول للوكيل الثاني ثمنًا فاشترى الوكيل الثاني بغيبة الوكيل الاول ففيه روايتان في رواية ينفذ الشراء على الأمر وفي رواية أخرى ينفذ الشراء على الوكيل الاول (رجل) وكل رجلا بأن يبيع جاريته وقبل الوكيل الوكيل الوكيل ثم أراد الوكيل أن يشتريها لنفسه فالحيلة في ذلك ان يقول الوكيل لمولى الجارية وكأني ببيع هذه الجارية وأجر أمرى فيها وما عملت في ذلك من شيء فاذا فعل ذلك ينبغي للوكيل ان يوكل رجلا ببيع هذه الجارية ثم الوكيل الاول يشتريها من الوكيل الثاني فيجوز وهذا لان صاحب الجارية أجاز تصنيع الوكيل الاول والتوكيل من صنيعه فيصح التوكيل منه فصار الوكيل الثاني وكأني بصاحب الجارية لا عن الوكيل الاول الا ترى أنه لو مات صاحب الجارية بعزلان جميعا وكذلك لو عزلها منه عزلان واذا عزل الثاني وحده بعزل وانما عزل الوكيل الاول الوكيل الثاني بعزل الثاني على رواية كتاب الحيل وأدب القاضي للخصاف رحمه الله تعالى لا باعتبار أن الثاني ووكيل عن الاول ولكن باعتبار أن صاحب الجارية أجاز تصنيع الوكيل الاول وعزل الثاني من صنيعه فلهذا عليه واذا صار ووكيل صاحب الجارية كان الوكيل الثاني أن يبيعها من الوكيل الاول كالموكل صاحب الجارية ببيع الجارية بنفسه وان لم يجز مولى الجارية تصنيع الوكيل الاول فالحيلة في ذلك أن يبيعها الوكيل عن ينق به بمثل قيمتها حتى يجوز البيع بالخلاف ويدفعها الى المشتري ثم يستقبله العقد وتنفذ الاقالة على

ذلك كلام وفي العتاني جعل داره مريبط والجيران يتأذون بالسرقين لا يمنع ولوجعل فيها دواب وجوارها الى جدار داره يمنع وفي المحيط حفر بئر في داره فانها تضر بجاره لا يمنع منه وذكرا النسقي في شرح رشت بخي ملكه جاما لا يمنع منه بخلاف وان أراد الانتفاع به والجيران يتضررون به ضررا فاحشا الصحيح انه يمنع والا واذا انتفع وتعدي الى بناء الجيران هل ينقض البناء وفيه طاحونة على نهر أراد آخر أن يضع فوقه طاحونة أخرى وبسبب وضعها يقل ماء الطاحونة القديمة ويختل دورانها اصحابها أن يمنع الثاني عن النصب وان كان ينقص غلة الاولى نصب الثاني ليس للاولى أن يمنع الثاني كالناظر اذا اتخذ في جانب تاجر آخر حائطا مثل تجارة الاول فكسدت تجارة الاول باتخاذ ليس للاول المنع خشاب

يدخل الخشبة في سكة غير نافذة ويطررها طر حالس لهم المنع اذا لم يوهن الطرح بالبناء وفي التجنيس نهر العامة بجانب أرض رجل عم الماء حريم النهر حتى يجري في أرض الرجل فاراد الرجل أن ينصب في أرضه رجلي لذلك وان في نهر العامة لا وفي العتاني أراد ان نصب تنورا في وسط البرازين ويضرهم دخانه لهم منعه استحسانا وعليه الفتوى الثاني في الحائط وعمارة اشترى حجرة وسط طح جاره وسط طح مستويان فاخذ جاره حتى يتخذ حائط يكون ستره بينهما ليس له ذلك ولو منعه من الصعود الى أن يتخذ ستره كان يقع بصرهم اذ صعدوا في دار جاره له المنع وان كان يقع اذ صعدوا ولا يقع في الدار ليس لهم المنع الدارين صغيرين لكل منهما وصى أبي أحدهما العمارة يرفع الامر الى القاضي ليعبره على العمارة الحمام أو الطاحونة التي بين شريكين انهدم وصار صحرا لا يجبر الا على العمارة وان انهدم البعض يجبر الا على العمارة وان كان الشريك معسرا يقال للشريك أنفق حتى يكون دينه على الآخر والزرع بين شريكين اذا باني احدهما مقبلة قيل يجبر وقيل لا يجبر

ولكن يقال اسقوا نفق حتى ترجع في حصته نصف ما أنفق، وعن محمد رحمه الله في حمام بين اثنين انهم حائط بيت وأبى شريك الرمة لا يجبر ويقال للشريك الآخر ان شئت فأنفق في الرمة ثم أجره وخذ النفقة من الاجرة ثم يساويان \* وفي الدولاب المشترك يجبر كل واحد منهما على عمارته اذا خرب \* سفل رجل وعلو آخر انهما لا يجبر صاحب السفل على البناء ويقال لصاحب العلو انهما ان شئت وامنع صاحب السفل من الانتفاع حتى يؤدي قيمة البناء وقال الخصاص حتى يؤدي ما أنفق وفي حائط بين اثنين لو كانا لهما عليه خشب فبنى أحدهما للباقي أن يمنع الآخر من وضع الخشب على الحائط حتى يعطيه قيمة نصف البناء مبنيا \* حائط بينهما أراد أحدهما نقض الحائط وأبى الشريك ان كان بحال لا يخاف السقوط لا يجبر وان بحال يخاف قال الامام ابن الفضل يجبر فان هدم ما أبى الآخر ان كان شريك الحائط يمكنه أن يبنى حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر (٤٣٠) الشريك وان كان لا يمكن يجبر وعليه الفتوى \* ومعنى الجبر اذا كان من الحائط لا يقبل

القسمة ولم يوافق الشريك في العماره أن يتفق هو في العماره ويرجع على الشريك نصف ما أنفق \* وفي الفضل لو هدموا ومنع أحدهما عن العماره يجبر ولو انهم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع ما لم يستوف نصف ما أنفق ان فعل بحكم الحاكم وان بسلاحكم يرجع نصف قيمة البناء وان انهدم وخاف الوقوع فهدم أحدهما لا يجبر على البناء وان الحائط صحيحا فهدم أحدهما باذن الشريك لا يخاف في أنه يجبر الهادم على البناء ان أراد الآخر البناء كالأول هدماء وان بسلاذنه ان لم يكن للتراب قيمة ولا يزداد الارض قيمة ببناء الحائط فانه يضمن قيمة نصيب شريكه من الحائط بالقيمة ما بلغت وان كان للتراب قيمة يدفع قيمته من قسط شريكه أما اذا اختار أن يترك التراب عليه ويضمنه قيمة نصيبه حينئذ لا يرفع منه قيمة نصيبه من

الوكيل خاصة أو يطلب من المشتري ان يولي البيع أو يشتريها منه ابتداء فتصير الجارية للوكيل (رجل) كتب الى رجل وهو في مدينة غير المدينة التي هو فيها فامر ما أن يشتري له متاعا صنفه له وعند الرجل المكتوب اليه متاع من ذلك الجنس له أو لغيره وقد أمره صاحبه أن يبيع ذلك ما الحيلة في أن يصير المتاع للرجل الذي كتب اليه قال يبيع ذلك المتاع ممن يتق به بهما صححوا ويدفع اليه ثم يشتري منه الرجل الذي يكتب اليه وهذا لأنه لا يمكنه أن يبيع ذلك المتاع بنفسه من الرجل الذي كتب اليه لان الواحد لا يتولى العقد من الجانبين ولكن يفعل على الوجه الذي قلنا ويجوز ذلك لان البيع انما يجري بين اثنين (رجل) وكل رجلان يشتري له داراً أو متاعاً أو غيره فأراد الوكيل أن يكون الثمن للبايع عليه الى أجل ويكون الثمن حالا على الآخر يأخذه منه والبايع يحسبه الى ذلك ما الحيلة فيه قال الحيلة في ذلك ان يشتري الوكيل ذلك الشيء بالثمن الذي يريد أن يشتريه فاذا أوجب البيع وجب الثمن للبايع على الوكيل ووجب للوكيل الثمن على الآخر يأخذه منه ثم يؤجل البايع الوكيل بالثمن الى الاجل الذي اتفقا عليه فيجوز التأجيل للوكيل ويكون للوكيل ان يأخذ الآخر بالثمن حالا وهذا لان مطلق البيع وجب الثمن حالا ويكون للوكيل أن يرجع على الموكل قبل القضاء وكان دين الوكيل على الموكل حالا بسبب العقد وتأجيل البايع الوكيل له لا يتعدى الى الموكل لان التأجيل ابراهم مؤقت فيعتبر بالابراء المؤبد والبايع لو أبرأ الوكيل عن الثمن أو وهب له لا يظهر ذلك في حق الموكل فكذا هذا بخلاف حطب بعض الثمن عن الوكيل فان ذلك يظهر في حق الموكل أيضا بذلك القدر لان الحطب يلتحق بأصل العقد ويصير كأن العقد ورد على باقى أما الابرار عن كل الثمن لا يلتحق بأصل العقد على ما عرف في موضعه فلا يظهر ذلك في حق الموكل وهو نظير ما قلنا في البايع اذا أبرأ المشتري عن جميع الثمن فالشفع يأخذ بجميع الثمن ولو حط البايع عن المشتري بعض الثمن فالشفع يأخذ بما وراء المحطوط فهنا كذلك الوكيل بالبيع اذا باع وأراد المشتري أن يحط الوكيل عنه شيئا من الثمن ففعل الوكيل فذلك جائز وهوذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فمن مذهبهما أن الوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري عن الثمن أو وهب الثمن منه أو حط بعض الثمن عنه صح ويضمن مثل ذلك للموكل من ماله وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح شيء من ذلك فان طلب حيلة حتى يصح عند الكل فالحيلة أن يهب الوكيل للمشتري دراهم أو ديناراً قدر ما يريد الهبة أو الحطب ويدفع ذلك الى المشتري ثم يبيع العين من المشتري بالثمن الذي يريد البيع به ثم أن المشتري يدفع ما قبض بحكم الهبة الى الوكيل قضا من الثمن ويكون ذلك في حق المشتري بمنزلة الحطب ويحصل مقصوده ما ثم اعلم بان ابراء الوكيل بالبيع المشتري عن جميع الثمن أو عن بعضه وهبه جميع الثمن من المشتري أو بعضه قبل قبض الثمن صحيح عند أبي حنيفة

التراب وان كاتب الارض تزداد قيمة ببناء الحائط يقوم الحائط بارضه وبنائه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن نصيب ومحمد شريكه عما بقى من بنائه وفي النوازل ان كان نصيبه قد ما راى في فهو متطوع وان كان لا يضمنه قدر ما يبنى يرجع على شريكه بنصف ما أنفق وعن ابن سلقه ان كان لهما عليه حجرة وانهدم وأبى الآخر العماره فبناه أحدهما منع الآخر من وضع الحجرة عليه حتى يؤدي نصف ما أنفق وان لم يكن عليه حجرة لا يجبر فلا يرجع بشيء لانه كالستره \* وكل هذا لو أنفق في العماره بلا اذن صاحبه ولو بانته أو ابراء الحاكم يرجع بنصف ما أنفق وفي البناء المشترك لو أحدهما غابا وهدم باذن الحاكم او بدون اذنه لكن بني باذن الحاكم فهو كالبناء باذن الشريك لو حاضر ف يرجع عليه بما أنفق اذا حضر وفي النوازل جدار بينهما مال كل منهما عليه جمل فانهدم وأحدهما غاب فبناه الآخر ان ينقض الحائط فهو متطوع وليس له أن يمنع الآخر من الجمل وان بناه ببلن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للذي لم يبن أن يعمل عليه حتى يؤدي نصف قيمته \* وفي الفضل جدار بينهما أراد أحدهما نقضه فقال للآخر ائذن لي وأناضامن لك بما ينهدم من بيتك الضمان ليس بشيء كالأول ضمنت لك ما يتألف أو يهلك من مالك \* جدار

بينهما عليه حولة أراد أحدهما زيادة حل عليه لا يملكه بلا إذن شريكه \* جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر أو غرفة يمنع \* وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع إلا إذا كان في القديم كذلك \* ولو كان في الجدار لأحدهما عليه كوة مربعة فأراد أن يجعلها كوة مربعة يمنع لأنه أنقل \* جدار بين اثنين لهما عليه حولة غير أن حولة أحدهما أنقل فالعارة بينهما منصفان \* ولو كان لأحدهما عليه حولة وليس للأخر عليه حولة والجدار مشترك للأخر أن يضع عليه مثل حولة صاحبه إن كان الحائط يتحمل ذلك لا يرى أن أحدهما قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع أحدهما أكثر فلا خر أن يزيد في جذوعه إن كان يتحمل ولم يذكر وأنه قد ربح أو حديث وإن كان الحائط لا يتحمل جذوعهما وليس لأحدهما جذوع وللآخر جذوع وهما معتران أن الحائط بينهما يقال لصاحب الجذوع إن شئت فأرفع ذلك عن الحائط لتسوى صاحبك وإن شئت فخط عنه بقدر ما يمكن (٤٣١) لشريكك من الحل \* جدار بينهما لأحدهما عليه

عشرة جذوع وللآخر جذع فلصاحب الجذوع موضع جذعه والحائط للأخر \* جدار بينهما وهي فأراد أحدهما أن يصلحه وأبي الآخر فإنه يقال أرفع حولتك فاني أرفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فإن فعل فيها وإن لم يرفع له أن يرفع الجدار وإن سقطت حولته لا يضمن \* ولو كانت حولة أحدهما في وسط الجدار وحولة الآخر في أعلاه فأراد صاحب الأوسط رفع حولته ووضعها في أعلى الجدار إن الجدار من الأعلى إلى الأسفل بينهما ولا يدخل على الأعلى مضرة له أن يفعل وإن كان يدخله مضرة ليس له أن يفعل وذكر في النوازل في موضع آخر أنه ليس له أن يرفع مطلقا لأنه يضره بالحائط \* ولو أراد أن ينقل الجذوع من أعلى الحائط إلى أسفله

ومحمد رحمه الله تعالى وكذلك خط بعض الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن صحيح عندهما فاما حاط كل الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن لا يصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويصح عند محمد رحمه الله تعالى ويجعل بمنزلة الهبة (رجل) أمر رجلا أن يشتري له متاعا من بلد من البلدان خاف الوكيل أن لو بعث بذلك مع غيره يضمن فالحيلة في ذلك أن يجزئه الموكل ما صنع فإذا أجاز له ذلك يبعث هو بالمتاع على يد غيره ولا يضمن لأنه أمين أجيزه ما صنع وكذا الحيلة إذا أراد الرجل أن يستودع المتاع المشتري من غيره ولا يضمن كذا في الذخيرة \*

### الفصل العشرون في الشفعة

قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى جع الخصاص رحمه الله تعالى مسائل بعضها المنع وجوب الشفعة وبعضها التقليل الرغبة في حيلة ذلك أن يهب البائع الدار من المشتري ويشهد عليه ثم المشتري يهب الثمن من البائع ويشهد عليه وذكر في حيل الأصل ثم المشتري يعرضه مقدار الثمن فإذا فعلا ذلك لا تجب الشفعة لأن حق الشفعة يختص بالمعاوضات والهبة إذا لم تكن بشرط العوض لا تنصير معاوضة بالتعويض بعد ذلك ولهذا لا يثبت فيها أحكام المبادلة من رد الموهوب له بالعيب وغير ذلك وإذا لم تنصير مبادلة بقيت هبة محضة فلا تثبت فيها الشفعة غير أن هذه حيلة يملكها بعض الناس دون البعض لأنها تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع كالأب والوصي وغيرهما من الوكلاء وأما إذا كانت هبة الدار من المشتري بشرط العوض ففيها اختلاف الروايتين ذكر في شفعة الأصل وفي مواضع من المبسوط أنها بمعنى البيع ويثبت للشفيع فيها حق الشفعة وذكر في بعض روايات النوازل أنها ليست في معنى البيع وذكر في بعض المواضع أن في الهبة بشرط العوض اختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فإذا كان في المسئلة روايتان أو خلاف لا يصلح حيلة لإبطال الشفعة ولكن يتأني في هذه الهبة حيلة تأخير حق الشفعين بأن يقبض المشتري الدار الأجر أمتهما أو يسلم الثمن الأجر أمته فلا يكون للشفيع حق الأخذ لأن الهبة بشرط العوض إنما تنصير بيباع بعد قبض كل المعقود عليه أما قبل قبض كل المعقود عليه لا تنصير بيباع حتى روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال في الهبة بشرط العوض يثبت للواهب حق الرجوع من غير قضاء أو رضامالم يقبض الموهوب له كل المعقود عليه (ومن جملة الحيل) أن تصدق صاحب الدار بالدار على الذي يريد الشراء ثم تصدق المشتري عليه بمثل الثمن كافي الهبة والصدقة إنما تفارق الهبة في حق الرجوع فيها فاما فيما عدا ذلك فالهبة والصدقة سواء (ومن جملة ذلك) أن يقر صاحب الدار بالدار الذي يريد شراءه ثم

لا بأس به \* ولو أراد أن يحولها من الأيمن إلى الأيسر أو بعكسه ليس له ذلك \* جدار بين رجلين نقضاه أراد أحدهما أن يبنى أطول مما كان لشريكه أن يبنيه منه والزيادة قدر ذراع أو ذراعين لا يعتبر وإن أكثر يعتبر حائط بينهما من نصب أحدهما أرفع هدهما واتفقا على البناء فلما بلغ البناء إلى موضع سقف هذا أبي أن يبنى لا يجبر \* حائط بينهما ليس لأحدهما عليه حولة مال إلى الذي ليس عليه حولة ففقد هوال الذي له عليه حولة ليرفعه وأشهد عليه فلم يرفع حتى انهدم أو قربان الحائط بينهما ما مثل مخوف وأنه تقدم إليه وأنه يرفع معه فافسد على شريكه يضمن نصف القيمة وما أنفق الشريك على الحائط بلا إذن شريكه ليس له مطالبته إلا إذا أراد أن يحمل عليه (نوع في الاعيان المشتركة) وفي الفضلى عن محمد في طاحونة مشتركة أنفق أحدهما في عمارتها بلا إذن الآخر لا يكون متطوعا لأنه لا يتوصل إلى الاتفان نصب نفسه لا بذلك \* وذكر القاضي حمام أو طاحونة بينهما أجر كل حصته من رجل ثم أنفق أحد المستأجرين في مرمتها بآذن مؤجره عن محمد

وجه الله انه لا يرجع بذلك على المالك الذي لم يوافق نصيبه منه ويحتمل أن يقال المستأجر قائم مقام مؤجره فيما أنفق فيرجع على مؤجره ثم مؤجره على شريكه بما أخذ منه المستأجر لانه قام مقام نفسه ويحتمل أن يقال المستأجر انما يرجع على مؤجره لا قائم مقام نفسه واذنه له في الانفاق واذن المؤجر المستأجر يجوز على نفسه لا على شريكه فيكون المستأجر متطوعا في نصيب الشريك المالك فلا يرجع عليه احتسابا وقال لا يرجع على الشريك المالك \* وقال الثاني رحمه الله في حمام أو بناء أو حائط أو دار بينهما أحدهما غائب وبني الآخر فإذا جاء الهادم بخبر أن شاء ضمن لصاحبه نصف قيمة ما كسر ويغرم نصف قيمة ما بنى ويكون ما بنى بينهما وان شاء ضمن نصف قيمة الأول ويقال للذي بنى الهدم بناءه حتى يقسم الأرض ينسجما \* وذكر الخصاص زرع بينهما أي أحدهما الانفاق عليه لا يجبر لكن ينفق الآخر ثم يرجع على شريكه بنصف (٤٣٣) ما أنفق فان لم يخرج الزرع قدر النفقة هل يرجع عليه بتمام نصف النفقة أم بقدر

الزرع \* وأصل هذا أن كل من أجبر على أن يفعل مع صاحبه فان فعل بنفسه وحده بلا إذن شريكه فهو متطوع \* ومن لا يجبر فلا يسقط كعبد بين شريكين فداء أحدهما أو نثر أو سفينة أو حمام خرقت منه ثوب قليل ففي كاه المنفق متطوع الجريان الجبر فإذا فعل بنفسه بلا إذن شريكه كان متطوعا \* ولوله غرفة فوق بيت رجل أهدم وسقط الغرفة لا يجبر صاحب البيت على بنائه فإذا بنى صاحب الغرفة اسفل لا يكون متطوعا \* نوع في الاتفاقات المشتركة كرم أو أرض بين حاضر وغائب أو بالغ وقيم يرفع الحاضر أو البالغ الأمر إلى الحاكم فان لم يرفع في الأرض لوزرع غابله حصته وفي الكرم يقوم عليه فإذا أدركت الثمرة باعها وأخذ حصته ولو وقف حصته الغائب ويسع لذلك أن شاء الله تعالى

يقر الذي يريد شراء الدار بالثمن البائع فلا يثبت للشفيع حق الشفعة وهذا مروى عن محمد رحمه الله تعالى غير أن هذا الاقرار ليس بحق والاقرار اذا لم يكن بحق هل ينقل المالك ولا ينقل فيه كلام عرف ذلك في كتاب الاقرار فهذا يكون بناء على ذلك (ومن جملة ذلك) أن يبين موضع ما من الدار ويخط خطأ ويصدق عليه بذلك الموضوع بطريقه أو يبينه ذلك الموضوع بطريقه ثم يشتري بقية الدار فلا يثبت حق الشفعة للشفيع وانما قال يخط خطأ كي لا تكون هذه هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وانما لا يكون في هذه للشفيع حق الشفعة لان المشتري صار شريك الشريك مقدم على الجار وانما شرط أن يتصدق عليه بطريقه لانه اذا لم يتصدق بطريقه صار المتصدق عليه جار للدائر المشترا فلا يتقدم على الجار غير أن هذه الحيلة انما تكون حيلة لا لبطلان حق الجار لا لبطلان حق الخليط (ومن جملة ذلك) ما روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال اذا كانت الدار مما يحتمل القسمة يهب جزأها من الدار من الذي يريد شراء الدار ثم يرفعان إلى الحاكم الذي يرى جواز هبة المشاع فيما يحتمل النسبة فيجوزها ثم لا يبيط لها قاض آخر بعد ذلك وانما يحتاج إلى قضاء قاض في شيء يحتمل القسمة حتى لو كان شيئا لا يحتمل القسمة فهو البيت الصغير والحائض يهب جزأها من الدار الذي يريد شراء ثم يبيع الباقي منه فلا يثبت للشفيع حق الشفعة ولا يحتاج إلى قضاء القاضي ثم ذكر حيلة ترغبه عن الأخذ (فقال) يشتري البناء أو لا يثنى رخص ثم يشتري العرصه بعد ذلك بصفقة أخرى بمن غال فلا يثبت للشفيع حق الشفعة في البناء لانه نقل ولا يرغب في أخذ العرصه لكثرة ثمنها ولو كان اشتري البناء بأصله حتى صار ما تحت الجدار له يكون هو شريك في الدار فلا يثبت للجار حق الشفعة فيمنه تكون هذه الحيلة لمنع وجوب الشفعة للجار (ومن جملة الحيل) اذا وهب البناء من الذي يريد شراء الدار بأصله ثم اشتري العرصه بعد ذلك لا يكون للشفيع حق الشفعة لانه لما وهب البناء بأصله صار ما تحت البناء له وهو له وصار هو شريك في الدار فيكون مقدما على الجار (وفي الكروم والاراضي) ان أراد الحيلة لمنع وجوب الشفعة يبيع الاشجار بأصلها ويهب الاشجار بأصلها فيصير هو شريك في المشتري الباقي وان أراد الحيلة لترغبه عن الأخذ يبيع الاشجار ولا يثنى رخص ثم يشتري الاراضي منه بمن غال (حيلة أخرى) أن يشتري سهما من الدار بمن غال في صفقة ثم يشتري الباقي بمن يسر فلا يكون للجار حق الشفعة في الصفقة الثانية لان المشتري شريك في الدار عند مباشرة الصفقة الثانية وانما تجب الشفعة في الصفقة الاولى وهو لا يرغب فيها لما أن المشتري اشتري ذلك بمن غال فان قال المشتري أخاف أن لا يبيعني البائع الباقي لو اشتريت منه هذا السهم بمن غال فالحيلة فيه أن يقر البائع للمشتري بسهم من ألف سهم مشاع ثم يشتري الباقي وكان أبو بكر الخوارزمي رحمه الله تعالى يخطي الخصاص في فصل اقرار البائع للمشتري بسهم من الدار وكان يفتي بوجوب

فإذا قدم الغائب ان شاء ضمنه القيمة أو أجازة وان أدى الخراج فهو متطوع \* بينهما ما دار غير مقسومة غاب أحدهما للحاضر أن الشفعة يسكن قدر حصته فيسكن الدار كلها \* وكذا خادم بين اثنين غاب أحدهما للحاضر أن يستخدمه بحصته لا في الدابة لان الناس يتفاوتون في الركوب لا في السكنى والعبد ذو اختيار يدفع الخدمة الزائدة \* عبيد بينهما استخدمه أحدهما بلا إذن صاحبه ومات في خدمته لا يضمن وفي نوادر هشام يضمن \* وفي الدابة اذا ركب أو جل أحدهما متاعا بلا إذن شريكه يضمن \* ويروى أن داود الطائي الزاهد كان له دار بينهما وبين آخر غائب وكان فيها نخلة أو نخلات وكان يسكن في الدار ولا يأكل من الثمرة ويفتح باب الدار وكل من دخلها يأكل من الثمرة فكمرا كل الثمرة لانها مشتركة والا كل استملا لا يسكن لدار لانه عمارة \* وقال محمد رحمه الله ولو أن الشريك أخذ حصته من الثمرة وأكلها جاز ويبيع نصيب الغائب ويحفظ ثم افان حضر وأجاز جازوا الا من قيمتها فار لم يحضره فكذلك القطعة يتصدق وهذا استقسان وبه نأخذ \* بنى أحدهما في أرض مشتركة بلا إذن شريكه لشريكه النقص لان له ولاية النقص في حصته وانه لا يتميز دار بينهما اتما با على أن يسكن هذا وما وهذا وما أبو بكر

هذا ما هو هذا عامما يختلفوا الاظهر انه يجوز ان استوت الغلتان وان تفاضل في ثوبة أحدهما يشتر كان في الفضل وبه يقى وكذا التهاير  
في الدارين على السكني والغلة جائز اذا تراضيا لان عند الامام رحمه الله قسمة الجبر لا تجري في الدور فكذا القسمة بطريق النهاية وذك كرمس  
الائمة ان القاضي يجبر الا أن في الدار اذا اعلت في يد أحدهما كثر مما اعلت في يد الآخر لا يرجع الاخر على صاحبه بشئ ولو كان  
عبيد منهم ما طلب أحدهما للمهايا في الخدمة وأبى الآخر يجبر الا بى بقره بين اثنين واصله على أن تكون عند كل منهما نصف شهر يطلب  
لبنها فاما يات هذه باطلة ولا يحل فضل الذين لاحدهما وان أحدهما له هبة مشاع يحقل القسمة الا أن يجعله في حل بعد الاستهلاك لانه هبة  
الدين فيجوز ان مشاعا وعن محمد أرض بينهما بى فيها أحدهما وطلب الآخر الرفع يقسم الارض فاوقع من البناء في نصيب غير الباقي يرفع  
سئل أبو القاسم عن امرأة لها أرض اتخذ ابنها في الارض محمدا في حياتها فماتت عن ابن (ع ٣٣) وابنة وترك الارض بينهما فكان الابن  
يرفع كل عام الجند ويبيع ولا يعطى أخوته منه شيئا فطلبت

الشفعة للجار لان الشركة ما ثبتت الا باقراره واقرا لانسان ليس بحجة في حق غيره وكان يستدل بما ذكر محمد  
رحمه الله تعالى أن صاحب الدار اذا أقر أن الدار التي في يده لفلان أن المقر له لا يستحق الشفعة بهذا الاقرار  
وطر يقه ما قلنا فان قال البائع أخاف أن يصير شريكى بالاقرار ثم لا يشتري الباقي فالحيلة أن يدخل بينهما  
من يشقان به فيكون الاقرار بهذا السهم له ثم يشتري المقر له بالسهم باقى الدار فتحصل النقة لهما (وحيلة  
أخرى) أنه اذا أراد شراء الدار بمائة درهم يشتريها في الظاهر بألف درهم أو أكثر ويدفع الى البائع بالالف  
ثوب قيمته مائة درهم أو عشرة دنانير قيمته مائة درهم فاذا جاء الشفيع لا يمكنه أن يأخذ الابن الظاهر وهو  
لا يرغب فيه لكثرة (وحيلة أخرى) أن يقول المشتري للشفيع ان أحببت أو ليكها بما اشتريت فقلت  
ذلك فاذا قال الشفيع نعم وليتم باطلت الشفعة لانه رغب عن الشفعة حين طلب التولية لان الاخذ  
بالشفعة هو الاخذ بالشراء الاول لا بشراء آخر والاعراض عن الشفعة يبطل الاخذ بالشفعة وكذلك اذا

قال المشتري للشفيع ان أحببت بعثا منك دون الثمن الاول فاذا قال نعم تبطل شفيعته وفي العيون سواء فعل  
ذلك قبل الطلب أو بعده وكذلك لو أرسل المشتري رسولا الى الشفيع حتى قال للشفيع على الوجه الذى  
قلنا فاذا قال الشفيع محببنا نعم تبطل شفيعته (وحيلة أخرى) أن يتصدق البائع والمشتري أن يبيع  
كان فاسدا أو كان تلجئة أو كان بشرط الخيار للبائع فيقبل قولهما واذا قبلا نقول لهما لا يجب للشفيع  
الشفعة لما عرف أن ثبوت حق الشفعة يعتمد زوال ملك البائع بسبب صحيح ولم يوجب جده مذاق هذه المسائل  
(وحيلة أخرى) أن يأمر المشتري رجلا حتى يقول للشفيع لقد كنت اشتريت هذه الدار من فلان البائع  
قبل أن يشتريها فلان المشتري فاذا قال الشفيع صدقت بطلت شفيعته لانه لما أقر أن شراء المشتري كان بعد  
شرايه فقد أقر أن شراء المشتري لم يصح فصار مقرا بطلان الشفعة لان حق الشفعة يستدعى شراء صحيحا  
وكذلك لو قال رجل للشفيع هذه الدار لك ولم تكن لفلان البائع فقال الشفيع نعم تبطل شفيعته لانه صار  
مقرا بأن شراء المشتري لم يصح فصار مقرا بطلان شفيعته وكذلك لو قال المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة  
دينار فان أحببت أعط من ثمنها عشرة دنانير فقال الشفيع نعم قد أحببت بطلت شفيعته وكان القاضي  
الامام أبو يعلى رحمه الله تعالى يقول انما تبطل شفيعته اذا قال أعطك من ثمنها عشرة دنانير أو سبعمائة  
بتمعين دينار فقال الشفيع نعم لانه أعرض عن الاخذ بالشفعة لما رغب في شرائه بأقل من المائة أما اذا  
لم يقل وأبى بعها منك بتمعين دينار لا تبطل شفيعته لانه لم يوجد منه الاعراض عن الاخذ بالشفعة لانه يجوز  
أنه قصد حط العشرة لياخذها بالعقد الاول وكذلك اذا قال الشفيع للمشتري حط عني عشرة ان قال بعد  
ذلك على أن تبعني الباقي بتمعين دينار تبطل شفيعته والا فلا (وجه آخر) أن يشتري ويجعل الشفيع

والآخر القسمة يقسم انصافا وعن ابن سلمة حائط بينهما عليه حولة انهم فبناه أحدهما للباقي منع الثاني عن وضع الجدوع حتى يأخذ  
نصف النفقة ولا يكون متطوعا وقال الامام الاسكاف ان الحائط بحال لو قسم أرضه أصاب حصته مقدار ما بيني عليه بناء محكم فهو  
متطوع في البناء وان بحال لو قسم لا يصيبه قدر ما بى عليه محكم لا يكون متطوعا ويرجع نصف ما أنفق ان أراد وضع الجدوع وعن ابن  
سماة انه يرجع في الحالين لانه له حق وضع الجدوع في الحالين وفي النوازل جدار بينهما عليه حولة فهو الجدار فرفع أحدهما وبناه  
من خالص ماله ومنع الآخر من وضع حوائطه عليه على ما كان في القديم قال أبو بكر ان الجدار عريضا بحيث لو قسم أرضه أصاب كلا  
وضع بقدر على أن يبني عليه حائط ليس له المانع لانه يقدر أن يقول له احبه لماذا المة بين في نصيبك وترك نصيبى \* وان لم يكن للحائط ذلك  
العرض فليس لصاحب الباقي الوضع قبل اعطائه نصف القيمة وفان القسمة هذا البناء باذن الحاكم ولو لم أر جوع كالعالم والسفل  
انهم ما بيني صاحب العا وبلا امره وقال الهندواني في حائط عليه حولة ما سقط وبناه أحدهما بلا إذن صاحبه يمنع صاحبه من وضع

نوع في عمارة الحائط  
المشترك

\* جدار بين كرمين انهم  
فاستعدى أحدهما الى  
الحاكم عند بناء صاحبه  
فأمر الحاكم البناء برضا  
المستعدى على أن يبني  
جدارا وبأخذ الآخر منهما  
فبنى كان له أن يأخذ الآخر  
منهما جميعا \* وفي الامالى  
حائط بينهما لا أحدهما عليه  
جندوع للآخر انهم  
فطالب واضع الجدوع  
شريكه بالبناء فامتنع لا يجبر  
ويقال لهما ان شئتما اقسما  
أرض الحائط وان شاء صاحب  
الجدوع بناء ووضع عليه  
جدوعه قبل القسمة وان  
أراد صاحب الجدوع البناء



المحولة حتى يعطيه نصف قيمته مبنيا وان كان بناءه لانه ليس له منعه لكن يرجع عليه بنصف القيمة التي ذهبت في البناء وهذا الجواب اذا كان الحائط بعد الهدم لا يحتمل القسمة أى اذا قسم لا يصيب كلا منهما ما يحتمل بناء موضع عليه جولته \* وان أصل الحائط يحتمل القسمة ان بنى بانه فالجواب كالاول وان بلاذنه لممنعه من البناء حتى يعطى الحائط على شئ \* وقال الامام الاسكاف في جدار بينهما انهدموا أحدهما غائب فبنى الحاضر في ملكه جدارا من خشب وبني موضع الحائط على حاله ثم قدم الغائب وأراد البناء في موضع الحائط القديم جدارا من خشب وجاره الا تخربا في ان أراد ان يبنى على طرف الحائط مما يلي جاره ويجعل مساحة أس الحائط الى ملكه ليس له ذلك وان أراد البناء على الغلط الذي كان الحائط الاول أو بني حائطاً أدق من ذلك في وسط الاس ويدع الفضل من أسه نصفاً مما يلي شريكه ونصفاً مما يليه كنه ذلك \* وفي الفضل حائط بينهما وهو لا يؤمن ضرر سقوطه (٤٣٤) فأراد أحدهما النقص وامتنع الآخر يجزى على نقضه \* هدم جدارا بينهما ثم بناه أحدهما بما له والآخر لا يعطيه النصف

الكفيل في البيع بالنن أو بالعهد فلاشفعة كذا في التتارخانية \*

### الفصل الحادى والعشرون في الكفالة

رجل أراد أن يأخذ من رجل كفيلاً لا يقدر الكفيل أن يبرأ عن الكفالة بتسليم المكفول به ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك أن يقول الكفيل قد كفلت لك بنفس فلان على أنى كلمادفعته اليك أنا كفيل بنفسه كفالة بمجدة فهذا جزاؤه مروى عن الحسن بن زباد رجه الله تعالى وليس عن أصحابنا فيه رواية وفيها لو كالة في نظيره اختلاف المشايخ من أهل الشروط وهو ما اذا وكل رجلاً في حادثة ثم قال للوكيل كلما عزلتك فأنت وكيلي على قول عامة المشايخ رجه الله تعالى لا تجدد الوكالة وعلى قول أبي زيد الشرطى رجه الله تعالى تجدد الوكالة على قياسها والله تعالى أعلم كذا في التتارخانية \*

### الفصل الثانى والعشرون في الحوالة

رجل له على رجل مال وأراد الذى عليه المال أن يحيله على رجل به هذا المال على أنه مات المحتال عليه مفلسا لا يرجع الطالب على المحيل بماله عليه والوجه في ذلك أن يقر المحيل والمحتال (١) في كتاب الحوالة أن هذا المحيل أحال به هذا المال على فلان ويسميان رجلاً مجعولا ولا يعرف وقبل ذلك الرجل الحوالة (٢) ثم أن ذلك الرجل المحتال عليه حال هذا المحتال له بهذا المال على هذا المحتال عليه فإذا فعلا على هذا الوجه ثم مات هذا المحتال عليه مفلسا لا يكون للمحتال له حق الرجوع على المحيل الاول لأن المحيل الاول ما أحال المحتال له على هذا المحتال عليه إنما أحاله على رجل آخر ولم يعرف موت ذلك الرجل عن افلاس واذا أراد الطالب أن يحيل الطالب بالمال على غيره لم فقال الطالب للطالب أنت عندى وأنت من المحتال عليه ولا آمن أن يتوى ما لي ان أحلت به عليه وطلب حيلة حتى لا يبرأ الاصيل فالحيلة أن يضمن غريم الطالب للطالب عن الطالب ما عليه من الدين فلا يبرأ الاصيل وكان للطالب أن يأخذ أيهما شاء فيحصل مقصوده ما جبهما \* وجه آخر في ذلك أن يوكل الطالب الطالب حتى يقبض الدين ويجعله قاصداً له فيجوز أما التوكيل

(١) قوله في كتاب الحوالة يعنى أنه يكتب في أصل الحوالة أنهم على مجهول ثم المجهول يحيل على معلوم الخ اه  
(٢) قوله ثم أن ذلك الرجل المحتال عليه يعنى المجهول وحاصله أن يحيل الرجل المجهول على معلوم فيطالبه المحتال له فإذا مات هذا المجهول مفلسا لم يكن للطالب أن يطالب المحيل الاول لانه ما أحاله عليه إنما أحاله على رجل آخر وهو المجهول ولم يعرف موته مفلسا اه بحراوى

والآخر لا يعطيه النصف  
ويقول لأضع أنا على الحائط جولة له الرجوع على شريكه بنصف ما أنفق وان لم يضع غير الباقي عليه جولة لانه كان له حق وضع المحولة في الاصل والباقي لم يصير منظوما في البناء وهو كالمورد وقال القاضي الامام على السعدى ليس له أن يرجع لكن يمنع صاحبه من الانتفاع حتى يوفيه حقه \* ولو نقض الشر بكان الجدار فأراد أحدهما أن يرفعه أطول مما كان ليس للشر بلك أن يمنعه إلا أن يكون شياً خارجاً عن العادة لأن أسفل الحائط والاس مشترك \* وفي التوازل قال أبو القاسم حائط بينهما لا حدهما عليه غرفة ولا آخر عليه سقف فهدما الحائط من أسفله ورفعاً أعلاه بالاساطين فلما بلغ البناء موضع سقف هذا أى صاحب السقف أن يبني بعد ذلك لا يجبر أن يتفق فيما جاوز ذلك

\* قال الامام الاسكاف حائط بينهما طوله مائة ذراع خسون منها متوية أرض الدارين وخسون ذراعاً سطح احدى الدارين يقبض مستويارض دارجارالاخر فانهدم الجدار كيف شأنه قال النصف الذى أرض داريهما سواء عليهم ما عمارته والنصف الآخر على البيت الاسفل عمارته الى أن ينتهى الى أطراف عوارضه ثم ما فوق ذلك عليهم ما عمارته وفي التوازل جدار بينهما ما وبيت أحدهما أسفل وبيت الآخر على قدر ذراع أو ذراعين فانهدم فقال صاحب الاعلى له احب الاسفل ابن الى حد أسى ثم نبتى جميعا ليس له ذلك بل بينيتيه جميعا من أعلاه الى أسفله \* وقال الفقيه وان كان بيت أحدهما أسفل بأربعة أذرع أو نحوه قدر ما يتمكن أن يتخذ يتفاصلا حده على صاحب الاسفل حتى ينتهى الى موضع البيت الآخر لانه كالحائطين علو وسفل وقيل بينان الكل وهو قول أبى القاسم ثم رجع وقال الى حيث ملكه عليه ثم بعد ذلك يشتركان وقيل ان من ملكه الى ملك غيره قدر ذراع فهو على مالكه وان تجاوزه فعليه ما وفي التوازل حائط بينهما انهدم جانبيه وظهر انهما ذو طاقين متلاصقين فأراد أحدهما أن يرفع جداره فقط وزعم أنه يكفيه للستر وقال الآخر لو فعلت ذلك يضعف حائطى وينهدم فان كان سبق



منهما اقراران الجدار كله بينهما قبل ان تكشف انهما ماجدا ان يفهم بينهما لا عليك أحدهما احداث شئ فيه بلاذن شريكه وان لم يسبق اقرار كذلك فكل منهما احداث ماشاء فيه بلاذن الآخر لانهم ماجدان ظاهر اقرارهما كالو اقرار كل حائط لصاحبه حائط بينهما هما عليه حولة وللحائط طاق في وجهه آخر أراد من اليه الطاق ان يجعل خورستانا يضع فيه الاواني فغسه جاره الآخر الطاق من نفعهما الاساس ليس له ان يحدث فيه حدا بلاذن شريكه وان كان فرجة في أصل الحائط بان تركت عند ما بنى ان اقر من اليه الوجه بانها بينهما فكذلك وان ادعاهما لنفسه كان له احداث ماشاء فيها لم يتعرض بالبناء قال أبو بكر رحمه الله جدار بينهما هما عليه حولة لكن حولة أحدهما اسفل أراد رفعه ووضع به اء حولة الآخر له ذلك وليس لصاحبه المنع ولو حولة آخر في الوسط والاخر في اعلاه أراد صاحب الوسط ان يجعله في اعلاه والجدار من اسفله الى اعلاه بينهما ان كان لا يدخل على (٤٣٥) صاحب الاعلى بذلك ضرر فعلى وان

أضر لا ولوا لحدهما عليه حولة لا لا آخر أراد هو أيضا ان يضع عليه مثل حويلته ان كانت حويلته عليه محدثة له أيضا فلا وان كانت حولة الاول قديمة ليس للثاني الوضع وقال الفقيه ان كان الحائط يحتمل الوضع للثاني أيضا الوضع مطلقا لما ذكر أصحابنا ان جذوع أحدهما ان كانت أكثر من جذوع الآخر ان يتساوى مع صاحب الاكثر ان كان الحائط يحتمل ذلك ولم يشترطوا قدما ولا حديثا وقال أبو القاسم في حائط لهما لاحدهما عليه جذوع وأراد الآخر ان ينصب عليه أيضا جذوعا والجدار لا يتحتملها فان كانا مقربين بان الحائط بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فقط حائط لتستوي مع صاحبك وان شئت فقط عنه قد رما بتمكين شريكك من الحبل لان البناء الذي

يقبض الدين بفوازه ظاهر وأما جعل المقبوض قصاصا بما له ظاهر أيضا لان طريق قضاء الدين هذا على ما عرف في موضعه فان قال المطالب أخاف أن يقبض الطالب من غريمي ويقول ضاع قبيل أن أقبضه لنفسى ويكون القول له في ذلك معنى هذه المسئلة أن المطالب لما وكل الطالب يقبض الدين من غريمه ولم يقل أقبضه لنفسك يقع قبض الطالب للمطالب أولا ثم يحتاج الطالب الى تجديد القبض لنفسه ليقع القبض للطالب لان المقبوض في يد الوكيل أمانة والقبض لنفسه قبض ضمان وقبض الأمانة لا ينوب عن قبض الضمان فجهتاج الى تجديد القبض لنفسه واذا قال هلك المقبوض قبل أن أقبض لنفسى فقد ادعى هلاك الأمانة قبل احداث سبب الضمان فيكون القول له فاذا عرفت تفسير المسئلة فالتقيد له أن يأمر المطالب غريمه بهذا أن يضمن عنه المال للمطالب على أن يأخذ به أيها شاء فاذا فعل ذلك صار المال عليه ما فاذا أخذ الطالب من غريم المطالب شيئا يصير أخذ النفس ولو هلك عليهم كذا في الذخيرة

#### الفصل الثالث والعشرون في الصلح

قال محمد رحمه الله تعالى في حبل الاصل رجل له على رجل ألف درهم صالحه منه على مائة درهم يؤداه اليه في هلال شهر كذا من سنة كذا فان لم يقبل فعليه ما تئادهم جاز هذا الصلح في قولنا وقول أبو يوسف رحمه الله تعالى فهذه المسئلة على هذه الصورة والوضع لم يذكرها محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح انه هي من خصائص كتاب الحيل والحكم فيها أن المطالب لو بذل مائة في الوقت المشروط برئ عن الباقي واذا لم يؤد فعليه ما تئادهم وانما المذكور في كتاب الصلح من هذا الجنس ثلاثة فصول (أحدها) اذا كان لرجل على رجل ألف درهم وقال صاحب المال للمدبون حططت عنك خمسمائة لتؤدى خمسمائة غدا الى أو قال لتؤدى الى خمسمائة غدا وقبل الاخرود كرر أن الصلح والخط جائزان أدى المدبون اليه خمسمائة غدا أو لم يؤد (الثاني) اذا قال حططت عنك خمسمائة على أن تعجلني خمسمائة فان لم تعجل فالألف عليك على حالها وقبل الاخرود كرر أن المدبون ان يعمل خمسمائة فهو برئ عن الخمسمائة الاخرى وان لم يعمل فالألف عليه بحالها وهذا استحسان والقياس أن الألف على المدبون على حالها يعمل الخمسمائة أو لم يعمل وبالقياس أخذ بعض الناس (الثالث) اذا قال حططت عنك خمسمائة على أن تعجلني خمسمائة ولم يزد على هذا ذكره خلافا فقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان يعمل خمسمائة برئ عن الخمسمائة الاخرى وان لم يعمل فالألف عليه على حالها وبطل الصلح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبطل الصلح وعلى المطالب خمسمائة عمل الخمسمائة أو لم يعمل فهذا جمل ما أورده محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح (جسنا الى مسئلة كتاب الحيل) فصورتها وحكمها ما ذكرنا وانما ذكر محمد رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في مسئلة كتاب الحيل ليس أن

(٥٤ - فتاوى سادس) عليه ان بناء بلاذن صاحبه فهو ظالم وان باذنه فعارية أرايت دارا بين احدهما رجلين ساكن فاراد الاخر أيضا ان يسكن والدار لانسعهما فانما يتاين وعن أبي بكر خلاف هذا ويقول أبي القاسم نأخذ حائط لرجل عليه جذوع شاخصة في دار جاره فاراد صاحب الدار قطعه ان يحال يمكن البناء عليها لظولها ليس له القطع وان يحال لا يقدري على البناء عليها للعال وعسى بقدر عليه في ثاني الحال بان نصير الدار لمكالا لا يقطع أيضا وصاحب الدار التي فيها رؤس الجذوع لا يعلم ان بيني عليها أيضا وان كان رؤس الجذوع صغارا له القطع لا ناعلمنا ان الاخراج لم يكن للبناء عليها فاعلمنا ان الاخراج بلا فائدة فمقدري على قطعها وفي المجبور ان كان لا يحتمل البناء لصاحب الدار ان يطالب صاحب الجذوع بتفريغ هو اء داره فان لم يقبل يرفع الى الحاكم ليأمره بالتفريغ فان لم يرفع وقطع نفسه هل يضمن اختلافوا فيه وعلى هذا أغصان الشجرة تثبت في كرم غيره فقطعها قبل الرفع الى الحاكم لتضرر بها ومنهم من قال في الكرم لا يضمن وفي الجذوع

يضمن ومنهم من عكس الجواب قال الامام الحلواني الصحيح انه لا يضمن في الفصلين وقيل ان كان موضع القطع معلوما له القطع بنفسه وان مختلفا وعن الثاني في جدار بينهما مالان يسميهما فاني أحدهما أجبره الآخر وعن محمد بن حاتم بن دارين سقط حتى بدأ أسفله قال أحد الشريكين اقسام وقال الآخر لا اقسام بينهما الجواران يقع نصيب كل منهما اذا قسم مما يلي الآخر الثالث في الحائطي تنازع اثنان فيه ادعى الحائط اثنان وغلق الباب الى أحدهما يقضى بالحائط والباب بينهما عنده وعندهما الحائط كذلك والباب للذي غلقه اليه وأجمعوا للباب غلقان في كل جانب واحد فهو بينهما ادعى حائطا وليس الحائط متصلا بينهما آخر ولا عليه لاحدهما جذوع أو غيرها يحكم به بينهما وان لاحدهما عليه هرادي أو بوازي فكذلك وان لاحدهما عليه جذوع لا لا آخره وللذي عليه جذوعه وان لاحدهما عليه جذوع واحد ولا شيء لا آخر أوله (٤٣٦) عليه هرادي قيل لا يترجح وجذع لان الحائط لا يبنى اذى جذع وعن محمد رحمه

الله انه يحكم له به وان لاحدهما عليه جذع ولا آخر عشر جذوع فالحائط لصاحب العشرة ولذي جذع موضع جذعه وفي كتاب الصلح الحائط لصاحب الجذوع ولا يترجح جذع الآخر هو الصحيح وعن الثاني ان الحائط بينهما على أحد عشر ولو لاحدهما جذعان ولا آخر عشرة قيل جذعان كجذع وقيل كالثلاثة ولو لاحدهما ثلاثة ولا آخر عشرة فينبغي ما ولولا أحدهما خمسة ولا آخر عشرة فانصافا وفي كتاب الصلح اثلاثا وان كان الحائط متصلا بينهما أحدهما يقضى لصاحب الاتصال والاتصال نوعان اتصال تربيع واتصال ملازقة واتصال التربيع ان يكون انصاف كل لبن من الحائطين داخل في انصاف لبن الآخر ولومن الخشب

هذه المسئلة على الاتفاق لا خلاف فيها كما في مسئلة كتاب الصلح فأما في مسئلة كتاب الحيل ففيها مخالف قيل المخالف زفر وقيل ابن أبي ليلى فان طلبا حيلة حتى يجوز هذا أيضا لا خلاف فالحيلة في ذلك ما أشار اليه محمد رحمه الله تعالى فقال يحيط رب المال عن المديون ثمانمائة يبقى مائتا درهم فصالحه من هاتين المائتين على مائة رؤوسهم اليه في وقت كذا فان لم يفعل فلا صلح بينهما ومثل هذا الصلح جائز بلا خلاف قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في هذه الحيلة نظرون في اتمه ليق البراءة عما زاد على المائة الى تمام المائتين أيضا وذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في شرح الحيل أن هذا الصلح جائز بالاتفاق وفي الواقعات السمرقندية اذا كان لرجل على رجل ألف درهم صالحه منها على مائة درهم الى شهر فان لم يعطها الى شهر فمائتا درهم فلهذا لا يجوز وان كان هذا الصلح حلالا لمحطوط مجهول وهو تسعمائة ان أوفاه مائة في الوقت المشروط وان لم يوفه فالمحطوط ثمانمائة وجهاته المحطوط تمنع صحة الحط فيجب أن يكون الجواب في مسئلة الحيل كذلك يكون في المسئلة روايتان اذا فرق بين المستاتين (رجل) مات وترك ابنا وامراة وفي أيديهم ما دار جاره رجل وادعى أن هذا المار داره فصالحاه من دعواه على مال فهذه المسئلة على وجهين ان كانا صالحاه على غير اقرار فالمال لهما ما أثمانا والدار بينهما ثمانا وان كانا صالحاه على اقراره فما للدار بينهما نصفين والمال بينهما نصفين فان طلبا حيلة حتى يكون الصلح عن اقرار وتكون الدار بينهما ثمانا والمال بينهما ثمانا فالحيلة أن يصالح رجل أجني عنهما على اقراره أن يسلم للمرأة الثمن وللأبن سبعة أثمان فاذا وقع الصلح على هذا الوجه صح الصلح وكانت الدار بينهما ثمانا ثم يرجع المصالح عليهم ما يبدل الصلح أثمانا ان كانا صالحا بالصلح وانما كان كذلك لان اقرار الاجنبي لا يصح في حقه ما فكان صلحه مسقطا دعوى المدعى فاذا سقطت دعواه صارت الدار لهما لوجهة الارث فتكون على ثمانية وبدل الصلح يكون كذلك وكرشمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذه المسئلة في شرح حيل الاصل وقال الحيلة أن يقر المدعى بالدار ثم يصالحاه منها على كذا على أن يكون للمرأة ثمن الدار وللأبن سبعة أثمان الدار فاذا صرحا بذلك كان الملك في الدار بينهما على ما صرحا به والثمن كذلك بمنزلة ما لو اشترى دارا على أن يكون لاحدهما ثمانا ولا آخر سبعة أثمان (رجل) مات وترك دراهم وذا نبرا وعروضا فاراد ورثة الزوج أن يصالحوا المرأة من حصتها من التركة على دراهم أو على دناتير اعلم بأن هذه المسئلة لا تختلف وجهين (الأول) اذا لم يكن في التركة دين وقد ترك الزوج دراهم وعروضا وصولت على دراهم ان كان ما أخذت من الدراهم أكثر من نصيبها من الدراهم جاز ويجعل المثل من الدراهم بالمثل والباقي بقابلة العروض غير أن ما يخص الدراهم من الدراهم يكون صرفا فيشرط قبض البدين في المجلس اذا كانت الورثة مقرين بالتركة غير مانعين

ان تكون ساجدة أحدهما مكية في الآخر فان كان كلا الاتصالين تربيعا ومجاورة يحكم بينهما وان لاحدهما تربيع لتصديها ولا آخر مجاورة يقضى لصاحب التربيع وان لاحدهما اتصال تربيع ولا آخر جذوع فصاحب الاتصال أولى والجذوع أولى من اتصال الملازقة واتصال التربيع لا يتكفي من جانب نفع الى رواية الطحاوي يكفي وهو الاظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الاربع وان برهنوا يحكم لهما وان لاحدهما البينة قضى له وفي النصف الذي في يده قضاء ترك حتى لو برهن الآخر يحكم له به ولولا أحدهما عليه خص ولا آخر جذوع استويا وكذلك ان كان محصا من ناحية أحدهما وان برهن الثالث ان أحد الرجلين أقر له بالحائط يحكم له حصته وان كان لاحدهما عليه أزج من ابن فالحائط لصاحب الأزج ولو تصادقا ان الحائط لاحدهما بعينه والخشب للآخر لصاحب الحائط ان يأمروا برفع الخشب وانصافه انه ليس لذلك وعن الثاني في الظلة يكون على الطريق على حائطين أحدهما في ملك صاحب الظلة والآخر

في فتاواه عليه خشب الظلة فاختصم صاحب الظلة وصاحب الدار ان تنازعا في الحائط ذكر في القضية انه لصاحب الظلة واليه اشار محمد رحمه الله وقال بعض المشايخ يحكم به لصاحب الدار وان اتفقا على ان الحائط ملك صاحب الدار لكن اختلفنا وقال صاحب الدار ارفع خشبتك ظاهر المذهب عن اصحابنا ان القول لصاحب الدار خلافا لما قاله الخصاص حائط بينهما اراد أحدهما القسمة لا يقسم ويتلوا الجنبايات الحدود لان الزجر ما عن اتلاف النفس وحصوله بالقصاص ولو بلا شبهة عمد أو بالدية ولو خطأ أو عن اختلاط الانساب وانه أيضا اتلاف الولد لعدم من يرثه أو عن العرض وذلك بمقدار القذف أو عن تلف المال بالسرقة وذلك بقطع آله الاخذ واعترض بين الجنبايات والحدود باب ما يمنع وما لا يمنع لانه من مزبل الشراخ الجناح أو الجرح في الطريق كما ذكرنا كتاب الحدود وفيه فصلان الأول في القذف قبل فلان الميت كان صالحا لم يشرب ولم يزن فقال آخر فعل كاه أو فعل هذا كله لا يكون (٤٣٧) قد قال انه لم يسمه ولم يكنه ولو قال انه

فعله كله فقد قذف ويروى ان رجلا امر بامرأة يقال لها ام عمران المجنونة فقالت له يا ابن الزانية فدعاها ابن أبي ليلى وضر بها في الجامع حدين فأتته فسمع الامام رحمه الله به وقال أخطأ القاضي في سبعة المجنونة لا يتحد والحد لا يقيم في المسجد وأقام حدين في القذف لهما باللفظ واحد ولا يجب الا واحد وان قذف بلفظ جماعة ولا يوالى بين حدين حتى يخف الأول وأقام بلا طلب الخصم ولا يقيم عليها الحد وهي فائمة قال لهما أحد كذا زان فقيل أهو هذا قال لا احد عليه لان أصل الكلام ليس بقذف ولو قال لجماعة كذا زان الا واحد لا يحسد لكل واحد ان يدعى ما لم يعين المستثنى ذكر الطحاوي تعزير أشرف الاشراف كالفقه هو العلوية ان يقول له الحاكم بلغني انك تفعل كذا وكذا وتعزير

لنصيبهما من التركة لان نصيبهما من التركة أمانة في هذه الحالة في أيديهم - ثم وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فان صار نصيبهما مضمونا على الورثة بأن كانوا جاحدين لتركته أو مقرين الا أنهم كانوا مانعين نصيبهما من التركة الا ان لا يحتاج الى قبض البدلين في المجلس لان قبض الغصب ينوب عن قبض الضمان وانما يحتاج الى قبض بدل الصلح لا غير وان كان ما أخذت مثل نصيبهما من الدراهم لا يجوز لانه يبقى العرض خاليا عن العوض وكذلك اذا كان ما أخذت أقل من نصيبهما من الدراهم لا يجوز لانه يبقى العرض مع بعض الدراهم خاليا عن العوض فتعذر تجويز هذا الصلح بطريق المعاوضة وتعذر تجويزه بطريق الابرار عن الباقي لان التركة عين والابرار عن الاعيان باطل قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى انما يبطل الصلح على مثل نصيبهما من الدراهم أو على أقل من نصيبهما من الدراهم حالة التصديق وأما حالة المناكحة فالصلح جائز لان حالة المناكحة المعطى يعطى المال لقطع المناكحة وتقديريه فلا يمكن الربا والى هذا اشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح وان لم يعلم مقدار نصيبهما من الدراهم التي تركها الزوج لم يجز الصلح لان هذا الصلح فاسد من وجهين صحيح من وجه فمكانت العبرة لحساب الفساد وان صولحت على عرض أو دنائير جاز وان قل لانه لا يتمكن الربا في خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب وان كانت تركه الزوج دنائير أو عوضا فصولحت على دنائير فهو على التفاصيل التي قلنا في الدراهم وان صولحت على دراهم جاز على كل حال وان كانت في تركه الزوج دراهم ودنائير وعروض فصولحت على دراهم أو على دنائير لا يجوز الا اذا كان بدل الصلح أكثر من نصيبهما ذلك النقد حتى يكون المثل بالمثل من النقد والباقي بازااء العروض والنقد لا آخر وان صولحت على دراهم ودنائير جاز على كل حال وبصرف الجنس الى خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب الا أن ما يخص الدراهم من الدنائير وما يخص الدنائير من الدراهم صرف فيشترط قبض البدلين في المجلس وما يخص العروض ليس بصرف فلا يشترط فيه قبض البدلين في المجلس غير ان هذه الحيلة مستقيمة عند علماء الثلاثة رحمه الله تعالى غير مستقيمة عند زفر رحمه الله تعالى لانه لا يصرف الجنس الى خلاف الجنس على ما عرف في مسألة الاكرام فالنقطة على قول الكل أن يصالحوا من جميع نصيبهما جميع تركه الزوج على عرض واحد بغينه ثم في الموضوع الذي يجوز هذا الصلح لا يحتاج الى معرفة حصصهما من جملة التركة وهذا مشكل لان جواز هذا الصلح بطريق البيع الآن هذا بيع لا يحتاج فيه الى التسليم وبيع ما لم يعلم البائع والمشتري مقداره اذا كان لا يحتاج فيه الى التسليم جائز الا يرى أن من أقر أنه غصب من فلان شيئا أو أقر أن فلانا ودعه شيئا ثم ان المقر اشتري ذلك الشيء من المقر له جائز وان كان لا يعرفان مقداره كذا هنا فان كانت التركة مجهولة لا يدري ما هو ذكر الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى في شرح

الاشراف كالداهية لعلام والجز الى باب الخاصكم وتعزير الاوساط كالسوقية الاعلام والجز الى باب الحاكم وتعزير الخسائس الاعلام والجز والجنس والضرب بعده وتعزير باخذ المال ان المصلحة فيه جائزة قال مولانا خاتمة المجتهدين مولانا ركن الدين أبو يحيى الخوارزمي رحمه الله معناه ان تأخذ ما له وتودعه فان تاب نردده عليه كما عرف في خيول البغاة وسلاحهم وصورة الامام ظهير الدين التمرناشي الخوارزمي قالوا ومن جلسته من لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره بأخذ المال عبد أساء الادب يؤدبه المولى ويعزره ولا يجاوز فيه الحد وكذا المرأة الساعرا اذا ادعى أنه يخلق ما يفعل يقتل ان لم ينب وكذا الساحرة ان اعتقدت ذلك بالاثرون كانت المرتدة لا تقتل يتخذ لعبة للناس ويفرق بين المروءة بوجه تلك اللعبة هذا محروم يحكم بارتداده ويقتل ذكره في الفتاوى مطلقا وهذا محمول على ما اذا اعتقد أن له أثرا علم ابن فلان يتعاطى المناكر ان وقع في قلبه ان أباه لو كتب اليه يقدر على منعه يحمل له ان يكتب اليه وان

وقع في قلبه انه لا يقدر اولى يقع انه يقدر لا يكتب وكذا بين الزوج وزوجته والسلطان والريعية  
لا يحد ويعزر \* تزوج بعماره ولورضا ودخل يحد ولا مهر وعنده المهر لا الحد والفتوى على قولهما \* زنى بامرأة في دبرها يحد اجامعا  
من الزنايات والطحاوى انه على الخلاف \* لا طابمته أو امرأته أو عبده لاحد \* مستلق على قفا جاءت امرأة وقضت حاجتها منه يحد ان أقر  
ارباعهم رجوع وقال والله ما اقرت لا يحد \* شرب الخمر فضر به بعض الخدم شرب نائيا يضرب حدا بامام مستقبلا وكذا الزانى وفي القذف يكمل  
الاول ويسقط الثاني \* دخل صاحب المذهب مدينة سيدنا عليه الصلاة والسلام فرأى جمعا اجتمعوا يحدوا ويحدون لا عنده ركوة خرف قال لم  
تحدونه قالوا لان عند آله الشرب قال معه آله الزنا ايضا فارجموه وهذا حق لان جل الخمر يجوز ان يكون للتحليل ولا راقته كما هو اللائق  
بحال المسلم \* وفي شرح الطحاوى وطى (٤٣٨) يميته يعزر فان كانت له تذييع ولا تؤكل وعن الفاروق رضى الله عنه انه محرق وفي الصغرى

كتاب الشروط أنه لا يجوز الصلح على المكمل والموزون لمائة من احتمال الربا بان كان في التركة مكمل أو  
موزون ونصيبهما من ذلك مثل بدل الصلح أو أكثر وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز هذا الصلح لانه  
يحتمل أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وإن كان يحتمل أن يكون نصيبهما من ذلك أكثر من بدل الصلح  
أو أقل فيكون فيه احتمال الاحتمال وذلك لا يكون معتبرا وإن كانت التركة عقارا وأراضى وحيوانا  
وأمتة وكل ذلك في أيدي المتدعى عليه سم إلا أن المدعى لا يدري ما هو فصالهم على مكمل أو موزون جاز وقد  
مرتجنس هذا (الوجه الثاني) إذا كان في التركة دين فإن أدخلوا الدين في الصلح بأن صالحوها من الدين  
والعين على مال أو صالحوها على أن تأخذهم الدين من الغريم وتترك حقه في سائر الاموال وكل ذلك باطل  
لانه تملك الدين من غير من عليه الدين ومتى فسد الصلح في حصة الدين فسد في حصة العين لان العقد واحد  
وان لم يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة زني الدين على الغريم بينهم على فرائض الله تعالى وهذا  
نوع حيلة في تصحيح هذا الصلح أن يستثنوا الدين ويذكروا في الوثيقة ما خلا الدين وإن أرادوا ادخال الدين  
في الصلح فالوجه أن تستقرض المرأة من الورثة مثل نصيبها من الدين ثم تحيلهم بذلك على الغريم ليعطيهم  
من نصيبها ويقبل الغريم ذلك ثم يصالحونها عن بقية المال فيصير جميع الدين والعين ملكا لهم أو يحجوا  
للرأة نصيبها يعني الورثة من الدين من أموالهم متطوعين عن الغريم فان قضاء الدين عن غيره متطوعا جائز ثم  
يصالحونها عما بقى فالاقراض أنفع في حق الورثة حتى أنهم لم يصالحوا الى حقه من الديون يرجعون بما آتوا على  
المرأة أموالا يصالحونها متطوعين لا يصالحون الى ما آتوا الامن بجهة الغريم ولا من جهة المرأة لانه لا رجوع  
للمتطوع على أحد وإن أبت الورثة أن يقرضوا نصيبها من الدين فالحيلة أن تستقرض نصيبها من الدين من  
رجل ويحجل نصيبها من الدين ثم يصالحونها عن المال العين فان أبي الغريم أن يقرض نصيبها فالحيلة أن  
يبيع الورثة أو واحد منهم عرضا من المرأة ما سواى عشرة بخمسين الذى هو نصيبها وقد يفعل  
الوارث هذا الاجل هذه المنفعة وهو صحة الصلح وخروجها من بين ثم تحيل المرأة بشئ ذلك العرض على الغريم  
ثم يصالحونها عن المال العين وإن كانت المرأة لا تحبب الى ذلك مخافة أن يتوى المال على الغريم ويرجع  
الوارث عليه ابتمن العرض فالحيلة أن تقر المرأة باسبائة نصيبها من الدين الذى على الغريم وتشهد على نفسها  
بالاستيفاء ثم يصالحونها عن المال العين على ما وصفنا وفي المنتقى قال هشام رحمه الله تعالى في نوادره قلت  
لابي يوسف رحمه الله تعالى ما تقول في رجل أوصى بخدمة عبده سنة فمات الموصى فأراد الوارث أن يشتري  
من الموصى له وصيته في العبد لا يجوز فانه إذا مات لا يورث حق وصيته كما لا يورث حق الشفيع في الشفعة  
ولان حقه لا ماليه ولا عن وعقد البيع والشراء عقد خاص يرد على ما غنم وله مالهية وعن هذا قلنا ان

انها تؤكل عند الامام ولا  
تتحرق وعند الثاني لا تؤكل  
وتحرق كالمو كانت عالما بؤكل  
والذى لا يؤكل يحرق ولا يحرق  
قبل الذبح ويضمن الفاعل  
ان لغيره قيمتها قال الصدر  
والاعتماد على رواية شرح  
الطحاوى وذكر في العم انه  
الختار والاحراق لقطع  
التحدث \* اعنى دعا امرأته  
لغائه غير هالفا معها يحد  
ولو قالت انى امرأتك لا يحد  
وفي الروضة جرد امرأة  
وعانقها وقبلها أو جامعها  
فيمدون الفرج حتى انزل  
عليه التعزير \* الزانى اذا حد  
لا يحبس والسارق اذا حد  
يحبس لان الزنا جناية على  
نفسه والسرقه جناية على مال  
الغير فجاز الحبس \* ضعيف  
الخلقة اذ الزم عليه الحد  
وخيف عليه الهلاك لو اقيم  
عليه الحد يجلد خفية ما قدر  
ما يقبل لاروى انه عليه  
الصلاة والسلام انى يحدج  
قد زنى فقال خذوا عشا كلاله

مائة شراخ فاجلدوا به \* نوع مشتركة بين الحدود والجنايات \* كسر الزانى رجل المزن بها يجب الارش في ماله \* بيع  
لانه شبه عمد \* نفى بها فاضاها في الجامع جعله خطأ وأوجب الدية على العاقلة وفي البسوط شبه عمد وأوجب الدية في ماله \* وقال الامام  
وجه الله جامع امرأته وافضاها لا يستمسك البول لاشئ عليه ولو غير ذلك بان كسر رجلها أو يدها أو سننها ضن \* ذهب بكارتها يحد بغيره  
يجب المهر \* وفي الجامع الاصغر دفع امرأته بكر اجنبية فسد قطعت فذهبت عذرتها عليه مهر المثل في ماله ولا تعزير ولا فرق بين الصغيرة  
والكبيرة \* دفع امرأته ولم يدخل بها ذهبت عذرتها ثم طلقها قبل الدخول عليه نصف المهر وعنده محمد ورواية عن الثاني رحمه الله جميع  
المهر \* دفع امرأته ثم تزوجها بعد ذهاب عذرتها بالدفع ودخل بها عليه مهران ذكره أبو حفص الكبير \* وفي العيون جارية ذهبت جارية  
أخرى فذهبت عذرتها عليها صداق مثلها كذا حكمه الفاروق رضى الله عنه \* البائع اذا وطئ المبيعة قبل التسليم عنده لا يجب العقروثيبا

أو بكر أو عندهما يجب العقر لكن إذا كانت بكر يجب العقر ونقصان البكارة ويدخل الأثقل في الأكثر فعلى هذا إذا وطئ جارية بكرا  
 لأنسان ولم يجب المهر ينظر إلى العقر ونقصان البكارة فيجب الأكثر منهم ما زنى صبي بصبيبة لأحد عليه وعامه المهر لانه مؤاخذ بأفعاله وإذا زنى  
 لم يصح وإن أقر الصبي بذلك لأمهر عليه وإن بالغة مستكرهه فكذلك وإن مطاوعة لأمهر لها الوجهين أما لا ذم وأما سقاط حقها أولانه لو ضمن  
 رجع عليه عليها بكن أمر صبي أو بشئ ولحقه غرم يرجع عليه على الآخر فلا يفيد الضمان \* دعت أمة صبيبا فزنى به أي ضمن المهر لأن أمره الم  
 يصح في حق المولى \* وذكر الحموي ادعت على زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه بعز الزوج وكذا المعلم ليس له أن يضرب الصبيان  
 فاحشا وإن فعل يعزر \* قال لغره لفظ لا يجب الحدان عقا لحسن وإن جازاه بعتله جاز قال الله تعالى ولن انتصر بعد ظلمه الآية وقال الله تعالى  
 لا يجب الله الجهر بالسوء الآية وإن الأنظمة موجبا للحد لا يجب بعتله تحزرا عن إيجاب الحد على (٤٣٩) نفسه \* وقع المكاتب على امرأة  
 فاقضها عليه الحد كالمولى

فعل العبد ولا يجب المهر  
 كالحرة إذا وجب عليه الحد  
 لا يجب المهر وإن ادعى شبهة  
 بأن قال تزوجتها أر قال  
 كانت أمة فاشتريتها فأنكر  
 المولى والمرأة يدرك الحد كالحرة  
 ثم إن كانت المرأة مكرهة  
 يؤاخذ بالمهر حالان ضمه إن  
 اتلاف لأضمان عقد لان  
 العقد لم يثبت لانكارها  
 وإن مطاوعة لا يؤاخذ بالمهر  
 للحال لانه لو أخذت منه  
 المهر للمولى إن يرجع عليها  
 لأنها استعملت عبد الغير بلا  
 إذنه فالاستيفاء في الحال  
 لا يفيد للمجنون وقع على  
 امرأة فوطئها إن مكرهة  
 يجب حالان ضمان اتلاف  
 وإن مطاوعة لا لانه لو  
 وجب كان للمولى المجنون إن  
 يرجع عليها لأنها صارت  
 مستعملة للمجنون هذا إذا  
 ادعى نكاحا وأنكرت ولو  
 صدقته لا يؤاخذ بالمهر حالا  
 مكرهة أو مطاوعة لان

بيع المنافع باطل والاجارة لا تنقد بلفظ البيع والشراء لان البيع والشراء عقد يرد على ماله مالية والمنافع  
 لا مالية فيها فلا يرد عليها البيع كذا هنا في مسئلتنا ويدل عليه حق الشفعة فإن المشتري إذا اشترى من  
 الشفيع حقه بمال كان الشراء باطلا وكان ذلك تسليما للشفعة وإبطال الحق قال الشيخ الامام شمس الأئمة  
 الحلواني رحمه الله تعالى وجدت هذه المسئلة مشككة ليس لها في الأئمة من يفتحها واتما تشكل هذه المسئلة  
 لاشكال هذا الاصل أن البيع لا يرد الا على ماله مالية وغنية بدليل ما ذكرنا من المسائل وتشكل هذه المسئلة  
 لطلاق فإن المرأة إذا قالت لزوجها اشتريت طلاق منك بكذا فقال الزوج بعث صح ويوقع الطلاق وكذا  
 لو باع الزوج منها طلاقها بمال أو باع بضعتها بمال واشترت منه يصح ويجب البذل والمالية في نفسها  
 ولا غنية وكذا المالية في طلاقها ولا غنية ومع ذلك صح بلفظ البيع وصحة الطلاق بلفظ البيع تقتضى  
 جواز عقد الاجارة بلفظ البيع وجواز بيع المنافع وجواز بيع الوصية قال الشيخ الامام شمس الأئمة  
 الحلواني رحمه الله تعالى إن مشايخنا رجعهم الله تعالى تكلفوا الفرق بينهم ما لم يمكنهم ذلك فإن الكرخي  
 رحمه الله تعالى أعياه الفرق بينهم احتج رجوع عن قول العلماء وقال بأن الاجارة تنقد بلفظ البيع وعلى  
 قياس قوله في انعقاد الاجارة بلفظ البيع ينبغي أن يقال بجواز بيع الموصى له وصيته من الوارث بمال ولكن  
 ظاهر المبسوط يخالفه وإذا لم يجوز للوارث أن يشتري من الموصى له وصيته بمال كيف الحيلة والنفقة للوارث  
 فيه فالحيلة فيه أن يصالح الوارث الموصى له من وصيته على دراهم مسمومة يدفعها اليه فيجوز ويطلحق  
 صاحب الخدمة وبصير العبد للوارث يصنع به ما بدله من بيع أو غيره وكان ينبغي أن لا يجوز هذا الصلح لان  
 هذا الصلح وقع على خلاف جنس حقه والصلح إذا كان واقعا على خلاف جنس الحق يعتبر معاوضة وعليها  
 ونعذر اعتبار هذا الصلح تليكا لان الموصى له ملك خدمة العبد بغير عوض ومن ملك منفعة بغير عوض  
 لا يملك التملك من غيره بعوض كالسنة وير الجواب عن هذا أن يقال بأن الصلح متى تم مذكرا اعتبارا تملك كانه  
 تبراسقاطا من كل وجه كذا في المحيط

### الفصل الرابع والعشرون في الرهن

رجل أراد أن يرهن نصف داره أو نصف ضياعه شأه لا يجوز عندنا والمسئلة معروفة فإن طلبا حيلة فالحيلة  
 في ذلك أن يبيع نصف داره أو نصف ضياعه بالمال الذي يريد استقرضه على أن المشتري فيه بالخيار ثلاثة أيام  
 فإذا انقضى أفسخ المشتري العقد فيبقى المبيع في يده على حكم الرهن بذلك الثمن إن هلك هلك بالثمن وإن دخله  
 عيب ذهب من الثمن بقدره هكذا ذكرنا خلاص رجحه الله تعالى في حيلة فهذه المسئلة نص على أن المشتري في

العقد ثبت بتصادقهما فكان ضمانة ضمان عقد لا ضمان اتلاف \* وذكر القاضى المراهق تزوج امرأة بلان والدود دخل بها وبلغ الاب فرد  
 نكاحه لا يجب الحد ولا العقر لان المرأة تزوجت نفسها منه مع العلم بان النكاح غير نافذ فقد رضيت بيطان حقها \* غلام ابن اربع عشرة سنة  
 جامع امرأة ثامنة ثانيا لا عقرو ولا حد وإن بكر أو افتضها يلزمه المهر وكذا الأمة وكذا المجنون وفي النظم غصب أمة وزنى بها وهي مطاوعة يجب  
 الحد ولا مهر ولا ضمان إن لم يتقصم أو مهر ولا حد \* وفي النية ادعى عليه أنه وطئ جاريته وحبلت منه وادعى النقصان بهذا  
 السبب له أن يحلفه أن أنكر الدخول وإن حلف له أن يطالب من الحاكم تعزير المدعى ولو برهن المدعى له طلب النقصان \* وفي الحموي قبل حرة  
 أو أمة أو أجنبية أو عاتق أو مس بشهوة أو جامع لافي الفرج بعزرائعنا والمفعول إن عاقلا بالماطوا عاوان صغيرا أو صغيرة لاشئ عليه \*  
 والتعزير حق العبد تقبل فيه شهادة امرأتين مع رجل وصحح الأبراء والعفو ويحلف المنكرو عن اعجابنا رجهم الله أنه يهدم على صاحب البيت



الذي فيه الخمر يته ولم يرو عنهم في الاحراق شئ \* زنى أو سرق حال سكره يحد ولو أقر بالحد وفي سكره لا وفي شرح الطحاوى السكران كالصاح في  
اقواله وافعاله الا في الردة فانه لا يحرم امرأته وفي المنتقى قال الامام أدرأ عنه كل حد لله تعالى كالزنا والسرقه وكل شئ أقرب به فهو جائز الا في  
الحدود لله تعالى وقال الثاني رحمه الله ارتداده كفر يلزمه فيه ما يلزم العاقل في الحكم واذن قدف انسانا يجب حد القدف \* ويجوز للعالم  
التعزير بالشم لأنه للزجر صالح \* وعن الثاني عزره مائة ومات لا ضمان لأنه قد جاء أن أكثره مائة وإن أكثر من مائة ضمن النصف ولكن في  
بيت المال لأن خطأ الخاتم من بيت المال \* ذكر الصدر عن اصحابنا انه يهدم البيت على من اعتاد الفسق واوضاع الفساد في داره حتى لا بأس  
بالهجوم على بيت المقدسين وقيل يراق العصور أيضا على من اعتاد الفسق وإن قبل الاشتداد وإن كسر دنا المسلم فيه خرا اتخذها خلا  
يضمن بالاتفاق الا يرى انه يكره الاراقة (٤٣٠) في هذه الحالة وهجم عمر رضى الله عنه على نائحة بالمدينة فوضربها حتى سقط خمارها فقيل

له فيه قال لا حرمه لها بعد  
اشتهى الله بالبحر والصحف  
بالاماء ويروى ان الفقيه  
أبا بكر البخاري رحمه الله خرج  
الى الرساوق وكانت النساء على  
شط النهر كاشفات الرؤس  
والذراع فقيل له كيف فعلت  
هذا فقال لا حرمه لهن انما  
اشك في ايمانهن كاهن  
حريات وينع الذمى عما ينفع  
المسلم الا شرب الخمر \*  
غوا وضربوا بالعيبدان  
منعوا كالمسلمين لأنه لم  
يستثن منهم \* وذكر ظهير  
الدين قال لا جنبية ياروسى  
أو غز أو جلب يحد وكذا  
ماشا كلها \* ومنكر القدف  
لا يستحلف \* وذكر ظهير الدين  
لو قال اى تازيحد وفي  
هرقنا هو الا نزع فلا يحد ولو  
قال حرام زاده يعزرو لا يحد  
وكذا لو قال لا يشه ذكره  
صاحب المحيط ذكر الهندوانى  
ويحد مع امرأته رجلان  
كان ينزجر بالصياح وبما  
دون السلاح لا يحل قتله

خيار الشرط للمشتري بعد التمسك مضمون الثمن لا بالقيمة وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في يوع الجامع في  
باب القبض في البيع وغيره وأما المشتري في خيار الشرط للبائع بعد الفسخ مضمون بالقيمة لا بالثمن كما قبل  
الفسخ والرد بخيار الرؤية والرد بالعيب بقضاء نظير الرد بخيار الشرط للمشتري وذكر هذه المسئلة في حيل  
الاصل وقال الحيلة أن يبيع المستقرض نصف داره من المقرض على أنه بالخيار الى وقت كذا شهر  
أو أكثر فان رد المال فيه فلا بيع بينهما وان لم يرد فالخيار باطل والبيع لازم وقد عرف مثل هذه المسئلة  
في كتاب البيوع ولكن هذه الحيلة لا تنافى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه لا يرى اشتراط الخيار  
أكثر من ثلاثة أيام وكذلك ان شرط الخيار للبائع فنقص البائع البيع بعد ما قبضه فالجواب فيه واحد الا  
أن هذا المبيع يكون مضمونا بالقيمة ان هلك أو دخله عيب ويسقط الدين بطريق المقاصلة لو كان الدين مثل  
قيمة ويترادن الفضل ان كان هنالك فضل (رجل) أراد أن يرهن من رجل رهنا وأراد أن ينتفع بالرهن بان  
يكون الرهن أرضا أراد المرتهن أن يزرعها أو يكون دارا أراد المرتهن أن يسكنها فالحيلة في ذلك أن يرهن  
ذلك الشئ ويقبضه ثم يستعير المرتهن ذلك الشئ من الراهن فاذا أعاره إياه وأذن له بالانتفاع طاب له ذلك  
والعارية لا ترفع الرهن ولكن مادام ينتفع به المرتهن لا يظهر حكم الرهن حتى لو هلك لا يسقط الدين فاذا  
فرغ من الانتفاع يعود رهنا كما كان بخلاف الاجارة فان عقد الاجارة يطل الرهن والمسئلة معروفة ثم  
ذكر الخصاص رحمه الله تعالى انه اذا ترك الانتفاع بالدار وفرغها منه ودرهنا فقديين أن مع ترك الانتفاع  
التفريق شرط ليعود رهنا وفي المبسوط قال اذا ترك الانتفاع به عادرهنا فظاهر ما ذكر في المبسوط يقضى  
أنه اذا كان المرهون دارا استعارها المرتهن من الراهن ونقل اليها متاعه ثم ترك سكناها بعد ذلك بزمان أنها  
تعود رهنا وان لم يفرغ الدار وشرط الخصاص رحمه الله تعالى التفريق فينبغي أن يحفظ هذا من الخصاص  
رحمه الله تعالى (رجل) في يديه رهن والراهن غائب فأراد المرتهن أن يثبت الرهن عند القاضى حتى يسجل  
له بذلك ويحكم بأثره رهن في يديه فالحيلة أن يأمر المرتهن رجلا غريبا حتى يدعى رقبه هذا الرهن ويقدم  
المرتهن الى القاضى فيقيم المرتهن بينة عند القاضى انه رهن عنده فيسمع القاضى بينته على الرهن ويقضى  
بكونه رهنا عنده ويدفع خصومة الغريب فهذا تنصيص من الخصاص رحمه الله تعالى أن البينة على الراهن  
مقبولة وإن كان الراهن غائبا وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في كتاب الرهن وشوش فيه الجواب  
في بعض المواضع شرط حضرة الراهن لسماع البينة على الرهن والمشايخ مختلفون فيه بعضهم قالوا ما ذكر في  
كتاب الرهن وقع غلط من الكاتب والصحيح أنه تقبل هذه البينة كالأوامر صاحب البينة أن هذا الشئ  
في يديه ودعيه من جهة فلان أو مضاربة أو عسبا أو اجارة وبعضهم قالوا في المسئلة روايتان في احدى

وان لا ينزجر الا بالقتل حل قتله وان طاعت حل قتلها أيضا وهذا نص على ان التعزير والقتل يليه غير المحتسب أيضا الروايتين  
وكذلك وجدنا رواية عن الامام الثاني في المنتقى في المسئلة كما ذكرنا ونص أئمة خوارزم ان اقامة التعزير رجال ارتكاب الفاحشة يجوز لكل  
أحد فان كاشف العورة يأمره كل أحد بالستر ولو بالعنف ويضرب كاشف الفخذ لا ركة وبعد الفراغ لا يوفيه الا الحاكم وعلى هذا الورأى  
مسلمين في يصل له قتله وانما يمنع لأنه لا يصدق في ذلك لأنه زنا \* كتاب السرقه وفي الاصل المدعى عليه انكر السرقه قال عامة المشايخ  
يعزروا ذنابه في مكان التهمة بان رآه يمشى مع السراق أو جالسهم شربة الخمر لكنه لا يشرب ودخل عصام بن يوسف على الوالى فأتى بسارق  
فأذكر فسل فقال المين على المنكر والبينة على المدعى فقال الامير هو بالسوط والعقابين فاضرب عشرين اقرأت بالسرقه قال عصام  
ههنا انه ما ريت ظملا شبه بالمدعى منه ثم لها شرائط الخفية والامير ابتداء وانتهاه فان نقب البيت خفية وأخذ المال من يد صاحبه مكابرة



بان استيقظ صاحبه لا يقطع ومنها ان لا يكون السارق فيه شركة ولا شبهة ملك ومنها ان لا يكون مأذوناً في الدخول فان اذن بالدخول في بيت فسرق من بيت آخر من تلك الدار اختلفوا فيه ومنها ان يكون للمسروق منه يد مهيضة على المال حتى لا يقطع السارق من السارق ومنها ان لا يكون بين السارق والمسروق منه زوجية ولا رحم كامل ومنها ان يكون للمسروق منه وما وان لا يوجد جندسه مباح في الاصل لا تافها ولا يتسارع اليه الفساد وقيمتة عشرة وقت السرقة وذكر الطحاوي ان المعتبر بقيتته يوم الاخراج لان تمام السرقة به وفي بعض النسخ ان كمال النصاب شرط وقت القضاء فان انتقص من حيث العيب لا يسقط القطع وان انتقص من حيث السعر يسقط القطع ومنها ان يكون المال المأخوذ محرراً اما بالمكان الحفظ كالدرور والداكين والخانات والاخبية والقساطيط أو بالحفاظ حتى لو سرق من العجرا وله حافظ بان سرق من تحت رأسه وهو نائم في العجرا أو المسجد يقطع وان موضوعا بين يديه اختلفوا قال السرخسي (٤٣١) انه محرر وعن محمد رحمه الله فيمن سرق من رجل ثوبا عليه أو قلنسوة أو من امرأة ثائفة

حلياً ومسلية هي لا يستها بقطع وان سرق شاة أو بقرة من المرعى لا يقطع قال بكر الا ان يكون عليها من يحفظها قال البقال وفي المتن لا يقطع وان كان معها راع وعن الامام ان كان معها اسوي الراعي من يحفظها بقطع وهو المختار لان الراعي يقصد الاعلاف والاسامة لا الحفظ ولوللغنم ماوى بالليل له باب فكسره ودخل وسرق منه يقطع وفي الباقي لا يشترط الغلق اذا كان الباب ممدودا الا اذا كان بيتا مفردا في العجرا ثم المحرز نوعان ما يمكن الدخول فيه فان نقب وادخل يده فيه واخذ لا يقطع وحز لا يمكن كالجوالق فلا يدخل يده فيه يقطع قال الطحاوي حرز كل شيء يمسسه حتى لو سرق دابة من اصطبل يقطع ودرة من اصطبل لا يخرج الزكاه من ماله

الروايتين تقبل هذه البيعة وهذا الاله لما رهنه فقد اسحقه فله ان يعذر عليه الحفظ الا باقامة البيعة وانبات الملك للراهن صار خصما في ذلك كافي الوديعة واشباهها وفي رواية أخرى لا تقبل هذه البيعة لانبات الرهن على الغائب واليه مال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا لان قبول هذه البيعة لانبات الرهن قضاء على الغائب ولا حاجة لصاحب اليد الى انبات الرهن لدفع الخصومة عن نفسه فان بمجرد اليد تدفع الخصومة منه كالأوام بيعة أنهم اوديعة في يده وقد اجاب بثل هذا في السير الكبير في نظائره فقال العبد المرهون اذا أسر ووقع في الغنمية فوجده المهرن قبل القسبة وأقام البيعة انا رهن عنده لفلان وأخذه لا يكون هنا قضاء على الغائب بالرهن لانه لا يحتاج الى انبات الرهن فان كون العبد في يده وقت الاسر كاف له فسينهم هذا أن قبول البيعة لانبات الرهن على الغائب في مسئلتنا لا حاجة اليه وفي جامع الفتاوى ولو أراد أن لا يبطل الدين به لانه الرهن يشتري منه عبد ابذلك الدين ولا يقبضه فلو مات العبد لا يبطل دينه ولو لمات المطالب فالطالب أحق به من سائر الغرماء فلو قضى دينه في الحياة قاله البيهقي ولو أراد ان يدفع المال مضارباً ويكون مضموناً عليه والربح بينهما يقضيه رب المال الادرهما ثم يشاركه بالادراهم الباقية على أن يعلم ثم عمل أحدهما يجوز والربح بينهما على الشرط والله أعلم كذا في التارخاية

### الفصل الخامس والعشرون في المزارعة

المزارعة فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما قال الخصاص رحمه الله تعالى والحيلة في ذلك حتى تجوز على قول الكل أن ينادى على قاض يرى المزارعة جائزة فيحكم بجوازها فتجوز عند الكل (وحيلة أخرى) أن يكتب كتاب الاقرار منهم ما يقران فيه أن رتبة هذه الضيقة لفلان الذي هو مالكها ويقران في هذا الكتاب أن هذه الارض في يد فلان وان مزارعتها كذا كذا من السنين فيزرعها ما يبدله من غلة الشتاء والصيف ببدله ونفقتة وأعوانه فارزق الله تعالى من غلتها في هذه السنين فهو كله ويقران أيضاً أن ذلك صار له بأمر حق واجب لازم فاذا أقرع في هذا الوجه فقد اقرارهما عليه ما يكون كل الغلة للمزارع ثم ان هذا المزارع يحتال لصاحب الارض في نصف الغلة أيضاً بحيلة الهبة أو غير ذلك قال الشيخ الامام شمس الائمة الجواليقي رحمه الله تعالى ما قاله الخصاص في هذه الحيلة التي ذكرناها ولا نعلم ما يرفعان الى قاض يرى جواز المزارعة يشير الى أنه يرفع الى قاض مولى حتى يقضى بينهما ما يذلل فيجوز وفي كلامه ما يدل على انه لا ينفذ فيه حكم الحاكم المحكم وكان القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ما لو اعن تجوز حكم الحاكم المحكم في هذه المجتمعات وقالوا يحتاج الى حكم قاض مولى وكذلك في الطلاق

ليؤديه الى فقير فسرقة غني أو فقير يقطع لبقا سلكه قال الكرخي كل ما كان حرزاً لنوع فهو حرز لكل الانواع حتى لو أخذ لؤلؤة من شريحة وعاء البطيخ يقطع وكذا لو سرق ثياب الراعي من المرعى قال السرخسي وهو المذهب عندنا وقد مر خلافه وفي المتن سرق من بيت السوق لسلان عندهما من يحفظها يقطع والا لا يدخل يده على سوقه ان سرق من حانوته لم يقطع وفي الحاوي دخل السارق نهاراً وباب الدار مفتوح لم يقطع ولولا من باب الدار وكان الباب مفتوحاً ممدوداً بعد ما صلى الناس العتمة وسرق خفية أو مكابرة أو معه سلاح وصاحبه يعلم به أو لا يقطع ولو دخل بين العشاء والعتمة والناس يجهون ويذهبون فهو عتلة النهار ولو علم صاحب الدار بدخول اللص والاص لا يعلم ان فيها صاحب الدار أو يعلم به اللص لا صاحب الدار يقطع ولو علم لا يقطع كابر انسان انساناً لا يقطع وسرق متاعه قطع ولو نهاراً بان نقب بيته سرا أو خدم متاعه معاينة القياس ان لا يقطع وفي الفتاوى جماعة تزولوا يفسر بعضهم من بعض متاعاً وصاحب المتاع يحفظه أو تحت رأسه لا يقطع ولو كان

في مسجد جماعة قطع ولوسرق من بيت المال وأخذ قبل الخروج لم يقطع **نوع آخر** دخل الدار وجمع المتاع ليلا وطره في نهر فيها وخرج فاخذ ان للماء قوة الاخراج لا يقطع وان خرج بغير يكة لا بقوة الماء قطع لاضافة الفعل اليه لا الى الماء \* على المتاع على حمار في المنزل وخرج ثم خرج الحمار من المنزل وأتى الى منزل السارق لا يقطع وكذا لو علق على طائر فطار به وان ساق واخرج قطع \* دخل واطلع المال ثم خرج لا يقطع وبغير المثل \* نقب بيت الغير وترك فدخل السارق الآخر وأخذ المختار عدم الضمان على النافذ ونصابه ما يساوي عشرة دراهم مضروبة من نفقة خالصة حتى لو سرق تبرأ وزنه عشرة لا يقطع \* وعن محمد سرق ثوبا بقيته عشرة في بلد وفي بلد آخر أنقص لا قطع وعن الشافعي ان يساوي نصاب يوم السرقة لكنه انتقص يوم المرافعة والمحاكمة لا يقطع \* سرق نصف دينار يساوي عشرة بقرعة قطع ولو دينار لا يساوي عشرة لا \* وعن الامام لا قطع في اناء منفضة (٤٣٣) الا ان يكون وزنه او قيمته عشرة دراهم مما يحجز بين الناس ولو سرق ما يساوي عشرة

دراهم معشوشة والفضة غالبية لا يقطع في ظاهرها الرواية وهو الاصح \* جمع المسافرين متاعه وبات عليه فسرق منه قطع من اصابنا من قال في هذا اللفظ اشارة الى انه انما يكون محرزا حال نومه اذا كان تحت جنبه قال شمس الأئمة الصحيح انه يلزمه القطع بكل حال لان المعتبر الحفظ المعتاد لا أقصى ما يتأتى دل عليه ان المودع والمستعير لا ضمان بمثله \* وفي المتن قال الامام لو ان الراعي رعى غنمه فمسرقت لا يقطع وان اذارها للموضع وهو عندها قطع \* بسط الثوب على حائط السكة فسرق لا قطع لان ما يلي الدار محرز لا يلي السكة \* وفيه عن محمد رحمه الله نزول في بيت أو حان فسرق بعضهم من بعض ورب المتاع يحفظه أو تحت رأسه لا قطع وان كان في المسجد والمسئلة بجبالها قطع والمسجد في هذا يخالف

الضاف يعني مشايخنا ما لو اعن تجوز حكم الحاكم المحكم فيه قال شمس الأئمة الخلو ان رحمه الله تعالى والصحيح من المذهب انه يجوز حكم الحاكم المحكم فيه في مثل هذه المجتهدات والدليل عليه ما ذكر في كتاب الصلح في مواضع انه ينفذ حكم الحاكم المحكم في كل شيء الا في المسدود والقصاص والعنان ولكن لا يفتي للعوام بهذا كي لا يتجاوزوا الحد ولا يخطبوا به الا ان حكم الحاكم المحكم لا يلزم في حق القاضي المولى حتى لو رفع حكمه الى قاض مولى يرى ابطاله وأبطاله صح ابطاله اذ شرط في المزارعة ان صاحب البذر يرفع قدر بذره ويكون الباقي بينهما فانه المزارعة فاسدة لان هذا شرط يقطع الشركة في الخارج عسى ومثل هذا الشرط يوجب فساد المزارعة فالحيلة في ذلك ان ينظر صاحب البذر الى مقدار بذره والى مقدار ما يخرج من مثل تلك الارض عادة حتى يعلم ان بذره من الخارج كم يكون فان كان قدر بذره من الخارج العشر يشترط لنفسه العشر وان كان قدر بذره الثلث يشترط لنفسه الثلث وعلى هذا القياس فافهم وفي القدوري اذا دفع بذرا الى رجل ليزرع في أرضه بنصف الخارج فالزراعة فاسدة الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فان طلبا حيلة في ذلك حتى تجوز بلا خلاف فالحيلة ان يشتري صاحب الارض من صاحب البذر نصف بذره ويبرئه صاحب البذر عن الثمن ثم يقول صاحب البذر صاحب الارض ازرع أرضك بالبذر كله على أن الخارج بينهما نصفان كذا في الذخيرة

#### الفصل السادس والعشرون في الوصية والوصية

رجل بخل رجلا وصيه في ماله بالكوفة وجعل رجلا آخر وصيه في ماله بالشام وجعل رجلا آخر وصيه في ماله ببغداد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هؤلاء كلهم أوصياء الميت في جميع تركته بالكوفة والشام وبغداد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كل واحد منهم يكون وصيا في المكان الذي أوصى اليه خاصة وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب في الكتب فالخلاف ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوصاية لا تقبل التخصيص بنوع واحد وبمكان واحد وزمان واحد بل تعم في الانواع والامكنة كلها وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تخصص بنوع ومكان وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب هكذا ذكر الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الخلو ان في شرح حيل الخصاف وذكر الشيخ الامام الاجل شيخ الاسلام في شرح حيل الاصل قول أبي يوسف مع قول أبي حنيفة وذكر قول محمد انه يصير وصيا في المكان الذي خصه وفي النوع الذي خصه ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا صار كل واحد منهم وصيا وقبيل في جميع التركة لا ينزله أحدهم بالتصرف وان كانت الوصاية متفرقة فان أراد أن يكون كل واحد من الاوصياء وصيا في جميع التركة وينفرد بالتصرف

البيت والخان والقرى فيهم نزولاه وعنه عشرة رجال في دار كل في بيت على حدة فسرق رجل من كل رجل درهم ما قطع بالاتفاق لانها سرقة واحدة ولو كانت حجرا كثيرة في دار عظيمة فسرق من كل حجرة أقل من عشرة لا يقطع \* السارق لو رده الى دار المالك أو الى من هو في عياله في الجامع لا يبرأ عن الضمان ويسقط القطع استحسناته العبد ان سرق لا تقطع يده لا بحضرة المولى عند الامام ومحمد رحمه الله وكذا القصاص والخلاف في سماع البينة على العبد عند غيبة المولى وعند غيبة عبده لا يقبل عليه اجماعا وفي المتن عن الامام ادركت الاصل وهو نقب لك قتله قال محمد رحمه الله ان قتله غرم الدية في ماله وقال الثاني رحمه الله حذره فان ذهب والا فارمه فان دخل عليك بيتا نخفت أن يبدأ بك بضرب أو خفت أن يرميك فارمه ولا يحذر \* قال محمد ولو ان لصا دخل دارا ولا سلاح معه وصاحب الدار يعلم انه يقوى على اخذ ما نبت الا انه يخاف ان يأخذ بعض متاعه ولا يقدر عليه وسعه ضربه وقتله وكذا لو رأى في منزله رجلا مع أهله أو جارية فيجبر وخاف ان أخذ ما نبت يقهقه فهو في سعة من قتله ولو كانت مطاوعة قتلها ما ولو استكره امرأته رجل لها قتله وكذا الغلام وهو ما أخذوا ان قتله فدمه

فدعه هذراذالم يستطع منعها بالقتل \* وسئل محمد عن مجنون قصد انسا بالقتل أو بغيره فمقتلهما الموصول عليه قال بضمهم ما وبه أخذ الفقيه بكن أ كل مال انسان عند المحضة بضم قيمته \* قتله صاحب الدار وبرهن على أنه كاره قدمه هذروان لم يكن له بينة ان لم يكن المقتول معروف بالشر والسرقه قتل صاحب الدار قصاصا وان متهم ما به في القياس يقتص وفي الاستحسان تجب الدية في ماله لورثة المقتول لان دلالة الحال أورثت شبهة في القصاص لافي المال \* قتل انسانا في حبس السلطان قبل أن يثبت عليه شيء ثم قامت عليه بينة بذلك على القاتل القود \* شهر في المصر ما يلبث كالعصا لا يباح قتله ولو قتله ضمن وان في المفازة في موضع لا غوث أو في المصر له لا يباح قتله ولو قتله لا يضمن ولو شهر ما لا يلبث يباح في الاحوال قتله ولو قتله دفعا لا يضمن ولتحكيم القلب أصل في مثله وهو قوله عليه الصلاة والسلام ضع يدك على صدرك فما حاك في صدرك نخذه وأن افتهك الناس ولا جاعهم فحين دخل عليه ليل اشهر اسيفه ما دارحه (٣٣٣ع) يشد نحوهم يحكم في ذلك قلبه فان كفر فزعه منه وخوفه وعلم أنه يريد قتله حل له ان يبدأ بقتله وان وقع في قلبه خلاف ذلك لا يحل له قتله والمعتبر فيه اغلب الظن

كتاب الوصايا وهي آخر أحوال الانسان فتمت بها وفيه ثمانية فصول الاول في أصوله في المقدمة وفيها ما يصح منها وما لا يصح وانه ثلاثة أنواع الاول في أصوله

قال في شرح الطحاوي الافضل لمن له مال قليل وله ورثة أن لا يوصي ولمن له مال كثير يستحب ان يوصي بدون الثلث وورثته أغنياء أم فقراء فمما هو طاعة لا معصية وفي الفضلي وكذا روى عن الثاني أن الورثة لو صفارا أو كارا لا يستغنون بثلاث التركة أو فقراء فتركها أفضل وان أغنياء أو يستغنون بثلاث التركة فالوصية أفضل وعن الامام في تقرير الاستغناء ان ترك لكل وارث أربعة آلاف سوى الوصية وعن

بالاتفاق فالحيلة ان يجعلهم أو صبا في جميع تركته على ان من حضر منهم فهو وصي في جميع تركته وعلى أن لكل واحد منهم أن يقوم بوصية وتنفيد أمره فيها فاذا فعل على هذا الوجه صار كل واحد منهم وصيا عاما منفردا بالتصرف بالاتفاق اعتبارا بشرط الموصي فان أراد الموصي أن يكون كل واحد من الاوصياء وصيا فيما أوصى اليه خاصة لا يدخل مع الآخر في شيء من الاقوال فالحيلة أن يقول أوصيت الى فلان في مالي ببغداد خاصة دون ماسواها من البلدان وأوصيت الى فلان آخر في مالي بالشام دون ماسواها من البلدان فاذا قال على هذا الوجه تخصص وصاية كل واحد من الاوصياء بالمال الذي في ذلك المكان الذي عينه لهذا الوصي بالاتفاق اعتبارا بشرط الموصي قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في هذه الحيلة نوع نظر لان قوله أوصيت الى فلان لفظ عام يقتضي ثبوت ولاية التصرف لفلان عاما ثم تخصيصه بماله ببغداد يكون في معنى الحجر الخاص والحجر الخاص اذا ورد على الاذن العام لا يعتبر فانه ذكر في المأذون أن المولى اذا أذن لعبده في التجارة اذنا عاما ثم حجر عليه في بعض التجارات فانه لا يصح الحجر كذا هنا ينبغي أن لا يصح التخصيص ويصير وصيا عاما ومسئلة أخرى يتردد فيها المشايخ رحمهم الله تعالى أن من أوصى الى رجل وجعله قيا فماله على الناس ولم يجعله قيا فماله للناس عليه بعض المشايخ على أنه يصح هذا التقييد وأكثرهم على أنه لا يصح ويصير وصيا في الكل فعلم أن في هذه الحيلة نوع شبهة (أوصى) الى رجل على أنه ان لم يقبل وصيته ففلان رجل آخر وصيه فهذا جائز عندنا لان الوصاية ثبابة فصارت كالوكالة ثم التوكيل على هذا الوجه جائز الا أن يعزله غير أن الوكيل لا يعزل ما لم يعلم والوصي ينزل وان لم يعلم بالعزل والفرق عرف في موضعه كذا في الذخيرة

### الفصل السابع والعشرون في أفعال المريض

قال الخصاص رحمه الله تعالى مريض عليه دين له مريض ورثته وأراد أن يقر له دينه فقد عرف من أصل أصحابنا رحمهم الله تعالى أن اقرار المريض لبعض ورثته لا يصح فالحيلة التي تتأق في ذلك على قول الكل أن يقر المريض بالدين لاجبي يثق به وبأمر الاجبي حتى يقبض ويدفعه الى الوارث وان قال الاجبي أخاف أن يحافني الحاكم بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما أبرأت الميت منه ولا من شيء منه على ما يستتلف عليه غرما الميت فلا يجوز لي أن أحلف عليه فالحيلة في ذلك أن يأمر المريض هذا الاجبي حتى يبيع عيما من أعيان ماله يعني مال الاجبي من الوارث بالدين الذي له على المريض فاذا باعه وقبل الوارث ذلك صار دين الوارث على المريض للاجبي فاذا حلف الحاكم كان حلفه على أمر صحيح ثم ذكر

( ٥٥ - فتاوى سادس )

الفضلي عشرة آلاف درهم ويبيد في الوصية بالواجبات ان كانت والافاقربة فان أغنياء فبالخير وان يشترط فيها القبول صريحا أو دلالة وذلك بان يوت الموصي له قبل القبول والرديف يكون موته قبولا لها فترثه وورثته وقبل الموصي له قبل موت الموصي لا يعتبر قبلا لثالث يجوز للاجبي أجازت الورثة أو لا وبكل المال باجازتهم وان لم يكن له وارث تجوز أجاز السلطان ومن له بيت المال أم لا وبأكثر من الثلث أو لوارث لا الا باجازه الورثة وللغربي لا وان أجازت الورثة ويجوز للمستأمن والذي استحسننا وللقاتل ان أجازت الورثة وهم بالغون عندهما خلا فاللثاني وان أجازها من هو أهل للاجازة يكون توكيلا من الموصي لامن الجيز وهي ثلاثة أنواع أن يكون الموصي له كالودع والوصية في يد الموصي وورثته كالودعة بان يوصي بعين مال قائم يخرج من الثلث حتى لو هلك بلا تعد لا يضمن الثاني أن يكون الموصي له كالشريك مع الورثة بان يوصي بثلث ماله وهذا الواسع تفاد ما لا بعد الوصية ثم مات يعطى ثلث



وان ضياعا صار وقفاعلى الفقراء \* قال ثلث مالى لله تعالى فالوصية باطلة عندهما وعند محمد رحمه الله يصرف الى وجه البر ولو قال انظروا الى ما يجوز ان اوصى به فاعطوه فهذا على الثلث \* قال صددرم بخشيش كند فالوصية باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء ولو قال صددرم ازال من روائ كنيذ جاز لا نير ادبه القريبه وقال القاضي على النسبي روائ كنيذ ليس من لساننا فلا أعرفه \* ولو اوصى وصية من تبة ثم قال اعرضوا وصيتى على فلان فاجاز فهو جائز وما رد فهو مردود فلم يعرضوا فلا ناشيا أو عرض عليه ولم يقل شيئا حتى مات فالوصية جائزة لان هذه اللفظة تراد بها التقرير \* قال ثلث مالى سيدى الله فهو للغزو فان أعطوه حاجم قطع عاجز \* وفي النوازل لو صرف الى سراج المسجد يجوز لكن الى سراج واحد في رمضان وغيره وكل مالى حيث يرى الناس أو حيث يرى المسلمون في عرفنا ليس بوصية \* اوصى بثلث في وجهه الخير يصرف الى بناء القنطرة وبناء المسجد وطلبة العلم \* اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته ثلاثا (٤٣٥) بطلت الوصية في الاصح \* اوصى لصالح ورثة

فلان بطلت الوصية \* جعل داره خاناً ينزل فيه الناس بعد موته لا يجوز \* تسبيل الاشياء المنقولة في الحياة لا يجوز وعنده بعد الموت ان كان فيه تمليك بان يوصى بالغلة له ويقول جعلت سكاه لفلان لا يجوز وفي الجامع الصغير اوصى بثمره بستانه ثم مات وفيه امرأة فهي له وحدها ولو قال له ثمره بستانى ما عاش أو أبدا فله هذه الثمرة وما يحدث استحسانا \* اوصى بغيره بستانه له الغلة ما عاش \* اوصى بصوف غنمه أبدا أو بأولادها أو بالباقي مات فلم يوصى له ما على ظهرها من الصوف وفي بطنها من الولد وضرعها من اللبن يوم مات الموصى استحسانا \* اوصى لرجل بأربع مائة ولا تخرب اثنين ثم قال لثالث أشركك فيما أوصيت لهما له النصف منهما \* اوصى لرجل بمائة ولا تخربا ثمانية أخرى ثم قال لثالث

(قال) ان جعل لبنت له صغيرة شيئا امام متاعا أو حليا أو ما أشبهه ولم يشهد على ذلك حتى مرض ولا يأن من الورثة أن لا يسلموا لها ذلك قال اماما كان من حلى أو متاع أو ما أشبهه من المنقولات يدفعه ميراثي من يثق به ويعلم أن ذلك لابنته فلانة ويوصى اليه بان يحفظ لها ذلك فاذا اكبرت دفعه اليها أو ما الدار والضيعة اذا كانت معروفة للريض لا يمكنه أن يفعل بالعقار ما فعل بالمنقول ولكن ينبغي له أن يدفع الى من يثق به مالا سرا ويقول هذا المال مال ابنتي فلانة فاشتر هذا العقار مني لابنتي فلانة ثم يبيع العقار من ذلك الرجل بمحضرة الشهود ولا يقول ذلك الرجل عند الشراء أشترى هذه الضياع لابنته هذا وكذلك لا يقول المريض عند البيع بعث لابنتي بل يطلقان الكلام اطلاقا فاذا اكبرت الابنة فالمشترى يدفع الضياع اليها وقد اختلف مشايخنا رحمهم الله تعالى في فصل أن من جهز ابنته الصغيرة ولم يسلم اليها ولم يشهد على ذلك حتى مرض فاراد أن يدفعه الى رجل سر يحفظ لابنته على نحو ما ينهال يحل لذلك الرجل أن يأخذ منه أكثر المشايخ على أنه لا يحل لان القاضي لا يصدق أبدا الصغيرة أن هذا ملك الصغيرة فكذلك لا يصدق ذلك الرجل ولا يبعه أن يأخذ ذلك منه فسطل به حق سائر الورثة الا أن الخصاص رحمه الله تعالى أشار في فصل الحلى والمتاع أنه يحل لذلك الرجل أن يأخذ فان خاف الاجنبي أن تلزمه عين ان كان المريض وهب الثمن من ابنته ثم دفعه الى المشتري فاشترى لها بذلك المال قال ليس عليه في عينه شي وكذا لو استقرض المريض من انسان مالا ثم وهبه لابنته ثم دفعه الى الرجل حتى اشترى الضياع منه لابنته فهو جائز وليس على ذلك الرجل في عينه شي على ما عرف في الميسوط أن العقد لا يتعلق بعين تلك الدراهم بل يتعلق بثلثها دينيا في الذمة ولا يكون هو بالخلف بالشراء ثانيا قال الشيخ الامام شمس الآفة الحلواني رحمه الله تعالى هذه الحيلة تصح على قولهما فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بيع المريض من وارثه ومن وكيل وارثه لا يصح فلا تصح هذه الحيلة عنده اذا كان في يده دار أو ضياع لبعض ورثته وخاف أنه لو أقر بذلك للوارث لا يصح اقراره بالحيلة أن يقول لاجنبي هذه الدار دارك ويقول لاجنبي هذه الدار لوارثك فلان وليست لي (قال) واذا كان لامرأة المريض أو لوارث آخر على المريض دين مائة دينار خاف المريض أنه لو أقر بذلك لا يجوز اقراره للوارث بالحيلة أن يجيى عرب الدين بمن يثق بدينقر المريض بمحضرة الشهود وأن وارثه فلا ناوكله بقض المائة الدينار التي له على هذا الرجل ويقول قبضت هذه المائة الدينار من هذا الرجل لوارثي فلان ثم ينكر وارثه الوكالة ويرجع وارثه على ذلك الرجل فاذا رجع كان لذلك الرجل أن يرجع على المريض فان خاف الرجل أن تلزمه العين فالوجه أن يبيع الوارث منه شيئا بماله كما وصفتنا كذا في المحيط

#### الفصل الثامن والعشرون في استعمال المعارض

أشركك فيما أوصيت لهما لثالث ثالث كل مائة استحسانا \* ثلث مالى لفلان ثم قال في ذلك المجلس أو غيره سدس مالى لفلان لفلان السدس الواحد لا غير ولو قال سدس مالى وصية لفلان ثم قال في ذلك المجلس أو غيره سدس مالى لفلان وصية له لثالث \* اوصى لوارثه ولاجنبي فلاجنبي نصف الوصية وبطلت للوارث \* اوصى بثلث وصية للحي \* مريض أقر لوارثه ولاجنبي بدين بطل الكل \* اوصى بألف درهم من مال رجل ثم مات الموصى فاجاز رب المال الوصية بعد موته فان دفعه جاز وان منعه له ذلك بخلاف ما اذا اوصى بأكثر من ثلث ماله فاجاز الورثة بعد موته ثم امتنع وعان التمس ايم ليس لهم ذلك \* اقتسما تركه ايم ما ألف درهم فاخذ كل منهما خمسمائة درهم ثم أقر أحدهما أنه اوصى بثلث الالف لرجل ان صدقه الابن الآخر له ثلث الالف فيه ما وان كذبه عليه ثلث مالى يده في الاستحسان والقياس أن يأخذ نصف مالى يده كما لو أقر بدين ثلث وكذبه الآخر يأخذ نصف مالى يده المقر ولو أقر أحدهما بدين على والدهما فائكر الابن الآخر يأخذ كل مالى يده المقر قال



الفتية وعندي يأخذ منه حصته \* أوصى بثلاث ثلاثة دراهم فبثلاث درهمان وبقي درهم وهو يخرج من الثلث له الدرهم كله وكذلك أوصى بثلاث ثلاثة أبواب من جنس واحد وكذلك الأغنام ولوأوصى بثلاث ثلاثين رقيقة فاثلاث لم يكن له الاثلاث الباقي وفي الاصل قال في مرضه ثلث دارى لفلان لا يكون وصية ولو قال سدس دارى لفلان يكون اقرارا وعلى هذا ألف درهم من مالى لفلان كان وصية ان كان في ذكرا الوصية ولو قال في مالى كان اقرارا ولو قال عبدى هذا فلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكرا الوصية ولا قال بعد موتى فبه قياسا واستحسانا فان قبضه في حياته صح فان مات قبل القبض بطل فان ذكره في خلال الوصية لم يكن وصية استحسانا وافرقي الاستحسان بينهما اذا ذكر كل الدار و ذكر بعض الدار بان هبة المشاع فيما يحتمل القصة باطلا فان كان في ذكرا الوصية فان لم يكن في ذكرا هبة وبطل فعلى هذا انصف عبدى لفلان هبة \* وأوصيت بان يوهب لفلان سدس (٤٣٦) دارى بعد موتى وصية وفي مجموع النوازل الوصية للعبد بعين من اعيان ماله لا تصح ولو بثلاث ماله

تصح مطلقا ويكون وصية بالعتق وان خرج من الثلث عتق كله بلا سعاية وان خرج بعضه عتق وسعى في بقية قيمته \* أوصى لعبد بئى من الدراهم المرسله أو الدنانير المرسله قال الامام النسفى الاصح أنه لا يصح كالوصية بالعتق \* تجوز الوصية بمالى البطن وبمافى البطن الجارية ولا تجوز الهبة للعبد والوصية لاهل الحرب باطلا وفي السير ما يدل على جوازها والتوفيق أنه لا ينبغي أن يفعل فان فعل

ثبت الملك \* حربي مستأمن في دارنا أوصى بكل ماله لمسلم أو ذى صح \* وصية الذى فيما زاد على الثلث لا تجوز \* وصاياه أربعة قرب بمطلقا كالصدقة والعتق والاسراج في القدس وبمافى القوم باعيانهم ولم يسم وانه كالوفعل في صحته الثاني معصية مطلقا كالوصية للناتجة والمغنى ان لم يكن يحصون لا يصح وان لقوم

باعيانهم صح \* الثالث طاعة عندنا كالوصية ببناء مسجد أو باسراجه ان لقوم باعيانهم فتلك منهم فتصح ويبطل ذكرا الهبة فان شأوا فاعلوا ذلك أو تركوا الملك لهم وان لا يحصون لا يصح \* الرابع معصية عندنا لا عندهم كبناء بيعة أو كنيسة ان لقوم باعيانهم صحت اجماعا وان لا يحصون يصح عند الامام لا عندهما والذى لو جعل في حياته داره بيعة أو كنيسة فمات عندهم لانه كوقف المسلم غير لازم عنده وعدم جوازها بماله معصية عندنا عندهما كما مر في نوع في الرجوع عنها وفي شرح الطحاوى ومجموع النوازل أوصى بمائة ثم أخرجها عن ملكه بالبيع أو العتق أو التدبير أو الكتابة أو باعيانهم نفسها بطلت الوصية ولا تعود بالعود الى ملك الموصى لا اذا أوصى بان تباع من فلان فانه لا يكون رجوعا \* الوصية أربعة يحتمل الرجوع قولاً وفعلان أوصى بالعين تبطل بالرجوع أو الاخراج عن ملكه ولا يحتمل بهما كالعتق والتدبير والذى يحتمل بالقول لا بالفعل كالوصية بثلاث أو ربع يصح الرجوع قولاً فاذا باع ثلث ماله أو نصفه كانت الوصية في الباقي أو في بدله والرابع التدبير المقيد لا يصح بالقول ويصح سماع التدبير المقيد \* أوصى بشرب فقطعه وخطاه أو قطن فغزله أو حديد فالتخذه

يجب أن يعلم أن استعمال المعارض للتخزين عن الكذب لا بأس به جاعل عن مرضى الله تعالى عنه أنه قال ان في معارض الكلام ما يغنى الرجل عن الكذب وعنه أيضاً أنه قال ان في معارض الكلام لمن دوحه عن الكذب أى سعة وفي ذلك طريقان أحدهما أن يتكلم بكلمة ويريدهم غير ما وضعت له الكلمة من حيث الظاهر (١) الا أن ما أراد به يكون من محتملات لفظه الطريق الثانى أن يقيد الكلام بلعل وعسى وذلك بمنزلة الاستثناء يخرج الكلام به من أن يكون عزيمة والدليل على أنه لا بأس باستعمال المعارض أن الله تعالى أباح من المعارض ما لم يبع صريحه قال الله تعالى لا جناح عليكم فيما عازتكم به من خطبة النساء ثم قال ولكن لا تؤاخذوهن سر الأنا تقولوا قولا معروفا فان المرأة اذا كانت معسدة لا يحمل لرجل ان يحطها صريحا ولو كان ذلك جليلا حسنة ومثلك يصلح للمثلى وسيعضى الله تعالى من أمره ما يشاء فلا بأس به وعن ابراهيم أنه كان اذا دخل بيته للاستراحة يقول لخادمه اذا استأذن أحد في الدخول على فقل ليس الشيخ هنا وعن المكان الذى أنت قائم فيه وعنه أيضاً انه كان اذا استأذن منه ثقيل للدخول عليه كان يركب على دار أو فرس أو سادة ويقول لخادمه قل ان الشيخ قد ركب حتى يقع عند السامع انه قد ركب على دابته لحاجة له فيرجع وعنه أيضاً انه كان اذا استعار منه انسان شيئا كان يضع يده على الارض ويقول ليس الشئ الذى تستعيره هنا ويريد به في موضع وضع يده فيظن السامع أن ذلك الشئ ليس بحضوره أو في داره والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة \*

### الفصل التاسع والعشرون في المتفرقات

إذا أراد الرجل ان يتصدق عنه بعد وفاته لاجل صلواته الفاتيات ولا يأمن من الوارث أن لا يتصدق بته لو أوصى بذلك ورعياً أوصى بثلاث ماله قبل ذلك ولوأوصى بهم أيضاً داخل هذا في الثلث وهو يريد أن يكون هذا وراء الثلث فالخيلة في ذلك أن يبيع شيئا من أملاكه في حياته وصحته بمن يشق به ويعتد عليه ويسلم المبيع ويرثه من الثمن حتى يبيع المشتري ذلك الشئ بعد وفاته ويتصدق بثمنه عنه فيجوز ان شاء الله تعالى (١) قوله الا أن ما أراد به يكون من محتملات لفظه بيانه فيما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الجنة لا يدخلها عجز فسمعت عجز ذلك فجعلت تنكى حتى بين رسول الله صلى الله عليه وسلم صفة أهل الجنة حين يدخلونها فقال أهل الجنة جردم دمك كلون فقد تلفظ عليه السلام بلفظ وأراد به غير ما وضع له اللفظ من حيث الظاهر الا أن ما أراد به عليه السلام كان محتمل لفظه والعجز زهمت ما وضع له اللفظ من حيث الظاهر كذا في المحيط نقله البحر اوى

فان شأوا فاعلوا ذلك أو تركوا الملك لهم وان لا يحصون لا يصح \* الرابع معصية عندنا لا عندهم كبناء بيعة أو كنيسة ان لقوم باعيانهم صحت اجماعا وان لا يحصون يصح عند الامام لا عندهما والذى لو جعل في حياته داره بيعة أو كنيسة فمات عندهم لانه كوقف المسلم غير لازم عنده وعدم جوازها بماله معصية عندنا عندهما كما مر في نوع في الرجوع عنها وفي شرح الطحاوى ومجموع النوازل أوصى بمائة ثم أخرجها عن ملكه بالبيع أو العتق أو التدبير أو الكتابة أو باعيانهم نفسها بطلت الوصية ولا تعود بالعود الى ملك الموصى لا اذا أوصى بان تباع من فلان فانه لا يكون رجوعا \* الوصية أربعة يحتمل الرجوع قولاً وفعلان أوصى بالعين تبطل بالرجوع أو الاخراج عن ملكه ولا يحتمل بهما كالعتق والتدبير والذى يحتمل بالقول لا بالفعل كالوصية بثلاث أو ربع يصح الرجوع قولاً فاذا باع ثلث ماله أو نصفه كانت الوصية في الباقي أو في بدله والرابع التدبير المقيد لا يصح بالقول ويصح سماع التدبير المقيد \* أوصى بشرب فقطعه وخطاه أو قطن فغزله أو حديد فالتخذه



سيفاً أو شاة فذبحها أو قص فآخذها بباطل ولو بداهه هـ هـ لا \* أوصى بأن يشتري له عبد وملكه الموصى تنفذ الوصية ويعطى العبد للموصى له \* أوصى بعبد لم يذبح لم يرو وهو يخرج من الثلث فالعبد بينهما أنصافاً ولو قال الذي أوصى به لفسلان فهو لفسلان فرجوع ولو قال بعبد الوصية لا أعرفها أو قال لم أوص به فافرجوع عند الثاني ومحمد أنكر كونه رجوعاً وفي الجامع أشهد وأبأن لم أوص لا يكون رجوعاً ولو قال كل وصية أوصيت بها فهي باطلة أو حرام أو ربالا يكون رجوعاً ولو قال آخرتها لا يكون رجوعاً ولو قال تركتها فرجوع \* أوصى بما في بخلته من الكفرة فصارت بسراً أو العصب صار خراً أو العنب صار زبيباً أو الحبل صار كبشاً أو البقل صار حباً أو الفصيل صار شعيراً أو بالبيضة فصارت باحتضان الدجاجة فرحاً أو بالخططة فإبنت وصارت نباتاً بطلت في الكل ولو رطباً فصار ثمرًا كذلك في القياس وفي الاستحسان لا وكل هذا التغير قبل موت الموصى وبعد موته لا يبطل وينتقل التغير (٤٣٧) بعد القسمة فالعبد للموصى وبعد ذلك

أنا تركت على الخيل بأذن الورثة طاب له الفضل ولو بالأنهم تصدق بالفضل وإن التغير قبل القسمة لا يبطل ويعتبر خروج الكل من الثلث وإن تغير بعض كل شيء إن غرة أو غرتين لا يعتبر وإن أكثر كان لكل بعض حكم نفسه فبطل الوصية فيما تغير لا فيما لم يغير \* مريض قادر على التكلم قيل له هل أوصيت بكذا قال لا فاشأر برأسه أي نعم أو قيل له أشهد عليك بكذا فاشأر أي نعم لا يصح ولا يعتبر بخلاف المفتي إذا سئل عن مسألة فاشأرته كالناطق يعمل به \* الوكالة بعد موت الموكل وصاية والوصاية في حياته وكالة علم أن كلاهما ينقذ بلفظ الآخر والعبرة للبيعة والمات وتعلقها بالشروط جائز لأنها في الحقيقة إثبات الخلاف عند الموت \* الوصية للمسلم لا تجوز عند الثاني خلافاً للمحمد رحمه الله

فإن خاف أن لا يفعل ذلك الرجل ما قلنا ويمسك ذلك الشيء لنفسه ولا يبيعه ولا يصرف عنه في الوجه الذي قال فالحيلة في ذلك أن يبيع تلك العين من ذلك الرجل بشئ موقوف ويكون الموقوف معيباً بقليل عيب ولا يرى البائع الملقوف ولا يرضى بالعيب ويوصى إلى إنسان أن يرى ذلك الشيء المعيب بعد وفاته فيريته الوصى بالعيب إذا امتنع المشتري ذلك الشيء عن البيع فيعود ذلك الشيء إلى ملك ورثته وإنما اعتبرنا خيار العيب في هذه المسألة لأن خيار العيب يبق بعد الموت وخيار الرؤية لا يبق (الوصى) إذا قسم التركة بين الورثة والورثة صغار كلهم ليس فيهم كبير لا تجوز قسمة لأن في القسمة معنى البيع والوصى إذا باع مال بعض الصغار من البعض لا يجوز فكذلك لا تجوز القسمة والحيلة للوصى في ذلك إذا كان الصغار اثنين أن يبيع الوصى حصة أحدهما من رجل مشاعة ثم يبايعهم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه حتى يمتاز نصيب أحدهما من الآخر وإنما جازت هذه القسمة لأنها جازت بين اثنين

وحياله أخرى \* أن يبيع حصته من رجل ثم يشتري من المشتري حصة كل واحد منهما مأمورة (إذا) قال المريض أجمعوا عني ثلث مالي حجة واحدة أو قال حجة ولم يقل واحدة فدفع الوصى إلى رجل مالا مقدرا لينفق على نفسه في الطريق ذاهباً ورجاعاً بحكمة فأنفق وبقى من ذلك شيء قليل بحيث لا يمكن للأموال الاحتراز عنه فالقياس أن يصير ضامناً لما أنفق على نفسه وفي الاستحسان لا يصير ضامناً وكان على الأمور أن يرد ما بقي في يده على الوصى وإن كان الميت أوصى أن يكون الباقي للأموال فإن كان عين رجل لا يصح عنه كانت الوصية بالباقي جائز له لحصولها للعلوم وإن لم يعين من يحج عنه كانت الوصية باطلة والحيلة في ذلك أن يقول الموصى للوصى أعط ما بقي من النفقة من شئت فإذا أعطى الوصى المأمور ما بقي من النفقة تجوز بمنزلة ما لو قال الموصى للوصى أعط ثلث مالي من شئت كذا في المحيط والله أعلم

### كتاب الخنثى

وفيه فصلان

### الفصل الأول في تفسيره ووقوع الاشكال في حاله

يجب أن يعلم بأن الخنثى من يكون له مخرجان قال الباقى رحمه الله تعالى أو لا يكون له واحد منهما ما يخرج البول من ثقبه ويعتبر المبال في حقه كذا في الذخيرة \* فإن كان يبول من الذكرك فهو غلام وإن كان يبول من الفرج فهو أنثى وإن بال منهما فالحكم للاسبق كذا في الهداية \* وإن استويا في السبق فهو خنثى

ولو قال ينفق عليه جازاً جاعلاً \* أوصى بماله من الدين على مديونه الآخر يصح \* أوصى بثلث ماله للكعبة جازلاً كين مكة قال محمد أوصى بثلث ماله لبيت المقدس جاز على بيت المقدس ويصرف إلى سراجيه ونحو ذلك \* أوصى بثلث ماله في الثغور فهو باطل في القياس وفي الاستحسان أجعل في مسكن الثغور \* الثاني في الوصية بالكفارة \* اجتمعت الوصايا والثلث يضيق إن متساوية يبدأ بأجدأ الميت واختلفت الروايات عن الثاني ففي رواية يقدم الحج على الزكاة وفي رواية بعكسه والحج والزكاة يقدمان على الكفارة وهي على صدقة الفطر وهي على الاضحية والواجبات تقدم على النافلة وفي النوازل يبدأ بتقديم الميت والوصايا بالعتق إن كفارة فحكمه حكم الكفارات والا فحكمه حكم النفل فإن كان مع هذه الوصايا التابئة حقاً لله تعالى وصية لا دعى صرف بما أوصى له وجعل كل جهة من جهات القرية مفرداً بالضرب نحو أن يقول ثلث مالي في الحج والكفارات ولز يدقسم على أربعة وفي النوازل قال جامع في رمضان فسأوا العلماء فيجب على أعطوه عنى

يخرج قيمة الرقبة من الثلث مع سائر الوصايا يعتق عنه الرقبة ويطعم نصف صاع من بر وان لم يخرج قيمة الرقبة وأبى الورثة إجازة الوصية أطعم عنه اثنين مسكينين كل مسكين نصف صاع من بر ان خرج من الثلث \* أوصى بالاطعام عن فوائت صلاته يطعم لكل صلاة نصف صاع من بر في الاصح \* أوصى بان يعطى لولد ولده من كفارة يمينه يعطى كأمر ولا يجوز عن الكفارة (نوع) \* أوصى بثلاث ماله الفقراء والوصية في بلد ووطنه في بلد آخر ان معه ماله يصرف الى فقراء هذا البلد ثلث هذا المال وما كان في وطنه يصرف ثلثه الى فقراء وطنه كفاي الزكاة \* أوصى بصرف ثلث ماله الى فقراء خوارزم الا فضل صرفه اليهم فان صرف الى غيرهم من الفقراء جاز وعلمه الفتوى وكذا الوأوصى لفقراء الخراج يصرف الى غيرهم \* أوصى بان تصدق الى عشرة أيام فتصدق به في يوم جاز \* أوصى بان يعطى كل فقير درهم فاعطى الوصي فقيرا نصفه ثم أعطاه النصف بعد ما تلف النصف (٤٣٨) الاول جاز \* وعن محمد رحمه الله اقوام أمر وان يكتبوا مساكين مسجدهم

فكتبوا ورفعوا أسامهم اليهم \* أخرجهوا الدراهم على عددهم فأت واحد من المساكين قال يعطى وارثه ان مات به درفع اسمه \* أوصى لاهل السجون أو ليتامى أو الارامل أو أبناء السبيل أو الغارمين أو الزمنى يعطى فقراؤهم لا أغنياؤهم \* أوصى بثلاث ماله للرباط ان هنالك دلالة على ارادته اهل الرباط المقيمين فيه فالهم والا فالى عمارته أما الوصية للمسجد كذا أو قنطرة كذا صرف الى عمارته واصلاحه عند محمد وعند الثاني باطل الا اذا قال يتنق على المساجد \* أوصى بالخراج ثلثه الى مجاورى مكة ان لا يحصون يصرف الى محتاجهم وان يحصون يقسم على رؤسهم \* أوصيت بثلاث مالى وهو أوفى فاذا هو أكثره الثلث كاه ويعتبر الثلث في تنقيدها وقت القسمة \* أوصى من عال - لها ان يعطاه الفقراء

مشكل عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى لان الشئ لا يخرج بالكثرة من جنسه وقال ابن سب إلى أكثرهما بولا وان كان يخرج منهم على السواء فهو مشكل بالاتفاق كذا فى الكافى \* قالوا وانما يتحقق هذا الاشكال قبل البلوغ فأما بعد البلوغ والادراك يزول الاشكال فان بلغ وجامع بكراهة فهو رجل وكذا اذا لم يجمع بكراهة ولكن خرجت له حية فهو رجل كذا فى الذخيرة \* وكذا اذا احتلم كاحتلم الرجل أو كان له ندى مستو ولو ظهر له ندى كندى المرأة أو نزل له لبن في ثدييه أو حاض أو حمل أو أمكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة وان لم تظهر احدى هذه العلامات فهو ختنى مشكل وكذا اذا تعارضت هذه المعالم كذا فى الهداية \* وأما خروج الخنى فلا اعتبار له لانه قد يخرج من المرأة كما يخرج من الرجل كذا فى الجوهرة النيرة \* قال وليس الختنى يكون مشكلا بعد الادراك على حال من الحالات لانه ما ان يجعل أو يتعوض أو يخرج له حية أو يكون له ثديان كندى المرأة فهذا يبين حاله وان لم يكن له شئ من ذلك فهو رجل لان عدم نبات الثديين كما يكون للنساء دليل شرعى على انه رجل كذا فى المبسوط اشمس الاثمة السرخسى رحمه الله تعالى

### الفصل الثانى فى أحكامه

الاصل فى الختنى المشكل أن يؤخذ فيه بالاحوط والاثوث فى أمور الدين وأن لا يحكم بثبوت حكم وقع الشك فى ثبوته فان وقف خلف الامام قام بين صف الرجال والنساء فلا يتقلل الرجال حتى لا تفسد صلاتهم لاحتمال أنه امرأة ولا يتقلل النساء حتى لا تفسد صلاته لاحتمال أنه رجل فان قام فى صف النساء بعيد صلاته احتياط لاحتمال أنه رجل وان قام فى صف الرجال فصلاته تامة ويعيد الذى عن يمينه وعن يساره ومن خلفه بخلافه صلاتهم احتياط لاحتمال أنه امرأة ويجلس فى صلاته يحلوس المرأة كذا فى الكافى \* قال محمد رحمه الله تعالى أحب الى أن يصلى بقناع يريده قبل البلوغ وان صلى بغير قناع لا يؤمر بالاعادة الا استحبابا هذا اذا كان الختنى مراهقا غير بالغ أما اذا كان بالغاً فان بلغ بالسن ولم يظهر فيه شئ من علامة الرجال والنساء لا يترتب عليه الصلاة بغير قناع اذا كان الختنى حرا (قال) ويكره له أن يلبس الحلى وأراد به ما بعد البلوغ بالسن اذا لم تظهر به علامة يستدل بها على كونه رجلا أو امرأة ويكره له لبس الحرير أيضا كذا فى التتارخانية \* ويكره له أن ينكشف قدما الرجال أو قدما النساء وأن يتخلو به غير محرم من رجل أو امرأة وأن يسافر من غير محرم وان أحرم وقد راهق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا علم فى لباسه وقال محمد رحمه الله تعالى يلبس لباس المرأة كذا فى الكافى ولا بأس بأن يسافر الختنى مع محرم من الرجال ثلاثة

كذا بتر أو كانوا أخرجهوا من الرعية بران كان خلطه بماله لا بأس به فان لم يخلط لا يحل أن علم انه مال غيره وان لم يعلم حل حتى يعلم انه أيام لغيره هذا جواب الامام الصغار رحمه الله قال الفقيه لا يجوز أخذه وان مختلطاً لانه على ملك صاحبه عند الثاني الا اذا أخذه برده على صاحبه وعند الامام بالخلط ملكه لكنه لا يجوز أخذه الا اذا كان فى ملك الميت وقاه بقدر ما يرضى الخصماء \* أوصى بان يدفع الى فلان دراهم ليشترى به الاسارى ومات فلان قبل الموصى رفع الامر الى الحاكم ليولى الامر الى أحد يعله \* قال ده يقيم واجامه كنه قد هذا على الخيط فلودفع الوصى الى كل يقيم كرباسا يتخذ ثوبا لا يخرج عن المهدى \* قال أعطوا الناس ألفه الا يصح ولو قال تصدقوا صم \* تصدقوا بهذا الثوب فان خيرا لا ورثة ان شأوا تصدقوا بالثوب أو بئنه بعد البيع أو بقيته وأسكوا الثوب به ناخذ في الثالث فى الوصية للآقرباء والجيران \* أوصى لاقربائه وله عان وخالان كل الثلث للعين لانهم ما أقرب عمدته وخدمه أربابا ولوعم وخالان نصف لثالث للمم والباقي لهم ما عنده ولوله عم واحد نصف الثلث له ولواوصى اقربائه بجميع الثلث للمم وفي فتاوى النسبى قال أعط لاقربائى تذكرة يعطى لهم الخطاب من مال الموصى قدر ما ينطلق عليه

اسم التذكرة والجيران هم المتلازقون وقال محمد رحمه الله على قول الامام ينبغي أن يدخل فيه كل من يستحق المشقة لوما كان له الوصية وان لم يكن ماله كما وعند محمد الوصية لاهل مسجد يدخل فيه المالك والسكنى والا قرب والابعد والمسلم والكافر والرجل والمرأة والبالغ والصبي والحرة والمكاتب وان الساكن غير المالك يدخل الساكن لا المالك وكل من سمع صوته فهو جاره ولا يدخل المذبح وأم الولد بخلاف المكاتب \* أوصى بثلاث ماله للشيعة ومحبي آل محمد صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم فهو في الحقيقة كل مسلم فاما ما وقع عليه الوهم فزاده من يعرف بالميل اليهم والقياس بطلان الوصية وفي الاستحسان بصرف الالفقراهم كاليتامى \* مات ولم يدع الا امرأة وأوصى بكل ماله رجل ان أجازت فكل المال له والا فالسدس لها وخمسة للاسداس له لان الموصى له يأخذ الثلث وألأبق أربعة تأخذ الثلث ربع والثلاثة الباقية للموصى له فحصل له خمسة من ستة \* مات ولم تدع الا زوجا فواصت بكل ماله الرجل ان أجاز فكل المال للموصى له (٤٣٩) والا فالثلث للزوج والباقي للموصى له

لان له نصف الثمان الباقيين \* أو صت بنصف ماله ولم يجز الزوج فللموصى له النصف وللزوج الثالث والسدس لبيت المال لان الاجنبي يأخذ الثلث سهمين أولاً ثم يأخذ الزوج سهمين من أربعة النصف ثم بكل وصيته الى تمام النصف سهم بقي لبيت المال سدس \* المرأة أو صت بنصف ماله للزوج ولم تدع وارثا لكل له النصف بالارث والنصف بالوصية

والرابع في الدفن والكفن

وما يتصل به من

أوصى لقارئ القرآن قرأ عند قبره بشئ فالوصية باطلة \* أمر رجلا بان يحمله بعد موته الى موضع كذا ويدفنه ثمة فالوصية بالجلس الى موضع كذا باطلة ولو جعل الوصى بلا اذن الورثة يضمن ما أنفق وان أمره ببناء الرباط صح من ثلثه \* دفع الى بنته خمسة وقال الخمسة لك

أيام وليا اليها وهذا ظاهر قلت أرأيت هذا الخنثى هل يختنه رجل أو امرأة فهذا على وجهين اما أن يكون مراهاقا وغير مراهي فان كان غير مراهي فانه لا بأس بأن يختنه رجل أو امرأة لان الخنثى صبي أو صبية فان كان صبيا فلا بأس للرجل أن يختنه وان كان مراهاقا يشتهى فإذا كان غير مراهي لا يشتهى أولى وان كان صبية فلا بأس للرجل أن يختنه اذا كانت غير مراهاقة لانها لا تشتهى وبسبب الشهوة يحرم النظر الى الفرج ولا بأس للمرأة ان تختنه لانه صبي أو صبية فان كانت صبية فلا بأس للمرأة ان تختنه اذا كانت مراهاقة تشتهى فإذا كانت غير مراهاقة وهي لا تشتهى أولى وان كان صبيا فكذلك لانه لا يشتهى وبسبب الشهوة يحرم للمرأة النظر الى فرج الاجنبي وان كان مراهاقا فانه لا يختنه رجل ولا امرأة أما انه لا يختنه رجل فلجواز ان يكون صبية ولا يباح للرجل أن يختنها وينظر الى فرجها لانها مراهاقة والمرأهقة ممن تشتهى فكانت كالبالغة ولا يختنها الرجل فكذلك هذا ولا تختنه امرأة لجواز ان يكون صبيا مراهاقا فلا يحل للمرأة الاجنبية ان تختنه وتنتظر الى فرجه لانه كالبالغ ولكن الحيلة في ذلك ما ذكر محمد رحمه الله تعالى ان الخنثى اذا كان موسرا فان الولي يشتري له جارية عامة بأمر الختان حتى تختنه فاذا ختنته باعها الولي بعد ذلك وان كان معسرا اشترى الاب جارية من ماله حتى تختنه وان كان أبوه معسرا أيضا فان الامام يشتري له جارية من بيت المال فاذا اختنته الجارية باعها الامام وردتها الى بيت المال وتزوج المرأة للخنثى لا يفيد اباحة الختان لان النكاح موقوف قبل ان يستبين أمره لجواز أن يكون ذكرا فيجوز النكاح ويجوز أن يكون أنثى فلا يجوز وانا كان مشكلا الحال كان النكاح موقوفا والنكاح الموقوف لا يفيد اباحة النظر الى الفرج فلهذا قال يشتري له جارية للختان ولم يقل يزوجه له امرأه عماله حتى تختنه هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وذكر الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني أن محمد رحمه الله تعالى اعلم يقل يزوجه له امرأه عماله لان لا لا تنقن بصفة نكاحه مالم يتبين أمره ولكن لو فعل مع هذا كان مستقيما لان الخنثى ان كان امرأة فهذا انظر الجنس الى الجنس والنكاح أغروا وان كان ذكرا فهذا انظر المنكوحه الى زوجها كذا في المحيط \* وان مات قبل ان يستبين أمره لم يغسله رجل ولا امرأة بل يعمه فان يعمه أجنبى يعمه بخرقه وان كان ذارحم محرم منه يعمه بغير خرقه وقال شمس الأئمة الحلواني يجعل في كوارته ويغسل هذا كله اذا كان يشتهى أما اذا كان طفلا فلا بأس أن يغسله رجل أو امرأة كذا في الجوهرة النيرة

واعرى قبري وتصدق بالباقي على الفقراء فالوصية بالخمسة لها الا يجوز زعمارة القبر ان تصفين يجوز وان لتزين فالوصية أيضا باطلة ويصرف الكل الى الفقراء \* أوصى بان يحفر عشرة قبور ويدفن فيه أبنا البعل فالوصية باطلة اذ الم بين في أى المقابر يحفر \* أوصى بان يتخذ أرضه مقبرة يجوز دفن الوارث فيه وكذا الوبي خان يجوز لوارثه النزول فيه بخلاف ما اذا أوصى بان يتخذ سقاية ليس للوارث أن يشرب منها والوصية بالخنال هل تجوز فيه روايتان \* الوصية بتطين القبر وان يتخذ عليه قبة باطلة \* أوصى بتكفينها من مهرها الذي على زوجها فالوصية باطلة وان لم يكن لها مال فعمد واجب الكفن في بيت المال والثاني على الزوج كالسوة فيام النكاح حتى جرى التوارث ويقول الثاني نأخذ مات بلا ايصافباع امرأته داره وكفنته من ثمنها بلا اذن الورثة فالبيع جائز في نصيبها اذ لم يكن على الميت دين يحبطان كفته بكفن مثله وهو ما يلجسه في العيدين ترجع في مال الميت وان كفنته باكثر من كفن المثل لا ترجع ولا ترجع بقدر كفن المثل أيضا وان قيل ترجع بقدر كفن المثل

فهو وجه ايضا الوصى او الوارث اذا اشترى لبيت كفتا لهما الرجوع في مال الميت والاجنبى اذا اشترى لم يرجع ولو علم بالكفن عيبا بعد الدفن ان المشتري الوارث او الوصى يرجع بالنقصان وان الاجنبى لا \* اوصى بان يكفن في مسج ويغل يده ورجله يكفن كما هو الشرع ويدفن ولا يلتفت الى وصيته \* اوصى بان يكفن من ثمن كذا فكفنه الوصى من مال آخر وقد وجد من عليه الثمن أم لا لا يضمن والتمن للورثة بعد استيفاء الوصى عن الكفن ان كان كفنه من مال نفسه \* مات ولم يترك مالا يستل من الناس قد رثوب واحدو يكفن فيه فان ترك ثوبا واحدا كفن فيه رجلا كان او امرأه ولا يستل من الناس وان مات عن مال قليل بلا وصية قال ابراهيم بن يوسف يكفن في ثوب وقال ابن سلمة في ثلاثة قال الفقيه ان كفن في واحد جاز وان في ثلاثة لا يضمن الوصى فلا خلاف بين القولين \* اوصى بثلاث ماله لا كفان مولى المسلمين او لحفر القبور اولساقية المسلمين فهو (٤٠) باطل ولو قال في ا كفان مولى فقرا المسلمين جاز \* اوصى بان يكفن بالفدينار يكفن بكفن وسطا

وامرأة قلت ا رأيت هذا الخنثى المشكل المراهق وخنثى مثله مشكل تزوج أحدهما صاحبه على ان أحدهما رجلا والا خرامرأة قال اذا علم أن كل واحد منهما مشكل فان النكاح يكون وقوفاً الى ان يبين حالهما لجواز انهما ذكران فيكون هذا ذكر تزوج به ذكر فيكون النكاح باطلا وكذلك يجوز ان يكونا أنثيين فيكون النكاح باطلا لانه امرأه تزوج امرأه ويجوز ان يكون أحدهما ذكر والاخر أنثى فيكون النكاح جائزا فاذا كانا مشكلين لا يدري حالهما يكون النكاح موقوفاً الى ان يبين حالهما وان مات أحدهما أو ماتا قبل ان يزول الاشكال لم يتوارثا لانه قبل التبين النكاح موقوف والنكاح الموقوف لا يستفاد الا رتبة كذا في الذخيرة \* وان كان لم يعرف كل واحد منهما حاله مشكل أجزت النكاح اذا كان الابوان هما اللذان زوجا لان ابأ الزوج منهم ما أخبرانه رجل وأبأ المرأة منها أخبرانها امرأة وخبر كل واحد منهما ما قبله شرعاً لم يعرف خلاف ذلك فوجب الحكم بصحة النكاح بناء على ذلك فان مات بعد الابوين وأقام كل واحد من ورثتهما البينة انه هو الزوج وان الآخر هي الزوجة لم أقض بشئ من ذلك كذا في المبسوط لشمس الأئمة السر خشي رحمه الله تعالى \* قلت فان جاءت إحدى البنتين قبل الأخرى فقضيت به انتم جاءت البينة الأخرى قال بطل البينة الأخرى والقاء الأول ماض على حاله ولو ان رجلاً قبل هذا الخنثى بشهوة ليس لهذا الرجل ان يتزوج أمه حتى يستبين أمره كذا في الذخيرة (نوع آخر في الحدود والقصاص) ولو ان رجلاً قذف هذا الخنثى المشكل قبل البلوغ أو قذف الخنثى رجلاً فلا حد على القاذف أما اذا كان القاذف هو الخنثى فلا نه من فروع القلم لانه صبي أو صبية وأما اذا كان القاذف رجلاً آخر فلا نه قذف غير محصن لان البلوغ من أحد شروط احصان القذف كالا سلام وان قذف الخنثى بعد بلوغه بالنسب ولكن قبل أن تظهر علامة يستدل بها على كونه ذكر أو أنثى فقذف الخنثى رجلاً أو قذفه رجل قال في الكتاب هذا الاول سواء قال مشايخنا رحمه الله تعالى أراد به هذا التسوية في حق قذف الخنثى وانه لا حد على قاذف الخنثى لا قبل البلوغ ولا بعد البلوغ مشكلاً لان الخنثى وان صار محصناً بالبلوغ الا انه اذا لم تظهر عليه علامة الاثوية أو الذكورية يجوز ان يكون رجلاً وان يكون امرأه فان كان رجلاً فهو بمنزلة المحبوب وان كان امرأه فهو بمنزلة المرأة لانه لا تتجامع ومن قذف رجلاً محبباً أو امرأه ارتقاء لا حد عليه أما اذا لم يرد به هذا التسوية فيما اذا كان الخنثى هو القاذف واذا كان الخنثى هو القاذف وقذف رجلاً قبل البلوغ لا حد عليه وبعد البلوغ يجب عليه الحد لانه محبب بالغ أو ارتقاء بالغة والمحبوب البالغ أو الرتقاء البالغة اذا قذف انسا لا يجب عليه الحد قلت ا رأيت ان سرق بعد ما يدرك قال عليه الحد وان سرق منه ما يسارى عشرة من حرز يقطع يد السارق كذا في المحيط \* قلت ا رأيت هذا

ولو اوصى بان يكفن في ثوبين لاي راي شرائط الوصية \* اوصى بان يكفن في خمسة أو ستة أبواب راي شرائطه \* اوصى بان يدفن في مقبرة كذا بشوب فلان الزاهد يراي شرائطه ان لم يسلزم مؤنة الجمل في التركة \* اوصى بان يدفن مع فلان في قبر واحد لاي راي شرائطه ولو اوصى بان يدفن في بيتيه لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين \* اوصى بان يدفن كسبه معه لا يجوز الا ان يكون فيها شئ لا يفسد احد او فيها فساد فينبغي ان تدفن \* اوصى بان يعلى عليه فلان فالوصية باطله في الاصح وقد ذكرناه في الخامس في الابصاء والعزل قال أبو مطيع كنت أفتى منذ ثلث وعشرين سنة فما رأيت فيما عدل في مال ابن أخيه قط فلا ينبغي أن يترك الوصاية أحد وقيل اتقوا الواوآت الوكالة والوصاية والولاية قال عليه

الصلاة والسلام لا بد للناس من عريف والعرفاق في النار قال تعهد ابناي الصغار بعد موتى أو قيم بامرهم أو ما يجري مجرى هذا الخنثى اللفظ يكون وصياً وكذا فهم فرزندان من بنو رواهstadكي يكن \* قال اقض ديوني صار وصياً عند الامام خلافاً لمحمد ولو قال اقض ديوني ونفذ وصايي صار وصياً عن محمد قال أنت وصي فهو وصي بعد موته \* لك مائة درهم على أن تكون وصياً عنى فهو وصي والنشر باطل والمائة له وصية \* استأجرتك بمائة لتفني وصايي فالمائة له لان هذا اجارة بعد الموت والاجارة بعد الموت باطل وهو من الثلث وهو وصي \* قال استأجر فلاناً حتى يفني وصيتي بصير وصياً والاجارة باطله \* اجتمع عند المريض أقوام فقالوا بعد موتى كذا خاطبهم بأعمالها بصير الانسان وصياً فاجل اوصياء ولو سكتوا حتى مات ثم قبلها جماعة منهم فهم اوصياء وان قبله واحد منهم يضمن الحاكم اليه آخر وصير ان وصية الاجل أحدهما التصرف بدون الاستعارة الى أشياء معدودة في نوع في العزل وصى القاضى اذا عزل نفسه ينبغي أن يشترط علم القاضى بعزله كما يشترط علم الموكل

في عزل الوكيل نفسه وعزل القاضي نفسه يشترط علم السلطان به وفي شرح الطحاوي الوصي اذا كان قويا أميناً يمكنه القيام بحال الصغير لا يمكن الحاكم عزله وان أميناً لا يمكنه القيام بحاله والتصرف فيه ضم اليه من يتمكن فيه من ذلك ولا يزله وان خائفاً ظاهر الحياة عزله ولو لم يعلم الحاكم له وصيافاً نصب آخر لا يعزل الاول وللوصي ان يوصي لا يخرج عند الموت وذكر بكر في الصغير الوصي لو كان عدلاً كانياً لا يعزله ومع هذا الوعزله يعزل وفي الاقضية في انعزاله اختلاف المشايخ وفي الفتاوى يحجز الوصي عن القيام بأمر الميت فنصب الحاكم آخر لا يعزل الاول أما لو أقام آخر مقامه يعزل الاول \* ادعى الوصي ديناً على الميت لا يخرج عن الوصاية ولو عيناً يخرج به واختار أن يقول له الحاكم اما أن تبرهن على الدين أو تبرئ أو تخرجك من الوصاية ولا يقرض الوصي مال اليتيم ومع هذا الوكيل لا يكون خيانة عن محمد أو وصي لموت الفقراء بطل الحصول الايجاب للميت قصداً وان حصل معنى لله تعالى والميت يصلح مصرفاً (٤٤١) فصار نظير ما لو وصي بشاة فلان أو برزذه

لا يصح الايجاب للميت انصا ولو أوصى أن تعلف شاة فلان عاماً صح لانه حصل للميت معنى كفاية بموت شاته وبرزذه وعن محمد أوصى بثلاث ماله ليسرج في المسجد جاز ولو أوصى اسراج المسجد لا أوصى بأن يسقى عنه في الموسم قال الامام الوصية باطله وقال الثاني يجوز ويسقى يوم التروية وعرفة والنحر وأيام التشريق وعن الامام أوصى بسكنى داره وخدمة عبده للمساكين بطلت خلافاً لمحمد وعلي هذا أوصى بصاحف توقف في المسجد يقرأ منها وكذلك أوصى بأن يجعل أرضه هذه مقبرة للمساكين أو خاناً للدار بطلت عند الامام ولو أوصى ان يجعل أرضه مسجداً جاز استحبناه أوصى لبني فلان يدخل الذكور والاناث وذكر شيخ الاسلام ان ولد البنات لا يدخل لاني الوصية ولا في الوقف في ظاهر الرواية وروى

الخنثى ان قطع رجل أو امرأته يده قبل ان يبلغ أو يستبين أمره فإنه لا قصاص على قاطعه وهذا بخلاف ما اذا قتل الخنثى رجل أو امرأته عمدًا كان عليه القصاص قلت أرايت ان قطع هذا الخنثى يدر رجل أو امرأته قال على عاقلته أرض ذلك ولا قصاص عليه صغيراً كان أو بالغاً بالسن ولم يستبين أمره بعد وتجب الدية على عاقلته اذا كان الخنثى لم يدرك بعد وبعد البلوغ اذا قطع يداً فانس قبل أن يستبين أمره عمدًا فإنه يجب الارش في ماله كذا في الذخيرة \* فان أفرض هذا الخنثى في المقاتلة (١) لم يحجز حتى يستبين أمره وان شهد الواقعة (٢) رضخ له بسهم كذا في المبسوط للشمس الأعمى السرخسي رحمه الله تعالى \* قلت فان أخذ أسيراً في الغزو قال لا يقتل قبل البلوغ وبعد البلوغ حتى يستبين أمره قلت فان ارتد عن الاسلام قبل ان يدرك أو بعد ما أدرك لا يقتل عندهم جميعاً قلت فان كان من أهل الذمة قال لا يوضع عليه الخراج خارج رأسه حتى يدرك ويستبين أمره قلت هل يدخل في القسامة قال لا يدخل في القسامة قبل البلوغ وبعد البلوغ كذا في الذخيرة

(نوع آخر في الايمان) رجل حلف بطلاق امرأته فقال ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فانت طالق أو قال لامته ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فانت حرة فولدت هذا الخنثى المشكل قال لا تطلق امرأته ولا تعتق أمته في قول علماء نازحهم الله تعالى حتى يستبين أمره فان ظهر بعد ذلك أنه غلام طلقت المرأة وعتقت الامة وان ظهر أنه حرة لا تعتق الامة ولا تطلق المرأة ولو قال رجل كل عبد لي حر وله عبد خنثى مشكل لا يعتق العبد وكذلك ان قال كل أمه لي حرة لا يعتق هذا الخنثى وان قال القولين وحلف باليمينين جميعاً فإنه يعتق ولو قال رجل ان ملكك عبداً فامرأته طالق فاشتري هذا الخنثى لا تطلق امرأته وان قال كلا القولين ثم اشتري مثل هذا الخنثى تطلق امرأته كذا في التتارخانية

(نوع آخر في اقرار الخنثى انه ذكر أو أنثى وفي اقرار أبيه أو وصيه بذلك) فان قلت أرايت ان قال هذا الخنثى المشكل أنا ذكر أو قال أنا أنثى لا يقبل قوله وقيل أن يعلم انه مشكل اذا قال انه ذكر أو أنثى كان القول قوله لان الانسان أمين في حق نفسه والقول قول الامين ما لم يعرف خلافه ومتى لم يعرف كونه مشكلاً لم يعرف

(١) قوله لم يحجز حتى يستبين أمره لانه انما يفرض للمقاتلة بالغين من الرجال وهذا ليس ببالغ ولا رجل لانه لا يدرى انه رجل أو امرأته فلا يفرض له لانه انما يفرض لمن عليه القتال ولا قتال على الصبي والصبية (٢) قوله رضخ له بسهم كذا في جميع ما عتدى من نسخ هذا الكتاب وهو خلاف الصواب فان الذي رأيته في المحيط وان شهد معاً فإنه يرضخ له ولا يسهم له لانه انما يسهم للبالغ وهذا ليس ببالغ فلا يفرض له اه نقله البحر اوى عن عنه

(٥٦ - فتاوى سادس) الحسن عن الامام انه يدخل في الوقف والرواية في الوقف رواية في الوصية والفتوى على ظاهر الرواية ولولد فلان يدخل الذكور والانثى ولو لبني فلان رجل معين يدخل الذكور والاناث عندهما وقول الامام أو لا وفي قوله آخر لا يدخل الاناث \* أوصى لبني عمه يدخل الذكور والاناث اتفاقاً \* أوصى لبني فلان وليس لبني فلان الاناث لاشي للبنات اجاعا ولو لم يكن له ولد صلبى فلولد له من الذكور لولده ولده من الاناث \* ولوله ابن وابن الابن لانه النصف والباقي يرثه وقال الثاني رحمه الله الباقي لابن الابن ولوله بنات صلب وبنو ابن لاشي للبنات وقال الثاني انه بينهم \* أوصى بخمس ماله لفلان وبقية الثلث للفقراء وفلان أيضاً فقير هل يدخل فلان مع الفقراء اختلقوا \* أوصى ليتامى بنى فلان وهم لا يحصون فالوصية لفقرائهم \* أوصى لمواليه وله معتق ومعتق عن الامام انها تجوز والمال بينهم نصفان لان اسم المولى يتناولهم بسبب واحد وهو العتق وعن الثاني انه يصرف الى الاعلى شكر الانعامه وفي رواية الى الاسفل فقبا لانهما وعن



محمد أنها باطلة الآن يضطلمها فيكون بينهما كما إذا قال لاحد هذين الرجلين على ألف \* أو صى بثلثة مواليه وله عشرة موال أعنتهم فالوصية لهم لا لا بنائهم \* وان مات الأب ولهم أولاد وأولاد الأولاد فالوصية لهم وان كان له موال أعنتهم الموصى ولهم أولاد الوصية لا لا بناء والابناء جميعا \* أو صى لزوجة بنته فهو على زوجها يوم مات الموصى ولولا زواج بنته ولها أزواج طلقوها وزوج حالي لم يطلقها فالوصية للكل \* وان لامرأة بنته فعلى امرأتها يوم مات الموصى وتدخل تحت هذه الوصية امرأة واحدة فلو كان له امرأتان يوم الوصية ثم تزوج أخرى ثم مات الموصى فالخيار إلى الورثة يعطون أيتما شاءوا ويجوز أن ينفقوا على واحدة أو على احداهما \* مريض قال أو صيت إلى فلان ثلث مالي يضعه حيث شاء جازله ان يضعه في نفسه ولو قال للموصى أعط الثلث من شئت ليس له صرفه إلى نفسه لانه صار معرقا بالاضافة إليه فلا يدخل تحت النكرة \* وفي المنتقى أو صى بثلثة (٤٤٣)

جازر وكانت هبة منه له وان لم يقل وضعته عند نفسي فأعطاه للوارث لم يجز الا باجارة صائر الورثة وكذلك ان أعطاهم على السهام لا يجوز الا باجارتهم لانه وصية وكذا اذا أو صى إليه بثلثة يضعه أو يعطيه في المساكن فاتفق رورثة الموصى فأعطاهم على سهام الورثة لم يجز \* أو صى إليه فقال في وجهه لا أقبل كان ردًا ولا يكون وصيا فان قال له الموصى ما كان ظني أنك ترد يا صاني اليك فقال قبلت صار وصيا \* أو صى إليه فقال لا أقبل فسكت الموصى ومات ثم قال قبلت لا يصير وصيا \* ولو سكت ولم يقل لا أقبل ثم قال في حياة الموصى أو بعد موته بحضور الجماعة قبلت كان وصيا بحضور الموصى قاله أو لا بحضوره \* ولو أن الحاكم حين قال لا أقبل أخرجه

خلاف ما قال قلت أرأيت أن لو كان هذا الخنثى أبوه حيا فقال هو غلام ولا يعرف ذلك الا بقوله قال القول قوله وكذلك لو قال هو جارية فالقول قوله لم يعرف أنه مشكل الحال قلت أرأيت ان كان هذا الخنثى قد راعق وليس له أب وله وصى فأقر وصية أنه جارية أو غلام فالقول قوله ان لم يكن مشكل الحال واذا كان مشكل الحال لم يصدق كذا في المحيط \* والله سبحانه أعلم

### (مسائل شتى)

ولا تجوز شهادة الخنثى حتى يدرك لانه صبي أو صبية وبعد ما أدرك اذا لم يستبين أمره يتوقف أمره في حق الشهادة حتى يتبين أنه ذكر قلت أرأيت رجل أو صى لمافي بطن امرأة بألف درهم ان كان غلاما وبخمس مائة ان كان جارية فقلت هذا الخنثى المشكل قال يعطى له خمس مائة فوقف الخمس مائة الاخرى الى أن يتبين حاله أو يموت قبل التبين فان تبين أنه ذكر دفعت الزيادة اليه وان تبين انه جارية دفع الى ورثة الموصى وكذلك ان مات قبل التبين يدفع الموقوف الى ورثة الموصى وهذا قول علماء نازحهم الله تعالى كذا في الذخيرة \* اعياء الاخرس وكاتبته كاليان في الوصية والنكاح والطلاق والبيع والشراء والقودلا في الحد بخلاف معتقل اللسان اعلم انه اذا قرئ على الاخرس كتاب وصية فقيل له أنشهد عليك بما في هذا الكتاب فأومأ برأسه اى نعم أو كتب نعم فاذا جاء من ذلك ما يعرف أنه اقرار فهو جازر ولو اعقل لسان الرجل فقرئ عليه وصية فأشار برأسه اى نعم أو كتب فهو باطل ويجوز نكاح الاخرس وطلاقه وعتاقه وبيعته وشراؤه ويقتض منه ويقتض له اذا كان يكتب أو يوثق اعياء يعرفه ولا يحسد ولا يحسد له (ثم الكتابة على ثلاثة أوجه) مستبين مرسوم أى معنون وهو يجري مجرى النطق في الحاضر والغائب على ما قالوا ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار أو راق الاشجار وهو ليس بحجة الا بالبيينة واليمان وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم وان كان رجل صم يوما أو يومين بعارض فكتب أو أشار بشئ من ذلك لم يثبت فلا منه في شئ من التصرفات (غنى مذبوحه) وفيه امية فان كانت المذبوحه أكثر تحرى فيها أو كل وان كانت الميته أكثر أو كانا صفيين لم يؤكل وهذا في حال الاختيار بأن يجدد كتيبة قين وأما في حال الضرورة تحرى أو كل سواء كانت المذبوحه أكثر أو كلنا سواء أو كانت الميته أكثر كذا في الكافي \* (لف) ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس فظهر رطوبته على ثوب طاهر لكن لا ينصرف لوعصر لا يتنجس (رأس شاة) متلطح بالدم أحرق وزال عنه الدم فاتخذ حرقه منه جازوا الحرق كالتغسل (سلطان) جعل الخراج لرب الارض جازوا جعل العشر لا كذا في الكنز

عن الوصاية ثم قال أقبل لا يصح قبوله ولو قال في غيبة الموصى لا أقبله وبعث إليه بذلك رسولا أو كتابا فبلغ الموصى ثم قبل لا يصح قبوله ولو قبلها في حياة الموصى ثم ردها بعد موته لزمته الوصية \* ولو سكت في حياة الموصى ثم ردها بعد موته لزمته الوصية ان شاعره وأقبل ولو قبلها في وجه الموصى فلما غاب الوصى قال الموصى اشهدوا أنى أخرجه عنه اصبح الاخراج عند الامام خلافا للثاني \* وذ كرافضى أو صى بأن يتصدق بثلثة أو امر رجلا بالصدقة بشئ فتصدق المأمور أو الوصى على نفسه أو على ابنه الذي يعقل القبض جاز بخلاف الوكيل بالبيع اذا باع عن لا تقبل شهادته للتمعة في البيع لا في الصدقة وتذا اذا واكمه يادار كانه فأعطاه الوكيل لولده الصغير والكبير أو زوجته وهم فقراء جاز وذ كرفى العتاي أمره بالصدقة له الدفع الى ولده الكبير وأمره أن لو فقرا وليس له أن يسكه لنفسه الا اذا قال له ضعه حيث شئت ولو قال تصدق بهذه العشرة على عشرة مائة كين فتصدق بها على مسكين واحد دفعة أو قال

\* وهذا



تصدق به على مسكين فتصدق على عشرة جاز وعن الثاني تصدق على ما كين مكة أو الرى فاعطى غيرهم ان كان الامر حياضين \*  
ولو قال لله على أن تصدق على جنس فتصدق على غيرهم لو فعل بنفسه جاز ولو أمر غيره بذلك أى بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور  
وعن الامام أوصى بما كين الكوفة فصرف الوصى الى غيرهم يضمن ولم يفصل بين حياة الوصى ومماته \* وفي النواذر عن الثاني تصدق على  
مرضى الفقراء أو على النساء أو على الشيخ فتصدق على الاعمى أو اليتام أو الشبان ضمن الوصى \* وعن الحسن دفع ألفا وقال هذه لفلان  
فان مت فادفعها اليه فأتى فلان لم يقبل هي لفلان لكن قال ادفعها اليه فأتى فلان لم يقبلها المأمور اليه \* وعن الدبوسى دفع الى  
رجل مالا وقال ادفعه الى أخى أو ابنى ولم يزيدفعه المأمور الى غير ما ملئت \* وعن أبى نصر ادفعوا هذا الثوب أو هذا المال الى فلان ولم يقبل  
هي له وصية فانه باطل لانه ليس باقرار ولا وصية \* وفي فتاوى النسبى أوصى بالفصل المصالح القرية (٤٤٣) لا يصح لاختلاف وجوه المصالح

\* وأوصى بإعادة داره من فلان  
لا يصح \* أوصى لمكاتبه أو أم  
ولده أو مديره جاز استحسانا  
\* قال لعبد له أو صيد لك  
يجز من مالى لا يكون  
اعتاقا ولا تدبيرا \* ولو قال  
بسمهم من مالى أو بنفسك  
أو بثلث مالى فتدبير \* أوصى  
لرجل بفسلة داره بواجر  
ويعطى له الاجر وليس له  
سكاه بنفسه \* وقال أبو  
بكر الاسكاف له ذلك أيضا  
لانه علم الاسكان فعملت  
السكنى وقال أبو بكر بن  
سعيد ليس له السكنى لان الو  
أطلقناه ذلك ربما يظهر على  
الميت دين فلا يمكن صرف  
شئ الى دينه وأجاب عنه  
الاسكاف بأنه موهوم فلا  
عبرة له فانه ينفذ وصاياه  
وان احتمل ظهوره والدين  
\* أوصى لمملوكه بدرهم  
مسماة أو بعين لم يجز كما اذا  
وهب له فى حياته \* وفى  
الوصايا الهبة لام الولد  
والاقرار بالدين باطل بخلاف

\* وهذا عند أبى يوسف رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز فيه ما وعى قول أبى  
يوسف الفتوى (أصحاب الخراج) اذا عجزوا عن زراعة الارض وأداء الخراج دفع الامام الاراضى الى غيرهم  
بالاجرة أى بواجب الاراضى للقادرين على الزراعة وبأخذ الخراج من أجزتها فان فضل شئ من أجزتها  
يدفعه الى أصحابها وهم الملاك فان لم يجد من يستأجرها باعها الامام بمن يقدر على الزراعة ثم اذا باعها يأخذ  
الاخرجة الماضية من الثمن ان كان عليهم خراج ورد الفضل على أصحابها ثم قيل هذا قول أبى يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى لان عندهما القاضى يملك بيع مال المدين بالدين والنفقة وأما عند أبى حنيفة رحمه الله  
تعالى فلا يملك ذلك فلا يبيعه الا كين : أمر ملاكها يبيعها وقيل هذا قول الكل كذا فى التبيين \* ولو نوى  
قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح ولو عن رمضانين كقضاء الصلاة صح وان لم ينو أول صلاة أو آخر صلاة عليه  
كذا فى الكنز \* وهذا قول بعض المشايخ والاصح أنه يجوز فى رمضان واحد ولا يجوز فى رمضانين مالم يعين  
أنه صائم عن رمضان سنة كذا وكذا فى قضاء الصلاة لا يجوز مالم يعين الصلاة ويومها بأن يهين ظهر يوم كذا  
مثلا ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز كذا فى التبيين \* دخل دمع كثير فم الصائم حتى وجد  
ملوحته وابتلع فسد ولو قليلا كقطرتين لا (ابتلع) براق غير تمكرو لوصدقه والا لا (قتل) بعض الحاج  
عذر فى ترك الحج (باع) أنا لا يدخل بحشها فى البيع (العقار) المتنازع فيه لا يخرج من يذى اليد مال  
يبرهن المدعى (عقار) لافى ولاية القاضى لا يصح قضاؤه فيه (اذا) قضى القاضى فى حادثة بينة ثم قال  
رجعت عن قضائى أو بدالى غير ذلك أو وقعت فى تلبس الشهود وأبطلت حكمى ونحو ذلك لا يمترو والقضاء  
ماض ان كان به مدعى صحيحة وشهادة مستقيمة (خبأ قوما) ثم سأل رجلا عن شئ فأقر به وهم يرونه  
ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه بذلك الاقرار وان سمعوا كلامه ولم يروه لا (باع) عقارا  
وبعض أقارب حاضر يعلم البيع ثم ادعى لا تسمع دعواه (وهبت) مهرها الزوجها فأتى فطلب ورثتها  
مهرها منه وقالوا كانت الهبة فى مرض موته أو قال بل فى الصحة فالقول له (قال) لا خروكك يبيع كذا  
فسكت صاروكيلا وكما باطلها لا يملك عزلها وكنك بكذا على أى متى عزلتك فأتى وكبلى يقول فى عزله  
عزالتك ثم عزالتك كذا فى الكنز ولو قال كلما عزلتك فأتى وكبلى يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك  
عن الوكالة المنجزة وقيل بقول فى عزله كلما وكنك فأتى وعزل والاول أوجه كذا فى التبيين \* ويطل  
الشرط الفاسد وجهالة البذل البيع والاجارة والقسمة والصلح عن دعوى المال ولا يطل الشرط الفاسد  
وجهالة البذل العتق والنكاح والخلع والصلح عن دم العمد والكتابة تبطل بجهالة البذل اذا كانت  
فاحشة لا بالشرط الفاسد وان جمع بين الشئتين فقبل العقد فى أحدهما وفى القسم الاول لا يصح سعى لكل

الوصية لها مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة فى تلك الحالة \* وفى العتاق أوصى لام ولده بما عاها فى المحقة والمقنعة والقيص \* وكذا لو أعنى  
عيده بالتدبير ونحوه له الخلفان والقلنسوة والقيص والسر ويل للسيف والمنطقة الأنا يقول له متاعه \* وفى النوازل أوصى بهمذ البقرة  
لفلان لم يكن للورثة ان يتصدقوا بقيمتها \* ولو قال تصدقوا على المساكين بهم الهم التصدق بالقيمة \* قال أبو نصر وبه نأخذ لان الوصية تحتاج  
الى قبولها فيتم الملك بمجرد القبول فلا يلى الوارث تبديلها والوصية الى المساكين لا تحتاج الى القبول وقصد القرية وتحصل بالقيمة \* والوصية  
للورثة لا تصح الا باجازه الورثة وتعتبر الاجازة بعد الموت لا قبله هذا فى الوصية أما فى التصرفات المفيدة لاحكامها كالاعتاق وغيره اذا  
صدر فى مرض الموت وأجازته الوارث قبل الموت لا رواية فيه عن أصحابنا \* قال الامام علاء الدين السمرقندى أعنى المريض عبده ورضى  
به الوارث قبل الموت لا يسهى العبد فى شئ وقد نصوا على أن وارث المجرع اذا عفا عن الجراح يصح ولا يملك المطالبة بعد موت المجرع \*

وذكر القاضي بلغ الورثة ان المريض تصرف تصرفات فقالوا آجرنا كله ولم يعلموا التصرفات ما هي لم تجز الاجازة وان علموا التصرفات فاجازوها جازت الاجازة وبطل حقهم \* الوصية بالباقي من الثلث كالوصية بالثلث \* وعن الثاني فمن قال أعطوا فلانا وصية كذا أو أعطوا بعدهم أو أعطوا لثاني جاز لكون الثلث محل الوصية \* وان ذكر الربع أو الخمس أو شيئاً ما خلا الثلث لا يكون وصية الا أن يكون في ذك الوصية أوصى بان يعطى الناس ألف درهم قال ابن مقائل الوصية باطلة \* قال المريض تيماردار فرزندان مراپس ازمن أو قال انت وكيلي في تركتي أو قال سلمت اليك الاولاد بعد موتى فايضاء وفي المنية الوصية بالاستراف في الكفن باطلة الوصية باتخاذ التابوت في بلادنا صحيحة \* أوصى بتياب جسده جاز \* وللوصي له من الجلباب والقميص والاردية والسراويلات والطباسة والاكسية دون القلائس والخفاف (٤٤٤) والجواب فانه ليس من الثياب \* السادس في تصرفات الوصي

واحد منهم ما بدلا أو لم يسم وصح في القسم الثاني بكل حال وفي القسم الثالث ان سمي لكل واحد منهما بدلا صح والا لا (رجل) قال لا خربعتك هذين العبدين بألف أو قال على أن كل واحد منهما مجسمه مائة فقبل في أحدهما اليبص وكذا لو أخرج شيئين فقبل في أحدهما أو قال فاستك على أن هذا وهذا وفي هذا وهذا في قبل في أحدهما وكذا لو جمع بين البيع والاجارة أو بين القسمة وبين البيع أو جمع بين الكل وأجل أو فصل فقبل في أحدهما لان هذه العقود تبطل بالشرط الفاسد وضم الجيد الى الردي معتاد فصار القبول في أحدهما مشروطا بالصحة القبول في الآخر فاذ لم يقبل صار شرط فاسدا ولو قال زوجتك هاتين الامتين بألف فقبل فكاح احدهما أو قال لزوجتيه خالعتك بكذا فقبلت احدهما أو قال لعبدية أعنتك بك ألف فقبل أحدهما أو كان لرجلين على رجل قصاص فقالا لصاحبهما على ألف فقبل من أحدهما صح لان هذه العقود لا تبطل بالشرط الفاسد ولو قال لعبدية كانه بك ألف فقبل أحدهما لا يصح وان فصل فقبل أحدهما صح وان جمع بين النكاح والبيع أو الاجارة فقبل أحدهما مان قبل النكاح صح وان قبل البيع أو الاجارة لا وعلى هذا غيرهما وان جمع بين الكتابة والطلاق أو العتاق ان قبل الطلاق أو العتاق صح أجل أو فصل وان قبل الكتابة ان فصل صح وان أجل لا (رجل) له أرض يزعمها أو حاووت بس تغل وغلتها تنكي له ولعيا له لم يحل له الزكاة والاحت (منعها) زوجها عن الدخول عليها انشوز طلقها ثنتين ثم طلقها ثلاثا على ألف كان جميع الالف بازا الواحدة قال لعبدية ياسيدي أولامته أنا عبدك لا يعق (ان) فعلت كذا مادمت بخيار فكذا وخرج منها ثم رجع وفعل لا يعق قال المدي لا ينفق على قبرهن أو قال الشهود لا شهادة لنا ثم شهدوا تقبل وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل والاصح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أقردين لانسان ثم قال كنت كاذبا في اقرارى حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذبا فيما أقر له به ولست بمطل فيما تدعيه عليه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعنده ما يؤمر به من المقر به الى المقر له والفتوى على أنه يحلف المقر له (لو) قال له على عشرة دراهم الاثلاثة الادره الزمة ثمانية وان قال الاسبعة الا خمسة الاثلاثة الادره الزمة ستة خباز اتخذ حاووتا في وسط البرازين منع وكذا كل ضرع عام جعل شيء من الطريق مسجدا أو جعل شيء من المسجد طر بقا للعامة صح (أهل) بلدت كوا الختان يحاربهم الامام (كره) مسح اليد والسكين بالخبر ووضع الخبر تحت القصعة والمالهمة وانتظار الالام ان حضرا الخبر وأكل طعام حار وشبهه ونفخه كذا في الكافي \* قبض بدل الصلح شرط ان كان دينابدين بان وقع الصلح على دراهم عن دينابدين وعن شيء آخر في الذمة وان لم يكن دينابدين لا يشترط قبضه أدي رجل على صبي دارا فصالحه أبوه على مال الصبي فان كان للمدعي دينه جار ان كان بمنزل القيمة أو أكثر عايتعاب الناس فيه وان لم

\* له أن يوكل بالوصية \* القاضي بقرض مال التيسيم لا الاب والوصى وذكر ان خصاف انما يات الاقراض اذا لم يجد من يدفع اليه مضاربة أو يشتري به شيئا \* والوصى يملك البيع نسيئة اذا لم يجتأب الجود \* ولو استقرض لنفسه ضمن وعن محمد انه لا يضمن كالأب \* وفي رهن الاصل يضمن أيضا المتولى اذا أقرض الفاضل من الوقف وهو أحرز من الامسالك صح \* ولو استقرض ان شرط الواقف لذلك والارفع الى الحاكم ان احتاج \* ولو رهن الوصى مال التيسيم بما استدان عليه وقبضه المرتب من ثم ان الوصى استعاره منه لحاجة التيسيم فضاع عند الوصى فمن مال التيسيم \* غصب الوصى

عنه واستعمله في حاجة التيسيم وهلك ضمن الوصى ولا يرجع به في مال التيسيم واذا آجر الوصى التيسيم أو ماله أو عبده جاز فلو بلغ الصبي له فسخها ان عقد هاعلى نفس الصبي وان كان على ماله ليس له الفسخ \* الوصى اذا آجر نفسه للصبي لم يجز ولو استأجر الصبي لنفسه ينبغي أن يجوز عند الامام \* وفي النصاب الوصى اذا أراد أن يستأجر دارا للصبي ولا يكون غاصبا آجر الدار من امر أنه ثم يسكن فيها ويهب لها من ماله قدر الاجرة فتؤدى المرأة الاجرة وقال القاضي الوصى يملك أن يستأجره لانه جعل ماله ليس بمالا \* ولا يأخذ اجارة طويلة \* وهل يؤجر أرض التيسيم اجارة طويلة ان آجر أرض التيسيم لا يجوز في السنين الاول وفي الذخيرة يجوز \* وان استأجر لاجله فالجواب على العكس وقيل على قياس ما تقدم ان الاجارة الطويلة عقود تجوز \* وعلى الرواية التي هي عقد واحد لا تجوز وفي فتاوى النسفي ليس للوصي أن يؤجر شيئا من التركة اجارة طويلة لقضاء

دين الميت \* اذا هن الوصى مال اليتيم يدين نفسه يجوز استعانة اخلافا للامام الثاني واجهوا انه لو اراد ايقاد دينه من مال اليتيم لا يعمل  
وان هلك الرهن في يد المرمتهن هلك بالدين وضمن الوصى لليتيم قيمة الرهن لو قدر الدين او اقل وان أكثر يضمن قدرا للدين لا الزيادة وأصله  
فصل البيع الاب او الوصى اذا باع مال الصبي من له على الاب أو الوصى دين بصير قصاصا عدا للامام ومحمد رحمه الله \* وللوصى أن  
يدفع مال اليتيم مضاربة أو بضاعته أو يشاركه مع غيره \* وللوصى أن يأخذ مال اليتيم مضاربة ويودع ماله ويغير \* وان أخذ الوصى  
أرضه مزارعة ان البذر على اليتيم لا يجوز \* وان جعله الوصى على نفسه على قياس قول الامام في جواز بيع الوصى مال اليتيم من  
نفسه ينبغي أن يجوز \* وفي المسئلة دليل على ان الوصى يملك الاستقراض من مال اليتيم \* وفي المتقى ما يدل على أنه لا يملك والخلو في  
ذكر فيه اخذ خلاف المشايخ \* وذكر ايضا الوصى استعارة دابة ليعمل عليها (٤٤٥) - من أعمال اليتيم وجاوز  
الحدا الذي ذكره وعطبت

الحد الذي ذكره وعطبت  
فالضماني في مال اليتيم \*  
وفي الجامع الصغير مائة اسم  
الوصى الموصى له على  
الورثة جائزة ومقاسمة  
الوصى الورثة على الموصى  
له باطله معناه اذا كان  
الوارث غائبا فاقسام الوصى  
الموصى له بالثالث فصرف  
الثالث الى الموصى له  
وأمسك الثلثين للوارث  
فهلك شيء من الثلثين يهلك  
من الوارث ولو الموصى  
له غائبا فاقسام الوصى  
الوارث وصرف الثلثين  
الى الوارث وأمسك الثلث  
للموصى له فضا في يده  
لا يهلك من مال الموصى  
له وله المشاركة مع  
الورثة وبأخذ الثلث مافي  
يده \* وفي الاصل الوصى  
قسم وعزل نصيب كل  
انسان فهذا على خمسة  
أوجه \* لو كلهم صفارا

يكن له يئنة أو كانت غير عادلة لا وان كان الاب هو المدعى للغير ولا يئنة له يجوز كيفما كان وان كان له يئنة  
عادلة لا يجوز الا بالمثل أو بأقل قدر ما يتغابن فيه ووصى الاب في هذا كالأب (للإمام) الذي ولاه الخليفة  
أن يقطع انسانا من طريق الجادة ان لم يضرب بالمارة (من مصادره) السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله صح  
(خوفها) بالضرب حتى وهبته مهرها لم تصح ان قدر على الضرب وان أكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا  
يسقط المال ولو أحوال انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لا تصح (التخذ) بترافي ملكة أو بالوعة فتزنيها  
حائط جارة فطلب تحويله لم يجز عليه فان سقط الحائط منه لم يضمن (عر) دار زوجته بماله بأذن فاعلمارة  
لها والنفقة دين عليها واذا عرفت حاله نفسه من غير ان المرأة كانت العمارلة واذا عرفت حالها بغير اذنها كان  
البناء لها وهو متطوع في البناء فلا يكون له الرجوع عليه ولو أخذ ذفره فترعه انسان من يده لم يضمن  
التازع اذا هرب الغريم (في يده) مال انسان فقال له سلطان ادفع الى هذا المال والا أقطع يدك أو أضربك  
خمين فدفع لم يضمن الدافع (وضع) منجلا في العمارة ليصيده جوارح وحش وسمى عليه نجاة في اليوم الثاني  
ووجد الحمار يجرو حاميتا لم يؤكل لان الشرط أن يذبحه انسان أو يجرحه وبدون ذلك لا يحل وهو كالنطيحة  
أو المتردية المذكورة في الآية وتقييده باليوم الثاني وقع اتفاقا حتى لو وجد ميتا من ساعته لا يحل لعدم  
شرطه المذكور كذا في التبيين \* كرم من الشاة الحياض والخصبة والغدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح  
والذكر (١) والنخاع الصلب كذا في الكنز للقاضي أن يقرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي  
حشمة ظاهرة بحيث لو رآه انسان غلته محتونا ولا تقطع جلده ذكره الابتسديد ترك كشخ أسلم فقال أهل  
البصرة لا يطبق الختان ووقته سبع سنين وختان المرأة ليس بسنة وانما هو مكرمة للرجال لانه الذي الجاع  
وقيل سنة ويجوز كي الصغير وبطرقته وغيره من المداواة وكذا يجوز ثقب اذن البنات الاطفال  
والحامل لا تفعل ما يضرب بالولد ولا ينبغي لها أن تحميم مالم يتحرك الولد فاذا تحرك فلا بأس به مالم تقرب الولادة  
فاذا قربت لا تحميم وأما الفصد فلا تفعله مطلقا مادامت حبل وكذا يجوز نصد البهائم وكذا كل علاج  
فيه منفعة لها جاز قتل ما يضرب من البهائم كالكلب والقور والهرة اذا كانتا كل لحام والدجاج ويذبحها  
ذبحا ولا يضربها (والمسابقة) بالفرس والابل والأرجل والرمي جائزة وحرم شرط الجعل من الجانبين لامن  
أحد الجانبين ومعنى شرط الجعل من الجانبين أن يقول ان سبق فرسك فلان على كذا وان سبق فرسي فلان  
عليك كذا وهو قار فلا يجوز واذا شرط من جانب واحد بأن يقول ان سبقته فلان سبقته فلان على كذا وان سبقته  
فلا شيء لي عليك جاز استعانة ولا يجوز فيما عدا الاربعة المذكورة في الكتاب كالبغل وان كان الجعل

(١) قوله والنخاع الصلب لم أجد ذلك في عبارة الكنز ولا في شرحه التبيين اه معجزة

لا يجوز قسمته أصلا كالأب مال أحد التيمين من الآخر \* ولو قسم الاب مال أولاده الصغار جاز كالبيع \* والحيلة للوصى  
أن يبيع مال أحد الصغيرين مشاعا من رجل ثم يقيدهم مع المشتري حصته صغير لم يبيع حصته وبعد القسمه تشتري تلك الحصته فيحصل  
الامتياز \* والثاني لو كلهم كبار او بعضهم حضور فقاسم الحضور وأقرز الانصباء جاز في المنقول لافي العقار لانه بلي بيع  
المنقول لا العقار على الكبار الغيب \* الثالث لو صفارا وكبارا والكبار غيب لا يجوز في العقار وكذا في العروش لان الوصى ليس  
له ولاية القسمه في العروش على الكبار الغيب فصار كأن الكل صفار \* الرابع لو صفارا وكبارا حضورا فعزل نصيب الكبار وهم  
حضور فدفعه اليهم وعزل نصيب الصفار جلة ولم يعزل نصيب كل واحد من الصفار جاز \* الخامس عزل نصيب كل  
واحد من الصفار والكبار وقسم بين الكل بالقسمه فاسدة \* ولودفع الى الكبار نصيبهم وأمسك حصه الصفار جلة ثم قسم حصه

الصغار فيما بينهم فالقسمة بين الصغار والكبار جائزة لابن الصغار \* وأما وصي الأم والأخ يقاسم ولده الص - غير منقولة التي ورثها من الأم إذ لم يكن للصغير أب ولا وصي الأب لاقسمة عقاراته بكل حال \* ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير من غير الأم لا بالعقار ولا المنقول \* وفي الجامع الصغير احتمال بآل اليتيم أن كان أملاً من الحيل جاز \* وفي المنتقى لا يركب دابة اليتيم إذا خرج لثقة قضى دين اليتيم وفي الفضلي يستأجر دابة من مال اليتيم إذا خرج لعم اليتيم وينفق من ماله أيضاً ما لابد منه \* وفي التوازل عن محمد بن نصر بن هكذ أو قيل لا يجوز وقال الفقيه إذا كان الوصي محتاجاً بآل كل من مال اليتيم ويركب في الاستحسان قال الله تعالى ومن كان فقيراً فله كل ما يعرف \* الوصي أنفق مال اليتيم كيف يبرأ عنه قال يشتري له شيئاً ويده طيئته ولو وضع ذلك من غير هذا التكلف أرجو أن يبرأ استحساناً \* الوصي إذا أنفق الوصية من مال نفسه يرجع في (٤٤٦) المختار \* الوصي يستحق في كفن المثل وكذا لو كنن بماله يرجع وكذا الوارث \* وإن اشترى اليتيم ونفق الوصي من ماله يرجع وكذا لو اشترى الوصي نفقة أو كسوة لليتيم ونفق من مال نفسه وأشهد عليه يرجع وانما شرط الاشهاد لأن قول الوصي في حق الانفاق يقبل لافي حق الرجوع بلا اشهاد \* وكذا لو قضى الوصي أو الوارث ديناً على الميت من مال نفسه يرجع \* وفي التوازل أنفق الوصي من مال اليتيم في تعليم القرآن والأدب يجوز أن كان الصبي رشيداً يصلح لذلك وهو ما يجوز أن لم يكن شيئاً يتكلف قدر ما يقر في صلته \* أو وصي بأن يتصدق بثلاث ماله فالوصي أن يجعل ما على الغائب صدقة عليه إذا كان مقراً \* ولو صرفه الوصي إلى أولاده الكبار أو أحدهم جاز وإن أولاده الصغار لا يجوز \* أو وصي بثلاثة إلى فلان يضعه حيث شاء لا يصح وضعه في نفسه وقيل يضعه في صغار ونفسه وقد

مشروط من أحد الجانبين وشرطه أن تكون الغاية مما يحتملها الفرس وكذا شرطه أن يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السبق أما إذا علم أن أحدهما يسبق لا محالة فلا يجوز ولو شرط الجعل من الجانبين وأدخلنا ثانياً محلاً لا جاز إذا كان فرس المحلل كنفوا الفرس ما يجوز أن يسبق ويسبق وإن كان يسبق أو يسبق لا محالة فلا يجوز ومرة إدخال المحلل أن يقول لا ثالث أن سبقنا فالأول لأننا وان سبقنا فلا شيء لنا عليك ولكن الشرط الذي شرطه بينهم ما هو أي ما يسبق كان له الجعل على صاحبه باق على حاله فان غلبه ما أخذ المالكين وان غلبه فلا شيء لهم عليه وبأخذ أي ما غلب المال المشروط من صاحبه ولو قال واحد من الناس جماعة من الفرس أن أو لاثنين فمن سبق فله كذا من مال نفسه أو قال للرمات من أصاب هدفاً فله كذا جاز وعلى هذا الفقهاء إذا تنازعوا في المسائل وشرط للمصعب منهم جعل جاز ذلك إذ لم يكن من الجانبين وإراد بالجواز المذكور في باب المسابقة الحل دون الاستحقاق حتى لو امتنع المغلوب من الدفع لا يجبره القاضي ولا يقضى عليه به ولا يصلى على غير الأنبياء والملائكة إلا بطريق التبع بأن يقول اللهم صل على محمد وعلى آله وصحبه ونحوه واختلفوا في الترحم على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن يقول اللهم ارحم محمد صلى الله عليه وسلم قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز ثم الأولى أن يدعو للصحابه بالرضا فيقول رضي الله تعالى عنهم وللتابعين بالرحمة فيقول رجعهم الله تعالى ولن بعدهم بالمغفرة والتجاوز فيقول غفر الله لهم وتجاوز عنهم والاعطاء باسم النبوة والمهرجانات لا يجوز وقال صاحب الجامع الأصغر إذا أهدى يوم النبوة إلى مسلم آخر ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على ما اعتاده بعض الناس لا يكفر ولكن ينبغي له أن لا يفعل ذلك اليوم خاصة ويفعله قبله أو بعده كي لا يكون تشبهاً بأولئك القوم ولا بأس بلبس القلائس وندب لبس السواد وإرسال ذنب العمامة بين كنفية إلى وسط الظهر ومن أراد أن يجتهد في اللبس للعمامة ينبغي له أن ينقصها كورا كورافان لك أحسن من رفعها عن الرأس والقائم في الأرض دفعه واحدة ويكره لبس المعصفر والمزعر ويستحب للرجل أن يلبس أحسن الثياب وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يوصي أصحابه بذلك وللشباب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل ولحافظ القرآن أن يحتم في كل أربعين يوماً أن المقصود من قراءة القرآن فهم معانيه والاعتبار بما فيه لا مجرد التلاوة قال الله تعالى أفلا يتدبرون القرآن وذلك يحصل بالتأني لا بالتواني في المعاني فقد روي عن أنس بن مالك أنه قال يقرأ في كل يوم حزباً ونصف حزب أو أقل والله أعلم بالصواب كذا في التبيين

\*(كتاب الفرائض)\* وفيه ثمانية عشر باباً

\*(الباب الأول في تعريفها وفيما يتعلق بالتركة)\*

ذكرناه وقف ولم ينصب فيما وصيه وصى على أوقافه ولا يدفع الوصي المال إلى الصبي حتى يؤنس منه الرشده جاء الفرائض رجل إلى شداد وقال أنا وصي الصبي هذا وقد أدرك فأردمته إليه قال لا حتى يؤنس منه رشده ثم عاد وقال أردت أن أتخذ له قيصافاً وقال هذه أيام العبد والحياط يطلب أجراً كثر فقال ادفع إليه ماله فانه صلح (نوع) آخر أحد الوصيين لا ينفرد إلا في ثمانية تجهيز الميت وشراء ما لابد منه للصغير وبيع ما يخاف عليه التلق وتنفيذ الوصية المعينة وقضاء دين الميت من جنسه والمغصوب ورد الوديعة وقبول الهبة وجع الأموال الضائعة وفيما عداه لا ينفرد عندهما خلافاً للثاني سواء أوصى لها ماها أو على التعاقب في الأصح مات وفي يده ودائع أقوم شتى وعليه دين فأوصى إلى رجلين فقبض أحدهما المال وهلك في يده لاضمان عليه وكذا أحد الورثة وكذا الودائع إذا قبض أحدهما بلا إذن صاحبه من منزل الميت أو بعض الورثة إذا قبض بغير إذن سائرهم أو الوصي لأن أحد الوصيين ينفرد بقضاء الدين ورد الوديعة وكذا أحد الورثة

وان لم يكن في التركة دين فقبضها أحد الوصيين وضاعت لم يضمن وان أحد الورثة بلا إذن سائرهم ضمن حصة الباقيين من الميراث وان التركة في موضع يخاف علم التلف فأخذها بعض الورثة لا يضمن استحساناً مات وله دين محيط وله ورث واحد ومال عند غائب أو مودع فدفع الغاصب أو المودع المال الى هذا الوارث وضاع فالدائن بالخيار ان شاء ضمن الوارث القابض وان شاء ضمن الدافع هذا اذا كان المال في يد محصنة وكذا إذا أحد الورثة لا يملك الاخذ من الغاصب والمستودع وانما يملك اذا كان في منزل الميت وفي الجامع أحد الورثة قبض من التركة فضاع ضمن حصة غيره الا اذا خيف عليه التلف والوصي يقبض مطلقاً وأحد الورثة لم يقبض ديناً للميت وأودعه عند آخر فضاع يضمن

السابع في الدعوى والشهادة \* أوصى وقال من ادعى على شيء أو رأى الوصي ان يعطيه شيئاً ففعل كان المشايخ على انه باطل ونصير قال جاز \* قال في صحته ما ادعى على فلان بن فلان من مالي الذي في (٤٤٧) يدى فصدقه أو وهو صادق ومات

قال أبو القاسم ان لم يسبق من فلان دعوى شيء معلوم لا يلزمهم هذا القول شيء وان سبق دعوى شيء معلوم فهو ثابت \* وقال الفقيه قال في مرضه لفلان على حق فصدقه يصدق الى الثالث عندها وان قال هو صادق لا رواية عن أصحابنا ولا ينبغي ان يكون الجواب كما قال أبو القاسم \* مريض قال ان جاء رجل يدعى على تامين درهم الى خمسمائة فصدقه أو أعطوه ان لم يقبلوا الا عطاء برأى الوصي أو برأى رجل معلوم فباطلة \* والزوجة تأخذ مهرها من التركة بلاذن الورثة لودعها أو دونها \* فان كانت التركة شيئاً يحتاج الى البيع كانت وصية من زوجها أو لم تكن باعتهما كان أصلح وتستوفي صداقها \* مات بلا وصي فنصب الحاكم وصياً فادعى رجل

الفرائض جمع فريضة من النرض وهو في اللغة التقدير والبيان وفي الشرع ما ثبت بدليل مقطوع به وسمي هذا النوع من الفقهاء فرائض لانه مهمام مقدرة مقطوعة معينة ثبت بدليل مقطوع به فقد اشتمل على المعنى القوي والشرعي كذا في الاختيار شرح المختار \* والارث في اللغة البقاء وفي الشرع انتقال مال الغير الى الغير على سبيل الخلافة كذا في خزائن المفتين \* التركة تتعلق بهم احقق أربعة جهازا الميت ودفعه والدين والوصية والميراث فيبدأ أولاً بجهازه وكفنه وما يحتاج اليه في دفنه بالمعروف كذا في المحيط \* ويستثنى من ذلك حق تعلق بعين كارهن والعبد الجاني فان المرتبة وولي الجناية أولى به من تجهيزه كذا في خزائن المفتين \* ويكفي في مثل ما كان بلبسه من الثياب الحلال حال حياته على قدر التركة من غير تقصير ولا تضييع كذا في الاختيار شرح المختار \* ثم بالدين وانه لا يتخلوا ما أن يكون الكل ديون الصحة أو ديون المرض أو كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض فان كان الكل ديون الصحة أو ديون المرض فالتكليف سواء لا يقدم البعض على البعض وان كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض يقدم دين الصحة اذا كان دين المرض ثبت باقرار المريض أو ما ما ثبت بالبنية أو بالمعاينة فهو ودين الصحة سواء كذا في المحيط \* ثم تفقد وصاياهم من ثلث ما يبقى بعد التكيف والدين الا أن تجوز الورثة أكثر من الثلث ثم يقسم الباقي بين الورثة على سهام الميراث وهذا اذا كانت الوصية بشيئ بعينه فاما اذا كانت الوصية شائعة نحو الوصية بالثلث أو الربع لا تقدم الوصية على الميراث بل يكون الموصى له شريك الورثة في هذه الصورة يزاد في زيادة التركة الميت وينتقص حقه بنقصان تركة الميت كذا في التتارطانية \* ويستحق الارث باحدى خصال ثلاث بالنسب وهو القرابة والسبب وهو الزوجية والولاء وهو على ضربين ولاء عقاقة وولاء موالاة وفي كل منهما ميراث الاعلى من الاسفل ولا يرث الاسفل من الاعلى الا اذا شرط فقال ان مات فالى ميراث لثا خينثديرت الاسفل من الاعلى كذا في خزائن المفتين \* والوارثون اصناف ثلاثة اصحاب الفرائض والعصبات وذوو الارحام كذا في المبسوط \* والمستحقون للتركة عشرة اصناف مرتبة كذا في الاختيار شرح المختار \* فيبدأ ابدي الفرض ثم بالعصبة النسبية ثم بالعصبة السببية وهو مولى العتاقة ثم عصبة مولى العتاقة ثم الرد على ذوى الفروض النسبية بقدر حقهم ثم ذوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم المقر له بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسبته باقراره من ذلك الغير اذا مات المقر مصر على اقراره كالأقرب أباً وأخت وما أشبه ذلك ثم الموصى له بجميع المال ثم يث المال كذا في السكافي

### (الباب الثاني في ذوى الفروض)

وهم كل من كان له سهم مقدري كتاب الله تعالى أو في سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو بالاجماع

على الميت ديناً ووديعة وادعت المرأة المهر لا يؤذى الدين والوديعة لا بعد اقامة البينة على الوصي وفي حق المهر ان مقداره مهر مثلها يؤدى بها ولا حاجة الى البرهان وكفى النكاح شاهد الكن ان كان يمتنع عنها اقدر ما تارفاً وتجهيله وقت البناء والقول للورثة في ذلك وفي الزائد على المتعارف قولها كذا عن الفقيه \* وفي التناوي ان القول للمرأة بعد وفاة الزوج ان قالت لي عليه ألف درهم ان كان مهر مثلها ادعوا على الميت ديناً ولا برهان لهم والوصي يعلم بالدين يبيع من التركة قدر الدين للغريم ثم يجهد الغريم فيصير قصاصاً فان كانت التركة كلها صانماً أو دعههم ثم يجهدون \* في التركة دين والوصي يعلم به ولا يئنه المختار ان الوصي يودع عنده من دين من جنس الدين أو يبيع شيئاً بجنس الدين ثم يأمر الورثة ويقول لهم خاضعوه في الدين والوديعة والتمن وفي الصغرى مديون الميت دفع الدين الى وصي الميت يبرأ ولو دفع الى بعض الورثة يبرأ عن حصته وفيه يقاسم الوارث غير ما عالت الذين لايت عليهم دين سواء كان على الميت دين أو لم يكن وهل له القبض ان كان على الميت دين يقاسم

ولا يقبض ويقبض الوصي وان لم يكن على الميت دين يقبض سواء كان للميت وصي أم لا \* ولا يملك الوارث بيع التركة المستغرقة مالم ين الإبرضا الغرماء وعن محمد رحمه الله أوصى إلى رجل وله ابن صغير فأدرك وللميت دين على رجل فقبضه الوصي بعد ادراكه جاز وان نهما الابن بعد ادراكه عن القبض فقبض لم يجز وفي كتاب المكاتب قبض الوصي الدين بعد ما عزل ان كان واجبا بعهده الذي يرجع فيه إليه الحقوق يجوز وبيع المدينون وان موروثا لليتيم أو بعهده لا يرجع إليه الحقوق لا يبرأ المدينون \* الوصي أبرأ الغريم فهو فرع ابرأ ما لو كمل \* الثامن في دفع الظلم طمع السلطان في مال اليتيم فاعطى البعض من ماله ان أمكن الدفع بلا إعطاء ضمن والا في التنازل ان خاف القتل أو قطع عضو ولا يضمن وان خاف الحبس أو القيد يضمن \* خاف ان لم يدفع يأخذ ماله ان كان يأخذ البعض ويترك ما فيه كفاية له لا يدفع البعض وان خاف أخذ كله ان يدفع البعض أصله قوله تعالى (٤٨ ٤٩) وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا هذا اذا دفع الوصي أما السلطان اذا أخذ بنفسه لاضمان

على الوصي \* مات عن بنتين وعصبة وطلب السلطان من التركة ولم يقر بالعصبة فغرم للسلطان بأمر البنتين حتى ترك التعرض اذا لم يقدر الوصي على تحصيل التركة الا بما غرم فهذا محسوب على كل التركة لا على نصيب العصبة خاصة \* الوصي اذا طوبأ بجباية دار اليتيم ولو امتنع ازادت المونة يؤديها وفي التنازل هر بمال اليتيم على ظالم وخاف ان لم يهدأ به هدية أخذ كله لا يضمن وكذا المضارب والمشايع أخذوا بهذا القول وفي فتاوى النسفي أنفق الوصي على باب القاضي يضمن ما أعطى على وجه الرشوة لا على وجه الاجارة اذا لم يزد على أجرة المثل

في نوع في تصرفات الاب والوصي والقاضي في مال اليتيم والتركة وصي الميت باع مال التركة لقضاء الدين والدين غير محيط جاز بيعه في الكل عنده

كذا في الاختيار شرح المختار \* وهم اثنا عشر فقرا عشرة من النسب واثنان من السبب أما العشرة بالنسب فتلاثة من الرجال وسبعة من النساء \* أما الرجال فالاول الاب وله ثلاثة أحوال الفرض المحض وهو السدس مع الابن أو ابن الابن وان سفل والتعصيب المحض وذلك أن لا يخلف غيره فله جميع المال بالعصوبة وكذا اذا اجتمع مع ذي فرض ليس بولد ولا ولاد ابن كزوج وأم وبعدة فبدأ أخذوا الفرض فرضه والباقي للاب بالعصوبة والتعصيب والفرض مع اولئك مع البنت وبنت الابن فله السدس فرضا والنصف للبنت أو الثلثان للبنتين فصاعدا والباقي له بالتعصيب كذا في خزنة المفتين \* والثاني الحدود والمراد الحد الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار \* وهو الذي لا تدخل في نسبته إلى الميت أم كأمي الاب أو أبي أبي الاب فان دخل في نسبته إلى الميت أم فهو فاسد كأمي أم الاب أو كأمي أبي أم أبي الاب ثم الحد الصحيح كالاب عند عدمه الا في رد الام إلى ثلث ما بيني وحجب أم الاب وهو يحجب جميع الاخوة والاخوات عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الكافي \* والثالث الاخ لام وله السدس وللأثنين فصاعدا الثلث وان اجتمع الذكور والاثنا استوفوا الثلث \* وأما النساء فالاولى البنت ولها النصف اذا انفردت وللبنتين فصاعدا الثلثان كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا اختلط البنون والبنات عصب البنون البنات فيكون للابن مثل حظ الانثيين كذا في التبيين \* الثانية بنت الابن فلهوا احدى النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان فهن كالصليبات عند عدم ولد الصلب كذا في الاختيار شرح المختار \* فان اجتمع أولاد الصلب وأولاد الابن فان كان في أولاد الصلب ذكر فلا شيء لأولاد الابن ذكورا كانوا أو إناثا ومختلطين فان لم يكن في أولاد الصلب ذكورا ولا في أولاد الابن ذكورا كانت ابنة الصلب واحدة فله النصف ولبنات الابن السدس واحدة كانت أو أكثر من ذلك وان كانت ابنة الصلب ثنتين فلهما الثلثان ولا شيء لبنات الابن وان لم يكن في أولاد الصلب ذكورا ولا في أولاد الابن ذكورا انفردت كور من أولاد الابن فالباقى بعد نصيب البنات لهم نصفان أو ثلثا فان اختلط الذكور بالاناث من أولاد الابن فنقول ان كانت بنات الصلب ثنتين فصاعدا فلهن الثلثان والباقي بين أولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين عند علي وزيد رضي الله تعالى عنهم وهو قول جمهور العلماء رحمه الله تعالى فان كانت ابنة الصلب واحدة فلهما النصف والباقي بين أولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين كذا في المبسوط \* بنتان وبنت ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن للبناتين الثلثان والباقي بين بنت الابن ومن دونها للذكر مثل حظ الانثيين ولو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهن أسفل من بعض وصورته اذا كان لابن الميت ابن وبنت ولابن ابنه ابن وبنت ولابن ابنه ابن وبنت ثلث البنات والبنات

وعندهما لا يجوز في الزيادة على قدر الدين وعليه الفتوى \* ولو لم يكن في التركة دين وفي الورثة صغير فباع كل التركة تنفذ عنده \* وان استغرق الدين التركة تنفذ في الكل عروضا وعقارا \* فعنده اذا ثبت للوصي ولاية بعض التركة بيع كله ولولدين والورثة كبار غيب يبيع المنقول لا العقار الا اذا كان بهال لم يبيع بهال فحينئذ يبيع العقار كالعروض \* وعن محمد لا يجوز أمر والنا المعنوه على المعنوه قبل مضي سنة منذ صار معنوها \* وفي المتن في باع الوصي أو الاب على الصغير داره فاذا هي لصغير آخر هو أبوه أو وصيه جاز ولو باع القاضي دار يقيم فاذا هي ليتيم آخر لا يجوز \* والقاضي لو باع ماله من يقيم لا يجوز وليس كلاب وعن محمد انه يجوز كلاب \* واذا رفع إلى قاض آخر ان خير لليتيم اجازة والا لا \* وشراء القاضي من الوصي يجوز وان جعله وصيا \* ترك أولاد أو أبا ولم يوص إلى أحد يملك الاب ما يملك الوصي فينفذ وصاياه ولا يبيع التركة لقضاء الدين فرق بين الحد ووصي الاب فان لوصي الاب يبيع التركة لقضاء الدين وتنفذ الوصية وليس





فيما قبض وفي العتاي اجتمع قرابة المريض عنده يا كلون من ماله ان كانوا ورثة لم يجز الا ان يحتاج المريض اليهم لتعاهده فبا كل مع عياله بلا اسراف وان لم يكونوا ورثة جاز من ثلث ماله لو باهر المريض \* مات المديون ورب الدين وارثه أو وصيه له أن يرفع من التركة قدر حقه بلا علم الورثة \* أدرك مفسدا وعلم به الوصي ومع ذلك سلم اليه المال فأنقلبه بضم الوصي لان التسليم اليهم مع علمه أنه مضيع تضيع ولو مضحا غير مفسد فسلم اليه قبل أن يدرك وأذن في التجارة فضاغ لم يضمن \* وفي الواقعات أقر الاب والوصي أنه غصب مال الصبي لا يضمن لان الغصب لا يتصور في ماله منهما \* الوارث أقر بدين على مورثه اذ لم يترك وفاء لا يضمن وان تركه ما لا يضمن اذ لم يكن على الميت دين وان مشغولا بدين عليه لا يضمن \* أوصى الى أعمى أو مجنون ود جاز ولو الى فاسق مخوف في ماله ففي الاصل الوصية باطلة \* ومعناه أن الحالكيم يخرج عنه عن الوصية وكذا روى عن الامام فان نفذ الحالك الوصية أي قره هذا الفاسق (٤٥٠) على الوصاية فاصنع من التصرفات كقضاء الدين وبيع مثل بيع الاوصياء يجوز وان تاب

قبل الاخراج تركه على وصايته \* ذكر عن الوصي خيانة لا يخرج منه القاضي عن الوصاية ويضمن اليه غيره وعن الثاني ان الحالك سأل سرافا كان ماذكر عنه عقابا بغيره وفي الظاهر بية اتهمه القاضي قال الامام يضمن اليه آخر وقال الثاني يخرج عنه وهو القياس وعلمه الفتوى لان الاب لو كان حيا وخيف منه على مال الصغير ينزع من يده فالوصي أولى \* الحالك يقبض مال الصغير لكن لا يقرض صديقه لولا الصداقة ما أقرضه وانما يقرض اذ لم يجد مستغلا يشتره للصغير أما اذا وجد لا يقرضه \* ولو شهدوا أن الحالك باع مال اليتيم فبئته أكثر يفسخ \* الوصي اذا سافر بحال اليتيم لا يضمن اجماعا غير ينزل في بيت رجل ومات عن مال بلا وصية لاحد قال أبو القاسم يرفع الى الحالك حتى يكفنه كفنا وسطا

في الكافي \* الرابعة الجدة العجيبة كام الام وان علت وأم الاب وان علا وكل من يدخل في نسبتها بين أمين فهي فاسدة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولها السدس لاب كانت أو لام واحدة كانت أو أكثر فيشتركون في السدس اذا كن ثابتات متحاذيات في الدرجة كذا في الكافي \* ثم الجدة اذا كانت ذات جهتين والاخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى السدس بينهما نصفان وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* (مثاله) \* امرأته تزوجت بنت بنتها من ابن ابنها فولد منهم ما ولد فهذه المزوجة أم أم الولد وهي أيضا أم أب أب الولد والجدة الاخرى أم أم أب الولد فان تزوج هذا الولد سبطا لها آخر فولد بينهما ما ولد صارت هذه المرأة جدة لهذا الولد الاخر من ثلاثة أوجه فان تزوج هذا الولد سبطا آخر فولد بينهما ما ولد صارت هذه الجدة جدة لهذا الولد الاخر من أربعة أوجه وقس عليه الباقي كذا في الكافي \* اندامسة الاخوات لاب وأم للواحدة النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان كذا في خزنة الفتن \* ومع الاخ لاب وأم للذ كرمثل حظ الاثنين ولهن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي \* السادسة الاخوات لاب وهن كالاخوات لابو بن عند عدمهن كذا في الاختيار شرح المختار \* فللواحدة النصف وللاكثر الثلثان عند عدم الاخوات لاب وأم ولهن السدس مع الاخت لاب وأم تكله للثنتين ولا يترن مع الاختين لاب وأم الآن يكون معهن أخ لاب فيعصهن فيكون للاختين لاب وأم الثلثان والباقي بين أولاد الاب للذ كرمثل حظ الاثنين ولهن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي \* السابعة الاخوات لام للواحدة السدس وللثنتين فصاعدا الثلث كذا في الاختيار شرح المختار \* ويسقط الاخوة والاخوات بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب بالاتفاق وبالجد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويسقط أولاد الاب به ولاه بالاخ لاب وأم ويسقط أولاد الام بالولد وان كان بنتا وولد الابن والاب والجدة بالاتفاق كذا في الكافي \* وأما الاثنان من السبب فالزوج والزوجة فللزوج النصف عند عدم الولد وولد الابن والربع مع الولد أو ولد الابن وللزوجة الربع عند عدمهما والثلث مع أحدهما والزوجة والواحدة يشتركن في الربع والثلث وعليه الاجماع كذا في الاختيار شرح المختار

والفروض المقدره في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثلث والثلثان والسدس \* أما النصف ففرض خمسة أصناف فرض الزوج اذا لم يكن لليت ولد ولا ولد ابن وفرض بنت الصلب وفرض بنت الابن عند عدم بنت الصلب وفرض الاخت لاب وأم وفرض الاخت لاب عند عدم الاخت لاب وأم \* وأما الربع ففرض صنفين فرض الزوج اذا كان لليت ولدا أو ولد ابن وفرض الزوجة أو الزوجات اذا لم يكن لليت ولد ولا ولد ابن \* وأما الثلث ففرض الزوجة أو الزوجات اذا كان لليت ولدا أو ولد ابن \* وأما الثلثان

وان لم يجد الحالك يكفنه وسطا ولو كان عليه دين ليس له ان يبيع تركته اقضاء دينه وكذا الورثة لاجارية لا يبيعها وعن محمد رحمه الثلثان الله مات في مكان لاحا كمعة كقرية أو مفازة أو طريق فباع رقاقا ومتاعا مجاز ويجوز للشترى أن يتفجع بالمبيع وان جاء الوارث بعده فان أجاز له أخذ الثمن وان شاء أخذ من شاء أخذ الثمن \* وان باعه بوكس له أن يضمه \* ولو أن أهل السكة تصرفوا في مال الميت من البيع والشرا ولم يكن له وارث ولا وصي الآن هذا الرجل يعلم أنه لو رفع الامر الى الحالك لم ينصب وصيا فأخذ هذا الرجل المال ولم يرفعه الى الحالك ثم تصرف فيه قال الدبوسي يجوز تصرف هذا الرجل \* وفي الذخيرة ابراء الوصي عن الدين ان وجب بعهده صح عندهما وضمن ولا يضمن عند الثاني وان وجب لابعده لا يضمن عند الكل \* وفي التجنيس امر رجل الوصي بان يشتري له مال اليتيم فاشتراه له من نفسه لا يجوز لان حقوق العقدا جمعة الى الوصي من الطرفين فيؤتى الى التضاد بخلاف ما اذا اشترا الوصي من اليتيم لنفسه حيث يصح لان حقوق العقد من

جانب اليتيم واجعة الى اليتيم فلا يورث الى التضاد \* وذكر القاضي باع الوصي عقار اليتيم لقضاء دين وفي التركة مال آخر يقضى منه الدين قال  
الفضل يجوز البيع لقيامه مقام الوصي \* وفي المحيط للاب اعارة ولده الصغير اتفاقا وهل لما عارة ماله فالعامة على أنه لا يملك ذلك \* وفي الايضاح  
قبل الوصاية أو تصرف بعد الموت ثم أراد عزل نفسه لم يجز الا عند الحاكم لانه التزم القيام فلا يملك اخراجه الا بحضرة الوصي أو من يقوم مقامه  
وهو من له ولاية التصرف في مال الميت وإذا حضر عند الحاكم نظر في حاله ان مأمونا قادرا على التصرف لا يخرج له لانه التزم القيام ولا ضرر  
لوصي في ابقائه وان عرف الحاكم بحجزه وكثرة اشتغاله أخرجه لا ضرر في ابقائه ولعدم حصول الغرض منه لقلة اهتمامه بأموره بعد طلب العزل  
\* باع مال اليتيم باكثر من قيمته ثم أقاله لا تصح أقالته \* وفي الدعوى الوصي يملك بيع عروض اليتيم لحاجة أو لاسبغ العقار الحاجة وذكر  
القاضي وصى الاب يملك الايصاء وان لم يأمره الميت بالايصاء \* وفي العتبات أخذ السلطان (٤٥١) الجائز من التركة شيئا فذا على جميع الورثة  
وقيل لاشئ على الصغير ولو

دفع الكبير من نصيب  
الصغير ضمن وقدم \* باع  
مال اليتيم أو ضيعته والمشتري  
مفلس يؤجل ثلاثة  
أيام فان نقد فذلك والافسخ  
وان أنكر المشتري الشراء  
والعين في يد المشتري يرفع  
الوصي الأمر الى الحاكم  
فيقول ان كان يشك بايع  
فقد فسخت \* باع عقار الولد  
الصغير بمثل القيمة أو غن  
يسير ان الأب محمودا عند  
الناس أو مستورا جاز ولا  
للولد أن يطل البيع فان  
أبطل البيع طلب الثمن  
من والده فان قال ضاع  
أو انقضت عين وفي تلك المدة  
ينفق مثله بقبل وان كان  
فاسقا لا يجوز بيعه وللأب  
ان ينقض الا اذا كان البيع  
خبر للصغير \* ولو باع غير  
العقار فكذلك الجواب الا اذا  
كان الأب مفسدا في جواز  
بيعه روايتان في رواية يجوز  
ويوضع الثمن على يد عدل

الثلاث وفرض أربعة أصناف فرض بقى الصلب فصاعدا وفرض بقى الابن فصاعدا عند عدم بنت  
الصلب وفرض الاختين لاب وأم فصاعدا وفرض الاختين لاب فصاعدا عند عدم الاخت لاب وأم \* وأما  
الثالث وفرض مسنتين فرض الام اذا لم يكن للميت ولد ولا ولدان ولا اثنتان من الاخوة والاخوات وفرض  
الاثنين فصاعدا من أولاد الام ذكورا كانوا أو إناثا \* وأما السادس وفرض سبعة أصناف فرض الاب اذا  
كان للميت ولد أو ولدان وفرض الجد كذلك عند عدم الاب وفرض الام اذا كان للميت ولد أو ولدان أو اثنتان  
من الاخوة والاخوات وفرض الجدة الواحدة أو الجدات اذا اجتمعن حين يرثن وفرض بنت الابن مع بنت  
الصلب تكتله للثنتين وفرض الاخت لاب مع الاخت لاب وأم تكتله للثنتين وفرض الواحد من أولاد الام  
ذكر أو أنثى كذا في خزائن المفتين

### باب الثالث في العصابات

وهم كل من ليس لهم سهم مقسدر أو يأخذ ما بقى من سهام ذوي القروض واذا انفرد أخذ جميع المال كذا في  
الاختيار شرح المختار \* فالعصبة نزعان نسبية وميبية فالنسبية ثلاثة أنواع عصبة بنفسه وهو كل ذكر  
لا يدخل في نسبته الى الميت أنثى وهم أربعة أصناف جزء الميت وأصله وجزء أبيه وجزء جده كذا في التبيين  
\* فأقر بالعصبات الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد أب الاب وان علا ثم الاخ لاب وأم ثم الاخ  
لاب ثم ابن الاخ لاب وأم ثم ابن الاخ لاب ثم العم لاب وأم ثم ابن العم لاب ثم ابن العم لاب ثم عم  
الاب لاب وأم ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب لاب ثم ابن عم الاب لاب ثم ابن عم الاب لاب ثم ابن عم الاب لاب  
\* واذا اجتمع جماعة من العصبة في درجة واحدة ينقسم المال عليهم باعتبار أبدانهم لا باعتبار أصولهم مثاله  
ابن أخ وعشرة بنى أخ آخر أو ابن عم وعشرة بنى عم آخر المال بينهم على أحد عشر سهم الكل واحد سهم  
كذا في الاختيار شرح المختار \* وعصبة بغيره وهي كل أنثى تصير عصبة بذكر يوازيها وهي أربعة البنات  
بالاب وبنت الابن بابن الابن والاخت لاب وأم بأخيه والاخت لاب بأخيه كذا في الحاوي القدسي  
\* وباقي العصابات ينقسم بالمراث ذكورهم دون اخواتهم وهم أربعة أيضا العم وابن العم وابن الاخ وابن المعق  
كذا في خزائن المفتين \* وعصبة مع غيره وهي كل أنثى تصير عصبة مع أنثى أخرى كالاخوات لاب وأم وأولاد  
بصرن عصبة مع البنات أو بنات الابن هكذا في محيط السرخسي \* مثاله بنت وأخت لابوين وأخ وأخوة  
لاب فالنصف للبنات والنصف الثاني للاخت ولاشئ للاخوة لانهم الماصرات عصبة نزلت منزلة الاخ لابوين  
ومن ترك بنى عم أحدهما أخ لأم فلاخ السادس والباقي بينهما فان وكذلك ان كان أحدهما زوجا فله

وفي رواية لا الا ان يكون البيع خير للصغير بان يبيعه بضعف قيمته وعليه الفتوى (نوع آخر) ادعى انسان شيئا من التركة ينتصب  
أحد الورثة خصما بقدر ما في يده وفي الزيادات للوراث أن يخاصم غرما الميت الذين للميت عليهم دين سواء كان على الميت دين أولا وهل له ان  
يقبض ينظر ان لم يكن على الميت دين يقبض كان له وصي أم لا وان على الميت دين يخاصم ولا يقبض بل يقبض الوصي \* أدى مديون الميت الى  
وصي الميت يبرأ وان لم يكن له وصي فدفع الى بعض الورثة يبرأ عن حصته خاصة \* للميت دين أو وديعة عند انسان وفي التركة دين فدفع المودع  
الوديعة الى الوارث بغير أمر القاضي ضمن اذا لم يكن مأمونا فان كان مأمونا له أخذ الودائع وقضاء الدين \* مديون الميت قضى دين الميت الى  
غرما الميت كان مملوكا كالدائن الميت وفي العمون عمت له على آخر ألف ولا تسرع على الميت ألف فقضى الالف مسدون الميت الى دائر الميت  
بغير أمر القاضي قال محمد رحمه الله ان كان قال حين قضاء الالف هذا الالف فلان الميت على من الالف التي لك عليه جاز وان لم يقل ذلك

ولكن قضى الاتفاق عن الميت فهو مشرع والالف عليه \* ولو كان عند رجل ألف وديعة لا خر وعلى المودع أن يملأه بل ففضاها المودع الى المولى له الدين فان شاء المودع أجاز القضاء وان شاء ضمن المودع وسلم الدين لانه متطوع وعن محمد بن ميمون مات عن ابنين صغير وكبير وترك ألفا فانفق الكبير على الصغير خمسمائة وهوليس بوصى قال هو متطوع في ذلك ولو كان ترك طعاما أو ثوبا فأطعمه وألبسه الكبير لا يضمن الكبير - قصدا - الوارث اذا قضى دين الميت يرجع في التركة كفى التكفين \* استغراق التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث \* تركه فيها دين غير مستغرق قسمت ثم جاز الغريم يأخذ من كل ما يخصه من الدين - حتى لو قسمت بين ابنين والتركة ألفان والدين ألف يأخذ من كل نصف ما في يده هذا اذا كان أخذهم عند الحاكم جله ولو طفر بأحدهم يأخذ منه جميع ما في يده (نوع في تصرف المريض) يعتبر في تنفيذ الوصية في الثلث (٤٥٣) القيمة وقت القسمة \* تبرع المريض بالمنافع يعتبر من كل المال \* وكذا الوارث المريض داره

بأقل من أجر المثل لا يعتبر من الثلث لانه لو أجازها جاز ولا يعتبر من الثلث وذكر صدر الاسلام بأمر أحد الورثة الباقيين ثم ادعى التركة وبجد باقي الورثة التركة لا يسمع أن أقرها بالتركة أمر وبالرعية عليه \* وذكر ظهر الدين مات وله في يد انسان عصب أو دين فطلب منه الورثة تسليم ذلك وعلى الميت دين مستغرق فصالح الورثة عما عليه أو في يده على أن يدفعه اليهم بغرم لغرماء الميت ولا يبرأ بهما الصلح \* وفي فتاوى المسهر قندية المودع دفع الوديعة الى من له الدين على صاحب الوديعة يضمن وان كان الدين ظاهرا أو كانت الوديعة من جنس الدين وهذا فصل اختلف فيه المشايخ \* وفي الخزانة دفع الى آخر القافي مرض الموت وقال ادفعه الى أخي أو ابني ومات وظهر الغرماء يدفعه الى الغرماء لانه مال الميت وهم

بالزوجة فرضه وهو النصف والباقي بينهما نصفان كذا في خزنة المفتين \* وعصبة ولد الزنا وولد الملاعنة مولى أمهم لانه لأب له قرينة قرابة أمه وبنهم فلو ترك بنتا أو أما والملاعن فللبنت النصف وللام السدس والباقي يرد عليهما كأن لم يكن له أب وكذلك لو كان معهما زوج أو زوجة أخذ فرضه والباقي بينهما فرضا ورثا ولو ترك أمه وأخاه لأمه وابن الملاعن فلأمه الثلث ولأخيه لأمه السدس والباقي يرد عليهما ولا شيء لابن الملاعن لانه لأخ له من جهة الأب ولومات ولد ابن الملاعنة ورثته قوم أبيه وهم الاخوة ولا يرثه قوم جده وهم الاعمام وأولادهم وبهذا يعرف بقية مسائله وهكذا ولد الزنا لأنهم ما يفترون في مسألة واحدة وهي أن ولد الزنا يرث ثوب أمه ميراث أخ لام وولد الملاعنة يرث التوأم ميراث أخ لأب وأم كذا في الاختيار شرح المختار \* اذا اجتمعت العصباء بعضها عصبية بنفسها وبعضها عصبية بغيرها وبعضها عصبية مع غيرها فالترجع منها بالقرب الى الميت لا يكونها عصبية بنفسها حتى ان العصبية مع غيرها اذا كانت أقرب الى الميت من العصبية بنفسها كانت العصبية مع غيرها أولى بيانه اذا هلك الرجل وترك بنتا وأختا لأب وأم وابن أخ لأب فنصف الميراث للبنت والنصف للاخت ولا شيء لابن الاخ لان الاخت صارت عصبية مع البنت وهي الى الميت أقرب من ابن الاخ وكذلك اذا كان مع ابن الاخ عم لا شيء للعم وكذلك اذا كان مكان ابن الاخ أخا لأب لا شيء للاخ كذا في المحيط \* أما العصبية السيئة فالمعق ثم عصبته على الترتيب الذي مر في العصباء النسبية كذا في الكافي

### باب الرابع في الحب

وهو نوعان حب نقصان وحب حرمان فحب النقصان هو الحب من سهم الى سهم وأما حب الحرمان فتقول ستة لا يحبون أصلا الأب والابن والزوج والام والبنت والزوجة ومن عدا هؤلاء فالأقرب بحب الابد كالابن يحب أولاد الابن والاخ لا يورث بحب الاخوة لأب ومن يدلى بشخص لا يرث معه الأولاد الام \* (أمثلة ذلك) زوج وأخت لابوين يحب الزوج النصف والاخت لا يورث النصف وللأخت لأب السدس تكملة للثلاثين أصلها من ستة وتقول الى سبعة فان كان مع الاخت لأب أخ عصبها فلا ترث شيئا فهذا أخ مشوم \* زوج وأبوان وبنت وبنت ابن أصلها من اثني عشر وتقول الى خمسة عشر للزوج الربع ثلاثة وللأبوين السدسان أربعة وللبنات النصف ستة ولبنات الابن السدس سهمان ولو كان مع بنت الابن ابن عصبها سقطت وتقول الى ثلاثة عشر وهذا أيضا أخ مشوم \* أختان لابوين وأخت لأب فاللأختين فرضا ورثا ولا شيء للاخت لأب فان كان معها أخوها عصبها فاللها الباقي وهو الثلث للذكر مثل حظ

أولى به من الوارث \* وفي النوازل في كفن المنسل ينظر الى مثل ثيابه الذي كان يلبس حين خروجه الى السوق والجمعة الاثنين والوليمة التي كان يترز به ولا يعتبر ثياب البذلة قيل قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه الحى أحوج الى الجديد قال كان ذلك في زمانهم حين لم يكن لهم صعة \* وفي الملتقط للسيد الوصي اننا قلنا الوصايا من ماله يرجع في التركة بكل حال كان وارثا أو لا والوصية قربة أو لا \* وذكر القاضي مات عن ضياع ودين ووصية ووصى أراذ الوارثة قضاء الذين وتنفيذ الوصية من ماله واستخلاص التركة لأنفسهم لهم ذلك انفقوا عليه وإن اختلصوا فللوصى أن يبيع ما يحتاج اليهم من التركة ويقتضي الدين وينفذ الوصية ولا يلتفت الى كلام الورثة \* وفي شرح الطحاوي هلك التركة في بدأ أحد الورثة ينظر ان كانت التركة مستغرقة بالدين لا يضمن شيئا لأن قبضه حصل الغرماء فصار كالوديعة عنده وان لم يكن الدين مستغرقا قبضه لم يحصل للغرماء قصاصة سائر الورثة يكون مضموما عليه الا اذا كان قبضه لكلها الضرورة بان كان سائر الورثة صغارا لا يمكنهم



[illegible]

على هذا فانك كلما زدت بعدا في درجة الاجداد زدت توريثا في عدد الجادات والجددة ان كانت ذات جهتين والاخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله السدس بينهم مانصفان وعليه الفتوى وقال محمد بن علاثة صورته امرأته أمزوجت بنت بنتها من ابن بنتها فولد لهما ولد فهذه المزدوجة أم أم الولد (٤٥٤) وأم أم أب أبيه فهي ذات جهتين وأم أبيه ذات جهة واحدة ونصيب ولد الأم السدس ان كان واحدا ولاثنين فصاعدا

الرق يجمع الارث ولا فرق في ذلك بين أن يكون قناوه هو الذي لم ينقه قله بسبب الحرية أصلا وبين أن ينقده بسبب الحرية كالدمر والمكاتب وأم الولد ومعنى البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين \* وأما المستسعي في اعتناق الراهن المعسرفيرث ويورث عنه كذا في الكافي \* القائل بغير حق لا يرث من المقتول شيئا عندنا سواء قتلته عمدا أو خطأ وكذلك كل قاتل هو في معنى الخاطي كالنائم إذا انقلب على مورثه وكذلك إن سقط من سطح على مورثه فقتله أو أوطأ بدمه مورثه وهو راكبها كذا في المبسوط \* وقتل الصبي والمجنون والمعتوه والمبرسم والموسوس لا يوجب حرمان الميراث لأن الحرمان ينبت جزاء قتل محظور وفعل هؤلاء ليس بمحظور والتسبب إلى القتل لا يحرم الميراث كحرق البترو واضع الحجر وصاب الماء في الطريق ونحوه وكل قتل أوجب القصاص أو الكفارة كان مباشرة فيحرم به الميراث وما لا يوجب ذلك فهو وتسبب لا يحرم الميراث والقائد والسائق متساويان وفي قتل الباغي العادل وعكسه تفصيل وخلاف عرف في السير كذا في الاختيار شرح المختار \* الأب إذا ختن ولده أو حجه أو بوط ترحة به فمات من ذلك لم يحرم الميراث ولو أتب ولده بالضرب فمات من ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بضم دية ويحرم الميراث وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يضمن شيئا ولا يحرم الميراث ولو أن المعلم والذي ضربه باذن الأب فمات لا يضمن شيئا بالاتفاق كذا في المبسوط \* واختلاف الدين أيضا يمنع الارث والمراد به الاختلاف بين الاسلام والكفر وأما اختلاف ملل الكفار كالنصرانية واليهودية والمجوسية وعبدة الوثن فلا يمنع الارث حتى يجري التوارث بين اليهودي والنصراني والمجوسي واختلاف الدارين يمنع الارث كذا في التبيين \* ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى لو مات مسلم في دار الحرب يرثه ابنه الذي في دار الاسلام ثم اختلاف الدار على نوعين حقيقة كحربي مات في دار الحرب وله أب وأبن ذمي في دار الاسلام فانه لا يرث الذي من ذلك الحربي وكذلك لو مات ذمي في دار الاسلام وله أب وأبن في دار الحرب فانه لا يرث ذلك الحربي من هذا الذمي وحكمي كالمتأمن والذي حتى لو مات متأمن في دارنا لا يرث منه وارثه الذمي والدارانما تختلف باختلاف المنعة أي الجليس والمالك لا تقطاع العصمة فيما بينهم كذا في الكافي \* وإذا مات المتأمن عندنا ورثته ما لا يجب أن يبعثه إلى ورثته ومن مات من أهل الذمة ولا وارث له فانه لا يرث المال كذا في الاختيار شرح المختار

(الباب السادس في ميراث أهل الكفر)

الكفار يتوارثون فيما بينهم بالاسباب التي توارث بها أهل الاسلام فيما بينهم من النسب والسبب ويرث

واحدًا والاثني عشر فاعدا  
الثالث والذي كروا لاني فيهم  
سواء ويسقطون باربعة بالولادة  
وولد الابن وان سفل وبالأب  
والجد وان علا \* وأما الأب  
فهو عصبة الامع الولد أو ولد  
الابن فله السدس وقد  
يجمع الحلال فيه مثل أب  
وبنت فالنصف لهما والباقي  
له فرضا وعصوبة \* والجد  
كأب الابن في أربع مسائل  
الاولى زوج وأبوان والثانية  
زوجة وأبوان فاللام في  
هاتين المسئلةين ثلث ما يبقى  
كما ذكرنا ومع الجد لهما الثلث  
كأب لاني رواية أبي يوسف  
عن أبي حنيفة رحمه الله  
فان لهما ثلث ما يبقى مع الجد  
أيضا والثالثة وهي ان أم  
الأب لا ترث مع الأب وترث  
مع الجد والرابعة أن الأخوة  
والأخوات لأب وأم وأولاد  
لا يرثون مع الأب ومع الجد  
كذلك في قول أبي بكر  
الصديق رضي الله عنه وبه

أخذ أبو حنيفة رحمه الله وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه يقاسمون الجدوبة أخذ أبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي الكافر  
رحمهم الله وكيفية المقاسمة على مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه أن الجد مع الأخوة والأخوات لاب وأُم وأب إذا انفردوا عن ذوى سهام  
فله خبر الحالين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال ولا ينقص حقه من الثلث وإذا اختلفوا بذوى السهام فله خبر أحوال ثلاثين من المقاسمة  
ومن ثلث ما يبق ومن سُدس جميع المال ولا ينقص حقه من السُدس إلا في مسألة لا كدربة وهي زوج وأُم وجد وأخت لاب وأُم  
وأخت لاب سميت أ كدربة لأنها كدرت على أصحاب الفرائض وقبل لانها كدرت على زيد بن ثابت مذهبها قال زيد رضي الله  
عنه فبما رآه عنه أنه خازجة لزوج النصف وللأم الثلث وللبعد السُدس وللأخت النصف ثم يضم الجد نصيبه إلى نصيب الأخت  
فيقسمانهُ أ ثلثا لثلاثة للجد وثلثه للأخت أصله من ستة وتقول إلى تسعة وتصح من سبعة وعشرين \* وقال قبيصة بن ذؤيب والله ما قال  
زيد في الأ كدربة شيئا ولو كان مكان الأخت أخ فلا عول ولا أ كدربة ولا مراث لا لاخ لان الأخ عصمة والأخت صاحبة سهم \* ولو كان أخ



وأخت فلا كدريه أيضا \* وكذا إذا كان أختين لأن حق الام يرتقن الثلث إلى السدس فلا ضرر وإلى اعتبارهما صاحبتي سهم فيكون للزوج النصف وللأم السدس وللجد سهم أي من ستة والباقي بين الأختين نصفان أو بين الأخ والأخت نلذك كرمثل حظا لاثنتين \* ثم ولدا لاب بعدال ولدا لاب والام في مقاسمة الجد ومن اجته حتى اذا خرج الجد عن الوسط عاد كل إلى أصله كأن لم يكن الجد صورته جد وأخ لاب وأم وأخ لاب فألما بينهما ثلاثا للجد سهم ولكل أخ سهم ثم تسترد الأخ لاب وأم ما في يد الأخ لاب ويخرج به غير شئ \* جد وأخ لاب وأم وأخوان لاب فلا بعد الثلث خبر والباقي للأخ لاب وأم فقد انفق الجواب في المستلتن مع اختلاف التخرج \* جد وأخت لاب وأم وأخت لاب فألما بينهما ارباعا للجد سهمان ولكل أخت سهم ثم تسترد الأخ لاب وأم ما في يد الأخ لاب وأخت لاب وأم وأخت لاب فألما بينهما أخماسا للجد سهمان ولكل أخت سهم ثم تسترد الأخ لاب وأم ما في يد الأخ لاب (٤٥٥) إلى تمام النصف ويبقى لهما نصف سهم أصلهما من خمسة وتصح من

عشرين \* جد وأخت لاب وأم وأخ لاب فهذه والرابعة سواء الا انها تصح من عشرة وانما سميت عشرة زيدا للأخ عنده عشر المال \* جد وجدتان أم الأم وأم الأب وأخت لاب وأم وتسع اخوات لاب فللجد ثلثين السدس وللجد ثلث ما يبقى لانه خير أحواله الثلاث وللأخت لاب وأم نصف جميع المال يبقى للأبوات ثلث السدس أصلها من ستة ومتقل إلى ثمانية عشر وتصح من ثمانية وأربعة وعشرين \* أما البنات الصلبة فللواحدة منها النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان الآن يقع في درجتها ذكر فللذكر كرمثل حظ الاثنتين \* وبنات الاب كبنات الصلب عند عدمها وان اجتمعت واحدة من الصلب مع واحدة من الابن فالتى من الصلب النصف والتى من الابن السدس نكالة للثنتين

الكافر بالسبعين كالسليم بأن ترك ابني عم أحدهما أخ لام أو زوج كذا في الكافي \* لو اجمعت في الكافر قرابتان لوتة رقن في شخصين حب أحدهما لا آخر بربط بالحاجب وان لم يجرب بربط بالقرابتين كما اذا تزوج مجوسى أمه فولدت له ابنا فهذا الولد ابنا وابن ابنا فيرث منها اذا ماتت على أنه ابن ولا يرث على أنه ابن ابن ولو ولدت له بنتا مكان الابن ترث الثلثين النصف على أنها بنت والسدس على أنها بنت ابن نكالة للثنتين وترث من أبيها على أنها بنت ولا ترث على أنها أخت من الام لأن الأخت من الام تسقط بالبنت ولتزوج بنته فولدت بنتا ترث من أمها النصف على أنها بنت وترث الباقي على أنها عصبية لانها أختها من أبيها وهي عصبية مع البنت فان مات أبوها ترث النصف على أنها بنت ولا ترث على أنها بنت بنت لانها من ذوى الارحام فلا ترث مع وجود ذى سهم أو عصبية وهو قول عامة الصحابة رضى الله تعالى عنهم وبه أخذ أصحابنا رحمهم الله تعالى ولا يرث الكافر بنكاح محرم كما اذا تزوج المجوسى أمه أو غيرها من المحارم لا يرث منها بالنكاح هكذا في التبيين \* وعما يتصل به هذا الباب ميراث المرتدة المرتد لا يرث من مسلم ولا من مرتد مثله كذا في المحيط \* المرتد اذا قتل أو مات أو لحق بدار الحرب فما اكتسبه في حال اسلامه هو ميراث لورثته المسلمين ترث زوجته من ذلك اذا كانت مسلمة ومات المرتد وهي في العدة فأما اذا انقضت عدته ما قبل موت المرتد أو لم يكن دخل بها فلا ميراث لها منه وان كانت قد ارتدت معه لم يكن لها منه ميراث كما لا يرث أقاربه من المرتدين فان ارتد الزوجان معا ثم ولدت منه ثم مات المرتد فلا ميراث لها منه وان بقي النكاح بينهما وأما الولد فان ولدته لاقول من ستة أشهر منذ ارتد فله الميراث وأما اذا ولدته لاكثر من ستة أشهر منذ ارتد فلا يرث ثم على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى انما يرث منه ما اكتسبه في حال الاسلام فأما ما اكتسبه في حالة الردة يكون فبايوضع في بيت المال وعند أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كسب الردة يورث عنه ككسب الاسلام كذا في المبسوط \* فأما المرتدة اذا ماتت فزوجها هل يرث منها ينظر ان ارتدت وهي صحيحة لا يرث زوجها منها وان ارتدت وهي مريضة فان ماتت وعدتها لم تنقض بعد لا تصير فارة قياسا ولا يرث منها وفي الاستحسان تصير فارة ويرث منها كذا في الذخيرة \* والمرتدة اذا ماتت قسم مالها بين ورثتها على فرائض الله تعالى سواء كان كسب الاسلام أو كسب الردة كلا الكسبين يصير ميراثا عنها كذا في المحيط

### الباب السابع في ميراث الحمل

الحمل يرث ويوقف نصيبه باجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم فان ولدا إلى ستين حيا وورث وهذا اذا كان الحمل من الميت فأما اذا كان من غير الميت كما اذا ماتت أمه حامل من غير أبيه وزوجها حي فان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك الآن بقرا الورثة بحملها اليوم الموت فان جاءت به

وان كان اثنتان من الصلب أو ابن واحد من الصلب فلا سهم للتي من الابن \* ولو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن آخر بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر كذلك بهذه الصورة

الفريق الاول	الفريق الثاني	الفريق الثالث
ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

فالمعلمان الفريق الاول النصف والوسطى مع من يوازيها وهي العلمان الفريق الثاني السدس نكالة للثنتين ولا شئ للباقيات الا أن يكون مع احدى الباقيات غلام فيعصب من كانت بحذاءه ومن فوقه من لم يستوف فرضه من الثلثين ولا ترث من دونه فان كان مع السفلى من الفريق الاول أو الوسطى من الثاني أو العلمان الثالث غلام يكون الباقي بينهما وبين الغلام للذكر كرمثل حظ الاثنتين فيكون أصل المسئلة من ستة وتصح من ستين وان كان مع السفلى من الثاني أو الوسطى من الثالث يرث الا السفلى من الثالث فتصح المسئلة من أربعة وعشرين وان كان مع السفلى من

الثالث يترن كلهم فتصح من أربعة وعشرين \* وأما الاخوات لاب وأم فالواحدة منهما النصف وان كانتا اثنتين فصاعدت لهما الثلثان ومع الاخ لاب وأم للذ كرمثل حظ الاثنين \* والاخوات لاب كذلك عند عدمها ولهن السدس مع الاخت لاب وأم تكلة للثنتين ولا يترن مع الاختين لاب وأم إلا أن يكون معهن أخ لاب فيعصبن ويكون الباقي من الثلثين بينهم للذ كرمثل حظ الاثنين \* والاخوات يسقطن بالابن وابن الابن وان سفل وبالأب والجدوان علا على اختلاف قدمي ولهن الباقي مع البنات وأم مع بنات الابن لقوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة \* وأما المسئلة المشتركة تسمى حارية أيضا وهي زوج وأم وأخ وأخت لام واخ وأخت لاب وأم فجوابها عندنا وهو قول أبي بكر الصديق وعلي وأبي موسى الأشعري وأبي بن كعب رضي الله عنهم ان للزوج النصف وللأم السدس وللأخت لام الثلث وللأخت لاب وأم وبه (٤٥٦) كان يقول عمر رضي الله عنه إلى أن قال له أولاد الاب والام هب أن أبانا كان حارا

أما كانت أمنا واحدة ولهذا

سميت حارية فقال عمر رضي الله عنه صدقتم وشر كهمل في الثلث بينهم في السوية لأفضل للذ كرم على الأثني وهو قول عثمان وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وبه أخذ مالك والشافعي والأوزاعي رحمهم الله

والثاني في العصبات المحضة

أقربهم - ثم الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد وان علا على اختلاف قدمي مضي ثم الاخ لاب وأم ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وأم ثم ابن الاخ لاب وكذا بنوهما وان سفلوا ثم العم لاب وأم ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وأم ثم ابن العم لاب وكذا بنوهما وان سفلوا ثم عم الاب لاب وأم ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب لاب وكذا بنوهما وان سفلوا وهكذا عمومة الاجداد وان علوا وأولادهم الذكران وان سفلوا ثم مولى العتاقة

أقل من ستة أشهر فانه يرث ثم الحمل لا يحلوا ما أن يكون ممن يحجب بحب حرمان أو حجب نقصان أو يكون مشار كلهم فان كان يحجب بحب حرمان فان كان يحجب الجميع كالاخوة والاخوات والاعمام وبنهم يوقف جميع التركة إلى أن تلد لجواز أن يكون الحمل ابنا وان كان يحجب البعض كالاخوة والجددة تعطى الحدة السدس ويوقف الباقي وان كان يحجب حجب نقصان كالزوج والزوجة يعطون أقل النصيبين ويوقف الباقي وكذلك تعطى الأب السدس لاحتمال أنه ابن وان كان لا يحجبهم كالجدة والجددة يعطون نصيبهم ويوقف الباقي وان كان لا يحجبهم ولكن يشاركهم بأن ترك بنين أو بنات وجراروي الخصاص رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قوله انه كان يوقف نصيب ابن واحد عليه الفتوى وان ولد لعينا لاحكم له ولأرث وانما تعرف حياته بأن تنفس كإولاد أو استمل بأن سمع له صوت أو عطس أو تحرك عضو منه كعينه أو شفقه أو يديه فان خرج الأككتر حياته مات ورث وبالعكس لا اعتبار للاكثر فان خرج مستقيما فاذا خرج صدره ورث وان خرج منكوسا يعتبر خروج سرته وان مات بعد الاستمالة ورث ورث عنه كذا في الاختيار شرح المختار \* ومتى انفصل الحمل ميتا فالأرث اذا انفصل بنفسه فاما اذا فصل فهو من جله الورثة وبيانه أنه اذا ضرب انسان بطنها فالقتل جنيما ميتا فهذا الجنين من جله الورثة لان الشرع أوجب على الضارب الغرة وجوب الضمان بالجناية على الحي دون الميت فاذا حكمنا بجنيانه كان له الميراث ويورث عنه نصيبه كإورث عنه بدل نفسه وهو الغرة كذا في شرح المبسوط

### الباب الثامن في المفقود والاسير والغرق والحرق

المفقود هو الرجل يخرج في وجه فيفقد ولا يعرف موضعه ولا تستبين حياته ولا موته أو بأسره العدو فلا يستبين موته ولا قتله كذا في المحيط \* قال مشايخنا رحمهم الله تعالى مدار مسئلة المفقود على حرف واحد ان المفقود يعتبر حيا في ماله ميتا في مال غيره حتى ينقضي من المدة ما يعلم أنه لا يعيش إلى مثل تلك المدة أو تموت أقرانه وبعد ذلك يعتبر ميتا في ماله يوم تمت المدة أو مات الاقربان وفي مال الغير يعتبر ميتا كأنه مات يوم فقد كذا في الذخيرة \* من مات في حال فقدته عن يرثه المفقود يوقف نصيب المفقود إلى أن يتبين حاله لاحتمال بقاءه فاذا مضت المدة التي تقدم ذكرها وحكمنا بموته فمات أمواله بين الموجودين من ورثته وأما الموقوف من تركه غيره فانه يرتد على ورثته ذلك الغير ويقسم بينهم كأن المفقود لم يكن والاصل في ذلك ان كان معه وارث يحجب به لا يعطى شيئا وان كان لا يحجب ولكن ينقص به طي أقل النصيبين ويوقف الباقي مثله مات عن بنتين وابن مفقود وابن ابن وبنت ابن تعطى البنات النصف لانه متيقن ويوقف النصف الآخر ولا يعطى ولما لا بن شيئا لانهم يحجبون به فلا يعطون بالشك وان كان معه وارث لا يحجب كالجدة والجددة يعطى كل نصيبه

وهو من أعتق أو مات عن مذب ورث من الثلث أو مات عن أم ولدا واستوفى كتابة عبد أو ملك ذارحم محرم منه يعتق نصيبه عليه فانه يكون مولى له يرثه اذا مات ولا يرث المعتق منه وان أعتقه على أن لا يولاه فالشرط باطل والولاة لا يرثون ويكون لاقرب عصبة المعتق مات المعتق عن ابن وبنت فالولاء كله للأب وان مات عن ابن وأب فالولاء كله للأب عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف رحمه الله سدس الولاء للأب والباقي للأب وان مات عن جد وأخ فالولاء كله للجد عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما الولاء بينهما نصفان وعند الشافعي الولاء كله للأخ في أصح قوليه \* وكل عمال عتق على ملك مال كمال لا يتحول ولاؤه عنه أبدا مثل رجل زوج أمته من عبد غيره ثم أعتق أمته فمات بولاد أقل من ستة أشهر ثم أعتق العبد لا يجر ولاه الولد لنفسه لانه عتق على ملك معتق الأم ولوجامت بولاد لتام ستة أشهر فصاعدا ثم أعتق العبد جرو ولاه الولد إلى نفسه \* وليس للتسامن والولاء ما لا يعتق أو أعتق من أعتق أو كاتب أو كاتب من كاتب أو دبر أو دبر

من دبرن أو جرو ولا معتقهن أو معتق معتقهن وأما مولى المولا فجهول النسب إذا قال لا آخر أنت مولاى ثرى إذا امت وتعل على إذا  
جنبت وقال الآخر قبلت صح عندنا ويكون القابل مولى له يرثه إذا مات ويعقل عنه إذا جنى وإن شرط من الجنين فعلى ما شرط أو بدخل في  
هذا العقد ولادة الصغار ومن يولد له بعد ذلك \* وكذا المرأة إذا عقدت عقد الموالاة صح عند أبي حنيفة رحمه الله وللعقد فسخه ما لم يعقل عنه  
هذا القابل وللقابل فسخه إلا أن يرث بولائه ومولى الموالاة مؤخر عن ذوى الارحام مقدم على بيت المال كما ذكرنا ويرث مع أحد الزوجين  
الثالث في ذوى الارحام \* وهم خمسة أصناف أولهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن والثاني الجدود الفاسدة والجدات الفاسدات  
والثالث أولاد الاخوات لاب وأم وأولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة والرابع الاخوال والخالوات والعمات كلهن والاعمام  
لام وبنات الاعمام وأولاد هؤلاء والخامس عمات الآباء والامهات وأخوالهم وخالاتهم وأعمام (٤٥٧) الآباء لام وأعمام الامهات وكلهم وأولاد

هؤلاء \* وأولاهم بالميراث أولهم  
ثم ثانيهم ثم ثالثهم ثم رابعهم  
ثم خامسهم في رواية عن الامام  
الاعظم رحمه الله وعليه الفتوى  
وروى عنه أن الجد الفاسد  
أولى من أولاد البنات وقال  
أبو يوسف ومحمد رحمه الله  
أولاد الاخوات وبنات  
الاخوة أولى من الجد  
الفاسد أبي الام وكل واحد

نصيبه كافي الجمل كذا في الاختيار شرح المختار \* (وحكم الاسير) حكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق  
دينه فان فارق دينه فحكمه حكم المرتد فان لم يرد لم يرثه ولا حياته ولا موته فحكمه حكم المفقود كذا  
في السراجية \* إذا مات جماعة من الفرق والحرق ولا يدرى أيهم مات أو لا جعلوا كأنهم ماتوا جميعا معا  
فيكون مال كل واحد منهم لورثته ولا يرث بعضهم بعضا إلا إذا عرف ترتيب موتهم فيرتب المتأخر من المتقدم  
وكذا الحكم إذا ماتوا بانهدام الجدار عليهم أو في المعركة ولا يدرى أيهم مات أو لا كذا في التبيين \* مثاله  
أخوان غرقا وكل واحد تسعون دينار وخلف بنتا وأما وعاء فسد عامة العلماء رحمه الله تعالى يقسم  
تركة كل واحد بين الاحياء ورثته البنت والام والعم على ستة ولا يرث أحدهما من الآخر وإن علم  
موت أحدهما أو لا يدرى أيهم هو أعطى كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين أو يصطلحوا  
كذا في خزنة المفتين

#### باب التاسع في ميراث الخنثى

إذا كان للولد فرج وذكر فهو خنثى فان كان يبول من الذكرك فهو غلام وان كان يبول من الفرج فهو أنثى وان  
بالمنهما فالحكم للابن السابق وان استويا فمشكل وان كان في السابق سواء فلا يعتبر بالكثرة فإذا بلغ الخنثى  
وخرجت لحيته أو وصل الى النساء فهو رجل وكذا إذا احتلم كما يحتلم الرجل أو كان له ثدى مستو ولو ظهر له  
ثدى كثنى المرأة أو نزل له لبن في ثديه أو حاض أو حمل أو أمكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة وان  
لم تظهر إحدى هذه العلامات أو تعارضت هذه المعالم فهو خنثى مشكل كذا في خزنة المفتين \* والاصل  
فيه أن أباحنيفة رحمه الله تعالى يعطيه أخس النصيبين في الميراث احتسابا فلو مات أبوه وتركه وبنات لابن  
سهمان وله سهم ولو تركه وبنات فالمال بينهما نصفين فزاورداً أخت لاب وأم وخنثى لاب وعصبة للأخت  
النصف والخنثى السدس تكلة للثنتين كالأخت من الاب والباقي للعصبة زوج وأم وخنثى لابوين  
للزوج النصف وللأم السدس والباقي للخنثى ويجعل ذكر الالة أقل زوج وأخت لابوين وخنثى لاب سقط  
ويجعل عصبة لانه أسوأ الحالين كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو مات وترك ولدا خنثى وعصبة ثم مات  
الولد قيل أن يستبين أمره فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
أولا لا يعطى الاميراث جارية وذلك نصف المال والباقي للعصبة فان كان لليت مع ذلك ابن معروف فعلى  
قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى المال بينهما لذكره مثل حظ الانثيين وتكلموا فيما إذا كان الخنثى حيا  
بعد موتهم قيل أن يستبين أمره في الثاني انه كيف يقسم المال بينهم فخنثى من يقول يدفع الثلث الى الخنثى  
والنصف الى الابن ويوقف السدس كافي الجمل والمفقود فانه يوقف نصيبهما الى أن يتبين حالهما أو أكثرهم على

أولى من ولده ولده أولى  
من أبويه عندهما وهم  
لا يرون مع ذى سهم ولا  
عصبة سوى أحد الزوجين  
أما الصنف الاول \*  
فأولاهم بالميراث أقربهم  
فان استوا في القرب فولد  
الوارث أولى واختلقوا في  
ولاد الوارث والصحيح أنه  
ليس أولى مثاله بنت البنت  
أولى من بنت بنت البنت  
لانها أقرب وبنت بنت الابن  
أولى من بنت بنت البنت  
لانها ولدا الوارث \* بنت بنت  
البنت وبنت بنت بنت الابن  
فالمال بينهما في الصحيح

(٥٨ - فتاوى سادس) والقسم على أبنائهم ان انفقت أصولهم وان اختلفت فكذلك عند أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة  
رحمهما الله وعند محمد وهو أشهر الرايتين عن أبي حنيفة القسم على أول خلاف مع اعتبار صفة الاصول في الفروع واعتبار عدد الفروع  
في الاصول ثم كل شيء جعلته للاصل تنقل ذلك الى فرعه مثاله بنت ابن بنت وبنت بنت بنت فعند أبي يوسف المال بينهما نصفان باعتبار  
الابن وعند محمد أثلاثا سهمان لبنت ابن البنت ومهم لبنت بنت البنت كانه مات عن ابن وبنت فيقسم المال بينهما اثلاثا ثم ما أصاب ابن  
البنت فولده وما أصاب بنت البنت فولدها \* بنتا ابن بنت وبنت بنت فعند أبي يوسف المال بينهما بنتا باعتبار الابن وعند محمد خمس  
المال لبنت بنت البنت وأربعة أخماسه لبنتي ابن البنت كانه مات عن ابني بنت وبنت بنت فيقسم المال بينهم اثلاثا ثم ما أصاب بنت البنت  
فولدها وما أصاب ابني البنت فولديهما هذا هو اعتبار عدد الفروع في الاصول والاول اعتبار صفة الاصول في الفروع \* بنت ابن بنت وابن بنت  
بنت فعند أبي يوسف ثلث المال لبنت ابن البنت وثلثا لابن بنت البنت باعتبار الابن دون الاصول وعند محمد رحمه الله ينعكس الجواب



مثاله بنت أخ لأم وابن  
أخت لام فعندهما المال  
بينهم ما نصفان كالاصول  
وعند أبي يوسف على تلك  
الرواية أن لنا بنجلا ل  
الاصول \* واذا اجتمع ثلاثة  
أولاد أخوات متفرقات  
أو ثلاث بنات أخوة  
متفرقين واستووا في  
القرب والدرجة فعند  
أبي يوسف وهو رواية عن  
أبي حنيفة رحمه الله  
أن من كان لاب وأم أولى  
من كان لاب ومن كان لاب  
أولى من كان لام فعند  
محمد وهو رواية عن أبي  
حنيفة رحمه الله يعتبر  
الاصول \* مثاله بنت أخت  
لاب وأم وبنت أخت لاب  
وبنت أخت لام فعند أبي  
يوسف المال كله لبنت  
الاخت لاب وأم وعند  
محمد خمس المال لبنت  
الاخت لام وخمس لبنت  
الاخت لاب وثلاثة  
أخماس لبنت الاخت لاب  
وأم \* بنت أخ لاب وأم

بنات الابن وصنف ينقى اليهم الميت وهم الاجداد الفاسدون والجدات الناصدث وصنف ينقي الى  
أبوي الميت كبنات الاخوة لاب وأم وأولاد اب وام أولاد الاخوات كلها وصنف ينقي الى  
جدي الميت كالاعمام لام وأولادهم والعلمات وأولادهن والاخوان والخالات وأولادهم وبنات الاعمام لاب  
وأُم وألاب فهو لا وكل من يندل بهم ذوو الارحام الاولى الصنف الاول وان كان بعد ثم الثاني ثم الثالث  
ثم الرابع على ترتيب العصابات وهو المأخوذة كذا في الكافي \* ذكر رضي الدين النسابة بوري رحمه الله تعالى  
في فرائضه أنه لا يرث أحد من الصنف الثاني وإن قرب وهذا أحد من الصنف الأول وإن بعد وكذا  
الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث قال وهو المختار للفقوى والمعمول به من جهة مشايختنا رحمهم الله تعالى  
تقديم الصنف الاول مطلقاً ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع قال وهكذا ذكره الاستاذ الصادق الكوفي في فرائضه  
فعلى هذا بنت البنت وإن سفلت أولى من أبى الأم كذا في الاختيار شرح المختار \* وإنما يرت ذوو الارحام  
إذا لم يكن أحدهم أصحاب الفرائض ممن يرذ عليه ولم يكن عصبة أو أجمعوا على أن ذوي الارحام لا يحبسون  
بالزوج والزوجة أى يرثون معهم ما فيه طي للزوج والزوجة نصيبهما ثم يقسم الباقي بين ذوي الارحام كما لو  
انفردوا (مثاله) زوج وبنت وخالة وبنت عم فالزوج النصيب والباقي لبنت البنت ثم الاولى بالميراث  
من الصنف الاول الاقرب الى الميت كبنت البنت الأولى من بنت بنت البنت فان استويا فى الدرجة أى فى  
القرب فولدت الوارثة أولى سواء كان ولد عصبية أو ولدا صاحب فرض كبنت بنت الابن أولى من ابن بنت البنت  
وابن بنت ابن أولى من ابن بنت بنت كذا فى الكافى \* واختلفوا فى ولادة الوراث والصحيح أنه ليس بأولى  
كذا فى خزائن المفتين \* وان استويا فى القرب وليس فيها ولد الوارث فالمال يقسم بينهم على السواء ان كانوا  
ذكورا كلهم وأنابا ناكلهن فان كانوا مختلطيين فللد كرمثل حظ الاثنين وهذا بخلاف ان اتفتقت صفة  
الاصول أى الآباء والأمهات فى الذكورة والأنوثة وان اختلفت صفة الأصول فعند أبى يوسف رحمه الله  
تعالى يعتبر إبدان الفروع ويقسم المال بينهما على السواء ان كانت الكل ذكوراً وكان الكل أنا ثلاً وان كانوا  
مختططين فللد كرمثل حظ الاثنين وعند محمد رحمه الله تعالى يؤخذ العدد من أبدانهم والوصف من البطن  
الذى اختلف حتى ولو ترك ابن بنت وبنت بنت فألمال بينهما للد كرمثل حظ اثنين باعتبار الإبدان لأن صفة  
الأصول متفقة وكذلك لو ترك ابن ابن بنت وبنت بنت بنت بنت فألمال بينهما للد كرمثل حظ الاثنين  
لاتفاق الأصول وهذا بخلاف ولو ترك بنت بنت بنت بنت وابن بنت فعند أبى يوسف رحمه الله تعالى  
المال بينهما نصفان اعتباراً بالإبدان هما وعند محمد رحمه الله تعالى المال بينهما ثلاثاً لأنها للبنت ابن البنت  
وبنتها لبنت بنت البنت اعتباراً للأصول كله مات عن ابن بنت وعن بنت فما أصاب ابن البنت فلولاه

وبنت أخ لاب وبنت أخ لام فعند أبي يوسف المال كله لبنت الأخ لاب وأم وعند محمد سدس المال لبنت الأخ لام والباقي لبنت الأخ لاب وأم ولاشئ لبنت الأخ لأب \* وإذا اجتمعت ثلاث بنات أخوات متفرقات وثلاث بنات أخوة متفرقين فعند أبي يوسف المال كله بين بنت الأخ لاب وأم وبين بنت الأخ لاب وأم نصفان وعند محمد ثلث المال بين بنت الأخ لام وبين بنت الأخ لام نصفان وثلثا المال بين بنت الأخ لاب وأم وبين بنت الأخ لاب وأم أنثانا كلفي الأصول المذكورة وكذا الأخوة والأخوات إذا كانت قرابة ذات جهة في فهو على اختلاف قدم في الصنف الأول . مثاله ابن أخ لام وهو ابن البنت لاب وبنت أخت لاب وأم فعند أبي يوسف المال كله لبنت الأخ لاب وأم وعند محمد المال كله على خمسة ثلاثة أخماسه لبنت الأخ لاب وأم ونساء لابن الأخ لام الذي هو ابن الأخ لاب وقال بعضهم اجتماع الجهتين لا يثمر الاختلاف في هذه الصورة لأن بنت الأخ لاب وأم ترجحت عليه عند أبي يوسف لقوة قرابتهان فلم يرث هو معها أصلا





اعلم ان العددين اما ان يكونا  
متساويين أو لا فان كانا  
متساويين فهما المتماثلان  
والا فلا يخلو اما ان يعد  
أقلهما الاكثر اى يفنيه  
أو يعددهما عدد ثالث  
أولا وهذا ولا ذاك فالاول  
المتداخلان والثانى المتوافقان  
والثالث المتباينان وطريق  
معرفة الموافقة والمباينة أن  
تطرح من الاكبر بقدر الاول  
من الجانبين حتى يتفقوا  
درجة فان اتفقا فى واحد  
فلا وفق وان اختلفا فى أكثر  
فلا وافقان فى الاثنين بالنصف  
وفى الثلاثة بالثالث هكذا  
الى العشرة وفى العشرة  
بالعشر وفى أحد عشر بعشر  
من أحد عشر وفى اثني عشر  
بعشر من اثني عشر هكذا الى  
حيث ينتهى الحساب فتقسمهما  
الى آخر آخرهما انفقاه  
النوع الاول فى التصحيح  
اذا تكسر السهام على  
الرؤس طلبنا الوفق بين  
السهم والرؤس ان لم نجد

أخذنا كل الرأس وان وجدنا أخذنا وفق الرأس وهكذا يفعل بالتالي والثالث ثم طلبنا الوق بين الرأس والرأس ان نجد ضربنا كل  
أحدهما في كل الآخر وان وجدنا ضربنا وفق أحدهما في كل الآخر وهكذا يفعل الثالث والرابع وان تماثلت الاعداد كتبنا بأحدها  
وان تداخلت اكتبنا بأكثرهما ثم ضربنا المجموع في أصل المسئلة مع عولها ان كانت عائلة فما بلغ ففهمنا تصح المسئلة \* مثل ست بنات وثلاث  
جدات وثلاثة أعمام أصل المسئلة من ستة وتصح من ثمانية عشر وأربع زوجات وثلاث جدات وثاني عشر عملاً أصلها من اثني عشر وتصح  
من مائة وأربعة وأربعين وأربع زوجات وعغان عشرة يتناوخص عشرة جدوة ستة أعمام أصلها من أربعة وعشرين وتصح من أربعة  
آلاف وثلاثمائة وعشرين وامرأتين وعشرين بنات وست جدات وسبعة أعمام أصلها من أربعة وعشرين وتصح من خمسة آلاف وأربعين كل  
ذلك يظهر بالتأمل الصادق \* ثم نصب كل فريق ما هو نصيبهم في الاستداء مضرباً بقاها ضربنا في أصل الفريضة ونصيب كل واحد مما ينكسر

عليهم ما هو نصيبه في الابتداء مضروبا في ما مضى بنافيه أصل الفريضة وأما من انكسر عليهم فأذا أردنا فإرنا نصيب واحد منهم فحتاج فيه إلى أربع مقدمات الأولى أن يوقف رأس طائفة أو وقفها أو يأخذ سهمهم أو وقفها الثانية أن يطلب الوفاق بين حاصل رؤس طائفة وبين حاصل رؤس كل طائفة من انكسر عليهم فمأخذ الوفاق من كل موافق والكل من كل مباین والثالثة أن يطلب الوفاق بين مأخذنا من كل حاصل رؤس الطوائف سوى الطائفة الموقوفة فيضرب بعضها في بعض بعد طلب الموافقة والرابعة أن ينظر إلى ما جتمع من حاصل رؤس الطوائف بعد ضرب بعضهم في بعض فيضرب به فيما أخذنا من سهام الطائفة الموقوفة فمبلغ فهو نصيب كل واحد من الفريقين الموقوفين هذا إذا كان الكسر من جوانب فإن كان من جانبين لا يحتاج إلى المقدمة الثالثة وإن كان من جانب واحد يحتاج إلى المقدمة الأولى فقط وإن شئت خرجت الانصاف بطريق (٤٦٣) النسبة وهي أن ينسب سهام كل طائفة إلى رؤسها أو تأخذ ثلث النسبة من مبلغ

الرؤس فما حصل فهو نصيب كل واحد من تلك الطائفة وإن شئت نسبت واحد من رؤس كل طائفة إلى جميعها وأخذت تلك النسبة من مبلغ الرؤس وضربت به في سهامهم فمبلغ فهو نصيب كل واحد من تلك وإن شئت طلبت الوفاق عن مبلغ الرؤس وضربت به في سهامهم فمبلغ فهو نصيب كل واحد منهم وان شئت قسمت ما مضى في أصل المسئلة على رؤس كل فريق وأخذت الخارج بالقسمة فضربت به في سهامهم فما حصل فهو القصود وإن شئت قسمت سهام كل فريق من أصل المسئلة على رؤسهم وضربت ما يخص كل واحد منهم في مبلغ الرؤس فما خرج فهو نصيب كل واحد من أولئك الفريقين فهذه ستة طرق يخرج الانصاف ثم إذا أردت قسمة التركة

متفرقات عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال كله لبنت الاخت لابوين وعند محمد رحمه الله تعالى لها ثلاثة أخماس ولبنت الاخت من الأب خمس ولبنت الاخت لام خمس باعتبار الأصول فمأخذها ثلاث بنات أخوة متفرقين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كل المال لبنت الاخت من الابوين وعند محمد رحمه الله تعالى لبنت الاخت من الأم السدس والباقي لبنت الاخت من الابوين بنت أخت لابوين بنت أخت لام المال للأولى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنها أقوى وعند محمد رحمه الله تعالى لها ثلاثة أرباع والآخرى الربع فمأخذها اعتبار الأصول ابناً لأخت لابوين وبنت أخت لام عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال للابنتين وعند محمد رحمه الله تعالى ابناً لأخت كاختين فيقسم المال بينهما على خمسة (وأولاده هؤلاء كأصولهم) المدلى بوارث أولى إذا استوا مثله ابن ابن أخ لام وابن بنت أخ لابوين وبنت ابن أخ لاب المال للبنت لأنها تدلى بوارث كذا في الاختيار شرح المختار

**الصف الرابع** إذا انفرد واحد منهم استحق كل المال وهذا الحكم يتأق في جميع الاصناف وإن اجتمعوا وكان حيز فرايتهم متعدياً بأن كان الكل من جنس واحد فالأقوى أولى بالاجماع أي من كان لاب وأم أولى من كان لاب ومن كان لاب وأم أولى من كان لام ذكورا كانوا أو إناثا كذا في الكافي \* ثم ولد الوارث أولى فإن كان أحدهما ولد الوارث غير أنه ذوقربة واحدة والآخر ولد في الرحم لكن ذاقرا بنين الصحيح أن ذاقرا بنين أولى مثله بنت ابن عم لاب وابن ابن عم لاب وأم فالثاني أولى كذا في خزائن المفتين \* وإن كانوا ذكورا أو إناثا واستوت قرايتهم فللد كرمثل حظ الاثنين كم وعمة كلاهما لام أو خال وخالة كلاهما لاب وأم أو لاب وأولام وإن كان حيز فرايتهم مختلفا كم عمة لاب وأم وخالة لام أو خال لاب وأم وعمة لام فالثلاثان لقربة الأب وهو نصيب الأب والثالث لقربة الأم وهو نصيب الأم (وكذا في أولادهم) أولاهم بالمرث أقربهم إلى الميت من أي جهة كان وإن استوتوا في القرب وكان حيز فرايتهم متعدياً فولد العصة أولى كبنت العم وابن العمة كلاهما لاب وأم أو لاب فالمال كله لبنت العم وإن كان أحدهما لاب وأم والآخر لاب المال كله لمن له قوة القرابة بيانه ثلاث عمات عمة لاب وأم وعمة لاب وعمة لام وثلاث خالات خالة لاب وأم وخالة لاب وخالة لام فالثلاث المال للعمات كله للعمة لاب وأم لقوة القرابة خالة لاب وأم وخال لاب وأم وعمة لاب فالثلاث المال للخالين كله وأم لقوة القرابة بنت عم لاب وأم وبنت عم لاب وأم وبنت عم لاب فالثلاثان لبنت العم لام والثالث لبنت الخالة بنت عم لاب وأم وبنت عم لاب فالمال كله لبنت العم لهما ولدا

فأضرب سهام كل وارث في التركة ثم أقسم ما جتمع على ما سحت منه الفريضة فما يخرج له سهم فهو نصيبه هذا العصبه إذا كان بين التصحيح والتعدي كعصبة فان كانت بينهم موافقة فأضرب سهام كل وارث في وفق التركة ثم أقسم ما جتمع على وفق التصحيح \* ومن صولح على شيء يأخذ بغيره فأسقط سهامه في الفريضة ثم أقسم باقي التركة على سهام الباقيين \* مثاله زوج وبنت وأخت لاب وأم والتركة ثلاثون ديناراً ووثوب صولح الزوج على النوب يقسم الدينارين بين الاخت والبنت أثلاثاً فالثلاث للبنت وثلث للاخت من قبل أن هذه الفريضة تصح من أربعة نازوج الربع سهم وللبنات النصف سهمان وللأخت الباقي وذلك سهم سقط منها سهم الزوج بالخارج وبقي ثلاثة بين البنت والاخت أثلاثاً كما كانت **النوع الثاني في الرد** إذا أعطينا ذوى السهام سهامهم وبقي سهم لاصحقي لم يرد عليهم بقدر سهامهم إلا الزوج والزوجة وهذا قول عمر وعلي رضي الله عنهما وبه أخذ علما وإن أرحمهم الله وقال عثمان رضي

الله عنه يرد عليهم ما أبصا وقال زيد رضي الله عنه يوضع الفاضل في بيت المال وبه أخذ مالك والشافعي رحمهما الله والاصل في تصحيح مسائله أنه اذا لم يكن في المسئلة من يرد عليه فالقسمة على سهام من يرد عليهم فان كان منهم من لا يرد عليهم أعطيت انصيبه من أقل مخارجه ثم نظرنا الى الباقي ان استقام على سهام من يرد عليهم فيها والاضر في مخرج نصيب من لا يرد عليهم فبالغ فيها تصحيح السهام وان وقع الكسر بعد ذلك فالسبيل ما قدمنا هذا اذا كان من يرد عليهم صنفين اما ان كان من يرد صنفوا واحدا فهم بمنزلة العصابات يعطى من لا يرد عليه نصيبه من أقل مخارجه والباقي لهم فزادوا فان وقع الكسر صححها كما تصححها اذا كان فيها ذرهم وعصابات \* والمسائل الرديئة طريق آخر وهو أن يصحح مسئلة من يرد عليهم كالأول فردوا ويعطى من لا يرد عليه نصيبه من أقل مخارجه ويصحح عليه ثم ينظر الى الباقي بعد نصيب من لا يرد عليه من تصحيحه فان استقام على سهام من يرد عليهم فيها والاطلبنا الوفاق بين تصحيح من يرد عليهم وبين الباقي بعد نصيب من لا يرد عليه من تصحيحه ان لم نجد ضربنا كل تصحيح من يرد عليهم في كل تصحيح من لا يرد عليه وان وجدنا ضربنا وفق تصحيح من يرد عليهم في كل تصحيح من لا يرد عليه فما بلغ فيها تصحيح المسئلة فنصيب من لا يرد عليهم مضروب في تصحيح من يرد عليهم أو في وقفه ونصيب كل واحد من يرد عليهم مضروب في الباقي بعد نصيب من لا يرد عليهم من تصحيحه أو وفق ذلك

العصبية بنت عمه لاب وبنت عمه لاب وأم فالمال كله لبنت العمه لاب وأم لقوة القرابة بنت خالة لاب وأم وبنت خال لاب فالمال كله لبنت الخالة لقوة القرابة كذا في الكافي \* قال رضي الله عنه اعلم بأن الأقرب من أولاد العمات والأخوال والأخالات مقدم على الأبعد في الاستحقاق سواء اتحدت الجهة أو اختلفت والتفاوت بالتقارب بالتفاوت في البطون فمن يكون منهم ذابطن واحد فهو أقرب ممن يكون ذابطنين وذو البطنين أقرب من ذي ثلاثة بطون ويانه فيما اذا تركت بنت خالة وبنت بنت خالة أو بنت ابن خالة وابن ابن خالة فالإراث لبنت الخالة لأنها أقرب بدرجة وكذلك ان تركت بنت عمه وبنت بنت خالة فبنت العمه أولى بالمال لأنها أقرب بدرجة وان كانا من جهتين مختلفتين وان تركت بنت الأم مع ابنة خالة واحدة فلبنت الأم الثلثان ولا بنة الخالة الثلث وان كان يرض هؤلاء ذوى قرابتين وبعضهم ذوى قرابة واحدة فعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا وعند اتحاد الجهة الذي لاب أولى من الذي لام ذكرنا كان أو أنني يانه فيما اذا تركت ثلاث بنات عمات متفرقات فان المال كله لابنة العمه لاب وأم وكذلك ثلاث بنات خالات متفرقات فان تركت ابنة خالة لاب وأم وابنة عمه لاب وأم فلابنة الأم الثلثان ولا بنة الخالة الثلث وكذلك ان كان أحدهم ماولد عصبية أو ماولد صاحب فرض فعند اتحاد الجهة بقدم ولد العصبية وصاحب الفرض وعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا بل تعتبر المساواة في الاتصال بالميت يانه فيما اذا تركت ابنة عمه لاب وأم وأب وابنة عمه فالمال كله لابنة الأم لأنها ولد عصبية ولو تركت ابنة عمه وابنة خال أو خالة فلا بنة الأم الثلثان ولا بنة الخال أو الخالة الثلث لان الجهة مختلفة هنا ولا يرجح أحدهم ما يكونه ولد عصبية وهذا في رواية ابن أبي عمران عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما في ظاهر المذهب ولد العصبية أولى سواء اختلفت الجهة أو اتحدت لان ولد العصبية أقرب اتصالا بوارث الميت فكانه أقرب اتصالا بالميت فان كان قوم من هؤلاء من قبل الأم من بنات الأخوال والأخالات وقوم من قبل الأب من بنات العمات والأعمام لام فالمال مقسوم بين الفريقين أثلاثا سواء كان من كل جانب ذوقرابتين أو من أحد الجانبين ذوقرابة واحدة ثم ما أصاب كل فريق فيما بينهم يترجح جهة ذى القرابتين على ذى قرابة واحدة وكذلك يترجح نفسه من كانت قرابته لاب على من كانت قرابته لام فان استووا في القرابة فالقسمة بينهم على الأبدان في قول أبي يوسف الآخر وعلى أول من يقع الخلاف به من الآباء في قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يانه فيما اذا تركت ابنة خالة وابن خالة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر لان الأبدان لا ياتقد اتفقت فان تركت ابنة خال وابن خالة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر لان الخالة الثلثان ولا بنة الخال الثلث وعلى قول محمد رحمه الله تعالى على عكس هذا ولو تركت ابن عمه وابنة عمه فالمال بينهما للذكر

### النوع الثالث في المناصة

مبناها على التصحيح وهو أن يصحح فريضة الميت الأول على ورثته ويحفظ من ذلك ما أصاب الميت الثاني لطلب الوفاق ثم يصحح فريضة الميت الثاني على رؤسهم ثم يطلب الوفاق بين مافي يده وتصحيحه ان لم نجد ضربنا كل التصحيح في كل التصحيح

الأول وان وجدنا ضربنا وفق هذا التصحيح في كل التصحيح الأول ثم نبتدي بالقسمة فنله نصيب من الفريضة الأولى مضروب في الفريضة الثانية ومن كان له نصيب من الفريضة الثانية مضروب في نصيب الميت الثاني ومن كان له نصيب من الفريضة الثانية مضروب في نصيب الميت الثاني هذا اذا عدم الوفاق أما اذا وجد الوفاق تضرب في مواضع المضرب في وقفه او يحفظ ذلك ما أصاب الميت الثالث لطلب الوفاق ثم تصحح فريضة الميت الثالث على ورثته ثم يطلب الوفاق بين مافي يده وتصحيحه ان لم نجد ضربنا كل هذا التصحيح في التصحيح الأول وان وجدنا ضربنا وفقه في كل التصحيح الأولين ثم نبتدي بالقسمة ويثنى ويثاب ويربع ويخمس وعلى هذا القياس \* ثم يجب أن يعلم الموافقة انما اتفقت فلها تاج وغمرات وأذا خربنا مسئلة من المناصة أو غيرها أو أعطينا كل ذي حق حقه وأوقينا حظه ثم ألقينا الانصبا كالماء يوافق بعضها بعضا في جز من الاجزاء العجيبة فنثمر هذه

الموافقان يقتصر من كل نصيب على جزء الوفاق ويخرج المسئلة من وقتها وعلى هذا يدور كثير من المسائل فاحفظه مثاله زوجة وأخت  
 لاب وأم وأختان لاب وأخوان لام مانت الاخت لاب وأم قبل القسمة عن أختيهما تين وأخوين لها هذين فهذه المناسبة ابتداء من خمسة  
 عشر ثم بعد التوافق تنزل الانصاء الى خمسة لكل وارث سهم \* أخرى زوجتان وأم وأختان لاب وأم مانت الام قبل القسمة عن  
 أبيها وأخ لام وبنتها هاتين فهذه المناسبة تصح ابتداء من ثلاثين ثم تعود بالتوافق الى عشرة لكل زوجة سهم ولكل أخت ثلاثة أسهم  
 وللأخ لام سهمان \* أخرى أب وثلاث بنات وأمهن وهي بنت عمه مانت زوجته هذه عن بنتها هؤلاء وعملها هذا فهذه المناسبة تصح ابتداء  
 من اثنين وسبعين ثم تعود بالتوافق الى أربعة للسهم ولكل بنت سهم \* أخرى زوجة وأم وأخت لاب وأم وأخ لام وأخت لام مانت الاخت  
 لاب وأم عن زوج وعن هؤلاء (٤٦٤) فهذه المناسبة تصح ابتداء من خمسة عشر ثم تعود بتوافق الانصاء الى خمسة لكل وارث

ووارثه سهم \* أخرى زوجة  
 وأم وأخت لاب وأم وأختان  
 لاب وأخ لام مانت الاخت  
 لاب وأم عن هؤلاء فهذه  
 المناسبة تصح ابتداء من  
 خمسة عشر ثم تنزل بالتوافق  
 الى ثلث هذا المبلغ وذلك  
 خمسة لكل وارث ووارثه  
 سهم \* ثم اعتبر في المناسبة  
 قضية يغنيك اعتبارها  
 عن سائر الحادة في كثير  
 من مسائلها وهي ان  
 لا يستعمل تصحيح الأولى  
 ولكن يعمد الى من انكسر  
 عليهم فيعزل نصيبهم من  
 ميراث الميت الأول فعسى  
 يزول الكسر باجتماع  
 النصيبين فيكفي مسوئة  
 الضرب والتصحیح رأساً أو  
 ينقو بهذا الجمع بلا ضم  
 موافقة بعد المانية فيقل  
 الحساب ويسهل التخرج  
 \* مثاله امرأة توفيت عن  
 أخوين وخس بنات وعن  
 زوج وعن ابن عمها وأبوهن  
 مات زوجها قبل القسمة عن هؤلاء فهذه المناسبة على الجادة العهود تصح ابتداء من مائة وعشرين ثم تنزل بتوافق  
 الانصاء الى اثني عشر وعلى قضيتها هذه تصح من اثني عشر لكل بنت سهمان ولكل أخ سهم \* ثم من المناسبات ما يمكن تصحيحها بالطريقة  
 الضرورية وهي طريقة عجبية يقل عناؤها فاعتنمها أيدك الله تعالى فهي ان شاء الله تعالى تكفيك تطويلات الحساب وتهويلات  
 الحساب والله تعالى السهل لله - هاب طريق الضروري شي عجيب وحساب قريب وأمر غريب الا فاشعر عن فيه ان رمت به بقلب عقول  
 وصدر رحيب \* الاصل في الطريقة الضرورية ان تتأمل في المناسبة التي ترد عليك في بعض الذين يصل الى التركة اليهم ويحصل  
 المال لهم فرفة فرفة وان كانوا فريقين تكلف لاستخراج نصيب أقل الفريقين عدداً وأوضع النصيبين نسبة فاذا عرفت ذلك تعين ما بقي  
 نصيباً للفرفة الثالثة \* وأصل آخر لا بد من معرفته في الطريقة الضرورية وهو أن سدس المال وربيع باقيه مثل المال وسدس باقيه وكذلك

مثل حظ الاثنين ولوتر ابن عمه وابنة عم فان كانت ابنة عم لاب وأم أو لاب فهي أولى لانها ولد عصبة  
 وابن العم ليس بولد عصبة وان كانت بنت عم لام فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر المال بينهما  
 أن لا ناعلى الأبدان لابن العم الثلثان ولبن العم الثلث وعند محمد رحمه الله تعالى على عكس ذلك باعتبار  
 الأبناء وهذا اذا كان ابن العم لأم فاما اذا كان ابن عم لاب وأم فهو أولى بجميع المال لانه ذو قرابتين  
 وكذلك اذا كان ابن عم لاب لان ادلاء بقراءة الاب وفي استحقاق معنى العصبوبة تقدم قرابة الاب على  
 قرابة الام فان ترك الميت خالة للام أو خالا للام فالميراث له ان لم يكن معه غيره وان تركهما جميعاً فالمال  
 بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين أن لا باعتبار الأبدان فان ترك خالة للام وعمه للام فقد ذكراً ابناً  
 من أحما بنات أن المال بينهما ما أن لا ثالث لهما للعم والثلث للخالة ثم على ظاهر الرواية يستوي أن يكون لهما  
 قرابتان أو يكون لاحدهما قرابتان ولا أخرى قرابة واحدة فان ترك عمه الاب وعمه الاب فالمال كله لم  
 الاب ان كان لاب وأم أو لاب لانه عصبة وان كان لام فالمال بينهما أن لا ناعلى الأبدان في قول أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى الاخر وعلى المدعي به في قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى وان كان هنالك عمه الاب  
 وخالة الاب فعلى رواية أبي سليمان المال بينهما للذكر مثل حظ الاثنين فان اجتمع الفريقان يعني عمه الاب  
 وخالة الاب وعمه الام وخالة الام فلقوم الاب الثلثان ولقوم الام الثلث ثم قسمة كل فريق بين كل فريق  
 في هذا الفصل كقسمة جميع المال فيما تقدم ولا يختلف الجواب بكون أحدهما ذا قرابتين والآخر  
 ذا قرابة واحدة في القسمة عند اختلاف الجهة لكن في نصيب كل فريق يترجح ذو قرابتين على نحو ما بينا في  
 الفصل المتقدم (والكلام في أولاده هؤلاء) بمنزلة الكلام في آبائهم ولكن عند انعدام الأصول فاما عند  
 وجود واحد من الأصول فلا ولد كما لا شئ لاحد من أولاد العمات والخالات عند بقاء عمه وخالة الميت  
 ويتصور في هذا الجنس شخص له قرابتان بانه في امرأة لها أخ لام وأخت لاب فتزوج أخوها لام أختها  
 لابها فولد بينهما ما ولد ثم مات هذا الولد فهذه المرأة خالته لاب وهي أيضا عمته لام كذا في المبسوط لشمس الأئمة  
 السرخسي

### الباب الحادي عشر في حساب الفرائض

السهم المقدرة ستة السدس والثلث والثلثان جنس واحد والثلث والرابع والنصف جنس ولكل سهم  
 من هذه السهام يخرج فالنصف يخرج من سهمين وما عدا ما يخرج كل سهم من اسمه كالمثلث من ثمانية  
 والرابع من أربعة والثلث والثلثان من ثلاثة والسدس من ستة وان اجتمع الربع مع كل الآخر أو مع

مات زوجها قبل القسمة عن هؤلاء فهذه المناسبة على الجادة العهود تصح ابتداء من مائة وعشرين ثم تنزل بتوافق  
 الانصاء الى اثني عشر وعلى قضيتها هذه تصح من اثني عشر لكل بنت سهمان ولكل أخ سهم \* ثم من المناسبات ما يمكن تصحيحها بالطريقة  
 الضرورية وهي طريقة عجبية يقل عناؤها فاعتنمها أيدك الله تعالى فهي ان شاء الله تعالى تكفيك تطويلات الحساب وتهويلات  
 الحساب والله تعالى السهل لله - هاب طريق الضروري شي عجيب وحساب قريب وأمر غريب الا فاشعر عن فيه ان رمت به بقلب عقول  
 وصدر رحيب \* الاصل في الطريقة الضرورية ان تتأمل في المناسبة التي ترد عليك في بعض الذين يصل الى التركة اليهم ويحصل  
 المال لهم فرفة فرفة وان كانوا فريقين تكلف لاستخراج نصيب أقل الفريقين عدداً وأوضع النصيبين نسبة فاذا عرفت ذلك تعين ما بقي  
 نصيباً للفرفة الثالثة \* وأصل آخر لا بد من معرفته في الطريقة الضرورية وهو أن سدس المال وربيع باقيه مثل المال وسدس باقيه وكذلك

بعضه فأصله من اثني عشر وان اجتمع الثمن مع كل الآخر أو مع بعضه فأصله من أربعة وعشرين كذا في المحيط \* وإذا اختلط النصف بكل الآخر أو ببعضه فهي من ستة هكذا في خزانة المفتين \* وإذا صححت الفريضة فان انقسم سهام كل فريق عليه فلا حاجة الى الضرب وان انكسر فاضرب عدد رؤس من انكسر عليه في أصل المسئلة وعولها ان كانت عائلة فخرج صحت منه المسئلة مثاله امرأة وأخوان للزوجة أربع سهم يبق ثلاثة لاثنتي عشر على أخوين ولا موافقة فاضرب اثنين في أربعة تكن ثمانية منها تصح وان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في المسئلة مثاله امرأة وستة أخوة للزوجة الأربع يبق ثلاثة لاثنتي عشر على ستة وبينهم موافقة بالثلث فاضرب وفق عددهم وهو اثنان في أصل المسئلة وهو أربعة تكن ثمانية منها تصح المسئلة كان للزوجة سهم في اثنين يكن اثنين وللأخوة ثلاثة في اثنين يكن ستة لكل واحد سهم (آخر) زوجة وستة أخوة وثلاث أخوات لابوين أصلهما من أربعة للزوجة سهم يبق ثلاثة لاثنتي عشر على خمسة عشر لكن بينهم موافقة بالثلث فترجع الخمسة عشر الى ثلثها وهو خمسة فاضرب الخمسة في أربعة يكن عشرين منها تصح وان انكسر على فريقين فاطلب الموافقة بين سهام كل فريق وعددهم ثم بين العددين فان كانا معا اثنين فاضرب أحدهما في أصل المسئلة وان كانا متداخلين فاضرب أكثرهما وان كانا متوافقين فاضرب وفق أحدهما في الآخر فخرج فاضرب في المسئلة وان كانا متباينين فاضرب كل أحدهما في الآخر ثم المجموع في المسئلة مثاله ثلاثة أعمام وثلاث بنات للبنات الثلاث يبق سهم للأعمام فقد انكسر على فريقين وهما متباينان لان فاضرب عددا أحدهما وهو ثلاثة في أصل المسئلة يكن تسعة منها تصح (آخر) خمس جدات وخمس أخوات لابوين وعم أصلهما من ستة ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن العددين متباينان لان فاضرب أحدهما وهو خمسة في المسئلة يكن ثلاثين منها تصح (آخر) جدة وست أخوات لابوين وتسع أخوات لام من ستة وتقول الى سبعة للجدات سهم وللأخوات اللام سهمان ولا موافقة وللأخوات لابوين أربعة وبينهم موافقة بالنصف فيرجع الى ثلاثة وهي داخله في التسعة فاضرب تسعة في أصل المسئلة وهي سبعة يكن ثلاثة وستين منها تصح \* (آخر) بنت وست جدات وأربع بنات ابن وعم من ستة ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن بين الرؤس وهي الستة والأربعة موافقة بالنصف فاضرب نصف أحدهما في الآخر يكن اثني عشر ثم اثني عشر في المسئلة يكن اثنين وسبعين منها تصح (آخر) زوجة وست عشرة أختا لام وخمس وعشرون عمارة ربع وثلاث وما بق أصلهما من اثني عشر وبين سهام الأخوات وعددهن موافقة بالربع فيرجع الى أربعة وبين الأعمام وسهامهم موافقة بالخمسة فيرجع الى خمسة وهو خمسة ولا موافقة بين الأعداد فاضرب أحدهما في اثنين وهو أربعة في الآخر وهو خمسة يكن عشرين ثم اضربها في أصل المسئلة اثني عشر يكن مائتين وأربعين منها تصح وان انكسر على ثلاثة فرق أو أكثر فكذلك تطلب المشاركة (١) وأولابن السهام والاعداد ثم بين الأعداد والأعداد ثم اعمل كما فعلت في الفريقين في المداخل والمائلة والموافقة والمباينة ولا يتصور انكسر على أكثر من أربع فرق في الفرائض وما حصل من الضرب بين الفرق وسهامهم يسمى جزء السهم فاضرب في أصل المسئلة (مثاله) أربع زوجات وثلاث جدات واثناعشر عمارة أصلها من اثني عشر للزوجات الأربع ثلاثة وللجدات السدس سهمان وللأعمام ما بق سبعة ولا موافقة بين الأعداد والسهام لكن الأعداد متداخلة فاضرب أكثرها وهو اثناعشر في أصل المسئلة يكن مائة وأربعة وأربعين منها تصح كان للزوجات ثلاثة في اثني عشر تكن ستة وثلاثين لكل زوجة تسعة وكان للجدات سهمان في اثني عشر أربعة وعشرين لكل جدة ثمانية وكان للأعمام سبعة في اثني عشر أربعة وعشرين لكل عم سبعة (آخر) ست جدات وتسع بنات وخمس عشرة عمارة أصلها من ستة للجدات سهم لا ينقسم ولا موافقة للبنات أربعة كذلك وللأعمام سهم كذلك وبين أعدادهم موافقة فاضرب ثلث الجدات وهو اثنان في عدد البنات وهو تسعة يكن ثمانية

(١) قوله تطلب المشاركة كذا في عبارة الاختيار والاولى أن يقول تطلب المناسبة كما لا يخفى اه بحر اوى

ثمن المال وتسع باقية مثل تسع المال وثن باقية وكذلك نظائرهما فاذا احتجت الى أن تأخذ ثمن المال وتسع باقية وأخذت تسع المال وثن باقية فقد أخذت ما احتجت اليه وفي هذا القلب والتغيير قصر المسافة وإيثار التيسير \* ثم اعلم أن الطريقة الضرورية تتجلى في مسائل كثيرة ذكرنا عدة منها وفي عن ابن زبنت وأمرأة هي أمهما ماتت هذه قبل القسمة عن أمها وأختها هذين صار المال بين الام والأخت فما أصاب الام من المسئلة الاولى الثمن لانها كانت زوجة وصار الباقي بين الاخ والأخت أثلاثا ومن المسئلة الثانية ثلث ما يبق وهو يكون تسع ما يبق وقد علمنا أن ثمن المال وتسع باقية مثل تسع المال وثن باقية فقلنا المسئلة وأعطيناها تسع المال وثن باقية بقي للاخ تسعة أنشاع المال صحت المسئلة ابتداء من تسعة وبالجدات المعهودة ابتداء من اثنين وسبعين ثم تنزل بتوافق الانصاف الى تسعة أخرى

فبتان وامرأة وهى أمهما  
ماتت احدى البنيتين قبل  
القسمه عن أمها وأختها  
هاتين صار مال المال الاخت  
والام فأصاب الام من المسئلة  
الاولى الثمن ومن الثانية  
خمس ما بقى وخمس النصف  
خمس ما بقى فأذن المال عن  
المال وخمس باقيه فقلبا  
المسئلة وأعطيناها خمس  
المال وعن باقيه صحت المسئلة  
من عشرة وبالجملة المعهودة  
من ثمانين ثم بالتوافق الى  
عشرة \* أخرى حرمت عن  
أخ لام وهو حر وعن أخت  
لاب وأم وهى حرة وعن  
ثلاث أخوات لاب وهن  
مرفقات فعتق قبل القسمه  
ثم ماتت الاخت لاب وأم  
عن هؤلاء صار مال المال  
أخ لام وثلاث أخوات لاب  
فأصاب الاخ من المسئلة  
الاولى الربع ومن الثانية  
خمس ما بقى فأذن لربع المال  
وخمس باقيه فقلبا المسئلة  
وأعطيناها خمس المال وربع  
باقيه صحت المسئلة بآراء  
من خمسة وبالجملة المعهودة  
نص من عشرين ثم بالتوافق  
الى خمسة \* أخرى أم وبنت

عشر ثم اضرب بوقفةها الثلث وهو ستة فى عدد الاعام وهو خمسة عشر يكن تسعين ثم اضرب التسعين فى  
أصل المسئلة ستة يكن خمسمائة وأربعين منها تصح (آخر) زوجتان وعشر جدات وأربعون أختا لام  
وعشرون عمأصلها من اثني عشر للزوجتين الربع ثلاثة لا ينقسم ولا موافقة وللجدات السدس ممان  
لا ينقسم لكن بينهما موافقة بالنصف فترجع الى نصفها وهو خمسة وللأخوات الثلث أربعة لا ينقسم  
ويوافق بالربع فترجع الى ربعها وهو عشرة وللأعمام ما بقى وهو ثلاثة لا يستقيم ولا موافقة والخمسة والعشرة  
داختان فى العشرين فاضرب عشري فى أصل المسئلة اثني عشر يكن مائتين وأربعين منها تصح  
(آخر) أربع زوجات وخمس عشرة جددة وثماني عشرة بنتا وستة أعام أصلها من أربعة وعشرين للزوجات  
الثلث ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق وللجدات السدس أربعة كذلك للبنات الثلاثان ستة عشر بينهما موافقة  
بالنصف فيرجع الى النصف وهو تسعة فى الاعام سهم معنا أربعة وخمسة عشر وثمانية وستة وبين التسعة  
والسبعة موافقة بالثلث فاضرب ثلث أحدهما فى الآخر يكن ثمانية عشر وبينها وبين الخمسة عشر موافقة  
بالثلث أيضا فاضرب ثلث أحدهما فى الآخر يكن تسعين وهى توافق الأربعة بالنصف فاضرب اثنين فى  
تسعين يكن مائة وثمانين اضربها فى أصل المسئلة أربعة وعشرين يكن أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين  
منها تصح (آخر) زوجتان وعشر بنات وست جدات وسبعة أعام من أربعة وعشرين للزوجتين الثلث  
ثلاثة لا ينقسم ولا يوافق للبنات الثلاثان ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فيرجع الى خمسة وللجدات  
السدس أربعة عشر بينهما موافقة بالنصف أيضا فيرجع الى ثلاثة وللأعمام سهم معنا اثنتان وخمسة وثلاثة  
وسبعة كلها متباينة فاضرب اثنين فى خمسة يكن عشرة اضربها فى ثلاثة يكن ثلاثين اضربها فى سبعة  
يكن مائتين وعشرة اضربها فى أصل المسئلة يكن خمسة آلاف وأربعين كذا فى الاختيار شرح المختار  
\* خمس أخوات لاب وثلاث أخوات لام وسبع جدات وأربع زوجات أصلها من اثني عشر ونقول الى  
سبعة عشر فلا أخوات لاب الثلاثان ثمانية لا تنقسم عليهن ولا يوافق وللأخوات لام الثلث أربعة لا تنقسم  
عليهن ولا يوافق وللجدات السدس ممان لا ينقسم عليهن ولا يوافق وللزوجات الربع ثلاثة لا تنقسم عليهن  
ولا توافق فالتسعة لا توافق الثلاثة فاضرب أحدها فى ما بقى الأخرى تبلغ خمسة عشر وخمسة عشر لا توافق  
الأربعة فاضرب أحدها فى الأخرى تبلغ ستين والستون لا توافق السبعة فاضرب أحدها فى الأخرى  
تبلغ أربع مائة وعشرين ثم اضرب أربع مائة وعشرين فى الفريضة وهى سبعة عشر تبلغ سبعة آلاف ومائة  
وأربعين فنها تصح كذا فى التبيين

### الباب الثانى عشر فى معرفة التوافق والتماثل والتداخل والتباين

اعلم ان كل عدد لا يتخلو عن هذه الاقسام الاربعة أما التماثلان فهما المتساويان كالثلاثة والثلاثة  
والخمسة والخمسة وهذا يعرف بالبدئية وأما المتداخلان فكل عددان أحدهما جزء الآخر وهما أن لا يكون  
أكثر من نصفه كالثلاثة مع التسعة والاربعة مع الاثني عشر فالثلاثة ثلث التسعة والأربعة ثلث الاثني  
عشر والاربعة نصف الثمانية وكذلك الثلاثة مع الستة طريق معرفة ذلك أن تسقط الأقل من الأكثر  
فان بقي به فهم امتدخالان كالخمسة والاربعة مع العشرين فانك اذا أسقطت الخمسة من العشرين أربع  
مرات أو الاربعة خمس مرات فنبت العشرين فعملت أهم امتدخالان أو نقول كل عددان ينقسم الأكثر  
على الأقل قسمه صحيحة فهم امتدخالان كما ذكرنا فانك اذا قسمت العشرين على الخمسة تجبى أربعة  
أقسام قسمه صحيحة وكذلك اذا قسمت على الاربعة تجبى خمسة أقسام قسمه صحيحة وأما المتوافقان فكل  
عددان لا يقبى أحدهما الآخر ولا ينقسم عليه لكن يقبى ما عدد آخر فيكونان متوافقين بجزء العدد  
المقبى كالثمانية مع الاثني عشر يقبىها أربعة فهما متوافقان بالربع وكذا خمسة عشر مع خمسة وعشرين  
يقبىها خمسة فتوافقهما بالخمس وقد يقبى ما أعداد كاثني عشر وثمانية عشر فانه يقبىها الستة والثلاثة



لا وارث للمتوفى ماتت البنت  
 قبل القسمة عن ثلاث بنات  
 و جدة وهي أم المتوفى الاول  
 صار مال المال أما وثلاث بنات  
 فاصاب الام من المسئلة الاولى  
 الربع ومن الثانية خمس ما  
 يبقى فاعطيناها خمس المال  
 وربع باقيه صحت ابتداء  
 من خمسة وبالجملة المعهودة  
 من عشرين ثم بالتوافق من  
 خمسة \* أخرى أبوان وأخوان  
 لام ثم مات الأب قبل القسمة  
 عن زوجة وهي أم المتوفى  
 الاول وعن أخوين لأب  
 وأخت لأب لاخت المتوفى  
 الثاني ثلاثة أخماس السدس  
 وهو عشر الكل لان سدس  
 ثلاثين خمسة وثلاثة  
 أخماس الخمسة ثلاثة وهي  
 عشر ثلاثين فاعطيناها  
 العشر من عشرة بقي تسعة  
 أعشار لاخته الثلاثة  
 وبالجملة من تسعين وبالموافقة  
 تنزل الى العشرة \* أخرى  
 أخت لام وسبعة أخوة لأب  
 وأم ماتت الأخت لام قبل  
 القسمة عن زوج وعن  
 أخت لأب وعن هؤلاء  
 الاخوة السبعة وهم أخوة  
 المتوفى الاول لأب وأم

والاثنان فيؤخذ جزء الوفق من أكثر الأعداد فيكون أخصر في الضرب والحساب \* وطريق معرفة الموافقة  
 أن تنقص أحدهما من الآخر أبداً فيبقى فخذ جزء الموافقة من ذلك كخمس عشرة مع خمسة وعشرين  
 فأنك إذا نقصت منها الخمسة عشرين يبقى عشرة فإذا نقصت العشرة من خمسة عشرين يبقى خمسة فإذا نقصت  
 الخمسة من العشرة بقي خمسة فتأخذ جزء الموافقة من خمسة \* وطريق معرفة جزء الموافقة أن تنسب الواحد  
 الى العدد الباقي فما كان من نسبة الواحد اليه فهو جزء التوافق (مثاله) ما ذكرنا في خمسة أنسب الواحد  
 اليها يكن خسا فاعلم أن الموافقة بينهم ما بالاجناس وان كان الجزء الملقى للعديد أكثر من عشرة كالسنة  
 والثلاثين والاربعة والخمسين فالذي يقسم ما ثمانية عشر \* واثنان وعشرون وثلاثة وثلاثون يقسمها  
 أحد عشر \* وثلاثون وخمسة وأربعون يقسمها خمسة عشر فانظر فان كان الملقى فرداً أو لا وهو الذي ليس  
 له جزء صحيح أي لا يتركب من ضرب عدد في عدد كالأحد عشر فقل الموافقة بينهم ما يجزء من أحد عشر لانه  
 لا يمكن التعبير عنه صحيحاً بشئ آخر فان كان العدد الملقى زوجاً كالثمانية عشر فيمأذ كرناً وفرداً من كذا وهو  
 الذي له جزءان صحيحان أو أكثر كخمس عشرة فان لها جزءين صحيحين وهو الخامس ثلاثة والثلاث خمسة يسمى  
 من كذا لانه يتركب من ضرب عدد في عدد وهو ثلاثة في خمسة فان شئت أن تقول كما قلت في الفرد الاول  
 هو موافق يجزء من خمسة عشر ويجزء من ثمانية عشر وان شئت أن تنسب الواحد اليه بكسرين يضاف  
 أحدهما الى الآخر فتقول في خمسة عشر بينهم ما موافقة بثلاث الخمس وفي ثمانية عشر بثلاث السدس وقس  
 عليه نظائره \* وأما المتباينان فكل عددين ليسا متداخلين ولا متماثلين ولا يقسمهما الا الواحد كالخمس مع  
 السبعة والسبعة مع التسعة وأحد عشر مع العشرين وأمثاله كذا في خزانة المفتين \* وإذا صححت المسئلة  
 بما تقدم من الطرق وأردت أن تعرف نصيب كل فريق من الصحيح فاضرب ما كان له من أصل المسئلة  
 فيما ضربته في أصلها فما خرج فهو نصيب ذلك الفريق ومعرفة نصيب كل وارث أن تضرب سهامه فيما  
 ضربته في أصل المسئلة يخرج نصيبه مثاله أربع زوجات وست اخوات لابوين وعشرة أعمام أصلها  
 من اثني عشر للزوجات الربع ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق وللأخوات الثلثان ثمانية لا يستقيم لكن يوافق  
 بالتصغير يرجع الى ثلاثة ولا أعمام واحد فهنا أربعة وثلاثة وعشرية بين الاربعة والعشرة موافقة  
 بالنصف فاضرب نصف أحدهما في الآخر يكن عشرين ثم اضرب العشرين في ثلاثة يكن ستين اضربها  
 في أصل المسئلة اثني عشر تكن سبعمائة وعشرين منها نصيبها فإذا أردت أن تعرف نصيب كل فريق فقل  
 كان للزوجات ثلاثة مضروبة فيما ضربته في أصل المسئلة وهو ستون يكن مائة وثمانين وكان للأخوات  
 ثمانية مضروبة في ستين يكن أربع مائة وثمانين وكان للأعمام سهم في ستين يكن ستين وإذا شئت أن  
 تعرف نصيب كل وارث فقل كان لكل زوجة ثلاثة أرباع سهم مضروبة في ستين يكن خمسة وأربعين وكان  
 لكل أخت سهم وثلاث في ستين يكن ثمانين ولكل عم عشر سهم في ستين يكن ستة فهذا بيان تصحيح المسائل  
 ومعرفة نصيب كل فريق وكل وارث فقس عليه أمثاله واعلم بما أوضحته من الطرق تجده كذلك ان شاء الله  
 تعالى (وطريق آخر) لمعرفة نصيب كل فرد أن تقسم المضروب على أي فريق شئت ثم اضرب الخارج  
 في نصيب ذلك الفريق فالحاصل نصيب كل واحد من ذلك الفريق مثاله ما تقدم من المسئلة المضروب  
 ستون تقسمه على الزوجات الاربعة يخرج خمسة عشر تضربها في نصيب الزوجات وهو ثلاثة يكن خمسة  
 وأربعين فهو نصيب كل زوجة ولو قسمتها على الاخوات يخرج لكل أخت عشرة تضربها في سهامهن  
 وهي ثمانية يكن ثمانين هي لكل أخت ولو قسمتها على الأعمام يخرج ستة فاضربها في نصيبهم وهو سهم  
 يكن ستة هي لكل عم (وطريق آخر) طريق النسبة أن تنسب السهام لكل فريق من أصل المسئلة الى  
 عدد رؤسهم ثم تعطي مثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من أحاد الفريق مثاله مسئلة تقول  
 سهام الزوجات ثلاثة تنسبها الى عددن وهو أربع يكن ثلاثة أو باع فأعط كل واحدة منهن ثلاثة أرباع  
 المضروب وهو خمسة وأربعون فهكذا تم في نصيب الاخوات والأعمام كذا في الاختيار شرح المختار

الباب الثالث عشر في العول

قال رضى الله تعالى عنه اعلم ان الفرائض ثلاثة فريضة عادلة وفريضة قاصرة وفريضة عائلة فالفريضة العادلة هوان تساوى سهام أصحاب الفرائض سهام المال بأن ترك أختين لاب وأم وأختين لام فلاختين لام الثلث وللأختين لاب وأم الثلثان وكذلك ان كان سهام أصحاب الفرائض دون سهام المال وهناك عصة فان الباقي من أصحاب الفرائض يكون للعصة فهو فريضة عادلة وأما الفريضة القاصرة فهو أن تكون سهام أصحاب الفرائض دون سهام المال وليس هناك عصة بأن ترك أختين لاب وأم وأما للأختين لاب وأم الثلثان وللأم السدس ولا عصة في الورثة لأخذ ما بقي فالحكم فيه الرد والفريضة العائلة أن تكون سهام أصحاب الفرائض أكثر من سهام المال بأن كان هناك ثلثان ونصف كالزوج مع الأختين لاب وأم ومع الأم أو نصفان وثلث كالزوج مع الأخت الواحدة لاب وأم ومع الأم فالحكم في هذا العول في قول أكثر الصحابة عمرو وعثمان وعلي وابن مسعود رضى الله تعالى عنهم وهو مذهب الفقهاء كذا في المبسوط \* العول هو زيادة السهام على الفريضة فتعول المسئلة الى سهام الفريضة ويدخل النقصان عليهم على قدر حقوقهم لعدم ترجيح البعض على البعض كالديون والوصايا اذا ضاقت التركة عن ايفاء الكل فانها تقسم عليهم على قدر أنصباهم ويدخل النقص على الكل كذا هذا كذا في الاختيار شرح المختار \* واعلم أن أصول المسائل سبعة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثناعشر وأربعة وعشرون أربعة منها لا تعول الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية وثلاثة تعول الستة والاثنا عشر والأربعة والعشرون فالستة تعول الى عشرة واثنا عشر تعول الى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر وأربعة وعشرون تعول الى سبعة وعشرين لا غير \* (أمثلة تعرف هذه الاصول بها) أما التي لا تعول فزوج وأخت لابوين للزوج النصف وللأخت النصف وكذلك زوج وأخت لاب وتسمى هاتان المسئلان اليتيمين لانه لا يورث المال بفريضتين متساويتين الا في هاتين المسئلتين بنت وعصة للبنت نصف وما بقي للعصة أصلهما من ثنتين اخوان لام وأخ لابوين ثلث وما بقي لاختان لاب وأم وأخ لاب ثلثان وما بقي أصلهما من ثلاثة اخوان لابوين وأختان لام ثلثان وثلث زوج وبنت وعصة ربع ونصف وما بقي أصلهما من أربعة زوجة وبنت وعصة ثمن ونصف وما بقي أصلهما من ثمانية زوجة وابن ثمن وما بقي أصلهما من ثمانية (أمثلة أخرى) جد وأخت لام وأخت لابوين وأخت لاب أصلهما من ستة ونصف منها جد وأختان لام وأخت لابوين وأخت لاب سدس وثلاث ونصف وسدس أصلهما من ستة وتعول الى سبعة زوج وأم وأخوان لام نصف وسدس وثلاث من ستة وتسمى مسئلة الازام فانها الزام على مذهب ابن عباس رضى الله تعالى عنه ما لانه ان قال كما قلنا فقد يجب الام من الثلث الى السدس بالأختين ولا يقول به وان جعل للام الثلث وللأختين السدس فقد أدخل النقص على أولاد الام وليس ذلك مذهبه وهو خلاف النص أيضا وان جعل لهما الثلث فقد قال بالعول زوج وأم وأخت لابوين نصف وثلث ونصف أصلهما من ستة وتعول الى ثمانية وهى أول مسئلة عالت في الاسلام وقعت في صدر خلافة عمر رضى الله عنه فاستشار الصحابة رضى الله عنهم فاستشار العباس رضى الله عنه أن يقسم عليهم بقدر سهامهم فصاروا الى ذلك زوج وأم وأختان لابوين أصلهما من ستة وتعول الى ثمانية زوج وأم وأختان لابوين ثلثان وثلث ونصف وسدس وثلاثان أصلهما من ستة وتعول الى تسعة للزوج ثلاثة وللأم سهم وللأخت لام سهم وللأخت لابوين ثلاثة وللأخت لاب سهم السدس تكملة للثنتين زوج وأم وأختان لام وأختان لابوين نصف وسدس وثلثان أصلهما من ستة وتعول الى عشرة وتسمى أم الفروع لانها أكثر المسائل عولاً فشبهت الأربعة الزوائد بالفروع وتسمى أيضا الشريحية لان شريحاً أول من قضى فيها زوجة وأختان لابوين وأخ لاب أصلهما من اثني عشر ونصف منها زوجة وجدوا أختان لابوين ربع وسدس وثلثان أصلهما من اثني عشر وتعول الى ثلاثة عشر امرأة وأختان لام وأختان لابوين ربع وثلث وثلثان أصلهما من اثني عشر وتعول الى خمسة عشر امرأة وأم وأختان لام

أصاب الزوج النصف  
والأخت لاب النصف  
والاخوة السبعة الثلث  
فعالت المسئلة الى سبعة  
وللزوج وأخت الأم ثمانية  
وللاخت لاب كذلك فحصل  
لهم ستة أثمان وهو ثلاثة  
أرباع السدس فثلاثة أرباع  
السدس مثل سدس ثلاثة  
الأرباع فاعطيناها سدس  
ثلاثة الأرباع وأقل عدد  
له ذلك ستة عشر

الفصل الخامس في  
موانع الارث منها الرق  
وافراقا في القن أو ناقصا كما  
في المدبر والمكاتب اذا مات  
عاجزا فهو عبيد وان مات عن  
وفاء أو عن مولود في الكتابة  
يؤدى كتابته ويحكم بحريته  
في آخر جز من أجزا حياته  
فيتبين انه مات حرا والمستسهي  
بمنزلة حر مدبون عندهما  
وعند الامام هو عبد ما بقي  
عليه درهم هذا اذا كان سعي  
لفسك رقبته كعقيق  
البعض أما اذا كان يسعي  
لحق في رقبته كالعبد  
المرهون اذا أحقه الرهن  
فهو بمنزلة الحر ايرث  
ويورث عنه \* منها القتل

وأختان لابوين ربع وسدس وثلاث وثلاثان أصلهما من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر امرأة وأم وأختان  
 لابوين ربع وسدس وثلاثان أصلهما من اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر ثلاث نسوة وجدتان وأربع  
 أخوات لام وثماني أخوات لابوين أصلهما من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر ونسبي أم الارامل لانه ليس  
 فيها ذكر بل كلها اناث وهي نمائسئل فيقال رجل مات وترك سبعة عشر دينارا وسبع عشرة امرأة أصاب  
 كل امرأة دينار كيف تكون صورتها \* امرأة أو ابوان أو بن أصلهما من أربعة وعشرين وتصح  
 منها امرأة وبناتان وابوان عن وثلاثين وسدسان أصلهما من أربعة وعشرين وتقول الى سبعة وعشرين  
 ونسبي المذرية لان عليا رضى الله عنه سئل عنها وهو على المذرية فقال على الفور صار عنها تسعة وصر على  
 خطبة ولو كان مكان الابوين جد وجدة أو أب وجدة كذلك وكذا لو كان مكان البنين بنت وبنات ابن  
 زوجة وأم وأختان لام وأختان لابوين وابن كافر أو قاتل أو رقيق أصلهما من اثني عشر وتقول الى سبعة  
 عشر كما تقدم لان المحرم وهو الابن لا يحبب وعند ابن مسعود رضى الله عنه يحبب الابن الزوجة من  
 الربع الى الثمن أصلهما من أربعة وعشرين وتقول الى أحد وثلاثين للزوجة الثمن ثلاثة وللأم السدس  
 أربعة وللاولاد الام الثلث ثمانية وللأختين لابوين الثلثان ستة عشر ونسبي ثلاثينية ابن مسعود رضى الله  
 عنه وعلم ان الستة متى عالت الى عشرة أو تسعة أو ثمانية فاليت امرأة قطعا وإن عالت الى سبعة احتمل  
 ان يكون ذكر أو اثني ومتى عالت الاثنا عشر الى سبعة عشر فاليت ذكر والى ثلاثة عشر وخمسة عشر  
 احتمل الامر من والاربعة والعشرون اذا عالت الى سبعة وعشرين أو الى أحد وثلاثين عند ابن مسعود  
 فاليت ذكر كذا في خزانة المفتين

(\*) الباب الرابع عشر في الرد وهو ضد العول (\*)

الفاضل عن سهام ذوي السهام بردهم عليهم بقدر سهامهم الاعلى الزوجين وبه أخذ أصحابنا رضى الله عنهم كذا  
 في محيط السرخسي \* وعلم أن جميع من يرده عليه سبعة الام والجدة والبنت وبنات الابن والاخوات من  
 الابوين والاخوات لاب وأولاد الام ويقع الرد على جنس واحد وعلى جنسين وعلى ثلاثة ولا يكون على أكثر  
 من ذلك والسهام المردود عليها أربعة الاثنان والثلاثة والاربعة والخمسة كذا في الاختيار شرح المختار ثم  
 ينظر ان كان الرد على جميع من في المسئلة يسقط الزائد مثال الاثنان جد وأخت لام للجدة السدس  
 وللأخت لام السدس والباقي يردهم ما قدر سهمهم فاصلاهما من ستة وعاد بالرد الى سهمين فيكون المال  
 بينهما نصفان \* مثال الثلاثة جد وأخت لام للجدة السدس سهم من ستة وللأختين الثلث سهمان فأجعل  
 المسئلة من ثلاثة وهي عدد رؤسهم \* مثال الاربعة بنت وأم فللبنت النصف ثلاثة من ستة وللأم السدس  
 سهم فتكون المسئلة من أربعة عدد سهامهم \* مثال الخمسة أربع بنات وأم تكون المسئلة من خمسة عدد  
 سهامهم كذا في محيط السرخسي \* وان كان في المسئلة من لا يرده عليه وهو الزوج والزوجة فان كان جنسا  
 واحدا فأعط فرض من لا يرده عليه من أقل مخارجه ثم اقسم الباقي على عدد من يرده عليه ان استقام كزوج  
 وثلاث بنات أعط الزوج فرضه الربع من أربعة والباقي للبنات وهو ثلاثة نصع عليهم وان لم يستقم عليهم  
 فان كان بين رؤسهم وما بقي من فرض من لا يرده عليه موافقة فاضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرده  
 عليه كزوج وست بنات للزوج الربع يبقى ثلاثة لا يستقيم على البنات وبينهم وبين الباقي موافقة بالثلث  
 فاضرب وفق رؤسهم وهو اثنان في مخرج فرض من لا يرده عليه وهو أربعة يكن ثمانية للزوج الربع سهمان  
 يبقى ستة نصع على البنات وان لم يكن بينهما موافقة كزوج وخمس بنات فاضرب كل رؤسهن وهي خمسة في  
 مخرج فرض من لا يرده عليه وهو أربعة يكن عشر ين منها نصع وان كان من لا يرده عليه مع جنسين أو ثلاثة  
 ممن يرده عليه فأعط فرض من لا يرده عليه ثم اقسم الباقي على مسئلة من يرده عليه ان استقام والا فاضرب جميع  
 مسئلة من يرده عليه في مخرج فرض من لا يرده عليه فبالغ بصحت منه المسئلة ثم اضرب سهام من لا يرده عليه في  
 مسئلة من يرده عليه وسهام من يرده عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرده عليه \* مثال الأول زوجة وأربع

الذي يتعلق به وجوب  
 القصاص أو الكفارة وهو أي  
 القتل الذي يوجب القصاص  
 أن يقتله مورثة عمدا بالحد  
 أو ما يعمل عمل الحد  
 والذي يوجب الكفارة ان  
 يقتله بالمباشرة خطأ أو  
 أوطأ دأبته وهو راكبا أو  
 انقلب في النوم على مورثه  
 فقتله أو سقط عليه من  
 السطح أو سقط حجر من  
 يده عليه فقتله فهذا كله قتل  
 بطريق المباشرة فيجب فيه  
 الكفارة ويوجب حرمان  
 الميراث ان كان مورثا أو الوصية  
 ان كان أجنبيا وأما القتل  
 الذي لا يتعلق به وجوب  
 القصاص ولا الكفارة فهو  
 أمران الصبي أو المجنون اذا  
 قتل مورثه أو قتل بالتسبب  
 كما اذا أشرع جناحا على  
 قارعة الطريق فسقط على  
 مورثه فمات أو حفر بئرا  
 على قارعة الطريق فوقع  
 مورثه فيها فمات أو ألقي حجرا  
 على قارعة الطريق فتعقل به  
 مات أو صب الماء أو بال أو نواضا  
 فمات أو قتل المورث أو ساق دابة  
 أو قاده أو طأت مورثه فمات  
 أو قتله قصاصا أو رجاء أو  
 دفعا لقتاله أو كان مكرها

جدات وست اخوات لام للزوجة الربع سهم يبقى ثلاثة وسهام من يرد عليه ثلاثة فقد استقام على سهامهم  
 \* ومثال الثاني أربع زوجات وتسع بنات وست جدات للزوجات الثلث سهم يبقى سبعة وسهام الرديسة  
 لا تستقيم عليها ولا موافقة فاضرب سهام الرديسة خمسة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو غمانية تكن  
 أربعين منها تصح ثم اضرب سهام من لا يرد عليه وهو واحد في مائة من يرد عليه وهو خمسة يكن خمسة  
 وسهام من يرد عليه وهي خمسة فيماني من مخرج من لا يرد عليه وهو سبعة يكن خمسة وثلاثين للبنات  
 أربعة الخمسة غمانية وعشرون للجدات الخمس سبعة (مثال آخر) زوجة وبنت وبنت ابن وجدة  
 للزوجة الثلث تبقى سبعة وسهام الرديسة لا تستقيم ولا موافقة فاضرب سهام من يرد عليه وهي خمسة في  
 مخرج مسئلة من لا يرد عليه وهي غمانية يكن أربعين منها تصح المسئلة وإذا أردت التصحيح على الرأس  
 فاعمل بالطريق المذكور كذا في الاختيار شرح المختار والله أعلم

### الباب الخامس عشر في المناصفة

وهي ان يموت بعض الورثة قبل قسمة التركة كذا في محيط السرخسي \* وإذا مات الرجل ولم تقسم تركته  
 حتى مات بغض ورثته فالحال لا يتخلوا ما ان يكون ورثة الميت الثاني ورثة الميت الأول فقط أو يلدون في ورثة  
 الميت الثاني من لا يكون وارثا للميت الأول ثم لا يتخلوا ما ان تكون قسمة التركة الثانية وقسمة التركة الأولى  
 سواء أو تكون قسمة التركة الثانية بغير الوجه الذي قسمت التركة الأولى ثم لا يتخلوا ما ان تستقيم قسمة  
 نصيب الميت الثاني من تركته الميت الأول بين ورثته من غير كسر أو ينكسر فان كانت ورثة الميت الثاني هم  
 ورثة الميت الأول ولا تغير في القسمة تقسم قسمة واحدة لأنه لا فائدة في تكرار القسمة بيانه إذا مات وترك  
 بنين وبنات ثم مات أحد البنين أو إحدى البنات ولا وارث له سوى الاخوة والاخوات قسمت التركة بين  
 الباقيين على صفة واحدة للذكر مثل حظ الأنثيين فيكتفي بقسمة واحدة بينهم \* وأما إذا كان في ورثة الميت  
 الثاني من لم يكن وارثا للميت الأول فإنه تقسم تركته الميت الأول ولا يمتد نصيب الثاني ثم تقسم تركته  
 الميت الثاني بين ورثته فان كان يستقيم قسمة نصيبه بين ورثته من غير كسر فلا حاجة إلى الضرب \* وبيانه  
 فيما إذا ترك ابنًا وابنة تقسم التركة بينهم ما احتي مات الابن وخلف ابنة وأختا فان تركته الميت الأول تقسم  
 الثلثا ثم مات الابن عن سهمين وترك ابنة وأختا فاللأبنة النصف والباقي للأخت بالعصوبة مستقيم ولا  
 ينكسر وان كان لا يستقيم قسمة نصيب الثاني بين ورثته \* فالأبنة تكون بين فرضته ونصيبه موافقة بجزء  
 أو لا يكون بينهم موافقة فان كان بينهم موافقة بجزء فإنه يقتصر على الجزء الموافق من سهام فرضته (١)  
 ثم تضرب سهام الفريضة الأولى في ذلك الجزء فتصح المسئلة من المبلغ \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة  
 الميت الأول ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة  
 الميت الثاني ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني (٢) من تركته الميت الأول فمبلغ فهو  
 نصيبه وان لم يكن بينهم موافقة بشئ (٣) فالسبيل ان تضرب سهام فريضة الميت الأول في سهام فريضة  
 الميت الثاني فتصح المسئلة من المبلغ \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الأول ان تضرب نصيبه في  
 (١) قوله ثم تضرب سهام الفريضة الأولى في ذلك الجزء عبارة المحيط البرهاني فان كان بين نصيب الميت  
 الثاني وبين فرضته موافقة فاضرب وفق فرضته في فريضة الميت الأول فما جمعت صحته المسئلة  
 انتهت وهو المعروف في كيفية التصحيح من ضرب المنكسر عليه النصيب في أصل المسئلة وان كان المال  
 واحدا فتأمل (٢) قوله من تركته الميت الأول متعلق بحذف صفة نصيبه يعني تضرب نصيبه الحاصل له  
 من تركته الأول في وفق فريضة الميت الثاني (٣) قوله فالسبيل أن تضرب سهام فريضة الميت الأول الخ الذي  
 في المحيط وغيره من كتب الفرائض أن تضرب من كل فريضة الميت الثاني في كل فريضة الميت الأول اه  
 بهراوى

على قتله أو سقط حائطه  
 المائل على مورثه بعدما  
 أشهد عليه فمات أو وجد  
 مورثه قتيلا في داره فإنه يوجب  
 القسمة والدية على العاقلة  
 ولا يمنع الارث وكذا العادل  
 إذا قتل الباغي وهو مورثه لم  
 يمنع الارث في هذه المواضع وان  
 ياتيه لأنه لا يجب القصاص  
 ولا التكفارة وأما إذا قتل  
 الباغي العادل وهو مورثه  
 فهو ذاعلى وجهين ان قال  
 قتلته وأنا على الباطل  
 والآن أيضا على الباطل  
 فإنه لا يرثه وان قال قتلته وأنا  
 على الحق والآن أنا بضاعلى  
 الحق يرثه في قول أبى حنيفة  
 ومحمد رحمه الله لأنه قتل  
 لا يوجب القصاص ولا  
 التكفارة وعند أبى يوسف  
 لا يرثه لأنه قتل بغير حق  
 \* الابن إذا قتل أباه عدا  
 أو خطأ لا يرثه لأنه يجب  
 القصاص في العمد والتكفارة  
 في الخطا وكذا الاب إذا  
 قتل أباه خطأ يمنع الارث  
 وهذا لا يشكل لان التكفارة  
 تجب بقتله أياه خطأ أما  
 إذا قتل عدا فإنه يوجب  
 حرمان الميراث أيضا وان

كان لا يجب به القصاص ولا  
الكفارة وهذا يشكل  
على الاصل الذي ذكرنا الا  
انا نقول وجب القصاص  
ههنا لكنه سقط لحكمة  
أوتيه \* الاب اذا آذ ب ابنه  
بأن اجترم جريمة سرقة أو  
غيرها وعنف بالضرب فأت  
يوجب حرمان الميراث  
وعند أبي يوسف لا يوجب  
\* المعلم اذا آذ ب ولد انسان  
وهو وارثه فأت لا يوجب  
حرمان الميراث وكذلك الاب  
اذا نطق قرحة ابنه أو خنته  
أو حجه من غير أن يعنف  
في ذلك فأت \* في الزوج عزز  
زوجته بان لم تطعمه في القراش  
فأت فانه يوجب حرمان  
الميراث \* ومنها اختلاف  
الدينين فلا يرث المسلم من  
الكافر وبالعكس والكفر  
كاملة واحدة عندنا يرث  
بعضهم بعضا فالنصراني  
يرث اليهودي واليهودي  
المجوسي الا اذا كانت  
دورهم مختلفة متباينة مثل  
نصراني مات وله ابن في الروم  
وابن في الهند لا يرث واحد  
منهما ولو مات مسلم وله ابن  
في الهند فانه يرثه لانه لم يتباين

فريضة الميت الثاني ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني ان تضرب نصيبه في نصيب الميت الثاني  
من تركه الميت الاول فما بلغ فهو نصيبه وبيان عند الموافقة أن يخالف الرجل ابنا وابنة ولم تقسم تركته  
حتى مات الابن عن ابنة واهم آة وثلاثة بنى ابن وفريضة الميت الاول من ثلاثة ثم مات الابن عن سهمين  
وخلف امه وابنة وثلاثة بنى ابن وفريضة من ثمانية للآة الثلث سهم وللأبنة النصف اربعة والباقي وهو  
ثلاثة لبنى الابن الا أن قسمة سهمين على ثمانية لا تستقيم ولكن بين سهمين وثمانية موافقة بالنصف  
فيقتصر من فريضة الميت الثاني على النصف وهو اربعة ثم تضرب به في فريضة الميت الاول وهي ثلاثة  
فيصير اثني عشر منه تصح المسئلة \* ومعرفة نصيب الابن من فريضة الميت الاول أن تضرب نصيبه وذلك  
سهماً في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني وهو اربعة فيكون ثمانية \* ومعرفة نصيب الابنة من فريضة  
الميت الثاني أن تضرب نصيبها وهو اربعة في الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول  
وهو سهم فيكون اربعة \* ومعرفة نصيب المرأة أن تضرب نصيبها وهو سهم في هذا الجزء الموافق أيضا وهو  
سهم فيكون لها سهم واحد والباقي وهو ثلاثة بين بنى الابن لكل واحد منهم سهم وبيان المسئلة عند عدم  
الموافقة أن تقول رجل مات عن ابن وابنة فلم تقسم تركته حتى مات الابن عن ابن وابنة فريضة الميت  
الاول ثلاثة ثم مات الابن عن سهمين وفريضة أيضا ثلاثة وقسمة السهمين على ثلاثة لا تستقيم ولا  
موافقة في شئ فتضرب الفريضة الثانية في الفريضة الاولى وذلك ثلاثة في ثلثة فيكون تسعة \* ومعرفة  
نصيب الابن أنه كان نصيبه من تركه الميت الاول سهمين تضربهما في الفريضة الثانية وهو ثلاثة فيكون  
سبعة \* ومعرفة نصيب ابن الميت الثاني أن تضرب نصيبه وذلك سهماً في نصيب الميت الثاني من تركه  
الميت الاول وذلك سهماً أيضا فيكون اربعة \* ومعرفة نصيب ابنة الميت الثاني أن تضرب نصيبها وذلك  
سهماً في نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول وذلك سهماً فيكون لها سهمان وللان اربعة وكذلك ان  
مات بعض ورثة الميت الثاني قبل قسمة التركة بين ورثته فهو على التقسيمات التي بينا وان كان في ورثة  
الميت الثالث من لم يكن وارثا للاولين فالسبيل أن تجعل فريضة الاولين كفريضة واحدة بالطريق الذي  
قلنا ثم نظرا إلى نصيب الميت الثالث من تركه الاولين فان كان يستقيم قسمته بين ورثته من غير كسر قسمته  
بينهم وان كان لا يستقيم نظرت فان كان بين نصيبه من التركتين وبين فريضته موافقة بجزء اقتصرت على  
الجزء الموافق من فريضته ثم ضربت الفريضة الاولى والثانية في ذلك الجزء فتصح المسئلة من المبلغ \*  
ومعرفة نصيب الميت من تركه الاولين أن تضرب نصيبه في الجزء الموافق من سهام فريضته فما بلغ فهو  
نصيبه ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثالث أن تضرب نصيبه في الجزء الموافق من نصيب الميت  
الثالث من تركه الاولين فما بلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهم موافقة بشئ ضربت مبلغ الفريضة في  
سهام الفريضة الثالثة فتصح المسئلة من المبلغ \* ومعرفة نصيب الميت الثالث أن تضرب نصيبه في  
نصيب فريضته فما بلغ فهو نصيبه من التركتين \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثته أن تضرب نصيبه في  
نصيب الميت الثالث من التركتين فما بلغ فهو نصيبه \* وبيان هذا أن تقول رجل مات وترك ابنتين فلم  
تقسم تركته حتى مات أحدهما عن ابنة ومن تركه الميت الاول وهو أخ ثم ماتت الابنة عن زوج وام  
ومن تركه الميت الاول وهو عمها فريضة الميت الاول من سهمين وانما مات أحد الابنتين عن سهم  
وفريضته من سهمين أيضا لابنة النصف والباقي للاخ وقسمة سهم على سهمين لا تستقيم فتضرب اثنتين  
في اثنتين فيكون اربعة ثم ماتت الابنة عن زوج وام وعم فتكون فريضته من ستة للزوج النصف ثلاثة  
وللام الثالث سهماً والباقي للعم وقسمة سهم على ستة لا تستقيم ولا موافقة في شئ فتضرب اربعة في ستة  
فيكون اربعة وعشرين منها تصح المسئلة نصيب الابن من الميت الاول اثنا عشر ومن الميت الثاني ستة  
فيكون ثمانية عشر ونصيب الابنة ستة تضرب نصيبها وهو سهم في فريضته وهو ستة \* ومعرفة نصيب  
الزوج أن تضرب نصيبه وهو ثلاثة في نصيب الميت الثالث من الفريضة الاولى وذلك سهم فيكون ثلاثة

أسهم فللام سهمان وما بق وهو سهم فهو لهم وأما عند وجود الموافقة فنصونه فيما لو ترك امرأه وأما  
 وثلاث أخوات متفرقات فانت الام وتركت زوجها وأموه من تركه الميت الاول وهما الابنتان فانت الاول  
 لاب وأم وأخته لام ابنة الميت الثاني وأخته لاية أجنبية عنها ثم لم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب  
 وأم وتركت زوجها وابنة ومن تركه الميت الاول والثاني وهو الاخت لاب والاخت لام فالسبيل أن نصمم  
 فريضة الميت الاول فيكون أصلها من اثني عشر للرأفة الربع ثلاثة وللأم السدس سهمان وللاخت لاب  
 وأم النصف ستة وللاخت لام السدس سهمان فتعول بثلاثة فتكون القسمة من خمسة عشر ثم ماتت الام  
 عن سهمين وتركت زوجها وعلا ابنتين فقر يضثمان اثني عشر للزوج الربع ثلاثة وللبنين الثلثان  
 ثمانية والباقي للم وهو سهم واحد وقسمه سهمين على اثني عشر لاستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف  
 فيقتصر على الجزء الموافق وذلك ستة ثم تضرب الفريضة الاولى وهي خمسة عشر في ستة فيكون تسعين  
 \* ومعرفة نصيب الام أنه كان نصيبها سهمين تضرب ذلك في ستة فيكون اثني عشر مقسوم بين ورثتها  
 مستقيم ثم ماتت الاخت لاب وأم وتركت زوجها وابنة وأختها لاب فقر يضثمان أربع عشرة للزوج  
 الربع سهمين وللأبنة النصف سهمين وللاخت لاب الباقي سهم فتكون القسمة من أربعة ثم تنظر الى نصيبها  
 من التركة كتن فتقول كان لها من التركة الاولى ستة عشر بنات في ستة فيكون ستة وثلاثين وكان لها من  
 التركة الثانية أربعة عشر بنات في الجزء الموافق من نصيب الام من التركة الاولى وهو سهم فيكون أربعة  
 فاذن نصيبها من التركة كتن أربعون وقسمه أربعة ربعين على ورثتها مستقيم ولومات وترك ابنتين وأبو بن فانت  
 أحد الابنتين عن ابنة ومن تركه الميت الاول وهو أخ وجدته فتقول فريضة الميت الاول من ستة للأبوين  
 السدسان والباقي وهو أربعين بين الابنتين ثم مات أحد الابنتين عن سهمين وخلف ابنة وجدته وأختها  
 فالقريضة من ستة للأبنة النصف ثلاثة وللجددة السدس سهم والباقي وهو سهمان بين الجد والاخت بالمقاسمة  
 نصفين في قول ز يدرى الله عنه وقسمه السهمين على ستة لاستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر  
 على النصف وهو ثلاثة ثم تضرب الفريضة الاولى وهي ستة في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم نصمم المسئلة  
 \* ومعرفة نصيب الميت الثاني أن تأخذ نصيبه من تركه الميت الاول وذلك سهمان تضربه في الجزء  
 الموافق من فريضة وذلك ثلاثة فيكون ستة \* ومعرفة نصيب الابنة أن تضرب نصيبها وهو ثلاثة في  
 الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني وذلك سهم فيكون ذلك ثلاثة فهي الهاو للجدتهم والباقي بين الاخ  
 والجد نصفان بالمقاسمة (رجل) مات وترك امرأه وابنتين له منها وأبو بن فانت إحدى الابنتين عن زوج  
 ومن تركه الميت الاول وهو جد لها أبوها وجدتها أم الأب وأختها لاب وأم فقر فريضة الميت الاول  
 أصلها من أربعة وعشرين وقسمتها من سبعة وعشرين وهي المنبرية ثم ماتت إحدى الابنتين عن ثمانية  
 أسهم وانما تقسم فريضة ثمان ستة في الأصل للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان وللجددة السدس سهم  
 وللأخت النصف ثلاثة وتعول بثلاثة فتكون تسعة ثم ما أصاب الجد والاخت يقسم بينهما ثلاثاً  
 فتضرب تسعة في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين ثم نصمم المسئلة والموافقة بين سبعة وعشرين وعمانية في  
 شيء فالسبيل أن تضرب الفريضة الاولى في الفريضة الثانية قصص المسئلة من المبلغ والطريق في التخرج  
 ما بينا (رجل) مات وترك امرأه وأبو بن وثلاث أخوات متفرقات فلم تقسم تركه حتى ماتت الام وخلفت  
 من خلف الميت الاول فلم تقسم التركة حتى ماتت الاب وخلف امرأه ومن خلف الميت الاول فلم تقسم  
 التركة حتى ماتت الاخت لاب وأم وخلفت زوجها ومن خلفه الاولون فلم تقسم التركة حتى ماتت الاخت  
 لاب وخلفت زوجها وابنتين ومن خلفه الاولون فلم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لام وخلفت زوجها وثلاث  
 بنات وأبو بن (فتقول قوله خلفت الاخت لام زوجها وثلاث بنات وأبو بن غلط وقع من الكتاب لانه  
 ذكر في وضع المسئلة أن الام ماتت أولاً فكيف يستقيم قوله بعد ذلك خلفت أبو بن) وانما الصحيح  
 خلفت أباً وزوجاً وثلاث بنات ثم وجه التخرج أن فريضة الميت الاول من اثني عشر سهماً للرأفة الربع

الدار حكا والمرد لا يرث من  
 أحد وكذا المرتدة وهل  
 يرث المسلم منها قال أبو حنيفة  
 ان كان كسبها اكتسبه في  
 حال الردة يكون فيا وان كان  
 كسبها في حال الاسلام  
 يكون لورثته المسلمين وقال  
 أبو يوسف وعبدالكسان  
 جع الورثته المسلمين وقال  
 الشافعي الكسان جميعا  
 في فان لحق بدار الحرب مرتدا  
 يقسم القاضي ماله بين  
 ورثته كانه ميت والمجوسى  
 يرث بالنسب والاولاد ينكح  
 بقر عليه بعد الاسلام  
 والنسب فيما بينهم ثبت  
 بالانكحة الفاسدة ومن يدلى  
 الى الميت بنسبين ان كان  
 أحدهما لا يحب الآخر  
 ورث بهما جميعا وان كان  
 يحجب ورث بالماجب  
 مثله اذا ترك ابني عمه  
 وأحدهما أخوه لأمه فله  
 السدس بالفرض والباقي  
 بينهما بالعصوبة لان إحدى  
 جهتي قرابته لا تحجب  
 بالآخرى فورث وان ترك  
 بنتي خالته وأحدهما أخته  
 لأمه فله المال كله فرضا  
 ورثا لان إحدى جهتي



ثلاثة وللام السدس سهمان والباقي وهو سبعة أسهم للاب ولا شيء للاخوات ثم ان الام ماتت عن زوج وابنتين فان الاخت لاب وأم والاخت لام ابنتاهما الثلثان والربع للزوج وأصلهما من اثني عشر الا أن بين نصيبها وهوسهمان وبين سهام فريضة ما وافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ستة ثم تضرب اثني عشر في ستة فيكون اثنين وسبعين كان لها سهمان ضرب بناها ما في ستة فيكون اثني عشر للزوج وثلاثة وكان له من الفريضة الاولى سبعة ضرب بناها في ستة فيكون اثنين وأربعين فيحصل له من التركة ثمانية وخمسة وأربعون ثم مات الاب عن امرأة وابنتين وهما الاخت لاب وأم والاخت لاب فتكون فريضة من أربعة وعشرين لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالثلث فيقتصر على الثلث وهو ثمانية ثم تضرب اثنين وسبعين في ثمانية فيكون خمسة مائة وستة وسبعين وهكذا يعتبر في تركة كل ميت فيعتبر الاقتصار والضرب الى أن ينتهي الحساب الى تسعة وثلاثين الفاو ثلثمائة واثنى عشر فن ذلك تصح المسئلة كذا في المبسوط والله أعلم

### باب السادس عشر في قسمة التركات

اذا كانت التركة دراهم أو ذنانير وأردت أن تقسمها على سهام الورثة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في التركة ثم اقسم المبلغ على المسئلة فان كان بين التركة والتصحيح موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسم المبلغ على وفق التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث وكذلك تعمل لمعرفة نصيب كل فريق وان شئت أن تعمل بطريق النسبة كما تقدم وان شئت بطريق القسمة واذا أردت أن تعرف صحة العمل من خطئه فاجمع تفصيله وقابله بالجملة فان تساوا فالعمل صحيح والا فهو خطأ فأعد العمل ليصح ان شاء الله تعالى \* مثله زوج وأخت لاب وأخت لام أصلهما من ستة وتعمل الى سبعة والتركة خمسون دينارا فاضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في خمسين يكن مائة وخمسين اقسما على المسئلة وهي سبعة يخرج أحد وعشرون وثلاثة أسابيع وكذلك الاخت من الاب وسهم الاخت من الام تضرب في خمسين يكن خمسين اقسما على سبعة يخرج سبعة وسبع واذا اجتمعت كانت خمسين فقد صح العمل وطريق النسبة أن تنسب سهام الزوج وهي ثلاثة أسابيع فيكون له من التركة ثلاثة أسابيع وهي أحد وعشرون وثلاثة أسابيع وهكذا تفعل بالباقي وطريق القسمة أن تقسم التركة على سبعة يخرج سبعة وسبع تضربها في سهام الزوج وهي ثلاثة يكن أحد وعشرون وثلاثة أسابيع وهكذا تفعل بالباقي (آخر) زوج وأبوان وبنتان أصلهما من اثني عشر وتعمل الى خمسة عشر والتركة أربعة وعشرون دينارا وبينهما موافقة بالثلث فاضرب سهام البنين وهي ثمانية في وفق التركة وهو ثمانية وعشرون يكن مائتين وأربعة وعشرين اقسما على وفق التصحيح وهو خمسة يكن أربعة وأربعين وأربعة أخماس ثم اضرب سهام الابوين وهي أربعة في ثمانية وعشرين يكن مائة واثنى عشر اقسما على خمسة يكن اثنين وعشرين وخمسين ثم اضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في ثمانية وعشرين يكن أربعة وعشرون اقسما على خمسة يكن ستة عشر وأربعة أخماس فقد صحت المسئلة وطريق القسمة أن تقسم وفق التركة وهي ثمانية وعشرون على وفق المسئلة وهي خمسة يخرج خمسة وثلاثة أخماس ان ضربتها في سهام الزوج يخرج ستة عشر وأربعة أخماس وفي سهام الابوين اثنين وعشرون وخمسان وفي سهام البنين أربعة وأربعين وأربعة أخماس والجميع أربعة وعشرون اقسما على وفق النسبة أن تقول للزوج ثلاثة من خمسة عشر يكن له خمس التركة وهو ستة عشر وأربعة أخماس وللابوين أربعة من خمسة عشر سدها وعشرها فاعطهما سدس التركة وعشرها وهوانان وعشرون وخمسان والبنيتان ثمانية من خمسة عشر ثلث وخمس فلهما ثلث التركة وخمسها وذلك أربعة وأربعون وأربعة أخماس وأربعة أخماس والجميع أربعة وعشرون فقد صحت المسئلة واذا كانت سهام المسئلة عددا أصم فاعمل ما ذكرت من طريقة الضرب فان بقي شيء لا يقسم بالآحاد على المقسوم عليه فاضربه في عدد القارر يطو وهو

قرباتها تحجب الاخرى  
فورثت بالحاجبية \* وان اجتمع  
في الجوسى قربتان لو انفردت  
في شخصين ورث أحدهما  
مع الآخر ورث بهما بالنص  
صورتها مجوسى تزوج أمه  
فولدت بنتا ثم مات الجوسى  
وماتت أمه وتركت ابنتها  
وهي بنت ابنتها أيضا فترث  
هذه البنت ميراثين نصفا  
لانها بنت وسدس لانها بنت  
الابن \* ولو مات الجوسى وترك  
أمه وهي امرأته فانها ترث  
بالامية ولا ترث بالزوجة \* ثم  
المحجوب عن الميراث يحجب  
غيره كن مات وله أبوان  
واخوان فاحسوا بدران  
الام من الثلث الى السدس  
وان كانا لا يرثان اذهما  
بالاب محجوبان والمحروم عن  
الميراث لا يحجب المحروم  
بالقتل أو الرق أو اختلاف  
الدين لا يحجب الحرمان ولا  
حجب النقصان الا في قول  
عبد الله بن مسعود رضى  
الله عنه فانه أفتى فيما رعم  
التخفى أن المحروم لا يحجب  
حجب الحرمان ولكنه يحجب  
حجب النقصان فعنده  
المسئلة الى احد وثلاثين  
بناء على هذا الاصل صورتها  
زوجة وأم وأخ - وان لام

عشرون واقسمها فان بقي من القراريط شي لا ينقسم بالاحاد فاضربه في عدد الحيات وهو ثلاثة ثم اقسمه فان بقي شي لا ينقسم فاضربه في عدد اربعة فان بقي شي لا ينقسم فانسبه بالاجزاء الى الارزة \*  
 مثاله زوج وجدة وجدو بنت من اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر والتركة احدى ثلاثون ديناراً فاضرب  
 سهام الزوج ثلاثة في التركة يخرج ثلاثة وتسعون اقسماً على المسئلة ثلاثة عشر يخرج لكل واحد  
 سبعة يبقى اثنتان لا ينقسمان بالاحاد فاضربهما في عدد القراريط يكن اربعين اقسماً على المسئلة وهي  
 ثلاثة عشر يخرج ثلاثة يبقى واحد بسطه اربعة اقسماً على المسئلة بالاجزاء فيكون للزوج  
 سبعة دنائير وثلاثة قراريط واثنا عشر جزاً من ثلاثة عشر جزاً من ارزة وللجدة سمان اضربها في احدى  
 وثلاثين يكن اثنتين وستين اقسماً على المسئلة يخرج اربعة يبقى عشرة ثم اضربها في القراريط يكن مائتين  
 اقسماً على المسئلة يخرج خمسة عشر يبقى خمسة بسطها حيات يكن خمسة عشر اقسماً على المسئلة يبقى  
 حيات بسطها ما اربعة اقسماً بالاجزاء فصل الجدة اربعة دنائير وخمسة عشر قيراطاً وثمانية  
 اجزاء من ثلاثة عشر جزاً من ارزة وللجدة مثله والبنات ضعف الزوج وهو اربعة عشر ديناراً وستة قراريط  
 وارزة واحد عشر جزاً من ثلاثة عشر جزاً من ارزة وجماعة احدى ثلاثون ديناراً فصحت المسئلة (وكذلك)  
 يقسم بين ارباب الدين فيجعل مجموع الدين كتحصيل المسئلة ويجعل كل دين كسهم وارث \*  
 (فصل) ومن صالح من الغرماء او الورثة على شي من التركة فاطرحه كأن لم يكن ثم اقسّم الباقي على سهام  
 الباقيين \* مثاله زوج وأم وعم صالح الزوج عن نصيبه من التركة على ما في ذمتهم من المهر فاطرحه كأنها  
 ماتت عن أم وعم (١) فاقسم التركة بينهما للام الثلثان والباقي للام كذا في الاختيار شرح المختار \*

### باب السابع عشر في متشابه الفرائض بما يسأل عنها ويختص بها الفرضيون

رجل مات وترك اَخالاب وأم وأخامر أنه فورث المال أخوامر أنه دون أخيه لايه وأمه كيف يكون هذا  
 (قيل) هذا رجل تزوج بأم امرأته وبوهي فولدت له ابناً ثم مات الذي تزوج ومات أبوه بعد ذلك وترك  
 ابن ابنة وهو أخوامر أنه وكان له أخ لاب وأم قصار ميراثه لابن ابنة دون أخيه \* وان سئل عن رجل مات  
 وترك عمالاب وأم وخالالام فورث المال دون الم كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل تزوج بأم أم أخيه لايه  
 فولدت له ابناً ثم مات الرجل الذي تزوج بأم أم أخيه ثم مات أخوه بعد ذلك وترك عمالاب وأم وابن أخيه  
 لايه وهو خاله غير أنه لابن أخيه لايه دون عمه \* وان سئل عن رجل مات وترك ابن عم لاب وأم وابن أخ  
 لاب وأم فورث المال ابن الم دون ابن أخيه كيف يكون هذا (قيل) صورة هذا أخوان ولا أحدهما ابن  
 فاشترى باجارة فمات باين فادعيهما جميعاً كان ابنا لهما ثم مات الأخوان ثم مات ابن أحدهما بعد موتهم ما ولم  
 يترك وارثاً غير ابن الذي كان بين أبيهم وعمه وكان له ابن أخ لاب وأم غير أنه لأخيه لايه وهو ابن عم وسقط ابن  
 أخيه لايه وأمهم (وان سئل) عن رجل مات وترك ابن عم لاب وأم وأخالاب فورث المال ابن عمه دون أخيه  
 لايه كيف يكون هذا (قيل) هذا في الاصل أخوان ولا أحدهما ابن فاشترى باجارة فمات باين فادعيهما جميعاً  
 فكان ابنا لهما ثم اعتق هذه الجارية وتزوج بها أبو الابن فولدت له ابناً آخر فمات الأخوان ومات الابن الذي  
 ولدته بعد النكاح وترك اَخالاب وأم وهو ابن عمه وأخالاب غير أنه لابن عمه لانه أخوه لايه وأمهم (وان سئل)  
 عن رجل مات وترك ثلاث بنات فورثت احداها ثلث جميع المال والاخرى ثلثي جميع المال والثالثة  
 لم ترث شيئاً كيف يكون هذا (قيل) رجل كان عبداً وله ثلاث بنات فاشترى احداهن أباهما والاخرى قتلت  
 أباهما فالبنتين اللتين لم تقتلا الثلثان والباقي للشرعية منهما بمحكم الولاء (وان سئل) عن رجل وأمهم ورثا المال  
 (١) قوله فاقسم التركة بينهما للام الثلثان الخ كذا في نسخ العالم كبرى وهو الصواب لكنه مناف لما قبله من  
 قوله كأنها ماتت عن أم وعم ومخالف لما رأيت في الاختيار من قوله للام الثلث الخ وقد ذكر في اواخر الدرد  
 المختار أن ما في الاختيار غلط مخالف للاجماع وان الصواب أن يقسم باقي التركة وهي ما عدا المهرين الام  
 والم ائلاً ما بقدر سهامهما من التصحيح قبل التصحيح فيكون سهمان للام وسهم للام ولا يجوز أن يجعل الزوج  
 كأن لم يكن لثلاثين قلب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث اصل الباقي أي في نحو هذه الصورة فقامل اهـ

وأختان لاب وأم هو محروم  
 بأحد أسباب الحرمان فعند  
 عامة الصحابة رضي الله عنهم  
 تقول هذه المسئلة الى سبعة  
 عشر وأصلها من اثني عشر  
 لان الزوجة فرضها ربع  
 عندهم اذا لابن المحروم  
 لا ينقصها حقها وعن ابن  
 مسعود رضي الله عنه  
 أصلها من اربعة وعشرين  
 لان الزوجة فرضها الثلث  
 عنده اذا لابن المحروم ينقصها  
 حقها فعالت الى احدى  
 وثلاثين \* ومنها الجهل بترتيب  
 المسوت فانه لا يوارث بين  
 الغرق والخرق والهذى  
 ويجعل كأنهم ما واما  
 \* ومنها جهالة الوارث وذلك  
 في خمس مسائل أو أكثر  
 احداها رجل وضع ولده في  
 فناء المسجد ليلا ثم ندّم صباحاً  
 ثم رجع ليبرعه فاذا فيه  
 ولدان ولا يعرف ولده من  
 غيره ومات قبل الظهور  
 لا يرث واحدهما ويوضع  
 ماله في بيت المال ونفقتهما  
 على بيت المال ولا يرث  
 أحدهما من صاحبه  
 وثانيها أرضعت صبياً مع  
 ولدها وماتت ولا يعلم ولدها  
 من غيره لا يرثها واحدهما  
 ولا من صاحبه وثالثها سرة

وكان بينهم ماضفين كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل له بنت فزوج بنته ابن أخيه فولدت له ابنا فأت ابن  
 الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتا وابن ابن أخ فللمت النصف وما بقي لابن ابن أخ فصار لابن ابن الاخ  
 نصف المال واللام نصف المال (وان سئل) عن رجل وأمّه وخالته وورثوا المال بينهم أثلاثا كيف يكون هذا  
 (قيل) هذا رجل له بنتان تزوج احدهما ابن أخيه فولدت له ابنا ومات ابن الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك  
 بنتين وابن ابن أخ فللبنتين الثلثان وما بقي فلابن ابن الاخ فصار لابن ابن الاخ الثلث والامه الثلث وخالته  
 الثلث (وان سئل) عن ثلاثة اخوة لاب وأم وورث أحدهم ثلثي جميع المال والاخران كل واحد منهما  
 سدسا كيف يكون هذا (قيل) هذه امرأه كان لها ثلاث بنى عم أحدهم زوجها فالاصل من ستة أسهم  
 للزوج النصف ثلاثة وبقي ثلاثة أسهم بينهم أثلاثا لكل واحد منهم (وان سئل) عن رجل مات عن أربع  
 نسوة فورثت احدها ربع المال ونصف عن وورثت الاخرى نصف المال ونصف عن وورثت الثالثة  
 والرابعة عن المال كيف يكون هذا (قيل) هذا زوج تزوج بابنة خالة لام وابنة خالة لاب وابنة عمه لاب  
 وابنة عمه لام ثم مات ولم يترك وارثا سواهن فان للنسوة الأربع الربع والربع لابنة الخالة لاب ثلث ما بقي وما بقي  
 فلابنة العمه لاب والاصل من ستة عشر سهما أربعة أسهم لهن ولابنة الخالة من الاب ثلث ما بقي أربعة يتي  
 ثمانية فهي لابنة العمه لاب فصار لابنة الخالة للام وابنة العمه للام سهمان من ستة عشر سهما وعن جميع المال  
 لكل واحد منهم وصار لابنة الخالة للاب خمسة وهي ربع المال ونصف الثلث وصار لابنة العمه للاب تسعة  
 أسهم من ستة عشر سهما وهو نصف المال ونصف الثلث (وان سئل) عن رجل مات وترك سبعة اخوة لامرأته  
 فورثت امرأته المال واخوتها بالسوية كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل تزوج بأمرأة أبيه فولدت له  
 سبعة بنين ثم مات أبوه بعد ذلك وترك امرأته وسبعة بنى ابن للمرأة الأم الثلث منهم وبقي سبعة أسهم بينهم أسباعا  
 لكل واحد منهم وهم سبعة اخوة لامرأة الميت (ولو سئل) عن رجل مات وترك عشرين دينار فورثت امرأته  
 دينارا كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك عشرين دينار وترك أختين لابوين وأختين لام وأربع  
 نسوة الفريضة من اثني عشر وعالت الى خمسة عشر للنسوة ثلاثة من خمسة عشر وهي خمسة فليكون لهن  
 خمس عشرين دينارا وذلك أربعة دنانير لكل امرأة دينار واحد (وان سئل) عن امرأة تورث من أربعة  
 أزواج فصار لها نصف المال فهذه امرأة تزوجها أربعة اخوة واحد بعد موت واحد وكان المال ثمانية  
 عشر دينارا الا ولهم ثمانية وللثاني ستة وللثالث ثلاثة وللرابع دينار فأت الاول عن ثمانية دنانير عن هذه  
 المرأة وعن هؤلاء الاخوة الثلاثة أخذت المرأة منه دينارين وكل أخ كذلك فصار للاخ الثاني ثمانية فاذا ماتت  
 أخذت المرأة منه دينارين فصار لها أربعة ولكل واحد من الاخوين الباقيين ثلاثة فصار للثالث ثمانية فاذا  
 ماتت أخذت المرأة منه دينارين فصار لها ستة والباقي للاخ الرابع فصار له ثمانية فاذا ماتت أخذت المرأة منه  
 ثلاثة فصار لها تسعة وهو نصف المال والباقي للعصبة (ولو) أن رجلا جاء الى قوم يقتسمون الميراث فقال  
 لا تعجلوا في قسمة الميراث فان لي امرأته ثمانية لو كانت حية وورثت هي دوني وان كانت ميتة وورثت أنا دونها  
 كيف يكون هذا (قال) هي امرأة ماتت فتركت أختين لاب وأم وأما واختا لام وأختا لاب وهو تزوج  
 اختا لامها وهي غائبة فان كانت حية فالثلثان للاختين والسدس للام والسدس الباقي للاخت لام  
 ولا شيء للاخ لاب الذي هو القائل وان كانت ميتة فالسدس الباقي له (قال) جاءت امرأة وقالت لا تعجلوا  
 في قسمة الميراث فاني حبلتي فان ولدت غلاما لم يرث شيئا وان ولدت جارية فترثت كيف يكون هذا  
 (قيل) هذا امرأته ماتت وترك زوجها وأختين لام فجاءت امرأة أبيها فقالت ان ولدت غلاما كان  
 لها أخا لاب ولم يرث شيئا وان ولدت جارية كانت لها أخا لاب فترثت معها النصف والفريضة تعول  
 الى تسعة (وان) جاءت الى قوم يقتسمون ميراثا فقالت لا تعجلوا في قسمة الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما  
 يرث وان ولدت جارية لم يرث كيف يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك أختين لاب وأم فجاءت امرأة أبيه  
 وقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما كان لي أخا لاب فكان للاختين من الاب  
 والام ثلثان وما بقي فللاخ من الاب وان ولدت جارية كانت له أخا لاب فكان للاختين من الاب والام

وأمة ولدت كل واحدة ولدا  
 في بيت مظلم ولا يعرف ولد  
 الحرمة من ولد الامة لا يرث  
 واحد منهم ما ويسعى كل  
 واحد منهما في نصف قيمته  
 لمولى الامة ورابعها استأجر  
 نصراني ومسلم ظنرا واحدا  
 لولديه ما فكبرا ولا يعرف ولد  
 النصراني من ولد المسلم  
 والولدان مسلمان لا يرثان  
 من أبويهما ولا كل منهما من  
 صاحبه وخامسها رجل له  
 ابن من حره وابن من أمة  
 لانسان أرضعه فما تخرج  
 كبرا ولا يعرف ولد الحرمة من  
 ولد الامة فهم احران ويسعى  
 كل واحد منهما في نصف  
 قيمته لمولى الامة ولا يرثان \*  
 الفصل السادس في حكم  
 المفقود والحال والخنثى  
 لا يرث المفقود ولا يورث عنه  
 ما لم يثبت موته ببينة أو يعصى  
 مدة يعلم يقينا أنه لا يعيش  
 أكثر من ذلك ووقت أبو  
 حنيفة في ذلك رواية الحسن  
 عنه مائة وعشرين سنة من  
 وقت ولادته وعن أبي يوسف  
 مائة سنة وقال بعضهم  
 بتسعين وبعضهم بسبعين  
 وقال بعضهم موكول الى  
 رأى القاضي فاذا مضت  
 تلك المدة ورثه من كان حيا

ثلاثان وما بقي فللعصبة وليس للاخت من الاب شئ (وان قالت) لا تنجى في قسمه هذا الميراث فاني حبلتي ان  
ولدت غلاماً أو جارية لم يرث شيئاً وان ولدت غلاماً وجارية ورثا جميعاً في قول زيد رضي الله تعالى عنه كيف  
يكون هذا (قيل) هذا رجل مات وترك أمًا وأختاً لاب وأمًا وجدًا فمات امرأته أي موات وقالت لا تنجى في قسمه  
هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاماً كان لليت أختاً لاب فكان للام السدس وكان ما بقي بين الاخ والاخت  
والجد للجد كرمثل حظ الاثنين ثم يرث الاخ من الاب على الاخت من الاب والام جميع ما في يده ويخرج بلا  
شئ وان ولدت جارية كانت لليت أختاً لاب فكان للام السدس وما بقي فهو بينهم على أربعة ثم ترث الاخت  
من الاب على الاخت من الاب والام جميع ما في يدها غير شئ فان ولدت غلاماً وجارية كان لليت أختاً  
لاب فكان للام السدس وللبعد ثلث ما بقي والمقاسمة سواء وللأخت لاب وأم النصف وما بقي بين الاخ  
والاقت من الاب للجد كرمثل حظ الاثنين (وان) جاءت امرأته وقالت لا تنجى في قسمه هذا الميراث فاني  
حبلتي ان ولدت غلاماً ورثت أنا والغلام وان ولدت جارية لم يرث هي ولا أنا (قال) هذا رجل زوج ابن ابنه  
بنت ابن له آخر ثم مات ابن ابنه وبنت ابنه حبلتي من ابن ابنه ثم مات الرجل وترك بنتين وعصبة فماتت بنت  
ابنه هذه وقالت لا تنجى في قسمه هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت جارية كان للبنتين الثلثان وما بقي للعصبة  
وليس لبنت ابنه شئ ولا للجارية وان ولدت غلاماً كان للبنتين الثلثان وما بقي فهو بين بنت ابنه وبين ابنتها  
للجد كرمثل حظ الاثنين (ولو) أن رجلاً سئل عن رجل مات وترك خالاً ابن عمته وعمة ابن خاله فالسبيل لك  
أن تسأله أه خال ابن عمته آخر وعمة ابن خال أخرى فان قال ليس له خال ولا عمة فقل الميراث بينهما أثلاً فان  
خال ابن عمته أبوه وعمة ابن خاله هي أخت أمه فهي أمه فلها كان للاب الثلثان وللأم الثلث (قالت)  
حبلتي) لقوم يقتسمون تركته لا تنجى في قسمه فاني حبلتي ان ولدت ذكراً ورثت انثى لم يرث وان ولدت ذكراً  
وانثى ورثت الذكراً دون الانثى (هذه) زوجة كل عصبة سوى الاب والابن \* ولو قالت ان ولدت ذكراً وانثى  
ورثا وان ولدت انثى لم يرث فهي زوجة الاب وفي الورثة أختان لاب وأم أو زوجة الابن وفي الورثة اثنتان  
من الصلب \* ولو قالت ان ولدت ذكراً لم يرث وان ولدت انثى ورثت فهي زوجة الابن والورثة الظاهرون  
زوج وأبوان وبنت أو زوجة الاب والورثة الظاهرون زوج وأم وأختان لام \* ولو قالت ان ولدت ذكراً  
أو انثى لم يرث وان ولدت هما ورثا فهي زوجة الاب وقدمت الاب قبله والورثة الظاهرون أم وجد وأخت  
من الابوين ان ولدت ذكراً أو انثى فهو أخ وأخت لاب فيكون الباقي بعد فرض الام بين الجسد والاقت  
والمولود ثم تسير الاخت جميع حصص المولود وان ولدت ذكراً أو انثى أخذ الجسد ثلث الباقي بعد فرض الام  
فما بقي تأخذ الاخت منه قدر النصف فيسقي له ماشئ (ولو) قالت ان ولدت ذكراً في الثمن والباقي له وان  
ولدت انثى فالمال بينهما وبين السوية وان أسقطت ميتاً في جميع المال (فهى) امرأته أعققت عبدًا ثم  
تتبعته فمات عنها وهي حبلتي (امرأة) وزوجها أخذ ثلاثة أرباع المال وأخرى وزوجها أخذ الربع  
(صورته) أخت لاب والاخرى لام وابناءهم أحدهما أخ لام والذي هو أخ لام زوج الاخت لاب والاخر  
زوج الاخت لام فلاخت من الاب النصف وللأخت من الام ثلث والباقي بين ابني العم بالسوية  
(زوجان) أخذ ثلث المال وآخران أخذ ثلثيه (صورته) أبوان وبنت ابن ابن في نكاح ابن ابن ابن  
آخر (رجل وزوجته) ورثا المال أثلاً (صورته) بنتا بنين في نكاح ابن أخ وأبوان ابن ابن (أخوان  
لاب وأم) ورث أحدهما من ميت ثلاثة أرباع المال والاخر ربعه (صورته) ابنا عم أحدهما زوج  
ابنة الميت (دخل) صحب على مريض فقال أوص لي فقال كيف واثق برفي أنت وأخوك وأبوك  
وعمة فالحصص أخو المريض لأمه وابن عمه وأخوه أخو المريض لأمه وأبوا عم المريض وأمه وعمة  
عم المريض فالصالح ثلاثة أخوة لام وأم وثلاثة أعمام \* ولو قال يرثي أبوك وعمك فالصحيح ابن  
أخي المريض لأمه وابن أخته لأمه وله أخوان آخران لأمه \* ولو قال يرثي جدتك وأختك وزوجتك  
وبنتك فجدتك والصحيح زوجتك المريض وأختك من قبل الام أخت المريض من قبل الاب وزوجتك والصحيح  
أحدهما أم المريض والاخرى أخته من الاب وبنتا الصحيح أخت المريض من الام ولدتهم ماله أم المريض

من ورثته ولا يرث من مات  
قبيل مضي المدة ولومات  
مورثته في خلال فقدته وله  
وارث سواء فان كان لا يحجب  
لكنه ينتقص حقه يعطى  
أقل النصيب ويوقف الباقي  
وان كان يحجب به لا يعطى  
أصلاً \* ويوقف العمل  
نصيب أربع بنين عند أبي  
حنيفة رحمه الله وعند محمد  
ميراث ابنتين وهو رواية عن  
أبي يوسف وعنه أنه يوقف  
نصيب ابن واحد وعليه الفتوى  
\* ولو كان معه وارث آخر  
لا يسقط به مال ولا يتغير به  
يعطى كل كل نصيبه وان كان  
من يسقط به لا يعطى أصلاً  
وان كان من يتغير به يعطى  
الاول ميراث ولد الامعان وولد  
الزنا من جهة الام لا غير وانها  
كسائر الامهات ولا يكون  
عصبة \* وانثى يرث من  
حيث يمول فان بال بينهما  
فالصحيح للاسبق وان كانا  
معاً فهو مشكل عند أبي  
حنيفة وعندهما يعتبر  
الاكثر وان استويا فهو  
مشكل عندهما أيضاً \* ثم  
الخنثى المشكل يرث أقل  
النصيبين وهو نصيب البنت  
عند عامة الصحابة رضي الله  
عنهم الا أن يكون أسوأ حاله

أن يكون ذكرا وبه قال  
أبو حنيفة رحمه الله وقال  
الشعبي يعتبر فيه الحلال  
حالة الذكورة وحالة الأنوثة  
\* ميانه إذا مات الرجل عن ابن  
وولد خنثى قال أبو حنيفة  
رحمه الله ثلثا المال للابن  
والثلث للخنثى واختلف أبو  
يوسف ومحمد رحمه الله في  
قول الشعبي قال محمد للخنثى  
خمس من اثني عشر وللابن  
المتيقن سبعة وقال أبو  
يوسف للخنثى ثلث من  
سبعة وللابن المتيقن أربعة  
وطريق معرفة ما هو الأقل  
مما أعطاه أبو يوسف ومحمد  
رحمهما الله أن تضرب  
الثلثة التي يعطيه أبو يوسف  
في اثني عشر يخرج ما يعطيه  
منه محمد والخمسة التي يعطيه  
منها محمد في سبعة يخرج  
ما يعطيه منه أبو يوسف  
فيكون الأول ستة وثلاثين  
والثاني خمسة وثلاثين وستة  
وثلاثون ثلاث مرات اثني  
عشر يعطيه محمد من كل اثني  
عشر خمسة فصارت جملة  
ما يعطيه محمد خمسة عشر  
من ستة وثلاثين وخمسة  
وثلاثون خمس مرات سبعة  
يعطيه أبو يوسف من كل  
سبعة ثلاثة وخمس مرات

فالمحصل زوجتان وثلاث أخوات لاب وأختان لأم وأم (ترك) أربعة وعشرين دينارا على أربع  
وعشرين امرأة فأخذت كل واحدة منهن دينارا (صورته) ثلاث زوجات وأربع جدات وست عشرة  
بنات وأخت لاب (رجلان) كل واحد منهما عم الآخر (صورته) أن ينكح كل واحد من عمرو وزيد  
أم الآخر فولد لكل منهما ابن فكل واحد من الابن عم الآخر لأمه (رجلان) كل واحد منهما خال الآخر  
(صورته) أن ينكح كل واحد من عمرو وزيد بنت الآخر فولد لكل واحد منهما ابن فكل واحد منهما  
خال الآخر (رجلان) كل واحد منهما عم الآخر (صورته) أن ينكح رجلان كل واحد منهما أم أبي  
الآخر فولد لهما ابنا فكل واحد منهما عم الآخر (رجلان) كل واحد منهما خال أبي الآخر (صورته)  
أن ينكح رجلان كل واحد منهما بنت ابن الآخر فولد لهما ابنا فكل واحد منهما خال أبي الآخر  
(رجلان) كل واحد منهما خال أم الآخر هو أن ينكح اثنان كل واحد منهما أم أم الآخر فولد لهما ابنا  
فكل واحد منهما خال أم الآخر (رجلان) أحدهما عم الآخر والآخر خال الأول (صورته) أن ينكح رجل  
امرأة وينكح ابنه أمها فولد لكل واحد منهما ابن فابن الأب عم ابن الابن وهو خال ابن الأب \* شخص هو  
خال وعم (صورته) أن ينكح أحد الأخوين من الأب أخت الآخر من الأم فتولد له ابنا فأخو الآخر عم المولود  
لأبيه وخاله لأمه \* وأيضا إذا نكح أحد الأخوين من الأم أخت الآخر لأبيه فولدت له ابنا فأخو الآخر خال هذا  
الابن من جهة الأب وعمه من جهة الأم (رجل) هو عم أبيه وعم أمه (صورته) أن ينكح أبو أبي أبيه أم أبي  
أمه فولدت ابنا فذلك الابن عم أبيه من الأب وعم أمه من الأم (رجل) هو خال أبيه وخال أمه (صورته) أن  
ينكح أبو أم أمه أم أبيه فولدت ابنا فذلك الابن خال أم الرجل لأبيه وخال أبيه لأمه (رجلان) كل واحد  
منهما ابن عم الآخر وابن خاله (صورته) أن ينكح رجلان كل واحد منهما أخت الآخر ويولد لهما ابنا  
فكل واحد من الابن ابن عم الآخر وابن خاله كذا في خزنة المتقين \* وإن سئل عن أخوين لاب وأم ورث  
أحدهما من رجل دون الآخر فقل هو أن يكون الميت ابن أحدهما فيكون للميت كله لأبيه ولأمه كذا في  
محيط السرخسي \* إن سئل عن رجل وابنه ورثا المال نصفين فقل هذه امرأة تزوجها ابن عمها وعمها حي ثم  
ماتت فصار لزوجها النصف وما بقي لأبي الزوج وهو الم \* فإن سئل عن رجل وابنه ورثا المال نصفين فقل  
هذه امرأة تزوجت ابن عمها فولدت منه ابنة ثم ماتت المرأة فنصار لابنتها النصف ولزوجها الربع وما بقي  
ولزوج أيضا لأنه عصبتها كذا في المبسوط

### باب الثامن عشر في المسائل الملقبات

(المشركة) زوج وأم واثنتان من ولد الأم وأخوة وأخوات من الأبوين للزوج النصف وللأم السدس ولأولاد  
الأم الثلث ويسقط الباقون وكذا لو كان مكان الأم جدة هذا قول أبي بكر وعمرو وعلي وابن عباس رضي الله  
عنهم وهو مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى وقال ابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهما العصبية من ولد  
الأبوين بشاركون ولد الأم في الثلث وهو قول عمر رضي الله عنه آخر أرفانه قضى ألا يمثل مذهبنا فوقع في  
العام القابل فأراد أن يقضى يمثل قضائه الأول فقال أحد الأخوة لابوين يا أمير المؤمنين هب أن أبانا كان  
جارا للثمان أم واحدة فشرك بينهم وقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى سميت مشركة لأن عمر  
رضي الله عنه شرك بينهم وجارية لقوله هب أن أبانا كان جارا ولو كان مكان الأخوة لابوين أخوة لاب  
سقطوا بالاجماع ولا تكون مشركة والصحيح مذهبنا (الخرفاء) أم وجد وأخت سميت خرفاء لأن أقاويل  
العصابة رضي الله تعالى عنهم تخرفتها قال أبو بكر رضي الله تعالى عنه للام الثلث والباقي للبد وقال زيد  
رضي الله تعالى عنه للام الثلث والباقي بين الجد والأخت أثلاثا وقال علي رضي الله تعالى عنه للام الثلث  
ولالأخت النصف والباقي للجد وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه روايتان في رواية للأخت النصف  
والباقي بين الأم والجد نصفان وفي رواية وهو قول عمر رضي الله تعالى عنه للأخت النصف وللأم الثلث  
والباقي للجد وتسمى عثمانية لأن عثمان رضي الله تعالى عنه انفرد فيها بقول خرق الاجماع فقال للام الثلث

والباقي بين الجد والاخت نصفان فالواو به سميت خرقاء وتسمى مائة عثمان ومربعة ابن مسعود وخمسة  
الشعبي رضي الله تعالى عنهم لان الحجاج سأله عنها وقال اختلف فيها خمسة من الصحابة واذا اضيف اليهم قول  
الصديق كانت مسدسة (المروانية) ست أخوات متفرقات وزوج للزوج النصف وللأختين لاوين  
الثلاثين وللأختين لا م الثلث وسقط أولاد الأب أصلها من ستة ونعول الى تسعة سميت مروانية لوقوعها  
في زمن مروان بن الحارث وتسمى القراء لاشتراكها بينهم (الحزبية) ثلاث جدات متحاذيات وجد  
وثلاث أخوات متفرقات قال أبو بكر وابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما للجدات السدس والباقي للجد  
أصلها من ستة ونصح من ثمانية عشر وقال علي رضي الله تعالى عنه للاخت من الابوين النصف ومن  
الأب السدس تكله للثلاثين والجدات السدس والجد السدس وهو قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه  
وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه رواية شاذة للجددة أم الام السدس والباقي للجد وقال زيد رضي الله  
تعالى عنه للجدات السدس والباقي بين الجد والاخت لاوين والاخت لاب على أربعة ثم ترذا الاخت من  
الأب ما أخذت على الاخت من الابوين نصيبا ونصيب أخوات خمسة عشر وللجددة عشرة سميت حزبية  
لان حزمة الزيات سئل عنها فاجاب بهذه الاجوبة (الدينارية) زوجة وجد قوبنتان واثنا عشر أخا وأخت  
واحدة لاب وأم والتركه بينهم ستمائة دينار للجددة السدس مائة دينار للبنتين الثلاثين أربع مائة دينار  
وللزوجة الثمن خمسة وسبعون دينار يبقى خمسة وعشرون دينار لكل أخ ديناران وللأخت دينار وللك  
سميت الدينارية وتسمى الداودية لان داود الطائي سئل عنها فقسماها هكذا فجاءت الاخت الى أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى فقالت ان أخي مات وترك ستمائة دينار فأعطيت منها الا دينار واحد فقال من  
قسم التركه فقالت تليذك داود الطائي فقال هولا بظلم هل ترك أخوك جددة قالت نعم قال هل ترك بنتين  
قالت نعم قال هل ترك زوجة قالت نعم قال هل ترك معك اثني عشر أختا قالت نعم قال اذا حقت دينار وهذه  
المسئلة من المعايير فيقال رجل خلف ستمائة دينار وسبعة عشر واران ذكورا ولنا نأفأصاب أحدهم دينار  
واحد (الامتحان) أربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسع أخوات لاب أصلها من أربعة  
وعشرين للزوجات الثمن ثلاثة وللجدات السدس أربعة للبنات الثلاثين ستة عشر وللأخت ما بقي سهم  
ولاموافقة بين السهام والرؤس ولا بين الرؤس والرؤس فيحتاج الى ضرب الرؤس بعضها في بعض فاضرب  
أربعة في خمسة يكن عشرين ثم اضرب عشرين في سبعة يكن مائة وأربعين ثم اضرب مائة وأربعين في  
تسعة يكن ألفا ومائتين وستين فاضربها في أصل المسئلة أربعة وعشرين يكن ثلاثين ألفا ومائتين  
وأربعين منها تصح المسئلة \* وجه الامتحان أن يقال رجل خلف أصنافا عدد كل صنف أقل من عشرة  
ولا تصح مسئلته الا بما يزيد على ثلاثين ألفا (المأمونية) أبوان وبنتان ماتت احدى البنتين وخلفت من  
خلفت سميت المأمونية لان المأمون أراد أن يولي قضاء البصرة أحدا فاضرب بين يديه يحيى بن أكرم  
فاستحققه فسأله عن هذه المسئلة فقال يا أمير المؤمنين أخبرني عن الميت الاول ذكرا أو أنثى فعلم المأمون  
أنه يعلم المسئلة فاعطاه العهد وولاه القضاء والجواب فيها يختلف بكون الميت الاول ذكرا أو أنثى فان كان  
ذكرا فالمسئلة الاولى من ستة للبنتين الثلاثين وللأبوين السدس فاذا ماتت احدى البنتين فقد خلفت  
أختا وجد أصحهما أباب وجددة صحيحة أم أب فالسدس للجددة والباقي للجد وسقط الاخت على قول أبي  
بكر رضي الله تعالى عنه وقال زيد للجددة السدس والباقي بين الجد والاخت أثلاثا وصح المناخنة كما مر  
من الطريق وان كان الميت الاول أنثى فقد ماتت البنت عن أخت وجددة صحيحة أم أم وجددة فاسد أبي أم  
فللجددة السدس وللأخت النصف والباقي ردة عليهم ما وسقط الجد للناسد بالاجماع كذا  
في الاختيار شرح المختار \* تم الجزء السادس وبه تمام الكتاب  
\* والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

ثلاثة خمسة عشر يعطيه  
أبو يوسف خمسة عشر من  
خمس وثلاثين ومحمد من  
سنة وثلاثين وخمس عشر  
من خمسة وثلاثين أكثر منها  
من ستة وثلاثين هكذا ذكر  
العلماء في كتبهم وفي هذا  
نوع تغير وتكسر  
والاوضح الأسلم أن يقول  
فاضرب مخرج ما يعطيه  
أبو يوسف وذلك سبعة في  
مخرج ما يعطيه منه محمد  
وذلك اثنا عشر نصير الجملة  
بعد الضرب أربعة وعشرين  
فأعظمه من هذا المبلغ بعد  
الضرب بالطريق الذي  
ذكرناه في المناخنة لاقرار  
الانصاء أعنى خذ ثلاثة  
واضربها فيما ضربت  
السبعة فيه وذلك اثنا عشر  
وثلاثة في اثني عشر ستة  
وثلاثون هذا هو الذي يعطيه  
أبو يوسف من أربعة  
وثمانين ثم اضرب خمسة  
في السبعة التي ضربت  
الاثني عشر فيها نصير خمسة  
وثلاثين هذا هو الذي  
يعطيه محمد رحمه  
الله \* سبحانه بذكر  
العزة عما يصفون  
وسلام على المرسلين  
والحمد لله رب  
العالمين  
تم



يقول خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة العامرة بيولا ق مصر القاهرة الفقير  
الى الله تعالى محمد الحسيني أعانه الله على أداء واجبه الكفائي والعيني

يا من فضلت العلماء بحمل الشريعة الخفيفة السهلة النيرة وشرفتم بحفظ كتابك العزيز وسنة نبيك  
الحقة المطهرة اللذين هما أساس هذا الدين وعماد هذا الحق المتين حفظوا أحكامك وبلغوها  
لعبادك وقاموا بنصرة دينك على وفق مرادك فأرضوك وأرضيتهم وقاموا بحقوق العبودية  
وبتاج العز والكرامة توجهم فحمدك وشكرك ونشئ عليك الخير كله ولا نكفرك ونصلي ونسلم  
على نبيك الأكرم ورسولك السيد السند الأعظم سيدنا محمد الناطق بالصدق والصواب المؤيد  
بفتح الكتاب الذي أرسلته رحمة لجميع العالمين بشيرا ونذيرا وداعيا الى الله يأنه في محكم الكتاب  
المبين وسراج المنير وعلى آله وصحبه القانتين حق القيام بشريعته الخافضين لحسده وده وسنته  
(أما بعد) فغير خاف على من توارثه قلبه أن هذا الدين أعظم الأديان وأشرفها وأبهج الشرائع وألطفها  
حفظه الله الى يوم الدين وحفظه العلماء العاملين فعملوا بواجباته ومنسذوباته وتزهوا عن  
مكروهاته وتحرماته ينوون الناس الحرام والحلال وأرشدوهم الى ما وصلهم الى حضرة ذي  
الجلال والفوا في ذلك جلائل الكتب ونفائس الاسفار وأعمال واجيد الفكر في تدوين الاحكام  
الشريعة وأطالوا في تلقيها الاسفار فكانوا جديرين بما أعتلهم من النعم المقيم في دار الثواب  
حقيقين بان يجلسوا على منابر من نورهم وحين في ظل العرش والناس في هول القيامة والحساب أهل  
لما ورد في فضاهم من الاحاديث الحقة يشفعون لمن اتبعهم أو أحبهم عند الصراط ويدفعون عنه  
الشقة هذا ومن انتظم في سلوكهم وأثبت في ديوانهم وصكهم الفضلاء الذين يروا على  
أقربهم وتفوقوا في علو شانهم الثبة الملمعة والعصابة الجهبذية الذين هم في الاقاف الهندية  
بدور التمام لاسمار رئيسهم العلامة الشيخ نظام وهم الذين اتقاهم ملك هاتيك الالة شمس  
الفضل المضيئة ومركز مدار العدالة الملك الهمام والسيف الصمصام ذو المقام المهيّب والقدر  
الخطير السلطان محمد أورنگ زيب عالمكبر روح الله روحه ونور ضريحه فانه رحمه الله  
أمرهم بجمع الاحكام الشريعة التي تدور عليها أمور الرعية في كتاب واحد حيث رأى أن الكتب  
الشريعة كثيرة جدا بعيدة الغور بعيدة العسر الوقوف منها على حكم شارد فجاءهم الله بهذا الكتاب  
أحسن جمع ورتبوه أجمل ترتيب ووضعوه أروع وضع وهو المسمى بالفتاوى العالمكبرية  
والمشهور بالفتاوى الهندية في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان أفاض الله عليه بحائب  
الرحمة والرضوان ولما كان وحيدا في باب اماماني محرابه سارع بعض أهل الخير سابقا في طبعه  
ليسهل على كل انسان اقتناؤه ورغبة في حسن صنعه حتى اذا اتطاول عليه الزمن ونفدت أفراد وعز  
على أهل العلم اقتناؤه وفان كلام من احتيازه مراده انتفض الى طبعه رغبة في عموم نفعه بدار الطباعة  
الهيبة بيولا ق مصر المعزية - حضرة السيد الشريف كامل النفس مذهبها اللطيف السامي  
الى الخير بهمة والراغب في البر بسجيته السيد عمر حسين الخشاب الناجر في الكتب بجوار الجامع  
الازهر من مصر المحروسة أعانه الله على ما وجهه اليه وجعل سلكه سبيل الخير سهلا عليه فتم طبعه  
بحمد الله على هذا الوضع اللطيف والشكل الظريف مطرز الحواشي بكتابين جليدين فائقين  
في جمع الفتاوى كملى الحسن جيلين يدور عليهما أمر الفتوى في زمانهما أقبل عليهما العلماء  
الفضلاء القبول وعزوا في الفتوى عليهما أحدهما فتاوى العلامة الهمام شيخ الاسلام نخر  
الملة والدين قاضيان الاورجندى الحنفى وهومن أهل الترجيع صائب النظر في دين الله صحيح وهو  
موضوع على هامش الاجزاء الثلاثة الاول من الهندية والثاني الفتاوى البرازية المسماة بالجامع

الوجيز للشيخ الامام علامة الاسلام حافظ الدين محمد بن شهاب المعروف بابن البراء الكردي  
 الحنفي روح الله روحهما بالروح والريحان في دار الكرامة والاحسان وهذا الكتاب موضوع  
 على هامش الاجزاء الثلاثة الاواخر من الفتاوى الهندية وكان هذا الطبع اللطيف بهذا الشكل  
 الحسن المنيف في ظل الحضرة الفخيمة المهيبة الخديوية وعهد الطلعة الميمونة الداورية  
 حضرة من انام الانام في ظل امنه وعظمهم بنى احسانه ويمنه وارث ملك الملوك السيد وفرع  
 دوحه السادة الصناديد من بلغت رعيته ببركة عدالتهم غاية الاماني خديويتنا المعظم  
 عباس باشا حلي الثاني انام الله ايامه ووالى على رعيته احسانه وانعامه  
 مطروفا هذا الطبع البهيج عطر العرف الارجح بتظمن عليه اخلاقه بجميل  
 الطبع تنفي حضر فوكيل المطبعة محمد بك حسنى وكان  
 انتهاء طبعه وكال بدرة وازدهار ينعه في اوائل اول  
 الربيعين عام احدى عشر بعد ثلثمائة و الف من هجرة  
 سيد الثقلين صلى الله عليه وعلى آله  
 وصحبه كذا ذكره اذا كرون  
 وغفل عن ذكره  
 الغافلون

# رسالة

(وبهامشه الجزء الثاني من الفتاوى البرازية) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ  
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردري الحنفي المتوفى  
سنة ٨٢٧ وهو كتاب جامع تلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب  
المختلفة وورج مساعدته الدليل وذكر الائمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثلثي  
عشرة وثمانائة قبل لاي السعد الملقى لم يجمع المسائل المهمة ولم تألف فيها كتابا  
قال أنا ستي من صاحب البرازية مع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة لأهيات كما  
ينبغي اه من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه

﴿ فهرست الجزء السادس من الفتاوى العالمية الكبرية ﴾

صفحة	صفحة
٩٧	٢ ( كتاب الجنائيات وفيه سبعة عشر بابا )
الباب الثالث في الوصية ثلث المال ونحوه والوصية	الباب الاول في تعريف الجنابة وأنواعها
بمثل نصيب ابنه أو ابنته أو عازاد	وأحكامها
أو نقص فيجزيه الورثة أو لا يجزيه أو يجيز	٣ الباب الثاني فيمن يقتل قصاصا ومن لا يقتل
بعضهم	٧ الباب الثالث فيمن يستوفى القصاص
١٠٨ الباب الرابع في اجازة الولد من وصية أبيه	٩ الباب الرابع في القصاص فيمادون النفس
في مرض موته واقارار بالدين على نفسه أو على	١٥ الباب الخامس في الشهادة في القتل والاقرار
أبيه وما يبدأ به	به وتصدق القتيل المدعى على الجنابة أو تكذيبه
١٠٩ فصل في اعتبار حالة الوصية	٢٠ الباب السادس في الصلح والعفو والشهادة فيه
١٠٩ الباب الخامس في العتق والمحابة والهبة	٢٣ الباب السابع في اعتبار حالة القتل
في مرض الموت	٢٣ الباب الثامن في الديان
١١٤ فصل الوصايا اذا اجتمعت فالثلث لا يتجاوز ما أن	٢٨ مطلب اذا جامع امرأته فانت لا يضمن
يسع كل الوصايا ولا يسع الكل	٢٨ فصل في الشجاج
١١٦ الباب السادس في الوصية للأقارب وأهل	٣٠ الباب التاسع في الامر بالجنابة ومسائل الصبيان
البيت والجيران ولبنى فلان واليتامى والموالي	وما يناسبها
والشيعه وأهل العلم والحديث وغيرهم	٣٤ الباب العاشر في الجنين
١١٩ مطلب الوصية للشيعه والجيران	٣٦ الباب الحادي عشر في جنابة الحائض والجناب
١٢٠ مطلب الوصية للأصهار	والكسوف وغيرها مما يحدثه الانسان في
١٢١ الباب السابع في الوصية بالسكنى والخدمة	الطريق وما يناسب ذلك
والثمرة وغلة العبيد وغلة البستان وغلة الارض	٤٩ الباب الثاني عشر في جنابة البهائم والجنابة عليها
وظهر الدابة وغيرها	٥٤ الباب الثالث عشر في جنابة المماليك وفيه ثلاثة
١٣١ الباب الثامن في وصية الذمي والحربي	فصول الفصل الاول في جنابة الرقيق وما يصير به
١٣٢ مسائل شتى	المولى مختار الاقضاء
١٣٦ الباب التاسع في الوصى وما يملكه	٦٥ الفصل الثاني في جنابة المدبر وأم الولد
١٥٨ الباب العاشر في الشهادة على الوصية	٧٠ الفصل الثالث في جنابة المكاتب والاقرار
( كتاب المحاضر والسجلات )	٧٥ الباب الرابع عشر في الجنابة على المماليك
١٦١ محضر في اثبات الدين المطلق	٧٧ الباب الخامس عشر في القسامة
١٦٢ سجل هذه الدعوى	٨٣ الباب السادس عشر في المعاقل
١٦٤ محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى	٨٧ فصل اذا لم يكن لقاتل الخطا عاقلة تجب الدية في ماله
١٦٥ سجل هذه الدعوى	٨٧ الباب السابع عشر في المتفرقات
١٦٦ محضر في دعوى دين على الميت	٩٠ ( كتاب الوصايا ) وفيه عشرة أبواب الباب الاول في
١٦٦ سجل هذه الدعوى	تفسيرها وشرط جوازها وحكمها ومن يجوز الوصية
١٦٧ محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى	ومن لا تجوز وما يكون رجوعا عنها وما لا يكون
١٦٧ سجل هذا الدفع	٩٤ الباب الثاني في بيان اللفاظ التي تكون وصية والتي
١٦٧ محضر في دعوى النكاح	لا تكون وصية وما يجوز من الوصية وما لا يجوز
١٦٨ سجل هذه الدعوى	
١٦٨ محضر في دفع دعوى النكاح	

صفحة	صفحة
١٦٨	سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم
١٦٩	محضر في دعوى النكاح على امرأة في يد رجل
١٧٠	يدعى نكاحها وهي تقر له بذلك
١٧٠	محضر في اثبات الصداق ديناً في تركه الزوج
١٧٠	سجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى وسجل الدفع
١٧٠	محضر في اثبات مهر المثل بطريق التوكيل لايها
١٧١	أو الاجنبى
١٧١	محضر في اثبات مهر المثل بغير توكيل
١٧١	محضر في اثبات المتعة
١٧١	محضر في اثبات الخلوة
١٧١	محضر في اثبات الحرمة الغائبة
١٧١	سجل هذه الدعوى
١٧٢	محضر في شهادة الشهود بالحرمة الغليظة بثلاث
١٧٢	تطبيقات بدون دعوى المرأة
١٧٢	سجل هذه الدعوى
١٧٢	محضر في اثبات الحرمة الغليظة على الغائب
١٧٣	سجل هذه الدعوى
١٧٣	محضر في التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة
١٧٥	محضر في فسخ البين المضافة
١٧٥	سجل في فسخ البين المضافة
١٧٥	محضر في اثبات العنة للتفريق
١٧٦	محضر في دفع هذه الدعوى
١٧٦	محضر في دعوى النسب
١٧٦	صورة المحضر فيما اذا كان في يد المرأة صغير تدعى
١٧٦	على زوجها أنه ابنها منه
١٧٦	صورة المحضر فيما اذا كان في يد الرجل صغير يدعى
١٧٦	على المرأة أنه ابنها منه
١٧٧	صورة المحضر في دعوى رجل بالغ على رجل أنه
١٧٧	ابنه
١٧٧	صورة المحضر في دعوى رجل على رجل أنه أبوه
١٧٧	محضر في دعوى ولاء العتاة
١٧٧	محضر في دعوى الدفع
١٧٧	محضر في اثبات العصوبة
١٧٨	سجل هذه الدعوى
١٧٩	محضر في دعوى حرية الاصل
١٧٩	سجل هذه الدعوى
١٧٩	محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعتاق
١٧٩	من جهته
١٧٩	سجل هذه الدعوى يكتب على نحو ما تقدم
١٧٩	محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعتاق من
١٨٠	جهة غيره
١٨٠	سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم
١٨٠	محضر في اثبات الرق
١٨٠	سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم
١٨٠	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٠	سجل هذا المحضر
١٨١	محضر في اثبات التدبير والاستيلاء
١٨١	محضر في دعوى التدبير
١٨١	سجل هذا المحضر
١٨١	سجل في اثبات العتق على الغائب
١٨٢	محضر في اثبات حد القذف
١٨٢	محضر في دعوى رجل على رجل أنك سرق من
١٨٢	دراهمي كذا درهمي
١٨٢	محضر فيه دعوى سرقة
١٨٣	محضر في دعوى شركة العنان
١٨٣	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٣	محضر في اثبات الوقفية
١٨٤	سجل هذه الدعوى وهذا المحضر
١٨٥	محضر في اثبات ملكية لمحدود
١٨٥	سجل هذه الدعوى
١٨٦	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٦	سجل هذه الدعوى
١٨٦	محضر في اثبات دعوى الدار ميراثاً عن الأب
١٨٧	سجل هذه الدعوى
١٨٧	محضر في دفع هذه الدعوى
١٨٨	سجل هذه الدعوى
١٨٨	محضر في دعوى ملكية المنتول ملكاً مطلقاً
١٨٨	سجل هذه الدعوى
١٨٨	محضر في دفع دعوى البرذون
١٨٩	سجل هذا الدفع

صحيحة	صحيحة
٢٠٦ نسخة أخرى	١٨٩ محضر في دعوى ملكية العقار بسبب السرا من صاحب اليد
٢٠٦ محضر في دعوى الشفعة	١٩٠ محضر في اثبات سجل أو رده رجل من بلدة أخرى
٢٠٨ سجل هذا المحضر	للرجوع بثمن البنون المستحق
٢٠٨ محضر في دعوى المزارعة	١٩١ سجل هذه الدعوى
٢٠٩ سجل هذه الدعوى	١٩٢ نسخة أخرى للسجل الاول على سبيل الايجاز
٢٠٩ محضر في اثبات الاجارة	١٩٢ محضر في اثبات القود
٢١٠ سجل هذه الدعوى	١٩٣ محضر في ايجاب الدية
٢٠١ سجل هذا المحضر	١٩٣ محضر في اثبات حد القذف
٢١٠ سجل هذا المحضر على نحو ما قلنا	١٩٣ محضر في اثبات الوفاة والوراثة مع المناصفة
٢١١ محضر في اثبات الرجوع في الهبة	١٩٤ نسخة أخرى لهذه الدعوى
٢١١ سجل هذا المحضر	١٩٥ محضر في دعوى المنزل ميراثا عن أبيه
٢١١ محضر في اثبات منع الرجوع في الهبة	١٩٥ سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم
٢١١ محضر في اثبات الرهن	١٩٦ محضر في اثبات الوصاية
٢١١ محضر في اثبات الاستصناع	١٩٦ نسخة أخرى
٢١٢ كتاب حكمي في دعوى العقار	١٩٧ محضر في اثبات دعوى بلوغ يتيم
٢١٢ كتاب حكمي في العبد الا ببق على قول من يرى ذلك	١٩٧ محضر في اثبات الاعدام والافلاس على قول من يرى ذلك
٢١٣ رسم القضاة والحكام في تقليد الاوقاف	١٩٧ سجل هذا المحضر
٢١٣ كتاب يكتب القاضي الى بعض الحكام في النواحي	١٩٧ محضر في اثبات هلال رمضان
لاختيار القيم للاوقاف	١٩٧ محضر في اثبات كون المدعى عليهما محذرة لدفع
٢١٣ جواب المكتوب اليه	مطالبة المدعي اياها بالحضور محاسن الحكم
٢١٣ تقليد الوصاية	١٩٨ محضر في دعوى المال على الغائب بالكتاب
٢١٤ كتاب الى بعض الحكام بالناحية لقسمه التركة	الحكمي
واختيار القيم للوارث الصغير	١٩٩ كتاب حكمي في نقل كتاب حكمي
٢١٤ كتاب في نصب الحكام في القرى	٢٠٠ محضر في ثبوت ملك محدود بكتاب حكمي
٢١٤ كتاب في التزويج	٢٠٠ محضر في اقامة البينة على الكتاب الحكمي في
٢١٥ كتاب القاضي الى بعض الحكام بالناحية للتوسط	دعوى المضاربة والبضاعة
بين الخصمين	٢٠١ محضر في دعوى مال المضاربة على ميت يحضرة
٢١٥ كتاب القاضي الى الحاكم بالناحية ليوقف الضيعة	ورثته
ذكر الاذن في الاستدانة على الغائب	٢٠١ كتاب حكمي لاثبات شركة العنان في عمل الجلايين
٢١٥ ذكر فرض نفقة المرأة	٢٠٢ محضر في اثبات الكتاب الحكمي
٢١٦ كتاب المستورة الى المزرعي في التعترف عن أحوال	٢٠٤ كتاب آخر حكمي
الشهود	٢٠٦ كتاب حكمي على قضاء الكاتب بشي قد حكم به
٢١٦ جواب المزرعي	وسجله
٢١٦ محاضر ومجلات ردت لخلل فيها	٢٠٦ نسخة أخرى لهذا الكتاب
٢١٦ ورد محضر في دعوى العقار للصغير بالاذن الحكمي	
٢١٦ محضر في دعوى الميراث على وارث الزوج	



صحيحة	صحيحة
٢٢٥ ورد محضر في الرجوع بثن الاتان عند ورود الاستحقاق	الميت ودعوى الوارث الصلح عليها
٢٢٧ محضر عرض على نعيم الدين النسفي في بيع سهم واحد شائع بمجد ود هذا السهم	٢١٧ محضر في دعوى تجهيل الوديعة
٢٢٧ محضر في دعوى الاجارة الطويلة	٢١٧ سجل لم يكتب في آخره وحكمت بكذا في مجلس قضائي بكورة كذا تر كواذ كر الكورة فورد السجل بعلة أن المصر شرط نفاذ القضاء الخ
٢٢٧ محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة	٢١٨ سجل ورد من قاض كتب في آخره يقول فلان كتب هذا السجل عني بأمرى
٢٢٨ محضر فيه دعوى الاجارة ودعوى احداث المؤجر يده على المستأجر	٢١٨ ورد محضر في دعوى الدنانير الملكية رأس مال الشركة
٢٢٨ محضر في دعوى بقية مال الاجارة المفسوخة	٢١٨ محضر فيه دعوى الوصية بثلاث
٢٢٩ محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت المؤجر من ورثة المستأجر	٢١٩ محضر فيه دعوى الكفالة
٢٢٩ عرض صلح في الاجارة	٢١٩ محضر في دعوى المهر بحكم الضمان
٢٢٩ محضر في تعريف المالك	٢١٩ محضر في دعوى الكفالة بشئ من الصداق معلقة بوقوع الفرقة
٢٢٩ عرض سجل فيه حكم نائب قاضي سمرقند فرد بوجوه	٢٢٠ محضر في دعوى ملكية أرض على رجل في يده بعض تلك الارض
٣٣٠ محضر فيه دعوى اجارة العبد	٢٢٠ محضر في دعوى نصيب شائع من الارض
٢٣٠ خط الصلح والابراء	٢٢٠ محضر فيه دعوى شراء المحمد وود من والد صاحب اليد
٢٣٠ محضر فيه دعوى مال المضاربة على ميت بمحضرة ورثته	٢٢١ ورد محضر في دعوى الجارية
٢٣١ محضر فيه دعوى قيمة الاعيان المستهلكة	٢٢١ ورد محضر في دعوى الجارية أيضا
٢٣١ محضر فيه دعوى الخنطة	٢٢١ ورد محضر في دعوى ولاء العاتقة
٢٣٢ محضر فيه دعوى قبض العدليات بغير حق واستهلاكها	٢٢٢ ورد محضر في دعوى الدفع
٢٣٢ محضر في دعوى الثمن	٢٢٢ ورد محضر في دعوى الميراث
٢٣٣ محضر فيه دعوى الوكيل وديعة موكله	٢٢٣ محضر عرض على نعيم الدين النسفي
٢٣٣ محضر في دعوى امرأة منزل في يد رجل شراء من والدها	٢٢٣ محضر فيه دعوى الدفع من الوارث لدعوى أرض من التركة
٢٣٤ محضر في دعوى عن الدهن	٢٢٣ ورد محضر آخر كان فيه ادعى فلان على فلان الخ
٢٣٦ محضر في دعوى الوصية بالثلث	٢٢٣ ورد محضر في دعوى الارث مع دعوى العتق
٢٣٦ محضر في دعوى النكاح على امرأة	٢٢٤ محضر فيه دعوى الميراث
٢٣٧ ورد سجل من مروي اثبات ملكية سجل	٢٢٤ ورد محضر في دعوى دويرة وسراجه
٢٣٨ محضر في اثبات الاضواء بثلاث المال	٢٢٤ محضر في دعوى بيع السكنى
٢٣٨ سجل في اثبات الوقفية	٢٢٤ عرض عليه محضر آخر ولم يذكر فيه اسم جده المدعى عليه
٢٤٠ محضر فيه دعوى عن أشياء أرسل المدعى الى المدعى عليه لبيعها	٢٢٥ ورد محضر فيه دعوى الشفعة

صحيحة	صحيحة
٢٤٧ عرض سجل كتب في آخره ثبت عندى ولم يكتب	٢٤١ محض فيه دعوى ملكية حمار
٢٤٧ عرض سجل كتب في آخره ثبت عندى ولم يكتب	٢٤١ محض فيه دعوى الرجل ببقية صداق ابنته على
٢٤٧ عرض سجل كتب في آخره ثبت عندى ولم يكتب	زوجها بسبب وقوع الطلاق عليه امن جهته
٢٤٧ عرض سجل كتب في آخره ثبت عندى ولم يكتب	بالخلف
٢٤٨ (كتاب الشروط) وفيه فصول الفصل الاول في	٢٤١ محض فيه دعوى استيجار الطاحونة فرد المحضر
الحلى والشيات	٢٤١ محض فيه دعوى اجارة محدود بأجرة معلومة فرد
٢٥٢ الفصل الثانى فى النكاح	المحضر أيضا
٢٥٤ الفصل الثالث فى الطلاق	٢٤١ محض فى الاجارة المضافة الى زمان بعينه
٢٦١ الفصل الرابع فى العتاق	٢٤٢ محض فيه استحقاق جارية اسمها دلبر
٢٦٥ الفصل الخامس فى التدبير	٢٤٢ محض فى اثبات الاستحقاق والرجوع بالثمن فسد
٢٦٦ الفصل السادس فى الاستيلاء	المحضر
٢٦٦ الفصل السابع فى الكتابة	٢٤٢ محض فى دعوى عن عين مسماة فرد المحضر
٢٧١ الفصل الثامن فى المولاة	٢٤٢ ورد محض فيه دعوى دنانير نيسابورية جيدة حراء
٢٧٢ الفصل التاسع فى الاشربة	٢٤٢ ورد محض صورته ادعى فلان على فلان انك
٣٠٣ الفصل العاشر فى السلم	اشتريت منى كذا كذا حنطة الخ
٣٠٤ الفصل الحادى عشر فى الشفعة	٣٤٣ ورد محض ادعى فلان على فلان كذا كذا أفقره
٣٠٧ الفصل الثانى عشر فى الاجارات والمزارعات	حنطة الخ
٣٢٠ الفصل الثالث عشر فى الشركات	٢٤٣ ورد محض فيه دعوى أعيان مختلفة الجنس
٣٢٢ الفصل الرابع عشر فى الوكالات	والنوع والصفة
٣٢٩ الفصل الخامس عشر فى الكفالات	٢٤٣ ورد محض فى دعوى الناقه والمكتوب فى المحضر
٣٣١ الفصل السادس عشر فى الحوالة	الجل
٣٣٢ الفصل السابع عشر فى المصالحات	٢٤٣ ورد محض صورته ادعى فلان على فلان أنه قطع
٣٤١ الفصل الثامن عشر فى القسمة	من كرمه كذا الخ
٣٤٤ الفصل التاسع عشر فى الهبات والصدقات	٢٤٣ ورد محض فيه دعوى امرأة على زوجها
٣٤٧ الفصل العشرون فى الوصية	٢٤٤ عرض محض على شيخ الاسلام على السعدى
٣٥٤ الفصل الحادى والعشرون فى العوارى والتقاط	٢٤٤ ورد محض فيه دعوى الثمن المكسر
اللقطة	٢٤٥ ورد محض صورته ادعت امرأة على ورثة زوجها
٣٥٥ الفصل الثانى والعشرون فى الودائع	بقية مهرها الذى كان لها
٣٥٥ الفصل الثالث والعشرون فى الافاريروها	٢٤٥ ورد محض فيه ذكر اقرار عمال فرد الامام النسفى
٣٦٩ الفصل يشتمل على أنواع	٢٤٦ محض فيه دعوى رجلين صداق جارية مشتركة
٣٧١ الفصل الخامس والعشرون فى الرهن	بينهما
٣٧٢ الفصل السادس والعشرون فى الاوقاف وهذا	٢٤٦ ورد محض فيه دعوى صبي
الفصل يشتمل على أنواع	٢٤٦ محض فيه دعوى رجل على رجل انه وكرمه خطأ
٣٨٤ الفصل السابع والعشرون فى رسوم الحكام على	٢٤٦ ورد محض فيه دعوى الضمان
سبيل الاختصار	٢٤٦ ورد محض فيه دعوى دفع الدفع
	٢٤٧ سجل ورد من خوازم فى اثبات الجزية

صفحة	صفحة
٤٣٥	٣٨٧ الفصل الثامن والعشرون في المقطعات
٤٣٦	٣٨٩ (كتاب الحيل) وفيه فصول
٤٣٧	٣٩٠ الفصل الاول في بيان جواز الحيل وعدم جوازها
٤٣٨	٣٩٠ الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلاة
٤٤٢	٣٩١ الفصل الثالث في مسائل الزكاة
٤٤٦	٣٩٢ الفصل الرابع في الصوم
٤٤٧	٣٩٣ الفصل الخامس في الحج
٤٥٠	٣٩٣ الفصل السادس في النكاح
٤٥١	٣٩٥ الفصل السابع في الطلاق
٤٥٢	٣٩٧ الفصل الثامن في الخلع
٤٥٣	٣٩٧ الفصل التاسع في الايمان
٤٥٤	٤٠١ الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة
٤٥٥	٤٠٣ الفصل الحادي عشر في الوقف
٤٥٦	٤٠٤ الفصل الثاني عشر في الشركة
٤٥٧	٤٠٥ الفصل الثالث عشر في البيع والشراء
٤٥٨	٤٠٧ مسائل الاستبراء
٤٦٤	٤٠٩ الفصل الرابع عشر في الهبة
٤٦٦	٤٠٩ الفصل الخامس عشر في الرجل يطالب من غديره
٤٦٨	٤١٠ الفصل السادس عشر في المداينات
٤٦٩	٤١٣ الفصل السابع عشر في الاجارات
٤٧٠	٤١٧ الفصل الثامن عشر في الدفع عن الدعوى
٤٧٣	٤١٧ الفصل التاسع عشر في الوكالة
٤٧٤	٤٢١ الفصل العشرون في الشفعة
٤٧٧	٤٢٤ الفصل الحادي والعشرون في الكفالة
	٤٢٤ الفصل الثاني والعشرون في الحوالة
	٤٢٥ الفصل الثالث والعشرون في الصلح
	٤٢٩ الفصل الرابع والعشرون في الرهن
	٤٣١ الفصل الخامس والعشرون في المزارعة
	٤٣٢ الفصل السادس والعشرون في الوصي والوصية
	٤٣٣ الفصل السابع والعشرون في أفعال المريض
٤٣٥	٤٣٥ الفصل الثامن والعشرون في استعمال المعارض
٤٣٦	٤٣٦ الفصل التاسع والعشرون في المتفرقات
٤٣٧	٤٣٧ (كتاب الخنثى) وفيه فصلان الفصل الاول في
٤٣٨	٤٣٨ تفسيره ووقوع الاشكال في حاله
٤٤٢	٤٣٨ الفصل الثاني في أحكامه
٤٤٦	٤٤٢ مسائل شتى
٤٤٧	٤٤٦ (كتاب الفرائض) وفيه ثمانية عشر بابا الباب
٤٥٠	٤٤٧ الاول في تعريفها وفيما يتعلق بالتركة
٤٥١	٤٥٠ الباب الثاني في ذوى الفروض
٤٥٢	٤٥٠ الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة
٤٥٣	٤٥١ الباب الثالث في العصبات
٤٥٤	٤٥٢ الباب الرابع في الجلب
٤٥٥	٤٥٣ الباب الخامس في الموانع
٤٥٦	٤٥٤ الباب السادس في ميراث أهل الكفر
٤٥٧	٤٥٥ ومما يتصل بهذا الباب ميراث المرتد
٤٥٨	٤٥٥ الباب السابع في ميراث الحمل
٤٦٤	٤٥٦ الباب الثامن في المفقود والاسير والغرق
٤٦٦	٤٥٧ والحرق
٤٦٨	٤٥٧ الباب التاسع في ميراث الخنثى
٤٦٩	٤٥٨ الباب العاشر في ذوى الارحام
٤٧٠	٤٦٤ الباب الحادي عشر في حساب الفرائض
٤٧٣	٤٦٦ الباب الثاني عشر في معرفة التوافق والتماثل
٤٧٤	٤٦٨ والتداخل والتباين
٤٧٧	٤٦٨ الباب الثالث عشر في العول
	٤٦٩ الباب الرابع عشر في الرد وهو ضد العول
	٤٧٠ الباب الخامس عشر في المناصفة
	٤٧٣ الباب السادس عشر في قسمة التركات
	٤٧٤ الباب السابع عشر في متشابه الفرائض مما يسأل
	٤٧٧ عنها ويمتنع بها القرضيون
	٤٧٧ الباب الثامن عشر في المسائل للقبات

﴿فهرست الجزء الثالث من الفتاوى البرازية الموضوع على هامش الجزء السادس من الفتاوى الهندية﴾

صفحة	صفحة
٢	(كتاب الكفالة) خمسة فصول الاول في المقدمة
٣	وفيها حكمه وألفاظه
١٥	نوع في ألفاظه
١٩	الثاني في المعلقة
٢١	الثالث في التسليم
٢٢	الرابع في صلح الكفيل
٢٤	الخامس في تكفيل الحاكم
٣٠	﴿كتاب الحوالة﴾ فيه سبعة فصول الاول في المقدمة
٣١	الثاني في الدين
٣٣	نوع في المشترك
٣٤	نوع فيما يشترط قبضه في المجلس
٣٩	الثالث في الجائر والفساد
٤٠	الرابع في الصلح عن النكاح والوديعة والغارية
٤٣	الخامس في العيوب
٤٥	السادس في صلح الاب والوصى ومساائل التركة
٥٣	والتخارج
٥٣	السابع في الحظر والاباحة
٥٦	﴿كتاب الرهن﴾ ستة فصول الاول في المقدمة
٥٧	الثاني في العدل ونفقة الرهن وموته
٥٨	نوع في وضعه عند عدل
٥٩	نوع في نفقة الرهن
٦٧	الثالث في الضمان
٦٨	الرابع في عارته
٦٩	الخامس في الشهادة فيه
٧١	نوع في اختلاف الراهن والمرتهن والشهادة فيه
٧١	السادس في قبضه
٧٢	نوع في حق المرتهن فيه
٧٣	نوع في تصرفهما فيه
٧٤	﴿كتاب المضاربة﴾ فيه ثلاثة فصول الاول في المقدمة
٧٥	الثاني فيما يملك المضارب وما لا يملك
٧٧	نوع فيما يجوز أن يشترط من الربح وما لا يجوز
٧٨	نوع في الألفاظ
٧٩	نوع فيما له أن يعمل
٨١	نوع في الاختلاف
٨٣	نوع في هلاك مالها
٨٧	الثالث في نفقته وموته
٨٨	﴿كتاب المزارعة﴾ وفيه ستة فصول الاول في صحتها
١٠٢	وشرائطها
١٠٤	نوع في زرع أرض الغير بعيراذن
١٠٥	المزارعة نوعان
١٠٦	الثاني في إعائها
١٠٧	الثالث في فسخها بالاعذار
١١٠	الرابع في المزارعة يدفعها إلى آخر
١١١	الخامس في المعاملة
١١٤	السادس في الضمان
١١٦	﴿كتاب الشرب﴾ فيه أربعة فصول الاول في المياه
١١٧	الثاني في مسيل الماء ومسائل السطح
١٢٢	الثالث في الضمان
١٢٤	نوع في كرى النهر
١٢٥	الرابع في الموات
١٢٧	﴿كتاب الاشربة﴾
١٢٧	﴿كتاب الاكراه﴾
١٣٣	﴿كتاب المأذون﴾
١٤٢	(كتاب القسمة) أربعة فصول الاول فيما يقسم وما لا يقسم
١٤٤	نوع في نقض القسمة والخيار فيها
١٤٦	الثاني في دعوى الغلط فيها
١٤٧	الثالث في الاستحقاق الخ
١٤٨	نوع في الدين
١٥١	الرابع في قسمة التركة وفيها غائب أو صغير
١٥٤	﴿كتاب الشفعة﴾ ثلاثة فصول الاول في الحيل
١٥٥	الثاني في المقدمة
١٥٧	نوع ما يثبت فيها وما لا يثبت الخ
١٦٢	الثالث في الطلب
١٦٧	﴿كتاب الغصب﴾ وفيه ثلاثة فصول الاول في وجوب الضمان

صحيفة	صحيفة
٢٤٠ نوع في هبة المريض وغيره	١٧١ نوع في رده
٢٤١ الثاني في الرجوع عنها	١٧٢ جنس آخر في غصب الضياع والعقار
٢٤٢ الثالث في الخطر والاياحة والاحلال	١٧٤ جنس آخر في الدواب
٢٤٦ (كتاب الوقف) وفيه ثمانية فصول الاول في المقدمة	١٧٥ جنس آخر في العبيد والاماء
٢٥٠ نوع فيما يتعلق بالشرط في الوقف	١٧٧ جنس آخر في الطيور
٢٥١ الثاني في غصب المتولى وما يملكه أولا	١٧٧ جنس آخر في الثياب
٢٥٥ الثالث في صحته وفساده وفيه وقف النقلي والسائع	١٧٨ جنس آخر في المتفرقات
٢٥٧ نوع فيما يصلح الوقف عليه وما لا يصلح	١٨١ الثاني في انقطاع حق المالك وما يتعلق بالحل
٢٥٨ نوع في المشاع	والحرمة
٢٥٩ نوع في وقف المنقول	١٨٣ جنس آخر في الحل والحرمة
٢٦١ نوع في الفاظ جارية في الوقف	١٨٤ الثالث في مسائل الضمان
٢٦٦ نوع في العقود	١٩٥ (كتاب الوديعة) ستة فصول الاول في حفظها
٢٦٨ الرابع في المسجد وما يتصل به	١٩٧ الثاني فيما يكون اضاعه
٢٧٢ الخامس في الوقف على الاولاد ونفسه وأقربائه	٢٠٢ الثالث في الدفع
٢٧٧ السادس في الوقف على الفقراء وفيه الوقف على فقراء وأولاده وجيرانه	٢٠٥ الرابع في طلبها
٢٨١ السابع في الدعوى والشهادة	٢٠٦ الخامس في الاختلاف
٢٨٣ نوع في الشهادة	٢٠٧ السادس في المتفرقات
٢٨٤ الثامن في المتفرقات	٢١٠ (كتاب العارية) أربعة فصول الاول في المقدمة
٢٨٦ (كتاب الاضحية) فيه سبعة فصول الاول في المقدمة	٢١٢ الثاني في اعارة الدواب
٢٨٦ الثاني في نصابها	٢١٤ الثالث في طلبها ورددها
٢٨٨ الثالث في وقتها	٢١٥ الرابع في الحل والحرمة
٢٨٩ الرابع فيما يجوز من الاضحية	٢١٨ (كتاب القيط)
٢٩٠ نوع في الغلط	٢١٩ (كتاب الاقطعة)
٢٩٣ الخامس في عيوبها	٢٢٢ (كتاب جعل الاتي)
٢٩٤ السادس في الانتفاع	٢٢٤ نوع فيما يتصل به
٢٩٥ السابع في النخبة عن الغير	(كتاب المفقود)
٢٩٦ (كتاب الصيد) خمسة فصول الاول في المقدمة	٢٢٥ (كتاب الشركة) ثلاثة فصول الاول في صحتها
٢٩٦ الثاني في صيد الكلب	وفسادها
٢٩٨ الثالث في الرمي	٢٢٨ الثاني فيما للشريك وما لاله
٣٠٠ الرابع في السمك ما يؤكل وما لا يؤكل والجلالة	٢٣٠ الثالث في النسخ
٣٠١ نوع في الجلالة	٢٣٢ (كتاب الهبة) ثلاثة فصول الاول في جوازها وفيه
٣٠٣ الخامس في تحليل الصيد	ثلاثة اجناس الاول في الفاظها وشرائطها
٣٠٤ (كتاب الذبايح) فيه فصلان الاول في مسائله	٢٣٤ الجنس الثاني في هبة الدين
٣٠٦ الثاني في التسمية	٢٣٥ نوع في هبة المهر وغيره
٣٠٨ (كتاب السير) فيه أربعة فصول الاول في الأمان	٢٣٦ الجنس الثالث في هبة الصغير
	٢٣٩ مسائل الشيوع والهبة في المرض وغيره

صفحة	صفحة
٣٨٣ الثاني في الخطا	٣٠٩ الثاني في البيع
٣٨٤ نوع في العاقلة	٣١٠ الثالث في الخطر والاباحة
٣٨٥ نوع في الغرة	٣١٢ الباب الرابع في المرتد وما يصير الكافر به مسلماً
٣٨٦ نوع آخر في الجنابة على الصبي	٣١٥ (كتاب ألقاظ تكون اسلاماً أو كفراً أو خطأ) وفيه
٣٨٩ نوع في العاقلة	ثلاثة فصول الاول فيما يكون اسلاماً وما لا يكون
٣٨٩ الثالث في الاطراف	٣١٨ نوع فيما يتصل بها مما يجب اكفاره من أهل
٣٨٩ نوع في مسائل البعثة	البدع
٣٩٧ نوع في الشجاج	٣٢٠ الثاني فيما يكون كفر من المسلم وما لا يكون وفيه
٣٩٩ نوع في القسامة	أحد عشر نوعاً والمتفرقات الاول في المقدمة
٣٩٩ نوع آخر في الصلح	٣٢٣ الثاني فيما يتعلق بالله تعالى
٤٠٠ الرابع في الجنابة على غير بني آدم وأنه سبعة	٣٢٧ الثالث في الانبياء
أجناس الاول نخس الدابة الخ	٣٢٨ الرابع في الايمان والاسلام
٤٠٦ الثاني في النار وما يتولد	٣٣٠ الخامس في الاقرار بالكفر
٤٠٦ الثالث في المشي والوضع	٣٣٢ السادس في التشبيه
٤٠٨ نوع في مسائل الطريق والقضاء وما يملك بالمنصوب	٣٣٤ السابع في كلام الفسقة
فيه ما وما يكون الآمر والعامل في ذلك وفيه الغرور	٣٣٦ الثامن في الاستخفاف بالعلم
في اطعام المسعوم	٣٣٨ التاسع فيما يقال في القرآن والاذكار والصلاة
٤١١ الرابع في اشراع الجناح	٣٤٢ العاشر فيما يتعلق بالمرض والموت
٤١٢ الخامس في الاشهاد على المائل	٣٤٤ الحادي عشر فيما يكون خطأ
٤١٢ السادس في السعاية	٣٤٨ في المتفرقات
٤١٣ (كتاب الحيطان) فيه ثلاثة فصول الاول في	٣٥٠ (كتاب الكراهية) تسعة فصول الاول في العلم
اشراع الجناح	٣٥٢ الثاني في العبادات
٤١٥ نوع في مسيل الماء	٣٥٤ نوع في السلام
٤١٧ نوع في الطرق والابواب والزقاق وما يسعهم احدانها	٣٥٧ نوع في المسجد
وما لا	٣٥٩ الثالث فيما يتعلق بالنهاي
٤١٨ نوع في يحدت عمارة يضر لصاحبه	٣٦٠ الرابع في الهدية والميراث
٤١٩ الثاني في الحائط وعمارة	٣٦٤ الخامس في الاكل
٤٢١ نوع في الاعيان المشتركة	٣٦٧ نوع في التداوى
٤٢٢ نوع في الانتفاع بالمشترك	٣٦٧ السادس في النكاح
٤٢٣ نوع في عمارة الحائط المشترك	٣٦٨ السابع في اللبس
٤٢٦ الثالث في الحائط يتنازع اثنان فيه	٣٦٩ الثامن في القتل
٤٢٧ (كتاب الحدود) وفيه فصلان الاول في القذف	٣٧٠ التاسع في المتفرقات
٤٢٨ الثاني في الرضا	٣٧٣ (كتاب الاستحسان)
٤٢٨ نوع مشتركة بين الحدود والجنايات	٣٨٠ (كتاب الجنائيات) وفيه أربعة فصول الاول في قتل
(كتاب السرقة)	العمد
٤٣٣ (كتاب الوصايا) وفيه ثمانية فصول الاول في	٣٨١ نوع في موجهه



